

فهرسة الجزء الثالث من حاشية العلامة البجيرى على التهج

صفحة	صفحة
٢ كتاب أحكام القرائن	٩٥ فصلا في بيان ما يقتضى صرف
١٢ فصل في المجيب	الركاة
١٤ فصل في كيفية ارث	٩٩ دم - ل في حكم استيعاب
الاولاد	الاصناف
١٥ فصل في كيفية ارث	١٠٥ - كتاب النكاح
اذن والجد	١١٧ فص - ل في النكحة
١٦ فصل في ارث الحواشي	١٢١ فصل في أركان النكاح وغيرها
١٨ فصل في الارث بالولاء	١٢٩ فصل في فاقدة النكاح
١٩ فصل في ميراث ابد	١٣٥ فصل في مواضع ولاية النكاح
واخوة	١٤٥ فصل في الكفاءة للمتبرة
٢١ فصل في مواضع الارث	في النكاح
٢٦ فصل في اصول المسائل	١٥٢ فصل في تزويج المحرم عليه
٣١ كتاب لومبة	١٥٨ باب ما يحرم من النكاح
٤١ فصل في لومبة بزائد	١٧٢ فصل فيما يقع النكاح من الرق
على الثلث	١٨٤ باب نكاح لشرك
٤٥ فائدة كل مال مات عنه	١٩٠ فصل في حكم من زاد على العدد
الميت ولا يقبضه الوارث	الشرعى
فتوابع لايت	١٩٦ فصل في حكم مؤنة الزوجة
٤٧ فائدة تنوع عصر الولادة	١٩٧ باب الحياء في النكاح والاعفاف
مروية عن الثعلبي	ونكاح الرقيق
٥٤ فصل في أحكام مغنوية	٢٠٢ فائدة لامة الا تبطل نظاما
٦٠ فصل في الايصاء	في الخلف
٦٥ كتاب الوديعة	٢٢٣ كتاب المصدق
٧٥ كتاب قسم الفى	٢٤٣ فصل فيما يستط المهر والمقتضى
٨٣ فصل في الضمنية وما يتبعها	٢٥٧ فصل في الترافف فصل
٨٩ كتاب سنة الزكاة	٢٦٠ فصل في الزكاة

2329
51A

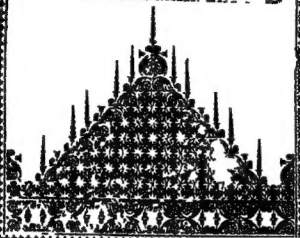
صفحة	صفحة
٢٦٧ كتاب القسم والنشوز	٤١٠ فصل في تدخل عقد امرأة
٢٧٧ فصل في حكم الشقاق	٤١٢ فصل في حكم معاشرة المارق
٢٧٩ كتاب الملع	المعتدة
٢٩٣ فصل في الاقفاط المريبة	٤١٣ فصل في عدة الوفاة
العوض فصل في الاقفاط المريبة	وفي المفقود والاخذ
٣٠٤ كتاب الطلاق	٤١٩ فصل في سكنى المعتدة
٣١٩ فصل في تفويض الطلاق	٤٢٤ باب الاستبراء
٣٢٠ فصل في تعدد الطلاق	٤٣٠ كتاب الرضاع
٣٢٧ فصل في الشك في الطلاق	٤٣٦ فصل في مارور الرضاع
٣٣١ فصل في الطلاق السني وغيره	٤٣٨ فصل في الاقرار بالرضاع
٣٣٧ فصل في تعليق الطلاق	٤٤١ كتاب النفقات
بالاوقات وما يذكره	٤٥١ فصل في موجب المؤن
٣٤٣ فصل في تعليق الطلاق بالجهل	٤٦٣ فصل في الحضنة
والحيض وغيرهما	٤٧٣ كتاب الجلبات
٣٤٩ فصل في الاشارة للطلاق	٤٨٠ فصل في الجنابة من اثنين
بالاصابع وفي غيرها	وما يذكره
٣٥٥ كتاب الرجعة	٤٨٣ فصل في أركان الفود في النفس
٣٦٢ كتاب الايلاء	٤٩٠ فصل في تدير حال المبروح
٣٦٨ فصل في أحكام الايلاء	٤٩٤ باب كيمية العود
٣٧٠ كتاب الظهار	٥٠٤ فصل في مستحق القود
٣٧٥ فصل في أحكام الظهار	ومستوفيه
٣٧٧ كتاب الكفارة	٥١٥ كتاب الايات
٣٨٥ كتاب الامان والقذف	٥٢٢ فصل في موجب امانة الاطراف
٣٩٠ فصل في قذف الزوج	٥٢٦ فصل في موجب ازالة الممانع
زوجته	٥٣٤ فصل في الجنابة
٣٩٣ فصل في كيفية الامان	٥٣٧ باب موجبات الية
وشروطه وغيره	٥٤٢ فصل فيما يوجب الشراكة
٤٠٢ كتاب العدد	في الضمان وما يذكره

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
٦٩٨	كتاب الاضحية	٥٥١	فصل في جنازة الرقيق
٧٠٧	فصل في الحقيقة	٥٥٨	باب دعوى الدم والقسامة
٧١٠	كتاب اطعمة	٥٦٥	فصل فيما يثبت به موجب القود
٧١٩	كتاب المسابقة	٥٦٨	كتاب البغاة
٧٢٨	باب الايمان	٥٧٦	كتاب الردة الامام ان شظم
٧٤٣	فصل في الحلف على كل	٥٨١	كتاب الرضا
	أو شرب	٥٨٩	كتاب حد القذف
٧٥٣	فصل في الحلف على أن يفعل	٥٩١	كتاب السرقة
	كذا	٦٠١	فصل فيما لا يمنع القطع
٧٥٤	كتاب النذر	٦٠٤	فصل فيما يثبت به السرقة
٧٦١	فصل في نذر الايمان الى الحرم	٦٠٨	باب قاطع الطريق
٧٦٧	كتاب القضاء	٦١٢	فصل في اجتماع عقوبات
٧٧٩	فصل في آداب القضاء		على واحد
٧٨٤	فصل في النسوية بين الخصمين	٦١٣	كتاب الاشربة والتعاقير
٧٩٠	باب القضاء على الغائب	٦٢٠	كتاب الصيال
٧٩٥	فصل في الدعوى بين غائبة	٦٢٩	فصل فيما تلغى الدواب
٨٠١	فصل في القسمة	٦٣٢	كتاب الجهاد
٨٠٨	كتاب الشهادات	٦٤٠	فصل فيما يكره من الذر
٨١٨	فصل فيما تنبه فيه شهادة	٦٤٥	فصل في حكم الاسروما
	الرجل		يؤخذ من أهل الحرب
	فصل في تحمل الشهادة	٦٤٩	فصل في سكس المعاضة والاتلاف
٨٢٨	فصل في تحمل الشهادة على	٦٥٥	فصل في الامان مع السارق
	الشهادة	٦٦١	كتاب الخزينة
٨٣١	فصل في رجوع الشهود	٦٧٢	فصل في أحكام الخزينة
٨٣٥	كتاب الدعوى والبيئات	٦٧٩	كتاب المذنة
٨٤١	فصل في جواب ما يتعلق	٦٨٤	كتاب الصيد
	بالمذني عليه	٦٩٢	فصل فيما يثبت به الصيد
٨٤٥	فصل في الحلف وضابط الخالف		وما يدكر معه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٨٧٩	فصل في حكم حل المدبرة المخ	٨٤٨	فصل في التناول
٨٨١	كتاب الكتابة	٨٥١	فصل في تعارض البيهتين
٨٨٧	فصل فيما يلزم السيد المخ	٨٥٢	فصل في اختلاف المتداعيين
٨٩٣	فصل في لزوم الكتابة	٨٥٩	فصل في القاذف
٨٩٥	فصل في الفرق بين الكتابة	٨٦٠	كتاب الاغناق
	الباطلة والفاصلة المخ	٨٦٩	فصل في الاعتناق في مرض الموت
٩٠٤	كتاب أمهات الاولاد	٨٧٥	كتاب التدبير

هذا الجزء الثالث من خاتمة
الشيخ البصري على شرح المنهج
لشيخ الإسلام زكريا
الأنصاري رحمه
الله تعالى
آمين

٢٩٦٨١	والله يشهد
الفرع ٢٠	فمن يشهد
ع ٣٩	فمن يشهد



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أحكام الفرائض)

أمره عن العبادات والعاملات لا ينظر إلا الإنسان البهيم من حين ولادته دائماً
أو قابلاً للموت ولا نهما متعلقان بإداعة الحياة السابقة على الموت ولا نه نصف العلم
فما سبعة كره في نصف الكتاب ق ل على الجلال (قوله أي مسائل قسمه
الموارد) أي المسائل التي قسم فيها الواوئث كالمسألة التي تكون من قباية مثلاً
كرزجة ونصف وجم وكأني تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الأعياء شيناً
وقوله أي مسائل سان المراد هنا وقوله جمع فريضة سان للأصل أي المعنى التوى
وتصرف هذا العلم هو العلم الوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة
شرح م ر (قوله الموارد) أي التركات (قوله لما فيها) أي وصيت بالفرائض لما فيها
الح (قوله فقلت) انظر هذا التفرع ويمكن أن الفاء للاستئناف أو يقال له مفرع
على قوله أي مسائل قسمه الموارد فاتها شامة التعصيب وهذا هو الظاهر كما يؤخذ
من قول على الجلال حيث قال قوله أي مسائل الح إشارة إلى التقلب إلا في حيث
فسر الفرائض بما يشمل التعصيب (قوله فقلت) أي الفرائض على التعصيب انفسها

(كتاب الفرائض)
أي مسائل قسمه الموارد مع
فريضة بمعنى مفروضة أي
مقدرة لغيرها من سهام المقدرة
فقلت على غيرها

بتقدير الشارح لها فاندفع ما يحال الاولى أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب
 (قوله والفرض) لغة التقدير في معنى العلة لقوله لما فيهما هو علة لعله فكان الاولى
 ذكره معها (قوله نصيب مقدور) يخرج به التعصيب وقوله شرعا يخرج به الوصية وقوله
 للوارث يخرج به ربع العشر وعلى الزكاة فانه ليس للوارث اه شيئا (قوله
 والاصل فيه) أي في الكتاب أي في مسائله (قوله فلاولى) أي اقرب والمراد بالاقرب
 ما يعمل الاقوى ع ش وفائدة ذكر ذكر الاشارة الى أن المراد بالرجل ما قبل المرأة
 لا ما قبل الصبي ح ل (قوله وعلم الفرائض) بمعنى قسمة التركات فانه هو الذى يحتاج
 الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى فى الترجمة المفسرة مسائل قسمة الموارث فانها
 تحتاج لبشيتين فقط المسائل الحسابية وقسم الموارث كالعلمان بالزوجة كذا شيئا
 (قوله علم القنوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم التسبب بأن يعلم
 كيفية انتساب الوارث للبيت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه
 المسألة ح ل (قوله يبدأ) مذهب مقننة لا مترجم له وهو قوله فصل فى الفروض المقدرة
 (قوله من تركته ميت) وهى ما يختلف من حق تكميل وحذف أو اختصاص أو مال
 يخرج قبل بعد موته ودية أخذت من فاته لدخولها فى ملكه قدرا وكذا ما وقع
 بسببها نصفا فى حياته على ما قاله الزركشى وما نظروا فيه من انتقال الميراث للورثة
 فالواقع فيها من زوال التركة ترى ملكهم وبدان سبب الملك نصبه للشبكة لاهى
 وإذا استند الملك لغيره كان تركته ووقع السؤال عن عاش بعد موته بمجرة لني
 وأجاب بعضهم بثبت بقاء ملكه تركته وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته
 لئلا يختلف الفرض فى السؤال اذ لا توجد المجيزة الا بصحقيق الموت وعند
 تحققه ينتقل الملك للورثة بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة
 بلا زنى عود ملك ويزم أن نساء لو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى
 نكاحهن والحاصل أن زوال الملك والعصمة بمحقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب
 زواله حتى يثبت ما بدل على العود ولم يثبت فيه شئ فوجب البقاء مع الاصل شرح
 م و كالموت المسع للصبرية (قوله وجوبا) أى عند شيق التركة والافتدبا فصوره
 الزكاة فى حالة الضيق التى يكون التقديم فيها واجبا أن لا يختلف الانتساب وتكون
 مؤثر التجهيز مستقر قله فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد
 يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يختلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لصناع
 حق الجنى عليه أو بعضه فيباع الجناية فان فضل عن دينها شئ صرف فى التجهيز
 بصورة الرهن أن لا يختلف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم فى الجاني وصورة

والفرض لغة التقدير وشرعا
 هنا نصيب مقدور وشرعا للوارث
 والاصل فيه قبل الاجماع
 آيات الموارث والاخبار تكسب
 التعصبات الحقوا الفرائض
 بأهلها فابقى فلاولى رجل
 ذكر وعلم الفرائض يحتاج
 كماله القاضي عن الاصحاب
 الى ثلاثة علوم علم القنوى وعلم
 التسبب وعلم الحساب (يبدأ
 من تركته ميت) وجوبا (عيا).

المبيع الذي مات مشتره مفلساً أن المشتري هو المالك ولم يختلف غيره ولو بيع للتبهي
ضاع عن البائع أو بعضه فيقدم به البائع فأقل (قوله منها) حال من عين ومن تبعية
أي حال كون العين بعضها بخلاف ما إذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي
كن مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التبهي كما تقدم آخر الرهن
(قوله لا يجبر) أي لا يسبب جبر الحاكم بالفلس أي في الحياة ح ل (قوله والله
التي الخ) أشار بهذا إلى أن قوله تركاة مثال العين لا للعق الذي يتعلق بها ومن ثم
أقول الشارح قوله كتركاة بقوله أي كمال ليناسب ما بعده وقد مثل لا اجتماع هذه
لامور بعضهم بما إذا اشترى عبداً للعبادة ثم رهنه بدين ثم مات المشتري
مفلساً باليمن وفيه مسامحة لأن تركاة حيث تعلقت بيمينه لا بعينه (قوله تركاة)
في كون تركاة من التركة نظراً لأن المستحقين يملكونها بانتهاء الحلول لاتها تتعلق
بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز انجراسها من غير
المال وأجيب أيضاً بأن إطلاق التركة عليها تطلب للمال عليها عن وري
ملخصاً وقوله تركاة الخ وإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة فقدمت تركاة ثم الجناية
ثم الرهن س ل وقد تنظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر وسكن * تركاة ورهون مبيع لفلس

ويان قراض ثم قرض كتابة * وديعيب فاحفظ العلم لرأس

أه زى فصوره النذر إذا نذر شيئاً معيناً لواحد فيقدم به على مؤن التبهي وصورة المسكن
في العتقة عن وفاة فانها تقدم بأجرة المسكن في العتقة على مؤن التبهي وصورة القرض
مات المقرض ولم يختلف غير ذلك المقرض فان المقرض يقدم به إذا كان بائناً وانظر
صورة القراض فان صوراً بما إذا مات العامل عن مال المقرض ولم يختلف غيره وري
عليه أن هذا ليس تركاة للعامل أدليس له فيه الانصية من الربح وان صوراً بما إذا
تلف مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في الذقة فيؤخر عن مؤن التبهي
ويمكن تصويره بما إذا مات المالك بعد ربح المال وقيل القسمة فان العامل يقدم
بنظيره من الربح وصورة الكتابة أن يؤدي المالك بنجوم الكتابة ويموت سيده
قبل الإتيان والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها شرح البهجة فيقدم المالك
بالواجب في الأتية وصورة الرده بالعب أن يبيع شخص شيئاً ثم يرد يبيع بعدموت
البائع فيقدم المشتري بيمينه على مؤن التبهي (قوله أي كمال وجب فيه) أي قبل رده
ولو كانت تركاة من غير الجنس وقد رد ذلك لتكون الأمثلة كلها على وتير من جعلها
أمثلة للعين التي تتعلق بها حق ويمكن أن يقدّر في الموهون وما بعده لتكون كلها أمثلة

أي يعلق (تعلق بعين) منها
لا يجبر والعين التي تعلق بها
حق (تركاة) أي كمال وجب
فيه لاه كالموهون بها

الحق المتعلق بالمعينة الودين المردون وأرض جنانية أثباتي ويسع المسيح إذا مات
 المشتري مفلساً من ل لكن فيه بول وقوله ويسع المسيح أي ويسع يسوع المسيح
 لأنه الحق وفي كون التسع من التركة مساهمة لاه معنى لكنه لما كان سبياني أخذ
 المسيح عده من سوا وقد برع ن فمن يسع فيه نظر لأن النعم لا يبدأ به لغرض إحصاء
 المشية وإلا لاق الزكاة على المال الواجبة فيه من المطلق الجزء على العكس وعمل
 البداية والركوة إذا كان التسع أب وجوداً أو تلف المصاحب بعد التمكن الاقدار الزكاة
 كشأن من الأربعة ن هنا فقط لم يقدم التسع قرن الأربعة عشرها كما استغلوه
 الأذرى واجبه أن حق الفقراء ثلاثين في المئة مرسل في مؤخر من مؤن
 التميز لما تقر من مرض السكلا في ركوة متعلقة بفسن موجودة اه شرح م د
 (قوله وجن) إذن السيد أو غيره ذاتعلق أرض الجباية برقبته ولو بالغوصن القصاص
 وليفي عليه مقدم على غيره بأقل الأمر من الأرض بقيمة الجاني على مؤن التجهيز
 إذا اختلف فيه فإن ذن المتعلق برقبته قصاصاً أو كان المال متعلقاً بذهبه كالواقتراض
 إلا أن يراذن السيد وأنه لم يقدم البني عليه والمقرض على غيرها والوارث التصرف
 في رقبته بالبيع شرح م د (قوله ويسع) وإذا فسح لم يخرج ذلك المسيح عن كونه
 تركه لأن التسع يرفع العقد من حننه لا من أصله ل (قوله مات مشتريه مفلساً)
 وفي معنى موته مفلساً ما لو ثبت بأنه حق التسع لقيمة مال المشتري وعدم صبر البائع
 ثم مات المشتري حينئذ ولم يجد البائع سوى المسيح فإنه يقدم به على مؤن التجهيز شرح
 م د وقوله مات مشتريه بأن باع رجل لا خرسياً بشئ في ذمته ثم مات المشتري
 وهو معسر بشئته فإن للبائع التسع وأخذ المسيح فالحق الذي يتعلق بهذه العين ففسح
 البيع (قوله حق لازم) فإن تعلق به حق لازم مقدم مؤن التجهيز م د (قوله حق فسح)
 الإضافية سبانية أو الحق بمعنى الاستحقاق (قوله اما تعلق حق الغرماء) مفهوم قوله
 لا يصحير قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد فرق
 بالاستصحاب لما كان في الحياة لأن المفلس ترك له دست ثوب في حياته فأولى بعد
 موته يقدم مؤن التجهيز كما قاله ع ن (قوله بالحجر) أي بسببه (قوله أم لا) أي فالمراد
 بالمفلس المسير بالنهن لا المحبوع عليه بالمفلس شيئاً (قوله فمؤن تجهيز بمونه) ولو كانوا
 من كفن وأجرة غسل وحمل وخطوط ولو اجتمع معه بمونه ولم تف تركه إلا بأجلها
 فالأوجه تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من بمونه وما توافقة
 قدم من يمتدني غيره ثم الأب لشدة حرمة ثم الأم لأن لها رجا ثم الأقرب فالأقرب
 ويقدم إلا كبر سن من أخوين مثلاً فإن استويا فيه تقدم الأفضل وتخرج من زوجته

(وجن) تتعلق أرض الجنانية
 برقبته (وورهن) تتعلق دين
 المرهن به (وما) أي ويسع
 (مات مشتريه مفلساً) بضمه
 ولم يتعلق به حق لازم ككتابة
 تتعلق حق فسح البائع بمونه
 أحمر عليه قبل موته أم لا أما
 تتعلق الغرماء بأهـ وأما بالحجر
 فلا يبدأ به بدهم بل بمؤن
 التجهيز كما أنه في الرقبة
 عن الأدهاب في المفلس (فمؤن
 تجهيز بمونه) من نفسه

اذ لزمه أي من حيث الزوجية وان كانت احداها افضل بترقيقه والاوجه تقدم
 الزوجية على جميع الاقارب ثم الملوكة الخ لخدم لها لان الطقة بها تم شرح م وان
 ترينوا قدم السابق وان سكان المتأخر افضل حيث امن ترقيق ح ل وقول الحشى
 ولو كانرا أي غير حربي ومرتد لانه لا يطلب تجهيزها ع ش فالحاصل انه يقدم
 من ينشى تجهيزه ثم الزوجة ثم الملوكة الخ لخدم لها ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب
 وقدم اب على ابن وان كان افضل منه وابن على أخته فضيلة الذكورة ودخل على
 صبي وهو على خنثى ح ل وم ر ملصقا وقوله ثم الاقرب أي اذا عين عليه تجهيزه
 والاخفير الاب والام والابن لا تفرقه مؤثته ولا تجهيزه (قوله وغيره) أي اذا مات قبله
 بخلاف ما اذا مات بعده اومه ح ل وقوله وغيره ذكر وجهه غير الناشئة ان كان
 موسرا وان كان لها تركة شرح م ر (قوله المطلق) أي الذي لم يخلق بعين من
 التركة (قوله فتتخلو وصية الخ) برأها قدمت الوصية في الآية على الدين ذكرنا كونها
 قربة أو مشاهة للأوث من حيث اخضعها بلا عوض وشقتها على الورثة وقوسهم
 معاشة على أدائه قدمت عليه بها على وجوب اخراجها والمساواة اليه شرح م ر
 (قوله وما الحق بها الخ) المراد بتفخيها الحق بالوصية عدم تسلط الوارث عليه والا فهو
 نافذ بمجرد الموت (قوله من ثلث باق) أي بعد الدين م ر (قوله كما في الحياة) فانه
 يقدم نفسه في الفطرة على غيره اذا أيسر مرض الصبيان (قوله من حيث التسلط
 عليه) والا فالدين لا يمنع الأوث ومن ثم فازروا بزوائد الزكاة كما مر شرح م ر فقوله
 من حيث التسلط أي لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين
 (قوله على ما يأتي من بيان الانصاء) من كون البنت لها النصف والبنين ما كثر لها
 الثلثان والزوجة له الربع أو النصف والام لها السدس أو الثلث (قوله قراءة) نعم
 لو اشترى بضعه في مرض موته علق عليه ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى عدمه كما يعلم
 من الدور والحكمي الآتي في الزوجة شرح م ر (قوله خامسة) أي المجمع على ارثهم
 من الذكور والاثان فخرج ذؤو الارحام (قوله او نكاح) نعم لو اعترف أنه فقير
 من ثلثه في مرض موته وتزوج بها لم ترثه للدور اذ لو رثت لكان عتقا وصية لو ارثت
 فيتوقف على اجازة الورثة وهي منهم واجازتها يتوقف على سبق حرها وهي متوقفة
 على سبق اجازتها فأي ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم ان النكاح في غير المستولاه لان
 عتقا ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحد لان اجازة ائنا اقتبر بعد الموت
 وهي بعده فتق من رأس المال وقوله أو لاء وقد نوارثان أي المعلق والعنق بان
 يبقته حربي فيستولى على سيده ثم يبقته أو ذمي فيبقى ويشتريه ويبقته أو بشرى

وقبره فهو لهم من قوله بقرنة
 تجهيزه (يعرف) بحسب
 بساره واعساره ولا عبرة بما
 كان عليه في حياته من اسرافه
 وقنبره وهذا من زيادة
 (ق) قضاء (د) منه المطلق الذي
 لزمه لوجوبه عليه (ق) تنفيذ
 (وصيته) وما الحق بها علق
 علق بالموت وتزوج عن مرض
 الموت (من ثلث باق) وقدمت
 على الأوث لقوله تعالى من بعد
 وصية يوصي بها أو دين وتهدى
 لصلته الميت كما في الحياة ومن
 لا يرثه فتدخل الوصايا الثلث
 وببعضه (والباقي) من تركته
 من حيث التسلط بالتصرف
 (لورثته) على ما يأتي بيانه
 ولأوث أربعة أسباب لانه اما
 (قراءة) خامسة (أو نكاح)
 أو لاء أو اسلام

أبامعتقه غير معتقه فله على معتقه ولاية الانجرار ولا يرد لاهل برث من حيث كونه
عتيقا بل من حيث كونه معتقا شرح م ر وحكلام م وفي الدور يقتضي أن
الوصية للوارث تتوقف على إجازته (قوله أي جهته) لخاصة الاسلام بالجهة الثلاثية يلزم
عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فمهم وثلاثا
يلزم عليه أخذ المسلمين لمع أن الامام هو الذي يأخذ ما له ويضعه في بيت المال (قوله
بيت المال) أي ثلثه (قوله ارناس المسلمين) أي مراعي فيه المصلحة كما يدل عليه قوله
ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن اجتماع الاسباب الاربع في الامام كان
يملك بجمعه ثم يعتقها ثم يترجها ثم يثمنها ولا وارث لها غيره فهو زوجها وابن عمها
ومعتقا وامام المسلمين وسلام أنها تصورت فيه وان لم يرث جميعها اه أعزل برث
بكونه زوجا وابن عم ع ش وان الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه شرح م ر أي
فيكون السبب الرابع موجودا فيه (قوله يقولون عن الميت) أي من حيث كونهم
جهة اسلام فتخرج الذمة من بيت المال فان لم يكن شيء فقل القاتل والاملائي على
أحد من المسلمين ع ش على م ر قلما كان لهم حق في بيت المال كانوا حكامهم
عاقلون والافلاذ فعون شيامن مال أنفسهم (قوله ولا لهم يقولون عنه) عبارة م ر
لاهم يقولون عنه (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) لاه استحقاق بمقتضى
اخوة الاسلام فصار كالوصية لقومهم وموفين غير محصورين فله لا يجب استيعابهم
وكالزكاة فان الامام أن يأخذ كاهن شخصين ويدفعها الى واحد لانه ما ذون له أن
يفعل ما فيه مصلحة شرح الروض (قوله اولن اوصى له) عبارة م ر ولو اوصى لرجل
بشي من التركة جاز اعطاه من ماله الارث فيصير بينهما ملاقى الوارث المعن
لا يسطر من الوصية من غير إجازة قوله لا لقاتله ولان فيه رفق ولو كان كاتبا ولا كافرا
كافي م ر (قوله شروط) أي أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت
تقدرا كجنتين انفصل ميتا بجناية توجب القرة أو حكا كفقود حكم القاضي بموته
اجتهادا وثانيها تحقق وجود الملقى الى الميت بأحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقا
سكان الوجود أو تقدرا كحل انفصل حيا لوقت صل وجوده عند الموت ولو نطقه
ثالثها تحقق استقرار حياة هذا الملقى بعد الموت وبإسقاط العلم بالجهة المتضمنة الارث
تفصلا وهذا اعتصم بالقاضي فلا قبل شهادة الارث مطلقة بل لا بد في شهادته من
بيان الجهة التي اقتضت الارث منه زي (قوله عشرة) اثنين من أسفل القسب
واثنان من أعلاه وأربع من الحواشي واثنان من غير القسب (قوله ابن وابنه)
قدمهما على الاب والجد لثقتهم لان حكام الاب والجد مع أحدهما السدس

أي جهته يقتصر في التركة
أولها كما سبق في بيت المال
ان المسلمين حصوية لخبر أبي داود
وغيره أنا وارث من لا وارث له
أعزل عنه وارثه وهو صلى الله
عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه
بل يصرفه المسلمين ولا لهم
يقولون عن الميت كالوصية
من القرابة ويجوز تخصيص
طائفة منهم بذلك وصرفه لمن
ولدا واسلم وأوصى له لاقاتله وقد
أوصت ذلك في شرح الروض
والدلت أيضا شروط ذكرها
ابن الهيثم في أصوله وينتها
في شرحها ولموانع تأتي
(والجمع على أرث من الذكور)
بالاختصار (عشرة) وبالسبط
خمس عشرة (ابن وابنه)

واينه وان نزل ولد وابره وان علا وان عاتما) اولاد من اولاد اولاد (وتم وابنه وابن اخ ليعلم) هي لاوين اولاد
 في الثلاثة وان بعدوا (زوج وزوج لاهو) الجميع على ائنه (من الاتات) (أ) با. اختصار (سبع) برالبسط عشر

وله الباقى وكل به صباخته مضلاى الاب والجد (قوله وابنه وان نزل) لم يقل
 وابن وان نزل لثلاثتهم دخول ابن البنت بخلاف قوله وابنه فله لا يشمله لان غيره
 يرجع الابن (قوله وابره وان علا) لم يقل اب وان علا لثلاثتهم اما ادم (قوله وان
 بعدوا بعد العلم بان يكون عم الاب والجد (قوله اهم من تصغير) ليشمل اولاد لعتيق
 وعقائه لان موت لولا علمهم انما هو اريق العمارة لا يطريق المبشرة رى
 وابنه وله عصبا تبارعتها (قوله بالاخت) لان عصبة القربى حسب عصبة ز
 حل (قوله المبكى اجتماعه) ادلا يتصور اجتماع زوج وزوجه وصوتهم اجتماعا
 ظاهرا عما اذا بقيت ملقوفى في مكنته ليه رجل ومعه اولاد وادى ار هذا
 البنت وزوجته وهؤلاء اولادهمها وبهات امرأة ومعه اولاد وادى ان البنت
 زوجها وهؤلاء اولادهمها فكشف عنه ما اذا وصى وصوراها بالاداء حكم
 بوث غائب وجاء رجل وامراه كذلك واظم كل منهما ما يشهد به على فارجع
 قديم بينة الرجل فيث البنت امواه والرجل واولاده ومع المرأة وعلى الوس
 قوت الجميع اه وفوله والراجح الخ لان الولادة صحت من طريق الشاهدة
 والاطلاق بالامر حكى والمثله اذ تقرر شرح م (قوله وابنه) لم يقل
 وابنه نظليا كذا في له لايام هذا دون ذلك لشهرته فانه مع ار رثى هنا
 شرح م (قوله فله لرسته) رقاو) سائلة ته قد بنى الموضوع معذونه قد كانوا
 كما اشار اليه وهو مقابل لنزوف اى هذا اسمر فواله صكة ويصح ان يكون
 مقابلا له فله لارجع الذ كور الخ وهو الا نهر (قوله غير زوجين) اى بالاجماع
 لان عمه الراد القراة وهى مفقودة فيهما ومن ثم نزلت زوجة تدلى بمعومة او خولة
 بالرحم لا بالزوجية شرح م (قوله ومن ثم نزلت زوجة اى زيادة على حصتها
 بالزوجية ع ش فتأخذ جميع الباقي عند انقراضها ع ن (قوله بنسبتها) اى بسنة
 سهام كل واحد فى مجموع سهامهم وسامهم بوقت شرح م (قوله على من الباقي) بمن
 تلك النسبة (قوله يبق بعد اخرج فرضيهما) وهو النصف للبنت وثلاثة والام والام
 واحد الباقي اثنان يجمعان بينهما ارباع البنت وثلاثة ارباعها وهو واحد او نصف
 والام ربعهما وهو نصف انكسرت على عرج الصفر فثرب اثنان فى اصل المسألة
 وهو ستة تبلغ اثني عشر هذا معنى قوله تصعب السائل من ثني عشر للبنت النصف
 ستة والام السادس اثنان فالعامل للبنت ثلاثة ارباع اثنا عشر والام ربعها وهو اثنان
 فتعطى البنت من الاربعة الباقية ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة والام ثلاثة
 وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة

(بنت وبنت ابن وان نزل) اى الابن (وام
 وجدة) ام اب وام وان نزل (واخت)
 مطلقا (وزوجه وذات ولاد) وتصغيرى
 ذو ولاد وذوات ولاد اعم من تصغير بالمعنى
 والمثقة (فلما جتمع الذ كور فالوارث
 اب وابن وزوج) لان غيرهم محسوب
 بغير الرجوع ومساكنهم من اثني عشر ثلاثة
 فالزوج واثنان الذ والباقى الابن (ام)
 اجتماع (الاثاث) لوارث (بنت وبنت
 ابن وام واخت لاوين وزوجة) وسقطت
 الجدة بالام وذات الولاء بالاخت
 المذ كورة كما سقط بها الاخت الاب
 بالبنت الاخت الام ومساكنهم من اربعة
 وعشرين ثلاثة والزوجة اثني عشر ثلث
 واربعة لكل من بنت الابن والام
 والباقي الاخت (ام) اجتماع (المسكن)
 جماعه (منها) اثنى عشر الصغير (ق) ووارث
 (اموان) اى اب وام وابن وبنت واحد
 فزوجين اى الذ كران كان البنت اى
 والاثنى ان كان البنت ذكرا والمسألة
 الاولى اصلها من اثني عشر ونصف من
 ستة وثلاثين والثانية من اربعة وعشرين
 ونصف من اثنى عشر وسبعين (فلما يستقرقاو)
 اى الورثة من الصنفين التركة (صرفت
 كلوا) ان فقدوا كلهم (اى ابقاها) ان وجد
 بعضهم وهو فرض (البنت للال) ارثا
 (ان انظم) امره بان يكون الامام عادلا
 (والا) اى وان لم ينظم (ودما فضل)
 عن الورثة (على ذوى فرض غير زوجين
 بنسبتهم) اى فرض من برده على قنى
 بنت وام يبق بعد اخرج فرضيهما بهان من ستة للام ربعه ونصف من ثني عشر لاعتبه
 صرح الله به ومن اربعة وعشرين ان اعتبر بخرج الربع

بنت وام يبق بعد اخرج فرضيهما بهان من ستة للام ربعه ونصف من ثني عشر لاعتبه
 صرح الله به ومن اربعة وعشرين ان اعتبر بخرج الربع

وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار (٩) على التقديرين إلى أربعة البنات ثلاثة والأم واحد وفي بنت وأم وزوج

يبقى بعد إخراج فروضهم سهم
من اثني عشر ثلاثة أرباعه
البنت وربعه الأم تقسم المسألة
من ثمانية وأربعين وترجع
بالاختصار إلى ستة عشر الزوج
أربعة والبنت تسعة والأم ثلاثة
وفي أم وبنت وزوجة يبقى بعد
إخراج فروضهن خمسة من أربعة
وعشرين للأم وبهما سهم ويخرج
تقسم المسألة من ستة وتسعين
وترجع بالاختصار إلى اثنين
وثلاثين بالزوجة أربعة والبنت
أحد وعشرون والأم سبعة ولو
كان ذو الفرض واحدا كيف
رد عليها الباقي أوجاعه من
صنف واحد كبنات فالباقي
ينهم بالسوية والرد من الأصول
التي لا زيادة في قدر السهام
وتقسم من عددها والعول تنص
من قدرها وزيادة في عددها
(ثم) إن لم يوجد أحد من ذوى
الفروض الذين يرده عليهم وراث
(ذو أرطم) وهم بقية الأقراب
(وهم) أحد عشر متغا (جد
وحدة ساقطان) كما في أم وأم
أبي أم وابن عليا وهذا صنف
(وأولاد بنات) لصلب أولابن
من ذكور وبنات (وبنات أخوة)
لاوين أولاب أولام وأولاد
لخوات (كذلك) وبنا أخوة

وهي ثلث التسعة ومن الأم واحد ومثلث الثلاثة وصيوع ذلك أربعة وحذفه
قوله وترجع بالاختصار إلى أربعة ح ل وعلى كونه من أربعة وعشرين تكون
المواصفة بالسدس لاصحى كان بين المسألة والانباء توافق في شيء فإن المسألة ترد
إلى ذلك الشيء وكذا رد إليه نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق للقاعدة) وهي أن
الباقي بعد إخراج الفروض يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو
اثنان لأربع لها فقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة ح ل (قوله
للقاعدة الخ) لأنهم يعتبرون مخرج الألف وهو هنا الربع (قوله تقسم من ثمانية
وأربعين) لأنكسارها على مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسألة وهو اثنان عشر
تبلغ ما ذكره البنت النصف أربعة وعشرون حاملة من ضرب أربعة في ستة والزوج
الربع اثنان عشر حاملة من ضرب أربعة في ثلاثة والأم ثمانية حاملة من ضرب أربعة
في اثنين يبقى أربعة بين البنت والأم والبنت ثلاثة أرباعها ثلاثة والأم ربعها واحد
فيكمل للبنت سبعة وعشرون والأم تسعة وهذه الأعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ
من كل ثلث ماعه فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثنى عشر ومن البنت تسعة
وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الأم ثلاثة وهي ثلث التسعة وصيوع ذلك ستة
عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار الخ ح ل (قوله تقسم من ستة وتسعين)
لأنكسارها على مخرج الربع فتضرب الأربعة في أصل المسألة تبلغ ما ذكره البنت
النصف ثمانية وأربعون والأم السدس ستة عشر والزوجة اثنان عشر يبقى
عشرون منقسمة بين الأم والبنت أربعة والبنت ثلاثة أرباعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة
وستون والأم ربعها خمسة يصير لها إحدى وعشرون وهذه الأعداد متوافقة
بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث ماعه فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثنى عشر
ومن البنت إحدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والعشرين ومن الأم سبعة وهي ثلث
الأحدى والعشرين وصيوع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ ح ل (قوله
ذو أرطام) أي عسيرة فيأخذ جميعه من أفرادهم ولو اثني وغنيا تخبر الخصال
وارث من لأواري له وإنما قدم الرده عليهم لأن القرابة المقيدة لا تستغنى عن الفروض أقوى
شرح م ر (قوله وأم أبي أم) لم يقل وأمه للإيضاح (قوله وابن عليا) الأنسب
وان علوا لأن علوا وري ثم رأيت في شرح الحمزة لابن جرر البانعة ع ش على م ر
(قوله كذلك) أي ذكرنا أو أمانا بما يشبهه تغييره بالأولاد ذى (قوله عسيرة
أخوة لام) أي وساتهم بأنهم بالأولى شرح م ر (قوله وعملت بالربع) أي لا يلزم
عدمها على إتمام القضي لأرادة سائرهم لأنه يترك مع ما بعده ولأنه يلزم عليه

لام وعم لام أي أخوال اب لأمه (وبنات إمام) ٣ لاوين أولاب ٢ أولام ١ (وعمت بالرفع) وأحوال ونالان

وولد لهم) أي جماعه الأول افرموق في الأول من دلي به ومن افرموق منهم من جميع المال كرا كان أو اثنى وفي كية
 بقرشهم مذهبان أحدهما هو الاصح مذهب أهل النزيل وهو أن ينزل (١٠) كل منهم منزلة من دلي به والثاني منه

أهل القرابة وهو تقديم الأقرب
 منهم إلى البت فقي بنت بنت
 وبنت بنت ابن المال على الأول
 بينهما أربعة على الثاني لبنت
 البنت تقر بها إلى البنت وقد
 بسطت الكلام على ذلك
 في غير هذا الكتاب هذا كله
 إذا وجد أحدهم ذوى الأرواح
 والأصمكة ما قاله الشيخ هز الدين
 ابن عبد السلام أنه إذا مات
 المالك في مال المصالح ونظر فيه
 أحد صرف المصالح أخذته
 وصرفه فيها كما يصرفه الإمام
 العادل وهو ما جرد على ذلك
 قال والظاهر وجوبه (نقل)
 قدس سره القروض وفوها
 (القروض) بمعنى الانصاء
 القدرة (في كتاب الله تعالى)
 للورثة ستة مصول وبدونه وجب
 عنها عبارات أخرها الربع
 والثلث ونصف كل ونصفه
 فأخذ القروض (نصف) وبذلك
 به كما يجوز له أكبر كسر مفرد
 وهو خمسة (الزوج ليس لزوجته
 فرع وارث) بالقرابة الخامسة
 قال تعالى ولكم نصف ما ترك
 أفواجاكم إن لم يكن لهن ولد
 وولد الابن وإن نزل كالولدا جاعا
 أو نفل الولد يشله بنه على أعمال
 المظن في حقيقة زوجهم واهلهم

السكوت عنهن (قوله وولدون بهم) أي بالانصاف العشرة ح ل (قوله فلم يبق
 في الأول من دلي به) لأنه يشمل جميع الاحداد والمجملات لأن الشارع قال ثم وإن عليا
 (قوله وهو أن ينزل) أي في كونه يأخذ ما كان يأخذ في الحبيب فخر خلف زوجة
 وبنت بنت حكان للزوجة الربع لأنه لا يجيبها من الربع إلى الثمن الا لفرع
 الوارث بالقرابة الخامسة كما سبق وقوله لا في الحبيب أي يجب الوارث الحس
 والاصيب بعضهم بعضا كبت أخ شقيق وبنت أخ لاب نصيب الأولي انشاء
 كما يجيب أوصاها (قوله منزلة من دلي به) أي إلى البنت فيصير ولد البنت
 والاخت كاتهما وبنت الأخ والعلم كاتهما والاخت والاخت كاتهما والاخت كاتهما
 كالب وإذا نزلنا كلا كما ذكر قدم الاسبق للوارث لا لميت فإن استورا
 قد ذكر أن البنت خلف من يولد به ثم يجعل نصيب كل من أدلي به على حساب رتبه
 لو كان مواليت الأولاد الأم والأخوال والجدات منها في السوية شرح م ر
 (قوله أربعة) أي فرضا ورثا زى وورثه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها
 النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها النصف فالمسألة من ستة بيت
 بعد فرضها اثنان يرودان عليها باعتبار نصيبهما ما إذا كانت بنت الابن ورثتهما
 وهو نصف لأن نسبة نصيبها وهو واحد للربعة ربع ولبنت البنت واحد ونصف
 فنصف الكسر على خرج النصف فيضرب في أصل المسألة وهو ستة فيحصل اثنان عشر
 لبنت البنت تسعة فرضا ورثا وهي ثلاثة أرباع والآخرى ثلاثة فرضا ورثا وهي ربع
 وترجع بالاختصار إلى أربعة اج (قوله وصرفه فيها) قال سم وبنتي أن يتورثه أن
 يأخذ نفسه وعياله ما يحتاجه وهل يأخذ مقدار ما يحتاجه سنة أو أقل أو العمر العاقل
 لتتصرف به حال فلما جرح أه وبنتي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر العاقل حيث
 لم يكن ثمن هو أخرج منه لأن هذا القدر دفعه له الإمام العادل ع ش على م ر
 (نقل في القروض ونسبها) * (قوله ونسبها) إضافة ذوى النسب شادة
 كقوله انصاف الفضل ذروه وكذا جمعه جمع مذ كرسام شاد لأن مفرد ليس
 يعلم ولا مضافة (قوله بمعنى الانصاء) أي لا يجنبها الفقوى والألم بكل لفظة المفردة
 فائدة ولا بمعنى الأصول وهو ما طلب طلبا لازما كاللا يفتي (قوله لزوجة) بدوابة
 قسميلا على التعلل لأن كل ما قل عليه الكلام يكون أرض في الذهن وهو على الزوجين
 أقل منه على غيرها شرح م ر وإتمام الله تعالى بالأولاد لكونهم أهم عدد
 الاكتمين أه سم (قوله وألفظ الولد) هو الرابع (قوله بأن لا يكون لزوج) لأن النفل
 إذا دخل على مفيد بقيد ينصدق بثلاث صورتي الجميع ونفي البند الأول أو الثاني

فروعها المذكور بأن لا يكون لما فرغ أو لما فرغ غير وارث كزوجة أو وارث بصوم القرابة لمصومها نعم يست (قوله)
 فتولي وارثا ونفيا يأتي في الباب من زياد (ولبنت وبنت ابن وأخت لغيرهم) أي لأجوين وأولاد (منفردات) عن زنا في

قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلهما النصف وما في في بنت الابن ما في في ولد الابن وقال في الاخت وله اخوت فلهما النصف
ما ترك والمراد الاخت لا بوزن اولاب دون الاخت لانهما السدس الآية الثانية وخرج بمفردات الواجبين مع
معصين اول اخواتهن او اخوتهم مع (11) بعض كاسياتي بساتم (و) ثانيا (دع) وهو لاثنين (لزوج) لزوجته

فرج وارث) بالقرابة الخامسة
ذكر كان او غيره سواء كان منه
أصنام لا خال تعالى فان كان لمن
ولد لمكم الربع مما تركن وجعل
له في حاته نصف ما للزوجة
في حالته لان فيه ذكره وهي
تقتضي النصف فكان معها
كل ابن مع البنت (ولزوجة)
فاكثر (ليس لزوجها ذلك) أي
فرج وارث بالقرابة الخامسة منها
قال تعالى ولهن الربع مما تركن
ان لم يكن لكم ولد (و) ثالثا
(نم) وهو (لها) أي لزوجته
فاكثر (مع) أي مع فرج
زوجها الاول سواء كان منها
أصنام لا خال تعالى فان كان
لكم ولد فلن الثمن والزوجة
شوارتان ولو في طلاق رجعي
(و) رابعا (ثلاثان) وهو لا ربع
(لنصف تعدد من فرضه نصف)
أي لثنتين فاكثر من البنات
ابنات الابن والاخوات لا بوزن
اولاب اذا انفردن عن معصين
أو حصص حرمانا أو تصدأقال
تعالى في البنات فان كن نساء
فوق اثنتين فلن ثلثا ما ترك

(قوله ما ترك) أي من أبنائها مقبضة عليها واللفظ البنت شامل لها بناء على أفعال
اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله ذكر) كان أو غيره) صرح بالتصميم المذكور عندنا دون
ما تقدم لانهما نكرة في سياق الإثبات فرج ما توهم عدم عمومها بخلاف ما مر
في قوله ليس لزوجته فرج وارث فانه نكرة في سياق النفي فتفيد العموم نصا
(قوله تقتضي النصف) أي القوة وليس المراد التصيب لا مطلقا لانه لا يكون
عصية (قوله فكان معها) أي بالنسبة اليها والا فهو لا يجتمع معها في الارث (قوله)
أي لزوجته فاكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات
فانهن وردن بآية بلفظ الواحد وتارة بلفظ الجمع وقوله فاكثر أي إلى أربع بل وان
زدد على أربع في حق مجوس اه زى (قوله ولا يجزئ شوارتان في عدة الطلاق
الرجعي) أي فإدراة ما يشمل الزوجة حكما وهي الرجعية (قوله اذا انفردن عن
معصين) وهو اخواتهن وقوله أو حصص حرمانا أي باعتبار المجموع والا فلا بنات
لا يصعب حرمانا أو حصص تقصانا اذا وجد العول كزوجة وأوين وبنتين المسألة
من سبعة وعشرين وثلاثا بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا حاشا مع بنات
الابن يصعب حرمانا بالابن وتقصانا اذا كان مع بنات أو بنت ابن أعلامن ح ل
(قوله والبنتان وبنت الابن الخ) لما كانت الآية إنما قل على الجمع من البنات بناء
على أن فوق المسألة احتاج لقياس البناتين وبقي الابن على الاختين لوردة النص فبما
(قوله في الاختين فاكثر) كنه هذا مع التصريح بالثنتين في الآية الا أن يقال
سبب نزولها المذكور على أن المراد ثقتان فاكثر (قوله ليس لزوجها فرج وارث)
أي ولا أب معه أحد زوجين أخذها ما بقي ولم يقدر الوارث بالقرابة الخامسة هنا
لان الوارث بالقرابة السابعة لا يأتي في حال كان الردي أي لوجوده وغيره ما في أفراد
على الزوجين فاكثر ثم شوي (قوله يستوى فيه الذكرا الخ) انما أعطوا الثلث
والسدس لأنهم يبدلون يالام وما فرضها وسوى بينهم لانه لا تصيب في من أدوا به
بخلاف الاشقاء زى وبعبارة م لان ارثهم بالرحم كالابن مع الولد وارث غيرهم
بالعصية وهي مقبضة لتفصيل المذكور وهذا أحد ما تنازوا به من الاحكام الخمسة
وباقية استواء كرههم المفرد وأنصاهم المفردة وأنهم يرثون مع من يبدلون به وأنهم

وبنات الابن كالبنات كأمه والبنات وبنت الابن مقبستان على الاختين وقال في الاختين فاكثر فان كانتا اثنتين فلهما
الثلثان مما ترك تزلت في سبع اخوات مجارحين مرض وسأل عن ارثهن منه فعدل على أن المراد منها الاختان فاكثر
(و) خامسا (ثلاث) وهو لاثنين (لا ليس ليهما فرج وارث ولا عدد من اخوة واخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه
فلاهما الثلث فان كان له اخوة لانهما السدس والمراد بهم اثنتان فاكثر كما عاقل انهما رابن عباس الخلفاء وسيأتي انه اذا
سكان مع الام أب واحد الزوجين فنرضاهما الباقي (ولم يرد) اثنتين فاكثر (من ولدها) أي الام يستوى فيه الذكر وغيره

قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امراة او اخ او اخنت فليس لهما من المال شيء وما تركا من فضل فهو للوالدين
 في الثلث والمراد بالاولاد المذكورين من غيرهم وله اخ او اخنت من ام والقرابة الشاذة كالخبر على الصبي (وقد
 يفرض) أي الثلث (يتمتع اخوة) على ما سياتي في فصله وبه يكون الثلث ثلاثة وان لم يكن الثلث في كتاب الله
 (و) سادسا (سدس) وهو بسبعة (والاب وجدهما فرع وارث) قال تعالى ولا يرث كل واحد منهما السدس مما ترك
 ان كان له ولد والجد كالأب لما فرغ في الولد والمراد بجد بل بآبائي والافلا (١٢) يرث بخصوص القرابة لا بمن ذوي الارحام

تأمر (ولا يمتد ذلك) أي فرع وارث (او عهد من اخوة
 واخوات) اثنتان فما كثر لأم (ولدت) فما كثر لأم (والاب
 لا من على الله عليه وسلم اعطى
 الجدة السدس ورواه ابو داود
 وغيره وقضى للجدتين من الميراث
 بالسدس بينهما ورواه الحاكم
 وقال صحيح على شرط الشيخين
 هذا ان لم تدل بكريمين اثنتين
 فان أدلت به كأم أي أم لم ترث
 بغير من القرابة لانها من ذوي
 الارحام كأمه والوارث من الجدات
 كل حدة أدلت بمحض الاناث
 أو الذكور أو الاناث الى الذكور
 كأم الأم وأم أبي الأب وأم
 أم الأب وليست ابن فما كثر من
 بنت أو بنت ابن اعطى منها
 لقضاءه على الله عليه وسلم بذلك
 في بنت ابن مع بنت رويها البخاري
 وقيل بجماعه وقول
 فما كثر مع بنت أو بنت ابن اعطى
 من زيادة هذا (ولاخت
 فما كثر مع أخت لابون)

كما في بنت الابن فما كثر مع البنت (واحد من ولدها) ذكرها كان أو غيره لما مر فاحصا الفروض فلا تنعشر عمرة
 أربعة من الذكور الزوج والاب والجد والابن والجدتان والزوجة والاخت للام وذوات النصف
 الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالنصيب أيضا (فصل) في الحبيب حرمانا
 بالنفس أو بالاسترقاق والحبيب لغة النعم وشرعنا من قام به سبب الارث بالنكحة أو من أوفر حقه ونسي الاول
 حبيب حرمانا فوق سبب الحب بالنفس أو بالاسترقاق وحب بالوصف وسيأتي والثاني حبيب نقصان وقدر (الحبيب
 أبوان وزوج وولد) ذكرها كان أو غيره عن الاربعة (يا حاد) اجماعا

الاخ لا يورث في الشركة والاخت لا يورث اولاد في الاكدرية فكل
 منهم عصبية ولا يحجب الاستفراق لانه انتقل للقرض وان لم يرث به
 في الاكدرية اه وكلام المتنازع يقتضي ان الحاحب صاحب
 القرض المستغرق لا الاستفراق كما قاله المصنف فيكون حبا
 بالانضمام على كلام المتنازع وبالاوصاف على كلامه ثم قوله
 وتجب عصبية الخ استنبطه كل تسمية هذا حيا ورد ما به لا مشاحة
 في الاصطلاح فاخذ الشارح قضية الاشكال ليس في محله هو (قوله
 لانه اقوى) عبارة م ولان القسب اقوى ومن ثم اخضع بالقرينة
 وجوب الثقة وسقوط القود والشهادة ومحوها على ما ساقى
 شرح م ر وقوله وجوب الثقة أي في الجملة لانها لا تجب لتغير
 الأصول والقرويع من بقية الآثار ع ش (قوله والعصبية) أي
 بنفسه وبغيره ومع غيره م ر (قوله اهم) لانه لا يشمل ذوى الارحام
 (قوله ولم يتعلم) يقتضي ان ذوى الارحام عندهم ورثهم حال لم عصبه
 لانه ادخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح م ر وعسارة من
 المتنازع مع الشارح والعصبية ليس له سهم معدر حال تصديه من جهة
 عصبية من المجمع على توريثهم وخرج بعد رد ذوى القربى وبما بعده
 وهو قوله من المجمع على توريثهم ودور الارحام بناء على انهم ورثهم
 لا يسهم عصبية وفي ذلك خلاف (قوله فيها) لانه ان كان
 رد عليه الباقي ولا يرث ذوا الارحام لان الرد مقدم عليهم كما مر (قوله
 وب نفسه وبغيره معا) يريد بهذا ان الابن مع اخيه يرثان جميع المال
 فيصدق ان العصبية سهمه وبغيره مع اخيه جميع المال ر
 (فصل في كيفية ارث الاولاد) فيعلم لهم حصة عشر موروثة
 لانهم ابناء ذكور فقط أو اناث فقط أو ذكور واناث ومنه ان اولاد
 الابن فله ست موروثة عند انقراض وعنده الاجماع في ثلثه
 الاول في الثلاثة الاخيرة فيذهب فمصر موروثة السهم السبعة وكلاب
 في المتق (قوله الاولاد) قدمهم على الأصول لانهم اقوى منهم كما في م ر
 ودليل قوتهم انه قد فرض الاب السدس مع الابن واعني هو نساقى
 ولانه يصيب لخته بخلاف الاب ع ش واما فصول يعرف على
 الأصول لقله عمر الأصول وطول عمر اقربوع على ما احتياهم ان

من يحجب (باستفراق ذرى فروض)
 للتركة كزوج ولم وان منها وعم فالعم
 محجوب بالاستفراق (و) يحجب (من له
 ولاد) ذكر ا كان او غيره (بعصبية نسب)
 لانه اقوى منه (والعصبية) ونسبها
 الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله
 المحرر في غيره (من لا مقتضى من الروية)
 ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب
 كالأب والجد من جهة التعصيب وتعييرى
 بالروية اعم من تعبير المجمع على توريثهم
 (فبرث التركة) ان لم يكن معه ذوفرض
 ولم يتعلم في صورة ذوى الارحام
 المال (وبما فضل عن الفرض) ان كان
 معه ذوفرض ولم يتعلم في تلك الصورة
 بيت المال وكان ذوا الفرض فيها احد
 اذ وجب ويسقط عند الاستفراق
 الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق
 في المشتركة كما ساقى ويصدق قول
 فبرث التركة والعصبية بنفسه وب نفسه
 وبغيره معا وما بعده وذلك وبالعصبية مع
 غيره وتعييرى ها وفيها باقى بالتركة
 اعم من تدبيره المال
 (فصل في كيفية ارث الاولاد)

وأولاد الابن انفرادا واجتماعا (الابن ما كثر التركة) اجماعا (ولدت فأكتر ما) في الفروض من أن بلغت النصف ولا كثر الثلثين وذكرها (١٥) تنبيها للاقسام وتوضيحه دلي (ولو اجتمع) أي البنون والبنات

(د) التركة لهم (لأنه كمثل حظ الاثنين) قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين قبل وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بطريق ما يلزم الأنثى من الجهاد وغيره (ويولد الابن) وان نزل (كأولاد) فيما ذكر اجماعا (فلو اجتمعا والولد ذكر) أو ذكراه أنثى كما فهم بالأولى (حب ولد الابن) اجماعا (أو أنثى) وان تعددت (فله) أي ولد الابن (ما زاد على فرضها) من نصف أولادها ان كانوا ذكورا أو ذكورا وإنا تأخيرته ما يأتي (ويصعب الذكور) في الثانية (من في دوحته) كأنه وقتهم (وكذا من فوقه) كمنه وفضلهم إليه (ان لم يكن له أسس) والافلا يصعب (فان كان) ولد الابن (أنثى) وان تعددت (فلها مع بنت أسس) كما تركت الثلثين (ولا أنثى) لها مع أكثر منها كما بالاجماع (وكذا كل طيقتين منهم) أي من ولد الابن فولد ابن الابن من ولد الابن كولد الابن مع الولد فيما اتفقوا به هكذا (فصل) في كيفية إرث الأب والجد وإرث الأم في حالة (الأب يرث بقرض مع) وجود (فرع ذكور) وقرضه (السدس كما يرمي ومعلوم أنه كمنه) من له عرض يرث في العول ويعدمه إذا لم يفضل أكثر منه كان يكون معه بنتان وأم أو بنتان وأم وزوج (د) يرث (بشعيب مع) بقرع وارث (فان كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي بعده ولا أخذا للجميع) (د) يرث (بهما) أي بالقرض والعصيب (مع) فرع أنثى وارث (فه السدس فرضا) الباقي بعد فرضيهما يأخذه بالعصيب (ولام) ثلث أو سدس كما في الفروض (ولما) مع أب واحد زوجين ثلث الباقي (بعد الزوج أو الزوجة) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثلي - تأخذه الأم

كما قاله الصمغاني (قوله وأولاد الابن) لم يقل وأولاد ولا ولا له يشمل بنات البنات مع أنهن من ذوى الأروام (قوله انفرادا واجتماعا) يجمع أن يكون حالا وإن يكون تيميزا أي من جهة الانفراد والاجتماع (قوله ما يلزم الأنثى الخ) عبارة م د وفضل الذكر لاختصاصه بنحو النصرة ويحمل العقل والجهاد وصلاحيته للإمامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلاها لأن لها جنين حاجته لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الأول بل قد تستغني بالزوج ولم ينظر إليه لأن من شأنها الاحتياج ولا به قد لا يرغب فيها إلا إذا لم يكن لها مال فأعطى الله تعالى حرمان أصل الجماعية لها شرح م د (قوله) أي ولد الابن والمراد به المحسن الشامل للمتعدد كما يدل عليه قوله ان كانوا ذكورا الخ (قوله) ان كانوا أي أولاد الابن (قوله بقرينة الخ) أي هذا التقيد بقرينة ما يأتي أي قوله فان كان أنثى فان مفهومه أن الأول شمل لأنه كور والآلات ولأنه كور وفرضه نأمل (قوله ان لم يكن له أسس) كبتين وبنت ابن وابن ابن اس لأن بنت الابن إمامة له ان كان من أخيه أو بنت م إليه ان كان من ابن عمها ح ل (قوله تنكئة الثلثين) أشار به إلى أنه ليس فرضا مستقلا ولا المسقط عند رجوعه البتتين (فصل في كيفية إرث الأب والجد) (قوله في حالة) يرجع لام بدليل إعادة العامل وهو إرث وتلك الحالة في إرثها في أحد الفزاون كما يؤخذ مما يأتي (قوله أكثر منه) بأن فضل قدره أو أقل منه أو لم يفضل شيء وقوله إذا لم يفضل أكثر منه الخ أي عمل حكمه رث بالفرض إذا لم يفضل أكثر من فرضه فان فضل أكثر منه ورث الباقي بالعصيب (قوله كأن يكون معه الخ) هذا دخيل هنا لأن الكلام في إرثه مع فرع ذكور وان فالأولى ذكر قوله ومعلوم الخ بعد قوله ويرث بهما الخ ويكون جوابا عن سؤال قد صدره مقضى إرثه بالعصيب سقوطه بالاستعراق ولا يخاله وحاصل الجواب أنه إنما أعيل لمقتل الأثر بالفرض (قوله بنتان) مثال للمعدم المول (قوله وبنتان الخ) مثال للعول (قوله بعد فرضيهما) أي فرضه وفرض الفرع الوارث (قوله كما) وذكرها تنبيها للاقسام وبنوطة ما بعده (قوله لي ما تأخذه) وجعل له مثلاها لأن كل

آخر كزوج أخذ الباقي بعده ولا أخذا للجميع (د) يرث (بهما) أي بالقرض والعصيب (مع) فرع أنثى وارث (فه السدس فرضا) الباقي بعد فرضيهما يأخذه بالعصيب (ولام) ثلث أو سدس كما في الفروض (ولما) مع أب واحد زوجين ثلث الباقي (بعد الزوج أو الزوجة) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثلي - تأخذه الأم

واستبقوا فيها لفظ الثالث حفاظا على الأدب في مواضع قوله (١٦) تعالى وورثه أبوا فلامته الثالث والا

أنشئ مع ذكر من جنسها المتشابهة إلى الأصل ذلك والاعتقاد يكون له مثلها
 كابن وأبو بن وقال ابن عباس لما الثالث كاملا لظاهر القرآن بعد
 إجماع الأصناف على ما تقرر وخرق الإجماع انما يحرم على من لم يكن
 موجودا عنده وأجاب الآخرون بتخصيصه بت. هذين الحالين
 شرح م ر فمما لم يبق في هذين الحالين ثلث الباقي قياسا على اجتماع
 البت مع الابن الوارد فيهما قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله
 فلامته الثالث) والآية وان لم يكن فيها أحد الزوجين عمرهما يشبه
 (قوله والاولى من ستة) لأن فيها انصافا وثلث ما بقي وعبارته شرح م ر
 أصلا من اثنين للزوج واحد وبنيتي واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق
 تضرب ثلاثة في اثنين لزوج ثلاثة وللأب اثنين ولأم واحد ثلث
 ما بقي فيكون على هذا كونها من ستة تخصيصا وعلى الأول سلا
 وقيل عن م ر أيضا (قوله لفرأيتما لحر وجههما عن نكاحهما) وهو مرس
 الثالث حكملا للأم عند عدم الفرع الوارث وعدم عدد من الأخوة
 (قوله في أحكامه) أي في جميع ما مر من المجمع بين الفرض والتعصيب
 وغيره وقيل لا يأخذ في هذه الأما التعصيب من فوائد الآية لا
 أوصى بشئ مما سبق بعد الفرض أو جعل فرض به من ورثته أو بطل
 أقولهم نهيا فإذا أوصى زيد بثلث ما بقي بعد الفرض ماتت بنت
 وجدة فعلى الأول هي وصية زيد بثلث الثلث وعلى الثاني بنت
 النصف شرح م ر وقول المحقق في هذه هي المجمع بين الفرض
 والتعصيب الخ (قوله الآية لا يراد الخ) ولا يراد على حصصه أب أحد المعص
 يحبه أخو الملق وابن أخيه وأبو الملق بينهما لا نسب كذلك
 في فصل الولاء بقوله لكن يقدم أحد الوالدين الخ وابن الأب لا يرث معه
 سوى بنته ولعنة والجد يرث معه جدة أب لأنه معلوم من قوله
 ولا يستأ أم أب الخ من شرح م ر يعني نه ف

فما تأخذنا في الأولى حدس وفي
 الثانية ربع والأولى من ستة والثالثة
 من أربعة وثلاثين بالفراوين أشهرهما
 تشبههما بالوكوب الآخر والعمرين
 لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بما ذكر
 وبالفريتين لفرأيتما (وجدة) لأب
 في أحكامه (سكاب) لأنه لا يراد
 الأم ثلث ما بقي في هاتين المسألتين
 لأنه لا يساويها في الدرجة بخلاف الأب
 (ولا يستأ) ولا غير أم أي ولد أبو بن
 أو أب بل يقاسه كإساق بخلاف الأب
 فانه يستأه كأم (ولا يستأ) أم أب
 لانها تدل به بخلافها في الأب وان
 تساوي في أن كل واحد منهما يستأه نفسه
 (فصل في إرث الخواشي) (ولا أبو بن)
 ذكرنا كان أو تأتي يرث (ولا)
 فلا ذكر الواحد ما كثر جميع التركة
 والآن في النصف والاشين ما ذكرنا لثلاثين
 فلا ذكر مثل حظ الأنثيين عند اجتماع
 الذكور والأناث (ولا أب كولد أبو بن)
 في أحكامه قال تعالى فيهما من أمرها
 ليس له ولولده أخت الآية (الافى)
 المشتركة) بفتح الراء المشددة وقد تكرر
 وقسمي الحماة والحجيرة واليعة والنميرة
 (وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبو بن
 فيشار إلى الأخ) لأبو بن ولجميع من يساويه
 من الأخوة والأخوات (ولدى الأم)
 في فرضهما اشتراكه معهما في ولادة
 الأم لهم وأصل المسألة ستة وإذا لم يكن

مع الأخ من يساويه مثلها مكره عليهم ولا يورث فيضرب عددهم في الستة

تصع من ثمانية عشر والحذفة فيها (١٧) صدام حكما (ولو كان) الاخ انا (الاب سقط) لعلم ولادة

من الام المتخضية للمشاركة
واسقط من مصه من اخوانه
السوايات له وبمعى الاخ
المشوم ولو كان بدل الاخ اخت
لاوين اولاب فرض لها النصف
أو أكثر فالتكادان وأصلحت
المسألة ولو كان بدله خنثى
صحت المسألة من ثمانية عشر
فغير ما مر ستة للزوج وأثنان
لام وأربعة لولدى الام وأثنان
للخنثى وتوقف أربعة فان بان
ذكر أو على الزوج ثلاثة وعلى
الام واحد أو أنثى أخذها
(واجتماع الصنفين) أى ولد
الاجوين وولدا الاب (كاجتماع
الولد وولد الابن) فان كان ولد
الاجوين ذكر أو أنثى كرامة أنثى
حب ولد الاب أو أنثى وان
تعدت فله ما زاد على فرضها
فان كان أنثى فلهام شقيقة
سدس ولا شئ لماسع أكثر
(الان الاخت لا يصعب الا
أخوها) أى فلهام صبا ابن
أخيه بخلاف بنت الابن يصعبها
من في حرجتها من هو أنزل منها
كامر فلترك تنصر أختين
لاوين وأختا لاب وابن أخ لاب
فلاختين الثلثان والباقي لابن
الاخ ولا يصعب الاخت (وأخت
لتيرام) أى لاوين أولاب (مع
بنت أو بنت ابن فأكثرت) (مع بنت أو بنت ابن (ولدا اب)

أما لو كان مصه من سوايه كشقيقة فالتكاد على أربعة لا ينقسم ويوافق النصف
فيصرب اثنان في الستة باقى عشر فلاخوة منها أربعة تنقسم على عدد رؤسهم
بالسوية على ما قاله المذكور كفى من عدم التفاضل بين الذكر والأنثى أى الشقيقين
بعضها أخوة لام وقال الراعى يحتل التفاضل بينهما فيما يخصهما وهو نصف الثلث
هما كاتله زى عنه (قوله حكما) أى لا اسماء أى لا تسمى مشتركة (قوله وبمعى
الاخ المشوم الصغير) قال المناوى فى شرح الجلبع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان
اشوم الخ ما نصه قال الطيى ولوه مرة خفت فصاروا واتم غلب عليها الضعيف
فإن ينطق بهامه مرة اه ويصربان واه مرة الخ قول المختار فى مادة شام بعد كلام
والشوم مثلهين يخال رجل مشوم ومشام ويخال ما شام فلانا والعامة قول
ما شامه وقد تشابه به بالمد وهو يعلم ما فى كلام الطيى حيث قال واه مرة اذا الظاهر
ان يقال أصله مشوم كفعول نقلت حركة الممرة الى النون ثم حذفت الممرة فوتره
قبل النقل مفعول ويصع قول فغير تعلم نصر وإواع ش على مدر (قوله من ثمانية
عشر) فتعذر ذكر كورتهى المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الام ابن
ويتعذر أنوثته فعول الى تسعة وبينهما ما دخل فيصعبان من ثمانية عشر فيما دل
بالأخرفى حقه وفى حق غيره والأخرفى حقه ذكر كورته وفى حق الزوج والام أنوثته
ويستوفى فى حق وى الام الامران فاذا قسمت فضل أربعة موقوفه بينه وبين الزوج
والام فان بان أنثى أخذها أو ذكر أو أنثى الزوج ثلاثة والام واحد أو ولد اشترى ما شاء
الشراح بما يدهم وفى غير هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لان له فى مسألة الاثوة
ثلاثة فبقيتها التسعة ثلث فبقيتها ثمانية عشر وانما أخذت الام اثنين لان لها
فى مسألة الاثوة واحد فبقيتها التسعة تسع وأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك
خابط آخر وهو ان تقسم مسألة الذكر وهى الجماعة على مسألة الاثوة فمخرج
فاجعله جزء لهم وانصرب فيه نصيب كل وارث من مسألة الاثوة فيحصل نصيبه
من الجماعة وهى مسألة الذكر (قوله واثنان للخنثى) لان له ولولدى الام الثلث
وهو ستة فيصرب كل واحد اثنان (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكر اجتماع الثلاثة
والحكم أن الاخ للام السدس والباقي للثقة ويسقط الآخر وفى الاناث
الشقيقة النصف والأخت للاب السدس تكلمه الثلثين ويغرض على الام السدس
زى (قوله أى فلا يصعب ابن أخيهما) لانه لا يصعب أخت نفسه اذفى
من ذوى الارحام فكيف يصعبه بنته بخلاف ولد الولد فافترقا زى (قوله أو بنت
ابن) أو مائة خلو فغيرنا بجمع حكما يدل عليه قوله وروى البزارى الخ (قوله عصبه)

بنت أو بنت ابن فأكثرت) (مع بنت أو بنت ابن (ولدا اب)

روى البخاري ان ابن مسعود سئل عن بنت وختان واخت فقال لا تصين فيه ابدا لقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولا ابنة الابن السدس وما بقى فلا خست وتعتبرى بولد الاب أمهم من قصبة بالاخوة (وان اخ لغير أم كما يسه) اجتماعا وانفرادا في الاثر اذ يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لابن الابن (لكن) بخلافه في أنه (لا يراد الام) من الثالث (لأنه لا يرث مع الجد ولا يصيب اخاه) بخلاف أبيه في الجميع كما مر (وبسطة في التركة) بخلاف أبيه الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لا يرث مع الجد (كأنه كذا) أي غير الام اجتماعا وانفرادا فمن انفردت منها اخذ كل التركة واداء اجتماعا يسقط الم لا ب (١٨) بالعم لا يرث (وكذا في عصبته نسب)

كتبني العم وبني بنه وبني بني
الاخوة (فصل في الارث
بالولاء) من لاهبته له نسب
فتركت له أو الفاضل منها
عن القرض (لحقه) بالاجماع
(ان فقد المتفق فهو لعصبته
بنفسه) في النسب كانه
وأخيه بخلاف عصبته بغيره
أوضح غيره كنبته وأخته مع
مصبها وكأخته مع بنته
لانها ليست عصبته بنفسها
وتعتبر اقرب عصباء المتفق
وقت موت الشقيق فلعمات
المتفق عن ابن عم مات أحدهما
عن ابن عمات المتفق فلا نو
لابن المتفق دون ابن ابنه
وترتيبهم (كترتيبهم في نسب)
أي فيقدم ابن المتفق ثم ابن
ابنه وان تزل تم أمه ثم جدّه وان
علا وهكذا (لكن يقدم أخو
متفق وابن أخيه على جدّه)

بخلافه في النسب فان الجد شارك الاخ ويسقط ابن الاخ كما ولو كان للمتفق اباعهم أحد ماله لا يرث (قوله
هنا الشخص الاخوة فترجم وكذا يقدم الم وابنه على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (ه) ان قدمت عصبته نسب المتفق
فيذكر (لحق المتفق نصيبه كذا) أي كما في عصبته المتفق ثم متفق مع المتفق وهكذا أي بيت المال وما اشترت بنت
أيها متفق عليها

ولا تعبر مروره (و) لمع من ذكره أي بذي فرض (الاحكام ثمن سلس وثبت باقي) بعد القرض (ومعناه) بعده
فقد ثبت وجد وأخوين وأخت السلس أكثر وفي نوبة رام (٢٠) وجدوا أخوين وأخت ثلث الباقي

أكثر وفي بنت وجد وأخت المقاسمة أكثر ولمعرفة
الأكثر من الثلاثة ضابط
ذكرته في شرح الرض وغيره
هذا إن بقي أكثر من السلس
(فإن لم يبق أكثر من سلس)
بأن لم يبق شيء كبنتين وأم
زوج مع جد وأخوة أو بقر
سلس كبنتين وأم مع جد
وأخوة أو بقر دونه كبنتين
وزوج مع جد وأخوة (أخذ)
أي السلس (ولو بلا كلة
أوبعضه كإحده ففرض
فيرجع إليه عند الضرورة
(وسقطت الأخوة) لاسترقاق
ذوي الفروض التركة (وكذا)
التي بما ذكر (معها) أي مع
ولد الأبوين وولد الأب (ويجد)
حينئذ أي بحسب (ولد الأبوين
عليه وولد الأب في القيمة فإن
كان ولد الأبوين ذكرا) أي
أود ذرا وأبنتي أو أبنتي معها
بنت أو بنت ابن كإحدها سقط
وللأب (لأنهم يقولون للجد
كلانا إليك سواء فنزجك
ماخوتا وتأخذ حصتهم كما
يأخذ الأب ما قصه أخوة
الأم منها مثل الجد وأخ لأبوين
وأخ وأخت لأب (والأ) أي وأن لم
يكن ولد الأبوين من ذكر
(فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقيمة (إلى النصف) (و) تأخذ من فوقها مع ما خصها بالقيمة (إلى النصف) هي

ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر تمسامة وثلاثا خمسة شيئا (قوله) أي معه
(قوله بذي فرض) والممكن منه بنت وبنتين وأم وجمدة وأختا وبنتين أم عبارة
زي (قوله السلس أكثر) لأن المسألة ثلثين ثلاثة لثنتين اثنا عشر ولجد على سبعة
إن قسم أخذ سببي واحد وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وإن أخذ سلس
جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسألة من ستة مخرج السلس والبنتين
الثلثان أربعة ولجد السلس واحد فضل واحد على خمسة عدد رؤس الأخوين
والأخت لا ينقسم ويبيان فنضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسألة وهو
ستة فيحصل ثلاثون ح ل (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه صمان وثلاث سهم والسلس
سهمان كالمقاسمة فأصلها اثنا عشر ينقسم فرض الجد على مخرج الخلف فيضرب فيه
فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الأخوة منها يساويهم فيضرب عدد سهم وهو خمسة فيهما
فتبلغ مائة وخمسين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الأصلين
الزائدتين في باب الجد والأخوة فأصلها ستة وثلاثون ونضع مما تقدم في ل على
الاجل (قوله ولمعرفة لا أكثر من الثلاثة ضابط) ذكرته في شرح الرض (وعبارته
وضابط معرفة الأكثر من الثلاثة إيمان كان القرض نصفها أو أقل فأنقصه أعيد
إن كانت الأخوة دون مثله وإن زاد على مثله فثلث الباقي أعطى وإن كانوا ثمانية
استويا وقد تستوي الثلاثة فإن كان القرض ثلثين فالقيمة أعطى إن كان معه أخت
والأخوة السلس (قوله هذا إن بقي) أي عمل كونه بأخذ لا ثمن الأم والأخت
(قوله أوبعضه) أي في الأخيرة ح ل (قوله ما ذكر) أي لا ثمن ثلث المال
والمقاسمة إن لم يكن هناك ذوفرض ولا ثمن الأم والأخت لأن كان هاشم صاحب
فرض (قوله أي بحسب) بابه نصر وكتب يقال حسب المال حسب أي أحصيه
عددا وحسبنا أيضا الكسر وحسبنا بالضم والعدد محسوب أم مختار (قوله
كإحدها) أي من باب الحبيب (قوله كلانا إليك) أي ملك (قوله ونزجك) يقال نزجه
نزه به فزج الحاء فيه أزجه وأزجه أيضا أو أورد به القوم على لذا وأزجوا عليه أم
مختار (قوله مثال الجد وأخ لأبوين الخ) فلهذا الثلث لأن الأخوة ثمن مثله ح ل
(قوله فتأخذ الواحدة منهن إلى النصف) أي شيئا منها إلى النصف فيجد ذلك أيها
قد تنقص عنه وذلك فيما إذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لأبوين وأخ
لأب فلأزج النصف واحد بين واحد لاحظ لجد المقاسمة فلهذا خسا واحد فنضرب
خمسة في اثنين بعشرة لأزج النصف خمسة ولجد اثنا عشر والأخت ثلاثة وهي أقل
من النصف كالأخت (قوله إلى النصف) أي خمسة كمثل الجد وشقيقة وأخ لأب

ان وجد ذلك في جدو شقيتين وان لا ياب المسألة من ثلاثة اومن ستة لجد الثالث والباقي وهو الثلثان للشقيتين وسقط
الاخ والاب وفي جدو شقيتين واخذ (٢١) لآب المسألة من خمسة لجد اثنان يبق للشقيتين ثلاثة وهي دون الثلثين

فيقتصران عليها (ولا يفعل
ع) أي عن الثلثين (شي) لان
لجد الثالث كما ذكرنا عرفت انما
(وقد يغفل عن النصف) شي
(فكون اولاد الاب) كجد
واخت لا يوين وانخ واخنين
لاب لجد الثلث والاخت
النصف والباقي لا اولاد الاب
وهو واحد من ستة على اربعة
فتضرب الاربعة في الستة
ننتج المسألة من اربعة
وعشرين (ولا يفرض لاخت
مع جد الا في الاكديرة رهي
زوج وام وجد واخذ لغير
أم) أي لا يوين اولاد (فالزوج
نصف والام ثلث وللمجد
سدس والاخت نصف فتقول
المسألة من ستة الى تسعة ثم
يقسم الجمل والاخت نصيبهما
وهما اربعة (اثنان) له الثلثان
ولهما الثالث فيضرب مخرج
في التسعة فتعطي المسألة من
سبعة وعشرين للام ستة
والزوج تسعة ولجد ثمانية
والاخت اربعة وانما يفرض
للملحة ولم يعصبها ليماني
لنقصه بنصيبها فيه عن
السدس فرضه ولو كان بدل
الاخت أخ سقط أو أخان
فظام السدس ولهما السدس

هي من خمسة على عدد الرؤس للجد معهما والاخت معهما والاب معهما يرد منها
على الاخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبق في يد نصف سهم فيضرب مخرجه
في أصل المسألة تبلغ عشرة ومنها تضع قاله في الكفاية وقس عليه زى لجد اربعة
والاخت خمسة والاب واحد (قولهم ان وجد ذلك) أي النصف أو الثلثان ح ل
(قوله من ثلاثة) أي يخرج الثلث الذي يأخذ ان اعتبرناه اوستة عدد الرؤس
ان اعتبرنا المقاسمة ح ل (قولهم ان المسألة من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله
ثلاثة) وهي لا تقسم عليهم ما تضرب اثنان في خمسة بشرة للجد اربعة والاخنين
ستة وهي أقل من الثلثين (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل المعادة اه شينا
(قولهم سبعة وعشرين) ويظهرها فيقال فرضة بين اربعة أخذ بعضهم ثلث
الكل وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث باقي الباقي وأخذ بعضهم الباقي
فالزوج تسعة وهي ثلث الكل والام ستة وهي ثلث الباقي والاخت اربعة وهو ثلث
باقي الباقي وللمجد الباقي اه زاد ويقال ايضا فرضة بين اربعة أخذ أحدهم جزءا
من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء من والرابع نصف الجزء
اذا الجأ أخذ ثمانية والاخت اربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذه اه شرح
الروض (قوله وانما يفرض لها) أي ابتداء والافهو يصعبها انتهاء بدليل قوله
ثم قسم الجمل (قولهم لم يصعبها) لانه لو عصبها ابتداء لكان القائل لها واحدا
فيكون له ثلثها ولها ثلثه (قوله لنقصه الخ) أي فلما زعم ذلك رجع الى أصل فرضه وهو
السدس وكذا هي رجعت الى أصل فرضها وهو النصف لكن لما زعم فضيلها عليه
لواستقلت بمافرض لم يقسم بينهما بالتصبير اعادة البهتين زى (قوله فلام
السدس) لان الاختين جميعا من الثلث للسدس وقوله ولهما السدس الباقي هو
مشكل لان الاختين لغيرهما الثلثان فلهما فرض لهما الثلثان وتقول المسألة ثم ظهر
ان الجدي معهما يبق بعد سهم الام اثنان للجد واحد ولهما واحد وقوله ولما السدس
الباقي أي نصيبا وان مكان التعبير بالسدس يوم الفرضية تأمل (قوله وصحبت
اكديرة الخ) قياس التسمية أن يقال مكديرة لا كديرة اسناد اه زى (قوله
لتكديرها الخ) لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يصيل وقد فرض فيها وأصيل
شرح الروض وقول الحشى ولا يصيل أي لا يصيل مسائل الجد والاخوة

الباقى وصحبت اكديرة ٦ لتكديرها يبع على يدت مدعيه لخاتمتها القواعد وقيل لتكديرا أقوال الصحابة
فيها وقيل لان سائلها اسم اكديرة قيل غير ذلك كاذ كونه في شرح الفصول (فصل) في مواضع الارث

(وان لم يضمن) بقوله تلخبط

التمتع وغيره بسند صحيح ليس لقائل شيء أى من الميراث ولتمة استحبال قتله في بعض الصور وسدا لأبواب في الباقي ولأن الأوث للموالاة والقائل قطعها ولما القبول قد رث القائل بأن يفرجه أو يشره ويعوت هو قبله ومن الموانع الدور المحكم وهو أن يلزم من توريت شخص عدم توريته كشيخ أقران لم يثبت نسب الابن ولا يرث كأمرفي الإقرار وأما استنباط تاريخ الموت المذكور فمهم من هذه مانعا ومنهم من منع لما ياتي وقيل إن ابن الماسم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور وما زاد عليها قسميته مانعا بجاز والأوجه ما قاله في غيرهما ست هذه الأربعة والزدة واختلاف العهد وان ما زاد عليها بجاز لأن انتفاء الأوث معه لا لأنه مانع بل لانقضاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كافي انتفاء السبب (ومن فقد) بأن انقطع خبره (وقف ماله حتى قوم يئنه بوجه أو يحكم قاض به بنفى ماله من ولادته) لا يبيش فوقها غنا فيحلى ماله من بره حيث

من قيمته لو رثته اه فعلم أن الجاني بضنه بالقيمة ثم إن كانت الجناية على ماله أو رث مقتدر قطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها لاسترقه فإن كانت القيمة أقل من مقدار الأرض أو مساوية له فاز بها الوارث ولا شيء لاسترقه وإن كانت الجناية على غير ماله أرض مقدور على الجاني القيمة والأوث أقل الأمر من القيمة مدهم النفس الواجبة بالسرعة فإن كانت القيمة أقل فاز بها الوارث وإن كانت مدهم النفس أقل فازا من القيمة على الدية لاسترقه لأنه مات بالجناية في ملكه وانما وجب على الجاني القيمة مطلقا لانه قد كان مضمونا في الممالين حال الجناية وحال الموت العبرة فيه بالانتهاء وهو رقه هنا اه شيخنا ماذني (قولوا وان لم يضمن) الرد على القول الضعيف لقائل بأنه مره إذا الرض من كان قتله حتى تصوقد أو دفع مسائل سواء كان سبب الموت أم مباشرة وإن كان مكرها أو ما كما أو شاعدا أو رزكا والقائل مستعمل في حقيقته وبجازه إذا لو رث لاستقبل الورثة قتل مورثه فيؤدى إلى خراب العالم ثم رث المقتى ولو في معنى وروى خبر موضوع به أى القتل لأن قتله لا نسب اليه ما يرجع أذ قد لا يعمل به بخلاف الحساكم ونحوه مما شرح م ومثل المقتى وروى الخبر بالقتل بالعين والقتال بالحال كما قاله ع ش على م وفول م موضوع به أى أو صحيح أو حسن الأولى ع ش ومثال الشرط حفر بئر عدوانا بغير ملكه بخلاف ما إذا حفرها على ملكه وقوع فيه لمورثه فإنه مره (قوله) ولتمة استحبال قتله أى باعتبار السبب فلا نافي كونه مات بأجله كما هو ذهب أهل السنة شرح م (قوله المذكور) أى قوله ولا تورثان ما يبعث وغرق (قوله) لما ياتي أى قوله قريبا لأن انتفاء الأوث معه لا لأنه مانع بل لانقضاء الشرط (قوله) بجاز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودى الظاهر المتعبط بالمعرف قبض الحكم شرح م وهو بجاز بالاستمرار ففسه انتفاء الشرط بالمانع بجماع منقاة كل الحكم وأطلق الثاني على الأول (قوله واختلاف العهد) فيه أن الحرفى لأعده الآن يقال إن القضية في المعنى سالمة نهك كما قال وعلم مسالوتها ما في العهد وهذا صدق بعدم العهد (قوله كافي انتفاء السبب) كالنفي بطمان (قوله) ومن قد دلح) لما فرغ من موانع الأوث شرع في أسباب موانع صرف الميراث مالا وهى ثلاثة أحدها الشك في الوجود وأشار إليه بقوله ومن قد التالى الشك في الحمل وإليه أشار بقوله والشكل المخزوقول زى في أسباب موانع الخ لاحلة إلى قوله أسباب بل الأولى حذفه (قوله حتى قوم يئنه) ولا يضمن الثبوت عند القاضي ولا يشترط الحكم بهاسم (قوله بنفى ماله) أى بسبب بنفى مقتدر عبارة التهاج

أى حين قيام البينة والحكم فان مات قبل ذلك ولو بلغته لم يرث منه شيئا يجوز وموت مع ما وهذا عندنا خلافه المذهب
 فان استنداه الى وقت سابق لكونه سبق بمدة ينبغي ان يعطى من يرثه ذلك (٣٤) الوقت وان سبقه لولعه مراده

فيه عليه السبكي في الحكم
 ومثله البينة بل أولى وقصيرى
 بحيث إذا تم من قبيل الأصل
 بوقت الحكم (ولو مات من
 يرثه) المفقود قبل قيام البينة
 والحكم بموته (وقفت حصته)
 حتى يتبين حاله (وعمل في)
 حق (الحاضر بالأسوة) فمن
 يسقط منهم بحياة المفقود
 أو موته لا يعطى شيئا حتى
 يتبين حاله ومن ينقص حقه
 منهم بذلك تقدر في حقه ذلك
 ومن لا يختلف نصيبه هما
 يطاه في زوج وعم وأخ لأب
 مفقود يعطى الزوج نصيبه
 وموت الم في جد وأخ
 لأبوين وأخ لأب لمفقود يقدر
 في حق المجد حاته فباخذ
 الثلث وفي حق الأخ لأبوين
 موته فباخذ النصف ونصيب
 السدس ان تبين موته فليد
 أو حياته فلا أخ (ولو خلف
 جلازيرث) لأصالة بعد
 انفصاله بان كان منه (أو قد
 يرث بان كان من غيره كحل
 أخيه لأبيه فانه ان كان ذكرا
 ورث أو أنثى فلا يعمل باليقين
 فيه وفي غيره) قبل انفصاله
 (فان لم يكن وارث سواء) أى
 الحمل (أو كذا) (ن) أى
 وارث (قريبه) الحمل (أو)
 ولا لا حصر للحمل (أوله مقدور اعطيه ما اتلان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولده ما سدسان عائلة ١٠ حتى الى
 ار الحمل بذان قتلته ول المسألة فمن أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وتسمى المردوة

أوقضى مائة غلب انه لا يعيش فوقها فاستند القاضي وحكم بموته ولا تقدر المدة
 بشئ على الصحيح شرح م د (قوله قبل ذلك) أى قبل البينة أو الحكم (قوله يجوز
 موته) أى المفقود فيها أى البينة التى مات فيها الوارث أى يكونان قهرا في الوقت
 (قوله وهذا) أى قوله فيصل الخ وقوله عندنا لاطلاقها الى البينة والحكم كما صرح به م د
 (قوله وان سبقهما) أى سبق الوقت البينة والحكم والوالد والمسال وقوله أى هذا
 التفصيل (قوله وقت حصته الخ) فلو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب حصة
 نصيبه الى الحكم بموته ثم اذا لم تظهر حياته في مدة الوقف بعد ذلك مال الميت اذ لم
 الى الحاضر وليس لورثته المفقود منه شئ اذا لارث بالمثل لاحتمال موته قبل موته
 ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اه شرح م د وقوله يعود أى بعد الحكم بموته
 كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب
 ان الحكم بموته ينزل منزلة وقته بموته فيعطى نصيبه الموقوف لورثته لانه كان
 حيا حكما قبل الحكم بموته يوافق قول الرماوى وان من شروط اذارت نفس
 حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث أو الحائفة بالاحياء حكما كالحمل
 أو المفقود ولو تلف المال الموقوف للقائبات كان على الكل فاذا حضرا استرد ما دفع لهم
 وقسم بحسب ارث الكل كما صرح به فيما اذا كانت حياة الحمل وذ كورة الخ
 فيما ياتي شرح م د (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويرها بالامات شخص
 عن اثنين شقيقتين وأخت وأخ لأب لمفقود فبقتير حياته يعصب الاخت لأب
 ويتقدم موته تسقط لأسوة في حقها موه كما ياله سم ونصورا فباعتين وبنت
 ابن وابن ابن لمفقود اه (قوله بعد انفصاله) ظاهر ما به لارث الا عند انفصاله مع ما به
 يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الا ان يقال المعنى فيمحق ارثه ويستقر بعد
 انفصاله (قوله بان كان منه) ولو بواسطة كان مات عن زوجة اس ممل وقوله كحل
 أخيه لأبيه لاحتراز من حل أخيه لانه لا يرث مطلقا والافلا فرق بين حل أخيه
 لأبيه وحل شقيقه شيئا (قوله أو كان منهم) أى وارث كآخ لم يراههم حل لنفس فانه
 ان كان ذكرا حجب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله ولا لا حصر للحمل) فقد وجد
 في بطن خمسة وسبعة وأثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرقبة وان كلالهم كان
 كالا صعب ولهم عاشوا وركبوا الخليل مع أبيهم في بغداد وكان ملكهم اشرح م
 وكانت أمهاتهن تلد الاثان فماتت مرة وقال لمان ولدت أنثى لا تلتك فلما قربت
 ولادتها فرغت وتضرعت الى الله تعالى فولدت ما ذكر اه عن (قوله اني سبعة
 وعشرين) للزوجة ثلاثة والأبوين ثمانية ووقف السابق فان كان ينثر عليه

كان ثمس لا يحجب (ولا مقدوله كولد وقف التروك) الى انفصاله احدا
 ولا لا حصر للحمل (أوله مقدور اعطيه ما اتلان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولده ما سدسان عائلة ١٠ حتى الى
 ار الحمل بذان قتلته ول المسألة فمن أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وتسمى المردوة

لان عيارضي اقصته كان مضطرب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم الملق قطعاً فيميرى كل نفس بما تسعى
وليه المناكب والرجى فسل حيثن (٣٥) عن هذه المسألة فقال ارجبا لامار من المرأة تسعا ووضي في خطبته

(والمبارث) الحمل (ان انفصل

حيا) حياة مستقرة (وعلم

وجوده عند الموت) بان ولده

لا قل من اكثر مدة الحمل ولم

تكن حليته فان كانت حليته

فبان تله لدون ستة أشهر

والانقلا رث الا ان اعترف

الورثة بمرجوه عند الموت

(والمشكّل) وهو من له اتنا

الرجال والنساء وبقية قوم

مقامهما (ان لم يتخلف ارثه)

بذكورة وانوثة (كولام)

دعق (اخذه والا) أي وان

اختلف ارثه بها (هل باليقين

فيه وفي غيره وقت ما شك

فيه حتى يقين الحال أو يقع

الصريح في زوج وأب وولده حتى

لزوج الأربع وللأب السدس

وللنحس التصف ويرقف الباقي

ينه وبين الأب (وبين جمع

جهتي فرض وتصيب كزوج

هوان عم وورثهما) لانها

سببان مختلفان فيستغرق المال

ان انفرد (لا كنهى حتى أخت

لاب بان يثا شخص بشبه

أو بغيره في نكاح (بنته تله

بنتا) وتوت عنها (ة) ترث

(بالبنوة) فقط لاهوا والاخوة

لانها اقربان بان يورث بكل منها

بالفرض منفردتين فيورث

مع المول جلاثة والا كل الثمن والسدسان شرح م (قوله ويحزى) يخغ أقوله قال

تعالى وجراهم بما مروا به وقال لعيزهم الله أحسن ما عملوا (قوله فسل الخ)

الفأهره حين السؤال كانت المقتان فيه موجودتين بالفعل وتكون الاشارة بقوله

عن هذه المسألة القول انه كور كايمل عليه كلامه بعد (قوله ارجبا لا) أي من غير

سبق اعمال رقرة كايمل من المختار (قوله والمبارث) أي يتحقق ارثه ان انفصل أي

انفصل صكه حيا وتخرج بكم مومة قبل تمام انفصاله فانه كالت هنا وفي سائر

الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا حزن انسان

ورثته قبل انفصاله فانه يقتله شرح م (قوله حياة مستقرة) وهي التي يبق معها

اصار ينفق وحركة اختيارية ع ش على م (قوله وعلم وجوده) ولوعادته

كأنه اى سم (قوله لا قل من اكثر مدة الحمل) سادس بسة أشهر ما قل وما كثرها

الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حليته) بان كان الميت أخ رقيق متزوج بيرة

وكانت سالما من أخيه وانما قلنا رقيق لانه لو كان حرا كان هو الورث لا الحمل (قوله

الا ان اعترف الورثة الخ) أي الا ان انفصل نفوق ستة أشهر ودون نفوق أربع سنين

وكانت خراشا واعترف الورثة الخ ع ش هل م (قوله والمشكّل الخ) ومادام

مشكلا يستدل كونه بالاب وجد أو أبا أو زوجا أو زوجة شرح م (قوله حتى يقين)

طرق قوله ولواتهم شرح م (قوله أوقع الصلح) ولا يقين فقط صلح أو تواب واستغفر

مع الحمل والغصوبة ولا يصالح على محض وعن أقل من حقه بفرض ارثه شرح م (قوله

ويرقف الباقي) وهو واحد لان المسألة ثمن اثني عشر فان كان ذكرا أخذه أو أنثى أخذه

الأب (قوله جهتي فرض) المراد بجهة السبب كايشير اليه تعليله بقوله لاهما سببان

مختلفان أي ومن جمع سببين سببا للأب بالفرض وسببا للأخت بالتصبيح فالزوجة

سبب للأب بالفرض وببنوة الم سبب للأخت بالتصبيح لا يقال هذا مكررمع ماسلف

في الأب من أنه يرثهما لا نقول ذلك لجهة واحدة وهي الابوة والصكلام هنا

في جهتين ع ن (قوله وتصيب) أي بنفسه بديل قوله لا كنهى حتى أخت

فان الأخت للأب عصبية مع الغير لا بالنفس (قوله وتوت) أي الكبرى عنها أي عن

بنته التي هي أختها لايها ولو ماتت الصغرى أولا فالكبرى أختها وأختها لايها ملها

الثالث بالامومة وتسقط الاخوة جرما زى لقوة الام لانها لا تصيب حراما (قوله

بأقواها فقط) كان الفرق بينه وبين ما سبق في جهتي الفرض والتصبيح ان هاتين

الفرقتين لا يجتمعان في الاسلام فصلا بخلاف تيك ورايت بعضهم فرقي بان الفرض

والتصبيح عهد الأثر هما في التمرع في الأب والجد بخلاف للفرضين ا ه سم وعبرة

بأقواها مجتمعتين لاهما ٧ كالاخت ي لاوين ث لارث المصف بأخوة الأب والسدس

بأخوة الام وقول الأب مع التصرع بالتصوير من زياد في (أو) جمع (جهتي فرض) يث (بأقواها) فقط والقوة

(بأن تعصب احداها الاخرى كلفت هي اخت لام بان صلا) من ذكر (انته قلديتا) قترت منه بالثبوت دون الاخوة
 (او) بان (لا تعصب) احدها دون الاخرى (كأن هي اخت لاب بان صلا) من ذكر (بقت قلديتا) قترت منه بالثبوت
 بالامومة دون الاخوة لان الام لا تعصب بخلاف الاخت (او) بان (تكون) احداها (اقل صلا) من الاخرى (كأنهم
 هي اخت) لاب (بان صلا) من ذكر (بقت الثالثة قلديتا) فالاولى (٣٦) أم أمه وأخته لايه قترت منه بالجدوة

(قولها ان تعصب احداها) أي حبس حرم ان أو قصان وصورة حبس التقصان ان يبلغ
 بموسى بقت قلديتا ويوت عنهما فلها الثلثان ولا هبة بالزوجية لان البقت تعصب
 الزوج من الربع الى الثمن زى (قوله قلديتا) ونحو ثلث البقت (قوله لان
 الام لا تعصب) أي حرمانا أصلا زى (قوله وأخته لايه قترت) أي بعد موت الام
 (قوله بالجدوة دون الاخوة الخ) نعم ان حبس القوية وزنت بالضعفة كالأمات هنا
 عن الأم وأنها أقوى المجهتين الصلا وهي الجدوة محبوبة بالأم قترت بالأخوة وذلك
 الثلث ولا تعصبها الأخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس ولعلها نصف
 بالأخوة ولغيرها يقال قد قترت الجدة أم الام مع الام ويكون للجدة النصف والام
 الثلث قال الشافعي ولا يورث هنا بالزوجية لبطاها وفيه نظر بناء على صحة دكا حرم
 كما سبق زى و م د (قوله لم يقدم على الآخر) فيه السدس فردا والباقي بينهما
 بالمصوبة وإذا جئته بقت عن فرضه فلها نصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت
 أخوة بالبقت زى (قوله لم يقدم على من جهة التعصب) (قوله ولو جئته) للرد
 على القول الآخر القائل بأنه ان جئته بقت عن فرضه الذي يأخذه بأخوة الام فقدم
 لان أخوة الام لها حصة تمتصت للقوية والمصوبة فعمل بها شأنا (قوله على
 التقديرين) أي على قدر الحبيب وعندهم قتال (فصل في أسول المسائل)
 أي فيما تتأصل منه المسألة ويصير أصلا برأسه (قوله ان تمحصوا) أي الورثة وأدخل
 بعض الأما في خبر الد كور جميع نظرا لاسم أول الكلام برسوى ولا يحسن
 الاثنا حصة الافي الولاء كما في شرح م د (قوله بالسوية بينهما) فبدل ذلك
 لبطان قوله قبل بالسوية (قوله من نسب) خرج الولاء فانه لا يندربيه وأصل
 المسألة يخرج الأجزاء ثلث ونصف وسدس وأصلها ستة وان كانت أربعة لواحد
 الربع ولا آخر الربع ولا آخر السدس ولا آخر الثلث وأصلها تسعة عشر (قوله
 وان كان فيها) أي الورثة لا العصبان وان دل عليه السياق لقصد معناه شرح م د
 (قوله كنصفين) كزوج وأخت لغيرهم (قوله فأصلها منه) من بسابه أي أصلها هو

دون الاخوة لان الجدة أم الام
 انما تعصبها الام والاخت
 جميعا جميعا كمر (ولو زاد أحد
 عاصمين) في درجة (قرابة
 أخرى) كإني عم أحدنا الخ (لام
 بان شافعي أخوان على امرأة
 قلديتا) كل منهما ابنا لأحدهما
 ابن من غيرهما فاشاء ما شاء
 الابن الآخر وأحدهما أخوه
 لأمته (لم يقدم) على الآخر (ولو
 جئته بقت عن فرضه) لان
 أخوة الام لا تعصب فلها فرض
 والاصوات بالحبيب كأنهم
 تكن في ربح ما على التقديرين
 (فصل) في أصول المسائل
 وبيان ما يؤول منها (ان كانت
 الورثة عصبان قسم المترك)
 هو أم من قوله المال (بينهم)
 بالسوية (ان تمحصوا كورا)
 ثلثات بنين (أو ثلثات) ثلثات
 نسوة أعظم رقبا بالسوية
 بينهم (فان اجتمع) أي العصبان
 من نسب (قد رآه كرايين)
 في ابن وقت قسم المترك

على ثلاثة لأن اثنين والثلث واحد (وأصل المسألة عدوهم) بعد تقدير الد كرايين اذا كان معه اتى أي
 (وان كان فيها وفرض) كعصب (أو فرضين) مماثل المخرج (كنصفين) (فأصلها منه) أي من المخرج فانخرج أول عدد

يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثالث) والثلاثي (ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثامن ثمانية) لان اقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسماء الاعداد الا النصف فاعلم من التناصف فكانا المتعنيين تناصفا وقسمنا بالسورة ولما أخذ من اسم العدد قليل لم يبق بالشم كافي فغير من ثلث وربع وغيرها (او عتافية) أي الفرج (فان تداخل غير جاعليان في اكثر بالاقل مرتين فما كثر فاصلها) أي المسألة (اكثرهما كسب وثلاث) في مسألة أم ولد يساويها وان قيل أم فهي من ستة (٢٧) (او توافقان لم يفهما الاعداد ثالث فاصلها حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر كسب

وفرن في مسألة أم وزوجة وابن فاصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (والتداخلان توافقان ولا عكس) أي ليس كحل توافقين متداخلين بالثلاثة والستة متداخلان وتوافقان بالثالث والأربعة والستة توافقان من غير تدخل والمراد بالتوافق هنا مطابق للتوافق الصادق بالتقابل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل كما أوجته في شرحي القصول وغيرها (أو تباينان لم يفهما الا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عددا (أو فاصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وزبح) في مسألة أم وزوجة وان قيل أم فاصلها اثني عشر

أي الفرج (قوله يصح منه الكسر كالنصف والرابع الخ) فان اقل عدده يصح منه النصف اثنان وهكذا (قوله بان فني) والكسر عتارح ش (قوله توافقان) أي مشتركان في جزء من الاجزاء ل ونظر أي قائلة لا كرهذا مع ان المتوافقين هنا بالمعنى الاعم وهو غير ما ذهبنا قوله توافقان أي يصدق عليهم ما توافقان بالمعنى الاهم (قوله ولا عكس) أي بالمعنى القوي وقد ينكس عكسا منطقيا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله من غير تدخل) لان شرط التداخل ان لا يزيد الاقل على نصف الاكثر ذى (قوله المراد بالتوافق هنا) أي في قوله والتداخلان توافقان واراد بذلك دفع سؤال مقدر قد بره قد تقدم ان بين المتداخلين والتوافقين تباينا فكيف جلت أحدهما على الآخر وبما صل الدفيع ان المتوافقين هنا هما التوافقان في أي جزء من الاجزاء وذلك يصدق على المتماثلين والمتداخلين والتوافقين بالمعنى المتقدم لا التوافق الذي هو قسم التداخل الخ لانه لا يصح حينئذ ان يصدق عليه لانه ميان له ح ل الا ترى ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطها ان لا يفنيهما الاعداد ثالث والثلاثة فني الستة ذى (قوله فالاصول سبعة) انما انحصرت في سبعة مع ان القروض ستة لان القروض حالة اجتماع وانفراد في الانفراد يحتاج لخمس لان الثلث ينفي عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لفرجين آخرين لان التركيب لا يلبس من التماثل أو التداخل أو التباين أو التوافق ففي الاولين يكفني بأحد المتماثلين أو بالاكبر وفي الاخيرين يحتاج الى ضرب فيجتمع اثنا عشر وأربعة وعشرون ذى وقوله فالاصول الخ مرجه على ما قبله لعله مذكرة الخارج الخمسة وزيادة الاصليين الآخرين شرح م (قوله اثنان) الاخصر ان يقال اثنان وضعفهما وضعف ضعفيهما وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعف ضعفيها برماوى (قوله في مسائل الجد والاخوة) أي حيث كان ثلث الباقي بعد

حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالاصول) عند المتقدمين وهي بخارج القروض سبعة (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثني عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها آخرين في مسائل الجد والاخوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولها كما وجد خمسة اخوة لغير أم ولها كانت من ثمانية عشر لان اقل عدده لستس صحيح وثلاث ما يبق هو هذا العدد والثلاثي كربعة وأم وجلس سبعة اخوة لغير أم ولها كانت من ستة وثلاثين لان اقل عدده ربع وستس صحيحان وثلاث ما يبق هو هذا العدد

والمتقدمون يمسكون ذلك تعميلاً؛ أما قال في الرزمة وطريق (٢٨) المتأخرين مؤلفها والاصح الجارية على القاعدة

وقد بسطت الكلام على ذلك في منج الوصول الى قصر
القصول (يقول منها) ثلاثة
(الستة عشرة وزر وشمعا)
فحول اربع مرات الى سبعة
كزوج واخترت لغير ام الزوج
ثلاثة ولا يسكر اخت انسان
فعالت بسدسها ونقص من كل
واحد سبع مناطق ليه والا
ثمانية كزولاء وأهل السدس
واحد فعالت ثلثها وكزوج
واخت لغير ام وأم تسمى بالمباهلة
من البهل وهو اللعن والمأقضى
فيها عمر ذلك نالقه ابن عباس
بعد موته فيعمل للزوج النصف
والأم الثلث ولا يختص بماتق
ولا حول قليل له المائس على
خلاف رأي المتقال فان شاور
فلندع! بناء فإبناء هم ونساء نا
ونساء هم وأنفسا وأنفسهم
ثم ينتهل فيعمل لسة الله على
الكاذبين فيصير بالمباهلة ثلاث
والى تسعة كالمثل هم أولا
لحول الى الثمانية وأخ لأم له
السدس واحد فعالت نصفها
والى عشرة كزولاء وأخ آخر
لام فعالت بثلثيها وتسمى هذه
التسمية لأنها لما روت
للقاضى شريح جعلها من محشرة
وتسمى أم الزوج بانثاء المحبة
وبالجيم لكثرة سهاها بالصائفة وكثرة الاناث فيها

الفرض خير اليه شرح م ر (قوله تصعبا) بيانه أن أصل الأولى من ستة
فاختبنا الى ثلث مابقي مضر بنا ثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لان فيها
ربعا وسدسا فاختبنا الى ثلث مابقي فضر بنا ثلاثة في اثني عشر وقوله تصعبا
أي لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول انتهى مرضعة للجميع عليه شرح م ر
نعلنا الامام (قوله المختار) وجهه أن ثلث مابقي فرض مضوم الى السدس
أو الى السدس والرابع فلتقم الفرضة من مخرجها واحتمل له المولى ما نهمم اختقوا
في زوج وأوين على أن السدس ستة ولولا اقلية الفرضة من النصف وثلث مابقي
لغنا الوهي من اثنين للزوج ولحد يتي واحد ليس له ثلث صحح فخرى ثلاثة
في اثنين برماوى (قوله الجارية على القاعدة) لان فيه ضرب غرض أحد الكسرين
في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التاصيل لا التصحيح ادعيه ضرب المكسر
عليهم السهام لا الخارج (قوله وقول منها ثلاثة) اعلم أن الأصول قسان تام وانقص
فلتأهم والذي تساويه آخراته الصعبة أو زود عليه والباقي ما عداها الستة
أجزاء تساويها وألثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاء ما زدي عليها بخلاف
الخارج الأربعة الباقية فان أجزأ كل تنفس عنه فهذا صاعده ادى يعول وأدى
لا يعول زى فلثناهم الذي يعول والمأقضى هو الذي لا يعول قال البرماوى
والاملاان المزيان لا حول فيما لان السدس وثلث مابقي لا يستمران ثمانية عشر
والسدس والرابع وثلث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين (قوله السنة) مربة
المائل السنة وضعها وضعفها (قوله للزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسابيع
(قوله ولكل أخت انسان) فنقص من كل منهما سبعا ح ل (قوله عالت بسدسها
الخ) وذلك أنه اذا نسب ما ريد على السنة إليها حصل اسم الكسر الذي هو مقدار
الزيادة وبقى نسب للجور حصل اسم مقدار الكسر الذي نقص من كل وارث في العول
للسبعة اذا نسب الواحد للسنة كان سدسا فقال عالت بسدسها وادانصيب
للسبعة كان سبعا فقال نقص من حصة كل وارث سبع مناطق ليه ف ل على
الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا اذا نظر للمسا قبل العول ووجهه أنه يؤخذ
من الزوج ثلاثة أسابيع وكذا من الاخذين ويجعل جميع المأخوذ فيه ستة أسابيع
سهاها باصافين كل منهم من السبعة ناقصا سبعا (قوله من البهل) يقع الباء
وضمها برماوى (قوله ينتهل) أي تلتمس أي تقول لسة الله على الكاذبين ما وسمكم
قليل فلم يسكرت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا ما بهيته ف ل على الجلال
(قوله فعالت بنصفها) أي جبل نصفها وكذا قوله بثلثيها (قوله لكثرة سهاها) وراجع

(والأخى عشر لسيعة عشر وتر) تقول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم الزوجة ثلاثة ولا أم
 أثار ولعكل أخت أربعة وإلى خمسة عشر كزلاء وأخ لأمه السمس إنسان وإلى سبعة عشر كزلاء وأخ آخر لأم
 لها إنسان (والأربعة عشر ورين) وتقول عولقة واحدة وتربيتها (للسبعة وعشرين) كبتين وأبون وزوجة البنتين ستة
 عشر والأبون ثمانية والزوجة ثلاثة وتقدم قسمتها منبرية وإنما أعالوا ليدخل النقص على الجميع كما وباب الدين
 والوصايا إذا تناق المالدح قدوسهم (فرج) في تصحيح السائل وسيرة انصباة الورثة من المصع (ان قسمت
 سهامها) أي المسألة (من أصلها عليهم) أي على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هي من أربعة لكل منهم واحد
 (أو أنكرت على منف) منهم سهام (فان يا يتم ضرب في المسألة فصولا) ان كانت (عنده) مثاله بلا عول زوج وأخوان
 لغير أم هي من اثنين للزوج واحد بنين (٢٩) واحدا لا تصع قسمته على الأخوين ولا موافقة فتضرب عددها

في أصل المسألة فتصع من أربعة
 وشاله بالمول زوج وخمس
 أخوان لغير أم هي من ستة
 وتقول إلى سبعة وتضع من
 ضرب خسفي سبعة من خمسة
 وثلاثين (والا) بان واقته
 (فوقه) بضربها (أنا باغ
 محنته) مثاله بلا عول أم
 وأربعة أحجام لغير أم هي من
 ثلاثة للأم واحد بنين إنسان
 موافقان عددا لأحجامها نصف
 فضرب نصفه اثنا عشر في ثلاثة
 فتصع من ستة وشاله بالمول
 زوج وأبون وستة بنين هي
 بولها من خمسة عشر وتضع من
 خمسة وأربعين (أو) أنكرت
 على (مخين) سهلهما فن

القول وما بعد مرجع الثاني له (مرج في تصحيح السائل) وتوقفه على مودة ذلك
 الاحوال الأربعة وكونه توطئة لبيان أصل الفرع ترجحة لئلا لا للندرج تحت أصل
 كل سابق فلهذا جازا ظهر منها فيما د ولكن المقصد به سلامة الحاصل لكل
 من الكسرى نصيبا شرح م ر (قولمان انقسمت) بأن تدخل كل فريق
 في سهامها أو ما له برامى (قوله والافرقه) لما كانت الأناية لثبات وهو يصدق
 بثلاث صور وليس كلها مرادة من المراد بقوله ما واقته وقوله بضرب فيها ضرب
 فيها عا دة للمسألة بتبعها السابق وهو قوله بولها ان عالت فصع تخصيل الشارح
 للمول (قوله لغير أم) لاحاطة به لا لمسام أن الأعمام للأمن ذوي الأعمام قوله هي
 بولها الخ) عالت برسمها ثلاثة وتضع من خمسة كل وارث حسبها برامى (قوله من
 خمسة وأربعين) بضرب وفق البنات ومودة في خمسة عشر رى (قوله بولها
 ذلك) أي النظر من سهام كل منف وعددها النظر بين الأصاف بعضها بعض
 والنظر الأول في مصور في الثبات والتوافق ولا يأتي فيه التماثل للأقسام حيث
 ولا التماثل لأن عدد النصف ان كان داخل في السهام فالسهم متعقبة عليه وان كان
 بالنكسر وضع إلى التوافق كما قاله البرهان في المسائل (قوله ولنجل لبعضها)
 وهو مصور التماثل المتقدمة في قوله ثم ان عالت عدداها الخ (قوله أم وستة أخوة)
 مثل له بالثاني في الرؤس مع الموافقة في النصف مع سهامها (قوله وتضرب إحدى

واقته سهامها) منها ٨ أبون أحدها ١١ (عنده) ث العدد (لوقه ومن لا) بان ياغت سهامه عدده
 (ترك) للعدد بجا وتضرب بجا ذ كرم (ثم ان عالت عدداها) برز كل من مال وقته أو بقاءه
 على حاله أو برز أحداها وبقا الآخر (ضرب فيها) أي في المسألة بولها ان عالت (أحداها) أي العديدين التماثلين
 (أو أن داخل) أي عدداها (فا كرم) بضرب فيها (أو توافقا لحاصل ضرب وفق أحدها في الآخر) بضرب فيها (أو
 تباها لحاصل ضرب أحدها في الآخر) يضرب فيها فاطبع الضرب في كل منها صحت منه المسألة وحاصل ذلك أن بين
 سهام العديدين وعددها توافقا وتباها توافقا أحدها وتباها في الآخر وان عددهما عا خلا وتوافقا
 وتباها والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فليكن التماثل لما تفضل لهما فنقول لم وستة أخوة لأم وقتنا
 عشرة وأختان لغير أم هي من ستة وتصل إلى سبعة للأخوة سهام موافقان عددهما نصف فيد إلى ثلاثة والأخوات
 أربعة توافق عددهن بالربع فرد إلى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ إحدى وعشرين ويضع
 ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم

هي من ثلاثة والعددان متساويان يضرب اعداد الثلاثة في ثلاثة فيلغ تسعة وضع ست بنات وثلاثة اخوة لغيرهم عدد البنات الى ثلاثة وضرب احدى الثلاثين في ثلاثة فيلغ تسعة (٣٠) ومنه تضع (وقاس بهذا الذكور) كما

الثلاثين) هذا حال الماتة في مائة أحد العنقين ويحق الآخر (قوله هي
 من ثلاثة) هذا حال الماتة في المائة (قوله في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد شترك
 جماعة في ثمة وجماعة في سدس وجماعة في روص وجماعة في ثمة وجماعة
 في نصف ثمة وجماعة أخرى في نصف ثمة أيضا شيئا وفيه أن هذا ليس في مسألة
 وقع الانكسار في انصافها بل ارثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح لماتة بل
 في هذا التصور يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح لمسألة تقسم على
 جميع الفرق (قوله أصناف) مراده بالصف ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لانه
 تخلف من الواو حقت خمسة الابن والبنت والابن وأحد الزوجين وقوله ولا تعدد
 فيهم وأما الابن فيقتد وكذا البنت فيكران متنفين وفيه ان هذا لا يدل على أن
 الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على أنه لا يزيد على متنفين وأوجب بان
 الامتظها الحمة وفيها التعدد والزوج تظفها الزوجة وفيها تعدد فهذان صفان
 فيضمان العنقين السابقين وأما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعمل ان الانكسار لا يزيد
 على أربعة لانه لا يزيد عليها في صورة اجتماع من يرث من الذكور وإن كانت فيكون
 زائد في غيرها بالطريق الأولى اه شيئا وقوله وأما الابن الخ فهذه البنت والبنت
 صنف واحد لا صفان لانهما يرثان عند اجتماعهما بالبوة الآن يستور بالبنت مع
 بنتي البنت لانهم قد يتفقون بالبنت (قوله فيما ضرب فيها) والذي ضرب فيها يسمى جزء
 السهم أي حظ كل منهم من سهام المسألة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة التشويش
 فذلك أي ما حلت في القسب الأربع وهو واحد المتماثلين وأكسب المداخير
 ومصلحة وفق أحد المتواتقين وكامل الآخر ومصلحة المتباينين جزء أي حظ السهم.
 الواحد من أصل المسألة أو ملحقها بالمول ان حالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك
 كما قال ابن المصنف أنه اذا قسم المصنف على الأصل تأما أو عا فلا يخرج هولاء الحاصل
 من الضرب اذا قسم على أحد المضر وبين خرج المضر وب الآخر والمطلوب بالقصة
 وهو نصيب الواحد من القسوم عليه وهو الأصل أو المتبني اليه بالعول يسمى بها
 والخط يسمى جزءا فذلك قبل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المتبني اليه اه
 بصرفه (فرع في التماثل وهي نوع) فلذا حسن ترجعها بضرع كالذي قبلها
 شرح م د (قوله سقاعة) أي على وزنها وليس هي متعاقلة بل متعاقلة ما بعده
 (قوله في الأزالة) كافي بنصف الشمس الظل اذا أزيلته والظل كصنعت
 الكتاب اذا قلت ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يرب على ذلك من الأعمال الآتية
 من الملاقى الصب على السبب والمصنف القدر موجوده لان المسألة الأولى

(الانكسار على ثلاثة) من
الانسان كجدة بن وثلاثة اخوة
لام ومن اسلمها ستة وضع من
سنة وثلاثين (و) على (أربعة)
كزوجة بن وأربع جدات وثلاثة
اخوة لام بنين اسلمها اثني عشر
وضع من اثنين وسبعين (ولا
يزيد) الانكسار في غير الاولاء
بالاستحرام على أربعة لان الورثة
في الفريضة لا يزيدون على
خمسة اشقاء كما علم بحاصر
في اجتماع من يرث من المذكور
والا ناث ومنها الاب والام
والزوج ولا تملقهم (فاذا
أريد) بعد تصحيح المسألة
(معرفة نصيب كل شخص من
مبلغ المسألة) فخر نصيبه من
اسلمها فخر نصيبها فاقبل
الضرب (فهو نصيبه) قسم على
عدد) ففي جدتين وثلاث
اخوات لغير أم وعم هي من
سنة وتضع ضرب ستة فيها
من ستة وثلاثين الجدة بن
واحد في ستة نصيبه لكل جدة
ثلاثة ولا اخوات أربعة في ستة
بأربعة وعشرين لكل أخت
ثمانية والام واحد في ستة
(فرع) في المناجات وهي
نوع من تصحيح المسائل وهي
لغة عامة من الضم وهي

وقت

الازالة أو العقل واصطلاحاً أن عميت أحد الورثة قبل القيمة

لو (مات) شخص (عن ورثة فبان أحدهم قبل بقية غيره) كان من ورثة الأول (وورثتهم منه كما ورثهم من الأول بصل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الأول وقسم التركة بين الباقيين (كما عرفت وأخوات) لغرام (مات بعضهم عن الباقيين منهم) (والأول) أي وان ورثة غيره الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثة الباقيين ولم يكن أرثهم منه كأرثهم من الأول بأن اختلفت قدر استحقاقهم (نصحه مسألة كل) منها (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسألتهم) فذلك ظاهر كرجح وأختين قديرات متساويتا أحدهما عن الآخرى وعن بنت المسألة الأولى من ستة وقول للم سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الأولى اثنين منقسم عليها (والأول) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسألتهم (فان توافقا ضرب في الأولى وفق مسألتهم الأولى) (انسا) (نكحها) فبلغ حصانته (ومن لمشي من) المسألة (الأولى) أخلف ضروريا (فما ضرب فيها من وفق (٣١) الثانية أركها ومن لمشي من الثانية أخلف ضروريا (في نصيب الثاني

من الأولى أو في (وقته) ان كان بين مسألتهم ونصيبه وفق مثال الوفق جنة ثان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الاخت لأم من أخت لأم وهي الاخت لابوين في الأولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي إحدى الجديتين في الأولى المسألة الأولى من ستة وتضع من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يرفقان مسألتهم بالنصف فيضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين ليكمل جنة من الأولى سهم في ثلاثة ثلاثة والوارثة في الثانية سهم منها في واحد واحد والأخت

فثبت وصار الحكم لثانية مثلا ومعلوم أن هذا بحسب الطالب والافتقار بصان مما صحت منه الأولى وأيضا المال قد تأسسته الأبدى شرح م و عبادة البرماوى صحى بالعنى المراد لما فيها من إزالة تفسير ما صحت منه الأولى أو لا تنقل المال من وارت إلى وارت وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها فليس هنا إلا إضافة أو منسوخة قال شينوار وقد قال هي محبة في غير الأول والأخيرة إذ كل ما بينهما فاصفة ومنسوخة (قوله كأخوة الخ) أو بين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وأثر الأخوة لان أرثهم من الأول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فانه من الأول بالبنوة وفي الثاني بالأخوة كما في شرح م (قوله بأن تباينا) هو حصر لمعوم الثاني قبلها إلا بأن هذا التماثل ولا تدخل لالتماثل متقدمة وكذا مع تدخل المسألة في السهام وفي عكسه ترجع إلى الوفق لانه أخصر زى (قوله وعن أختين لابوين) وإنما مر في الأولى مع أنها أختان لأم فيها المنافع قام بها باقي البرماوى وشرح م و أولهم وجودها ح ل (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمتها على أربعة وعشرين بأن قسمها على ثلثها أي على الثلاثة أولا ثم انقسم الخارج على الثانية يخرج قيراطها وهو ستة فيكون كل ستة من الأسهم قيراط فلكل ابن ستة قيراط وخمسة أسداس قيراط والورثة ثلاثة قيراط ونصف قيراط

﴿كتاب الوصية﴾

لابوين في الأولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد واحد والأخت للاب في الأولى سهمان في ثلاثة ستة ولاختين لابوين في الثانية أربعة منها في واحد أربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أمها ثلاثة أخوة وهم الباقيون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية والثانية تسع من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لابوين قيراط نصفها في الأولى ثمانية عشر ومن الأولى سهم في واحد ثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر وستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد خمسة وصاحبت منه المسألة اثنان ماركساة أولى فإذا مات ثالث على في مسألتهم ماعلى في مسألة الثاني وهكذا ﴿كتاب الوصية﴾

أخرها عن الغرائز لأن قبولها ورواها وسرفة قدرتها السال ومن يكون ولادة متأخر
عن الموت فسقط القول بأن الانسب تقديمها على ما قبلها لأن الإنسان يوصى ثم يموت
ثم تقسم تركه شرح م د (قوله الشاملة لا يصاه) أي فلا يقال إن الالة جنة خاضرة
عن الاصاه زى (قوله وصل خير دنياه خير عقابه) يشمل أن المراد بخير دنياه
الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وغير عقابه الخير الذي يحصل بعد
موته بسبب حصول الموصى به الدعوى له فهو أيضا حصل له بمصروفه خير وقد
مدومته في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر ويحتمل أن معناه أنه وصل خير
دنياه أي تمتعه في دنياه بالمال بخير عقابه أي اتقاهه بالثواب الحاصل بالوصية
بالمال سم والاول أن ظهر وعبارة ح ل قوله وصل خير دنياه أي الخير الواقع منه
في دنياه وهو تصرفاته الشالحة على الخير المتعة في حال حياته ومعناه وقوله خير
عقابه أي الخير الواقع منه في عقابه أي في آخرته أي وهو في الدار الآخرة أي وصل
القربات المتعة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون
بعدموته وفيه أن هذا لا يأتي في الاصاه الشاملة لالوصية ولا نسب أن يقال وصل
خير عقابه بخير دنياه لأن القصد بالوصية اتصال مالها إلى ما قدمه في حياته والاصل
اتصال المتأخر بالتقدم وأجيب بأن العبارة متشابهة قال الميرى رأيت بخط ابن
الصلاح أني عمرو أن من مات بشير وصية لا يستكمل في مدة الفريخ وإن الاموات
يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما مال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن
حال ذلك على ما إذا مات عن غير وصية وأجابه أو خرج فخرج الزجر اه ع ش (قوله
وشرا) لا يعني الايصاء وإنما يعني الايصاء فهي أثبات حق مضاف لما بعد الموت
كما ساقى (قوله لو قد برا) كما وصيت له بكذا دون أن يقول بمدموق سم
لأن الوصية مبرحة وإن لم يذكر مدح لفظ الموت بخلاف غيرها كما حصلوا له كذا
لا يكون مبرحا إلا أن قال بمدموق ح ل (قوله وإن التقاهم أحكما) عبارة
في كتاب التذير متاوشرا والمذير يعني الموت محسوس بالثبث بعد الدين
وأن وقع التذير في الصحة كمن علق بصفة قيد بالمرض أي مرض الموت فكان
دخلت الدار في مرض موق فأنشأ ثم رجعت بصفة أو لم يقبله ووجدت فيه
باحتاره أي السيد فاه بحسب من الثلث فان وجدت فيه اختياره في رأس المال
اعتبارا وقت التطبيق لأنه لم يكن متهايا بطال حق الورثة (قوله أو الحق به) أي
بمرض الموت كمتدعيه للقتل وضوءه مما ساقى (قوله ما حق امره) قال الطيبي
والكرما في ما نافقه ولمشي صفة لسلط ويرمى فيه صفة شئ وبث ليلتين صفة أيضا

الشاملة لا يصاه هي لغة
الايصاء من وصى الشيء بكذا
وصاه به لأن الموصى وصل خير
دنياه بخير عقابه وشرا
لا يعني الايصاء تصريح بحق
مضاف ولو قد برا لما بعد
الموت ليس بتذير ولا خلق
حق وإن التقاهم أحكما
كله يرجع التذير في مرض الموت
أو الحق به والاصل فيما قبل
الايجاج قوله تعالى من بعد
وصية يوصى بها أولادهم واختيار
تذير الصديقين ما حق امره مسلم
لهنق يوصى فيه ميتا ليلتين
الاورسية كمن يخط عنه

لمسلم والمسلمين خبر واعتبر بان الخبر لا يقتضي بالواو وقال الزركشي بيت هو الخبر
 وكأنه على حذف ان ومفعول بيت موقوف أي مريضاً اه شوري هذا الاولي
 أن يعمل بيت خبراً والمسلمين حالا أي ما الخبرم والراي حقه أن بيت الا في هذه
 الحالة لان الانسان لا يرى متى فحما الموت أي لا ينبغي له أن يبيت للبتين الا في هذه
 الحالة واللبتان ليستا للتعبد والمأذاه لا يعض عليه زرس من ملك الشيء الموصى فيه
 الا ووصيته مكتوبة عنده أي مشهده عليها لكن سرح له في الملبتين وقول المثنى
 مفعول بيت هو خبر بيت وقوله رخصا ليس بقيد لان الوصية مطلوبة مطلقا
 فلا ولي جعل بيت تامة والمراد بالسكينة الاشهاد (قوله أركاها) لا يعني الا بصاء
 أما معنى الا بصاء فهي أربعة أيضا للسكن بقتل الموصى به بالوصى فيه والموصى له
 بالوصى (قوله م م) قنينة جلهن الاركان أنه يشترط ذكره وانما دخله
 فلا يقتصر على قوله وصيت بثلاث مالى مع صرف في وجوه البرسوط ب وأجيب
 بأن المراد موصى له ولو فمنا وهو ما مذ كرر في ما لان الغالب عرف الوصية فقراء
 ووجوه البر (قوله وحرمة) أي كلاً وبضام م (قوله واختيار) لا ينبغي عنه
 التكاثر لان التكاثر يكلف على العاصم خلافاً في جمع الجوامع ولو سكت المصنف
 عن القيد المذكور انتفى محققية المكره لكونه مكلفاً وليس كذلك اه ع ن
 ملخصاً (قوله ولو كافرا) يوافق عدم انعقاد زيارته فمفوضة فلا فاهرا موصى (قوله
 ولو مكاتباً) أي لم يادب له سيده شرح م (قوله وشروط في الموصى له الخ) ولا يرده على
 المصنف معهما مع عدم ذكر جهة ولا شخص كما وصيت بثلث مائى ويصرف للأقراء
 والمساكين أو بثلثه لله تعالى ويصرف في وجوه البر لان من شأن الوصية أن يقصد
 بها أو بثلثها فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم فغية ذكر جهة فمنا وهذا فارق الوقت فاه
 لنديه من ذكر الموصى شرح م (قوله معارفاً) أي مجرداً اخذ من قوله
 ولا يحمل سبب الخ (قوله أهل الملوك) أي حين الوصية م (قوله فلا يصح
 لكافر) جملة ما ذكر من الفود فلا فاه ترمي كل من الثاني والثالث فترعين
 وكذا على الأزل لكه وصل بينه ما ذكر حده ما بقوله فلا تصح لكافر بعمل الخ
 وتنبه بقوله ولا يصح ما يكتبه فاهل الانسبذ كالثاني فاهل الأهل (قوله
 مسلم) ومثله المصحف ظاهره وان كان يمتنع عليه وعليه فما الفرق بينه وبين البيع
 فاهل اجماعه والثنا فاهل كالبسح فاهل الوصية اذا كان يمتنع عليه (قوله لعدم عوده)
 ولا يهاتيك وتعالى المعدم مجتمع نعم ان جعل المعدم تعالى الموجد كان الوصى
 لا ولا زبد الموجد من من سبقت له من الأولاد محتمل أيضاً قياساً على الوعد

(أركانها) لا في الايضاء
 (موصى لهم) موصى (موصية)
 وموص وشروط فيه تكليف
 وحرمة واختيار) ولو كافرا
 حرماً أو غيره أو محبوباً
 أو فاضل لصحة عبارتهم
 واختيارهم للشباب (فلا تصح)
 الوصية (بدونها) أى الصفات
 المذكورة فلا تصح من موصى
 ومعتون ومعنى عليه ورفيق
 ولو مكاتباً ومكره كسائر العقود
 ولعدم ملك الرقيق أو ضعفه
 والسكران كالمكاتب وقيد
 الاختيار من زيادتي (ومع شرط
 في الموصى له) حالة كونه
 (مطلقاً) أى سواء كان جهة
 أم غيرها (عدم مصيبة)
 في الوصية له (و) حالة كونه
 غير جهة كونه مملوكاً أهلاً
 للملك واشتراط الأولين
 في الخبر من زيارته (فلا
 تصح) لكافر بعمل كونهما
 مصيبة (ولا) للحمل سبب
 لعدم جوده (ولا) للاحد هذين
 الرطين) للبل به

بأن المصعد ملكا وعليه وثقا
قال النووي هذا هو اللفظ
الاربع (و) تصح (للكافر) ولو
حييا ومريضا وقاتل بحق
أو بغيره كالمدة علمه أو المدة
لها وصورتها في القاتل أن يرمى
لرحل فيقتله ومنه قتل سيد
الموصي له الموصي لأن الوصية
لرقيق وصية لسيده كإسباقي
أمالأرمي لمن رزأ أو يصارب
أو يقتله أو يقتل غيره عدوانا
فلا تصح لأهله مصيبة ولرحل
أن اتفصل حيا حياة مستقرة
(دون ستة أشهر منها) أي من
الوصية المأمور به كان موجودا
عندها (أو) لا أكثر منه
(ولأربع سنين فأقل) منها
(ولم تكن المرأته فراشا) لزوج
أو سيد أمكن كون الحمل منه
لأن الظاهر وجوده عندها فندرة
وطء الشبهة وفي تعدد الرزأ
إسقاط أصله لو لم تكن فراشا
لم تصح الوصية كما نقل عن
الاستاذ أبي منصور أن كانت
فراشا له أو اتفصل لا أكثر من
أربع سنين لم تصح الوصية
لاحتمال حدوثه معها أو بعدها
في الأولى وأعدم وجوده عندها
في الثانية وأعلم أن ثاني
الدوء من تابع الأول مطلقا

(قوله بأن المصعد ملكا) أي أن اشتقت مصيغة الموصي على لفظة المصعد كان قال هذا
المصعد يكون ملكا له وقوله وعليه وثقا أي أن اشتقت مصيغته على لفظة على كان قال
هذا على المصعد يكون وثقا عليه فالعيب باللام بقيد المصعد على بقيد الوقف أه بايل
فعله يمكن قوله ملكا له فلا يخبر من يكون مقدرة والظاهر أن هذا لا يمنع بل يصور
أن يكون المصعد خبرا مقدما وملكاً كاسم أن مؤنر وكذا قوله وعليه وثقا والباء بسببية
والمنع أن المصعد ملك وعليه وقف (قوله وتصح لكافر) أي بغيره فهو مصصف م ر
وهذا لا يخالف ما مر من شرط عدم المصبة لأن التصديف هنا الشخص وإن زال الوصف
فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المصبة قل على الجلال فتصكون صورته
أن يرمى الشخص وهو في الواقع كافر (قوله ولو حر يسا ورذا) أي في الواقع كقوله
أوصيت لن زيد أو لزيد في الواقع أنه حر أي أوصيت له أوالقول لزيد الحر أو المرزء فلا
تصح لأن تطبيق الحكم يستحق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فآله عرش خلافا للقبلي
على الضرر (قوله ومريضا) فإن مات مرتدًا تبين بطلان الوصية برماوى وإنما خالف
الوقف الوصية لأنه صدقة جارية فاعتبر في الوقوف عليه الذم والحرمان والمرتد
لأدوام لهما (قوله أن يرمى لرحل فيقتله) فهو قاتل باعذار لا قول وخبر ليس للقاتل
وصية تنصيف ساقط م ر ولو صح حل على الوصية لمن يقتله (قوله ومنه) أي بما ذكر
وهو الوصية للقاتل ح (قوله لمن رزأ أو يصارب) أو المرتد زن أو الحرين قل
(قوله لأهله مصيبة) يؤخذ منه مصيبة حرى لمن يقتله وهو طاهر ومثلهم من أوصى
لن يقتله بق م ر (قوله ولحمل الخ) ويقبل له الولي ولو وصيا بعد الانفصال فالجواب
فيه لم يكف ما جرى عليه ابن المقرئ وقال سم استندم ر أن الولي يقبل له الوصية
ولو قبل انفصاله ع (قوله أولا أكثر منه) أي من أذن (قوله لأن الظاهر وجوده
عندها) لأنه يمكن أنه أوصى له عقب العلق فيما إذا انفصل لأربع سنين فالأربعة
ملقة بمادونها كما قاله م ر (قوله لندرة وطء الشبهة) أي من غير ضرورة تدعو
إلى ذلك فلا يرجم إذا ولته بعد دون ستة أشهر ولم تكن فراشا فيتم حله على وطء
الشبهة أو الرزأ (قوله نعم لو لم تكن فراشا) هذا الاستدراك خرج بمرج الغيب سابق
كانه قال هذا إذا عرف لما فرأش سابق ثم انقطع لأن لم يكن لما فرأش أصلا لم تصح
الوصية في الثانية لانقضاء الظهور وانحصار الطريق وفي وطء الشبهة أو الرزأ ح (قوله
فإن كانت فراشا) المراد القراش وجود وطء يمكن حصول الحمل منه بعد وقت
الوصية وإن لم يكن من زوج أو سيد بل الوطء ليس قيدا إذا المدعى على ما يحصل عليه
وجود الحمل قل على الجلال (قوله مطلقا) أي في جملة الوصية له وعدها

(قوله وان ما ذكرته الخ) أي في قوله أولا أكثر منه ولا ربع سنين فإنه يصدق بالسنه
وقوا من الحاق السنه بما فوقها أي في التفصيل بين كونها فراقا أولا (قوله هو
ما في الاصل) معتد (قوله الحاقها بما دونها) أي فلا تفصيل فيما (قوله لمن تقدير
لخطة الوطء) أي فيكون أقل مدة الحمل على كلامه ستة أشهر ولخطة الوطء
السنه ملحقه بما دونها لأن أقل مدة الحمل ناقصة لخطة الوطء شيئا (قوله في محال
آخر) كالمدة التي لا ح ل أي فيما اطلقها على ما لا وضعت لسنه أشهر من امكان
المعلق فان المدة نضى به وكذلك قال ان كسبه لأمات طالق مولدت لسنه
أشهر من الطلاق فاما تنلق فليس ملحقه بما دونها وتدين ان أي فائدة في الحاقها
بما دونها في المدمع أيها ذاولدت لا ربع سنين ولم تكن فراقا حتى به المدة أيضا
نعم بقوله قاعدة فيما اذا كانت شبهة بمقتضى الملاقاة يمكن معكون الحمل منه
تأمل اه (قوله جري على الضالب) أي في نظر القالب قال لا ربع سنه بلخطة الوطء
زائدة على السنه فتكون السنه ملحقه بما دونها ومن لم ينظر في الخالف لا يشترط
تقدير تلك الخطة وحيثما تعلق بما فوقها شيئا (قوله من ان المعلق) أي شبهة
وهو الانزال وقوله لا يقارن أول المدة إلى قبل ما خرجها وأول المدة والوطء (قوله
والا) أي وان لم يضر على الضالب فالعبرة بالمأنة أي بما كان معاربه المصير فاقول
المدة أي مدة الحمل (قوله علم ان كلامي) أي من حيث ما يبادر عليه لا من حيث
الحكم لان المعتد أنها مائة يومها شيئا فان قلت ادأ كان كلاما لا سوى حاربا
على الذائب فلم يضره وانتهى واستسلام ان صل مع نه على خلاف الضالب قلت
اعتمد احتياط الاموال لا سيما كان الانزال يمكن مقارنته للوطء وادعيل الحمل
لسنه أشهر من الوطء كان مقارنا للوصية فلا يستحق شيئا أي اذا كانت راشيا
فالا احتياط علم تقدير لحظة قبل الوصية وحديثها الانزال وانما اعتبره اهداه الله
في العدد فيما ألوت بولد بعد الفراق بسنة أشهر ففان الذنب لانه ثبت بالامكان
وانما اعتبروها أيضا في الطلاق فيما لو قال لها ان لم تكوفي ساء ملاقات طالق مولدت
لسنه أشهر من التعلق حيث لا تطلق لا مكان وحده قبل التعلق بمدة لان العصبه
محققة لا تتروى بالشك وهو احتمال متاخره المعلق للتعلق لكن يرد على التعليل
ماذا اذا ان كسبه لأمات طالق فولدت لسنه أشهر ففان الذنب لانه ثبت على التعليل
الوطء السابقة ح أن الاحتياط للعصبه عدم وقوع الطلاق لاحتمال ردة المصير
للتعلق فلا يكون الحمل موجودا عند التعلق الآن يقال فسر الدتبات على التفي
في اعتبار الخلقة السابقة ليعبرى السبب على وتيرة واحدة ولا ينشروا لكون العصبه

وان ما ذكرته من الحاق
السنه بما فوقها ما في الاصل
وغيره بما انص لكن سوب
الاستوى الحاقها بما دونها
معلاله بأنه لا بد من تقدير
لخطة الوطء كما ذكره في محال
آخر ويرد بأن الخلقة إنما
اعتبر جري على الضالب من
أن المعلق لا يقارن أول المدة
والا فالعبرة بالمقارنة فالسنه
ملحقه على هذا بما فوقها كما
قالوه هنا على الأقل بما دونها
كما قالوه في محال الآخر وبذلك
علم ان كلامي صحيح

محقة فلا تزول بالنسبة أو قال في وقوع الطلاق احتياطاً للاضمار في تعريضها وعبارة
 الثاني قوله ورد الخ فرق بأن المطلق الاحتياط للاضمار وهو ما يحصل بتدبر
 لحظه الصادر أوع الوضوع نظراً لتعاليق من أم لا يتم ما تقتضيه من الستة فصار
 في حكم ما دونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستعاق ولا داعي للاحتياط
 وذلك القالب يمكن أن لا يقع بأن يقارن انزال العلق والوضوع آخر الستة فظفروا
 لهذا الامكان والحقوا الستة هنا فوقها حجر (قوله قدر حسته) كان ترك اثنين
 ودارين فيتم مساواة فخص كلا بواحدة م ر في ضمن تيميله ان قول الشارح حتى
 يعني الخ أنه أوصى لكل وارث بعين هي قدر حسته كما مرح بالاصل بقوله والوصية
 لكل وارث بقدر حسته فهو وبعين هي قدر حسته محبة وانما جعلوا الشارح غاية
 لانه بما سوهم أن العبي اذا كانت قدر حسته لا تقتري ايازة كما هو قول عندنا
 كما حكاه م ر أما الوارثين لواحد من الورثة يعني هي قدر حسته فيصم أيضاً ان اجاز
 باقي الورثة لأن يشار لهم في الباقي (قوله ان أم ز) أي وتغذان اما زه وقيد له خروف
 كما يدل عليه قوله أما إذا لم يجز ولا تنفيذ الوصية (قوله وسواء أراد الخ) والحيث
 في الوصية لا وارث أن يقول أوصيت لزيد بثلث أن تبرع لوارثي بحسبته فانه يصح
 ولا يتوقف على الاجارة لان الحاصل لهم من غير الميت الموصى اه سم (قوله صلح)
 أي ليس بضيعة ولم يرق الى درجة الصحب ر (قوله لوارث عام) أي لفرع من أفراد
 بأن أوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد أن يوصى لميت المال بشئ كما يدل عليه
 قوله كان كان وارثه بيت المال والاتصال بأن كان وارثه الموصى له ح ل وعبارة
 شرح م ر وقيد بعض الشراح الوارث بالخاص احترازاً عن العام كوصية من لا يرثه
 البيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعاً ولا يحتاج للاحتراز منه اه (قوله كان كان وارثه
 انه سلام لا خصوص الموصى له ولا يحتاج للاحتراز منه اه (قوله كان كان وارثه
 بيت المال) السكنى بمعنى الباء بر ماوى فهي استقصائية (قوله دون ما زاد) لتوقفه
 على الاجارة واجارة جميع المسلمين متعذرة (قوله كما سيأتي) أي في أول فصل ينبغي
 أن لا يوصى الخ (قوله والعبرة بآدم الخ) فلا أوصى لآخه فحدث لها قبل موته
 فوميت لاجنبي أو ولد ابن ثم مات الابن قبله أوصى به فوصيته لوارث شرح م ر (قوله
 ولا تصح لوارث بقدر حسته) أي لجميع الورثة كمثل بقدر حسته أما الوارثين لبعض
 الورثة بقدر حسته فتصح كافي الروض فيستقل بذلك ان اجاز الباقي ويشارك فيما زاد
 حيث لا لوصه لا سقاط كل من كلام الاصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك
 ح ل (قوله الرقيق) ولو مكاتباً م ر (قوله وصية لسيده) وحمل حصة الوصية للمبد

وإن التصويب هو (ويارث)
 خاص حتى يعني هي قدر حسته
 (ان اجاز باقي الورثة) المطلقين
 التصريف وسواء أراد على الثلث
 أم لا لم يجر اليهم في اسناد صالح
 لوصية لوارث الا أن يجز الورثة
 أما إذا لم يجز ولا تنفيذ الوصية
 فان أوصى لوارث عام كان كان
 وارثه بيت المال فالوصية بالثلث
 فأقل فتصح دون ما زاد كما سيأتي
 مع زيادة (والعبرة بآدمهم وقت
 الموت) لجواز موصيتهم قبل موت
 الموصى فلا يكتفون بورثة
 ويردهم واجازهم بعده لعدم
 تنقضي استحقاقهم قبل موته (ولا
 تصح الوصية لوارث بقدر
 حسته) لأنه يستحقه بلا وصية
 وانما حصلت بعين هي قدر حسته
 كما مر لا اختلاف الاغراض
 في الاعيان (والوصية لرقيق
 وصية لسيده) أي تجعل عليها
 لنصح ويقلها الرقيق دون
 السيد لان الخطاب معه

أذا لم يقصد عليك فان قصدك كظنك في الوقف قال ابن الرضا م وواحد
 الزيادة الصحة (قوله ولا يقتصر الى اذن السيد) بل لو نهى لم يضر كقوله مع نهي السيد
 عنه ولو كان الرقيق فاصرا قبلها السيد كولي المترم وع ن (قوله فان عتق الخ) ولو
 عتق بضمه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهاباة قسم بينهما ما يستحق هذا
 بقدر حرته والباقي للسيد قال الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجوده بآية وعدمها
 وخرق بأن وجود الحزبة عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل بخلاف طر ومابعدهما
 والصبة في الوصية لبعض وتمامها بآية متى الموت يوم الوصية في المصبة
 ولو بيع قبل موت الموصي فلم يشرى ولا قبل البيع وعمل ذلك كله في حق عبد الوصية
 فلو أوصى لم يفرق لم تكن لسيده بل لمان عتق والان في و قد عتقه بقرعة مخرج
 م ر (قوله قبل موته) أوصيه (قوله لانه وقت القبول حر) هذا التحليل بما يؤمهم أنه
 لو عتق بموت الموصي وقبل القبول تكون له لانه وقت القبول حر مع أبا السيد
 في هذه الصورة كما في شرح م ر ووجهه بأن الامع أنها تملك بالذوت بشرط القبول
 بعده والبدني هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس له أن تملك له وعبرة
 البرهاوي فيها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذي هو المبر (قوله
 وشرط في الموصي به كونه بما) عبارة م ر والموصي به شرط منها لونه فانه لا يعمل
 بالاختيار فلا تصح بفوقه و قد فقهنا من هو عليه ونص من هو عليه يصح
 الفوق عنه في البرض كما صرح به المصنف ولا يخفى تابع له في اختياره و قد عتقه
 من هي عليه لا يظلمها التأخير لكونها قبل التتمين وكونه معصودا بأن يعمل ان ينفذ به
 شرعا (قوله قبل النقل) أي تلك أو اخضاعا من بذل قوله وبنسب الخ والمراد قبل
 النقل ولو لم لا فدخل الحمل (قوله ان انفصل حيا) أي لو تم له وجوده عند الوصية
 أما في الأدمي فيأتي فيه ما مر في الوصية له وأما في غيره فيرجع ذهل أخره في مدة
 حله شرح م ر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية باختم وإن حصل هناك
 تفرق محرم بأن مات الموصي قبل تميز الموصي به وهذا ما في زى وتبعه عليه حل
 وهو الموافق لقول المصنف في البيوع وعن تفرق لا ينعو وصيه ونقل سم عن م ر
 أنه يتبين بطلان الوصية أخذ المالك كان بالامجنون مطبق أبس من زواله فيبيع
 ولو لم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يتبين بطلان البيع وإن لو أوصى بمحل معين
 كهذا الحل فلا بد أن انفصل لدون سنة أشهر منها أولا ثم منها ولا ربع سنين
 فأقل ولم تكن فراشا قال م ر وتعتبرهم بالحق القالب اذ لو دعت الموصي بمحلها
 فوجد بطلانها حين أحلتها ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصي له كما هو

ولا يقتصر الى اذن السيد و
 بالرقيق أم من تعبيره بالسيد
 (فان عتق قبل موته) أي
 الموصي (فله) الوصية لانه وقت
 القبول حر (و) شرط (في الموصي
 به كونه بما) ينقل أي قبل
 النقل من شخص الى آخر
 (فصح بعمل ان انفصل حيا أو
 ميتا) مضمونا بأن كان ولد أمه
 وحي عليه (وعلم وجوده عندها)
 أي الوصية وخرج بزيادة
 أو مضمونا أو لا العبرة إذا انفصل
 ميتا بجماعة فان الوصية تبطل
 وما يغرمه الجاني للوارث لأن
 ما وجب في ولدها بدل ما نقص
 منها وما وجب في ولدها لأمه بدله
 ويصح القبول هنا وفيما قبل
 الوصية بناء على أن الحمل يعلم

ظاهر اه وقوله يدل ما تقتض منها فلو لم يقتض لم يلزم الجلباني شيء (قوله ونحو)
 ولو احتاجت الثمرة وأصلها السبق لم يلزم واحدتها م ر (قوله رجل) ليس مكررا
 مع قوله تشمع يحصل لان ذلك خاص بالوجود كإقيد م ر ويدل عليه التقيد الذي
 بعده وهذا م شامل للموجود والعدم كإيدل عليه قوله ولو بعد وبين فادفع توقف
 الشورى وبجاءة المناهج وكذلك أوجل سبب ثان في الاصح فخص الثاني بالعلوم
 وجعل فيه خلافا فكان الأولى حذف قوله ولو لم لا نسماهني عن الأول ولو أوصى
 بما يحدث هذا العام أو كل عام جعل به وإن أطلق فقال أو صيت بما يحدث فهل يتم
 كل سنة أو يختص بالأولى قال ابن الرقعة انه امر الصوم اه خ ط واعتقد م ر
 ع ن (قوله كما في الاجارة والمسافة) فان المنفعة في الاجارة والثمر في المسافة
 معدومتان (قوله فتمثل انجماله) أي لا يهاجم أولى وانما لم تضع لاحد الرجلين لانه
 يتمثل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يتمثل في الموصى له ومن ثم صحت جعل سبب
 لاجل سبب صحت شرح م ر وتضع في الميراث في الضرر والصوف على ظهر القم صرح به
 البغوي وقال يميز الصوف على العادة فيما كان موجودا حال الوصية للموصى له
 وما حدث للوارث فان اختلفا في قدره فاقول قول الوارث بينه اه خ ط ومودة
 المسألة أنه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وكذا تضع على لا يقدر على تسليمه
 كطائر في الهواء وبعد أن لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله أوصى به الخ) من كلام
 الشارح وليس من كلام الأصل (قوله لمن جعل له اقتناؤه) ليس قيداً وبجاءة البرماوى
 هذا التقيد ضعيف لانه لا يلزم من القبول الاقضاء لجوار أن نقل الاختصاص لمن
 جعل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للميراث بالسلح مع تمكنه من قتله
 لغيره أن السلح للميراث فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكلب أو قال انما استنع
 في الحرب مع حواز دفعه لمن يجوز له ذلك لئلا يضر العدو في الحرب ولا كذلك
 في الوصية بالكلب الذي يجعل له اقتناؤه بان كان يتمسكه لزوجه أو ماشية يجرسها
 أو يريد الاصطياد به بخلاف غيره ذلك ولا يجعل له اقتناؤه (قوله وزبل) ولومن حفظ
 (قوله صحت) وكانت اسقاطا لهما (قوله بكنبهما) ولا يدخل في اسم الكلب
 الاثنى ح ل (قوله لم يوص به ثلثه) صادق بما في الميراث بشرط منه أو أوصى بمادون
 الثلث برماوى (قوله صحت) قال الحلال المحلى ويصلى أحدها بتعين الوارث قال
 شيخنا قضية الاطلاق كثيرة انه لو كان الموصى له يباع في الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين
 كلب الزرع لكن جزم الناري بخلافه قال الزركشى وهو الاقوى لان ذلك قرينة على
 ارادة الموصى له ومال السبب على الى الاول اه سم أي فلا يلزم الوارث أن يعطى

(ويذكر رجل) و(أو) كان الحمل
 واقهر (معدومين) كما في الاجارة
 والمسافة (ويهم) هو أهم من
 قوله بأحد عبده لان الوصية
 تقتل الجاهل فهو بينه والوارث
 (ونصبت) حتى يكتب قابل
 للتعليم هو أولى من قوله مسلم
 أوصى به لمن يجعل له اقتناؤه
 (وزبل ونحوه) كنبوت
 الاختصاص فيها بخلاف
 الكلب الذي لا قبل التعليم
 والخبر والخبر غير المختصة
 ونحوه بالباح فهو من مارد ومن
 وزيد في نقل ما لا يتقل كقود
 وحذف نعم ان أوصى بها
 لمن ما عليه صحت (ولو أوصى
 من له كلاب) حتى (بكنب)
 منها (أو) أوصى (لها) وله يتول
 لم يوص به (صحت) الوصية

أما قوله أنه لا يصدق قبل الموت (٤١) لأن الموصي أن يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غيره من (معين) وإن تعدد فلا يصح القبول قبل الموت

ولا يضمن الاضرار في ما انتفاعه أو من وارثه وإن قال هذا على ومانه وميتي فلا يسوغ للشاهد التمسك حتى يراه عليه الكتاب أو يقول أنا علم بما فيه وقد أوصيته وأشارته من اعتقل لسانه يبرئ فيما تفصيل الأخرس فيما يظهر شرح م (قوله مع قبول) ولو اجتمع نظرنا أو فعلا كالأخذ باليد ح ل ومطلع ح ش وقال م د في شرحه الأوجه أنه لا يضمن القبول لفظا كما تفعله عنه البرماوى وقوله بعده فخرج القبول فإن الموت حكم ما يقيد كلامه الآتى ح ل (قوله ولا يشترط القبول في غيره معين كالفقره) لا تحذر منهم ومن ثم لو قال الفقهاء كل ذكأ والقصر وإن سهل عادة عنهم تعين القبول شرح م (قوله ولا تجب التسوية بينهم) منه ما وقع السؤال عنه في الوصية لبراءى الجامع الأظهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه ينشأ عادة استيثارهم ويمتثل وجوب التسوية لأصحابهم لمولته عدهم ح ش م د ملصقا ولا يميز لأعماله شي فقراء ورثة الموصي حكما في شرح م (قوله والرد الخ) والقبول بعد الرد لا اعتبره كالرد بعد القبول سواء أقبض أم لا على المتعدي من مخرج الرد ردتها أولا أقبضا أو أباطلتها أو ألقيتها ومن كتاباته نحو لا حاجة لي بها أو ناخني عنها وهذه لا تليق في فيما يظهر والأوجه صحة اقتضائه على قبول البعض فيها وفي الهمية إذا اشترط المطابقة بين الأبياب والقبول إنما هو في نحو البيع شرح م (قوله ولا آية إلى الزوم) أي بنصفها فلا يرد أنها آية إلى الزوم بالقبول وأما البيع في زمن الحياة فآية إلى الزوم بنفسه (قوله خلفه وارثه) فإن كان له وارث على ربه القبول ويقضى الوارث منه دين مورثه لأنه كورثه ولو قبل بعض الورثة ملكة بدو حصته من الموصي به برماوى (قوله الذي ليس باعناق) لا حاجة لاستثناء هذه لأنها لم تدخل في قوله ومالك الموصي لأنه لم يمس فيها موصى له بل فيها وصية باعناق اللهم الآن يقال إن الرقيق موصى له ضمنا فكأنه أوصى له بربقه شيئا (قوله موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ شرح م (قوله إن توقف في قبول ورثة) فإن لم يقبل ولم يرده ربه الحاكم حينما كان الحاكم عليه بالإبطال كخصم امتنع من الإجابة شرح م (قوله باعناق وبقى) أي وتأخر عتقه مدة بعد موت الموصي (قوله ثالثية الوارث) فبذلك لوقل لمنهم كسبه له لا الوارث حكما صححه في البر للقرراستحقاقه للثمن وهو المأخذ م د وبدل عليه قول الشارح فالثمن عليه وسبكت عن القوائد (فصل في الوصية بزيادة على الثلث) وفي تبرعات

ولو طرفة (ويطالب ١١ موصى له) يحى أي يبالغ به الوارث أو الرقيق الموصى به أو ألقاهم مقامهم لمن ولّى موصى (ها) أي بالثمن (أن توقف في قبول ورثة) فإن أراد الخلاص رد أم لا الوصى باعناق ورقيق فالملك فيه لاوارث إلى احتياقه فالثمن عليه وتعميرى بالقوائد والمزنة أعم من تغييره عا ذكره (فصل في الوصية بزيادة على الثلث

محصومة بكونها مبررة أو معلقة بالوقت (قوله بنقي) أي ينبغي على الميراث الوصية
على قول القاضي قل ل على الجلال (قوله على الثالث) أي للميراث الوصية
كما يدل عليه الحديث المذكور وإن كان الاعتبار بما له عند الموت برماوى (قوله
والأحسن الخ) هو كالأستدراك على المفهوم فتعقوبه أنه بمعنى الثالث فاقبل وهو
يؤم استوائهما في الحسن ندفعه بقوله والأحسن الخ قال زى قوله والأحسن
هذا ما رجع في الروضة لكن قال في الاماذا ترك ورويته أغنياء اخترت أن يستوجب
الثالث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوجب الثالث وتلقه شرح مسلم من
الأصحاب أنه أسماه (قوله الثالث والثالث كثير) نصب الأول على الآخر
أو بقدر فعل أي أعطى الثالث ورفعه على أنه فاعل فعل حذف أى يكفى الثالث
أو مبتدأ خبره محذوف أي كأنك ع ش وقام الحديث كما في المصلى أنك
أن تذكر ذلك أغنياء غير من أن تدرهم عائلة يتكفون الناس قال الكرمانى وإن
تدرم مع المبرة والعائلة فاعل وهو التقدير يتكفون أى يمدون أى الناس أكتفهم
السؤال وقال الزركشى أن تدرى لا تدرع ش على م وإن تدرم فداخيره
خير والمصلحة خبر أن تركت فترسل الخ فالصمد ما عوف من معنى تدر واللام
للاستدعاء وأصل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لسمعتن أبى وخاس رضى الله
عنه وهو ثالث ثلاثة في الاسلام حين عاده في مرضه وسأله عن الوصية بما له حكمه
فلم يررض فقال طيبه فلم يررض فقال نعفه فلم يررض فقال بشته فقال الثالث الخ
برماوى (قوله قال للتولى) إنما أقدم قول التولى على قول القاضي مع أنه يليق به
أن يقرره برماوى (قوله مكروهة) وإن قدم حرمان الوصية على أنه لا حرمان فيه أصلا
أما الثالث فلان الشارع وسع فيه ليستدرك به ما عطف منه فلم يؤثر قصد به ذلك وأما
الزيادة عليه فهو أغنياء فإذا أجاز دهم مع لجازتهم لا يغيب اليه حرمانه فلا يؤثر قصد
ويستبرأ المال الذي تنكوه الزيادة على ثلثه أو يقرم يوم الوصية فإذ راد بعد ذلك بين
أن الأمرة ولا كراهة ل (قوله والا) أى وإن لم توقع أهلية كمن به جنون
مستحكم ليس من ربه بطلية الظن بأن شهادته غيران فإن يرى وأما زمان نفوذها
كما في شرح م (قوله أجازته تنفيذ) أى لا ابتداء عطية وعلى الأول لا يحتاج لفظ
هبة وتجدد قبول وقبض وهذا من فوائد الخلاف في أن الأجازة تنفيذ أو عطية مبتدأة
ولا رجوع للغير قبل القبض وتنقضي الفاس وعليه ما لا بد من معرفته ليعلم ما يميزه
من التركة أن كانت جماعا لمعين ومن ثم أجاز وقال طننت فله المال أكرهته
ولم أعلم كنهه وهى جماع حلف أنه لا يعلم ونقنت فيما ظنه فقط أو يحين لا يقبل أنه

وفي حكم إجماع تبرعات
محصومة (بنقي أن لا يوصى
بزيادة على ثلث) والأحسن
أن ينقص منه شيئا للغير لمصحين
الثالث والثلث كثير والزائدة
عليه قال التولى وفيه مكروهة
والقاضي وغيره مصرمة
(تقبل) الوصية بالزيادة فيه
(أن رده وارث) خاص مطلق
التصرف لا مطلقه فأن لم يكن
وارثا خاص بطلت في الزائد لأن
الحق للمسلمين فلا يجوز أركان
وهو غير مطلق التصرف فظاهر
أنه إن تزيت أهلية وقب
الامر بها والأبطلت وعليه
يجعل ما أتى به السبكي من
الجلال (وإن أجازها) بآزته
تنفذ الوصية بالزائد ويستبر
المال الموصى بثلثه من لا وقت
الموت لا وقت الوصية

جردوا فلم يوصى له بدينه عليه فمعه ما احتد الاجازة لزم ع ن وقال زى وبني
 ان يعرف الوارث قدر الزاد على الثلث وقد اقرت كفة فلو جعل احداهم لم تصح كلا راء
 من المقول اه (قوله قليل بعد الموت) حتى لو قتل الموصى وجبت له اخذ ثمنها
 كافي شرح م ورح ل وقوله وجبت له أى بنفس القتل بان كان خطأ أو شبه
 عمد أمالو كان مجازيا وجب القصاص فحق غنه على المولى لم يضمن للترسكة لانه لم يكن
 ماله وقت الموت ع ش على م و (قوله ولومع غيره) كان قال بان مات ودخلت
 الدار وانت حرفت شرط دخوله بعد الموت الآن يريد الدخول قبله فيقبض وقيل لا فرق
 بين تقدم الممضول وتاخره والاقل اصح كافي شرح م وفي كتاب التدبير (قوله
 لان العيب في يده) قضيته انها لو كانت في يد الوارث وادعى انه ودها له اولى
 موثره ودعاه او عاوية صدق الوارث او يبدى المتب وقال الوارث اخذتها غصباً او نحو
 ودينه صدق المتب وهو محتمل ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمتبرع عليه
 شفاؤه وموته من مرض آخر او بقاءه فان كان غفوا صدق الوارث والا فلا حر لان غير
 الخوف بمنزلة الصحة وهي الاختلاف في صدور التبرع فيها او في المرض صدق التبرع عليه
 لان الاصل دلوام الصحة فان اقاما يثبت في ثمة بينة للمرض وهي بينة الوارث لانها اقامة
 م و (قوله ما تبرع من الثلث ايضا) لان الهبة لا تلزم الا بالقبض اه (قوله اقرع بينهم)
 وكذا يقرع اذا رتب كان قال اذ مات فسالهم بكم رتب غانم حكايه كلام شيخنا
 كمبر وهو خلاف ظاهر كلام التشرح اه ح ل وعبارة شرح م و اقرع بينهم
 سواء اوقع ذلك معاً مرتباً ثم قال الو اعتبر الموصى وقوهما مرتبة كاهتقوا سالما
 ثم عتوا او ففانما وكاهلوان اذ امانة ثم عرامانة وكاهتقوا سالما اعطوا عرامانة
 ولا يثبت تقديم ما قدمه اه فيصل ما ذكره اولاً من التصحيح على ما اذا كان الاحتاق
 من الموصى وما ذكره آخره على ما اذا اعتبر الموصى وقوهما مرتبة فلا يخالق
 منيعه منيع شيخ الاسلام والصواب جعل الترتيب في كلام م و على الترتيب
 في القضا بلا حرف مرتب بخلاف مانه ح ل ويدل لصواب قول ق ل على الجلال
 قوله واذا اجمع تبرعات أى غير مرتبة والاقدام الاول بالاول على التمسد سواء كانت
 منه كاهات فسالهم بكم رتب غانم وهكذا او بارو كاهتقوا سالما غانما
 وهكذا او اهتمقوا سالما اعطوا ازيدا كذا اود برعبد ثم اوصى له بما لا فيقدمه
 العتق على الوصية بما تقدم (قوله لم يرتب) أى بنم اوالقاء وذكره ايضا حاولا
 فيستغنى عنه بقوله هذا اذ لم يرتب الخ (قوله باعتبار القيمة) أى في المتقومات كان
 اوصى لزيد بحوب قيمته مائة وأحضر وحوب قيمته خمسون ويكر شوب كذلك وقش ما له

لان الوصية تملك بعد الموت
 فلأوصى بريق ولا رقيق له ثم
 ملك عند الموت وبقية ما تملك
 الوصية به ولو زاد ماله تملك
 الوصية به والمتبرع بالمال
 الفائض عن الدين (ويستمر من
 الثلث) الذي يوصى به (عتق
 خلق بالموت) ولومع غيره (وتبرع
 بجزء من مرضه كوقف وصية)
 ولو اختلف الوارث والمتبرع هل
 له في الصحة أو المرض صدق
 المتبرع بيمينه لان العين في يده
 ولو رغب في الصحة وأقبض
 في المرض اعتبر من الثلث ايضا
 اما التبرع في صفة فليسب من
 رأس المال وكذا أم ولده يميز
 عتقها في مرض موته (واذا اجمع
 تبرعات متعلقة بالموت وبجزء
 الثلث) عنها (فان خصصت
 عتقا) كان قال اذ مات فأتته
 أحراراً وفسالهم بكم رتب غانم أحراراً
 (اقرع) بينهم فنخرج رتبته
 عتق منه ما بيني بالثلث ولا يعتق
 من شكل شخص (والايمان
 تمسكت فيه رتب) كان اوصى
 لزيد بعبادة ولم يبر بيمينين
 ولم يكر بيمينين ولم يرتب
 أو اجمع العتق وغيره كان
 اوصى بعتق سالم وقيته مائة
 ولزيد بعبادة ولم يرتب وقت
 ما له عتق مائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو القدر في الاولى وعلى العتق وغيره

(فصل في بيان المرض الخوف)
والخوف القضي كل منها
المخبر في التبرع الزائد على
الثالث (أو تبرع في مرض
خوف) أي يخاف منه الموت
(ومات) فيه ولو كان ينفذ غرق
أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد
على ثلث) لأنه يصحبر عليه
في الزائد بخلاف ما إذا برى
منه فإنه ينفذ ثلثين عدم المخبر
(أو) في حوض (تقبر يخوف فيات
ولم يعمل موته على فحشاء)
كسبا ل يوم أو يومين (فكندا)
أي لم ينفذ ما زاد على الثلث
لأنه حيث شد يخوف لا اتصال
الموت به فإن حل عليها كان
مات به جرب أو وجع خرس
أو عين نفض (فإن شئت فيه)
أي في أنه يخوف (لم يثبت إلا
بطييين مقبولي الشهادة)
لأنه يتعلق به حق آدمي ولا
يثبت فسوة ولا برجل وأمر اثنين
الآن يكون المرض على طائفة
بأمره لا يطالع عليها الرجال
غالباً فيثبت بمن ذكر

تبيين جلال تصرفهم ولو تصرف الموصي في الثلث مع مطلقاً وكذا لو تصرف
في الكل وإن سلامة الغائب أه زى لكن هذا شافيه قول المصنف لم يتسلط
موصي له الخ إلا أن يصاب بأن معناه لم يجز للموصي له أن يتسلط على شيء وكلام زى
في نفوذ التصرف ولا تتأني بين عدم الجواز والنفوذ أه وقول زى باقيا أي
التركة والمراة منه كلها الحاضر وكان الأولى أن يقول ما فيه أي الحاضر يعني الباقي
بهذا الثلث (فائدة) كل مال ملك عنه الميت بأن كان دينا على الناس ولم يقضه
الوارث فغناه الميت ولا شافيه جواز مطالبة الوراث به لأن الحق لم يقضه لم يكن
لا على كماله إلا إذا قبضه وهي فائدة عظيمة برماوى * (فصل في بيان المرض الخوف
والخوف به) * (قوله المتضمن) كل من ماضية لازمة وهي السبب في ذكر المرض
الخوف هنا (قوله يخوف) بأن لا يند الموت منه وقوله أو في مرض غير خوف بأن يند
الموت منه حل وفي شرح م ر أن الخوف ما يكثر فيه الموت عاجلاً وإن خالف الخوف
عند الأطباء فلا يشترط في كونه خوفاً غلبة حصول الموت بل عدم ندوة كالمرياس
الذي هو مرض في حجاب القلب والكبد يصعد أثره إلى الدماغ كآفة لاه عن الامام
وأقره وهو المتمد (قوله أي يخاف منه الموت) فبعضه على اتصال والتقدير يخوف
منه ومقتضى هذا التفسير أن يقال الخوف والمخوف والمخوف به الصواب لكن جور
التوسيع فيه الوجهين برماوى ولروقع اشترع في مرض غير خوف ثم طرأ الخوف عليه
فإن قال أهل الخبرة يخفي إلى الخوف فمخوف وإن قالوا لا يخفي إليه غلباً فالشروع
فيه كالشروع في العصاة ع ن (قوله برى منه) جمع الرأه وكسرهما وفي المصباح
أن ضمها لثة فهو من باب نفع ونصب وقرب ويرى من الذين يكسرهما برماوى (قوله
على فحشاء) أي ولا على سبب آخر كغرق وهدم حل وهو بضم الفاء والمذ ويقع
فسكون أه شرح م ر وفي الحديث أنه راحة للمؤمن وجعل الخبر الآخر بأنه
أخذه أسف على غير المستند قل على الجلال (قوله لا اتصال الموت به) يؤخذ
منه أن الخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فإن قيل المرض أن اتصل به الموت
فهو يخوف وإن لم يمتل به فهو غير خوف فلما فائدة ذكره أجيب بأن فائدة أن تبرع
فيه ومات بسبب آخر كهدم أو غرق فإنه يصح بمن الثلث زى (قوله وبه
جرب الخ) أي فإن هذه غير مخوفة (قوله وإن شئت فيه) أي مما لم ينص الفقهاء
على أنه يخوف أو غير خوف والأفلاحة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم حل
(قوله لم يثبت إلا بطييين) عبارة م ر لم يثبت كونه خوفاً لا الخ ثم قال فيقبل قول
الطيبيين في نفي كونه خوفاً أيضاً خلافاً للتوسيع وقدا ترد عليه لأرجاع ضمير ثبت

(ومن الخوف قولنج) ضم القاف وقع الهمزة كسرهما وهوان تنقل داخل الطعامة في بعض الامعاء فلا ينزل ويصعب
 الضار الى الدماغ فيؤدي الى الهلاك (وفان جنب) وسماها الشافعي (٤٦) فان الخلاء مرة وهي قروح قد

لكل من طرفي الشك أي لم يثبت مسكونه مخروفاً أو غير خروق كما قاله ح ل وهذا
 بخلاف ما تقدم في التيم فان المرض فيه يثبت واحد والفرق ان الحق ثم يتصل
 وهذا الذي ع ن ولو اختلفت الالطاء رجع الاعمال فلا كسرهما فمن يصره مخوف
 لانه علم من غرض العلم ما خفي على غيره اما لو اختلفا في عين المرض كما قال الرازي
 كان حي مطبقة والمربع عليه كان وجع خرس فانه يكتفي غير طبيين كما ذكره م
 (قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء وما ح ل وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول
 وأكل اللبن والزبيب ويضرم جس الریح وشرب الماء البارد وأشار ابن أبي عمير
 حصر الامراض الختوفة واتخاذ كرمه اما يلب وقومه قل على الجلال قال بعضهم
 وجلة ما تدرى الانسان خسة ولا تون ألف مرض برماوى (قوله فيؤدي الى الهلاك)
 أي وان اعتاد ذلك ح ل (قوله وفان جنب) وهي المعروفة بالقبصة وينفعها شرب
 البنفسج وضادها أي ادهنها به واستعمال القرقة على الريق وهو من الجزوات
 قل على الجلال (قوله ورعاف دائم) أي متابع هو والاسهال من الخوف دواما
 لا ابتداء ولا بد من مضي زمن يقضي مثله فيه عادة شبرا الى الموت ولا يضبط بما
 يأتي في الاسهال لان الدم قوام البدن ح ل وينفع الرعاف أن يكتب بدمه اسم
 سجد على جبهته وضاد الانقباض النفس ملتصع الزيت والحاصل أن المرض
 أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء وما ح ل (قوله قولنج) وقسم مخوف دواما لا ابتداء
 كالاسهال وقسم مخوف ابتداء لا دواما كالغالج برماوى (قوله متابع) بأن زاده
 على يومين أخذ ما يأتي بعده وكان بحيث لا يتقدمه على اثبات الخلاء ح ل
 وينفعه أكل الكزبرة الطهية على الريق وأكل السفرجل والكمون الشافعي وقوله
 فلا يمكنه الامساك وينفعه أكل قراميط السمك برماوى (قوله رمسي الزهر)
 يقع الزاي وينفعه أكل الرمان الحامض برماوى (قوله وابتداء فالح) وهو سبعه أيام
 ع ش وينفعه أكل التوم وعسل الصل والقلع يدق التومع القمل ويخلط في النسل
 ويستعمل صبا مواصا قل على الجلال (قوله فاذا حاج) أي سببه وقوله بخلاف
 دوامه أي فهو مخوف ابتداء لا دواما ح ل (قوله وهو راسخه) أي عهد الالطاء
 وقوله ويطلق أي عند الفقهاء برماوى (قوله وهو الراد ما إذا كان مراد اهناء)
 مكان المناسب قدومه (قوله وحى مطبقة) وهي المسماة بالمديونة شيئا عزيزي وقوله
 أي لازمتان تتجاوز يومين أخذ ما يلبه برماوى فان لم تتجاوزهما فغير مطبقة (قوله)
 وهي التي تأتي كل يوم أي ولا تستغرق ولا تتجدد بغير زمن قل على الجلال (قوله)
 وهي التي تأتي برماوى أي وان أشعر فيه وقوله وتقل برماوى فلا تأتي في جزء من أجزائه

في داخل الجنب يروح شديد
 ثم تقع في الجنب ويسكن الوجع
 وذلك وقت الهلاك ومن
 علاماتها تنقب النفس والسعال
 والحى اللازمة (ورعاف دائم)
 تثلث الرءالانه يسقط القوة
 بخلاف غير الدائم (واسهال
 متابع) لانه تنقب رطوبات
 البدن (أو) غير متابع كاسهال
 يوم أو يومين ولكن خرج
 الطعامة غير مستعمل بان
 تنقب البطن فلا يمكنه
 الامساك (أو) خرج (يروح)
 رمسي الزهر (أو) خرج
 (بدم) من عضو شريف
 ككبد بخلاف دم البواسير
 واعتبار الاسهال في الثلاثة
 من فساد في (ورق) بكسر الهمزة
 وهوداء مصيب القلب ولا تمتد
 معه الحياة غالبا (وابتداء فالح)
 وهو اسفرغ أحد شقي البدن
 طولا ويسببه غلبة الرطوبة
 والبلغم فاذا حاج رجا اطفا
 الحرارة القشرية وأهلك بخلاف
 دوامه ويطلق الفالج ايضا على
 استرخاء أي محنوك وهو المراد
 هنا (وحى مطبقة) بكسر الهمزة
 أنهر من فضاء أي لازمة
 (أو ضمها) كالزود وهي التي
 تأتي كل يوم والنب وهي
 التي تأتي برماوى وتقل بها والثلث
 يومين وتقل يومين

وهي التي تأتي يومين وتقل بها وهي التي تأتي
 وهي التي تأتي يومين وتقل بها وهي التي تأتي

(الاربع) وهي التي تأتي يوم القتل
 يمين فليست غفوة لان النوم
 بها باخذ غفوة في يومى الاقلاع
 والحق السيرة ليست غفوة
 بحال والربع والورد والغيب
 والثالث بكه راقولها (و) منه
 (أسر من اعتاد القتل) لا لاسرى
 مسلما كان أو كافرا فتعدي
 بذلك أولى من تغييره بأسر
 ككفار (والضام قال بين
 متكلمين) أو قريبي التكافؤ
 سواء كانا مسلما أم كافرا
 أو مسلما وكافرا (وتقديم القتل)
 هو أهم من قوله لقتل أسرا
 (واضطراب ريج في حق
 داب سفيينة) في بحر أو نهر
 عظيم (ويطلق) بسبب ولادة
 (وبقاء مشيمة) وهي التي تسمى بها
 النساء الخلاس لان هذه
 الاحوال تستقب الملاك
 غالبا فان انقضت المشيمة فلا
 خوف ان لم يحصل بالولادة
 جراحة أو ضربان شديد
 (فصل في أحكام لفظية
 للموسى به والموسى له) (بشارك
 شاة وبعب) من جنسهما (غير
 سفنة) في الأولى (و) غير
 (فصل في الثانية فتناول
 كل منهما صغيرا بمحبة وكبيرها

وقال مثل ذلك ليعلمه ق ل على الجلال (قوله الاربع) وهي التي تأتي يوم القتل
 وجه تسميتها بذلك ان عيشها ثانيا بالنسبة للأول في الرابع شرح م (قوله فليست)
 غفوة محله ان لم ينسل بها الموت والافتقار فيها تفصيل بين أن يكون التصرف قبل
 المرق أو بعده م وان كان قبل المرق فلا يستغما زاد وان كان بعده فتغما زاد لانه
 يصح حيثن كما مر به فيما مر (قوله اليهجرة) كجس يوم أو يومين حل وهي العمارة
 بالموسى عزري (قوله ومنه أسرى اعتاد القتل) من اضافة المصدر له اعلمه ونصله
 عن مع أنه معارف على قولنج لينه على أن هذه ملحقة بالخوف لكن كلام المصنف
 يقتضى أنها من الخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير واجه الخوف وعبارة
 المنهج والمذهب أنه يطلق بالخوف أسركفار الخ فالأولى أن يقول ويطلق به أسرى الخ
 قال م وفي شرحه ويطلق بالخوف أشياء كالواباطاعون أى زمتها تصرف الناس
 كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قبه الكافي بما اذا وقع في أمشاله وهو حسن
 كما قاله الأدي (قوله وتقدم لقتل) ظاهر تغييره بالتقديم أن ما قبله ولو بعد
 الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر بعد السبب حيثنونه بعد التقديم لومات
 هدم مثلا كان نبرعه بعد التقديم محسوبان الثالث كالموت أيام العطن تغير
 الأعاون شرح م (قوله في حق راكب سفينة) وإن أحسن السباحة وقرب
 من المرحب لم ينقلب على ظهره الفاتحة منه م (قوله وطلق) هذا ان مات فان سلمت
 فغفر ما كرمض برى برماوى (قائدة) روى الثعلبي في تفسير آخر سورة الاحقاف
 عن ابن عباس رضى الله عنها أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة
 ثم يمسح به ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله
 رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا غشقة
 أو مضجعا كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك
 الا القوم الفاسقون اه خ ط (قوله بسبب ولادة) وان تذكرت ولادتها وموت الولد
 في البطن مخوف يخرج بالولادة القاء الحقة والمضغة فلاس يخوف س ل وخص
 الزكشى كون الطلق مخوفا بالابكار والنساء الصغار قال وهو حسن (قوله تستقب
 الملاك) أى تطلبه عنها أو تستلزمه (فصل في أحكام لفظية للموسى به
 والموسى له) ذكر من الأولى سبعة عشر حكما من الثانية ثلاثة عشر راقولها
 قوله أو أروى لحماها (قوله لفظية) فيقول اللفظ على معناه الأخير ثم العرف العام
 ثم الخاص ببلد الموسى ثم اجتهاد الموسى ثم الحكم بما أروى بعلام حل على حرف
 المرمى لا عرف الفرع الذى في الرافق ل على الجلال (قوله من جنسهما) خرج

القباء الا اذا اوصى بشاة من شياهه وليس له الا القبله فتدخل بخلاف ما اوصى
 بشاة من غنمه وليس له الا القباء فلا تدخل لانه يقال له اشاء المرأه غنمه وقوله غير
 منعه أى ان كان له غير الضال والادخلت شرح م ر (قوله فان اوصى) وان كان
 عرف الموصى اختصاص الشاة بالضان لا يعرف خاص فلا يساخر الفقه ولا يعرف
 العام شرح م ر (قوله والماء في الشاة الواحدة) هكذا ان الاوى انتم مع بالغاه
 لان ذلك علم من مدق الشاة بالذكر والانتى ح ل فهو جواب عما قال ليف
 تصدق الشاة بالذكر مع وجود الماء (قوله اذا فصل عنها) أى ولم يبلغ سنة
 والامسى ابن مضاف او مفتاح ش (قوله أولى من تغييره لسأله الناقة) لعل
 وجه الاولوية أن عبادة الامر توهم اختصاصه بالكبير فلا تناول نحو الحقة ونبت
 اللبون ع ش وقتضى ايضا انه لا تناول غير الناقة فكان الاول ان يقول أولى
 وأعم (قوله جمل) هو فى عرف الفقهاء عام له سنة وعند أهل الفقه ما دخل
 في السابعة وقبل ذلك يقال له بكر وقعود كافى ع ش عن هر وقوله بضافى واحده
 يفتى وبخينة م ر (قوله أى لا تناول الخ) دفع به توهم عود الخب لبقاى والعرب
 برماوى (قوله ولا تناول بقرة ثورا) أى ولا يجهج م ر (قوله لا البقرة للانتى) أى
 من العرب والجمواميس ح ل أى اذا بلغت سنة ودونها يجهج برماوى وقوله ولذ كر
 أى من العرب والجمواميس ح ل أى اذا بلغ سنة ودونها يجهج برماوى وسال البقر
 جاموسا وعكسه كما يجهج بديل تكميل نصاب أحدهما بالآخر عددهما فى الربا
 جندا واحدا بخلاف بقرة الوحش فلا تناول البقرة نعم ان فل من بقرى ولا قوله
 سواها دخلت كما ينتمى الزركشى وانما نحن من حلف لا يا فصل ثم يفرأ على
 لحم فروعضى لان ما فى مابنى على الفقة حيث لا عرف عام يضافها وتم فابنى
 على الفقة الا اذا اشتهرت والاربع للعرف العام وانما شرح م ر (قوله
 لم يشتر عرفا) أى فى عرف الفقهاء ومحل الرجوع لفقه فى هذا الباب به بوحده عرف
 يضافها ولا قدم عليها كما يؤخذ من شرح م ر (قوله وان اوصىها) أى يعا غير
 مشتهر اه (قوله فى العرف) أى عرف الفقهاء فلا أى فى العرف انتم على ذات
 اربع فان قلت حل الدابة على عرف الفقهاء فيه تقديم العرف انما من على غيره مع
 أن مؤخر قلت ينع كون عرف الفقهاء ناسا لان المراد بان من اشخاص ببلد الموصى
 وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا ينع من ببلد الموصى
 فيشمل عرف الفقهاء المذكور كما يؤخذ من ق ل على الحلال (قوله فرسانه) فان لم
 يكن له واحد من الثلاثة وكان له دابة غير هاجل عليها لان الحفقة اذا تذررت رجس

والعيب والسلم والذكر
 والانتى والخنى شاة ومعرا
 فى الاولى وبخاى وعربا فى
 لثانية لصدق اسمها بذلك
 والماء فى الشاة للوحدة اما
 الحقة وهى الذكروالانتى من
 الضان والمعز والمبلغ سنة
 والفصيل وهو ولد الناقة اذا
 فصل عنها فلا تناولها الشاة
 والبقر لا يفرسهما فلو وصف
 الشاة والبقر بما يمين
 الكسيرة اوالانتى اوغيرها
 اعتبر وتسمى بعبادة كرى البقر
 أولى من تغييره تناولها الناقة
 (و) تناول (جمل وناقة
 بضافى) تشلدا الى ما يقتضيهما
 (وعربا) لما مر (لا أحدهما
 الا شتر) أى لا تناول الجمل
 الناقة والعكس لان الجمل
 لاذكروالناقة لالانتى (ولا
 تناول (بقرة وثورا وعكسه)
 لان البقرة لالانتى والثور
 لاذكرولا يضافه قول الثوروى
 فى تغييره ان البقرة تقع على
 الذكروالانتى باتفاق أهل
 الفقة لان وقوعها عليه لم يشتر
 عرفا وان وقعها عليه الامعاب
 فى الزكاة (وتناول دابة)
 فى العرف (فرسا وبغلا وحمارا)
 لا شترها فيها عرفا

فلو قال دابة لسكر والفر أو القتال اختصت بالقرص أو الجمل فيا قبل أو الحمار فإن اعتبد الجمل على البراذن دخلت قال بالتوري
فإن اعتبد أهل على الجمال أو القرص أهمل منها وقرص النورى وضغفه الرافعى وإن اعتبد القتال على القنينة وقد قال دابة للقتال
دخلت فيها بظهر (د) تناول (دقيق ٤٩) صغرا وأنتى ومساو كافر أو عكوسها أى كبرود كراو خنثى وميلها
وسمى المصدق اسمه بذلك (ولو

للمجاز كالوقوف على ولد ولم يكن له ولد ولم يولد حل عليه (قوله لسكر) أى على العدو
والفر منه وهل يشترط أن تكون سالحة لسكر والفر مال الوصية أو لا يشترط كونها
سالحة لذلك مال الوصية بل الشرط صلوحها لذلك ولو فى المستقبل الذى مال إليه الشيخ
زى أنه لا يشترط صلوحها لذلك حال الوصية فلا وارث دفع فرس صغير وإن لم يصلح
لماذا كرلنا فصلحه فى المستقبل عن (قوله فإن اعتبد الجمل) أى فى بلد الموصى زى
بان تكر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينسكروا على ما فعله ع ش على م د (قوله وقواه
النورى) معتمد (قوله وإن اعتبد القتال) أى فى بلد الموصى حل ولو وصية هذا صلح
ما يأتى قريبه يرجع فى القرويين كون الأمر بالشراء صريحا أو كونه لازما له حل
(قوله أهمل شاتنها) وليس لا وارث أن يعطيه من غيرها وإن رضى الله صلح على
مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة قيمت أى أن يخرجه من الثلث شرح م د (قوله
وإن كان القتل مضنا) وخرق بينه وبين ما رقى الجمل ولا بن إذا خلف قطعا مضنا
بصد الميراث فإن الوصية فى بلد ما بأن الوصية تم لبعض شخص فيستأول ببلدها بينهم
وهو لا يدل لها بشرط وجودها مصدق عليه عند الموت ويحتمل يكون ببلدها لم يلق
شمول الوصية له يحتمل بخلاف الثالث قوله فانه لم يفتق شموله شرح م د وقوله
تلقا مضنا بعد الموت فالتعديع لا يراد من أصله فانه فى مسألة الرقيق إذا قتل بعد
الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمه كالأبن والحمل إذا انتف ع ش على م د حلصا
باختصاص (قوله تعين) ولا تدخل شياء جزئا وبعضها جرى فيه بخلاف البيع
والرابع عدم دخولها اه حل (قوله بعضن) فإن كان بعض مضن وقيل الوصية عين
الوارث واحدا وزمه تجهيزه حل (قوله صرف الوارث قيمة من شاعنهم) ولزم
الموصى لتجهيزه لكن إن كان فى الورثة طفل أو نحوه تعين إعطاء أهلهم قيمة وعليه يعمل
ما فى الشامل وغيره حل (قوله مودتها) ولجميع لقول المتق وإن بقى الخ وقوله أن
يرضى الخ بيان مرجح بذلك وقوله غلوا وصى الخ أى ولم يصرح بالموجودين كاذ كرح حل
(قوله فثلاث) فلا يجوز نقص عنها أو يجوز الزيادة عليها بل هى أفضل كما قال الشافعى
رضى الله تعالى عنه الاستكتار مع الاسترخاس أولا من الاستقلال مع الاستغناء
عكس الأخيرة ولو صرفه أى الثلث للثلاثين مع إمكان الثلاثة ضمن لما قل ما يعبده
رقبة شرح م د (قوله يفتقن) بالنسبة للمجهول ليناسب قوله اعتاق إذا لم يكن اعتاقا
الوارث لمن (قوله لم يشترخص) وإن كان باقية حرا اه حل (قوله كالم لم يوجد

أوصى بشاة من غنمه ولا غنم
له) عند موته (فت) وصيته
إذا غنم له (أو) بشاة
(من ماله) ولا غنم له عند موته
(اشتريته) شاة ولو وصية
فإن كان له غنم فى المروعة
الأولى أهمل شاتنها أوفى
الثانية بما زان يعطى شاة على
غيره فغنمه غنمه تبيع لوفال
أشتر والله شاة مثلام بشرته
معيبة كما لو قال لو كيلة اشترى
شاة (أو) أوصى بأحد أرقانه
تلقوا حسا أو شرا عاقتل
أوغره (قبل موته بطلت)
وصيته وإن كان القتل مضنا
إذا رقيق له (وإن بقى واحد
تعين) الوصية تلبس للوارث
أن يسكه ويدفع قيمة تألف
وإن تلقوا بعد موته بضمن
وليقبل القبول صرف الوارث
قيمة من شاعنهم وصورتها أن
يرضى بأحد أرقانه الموجودين
فأول أوصى بأحد أرقانه تلقوا
الأول أحل لم شعين حتى لو ملك غيره
فلا وارث أن يعطى من الحارث
وقولى تلقوا أهم من قوله فأتوا أو
تلقوا أو باعتاق رقاب ثلاث

منها يفتقن لانه أقل عدد دفع ١٣ عليه اسم ث اليمع فإن عجز ثلثه عنهن لم يشترخص) لانه ليس برقبة
بل بشرى نفيسة أو نفستان (فإن فضل عن) شرهم (نفيسة) أو نفستين شى فلو رثته) وتبطل الوصية فيه كالم لم يوجد إلا
ما يشترى به شقص وقولى نفيسة من زيادتي (أو) أوصى بصرف ثلثه لعتق اشترى شخص أى يجوز شراؤه بخلاف

الموصى صاحبكم خارجا أما ان كان فيه فيخذ كل بيت من بيوتهم دارا فان كان
 ما فيه من البيوت يوفى بالعدد المذكور فذلك والاثم على بيوتهم خارجا اه ومثله
 الرشيد والوكالة كالمال بيع كماله ع ش وقال ع ن وفي بعض بيوت مصر
 الذي فرقه بيوت وقته بيوت الاقرب انه يصرف لجميع الملاق للدار وما فوقها
 وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكم من الجوانب الاربع
 لان الملاق اولى باسم الجدار واقرب لغرض الموصى من البعد الغير الملاق (قوله
 على عدد الدور) فان كان باحدا له ورثه ساقر له فقط له ما يخصها الى عوده من السفر
 أم لا فيه نظر والاقرب الاول ولقول الموصى به جدا بحيث لا تنافي قسمته على العدد
 الموجود دفع المم شركة كالموت انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة ع ش
 على م ر وهذا ينافى ما تقدم عن التقعة من انه يقدم الاقرب فالاقرب غير مظهر
 انه لا يدخل احد من ورثته وان احييت وصيته أى الاحد اخذ بما يأتى انه لا يوصى
 لهم عادة وكذا يقال في كل ما يأتى من الطلاء ومن بعدهم وما يخص القرن لسيد
 والبعض بينهما فبسي الرق والحربة حيث لا مهاباة والا فلن يقع الموت في بيوتهم اه
 س ل (قوله على عدد سكانها) ولو كانوا في مؤخر رجل واحد الى السا يكون معنى
 وأما الساكن تعديا ليس بجدار والحربة بالساكن الساكن حال الموت الموصى
 ولو كان كافر أو مشرك أو كافرا (قوله في جيرانها) أى ان مات خارجا عنها فان
 مات في أحد ما لم يكن فيه حالتي الموت والوصية فان سكان في واحدة حالة الموت
 وأخرى حالة الوصية فلن كان فيها حالة الموت س ل (قوله يصرف لأصحاب علوم
 الشريعة الخ) عملا بالعرف المطرد المجلد عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم
 لا يتبادر منه الا أحد هؤلاء وتكني فلا تمن أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى
 لأعلم الساس اختص بالفتها لتعلق الفقهاء بكثرة العلوم ولوعين علماء بلد أو قراءه
 مثلا ولا عالم ولا مقبر بما وقت الموت بطلت الوصية م ر وعمله ان لم يوجد في ذلك البلد
 عالم بغير العلوم الثلاثة ولا اجل عليه كن أوصى بشاة ولا شاة له وعند علماء فعمل
 الوصية عليها سم على جرح ش على م ر (قوله معرفة صفات الخ) عبارة م ر
 وهو معرفة صفات كلامه وما أريد بهما تلافى التوقيف واستنباطا في غيره ومن قال
 الفارق لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون أحكامه لانه سكانا للحدث
 وعبارة ح ل نغلا في التوقيف أى فيما لا يعرف الا بالتوقيف واستنباطا في غيره أى
 ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله وما أريد به) أى من الأحكام
 وهو عطف خاص على عام عز بنزى وفي الشبرا على م ر قوله وما أريد به أى

ويقسم الموصى به على عدد
 الدور لا على عدد سكانها
 قال السبكي وينبغي أن يقسم
 حصة كل دار على عدد
 سكانها ولو كان للموصى دار
 ان صرف الى جيران أو غيرها
 سكنى فان استوفى ما لى جيرانها
 (أو أوصى) (العلماء) يصرف
 لأصحاب علوم الشريعة من
 تفسير) وهو معرفة صفات
 الله تعالى وما أريد به

وان لم يكن مدلولاً للفظ بأن صرف عن ارادة الحق المحقق صاف (قوله وصحبه)
 عطف خاص على عام (قوله وقته) بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يتنبه به
 الى معرفة باقية مذركا واستنباطا وان لم يكن مجتهدا شرح م وهو المراد هنا
 وأما التعريف المتقدم وهو العلم بالاحكام الشرعية فيخرج فليس مرادنا لانه خاص
 بالمجتهد كما تقدم ولوجبت العلوم الثلاثة في واحد أخذاً بحدتها (قوله كمرى)
 أى كمالها بالقرآت (قوله ووتكلم) استدرك السبكي عليه بأيمان أو به العلم باقته
 وصفاة وما يستقبل عليه ليرد على المتدعة وليميز بين الاعتقاد الصحيح والعاسد
 فذاك من أجل العلوم الشرعية وجعله في كتاب السير من فروع الكتابات
 أى فينبغي ادخال المتكلم في أصحاب علوم الشرع وأن اردته لتوغل في شبهه
 وانغوض به على طريق الفلسفة فلا والله مراد السامعي ولهذا لا يلى العبد
 به بكل ذنب ما خلا الشرك خيره له من أن يلقاه بعلوم الكلام شرح الروض فهذا
 محمول على المشتوب لا اعتزال (قوله ومعه) الا فصح غير لان ما بعده غير بصيف
 الباء وبابه نعم قال تعالى ان كنتم لارادوا تعبدون وحكمى في تحسار غير بعيدا
 وكلام الشارح مبنى على هذه الفقة لكن الاولى افصح منها (قوله دخل المساء) أى
 أى من المسلمين اه رى والمراد بهما ما يأتي في قسم الصدقات وهو رال عمل هما
 الى غير فقراء بل المال لان الاطماع اليها لا يمتد كما سيدها الى الزكاة شرح م
 (قوله فانه يقسم على عدهم) لان دواتهم موصوفة بخلاف له مرة فان المقصود
 المجهلة اه شيئا عزيزا ولو أوصى لا كيس الناس وأهلهم والمرادوا بعمل الناس
 مانع الزكاة ومن لا يقرى الضيف وأحق الناس الفقهاء أوصى بعول بالثلب وسيد
 الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجل الناس عبده اذ وثان فان قيد
 بالمسلمين فساب العصابة (قوله غير مضمرة) بأن يشق استيعابهم مشقة شديدة
 عرفا اه ح ل (قوله وهم المنسوبون لعلى رضى الله تعالى عنه) ظاهره وان لم يكونوا
 من أولاد الحسن والحسين اه ح ل وقوله رضى الله تعالى عنه الاحسن أن يقال
 في حقه كرم الله وجهه لانه لم يبعد لضم قط مع اسلامه ميرا له لا رادوا بذكر
 رضى الله تعالى عنه مع أنه لم يبعد لضم أيضا وجمال به رضى الله عنه لأنه أسلم
 كبريا ع وقيل انما قيل فيه ذلك لأنه لم يرد عودته قط (فائدة) جمه أولاد على
 من الذكور أحد عشر ومن الذى أعقب منهم خمسة الحسن وأخبرنا شافطمة
 والعباس ابن الكلابة ومحمد بن الحنفية نسبة الى بنى حنيفة وعمرو بن العلية
 نسبة لقبيلة قال لها تطلب ومن الاثنا عشر الى بنى حنيفة ومنى وأخبرنا منى واحدة فقط

(وحديث) وهو علم بصرف به حال
 الراوى والمراد وصحبه وسبقه
 وعليه وليس من علمائه
 من أقصر على مجرد السماع
 (وقته) وتقدم نعرته أول
 اسباب وخرج بما ذكر
 العلم بغير ذلك كمرى
 وتكلم ومعه وطيب وأديب
 وهو المشتغل بعلوم الادب
 كالنحو والصرف والعروض
 (أو) أوصى (للقراءة دخل
 المساكين وعكسه) لزوجة
 اسم كل منهما على الاثر عند
 الانفرد بما أوصى به لاحدهما
 يجوز فعله لا حر (أو) أوصى
 (لما اشرك) بينهما (تصفيين)
 كما في الزكاة بخلاف مالو
 أوصى لثني ريد وبني عمرو فانه
 يقسم على عدهم ولا يتصف
 (أو) أوصى (لجميع معين غير
 نصهر كالباقية) وهم المنسوبون
 لعلى رضى الله عنه (نصف)

ويكنى ثلاثة من كل من العلماء والفقهاء والسالكين والجميع المذكور لأنها أقل الجمع (وله التعميل) بين أحاد الثلاثة
فما كثر ولو عين فقراء بلدة ولا فقير بها (٥٣) لم تنص الوصية وذكر الألفاء بثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضيل

فيها وفي مسألة الجمع من زيادة
(أو) أوصى (لزيد والفقراء
ذ) هو (كما أحدهم) في جواز
إعطائه أقل مما يتول لأمه الحققة
هم في الإضافة (لكن لا يحرم)
تأخيرهم أحدهم لعدم وجوب
استيعابهم لنفس عليه وإن كان
غنيا (أو) أوصى بشئ (لا قارب
زبدة) هو (الكل قارب)
مسما كان أو كافرا فقرا أو غنيا
وارثا أو غيره (من أولاد أو قريب
حد) نسب زيدا أو أمه له ويعد
أي الجدة (قبيلة) فلا يدخل
أولاد حد ذوقه ولا أولاد من
في درجته فلا وصى لا قارب
حسنى لم يدخل أولاد من ذوقه
ولا أولاد حسنى بالتصغير وإن
كان ككل منهما أولاد على
(الأولاد) فلا يدخلون
في الأقارب لأنهم لا يسمون
أقارب عرفا ويدخل الأجداد
والأحفاد كما سموا في الشرع
والروضة تصغيري باد كراوى
من تصغيره بالأصل والفرع
ويدخل في وصية العرب قريب
الأم كإني وصية العم وقد شمله
المستثنى منه وهو ما صححه
في الروضة كصالحها وقيل
لا يدخل لأن العرب لا يحقرون
بقرابة الأم وصححه في الأصل

زغب أخت السباجين من فاطمة برماوى فاته تزوجها ابن ٤٠ عاماً بالله بن جعفر
وولده منها علي والأكر وعباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله ويكنى ثلاثة من كل)
أي حيث لم يقيدوا بعمل أو قيد أو هم غير محصورين شرح جبر (قوله ولا فقير بها)
أي عند الموت (قوله في الإضافة) أي في ضمه اليهم فالمراد بالإضافة المفعول ع ش
(قوله لنفس عليه) علة لعدم حرمانه (قوله وإن كان غنيا) ولو وصى زيد بصفته فقال
لزيد الفقير والفقراء فصحه كذا أن كان فقيرا ولا فلا شئ له وصحته لهم لا لورثة
الموصى أو بغير مقتهم كالكتاب أو قرينه بمحصورين كزبد وأولاد فلان فله النصف
ولو أوصى لزيد بنار والفقراء ثلث ماله لم يصرف له غير النار وإن كان فقرا لأمه
اجتهاد الموصى يلتزم ولو أوصى لزيد والرحم أو جبريل أو غيره مما لا يوصف بالملك
وهو مفرد كالجملة والجدا يدخل منها النصف الذي لزيد ويصح النصف الآخر
الذي لزيد بخلاف ما إذا كان جمعا كالوفاة أو وصية لزيد والرحم أو الملائكة
أو الهائم أو الشيطان فلا شئ من النصف ليطلاق بل حكم ذلك كالوفاة لزيد
والفقراء حتى يصوزان يسلي زيدا أقل مما يتول بطل الوصية فيما زاد ولو أوصى لزيد وقته
تعالى قلن نصف والنصف والنصف لله تعالى يصرف في وجهه القرب على ما صححه
في أصل الروضة اه ذى (قوله فهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والنسوية بينهم
وإن كثر واثق استيعابهم كإشمله كإلزامهم ولو لم يكن له الأقرب صرف له الكل
ولم ينظر والكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الأبلغ غيره مع كون الأقارب جمع
أقرب وهو أفضل تفضيل شرح م وملخصا (قوله أو غيره) ولو رقبته أو يكون ما ينضم
لسيده هو ما لم يكن مكانا والأفله برماوى (قوله أقرب حد) فلا يدخل الحمد المذكور
ولأن من فوقه وأما قول الشارح بعده وتدخل الأجداد الخ فالمراد بهم من تحت الجدة
المذكور وهم من بينه وبين زيد فاذا اشتهر زيد بصفته إلى الجدة الخامسة لم يدخل
الخامس ويدخل من تحت (قوله ويعد قبيلة) عبارة المنهاج وتعد أولاد أي ذلك الحمد
قبيلة اه وأما الجدة أو القبيلة ويمكن أن يجاب بقدر مضاف أي ويعد الجدة أو القبيلة
ناتقل (قوله حد في) المراد به رجل ينسب إلى سيدنا الحسن كان يكون من ذورته
فكون الحسن حدا أقرب له فلا يدخل أولاد سيدنا علي كزيد بن الحنفية (قوله)
لا يسمون أقارب عرفا) أي بالنسبة الوصية فلا ينافي في قبيلتهم أقارب في غير ذلك شرح
م (قوله والألف) فاد مثلهم الأسباط فيدخلون كإني حل (قوله أولى من تصغيره
بالأصل والفرع) لأن الأصل يشمل الحمد والفرع يشمل الحفيد مع أنهما يدخلان
في الأقارب ع ش (قوله في وصية العرب) أي فيما لو أوصى عربي لأقارب زيد مثلا

(أ) أوصى (الأقرب أقاربه) هو (الأدنى) وإن نزلت ولو من أولاد البنات (٥٤) (قريب قريبي) فيقدم ولد الولد على

ولد ولد الولد (نابذة تقاضية) من ينادى من أم (قبتوها) من ينادى أي بنوة الأخوة (المحبودة) من قبل الأب والأولاد القريبى فالقريبى فالقريبى إلى قوة ارتباطها وعصبيتها في الجملة وفي الأخوة إلى قوة البنوة فيها في الجملة وتقدم أخوة الأولاد على أخوة الأب ثم بعد ذلك المصوبة والخزوة ثم بتوهمها لكن قال في الكفاية يقدم الم والعصبة على أبي الجد والحال وأخت الفضلى جد الأم وحدها انتهى وكالم في ذلك أنه كافى الولاد والتصریح بتقديم الأبوته على الأخوة من زباني وتصدير بأخوة وجدوده أعظم من تعبيرة بأخ وجد (ولا يرجع كورة ووراثه) فيستوى أب وأم وابن وبنت وأخ وأخت لا يستوونهم في القرب ويقدم ولد بنت على ابن ابن لان الأول أقرب (أ) أوصى (الأقرب نفسه) أولاً أقرب أقارب نفسه (لم يدخل وورثه) إذ لا يوصى لهم عادة فخص بالوصية البساقون (فصل) في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما فعل عن الميت وما ينفعه (نعم الوصية بتبافع) كاتصع بالأعيان مؤيدة ومؤنة ومطلقة ولا يطلق يقتضى التأييد (فدخول) فيها (كسب مضاد) كاحتطاب واحتشاش

ل فهو مصدر مضاف لقاعله وتنبه على هذا المانع من اختلاف وقوله كافى وصية العيم أي باق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قول المسلك قريب صالح (قوله لا أقرب أخاؤه) أي زيد هو (قوله فهو لذريته) أقاربه استشكل بأن الأبوين والجد لا يدخلان في الأقارب فكيف يدخلان في أقرب الأقارب إذ من المعلوم أن أقرب أقارب الفضل ولا يوجد إلا بعد وجود أصل الفضل فلا تحصل الأقربية إلا بعد حصول القرب وأجاب عنه في الخادم بما معناه أنه لا شك في حصول القرب ولكن نحن إنما صرف اللفظ إلى ما فهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ القربية في الأصل والفرع فانك لو قلت هذا قريب غلان يتبادر ذهنك إلى غير الأصل والفرع لغير استعمال لفظ القرب فيها اهـ س ل وبعبارة المتهاج وينحل في أقرب أقاربه الأصل وانفرج قال م ورعاية لوصف الأقربية يقتضى زيادة القرب أو قوة المحبة (قوله فأخوه) ولون أم وليس لنا محل تقدم فيه الأخوة لأم على الجد إلا هذا الموضع ومساءلة الوثف على الأقرب وفي وقف اتقطع مع صرفه أول صرف ولا يقدم أخ لأبوين وأولاد ابنته على الجد إلا هنا وفي الولاد عن ويستوى الأخ للأب مع الأخ لأم ح ل وم (قوله وعصوبتها في الجملة) أشار بذلك إلى دخول أولاد البنات وإن كانوا لأرث فيهم ولا عصوبة قوم ذين يدفع ما أورد الشيخ غير حيث قال أولاد البنات لأرث فيهم ولا عصوبة مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الأخوة لأم (قوله إلى قوة البنوة) أي للأب لا لزيد لان القرض أنهم أخوة ناقل (قوله المصوبة وأخزوة) بالترتيب بينهما بل يستويان وكذا نوهما كافى م (قوله لكن كافى الكفاية الخ) ضعيف وهذا استدراك على قوله فمن بعد ما ذكر العمومة وأخزوة عن (قوله وعلم) أي في كلام الكفاية أي يقدم على أبي الجد على كلامه (قوله أعظم من تعبيرة) بأخ وجد لان الأخ لا يشمل الأخوة والجد لا يشمل الحمدة (قوله ووراثه) مع الشفيع مقدم على غيره شرح م (فصل) في أحكام معنوية الخ (قوله به بتبافع) أي يثبت الوصى له منفعه فهو العبد للموصى له بمقتضى فليست بأباحة ولا عارية فهو مضاف إلى جوارحه ثم يارزه أن يؤجر ويبيع ويوصى بما يوصى فربها عند الأمن ويده عليها يد أمانه يورث عنه وعمل ذلك في غير مؤنة فهو حياته والأب كات بأبحة فقط كالأوصى له بأن يتنفع أو يسكن أو يركبه أو يخدمه فلا يملك شيئا مما يورثه في ذاته بل يعبر بمل وأسدده إلى الضابط اقتضى قصره على مباشرته بخلاف منفعته أو خدمه أو سكاها أو كسبها فلا فالان الرخصة اهـ جردوا لهدمت البار للموصى بمقتضاها وذهب الوارث بأكثرها حتى الموصى له بمقتضاها شرح م ومعه موهبه له لو أعدها بغيرها

مؤيدة ومؤنة ومطلقة ولا يطلق يقتضى التأييد (فدخول) فيها (كسب مضاد) كاحتطاب واحتشاش وامطباد وأجرة حرفة

بمخلاف النادر كمنه وقطعة لانه
لا يقصد بالوصية (وهو) بشكاح
أو غيره لأنه من غناء الرقبة
كالاكسب وهذا ما صحه
الاصل ونقله في الروضة كما سلمها
عن العراقيين والبقوى قال
الاسنوي وهو الراجح قلنا قيل
انه ملك للورثة لانه بدل منفعة
الضلع وهي لا يوصي بها فلا
يستحق بدلها بالوصية قال
في الروضة كما سلمها وهو الاشبه
(والولد) الذي آتته الموصي
بمنفعة أمة كانت أو غيرها
وكانت مالا له عند الوصية
أو جعلت به بعد موت الموصي
(كأنه) في أن منفعته للموصي
له ورثته لما لا لانه حر منها
(وعلى مالك) لرقبة مؤنة
موصي بمنفعته) ولو نظرة
أو كانت الوصية مؤنة لانه
ملكه وهو ممكن من دفع الضرر
عنه باعتاق أو غيره وتسميري
لما لا أعمن بتسمير الوارث
لشمولة المأوصي بمنفعته لشخص
ورقبته لاخر فان مؤنته على
الآخر وتسميري بالمؤنة أعمن
من تسمير بالبقعة (وله احتقاعه)
لانه مالك لرقبته

عدم إعادة حق الموصي له بالمنفعة وانه لو أعادها بالتمها وغيرها لا تكون المنفعة
للموصي له وهو كذلك ولكن يستعمل أن قسم المنفعة بينهما بالمصاحبة في هذه ع ش
على م ر ولو نقل الموصي بمنفعته فوجب مال بموجب شرائعها بعد عاقله فترض الموصي
فان لم ينف بمكمل فشققت والمشتري الوارث وخرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه
الحا كيان الوارث هنا مالك للاصل فكذلكه والموقوف عليه ليس مالكه فلم
يكن لم ينظر في البديل تعيين الحاكم وما ع في الجنابة إذا جازا وحيث يذبطل حق
الموصي له بخلاف ما إذا نفي شرح بحر وم ر (قوله بخلاف النادر) أي فهو للورثة
(قوله وهو) أما ارش البكارة فلو ارث اه زى لانه في مقابلة الجزء الذي لم يكن
الرقبة المملوكة له ح ل وزوجها الوارث باذن الموصي له ولا تزوجها للموصي له
برمادى وم ر ومثلها الصلة الموصي بمنفعته م ر أي لأمراء فانه لا تزوجها (قوله)
لانه من غناء الرقبة) من ذلك لبن الأمة فهو للموصي له فله منع للأمة من سق ولدها
الموصي له لا لغيره الباء ما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه لولد ع ش على م ر
(قوله وهي لا يوصي بها) ويحرم عليه وطه الموصي له بمنفعتها فلو وطها فإلها فإلها
حر نسبي ولا حد ولا استيلاء اه متن الروض شورى وخرق بينه وبين الموقوف
عليه حيث يحدد ملك الموصي له أم من ملك الموقوف عليه بدليل انها توارث عنه
ويؤخر بعين غير اذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الاشبه) أي من
حيث المردك وإن كان ضعيفا من حيث الحكم ويصحب عن توجيه بأن المتني وهي
لا يوصي بها استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل ولو ألد الأمة الوارث فالولد حر نسبي ووطه
قيمته ومشتري سهمان له تكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي له كالمؤنة رقبته
وتصير أم ولد للوارث تعتق بموته مسخرة للمنفعة وطنه المهر للموصي له ولا حد
عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت بمن فصيل بخلاف ما إذا كانت بمن لا تفصيل والفرق
بينها وبين المهرونة حيث حر وطها مطلقا ان الراهن قد جرح على نفسه مع تمكنه من
رفع الطلقة باداء الدين بخلاف الوارث فيها ولو أحبلها الموصي له لم يثبت استيلاءه
لانه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا نقاد حرا لشبهة شرح م ر (قوله أمة) أي والجمال
اه من زوج أو ذنا بخلاف من الموصي له أو الوارث فانه حرا ع ش (قوله عند الوصية)
والمال جعلت بعد الوصية وقيل الموت فانه يكون للوارث مع منافعته لحدوثه فيمالم
يستحقه الموصي له إلى الآن م ر وان لم ينقل الابد موت الموصي اه شيعنا (قوله)
كأنه) وانما ملكه الموقوف عليه لان حقه أقوى لا تنافس ملك الواقف بخلاف
الموصي أو ورثته اه شيعنا (قوله مؤنة موصي بمنفعته) وأما سقى الاشجار للموصي

لكن لا يتقنه عن الكفاية ولا
يكتانه ليجزه عن الكسب
واذا اعتقه نقي الوصية بمالها
(و) له (بمعنى الوصية له) مطلقا
(وكذا ليرى ان انت) الموصي
المنفعة (هـ) (مذق معاوية) كاتيد
بها ان الرفعة زبيرة بخلاف
ما اذا ابدى امره بيا أرضها
أو قيد ما بذه بمجولة لا يصح
بها لغير الموصي لها ذلقة
له فيه ظاهرة نعم ان اجتماعا
على اليمين من ثالث فالقياس
الصحة وقولي معاوية من زيادتي
(وتعتبر بتمه كلها) أي فيه
بمنقته (من الثالث ان أيد)
المنفعة لانه حال بين الوارث
وبينها فاذا كانت قيمته بمنقته
مائة وبدونها عشرة اعتبر من
الثالث مائة (والا) بان اقتباة
معاوية (حسب منه) أي من
الثالث (ما نقص) منها في نفعه
مساوي المنفعة تلك المدة فاذا
كانت قيمته بمنقته مائة وبدونها
تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين
(وتضع الوصية (جمع) ولو نقل
بناء على دخول الباء فيه (وجمع)
عنه (من ميقاة) عمل بتقليده
ان قدومه على اليهود شرعا
ان أطلق (الان قيد بأبعد) منه
هو قوله من تعبيره بيلده (هـ) (جمع)

بشرها فان تراخيا عليه أو قبح به أحدهما فظاهر وليس إلا خرمه وان تنازعا
لهيبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمة الرجح اه شرح م ر (قوله عن الكفاية فلا
فعل ذلك حق بما و مؤزته حيث نفي بيت المال فان لم يكن فعل سائرهم أسير المسلمين
م ر ع ش (قوله ليجزه عن الكسب) أي فاشبه الذين يرماوى وهو علة لخرم
ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع ش ولها الوقت بزمان قريب لا يحتاج فيه لوقفه
أوبقى من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك مع احتاقه عنها وصحة ما لم يجره - بقذ
س ل (قوله واذا اعتقه) نقي الوصية بمالها وكذا أو اعتقه الموصي به بمالكه
كما أتى به مدر خلافا لضمهم ولو أوصى بأولادهم ثم اعتقه الوارث الوصية
بمالها أو الأولاد أو أرقاء ولا يجوز للعران بتر قبحها بالشرط الأمه ي ر ب - فمال
لنارقي بين حرين ولشجرة لا يجوز للعران بتر قبح بها الأثر وط الأمانة اه
ع ن (قوله مطلقا) أي سواء أقت الموصي المنفعة بمدة معلومة ولا بشيء مالمو فانت
المدة بمجولة وطريق الصحة حيثما ذكر في اختلاط حمام البرد - مع التمهيل مدر
أي من انهما يبعانه كالث رشيد ولو أراد صاحب المنفعة - أو - هـ رجمه من
شرا الوارث شرح مدر (قوله ان اقت الموصي) المنفعة بمدة معلومة ولا بشيء بمجولة
كثت حسابه كانت الباحة لا تورث عنه مدر (قوله هما) س ل أ - أي ١٠٠ بقية
مجرة (قوله) كان أيتها بغير زيد من سفره أو بعبه اه (قوله فانه) اه - س ل أ - س ل ب
الصادرة وهي فائدة في الجملة ع ش على مدر (قوله - أي - ل) س ل أ - س ل ب
البرجين س ل (قوله الأمانة) ويوزع اليه على الرتبة المعقودة - س ل أ - س ل ب
كانت قيمته بمناقصه مائة وبدونها عشرين فالثالث الرتبة خمس اثنين وثلاث مائة
أربعة وأخماسه ع ش على مدر (قوله لانه حال بين الوارث وبينها) ولمدة يوم
المنفعة لمعذر الوقوف على آخرها فستين يوم الرتبة - مع مفسر شرح مدر (قوله
اعتبر من الثلث مائة) لانه حال بينه وبين العشرة فتماح ل فاقوى - س ل ب - فوافع
وان كان ليربف الانصتها صار نصف المنفعة - وارثا وذو حقه - مع مفسر س ل ب
انما بينهما انهما شرح مدر (قوله فالوصية بعشرين) فان وى - س ل ب - الثالث - فظاهر
والا كان وفي نصفها عكس كما في المؤدة مدر وليف دس مع - س ل ب - الثالث الرتبة الرقيب
وهي تساوي ثمانين بدون المنفعة فالعشرة تخرج من الثلث فتبقى وبما يبقائه
يصور كلام مدر وبما اذا كان عليه دين فاقدم على الوصية - س ل ب - (قوله انصافه فيه)
أي في العقل (قوله وعمله اذا وصيه الثلث) فله يسمع الثلث الاصح من دون ثلث
هل يطل الايصاف في حق النفل فيه فنقله ظاهر الصحة فمالم رأيت في شرح س ل ب

(٥٥) لا يتقنه من الكفاية ولا

كتابتين جهر بطلان الوصية قطعا ويعد المال الورثة لان الحج لا يعض وفيه وقعة
 لان الاحرام من المقات ليس من الحج انقضاه فهو واجب فيه ولا ياتي هذا التطيل
 ثم رأت شيئا رجع عنه ومشي على الصخرة خلا للحجر (قوله فمن حيث أمكن) محله
 اذا أمكن من المقات أي مقات البيت والابطل الوصية لان الحج لا يقبض فانه
 انقضاه حسبي ومحله في النفل اما القرض فانه يكمل من رأس المال فأنزل
 ومنه م وقوله من المقات ليس قيدا والصحيح أنه يحج عنه ولو من فوق المقات أو من
 مكة ولا يطل الوصية وفي م ومنه قل على الحمل (قوله من رأس المال)
 سواء أوصى بها أم لا م (قوله فأنته مزاجه الوصايا) وصورته أن يوصي بزيادة
 ويوصي بحجة الاسلام من الثلث وأجزائها أيضا وتركته ثلاثا فالثلث ينسحق
 عن الوفاء بحجة الاسلام للزاجه بوصية زيد تكمل بشئ من رأس المال وصككاه
 مستحق للغير فتصير الثلث حصة ثلاثا وثلاثمائة والثلث شئ قسمين زيد
 وحجة الاسلام فيصيرها خمسون الأسدس شئ ويقسم لها الثلث الذي من رأس المال
 فتصير أي الذي يخصها شيئا وخمسين الأسدس شئ فتعدل ما فيها أي الخمسة فأحجر
 بزيادة المستحق على حكمل من الطرفين أي طرفي الشئ والخمسين الأسدس شئ
 والطرف الآخر المائة فتصير شيئا وخمسين تعدل مائة وسدس شئ ثم يقابل بطرح
 الخمسين وسدس الشئ من الجانبين لوقوع الاشتراك فيها فتصير خمسين تعدل
 خمسة أسداس شئ لا تتاحذف من الشئ سدسه لا شرا كها فيه فأقسم الخمسين
 على خمسة أسداس للشئ لان المسألة من الضرب السادس بأن تضرب أي الخمسين
 في المخرج وهو ستة وتقسم الحاصل على البسط وهو خمسة فيخرج ستون وهو قدر
 الشئ المخرج من رأس المال وسدس عشرة فثلث الباقي بعد ما نون قسمين زيد
 وحجة الاسلام فبعضه أربعون ويخصها أربعون فتصير ما للستين التي هي من رأس
 المال ومجموع ذلك مائة فقد ظهر بذلك تقس من حصة زيد للزاجه فتأمل اه
 خليف قال في الباعنة

وكل ما استفتيت في المسائل * صيرها جميعا مع المعادل

وبعد ما تم صيرها لتقابل * بطرح ما نظير صيرها

واقسم على الأموال أن وجدت * واقسم على الأشياء أن عدها

وقوله صيرها جميعا أي موجبا يعني ميثنا وقوله مع المعادل أي مع ككل معادل
 لان المستحق ثبت في الطرفين وقوله نظيره مفعول مقدم لقوله يماثل أي لان التقابل
 يحصل بطرح العدد الذي اشترك فيه الطرفين وهو خمسون وسدس شئ والقاعدة
 أنك تقسم بعد الطرح المذكور الباقي على المجهول وهو هنا خمسة أسداس

والأمن حيث أمكن وهذا من
 زيادة في حج القرض (وحجة
 الاسلام من رأس المال)
 كتبه ما من الدين (الان قيد
 بالثلث منه) علامته
 وفائدة مزاجه الوصايا

شيء فالتأرجح من القسمة هو التقدير المجهول وإنما احتجنا إلى طريق الجمع والمقابلة
 في هذه المسألة كالدور وذلك لأن معرفة التقدير الذي تم به الحجة متوقفة على معرفة
 التقدير الذي يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على معرفة التقدير الذي
 تم به الحجة ليخرج من رأس المال كافي ق ل على الجلال وقوله وفائدة أي فائدة
 التيسيد للثلث مع أنه ان لم يرف كل من رأس المال مزاجاً للحج الوسايا يمكن قصده
 الرقيق برزته كما قاله م د (قوله ما يخصه) أي ما يخص الحج من الثلث ق ل م ر فان لم
 يكن له وسايافلا فائدة في نصه على الثلث (قوله وكيفية الاسلام على واحد الحج) أي
 في كونه محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فان كان) أي الواجب لا يشيد كونه
 بأصل الشرع وبه يدفع التنظير عليه شوبرى (قوله ولغيره) أن يصح عنه مرضا
 ولو جهة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لأنها لا تجمع مع الواجبة
 فالتسليم الواجب شرح م ر لكن قول الشارح قضاء الدين يقتضى وجوبها عليه
 إلا أن يقال لما كانت تقع واحدة صارت كأنها واجبة عليه (قوله يجعل عنه) أي
 من غير التركة ح ل (قوله وتكميل الغرض الحج) عبارة فيما سبقه تحية الله لا تميل
 واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا ينبغي أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال
 وهذا كون التبرع فعله من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح ج ل أنه من تكرار
 (قوله فيما ذكر) أي في كونه من رأس المال ومعه فعل الفحشي له من غير اذن
 ع ش (قوله والدين) مكررم قوله السابق لهضاء ليدرس ج ن و ما بعده أولاً
 مقبلاً عليه وثانياً مقبلاً وبينهما مقنن (قوله اتفاقية مائة) وقد بدت اذ كانت
 صوماً ح ل وفيه أن الكفارة البدنية لا تكون إلا بموت أو قبل التيسيد بانصوم
 سري له من عبارة شينه الخلى ونصها ويؤدى الوارث عنه الواجب الماتى بمسيرة
 بالواجب ولم يصر بالكفارة (قوله باعتاق والولاء الماتى مطلقاً) أي سواء كان
 من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله لا في وبعد الولاء الماتى وعبارة م د
 ويكون الولاء في العلق الميت (قوله لانه نائبه شرعاً) أي باعتاقه وأخاهه برماوى
 (قوله وبعد الولاء الماتى) لا ينبغي أن هذا موجود في اعتاق ايارث مما إذا اعتق
 من ماله لا من التركة فينبغي أن نزاد مع أنه ليس نائبه شرعاً ح ل (قوله
 من تصحيح الوقوع عنه) أي وقوع اعتاق غير الوارث عن الميت في المرتبة ح ل
 (قوله لا من مائة الحج) أي وهو تبديل ضعيف لوجود ذلك في اعتاق الوارث في النية
 مع أنه صحيح ح ل وقوله في الخيرة أما في المرتبة فانه لا يسهل التكرار فيها اعتاق لانه
 الواجب أولاً شيئاً (قوله وينقعه صدقة) ومنها وقف صدقة ونحوه وحفره
 وغرسه فغير منه في حياته أو من غير عنه بعد موته م ر وس ل ومضى نفعه

فان لم يرف الحج من المقات
 ما يخصه كل من رأس المال
 وكيفية الاسلام كل واجب
 بأصل الشرع كعمرة وزكاة
 فان كان ندواً وان وقع في المصحة
 فكذلك أو في المرض من
 الثلث (ولغيره) من وارث
 وغيره (أن يجمع عنه فرضاً) من
 من غير التركة (بغير اذنه)
 قضاء الدين بخلاف حج الفعل
 لا يفعله عنه بغير اذنه لعدم
 وجوبه وقيل للوارث فعله بغير
 اذنه ولغيره فعله باذن الوارث
 وكج الفرض فيما ذكر عمرة
 الفرض وأداء الزكاة والدين
 وقول ولغيره أهم من قوله
 واجبي وقول فرضاً من زيادة
 (ويؤدى وارث عنه) من التركة
 وجوباً ومن ماله حوازا وان كان
 ثم تركته (كفارة مائة) مرتبة
 وغيره باعتاق وبغيره وان سهل
 التكفير بغير الاعتاق في الخيرة
 لانه نائبه شرعاً (وكذا) يؤدى بها
 (غيره) أي غير الوارث (من
 ما بغير اعتاق) من طعام
 وكسوة كسوة الدين بخلاف
 الاعتاق لا اجتماع بعد المصادة
 عن النيابة وبعد الولاء الميت
 ولا ينافي ذلك ما في الروضة
 كما ملها في الايمان من تصحيح

الوقوع عنه في المرتبة لانهما ينافيان على تبديل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتاق (وينقعه)
 أي الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء)

بالصدقة تنزيه منزلة المتصدق قال الشافعي ووسع فضله تعالى أن يجب المتصدق
أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوه به لذا استحب أفاضل العلماء وثوابه
فللإمام لأنه شفاعته أجبرها الشافعي ومقصودها المشغوع به شرح م (مخلصا
قوله بالاجماع وغيره) عبارة م واجماع وقد مع خبر أن الله يرفع درجة العبد
في الجنة باستغفار ولده له وهواي للذكر من الاجماع والخبر يخص وقيل ناسخ
لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أن أريد ظاهره والأقصد أكثر العلماء
في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاحق له الأفياسي وأما ما فعل
عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق فيه (قوله فاعلم الخ) الصوم في مفهومه وهو
أنه ليس له شيء في غير شعبة فيض بغير الصدقة والدعاء وليت وقوله مخصوص بذلك
أي عاذ كرم الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م يصل ثواب القراءة للبيت إذا
وجد واحد من ثلثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها وقته حصول الثواب له
وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهر كلام شيخ الإسلام هنا
خلافه في الأخير أي حيث قال أو نواه ولم يدع له سمع ش فانه يفيد أنه لا بد
من الجمع بين النية والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لم سقط كان غلب الباعث الغيبي
مكفراته بآخرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للبيت ولو استوفى القراءة للبيت
ولم ينو بها ولادعاه بعدها ولاقرأ عند قبره لم ير من واجب الاجابة وهل يكفي نية
القراءة في أولها وان فخلل فيها سكوت فينبغي نعم إذا بعد الأول من نوايه سم على
مجمع ش على م د (قوله انه لا يصل من نواحيها) ضعيف وقوله وقال بعض
أصحابنا يصل معتد وقوله اني أنه يصل ثواب جميع العبادات كأن على انسان
أوصام وقال المهم أو صل ثواب هذا الغلان فانه يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة
أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف (فصل في الرجوع عن الوصية) هـ
وينبغي أن يأتي فيه ما حتم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له
يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمته فقال هنا بسقوط الوصية اذا عرض
للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه نذب
الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م د (قوله هذا الوارثي)
وفرق بينه وبين ما سأل آخر الفصل من أنه لو وصي لزيد يعين ثم أوصى به لعمرو
حيث يكون شره كالاحتمال فسيان الوصية الأولى مع اتيان ذلك هنا بأن
الموصي له الثاني ثم ساءو للاول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن فيه اليه مريحا
في رفعه فأنزله احتمال التسيان وشره كناية بينهما الا مخرج بخلاف الوارث فانه

بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
فصل مخصوص بذلك وقيل
منسوخ أو ياتى بفتح الميم بذلك
ينفع به المتصدق والمداعي أما
القراءة فقال الثوري في شرح
مسلم المشهور من مذهب الشافعي
أنه لا يصل ثوابا إلى الميت وقال
بعض أصحابنا يصل وذهب
جاعات من العلماء إلى أنه يصل
إليه ثواب جميع العبادات من
صلاة وصوم وقراءة وغيرها
وما قاله من مشهور المذهب
محمول على ما ذكرنا لا يحضرة
الميت ولم ينو ثواب قراءته له
أو نواه ولم يدع بل قال السبكي
الذي دل عليه الخبر بالاستنباط
أن بعض القرآن أفضل إذا قصد به
نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد
ذكرته في شرح الروض (فصل
في الرجوع عن الوصية) (هـ) أي
للموصي (رجوع) عن وصيته
وعن بعضها (بصرفه) بها
كإبطالها ورجعت فيها ورفضها
ورددتها (و) بضم وقوله (هذا
لوارثي) مشيرا إلى الموصي به
لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع
تعلق الموصي له عنه

(والمسمى) يسع ورون (وكتابه) الماوضي به (وليلا يقول) الظهور صفة بذلك عن جهة التوسيع وتصغيره في الماوضي
 محاصره به (ووصيف بذلك) أي تصوماذ ك (ويزكيل به وعرض عليه) لان (٦٠) كلامها توسل الى ما يحصل به

مشاربه لان اشتقاقه أصلي فكان ضمه اليه مضافا وضمه لم يورثه احتمال
 التسان لتوته ح ل وزي (قوله ووضويع) كلبية ولوا فائدة هو وان حصل
 بعده ضمير لوي بغير المجلس شرح م د (قوله وليلا يقول) رابع ثلاثة واعترض
 بأنها الاسمي بذلك الا اذا وجد القبول وبسبب بانها تعلق على الفاسدة اضافة
 فهي عقود فاستبدون ذلك م د (قوله تصوماذ ك) أي السبع وما عطف عليه
 (قوله وعرض عليه) أي على تصوماذ حكر والتوكيل (قوله وخاطبه برا) أي
 خطا لا يمكن معه التميز م د (قوله باجود ظاهر التان) ان هذا قيد في المسألة قبله
 مع أنه قيد في الثانية فقط كما اشار اليه الشارح فكان عليه ان يذكر الشامل
 في الثانية لئلا يماز ك (قوله لم يتناول الومية) أي ولا يمكنه التسليم بدونه (قوله
 بخلاف ما لو خطها بعتليا) لا يمكنه التسليم بقرض (قوله لا كاتسبب) أي وهو
 لا يؤثر (قوله وطنه برا) هو بلعني الشامل بمرث والحاصل ان كل ما رآه به
 الملك أو رآه بالاسم وكان يخطه أو يشعر بالاعراض اشعارا أو بما يكون رجوعا
 والانفلاق ل على خ ط (قوله لظهور كل منها في العرف الخ) ولان كلام من الشاء
 والغراس يراد للقيام بخلاف زرعه لانه ليس للقيام ما يشبه لبس الثوب زي (قوله
 ما لو حصل ذلك بغير انته) شمل ما لو أوصى بمنطة وطنه أغني بغير انته ولا يكون
 رجوعا وبعبارة شرح م د واعلم ان الحاصل ان ما يشعر بالاعراض اشعارا أو بما يكون
 رجوعا وان لم يزل به الاسم حيث كان منه أي من الموصي أو من مادونه وما يروى به
 الاسم يحصل معه الرجوع وان كان يفعل اجني من غير انته سماعا على أنها ماعتان
 مستقتان وهو المعتقد اه وهو مخالف لما ذكره والمعتقد الاول (قوله فليس
 رجوعا) ما لم يزل به الاسم (قوله فروع) أي ثلاثة (قوله انكار للموصي) ظاهره
 وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قد يكون له عرض
 في انكاره مطلقا ولكن قبله م د وعرف في شرحه ما بذلك لم يد كرامه ومه اه
 ع ش (قوله يكون بينهما نصين) الا اذا كان عالميا بالومية الاولى أو قال اوصيت
 لزيد بما أوصيت به لمصر فيكون رجوعا ع ن وقوله نصف فاذا ارد أحدا أخذ
 الاخر الجميع بخلاف ما اذا أوصى به لهما الشداء ورد أحدهما فان نصفه لقوارث
 الا لا - خ لانه لم يوص له الا بالنصف اه ح ف (مصل في الايصاء) اه
 أي وما يتبع ذلك كتصديق الولي ع ش على م د (قوله وهو) أي شرعا ومعه
 لغة يرجع للمصر في الومية كما قاله م د ولان مضاهة واحدة وهو الايصال
 (قوله مضاف لما بعد الموت) أي ولو تصديرا كان قال جعلت فلانا وصيا على اولادي

الرجوع وذكرك التوكيل
 والعرض في غير السبع من زيادة
 (وخطه برا صتا) وصي به ير
 مثله أو أجود أو أرا منه لانه
 أخرجه بذلك عن امكان
 التسليم (و) خطه (سبعة) وصي
 صاع منها باجود منها لانه
 أحدث زيادة ثم ختمها والومية
 بخلاف ما لو خطها بعتليا لانه
 لا زيادة أو باردا منها لانه
 كاتسبب (وطنه برا) وصي
 به (وبذره) له (وعجته دقيقا)
 وصي به (وغرله ثلثا) وصي
 به (ونصفه غرلا) وصي به
 (وقطعه ثوبا) وصي به (قبضا
 وبنائه وغربه) بأرض وصي
 بها لظهور كل منها في الصرف
 عن جهة الومية بخلاف زرعه
 بها يخرج ما ضاق ما ذكر الى
 ضمير الموصي ما لو حصل ذلك
 بغير انته فليس رجوعا (فروع)
 انكار للموصي الومية ليس
 رجوعا ان كان لعرض كما يؤخذ
 من كلام الرافعي وعليه يحصل
 الإطلاق في باب التدبير اه ليس
 رجوعا ولو وصي ثلث ماله ثم
 تصرف في جميعه بما يزيل الملك
 لم يكن رجوعا لان المتبركات
 ماله عند الموت لا عند الومية
 ولو وصي لزيد بعين ثم وصي به

لمصر وثليس رجوعا بل يكون بينهما نصين ولو وصي به ثلثا كان بينهما اثنان وهكذا (مصل في الايصاء) تقدير
 وهو ان كانت تصرف مضاف لما بعد الموت

يقال أوصيت لفلان بكذا
وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته
وصيا وقد أوصى ابن مسعود
فكسب وصيته إلى الله تعالى
والله عز وجل ولينه عبد الله
ورواه البيهقي بأسناد حسن
(أركانه) أربعة (موسى وموسى
وموسى فيه وصيفة وشروط في
الموسى قضاء حق) كدين
وتبذير وصيفة وردية
وعارية ومظلة (ماهر) في
الموسى بمال أول الباب وقد
مر به وهذا أول من قوله
ومع الإيصاء في قضاء الدين
وتبذير الوصية من شكل حر
مكلف (و) شرط في الموسى
(بأمر نحو طفل) كمنون
ومحجور عنه (معه) أي مع
ماهر (ولا يثله عليه ابتداء)
من الشرع لا تفوت فلا
يصح الإيصاء من قد شأ
من ذلك كصبي ومجنون ومكره
ومن به رفق ولم يعم وموسى لم
يؤذن له فيه ونحوه ابتداء من
زيادة (و) شرط (في الموسى
عند الموت عدالة) ولو ظاهرة
(وكفاية) في التصرف الموسى
به (وحرة وأسلام في مسلم
وعدم عداوة) منه للمولى
عليه (و) عدم (جهالة) فلا
يصح الإيصاء إلا من قد شأ من ذلك كصبي ١٦ ويجنون أو فاسق ومجهول ومن به رفق وأعداؤه

تدبره بعقله كذلك بعد موتى عن (قوله وأوصيت إليه) أشار به إلى أنه يقتضى
بالآلام وبألى وبشدي بنفسه أيضا حكقول المصنف الآتي ولو أوصى اثنين
الخير قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم وقد أوصى ابن مسعود فلم يترك عليه فصار
اجزاء أسكوتها (قوله وصيتي إلى الله) أي أفوضها إلى الله عز وجل وهو على سبيل
التبرك (قوله ومظلة) كصعب (قوله ماهر) أي من كونه مكلفا أم اعتاد أو قوله
وهذا أول الخ ليهام عبارة الأصل صحة إيصاء المكره عز (قوله فلا يصح الإيصاء
عن قد شأ من ذلك) وكذا الأب والمؤذي إذا قصهما الحاكم في مال من طرأ سغه
لأن وليه لم يحكم دونهما خط (قوله لم يؤذن له فيه) بأن أوصى عن نفسه أو أطلق
بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصي عنه وبهذا التصور يندفع ما يقال مفهوم قوله
لم يؤذن له صحته مع الإذن بأن يوصي عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتأخر ابتداء
عز وعبرة حل وزى فإن أذن له فيه بأن قال له أوص حتى كان لم أن يوصي
عنه لأن نفسه وكذا لو أطلق بأن قال أوص بتركي إلى من شئت فان حلف بتركي
بأن قال أوص لي بكذا (قوله عند الموت) وكذا عند القبول على الأوجه أخذ
من التعليل الآتي ولأن القسق والعجز واختلال النظر ينزل به دوما ما ابتداء أولى
برماوى (قوله عدالة) قضية الانتفاء بالعدالة لا بشرط فيه سلامة من خاتم
المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من قبل شهادته فليراجع
عز على مد (قوله ولو ظاهرا) المقتضى له لا بمن العدالة الباطنة مثلا أي أي
سواء وقع في عدالته نزاع أولا والعدالة الباطنة هي التي ثبتت عند القاضي بقول
المرتكبين عز على مد (قوله وحرة) أي كاملة ولو لم لا كدسر ومستولنة مد (قوله
وأسلام في مسلم) قال جرود كذا الإسلام بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا
في دينه وبغرض علمه من العدالة يكون تولته لما بعده عن (قوله وعدم عداوة) أي
دنيوية ظاهرة أما الدنيوية فلا تضر كالمجودي بالتصرفي وبمكسبه سول قال مد
فأخذ الاستوى منه عدم صحة وصاية نصرا لمجودي وعكسه مردود اه وتصور
وقوع العداوة بينه وبين الفعل والمجنون يكون الموسى عدوا للموسى أو العاظم بكرامته
له من غير سبب شرح مد فليمن كون الموسى عدوا للموسى أن يكون عدوا لابنه
غالباً فاندفع قول جر كون ولد المد عدوا بمنوخ وقال أيضا اشتراط العدالة ينفي
عن اشتراط انتفاء العداوة اه قال سم قد تصور حصول العداوة في المجنون قبل
جنونه فيستعصب لأن الأصل والظاهر تعاونا (قوله كصبي ومجنون) هما
نارجان بالعدالة إذا عدلتهما البارغ والعقل (قوله ومجهول) معناه أن يكون
يصح الإيصاء إلا من قد شأ من ذلك كصبي ١٦ ويجنون أو فاسق ومجهول ومن به رفق وأعداؤه
وكافر على مسلم ومن لا يكتفي في التصرف لسفه أو هرم أو غير لعدم الأهلية في بعضهم

مجهول الحال لم تصرف حريته ولا ورثه ولا عدلته ولا نسقه لأنه يوصى لاحد رجلين
 اع ش وظاهر ما له أو وصى لاحد رجلين كان حصيا وليس كذلك فالاوليان مراد
 بالمجهول ما يشمل مجهول العين والمصلحة فيصدق بما ذكرناه (قوله في الباقي) كالقدوة
 (قوله اني كافر مصوم) ولو كان الموصى مسلما كان اسم شخص وله ان بالغ باطل
 كافر لكنه سفيه فانه لا يقبضه في الاسلام فلا بد حيث ان يوصى عليه كافرا شرح
 الروض اه والراجح انه لا يسمع ان يوصى عليه كافرا حكما في شرح م وفيكون
 مستثنى من كلامه وقضية قوله مصوم امتناع ايصاء الحرة الى حرة س (قوله
 عدل في دينه) أي شوا ذلك من العارفين بدينه أو باسلام عارفين وشهادتهما
 بذلك م ر ع (قوله انه وقت التسلط على القبول) فلا بد من استقراء ذلك
 من الموت الى القبول حل (قوله ثم استكملها عند الموت) وتكون في القاسق اذا
 تاب كونه عدلا عند الموت وان لم تقض مدة الاستبراء كافي ع ش على م (قوله
 ولا يضرحي) أي ولا تحرس نفهم اشارته بخلاف ما لا تقهم اشارته س (و
 قوله الى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم برما هي (قوله والام
 أولي) وتزوجها لا يطل وصايتها الا ان نص عليه الموصى (قوله اذا حصلت
 الشروط فيها عند الموت) هذا ما ينظر للصفة أما النظر للاولوية فتعتبر الشروط فيها
 عند الايصاء ع ش وعبارة م ودام انتقال المسببة لا شروط حال الوصية
 لا حال الموت وان جرى عليه جمع لان الاولوية انما غلبت بها الموصى وهو لا علم له
 بما يكون عند الموت فتعين ان يكون المراد انها ان جفت الشرط وفيها مال
 الوصية فالأولى ان يوصى لها والا فلا ودعوى انه لا فائدة لذلك لانها قد تم على عند
 الوصية لا عند الموت مردودة لان الأصل بقائه ما هي عليه (قوله وينزل على الخ)
 قال البرماوى وكل من فسق وتاب لا تعود ولايته الا بولاية جديدة لا اربعة
 الاب والجلو بالنظر بشرط الواقف والمخالفة راد بعضهم والام الموصى لها برماوى
 وزاد بعضهم ولى التكاك (قوله تعزفا ماليا) شامل للايصاء على أمر الاطعال
 فان معناه التصرف في المالم وحفظه وشمل ايضا رد تقوى الوصية فليس التصرف
 خاصا بالبيع والشراء حكما هو ظاهر زى (قوله مباحا) المراد به عدم المعصية
 بدليل قوله ولا في معصية فشميل الواجب (قوله لا غير الاب والجد) لا تزوج
 الصغير والصغيرة بر عليه السبب فتضاءل غيرهما تزوجه لانه غير صغير فالأولى
 التحليل بان غير الاب والجد لا يعتق بدفع المار كاعتنائها مشورى بايصاح (قوله
 كنهه كنيسة) أي لا تعبد ولومع نزول المارة (قوله ايصاب بلفظ) الباء

والتمية في الباقي ويصح
 الايصاء الى كافر مصوم عدل
 في دينه على كافر وقول عند
 الموت مع ذكر عدم الفتاة
 والمجاهل من زبادى واعتبرت
 الشروط عند الموت لا عند
 الايصاء ولا بينهما لانه وقت
 التسلط على القبول حتى
 لو اوصى الى من خلى عن
 الشرط أو بعضها كصبي
 وبقين ثم استكملها عند الموت
 صح (ولا يضرحي) لان
 الاعي متسكن من التوكيل
 فيها لا يمكن منه (ولا اتوته)
 لما في سنن أبي داود فان عمر
 اوصى الى حفصة (والام
 أولي) من غيرها اذا حصلت
 الشروط فيها عند الموت فصور
 شقتها وخر وجامن خلاف
 الاصطخرى فانه يرى انها
 تلى بعد الاب والجد (وينزل
 ولى) من أب وجد ووصى وقاض
 وقية (ليتم بقسق لا امام)
 لتعلق المصالح الكليفة ولايته
 وتعييرى بالولى أعظم ما جبره
 (و شرط في الموصى فيه
 كونه تعزفا ماليا) بقدر زده
 بقول (مباحا) فلا ينعى الايصاء
 في تزوج لان غير الاب والجد
 لا تزوج الصغير والصغيرة

(و لا في) معصية) كنهه كنيسة لما فاتها له لكونه قربة (و شرط في المعصية ايجاب بلفظ ينحصره) أي لا يصح
 الايصاء في معاصى مرفى النهيان

(كأوصيت) اليك أو فوضت
 اليك (أو جعلتك وصيا لولي)
 كأن الأوصياء (موقوفات معلقة)
 كأوصيت اليك إلى بلوغ ابني
 أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدوم
 فهو الوصي لأنه يحتمل الجهالة
 والاختار (وقبول كوكالة)
 فيكتفى بالعمل وقولي كوكالة
 من زيادة في ويكون القبول
 (بمطلوب) متى شاء كافي
 الوصية بما (مع بيان ما يوصي
 فيه) فلا تقتصر على أوصيت
 اليك مثلاً (أو من أوصاه
 بأمر نحو طفل) كمنون
 (وبقضاء حق) أن (لم يجزئ منه
 حالاً أو عجزاً) (به شهود)
 استيفاء الشهادة فان عجز عنه
 حالاً ولا شهود به وجب الأوصاء
 مساعدة لبراءة ذمته
 وإطلاق الأصل من الأوصاء
 بما ذكره من نزل على هذا
 التفصيل فان لم يوص بها نصب
 القاضي من عرق أو فوض من
 زياد في وصية يوصي بها أعم بما
 عي به (ولا يصح) أي الأوصاء
 من أب (على محو طفل والمجد
 بصفة الولاية) عليه لأن
 ولايته ثابتة شرعاً ونجراً
 بزياد في على محو طفل نصب
 وصي في قضاء الحقوق فصح

لأنه مبرور فيه أن الأوصياء جزء من الوصية فكيف يعمل شرطهما إلا أن يقال
 الشرط تكون القضاة بشرط الأوصياء نصب الشرطية على الموصوف مع مقته (قوله
 كأوصيت اليك) ويظهر أن ذلك لا يعمق في أثر الخلل في كتابة س ل (قوله
 أو جعلتك وصياً) أي في كذا قوله لا في مع بيان ما يوصي فيه (قوله إلى بلوغ
 ابني) هذا تأقيت وقوله فإذا بلغ الخ تطبيق فهو مثال واحد اجتمع فيه التأقيت
 والتطبيق لكنهما ضمنيان ومثال التأقيت الصريح وأوصيت اليك سنة ومثال التطبيق
 الصريح إذا مات أو إذا مات وصي فقد أوصيت اليك شرح م د (قوله فهو) أي
 الابن أو زيد وفرد الخبر لأن المصنف بأمر وطول بلوغ الابن أو قدوم زيد غير أهل فالأقرب
 انتقال الولاية لها كم لأوصاه ما عدا ذلك شرح م د (قوله مع بيان) متعلق
 بأوصيت بوصفه أو بشرط الأول أو الثاني فكان الأولى تقديمه (قوله لها) أي
 كالأول وكذا ولم عرف له يحصل عليه وصاغة السبكي فيه بأن العرف يقتضي
 أنه ثبت لجميع التعريفات مردودة إذا ذاك غير مطلق فلا يصول عليه وإن قال
 الزركشي بقدر قول اليعاقبة إن حلف للموصول يؤذن بالعموم شرح م د
 باختصار (قوله ومن أوصاه بأمر نحو طفل) أي أن لم يمتش ضياعه (قوله وبقضاء
 حق) أي لله تعالى أولاً دى (قوله لم يجزئ منه) بقدر المجد وكسرهما والكسر
 أصح من باب ضرب أو تب وانما كان سنة حيث لا يمكن الاستثناء عنه بالوفاء
 برواى (قوله أو عجزاً) أي حالاً وسكان بقدر عليه ما لأم نحو دين مؤجل
 أو ربح وقف فأنفع ما حالاً إذ عجز عنه فأكبر يؤدى به (قوله وبه شهود)
 ولو واحد أظهر المدة التوالى وجه الاكتفاء بطله أن كان في البلد من يشبهه ولا مانع
 منه كما اكتفوا بالواحد مع أنه وإن أقض اليه بين غيره عند بعض المذاهب نظراً
 إلى راحة فمكذلك الخط نظر ذلك نعم من إقليم متغيره من ثبت بالخط
 أو قبل الشاهد والمبين فالوجه عدم الاكتفاء بما شرح مر والذي ثبت
 بالخط القاضي المالكي لأن الأمهال كما ثبت الحق خط الشاهد إذا شهدا بأن
 بأن هذا خطه (قوله استبأ الخيرات) أي استجمالاها وفي بعض النسخ استبأه
 وما هنا أولى لموافقة قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برواى (قوله على هذا التفصيل)
 أي أن لم يجز أوجه شهود (قوله فان لم يوص بها) أي بأمر الطفل وأمر المنون
 وبقضاء الدين (قوله نصب القاضي) أي عدا ولا يسعد الجواب برواى (قوله
 والمجد بصفة الولاية) أي حال الموت أي لا يعتد بنصوه إذا وجدت ولاية المجد لأن
 ولايته ثابتة بالشرع كولاية الترويع أمالو وحذف حال الأوصاء ثم زالت عند

الموت فيعتد بمصرجه كجسمته الباقى لمران العبة بالشرط عند الموت شرح م ر
 (قوله ولو أوصى اثنين الخ) عبارة م ر ولو أوصى اثنين بشرط علم ما الاجتماع
 أو أطلق بأن قال أوصيت اليك أو إلى فلان ثم قال ولو بعد مدة أوصيت إلى فلان
 (قوله لم ينفرد واحد منهما) فلا بد من اجتماعهما فيه بأن يصدر عن راجعاً فيه
 وليس المراد أن يتلفظا بالقدماء وصل ذلك في ما يتعلق بالطفل والمهرققة وصية
 غير معينة وقضاء دين ليس في التركة حصة بملأف ردودعة ومنصوب ومأونة
 وقضاء دين في التركة حصة فلكل الانفراد له ان لصاحبه الاستقلال بأخذ
 وقضية الاعتداده ووقعه موقعه اياحه الاقدام عليه وهو الواجب وأن جئنا
 خلافه شرح م ر (قوله لم ينفرد) فإذا أوصى لهما معا فأت أحدهما الورود لم ينفرد
 الا خيراً التصرف بل ينسب لهما كم من يقدم مقام الميت أو الإراد بخلاف ما إذا
 أوصى لهما مرتباً ومات أحدهما أو رد فلا خيراً التصرف لأن التشرية ليس مأخوذاً
 من تصرف الموصى شرح بهجة وسول (قوله الا باذنه) أي الموصى في الانفراد
 بأن قال أوصيت لك ما أؤتت زيد مثلاً في الانفراد (قوله لا يمكن نازع الشبان)
 ضعيف (قوله فليس له الرجوع) أي يحرم عليه ولو عزل نفسه لم يعزل ع ش
 لكن لا يلزمه ذلك عجائب بل بالاجترار الواجبه انه يلزمه في هذه الحالة القبول وانه
 يتمتع عزل الموصى لمحيته لنفسه من شباع فهو ردودة أو مال أولاد وجميع عزل
 نفسه أيضاً إذا كلت اجازة بعرض فان كانت اجازة بعرض من غير عقد معي جملة
 قاله الساوردي شرح م ر (قوله ولي بينه) الا لهما كم فيصدق بل بين وان
 عزل ح ل ويجوز اعتماد م ر له لا بد من عينه قبل العزل وبعده اه سم (قوله
 في اتفاق) أي وفي تلف المال كافي الرض ولعله على التفصيل الا في في الوديعة
 وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع نكاح من مال الولد لا يرجعه الا ان كان باذن
 حاكم أو اشهاد لا ينفية الرجوع الا في الاب والجد وكذا غيره ما عندنا من الحاكم
 والاشهاد ق ل على الجلال (قوله لا نكح) اتاخير الثلاث فيصدق به الولد
 بينه قطعا ولو اختلفا في شيء أهولائق أو لا يثبت صدق الوصي لأن الأمل عدم
 خيائته أو في تاريخ موت الاب أو أول ملكه قبل المفق عليه منه صدق الولد
 بينه وكالوصي في ما ذكر واره شرح م ر ولو سارعا في التصرف هل وقع بالمصلحة
 أو لا صدق الاب والجد وكذا الام دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله ق ل على
 الجلال (فرع) لا يطالب المير كوصي ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل ان
 ادعى خيائته خلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والمهر وع في اماء القاضي ومثلهم

(ولو أوصى اثنين) ولو مرتباً
 وقبل (لم ينفرد واحد) منهما
 بالتصرف (الا باذنه) له
 بالانفراد فله الانفراد بحد
 بالاذن نعم له الانفراد برد
 الحقوقي وتقيني وصية معينة
 وقضاء دين في التركة حصة
 وان لم ياذن لا يمكن نازع
 الشبان في جواز الاقدام
 عليه (ولكل) من الموصى
 والوصى (رجوع) عن الايضاء
 متى شاء لانه عقد جائز
 كالوكالة قال في الروضة الا ان
 يتعين الوصي أو يطلب على
 ظنه تلف المال باستيلاء ظالم
 من قاصر وغيره فليس له الرجوع
 (ومدق بيمينه ولي) وصيا
 كان أو غيراً وغيره (في اتفاق)
 على مولاه قيد رفته بقولي
 (لا نكح) بالجملة

بقية الامناء وانهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كله راجع الى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر شرح م (قوله لا في دفع المال ولا في بيعه) لمصلحة أو قبضة الاب والجد والام وفود شقتهم ح ل

(كتاب الوديعة)

وجه مناسبة ذكرها عقب الايضاح لان المودع جعل الوديعة ومبا على الوديعة من جهة حفظها وقد عهدا وان كان في حال حياته وذكر ما يضمنه عقب القطة لان القطة امانة ايضا اى من حيث وجوب الحفظ (قوله تعالى) اى لفة وشرا ع ش وعسيرة شرح م وهي لفة ما وضع عند غير مالكه لحفظه وشرا العقد المتخفى للاستعانة أو العي المستعانة حقيقة فيها وتضع ارادتها وارادة كل منهما في الترجمة وقال زى وشرا توكيل من المالك أو تأثبه لا يخرج حفظ مال أو اختصاص بغيره بنوكيل القطة والامانات الشرعية لان الاثمان فيها من جهة الشرع وتبرع على كونه توكيلا لان الابداع عقد اه وقيل هو اذن وربني على ذلك ان الوديعة لو عزل نفسه انزل على الاول دون الثاني وان وله الوديعة الحادث وديعة على الاول دون الثاني كما قاله عن (قوله من ودع الشيء) بفتح الدال وضما (قوله ورعاة) تفسيره حل (قوله ان الله يأمركم) الآية وان نزلت في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة فهي عاقبة في جميع الامانات تقرينة الجمع قال الواحدى اجمعا على انها نزلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في خوف الكعبة آية سراها شرح م ووجه ازالة الجلالين نزل لما اخذ على مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة سادها اى خادما قهر المقدم التي على الله عليه وسلم مكة عام الفتح وضعه من اعطاء المفتاح وقال لو علمت انه رسول الله لم اسمعه فأرد على أن يعطى المفتاح لسمه العباس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برده الى عثمان وقال خذها اى السداة خالدة فحبب من ذلك فقر الله على الآية فأسلم وأعطاه عند موته لآخيه شبة فبقى في اولاده اه وفيه ان المفتاح ليس امانة لانه اخذ قهرا وأجيب بأنه لما يجب عليه رده كان كالامانة (قوله لا تلقن من خائف) سماها خيفة متساكلة وفيه انه مما رضى لا تمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الا ان قال لا تلقن من خائف زيادة على ما تقدم به أو لا تقتنه في مالا يجوز كان ربا بزيجك وعليها فلا مشاككة أو ان الحديث بين ان الاولى الغفوى لا تلقن من خائف بل عفوك عنه الاولى والاية مينة للجواز وان كان الاولى الضو كابدشرا له نعمة الثاني اعتداء بعضهم خص الحديث بالامانة اى من خائف في امانتك لا تقتنه في امانته التي

(لا في دفع المال) البعيد
كالغفلا يصدق بل الصدق
موله بينه اذ لا تصير اقامة
الينة عليه بخلاف الانفاق
وقولى بينه من زيادى وتبصيرى
بالولى وعوليه أهم من تبصيره
بالوصى والطفل
(كتاب الوديعة)
قال على الابداع وعلى العين
المودعة من ودع الشيء يدع
اذا سكن لهما ساكنة عند
الوديعة وقبل من قولهم فلان
في دعة اى راحة لانها في
راحة الوديعة ومراعاته
والاصل فيها قبل الاجاع قوله
تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا
الامانات الى أهلها وخبراد
من خائف رواه الترمذى

استأنس عليها (قوله غريب) أي انقرب رايه ومولانا في الحسن عش
 (قوله يعني الابداع) أي القدر لا يعني العين المودعة الا انهم كونه للناس وسكننا
 لنفسه وان السبعة وما بعدها اركان للعين المودعة ولا معنى له واذا جلت الودعة
 في الترجمة على العين المودعة كان في كلام المصنف استخدام الكلام يعني (قوله لان
 الابداع استنباه في الحفظ) فن مع توصفه مع ابداعه ومن مع توكله مع ومع
 الودعة اليه فخرج استداع محرم صيدا وكافر مصعفا حكيذا قتلوا هاروق متى
 البهجة محبة ابداع الكافر المسلم ونحوه لا ليس فيه تسلط فيصل ما هنا على ومنع
 اليد وما هنا على القدر ويصل عند مسلم زى (قوله فلا رايه) أي شخص
 ولو غير كامل شورى (قوله من ما أخذه) أي بأقصى القيم ومقتضاه ان الشيء يضمن
 بأقصى القيم أيضا لان تصرف الغضب شامل لا أخذه من مثله لانه يصدق عليه انه
 استنباه على حق الغير بشرق م (قوله فغيره اذن معتبر) فانه مع ما به ال ماسد
 الودعة كصحبها في عدم الضمان م ولا يقال هذه باطله لافساد لا ناقول
 القاسد والباطل مترادفان عندنا لا في مواضع ليس ههنا (قوله حسبة)
 أي من غير طلب ادخارا لثواب الآخرة فالذي المختار احتسب الاجر على الله أي
 اجره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمنه) مانم يسلطه
 على اتلافه م فان سلطه الوديع على اتلافه ضمن ان كان الشيء غير محرم لان فعله
 حينئذ كفعل سلطه اه شورى (قوله بان أودع شخص) أي شامل أم
 لو أودع نحو موسى نحو موسى فانه يضمن فرط أم لا تلف أو تلف ول وربما وى وه لهما
 في شرح م ولانه قال ولو أودع نحو موسى مثله ضمن بالاسئلاء وقد يقال هذه
 الصورة داخلية في قول المتن فلا رايه نحو موسى لان الضمير يشمل غير الكامل بما قاله
 الشورى والحاصل ان كل من المودع والوديع اما حكاية أو مبني أو مجنون
 أو مجبور عليه بسفه أو نفي عليه أو مكره أو عابد والحاصل من ضرب سبعة
 في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل امان تلف الودعة بنفسها أو بغيره لودع
 أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون (قوله
 مع السكوت) أي منهما أخذنا ما سياتي في ملامه ان على صاحب الهام اذا وضع
 انسان شابه في الهام ولم يستغفله عليها كما هو الواقع الآن ح ل أي وان مرط
 في حفظه بجلاء ما اذا استغفله وقبل منه أو اعطاه اجرة لحسنها فيصيرها ان مرط
 كان تام أو غاب ولم يستغف من هو مثله وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب
 في انسان فلا يضمن الخاق الا ان قبل الاستفقا أو اخذ اجرة وليس من التفريط

وقال حسن غريب والحاكم
 وقال على شرط مسلم ولان
 بالاس حاجة بل ضرورة اليها
 (أركانها) أي الودعة يعني
 الابداع أربعة (ودعة) يعني
 العين المودعة (وسبعة)
 ومودع ووديع وشرط فيها
 أي في المودع والوديع (ما مر
 في موكل ووكيل) لان
 الابداع استنباه في الحفظ
 (فلا رايه نحو موسى) كجنون
 ومجبور بسفه (ضمن) ما أخذه
 منه لانه وضع يده عليه بشر
 اذن معتبر ولا يزول الضمان
 الا بالرد الى يولى أمره نعم ان
 أخذ منه حسبة خوفا على
 نفسه في يده أو اتلفه مودعه
 لم يضمنه (في عهده) بان
 أودع شخص نحو موسى (انما
 يضمن بالتلف) منه لانه لم
 يسلطه على اتلافه فلا يضمنه
 ببقائه عنده اذا لازمه الحفظ
 وظاهر ان ضمان التلف انما
 يكون في مقول (و) شرط (في)
 الودعة كونها معتمة ولو
 نجسا ككلب يتفق ونحو
 حشر بخلاف غير المشترطة
 ككلب لا يتفق وألفه وهذا
 من يادق (و) شرط (في)
 الصفة (ما مر) (في وكالة)
 في شرط الفظ من جانب المودع وعدم الرض من جانب الوديع يعني قبضه ولا يكتفي الوضع بين يديه مع السكوت وبها

فم لوقال الوديع اودعني
مثلا فذمه له ساهكتنا
فيشبه ان يمكن ذلك كالعادة
وعليه فالشرط اللفظ من
أحدهما عليه الزكوى
والإيجاب الماصريح (كأودعتك
هذا واستغفرتك أو) كتابة
مع النية (تكنه فان عجز
من براد الأبداع عنده (عن
حفظها أي الودعة (حرم)
عليه (أخذها) لا بد مرضها
للتلف (أو) قدر عليه (أو) لم يشر
بأمانته) فيها (كره) له أخذها
خشية التلابة بها قال ابن
الرفعة إلا أن لم يعلم المالك
فلا يجرم ولا يكره والأبداع
صحح وأودعة أمانة وإن قلنا
بالتعريض وأثر التعريض مقصور
على الاسم (والا) بأن قدر على
حفظها وثق بأمانته فيها
(سن) له أخذها عقيد زده
بقولي (ان لم يتعين) لأخذها
لغيره والله في عون العبد
مادام العبد في عون أخيه فان
تعين بأن لم يكن ثم غير موجب
عليه أخذها لكن لا يبيح على
إتلاف منفته ومنفته حرزه
بما (وترفع) الودعة أي
يتكلى حكمها (بموت أحدهما
وحنونه وانما) (وجرحه

فيم أى الاسم وان كان مالو كان يلاحظ على العادة فتغله سارق أو خرجت الدابة
في بعض غفلة لعدم تصغير في الحفظ المتعاد والظاهر أنه يقبل قوله فيه بينه لأن
الاسم لعدم التصغير شرح م (قوله نعم لوقال الوديع) هو استدراك على قوله
يشترط اللفظ الخ لا على قوله فيكني الوضع الخ قوله في الاستدراك فذمه له ولم يقل
موصيه بين يديه (قوله فالشرط اللفظ من أحدهما) الذي اعتمده شيئا مراعيا
اللفظ من أحدهما بين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو مترافيا كافي الوكالة
والإيصاء ولا يكتفي السكوت منه خلافا لـ ط فان حل على ما يقع بعده فعل فظاهر
فلو قال أحفظ مناهي هذا سكنت لم يكن وديعاً ينفى عن القبول أخذ الاجرة
وليرفض هذا شذنا زى قل على اللبال (قوله ولا يكره) قال بعضهم وتكون
مباحة في هذه سم ونوزع فيه زى وقال ع ش وتصور الإباحة هنا بأن
شلت في أمانته نفسه اه أي مع علم المالك بحاله أمام وجهه ممتكره كآله من ل
حيث أدخل الشك والوهم في قوله أو لم يثق بأمانته نفسه فان غلب على ظنه عدم
الوثوق حرم عليه أخذها فاعتبرنا بالاحكام الخمسة وكلها في الشرح على كلام سم
(قوله والودعة أمانة) لكن لو كان للوديع وكلا أو لم يثق حيث لا يهوزله
الأبداع فهي مضمونة بمجرد الأخذ قطعاً ط س ل (قوله وأثر التعريض مقصور
على الاسم) هذا جواب سؤال مقدر قد دره كيف تكون أمانة مع العقول التعريض
مع ان مقتضى التعريض الضمان فاجاب بأن أثر التعريض مقصور على الاسم فلا يتعداه
الى الضمان (قوله والله في عون العبد) أفترمى هذه الظرفية وقال بعضهم ان
في زائدة وهوون بمعنى معين والأصافه بمعنى اللام والتقدير والله معين للعبد مادام
العبد معينا لآخيه (قوله بأن لم يكن ثم غيبه) أي وكان بحيث لو امتنع من القبول
صاحت على مالكها ع ش على م (قوله لكن لا يصير على إتلاف ومنفته الخ)
أي أنه أخذ الاجرة على ذلك لان الواجب للعبي قد نزع عليه الاجرة كسوى العبا
ح ل (قوله وترفع الخ) وقاعدة ارتضاعها أنها لا تصير أمانة شرعية قطعه الرد
لمالكها أو لولي ان عزمه أي اعلامه بها أو بمجاهدتها عند عتقته وان لم يطلبها
كعالة وجدها وعرف مالكها فان غاب رد مالها كالمين والأمين شرح م
ويقوم وارث كل ووليه بفعله (قوله أي يتكلى حكمها) وهو عدم الضمان (قوله
بموت أحدها) ويجب على الوديع الرد الى الولي في مسئلة الجنون والى الوارث
في مسئلة الموت والايضمن لزوج الازمان س ل (قوله وانما) ومن ثم تمل
ان الانسان اذا ترون في المحام صلوا من الوديع وهذا امر يقع الناس كثيرا اه
عليه (واسترداد) من الوديع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى ان الأمانة متأصلة فيها

سم ع ش وقوله عليه أي على أحدهما وقوله واستر داد أي طلب الرد (قوله كالرهن) فان القرض الأصلي منه التوثيق والامانة تبسح ل (قوله في الجملة) أي فيما إذا لم يأخذ جلا وقال س ل أي فيما إذا سن له القبول أو وجب بصارة الشيخ عبد الله قوله في الجملة أي في بعض أحوالها وهو ما إذا كان ضرر جمل ولم تكن محرمة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعدد هذا ما ظهر (قوله وتضمن بعوارض) تضمنت في قوله

عوارض التضمين عشر ودعها * وسفر قتلها وبعدها
وترك أصه ووقع مهلك * ومنع ردها وتصحيح حكمي
والانقضاء وكذا المأخذه * في حفظها ان لم يزد من الله

أي الذي خالفه كان قال لا تقتل عليه قتلها قتلها (قوله كان سبعا) أي بضر ضرورة وقد عين له المودع مكانا للرزوان لربنه عن غيره كما في شرح الررزي (قوله دونها حرزا) ظاهره وان كان حرزها ويرى عليه حرزها عند عدم الصمان حينئذ وحل على ما إذا لم يصب له عوضا فلا مخالفة (قوله يرد عهدها) ولولا ذلك وروحه وبنه (قوله لان المودع الخ) عبارة م ر لان المالك لم يبر بأمارة غير لانه أي يكون طرفا في ضمانها والقرار على من تلفت عنده وبما لك تضمين شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع بما غرمه على الاول ان كان جاهلا لعالم المالك لانه خاص الاول ورجع على الثاني ان علم لان جهل اه تهره (قوله ان سار من يملكها) ولو خفيفة أمكنه جعلها بلا مشقة ما ينشئ شرح م ر دخل يشترط اونه فله الذي يظهر نعم ان عاب عنه لان لازمه كالصادق ويزاد ما لا ياراء اما مع من يسقطها وهو غير فقه ضمانا جرس ل وعبارة م ر ولولا ما من جعلها لحرر أي اذ لم تزل يده عنها قال ع ش بأن بعد ما فظها عارضا (قوله انه مودع) صفة للاستعانة بالقدرة لان التمدد برأ واستعانة بمن يملكها الخ ومرة بالاول لان الحاجة للعنف والسقي مما يشكره بخلاف الجمل فاد اجوز تاما لا تكرر البعوض وما به تكرر بالاول وأيضا الخ ليه استيلاء عملاهما فاد اجوز تاما فيه استيلاء تام للبعض ما ليس فيه استيلاء تام بالاول م ر (قوله كرامة سار) ولو تضرع ا رى ويده م ر بالطويل (قوله ان مقدمها) أي بمسافة العصر م ر ورواها لاس جعل الشارح قوله لتضمن من قبل افضل من وجوب التردد مقدمه في كلامه متناقض المصدر وهو ردها لانه معطوف على قوله له لتضمنه في تعدد الشارح تغيير لاصول والاعراب الا ان يقال انه حل من في لاجل اعراب (قوله نفس) أن

لا تبسح كالرهن سوله ا كانت
يجعل اهلالة وقوله تعالى ما على
المحسنين من سبيل والوديع
محسن في الجملة (و) قدر نقص
بعوارض كان يتقها من محلة
أودار لا يرى دونها حرزا
وان لم ينه المودع عن قتلها لانه
هرضا اقتضاهم ان قتلها ظل
انها ملكه ولم ينفع به الم
يضمن ونخرج بما ذكر مالو
قتلها الى مثل ذلك حرزا اولى
أحر راو عليها من بيتا لآخر
في دار واحدة أو زمان واحد
ولم ينه المودع فانه لا ضمان
وان كان البيت الاول أحرز
(وكان يودعها) غيره ولو فاصيا
(بلاد) من المودع (ولا عذر)
له لان المودع لم يبر بذلك
بمخلاف مالو اودعها غيره لعذر
كرض وصغر (وله استعانة
بمن يملكها لحرر) أو يملكها
أو يسقطها المفهوم ذلك بالاول
لان العادة حرب بذات (وعليه
لعذر) كإزادة سفر ومرض
صروف وحريق في القعة
واشراق الحرر على الخراب
ولم يحد غيره (ردها) المالكها
أو وكذا (ان مقدمها ردها)
(لتضمن) وعليه أخذها
ان كان مقدمها (لا من)

وذلك ما ينشأ من السعي وتغيير العذر زعم بما عجزه

وهافي الامين في المرض الموقوف بالقضاء ~~الموقوف~~ (ومعنى من الآخرين روية بها) (الليث) فهو غير عند
فقد الاولين بين ودها القاضى والوصية (٦٩) به اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها والامر بردها مع ومفها

غيره ان وقوله ملاين وقى ترتيب ضمن حيث قدو عليه قال الفارق
الافى زمانا ضمن بالاداع ثقة مع وجود القاضى قطعا لما تاه من فساد الحكم
شرح م (قوله في المرض الموقوف) أى اذا اخل في عموم المذرتين (قوله روية بها
اليها) المتعد اختصاص هذا بالاشراق على الموت دون السفر والقاضى الوصية لليها
فيه عن ردها اليها حل وسم وعشر (قوله الاعلام بها) أى اعلام القاضى أو الامين
(قوله بردها) أى من له ماله ~~مالك~~ (قوله أو الاشارة) عبارة هو أو يشرب ليها
من غير ان يخرجها من يده أو يبرأ بالردان مات ولا يسمع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد
في تركه كما أشار اليه أو رده ملاءمة (قوله يجب الاشهاد) أى على الاعلام
والوصف أو الاشارة واعتمد عشر وم في غير الشرح وضفه زى وحل واحتمل
عدم وجوب الاشهاد وعزاه لم في الشرح وتبعها البرماوى (قوله ان ذكر) أى
القاضى فالامين وقوله كما ذكر أى على الترتيب الذى ذكر (قوله أو اسافر بها)
ويحدث له في الطريق خرف أو اقام بها فان هم عليه القطاع فطرحتها بضميمة ليحفظها
فضاحت ضمن وكذا الودفها خوفناهم عند اقبالهم عليه ثم ائتمل موضعها اذ سكان
من حقته ان يصير حتى تؤخذ منه تصير مضروبة على اخذها شرح م (قوله وحل
ذلك) أى على قوله فان لم يخل ضمن (قوله ولا يضمنه) لانه ودية عنه (قوله بخلاف
سائر الامناء) فان الواحد منهم ضمن بالموت أو السفر أو المبرس بها وفي كلام جر
ان احدا الامناء اذ اترك الواجب عليه يصير مائنا مجرد نحو المرض حتى لو تفتت بأفة
في مرضه أو بدمه ضمن زى وحل واحتمل م عدم الضمان وعبارة وحل
الضمان بغير ايصاء واداع اذا تفتت الودية بعد الموت لا قبله لان الموت كالسفر
فلا يفتت في الضمان الا به وهذا هو المتعد (قوله امينا) أى في نفس الامر فظن الامانة
لا يكتفى لو تين خلافه حل (قوله بخلاف ما اذا اعلم بها اليها) أى وكان الموضع حرزا
لمثلها كانه الماوردى والاضمن من لو قوله اراقها واضل رهاها م وبردماوى
(قوله فشرطه) أى شرط الاعلامه (قوله وكان لا يدفع متلفتها) بكسر اللام أى
القادر على دفعها بالضرر عليه ولا مشقة لاقتتل عادة قلته ويستثنى منه ما لو وقع
في خزنة الوديع حريق مبادر لقل امتعت فاحترقت الودية لم يضمن لان امكه
اخراج الكل دفعة أى من غير مشقة لاقتتل عادة لمثلها وكانت فوق قصاها وان خرج
ماله الذى اقتتها وتلف بسبب النخبة كما استخرجها حر كالممكن فيها الاودائع
فبادر لقل بعضها فاحترق ما تارقته من أى وكان يمكنه عمل الجميع مرة واحدة
وكلامه الاصل يقتضى اشتراط السكنى وليس ١٨ في مرادنا (وكان لا يدفع متلفتها) كتركه نوبة قباب صوف

قال قال على الجلال ولا يصدق في دعوى ~~من~~ ^{عن الأئمة} (قوله أوترك لبسها)
 قال في الكافي لو أودعه حبيبة واخذته في ركوبها أو ثوبا واخذته في لبسها فهو أباد
 فاسد لانه شرط فيه ما يمتنع مقتضاه فان قلت قبل الركوب والاستعمال
 لم يضمن أو بعده فمن لابسها مرة فاسدة ومبرى فوفا عقدان فاسدان وفي كون
 الأذن شرطاً لنظر عبارة مردوك كذا على لبسها نفسه ان لا يلق به عند حاجته
 بأن تعين طريقاً لدفع الدود بسبب عبوق ريح الأذى هيافهم ان لم يلق به لبسها
 البسها من طريق به هذا القصد بقدر الحاجة مع ملاحظته كانه لا يذرى فان ترك
 ذلك ضمن ما لم يضمنه نعم لو كان من لا يجوز لبسها كدومير بر ولا يضمن لبسها من
 يجوز لبسها أو وجد من لم يرضه إلا بالاجرة فلا وجه الجواز بل الوجوب ولو كانت
 الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فلا وجه ان لا يرضع الام
 لها ثم يقرض له اجرة في مقابلته لبسها الا لا يرضع ان لا يبدل منفعة مما فانا كالحر
 اه وقوله بان تعين طريقاً لدفع الدود قال خبر ولا يقسم نية نحو الابس لاجل ذلك والاضمن به
 ووجهه في حاله الاطلاق بان الاصل الضمان حتى يوجد ما يرضع عنه ش (قوله لذلك)
 أي لثبوتها أو الابس (قوله وقد علمها) فان لم يعلمها كاستكان كانت في مندوق
 فلا ضمان ان لم يسله المفتاح ولا يضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جاز له الفتح حيث
 علم ولا يجب من ل وعبرة م ر والاوجه انه ان أعطاه المفتاح لزمه الفتح والاحاز
 اه واضافة المال انما تقسم اذا كان سببها لا لتركها رى ولو لم يندفع فهو
 الدود الا لابس يتضمن به قيمتها تقصاً فاحشاً فهل يرفع مع ذلك حكماً هو مقتضى
 الخلاقهم أو يتعين معها ولو قبل تعين الاصل لم يعد ولو نفي من نحو النشر أو الابس
 ظالماتها ولم يسردفها لما لكها تعين البيع باذن الحاكم ان وجدوا لا
 اشهدوا لو أودعه برا وقع فيه السوس فزعه الدرع عنه فان تعذر رابعه باذن الحاكم
 فان لم يبعده تولى بعه واشهدوا لم يضمن فعل ذلك الاجرة راجع بقضائيه ش
 على المالك (قوله أوترك علف دابة) أي مدة عوته أيامه اعادها يقول أهل الخبرة
 وان ماتت بغير ذلك لم يضمن بذلك في ضمانه بخلاف موتها قبل ثلاثة أشهر يمكن
 بها لوجع سابق وعلمه فلو كان ساجوع سابق عليه بموافقة يضمن الدابة ثم هل
 ذلك اذا ترك تسييرها قدر انتفع به زمانها ح ل فان لم يعلم بالوجع السابق فلا
 ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي في الجبايات فيما اذا تضمنت بالسان وجوع سابق
 ومنه الطعام فانه يضمن نصف الدابة اذا كان جاهلاً بالوجع السابق ويعرف حيث
 مات بالذئتين ويقرق بينهما بان الدود بيع أمين والجبايات متضمنة لال امر رى

أوترك لبسها عند حاجتها
 لذلك وقد علمها لان الدود
 يفسدها وكل من الدود وعبوق
 رائحة الأذى بها يفسده (أو)
 ترك (علف دابة) يستكون
 اللام لانه واجب عليه

لأنه من الحفظ (لأن نهاده) عن التهمة والحبس والطف فلا يضمن كماله قال الخاف الشاب أو الإربة فعل لكنه يسمى في مسأله الباطنة لمحو الروح والنفس في قوله ٧١ لأن نهاده من زيادته في الأولى (فإن أعطاه) المالك (عطاء) ونفع

اللام علفها منه والأوجه
أو وكيله (لطفها أو بسترها
(د) أن يقدمها راجع (للقاضي)
ليقتض على المالك أو يجرها
ويصرف الأجرة في مؤنتها
أو يبيع جزأها بما في علف
القطعة (وكان تلفت بمقتضى)
حفظ (مأموره كقولها لا ترد
على الصندوق) الذي فيه
الوديعة (فرقد وانكسره)
أي شقه (وتلف ما فيه) أي
ما تكسره لمقتضى الوديعة
للف (لأن تلف (بغيره)
كسرقة ولا يضمن لأن رفاقه
عليه زياده في الحفظ والاحتياط
نعم إن كان الصندوق في صحراء
فسرقة من جانبه ضمن إن
سرقته من جانب ولم يرقده على
الصندوق لرقده فيه (ولأن
نهاده عن قفلان) كان قال له
لا تقفل عليه الاقلا واحدا
فاقفلها أو نهاده عن قفل
فاقفل ملا يضمن لذلك (ولو
أعماه دراهم بسوق وقال
احفظها في البيت فاحر بلا
عذراء) قال (اربطها) بكسر
الباء أشهر من ضمها (في
كذلك أو لم يبين كيفية حفظ
فأمسكها بربطه (في)
أي في كفة (فنه بعض غفلة)

(قوله لأن نهاده) ويجب عليه أن ياتي الحاكم ليغيرها بالصكها إن حضر أو لا إذن له
في الاتفاق ليرجع عليه من غاب شرح م (قوله والحبس) ويجوز لبسه عند
التي عنه لاحتاج إليه ع من قال م (ولو ترك الوديعة شيئا عجزه بمجهله
بوجوبه عليه وعذر لصومده عن العلماء في تضمينه وقتل كنه أي الضمان مقتضى
أطلاقهم (قوله ليقتض على المالك الخ) فإن عجز القاضي بأن لم يسرها فتراش
ولا إجارة باع بعضها أو كلها بالمصلحة الذي ينفقه على المالك الذي يحفظها من
التعيب لا الذي يسمها ولو كانت مبنية عند الأبداع فالأوجه ما يجب عليه علفها
بما يفي فقط تصاعا من حيث يتقن قيمتها ولو قد لحا كم اتفق بنفسه ثم أراد الرجوع
اشهد على ذلك فأن لم يفعل فلا يرجع في الأوجه نعم لو كسرها في الظاهر وجوب
تسريحها مع قفلة فلا ينفق عليها كرجوعه إلى تسريحه من يسرها معه ولا يرجع
وعن أبي اسحاق أنه يجوز له أي الوديعة فصول البيع أو الأعيان أو الأقران كالحاكم
ويبقى ترجيعه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك شرح م (قوله أو يجرها
الخ) أو لا يتويع لا لتغييره فلا يخالف ما في م (قوله على الصندوق) بضم الصاد
وقد تفتح جهر (قوله وتلف مفهومة) عدم الضمان إذا تلف فمرد سم (قوله
في صحراء) المراد بها غير الحضر (قوله فيه) أي في الجانب أن كان في صومط من
ثلاث جهات كالغراب (قوله لا تقفل) من تقفل ورجع أن يكون من قفل برماوى
(قوله فاقفلها) فلم يبق قفل عليه أصلا هل ضمن لأن مقتضى القفل أن يكون التقفل
مأمور به أو لأنه نظر والأقرب عدم الضمان برماوى لأن المعنى إن وجد من قفل
عليه لا يكون الا واحدا وهو نظيره لو حلف أنه لا يشتكي فلا لا لا لا كاشف فلا
يجب إذا لم يشتكه كما ذكره (قوله ملا يضمن لذلك) ولا ينظر لتوهم كونه أخرى
السارق الذي عليه القائل بالضمان كما في شرح م (قوله بلا عذر) المراد به هنا
ما كان ضرره أو أخطائه أقل من ماله جرحه عادة أن لا يذهب من حاتوته مثلا
الآخر النهار وإن كان حاتوته حرا لم يبرماوى وعجالة م (ولو قال له وهو
في حاتوته اجعلها لي يتكلم به) يقوم في الحال ويحملها إليه فلم تركها أي حاتوته ولم
يحملها إلى البيت مع الأماكن ضمن وهو الأوجه ولا اعتبار بصادقه لأنه عود نفسه
بقبولها سواء كانت خسية أم لا (قوله فأمسكها بيده) راجع لقوله ويطاها في كل
وما بعده بدليل قوله ملا يضمنه (قوله كوم) ولو أمومه الوديعة فضاغت فان
كان بمحضرة من يحفظها أو في محل حرز لم يضمن والا ضمن شرح م (قوله
بالقبة إليه) أي إلى الضام (قوله ولا يحملها بغيره) بشرط أن يكون متعلا

كوم (ضمن) لتفريط (لأن أخذ غائب) لأن الدأحرز بالقبة إليه (ولا يحملها بغيره) بدلا عن الربط في كونه لاه أحرز

ثوب فوقه والمراد به ما شمل ما في الصدر وما في الجنب من السبالة شيتا من دم
 واطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانب من تحت اصطلاح
 لفتحها هو الالفتضي ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص في المصباح جيب
 القميص ما يقع على الثوب (قوله لان كان الجيب واسعا) وكذا لو كان مثقوبا
 ولم يطره فسقط أو حصلت بين سواتيه ولم يشعر بها فسقط ضمها س ل (قوله
 اما اذا امسكها الخ) مفهوم قوله بلا ربط فيه (قوله فان جعل الخيط خارجا الخ) هذا
 ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الاعلى اما لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق
 في المشتبهين اه بش وعبارة في هذا كله اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد اما اذا
 كان عليه ثوبان وجعلها في الاسفل فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أي شرطى
 من الطر وهو القطع (قوله ضمن) لان في الربط خايبا اقراء الطرار عليها السهولة
 القطع أو الخال عليه حيث شئت واشتئت كله الرافعي بان المأمور به مطلق الربط واجب
 جميعا اما موربه مطلق الربط بل الربط التضمن للفظ وهو في شكل شيء بمحسبه
 فيه تلخيصا لثبوت الطرار وغيره اه مخلصا (قوله أو باس ترسالا غلا) أي اذا احتاط
 في الربط س ل أي وكانت ثقيلة يحس بها أي شأنها ذلك اذا وقعت والا ضمن لان
 وقوعها يدل على عدم لحكام الربط بتخلف الثقيلة ح ل (قوله بان الخ) لان
 أنواع الضياع كثيرة ومنها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو رديع فيترك ثقلها
 مع تمكنه منه بلا كبير مشقة أو يترك فيها مع قد ترك ثقلها فترت في ضمها
 ولا يصدق في بعضها ذلك الابينة كما في دعوا مخوفا الجا الى ابداع غيره والذي
 يقه انه ان كان ثمن من شئ مده على سبب الذبح وتركه ضمن والا فلا لسفوه لان قوله
 ذبحتها لذلك لا قبل ومنها ان شام عنها الآن كانت برحمة ورقته حوله أي
 مسبقا قبل ان لا قصير بالتوم شرح مروع ش (قوله أو بدل عليها) قال جبر
 وقضية التي ضامه بمجرد الدلالة وان قلقت بغيرها وهي مع جمع لكن المتخذ عند
 الشئين وغيرها اه لا ضمن لان اخذها الظالم ح ل و يفرق بينهما من امر
 في ترك التلف وتأخير الذهاب اليه عدوا بان كل من ذنب فيه سبب لذهاب
 عنها بالكلية بخلاف الدلالة فان لم تدخل بها في ضامه س ل (قوله معنا) معاهها
 بخلاف ما اذا لم يضمن مطلقا كما في ح ل (قوله أو يصادر المالك)
 أي يعارضه ويصاح في الاخذ من ماله وهو من كلام الاسل (قوله أو يسلمها له)
 ولو دفع له مفتاح فهو يته فذنه لآخر ففتح واخذ الشئ لم يضمنه لانه انما التزم

الان كان الجيب واسعا غير
 مز ورو في ضمن له سهولة تناولها
 باليد منه (أو) قال (جعلها
 بجيبك ضمن بربطها) في تركه
 لتركه الآخر زاما اذا امسكها
 مع الربط في الحكم فلا يضمن
 لانه بالغ في الحفظ أو امتثل
 قوله اربطها في ثوب فان جعل
 الخيط خارجا فصاحت بأخذ
 طرار ضمن أو باس ترسالا غلا
 وان جعله داخل انكس
 الحكم وهذا كله اذا لم يرجع
 الى يمينه والا فغير رها فيه
 (وكان يضمنها كان) هو اولى
 من قوله بان (بضمه) في غير
 ح ر ز (أو يصادرها) أو يبدل
 عليها (معناها) (طالما) هو
 أهم من قوله سارفا أو من
 يصادر المالك (أو يسلمها له)
 أي انما له

وور (محرره ويرجع) هو ادعاهم (عليه) أي على الظالم لان قرار الضمان عليه لانه المستولى على المال عدوا واولا أخذها
الظالم فقرار الضمان على الوديع (وكان يتبع ٧٣ بها كليس وركوب لاعدن بخلاف ما اذا كان لعدو وكسبه

لرفع دودو كونه بلحا (وكان
ياخذها) من عليها (ليقتع بها)
وان لم يتقنع لعدوه بذلك نعم
ان أخذها الحق ظان انها
ملكه ولم يتقنع بها لم يضمنها
للمدفع عدم الانتفاع ولو أخذ
بضمها ليقنع نعم برده أو بدله
ضمنه فقط (لان نوى الاخذ)
لذلك لم يأخذ لانه لم يصد
فعلا بخلاف ما لو اصابته فانه
يضمن (وكان يخطئها بما لم
تجهز) بسهولة عنه فهو سكة
(ولو) خطئها بما (للمدفع)
بخلاف ما اذا تجهز سهرة ولم
تتص بالخط (وكان يجهدها
أو يخرق ثيابها) أي التقلية
بينها وبين مالكها (بلاحد
بعد طلب مالكها) لما خالف
ما لو حدها أو أخرج ثيابها بلا
طلب من مالكها وان كان
الجهد و أخرج التقلية بغيره
لان اخذها أبلغ في حفظها
وبخلاف ما رجحنا بمذموم
دفع ظالم عن مالكها وما لو أخرج
التقلية بمذموم كصلاة وخرج
ثيابها جعلها اليه فلا يلزمه
والتيقيد بعدم المدق في المجموع
من زياد (وفي خان لم يبرأ)
وان رجح (الاباداع) فان
من المالك كان قول استأمنتك

حفظ المتاع لا الانتاع ومن ثم لو اتقنه ضمنه شرح م و قوله ومن ثم لو اتقنه ضمنه
أي حفظ الامنة كان استحقاقه على المتاع وما في الجنس الامنة فالتم ذلك
وظاهر وان لم يرد الامنة ولم يسلها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في التفرع
اذا استغفلوا على السكة حتى ضمنوا الامنة لعدم تسليمها لهم وعدم رد زعيم
اما ما ع ش على هر وقبلة الرشيدى بقوله قلت لا اشكال لان الصورة انه تسليم
المتاع كما يدل عليه قوله ايضا واذا قبل المتاع مع التزم حفظ المتاع فهو تسليم
المتاع معنى بل حسا لتسليمه من الدخول الى محله اه وهو غير ظاهر ويرى مثل
ذلك فيما لو اعطى ساكن الحاصل بركة مفتاحه لاجاب ع ش (قوله ولو مكرها)
اذا لا يؤثر ذات في ضمان المباشرة م وقال شيخنا العزيز لان ذلك من باب
خطاب الوضع وخرق بين هذا وبين عدم فطر المكرة كما ريان ذلك حق الله ومن
باب خطاب التكليف فخرقه الاسكره وهذا حق آدمي ومن باب خطاب
الوضع ل (قوله لمع دود) أي مثلا يصدق في ارادته يمينه برماوى (قوله ضمنه
فقط) أي اذ تميز البدل والاضمن الجميع اذ اوضحه على المدفع بخلاف ما اذ اورد
بعبته لم يضمن الا المأخوذ فقط سواء تميز أم لا ب ش وصلاة س ل وان رد بدله
المالك لم يملكه المالك الا بالادع للمو لم يبرأ من ضمانه ثم ان لم تجهز عنها ضمن الجميع
بخطا الو دة بما لنفسه وان تجهز بها الباقي غير مضمون وقوله فقط أي ما لم يضمن
خمس او يكسر اقلوا الا يضمن الجميع وهذا بخلاف حل خطا شدة ثم الكيس
أوردته القماش لان التصديق الرابطة منع الانتشار لان يكون مكفوف عن المدفع
ومن ثم لو حصل للمدفع علامة على قبض الربط على ما هو عليه كان كالحتم ومثل ض
انتم نبش فحده واهم مدفوعة او دعها لانه مثل الحرزى ملها (قوله لان نوى
الاخذ) أي في الانتشاء اخذا بما يبد (قوله ولم يأخذ) فان اخذها رضامن
حين التية هر ويرماوى وقبل من حين الاخذ ويربى على ذلك انه اذا حركات
تمت حين التية أ كثر ضمها (قوله ابتداء) أي حين اخذها من مالكها (قوله
وكان يخطئها) أي عدا (قوله لم يتص بالخط) بخلاف ما اذا كانت تتص بالخط
كان خطا فها خضعة فان الذهب يتص بذلك (قوله لا يحد بعد طلب) راجع
للمسحود و أخرج التقلية (قوله لا مال من المالك) أي كان هناك طلب من اجبى
لاجل قوله آخر لانه لا يقال آخر الان كان هناك طلب شيئا (قوله كصلاة)
عبارة هر بخلافه لصوره وملا واكل دخل وقتها هو أي الوديع بغير مجلسه
وملازمة غير م لو طال زمن العذر كذا راعى كاف شهر متابع و احرام يطول زمنه

فصدق (في دعوى ردها) على مؤتمنه وان اشهد عليه بها عند الدفع لانه ائتمنه وخرج دعواه الردي على مؤتمنه ما لو ادعى ردها على وارث مؤتمنه او ادعى وارثه الردي على المودع او ادعى عند سفره امنا فدعى الامين الردي على المالك فلا يصدق في ذلك بل عليه اليقينة (و) حلف في دعوى تلفها مطلقا وبسبب خفي كسرفه (أو) بسبب ظاهر كسر قن وبردناب (عرف دون عومه) لاحتمال ماداعاه (فان عرف عومه) ايضا (ولم يتم فلا) يحلف بل يصدق بلائنه لاحتمال ماداعاه مع قرينة العموم وخرج زياد في ولم يتم مالواتهم فيصاف وجوبا بخلاف نظيره من الزكاة فانه يحلف ندبا كإثباته عملا بالاصل في الباين (فان جهل) السبب الظاهر (طوبى عييته) بوجوده (ثم يحلف انما تلفت به) لاحتمال انما لم يتلف به فان تكلم عن اليقين حلف المالك على نفي السلم بالتلف واستقرى والتصدق المذكور يجرى على كل أمين كوكيل وشريك الا انهم والمستاجر فيصدفان في الدائ في الرد

فالاوجه انه يلزمه تركيل أمين بردها وان وجدته والابيت لها كم لبردها فان ترك احد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فصدق في دعوى ردها) وأحق ابن الصلاح بتصدق جالب ادعى تسليم ما جابه لمستأجره على الجباية كوكيل ادعى تسليم الثمن لمركله شرح م وبخلاف جاني وقف اقامه غير تاملوه كواقفه ادعى تسليم ما جابه لتاملوه لا يصدق لانه لم يأتعنه اه مدر قال الجلال البلقيني قد يرمم انه لو ادعى القليلة انه لا يقبل وليس كذلك بل دعواه القليلة مقبولة فلما قال خلت بينها وبين المالك فآخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول ردتها على المالك بنفسه او بوكيل ووصلت اليه او خلت بينها وبين المالك فآخذها الشكل سواء في قبول قوله ولم ارمض تعرض لذلك كذا في حواشي الجلال البكري عن الرض شوبري (قوله على وارث مؤتمنه) أي بدموته (قوله او ادعى وارثه الخ) أما لو ادعى وارث الرديع ان مورثه ردها على المودع او انها تلفت في يد مورثه او يده قبل التمسك من الرديع غير شرط فصدق بيينه لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم التفرط هرس ل وقد سئل مدر عن دفع لاخر مبلغا مضرة جماعة لم يدر له هل هو قرض او ودعة ثم ادفع ذلك المبلغ له احبه بغير بينة فهل يقبل قوله فأجاب بأن القول قول المالك انه قرض بيينه وحيد فتصدق في عدم رده عليه (قوله فالحق) أي من غير قيد بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف انها تلفت به في تفرط منه ولو تركل عن اليقين على السبب الخفي حلف المالك انه لا يعلمه وغرمه البذل شرح مدر (قوله كحرقه) أي وغصب نعم يظهر جهله حكما فاداه الاذرى على ما اداد ادعى وقوعه في خافه والاطرب بيينه عليه شرح مدر (قوله فان عرف عومه) أي ولم يتحمل سلامة الوديعة كما قاله ابن المعري شرح مدر والظاهر ان هذا معنى قول المصنف ولم يتم (قوله ولو انهم) بأن احتمل سلامتها شرح مدر (قوله بخلاف نظيره من الزكاة) أي فيما يطلب من المالك دفع الزكاة فادعى تلف المال بسبب ظاهر كسر قن ونهب وانهم فانه يحلف ندبا شيئا (قوله فانه يحلف ندبا) ليس خاصا بهذه الصورة بل عام في جميع صور التلف وعبارته في الزكاة ولو ادعى المالك تلف المال فككوديع لكن اليقين هنا سائنة (قوله عملا بالاصل في الباين) أي لان الاصل هنا بغض العين وفي الزكاة عدم شغل الذمة حل (قوله فان جهل السبب) أي لم يعرف هل وجد حريق مثلا ولا (قوله فان نكل عن اليقين الخ) راجع لجميع الصور من قوله وحلف الرديع الى هنا (قوله والتصدق المذكور) فالحفاظ ان يقال نكل من ادعى التلف مدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده ضمان كالاستلام لاية ل قوله

الابنية وان كان امتنا فان ادعى الرجل غير من امتنجه فكذلك أو على من امتنجه
صدق بينه الامتكري والمرتهن عن علي م ر (قوله في غير الامين) كالنصاب م ر

هـ (حكاية قسم النبي)

ذكر هذا الكتاب عقب الودعة لان ما تحت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم
بطريق الحقيقة بل للمؤمنين فهو كوديعة سيلا لكرمالى مالكم كما ذى ملخصا
وعبارة شرح م ر ذكر هذا الكتاب هنا كالمسنع الصنف انسب عن ذكره عقب
السيرة لانه قد علم ان ما تحت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو
كوديعة تحت يده مال الغريم سيلا الراد اليه ولهذا ذكره عقب الودعة لاستتمها
لا يقال بل هم كالنصاب فيكون الانسب ذكره عقب النصب لان التسمية بالنصاب
وان مع من وجه لكن فيه تكلف (قوله ثم استعمل في المال الخ) عبارة م ر
سمى به المال الا في رجوعه اليانام استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع
او اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين
لاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسيلا الى سبيل ماله الراد الى من طبعه
اه وقوله وسمى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى
الرجوع اليانام الذي تقدم انه وجه التسمية اى لان وجه التسمية تقدم في قوله سمي به
المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله والغنية فضيلة) والشاء هنا اجابة الذكر لا يقال
فعل يستوى فيه المذكور والمؤنث لان ما قل ذلك اذا جرى على موصوفه فهو رجل
قتيل واماذ لم يصير على موصوفه فثابت واجب دفعا لا لئلا يفسد صورته يصير
بنى فلان وجرية بنى فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والا فالتسمية الا ان اسم المال
فهو بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا شوبرى (قوله وهو الرجب) لرجع
المسلمين مال الكفار بما وى (قوله يطلق على الغنية) اى لانها راحة اليانام م ر
وقوله دون العكس اى فى اخص وضائف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا
اى تطلق الغنية على التى دون عكسه كفى قوله لم يقل التسم للاحذ قبل الاسلام
فان المراد بها ما يسمى التى (قوله لم يقل التسم) هى من خصائص هذه الالة
لفعله عليه الصلاة والسلام احلت التسم ولم يقل لاحذ قبل بما وى ويجوز
في الفعل الواقع في الحديث ضم التاء وضع الحاء على البناء للمفعول وقتها وكم
الحاء على البناء لالتاء وهو كثر شوبرى (قوله اذ اغنموا مالا) اى غير الحبوان
م ر واما الحيوان فكان للضامين ع ش اى دون الاتياء كفى ح ل في السيرة

بل التصديق في التلف يصير
في غير الامين لكنه يفرم

الملك

(كتاب قسم النبي والغنية)

القسم فتح القاف مصدر يعنى
القصة والتى مصدره اذا

رجع ثم استعمل في المال
الراجح من افتقار البناء والغنية

فضيلة يعنى مفعولة من الغنى
وهو الرجوع والمشهور ضمها

بما وى ومن العطف وقيل
كل منها يطلق على الآخر اذا

امر فان جمع بينهما افتقار
كالتقدير المسكين وقيل التى

يطلق على الغنية دون العكس
والاصل في الباب اية ما افاء

الله على رسوله وآية واعلموا
انما اغنمتم من شئ فلم اصل

التسم لاحذ قبل الاسلام
بل كانت الاتياء اذا اغنموا

ملا اجوه

(قوله تأخذه) أي تحرقه في موضع برماوى (قوله لانه كالتساقين) أي فكما
 التساقيل وحده فاندفع ما قال ان قبله يقتضى انه يشترك لانه خمسة فتأمل
 (قوله لتنا) خرج به ما اذا اخذته ذي فانه يملكه كقوله بر شينا ومن ل (قوله من
 كذا) خرج به ما اخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشة فاته
 كسباح داره وكالكفار ضاؤا في الغيبة من لم تبلغه الدعوة شوبرى (قوله بما حرلهم)
 بدل احترزهم من مال المسلمين الذي بأيديهم والله تبيين فان حرف ما حبه أهمل له
 والأفعال ضائع شوبرى فجعله ما ذكره من القيد أربعة اشان في المتن واثان
 في الشارح (قوله أو ضوها) كالفئة (قوله وركاب) بكسر الهمزة وتفتيح الكاف أي
 الابل كاضربى قوله تصالى عن خيل ولا ركاب أي مركوب من الابل شينوا وهو لم
 جمع لا واحد لمن لفظه بل من معناه وهو راحلة (قوله فهو اولى) أي وأهم فقوله لما
 عرف أي من التميمية لعموم وقوله يدفع الخ علة لا روية (قوله متأمل) قد يفرق
 بين تأمل وظن تأمل بأن الاول لما ذكرنا كان يراد به شئ أو كان فيه ضعف وأما
 اذا كان قويا ظاهرا فانه يصبر عنه بظن تأمل عرش على مرقا وأما الأمر بالتأمل لان هذا
 الإراد يراد على المصنف أيضا لان قوله بل لا يضاف شامل لما خوذ مرة أو لقطعة مع
 انها شبيهة بكلام المصنف أيضا يقتضى انه في اذن حال هذا لما خوذ فيه ايجاف
 حكما ينزل بخاطره بخسه وذخوله دارهم للمسرة أو شبهه بمواردهم لقطعة منزلة
 الايجاف الحقيقي فيكون غنمة شبيهة بملكه في مخرج مرقا ولا يراد على المصنف لانه
 جعل الايجاف شاملا لايجاف الرمال فيكون شاملا لما ذكرنا وأما الأمر بالتأمل لما كان
 الجواب عنه بان الاصل اقتصر على الخيل والركاب اقتداء بما في الحشر (قوله ولكن
 قد يرد) استدراك على قوله اولى وهو وارده على المتن والاصل وفي تعبيره قد اشار الى
 عدم براده ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد باله ولما انحصر قهرا
 أو بما في حكمه والمردى المذكور بالا اختيار منهم حقيقة أو حكما شوبرى واجب
 ايضا بان المراد ما حصل لسبب لا صورة عقد والمدينة موزعة عقد لا يصدق تعريف
 التي عليها فلا تكون فيا ولا غنمة كما في شرح مرقا (قوله فانه ليس بى) بل هو
 لمن اهدى اليه اه (قوله في غير الحرب) برأنا ما اهدوه والحرب قائمة فهو غنمة لانه
 في معنى القتال س ل وسياتي (قوله وما جلا عنه) أي بل تقابل الجيشين اماما جلا
 عنه بعد التقابل فغنمة لانه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال لم يرد
 (قوله ولو لم يفر خوف) كان تعبت دولهم س ل (قوله لمضرا ما بهم) ولو لم يفر
 اخبرين (قوله هو أصعب من قوله) وذى لشموله المعاهد والمساكن (قوله وكذا

فتاوى نازن العمل تأخذه
 ثم احلت لى على الله عليه
 وسلم وكانت في صدر الاسلام
 لانه لانه كالتساقين كلهم
 نصرة وشجاعة بل اعظم ثم
 نسخ ذلك واستقر الامر على
 ما ياتي (التي مضى مال) ككذب
 بقم فهو اعم من قوله مال
 (حاصل) لما (من كفار) هو
 لم (بلا ايجاف) أي اسراع
 خيل أو ابل أو نبال أو سفن
 أو دابة أو ضوها فهو اولى من
 قوله ايجاف خيل وركاب
 لما عرف ولدفع اراد ان المتأخذ
 من دارهم سرقة أو لقطعة غنمة
 لا في مع ان كلامه يقتضى انه
 في متأمل لكن قد يرد
 ما اهدى الكافر لساني غير
 الحرب فانه ليس بى كما انه
 ليس بفتنة مع صدق تعريف
 التي عليه (بجزية وعشر
 تجارة وما جلا) أي تفرقوا
 عنه) ولو لم يفر خوف كضر
 ما بهم وان اهدى كلام الاصل
 خلافة (وتركه مرتد وكافر
 معصوم) هو أصعب من قوله وذى
 (لا وادته) وكذا انما حصل
 عن وادته غير ما نزل

(فمنهم) خمسة أخماس
 لأربعة السابعة وأن لم يكن
 فيه الخمس فأنه كورق أية
 الثانية قبل المطلق على التقيد
 وكان صلى الله عليه وسلم قدم
 له أربعة أخماس وخمس خمسة
 ولكل من الأربعة المذكورين
 منه في الأربعة خمس وأما
 بعده فصرف ما كان لمن
 خمس الخمس لمصالحنا ومن
 الأخماس الأربعة لحرقة
 ما تضمن ذلك قول (وخمسه)
 أي التي وخمس (لمصالحنا)
 دون مصالحهم (كغزو) أي
 سدها (وقضاء وعلماء) يعلمون
 تتعلق بمصالحنا كغزو وقراءة
 والمراد بالقضاء غير قضاء المسكر
 أما قضاءه وهم الذين يحكمون
 لأهل التي في غزاهم
 فيرزقون من الأخماس الأربعة
 لأن خمس الخمس كما قاله
 الماوردي وغيره (يخدم)
 وجواب (الأم) فالأم (طريق)
 هاشم وبني (الطلب) وهم
 المرادون بذلك القرى في الآية
 لا قصار صلى الله عليه وسلم
 في القسم عليهم مع سؤال غيرهم
 من بني هاشم ونوفل وعبد شمس
 لموقوله ما شؤهاشم وبني
 الطلب فشيء واحد وشيئ

الفاضل الخ) بأن كان الوارث لا روحه عليه كالأحد أو حين غار كان ممن يرده عليه رد
 عليه الله مثل على الأوجه كالمسلم شرح القصور وبشارة سم وهل شرط هذا انتظام
 بيت المال حتى لم ينظم رد الفاضل على الوارث كافي للمسلم فيه نظر ثم رأيت في شرح
 القصور لتسارع منصفه والمطلق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الأرحام
 يقتضي أنه لا فرق بين المسلم والكافر وموفاها واحتمد س ل أن الرد خاص
 بالمسلمين (قوله فيضمن) خلافاً للأربعة الثلاثة في قولهم يصرف جميعه لمصالح
 المسلمين شرح هو وانظر إذا ما يجبون عن الآية وأجاب بعض علماء المالكية بأن
 الدفع للمذكورين في الآية من جهة المصلحة وقد أخذوا بظاهر الآية فإن ظاهرها
 أن جميع التي يصرف للمذكورين في آية شعيرد لنا القياس على القضية بجامع أن
 كل راجع اليانم الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر (قوله)
 وإن لم يكن فيها تضمن) أي ذكره (قوله يضمن له) أي لنفسه أربعة أخماسه
 لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استعانة عبد الله وبر ماوى فالمراد أنه
 كان يبيع رده إن يأخذ ذلك (قوله خمس خمسة) كان يتفق منه على نفسه وعياله
 ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الأكثرون قالوا وكان له
 الأربعة الأخماس الآية فيجوز ما سكن بأخذه صلى الله عليه وسلم أحد
 وعشرون من خمسة وعشرين قال الروابي وكان يصرف العشرين للمصالح قبل
 وجوبها وقبل نداء وقال القرطبي بل كان التي كله في حياته وأما خمس بعد موته
 وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نفع في آخرها شرح هو (قوله أي
 سدها) أي ضمنها بالقرابة وأما الحرب والثغور بوضع الخوف من أطراف بلاد
 المسلمين التي عليها بلاد المشركين (قوله وقضاء) وقدر المعطى لكل منوطا يرى
 الإمام س ل (قوله وعلماء) ولوا غنياء والمراد العلماء المشتهرون بالعلم ولومستدين
 ح ل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من العلماء في باب الوصية عز بنزى (قوله)
 الأهم فالأهم) وأما هاشم والقور لأنهم يحفظون المسلمين س ل (قوله لا قصار)
 ولا هم ليفارقوه جاهلية ولا أسلاماً فلما بعث فنصروه وذوابعه بخلاف بني
 الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الأول اشتقوا ونزل أخوهم لا بهم وعبد شمس
 هو عبد عثمان بن عفان س ل اه (قوله وقوله) أما شؤهاشم وبني الطلب) هذا
 لا فتح المدعى وهو ما شؤهم المرادون بذوى القرى في الآية (قوله ولوا غنياء) يصح
 رجوعه للقضاء والعلماء أيضاً فيوافق المتدشون برى قوله كالآثار ويؤخذ منه أنهم
 لأمر متواضع منهم يسقط وسياق في السير ومن إطلاق الآية استواء صغيرهم

من أصابعه ورواهما البخاري فيعطون ٣٠ يمين (ولوا غنياء) الذين من السابقين ولاه صلى الله عليه وسلم
 أعطى الملبس وكان غنيا (ويفضل الذكر) على الآية كالآثار له سهمان ولها سهم

وطلمهم وشدها ووجوب قسمهم ولا يقدم ما ضرب موضع التي وعلى فاقب عنه وبحث
 الاذني احشاء الخنثى كالانثى وانه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالانثى ووقف
 تمام نصيب ذكر وهو الاوجه شرح مدر (قوله لانه حلية الخ) أي كالأب من هذه
 الحلية لأن سائر الخفيات والافهنا تأخذ بالجمع الأب وابن الابن مع الابن ح ل
 وعبارة مدر بعد قوله لانه حلية ولا ينافي ذلك أخذ بالجمع الأب وابن الابن مع
 الابن واستواء مل يجهن ومل يجهه لان التشبيه بالانثى من حيث الجملة لا بالنسبة
 لكل على انفراد (قوله حكانت هاشمية) لما الذي يرفقه من حاشية ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم تأتي مدر واتا عتيان فاته كما في جامع الاسول اذ يرى بنت كرز
 بضم الكاف ووقف الزاد وسكون الياء و بالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس
 أسلمت اه قام عثمان ليست من بني هاشم ففي كلام الشارح صاحبة اه ع ش
 باختصار وقال زى و مدر ولا يرد على كلام الشارح ان من خصائصه ان اولاد مائه
 ينسبون اليه في الكفاءة وغيره كما ينسب من عثمان وامامة بنت بنته زب من
 أبي العاص لان هذين ماتا متفرعين أي فلو فرض لهما عاشا كانا يستعانان فلا فائدة
 لذكرهما وانما اعتد بالاولاد فاطمة من علي وهم هاشميون أبا (قوله روايتي) وقادة
 ذكرهم هاشم شمول المساكين لم عدمهم ماتهم و افرادهم بنفس كامل شرح مدر
 واستشكل جمع اليتيم على يتامى مع ان اليتيم فيقول والفصيل يجمع على فعل كمرض
 ورضى وقيل وقلى قال صاحب الكشاف فيه وجبان أحدهما ان يقال ان جمع
 اليتيم يتامى ثم يجمع يتامى على يتامى ككأسير وأسرى وأسارى فيكون يتامى جمع
 الجميع والتامى ان جمع يتامى لان يتامى جار مجرى الاسم فهو صاحب وفارس ثم
 تقلب اليتامى يتامى كنديم وندى ويحور أيضا قيم وإشام كشرى واشراف كذا
 في المنتجب اه من تصدير الزاى شورى (قوله اه) وكذا اشترط الاسلام في ذوى
 القرى والمساكين وابن السبيل لما ذكر من التعليل فلو أن قوله مناعن الجميع
 لكان أولى (قوله لأب له) أي وجوده وشامل لولد الزنا والقطيع والمتنى بلعان
 لكن القطيع نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبرة بعضهم هو
 أي اليتيم ولما مات أبوه والاولى أولى عند شسبنا ح ل وعبرة من ل سندرج
 في تفسيرهم اليتيم ولذا زنا والقطيع المتنى باللمان ولا يسمون اشام لان لما زنا
 لأب له شره فلا يرصف باليتيم والقطيع قد يظهر أبوه والمتنى باللمان قد يستنفقه نافية
 ولكن القياس انهم يعطون من سهم يتامى ويرجع على والدا القطيع والمتنى باللمان
 واذا ظهر لم أب وكان بحيث تتركه نفقته ما وعبرة هرو يدخل فيه ولذا زنا والمتنى

لانه حلية من الله تعالى
 تستحق قرابة الأب كالانثى
 سواء الصغير والكبير والبعيد
 بالانساب الى الابن
 يعطى اولاد البنات من رضى
 هاشم والطلب شي لا على
 الله عليه وسلم لم يسط الزيد
 وعثمان مع ان كل منهما
 كانت هاشمية (روايتي)
 لا يه (القره) لان لفظ
 اليتيم يشعر بالحاجة (منه) لانه
 مال أو نحوه اخذ من الكفار
 فاخص بنا قسمهم المصالح
 (واليتيم مخبر) ولما أتى خبر
 لا يتيم بعد اطلاق واد أبوداد
 وحسنه التورى لكن ضعفه
 فيه (رواية)

وان كان له ايام واحد واليتم في البائس (٧٩) من قد اتهم في الطيور من قد اياه وانه من قد اتهم فقط من الايام

يقال له قطع (والسباكين)
الصادقين بالقراءة (ولان
السبيل) أي الطريق (التقير)
مناد كوا كانوا أو أنا نا
لاية مع ما رتقا وسياق
بيان الصنفين وبيان التقير
في الباب الآتي ويوزان
يجمع للمساكين بين الكفاية
وسهم من الزكاة والنسب
فيكون لهم ثلاثة اموال وان
اجتمع في احدهم يتم مسكته
اعطى بالتم قطع لانه وصف
لازم والمسكته زائله ولا امام
التسوية والفضل بينهم
بحسب الحاجة وقولي منافع
التقيرين زيادة في (ويعم الامام)
ولو بناه الانصاف (الاربعة
الاخيرة) بالاعطاء وجوبا
لعموم الآية فلا يفيض الحاضر
بوضع حصول التي ولان
في كل ناحية منهم بالحاصل
فيها تم لو كان الحاصل لا يند
مسدا بالتيم قدم الاحوج
ولا يم للضرورة ومن قد
من الاربعة صرف نصيبه الباقي
منهم (والاخصاس الاربعة
المرتزة) وهم المرشدون للجهاد
بتعيين الامام لهم لعل الاولين
به بخلاف المنطوقة فلا يسطرون
من التي ميل من الزكاة عكس

لا القبط على الوجة لانه لا يتفق قد ابيه على انه غني بفقته في بيت المال (قوله
وان كان له ايام واحد) أي لم يقبض بفقته عليه لفقده اما لو جرت فقته عليه فليس
يقيم بار ماوى وعبرة الرشيدى على مد هذا في تسميته فيم ليس الا وعلوم له
لا يعطى اذا كان الخديويا به مرص ذى ايضا (قوله واليتم في الطيور) من فقد
أماه واتم عليه بالنسبة لتصور الجاهم بخلاف نحو الباج والاوز فان المشاهدان
غرضهما لا يقتصر الا لزم وشيدى وقوله فان المشاهد الخ في بيان المشاهد عدم
احتياج الاوز والباج اليهما صاها (قوله ومن قد اتهم فقط) الانسب قدعه على
قوله واليتم في البائس (قوله والسباكين) ويصدق مدعى المسكته والفقير بلا
بينة ولا يمين كافى جر وان اتهم وكذا ابن السبيل ولا يصدق مدعى اليتم والقرابة
الابينة خ وكذا لا ينفى ثبوت الاسلام والفرز من البينة (قوله مع ما ر) أي
من قوله لا مال او نحوه ل (قوله اعطى بالتم قطع) وعبرة مد اعطى من
سهم الباقي لان سهم المساكين وهو اظهر (قوله لاه وصف لازم) أي لاه
في وقته وزنه يستقبل انفسا كه وقوله والمسكته زائله أي يمكن زوالها في زمانها
وقتها وفيه ان المسكته شرط للتم فكيف تصور اعطاء اليتم بدونهما حل وبما باب
بان المسكته وان كانت شرعا لانه الان لا حظ في الاعطاء جهة التيم فقط وان
كانت المسكته لازمة لانها لم تلاحظ شيئا وعبرة الشورى وقوله لاه وصف
لازم أي لا طريق الى انفسا كه في زونه وهو قيل البلوغ بخلاف المسكته تتدفع
بالقسا في أي زمن وقضية هذا الفرق ان النازي اذا كان من ذوى القربى لا يأخذ
بالفرز بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافض في قسم الصدقات انه يأخذ بهما واقضى
كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسياق في الشارح قيل فصل فيما استجاب
الانصاف والفرق بين الفرز والمسكته ان الاخذ بالفرز واجتاوب المسكته لمصلحة
صاحبها قال جرمونه يؤخذان نحو العالم كالفرز اه سول ولواجتمع فيه يتم قرابة
اعطى بالقرابة فقط لان التيم عارض ولواجتمع فيه مسكته وكونه ابن سبيل اعطى
بأحدهما اه (قوله الانصاف الاربعة) أي جميع آحادهم مد (قوله فلا يختص
الحاضر) بل انصاف كل من كان من اهل ذلك الاقليم الذي وقع فيه اني
فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما في كل اقليم الى كل الاقليم
ح ل (قوله والاخصاس الاربعة الخ) لولم يقسمهم وهم فقر اما زاعطوا عنهم
سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبرة المرتزة هم وابتك لم يطلب اوزانهم
من الامام من مال الله تعالى برماوى وقوله وهم المرشدون هم وابتك لانهم ارسدوا

المرتزة كما سباني وبشرك المرتزة في ذوات قضائهم كالمزاجتهم ومؤذونهم وعالمهم (في على) الامام (وجوبا)
كلان المرتزة ومؤلاه (قد راجحة عنه) من نفسه وغيرها

كروياته ليخرج الجهاد برأى في الحاجة زمان والمكان والخص والاعلا واعدة القرض مروثوثة عاوي نراد
ان زادت حاجته بزيادة ثوبه لا وحده ثوبه فاكثروا (٨٠) لا عبده يعطى من العبد ما يعتاحه لاقتبال

انفسهم للعب عن دين الله تعالى وطلب الرزق من ماله شرح هر (قوله كروياته)
ولو كانت الزوجة ذمت على المتدشوري ولو ادبها (قوله كان من ضمن) لعل
المراد الا لا في بيت أبيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتي في التفقات شو برى
(قوله مطلقا) أي احتاجن أولا (قوله لا تخصارهن في أربع) يؤخذ منه ما بهته
الا ذبحي انه لو كانت عند اثبات اولاد لم يسطر الا الواحدة عمدة كل عريضة ان يعطى
على قدر حاجته من زرع وعجالة هر ويعطى لاثبات اولاده وان كثرن كما انضاه
اطلاقهم خلافا لان الرقة لان جلن لا اختيار له فيه (قوله وقيل بلكه) هو
المتدشوري وقادة الخلاف انه ان تصرف فيه على هذا دون الاول وايضا اذ قلنا
للثالث ما من جهة تسقط عنه الثقة فان قلنا الثالث ابتداء فلا تسقط عنه الثقة
عبد البر قال الشوري والوجه انها تسقط عنه على الاول ايضا لانه المقصود اه
نظير ما اذا نفيها شخص لاجله وقادة الخلاف ايضا لو يورث عنها على الاول (قوله
اصوله) أي المسلمون وقوله وزوجاته وستولته أي المسلمات كما هو الاقرب في شرح
الروض ولا ينافي ما تقدم في قوله كروياته اه يعطى الزوجة الزينة على المتدشوري
لان ذلك في حياته وفي بعد موته ويخرب بان الاطمان في حال حياته انما هو له
لأنه يتخلله بعد موته كما في سم فان اسلبت الروح بعد موته فظاهر اعطائها
لا تعود على المنع وهي الكفر شرح هر (قوله وبناته) أي المسلمات (قوله لما ان
يستفتوا) يقتضي ان الزوجة لو كانت من لا يرغب في نكاحها أي ولم تستفت
بما ذكرها تسلي الى الموت وهو ظاهر يقتضي ايضا انها لو امتنعن من التزويج
مع رغبة الا كفاه فيها تسلي وهو ظاهر ايضا وان نظريه خ ط س ل (قوله
ان لا يستقروا) لئلا يعرضوا عن الجهاد الى الكسب فلما علموا واستبقت السبي
من هذا ان القضية او التبعيد والدرس اذا مات يعطى بموته بما كان يأخذه ما يقوم به
ترغيبا في طلب العلم فان فضل شيء صرف في قومه والوظيفة ولا تغفل لاختلال شرط
الواقف فيهم لانه يسع لا يهيم المستغنى فذهبهم مقفورة في جنب ما مضى ككثر من
الباطل القول المتبع انما هو من لا يصلح ابتداء أي فيقرون الان اه وخالف جر وفوق
بين هذا والمرتزق بان العلم محبوب للنفوس لا يصدا الناس عنه شيء فيוכל الناس
فيه الى ملهم اليه والجهاد مكروه للنفوس فيحتاج الناس في ارماد انفسهم اليه الى
تألف اه زى واعتمد هذا الفرق هر (قوله وسن ان يضع ديوانا) المتدشوري
ع ش لكن رجع هر في شرحه الدب قال ع ش عليه ويمكن الجمع بصل
الدب على ما لو أمكن الضبط بغيره والوجوب على ما اذا لم يكن (قوله بكسر الدال

معها ونظمت ان كان عن ضم
ويعطى مؤنته ومن يقاتل
فارسا ولا امرس له على من
اتحلى ما يعتاحه لاقتبال ويعطى
مؤنته بخلاف الزوجات يعطى
لهن مطلقا لا تخصارهن في أربع
ثم ما يدفع اليه من وجهه وولده
الملك فيه لما حاصل من القى
وقيل بلكه هو ويصير اليها
من جهة (نا) ان مات أعلى
الامام (اصوله) وزوجاته وبناته
الى ان يستفتوا) بفوضكاح
أورث (و) به الى ان يستقروا
يكسب أو قدره على التزويج
أحب اثبات اسمه في الديوان
أثبت ولا انقطع ذلك حكم الاسول
من زاد في نصيبه زوجات
وبالاستغناء عنهن وفي الثبات اولي
من نصيبه بالزوجة وبالكساح فيها
وبالاستقلال في البنين كالثبات
(وسن ان يضع ديوانا) بكسر
الدال أشهر من غيرها وهو الدقتر
الذي يثبت فيه أسماء المرتقة
وأول من وضعه عمر رضي الله عنه
(و) ان (نصيب كل جمع)
منهم (عرضا) يجمعهم عند
الحاجة اليهم والعريف قيل
بمعنى فاعل وهو الذي يعرف
مناقب النعم (و) ان (يقدم)
منهم (اساما) الاسم (واعطاء)

لما ونحوه (قرننا) لشهره بالي على الله عليه وسلم وخبره قلموا قرنا ولا تقموا رواه الشافعي (الح)
بلا تخرس أي شية باسناد صحيح وسواقر يشا لقرشهم وهو يتبعهم

الحج وهو فارسي معرب وقيل عربي شرح م وهو في الاصل اسم شيطان برماوى
 واسمه ودان بديل جمه على دواو بن ثلث الواو الاولى ياء (قوله لشدةهم) أخذ
 من القرش الذى هو الحيوان العبرى لانه قوته يأكل حيتان البحر أو من القرش
 وهو الغنشين لانه كان ينش على ذوى الحماجات فيكذبهم ح ل (قوله وهم ولد النضر
 الحج) قريش اسم أو لقب للنضر الذى هو جد أبوايه والمحدثون على ان قريشا
 هو نضر الذى هو ولد ولد النضر ومن ثم قال الزين العراقى في نظم السيرة
 أما قريش فلا جمع فيه * جاعها والاكترون النضر
 وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضى توصل به الروافض الى ان كلامه أبى بكر وعمر
 ليس قريشا لانهما اتيا بيمينه صلى الله عليه وسلم بعد قصي فتكون امامتهما
 باطلة ح ل (قوله أحد أجداده) وهو الثانى عشر من أجداده زى وقد نقلهما
 بعضهم بقوله

محمد عبد الله مطلب هاشم * مناف قصي مع كلاب مرة
 فكعب لوى غالب فهو مالك * كذا النضر نجل كنانة بن خزيمة
 فلهركة الياس مع مضر كذا * تراو سعد بن سعدان اثبت

حده الثانى بديل من هاشم وقيل عبد المطلب وقوله عبد مناف جده الثالث وهو
 أبو الادبعة للذكور بن وقصي جده الرابع برماوى (قوله وبني المطلب) ماذكره
 بعضهم من انه أشار بالواو الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم على نظر اذا لوجه
 خلافه لان كلامه فى الاولوية ومعالجهم ان تقدم بني هاشم الى شرح هر فكان الاول
 ان يبر الفداء (قوله شقيق هاشم) وكانوا مومنين وكانت رجل هاشم ملتصقة
 بحبة عبد شمس ولم تكن تزعمه الا ادم وكانوا يقولون سيكون بن ولدهما دم فكان
 كذلك حل (قوله لتسوية) صلى الله عليه وسلم هذا لا يقع تقدمهم على غيرهم
 ويخداهم فى مرتبة واحدة فكان الاول ان يطل بقوله لا تقصده صلى الله عليه
 وسلم فى القسم عليهم من خمس الخمس كما تقدم (قوله فبني عبد شمس) اعطاهم هنا
 من جملة النقي والقيام وصف بهم يستحقون به منتهى لكونهم من المرتزة ولا ينافى حرمانهم
 فى ماضى لان ذلك من خمس الخمس (قوله فبني العزى) هو أخو عبد مناف
 برماوى (قوله عبد الدار) وهو أخو عبد مناف أيضا فهو لاء الثلاثة أولا دقصي
 برماوى (قوله فبني زهرة) لانهم أخوال التى صلى الله عليه وسلم وقوله فبني قيس
 لان أبى بكر وعائش منهم برماوى (قوله وهكذا) أى ثم يصدى فبني قيس بن غزوم ثم دق
 عدى فبني عجم ثم بني سهم ثم بني عامر ثم بني الحارث برماوى (قوله الانصار) جمع

وقيل لشدةهم وهم ولد النضر
 ابن كنانة أحد أجداده صلى
 الله عليه وسلم (و) ان (يخدم
 منهم بنى هاشم) جده الحقيقى
 (و) بنى (المطلب) شقيق
 هاشم لتسوية صلى الله عليه
 وسلم بينهم فى القسم كابر
 (ه) بنى (عبد شمس) شقيق
 هاشم أيضا (ه) بنى (نوفل)
 ابنى هاشم لايه عبد مناف
 ابن قصي (ه) بنى (عبد العزى)
 ابن قصي لانهم اصهاره صلى
 الله عليه وسلم فان زوجته
 خديجة بنت خويلد بن أسد بن
 عبد العزى (تسائر البطون)
 أى باقيا (الاقرب) فالاقرب
 (الى النبى صلى الله عليه وسلم)
 فيقدم منهم بعد بنى العزى بنى
 عبد الدار بن قصي ثم بنى زهرة
 ابن كلاب ثم بنى قيس وهكذا
 فيجد قريش الانصار

فاصركا صاحب وساجبا أوجع نصير كاشرف وشريف وهو جمع فقه واستفاد كل
 بان جمع الفقه لا يكون لما فوق العشرة وهم الوف وأجيب بأن الفقه والكثرة إنما
 يعتبران في نكح كرات المجموع أما في المانق فلا فرق بينهما برأوى (قوله الأوس
 والخزرج) ودفني كما أفاده الشيخ قديم الأوس لأن منهم أنوال التي على الله
 عليه وسلم شرح مد (قوله مكذاتيه) فبما لو أثار العرب مؤثرات عن الانتصار
 وجواهرهم مرتبة واحدة فأشار إلى خلاف الأول بقوله وجه الخ والى خلاف الثاني
 بقوله وفي الحاموي الخ وجبارة شرح مد وظاهره تقديم الانتصار على من عدوا
 قريشوا لأن كان أقرب إليه على الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف
 السرخسي في الأول وللأوردى في الثاني (قوله وجهه المرحضى) أي حل قولهم
 فسائر العرب على من أي على عرب أصدق الخ وقوله أمان أي أمانع أي هو أقرب منهم
 أي من الانتصار وقدم أي على الانتصار فإذا كان من العرب الذين ليسوا أنصارا من
 ينسب إلى كفاة وكان من الانتصار من ينسب إلى خزيمية الذي هو موى كفاة فإن
 المنسوب إلى كفاة يقدم على المنسوب إلى خزيمية وإن كان من الانتصار كما كان المتن
 الذي ظاهره تأخير سائر العرب أي غير قريش عن الانتصار ثم ول على العرب
 المؤخرين في القرب منه على الانتصار (قوله وفي الحاموي) هو قد أساوان مان
 مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله العليم) وهو دم في نوب
 والعلم بعد القرب بسبب الإسلام ثم الله ثم السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم الأيد
 الإمام وقدم السن هنا عكس إمامة الصلاة نظرا للاعتقادنا برأوى وهذه الزيادة
 التي في شرح الروض وقوله نظرا لاقتضابا وشرح مد لأن الما أوها على ما به
 الاقتضاب بين القسائل ثم على ما زبد به الخشوع (قوله لأن العرب أقرب منهم)
 يقتضى أن في العليم قريبا التي على الله عليه وسلم وهو كذلك لأن بني إسرائيل هم
 العليم من يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم والعرب بن اسماعيل والبن من بعده العرب
 أولادهم العليم شيئا (قوله وفيهما) أي العرب والعليم زيادة وقد تقدمت (قوله
 ولا ثبت) أي بدأ وقيل وهو باشر مد ووالى اعتمد ذى سما والروضة
 وجوب ذلك (قوله بقدر واحدة الخ) أي لا القدر الذي كان يأخذها لاجل فرسه
 وقاله وما أشبه ذلك س ل (قوله حيا وميتا) تعميم في المومن وما يتبعه دعوة
 شجيرة (قوله بتقصيه) السابق وهو قوله وراعى في الشجاعة الزمان والمكان الخ
 عبد الله (قوله وإن لم يرج برؤه) ولا شرط المسكنة برأوى (قوله لا يرغب
 الناس الخ) وبذلك تارق عدم وجوب إعطاء أولاد العالم طائفة بعد وتملرغبة

الأوس والخزرج لا تارهم
 المحمدي في الإسلام فسائر
 العرب أي بأفهم قال الرازي
 يكذاتيه وجهه المرحضى
 على من هم أبعد من الانتصار
 أمان هو أقرب منهم إلى التي
 على الله عليه وسلم فقدم
 وفي الحاموي يقدم بعد الانتصار
 مضر فربما قوله عدنان
 فخصان (العليم) لأن العرب
 أقرب منهم إلى التي على الله
 عليه وسلم ونها زيادة تطلب
 من شرح الروض وذكر السن
 في المسائل المذكورة من
 زيادة (ولا ثبت في الديوان
 من لا يصلح للخروج) كما جرى
 وزين وواقيد وأما ثبت
 الرجل المكلف الحضر
 البصر والصالح الفز وفيرز
 اثبات الأخرس والأسم
 والأعرج إن كان فارسا (ومن
 مرض منهم) يمينون وأوغريه
 (فكسهم) فيعطى بقدر
 حاجة موه حيا وميتا بتقصيه
 السابق (وإن لم يرج برؤه)
 لا يرغب الناس عن الجهاد
 ويستغلوا بالكسب وقول
 فكسهم أعجم وأولى مما
 ذكره

(ومعنى) يند باسم (من ليرج) برؤه وان اعطى اذلا فامدة في اقامته وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أى عن المرتزة
أى عن حاجتهم (وزع عليهم بقدر موتهم) (٨٣) لانهم كانوا لو احدمتهم نفس ولا سترقت اعطاهم من القاضل

هذه النسبة (وله) أى الامام
(عريف بعضه) أى القاضل
(في ثوب وسلاح وخيل)
وتوصها الامم معونة لهم والفرش
من هذان الامام لا يبقى
في بيت المال شيان من الشيء
ما وجدته صرفا فان لم يجد
ابتدأ مني واطاعت ومساعد
على حسب رأيه (وله وقف
عقاري أو بيعه وقسم غلته)
في الوقت (أو غلته) في البيع
بحسب ما يراه (كذلك) أى
تقسم المتقول أربعة أخا سه
قام نزرقة وخسه للمصالح
والاستاق الأربعة سواء
وله أيضا قسمه كالمتقول كما
شمه للكلام السابق اول
الباب لكن خمس الخمس
الذي للمصالح لاسيلا الى
قسمته وما ذكرته من
التخيرة وما في الروضة كاسلها
واقصر الامل على الوقف
(فصل) في التنية وما يتبعها
(التنية نحو مال) هو أهم
من قوله مال (حصل) لنا (من
الحربين) مما هو لهم (بإيجاف)
أى اسراع لشئ مما سار حتى
ما حصل بريقة أو التقاط كما
مر وكذا ما التزموا عنه عند
التقاء الصغين ولوقبل شهر

الناس في السلم وهذا في الاوقاف وأما أموال المصالح فاولا دالها المصد بسطون
كما هنا اه قل على ابدال (قوله ومعنى) أى بموجبا سل وقال حل نذا وهو
مبنى الجهور بدليل كتابته بالياء آخره لا لو كان مبنيا للقاضل لكتب بالواو لان من
معا صموا لي تصالى بموا الله ما يشاء وقال تعالى فمضوا أمة الجبل لكن قال في النصح
على لوجه بمضوهوا وجميعها فطيه فصع قراءته بكسر الحاء مع فتح الياء بالبناء
للقاضل وهو الناسب لقوله ولا يجب (قوله وان اعطى) والادى ببطاة كفاية غونه
اللائقة بالآية مر قال البرماوى ويفرق الامام أو نائبه انزاقه قسم شي
مسا نه أى سنة سنة أو مشارة أى شهر اشهر أو غيرهما بحسب ما يراه أى ليعمل
وقت العطاء معلوما لا يختلف والاول مرة في كل سنة وظاهر كلام ابن القري انه
لا يشترط مسكنه ويجرى عليه السبب على وقال ان النضر قضيته (قوله اذلا فامدة
في اقامته) قد يقال فيه فامدة وهي تذكرة يعطى (قوله وزع عليهم) أى على
المرتزة أى الرجال البالغين دون غيرهم من الذراري ومن يحتاجون اليه من نحو
الغضاة حل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل خ ما يغير هذا فقال مثال
ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية
الرابع أربعة آلاف فمجموع ذلك عشرة آلاف فيعمل القاضل عن ذلك عشرة اجزله
فيصلي الاثر عشرها والثاني خمسها والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خمسها
وكذا فعل ان زاد اه عن (قوله وقسم غلته) أى اجزله وهو مستأنف لا معطوف على
ما قبله لان القسم واجب في مبتدأ خبره كذلك (قوله بحسب ما يراه) واجب للوقف
والبيع فقط فكان الانسب تقديمه على قوله وقسم غلته (قوله والاستاق
الأربعة) أى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله سواء حال أى
حال كون المصالح وكل من الاصناف الأربعة مستسوية فيه لان لكل خمسة (قوله
السابق أول الباب) أى في قوله ما حصل لثمان كفاة فثمنس الخ فامدة شامل للقدار
وكان الاولى ان يقول أول الكتاب لانه الذى ترجم به (قوله لاسيلا الى قسمته)
أى لان المصالح غير مضمونة فوقه وصرف غلته أولى من بيعه وصرف ثمنه برواوى
وعبارة شرح مدر بل يباع أو يوقف وهي أولى ويقسم ثمنه أو غلته اه
(فصل) في التنية وما يتبعها أى من الرضى والنقل (قوله حصل لنا)
خرج ما حصل أهل التتمين أهل الحرب فانس غنيمة ولا يزع منهم سل (قوله)
والحرب فاقمة) لان القتال المقرب وما ركا لخلق الموجود ما ركا فهو موجود بطريق
القوة المترتبة له الفعل شرح مدر (قوله بخلاف المتروك) بسبب حصوله في دارهم

السلاح أو ما به الكفار لنا والحرب فاقمة بخلاف المتروك بسبب حصوله في دارهم

أي قلمين فغنيمة قبل في لاتهم جلوا عنه ذى وحل لاهل لم يقع تلاق لم هو شابة
 القتال فيه شرح مر (قوله وضرب مسكرا) أي خيامنا فلا يكون غنيمة بل في
 عش ورموى والنظاران مقبول المصدر معنوق أي ضرب مسكرا خيامه والبراد
 بالمسكركم تقسمه من الحلاق اسم الحمل على الحال في المختار ما نضه المسكر
 الجيش وعسكر الرجل فهو مسكر بكسر الكاف أي هيأ المسكر ووضع المسكر
 مسكرا فتح الكاف فاطلاق المسكر على الخيام بجاز من الإطلاق اسم الحمل على
 الحال لأن المسكر اسم لموضع المسكر (قوله في مقدمتها السلب) ولوا عرض عنه
 مستحق لم يسقط حقه لانه من قبله جبر (قوله غروا) هو ما انطوت عما عقبته
 ولراد هنا الوقوع في أمر عظيم قبل على التبرير (قوله هنا) مرج الكافر فلا سلبه
 ولوزن ثانيا لأن الامام برماوى (قوله أو عبدا) أي سلمه وقوله مياي بشرط ان يكون
 يقاتل ومنه المرأة والحشى اه برماوى (قوله أو يبعه) هذه الباء أحسن من
 قول المهاج أو فباعه لصدقه بما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلم
 يقطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء الحرب؛ لقاس أن السلب
 يكون للثاني لانه هو الذي أزال المنصة فلو قطعها ما اشتد كالأول ترك جمع في قول
 أو انقضت بالسلب لم ولو انقضت واحد فقتله آخر السلب لولا برماوى (قوله أو
 يأسره) بكسر السين من باب ضرب قال قتال وأسروا من رقبا (قوله وان من عليه
 الامام) نعم لاحق للقتال في رقبته وعدائه لأن اسم السلب لا يقع عليهما شرح مر
 (قوله أو أسرا لغيره لاه) أي القبر كفي شره ما أسرس ل (قوله أو بعدا نهرام
 الحسين) أي قتله بعد أن نهرامهم والمخاريون غير مقبرين لقتال أو إلى دمه اما ادافعوا
 لقتال أو قته فحكم القتال ما في حقهم كما قاله الامام بهلاق ما لقتل واحد منهم
 اتهمه مع بقائه غيره فانه يستحق سلبه ع (قوله خبر من قتل) هذا ليس من
 كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام أبي بكر رضى الله عنه فشره صلى الله
 عليه وسلم شيئا وقال س ل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يسهل ان
 أي بكره قاله لأن النبي قاله في غزوة حنين اه وصرح ذلك بتجليله ان قال قال صلى
 الله عليه وسلم من قتل المخوف التل مستعمل في حقيقة وعجازه في مثل من أوطت توته
 وفي قوله تلبا لاجار الاول والمراد قتلا يجل قتلته فخرج النساء والسيدان تحتها لاه
 البرماوى (قوله وهو خف) أي طويل يلبس بالسلب شرح مر (قوله من سوار)
 وهو ما يحمل في اليد كالتبالة يلبس عطف الطوق عليه (قوله في رحبه) أي مرأه
 الذي يسكر فيه وعجازه المختار رجل الشخص ما وافي الحضر ثم نفل لانه المسافر

وضرب مسكرا نهم وقهرى
 بالجر بين هذا ونهاياي أولى
 من تغييره بالكفار (فيقدم)
 منها (السلب لركب غروا)
 بتدريجه بقول (من) حرا
 كان أو عبدا ميا أو بالناس
 ذكر أو أتى أو غشى (باراله)
 منعة عري (فتح التون أشهر
 من اسكانها أي قوته (في
 الحرب) كان قتله أو يبعه
 أو يقطع يديه أو رجله أو يده
 ورجله أو يأسره وان من عليه
 الامام أو رقه أو فداء بخلاف
 ما لو راح من حسن أو صف
 أو قته غاملا أو أسرا لغيره
 أو بعدا نهرام المحرمين فلا
 سلبه لا يتواءم كركوب الغزو
 المذكور والا صل في ذلك
 خبر من قتل تلبا لاه سلبه
 وواد الشبان (وهو) أي
 الساب (مامعه) أي الحربي
 الذي ارتل منعتة (من ثياب
 تكف) ولباسان (ورن)
 برادون وهو خف بلا قدم
 (ومن سوار) وطوق
 (ومنطقة) وهي ما يند بها
 الوسط (ونائم وفتة) معه
 كسبها بالاختلاف في رحله
 (وجبة) حادمه

ولولين يديه (قوله ولولين يديه) الاولى ولولين تكزيين يديه ع ش بأن كانت خلفه أو يمينه
 لانه التوسيم وعجوة شرح مد تقاد أمامه أو خلفه أو يمينه فتقول في الروضة
 كما لمهايين يديه مثال لا يقدف كان الاولى ان يضيء بالمذكرا (قوله اختار
 واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه اسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها
 كما لقاتلها وان الحاجة الى السلاح اتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد
 لضيق الاول أو انكساره وايضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف القوس سم
 قلاع م و خلافا ل ل لانه فاسها على الجناح لكن عبارة شرح م ولوزاد
 سلاحه على العادة تقاس ما يأتي في الجنبية انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو
 الاوجه وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له ع ش وقضية ذلك انه اذا كان
 معه آلات الحرب من انواع متعددة كسيف وبنذفة وخضر ودريس ان الجميع
 سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فائما يعطى واحدا منهما وعجوة
 ع ب وأتخر ب يحتاجها وهو شامل للمتعدد وغيره من نوع كسيفين أو انواع
 وقضية اخراج ما لا يحتاج اليه ويرغب في الاكتفاء في الحاجة في التوقع فكل ما ترفع
 الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش على م (قوله وركوب) ولولا القوة كان
 قاتل واجلا وعنا يديه أو يمد غلام مثلا م (قوله للجلم) وهو ما يحصل في م
 القوس والقود التي يحصل في الحلقة ويسمى كرا كسولها هو الر كابل لكن
 خال في المختار هو حديدة تكون في مؤخر خنق الرافض ع ش على م والرافض
 من بر وض الدابة يجر عليها لكن على هذا لا تناسب جعلهم أمثلة لة الركوب لانه
 ليس آله فله عمل المراد به الركاب بطريق التجوز (قوله لاحقية) وهي الوعاء الذي
 يحصل فيه الامتعة كما نخرج مثلا خال م نفع لوجعلها وقاية لظهور اتبعه دخولها ام
 ويدل لذلك قول الشاعر ولا مشدودة على يده فانه يقتضي امل وجعلها خلف ظهره
 وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله واختار السبكي الخ) منيف (قوله سمون
 نحو الحفظ) أي قد راجرة مثل ذلك لا يزيد (قوله ثم خمس الباقي) والتولى ذلك
 الامام أو نائبه ولو غرت طاعة ولا يعرفهم من جهة الامام فيقسموا في القسمة واحدا
 اهل عصا والا فلا شرح م (قوله خمس رفاع) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم
 في التي لان الطائفتين حاضرون فهم كالشركاء الحقيقية بخلاف التي لان اهلها غائبون
 برماوى وشو برى أي فلا قرعة فيه بل الرأي فيه للامام كما في الرشيدى وعجوة
 سبه ان الطائفتين هنا ما لكونه للاثماس الاربعة هم صرورون ويصحب دفعه الممالا
 كاتاني فوجبت القرعة لاطاعة القرائع كافي سائر الاملاك والما التي مقارمه ومكول

ولولين يديه لاهما انما شاد
 معه ليركها عند الحاجة بخلاف
 التي جعل عليها اتماله فلو تعددت
 الجناح اختاروا واحدة منها
 لان كل منها حادثة من ازال
 منته (وألتخر ب كدوع
 وركوب وآلته) كصريح
 ولجام ومقود ويهناز وقولي
 وآلته أهم من قوله وسر ورجام
 (لاحقية) مشدودة على
 القوس بما فيها من نقد وغيره
 لاهما ليست من لباسه ولان
 حله ولا مشدودة على يديه
 واختار السبكي انه يأخذها
 بما فيها (ثم) بعد السلب
 (تخرج الموزن) أي مؤن نحو
 الحفظ ونفل المال ان لم يجد
 منه توقع به الحاجة اليه (ثم
 بخمس الباقي) من القسمة بعد
 السلب والموزن (وخمس خمس
 التي) فيقسم بين اهل كافر
 في التي لانه واعلموا انما غنمنا
 من شئ فبصل ذلك خمسة
 أقسام متساوية ويؤخذ خمسة
 رفاع ويكتب على واحدة لله
 أو للمصالح وعلى أربع للطائفتين
 ثم يدرج في بناق متساوية
 ويخرج للصكل خمس وقعة
 فخرج لله أو للمصالح جعل
 يدر اهل الخمس على خمسة
 وهي التي تخدم في التي

الى الامام ولا مال فيه حين لم يكن للقرعة فيه شيء (قوله وقسم ما للثلاثين
 قبل الخ) أي ندوا ويقسم أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كمثل التي على
 الله عليه وسلم وتأخيرها فلا عذر أي العود الى دار الاسلام كروميل جرم ان طلبوا
 تحصيلها ولو بلسان الحال كما صرحه الاذني (قوله والثقل الخ) وهو لغة الزيادة وشرا
 ما ذكره وانما ذكره قبل الاخماس الاربعة لانه من مال المصالح الذي هو من جهة
 الخمس المتقدم في قوله ونحوه كفي والثقل مبتدأ خبره من مال المصالح وما يهسا
 اعتراض وهذا الجملة اعتراضها معتزلة بين المطوف وهو قوله والاخماس الاربعة
 للاثنتين والمطوف عليه وهو قوله ونحوه خمس التي (قوله باجتهاده) في قدومه
 وان زاد على المسم لانه موصوف الى نظر الامام عن (قوله ينك) من باب دعي
 كما في المصالح والمكمن يقع المكين كما في المصباح ايضا (قوله من مال المصالح) وقيل
 من اصل القسمة وقيل من الاخماس الاربعة مر (قوله والحقنصل) بالجر حذف
 على الذي سيقت (قوله في النوع الثاني) أي قوله أو شرطها الخ ع ش (قوله
 كربع) أي ربع خمس الخمس التي للمصالح (قوله كونه مدلولها) هذا واضح
 في النوع الثاني لانه الذي شرطه الزيادة قبل ارفع (قوله سقاراه) قوله
 قلت ما الفرق بين القسمة والتي حيث جعلت العقار في القسمة فلعول وفي أي
 يقتضيه الامام بين قسمته وقوله أو يبعه وهي بفتح أو عتقت حب وها مر
 بان القسمة حصلت بكسبهم وفطهم فكوهما في التي منه احسابا وها مر
 خارج فكانت الخيرة فيه الى رأى الامام سم محصا (قوله بفتح) في مرجع
 بمخالفة أي حنيقة من تغيير الامام بين قسمته على الله ع وهو الذي (قوله بعد
 الاشافة) أي القسمة التي في قوله سأل ما غنم من شيء وهو ان هذا لا يذهب
 كون الاخماس الاربعة ملكا لهم الا أن يقال القسمة ليهن ته هي المثل وقوله
 من حضر ولو يكرها على الحضور (قوله بينه الخ) هذا انه يذهب في من
 يرضع له لما يأتي من ان الرمن والاخي والاقطع ربع لحم وان منو او يبعه ولا كما
 يؤخذ من شرح مر (قوله مستاجر) أي اراد بل وند رسله وند رة استأجر
 والاطهران الاحمر لسياسة الدواب وحفظ الامنة وتوالتجرو في يدهم لهم ادا
 فالتواو عبارة البرماوى كاجير أي اجارة عس أم اجير الله تعالى في ذلهم يقاتل
 لا مكان التزامه من يول عنه ويتفرع للزيادة أو المسم اذا استأجره فله اذ لا آخره
 لقضاء اجارة ولا رة له وان قاتل لا عزمه به بالاجارة ولا قرب ابيه على اسباب
 لهوم حديثه لمصاوا سماء اجير الله فتمتع علمه . . . وشم . . .

وقسم ما للاثنتين قبل قسمة
 هذا الخمس لكن بعد لقائه
 بقرعة كما عرف (والثقل)
 بيع القه انه من اسكانها
 وهو زيادة بدفعها الامام
 باجتهاده في قدومه بقدر
 الفضل المتبادل لها (لن ظهر
 منه) في الحرب (امر محمود)
 كبارزة أو حسن اقدام (أو
 بشرطها) باجتهاده (لن يفعل
 ما ينكى الحرسين) كحجوم
 على قلعة ودلا عليها وحفظ
 ممكن ونحوه حال يكون
 (من مال المصالح الذي سيقت
 في هذا القتال أو الحاصل عنده)
 في بيت المال فان كان مما
 سيقت في كرفي النوع الثاني
 جأ كربع وثلاثين في
 الجملة للعاجلة وان كان من
 الحاصل عنده شرط كونه
 معلوما والنوع الاول من الفضل
 من زيادتي (والاخماس الاربعة)
 عقارها وسبقها للاثنتين
 أخذ من الامة حيث اقتصر
 فيها بعد الاشافة اليهم على
 انراج الخمس (وهي من حضر
 القتال ولو في اثنته) أو كان
 عن لا يسمهم له (بينه) أي
 القتال (وان لم يقاتل أو)
 حضر (لا يند) وقائل كاجير

لحظ اتمعة وتاجر وترف لشم رة القتال في الاولى ولصالحه في الثانية واخبر به اجاسون وكس
 ومن انبر ليس العسكرين هوم ابدال ولا شرف ان حضر به انقضائه ولوقبل حياته . . .

والفرس مشكل فليروا وانما قد حدث اجارة الماسك للجهاد لانه محصور العصف تعين عليه ومثل اجارة الذئبة الاجارة الواردة على عمل التحياطة ثوب فيسقط وان لم يقاتل كما في شرح مدر لانه يمكنه ان يكثر من حمل عنه ويحضر قوله والفرس يخرج بعيد ملحوظ تقديره وفيه يهزم (قوله غير متصرف) ويصدق به انه ادعى التصرف او التصرّف حل (قوله لا يخلد والمرح) لانه لا يهزم لمصلحة فلا يرد ان شرح مدر لان قول المصنف وهم من حضر الخ شامل للمقتضاه لهما بطلان والفضل من حيث الناس على ترك القتال والمرح من برح الناس ويؤمنهم حل وفي ع ش على مدر ان العطف للتفسير وفي الصباح خفله تركت نصرته واعانته اه وهي تضيئ النصارى ورشد المصباح قوله تعالى وان يضلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده الا ينلكن من لفسر الفضل الذي يكثر الخوف والمرح بالذي يحصل منه الخوف ولورة كقوله لا طاعة الا لله انهم يكونون اعم (قوله وان حضر) أي المرحض والفضل منه أي القتال بل وان قال لا شيعنا عززي (قوله فمعه) أي حق تملكه لاسبذ كران التسمية لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك شرح مدر قال ع ش قوله أي حق تملكه أي لانفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مقوض لرايه أي الوارث ان شله تملكه وان شاء اعرض (قوله قبل انتقامه) أي وقبل الحيازة اما بعده حقيقة لو انفس له و مدر خلافا لمحل حيث قال لاشي له ولو بعد حيازة المال (قوله لاسار) أي من ان التسمية تستحق الخ (قوله وفارق موت فرسه) أي قبل انتفاء الحرب فانه يعطى لها واما الويات الفرس قبل القتال فانه لاحول ح ف وعبارة مدر وفارق استحقاقه لفسهم فرسه الذي مات او خرج عن ملكه في الانتشاء ولوقبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لمجاز بقاء سهمه المتبوع وبجره ومرضه في الانتشاء غير مانع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا وانجمن والاعضاء كللوت ولو اما ما احتقل ان لا يستحق واحدهما ويحتمل ان يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيه وتفرضه ولا يخال اذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كما في الروض (قوله والفرس تابع) أي فيقتصر في التامع ما لا يقتصر في المتبوع (قوله والفرس) أي وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والان لا به كالمواضع فرسه في الحرب فوجدته آخره قاتل عليه فيهم لماله مدر وقوله سهمان للفرس وان لم يقاتل عليه بان سكان معه او بقره متبعا لذلك ولكنه قاتل واحدا وفي سفينة قرب الساحل واحتمل ان يحضر ويركب لانه قد يحتاج اليها شرح مدر (قوله فرسان بضم الفاء) وكسر هاء مع سكنون الزاء لان مرسا يجمع عليهما (فواد الانفرس واحد) ولو معارا

والفرس مشكل فليروا وانما قد حدث اجارة الماسك للجهاد لانه محصور العصف تعين عليه ومثل اجارة الذئبة الاجارة الواردة على عمل التحياطة ثوب فيسقط وان لم يقاتل كما في شرح مدر لانه يمكنه ان يكثر من حمل عنه ويحضر قوله والفرس يخرج بعيد ملحوظ تقديره وفيه يهزم (قوله غير متصرف) ويصدق به انه ادعى التصرف او التصرّف حل (قوله لا يخلد والمرح) لانه لا يهزم لمصلحة فلا يرد ان شرح مدر لان قول المصنف وهم من حضر الخ شامل للمقتضاه لهما بطلان والفضل من حيث الناس على ترك القتال والمرح من برح الناس ويؤمنهم حل وفي ع ش على مدر ان العطف للتفسير وفي الصباح خفله تركت نصرته واعانته اه وهي تضيئ النصارى ورشد المصباح قوله تعالى وان يضلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده الا ينلكن من لفسر الفضل الذي يكثر الخوف والمرح بالذي يحصل منه الخوف ولورة كقوله لا طاعة الا لله انهم يكونون اعم (قوله وان حضر) أي المرحض والفضل منه أي القتال بل وان قال لا شيعنا عززي (قوله فمعه) أي حق تملكه لاسبذ كران التسمية لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك شرح مدر قال ع ش قوله أي حق تملكه أي لانفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مقوض لرايه أي الوارث ان شله تملكه وان شاء اعرض (قوله قبل انتقامه) أي وقبل الحيازة اما بعده حقيقة لو انفس له و مدر خلافا لمحل حيث قال لاشي له ولو بعد حيازة المال (قوله لاسار) أي من ان التسمية تستحق الخ (قوله وفارق موت فرسه) أي قبل انتفاء الحرب فانه يعطى لها واما الويات الفرس قبل القتال فانه لاحول ح ف وعبارة مدر وفارق استحقاقه لفسهم فرسه الذي مات او خرج عن ملكه في الانتشاء ولوقبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لمجاز بقاء سهمه المتبوع وبجره ومرضه في الانتشاء غير مانع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا وانجمن والاعضاء كللوت ولو اما ما احتقل ان لا يستحق واحدهما ويحتمل ان يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيه وتفرضه ولا يخال اذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كما في الروض (قوله والفرس تابع) أي فيقتصر في التامع ما لا يقتصر في المتبوع (قوله والفرس) أي وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والان لا به كالمواضع فرسه في الحرب فوجدته آخره قاتل عليه فيهم لماله مدر وقوله سهمان للفرس وان لم يقاتل عليه بان سكان معه او بقره متبعا لذلك ولكنه قاتل واحدا وفي سفينة قرب الساحل واحتمل ان يحضر ويركب لانه قد يحتاج اليها شرح مدر (قوله فرسان بضم الفاء) وكسر هاء مع سكنون الزاء لان مرسا يجمع عليهما (فواد الانفرس واحد) ولو معارا

فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل قتل وجماد لا تعطي الحرب مالا غير قليل بالكر والفر لا ينصلح له ما لا يحضره
فيمرض له ما وضع الفيل أكثر من وضع البغل ووضعه البغل أكثر (٨٨) من وضع الجماد ولا يعطى الفرس لا تنفع فيه

كثير ولا وكبير هو مرفاق
الشيخ الحرم بأن الشيخ يتفق
بأنه يودعاه فمريضه له (ويرضه
منه) أي من الأخص الأربعة
(العبد وصبي ومجنون وامرأة
ومجنون حضرة) القتال وفيهم
يقع وإن لم يأت السبي والولي
والزوج (ولكافر مصوم)
هذا عين قوله ولا يرضى (حضر
بلاجرة) أي بأن الإمام لا يتابع
في غير الجنون والجنون وقياسا
فيما كان حضر الكافر فغير
إذا الإمام لم يرض له لا يمتهم
بمؤاذه أهل دينه بل يميز ريان
رأى ذلك أبا ذر بآجرة فله
الاجرة فقط والتصرح بحكم
المجنون والجنون من زيادتي
ورضه أيضا لا يجزيه من عقاد
أطراف وتاجر ويصرف حضرا
ولم يقاتل (والرضه دون سهم)
وان كانوا فرسانا (يمتد)
الإمام (في قدره) بقدمي يرضي
ويفاوت بين أهله بقدر نفسه
فيجمع القتال ومن قتاله
أكثر واتاس على الراجل
والمرأة التي تداوى الجرحى
وتسقى العطاش على ثني تحفظ
الرجال وإنما كان الرضه من
الأخص الأربعة لأنه سهم
من التبعة مستحق بالحضور
الأنه ناقص فكان من الأخص الأربعة المختصة بالغايبين الذين حضروا الواقعة

الأنه ناقص فكان من الأخص الأربعة المختصة بالغايبين الذين حضروا الواقعة

أي الذين يرضع لهم فرسا أو لعل الأولى تقديم هذه القاية بعد قوله لم يسلموا
ويصنون الخ ثم ظهر أنه غايه في قوله دون سهم كما يؤخذ من شرحه وعبارة ولو كان
الرضع فارسا كما جرى عليه ابن القري وهو المعتمد والاصح له لا بد أن يتسبب مجموع
ماله مع فرسه عن سهم وأجل خلافا لما ذهبهم من جريان الفارس ورضع نفسه دون
سهم الرجل ورضع فرسه دون سهم الفارس من كل واحد وجروجه

(كتاب قسم الزكاة)

ذكرنا كثرة الأصحاب هنا كالتخصيص لاه أي مال الزكاة كسابقه أي التي والغنية
بجميعه الامام ويعرفهوا قلهم كالأم آخر الزكاة لتعلقها بها ومن ثم كان نسب وجرى
عليه في الرخصة شرحه (قوله آية اتما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصديق
نية ما خلفا وبها في الآية بالعقار لثلاثة ما حتم (قوله بلام المالك) وعطف بالواو دون
أولا فائدة التفسير بل بينهم فيها فلا يجوز تخصيص الأصناف الموحدين بها وقال الأئمة
الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها إلى منف واحد ومال إليه الخمر الرازي وقالوا في
الآية اتما الصدقات لقوله الثمانية لا تغيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعي يقول
لا تغيرهم ولا بعضهم وحده وبسطوا الكلام في الاستدلال به بما رددته عليهم
في شرح المشكاة أيضا بشو برى قال ابن عجلون يعني ثلاث مسائل في الزكاة يخفى
فيها على خلاف المذهب قل الزكاة ودفع زكاة واحد إلى واحد ودفعها إلى منف
واحد اج على المقرر (قوله وإلى الأربعة الأخيرة بنى القرطبي) فإن قلت ما الحكمة
في ذكره في بعض الأفراد دون بعض قلت الحكمة في ذكرها في الأول ظاهرة
لأن المأخوذ يصرف في تغلب من الرقاب وعطف الفار من عليه بدونها المشاركة له
في الأخذ لدفع لغريمه عليه فكأنها متوحد واحد وليا كان سبيل الله نوعا آخر
الأخذ له مخالف للأخذ لقبله أعادها فيه إشارة لذلك وعطف عليه ما بعده
لشراكته له في الأخذ لاصرف لحاحته لا لونه ما عليه فكأنه كالتوحد الواحد
فلم يصح لاعادة في معه شو برى (قوله حتى إذا لم يحصل الصرف) في مصارفها بان
عق المسكاتب بغير ما أخذه أو يرى الغارم أو دفع غيره أخذه أو تخلف الغازي عن
الفرز وإن السبل عن السفر وقوله على ما يأتي أي في الفصل الآتي في قوله فإن
تختلفا عما أخذنا لاجله استردنا الخ (قوله الثمانية) وقد جعلها بعضهم في قوله
صرفت زكاة الحسن لم لا بد أن يفي فاني لما احتاج لو كنت تعرف
قبر ومسكن وفار وعمل * وفي سبل غارم ومؤلف
وأناج ما تجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع وتخل وعذب

(كتاب قسم الزكاة)
مع بيان حكم صدقة التطوع
والاصل في القول آية اتما
الصدقات للفقراء وأضاف فيها
الصدقات إلى الأصناف الأربعة
الأولى بلام المالك وإلى الأربعة
الأخيرة بنى القرطبي لاشعار
بإطلاق المالك في الأربعة الأولى
وتقيده في الأخيرة حتى إذا لم
يحصل الصرف في مصارفها
استرجع بخلافه في الأولى
على ما يأتي (في أي الزكاة
لثمانية) (تقديم)

فاذا كان الباقي من عمره السالب ثلاثين والباقي من عمره الزوجية ففقههم أربعين
ورع ما عنده على ثلاثين لاجل أربعين (قوله) مكفاته بنفقة قريب) أي أصل
أو فرع فلم يكفه فله أخذ تمام كفأته ولو من زكاته لما لفق عليه من زوج أو قريب
وسمعهم دفع زكاته من ثلثه ففقهه يجعل على من تكفيه للنفقة ولو امتنع قريبه من
الاتفاق واستضى من رغبة إلى الحاحكم حثكان له الأخذ لاه خير يمكن ومثله لو اعسر
الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ اذا كان الغائب لاه مال له ولم تقدر على
التوصل اليه وبجرت عن الاقتراض ويسن للزوجة ان تعطي زوجها من زكاتها وان
انفقها عليها شرح مدر وبرماوى (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعي أو بائن
وهي حامل كآله الماسودي ولو سقطت نفقتها بشوز لم تعط لغيرها على النفقة حالا
بالطاعة ومن ثم لو لم يفرق بلا اذن أو معه ومنعها عقلت من مهم العراء أو المساكين
حيث لم تقدر على العود حال لغيرها والاف سهم ابن الدليل اذا عرفت على الرجوع
لا تراه العصة وخرج بذلك المسكي بنفقة متبرع فهو زلة الأخذ شرح مدر (قوله يعلم
شرعي) ومثله آله وفراة القرآن أي تعلم وهكذا الحياجه للفسخ فله أخذ
ما يشك به حل (قوله ولا مسكه) أي الاتفاق به مدر وان اعتاد السكي بالجرة
ومثله كتب الغيبة وان تعدت أنواعها فان تعدت من نوع واحد بيع ما زاد على
واحد منها إلا نحو مدرس واختلف مدها قل على الضرر (قوله لثياب) ولو لتجمل
مرة في العام لان ثيابه ومثله أحل المرأة التي تعمل في بعض الاوقات حبس كان
لانفاسها حل وشرح مدر وانظر وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة دون
ما قبلها وماهلا قطع الجميع رغبة للاختصار وشو برى (قوله يحتاجها) ولو نادرا كمره
في السنة مدر وهو حال من الأربعة وان كان الاخير ان فكرتين لان عطفها على
المعرفة بسوء ذلك (قوله غائب أو حاضر) وقد قيل بينه وبينه شرح مدر وبعضهم
ادخله في الغائب لانه غالب حكما (قوله أو مؤجل) وان قصر الاجل مدر وعيادة
عن قوله أو مؤجل وان حل قبل مضي زمان مسافة للقصر وهو بينه وبين المال
الغائب بان الدين لما كان معدوما لم يستبرو والمزنا بل يعطى حتى يحل ويقدر على
خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبعدها (قوله فيعطى
ما يكفيه) أي اذا لم يجد من قرضه روى (قوله الى أن يصل الى ماله) سواء الى
أن يصل اليه ماله أو اسقاط لفته الى أن ما ذكره انما ياسب بعض افراد ابن السبيل
بدر وفي نسخة اسقاط الى وهي ظاهرة (قوله ولعلمل) وله أن يأخذ من مال نفسه
لنفسه قاله الشافعي لانه أمين قال في الروضة ولتلف المال قبل وصوله لاهام فاجرة

من زيادتي (كفأته بنفقة
قريب أو زوج) لانه غير محتاج
كذلك سب كل يوم قدر كفأته
(واشتغاله نواهل) والكتب
بينه منها (لا) اشتغاله (يعلم
شرعي) بنافي منه تصببه
والكتب بينه منه لانه فرض
كفأته وقولي شرعي من زيادته
(ولا مسكه) فبأداه وثياب
وكتب له (يحتاجها) وذكر
التحادم والكتب مع القيد
بالاحتياج من زيادتي (و) لا
(مال له) ثب جرحه بن أو مؤجل
فيعطى ما يكفيه الى ان يصل الى
ماله أو يحل الاجل لانه الآن
قادر أو مسكين (ولعلمل) على
الركاة (كساع) جميعها
(وكتب) يكتب ما أعطاه
أرباب الاموال (وقاسم وحاشم)
فيهم أو يجمع ذوى الهامان

والاصل انه رضى اوليا وثلاثي حجة مع اولي من قوله سماع الى آخره لان العامل لا يصرح فيها ذكره اذ منتهى
 العرف والحاسب واما الجرح الحافظ للاموال والراعي بعد (٩٢) قبض الامام ففي حجة السهمان لا في سهم

من بيت المال س ل (قوله على اولها) وهو قوله يصحهم (قوله في حجة السهمان)
 جمع سهم وصيانة من جازته من اهل الزكاة لان خصوص سهم العامل (قوله)
 وما ذكره اولاً من قوله (ي) اي الزكاة الثانية (قوله لا تخرج رواتل) قضية كلامه
 دخول قبض الزكاة في عموم ولاية القاضي وهو كذلك ما لم يتصل بهما حكم خاص
 شرح مر (قوله ان لم يتطوعا بالعمل) مفهومه انهما اذا تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما
 من خمس الخمس ولم يذكر مر هذا القيد وتقدم قسم التي ما يقتضي ان هذا
 الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولو توفقه من
 التاليف) وهو جمع القلوب شرح مر (قوله ان قسم الامم الخ) مفهومه انهم
 المالك لا يعطى المؤلفة وليس كذلك وعبارة الشارح في العسل الذي بل هذا المؤلفة
 يعطى الامام والمالك حل نعم قسم الامام واذا احتساج شرطان لا يخرج من
 المؤلفة فقط فان حل كلامه على انهما راجعان للاخير بن فقط فلا ضعف في كلامه
 زى ما يصح وعبارة ع ش والرابع انهم يعطون مطلقاً ولو اغنياء سواء اقسام المذموم
 او المالك كاسيا في الفسل الا في وسواء احبب اليهم ام لا واجب تحمل كلامه
 على القسمين الاخيرين وعبارة حل قوله واحتسج لهم فيه نشر النسبة: قوين فانه
 لا يشترط فيها احتساج وقسم الامام عليهما اخره بخلاف الاخيرين ومعنى
 احتساج الاخيرين ان يكون اعطوا ما اسهل من تجهيز فجو حش (قوله ضعيف
 اسلام) اي ضعيف اليقين سواء على ان اليمان يزيد ويخس فيكون امر دنا اسلام
 اليمان فيعطى ثانياً ليقوى يقينه او كان قريب عهد بالاسلام ان كان عسده
 وحشة في اهل (قوله اوشريف في قومه) اي اوفوى اسلام لعسكه شريف
 ولا يشترط فيها الذكورة حل ولا يشترط ذلك الايشة س ل (قوله اوما فله) اي
 مسلم كاف ويشترط فيه الذكورة حل وقوله اوما فله ركاء اي ذليل لمرده
 زكاة (قوله عبا ياتي) اي قوله شرط اخذها كذا الخ (قوله اشارة اليه) اي
 الاسلام اي اليها شرط محب عطف الشريف والكافي بأوفى معنى ان كل من
 الشريف والكافي قوى اسلام حل (قوله ولزباب) اي لتلصصهم ان الرز جمع ربه
 عبر ما عن التلصص لان الرق كالحبل في حقه ثم غلب استعماله في المكاتب وقال
 الامام احمد ومالك هم ارقاء يشترطون ويعتقون وقوله كتابه صحيفة اي لكتابه او بدنه
 وابقه مر ولو لكافر ونحوها شى برماى وعبارة مر واد اصحها كتابة يتسحق
 كان اوصى بكتابة عبد فغير الثالث عن كذا لم يسط ولا شاق كلام البرماوى لانه
 قال وابقه مر (قوله اوقبل حلق العنود) وانه لم يشترط الحلق كما اشترط في القارم

العامل والكفال والوزان
 والعنادان من الزكاة من
 الاموال خارجتهم على المالك
 لان سهم العامل او مريض اي
 انصبا المستحقين فهي من سهم
 العامل وما ذكر اولاً عمله
 اذا فرق الامام الزكاة ولم يعمل
 للعامل حلال من بيت المال
 كان فرقها للمالك او جعل الامام
 للعامل ذلك سقط سهم العامل
 كاسيا في (لا تخرج رواتل)
 فلا حق لمافي الزكاة بل رزقهما
 في خمس الخمس المراد المصالح
 للماعة ان لم يتطوعا بالعمل لان
 عملها عام (المؤلفة) ان قسم
 الامام او احتسج لم وهم اوجه
 (ضعف اسلام اوشريف)
 في قومه (شوق) باعطائه
 (اسلام غيره اوكاف لنا شرمين
 عليه من كفار او ماني زكاة)
 وهذا في مؤلفه المسلمين كما يعلم
 بما ياتي وفي كلامي هذا اشارة
 اليه اما مؤلفة الكفار وهم من
 برج اسلامه او يخاف شرمه
 فلا يسلطون من زكاة ولا غيرها
 لان الله تعالى اعز الاسلام
 واهله وانغى عن التاليف
 وقول اوكاف الى آخر من
 قياتي (ولزباب) وهم (مكاتبون)
 بكتابة صحيفة بقيد زكاة بقولي
 (لغير مذك) فسلطون ولو غير ان ساداتهم اوقبل حلول العنود ما ينعينهم على الاتي ان لم يكن معهم اي في لان
 فيقومهم اما مكاتب المكي فلا يعطى من زكاة شي العود الفائدة اليه

فسلطون ولو غير ان ساداتهم اوقبل حلول العنود ما ينعينهم على الاتي ان لم يكن معهم اي في لان
 فيقومهم اما مكاتب المكي فلا يعطى من زكاة شي العود الفائدة اليه

مع كونه ملككم (ولنارم) وهو
ثلاثة (من تدان لنفسه
في مباح) طاعة كان أولادان
صرفه في محبة وقد عرف
قصدا للاحقة (أو) في (غيره)
أي المباح بمكر (وتاب) وظن
صدقه في فوته وإن قصر
المدت (أو صرفه في مباح) فيعطى
(مع الحاجة) بأن يعمل الدين
ولا يضره ولا ينافي
ما لو تدان بمحبة وصرفه بها
ولم يتب وما لو يمتنع فلا يعطى
وقولي أو صرفه في مباح من
زنا في (أو) تدان (لإصلاح
ذات الدين) أي الحالين
القوم كان خاف فتنة بين قبيتين
تتارخا في قتل لم ينلها رقابة
فتعمل الذببة فتسكن للفتنة
فيعطى (ولو غنيا) أذ لو اعتبر الفقر
لقد الرغبة في هذه المسكرة
(أو) تدان (لضمان) فيعطى
(أن اعسر مع الأصل) وإن لم يكن
متمرا بالضمان (أو) اعسر (وعدمه)
وكان متمرا بالضمان بخلاف
ما إذا ضمن بالأذن والثالث من
زيادته (وليسيل الله) وهو
(غنا وتطوع) بالجهاد فيعطى
(ولو غنيا) أمة على الذمة
بخلاف المرتزق الذي له حق
في الفتي ولا يملك من الزكاة

لأن الحاجة إلى الخلاص من الرق أقوى والتأديم ينتظر له اليسار فإن لم يرسر فلا حبس
ولا ملازمة وقوله أن لم يكن معهم الخ علم منه أنهم يعطون ولو قدر وأعلى الكسب كافى
التأديم وخافى المسكين والفقير بان حاجتهما إنما تتحقق بالتدريج والعكس
يعطى كل يوم سول وماجة من ذكرنا بآخرة لثبوت الدين في ذمته والكسب
لا يدفعه إلا بالتدريج غالبا شرح البهجة (قوله مع كونه ملككم) وبه غافق صاحب
الدين فانه يجوز أن يعطى لغريمه من زكاته مع عود القائدة إليه بأن يأخذها منه عن
دنه كما في شرح مدر الضمير في كونه راجع للمكاتب (قوله وهو ثلاثة) والأول
منها مشتمل على ثلاثة أقسام (قوله من تدان لنفسه) ومثلهم استدان لعارة
مسجد أو قري ضيف وبهارة التصحيح مانصه وحكم من استدان لمصلحة مسجد أو قري
ضيف كالتيان أصله نفسه على ما قاله المرعي عن (قوله وقد عرف قصد
الإباحة) ولو بالقرينة مدر بماوى وبهارة مدر لكن لا نصدقه فيه إلا من عرفه يعطى
ذلا بقرائن تقديم ما ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله بأن يعمل
الدين الخ) عبارة شرح مدر بأن يكون بحيث لو قضى دينه بمحبة تمسك فترك له
محبة ما يكتفيه العمر الضال ثم إن فضل شيء صرفه في دينه ويتم له من الر كفاية
وإذا قضى عنه الكل ولا يكلف كسب الكسب هنا (قوله أو تدان لإصلاح الخ)
مقتضاه أنه لا يعطى إلا أن تدان دنسا ودفعه في الذمة التي تحملها والظاهر أنه يعطى
بجبر ذمة من الذمة وانما قال أو تدان لكون غارما وكذا الضمان يعطى بمجرد الضمان
وإن لم تدان في ما يظهر رد (أو أنه الحال) تحصيل ذات وقوله بين القوم تفسير
الدين (قوله في قتل) أي أو شمره كان واختصاص لم يسبب ثلاثة فتنة أمكن
أن يسبب ذلك مدر (قوله لم يظهر فاته) ليس قيدا (قوله فيعطى) أي
لر شتمه إن عمل الدين على المجتهد سول (قوله أو تدان الخ) خرج ما لو دفع من ماله
أو أدى منه ما استدان فلا يعطى حل (قوله أن اعسر مع الأصل) أي فيعطى
ما يقضى به الدين قال في شرح الروض وإذا قضى به دينه لم يرجع على السيل وإن
ضمن يادته وانما يرجع إذا غرم من عبده وخرج باعسر ما إذا عسا أو عسر من
أو الضمان نفسا فلا بد من راد بغير الأذن في الرد على الأرحه كما في شرح الروض
سم (قوله وكان متمرا) بأن ضمن بالأذن (قوله وليسيل الله) سبيل الله وضما
المرق الموصلة له فصال ثم كراستمالا في الجاهل له سبب الشهادة الموصلة إلى الله
سأل ثم وضع على دلالته لم يجهدوا لاقه الله ثم فكنا أفضل من غيرهم شرح
مدر وبهارة يرى فسر يدل أنه بالتراعي أن استعماله في الجهاد عاب عرفا وشرا قال

الله تعالى ما تلون في سبيل الله وسمى التزويدي الله لان الجهاد طريق الشهادة
 الموصلة لله تعالى فلذلك كان التزويدي باطلا واسم سبيل الله عليه (قوله ولان
 السبيل) شامل للذكر والاتي فيه تليد يسمى بذلك لان سبيل الله هو الطريق
 وانفرد في الاتقون غيره لان السفر عمل الوحدة والاخراد أي شأنه ذلك شرح هو
 (قوله مفتي تخر) قدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا طلاقه عليه بما
 له ليل هو هذا القياس على الثاني مما احتج كل لاهية السفر شرح هو فيكون
 استعادة مصرحة أو هو من جاز الاول (قوله من يملك) ولان لم تكن وطنه (قوله لان
 احتج) بان لا يمد ما يقوم بمواضع غيره وان كان له مال بغيره ولو دون مساهمة التصر
 شرح هو (قوله ونقد) عبارة هو قبل قول المتي ومن فيه مفتا استفاد في ماله
 وشمل المصلحة ابن السبيل ما لو كان سفره لانه لكن بحيث الركني مع صرف
 الزكاة في الاضرورة اليه اه والاوجه حله على ما اذا كان الحامل له على السفر
 للزكاة (قوله ولو وجد ان مقرض) المتقدمة يعطى ولو وجد مقرضا هو (قوله لم يعط)
 لان التصديا لماعاته ولا يمان على المصيبة فان تاب اعلى لقيه سفره شرح هو
 وجعل بعضهم سفر المصيبة سفره بلا مال مع ان له ما لا يده فيمر لاه مع حله
 يجعل نفسه كالأهل غيره اصاب شو برى (قوله واخفى به سفره لعرش محرم)
 حله هو من سفر المصيبة لا ملقا بل ان انصاب النفس والذات بلا عرس مع حرام
 (قوله غير مكاتب) دليل ذلك ما قدمه في قوله ولزكاة الخ (قوله الكيان) أي ان
 من انصبا المستحقين كامر (قوله من سهم العامل) هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد
 القبض من المال وقبل قبض الامام لم تكن اجرة ذلك من سهم العامل فلا يبقى
 ما قدمه من اجرة الحافظ من جهة السوان اخضر (قوله لان ذلك اجرة لا ركة) وعليه
 يكون الاستدراك موريا لان الكلا في شرط الاخذ ركة (قوله وار لا يكون
 حاشيا الخ) كالصريح في انه لا يملك شي أو الملقى ووعيا أو عريا يؤيده
 تقدم الشارح أولا (قوله فلا تحمل لها) ومثل الركة غل واحبس بدر أو لغارة أو
 انصبة أو نسل حل وهو (قوله أهل البيت) أي بأهل البيت وقوله ولا عساة
 الايدي يحمل نصبه عطف على شيا عطف خاص على عام أو على مدوار لا كثيرا
 ولا عساة الايدي أو على الصدقات عطف قصير وهذا الاحتمال لان الصدقات
 مطهرة كالتسالة شوبرى وقال عس عطف عطف على مطهر ان لمعالة
 الايدي وانهم مترمون عنها فالمراد انهم عفاها عن وتعمل لالمراد حقيقة
 التسالة أي عسالة الايدي حقيقة فيكون النبي لاهل لاهل من الصدقات شي ولا تقدر
 ولا عسالة الايدي

(ولان سبيل) وهو (مفتي
 سفر) من بلعالم الركة
 (أو جواز) به في سفره (ان
 احتج) ولا مصيبة (سفره)
 سواء كان طاعة كسفر حج
 وزيادة أم بما كسفر تجارة
 وطلب ابق وزهدة فان كان
 معه ما يحتاجه في سفره ولو
 يوجد ان مقرض أو كان سفره
 مصيبة لم يعط واخفى به سفر
 لا لعرش صحيح كسفر الحاتم
 (وشرط اخذ) لانه كان من هذه
 الثمانية (حرية) وهو من يادى
 فلا حق فيها من حق غير
 مكاتب (واسلام) فلا حق
 فيها كالكافر غير المصحبين
 صدقة تؤخذ من انصباهم
 فتدفع على فقراتهم نص الكيان
 والحال والحافظ ونحوهم يجوز
 كونهم كفرا واستأجر من
 من سهم العامل لان ذلك اجرة
 لا زكاة (وان لا يكون حاشيا
 ولا مطليا) فلا تحمل لها قال
 صلى الله عليه وسلم ان هذه
 الصدقات انما هي أو سراح
 الناس وانما لا تحمل لمجدول لال
 محذور لمسلم وقال لاهل لكم
 أهل البيت من الصدقات شي
 ولا عسالة الايدي

غسالة الأيدي فالتقصود بالمبالغة في القلة وقولهم إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أي
وان مناصه مرفان قلت فحقيقة الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس تمامه وهو
خلاف صريح كلامهم قلت يمكن أن تكون الظرفية باختيار كل واحد أي لكل واحد
سكن في خمس الخمس ما ذكر فلا يناق في استحقاق جملتهم تمام خمس الخمس وان يراد
بخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من أفعالهم عند تصديق
الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم العام لعدده في الجملة
شوبري (قوله ولا مولى لهما) لا يعطى من خمس الخمس لئلا يساوى مادته في جميع
شرحهم شرح مرفان (فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ) مرفان في بيان
أسباب يقتضى ذلك كعلم الدافع أو بين المستحق أو بينه وهو من أزيل الفصل الثاني
ويعطى الخ وقوله وما يأخذنه أي المستحق وهو قوله وما يعطى مرفان الخ (قوله علم
أراد ما علم ما يشمل الفن شوبري (قوله علم) وإن كانت بينة بخلافه حل
وعادة عيش على مرفان قوله علم أي ما لم تقارنه بينة فإن عارضه على ما دون
علمه لأن معناه زيادة علم (قوله وان لم يطلبها غايه في الصرف له) وافق المصنف في الخ
تارك الاتصال أنه لا يقتضيه الأول له كصبي وعينون ولا يعطى له وإن غاب وليه
بخلاف ما لو طرأ تميزه ولم يجز عليه فانه يقتضيه تميزه دفعها الفاسق إلا أن علم أنه
يستعين بها على مصيبة فيعبره وان أجرا ولا داعي دفعها وأخذها كما يزيد قوله يجوز
دفعها مرفان بوطئة من غير علم بخمس ولا تقدر ولا صفة نعم الأولى تركه خروجه من
الخلاف عيش على مرفان (قوله كذا صدق الخ) ومثل الزكاة في ما ذكر الوقف على
التقراء والوصية لم شرح مرفان (قوله ذلك) مع أن الأصل الفقر (قوله ادعى عياله) راد
في الروضة وان كسبه لا ينفى بفقته عياله والمراد بالعيال من تلزمه مؤنتهم شرعا
لا غيرهم مع قضى المروءة لا انفاق عليهم خلافا للسكنى زى ويعطى لعياله وان لم
يكونوا من أهل الاستحقاق كأن تكون زوجته هاتجة أو كاتبة حل (قوله أدفع
مال) أي قدر ينع صرف الزكاة له وقوله عرف أنه له فيه حذف ان واسمه من المتن
ومل يجوز قياسا على كان الظاهر فهم وقوله يكف بشئ أي على تفصيل الوصية على
المتخذ حل وظاهر كلام الشارح أنه يكف البينة في جميع الصور مع أنه لا يكفها إلا
ان ادعى تلغه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا عمره وتكفي البينة وان لم تقدر بالحنه كافي
حل (قوله كمال فيه) ان العامل يعلم به الامام له الذي يستحقه واجيب بأن من صور
ذلك ان يموت الامام الذي استحقه يموت غيره حل وقال زى قوله ظاهري يكفون
بينة بالعمل استشكل تصوير دعواه أي العامل بان الامام يعلم حاله اذ هو الذي يستحقه

الكم في خمس الخمس
ما يكفيكم أو يقتضيكم أي بل
يقتضيكم رواه الطبراني (ولا مولى
لها) لا تحصل له خبر مولى القوم
منهم محبة التمدنى وغيره
(فضل في بيان ما يقتضى
صرف الزكاة) *

استحقاقها وما أخذ منها (من
علم الدافع) لمان امام وعليه
افضل الأصل أو غيره (حاله)
من استحقاق الزكاة وعنده
(عمل بعلمه) فيصرف لمن علم
استحقاقه دون غيره وأن لم
يطلبها منه وان أفهم كلام
الأصل اشترط طلبها منه
(ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان)
ادعى ضعف اسلام صدق
بلايين ولا يشك وان اتهم لعصر
اقامتها (أو) ادعى (فرا)
أو مسكنة (مكنا) يصدق
بلايين ولا يشك وان اتهم لذلك
(الان ادعى عياله أو) ادعى
(طلب مال عرف) أنه (له)
فيكف بينة) لسم رنما
(كامل ومكاتب وعاد مرفقية
المؤلفة) ظاهري يكفون بينة
بالعمل والكتابة والقرم والشرف

ويجب بضم م ر ذ ك ج ا إذا طلب من الإمام حصته من الزكاة التي وصلت اليه من
ثابته يجعل كذلك كون ذلك الثائب استعماله عليها حتى أوصلها إليه أو قال لها الإمام
نسبت انما العامل أو مات مستعمله فطلب من تولى عمله حصته (قوله لئلا) أي
لما ذكر من السهولة (قوله فان قلنا) بأن لم يضر القاري ولا سافر ابن السبيل فلو اشتراياه
سلاما أو فرسًا لم يسترد حل وهو ظاهر في القاري دون ابن السبيل حرر وعبادة م
فان لم يضر ما بان مصت ثلاثة أيام تقريبًا ولم يترصد الخروج ولا انتظار الأمانة ولا رقة
استرد منها ما أخذه وحكذ النخرج القاري ولم يفرتم رجوع وقال الماوردي لو وصل
بلادهم ولم يقاتل لبعدهم ولو لم يسترد منه لأن القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد
وخرج برجع مؤنه في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه إلا ما بقي والماضي الرافعي
الامتناع من القزو بالموت رد ما بان الرقة بأنه مخالف لما قرر وقال في عب وإذا
أخذ ابن السبيل المسافة قترك السفر في اتانها وقد انقضى المسلك فان كان لخلاص
السفر لم يفرم ولا اعزم قسط المسافة سم (قوله استردا بن) أو بدلان تلف حل
قال الروابي هذا إذا انقضى عام الزكاة لم يمسب للقاري فان كان باقيا لم يطلب
بالردع ما بل يغير بينه وبين القزو ولو رجع القاري قبل لقاءه لم يردع فان كان قبل
دخول دار الحرب أو بعده فاقبل غير ردعه استرد سم (قوله رجعها) أي بعد القزو
أو السفر (قوله أو كان يسيرا) وهو ما لا يعمو فعا بن صاحب رشاخ في ما يظهر
أياب شورى (قوله ولا استرد) لأن ما اعلى فوق حاجته م (قوله يسترد
من ابن السبيل) ويخرج بينه وبين القاري بأنه أدمس القاري لحاله سار فحصلت
بالقزو وابن السبيل اتان دفع إليه سلاحه وفد رالت اد خضر فملا مارج القاري
لمصلحة عامة وسع له (قوله والغارم) أي تغير اراح ذات البس ته يعلى ولو غنيا
كما تقدم وقوله بذلك أي بغير الأخذ (قوله أو عدل وامرأين) أي أو عدل واحد على
الراجح وفي الأيصب ولا يشترط في الواحد الحريه قوله كورة بل العداة حيث
غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الأوجه بين من حرر حاله ومال
غيره بوكالة أو ولا مشورى (قوله لا يحتاج) فروع على نه المان لا اخبار
المقدمة ليس شهادة (قوله استغناء) أي بمن يؤمن بوازم بني ككذب قال
الرافعي وقد يحصل ذلك بثلاثة حل وشرح م د (قوله دين دان وسيد)
ولا نظرا لاحتمال التواهي لانه خلاف الغالب معبث الرشد ارجل الأكفاه
يتصدقهم اذا وفق يقولوا غلب على الظن الصدق والامانة اشرح م و يؤخذ
من اكتفاهم باخبار الدائن هنا وحدهم تهمة ان كفاه برة مؤر عدل روايه

وكفاة الشريك في ذلك وكره المؤلفه
بأقسامها من زيادتي (وصدق
غزو وابن سبيل) بلايين
ولا يمينه لأمير (فان قلنا) عن
ما أخذ الا حله (استرد) منها
ما أخذه لا تتفاء مفة
استغناء أو ما كان خراجا وجبا
وفضل شئ لم يسترد من القاري
ان قترك نفسه أو كان يسيرا
والا استرد ويسترد من ابن
السبيل مطلقا ولو له الكتاب
اذا عتق بغير ما أخذه والغارم
اذا برى أو استغنى بذلك
(والبينة) هنا أخوا وعدلين
أو عدل وامرأين فلا يحتاج
الى دعوى عند قاض وانكار
واستشهاد وذكرك العدل
والمرأين من زيادتي (وبعض
عنها) أي البينة (استغناء)
هنا الناس لحصول الظن بها
(وتصدق دان) في الصادق
(ويد) في الكتاب

ظن صدقه ويدل عليه قول الشارح لحصول الظن بهما بل التماس الاكفاء بن وقع
 في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله ويعطى فقير الخ) شروع في قدر ما يعطاه المسفق
 وقال الزركشي اعلم ان الكلام من اقل الفصل الى هنا في الصفة المتضمنة للاستحقاق
 ومن هنا الى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) وهو ستون سنة
 أي ما بقي منه ولودون سنة فان ما رزاه اعطى سنة سنة وليس المراد اصطافا فقد
 يكفيه تلك المدة لتعذره بل عن ما يكفيه دخله كما في شرح هر وهذا بيان لاكثر
 ما يعطى فلا شافي جواز اعطائه اقل منقول كما هو مصرح به في ما يأتي شوري وقال
 زكي هذا بالنسبة للامام اما بالنسبة للمالك لا يجوز له ان يعطى اقل شيء وأما الزوجة
 اذا لم يكن لها نفقة زوجها ومن له قريب يقب عليه نفقته فيتعنى أن يعطى كفاية يوم يوم
 لانها يتوهم ان حكمل وقت ما يدفع حاجتها من تسمية زوج المرأة عليها ومن كفاية
 قريبه ع ش على هر (قوله بان يشترى) ان اذن له الامام س ل (قوله عقارا)
 ويعلمه ويرز عنه شرح هر فان اشترى ما به غير عقار لم يعمل ولم يصح كذا نقل عن
 شيخنا هر كبحر س ل (قوله ان يشترى) ولم يقض المسفق الزكاة ويكون
 الامام تابعا عنه في القبض وتبناه بعمه المالك وأما المالك فليس له ان يشترى به قبل
 ان يقضه المسفق اه ح ل وقوله لذلك أي لكل منهما العقار الذي كور فان قلت
 اذا قرراه به يشترى له عقارا يكفيه دخله بطل اعتبار اهر الغالب لان الغالب في العقار
 بقاؤه أكثر منه قلت مجموع لان العقارات مختلفة البقاء عادة عندنا هل الشبهة فيعطى
 لمن بق من عمره الغالب عشرة مثلا عقارا يبقى عشرة على ان ليس المراد منع اعطائه
 عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع اعطائه ما ينقص عنه واما ما يساويه أو يزيد
 عنه فلا فان وجدنا عين الاصل أو وجدنا الشيء اشتري له ولا اثر لزيادة لضرورة
 ويظهر ايضا فيما تعرض انهدام عقاره المعطى أثناء المدة فله يعطى ما يصبر به عبارة
 ثبوت فيه المدة نعم ان فرض وجوده حتى أخف من عبارة ذلك لم يبعد ان يقال شين
 شراؤه له ويبيع ذلك اه ج س ل (قوله ومن يحسن الكسب معرفة الخ) فلو
 أحسن الكسب من حرفه والكل يكفيه اعطى رأس مال لا دق وان كفاية بعضها
 فقط اعطى لو ان لم تكفه واحدة منها اعطى لواحدة وزيد لشره اعتقاد يتم دخله
 بقية كفايته في ما يظهر شرح هر (قوله ما يشترى به) هو ان يقول الثنائي ليعطى
 والاو خير مستر نائب ماعقل وقوله ما بقي ربحه مفعول يشترى وقوله ما يحسن بيان
 لما بقي اه شيخنا (قوله قال بقل يكتفى الخ) وظاهر كما قل شيخنا ان ذلك على
 التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يلحق بالحال س ل

(ويعطى فقير مسكين) اذا لم
 يحسن الكسب بوقت ولا تجارة
 (كفاية عمر غالب) حشر ثمان به
 أي بما اعطاهم (عقارا) يستغلا به
 بان يشترى كل منهما به عقارا
 يستغله ويستغنى به عن الزكاة
 وظاهر ان للامام ان يشترى له
 ذلك كافي للمازى ومن يحسن
 الكسب يعرفه يعطى
 ما يشترى به الاثنا أو بفارزة
 يعطى ما يشترى به مما يحسن
 التجارة فيه ما بقي ربحه يكافيه
 غلبا بالقلي يكتفى بخصه
 دراهم وبالباقى بشرة
 والفا كهي بمشرب من والفا
 يحسن والبقال بآلة والطار
 بالف

والبراز القين والصير في خمسة آلاف والجوده روى عشرة آلاف والبقلي جرح فتمن صرع البقول والبالقلى من صرع
الباقلا والبقال جرحه الفاسى وهو من صرع الحبوب قبل اوازيت قال (٩٨) الزركشى ومن جعله بالثون فقد

جعله لان ذلك يسمى النقي لا النقال
(ويسمى مكاتب غاروم) لتغير اصلاح
ذات الدين بقرينة مامر (بما جازا
عنه) من وفاء دينها (و) يعطى (ابن
سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد
(أوماله) ان كان له : طرفه مال
فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصده وهو
ظاهر لا مؤنة انما هي الزائدة على
مقتضى المسافر (و) يعطى (غازم حاته)
في غزوه نفقة وكسوته ولباسه
وقيمة سلاح وقيمة فرس ان قاتل
قارسا (وهما باويايا واقامة) وان
ظالم لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف
ابن السبيل (و) يملكه فلا يسترد
منه الا ما فضل على مامر والامام
ان يكتري له السلاح والفرس وان
يسير به لما اشتراوه وقفه فان كان
يشترى هاهنا من هذا السهم ويقفها
في سبيل الله (وهي له مركوب) غير
الذي يقاتل عليه (ان لم يطق المشى
أو طال سفره) بخلاف ما لو قصر وهو
قوى (ويجوز ان يراه ويشتاعه ان لم يستد
مثله جلهما) بنفسه بخلاف ما لو اعتاد
مثله جلهما واسترد ما هي له اذ ارجع
كما يشترى اليه التعبير بهيا (كأن
سبيل) فانه يملكه ما مر في الفارز
بشرطه ويسترد منه اذ ارجع والمؤلفه
يعطى الامام والا لكان ما يراه والامام
يعطى اجرت مثله فان زاد سهمه عليها
رد الفائض على بقية الاساقى وان
تجهز كل من مال الزكاة او من مال الصالح (ومن فيه مقنا اسعة ثاني) فزكاة فقير غاروم (ياخذها احد) (١٠١) كفارها

كناز ماشى يأخذهم من التي كافر شرح مدر (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم
 ان أخذت قير غارهم مثلاً بالضم فأعطاه غريمه أعطى بالفتح لأنه يحتاج فالمراد
 امتناع الأخذ بها دفعة أو مرتين بل يصرف ما أخذه أولاً وهل في هذه الحالة يقوم
 مقام الثالث في الصنفين جميعاً حتى يكفي إعطاه اثنين غيره فقط من الغارمين وليس
 معطى من القراء في هذا المثال ابن شوبرى والظاهر أنه يقوم مقام سفيهما (قوله
 فعطى سفيهما) برده عليهما ان التليل السابق وهو قوله الشارح لأن عطف بعض
 المستحقين الخ يأتي هنا واجب مع ذلك لأن الفرض ان أحدى المصنفين الغزو
 فالنارى يأخذ في التي يكونه مرتين فلا يصح كروا في الآية ويدل لذلك قول الشارح
 أى واحداً من الغزو وأما إذا كان أحدهما غير الغزو كيم ومسكنة فإنه يأخذ بالتم
 كما خدم لأن التحليل المقدم يأتي فيه (فصسل في حكم استيعاب الأصناف الخ)
 (قوله وما يقبها) فنتبع الأول استيعاب الأحاد أو ثلاثة منهم فبق الثاني النسبة
 بين الأحاد وعدمها يقبها مع قوله ولا يجوز أن لا يتقل الزكاة إلى آخر الفصل (قوله
 سواء في ذلك زكاة الفطور زكاة المال) وقيل الروايات عن الأئمة الثلاثة وآخرين
 جواز دفع زكاة المال إلى ثلاثة قال وهو الاختيار لتعذر العمل بغيرها ولو كان الشافعى
 جازاً لفتى به اه جبر وجوز الأئمة الثلاثة وبعض من أئمة مذهبي إعطاء زكاة الفطر
 لواحد كافى شرح مدر (قوله بأن قسم الإمام) ولو قسم العامل كان الحكم كذلك
 فيعمل لحقه ويقسم الباقي على السبعة اه عن (قوله قسم الأحاد) محل وجوب
 الاستيعاب كما قال الزركشى إذا قل المال فان قل بأن سكان قدر الووز مع عليهم
 لم يستمسكوا لم يلزمه الاستيعاب لقصوره بل يقدم الأوج فالأوج شرح مدر
 وحل (قوله إذا لا يتعد عليه ذلك) ولا يجب عليه استيعاب جميع الأصناف بزكاة
 كل مالك بل له اعتدائه زكاة مخصص بكل المال الواحد وتخصيص واحد متوع وآخر بغيره
 لأن الزكوات كلها في يده كانه زكاة الواحدة شرح مدر (قوله وكذا المال الخ)
 والحاصل أنه يجب على الإمام أربعة أمور تقسيم الأصناف والنسبة بينهم وقسم
 الأحاد والنسبة بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تقسيم أحاداً قليم الذى يوجد
 فيه تفرقة الزكاة كما خدم في التي لا تقسم جميع أماد الناس المستحقين لتعذر
 ويجب على المال أيضاً أربعة أمور تقسيم الأصناف سوى الصامل لأنه لا عامل عند
 قسم المال والنسبة بينهم واستيعاب أحاد الأصناف ان التحصير وبالبلد ووفى بهم
 المال والتقسيم بين أحاد كل منفان انحصروا ووفى بهم المال أيضاً إذا لم ينصروا
 أو انحصروا ولم يوفى بهم المال فالواجب عليه شيئاً من قسم الأصناف والتقسيم بينهم

لا بالآخرى أيضاً لأن عطف
 بعض المستحقين على بعض
 في الآية يقتضى التصابر
 وتعبيره يأتى بأخذ أولى من تعبيره
 يعطى لأن التحصير في ذلك
 لا يخلو للإمام والمالك كما
 جزمه في الروضة وأصلها ما
 من فيه مقنا استحقاق التي
 أى واحداً من الغزو وكذا
 هاتين فخطى هما (فصل)
 في حكم استيعاب الأصناف
 والنسبة بينهم وما يقبها
 (يعب قسم الأصناف) الثانية
 في القسم (ان أمكن) بأن قسم
 الإمام ولو تباينه ومردود الظاهر
 الآية سواء في ذلك زكاة الفطر
 وزكاة المال (والا) أى وإن
 لم يكن بأن قسم المال إذا لا عامل
 أم الإمام ووجد بعضهم كان
 جعل عاملاً بأجرة من بيت
 المال (ف) تعميم (من وجد)
 منهم لأن المعلوم لا سهم له فإن
 لم يوجد أحد منهم خلت
 الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم
 (وعلى الإمام قسم الأحاد)
 أى أحاد كل منفان الزكاة
 الخاصة عنده إذا لا يتعد عليه
 ذلك (وكذا المال) عليه
 التحصير (ان انحصروا) أى
 الأحاد (بالبلد) بأن سهل عادة
 منطقتهم ومعرفة حدودهم

(روفي) بهم (المال) فان اخل
 أحدهما بصف ضمن لكن
 الامام انما يضمن من مال
 الصدقات لامن ماله والتصرح
 بوجوب تعميم الاحاد من
 زيادتي (والا) بان لم يقتصروا
 أو انصروا ولم يف بهم المال
 (وجب اعماء ثلاثة) فأكثر
 من كل صنف ذكر في الآية
 بصيغة الجمع وهو المراد في
 ميل الله وابن السبيل الذي
 هو ليس ولا عمل في قسم
 المالك الذي الكلام فيه
 ويجوز حيث كان أن يكون
 واحدا ان حصلت له الكفاية
 كما يستفنى عنه لغيره (وتجب
 التسوية بين الاصناف) غير
 العامل ولوزادت حاجة
 بعضهم ولم يفضل شيء عن
 كفاية بعض آخر كما يعلم مما
 يأتي سواء اقسام الامام أم
 المالك (لا بين احاد الصنف)
 فغير تفضيل بعضهم على بعض
 (الان قسم الامام وتساوى
 الحاجات) فبالتسوية لان
 غاية التعميم فبالتسوية
 بخلاف المالك اذ لم يقتصروا
 أولم يف بهم المال وهذا يرمز
 الاصل وقلة في الرخصة كما سألها
 عن التعميم لكن نعمة فيها بانه

اه زى وخضر (قوله روفي بهم) أي بما باتهم التابعة حكمها في شرح مدر وانظر
 ما المراد بالاجرة اه سم على حر ويحتمل ان المراد بالاجرة مائة درهم ودية وكسوة
 فضل اخذها عما سباني في صدقة الطلوع عش عليه (قوله ضمن) أي ما كان يدفعه
 ذلك الصنف حل (قوله من مال الصدقات) قال الشافعي يضمن من ماله
 اذا نضت الصدقات من ماله ولم يبق منها شيء اه سم (قوله لا ذكره) أي كل صنف
 وقوله وهو أي الجميع المراد في سبيل الله وابن السبيل قاله مدر على ان انما فيه للمعرفة
 أوجب عمومهم فمكان في معنى الجميع (قوله ولا عمل الخ) بين بهذا ان المراد
 بالانصاف في قول المتن يجب تعميم الانصاف السبعة اذا قسم المالك والتسوية اذا قسم
 الامام وهذا علم من قوله والا بان قسم المالك وانما ذكره قوله غوله ويجوز الخ
 (قوله ويجوز حيث كان الخ) بين به ان المراد بالانصاف من قولنا سمى وعلى الامام
 تعميم الاحاد ما عدا العامل اذ لا يلزم منه ان يكون له احاد يجوار كونه واحدا (قوله
 في مامر) أي اذا قسم المالك (قوله وتجب التسوية) لان الله تعالى جمع بينهم بواو
 التثنية فانتضى أن يكونوا سواء برماوى (قوله ولم يفضل) جرحه عليه بخلاف
 ما اذا فضل فلتجب التسوية انتهى من أي يدل برده ما عدا لعل به هذا الصنف
 على الصنف الذي لم يف نصيبه به فيكون اخذنا ضمن ورياده ثم تسوية
 ويؤخذ من ان قوله ولم يفضل قيد في التسوية وبعبارة شرح مدر ولو قسم سهم صنف
 عن كفايتهم وزاد صنف آخر دخل هذا على أولئك كما يعلم مما يأتي بفتح في تعميم
 التثنية فصعب قلله الى بلد آخر لا أولئك الصنف والمعتد دخلا به (قوله لا بين احاد
 الصنف) أي اذا لم يقتصروا ولم يف بهم المال اخذنا من كلامه اذ في (قوله وهذا)
 أي بوجوب التسوية بجزء الاصل وهو المعتد (قوله ولا يوزان له ركة) خرج
 بالزكاة غيرها كالشكافاة والوصية والمذراه حل وعساة اذ مع شرح مدر
 والاطهر منع قل الزكاة والثاني الجوار والطلاق الا انه وعلى عس انما انتهى
 وفي قول على الجلال قال شافعي تساويا لم ويجوز تفضيل العمل في حق نفسه
 وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام يقول من يوتق به من الامة كاذن دعي والسبكي
 والاستنوي على المعتد (قوله مع وجود المستحقين به الخ) المراد به البلد الذي
 ما صرف الى الزكاة من كان بلدا مال عند الوجوب خرج به لاصدقته اه سم على مدر
 عن السيوطي وقال عن فلو حضر الفقراء الى بلد الزكاة اعطوا ان لم يقتصروا فقراء
 البلد الا لاحتلالهم ملكوها بحولان الحول فلا تدفع لهم (قوله ان ياد خر) أي الى
 محل تصريفه الصلاة فليس البلد الاخرى بقيد فاذا خرج مصري الى خارج باب

بخلاف مقتضى اطلاق الجمع واستصحاب التسوية (ولا يجوز زكاة) أي يحرم عليه ولا يجزى به (مغل رناه) السرد
 من بلوغه جامع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون ليعرفوا اليهم

السور كباب الصبر لحاجة آخر يوم من رمضان فمرت عليه الشمس هناك ثم دخل
وجب اخراج فطرته لقوله خارج باب التصريح ل (قوله ما في خبر المصعبي) لم يقل
لخبر لان الحديث يدل على ذلك يتبع به وفي الاستدلال به فطر لان الظاهر ان الصغير
لعموم المسلمين ومن ثم استدل به بقية الآية على جواز النقل لكن الشايع نظر لكون
الاشارة في فقراتهم لعمده فيكون الصغير واحدا لا اغناء على حذف ما في أي فقراء
بلدهم بقرينة انما طلب بذلك ما اذا حين يمتد الى اليمن كما قاله شيخنا العزيز في وشله
عن واخذ عرش على من هذا الحديث عدم اجراء دفعها للعين لان الاضافة في
لفظهم لعمده والمعهود فقراء الاكدين قال مر في شرحه ولاختصار المانع اصاب
كل بلدة تاتي زكاة ما فيها من المال والنقل وروحهم وبه فارت الزكاة الكفارة والنذر
والوصية للفقراء او المساكين اذ النص الموجب وقصده على فعل او غيره انتهى ولو كان
المال وينا بهل العبرة ببلدين عليه الدين اولاني المسئلة خلاف قبل فتبين لاه
وان لم يكن ما لا حقيقة فهو منزلة من المال والمعتداه يقتضيان الا ما كن كلاهما
لان ما في الزكاة لا يوصف بان له مالا مخصوصا لاه امرته دري لاحصى فاستوت
الا ما كن كلاهما اليه شرح مر (قوله مع الكراهة) والخمس له منها ان يدفعها للامام
او الساعي او يخرج شاة في البلدان ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع
الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعمدة تأتي التبرئة في ش ويصور اخراج شاة المستحق
البلدين لكل نصفها مشاعا ه شورى (قوله ولو مال الحول) معطوف على لوقع
فهو استدراك اشياء كن برده عليه غير داخل في ما قبله لانه قال مع وجود المستحقين
والفرض ان الباقي ليس فيه مستحق فالاولى جعلها استثناء (قوله والمال سادية)
وكالباب به الجبر لسأد فيه مصرف الزكاة لا قرب بالادى محل حولان الحول ولو كان
المال لا تدار ولم يكن له قيمة في البر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البر في اعتباره اقرب
محل من البر يرغب فيه بشئ مثله وله ادا لم يكن في السقيمة من مصرف له عرش
على م. (قوله باقرب البلاد اليه) أي الى المال فيه نقل الزكاة قال مر واذا جاز
النقل فتنز على المال قبل من الساعي ويعد في الزكاة فباع منها ما في ذلك
(قوله او فضل عنهم شئ) أي اوليهم او ابان وجدوا كلهم وقيل الخ هو معطوف
على مقدر وقوله او فضل عنه أي انهم بعد بعضهم بان وجدوا كلهم كما اشار اليه أي
فهو علف على مقدرا ايضا (قوله وكذا ان وجد بعضهم الخ) فالصورة من اثنان
في ما نقل وثلاثة فيها رد على الباقي وقوله نقل ذلك أي في الصور الثلاث فيكون
موروا نقل خمسة (قوله باقرب بلد) اليه فان جاز مخرجها امتنع كالعمل استاء واقما

لما في خبر المصعبي مبدقة
ة واخذ من اغنياهم فقد
على فقراتهم نعم لوقع تقصيص
كعشرين شاة بلد وعشرين
بأنه اخراج شاة باحداها
مع الكراهة ولو مال الحول
والمال سادية فزكاة
باقرب البلاد اليه (فان عدت)
في بلد وروحها (الاضاف)
او فضل عنهم شئ وجب نقل
لها او القاض الى مثلهم باقرب
بلد اليه (وان علم بعضهم
او فضل عنه شئ) بان وجدوا
كلهم وفضل عن كفاية بعضهم
شئ وكذا ان وجد بعضهم
وفضل عن كفاية بعضه شئ
(رد) نصيب البعض او القاضل
عنه او عن بعضه (على الباقي)
ان نقص نصيبهم عن كفايتهم
فلا نقل ان غيرهم لا يحصر
الاستحقاق فيهم فان لم ينقص
نصيبهم نقل ذلك الى ذلك
الصف باقرب بلد ووسا لنا
الفضل مع يد الباقي بنقص
نصيبهم من زيادة وخرج
يزاتي المال الامام فهو لو
شاة نقلها

وجوب حفظ دم الحرم الى وجود مساكينه وامتنع قتلهم مطلقا لانه وجوب لهم بالنسبة
 فهو كمن نذر قتل قاتل قراءه كذا فقد اوفوا حيث تصفوا الى وجودهم والركاة
 ليس فيها نص صريح يقتضيها بالبدن شرح مدرج برفقه (قوله مطلقا) أي سواء
 عدمه والوجود والوجود بحدنهم لأن الركوات كلها في بدنه كركاة واحدة مدر
 وقوله الاسلام في حقه اقترافه بحدن واحدة شيئا غير نرى (قوله قوتوا لتعطيلهم)
 هذا الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بل اولى شرح مدر لكون الركاة فرض عين
 وبعبارة حل قوتوا أي قاتلهم الامام أو نائبه لان قبول الركاة فرض كفاية ولعله
 بالنظر لكل منف (قوله بشرط العامل الخ) نعم مراغفار كثير من هذه الشروط
 في بعض أنواع العامل لان عليه لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذ بعض آخره شرح
 مدر (قوله أهلية الشهادات) جمعا للخارج الأخر وهو شامل لعدم ارتكاب ما يخل
 بالمرودة في قول على الجلال قال شيئا مقتضاه اشتراط السمع والتعلق وعدم
 التهمة وليس كذلك (قوله هذا) أي قوله بشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ)
 لا يبيح ذرى السهمان كما تقدم (قوله وتقدم ما يؤخذ منه) أي تقدم شرط عام
 متعلق بجميع الأساق يؤخذ منه مخصوص هذا الشرط لانه قال بشرط أخذ الركاة
 الخ فظهر وجه تعبيره يؤخذون أن يقول وتقدم شرطا أن لا يكون الخ (قوله ولا
 مرتقا) فاعلم ما ذكره في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو غار متلوع فيفهم منه
 شرط أن لا يكون مرتقا ربه أيضا في الشرح وفيه أن الكلام ثم في أخا زى
 لا في العامل ثم ظهر أنه علم من قول الشارح ثم خلاص المرتضى الذي له حق في
 فلا يعلى من الركاة شيئا فانه شامل لما إذا كان عاملا كما يصريح به قول شرح الزمخشري
 وإن استعمل الامام هاشميا أو موطليا أو مرتقا لم يعط من الركاة بل من سهم المصالح
 كما قلناه عنه سم (قوا ومن أن يكون الحرم) أي في حق من يتم حوله بدهى عند
 الحرم والافتقار تمام حوله وبعبارة شرح مدر وهو علم من أن يتم حوله ووجود
 المستقين ولا عذر له يلزمه الاداء واولا لا يجوز التأخير للصبر ولا غيره (وله واجب
 على الامام) هل ولو علم أنهم يخرجون الركاة أو جعله مأمورا يعلم أو شئت ترد فيه سم
 والاقرب الثاني بسبقه لانه مع علمه بالخارج لا فائدة بالبعث إلا ان يقال فائدة
 قتلها الحسنين وأماكن التعصيم والنظر فيها هو الاصلح اه ع ز على مدر (قوله
 وان يسم نسم ركاة) الوسم الذي في اسم ونحوها زى وأما لكي فلا يسمي وغيره
 فبما نزل حاجة قول أهل الخبر ويبرز خصاصا لما لا يكون دون غيره حل قال
 مدر أما وسم وجهه الا دعى فصرام بالاجماع وكذا ضرب وجهه كما أتى في أدلة بدهى قال

مطلقا ولو امتنع المستحقون
 من أحد ما قوتوا (وبشرط
 العامل أهلية الشهادات)
 أي مسلم مكلف عاقل ذكر
 غير ذلك مما ذكر في بابها
 (وقوله ركاة) بان يعرف
 ما يؤخذون بأخذ لأن ذلك
 ولاية شرعية فافتقرت لمصلحة
 الامور كالتصا هذا ان لم يعين
 لما يؤخذون يأخذ والافلا
 بشرط قبه ولا حربة وكذا
 ذكورة فيما يظهر وقولى
 أهلية الشهادات أو لان اقتضاه
 على الحرية والعدالة وتقدم
 ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون
 هاشميا أو موطليا ولا مولا لهما
 ولا مرتقا (ومن) للامام
 (أن يعلم شيئا لا خذها) أي
 الركاة لتبها أرباب الاموال
 لدفعها واستحقاقها لا خذها
 ومن أن يكون الحرم لانه
 أول السنة الشرعية وذلك
 فيما يصير فيه الحلول المختلف
 في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر
 فيه كالزروع والثمار فلا تنس
 فيه ذلك بل يجب العامل وقت
 الوجوب ووقته في المسلمين
 اشتداد الحسود وراك الشعار
 وذلك لا يختلف في الناحية
 الواحدة كتغير اختلاف في

بمن التامل لا خذ ركاة واجب على الامام والنصر يصح بالنسبة من زيادتي (و) ان (يسم نسم ركاة وفي) ع ش
 لا يتبايع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه

فيه فائدة تميزها عن غيرها
وان ردها واجدها ان شردت
أوشلت (في غسل) بقيد
زدهما غرلى (مطلبا ظاهرا)
لأنس (لا يكثر شعره) ليكون
أظهر للرأى وأهون على النتم
والأولى في النتم إذا انتها وفي
الأبل والبقرة فحذاها ويكون
وسم النتم العلف وفوقه البقر
وفوقه الأبل أمانتم غير الزكاة
والتي فوسمه مباح لا مندوب
ولا مكروه قاله في المجموع والحليل
والبغال والمحبر والغيلة كآدم
في الوسم وكالأبل والبقرة في عمله
ويجوز النظر في أيها اللطيف وسما
(وحرمة) الوسم (في الوجه)
لأنه صلى الله عليه
وسلم مر عليه حمار وقد وسم
في وجهه فقال لعن الله الذي
وسمه رواه مسلم والوسم
في نعم الزكاة زكاة أو صدقة
أو طهرة أو لله وهو أبرك وأولى
وفي نعم الجزية من التي مجزى
أو مكار وفي نعم بقية التي و
(فصل ل) في صدقة البعثة
وفي المراءاة عند الإطلاء
غالبها كافي قول (الصدقة
سنة) مؤكدة

عش وإن كان خفيفا ولو بقصد المزاح والتعبد به أي الإدمان كالأجاع فيه وأما
وجه غيره فبقية الخلاف في وسمه والزاجع منه التحريم له (قوله وفيه فائدة) أي
ولأن فيه أي الوسم فهو دليل آخر وعبرة مدرو لتبذير ردها واجدها (قوله ان
شردت) بأنه دخل اه مختار (قوله بقيد) زدهما واما الأولان واما الثالث
فذكر في الأصل قال في شرح الإرشاد ملب بضم الصاد وسكون الهمزة ع
على م و (قوله ليكون أظهر للرأى) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع
لقوله ملب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زمتها هذا من وسم الملتزمين
دوابهم بكتابة اسمائهم على ما يسمون به ولو اشتلت أسماءهم على اسم عظم أميد
الله ويحمد وأجله كن ينبغي أن لا يزيد في الوسم على قدر الحاجة فإذا صلب بالوسم
في موضع لا يسمون في موضع آخر لما فيه من التعذيب للصون بلا حاجة وظاهر كلام
الشارح ان الوسم لما ذكر جازر ون يميز بين الوسم اه ع ش على م و وقال ع
قوله فوسمه مباح أي إذا كان لمصلحة والأحرص (قوله والحليل الخ) أي إذا كانت
هذه المذكرة ذات في الشيء (قوله كالنعم في الوسم) أي فهو فيها سعة وقوله في عمله
وهو اقتضاها (قوله وبقي النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال
فيه والظاهر ان وسم الخيل والطف من وسم الخيل ووسم الخيل اللطيف من وسم البغال
ووسم البغال اللطيف من وسم الغيلة اه حل (قوله في أيها اللطيف) أي في جواب
هذا الاستفهام (قوله فقال لعن الله الخ) وبما لعنه لأنه غير معين وانما يحرم لعن
ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر معين بدعوة فائدة من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم ان من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه وان قال لعن الله فلانا اه ع ش
شرح م و أول كتاب التكميل وقوله أولعنه ان قال لعن الله فلانا اه ع ش
على م و في الحاشية الصغرى من نصه اللهم اني اتخذت عندك عهدا لا تتخلف فاعلمنا
بشر ما يعميه من آذنه أو شتمه أو حذته أولعنه فاحملها له ملة زكاة وقربة
قدسه بما يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة (قوله زكاة الخ) أي لعن من هذه
الافاضا بان يسميه (قوله وهو أبرك) ولا نظير لي نعمه في العباسية حل وعبرة
شرح م و وانما جازع انما قد تفرغ على العباسية لان فرض التمييز لا الذكر وقد مر
ان قصد غير الدواصة بالقرآن يفرجه عن حرمة المعتصية لحرمته بل أظهر اه
أوفيه ان سكوت الفرض التمييز لا يبرح لفظ الحلاله عن كونه محترما تأمل (قوله
من التي) من تبعية لان الجزية بعض التي (فصل في صدقة التطوع) *
استشكل إضافة الصدقة للتطوع في عبارة الأصل المراد في السنة والأخبار عنها

بسنه بانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة
واجب من الاشكال بان المراد بالصدق معناه القوي وبالسنة معناه الشرعي
زى والمضى القوي هنا ما زاد على الواجب فكأنه قال صدقة غير الواجب سنة
وعبارة البر ماوى فيصير المعنى التقدير ان زاد على الواجب سنة (قوله ما ووردها) من
الكتاب والسنة ورد ان الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حتى يفعل بين الناس
اه (قوله ويحل لثني بمال) أى يكفيه العمر القالب هو خلافا لمن قال هو من ملك
ما يخل عن كفاية يومه وليلته ولم يؤمنه وهو جرح للمراد بجلها لمنها والمراد
بجلها لمنها والمراد بجلها لمنها (قوله تصدق الليلة) والمصدق
أبو بكر رضى الله تعالى عنه بمرغاه كافى مرد له ان يعتبر فينقأ آناه الله
قوله ويكره له التعرض لاخذه وان لم يكنه ماله أو كسبه الا يوما ليلة والارحمة عدم
الاحتياط بكسب حرام وغير لائق شرح مرد (قوله بل يحرم عليه احدا) ومع حرمة
الاخذ حيث ذلك المدفوع اليه كافتى به شيخنا الشهاب مرد على جرح قول سم
يملك المدفوع اليه أى فيما لو سأل اما لو ظهر الفاقة وظنه الدافع متفاهها لم يملك
ما لاخذه لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسمع له الاعلى ظن العامة ع ش على
مرد وعبارة البر ماوى ومن اعطى من ناس صدقه وهو في الباطن يتلافها ولو لم يرها
لا يملك ما لاخذه ويرى ذلك في سائر عقود التبرع اه وكذا لو اعطى حياء أو خلوف
لا يملكه الاخذ منه مرد (قوله ان اظهر الفاقة) كان يقول ليس عندى شئ
اقرب به اولم آكل الليلة شيئا لعدم وجود شئ عندى حل وافهم قوله ان اظهر
الفاقة انه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على مرد (قوله أو سأل)
ولو بلسان حاله مرد (قوله بل يحرم سؤاله) واستثنى في الاحياء من تعريم سؤال
القادر على الكسب ما لو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وقبه أيضا سؤال القوي
حرام ان وجد ما يكفيه هو ومجربهم ويلتهم ويستترهم وآب يستاجرون الرياء
والاوجه جواز سؤال ما يحتاج اليه بغيره ولان كان السؤال ع دنفاد ذلك
غير متمسك والامتنع شرح مرد (قوله وكافر) ولو حريان رضى اسلامه أو كان
في أدنى أو قريبا والامتنع حل (قوله رطبة) أى حية (قوله سرام) ليس المراد
بالسرق ما يظهر ما قبل المهرقة طيل المراد ان لا يعلم غيره بان هذا المدفوع صدقة
فى لو دفع شخص دينار مثلا وانهم حضرة انه من عرض عليه أو عن غنى ميسر
مثلا كان من قبل دفع الصدقة سرا لا يقال هذا وبما امتنع لما فيه من الكذب
لاننا نقول هذا المصلحة وهي البعد عن الرياء أو قصور الكذب قد يسلب الحاجة

لما ورد فيها من الكتاب
والسنة وقد يمرض لها ما يمرضها
كان يعلم من اخذها انه يصرفها
في محبة (ويحل لثني بمال
أو كسب ما لا يلقى لاقني
صلى الله عليه وسلم فى
المصعبين تصدق الليلة على
غنى ويكره له التعرض لاخذه
ويستقبله التبرع بها بل يحرم
عليه اخذها ان اظهر الفاقة
أو سأل بل يحرم سؤاله أيضا
(وكافر) ذى المصعبين فى كل
كبدولة الجبر (ودفعها سرا

وفي رمضان ولصوم قريب) كزوجته وصديق (فجواز) اقرب ما اقرب (افضل) من دفعها جهرا وفي غير رمضان وصوم قريب
قريب وغيرهما والاراد في ذلك من الكتاب (١٠٥) والسنة وصح من يادق وقبيري في الجمار بالتمام اولي من قبيرة

أمر صلي بل قد يصح لمضرة القسنة نهي وشيئا (قوله في رمضان) وليس المراد
ذلك ان من اراد صدقة يتنبه تأخيرها شيء مما ذكر بل لا اعتناء عند وجود
ذلك بالاستحسان ومنها فيه لانها اعظم اجرا وكثرة شدة شرح حر (قوله افضل)
الا ان كان عن مقتضى وقصد ذلك ولم يتأخر الا تخلفا لها ذلك والاحرم كما يحرم للمن
ولا اجر اه حل (قوله اما الباطن) أي في حق المالك دون الامام اما هو فيسزله
اظهارها مطلقا حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا اخذها قال حر ومع حرمة
التصدق على كماله الاخذ كاتفي به الولد وجه الله تعالى (قوله بما يحتاجه يومه
وليلته) وفصل كسوته ووفاء عنه اخذ من كلام الشارع الا في اه شيئا (قوله
وغیره) ولو هبة (قوله اولد بن) أي وهو بما يتخذ من عادة دون تصوكسرة وحرمة
يقول والا ما يؤمن ذلك الفليس اذا كان الدين وثارا مثلا اه حل (قوله فلا يشترط
في جوازها الخ) ضيف والمعتد ان الضيافة هنا كاصدقة في التفصيل المد كود
برماوى (قوله لما في شرح مسلم) اشار الى تصحيحه وكتب ايضا قوله لما في شرح
مسلم قال في الابعاب وهو الذي يقبه ترجمه وان مشى جمع متأخرون على الاول
نعم ينبغي ان المومن ان كان بحيث لو اخذ طعامه غداه أو غسله لا يحصل له منه ضرر
النية وكان الضيف هنا فيضد يقبه ترجيح الاول وهو تقديم الضيف على المومن
وهذا ظهر في انه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم
الضيف يحصل على ما اذا كانوا يضررون باشارة عليهم وعدم اشتراطه يحصل على
ما اذا لم يضرروا بتقديمه عليه اه شوبري (قوله بما يحتاجه نفسه) الاولى لمونه
لا اله الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عن غيره من تزمه
مؤنته لانه لا يضمن اتعز زبادة على صبره على الاضافة وفيه ان اولاد الانصار يلم
يا ذنوع عدم صبرهم على الاضافة اه ويصاحب بانهم كانوا شعبانين وامر بشوبهم
لان عادة الميمان انهم وان كانوا شاعى وراوا الاكل يا كلون كافي الشرب حتى
(قوله فمن لم يصبر) أي على الاضافة (قوله اخذ من جواب الجميع عن حديث
الخ) أي حيث تصدقا بما يحتاجان له وجوابه انهما صابران على الاضافة اه
والحديث المذكور رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو ان رجلا نزل به ضيف ولم
يكن عنده الاقوته وقوت صباه فقال لارائه نوى الميمان والحقى السراج وقرى
للفيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى وحيث كانت الآية نالة في شأن
الضيف فلا يظهر هذا الاخذ على طريقة الشارح المتوزا لضيافة بما يحتاجه واقفا.

في الروضة عن كثيرين محله في من ٢٧ به ث لم يصبر اخذ من جواب الجميع عن حديث الانصارى وامراته
ان من نزل فيها قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فمحمه في الروضة من انها لا تعمده في من صبر

بظهر على ما في شرح مسلم المستوي بين الصدقة والضيافة ^{مثل} (قوله وعلى الاول)
وهو من لم يصبر على الاضاعة والثاني من صبر وهذا الجمل والجمع هو المختار
(قوله وفصل كسوته) ولما صاد المولى وفي العبارة قلب أي وعن كسوة فصله
وعبارة الشوري قوله وفصل كسوته ووفاء دينه لما بالجر عطفا على نفسه أي
تسبب ما فضل عن حاجته لنفسه ولطونه وفصل كسوته ووفاء دينه (قوله ما من صبر
على الاضاعة) أي بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان الغرض انها تسبب ما فضل
عن حاجته وإذا كان عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضاعة (قوله وعلى
هذا التفصيل) أي المذكور في قوله وتسبب ما فضل الخ مع قوله وقدم الخ (قوله غير
الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث انها لا تسبب الا بالفاضل عما
يحتاجه وتصدق أي بكثر جميع ما له بالفاضل فليعمل الغنى في الاول على غنى
الفس وسببها ما أبو بكر كان كذلك أي غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لفظة
ظهر زائدة أو من اضافة النسبة به المشبه أي ما كان عن غنى الذي هو كما ظهر
في القوة اه شيخنا عزى (قوله تصدق أبو بكر بجميع ماله) فيه ان الكلام
في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجيب بان التفصيل في قوله
وعلى هذا التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتقدم الخ (وله مطلقا) صبرا ولا

(كتاب السبا)

وهو لم يعتقد ذلك أو بالاحبة وجها ينهراهما فيما لو حلف لا يملك شيئا وله زوجة والأصح
لا تحت حبس لانية وعلى غير الأصح وهو ما لا ينفع لا امعة فلو لم يشبهه
فالمراد اتفاقا شرح مر (قوله عقد يتضمن) أي يستلزم قال في جواهر الجواهر
والعقود عليه حل الاستماع الا لزم المؤبد لموت أحد الزوجين ويحوز رقبته
بالطلاق وغيره وقيل المفود عليه عين المرأة وقيل منافع البعش ^ش أي (قوله بلفظ
انكاح) أي بلفظ منقح انكاح أو مشتق نحوه وهو الزوي ونحوه يبيع الأمة
فانه عقد يتضمن اباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شينا (وله وهو حقيقة
في العقد) أي به مع علمه بما قبله وله عبارة في الوطء حل فكان الاولى ان يرجع بان
يحول فهو حقيقة الخ فلوحظ لا يتكح حبس العقد عندنا أو بالوطء عند الحنفية لانه
حقيقة فيه عندهم وينبغي على الخلاف ايصاله ولو تبايرت أنه ثابت بزم على والده وولده
عندهم لا عندنا كما نقله عن عن الماوردي والرواني وقيل الشافعي عن بعضهم انه
قال انكاح فرج شهر وعزم دهر ووزن مهر ووزن ظهور فأنته حقت السبل وتفرغ
ما يضر جسمه واستيقاد الله والتمتع وهذه هي التي في الجملة شرح مر (قوله عبارة

وعلى الاول يعمل ما في التيم
من حرمة ابدار عشتان عشتانا
أخبار الماء وعلى الثاني يعمل
ما في الاطعمة من ان لا مضطر
أن يؤثر على نفسه مضطرا آخر
مسلم وتسبب ما فضل عن
حاجته لنفسه ومعه يومه
وليلته وفصل كسوته ووفاء
دينه (ان صبر) على الاضاعة
والا كره كافي المذهب وغيره
والصبر بجميع الكرامة من
زيادتي وعلى هذا التفصيل
جلب الاخبار المتضاربة الظاهر
تكبير خبر الصدقة ما كان عن
ظهر غنى أي غنى النفس وصبره

على الفقر روله أبو داود وصححه
انما كم وخبر ان أبي بكر تصدق
بجميع ماله رواد الترمذي وصححه
أما الصدقة بعض ما فضل عن
حاجته فمستون مطلقا الآن
يكون قدرا يقارب الجميع
فالأوجه جريان التفصيل
السابق فيه

(كتاب النكاح)

هو لغة القسم والوطء وشرا
عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ
انكاح أو نحوه وهو حقيقة
في العقد بماز

في الوطء) والتظاهر به مجاز مرسل من إطلاق السبب على السبيل لأن الوطء مسبب
عن الذكاح (قوله وعلى الصحيح) ومقابلته عكسه وقيل مشترك بينهما مشهور (قوله
وانما جعل على الوطء) أي حلالا مجازيا وقوله لغيره أي لغيره وهي خبر الخويلد ليس هذا الجمل
بتعين بل يصح أن يكون محمولا على العقد فيكون اشتراط الوطء مأخوذا من الحديث
كما سبق في المحل شيئا واسم (قوله ما طاب لكم) أي خل لكم واستعمال ما في
الصاقل قليل لأنها لغيره وقال بعضهم انها مستعجلة في صفات من يعقل (قوله سنن
لنا قوله) أن رجلا أجهته الضمائر الثلاثة في كلامه راجعة كلها للعقد المراد به أحد
طرفيه وهو التزوج أي قبول التزوج ولا عذر وفيه وما وجه قوله من رجوعه
لأوطء برده قولنا بتوفاه لأوطء وهذا مجاز مشهور ولا اعتراض عليه فأنفع القول بما به
أن أراد بها العقد أو الوطء لم يصح أو بالضمير الذي في سنن وفي أجهته العقد إلى الوطء
صح لكن فيه تعسف شرحه ببعض تغيير وعبارته المنهاج هو مستقبل لاحتاج إليه
(قوله بمعنى التزوج) لأن النكاح حقيقة في العقد المركب من التزوج والتزوج فيه
استخدام والمراد بالتزوج قبول التزوج لانه الذي يستلزمه التزوج وأما التزوج
الذي هو الإيجاب يتعلق بالولي فلا قدرة لزوج عليه وإنما يقدر على القبول ولا يجب
النكاح إلا إذا طلق مطلقته في القسم ليومها من نوبة المظالم لها (قوله وثقة يومه)
أي مع ليته (قوله وكسر) إرشادا ويثاب عليه حيث قصد بذلك العفة وظاهر كلام
جهته شاب وإن لم قصد العفة لأنه يرجع إليها حره ح لوفى شرحه في باب المياه
بعد قول المصنف ويكره الشمس فانه قال السبكي والمحقق أن فاعل الإرشاد
لمجرد غرضه لا يشاب ويجرد الامتنال يشاب ولما يشاب ثوبا اقتصر من ثوابه من
بعض قصد الامتنال أه مجروده (قوله يا عفت الشباب) خصهم بالذكرا لأنهم عمل
توفاه غالبا والأغبرهم مثلهم أه عش وهذا النداء لا يشمل الإناث نظريا لأن
الصوم لا يكسر وتوفاه المرأة ح والمعتسر الطائفة الذين يشابههم وصف واحد الشباب
معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة أه
شوبري (قوله فليترج) الأمر لا يندب (قوله فليصم بالصوم) هذا اغراء للفتاوى
وقول النصافة فيه معروف وقال بعضهم ليس اغراء الفتاوى لأن الهادى في عليه لمن
خصه من الحاضر من بعدم الاستطاعة تعذر خطابه كافي الخطاب شوبري والباء
زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم وصح أن يكون عليه اسم فعل ضمن معنى
يتسلى فدها والباء (قوله فانه) أي الصوم أي لمن لم يستطع على قدر رمضان
أشاره الشارح بقوله لتوفاه فيكون له متعلقا بوجه (قوله أي فاعل) وتكون الصوم

في الوطء على الصحيح وانما جعل
على الوطء في قوله تعالى حتى
تتكلم زوجا غفيرة مجر حتى تذوق
حصيلته والأصل فيه قبل
الإجماع آيات أقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء
ولخبر انكحرتا كذا وانكحروا
رواه الشافعي بلاغا (سنن)
أي النكاح بمعنى التزوج
(لنا قوله) شوقه لأوطء (أن وجد
أهته) من مهر وكسوة يصل
التمكين وثقة يومه قصدها لئلا
سواء أكان مستغلا بالعبادة
أم لا (والأب) أن فقد أهته
(فتركة أولى وكسر) إرشاد
(توفاه بصوم) مخبر يا عفت
الشباب من استطاع منكهم
العبادة فليترج فانه أضف
للصوم وأحسن لفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فانه له
فدها أي فاعل توفاه والباء
بالمؤمن النكاح

جبر الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه شرح هو (قوله لا يكسر بالكانور) أي يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالكسبة ويكره ان انصفها حل (قوله بل بتزوج) وكيف اقتراض المهر ان لم ترض بتمته عش (قوله لمعة او غيرها) بأن كان لا يشبهه خلقه حل (قوله وتفتين) أي دائم بخلاف من من وتقادون وقت حل (قوله وهو خطرا قيام) أي الخوف من عدم القيام بواجبه قليل وهو الوطء وفيه ان هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العسر مرة والزواج عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك وما يدل على ان مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا كحجر لعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالباً بالنسب اذا لان التحسين بالوطء فلا يلزم ان مراد بواجبه فهو الفقة لانه ربما امتناع ذلك لم تسمع به نفسه لعدم امتناعها هذا غاية ما يقال اه حل (قوله بان وجدها) أي غير الثاني (قوله تقتل لبيادة) وفي معناه الاشتغال بالعلم شوري (قوله ان كان متعبدا) أشباهه الى ان قول المتن فان لم يتبدع قبل الحذف وهو ما تقدمه الشرح (قوله افضل من تركه) أفضل التفضيل ليس على باب فان الترك لا فضل فيه شيخنا (قوله البطالة) قال ابن اسحاق الانصع فتح الباء برماوى (قوله الى القواش) أي الزنا لان غير الثاني لا يعلم بما حصل له التوفان بعد ذلك بالتفكير بخلاف غير الثاني لمعة لا يحصل له ذلك لانه لو اريد بالقواش ما يشمل مقدمات الوطء لمحسن التقييد له ولا علمه لان هذا منات من به علمه تأمل حل (قوله لانها) أي القتل وأنت مراعاة الخبر (قوله للخلافية) أي الذين يشرعون لخلافية بيننا وبين الخفية لانهم يقولون والحال هذه ان النكاح افضل من القتل لعبادة شيخنا وقوله اذن المعلوم علمه لمحسنوف والتقدير عبارة الامس لا تصلح لخلافية بيننا وبين الخفية اذ الخ وفه تصريح بان النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو لم يستل ان الاصل فيه الاباحة خلافاً لغيره حيث قال بصحة نذرهم وان صحت نذرهم من السكافر لا نساق كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على النية وفي فتاوى النووي ان قصد به طاعة من وليس له اوعاف فهو من عمل الاخرة وشاب عليه والافاج اه حل و هو (قوله ليس لها النكاح) أي له من ولها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب حق الزوج حل وقودود لو اراد الله ارضا علمت الجاه ليركن تحت الرجال في الاسواق شيخنا عزى (قوله والحققة من اقسام الغيرة) أي العيور بان علمت انهم لا يندفعون عنها الا بذلك وجب كافي حل (قوله وسن بكر) أي مكاب بكر عش وفي معناها من زالت بكارتها بنصر حيش وفي معنى التيبس لم تزل بانها مع وجود دخول الزوج

فان لم تكسر بالمعصوم لا يكسره بالكانور وشعوبه بل بتزوج (وكره) النكاح (الغيرة) أي غير الثاني لمعة او غيرها ان قددها أي اهتبه (او) وجدها (و) كان به علمه كرم وتفتين لا تنفاه لحخته اليه مع التزامه فاد الالهة ما لا يقدر عليه ويخطر القيام بواجبه فمن عده (والا) بان وجدها ولا علمه (فقتل) فعبادة افضل من النكاح ان كان متعبدا اهتماما بها (فان لم) تبعد النكاح افضل من تركه كذا لا يقتضي به البطالة الى القواش وقصيرى بالتقلى لعبادة أولى من تعبيرة بالعبادة لانها عبارة الجمهور ولائها التي تصلح لخلافية بيننا وبين الخفية اذن المعلوم ان العبادة افضل من النكاح قطعاً عن نص في الام وغيرها على ان المرأة الناقصة يستلها النكاح وفي معناها الحاجة الى الثقة والحققة من اقسام الغيرة وواقعها ما في التبعة من اذن جارها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح والا كره فاقبل اه يستحب لها ذلك مطلقاً مردود (وسن بكر)

بها كالغوراء ويسن للمرأة أن تزوج بكرا الألفرجيلا ولود إلى آخر الصفات
 المتبعة في المرأة ويسن له أن لا يزوج بنته إلا من بكر حل (قوله هلاب بكر) هي
 أداءة تنديم أن دخلت على فعل ماض وإدائه تخصيص أن دخلت على مستقبل وبكر
 موصول لمحدوف تقديره هلا تزوجت بكرا أه شيئا (قوله خرقاء) هي بالذئب
 لا تتسمن منعة شوبري (قوله ولكن امرأة) أي ولكن أحببت أن أجمع بين امرأة
 الخ وقوله تشغلن بضم الشين وكسرهما بد (قوله دينة) بحيث توجد فيها صفة
 العدالة هر (قوله جيلة) أي باعتبار طبعه وفكره بأربعة أجنال أه حل لأنها ما زهو
 أي تكبر بمجالها أو فتنة العين إليها أه زى ومن ثم قال أجدما الملت ذات حال قد
 شرح مرأى من فتنة أو قول عليه بامرأوى (قوله ولود) قال للعمول في وجد بكرا غير
 ولود وثيا ولودا البكر أو لى شوبري (قوله تنكح المرأة لأربع) أي إذا هي أنسكحها
 أحد أمور أربعة فهو بيان لما يرغبه في الناس وبعبارة الشوبري قال الثوري الصحيح
 أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في المصاهرة فأنهم يقصدون هذه الاتصال
 الأربع وأنهم هاتعددهم ذات الدين فأنظر أنت؟ هما المسترشدات الدين لانه
 أمر بذلك أه إلا أنه منى عن زواج المرأة لما لها وان أمر بزواجها لئلا يزوجها لها
 وحسبها مقصود من تأويل الحديث دفع ما توهمهم أنه يطلب نكاح المرأة لما لها
 وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة لثلاثة الأخرافه بطلب نكاح المرأة لأحدعنها
 (قوله وطسبا) هو ما يصد له الإنسان من مفاخراته وقيل القلق بالاخلاق العظيمة
 ومكارم الاخلاق شوبري وقيل شبطه بالثون حر حر ل لكن ينفى عنه الجلال
 (قوله فأنظر) جواب شرط محذوف أي إذا تحقق أمرها وفضلتها فأنظر بها اثر شد
 فأنك تكسب منافع الدارين شوبري (قوله تربت يدك) معناه في الأصل التصقنا
 بالتراب ومن لازمه الفقر فقصره هنا باللام شيئا والقصصه اللوم لا اللهاء الحقيقي
 غش (قوله أي طيبة الأصل) كأن تكون منسوبة لشرفاء والعلاء والصلحاء وقد
 وردا يا كم وخضراء الذين المرأة الحسناء في الحب السوء شبه المرأة التي أسلمها ردى
 بالقطعة الزرع المرتفعة على غيرها التي منتهما موضع روث الهائم أه شيئا (قوله
 بل تكهروبت الزنا) اضرب أبطال لما يقضيه ما قبله من خلاف الأولى أه شيئا
 (قوله وبنت الفاسق) لأنه يدير بها لئلا يصد لها أصلها وبما أكسبت من طباع أبيها
 عش على مر (قوله غير ذات قرابة قريبة) وهي التي تنكحون في أول درجات
 الخلوة والعمومة كتبت الخال والخاله وبنت العم والعمة فلا يرد تزوج على كرم
 الله وجهه بباطله لأنهما بنت ابن عم هي بعيدة ونكاحها أولى من الأجنبية لا انتفاء

نحر الصدين من جابر هلابكرا
 تلاعبها وتلاعبك (الألفرد)
 من زيادة كصف التسمين
 الاقتضاض أو احتياجه لمن
 يقوم على حياته ومنه ما اتفق
 لما برقا لما قال الهادي صلى الله
 عليه وسلم ما تقدم اعتذر له فقال
 أن أي قتل يوم أحد وتركتك
 بنات عكرت أن أجمع بين
 جارية تخرقه ثلث ولكن امرأة
 تشغلن وتقوم عليهن فقال
 صلى الله عليه وسلم أميت
 (دينه) لا فاسقة (جيلة ولودا)
 من زيادة وذلك نحر الصدين
 تنكح المرأة لأربع لما لها
 وطسبا ولدتها فأنظر بدات
 الذين تربت يدك أي انقربا
 أنم تفعل وخبر تزوجوا ولود
 الودود فاني مكاتبكم بالام
 يوم اقيامة رواد أبو داود والحكم
 وصحح اسنادهم ويعرف كون
 البكر ولودا باقيا (نسبية) أي
 طيبة الأصل نحر تقييد الطلوع
 رواد الحكم وصحبه بل تكهروبت
 الزنا وبنت الفاسق قال الأدهي
 ويشبه أن يلق بها المقطعة
 ومن لا يعرف لها أب (غير ذات
 قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية
 أو ذات قرابة بعيدة لضعف
 الشهوة في القرابة فهي الولد
 نعمه يقال البعيدة أولى من الأجنبية

ذلك المني مع حقن الرحم وتزوجه صلى الله عليه وسلم بزوجه بنت جهم مع كونها
بنت منتهى الخلقة هي حل فكاح زوجة النبي وهو زيد تزويجه زوجه بنته الى
الخاص مع انها بنت نكاحه أي الخاص بتقدير وقوعه بعد النكاح واقعة حال فطيلة
فاحتمال كونها لمصلحة يستقلها اه شرح هر قال شيئا ولو تصارعت تلك الصفات
فالوجه تقديم ذات الدن مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم التسبب ثم البكارة ثم
الولادة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بسبب اجتاده وهذا أول من تقدم به
الولادة على التسبب والبكارة اه شوبري وقوله لا دين أصله لا ديني لانه
من الدين فصرحت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت لا لقوله السا كنين قال
في الخلاصة

واخذ من القصور في جمع على * حذفت ما به تمسك

(قوله وسن نظر كل) ان خطب على ثلثة الاجابة ونزجه اليه الس فيهم حل وخرج
بالاخر فهو ولده الامرد فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لما
وهم فيه جرح ع ش على مد وعما وفتح مد في معن نظر الامرد وشرط الحرمة
ان لا تدعو الى نظره ماحية فان دعت كالمو كان الخطوبة نحو ولد امرد وتقدر عليه
دويتها وسام ومفها جاز له نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والا فلا كما يحتمل
الاخرى ويظهر ان محله عند استاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وبقي ان يجوز
نظره واخته الكن ان كانت معتزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رض فوجها او طعن
وضاه وكذا برضاها ان كانت عزباء لان مصلتها ومصلحة زوجها فتمتع على مصلحة
الخطيب ثم على جرح ع ش وبقي قيد ذلك بان الفتنة وعدم الشهوة
(قوله بعد قصد نكاحه) وبعد العلم بخلوها من نكاح وبعد تعذر التعريض لان
النظر مع علمها كالتعرض (قوله قبل خطبة) فلا يسب بعدها على ظاهر كلامهم
لكن الاوجه كما قال شيئا استنباه وقوله في الخبر وقد خطب بدل عليه والتأويل
خلاف الظاهر نعم الاولى كونه قبل الخطبة (نتية) لو رأى امرأتين معاهن
يهرم جسمهما في النكاح تعبه واحدة منهما يزوجها ما ولا وجه لما نقل عن بعض
أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه ما قلناه في الخبر وقد خطب نكاحا معا بالزوج أو بها
من حيث يحمل نظر من وتقرر الخطبة حتى يختار شيئا كذا بعد شيئا م رومه
قلت شوبري (قوله وان لم يأن) أي الا غر المظور (قوله أو خيف منه الفتنة)
ولو كان شهوة مد (قوله والكهين) أي من رؤس الاصابع الى الكوع طهرا
وبطال س ل لان الوجه يدل على الجمال والكهين على خصب البدن فان لم يقبها

لكن ذكر صاحب الجبر والبيان
ان الثاني نص على انه من
له ان لا يزوج من عشرين لان
الناحية على الواو الحق
كله نصح على عشرين لا دين
(و سن) (نظر كل) من الرجل
والمرأة (لا) (نظر بعد قصد
نكاحه قبل خطبة غير محو)
في الصلاة وان لم يأن لغيره
أو خيف منه الفتنة للاحقة
اليه في نظر الرجل من الحرمة
الوجه الكهين ومن جرح
ما قبل من سنة وركبة كما صرح
به ابن الزينة في الامت وقال
انه موقوف كلامهم

مكتولا يقول لا أريد هاولا يترقب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طللوا شعر
بالا عرض بازت كأيما في وضو الطول ودن ضرولا أريد هاولا فاحتمل مد (قوله وهما
نظرهما منه) أي ما حداهما من السرور والركبة وهو المتمد هراه سم وقيل
الحرمة تنظر منه مثل ما نطرها وهو الوجه والسكان كاذ كره عرش وهو ضعف
(قوله وقد خطب امرأة) أي عزم على خطبتها كأيما في قوله نطرها أي النظر أخرى
أي احقر بأن يؤدم البناء للجهول وبهذا في حرة فاسله بدوم فتمت الواو على الدال
وعزت فهو من الدوام وقيل لا تديم ولتأخر من الادام مأخوذ من ادام الطعام لانه
لا يطيب الا به رماوي أي وهذا انظر اليها وانجنته طاب عيشها رقولها واللام
يضم الحرة أي الحب والانس (قوله في قلب امر مخطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله
مع التسوية في نظر العمل) حيث يحرم نظر لشي من جسدها ولو وجهها وكفها
وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أي خلافة على قول الرافعي فانه
يقول بجواز نظر الفحل لماعدا ما بين سرور وركبة لانه ان أمن الفتنة وقال ايضا يجوز
فنظره الى وجه الحرة وكذا ما عندنا من الفتنة فسوي بين الحرة والامة في الحسن. هذا
يسلم ان قول الشراح الا في ولامة الرد على الرافعي شيئا وفيه انما خالف في الحرة
ايضا فكان عليه الرد فيها ايضا ويمكن ان يقال انما عرض الخلاف في الامة دون
الحرة لقوة الخلاف في الامة اكثر من الحرة لان مقابل المعتقد في الامة صحيح لاضيف
ومقابل المعتقد في الحرة تنصيف كما يطم من التهاج (قوله وان لم تكن عورة) أي
في الصلاة (قوله دليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كالا يخفى (قوله تكرر بره)
ولوفوق ثلاث مرات فاذا تكرر عليه أولا يريد بنفسه ارسل من يحمله فنظر هاهنا
امر ان اصرم حل (قوله وحرم نظر محو الخ) والمراد الفحل من قبيل آتاه مع
نفسه من الوطء بخلاف المحبوب والمحصى والصالحين عن الوطء فلا يقال له يحل لكنه
مطوق به عن ذلك مسألة خمسة قيود كون الناظر غلاما او نكحاً وسكونه كبيرا
واختلاف المحض وكون المخطورة كبيرة او كونهما الأجنبية ود كرمه من الاول بقوله
في ما بعد ونظر محو الخ ونظر مفهوم الثاني مد كره الشراح بقوله بخلاف طحل الخ
د كرمه من الثالث بقوله رجل لرجل وامرأة لامرأة الخ ود كرمه من الرابع بقوله
رجل بلا شهوة الخ ود كرمه من الخامس بقوله وعمره الخ (قوله كسب) الخ
لكافي استعانة حل وفي الشورى ما سه قال في النصيح وفي الشرحين
والروضة عن اكثر من تخاف المحبوب والخصي والعين والمختل والهيم في النظر
الفحل اه وعلى هذا قال في التمثيل (قوله ولو مراعاة) فارد على من قال اجمع

وجه الحرة ويدعاه على ما يأتي (وله) أي لكل منها (تكرره) أي النظر بعد حاجته اليه لينين به ثم منظوره فلا يندم بعد
كاحه عليه وقد كرمه نظرها اليمن زيادتي (وحرم نظر محو الخ) كسب وخصي (ولو مراعاة)

الاجنية للحرم كافي شرح هو ما غدير المراق فقال الامام ان لم يبلغ حجابي
فيه ما يراه كالمدم او بلغم من غير شهوة فكالمحرم او بغيره فكالباتخ غ ط على
التفاح وشرح هو (قوله شينا) اي لا مثالا لمن تصور آة جرو هو وعبارته هو خرج
مثالها فلا يحرم نظره في تصور آة كائن في جماع لا لم يرها وليس الصوت منها فلا
يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا الوالتذبه على ما بعته الزركشي ومثلها في ذلك
الامر اه وقال ع ش قوله وكذا الوالتذبه اي فيموز لان الفتنة ليست باختياره
اه وفي شرح الروض خلافه وعبارته اما النظر والامناء لصورتها عند خوف الفتنة
اي الذي اذني الى جماع او خلوة او نحوها فمرام وان لم يكن عورة بالا جماع ثم قال قال
الزركشي ولفظ بالامناء لصورتها عند خوف الفتنة التلذذ به وان لم يتفانها اه
واعتمد شيخنا العزري وشيخنا ح ف والظاهر ان كلام ع ش سهو منه وانه فهم
ان التثنية في كلامه مر راجع لثني مع انه راجع للثني لان الزركشي مصرح بالحرمه
عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول ع ش اي فيموز (قوله وان
آين) المراد في المبان من الشعر ونحوه وقت النظر وفي شرح الروض ما يعيداه بوقت
الآية والافتصال حر اه حل فلو انفصل منها نحو شعر قبل نكاحها حل فزوجها
نظره على الاول اعتبارا ووقت النظر لا به بقدر اتصاله كان يجوز له نظره وحرم
على الثاني اعتبارا بوقت الانفصال ويؤخذ من تحكلام ع ش اعتبارا الاول لانه
بعد ما قل كلام شرح الروض قال وفيه وقفة وكذا الوافصل حال الروحية هل يجوز
نظره بعد الطلاق اعتبارا بوقت الانفصال او لا اعتبارا بوقت النكاح ولا يبعد ان
العبرة في ذلك كله بوقت النظر ويجب مواءمة ذلك الشعر ونحوه كما يجب مواءمة
شرعانة الرجل اه حل وعمل الخلف اذا علم الناظر ان المبان من امرأة اجنية
كان جهل حاله ما زوجها واحدا اذا لم يعلم عدم الشرع ذكره ابن ابي الدم اه سم
(قوله من امرأة) والذي يظهر ان نحو الرقيق والدم لا يحرم نظره لانه لا يمس من فتنة
برؤيته عند احد اه امداد اه شورى (قوا ولوامة) لرد كما تقدم ونرجت
المبعضة فانها كالحرمة قطعا نرج هو (قوله وامن فتنة) بحسب ما يظهر له من حال
نفسه والا فامن الفتنة حقيقة لا يكون الامن المصوم حل (قوله والاعراض الخ)
عطف تفسير (قوله لظهوره على العورات) اي لا به صميم (قوله لم يظهر عليها)
اي كظهور الميز عليها فان كان يحجبها على ما هي عليه كان للحرم والافسك المصوم
حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كافي قل على الجلال (قوله وله)
اي البعد غير المستترك والمبعض مطلقا ولا نظرا لنهاية شورى (قوله بلا شهوة)

شينا) وان ابن كشم (من
امرأة) كبيرة اجنية ولوامة
وامن فتنة لان النظر من فتنة
الفتنة ويحرك الشهوة فاللاني
بحسب سنن الترمذ سقالباب
والاعراض عن تفاصيل
الاحوال كالخلوة بها وبني
حرمته في المراق انه يحرم على
وايه تمكنه منه كما يحرم
عليها ان تنكشف لظهوره
على العورات بخلاف طفل لم
يظهر عليها قال تعالى اول الطفل
الذين لم يظهروا على عورات
النساء والمراد بالكيفية غير
معية لا تشبهى (وله بلا
شهوة)

ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهي مسلمة لان الكافر يصف بالعد القبل يكون فتنة
 حل اما النظر بشهوة فحرام قطعا لكل منظور اليه من حرمة وغيره غير زوجته
 وامته شرح مد قال عرش هو مبهمة يشمل للمجاهدات فيسرم النظر اليها بشهوة (قوله
 ولو مكاتباً كتابه محبة) والتمتع عند شيئا كحجر ان المكاتب مع سيده كالاخي
 وان لم يكن معه وفاء ونافه وان كانت الكناينة مسدة بخلاف مكانته والفرق
 ان نظر الرجل الى امته اقوى من نظر المرأة الى عبدها لان منظوراً كراه حل
 (قوله فطر سيده) مثل النظر لما وقع في السفر شرح مد (قوله وما عصفان) اي عن
 الزنا لكن اعتمد شيئا كحجر اما لا تتعد العفة بالزنا بل عن مثل القصة فالمراد
 بالعفة الحد التحل (قوله خلا ما بين سرور وربة) اما السرة والركبة فلا يحرم ان عند
 شيئا وفي كلام جرما يندحرمه نظرها حل (قوله فطر شو من نحو حيل) وان اذن
 من شعرا ونظر من يد او رجل فاذا علم الفصل ان هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه
 تمسكها من ذلك فيجب عليه ان يحجب ما تنظر اليه عنها حل (قوله لما عرف) اي
 من الآلية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن ذنوبهم من ذنوبهم لمخاضها ذلك بطريق
 القياس الاولى لانه اذا ما اذن ان تنظر اليها مع كونها محلا للشهوة فيسرم لها ان تنظر
 اليه اي الى ماذ كرم عن عبدها وعارها بطريق الاول وقيل القياس الاول في نظرها
 لمبداها والمساوي في نظرها محرما على ان للمرأة ان تبدي زينتها لمركها وعمرها
 في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم وقوله او آياتهم اي فيصالحهم ان تنظر واليهما
 ويقاس عليه ان لها ان تنظر اليهم معاذا العورة شيئا (قوله هو ما محبة الاصل)
 معذور ما في الروضة كاصلا ضعيف (قوله لا تشتهي) اي عند اهل الطباع
 السليمة فان لم تشته لم تشته بها قدر ما ينظر زوال تشوها فان كانت مستهانة
 لم حيث حرم نظرها والاملا وفارقت البور وسبق اشتهاها ولو قدر ان تستصعب
 ولا كذلك الصغيرة شرح مد (قوله في منلة شهوة) اي في زمن منلة او في زائدة
 (قوله اما الفرج) اي القبل والدمر والظواهر اما لا يتس القبل بالقاض بل حتى
 ما نسبت عليه الشعر غالبا حل (قوله واستثنى ابن القطن الام) اي ونحوها كرمخ
 لها او رمي لها كالجبهة شيئا كحجر في الاولى وينبغي ان يكون مثلهما في الثانية حل
 (قوله للضرورة) اي فيسرم لها نظره وينبغي ان لا يسهل معاجلة كقبيلها وسعه كذلك
 حل (قوله اما فرج الصغير فيل النظر اليه) اي لا يسهل استباح فرج الصغيرة
 في حرمة لغار اليه لغار المرأة ونحوها حل (قوله ونظر عسوج) مبتدا خبره
 كظفر المحرم (قوله لاجبية وعكسه) بشرط عدلها وشروط ان لا يتق فيه ميل

بغيره وقوله السبكي عن الاحباب ٤٩ ع ث (ونظر عسوج) وهو ذاهب لا ذكر والاثنين بحيث سبق له شهوة
 لاجبية وعكسه) اي ونظر اجدع لمسوح (و) نظر (رجل لرجل و) نظر (امرأة لامرأة كتنظير المحرم) فيل بلا شهوة

لنساء أصلا بشرط اسلامه فيها لو كانت مسلمة مد (قوله لما عرف) أي من الآية
الساجدة في قوله تعالى ولا يدين زفتهم حيث سمعت في الزينة بما عهدا ما بين
السرة والركبة فالمرأة مع المرأة عرف من منطوق الآية في قوله أو نسا من والرجل
مع الرجل عرف من مفهوم الآية لانها في إذا اختلف الجنس حل تأمل وحكم
المسحوق حيث بقوله تعالى أو الثأبين غير أولى الآية أي الحليمة إلى النساء وهم
الشيوخ المعنى والمسحوقون كما في الشواهد وجواز نظر الشيخ للأجنبية ليس
منهنا (قوله وحرم نظر كافرة) وإذا كان حرما على الكافرة حرم على المسلمة
تمكينها منه لانها تعينها على محرم فلزنها الا حجاب عنها من شرح مد (قوله نعم
يؤمر بها الخ) معقدو الهنة يخلب المم الخدعة وما يد وعندها هو الرأس والعنق
واليدان إلى الصدين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح مد (قوله من عموم
ما مر) وهو قوله ونظر امرأة لأمراة (قوله جواز) معقد (قوله وفيه توقف) لانها
ليست من نسا من حل (قوله وحرم نظر أمرد) أي لجميع بدنه وان كان من أمرد
مطلوعه جبر والظاهر ان شرع الأمرد صكبا في بدنه فيحرم النظر إلى شعره والمفصل
كالتصميم سمع ع ش على مد والأمرد من لم تثبت لحته ولم يصل إلى أو انما نها
غالب إلى وكان بحيث لو كان صغيرة اشبهت وقوله جيل أي بحسب طبع الناظر
حل وقال مد فقلاعن والله عند قول اللق جيلة الجميل ذوالوصف المستحسن
عرفا عند ذوى الطباع السلية (قوله ولا محرمة) ولورضا ع أو صاهرة حل وقوله
ولامك أي مع العفة عن كل مفسق من كل منها كما هو قياس المرأة مع مملوكها حل
وهذان قيدان بالنظر العامة فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشارح والظاهر
بشهوة يحرم القواعد فضلا عن المملوك والمحرمة الزوجه وأنت كما قاله ع ش (قوله
ولو بلا شهوة) المعتمد أنه لا يحرم الانشهوة أو خوف قننه حل وخرج المس فيحرم
وان حل النظر لانه الجنس وغير محتاج إليه شرح مد (قوله أو غير جيل بمسوة) قال
مد عند قول الأصل يشهوة وصكفا كل منظور إليه وفائدة ذكرها في الأمرد غير
طريقة الرافعي وضبط في الأحياء الشهوة بان متأرجحها صودته بحيث بدو لمن
نفسه فزايته وبين المتن اه وهو يرجع لقول الشارح بان ينظر إليه فيلقد وليس
المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم النظر لان ذلك يرجع في الحرم الذي لأخيه له يقتضى أنه
بمجرد نظره يحرم ولم يقل به أحد بل المراد أنه يعرف الفرق مع تأخره وقا بمحال
صودته كما في أخذ من مد شيئا (قوله لا نظرا لمباحة) أي لا نذر لأمراة أو مرد
لا الأمر نامة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمرد وقوله وحرم نذير فحل الخ

ما عهدا ما بين محرور كمتلا
محرور (وحرم نظر كافر مسلمة)
لقوله تعالى أو نسا من والكافرة
ليست من نساء المؤمنات
ولانها بما حكم الكافر فلا
تدخل المأم معها في صون
تري منها ما يد عند الهنة على
الاشبه في الروضة كما ملها
لكن الأوجه ما صرح به القاضي
وعبره انها مع كالأجنبي كما
أوضحته في شرح الروض
وتعبره بكافرة أعني من تعبره
بذمة وهذا كله في كافرة غير
مملوكة للمسلمة ولا يحرم لها ما
ما يبرو في النظر إليها كما علم
وأما نظر المسلمة للكافرة
فمقتضى كلامهم جوازها قال
لر كشي وفيه توقف (و) حرم
(نظر أمرد جيل) ولا يحرمه ولا
ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جيل
(بشهوة) بان ينظر إليه فيلقد
وتعبره بذلك أولى مما عبره
(لا نظرا لمباحة) ومع
أو غيره

خرج بالنظر المس فغير مرم (قوله وتطيم) أي لا يرد مطلقا ولا جنسية فتدبرها
 للجنس والحرم المصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة عسرة وفي كلام جبر
 يظهر أنها أي هذه الشروط لا تعتبر إلا في المرأة كما عليه الإجماع القليل حل
 رقيقه اشتراط العدالة في الأمر والمرأة ومعلمها كالمطلوب إلى أولى شرح مرم فتشروط
 جواز النظر للمرأة خمسة (قوله أو يستن) معتمد (قوله وفي الشهادة) أي تتعلا
 وأداء قال جبر كشيئنا وإن تيسر وجود نساء أو عباد يشهدون على الأوجه لا تسهم
 توسعوا هنا بخلاف التطيم ولوعرفها الشاهد من التقاب حرم الكشف حل (قوله
 من وجهه وغيره) كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو النكاح قضاء والتدبير
 لرضاع ولا يجوز أن يحصى زمان يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة بقدر جدوها ومن ثم
 قال الماوردي لوعرفها الشاهد بنظره أي برؤية بعض وجهها المجرى له رؤية
 كله اه عن ويكره النظران احتاج إليه حل (قوله وفي إرادته شراءه وبيع) قبل هذه
 زائدة على المتن وقد يقال هي من أفراد الحاجة (قوله إن لم يخف فتنة) الفتنة أخضر
 من الشهوة لأنها الخوف من حرم كتحليل ومعاينة أو الشهوة أعم (قوله ولا ينظر)
 وضبط نفسه قال السبكي ومع ذلك بآثم بالشهوة وإن أتى على التحلل لا يفسد
 ذوقه بل يمكن خالقه غيره فبعض التحلل مطلقا لأن الشهوة أمر طبيعي لا يتخلل
 عن النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يؤخذ بها والأوجه حل الأول على ما هو
 باختياره والثاني على خلافه شرح مرم (قوله والخلوة في جميع ذلك) أي في ما قبل
 الاستئذان من عند قوله وحرم نظرها فحل كبير الخ أي متى حرم النظر حرمت الخلوة
 ومضى جازما زنت وأما الاستئذان وهو قوله لا ينظر الخ فلا يرجع إليه إلا لتجاوز الخلوة
 إلا في تطيم الأمر لا المرأة فقول الشارح كالنظر أي الأصل بخلاف العارض فهو
 تطيم وشهادة فيصل النظر وتحرر الخلوة شيئا فكان الأولى قد جعل على الاستئذان
 تأمل ومناظرة الخلوة أي بما لا يؤمن معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع باتفاقها عادة
 فلا يصح خلوة عيش على مرم من كتاب العدد (قوله وحيث) حرم نظرها حرم مس قال
 مرم فغير مرم الأمر كما يحرم نظرها وذلك الرجل ثمذا الرجل من غير ما حل ويحرمه
 إن لم يخف فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطبيب
 معرفة العلة بالمس فقط وكعضو أجنبية مبان فغير مرم نظرها فقط على ما ذكره في المحامد
 والأصح حرمة مسه أيضا وما انفهمه كلام المصنف من أنه حيث حل النظر حل المس
 أعني أيضا فلا يحل لرجل مس وجهه أجنبية وإن حل نظره لعضو خطبة أو شهادة
 أو تطيم ولا لسيده مس شيء من بدن عبدها وعكسه وإن حل النظر وكذا المحسوس

(وشهادة) تتصل بأداءه (وتطيم)
 المصنف أو يستن فينظر في العامة
 إلى الوجه فقط وفي الشهادة
 إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره
 وفي إرادته شراءه وبيع ما عدا
 ما بين السر والركبة كما
 في محله هذا كله إن لم يخف
 فتنة والأقوال تمنع ذلك لم ينظر
 ولا لا تنظر وضبط نفسه والخلوة
 في جميع ذلك كالكلام
 (وحيث)

سكاهم (قوله أولى من قوله) وفي وجهه الأولى أن حيث للكان وهو المراد هنا
 أي لأن كل جزء محرم نظره محرمه وليس المراد أن كل وقت محرم فيه النظر محرم فيه
 الس عش ووجهه عدم إرادته بل قد يكون مراداً إذا لا حصة يحرم معها ويحل
 بعد ذلكها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو زمن معاملة يحرم ومعه يحل شرح مر
 (قوله محرم) أي بلا حائل وكذا معه أن خاف منه جهر شوبرى (قوله لأنه
 أبلغ) عليه ترتيب حرمة المس على حرمة النظر أو بقدر أي حرمة من الأولى لأنه أبلغ
 (قوله وقد يحرم المس) هذا وارد على القهوم وسكت عما روى على المنطوق وهو أنه
 قد يحرم النظر دون المس فن ذلك إذا أمكن الطيب معرفة العلة بالمس قطعاً جان
 المس دون النظر حل (قوله كسر الرجل) التمر المس بمخالفة والمراد هنا أنهم عبارة
 مر وقد يحرم من ماحل نظره من الحرمة كقطعها أو رجلها وتبليها بلا حائل لغير حاجة
 ولا شفقة بل وسكدها على مقتضى عبارة الروضة لكن قال الأسنوى أنه خلاف
 إجماع الأمة وفي شرح مسلم يحل من رأس الحر وغيره مما ليس بصورة بمسائل
 وبدونها إجماعاً أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنبه بوجه سواء من الحاجة أم شفقة
 ومقتضى ذلك عدم جوازهم عند عدم القصد أي قصد الحاجة والشفقة مع اتقائهما
 ويحصل جوازه حيث شاء وفي قول على الجلال وأحمد شيئاً من أنه لا يحرم
 ولو بلا حاجة ولا شفقة إلا مع شهوة أو خوف فتنبه بعبارة عن رسول قوله وقد
 يحرم المس الخ كذا في خ ط وغيره وهو مخالف لما في شرح مسلم لندوى من
 الإجماع على جوازهم المأمر وجمع بينهما يحل الأول على من يشهوه والثاني
 على من لحاجة أو شفقة وهو جمع حسن ومن ثم يذهب بعضهم حرمة المس في كلام
 الشارح بما إذا كان بشهوة واعترض بأنه يصير كالنظر لا معنى الاستثناء تأمل
 (قوله فيحرم) هذا علم من قوله وقد يحرم المس إلا أنه في من وثقة لما بعده (قوله
 وبإحسان) أي النظر والمس ويستبرئ الوجه والكف أدنى حاجة وفي ما عداها
 جميع تيمم الإلتفات وقربه فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يذهب
 الكشف لذلك شكاً المروءة شرح مر (قوله وهو اتحاد الجنس الخ) حاصلة أنه
 ذكر شرطين أولهما مربيين أمرين هما اتحاد الجنس أو عقده والثاني قوله وقد
 مسلم وفتح ثلاثة تعاريف عليهما أ. أولاً على اتحاد الجنس والثاني على قوله أو عقده
 الخ والثالث على قوله أو قد مسلم الخ (قوله أو عقده) مع حضور نحو محرم واللائق
 بالترتيب أن يقال إن كانت العلة في الوجه سوخ بذلك كافي المعامه وإن كانت
 في غيره فإن كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة فإن تعذر ففي مسلم غير مراعى

أولى من قوله وفي (حرم نظره
 حرم من) لأنه أبلغ منه في اللغة
 بدليل أنه لو لم يزل يحل
 صومه ولو نظر فأنزل لم يحل
 على الرجل ذلك فأنزل بل
 حائل وقد يحرم المس دون
 النظر كغير الرجل ساق يحرمه
 أو رجلها وعكسه بلا حاجة
 فيحرم مع النظر إلى ذلك (وبإحسان
 علاج كقصد وجه بشرطه)
 وهو اتحاد الجنس أو قد مع
 حضور محرم وقد مسلم
 في حق مسلم المأمور فلا
 تعالج امرأة جلا مع وجود رجل
 مأمور ولا عكسه ولا رجل امرأة
 ولا عكسه عند العقد

فان تعدد فرايق كان تعدد فصي غير اجزاء في كافر فان تعدد فصولها في كافر فان تعدد
فصولها الكافر فان تعدد فصولها كافر فان تعدد فصولها كافر فان تعدد فصولها كافر
شورى ويتبع ان يعدد في العلاج المسوح على المراهق والحرم المسلم على الحرم
الكافر خلا لما بينهم من هذا الحاصل اه شيئا وان كانت العلة في امر قد بين
يحل نظره اليه فغير مراهق فمراهق فسلم بالغ فكافر دور وقوله او قد جمع حضور الخ
الظاهر ان العبارة مفادها أي أو حضوره فهو صريح ففقه أي عند قد انجس كابدل
عليه قول الشارح عند التقدير والافالقد ليس شرط تأمل شيئا (قوله فهو صريح)
من زوج أو امرأة فله حل خلو رجل بامرأتين متبين (قوله ولا كافر أو كافر الخ) من
هذا أخذ ان المرأة الكافرة مقعدة على الرجل المسلم في مصاحبة المسلة وظاهر
ولو كان الرجل المسلم حرم ما قال شيئا كحبر وفيه نظر ظاهر والذي فيه تقديم فهو
حرم مطلق أي مسلما كان أو كافرا حل كافرة نظره مالا تنظره قال شيئا ووجود
من لا يرضى الا بك من اجرة التل كالتدبير في ما يظهر حل (قوله فلها النظر مالا
ينبغي) فان منها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تقر به بعد التوقف زى
أي في غير الحاشية وأما فيها قال قوله فلها النظر إلى كل بدنه حيث لم عنهما منه والا
حرم اه أي نظرها الى عورته فقط كما اتهمه هو وجارة حرم ولما تنظر الى جميع
بدنه وان منها كما اقتضاء الملاحقة وان بحث الزر كشى منها اه حل بخلاف
ما اذا منعت فانه يحل له النظر لان تسلطه عليها أقوى من تسلطها عليه (قوله من
يحرم التمتع بها) كالتزكوة والمبصرة زى (قوله فيحرم نظر الخ) أي يحرم على كل
منها الاخر وهذا في حال الحياة أو ما بعد الموت فالجليل كالحرم اه حل (قوله
فيحل مع التسامح خلا) فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم
عليهم النظر له ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله الحرة من حلال لا يحرم
بتعدد ربحا لافاه احتياطا وانما حله بعد الموت لا قطع التوجه بالموت فلم يبق
الا احتياط بمعنى حل (فصل في الخبطة) من الخبط وهو البان وكسرت
الحاء لتدل على المنة بمعنى (قوله هو النفس) أي فنة وشرا عش (قوله
فصل خبطة خبطة عن نكاح) أي خبطة عما عني نكاحا لكن في كلام الزركشي
ما يفيد مجاز حيث يثليق التزوج اذا زال المانع وذلك كصغيرة ثيبا وبكر لا يحرم
لها وفي كلام بعضهم ولا كراهة ان يقول المسلم للموسية ونحوها اذا سلمت
تزوجت لان الحل على الاسلام مطاع اه حل قال الزركشي قضته جواز
خطبة الصرية وأم الولد المستغرقة شوان لم تعرض السيد عنها والظاهر المنع لما فيه

الا بمضرة فهو حرم ولا
كافر أو كافر مسلما أو مسلة
مع وجود مسلم أو مسلة بيمان
وقول بشرطه من زائد في
(ولليل امرأة) من زوج أو سيد
(نظر كل بدنها) حتى دبرها
خلا لا لا تدخ في الدبر بلا مانع
له أي للنظر لكل بدنها لا
عمل تجعله لكن يكره نظر الفرج
(كأنه) لها النظر الى كل
بدنه بلا مانع لكن يكره نظر
الفرج وقول بل الى آخره من
زائد في خرج بعلم المانع مالا
اضدت عن شبهة أو زوجت
الامة أو كوتبت أو كانت وقية
أو نحوها من يحرم التمتع بها
فيحرم نظر ما بين مرة وركبة
وتصريح بالليل احصم من قصده
بالزوج (فرع) المشكل بخياط
في نظره والنظر اليه فيحل مع
النساء وحل مع الرجال امرأة
كما يحرم في الرضة كما سلها
(فصل في الخبطة)
يكره الحاء وهي التماس
النكاح من جهة المخطوبة

من ان يجعلها في معنى انكوحه فمضى وجب الاستبراء ولم يقصد التعمير جاز
 التعريض كالباين الآن خيف افسادها على مالها (قوله وعده غولية) ايضا
 عن موانع النكاح الآتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة
 زى وأورد عليه المعتد عن وطه الشبهة فان الاصح جواز خطبتها بغير رضاع عدم
 النكاح عن الطه لان من له العقد ليس له عليها حق النكاح وأقول ان ارادها خفية لان
 الكلام في الخفية واما المعتد فذكره بسكوته بعد تأمل شوبري وجهاه شرح م ر
 وسيعلم من كلامه ما شرطه خلافا ليعضاض بقية موانع النكاح وعن خطبة الصبر
 وما أورد على مفهوم من المعتد عن وطه الشبهة حيث فصل خطبتها مع عدم خلوصها
 عن العقد المانع للنكاح لان هذا العقد لاحق لغير نكاحها به بان الجواز انما
 هو التعريض فقط خلافا لمن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من كلامه الا في
 نسائت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة ثلاثا حيث يحرم على مطلقتها خطبتها حتى
 تنكح زوجا غيره وتقدمه ردائها بانها فاهمها مانع فاشبهت خطبة محرمة له فكما
 لا ترد المحرم لا ترد هذه لان المراد الخلية من سائر الموانع كما تقرر وبهذا اندفع قول
 من قال انه يرده عليه اهلها مع حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض السيدتها
 وفيه نظر لما فيه من اذنه اذ هي في معنى الزوجة اه والاجرة حرمتها مطلقا ما لم
 تم قرينة ظاهرة على أعراض السيدتها وعجته اترتيبها ووجه اذ فاعه ان هناك
 مانعا هو افسادها عليه بل يجرده علمه بامتناد نظره غير له مع سؤاله له في ذلك اذ اه
 اه وكتب الرشيدى على قوله هو افسادها مانعها هلا كان المانع عدم استبرائها
 الذي هو من موانع النكاح (قوله تعريضاً وتصريحاً) والراجح استحبابه لمن يستقبله
 النكاح وكراهتها لمن يكرهه وكذلك المن يحرم عليه فيكرهه لئلا لا خطبة المحرمة وحيث
 كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وان حرمت حل (قوله
 أو انقضاء) بموعدة أو موانع شوبري (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أى مع
 ضعف التعريض زى وقدمه على الآية لانه عام بخلاف الآية فانها في عدة
 الوفاة وانظر المانع من تقديم الآية وقاس غير ما فيها على ما فيها ويكون الجماع
 عدم السلطنة قوله لانها في حكمكم الزوجة فثبتت فحرم التعريض وان اذن
 الزوج ويجوز للرجل خطبة خامسة وأخت الزوجة اذا عزم على اراد المانع عند
 الاجابة كما صرح به البلقيني وهو المعتد شوبري وقد سئل مر عن خطبة امرأة
 وانفق عليها ولم يتزوج بها فهل له الرجوع بما انفقه أم لا ما باب بان له الرجوع بما
 انفقه على من دفعه له سواء كان ما كلاً أم بشراً أم علباً أم حلياً وسواء رجع هو

(فصل خطبة خلية عن نكاح
 وعده) تعريضاً وتصريحاً
 ويعبر خطبة النكوح كذلك
 اجازتها (و) جعل (تعريض
 لمعتد تعريضاً) بان تكون
 معتد عن وفاة أو شبهة أو فراق
 بان يطلق أو فسخ أو انقضاء
 لعدم سلطنة الزوج عليها قال
 تعالى ولا جناح عليكم فيما
 عرضتم به من خطبة النساء
 وهي واردة في هذه الوفاة اما
 لتصريح لما فبرام اجازها اما
 الرجعية فلا يجعل التعريض لها
 كالتصريح لانها في حكمكم
 الزوجة والتصريح ما يقطع
 بالرغبة في النكاح كما ريد
 ان تكتمل اواذا انقضت
 عدلت فكتملت

والعرض ما يستعمل الرغبة
في النكاح وغيرها محسوس
يحدثه وانما احاطت بالذنب
(الجواب) من زنا في أي كذا
يحل حلوب الخبطة المذكرة
من المرأة وعن رجل نكاحها
فهي حلوب الخبطة كالمخطة حلا
وحرما وهذا كقاع غير واجب
العدة اما هو فيحل بالنكاح
والعرض ان حل نكاحها
والاملا (وشرح على عالم خطبة
على خطبة جازية عن صرح
بابا به الا عارض) باذن أو
غير من الخاطب والمصحب
الشخصين واللفظ الجازي
لا ينطبق الرجل على خطبة أخيه
حتى ترك الخاطبة قبله أو وافق له
الخاطب والمصحب فيما بين
الاذاء سواء كان الاقل مسلما
أو كافرا لمحض ما ذكره من الاغ
في الخبر جري الذائب ولاه
أسرع امتثالاً وسكون البكر
غير البكر يعلق بالصريح وقول
على عالم أي بالخطبة وبالاحاطة
وبصر احتمل وبصر من الخطبة
على خطبة من ذكر خرج بها
ذكر ما اذا لم تكن خطبة اول
يجب الخاطب الاقل أو واجب
فصرضا مطلقا أو فصرحا ولم
يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم

ألم يجبه أم مات أحد هالما أو اتفق لاجل تزويجها فبجمع به ان يقع وبطلان كلف
(قوله من يصدقك) واما ما عرفت واما الكناش في الدلالة على الشيء كذا لا زومه
فقد قيد ما بعده التصريح فصرحوا بان اتفق عليك نفقة الزبيات والذنب
كان حلفا أو كذبك لم يكن تصريحا ولا صريحا حل (قوله وهذا كله) أي قوله
ويحل تصريح مع قولها ما التصريح لم يصرح (قوله ان حل نكاحها) أي في العدة
فخرج بها المعلقة فلا تالاه لا يميل الا نكاحها وتوقفه على التحليل أي حتى تنكح زوجها
غيره وتعد منه حل أي فلا يميل له خطبتها حتى تنكح كذلك لو اتفق معا على أن
تنكح غيره لحل له فترجى بها بعده فصرح عليه ما هذا التوافق عرش على م (قوله
والانلا) أي بان كانت بائنا أو جعيا فوطها الجني بشبهة في العدة فحل منه فان
عدة الحمل حتم فلا يصل لصاحب عدة الشبهة ان ينظم الاله لا يجوز له العقد عليها
س لان عليها بقية عدة الطلاق (قوله ويرجى على عالم) جهة القيود المذكرة تسمية
لان قوله على عالم يقتضيه أربعة كاسياتي لان حلف المصوب يصدق المصوم وقوله خطبة
فيديو قوله بائنة قيداً خروصه قيداً بياينه قيداً آخر وقوله لا يعارض قبل ان
مضاه عند عدم الاعراض بذر (قوله بائنة) وان كانت مكروهة والنظر اهران
الخطبة ليست بمقدرة شرعية وان قيل كونها عقداً فليس بلازم بل جاز من الجاهلين
قطعا سيوطي شوبري (قوله عن صرح صفة خطبة) أي واقعة عن صرح وعارة
الاصل على خطبة من صرح الخ (قوله باذن) أي لم يشأ عن خوف ولا حياء اهل حل
(قوله أو غيره) كأن يطول الزمن بعدا بينه حتى تشهد قرائن الاحوال بالاعراض
ومنه أن يترجى من يصرح بالجمع بينهما وبين الخطوبة أو قطرا دونه لان الردة قبل الوط
تتمم العقد بالخطبة أولى أو يصدق على أربع من خمس خطبتن صا او مرتبا حل
(قوله لا ينطبق الرجل) بضم الطاء اه عتار وهو نسي أو خبر بمعنى التهي (قوله
أو باذن له الخاطب) اظها في محل الاختصار (قوله والمصحب فيه) أي في التهي
ما فيه أي في التهي بمعنى التهي عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلما)
ولو زانيا محصا وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلالا يجوز اذائه وان كان
مهذول لم حل (قوله ولاه أي الأسرع امتثالاً) أي أسرع في ان يمثل لاجله
(قوله وسكون البكر الخ) المتقدمة له لا بد من التصريح منها بخلاف استثنائها
في النكاح لان الحياء هناك أقوى شوبري وعش (قوله وقول في حديث آخره) أي
بالخطبة لاه في تأويل مضاه عالم بالخطبة اه شيئا والمصوم اخذ من حذف المصوم
(قوله وبصر احتمل) أي الاجابة كما هو في التصريح المصيبة وتصريح به عبارة من

يعلم بالاجابة أو علم بها ولم يعلم بكونها بالصريح أو علم كونها بالصريح ولم يعلم بالحكمة أو علم بها وحصل اعراض عن ذكر

وما في بعض النسخ من قوله وبصر لاحتها غير صواب فاحذفه لأن الخطبة لا يشترط
 صراحتها (قوله أو سككت الخطبة عزمة) فجملة العود المخارحة تقسمه ولكنه
 لم يرب في القامح لقدم الاختصار (قوله والاصل الاباحه) أي في البقية غير ظاهر
 في الأولى لأن الاباحه الأصلية لا يحتاج لها إلا لفقد الدليل والدليل هنا موجود
 وهو الإجماع المتقدم في قوله أجازا فيها لأن الأولى داخل في قول المتن قبل خطبة
 خلية الخ (قوله ومن وليها الجبر) لو أجاز الجبر ثم مات فهل يظل أو لا الأقرب الأول
 شورى (قوله ان كانت غير عزمة) أي وكان المصاحب تقوا من لم يدل ما بعده
 (قوله ومنها مع الولي) ولو غير عصية حل (قوله ان كانت مكاتبه) أي مكاتبه
 عصية (قوله ومن السلطان الخ) فالصور عناية (قوله كرم عيوب) من نفسه
 أو غيره وان لم يثبت الخيار والمراد العيوب الشرعية والعرفية كالفقر والتقصير دليل
 ما في الحديث وأما معاوية فصولك أي فقير لا مال له حل وسبب ذلك ان فاطمة
 بنت قيس استشارت النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج أي جهنم أو معاوية
 فقال لها أما أروهم فلا يضيع المصالح عاقبه كتابة عن كثره ضربه وأما معاوية الخ
 وهذا أحد أنواع الغيبة المجاورة من (قوله ليعذر متعلق بذكر) واللام لتعليل
 وكذا قوله لم يرد متعلق به ولا به لاتعذبه وقوله لا لتعذبه متعلق برب شيئا
 والظاهر ان ليعذر على ليب وقوله لا على ما ملل مع عته (قوله أولى وأعم الخ)
 وجه الأولية ان التعصير بالاستشارة يوجب له بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضا قوله
 ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم شموله لغير المصاحب (قوله يصدق) إشارة
 إلى أنه لا يثبت قصد الصيغة لا لوقية حل أي الخوض في عزمه ويشترط ذكر
 عيوب ما استشير لاجله فاذا استشير في تكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا المتعلقة
 بالبيع مثلا (قوله بان لم يمتح) كأن يكتفى بقوله هو لا يصلح حل (قوله وأحتج
 إلى ذكر بعضها) ولو ما به جرح كزنا والظواهر أنه لا يصدق إذا فلا بد وما إذا أخبر
 بذلك عن نفسه فالظواهر أنه يحد لان له عنه مدوحه وهي الترتك وادعته بذكر
 ذلك فيه فالو لا يذكر ذلك بل يستمر على نفسه حل (قوله وشي من العن الآخر)
 ويدكر لا يخف فلا يخف ويحتج بحر كشيئا أنه إذا استشير في نفسه ولم يكفوا
 منه بقوله أنا لا يصلح بذكر كل منعم فيه شيئا أو عرفا حل (قوله وسن خطبة) وهي
 كلام مفتح محمد بنتم بدعاه ووعظ ذي كأن يقول ما روى عن ابن مسعود موقوفا
 ورفوعا أي كما في عرش علي مر ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ
 بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا

أركانها الخطبة عزمة كان
 خطبتي هذه غير فلا تضر
 خطبة ما لاحق للأول في
 الأخيرة وليست حقة في التي
 قبلها والاصل الاباحه في البقية
 ويشترط في التصرع أن تكون
 الاجابة من المرأة ان كانت غير
 عصية ومن وليها الجبر ان كانت
 عصية ومنها مع الولي ان كان
 المصاحب غير كفؤ ومن السيدان
 كانت أمة غير مكاتبه ومنه مع
 الامه ان كانت مكاتبه ومع
 المبصرة ان كانت غير عصية
 والاصح ولها ومن السلطان
 ان كانت ممنونة بالثقة والاب
 ولا حد وقولي على عالم جائز
 من زيادتي وقصيري بأعراض
 أهم من تصير ما ذن (ويجب)
 كما عيه في الأذكار وغيره
 ذكر عيوب من أريد اجتماع
 عليه لما كنه أو غيرها كماله
 وأخذ علم (ليرده) ليعذر لا
 للصيغة سواء استشير أو لا
 فيه أم لا نصيري بما ذكر أولى
 وأعم من قوله ومن استشير
 في خاطب ذكر ما به يصدق
 فان اندفع بدونه (بان لم يمتح
 إلى ذكرها) وأحتج لا حكر
 بعضها (حرم) ذكر كوشى
 منها في الأول وشي من البش

الآخر في الثاني وهذا من زيادتي (وسن خطبة) بضم الحاء

(قبل خلیفہ) بکسرھا (و) آخری (قبل عقد) خبریابی وادو وضع کرکے آمدنی بال وفق روایت کل کلام لایمدا فیہ یحیدلہ
فیہا اطلع علی ہی البرکۃ لیمجد اللہ (۱۴۱) الخاطمہ ووصل علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم ویسئلی تعالیٰ

هادى لهم أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ثم آمنوا بعد ورسوله صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله وصحبه يأمل الذين آمنوا أن يكونوا هم الذين حققوا ما
 الآيات مسلمون بالله الناس أقوالهم التي خلقهم من قس واحد على قولهم ربي
 وصي هذه الخطبة خطبة الحسبة شرح البهجة للشايع (قوله قبل خطبة) أي
 قبل عامها من حيث خرجها فشميل المصادر من الزوج ومن الولي فانفع ما يقال
 ان خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وما صل الرفع انما لما شئت على امانة
 الخطبة كانت قبل عملها (قوله فيصدا لخطبة الحسبة) أي الزوج أو وليه أو نائبه
 وقوله مخاطبا كرميتكم لي أولا في أول زيد ملاح (قوله أو فتاكم) هي الشابة ع
 (قوله بل العقد) أي عند أرادوا التفتت به حل (قوله فخطبت زوج) ليس بقيد بل
 مثله الاجنبى حل (قوله كرامة) أي له وقوله من ملاني الجمع واجمع الثلاثة
 وينقد عما إذا وصل الفصل شيئا (قوله اما اذا طالت الخطبة) ونبط الفاعل
 الطول بان يكون زمنه لو سكتا فيه خرج الجواب عن كونه جوابا حل والاولى
 ضبطه بالعرف كما في شرح م والتأخر ايه ضم الفصل بقول الولي قل قبلنا أو فصل
 كلام الخ مفهوم الفاني قوله فخطب وقوله قبل (قوله ولو يسيرا) منه قول الموجب
 استوص بها حل (فقد في أو كان الكاح وغيرها) وهو قوله ونسب
 بطلانه الخ (قوله وشهدان) جعله ما شرطا كافي للزوال أولى من جعله ركنا
 لخروجها من الماهية شرح م وجعلها العنصر وسكتا واحدا دون الزوجين
 لانها مما في الشروط بخلاف الزوجين فان لكل منهما شرط انقصه (قوله وشرط
 فيها) بدأ بالصيغة لعل الكلام عليها ولا يشترط كذا ما يملكون تقديم التي بقرنة
 الكلام عليه لان السكات لا تترامح حل وسكتا نكاح الآخر ما بشارته التي
 لا ينقص فهمها الفطن وكذا بكتابه على ما في الجوع وهو معمول على ما اذا لم تكن له
 اشارة مفهومة وتقدرت كسيلة لا شرطه احيث قد يطلق بكتابه في ذلك اشارة
 التي يختص بفهمها الفطن اه شرح م (قوله ومنه عدم التطبيق) نص عليها كذا
 الاصل لما أوفى عن عليها ما بعده (قوله ولم يفتن صدق البشر) هو مطلق ليس بحد
 الشايع ولا خطأ ولم يفتن بضر لان مفهومه اهادا اتين صدق البشر بالولي يصح
 وليس كذلك وانما هو اذا بشر بفت ع وشهادة حل وقوله ولم يفتن صدق وكذا
 ان يفتن وخرج ولم يفتن بشر يأتي وثق صدق البشر فاه يصح لاه لا تطبق وتكون
 ان معنى اذ (قوله أو فتح الى شهر) وكذا الى ما لا يتبع كل منها اليه كالف سنة
 خلافا للبغيتي حيث قال اذا فت بحد عه او عراضا لاه نصريح بمقتضى الواقع

۳۱ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳

وربما ان التعليل بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت وهي لا ترتفع به دليل ان له ان يفسد ما فيها من عتاق لمقتضاه حل (قوله ككاليك) فتمه لانه يشمل المورثين وقوله لاختصاصه بمنزلة أي دليل اشتراط الاشهاد فيه اه حل وقوله وللمنفى دليل على الثانية (قوله وللمنفى عن نكاح المتعة) وهو النكاح لاجل وجازا ولا رخصة لانه مظهر ثم حرم عليه خيره ثم جاز طام الفتح وقبل حجة الواو اع ثم حرم ابداء النص الصريح الذي يوجب ابن عباس لم يستمر على حله خلافا لكافة العلماء ذى وهو احدى امور اربعة تكرر النسخ لما نظمه بعضهم في قوله

واربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والاسانيد
قبلة ومنعة وخبرة * كذا الوجه بمائة من النار

واذ بعضهم ناهى ساوى الحبر الاحبة وادعى انها التي في النظم بدل النحر (قوله اولى من اقتضاه الخ) وجه الاولوية ان تغييره بذلك يورثهم انه لا يمتنع غير عدم التطبيق والثابت من الشروط (قوله وللفظ ما يشق) من تزويج كوزنك أو أفتكتك واطلق الملقني عنهم عدم الصحة في مضارعهم بحث الصحة اذا انسلخ عن معنى الوجدان قال أرتجك الآن وكان زجرك وان لم يقل الآن خلافا للقبلي في هذا لان اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الرابع فلا يورث الوجدان حتى يمتنع زعمه بخلاف المضارع (فرع) لو قال حوزك بالجم بد الزاى أو أفتكتك بالمررة بدل النكاح مع وان لم تكن لتسمه على المعتمد شورى وحرف (قوله ولو نتيجة) لارد وكذا قوله وان أحسن العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحا في تلك اللغة كما في حل (قوله فيهم) معاه العاقدان ولو بأخبار ثمة عارف حل أي أخبر بها عنها قبل ان يسمها كما في شرح حر (قوله بأماه الله) أي جعلكم الله تعالى أمناه عليهم ع ش ومصح أن يراد بالأماة الشرعية أي شرعية الله ويكون قوله واستفلم الخ عطف الخاص على العام وكلمة الله ما ورد في كتابه من النكاح والتزويج لانها الواردان فيه والقياس يمنع لان في النكاح ضربا من التمسك حل خلافا للنفية حيث فاسد اعلم ما وفسلك ولم يكتك (قوله مع عدم قبول) كان يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها ورضيت نكاح فلانة أو احبته أو اوردته لان هذه الصيغ كناية في القبول كما ياتي لا طعت ولا يضر من علمي فتح الزنا وكذا من العمل على المعتمد عند شئنا لان الخطأ في الصيغة ادالم ينسل بل هي ينبغي ان يكون كالخطأ في الاعراب والتذكير والثابت اه حل وعبارة هو ولا يضر فتح ياء التكلم ولين عارف ولا ينافي ذلك عدمهم أنعت بضم التاء وكسر هاء عيلا لانه لا لادار

كاليك بل اولى لاختصاصه بمنزلة احتياط ولانها عن نكاح المتعة في خبر الصميين سمى بذلك لان الفرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من اغراض النكاح وتعبيري بما ذكر اولى من اقتضاه على عدم التعليل والثابت (ولفظ) ما يشق من تزويج أو أفتكح ولو بصيغة يفتح معاه العاقدان والشاهدان وان أحسن العاقدان العربية اعتبارا بالمعنى فلا يصح تغيير ذلك كلفظ بيع وتعليك وعبه لخبر مسلم اتوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستقبلتم فروعهن بكلمة الله (وصح) النكاح) بتقديم قبول على ايجاب حصول المقصود (وبزوجه) من قبل الزوج (وبزوجها) من قبل الولي (مع) قول الآخر عقبه (زوجك) في الاولى

في المسبعة على التعارف في محاورات الناس ولا كذلك القراءة (قوله أو تزوجتها)
 أشار بقدر الضمير إلى أنه لا يقمن الايمان طال عليهما من نحواسم أو ضمير أو اسم
 إشارة مر (قوله لوجود الاستدعاء) الجائز بخلاف ما قال الزوج تزوجين
 أو تزوجتي أو زوجهما مني وما قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجزم ولو
 قال الولي للزوج قل تزوجتها لم يصح لأنه استدعاء للفظ لا للترجيح حل (قوله
 لا يكتباية) أي لأنها لا تأتي في لفظ التزويج والانكاح والنكاح لا يستند
 الا بهما ومن الكتباية زوجك الله بنفي كما نقله النووي عن الغزالي (قوله كاحللتك)
 فيه ان هذا ليس من الفاظ النكاح اه حل فكان الاولى أن يمثل بقوله أو وحل
 بنفي ولم يقل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكتباية كتابة الاخرس وكذا اشارته
 التي اختمت بفهمها القطن فانها مكنايتان ويستند بها النكاح منه تزويجا
 وتزويما اه من شرح مردوعش عليه من مواقع ولاية النكاح وبعضهم من اعتقاده
 بالكتباية مطلقا حتى في هاتين الصورتين قال ولا يستند نكاح الاخرس بالاشارة
 الا اذا كان فيهما كل واحد قال مر في ما يأتي فان لم يفهم اشارته أحد زوجة الاب
 فاجبمخالصاكم (قوله فلا يصح بها نكاح) ولو تزوجت القران على النكاح ولو
 قال نوبت بها النكاح ولا يجني ان جوزك يمثل بالمعنى حرراه حل (قوله بخلاف
 البيع) ولا يشترط ان يوافقا لفظا ما قال تزوجتك فقال قبلت النكاح مع اه
 بحر (قوله في المقدود عليه) من زوج أو زوجة كالو قال تزوجتك بنفي أو زوجت بنفك
 ابني وهذه يشملها التثنية أي مفرومه ولا يشملها قوله في المقدود عليه بناء على ان الزوج
 غير مقدود عليه بل في حكمه الآن يقال هذه أولى بالحكم ع ش (قوله ونوبا
 معينة) يؤخذ منه انها واختلفا في النية بطل العقد وهو ظاهر ع ش على مرد فلو
 طالب الزوج أحد النيات بعدموت الأب فقال أنت معينة ونهبت الشهود
 بذلك فقالت ليست معينة صدقت يمينها لان الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا
 لو قال لها الشهود أنت المفرومة وصي الولي غيرك غلطا فالقول قولها يمينها لان
 الأصل عدم اللفظ كما قاله ع ش على مرد فالتأمر ان نكاح الثانية لا يصح أيضا لعدم
 شهادة الشهود عليه تدير (قوله ولا قبلت) أو قبلته حل (قوله قبلت نكاحها)
 المراد بالنكاح الانكاح وهو التزويج لطابق الايجاب والاستثناء معنى النكاح
 هنا اذ هو المركب من الايجاب والقبول كما في شرح مرد (قوله نكاح شغار)
 عطف على العامل المقدور قبل قوله لا بكتباية لان المعنى لا يصح بكتباية وصي شغار من
 قولهم شغل البلد عن السلطان اذا خلا عنه خلاؤه عن بعض شرائطه أو من قولهم شغل

(أو تزوجتها) في الثاني لوجود
 الاستدعاء الجائز المدال على
 الرضى (الكتباية) بقيد زوته
 بقول (في صفة) كاحللتك
 بنفي فلا يصح به الله كاح
 بخلاف البيع اذ لا ينفى من
 النية والشهود حركن في صحة النكاح
 تأمر ولا اطلاع لهم على النية
 اما الكتباية في المقدود عليه كما
 لو قال زوجتك بنفي وقبل ونوبا
 معينة لم يصح النكاح بها (و) لا
 (قبلت) في قبول الاستثناء
 التصريح فيه بأحد الغضين ونية
 لا تخد فلا بد ان يقول قبلت
 نكاحها أو تزوجتها أو النكاح
 أو التزويج أو زوجت نكاحها
 على ما حكاه ابن هبيرة عن
 اجاع الاثمة الاربعة وأيده
 الزركشي من في البوطي
 (و) لا يصح (نكاح شغار) للنفى
 عنه في خبر المصيصين
 (كزوجهك) هو اسم من قوله
 وهو تزوجتك أي بنفي (على أن
 تزوجني بنفك وبضع كل منها
 صدقاني الاخرى

فقبل ذلك وهذا التفسير
 مأخوذ من آخر الخبر المتصل
 لأن يكون من تفسير الراوي وان
 يكون من تفسير ابن عمر الراوي
 أو من تفسير نافع الراوي عنه
 وهو ما صرح به البخاري في جمع
 اليه والمعنى في البطلان به
 التشريك في البضع حيث جعل
 مورد التكاح امرأة ومداق
 لاخرى فاشبه تزويج واحدة
 من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا)
 لا يصح (لو يباعه) أي مع
 البضع (مالا) كأن قيل يبيع
 ككل واحدة والفق صدق
 الاخرى (فان لم يجعل البضع
 مداق) بأن سكت عن ذلك
 (صح) ككاح كل منها لاتمام
 التشريك المذكور ولا به ليس
 فيه الا شرط عقد في عقد وهو
 لا يفسد التكاح ولا بكل واحدة
 مهر المثل لفساد المسمى (وم شرط
 في الزوج حل واختيار وتعيين
 وعلم محل المراتلة) فلا يصح
 تكاح محرم ولو وكله بغير مسلم
 لا يبيح الحرم لا يتكح

الكلب اذا وقع رجله ليسول فكان كلابهما يقول الاخر لا ترفع رجل ابنتي حتى
 ارفع رجل ابنتك شرح الروض (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول ترفعها وتقبلت
 بتي قال الشيخ أي سم طاهره البطلان وان لم يقل أي القابل ذلك أي ويضع كل صدق
 الاخرى وقد يقال اذا لم يقل ذلك سقط جعل البضع مداق لما تقدم اهـ اذا سكت
 القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب برجع الى مهر المثل وسقط اهـ وذلك الموجب
 لبطلان فيبقى النصف حيث لان ذكر البضع حيث لم يذكر المهر المذكور تأمل شو برى
 وقوله لان ذكر البضع أي من الموجب وقوله حيث أي حين لم يذكر القابل تأمل
 (قوله ماخوذ) لو قال مذكور كان أولى اهـ برماوى لان التفسير مذكور في آخره
 صريحا ويكون من معنى في (قوله المتصل) صفة لا خرا والتفسير (قوله في جمع
 اليه) أي الى التفسير وان كان من تفسير الراوي لاه أعلم بتفسير الخبر من غيره
 اهـ شرح التبريزي (قوله والمعنى في البطلان به) الاولى في بطلانه الا ان
 تجعل الباء بمعنى في (قوله حيث جعل مورد التكاح امرأة) وهي صاحبة أي
 البضع فتجعل معقودا عليه يستغفه الزوج وقوله ومداق لاخرى أي تستغفه
 الاخرى لان صدق المراتلة يفتى المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة
 بين المتضايب باعتبار كونها زوجته وبين بقية باعتبار كونها صاعدا لها وكذا
 يقال في بقية المتضايب فظهر قوله اشبه تزويج الجميع الا شتراف في كل حل
 (قوله وقيل) أي في بيان المعنى في البطلان حل وقوله غير ذلك وهو التعلق
 (قوله بأن سكت عن ذلك) أي عن جعل البضع مداق أي مع تسمية المال لقوله
 الا في لفساد المسمى زى كأن يقول زوجتك بتي على أن تزوجني بفك ومداق
 ككل واحدة ألف وانما فساد المسمى الذي هو ألف بالنسبة للعقد الاول لانه
 جعل ألف ورفق العقد الثاني مداق والرفق غير معلوم فيكون المداق كله
 مجهولا فيرجع الى مهر المثل وانما فساد بالنسبة للعقد الثاني لانه مبني على الاول
 والمبني على الفاسد فسادا ففساد الاول فالظاهر معناه الثاني تحرير شينا
 وبعضه في حل وقال جر بأن قال زوجتك بتي على أن تزوجني بفك ولم يزد قبل
 سكا ذكر اهـ وفيه ان وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لفساد المسمى حل
 اللهم الا أن يقال مراده بفساد المسمى ولو باقوا لان قوله على أن تزوجني كأنه قائم
 مقام المسمى (قوله لانه ليس فيه الخ) ان قلت شرط عقد في عقد مبطل في نظيره
 من البيع ونحوه فلم يبطل هنا قبل التكاح لابتاثر بالشروط الفاسدة لانه معاوضة
 غير محضه حل (قوله وعلم محل المراتلة) يرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك

هل هو خير أو أقل فإنه يصل له نكاحها مع أنه ليس على المصلحة له إلا أن يقال المراد
 بالصلح جعل المرأة لعدم العلم بحرمتها عليه مع عدم معارض الفصل فلا يرده عليه من شك
 في انتفاء عدها حيث لم يصح نكاحها ما لم يتبين خلافه لأن الأصل بقاء المانع
 وهو العدة أو يقال أنه شرط لجواز الإقدام فلا نافي أنه إذا نكح بحرميتها أو عدم
 خلوها من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد العقد أنه يصح اعتبارا بما هو في نفس
 الأمر قوله ولا من جهل حاله أي لا يصح نكاحها ما لم يتبين المانع فتبين خلافه
 والأصح على المعتقد كما ذكره في شرح م ر وصريحه حل خلافا لما في الشوري
 (قوله ولا مكره) أي بغير حق إما إذا كان بحق كأن أكرهه على نكاح المظلومة
 في القسم حل فيصعب بأن ظاهرها وفيه عين عليه نكاحها ليست عند ما قلنا
 (قوله وفي الزوجة حل وتعين) ويشترط في انتفاء النكاح على المرأة المنتقة أن
 يراها الشاهد أن قبل العقد فاعقد عليها وهي منتقة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح
 لأن استماع الشاهد للعقد كاستماع المحاكم للشهادة قال الزركشي عليه إذا
 كانت عبوة ولا يصح وهي مسألة نفسية والقضاء لا أن لا يعملون بها فانهم
 يزوجهون المنتقة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها كغيبه وضو وهاو وأخبارها
 أنه حية وعيارة م ر في الشهادات قال جع لا يعتقد نكاح منتقة إلا أن عرفها
 الشاهدان أساؤنسبا أو صور وقال جعرو قل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية
 الموهولة بل تكفي الشهادة على حرمان المعتقد منها وبين الزوج اه وفيه أنه إذا
 حصل منها أنه كالعقد فلا يصح شهادتهما بأنهما تزوجه لعدم علمهما بالكنز يؤيد
 كالأهامة النكاح بآبني الزوجين أو عدهما مع عدم صحة شهادتهما بشبهة عند
 الانكار (قوله وخلاصه) فلما دعت أنها خلية من نكاح أو عدهما تزويجا
 ما لم يعرف لها نكاح سابق فإن عرق لها ودعت أن زوجها طلقها أو مات وانقضت
 عدها جاز لها الخلع تزويجا ولا تزوجه الولي العام وهو الحاكم لا يثبتون
 ذلك عنده كما قال زي (قوله من عدم كورة) عدم المانع باعتبار موله وهو
 الأئمة والخوثة أوهما جوديان فلا يردهما يقال إن المانع أمر جودى فلا يصدق على
 عدم الكورة (قوله بما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والغاسق ومحبو السفه
 ويحتل المغر ومقتل الدين فهي خمسة وقوله مع بعضها ثم هي الثلاثة الأخيرة أي
 الحرم والعبي والمجنون (قوله بما يأتي في الشهادات) ومنه أبصار الشاهد المأقدين
 حالة العقد كما ذكره م ر هناك وقال هنا ومثل المقتبضرة الأعي في البطلان
 المقتبضلة شديدة أي لعدم علمها بالموجب والتقابل والاعتقاد على الصوت لا نظر له

ولا مكره وغيره من كاليصح
 ولا من جهل حالها ما احتيا لها
 لعقد النكاح (وفي الزوجة
 حل وتعين وخلاصه) أي
 من نكاح أو عده فلا يصح نكاح
 بحرمته الغير السابق ولا أحد
 المراتب الأربع ولا منكوبة
 ولا معتد من غيره لتعلق حق
 لغيره واشتراط غير المحل
 فيها وفي الزوج من نيادى (وفي
 الولي اختبار) وهو من يادق
 (وقد نكح) من عدم كورة
 ومن أحرام وفي وصي وغيره
 مما يأتي في موانع الولاية فلا
 يصح النكاح من مكره وامرأة
 وخنى ومهر ومسي ومجنون
 وغيرهم مما يأتي مع بعضها ثم
 (وفي الشاهد من ما) يأتي
 (في الشهادات) هو أهم مما
 ذكره

ولو سمعوا الايجاب والقبول من غير رؤية للوجوب والقابل ولكن خزا في انفسهما
بأنهم ما فلان وفلان لم يكف العلة المذكورة عش على حد ويحصر على الشخص
العالم فيسقط نفسه ففرض الشهادة (قوله وعدم تبين لها) مثال تبينها لولاية
اخران اذنت لهما معان يزوماها (قوله نعم ان باذا كزن ص) كماله ان الولي
ذكر اختلاف المعقود عليه اوله مكان عقد على خنتي اوله فبان اني اؤفد كرا
والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما شورى
ويقاس على الخنتين غيرها ذاتين وجود الالهية في نفس الامر ونشترط هذه
الشروط حال الفصل بخلاف شاهد غير التكاح فانها تنصرف فيه حال الاداء زي
(قوله المفرد) فثبت ان الاخ لولي تبين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبيا مع
ان يحضر مع آخر وفيه نظر لان المصرح به في الرض وشرحه عدم الصحة أي وصورة
المسألة انها اذنت لكل أن تزوجها بخلاف ما لزوج أحدهم وحضر الاخران
فانه يصح اهل أي وقد اذنته فقط فيؤخذ منه ان مفهوم المفرد فيه تفصيل
(قوله كالزوج) أي فلا يجوز أن يترك في القبول ويحضر مع شاهد آخر فهو تنطير
وذلك لان الوكيل مفرغ من فكلان الموكل هو العاقد (قوله ووكيله نائبه) أي
والحامل ان ووكيله نائبه حل (قوله والمعنى في اشتراطها) هذا لا ساسب ما تقدم
من عدمها مركبا الا ان يقال جرى معنا على طرقة الفسأل او مرادة بالشرط ما لا بد
منه (قوله أي ابني كل منهما) بان كانا اخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما
وهما كائني كل منهما حل (قوله بهما) أي الاثنين والمعدون وقوله في الجملة أي
في غير هذه الصورة والا فاقياس ان لا يصح نكاح الابن حيث به ذلك النكاح
فاكتفى بكون الشاهد يشبه التكاح في الجملة أي في بعض الصور وكتب أيضا
أي في غير نكاحهما فلا ثبت التكاح من ذكر فلوا دعت عليه زوجية وانكر
واقامت ابنيهما او وعدتوها شهداء عليه بذلك تم قبول شهادتهما لوجود المانع وهو
العداوة وشهادة الاثنين لهما الواحدة لهما ولوا دعي عليها زوجية وانكرت واقام
من ذكر شهداء عليها بذلك تم قبول ابني لوجود المانع وفي كلام جبر وقد يتصور
قبول شهادة الابن او المدق في هذا النكاح بينه في سورة وهي شهادة الحسبة
حل (قوله بمستوى عدالة) أي عند الزوجين شورى (قوله لانه يجري بين اوساط
الناس) لعل المراد بالاوساط ما هذا الولاية والعوام كطلبة العلم والعوام
ادنى مرتبة قال حل واخلفته انه لو اراد ان يعقده انما حكم اعتبر العدالة
الباطلة لمسه ولمعرفتها عليه بمراجعة المزكين وقال المتولي لا فرق لان ما طرقه

(وعدم تبين) لهما ولا أحدهما
(الولاية) وهو من زيا دقي فلا
يصح التكاح بغير تبين انفي
فيه شرط من ذلك كان عقد
بعضه عدل أو امرأتين
أو فاسقين أو أميين أو عيين
أو خشين نعم ان باذا كزن مع
ولا بغير تبين للولاية فلا
وكل الاب والالاخ المنفرد في
التكاح وحضر مع آخر لم يصح
وان اجتمع فيه شروط الشهادة
لا بد من ما قد فلا يكون شاهدا
كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر
احضار الشاهد من بل يكفي
حضورهما كما شهده اطلاق المتن
ودليل اعتبارهما مع الولي خبر
ابن جبر لان نكاح الابولي
وشاهد عدل وما كان من
نكاح على غير ذلك فهو باطل
والمعنى في اشتراطهما الاحتياط
للاضناع وصيانة الازمنة عن
الجمود (ومع) التكاح ظاهرا
وباطنا (بأن الزوجين) أي
ابني كل منهما ابان أحدهما وابن
الاخر (وعدهما) أي كذلك
لثبوت التكاح بهما في الجملة
(و) مع (ظاهرا) التقييد بهما
للسبب في غير من زيا دقي
(بمستوى عدالة) وهما المعروفان
بما ظاهرا لا باطنا لا يجري

بين اوساط الناس والعوام ولو اعتبر به العدالة الباطلة لا حاجة الى معرفتها بالضر وان هو متصف بالعدالة
بما يطول الامر عليهم ويشق

المصانة يستوى فيه المحاسن وغيره واعتقد شيخنا (قوله لا يستوى اسلام
وجرية) فان بان الاسلام او الحرية أو البلوغ مع شوري أي بان انعقاد (قوله ولومع
ظهورها) أي ظهور اسلامها وحريةها أي ولو سكنا مسلمين وجرين بحسب
الظاهر من الداربان كانا القبطين في دار مسلمين أحرارا (قوله وذلك) بان يكونا
بموضع الخيبر لما قبل الناية وقوله أو يكونا يمان لما بعدها (قوله ولا غالب) ليس
يقيد عرش (قوله فيهما) أي الاسلام والحرية (قوله فيه) متعلق بمحذوف مفعلة
نحية والقد برسمه مقبول فيه (قوله فهو أعم أولى) ووجه الاول انه التعبير بالينة
يشمل الرجل مع المرأةين وهو غير مرد لان النكاح ليس محال ولا يرجع اليه حتى
يثبتهم عرش ووجه السوم شموله علم الحماكم (قوله في حقهما) متعلق ببطلانه
وقوله بما يمنع تنازعه قوله بحجة وقوله أو بإقرار الخ وأخضع قول المتن بعدلا
الشاهد بما يمنع محته فهو راجع لكل (قوله فلا قبل إقرارها) نعم ان علما
المسجد أزلها العمل بقضيتها بانها لا يمكن اذا علم الحماكم بما فرق بينهما شر م
وحرف (قوله ولو أظا ما الخ) خرج به ما لو قامت بيته تشهد بحسبة فانها تسمع زي
وعمل مما عاها عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجته فلا وهو يما شرها ولم
تعمل لينة بالطلاق فلا وتثبت له يما شرها بحسبكم الزوجة فتشهد بطلان
النكاح عند القاضي اما اذا التزم البتة ما حده فلا تسمع منه عليه الواو الشر م
وعش عليه وبعبارة حل وأما بيته الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حيث فلا
شهادتها يفسق الشاهد من موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا شرط أم الزوجة
أو بنتها بعد طلاقها فلا قبل الدخول حتى تكون معاشرته لهما حراما لان أم
الموطوءة تشبه بقدر معاشرتها معاشره المصالحم اذ يحرم نكاحها فتشهد بيته
الحسبة ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرته من ذلك ان نكاحه ليتها كان فاسدا
لان شهود العقد فاسدة وحيث يلزم عدم صحة النكاح ويسقط التليل لوقوعه تبعا
(قوله من المهر) أي من نصقه لان القرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كأن
طلقها قبل الدخول ثلاثا ثم أقام بيته على ما يمنع صحة العقد وأراد بذلك التخلص من
نصفه فانها قبل ويسقط التليل حيث لو وقع تبعا شو برى (قوله فلا يقر) أي
الاقرار وقوله كالا يقر أي الاقرار وقوله في أي في ابطاله شيئا واعترض بان المتن
شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتهما فالمقيس شامل للمقيس عليه فلا
حاجة للمقيس ومن ثم لم يذكره هو ولا يجوز ويمكن أن يفتى المقيس بما اذا كان قبل
النكاح بشهادتهما ويرد عليه حيث أنه قياس مع الفارق لان النكاح أقوى بعد

(لا) يستوى (اسلام وجرية)
وهي من لا يعرف اسلامها
وحريةها ولومع ظهورها بالذات
وذلك بان يكونا موضع يحتل
فيه المسلمون بالنكاح والاحرام
بالإقرار ولا غالب أو يكونا
ظاهري الاسلام والحرية بالداد
بل لا يمتنع معرفة عالمها فيها
بانها السهولة الوقوف على ذلك
بخلاف الصدالة والتسوية
وكستوى الاسلام مستور
البلوغ (ويبين بطلانه) أي
النكاح (بحجة فيه) أي في
النكاح من بيته أعلم ماكم
فهو أعم من قوله بيته (أو بإقرار
الزجرين في حقهما) بما يمنع محته
كفتسق الشاهد ووقوعه
في الرد لوجود المانع وخرج
بزياد في حقهما حتى الله
تعالى كان طلقها ثلاثا ثم احتقا
على عدم شرط فلا قبل إقرارها
للتهمة فلا قبل الاجماع كما
في الكافي للقراري قال ولو
أقاما عليه بيته لم تسمع قال
السبكي وهو صحيح اذا اراد
نكاحا حديدا كما فرضه فلو
أراد التخلص من المهر وأرادت
بعد الدخول مهر مثل أي وكان
أكثر من السهم في قبولها
قلت وهو داخل في قول
في حقهما (لا) إقرار (الشاهدن بما يمنع محته) أي النكاح فلا يقر في ابطاله
ولان الحق ليس له فلا قبل قوله

على الزوجين (كان أقر الزوج)
دون الزوجية (مع) النكاح
لاعترافه بما يشبه بطلان
نكاحه (وطيه المهران دخل)
بها (والانقصه) اذ لا يقبل
قوله عليها في المهر وقول في
هو المراد بقوله فرق بينهما
فرقة فسخ لا طلاق ولا نقص
عدد الطلاق كالزواج والرضاع
فتعبري بما يصح عنه أعم من
تعبيره بالنسق (أو أقرت
الزوجة دون الزوج (مثل
في ولي أو شاهد) كقوله (حلف)
فصدق لا العمة يده وهي
تريد رضاها والاصل بقاؤها وهذه
من زنادي فان طلقت قبل
دخول فلامهر لانكأها أو بعد
قلها أقل الأمر من المهر
المثل وخرج بالخلل في ذكر
غيره كالقوله الزوجية وقع
العقد بغيري ولا شهود وقال
الزوج بل بما فتلف هي كما
قل إن الرقعة من النكاح
والزركشي عن النص لان ذلك
اسكال لاصل العقد (وسق
اشهاد على رضا من يعتبر رضاها
بالسكاح بان كانت غير مجبرة
أختيا طالبت من انكأها وأما
لم يشترط لان رضاها ليس من
نفس النكاح المتعبر فيه
الاشهاد وأما شرط فيه

الحكم بشمادتهما فلا يلزم من عدم تأثير الإقرار في بطلان حديثه عدم تأثيره
في بطلان قبل الحكم بشمادتهما إلا أن يقال أنه قياس أدون تأمل (قوله على
الزوجين) أما في حقهما فيقبل وبعبارة شرح مدرسه أنه أقر في حقهما فلم حضرا
عقد أختيا مثلما تم ما تم وورثا ما سقط المهر قبل النكاح ونفس المهر بعده فيجب
مهر المثل أي أن كان دون المهر أو شبهه لا أكثر لا يلزم إتمامها أو جباها إقرارها ما سألها
على غيرها (قوله أقر الزوج به) أي بما يصح عنه (قوله هو المراد بقوله) فرق
أو له السكاح بالحكم بالبطلان وتاخره لأنه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكتفى قوله
فرقت بينهما لكن تبصيره هنا فيفسح فتشفي أنه لا بد من فاسخ وإن المقد الأول صحيح
وليس كذلك حل أي بل يفسخ المتقدمين غير فاسخ بمجرد الإقرار فلو زال ففسخ
النكاح لكان أولى بماوى (قوله كالزواج والرضاع) التشبيه في الفسخ لا في عدم
نقص الطلاق لأنه لا ينافي في الرضا ع اذ لا تحصل بعده ذلك (قوله وتعتبر بما يصح
عنه) أي العائد عليه الضمير فيه (قوله بمثل في ولي أو شاهد) هلا قال به
أي بما يصح عنه كما قال أولا مع أنه أخصر ثم ظهر أنه لو قال ما ذكر كمثل ما لو قالت وقع
العقد بغيري ولا شهود وقال الزوج بل بما فتلف هي كما يفتلف مع أنها هي التي فتلف
على كلامه كما ساقى نعم على العقد الآخر من أن الزوج يفتلف في هذه أيضا يكون
قوله هو ما تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لم تكن لو مات لم تره شرح مدر فان
طلقت أو ماتت مدر (قوله فلامهر) قال ابن الرقعة إلا إذا كانت مجبورة وسق فان
ذلك لم يسقط لفساد إقرارها في المال والأمة كذلك قال في المهر وسقط المهر
قبل الدخول يبقى تقييده بما إذا لم يقبضه فان قبضته فليس لها استداده أي لانها
تقر له وهو ينكره ط (قوله فتلف هي) المعتمدان القول قول الزوج شوهرى
فيمثل لان الرابع ان القول قول مدعى الصحة زى (قوله من يعتبر رضاها) ليس
قيدا كما يلزم من كلامه بعد (قوله وأما بشرط الخ) نعم أي الملقى كان عبد
السلامة لو كان الزوج هو الحاكم لم يباشره إلا أن ثبت أنها عتده وأنتى
البغوى بأن الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر بانها أذنت له وكلام النفال والتقاضى
يؤيده عليه يحصل ما في البحر عن الأصحاب أنه يجوز اعتداده أي أرسله الولي تبصيره
لزوج موليته والذي يفهمه أنه يأتي هنا ما في عقده يستورس إذا اختلف أهله
في جوارها مباشرة لا في الصحة لسان مدرها على ما في نفس الأمر شرح به ومثله
مدر (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الإقدام عليه (قوله أو يمينه) يعني أو أخبارا
من يثق به ولو فاسقا أو مياحيزا حل (قوله ولها) أي أو وكيله (قوله أنه يسن أيضا)

ورضاها الكافي في العقد يحصل بانها أجنبية أو أخبارا ولم أجمع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التفيديين معتمد
يعتبر رضاها لا يسن الأشهاد على رضي المجبرة وقال الأوزاعي يعني أنه يسن أيضا خبرها من خلاف من يعتبر رضاها

معتد * (فصل) * في عقد النكاح أي ثبوتها وثبوتها (قوله وما به كرمه) أي
 كالوقوف على الأذن وكيفية الأذن من نطق أو غيره ع ش على يد أي مع تزويج
 السلطان في حال غيبة الولى وعنده (قوله لا تعتد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها
 دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شيئين أي الإيجاب أو القبول قال ح ل إذا
 وليت الأئمة العظمى فإن لمسان تزوج غيرها لانتمها كان السلطان لا يعتد
 لنفسه وانما يعتدله ما ذمه من أولاد هذه أولى وصحة ابقية الموانع أي من الرق
 وغيره إلا المكفرة قد ذكر ولى الأئمة العظمى أنه لو نكحها كافر لا يزوج بها
 مسلمة (قوله لا لنفسها) أي إيجابا ولا تقربا قولوا وإيجابا ح ل فخر خالفت
 وزوجت نفسها سواء كان بمضرة شاهدين أم لا أو وكنت من تزوجها وليس من
 أولياتها وجب على الزوج مهر المثل بالوطء ولو في الدبر إن كان رشيدا ويجب
 أيضا الرض بكاره إن كانت بكرًا ولا يصح عليه الخذف وإن اعتقد التحريم سواء قلد
 أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه يبرر إن اعتقد التحريم وحصل
 هذا كله ما لم يحكم ما كرمه وعنده والأوجب المسمى ولا تعزير وعنده أيضا ما لم يحكم
 ما كرمه بطلانه والأوجب المحدث من شرح مهر وحواشيه أه (قوله إذا ليق) قدم
 الدليل العقلي لأنه شامل للإيجاب والقبول بخلاف العقلي لأنه خاص بالإيجاب وقوله
 وعدم ذكره صلت مسبب على سبب قال ح ل أي عدم ذكره في العقد فلا ينافي
 ما يأتي في التوكيل في النكاح منها (قوله وقد تم خبر) أي فيستدل به على
 كون المرأة لا تعتد نكاحا ع ش وأصرح الأئمة على ذلك قوله تعالى فلا تصالحوا
 إن يتيقن أنوا جهن بناء على كون الصغير في تصالحه من الأولياء على ما روي أن مسلم
 ابن يسار كان له اخت طلقها وزوجها وانقضت عذتها وأرادت أن تعود له فيعده جديد
 فاستم آخرها من ذلك لاهلها كانت تولى العقد بنفسها لم يكن للقيس من الفضل
 فائدة كذا قيل لكن يسكر على كونه أصرا فله قوله لمن يتكهن بناء على أن
 النكاح حقيقة في العقد (قوله لا نكاح الأولي) ع في تزويجها نفسها وحده
 فو دال مع فهمه (قوله وروى ابن ماجه) التي مع ما قبله لدفع ما يتوهم من أن
 الولي في قوله لا نكاح الأولي فعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وليس هو له لا نفق
 تزويجها له ولا غيره ما ولاه وأصرح في المراد ولاه على شرط الشيعين فقال ح ل
 خبر ابن ماجه يقتضي عاقبه أه شيئا (قوله فو كلفت لاعتن نفسها) وهل المراد
 فقط أو ولو معه حرراه ح ل وتنبه كلام المصنف البطان في الأخيرة شوي
 وهي قوله ولو معه (قوله وقيل اقرار مكلف) وكذا عكسه أي اقرار مكلف به

* (فصل) * في عقد النكاح
 وما به كرمه (لا تعتد امرأة
 نكاحا) ولولا أن إيجابا كان
 أو قد لا لا لنفسها ولا غيرها
 إذا ليق بحسن العادات
 دخولها فيه لاعتد منها من
 الحياء وعدم ذكره أسلا
 وقد تم خبر لا نكاح الأول
 وروى ابن ماجه خبر لا تزوج
 للمرأة المرأة ولا المرأة نفسها
 وأن ترجمه الدار قطنى باسناد
 على شرط الشيعين ومثلهما
 لغنى لكن لو زوج نفسه
 مثلهما بجملا مع ذكره
 ابن المسلم وخروج بلا تعتد
 ما لو وكها رجل في أنها توكيل
 آخر في تزويج مولته أو قال
 ولها وكلى عنى من يزوجه
 أو أطلق فو كلفت وعقد التوكيل
 فاه مع (وقيل اقرار
 مكلف به

لصدقة كما يؤخذ من زعمه وكلفه أمر حرة ولو خفيته وان كذبها شهود عيتم
 لاحوال نسائهم م وكذا وانكر الولد الاذن بدون التكفير لاحوال نسائهم ح ل
 (قوله لصدقة) ولو غير كفو وقوله وان سكذبها ولو لم يأتها مالم يقره لرجل وهو
 لا حرم والاعيد بالاسبق كما ياتي (قوله فثبت بصدقةها) فلو ثبت انكارها لغيره
 وان سكذبها الزوج ليس لها ان تخرج حالها لانه من تطلق الزوج لها فاذا
 كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يثبت اليه وظاهره وان ادعى انه كان ماسيا
 عن التكذيب فلو كذبه وقد اقترى بها كذا هم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها
 نفسها لانها ادركت بحق عليها بعد انكاره ولا كذلك هو في الاولى وبعبارة غيره
 قبل رجوعها اه حل (قوله من انه يحكي اقراءها المطلق) لانه يستغنى عن
 تعيينها بالتفصيل الواقع في الدعوى وبأني ماذا كرم في اقرار الرجل المبتدئ والواقع
 في جواب الدعوى فلا يذ من التفصيل في الاقل ويمكن في الاطلاق في الثاني خلافا
 لمن فرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه
 في النكاح او في الاذن لانه الذي عليه انشاء راجع وكذا يقال في ولي السفيه
 اه وشيخي على م وقد يذ في ارادة الاول بالنسبة لثلاثة لتوقف عقد النكاح
 على مباشرته لو ارادة الثاني في الرقبي لانه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع ومما
 يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفيه تأمل (قوله ولو اقترى لرجل
 ولو لم يأتها) اي المجهور والمناسب تأخيه عن قوله وقبل اقراره بعبارة (قوله محل
 بالاسبق) أي في اتيان المجلس المحكم وان اسند الاخر الى تاريخ
 متقدم وذلك لانه يسبقه واقراءه يحكم بصحته لعدم المعارض الا فاذا حضر الثاني
 وادعى خلافه كان حريدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بقبوله لا يرتفع الا بمينة عرض
 على م ولكن تعبير الشارح بقوله فان اقرارا معا دون ان يقول ذكبا وانشاء معا وما
 يفيد خلافه الا ان قال اقرارا أي عند الحاكم (قوله فان اقرارا معا) او حل السبق
 دون من السابق ولو جعل المال وقفان ربي ممرته والاميل وفي كلام حران
 ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها في المية وكأمانة مالوم السبق
 ثم نسي اه حل (قوله فلا نكاح) ضعيف والتمتداه بعمل باقرارها دون اقرار
 وابها المتعلق ذلك ذكبا وحتمها ولو قالت هذا زبي فسكت وماتت وورثها مؤاخذه
 لها باقرارها ولو مات لم تره ولو قال هذه زوجتي فسكت وماتت ورثته مؤاخذه
 باقرارها وان مات لم يرثها على النص (قوله السكرانة) هي الخبثي أسد لانهم
 يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال

لصدقةها وان كذبها ولو لم يأتها
 النكاح حق الزوجين
 فثبت بصدقةها كالبص
 وغيره ولا يثبت تفصيلها
 الاقرار فتقول زوجتي منه
 ولي حضور عدلين ورضاى
 ان كانت بمن يترضاها
 وهذا في اقرارها المبتدئ فلا
 ينافي ماسيا في الدعوى
 من انه يحكي في اقرارها المطلق
 فان ذلك محله في اقرارها
 الواقع في جواب الدعوى
 ولو كان احدهما رفيقا اشترط
 مع ذلك تصديق سيده ولو
 اقترى لرجل ولو لم يأتها
 محل بالاسبق فان اقرارا معا
 فلا نكاح ذكره البلقيني في
 تعبيه وقول لصدقةها من
 فيادى وكما كلفه السكرانة

وباب سكران لدى بني أسد * مصروف ان التاء عنهم المرد

زى (قوله قبل اقراره) لم يقل هنا صدقة كالتى قبلها و هو كالتى الشارح
فظاهرها وان كذا الزوج قول وهو بعيد فلا يضمن قصد الزوج كالتى قبلها
ولعمري في كونه مبرا عما لا يقرره العلم يمكن مجرا حاله كان لدى وهي نيبه
ففيها حين كانت بكر لم يقل اقراره لغيره عن الاشتباه حيث اه شرح م و
(قوله على موليته) وان لم تصدقه حكما في شرح م (قوله قدوته على انشائه)
يعلم منه انه لا يمان تكون بكرا وان يكون الزوج كفؤا لانه لا يكون مجبرا
الا حيث (قوله ولا ب) اى وان لم يل المالحا الطروسه بعد رشد برماوى اى وهو
عليها القاضى وهو له المالحا كذا تقدم حل (قوله ظاهرة) بحسب لا يفتى
على أهل علمها شوبرى (قوله من تعد البلد) المراد به ما جرت العادة فيها
ولعمري ما برماوى (قوله موسر) اى بحال عداها على المتخذ عند م خلافا
في زى حيث قال موسر اى بغير مثلها على المتخذ فيخرج المصروف منه ما في زوج الولي
محموده المصروف بما يجاورها وليس لها م يدفع ابوا الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا
يصح لانه كان حال العقد مسرا فالطريق ان يهب الابانه قبل العقد مقدار
الصداق ويقضه ثم يزوجه وبني ان يكون مثل المدة لولده ما يقع كثيرا من
ان الاب يدفع عن الابن مقدار الصداق قبل العقد طاه وان لم يكن هبة الا انه ينزل
مقرنا بل قد يدعى انه هبة خفية لولده فان دفعه لولي الزوجه في قوته ان يقوله لمكت
هذا الابن وقد فتى عن صداق بنتك الذي قدر لها ع ش على م في باب الكفلة
وفيه اضاوى بقى ما قاله لى المراتولى الزوج زوجت بنتى ابتك جماعة فوش مثلا
في فتى فلا يصح وطريق المصداق ان يهب لصدائق ولده ويقضه له وهل استتلق
الجهات كالاداءه ونحوها كفى في البسار لانه ممكن من الفراغ عنها فمصيل حال
الصداق ام لانه نظر والا قرب الاول اخذ اجماعا في باب التخليص من ثم يكلف
الترذل عنها ومن ذلك ما لو تجده اى يفتصل له في جهة الوقف أو الفيدان اى فيوان
المرتزة ما في ذلك ان لم يقضه لاه كالودعة عند التاجر والحاصل ان الشروط
سبعة اربعة للصحة وهي ان لا يكون بينها وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين
الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان تزوج من كفؤ وان يكون موسرا بحال
الصداق بقى فقد شرط من هذه الاربعة كان التكاح باطلا ان لم تأذن وغلا في طوا
المباشرة وهي كونها بغير مثلها ومن تعد البلد وكونه مالا وساقى في مهر مثل ما يعلم
منه ان عمل ذلك في من لم يتدن الاجل أو غير تعد البلد والاجاز بالمرحل وبغير تعد

(و) قبل افراد (مجرد)
اب او جد او سيد على موليته
(ب) اى بالتكاح قدوته على
انشائه بخلاف غيره لتوقفه
على رضاها (ولا ب) وان
علا تزوج بغيرها لان
(ب) بان تزوجها ولا من
ينها عداوة ظاهرة بغير مثلها
من تعد البلد من كفؤ لموسر
به كبيرة كانت او صغيرة فاقفه
او بمسنة لكمال شقيقته
ولغيره المارحون

الجبلة كما رقي شرح مد والشايع وجه الله تعالى اسقط شرطان شروط العصة
وشرطان شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال

الشرط في جواز اقدام ورد * طول مهر التل من نقد البلد
كفاءة الروح سواه بحال * صدقتها ولا عداوة بحال
وقد علم من الولي ظاهرا * شروط عصمة كما قررنا

واذا اشترط في الزوج عدم اعادة الفاحشة والباطنة لمعاشرتها ونخرج بالعداوة
الكراهة من محل أو شقوه خفية فلا تؤثر لكن يكره تزويجها لشرح مد (قوله
أحق بنفسه) أي في اختيار الزوج أو في الاذن وليس المراد أنها أحق بنفسها
في العقد كما يقول المخالف كالخفية شيئا عن زني لكن قوله من وله سماع قوله والكر
زوجه أبوها يشهد بالنسبة القاطنين بأنها تزوج نفسها (قوله اذن لأب وغيره)
وأن لم تعلم الزوج مد (قوله وضرب خد) الوارد يعني أم (قوله وادنها سكوتها) اذنها
خبر مقدم وسكوتها مبتدأ مؤخر أي سكوتها اذنها أي كاذبتها لمختلف الكاف مبالغة
في التخييم عر قدم التشبيه بذلك هكذا تبين والافالسكوت ليس اذنا حتى يجعل
خبر ائحته وانما هو كالاذن فتنار (قوله وهذا بالنسبة للزوج) أي ولو بغير تعذر شرح
مد وقيل لابد من اذنها بطقا بالنسبة لتغير النسبة فكذلك بالنسبة له لكرهه عدوا أو غير
موسر بحال الله ذاق (قوله لا تقدر المهر) أي وهو دون مهر التل فلا يكتفى بالسكوت
حل (قوله من زالت بكارتها) وإن عادت (قوله بوطء) ولومن فهو قد رقي قبلها الاملى
وان تصد فلا يشبهه بغيره فلا بد من زوال البكارة منها حال وبهارة زنى قوله
في قبلها ولو كان لها فرعان أحليان فوشت في أحدهما وزالت بكارتها صارت نيبا
بجناح ما لو كان أحدهما أمليا والآخر زائدا واشتبه الاملى بالزائد فلا تفسير
فيما بزوال بكارة أحدهما لاحتمال ان يكون الوطء في الزائد اهـ (قوله وسيد)
هو زوج امته وابعها وشك هل وقع التزوج قبل زوال ملكه حكمكم بمصحة
النكاح لان الظاهر وقوعه في ملكه حل (قوله من ذى ولاه الخ) بيان للعبد
(قوله الا باذنها) أي صريح في التبييض يكتفى بالسكوت من البكر لتغير الجهر على
الابتنح كما صرح به مد في الشارح لأنه كالاذن حكى (قوله ولو بلغ الوكالة) أي
للاب أو غيره أو بقبولها اذنته ان يصدق له وإن لم تذكر نكاحا مؤداه قوله لم
يكتفى قولها رضى من برضا أبي وأبي أو بما يخله أي وهم في ذكر النكاح شرح
مد ولو عزل نفسه حيث لم ينزل ولو رجعت عن الاذن قبل كمال المقدس فان
كرجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في ذلك الا بينة ولو ادعى الولي انه كان زوجها

التيب أحق بنفسها من ولها
والبكر تزوجها أبوها رقي
بشرطه من زيادة (وسنله
استدانتها مكلفة) خليها
لخاطرها وعليه حل خبر مسلم
والبكر يستأمرها أبوها بخلاف
غيره فانه يشتر في تزويجه
لها استدانتها كما ساقى
وقوله مكلفة من زيادة
ومثلها السكرانة (وسكوتها)
يقيد زوته بقوله (بعده) أي
بعدا استدانتها (اذن) للاب
وغيره ما لم تكن قريبة ظاهرة
في المنع كصباح وضرب خد
لغير مسلم واذنها سكوتها
وهذا بالنسبة للزوج لا تقدر
المهر وكفه من غير نقد البلد
(ولا زوج ولي) من أب
أو غيره عاقلة (نيد) وهي من
زالت بكارتها (بوطء) يقيد
زوته بخولي (في قبلها) ولو
حراما أو نائمة (ولا غير أب)
وسيد من ذى ولاه وسلمان
ومن محاشية نسب كخوعم
(بكر) عاقلة (الا باذنها) ولو
بلغت الوكالة (بالتنين) خبر
المدار قضي السابق وغير
لأنكم كمو التامى حتى
تستأمر من رواء الترمذى
وقال حسن جميع

حال بكارها مستحق حل (قوله في ذلك) انظر مرجع اسم الاشارة فان ظاهره
وجوهه لانسكاح وقوله الوصية لا بكاره اما بالنسبة لوطء الشبهة بعد ذلك فيجب لها
مهر ثم يسو له وجه التقييد باسم الاشارة فكذا لو شرط بكارها فثبت الخيار شورى
وقوله مثله الوصية لا بكاره اعتمد السيو على عدم دخولها في الوصية لا بكاره لان المدار
عنده في الشيعة على زوال الصدرة وجبارة العماوى قوله كالبكر اى من حيث
وجوب الاجبار والا فلا واجب بوطاها مهرتت والقوله كالبكر مطلقا (قوله لم
تتارس الرجال) هذا جرى على الطالب والافصول للفرقة كالا دعى في جعلها تباريز وال
البكاره شورى (قوله وحياتها) خبر ا ه ع ش وظاهره انه عطف مع ما قبل (قوله
وبما تقرر) اعمى قوله ولا يزوج في الخ (قوله صغيرة عاقلة) اى حرة واما الصغيرة
فتزوج كسابقا والفتنة يزوجه ما سداها ومثل العاقلة السكرانة كما مر ا ه وماوى
(قوله وحق الاولياء بالتزوج) قال البرماوى افضل التفضيل على بابها بالنظر لطلق
الولاية لا بالنظر لذلك العقد واما بالنظر لذلك العقد فهو معنى مستحق ا ه واسباب
الولاية اربعة الالة والصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب
حل (قوله لكل منهم) اى الآباء الاولاد عليهم بقوله فابولاه مفرد مضاف فيم الآباء
(قوله المصحح على ارضهم) بالرفع ليس في خط المصنف وانما هو يزيد على الماصح ينح
وله ولا حاجة اليه لانه لا يهتزل له اذ ليس لسامع - غير مجمع على ارضهم لا يقال
السلطان عصبية غير مجمع على ارضه لا نقول الكلا على العصبية من النسب والولاء
كما قاله الشارح وايضا قال بعد ذلك فالسلطان حل ويحاي بان التقييد لاخراج
ذوى الارحام على القول بانهم يسمون عصبية وهو قول مرحوح (قوله نعم) لو كان
استدراك على قوله هكذا رهم (قوله واستويا عصبية) ليس يقيد بل مثله ما اذا لم
يستويا كان أحد على الاب والآخر شقيقا وكان الذى لاب انالام فانه مقدم
لادامه بالام والمجد وادلاء الاستحرام لم يفتوا بالجمعة كما في شرح مردولو كان أحد ابني
الأم أحال الاول الآخر باقدم الابن لأن البنوة عصبية فاجتمع فيه عصبيتان بخلاف
الأخوة للام ليست عصبية حل (قوله وقدم يابه) ومنه ان يقدم ابن
المتعق على ابيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على ابى جده (قوله فالسلطان)
نعم لو كان الحاكم لا يزوج الا بدارهم لما وقع لاقتضال لثقلها عادة كافي كثير من
البلاد في زنا قبيحها وانزله أمره بالدار مع وجوده شرح مرد (قوله من في محل
ولا يسه) عبارة شرح مرد من هي حافة العقد بمحل ولا يسه ولو يسهارة وأذنت له وهي
خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لا قبل وصرها له (فرع) اذا عدم السلطان لزمت أهل

امان خلقت بلا بكاره اوزالتم
بكاره تافيه مذكر كسقطه
وأصبح وحده بعض ووطء
في درها على في ذلك كالبكر
لأنها تتارس الرجال بالوطء
في محل البكاره وهي على
خيارها وحياتها بما تقرر
علم انه لا تزوج صغيرة عاقلة
تسب اذا اذن لها وان غير
الاب والمجد لا يزوج صغيرة
بحال لانه انما يزوج بالاذن
ولا اذن له صغيرة (وأحق)
الاولياء بالتزوج (اب)
فابره وان علا لان لكل
منهم ولادة وعصبية قدموا
على من ليس لهم الا عصبية
وقدم الاقرب منهم فالاقرب
(مسائل العصبية المصحح على
ارضهم) من نسب وولاء
(كارهم) اى كترتيب ارضهم
يقدم أخ لا يون ثم لاب
ثم ابن أخ لا يون ثم لاب وان
سئل ثم عم ثم ابن عم كذلك
فعم لو كان أحد العصبية أنا
لام أو كان متعقا واستويا
عصبية قدم ثم متعق ثم عصبية
بحق الولاء كترتيبهم في الارث
وقدم يابه في ابه (فالسلطان)
فيزوج من في محل ولا يسه
بالولاية الصامدة

الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم ان نصوصنا اقتضت أحكامه الضرورة
 المجتعة لذلك شرح جبر ولو قالت القاضى ابي غائب وانا خلية عن السكاح والعدة
 فله تزويجها والاحوط اثبات ذلك او لمقتضى زوجى او مات لم يزوجه حتى ثبت ذلك
 اه ع ب وهذا اذا عرفت الزوج والا زوجه اسم (قوله ولا يزوج ابن ائمة) خلافا
 للمزنى مع الاثمة الثلاثة ح ل (قوله لانه لا مشاركة الخ) اى ليس هناك رجل
 يغيبان اليه بل هو لايه وهى لايها اه شيخنا (قوله عنه) اى عن النسب شرعى
 او عن نفسه (قوله وقضاء) اى وبك كان مكانا وبك لانه فله يزوجه باذن
 سيده ح ل (قوله لانه غير مقتضى) اى فهو من باب المقتضى وغير المقتضى فيقدم
 المقتضى وليس من باب المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المانع ولا يزوج
 حينئذ الا بن شيئا وانما كانت البنوة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو
 وصف وجودى ظاهر من غير مخرج من قبض الحكم ع ش لان البنوة امر اعتبارى
 لا وجودى (قوله وان لم ترض المقتة) واما العتقة فلا بد من رضاها وكفى سكوت
 البكر وانما امة المراءى تزوجه من ذكر لكن مع اذن السيدة السكامة ولو تكررا
 فله كانت السيدة عاقبة صغيرة فيما امتنع على ايها تزويج أمها وحقه الخشى
 يزوجه ما من يزوج الخشى بغرض ائتمته لكن مع اذن الخشى والمبعضه يزوجه ما لم
 يعضها مع قريبها والا فمع معتق بعمها والمكاتبه يزوجه سيدها باذنها وكذا أمها
 لانه اما مالكة أوولى يزوج الحاصكم امة كأم اسلمت باذنه اه ح ل وقوله باذن
 متعلق يزوج والضمير لكافر والموقوف لا يزوجه الا السلطان باذن الموقوف عليهم
 ان انحصروا والا فباذن الحاكم في ما ظهر كما اتفق به والد رحمه الله تعالى شرح هر
 بخلاف العبد الموقوف لا يزوج بحال اذ لا صلة في تزويجه ظاهرة وإن انحصر
 الموقوف عليهم وبه مرجح شيئا كجبر ح ل (قوله زيادة على ماس) اى من فقد الولي
 المحاص (قوله اذا غاب) اى ولم يترك وصيا ولا تزوج في غيبته والا فقدم على السلطان
 ح ل وفي فتاوى البغوى انه لو تزوج السلطان من غاب ولها ثم حضر بعد العقد
 بحيث يعلم انه كان قريبا من البلد عند العقد بن ان العقد لم يصح وفي فتاوى الفتال
 فهو ولو تزوج الحاكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كتب زوجتها في النية قال
 الاصحاب بتقديم الحاكم حيث لا يئنه ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم وقال كتب
 بته في النية فمن الشافعى انه يبيع المالك فقدم والقرف ان السلطان في النكاح
 كولي آخر ولو كان لها وليان فزوجهما أحداهما في غيبة الاخر فهدم الغائب وقال
 كتب زوجتها لم قبل الابينة اه زى وقام بعضهم الصورتى يزوج فيها

(قلاين زوج ابن) امة وان مات
 (ينتق) لانه لا مشاركة منه
 وبينها في النسب فلا يقتضى
 بلع المارعة بل يزوجه
 ينقض بنوة عم كوله وقضاء
 ولا تضره البنوة لانها غير
 مقتضية لمانعة (وززوج
 حقيقة امر ايجابية قدولى
 عتقتها نسبيا) (من يزوجه)
 بالولاية عليها تبع لولائه
 على منتهى ائزوجه اى بالعتقة
 ثم جدها بقریب الاولياء
 ولا يزوجه ابن عم العتقة
 وما استثنى من مارد ذلك وهو
 ما لو كانت العتقة ووليها
 كقريب والعتقة مسلمة حيث
 لا يزوجه من عكسه وهو
 ما لو كانت العتقة مسلمة
 ووليها والعقبة كافر من حيث
 تزوجهما معلوم هو من اختلاف
 الذين لا اتفق في الفصل
 بعده (وان لم ترض) الحقيقة
 اذ لا ولاية لها (فاذا ماتت
 زوج) العتقة (من له الولاء)
 من عتقاتها فقدم اذنها على
 أبيها (وززوج السلطان)
 زيادة على ماس (اذا غاب)
 الولي (الا قرب) نسبيا

أو لاه (مرحلتين أو أحرار أو عضل) (١٣٥) أي منع دون ثلاثة مرات (كقوله دعته إلى كفو) ولويدقته مثل

الحاكم بقوله

ويزوج الحاكم في موراثت * منقولة متحكى عقود جواهر
عدم الولي وقصدته وشكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصير
وصكذلك اغفاه وحسن مانع * أمة لميجور تواري القادر
أحراره وتوز مع عضله * اسلام ام القرع وهي لكافر

والمتحدثان الإخفاء لا يكون مانعا بل يتنظر (قوله أو عضل) ولولتقس المهر شرح مر
والعضل مخيرة وأفتى الموي بأنه مكسيرة ما جاع المسلمين قال حجر ولا يأنم باطبا
بعض المانع يضل بالكفاءة علمه منه باطبا ولم يكنه أمانته حل وبيان مر ولقاء
المنصف بأنه كبيرة باجاء المسلمين مراده في حكمها الصريح هو وغيره بأنه مخيرة
(قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نياية عنه) كالسلطان يزوج بالنياية
لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالنياية تزوج ثم طلت بينة مرجوع الولي عن العضل
فهل تزويج السلطان كافتزال الوكيل لأن ولايته لا تستمر إلا حيث دام الولي على
العضل فان رجعه كان التزوج لاول الظاهر نعم حل (قوله لبقائه) أي
الولي الغائب أو المهرم أو الماعضل شرح مر وهو على العلة (قوله فامتنع الولي) انظر
في عمل الاضمار ثلاثة وهم منه عود الضمير على المجرى أو العنبرين شيئا (قوله من
هو كفو منه) أي ولم يكن مبرحودا الثلاثا من ما يأتي انها لو طلت التزوج
من كفو وهو من آخر قدم عليه هو سم (قوله اما الوصل ثلاث مرات فاكتر) أي
ولم تغلب طاعته على معاصيه أي التي هي العضلات لأن الولي يشترط فيه الصداقة
ومنى كان فاسقا بغير العضل لا يزوج ثم انفسقه العضل هل يمنع شهادته اولا نقل
عن شيخ واندى ناصر الملة ط ب انه فاسق بالنسبة للتزوج لا مطلقا وفيه نظرو على
منعه من التزوج لو تاب منه عند العقدا كفى بشروطه ولا يجب اختياره وفلو غلبت
طاعته على معاصيه كان المزوج السلطان حل وقول حل التي هي العضلات
فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها (قوله تعين كفو آخر) وان كان مصيها يفسد أكثر
من مهر المثل كأميرج به الامام وقوله أولى من تعبيرة بالاب لأن عبارة الاصل توهم
ان الجدة لا يزوج وان الاب يزوج الشيب لكفو غير من عيقه وليس مراد ع ش
(فصل في موانع ولاية النكاح) أي وغيره من قوله ولغيره الخ (قوله
ينع الولاية) أي الشاهة السيدية بدل قوله نعم لولا الخ أي الولاية الخاصة لا الحرة
أنه لو تاب على الولاية الغفوى رقيق أو مجبور وعليه يسفه أو صبي غير لا كافر كان له
ان يزوج بها كالمرأة وحيث اريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الامام الاعظم

من تزويجها به بآية عنه لبقائه
على الولاية ولأن التزوج
في الأخيرة حتى عليه فاذا
اشتم منه وفاد الحاكم بخلاف
ما إذا دعته إلى غير كفو
لأنه حقا في الكفاءة ويؤخذ
من التحليل انها لو دعته إلى
بجيب أو عتيق فامتنع الولي
كان عاضلا وهو كذلك انما خلق
له في التمتع وكذلك دعته إلى
كفو فقال لا تزويجك إلا بمن
هو كفو منه ولا ينع شرب
العضل عند ما كتم ايزوج
كافي سائر الحقوق ومن خطبة
الكفوفنا ومن تعينه
ولم ينوع بان خطبا كفو
ودعته إلى أحدهم ونرج
بالمرحلتين من غاب وبنها
فلا يزوج السلطان الا اذنه
نعم ان تغذر الوصول اليه
نحرف جايه ان يزوج بغير
اذه قاله الرواية اما الوصل
ثلاث مرات فاكتر وقد فسق
فبزوج الابد لا السلطان
كأسياقي (ولو عيت كفو
فلم يصير تعين) كفو (أتم)
لا أكل نظرا منها ما غير
المجرب ولو أبا أوجد أن كانت
غيرا فليس له تزويجها من غير
من عيقه فتصيرى بالمجرب

أولى من تعبيرة بالاب (فصل في موانع ولاية النكاح) (ينع الولاية رقا

من الفسق وكان يتعين اسقاطه ونخرج بالولاية الوكالته فيكون الرقيق وكبلا
 في القبول **قال** الايجاب حل ومثله البغيه مر (قوله تنقصه) أي الرق أي
 صاحبه (قوله البعض) ومثله المكاتب بل أولى تمام ملكه لكن باذن سيده شرح
 مر (قوله من الله) أي البعض وصياوة مر بناء على ان السيد يزوج أمته بالملك
 الخ وقوله لا بالولاية فتعني ان الولاية غير شاملة للملك وحديثه يكون الاستدراك
 صوراً وصياوة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدة كما هنا وتطلق على
 ما يشمل السيدة كما في الترجمة فالاستدراك في الجملة كما قد عناه وقوله في الجملة
 أي صوراً وهذا على الاحتمال الأول (قوله خلافاً لما اتى به البغوى) أي من أنه
 لا يزوج أصلاً حل وعن (قوله لسلبة العادة) أي عبادته كالعمود الواقعة منه
 وأقواله وأفعاله الاما استثنى شيئاً (قوله وتقليد الرمن الجنون) أي على زمن
 الاقامة فكان الكل جنون وهو محل للفتنة قال سم قد يشوههم من هذا التعليل
 انسلاب ولا يشبه حال افاقته وليس مراداً بالمراد بالتعليق انه لا تنتظر افاقته قال
 في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون جداً كيوم في سنة فظاهر انها لا تنتقل
 الولاية بل تنتظر الاقامة كتنظيره في الحاشية شورى (قوله فيزوج الابعد في زمن
 جنون الاقرب) هذا يعني عنه قوله الآتي ونقله كل لا بعد وانما فيه عليه هنا
 لاجل قوله دون افاقته ونسكا به معناه وبه عليه أيضاً في الفاسق لحكاية المغايل
 فامل (قوله دون افاقته) فلا يزوج فيها وان قلت جداً فلو وكل الاقرب في زمن
 الاقامة اشد توطاً ان يقع الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعده ينزل الوكيل
 حل (قوله لا يزول الولاية) لانه يتطلب زمن الاقامة على زمن الجنون فكان زمن
 الجنون اقامة شيئاً عز يزى فلا يزوج الابعد في زمن جنون الاقرب على هذا وهو
 ضعيف (قوله ولو قصر الخ) أشار به الى ان محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره
 ما لم يقل زمن الاقامة جداً كيوم في سنة والام تنظر قطعاً فيزوج الابعد في زمن
 الجنون قولاً واحداً بما تصاق الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضاً ما لم يقل زمن
 الجنون جداً كيوم في سنة والاعتظار الاقامة قولاً واحداً كما قاله الشورى (قوله
 فهو كالعدم) فلا تنتظر جزئياً بل لا بد ان يزوج في زمن الجنون نعلم انه لو زوج
 الابعد في زمن تلك الاقامة لم يصح تزويجه حل وفي شرح مر فهو كالعدم أي من
 حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحته انكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته
 صفات من اثره بل يعمل على حقة الخلق اه وهذا فهم من قوله الآتي واختلال
 نظر ولو زوج الابعد ثم اختلف هو والاقرب فقال الاقرب انت زوجت زمن افاقتي

ولو في بعض لنقصه فتعبري
 بذلك أهم من قوله لا ولاية
 لرقيق نعم لو ملك البعض أمته
 وزوجها كما قاله البغوي بناء
 على الأصح من انه يزوج بالملك
 لا بالولاية خلافاً لما اتى به
 لبغوى (وصي) لسلبة العادة
 (وجنون) ولو قطع ذلك
 وتقليد الرمن الجنون التقطع
 فيزوج الابعد في زمن جنون
 الاقرب دون افاقته ونالف
 في الشرح الصغير فقال
 الاشبه ان التقطع لا يزول
 الولاية كالأعمه ولو قصر زمن
 الاقامة جداً فهو كالعدم كما
 قاله الامام

متر ويحل باطل وقال لا بد من دليل في زمن جنونك فهو صحيح لم يسل بقول واحد منهما
 بل يرجع للزوجين ويعمل بما يتفقان عليه فان اختلفا فاقول قوله مدعي العصة
 وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال بعضهم ينبغي ان يكون القول قول الزوج
 مطلقا لان العصة بيده اه عن (قوله) (فسق غير الامام) ولوقاب الفاسق
 زوج في الحال وان كان فسقه بالعضل شورى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة
 وبينهما واسطة هو كالمعي اذا بلغ ولم يفعل لمصلحة تمنع من ارتكاب الكبائر
 فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه لم يرتكب مقصدا وعبرة حل قوله فيمنع
 الولاية كالرق فيزوج الابعد وعليه لوقاب يزوج حاله لو كان فسقه بالعضل
 لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله سئل عنه عليه وسلم لا تكاح
 الاولى وشاهد على عدل حيث لم يقيد الولي بالعدالة بخلاف الشاهدان الشرط
 فيه العدالة فلا بد فيه من الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلازم بين الولاية والشهادة
 فيصور ان يلى ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولي الفاسق فان له ان يزوج حاله ولا يجوز
 ان يشهد وكذلك لو بلغ الصبي أو أسلم الكافر ولم يوجد منهما مفسق فيزوجان
 ولا يشهدان لعدم عدالتهم لعدم وجود المصلحة في ذلك اثبتت الواسطتين
 الفسق والعدالة والمفهوم من كلام الاستاذ البكرى ثم ما ينعان بالعدالة تنص
 شهادتهما قال سمعهم يجرى ما قاله الاستاذ لا ينبغي المدول عنه قال ع ش ومن
 الضير القضاء ما لم يلمهم ذو شوكة ويعلم بقصدهم اه عبارة مر عند قول المصنف
 في الفصل قبل هذا فان سلطان والمراد بالسلطان هنا وفي ملرو في ما يأتي الامام
 وتواجه اه والظاهر ان هذا من جملة قوله في ما يأتي بل هو عينه فيكون مخالفا
 لكلام ع ش (قوله) لانه قصص قدح في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضي ان كل
 ما قدح في الشهادة فيمنع الولاية وليس كذلك لان ارتكابها امر المروءة قص قدح
 في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعط مر ولا جبر هذا التعليل ولان انتفاء
 العدالة يقتضي في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كما مر
 (قوله) (وقيل لا يمنعها) ولو كان لوسلناه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ابقينا على
 ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى التتوي بغيره بل الامام التتوي وهو
 حسن وينبغي العمل به والحمد انتفاء الله الى الحاكم الفاسق في وحل وشرح مر
 (قوله) (فيزوج بنته بالولاية العامة) يقتضي هذا انه لا يكون غيرا مستغفلا لزوج
 بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا اذا نهاه عن شتمها انه مال اليه فيكون جبراً
 اه وكتب ايضا اى حيث لا ولي غير لبناته وبنتان غير لان الولاية الخاصة متقدمة

(فسق غير الامام) الاخذ
 ولو بفضل ثلاث مرات او
 امره لا منقص قدح في
 الشهادة فيمنع الولاية كالرق
 فيزوج الابعد وقيل لا يمنعها
 وعليه جهات لان الفسقة
 لم يتوصلن التزوج مع
 الاولين وخرج مزياد في غير
 الامام الاظم فلا يمنع نفسه
 ولا منه بناء على الصحيح من
 انه لا ينزل بالفسق فيزوج
 بنته وبنتان غيره بالولاية
 العامة فتخصها لشأته (وهو)

(سفه)

على العامة فإذا كان فاسقا وله أب غير فاسق زوج من أو موع ذلك لو كن أي بناته
أبكارا لا يحتاج لأذن من لاه أب وعليه فلس بالولاية العامة المحضة والغاها ان الام
لوزات الامامة العظمى لا تزوج من ذكر الا بالاذن لاه الا لا يكون مبررة حل
(قوله بان بلغ غير رشيد) أي في ماله امامن بلغ غير رشيد بالفلسق فهو ذات حل
في الفاسق وقدم حكمه عرش وفيه على هو والمراد ببلوغه رشيدان مضمون له
بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما نافي الرشد بحيث تقع في العادة برشد من مضي
عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به الفسق لا مجرد كونه لم يشأ له ما نافي وقت
البلوغ بخصوصه (قوله لم يجر عليه) فان لم يجر عليه مع تزويجه كبقية نصرانه
حل (قوله انه لا يعتبر بالجر) ضيف وقال عن فقير السفة جمع من الولاية وان لم
يجر عليه وهذا ضيف بالتسبة لن يدر بعد رشده ولم يجر عليه (قوله مستحيل)
مستكون المودة المجنون وشبهه كالموج والبله وبقيها المجنون فقما كما يشهد كلام
المصاحف فيكون ذكر بعد المجنون على الاول من ذكر المام بعد الخصاص وقال عن
التجمل فساد في العقل والمشهور فتح الباء (قوله وكثرة اسقام) استنف كل الراسي
عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا بعد ان يقال سكنوا ان لم يسكنوا با بعد من
اقاقة النفس عليه فاذا انتظرت الاقافة في الاخفاء وجبان بقدر السكون هنا
وبتقدير عدم الانتظار يزوجان يقال يزوج الساطان لا لا بعد في الله انبى واجب
ابن الرضا عن الاول بان الاخفاء لم يمتد نظر يعرفه الاطباء فيجعل مردا مختلفا
سكوا الام وعن الثاني في عرقاء الاهلية مع الام لا اهلية مع دوام الام تزدل
النسبة حل وري (قوله مستحار) أي في قواه وما استنفى الخ حل (قوله لولي
السيد) سواء كان السيد المذكور مسلما أو كافرا لان السيد وان كان ذميا يزوج
أمنه الكفارة فقام بولي مقامه أو كان السيد انثى مسلبة بخلاف الكفارة فلاس
وليها المسلم ان يزوجه أي أمها الكفارة لانه لا يزج مولته الكفارة حل (قوله)
والعاضى عطف على قوله لولي السيد (قوله عامر) أي من قوله السلطان بانه شامل
لتزويج المسلة والكفارة حل (قوله وبلى كافر) مسانف وقوله مستحار أي
مفسق قال هو واما المرتد فلا يزوج بل كالأب لا تزج (قوله)
فبلى اليهودى النصرانية) صوريها ان تزوج نصراني يهودية أو كسبة فلهامته
بنتا فقيرا إذا بلغت بين دين أبيها وامها فقاراها ولا تحتار حل (قوله كالارث) منه
يؤخذ انه لا يزوج الحربي ذمية ولا عسك ومثل الذي الماسد حل (قوله وبلى كافر)
كل تغييره بالنقل بالنسبة للصبا والمجنون باختلاف الدين الاسمي به مساعة

لان

كفر وايضهم اولياء بعض (ويقلها أي الولاية) كل من المذكورات (لا يزوج)

بان بلغ غير رشيد أو يند
بغير رشده لم يجر عليه لانه
لحقه لا يلى امرتبه فلا يلى
أمر غيره وقضية كلام الشيخ
أي حامد وغيره انه لا يعتبر
أبجر وزجر به ابن أبي هريرة
وربه العاضى مجلى وان
الرضا واحداه السبكي أما
جر الفليس فلا منع الولاية
لكمال نظره والجر عليه من
المرء لا لنفس فيه (واختلاف
نظر) بهرم أو غيره فبلى
وكتة اسقام المجز عن البعث
عن احوال الازواج وعرفة
الكثرة منهم واقصارى على

ما ذكر اول من قضية بهرم
أو بخل (واختلاف دين)
لا دعاء الموالاة فلا يلى كافر
مسئلة ولو كانت عقيقة كافرة
كافر ولا مسلم كافرة نعم لولي
السيد تزويج أمته الكافرة
كالسيد لا في بيان حكمه
ولقاضي قزويع الكافرة
هتد تذر الى الخاص كاعلم
عامر وبلى كافر لم يركب
مضطروا في دينه كافرة ولو كانت
عقيقة مسئلة كافر أو اختاف
اعتقاد هافبلى اليهودى
النصرانية والنصراني اليهودية
كالارث ولقوله تعالى والذين

ولوفي باب الولاء حتى لو اعتق
شخص أمة ومات عن ابن مغير
ولم كبير كانت الولاء له لا تخ
خلافاً قال أنها لها كما
وقد كانت لها بالفسق
واختلاف الدين من زيادق
(لاعي) فلا ينقلها المحصول
المقصود مع من البعث عن
الانكاح وهرتهم بالسباع
(و لا اغمايل يتنظر زواله)
وان دام اياما اقرب مدته
(والاحرام) بنسب لكمة
يمنع الصفة كما مر فلا يزوج
الا بعد ايل السلطان كامر (ولا
يعتد وكيل محرم) من ولى
أو زوج (ولو) كان الوكيل
(حلالاً) لاه سفير محض
فكان العاقد الوكيل والوكيل
لا ينزل باحرام موكله فيقصد
بعد النفل ولو احرم السلطان
أو القاضي لحقائه ان صدقوا
الانكحة كما جزم به الخفاف
وصيه الرويان وغيره لان
تصرفهم بالولاية لا بالوكالة

لان النقل فرع الثبوت وهي لا تثبت لمؤلفه الا ان يقال ضمن ينقلها معنى يثبتها
فاطلق المزموم وأراد الا لازم تأمل أو هو مستعمل في حقيقته وعما زعم قوله ولوفي باب
الولاء) أي ولو كان النقل لا يصدق في باب الولاء شيئاً (قوله لا عي) مطوف على
كل وكان الاول ان يجعل مطوفاً على رفق أي يمنع الولاية رفقاً لا عي الا ان يقال هما
أي المنع والنقل متلازمان ولا يرد في الغرض أي يفرض اليه أي لا عي ولا ينعقد من
العقد بان يقول له ولينك أمر هذا العقد بخلافه فكله بان يقول له وكنك في هذا
العقد فانه صحيح كما سيذكره واداعده وكل وقبض المهر واداعده على موره سين
ان يعقد به المثل في ذمته عن وينقلها الطرس حيث لا اشارة منه ولا كناية
لا يكل بهما ولا لال وانظر ما الفرق بين تزويج الاعمي حيث يصح وبين بيعه
متلما عن النقل المذموم وهما باق في البيع وقصوراً ايضا النكاح محتاط له
ويمكن الفرق بان البيع يحتاج لرؤية المبيع (قوله ولا اغما) ولا يكره بالانكاح
ح ل (قوله وان دام اياماً) أي ثلاثة فادونها وان دعت صاحبها الى النكاح في ذلك
زوج السلطان فان زاد على ثلاث زوج الا بعد ولو اخبر اهل الخبرة بان مدته تزيد
على ثلاثة زور الا بعد من اول المدح ل ومثله سم على عمر قال ع ش ثم تزوج
الا بعد اعتماداً على قول اهل الخبرة فزال المنافع قبل مضي الثلاثة بان بطلان قياساً
على ما لو زوج الحاكم لنبية الا قرب قبيلان عدمها والظاهر ان المراد بان اهل الخبرة
واحد منهم اه وقرول حل فان دعت صاحبها الى النكاح في ذلك زوج السلطان
مخالف لما في شرح م ونص عبارة فان دعت صاحبها الى النكاح في زمن الاغما
أو السكر فظاهر كلاهما علم تزويج الحاكم لهما وهو كذلك خلافاً لما تنول اه
وقول حل ثلاثة اياماً قل مثله م خلافاً لحيث قال العقدة انه اذا كان دون
الثلاث انتظره والا ان قلت لا بعد وعزاه لم رأي في غير الشرح والعقد الاول
(قوله ولا يعتد وكيل محرم) لان موكله لا يملكه فهو أولى (قوله لاه سفير) أي
رسول بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب
ايضا قوله محض أي لم تعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقبله
اه قد في بعض الصور كما في الوكالة ولو وكله حال الاحرام لم يقبله بعد النفل
او اطلق وعقد بعد النفل جاز شيئاً (قوله ولو اكل لا ينزل باحرام موكله) هذه
الجملة كالتعليل لانه بعد النفل وعما ذكره م فيعتد بعد الغالبين لانه
لا ينزل به (قوله بعد النفل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان هل
وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعي الصفة بهينه لان الظاهر في العقود الصفة

(ولم ير توكيل بترويح موليته ولم تأذن ولم يمين) في التوكيل (زوج) (ولا اختلفت الاغراض باختلاف الانواع لان
 شقة التي تدعو اليه ان لا يتوكل الا من يشق بحسن نظره واختباره (١٤٠) (وعلى الوكيل) حيث لم يمين له زوج

س ل (قوله ولم ير توكيل بترويح موليته) ولو زال اجباره به ذلكا فان زالت
 بكازنها وبه في قبلها هل تبطل الوكالة اذ بقي ولا تزوج الا باذن الولي الاوجه
 الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي واما الوأذنت له ليستحب حرره حل ولو قال
 تزوج لي فلانة من ايها فبات الاب وانتقلت الولاية الى من فعل تبطل الوكالة
 او قبل من الاخ قال الزركشي الظاهر المتع حل (قوله وان لم تأذن) أي
 في التوكيل وهو شامل لما اذا انتهت عنه ومنعه بتخصيه حل ورض (قوله
 الاغراض) أي اغراض الاولياء والزوجات (قوله فلا يصح تزويجه غيره كقوله)
 ولا يزويجه بمثله وثم من يذل استكرهته أي غيرم عليه ذلك وان صح العقد
 بخلاف البيع فانه يتأثر بفساد المعنى ولا كذلك الشكاح وقوله ولا كفؤ الخ لان
 قصره بالمصلحة وهي مضمرة في ذلك وانما يلزم الولي الا كفء لان نظره اوسع
 من نظره الوكيل ففرض الامر اني ما يراه اصح شرح مر وقوله فلا يصح تزويجه غيره
 كفؤه ان هذا ليس احتياطاً لانه يكون في امر كمال وتزويج الكفو شرط صحة
 الا ان يقال المراد بالاحتياط فصل الامر المطلوب سواء كان شرط صحة أو كمال وقوله
 مع طلبه كقوله أي مع كون شخص مكفأه مطلقاً لانه هو مصدره مضاف لفعله
 مع حذف المفعول أي مع طلبه الا كفء ايها (قوله كغيره) دخل فيه التقاضي
 فله التوكيل ولو لا هي حل (قوله ولم يمين زوج) لانها ولاته (قوله ان لم تهه)
 أي غير الجيرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فاذنع ما يقال ان الاذن شرط
 في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطاً في صحة التوكيل (قوله ولم يمين في التوكيل
 من حيثه) أي بان لم يمين أصلاً وهين خلاف من حيثه لكن تعليله لا في بقوله
 فان الاذن المطلق الخ فاصر على الصورة الاولى الا ان قال المراد منه الاذن المطلق
 عين عينه وهذا شامل لما (قوله لم يصح التوكيل) ولو لم يمين منه عدم صحة الشكاح وان
 زوجها لم يمينه س ل ونقل عن مدر النسخة اعتباراً بما في الواقع وجهه ما لم يكن
 الموكل الحاكم بان لم يكن ولي الحاكم وأمر رجلا بتزويجها قبل استئذانها أي
 ثم أذنت به التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق
 أي عن تعيين من عينه وقوله مع ان المطلوب أي لها (قوله لم يعلم من الاول) مراده بها
 القيد الاول من القيد الثلاث وهو قوله ان لم تهه لان عدم التمس صادق بالصورة
 الثلاث المذكورة وانما الاولى نظر لكون القيد كلمة أو جهة ولا يصح ان يراد بالاولى
 قوله في الشارع فان تهه لان ما ذكره لا يعلم منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) نعم ان قلت
 قرينة ظاهرة على انها انما فصلت اجلالاً مع ما بعته الاذرى شوبرى (قوله لم يمين)

(احتياط) فلا يصح تزويجه
 غير كفؤ ولا كفؤ مع طلب
 ١ كفاً منه (كغيره) أي غير
 الجيران لم يكن أبواً لاجداً أو
 كانت موليته يساقه ان يتوكل
 بترويحها وان لم تأذن في التوكيل
 ولم يمين زوج وعلى الوكيل
 الاحتياط (ان لم تهه) عن
 توكيل (وأذنت له) في تزويج
 وهين من حيثه ان عين
 والتقيد الاخير من زيادة فان
 تهته عن التوكيل أول تأذن
 في التزويج أو لم يمين في التوكيل
 من حيثه لم يصح التوكيل اما
 في الاولى فلانها التزويج
 بالاذن ولم تأذن في تزويج
 الوكيل بل تهته عنه واما
 في الثانية فلانه لا يملك التزويج
 بنفسه بحيث فكيف يوكل
 غيره فيه واما في الثالثة فلان
 الاذن المطلق مع ان المطلوب
 عين فاسد فعلم من الاولى انه
 انما يوكل فيها اذا قالت له
 تزوجني وويل بترويحى وزوجني
 أو وويل بترويحى وله تزويجها
 في هذه نفسها اذا سمعته
 بماله التوكيل فيه فان تهته
 عن التزويج فيها بنفسه لم يصح
 الاذن لانه امتنع الولي ووردت
 التزويج الى الوكيل الاجنبي

فأشبهه الاذن له ابتداء (وليقل ووكيل) (لزوج) (زوجاً بنت ملان) (يقبل) (وليقل) (ولي) (لان)

فلان) وان لم يقل موكل قال من وقضته جواز الاقتصار على اسم الاب وصح
ان كانت عبرة بذكر الاب والافلا بلان يذكر مقته او رفع نسبه الى ابيه حتى
الاشراك كما يوضحه من كلام الجرجاني (قوله لو قيل زوج) ولو كانا وكيلين قال
وكيل الوكيل زوج بنت فلان بن فلان قال وكيل الزوج ما ذكره جرجاني
(قوله فيقول وكيل الخ) قد فهم من قوله فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الایجاب
كقول وكيل الزوج قبالتكساح الامة لما لفلان فيقول الوكيل زوجتها
وليس مراد فان الذوق فيه في المروضة الجواز من (قوله قبالتكساحها)
المراد بالتكساح هنا التكساح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج لان التكساح
المركب من الایجاب والقبول يستقبل قوله كما تقدم عن مر (قوله بما ذكر
في الاولى) وهو قوله زوجتك بنت فلان (قوله اذا علم التهود والزوج الوكالة)
ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكتف باخبار الرقيق ان سيده اذن له
في العبارة لانه متمم باثبات الوكالة لغده لا يقال هذا بيانه جار في الوكيل لانا
نقول الوكيل لم يثبت وكالته بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق حل ومثله
شرح مر وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ اي لانه لم يقع منه
الاتفاق المذكور ومفعوله ما ذكر لم يقع منه انه قال قبل ذلك اما وكيل فلان كما قال
الرقيق قد اذن لي سيدي (قوله والاحتياج الوكيل) اي لجواز البشارة والايجع
المقدم المجهل ما لو كانه يجرى لان له بركة في المقود بما في نفس الامر كما قاله مر
وقوله في حاشي في صورتين (قوله وعلى اب) وان لم يكن محبدا كاسياني ومثل
الاب السلطان عند فقده او قتل الوصول له او استنابه دون شبه الاطوب ولو وصيا
(قوله تزويج ذي جنون) اي واحدة فقط وتعملهم على الحاجة فتختص اعتبار
التعددية قال الاستوى ورد بان الاحتياج لما زاد في الواحدة تارة فلا يثبت
اليه وسيأتي عن شيخنا ان هذا بالنسبة لواء وما بالنسبة للخدمة فيزاد بغيرها
حل (قوله من ذكر اوانش) ومثون التكساح في تزويج الله كرم ماله لامن مال
الاب ع ش فان لم يكن له مال فعلى يكون في مال الاب او على مياسر المملين
او في بيت المال حرروا الظاهر انها في مال الاب فان لم يكن له مال فعلى بيت المال فان
لم يكن فعلى مياسر المملين (قوله تكبر) اي مع كبر اي بلوغ تكبر او يجب حل (قوله
لحاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) الباء للسببية والباء بعدها
في المواضع الثلاثة للتصور (قوله عند اشارة عدلين) عبارة شيخنا عدل والظاهر
ان المراد عدل الراية حل وقال خطا وغيره عدل شهادة وكذا عدل واحد على

لو قيل زوج زوجت بنتي
فلان فيقول (وكيله) قبالت
تساحها له) فان ترك لفظة
له لم يصح التكساح وان نوى
مركله لان التهود لا اطلاع
لهم على النية وعمل الاكتفاء
بما ذكر في الاولى اذا علم
التهود ولو لم يزوج الوكالة
وفي الثانية اذا علم التهود
والولي والاحتياج الوكيل
الى التمهيد في ما بها (وعلى
اب) وان خلا (تزويج ذي
جنون مطبق) من ذكر
اوانش (تكبر لحاجة) اليه
ظاهر امارات التوفيق
او توفيق الشفاء عند اشارة
عدلين من الاطباء

التي (قوله أيا احتياجه) التي فيها يجوز أن لا تكون في الخدمة لأن من وجب فيه ولو عسر
 من جهة خدمتها ولا يتجدد بغير عيب أخذها وكتب أيضا لأن الزوجة وإن لم يلزمها
 خدمة الزوج وإنها لو عدت بذلك قد لا تقى به إلا أن داعية طبعها تقتضي ذلك
 فاكتمت به حل (قوله وليس في عماره) أي وإعماله ليس في عماره ذلك الجنون
 ح لم قوله مؤقته الكساح أخف الخ أي والحال أن مؤقته التكاح الخ وهذا واجب إلى
 جميع الصور أي التوقان والشفا واجبة الخدمه فان كانت زائدة أو مساوية سقط
 الوجوب وخير في المساواة حل والمراد بمؤقته التكاح المهر والكسوة فصل التمكين
 ومقتضى يوم وليلة عز زى (قوله فان قطع الخ) الانسب تأخير بيعه قوله ونرج ولعله
 قدمه لأن حكمه مخالف لحكم الفاهم المذكور بعد (قوله لم يزواج الخ) مفهومة
 أنها لا تزواج مادام اجنونا وإن أضرهما عدم التزويج ولعله خير من بدل المدار على
 التضرر وعدمه كما في جراه ع ش باختصار وقوله حتى يقف ظاهره وان قل زمن
 الاقامة هذا أي حيث كان يسع الأيادي والقبول حل والظاهر أن تزويجها
 واجب لما جتمع العسك فيكون قوله طبق قيد في تزويجها حال الجنون حرر
 وقوله وإذا المراد بالذن الذكركه أو تزويجه بنفسه (قوله ان ذلك) أي قوله
 لم يزواج الخ (قوله ويشترط) واجب لكل من الذكركه والآن في استمرارهما
 إلى تمام العدة وقوله حال الاقامة أي التي أذنت فيها لأن طرو الجنون بطل الأذن
 وهو في الذكركه واضح ولما في الاتي فقد يتوقفه ولو أذنت لولي فحين ثم لا يحل
 بطل الأذن أو تعدد الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الأذن حرر حل أي فلا
 يحتاج إلى إذن جديد اه (قوله والصغير) أي الشامل للصغيرة (قوله وان احتاج
 لخدمة) أي أن وجد من يقوم بها غير الزوجة والأولاد تزويجه اه ح (قوله
 فلا يلزم تزويجه) وان ظهرت البطلقة في ذلك لعدم الحاجة مع ما في الكساح من
 الاختيار والمؤن وما في وجوب بيع ماله عند البطلقة حرر حل وكتب ع ش
 قوله فلا يلزم تزويجه بل لا يجوز في الجنون الصغير (قوله وان ماق في بعض ذلك) من
 ذلك تزويج الصغيرة الجنون ولو ثلثا البطلقة حل ومنه تزويج الماقل الصغير لصلته
 ويختص في الصغير الجنون والكبير الجنون فمراجعة وكذلك في البصيرة الكبيرة إذا
 فقدت الحاشية والبطلقة اه من خط شيئا ح (قوله في الفصل الأخير) أي
 من الفصول التي ذكرها في كتاب التكاح وهي سبعة اه شيئا (قوله وعدم
 التقييد الخ) هذا الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها أسماطها وهو أولى لأن عدم
 التقييد لا بعد زيادة فهي زيادة عدم أو عدم زيادة شوري وأجيب بأن مرادها إفاة

أو احتياجه لخدمة وليس
 في عماره من يقوم بها ومؤقته
 الكساح أخف من مؤقته شري
 لامة أو احتياجه الاتي لمهر
 أو مؤقته فان قطع جنونها لم
 يزواج حتى يقف وإذا
 وسامه ان ذلك في غير الكساح
 ويشترط وقوع العقد حال
 الاقامة ونرج ما ذكر الماقل
 والصغير وان احتاج لخدمة
 وقد جنون لا حاجة له إلى
 تكاح فلا يلزم تزويجه
 وان جاز في بعض ذلك كما
 سبأ في الفصل الأخير
 وتبدير ما لا بد أولى من تبديره
 بل لأن الحكم منوط بكون
 لم يكن عبرة قوله مطبق مع
 التصرح بالحاجة في الاتي
 وعدم التقييد بظهوره مافي
 الذكركه من زيادة

(و) على (ولي) املا كان
 او غيره تعين اولي اثنين كاخوة
 (الباب من سألته تزويجا)
 خصنا الما ولا يتوا كوا دما
 اذ اثنى تعين فلا يعقونها (واذا
 استمع اولياءه في درجة
 واقتسلكل منهم) (سن) ان
 يزوجها (انتهى) يباب
 الكاح لاه اعلم بشرافه
 (طوبى لهم) لانه اشفق واحرم
 على طلب الخط (ما منهم)
 لزيادة نصيبته (برضاهم)
 أي برضا باقهم لجمع الاكراه
 ولا يشترش بعضهم باستئثار
 البعض وسلم ان المعتق
 ثم نصيبهم يجب اجتماعهم في
 التقدير ولو كاتفق يكتفى واحد
 من عصبة من تعددت عصبة
 مع عصبة الباقي وخرج
 باقتسلكل مال واذا نزل احد
 فلا يزوجهما غيره ومما قالت
 لهم زوجوني فشرط اجتماعهم
 وذكر الاودع والتزويج من
 ز ادق (فان تشاحوا) بان
 قال كل منهم انا الذي ازوج
 (واقتضاها)

عدم التقيد وهو التحريم من زادته (قوله وعلى ولي الخ) وبالاستماع يصير آتما
 وليس السلطان ان تزوج الآن حل وهذا بخلاف ما تقدم به تزوج عند حصول
 الولي دون ثلاث (قوله من سألته) أي اذا عرفت زوا كقوله او حلها ككفاه
 وطلبت الزوجه من واحد منهم اما اذا لم ينطبق احد فلا يلزمه اه سل (قوله)
 وثلاثا يتوا كوا) ككشافه من بعضها غيرهما لم يلزمها الا اذا شرع مد (قوله)
 اولياءه) أي من النسب ببليل ما باقي (قوله واذا نزل كل منهم) أي ما انفرد
 او قالت اذ في فلان فن شاء منكم فليزوجني منه شرع مد وقال حل وكذا لو قالت
 رزيت فلان زوجه او اذ نزل واحد منهم أي بمها ولو عرفت ذلك واحد منهم
 لتزوج لم ينزل الباقون (قوله برضاهم) أي حصة فان امتنع الكل زوج
 السلطان بالعزل شرع مد (قوله أي برضا باقهم) فاما ان كان الزوج كقوله او زوجا
 ان كان غير كقوله حل (قوله ولا يشترش) أي وثلاثا يشترش فهو بالنسب (قوله)
 ومما قلت الخ) حليل لقول المتن من انهم الخ (قوله ثم نصيبته) أي من لمحق الولد
 منهم وقوله يجب اجتماعهم أي لانهم كولي واحد (قوله ولو كاتفق) قضية ما قبل الضابة
 جوا واجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزوج حصته فلا يلزم
 العقد عليها وليس له ان يضم إليها حصته غير لانه فيها فضولي الا ان يكون المراد بما
 قبل الضابة ان يزوجهما احدهما فان الباقيين وبما بينهما كقوله احديا فليتا مل
 شوبرى والصورة التي بحث فيها الشورى ذكرها ع ش على مد وقررها شيئا
 ح ف فقال او يزوجهما الكل بان يقولوا زوجناك ثلاثة والظاهر انه يشترط
 فراغهم من الحرف الاخير وما انظر لو امتنع احد منهم من التزوج مع كل فتقل الولاية
 لها كم لان الشرط اجتماعهم ترد فيه سن والظاهر ان الحاكم يقوم مقام الحاكم
 فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصبة الخ) كان اعتقها اثنان
 ولا حدها اخر وثلاثا كخ فقط فيكون حضور واحد من الاخرين هذا الاخ اه
 شيئا (قوله ملاير وجهها غيره) لكن باذن الباقيين وجوا ان كان الزوج غير كقوله
 ونبا ان كان كقوله امثل مامر (قوله ومما قلت لهم زوجوني) لا يقال هذه عين
 قول المصنف واذا نزل كل لا تقول سورة التي انها اذ نزل كل على افراد كما
 تقدم عن مد (قوله فيشرط اجتماعهم) ويحصل ذلك باقتضاهم على واحد منهم
 فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقهم او اجتماعهم على الايجاب
 ع ش على مد وانظر ما لو عزل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقام الحاكم
 قسما على ما تقدم ورر شيئا في درسه انه لا يلزم اجتماع السلطان مع الباقي من

أفرع) بينهم وجوبا قطعاً للترافع
فإن خرجت قرعته زوج
ولا تنتقل الولاية لسلطان
وأما خبر فان تشاحوا
فالسلطان ولي من لا ولي
له فيصير على العسل بأن
قال كل لا زوج (فلزوجها)
(مقضول) مئة أو قرعته فهو
أعزم من قول الأصل غير من
يجزى قرعته (صح) فزوجيه
لأن ذلك فيه وفائدة القرعة
قطع الترافع بينهم لآني ولاية
من لم تفرج لم يخرج بزواج
واقصدنا طبعها إذا تعدد فانها
انما تزوج من ترضاه فان
وشتيها أمر المحاكم بتزويج
اصلها حكمها في الرضة
وأصلها عن البغوى وغيره
وجزئيه في الشرح الصغير
(أو) زوجها (أحدهم زيدا
وأخرهما) وكانا كفتين
أو اسقطوا الكفالة (وعرف
سابق ولم ينس فهو الصحيح)
وإن دخل بها المسبوق (أو
نسي وجب تزويج حتى يبين)
الحال فلا يجل لأحدهما
وطؤها

(قوله أفرع بينهم) أي أفرع السلطان أو غيره ولكن الأول أولى حل (قوله خبر
فان تشاحوا) رواية أبي داود فان تشاح ناعش (قوله فيصير على العسل)
إن كان مراد به العسل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وإن كان ثلاث
مرات انتقلت الولاية للأبعدان كان والزوجها السلطان بطريق الولاية العامة
(قوله بأن قال كل لا زوج أو زوج أنت) كذا سوسه الزركشي قال الشهاب عميرة
وهو واضح ليلازم معنى الحديث حل (قوله فلو تزوجها مقضول) مفرع على قوله
من اعظمهم وعلى قوله أفرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا لو أباد أحدهم
قبل القرع فزوج فانه يصح قطعاً شرح حر (قوله فانما تزوج الخ) هذا
لأنه مناسب، مفهوم المتن لأن المناسب له أن يقول فلو تعدد الخاطب لا يفرع وقوله
من ترضاه والقاهران المزوج لها والذي خطبها من الزوج منه وكذا قوله أمر المحاكم
الخ فان كان قد خطبها من الكل لم ينفسها من زوجها منهم وانما أمره بفرع
فيكون المفهوم منه تفصيل (قوله بتزويج أصلها) قضته أنه لو اسقط واحد
بزوجيهما من أحدهما من غير المحاكم لم يصح وإن كان هو الأصل على ع (قوله
أزاحدهم زيدا أو الآخرهما) أي وقد أذنت لكل منهما فان أذنت لأحدهما فقط
كان تزويجه هو الصحيح والآخر هو الباطل وقوله وكانا كفتين فان كان أحدهما
غير كفوء ولم يسقطوا الكفالة فهو الباطل وقوله أو اسقطوا الكفالة على الزوجة
والأولياء ويحصل إسقاطها برضاها من رضئ الولي بغير كفؤ كإسقاط في قوله
زوجيهما غير كفوء برضاها ولي الخ وقوله وعرف سابق أي بينة أو تصديق معتبر
والإبطال مطلقاً إلا أن كان أحدهما كفواً رميته في أذنها فبفساخه الصحيح وإن تأخر
شرح حر وجهر (قوله فلا يجل لأحدهما الخ) وإن طال عليها الأمر كزوجة المفقود قال جهر
فمبحث الزركشي كاللقيني أنها عند اليأس من التبين تطلب الفسخ من المحاكم
ويجيب اليه بالضرورة وكالفسخ بالعييب وأولى أنه شرح حر وعجازه حل قال
في الوسيط ولا يبالى بغيره طال السحر قال الزركشي وهو مشكل فالتحقيق أن
عصه إذا جرى زوال الاشكال والافعيب الفسخ أي إذا طلبته دفعا بالضرورة لأن
التسكاح يفسخ باليعبوضرره دون هذا أه ولا يطلبوا أحدهما بهما والفقهاء
عليهم ما نصنف بحسب الحال ويرجع المسبوق على السابق إن نوى الرجوع أو انفق
بأذن المحاكم إن وجد أو بأشهادان فعدل المحاكم ونقل شعبان عن والده ما يفيدان
من الزمه المحاكم بالاتفاق لا يرجع بما انفقه لأن اللازم لفسخ لا يرجع به على
غيره أي حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به رجوع وقوله يرجع

المسوق على السابق فيرجع عليه بما عزمه وهذا ظاهر اذا كانا فقيرين أو غنيين
 فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبتت الفقير رجع عليه الفسخ بما يمكن
 نفقة المعسر من ورجع عليها الباقي وان ثبتت الفسخ رجع عليه بما عزمه ورجعت
 هي بما يمكن نفقة المومنين من حجبها وخلفن عرش على م د قوله ولا ثلاث
 نكاحها فلومات أحدهما وقفارت زوجه أروحي فارت زوج (قوله ويتقضى
 عدتها الخ) راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لأعدة فيها لأنه قبل
 الدخول (قوله ولم يمتين سابق) وأيس من تعيينه كما أشار إليه بعد عن (قوله
 أو جهل السبق والمعية) بأن يعلم هل سبق أحدهما أو وقعا معا قال جبر
 و يستحب في الصورة الثالثة أن قول القاضي فمضت نكاح السابق منها
 أو بأمرها أو أحدهما بالتعلق ليكون نكاحا على قبيل المعية وتثبت للقاضي هذه
 الولاية في هذه الصورة لأضرورة إله التولي وغيره وكذا يستقبله في الصورة
 الثانية كما في جبر اه سل (قوله بطلا) أي ظاهرا وباطنا في المعية المحققة وظاهرا
 فقط في غيرها وعساية شرح هو وجبر الحكم بطلاهما انما هو في الظاهر حتى
 لو تبين السابق بعد فلو ازوج وصحه ان لم يجر من الحاكم فسخ والا فمضت باطنا
 حتى لو تبين السابق فلا تزوجه (قوله لعدم تبين السابق) على المعية وقوله
 في السبق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله أو المفضل أي في الاخيرة وقوله
 ولندفعهما في المعية المحققة أي في الصورة الاولى وقوله أو المفضلة أي في الاخيرة
 اه شينا (قوله يجب التوقف) معتمد (قوله فلو اذى كل) أي في جميع الصور
 الا في صورة المعية المحققة وفي السبق اذا ثبت بينه اه حل فهو مفرع على الصورة
 الثانية مما قبل الاولى في الاخيرة بما بعدها (قوله وتسمع ايضا على الولي) كان
 وكل اثنين ليعقد اموالهما أحدهما زيدا والاخر عمرا ثم اذى أحدهما به يعلم سبق
 نكاحه وهذا نظير لما استثنى لان مستثنى ان الولي تعدد مثل تعدد ما لو كان واحدا
 وتعدد ذلك كافي م فاندفع ما يقال ان المجهول لا يكون متعددا والكلام في تعدد
 الولي وقال عن قوله وتسمع ايضا الدعوى على الولي المجهول صغيرة كانت الزوجة
 أو كبيرة فان اقر الولي فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأحدهما له
 به دسب الولي تخلف الكبير ان أنكرت ولا تسمع دعواه على قيب صغيرة وان قال
 الولي نكحت بطلا الا ان كان له يمين بما ادعاه هذا حاصل ما في جبر اه (قوله لا تسمع)
 ان الزوج من حيث هي زوجه ولوامة لا تدخل تحت اليد وحيث لا يمس في يد
 راحدها بما يذمها الا تخرج ل لكن في هذا التوجيه نظر لأنه لو كانت على

ولا ثلاث نكاحها قبل ان
 بطلها بالزواج أو بطل
 أحدهما ويؤثر الآخر ويتقضى
 عدتها (ولا يمان وتصلها
 أو عري سبق ولم يمتين
 سابق أو جهل السبق والمعية
 بطلا) لتعدد امضاء واحد
 منها ولم يتم تبين السابق
 في السبق المحقق أو المفضل
 ولندفعهما في المعية المحققة
 أو المفضلة اذ ليس أحدهما
 أولى من الآخر مع امتناع
 الجميع بينهما ومحل في الثانية
 اذا لم ترجع معرفته والا ففى
 الذنائر يجب التوقف (فالو
 اذى كل) من الزوجين عليها
 (عليها يسبق نكاحه سمعت)
 دعواه بناء على الجهد وهو
 قبول اقرارها بالنكاح وتسمع
 ايضا على الولي المجهول
 اقراره بخلاف دعوى أحد
 الزوجين على الآخر ذلك
 لا تسمع

(قوله نحوه قاض) أي قاضي بطله عامر بن لو كان هناك حتى أسد منه لان ارادة تزوج
 الولي موليته لنفسه من الصور التي يزوج فيها القاضى كاذ كبريه (قوله ويرزوج
 قاضيا) أي من لا ولي له فيغيره نفسه أو لمحبته وشرح هو ومنه من جعله افراد ما رأى
 ان أراد القاضى ان يزوج من هو ولي القاضى الى الخاص فلا يتولى الطرفين كأم
 (قوله قاض آخر) أي ان كانت الزوجة في محل ذلك القاضى الآخر س ل (قوله
 بان القاضى تزويجهما) أي هذا الاذن انعماء فوض امرى الى من تزوجت
 ابى شرح هو بخلاف ما لو قالت له زوجي من شئت لا تزوجه القاضى بهذا
 الاذن لان المفهوم منه التزوج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تقسم القرض على ام
 المراد بان خطبها فالتى هذا الخطب حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر اه
 (فصل في الكفاة المتبعة في النكاح) وهي ثمة المتعادل والتساوى
 واصطلاحا امر يوجب عدمه عارا واضطحا سارة الزوج للزوجة في كمال او حصة
 ما هذا السلا فمن عيوب النكاح (قوله لا لصته) أي دائما عبارة شرح هو
 وهي متبعة في النكاح دفعا لما ولا لصته متلقا ولا تسقط بالاسقاط كبقية
 الشرط بل حيث لا رضى من المرأة وحدها فيجب وعتة ومع ولها الاقرب
 في ما سواها على ما يأتي والخاص ان الكفاة شرط لفصحة النكاح حيث لا رضى
 (قوله فلهما اسقاطها) ولو كانت شرطا لفصحة النكاح والرد بالاسقاط
 الرضا غير كفو كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله برضاها) نفا في غير المجبرة ويكنى
 السكوت من المجبرة وعبارة شرح هو برضاها ولو سخطه كما صرح به في الوسيط
 وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه معناه او يصف كونه خير كفو اه وقول هو
 وان سكنت البكر نكاحه وان كانت غير مجبرة بان زوجها غير الاب والجد فليمر
 وعبارة البر ما عوى وسكوها كفى ان صرح لم يأت به خير كقواعد علمه واعتقده
 والاملا بمن التصريح باسقاطها الفضاو علم من كلامه من عقد الولي حكاى عن
 نص رحمه باسقاطها (قوله كافي ورائ) جعلها هو مثالين المنفرد لكون المتنازع
 لم يذ كر الاقرب هنا ويصح جعلها مثالين لكل من المنفرد والاقرب وهو الظاهر
 (قوله رضى باقروهم) أي صرح بقوله مع أي مع الكراهة وان تعلف في الابهام على
 الله عليه وسلم زوج بنته ولو كانا من أحد وان جاز ان يكون ذلك لاجل ضرورة
 بقاء نفسه عن وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديد من فاسق الا زينة تشا
 من عدم تزويجهما له كان خيف فاما هو لم ينكحها أو سلب فاجر عليها اه هو
 وعش عليه وعبارة شرح هو وسياق في باب الخيال ما يعلم منه أصح كان

(قوله قاض من في دجته توجهه
 (قاض) بولائه العامة (قوله)
 يزوج (قاضي قاض آخر)
 ولو خطبته لان خطبته يزوج
 بالولاية بخلاف التوكيل
 ولو قالت لابن عمار زوجي من
 قسلك ما ان القاضى تزويجهما
 منه وقصدي بما ذكرهم
 قوله من فوض من الولاية أو
 خليفته لشمله من بماله
 (فصل في الكفاة المتبعة
 في النكاح لا لصته بل
 لا ما حق المرأة والولي فلهما
 اسقاطها لو (زوجها غير
 كفو برضاها ولي منفردا أو
 اقرب) كلاب أمخ (أو
 بعض) أو ليه (مستون)
 فاختاره (عامر) ورضى باقروهم
 مع) لتركهم حكمهم بخلاف
 ما ذكروا برضاها وخرج بالاقرب
 والمستون لا يبعد

هالة الأذن في أصل منها أو من الأولياء كفي ذلك في صحة النكاح وإن كان خير كقوله
ثم لا يشب الخيار وقد لا والحاصل أنه لم يمتنع قلت كفاءة فلا خيار إلا أن ما عينا
أو حقيقة وهذا محمل قول البغوي لو لم يمتنع الأذن لولها أي في معين فإن الزوج لم يبر
كقوله خبير ولو زوجها لم يبر غير كقوله ثم أذني مفرها لم يكن صدق يمينه وإن طلاق
النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لأنه مذهب للصحة لأن الأصل استحباب
الصغير حتى ثبت خلافه ولأنه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي
لأحد الفاسد في صدقه لأن الحق لغيره مع عدم انفrazه عن الولاية بذلك لأنه صغيرة
وسكان ذلك صدق الزوج إذا بلغت وأدعت صغرها حال عقد الخبر عليها بغير
السكر أو أي فيستثنى هذا من صدق دعي الصحة (قوله عدم رضا) أي الأعد
(قوله لأن زوجها) أي لغيره الكفو كما أي برضاها كما هو الغرض (قوله
فلا يصح لمناقبه الخ) الأحياء لم يوجد من كافتها أو يوجد من يرغب فيها من
الاكفاء والواجبة أن يزوجهما حيث في جميع صوره التي يزوجهما حيث كانت
الصحة ولم يوجد ما كم يرى تزويجهما من غير كفو ولم يقدعدا لضعفه في تزويجهما
من غير الكفو والاقدم على الحاكم المذكور (قوله كالنائب) أي عن الولي
الخاص بل وعن المسلمين لأنهم حفظوا الكفاءة شرح مر (قوله المتعبرة فيها) أي
في الكفاءة ليعبر مثلها أي تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أبوه
حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله الآخر في
فعل أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسأركن برؤيته ان مقتضى ذلك أن عيوب
النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك
ويجوز رجوع الضمير إلى وجهه ويراد بالمتبرة الموجودة لا المستتره ويراد بقوله
ليعتبر أي يشترط وفيه ما لا ينبغي أه حل وعيانة الشورى فيها أي الكفاءة
أول الزوجة ولعل هذا أول للملائمة قوله ليعبر مثلها في الزوج (قوله خمسة) فظنهما
بعضهم في قوله

(فلا يصح تزويجه ولا ينع
صغرناه صحة تزويج من
قد كاد لا حق له إلا في
التزويج (لا) أن زوجها
له (ما كم) فلا يصح لمناقبه
من ترك الاحتياط عن هو
كالنائب (وخصال الكفاءة)
أي الصفات المتعبرة فيها
ليعتبر مثلها في الزوج خمسة

شرط الكفاءة خمسة قد حوت * فينبك عنها يت شعرة فرد
نسب ودين حرفة حرية * فقد العيوب وفي اليسار تردد
وقال الشيخ عري الحنبلي رحمه الله تعالى
قالوا الكفاءة ستة ما جئتم * قد كان هذا في الزمان أقدم
أما بشوا هذا الزمان فاتهم * لا يعرفون سوى يسار الدرهم
والحاصل فيها أن كلامنا للدين المعبر عنه بالعدة والحرفة وقد العيوب مشبه

(سلامة من عيب شكاح)

يكنون وحذاء مريض وسياق

في يده غير السليم منه ليس

كقوله السلية منه لان النقص

تصافي محبة من بذلك ولو

كان بها عيبا اضافلا كقوله

وان اتفقوا بها اكثر لان

الانسان صاف من غير محالا

صاف من نفسه والكلام على

عومه بالنسبة للمراما

بالنسبة الاولى فيتم في حقه

الجنون والجذام والبرص

لا السلب والمنة (وحريه من

مسه او مس (أب) له (أقرب

وقيل ليس كقوله سلية من ذلك

لانها قبيحة وتشتد قبحا اذا

كان بدق بآه لا ينق عليها

الاقتضة المصيرن فالريق

ليس كقوله سلية ولا مبيضة

وتخرج بالآباء الامهات فلا

يؤثر بهن من الرق قال

في الروضة وهو الغوم من

كلام الاصحاب وبه مصرح

صاحب البيان فقال ومن

ولده رقيقة كقول من ولده

عربية لانه ينبع الاب في

النسب وقول اوليا اقرب

من يادني (ونسب ولو في

الهم) لامن المخاخر

في الشقص وآباءه وامهاته وان الحرية والنسب معتبران في الآباء فقط قل على المحل
وعبادة حل (قوله سلامة الخ) هذه المحبة معتبرة في الزوجين وفي آبيهما
وامهاتهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي آبيهما وامهاتهما قال م وفي شرحه
والعبرة في الكفاة بمحالة العقد نعم ترك المحرفة الذئبة قبله لا تؤثر الا ان مضت سنة
كما اطلقه جمع وهو واضح ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها املا
والا فلا بد من مضي زمن تنقطع فيه نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها وما يقرر من
ان العبرة بمحالة العقد علم ان طر والحرفة الذئبة لا يثبت الخياري (قوله من غير السليم منه)
اي من عيب الشكاح الذي هو الجنون والجذام والبرص هو وابوه وامه ليس كقوله
السلية منه حل وقوله ليس كقوله السلية ليس بقيد كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله)
ولو كان بها عيب مستأنف وقوله وان اتفالق اي سواء اتفقا في ذلك املا وهذه
لا يشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله اي الهات العنصرية فيها
الخ يقتضي ان الاتصال لا يعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واد اعتقدت فيها
لا تعتبر فيه وليس كذلك الا ان قال قوله الهات العنصرية اي عليها شيئا (قوله)
والكلام) اي في السلامة من عيب الشكاح وقوله على عومه اي المستفاد من
الاضافة اي اضافة عيب الى الشكاح يعني الاستغراق بالخير اليها يعني ان السلامة
من عيب الشكاح تقتضي حق المرافعة لغير جميع عيوب الشكاح وقوله اما بالنسبة
لأولى الخ فلاضافة فالنظر اليه الجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله)
فيتم في حقه الجنون الخ) اي سلامة الزوج منها وقوله الحب والمنة اي لا يعتبر
سلامة الزوج منها بالنسبة لأولى فاذا زوجها بعض الاولياء بمن يجب اوعده
برضاها دون رضى السابقين مع وهذا هو المتخذ (قوله اقرب) اي من آباءها
(قوله سلية) بان لم يمس أحد آباءها املا ومس اماها الخامس ورس اماها
الرابع حل (قوله فالريق) مخرج على التعليل (قوله ولا مبيضة) ولو كان هو
مبيضا وقد تنصت حقه بخلاف ما اذا ارادت أو صاوت كما في البروقه مره
عش اي فالبعض كقوله لمبيضة ان زادت حر شملها أو صاوت (قوله ومن
ولده رقيقة) اي وكان أبوه محررا وان غريمها اي أو وطئها به قبله يكون حرا
(قوله عربية) اي حرة ولو عبر بها كان أولى الا ان قال امبار على اصل ان
الرق لا يدخل في العرب والراعي خلافه كما يؤخذ من البرماوى (قوله ولو في الهم)
للمرء فالرق من التبط ويتواسر ائبل افضل من التبط كما قاله الماورى
وقيل لا يعتبر فيهم اي لا يعتبر النسب في الجسم لانهم لم يضمنوا يحفظ الانساب

كان سبب النقص الى من يشرف به بالنظر الى من نسب المرأة (١٥٠) اليه سبب العرب بان النقص انهم على

ولا بد نونها اختلاف العرب ولا عبرة بالانساب للقلة هو (قوله) كل من نسب الشخص
 الخ فيه ان الكفاية معتبرة في حق الزوجية ليست بمنها في الزوج كما عرف كان
 الانساب يقول كان نسب الى من تشرق به بالنظر الى مقابل من نسب الزوج
 اليه واجب بان الباصرة مقابلة وجبارة شرح هر في ان نسب الى من تشرق به
 لا يكافئها من لم يكن كذلك ثم ظهر انه لا قلب لاجلها اسلا بالنظر الى زوج (قوله)
 الى من) اي الى حرب مثلا دليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من اي حرب ايضا
 والمقابل هم الهم اي ائمتها خصمان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابلة الذين
 هم الهم (قوله وان كانت امه عربية) فالتسبب معتبرا لانه الاولاد ينتمون الى
 اهل عليه وسلم فانهم يفسون اليه ولا يكافئهم غيره من حل (قوله واسطغاني من بني
 هاشم) فيه دلالة على بعض المدي وهو قوله ولا غير هاشمي ومطلي كقولها (قوله)
 ا كفاء) نعم اولاد طامة منهم لا يكافئهم غيره من بقية بني هاشم لان من خصائصه
 على اهل عليه وسلم ان اولاد بناته يفسون اليه في الكفاية وغير هاشم اشرح هو (قوله)
 من التين) اي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته انه لما في الكفاية عن
 غيره اهلها اتفق مفهومه ثبوتها لان غير مفعلة متعوبة ويعتبر العفة معتبر (قوله)
 نعم وتزوج) استدل على قول المصنف ولا غير هاشمي الخ وفيه ان الكلام
 في التزوج بالولاية والتزوج هنا مالك (قوله وفي القسب) لانه لا نسب لمساك
 اي دون في الحرمة فلا يزوجهما كافي حل (قوله عدم تزويجهما) اي بل
 تزوج بحر شرف القسب وهو ضعيف (قوله لمن ان بعض الخصال لا يقابل ببعض)
 اي وتزوج من ذكره في الانساب به مقابلة الحرمة بما فيها من الشرف
 واذا لم يصح ذلك خنكاح الرقيق أولى وأجاب بحر بان الرق غاية النقص فتفضل
 الفضائل بعضها كائنها معدومة فلا مقابلتها لوجبة عرش ويجاب عن
 اشكال الاسنوي بان ما ذكر من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض محل في تزويج
 الولي موليته والذي في تزويج السيد امته (قوله بعضها كفا ببعض) تنيف
 عرش والراجح ان بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضر على ربيعة ثم عدنان ثم قحطان
 وهكذا (قوله بن صلاح) فيه وفي آياته حل وقوله وصلاح فتسرع ش وهو
 غير ظاهر (قوله فليس فاسق كقوة حقة) وان تاب وحسنت توبته حيث كان
 نفسه بالزنا بخلافه ما اذا كان بغيره فالاولان التوبة من الزنا لا تنفي عنه بخلاف
 غيره ذكره بحر والذي اثنى به والد شينا ان الفاسق اذا تاب لا يكافي الحقيقة
 وان كان الفسق في غير الزنا والفاسقة بكافتها فاسق اذا اتحد فسقهما نوعا وقبوا

غيرهم (فصلي) اما وان كانت
 امه عربية (ليس كقوة حرة)
 اما وان كانت امها عجمية (ولا غير)
 قرشي من العرب كقوا
 (لقرشية) بخبر قدموا قرشا
 ولا قدموها رواء الشامي
 بلاغا (ولا غير هاشمي
 ومطلي) كقوا (لما) غير مسلم
 ان الله اصطفى كنانة من ولد
 اسماعيل واصطفى قرشاً من
 كنانة واصطفى من قرش بنى
 هاشم واصطفاى من بني هاشم
 وبني هاشم وبني المطلب
 لكفاء كما استفيد من المتن
 لغير البخاري عن وبني المطلب
 شي واحد من تزويج هاشمي
 او مطلي رقيقة بالشروط
 فأولاده ابتاعها هاشمية او
 مملوكة رقيقة لملكها وله
 تزويجها من رقيق وفي القسب كما
 يقتضيه قول الشيخين للسيد
 تزويج امته من رقيق وفي القسب
 واستشكل الاسنوي وصوب
 عدم تزويجها مستند في
 ذلك الى ما صح من ان بعض
 الخصال لا يقابل ببعض
 وغير قرشي من العرب بعضهم
 ا كفاء بعض كاذر جماعة
 قال في الروضة وهو مقتضى
 كلام الاكثرين (وعفة)

يد بن صلاح (فليس فاسق كقوة حقة) وانما يكافئها عفيف وان لم يشهر بالصلاح شهرته به فان

فان زاد فسقة أو اختلف فسقة ما توالم بكافئها والمجبر وعليه بالسنة ليس حكاكفو
 رشيدته حل (قوله والبندع الخ) لا يفتي منه الناسق لان البدعة قد لا تحضى
 الفسق وقوله سنة أو ما المتبعة فكافئها ان تصدق البدعة شيئا (قوله ومعتبر
 اسلام الامة) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الا في ومعتبر في اللغة
 الامة ايضا ومعتبر الحرفة في الزوجين والامة والامهات من ظاهر كلامه لا يعتبر
 الاسلام في الامهات فيكون ابن الكناينة اليهودية أو النصرانية كقول البنت المسلمة
 وليس كذلك الظاهر ان من اسلم تبعا كقول ابن اسلم بنفسه حل ومؤخذ منه
 ان قوله ومعتبر الخ من جهة الخل لا فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من قوله وعفة يدين
 لان المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصلا من حلف النصارى (قوله ومن له
 ابر ان فيه الخ) ولمزمه ان يكون العصابي ليس كفوا لبنت الناجي والتم خلافا
 لا الذي حدث قال ان القول بان العصابي ليس كفوا لبنت الناجي فلا يلى لان الاشراف
 لم يحصل لتأجي الا بواسطتهم شرح مدر قال لان بعض الخصال لا يقابل بعض
 (قوله رترق منها) قد يؤخذ منه ان من باشر منعة ذنبة لا على وجه الحرفة بل لنفع
 المسلمين من غير مقابل لا يؤخذ فيه وهو محتمل ويؤيده ما في ان من باشر من
 ذلك اقتداء بالسلف لا يتقرر مرة شرح مدر (قوله ذنبة بالذ والمجرى) وهي
 ما دللت على استعجال الخطا المردود وسقوط النقص قال المتقول وليس منها زيادة
 بالثون وقبحه بالنسبة وقال الرياني برأي فيها إعادة البلد أي بلد الزوجة لا بلد
 العقد لان المدار على عاها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلد هائل التي
 بها حالة العقد شرح مدر (قوله قصو كناس الخ) ولم يبعد عن قال خط ان
 هؤلاء اكفاء بعضهم لبعض (قوله وراعي) ولا يضر كون الرعاية طريقة الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام لانها عفة مدح لهم قصو لغيرهم ككالاية حل اولان
 الكلام من في اخذ الرمي حرفة يكتسب بها فقط والانياء لم يقدروا لذلك شوبرى
 (قوله وقم حمام) أي البلان حل وهو بالثون من يكس الناس فيه مثلا (قوله
 بنت خياط) الناس بان قول خياطة لان الامة لا تعتبر بالاعداد الزوجين
 في الحرفة حل قال شيخنا العزيزي ولم يقل ليس كفوا خياط مع انه الملام لم يقبله
 لنفسه على ان الحرفة تعتبر في الاصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس
 كفوا بنت خياط انه لا يكافئها ولو كان أبو خياط او كانت هي ككناسة او رابعة
 او حمامة او حارسه أو قبة حمامه بنظر لانه لا نظر لالاء الا ان اتحاد الزوجين وتقل
 عن شيئا انه متى كان أبو خياط او هي ككناسة فهما مكافئان وفيه نظر ولو كان له

والبندع ليس كفوا منية
 وبعتبر اسلام الامة فن اسلم
 بنفسه ليس كفوا لمن لم ابر
 أو أكثر في الاسلام ومن له
 ابر ان فيه ليس كفوا لمن لم
 ثلاثة ايام فيه (وحرفة) وهي
 مساهة برزق منها سبينة
 بذلك لانه تصرف اليها (تليس
 ذو حرفة ذنبة كفوا رافع
 منه قصو كناس وراعي) كحمام
 وماوس وقم حمام ليس كفوا
 بنت خياط

ولاهو) أي خيالاً (فشتا حرو) بنت (براز ولاها) أي تاجر وبرزاذ (فشتا عالم) بنت (قاس) تظنوا أنه عرف ذلك
فصل أما يعتبر في خصال الكفاءة يسار لاله المال (١٥٢) غادورايح ولا يعتبر به أهل المروءات والبصائر

حرقان دنيئة ورفيعة نظراً لدنيئة أي لاه بصيرها ولو ترك الحرفة الدنيئة لا بد أن
تتعلق بنسبته عنها حل (قوله ولاهو بنت الخ) فيه العطف على معمولي عاملين
مختلفين (قوله بنت عالم وقاس) المراد العالم ههنا من معنى عالمها في العرف وهو
العيب والحدث والمفسر لا غيراً أخذنا بما مر في الوصية عش على مر وظاهر
كلامهم أن المواد بنت القاسي والعالمين في آياتها المنسوبة إليهم أحدهما وإن
علامهم مع ذلك فتنزهه وعن المادرجي أن الصلح مع الفسق لا أثر له إذا لم يفره
حيث أنه في العرف فضل من الشرع ومثله القصاص مع عدم الأهلية ولا اقرب أن العلم
مع الفسق بمنزلة المعرفة الشريرة فيصير من قتلنا الحبيبة شرح مر (قوله مسلم) أي
من سكنونهم عنه أو من قولهم خمسة (قوله غادورايح) أي يأتي في أول النهار
ويذهب في آخره (قوله ولاسلامة من عيوب أخرى) أي حيث اقتصر على عيوب
المتكحل حل (قوله ويصير في العفة) يعني عنه قوله في ما تقدم ويصير إسلام
الآباء حل (قوله الآباء) أي وكذا الاهتمام على المعتد عش وقوله أيضاً أي
كما اعتبر في الزوجين ربه أن هذا واضح في اللغة دون المعرفة لاه لم يذكرها
في الزوجين وكما يساقوله أيضاً أي كما اعتبر الزوج نفسه ولا يفي إننا في العفة
فأما ما بين الزوجين والزوج وبني الزوج وبني الزوج وبني الزوج وبني الزوج فبالسبب
الزوج وبني الزوج ح ل (قوله وأعيدها كالعفة) أي عدها (قوله ولا
يصح) وكذا الزوجين بحجوزا شوهاه أو جهاد أو قطعه لما ذكر وأن لم تكن ملك من
عيوب التكاح اه حل (مصلح في تزويج المحجور وعلمه) ع يحنون
أو صغر أو فلس أو صغر أو ورق حل (قوله يحنون) أي أحبب حنونه حل (قوله
لحاجة) أي حالاً أو ما لا تقوله كان فظهر مثال الأول وقوله أو تزويج مثال الثاني
كأن مع مر (قوله أو يحوز ذلك) كان يحتاج إليه لعدم حل (قوله عدلين)
أو عدل عش (قوله لا السنوي) وهو رأساً قد لا ينفقه فيسحب له الزيادة إلى
أن ينتهي إلى مقدار يحصل ما لا يعاقب شرح مر قال حل وهو مردود بأن فرض
احتياجه إلى الزيادة عن الواحدة نادراً فلم ينظروا إليه واعتقد شيئا أنه بالقسبة
للوطة لا زاد على واحدة بخلاف الخلفة فانه يزاحم بسبب حاجته ولو خدمت موطونة
أو مرسنة أو بنت حبش يفتى عليه منها كان له أن يزوجه غيرها ويتابع عسرته أن
لم تكن أم ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الرعي إلى المال فيبعد هذا أن لا يوصى
أن تزويج وليس كذلك الآن يقال المراد الولاية الشرعية وولاية الوصي جمليّة
ح ل (قوله وتقدم أنه يلزم الأب الخ) وإنما أعدها لاحتلال تتم أقسام المحجور عليه

ولا سلامة من عيوب أخرى
مفترضة كسعى وقطع وقشوه
صورة وإن اعتبرها في الرواق
ويصير في العفة والمعرفة
الآباء أيضاً كما في تساوي
البغوى خلافاً لقله الزركشي
عنها (ولا يقابل بعضها) أي
خصال الكفاءة (يصح)
فلا تزوج سليمة من العيب
دنيئة مصداً لنسبها ولا مرة
قاسية رقيقاً ضعفاً ولا حرة
قاسية عجمياً خفيفاً لما لا تزوج
في ذلك من النقص المانع من
الكفاءة ولا يصير بانيه من
الفضيلة الزائدة عليها (وله)
أي الأب (تزوج ابنه
المصغر من لا تكافئه)
بنسباً وأحرفاً ولا غيرهما لأن
الزوج لا يصير باستغراض
من لا تكافئه نعم حيث له
النيابا إذا بلغ (لامية) لاه
خلاف البسطة فلا يصح (ولا
أمة) لا تنفاه خوف الرأ الغدير
في حوازين كاحا

(مصلح في تزويج المحجور
عليه) (لا يزوج يحنون
الأكبر لحاجة) كان فظهر
رغبته في النساء بدورانه
حولن وتعلمه من وعظونك
أو توقع الشفاه به يقول

عدلين من الأطباء (تزوج واحدة) لا تدفع الحاجة لها وفي التقيد بالواحدة يصح للسنوي
ويزوجه أي بمهر جدمها كم دون ما ذكره العادات كولاية المال وتقدم أنه يلزم الأب تزويج يحنون تحتاج للسكاح
شيما

شينا وفي كلام الشارح اشارة لتقييد قوله فيزوج واحدا الزوج لانه يستعمل
 ان يكون على سبيل الزوج أو على سبيل الجواز فين السارح ان المراد انه على
 سبيل الزوج بقوله وقدم انه يلزم الخ فانه امة قدما تقدم قوله وعلى اب تزويج
 ذي جنون الخ كان ما تقدم بقيد عاها اذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا في منفع
 المنصف من أنواع الديق الاحتمال حيث حذف من كل ما ثبت ظاهري في الآخر
 تندبر (قوله فعل) أي من قوله لا يزوج مجنون الخ لانه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز
 ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى اب اذ يعلم منه انه اذا اتى شرط من ذلك لا يجب
 حل (قوله اذ الصا حرجه اليه بعد البلوغ) فيزوجه حيث كانت حاله متوقفا
 الفاهر من حال العاقل الاحياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه حل
 (قوله ولا بمجال) أي لا تدخل لم حاجة تعهده أي المجنون الصبر أي لا تكون
 معضية لتزويجه حل (قوله ان الاجنبيات الخ) فان لم توجد اجنبية تقوم بذلك
 فهل يزوج الصم مرة اولاً تدره فقد من فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني وتقدم انه
 يزوج ع ش على مر (قوله وقضية هذا) أي قوله فان الاجنبيات الخ وقوله ان
 ذلك أي قوله لا بمجال لم حاجة تعهده الخ (قوله في صغير) وان لم يكن مرا عاقلان
 بلغ سنا الوصيان ففلا فيه حكمي عورات النساء وقوله اما غيره أي فانه ليس
 للاجنبيات ان يقين بها لانه يجب على وليه ان ينعه من رؤيتهن ويحرم عليهن ان
 يتكسفن له اه ح ل (قوله فانه الزركشي) تنعيف (قوله لاجره من حاكم أو غيره
 فلا يزوج اصلاً وكتب ايضا قوله لا غير جيد ان المنع على غير الاب انما هو تزويج
 الا كثر فله ان يزوج واحدا وليس كذلك حل (قوله تزويج صغير) أي صغير
 محسوس شرح مر وهذا أولى من منبع الشارح بقوله فلا يزوج محسوس لانه لا يظهر
 فخر به على ما قبله وقد يقال هو فرع على قوله لمصلحة (قوله لمصلحة) كالاشفاق
 عليه واشترط المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط (قوله
 اذ قد يكون في ذلك مصلحة) تعبده بقيد من عدم اشتراط وجود المصلحة مع ان
 صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من المستثنين قبله الا ان يقال
 عبر بقدا اشارة الى ان المصلحة ان ظهرت لاولي زوجه والا فلا اه وعلى بعضهم ذلك
 بان لهم من الشفقة ما يجعله على ان لا يفعل ذلك الا لعرض صحيح واخذت منه انه لو كان
 منه وبين الابن عداوة تطاهرة لا يشاؤز واحدة وانحط كلام جرح على ان الاب ان يصل
 ذلك مطلقا وفرق بين هذا وبين الولي المبر حيث اشتراطه ان لا يكون بينهما وبين
 مولته عداوة تطاهرة لانه يمكنه الفراق بالطلاق اذا بلغ بخلاف المبرة حل مع زيادة

فلم له لا يزوج مجنون كبير
 غير محتاج ولا صغير لانه غير
 محتاج اليه في الحال وبعد
 البلوغ لان الذي كيف يكون
 الامر بخلاف الصغير عاقل
 اذا الظاهر حاجته اليه بعد
 البلوغ ولا بمجال لم حاجة تعهده
 وخدشه فان للاجنبيات
 ان يقين به ما وقضية هذا ان
 ذلك في صغير لم يظهر على
 عورات النساء اما غيره
 فيلحق بالثاني جواز تزويجه
 لمصلحة المصلحة فانه الزركشي
 (ولاب) وان علا لاجره
 لكمال شقيقته (تزوج صغير
 عاقل اكثر) منها ولاربعا
 لمصلحة اذ قد يكون في ذلك
 مصلحة

(قوله ومغطة) أي مغلطة ظاهرة فهو حجة لمن على عام شئنا عزري (قوله فلا يزوج مسوح) ظاهرا اقتصادا عليه أنه يزوج المحبوب والخصي ع من (قوله ولو صغيرا وقريبا) (المصلحة) في تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف الجنون ككل مران التبرع بقدمها المهر والتفقة ويرغم الجنون ومغطته يلزم الأب تزويج مجنونة محتاجة والتقصير بالأب في الأولى مع التصريح بها بالمصلحة من زيادة (فان فقد) أي الأب (فزوجها حاكم) كإبيل ماله لكن بمراجعة أقرارها بندا تطيبا لقلوبهم ولا نهم أعرف بمصلحتها (ان ملقت واحتاجت) للمكاح شأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو شوقها للشفاء يقول عدلين من الأطباء فعلم أنه لا تزوجها في غيرها لعدم حاجتها ولا يبدلونها لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقد يقال قد يحتاج إلى الخلد ولم يدفع حاجته بالزواج فزوجها لذلك (من جرم عليه لفسد منه نكاحه) لأنه صحيح أنه ذممة (ووثقه) أي كسبه

(قوله ومغطة) أي مغلطة ظاهرة فهو حجة لمن على عام شئنا عزري (قوله فلا يزوج مسوح) ظاهرا اقتصادا عليه أنه يزوج المحبوب والخصي ع من (قوله ولو صغيرا وقريبا) (المصلحة) في تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف الجنون ككل مران التبرع بقدمها المهر والتفقة ويرغم الجنون ومغطته يلزم الأب تزويج مجنونة محتاجة والتقصير بالأب في الأولى مع التصريح بها بالمصلحة من زيادة (فان فقد) أي الأب (فزوجها حاكم) كإبيل ماله لكن بمراجعة أقرارها بندا تطيبا لقلوبهم ولا نهم أعرف بمصلحتها (ان ملقت واحتاجت) للمكاح شأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو شوقها للشفاء يقول عدلين من الأطباء فعلم أنه لا تزوجها في غيرها لعدم حاجتها ولا يبدلونها لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقد يقال قد يحتاج إلى الخلد ولم دفع حاجته بالزواج فزوجها لذلك (من جرم عليه لفسد منه نكاحه) لأنه صحيح أنه ذممة (ووثقه) أي كسبه

(بإذن وليه أو بغيره له وليه بإذنه بغير مثل (١٥٥) قابل) قيم ماله من كلف جميع العبرة والأذن هو الولي

بأصهاره بشرطه شرح هو وهو النسبة للمهر عدم الوطء والنسبة للنفقة مضي
ثلاثة أيام بالاتفاق فتقسم جميعه الربع على ما يأتي عرش على مرد (قوله بإذن
وليه) أي لا ينعى ذاته وإن خاف الفتى زى (قوله بإذنه) أي إياذن النسبة لكن
بعد إذن الولي له في التكاح حل أي وقدعين له المرأة بغيره بقدر أخذها من
كلامه بعد ما نزل الله ما إن يعين له المرأة فقط أو القدر فقط أو يعينها ما أو يطلق
بأن لا يعين امرأة ولا مهرًا وسباني جميع ذلك (قوله جميع العبرة) والأذن هو على
التوزيع أي من أن يتزوج بإذن وليه لأنه جميع العبرة موضع قبول وليه له بإذنه
لأنه جميع الإذن حل (قوله هنا) احتقره عن ولي المالك فانه لا يثم المقتضى الوصى
ثم الحاكم أو قيمه (قوله وإلا) بأن بلغ وشيئا ثم يدر قوله السلطان لا غيره (قوله
ولغا الرائد) لأنه تبرع من النسبة حل (قوله رة ابن الصباغ الخ) ضيف
(قوله أي في النفقة) ومن تعداها، ومزواله ثم في شرح الروض بأن يعين له نومان
يتزوج منه فتزوج بقدره ما نزل على مهر المثل حل (قوله فكاح الولي له) أي
بأن يزوج من مهر المثل حيث يصح التكاح بمهر المثل وبغير المسمى حل (قوله ويغفر
بينهما) هذا الفرق العزى لا الشارح (قوله بخلاف الولي) فانه يتصرف في مال
الغير مع كونه عالما بالشرع والمصلحة يعطل من أصله حل (قوله ولو نكح غيرين
عنه ما) فلما ان الصور السابقة فيها إذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوما ذلك حل
(قوله لمخالصه للأذن) وقال ابن أبي القم كانه قد الركنى فبني جلد على ما إذا نكح
مضارم فيها اما لو كانت خيرا من المينة نسبوا جلا وديا ودونها مهرًا ونفقة فتنبى
العصاة قطعوا وهذا هو المعتقد مردى وقوله ودونها مهرًا ونفقة فقصته انها لو ساءت
المينة في ذلك أو كانت خيرا منها نسبوا جلا ودونها مهرًا ونفقة لم يصح نكاحها وهو قريب
في الأول وهو قوله ساءت الخ لا لم يدر فيه لمخالصه وجه دون الثاني لأنه يكتفى
في مسوغ العدول من جهة من وجهه وباتى مثله فيما لو ساءت بها مرة أو فحين من
ذلك وفادت العدول اليها عن العدول عنها بصفة عرش على مرد (قوله فان نكح
امرأة لآلاف) فيه ثلاث صور (قوله مهر المثل) أي من المسمى (قوله ولغا الرائد)
وإن كانت الزوجة سفينة لأنه عرش من الرائد فرجع للمرد الشرعى وإن لم ترض به
المرأة حل (قوله بطل أن كان لآلاف الخ) كان كان مهر مثلها التساوية ونكحها
بألف ومائتين وانما بطل تعدد جهته بالمسمى وبمهر المثل لأن كلامهما لا يرد من
المأذون فيه مرد وقال بعضهم قوله بطل أي سواء كان ما ساءت مساويا لمهر المثل
أو أقل أو أزيد فيكون في نكاحها بالآلاف خمس مائة كالذى بعده (قوله والام) بأن

واحدة لحاجة من زيادته
ولا يستدق قوله في الحاجة حتى
تظهر أمارات الشهوة لانه
قد يتعدا خلاف ماله والمراد
بويله هنا الاب وإن علائم
السلطان أن بالغ سفيها والا
فالسultan فقط فلو زاد على مهر
المثل (مع) التكاح (بمهر مثل)
أي بقدره (من المسمى) ولغا
الرائد فقال ابن الصباغ
القياس إلغاء المسمى وثبوت
مهر المثل أي في الدمة وأراد
بالنكاح عليه نكاح الولي له
وقد ذكره الأصل هنا وسباني
في الصداق وخرق بينهما
بأن النسبة تصرف في ماله
فقصر الالاء على الزائد بخلاف
الولي (ولو نكح غيرين عنها
له) وليه (لرخص) التكاح
لخالفه الأذن (وإن عين) له
(قدرا) كآلف (لأمرأة) نكح
بأقل منه ومن مهر مثل)
فان نكح امرأة لآلاف وهو
مهر مثلها وأقل منه مع
النكاح بالمسمى أو أكثر منه
بمهر المثل ولغا الرائد وأمكن
بأن أكثر من ألف بطل أن كان
الآلاف أقل من مهر مثلها
والأصح مهر المثل أو بأقل من
ألف والآلاف مهر مثلها أو أزيد

في المسمى أو أكثر مهر المثل أن نكح ما أكثر منه

كان الالف مهر المثل أو أكثر وقيل مع أي لانه أقل من المائتين فيه أو مساويه
 م د (قوله) إن نكح ما كثر منه كان نكح بضعاً وكان مهر مثلها شائعة (قوله)
 والام بأن نكح به أو بائناً (قوله) ولو قال أنكح فلانة بائناً بأن عينها القدر
 والمرأته فهو مفهوم قوله امرأة وفيه سبع صور تأمل (قوله) لئلا زائد في الأولى
 لزيادة على مهر المثل فانقذه الاذن فيه والضابط لانفسه الرائد لانه العقد
 يلحق الرائد لم يزد المهر على العين والالف العقد حل (قوله في الأولى) وهي ما إذا
 كان الالف مهر مثلها والثانية ما إذا كان الالف أقل منه (قوله) وبطل النكاح
 لتعذره بالمسي وبهر المثل لان كلامهما أزد من المأذون به حل (قوله) فالأذن
 باطل (في بطل النكاح) وإن تزوجها بمهر المثل أو أقل أخذ ما في شرح الروض وإن
 قال الزرركشي القياس محضه بمهر المثل (قوله) لا تقي (قوله) لا تقي أي من حيث المصروف المأذون
 وإن استغرق ماله (قوله) يستغرق مهر مثلها (قوله) لو قال مهرها كان أولى وأعم ليشمل
 المسمى فانه كذلك كما في الروض ومثل الاستغراق ما يقرب منه كما في م د (قوله) لم
 يصح (يعني) أن يعمل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر المائة عرفاً ما لو كان ماله
 قد مر مهر الالف أو دونه فلا مانع من تزويجه عن مستغرق مهر ماله لان
 تزويجه به ضروري في تحصيل النكاح إذا غالبان ما دون ذلك لا يوافق عليه
 ع ش على م د (قوله) والأذن للسقيع الخ) المناسب إن زوجه عن قوله ولو قال
 الخ وهو راجع لقوله سابقاً باذن وليه فالأولى ذكره عقبه تأمل (قوله) لا يفيد
 جواز التوكيل والولي ليس وكيلاً حل (قوله) ولو كان مطلقاً بأن طلق ثلاث
 مرات ولو من زوجتين أو زوجة واحدة فغيره ولو قبل الحجر عليه م د ولا يكتفي
 بمصول الثلاث في مرة واحدة شيئاً من تزويج وعادة شرح م د فإن كان مطلقاً بان
 طلق بصداق أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو قنتين وكتبت ثلاث مرات ولو
 في زوجة واحدة في مظهر وقوله ثلاث زوجات ظاهر ولو طلق عن معاشق أو واحد
 وكذا قوله أو زوجتين بأن قال أنت طالق أو أنتا طالقتان وهو بعيد لانه لا يسمى
 مطلقاً لان لفظ مطلقاً يفيد أكثره بأن يكون طلق ثلاث طلاقات في ثلاث مرات
 (قوله) ولو نكح بلا إذن مفهوم قوله باذن وليه فالتناسب التفرع (قوله) فلا شيء عليه
 عبارة شرح م د ولم يلزم شيء أي حد قطعاً للشيء ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ولو بعد
 فلتا الحجر عنه كأنص عليه في الأم سوله في ذلك الظاهر والباقي وإن وما قبل عن النص
 من لزوم ذمته في الباطن ضعيف (قوله) ظاهراً) معني انه لا يطالب به حال الحجر
 ومعني الباطن انه يلزم ذمته ويطالب به بعد فلتا الحجر عنه شيئاً (قوله) فيلزم بينهما

والأقبالي ولو قال أنكح
 فلاة بآلف وهو مهر مثلها أو
 أقل منه فحكمها به أو بائناً
 منه مع النكاح بالمسي
 أو بائناً كثر منه لئلا يزد في الأولى
 وبطل النكاح في الثانية أو
 وهو أكثر منه فالأذن
 باطل (أو طلق) فقال تزوج
 (نكح) بمهر المثل (لا تقي) به
 فإن نكح بمهر مثلها أو أقل مع
 النكاح بالمسي أو بائناً
 لئلا الرائد وإن نكح شريكه
 يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح
 النكاح كالإخارة الأمام
 وقطع به الغزالي لانفسه
 المصلحة فيه والأذن للسقيع
 لا يفيد جواز التوكيل ولو
 قال أنكح من شئت بما شئت
 لم يصح لانه رفع للحجر والكلمة
 ولو كان مطلقاً سري أمة
 فإن نكح بها البت (ولو نكح
 بلا إذن لم يصح) فيفرق بينهما
 (فان وطئ فلا شيء) عليه
 (ظاهر الرشيدة) بخلافه وإن
 لم تصح سفهه لغيره بترك
 البحث وخرج بالظاهر الباطن
 وبالرشدة غيرها فيلزم
 فيهما مهر المثل كأنص عليه

الشامي

أى بعد ذلك الحبر حل (قوله فى الأولى) وهى مسئلة الأزهر فى الباطن وهذا
 ضيف وتوفى فى الثانية أى صورة غير الرشيد متعدد (قوله فى السفينة) أى حالة
 الرطة ولا نظر لكون اذن السفينة فى الاتلاف البدنى مستحذا به ومن ثم لوفى لآخر
 اقطع يدى فقصها فهو هود لان الضم متقوم فهو من الاذن فى الاتلاف المالى انتهى
 ح ل واى قلنا لا يرقى جعلته لان ولاية الغير يحتاج لها ما لا يحتاج لمصرف
 النفس (قوله اما من يذونى) مفهوم قوله أو جرح عليه لشفه (قوله فتصرفه فاخذ)
 أى ومته نكاحه (قوله وقد يقال الخ) ضيف (قوله باقى فيه حيثنذ) أى حين
 اذ لم يحجر عليه الحاكيم وقوله لمرأى فى فصل موافق لولاية النكاح بعد قول المتن
 وجرحه وهو قوله ثم وقضى كلام الشيخ أبى حامد وغيره انه لا يعتبر الحبر عليه
 أى يقال هنا بعد استقلاله نكاح نفسه وان لم يحجر عليه الحاكيم أى بل لا بد
 من اذن لاه أيضا وتقدم ان هذا ضعيف اه شيعنا (قوله والعبد) ولو كانا
 أو بعضا م ر (قوله باذن) نفقا ولو تكرار حل (قوله سيده) أى الرشيد غير الحرم
 اه م ر (قوله ولو اتى) أى ولو كان السيد اتى ع ش أى والعبد ذكر بدليل
 قوله ولا يحجر عليه اه شيعنا (قوله به) متعلق بيشك بعد تعلق قوله باذنه
 فاختلف السامع بالاملاق والتقدير فلا يلزم تعلق حرفى جرحى واحدا بسامع
 واحد (قوله لم يصح النكاح) وان كانت العدول اليها دونها مهرها وخبر امرها
 جالا ونسبا ودناؤها مؤثمة ويخفى بين العبد والسفينة على ما تقدم عن ابن ابي الدم
 بأن الحبر على العبد أقوى دليل ان السيد لو امتنع من الاذن له فى النكاح لم يحجر
 على الاذن وان خاف العبد ان لا يختلفا فى السفينة اذا امتنع من الاذن وقد خاف
 السفينة الزنا فان ولم يحجر على الاذن له فى النكاح ع ش على م ر (قوله نعم
 لو قد له مهرا) أى ولم ينه عن الزيادة والاباطال النكاح ح ل (قوله فإزائد
 فى دمه) انظر ما الفرق بينه وبين السفينة حيث لى الزنا فيه كأم وقد يفرق بان
 ان العبد ذمة محمية بخلاف السفينة (قوله يطالب به اذا عتق) لان له ذمة محمية
 ومنه يعلم ان الكلام فى عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق
 المهر برقيقته ح ل (قوله لم يشك ثانيا) ولوليك المطلقة أما لو نكح فاسدا فله ان يشك
 صحيحا بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول الاذن الاول ورجوعه عن الاذن
 كرجوع الموكل ح ل (قوله ولا يبيح عليه) يقال أجبره وجبره وماوى وقول
 المصنف وله اجبا وامته يناسب الاول (قوله لانه لا يملك رفع النكاح) وانما
 اجبر الاب الابن الصغير عليه لانه تقديرى تعين المصلحة له فيه والواجب عليه

فى الاولى واتى به التنوير
 فى الثانية فى السفينة ومنها
 الصغيرة والمجنونة والقدان
 من زيادة فى امانه يذ بعد رشده
 ولم يحجر عليه الحاكيم فتصرفه
 نافذ وقد قال باقى فيه حيثنذ
 عام فى مطلب ولايته والعبد
 يشك باذن سيده) ولو اتى
 لاه محجور مطلقا كان الاذن
 أو عقيد اماراة أو قسمة أو بطل
 أو نحو ذلك (بحسبه) أى
 بحسب اذنه فلا بد من اذنه
 سيده فيمرعات تحته فان
 عدل عنه لم يصح النكاح نعم
 لو قد له مهر امرأه عليه أو أطلق
 فزاد على مهر المثل فالزائد
 فى ذمته يطالب به اذا عتق
 كما ساقى ولو نكح امرأه باذن
 ثم طلقها لم يشك ثانيا الا باذن
 جديد (ولا يبيح عليه)
 سيده ولو مضى لانه لا يملك
 رفع النكاح بالطلاق فلا
 يملك اباته (كمكسه) أى
 كالا يبيح العبد سيده على
 تزويجه فلا يلزم لما فيه من
 تشويش مقاصد الملك
 وفوائده

وإذا جاءه أوامره على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة تنكحها أو شيئا مما تله أو صغيرا فلان النكاح مبرور على: ثم البيع ومضى
ملوكه لو عهدت الخرافة البذل لكن لا يزوجها (١٠٨) فيتركه مريب أو غير الأبرار ما يخلو البيع لا لا يقصده

حيث ذكرنا يتباح ل (قوله) أيضا لا يعلم كوضع النكاح (الخ) بروعي هذا التعليل
تزوج الأب الاب الصغير فانه صحيح مع ان التعليل يجري فيه وأجيب بان التعليل
ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الجبر على البدأ بخلاف الذي كان الجبر
عليه ينتهي بالبلوغ (قوله) واجبا زمانه أي التي يملك بها وفيه يتحقق بها
حق لازم كالزوجة والحجامة المتعلق برقتها مال وهو مصرف في الأصح وكان اختيارا
لا قد اده ح ل (قوله) صغيرة كانت أو كبيرة يستحق المرتبة وليس له تزويجها
شورى (قوله) وأخبره كالخرفة الدينية) والتفق شورى (قوله) لا انسيا)
أي متبرون كانت شريفة لان الرق فضيلته جاع الفضائل كأم (قوله) وان
حرمت عليه) قرأ (قوله) في زوج مسلم) طرغ على قوله بحث لانه لو كان بالولاية
لما صح ذلك كأم (قوله) ولو غير كابية) كبوسة ووثية في موسى ووثي وهذا
تصريح منه بموازاة قوله صرح شيبان في شرحه لكن في نكاح المشرع كصريح
بالحرمة والحصة وقد يدعي ان كلام المصنف لا ينافي ذلك بأن يقال قوله في زوج
أي يصح تزويجه ولا يصلح حرا ه ح ل (قوله) وخبره من شراح المحامد) اعتمد
ذي تاملد (قوله) وعدم جواز التمتع بها) أي الكافرة غير السكتانية ح ل
(قوله) ومكاتب) أي سكتانية بجميعه وانظروا من تزوج أمه المكاتبه وأصله سداها
بأذنها راجعه ويزوج أمه المومن من ملكها بمضه الحرج على التمدد خلافا للنفوى
قال حروم بحث ان أمه المبعثة بزوجه من يزوج للمبعضه بأذن أي من يزوج
المبعضه لو سكتانه حره وهو الولي لأن من يزوجه الآث وهو مال المومن والولي
ع ش (قوله) لم يقله) أي التي يزوجه الولي بتدريكاله ولا يجب ما على ذلك
ح ل (قوله) بخلاف عبده) أي الولي) قوله لا يلاب تزويجها) أي أمه قوله وهذا
بيان لما في المتن من الاجال لان قولنا كان موله الخ ضد له لا بد أن يكون بحيث
يجوز له تزويج الولي فيقيد به المتن أقول وهذا خارج بقوله نكاح لانه حيث ذكره في
نكاح وكذا قوله بعد لان كان صغيرا أو صغيره خارج نكاح أيضا وهذا إذا وجد
ولي النكاح الولي في الحال فان ارد به مطلق الولي ولحق المستقبل كان ما ذكره
في هذا المتن (قوله) لان كان) أي الولي الذي هو مال الم
باب ما يحرم من النكاح *

ما راقعة على الانكحة التي تحرم وان كان المذكوذ والآن المراد تحريم نكاحها
لاذواها فن يمانية لكما اشوبه بتعريض وجماعة ح ل قولهم النكاح قال جبر
ميان لما وفيه لزوم نقصان البيان لا لمزيد كرجوع افراد النكاح المحرم في هذا

التسعة له تزويجها رقيق وقد
 للسلطانها لانسبا (لا)
 اجبار (مكة أو مينة) لاثما
 في حقه كالأجليلات وهذا من
 زاد في (ولا) اجبار (أمة سيدها)
 وأقرت عليه فأوليت منه
 تزويجها بالزمره لانه يتصل فيها
 ويخوف التسعة عليه فينقله
 (تزوجيه) لها كائن (بلك)
 لاولة لانه بلك التسعة بها
 في الجملة (تزوج سلم أمته
 الكافرة) ولزويج كناية كما هو
 ظاهر من السنادي وصحة الشيخ
 أو على وجهه في شرح الحاشي
 لأنه يسهلها وأولها وعدم جواز
 التسعة بها لا يمنع ذلك كافي أمته
 الحرم كاخته أم الكافر فلا تزوج
 أمته أسلمة لأنه لا يملك التسعة
 يمنع مسلمة أسلا (و) يزوج
 (فاسق) أمته (ومكاتب) أمته
 بأذن سيده (ولو لم يملكه وال)
 من أب وان علا وسططان (تزوج
 أمته موليه) من ذي صفرو جنون
 وصفه ولو اتى بأذن ذي السفه
 استكسبا بالمهر والشفقة بخلاف
 بمدها مائة من انقطاع أكسبا
 به فلا تزويج بالان كان موليه
 سفيرة نيسا عاقلة والسلطان
 زويج بالان كان من أمه أو مخرجة

باب من تغيره ما ذل مطلقا وتغير في جملة اعم من تغيير بصي والمقيد به في الشكاح والمال من زيادتي
 باب ما يجر من الشكاح عبر عنه في الرضة كما عليها ياب وافع الكاح ورمها لو ان ذكره الشجار اشته لاي ايمس

الباب فالأولى أنه يكون لبعض أي باب إلا أن المحرم من جهة أفراد
 النكاح المحرم أي لا يباح كالأحرام بل لذاته والأولى أن تكون بيانية مشوبة
 ببعض قبل لا يلزم من المحرمية عدم العصة فالأولى التعبد بالواقع ويجب أن
 الأصل في ما يحرّم من العقود عدم صحتها والمنع كما يكون للعصة يكون للغير أو
 واعلم أن المحرمات في النكاح لها على التأييد أو غيرها والمحرمات على التأييد أمان
 نسب أو رضاع أو مصاهرة ذى (قوله فلا يجوز إلا ذى نكاح جنية) أي وعكسه
 اعتده جرة لأن الله تعالى لم يقر عينا يصل الأزواج من أنفسنا لم يقر نسبا
 أو ذى فله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجوز ذلك بغوث
 الامتنان وفي حديث نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن واجب
 ما يجوز أن يكون الامتنان بأعظام الأبرار والنبى الكراهة لا القبريم حل وعلى
 كلام القمولى الذى هو المتمد لوجبات امرأة جنية لقاضى وقائله الأولى
 خاص واردة أن تزوج بهذا فإنه لم يقد عليها وبطلان النسبة لو أريد الترويج بمعنى
 أنه شيئاً ذى قال ع ش على رويون مؤثراً أن طلب على ثلثة أنها زوجته
 ولوى صورة جارة وثقت أحكام النكاح ثلاثى فيقتض وضوءه بها ويجب
 عليه النسل وبطلانها أما الجنى فلا يقتضى عليه باء بمكاننا (قوله أى نكاحها)
 لأن الإعيان لا تؤمن بحل ولا حرمة شرح م والمراد بالنكاح العقد عليها
 وودتها وقيل الوطء حرام بالعقد وأخصر ضابط للقرابة أن يقال كل قريبة تقصر
 ما عدا ولد العمومة وولد الخولة اه حل (ولوى من ولد طالع) وحرمة زوجته
 صلى الله عليه وسلم لست ونحو اتهام المؤمنين في الإتيان فهم للعمومة غير
 مانع فيه شرح م ردة البرماوى وزواجه اتهامهم أى في الاحترام والاحترام
 وتحرير نكاحهم (قوله ذكر الخ) قديم في الثانية وتوله بواسطة أو غيرها
 نعيم في مائتها وليس تعبياً في الأم لأنه يفهم من قوله أولئك من ولدك وكتب أيضاً
 قوله بواسطة أو غيرها وهى المقتضى جهة الأب والأم وهى الحقيقة حيث
 لا واسطة بينك وبينها وبمازاحمت توجب الواسطة حل (قوله يقتضى) أى يصل
 وليس المراد بالانتماء حقيقة لأنه لا يكون إلا مناداة ولا بد آدم وكذا يقال
 في ما بعده وقوله نسب إلى أفراد به الذنب القوى والاقتساب الشرعى لا يكون إلا
 للأباء وكذا يقال في كل ما يشبهه شيئاً (قوله وبنت) ولو احتمالا كالغفلة
 بالآمان ومن ثم لو كذب نفسه لحقته ومع التفتى ثبت لها جميع أحكام القسب إلا
 جوار النظر إليها والخلو بها فيحرمان ش ل ولا ترث منه كما تقدم في مواقع الأثر

فلا يجوز إلا ذى نكاح جنية
 كما فى باب بن بن بن
 عبد السلام لكن جوزة
 القمولى والأصل في القبريم
 مع ما فى آية حرمت عليكم
 اتهامكم (تصحيح) أى
 نكاحها وكذا الباقي (وهى
 من ولدك أم) ولدت (من
 ولدك) ذكر كان أو أنى
 بواسطة أو غيرها وان شئت
 قلت كل أنى يقتضى إليها
 نسل بالولادة بواسطة
 أو غيرها (ويقتضى من
 ولدتها أو) ولدت (من ولدها)
 ذكر كان أو أنى بواسطة
 أو غيرها وان شئت قلت
 كل أنى يقتضى إليها نسباً
 بالولادة بواسطة أو غيرها
 (لا خلاف)

وقال ع ٥ ومع النبي ثبت لها جميع أحكام النسب حتى النكاح والحلوة وخلافها
 لحجر (قوله من ماء زناه) قدور الشارح لفظه ماء لأن الخلق من الماء لا من الزنا
 الذي هو السبل لا من قد يقترع بلامه والرد عليه الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه
 محرم في نكته والواقع ما ومنه ما خرج من ماء انحصاره أو من وطئه وحليته
 في ذرهما ومن الاستثناء بغير حليته ولو يبدو أن خاف العتق قلنا بوجهه حيث
 نظرنا لاصله وهو التحريم اه في كل على الجلال (قوله كالحنيفة) أي والمخاطبة
 وادعى ابن القاس أن مذهب الشافعي اه سم (قوله يحرم عليها وعلى سائر
 عمارها) لانه مبناها وانفصل منها انسانا ولا كذلك التي ح ل (قوله واخت)
 ولو احتمل كالمسقطه سم لو كانت بنته قبل استطاعتها ولم يصدق أباه في استطاعتها
 أو كان صغيرا لم ينفع نكاحها ولا تنقض وضوءه وأما ما وردت منه بالربوبية لأنها
 أقوى من الاختبة فلعلها المتع عليه العقد عليها إذا باتت معه ولو لم يمسكها
 يطلأخته في الإسلام غير هذا مدر فان صدق أباه وأقام الأب بينة اشتمع ولا شيء
 لها أن كان قبل الدخول ولما بعده مهر المثل اه ع ن (قوله من ولدها أبواك) لم يزل
 بواسطة أو بغيرها المدم تأني ذلك ح ل (قوله بنتا) بنتا (قوله) الأنساب
 تأخيرها عن العدة والحالمة تأسيابا للقرار اه برماوي وأجاب عن بأنه إنما قدمها
 محالفا لقرآن لا حل أن يجمع بين الاختبة ويتأذى كرم ذلك بنت الابن تيممها
 ينطق بالاختبة تأمل (قوله الآية) فانه قال ما فيها منكم إلا ما أرضيكم
 وأخواتكم من ا ضاعه فان قلتم من ا ب ب ما فيها منكم المحرمات السبع قلت
 قبل ان اقه تعالى فيه على تحريم كل بالذ كورين حكمه البيهقي في المعركة عن
 الشافعي ووجهه بان السبع إنما من لمعنى الولادة والأخوة فالأم والبنت والولادة
 والبنتى بالأخوة ماله وألاب أو الأم وتصرح بشفات الاب والاخت بولادة الأخوة
 شو برى وعبارة ح ل قوله الآية أي نصافي الأم والأخت وبنياساى الباقى (قوله
 يحرم من الرضاع) من هذه وما بعدها تطلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها
 لأن النسب أهم من الولادة التي في الرواية الأولى وأتى برواية حرّموا أي اعتقدوا
 حرمة لأنها صفة الأمر والامر بالنسب تسمى عن منتهى النسب في مثل هذا المقام
 يقتضى الفساد فأطقت الرواية الثالثة أن التحريم مصعوب بفساد العقد وهو غير
 مستفاد مما قبله شيئا عز برى (قوله فرضعتك) أي التي يلفت تسع سنين
 (قوله وهو العمل) أي الذي هو حليل المرضعة الذي له اللبن ح ل (قوله بواسطة
 أو بغيرها) راجع للماعدا الأولى فاشتملت عبارة على إحدى عشرة صورة للأم

(من) ما (زناه) فلا يحرم
 عليه إذا لم يمسك ماءه انما ضم
 بكره خروجه من خلاف من
 حرما عليه كالحنيفة بخلاف
 ولدها من زناه يحرم عليها
 لثبوت النسب والأثر بينهما
 كما صرح به الأصل (واخت)
 وهي من ذ ما أولئك أو أحدها
 أو بغيره (أو بنت أخت) بنت
 (أخت) بواسطة أو بغيرها
 (و) وهي أخت كز
 وذلك بواسطة أو بغيرها
 (وزناه) وهي أخت أختي
 ولدك بواسطة أو بغيرها
 (ويحرم) أي هؤلاء السبع
 (بالرضاع) أيضا لا يتوغل
 العصبين يحرم من الرضاع
 ما يحرم من الولادة وفي رواية
 من النسب وفي أخرى حرّموا
 من الرضاة ما يحرم من
 النسب (فرضعتك ومن
 أرضتها) ولدتها (أو ولدت
 (أبوان رضاع) وهو الحمل
 (أو أرضته) ومن زاد في
 (أو أرضت (من ولدك)
 بواسطة أو بغيرها (أمرضا)

(وقس) ذلك (الباقى) أى من حيث التعريف لا الحكم (قوله فالمرضة لبنك) الخ اشتقت هذه العبارة على عشرة أفراد لبنت لأن قوله فالمرضة لبنك صيغة وقوله أو لبن فروحك فيه أربع صور لأن الفروع ذكور أو إناث ويرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً وقوله وبقتها كذلك فيه خمس صور لأن التعبير في بقتها يرجع فالمرضة لبنك أو فالمرضة لبن فروحك وتقدم أن في الأولى واحدة وفي الثانية أربع وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لأن بنت المرضة علمت من قوله أو لبن فروحك فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أو لبنك نسباً أو رضاعاً) فيه أربع صور وقوله وكذلك مولود أحد أو لبنك رضاعاً فيه صورتان ونسبه عما قبله لأجل قوله رضاعاً فافراد الاخت ستة (قوله وبنت ولد المرضة) أو العمل نسباً أو رضاعاً متعلق بكل من بنت وولد وليس مكرراً مع قوله وبنت وولد أرضته أمك لأن المراد بالأم ما قابل للرضعة نفس أم القريب كذلك الاخت والأخ حل وهجارة الشورى قوله نسباً أو رضاعاً متعلق ببنت الولد لا بالولد لقوله بعد وبنت وولد أرضته أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارة تنصيح والتفرض منها دفع التكرار وقد اشتمل قوله وبنت وولد المرضة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الأخ واحد وعشرين من أفراد بنت الاخت مجتمعة ذلك ثمان وأربعون أخبر عنها بقوله وبنت أخ أو أخت رضاع وذلك لأن قوله وبنت وولد المرضة فيه ثمان صور لأن الولد يشمل الله كروا الأتى وعلى كل أم ولد نسباً أو رضاعاً فهذه أربع ضرب فيها صوراً لبنت وهما من نسب أو رضاع فبلغ ثمانية وقوله أو العمل فيه ثمان أيضاً تعامل بالبيان السابق فجمع ثمانية السابعة ستة عشر ضمت لبنت الأخ ونسبها لبنت الاخت لما علمت من كون الولد ماداً باله كروا الأتى وقوله ومن أرضتها أخذت فيه ثلاث صور لبنت الاخت لأن الاخت أمالوين أولاد وألام وولد أو أرضت لبن أخيل فيه ثلاث صور لبنت الأخ فجمع كل واحدة من الثلاثين لكل من الثمانين بأن تضم ثلاثة بنت الأخ ثمانية وثلاثة بنت الاخت ثمانيتها فيحصل لكل قبيل أحد عشر وقوله وبقتها الخ فيه فتا عشرة صرورة لأن قوله وبقتها يرجع لمن أرضتها أخذت بأقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة الخمس بقوله نسباً أو رضاعاً بسبعة حكما لبنت الاخت ويرجع لمن أرضت لبن أخيل بصورة الثلاث الخمس المذ كورد بسبعة كلها لبنت الأخ يضم الستة الأولى الأحدى عشرة التي لبنت الاخت والستة الثانية التي لبنت الأخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت وولد أرضته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لأن قوله ولبن ولد

وقس) ذلك (الباقى) من
السبع الحرمه بالرضاع
فالمرضة لبنك أولبن
فروحك نسباً أو رضاعاً وبنتها
كذلك وإن سقطت بنت رضاع
والمرضة لبن أحد أو لبنك
نسباً أو رضاعاً اخت رضاع
وكذا أم ولد أحد أو لبنك
رضاعاً وبنت ولد المرضة
أو العمل نسباً أو رضاعاً وإن
سقطت ومن أرضتها أخذت
لو أرضت لبن أخيل
وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن
سقطت وبنت وولد أرضته
أمك أو أرضت لبن أخيل
نسباً أو رضاعاً وإن سقطت
بنت أخ أو أخت رضاع وأخت
القبيل أو أليه أو ألى أى
المرضة بواسطة أو بغيرها
نسباً أو رضاعاً حصة رضاع
وأخت المرضة

أثبتته أمك فيه أربع صور لأن البنت قد علم فيها قوله نسبها أو رضاعها والوالد
 يصدق بالذكور واللاتي وإن كان في اثنين بأربعة وفي قوله أو أرفع بلين أميك
 أربع صور أيضا حكالتى قبلها هذه ثمانية نصفها للبنت الأخ ونصفها للبنت
 الاخت فم كل أربعة لكل سبعة عشر فصل لكل قبيل أحد عشر مشرون والمراد
 بالأخ في قوله بلين أخيك الأنثى من النسب وكذلك الاخت حل لأن بنت الاخت
 والأخ من الرضاع حكمت في قوله ويث ولها المرحمة تأمل وقوله ويث ولم
 ارضعه أمك أي من النسب وقوله أو أرفع بلين أميك أي من النسب أيضا وقوله
 نسب أو رضاعا قسم في البنت حل وقوله وأخت القبل الخ لا يشترط حل عشرة أفراد
 لأمه أخبرنا بقوله رضع وذلك لأن قوله وأخت القبل يرجع إليه قوله
 الأخ نسب أو رضاعا فبعض صورتان وقوله وأخت أمه أو أبي المرحمة صورتان
 يرجع إليهما قوله بواسطة أو غيره بأربع يرجع لها قوله نسب أو رضاعا بثانية
 قسم لثنتين المتقدمتين عشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو غيره تعميم في الأب
 بجمعه وقوله نسب أو رضاعا تعميم في أخت القبل وفي الأب بجمعه فصل
 الشر من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرحمة الخ فيه عشر صور أيضا
 لخالة أخبرنا بقوله خالة رضع يصح إياها من بيان صور الأمة فهذه مائة مكره
 من عادم الرضاع تسعة وعشرون فافهم (قوله ولها بالجر) وكذلك ما بعده وقوله
 بواسطة الخ تعميم في الأم بضمها وقوله نسب أو رضاعا راجع لاخت المرحمة
 ولا يام بضمها فأمرا داخلية عشر كما تقدم (قوله لأنها أمك) أي إن كان الأخ
 والأخت شقيقين لك وقوله أو موطوءة أميك أن حكما للأب (قوله أم مرحمة
 فأنتك) أي وأم مرحمة فأنتك أو بمعنى الوأو كما يدل عليه قوله ولا أم مرحمة الخ
 وانظر لمعاد التي في هذا دون ما قبله يمكن أمه أو أمه لا اختلاف الخ لأن هذه
 أم مرحمة وما قبلها مرحمة (قوله وهو ولها الولد) ذكرنا كان الولد أو أثنى (قوله
 لأنها بنتك) أن كان ولدك أثنى وقوله أو موطوءة فإنك إن كان الولد ذكرا (قوله
 ولا أم مرحمة ولذك) وكذلك نفس المرحمة كما هو ظاهر ب (قوله فهذه الأربع)
 جعلها أو مالا من قوله ولا أم الخ جعلها صورة واحدة (قوله فاستثناهما بعضهم)
 أي لا تنفاه المعنى الذي اشتركه به أمه حل (قوله لأنهم انما هم من الخ) عبارة
 الزيادة كشي لأن أم الأخ لم تكونها أم أخ وانما هم من كونها أما أو حليلة أب
 ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيهن أم سم (قوله بمعنى لم يوجد
 فبين) في الرضاع وهو الأمومة والبنتية والاختية أي إن سبب انتفاء التصرع عنهن

واما وأم القبل بواسطة
 أو غيره هاتين أو رضاعا
 خلف الرضاع (ولا يحرم عليك
 مرحمة الخ لك أو اختك)
 ولو كانت أم نسب حرم
 عليك لأنها أمك أو موطوءة
 أميك وقوله ولختك من
 فبادق (أو) مرحمة
 فأنتك وهو ولها الولد
 ولو كفت أم نسب حرم
 عليك لأنها بنتك أو موطوءة
 أمك (ولا أم مرحمة ولذك)
 لأنها بنتك أي بنت المرحمة
 ولو كانت المرحمة أم نسب
 كانت موطوءة لك فحرم عليك
 أمها وبنتها هذه الأربع
 يحرم في النسب لأن
 الرضاع فاستثناهما بعضهم
 من قاعدة يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب
 والمحققون كافي الرضة
 على أنها لا تستثنى لعدم
 دخولها في القاعدة لأن
 انما هم من في النسب بل
 لم يوجد فبين في الرضاع
 كما هو معلوم استثناهما

رضاعا فتصاحبه المحرمية نفسها لا تنهال تمكن اما ولا بقاء واختا ولا خلة وقوله
 كافرقة هي في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله كالامل) اي كالمستحبه (قوله
 الامل وزيد عليها ام الم والمعة الخ) اي ما ينهم يحرم من القسب بخلاف الرضاع سم
 أي وفرض المستحان الم من القسب وكذا النسبة وانفال والخلة ما هم من الرضاع
 لا تحرم ولو كانت ام نسب لكانت في الاولين جذة لاب أي ان سكان الم والمعة
 شقيقتين أو موطوءة جذلا لان كالأب وفي الأخيرتين جذة لأم ان كان الخلال
 والخلة شقيقتين أو موطوءة جذة لأم ان سكان الأب وكل من يحرم اه شيئا
 عزيزي وجع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعمة وأخ ابن * وحفيده ونحلة ثم خال
 جذة ابن وأخته أم أخ * في رضاع أجداد والجدات

وقوله وحفيد أي وأم حفيد والراجح هنا انه الولد والمراد بقول المتن وناقضك
 وقوله جذة ابن وأخته وهو المذكور في قول المتن ولا أم مرضعة ولذك ولا بنتها
 لان بنتها أخت الم ولو المراد بالابن ما يشمل البنت وقوله وابن أخ شقة بدلتها
 والمراد ما يشمل الاخت وهو المذكور في قول المتن ولا تحرم طيب مرضعة
 أختها وأختك (قوله وأخ لابن) بالجرأ وأخ الابن والاولى حذف الابن كما شاع
 من حيث قال وأم الأخ لانه يرسم ان المراد بالابن ابن الناحي فينفذ ان الناحي
 أو مع امه هو الناحي كما يدل عليه التصور الآتية يجب بان إضافة أخ لابن بيانية
 (قوله امرأة أجنبية لها ابن الخ) يعني ان مع كل من المراتين ابن خا نزع أحد الابنين
 على أم الآخر دون الآخر فان الأخوة لأم من الرضاع تثبت بينهما ولان الذي
 لم يرضع على الأخرى أن يتزوج بأخيه الذي ارتضع على أمه (قوله فلاخيه
 لايه) نكاحها واداء بينهما ولقد زعمه وخاله لاه أخو أمه وأخو أمه وعليه
 الغرض المذكور وقوله لايه لعل التقيد بالأب اشأ كلمة ما قبله وسكان الاحسن
 استقامه يشمل الأخ الشقيق ولاب ولأم على أن في التحديد مع قوله بعد وسواء الخ
 ما لا يعني تأمل شورى (قوله أم أخت أختك لأم لايه) الام يعني من ومورثها
 في النسب أن يتزوج رجل بأم أو بملته زيدا ثم يطلقها ويتزوجها آخرى بملته
 عرا فبين زيد وعمر وأخوة لأم ثم بعد ذلك يتزوج أبو زيد بأم أخرى ويلد منها بنتا
 فتثبت الأخوة للأب بين زيد وهذه البنت فلاخ فيمن أمه الذي هو عمر وأن
 يتزوج بهذه البنت ومورثها الرضاع أن يتزوج رجل بأم أو بملته منها زيدا
 ثم يطلقها ويتزوجها آخرى بملته منها عرا فتثبت الأخوة لأم بين زيد وعمر ثم يتزوج

كالامل وزيد عليها ام الم
 والدة وام الخلال والخلة وابن
 الابن ومورة الاخيرة امرأة
 لها ابن ارتضع على امرأة
 اجنبة لها ابن فابن الثانية
 اخوان الاول ولا يحرم طيبه
 نكاحها (ولا يحرم طيبه
 اختها) (سواء كانت
 من نسب كان كان لربها
 لاب واخت لأم فلاخيه
 لايه نكاحها ام من رضاع
 كان ترضع امرأة زيدا وصغيرة
 اجنبة مثله فلاخيه لايه
 نكاحها وسواء كانت
 الاخت أختك لايك
 لاه كملته ام أختك
 لايك لايه مثله في النسب
 ان يكون

أبوزيد بأمرأة أخرى ويرضخ عليها بنت صغيرة فتثبت الأخوة للابن من زوجه هذه
 البنت فلا يخفى زيد الذي هو عمرو أن يتزوج هذه البنت التي ارتضخت على زوجة
 أبيه فافهم (قوله لا نأخذك) أي من أمك (قوله بلبن) أي أخيك أي لبنة
 الحامل له في زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شوبري (قوله بالمصاهرة) وهي
 وصف شبيهة بالقرابة وهي أروسة فزوجة الابن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك
 وزوجة الأب أشبهت الأم وأم الزوجة كذلك وفي عرش على المواهب المصاهرة
 التما كحة ويقال صاهرة الميم إذا تزوجت منهم والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل
 بيت الرجل فأجاءه من العرب من يميل الأجاء والاختنا جميعا أصهاره أي فيطلق
 الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أي بواسطة أو غيرها
 فهو شامل لزوجة ابن البنت تقربم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة والولد
 يشمل الذكور والإناث فتنبه له فانه دقيق اه عرش على مر (قوله وبنت
 مدخولك) مثل المدخول استدخال ماله المحرم شوبري أي سال الانزال بأن لا يخرج
 منه على وجه الزنا حالة الادخال فلما نزل في زوجته فساحت بنته فبغت منه
 لمحقة الولد من (قوله بنسب أو رضاع) ينبغي رجوعه للجمع شوبري فتضرب
 الاربعة في مدين ثمانية تضرب في قوله بواسطة أو غيرها يكون للصوم ستة عشر
 (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي لا لا حترأ زن ولدا للولد ولا من ولد الرضاع شوبري
 (قوله الا لا دخلتم من) لم بعد الا لا دخلتم لنسائكم من قوله ولمهات نسائكم
 أيضا وان اقتضت قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لسان
 ما تقدمه لان ههنا ان قصد العامل وهو هنا مختلف اذا عمل نسائكم الاولي
 الاضافة والثانية حرف الجر ولا تفرع ذلك لا يعمد عليهم اخلافا للزركشي
 لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل حكم ويجردا لاختلاف العمل لا يدل
 على ذلك كما لا ينبغي شرح مر (قوله الا ان تكون منفية بلامه) ومرورها أن يفقد
 على امرأة ثم يحتل بهان غير ولاء ولا استدخال ماء ثم تلد بتا يمكن ككونها منه
 فينتجها بالعان اذ هو واجب حيث قلله انها ليست منه وانما لحقت به للقراش
 مع امكان ككونها منه ولذلك حرمت عليه لان النفقة بالعان لها حكم النسب
 بدليل انه لو استلحقها لحقته ولا تنقض بمسما الا لا تنقض بالشك على العنه دبر يحرم
 نظرها والخلو بها احتياطا ولا يقتل بقتلها ولا قبل شهادته لمسا ولا يقع بسرقة
 ما لها ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أو زوجة بنته صارت ابنة ولا ينقض المسكاح
 ان كعبه الزوج واذا ماتت ورثته من الزوجة لانها اقوى من الاخنية فاذا طلق

لاي أخيك بنت من غير
 أمك فذلك مسكاحا وفي
 الرضاع ان ترضع صغيرين
 اي أخيك لأمك فذلك
 مسكاحا (ويحرم) حليلك
 بالمصاهرة (زوجة ابنك
 وابيك ولم زوجتك) ولو قبل
 الدخول من (وبنت
 مدخولك) في الحلية ولو
 في الدبر بنسب أو رضاع
 بواسطة أو غيرها قال تعالى
 وحلائل ابتنائكم وقوله الابن
 من اسلا بكم لبيان ان زوجة
 من قننا لا تحرم عليه وقال
 تعالى ولا تنكحوا ما تنكح
 آباؤكم من النساء وقال
 وأمهات نسائكم وروايتكم
 الا لا في وجودكم من نسائكم
 الا لا دخلتم من زك
 المحمود جرى على الغالب
 فان لم يدخل بالزوجة لم يقرب
 بنتها الا ان تكون منفية بلامه
 بخلاف امها والفرق ان
 الرجل يثلي عادة

بأنه لا يمنع التعبد من زى (قوله والفرق) أى بين البنت حيث لا تحرم إلا بالفرق
على الأم وبين الأم حيث تحرم بالعقد على البنت (قوله بمكالمة أمها) أى وبالحلق بها
والأفام كالمكة قط لا يقتضى تحريمها بالعقد (قوله عين وطه) ولو فى الذرأ والقيل
ولم تزل البكارة أو استدخلت ما ذوى ماء السيد المحترم حال نحرجه أو الأجنبي
بشبهة ح (قوله وهو واضح) بخلاف الخنثى فإنه لا أثر لوطته لاحتمال زيادة
ما أو نجبه أو فيه ح (قوله امرأة تلك عين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء ح (قوله
أو بشبهة منه) كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئها الأمة المشتركة بينهما وبين
غيره أو أمة فرعه وهكذا الوطء بمجهة قال بها عالم معتد بخلافه حيث يصح تقليده
والقسم الأول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا يصفى بجل
ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكلف وإذا اتقى تكليفه اتقى وصف فعله
بالحل والحرمة وهذا جعل قولهم وطء الشبهة لا يصفى بجل ولا حرمة والتقسيم الثاني
شبهة المحل وهو حرام أو قسم الثالث شبهة الطريق فإن قلنا القائل بالحل لا حرمة
والأحر ح (قوله أو وطء بقاسد نكاح) هل من قاسد السكاح العقد على خمسة
أولاً لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجهله فلا بد شبهة حرر ح (قوله الظاهر الثاني) (قوله
حرم عليه أنها وقتها) أى وثبتت الحرمة في صورة الملوكة ولا ثبتت في صورة وطء
الشبهة شرح مر ويشير إليه ما ذبح الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء بملك اليمين
فأقل الخواص سبب التحريم في ملك اليمين وهو الوطء مباح بخلاف وطء الشبهة
وقدره فوالحرمة بأنهم حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح حرمتها (قوله
منزلة عقد السكاح) أى منزلة الوطء في عقد السكاح لا يراد أن التشبيه
بالعقد يقتضى حمل بنتها لأن البنت لا تحرم بالعقد على الأم ح (قوله ثبت
التسبب الخ) والحاصل أن شبهة واحدة توجب المهر قط أى دون التسبب والعدة وشبهتهما
أذا لم يلبس ولا ثبت به حرمة مطلقاً أى لا لأولى ولا لآلية وأنه فلا يصل
توجب الجلبس ولا ثبت به حرمة مطلقاً أى لا لأولى ولا لآلية وأنه فلا يصل
تعودن رولاً من ولا حلقه كاذ كرهى وغيره (قوله بحرمة عليه) ولو تمتددة
واستلطا الرجل الحرم برمال غير محارم كعكسه وقوله كالف أى أو قل إلى
أول التسبب برماوى (قوله بأن يمسر عذهن) أى بمجرد النظر أى العكرمان
يحكم الفكر بمر عذهن أه شبننا وعبارة م رثم ما سر عذهن بمجرد النظر غير
محصور وما سئل كجائته عه وروما بينهما أوساط لتلق بأحدهما باللقن وما شئت فيه
يستغنى فيه القلب فله الغزالي والذي وجهه الأذوى التحريم عند الشك لأن

مكالمة أمها عقب العقد
ترتيب أمور غير متباعد
ليسبل ذلك بخلاف بنتها
وأعلم أنه يتعزى زوجى الابن
والابن فى أم الزوجة عند
عدم الدخول من أن يكون
للقدح صعباً (ومن وطء)
فى الحياة فهو واضح (أمرأة
بملك أو شبهة منه) كأن ظنها
زوجته أو أمته أو وطئها
نكاح (حرم عليه أمها
وبنتها وحرمت على أبيه
وابنه) لأن الوطء بملك اليمين
فأقل من ذلك عقد النكاح
وبشبهة ثبت التسبب والعدة
فثبت التحريم سواء أوجد
فهما شبهة أيضاً أم لا وخرج
بما ذكر من وطئها بنتاً
أو ابناً بلا وطء فلا تحرم
عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم
على أبيه وابنه لأن ذلك
لا يثبت نسباً ولا عدة
(ولو اخلطت) امرأة
(حرمة) عليه (أو نسوة) غير
محصورات بأن يمسر عذهن
على الأحاد كالف امرأة

الشروط العلم بحلها واعتراض بالوزج أم مقبولة فلا فاجبة فبان ميتا أو تزوجت
 ذوجة القود فبان ميتا فانه يصح وموافقه في فصل الصيغة واجيب بأن العلم بحل
 المرأة شرط مجواز الاقدام لا للصحة (قوله تكلم منهن جوازاً) وان سهل عليه
 نكاح المتقين طهارتة خلافاً للسكينة ولا احتداد وكذا باحتداد ولا تقصير بل
 كل منها لا آخر ذى روح لاذ لا تقصير مع الشك كما تقدم (قوله لا نسده عليه
 باب النكاح) فيه انه لا ينسد اذا كان قادراً على متيقنة الحمل واجيب بأن المراد
 بالنسداد ما به انسداد طريقه السهلة وبعبارة شرح م ر لم يانسده عليه الخ وهو
 أولى (قوله فانه الخ) فيه أن مقتضى ذلك انه لو اتقن هذا الاحتمال بان جسد ذلك
 المختلط يعمل واحداً لا يجوز أن يسكن منه وليس كذلك ولعلمه نظر وفي ذلك الى ما من
 شأنه حل (قوله فعمل) أى من قوله منهن (قوله فيه) أى في جواب هذا
 الاستفهام (قوله الا قيس) أى الاحسن من قياسه على الاوفاً لا فى وأراد
 بالقياس عليه ما لو اختلفت بالمصوم واستداه فالحق الله والام بالاشداه (قوله لكن
 رجع الخ) ضعيف وقوله الاول أى نظير الاول وهو أن يظهر من الاوفاً الى أن يبقى
 واحدة على قياسه رجع الاول هنا وانما قولنا أى نظير الاول لان الاول وهو جواز
 نكاحه منهن الى أن يبقى واحداً لم يرجع في نظيره من الاوفاً وقوله في نظيره من
 الاوفاً أى فيما اذا شبهناه بنكاحه أو انما عارضه بغير محصورة وبعبارة عن بأوفاً
 يادرفى نصفه كفى نظيره وعليها فلا اشكال (قوله ويغفر) أى بين النكاح
 والاوفاً من حيث انه يكتم الى أن يبقى عدد محصور ويجهتد الى أن يبقى
 من الاوفاً واحد وقوله بأن ذلك يكفى فيه الظن ليس فرقا صحيحا لان النكاح أيضاً
 في هذه الحالة يختلفون في الحل فقولهم يختلف النكاح به شئ والاولى الفرق
 بالايجاب لا بصاح دون غيرها اه شئنا روحاً وبعبارة م ر ويغفر بأن
 النكاح يحتاط له فوق غيره (قوله وحل تناوله) أى مظنون الطهارة قومى تناوله
 التطهير به (قوله وخرج بما ذكرنا ما لو اختلف الخ) قال جبرو بحث الاذيعى
 كالسكينة في عشرين مثلاً من عماره اختلفت فيه محصورات كالقن مثلاً لكنه
 لو قسم عليهم صار ما ينص كالمحصورات من النكاح منهن نظر لهذا التوفيق
 ونالها ابن الصاد نظر التبعة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كانه لا خلافاً
 لمن زعم ان كلامه لا وجه له من ل (قوله كعشرين) أى ومائة ومائتين وغير
 المحصور كالقن وتسماة وثمانمائة وسدس مائة وستمائة ومائة وتسماة والمائتين
 يستبقى فيه القلب أى الفكر فان حكمه بأنه يصبر عنه كان غير محصور ولا كان

(تكلم منهن) جوازاً ولا
 لا نسده عليه باب النكاح
 فانه وان سافر الى محل آخر
 لم يمان مسافرتها الى ذلك
 المحل أيضاً فعمله لا ينعكس
 الجسيع وهل ينكح الى أن
 يبقى واحدة أو الى أن يبقى
 عدد محصور حكى الروايات
 عن والده فيه احتمالين وقال
 الا قيس عندي الثاني لكن
 رجع في الروضة الاول
 في نظيره من الاوفاً ويغفر
 بأن ذلك يكفى فيه الظن
 بلليل صحة الطهارة والصلاة
 بمظنون الطهارة وحل تناوله
 مع القدرة على متيقنه
 بخلاف النكاح وخرج
 بما ذكرنا ما لو اختلفت
 محصورات كعشرين

محصورا اه شيئا في الزيادة ان غير المحصور خسمائة فافرق وان المحصور
ما ثمان فادون واما الثلثمائة والاربع مائة فيستق في القلب قال والقلب الى التصريم
اميل (قوله فلا يتك منهن شيئا) نعم لو تفرقت مائة بمجرمه كسواد تكع غير ذات
السواد مطلقا شرح م د (قوله تقليا التصريم) أي مع انتفاء المشقة في احتسابه
فلا مردان انقلب يمكن مع غير المحصور ولو اختلط بغير محصور بغير محصور كما ألف
بالف تكع منهن الى ان يبقى قدر المختلط ح ل (قوله ولو اختلطت الخ) هذا خارج
بقوله محرمة (قوله مطلقا) أي سواء كن محصورات أم لا (قوله اذا دخل للاجتهاد
في ذلك) لان من شرط المجتهد فيه أن يكون العلامة فيه بحال أي مدخل حل (قوله
ولان الوطء) عطف على ما قبله (قوله وغيرها) كاللينة ح ل (قوله
ويقطع اسكاح تحرير مؤبد) أي على الزوج دليل التثليل واما الواطء فاطهرمة
عليه ثابتة قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قوله الحرام لا يحرم الحلال لا تقول
المراد الفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وإنما يشأ عنه التصريم وخرج بالتكاح
ما لو طرأ ذلك على ملك الجبر كان وطء الاب حاربا انه لا نهان حرمت بذلك
على الابن ابد الكسر لا ينقطع به ملك كحيث لا أحبال ولا شيء عليه بمجرده تقرر بها
لبقاء المالية بمجرد الحل غير مقوم ح ل وزي (قوله كوطء زوجة ابيه)
بالون أو البقاء المتناهية وفيه ان الوطء ليس تحريرا حتى يجعل مثالا له ويجيب بأنه
على حذف مضاف أي كسبب وطء وهو التصريم اه شيئا غير نزي وقال بعضهم
أي صكاً موطء وهو ما يشأ عنه وهو التصريم المؤبد ويجيب عن الراجح من المثل
لزوجته وآخر الزوج ان كان بعد الدخول لغو فيه البضع عليه فان كان قبله فهو
للزوجة ونصف الزوج س ل ومثل الوطء استئصال منه المحرم اه ب د (قوله
أو بنتها) الظاهر ولو كانت منه أيضا كان وطء بنته شبهة فحرم عليه انها شيئا
كما يعلم من قول الشارح سواء كانت محرما أو الواطء وقبل وطء كبت أخيه أم لا
وقوله بنسبة راجع للبيع (قوله فينقض به) أي باوطء تكاحها أي زوجة
انه في الأولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي فيما إذا كتبت زوجة
لأخته ح ل (قوله وحرم جمع أمرائين الخ) أي في الدنيا في الآخرة لان الحكم
يدور مع العلة وجودا وعدمالا العلة البياض وقطعية الرحم وهذا المعنى متصف
في الحنة فذكر الرأى انه لا مانع منه الا في الام والبنات وما وى وفي ع ش على
م د الجرم يجوز تكاح المحارم في الجنة ما عدا الاصول والقروع (قوله حرم
تكاحها) أي على ما يبدو ولو لم يفرض إتيانها ذكر احرامها على التأييد

فلا يتك منهن شيئا تقليا
التصريم ولو اختلطت زوجته
بأجنبيات لم يجز له وطء واحدة
منهن مطلقا ولو باجتهاد
اذا دخل للاجتهاد في ذلك
ولان الوطء انما يباح بالعد
لا بالاجتهاد وتعتبر بمجرمة
أعم من غيره كغيره بمجرم
لشؤله المحرم بنسب أو رضاع
أو صاهرة أو لسان وفق
وغيرها (ويقطع السكاح
تحرير مؤبد كوطء زوجة
انه) ووطء الزوج أم
زوجته أو بنتها (بنسبة)
فينقض به تكاحها كأي ع
انتقاده انتداه سواء أ كانت
الموطوءة محرما أو الواطء
قبل العقد عليها كبت أخيه
أم لا ولا يضر بما قبل من
بعضهم من تفسير ذلك
بالشق الثاني (وحرم)
ابتداء عودا (جمع أمرائين)
بينهما نسب أو رضاع لو فرشت
أحدهما ذكر احرام
تاكحها كأمراء واختها

أوصايتها) بواسطة أرفيترها قال تعالى وأن تصعبوا ١٦٨ بين الاثنين الاما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم

لا مستغنى عن قوله بين ما ينسب أو رضاع لان الحرمة بين الامة وسيدتها ليست على
 التأيد والمرأة وام زوجها الخ لا تقوم لو فرضت ابتهاج كرا ح ل (قوله أمة التهما)
 بخلاف امرأة بنت خالتها وبنت عمها ح ل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تأكيد
 وقية دفع نوم قيد المنع يكون العمة أو الخالة هي الكبرى كما هو الصواب برماوى
 (قوله فيوز جمعها) بأن تفرح الامة بشرطه ثم تفرج سيدتها أو يكون قنا
 شرح م ر (قوله وان حرمتا كهما الخ) لان السيد لا ينكح أمته أى لا يعقد عليها
 وكذا العبد لا ينكح سيده ام (قوله والمصاهرة) معطوف على المرأة ولو قدم
 المصاهرة لمكان أنسب (قوله فيوز الجمع بين الخ) ان لو فرضت الام ذكرا كانت
 المرأة منكوحه ابنها ولو فرضت البنات فى الثانية ذكرا كانت المرأة منكوحه
 ابها فصرم والظاهر ان العكس لا يأتى تأمل شورى وعادة الحلبي قوله لو فرضت
 احدهما ذكرا أى وهى ام الزوج فى المسئلة الاولى وبنت الزوج فى المسئلة الثانية
 بخلاف المرأة اذا فرضت ذكرا فام الزوج اجنبية منه تأمل أى فيصل له نكاحها
 (قوله فان عرفت سابقه) أى يقينا (قوله بطل الثاني) أى ان مع الاول
 فان فسدت الثاني هو الصريح سواء علم بذلك ام لا خلافا لما وردى س ل (قوله
 أو نسيت) أى وبجى البيان (قوله وجب التوقف) وفى وجوب المؤنة حال
 التوقف ما روى نزويجه من اثنين برماوى (قوله حتى بين) أى ان بوى البيان
 والافسخ العقد كما تقدم التقيده عن الزركشى ولو اراد العقد على احدهما منع
 حتى يطلق الاخرى بانسا ور جيا وتقتضى الصدة لاحتمال انها الزوجة فقل
 الاخرى يقين ح ل (قوله وان وقامعا) بان وكل فى العقد فلا ساقى كون الفرض
 وقوع عقدن (قوله ولم يرج معرفتها) فان رجى وقف الامر ح ل (قوله
 وبذلك) أى هذا التفصيل المذكور فى الصور الخمسة وقوله أولى من قوله أى بدل
 قول المصنف أو يقدرن الخ قال ع ش ووجه الاول به ان من صور الترتيب
 أن يعلم السبق ولم تعين السابقة والحكم فيها بطلانها ان ليس ثم من بخصوصه
 يحكم عليه بالبطلان (قوله وله تملكهما) لان الملك قد قصده غير الوطء ولهذا
 جاز له ملك اخته ح ل (قوله فان وطء احدهما) ولو باعها فلا ويكرها بخلاف
 الاستدخال ح ل وعادة البرماوى فان وطء احدهما أى حال كونها واضحة
 ولاهرة وطء الخنى الان اتضع بالاقونة (قوله حرمت الاخرى) لانه اذا حرم
 الجميع بالعدة فالوطء أولى لانه أقوى وهى الراد حرم وطؤها والاستمتاع بها الثاني
 قرين بيلصكه يشمل النظر بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقيد بالوطء

لا تنكح المرأة على عمتها ولا
 العمة على بنت أخيها ولا المرأة
 على خالتها ولا الخالة على بنت
 أخيها ولا الكبرى على الصغرى
 ولا الصغرى على الكبرى
 ورواه أبو داود وغيره وقال
 الترمذى حسن صحيح وذكر
 الضابط المذكور مع جعل ما
 بعده من الاله أولى مما بعده
 وخرج بالنسب والرضاع
 المرأة وأنها فيوز جمعها
 وان حرمتا كهما لو فرضت
 احدهما ذكرا أو المصاهرة
 فيوز الجمع بين امرأة وام
 فجهما أو ينكح زوجها وان
 حرم تساكهما لو فرضت
 احدهما ذكرا (فان جمع)
 بينهما (بمعنى بطل) فيهما
 اذا لا وية لاحدهما على
 الاخرى (أو بعدن
 فكذلك) (من اثنين)
 فان عرفت السابقة ولم تنس
 بطل الثاني أو نسيت وجب
 التوقف حتى يتبين وان
 وقامعا أو عرف سبق ولم
 تعين سابقة ولم يرج معرفتها
 أو جعل السبق والمية بطلا
 وبذلك علم أن تعبير بذلك
 أولى من قوله أو تينا فالتانى
 (وله تملكهما) أى من حرم

(أو بتسكاح أو كتابة) إذ

لا جمع حيث يختلف غيرها

كعيش ودخن وإحرام وردة

لأنها لا تزيد الملك ولا

الاستحقاق ولو عادت الأولى

كان ردفت بسبب قبل وراه

الأخرى فله وطء أيتها شاه

يعطى سيرة العاشدة أو بعد

وطءها حرمت العائدة حتى

يحرم الأخرى بشرط أن

تكون كل منهما باحة على

القرادها ولو كانت أحدهما

مجرس أو غيرها كحرم

فوطها باحة لوطه الأخرى

فتم لملكها ما بنتها فوطه

أحداهما حرمت الأخرى

مشددا كاعلم عامر ولو ملكها

ونفخ الأخرى معها وأمرتا

فهما عمن قوله ولو ملكها

ثم فكح اختها وعكس (حلت

الأخرى دونها) أي دون

الأمورة ولو وطوءه ولان

الإباحة بانكاح أقوى منها

بالمالك إذ يتعلق به الطلاق

والظهار والإيلاء وقبورها

فلا تدفع بالاضيق بل يدفعه

(ويجوز) (نحو ربيع) فقط

لأنه فأنفسها ما طالب لكم

من النساء متى وثلاث ورابع

ومعنى عليه في الأنوار والمباح ح ل نزع لوازمت الأمان أن بينهما ما يمنع منه
 الجميع كاختصاصه مثلا قبل قوله إن كان قبل التمكن أو بعدوا عنه على الجمل
 فكذلك ب (قوله باز التملك) كمنع أو بشرط الخيار المشتري م ر وقوله
 أو بتسكاح الأول أو بانكاح (قوله أو كتابة) أي صحبة ومن هذا يؤخذ أنها لا تحرم
 بوطه الثانية حل لأن وملكها حرام قبل تحريم الأولى والحرام لا يحرم الحلال
 (قوله ولا الاستحقاق) أي استحقاق التمتع (قوله كحرم) كان كانت أحدهما
 اخته لايه والأخرى اختها لاتما (قوله باز وطء الأخرى) يشكل على ما مر
 من قوله سواء حركاته الموطوءة محرما أو لاوطء قبل العقد الخ زى قال شيخنا
 ولا اشكال لأن وطءه فيما تقدم زوجه فانه يشبهه إذا كانت بنت أخيه ووطء
 الشبهة محرم فحرم ما حل زوجه وان كانت محرما لم يخلفه هذا أي في الملك لأن وطء
 محرمة المأثرة غير محرم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله فتم لملك) استدراك
 على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله لان الإباحة بالنكاح) أي بخلاف نفس
 الملك فانه أقوى من التسكاح ومن ثم بطل التسكاح بشرط زوجه كإساق في الفصل
 الذي يلي هذا ح ل لان هناك كون الملك أقوى من النكاح وما هنا كون فراش
 لسكاح أقوى من فراش الملك فلا تنافي م ر (قوله إذ يتعلق به الطلاق الخ) أي
 وما آثاره أكثر أقوى من غيره ح ل لان كثرة الأثبات على القوة برامى أي
 لا اعتناء الشارع به (قوله وفي غيرها) من جهة ذلك لحق الوطء به بالأحكام
 ولا يباحه الحل لغير بخلاف ملك المبيع ح ل (قوله فلا يدفع) أي التسكاح
 أي بطلانها بالأضعف وهي إباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع العسكاح أي
 إباحته الأضعف وهو الإباحة بالملك لا الملك لما علمت أنه أقوى وإضا الملك باق
 (قوله ويجوز لحرام ربيع) ح كان حكمه هذا العدم موافقة لاخلط البسند
 الأربعة المتولدة عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً من وكانت شريعة موسى
 عليه السلام قبل النساء بلا حصر مراعاة لصحة الرجال وشريعة عيسى تمنع غير
 الواحدة مراعاة لصحة النساء فمراعاة شريعة موسى بمنع غير الواحدة
 ما الحكمة في رباية شريعة موسى عليه السلام للرجال ونحو ربيعة سيدنا
 عيسى عليه السلام للنساء قلت لا يمكن لأهل أن فرعون ولم يزوج إلا نساء
 واستضعف الرجال ناسب أن يصالحهم سيدنا موسى عليه السلام بالزواج على
 خلاف فعل ذلك الجبار ولم يتم يكن لسيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة
 ناسب أن يراعى جنس أمه لدرعاية فلي تأمل أه شوبرى وقوله وكان حكمه

وقوله على الله عليه وسلم ليعلان وقد علم رفته عشرة نفوسة

أمسك أو بصا وفاق سائر من رواه ابن جبان والمحاكم (١٧٠) - ونجدهما ومحمود (ولغيره) عبدا كان

هذا المذهب الخ وذهب منهم بدم اعتبارها في الرقيق مع تمام الانطلاق فيه ق ل
واجب بأن الحكمة لا يزعم المرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثنية اعتبره
الشارع في مواضع كثيرة كالظهار والنجار وهو موجود هناك لأن الأربع
يصحها بط كل ثلاث لئلا يسهل لأن المقصود من النكاح الألفة والائتلاف وذلك
يقوت مع الزيادة على الأربع والبراد بالحرمن لا يجب الاقتصاد في تزويجه على
واحدة كما أراد المفسر وقد تعين الواحدة للبر وذلك في كل نكاح توقف على
الحاجة كالكسفة والمجنون والحرثا كح لامة وقد لا ينصركسب النبوة
فالأحوال ثلاثة (قوله أمسك أو بصا وفاق سائر من) وإذا امتنع ذلك
في الدوام فلان يتبع في الابتداء بالاولى وهذا الحديث بين الأمرين الاية وهو
أن ينكح اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولا يصح وقد انعقد الإجماع على عدم الزيادة على
الأربع ح ل وقوله أمسك أو بصا وفاق الخ الواجب أحدهما لا بعينه فإذا اختار
أربعا انقضى نكاح الباقي من غير صيغة وإذا فارق مستبقى له أربع من غير صيغة
كما يأتي (قوله ونجده) كالجنون (قوله الأولى من قوله فان نكح الخ) لصدة على إذا
لم تعين السابقة مع أنه سئل فيهما وفيه أيضا تصور على الحر والخنس مع أن الحكم
في الرقيق والزايدة عن الخمس في الحر كذلك وكتب أيضا قوله الأولى أي أوله عموم
بالنظر لقوله خسا وبأى ظرك لكونه قاصر على الحر ولوليه إياها بالنظر لقوله أو رب
فالت في لاه يصدق بما إذا لم تعين عن السابقة (قوله وزائدة) سماها زائدة
باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله وإذا طلق حرثا لانا) ولوزوجته الأمة واشترائها
ح ل (قوله حتى ينيب) أي بغيرها كان تزلفت عليه أو بغيره أو من غير قصد منهما
ح ل كان كانا ثمانين فيغيب بفتح أوله ولو ضم ومنى للفاعل فان كان ماء أوهم
اشتراط فعلها أو كان ماء أوهم اشتراط فعله م ورجم (قوله قبلها) حاصل ما ذكره
سبعة شروط وسبأ في الترح شربان في قوله لم يشترط عدم اختلال النكاح
مع قوله وسبأ في الصداق الخ فانه ذو خدمته شرط قاسم وهو أن لا يشترط
عليه أنه إذا وطأ طلق أو بانث منه لكن قد يقال ينفي عن هذا قوله صحيح (قوله)
يمكن ولو طؤ أي تصور منه ذوق الفذة بأن يشتهي طعنا بحث نقض لسه فيها
يظهر فقم الجواد وظاهره وإن كانت لزوجته مما لا يمكن طوعا أو دوا ولا راجح
شوري وفي ح ل وانما قللت طه لة لا يمكن جماعها لأن التثنية انشروع لاجله
التحليل يحصل به دون حكمه كما هو واضح والحاصل أنما أوجب الفصل آخره
في التحليل هنا في غير التزويج فلو زالت البكارة ولو من نحو القوراء بنوعا ما بع

أوبعضها أو أهم من قوله
والصبر (تشان) تقط لأجماع
الصمانية على أن العبد لا ينكح
أكثر من ما وصفه للمعنى ولاه
على النصف من الحر وتقدم
أنه قد تعين الواحدة للبر
وذلك في سفيه ونحوه مما
يتوقف نكاحه على الحاجة
(قوله) من ذكر ما زاد
حر على أربع وغيره على
اثنين (في عقد واحد) (سئل)
العقد في الجميع إذا لم يكن
الجميع ولا أولوية لأحدهما
على الباقيات نعم إن كان
قعين من يصر جمعه كاختين
وهن خمس أو ست في حر
أو ثلاث أو أربع في غيره
اختصر البطان بهما (أو)
في عقد زكاهم في الجميع
بين الاختين ونحوهما تعبري
بذلك ويزاد أولى من قوله
فان نكح خسا ما طلق أو رب
فانكح خسا ما طلق (وعلق نحو اخت)
كما التوا لتمر يح بنوعين
في أدنى (وزائدة) هي أهم
من قوله وخلاصة (في عدة
بائن) لأنها أجنبية لافي عدة
وحصة لنها في حكم الزوجة
(وإذا طلق حرثا لانا وغيره)
هو أهم من قوله أو العبد

(تشرين لم يقل له حتى ينيب قبلها مع انقضاء) (لسكر) حشقه يمكن وطؤه أو فدرها) من ما قدها صكي

كفى دخول الحشفة وإن كانت لاتصل إلى محل البكارة فيما يظهر ولو كان مباحرا
عاقلا أو عبدا لفسا عاقلا أو كان عجنونا بالنون أو خصيا أو ذميا في ذمية مخرج م د
(قوله في نكاح صحيح) يعلم منه أن العصى لا يحصل التحليل به إلا أن كان المخرج له
أباً أو جذاً وكان مدلاً في تزويجه مصطفاً للعصى وكان المخرج للامراة وليها بالعدل
بعضه عدلين حتى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لقصد النكاح ومنه يعلم
أن ما يقع في زمان من تعاطى ذلك هو لا كتمامه غير صحيح ع ش على م د (قوله
وإن ضعف انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعاه بنحو ما أصبح
وليس لسأوطه يترقى تأثيره على الانتشار سوى هذا ح ل (قوله أو نحوه) كصوم
وجنة ون (قوله أي الثالثة) ليس تفسيراً الضمير بل الضمير راجع للمنكوحة
والأخى فإن طلق الزوج المنكوحة المطلقة الثالثة فقوله أي الثالثة صفة لظرف
معمول بالطلاق أي مقبول مطلق (قوله ابن الزبير) يقع الزاوي وكسر الباء زى
(قوله وإنما ماله مثل هبة الثوب) أي طهره وضرم الدال لا يتابع لغيره شبهت
ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الانقضاء هبة الثوب والجمع هب مثل
غرفة وغرف أه مصباح أي لا ينتشر كأن انتشار رفاعه وهذا يدفع ما يقال الذي
لا انتشار له فكيف تذوق عسله ويذوق عسلها أو بأن يطلقها وتخرج من
تذوق عسله حل فيكون الضمير عائداً على الزوج من حيث هو ويرادها بهذا
السلام اثبات حكمه حينئذ وهي اثباته بقرآن أو رداه بين عليهما أه شيئاً
عزيزي وقد روي أن زوجها عبد الرحمن قال والله أنها كاذبة وإنما كنت
أندم أندف الأديم أي الجلد فلبقت ماشاء الله ثم رجعت إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال لسان زوجي قد مسني فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك
الأول فلا تصدق في الآخر فلبقت حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فأتت
أبا بكر فقالت له يا خليفة رسول الله ارجع إلى زوجي الأول لأن زوجي الثاني
قد مسني وطلقني فقال لما قد شهدت رسول الله حين أنثيه وقال لما قال
فلا ترجعي إليه لما قبض أبو بكر أتت عمر وقالت له مثل ذلك فقال لما عمر أتت رجعت
إليه لا رجعت فذهبت ولم ترجع أه م ل (قوله عسلته) ضمير عسلته لغة
في العسل كأنقل عن القسطلاني وفي الشوري أن قبل هلاذ كرو قال حتى تذوق
عسله قلنا أنت لأن العسل فيه لعتان التذ كبر والتائب أو باعتبار ما واقع على
النفقة (قوله هي بها) أي بالمسيلة وقوله ذلك أي الوطء (قوله وإن غابت
الحشفة) خلافاً لما في شرح الهبة المؤلف من الاكتفاء بذلك وهذا بما عايد

(في نكاح صحيح مع انتشار)
لقد ذكر وإن ضعف انتشاره
أولاً بقرآن أو كان الوطء بمائل
وفي جنس أو أحراراً أو نحوه
لقوله تعالى فإن طلقها أي
الثالثة فلا تقل لمن يمدحني
تكنج زوجها غيري مع خبر النصين
عن عائشة رضي الله عنها
جاءت امرأته رفاعاً القدرني
إله التي صلى الله عليه وسلم
فقلت كنت هند رفاعاً فقلت
فبت طلاقاً فترجعت بعده
عبد الرحمن بن الزبير وإنما
معه مثل هبة الثوب يقال
أتردين أن ترجعي إلى رفاعاً
لا حتى تذوق عسلته ويذوق
عسلها والمراد بها عند
القبول بين النفقة الحاصلة
بالوطء وهذا الشافعي وجوه
النفقة الوطء نفسه اكفاء
بالنفقة هي هذا ذلك تشبيهه
بالعسل يباع بالذوق فيس
بالغير غير يباع استيفاء
ما يملك من الطلاق وخارج
قبلها دبرها وبالاعتراض
وهو من زيادتي حمله وإن
غابت الحشفة كما في التوراة
وبالحشفة ما دونها وأدخال
التي

ويصحب وطء الطفل
وبالنكاح الصحيح النكاح
الخاص والوطء تلك العين
وبالنسبة وبالنكاح فلا يكتفي
ذلك كالأصلي من التصديق
ولانه تعالى علق الحل بالنكاح
وهو انما يتناول الصحيح
وبالنكاح والذكر ما اذا لم ينتشر
لشامل أو غيره لا تغاير حصول
ذوق العسيلة المذكورة
في الخبر وبشرط عدم
اختلال النكاح فلا يكتفي
وطء رجعية ولا وطء في حال
ردة أحدهما وإن راجعا
أورجع إلى الأصل وبذلك
بأن استدخلت مائة أو وطأها
في الدبر قبل الطلاق أو الردة
والحكمة في اشتراط التعليل
التنبيه من استثناء ما يملكه
من الطلاق وسيأتي في الصدق
أما لو نكح بشرط أنه إذا طوى
طلق أو أوت منه أو فلا نكاح
منه ما بطل النكاح ولو نكح
بلا شرط وفي عزمه أن يطلق
إذا طوى أو كرم مع العقد
وحلت بوطئه

﴿فصل فيما يقع النكاح﴾
من الرق (لا يكتفي) أي التخصر
وجلا كان أو أمراً (من يملك

أما لو دخل الذكر في غير الثوراء ولم تزل البكارة لرقته بعد الإجماع به التعليل وبجبر
جبر على حصوله بذلك تبعاً لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الثوراء وإن لم
تزل البكارة ح (قوله العقل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وإن انتشر ذكره شرح
هر (قوله ولا نه تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه أن هذا يناقض ما تقدمه في أول
النكاح من أن النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويجب أن يحله على الوطء
فيما مر بطريق الجار وجهه على العقد هنا بطريق الحقيقة فيما قولان جرى في كل
محل على قول عزيرى (قوله ما إذا لم ينتشر أصلاً) وإن أدخله بأصبعه حل (قوله عدم
اختلال النكاح) أي نكاح المحلل (قوله فلا يكتفي وطء رجعية) بأن طلقها المحلل
قبل الدخول طلقاً ثم وطئها قبل مراجعتها وقوله ما إن راجعها أي بعد الوطء وقوله
أورجع إلى الأصل أي بعد الوطء في الرقة ولم يعا ثانياً والأصل به التعليل (قوله
وذلك) أي وتصبروطء الرجعية والوطء محال ردة أحدهما فهو وجوب بما يقال
كيف يطلق قبل الدخول وتكون رجعية مع أن الطلاق قبل الدخول لا يكون بانها
وعبارة ع ش على مر قوله بأن استدخلت مائة تصويرونكون الزوج الثاني طلق
رجعية قبل الوطء ثم وطء بعده أو ردت ثم وطئ بعد ما مع أن الردة قبل الدخول
تغير الفرق (قوله والحكمة في اشتراط التعليل الخ) وإيضاح ذلك ما ذكره
القائل وهو أن الله شرع الكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يفتله الرجعة
فنقطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كالاستحقاق العقوبة وهو نكاح الثاني
الذي فيه غشائية أي كرامة عليه ولهذا المعنى حرمت أرواحه على الله عليه وسلم
على غيره أ ه ح ل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك جعل الحديث الصحيح لعن الله
المحلل والمحلل له حل ولم يذكر المرأة في ذلك لأن الغالب جعلها بذلك ما كان حلت
لنعت دميرى ونصدق بينهما في وطء المحلل وإن كذبها الصبر اثباتاً نهال ولو ادعى
الثاني الوطء فأنكرته لم يضر للأول كالأول كالثاني والثاني والوالم والشهود في العقد
خلافاً لليقين رى باختصار (قوله في عزمة) أن يطلق أي إذا طوى أو يوطئ
على ذلك قبل العقد أ ه ح ل ﴿فصل فيما يمنع النكاح من الرق﴾
أي المملوك لمطلقاً والمملوك لغيره عند انتفاء واحد من الشروط الثلاثة الآتية
والأمة للموصى بأولادها إذا اعتقها الوارث لا يملكها الحر إلا بالشروط التي في الأمانة
ويانظر مما قيل للشارحة لا تنكح الأنثى والأمة ويقال في أولادها أوقافه من
حرين كما قال ذي (قوله لا يكتفي) أي ابتداءً وما يبدل التعريض وقوله فلا يكتفي
وقوله أي التخصر حراً كان أو مكاتباً (قوله من يملكه) مملوك أو مملوك غير حرين

على له في مقام البس فكان عليه الابراز واجب بان الابراز لا يجب الا في الوصفين
واقتصر هل ولو ملكا ضعيفا كالامة للمشتراة في زمن الخيار فيمتنع عليه فكما
ثم وايت في م التقييد بقوله ملكا ماما وشله جبر قال سم مفهوم التقييد
انها تنكح من تلك ملكا غير تام سكان اشترته بشرط الخيار لها وحدها ونكحته
ثم فهدت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فيراجع اه ويقطع به معكسه وهو
ان ينكح من ملكها ملكا غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه ايضا تاثل (قوله او مضنه)
بالصب عطف على الضمير التصل (قوله ولو طرأ ملك) أي لملكه او لمضنه له
او لملكه بالهرعة لان نطق السيد بعمل مكانه أقوى من قطعه بمال فرعه
(قوله فيها) أي في الرجل والمرأة (قوله ان يمتنع النكاح) أي لان منعه في الانداء
اذا امره فالتزويج واقع اه ح ل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المسافر
مع بقاء الاجارة بان ملك الرقبة هنا يوجب ملك النفقة اذ السيد لا يجب عليه تسليم
أمنه المزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالمكس أي يجب على المؤجر تسليم
العين المؤجرة اه جبر (قوله اما في الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله فلان
نفقة الزوجة الخ) الاولى ان يقول فلان الزوجة تقتضي التمليك لان مقتضى
التمليك انما هو الزوجة لان النفقة كما في م وقوله تقتضي التمليك بدو عليه الزوجة
الامة الا ان يراد بملكها او بملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من عطف العلة على
المعول أي لا بد الخ (قوله بملك الرقبة) أي او مضنها وقوله والنفقة الواو بمعنى اراد
لا يتوقف الحكم على ملكه ولما (قوله والله النكاح لا يملك به الا ضرب من النفقة)
أي نوع منها وهو التمتع والوطء وعيه موهذا ظاهر في المودة الاولى أي فيما اذا كان
الرجل هو الذي ملك زوجته لانه سكان قبل المالك لا يباح له الا الانتفاع بالوضع
والتمتع فاما ما صارت جميع المانع والرقبة له واما في الصورة الثانية أي فيما اذا
كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فاما فلا يقال انها كانت قبل الملك تستحق ضربا
من النفقة لانها لا تستحق عليه شيئا بقوله أو النكاح الخ خاص بالصورة الاولى
واما في الثانية فلا ملك أصلا فيستغاد كون الملك أقوى في الصورة لانه اذا كان
أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به ضربا من النفقة ففي الثانية
أقوى بالاولى لانه لا يستحق بالنكاح مباح شي أصلا وهذا التعليل سري له من
الحلي وهو لم يذكره الا في الاولى لكون المنهاج ليد كروا الثانية (قوله بشرط
الخيار له) وحديثه ان طأ وطأ بالملك لانه يلزم البيع لانه اجابة حل وانما قد

او مضنه) اذا لم يمتنع ملك
ونكاح لما ياتي (فلو طرأ
ملك تام) فيها (على
نكاح ان يمتنع) النكاح لان
أحكامها متناقضة اما في
الاولى فلان نفقة الزوجة
تقتضي التمليك وكونها
ملكه يقتضي عدمه لانها
لا تملك ولو ملكها الملك نفسه
واما في الثانية وهي مع تام
من خياره فلانها فاطالة
بالسفر الى الشرق لانه مبدعها
وهو يطالبها بالسفر معه الى
الغرب لانه شرطه واذا
دعها الى الفراش بحق
النكاح يمتنع في اشتغالها
بحق الملك واذا تعذر الجمع
بينها بطل الاضعف وثبت
الأقوى وهو الملك لانه يملك
به الرقبة والنفقة والنكاح
لا يملك به الا ضرب من النفقة
وتخرج بتام مالها بانها
بشرط الخيار له ثم فسبح لم
ينصع نكاحه كما تخلف في
المسرح عن قول الروياني
انه ظاهر للذهب

ذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرأ الملك على النكاح لانه اذا كان النكاح لها كان
الملك موقوفاً وان كان قابلاً لم يملكه برماوى ولا قال نكاح لا يفسخ مطلقاً سواء كان
الخيار له أو للبائع أو لهما (قوله وكذا الوأيتا عنه كذلك) أى بشرط الخيار لم يفسخ
لم يفسخ نكاحها لضعف الملك بالمتص من ازالته بالخيار وتقدم فى باب الخيار
انه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما استمتع وطرفاً لانه لا يدري الجهة التى يبيع له
الولد وان كان وماؤه اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار قابلاً وحده أو المشتري كذلك
له الولد . الاول بالزوجة والثانى بالملك وأما اذا كان الخيار لهما وحدهما فليس له
ان يعا ما ر قد يقال يجوز وبقرضه وبين ما اذا سكتان الخيار لهما بأن ذلك
لا يدري الجهة التى يعاها بخلاف هذا فانه يعا بالزوجة اهـ حل فى ع ش على
مد امتناع ومثلاً لانهما قد ملكته فمتنع عليه موطأ سببته (قوله أى كله ولو عقبا
أيس من الولد ذى خلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز نكاح من يهاوى به
شرط وهذا جديجواز نكاح البعض لانه متنع بغير المحضة حل (قوله من يهاوى)
ولو صغيرة أو سبب برماوى أى ولم يستق منفتها بغيره واجازة فى نكاحه الموقوفة
عليه والموصى له فستأولو على مبيد الامه عقبتها على تزويجها من زيد ما فزويجها
منه من غير شرط لان الحرية تقاد الصدق وقبحة فلا ترقى أولادها ثم اربست ذلك
منقولاً عن شيخنا حل (قوله ولو بمحضه) التصحيح (قوله بغيره) أى يتم تزويج
وكذا بقدر فيما بعد فالبداء لله وبر على كلام الشارح وفى التقى بقطع النظر عما قد رده
الشراح نكاح النسبية أو معنى مع (قوله من يهاوى) وهل المراد صلاحيتها باعتبار
ميل طبعه أو يرجع للعرف والثانى ارجح شرح مد (قوله ولو كتابية) أى زوجة حرة
لانه لا يجل للمسلم نكاح الامه الكتابية لقوله تعالى من قسائكم المؤمنات وقوله
أرأيت أى يملكه (قوله شىء من ذلك) أى من تصلى بأن لا يكون تحت شىء أصلاً
أو كان ولا يصح للتمتع ولو نزل الشارح هكذا كان أنصب فالاولى أن يقول الشارح
بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لان النجس فى معنى التقى يصدق بنى
القيد مع قده وبنى القيد وحده (قوله أو بضوئ) أو زانية أو غائبة على ما سياتى
فى كلامه أو مستترة عن غيره وأما منه فان كانت برجسية فلا يذم من اقتضاء عقبتها
وان كانت بائناً فلا يشترط اقضاؤها وانما هي لانهما الآن غير سالحة وترفع شفاها
لا نظار اليه اهـ حل وفى شرح م والخبيرة صالحة تمنع الامه لتوقع شفاها ويحله
ان آمن من الفتنة من توقع الشفاء بخلاف ما دال المأمون فلا تمنعها ولا يجل له ابتداء
نكاحها ولو كانت مائة لصاله الرضا اهـ ملصقاً (قوله لانهما لا تنه) تعطيل

وكذا الوأيتا عنه كذلك
(ولا) يتكلم (حين يهاوى)
قضية (ولو بمحضه) (الا)
بثلاثة شروط وان عم
ان كانت الحرة وغيره اختص
بالمسلم أحدهما (بغيره) من
تصلح للتمتع ولو كتابية
أرأيت بأن لا يكون تحت شىء
من ذلك ولا قادر عليه كأن
يكون تحت من لا تصح للتمتع
بكم صغير ولا تصح الولد
أورثاً أو برساً أو مرمية
أو غير ذلك لا يملكها الا تنهى
كالمدة ولا ينفذ

لشئ الثاني والا بالأول (قوله من لم يستطع منك طولا) الآية طولا
مفعول وان ينجح على تقدير الامم مفعول لاى طولا كأننا نكاح المصنات
أو معلقة يستطع أى ومن لم يستطع لنكاح المصنات طولا أى مهرها (قوله
أو قادر عليها) أى بغير اقتراض وغير تأجيل المهر فادفع اعتراض سم بأن كلامه
شامل للمسا والقدره عليها بأن وجد مهر وجد صدقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة
عنده أو عند غيره الذى يلزمه إعطائه لا بضرورة فلا يلزمه قبول هبة مهر أو أمة
لما فيه من النفع حل فالمراد حقيقة أو حكما بأن يكون له ابن موسر فيص عليه
إعطائه من (قوله من أرقاق الولد) ان كانت رقيقة أو مبينه ان كانت مبينة
(قوله جرى على الطالب) أى فلا مفهوم له (قوله مسكان ظهرت) مثال لسبب
الجهز وقوله عليه مشقة أى مع قدرته على منع نفسه من الزنا خوف الزنا عليه في تلك
المدّة لفرض أنه خائف الزنا لخلاف الزنا حالان تارة بقدره على منع نفسه منه مدّة
سفره وتارة لا يقدر على منعه منه مدّة سفره وحسب أيضا ولم تظهر عليه مشقة
لكن لا يمكن انتفاء المسامحة الى وطنه لما في تكليفه القيام بها هناك من التعزيب
الذى لا تخففه النفوس بخلاف ما إذا لم يكن انتفاء المسامحة فيص عليه السفر حل
وقوله فالفرض أنه خائف الزنا الخ غرضه بذلك محبة صلف قول المصنف وأخاف
زنا الخ على ما قبله لأنه يقتضى ان المخطوف عليه أهني فظهر الخ ليس محذور
الزنا مع ان خوف الزنا لا يمتنع في محبة فكساح الامة وما لم ما اشار اليه من
الجواب ان المخطوف عليه فيه خوف الزنا ايضا لأنه قادر على منع نفسه وفيه
أنه لا فائدة حينئذ لقوله وأخاف زنا لأنه مذموم كونه يابعد في قوله ويجوز فيه زنا
الا ان يقال ذكره هنا ليس ان يكون بعض أفراد خوف الزنا من أسباب الجهرع ش
على مذهب الرافضة هنا خوف زنا مخصوص وهو خوفه مدّة السفر مع عدم قدرته
على منع نفسه عنه به على ان هذا النوع من أسباب الجهرع والمراد بخوف الزنا
الآتى أهم من ذلك (قوله لغاية) سواء كانت زوجة أم لا على التعمد عند سم
وعش على م رومثلهما حل خلافا لمن قال ان الزوجة الغاية لا تمنع نكاح
الامة مطلقا به صرح م ر في الشارح حيث قال واطلاقهم ان غيبة الزوجة أو المال
يبيح نكاح الامة صحيح اه قال حل وفي عمومته نظر واستوجه ع ش عليه تبعا
لسم على جهر التسوية بينهما في التخصيل المذكور وقال انه مقصودا فلا ينبغي
العدول عنه (قوله بأن ينسب مصلها الخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال (قوله
في طلب الزوجة) أى التى يريد أن يجعلها زوجة كآفة ثم عن شيننا كجبر اه حل

فمن لم يستطع منك طولا ان
ذلك المصنات بخلاف ما إذا
كان نفعه من تصليح المنع
أو قادر عليها الاستغناء
حينئذ عن اتفاق الولد
أو مبينه والمفهوم الآية والمراد
بالمصنات المهرات وقوله
الزومات جرى على الطالب
من ان المؤمن انما يرضى في
المؤمنة وتعييرى بمن تصليح
أهم من تصير بهجرة وسواء
اكان الجهر حسيا وهو ظاهر
أو شرعيا (كان فظهرت :
عليه مشقة في سفره لغاية
أخاف زنا مدته) أى مدّة
سفره اليها وضبط الامام
المشقة بان ينسب مصلها
في طلب الزوجة الى الاسراف
ومجاوزة الحد (أو وحسرة
يعرجل) وهو قادر على

والأمر من الأسرى ويجاوز الحد واحد وهو أن يمسك باليد ويصير من الناس
بمصدق على الحلال (قوله لامة قد يصير منه عند حلاله) اما اذا لم يقدر عليه
عند الحبل فلا تقل له الامة اخذها من الوعد التيم لو وجد الماء يباع فمن مؤجل
وكان قادرا عليه عند الحمل فبها الشراء والعقد عدم صريح الامة في هذه الحالة
لان في الزوجة كلفة أخرى وهي الثقة والكسوة والغرض انه مفسر في الحبال
بمخلاق عن الماء اه ذى (قوله أو بلا مهر كذلك) أي وهو فاقد للمهر حل (قوله
أو بما كثر من مهر مثل) فبها الامام والفرز إلى ما اذا كان الزائد قد راعى فيه اسرافا
والاحرم الامة بتوفيق بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراؤه بما كثر من عن
مثله وان قل الزائد بان الحاجة إلى الماء تسكر ويرى عليه النوى في تنقيته وهو
المعتدل حل وفي شرح هرمانه نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدا ينسكحها
الابا كثر من مهر مثل الحرة الموجودة ولم يرض الحرة الاجماع سبب الامة لم يقل
الامة في هذه الحالة لقد ربه على ان يكبح صدقها حرة وان كان كثر من مهر مثل
الحرة قاله الاذوى (قوله لان وجد هادونه) وكذا يجر قوله فلا تقل لمن ذ كرت
تقدرته الخ) أي ولا نظر لامة لضعفها وهذا وجه ذكره لم يجر لم يقل لان وجد هاديه
أي بمهر مثل وكانت تفهم هذه بالاولى وايضا يجره على الضعيف الموزع كالح
الامة حيث تنال منه واجيب بما لا نظر اليها لان السادة جارية بالمساحة في المهور
(قوله بخوفه هنا) أي شترقه لاهل بدور والوجه انها لا تقل بغير الاكرام مطلقا
اذ لا يخشى الزنا وتقل للمسوح مطلقا لا يخشى رضى الولد لامة لا يلغى شورى قال
مر انه خطأ فاحش لخالفه نص الامة لامة آمن العنت ولا به يتنقض ما ذكره
بالصبي فانه لا يلغى الولد ومع ذلك لا يكبح الامة قطعاً ولا نظر إلى طرود البوغ وتوقع
الحبل في المستقبل انتهى بخلاف النسخ والعين فيقول لهما نكاحها بالشروط اه
ذى (قوله أو قوى قوله) أي أو قوت شهوته وقوى قواه (قوله سمى به) أي
بالعنت وقوله لامة سمى أي فهو من اطلاق السبب وهو العنت وارادة السبب وهو
الزنا وقوله باسم في الدنيا أي من حدوقه والغربة في الآخرة أي ان لم يحد حل
فالواجب أن يقر بالشورى أي عقوبة الاقدام والوارد بها (قوله والمراد بالعنت)
أي الذي في الامة ولو قال والمراد بالزنا الخ لكان أولى لم يكون تفسير الكلامه
الآن يجب ان يبين المراد بالعنت في كلامه انما بمازا (قوله عمومه) ليس المراد عموم
لكل امرأتى الرديئة وله وهابل ان لا يختص بواحدة لما قدم ان من بقته
غير صالحة لجمع يخشى العنت تأمل حل (قوله من نكاحها) أي الامة مطلقا

لامه قد يصير عنه عند حلاله
(أو بلا مهر) كذلك لو جوب
مهرها عليه بالولد (أو بما كثر
من مهر مثل) وان قدر عليه
كما لا يجب شراء ماء الطهر
بما كثر من عن مثله وهذه
والتي قبلها من زيادتي (لا)
ان وجدها (بدونه) أي بدون
مهر مثل وهو واجده فلا يقل
له من ذ كرت قدرته على
نكاح حرة (و) فانها (بخوفه
زنا) بان تغلب شهوته
وتنصف قواه بخلاف من
ضعفت شهوته أو قوى قواه
قل تعالى ذلك لمن خشي
العنت منكم أي الزنا راسله
المشقة سمى به الزنا لاسيما
بالحذ في الدنيا والعقوبة في
الآخرة والمراد بالعنت عموم
لا خصوصه حتى لو خاف
العنت من أمة يعني لقوة
ميل اليها لم ينكحها اذا كان
واجد الأطول كذلك في صر
الروائي والوجه ترك التقيد
بوجود الطول لانه يقتضى
جواز نكاحها عند فقد الطول
فيكون اعتبار عموم العنت
مع ان وجود الطول كافى
في المنع من نكاحها

وهذا الشرط علم أن الحر لا يتنجس أمين (١٧٧) كما علم من الأول أيضا (وإنما لها) (باسلامها للمسلم) حر أو غيره

كما مر فلا تفل له أمة كتابية
أما الحر فقول له تعالى من ما
ملكتم أي أياكم من قبياتكم
المؤنثات وأما غير الحر فلا ت
المانع من نكاحها كقوله
فساوي الحر سكا المرتدة
والجوسية وفي جواز نكاح
أمة مع تيسير مبعضه تروى
للإمام لأن أرفاق بعض الولد
أهون من أرفاق كله وعلى
تقبل المنع اقتصر الشيعان
قال الزركشي وهو الراجح
أما غير المسلم من حر أو غيره
كتابيين فقول له أمة كتابية
لاستوائهما في الدين ولا يذ
في حل نكاح الحر الكتابي
الامة الكتابية من أن يضاق
قوله فقد أمرة كما فهمه
السبكي من كلامهم وإعلم
أنه لا يعل للمسلم نكاح
أمة ولده ولا أمة مكاتبه كما
سيأتي في الاعتقاف وأمة
موقوفة عليه ولا موصى له
بضمتها (وطبر ورسار
أو نكاح حره لا يفسخ الامة)
أي نكاحها بقوة العوام
(ولو جهما حر) حات له
الامة أم لا (بعد) كان
يقول لن قاله وتجب بنتي
وأنتي فبانت نكاحهما

(قوله لا يتنجس أمين) أي صاحبين فيما يظهر خلافه ل حيث دل على سكات
أحداها غير مباحة (قوله فلا تفل له أمة كتابية) ويحذفه النسي بها ويزق
بين النكاح والنسي بأن الولد يفرق في النكاح حرف النسي لكونها نصرا أم ولد
م (قوله كقوله) أي مع قصها بالرق فلا يقال الصلة موجودة في الكافرة
الحررة (قوله لأن أرفاق بعض الولد) جهة لحدوث تعدد الوارثين منه المعلن
النج كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا يذ الخ) مستدوعوم كلام المصنف يشمله أي
حيث توافوا النساء والأولاد لم يضر من ذلك عزوه للسبكي والرق على
البلقي صريحاً ولا مقتدماً ذلك في كلامه حيث قال وإن عم الثالث الحر الخ لا
فهم منه أن الشرطين الأولين يريان في الكافر أيضاً خالف في ذلك البلقي
حيث ذهب إلى أن الشروط إنما اعتبار في حق المؤمنين الأحرار اهـ ل زيادة
(قوله الحر الكتابي) ومثله الجوسية ونحوه في حل الامة الجوسية له لا يضمن وجود
القيدين أيضاً إذا حكمنا بعل نكاح الجوسية الجوسية من ل م (قوله وإعلم الخ)
غرضه بهذا إضافة شروط رائدة على ما رأى في شرط أن لا تكون الامة واحدة من
هذا الأبرع ووجه المنع من هؤلاء ما له في مال ولده ومكاتبه من شبهة الملك وتزويلا
لما يستحق مفعولاً تارة من يستحق عينا ع ش على م وقوله مطلقاً أي وجدت
هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة ولده أي حيث وجب عليه الاعتقاف كذا تقدم
بمر كشيئنا اهـ ل وتقل من م وضرب على القيد لا ذكر كآله شيئاً
المر بزي وأحمد عدم الحل مطلقاً على عدم الحل إسناده لا دوا ما إذا ذلوا ذلك الولد
فوجه أبيه لم يفسخ نكاحها كما سيأتي وقوله ولا أمة مكاتبه أي أبه ذاده ودوا ما
(قوله ولا أمة موقوفة) انظر هل ابتداء ودوا ما أو ابتداء فقط واستقر ع ش
الأول وإنما حرم نكاحها لشيء بالملكوته وكذا ما بعدها (قوله موصى له
بضمتها) أي دائماً أو أوصى بضمها مذكورة فأنها تفل له جبراً أي لأنها
كالمستأجرة المزوج لها الإرث لأنها ملكه وفيه أن هذا يقتضي أنها لو وقت
عليه زوجته أو أوصى له بمحضها أبداً ففسخ نكاحه والقول بذلك قد ساقفه
فليمر اهـ ل في قول الفحل واستقر ع ش على م والافتقار قال لانها
كالمملوكه (قوله ولو جهما حر الخ) أي ولو كانت الحررة غير مباحة بخلاف مالو
أسلم عليهما أو كانت الحررة غير مباحة فأنها كالعدم اهـ ب ش (قوله حلت له
الامة) بأن لم تكن عنده من تصالح ل (قوله كان يقول الخ) مقتضاه لو قدم
الامة لا يفسخ فيها عبارة شيئاً كابن جبر وقدم الحررة أي على الامة أم لا لم يقدم

الحرة قامه على الخلاف وبه يعلم أن تقديم الحرة إنما هو لبيان نكاح الأمة قطعا
 وأما إذا قدم الأمة فيكون مطلقا غير مقطوع به بل على الخلاف أحم ل (قوله
 صحيح في الحرة) وإن كانت غير سالقة لا تمتع وإن كان التطيل إلا في شافيه من ل
 وقاس ما مر من جواز نكاح الأمة على غير الصالحة مع نكاحها هنا حيث
 كانت الحرة غير سالقة فلا راجع ش على م وقال صواب تيسر الحرة يكونها
 سالقة لا لتطيل المذكور (قوله ولائها كما لا تدخل الخ) تطيل فاصلا مناسب
 تعيمه بقوله حلت له الأمة أم لا لأن محل انتفاع ودخولها على الحرة إذا كانت الحرة
 سالقة ح ل (قوله وليس هذا كنكاح الاختين) أي حتى يطل نكاحهما
 (قوله كما علم) أي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الأمة شروط ودون الحرة
 فقل من غير شرط فاسفة فمن هذا فنكاحها على نكاح الأمة (قوله فكالحرة)
 أي في صحيح في الحرة قط (فصل ونكاح من قبل ومن لا قبل وهي ثلاث) *
 الأولى من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب الثانية من لها كتاب يحق الشاة
 من لها شبهة كتاب (قوله وما يدكرمه) أي من قوله وهي تسلم مع قوله
 ومن انتقل الخ (قوله لا قبل) أي ولا يصح بالنسبة للسلم ولا قبل ويصح بالنسبة
 للكتابوع ش (قوله للسلم) أي ولا كافرا أو أجمعه ح ل فقبل الوثني واليهوسى
 ونحوهم شاء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله نكاح كافرة) وكذا
 وطواها ذلك المين شرح م ر قالوا ذلك المين مثل النكاح في الحل والحرة
 (قوله ولو يمجوسية) أخذها غاية لئلا يترحم حله بسبب أن لها شبهة كتاب بخلاف
 الوثنية إذ ليس لها ذلك في أدلى بعدم حل نكاحها (قوله وإن كان لها شبهة كتاب)
 أي والحال أن لها ذلك لما قبل أنه كان لهم نبي أنزل عليه كتاب فقلوه فرفع
 الكتاب ومن شبهة الكتاب أن لهم كتابا يبايعون بهم وفي الواقع ليس
 كذلك لرفعهم في شرح م ر والمشهور أن المجوس كتابا منسوب إلى زرادشت
 فلما بدلوه وضعه أه قال ع ش نقلنا عن بعضهم زرادشت وهو الذي تدعى المجوس
 نوتة بفتح الزا وبالراء المهملة بعدها ألف ثم دال ه لمة مضمومة وسكون الشين
 المنجدة ثم تاء مشددة (قوله الأكاسية) نعم الأصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم
 نكاحا لا تسرى لأن المقصود من النكاح أصالة التوالد فاحتياطه ولا نه يلزم أن
 تكون الزوجة الكتابية تمام مؤمن بقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم بخلاف الملك
 فيها واستدل الفقهاء بجواز التسرى لها الكتابية بأنه صلى الله عليه وسلم وطى
 حصة زوجاته قبل إسلامها قال الزركشى وكلام أهل السير يخالفه م ر واعتمد

(صحيح في الحرة) بفتح قال الصنف
 دون الأمة لا انتفاء شروط
 نكاحها ولائها كما لا تدخل
 على الحرة لا قانها وليس
 هذا كنكاح الاختين لأن
 نكاح الحرة أقوى من نكاح
 الأمة كما علم والاختان ليس
 في نكاحه أقوى به بل
 نكاحهما معا ما لو جمعها
 من به دق في قدر فيصع فيها
 الآن تكون الأمة كتابية
 وهو مسلم فكالحرة
 (فصل في نكاح من قبل
 ومن لا قبل من الكافرات) *
 وما يدكرمه (لا قبل) لمسلم
 (نكاح كافرة) ولو يمجوسية
 وإن كان لها شبهة كتاب
 (الأكاسية خالصة) ذنية
 كانت أجنبية

عش كلام أهل السير عليه يكون كلام م د كثير في الجواز الوقوع لكن
 القليل الذي استدله الفقهاء دل على الوقوع فليل أهل السير يعمون وطمع لما
 قبل اسلامها وقولون ان الوطء بعد الاسلام والجواز مستخدم من أول عبارة
 م د (قوله فيل نكاحها) أي والنسرى بها ح ل (قوله وقال والمحصنات)
 أي فمضى خصمة ان جعلت الكتابيات من المشركات بقوله تعالى اتخذوا أحيارهم
 وورعيا منهم أربابا من دون الله وغيره خصمة ان لم يقل بذلك وتكون الآية الأولى
 دليل التعريم والثانية دليل الحل ح ل وكذلك م د (قوله بكرة) أي مع
 كراهة ان لم يرج اسلامها وجد مسلمة فصلى ولم ينقض العتق والأفلا كراهة بل
 يسر برما وروح ل وهو يلق بمخوف كآذره الشارح بقوله فيل نكاح
 (قوله لا لها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه العلة ح ل وعبارة شرح م د
 لانها ليست تحت قهرنا أي فينتاج الزوج الى ان يقيم لاجلها بدار الحرب وفي افاتته
 هناك فكثير سواد الكفار (قوله ولتخوف الخ) هذه السلسلة تنفذ في كراهة
 نكاح النسلة العقبية في دار الحرب ح ل (قوله حبس لم يسل الخ) أي لانها لا تصدق
 في أنها زوجة مسلم فلا ينافي هذا ما نقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز زواجها
 ح ل (قوله كعكسه) كالحرم نكاح المتولدة والتوليدي آدمي وغيره وهي أوهو
 على صفة الآية دمية أو الأدمي ولم يلبسوا التعريم في المتولين مسلم وكافرة لان
 الاسلام يعلو بطلب سائر الأديان تحديث الاسلام يعلو ولا يعل عليه ح ل (قوله
 تقليدا للتعريم) ظاهره وان بلغت واختارت دين الكتابي وهو كذلك وهو المعتمد
 عندم خلافة لابن جرير في كتابة لا تقل وفيها كتابية وان لم يقتد به الكتابي
 لانها تتبع أثر في يوبها في الدين إذ قد تضمن ذلك بالمسلم بل لا يصح ح ل
 والرفعي جابا للوفى وهو الصم سواء كان معقورا أو غير هو المجوسية عابدة السار (قوله
 يهودية) متمسكة بالتوراة والثانية متمسكة بالانجيل ح ل (قوله لا متمسكة بزبور
 فاروق) يعني اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسبق أن من كان كذلك
 فعل منّا كتمهم لمسكهم بالتوراة ح ل الآن يحمل كلام الشارح على من تمسكت
 بالزبور تركت التوراة (قوله شيت) بالثلاثة أو المتأخرة فوقه ا ج وهو ولد آدم لصلبه
 وكان أجل أولاده وأفضلهم وأشبههم بآبيه وأحبه اليه ورميه وخلقته وولده أمته
 في بطن وحده وعمره سبع مائة سنة وهو الذي تنهى اليه الأنساب كما قاله الدمري
 اه ومعه خمسون ومئة ادر يس ثلاثين واربعم عشرة على الاصح والبشرة
 الباقية من المائة انزلت على موسى قبل التوراة وقيل انزلت على آدم اه وبرز

فيل نكاحها قال تعالى
 ولا تكموا المشر كان حتى
 يؤمن وقال والمحصنات من
 الذين اقبلوا الكتاب من قبلكم
 أي حل لكم بكرة لانه يحاف
 من الميل اليها الفتنة في الدين
 والحريية أشد كراهة
 لانها ليست تحت قهرنا
 ولتخوف من ارقاق الولد حيث
 لم يعلم اه وولد مسلم وخرج
 بمخالفة المتولدة من كتابي
 ونصوة ثنية فحرم كعكسه
 تقليدا للتعريم (والكتابية
 يهودية أو نصرانية)
 لا متمسكة بزبور او دونه
 كصفت شيت وادريس
 واربعم عليهم اله لالة
 والسلام فلا تقل لمسلم

عليه قوله تعالى صف ابراهيم وموسى الا ان يجعل الصفف تشبهه الكتب ق ل
 على الجلال وشورى لكن هذا بعيد (قوله لان ذلك) أي الزبور ووصف شبت
 وصف ادريس وصف ابراهيم لم تقبل نظم بدس أي فلم يكن لتتمسك بها حرمة
 كبرمتي عندهم كتاب ووجه هذا التمرض واضح ح ل ولهذه ان عدم انزال
 الفاظها لا يتحرمة من كتاب التمسكة بها وانه يقتضي انها ليست كلام الله مع
 انها كلامه لانها معدود عن الكتب للفرق ولو كانت المعاني تسمى كتابا مرقلة
 سميت الاحاديث النبوية كتابا لان معانيها انزلت فالحق ان الزبور والصفف
 انزلت الفاظها ونهوا معانيها بالهامن الله كما قاله ق ل على الجلال (قوله وانما)
 اوصى الهم معانيه) أي هو ما بالهامن من الله تكون ليست من كلام الله على هذا
 بخلاف ما بعدد (قوله لانها حكم) جمع حكمة وقوله ومعظ الظاهر انه تفسير الحكم
 لانه لو اريد بها حكم كلام وافق الحق لثملت الاحكام التي تقاها بقوله لا احكام
 وشرايع الان تخصم بنير الاحكام فيكون مواضع حلف خاص على عام لان المواضع
 لا بد من اشتغالها على وعظ (قوله لا احكام وشرايع) حلفه تفسير أي فالتمسك
 بها كالتمسك ح ل (قوله فيها تصان) راعي معنى غير فانت الغدير (قوله وفساد
 الدين) يعني انهم لما تمسكوا بما لم ينزل نظم بدس كان بمثابة الدين العاصف والتصير
 فيه مسامحة حل أو يقال المراد بالدين التمسك أي وفساد التمسك أو يقال شدة
 فساد الدين أو يقال وفساد الدين أي باعتبار الاصل كما في م ب حلاف الكتابية
 فان دينها باعتبار الاصل صحيح (قوله في اسرايلية) أي بمساكن شلت في كونها
 اسرايلية فهي داخله في قوله وفي غيرها ع ش على م ر (قوله الى اسرائيل)
 واسمه بالعبرانية عبدا ح ل وهو لقب يعقوب (قوله دخول أول آياتها بالآباء
 الذي تنسب اليه) ولون جهة الام وفي شرح الاشارة لابن ابي شريف أن المراد
 بالآباء مطلق الاسرول ولو جهة وهو قريبي حيث نسبت اليه ما عرفت قيلتها بها
 ح ل وعبادة م ر والمراد بأول آياتها أول حديث يمكن اقتسابها اليه ولا نظرين بعده
 ونظاها به يكفي هنا بعض آياتها من جهة الام وقول م ر ولا نظرين بعده أي الذي
 انزل منه فلا يضردخول فيه بعد البعثة السابعة ولا يضركوه محوسبا فاذا تفرق
 الجوسى المذكور بكتاية ح ل بنتها وهاهنا قبلنا من أن المتولدة بين من نزل
 ومن لا نزل تحرم كآله ح ل أي فصل التمرير اذا دخل أول آياتها في دس
 الكتابي قبل نفسه (قوله وهي بعثة عيسى) بالنسبة الى بعثة موسى وقوله وأوتينا
 بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من ع ش فلا حاجة الى اطال به الجلي فشرية

قبل لان ذلك لم يقل بنظم
 مدرس ويتلى وانما اوصى
 عليهم معانيه وقيل لا يحكم
 ومواضع الاحكام وشرايع
 وفرق القتال بين الكتابية
 وغيرها بان فيها قصا واحدا
 وهو كفر ما وغير ما فيها
 فصان الكفر وفساد الدين
 (وشرايع) أي حل كتاب
 المكتوبة الخالصة
 (في اسرايلية) نسبة الى
 اسرائيل وهو يعقوب بن
 اسحاق بن ابراهيم عليهم
 الصلاة والسلام مardته
 يقول (ان لا يسلم دخول
 أول آياتها في ذلك الدين
 بعد بعثة نفسه) وهي بعثة
 عيسى أو نينا

وعيسى ناسفة للشرعة موسى وقيل خصصة لما اقره تعالى ولا حل لكم بعض الذي
 حرم عليكم وورد بانه لا يشترط في نسخ الشرعة نسخ جميع أسكلها جهر (قوله وذلك
 ان عمل) أي بالتواتر أو بشهادة عدلين أسلها أي عند القاضي وأما في مقدار الجزية
 فحكى اخبارهم قطيبا لخس الدماء ولم يكتف به ولا بان بار القليل هنا احتياطا
 لا لأبضاع لكن بأخبار العدل يصلح له السكاح بأطالاة من إقامة الشارح مقام
 اليقين ومن ثم لو اذبح زوجة بان زوجها مات حل لها التزوج بأطنا حل (قوله
 بعد قصره) وإن لم يمتوا المحرف س ل (قوله كعته من بين موسى وعيسى)
 لأنهم كلهم أرسلوا بالتزوية حل أي بالعمل بها وبيانها كدوا ورايته عليهم ما
 أسلام (قوله لشرف نسيم) الماسب أن يقول بسبه أو نسبا (قوله لسقوط
 بصيته) أي ذلك الذي وقوله بها أي سلك الشرعة النامضة وهي شرعة عيسى
 فلم يدخل فيه وهو حق حل (قوله وفي غيرها) كالزوم اه ب د (قوله أي غير
 الأسرايلية) أي غيرها جينا بأن علم أنها غير أسرايلية أو تلك حل هي أسرايلية
 أولا س ل (قوله أن يعد) أي التواتر أو بشهادة عدلين أسلها لا يقول المتعاقدين
 على المختدرى (قوله مطلقا) أي ضمنوا المحرف أم لا (قوله لتسكهم) الماسب أن
 يقول لتسكهم أي أول الأياه أو لتسكهم أي الزاد فيمكن أن يكون الضمير راجعا
 للأياه وفيه ان المدعى دخول أول الأياه لا الأياه ماضيا ماضيا وصحدا اقبال
 في قوله السابق لشرف نسيم وقد يجب أن الضمير راجع لقومها الملعون من المقام
 اه وعبارة المفاج دخول قومه في ذلك الذي فعل هذا التعبير سري ليس شراره
 (قوله أو بعدها وقبل تحريمه) اتحاد كرهه الصورة ووجه العكس وكان الاخير
 أن يقول بخلاف ما اذا علم دونه فيه بعدها أو قبلها وبعد تحريمه ولم يمتوا المحرف
 (قوله أو عكسه) أي قبلها أو بعدها تحريمه حل ووجهه ولم يمتوا بقيد في العكس
 (قوله أو ذلك) معطوف على علم فهو راجع له ووالثلاثة أي أو تلك فيها وانما اثر
 الثالث في هذه دون التي قبلها لما اشار اليه الشارح في تلك قوله لتصرف نسيم
 وقول السبكي يقتضي الحل فبما علم دخول أول أصولهم وذلك حل هو قبل النسخ
 أو التصريف أو بعدهما حل والأصام كناية اليوم لا يعلم أنه أسرايلي الا ويحتمل
 فيه ذلك فيؤدي الى عدم حل ديانهم أحدهم يوم اليوم ولا منا كتهنم بل ولا في زمن
 المعصية كفي قريظة والتعبير وقبضاع وطالب جني بأشام منهم من الغنائم تأتي
 لأن يدهم على ذبيحتهم غير أن كوا عليهم دليل شرعي ومنعهم قبل هتسب يقتضون
 بعضهم اه ضيق ورود اه شرح م ووجهر (قوله لسقوط فضيلته بالنسخ)

وذلك بأن علم دخوله فيه
 قبلها أو تلك وأن علم دخوله
 فيه بعد قصره أو بعد ستة
 لا تحضه كعته من بين
 موسى وعيسى لشرف نسيم
 بخلاف ما اذا علم دخوله فيه
 بعدها لسقوط فضيلته بها
 (و) في (غيرها) أي غير
 الأسرايلية (أن يعلم ذلك)
 أي دخول قول كناية في ذلك
 الله بن (قبلها) أي قبل ستة
 تحضه (ولو بعد قصره
 أن يمتوا المحرف) وإن أفهم
 سكتام الأصل المنع بعد
 التصريف مطلقا لتسكهم
 بذلك الذين حين كان حقا
 بخلاف ما اذا علم دخوله فيه
 بعدها أو بعد قصره
 أو بعدها وقبل تحريمه
 أو عكس ولم يمتوا المحرف
 أو تلك لسقوط فضيلته
 بالنسخ أو بالتصريف المذكور
 في غير الأخيرة وأخباره لا
 فيها (ومى) أي السكائية
 الخالصة

أى فى الاقايين وقوله اربا بقصر بى فى الثالثة (قوله فى محو نقطة) بخلاف التوراة
والحديقة فيها ح ل فببيع حقوق المسلة ثابتة الا الذين (قوله وقوله) ويجب
ان يسوى لما فى القسم وان كان حقه شريعة يدر (قوله ويقتصر عدم النية) أى
لو امتنع أى النية الحقيقية لانيتها كلابى فى غير الممتعة لادان تسوى ع ش
أى لا تميز ولو فعله مكرهه بان يشره وجب عليه ان يسوى عنها شيئا وعادة
ع ش قوله فيها يقتضى انه يسوى عنها بعد الامتناع وهو كذلك قال س ل فى نوى
استباحة التمتع وكذلك فى المحنونة (قوله لمن يحسن) ولو منعوا عنه وقوله ونحوه
شامل للتوب والبدن وان لم يكن لذلك راحة مكرهه وهو واضح لان ذلك يقتضى
الشهوة وتقل الرغبة ح ل (قوله وما يستداد) أى خلق المسألة (قوله ونحوه)
كتنف الاباط (قوله لتوقف التمتع) أى فى التسل وقوله او كاله أى فى التنظيف
وما بعد موصل جرم اذا امتنع الزوجة من تمكين الزوج لشيئته وسكنة
اوضاعه هل تكون ناشئة فاما ببقوله لا تكون ناشئة ذلك ومثله كالتصير للمرأة
عليه يميز على ازالته اخذنا ما فى البيان ان كل ما يتأدى به الانسان يجب على الزوج
ازالته حيث نأذنته ذلك تأذبا لا يستل حادة ويسمى ذلك بغير ان الاحوال من حيران
الرجل الذى كور اوفى هو ما شره ويؤخذ من ذلك جواب حادة وقع السؤال عنها
وهى ان رجلا يظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان أخبر بليسانه انه ما يمدى اولم
يغير اذ ذلك لكن نأذت للمرأة تأذبا لا يستل حادة للزوجة مع ذلك على عدم قسالى
ما تظف به به فلا تكون ناشئة بامتاعها وان لم يغير البليان الذى كور وان جاز كر
وكان ملازم على النظافة بحيث لم يبق بسمنه من العفونات ما يتأذى به وجب
عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد دفنهما ومن ذلك فى هذا التفصيل القروح السائلة
ونحوها من كل ما لا يثبت الحيا ولا يصل بقوله سالى ذلك بل بشهادة من يعرف حاله
لكثرة عشرته ع ش على م د (قوله وتعبيرى بنحو نقطة الخ) لشمولة الكسوة وغير
العص وغير الاعضاء أى بالنسب فى كلامه الاصل ليس بقيد وكذا الاحصاء (قوله
وقهرم سامرية الخ) أى لاجلهم ليسا من أهل الكتاب برماوى (قوله وصاوية)
من صبا على مقدم مال اليه وقوله خالفت النصارى فى أصل دينهم وأصل دين
اليهود الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الايمان بيسى والانجيل
ح ل وأصل ديننا الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال لى لى التفسير
أصل دين كل امة سكنتها ونبيها وفسر الماورى الخالعة بان تكذب الصاوية
بيسى والانجيل والسامرة بموسى والتوراة زى وكذلك لو تقوا الصانع أو عبدوا

(جملته فى محو نقطة)
كسوة وقسم ويلاق
بجامع الزوجة القنينة
لذلك (فلا يجارها) كالسلة
(على غسل من حدث أكبر)
بمبعض وجابة ويقتصر عدم
النية منها الضرورة حكما
فى المسئلة للمحنة (و) على
(تظان) بفصل مدح من
بحس ونحوه ما يستدل ونحوه
(و) على (ترك تناول خبث)
كغزير يصل ويصبر
لترقى التمتع أو كاله على
ذلك وتعبيرى بنحو نقطة
وينظف وتناول خبث
أهم من تغيير بنقطة وقسم
وطلاق وفصل ما لم يحسن
من اعضائها وما كل
خبر (وقهرم سامرية)
خالفت اليهود وصاوية)
خالفت النصارى فى أصل
دينهم (أورشل) فى خالفتها
لم يبق فيه وان انقسم
فى الفروع

بمختلف ما ذلنا عنهم في الفروع قطعاً فيها (١٨٣) مبتدعته في البتة أهل الاسلام والسامرة طائفة

من اليهود والصابئة طائفة
من النصارى وقول أوشت
من زيادتي واطلاق الصابئة
على من قتلناه والمراد وتطلق
أيضاً على قوم أقدمهم
النصارى يبدون الكواكب
السبعة ويذوقون الآكل
اليهاوتيقون الصانع الخالق
وهؤلاء لا تامل مناسبتهم
ولا يميزهم ولا يفرقون بالجزية
ولا ينافي ذلك قول الرافعي
في الصابئة النصارى المخالفة
لهم في الأصول أنها تصد
الكواكب السبعة إلى أتم
ما مر لها وزمواقتهم في ذلك
لأقدمين مع موافقتهم
في الفروع والنصارى وهم مع
الموجود في زمنهم من الأقدمين
سبب في استثناء القاهر
التيه على عبادة الكواكب
ما في الأسطرى يقتلهم
(ومن اتقل من دين لا حرم
تعين) عليه (الاسلام) وإن
كان كل من غير الله عليه
لا أقره بظلال ما اتقل
ضموا كان مقراً بظلال
ما اتقل ما كان إلى الاسلام
الحق بآمنه ان كان له امان
ثم هو حرم ان يظفر ناه
قتلناه (فلو كان) المتقل

كوكبا كما في شرح م و (قوله بخلاف ما ذلنا عنهم في الفروع) أي في ما دون ما ذلنا
عنكم هم اليهود والنصارى كبتدعته من ل (قوله لا تهابتدعته) بخلاف
التي خالفت في الأصول ذلنا عن وجهها عن حديد تأمل الكتاب ليستمن أمهلا
جميعاً فاشبهت المرتدة عن الاسلام من ل (قوله نعم ان كفرتها اليهود) أي في الأولى
والنصارى أي في الثانية قالوا ربني أو يوقيل من ان الاستدلال صوري لا ينهني
كفرها لم تكسر موافقة لهم في أصل دينهم غير ظاهر اذ قد تكفروا بانكار حكم
فرعي حديم أو بغير يقتضي كل منهما الكفر كالتقاء مصنف في خا ذيرة تدبر (قوله
والسامرة) أصلهم السامري عابد الصلح ل (قوله على قوم أقدمهم النصارى)
كانوا في زمن ابراهيم منسوبين لصابي ثم فوج ذى (قوله يبدون الكواكب
السبعة) وهي المجموعة في قوله

زحل شرى مرتض من شمس * قترارت لمطارو الاقار

وهي مرتبة على هذا التظم السماء العليا إلى السفلى برماوى (قوله ويتركون
الصانع المختار) ويؤمنون ان الفلك على ما تلقى في وح ل (قوله ولا ينافي ذلك) أي
قوله وتطلق الخ (قوله ان تابد الكواكب الخ) أي فكلهم الرافعي يقتضي انها
من النصارى وما قدم في قوله يطلق الخ يقتضي انها قوم أقدمهم النصارى لانها
منهم وما صلح منع الثاني ان الذين يبدون الكواكب السبع فرقان فرقة
أقدمهم النصارى وهي التقدمة وفرقة من النصارى واقتت النصارى في الفروع
واقتت تلك الفرقة التي هي أقدم في كونهم يبدون الكواكب فهي ملقة وهذه
مراد الرافعي وبالمية تقول الرافعي الملاق ثالث الصابئة شيئا (قوله في ذلك)
أي عبادة الكواكب السبعة (قوله ما في الأسطرى يقتلهم) وبذلوا القاهر لا
سكترا فقتلهم م وهذا من غباوته اذ كان يمكنه ان يقتلهم وبأخذ جميع
أموالهم (قوله ومن انتقل) ذ كرهنا مع ان المناسب ذكره في باب الردة فوطئة
لعله قل كان المتقل الخ (قوله لا أقر الخ) قضيته ان من انتقل فقتل بفرقه
الى ما قبل عليه يقر وليس مراد اسكما هو ظاهر لا لا اعتبر اعتقاد قبل الواقع وهو
الانتقال الى الباطل والتسليم الذي كور انما هو قتال فلا مفهوم له شو يرى منه
م و (قوله ما اتقل اليه) أي مع كونه بخلاف الواقع فلا يقال ان هذا لا يلى
يأتى فيها إذا سلم الكافر (قوله يقتلناه) أي يجوز تقاتله ويجوز ضرب الرق عليه
ويجوز إلته عليه سكترا قبل وفيه فظروا لا يقر على غير الاسلام فلا يمين قتله
وان ضرر بسا عليه الرق أو متناح ل (قوله حلت له) أي استرحلها له (قوله

(المرأة) كان تصرفت يهودية (لقتل مسلم) كالمرتدة (فان كانت) أي التي تقاتل (تسكتو حكمة ردت) فقتله
بما يأتى ونرج بالاسلم الكافر فانه ان كان يرى تسكتو حلت له الاسلام (ولا تامل مرتدة) لاحد
من المسلمين لانها كافرة لا حرم

ولامن الكفار والمعتقة الاسلام فيها (مودة) من الزوجين (182) لولا احدهما (قبل دخول) ووافق ١٨٠

من استثنى المعنى (تجوز) فمرة) بينهما العلم تأكد
الكتاب بالدخول أو ما في
مساء (توبعده) توقفها
(كان جميعا اسلام في المدة
دام الكتاب) بينهما تأكد
بما ذكر (والا فالفرقة)
بينهما أحاطة (من) حين
(الرقة) منها ومن أحدهما
(وحر) وما في مدة التوقف
لتر لملك الشكاح بالردة
(ولا حدة) فيه شبهة بقوله
الشكاح بل فيه تجوز بوقوع
المدة منه كالو طلق ورجعه
وجسائمه وطهاني المدة
(باب نكاح المشرک)
وهو الكافر على أي ملة كان
وقد يطلق على مقابل الكتابي
كافي قوله تعالى لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب
والشركيين منفكرين
لو (أسلم) أي المشرک ولو غير
كتابي كوثق وجوسى
(على) حرز (كتابة) بقيد
فدنه بقول (تقل) له ابتداء
(دام نكاحه) ليجوز نكاح
المسلم لما (أو) على حرز (غيرها)
كرتية وكتابة لا تحمل له
ابتداء (وتظنت) عنه بأن
لم تقبل معه وتيسير بغيرها

ولامن الكفار) وليرتد أمثلها لانهما لا دونهما
ومن رقة ما لو قال زوجته ما كافرتم بدعوية الكفر لان أو أظلمت أو أطلق
برماوى (قوله قبل دخول) ولو في الله ر (قوله ولم يزوجها) وليس له في زمن
الزوج نكاحا لغيره ما أخرج م ويرتد ظاهرا وبالا وطلقه فيها ما ب ح
ولا نكحة لما وان أسلمت في المدة وقوله فان جوسا اسلام بان لتلق عدم قتلهما
حتى أسلم ع ش وليس المراد انها يقرن الى القضاء المدة لم ينظر هل يعود المرتد
للاسلام أو لا وقوله اسلام في المدة أى ولو بقوله كان غاب ثم ذهب دعائه المدة
وعال أسلمت قبل قضاءه لم يملك نكاحه فان كذبه قبل قولها (قوله والا) بأن أسلم
بعد قضاءها أو قازمه الاسلام كاقضاء الملاحم تطليها مانع من ل وقوله حرم
وطه ويحب به مهر برماوى أى ان لم يصحهما الاسلام في المدة (قوله لتزل ملك
الشكاح) أى ملك انتفاعه أى الاستغناء عنه كامر

باب نكاح المشرک

أى الحكم بصحته أو فساد أو دونه أو دونه ق ل (قوله ودوال كافر) على
أى ملة كان فبمثل الكتابي وغيره وان أدى بهن من جعل لله تعالى شريكاً له
نصلى اقتدوا بأخبارهم وديانهم دون الله وعبارة جرو قد يستعمل أى
المشرک منه أى الكتابي كالغير والمسكر ح ل (قوله وقد يطلق على مقابل
الكتابي) وحينئذ يكون المراد منه من به بغيره من أهله منام ونحوها كالشمس
ح ل (قوله كافي قوله نصلى لم يكن الدس كفو ومن أهل الكتاب والمشرکين)
فه الشاهد لان هدفه على أهل الكتاب يقتضى الفارقة ش (قوله منفكرين)
أى زانين عمام عليه (قوله لو أسلم) ولو تباعا لأدويه كتاباني (قوله على حرز)
منها الأمة اذا عقت في المدة أو أسلمت وكان يحمل له نكاح الأمة م ر (قوله
تخل له ابتداء) أى قبل الاسلام بان وجدها الشروط الماروهذا فيبدأ ما تقدم
ان الزواج عند شيعتنا كابن عمر حل الكتابة للجوسى والوثق وفاقا لروضة وخلافا
للسبكي حيث كانت تحمل لاسلم ح ل وقد تقدمت حرمة الوثنية والجوسية على
الوثني والجوسى كما قاله م وفرضتها على جميع حل الكتابة لهما مشكل لانها
أشرف منهما الا ان يقال قيام المانع بالوثنية والجوسية وهو التواضع والتعصب
حرهما عليهما وخرج بقوله تحمل لم حرمة وسطته فلا تأقيل التليل وكتابة غير
السرانية لم يدخل أول آبائهما في ذلك الدن قبل ل نفس ونصريه برماوى
(قوله أو أسلمت زوجته) سواء كفت كتابة أم لا وهذا حكمه الاظهار حيث

لحق من تبييه بوثنية أو جوسية (أو أسلمت) زوجته رقتان (مكررة) رقتان حكمها قبيل الباب

لم يقل أسلمت هي (قوله قبل الدخول) أي الوطء ولو في الدبر وقوله وما في معناه
 أي من استئذان الذي في القبل (قوله ولا تأتوا من الأسلام) وكذا أو اسلم مع
 انقضاء العدة قليلا لما منع ح ل (قوله لا تسما منكم) أي مقهوران عليها
 فان قلت الفرقة باختيار من أسلم منهما لأن الزوج أن أسلم فقد وجدت الفرقة
 باختياره وكذا أن أسلمت هي قلت ما عاقل بان عليها باعتبار ان القهر مطلب منها
 الاسلام وقهرها عليه فها بهذا الاعتبار مقهوران ويروى التعليل فرقة الرقة
 فانها فرقة فصع مع انها غير مطلو بين عليها فتأكل وأجيب بان الرقة تفصل الفرقة
 بينهما فغير احدهما ويرى ذلك في اسلام احدهما (قوله أو اسلما) ولو شئت
 في المية فتقتضي تنزيههم الاسلام منة الابتداء الحكم بعدم دوام السكاح والذي
 في الروض دوام السكاح اه ح ل وبعبارة من ل اسلما أي بقينا فلا يكتفي
 الشك في المية على المانع (قوله وتساهوا بالتح) الاولى أن يقول ولتساوئهما
 لأن المساواة تصدق مع مختلف احدهما عن الآخر لأن يقال المعنى وتساهوا
 في زمن النطق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أي به لينزع ما اذا ارتد اعداها
 لا يقران (قوله لا يحصل الاسلام) ان اوداها يحصل به وحده ولا مدخل
 لما قبله فتدفع كما هو ظاهر والارم حصول الاسلام اذا في آخرها دون اولها
 وان أراد التوقف عليه مع مدخوله ما قبله فظاهر شو برى واسم ان في مثل هذا
 التركيب خبر الشأن محذوف كما له اليومى على التكبير وفيه انه لم يسهو حذف
 خبر الشأن الا اذا خفت أن وقوله يحصل أي يوجد وثق فلا يقال ان بالتمام
 به بين دخوله في الاسلام من حين النطق بالجمرة كأنه لو مات مؤمنا أي المسلم بعد
 شروعه في الجمرة وقبل تمام كتي الشهادة لارتمه بخلاف الصلاة تبين بالراء مدخوله
 فيها بالجمرة وبفريق بين ذلك وبين الصلاة بان كتي الشهادة خارجة عن مائة
 الاسلام بخلاف التكبير فانه من الصلاة حل وشرح مر أي فهو من اجزائها
 وكان ذلك التبيين ضروريا ثم لا يحتاج الى جعل الفصل للاسلام تمامها ويمكن
 أن يفرق ايضا بان الدخول في الصلاة بالية وهي تتحقق مع أول التكبير
 وفي الاسلام بالاعتراق بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتمام اذ قبله
 لم يوجد الاعتراف بجميع معناه حتى يلحقا وقوله لا تأتوا ولا تأتوا على المصالح
 (قوله لكن لو أسلمت المرأة) استدراك على قوله أو اسلما دام وقوله مع أي الطفل
 لو قال مع أي الزوج الطفل أو المومن كان أطبر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان
 عكسه (قوله عقب اسلام أبيه) فهو عقب اسلامها ولا تنظر الى أن العلة الشرعية

أي فان سكنا ذلك قبل
 الدخول وما في معناه تعبرن
 الفرقة أو بعده أو اسلم
 الآخر في العدة ولم ينكحها
 والا فلا فرقة من الاسلام
 والفرقة فيها ذكر فرقة فصع
 لا فرقة طلاق لانها مغلوبة
 عليها (أو اسلما) قبل
 الدخول أو بعده (دام)
 نكاحها خلع صحيح فيه
 وتساهوا بمعنى الاسلام
 المناسب للتفسير بخلاف
 ما لو ارتد لهما كالم (وللمية)
 في الاسلام (أو حلقا) لأن
 به يحصل الاسلام بأقوله
 ولا يأتانه وسواء لم يأت
 كان الاسلام استقلالاً
 تبعية لكن لو أسلمت المرأة
 أي الطفل أو عقبه قبل
 الدخول بطل النكاح كما قاله
 البغوي لتقدم اسلامها
 في الاولى

مع حالها لان الحكم المتابع متأخر عن الحكم المستبوع فلا يحكم بالولاية باسلام
حتى يصير الاب مسلما شرح م ر وبجاءه ح ل (قوله لان اسلام الطفل الخ) اى
لا يحكم باسلامه الا بعد اسلام ابيه واسلامها مقارن لاسلام الاب فاسلامه عقب
اسلامها لان الحكم المتابع متأخر عن الحكم المستبوع فقد حكم باسلامه بعد
اسلامها وهذا وجهه اليقينى خلافا لمجرب حيث قال بدوام النكاح بناء على ما يحرمه
من ان العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب اسلامه على اسلام ابيه لا يقتضى هذا
وتأخر ابا الزمان هو ما قاله البغوى مبنى على ان العلة الشرعية تتقدم على معلولها
بالزمان وودهر ما تقدم عن اليقينى بأن الشاوع ترل نطق التبوع بالاسلام منزلة
نطق التابع فكان نطقهما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون
الحكم المتابع متأخر عن الحكم المستبوع لا يفيد ان المدارضا على التقدم والتأخر
بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقل لا اصول عليه هنا ل (قوله واسلام الطفل حكمى)
اى فهو اسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامها وباقى ذلك في اسلام ابيها معه
شرح م ر (قوله لا تعرض مقارنته) انهم كلامه ان الفساد الضارى بعد العقد كان ارنه
أحدهما ثم رجع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في رضاع أو جاع راضعين للنكاح
س ل (قوله لفسد) اى عند ناقض فان كان مفسدا عندنا واعددهم ضرر مطلقا
او عندهم قطع لم يضر مطلقا والمراد بالفسد عندنا ما اتفق عليه علماء زائى علماء ملتنا
كما قاله المجربانى بدليل قوله فيقر على الخ فيفيدان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام
وهو ظاهر ان ترافعوا لى لاراء مفسدا اه عبدالحق (قوله زائل عند الاسلام)
وانما اعتبر زوال المفسد حتى الاسلام لان شروط الصحة لم تستد في حال الكفر
فلا أقل من اعتبارها حال الاسلام فلا يخلو العقد عن شرطه في الحالين والحاصل
انهم ترزوا حال العقد في حال الاسلام منزلة لا ابتداء لامتنع الدوام (قوله بشرط)
هلا قال بقيد كعادته وما الفرق بين القيد والشرط ولعله نفى في التعبير (قوله
ولم يصدقوا فساد) والعبر بانه اعتقاد أهل مله الزوج ب د (قوله ومن الاول الخ)
فيه ان الخروج فرع الدخول وهذه الصورة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى
انراجها لان فرض المسئلة ان النكاح دام بعد الاسلام لانه قال وحيث دام الخ
وهذا قطع فيها النكاح بالاسلام فلم تدخل فلما قال المتن ولا تضر مقارنته الخ
وحذف الحشية مع قوله ومن الاول (قوله ما لو كسج حرة) اى صالحة للتمتع ولمه
سواء تكهما معا او مرنا بامع المبة او تقدم نكاح الحرة فلا اشكال في اندفاع الامة
لان المفسد قارن العقد والاسلام واما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجب فيه ذلك

لان اسلام المفسد عقب
اسلام ابيه واسلامها
في التامة متأخر فانه قولى
واسلام الطفل حكمى
(حيث دام) النكاح
(لا تضر مقارنته لفسد ذائل
عند اسلام) بشرط زواله
بقولى (ولم يصدقوا فساد)
تتفقا بسبب الاسلام يتلاف
ما اذا لم يزل المفسد عند
الاسلام او زال عنه
واعتدوا فسادهم ومن الاول
ما لو كسج حرة وامة واسلموا
اذ المفسد وهو عدم الحاجة
لنكاح الامة لم يزل عند
الاسلام المفسد منزلة لا ابتداء

وإنما قصدوا فيه نكاح الأمة فأظهر من في ذلك إلى إمامه أي الإسلام كابتداء النكاح
 دون الحدود مما يتخلف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لأن نكاح الأمة يدل
 بعمل إليه عند تعدد الحرمة والأبدال أضيق حكما من الأصول فلهذا غلب هنا شأنية
 الابتداء لأن المفسد خوف ارتفاق الولد وهو دائم فاشبه الحرمة بتخلف العدة أي
 عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزواله ما عن قرب فالحاصل أن الإسلام منزل منزلة
 الاستداء إلا في الاحرام وعدة الشبهة الطارئة كما قاله سم (قوله كما يعلم بما يأتي)
 في قوله ومقرهم فيما ترافعوا فيه ألتنا على ما تقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى أن يراد
 بما يأتي أي في الفصل الآتي حيث قال هناك أو أسلم على حرة وأما ما أسلم ثم كثر
 نصبت أي الحرية للسكاح لانه يمنع نكاح الأمة لمن قصته حرة تصح فيمنع اختيارها
 (قوله فصل له الآن) أي حين الإسلام وقال ابن قاسم كلام الأصل يحتاج إليه
 لإخراج ما إذا أمار له مانع بعد العقد كطرو رضاع عرم موطن أم زوجته أو بنتها
 وإخراج ما إذا أقدم نكاح الأمة على الحرية وحدث شرط نكاح الأمة فإن
 العقد لا يفتقر بفسد في المدة كذا روي عن أن الزوجة في الاولين والأمة في الثالث
 لا تحمل عند الإسلام اهـ (قوله فيقر على نكاح الخ) هو والذان بعد صفرقة
 على المنطوق وقوله لاهل نكاح عرم مفرغ على مفهوم زائل عند الإسلام (قوله
 تنقضي عبارة التهاج) منقضية وهي أظهر (قوله عند الإسلام) أي قبله
 وكلامه يقتضي أنه لو انطبق آخر العدة على آخر كلفي الشهادة أقر على ذلك لانه
 يصدق عليه أن العدة منقضية عند الإسلام وتقل عن شيئاته لا يقر على ذلك
 لمقارنة المانع وهو العدة للإسلام حل وهذا هو المتعمد (قوله لانتفاء المفسد
 عنده) لأنه في الأولى لانتفاء لان النكاح بلاولى ولا شهود لم يصح اقتناعا على بطلانه
 بدليل أن داود الظاهري يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية المفسد
 زائل ولم يصدق وانساده حل ما يصح أي لأن قول المتن لا يضر مقارفة الخ سالبة
 تصدق بنى الموضوع فتأمل ما إذا اتفق القيد بالكلية كالنكاح بلاولى وشهود
 لكن صكر عليه قوله مقارنته بأنه لا يصح أن يقال لا يضر مقارنته لمفسد لعدم المفسد
 إذا المقارنة لا بد فيها من المفسد والتقي أنما هو منصب على نضر كالمقارنة فكرونها
 تصدق بنى الموضوع فيه شيء وفيه أن موضوع السالبة تنفس المقارنة ولا يرد شيء
 مما ذكرنا يصح أن يقال لا يضر مقارنته لمفسد لعدم وجود المقارنة له لم عبارة عن
 قوله لانتفاء المفسد أي فهو مثال للمفسد الزائل عند الإسلام أي ساعد على أن الخلو
 مما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من أنه غير مفسد وإن أن تقول الخلو عن الولي

كما يعلم بما يأتي فلا حاجة
 إلى الاختيار عنه بقوله
 وكانت به يشغل له الآن
 (فيقر على نكاح بلاولى
 وشهود في هذه) للغير
 (تنقضي عند الإسلام)
 لانتفاء المفسد عنده بخلاف
 غير المقضية فلا يقر على
 النكاح فيما يشاء المفسد

والشهود متحقق عند الاسلام فان الانتفاء وإلصاق الجواب أن يقال المفسد دخل
 العقد عمداً كرجلين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون
 العقد السابق خالياً عمداً كرجلين صدوره وذلك ليس هو المفسد (قوله على نكاح
 مؤقت) فيه أن هذا هو نكاح التمتع وقد قال به ابن عباس واستقر عليه وإن كان
 مخالفاً لغيره لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصع سواء
 اعتقدوه مؤبداً أم لا إلا أن يقال لم يتبدل في ابن عباس إلا جامع على خلافه
 فيكون مفسداً لكن يرد عليه خلاف داود للظاهر في جيماس (قوله إن اعتقدوه
 مؤبداً) والصعبة باعتقاد أهل مكة الزوج برماوى (قوله وقد بقي من الوقت الخ)
 لأن المفسد ليس زائلاً عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شيء فمعلوم أن لا نكاح
 لا اعتقادهم ذلك ل (قوله كنكاح طرأت عليه عذة شبهة) كان أسلم فوطئت
 بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في عذتها على المذهب وإن كان
 لا يجوز نكاح الشبهة لأن عذة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فله أن لا يكون محتمل
 في أنكحة الكفار ما لا يستعمل في أنكحة المسلمين فلينبأ عليه حكم الاستدامة هنا
 دون نظام مشرح م واستشكل اتصال عروض الشبهة بين الاسلامين بأن
 أحداً الزوجين إذا أسلم شرعت الزوجة في عذة الكفار هي مقدمة على عذة
 الشبهة كما سبق في قريسي كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عذة النكاح
 لا في عذة الشبهة وأجيب بأجوبتها ما ظاهراً لا ما مضمناً لا تقطع بكونها عذة
 نكاح بل هو أن أسلم المتكف فيقين أن الماضي منها ليس عذة نكاح بل عذة شبهة
 فزى ومن الاحوية ما إذا كانت حاملاً فأنها تقدم عذة الشبهة على عذة النكاح وهذا
 الاشكال لا يمد على كلام المصنف لأن كلامه فيها إذا طهر الاسلام على الشبهة
 والاشكال فيها إذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كما في عبارة م ر فاشكال
 التفصيل وأرد عليه تأمل (قوله ثم أحرم) أو فإن أحرماه اسلامهما س ل (قوله
 ونكاح الكفار جميع) والوجه أنه ليس لنا البحث عن اشتغال أنكحتهم على
 مفسد أو لا لأن الأصل في أنكحتهم الصحة كما كتبنا مشرح م ر أي ليس لنا البحث
 بعد الترافع والينا والمراد أن لا يصح على اشتغال على مفسد ثم ينظر هل هذا المفسد
 باق في تنقض العقد أو زائل فبقية فامر من أن انتقض عقدهم المشتعل على مفسد
 غير زائل محله إذا طهر لئلا ذلك من غير بحث والأصل بحث تمتع علينا اه وشيئى
 (قوله أي محكوم بصحته) والأصل صحة موافقة الفعل لذى الزوجين في الشرع فهو
 تستدعي تحقق الشروط بخلاف الحكم بها فاه وخصة وتضيف قال الشيخ وإلصاق

(و) يقر على نكاح (موقت)
 ان (اعتقدوه مؤبداً)
 كصحيح اعتقدوا فساد
 ويكون ذكر الوقت لغوا
 بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤبداً
 فاه إذا وجد الاسلام وقد
 بقي من الوقت شيء لا يقر على
 نكاحه (أنه نكاح طرأت
 عليه عذة شبهة وأسلمت)
 فيقر عليه لأن ما لم يرفع
 النكاح (أو) نكاح (أسلم)
 فيه أحدهما ثم أحرم بنسب
 (ثم أسلم الآخر) في العذة
 (والأقل جميع) فيقر عليه
 لأن الاحرام لا يؤثر في دوام
 النكاح فلا يخصص الحكم
 بما اقتصر عليه الأصل من
 التصريح بما إذا أسلم الزوج
 ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة
 (لا) على (نكاح عديم)
 كتبته وأتته وزوجه آية
 أو أنه لا يزعم المفسد
 (ونكاح الكفار جميع) أي
 محكوم بصحته وإن لم يسلموا
 وخصة وقوله تعالى وإمراته
 حاله الحطب وقوله وقالت
 إمرأة فرعون

ولا لهم لو تزاعوا البناء بطله قطعا (١٨٩) (فلو طلق ثلاثا ثم أسلم لم يخل لها بالجملة) كافي إنكسما

(ولقرة على نكاح محرم)
 صحيح (والمسي القاسد)
 نكح (إن قبضته) كله (قبل)
 اسلام فلا شيء لها
 لانفصال الامر بينهما وما
 انفصل حاله الكفر فلا يتبع
 نعم لها مهر المثل ان كان
 المسمى مسلما مسرورا لان
 الفساد فيه لحق المسلم وفي
 نحو النكاح لم يخلق الله تعالى
 ولا ناقره حاله الكفر على
 نحو النكاح دون المسلم والحق
 بالمسلم في ذلك عهد ومكانه
 وأمه له بل وطلق به سائر
 ما يتحقق به المسلم والكافر
 المصوم (أو قبضت قبل
 الاسلام) بضته فلها قسط
 ما يقع من مهر المثل) وليس
 لها قبض ما يقع من المسمى
 (والا) أي وان لم قبض منه
 شيئا قبل الاسلام (ة) لها
 (مهر مثل) لانها لم ترض
 الا بالمرء والمطالبة في الاسلام
 بالمسمى القاسد بمنتهى
 فرجع الي مهر المثل حكما
 ونكح المسلم فاسد ورجل
 استمهاقها بل والمسمى
 الصحيح فمالو كانت حرة
 اذ لم يتنح من ذلك فوجها
 فاسد اتلكه والظلة عليه

المراد أنه يعطى حكم الصحيح والافهم أنه محكوم بضته لا ينقض تأمل شورى
 وكتبا بضاقوله أي محكوم بضته أي حيث لم يوافق الشرع وما اذا وافق الشرع
 كان زفجهما القاسي صحيح لانطلاق تصرف الصفة عليه حل (قوله ولا تنهم
 لو تزاعوا الخ) فيه تليل الشيء بنفسه لان معنى قوله لم يطله انما يحكم بضته
 فيكون المعنى ونكاح الكفار يحكم بضته لانهم لو تزاعوا البنا يحكم بضته
 تأمل (قوله فلما طلق ثلاثا ثم أسلم) أي أو أسلم هو ولم يخل في الكفر وما ذكرناه
 في الصورة الثانية ظاهر وان اومر المباقيهم على التمييز بانهم أسلموا خلافة
 أو مالو شملت في الكفر كفي في المثل اه شرح حر (قوله لا يخل) ولو في
 الكفر سواه اعتقدوا وقبح الطلاق أولا لا انما تنبتر حكم الاسلام حل
 (قوله نكح) والظاهر ان مثل النكاح لم يزلوا به متقوما حل (قوله لانه منه) أي
 الرشيد أي أو قبضته وفي غيرها ولو باجبارين فانهم فان لم قبضه أحد من ذكر
 بان قبضته سفينة ترجع إلى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح حر (قوله لا يبيع)
 أي بالنقض كافي في شرح الروض (قوله عهد ومكانه وأمه له) وان كانوا كفارا
 بليل الحاقهم بالمسلم اذ لو قيدا بالاسلام لكانوا داخلين في المسلم شيئا (قوله
 فلها قسط ما يقع) والاعتبار في قسبط ذلك في ضرورة مثل نكح تعددت ظروفها
 واختلف قدرها أم لا بالكيل وفي ضرورة مقتوم تكبرين زادت احدهما بوصف
 يتخفى زيادة قيمتها وتكثير من القيمة عند من يراهاتم لوتعدد النص وكان
 مثلا كز في خبر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فيبقى اعتبار الكيل
 ولا شافي مقررنا ما في الرخصة أنه لو لم يكن له الا كلاب وأوصى بكلين
 كذبه اعتبر العدد لا القيمة لان ذلك محض تبرع فاختفرتم ما لا يتفرق في المعاوضات
 شرح حر (قوله أي وان لم قبض منه شيئا قبل الاسلام) بان لم قبضه أصلا
 أو ضته بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامها أم اسلام أحدهما كما نص عليه
 في الام شرح حر (قوله وعمل استحقاقها الخ) عمله أيضا في خبر القومنة اما لو نكح
 مفترضا فلا شيء لها وان وثقها بعد الاسلام روى أي لا مهر لها الا ما استحق وطنا
 بلا مهر ولا نبيه ما في الصداق أنه لو نكح ذي ذمية فتويضا وتزاعا البنا حكتما لها
 بالمهر لان ما هنا في الحريين وفيما اذا اعتقدوا ان لامهر بحال بخلافه ثم فيها
 حر (قوله فمالو كانت حرة) أي والزوج مسلم أو حربي كما هو ظاهر وهو ظاهر
 ان كان مهر المثل أو المسمى مينا مالو مسكان في الذمة فهل يأتي ذلك في غيرهما
 بقصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا نظره عن والظاهر أنه يأتي فيه أيضا

٤٨ في ث والاستقط حكام القوزاني وغيره عن النص ويرى عليه الاذري وغيره

(ومندحة بإسلام) منها أومنه (بعد دخول) (١٩٠) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كقوله)

بذلك قول الشافعي والاسقاط لان السقوط لا يكون الا على ما في الزمة شيئا (قوله ولو تزوج النكاح مراده رفع الأمرين ولو لم يكن أحدهما فقط بأنه لنا أحدهما يطلب خصمه بذلك بقية الكلام شوي (قوله بلا خلاف) الأولى أن يقول للأجاء (قوله ومما ناسخ الحج) والأولى جعلها أي الثانية على المعادين والأولى على الذين كما قال بعضهم إذا صار إلى التسليم الآن فعذا بالجمع والجمع ممكن ويقال عليه إذا كانت الثانية منسوخة بالأولى وقد سلف أن الثانية في المعادين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعادين وقد ذهب الشافعي إلى المنع ويحاسب بأن التسليم في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعادين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصل القياس جلت الآية الأخرى ناسخة لها من حيث التسليم من جهة القياس فلتأمل اه حجة وزى لاتهم فاسوا الذين على المعادين لعدم وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وإن أحكم بينهم فلما نزل كان ناسخا لهذا القياس وجازة شرح هذا أو قبل الآية الأولى على أهل الذمة والثانية على المعادين إذا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم أحكامنا ولم يتقدم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من التسليم (قوله لاتهم فاسوا بقره) ولا نأقروهم على شربه حيث لم يشاروا ولا نأسهل من الزنا لأن الجمرة أظنت وإن أسكرت في ابتداء ملتنا وذلك يصل في مله فقط قال جبر فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم لم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذالنا هو بالظن لقائهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على إباحة الصغرى عندهم انهم ليسوا مكلفين إلا بالفروع المصحح عليهم بدون المختلف فيها إذا عاقب فيها إلا على مقتدر التبريم اه حل فان قلت يشكل على التعليل بعدم اعتقاد قسريهم حذا نحن بشرب ما لا يسكر من البيرة إذا رفع لحاكمكم شامى قلت يفرق بان من عقيدة الحنفى إن العبرة بمذهب الحاكم المتابع ليسم الزمان لهوا بعد الأدلة الشاهدة بنصف رأيه فيه ولا كذلك هم اه فتقه (قوله ورمهم الحج) ختم هذا مع تقدم كبر من موره حكمه قوله فيقولون على نكاح بلاولى وشهود الحج لانه ضابط صحيح بجميعها وبغيرها م (فصل في حكم من راد على العدد الشرعى) * أى وماذا كرمه من قوله أو أسلم على أمر بينهما وعلى أمه الحج والأولى أن يقول في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من زادت الزوجات لانه كرحكم كل منها وقد قال مراده يحكم من زادت بالنسبة لأنفسهم أولئك من في عمنه حل وحكم ذلك أنه يلزمه اختيار مباحه ويندفع به كساح الرائد وقوله من زوجات الكافر

بلاولى وشهود أو في عمنه متغنية عند التراجع أو زواجه لاف ما إذا كانت باقية وبخلاف نكاح بيان
بحرم (فصل في حكم من زاد على العدد الشرعى من زوجات الكافر بعد إسلامه

بيان من وقوله بعد اسلامه متعلق بقوله احكم (قوله لو اسلم الخ) ولو اسلمت على اكثر
 من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح اسلموا معا او بمرتب ان ترتب المسكنان على
 الاول وكذا لو اسلمادونها او الاول وحده وهي كناية شرح هو فان مات الاول
 ثم اسلمت مع الثاني اقترنت معه ان اعتمدوا محته وان وقع عامم فترحم واحد منهما
 مطلقا اه جبروخ ط وانما لم يكن لها الاختيار كالرجل لانها لا تملك انتداه
 نكاح اكثر من رجل بخلافه (قوله من مباح له) خلافا لكالآتي مباحه لافادته
 الاختصار ويمكن اصرح بالحرف هنا لبيان ان الاضافة فيما بعد على معنى ذلك
 الحرف لا على معنى في اومن ولم يصرح به فيما تاتي الاختصار ولعلم من هنا وقطع
 ما بعده عن الاضافة لسيل المضائق اليه ولم يقطعه من العلم تقدم مضائق قبله
 يعني المضائق اليه فيه فامل شوري (قوله بعد اسلامه فيها) أي العدة وهي من حين
 اسلامه من حل (قوله لزمه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الاشهاد ع من ويكتفي
 الاختيار المضي بان يختاروا القمع فيما زاد على مباحه والحاصل كما ياتي اه اذا
 آتى بصيغة اسما لم يمتنع لصيغة فراقا لمغايرات لا يدل عليه قوله وان دفع نكاح
 ما زاد وان آتى بصيغة فراق لم يمتنع لصيغة اسما في المسكنات (قوله وان دفع
 نكاح من زاد) أي من حين الاسلام ان اسلموا معا والافن اسلام السابق من
 الزوج والنكاحه تقسب العدة من حيث تلاه أي الاسلام السبب في الفرقه
 لامن الاختيار وفرقتين فرقة فصح لافرقه طلاق شرح هو (قوله ان غيلان) ولعله
 انما نص على غيلان مع انه من جهة سنة اسلم كل منهم على عشرة نسوة كما قلنا من
 الجوزي لصحة الحديث في شأن غيلان دون غيره تقرير مدافعي وقال البرماوي لانه
 الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اسلمت اربعا) أي اخبر
 اخبرا والا ذمهي ان اسلمت للوجوب وفارق للاباحة واعنده هو واخبار السبكي
 عكسه واعتمد غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ وجوده شين
 الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لثنين لفظ أحدهما معينا أو بهما وإباحة
 الآخر كذلك فالوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أحدهما
 وحدوهة يزباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد برماوي وثله قل على
 الجلال وانظر ما الفرق بين ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لان تمييز
 مباحه يحصل بأحدهما فالحق ان الواجب واحد لا يمتنع لانه يلزم من أحدهما
 الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وان دفع ما زاد مع قول الشارح
 فيما تاتي فلو اختار العصف فيما زاد على المباح تضمن المباح للنكاح وان لم يأت فيه

لو (اسلم) مسكنا (على)
 اكثر من مباح له (كان اسلم
 حرم على اكثر من اربع
 حرائر او قبيحة على اكثر من
 قنتين (اسلمن معه) قبل
 الدخول او بعده (او) اسلمن
 بعد اسلامه (في عدة) وهي
 من حين اسلامه او اسلم بعد
 اسلامه فيها (او) سكن
 كتابيات لزمه حالة كونه
 (اهلا) للاختيار ولو سكران
 (اختار مباحه وان دفع)
 نكاح (من زاد) ضمن عليه
 والاصل في ذلك ان غيلان
 اسلم وقته عشرة نسوة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم له
 اسلمت اربعا وفارق سائرهن
 معهن ابن حبان والمحاكم

بصفة اختيار وقوله أو بما صريح في أنه لا يرى اختيار واحدة لأن لكاح الكفار
 صحيح ليستبر بعد الاسلام في أربع طبلات سم على حجر عس على مدر قوله اذا
 أنكهن مرتبا هلا قال في الثانية مع أنه أخسر ولعل وجه العدول عنه فهو ان المراد
 الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة قاتل (قوله واذا مات بعضهم) أي بعد اسلامه
 اما لو مات قبل اسلامه فهو بمنزلة اقتضاه عدته قبل اسلامه فيقتار من الباقيات
 أو بما سئل (قوله اختيار الميتات) هلا أخبر وقد قال أظهر لا يباح (قوله وذلك)
 أي التعميم الذي ذكرناه لترك الاستفصال أي والقاعدة ان ترك الاستفصال
 في وقائع الاحوال يزيل منزلة العموم في المقال وهي ما رتبه لقاعدة أخرى وهي
 دفع الاحوال اذا تفرق اليها الاحتمال كما سماها قوبال اجمال وسقطها
 الاستدلال ونختار الاولى بالاقوال والثانية بالاتصال حل ومثال الثانية قل
 عنة لرحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يميل مع استمراره فيها الذي استدليه
 أو حقيقة على عدم النقض بمس الاخنية فانه يعتدل أن يكون لها بماتل
 فلا استدليه (قوله شامل لغير الحر) فليربل عليه أن يختار بما ويعبر بل عليه
 أن يختار اثنين وظاهر كلامه ولوسفيا وهو من كل شئ كما صاح فيسب عليه أن
 يختار أو بما لا واحدة كما قرره شيئا زى أو لانه يتفرق في أنكحة الكفار
 وفي القوام لا يتفرق في أنكحة المسلمين أصالة وفي الابتدأ حقيقة حل (قوله بل)
 ولا يصح من مادك لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع ولا يقوم مقامه في ذلك غيره حل
 ونفقتين في ماله وان كن الفالتهن محبوسات تحته حر (قوله أو بعد اسلامه)
 في عدة فيه قصور وعبادة حر أو أسلم بعد أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شاملة
 لقبلة وقد ذكرها الشارح فيما بعد في قوله وكذلك أو أسلم المباح الخ فانظر لافضلها
 عن المتن وهلا أدخلناه فيه تأمل (قوله ولم يكن تحته كتابية) لم يذكره تزود الظاهر
 أن يقال في عتدته على قياس ما تقدم أنه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل
 تختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله وان أسلم) أي من
 زاد بعد العدة فانه لا عبرة باسلامه وهذا التعميم مناسب الصورة الثانية وكان عليه
 أن يذكر تعميما يناسب الصورة الاولى بأن قول وان أسلم أي من زاد بعد
 الزوج في الاولى وبعد العدة في الثانية لطابق التطيل الذي ذكره بقوله لتأخر
 اسلامه الخ تأمل (قوله فلا يتعين أن أسلم من زاد الخ) فيه ان الغرض ان الذي
 أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكره لتفصيل المذكور في المفهوم
 خلاف فرض المسألة تأمل (قوله والاثنين) أي المباح (قوله وكذلك أو أسلم

وسواء أنكهن معاه مرتبا
 وله اسما لا اخريات اذا
 أنكهن مرتبا واذا مات
 بعضهم فله اختيار الميتات
 ويرث منهن وذلك لترك
 الاستفصال في الخبر وتيسري
 بما ذكر شامل لغير الحر كما
 تقرر بخلاف عبارة ونرج
 بزياد في أملا غيره كما أن
 أسلم تبعا فلا يلزمه ولا عليه
 اختيار قبل أهلية بل ولا يصح
 منها ذلك (أو أسلم) من
 (مع قبل دخول أو) بعد
 اسلامه (في عدة مباح) فقط
 ولم يكن تحته كتابية (تعين)
 لكساح ولدفع كساح من
 زاد وان أسلم بعد العدة متأخر
 اسلامه عن اسلام الزوج
 قبل الدخول أو عن العدة
 أمال أو أسلم المباح معه بعد
 الدخول فلا يتعين أن أسلم
 من زاد أو بعضه في العدة
 أو كان كتابية والاثنين
 وكذلك أو أسلم المباح

ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم على (أو) بنتها) ماله كونهما (كاتبين أو) غير كاتبين و (أسلمتا) أن دخل بهما أو
بالأم (فقط حرمتا أبا) البنت بالذخول (١٩٩) على الأم والأم بالعد على البنت بناء على صحة أنكحتم (والأب) أن لم يدخل

واحدة منهما أو دخل بالبنت فقط
(قَالَ) دون البنت فحرم أبا
بالعد على البنت بناء على ما مر
(أو) أسلم على (أمة أسلمت معه)
قبل الذخول أو بعده أو أسلمت
بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد
إسلامها فيها أقر الكاح (أن
حلتها حديثاً) أي حين اجتماع
الاسلامين كان كان عبداً أو عسراً
أخاف البنت لآله إذا حل لم تكاح
الأمة أقر على نكاحها ما نكحت
عن إسلامه أو هو عن إسلامها
فيما ذكرنا لم يقل له أذنت (أو)
أسلم على (أمة أسلمت كأم) أي
معه قبل دخوله أو بعده أو أسلم
بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد
إسلامه فيها (اختار) من
(أمة) أن (حلت له حين اجتماع
اسلامهما) لآله إذا حل لم تكاح
الأمة حل لها اختيارها ما لم يقل له
حينئذ أذنت فلما أسلم على ثلاث
أماه وأسلمت واحدة وهي قبل له
ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة
وهي قبل له أذنت الثانية وثنية
بين الأولى والثالثة تعبيراً
بما ذكرنا من قوله عند اجتماع
اسلامه واسلامه ونظراً لما لو
يوجد الحل الأفي واحدة نثبت
أما خبر الحرفه اختصاراً وتبين (أو)
أسلم على (حرة) تصليحاً للتميم

الباح) أي فإن المباح يتعين (قوله في العدة) وهي من حين إسلام المباح إذا حل
(قوله أو أسلمت) أي معه أو في العدة كأم (قوله) أن دخل بهما) أو شئت في حين
الذخول بهما شرح م ر وقوله أو بالأم ولما هو للثلث أن سكنان المسمى فأسدا
والألمسمى س ل (قوله حرمتا أبا) ولولا إفساد أنكحتم لآله وطه كل وشبهة
بحرم الأخرى ولكل المسمى أن صغ والأفهر للثلث شرح م ر وبه يعلم ما في قول
الشارح بناء على صحة أنكحتم وإيجابان قوله بناءً وراجع للقرع بالعد لا مطلقاً
وقول م ر ولكل المسمى الخ أي أن دخل بهما كآفته وان دخل بالأم وبسبب البنت
نصف ما ذكر (قوله) ما لم يدخل بواحدة منهما) وتصدق الأم نصف المسمى
أن كان ميسراً والأد نصف مهر للثلث وقوله أو دخل بالبنت والام نصف المسمى
أن كان ميسراً والأد نصف مهر للثلث س ل قال ح ل ومثله أي عدم الذخول
بواحدة منهما ماله لو شئت حل دخل بأحدهما أو لا ولو علم أنه دخل بأحدهما وشئت
في غيرها حرمتا وسئل نكاحهما أي والاختياط أن يطل كل واحدة نصف المهر
ويرفق النصف حتى يشين الحال س ل (قوله دون البنت) فإنها تتعين
ولا يتنصع نكاحها ح ل (قوله هل مأم) أي من صحة أنكحتم حل (قوله حين
اجتماع اسلامهما) ولا يخفى في ذلك صدور الاختيار عند عرض البسار فيما يظهر
برسوى سم (قوله وهل قبل) بأن كان مسراً عن صدق حرة وقوله وهي لا تحل له
بأن كان ميسراً (قوله أولى من قوله عند اجتماع الخ) لأن كلام الأصل يقتضي
حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة قبل له تأتلف ح ل أي فيصدق أن الثانية
قبل له عند اجتماع اسلامه واسلامه لأن الفرض أنه حال اسلام الثالثة كان
مسراً مثلاً (قوله ونظراً الخ) تفيد بقوله اختياراً من أمة (قوله نصليحاً للتميم) هذا
يضائق ما مر من أن الأمة لا تقارن الحرة وإن لم نصليحاً للتميم وقت بلهم هنا الاسلام
أثرة ابتداء يقتضي أن يكون الحكم هنا كذلك الآن يقال أنه لا يلزم أن يطل
حكم ابتداء من كل وجه طيناً مثل شورى (قوله نصيحت) أي ما يستحق أخذها
من قوله بعد ولو أسلمت وعقن الخ (قوله حتى انقضت عدها) أمالوا اختياراً ما قبل
انقضاء عدة الحرة فهو باطل وإن بان اندفاع الحرة لوقوعه في غيره فبعد عده بعد
انقضاء عدها تشرح م ر (قوله وعقن) أي الأماه ثم أسلم ولا يختص الحكم
بما ذكرنا بالصف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لما ذكرنا أن يطلوا الفتح قبل
اجتماع اسلامه واسلام الزوج فيصدق ذلك بما إذا أسلم ثم عقن ثم أسلم

(وأما أسلم أي الحرة والأماه) كأم ٤٩ ع شأى معه قبل دخوله أو بعده أو أسلم بعد إسلامه في عدة أو أسلم
بعد اسلامه فيها (نصبت) أي الحرة لتكاح لآله حتى نكاح الأمة لن يقتصره تصليحاً لتميم اختيارها (فان أمرت) أي
الحرة حتى انقضت عدها (اختاراً أمة) أن حلت له كأول لم تكن حرة لتبين أنها باقية بإسلامه (ولما أسلمت) أي الحرة (وعقن)

أي الامانة ثم أسلم في عتد (فكسر الهمزة) أحبات (١٩٤) فبصار عنده كبر أربعا ما إذا تأخر صحت عن أسلامه

فصحة الامانة باقية فتعين
الحرة ان صلت بالاختار
واحدة منهم بشرطه والظاهر
أن مقارفة الفتى لسلامه
كعدمه عليه (والاختيار)
أي الفاتله الدالة عليه
مرحبا (كاختار نكاحا)
أربشه أو (مكناة
كاختار) أمر (أسكنك)
أو فتك بلا تعرض للنكاح
وذكر الكافي من زياد
وكررت إشارة إلى الفرق
بين المصريح والكناة
ولو اختار الفسخ فيها زاد على
المباح تعيين المباح للنكاح
وان لم يأت فيه بصيغة اختيار
(كطلاق) صريح أو كناية
ولو مطلقا فانه اختيار مطلق
لانه انما يطلب به المكوحة
فاذا طاق الحر أو بما اقتطع
نكاحه من الطلاق وان دعت
الباقيات بالشرع (لا فرق)
بين نية طلاق لانه اختيار
لفسخ فلا يكون اختيارا
لنكاح (و لا وطء) لان
الاختار ما كان بدءا لنكاح
أو كاستدائه موكلا منها
لا يحصل الا بالقول وذكر
هذين من زياد (و لا) لظاهر
وايلاء فليسا باختيار
لان الظاهر عدمه ولا يلا مطلق على الامتناع من الوطء وكل منهما بالاجنية الاق منه بالنكوة بالاجنية

أو عتق ثم أسلم أو عتق ثم أسلم ثم أسلم ذي (قوله بشرطه) أي شرط
حاله (قوله أي الفاتله) ولو ضمنا أو زوما في الضمني لفظ الطلاق وبين الزوم
دفع ما زاد على المباح ح ل (قوله وكرفت) إشارة فيه ان غاية ما يستفاد
من تكرير الكافي ان الثاني غير الاول ح ل (قوله ولو لم يأت الفسخ) صريحا
كصفت ورفعت وازلت أو كناية كصرفت واصلت ح ل (قوله تعيين المباح)
أي فهو واختيار زوي (قوله كطلاق) أي فانه من الفاظ الاختيار وهو مطلق
أي ح حذف حرف السلف على كاختارتك وهل هو صريح في الاختيار أو كناية فيه
أو صريحه صريح فيه وكناة كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار
الاختصاص ح ل وبما صرح من قبل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمضاه
وليس كذلك ان فسخت نكاحا فانه الطلاق اختيارا للنكاح وان أراد الاصح
عليه ان للفرق من صراح الطلاق وهذا صريح وجواب باختار الثاني ولا يرد
الفرق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفتح أولى منه بالطلاق لانه التمساده منه
ثم قال انه صريح فيه كناية في الطلاق اه حر (قوله فانه اختيار للمطلقة) أي
ضمنا كما أنه لاختارتك للنكاح ومطلق ح ل (قوله لا فرق) انظر هذا
المعلق فانه لا يحسن أن يكون مطلقا على طلاق فانه من الفاظ فهو هنا كناية
في الطلاق وان كان صريحا فيه في الزوجة المحقة لانه لم يسم الزوجة احتمل
غير معنى الطلاق ح ل وجواب بان لا يعني غيره لفظ الطلاق (قوله لانه اختيار
لفسخ) أي ويكرن اختيارا للنكاح في غير المقارفة فان قلت ما الفرق بين الفرق
والطلاق من حيث ان الاول اختيار لفسخ والثاني اختيار للمطلقة مع اشتراكهما
في حل عصمة الزوجة قلت الفرق ان الفرق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ
فلا بد للمطلقة من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق والفرق في حق
من أسلم على أسكنك من السدة الشرعية صريح في الفسخ وفي حق غيره صريح
في الطلاق شرح م و قوله فلا يكون اختيارا للنكاح فيه ان الفسخ لما زاد لم يزم
الاختيارا للنكاح في الباقي الا أن يفرق بينه وبين الطلاق لان الطلاق يتضمن
اختارا لخاصة به للنكاح والفسخ انما يزمه الاختيار بالاقبال لانه مضمّن له ح ل
(قوله لان الظاهر صريح فيه) انه محرم للحلال ولا يكون حيثما لا في الزوجة وقوله
من الوطء أي الحلال ح ل (قوله وكل منهما) أي التصرع والامتناع وبما صرح
م و صريحة في صكون الضمير واجبا للظواهر والايلاء وضمها لان كلامنا في الظاهر
والايلاء مباح وعليه فمضى كونهما أليق بالاجنية ان التصريح منهما التباعد عن
الوطء وهو فيها أليق اه شيئا (قوله أليق منه) بالنكوة الذي أليق

بالاجنبية انما هو مطلق التحريم وطلق الامتناع لاقتراب الحلال ولا الامتناع
من الحلال تأمل فلما اختار المولى منها أو الظاهر منها التمسك بحسب مذهب الايلاء
والظواهر من الاختيار وغيره في الظاهر انما احبتم فارقها بعد الاختيار لا ح ل
وم و قول المصنف انما هو مطلق التحريم أي الضيق الثاني عن الايلاء يسقى وهذا ليس مرادنا بل
وعلق الامتناع أي الضيق الثاني عن الايلاء يسقى وهذا ليس مرادنا بل
المقصود التحريم والامتناع النشأ عن عباد كرم من الظاهر والايلاء إلا أن قال المراد
التحريم والامتناع للبردان عباد كرم وصار م و السابقة لا يرد عليه ذلك (قوله
ولا تحس) أي ما لم يخبره المطلق بدليل قوله فان نوى بالتمنع الخ وذ كر المفسر مع
الاختيار لان المراد التمسك في غير الفتاوات اه شيئا (قوله لانه مأمور بالتحريم)
انظر ما المراد بالتمسك مع ان الاختيار على الترتي فان قيل المراد التمسك حلا قلنا
ينافي كونه على الترتي وان قيل المراد التمسك التام كافي حر قلنا بانه قوله فيها
بعد ولم يحصر اختياره في أكثر من مباح فهذا تعيين غير تام فكيف يكون مأمورا
بالتعيين التام وبدل أيضا على أنه على الترتي ثم رأيت على يؤخذ منه ان المراد
التعين لا العبارة بقوله ولم يحصر اختيار الخ هذا يدل على أن الاختيار لا يجب
فورا إلا أن يقال هو واجب فورا الا أنه يقتضيه أنه يصر الاختيار في أكثر حيث
يطلب بالتعيين فورا ويقتضيه اذا طلب الامهال أن يجل ثلاثة أيام حر اه أي
فالتعيين غير الاختيار (قوله لانه حيث تطلق) أي يحصل به الاختيار فهو
كتامة طلاق وفيه أن هذا صريح في بابه أي في الزوجة الحقيقة اذا كان بها عيب
ووجد نقاذ في موضعه فكيف يكون كتابه في غيره واجيب بأنه مستثنى من
القاعدة رعاية لقرض من رغب في الاسلام ووجهه شيئا بأنه لما تعلق الزوجية
احتمل معنى الطلاق ح ل (قوله في أكثر من مباح) كأن يقول اخترت أرملة في هذه
الليلة أوفي هذه الخمسة شيئا عبارة التمسك ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر
انقد من زاد عليه تعيين المباح منهن لان الاسلام يزول نكاح من زاد فلا اختيار
تعيين الامر سابق لانشاء الزمان ثم كانت العدة من اسلامها ان اسلامها
أومن اسلام السابق منهما ان اسلامها ح ل أي فالتعيين بالتعيين اشارة فلا ذكر
من أنه بمجرد الاسلام يزول نكاح من زاد قول المصنف عليه تعيين راجع لقوله
وله اختيار في أكثر من مباح كأندل عليه عبارة شرح م و نفسها وعليه التعيين
التام وقوله عليه مؤنة راجع له أيضا وان كان يصح أن يرجع لاصل المسئلة أيضا
وعبارة شرح م و ونفقتهن أي الخمس وكذا من أسلم عليهن اذ لم يقترن من شيئا

(ولا يعلق اختياره) لا (فصح)
كقوله ان دخلت الفراق قد
اخترت نكاحك أو وضعت
نكاحك لاهما مورد التحريم
والعلق من ذلك ليس بتعيين
بمطلق تعليق الطلاق
وان كان اختيارا كاملا لانه
الاختيار به ضمني والضمني
يقتضيه ما لا يقتضيه المستقل
فان نوى بالتمنع الطلاق مع
تعليقه لا محبة طلاق
والطلاق يصح تعليقه كآمر
(وله) أي لا يرجح حرا كان
أو غيره (حصر اختياره)
في أكثر من مباح (لهما) يخفف
به الاجسام ويندفع نكاح
من زاد فوجير بذلك أهم
من قوله في خمس (وعليه
تعيين) لمباح منهن (و) عليه
(مؤنة) لموقوفات (حتى
يختار) منهن مباحة لانهن
محبوسات بسبب النكاح
وتصيرى بالمؤنة أهم من
تعيين بالثقة

(خان ترکه) ای اختیار و تعیین (حبس) الی ان بانی به (خان احمد عزیم) تعزیر و اوجیر و مجازات و مام و حاکم و رادقی (خان مان قبله) ای قبل الی ان بانی به (امانت حاصل) ۱۰ (۱۶) ۱۱ (روشن) و ان کلمات خلف افراد (و غیرها)

بأربعة أشهر وعشر)
أحساباً (الاموطونة ذات
أربعة أشهر وعشر ومن
الأقراء لأن كل اثنين يمثل
أن تكون زوجة بأن تتقار
تحتلعدة الوفاة: لأن لا تكون
زوجة بأن تقار فلا تحتل
هذه الوفاة: فاحتبط ماذا كر
فان مضت الأقراء الثلاثة
قبل تمام أربعة أشهر وعشر
أنتها وأتدأها من الموت
وان مضت الأربعة أشهر
والعشر قبل تمام الأقراء أعت
الأقراء وأتدأها من إسلامها
إن إسلامها والأمن إسلام
السابق منها فحقن وبغيرها
شامل لذات أشهر وأنها
لذات أقراء غير موطونة
(ووقف) لمن (أرب فومات)
من ربع أربع بقول أودونه
بقدر زنة بقول (هل) أي
أزمن (الصبح) لعدم العلم بهين
مستغنى يقسم الموقوف
بينهن بحسب أصلاً حين
من تساوى وقاوت لأن
الحقن الآن يكون فيهن
محمود عليهم الصرا وخون
أو مغة فتمتعدون حصتها
من عددن لامة خلاف الخطأ

(قوله فان تركه) أي امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من مباح فان استعمل أهل ثلاثة أيام لا تامة التعوی شرعاً (قوله حبس) ولا شوقه على طلب خلافاً للسبكي ومن تبعه ولا شوب الحام كمن المتع لاه اختياراً وشوقه بغيره بغيره تطلقه على الولد الآتي وقوله يضرب فاذا ضرب من الضرب الأول كرهه وهكذا إلى أن يختار اهـ سـ لـ (قوله عزز) أي زيادة على الحبس لأن الحبس تقرر كافي مـ دـ (قوله عشر) ذكر العشر تطيب ليلي كافي الآية وغلبت الهياكل لسبقها على الأيام مـ دـ (قوله ومن الأقره) أي ومن الباقي من الأقره ان كان بقي منها شيء لأن ابتداء الأقره من الإسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء الأشهر منه فان لم يبق من الأقره شيء كان مات ثلاث حيضات بعد الإسلام وقبل الموت فانها تستعد في وفاة قطعا كما عزمين مـ دـ (قوله ارب وثلاث) المراد بالاربث المحروث ببليل يساه بقره من بيع أو غن الخ وعبادة المنهاج ويقتب نصيب ورجات الخ (قوله لمع) أي إلى صغرنا فنقول كل منهن لصاحبها انتهى أي الزوجه ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصبري والراجح عدم وجوب ذلك وهذا من الاماكن التي يورد فيها الصلح مع الانكاح لـ ومنها ما يطلق احدى امرأته ومات قبل البيان وما لو ادعى اثنتان ودية سيدوجمل وقال لا اعرف لا يكافي وأقام كل بنت وفي هذه كلها لا يصوز الصلح على خبر المذمبي بل لا يبيع وشروطه تحقق الملك سـ لـ وقوله لصلح أي اتصاف وتسميته صلحا بمازاة ولا افتد منه في الصلح له أربعة أنواع وهذه ليس منها الا اقال اهـ من قسم العاملات ولذن لا تقول في هذه المسئلة لا مسلمة بينين ولذن لا حدها من على الأخرى اذا لمحت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط عدم الأقرار ويكون هذلن الواضع التي يصع فيها الصلح من غير اقراره تساهل لماسلمت (قوله من عددن) أي المبرود ولا العدد الشرعي الذي هو ارب فان كان غمانية فلها الثمن مـ دـ وأى لا ربع لأنها ليست زوجه حقيقة حـ لـ (قوله دفع البين ربع الوقوف) وما بقي يوقف إلى صلح الخمسة مع الباقيات وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا يقطع به تمام حقن) بل يصلح مع الباقيات الذي لم يأخذن في بقية الوقوف بتساو وانصارت (فصل في حكم مؤنة الزوجه) (قوله أسلم الصالح) حاصله أن الصور منطوقاً وفهوماً ثمانية أربعة تستمر فيها المؤنة من صور المنطوق وأربعة لا تستمر فيها وهي صور القهوم (قوله بخلاف ما لو أسلم قبلها) ولا مؤنة لما دة القنف وبني استثناء ماذا كان القنف لعدم من صغر ونحوه كجوب اهـ مـ دـ وعش وفي شرح الروض بخلاف ما لو أسلم قبلها

واما الذي صلح اربهن كان اسلم على غان كتيبات واسلم معه اربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقت وان
لجواز ان يحتار الكتيبات بل تقسم التركة على باقي الورثة واما قبل الاصطلاح فلا يطين شيئا الا ان يطلب منهن
من صلح انهن فلو كن خمساً فطقت واحدة لم تقط وكذا لو سلم غان فلو طلبت من منهن دفع البهن ربيع الموقوف

لان فيمن زوجة أو ست نصفه لان فيمن زوجتين أو سبع فعلا ثمانية ولفن خمسة ما اخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقن (نصل في حكم مودة الزوجة) (١٩٧) ان أسلمت وأرادت مع زوجها أو تنفق أحدهما عن الآخر

(أسلمها) قبل دخول
أو بعد (أو) أسلمت (هي)
بعد دخول نفسه أو ماله
استمرت المودة لا استمرار
السكنى في الاثنين والاثنيان
الزوجة هي الثالث بالواجب
عليها فلا تسقط بموتها وإن
حدث منها مانع أمتنع حكما
لوفلت الواجب عليها من
ملاة أو صوم بخلاف ما لو أسلم
قبلها أو دونها وكانت غير
كتيبة نشوزها بالتلف
(كان أرادت دونها) فان مؤقتها
مستمرة لانها لم تحدث شيئا
وهو الذي أحدث الردة بخلاف
ما لو أرادت دونه أو أرادت ما
وإن أسلمت في العدة فلا مودة
لها لتشوزها بالردة وتعتبر
بالمودة أو من تسييرها بالنفقة

• (باب الخيار) •
في التكاليف (والاخفاق
ونكاح الرقيق) وما ذكر
سها (ثبت خيار لكل) من
الزوجين بملو حدهما الآخر
وإن حدث بعد العقد
والخول مما ذكره بقولي
(يبنون) ولو قطعما وهو

وإن كان تسلفها لصخر أو جنون أو غباء ثم زال المانع وأسلمت في العدة ونشوزها
ووجهه بأن التسلف كالنشوز والنشوز يحصل من المكلمة وغيرها لا من لا يشترط
على الأثم كإسباقي في بابه ولو ادعى الزوج إسلامه قبلها لم يقبل لأنه مرد إسقاط
المودة الواجبة عليه ولو ادعى الزوج تأخر إسلامها وهي مقدمة صدق لأن الأصل
استمرار كفرها وبراءة مده من مؤقتها حل ولو أرادت فغاب ثم أسلمت وموفاً
استبقها من حين إسلامها وبراءة وقت النشوز لأن سقوط النفقة بالردة فقال بالإسلام
ومسقطها بالنشوز مانع من الإستهانة بالخروج هي قبضته وذلك لا يبرول مع
النية كما ذكره المعري في تهذيبه اه شرحه

• (باب الخيار في النكاح والاختاف ونكاح الرقيق) •
وأسباب الخيار خمسة الأول حبس الكحل الثاني خلف الشرط الثالث
إعسار ربة النفقة الرابع عتقها بعت عبد الخامس خلف الفتن ومودته ما لو نكحت
حراناً عبداً وهي حرة على المنة لا في شيئا (قوله وما يد كرمها) أي مع
كلامها فبايد كرمه الأول قوله فان فسح قبل وله الخ وما يد كرمه الثاني
قوله ويرم مده أمه فرعه وما يد كرمه الثالث قوله لا يضمن سيد يادته في نكاح
عبد مهر الخ وقوله أيضا ولو نكحت الأمة نفسها الخ (قوله بما وجد به الآخر) هذا
يفيد أنه لو علم أحدهما ما يأتي للخيار له واحد من الثلاثة المذكورة في قوله
الآخر في يبنون وحده ومرض وكذا بقية الأبواب ومو كذلك إلا العنة أي الخيار
وإن علمت بها ثم نكحته وفيه أن العنة إنما تصح بعد العقد فكيف يصح ردهم عليها
بما على العقد أو قارنته له وأجيب بتصويره بأن بان يزوجها ويمن عنها ثم يطلقها
ويرد أن يمسكها فالحال الأصل استمرارها حل وعيارة زنى ويشكل
تصويره معها بالحبس المقارن بأنها إن علمت به فلا خيار ولا بطل النكاح لا بقاء
الكفاءة وأجاب ابن الرضا بأن مودته إن تأخذ في معنى أو من غير كفو أو زوجها
الولى منه بناء على أنه سليم فإن المذهب صحة النكاح كما صرح به الإمام ربه
الخيار وقوله أو من غير كفو مشكل فإن القرض إنما أدت في غير كفو وهو شامل
لغير الكفو باعتبار الملب وهذا يضمن رضاها بالمصنف فكيف مع ذلك تنصير
ويجيب بأن الثالب في أساس السلامة من هذه المصوب فعمل الأذن في التزوج
من غير الكفو على ما إذا كان لخلل الفتوة للكفاءة فمادة القسب ونحوها جلا على
الثالب سم على حر (قوله محاذ كرمه) بدل من قوله بما وجد (قوله يبنون) ومثله
الصريح وانقبل وهكذا الأغصاء الميؤس من ألقته حر (قوله ولو قطعما) نعم

• • • • • مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء

ان قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برماوى يقول ابن جر وان قل مجهول على غير
 ما ذكر كراهة ع ش على م و (قوله ومستحكم جذام وبرس) من إضافة الصفة
 للموصوف أي جذام وبرس مستحكمين واشترط الاستحكام فبهما ضعيف
 والمعتد به لا يشترط فبهما استحكام بل يكتفى بحكم أهل الخبرة بقاءه جذام أو برس
 كما في م و ر ذى وع ش قال البغوى قوله ومستحكم بكسر الكاف بمعنى حكم
 يقال أحكم واستحكم أي صار حكما قال الخليل استعمل بمعنى أصل لانهما المبالغ
 مبلغا لا يقبل العلاج أو سررا ما جعله فصع ومغيا بانهم مستحكان أي متيقنان
 (قوله وهو) أي الجذام المستحكم حل وقوله وبه أثر عطف مقارنه فديقطع
 ولا يفضل فالاستحكام في الجذام بان يقطع ويتأخر في البرس ما يصل الى العظم
 بحيث اذا فركت فركا شديدا لا يصبر ولا يعضا بل ينجون الى الجماية والبطن لم يشترط
 استحكاه كما قاله الساورى أي دامه (قوله وبرس) وان قل سلطان (قوله يتضرر
 الجوار لها) منها أو من ولها وتقل شيئا ان لولها ان يعتاروا استشكل بان الولي
 انما يتضرر بالتقارب مع المقارب لا يصح التكاح لعدم الكفاءة لا بد لا يزوج الجنوة لغير
 كفوح حل واجيب بان يظن سلامته وتكون قد اذا نتجبل الجنون في معين ميان
 معيا (قوله لا تنقاه الاختيار) أي التميز منها (قوله لولها) أي الخاص ولين غير
 القسب كالسيد على المتعدا العام فلا يشبه اخذ من التعليل شوبرى ولم يحدوا
 هنا على حكمه وله الظاهر انه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابقا وله تزويج ابنة
 الصغير من لا تكاثره لا مصيبة ولا أمة فترويه المصيبة غير صحيح من أصله ولما اذا
 طرأ العيب عليها بعد العقد فكون حادنا والولي لا يفسخ بالحدوث شيئا (قوله
 وبشئ خيار لولها) ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كما يدل عليه قوله وان رويت
 لخرى غيرهما لا أثره ع ش على م و وقال ح ل أي رويت بعد العقد وأما
 لو رويت قبل العقد وهي غير عورة لا يشبه الجوارح (قوله ولزواج الخ) أي
 ولو كان مجبورا أو عتيا على المعتد خلافا لمجره ح ل (قوله بره والخ) ولا تجبر على
 شق الموضع فان غلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس لأمة فعل ذلك قطعا الا اذا
 سيدها شرح م و قوله ولا تجبر على شق أي حيث كانت بالغة ولو صغيرة أما العفة
 فينبغي ان لو ايهان ذلك حيث رأى فيه العفة ولا خطر أخذ اعمايا في قطع السلامة
 اه (قوله ويقرنها) أهادا لئلا يقع توهم عدم الكفاءة بأحد هما ان قلنا بإمكان
 اجتماعهما كالانسدادهما معا ولا إشارة الى امتناع الاحتجاج به على عدم
 امكانه تأمل شوبرى (قوله وقيل يلزم) وعليه فهو والرتق متساويان حل

(ومستحكم جذام) وهو
 عليه يجر منها العضو ثم يسود
 ثم يقطع وينشأ (و)
 مستحكم (برس) وهو يبيض
 شديد يمسح وذلك لقوات
 كمال التمتع (وان تما فلا) أي
 الزمان في العيب لان
 الانسان ينافى من غير ما لا
 ينافى من نفسه فتم الجنون
 يتضرر اختياره لما لا تنقاه
 الاختيار و ذكر الاستحكام
 من زيادة (وبشئ) خيار
 (لولها) أي الزوجة (يكل
 منها) أي من الثلاثة (ان
 تان حقا) وان رويت
 لانه يغير بذلك بخلاف ما اذا
 حدث بعد العقد لا يصبر
 به بخلاف الحب والعنة
 الا تين ذلك ولا اختصاص
 الضرر بها (ولزج رتها
 وقرنها) يقع وانه أوجب
 من اسكانه وهما انسداد عمل
 الجماع منها في الأولى يلزم
 وفي الثانية من قبل يلزم
 وذلك لقوات التمتع المقصود
 من الكاح

(قوله ولما حبسه وبسته) أي ولو كانت سره جاه أو قرينه مدر (قوله وبسته) أعاد الباء
ليفيد أن قوله قبل وله قد في السنة تقطع شو يرى بالحق (قوله من الوطء في القبل)
ولو عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب فتصير لقوات التمتع وما قالوا من
تفسير البكر يدل على أنه لا يجوز إذا لم يكن لها ثوب أو أصبعه إذا لم يكن لها ثوب
أو الثوب الذي ارتد عنها أو ثوبها قد رده على الوطء بعد أن التها بذلك وهو منه وكلهم
في الجناب لم يصرح فيه ذكره في شرح الإرشاد أنه عرش (قوله أيضا وبسته) أي
الأذا أتزوج الحرامه بشرطه ولا تسمع دعواها أي العدة أو زوالها ولا نسيانها
يستلزم بطلان خوف الفتى وبطلان خوف الفتى يستلزم بطلان السكاح
وبطلان السكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا ينبغي أن هذا مبني على
أن العنين لا يضيأ الفتى وتقدم خلافه وشيئا نقل هذا من المبرجاني وفيه
على ذلك ثوبه عليه جرح على فعل هذا أي على كون العنين يضيأ الفتى بضع
نكاحه للامه ورمع دعواها عليه في السنة (قوله وهو غير مبني ويعنون) بخلاف
عنهما إذا لا اقتراما ولا نكاح ولا يتصور ثوبتها في حقها ذى أي وهي لا تمت
الباقراره أو نكاحه مع حلقها بين الرذ (قوله على الكثيرى) مما يمنع من كلاله
الانتجاع (قوله إذا تخرّب الدار) أي تقريبا يمكن منه الانتجاع والانتفاع (قوله)
لأنه قابض لحقه) هذا لا يظهر إلا في اتلاف الميسع كاتقدم في قوله وتلاقى متخر
قبض (قوله أما بعد الوطء) أي في ذات السكاح أو وطؤه في نكاح سابق فلا يمنع
خيارها حل (قوله لم تزد قدرته على الوطء ووراث الخ) أن قلته هذا التعليل
بأن في المحبوب إذا كان الحب بعد الوطء لأنها حيث تدرت قدرته على الوطء
ووصلت إلى حقها فقتضاه أنه لا يمت لها الخيار في المحبوب إلا إذا لم يمت قبل الوطء
مع أن لها الخيار مطلقا فالجواب ما أشار إليه الشارح قوله مع زوالها أي العلة
في العنين بخلاف المحبوب فلا ترجو زوال علة شيء (قوله إلى حقها) أي الأولى لها
وهو قصبتها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب قصبتها وتقرير مهرها
بإدخال الماشقة أما الوطء ثمعه فلا يبيح عليه شو يرى وبهارة مدر وصلت إلى حقها
منه كتقرير المهر ووجود الاحسان مع زوالها ولا نافي ما قرر قوله
الوطء حق الزوج بل تركه أو لإلزام عليه ولا خيار لها لأنه محمول على قضاء ثوبها
لاوطء استكماله بداعية الزوج فحيست منه فبطلت الخيار لتضررها (قوله)
ولا خيار لهم) أي في باقي الصواب (قوله واستحسانه) ولو مع تغيير وان حكم أهل الخبرة
بإسقاطها خلافا لأزدكشي والأدعي عرش وتقوط عند الجماع وانزالها

(ولما حبسه) أي قطع ذكره
أو بسته بحيث لم يبق منه
قدرة حقة ولو فعلها أو بعد
وطء (وبسته) أي يخرج من
الوطء في القبل وهو غير
مبني ويعنون (قبل وطء)
سماهول الضرر بها وقيل
فيما إذا لم تزد قدرته على
الكثيرى إذا تخرّب الدار
المادة بخلاف الكثيرى
إذا عيب الميسع قبل القبض
لأنه قابض لحقه أما بعد الوطء
فلا خيار لها في السنة لأنما
مع زوالها صرفت
قدرته على الوطء ووراث
الحقها منه بخلاف الحب
(ولا خيار لهم) أي في باقي
المتحريم وأفضة واستحسانه

وقروح سيالة وشيق منفذ
على كلام ذكرته فيه في
شرح البجعة وغير لانها
ليست في معنى ما ذكرتم
قل الشبان عن الماوردي
ثبوته فيما اذا وجدها
مستأجرة الدين وأقراء
وتصيرى بما ذكر اولي
من اقتصاره على قى الخيار
بالخوذة الواضحة اما الخوذة
للسككة فلا يصح معها
نكاح كما روي عن العيص بد
رواه ابو داود الموثق بالخيار
(فان فسخ بيبه أو عيها
قبل وطء فلا مهر) لا ارتفاع
النكاح التحال عن الوطء
بالفسخ سواء فارق العيب
العقد أم حدث بعده (أو)
فسخ بعده بمحدث جسد
فمسمى) يجب لتقرر الوطء
(والا) بأن فسخ بعده أو ميه
بمقارن العقد أو محدث بين
العقد والوطء أو فسخ بعده
بمحدث منه (في غير مثل)
يجب لانه متع بمعية على
خلاف حاله من السلامة
فكان العقد يجري بلا معية

لان قضية التمتع رجوع كل منها الى عين حقه اولى بدله ان تلف فرجع الزوج الى عين حقه وهو المسمى والزوجة
الربد لحقها وهو مهر مثلها فتوات (٢٠١) حقها بالدخول وذكركم العتبتين من زيادتي (ولو انقص

برقة هذه) أي بعد وطئ
بان لم يجمعا اسلام في العدة
(فمسمى) فقدره بالوطئ
(ولا يرجع زوج) بضره
من مسمى وهو مثل (على من
ضره) ن ولي وزوجه بان
سكت عن العيب كانت
أظهرت له ان الزوج عرفة
أو عقدت نفسها وحكم
بصحة ما تم فلا يصح بين
العوض والعوض (وشهد
في القسغ بعة وغيرهما امر
دفع لقاض) لانه بمجتهديه
كالتمتع بالاحسان (وتثبت
عنه) أي الزوج (بإقراره)
عند القاضي أو عند شاهدين
وشهاده عنده (ويبين ردت
عليها) لا مكان اطلاقها عليها
بإقرارين ولا شهود ثبوتها
بالبيعة لانه لا اطلاع للشهود
عليها (ثم) بعد بعتها (غريب
له قاض سنة) كافتد عمر
رضي الله عنه وراه الشافعي
وقهره واتباه العلماء عليه
وقالوا سذر الجماع قد يكون
لعارض حرارة فيزول في الشتاء
أو برودة فيزول في الصيف
أو يوسوسة فيزول في الربيع
أو يوطئ فيزول في الخريف
فاذا مضت السنة ولم يطلعها

(قوله وان قضية التمتع الخ) هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعد الوطئ
مع انه تقدم ان فيه المسمى الا ان يقال عارض هذا امر من قرار المسمى بالوطئ قبل
وجود التمتع للتمتع والقرار لا يرتفع بقوله وان قضته التمتع أي مع عدم
قرار المسمى بالوطئ قبل وجود السبب الموجب للتمتع تأمل (قوله قبل حقها)
وهو منقصة جنمها التي استمرها (قوله حكم الميتين) أي الداخليتين تمت
قوله والا (قوله ولو انقص الخ) ذكره هنا استطراد لان الكلام في عيوب
النكاح وكان الاولى تأخير عبا عنه وقوله برقة أي مة أو منها بان سكت عن قوله
بعده أما الواقع برقة قبله بان سكت منها وحدها فلا شيء لها وان كانت منه
أو منها وجب لها النصف كما يعم بما يأتي في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع
زوج على من ضره) يؤخذ من هذا جواب مسألة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا
عنده جلة من المال فوفقت فيه عليه فاستغنى عنها فافاضها لخاصة ما راقه
هل يضمنه الملقى أولا وهو انه لا ضمان على الملقى المذكور أخذنا بما ذكره من
فقط ان سكت عن ع ش على م د (قوله بضره) أي مضرومه وقولهم
مسمى بيان للمضروم وهذا على القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول
الراجح شيئا وعباوة الشورى ي قولهم مسمى تبع فيه المثل الذي ذكره بناء على
وجوب المسمى مطلقا وهو الرأى المرجوح فظن الشارح انه مفرع على الصحيح
فتبته والصواب اسقاطه لما علمت انه لا يجب الا بالسبب الحادث بعد الوطئ
ولا تقرير إذا ذاك (قوله من ولي وزوجة) وعباوة عهده وعلم من كلامه ان
الغرض في عيب النكاح انما يشترط من الولي أو كنه أو منها بان سكت عن العيب
وقد أظهرت له أن الزوج عرفة أو عقدت نفسها في شوري يقول الشارح بان
سكت عن العيب الخ تصوير لتقرير الزوجة لكن بواسطة الولي وقيل مثال
تقريره مثال تصوير الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت نفسها تصوير لتقريرها بلا
واسطة شيئا وسكت الشارح عن تصويره من الولي لوضوحه (قوله وقع لقاض)
أي واقامة البيعة على ثبوت ما ذكر من العيوب والحكم بشرطه كالتقاضى شرح
م د وشروطه أن يكون عهده أو لا قاضى ثم ولو تاضى ضرورة ع ش على م د ولهم
قوله دفع لقاض انما هو الرأى بالتمتع بما يجوز به التمتع لم يصح به صريح الحرر
اهم دوع ش (قوله سنة) وأبدأ وأمان وقتا ضرب لالتبوت بخلاف مدة
الابلاء فانهم وقتا الحلف للتمتع وتعتبر السنة بالاهلة م د (قوله وقالوا سذر
الجماع) تراءنه لانه قليل الحكاء (قوله أودع سنة) أي تحير يقال دمش

انه عجز خلقه حرا كان الزوج أو عبد اسما ٥١ يه ث أو كافرا (بطلبها) أي الزوجة لان الحق لها
فان سكت لبلول أو دحشة فلا بأس به يومها

أي تخيير ش (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كافي ح ل أو التخيير
كافي ع ش وبعبارة على م ر موجب يقع المجمع أي ما أوجبه الشرع وهو
ثبوت الخيار (قوله ترفعه) أي فهو على المعنى فلا يعتد بهل القوة هذوت
لا بما يخفى ح ل (قوله خلف) فائدة للامارة لا يشيطن نظماً

إذا اختلف الزوجان في وطئها * فن منها نفقه فالقول قوله
سوى صورت فثبتته هو الـ مصدق فاحفظ ما تبين قبله
إذا اختلفا في الوطئ قبل طلاقها * وجاءه منها على القرش فعلم
فأنكرها القول في ذلك قولها * وبزعمه شرعاً للمهر كله
كذلك عني يقول وطئها * زمان اتمثال حيث يمكن فعله
كذلك ول قال في وطئها * وقت فلا تطلق بلقي ومثله
إذا طاهرها كانت وقال للسنة * سميت أنت فيها طالق صح عقده
فقال هذا الطهراني وطئها * وما طلقت لم تنقطع منه جبهه
ومن طلقت منه ثلاثاً وزوجت * بغير وفيها قال ما غاب قبله
فقال بل قد غاب فالقول قولها * وأدرك ذلك الزوج الأول حله
وان زوجت عرس بشرط بكارة * فقاتل ثلثان الثبوتية نفسه
وأكرهه فالقول في ذلك قولها * وليس له منه خيار ينسب
فبذمها جميعاً أنها قد تنكحت * ففي منها الإنسان يشدد وحله اه

واستثنى إيصام الوأعسر والمهر وادعى الوطئ وأنكره فثبتت نفسها به كافي شرح
م ر وقوله في الظلم فأنكره فالقول في ذلك قولها أي لترجع جانبها بالولد فان قضاء
عنه صدق بمنه لا تنقاه المرجح وكذا إن لم يكن ولد وعليها العدة مؤاخذه قولها
ولا نفقة لما لا سكني شرح الروض لمصداق قوله إذا طاهرها كانت الخ أي إذا قال أنت
طالق للسنة فقال وطئ في هذا الطهراني طلاقاً لا وقال لم تنقطع فوقع حالاً صدق
إذا لاصل بقاء العصمة كافي م ر وس ل وقوله فقاتل بل قد غاب فالقول قولها
أي بالنسبة لما لا أولي للتعزير برمها م ر وقوله وأنكره فالقول في ذلك قولها
أي بالنسبة لرفع الفسخ وأما بالنسبة لرفع كمال المهر فالقول قوله كافي س ل ونظيره
انقضاء القاضي فيما إذا لم تنقض عليك البرم فانت طالق وادعى الانقاض فصدق برفع
وقوع الطلاق عليه وهي بقاء العدة عليه علماً بصل بقاء العصمة وبقاء العدة
(قوله كاذ كز) أي في السنة أو بعدها (قوله ما لو كانت بكرًا) بأن شهد أربع
نساء يبقاه بكارتها أي غير غوراء والاحلف ح ل (قوله خلف) لان الظاهر

ويكنى في طلبها قولها إلى
طالبة حتى على موجب
الشرع وان جهلت الحكم
على التفصيل (و بعدها) أي
السنة (ترينه) أي لقاضي
(فان قال وطئت) في السنة
أو بعدها (وهي نيب) ولم
تصدق خلفاً له وطئاً كما
ذكر ولا يطالب بولي
ونرح بزاد في وهي نيب
ما لو كانت بكرًا انقضت أمه
ليلاً (فان نكل) عن اليمين
(خلف) كغيرها (فان
خلف) أنه ما ولي

معها قال ح ل وان رد ذلك كره جدا بحيث يمكن دخول الحشفة مع وجود البكارة
 ح ل وانما حلفت لا مكان هو البكارة لعدم المبالغة في ازالة ما كان يشرح
 الضرر بروم ر (قوله فحلفت) أي فورا ح ل (قوله أو ثبت حق القسح) وان لم
 يقل حكمت خلافا للسبكي ح ل (قوله ولو بعد تركه) وهو شامل للحيض
 والنفاص مع ان زعمهما محسوب اليكهم علوا للحيض بأن السنة لا تقاوعه وهو
 مقتضى في النفاص ح ل (قوله فالتقياس) لعل التقياس عليه وقوعه في حكل
 السنة فقيس البعض على الكل ونقل عن تحرير الشيخ عبدربه الديوري أن التقياس
 عليه ما يشترط فيه اتصال المدة ببعضها يفيض ككتفرب الزاني وصوم الشهرين
 في الكفارة (قوله سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير
 وقوله أو ينظر مضي الى آخره أي اذا كان في غير الفصل الاخير حل مثلا اذا كان
 أول السنة التي ضربها القاضى الحررم واعتبرته وجب وشعبان ورمضان فليقل
 الاستثنائى بحسب سنة جديدة أو لما شوال وأخرها رمضان من السنة القابلة
 وعلى قول الانتظار تكمل السنة الأولى واذا جاء رجب وشعبان ورمضان
 من السنة القابلة تلازمه معها بدل التي اعتبرته في السنة الأولى فلا تمسح حتى يتم
 رمضان السنة القابلة فليقل قول الاستثنائى بمتع عليها الانعزال في جميع السنة
 التي أو لما شوال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال سنة أشهر من السنة القابلة
 من حررم الى رجب ويمتنع عليها انعزال رجب وشعبان ورمضان كما أشار اليه بقوله
 فليقل المراد الخ وعبارة شرح م ر ونرجح جميعها بسنها فلا يجب الاستثنائى
 بل ينظر الفصل الذى وقع له ذلك فيه فتعكون معه فيه ولا يضر انعزالها عنه فيها
 سواء (قوله وفيه نظر) أي وفي الطلف من حيث أنه يقضى المقاضاة فيقتضى
 أنه مضارب الأول تأمل (قوله لا يستلزمه الاستثنائى أيضا) قد يستلزمه
 في بعض الصور وذلك باعتباره في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتبرته
 في الفصل الأول ح ل وفي هذا التفصيل نظر لان المراد بالاستثنائى ان الشروع
 في سنة أخرى والشروع موجود على كل حال تأمل (قوله فليقل المراد الخ) متوحد
 (قوله بخلاف الاستثنائى) أي أنه يمتنع انعزالها عنه في غير ولو كان الانعزال
 عنه يوما أو يوما من فصل فحلفت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لا يجعه ولا أي يوم
 كان ح ل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا خيار
 الشرط وهو شامل لما اذا كان الشارط الزوجة أو الولي ولما اذا كانت الزوجة مجبرة
 أو غير مجبرة أي وقد أدلت في معين وشرطت ما ذكرنا في أذنها في الشكاح للمعين

(أو أقر) هو بذلك (فحلفت)
 فيلزم منه بقول (وعدقول)
 القاضى ثبتت عنه (أو ثبت)
 حق القسح كأنهم الأولى
 (ولو اعتبرته) ولو بعد تركه
 (أو رخصت المدة) حكلها
 (لم تحسب) لان عدم الوطء
 حيث يضاهى البها تستأنف
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع
 مثل ذلك في زوج فيها فأما
 تحسب عليه ووقع لها ذلك
 في بعض السنة وزال قال
 الشيبان فالتقياس استثنائى
 سنة أخرى أو ينظر مضي
 مثل ذلك الفصل من السنة
 الاخرى قال ابن الرزمة وفيه
 نظر لا يستلزمه الاستثنائى
 أيضا لان ذلك الفصل إنما يأتي
 من سنة أخرى قال فليقل
 المراد ما لا يمتنع انعزالها عنه
 في غير ذلك الفصل من قابل
 بخلاف الاستثنائى (ولو)
 شرط (في أحدهما ومنه)

بجاء إسقاط الكفالة منها ومن الولي من حيث جهة السكاح ثم إن وجد عيب من
 عيوب السكاح كان لها التمسك وطلقا وإن كان الوصف من غير ما من بقية خصائص
 الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فإن شرطها كان لها التمسك ولو إقلاها فما حاصل
 ما فهمت من كلامهم فليأتوا وليبرح ل (قوله لا يمنع صحة السكاح) وخرج
 بذلك ما إذا كان الشرط يسهل السكاح كان شرطا كونه أمة وهو لا يسهل له
 نكاحها أو شرط كونها مسلمة وهو كفر ولو شرط أن لا يسأ فان كان من جانب
 الزوج فلا يطل ولا أبطله فان قيل الشرط على كل حال لا يضمن التوافق عليه
 فلا فرق بين أن يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بأنهم نظر إلى جانب
 المتدعي لثبوت من ل (قوله وبكافة) ومعنى كون الزوج يكره التمسك يتفرع إلى
 الأنح ل (قوله أي للشرط) ملائمة أي الوصف مع قرينه وقد قدمه به فنه
 (قوله مع السكاح) هذا بصومه يشمل ما لو كانت المسكوة حاضرة وشرط الولي
 حرية الزوج أو نسبه أو خوفًا من مفسات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد
 السكاح ومنه ما لو تزوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف من ل
 (قوله لا تبدل الخ) فيه رد على القول الضيف وعبارة شرح مدر والتأني يطل
 لأن السكاح متمم الصفات فتبدلها كبذل العين (قوله ليس كبذل العرس)
 عبارة شعبة أما أخلف العين كزوجي من زيد فبان محررا فيطل جزم ما شو برى
 وكزوجي بمثل فلامه فروجه اختها فيطل أيضا (قوله بخلف الشرط) أي
 الضير القاسد ككون العبد كانيا أو الذرية حاملا أو ذات ابن وكان الأولى أن يقول
 ولأن البيع الخ لانه تعطل فان وأما جعله للتعطل فلم يظهر وجهه ح ل (قوله
 مع ثامره بالشرط القاسدة) أي بكل واحد منها كجني هذه البطيخة مثلا بشرط
 أن تقسمها إلى البيت أو هذا الثوب بشرط أن تقطعه أو الزرع بشرط أن تخصصه
 بخلاف السكاح فإنه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يصل بقصوده الأصلي منها كإسباتي
 ح ل أي كشرط بمتملة ووه عديمه أو إذا وطى طلق أو باتت منه أو لم تلتكح
 بينهما ما فان هذه تحمل بقصوده الأصلي بخلاف الشرط القاسد الذي لا يخل بقصوده
 الأصلي كان فليح بالق على أن لا ينها أو على أن يعطيه ألفا أو شرط في مهر خيار
 فان السكاح يصح بمهر المثل كإسباتي (قوله ولكل خيار) ومعه في تخلف
 البكارة أن باتت الشبهة قبل الوطء فان باتت بعده فلا خيار لا مكان الإطلاع على
 الشبهة بدون وطى «وبه عليه» هو مثلها قيل لعبد البر وقد تم أمه إذا دعي الشبهة
 فأدعت أنها بوطنة ولة لم أطأ مدقت ميينها بالنفارتع الفسخ لا لتقرر جميع المهر

لا يمنع صحة السكاح كالأكل
 كمال ومكانة وحرية أو نقصا
 كسدها ولا ولا تزياس
 وسيرة (فأخلف) ببناءه
 للمنفذ أي للشرط (مع)
 السكاح) لأن تبدل الصفقة
 ليس كبذل العين فان البيع
 لا يفسد بخلف الشرط مع
 ثامره بالشرط القاسدة
 فان السكاح أو لم (وكل) من
 الزوجين (خيار) فله فسخ

(قوله لو بلا فاض) أى فى غير عيوب السكاح حيث سجل كلامه شاملا له
 هنا ح ل (قوله دون مباشر) أى ودون الشارط أخذ من قوله لان بان مثله
 (قوله انما حرة) اوجزة الاصل فبانته حقيقة ح ل (قوله وهى حرة) بل ولو كانت
 رقيقة كما عتده شيئا فالحرة فلا يسقط وجوبه في غير سيدها الا هى لانه يجرها على
 ان روجها لا يبعد وهذا لا قيل بفساد السكاح اذا كانت حرة لعدم الكفاءة واجب
 بان الصورة انها اذنت في معين واذنت في المعين مقتضى لاسقاط الكفاءة عنها
 ومن لهما ح ل (قوله خلف الشرط) ولا تقرير عليه بقوله ولكل خيار (قوله
 لان بان) أى الذى هو دون مباشر مثله هو مخصوص بالحرفة والحقه والنسب
 وكذا باخرى بالنسب للزوج كما يزعم من شرح م وبان كان عبدا حرة حريها
 فبانته امة فلا خيار له على المصداك كما قدمنا مع تمكنه من الفرق بالصلح (قوله
 وغير العيب) لشرط السلامة من أحد العيوب السابقة بسان غيره منها مير
 سواء بان مثل مباشر أو اود أو اعلالاها تقتضى الخيار بوضعها ح ل (قوله
 مقررنا مامر) من ان لكل الخيار وان سواه في فلتا زاد عليه وانما احتاج لذلك
 لان كلامه شاملا لما اذا كان الشرط انتفاء العيب وقد علمت ما به أى من ان
 الخيار لعيب ثابت وان لم بشرط وغير العيب من خصال الكفاءة الفعلة والنسب
 والحرفة وأما بقية ما ذكرنا من هو بمجال فثبت فيه الخيار وان كان مثله
 أو اعلالا والى هى نحو البياض فلو شرط كونها بياضا فاذا هى سوداء وهو أسود ثبت له
 الخيار وكلام المصنف يقتضى عدم ثبوته ح ل (قوله مثل الواصف أو فوقه) أى
 والضرر منه دون مباشر (قوله لتكافئهما في الاولى) أى مع امكان تفضل
 بالطلاق فلا يبرء ما اذا كانت امة وبان عبدا فانتفى عن المتعمد (قوله ولا
 فضيلته) أى الموصوف وقوله وهذا أى قوله لان بان مثله (قوله أما اذا بان) مفهوم
 قوله ان بان دون مباشر فلا يس مكر رافع قوله أو فوقه لان ضميره راجع لوصف
 وكان الاولى تحديده على قوله لان بان مثله (قوله أو ظنه) عطف على بان واعترض
 بأنه لم يدخل في أصل المسئلة لانها مرفوعة فيما اذا شرط فالاولى ان يكون معطوفا
 على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه انه يبعد عدم كرجواب لما كان الاولى
 ان يذكره ويمكن ان يقال انها مستثناة استثناءا لئلا يتعطف وتكون معطوفة
 على بان تأمل وعبارة ح ل قوله أو ظنه أى لان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار
 (قوله ما اذنت فيه) أى حتى يصح السكاح فاندفع ما يقال ان الاخلال بالكتابة
 مبطل للسكاح (قوله أو رقه منصف) كما يعلم مما بعد (قوله للتخصيص) بترك البست

والشرط يقتضيه انه لو بحث ثم تبين ذلك ثبتت التلويح وهذا الذي في زوايا الزوايا
 علم شوق الخيارات جزءه في ا تواروه والمضد وقوله والشرط في كلامه شيئاً
 كحجر التعبير او ا ح ل (قوله بخلاف ما لو بان عيه) أي بخلاف ما لو ثبتت
 سلامته من القريب فبان عيه ثبتت التلويح (قوله لان القالب) ثم أي
 في العيوب السلامة أي فقرى ما نه اليه خلفها على القالب فخيرت وقوله وليس
 القالب هنا أي في خصال الكفاءة غير السلامة من العيب فلم يوجهاً قبله فغير
 (قولهم أن لها) أي الحرة بخلاف ما لو كانت أمثلة لا ثبت لها التلويح والفرق بينه
 وبين الشرط انه أقرى من الظل وقوله فلو بان عيه أي وقد ظنته حراً وقوله تسع
 فيه الماويري مقتضى ما به من حيث (قوله ويرجع) الأولى والاوهم وعدم
 رجوع كأي يفي الآن قال المراد حكم الرجوع من حيث فيه (قوله فهو مثل)
 ليدكر وجوب المحي لعدم قصوره هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد
 الوطء والسبب هنا لا يكون إلا انقارنا ولا يلزم من شرطه خلاف الشرط شورى (قوله
 وكالمهر) أي في الوجوب وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه تصريح
 بوجوب النفقة للمفسوخة كالحا في العدة ولو عاقلاً وليس لذلك فقره والمكسوة
 أي اللذان تشا قبل الفسخ فلا يرجع بهما كالمهرس ل ويحث السبكي وجوبها
 القائل في باب النفقات ضعف وفيه انه يجوز أن يكون المراد بقوله وكالمهر أي
 في عدم الرجوع لافي الوجوب أيضاً وان لم تكن النفقة واجبة فالمراد انه لا يرجع
 في حال التقدر أو بعده منه ويكون قوله في التقدر اسماً للسكنى ويستدلوا اعتراض
 فليبرروا عبارة وجوب حكم مؤنة الوجه في العدة انها لا تنطبق هنا وتم ككل مفسوخ
 نكاحها ح ل وطلبه وعادة الشورى وقوله وكالمهر ينبغي وجوبه فلا يخبر
 في كلامه وهو عدم الرجوع للسلامة في التقول انها لا مؤنة لها هنا في العدة وتم
 ككل مفسوخة بمقارن العقد ثم الأصح وجوب سكنى الحامل انتهى وفي ع ش
 وس ل وجوب السكنى القائل أيضاً لا بأس بحدثة عن نكاح جميع فقول
 الشارح في العدة راجع للسكنى فقط كما صرح به س ل (قوله والتعريض) أي
 المفهوم من قوله سابقاً ما حلف أي بالشرط والمضاف لاه هو المؤثر في القوات (قوله
 سبباً فيه وقوله بخلاف الشرط أي بالشرط للمضاف لاه هو المؤثر في القوات (قوله
 هذه المسئلة) فلا يحتاج في صكونه شرطاً للتعريض بالشرطية حل (قوله
 أو البكر) أي هذا البكر بخلاف البكر شورى وبغير الفرق (قوله
 في الرجوع بقية الولد) أي الآتية فيكي فيه تقدمه لأن غلق النسيان أوسع

بخلاف ما لو بان عيه لان
 القالب ثم السلامة وليس
 القالب هنا الكفاءة تعبير
 بما ذكر أهم من تعبيره بما
 ذكره وما ذكر من أن لها
 خيراً وأخيراً لو بان عيه تسع
 فيه الماويري والمنصوص
 في الام وغيره احلافه قال
 البلقيني وهو المتحد
 والصواب (وحكم مهر
 ورجوعه) على فاد
 بعد الفسخ بخلاف الشرط
 (كسب) أي كسبها هنا
 مرفى المسبب بان كان
 الفسخ قبل وطئ فلا مهر
 أو بعده أو منه فهو مثل
 ولا يرجع منه مهر مثل
 وكالمهر هنا وتم النفقة
 والمكسوة والسكنى في العدة
 (و) التعريض (المؤثر)
 في الفسخ بخلاف الشرط
 (فقرى) وقع (في عقد)
 كقوله فزعمنا هذه المسئلة
 أو البكر أو المرأة لان الشرط
 انما يؤثر في العقد اذا ذكر
 فيه بخلاف ما اذا سبق العقد
 أما المؤثر في الرجوع بقية
 الولد

ولأن الفسخ لما كان واقفاً للعقد اشتراط في موجه أن يقع فيه ليقوى على رومه
بغضلاف الرجوع بقيمة الولد قال ح ل واما إذا كان صداقاً فقد قبل الولد فذكر
شبهة أنه وحده بطله من قرأه على والده أنه مثل تقدمه على العقد لأنه كان بسبيل
من أن لا يباعاً بالولد بل على حرة وقوله واضح لانه فوت الرق وان كان العقد ثم اه
ح ل ومثله سم (قوله مطلقاً) أي متصلاً بالعقد أم لا قصد به الترغيب وألا ح ل
(قوله أخذ من كلام الفزالي) حيث قال يكفى في الرجوع بالمهر تقدم الترخير
على العقد مطلقاً ففاس الترخير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد على الترخير المؤثر
في الرجوع بالمهر على قول والقيس مسلم دون الميس عليه (قوله أو تصلايه)
أي عرفاً م ر وهو موقوف على قوله مطلقاً فهو على قول آخر لا امام مقابل للإطلاق
شيعنا عز بنى (قوله أخذ من كلام الامام في ذلك) أي في الرجوع بالمهر
على قول وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الررض وغيره ان الفزالي قال بأن
التخير المتقدم على العقد مؤثر مطلقاً بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه
شرطين أن يتصل بالعقد عرفاً وان يذكر على وجه الترغيب في التكاح فلا ينافي
شرط منهما ففيه تردد وهو الشارح لم ينسبه على انهما مقالان فلم يبق لذكر الثاني
بعد الاول موقع في كلامه لانه يومئذ لم يبق له واحدة رشيدى د ل م ر أي لانه
مفهوم مما قبله بالاولى وانما ذكر لبيان الخلاف (قوله ويؤم بعضهم) هو شبهة
الحلى في شرح الاصل قال الامامة وفي كونه توهماً من الحلى نظر بل هو تابع لشبهه
قال الزركشى ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقدان فيه الامام مستدلاً
بمنه الشافعي ان الترخير من الامامة حيث هذه الاحكام فاقضى ان الترخير
لا يراعى ذكره في العقد والامام مع الترخير الامن عاقد شو برى (قوله تصاد
التخير من) أي التخير المؤثر في الفسخ بخلاف شرطه التخير المؤثر في الرجوع
بقيمة الولد فيجعل الترخير الاول كالثاني في أنه يؤثر سوله كان قبل التقدم متصلاً به
مع قصد الترغيب ألا مع ان المؤثر في الاول انشأوا الترخير في العقد شيئاً (قوله
قبل حله) أو مع ما قبل حله انجاء الشارح البعده فقط قرره شيئاً البعده
(قوله أو عبداً) فالولد حيث حررين وريقين (قوله اذا ثبت الخیار) بأن كان
التخير في المقدش برى وقال ع ش بأن كان المروء حراً (قوله وعليه ففته
لسيدها) أي ان لم يكن عبداً لسيدها كما ساقى والاولى ان يقول لسيدها
قد يكون مودى به وله جرى على الغالب في ذلك (قوله ففتت في ففته) حراً كان
أو عبداً أو مسكن الحار تؤخذ منه حالاً عز بنى (قوله وتقدر قيمته وقت الولادة)

فيكون فيه تقدمه على العقد
معلقاً أخذ من كلام الفزالي
في الرجوع بالمهر على قول
أو متصلاً به مع قصد الترغيب
في التكاح أخذ من كلام
الامام في ذلك وقد سمعت
الكلام على ذلك في شرح
الروض وتوهم بعضهم تصاد
التخير من غير فصل المتصل
بالعقد كانه كونه
في أنه مؤثر في الفسخ فلهذا
(ولو غير محسوبة) لانه
(انقضى وقتها) منها (قبل
حله) بأنها أمة (حراً) لثنته
حر يتسحق حله فانه حراً
كان أو عبداً فصح العقد
أو أجازة اذا ثبت الخيار (وعليه
فيه لسيدها) لانه ففتت
عليه وقت التتابع لرقها ففته
حر يتسحق ففته في وقتها
وتقدر قيمته وقت الولادة لانه
اول وقت إمكان قوته
ونخرج قبل حله الولد الحادث
بصدقه فهو رقيق وظاهر ان
للزور لو كان عبداً لسيدها
لا شيء عليه لان السيد
لا يثبت له على عبده مال
(لان غيره) سيدها كان
كان امه حرة

أَوْ كَانَ رَأْسُهَا لَهَا وَهِيَ قَدِيمَةٌ
وَأَذْنُهَا لَهَا الرِّبَنُ فِي فَرْجِهَا
أَوْ مَجْمُوعُهَا عَلَيْهِ بَطْنُ وَأَذْنُ
لَهَا الْغَرَامَةُ لَا شَيْءَ لَهَا لَمْ
يُتْلَفْ لَهَا وَهَذَا مِنْ قِيَادِ
قَوْلِهِ لَمْ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْهُ نَسْرُ
أَيُّ لَمْ إِذَا قَالَ زَوْجُكَ هَذَا
الْحُرَّةُ أَوْ نَحْوَهُ وَتَمَّتْ مَنُوعُ
(أَوْ تَفْصِيلُ) الْوَلَدِ (مِنَا)
بِلَا حَيَاةٍ فَلَا شَيْءَ فِيهِ
لَا حَيَاةَ فِيهِ بِمِثْقَلِ مُتَخَلِّفٍ
مَا لَوْ تَفْصِيلُ مِنَا بِحَيَاةٍ فِيهِ
لَا تَقْدَامُ أَحَدُهُمَا وَآدُهُ عَلَى
عَاقِلَةِ الْجَانِي أَجْنِبِيَا كَانَ
أَوْ سَيِّدُ الْأَمَةِ أَوْ الْغُرُورُ فَإِنْ
كَانَ عَبْدًا تَمَّتْ الْفَرَقَةُ
بِرِقَّتِهِ وَيُضَمُّهُ الْمَغْرُورُ لِسَيِّدِ
الْأَمَةِ لَتَغْرُسُهُ وَهِيَ تُسَمَّى
قِيَمَتِهَا لَمْ أَنْزَلَ فِيهِ مِنْ بَنِيهِ
الْجَنِينَ الرِّقِيقَ وَبِئْسَ لِلْسَيِّدِ
الْأَمَةِ يَضْمَنُ الرِّقِيقَ وَالْفَرَقَةُ
عَبْدُ أَوْ أَمَةٌ وَلَا يَتَوَرَّعُ عَنْ بَرِّ
مَنْ الضَّرْفُ فِي مَسْئَلَتِنَا
الْأَبَاحُ غَيْرُ الْجَانِي إِلَى الْأَمِ
الْأَمِ الْحُرَّةِ (وَرَجَعَ) بِقِيَمَتِهِ
(عَلَى غَايَةِ) (أَوْ غَرَمَهَا)
لَمْ لَا مَوْضِعَ فِي غَرَامَتِهَا وَهِيَ
لَمْ يَدْخُلْ فِي الْقَدْرِ عَلَى أَنْ
يُغْرَمَ بِمَخْلَقٍ لِلْمَغْرُورِ خَرَجَ
بِزِيَادَةِ أَنْ غَرَمَ مَا هُوَ لَمْ

أَيُّ إِنْ تَفْصِيلُ حَيَاةٍ إِنْ تَفْصِيلُ مِنَا بِحَيَاةٍ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ حَيَاةً حَيَاةً مَا فِي
(قَوْلُهُ أَوْ كَانَ رَأْسُهَا) أَوْ بِنَايَةٍ وَقَوْلُهُ وَأَذْنُهَا لَهَا الرِّبَنُ أَيُّ أَوْ مَجْمُوعُهَا عَلَيْهِ حَيَاةً
(قَوْلُهُ فِي فَرْجِهَا) أَيُّ عَالٍ لِلزَّوْجِ زَوْجُكَ هَذَا الْحُرَّةُ مَلَاقَةُ مَقْتَضَى قَوْلُهُ هَذَا الْحُرَّةُ
مَرَاعَاةُ لِحَقِّ الرِّبَنِ مَعَ كَوْنِهِ أَيُّ الرِّبَنِ مَسْمُورًا (قَوْلُهُ بَطْنُ أَوْ سَفْهُ) أَوْ كَانَ مَكَاتِبًا
أَبْرَ بِنَايَةٍ عَلَيْهِ دِينَ مَسْتَفْرَقٍ أَوْ بِرَبِّهَا لِحُرَّةٍ مَعَ الْعَدَةِ عَنْ الزَّانِطَةِ وَالْقَرِينَةِ
شَرَحَ مَ (قَوْلُهُ لَمْ لَا يَتْلَفُ) أَيُّ السَّبَبِ إِتْلَافُهُ (قَوْلُهُ نَحْوُهُ) أَيُّ الْأَسْلِ (قَوْلُهُ
مَنْهُ) أَيُّ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ وَهِيَ كَانَتْ عَلَى أَنْهَا حُرَّةٌ (قَوْلُهُ بِحَيَاةٍ) أَيُّ مَضْمُونَةٍ
مَا لَمْ تَوْجِدْ حَيَاةً أَسْلًا أَوْ وَجَدْتَ حَيَاةً غَيْرَ مَضْمُونَةٍ كَبَيَاةٍ الْخُرْفِيِّ (قَوْلُهُ لَنْ
حَيَاةً غَيْرَ مَضْمُونَةٍ) أَيُّ مَعَ عَدَمِ مَا يَصِلُ عَلَيْهِ وَرَأْسُهَا حَيَاةً مَا يَصِلُ عَلَيْهِ قَالَ
لِشَوْبَرِيِّ وَنَظَرُوا لِيَقِيَنَّ حَيَاةً (قَوْلُهُ بِحَيَاةٍ) أَيُّ مَضْمُونَةٍ (قَوْلُهُ أَجْنِبِيَا كَانَ) أَيُّ
الْجَانِي (قَوْلُهُ وَيَضْمَنُ) أَيُّ الْمَغْرُورِ وَهُوَ الزَّوْجُ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ سَوَاءً كَانَ هُوَ الْجَانِي
أَمْ لَا وَقَوْلُهُ بِشَرَفِهَا وَأَنْ زَادَ عَلَى قِيَمَةِ الْفَرَقَةِ شَرْحُ مَ وَبَعْدَ الْوَلَدِ فِي الْجَنَابَاتِ
وَفِي جَنِينَ رَقِيقٍ عَشْرًا قَصِي قِيَمَتُهُ مِنْ حَيَاةٍ إِلَى الْفَاءِ لِسَيِّدِهِ وَتَقُومُ سَلْبِيَّةُ
وَيَرْجِعُ بِالْعَشْرِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْعَادَةِ قَدْ تَوَجَّهَ عَلَى الْغُرُورِ إِذَا كَانَ جَانِيًا ضَامِنًا عَلَى
عَادَتِهِ لَوَلَدَةٍ الْجَنِينَ وَصَحَّ عَلَيْهِ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ شَيْئًا وَقَوْلُهُ وَرَجَعَ الْحَقُّ قَدْ يَشْمَلُهُ
قَوْلُهُ الْآخِرُ وَرَجَعَ قِيَمَتُهُ حَ لَ بِأَنْ رَادَّ قِيَمَتِهِ وَلَوْ حَكَمًا (قَوْلُهُ فِي مَسْئَلَتِنَا) وَهِيَ
مَا لَوْ تَفْصِيلُ مِنَا بِحَيَاةٍ (قَوْلُهُ الْأَبَاحُ) احْتَرَزَ بِهَذَا الْعَمَلُ بِرِثَ لِمَا فِيهِ
بَرِّ غَيْرِهِ كَأَخَوَاتِ الْجَنِينَ وَأَعْمَامِهِ مِلَاوِي (قَوْلُهُ الْأَمَامَةُ الْحُرَّةُ) لِأَنَّ الْجَنِينَ
لَا وَلَدَ لَهُ وَأَمْرُهُ وَحَوَاشِيهِ مَحْبُورُونَ بِالْأَبِ حَ لَ فَكَانَ الْأَبُ وَاقِعًا وَلَا حَاصِبًا
أَخَذَتْ أَمَ الْأَمِ الْجَمِيعَ فَرَضًا وَرَدًا (قَوْلُهُ وَرَجَعَ عَلَى غَايَةِ) أَنْ لَمْ يَكُنْ سَيِّدًا وَلَا عَبْدًا
وَلَمْ يَفْصِلْ الْوَلَدَ مِنَا بِحَيَاةٍ اخْتِصَامًا بِهِ (قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ الْحَجُّ) فَصْنُهُ يَقْتَضِي
أَنَّ التَّسَاوِيَّ يَكُونُ غَيْرَ الْأَمَةِ وَكَانَ سَيِّدَهَا بَانَ يَكُونُ أَجْنِبِيًا وَالَّذِي فِي الْمَنَاجِ أَنْ
التَّخَرُّعُ لَا يَكُونُ الْأَمَةُ وَجِبَارَتُهُ وَالتَّخَرُّعُ بِالْحُرَّةِ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ سَيِّدِهَا وَلِوَكِيلِهِ
أَوْ مَنَّا أَمَ قَالَ مَ وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ لَمْ يَكُنْ بِمَا قَدْ رَأَى مَقْصُودُهُ عَلَيْهِ فَلَوْ قَالَ الصَّفْ
بَعْدَ قَوْلِهِ وَرَجَعَ عَلَى غَايَةِ غَرَمَهَا إِنْ كَانَ التَّخَرُّعُ بِرَبِّهَا أَوْ مِنْ وَكَانَ سَيِّدَهَا
وَيَتَلَقَّى بِقِيَمَتِهَا كَانَ أَظْهَرَ فَيَكُونُ قِيَمَتُهَا مَقْلُوبَةً فَكَانَ الْأَبُ حَذْفُ الْقَائِمِ قَوْلُهُ
فَإِنْ كَانَ وَالْأَتِيلُ بِالْوَاوِ قَبْلَ قَوْلِهِ تَتَلَقَّى وَلَوْ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا لِسَيِّدِهَا إِنْ
كَانَ التَّخَرُّعُ بِرَبِّهَا وَكَانَ الْحَجُّ لَاسْتَفْخِي عَنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ غَرَمَ سَيِّدَهَا (قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ
سَيِّدَهَا) أَيُّ وَلَمْ يَكُنْ الْمَغْرُورُ عَبْدًا لِلْسَيِّدِ حَ لَ (قَوْلُهُ وَالْفَوَاتُ) أَيُّ فَوَاتِ الرِّقِ

يَتَرَمَّهَا فَلَا يَجْعَلُهَا كَالْفَاءِ مِنْ (فَإِنْ كَانَ) أَيُّ التَّخَرُّعِ (مَنْ وَكَانَ سَيِّدَهَا) فِي التَّخَرُّعِ وَالْفَوَاتُ فِيهِ قَالَ

بخط الشريطة والثاني
 انري (أو بنها) والقوات فيه
 بخط الفلن فقط (تعلق
 الترم بنية) للوكيل أو لها
 فيطلب الوكيل به حالا
 والامة غير المكتوبة بعد
 عتقها فلا تعلق الترم بكسها
 ولا رقبها وان كان الترم
 منها فاعلى كل منهما نصف
 البسم والتمرج متعلقه
 بنية الوكيل من زيادى
 (ومن عتقت تحت من يدق)
 ولو بعضا (تقربت) هي
 لاسيدها في الفسخ ولو
 بلا قاض قبل وطء وبعده
 لانها تبيع في رقب والامل
 في ذلك ان بريرة رضى الله
 عنها عتقت فبرها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وكان
 زوجها عبدا فاختارت نفسها
 وراسم وخرج بذلك من
 عتق منها أو كوتبت
 أو علق عتقها بصفة أو عتقت
 معه أو عتقت حر ومن عتق
 وتعتقه من هارق فالاخبار
 لها ولا لانه عتقها بالخيار
 ان خبر وليس شئ عن ذلك
 في معنى ما فيه لبقاء النقص
 في غير الثلاث الاخيرة
 ولا تساوى في أوليها ولاه

قال نحوض من المضاف اليه (قوله بخط الشريطة ذارة) حكاية شرط انما حرة
 في صلب العقد تبين انما امة فان القوات في هذه بخط الشرط وبخط الفلن ايضا
 واما ما اخبرت الزوج فبخط عقد الوكيل بانها ساهرة أو أخبر الوكيل الزوج قبل
 العقد بانها ساهرة كان قال حدى حرة أو زوجها ثم عتقتم غير شرط تبين انها
 امة فان القوات بخط الفلن فقط (قوله والقوات فيه بخط الفلن فقط) ظاهره
 انه لا يكون بخط الشرط بان تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما مر نظيره في الحرة
 وله لان المضاف لا يميز ذلك وان اذن سيدها فليراجع مذهبه فان صح جاء نظير
 ما مر تأمل شو برى وعبارة من قوله بخط الفلن فقط لانها لا تبشر العقد على
 مذهبنا والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها اما على مذهب الحنفى فيستور
 ان تبشر العقد بنفسها بان ياذن لها سيدها ان تتزوج اه وقرره ب ش (قوله
 وان كان الترمير منها) بان يذكر احراريتها ما من ل وعش وعبارة ح ل
 بان يوجد منها ما معنى ان لا يكون تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وان لا يكون
 تفريرها ناشئا عن تفرير الوكيل بان أخبرها بان سيدها عتقها فان كان يرجع
 عليها وهي ترجع على الوكيل مالم يشافه الزوج بذلك والارجع عليه وحده
 وعبارة ع ش على م و وصورة الرجوع عليها ان يذكر احراريتها للزوج معا
 بان لا يستند تفريرها لتفريرها ولو استند تفريرها لتفرير الوكيل كان آخره ان
 سيدها عتقها اقياس ما تقر وان يرجع عليها ثم ترجع عليه مالم يشافه الزوج
 ايضا فيرجع عليه وحده غير اى لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت عن الوسط
 وكذا لو كان تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وقد شافه الزوج بذلك فانه
 يرجع عليها وحدها لانها لما شافهته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كافي م
 (قوله غير المكتوبة) واما المكتوبة فيعلق بكسها ان كان والا بدنتها تطلق اليه
 اذا عتقت حل (قوله ومن عتقت) اى كالمأواقيها ولو يقول زوجها م وهذا
 شروع في خيار التلق (قوله ان بريرة) هي جارية فلما نذرت رضى الله عنها (قوله
 عبدا واهمه غيب) ولم اساق عليها اني عليه السلام فقال له يا رسول الله
 اسامع انت أم قرصا بل شافع فلم يرض برجوعها له (قوله فاختارت نفسها)
 هو كتابة عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق بعضها الى آخر ثلاثة الاول)
 وكذا الأخيرة خارجة بقوله عتقت والاربع خرجت بقوله نفس وال خامسة خرجت
 بقوله من يدق فالتقيد ثلاثة والصورة الخارجة بها ستة (قوله فالاخبار لها)
 اى في خمسة الاول وقوله ولاه اى في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة)

اذا عتق لا يبيع ٥٣ يي ت باستعراش الناقصة ويكفيه القتل بالطلاق في الأخيرة

(لان حق) قبل فسخها او بعده (اولزم دور) كن اعتقادهم بضي قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث الا بالصدق فلا تفرق بينهما وانما من زاد في (وشيا وما من) في الذاب (فوري) كتحيا والميب في الميسع ولا ينافيه ضرب المدة في السنة لانها انما تتحقق بعد المدة في آخر مبدئيات حق سقط (٢١٠) خياره فمن كان أحدهما سببا أو مجنونا

آخر خياره الى كاله او طلقها وهي الثلاثة الاول ولغيرهما مع انه اخبر بجمع الضمير في اولها الى الثلاثة الاخيرة اذ لا ياتي الاختصاص الا بذلك (قوله لان حق) أي أومات (قوله وهي لا تخرج من الثلث الا بالصدق) بان كانت قيمتها مائة وباقى المال مائة وعشرين وكان الصدق عشرين قال ح ل و م وسواء كان الصدق ديناً أو عيناً يرد الزوج أو يبدل السدياقاً أو بالقوا وبيان الدورانها وخصت سقط مهرها وهو من جهة المال فيضيق الثلث من الوطء بها فلا تعلق كما فلا تلت الحيار (قوله وخيار ما في الباب فوري) الذي مر في الباب شيان الرافع لها كفي اثبات عيوب السكاح المشتركة وفي ذات المدة والرفع له والمصعب بعد ثبوت ذلك فهل كلامه شامل للقبين أو خاص بالثاني الظاهر الأول ويكون قوله من آخرها خاص ل (قوله سقط خيار) وكذا من آخر الرافع لها كم ح ل (قوله وأطلقها وزوجها) وجب قبل عقدها أو بعده فلها التأخير انتظاراً لينتونها فتستريح من عيب القسح ح ل (قوله وأطلقها اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فبادا كانا كافرين رقيقين واسلم أحدهما أي بمداخله ثم حقت وتناخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الرجعة فيما لو طلقت رجحاً والاسلام فيما لو كانا كافرين رقيقين لانهما بعد البيعة وقد لا يرجع ولا يسمى المختلف فصيل الفراق من غير أن يظهر من جهتها الرغبة فيه فأنشأ هذا التصور في وقته قصوراً لعدم شموله للعيب فيم أوالأصل ثم ظهر عيبها (قوله وكذا في الإيلاء) بخلاف العدة فانها اذا رضيت بها سقط حقها لعدم قصد ضررها لانها ليست من حصول الوطء عامة بخلاف المولوح ل (قوله في جهل حق) وكذا في جهل السيوب ح ل فلا قال ويخلف من ادعى جهلاً بسبب القسح أو الحيار الخ لكأ أهم (قوله مما أشكل على العلماء) المراد ما أشكله عليهم انهم اضطروا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من ع ش على م وعبارة قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه (فصل في الاعاق) أي وما يتعلق بذلك من حرمة طوله أمة فرعه (قوله لزوم مبرا) ولو بمصا ولو غير وارث كان بنت وابن ابن ولو غير مكلف وكافرا ح ل و م ل (قوله موسراً) بما ياتي في النققات وهو أن يك ما يدفعه له زيادة على كفايته ويم وليله حل وعبارة الله تعالى

آخر خياره الى كاله او طلقها وزوجها رجحاً او تطلقها اسلام فلها التأخير علم من اعتبار القومية أن الزوجة لو رضيت بعته أو أجلت حقها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النقطة اذا عصمها الزوج ورضيت به فان لها الفسخ لتبديد الضرر وكذا في الإيلاء كره فورية خيار الخلف في غير العيب من زبادي (وتختلف) العتقة فتصدق فيها اذا أرادت الفسخ بعد تأخره (في جهل حق) لمان (مكن) فهو غيبة معتقها عنها والاخلف الزوج (أو) جهل (خياره) أي بعته (أو) جهل (موت) لان ثبوت الخيار به وكونه فوراً يخفى لان بصرهما الا لغيره وما ذكر في الاخيرة وهي من زبادي فظهر ما في العيب والاخذ بالشفقة وثق الولد وغيرها وقيل لا صدق فيها لان الغالب ان من علم أصل ثبوت خيار

علم أنه على الفور قيل تصدق بينهما ان كانت قريبة عهد بالاسلام أو نشأت بمسدة عن العلماء والأفلاوردة بان ذلك بان يكون الخيار على الفور كما أشكل على العلماء على هذه المرأة (أو) (وحكم مهر) بعد الفسخ بمقتضى (كعب) أي كسبهما بما مر في الفسخ بالسبب فان فسخت قبل الوطء فلا بد لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منها ما منه لتضرر ما يترسكه أو فسخت بعد متى بعده ما لم يضر به الوطء أو يمتنع قبله أو بعده كان لم يضر به الا بعد الوطء أو فسخت معه بعتق قبله فمهر الأقل لا يسمى بقتله بسبب الفسخ على الوطء أو عقارته لمرة كرحم المية من من زبادي (فصل) * في الاطلاق (لزم) فروعاً (موسراً)

بأن يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله وما وليه (قوله قصد أو تعدد)
 كإن يفت مع بنت بنت فان استتوا قربا وإن ائذع عليهم بحسب أرثهم على
 المتعد خلا قال ابن حجر حيث استوجه أنه عليهم بالسوية ح ل (قوله إن استتوا
 قربا) هلا قدره بين الفاء والواو في قوله فوارثا بأن يقول إن استتوا فوارثا كما هو
 عادته في مثل ذلك (قوله إن استتوا) أي الفروع (قوله اعصاف أصل) وإن تعدد
 أن قدرا أخذ من قوله بعد من له أصلان الخ (قوله ذكر) وإنما يجب اعصاف الأم
 لو لم يرش زوجها إلا بالاتفاق عليه لأن الرام الفرع بالاتفاق على زوجها معناه غايه
 السر فلم يكلف به ح ل (قوله أو كافرا) أي مصوم (قوله مر) أي كلا (قوله)
 أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطء والابان كان عتينا واحتاج إلى الاستمتاع
 بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وإن خاف الزنا وهو بعيد ح ل (قوله له) أي
 للاعصاف أو الأقرب واجته على الأول بمعنى احتياجه لكن قول الشارع بعد
 وتعرف حاجته له يدل على رجوع الضمير للاعصاف (قوله ويجوز شوها) لا تنفع
 وهل مثل ذلك كل من لا تنفع كالمتقاربة وذات القروح السبالة الظاهر ثم وعادة
 س ل بل الشوها ولو شابه كعباء وحذاء كالعهد اه فالجوز في كلام الشارع
 ليس بقيد وعادة م ر ولا تنكح شوها اه ولو قرأ يجوز بالمر على معنى أو نحو ويجوز
 لتبطل المتقاربة وغيرها لكن لا يلزمه الاثنية واحدة بدفعها للاب بوزعها عليهم ما
 ولكل منها الفسخ فان فصفت واحدة تمت للأخرى لكن قال ابن الرضا هنا يمين
 للبدن جميعها فلا فسخ بقسم ما ينصها عن المد اه فلي واعتد م ر الأول
 والخطيب الثاني واعتد ما لا دعي أنه بدفعها للاب وهو بدفعها إلى شاء (قوله)
 وذلك) أي لزوم الاعصاف وقوله لا به أي الاعصاف شيئا (قوله من حاجته) المهمة
 مع عدم نقصه فلا رد على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على النفقة
 وجعل قوله لا به الخ بما عيّنهما فلا بد الرقيق أيضا ويرد على ذلك الأصل إذا كان
 ممضا للرجوع بنفقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية ويجب بآه لما كان التزوج
 لا يمكن باعتباره ما فيه من الحرية لم يجب اعصافه ح ل (قوله ولا نتركه العرض
 للزنا الخ) فيه أن هذا باقي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعصافه
 ح ل (قوله الأمور بها) أي في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا (قوله اعصاف
 أصل) أظهر الفاعل في موضع الاضمار لاهل أو ضمير لتوهم أن قوله اعصاف غير
 أصل هو الفاعل لانه كان يقول حيث فلا يلزم معسر أو لا موسر الاعصاف غير أصل
 فله دره (قوله ولا غير مصوم) كسرى وزان محسن ومرتد (قوله ومن كسبه) المراد

ولو اتقى (أقرب) اتقى
 أو تعدد (فوارثا) أن استتوا
 قريا (اعصاف أصل ذكر)
 ولو لام أو كافرا (مصوم
 عاخر عنه أظهر حاجته له)
 وإن لم يفت زنا أو كان تقصه
 خصوصية أو عجز وشوها
 وذلك لانه من حاجته المهمة
 كالتفقه والكسوة ولأن
 تركه العرض للزنا ليس من
 الصاحبة بالمعروف الأمور
 بها فلا يلزم معسر الاعصاف
 أصل ولا موسر اعصاف غير
 أصل ولا أصل غير ذكر
 ولا ضمير ولا غير مصوم
 ولا فاعل على اعصاف نفسه
 ولو بصرية ومن كسبه
 ولا من لم يظهر حاجته وذكره
 الموسر والرتب من الأقرب
 والوارث مع قول ج
 مصوم من زيادتي

انه قادر بكسب يحصل في زمن قصير عما يجتهد لا يحصل له من التعب فيه مشقة
لا تحصل عادة قالوا فيما يظهر من ل قال الشوري بخلاف النسخة فتلزم الفرع
وان قدر الاصل عليها بالكسب وحصل الفرق فكيف بها بخلاف الاعقاف (قوله
أولى من تعبيرة مضافه) لأن تعبيرة يومهم انه لو قدر على التسري أو التفرج من
كسبه وجب اعقافه على الفرع وليس مراد اده ش (قوله وتعرف حاجته له)
أي للاعقاف وانظر وجه تقدير هذا فانه في غنية عنه بتعلق الجار والمجرور بقوله
أظهر اه شيئاً واجباً به قدر ما ذكر لطول الفصل وبأنه حل معنى لاجل
اخراب (قوله بقوله متعلق بأظهر) وحسنه ضد أنه لا بد أن يكون الاظهار بالقول
ولا يكفي بالقراءة الحالية وهو خلاف كلامهم فاتهم قالوا في ترجيح عبارة المحدث
على عبارة الاصل ان عبارة الاصل تقتضي أنه لا يكفي اظهارها بالقول فكان حق
انصاف أن يقول ولو بالقول اه ح ل أي بمجرده وان لم تحذف الراء ومثله في م ر
(قوله ويشق عليه الصبر) حلف لا تم على لزوم (قوله قال الاذري) هو تقييد
لقول المتبلايين بالنظر لقوله أو قال يحلف (قوله نفية) أي في وجوب اعقافه
وقوله يشبه أي في وقوله وتعبيري بأظهر حاجته الخ الفرق بين العبارة ان
ظهورها بالما توقف على قرائن نظيرة انا واطارها أي في وقوله وان لم يرجح لنا
صدقه في عبارة ح ل قوله بخلاف تعبيري الاصل والروضة كظهور حاجته أي
بأن ظهر لنا قرائن تدل على ذلك فاستغنينا عبارة الاصل والروضة غير منظور
اليه بل يكتفي بمجرده وقوله بدون قرينة (قوله مستقماً) هو يضم الهم الاوولى وسكون
الثانية وفتح التائين اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمتعه أي كذبه زماناً طويلاً
يقال تمتع الله بله شاة وأمتع ادم جاء لكوا الاتفاع بك حكام ابن القبان وهو صفة
لوصوفه وذوقه منصوب على المفعولية لقرينه هي أي امرأة مستمتعة بها سواء
كانت سرة أم أمة مسلمة أم كافرة بشر ما غصفت الجاد وأصل الضمير فاستقر في قوله
مستمتعة وهو شائع سماعاً لا قياساً ومنه لفظ مشتركة وأصله مشتقة والمراد بالمرأة
المستمع بها ما من شأنها أن يستمتع بها فقه في قوله في صا والاول اذ لا يصدق
هذا الوصف حقيقة الاحال فوجود الاستمتاع بها والاول ليس بوجوده وقصد بذلك
الاحتراز عن الشوهاة ونحوها ويؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مآذته
الماخوذة في الدوام المراد به الزمان العاويل انه لا يمكن أن يفي به امرأة قريبة
الجزء مثلاً بحيث لا يستمتع بها زماناً طويلاً وهو ظاهر فها ولم أر من تعرض له
وسياق انه لو كان قد تمتع بمجرور ان القياس وجوب اعقافه وحسنه فلما اكتفينا بتبيينه

وتعبري بالعز عن اعقافه
أولى من تعبيرة بما تقدم
وتعرف حاجته له (قوله
بلايين) لأن تعلقه في هذا
القام لا يليق بمجرده لكن
لا يحل له طلب الاعقاف
الا اذا صدقت شبهة بأن
يفرضه التعب ويشق
عليه الصبر قال الاذري
وغيره ولو كان لها امرأه
يكتفه صكاً خارجاً شديداً
أو أنه تراه نفية فغايرو يشبه
أن لا تعب حاجته أو يقال
يختلف هنا الخالفة حاله دعواه
وتعبري بأظهار حاجته
وافق ل عبارة المحدثين
بخلاف تعبيري الاصل
والروضة بظهور حاجته
واعقافه (بأن يسمي له
مستمتعة) فتح التاء

من قارب البحر ولا يجينا عليه عند البحر الا عناق فيشق عليه فراشان فيفتح
 الاكتفاء بهذا بئله وينفع الضرر عن الولد على شورى (قوله أو قننا) وان
 احتاج لأكثر من واحدة فلا بد وأدوا الصواب كفاية الواحدة وإذا احتج بالامة
 أو الشمن أو المهر ملكه وإذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه كما لو دفع اليه النفقة
 فاستغنى عنها بزيادة ونحوها لا يزول ملكه عنها فلا تسترد ولا تنافي ذلك قولهم
 ان نفقة القريب ما تمنع لان المراء منه انما تسقط بعض الزمان اذا لم يتبض آفاده
 شيئا اذ ح ل وليس له ان يزوجها لامة لانه مستغنى بحال فرعه ضم لو لم يقدّر
 الفرع الا على مهرامة القبة تزويجه بها أي اذا خاف زنا شرع م (قوله أو مهر حرة)
 ولو كانت بيعة فحل ح ل (قوله أو يقول له أنكح وأعطيك) أي مهر الحرة وهو
 شامل للبرية ولا يقال انه مهر بحال الصداق حين العقد لانه مهر حكا بحال فرعه
 كما تقدم أو يقول له اشتري أعطيك الشمن ولا يلزمه من الثمن والمهر الا القدر
 الا لا يبيعه دون ما زاد فان زاد يكون الزاد في ذمة الاصل برماوى قال زى وما ذكره
 من التخيير في مطلق التصرف اما غيره فلا يبدل وليه الاقل ما تدفع به الحاجة
 الا ان يلزمه الحاكم بغير الاقل (قوله وعليه مؤنتها) أي ما يبيع السكاح بعدها
 ولا يجيب الا دم ما لم تكن ام الفرع والاوجب الا دم ولا تجيب نفقة الا لدم لان
 فقدما لا يثبت الفسخ ولا تسقط بعض الزمان ولو كانت ام الفرع لا تقيم مقام
 الاصل في ذلك فلا يستمن نفقة القريب ح ل فراحينا الامومة فوجب لها الا دم
 والكفاية ان لم يكن لها المذور اية اقامه مقام الاب والذي يبيع السكاح بعدها
 هي اقل النفقة وهو المذو اقل العكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحر السراويل
 والمكعب فانه لا يبيع بذلك كما بان في المقتات وكذا القرش والفاطين والاكل
 (قوله والتمين) منه أخبره قوله أي تبيع المسكوحة والبرية وتعين السكاح
 أو تسرى بدليل قوله فليس الا لاصل الخ وقوله ليسك لا يمين الخ (قوله لمن لا تنفع)
 بضم التاء من أعف ومصدره الاعناق ويقال عف عن الشيء يعف من باب
 ضرب عفة بالكسر وعفا بالفتح امتنع عنه فهو عفيف واستغنى عن المسنة
 مثل عفو رجل عفو امرأة يقع العين فيهما وتصف كذلك وجع العفيف
 أعفوة وإعفاء ذكره ع ش (قوله دون الاخر) أي ليس له تعيين نكاح دون تسر
 ولا تعيين تسرد دون نكاح كما يفهم من الاصل (قوله الخ من زائدني) لا يفتي أن
 من جلته خبر المبتدأ الذي هو نقطة لم يفتضى أن المبتدأ الذي هو قوله والتمين وقع
 في الاصل أي المنهاج بلا خبر وليس مراد اسمها بآيت عبارة الاصل مركبة تركبها آخر

كان يبيع له لامة أو قننا
 أو مهر حرة أو يقول له أنكح
 وأعطيك أو ينكحها بالفاضة
 وعليه مؤنتها (وطيه مؤنتها)
 أي المستمتع بها لانها من قننه
 الاضاف (والتمين بغير
 اتفاق على مهر أو تسر له)
 لا اصل (لكن لا يمين له)
 من لا تنفع كقيمة فليس
 لا اصل تعيين نكاح أو تسر
 دون الآخر ولا ربيعة بحال
 أو تسر أو لمعولان القرش
 دفع الحاجة وهي تدفع بغير
 ذلك فان اتفعا على مهر أو تسر
 فالتمين لا اصل فانه أعرف
 بغيره في قضاء شؤنه
 ولا ضرر فيه على الفرع وتولى
 أو تسر الخ آخره من زائدني

ويقدر انتقال الملك فيها اليه قبيل العلق بآيسة طاموه (٢١٦) في ملكه صيانة لحرمة فان كان غير حر

أي كله ح ل (قوله وقد رتقال الملك الخ) مريجه انه لا ينتقل بالقتل وهو خلاف ما في م ر وعبارته يحصل ملكها قبيل العلق كأجرى عليه ابن المقرى وهو المحدث له وبدل قوله الشارح فيما بعد انتقال الملك (قوله فان كان غير حر) لم يقل فان كان رقيقا لبطل المبيع (قوله لان غير حر) أي الرقيق كله غير المكاتب ح ل (قوله ولا يجب ابلادة لامه مكاتب) وكذا البعض لا يستأبلادة لامه فرعه على المتمد وان نفذ ابلادة لامه نفسه كأيافي التصريح به من المصنف في اتهام الاولاد وعرف بان الاصل المبصر لاجته له شبهة الاعاق والتسبة لبعضه الرقيق فلا يلزم فرعه اعاقه وأما أنه فله كما قام عليه اناده ح ل (قوله مع المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاجبال شرح م ر ويصدق في قدوما لامه الفاد مراموى (قوله لاتعال الملك الخ) مقتضا لزم قيمة الولد فيها اذا كانت أم ولد الفروع أو كان الاب رقيقا لعدم الانتقال في الام قيمة ما وعبارة ح ل هذا واضح في الحران الكلام فيه وأما الرقيق فقيمة الولد في ذمته ساء على ما تقدم من انه يمتدحراوه والمعتد فان لم تصر ام ولد له بان كانت عسرة لذة للاب وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكوراه وعبارة س ل لاتقال الملك فقتنه انه يلزمه القيمة اذا كانت ام ولد الفروع أو كان الاب رقيقا وحيث حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء وعبارة م ر لامه القرم قيمة أمه وهو حر منها فاندراج معها ولان قيمته انما يقب بعد انصاه وذلك واقع في ملكه (قوله أي أمة فرعه) ولو عسرا لشبهه الاعاق في الجملة شيئا (قوله له الخ) علة مقدمته هو المعاول وهو قوله كالشتركة الواقع خبران (قوله لم يمتنع تكاحه) وينتقدولدمتها رقيقا ولا نظر لشبهه لامه بطو ما يجهه التكاح فلا يصير مستولدة ولا يتفق الولد لامه مملوك لاختيه ح ل (قوله وان لم نقل له الامه) بان كان الاصل حر ملك الفروع لزوجه موسرا أو قسنة حره شيئا عزرى وهي فاردة على من قال اذ لم يقل له يمتنع تكاحها (قوله بعض سيده) أي أمه أو فرعه ح ل (قوله لا يتفق عليه) أي على السيد أو فلا يقال انه لما ملك المكاتب كان السيد ملكه فمتفق عليه (قوله قد يمتنع مع البصية) كما اذا ملك المكاتب اباه فله لا يتفق عليه م ر (قوله لا يمتنعان) أي فيما اذا اشترى المكاتب فوجه سيده فان السكاح يمتنع لامه لوقى لاجتمع الملك والتكاح لان السيد كاه ماله الملك مكاتبه * (تعلم ونكاح الرقيق) أي متعلقات نكاحه ومنها الخلية لتكسب المولود ع ش والا فالكلام على نكاحه تقدم في تزويج المحبوس عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة المصدر

أو كانت أم ولد فرعه لم تصر أم ولد له لان غير الحر لا ملك ولا يجب ابلادة لامه قائمة فرعه أو لا وام الولد لا قبل النقل وقول ان كان حر لم يزد يادى (وعليه) مع المهر (قيمتها) لفرعه لصيرورتها ام ولد له (لاهمية) وله لاتقال الملك في أمه قبيل العلق (و) حره عليه (تكاحها) أي أمة فرعه يقبذ زوجه بقول (ان كان حرا) لانها لاله في مال فرعه من شبهة الاعاق والنفقة وغيرهما كالشتركة بخلاف غير الحر لكن لو ملك فروع (زوجه أمه لم يمتنع) فكاحه وان لم نقل له الامه حين الملك لامه يقتصر في الدوام لقوته ما لا يفتقر في ابتداء (وحر) على الشخص (نكاح أمة مكاتبه) لاله في ماله وورقته من شبهة الملك بغيره نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسع) السكاح كالوطيها سيده بخلاف نظيره في الفروع فان تعلق السيد بال مكاتبه أشد من تعلق الاصل بمال فرعه وبخلاف المولود

مكاتب بعض سيده حيث لا يتفق عليه لان الملك قد يمتنع مع البصية بخلاف السكاح والملك لا يمتنعان * (تعلم في نكاح الرقيق) *

إلى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مال الرقبة والمنفعة
 معافان اختلفا كوصي له بتفقه اذ برأه مال الرقبة في الاكساب البادرة
 واذن الوصي له في الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مالا لا يخرج من طاهر
 هذا صفة نكاحه باذن أحدهما فراجع وقوله ياذنه الباء للسمية متعلقة
 بضمن المتنى والتنى يتوجه للمقتضى على خلاف التالاب أى لا يكون اذنه
 في النكاح ميبا في ضمانه ما يوجب وليست الباء متعلقة بالتنى حكما قيل لانه
 لا يحسن أن يقال اتنى الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان
 أنكره اه قل على الجلال (قوله لانه لم يترهما) علة لما قبل الفاعل وقوله
 وضمن ما لم يصب باطل علة لما قال في الثقة بخلافه أى الضمان بعد العقدانه يعص
 في المهران علماء لا الثقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلة (قوله وما عاها انهما
 في ذمته في كسبه) أى لان ثقلهما بكسبه فرغ ثقلهما بذمته يصرف منه بما يشاء
 من المهر والثقة لانهما مدرين في كسبه فيصرفه عما يشاء منهما كما اعتد مدر وعش
 وقيل تخدم الثقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل منها شيء مصرف للمهر الحال
 حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال كان للسيد ولا يدخل ما يجل في المستقبل منه ولا الثقة
 المستقبلية وقيل يقدم المهر الحال وحمل على ما اذا انتفعت من تسليمها نفسها حتى
 تقضى جميع المهر حل وشرح مدر والراجح من هذا كله تقديم الثقة على المهرام
 تحبس نفسها حتى تقضى المهر الحال كله كما اعتد الزاوى في درسه وعبارة شرح
 مدر وكيفية ثقلها بالكسب ان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه الثقة لان
 الحاجة اليها ناجزة ثم ان فضل منها شيء مصرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصر
 للسيد (قوله لانهما من لوازم النكاح) علة المدعى في الحقيقة هي المقدمة الاخيرة
 كما ينص عليها في قوله بعد اما اصل اللزوم فلان من ان اذنه له في النكاح اذنه
 في صرف مؤنه من كسبه واقصر عليها مدر ايضا والاولى علة لما في الاخيرة
 والمتوسطة علة لثمة الاولى والاخيرة فكان المناسب تقديمها أى الاخيرة ويحتمل
 ان قوله لانهما من لوازم النكاح علة لكونهما في ذمته وقوله وكسب العبد اقرب
 الى عتلان لكونهما في كسبه واخر الثانية مع كونها اظهر في المقصود للدخول على
 المتن بقوله من كسبه الحافث ناقل والظاهر ان قوله وكسب العبد الخ علة لما بعده
 أى لان كسب العبد الخ والاقتصار على المقدمة الاخيرة فيما يأتي لا يدل على انها
 هي العلة لازوم على السيد وما تالكونها في كسب العبد وما روى شرح مدر وهما
 في كسبه كذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه فيهما (قوله الحادث) علة

(لا يضمن سيد ياذنه في
 نكاح عده مهر او لا مؤنة)
 واه شرط في اذنه ضمانا لاله
 لا يترهما وثمان ما لم يجب
 باطل وتصري هذا وفيما يأتي
 بالثقة اعلم من تصديره بالثقة
 (وهما) مع انهما في ذمته (في
 كسبه) العتاد كاحتساب
 والبادر كونه لانهما من لوازم
 النكاح وكسب العبد اقرب
 شيء بصرف اليها والاولى
 له في النكاح اذنه في صرف
 مؤنه من كسبه الحادث

لكسبه الأول والثاني وحله على ذلك الاختصار والافايكسبه قبل للسيد فلا بد
من اذنه له في صرفة حل (قوله بعد وجوب دفعهما) حيث مكان غير ما دون له
في التجارة مما هو متعلقان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب ولو الحاصل قبل
الاذن في السكاح كما سيأتي حل وصل وعبارة شرب بعد وجوب دفعهما
بجملته قبله وانظر حكم المية (قوله الحال بالسكاح) فانه ان تعاطى عليه وان لم يمكن
خلافا لما في شرح الروض ح ل (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن
وكان الاظهر ان يسم هكذا الظاهر الايراد الذي اجاب عنه (قوله لعدم الوجوب) أي
حال حصول الكسب والا فواجب حاصل كما هو القرض (قوله لمعان الاذن)
أي الاذن في صرفة المؤن من كسبه الا لزم للاذن في السكاح لما تقدم من الاذن
في السكاح اذنه في صرفة مؤنه من كسبه وقوله لم يتناول له أي لانه في ذلك الوقت
لم يكن هناك مؤن حتى يصرف كسبه اليها وأني بقوله لمعان ان الخ لثلاث برده عليه
المأذون له في التجارة فان اذنه في السكاح اذنه في صرفة مؤنه مما سمح له ولو قبل
وجوب الدفع (قوله أولى من قوله بعد السكاح) لانه برده عليه المقترضة فانه لا يجب
فهما بعد السكاح وانما يجب بالقرض أو الواء وأيضا المؤن لا يجب الا بالتسكين أم
شيئا (قوله في مال التجارة) ولا ترسيب عنه ومن الكسب فان لم يربح أحدهما
كل من الآخر قوله سواء حصل أي مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع أم بعده
لان الهدف في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف
كسبه ومثل ربح مال التجارة اكسابه التي اكساب بغير أموال التجارة
كالاحتطاب والاحتشاش فتعلق بها المهر والمؤنة وان اكسابها قبل الاذن له
في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما
محصرا بغير المؤن له في التجارة لضعف مانته وقوة مانته المؤن له أما هو فيكون
في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في السكاح كما علمت وصريحه في شرح الروض
حيث قاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والذي
في ع ش على مد وان كسبه الحاصل قبل الاذن في السكاح للسيد فلا يصرفه
في المؤن وفي شرح مد التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في السكاح أو بعده
فبما تقدم مجموع منه ومنبع ع ش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي
ارتكبه في شرح الروض انما هو في ان كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع
كما يتقيد به كسب غير المؤن وهذا الثاني ان بينهما فرقا من حيث ان الربح
لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد ان يكون بعد الاذن

(بعد وجوب دفعهما) وهو
في مهر المقترضة بوجه أو قرض
صحيح وفي مهر غيرها الحال
بالسكاح والمؤجل بالحل
وفي غير المهر بالتسكين كما
يأتي في محله بخلاف كسبه
قبله لعدم الوجوب مع ان الاذن
لم يتناول مؤنه فانه حيث
اعتبر فيه كسبه الحادث بعد
الاذن فيه وان لم يربح الاذن
فيه وهو الضمان لان الضمون
ثم ثابت حالة الاذن بخلافه
هنا وتصير بذلك أول من
قوله بعد السكاح (وفي مال
تجارة اذن لغيرها) وبما
ورأس مال لان ذلك من زوجه
مقتضا ذوقه في كسبه
التجارة

سواء أحصل قبل وجوب
الدفع أم بعده (ثم) إن لم يكن
مكتسبا ولا مأذونا له فهما (في
ذمته) فقط (كرأى على
مقدر له) (ومهر) وجب
(بوطنه) منه (برضى مالكة)
أمرها في نكاح فاسد لم يأذن
فيه سيدها فهما يكونان في
ذمته فقط كالقرض لازم
ذلك برضى مستقته وقولي
كرأى على مقدر ومرضاه
مالكة أمرها لم يأذن فيه
من زيادة في وخرج بالتقيد
الثاني المكرهه والسابعة
والصغيرة والمجونة والامة
والمنجورة بسفه فيخلق
المهر فيها برقبته وبالثالث
مالو أذن له سيده في نكاح
فاسد فيخلق بتكسبه وماله
تجارة كالونكح باذنه نكاحا
معييا يسمى فاسدا ونظامه
ان رضى سيده لامة كرضى
مالكة أمرها (وعليه
تخليته) حضرا وعليه اقتصر
الامل وسفرا (ليلا) من
وقت العادة (لتتبع) لاه
عنه (ويستقدمه) سفرا وان
تتجملها) أي للمهر والمؤنة

ولو قبل النكاح فنافقه حل من التسوية بينهما من كل وجه أخفاها ظاهر القياس
الذي في شرح الرض غير ظاهر (قوله قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الأذن في النكاح
شرح حر (قوله ولا مأذونا له) أي في العبارة (قوله في ذمته) فيطالب بها ببد
عقته من لهما الفسخ ان جهلت حاله بر ماوى (قوله لازم ذلك برضى مستقته)
أي مع عدم الأذن فيه فالعلة ناقصة فلا مرد ما تذهب من أنه شغل بذمته وحكسبه
لوجود اذن السيد وهو بيان بجامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فاندفع
ما يقال الاولى أن يقول وللزوم ذلك لانه علة ثانية وقوله فيخلق برقبته وقوله فيخلق
بتكسبه وماله تجارته مع قوله قبل فانهما يكونان في ذمته فقط أشار به هذه العبارات
الثلاث الى القاعدة السابقة في باب معاملة الرقيق وعبارة حل هناك القاعدة
ان مالته برضى مستقته وليأذن فيه السيد لق بذمته فقط وان أذن فيه السيد
تعلق بذمته وحكسبه وما يذهب من المال أصلا وبما كان لم يرض مستقته كتعب
تعلق برقبته فقط أذن فيه السيد أم لا (قوله بالتقيد الثاني) هو قوله برضى مالكة
أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأذن فيه اه شوري فيجعل
قوله في نكاح فاسد جزءا من التقيد الثاني لانه استقلال يدل عليه عدم الإخراج به
لكن قول الشارع وبالثالث مالو أذن المخ تفتي أم جزء من الثالث وأما التقيد
الاول وهو قوله بوطنه منه فلم يجز منه لانه جعله جنسا وجوب المهر اه شيخنا
عزى وقرر مرة أخرى أنه يخرج به ما اذا علمت عليه ثم جزم بأن قوله من ليلان الواقع
ذكرنا كذا كقوله تعالى ولا تأتوا بطريقه احبه (قوله والامة) أي بشري رضى
سيدها كما يدل عليه قوله ونظامه الخ (قوله مالو أذن له سيده في نكاح فاسد) أي
بخصومه بخلاف مالو أطلق لانصرافه لجميع شرح حر أي فليشأول الفاسد
فاذا أتى نكاحا فاسدا كان غيره أذن فيه فيخلق واجبه بالذمة وحدها (قوله
بسمى فاسد) ليس بقيد وانما يقيد به ليس التشبيه (قوله ويستقدمه) مستأنف
أو مطلق على قوله وعليه تخليته وليس مطلقا على تخليته بأن يكون منصوبا
بتقدير أن على حد وليس عباءة وقدر عني لانه يقتضي ان استخدام سفرا واجب
على السيد (قوله ان تتجملها) أي وكان موسرا وان لم يتم قدرهما من ل أو أذاهما
ولو معسرا حر وفي شرح المنهاج لم يخال بعضهم وجع ماس في في عبد كسوب
أما الما جزم من الكسب جملة فالظاهر ان السيد السفيرة واستخدامه حضرا من غير
الترام شيء وأقره الثقات مدعش وفي حاشية سم لحل هذا كله في غير القسم
الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا أما هو فكل من بالسافرة ومن استخدام

لا يكون شيئاً فكيف يشترط التمثل ويلزم الاقل المذكور وان بل لعله ايضا
 في غير المآذون الذي منه من مال التجارة ورجمه ما يوفي بالهرم والثقة لانهما شلتان
 ذلك وبه وفاءهما فلا داعي الى اشتراط التمثل ولا الى لزوم الاقل المذكورين
 فليتأمل (قوله والاخلاء) لاحاطة حقوق التكاح على كسبه م رفوجيت
 التعلية له وحده ثم هل له أن يؤثر نفسه بشعر اذن سيده أولاً لانه قد يرد السفرة بقل
 شيئاً ان له ذلك لكن يومانيوم والمساءلة في متن الروض ان له أن يؤثر نفسه
 وظاهره ولو لمدة طويلة وجعلها في شرح الروض مقيسة على صحة بيع المؤجر ولا يخفى
 صحة بيع المؤجر مطلقاً قلت المدة أو طالت حرره حل حرزاً فوجدها في شرح
 البهجة الباز من تلقاها مع السيد عنه مثلاً الاجارة قل على الجمال (قوله الاقل
 منها) أي من كل المهر والحال والثقة فان لم يكن مهر او كان المهر وهو مؤجل فالأقل
 من الاجارة والثقة شرح م رأى ثقة مدة عدم التعلية فاداً استخدمه ثم امثلاً
 وكانت اجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشاً وكان المهر عشرين أيضاً وكانت ثقة
 كل يوم عشرة انصاف فمعهما أكثر فتميز اجرة التثل فان لم يكن مهر او كان وهو
 مؤجل نظرنا بين الثقة فقط واجرة التثل شيئاً (قوله المدة عدم التعلية) أي المدة التي
 حقه ان يستخدمه فيها لا يجيب المدة التي استخدمه فيها أو حبسه فيها ح ل
 فلا استخدمه ليلاً ونهاراً لم يلزمه في مقابلة الليل شيء م (قوله أما اصل الزوم الخ)
 أفاده ان قوله أودع الاقل الخ تضمن دعوى اصل لزوم الدفع وكون المدفوع
 الاقل فحل الاولي بقوله أما أصل الخ وعلل الثانيه بقوله وأما لزوم الخ وقوله
 دعوى بين الباء لان مفردة دعوى لا دعوة ظلت الفهية في التنبيه كما قال ابن مالك
 آخر مقصور تنقيح الجملية (قوله ماذا فوته) أي الكسب وقوله كما في بيع الجمانى
 يجامع المتع مما يستحقه (قوله حيث محصاه) أي على قول متعيب بان باعه سيده
 قبل اختيار الفداء فلما فوته على المتعيب عليه طوبى بارش الجمانية من سائر أمواله
 وهذا أولى من قوله س ل حيث محصاه بان اختار السيد الفداء (قوله وأولى) أي
 لمحصول اذن السيد هنا فاذا لزمه ادش الجمانية مع عدم الاذن فيها لم يلزمه مؤن
 التكاح مع الاذن فيه أولى وقوله فكما في فداء الجمانى كان عليه أن يقول وأولى أيضاً
 لتعليل المذكور ويمكن أن يكون حذف من الثاني دلالة الاول س ل (قوله وقيل
 يلزمه) متعيب وهو مقابل لقوله أودع الاقل الخ وقوله بخلاف ما لو استخدمه الخ
 راجع لتعليل أي فهذا القول الضعيف مرد عليه ما لو استخدمه الخ أو حبسه أجنبي
 فانه لا يلزمه الا الاجارة سواء كانت قدوة للثل والمؤنة أو أقل منها أم أن يد منها

(والاخلاء لكسبهما أودع
 الاقل منهما ومن اجرة مثله)
 المدة عدم التعلية أما أصل
 الزوم فلما مر من ان اذنه له
 في التكاح اذنه في صرف
 مؤنه من كسبه فاذا فوته
 طوبى بها من سائر أمواله
 كما في بيع الجمانى حيث
 حصاه وأولى وأما لزوم الاقل
 فكما في فداء الجمانى بأقل
 الامر من قيمته وادش
 الجمانية ولان اجرة الجمانى زادت
 كان له أخذ الزيادة أو نقصت
 لم يلزمه الانعام وقيل يلزمه
 وان زادا على اجرة التثل
 بخلاف ما لو استخدمه
 أو حبسه أجنبي لا يلزمه
 الا اجرة التثل

فحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه سببه المهر والمؤنة وان زاد على
 آخرته وبين استخدام الاجنبي له حيث لا يلزمه الا الاجرة وان قصت عن المهر
 والمؤنة وقوله لا تفوت منعة أي يلزمه قيمتها وهي الاجرة وان كانت أقل من
 المهر والمؤنة (قوله اخافا) أي لا ما زاد عليها فهو له ما وجب للكسب أي ولو زاد
 على اجرة المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب) منطلق بقوله
 لا التزام وقوله ما وجب أي الذي وجب وهو المهر والمؤنة فلما صحت للكسب لزمه
 ما يؤتى منه وهو المهر والمؤنة اه (قوله لتقيمه له بالاستخدام) لان حبسه عن
 كسبه ما ضر استخدامه كاستخدامه ولو كان لا يحسن منعة ولا يقدّر على
 اكتساب كزمن وجب له لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له حل (قوله له) أي السيد
 سفر به أي ان تحصل ما مر من حل (قوله وباتته) أي أمة السيد وان لزم عليه الخلو
 بها لانه لا يقرم حر خلافا لما في شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له
 المسافرة بها منفردا بخلاف السيد لما فيه من الحيولة القوية بينهما وبين
 سببه ما شرح حر (قوله لانه ملك الرقبة) الاولى ان يقول لان الزوج لا ملك
 المنفعة لصحل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على مالك الغير حل (قوله
 لم يسافر به) أي بخبر رضى الكثير والمرتهن وللكاتب شرح حر (قوله ولو زوجها
 مع بنتها في السفر) فلو سلمها لغيرها وان حبسها فقتلها عليه وان لم يوافق الزوج
 فله استرداد مهره ان لم يمكن دخول بها ان سلمه ظانا وجوب تسليمه عليه قبل
 الدخول حل فان تبرع به لم يسعد كافي قطارته شرح حر (قوله لينفق عليها)
 ينبغي اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك من حل وبعبارة
 بحر والزوج تركها ومع بنتها لانه تقع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التحكين
 التام واما كلام الشارح برحوبها فيحمل على ما اذا سلمته لغيرها سلمها (قوله غير
 مكاتبه) أي كتابة جمعية امامي وليس لها استخدامها لانهما المكاتب لارها حر
 وسلمها للزوج لئلا ونهارا لا اذا فوت عليها تفصيل النعمم والادل على منعهما
 من انهاراى ومنهما من ذلك طريق تفصيلها النعمم فلا يقال هي لا يجب عليها
 ان تفصل النعمم حتى ينه من الزوج نهارا لتكتسب النعمم وما حصل الجواب اه
 لا يكفلها الاكتساب لان المع من تسليمها امارا يؤتى الى ذلك اه حل وبمثل
 كلام المصنف المبطله فهي كالقعة أي اذ لم يمكن معها اية والا فمضى في نوبة
 نفسها كالخبرة وفي نوبة السيد كالقعة اه روى (قوله ولو نأته) عبارة شرح
 حر بنفسه أو بنأته اما هو فلا يجرى له فطر ما عدا ما بين السر والركبة والخلوة

اخافا اذ لم يوجد منه الا
 تفويت منعة والسيد سبق
 منه الاذن المتقضى لا التزام
 ما وجب في الكسب
 وماذا كرم من التقلية لئلا
 والاستخدام نهارا جرى على
 النأب فلا كان معاش السيد
 لئلا كرامة كان الامر
 بالنكس فانه لا يؤدى وقوله
 او دفع اعم اذا كره له تقيمه له
 بالاستخدام (وله سفر به
 وباتته المزمومة) وان فوت
 التمتع لانه ملك الرقبة
 فيقدم حقه نعم ان كان
 احدهما رهونا أو مستأجرا
 او مكاتب السافر به (ولو زوجها
 معها) في السفر لم يمتنع بها
 لئلا وليس لسببه منعه من
 السفر ولا الزامه به لانه في
 عليها (وليس غير مكاتبه
 استخدام) ولو نأته (نهارا)

ويسلمها لزوجها (لا) من وقت العادة لانه يملك منفى استعمالها والتمتع بها وقد قل الثانية لزوج تبقى له الاخرى
يستوفى في التمارين الليل لانه محل الاستراحة والتمتع (٢٢٢) - (ولا زنة عليه) أي على زوجها (إذا) أي

بها وما تأتبه الا حني فلا يضمن الاستعداد فطر ولا حنونة على أنه لا يلزم
بأن يكون النافذة كرا ع ش (قوله ويسلمها لزوجها) مستأنف وليس مطلقا على
استعدادها بأن قد وقيل أنه لا يملك يضمن ان التسليم جائز ليسمع منه واجب عليه
(قوله من وقت العادة) ولما اختلف غرض الزوج والسيد روي الزوج لان السيد
ورث نفسه بترويضها حل (قوله من استعمالها) قضيتها انها تبايع سقط من
الكسوة ما يقابل الذي استقدمه اليه فقط وقياس ما في الفسوزان تسقط كسوة
الفصل باستعداد من غيره ولو يروى ما وان نفقة اليوم تسقط باستعداد من غيره على ما يأتي
في تنوير بعض اليوم ع ش على م د (قوله ولا يلزم ان يسلمها) فلو فعل ذلك أي
الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه شرح م ر أي حيث استقدمها
السيد والأوجب عليه تسليمها له لئلا يزوجها ع ش على م د (قوله بيت في دار
سيدها) أو بموارد ذكره حران ظاهر كلامهم أنه لو بعير له يتاله ولو يبيع دانه
لا يلزمه اباية له فبعض المنة حل وفي ع ش على م د قوله لان الحياة المنة قضيتها
أتم لو عين السيد يتابعها أو مستقلا وجب على الزوج السكنى فيه لا تنفاه ما مله
من المروة قوال حياة المنة وله غير اراد (قوله لان الحياة المروة) ولو كان الزوج
وليد السيد ساهله ولاية اسكانه لسعة أو مروة مع الخوف عليه لو انفرد كان للسيد
ذلك لا تنفاه المنة المذكور حل (قوله ولو قتل أمته) ولو مع مشاركة أجنبي أي عمدا
أو خطأ أو شبه عمدا ونسب في ذلك بأن وقت في شرعها ما عدا ما حل أو قتل
قسمها (قوله ولو مع مشاركة أجنبي) وكذا وقت الزوج أو قتل سيدها أو قتل
الحرمة فزوجها والحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره وان كان قتلها به بحق حل ودخل
في الامة المنة وهو الذي اعتمد م د وقال في وخط يسقط ما يقابل الرق
فقط قل على الجلال (قوله أو ماتا) أي الحرمة والامة (قوله ولو قبل وطء) راجع
للمرور السبع قبله لان قوله أو ماتا فيه صورتان أي سواء كانت الصور السبع قبل
الوطء أو بعده فالعامل ان في كلامه أربعة عشر صورة يضمن اليها صورتان خارجتان
بقوله قبل وطء وزاد عليها ثلاث صور خارجة بقوله في وح ل وسكت الوقت
الزوج أو قتل سيدها أو قتل الحرمة فزوجها قبل وطء في الجميع فالعامل ان الصور
التي لا يسقط المهر بها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله ما عدا (قوله لان
وجب في ملك المشتري) أو بعد عتقها ويكون لها شري وبإجارة م د ولو اعتقها
فلها عاذ كرها لشرى ولعتقها ما لا يباع (قوله بعد البيع) راجع للبيع أي وكذا
بعد العتق (قوله ولو زوج أمته عبده الخ) والظاهر ان البعض بالنسبة الى بعضه

حين استعمالها لا تشبه
التمكين التام (ولا يلزمه ان
يجوزها) (بيت م د وسيدها)
اختلاء لان الحياة المروة
ينعاه من دخول داره فلا
مؤنة عليه والتقدير بغير
المكانة من زيادة (ولو قتل
لمنه أو قتل نفسها قبل
وطء) فيها ما سقط مهرها
الواجب له لغرضه محله قبل
تسليمه وتفرقتها كغرضه
بغلاف ما وقتله فبجها
أو أجنبي أو قتل الحرمة
نفسها أو قتلها زوجها أجنبي
أو ماتا ولو قتل وطء ماله بخط
المهر وارق حكم قتلها نفسها
حكم قتل الامة نفسها قبل
الوطء بانها كالمسلة الزوج
بالمقدار لمعنها من السفر
بغلاف الامة (ولو ابعدها)
قبل وطء أو بعده (طاهر)
المسمى أو يوله ان كان فاسدا
بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة
قبله (له) كالولي يسلمها ولأنه
وجب بالمقدار الواقع في ملكه
(ان وجب في ملكه) من
فرا دق فان وجب في ملك
المشتري فهو له بان سكان
النكاح تقوم بها أو فاسدا
ووقع الوطء فيها أو انقضت

أو الموت في الاول بعد البيع (ولو زوج أمته عبده) بقيد زنة بقوله (ولا كتابة فلا مهر) لانه لا يثبت له الحر
على عبده بن فلا حاجة الى تسمية بغلاف مالي كان ثم كتابة فيه ما أوفى أحدهما اذ المالك كالمالك كالأجنبي

المطرد الحرف يصب بقطعه ولم أره تقيلا اه قوت اه زى

(كتاب الصداق)

وجهه في القية اصدقة وفي الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك

لا سم مذ كبر رباعى بمذ * ثالث افعلة عنهم المطرد

وقال ايضا

فعل لاسم رباعى بمذ * قد زيد قبل لام اعلالا فقد

وهو مشتق من الصدق يفتح الصاد اسم الشد يد الصلب يفتح الصاد فكاه اشد

الا حواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي زى وقبل يكسر ما كما يدل عليه

قول الشارح لا شمار بصدق ربعة الخ (قوله هو) أى شرعا (قوله ما وجب بنكاح)

وبعد اذاعة المسمى قال في المختار يقال اصدق المرأة ناسي لها مضافا فيكون المعنى

الشرعى اعم من القوي حكس القاصدة على القول الاول في المعنى الشرعى واماعلى

الثاني فساو له (قوله اروطه) أى في المغوضة او الشبهة ومنها النكاح الفاسد وقوله

كارضاع أى ارضاع الكبرى من زوجته للمضري او ارضاع امه زوجته الصغيرة

وقوله قهرا أى على الزوج ويجب لها مهر على المهرضة لقوة الصغيرة عليه

وقوله سابقا ما وجب أى كالأول أيضا بخلاف ما اذا سكن بأمر الزوج فلا شيء له

على المهرضة كما سيأتي في قوله وله على المهرضة ان له ما ذن في ارضاعها نصف مهر

المثل (قوله ورجوع شه ودالخ) ظاهره انه مثال لثمنه بضمه نظرا لان المقوت

للبضع اعماد الشهادة فالظاهر ان الواجب منى أو يكون معطوطا على قوت بضع

تأمل والمرد شهود الطلاق حل أى وحكم الحساكم بالفرقة ثم رجوعا عن الشهادة

فان الزوج يرجع عليهم بالمهر شيئا (قوله معنى) أى ما وجب ذلك أى بالصداق

وقوله لا شمار أى الصداق (قوله الذى هو) أى النكاح (قوله ويقال لها ايضا مهر

وشبهه) ونظم بعضهم اسماءه فقال

صداق ومهر فصلة وفريضة * حياه واجر ثم عقر حلائق

وطول نكاح ثم عرس تمامها * فريد وعشر عذو الكوافق

والعلائق جميع عليه بفتح العين وكسر اللام وهو واحد اسماء الصداق وانخرس بضم

الحاء المعينة وسكون الراء قال تعالى وليستغف الذين لا يحدون نكاحا اه شرح

الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا وقال فيه صدقة بفتح أوله وتكلمت

تانيه وبضم أوله أو فقه مع اسكان تانيه فيها وبضمها ووجهه صدقات قال تعالى

وأزوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى من غير مقابل لانهما يستمتع به

(كتاب الصداق)
فتح الصاد ويموز كسر ما
ما وجب بنكاح اروطه
او قوت بضع قهرا كارضاع
ودرجوع شهود معنى بذلك
لا شمار بصدق ربعة باذله
في النكاح الذى هو الاصل
في ايجاجه بالام ايضا مهر
وشبهه كآينه فى شرح الروض
وشبهه وقيل الصداق ما وجب
تسميته في العقد

أكثر من استناعتها لكون شهرتها أكثر من شهرته اه شورى (قوله بقية)
 أي يعبراد كرم التسمية (قوله وآثر النساء) الضمير للأزواج وقيل للأولياء لأنهم
 كانوا يملكون الصدقات في الجاهلية شورى (قوله لم يد التزوج التمس الخ) سببه
 كما في البخاري من سهل قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله اني وهبت نفسي إليك فسكت فقال رجل يا رسول الله فخرجنيها
 أن لا يكون لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها به قال ما عندي الا اذاري
 فقال ان أعطيتها يا أمي لم يمسك ولا اذراك قال التمس شيئاً قال لا أحدياً قال التمس
 ولو خاتمان حديد أي الملبس شيئاً من اللباس فجعله صداقاً ولو كان ما كتبه فاعطاه
 من حديد قال لا أحدياً فهل عليك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا
 قال قد رزقها كلها بما ملكت من القرآن برأى فظهر ان مراد التزوج هو ان يزوج
 مسكناً الاولي الشارح ان يقول المراد التزوج لان مراد التزوج هو الولي الا ان يقال
 المعنى لم يد تزوج النبي له كما تدل عليه العصة المذكورة قوله من ذكره في العقد
 ومن ان لا يقر عن عشرة دراهم خالصة لان اباحتها لا يجوز أقل منها وترك
 المصالحات فيه وان لا يزيد على خمسمائة درهم فصفة أمدة قتيبته وأقرباها صلى الله
 عليه وسلم سوى أم حبيبه شرح م لان صداقها كان اربع مائة دينار وكانت من
 هذا الجاشي اكرامه صلى الله عليه وسلم (قوله لم يمسك نكاحها) دليل لسن
 المذكور اما الواحدة نفسها فلم يوقع لها نكاحاً مضافاً لكونه صلى المهر وشيئاً على
 م رأوية قال لم يمسك نكاحاً أي لغيره فلا ينافي انه اخلاؤه اه تأمل (قوله ولثايشه)
 دليل لكل أمة أي في ذاتها في الخصوصية حل (قوله وقد يبيع) ولا يسل النكاح
 عند ترك التسمية حل (قوله غير جائزة التصرف) أي أو علة كغيرها من التصرف
 أي وقد يسمى لها كغير من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورثت رثته بدون مهر
 المثل فانه يجب التسمية حل قوله كونه في حذف الكون مع اسمه وهو جائز
 وفيه عمل المصدوح والآن يقال حذف بعده (قوله مع كونه صداقاً) أي
 في الجملة فلا يرد ما لو جعل رتبة المبدع صداقاً لزوجته المحررة حيث لا يصح بل حال
 النكاح لما بينهما من التضاد ولا محل الاب أم الولاد صداق له بأن يطأ أمة يشبهه
 فيأتي منها ولد ثم يشترط فلا يصح ان يبيعها صداقاً لهذا الولد ولا قضاءه دخولها
 في ملكه فاذا دخلت في ملكه عتقت عليه واذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقاً
 وما أتى وجوده الى عدمه ما مل من أصله فليس المراد بام الولد من عتق عتق سببها
 فيبطل مهر المثل ولا عتق وكذلك لا يصح جعل أحد أبوي الصغيرة صداقاً لخالته

والمهر ما وجب بغيره والاصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 وآثر النساء صداقاً من نكحته
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 لم يد التزوج التمس ولو خاتماً
 من حديد وراه النجاشي
 (سن ذكره في العقد مكرره
 اخلاؤه عنه) أي عن ذكره
 لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يمسك نكاحها عنه ولثايشه
 نكاح الواحدة نفسها لم يمسك
 الله عليه وسلم نعم لم يزوج
 عبده أمته ولا كتابة لم يسن
 ذكره اذا فاشته فيه فقد
 يجب لمراض كان كانت
 المرأة غير جائزة التصرف
 وفي ذكر كراهة الاخلاص من
 زنا في (وما يصح) كونه
 (نكاحاً) كونه (صداقاً)

عليه ليس به مصلحه لها فيصير لها مهر المثل لفساد المسمى وكذلك لا يصح حل
 ثوب لا يملك غيره صد اقام ان كلا يصح جعله ثالا من هذه يصح اصدانها في الجملة
 والمنع في ذلك لما مضى وهو انه يلزم من ثبوت الصداق رضىه وانما رضىه في ايراد
 الثوب حيث قال واستثناء ما لو حل ثوبا لا يملك غيره صد اقامتعلق حق الله به من
 وجوب ستر العورة بها غير صحيح لانه ان تعين المستحب امتنع بصدقه وامدقه والاصح
 كل منهما وعلى اعتبار معتها المفهوم اصد قها ما لمها اولزم قها من قودع عدم صد
 بصد فقول بعضهم ان هذا لا مرد الا لولا وما لا يصح جعله ثالا يصح جعله صد افا
 فيه نظر ولا تزوج امة مشتركة لا بد ان يكون ما يضمن كل واحد من صداتها
 فاكتر فان ضمن كل واحد اقل يتمول اقل من اقل يتمول لم يصح التمسك كما ذكره
 هو وهل الثمن مثل في البيع حرج ل وذي (قوله وان قل) فارتبط قبل
 الشكول وكان الصداق اقل يتمول وجب ما يضمن مهر المثل من (قوله لكونه)
 اى الصداق فهو علة لقوله مع الخ (قوله بما لا يتمول) اى لا يصد ما لا عرفا وان عذ
 بضمته الى غيره وعجابه الشورى قوله بما لا يتمول اى من المال كما اشار اليه
 الشارح بقوله كنواة وحيث فلا يصح قوله ولا يقابل يتمول لان اخرج فهو ما يستحقه
 من التصا من فانه يصح جعله صد افا لكونه يقابل يتمول وهو الذي اشار اليه بقوله
 وترك شفعة بان اشترى حصة شركته في الدار فعمل ترك الشفعة صد افا لما مضى فعمل
 ما في الحاشية انتهى فاشلان الاولان لا يتمول والاخيران لا يقابل يتمول
 (قوله فسد التسمية) ووجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) اى يضمن
 بالمقابل وهو مهر المثل هنا م ووبه ان المقابل البضع الا ان يقال يضمن
 بالمقابل اوبده ثمع ضمان البضع بان يرد له المثل فمضى عقد التمسك والافساح انما
 وود على عقد الصداق (قوله لضمان بد) وهو ضمان المثل بالمثل والتعريف بالقيمة م
 (قوله وان طالبته بالتسليم) غاية في قوله لضمان بد ليع ما يتوهم انها ان طالبته
 بالتسليم فامتنع يصير غاسبا فيعنى ضمان بد (قوله كالمبيع يد البائع) المناسب
 كالمعين يد المشتري لان الزوج بتملة المشتري والوجه بتملة البائع كالمشتري
 في كلامه عند قوله ولما حيس نفسها الخ (قوله ليس لوجه الخ) انظر وجهه
 تعريه على ضمان العقد اقول وجهه دخوله في قول المصنف ولا يصح تدميره فبال
 يقض ضمن بمقد نصف المثل حيثئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن
 والهبية والكتابة والاجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في البيع قبل قبضه
 كالموصية والتقاليد في العين التي جعلها صد افا والابلا والتسديد والتزويج والوقف

وان قل لكونه عوضا فان
 عقد بما لا يتمول ولا يقابل
 يتمول لتوابعه وان ترك
 شفعة وحده فلف فسد
 التسمية لخبر وجهه عن
 العوضية (ولو اصدق عينا
 فهو من ضمانه قبل قبضها
 ضمان عقد الا ضمان بد وان
 طالبته بالتسليم فامتنع
 كالمبيع يد البائع (فليس
 زوجة قبل قبضها تصرف
 فيها) يبيع ولا غيره
 ويصح بذلك اولى

من قوله يسه (ولو تلفت يده)
 بأمة محاربة (أو ألقها هو
 وجب مهر مثل) لا نساخ
 عقد المداق بالتلف (أو)
 ألقها (هي) وهي رشدة
 (قضاة) لحقها (أو) ألقها
 (أجنبي) يضمن بالأتلاف
 (أو تعيت لا بها) أي
 لا ينعيبها كعبد عي أوصى
 حرته (تخيرت) بين فسخ
 العقد وإجازته كأي البيع
 في جميع ذلك (فان فسخه
 لها) (مهر مثل) على الزوج
 ويرجع هو على الأجنبي
 في صورته بالبدل (وأي
 وإن لم تقضه) (غيرت
 الأجنبي) في صورته بالبدل
 وليس لها ماطلة الزوج
 (ولا شيء لها في تعديها) بقيد
 زوجه بقولي (يعين) أي بغير
 الأجنبي كما إذا رضى المشتري
 بسبب البيع وخرج بزادق
 لا بها مالو قيمت بها فلا
 تعير كما (أو) البع (أو) أصدق
 (عينين) هو أم من قوله
 عديدين (وتلفت واحدة)
 منها بآفة أو أتلاف الزوج
 (قبل قبضه) (انغمض) عقد
 المداق (فيها) لاقى بالقيمة
 عملاته طريق الصفقة

والقيمة وأما حة الطعام فقره إذا كان امداقاً جزاء له وأشار لبعضه ح ل
 هنا وبضه (أو) مأخوذ من قول الشارح في باب البيع قبل قبضه من ضمان بانه
 (قوله يسه) أي العس (قوله ولو تلفت) حاشه أن الصوفانية أرمية في التلف
 وهي قلها بأمة وأتلاف الزوج وأتلاف أجنبي ومثلها
 في التعيب فينقص في صورة ب وتكون فاضلة لحظها في صورة وتغير في أرمية
 صورة في التلف وهي أتلاف الأجنبي وثلاثة في التعيب ولا تعير في صورة وهي
 ما إذا سكت التعيب بها (قوله وجب مهر مثل) أي لأنه مضمون ضمان عند
 قال ح ل وهل المراد مهر مثلها عند ما لا آثار الماهر الا لشرع لو عقد
 متقدماً بطه السلطان أو نقصت المصاحبة أو زادت وجب ما وقع الحسد زاد
 سره أو نقص ولو عزو جوده فان عقدان كان لعن مثل وجب والا فقبته ببلد العقد
 وقت المطالبة ح ل و م وقوله والا فقبته ببلد العقد يعني أن معنى هذا
 الكلام فان كان المداق معيناً في العقد فلا شيء لفسخه الا تلفه والمعين اذا تلف
 لا يجب مثله ولا فقبته بل مهر مثل كما سيأتي في قوله ولو تلفت في يد وجب مهر مثل
 وان كان في الذمة لم يتصور عقده الا باقطاع نوعه اذا تلف لا يتصور الا للمعين وإذا
 انقطع نوعه لم يتصوره مثل سم على اس جرو يمكن الجواب باختيار الشئ الثاني
 ويراد من جنسه ووجبه قبة النعمة مثلاً اذا كان المسمى فلوساً فقدت
 يجب مثله انما سارقية منتهى أو باختيار الأول لكن بناء على أن المداق مضمون
 ضمان يدع ش عليه (قوله لا نساخ عقد المداق بالتلف) ويدرسه له
 إلى حلت الزوج تبيل التلف حتى لو كان عبد الزمته مؤن تخييره زى (قوله وهي
 رشدة) بخلاف السفينة فانها لا تكون قابضة لحظها لكن قسمها بالبدل ح ل
 ويلزم لها مهر المثل ع ش وقد يقاضان (قوله قضاة لحظها) حيث لم يكن
 أتلافها لها ناشئاً عن صبال والاملا سكون قابضة وبخلاف القتل قصاصاً فانها
 كالنكاح فاق ح ل (قوله أو أجنبي) أي يضمن بالأتلاف فيخرج الحربي والعائل
 قودامه كالنكاح بأمة كما قاله الشوري (قوله تخيرت) أي دوراع ش (قوله
 البدل) أي كلاً فيما إذا ألقها أو بضاً ومالاً أرضاً ادعيها (قوله في تعيها)
 الأنس بقوله أو تعيت أي بتول تعيها فقتصر الدفعة المصحصة على ما هنا فهو
 مصدر مضاعف لغعله مع حذف الفاعل أي تعيب أحد أياها شوري (قوله
 غيره) أي بغير الأجنبي أمابه فلها عليه الأرض شوري (قوله وخرج زباني)
 الأولى تخديه عند قوله تخيرت (قوله تخيرت) وسكت عن صور العيب الأربعة

وقياس ما تقدم أن يقال أنها تقدر في ثلاثة تسميات استصحبها نصيب الزوج نصيب
 الأجنبية فإن ضمنه فذلك وإن أجازت أخذت المئين من غير أرض في نصيب
 الزوج ونصيبها خمس ومع أرض الناقصة في مزرعة نصيب الأجنبي أي تأخذ
 الأرض منه ما لمرة الراحة وهي ما إذا كان التسميعين الزوجية نفسها
 فلا خصما لها ولا أرض فارة ولا أرضها أجنبي أو نصيب لا يثبت لوفى بالمراد
 (قوله أي من مهر المثل) أي ما يتبادر القية وانظر هل التقوم معتبر يوم التلف
 أو وقت القدش ويرى واعتبار القية واضح في المقتدين ونحوه ما المثل كفتيزي
 بر تلف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القية ع ش (قوله ولا يضمن منافع)
 مثل ذلك ما لو أصدقها مائة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة لمائة لا يضمن مهرها
 ولا أرض بكارة أه شيئا عزى وقال ح ل وأما إذا أصدقها مائة في يده
 أمانة فإن استوفى منصفها ضمن أو طلت منه فامتنع منها ومن النافع وطء الأمة
 فلا يصيب به مهر ولا حد ولا تعيرام ولد (قوله ولو باستيفائه) لار ح واستشكل بعضهم
 على ضمانه أنه قد عدم الضمان في المستثنى بالاستيفاء في الأولى والامتناع
 في الثانية ويبرأ بأم ملكها بعد لظروقه فلا تصاح بالتلف فلم يقر على إيجاب
 شيء على من موى قوة المالك برب عوده إليه بفرقة قبل الدخول فهر اعطيا أه
 جبرى (قوله كذا في البيع) مبرح في أن البائع لا يضمن منافع البيع
 أي قبل القبض وهو كذلك شيئا (قوله ولها حبس نفسها الخ) وإذا حبست
 نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم المصدق استفتت النعمة وشعبها وجوبا
 مدة الحبس لأن التقصير منه زى (قوله لرضاها بالتأجيل) قال شيئا ولو أصدقها
 تعليم فهو فرقان وطلب كل التلاميذ فلا يأنه ولم أرفيه شيئا إلا أن اتفق على شيء
 وذلك والأصح المصدق وجب مهر المثل فيسلفه للعدل وتؤمر بتسليم نفسها ل
 وقد قبل القبر هي لأن رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة إلا بعدة كالتأجيل وقد
 تقدم أجابا زمانه وإن حل الأجل وقد يصاب بان استأما الأجل معلوم فتمسكها
 المطالبة هذه ومن التعليم لا فائدة له فهي إذا تمكنته قد يساهل في التعليم تطول
 المدة علمه بل رجاءات التعليم بذلك ونقل عن شيئا الزايد الجرم بذلك ع ش
 على م ر ولو نكح ما بق بضمها مؤجل مجبهول كأي تقع في زنتها لبعثت أمراق
 فسدد وجب مهر المثل لا ما يقابل لمهر لتعذر التوزيع مع الجهل بالأجل أه شرح
 م روع ش (قوله ولو زوج أم ولده) هذا خرج بقوله ملكه وقوله ولو زوج
 أمة خرج بقوله نكاحه قيود ثلاثة شيئا (قوله أو باعها) أي أم الولد في بعض

أي من مهر المثل وإن أنقضا
 - الزوجة تقاضية لتسقطها
 أو أجنبي تقيت سخطا ما
 (ولا يضمن الزوج) (منافع)
 فائمة يدمر ولو استيفائه لها
 بر كوي أو غيره (أو لتساعه
 من تسليم) للمصدق (بعد
 طلب) له من له الطالب
 سكت ظهر في البيع (ولما
 حبس نفسها التقض غير
 مؤجل) من مهر معين
 أو حال (ملكته بنكاح)
 كأي البائع فخرج ما لو كان
 مؤجلا فلا حبس لها وإن
 حل قبل تسليمها نفسها له
 لو حبس تساهلها نفسها قبل
 الحلال لرضاها بالتأجيل
 كأي البيع وما لو زوج أم
 ولده فتمت بعثته أراعتها
 أو باعها

بعد ان زوجه لاه ملك
لوارث اول الحق والبايع
لأما وما تزوج أمه تم احتقارها
وأوصى لها ميراثها لأنها
ملكته بالوصية لا بالنكاح
وقول ملكته بنكاح
من زيادة في المجلس في الصغيرة
والمتونة لوليها وفي الامة
لسيدها ولوليها (ولو تزاجا)
أي الزوجان (في السادة)
بالقسيم لأن قال لا أسلم للمهر
حتى تسلي نفسك قالت
لا أسلمها حتى تسلمه (أجبر)
فتؤمر بوضعه عند عدل
وتؤمر بتكفين لنفسها
(فإذا لم تكن أعطاه) أي
العدل للمهر (لما) وإن بائنها
الزوج قال الإمام فلو هم
بالوطء بعد الإحصاء فامتنعت
فالوجه استردادهم ولو باءت
فتمكنت طائفة (بالمهر) فإن لم
يطأ امتنعت حتى يسلم
المهر وإن وطئها طائفة فليس
لها الامتناع بخلاف ما إذا
وطئها مكرهة أو مسخرة
أو مجذوبة لعدم الاعتداد
بتسليمهن (ولو باءوا بسلم)
المهر (فلم تكن) أي لمزها
التي يمكن إذا طلبه
(فإذا امتنعت) ولو بلا عذر

صودها أو الامة لا يقيد كرتها أم ولد شو برى (قوله صدان زوجها) راجع
للمستثنى قبله شيئا (قوله والمتونة) أي والسفينة شو برى (قوله لوليها)
مالم ير المصلحة في القسيم ويخاف البيع بأه لا مصلحة تظهر ثم لما شو برى وكذا
يقال في ولي السفينة ح ل (قوله في الامة لتسليمها) وكذا في المكاتب لان
للسيد منها من جميع الثمرات ولا يقال هو مدل بناتها ولا حتى له فيه اه ح ل
(قوله أجبر) أي حيث كان العوض معينا فان كان في الذقة فلا ينبغي أن يجبر
بل تجبر على رضاها بما في الذقة على قياس ما قدم في البيع وقد يفرق ومن ثم
ليجبر وأما القول بأن الزوجة تغير وحدها كالبيع عوات بعضها هادون المبيع
ثم اه ح ل (قوله بوضعه عند عدل) وليس تأبها وحدها ما ذكروا كان تأبها
لما كانت هي المبيعة وحدها ولو كان تأبها لكان هو المبيع وحده بل هو نائب المبيع
تقطع الخصومة بينهما ولو تلف في يده كان من ضمان الزوج كعدل الرهن فاه لو تلف
يكون من ضمان الراهن ح ل ومثله شرح م ر (قوله فإذا لم تكن أعطاه) أي
ويظهر أن تمكين الرقاة والقرناء ونحوه والاستمتاع بغير وطء كتمكين السفينة
للوطء حتى ولو يستمتع بها بحدود الوطء في الفرج بلها الامتناع وإن استمتع وهي
مختارة فلا ودها هو المختار في طائفة فلو باءت بغير طء سكتا ولو دخل عليها في منزلها باذن
الزوج بمنزله فدخل عليها باذنها فلا أجر لثلاثة سكتا ولو دخل عليها في منزلها باذن
أهلها وهي ساكنة فبطلت الأجرة لثلاثة سكتا لانه لا ينسب إلى ساكنة قول
وكذلك لو استعمل الزوج ورائي المرأة ولم تمتعها وهي ساكنة على جرى العادة فترجمه
الأجرة اه خادم (قوله فان لم يطأ) فتسريع على عذوف تقديره فان امتنع من
إحصاء المهر فيه تفصيل وهو ما ذكره بقوله فان لم يطأ الخ قال ح ل أي في غير الرقاة
والقرناء ولا يستمتع بالرقاة والقرناء بغير الوطء في الفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد
بغزة سلت نفسها بغير اعتبار الحمل بالعقد، ن ظلم إلى مصر فقضت نفسها الشمام إلى
غزة طباها ثم غرقت إلى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من انشام أي غرة عليه أم لا
قال الحنابلة في فتاوىهم وحكي الروايات فيه وجوب إحصائها ثم لانها خرجت
بأمره والحق لا لا أن تمكيتها انما يحصل بغزة والوطء أقبس وهو المختار شرح م ر
(قوله وإن وطئها) أي غير الرقاة والقرناء ولو في الذبر وأستمتع بالرقاة والعزاة
فلو زال ذلك أي الرق والقرن فالظاهر انها لا تقبس نفسها اه ح ل (قوله أو مسخرة)
وإن لم تكن مائة ثم جنت ووطئها حال جنونها على الأقرب من احتمال لأن البعة
بالوطء وقد وقع حال جنونها شو برى وفيه أن يكون لوليها أن يجمع بين الوطء

وليس الولي له غيره والمختونة المصلحة كان تسليم الباقية نفسها لكن لو كنت
 كان له الامتناع بعد اكمال ولو سلمت الصغيرة نفسها وولى الولي المصلحة في عدم
 تسليمها كان له الامتناع وان وصلت ح ل (قوله لم يسترد) أي ان قبضته فان لم يقبضه
 كان له ان يتنعم من اقباضه حل (قوله لتبرعه بالمبادرة) أي مع تسليمها للمهر ولا يرد
 ما لو بادرت فسكنت ولم يدفع المهر ولم يطلق فان لها الامتناع لعدم تسليمها بالوطء وان
 وجدتها تسلم نفسها بالتكسب بخلاف تلك فانه وجدتها تسلم منه وتسلم منها (قوله
 وتقول) وتفسق النفقة حل وفي عيش على م ر انه لا نفقة لها (قوله كاستعداد)
 قال في شرح المذهب الاستعداد استعمال الحد منه وما ركنها من خلق المائدة
 شوبري (قوله الجهاز) يفتح الجيم وكسرهما لأن جهازا للزواج والمبت فيه الفتح
 والكسر وجهاز السفر بالفتح قال تعالى فلما جهزهم بجهازهم والكسرية لئلا تقلية
 كفي المصباح اهـ (قوله ونحوهما) كالترين (قوله قد تطول) أي ولو كانت عادتها
 يوما ولية لانها قد تختلف (قوله ولا طاعة وطه) ولا نفقة لها مدة عدم الطاعة ع ش
 (قوله وذات هزال عارض) بخلاف الخلق فليس لها ان تمتع لانه غير متوقع الزوال
 ولو ادعى الزوج ارضه وانما تمتع في الوطء عرضت على اربع نسوة او على رجلين
 بحرمين او بحسين وفي كلام الشهاب البراءسي لو اختلفا في امكان الوطء فالقول
 قول الاب حل (قوله وان قال الزوج لا اقربها) لكن المتمدان هذا خاص بالصغيرة
 واما المريضة ونحوها فيجب الى ما قاله حيث كان نفقة حل (قوله وتقرر بوطه) أي
 بتعيين حشفة او قد وهما لو لم تنزل البكارة بان لم ينتشر ولو بادنا لما ذكره حل
 ولو صغيرة لا يمكن وطؤه المتمدن بخلاف الارزكتشي وفي كلام شيخنا بوطه وان لم
 يحصل به التعليل كالمصغر الذي لا يثاق جماعه حل والفرق بينه وبين التعليل
 ان مني التعليل على اللذة بخلاف هذا شو يرى ايضا القصد منه التغير عن ايقاع
 الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان اشق في التغير بحر (قوله بوطه) ويصدق بينه
 في نفسه وكتب ايضا قوله بوطه وان كانت صغيرة لا توطأ في العادة على ما في الايعاب
 شوبري (قوله وبجوت) ومثل الموت مع أحدهما حر كله أو نصفه الا على ومثل
 الفرقة مع الزوج حيوانا كله أو نصفه الا على فالاول بوجبه علة الوفاة لو كان
 المسوخ الزوج والارث دون الثاني حل (قوله ولو يقتل) ما لم يقتل الحر تزوجها
 قبل الدخول والا سقط مهرها وقوله في نكاح صحيح بخلاف الفاسد فلا يستقر
 بالموت فيه حل (قوله لانتهاء العقد) أي وانتهت كاشيغاه المعتود عليه شرح
 الروض سم وعبارة مد لاجماع الصحابة وقضاء آثار النكاح بعده من التلوث وغيره

(لم يسترد) تبرعه بالمبادرة
 (وتقول) وجوبا (تصوتظف)
 كاستعداد (طلب) منها
 أو من وليها (ما راءه قاض من
 ثلاثة أيام قاتل) لان
 الفرض من ذلك يحصل فيها
 فلا يجوز عباؤها وخرج بضو
 التتظف الجهاز والتمين
 ونحوهما فلا تعلل له وكذا
 اقتطاع حيض رقاص لان
 مدة ما قد تطول وشاق
 التتم سبها خبر الوطء تخاف
 الرقاء (ولا طاعة وطه) في
 صغيرة ومريضة وذات هزال
 عارض تصرفه به والتصریح
 بهذان زيادتي (وكرر)
 لقولي أو الزوجة (تسلم)
 أي تسليمها للزوج (قبها)
 أي الاطاعة في الصور الثلاث
 لما روي قال الزوج لا اقربها
 حتى يزول المانع لانه قد
 لا يفي بذلك وكذا كراهة
 في ذات الهزال مع التصريح
 بها في الاخرتين من زيادتي
 وبما صرح في الرخصة كاملا
 في الصغيرة ومثلها الاخران
 (وتقرر) المهر على الزوج
 (بوطه وان حرم) كوقوعه
 في حيض أو در لاستيفاء
 مقابله (وبجوت) لاحدهما
 قبل موته ولو لم يزل في نكاح صحيح لانتهاء العقد

(قوله وقدّم الخ) تنبيه لقوله وموت أي فلا يراد أن عليه (قوله ولو اعتق مريض الخ)
 تنبيه لقول المتن بوجه أن كان قد دخل بها وقوله بموت أن لم يكن دخل فاقبل من أن
 الأولى تقديمه عند قوله نعم ولو زوج عبده أمته لا مستثنى ايضاً من ذلك والمهر غير
 ظاهر (قوله وإجازت الورثة) أي بعد الموت وقوله ولا مهر إذا زوج لرق بعض أهله
 دين عليه فيرق بعضها في مقابلته وإذا رقب بعضها بطل نكاحها لأن الشخص لا ينكح
 من يملكه أو بعضه وإذا بطل نكاحها فلا مهر أي فيلزم الدور قيل وقد سقط بعد
 استقراره وذلك فيما لو اشترت حرة وزوجها صدوقه وقبل قبضها الصداق لأن السيد
 لا يثبت له على عبده مال والراجح عدم سقوطه وقوله به حيث قبضته فإن لم يقبضه
 رجعت عليه بعد عقده لأن المحتج به ثبت السيد على عبده مال ابتداءً ولا دوماً حل
 (قوله استمراته كالج) أي من ضمنه على الصفة (قوله إلا من من سقطه) أي
 لا وجوب له لأنه يجب بالتقدم (قوله خلوة على القول الجديد) وعلى القول القديم
 ترجيح المهر كالخفية لأن الخلوة عندهم أصابة (فصل في الصداق الفاسد) *
 وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المسالية وتقرير الصفة والشرط الفاسد وتقرير
 الولي والمخالفة والدور كما في جعل أمه صدقاً كما قال على الجلال ومنها الجهل
 كما يأتي في قوله الجهل بما ينقص كالأخ بعد قول المصنف ولو نكح نسوة الخ اه
 (قوله وما يذ كرمه) أي من قوله وفي زوجته بنتي الخ وقوله ولو ذكر وأمه إسرار الخ
 (قوله ودم) وخرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعيًا ولما بالان العقد أقوى من
 الخلع أقوى هنا على إيجاب مهر التل كما في شرح مروجية زوى وخرق بين الخلع
 على دم حيث يقع رجعيًا وبين ما لو صدقها ما حيث يجب مهر التل بأن المقلب ثم
 من جانب المرأة العاوضتها غير كون العوض مقصوداً بخلاف ما هنا وبأن مقصود
 النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالباً بخلاف الخلع فإن مقصود الفرقه وهي تفصل
 غالباً بدون عرض وما ذكر المصنف في إكتمالها أمّا أنفة التكفير فقد رجحها
 بنسبها اه وخرق أيضاً مذهب الزوج لما كان منكرًا من إجماع الطلاق بجائزاً
 وبعض كان ذكره لغير المقصود كالعدم فوقه بجائزاً ولما كان الولي لا يمكنه إسقاط
 مهر الزوجة مطلقاً والروجة لا يمكنه إسقاط مهرها قبل رجوعه إلا بتفويض صحيح
 ولم يكن هذا تفويضاً وجب مهر التل لفساد العوض اه سم قال عرض على م
 وقيد بقال لا داعي للفرق لأننا قسم أن غير المقصود هنا أيضاً كالعدم فإنه ليسم
 والنكاح إذا خلا عن التسمية وجب مهر التل كان الطلاق إذا خلا عن العوض وقع
 رجعيًا ثم رأيت في جبر ما صرح به وبعبارة من ل قوله ودم أشار إلى أنه لا فرق بين

وقدّم أن قتل السيد أمته
 وقتلها نفسها يسقطان المهر
 ولو اعتق مريض أمته لا يملك
 غيرها وتزوجها وإجازت
 الورثة العتق استمر النكاح
 ولا مهر والمراد بتقرير المهر
 إلا من من سقطه ماله
 بالمعنى أو شرطه بالطلاق
 ونخرج بالوطء والموت غيرها
 كاستئصال ماله وخافه
 ومباشرة في غير الفرج حتى
 لو طلقها بعد ذلك فلا يجب
 إلا الشرط لا بد وأن طلقته من
 من قبل أن تمسوهن أي
 قضاهن
 (فصل) في الصداق
 الفاسد وما يذ كرمه
 لو نكحها بالأملاك كتمس
 وخرق ودم وضرب (وجب
 مهر التل) لفساد الصداق
 بانتزاع كونه مالا أو مولا
 للزوج

ما صد وغيره وكان قياس ما في الملع من امة اذا انا المعامل دم قبح رجسا انها تكون
 كالقوتنة وفرق بان المقد اقوى من الخلق تقوى على اعياب مهر البتل وايضا النسبة
 شرط لايجاب النسبي او مهر المثل وقاية ذكر لهما امة كالمسكوت عنه فيهما هو
 مرجح مبالا في قوله سواء كان جاهلا بذلك ام عالما به ومنه الزوجة ففيه اربع
 صور لانه اما ان يكون عالما هو والزوجة اوجاع او هو عالما وهي جاهلة او العكس
 وقوله تكفر فيه اربع صور ايضا فاشمل ستة عشر صورة من ضرب اربعة في مثلها
 (قوله اي بالملك) اي وهو مقصود والا انقضى الملوك ومن غير الملوك ما يستعيره
 الزوج من المصاغ اه شيئا (قوله وبه) اي وهي جاهلة بذلك كما هو ظاهر حل
 والمظاهر ان هذا قيد في التخيير فقط بل هو المصواب كافي بغيره وبعبارة جهر وتخيير
 ان جهلت بالجمال والابان كانت طاعة فلا خيار لها فثبت لهما ما يقابل من مهر
 المثل اه بالعمى (قوله بطل فيه) سواء قدمه ام اخره على المقتضى لا يجوز في قوله
 اذا قدمه بطل النسبي بتمامه ووجب مهر المثل عس (قوله وتقرير) اي فورا (قوله)
 بحسب قيمته اي حيث كان غير الملوك مقصودا والابان كان دما فكسر الملوك
 فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد تبسك بالاطلاق هو ويرفق
 بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجهة لانه لا يجب فيه ذكركم القابل
 ولا يشترط مساهمة مخرج حل وبعبارة عس على مهر قوله بحسب قيمته سأل من
 في البيع ان شرط التوفيق ان يكون المهر معلوما والباطل قطعا وان يكون
 مقصودا والا فينقذ البيع بالملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فياقي مثل
 ذلك هنا فيجب في الاول مهر مثل ولا شيء بطل غير المقصود في الثاني اه واعتبار
 القيمة ظاهري في المتقومات والثليات المختلفة القيمة اما الثليات المتعدتها كاردني
 قيم احدهما مقصوب وقيمتها سواء فترجع بنفس مهر المثل من غير نظر للقيمة اه
 شيئا عز يري وقد انجز خلا والمخرج احدى يكون لهما قيمة فان كان المخرج لو فرض
 خلا مثل الخلل المصاحبه بحيث لا تزدحم على قيمة الخلل اعتبر التيسيط فيه
 بالمثل وزنا او كيلا والا اعتبر التيسيط باعتبار القيمة عس ملخصا (قوله وفي قوله
 الخ) متعلق بقوله مع كل رى وقوله زوجه بنتي اي وكان ولي مالها ايضا وكيلها
 عنفانيه شرح مر (قوله ثلث البعد) عن الثوب فان لم يساو ثمن مثله اي مثل
 الثوب بطل البيع ان لم تكن اذنت فيه بدونه وقوله وثلاث صدق اي ان كان قدر
 مهر المثل والباطل ان لم تأذن فيه ورجع مهر المثل برماوى (قوله يرجع الزوج
 في نفسه) وهو ثلث البعد في هذا المثال واذا رد الثوب بسبب استعدا الثمن وهو ثلث

سواء كان جاهلا بذلك
 ام عالما به (او فكما به)
 اي بما لا يملكه (وضيفه بطل
 فيه) اي بما لا يملكه (قطعا)
 اي دون غيره مما لا يتفرق
 الصنفقة (وتقرير) هي من
 قسم الصدقات واجابها (فان
 خصته فمهر مثل) يحيطها
 (والا اي وان لم تخصه
 فظلم الملوك حصه غيره
 منه) اي من مهر مثل بحسب
 قيمتها فاذا كانت مائة
 مثلا بالسوية بينهما فظلمها عن
 غير الملوك نصف مهر المثل
 وتقرير بما لا يملكه اعم
 مما ذكره (وفي) قوله
 (زوجه بنتي) وتبقى ويملك
 ثوبا هذا البعد مع كل من
 النكاح والمهر والبيع مما
 يحجم الصنفقة بين مختلفي
 اكم ابيض البعد صدق
 ويضفه عن مسيح (وزوج
 البعد على) قيمة (الثوب
 ومهر مثل) فاذا كان مهر
 المثل الفا وفيه الثوب ثمانية
 ثلث البعد عن الثوب وثلاث
 صدق يرجع الزوج في
 نفسه اذا طلق قبل الدخول
 (ولو نكح لم يله) هو اعم
 قوله لطفل (بفوقه) ومثل
 من ماله

العدو ولا ترد المرأة فيه لتطالب بهر المثل ونخرج شوهرها ما قولها ومثلث ثوبها فانه
لا يبيع بالنسبة للبيع والصدق اما الكساح فمصح كافي زى فلا بد ان يكون
الصدق مع ما يبيع به لزوجه ونخرج بالشوب مالو كان قد كان قال فوجهك بنتي
وملكك هذه المائة هادز المائتين المائتين فان البيع والصدق باطلان لانه
من قاعدة مدعومة ودفع كافي حلوم (قوله يلبق به) فلو كانت شرقة يستغرق
مهرها ماله أو قرب من الاستغراق فالكساح باطل كما في تزويج الشجر وعليه
شفتنا و س ل (قوله لا رشيدة) اعترض بانه تركيب فاسد لان لا اذا دخلت
على مفردة صفة لسابق وجب تكرارها فهو لا فاض ولا بكر لا شرقة ولا غريبة
وأجيب بأنها بمعنى غير ظاهر اعراضها في ما بعد هذا كونها على صورة الحرف ولا التي
يجب تكرارها فخصومة اذا كانت ثم مقان متضادان وكونها بمعنى خبر مخرج به
الصدق قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظاهر اعراضها الخ فلابد من صفة ليست مصوب
بالصفة الظاهرة على رشيدة ولا صفى ورشيدة صفى اليه بحر وبكسرة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التقل فانه (قوله بكر) ليس بقيد (قوله
بلادن) الاوله تأخيره عن قوله وانه لان المعنى بلادن في الدول ورد بان
تأخيره يومهم بسوجه للاثنتين مع اخماس بالثانية لان الاذن الاولي لا يعتبر
(قوله أو هين) أي الرشيدة بكر أو ثيبا ع ش وهو معطوف على قوله بلادن
وفي المعنى على مقدرة قدره ولم تعين قدرا (قوله نقص عنه) وان كان ما عهده
أكثر من مهر المثل ولو في سفينة على العتد م و بحيث البقيتها لو كانت
سفينة قسمي دون ما دونها لكنه زانده على مهر مثلها فمعدا السمي ثلاثي صيغ
الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متعبه فيهما معنى لا تقلا زى لان التقول
انه متى خالف ما منه لفت التسمية ووجب مهر المثل وهذا هو العتد كما قرر
زى في درسه (قوله أو الملق) أي الرشيدة غير الجسرة بان سكتت عن قدره
وانما يدان بغير الجسرة ثلاثي مكرر مع قوله أو رشيدة لان تلك مقيدة بالجسرة
(قوله نقص عن مهر مثل) ومثل النقص فيها الزيادة مع تعيين الزوج أو الثيب
عن الزيادة على الاوجه كالوكيل في البيع شوبري (قوله على أن لا يها) أو غيره
كوله ما ح ل (قوله على أن يعطيه) بالتعينة والقومية شوبري أي على أن
يعطى الزوج الاب أو تولى الزوجة الاب وأما على أن يعطيه الزوج النسا اخرى
فيصح بالعين والظاهر أن مملوكة الروحة مطلقة في ذات ح ل وقوله الفسا الاولي
ان يكون اسم لانه محذوف لا يحذف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله عليه

أي مال موليه ومهر مثلها
يلقب به (أو الكساح) بيتا
لا رشيدة) كصغيرة ومحفوفة
(أو رشيدة بكر) لا اذن بدونه
أي بدون مهر المثل (أو هين)
له قدر وانقص منه أو الملق
فقص من مهر مثل أو كبح
بالف على ان لا يها أو
على ان يعطيه الفسا

وليس من التنازع لانه لا يصير في المهر في (قوله أو شرط في مهر خيار) أي
 في العقد لابعده ولو في مجلسه وفرق بينه وبين البيع حيث انعقد الواقع في مجلس
 العقد بان البيع لما دخله خيار المجلس سكتان فونه بمثابة مبيع العقد مما يحل عدم
 الزوم ولا كذلك هنا ل وصورته شرط الخيار في المهر أن يقول ذوق حكا بكذا
 على أن لك أولى الخيار في المهر فإن شئت أو شئت بقيت العقدية والأصح الصنفان
 ورجع للمهر المثل مثلاً على م د (قوله بقصوده الأصلي) أي وهو الاستمتاع
 ح ل (قوله كان لا يتزوج فيه) أن هذا يقتضي أن التزوج على العقود عليها
 من مقتضيات العقد وفيه خفاء كذا قال الشهاب بحجة قال تليينه سم قدي وجه بان
 العقد على امرأته يقتضي إباحة غيرها أي عدم حجر عليه فيما دون أربع نسوة والا
 فمعلوم أنه ليس طالباً لذلك حتى يقال أنه مقتضى له ولا ينافي ذلك ثبوت هذا مقتضى
 عند عدم العقد أيضاً ما رأيت محرراً قدي شكل سكون التزوج عليها من مقتضى
 النكاح بأن التبادر أنه لا يقتضي منه ولا علمه ويصحب بجمع ذلك وأدعاه أن نكاح
 ما دون الأربعه مقتضى لها يعني أن الشارع جعله علامة عليه ح ل وفيه ما فيه
 وكتب عليه سم ماضه قدي بوضع بأن نكاح الواحد مثلاً كان مقفلة بغير منع
 غيرها ثبت الشارع حل غيرها بنكاحها دفعتوهم يوم تلك المظنة تنع غيرها
 فصار نكاح غير مانعاً أن نكاحها وإعماله في الثبوت فليأتل فيه ذكره سم
 وع ش على م د (قوله فعل من هذا) أن المراد بكونه مقتضياً لرفع غيرها أنه
 ليس مانع منه وإن كان عدم المنع بان قبيل (قوله أولاً وثقة لها) أو بالكلية
 بخلاف ما لو شرط أن ينق عليها غيره فهذا مما يخل بقصود النكاح الأصلي فيبطل
 النكاح وإن صحح البقي الصحة وطلان الشرط شرح م د قال جر كيف يعقل فرق
 بين شرط عدم الثقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يستل من فرق بين ذلك
 خيال لا أثر له اه وفرق س ل بأنه مذهب سقوط الثقة عن الزوج ولو يسهل
 وجوبها على الأجنبي وأما وجوب الثقة على الولي في الاعراف فالمراد بإيجاب
 أدائها من الولي أي فالولد بمنزلة الولد (قوله مع النكاح) أي في التسع صوراً
 (قوله لانه لا يتأثر) أي لا يفسد راجع لجميع الصور وقوله لا يفسد شرط أي
 في صورته وهي الأربع الأخيرة (قوله لفساد المسمى) علة لصحة بغير المثل
 وما قبله لصحة فقط فالذي شيان (قوله في صورته) وهي الأربع الأخيرة
 (قوله في صورة في النفس) هما قوله أو يجب له قدر مبيع قوله أو أطلقت الخ (قوله
 محمول على مهر المثل) فكاناً ما قبلت به (قوله ووجه سادته في الأخيرة الخ)

(أو شرط في مهر خيار أو في
 نكاح ما ينافي مقتضاه
 ولو يخل بقصوده الأصلي
 كان لا يتزوج عليها) أولاً
 وثقة لها (مع النكاح) لانه
 لا يتأثر بفساد العوض ولا
 بفساد شرط مثل ذلك (بغير
 مثل) لفساد المسمى بالشرط
 في صورته و باتقاء المحظ
 والمصلحة في الثلاثة الأول
 وبالمخالفة في صورة النفس
 ووجهها في ثانيتهما أن
 النكاح بالاذن المطلق
 محمول على مهر المثل وقد نقص
 عنه ووجه سادته في الأخيرة
 مخالفة الشرط لقتضى
 النكاح وفي التي قبلها أن
 المهر ينسخ عوضاً

هذا التعليل غير ظاهر لانه اذا لم يسل على النكاح بالطلاق فكيف عوده على المهر
 بالطلاق وانما فيه مصادرة لا أولى في التعليل أن يسل بما عطل به م وهو انما فسد
 المهر لان مشارطته لم يرض بالمسمى الامع سلامة شرطه ولم يسل فوجب مهر المثل
 (قوله بل فيه معنى الصحة) لانها تستتبع به كما يستتبع بها فكان الاستمتاع في مقابلة
 الاستمتاع والمهر صحة ومعية شوبرى (قوله فهو شرط عقد في عقد) شامل لما اذا
 كان الاعطاء منها (قوله والا) بان كان الاثمن المهر (قوله لغير الرجعة)
 مفعول فان لم يسل (قوله ولا يسري) دفع به ما يتوهم مر تسمية بالبيع انه يفسد
 أيضا كالبيع وقوله لاستغلايه أى عدم انتقاره ابد الى ذلك المهر بخلاف البيع
 فان صحته تنصرف على ذكر الثمن فهو غير مستغل (قوله ما لو كان ذلك) أى جميع
 المال من مال الولي وأما لو كان الذى من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتى فيه تعليل
 الاحتمال الاول ويأتى فيه تعليل الاحتمال الثانى ح ل (قوله وصححه) أى
 أحدا احتمالى الامام (قوله حذرا) علة لصحته بالمسمى وقول من اضرامه وليه أى
 لو ابطنا بالمسمى الزائد الذى سماه الولي لاصحبتنا بغير مهر المثل في مال المولى
 فيتضرر قال م ووافقه هذه الصلحة لم يخراني تضمن دخوله في ملكه الذى عطل به
 الاحتمال الآخر وقال ح ل هذا شبه على ان المهر يرجع لطلب لو قلنا
 بالقصد لا بالان لان صيغة التملك وقت فاسده وهو كذلك بخلاف الصنع الا فى
 فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليل انه لو افسد الولي بما زاد من ماله اه
 يسل لانما ذلك غلبه رشوبرى والا فرب الصحة ع ش (قوله لانه) أى
 الامهات تضمن دخوله في ملكه صريح فى أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر
 ع ش انه لا يدخل الابصحة تملك كان يهله لم يقبله فيعوز الاقتناء بكلام
 شيخ الاسلام المتأخوذ من الاحتمال والاقتناء بكلام ع ش وهو احوط لاجل أن
 يكون موصرا بمصالح الصدق الذى هو شرط في صحة النكاح شيئا غير زرى ومهر
 ع ش مرة اخرى بأنه يكتفى للعبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك الا فى الولد البالغ
 غير اوافق ما هنا (قوله أو أحل) المناسب فان أحل لانه مفهوم قوله ولم يخل بقصوده
 الاصلى وما يخل بقصوده الاصل شرط لان زهره أو لآثره فلو كانت أمة
 أو كاتبة فان أراد ما دامت كذلك مع والا فلا شوبرى قال ح ل وفي كون نفى
 الاوثر يخل بقصود النكاح نظر ظاهر قوله كشرط محتملة وطه عدمه أى كشرط على
 محتملة وطه الخ فالشارط هو الولي لا الزوجة لان الشرط لا يؤثر الا اذا كان فى صلب
 العقد لا فى مجلسه ولا يكون كذلك الا اذا كان الشرط هو الولي فان الشرط منها

بل فيه معنى الصحة فلا يلحق
 به اعتبار وفى السادسة
 والسابعة أن الاثمن ان لم
 تكن من المهر فهو شرط عقد
 فى عقد والا فسد جعل بعض
 ما التزمه فى مقابلة البضع
 لغير الزوجة فيفسد حكما
 فى البيع ولا يسرى فساد
 الى النكاح لاستقلاله وخرج
 بز يأتى فى الاول من ماله
 ما لو كان ذلك من مال الولي
 فيصح المسمى على أحدا احتمالى
 الامام وجرم به الحاوى
 الضمير تعا مجا عقر صححه
 البلقينى واختاره الأذرى
 حذو لمن اضرامه وليه بلزوم
 مهر المثل فى ماله وفسد
 على احتماله الآخر لانه
 تضمن دخوله فى ملكه موليه
 (أو أحل له) أى بقصوده
 الاصلى (كشرط) محتملة
 (وطه عدمه) أو اه اذا
 وطى، مطلق أو باقتضاه
 أو فلا نكاح بينهما

(أو شرط فيه خيار بطل
النكاح) لا لإخلال بما ذكر
ولنا قاعدة الخيار لزوم النكاح
ونخرج بتقدي شرط عدم
الوطء بكونه منها وباحتمالها
لأنه مالم يشرط الزوج
أن لا يوطأ فلا يبطل النكاح
لأن الوطء حقه فله تركه
بإحلاله منها استحبابا
في الرخصة كما فعلها تبعاً
للمعهور وقال في المبرأة
مذهب التساقط وحمية
التوري في قصصه وخرجه
الجاري وغيره مما لم يقتل
الوطء أبداً أو مالا إذا شرطت
أن لا يوطأ أبداً أو حتى يقتل
فانه يصح لأنه قضية العقد
صرح به البخاري في فتاويه
(أو) شرط فيه (ما يوافق
مقتضاه) كان ينقضي عليها
أو قسم لها (أو مالا) يخالف
مقتضاه (ولا) يوافقها بأن لم
ينقضي بغيره كان لا فأكمل
الأكاذم (أو) في نكاح
ولا مهر لا تنفاه فأنه
(أو) في نسخة مهر) واحد
(كل) منهن (مهر مثل)

لا يؤثر في رخصتها ما يوافق ويخالف يبقى الكلام على ظاهره من أن الشارط هو
الرخصة ويجعل على ما إذا اعتدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه يبدلان
الكلام في مذهبنا تأمل ويشترط فيه وبين شرط عدم النفقة بأن المقصود من
النكاح التماس التوقف على الوطء دون النفقة فكان قصد أماليا وقصد غيره
تأسيح ل وقوله عدمه أي مطلقاً والأوقت هكذا مع إباحته فيه فلو شرطه
في المتبرأة فإن أراد مطلقاً يبطل العقد والأصح شوبري (قوله أو شرط فيه خيار)
أي في صواب العقد لا في عباسه حل وشمل له شرطه على تقدير وجوده مثبت
لخيار وهو الأوجه خلافاً للزكريا شرح مرقا قال ع ش قال في شرح الإرشاد
ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجوده كالمبحث لأنه تصريح بمقتضى العقد
ولا يحصى عن ذلك المأثمل وإن خاف م رسم على جهر وهو الحق الذي لا يحصى
عنه (قوله ونخرج بتقدي الخ) ولم ينزل موافقته أي الزوج في الأول من شرطه
حتى يصح ولا موافقته في الثاني من شرطه لها حتى يبطل قطبياً الجانب المتدني
فأنيط الحكم بدون الساعده على شرطه فصلاً للتعاضد حل ويراد بالاول
قول المصنف كشرط محتمله والخ وباتفاق قوله ما لشرط الزوج أن لا يوطأ فتقوله
ولا موافقتها أي موافقة وليس تدبر (قوله منها) أي إذا اعتدت بنفسها على
مذهب أبي حنيفة أو من وليها أن عقد هو والاول يبدلان الكلام في مذهبنا
(قوله بخلافه منها) ذكر مع أنه عين ما تقدم في المتن وتوطئه لما بعده أي بخلاف
ما لشرطت عليه عدم الوطء ولا يصح قال ع ش على م روطاه ولو كان الزوج
غير متبني والوطء لصنأ وتصوره وفيه نظر بل الأقرب المصنف فيه مادام الزوج غير
متبني والنكاح لانه موافق لمقتضى النكاح (قوله كما رجه في الرخصة) معتد
(قوله وما لم يمتل الوطء) أي ونخرج ما لو الخ وقوله شرطت أي شرطت وليها (قوله
فانه يصح) ولو أطلقت في الصورة الأولى بأن لم تقيد بأبداً فالظاهر الصحة وكذا
لو أطلقت ولي المتبرأة اشتراط أن لا يوطأ لأن الأصل عدم الفساد حتى ينفق موجب
وقد يفرق بين هذه وبين الصبرة بأن الصبرة مزمة فالظاهر دواها بخلاف
الصغرا حل (قوله لانه قضية العقد) أي على هذه المرأة لا مطلق عقد وعبارة
شرح م ر لانه نصريح بما يقتضيه الشرع أي لأن الشرع يقتضي أن هذه لا توطأ
(قوله أو ما يوافق مقتضاه) مفهوم قوله ما يخالف مقتضاه فنه مع قوله السابق
أو أخل بشرع على غير ترتيب اللفظ (قوله ولو كن نسخة مهر) بأن زوجهن جذهن
أو عهن أو معتقن ولو كان ينص كل واحدة غير متمول وإن قلنا بقول جبرانه لا بد

ان يضمن كل واحد من الشترين في الامة مقول ح ل (قوله الجعل) علة للعدة
 (قوله كالواحد عبيد جمع) أي فانه يسد البيع بالتقليد واجمع للعدة لا لاصل
 المستعينة شيعنا (قوله ولو زوج أمته) أي لزوج فانه الحر لا يزوج أمتهن معنا
 فلو اتفق تكاح أحدهما قبل الدخول أو تلفت وزع المسمى عليها باعتبار مهر المثل
 فانه كان مهر الباقية عشرين والتي اتفقت تكاحها عشرة سقطت عن الزوج ثالث
 المسمى ووجب الباقية ثلثة ع ش على م رأى اذا كان القساق مسميا قال
 الشوري وانظر لو كان تزويجهما من اثنين بوكيلهما بمهر واحد وخصه قوله لاتحاد
 مالهما المصة فيما يسمى الوكيل والوجه خلافه فليمر رومثل ذلك بمته وأمتها
 من عبد صدق واحد فليمر رواجيب بان قوله لاتحاد المالك أي مع اتحاد الزوج
 فلا يردها له (قوله ولو زوجا) أي الولي والزوج والشهود وعبادة م رأى
 الزوج والولي والزوجة الرشيدة للجمع باعتبارهما وان كانت متوافقة الولي جتد
 لا يدخل لما في المزمع أو باعتبار ما انضم للقرين غالبا اه بالحرف (قوله مهر)
 سرا أي بمقدار اتفاق أخذها مما بعده (قوله ما عتده) أي أولا م راد هو
 المحقق والثاني صوري وقوله اعتبارا بالعقد أي فلا تقرر لمصلحة

﴿فصل في التقويض﴾ مع ما ذكره من مهر المثل وما يجبه ح ل
 ويناسب ذكره هذا الفصل في كتاب الصدق ان الصدق نارة بحسب العقد كالتدبير
 وتارة يعيب بالوطء سواء استند للعقد كالواقع في التقويض أم لا كوطء الشبهة
 (قوله وقالام) أي القول أو الفصل (قوله رد أمر المهر) لعل المراد بإمراه قتله
 كثره وحسنه وقوله أو البضع المراد بإمراه العقد عليه بالنظر الولي والمهر بالنظر
 والزوج شيعنا (قوله إلى الولي) أي في مسئلة الحر وقوله أو الزوج أي في مسئلة
 السيد إذا زوج لته زى أو ان المراد على النصيب في مفوضة فالاول على كسر الواو
 والثاني على قضائها س ل (قوله أو غيره) كالوكيل وعبادة ح ل قوله إلى الولي
 وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الأمة أي لانها لما طالت عليها تزوجت
 بلا مهر فقد ردت أمر البضع اليه شيئا ع زوى (قوله وتقويض بضع) أي من
 المرأة أو من سيد الأمة بأن طالت لاولي زوجها بلا مهر أو قال سيد الأمة زوجها
 بلا مهر ح ل فالمراد بتقويض البضع اخلاء التكاح عن المهر كما قاله م رأى
 على الوجه الآتي أما وقال الولي زوجها بلا مهر ولم يسبق إذن منها لم يكن تقويضا
 على الوجه المراد هنا بل يبيغ به مهر المثل بنفس العقد ع ش عليه (قوله
 وهو المراد هنا) وأما تقويض للرد فقد علم مما مر من انها ان عفت مهر اتبعت

انفسا المهر الجعل بما يتيسر
 ككلا من في الحال كما
 لو باع عبيد جمع من واحد
 فم لو زوج أمته بجمع
 لمسي لاتحاد مالهما (ولو
 ذكر ومهر) سرا (واكثر)
 منه (جهوز لم يعقد به)
 اعتبارا بالمقدرة ولو عقد سرا
 بالثتم أعيد جهرا بالعين
 قبل لزوم الثب أو اتفقوا على
 ألف سرا ثم عقد جهرا
 بالعين لزم ألفان وعلى
 حاتين الحالتين حل نص
 الشافعي في موضع على أن
 للمهر مهر السرى آخر على
 أنه مهر العلانية ﴿فصل﴾
 في التقويض مع ما ذكر
 معه وهو لغة رد الأمر إلى
 الغير وشراؤه أمر المهر إلى
 الولي أو غيره أو البضع إلى
 الولي أو الزوج فهو صمان
 تقويض مهر كقولها الولي
 زوجها بما شئت أو شاء
 فلا دن تقويض بضع وهو
 المراد هنا وصيت المرأة
 مقوضة بكسر الواو

وان لم تعين زوجها مهر المثل ع ش على مردولى كون هذا تفويضا نظرا لانها عفت
 في الاول قد روي في الثاني المثل والاطلاق يحمل على مهر المثل (قوله فتعويض
 امرها) أى امر به منها وهو المثل عليه (قوله ففرض امرها) أى امر مهرها أى جعل له
 دخلها في ايجامه فرضه وكان عليه أن يزاد إلى المثل كما ح ل لان الزنى ففرض
 امر مهرها المثل كما أيضا لا يفرضه من ذلك تنازع كما باقى وأجاب م وبأن المثل كما
 لما كان كتاب الزوج لم يتجوز ذكره (قوله والقبح انقص) لعدم المراد انه اكثر
 استعمالا والا فمضى الكسر بخالف لمضى القبح ح ل (قوله رشيدة) أى غير مجبور
 عليها لتدخل السفيرة التي لم يجبر عليها اذ هي رشيدة حكما ح ل (قوله
 بقولها) الباء للتصوير ووجه كون هذا تفويض وضع أم المثل لولم اذ وجب
 بلامه وقد روت أمر البضع اليه وقوله بلامه وان زادت لافي الحال ولا بعد الوطء
 كما في الزنى وبغيره وقوله فزوج لا بمهر مثل من تمام التصوير كما يدل عليه ذكر
 مفهومه بعد قال م رخان زوجها بمهر المثل من ثل البلد مع ما سمعنا وقوله فزوج
 لا بمهر مثل أى من نقد البلد بليل ما بعده (قوله أورد زوج بدون مهر المثل) لان
 تسمية ملاءمة من أصلها لانها توافقت الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة
 فبمهر المثل بالعقد على ان التسمية الفاسدة انما توجب مهر المثل اذ لم يؤذن
 في ترك المهر فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أى عمل حكوم التسمية
 الفاسدة ترجح مهر المثل بالعقد ما لم يكن هناك تفويض من المراتح ح ل (قوله
 أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لا بمهر مثل أى وان زاد على مهر المثل فنقد البلد
 ليس من مسمى مهر المثل حتى يخالف ما سياتى في قوله فرض فاض مهر مثل حالا
 من نقد البلد الصريح ذلك بأن نقد البلد ليس من مسمى مهر المثل وسكنا انقص
 في شروط الاجراء والآن يقال مهر المثل لها اطلاقان تارة يراد به القدر فقط وتارة
 يراد به ما يشبهه وكونه من نقد البلد ويرادها الاعم من ذلك بحيث يشبهه ان يكون
 معطوفا على دون ح ل والصواب ان المراد بمهر المثل القدر فقط وان قوله أو بغير
 نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله في قول المصنف لا بمهر مثل أى
 من نقد البلد كما نخدم تقريره (قوله أو بغير نقد البلد) أى أو بغيره أو بغيره
 غير المكاتبه) أى كتابة محصية بما وى أم المكاتبه فهي مع سيدها كالخبرة
 مع ولها فيبيع تفويضا ح ل (قوله أو سكنت) لم يخل أو زوج بدون مهر المثل
 أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لا يملك ان يكون تفويضا حيث قد فيبيع بدون مهر
 المثل أو بغير نقد البلد انما عقد بها لان المهر حقه شيئا (قوله تبرع) أى ظاهرا

لنفويض الى الولي بلامه
 ويقضه الان الولي ففرض
 امرها الى الزوج قال في البصر
 والقبح انقص (مع تفويض
 رشيدة) بقوله واليه (زوجي
 بلامه فزوج لا بمهر مثل)
 بأن في المهر أو سكنت
 أو زوج بدون مهر مثل
 أو بغير نقد البلد كما في الحاوى
 (كسب) زوج أمته غير
 المكاتبه (بلامه) بأن في
 المهر أو سكنت بخلاف غير
 الرشيدة لان التفويض
 تبرع لكن يستفيد الولي
 من السفيرة الاذن
 في تزويجها وبخلاف
 ما لو سكنت عنه الرشيدة

لأن النكاح يستند غالباً بغير فصل الاذن على العادة فكانها (٢٣٨) قالت زوجه بغير مهر حتى في الشرع

والافوجوب مهر المثل يمنع كونه ترقاً (قوله غالباً) خرج به ما لو زوج أمته
لبعدته ومما لو نكح في الكفر مقوضة الخ ما يأتي (قوله وبه) أي يكون سكوت
الرشيدة عن المهر ليس تقويضا واظلم كان سكوت السيد تقويضا وسكوت
الرشيدة واجب بأن السيد كان مباشرا كان سكوت تقويضا (قوله فهم ما)
أي في الأخيرين وأما الأولتان فان سككت الولي أو زوج بدون مهر المثل مع
النكاح فهو المثل وإن زوج بأكثر من مهر المثل مع المسمى اه شيئا (قوله لأن
الوطء لا يباح بالاباحة) أي ضمان عن التصور بصورة المباح وعبارة ابن الرفعة
لأن البضع لا ينقض حق المهر قبل فيه حق الله تعالى أنه لا يباح بالاباحة
فيصان عن التصور بصورة المباحات اه ح ل فادفع ما يقال ان الوطء في هذه
الصورة ليس مستندا لالاباحة وليس معنى التي أحته وإنما الذي أحله العقد وحاصل
الدفع أن التقويض فيه صورة الاباحة والوطء مصون عن التصور بصورة المباح
فلا يجب مهر بالوطء أو المثل لزم أن يكون الوطء متصورا بصورة المباح اه شيئا
(قوله لففيه) أي في الوطء من حيث النكاح منه سم ح (قوله من حق الله
تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطء على سبيل الزنا وفسر بعضهم حق الله تعالى
بقوله يعني ان اباحت متوقفة على اذن الشارع وهو أطهر (قوله نعم لو نكح
في الكفر) أي ومما حار بيان شو برى وم ر فلا يضاف ما قاله الرازي من
التحريم وجره في الرخصة لو نكح ذمي فثبت على أن لا مهر لها وترافعا لينا فخصم
بينهما بحكم المسلمين اه سم أي لا تراهم أحكامنا بخلاف الحردين (قوله ثم
اعتقهما الخ) قبله مع أنه لا مهر مطلقا لانه عمل فوه أنه لها أو للبائع لأنه واجب
في ما حكاه (قوله أن يزوج) قال الجوهرى يزوج يفترق واشق يفترق الباء وأهل
الحديث يقولون بكسرهما والصاب الفتح لا يفس في كلام العرب فعول
بالكسر لا خروج اسم لكل يفتلان وعتود اسم لود وقديما فعول أيضا
في عتود بالراء اسم لود خشن ودود اسم لجبل مصروف ذكرهما في الباب
وفي القاموس يزوج كجدول ولا يكسر بنت واشق الصغاية شو برى
(قوله فبات زوجها) وهو هلال بن مروان برماني (قوله فقضى لما رسول الله
على الله عليه وسلم) ان قلت لم قدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون
ما تخدمهم أفراد القياس فهذا الحديث ليس فصلا لاه على حدقضى بالشفعة فلا يعم
بل يحتمل الخصومة وأيضا ليس في انبأه أنه لم يطأ قبل الموت تأمل اه ح ل (قوله
حسن) أي من طريق صحيح من طريق أنرى (قوله وتعدل القرآن) أي

الصحيح بخلاف ما لو زوج
بغير المثل من تعدد البلوغ بخلاف
ما لو زوج السيد أمته
المذكورة بغير ولود دون مهر
مثلها فوجب المسمى فيها
وتعبرى بمآذ كراهم بما
ذكره (ووجب بوطء أو موت)
لا حدهما (مهر مثل) لأن
الوطء لا يباح بالاباحة لما
فيه من حق الله تعالى نعم
لو نكح في الكفر مقوضة ثم
أسلموا واعتقادهم أن لا مهر
لمقوضة بحال ثم يوطء فلا شيء
لما لا يستحق وطئا بالاهر
فأنشبه ما لو زوج أمته بعد
ثم اعتقها أو أحدهما
أو أحدهما ثم وطئا الزوج
والموت كالوطء في تقرير
المسمى فكذا في إيجاب مهر
للكل في التقويض وقد روى
أبو داود وغيره أن مروج بنت
واشق نكحت بلامهر فبات
زوجها قبل أن يفرغ لها
فقضى لما رسول الله صلى الله
عليه وسلم بغير نساها
والميراث وقال الترمذي حسن
صحيح ومآذ كراهم أن المهر
لا يجب بالعدا ولو وجبه
لقسطر بالطلاق قبل
الدخول كما لمسى وقد عدل

القرآن على أنه لا يجب إلا التبعة ويصير مهر المثل (حال عقد)

لامه المتقضى للوجوب بالوطء (٢٣٩) أو بالوطء ومذاق مسحة الوطء ما يحسمه في الأصل والشرح الصغير ومثله

الرائع في سرية العتق من
اعتبار الأكثر من لكن صحيح
في أصل الزوجة أن المعتبر
فيه أكثر مهر من المقدالي
الوطء لان البضع دخل بالعقد
في ضمانه واقترب به التلاف
فوجب الأ أكثر كالمقبوض
بشرائه فاستدوا اعتبارا بال عقد
في الموت من زيادتي (ولها)
أي المفوتزة (قبل وطء طلب
فرض مهر وحسن نفسها)
أي للعرض لتكون على
بصيرة من تسليم نفسها (و)
حسب نفسها (لتسليم
مفروض غير مؤجل كالسعي
ابتداء (وهو) أي المفروض
(مارضى) به ولو مؤجلا
أو فوق مهر أو جاهلين بقدره
ابتداء كالسعي لان المفروض
ليس بدلا عن مهر المثل ليشترط
العلم به بل الواجب أحدهما
(فلو امتنع) الزوج (منه)
أي من فرضه (أو تنازعا
فيه) أي في قدره ما يفرض
(فرض قاض مهر مثل) ان
(علمه) حتى لا يز يد عليه
ولا ينقص عنه إلا بتعارف
يهير بمثل حادة أو بتفاوت
المؤجل ان كان مهر المثل
مؤجلا (حال من قد بدله) لها
وإن وضعت جديده كافي قيم المتغيرات لان منصبه الا انما فلا يلبس به بخلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به

في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن من قبل وهذا في المني تطيل
لخوف والتقدير واللازم بما لا لانه قد دل القرآن الخ (قوله بالوطء) متعلق
بالوجوب وهو معتق بالمتقضى (قوله في سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن
صحيح في الزوجة) معتد به والموت على ما عتقده شيخنا خلافا لابن حجر حيث
استنوجه اعتبار يوم العقد ودوامه لم يحصل معه اتلاف البضع ح ل (قوله
واقترنه) أي بالضممان أو بالدخول المفهوم من دخل كقوله العتافي (قوله
كالمقبوض بشرائه فاسد) أي فان المعتقد به وجوب الأ أكثر أيضا شورى (قوله
واعتماد حال العقد الخ) وقد علمت أن المعتبر أكثر الأمر من من المقدالي الموت
ح ل (قوله ولما قبل وطء طلب بفرض) استشكل بأنه اذا كان للمهر لا يجب
الأ بالوطء أو الموت كيف ظالم الباعث فرض وتضمن نفسها قبل الوطء واجيب بأن
المعقد سبب وجوبه بفرض ح ل فلا جرى سبب وجوبه جازها الطلب وبجاءة
شرح م د واستشكله الامام بأن اثنان يجب مهر المثل بالعقد فاسم المفوتزة
وان قلنا ما يجب شيء فكيف تطلب ما لا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضع على
الاشكال بما هو بين طلب مستحلا اه واجيب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره)
أي مهر المثل شورى ويدل عليه قوله ليشترط العلم به ولان فرضه الرذ على القائل
باشترط العلم به وقوله كالسعي ابتداء أي قياسا عليه فانه أيضا ما ضياه ولو مؤجلا
أوفوق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولان المفروض الخ) راجع لقوله
أو جاهلين بقدره قطع (قوله فلو امتنع) راجع لقوله ولما قبل وطء الخ وقوله أو تنازعا
راجع لقوله وهو ما رصاه (قوله أي في قدره ما يفرض) أشار الشارح الى أن
في المتن استنداما وحذف مضائق تدبر (قوله فرض قاض) أي بعد دعوى (قوله
ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا اشترطا لمجاوزة قصره لا لتفوقه لو صادفه
في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم انه شرط لها لان قضاء القاضي
مع الجبل لا يتخذ وان صادف الحق فحقه شورى ومثله م د (قوله لا يز يد عليه
ولا يتنص) لانه متصرف عن الغير اه (قوله من قد بدلهما) المحدثان المعتبر بدلهما
المفروض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفي كلام حجر بطل الفرض فيما يظهر قال وعليه
فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قال ولا ينافي قولنا بطل الفرض من غير بدلهما
المراة لا يستلزام الفرض حضورها أو حضوره وحكيها فالتعبر ببلد الفرض
لتدخل هذا الصورة أولى ح ل ومثله شرح م د (قوله كافي قيم المتغيرات) أي
فانه بشرط أن تكون حالتهن قد تبدل وقوله بخلاف ذلك أي بخلاف فرضه حالا
وان وضعت جديده كافي قيم المتغيرات لان منصبه الا انما فلا يلبس به بخلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به

فانه حكم منه (ولا يصح فرض اجنبي) طو من ماله لانه (٢٤٠) خلاف ما يقتضيه الفقه (وفي فرض صحيح

كسبي) فيشطر بطلاق قبل روط بطلاق مالم يوطئ قبل فرض ووطء فلا شطر وبخلاف الفروض الفاسد كمنه فلا يؤثر في الذشطر اذا طلق قبل الوطء بخلاف الفاسد المحس في العقد (وهو المثل ما يرفع به في مثلها من مادة (من) نساء (عصبتها) وانما تنوع النسوبات الى من تنسب هي اليه كالاخت وبنات الاح والعمه وبنات العم دون الام والجدّة وانما لا تعتبر (القربى بالقربى) منهن (فقد اختلف لاوين فلا يفتن اخ) فبنتاها وان سفل (نعمه كذا) أي لاوين فلا يفتن عم كذا (فان تذكر مرقته أي معرفة ما يرفع به في مثلها من نساء العصبات بان تعدن اولئك من اوجهل مهر من (فرم) لما يعتبر مهرها من المراد منه ما به قرابات الام لا المذكورات في الفرائض لان اقربات الام يعتبرن هنا (كجدة وخاله) تقدم الجدة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى

ومن تقدم الباد (قوله فانه حكم منه) أي وحكمه لا يتوقف ان فرضه على وجه الخصم به (قوله ولا يصح فرض اجنبي) يعني انه لا يزوجها الرضى به والا لوزنيها به صرح (قوله اجنبي) وهو من ليس وكبلا عن أحدها ولا وليا له ولا مال كالمولود من بطنه المهر كالولد في الاعفاء قل على المحلل وانما زاد من غيره بغير اذنه لا يله يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرفه فيه فلم يلحق بغير الصاقد واذنه شرح م د (قوله فلا يشطر) أي لقهرهم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولها النعمة كما سياتي شرح م د (قوله بخلاف الفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد هو المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عروض وهنا وام سبقه الخلو عن العرض فلم ينظر في فاسد شرح م د (قوله بخلاف الفاسد المحس في العقد) أي فانه ينشطر فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرفع) أي ما يرفع به الفضل بدليل ما سياتي في قوله اولئك من شيئا (قوله عادة) خرج ما لو شذ واحد فطرطسته ويساروه فربح بزيادة شوبرى (قوله من نساء عصبتها) أي لو فرضت ذكورا شيئا هن يري (قوله بان تعدن) أي لم يوجدن والا لما ثبتا يعتبرن كما علمت من كلام المصنف ح ل وم د (قوله اوجهل مهرهن) أي كانت مغفوة فلم يفرض لها مهر مثل ح ل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها م د (قوله لا المذكرات في الفرائض) فمن هنا علم من المذكورات في الفرائض لشموله للبنات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله للبنات العميلات وبنات الاخوات للاب حل (قوله كجدة) أي من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست هنا من الرجم ولا من العصبات لعدم دخولها في تعريف كل كما يعلم من عبارة ع ش على مهر (قوله تقدم القربى) نتيجة الامومة مقدمة على جهة الاخوة من الام ح ل وعبارة ترج م د فاما أي قرابات الام من جهة الاب والام فهي أهم من اوصام الفرائض من حيث شمولها للبنات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها للبنات العميلات والاخوات ونحوهما وقضية كلامهما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر لهما ولهذا قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي لان قولهم قرابات الام لا تدخل فيه الام وكلامهم يقتضي أن الاخت للام تكون بعد الجدة وعبارة الماوردي تقدم من نسله الام والام ثم الاخت للام ثم الجداث ثم الخالات ثم بنات الاخوات أي للام ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال الواجتماع أم أب وام أم وأوجه نالكها النسوية واعتد هذا شيئا وقوله وعلى هذا يفيد أن أم الأب

من

من الجهة الواحدة كالجداث على خبرها واعتبر الماوردي الام

من ذوات الارحام وهو يخالف قوله والمراد من قرابات الام تأكل ح ل قال ع
 على م ر قوله لو جمع أم أب أي لا لجل الكلام في قراباتها اما أم أبي المشكوة
 ملا تدخل في الاعمام الصابط التعمد كره وينبغي انها من نساء العصبات وتقدم
 على ذوات الارحام لان المراد من نساء العصبة هنا من لو فرضت ذكرا كانت في محل
 المصوبة وأم الأب لو فرضت كذلك كانت أم أب لكن فيها لا يشملها لقوله
 ومن المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلتها أو اهل
 بلد ما بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصبة ولا من ذوات الارحام كبت الامة
 ويقتضي ذلك ان تكون من الاجنيات اه ع ش عليه (قوله لا تختلها) أي
 أخت المفترضة لا قهوا واما أختها الحقيقية ولاب فهي في محل المصوبة كآخذه
 شو برى (قوله فان تعددت الخ) عبارة شرح مدر فان تعدد ارحامها فتنسب بلدها
 ثم اقرب بلدها اليها ثم اقرب النساء بها شيئا (قوله وخسته) وكونها قريبة بلدها
 وبدوية حل (قوله اعتبر نساءها) ظاهرا وان كن ابعدها كذلك قاله شيئا
 وبربرائهم متى في النقص على خلافه شو برى وتقل سم عن مدر اعان
 في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحة) وفي الكافي اعتبار مال الزوج ايضامن
 اليسار والعلم والعفة والنسب يعني انهن لو خفقر لذي يسار او علم او صود ذلك اعتبر
 وانما لم يعتبروا المال والجمال في الكفاءة لان مدارعا على دفع المار ومدار المهر على
 ما يختلف به الرغبات اه حل وعبارة البرماوى قوله ويصير الخ أي في الزوجة
 وكذا في الزوج ايضالا لان ذلك امر يختلف به الغرض من زيادة المهر وقصصه وان لم
 يكن ففقد مدارا بذلك فارق عدم اعتبار في الكفاءة (قوله او تنسب مما ذكر) أي
 من أحد ادماء كزوج يمكن رجوعه للفضل فقط وعبارة شرح مدر ولو اختمت عنهن
 بفضل شيء مما ذكر او نقص شيء من مده اه ثم ظهران قوله مما ذكر راجع للامرين
 لان الثوب ينقص والسكن قد يسكن ونقصا في الجود فتأمل (قوله لاني بالخال)
 أي بحسب ما راء قاض باجتهاد شرح مدر (قوله لنقص نسب) كان كان من
 اهل الماصب كان كان فاضيا وعزل لان المراد هنا بالنسب ما يحصل به التفرق
 ولو اندسوى حل وعبارة مدر لانه ان يزوج أحد ثلاثة اخوة بنت شريف
 والاخران بنتي خسيس فيولد لكل منهم بنت فحين ينام هم فزوجت بنت الشريف
 بألف وبنت احدى الخسيسين بمائة فاذا زوجت الاخرى تقويضا ووطئت
 أو اردنا ان نفرض لها تعتبر بالنسبة دون التفرقة اه وقال شيئا عتقماوى
 صورتها ثلاثة اخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالين فزوج العالم بنته بمائة

فلا تختلها قبل الخلوة فان
 تعدد اعتبر بتبناها من
 الاجنيات وتعتبر العربية
 ودرية مثلها والامة بامة
 مثلها والعنقة بقيقة مثلها
 وتطرق الى شرف سيدهما
 ونسبت ولو كانت نساء
 العصبة ببلدين متى في
 احد مدما اعتبر نساء بلدها
 (ويصير ما يختلف به غرض
 كمن وعمل) ويسار ويكارة
 وبوبة وبمال وعفة وعلم
 وفصاحة (فان اختمت)
 عنهن (بفضل أو نقص)
 مما ذكر (غرض) مهر (لاني)
 بالخال (ويصير ما يمتنع من
 واحدة لنقص نسب بشر
 وفيه) هذا من ريادة في اما
 مساحتها لان ذلك ملا يعتبر
 اعتبارا بالقبيل عليه يجعل
 قوله ولو ساحت واحدة
 لم تقب مواقتها (و) تعتبر
 مساحتها (نحو)

وواحد من ذنبل يتبع من فاذا زوج الانثى بنته فهو صانها تعتبر بنت غير العالم
 مهرها تسعون امة وصورتها البيضاء العزى بان تقي رجل ابنه وانتهى امة من زنا
 ثم استلقه فانه وان استلقه قص نسبه فاذا ولد لهذا الولد فت حصل في نسبه
 ما يقتضى قلل رغبة بسبب تقي ايها فاذا ساعدت لقص نسبه وكان لمبايتهم
 اموهاتني ايضا وزوجناها فهو صانها يعتبر في مهرها مهر حسانتها من لم يمكن
 في نسبه من قص كان يكون لا بها الخ غير منى بلعان وله بنات فلا تعتبر من بل تعتبر
 بالتي اموهاتني وقال شيخنا ح في ثلاث اخوات لام ابو ولادة شريف وابو اثنين
 غير شريف فزوجه بنت الشرف عاتق وواحد من الثلثين يتبع من فاذا تزوجت
 الثالثة فهو صانها تعتبر بالتي مهرها تسعون دون اخرى (قوله كلن اوطه البن)
 انظر وجه اعتبار الكل اوطه البن عاتق وواحد من ماقبله وقدي وجه بان القص لم يدخل
 على التسبب في الاول فتر الرغبة فطل النظر الى مهرها الاول وعلم بمساعة هذه ان
 هذا القدر هو غاية ما يرضى فيها الا ان فعاد مهر مثلها اليه مكان سكا على امثالها
 بما علم ولا كذلك هذه بل امر من على حاله لم يتغير فلا نظر لمساعة بعضهن لا لقص
 فانبط بالكل اوطه البن شوري (قوله نصو شبيه) يؤخذ من ذلك جواب حادثة
 وقع السؤال عنها وهي ان شخصا بالرفله بنات زوج بعضهن به بمهرها جرا على
 عاتقهن وبه بعضهن بمهر بدون ذلك لما رأى فيه من المصلحة لمان الراحة التي
 تحصل لمبايت النسبة لاهل القرى ولمسارت به العادة من المساعة للزوج الذي هو
 من مصر وهوان ذلك صحيح لا مانع منه بخبر ان العادة بالمساعة لثل ذلك ولعله لو اريد
 تزويج واحد من اقارب تلك النسوة بعد ذلك نظر في حال الزوج اهو من مصر
 فيساع له اهو من القرى فيشدد عليه ومثل الاب غيره من بقية الاولاد كما هو ظاهر
 اهو عيش على امره (قوله وفي وطه شبيه) اي متبايان لا تكون زانية والاولى ان
 يتقدمه على قوله ومهر المثل الخ لانه يوجب ايضا (قوله كنكاح فاسد) فهذه شبيهة
 طريق ومما شبيهة بمثل (قوله او شربك الامة المشتركة) فيلزمه مهر مثل حصة
 شريكه فقط لكن لو استولدها زوجه ايضا فقه قيتها كما نص عليه الشافعي عن
 (قوله اوسيد مكاتبته) في النسا شري اموهه مكاتبته مرارا لها مهر واحد الا ان
 تحمل منه فان حلت تغيرت بين اخذ المهر وتكون على الكفاية بين ان تغيرت نفسها
 وتكون اموهه ولا مهر لها لا تقساخ الكتابة واذا اختارت المصدق فوطها ثانيا
 خبرت فان اختارت المهر وجب لمهر آخر وكذا سائر الوطئات نص عليه في الام
 شوري (قوله مهر مثل) اي بكر ان كانت بكر الا اذا وطء العبد امة سيده اوسيدته

كلن اوطه البن (نصو شبيهة)
 كشرى فلو جرت عادة من
 مساعة من ذكر دون غيره
 خفها مهره في حقه دون
 غيره ونحو من زبادى ولى
 وطه شبيهة (كنكاح فاسد
 ووطه لامة وله او شربك
 المشتركة اوسيد مكاتبته
 مهر مثل)

دون حد وأدش بكارة (وقته) (٢٤٣) أي وقت وطه الشبهة نظر إلى وقت الاتلاف لا وقت المقد

في النكاح العاصد دلالة
لا حرة للمقد العاصد (ولا
يتعد أي المهر بتدده)
أي الوطء (ان اتحدت أي
الشبهة (ولم يؤد أي المهر
قبل تعدد وطه) كان تعدد
في نكاح فاسد لشمول الشبهة
لجميع الوطئات (بل يعتبر
أعلى أحوال) للوطء فيجب
مهر تلك الحرة لأنه لو لم يقع
الالوطئ فيها لوجب ذلك
المهر فالوطئات الزانية إذا
لم تنقض زيادة لا توجب قصا
ونرج بالشفة تعدد الوطء
بدونها كوطء مكروه لمرأة
أو نحو كوطء نائمة بلا شفة
واقصادا فتعددها فتعد
المهر بها إذا لم يوجب له
الاتلاف وقد تعدد بلا شفة
في الأول وبدون اقصادها
في الثاني كان وطء امرأة
بنكاح فاسد وفرق بينهما
ثم مرة أخرى بنكاح آخر
فاسد أو وطئها بظنها زوجته
ثم علم الواقع ثم ظنها امرأة أخرى
زوجته فوطئها وبزاد في
ولم يؤد قبل تعدد وطء مالو
أدى قبل تعددها المهر فتعد
ظنه المهوردي وبما تقرر علم
ان العبرة في عدم تعدد المهر
وبما ينصفه وما يذ كرمه

بشبهه فلا يب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة كما لا ضمان باتلاف حالها أو
مرتدة وماتت على ردتها حل ومهر (قوله دون حد) أوش بكارة) فلا يجب على المعتد
كافة مهر وغيره خلافا لآي القائل بوجود أدش البكارة تبعا لمجرى عقل عنه في غير
الحاشية أنه يرجع عنه وعلى المعتد بقرا أرض بالجر وعلى غيره بالرفع مطلق
على مهر (قوله ولا يتعد بتدده) أراد بالتدده أن يحصل بكل مرة فتدده الوطء
مع تعدد الأزمنة فلا يوزع وعاد ولا انفصال متواصلة ولم ينقض وطءه إلا آخر مرة فوطء
واحد جزأ المال ثم تواصل الانفصال فتعدد الوطئات وإن لم ينقض وطءه من ل
وهر والمحصاة أنه متى تزوج فاصد المترك أو بعد قضاء الوطء ثم عاد فتعدد والاملا
شرح مهر وعبدان حل ولا يتعدد على من تزوج فاصد المترك ثم يعود والا كان تعددا
ومثله مهر (قوله ان اتحدت) أي تنضم الاجنبا كما يأتي (قوله ونرج بالشفة) أي
اتى في قوله ان اتحدت (قوله أو نحو) أي نحو وطء المكروه (قوله كوطء نائمة) لا شعور
لها أو طئته بزوجها حل (قوله أو وطئها بظنها زوجته) وهذه شبهة فاعل قال
الشورى انظر هل هو معطوف على قوله وفرق أو نكاح آخر والظاهر الثاني وانظر
حكم الأول (قوله وعامة رد) أي من التمتع بقوله كان وطء امرأة الخ فان خص
الشفة واحدة وهي شبهة المعاريق في الأول والفاعل في الثاني ومع ذلك تعدد
المهر تعدد شفعها قال حل وعلى أيضا ان العبرة في الشبهة للوجبة لا مهر بظنها
وكذا بغير ظنها بالنسبة لتعددها حيث كان ذاتيا بأن أكرهها والا فبغيره فإنه
(فصل في ما يسقط المهر) وما ينصفه وما يذ كرمه أي من قوله فلا زاد
بعد الخ ع ش (قوله في الحياة) خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم
وكالموت هذه وبهرا وانما مع أحدهما جرا فان مع الزوج حيوانا وكذلك بهرا
لا تعد على الأوجه نظر الحياة اه جروا للمتمد ان نصف المهر لا يعود اليه لأنه
ليس أهلا لنقض ولا للملك بل يبقى في يدها ومع ذلك لا تملكه ولو ماتت لم يعد لزوجته
وان لم تنقض كان لها المطالبة بالجميع ذى باختصار ولو لم ينصف جادا وضعه
حيوانا فله برة بما نصف الأعلى لأنه عمل العقل ونصوه وان مع الطول أحد الشقين
جرا والا تخرج حيوانا فكذلك مع كله حيوانا وإذا أصبحت رجلا وهو امرأة تغيرت
الفرقة وان عاد كما كانا له سم وقول ابن جبره كذلك أي كالفرقة في الحياة بهرا
أي فينفص المهر لان الفرقة بسببه وقول ذى كان لها المطالبة بالجميع مشكل
لان لما انصف فقط وبكارة قل على التلايل ومعها حيوانا ولو بعد الدخول يغير
الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا لا تعود الزوجة بعودها أدمية ولو في العقد كلكسه

باعتاد الشبهة لا باعتاد جنسها المفهوم من كلام الأصل (فصل في ما يسقط المهر) (الفرق) في الحياة

الآتي وقارق الرقة ببقاء النسبة قهوا ومنه حيوانا بفقر القرقة أيضا ولا يسقط
 المهر ولو قبل الدخول ليعذر عوده إليه لخروجه عن أحلية الملك أو لورثته لبقاء
 حياته وقوله السنطاطي يشطره قبل الدخول والامر في النصف العاشر عليه لرأي
 الامام كباقي أمواله (قوله قبل رطله) أي في قبل أو دبر ولو بعد استدخال منيه حل
 (قوله منها) متعلق بسمع أو يسمع وجعل الفسخ منها سببا في مساعة لان الفرق
 يحصل به لانه سبب في ارضاء السبب ما يشمل المباشرة وعبرة المتنازع الفرقة قبل
 رطله منها أو يسميها كفسخه يسميها يسقط المهر قال مر لان فسخه الشائء
 عنها كفسخها وانما يلزم اياها المسلم مهرها مع انه فوت بدل بضعها بناء على ان
 يتعين فيه كاستقلالها بخلاف المروضة يلزمها المهر وان لم يرضع الارضاع يتعينها
 لان لها أجرة تخبر ما تفرمه والمسلم لا شيء له ولو عزم لتفرعن الاسلام ولا يحقها به
 وجعل عنها كفسخها ولم يجعل عليه كفارة لانه بدل العوض في مقابلة منافع سليمة
 ولم تسلم بخلافها فاقام بتدل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكته سليم
 فكان مقتضاه ان لا يفسخ لها الا ان الشارع اثبت لها الفسخ دفعا لقصر عنها فاذا
 اختارته لزمها رد البذل كما لو ارادت اه شرح الرض (قوله وكاسلامها) اعاد العامل
 لان النوع الاول لا يمتنع بها بل لو كان فيه العيب حكما عزم في الشارع بخلاف
 هذا النوع فانه خاص بان يكون من جانبها شورى (قوله ولو ببيعة أحد أو يها)
 الرد على جهر قال لان المسئلة تبعا لافعل منها بل هي بالنشطر أو في مجال الرضعة
 أمه لان اسلام الام كارضاعها مكالم يتظر والارضاعها الم ينظر والاسلامها مع ان
 الحاصل منها أفضل في ارضاع الام وهو الحسن والاذدادوا هنا قالوا بالنشطر
 في رقة تمام اعتبار السبب به قياسه هنا كذلك اذ الفرقة نشأت عن اسلامها
 وتعلقه فخطب سببه أيضا اه ولا يلزم من اسلم من أو يها مهر لها وان كان فوت بدل
 منفعته بخلاف المروضة فيلزمها المهر وان لم يرضع الارضاع يتعين لان لها أجرة تخبر
 ما تفرمه بخلاف من اسلم لا شيء له فلو عزم لتفرعن الاسلام اه حل وعبرة
 الشورى قوله ولو ببيعة أحد أو يها واسفسك على ما أتى من ارضاع أمهال ويحيب
 بان الاسلام وصف قام ما فقره الشارع من الاصل منزلة فعلها بخلاف ذلك فانه فعل
 الام وهو اجني عنها بالكلية حيث لم يزل الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام
 في مسئلة التبعية قام بها وحدها فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة
 في مسئلة الرضاع فاستبطل من الزوجين فليست نسبتهما اليها بأولى من نسبتهما اليه
 تامل وقوله وردت أي وحدها (قوله وارضاعها زوجة له صغيرة) مثله ارضاعها

(قبل رطله بسميها كفسخ
 صبي) منها أرضه وكاسلامها
 ولو ببيعة أحد أو يها وردتها
 وارضاعها زوجة له صغيرة
 وملكها له (يسقط المهر)
 المحي ابتداء

تنفعها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه سقط المهر كافي شرح مروى ينفع
 نسكا جميعا ما لانه لا يجوز الجمع بين الاخيرتين والرضاع وسقط مهر الكبيرة
 وجب الصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر القتل وان كانت
 قوت عليه البضع تمامه اعتبارا لما يبيع به بما وجب عليه اه شيئا وضرم
 الكبيرة عليه مؤد او كذا الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والفروض
 بعد) أي في المفوضة وقوله وهو المثل أي فيما لو تكتف بقاسد كبر وفيها اذا سكنت
 عن ذ كر المهر (قوله لان الفراق الخ) فيه مصادرة (قوله وما لا يكون بسبها) بأن كان
 بسبها أو بسبها أو بلا سب كما أن تقاربين الكبيرة والصغيرة حل وعبارته لتحتاج
 وما لا يكون منها ولا بسبها (قوله كطلاق بائن) وكذا رجي بأن استدخلت ماء
 كما هو ظاهر لان الفرض انه قبل الدخول وهو لا يكون رجما لا بما ذكره من
 ثم قيل انما قيد الطلاق بالبائن لانه قبل الدخول لا يكون الا بائنا وعلى هذا
 لو راجعها حل تعود على ما بقى عليه من نصف المداق أو يمين بالرجعة بناء عليه
 وعدم سقوط شيء منه يظهر الأول واذا وطئه تقر بالوطء النصف ويحمل الثاني
 فليس وشوري وقوله النصف أي لا خريفه ترجع مع المهر وعبارته حل كطلاق
 بائن ولو خطا ومنه الرجعي بأن استدخلت ماء لم يكن رجي أن لا يستحق
 الشطر الا ان اقتضت العدة وفيه ان هذا بائن الا نوالا بان راجع فبقى عدم
 التشطير فاذا وطئه بعد المراجعة استمر المهر (قوله ففرض الطلاق اليها) أي وحدها
 (قوله واسلامه) ولو تبعها وقد تخلقت الى انتهاء العدة فيما اذا استدخلت ماء
 فتخلتها المذ كور شرط تأثير سبب الفقرة الذي هو الاسلام حل (قوله وارضاع
 أمه لها) وتقرمه النصف قال الشوري يخرج ما لو دبت الصغيرة فارتضت
 فان المهر يسقط وهو كذا قال الارضاع قديمه في هذه المسألة دون الثانية وهي
 قوله أو أمهاله فضل أمهاله ليس قيدا بل مثلهما الوارض هو بنفسه من أمهاله مكان
 ديب عليها وهي نائمة (قوله أو أمهاله) وتقرم النصف للزوج والارضاع في هذه
 الثانية ليس بقيد في تصف المهر بل مثله ما لو دبت على أمهاله وارتضت بطنها (قوله
 وما أمهاله) فيكون نصف المهر ليسدها وقوله وتصيفه يعود الخ هذا التقدير ليس
 ضروريا بل يصح تعلق قوله بعود وتصيفه والباء في يعود التصدير (قوله يعود نصفه
 اليه) ولو سكت المداق دنا واعتاضت عنه حيناً أو نصفها وحل ما يجب
 التشطير رجوع اليه نصف الدين لا العين كافي الثمن فيسقط عنه ذلك النصف
 حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلاق الاحتياض عن نصف الدين فيحق

والفروض بعد وهو المثل
 لان الفراق من جهتها
 (وما لا) يمكن بسبها
 (كطلاق) بائن ولو بائنا رجا
 مكان ففرض الطلاق اليها
 تخلقت نفسها أو عتقه
 بطلها اقتضت (واسلامه
 وردته) وحده أو سبها
 (ولما به) وارضاع أمه لها
 وفي مقبرة أو أمهاله وهو
 صغير وما أمه له (نصفه)
 أي المهر أماني الطلاق
 فلاية وان طلقوه من
 قبل ان تمسوهن وأما في
 الباقي فباعتبار ما عليه
 وتصيفه (يعود نصفه اليه)
 أي الى الزوج ان كان المؤدى
 للمهر الزوج أو وليه

لما خضع العين أو نصف منه تم (قوله من أب أو جد) أي من مال نفسه حيث قصد
 الترخ أو أدام ليق فان ادعى قصد اقراضه صدق ولو تنول الطرفين خلافا للزكشي
 حيث قال في ذلك لا يرجع للجد ولا وجهه حل (قوله وال) بأن كان أجنبيا أو أبا
 أو جدا غير ولي بأن كان الولد غير مولى عليه لملكه (قوله فيعود الى المؤذي)
 والعقد في ظاهره من التمن ورجوعه الى المؤذي عنه مطلقا شوي لا به معاوضة
 محضة عبارة حل فيعود الى المؤذي أي وقد تبرع بينه لا الى الزوج وان كان
 الزوج عبدا أو ذى المهر من كسبه ثم أعتقه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف
 اليه لا الى المقتن فلا يبيع ثم فارق عاد النصف للمشتري لا للبعد (قوله بذلك الفرق
 الخ) لاجابة اليه لانه مرض المسألة تأمل (قوله وان لم يضره) أي وان لم يضره
 صيغة اختيار المود فهو لرد على من اشترط في العود صيغة اختياره فيعود للملكه
 قهر عليه كما في شرح م ر (قوله فلوراد المهر بعده الخ) شروع في أحكام المداق
 وما مله اما أن يزيد أو ينقص أو يترك وفي الزيادة ثمان صور
 لانها امتمت أو منقصه قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى
 الثمانية متنا أو لا بقوله فلوراد بعده فهو ثمانية بقوله أو بعد زيادة منقصه الخ ففي قوله
 فلوراد بعده فهو أربع صور لان الزيادة امتمت أو منقصه كما قاله الشارح وعلى
 كل ما قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منقصه الخ أربع صور ياتى بها
 كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه ما قبل الفراق أو بعده وعلى كل ما قبل
 القبض أو بعده وعلى كل ما بقوله أو بضعه أو بضعه الخ أربع صور ياتى بها
 قصده بقوله ان نقصه أجنبي أو الزوجه وقد استوفى ما الشارح أو لا بقوله ولو نقص
 بعد الفراق الخ وثانيه متنا بقوله أو بقيه بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد
 الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان صدق منه الخ أي سواء كان بضعه أو بضعه أو
 بضعه أجنبي أو لا بضعه أو دوتان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثنان في قوله
 والا فلا دوش وفي قول المتن أو بعد قبضه الخ ثمانية أيضا سلم ياتى بها ما سبق
 وفي التلف ستة عشر أيضا سلم ياتى بها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متنا
 وشرحا فاصر عن شمولها كما قاله ظاهر في أربعة منها فقط لانه قيد الفراق بكونه
 بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يبيى والتعدد الامن حيث ان التلف
 شامل لما هو بضعه أو بضعه أجنبي أو لا بضعه أحد وفي اجتماع الزيادة
 والنقص أربعة وعشر من صورها علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص
 ستة عشر وقد أشار اليها بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها محل كل

من أب أو جد والا فيعود
 الى المؤذي بذلك الفرق
 الذي ليس بسببا (وان لم
 يضره) أي عوده لظاهر
 الآية السابقة (فلوراد)
 المهر (بعدة) أي بعد الفراق

الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلو زاد بعد ذكره الشارح بقوله ولو نقص
 الخ ومنه مفهوم البعده ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منصفة الخ وقول الشارح
 ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعده تسيأتي في المتن في قوله أو نصيبه بعد قبضه
 الخ فان النقص شامل للتعيب بليل قطعه التعيب الا في قوله لا مخصص وهو من
 ضماته الخ فسمى التعيب صاوقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التلف الستة
 عشر فذكر منها أربعة وهي اثني عشر ثمانية مفهوم القيد الاول وأربعة مفهوم
 القيد الثاني فانظر حكاها (قوله بل كل الزيادة) ان كان الفراق منها أو بسببها وقوله
 أو نصفيها ان لم يكن منها أو بسببها حل (قوله لحدوثه) أي الكل أو النصف قال
 هو وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق (قوله ولو نقص بعد الفراق) ولو فعل الزوج
 صكذا يقتضي منعه حيث فصل فيما قبل الفرض وأطلق في هذا وفيه ان هذا
 تنقص للملكة فالظاهر عدم الارش له كما خبر به قل على الجمل والاعتراض قوله
 ولو نقص الخ ما به يقتضي منه قول الحق أو بعد قبضه الخ فان التعيب نقص كما تقدم
 ولا فرق بينهما فيما يظهر وأجيب بشمول هذا لما اذا كان الفراق بسببها أو لا بسببها
 ونصوص ذلك بدون الفراق لا بسببها وأيضا هذا مفروض في النقص الذي بعد
 الفراق وذلك في الذي قبله كما هو صريح للشارح هنا والتمسك ما لك وأيضا في به
 رعاة لمفهوم قوله راد (قوله وكان بعد قبضه) مصدر مضاف لمفعوله والفاعل
 محذوف أي قبضها إياه (قوله لا بسببها) أخذه من قوله أنه نصف بدله قال حل
 ولو استقله وقال نصف بدله أو كله لكان أولى (قوله بعد قبضه) مفهومه انه اذا
 كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا ظاهر في التلف الذي يوجب
 الانقاس وهو ما اذا كان من الزوج أو بآفة طاعة نصف مهر المثل وأما اذا كان
 التلف منها فتقدم اتهامها فانه يحتمل اقتضاء ما به نصف بدله وأما اذا كان من
 أجنبي فتقدم اتهامها فيتم عليه الخيار فيقال ان نصف هذا الصداق فلان زوجة
 نصف مهر المثل وان اجازته فلزوج نصف البدل الذي تقرر به في الاجبي تأمل
 (قوله بعد تلفه) أي حسائله لا ينكر رجع قوله الا في ولو فارق وقد زال ملكها عنه
 كان وبعثته له الخ (قوله بعد قبضه) أخذه من قوله الا في أو بعد قبضه صعبه
 (قوله وحتى أقل) لا مخصص فيها من فروع الا تنصرف فيقوم منضمها الا خرصضا
 وانما كانت قيمة النصف أقل لان التفتيش بنقص القيمة ولا رد عليه ان شراء
 نصف بية الا ان يزيد على نصف قيمتها لان ذلك في مفاصلة وضرب تحت بد
 واستيفاء منافعها (قوله بكل من العبارتين) أي نصف القيمة وقيمة النصف

البارتين

ولأنه نامتهم يدل على أن مرادهم واحد بأن يراد (أ) بنصف القيمة نصف قيمة كل من

النصف منفردا لا متصفا
 إلى الآخر مبرجع قيمة
 النصف أو بأن يراد قيمة
 النصف فيه متصفا
 لا منفردا فيرجع نصف
 القيمة وهو ما صوره في
 الروضة خنارعة للزوج كما
 رويت الزوجة في ثبوت
 التبارك فيما يأتي (أو بعد
 تقيسه بعد قبضته فان تقع
 به) الزوج أخذه بلا ارض
 (والانصف بـله) هو أهم
 من قوله نصف قيمته
 (سليما) دها الضرر عنه
 (أو) بدقتيه (قوله) أي
 قبل قبضه ورضيته (فله
 نصفه) ناقصا (بلا ارض)
 لانه قسم وهو من ضمانه
 (ونصفه) أي الارض
 (ان عيه اجني) لا مبدل
 الفاتت وان لم تأخذت الزوج
 بل عقت عنه فان أوههم
 كلاما لاصل خلافه (أو)
 فائق ولو يسبها بعد زيادة
 منفصلة (مكسولة ولين
 وكسب) نفس لها سواء
 أحصلت في دها أم في يده
 فيرجع في الأصل أو نصفه
 دونها وظاهره ان كانت
 الزاد قولا أم لا يجر عدل عن

(قوله ان مؤاخذة عندهم واحد) أي بالثابتين وردا أحدهما الآخر لا متقدما
 بالثابتين ولا لا يتقدم أحدهما دون الآخر (قوله بأن يراد نصف القيمة الخ)
 مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل من النصف فيصير ربع كل وليس مرادنا
 بل المراد قيمة كل من النصفين حل أي قالوا حل نصف من قوله نصف
 فيه كل الخ والظاهر انه يصح ارادة كل بقوله وليس مراد آخر ظاهر وقول ح ل
 فيصير ربع كل أي يجب الربع أي ربع الكل من كل من النصفين فليس مراده
 وربع النصف كما قد يشوهم (قوله فيرجع قيمة النصف) أي فيرجع نصف القيمة
 إلى قيمة النصف فيترعرع عليه انه يرجع قيمة النصف هذا مراده وكذا يقال فيما
 يبعد يكون قوله فيرجع الخ منطوقا على مقدمة محذوفة (قوله أو بأن يراد) أي
 فكلامهم محتمل لا يباع قيمة النصف إلى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما صوره
 في الروضة فقد ردنا قيمة النصف إلى نصف القيمة ولم يرد نصف القيمة إلى قيمة
 النصف حل (قوله فيما يأتي) أي في الزيادة المتصلة (قوله أو بعد قبضته) صدقته
 غير ان الفرق الأول من هذا من الطرفين فمقر في قول الشارح ولو قضى بعد الفرق
 الخ وعمر زاشافي وقول المتن لوقبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص (قوله
 أو بدقتيه) أي وكان الفرق لا يسبها بليل ما صوره وهو معطوف على قوله بعد قبضته
 مكونة قوله لا يسبها قدافيه أيضا والنصف لما فيها أومته أرض اجني أو بفقه
 وقوله أخذ بلا ارض أي النقص محله ان كان النقص من غير الاجني والا فياخذ
 نصفه مع نصف الارض فنقول المتن ونصفه راجع للمساكين كما ذكره سم
 وس ل أي قوله فان تقع الخ وقوله أو قبله فهو معطوف على بلا ارض الذي
 في الشارح والذي في المتن (قوله ورضيته) فان لم ترضه أخذت منه نصف مهر
 المثل وأخذ العين تبليها وحل اشتراط رضاها اذا تبيع بشرطها والا فلا يشترط
 رضاها (قوله ونصفه) الباء بمعنى مع (قوله اجني) أو الزوجة حل (قوله
 وان لم تأخذ) أي الزوجة لرد على من قال لا يأخذ الا ان أخذت (قوله ولو يسبها)
 محلي في السبب القبر المتان لعدم الاعلاشي لما لان عقوبة السبب لا تقتضي
 المعنى اذا حصل فمع صدح يجب مهر المثل لانها غير مالكة لغيري كما تقدم شيئا
 (قوله بعد زيادة منفصلة فهي لها) ظاهره لو كانت الفارقة بسبب مقارن للعقد
 حيث أطلق هو وصل فيما يدين القارن وغيره وفيه تفرح حل ويمكن أن يكون
 قوله الاتي لا يسبها مقارن راجعا للمتصلة والمنفصلة فلا اعتراض اه شيئا (قوله
 لا يسبها مقارن) بخلاف م وقال الرشيدي لم يرفع غير ما نسبته لما اذا كان الرابح

الامة أو نصفها إلى القيمة لحركة التفرق (أو) فارق لا يسبها مقارن بد زيادة (متصلة) كمن ونعم منعة النصف

الصنف وانما ذكرنا هذا التفصيل فيما اذا كان الرابع الكمال كافي الروضة لانه لا يستمر العود في النصف فقط في العيب المتاخر لان النقص فيه اما انما لا يسببها فلا ينصوب فيه الا الرجوع في الكل تأمل انه يجوز فيه فالاول اسقاط هذا القيد ويحاسب بأنه تصرف بما علم لا يصحاح قال شيخنا الميرزا وليا كان حكم الزيادة المتصلة ختام امتناع الرجوع القهري فيها عن الفالسا اثر الاواب اعتبرنا فيه ان لا يكون سبب النقص مقارنا لانه اذا كان مقارنا كما به لم يقع عقد خاتما للزوج فيرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المتصلة فانها ليست بهذه المثابة والذي وجهه ح ل التسمية بينهما (قوله خبير فيما) ظاهره ان كان العيب ماديا بزيادة المذكورة فان كان بمقدار كميا أحدهما محلي وكان الآخر جاهلا بحالة العقد أخذ به كله بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفرق بالتقارن قبل الدخول كما قلت بسقط المهر فيرجع فيه كله مع زادته المتصلة ولا يتصور شي ان تكون المتصلة كذلك حل (قوله وكان الفرق لا يسببها) أحوجه اليه قوله نصف قيمة أي الزوج ولو أسقطه وقال نصف قيمة أو كلها لكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب طارضا كرتبها قاله الشيخ حمزة حل (قوله أو فارق لا يسببها) انما أحوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولولا ذلك لكان لا يسبب بمقدار أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضاء بنصف العين أو كلها أو الانقص القيمة أو كلها لكان أحسن حمزة (قوله وكبر في جهة) المراد بكبرها ان تصل الى حد يقل فيه غيرها فان كثر فنقص بزيادة من حل (قوله قيمة) أي من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز وشو برى (قوله التوائ) أي المكائد كالسرقة والزنا وغيرها أو المراد بها المكر والتدعية (قوله والرياسة) وهي طهارة الباطن ع ش (قوله بان تفرتها حل) يؤخذ من هذا التحليل انها اذا لم تقل يكون الكبر بزيادة محضه ويحتمل ان من شأنها ذلك لكن هذا انما يظهر اذا كانت أثمرت بالنقل فان كانت لم تفرع لغيرها فالظاهر ان كبرها بزيادة لا يحد لانه يقر بها من الآثار وفيه زيادة المحلب وقوله بأنه أقوى على الشدائد هذا لم يظهر الا في العبد الذي يبلغ أو ان الشبهة أما ما هو فكبره يضعفه من حل الشدائد والاسفار فيكون كبره فقط (قوله ووزع أرض نفس) ولو بغيرها لانعدام الزيادة بالزجر فان اتفقت على نصف الأرض المحروقة أو المزروعة وترك الزجر الى المصا من خبر آخره ذلك والاربع بنصف قيمة الأرض بلا زيادة ولا حرة ولا يبر على قبول الزجر برماوى وحرف (قوله وجرها بزيادة) ان اتخذت الزراعة وكان وقتها كما اشار اليه الشارح بالتليل

(خبر فيما) (فان شئت) فيها وكان الفرق لا يسببها نصف قيمة المهر (بلا زيادة) بأن يقوم بغيرها (وان سميت) بها (لزمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) كاف لا يسببها بعد (زيادة) ونقص ككبر (عبد) كبر (لحقه وحل) من لمة أو حصة (وتعلم صنعة مع برص) والاقص في العبد الكبير قيمة يامه لا يدخل على النساء ويصرف للتوائ ولا يقبل التأديب والرياسة وفي الضمة بان ثمرتها تقل وفي الامة والهبة بضعهما حالا وخطر الولادة في الامة ورياء القسم في المذكورة والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والاسفار واحفظ لما يستقضى وفي الغلبة بكثرة المحلب وفي الامة والهبة بتوقع الولد (فان رضاء بنصف العين) فذلك (والانقص قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا يتغير على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزجر أرض قص) لانه يستوى قوتها (وغيرها بزيادة) لانه يبرها بالزجر

المعدلة (مطلع نخل) لمؤثر عند القراق (زيادة متصلة) فتتم الزوج الرجوع القهرى فان رخصت الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع المثل أجبر عليه (وان تارق وعليه (٢٥٠) ثم مؤثر بان تنفق طلمه (لمرئها

المذكور وقوله زيادة أى متصلة وكذا أيضا وحرها زيادة لا يقال لو أسقط قوله زيادة لاغنى عنه ما يصدمع اعادة الاختصار لا ناقول لكنه يومهم عطفه على ما قبله وهو زرع وانهم القس قد دفع بالزيادة انهام النقص لله دوره شوبرى (قوله المعدلة) خرج المعدلة لئلا تفرعها نقص من ل (قوله بان نشئ ق طلمه) أو وجد نحو تساقط نور غير متصلة (قوله من ابقائه الى الجذاذ) وان احتيد قطعه قبل الجذاذ وفرق بينه وبين ما تقدم في الاصول والثمار بأحصل لها كسر فبمرت بمقتضى حل (قوله قطعه نصف النخل) عبارة أصه تدين نصف النخل اه (قوله ان لم يذعن النخل) راجع لموله أو ان شاعرجع الخ ورجوعه لما قبله فغيرها لان القطع وقع بالنخل فلا يعقل تقيده بذلك وقوله لم يذعن الخ راجع لما كان امتد من القطع أو حدث ما ذكرناه بأخذ نصف القيمة (قوله سف) وهو جرد النخل حل (قوله أو انحصان) أى جرد الثمر (قوله أجبرت) محل احبارها اذا رضى بقبض نصفه أى لتخرج من هبة الثمن والالتصير م د (قوله فيه) أى فيما ذكر من اخذ نصف النخل وتيقه الثمر الى الجذاذ شيئا (قوله لم يصير النخل بيدها) يرتبه عليه امه لو تلف النخل لارجوع له طمها بالنخل ولا لها عليه بالثر (قوله فلا يؤثر الخ) كيف هذا مع انها رخصت بأخذ نصفه مالا فان التأخير الا ان يقال لما كان حقه مشغولا بثمر ما ساو كانه مؤثر الى الجذاذ (قوله لنقص) أى المشار اليه بقوله فان قطع به والا الخ وقوله أو زيادة أى فى قوله أو متصلة خبرت وقوله اولها أى فى قوله فان رخصا بنصف العين والا الخ شيئا (قوله لنقص الخ) وحيث يكون الخيار الزوج كانا قد رخصا المهر بكونها الخيارى الزيادة اصحة وبهم ثبوت الخيار لها من قوله فان رخصا الخ مع قوله ولا تصير هى على دفع الخ مقوله اولها معطوف على لاحدها (قوله ملك نصفه باختيار الخ) يأمل هل هذا بخلاف ما سبق أول البحث حيث قال صود نصفه اليه بذلك وان لم يحتره فهناك بشرط الاختيار ومن اقدم شرطه تأمل ثمرايت فى بعض المواضع ما يحصل ان ما تقدم يحول على ما ذل الوصول فى الصداق نقص ولا زيادة وماذا يحول على ما اذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرماوى أو ان الاختيار هنا أصا الرضا بالتنازل كما يشاهد الشارح بقوله بان يتفاهذه تصور لا خيارها وقوله أو من أحدها معنيين رضى بما اختاره أو اذا حدث فى الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها الا اذا رضى بأحدها أو ما قبل الرضى فلا يحكم له ملك أحدها تأمل (قوله لهما) بيان للخبر وقوله بان يتفاهذه أى على نصف العين أو القيمة وهو تصور مرلفا بينهما (قوله كلفت

قلمه) ليرجع هو الى نصف النخل لأنه حدث فى ملكها فتسكن من ابقائه الى الجذاذ (فان قطع) ثمرة أو قال لثله ارجع وأنا أفعله عن النخل (ه) (نصف النخل) ان لم يذعن النخل ولم يحدث به نقص فى النخل بانكسار سف أو انحصان ولو رضى بنصفه وتيقه الثمر الى جذاذه أجبرت) لأنه لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل بيدها) كسائر الاملاك المشتركة (ولو رخصت ه) أى بما ذكر من اخذه نصف النخل وتيقه الثمر الى جذاذه (فله امتناع) منه (وقيمة) أى طمها لان حقه باخر فى العين أو القيمة فلا يؤثر الا برضاه (وقى ثبت خيار) لاحدها لنقص أو زيادة أولها لاجتماع الامرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الثمر منها بان يتفاهذه أو من أحدها وهذا الخيار على التراضى كدبار الرجوع فى الهبة لكن اذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يبين الزوج فى طلبه عينا ولا قيمة لان

التعين ناقض لقروض الامر لها بل يطالبها بمقتضى هدها ذكره فى الروضة كما عليها (وقى رجع هبة) الزيادة أو نقص أولها

الاختيار) فان أبستزع القاضي العي منها ويمنع تصرفها فان أصرت باع القاضي
منها بقدر الواجب فان تضرر بها كلها أو عطلها الزائد حل (قوله أو زوال ملك)
كان تلف وهو في التلف قبل الفرق وشبهه التلف مع الفرق كما في شرح البهجة
بمخلاف التلف بعده فانها ضمنه بقيته يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري
بعد القمع وعمل اعتبار يوم التلف بما لم يطلها بالتسليم فتشع والاختصاص بالقصي قيمة
من حين الامتناع الى التلف حل (قوله من وقت امداق) عبارة شرح البهجة
من وقت وجوبه بشبهة وضربها حل (قوله هو ما في التنبيه) معتمد وقوله وهو
الموافق للتعليل أي قوله لان الزيادة لم يرد قوله ولما في البيع والتمن أي اذا قلنا
أو أحدهما بعد فسخ البيع فانه يستمر الأقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارة
في باب الخيار ويستمر أقل فیهما من بيع الى قبض (قوله من يورى الاسداف
والقبض) أي فليست بابين اليومين مع اتصاف به (قوله ولو أسدق عليها الخ)
مفعول أسدق الأول ممدود في تقديره أسدقها وتعليم مفعوله الثاني وهو أيضا
يتعدى لمفعولين ذكر في المتن أولها وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانيها بقوله
قرأنا أو غيره والاضافة الى ضميرها بقوله وقوله بنفسه بقوله قبله قيدوه وخذ
من كلام الشارح قیدان أن يكون القدر المسلم فيه كافة بحيث يستغرق زنا
ثمرا وان تكون محرمة عليه عند التحليم فقيدوا لما في خمسة وعبارة شرح مدر
تعدر عليها ان لم تصر زوجة له بنكاح حديد أو محرما له بصوت رضاع أو بنكاح ربتها
ولا كانت صغيرة لا تنتمى ولا بد أيضا ان تكون ورثية وقد اذنت في ذلك
كما أفاده عن أمانة زوجها سيدها بذلك اه فانفع قول حل وكلامهم شامل
لغيرهم لانه لا في المهران زوجها بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كونه التحليم
بما يتعامل به نظرا (قوله قرأنا) أي قد رآته في تعليمه كلفه عرفا ولودون ثلاث
آيات فيما يظهر شرح مدر ولا بد من تعيين قدره أو قدره بالزمان فالوجع من القدر
والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة مستقرة نافع أو جنس حيث خلب
على أهل البلد فان لم يلبس بحسب تعيينه وإذا عين قدره لا بد ان يكون قادر على
تعليمه وقت العقد كذا فالوأي ولو كانت كتابية حيث ربحى اسلامه لان السكائر
لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن الا ان ربحى اسلامه ولا يمنع من قراءة أي تلاوته
مطلقا حل وقوله كذا قالوه أي لاجل أن يكون موسرا به وقراءته لان الشرط
علم الزوج والولي بالقدر كما قاله مدر قال عن ويكتفي في علمها بما علمه من
يقرؤه عليها ولو مرة واحدة (قوله أو غيره) مما هو مباح كشرع في تعليمه كلفة

أو زوال ملك (اعتبار الأقل
من) وقت (امداق الى)
وقت (قبض) لان الزيادة
على ثمة وقت الاسداف
حادثة في ملكها لا تعلق
لزوج بها والتقص عنها
قبل القبض من ضمان فلا
رجوع به عليها أو ما عبرت به
هو ما في التنبيه وغيره وهو
الموافق للتعليل ولما في
البيع والتمن والذي عبر به
الاصل كالرضعة واسلمها
الأقل من يورى الاسداف
والقبض (ولو أسدق عليها)
قرأنا أو غيره بنفسه

(قوله تعذر) أي شرعاً وان وجب كالفاسقة شرح م و مراده بالتعذر ما يشبه
التعذر أخذ بما يأتي والافتعال من وراه جاب محض من قول الله معه المحلقة يمكن
س ل (قوله لا تنها ما رى محرمة عليه) فهذا ينحصر ما تقدم من جواز النظر
للاجنبية لتعلم خبر المفارقة والسبكي جل كلامهم السابق على التعليم الواجب
وهذا على المسقط كاذب كره الشارح وهو ضعيف (قوله ولا يؤمن الخ) غرضه الرد
على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يعلم من وراه جاب من غير خلوة كما في شرح
م ر (قوله والخلو للحرمة) أي لخصية من تمنع منه الخلوة في بعض الاوقات ح ل
فان لم يخارق وتجاوزا في البدء فما التسليم في هذه المسألة انفس عقد الصداق
و مؤثر يفسح مەر المثل لعدل ثم تقرر بالتسليم ونقل شعبان رى انه كالزوج
قد برى على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم القرآن
ونحوه لان المؤجل له امد ينتظر بخلاف القرأة ونحوها برماوى (قوله وليس
سماع الحديث كذلك) أي متعذراً بما لو اصدقها سماع الضارى مثلاً فالاول يجوز
من وراه جاب مع عدم الخلوة للحرمة لصاح فغرف ضياح السند يجوزنا السماع
مع وجود المعنى المألوف في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون
الصداق له بدل لو اصدقها تعليم الحديث كان تعليم غيره حل وخصمه بعضهم
بما اذا كان منفرداً بالحديث لانه لا يضيع الاحتياط منهم هم وهو المتعذر
ونرى بين الحديث والقرآن بان من شأن الحديث حرمة من يؤخذ عنه ولو تعذر
ومن شأن القرآن كمن من شمله فان فرض افراد واحديه فنادوا لا يلتفت
اليه الا قال سماع الحديث يمكن ايضا من غيره لا ما تقول تحصيل هذا السند
بخصوصه لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا قول الشارح والتعليم الخ
مطلوق على قوله لا تنها ما رى محرمة عليه (قوله نزع و) الوقفط الواو فيها
نقل وهو الملب (قوله رجل السبكي الخ) أي في الواجب لا يتعذر التعليم هنا
ولا ينتظر تقرب التهمة التي لا يؤمن بها الوقوع في التهمة والخلوة للحرمة وقد
علمت من ح ل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والتدوير فها يتعذر
التعليم مطلقاً ويجوز التعليم للاجنبية هناك والنظر اليها فيه سواء مكان واجبا
أو مندوباً (قوله الذي يبيع النظر) أي للاجنبية لان التعليم مظنة النظر (قوله
فماذا) أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لا تنها ما رى محرمة عليه
(قوله منغرة لا تشتهى) بان كانت امة وزوجها سداً لان الجبر لا يزوج بما ذكر
حل أي لانه لا يزوج الا بالمصلحة ويتصور ايضا بان تكون في بلد يترجون فيها بذلك

(فماذا قبله تعذر) عليها
قال الرافعي وغيره لا تنها
ما رى محرمة عليه
ولا يؤمن الوقوع في التهمة
والخلوة للحرمة ليجوزنا
التعليم من وراه جاب من
غير خلوة وليس سماع
الحديث كذلك فالاول
يجوز لصاح والتعليم بدل
يعمل اليه انتهى ونرى بينها
وبين الاجنبية بان كلا من
الزوجين قد غفلت آماله
بالآخر حصل بينهما نوع
و قد تقويت التهمة فاعتنع
التعليم لتقرب التهمة بخلاف
الاجنبية فان قوة الوحشة
بينهما اقتضت جواز التعليم
وجعل السبكي وغيره التعليم
الذي يبيع النظر على التعليم
الواجب كقرأة الفاتحة
فماذا علم في غير الواجب
وافهم تعليمهم السابق انها
لم تحرم الخلوة بها

شيئا (قوله أو صارت حر ماله برضا) حكنا أو ضمها إليه أو صارت تستمر
 ليصار إليه (قوله ولو اصدقها الخ) مفهوم قديمه لاحظ في كلامه ودون تعليم قديمه
 كقوله عرفنا بان يحتاج لمن كثير كان به عليه مود وغيره ويمكن جعله شرط على
 الولي الخ في قوله لم يزل يقرم الخ فيكون هذا فهو مان تعليمه السابق كما يترشح من
 عبارة في شرح الرزوي مثله هو لكن المراد ان تعليم قوله ولا يؤمن الخ (قوله
 في مجلس) أي في زمن يسير ولو في مجالس (قوله لم يزل يقرم الخ) لا يؤمن من
 الوقوع في التهمة والخلو للمروءة بعد صفة الظفر مثلا في هذا الزمن ليس يزل (قوله
 من وراء حجاب) انما اعتبر مع المحرم لجميع الظفر (قوله الواجب عليها تعليمه) قيد
 في تعليم الرسول لهذا اعادة الصاملي ولم يتكف بمجرد العطف وجوب تعليمه عليها اما
 لكونه لا لب له وهي وصية عليه أو قيمة وما لكون الاب سيرا في مفهومه انه لم يجب
 عليها تعليمه لكونه غنيا أو كون فقته على آية لم يضع الا صدق كافي في الرض
 لمسلم عود فقته اليها بخلاف الواجب عليها تعليمه فانه يعود فقته اليها بدفع الاثم
 عنها وليس مفهومه انه يتعدر التعليم كما قد يتوهم لقصد في الشورى اما الصد
 فيعوز اصداتها عليه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالبائع أو لا فانها يجب عليها
 تعليم البالغ الواجبات كالفاتحة نعم خاتمة مشروط بالوجوب عليها ولعل الفرق بينه
 وبين تعليمه عود فقته اليها على خلاف الختان وزيادة القصة به غير مقصودة
 مليتا (قوله ولو فارق بعد التعليم) مفهوم قوله فارق قبله قوله اما لو اصدق التعليم
 في فقته مفهوم قول الشارح بنفسه فلو ذكرهما عقب قوله وخرج تعليمها الخ كان
 أولى (قوله نصف أجرة التعليم) هل تنبأ الأجرة وقت التعليم أو القرعة أو الأقل
 وهو القياس على قيمة العين الثالثة وان كان قياس مهر المثل في وطه الشبهة اعتبار
 الا كبريا اعتبارا على الأحوال شوري (قوله نحو امرأة) كمسوح أو رجل اجنبي
 لان تعليم الاجنبية والنظر اليها لذلك حاز كما قد يقال في كلامه مبني على ان
 جواز النظر لتعليمه خاص بالامروء وليس كذلك (قوله والنصف ان فارق قبله) وهل
 البرقية بالآيات أو بالحروف وهل البرقية في قصته له أو لا استظهر حر المصنف
 المتقارب عرفا بالآيات والحروف وان اخرجته اليه لا اليها كما اعتبر وانية المدين
 الدامع دون نية الدائن المدفوع اليه قال وبقية انه لا يجب بالنصف ملق من سور
 وآيات لاعلى ترتيب المصنف لانه لا يفهم من اطلاق النصف عرفا مخذ كراهه رأى
 بعضهم أي وهو والله شيئا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة احمد ما تحكم
 غيب نصف مهر المثل انه لم يأت شيئا ذكر فيها اذا اشطر لهما ان اتفقا على

أو صارت حر ماله برضا
 أو فكها آياتا لم يتعدر التعليم
 به بجزء البقي ولو اصدقها
 تعليم آيات يسير يمكن
 تعليمها في مجلس بحضور
 محرم من وراء حجاب لم يتعدر
 التعليم كاقته السبكي عن
 التهمة وهو مخرج
 بتعليمها تعليم جدها وتعليم
 ولها الواجب عليها تعليمه
 فلا يتعدر التعليم بتعليمي
 بذلك أولى من قوله تعليم
 قرآن (وجوب) يتعدر
 التعليم (مهر مثل) ان فارق
 بطلوه (أو نصفه) ان فارق
 لا سيما قبله ولو فارق بعد
 التعليم وقبل الوطء رجع
 عليها بنصف أجرة التعليم اما
 لو اصدق التعليم في فقته ففارق
 قبله فلا يتعدر التعليم بل
 يستأجر نحو امرأة كمسوح
 أو عجم يوطئها للمكمل ان
 فارق بعد الوطء والنصف ان
 فارق قبله

(ولو فارق) لا يسبها قبل طرده
 ويصدق صدق (وقد زال
 ملكها عنه كان وهيته)
 واقتضته (لغله نصف بدله)
 من مثل أو قيمته لانه اذا تعدد
 الرجوع الى المستحق قبله
 ولانه في المثال ملكه قبل
 الفراق عن غير جهته (فان
 عاد) قبل الفراق الى ملكها
 (تعلق) الزوج (بالعين)
 لوجودها في ملك الزوج
 وفارق عدم تعلق الواهبها
 في نظير من الهبة لوله بيان
 حتى الوالد قطع بزوال ملك
 الولد وحتى الزوج لم يقطع
 بدليل رجوعه الى البدل
 (ولو وهبه) واقتضته
 (التصف له نصف الباقي
 وربع بدل كله) لان الهبة
 وردت على مطلق النصف
 فتشيع فيها ان رجته وما
 ابقته (ولو كان) الصداق
 ديناً فإمرأته) منه ولو بهته له
 ثم فارق قبل طرده (لم يرجع)
 عليها بشيء بخلاف هبة
 العين والفراق انما في الدين
 لم تأخذ منه مالا ولم تحصل
 على شيء بخلافها في هبة
 العين (وليس لولي عقود من
 مهر) لمولته كسائر ذويها
 وحقوقها

شيء فذلك والا تبين انه يراد نصف مهر المثل كما أتى به الواجب حل لان استحقاق
 نصف شائع مستقبل ونصفه من تحكم مع كثرة الاختلاف بصحوة الامات
 وسهولتها شرح هو (قوله لا يسبها) فان كان يسبها رجوع عليها ببذل كله شيئاً
 (قوله وقد زال ملكها عنه) أو طلق به حق لانم صكرهن مقبوض وأما تزويج
 ولم يصبر لوال ذات التعلق ولم يرض بالرجوع مع قلقه مشرح هو (قوله انه نصف
 بدله) وليس له مقصر تصرفوا أي فيما اذا وهته أو باعته لغيره بخلاف الشقيق لوجود
 حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعده شرح هو (قوله عن غير
 جهته) أي غير جهة الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لاشي عليه لاسها
 مجلت له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الاثمة الثلاثة واختاره المزي من اثنا
 وسكفا البخوي والمتولي وفي الكافي انه المذهب وبه قال عامة العلماء كالي قهليل
 الركا والدين برمى وري (قوله فان عاد الخ) قيد لغله نصف بدله وسوله
 سكان العود قبل الفراق أو بعده وقبل الفراق أو بعده وقبل أخذه بدله فانه في شرح
 وعبارة الشوري قوله قبل الفراق أو بعده أو بعده وقبل أخذه بدله فانه في شرح
 الروض (قوله تعلق بالعين) لان الزائل العائد كالذي لم يزل هناك بعضهم
 وعائد كزائل لم يعد * في غلب مع هبة لوله
 في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق
 الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق به وبكسر ذلك خبره (قوله وربع بدل كله) فيقوم
 كله وياخذ ربع الهبة وفي قول يؤول نصف الباقي لانه استحق النصف
 بالطلاق وقد وجد ما يخص حقه فيه ومن ثم سمى هذا قول المصنف وما ذكره المصنف
 قول الاشاعة (قوله لان الهبة الخ) هذا لا يتبع انه وربع بدل الكل بل وربع ما
 نصف بدل الموهوب واجب بانه يتبع مع قوله يبيع الخ (قوله فيبيع) أي
 المصنف الواجب له بالفراق وليس الضير عائد على المصنف الموهوب كما قد يتوهم من
 ظاهر العبارة (قوله ولو كان الصداق ديناً الخ) حل مثل ذلك ما لو ائتمته على البراءة
 منه كان قال قبل الوطء ان مرأتني من صدقات كانت طالق فإمرأته منه ويقع بانها
 فلا يرجع عليها بشيء لانها لم تأخذ منه شيئاً بل جرمتم ورد على التحريم في قنونه
 بأنه يرجع عليها بنصف مهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق
 بالكلية حل (قوله ولو بهته) ولا يشترط قوله لانه الهبة لانها اراد شو برى
 (قوله لم يرجع عليها بشيء) لانهم يضمن شيئاً كالوهدا بدن وحكم به ثم أراءه
 منه انكسره له ثم رجعا لم يفر ما الحكموم عليه شيئاً شو برى (قوله وليس لولي الخ) أي

على الجديسواقديم له ذلك ولم يشروط ان يكون الولي أباً أو جداً وان يصكون قبل
 الدخول وان تكون بكر صغيرة عاقلة وان يكون بعد الطلاق وان يكون المصدق
 ديناً في ذمة الزوج لم يقض شرح م ر (قوله والذي بيده الخ) غرضه ان يجب على
 دليل القديم القائل بأن الولي المذموم المستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح
 م ر (قوله إلا أن يعفون) استثناء متصل من الأحوال لأن قوله نصف ما فرضتم
 معناه فالواجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال إلا في حال عفوهم فإنه لا يجب
 فإنه أبو البقاء أه سمين (قوله هو الزوج) يرشد إلى ذلك قوله تعالى وأن تعفوا أقرب
 للتقوى فإنه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى أي من عفو الزوجة
 إذ العفوان حينئذ من جهة واحدة بخلاف حاله على الزوج برماي ويرد عليه أنه
 لو كان المراد به الزوج لقل أو تعفوا ليناسب الخطاب الذي في قوله نصف ما فرضتم
 فتغير الأسلوب يشهد لأقديم ويجيب بأن فيه التفتاً من الخطاب إلى النية كما كان
 في قوله وان تعفوا فيه التفتاً من النية إلى الخطاب وذلك من المسنات البديعية
 (قوله أغلبيق بيده بعد العقد) بخلاف الزوج فإن بيده العقد من حين العقد
 إلى الفرقة أو شاء أمسكها وان شاء حلها بالفرقة وأما كونه لم يبق بيده بعد الفراق
 عقد والراد بها العقد فشيء آخر لا يضر فأنفع ما لم يطل حيث قال وفيه أن الزوج
 لم يبق بيده بعد الفراق عقد أه (فصل في التمتع) وهي بضم الميم وكسر هـ
 لغة التمتع أو ما يتجمعه كالتناع وهو ما يتجمعه من الحوائج م ر وفي المختار وتتم بكذا
 واستجمع به بمعنى والاسم التمتع ومنه متعة الكاح والطلاق والحلج لانهما انتفاع وأمنعه
 الله بكذا ومنعه تمنعاً بجنى (قوله لأمراته) أي أن كانت حرة ولو ذمية ولو سبيها
 أن كانت رقيقة كأي م ر (قوله بشرط) المراد بها ما فوق الواحد لأن المذكور
 شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط وكونها مقارفة شيئاً وقد يقال قوله
 لا يسبها الخ شروط آخر فالج على حقيقته وشيئنا نظر لكون هذه مقبولة في الشرط
 الثاني (قوله يجب عليه) أه أيه تغييراً عن التمتع لأن منعه مبني على هذا يكون
 فاعلاً وقد يقال هو ملحق بالمراد والجبر والواقع خبراً (قوله صحيح) لأن فرض الفاسد
 كالفرض حل (قوله بفراق) شمل كلامهم الطلاق الرجعي وهو كذلك وان راجع
 شو برى ويتكرر تكراره كما أتى به الولد شرح م ر (قوله أما في الأولى) وهي من
 وجوب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم توطأ الخ لأن السالبة تصدق متى
 الموضوع تصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوصاً تعالين) لاهن من المعلوم أنه
 مذخور بهن فمنهم عموم المطلقات بنهوم هذا الخاص حل فالتخصيص في الحقيقة

والذي بيده عقد الكاح
 في قوله تعالى إلا أن يعفون
 أو يعفو الذي بيده عقد
 الكاح هو الزوج لئلا يكتفه
 من رفعها بالفرقة فيعفو عن
 حقه ليسلم لها كل المهر إلا
 الولي إذ لم يبق بيده بعد
 العقد (فصل)
 في التمتع وهي مال يجب على
 الزوج دفعه لأمراته لم يفارقه
 أباهما بشرط ما قلنا يجب
 عليه (الزوجة لم يجب لها
 نصف مهر فقط) بأن وجب
 لها جميع المهر أو مكات
 مقوضة لم توطأ ولم يفرض
 لها شيء صحيح (متعة بفراق)
 أما في الأولى فلم يسموا المطلقات
 متاعاً بالمعروف وخصوصاً
 تعالين

لا يمكن ولان المهر في مقابلته منفعتها وقد استوفى الزوج حبس الايجاش متعة وامافي الثانية نقلت له تعالى
 لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تعرضن لهن (٢٠٦) فريضة ومتعوهن ولان المنة ونية يحصل

مفهومه لانه هو الخالق لحكم العام وامانطوقه فهو موافق لمعلاقته فيصير به على
 القاعدتين ان ذكر بعض افراد العام بحكم العام لا ينقص العام اه شيئا
 وفيه نظر لما علم من ان المفهوم والمطوق من عوارض النطق واللفظ متبادل على ان
 غير المدخول بها لا متعة لها وكونهن في الواقع مدخولات لا ينبغي ذلك
 وما المانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الايتين العامة
 والخاصة وليس مرادها تخصيص على ان القصاص لا يصح لان ذكر فرد من افراد
 العام يحكم العام لا يخصصه والا فله الاولى وان كانت عامة خصتها السنة
 بالمعقول من والفقوة وهذا الاولى من قياس المدخول بها على الفقوة (قوله
 ولان المهر الخ) علة لحذف اي ولا نظر لان المهر الخ حل ومرج بهذا القدر
 هر في شرحه (قوله ومتعوهن) ولا ياميه اي الوجوب قوله تعالى خاضع للمسنين
 لان فاعل الواجب محسن هو الزوج غير انفساء المذكورة وان اي المطلقات من غير
 مس ولا فرض وذلك يفهمه عدم ايجابها في حق غير من وهو عوارض بصوم
 والمطلقات فالاولى الاستدلال على ايجاب المنة لمعلقة غير الفقوة بالقصاص على
 الفقوة لان القياس يقدّم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضي
 تخصيص ايجاب المنة بالفقوة التي لم يمسها الزوج اي ولم فرض لها والمحق بها
 الشافعي المسوسة قياسا (قوله ولان الفقوة) المناسب الاضمار بان يقول ولانها
 اي الثانية (قوله اوبسبها) هو مسمى وكداما عطف عليه اي ولا يسبها الخ وكان
 الانسب تأخير الامثلة عن الموت لانه مسمى ايضا (قوله اوبسبها) اذ لو وجبت لها
 لوجب لها على سيدها اه حل (قوله وكذا اوبسبها) اي فلامتعة لها والناسب
 ذكر هذا عطف قوله اوبسبها مكرّمات لعلها كما نحن م ولا ريبهما معا فافراق
 بسبها والزوج (قوله والزوج مضرا) ما لو كان كبيرا عاقلا لا يكون بسبها بل
 بسبها فقط لانها ترق بالاسر فلا متعة لها ايضا وانما يثبت ذلك ليكون مثلا لانها اذا كان
 بسبها تامل ع ش مفصلا وكون السي بسبها تعلمه هما (قوله وفي مكسب
 العبد) الملم بزواج اشته عبده ولا فلامتعة عليه لو افراق كالا يجب عليه مهر حل
 (قوله ومن ان لا قص الخ) هذا ان زاد نصف المهر عليها لو كان النصف ينقص
 من ثلاثين درهما فيبقى اضرار وان فاته السنة الاولى لا قبل بل يحتاج الزيادة
 على نصف المهر ع ش على م ر وبارة ذى قوله وان لا تبلغ نصف المهر اي مهر
 المثل كذا جعوايتم ما وقديتعارضان بان يكون الثلاثون اضعاف المهر اي مهر المثل
 والذي فيه رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جع وهذا ادنى المستحب

لما شئ فغيب لها متعة
 لا جناح عليكم ان طلقتم
 لها النصف فلا متعة لها لانه
 لم يستوف منفعته منها
 فيكي نصف مهرها لا جناح
 ولانه تعالى لم يجعل لها سواء
 بقوله نصف ما قرنت هذا
 اذا كان الفراق (لا يسبها)
 اوبسبها اوبسبها (لها)
 كرهته واسلامه ولسانه
 ونعليه ملاقاتها بغيره فقلت
 ورواه ابيه او انه لم يشته
 (اوبسبها) بل اولا واحد منها
 كان كانت بسبها كماله
 وردتها واسلامها ونفسها
 عليه ونفسه بسبها اوبسبها
 كرهتها معا اوبسبها لها
 بشرى او غيره اوبسبها فلا
 متعة لها ولها اولا وكذا
 لو سبها معا والزوج صغير
 او معنون وذلك لان قضاء
 الايجاش ولا تنافي صورة
 موته وحده متبعة
 لا متوحشة ولا تفرق في
 وجوب المنة بين المسلم
 والذي والحرم والعبد المسلم
 والمنة والحرة والامة وهي
 لسيد الامة وفي مكسب
 العبد وقوله اوبسبها الى

على خادم فلا حد الواجب
وقيل هو أقل ما يتركه وإذا
تراميا بشيء فذاك (كان
تارعا) في قدرها (قدرها
فاض) باجتهاده (ب) قدر
(الحال) من يساره وإعساره
ونسها وسفاتها لقوله تعالى
ومتعوهن على الموسع قدره
وعلى القتر قدره متاعا
بالعرف (فصل) في التالف
إذا وقع اختلاف في المهر
المسمى لو (اختلعا) أي
الزوجان (أو وراثتهما)
أو وراثت أحدهما أو الآخر
في قدر مسمى) كأن قالت
فكنتي بألف فقال بحسبائة
(أو) في (مقته) الشاملة
لجنسه كأن قالت بألف ستاد
فقال بألف درهم أو قالت
بألف صحبة فقال بكسرة
(أو) في (تسميته) كأن
أذنت تسمية قدرها فأنكرها
الزوج أو كون الواجب مهر
المثل أو ادعى تسميته فأنكرها
والسمى أكثر من مهر المثل
في الأولى وأقل منه في الثانية
ولا يثبت لأحدهما أو لكل
منها يثبت وتعارفتا (تعالفا)
كما في البيع في كيفية العين
وبين يديه

أه مهر (قوله على خادم) أي قيمته وفيه أن الخادم ينفق ح ل (قوله قدرها
فاض) ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما عتد به من خلافا لا ينجر حيث قال وإن
رأدت على مهر المثل على الأوجه (قوله بقدر المثلما) أي وقت الترافع ش
(فصل في التالف) * إذا وقع اختلاف في المهر المسمى أي في أصله بأن ادعى
أحدهما تسميته وأنكرها الآخر أو في قدرها وفي مقته ح ل وقال بعضهم قوله
في المهر المسمى أي ولو في زعم أحدهما للتمثل قوله أو في تسمية (قوله أي الزوجان
الح) الحاصل أن الاختلاف واقع من الزوج أو وراثته أو وليه أو وكيله مع الزوجة
أو وراثتها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب ربعة في أربعة سنة عشر صورة
ولو ضمن السدس أو السدس كما ذكر طغفستان ولاثنين ضرورة وفادت الصور على كل
أما أن يكون الاختلاف في قدر المسمى أو في جنسه أو صفته أو حاله ونأجله أو قدر
الأجل أو نية هذه سنة بضرب فيها السنة عشرين يحصل ستة وتسعون وعلى كل
مما لا يثبت له واحد منه ما أول كل سنة وتعارفتا فيحصل مائة وانسان وتسعون
وإن اعتبر أن الاختلاف ما قبل الدخول أو بعده وبعد الترافع أو قبله بلغت
السور خمسة مائة وستا وسبعين صورة (قوله أو وراثتهما) معطوف على الضمير
المصل بلا فاصل وهو صريح قال ابن مالك

وان على ضمير رفع متصل * عطف فاقصل بالضمير المفصل الخ
(قوله في قدر مسمى) أي مكان ما يدعيه أقل من دفعه وخرج بمسمى
ماله وجب مهر المثل أو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلافه فيصنف
بمبته لأنه عام وأصل براءة مقته عباراد أه شرح م ر (قوله بحسبائة)
أفاده أن على أن ألف أيضا أن كان الزوج يدعي الأقل فلا بد في الأكثر
فلا تبالغ في طلبها ما تدعيه ويبقى الباقي بسده لأنه مقر لها به وهي تنكره كن
أقر لتخص بشيء فأنكره أه برماوى (قوله أو في مقته) أو في الحلل أو قدر
الأجل ح ل (قوله الشاملة لجنسه) جعل الصفة ما شاملة لجنسه وقدم
في باب الحوالة أنه مفهوم منها بالاولى فانظر أي الصنفين أول واحد ما قدمه
وسبق في قبيل الطلاق ما يؤيده أه شورى (قوله فأنكرها) أي لم يدع
تقويضا شرح م ر (قوله أو ادعى تسميته) أي لقدرو المسمى أكثر من مهر المثل
في الأولى لتغير القاعدة ولا فلا تبالغ بل بسلم لها المهر ويبقى الزائد بسده إن كان
وكذا لو كان المسمى من غير تقدير البلد وعسا ولو اتص من مهر المثل لعق القرض
بالعير ذكره ح ل (قوله وعسارستا) بأن اطلقتا وأرختا تارنج واحد أو أرخت

أحدهما وأطلقت الأخرى كما لو أمانك في البيع فليبرح ل (قوله لكن
 يبدأ هنا الخ) في تبصير بالاستدراك فظنر لأن قوله ومن يبدأ به ليس عاماً حتى
 يستدرك عليه لأن من عبارة عن الزوجة لا بما عرفت البائع التي يبدأ به ثم يل
 الاستدراك الثاني المستدرك عليه فعمل الأولى والآخر أن يقول كافي البيع فيما
 مر فيه لكن يبدأ الخ كافي جراه شيئاً وعبارة الرشيد قوله ومن يبدأ به ينبغي
 حذفه ليتأتى الاستدراك وليس هو في عبارة النخبة (قوله بالزوج) مع أن الزوجة
 بمثابة البائع ح ل (قوله ببقاء البضع له) أي في الجهة والأنا تصالف يأتي بعد انحلال
 الصحة ومع ذلك يصحف الزوج أو لا ح ل (قوله أو بعده) ولو بعد انحلال الصحة
 ح ل (قوله فيطلقان) أي وحيوا ح ل (قوله إلا الوارث) فيقول وارث الزوج
 واثقه لا أعلم أن مورثي فكهما يأتي بل بحسب ما به ويقول وارث الزوجة واثقه
 لا أعلم أن مورثي فكمت بحسب ما قبل بأف زى ولا يلزم من القطع بالثاني القطع
 بالاول لاحتمال جريان عقد من علم أحدهما دون الآخر شرح م وفادع قول
 بعضهم أنه يصحف على البت لأنه يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله كزوج)
 أي أو كسبه ووصكيل الولي كذلك فيشمل ما لو اختلف الويلان أو الوكيلان
 أو أحدهما مع الآخر ومع الزوج أو الزوجة برماوى (قوله أذى مهر مثل) أي
 أذى قدر أهله مهر النسل والواقع وهذا التبدل لالتصاف كما يعلم من كلامه
 في بيان المفهوم وقوله وولى منيرة أو مجنونة فبدل الحلف الولي لا لاصل التصاف كما يعلم
 أيضاً من كلامه في بيان المفهوم (قوله وولى منيرة) فيه العطف على معسولي
 عاملين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتصافاً كقولك في الدار
 ز بدو الحجرة عدولك فتدبر الشارح لفظ أذى يقتضى أنه ليس من ذلك الآن
 يكون بياناً للمعنى لا لالاعراب تدبر (قوله فانهما يتماثلان) فيعلم أن عقده
 وقع هكذا فهو عطف على فعل نفسه ويثبت المهر فنهما فلا ينافي ما في الدعوى أن
 الشخص لا يستحق شيئاً يمين غيره آنذاك في حلقه على استحقاق موليه هكذا
 ح ل ويؤيده م د فلو فكسل الولي هل يقتضى يمين صاحبه أو ينتظر بلوغ
 الصبية فلهما تصلف و جهان وجميع منهما الامام والروايات الشافى شرح الروض
 (قوله حلفت دونه) أي على البت ولا يميزها الحلف على قبي العلم بفعل الولي وفيه
 كيف تصلف الزوجة على البت إذا كانت منيرة لم تشهد للحال ولم تستأذن
 فكان المناسب أن هذه تصلف على قبي العلم بدروج وليها بالتدريج المذبح بالزوج
 وإليه ذهب جميع المتقدمون ح ل (قوله وولى البكر) أو التي كافي شرح

لكن يبدأ هنا بالزوج
 فتؤتيه بعد التصاف بقله
 البضع ليسوا مختلفاً قبل
 الويل أم بعده فيطلقان على
 البت إلا الوارث في النفي
 فيصحب على قبي العلم على
 القاعدة في الحلف على فعل
 التبرير (كزوج أذى مهر
 مثل وولى منيرة أو مجنونة)
 أذى (زيادة) عليه فانهما
 يتماثلان كما مر فلو كانت
 الصغيرة أو المجنونة قبل
 حلف الولي حلفت دونه
 ولو اختلف الزوج وولى
 البكر البائعة العاقلة

الروض (قوله لحلفت دون الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع فعل
غيره لانه لما كان فعل الولي مستديما تأذن له فيه فكأنها أضافته أولا متق
حضور يسهل الإطلاع عليه ق ل على الجلال (قوله ويصحب مهر المثل ونصفه)
لان النصف هو حصة الزوج وهو معتد فوجب فيه وهو مهر المثل فهو المثل
سببه النصف والنفق وهو غير المهر الذي ادعاه الزوج لانه نفق وما يقعوا دعوى
الولي الزيادة تدفع ما يقابل مهر المثل ثابت باقرار الزوج لانه الولي (قوله)
وان زاد على ما ادعاه الزوج) أي في صورة الاختلاف في المقدور (قوله اما اذا
ادعى الزوج) مفهوم قوله ادعى مهر مثل (قوله أو فقه) أي دون مذهب الولي
ح ل وبعبارة شرح الروض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد
ملاصقا في السورين بل يصدق الزوج فيه ما (قوله من ذكر) أي الصغيرة
أو المجنونة وقوله بتخصيه أي مهر المثل ح ل والولي تخلف الزوج على نفق
الزيادة على مهر المثل لانه بما يتشكل فيفعل الولي ويثبت مذهب (قوله)
وفي الثانية إلى قول الزوج قال البتيني كذا قال هو التحقيق انه يملك الزوج له
شكل فيفعل الولي ويثبت مذهب وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا حلوم
من كلامهم لانه لم يسم انما نفق النصف لالحلف ح ل ويشهد في لكن هذا انما
يصح اذا كان مذهب الزوج فوق مهر المثل ودون مذهب الولي اما لو كان فوق مذهب
الولي أيضا فلا نفق لتخصيه بل يصدق من غير عين ويدفع الولي قدر ما ادعاه ويحق
الرائد به كاتقدم (قوله أعم من قوله ولو ادعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى نسبه
فأنكرها فرفع لوجه باب أم أتم أرسل أو دفع باللفظ اليها ما لا قبل المقذور بقصد
التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه وجب بما وصلها منه كالأداة كلام البخوي واعتده
الاذعي لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه لم يحصل حرز أي ان كان المدفوع
اليه ورشدا فان كان سفها فلا رجوع له عليه اذا انفك كاتقدم في قول المتن ولا يضمن
ما قبضه من رشيد ووقف ولو باتلاعه في غير امانة (قوله بان لم يقر نسبه) بيان
لمستند مهر المثل وقوله بان أنكره أي قال لا نسق على شيء ببد (قوله أو سكنت)
بان قال أنكره أو لم يرد أي لم يدع تقوضا ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر شرح
م ر (قوله وذلك بان نفق) هذا بيان لمستنده في أنكاره في نفس الامر بحسب
وجه بمعنى انما يستند أنكاره بحسب زعمه فيه في المقدور له أو لا يذ كرفيه
بيان لمستند مكروه بحسب زعمه فهو نفق ونشر مرتب حل وفيه ان نفق المهر في العقد
والسكون عنه فيه يرجحان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كلف يا ناعم وجوب

حلفت دون الولي (ثم) بعد
النكاح (فصح المسمى) على
ما في البيع من أنها
مستأجرة وأحدهما أو الحاکم
ولا ينفق بالنكاح (ويجب
مهر مثل) وان زاد على
ما ادعاه الزوج اما اذا
ادعى الزوج دون مهر المثل
أو فقه فلا تنصاف ويرجع
في الاولى إلى مهر المثل لان
تسكح من ذكر كرت دون
مهر المثل بتخصيه وفي الثانية
إلى قول الزوج لان النصف
فيها يقتضي الرجوع إلى
مهر المثل وتعييرها باختلافها
في النسبة أهم من قوله
ولو ادعت نسبه فانكرها
تصالحا وتصيد دعوى الزوج
بمهر المثل والولي بزيادة من
فيما دعي (ولو ادعت نكاحا
ومهر مثل) بان لم يقر نسبه
صحة (فأمر بالنكاح)
هذا أي دون المهر بان أنكره
أو سكنت عنه وذلك بان نفق
في المقدور لم ينسحب فيه

مهر المثل حيثئذ تأمل واجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفي أو سكوت
 ونحن انما يسقطان المهر لجهله وفي الواقع جرت تسمية صحيحة فلهذا كاف
 البيان واعتراض قوله بأن نفي العقد بأتم مكر مع قوله السابق بأن لم يجر تسمية
 صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفي
 المهر أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأوجب بأن قوله بأن لم يجر الخ بيان لمستند
 وجوب مهر المثل لما وقوله بأن نفي بيان لمستند انكاره أو سكوتهم وبإيضاح
 (قوله كاف يانا) أي ذكر قدو (قوله وهو اختلاف الخ) أي يؤول الى ذلك اه
 وبإشارة م ر و جهر وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل
 يحتاج لتأمل لانهما يدعي وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعي تسمية
 قدر مهر وليس اختلافا في قدر مهر المثل سيما مع قولها انها تستحق عليه مهر المثل
 لان الاختلاف في قدر مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أريد ان هذا قد
 ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلها بان تدعى عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر
 مما ينبغي مع ذلك على ما فيه وعلى كل فهدى غير ما مر من أن القول بقوله في قدر مهر
 المثل لانهما تم اتصافا على أنه الواجب أن العقد خلل عن التسمية بخلافه هنا اه
 واجاب قل على الخ بأن المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقت حال العقد
 هل تساوى مهر المثل أولا فالزوجة تدعى مهر المثل وهو يدعى مهر المثل
 (قوله يمين الرذ) اعتراض تسمية هذه اليمين بيمين الرذ لانه لم يشو جح له يمين ووذت
 عليها وأوجب بأنها يمين رذ لانه يمين المهر رأى لانه يمين حيثئذ أو خال تزل اصراره على
 الانكار ومنزلة فنكوله عن اليمين شيئا لان سكوت المذعي عليه عن جواب الدعوى
 لا يهود مشة منزل منزلة السكول كما يأتي (قوله كان يخللها ما خلج) وكان يفسح
 السكاح الا قول لموجب ثم يفسح عليها (قوله ولا حاجة للعرض) فإذا اترضت هل
 تحتاج الى يمينه أولا الظاهر لا أول (قوله الى العرض له) أي الخلع قال م ر في شرحه
 ولو اعطاهما الا اذا عت أنه مدين قال بل صدق صدق يمينه وان لم يكن المدفوع
 من جنس الصدق لانه أعرف بكيفية ان الفضل كما قال أعطى من لا دين عليه شيئا
 وقال الفاعل يعوض وانكر الاخذ صدق الاخذ يمينه ويقادف ما قبله بأن الزوج
 يستعمل باداء الدين ويقصد به بأنه يريد براءته (فصل في الولبة) اه
 (قوله وهو) أي لئنه الاجتماع سميت بذلك لما فيها من اجتماع الزوجين اه زى
 أولاهم امن الاجتماع على الطعام (قوله وهي قع) أي تطلق شرعا ع ش مع ان
 عبارة الخسار الولبة طعام العرس اه نهى قضى ان قول الشارح وهي قع الخ

(كاف يانا) مهر لان
 السكاح يقتضيه (فان ذكر
 قدروا زادت) عليه (تحالفا)
 وهو اختلاف في قدر مهر
 المثل (أو أصر) على انكاره
 (خلقت) يمين الرذ أنها
 تستحق عليه مهر مثلها
 (وقصى لها) به (ولو أثبتت)
 باقراره أو بينته أو يمينها
 به دون كوله (أه فكيفها أس)
 بالف واليوم بالف (وطالبته
 باليمين (لواء) لا مكان
 صحة التقدين كان يتقاهما
 خلج ولا حاجة الى العرض
 له ولا للربط في الدعوى (فان
 قال لم لا) فيها أو في أحدها
 (صدق يمينه) لموافقته
 فلا صل (وتسطر) ما ذكر
 من الالفين أو من أحدهما
 لان ذلك فائدة تصديقه (أو)
 قال (كان الثاني قيداً)
 للآول لا عندنا تأنيها
 (ثم يصدق) لانه خلاف
 الظاهر نعم له نفع فباعلى
 نفي ذلك لا مكانه (فصل)
 في الولبة من الوالد وهو
 الاجتماع وهي تقع على كل
 طعام

لغوى أيضا (قوله بتقد السرد) كالتنان والقندوم من السرطان طالع هرباني خبر
بعض النواحي القصرية فخرج بالسرور وما يتخذ للصبي طيس من افراد الوليمة
وفي شرح الروض للشراح ان ما يتخذ للصبي من افراد الوليمة وان التعبير بالسرور
جرى على الصواب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام
يتخذ لحادث سرورا وفيه حل وقد نظم بعضهم اسماء الاولاد ثم قال

وليمة عرس ثم خرس ولادة * حقيقة مولود وكيرة ذى بناء

وضيمة موت ثم اعذارا فان * تقيعة مقر والمآذب لقتله اه

ابن المقري وقوله تقيعة سفر أى القادوم من سفره وقوله والمآذب الخ أى قال لها
مأذبة يسكون الممزق من الدال اذ لا يمكن لها سبب الاثام الناس عليه اه زى
وقيل هى ان يصنع طعاما لما يقضى الناس عليه كحفلة قرآن وختم كتاب (قوله
من عرس واملاك) عطف خاص على عام ان اردنا ملاك القدوة العرس يطلق
على القدوة على الدخول حل (قوله استعمالها مطلقا في العرس أشهر) قال لم
ولم يشعر من الوقت الوليمة واستتب السبكي من كلام البغوي ان وقتها موسع من
حين القدوة لا آخر وقتها فدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول أى عقبه لانه
صلى الله عليه وسلم لم يزل على نسائه الابد الدخول فغيب الاباحة اليها من حين
القدوة وان خالف الافضل فلا تغيب الاباحة قبل القدوة وان انفصل بها ولا تغوت
بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر ككالتقيعة اه وقيل ان الصلاح
ان الافضل فعلها بالانها والانهاء في مقابلة نعمته قليلة شرح مر أى وحى الدخول
(قوله الوليمة) أى فعلها العرس أى لحد ح ل (قوله على بعض نساؤه) وحى

أم سلمة شويرى (قوله بمن من شعير) قال عرش على مر ولم يعلم كيف ما فعل
نهما أى هل جعلهما خيرا أو فاعيا أو ظاهرا له لم يرض اليها شيئا آخر قال البرماوى
رأيت في بعض المواضع انه قلاهما وحطهما أسفوا وأما السن وما معه فوضع
شكل واحد منها أو كلوا بالخز والظاهر ان السر والتميم لم يصف اليها خبريل
أكثر التبر بالسن من غير شىء آخر اه شيخنا عزى (قوله على صفة) أى
بمدان اهتمها وعقد عليها وجعل عنها صداقتها وهو من خصوصياته صلى الله عليه
وسلم وقوله تبرز الخ عبارة المحلى أول على صفة بيمين قال قبل الحين يفتح الحاء
وسين مهملة السر والسن والاقط المختلطة (قوله ولو بشاة) قال فى الفتح ليست
هذه الامتناع وانما هى التى للتقليل بالتساق تبييه بغيره تعددها بتعدد
الزواجات أو الاما وان عقد عليهن معا كالأولاء له أولاد يندب له أن يعق عن كل

بتقد السرد ما حدث من عرس
واما ذكره خبرهما لكن
استعمالها مطلقا في العرس
أشهر وفي غيره جديف يقال
وليمة فتان أو غيره (الوليمة)
لعرس أو غيره (سنة) كشيوتها
هذه صلى الله عليه وسلم ولا
وفعلها قد أول على بعض
نساؤه بمن من شعيرة على
صفة بغير وسن وانما وقال
بعد الرجاء ابن عوف وقد
تزوج أولم ولو بشاة

واحد من مكنتي وليمة واحدة صدرت في جميع قصصهن شوبري (قوله وراها
 البخاري) أي الثلاثة (قوله لا يمكن) وهومن تلك زيادة على يوم وليمة ما في بها وقيل
 كتابا لله والقالب شفتاخر يزي (قوله شاء) أي بصفة الاضحية هل من
 وصرح الجرجاني بنديب عدم كسر عظمها كالتحفة (قوله وليمة الدخول) أي
 فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل
 خلافا لما يحسنه السبكي في التوشيح حل وانظر رأي داع لا كره هذا المراد المقضي
 انها لا تجب الا بالدخول مع انها تجب بالعقد (قوله تدعى لها الاعتياء) فيه
 ان هذا يقتضي انقصيص للاعتناء بقياس الاجابة معه وهو يخالف ما سيصرح به
 المصنف فمهرأت جهر اباب بان الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس
 في طعام الوليمة وهو الرأيا أي شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان
 ما جيلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والقبول وهو انما يحصل حيث لم يظهر منه
 قصد موغرا أو منفردا ومن شأن التخصيص ذلك حل وجهه تدعى مالم
 الوليمة مقيدة لكونها شرا كما قاله البراءي وقيل انها لم تقبلها أي لانها
 تدعى اليها للاعتناء (قوله ومن لم يجب الدعوة) أي التي لا تخصيص فيها الاطلاقا
 خلافا لمن فهمه على عمومته لان القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة يكونها من
 الشر من ابعد البعداد الشر مما يطلب البعد عنه فكيف يشترط ان التي على الله
 عليه وسلم يأمر أو يمتنع من ذلك بالية فضلا عن الوجوب بمرأوى وليس هذا من
 الحديث وانما هو مدرج من كلام أي هريرة ع ش علي م وعليه فلا يصح
 الاستدلال بالحديث لان محل الاستدلال ليس من كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم الا ان قال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأوا طلع عليه الصلاة
 وسكوا عليه صا راجعا سكوتيا (قوله الواو المراد الخ) وجهه التبري واضع وهو
 ان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجيئ التعميم في الحديث الذي ساقه الشارح
 بعده حل (قوله لانها الممهودة عندهم) فهي المرادة عند الاطلاق (قوله على
 التدب في وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الامر في حقيقة ومجاز (قوله
 منها اسلام الذي) ومنها سكوت المذعور ارشيدا أو بعدا اذ له سيده أو مكانا
 لم يضر حضوره بكسبه أو بضره واذ له السيد على الوجه وان يكون الذي مطلق
 التصرف واذ لا يقترب على الاجابة خارجة محرمة وان لا يكون الذي ظاهرا ولا ساقا
 ولا شررا طالبا بالامانة والتميز كافي الاحياء شوبري وان لا يستدل الذي في عنده
 أي عن طيب نفس لانه حياء بحسب القران ولا تكون مكنته لزجة عنذرا ان

دواها البخاري والامر في الاخير
 للتدب قياسا على الاضحية
 وسائر الواليم واقطاعا لا يمكن
 شاة ولغيره ما قدر عليه والمراد
 أقل الكمال شاة لقول التنبيه
 وبأي شيء أول من الطعام
 جاز (والاجابة لعرس) بضم
 العين مع ضم الراء واسكانها
 والمراد الاجابة لوليمة الدخول
 (فرض عين وفتية سنة)
 خبر العيصين اذ ادعى أحدهم
 الى الوليمة فليأتها وغيره مسلم
 خبر الطعام طعام الوليمة تدعى
 لما للاعتناء ويترك الفقراء
 ومن لم يجب الدعوة فقد عصى
 الله وسوله الواو المراد وليمة
 العرس لانها الممهودة عندهم
 وحل خبر أبي داود اذ ادعى
 أحدكم اخاه فليجبه رسا
 كان أو غيره على التدب
 في وليمة غير العرس وأخذ
 جماعة بظاهره مودة كرحكم
 وليمة غير العرس من زيادة
 وانما لقب الاجابة أو تسن
 (بشروط منها اسلام داع
 ومذعور) ففتني طلب الاجابة
 مع الكافر لا تنهوا المودعة

وجلسه فليخذه ويجلسه وأن على غير عمره ولا اعتداه مرفقنا (قوله دعاه
 ذي) أي إن دعي أسلامه أو كان وجها أو بارا أو الألبس بل تذكره حل (قوله
 لكن سنهله) أي في العرس وأما التبريدية العرس فلا تسن إلا بابتدائه وقوله
 في دعوتهم أي في غير العرس إذا لا بابتدائه في وجبة (قوله بأن لا يفيض بها الأغنياء
 أي من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرته
 أو نحو ذلك فببب الأجابة عليهم وكذا لو خص واحد الكون طعامه لا يكتفي بأكثفه
 من واحد فانه يجب عليه المضور حل والمراد بالنفي هنا من قصد التفضل بمضوره
 لغو وجبة أو جارة كافي ع ش على م د (قوله ولا غيرهم) فإذا خص أي المتمكن
 بدعائه فخصه بقبب الأجابة لا عليه ولا على غيره وقتل عن شيئا زى أنه لو خص
 الفقراء وجبت الأجابة عليهم اه حل وهذا هو المتمدن للشرط أن لا يفيض الأغنياء
 لغناهم كأيهم من الأصل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل عتته ومسجده دون
 أربعين دارا من كل جانب شرح م د (قوله فالشرط) جواب شرط مقدّم وقد مر فان لم
 يتمكن من التعميم لفقراء أو قلة الطعام أو للشرط الخ أي في شرط الوجوب الأجابة أحد
 أربعين التعميم بآيه وعشره مثلا عند التمكن وكثرة الطعام وإن لا يظهر منه قصد
 التعميم عند عدم تمكنه لفقراء أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيئا
 وعادة شرح الروض وليس المراد أن جميع الناس لم يزد بل لو كثرت عتته
 أو نحوها ونرجعت عن الضبط وكان فقيرا لا يمكنه استعجابها فالوجه كما قال الأذري
 عدم اشتراط عموم الدعوى بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التعميم (قوله قصد
 التعميم) أي لنفي دون غيره زى (قوله أو بآيه) بأن يشافهها بالدعوة وأما
 لو علم بدعوتهم من غير أنه لب الظاهر عدم الوجوب أي ولو سكن الداني أو بآيه
 صياحه عليه كذب ويشترط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كاحب أن يفيض
 لا بكتابه كان شئت أن يفيض فافعل أو إذا أردت أن يفيض فافعل وإن كان ذلك
 على سبيل التأديب أو الاستعفاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو وإن الوجوب
 يمتطاه له فلا يكتفي بلفظ محتمل والقرينة المذكورة غاية ما فيه نيب المضور وكذا
 قاله ضمهم وفي كلام شيئا وجوب الأجابة حيث شئت حل (قوله ثلاثة أيام) والأوجه
 أن قصد الأوقات كقصد الأيام شرح م د (قوله لم يقبب الأجابة إلا في الأول) مالم
 يكن فعل ذلك لصيق منزله وكثرة الناس والأكانت كولية واحدة دعي الناس إليها
 أو بآيه فببب على من لم يفيض في اليوم الأول الأجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل
 (قوله وتسن لها في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة ويقتد البعد

تعمد حسن لمسلم دعاه فيمكن
 منها المدون منها له في دعوة
 مسلم (وعوم) لقد هو بآيه
 لا يفيض بها الأغنياء ولا يفيض
 بل يصم عند عتته عشيرة
 أو جيرانه أو أهل حرته وإن
 كانوا كلهم أغنياء لم يفيض
 الطعام فالشرط أن لا يظهر
 منه قصد التعميم (ولأن
 يدعو صبيته) بنفسه أو بآيه
 بخلاف ما لو قال ليضرب من
 شاء أو يفيض (و) أن يدعو
 (العرس في اليوم الأول) فلو
 أوله ثلاثة أيام فاقبب
 الأجابة إلا في الأول (وتسن
 لها) أي للعرس وغيره
 (في الثاني) لكن دون سنه
 في الأول في غير العرس (ثم
 تذكره) في بابها

ثم بعد ذلك يبيّن علما ما يريد هو اناس فاسا فلما تعقب الاجابة عن شئ من قوله انه متى
 الله عليه وسلم قال (الخ) يتأهل لذلك هذا الحديث على الذي قلناه لا ذلّا لقلبه لاهل
 وجوب ولا سنة ولا حكرامة الا ان يقال دلالته على الذي باللام وقوله حق أى
 مطلوبه شرعا عن شئ وقوله فى الشافى معروف أى احسان وهو اساءة اه عزيرى
 وقوله وصحة تفسير ع ش (قوله تلزمه الاجابة) المناسب لمطلبه من الاجابة
 (قوله كان لا يدعوا آخر) عبارة شرح مدر ولان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة اما عند
 عدم لزمها فظهر انها كالعدم ومعدلن وهما يصيب الاسبق فان جاءها اجاب
 الاقرب رجحا فان استويا اقرع بينهما وظهر قوله اجاب الاقرب وقوله اقرع
 وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالندب فقط لتعارض المسقط للوجوب
 لم يعد اه (قوله قدم الاسبق) أى ان وجبت اجابته والافصى كالعدم شرح مدر
 ففى حل غير ظاهر وفي بعضهم قدم الاسبق أى ان استويا فى الندب أو الوجوب
 فان سبق من قسنا لسانه وتأخر من يقبيل لسانه قدم الثانى عند مدر (قوله
 ثم الاقرب رجحا) أى ان دعياما (قوله وان لا يكون ثم من يتأذيه) أى له دارة
 أو زجة ولم يحدسها بأمن فيها على نحو عرضة أو من كان من بعض الناس بالنفس
 والكذب أو كان ثم فساه ينظر للرجال أو التلويح ببعضها أو يعلم بانها تقرب فى ذلك
 الوقت وان لم تكن بحمل حضوره بان كانت بيت من سبوت الدار بحسب ما اذا
 كفى بجواراه حل ومن المذكور أنه مردجيا يمتشى عليه من رية أو تمهجة
 وان أدن عليه ما يحته الادعى شوبرى (قوله أو تقي) أى وان لم يتأذ وقوله
 كالا ذل يصح ان يكون مثالا لكل من الامر بن وقوله انش عنه طلب الاجابة أى
 الشامل للواجب والمندوب (قوله أو التضامه) أى للمنعنة عن شئ (قوله ولا ثم
 منك) أى بحمل الحضور ولو عند المدعوق فقط كشرى الندب عند الحسنى والمدعو
 شافى فقسقط الاجابة عن الشافى فقط اه ولا يشابه ما يأتى فى السيران العشرة
 فى الذى ينكر باعتقاد القائل تحريمه لان ما هنا فى وجوب الحضور وجوبه
 مع وجود محرم فى اعتقاده مشقة عليه فقسقط الحضور لذلك واما الانكار فنه
 اضرابا للفاعل ولا يجوز اضراؤه الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقد التكرير فقط
 لانه لا يعامل أحد بفضية اعتقاد غيره حرمس لى (قوله لم صور حيوان) أى مشتملة
 على ما لا يمكن مقاومته ودون غيره هذا ان كانت بحمل حضوره أو نحوها وعمر
 شرح مدر قال حل وان لم يكن لها أى الصور نظير كبقرة بأخنة (قوله أو نسلاب
 ملبوسة) أى شأها ذلك قد تدخل الموضوع على الارض شرح مدر وعادة حجر

على لى دارة وغيره ما على
 الله عليه وسلم قال الوليمة
 فى اليوم الاول حق وفى الثانى
 معروف وفى الثالث رياء
 وصحة (وان لا يدعوا لصور
 حوى) انه كذا فى جاهه
 فان دعا ملشى من ذلك لم تلزمه
 الاجابة (وان لا يضر كان
 لا يدعوا آخر) فان دعا آخر
 قدم الاسبق ثم الاقرب رجحا
 ثم دارا ثم اقرع (و) مكان
 (لا يكون ثم من يتأذيه أو تقي
 بحالته) كالا ذل كان
 كان ثم شئ من ذلك انتى
 عنه طلب الاجابة لسانه
 من التأذى أو التقي (ولا
 ثم) (منكر) ولو عند المدعوق فقط
 (كفرش حرمة) لكونها
 حريرا والواجبة للرجال
 أو كونه منصوبة أو نحو ذلك
 (ومرور حيوان مرفوعة)
 كان سكنت على سقف
 أو جدار أو ثوب طبرسة
 أو وسادة منصوبة هذا (ان لم
 يزل) أى التكرير (ه) أى
 بالمدعو

والاوجبت اوست اياه اياه لدعوى واذا التكر ونرج باذ كرم وحيوان بسوطه كان كانت على
جمل يداس وضادتكما عليها (٢٦٥) او مرفوعة لكن قطع راسها وسور شعروئيس وقرفلا يمنع طلب

الاجابة فان ما يداس منها
ويطلع جهان مبتذل وغيره
لا يشبه حيوانا فيه روح
بخلاف مسود الحيون
المرفوعة فانها تشبه
الانعام وقولي منها مذ كرم
الشروط الاول والثالث
ومن الاجابة في اليوم الثاني
من زيادتي وتعبيري بصوم
وبجراحة أولى وأعم من تعبيري
بان لا يفيض الاغنياء ويحرم
وتعبري بان لا يصدع
التبيل لها يابسه اول من
اقتصاره على ما يصدع اذ لا
يصغر الحكم فيه اذ مثله
ان لا يكون المدعوقا سببا
ولامدو بما يبرخص في تركه
الجماعة او تحرف ذلك كان
يكون المدعى اكره المرام
(وهرم تصوير حيوان) ولو
على ارض قال المتولي ولو بلا
رأس نجس البضاي اشد
الباس هذا يوم القسيامة
الذين يصورون هذا الصور
وستنفي لعب البنات لان
عائشة كانت تلعب بها عدة
صلى الله عليه وسلم رواه
مسلم وحكمته تدبر بين امر
الترية (ولا تسقط اجابة
بصوم) نادر مسلم اذا دعي

ملبوسة ولو بالقوة (قوله لا اوجبت) أي في العرس لو سئلت أي في غيره وقب
الوجوب من حيث ان التكر شورى أي في مسنة من حيث كونها وليمة غير
عرس وواجبة من حيث ان التكر اه سم (قوله قطع راسها) أي اضعفها
الامقل لانه لا يكاد يقال لمحيوان قال الرشدي بخلاف ما لو خرق قطعها فانها
تصير لوجودها كذا اذ يقال لها حيوان فتفتح طلب الحضور وقبل انها لا تصير
لانها لا تعيش مع ذلك على هذا لا تمنع طلب الحضور (قوله مبتذل) مقتضاه
انه لا تصير استدماؤها والنظر اليها ح ل (قوله اعم وأولى) الظاهر انها اعم
لكل لان قول الاصل ان لا يفيض الاغنياء لا يشمل ما لم يحسن غيرهم ويهرم اما اذا
خص غيرهم فبالباجية وليس كذلك على ما فيه والمعتد بوجوبها لادخالهم
الفقره كما في فري فكلها لاصل هو الصواب وقوله ايضا حر لا يشمل ما اذا
كان الفراش مفصوبا ويهرم اما اذا كان الفراش حريرا او لوليمة لقتساء لا يعب
الاجابة وليس مراد باختلاف قول المصنف بحرمة اه شيئا عزى (قوله كثر
ما له حرام) اوليه شبهة قوية بان علم ان فيه حراما وان لم يكن اكثر خلافا للمصنف
وان كان لا تكثر حرمة ما لمته ومواكلته لا حيث كان أكثر ما له حراما لانه يباح
للوحيوب ما لا يباح لغيره ح ل (قوله ويستثنى) أي من حرمة التصوير تصوير
لعب البنات فلا يصير تصويرها وهي جمع لينة كترفة وخرق اسم للشكل الذي
تسميه البنات مرفوعة وقوله كانت تلعب بها عدة أي في بيتها بحضور على
الله عليه وسلم قبل تزويجها كما قاله شيئا العزى ولو كان حراما اكتمر الصور
وقال ح ل في بيته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا تسقط اجابة بصوم) اشار
بهذا الى ان الصوم ليس من الاذكار قال م رواستثنى منه الباقي ما لو دعاه
في شهر رمضان والمدهون كلهم مكلمون ثم انهم فلا يعب الاجابة اذ لا فائدة فيها
الا بجد فظنر الطعام والجلوس من أول التها والى آخره مشق وزخف عنه اما اذا
دعاهم آخر النهار فبالباجية (قوله فلتدع بالبركة) أي والمعرفة وتعود ذلك
لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسباب الاثورة سنة المصنف ايضا
فذكر الصائم هنا لعله لكونه آكد منه جبر الما فانهم من بركة آكله ويحتل
ان المراد هنا الدعاء لا كل من جبر الما فانهم من بركة صومه اه جرح قال
الشو برى وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والعبود ليصل لفضلها وبرك
أهل المكان والحاضرون (قوله فلا يكره الخ) ما لم يخش الرأى والا كرهه فائدة

أحذكم الى طعام فليبين كان ٦٧ في مغلر اعظم وان كان ما غلر اعظم الى أي فليدع بدليل
رواية فليدع بالبركة واذا دعي وهو اثم فلا يكره ان يقول اني مائم

(فان شق على فاع صوم نقل) من القدوة (فانظر افضل) (٢٦٦) من اتمام الصوم والا تمام افضل امامهم

هذا القول رماه ان يصدقه الذي فتركه فحسب منه الاجابة (قوله فاع نقل افضل)
ويستحب كافي الاجابة ان يروي بغيره ادخال السرور عليه (قوله ولصيق) المراد به
هنا من حضر طعام غيره بدعوة ولو مائة ولو مع غيره رضي ورب الطعام قل
وحقيقته السرير من ثمنها كدت ضيقه واكرامه من غير تكلف خروجا
من خلاف من اوجبه والضيف حتى باسم الملك ياتي برزقه لاهل المنزل قبل عيشته
باوحيين يواو ينادي فيهم هذا رزق فلان كاد في الخبر ما خور من الضيافة
وهي الاكرام لاهل عاقل او صوفيا فحصر بجماعته حرم حضور من لم يصلي رضي
المائة منهم اه قل على الجلال تنبيه الراجح انه عاك الطعام موضعه في فيه
لكن ملك امره اقل قياسا ملكه بذلك انه لو مات قبل اتياله حمله كونه اى
ملكه مطلقا حتى يجوز له ان تصرف فيه بصوريه ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل
يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يصدق عدم الزوال لان اصل بقاء ملكه بعد
الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغيره الا كل وهل ماذ كرم من ملكه موضعه في فيه خاص
بالحر او شامل للرقيق ويحس قوله ام لا عاك ولو بتقليد سيده الملك غير الرأى
بخلافه كانه ناشو يرى في قل على الجلال ويملكه موضعه في فيه على التمسك
وتم ملكه بالازداد فلو ما دقه رجح لملكه (قوله بما قلتم) افاد التعبير
بمن امه لا يا كل جمعه وهو كذلك حيث لم يتم قرينة عرقته على كل جمعه كان
كان قليلا اه بحر (قوله قلنا) لا يبين ان مثله الاشارة حل (قوله فلا يطعم
منه سائل) بخلاف الضيافة المشتركة على الذي اه حل (قوله فليس لمن خص
نوع) بان قامت القرينة على ذلك وظاهره وان خص بالنوع السائل فلا يطعم
من خص بالنوع الصالح حل وبما شرع م وفي حرم على ذي النفس تقيم
في التمسك دون عكسه ما لم يتم قرينة على خلاف ذلك والمقاومة بينهم مكرهه
اى ان خشى منها حصول ضحية (قوله واغنيا يصلي رضاه) اى او يظنه
بقرينة قوية بحيث لا يتحقق الرضا عنها عادة شرع م وظاهر من صيغ المصنف
ان هذا خاص بالضيف مع اه عام (قوله ينبغي له) هل المراد يندب ولا يتكره الاقامة
ولا يسرع مضى بحيث يستوفى اكثر ما قلتم له حل (قوله على قدر الشبع) بان
يصير بحيث لا يشتهي ذلك المأكول حل (قوله ليعلم) بل يتسقى به انه تكرر
لغير المشهور انه يدخل سارة ويصير مع غيره وانما لم يفسق بأول مرة للشبهة م و
(قوله ولا تضمن) اى اذا علم رضي ورب الطعام اه شورى (قوله لانه مؤذنة
للمزاج) وحيث تقدم سوله كانت تلك الزيادة من ماله او من مال غيره ومقتضاها

الغرض فلا يجوز الخروج
منه ولو موسما كندر مطلق
ويستحب فاع نقل الا كل وقيل
يصير صومه التووي في
شرح حمله واقبله قسمة
(ولصيق) كل عاقل له ولا
لنقل من مضيه اكتفاء
بالقرينة العرفية حكما في
التشرب من السقايات
في الطرق (الا ان ينتظر)
الذي (غيره) فلا يا كل
حتى يصير ايا من الضيف
لغضا وهذا من رما دق وخرج
بالا كل بما قلتم له غيره فلا
يا كل من غير ما قلتم له ولا
شعري فيما قلتم له غير ا كل
لا ما لا دون فيه عرفا فلا
يطعم منه سائلا ولا هو قوله
ان يلقم منه غير ممن
الاصناف الا ان يفاضل
الضيف طعامهما ليس لمن
خص نوع ان يطعم غيره
منه (وله اخذنا بطريق رضاه)
لان سائل قال التزالي واذا
علم رضاه ينبغي له مراعاة
الصحة مع الرقة فلا يأخذ
الا ما يقصه او يرضون عن
طوع لاهل حياه واما التخل
وهو حضور الدعوة بغير اذن
فحرام الا ان يعلم رضي ورب
الطعام لمصادفة او مرادة من حصة
قال ابن عبد السلام وانما جرت لانه مؤذنة للمزاج

(وحل نثره وسكر) كذا نثر

ودارهم ولو في وجوده

(في املاك) على المرأة

تسكن (و) في (خنان)

وفي سائر الولايات فيما يظهر

علا العرف وذ كراختان

من زبادي (و) حل

(التقاطه لذلك) (وتركها)

في نذر التقاطه (أولى)

لان الثاني يشبه التمسح

والاول يسبب الى ما يشبه

فمن عرف ان النثر لا يؤثر

بعضهم على بعض ولم يفتح

الالتقاط في مروءة الالتقاط يمكن

الترك اولى بهذا كراولة

ترك التمسح زبادي ويكره

اختلاف الشايعين الهواء بازاو

او غيره فان اخذ منه

اول التقاطه او بسطه

فوقع فيه ما يملكه وان لم يسط

حرمه لم يملكه لانه لم يوجده

منه قصد تلك ولا فصل فم هو

أولى من غيره ولو اخذ

غيره لم يملكه ولو سقط من

جره قبل ان يقصد اخذه

او قام بسطه بطل اختصاصه

به ولو نفضه فهو كالموقع على

الارض (كتاب القسم)

يفتح القاف (والنشور)

وهو الخروج عن الطاعة

(يجب قسم)

انما حبس لم تؤذ لا تهرم ولا تهنان وان لم يعلم رضى الضيف ولا يهد الضمان والحرمة
حيث لم يعلم رضاه بذلك وانما تهرم حيث علم رضاه لانها لا تقضى ح ل (قوله
وحل نثر) هو الرضى فترشح م د (قوله في املاك) أى بسبب املاكه لانه
في المتسار الاملاك التفرج وقد علمت كذا فلا نافلة أى زرعناه اياها له لكن
الظاهر ان المراد بالاملاك هنا الدخول كما يدل عليه قوله للسكاح وعبارة شرح
م د في املاك أى عقد السكاح وعليها فالمراد بالسكاح في عبارة الشرح الولاء
(قوله علا العرف) علة لقوله وحل الخ (قوله يشبه التمسح) أى التمسح (قوله
نعم ان عرف) أى اوله بقرينة معتبره هو استدراك على قوله وتركها أولى
بالنسبة لالتقاط (قوله لم يملكه) لانه في الاصل يملك وقد وقع مع من هو
أولى به وبه فارق ما لو عيش طائر بملك غيره أو دخل سمك مع الماء لمر كة غيره
حيث يملكه باخذ على التمسح كفى ح ل واما قوله أى ح ل لبقائه على ملك
النثر لم يأذن في اخذه فغير من هو أولى به ففيه نظر والملك النثره بانه
وقال زى قوله لم يملكه بخلاف ما روى التمسح لان ذلك غير يملك بخلاف هذا فانه باق
على النثر لم يأذن في اخذه من هو أولى به (قوله بطل اختصاصه به) فلا اخذه
غيره ماله وقوله فهو كالموقع على الارض أى فيسقط اختصاصه به فلا يصفى قوله
ولو نفضه على ما قبله وانظر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة كان أولى وأوضح تأمل

(كتاب القسم والنشور)

ذكر القسم عقب الوصلة نظر الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبا
وان كان افضل تأخير ما عنه كما وعقبه بالنشور لانه يقع بعده غالبا وجمعها
لا يلبس من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه والقسم يفتح القاف وسكون السين
ويكثر القاف النصيب ويقسمهما البين والنشور من تفرزاد الرفع لان فيه ارتفاعا
عن أداء الحق وعبارة شرح الرضى في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي بذلك
لان الانسان اذا انفض انضاضا عليه شقة وعلى هذا قيل كان ينبغي له ان يزيد
في الترجمة وعشرة النساء لانه مقصود الباب واجيب بان من لازم بيان احكام
القسم والنشور بيان بقية احكام عشرة النساء أى بعض تلك الاحكام لا كلها
فيخفى القسم والنشور عن عشرة النساء ح ل (قوله وهو) أى شرعا ومعناه
لغة الارتفاع وفي اندروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم)
حتى على النبي صلى الله عليه وسلم على الرجوع لانه كان قسم بين نساءه وقول الله

ان هذا يسمى فيما ملك فلا تخفى فيما لا ملك له روض (قوله لزوجات) أى حقيقة
 فلا تدخل الرجعية (قوله ولو كن اماء) بان كان زوجين رقيقا واحدا وتزوج
 واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) أى في القسم قاله الشوبري والاحسن
 رجوع الضمير لجوب القسم ادرجوه القسم يومهم اهل لا دخل لمن لا وجوب
 ولا نابع انه ينسب لمن كآبأى (قوله ان لا تطلوا) أى فى الواجب ملائمتا عرض
 مع آية ولن تستطعوا ان تعدلوا لاه فى المسدوب والاعم والاولى فى القسم
 الحسى الا فى كلام المصنف والثانية فى المعنوى المتعلق بالقلب كالمصنف عليه
 حديث اللهم هذا حقى فيما ملك فلا تخافنى فيما ملكك ولا ملك اهل قل على الجلال
 (قوله اشعرك) مكان مراد بما لا شاعر عدم التصريح والا لآية مفيدة لذلك
 بلا نزاع شوبرى (قوله فى ملك الغير) متعلق بلا يجب (قوله فلا يجب القسم)
 ائى به وان علم توطئة لما بعده (قوله كى لا يبعد) الحق البخش والتجمل احقاد
 ع ش (قوله هذا) أى وجوب النقص ان بان بالقول وبان جرى على السالب
 فلو كانت هناك واحدة منهن لزمه ان يكتفى مثل ذلك الزمن عند البقيات ح ل
 او ان يات بمعنى صار ليل او نهارا (قوله وجوبها) أى القرعة وقوله لذلك أى
 للميت عند بعضه (قوله فلزمه قسم) فلو تركه كان كبيرة ع ش على م و
 لقبر الصبي ادا كان هذا الرجل امرأان فلا يعدل بينهما ما يوم القامة وشقه
 مائل اوساط اهل شرح م و رأى المصنف بذلك وان كان مغفورا ما عاقد توطئة
 لقوله ولو عام من غير (قوله فى التمتع) أى ولا فى الكسوة شيئا ع زرى (قوله
 بوطه او غيره) أى من رقية الاستمتاع تلحقه بالليل القهرى شرح م و (قوله
 لكنها تسن) أى ويستحب ان يسامع كل واحدة فى فراش واحد حيث لا عذر
 برماوى (قوله كى كبتوة) أى كشوف زما ع زرى (قوله كان خرجت)
 لا لمرقاى لطلب حق او لفتح حيث لم يكن الزوج من ذلك او لخواص كسباب
 النفقة اذا عسر بها ح ل (قوله اولم تفتح له الباب) خرج ذلك ضرر ساه
 وشتمها فلا يندشورا ع ش على م و روى ان فتح الباب ليس واجبا عليها حتى
 تكون فائزته بتركه ويمكن ان يقال تمكينها واجب ولا يمكن الا بفتح الباب
 فهو واجب جئت من باب ما لا يتم الواجب لاه فهو واجب ومن ثم قال م و بدل
 هذه العبارة او أغلقت الباب فى وجهه ويحب ايضا بان المعنى لم يمكنه من قبه
 او هو محمول على ما اذا كان الاغلاق بطلها اهل شيئا (قوله اولم تمكنه من
 نفسها) أى ولو ضرر قبله وان يمكنه من الجماع حيث لا عذر فى امتناعها فان

تزوجات ولو كن اماء فلا
 دخل لاه بغير زوجات فيه
 وان كن مستوفيات قال
 تعالى فان خفت ان لا تعدلوا
 فواحدة او ما ملكت ايمانكم
 اشعر ذلك بانه لا يجب العدل
 الذى هو فائدة القسم فى ملك
 الغير فلا يجب القسم فيه
 لكن يسن كى لا يفتقد بعض
 الاماء على بعض هذا ان
 (بان عند بعضهن) بقرعة
 او غيرها وسيأتى وجوبها
 لذلك (فلزمه) قسم (لزم بقى)
 منهن (ولو عام من هذا كرض
 وحش) ودرى وقرن وارحام
 لان المقصود الانس لا الوطء
 وذلك بان بيت منهن فى
 منن نسوية بينهما ولا يجب
 النسوية بينهما فى التمتع
 بوطه وغيره لكنها تسن
 واستثنى من استثنى
 المريضة القسم ما لو سافر
 بضائه فتخلقت واحدة لمرض
 فلا قسم لها وان استفتت
 النفقة صرح به الماوردى (لا)
 ان قام من (نشوز) وان لم
 يحصل به اثم كبتوة فمن
 خرجت عن طاعة زوجها
 كان خرجت من مسكنه

لا تسبق فيه كما لا تسبق نفقة واذا عادت للعانة لا تسبق قضاءه والذي عليه القسم بكل زوج عاقل أو
سكران ولو راعا أو سفيهاً فالجواز (٢٦٩) المراق فالائم على وليه وفي معنى الناشئة المعتدة

والضحية التي لا تطبق الوطء
(وله أعراض عنهم) بأن لا
يبيت عندهن لأن البيت
جنبه لله تركه (وسن أن لا
يصلهن) بأن يبيت عندهن
في صحن (كواحدة) ليس
جنبه جواريه بله الأعراض
عنها ومن أن لا يصلها
وأدنى ديتها أن لا يصلها
كل أربع ليال من ليلة
اعتباراً من أربع زوجات
والصريح بالسبق في
الواحدة من زيادة
(والاولى) له (أن يوطئ
عليهن) اقتداء به صلى الله
عليه وسلم ومن أن من
انزوج فعله أن
يعوهن لمكنه أن انفرد
بمسكن (وليس له أن
يعوهن لمسكن أحداهن)
الأبرضان كما زعمه بعد
في هذا فاعبه من المشقة
عليهن وتضييعها عليهن
ومن الجمع بين ضرائف مسكن
واحد فيبرضاهن (ولأن
بمسكنهن) ولا زوجة ومروية

هذرت كان كان به صنان أو جرم مسكنهم وتأذت فآذا لا يستعمل عاقلة تعدنا
نبرة وتصدق في ذلك أن تدل قرينة على كذبها عرش على (قوله) تسبق
فصفاً هل لم يبيت عندها أولاً الظاهر لأحد الزوجين ذلك تأخير حتى
غيرها حل (قوله) وإذا عادت الخ ولو عادت في أثناء اليوم لم تسبق قبته على
الأوجه كالنفقة لا يعود وجوبها بقية اليوم شو برى لكن يقل مم من دور
لها تسبق قبته بخلاف النفقة واعنده عرش (قوله ولو راعا) المراد به هنا
من يقدر على الوطء وإن لم يصاب منه من البلوغ حل وهبارة مرد التقييد بالبلوغ
جرى على الغالب فالحكم بوطئه كذلك (قوله) فالائم على وليه (أي أن له به
وتصر كما هو واضح ولا يجب عليه القضاء والقياس وجوبه للرجل الزوج بعد قسمه
لبعض نسائه طاف به الولي على السابقين حل (قوله) المعتدة (أي عن شبهة مرد
لغيرهم الخسارة بها والجنونة التي يخاف منها والمحبوسة طلباً ولدن وإن أذن فيه
الزوج وقتل عن شيئاً رأى ولو كان الحابس لها الزوج لاعتد بن وفية نظراً حل
والمحاصل أنه إن حبسها الزوج بشرح لا تسقط نفقتها ولا نفسها وإن حبسها
بغير سقط كالحبس بها الجاني مطاعاً بحق أو لا وبسبب الزجج أن كان بحق لم يسقط
والاستسقط لأن المنافع من جهتها تقرير بشي عرى (قوله) وله أعراض (وكرمه
المثولي مرد) (قوله) أن لا يصلهن (أي عن البيت والجماع جرح عرش) (قوله) بأن لا يبيت
عندهن (أي ابتداءه أو بعد تمام دورهن لافي أثناءه لقوات حق من بقي منهن
حتى لو طلق واحدة من بقى وجب له عليه بقية دين كلهما الوفاء لهما حل (قوله
وبعضهن) أي بالوطء ثلاثاً في ذلك إلى فسادهن وأضرارهن حل (قوله) فطم
أي من قوله والاولى الخ (قوله) وإن لا يصح من مسكن) ويحوز بجسمه في السفر
لمشقة الانفرد وكذا فعل واحد في سفينة طال جرحه تغذوا فراق كل يحمل أه حل
(قوله) الأبرضان (أي رضى غير المرأة ما هي فلا يشترط رضاها ولو لم يرض المرأة
الرجوع عن الرضى حل (قوله) وقشوريش العذرة) لعل المراد بقشوريش العذرة
عدم الألفة بينهما فهو عقد مسبب على سبب أه شيئاً (قوله) لكن يكره الخ) للدار
على حله بعد إحدى ضرائفها ذلك من غير تقبيل منها وإن لم يكن ذلك بحضورها
ورجل الكراهة حيث لم يصد أدية غيرها والأحرار على هذا أصل القول بالترميم

كافي إليه و غيره لم يسكن الأبرضان) ٦٨ يثبت لأن جهن فيه مع تباعد جهن وله كثرة التفاسم وقشوريش
العذرة فإن رضى به جازل لكن يكره وطء أحداهن بحضرة البقية لأنه بعيد عن المروعة ولا يلزمها الإجابة إليه

وعلى الجملة الأولى يجعل القول بالكراهة ذى مرحل (قوله هو الذي كان في حالي الخ) قيداً للقول (قوله الموحش) أى التفرغ (قوله لم يلزم من دعائها الخ) واستحقاق المأجور ما إذا كانت ذات قدور وغفر ولم تستد البرزخ ولا يلزمها المأجور وعليه ان يقسم لمافي بيتها قال الاذوى وهو حسن وان استغفره المأجورى فهو كمن يتأجره فالأجرة عليها لا عليه لانها من تحت التسليم الواجب عليها كما عر عن واسحق في شرح دروذا اذا لم تكن محذورة كان محذورة فالأجرة عليه لانه لا يلزمها المحذور اهـ قل على الحلال ويقل عن عرش اتعاليه ذهاباً راجعاً ما هو في الشرع من غير وجه سم انما عليها أقلمة نظير جامع (قوله هو الذي) لأن الذي دل عليه التواريخ الشرعية ان القياس اقول التفرغ ل قال الزركشي كالاذوى والوجه في دخوله ان ذات التوب بغيره لا اعتبار للعرف لا طالع الشمس أو غروبها ذى (قوله هو الذي الخ) الثلاث وليس فيها التوب وقوله انها يصير اليقل تبصروا فيه كافي بجانب القيل قال القاضي تفرقة بين الطرف الجرد والطرف الذي هو سبب أى لأن القيل ليس سبباً للسكون وانها رسيب لا بصراً ي جعلكم بصير فيه ح ل والمراد بكونه مجرداً انه قمر عن السببة اذ لا يلزم من القيل السكون تدبر وهبنا الزركشى والتأويل يصير اسناد الاصوله بما قاله مقتضى فلا مازد اذ كان مقتضى ما يصير ولذا يقل تبصروا فيه وقوله ما سألنا سائرنا كالباس وقوله ما شأني تبش فيه (قوله وليس غرقه فخره) وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم للأخرى ربع يوم فلا سلام عرش ما لم تكن خلوة في سبعة دوز فزولوا فلا فاصل في حقه وقت سيره وان تفاوت (قوله هو دخولي في أصل) ونسب النسوة يبين في الخروج له وجاعة كاجابة دعواته خمس به واحدة مسمى ح ل (قوله كرمها المتخوف) أو خوفنا على عيال من الحرق والسرقة حل قال هو وان ما لم تدمه قال في التهذيب لو برئت أو وابتدأ ولا متهم لها قال الراعي وأما متهم كرمه لا يلزمه اسكانه فله ان يديم الأيتوة عندها وقضى وقباضه ان مسكن احدها لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها الا به جازله لليتوة عندها ما دام الخوف موجوداً ويلزمه القضاء منهم ان سهل نقلها لئلا لا خوف فيه ليريد مقبضه عليه (قوله ليتبين الحال) أى ليصرف حل هو مخوف أو غير مخوف رشيدى وقوله لم تدمه على المأجور مع علمه (قوله تمتع من دروذا) ويبحث حرته ان انقضى اليه انشاء قوا كافي قبلة الصائم وغيره بان ذات الجماع محرمة ثم اجاعا لاها لا ماذ اوقع وقع جائزاً وانما الحرمة لا مخرج وهو حق الغير فاحتاجاً لذلك ولا يكون مقداره اذ ما يعتصمنا من ل

(الآية) : أي مرضاهن
(أو بقرعة) : ومما من
زيادة في (أو غرض) كقرب
سكن من معنى اليهادين
الانثى وخوف عليها دون
الانثى كان تكون شابة
والانثى مجبوزا فله فاك
المشقة عليه في معناه
البعيد تخوفه على الشابة
ويبرز من دعاها الايامتان
أنت بطل حتما (والأصل)
في القسم لمن عمله نهما
(الليل) لانه وقت السكون
(والتهار) قوله أو صدم وهو
أولى (تبع) لانه وقت
الماض قال تعالى هو
الذي جعل لكم الليل
لتسكنوا فيه والتهار بصرا
وقال جعلنا الليل لباسا
وجعلنا النهار ماعشا (و)
الأصل في القسم (لن عمله)
ليلا كما رس (التهار)
لانه وقت سكبه والليل
تبع لانه وقت معاشه
(ولما فرقت قوله) ليلا
سكان أو نهما والانه وقت
خلوته وهذا من زيادة
(وله) أي الزوج دخول
في أصل (لواحدة) (على)
بحه (أنثى) لانه بوزة

والأقربها (كرضها الخوف) ولولاها قال القزالي أو أحتمل لا يجوز دخوله ليندبر الحال لحظه (و) له دخول (قوله
 في غيبه) أو غيبه أصل وهو التسع (الحاجة) ولولا غير ضرورة (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغيبه

(قوله فيه) وكذا في الاصل على المتخذ وان كان قد كرهه في غير الاصل وسكونهم
 عنه في الاصل لم يبدل على الجمع ذلك حل ورجح على جود قوله من غير
 مسيس) فتمت حتى يبلغ الى التي هي قوله ان يثبت عندنا أي كان قد حل في اليوم
 على نسائه ثم اذا انتهى الى ما جاز اليوم واللياليات عندنا تلك التي ذكرنا ذلك
 على ان طوائف من الله عليه وسلم كان في التبع لافي الاصل أي (قوله لا يتبين
 مكته) أي لا يبروز ذلك وقوله حيث دخل أي في الاصل أو في التبع بدليل ما يأتي في حيننا
 (قوله قضى) أي في الجميع في الاصل والزائد في غيره خلافا لظاهر كلام الشارع
 وجازة في والحاصل انه اذا دخل في الاصل لضرورة او لغيره في الضرورة او لغيره
 فانه يقضى الجميع وان دخل في التابع لمصلحة وطال من المصلحة فلا قضاء
 وان طاله قضى الزائد قطعا خلافا لظاهر كلام الشارع اهـ املحكم فدخل
 فان سكتان في الاصل لضرورة جاز لا حرام وفي التبع ان كان تم اتي ما جاز
 والاحرم وحكم الاصل في التبع مكره وقد علمت ان القائلين
 ثلاثة اهـ حـ وفي ذلك لان قوله وان طاله قضى ظاهره انه يقضى الجميع في الاصل
 والتابع وقوله وان لم يطل فلا قضاء وان طال فيها ما هو مضاف في الاصل والتابع
 ونظمهم فمهم المعتمد من هذه المسئلة يقال

أزوج ان يدخل الضرورية * لفرة لم يتجلف النسوة
 في الاصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو طاله فاقسن
 وان يكن في تابع لمصلحة * وقد طاله ثلثان الماحجة
 قضى الذي يمتنع ولا يجب * تضاه في الطول هذا ما اقتب
 وان يكن دخوله لا يفرض * محض وقضى لا جاز ان عرض

(قوله خلافه) وهو انه لا يقضى (قوله وقد يعمل الاقل) وهو كونه يقضى فيها اذا
 دخل في التبع (قوله والثاني على خلافه) وهو اذا طال فمن الماحجة نفسه
 (قوله فيها) كذا في أكثر النسخ وعليه ينظر ما رجح الضمير لانه لا ينعى ان
 يرجع للاصل والتابع فالاولى اسقاط قوله فيها لان الكلام في التابع
 وفي بعض النسخ وقد يعمل الاول على ما اذا طال أو على ما اذا طال فوق الماحجة
 والثاني على خلافه فيها ما على هذا فرجح الضمير واضع عن أي وهو طال
 أو طال فضل الشارع ونظر في هذه النسخة (قوله بالتضايق) أي التهم وتمكاته
 فوري فاقب المذبح فاذع ما قال ان الطيل غير متبع المذبح (قوله فانه يقضى)
 وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليل ولا يغير بيت الضرورة وان أسكره

أي في قوله في غير
 الاصل كما يروى في غير
 قوله كان الذي على الله
 يجب وقيل ما في قوله
 جازا في قوله
 غير مبرور
 وهو ما ذكره في قوله
 (طال) بدليل حيث
 (مكته) فان طاله قضى
 كما في المذهب وفيه وقضية
 كلام لاصل كل قضية
 وامله اخذ الله فيها اذا
 دخل في غير الاصل وقد
 يعمل الاول على ما اذا طال
 فوق الماحجة والثاني على
 خلافه فيها فان لم يطل
 فلا مكته تضاه وان وقع وطه
 لم يقض وان طال المكث
 لتعقباته في الطول كدخوله
 بلا سبب أي تعذباته
 يقضى ان طال مكته

ويسمى بذلك وهذا الشرط من نياتي ولا يستحق في إقامة (٣٨٣) في غير اصل حجته للاصل وتعيين

الملك خطا يجب عند فراغ النوب لامن غيره فاحدا من وجهي الفراغ في التنبه
بلايه المخرج ان امكن لمرسده اه جروس ل (قوله بذلك) أي بالذخول
بلا سبب (قوله وهذا الشرط) أي قوله ان امكن لكه لاه مفهوم من الكتاب
لا يشبه بالحكم الذي قبله حل (قوله في غير اصل) اما اصل فقبب النسوة
في قدر الاقامة فيه شرح مد (قوله ولا سيما وبعض أخرى) هذا يخرج بقوله
وأقل نوب الخ الا ان يقال اشار بذلك الى ان مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أي وان
غير الاقل ان لم عليه تبين لم يميز والاباز واما ما ورد اصله عليه وسلم كان
يدور على نسائه في ليلة واحدة فمعه ول على رضاهن بذلك حل (قوله واما ان الخ)
مقابل لمخوف تقدير واما ان أقل نوب ليلة فلما تقدم واما ان الخ (قوله) أي بالخرج
(قوله ولا سيما وثلثا) أي يحرم ذلك وان تفرق في البلاد فان رتبين جازت الزيادة
ولو شهر أو شهر أو سنة وسنة حل فاذا كان لمرزوجة بمصر بيت عند ثلاث
ليال وبدمها بيت في الجامع الا وهو مثلا واذا ذهب الى البلدة الاخرى بمكث
عندها ثلاثا وبعدها بمكث في محل آخر لثلاثة ايامه قال البرماوى قال اقام
الحرمين لا يجب القسم لمن ليست في طائر الخ وحل الامام مالك (قوله وليلة روع
لا يشبه) سواء عقد طهرين ما أمهرت ولا يقال الحق السابقة فالسابقة حل
(قوله وبعدها نوبتها فخرج) ليس بقدره أقرع قبل تمام النوبة بأن والى
الاقراع بعدهن تميز من أول الامر فلا مانع شورى (قوله ولا يحتاج الى اعادة
القرعة) بل يجرى على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة عشر ويختم منه انه
يموزها اعادة القرعة وليس كذلك كما قاله شيخنا العزيز ومنع الشيخ من ل
اعادتها حيث قال ولا يحتاج الى اعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لانه وما خرجت
النوبة لتبر الاول في وقت خطا (قوله أقرع لا يشبه) وكذا السابق كافي شرح
الروى وعبارته فاذا تمت النوب اعاد القرعة للجميع (قوله لمرة مثلا غيرها) وقال
لمرة لثلاث ولنبرها ليلة كان اقل لاي يوم حوزة لثلاث ليال للمرة وليلة ونصف لغيرها
وأربع للمرة وليلة لنبرها وليس كذلك كما يأتي (قوله عن فيها ر) ومن عقت
قبل تمام نوبتها التفتت لمرزوقان لم تطل الا بعد ادوار لم تستحق الامن حين الطمان
بجمل الزوج ايضا والا فلو وجب التفتت من ل (قوله ولا يجوز لها اربع) أي
غير ما هن أول ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثانية من التبعض على الاخرى
شورى (قوله ولم يبدى بكر الخ) أي اذا كان في حصة غير ما ريد البيت عندها
اه شورى والا فلا يجب (قوله بكر) ولو اامة مد (قوله بمنها ما اتقدم) وهي من لم

بالاصل وقدره اعم من
تعيين الجبل والنها (وأقل)
نوب (قوله وافضل) لمن عليه
نهارا (ليلة) فلا يجوز
بعضها لاجلها وبعض
أخرى لما في التبعض من
تشويش العيش واما ان
افضل ليلة فاقرب العهدة
من كلهن (ولا سيما وثلثا)
ينبرضاهن لما في الزيادة
عليها من طول العهدة من
(طريق) وجوبا عندهم
اذهن (لا يشبه) واحدة
منهن فاذا خرجت القرعة
لواحدة منهن بدأ بها بعد
تمام نوبتها فخرج بين
البقيات تميز الاخيرتين
فاذا تمت النوب رأى
الترتيب فلا يحتاج الى اعادة
القرعة ولو بدأ بواحدة بل
قرعة فقد ظلم وخرج بين
الثلاث فاذا تمت اقرع
الابن له (وليس) يبين
وجوبا في قدر نوب من حتى
بين المسلمة والذبية (لكن)
للمرة مثلا غيرها) عن نها
وق كادوا المارقطى عن
على في الامة ولا يعرفه
مخالف وقاس باللبنة
فلمرر لثلاث ولنبرها ليلة

ولا يجوز لها اربع أول ثلاث ولنبرها لثلاث اول ليلة ونصف وانما تستحق غير المرة القسم اذا استفتت النفقة بأن كانت تر
مسلة للزوج ليلان نهارا كالمرة وتعيير بنبرها اعم من تبعية بالامة (ومحذبة بمكر) بمنها المتقدم في استثناء

(سبع و) الجدية (ثلاث) (٥٢٣) ولا يلحقه الا تحريات فيه مانا من حبان في جميعه سبعه

ون ثلاث اثيب وفي الصميم
عن انس من السنة اذا
تزوج البكر على الثيب لقم
عندها سبعا ثم قسم واذا
تزوج الثيب على البكر اقام
عندها ثلاثا ثم قسم والسد
الذكر واجب على الزوج
لثوب الحنفية فيها ولا اذا
سويين المهر وتزوجها لان
ما ينطق بالطمع لا يلحقه
بالزواج والحرية كذا في الغيبة
والا يلازم ويؤيد للبكر لان
حياتها كتحريم ولا من
زاد في واحدة لان الحنفية
لا تقول بالمفرق (ومن تميز
الثيب بين ثلاث بلا قضاء)
الاحريات (وسبعه) أي
بلا قضاء لمن كان على الله
عليه وسلم بام سلقرضي
الله ههنا حيث قال لحيان
ثنت مبعث عندك
وسبت عند من وان
ثنت عندك وودت
أي بالقسم الاول بلا قضاء
والاقتال وثنت عند من
كأنه لو سبت عند من
رواه ذلك وكذا في قضاء
(والا قسم لمن سافر لأمه
بلا داء) منه ولو لم يرضه

فمن لم يكن له مهر في قبلها من (قوله سبع) لان السبع أيام الدنيا والثلاث
أقل الجمع شو برى (قوله من السنة) كذا في الطبرقة الواجبة (قوله على الثيب) أي
اذا كان بيت عندها ولا اقترع بينهما الا بئداء حل والتمس بغيره بغيره
الكفران كان بان عند البكر السابقة سبعا فذلك والا بان لم يمت عندها كان
الحق لها فبقيت عندها سبعا ثم عند الاخرى سبعا فلو عند حل امرأتين سبعا
الاقتراع الزفاف أي لم يمت عندها فلا وسبعا حل مع زيادة واضمح وتشرح
مهر وكيف هذا مع ان الزفاف لا يجب الا على من معه غيرا فبغيره وكان بيت عندها
او حيث فلا يتصور وجوب الزفاف مع الجدية تن سواء فكل من بها أم مرتبة لم يمت
عندها السابقة قبل الواجب حيث لا اقترع الا بئداء كذا حل في ما يروى يمكن
تصوره فيها اذا واده الزوج فانه حيث يرى السابقة ويقر في المية كافي
الروض (قوله واذا اقترع ثيب على البكر) ليس بغيره مثلها الثيب وحيث
بأق ما ختم في البكرين (قوله وتزوجها لخمسة) حري على الغالب اذ لو كانت
مستقرشة لسد ما قبل ذلك فاحتقار تزوج بها كالمات ثلاث حيث حل قوله
وسبعه) لانها لما ختمت في الحق المتزوج لغيرها بطل حقها بخلاف البكر اذا
طلبت عشر اواب عندها لم يقض الا ما زاد لان الم طمع في الحق المتزوج لغيرها
حل مخصا (قوله أي قضاء لمن) أي قضى لكل واحدة سبعا سم على حري
ما اذا كان قبل الجدية ثلاث بات عندهن واحدة بغير واحدة أخرى وعشرين ليلة
منه تقدير كلامه فبأنه فيه حل وعش فقال بشرط ان يكون السبع من
توهمنا فقط كما يفيد التعبير بالقضاء ع ش قال وكيف القضاء ان يقرع بينهما
ويؤدور فالليلة التي قصها بينهما عند واحدة منهن بالفرقة أيضا وفي الدور الثاني
بيت لبايتها عند واحدة من الباقيات بالفرقة أيضا وفي الدور الثالث بيت لبايتها
عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار الى ان يتم السبع وقامه من أربعة وقاين
ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة في فصل السبع مما ذكر
لأنه اذا ضرب السبع في اثني عشر وهي أقل ما به له القضاء لكل واحد بثلث
أربعة وقاين اهر وهو (قوله وان ثنت ثلاث عندك) فانه تارت التثنية (قوله
والا) أي لو كان المراد حرم طبع مع القضاء أي لكل واحدة ثلاثا فقال الخ
شيئا (قوله ولا تتم لمن سافر لأمه بلا قضاء) أي ما لم يضر كان جلا أي ذهب
جميع أهل البلد او بقي من لا آمن معه ذى وقال لم نعم لو سافر بها السيد وقد بات
عند الحرمة ليلة في قضى لها اذا باتت كاتقلاء وأقرأ وهو المتمد وان بلغ

(أوبه) أي يأنه (لأقرضه) دواعيها ٦٩ ي ف ذكره كج وهو قبحا في خلاف مخرجه

انما ارجعه في يومه ويستجدوا لوالدهن في ارباب البلاد ولله في ذلك ما لم يعلم جبرته على
 قبل الضرورة مما لا يترحم من الميت لاشرافه على الاثم بام كآباءه والمسلمين
 وقوله لاسمه منطوق على تقديره وحدها اومع اجني واشتلت بهما العباة
 منطوقا وهو ما على اثنين وسبعين صورة لاسها اما ان تسافر وحدها اومع الزوج
 اومع اجني وعلى كل اما ان لا ياذن لها او يسكت او ينهاه فلهذه تسعة وعلى كل
 اما ان يكون لغرضها او غرض اجني او غرض الزوج او غرضها وغرض اجني او
 غرضها وغرض الزوج او غرض الاجني والزوج او لغرض الثلاثة او لا لغرض هذه
 ثمانية فصرف في التسعة المذكورة تبلغ ما ذكره قوله لاسمه بلاذن يشمل اثنين
 وثلاثين لان قوله لاسمه ما ذكره يكونها وحدها اومع اجني وقوله بلاذن شامل لما
 اذا سكت او نهاها تهذو مرة فصرف في ثمانية الفرض السابقة تبلغ ما ذكره قوله
 او ياذن لا لغرضه يشمل ثمانية لصدقه يكونها وحدها اومع اجني وصدق قوله
 لا لغرضه بان يكون لغرضها او غرض اجني او غرضها وغرض الاجني او لا لغرض
 وسيأتي في مفهوم قوله ان لم ينهها وهو ما اذا نهاها ثمانية ايضا حاشية من ضربها
 في احوال الفرض الثمانية تضم الستة عشر لاثنتين والثلاثين تبلغ ثمانية واربعين
 لاقسم فيها اربعون منها صور منطوق المتن وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من
 سافرت معه ولو بلاذن يشمل ستة عشر صورة لصدقه بلاذن وعدهم فيضربان
 في ثمانية الفرض تبلغ ما ذكره وقوله او لاسمه الخ يشمل ثمانية لصدقه بان تكون
 وحدها اومع اجني وصدق غرضه يكونه وحده اومع غرض اجني اومع غرضها
 او لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية الى الستة عشر تكون المجلد اربعة وعشرين
 فيقضي فيها ويتصور فاضاؤه فيما لو سافرت معه بان يعصب معه بعض زوجاته
 ويساكنهن ويتركهن او يخرج بقول الصنف سافرت ما لو خرجت لساكنتها في البلد
 باذنه كان تكون بلاه او ماشطة او مضيئة او دابة فله النساء فانه لا يقطع حقها
 من القسم ولا من النفقة زي واقية م د ويشمل اذنه عليها رضاه (قوله ولو بلا
 اذن) ولو لغرضها س ل (قوله ان لم ينهها) فان نهاها مالا قسم لها ما لم يستمتع بها شرع
 م و نفاها وان الاستمتاع بها في جزء من السفر موجب نقضها والقسم لها في جمعه
 وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استناعه بها رضاه بها حبتاله واما الرجوب
 فيما قبله فحقه نظرا لمرعش قال م د واستناعها من السفر مع الزوج نشود مالم
 تكن مفردة عرض او نحوه قال ع ش كشة م ر و لا يطبق السفر معه ولو كان
 سفره مصيبة لاسمه لم ينهها المصيبة بل لاستيفاء حقه زي (قوله لغرضه) أي ولومع

ولو بلاذن ان لم ينهها أولا
 مع سكت باذنه لغرضه
 فيقضي لها ما فاتها (ومن
 سافر لقلة لا يعصب
 بعضهن) ولو بقرعة (ولا
 ينفقهن) حذا من الاضرار
 بل ينقلهن او يطلعن
 او يقتل بضوا طبق الباقي
 فان سافر ببعضهن ولو
 بقرعة

(قوله وهادته) لا يلبس هينا ولا منفعة حتى يقابل بحال شرح م (د) قوله واستفتت القضاء (لأنهم لم يقطعوا عينا ما حرر وإن علموا بالسداد حل) قوله (والواحدة الرجوع) ولو في أثناء الليل وجب عليه أن يخرج فورا من عند الموضع ولما في أثناء الليل أن لم يكن فأن يخرج قضى من حين الرجوع حل (قوله قبل علم الزوج) بخلاف ما كان بعده وله وكذا بعد علم الضرة للسرية دون الزوج كقوله بعضهم ولو رضاه م رسم (قوله لا يقضى) بخلاف ما لا يحل ما لا يستأن ثم رجع عن الإباحة ولم يعلم للباح لها الرجوع فان ما كتب قبل العلم بالرجوع عليه صباه على المعتدل أن ضمان الفرائض لا فرق مابين العلم والجهل دى (مصل في حكم الشقاق) في المختار الشقاق الخلاف والمداوة وقوله بالتدبير في الشقاق أى بسببه وكذا بين (قوله بعدان كان يلين) قديمه ما لو كان ذلك عادت بهما أول الأمر لم يكن نشوزا وكذا قوله بعد لطف الخ شيعتوا في ل على الجلال خرج البعده من هي دائما كذلك فليس نشوزا الآن زاد قوله امرأته وجبوسا لانه لا يكون الا عن كراهه وبذلك دارق السبب والشم لانه قد يكون لسوء التعلق لكن لم تأديها عليه ولو بلا حكمة فأنه حكى أن رجلا به الى عمر يشكو اليه خلق زوجته فوقف يمايه فتنظره فسمع امرأته تستطيل عليه فبساتها وهوسا كت لا يرد عليها فانصرف الرجل فقال اذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالي فخرج عمر فصرخ أمه ليا فناداه ما حاجتنا ما أتى فقال ما أمير المؤمنين جئت أشكو اليك خلق زوجتي واستطاعتها على فسمعت زوجتي كذلك فخرجت وقلت اذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالي فقال عمر انما تعلمتها لحقوق لها على انها لم تباخنة لطماعي خايرة غلبت نفسا لفتيا في رضاءه لولدى وليس ذلك يلجب عليها وسكن قلبى بهما عن الحرام فاما تعلمتها ذلك فقال الرجل ما أمير المؤمنين وكذلك زوجتي قال فتمسكها بالتي فاغامى منه يسيرة عبد البر (قوله بلا جبر) الراد في جبر مؤثرتا حقهما في نصوصهم لم تحرم حيث بخلاف في المصنف ولا يحرم لانه حقه شرح م (د) بأن نام في عليها يسدا عن فراشها (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يدكر لها ما في الصميم اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها الغنى الملائكة حتى تصعب أى سبها حتى ترجع الى طاعته (قوله في الحق الواجب ليك) والحق الواجب للزوج على الزوجة أربعة طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها اليه ولازمة السكن والحق الواجب على الزوج للزوجة أربعة أيضا معاشرتها

زوجه لانه حقه
والواحدة الرجوع
شاع وباتت قبل علم
الزوج بلا يقضى (فصل)
في حكم الشقاق بالتمسك
بين الزوجين وهو أنهما
أحدهما أو منهما فلو (ظاهر)
إمارة نشوزها / قولا كان
تصيه بكلام خشن بعدان
كان يلين أو فعلا كان يجيد
منها امرأته وجبوسا بعد
لطف وطلاقة وجه (وهذا)
بلا جبر وضرب لطماعي
هذا وأتوب عما وقع منها
بشر عذرو الوضوء كان يقول
لها اتقي الله في الحق الواجب
لي عليك واحذري العقوبة
وبين لها أن النشوز يستحق
التفقة والفسم (أو علم)
نشوزها

(وهذا) (وهجر ما في مضجع وشهر) (ها وان لم يشكر التشوز) (ان انا) الضرب قال الله تعالى والاقبال في ثنائون
نشوز من نظروا وهجر من في الضاحج واغريهم والخوف (٢٧٨) فيه معنى العلم كما في قوله في خاف

بالصروف وموتها والمهر والقسم ا ب د (قوله وعظما) أي ضاحج ل (قوله
في مضجع) بفتح الميم ويحذف كسر ما أي الوطء أو الفراش م د قال ضجع الرجل
وصحبه على الأرض وبأيد ضجع اه غشا وقول م د أي الوطء أو الفراش أي وان
أى الى تخويف حقا من ذلك اسم كما هو معلوم ان التشوز يسقط حقا من ذلك
وهذا قاف ملحق في المرتبة الاولى اه رشيدى (قوله وضربها) أي يضوبه
لا بسوط وعصى ولا يبلغ ضرب الحر تاربعين وغيره عشرين اه ح ل لكن
في شرح م د انه يضرب بضو الصبي والسوط وليس لئلا يضره ضرب فيه
المستحق من منعه حقه الا هذا واليد شوري أي اذا امتنع من أداء حق سيده قال
ق ل على الجلال واخذ رشيدى كسبر والطيب أم لا يتقل للمرتبة الثانية
الا اذا تعد الاولى اه فكان الاولى للمصنف التعبير بالقضاء بان يقول فجهربها
فضر بها الكعبين بالواو اقتد بها الآية الكريمة واجب عن الآية بان الواو فيها
بمعنى أو التي للتوزيع (قوله ان انا) أي ان علم أنه يضرب م د (قوله
جنفا) أي ملاء عن الحق خطأ وقوله أو تخافان تسمي ذلك بالزيادة على الثلث
أو تضيق غنى مثلا اه حلابن (قوله فلا يضرب اذا لم يخذ) أي يصرم لاه
عقوبة بلا فائدة ح ل (قوله بمرها) وهو ما عظم الله عرفا ح ل وقوله مع ذلك
أي مع جواز الضرب ان انا قالوا في الضرب خلاف روى الصبي قالوا لم يعدم العفو
لان ضرب به لا ادب مصلته له وضرب الزوج زوجته مصلته لنفسه شرح الروض
(قوله فوق ثلاث) محذوف غير الابوين والانياء أماء ولا فلا يجوز هجرهم بطريقة
عين لعنهم عن غيرهم كالا يخفى شوري (قوله لمخاضه) أولا من معا
ح ل وم د (قوله واصلاح دينها) أي نقط (قوله ولعل هذا) أي التفصيل
مرادهم وهو العتد (قوله كعبين مالك وصاحبيه) وهما رارة بن الربيع
وهلال بن أمية اه روى وهم الثلاثة الذين ظفروا عن غزوة تبوك المذكورون
في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين ظفروا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت
الآية وأوائل اسمائهم جئت في لفظ مكة وأواخر اسماء آباءهم جئت في لفظ عكة
شوري ومرادهم الميم بمرأوى (قوله ان القول قوله) فقوله مقبول في نشرها
يمينه بالنسبة لجواز الضرب لاسقوط الثقة والكسوة قال جروم على فيقال تمسلم
جراؤه واشتهاره والا يصدق ح ل (قوله الرمة فاض) أي ان كان أهلا فلام

من موسى جنفا أو اثا وتبينها
لضرب بالعادة م د زادق
فلا يضرب اذا لم يخذ كالا
يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها
وهذا لا يوسع ذلك فالاولى
العفو يخرج بالمضجع الهجر
في الكلام فلا يجوز زفوق
ثلاثة أيام ويوزع فيها العتد
الصحيح لا يجعل لمسلم ان هجر
أناه قوف ثلاثة لكن هذا
كما قال جمع محمول على ما اذا
قصد هجر ما ردها لخطئته
فان قصد به ردها عن العصية
واصلاح دينها فلا يجرم ولعل
هذا مرادهم اذا تشوز حيث تشد
هذر شري والعجربى الكلام
له جازم مطلقا ومنه هجره
على اقتضائه وسلم كعبين
مالك وصاحبيه ونبيه
المصاحبة عن كلامهم ولو
ضربها وادعى انه بسبب
نشوزها رادعت عنه
فيه احتمالا ان في الطلب
قال والذي يقرى في نطق أن
القول قوله لان الشرع جعله
ولي في ذلك (لو لم يحا حقا
كفهم) ونقطة (الرمة
الفاضى وفاه) كسائر
المتن من اداه الحقوى

(أوداها) بستم أو نحو (بلا سبب نهام) عن ذلك وأغاليه سروره لأن أصالة الخلق تشكرين الزوجين والتعزير عليهما
 يورث وحشة بينهما يقتصر أولا على انتهى لعل الحال يلتمس بينهما (ثم) أن عاد اليه (عززه) بما مراد ان طالته (أودعي
 كل) منهما (فقدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بمعرفة) خبرهما من عوده الى ظله فان لم يمنع
 الحال بينهما الى أن يرجعا من حالهما (٢٧٩) (تأان اشتد شقاق) بينهما بان داما على التساب والتضارب

(بعت) القاضي وجوبا
 (لاكل) منهما (حكما) برضاها
 (وسن) كونها (من أهلها)
 ليظفر أمرها بعد اختلاف
 حكمه به وحكمها بها
 ومعرفة ما عدها في ذلك
 ويصلح بينهما أو يفرقان
 حسب الإصلاح على ما يأتي
 لأنه وإن خفت شقاق بينهما
 فإن اختلف رأي الحكيمين
 بعت القاضي آخر من يعتصم
 على شي هو التصريح بسن
 كونهما من أهل الزوجين
 من زبادي واعتبر برضاها
 لأن الحكيمين وكيلا كان
 قلت (وهما وكيلا لهما)
 لهما كان من جهة الحكم
 لأن الحال قد يؤدي الى
 الفراق والبصع حق الزوج
 والمال حق الزوجة وهما
 رشيدان فلا يربى عليهما
 في حقهما (فيترك) هو
 (حكمه) بطلاق أو خلع
 وتوكل هي (حكمها) بذل
 أموس (وقبول) لطلاق به
 و يفرقان بينهما ان رأيه

سأهل لكونه محمورا عليه الرولية ذلك شرح م ر (قوله) وإذا شأها بلا سبب
 ولو كان لا ينفى عليها وإنما يكره بصحتها المرض أو كبر أو نحو وهو مرض عنها فلا شيء
 عليه ويسن لها استطاعه بما يجب كان قدر فيه بترك بعض حقها كانه يسن له
 إذا كرهت منه لما ذكر أن يستطاعها بما يجب من زيادة الثقة ونحوها شرح
 م ر (قوله بمعرفة) متعلق بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كما في شرح م ر
 واكتفى بمعرفة المرأة البينة على ذلك وقوله من عوده متعلق بمنع (قوله) أمال بينهما
 أي في السكن وللظاهر أن الجلالة لا يتأتى معها قوله كان اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر
 م ر الجلالة في تعدد الزوج فقط وقد قال يمكن اشتداد ذلك تفاق مع الجلالة
 بصعودها أو بتزوج أحدهما إلا أن ترا قبل (قوله شقاق) في خلاف
 وقوله لينظر متعلق بقوله بعت (قوله وكيلا) فيعزلان عما ينزله الوكيل
 شيئا (قوله لأن الحال الخ) عليه وقوله لهما كان (قوله وهما رشيدان) هو
 ظاهر في الزوجة ليتأتى بذلك العوض لا في الزوج لانه لا يوزع السفيه فيصع
 توكيله في س (قوله وأخلع منه) يعلم مسابقة ذكر الخلع عقب هذا الباب
 وأيضاً القالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شو برى (قوله وقبول) الواو
 في الموضوعين يعني أو شو برى وفيه أن الموضوع الأول فيه ألا الواو والواو في الثاني
 متبينة فلا وجه لكلام المحقق

(كتاب الخلع)

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع يقصها الذي هو المصدر وأصل ومنه الكرامة وقد
 يستعمل كأن كانت نسيءة فبعضها منه ويظهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما
 ولا مباحا لوعش وهو نوع من الطلاق وقد مر عليه تربيته غالبا على الشقاق
 برماوى وقوله اسم مصدرية نظرا لأن اسم المصدر ما نقص عن حروف فعله وهذا
 مساو للفظه وهو خلع فهو مصدر مماحى إلا أن يقال أنه اسم مصدر تخالفا لالخلع
 (قوله من لباس لكم) أي كاللباس ووجه التشبه بين اللباس والرجل والمرأة
 أن كلاهما ملاءق صاحبه ويستعمل عليه عند المعاقرة والاضاحجة كما يلاصق
 اللباس صاحبه ويستعمل عليه وقيل كون كل منهما يستصاحبه عما يكره من

صوابا فان لم يرضيا بينهما لم يتفادى شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى لهما ظفر حقه ولا يكتفى بحكم واحد ويشترط
 فيها اسلام وحرمة وعد التواشدة الى القصد من بينهما الموانع اشتراط فيها ذلك مع انتهاء وكيلا لتعلق وكانها
 نفل الحاكم كافي أمينة ويسن كونهما كرين *(كتاب الخلع)* بضم الخاء من الخلع يقصها وهو التزاع لان
 كلام الزوجين لباس الآخرة قال الله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن

الفواحش كاستر الثوب العروة اه ابن عقوب على المختصر (قوله كما به مفارقة
 الاخر فرع لياسه) أي الحمى لاجل قوله كما به والاخذ فرع المعنوي حقيقة
 وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق والنفقة فتشاهان كل فرقة تسمى خلعا واجيب
 بأن هذه التسمية لا توجب التسمية (قوله فان طين لك من شيء منه) أي ولو
 في مقابلة تلك العصبة فهي شاملة للذي وزيادة وان كانت الآية الاخرى اصرح
 من هذا وهي قوله تعالى فلا جناح عليهم فيما اقتدت به حل وسياق الاستدلال
 بها على ان لفظ القاداة من صريح الطلع وهو المعتمد وفيه ان الآية الاولى والحديث
 ظهران على ما اذا كان عوض الطلع من الصداق والذم في أهم الآن يقال بياس
 غير الصداق على الصداق اه شيئا قل السبكي والذي يصرح ان الصبيح ثلاثة
 ان لا أصل وان لم أصل ولا فعلن كذا في هذا الشهر فالاول ان تنفع فيها الطلع لانهما
 تطبيق بالدم ولا يتحقق الا بالاحرق قد صادهما الا آخرها ساظم تطلق وليس للغير
 هنا الا وجه جئت فقط لانهما تلقت بسلب كلي والعدم في جميع الوقت بخلاف
 الثالث أي لا فعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد ان يفعل كذا في هذا الشهر
 او انها تطعمه دينه في شهر كذا او يقضيه دينه في شهر كذا ثم يخالف قبل انقضاء
 الشهر وبعد تمكنه من الفعل او تمكنها عمدا كثر ثم تزوجها ووضي الشهر
 ولم تزجها الصفة فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة ورافقه الساجي واتفق به
 شيخانم د وتبين بطلان الطلع اما لو طلق الثلاث بدخول مطلق فان الطلع
 يتخلص فيه وصوب البقيني وتبعه الزركشي اخلص مطلقا أي لا فرق بين
 الاثبات والثني اه نى لمصاوق ولم فقط راجع لجهة أي وأما البر فله جهات وهو
 الفصل في أي وقت وعبارة البر ماوى وهو يخلص من الطلاق الثلاث في الخلف على
 الثني مطلقا ومقيد او على الاثبات المطلق وكذا التقيد وقال العلامة م ولا يخلص
 في الاثبات التقيد فهو قوله لا فعلن كذا في هذا الشهر اه لما فيه من تعقيب البر
 باختياره أي ان وقع الطلع بعد التمكن من فعل المألوف عليه والا بان وقع قبل
 التمكن فيقتضيه يخلصه هم على هر وفي قول وهو يخلص من الطلاق الثلاث
 مطلقا كما ذكره الساجي وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم اه لكن في صورة
 الاثبات التقيد لا بد ان يخالف وقد بقي من الزمن خزانة يسع فعل المألوف عليه حتى
 يتمه الطلع والا فلا ينقضى اه وفي جميع صور الطلع لا بد أن يكون التقيد الثاني
 على مذهب الامام الشافعي اذا عقد واقبل انقضاه العقد وفعل المألوف عليه فان
 عقدوا بالثو كسيل أي تو كسيل اجنبي كما يقع الآن على مذهب الحنفى فلا يصح بل

فكان به مفارقة الآخر فرع
 لياسه والاصل فيه قبل
 الاجماع آية فان طين لك
 من شيء منه نفسا والامر
 به في خبر البضاري في امرأة
 ثابت ابن قيس بقوله له اقبل
 الحديقة واطعمها طليقة

يلحقه الطلاق في العصة الثانية إذا وجد المهر على لان شرطه صفة تلحق أى
 شرط كونه مطلقاً من وقوع الطلاق الثلاث عند المهر إلى انقضاء العدة
 وهل المهر على عليه بعد انقضائها ثم بعد فليذكر ما يقع الا من المهر اه شيئاً
 محققاً التكبير لانه اذا قبل المهر على قبل انقضاء العدة يقع الطلاق الثلاث
 عنده كما هو مذكور في كتبهم (قوله مفرقة) أى لفظة حصل للفرقة ل
 (قوله ولو بلغها فمأداة) للتيميم ولله تمده صريح ان ذكر المال أو غيره خلافاً
 لمحل (قوله مبوض) وان لم يذكر كسر كما يأتي في قوله لم يجرى بلاذ كرموش الخ
 لانه مذكور تقديره كما يأتي في قوله الشورى أما فرقة بلا عوض أو مبوض غير مقصود
 كعدم أو مقصود واجب لغير من ذكرناه لا يكون خلعاً بل رجياً (قوله راجع
 لجهة الزوج) أى وحده أى ليصح بالمهر ما هو المهر على عشرة خمسة وخمسة
 لا ييهام خلافاً لما هو ثابت به من المثل كما لو تزوجها بالقول على ان لا ييهام الفاحش
 بفسد المهر والى ويصح به المثل ع ش وقول ع ش راجع لجهة الزوج أى وحده
 الخ مخالف لكلام الشورى الا في الناقلة من الصفقة الا ان فرق بين التطبيق
 بالبراءة وغيره اه فلورجع لجهة الزوج كالمعلق ملاحظاً على البراءة بما لم يعل
 غير فانه مدعى وهل يبرأ الا جنى أولاً قال البرماوى يبرأ فليعلمها على ارائه
 واما غيره فغير مبرأ منهم لانه محصية بان كانت بالتمه مائة رشيعة عالمة بالقد والبراءة
 هل يقع بانظار الرجوع بضعة للزوج أو رجياً بنظر الرجوع البعض الآخر لغيره
 خال جبر الأقرب الأول وعليه هل يبرأ من كل من الا جنى والزوج أو لا حرره قال
 البرماوى يبرأ ان لو وجد مبيعة البراءة وقوله الأقرب الأول لان رجوعه لغير الزوج
 يحتل له مانعاً للبيونة أو غير مقتضى لما على التالى البيونة واضحة وكذا على الأول
 اذ كونه مانعاً لما يقبضه ان انقضى لان انقضاه، مقتضى لما كذا في الصفقة شوى فيه
 انه مضائق لبراءة له اذا وجد مقتضى ومانع فغلب المانع ولذا أبرأ منه بقوله كذا
 في الصفقة ويمكن ان يقال انه من اجتماع مقتضى وغير مقتضى فيطلب مقتضى
 (قوله وليسده) أى الزوج وهذا جليل لانه اشتراط ابتداء لیسده لم يكن واجبا لجهة
 الزوج فوقع رجياً بشورى (قوله من قود أو غيره) هل بما يجمع جهه مدناً أو لوان لم
 يجمع جهه مدناً كذا التقدي والتعزير لان الكلام في لغرض الاهم ولو لم يفسد
 سوء كذا الفاسد تصدقاً لانه ان كان ذلك الفاسد مقصوداً وقع به المثل
 وان كان غيره مقصوداً وقع رجياً والظاهر ان هذا التقدي والتعزير من المقصود فوجب
 في الخلع عليه ما هو المثل لان الظاهر ان المقصود لا يمتنع به يقابل بما لا جليل المنز

(مفرقة) ولو بلغها فمأداة
 (مبوض) مقصود راجع
 (لجهة الزوج) هذا التيميم
 زبادى في غشمل ذلك رجوع
 العوض للزوج وليسده وما
 لو نالت بما قبلها عليها
 من قود أو غيره

والمنة ولا يسقط الحد والتميز رده لقصد عوضها وقيل بسقطان لأن المقد علم ما
 ينضم الصغر عنهما ورديان ايحاب مهر المثل يبع ذلك والمراد بالعوض ولو تقدير
 قيد دخل ما لو انا على ما في كفاها على ما لا شيء فيه وعلى البراءة من صداقتها
 أو بعضه مع علمها بأنه لا شيء لما عليه حيث يجب مهر المثل حل قال مردلان قوله
 في كفاها على ما لا شيء لما عليه حيث يجب مهر المثل حل قال مردلان قوله
 شيء مجهول (قوله فهو أهم من قول الرخصة الخ) أن قلت ان كتاب المصنف انما
 يتعلق بالمحتاج فلم تعرض للرخصة هنا قلت لما أطلق في المنهاج ولم يحدد كان اطلاقه
 مقدا على كونه في كتابه الآخر وهو قوله ياخذ الزوج أي يجعل المطلق على أحد
 التكتابين وهو المنهاج على قيد لاخر فكان هذا القيد مذكور في المنهاج فعرض
 لوجه الامية ويحصل انه تعرض لذلك إشارة للعبارة عن شبهة المحل في عدم قيده
 كلام المنهاج بكلام الرخصة كما هو عادته لان عبارتهما متشابهة اه شو برى أي
 معيه تان الا خفليس يقيد بل مثله اسقاط نحو القصاص وكذلك الزوج ليس قيدا
 فتدبر (قوله وضع لم يقل وزوجة) لتلاشك رجع الماتم (قوله لما قال أمرهما)
 هذا بالنسبة للصداقا كان غير ما ذنوه في الخلق اما هو فيسلم له العوض في أوجه
 الوجهين شرح هو (قوله ليأمره) ويضمن الولي ما سلم للسعيه باذنه اذا تلف
 في يد السعيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه س (قوله الا لا يدفع له) أي وقد
 دلت قرينة على اراقة التلك كان قال لا صرفه في حوائجي والأوقع رجعا ولا مال
 ولو سلمت المختلعة العوض لسعيه بتبرافن وليه وكان دينا رجع عليه عليها وهي
 على السعيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء له ولا لطلبه بعد وشده وان كان
 عينا أخذها الولي منه فان تلفت في يد السعيه وكان الولي عالما في الضمان وجهان
 أحدهما الضمان اه هو أو بما لا رجع عليها بهر المثل وفي قول يبدل العوض والدفع
 للبعد كالدفع لسعيه الا ان المختلعة تطلبه بما تلف في يده بدعيه اه سم زى
 (قوله رقبته) وعلى وليه المبادرة الى أخذ منه فان لم يأخذ منه حتى تلف فلا حرم
 على الزوجة شو برى (قوله وخرج بمالك أمرهما) الاولى ان قول وخرج بالبعد
 والمجهور عليه بسفه (قوله اذا خالع في نوبته) أي لا العوض لن وقع الطلع في نوبته
 يقبض جميع العوض ان وقع الطلع في نوبته وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يأخذ
 منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وان وقع القبض في نوبته هو وان لم يكن مهابة فهو بينهما
 بالقسط وحيد يقبض ما قبضه لا جميع العوض حل (قوله قابلا) كطالقت على
 ألف في ذمة ثلث قبل وقوله أو ملتها كان قالت طلقني على ألف في ذمتي فيقول

ذمة لهم من قول الرخصة
 أصلها ياخذ الزوج
 (وأركانها) خمسة (ماتم)
 لعوض (وضع) وعوض
 نوبته فيزوج بشرط فيه
 صحة طلاق فيجمع من عبدة
 ومجهور عليه (بسفه)
 ولو بلاذن ومن سكران
 لا من سبي ويجنون ومكره
 كما ساقى (ويُدفع عوض
 لما لا أمرهما) من سيد
 وولي أو لها باذنه ليبرأ
 الدافع منه ثم ان قيد أحدهما
 الطلاق بالدفع له كان قال
 ان دفعتي كذا لم تطلق
 الا بالدفع اليه وتبرأه وخرج
 بمالك أمرهما الكتاب
 يدفع العوض له ولو بلاذن
 لا مستقل ومثله البعض
 الهابا اذا خالع في نوبته
 (و) شرط في الماتم قابلا
 كان أو ملتها

ملقن على ذلك (قوله فوهم من تعبده بالقابل) فيه أن المتعبد علم من القابل
 يعربق الأولى أو المساواة لأن المراد بالقابل ما كان عند المشتري كأن الزوج
 كالبايع فيشمل المتعبد وعلى كل لا عموم شو يرى (قوله الملاق تصرف) أي يبيع
 التزامه المال ويجب دفعه حالا وهذا المراد للمحل بقوله يبيع خلمه فخر حنف السفيهة
 لأنها لا يصد التزامها المال فيقع عليها رجبيا وترجبت الأمة فلا يجب عليها دفع
 المال حالا هذا مراده والاقتضاء أن خلع الأمة بغير إذن سيدها غير صحيح لأنها ليست
 مطلقه التصرف للمال ولو كان غير صحيح لما ترتب عليه البيّنون مع لزوم العوض في ذمتها
 في مسئلة الدين غايه الامتناع لطلبها حالا وإما الجواب عن الأمة بأنه يمكن
 أن يقال هي مطلقه التصرف للمال في ذمتها فمخالفت لكل ما هم انطلق التصرف
 من مبيع يبيع وشراؤه حل وعبرة قد وزى وشروط في الماترى أى لم يقع الخلع بما
 التزم لأبعته فانه صحيح مطلقا وقد يقال هو شرط لصحة الخلع بالنسبة للسفيهة لأن
 عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلا ووقوعه رجبيا كما سيذكره (قوله
 بأن يكون غير محجور عليه) دخل السفيهة الممل حل (قوله فلو اختلفت) مخرج على
 مفهوم قوله اطلاق تصرف (قوله أمة) أي رشيدة خلافا لما في شرح البهجة من
 قوله ولو لسفيهة إذ لا فرق بين الحرية والأمة اه زى وعبرة هو اما السفيهة
 فكالحرة السفيهة أى يقع رجبيا ولا مال وظاهره وإن عين لها السيد عينا من
 أعيان ماله مع انتهائين بها لأن العوض ليس منها كما قاله ع ش على مر وقد يقال
 أن أطلق أوعين لها قدرا فالواجب يكون في نحو كسها مع أن كسها السيد يقتضاه
 انتهائين به (قوله ولو مكتوبة) حل ولو فائدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما إذا كان
 بد من في ذمتها فان الممتدان الخلع لا يقع بالمسي الذي في النقطة بل بغير المثل خلافا
 للشارح مستمايو تخفى كلام زى وقرره شيخنا قال ع ش ولعل الفرق بين
 المكتوبة وغيره أن المكتوبة لما كانت مع السيد كالمستقاة ولكنها ممنوعة من
 التبرع نزل التزامها العوض الذي لا يتمكن من دفعه حالا بترك العوض الفاسد وقوله
 أو غيره) كالاختصاص ع ش (قوله بانتهاه الأذن) فيه التضمن لعدم الأذن
 لما في الخلع حل قال الشوبري لا يقال فيه فهو ولاه لا يشمل ما إذا حسان فساد
 العوض بسبب عدم صلوحه للعوضيه كالخمر لا نقول القرض عدم الأذن وهو كاف
 في التعديل وإن علل بعض الأفراد بشئ آخر هو عدم صلوحه العوضيه شو يرى (قوله
 انما خالط به) شامل للمكتوبة وإن كانت تملك لأن ملكها ضعيف مل وع ش
 على مر قال حل كما يبيع التزام الرقيق الدين يعربق الضمان ويطالب به بعد

فهو اعم من تعبده بالقابل
 (الملاق تصرف مالى) بأن
 يكون غير محجور عليه لأن
 انه صرف المالى هو المقصود
 من الخلع (فلو اختلفت أمة)
 ولو مكتوبة (بلاذن سيد)
 لها (بعين) من مال أو غيره
 لسيدا أو غيره فهو اعم من
 قوله عين ماله (بانه ع ش
 مثل في ذمتها) فساد العوض
 بانتهاه الأذن فيه (أو بد من)
 في ذمتها (فيه) أى بالدين
 : من ثم ما ثبت في ذمتها انما
 تطالب به

المعق واليسار لا يقال جهالة الوقت تؤذي الى جهالة الموضع لا ناقرون هذا تأجيل
 ثبت بالشروع لا بالجعل ومنه يؤخذ انه لو ثبت بالجعل بان قال نالعتك على كذا ولا
 أطالها الا بعد المعق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه قصر ج بمقتضى العقد
 لان مقتضى عقد الخلع وجوب الموضع حالا (قوله بعد المعق) أى حتى السكك م ر
 (قوله فان أطلقه) أى الاذن أى لم يقدرها قدر ما لم يرض لها عينا والحال انها سمت قدرا
 في عقد الخلع سواء كان ذلك القدر مساويا للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك
 القدر الذى سمت مساويا للمهر المثل أو أقل نطق بجمعه بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان
 أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسبها الحادث بعد الخلع والرائد
 عليه تبعه به بعد عقدها شيئا ويؤخذ أيضا من زى (قوله وجب مهر مثل) أى
 وجب ما عاينها عليه ووجب مهر مثل الخلق كان الاولى ان يقول بأن أطلقه وسمت
 قدر أصح الخلع عما سمته به وتعلق مهر المثل بقل بنحو كسبها بمقتضى جواب الشرط
 وبعض الذمط والمعامل ان السيد اما ان ياذن لها أولا واذن فاما ان يطلق
 أو يقدرا أو يعين عينا واذن لها ان ياذن فاما ان يقتلعه يعين أو يعين (قوله عاينها) أى
 أى وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع حره اه ح ل (قوله فبما ذكر)
 أى في مسئلة المطلاق والتقدير وقد علمت ان كلامه شمل السفينة وفي معه
 الخلع اذا كانت سفينة ولم يكن لها كسب فخر ح ل (قوله عاينها) أى الخلع ح ن
 (قوله بمحمودة) أى حره ح ، (قوله ولعاذكر المال) وان كان باهلا بالخال (قوله
 فيه) أى المال وقوله لانها ليست لمج راجع لقوله ولعاذكر المال وقوله وليس
 لوليها راجع لقوله ون اذن الولي فيه ومعهم ما لم يحش على ما لها من الزوج ولم يكن
 دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جوازها على وحده كافيده شرح م ر قال ع ش نقلا
 عن م ع على جرو مع ذلك لا يذ ا الز ج المدفوع به يقع بجمعا لعدم صحة المقابل
 (قوله بعد الدخول) أو ما عاينها كاستدخال النكاح (قوله بأنها بلا مال) لانه
 طلاق قبل الدخول حل (قوله يقع طلاق) سواء فراه أو ضمير التماس قبولها أو لم
 يراه أو ضمير التماس قبولها أولا أخذ من قوله الا ان ينوبه الخ لانه مستثنى من أمر
 عام والتقدير لم يقع طلاق في جميع الاحوال الا في هذه المسئلة للمورار مع استثنى
 منها صورة فقهه ثلاث صور لا يقع فيها ملاق أسلا وبارة البرماوى سواء ذكر مالا
 أولا وليس لها طلاق وحى توقف على قبول الا هذا (قوله بمما ذكر) أى من قوله
 اختلعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت حل (قوله الا ان ينوبه) أى الطلاق
 بالعلم (قوله ولم يضر) أى لم يضر التماس أى طلب والتظاهر انه لا حاجة الى

أخذ الملقى واليسار (أو)
 اختلعت (ماذ كان ألقته)
 أى الاذن (وجب مهر مثل
 في محولها) عا في يدها
 من مال فبما ذمها ذمها
 (وان قدر) لها (دينا)
 في ذمتها كدينار (تعلق)
 القدر (بذلك) أى عاذاكر
 من كسبها ونحوها فان لم يكن لها
 قيام ر كسب ولا نحوه
 بنت المال في ذمتها وصوم
 ر يادنى (أو عين عاينها) أى
 من مده (قيمت) للموص
 فلو زادت على ما قدره أو عينه
 أو على مهر المثل في صورة
 الاطلاق طوبت بالرائد
 بعد المعق واليسار (أو)
 اختلعت (محمودة بسفينة
 طلقه رعيها) ولما ذكر
 المال وان اذن الولي فيه
 لانها ليست من أهل التزلمه
 وليس لوليها رعا مالها الى
 مثل ذلك وطاهر ان ذلك بعد
 الدخول والايقاع بانسابا
 مال وصرحه السورى
 في نكته ولو نالها من قبل
 لم يقع طلاق كما فهم مما ذكر
 ويصح به الاصل الا ان
 يويه ولم يضر التماس قبولها

فيقع وجبها كما سيأتي وللحديث الجرح (٢٥٥) من زيادة (أو) اختلت (مرضاة مرض موت مع) لانها

التصديق في ملأ (وحسب
من الثلث ذلك على مهر مثل)
بمختلف مهر المثل لو اقبل منه
فمن رأس المال لان التبرع
انما هو بالاشارة (و شرط في)
الصنع ملك الزوج له فيصنع
الثلث (في رجعية) لانها
كأن وحقق حكمه من
الاحكام لا ياتي اذ لا تامة
فيه والمطلوع بعد الوفاة أو مطلق
مطلق في ذمة أو اسلام أحد
الزوجين أو التيسير أو نحوهما
موقوف (و شرط في)
الموت صحة امداقه فلو
خالها بغاسد قصد كعبول
وغيره ميتة غير مؤجل كعبول
(بانت) لو قوعه بعوض (بمهر
مثل) لا المردة عندفساد
العوض كافي فساد للمداق
(أو) بغاسد (لا قصد)
كدم وحشرات (نرجسي)
لان مثل ذلك لا يقصد بحال
فكأنه لم يطلع في شيء
بمختلف للينة لانهما قد
قصد للضرورة وللبراج
وتيسير غاسد أهم من
نسيه كعبول وغير وقولي
يقصد مع قوله أولا إلى آخره
من زيادة ولو نال معام
وعهوله د ورجب مهر

الانكاس لانه لا يترجم نية قبوله طلبه وقوله أيضا لو يقصر فان انصره لم يقع لانه
في المعنى مطلق على قبوله لم يقبل وقوله فيقع وجبها أي في اللغو بها حل ولا
فيقع بها تنصم هذه لقوله فيما تقدم ولا يقع بها نسا وضمن قوله فيقع وجبها الصورة
التي تكون مورا للمحور وبسبعة أسنان يقع فيها الطلاق بانها لو اتان يقع فيها
وجبها وثلاث لا يقع فيها طلاق أصلا من ل بنوع تصرف وتظهر حكمها منهم
هنا لا بد من نية الطلاق هنا ولو لم يقبل حر اه برما في (قوله فيقع وجبها)
لانه طلاق مستقل بلا عوض (قوله زائد على مهر المثل) فان لم يصح الزائد
الثلث ولم يجر الوتة فصح المسمى ورجع بمهر المثل و ل على الجلال وقال
في شرح الرض خان ثالث جسد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فلها بالتصنفه
فان استحقه الثلث اخذ منه والا فله المبادئ ان ياخذ الثلث نصف وما احتقه الثلث من
النصف المثلثين وبين أن يقع زوايا خذ المثل من تركتها (قوله لان التبرع
انما هو بالاشارة) ومهر المثل في نظره المصلحة لا يقال ان الزائد وصية لوات وهو
الروح لغر وجبها لم يلح عن الاوفض ان ووت من جهة أخرى كأن كان ابن حم
فازا تدومية لوات (قوله ملك الزوج له) أي من جهة الانصاع به له (قوله
لا في يان) ولو بان صله عذلة للرجعية وان كان معاشر الما معاشره الاواج لانها بعد
انقضاء عذتها كالباقي الا في حقوق الطلاق فلهذا عليه ملاصقة بملكها حتى
ياخذ في مقابلتها ما لم يعل تقلل ذلك يظهر من حل (قوله و شرط في العوض)
أي يقع به المثلح صحة امداقه فلو خالها بما لا يصح نظر ان خالها بغاسد
يقصد فهو قيمان وينبغي أن يكون منه هذا التزير والتدق كاعتد به ورد عليه
مال أو امداقها طعم سرور ينقصها فان امداقها صحيح ولا يصح أن يخالها على ذلك أي
على نعليه سرور بنفسها لتعدو التعليم فهذا يختلف للمذرجل (قوله وغيره ميتة)
كان ثالثا لثاني على هذا الجرح أو عذلة للينة أو على هذا وهو في الواقع خراوية
حل (قوله كدم) علمه أو جهله كما هو ظاهر اطلاقهم حل (قوله وحتران) أي
لا يصح معها حل وتظهر بعضهم ضابط ذلك فقال

بغاسد يقصد أو ذى جهل * المثلح واقع بمهر المثل
رجعي ولا مال فيه ما قصد * وبالمسمى ان بما يصح عقد

(قوله فسد) أي العوض (قوله لم يكن به شيء) أي وان كان علمه و كذا كان
في كفاشي فاسد مقصود علمه أولا فان كان في كفاش لم يصح وعلمه وقع الطلاق
في مقابلته وان كان في كفاش غير مقصود علمه أولا وقع وجبها اه من ل (قوله اذ لم)

المثل أو يصح وطعمه معلوم مع ٧٤ يث في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابلها من مهر المثل ولو نال
بما في كفاش لم يكن فيه شيء بابت بمهر المثل وانما يتألف في المثلح كعبول اذ لم يعلق أو علق باعطائه وأمكن مع الجهل

يعلق الخ) كقولنا التلث على ثوب في ذمك فانها بين يمين التلث وأما الوفاق
بجهول فان كان يمكن اعطاء المطلق عليه كأن أعطيتي ثوبا فانت طالق بانت
بغير التلث باعطاءها له كما أشار إليه بقوله أو طلق الخ فإن كان لا يمكن اعطاء المطلق
عليه كأن علق عليها على اعطاء ما في كتابها لم يمكن فيه شيء لم تطلق شيئا
(قوله فلو قال) أي لرشيده وهذا صريح بقوله أو طلق وعبرز قوله أو طلق الخ
ما لو قال طلقك على أن تطيق ما في كتابك ولا شيء في كتابها فجهول لا يمكن
اعطاؤه وهو في الحقيقة أي قولها أن أبرأتي من ذنبك الخ مفهوم قوله وأما
الجهول وقال بعضهم أنه مفهوم قوله أو طلق باعطاءه لا مطلق بالبراءة لا باعطاءه
(قوله لم تطلق) عمله إذا دخل بعد البراءة طلقك فان قال بعد هذا نظر أن نكحها
وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الأول في عدم الطلاق لم يقع والواقع أما لو
قالت لها ان طلقتي فانت بريء من مدافعي وهي باهتية فطلقها نظر أن نكحها
ورحب مهر التلث له عليها وإن علم الفساد كان وحيا وبذا يجمع بين التناقض في هذه
المسألة رى ويقع كثيرا أن يحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له
أبرأتك فيقول لها إن كنت براءة قلت فانت طالق والذي يظهر أنها أبرأتها من
معلوم وهي رشيده وقع الطلاق رحيما تطليقه على مجردة البراءة وقد وجدت
بقولها أبرأتك قبل أن يعلق لا بأسا لأنه لم يأخذ عوضا في مقابل الطلاق لمصلحة البراءة
قبل اه ع ش على مد (قوله بذلك) أي بقاسد قصد (قوله في رحميا) حيث
صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المنصوب أو الخو بخلاف ما لو قال على هذا
العبد وهو في الواقع منصوب بمبيع بآثار التلث اه ع ش على مد عند قوله فيما
يأتي أو صرح بأسد غلال لم يلح منصوب وقوله في رحميا والفرق أن الزوجة غير
متبرعة بما تبذله لا بما تبذل المال لتبر مفعلة الضرر له أو الزوج لم يبذل لها ذلك
مما نأطره المال بخلاف غيرها لانه متبرع بما يبذله فإذا صرح بالتمتع فمصرح
بترك التمتع حل (قوله فلو قد الخ) في هذا التفريع نظر لأن يقال هو متبرع
على ما علم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لا ما يقول لو كان مفرعا على
ذلك لا تقتضي الطلاق بالمصلحة مطلقا حل هذا غير ظاهر بل هو مفرع على ما علم
من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله نقص عنه) ولو أنها تسامحه حل
(قوله نقص الوكيل) أي نقصا فاحشا لا تسامحه وفارقت ما قبلها بأن التقدير
يخرج عنه بأي نقص بخلاف الجهول عليه الإطلاق لا يخرج عنه إلا بالنقص
الفاش ومثل النقص ما لو خلع بمؤجل أو بغير مد البلاء أو بغير الجنس أو بالصفة

فلو قال أن أبرأتني من ذنبك
فانت طالق فأبرأت منه
وهو جهول لم تطلق لعدم
وجود الصفة واستثنى من
وجوب مهر التلث بالخلع ضرر
خلع الكفار به إذا وقع
الاسلام بمذيقه كما في
المهر وخرج نزياد في ضمير
خالعها خلعه مع الاجنبي
بذلك فيقرب رحيما (ولها) أي
أبرز حين (أو كبل) في الخلع
(أو كبل) الزوج (أو كبله
ما لا ينقص) عنه أو خلع
بغير الجنس (لم تطلق)
فإنما لغة كما في البيع
بخلاف ما لو أقصر أو زاد
عليه ولو من غير جنسه لانه
أي بالمأذون فيه ووافي
الثانية خيرا (أو طلق)
الوكيل (نقص) الوكيل
(عن مهر التلث بآثاره) أي
بغير التلث

كما لو بالغ في ماسد وراقت ما قبله بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه ما مضى عليه الشافعي وصححه في أصل
 الزوجية وصحح التنبية وتقدمه الرافعي عن العراقيين والروايات وفي المهمات ان الفتوى عليه والذي صححه الاصل وقال
 الرافعي كما هو أقوى وجهها انها لا تعلق كافي للبيع بدون ثمن المثل اما اذا بالغ بغير المثل أو أكثر فيصح لانه أبقى بقتضى
 مطلق الطلح وزاد في الثانية خبرا كما يجمل (٢٨٧) اطلاق التوكيل في البيع على غن المثل (أو قدرت) أي

الزوج ولو كيلة (لا لا تزاد)

عليه وضاف الطلح لها بأن

قال من مالها بركة كمالها بركة

بغير مثل عليها) فساد

المسمى (أو) اضافته (له) بأن

قال من مالى (لزمه مسماه)

لان مخرج اجني (أو اطلق)

الطلح أي لم يصفه لمأواه

(مكذبا) لم يصفه مسماه لان

صرف اللفظ المطلق اليه

يمكن فكاهه اقتداها بما سمعت

وزيادة من مسماه (و) اذا

غيره (رجع) عليها بما

سمعت بهذا مافى الزوجة

كاملها تقول الاصل فعلها

ما سمعت وعليه الزيادة نظير

فيه الى استغفار العتبات اما

اذا اقتصر على ما قدرته

أو نقص عنه فمقتضىه وان

أطلقت التوكيل لم يرد الوكيل

على مهر المثل فان زاد عليه

فكامل الزاد على المقدار (وصح)

من كل من الزوجين (توكيل

كافر) ولو خلع مسلمة كالمسلم وامضه خلعها في العدة عن أسلمت تحتها ثم أسلم فيها (و امرأة) لاستقلالها

بالاختلاع ولان لها طلاق نفسها بقوله لمسا طنني فذلك اما غليلك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذلك

أو غليلك بمن جاز عليك الشيء جازوك كيلة به (وعبد) وان لم ياذن السيد كالزنا بالغ نفسه وتعبيرى صغى إلى آخره أعم بما

عنه (و) صح (من زوج توكيل مجموع) عليه (مسقه) وان لم ياذن الولي الا لا تعلق بوكيل الزوج في المخرج عهدة

يختلف بوكيل الزوجة فلا يصح ان يكون سفيها وان أد له الولي الا اذا أضاف الميال اليها سفيها وبزهره الا لضرر عدله

في ذلك دارا ان وقع الطلاق رجعا كاختلاع المسفهمة

كما أفاده مروج حل (قوله كالزنا بالغ) أي الزوج (قوله فيصح) أي ما لم ينه عن
 الزيادة والا فلا تعلق بمروى (قوله لمسا دا لمسى) فان قيل ما الفرق بين وكيلة
 ووكيلة فان تقيص وكيلة عن مقدرة لمضيه كانت قد أجبى بان البضع مقوم عليه
 ولا يصح الا بما قدره بخلافه فان قصد ما التمس وهو ما مل باتاه مسماه ووجوب
 مهر المثل بجر (قوله لزمه مسماه) ولا رجوع له عليها بشئ وقوله بعد واذا غرم
 ورجع عليها الخ خاص بصورة الاطلاق كما أفاده ع ش (قوله لا مخرج اجني)
 عبارة شري م ر لان اضافته لثمة اعراض عن التوكيل واستبعاد أى استغفار
 بالخلع مع الزوج (قوله رجع عليها بما سمعت) أي ان نواها والا فخلع اجني فلا
 رجوع له م ر ع ش (قوله مخرج الاصل الخ) فتضاء له لا يطالب بالكل بل
 بالزيادة وليست كذلك وقوله تغريمه الخ أي فلا ينافى له يطالب بالكل أي
 بما سمعت وبما زاد وهي انما تطالب بما سمعت حل (قوله وان أطلقت التوكيل)
 مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكامل الزاد على المقدار رأى بصل بين كونه نصف
 الخلع لمأواه أو يطلق (قوله توكيل كافر) أي ذي أمر حر أو برذلان المرتد
 يصح خلعها للمسلمة في الجملة وذلك اذا طلبت منه ان يطلقها على كذا فأجابها
 فارتد ثم أسلم في العدة كاسيا في كلامه حل (قوله لمضيه خلعها) ضمه معنى
 تخاضه فسداء بن والا فهو يمتدعي بنفسه (قوله لا ستملاها الخ) التحليل
 على الترتيب مع فالو فليل لخصه توكيلها عن الزوجة في الاختلاع والثاني
 فليل لخصه توكيلها عن الزوج في الطلح (قوله وذلك) أي قوله طلق بنفسك (قوله
 فذلك) أي ظاهر لانه اذا جازوك كيلة في طلاق نفسها جازوك كيلة في طلاق غيرها
 (قوله وان لم ياذن السيد) أي في الوكالة (قوله لا اذا أضاف المال اليها الخ) أشار
 بهذا الى أن في مفهوم التلخص لا يصح وليس مفهومه انه لا يصح من الزوجة توصيل
 السفيهة مطلقا (قوله ما ر اطلق) أي لم يصف المار اليها ولا لمؤكد ان أضاف
 المال اليه كان قال في ذمتي أو في مالى فانه يقع رجعا كما في شرح الروض وح ل

كافر) ولو خلع مسلمة كالمسلم وامضه خلعها في العدة عن أسلمت تحتها ثم أسلم فيها (و امرأة) لاستقلالها
 بالاختلاع ولان لها طلاق نفسها بقوله لمسا طنني فذلك اما غليلك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذلك
 أو غليلك بمن جاز عليك الشيء جازوك كيلة به (وعبد) وان لم ياذن السيد كالزنا بالغ نفسه وتعبيرى صغى إلى آخره أعم بما
 عنه (و) صح (من زوج توكيل مجموع) عليه (مسقه) وان لم ياذن الولي الا لا تعلق بوكيل الزوج في المخرج عهدة
 يختلف بوكيل الزوجة فلا يصح ان يكون سفيها وان أد له الولي الا اذا أضاف الميال اليها سفيها وبزهره الا لضرر عدله
 في ذلك دارا ان وقع الطلاق رجعا كاختلاع المسفهمة

(قوله واذا كنت عبدا) ههنا من فروع مسائل المد فكان الاولى تقديمه قبل قوله من روج نو كيل الخ خصوصا والكلام على مسألة السعي لم يرد اذ في منقوله ولا يوكله قبض واجب بان ذكره ههنا مناسبة قوله الا اذا امتنع المال اليها (قوله وان اطلق ولم ياذن السيد الخ) والفرق بين السيد والسفيه في مورد الاطلاق ان السيد قبل الاطلاق يملك المال بخلاف السفيه فانه لا يصح بيعه ولا غيره وامان يرد ارض الجنابة في ذمته فهو مراب رباط الاحكام بالاسباب شيئا عزيزي (قوله طوبى بالمال الخ) واما الزوجة فتطالب بما لا يرداوى وقوله بعد العتق أى لملكه مد (قوله ان قصد الرجوع) ويخرج بين هذا وما مر في نو كيل الحر في قوله ويرجع عليها بما سمعت حيث لم يشترط قصد الرجوع بان المال المأتمن اهل مسقطه المطلبية به ابتداء وانما شرط اطلاقه به بعد انق المجهول وقوعه فضلا عن زونه فلو وقع كان كالا داء المبتدأ بشرط ما مر عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قهره ظاهرة على ان اداءه انما هو من جهتها فلم يشترط رجوعه قصد اه شرح مد وقوله ان قصد الرجوع بان نواها باخلاصه وصكدا ان اطلق يرداوى وهر وى قال شيخنا العزيزى ان كان المراد بقصد الرجوع اياه نواها حال الخلع صحيح ويكون معنى قوله اطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الا على قول التزالي الصائل بان الوكيل اذا اخلع يكون اخلع لها وكلام مد يرافقه وقال امام الحرمين يكن خلع اجبى واعتقد بعضهم اه فالمراد بقصد الرجوع ان لا يرداوى نفسه وقول البرماوى بان نواها بيان لخل قصد الرجوع لا تصور له (قوله وان اذن له فيها) أى في الوكالة وقوله تعلق المال بكسبه أى الحاصل بعد الخلع (قوله رجوع) أى سببه ع ش ما لم قصد التبرع برماوى وصارده س ل قوله رجوع أى وان لم قصد رجوعا لوجود الثمرة الصارفة عن التبرع بها بمواد طلبة العن حسب الخلع (قوله وجهه السبكي) أى المد كود من مرادة المهرم الا لزمها جهة القبض اعتمد مد واعتمد حرا الاطلاق واجاب عن قوله لان ما في الامة الخ بان الكلام في مقام من عدم جهة القبض للسفيه وبراءة الثمة للآذن فيه قياسا على اذن لولى له في المير والتبديل المذكور لا يفتخ في البراءة لانه موجود في قبضه منها باذن وليه فيلزم ومع ذلك قالوا يرداؤه س ل قوله وتعلق الطلاق بدفعه أى يقع رجعا لوجود الصفة مع عدم جهة القبض فليراجع رشيدى على مد وهو غير ظاهر لخالفته كلام الشارح ومور شيئا العزيزى قوله وتعلق الخ بان يقول له الزوج وكنت في طلاقها وعلى الطلاق بدفع المال اليك فيخلق هو

واذا كنت عبدا فانما خلق المال اليها فهو الطالبة وان اطلق ولم ياذن السيد له في الوكالة طوبى بالمال بعد العتق واذا غرمه رجوع عليها به ان قصد الرجوع وان اذن له فيها تعلق المال بكسبه وهو ما ذى من ذلك يرجع به عليها ولا يوكله أى يجبر عليه بصفه الزوج (قبض) لموض لصلح أهلية ذلك فان وكله وقبض في الثمة ان المأتمن يرد والمولى مضيق لها هو اقهر الشيطان وجهه السبكي على هوش سبني او غير معين وتعلق الطلاق بدفعه

منه التعلق اهـ او معاذ الله في الوكالة من ان التوكيل في طلق الطلاق
لا ينع من شيء منه بضم هاء يعني قول الزوج لاخر ان طلق زوجي المثل في سائر
الى فوس طالق ووكالتك في حقته منها وهذا بناء على ان ضمير طالق راجع الى الزوج
فان كان واجبا للوكيل كان سوره ان دفعتلى وسارا فانت طالق من مركب
(قوله فان كان في الدعوى) أى ولم يعلق الطلاق بدفعه كما ان طلقه شيئا واعتباره
شرح مدر وغيره معنى وعلق الطلاق بدفعه والا يصح القبض الخ وقوله لا أى
وان لم يعلق الطلاق بدفعه وهى احسن من عبارة الشارح الموهبة خلاف المردلان
قوله فان كان في الدعوى من ان ما قبله ليس في الدعوى (قوله لم يصح القبض) المناسب
ان قول لم يبرأ الماتم لان الكلام في براءة تملكه عبر بالادم وقوله لم يصح القبض
ينهم منه ان القبض صحيح فيما قبل هضموا ان لا يصح انوكيل فيه وهو كذلك
بليل براءة الماتم بالقبض ولا ادفعه (قوله ما يبرأها) يراد به ان الخلع قد يكون
بدون قبول كما يأتى في قوله اورد اصبغة تعلق الخ وانه قد يصح بالطلاق كما فى قوله
المذكور وانه قد يصح مع عدم توافق الايجاب والقبول معنى كما يأتى في قوله
ولو اختلف الخ أى بالنسبة لقصور الرامة فدفع ذلك كله قوله على ما يأتى أى
من قوله ولكن لا يصح الخ (قوله وتقدم الفرق بينها) عبارة عن خلاف البسوق في الخلع
والفرق ان في الخلع من جانب الزوج شاذية تعلق ومن جانب الزوجة شاذية
بجالة وكل منهما يحتل الجمالة (قوله عن طلب منه الجواب) تقدم تصحيح
تقديم هذا البيع وهذا كذلك فلا فرق بين من طلب منه الجواب وغيره ل (قوله
وصريح خلع الخ) كان الاولى عكس ذلك كان يقول وصريح طلاق الخ ففساخر
كنايات الطلاق كنايات في الخلع مع ذكر المال فلا بد ان ينوب بها الطلاق
ل ح ويجاب بان العبارة غالبة لان مسيح الطلاق معلومة والماتم يصل ببدء اوقال
شيئا العزيزى ما صنعه الشارح اولى لان الحديث عنه هو الخلع لكن يرده ان الخبر
هو المجهول (قوله ومنها ما صرح ببيع) به على ما لم يذكره في كنايات الطلاق
وفيه اشارات الى ان الصريح ان ذكر مع المال يكون خلعاً فينقص عند الطلاق (قوله
من كنياته) أى الخلع (قوله الى البية) أى ووردية القبول شورى وهل يحتاج
الى البية من الزوج أو منها (قوله ومن صريحه) أى زيادته على صريح الطلاق
الا فى مشتق مفاد أى مفاد اقواما المشتق منها كأذ كرم الشبان خلافا لما ناهى
كلام المصنف من ان نفس المفاداة ومثلا الخلع ليس من الصريح بل من الكنايات
وهو قياس ما يأتى في الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق ابتداء لانه الذى

اقتضيه

وروي في القرآن ح ل وقوله من الكتابات مسلم في الخلع (قوله معهم وهم) معناه
 في القرآن الذي هو الاستدعاء مقتضى هذا أن كلامنا لفظا لقادتها اشتق منه
 ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقا أي سواء ذكر عرض ونوى التماس قبولها
 أم لا وليس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فوجري الخ ح ل (قوله غلو
 جري الخ) حمله أنه ما إن يذكر المال أو شيء أو يسكت عنه أو يثبته فلا بد من
 وجوب بشرطه وهو كونه حليا وكذا أن نوى وواقفته على مانوى والاوجب مهر
 مثل وانطلع في هذا صريح وإن لم يذكر ولو سوان أخير التماس قبولها وقبلت
 وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وإن لم يضر التماس قبولها وتقع رجعا
 قبلت أول قبل وإن أخير ولم قبل لم يقع شيء وانطعن في هذا المذهب كسر
 العوض ولم يثبتوا كناية على المذهب من ل وإن تقي العوض وقع رجعا أيضا كما قاله
 الشارح فالأحوال أربعة وعبارة م حاصل المذهب في هذه المسئلة أنه إن ذكر المال
 أو نواه كان صريحا ووجب في الأول ما ذكره في الثانية مهر المثل وإن لم يذكر
 ولا نواه كان سكناة في الطلاق فإن نوى الطلاق نظر فإن أخير التماس قبولها
 وقبلت وكانت أملا لا لتمام وقع بانها مهر المثل والاوقع رجعا قبلت أملا والأبان
 لم ينزل لم يقع شيء (قوله بلاد كعرض) أي ابتداء أو تقيان سكنت عنه ح ل وقال
 عرض بلاد كعرض أي ولو بلانية قال قل فإن نواه واقف على قدر المسمى وجب
 مانواه ومنه في ح ل (قوله معها) متعلق بقوله جري (قوله بنيت التماس قبول) أي
 مع نية الطلاق م وقال فيود خمسة أناس في المتن وأثنان في الشارح وهما قوله معها
 وقوله قبلت التماس نية الطلاق (قوله نوى التماس قبولها) قبل قوله فمهر مثل
 وليس قبلها في الصراحة ح ل (قوله فإن جري) أي الخلع مع عدم كعرض ونوى
 التماس قبول وهذا محترز لقوله في الشارح مع ح ل قال ش ب الحاصل
 أن المذهب من ذلك أنه إذا صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانتهاج عري عن ذلك
 ونوى الطلاق فإن أخير التماس قبولها وقبلت وهي رشيقة تافت بمهر المثل وإن
 لم يغير ولم تكن رشيقة وقع رجعا إن قبلت في الثاني والألم يقع فيه شيء كالمثل ونوى
 الطلاق فمهر أمه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وإن أسمر
 التماس حواها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والأجنبي وفاقا
 لسيما كالشيخ في ما حكته وفي شرحه ما يوافق الشارح في الفرق بينها وبين
 الأجنبي تليها جمع (قوله كالمو كان معه) أي الأجنبي والعوض فاسد كالمخالع على
 خبر ووصفه بذلك كالمخالع على هذا الخبر والأوقع بانها مهر المثل ح ل

(قوله)

(و) مشتق (خلع) لنسبوه
 هربا واستمالا لطلاق مع
 فرد ومضاء في القرآن (فاد
 جري) أحد هما (بل) ذكر
 (عوض) معا بقيد فدية
 قوله (بنيت التماس قبول)
 كان قالنا عليك أو فاديتك
 أو فاديتك ونوى التماس
 قبولها قبلت (فهر مثل)
 يجب لأمراد العرف بمراد
 قلت عوض فيرجع عند
 الاطلاق إلى مهر المثل لأنه
 المراد كالمخالع مجبول فإن
 جري مع أجنبي ملقت بها كما
 كان كان معه والعوض فاسد
 كما يبر

ذكركم مال اذا قبلت هنرى
 التماس قبولها (واذا بدأ)
 الزوج بصيغة (معاوضة)
 كقولك بأنك (معاوضة)
 لاأخذ عروضا في مقابلة
 ماضره عن ملكه (منوب)
 (تعلق) لتوقف وقوع الطلاق
 فيه على الملبول (فله رجوع
 قبل قبولها) نظرا لجهة
 المعاوضة (ولو اختلف ايجاب
 وقبول كقولك بأنك
 قبلت بالثمن أو عكسه)
 كقوله أنك بالثمن قبلت
 بأنك (أو) طلقك (ثلاثا
 بأنك قبلت واحدة ثلثه)
 أى الالم (فالفرق كفى بالبيع
 (أو) قبلت فى الاخيرة واحدة
 (بأنك ثلاث به) أى
 بأنك سمع لان الزوج يستقر
 بالطلاق والزوجة انما
 يسبق قبولها بسبب المال
 وقدواته فى قدم (أو بدأ
 بصيغة (تعلق) فى اثبات
 (كفى) أومتى ما لوى وقت
 أعطيتى) كقوله انك مالز
 (تعلق) لاقتضاء الصيغة
 فلا رجوع له) قبل الاعطاء
 كالتعلق الخالى عن العوض
 (ولا يشترط) فيه (قبول)
 انما لان سنته لا يقتضيه

(قوله ولو في العوض) أي جرت معايرتي العوض فقال لما اتفقت بلا عوض أي غرضه
بلا ذكر عوض المراد منه أنه سكت عن ذكره حيث أخذ عجزه نحل (قوله وكيف
لواطلق) أي لم ينف العوض بقرينة جملته بما لا قوله ولو في العوض (قوله ولو في
قوله وان قلت) أي يقع وجبا وهذا من زعمية التماس قبول الخلع ك (قوله
أن جعل ذلك) أي وقعه وجبا في مسئلة الأجنبي وبإبداها كما هو محل اه
شوري (قوله فعمل صراحته الخ) أي علم من قوله ونظائر أن جعل ذلك الخ حيث
فصل في هذا بين النية وعندها واطلق في الأول وصلى أنه لا يحتاج إلى النية
إلا الكتابة وهذا والحمد أم حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كإثباته فلا يقع إلا
نوي به الطلاق وصار ع ش قوله فصل صراحته ضعف أو جعل على ما إذا أضر
التماس قبولها أعمال أه فلا بد لتصرع من ذكر المال أو نية (قوله صراحته) أي
أحد القائلين المتقدمين وهما مشتق القاد أو الخلع (قوله إذا قلت) هذا قيد
أن قبولها شرط في الصراحة وفي كلامهم ينبغي أن يكون مدار الصراحة في الماتة
الذكورة على نية التماس قبولها أو ما قبلها فشرط وقوع وان أهم قوله فصل
الخ خلافة حل (قوله بدأ) بالضم يعني ابتداء وهو المراد هنا بترصه يعني ظهر
ب (قوله فعاصمة) أي عقد معاوضة (قوله ولو توقف وقوع الطلاق فيه على
القبول) أي مع كونه مستقل بإجماع الطلاق أي أنه ذلك بخلاف البيع فإنه وان
توقف على القبول لا يقال فيه شوب تطيق لذلك لأن البائع ليس له الاستقلال به
حتى يحسكون عدوله من الاستقلال لتلقاها قبل قبول المتراحم شوري (قوله فله
رجوع مع قوله) ولو اختلف كل منهما فانظر لجهة المعاوضة (قوله نظرا لجهة المعاوضة)
فهذا ما غالب فيه من المعاوضة إذ لو نظر لتعلق المسامحة الرجوع أه حل أي
لأن التماثل لا يصح الرجوع عنها اتفاقا وان كان يصح بالفعل (قوله ولو اختلف الخ)
أي في العوض فقط نزادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في عدد الطلاق فقط
فلا يصح فلذلك كراوية أمثلة (قوله فلفنو) أي فلا طلاق ولا مال م (قوله
لأن الزوج يستقل الخ) هذا بتدفع ما قيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث
لرجوع لمن غير محل وضارق ما لو باع عبدا بأنف قبل أحدهما بأنف حيث
لا يصح لأن البائع لا يستقل بتعليك الزاد شرح م (قوله في إثبات) أما التي كتي
لم تعني أن اتفاق طالق فلفنو فاذ لمضي فمن يمكن فيه الإعطاء ولم تطلت طقت
برماوى (قوله فتعلق) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظرا لها هنا غالبيا الصراحة اتفاقا
المعلق شوري (قوله فلفنو) أما معنى وهو الإعطاء فيشرط (قوله لذلك) أي

الاثبات مع عرض أمان في ذلك

[illegible]

القوم بغير طمأنينة فلا ينشروا
 في الأمانة لا لاسلام ولا لملك
 وتديمت الكلام على
 الثاني شرح الروض وقضية
 التعليل الحماق الحصة
 والمكانية بالحرث وهو ظاهر
 ويحتمل زيادتي (أو بدلت)
 أي الزوجة (طلب طلاق)
 كطقتي بكنا أو أن طقتي
 طقتي كذا (فاماها)

أدوات التطبيق في التقي لفتوة روسوى وفق التبريد رادها
للمستشفى الاذان مع الما ل و شئت وكما كر رها
(قوله لصراحتي في جواز التأخير) لانها التعميم في الزمان المستقبل بخلاف اذاتها
لطلاق الزمان للمستقبل (قوله فاذا مضى الخ) مفرغ على قولك فترط الفود (قوله
يمكن فيه الاصل) هل المراد مجرد التناول أو اعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر
فمن الكيل والو زن واحدا ومن عدل قريب معرفة او اعلق باعطاء غائب عن الحمل
يكون من التطبيق على محال أو يقتصر احدا من روح و عبارة شرح م و المراد
بالو وفي هذا الباب مجلس التواحب السابق بان لا يتدل كلام أو سكوت طويل
عزفا وقيل ما لم تفرغ عاشر في خيا والمجلس (قوله فاماها الزوج) فلا بد من العود
لان الخلف في جانبها للمعاوضة وان أنت بسجعة تعلقى أو أت بأداة لا تقضى القوية
كفى قولهم حتى لا تحضى القوية أى اذا بدأ الزوج دون الزوجة وخرق بأن
جانبها تعلق فيه للمعاوضة بخلافه شرح م (قوله فاماها) أى على المقود وقيل
قوله أدوت ابتداء مطلق لأجواب التماسهاله الرجة والمخاض في شوبرى فان طلق
مترابا كان عتيده المطلق فلا يستحق عوضا وقع رجعا س ل (قوله لان ذلك)
أى حوازل الرجوع (قوله فخره) أى أو اطلق ولو طلق تفتى استقى تلى الألف أو
واحد توصفا استقى نصفه على أوجه لوجه شوبرى (قوله فكله يلزم) فوافق
عدم الوقوع في ظن من جانبه لانه تعلق فيه معاوضة وشرط التلطين وجوده
الصفة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد (قوله فسيأتى) أى في قول المتن ولو لم
طلبت بألف ثلاثا وهو غايك دونها فطلق ما يبلغ كده ألف (قوله ولو رجع
في خلع) مما مخلصا نظر الفظا لا فهو مع شرط الرجة لا يقال لمخلع شرعى كما يؤخذ
عابده وبقا وقد دخل بشرط رجة كان أولى اذ هو الذى يقبض الطيل الذى كونه
ولا يتيج جواد الرجة الذى هو الذى بالالزام لانه يلزم من فساد الخلق جواد

والرحمة يتناحيان فيهما قطآن

بسقوطها وانما متى سقطت
لا تعود (وقال انه لا يلقى
بكذا فارتد او احدهما
فأجابها الزوج فظهر ان
كان) الارتداد (قبل وياه
لم) بصدور (امر) المرتد
فبلى بذه (حتى) انقضت
عن عقبات (الزينة) ولا مال
ولا طلاق لا طلاق العتق
بالردة (والا) بان أسلم المرتد
في العدة (مطلقته) أي
بالمال المسمى وقصب
أعذت من حين الطلاق وحل
من التبرع بلها احتساب
التعقيب بخلاف رخت الردة
او الجواب اختلصت العسيفة
أو أعاد قبل الردة أو معها
طلقت ووجب المال وكر
ارتد أحدهما ولو ارتد
الزوج وحده من زواجه
(فصل) في اللفاظ اللازمة
للعرض (وقال طلق بكذا)
كأن (أو على انك طلق)
كذا قبلت ما تبني له دخول
به العرض عليه في الاقل
وفي الثاني لا شرط ليعمل
كونه عليها شرطا وتولي
قبلت بعد تعقيب القبول
بخلاف قوله فاذا قبلت ما تبني
(كأن) نيز به (في) قوله

الرجعة (قوله بخلاف من قولها بدار على) (سجده) قوله فلو حال طلقك الخ وهو
في الحقيقة تيسر لما قلنا فقال هل يكون شرط الرجعة فساد طلق الذي هو
المراد اذا شرطها في طلب المهر أم لا وكان سببا لطلوع جميع ولا ينفذ ولا ينفذ ما يفيد
هذا الشرط فساد العرض فقط لم يرجع للمهر المثل لان الشرط لا يجمع للعرض فاسده
وفيما سبق راجع لاجل المتقدم أسسه (قوله لرضا بسقوطها) أي في هذه
الصورة الأولى أن يزول لرضا بسقوطها الآن أي وقت الطلاق (قوله مطلقته)
يقال طلقت المرأة يقع الامام أصح من ضمها تطلق ضمها فهي طالق أصح من
طالقتها مشهور في فهو من باب ضرورة عظم (قوله من التعبير بالقائه) أي في الموضعين
(قوله احتسابا لتعقيب) أي فيها واعتبار التعقيب أصح لكن في الثاني فقط بدليل
منه في المفهوم فانه كرجعة التعقيب فيها بخلافه فلا تراخي الردة أو الجواب
الخ وقد ذكرنا في التعقيب الثاني قوله أو أجاز قبل الردة أو معها الخ ولم يذكر
مخرجا للترتيب في الاقل لولا صدر قوله المذكور بخلاف الردة وصدر الجواب منه بعده
وعقبه فحكمه ما ذكره في الثاني اه شينا (قوله اختلصت العسيفة) أي بطل الخلع
ووقع الطلاق رجحيا (قوله أو معها) المتمدان الملية سكال بعدية تبين بالردة
ان لم يقع اسلام ولا مال لان المانع أقوى من التضيح ل وشرح م ر
(مصل في اللفاظ اللازمة للعرض) أي وباقية ما من قوله ولو كملها
الخ اه (قوله اللازمة للعرض) أي من حيث تكونها لمزمنة فلا تكرار مع قوله
فيما رواه ابا جابر الخ لان ثلثه وان كانت ملزمة لكن تكلم عليها ما ذك
من حيث تهلها ضرورة مشهورة بخلق أو جماعه (قوله قبلت) أي فورا في مجلس
التواضع فقبلت أو ضمنه شرح م (قوله وقولي الخ) خلافاً لأولى من قوله
كما هو عادة وبسبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في بحث الفصل من كتاب
الجنائز فقال المشايخ وقولي كذلك أروى من عبارته في إعادة العرض فليأتل
شورى (قوله وعلى في الثاني) أي ولان على الخ (قوله حكما تبني به) أي بكذا
(قوله وسبق طلبها الطلاق) بخلاف ما إذا سبق طلبها الطلاق من غير تعرض
للعرض فانه حكمها لو لم يسبق وما إذا سبق طلبها بعرض أجهته وعينه هو انه
كالابتداء كالمثلث على ألف صدق قوله لا يلقى بعرض فان قبلت بانته بالالف
والا فلا طلاق فان أجهه أيضا أو اتصرت على طلقك بانته بمهر المثل حل (قوله
عليه أي على كذا وقوله كان كذلك أي تنبيهه لسبق طلب الطلاق سم (قوله
فان زادوه وقوله وطبق الخ (قوله ما من قصد ابتداء الكلام) أي بقوله طلقك

(مطلقك وطبقك أولى عليك v٤ يثبت كذا وسبق طلبها) لطلاق (ب) تراخيها عليه ولانه
لواقتصر على طلقك كان كذا قالوا عليه ان (يكن مؤكدا لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجحيا

ومحتمل للمتن أى فصل ما تقدم ان قصد الجواب أو المطلق لان سبق طلبها فمقدمة
والله على أنه جواب طلبها فان قصد الابتداء فخرجي وكان الاولى أن يقول هذا
ان لم يقصد ابتداء الكلام لما علمت ان الاطلاق لقصد الجواب وهو راجع لقوله
ولانه لو اقتصر الخ وعبارته لكان قوله الجواب كان الاولى اسقاطه ليشمل السكوت
أى عن التفسير بالابتداء أو الجواب وانظر لقصد الابتداء والجواب معاً وقصد
واحد منهما لما أبينه حل وفيه ان قصد الابتداء والجواب معاً غير مقبول (قوله
والقول قول فيه بينه) أى انه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله ومصدقته
وقيل) أى فوراً ما علم ان الصواب مستفروضه فيما اذا لم يسبق طلبها وفي الحقيقة
هي غاية جنسية قول المتن وان لم يقدر فخرجي وفيه ضرورة كمال الشارح فيكون
صور وقوعه وجبا ثلاثة وصور وقوعه بالمعنى اثنين وصور عدم وقوعه شيئاً أصلاً
تتبع والثامنة وقوعه بأشياء لا مال فحاصل هذا ان قول المتن أم قال أردت الالزام
الخ اشتمل على قبود ثلاثة منطوقه صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول
الشارح وسكت فيها الخ وقد أخذت من زائد القول قوله وان لم يقدر الخ وفيه
صورتان كما علمت وأخذ الشارح مفهوم التمسك بقوله فان لم تصدقه وقيل
وقع بأشياء وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم الثالث قوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ
وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة يزداد عليها صورة أخرى تؤخر من
قوله وكصدقيها الخ والثالثة هي قوله والواقع رجحاً (قوله وقع بأشياء) مؤخذة
بأقراره حل وحصل تصدقه فاقول قوله بينه (قوله أراد ذلك) أى الالزام
(قوله والواقع رجحاً) بأن كذبه أو سكت، يحتمل في السكوت أن يوقف الأمر
وطالب بالتصديق أو بالتكذيب وقوله وقع رجحاً لا علماً لم يقبل قوله في هذه
الارادة كان كما طلقها ولم يرد وقوع رجحاً أى في الظاهر ما في الباطن فينبغي
عدم الوقوع ان كان صادقاً حل (قوله ولا تخلف) أى بالنسبة لوقوع الطلاق
الرجعي أى لا يوقف وقوع الطلاق الرجعي على علمه ويقع ظاهره ان سكان
صادقاً في دعواه وهذا لم ان قول الشارح ولا تخلف انما هو بالنسبة لطلاق اما
بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالزام لم يخليها على ذلك فان خلفت هناك وان
نكلت خلف بين الرد ولا طلاق ولا مال أيضاً وهذا معنى قوله الاتي مع خلفه بين
الرد وهذا تعلم أيضاً انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الاتي مع
خلفه بين الرد خلفه بين الرد فرع نبوت تليفها لان تليفها فيما يأتي انما هو
بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالزام اه شرح جالى (قوله وكصدقيها) أى

والقول قول فيه بينه فاه
الامام (أو) لم يسبق طلبها
لذلك به (قال أردت)
(الالزام ومصدقته وقيل)
ويكون المعنى وعلى كل
بكذا عونا فان لم تصدقه
وقيل وقع أنا وحلفت
انها لا تعلم انه أراد ذلك
ولا مال وان لم تقبل لم يقع شيء
ان صدقته وإلا وقع رجحاً
ولا تخلف وقول وقيل من
يزاد في وكصدقيها له
يكتفي به مع خلفه بين الرد

(وان لم يقل) أي أدت الأزام (فرجى) (٢٩٥) قبلت أم لا مال لانه لم يذبح حكره ومنا ولا شرط بل جملة

في مسئلة القبول أي فيما اذا قبلت وقيل نعم بخلافه بين الرأى فيلزمها المال حل
أي فهو واجب قول المتن وسدقته وقال بعضهم وليس قول الشارح ان صدقته
أي ما قال شيخنا الحقن قوله كصدقها الخ أي اذا قبلت حكره كصدقته في ارادة
الازلام أو لم يقل وكنته في ذلك وحلف عن الرضا كصدقها وقدرها ما اذا
قبلت وسدقته في ذلك وقع الطلاق بانها المال فكذا اذا كذبته وطلب قيلها
فردت اليين عليه وحلف أي فانه جمع الطلاق بانها المال وحلف انها فلم قبل
وسدقته لا طلاق ولا مال وكذا اذا كذبه وطلب قيلها فردت اليين عليه وحلف
بين الروي بذلك نعم ان كلام الشارح أي مقصور على الثانية وكلام حل فاصر على
الاولى (قوله وان لم يقله فرجى) وما استشكل به السبكي عدم قبول ارادته مع
احتمال القضاة اذا الواجب الحاصل فيقتيد الطلاق بحال الزامه اياها بالعوض
حيث لا ازام لا طلاق بربحان العطف في مثل هذه الواو اظهر قد مو على الحالة
بعم لو كان نحو ما قصد حاله بعد قبوله بيمينه شرح م ر وقع بانها وطرزها المال
(قوله لا يذبح حكره عرضا) أي بسبب عدم ارادته لا ازام والاقتضاء كرمه لفظا
(قوله فلا يترسها الطلاق) أي لا يمنع من وقوعه وانظر لم اظهر في مقام الاضمار
(قوله ما هنا) أي قوله وان لم يقله فرجى أي قال حل كونه حيث يقع رجسا اذ لم
يشع عرضا استعمال ما أتى به في الارام والاجل على الارام كان قال وعليك كذا
أي ولا يذبح بقصد الارام لا لفظ كما م ر ويثبت مع الطلاق بانها لزمها المال
أي لا يعمل قديم الوضع القوي على العرف اذ لم يطرده العرف بخلافه وعبارة م ر
نم ان شاع عرضا فان ذلك لا يطره كماله صادقة أو مثل ارادة ازام أي ان قصد به
كان نقلا عن المتن وأقرره وهو انه قد حل لمصاع زيادة توفيه ان مثال المصنف
مستعمل على لفظه على النفقة لا ازام حيث قال لفظنا شو طيلك الخ الا ان يقال
لا يلزم من الاتيان على شيوعه في ازام عدم جيب عرف أهل بلده مثلا لانه
يحتمل انه مدعى عليها بذلك وقد يسكر على اعتبار القصد لانه لا حاجة منه للاشتداد
كما يدل عليه قوله أو قال أدت به الارام الخ ولان تعبد المتن المذكور على
بما اذا ابردا ازام تأمل (قوله فضمت) أي بلفظ الضمان فيما يظهر لا بمرادفه
مما كالتزم بان يحته بعضهم نظر اللفظ المعاني عليه م ر وقد اشار لهذا الشارح
في المفهوم بقوله ولا يكتفى قلت الخ (قوله كطالني فذلك ان غفنت الخ) لا يشك
بما يأتي ان تفرغ الطلاق اليها طيلك لا يقبل التطبيق لان هذا وقع في خفي
معاوضة متقبل التطبيق واغفر لانه وقع تابعا لا مقصودا شرح م ر قوله فطلقت

(كطالني فذلك ان غفنت لي التباينة لغت وضممت) فانها تبين بالقرينة صواب اذ قد ثبت الطلاق على انما لم يذبح حكره
عنه بلفظ ما لو ادعت على أحدهما

(رضيت) أي أنت مما هو وارثان كان المستفاد من كلامه في القاطع قطع وقوله
 سواء أقضيت الخ فظهر ما وجهه من أن المطلق عليه الضمان فكانت القاطع أهله لا بد
 من تقدمه ومن ثم ذهب المأزوي إلى أنه لا بد أن يتقدم الضمان على الطلاق لأنه
 مطلق عليه وهو مقبض متى كما قاله حل (قوله فلا يتونه) بوجه وقوعه رجعا وليس
 مراد من قوله فلا طلاق كما ظله م كان أولي حال ع ش وقد قال إماما كرايينونة
 لتكون الكلام في الطلاق بماله وهو إذا وقع لا يكون إلا بنا (قوله وليس المراد الخ)
 قال الزركشي كذا خبره ولم يخرجوه على أن العبرة بصيغ العقود مع ما فيها ع ش
 فلم تضمنت له الفاعل شخص فلا طلاق لعدم حصول الصيغة مع ما فيها ظاهره ثقة
 الضمان هذان لم يرد حقيقة الضمان فان أراد ذلك أو صرح به بأن قال ان تضمنت
 الالف التي على ذلك الشخص كان كالتطبيق على صفة فيقع رجعا ونقل عن شيخنا
 أنه يقع بأنما يهر المثل لأنه عوض لا يقابل بماله هو نفسه بضماتها وإذا أخذ مهر المثل
 هل لمطالبة بها بالالف فيجوز عدم المطالبة وإن لم يأخذ مهر المثل لأنه ما يهر المثل
 واجب بالضمان حل فيكون الضمان عوضا فساد فلا بد من الالف تأمل وقال
 قول على الجلال يقع بأنما يهر المثل كالحلي وقال سم يقع بأنما بالالف المضمون لأنه
 يصير ساعطيه المالا أقوال ثلاثة واقتلر لو أراد الالتزام بالبد أي التذرع أو صرح به
 بأن قال طلق نفسك ان تدرت لي ألفا واعتمد شيخنا على وقوع الطلاق بأنما يهر
 المثل فساد العوض وهو التذرع لأنه ليس بمال كالضمان ولأن الالف وجب بالتذرع
 لا في ظن الطلاق اه وبجاء ع ش على م قوله فذلك مقدم مستقل الخ بقي ما لو
 أراد أن كان قال ان تضمنت الالف التي على فلان فانت طالق فتمتته نفسه ووقع
 الطلاق بأنما يهر المثل لأنه عوض واجب للزوج ولا يتغير الحكم براءته من الالف
 ما يراه أو أداء الأصيل كالقول لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأه منه أو أذاه
 عنها أحد أو قال لم رسم على هرو وهذا خلاف ما لو قال لها ان تضمنت في بداهة على
 حمر وفانت طالق فتمتته فهو مجرد تطبيق فان تضمنت ولو على الرأى طلق رجعا
 لعدم وجوع العوض للزوج وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم لأنه عوض أي وهو
 نفسه بضماتها وإنما كان عوضا له ضرورة ما تضمنته من ألف فتنها يستحق المطالبة به
 اه وما يقع كثيرا ان قول لها عند انصام أبرئني وأنا طالق أو تقول هي أبرأك الله
 فيقول لها صد ذلك أنت طالق والذي يبادر منه وقوع الطلاق رجعا وأنه بدى
 فيما لو قال أردت ان تصبري أنت ع ش على م (قوله أو علق بأعطاه مال) أي
 مقول سلمه ولا وقع بأنما يهر المثل (قوله فتمتته بين يديه) أي غراني غير محرم

فلا ينفية ولا مال لا تنشاء
 الواثقة وليس المراد
 بالضمان هنا الضمان المحتاج
 للأصيل فذلك مقدم مستقل
 مذكور في باب ولا الالتزام
 المستدل لأن ذلك لا يصح
 إلا بالتفصيل المراد التزام
 قبول على سبيل العوض
 فذلك لازم لأنه في ضمن عقد
 (أو علق بأعطاه مال فخره)
 بين يديه

بنية الدفع عن جهة التطبيق (٢٩٧) من قبضه وان استع منه (بانت) لان تمسكها يا من القبض

اعطاهما وهو بالامتناع
من القبض، فثبت له
(فعلك) أي ما وضعه بين
يديه وان لم يلفظ بشيء ولم
يقبضه لان التطبيق قصص
وقوع الطلاق عند الاعطاء
ولا يمكن إيقاعه عما نفع قصد
العوض وقطعت زوجته
بعضها فثبت الاخر العوض
هذه وكوضه بين يديه
ما لو قالت لو كلمها سلمه اليه
فقبل بمضوره او كالا اعطاء
الاثاء والحيء (كان خلق
بعضوا قبض) كقوله ان
اقصصني اودعت لي كذا
(واقرنه ما بدل على
الاعطاء) كقوله وبطلت لي
اولا صرته في حاجتي فاقبضته
له ولو بالوضع بين يديه فان
حكمه كذلك لا يثبت
يقصده ما يقصد بالاعطاء
ونخرج بالتقدير هذا اذا لم
يقترن بما ذكره في كسائر
التعليقات فلا يشترط فور
ولا تلك القبض ويقع
الطلاق وجبها لان الاقباض
لا يقتضي التملك بخلاف
الاعطاء الا ترى انه اذا قيل
اعطاء سلمة فهم منه
التملك واذا قيل اقبضه

زي ع. ش. (قوله بنية الدفع) فان قالت ان قصد ذلك لم تطلق وكذا لو قصد عليه
الاخذ بغيره أو نحو ذلك هو قبيح قال الشيخ عز الدين ما ذكره من انها تطلق
بالاعطاء ان حمل الاعطاء على الاقباض المبرر فيبقى ان تطلق وجبها ولا يستحق
شيء وان ارد به التملك فكيف يصح مجرد الفعل فان قيل قد قام فليقبضه المطلق
على الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح ان يكون الايجاب بالفعل والعقد
لا تتم قبل الاصل اه اقول وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليأمل
ثم لنا ان نقول انما كان الاعطاء هنا تملك كالوجود لا فقط من جانب الزوج فاخفف
ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان التملك كان يصدر عن شقاق غالبا توسع فيه
بالم تسامح به في المعاديات المصنعة بدليل انها لو اختلفا ما نفع فربما نفع من الدراهم
مع ولا يصح نظيره في البيع كاسياقي اه سم (قوله سلمه اليه) وهل مثل وضعها
وسنح وكلها وان لم يكن تسليميا واعطاء في كلام شيخنا كغيره من حل (قوله
بمضورها) فانه قائم مقام اعطائها بجلالة في غيبتها فانها لم تعطه لاحقية ولا تترد لا
حل وبعبارة الشورى قوله بمضورها كان وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه
اعطائها ولا يشق اعطائها اذا اعطى وملكها الا اذا كان بمضورها فانه راجع
(قوله وكالا اعطاء الاثاء) أي مطلقا وما المسمى فلا بد فيه من قرينة التملك لان
الاثاء جاء في القرآن بمعنى الاعطاء قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم كان
قال ان آتيتي بالذلفا أي اعطيتني بخلاف ما اذا قال ان آتيتي بالتصريف لا بد
من قرينة التملك لانه بمعنى المسمى حل والحيء كان قال ان حشني بألف وعبارة
الشورى قوله والحيء يعني حله على وجود قرينة تشير بالتصريف (قوله ولو بالوضع
بين يديه) ضعيف والمعتد به لا يكفي (قوله اما اذا المقترب بما ذكر) أي بغير الاقباض
ذلك أي الذي يدل عليه الاعطاء فكسائر التملكات ما لم يسبق منها التماس اليد
محولتني على ألف فقال ان اقبضتني الفاضل طالق والا كان كالتطبيق على
الاعطاء وينبغي ان يكون هذان القرائن حل (قوله لا يقتضي التملك) أي فلم
يرجع عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا المقترب الخ (قوله في ان
قبضت منك) وكذا ان اقبضتني لانه متضمن للقبض وعبارة لمسني ولو قال ان
اقبضتني او ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكفي الوضع اذا لا
يسمى قبضا ولا البيع لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي لمصلحة بخلاف
الاعطاء اذ لم تعطه فبيع ما اعتبر به محمد شوري (قوله وهذا) أي قوله واخذ
بيده الخ أي اشتراط الاخذ هنا يسهل ويؤكد مكرهه في القبض ما في الروضة واصلا

لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج ٢٥ يثبت اقتصر الامل (واخذ بيدها ولو مكرهه) عليه (شرط
في) قوله (ان قبضت) ذلك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (وجبها) بهذا ما في الروضة واحلها

والمتهمان القبيض والامباح على حد سواء قال الشوبري والمعتد في الاقباض
الاكتفاء بفضه منها مكرهه كاجرم به في الاصل وصاحب الاورالاه تعليق بعض
لا يختلف بالاكرام وهدمه لانه لا غصده حب ولا منع كطالع الشمس وقدم
السلطان وعبيد الحج م د (قوله فذكر الاصل له الخ) فيه ان كلام الاصل مقروض
فيما اذا علق على الاقباض ولم يتم قرينة تدل على التملك كما اعترف به الشارح
بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا اكتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة
الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المنهاج انما هو فيما اذا علق بالاقباض
بدون القرينة المذكورة الذي اشار لهنا بالمفهوم بقوله وخرج بالتقييد بهذا الخ
والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة
التي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح م د وحواشيه وخرج وحواشيه وشرح
الروض فلم ارضع على النسوة في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه
بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نص بخلاف في حال تقدم القرينة المذكورة
لا غير كامل وقوله فذكر الاصل له أي لا اخذ منها ولو بالاكراه وبعض الناس
فهم ان الضمير في له راجع لعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه حل وعبرة
الاصل ويشترط لتحقق الصفة أي التي هي الاقباض اخذ يدها ولو بمكرهه اه
بان؟ كرهها على دفعه فيكون اقباضا منها وليس المراد هنا فليدها فخرها لان
هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه عيرة والشارح صرح فيما تقدم بان الاخذ ليس
شرطا وانما يكفي الوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه
وعبرة الاصل تقتضي ان الوضع لا يكفي وهو المعتد شيئا (قوله سبق فلم) المعتد
ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذ يده منها ولو بمكرهه لان الاقباض
يضمن القبض ذي رسم مختصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أي اذا عرفت لن مسألة
الاقباض لا يشترط فيها التناول بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض
باليد مقرونا بكرامها لم يعم من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهي الاقباض
منها ولو بمكرهه لان فعل المكرهه هنا كقول المختار تأمل (قوله طلعت) يقع الاسم
اجود من ضمها شرح م د (قوله به) أي في الاولى ولو كان اسله ومرعه ولا نظر
لما يلحقه من الضرر بخلاف من اقرب بحرمته لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق
حل (قوله لفساد العوض) أي شرعا (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أي لان ما في
الذمة لا بد أن يوصف بمصات السلم لان القرض انه غير معين حل (قوله ومهر
المثل) أي لانه مضمون عليها ضمان عقد حل (قوله على عيني الذمة) أي لان

فذكر الاصل له في مسألة
الاقباض سبق فلم ولا يمنع
الاخذ كرهها من وقوع
الطلاق لوجود الصفة
بخلافه في التطبيق بالاغطاء
المتضمن للتمليك لانها
لم تقط (ولو علق) الطلاق
(باغطاء عبد) وضعه
(صفة سلم اودونها) بان لم
يستوفها (فاغطاء لاجها) أي
بالصفة التي وصفها (لم تطلق)
لعدم وجود الصفة (او بها
طلعت به في الاولى ومهر
مثل في الثانية) لفساد
العوض فيها بعدم استيفائه
صفة السلم والثانية من زيادتي
(لان بان حيا في الاولى فله
رده) لغير (ومهر مثل)
وليس له ان يطالب بعبد
بتلك الصفة سلم لوقوع
الطلاق بالمعطي بخلاف غير
التعليق كما قال طهنا
على عدم مقتته كذا قبلت
واعطته عبدا بتلك الصفة
مصا لهرده والمطالبة بعبد
سلم لان الطلاق وقع قبل
الاعطاء بالقبول على عيني
الذمة (أو) علة باعطاء
عبد (بلاصة)

ما في الذمة لا يمنع الإقبض صحيح وقبض المصيب غير صحيح (قوله طلق بعد)
 واستثنى كل بأن هذا التعليق إن كان تعليقاً لم يقع لأن الملك لم يوجد أو قبضاً واقع
 وجباً وكان في بدء أمانته قال شيخنا البراسي يجب باختيار أشق الأول ولكن
 لما تضمن ملكه قبله فسد العوض وجب مهر المثل كالقول إن أعطيتي هذا
 المنصوب زى (قوله بأى صفة) لأن التكرار في سياق الشرط لعدم (قوله
 إن صح بيعه) قد يقتضى قيد هذه دون ما قبلها أنها تطلق بالوصف
 مطلقاً ولو مضى وقد يقال إنما خص هذه لأنها عمل الإيهام لأنه لما كان معها
 علم أنه لا يمكن تملكه بما يؤخذ من أن المنصوب كذلك شورى (قوله
 كمنصوب) لا يقال علمه أنه قد تدرى أو هو على انتزاعه لا نقول هذا غلط لأن
 المراد الذي غشبه أمانته بها المنصوب فلا يتصور دفعه مع كونه منصوباً شورى
 وبعبارة شرح م رد ولو أعطته عبد المأخوذ بالقبض لانه بالبيع خرج عن
 كونه منصوباً (قوله تعلق) والفرق بين هذا وقوله لا تعلق بإعطاء هذا
 العبد المنصوب حيث تعلق بمهر المثل واضح لا تهربا وفي ذلك الإشارة والإعطاء
 فأوجب مهر المثل نظراً للإعطاء المنقضى بالتمليك ولما تدرى التملك وجب مهر
 المثل وهذا الإشارة فأوقعها الأمر على إعطائه حل والإعطاء يقتضى التملك
 ولا يمكن تملك ما لا يصح به كقائل الشارع مكانه لم يوجد إعطاء فلم يقع الطلاق
 (قوله أعم) أى من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المنصوب) وإن لم يصح هذا
 الوصف بأى حال هذا العبد لو كان في نفس الأمر منصوباً وهذا وإن كان
 لا يصح إعطاؤه أى تملكه لكن بقرينة الإشارة فلا بد من إعطائه وتعلق بمهر
 المثل نظراً للإعطاء المنقضى بالتمليك حل أى وإن لم يوجد التملك لأن التملك يفهم
 من ظاهر اللفظ ولا ينافى هذا قوله سابقاً كونه وبأن ذلك كان فيه التعليق على
 إعطائه عبيدهم وما ما على إعطاء هذا العبد المنصوب وهو معين فلا حاجة
 لقول بعضهم في دفع المأداة عند قوله كمنصوب أى ولم يشر إليه أخذاً بما بعده
 بل لا يظهر كون هذا تنفيذ الذاك كما قيل تدبر (قوله كالوعلق بخمر) هذا في الحرة
 أما الأمة وقع باتها مهر المثل سواء عينته أم لا حل (قوله فطلق ما يملكه) فلو طلق
 نفس الطاعة التي يملكها أو طلقه ونصفاً من طاعة يملكها استثنى ألف
 لما ذكر من التعليق وقوله لم لو أجاب ما يبعض ما سأله وزع على السؤال وقيل على
 الكل مجله إذا لم يحصل مقصود ما أو وقع حل وقوله استثنى ألف اعتمده م رد
 وبعبارة جرولة طلقه نصف الطاعة التي يملكها عليها هل له سدس ألف أخذاً من

طلقت بعد) بأى صفة كان
 (إن صح بيعه) ولم يهر
 (مثل) بدل المثل تمسك
 ملكه له لأنه مجهول عند
 التطبيق والمجهول لا يصلح
 عوضاً فإن لم يصح بيعه
 كمنصوب ومكاتب ومشتراك
 ويرهون لم تطلق بإعطائه
 لأن الإعطاء يقتضى
 التملك كما هو لا يمكن تملك
 ما لا يصح به وتمسك
 بذلك أعم من قوله لا منصوباً
 ولوعلق بإعطاء هذا العبد
 المنصوب أو هذا الحر أو غيره
 فأعطته باتها مهر المثل كما
 لوعلق بخمر (ولو طلبت
 بألف فلا) وهو عام يملك
 دونها من طاعة أو طلقته
 (فطلق ما يملكه) ألف

فلم يسلطه ولم تدخل الى ان ماتت فالتباس استرداده منه ويكون تركه ع ش على
 مد (قوله المطلقة) أي عن الحلول والائجابيل وقوله والعوض وهو الطلاق وقوله
 في يه المطلق أي في ضمن التصديق كما به مد (قوله وان كرهته) أي الاختلاع
 لان الطلاق يستقبل به الزوج والائتمام يتأق من اجنبي نرح مد (قوله لفظا
 وحكما) المراد باللفظ الصبح المقدمه بين الزوج والزوجه وبالحكم ما يقرب على
 تلك الصبيخ من وجوب المسمى تارة وجوب مهر المثل تارة وقوعه رجعا تارة
 أخرى اه شيئا تشبيه يستثنى من قوله وحكما صورا أحدا ما لو كان له امرأتان
 فخالع الاجنبي عنهما بألف مثلا من ماله مع قطعاً وان لم فصل حصه كل منهما
 لان ألف يجب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف الزوجين اذا اختلعا به فانه
 يجب ان يفصل ما التزمه كل منهما فان لم فصل وجب على كل مهر المثل الثانية ما لو
 اختلعت المهرصة بمرض الموت بما يزيد على مهر المثل فالألف من الثلث والمهر من
 رأس المال وفي الاجنبي أي المريض مرض الموت الجميع من الثلث الثلثة لو قال
 الاجنبي طلقا على هذا المصوب اه على هذا انحرأ ويصدق طلاق وقع رجعا
 بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المصوب ويصدق طلاق يقع باءا مهر المثل الرابعة
 لو سألته الخلع بمال في الحضي فلا يحرم بخلاف الاجنبي شرح خط وأخذ بعضهم من
 صحة خلع الاجنبي جواز ابدل المال لمن يده وظيفة يستلزمه عنها نفسه أو غيره قال
 ويصل له أخذ العوض ويسقط حقه منها ويبقى الأمر بعد ذلك لما طر الوفاية بفعل
 ما تنص فيه المصلحة شرعا زرى واذا قرر وغيره لا رجوع له على الاخذ الا ان شرط
 الرجوع اه ومن خلع الاجنبي قول أمها مثلا خاله اه على مؤثر صدقتها في ذمتي
 فيصير يقع بالامتناع المؤثر في ذمة السائل لان لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم
 تموافقا لتصوره كذا فيهما ما سنده زاد ونقص لان المثلية المقدرة تكون مثلاً من
 حيث الجملة شرح مد (قوله على ماهر) لما كان قوله كاختلعاها يقتضى ان الخلع
 لو جرى مع اجنبي فمأستى صدق بجهت مهر المثل مع امليس كذا بل يقع رجعا دفع
 هذا بقوله على ماهر أي من تنصيص وقوعه في الفاسد بهر المثل بما افاجرى مهبالا
 حاجبة الى استثناء هذا اه حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء) هذا من حكم
 اللفظ وأما الحكم من جهة المسمى بقوله فادأ قال الزوج للاجنبي الخ شيئا (قوله
 ولو كلفها الخ) خنلق بقوله فيما رولها وكيل مكان الانسب نعدمه هناك وقوله
 ان يقتلها كقوله للزوج طلق زوجتك على ألف في ذمتي من مالى أو ينيه وقوله
 كاله ان يقتلها كانه يقول له طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالى أو ينيه كالتى

المطلقة بدم تسليمها في الحال
 والعوض تأخر بالتدافى
 لوقوعه في التطبيق بخلاف
 المصير يجب فيه عذار
 الزوجين في الملك واختلاع
 اجنبي من ولى لها وغيره
 وان كرهته (كاختلعاها)
 فيما لم يقل وحكما على ماهر
 فهو من جانب الزوج ابتداء
 بصحة معاوضة بشوب تطبيق
 ومن جانب الاجنبي ابتداء
 معاوضة بشوب بصا لتأذا
 قال الزوج للاجنبي طلق
 امرأتى على ألف في ذمتك
 فقبل أو قال الاجنبي للزوج
 طلق امرأتك على ألف في
 ذمتي ما جاءه بآت بالمسمى
 والتماع المال فغدا لها كالتزام
 المال لعنق السيد عبده
 وقد يكون له في ذلك فرض
 صحيح كاختلعاها عن سىء
 للشرة باءا عنها حقوقها
 (ولو كلفها في الاختلاع ان)
 يقتلها كاله ان يقتلها
 بان يصرح بالاستة لال
 أو الوكالة

هنا فطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وطالب هي في الثانية
 اه شيئا (قوله أو ينوي ذلك) أي ماذا لو من الاستقلال أو الوكالة فتكون صور
 اختلاعه وكيلا خمسة بصورة الاطلاق السادة اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد
 بأن تصرح أو ينوي أي تصرح بالوكالة والاستقلال أو ينوي بها فهذه أربعة مع قوله
 فان أطلقت فالجوع خمسة مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل
 من المستثنين في التصريح صورتان وقوله والاختصاص الثانية بقية المسئلة وقوله
 حيث نوى الخلع أي للموكل الذي هو الزوجة في الاولى والاجنب في الثانية فهاتان
 صورتان مع قوله أو أطلق وكيلا فالرجوع في ثلاثة وعنده في خمسة وعدم مطالبة
 أصلا في الثنتين الأوليين (قوله لتقتل منه) أي من زوجها وقوله وحيث صرح
 بالبناء المجهول أي صرح الاجنب بالوكالة عن الزوجة أو صرحت الزوجة بالوكالة
 عن الاجنب (قوله فالزوج طالب الموكل) فطالب الزوجة في الصورة الاولى وهي
 وكيلها اختياريا واختلاعا وطالب الاجنب في الصورة الثانية وهي توصيل
 الاجنب لما ولا يطالب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل للمشتري بانه أمرو إذا العقد
 يمكن وقوعه ثم لا هنا كأمرو ما تقدم منه طالب الوكيل دون ما يفرض فيما إذا
 خالفها وهما يضافان اه ل (قوله أو أطلق وكيلا) بخلاف ماذا أطلق وكيلا
 أي الاجنب وهو الزوجة فلا يرجع لعدم الغائية اليها (قوله فان اختلع) تفريع
 على قوله واختلاعه اجنبيا كاختلاعهما في كان الأنسب ذكره عقبه (قوله وصرح الخ)
 حاصلة له ان صرح بانه من مالها له احوال أربع لا تقع في نفي وقوعه بأشياء واحدة
 وفي الرابعة وهي صورة الاطلاق تفصيل اشار به بقوله فان لم يصرح بانه من مالها الخ
 والفرق بين التصريح بانه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الاول رجعي وفي
 الثاني باتجاهه للكل مع ان الفرض ان المسمى من مالها في كل ان الزوج في الاول خبر
 طامع له بانه من مالها فهو غير ملوك للاجنبي وفي الثاني طامع لنفسه اه ملكه
 (قوله أو بولاية) ولو صادق ل (قوله لا ليس بولي الخ) اذ ليس له الصبر
 في ما يعتاد ككاتبتي (قوله أو صرح باستقلال) بأن حال اختلعت لنفسه هذا
 العبد وليد كراهه من مالها ولا منصوب وهو لها في نفس الامر كافي الروض وكذا
 اذا صرح بانه من مالها كافي البعثة وشرعها وبذل عليه الخلاقة منا وتفصيله فيما
 بعد اه من ل وبقوله ولم يذكر من مالها الخ انه يقع الثاني بينه وبين ما من
 ان خلع الاجنب بما سيقصد بقوله حيلان محله اذا صرح بسبب الفساد كما قال
 بهذا العبد المنعرب أمر بهذا المحر كما قاله عتي رح ل على انه لا يلزم من قوله

أو ينوي ذلك فان لم يصرح
 بولي بنحو قال التزالي وقع لها
 له ومنعته اليها (ولاجنب
 وكيلها) لتصلح منه
 (فتتبر) هي ايضا بين
 اختلاعهما واختلاعهما
 بأن تصرح أو ينوي كأمرو
 فان أطلقت وقع لها على
 قياس ما من من التزالي
 وحيث صرح بالوكالة عنها
 أو عن الاجنب فالزوج
 يطالب الموكل بالاطالب
 المباشر ثم يرجع هو على
 الموكل حيث نوى الخلع له
 أو أطلق وكيلا (فان اختلع)
 الاجنب (بماله فذلك)
 واضح (أو بولاية وصرح
 بولاية) كاذبا أو بولاية
 عليها الاطلاق) لانه ليس
 بولي في ذلك ولا وكيل فيه
 والطلاق مربوط بالمال ولم
 يترتب احد (أو) صرح
 (باستقلال فتلع منصوب)
 لانه لا تصرف للذ كور في
 مالها فاصبه يقع الطلاق
 ما تاتوا بانه مهر للكل

وان اطلق بان لم يصرح بشئ من ذلك (٢٠٢) فان لم يصرح بأنه من المباح منع بمقتضى ذلك والا فارجح

من المباح ان يكون منصوبا حتى يكون فيه تصريح بسبب الفساد واجاب ع ش
على هر ايضا بان عمل حكرون خطم الاجنبى فمفسد يصدر حيا اذا لم يصر
بالاستقلال والا وقع بانساقا كما هنا ومضى عدم التصريح بالاستقلال انه
لا يضيف المانع لنفسه سواء اضاف الى المال المالم لا (قوله شئ من ذلك) أى اليوكاة
والولاية والاستقلال (قوله والافرجى) ومثله لو اخلع صدقها أر على أن الزوج
يرى أو قال طلقها وأنت ترى منه أو على أن يرى منه فله رجعى على النص ولا
يسرا ولا شئ على الأب ولو اخلعها بالبراءة من الصدق ومنه لا الدرك أو قال
الاجنبى أو الأب طلقها على عدها هذا وعلى ضلله وقع بانساقا للثل اه تصح
اه زى وحرف (فصل فى الاختلاف فى الخلع أوفى عرضه) أى وما يتبع
ذلك كالاختلاف فى عدد العلق (قوله اخلع خطما الخ) ولو اخلعها ثم ادعت اه
ابانها قبل الخلع أو اه أقرب فساد السكاح صدق بيته ولو قال ان ضلت كذا فانت
طالق فلا أو قل الخلع على عدها ثم ادعى اه أنها قبل فعله قبل وان وقتته المرأة
وتسبع بيته بذلك لا يشكل عليه عدم مباحها قبل الطلاق فلا ثم اقلها على
فساد السكاح لان فعله يكذب بيته ثم اقلها فامل شوبرى (قوله رجلين) أى لا رجلا
وأمر اثنين ولا رجلا ويمنان لان دعوا المانع ليس بمال ولا يقصد بها مال وبه تافى
ماسا فى حيث يتكى فيه شاهد معين لان مقصوده المال تدبر (قوله فله الماوردى)
ولا يشكل على هذا ما تقدم فى كتاب الاقرار من أنه لو أقر بمال وكتبه المقر له فله
يبطل ولو رجع المقر له وصدق فله لا يستحق الا اقرار جديد لان هذا الاقرار فى ضمن
معاوضة بخلاف ذلك ويتفرق فى الضمنى ما لا يتفرق فى غيره زى (قوله ولم تنفق
العدة لانها رحيمة فى زعمها فى الصورة الثانية وغير مطلقة أمسلاف الاولى وانما
وجبت العدة مؤاخذه لداره وودعها المانع ومثل نفقة العدة سكانها لقبها
ولا ريبها قال الزركشى بل الظاهر انها رتبة فبها على علم ضبط مسائل الباب بان
الطلاق اما ان يقع بأشياء بالسمى ان سمى الصيغة والعوض أو بمجرى المثل ان قصد
الدوس فقط أو رجعا ان فسدت الصيغة وقد تجزى الزوج بالطلاق ولا يقع أصلا بان
تلق بمال أو بغيره فمل ان من علق طلاق زوجته بأشياء ما من مدقها لم يقع عليه
الا ان وجدت براءة صحته ثم رجعه ويقع بان بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم
قدومه ولم تنفق به فكذا خلافا لما اطلق به الرجبى انه لا فرق بينه فها وعدمه جاز
وزى وم وقد روى (قوله ولو اخلعنا) أى الزوجان أو وكيلهما أو أحدهما
وكيل الآخر م (قوله كدراهم وذناير) فيه ان هذا من اختلاف الجنس

اذ ليس لها تصرف فى المباح
بما ذكر ان كان ولها
فأشبه خلع السفينة
(فصل فى الاختلاف
فى الخلع أوفى عرضه
لو اخلع خطما فسكر
حلف) فيصدق اذا اسل
عدها فان اخلعت بيته
رجلين عمل بها ولا مال له
يتكرر الا ان يعود ويصير
بالخلع فيستحق فله الماوردى
(أو اقله) أى اخلع
(فان سكرت) بان قالت
ثم تطلقى أو طلقنى بها
(بانت) بقوله (ولا عرض)
عليها اذا لامل عدمه قطف
على نفقه ولم تنفق العدة
فان اقام بيته أو شاهد
وحلف معه ثبت المال كما
قاله فى البيان وكذا لو اقررت
بصدقها بما اداها فله
الماوردى وقول فانكرت
أهم من قوله فقالت بها
لما تقدم (ولو اخلعنا فى عدد
طلاق) كقولها سائلك
ثلاث طلقات بألف
فأجبتى فقال واحدة
بألف فقلت (أو) فى
(صعة عرضه) كدراهم
وذناير أو صحاح ومكسر

سواء اختلفا فى التلفظ بذلك أم فى ارادته كأن قال بألف وقال أردنا ذاتي فقالت دراهم (وقدره) كقوله فله
عائنين فقالت بمائة (ولا يئنه) لراحد منهما أو لكل منهما مائة (وتما رصا) (تخالفا) كلتائهم فى كيفية الحلف

ومن يتداه (ويجب)
 ليتوبها (بضم) لغرض
 منها ومن أحدهما أو
 الحاكم (بهمز مثل) وإن
 كان أكثرهما أداه لاه
 المراد أن كان لأحدهماينة
 جعل بها وذلك حكم
 الاختلاف في عدد الطلاق
 مع قول يفسح من زيادتي
 ويصير بالصفة أولى من
 تعبيرا بالجنس والقول في
 عدد الطلاق الواقع في
 مسئلته قول الزوج بينه
 (ولو بالغ بألف مثلا) ونوبا
 (نوبا) من تعين بالبلد (نوبا)
 الحاقا للمعنى بالمعنى فإن لم
 يتواضعا على التائب
 أن كان والأزيم مهر التل
 (كتاب الطلاق) *
 هو لغة محل التبدل وهو محل
 احتفاظ الطلاق وهو
 والاصل فيقبل الاجماع
 الكتاب كقوله الطلاق
 مرتان فامساك بمعروف
 أو تسريح باحسان والسنة
 تكبر ليس شيء من الحلال
 أبغض إلى الله من الطلاق
 رواه أبو داود بإسناد صحيح
 والحاكم وجهه (أركانه)
 خمسة (ميفة) ومحل ولاية

لا الصفة إلا أن يقال مراده بالصفة ما يشبه الجنس (قوله ومن يتداه) وهو الزوج
 لانه غاية البائع حل خال س ل والذي ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضعة متى لها
 اه وفيه أن يقام البضعة لها ليس من القسح لأن القسح لغرض الخلع فقط وأما الطلاق
 فهو ثابت باعتراضها كاهوطاها (قوله أولى من تبعية بالجنس) لأن الاختلاف
 في الجنس مسلم من الصفة بالأول بخلاف الجنس لا يمس منه الاختلاف في الصفة
 شوبرى (قوله في عدد الطلاق) أي فيما إذا كانت سائلت ثلاث طلقات بألف
 فأجبتى فقال واحدة بألف فأجبتى كما تقدم (قوله في مسئلته) أي العدد (قوله
 بينه) أي بين أخرى غير التي في الثالث ففادت الثالث الرجوع للمهر المثل وأما
 كونه واحدة مثلا لا بد من عين على ذلك هكذا ظاهر كلامه وإذا حذف حل لسان
 تأذن قولها في تزويجها منه لاه منصف ما تبنا صدق الزوج أو لا أنها تزعم أنه
 طلقها ثلاثا لا تدخل إلا على أنه لم يظفر اه حل الظاهر لا على ما يزعمها فإن قلت غرض
 المسئلة أنها باتت منه بمهر المثل ولما فدت حلف الزوج بعد اليقونة قلت فأنه يظهر
 فيما إذا أدت بعد ينيوتها قولها بتزويجها ولم تبين له زوجا فزوجها الذي اختلفت
 منه فيه فدل العقد على أنه الزوج الأول فأدته أنه طلقها ثلاثا في انقضاء السابق
 لتفسد عقده الثاني إذا قبل له إلا على حل دعواها فأنكر الزوج ما أدته وأدعي
 أنه طلقها طاعة فقط فأنه يحلف ويستمر العقد ولا عبرة بدعواها اه شيئا
 * (كتاب الطلاق) *

هو اسم مصدر وطلق ومصدره التطلق ومصدر لطلقت بتخفيف اللام يقال طلقت
 المرأة طلاقا فهي طالق (قوله لعل القيد) المراد به ما يشبه الجنس والمعنى فيكون
 بين المعنى الشرعي والقوي علاقة اه رشيدى (قوله عقدان كالح) الاضافة بيانية
 فان أريد بالكتاب الوطه كانت حقيقة (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق الذي
 تلك الرجعة عقبة مرتان فلا بد من تعدى معنى ليكون المبدأ بين الخبر (قوله
 ليس شيء من الحلال أبغض) وفي رواية هيصة أبغض الحلال إلى الله الطلاق
 وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه فانه محر وما المانع من كون للبغض معناه
 الكراهة وعدم الرضى وهذا صادق بالمكروه مع س ش على مهر لكانه
 لا يشمل سوء غير الكراهة ويدل له أيضا إجماع الأمة بل سائر الملل على مشروعيته
 حل وحمل بعضهم الحديث على بعض أفراد الطلاق وهو المكروه منه وقال
 الشوبرى أي على قدران يكون في الحلال بغض فهذا أبغض اه وقال
 الغزنى لأن بغض أفراد الحلال قد يكون مبغوضا كالأكل في السوق بما

يجل بالمرءة فيكون البض سكتا به عن عدم الرضى أو عن التغير منه الذي هو
لازم بالبخس (قوله وقصد) فيه أن كلا من الولاة والقصد وصف لا يتعلق بهلا
جسلا من شروطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالما بقوله أنت طالق مثلا
أن هذا اللفظ موضوع لحمل العصة وليس معناه أنه قصد حل العصة والالما
وقوع من المنازل اقله بوجبه قصد حلها وأيضا لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ
مربحا لأن الصريح لا يحتاج إلى نية ذلك فخرج بكونه عالما عند التلفظ السامع
والناتج ونحوهما عن لا قصد له شيئا عزيزي (قوله ولو بالتعلق) والعبرة بحال
التعلق شو برى (قوله رفع القلم عن ثلاث) أي قلم خطاب التكليف لا قلم خطاب
الوضع وتمة الحديث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم
حتى يستيقظ وحيث وقع عنهم القلم بطل تصرفهم عمن والمراد قلم التكليف
السكاتب للأحكام التكليفية وبطل الوضع السكاتب للأحكام الوضعية فإنه ليس
مرتقا عن الثلاث وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لأن وقوع
الطلاق من قبيل خطاب الوضع الآن قال عدم وقوع طلاقهم بلزمه عدم حرمة
الزوجة بعد زوال هذه الأجزاء فكان الحديث قال إذا طلق الصبي زوجته ثم بلغ
لا تهرم عليه وكذا يقال في البقية فلا وقضا عليهم الطلاق لزوم ضمير زواجهم
عليهم فلما ترتب خطاب التكليف على خطاب الوضع وقع عنهم أيضا بالنظر لما
يلزم منه من التصريم (قوله الاستسكان) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح من
غيره مكلف فيكون متصلا كما أشار إليه بقوله لمع له غيره مكلف (قوله من قبيل ربط
الأحكام) أي تعلقها بالأسباب مع بقاء العقل فلا يرد للمجنون المتعق فان طلاقه
لا يقع مع تعدد زوال عقله بخلاف الاستسكان فان عقله باق وأما قول الشارع بعدم
وهو من زال عقله فالمراد تمييزه اه وقال مد بجنى أن أقواله وأفعاله أسباب سرفات
للأحكام يرتبها عليها اه بجنى أن الشارع جعل طلاقه علامة على المعارضة
وقوله سببا للتصام والطلاق سببا للقتل المبني واثلافة شو برى والحكم
هنا وقوع الطلاق وسببه التلفظ به كافي عمن على مد أي فهو من باب خطاب
الوضع ومعنى خطاب الوضع أن الله تعالى وضعه في شرعته لا إضافة الحكم له
بقرينة اه وتقريب الأحكام تيسيرا لئلا شو برى معنى أن الشارع أسند
الأحكام إلى أسبابها لعلها علامة عليها لتتم بها على المكلف لانه لو كانت
الأحكام بلا أسباب لم يصعب فهمها على المكلف وقوله وضعه أي وضع متعلقه
سكالا أسبابا وفسر خطاب الوضع في شرح جع المجموع بأنه الخطاب الوارد بكون

وقصد بطلاق وشرط فيه
أي في المطلق ولو بالتعلق
(تكليف) فلا يصح من غير
مكلف غير رفع القلم عن
ثلاثة (الاستسكان) فيصح
منه مع أنه غير مكلف كما قلناه
الروضة عن أصحابنا وغيرهم
في كتاب الأصول قلنا
عليه ولأن مقتضى من قبل
ربط الأحكام بالأسباب كما
قاله الفخراني في المستصفي
وأجاب عن قوله تعالى
لا تجزوا الصلاة وأنتم
سكارى

الشيء سبباً أو ذمماً أو مانعاً أو مهيماً أو مأسداً أو قوله بالأسباب أي المضم إليها قصد
التخليط ليخرج المصنف ونحوه كذا ثم قد دفع مال حل من إيراد التأم والمؤمن والمهي
(قوله الذي استبد إليه الجورني) أي استدله (قوله وهو المنتقى) أي المبتدئ
في أول السكر وقوله لبقاء عقله لا يناسب قوله بعد حتى تعلموا ما تقولون لأن المنتقى
يعلم ما يقول وأيضاً يلزم نهى المنتقى عن الصلاة مع أن صلاته مهيمة حل وأجاب
بعضهم بأن هذا خطاب للمنتقى الذي هو مريد به بحيث لا يسع جميع الصلاة فتنهى
عن استبدائها لئلا تبطل في أثناءها بتغير حاله شيئاً (قوله وانتفاء تكليف
السكران) لا انتفاء الفهم ومن ذكر أن السكران مكلف إراداته يجرى عليه أحكام
المكلفين حل أي فليس في المسئلة خلاف معنى في قال ليس مكلفاً عن إته
ليس مخاطباً خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه مكلف أراد أنه مكلف
حكماً أي يجرى عليه أحكام المكلفين قال م وما يمنه ابن الرقعة وأثره جمع من
عدم نفوذ إطلاق السكران بالكتابة لتوقفاها على التيق وهي مستقبل منه فحصل
نفوذ قصره السابق وأعماله بالصريح فقط مردود بمقتضى إطلاقهم بأن
الصريح يمتد به تدرجاً في قصد اللفظ لعداه كاتفر ووالسكران مستقبل عليه ذلك فكما
أو قوله ولم يظنوا ذلك فكذلك هي للتخليط عليه شرح م وقوله فكذلك
أي المكتوبة فيقع ما من غير قصد اللفظ لعداه ولكن لابد من التيق بأن ينبر
عن نفسه أنه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه (قوله من شراب) أو دواء
مثله من ألقى نفسه من شاطئ جبل وقد علم أن الوقوع منه نزول فقله كذا في سم
وعش فلماذا يجرى له شرب ذلك مكرها أو أنه لا يعلم أنه مستكر صدق بهينه حل
(قوله أو دواء) محله أن لم يتبين للدولة فان تعين بأن لا يتم غير مقامه فحكمه حكم
غير التيق (قوله ويرجع في حقه للعرف) انظر مع أن الخلاف يقع منه مطلقاً
سواء كان في أوله أو آخره فما فائدة هذا الحمد إلا أن قال فائدة راحة لقطع
كان على إطلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق إلا أن وصل الحمد العرفي
حل نعم فقله فائدة إذا كان السكر بلا تعد لاجل سقوط الخطاب عنه حينئذ
(قوله فهو محل الكلام) أي الذي وقع الخلاف فيه هل هو مكلف أو غير مكلف
اه شيئاً (قوله واختيار) قال الشيخ فهم بعض الطلبة أنه لا حاجة لعيد الاختيار مع
قيد التكليف بناء على أن المكره عليه مكلف كما شئى عليه في جمع الجوامع وهو
فاسد لأن المراد هنا بالكليف الباطن والعقل لأن المعنى المراد في قوله المكره
مكاف أو غير مكلف على أن المسألة خلافية شورى (قوله فلا يصح من مكره)

الذي استند إليه الجورني
وبغيره في تكليف السكران
بأن المراد منه هو في أوائل
السكر وهو المنتقى إته
عقله وانتفاء تكليف
السكران لا انتفاء الفهم
الذي هو شرط التكليف
والمراد بالسكران الذي يصح
طلاقه وتكليفه ونحوهما
من زال عقله بما أتته من
شراب أو دواء ويرجع في
حده إلى الصريح فإذا
انتهى تغير الشراب إلى
ما يقع عليه اسم السكران
أو رافده وحل الكلام ومن
الشافعي رضي الله عنه أنه
الذي اختل كلامه المنظوم
وانكشف سره المكنون
(واختياره لا يصح من مكره)

وان لا يور (لا ملاق خبر لا ملاق في انلاق أي اكرهواوه اكرهواوه والماكم على شرط ما عدا التوبة مسكان بنوي
غير زوجته أو بنوي بالطلاق حل (٣٠٧) الوفاق أو بطلت الاخبار كاذبا (وشرط الاكراه قدوة متكررة) بكسر

الراء (أو) تحقيق (ما هـ) هـ
بولا (و) تذاب (و) جلا علما
و (و) تذكروا (و) فتح الراء (من
دفعه) هـ (و) سرب وغيره
كاستفاضة بغيره (و) نلته (و) انه
(ان امتنع) من فعل ما اكره
عليه (حققه) أي ما هـ (د) هـ
(و) يصل (ال) كراه
(و) غروب (و) يمحذو كضرب
شديد) أو حبس أو اتلاف
مال ويختلف ذلك باختلاف
طبقات الناس وأحوالهم
فلا يصل الاكراه بالتحريف
بالعقوبة الا حقه كقول
لا ضربك عقدا ولا بالتحريف
بالسقوط كقوله لن عليه
قصاص طلقها والا اقتصمت
منك وهذا نكاحا بما زده
بقولي عاجلا علما (فان
ظاهر من المكروه قرينة
اخبار) منه للطلاق
(كان) هو اولى من قوله بان
(المكروه على ثلاث) من
الطوائف (أو) على (مخرج
أو ضيق أو) على ان يقول
(طلق أو) على (طلاق
محممة) وهو من زيادتي
(فتألف) بان وحدا ووسقي
أو كني أو غير أو سرح
أو طلق معينة (و) طلاق

خلا لا في حقه وفيه انه اذا كره على طلاق زوجته فطلق واحدة أو ثلثا
لا ياتيه بالواحدة أو الثلث فهو عا اختيار وشرط عدم وقوع طلاق المكروه
لا يظهره قرينة اختيار كما يأتي واجب بان صورته ان يكرهه على أصل الطلاق
ففسأله هل يطلق واحدة أو أكثر والاقى اكرهه على أصل الطلاق وطلق واحدة
أو أكثر وقع ويجاب أيضا بان يكرهه على أصل الطلاق وبقى بمقتضى كراهة يقول
طلقها فلا يقع حيث شئتنا عزى والمراد المكروه بغير حق أو لمحق فيقع كان
تزويج امرأة وكان قد طلق اختيارا لمأذله - حق قسم فطلبته منه فأكرهه على طلاق
زوجه ليو في اختيارها بعد تزويجها بوطى كطلاق المولى اذا امتنع منه فأكرهه
الحاكم عليه (قوله وان لا يور) (أو) قوله أي اكرهه (فمرا الاطلاق بالا كراهة لان
المكروه اعلق عليه الباب الى ان يطلق أو انطلق عليه رأيه اه جبر (قوله بمحذو)
ولو في ظن المكروه فلو خوفه بما نلته بعد ورائه خلافه كالمكره ح ل (قوله أو
انلاق مال) أي وقع بحيث يسجل عليه الطلاق بدون نيله ومنه قول المرأة لزوجه
طلقني والاطمئنت لهما مثلا ونظير في نلته ذلك بد قال الناشئ ان الاستغفار
في حق الوجه اكرهه وان الصباغ ان الشتم في حق اهل المروءة اكرهه اه ومنه
حبس دواجه حيا يورى الى التلف عادة عيش على مرد وهل من ذلك ارضا
زوجه او تطلق له أو العوبة وهل ولو كان من اعتاد القيادة عليهم في الرض
ان التحريف يقتل الولد اكرهه راء في الطلاق وفي كلام شيعتنا ان من الاكراه
التهديد يقتل بعض مضمون وعلا وسفل وكذا رحم ونحو حرمة أو عوبة وليس
من الاكراه قول من ذكر طلق زوجه بك والاقنت نفسي ح ل أي ما لا يمكن نحو
أصل أو فرغ كافي مد ولا فرق بين الاكراه الحسي والشرعي فلو حلف لبطان زوجه
الليلة فزجدها فاضا أو لثمن شدا فاحضت فيه أولي عين أمته اليوم فزجدها
حاملته لا يثبت وكذلك الحلف ليقضين الشهرة بلحقته في هذا الشهر ففهر
هنا كما يأتي شرح مردان لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر عرش (قوله ومختلف
ذلك) أي المذكور من الضرب وما عطف عليه اه شيعتنا (قوله أو أو المالم) أي
مراتبهم ومن ثم قال الدارمي وغيره بالضرب غير الشديد اكرهه في حق اهل المروءة
حل وم (قوله فان ظهر الخ) مفرع على شرط محذو قد روي ان لا يظهره
قرينة اختيار وشرط أيضا ان لا ينوي الطلاق كما يؤمن قوله بل لو نطق المكروه
المنصراح الطلاق كناية في حق المكروه (قوله أو كني) يقتضي التوثيق (قوله
من اعتبار تعد الخ) أي حيث وجد ما يصر في القنط عن مناه والافلا بشرط ذلك

بل لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لا اختيارا وكذا لو طلق زوجة والامتناع (أو) شرط (في) اية ما يدل
على فراق مريحا أو كناية بغير صريح (و) هو ما لا يحتمل ظاهره خير الطلاق (بلاية) لا يخاف الطلاق فلا ينافيه
ما يأتي من اعتبار تعد الطلاق لهما (و) أي صريحه

كما ساق التصریح به في كلامه حل وثلث في قوله مع مشتق للغداة
والخلق (أي حيث ذكر المال أو في حل قوله مشتق لطلاق) وأما الطلاق نفسه
فإن كان مبتدأ كمل الطلاق أو مفعولا كما وقت عليك الطلاق أو فعلا كيزني
الطلاق فصریح والافتكامة كما يؤخذ من مد والرشيدي قال مد ومن الصراح
على الطلاق خلافا لمجمع كما أتت به الولد وكذا الطلاق يلزمني إذا خلا عن التعليق
كما رجح إليه آخر في تناوبه أو طلاق لا فلهي أو واجب على لأفضل كذا
لا فرض على الأرجح ولا الطلاق ما فلت أو ما أفضل كذا فهو لتوضيح لانية
والفرق بين قوله فرض ووجب حيث كان الأول كناية والثاني صريحا أن الوجوب
يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضا لاشتغال الفرض بالمعصية ولو بابل
الطاه فامكان كناية على المعتمد ولولم هي لتبطل قال بعضهم لا يقع به شيء وإن
نوى لاختلاف المأخذ لأمعن التلاقي بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق اه
بدر وزي وقال حران كانت لفته فصریح والافتكامة وهو وجه اه وهو
المعتمد لوقال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقضل كما تفر من سكنة النفس والتي لنا
والذي ينبغي اعتماد أنه ان لم يفسل با كتملة كرا ثم طلقا وان فصل بذلك ولم
تقطع نسبتة عنه عرفا كان كالكناية فان نوى انه من جهة الأول أو بيان له أثر
والا فلا وان انحطت نسبتة عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا ع ش
على مد (قوله مع تكرر بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر
حل والذي في شرح مد وهو ورودهما في القرآن مع تكرر الفراق فيه (قوله
والحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر) أي والحاق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه
بمعناه وهذا يفيدان الصريح لا بد أن يرد في القرآن وأن يشتهر وأن ما ورد في القرآن
لا بد أن يتكرر وروده فيه وتحتم في باب الخلع أن المغادة والخلق كمل
منهما صريح الأقل لوروده في القرآن والثاني لشبوهه عرفا واستعماله مع ورود
معناه في القرآن فانه يفيدان ما عدا الصراحة أحدا من اما اشتغال اللفظ مع
وروده معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن وإن لم يتكرر اه حل
(قوله وترجته) المعتمد للفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل زي فقال
المعتمد ما في الروضة أن ترجمة الطلاق صريحة بخلاف ترجمة الفراق والسراح
فانها إسكناية ع ش وترجمة الطلاق بالهيبة من بش فسن أنت وبوش
طالق اه بابل وشينا (قوله بهيية) ولومن يحسن العربية حل (قوله
عند التنوير) وأما عند الزاقي فهو صريح كما يأتي (قوله بأنها) أي

مع مشتق المصادات
والخلق (مشتق لطلاق
وفراق وسراح) يعنى السب
لاشتغالها في معنى الطلاق
ورودها في القرآن مع
تكررها معناه والحق
ما لم يتكرر منها بما تكرر
(وترجته) أي مشتق
ما ذكر بهيية أو غيرها
لشهرتها استعمالا في معناه
عند أهلها مشهورا استعمال
العربية عند أهلها ويرى
بينها وبين عدم صراحة تعد
أنت على حرام عند التنوير
بأنها موضوعة لطلاق
بخصوصه بخلاف ذلك وإن
اشتهر فيه (مكتفيا)
وقادتك ودرجك

(أنت طالق أنت طالقة) بفتح الميم (٣٠٩) (يا طالق) بفتح (تكنية) وهي ما يحصل الطلاق بغيره

ترجمة ما ذكره موصوع الخ أي لما اشتهر وروى عنه في القرآن لا يكون صريحاً بالطلاق
إذا كان موضوعاً للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أي فانه لم يوضع للطلاق
بخصوصه كما يعلم مما سبق في انه نادرة بريد الطلاق ونادرة بريد الطهر ونادرة بريد
تحريرها حل (قوله أنت طالق) فلو حذف البتة لم يقع شيء وإن نوى قدره
شرح مدر والظاهر ان محل حيث يقع جواباً لكلام من يلقه فلو قال له حل أنا
طالق فقال طالق وقع ش على مدر (قوله بفتح الميم) أي مع فتح اللام اما
بكسر ما صيغة اسم الفاعل من طلق فكناية طلاق من التصوي وغيره لأن الزوج
يحل ان يطلق وقد أضاعه الى غير محل فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محل فصار
كقوله انه نكح طالق مدر شوري (قوله يا طالق) أي ما لم يكن اسمها ذلك شيئاً
(أوله وهو ما يجتمع للطلاق وغيره) فوال لزومته تكون في طلاق ما تطلق
أولاً لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو مرجح أو كناية وإذا قلتم بعدم
وقوعه في الحال ففي بضع دل بعض ما نعه أولاً يقع اسلان الوقت بهم والظاهر
ان هذا اللفظ كناية فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقاً والتعلق
احتياح الى ذكر المعلق عليه والانه هو محل لا يقع به شيء سم وعلم ان لم يكن
معلقاً على شيء والا لقوله ان دخلت الدار تكوني طالق وقع عند وجود المعلق عليه
وأما كون طالقاً مرجحاً بفتح الطلاق لا لا وكذا تكوني على تقدير لام الامر كما قاله
ع ش (قوله بنية) ولو أنكر نية صدق بينه وسكنا وإنه أنه لا بد له نية فان
نكل حلفت هي أو أودعها أنه نوى لا لا اطلاع على النية يمكن بالقرآن شرح
مدر (قوله يا طالق) مصيف وقوله وفي أصل الروضة الخ يعتمد في اقتضاها أي جزء
ولو أنكر نقل عن شيخنا أنه لا يكفي اقتضاها ذلك وفي شرحه خلافة حل (قوله
يا سكاك الميم) أي وقع اللام أو كسر ما وثلث انت فراق أو براح كما في حل (قوله
خليفة) أي خليفة نهى نصية بمعنى فاته مدر (قوله الامرها باللام) ومع ذلك
مهمزة مبررة قطع على خلاف القياس حال ما نسلته البتة بالقطع ع ش ونقلت
الصف لا كثرنا كلمة ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومنه على الحرام
أو الحرام لم يرض أو على الحلال عن والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق وذلك
لما في أنت على حرام من انه ليس موضوعاً للطلاق بخصوصه حل (قوله وغيره)
لانها محل لا بد في بنية فانه قد يقع ما يقال ان غيرها لا عدة عليها (قوله يا طالق) سواء
أكان لها حل أم لا (قوله أي لا في طلق) حل مراد المسكلم الاخبار والطلاق فيها
مضى أو الانتشاء وكذا قال في نظائر الظاهر الثاني (قوله بفتح السين) اما بكسرهما

(بنية مقترنة بأولها) وإن
عزيت في آخرها بخلاف
عكسه اذا انفصلت على ما
مضى بعيد بخلاف استحباب
ما وجد وقوع في الأصل تصحيح
اشترط اقترانها بحبيها
وفي أصل الروضة تصحيح
الا سكنته بذلك كله
(كما طلقك أنت طلاق
أنت طالقة) يا سكاك الميم
(خليفة بنية) من الزوج
(بنية) أي مقطوعة الوصلة
وتشكيب البتة حوزة الفراء
والا كثر على انه لا يستعمل
الامر فباللام (بنية) أي
متروكة النكاح (بأن)
أي مفارقة (حلال الله على
حرام) وإن اشتهر
الطلاق خلافاً لقرافي في
قوله انه مرجح وذلك لما
(اعتدى اسبري رحل)
أي لا في طلقك سواء في
ذلك المدخول ها وغيره
(الحق) بذكر أوله وقع
ثالثه وقيل عكس (بأحد)
أي لا في طلقك (حبك على
غارك) أي خيلت سبيك
كما يحل البعير في الصحراء
وزمائه على غاربه وهو
ما تخذ من الظهر وأزنت

من العنق ليرعى كيف يشاء ٧٨ هـ ث (لا عدة سرك) أي لا أهتم بشأنك والسرب بفتح السين
وسكون الراء الأبل وما يري

من المال وأند زجر (أعزى) بجملة ثم زى أى من الزوج (أعزى) بجملة ثم زى أى مبرى خرسية بلا زوج (دعنى)
أى تركنى لاني طلقك (ودعنى) لذلك (أشركك مع . ٣١٠) غلبة وقد طلقت منه أومن غير وفورها

كبيره أى من الزوج
وتزوى أى خرج سادى
أى طلقك (وكأنما طلق
أوبان من زوى طلاقها) لأن
عليه جرم من جهتها حيث
لا يتكبح معها أنها ولا دوما
فصح حل إضافة الطلاق
إليه على حل السبب
المتقى لهذا انجبر مع الذمة
فالطلاق من حيث إضافته إلى
غيره كناية بطلاق قوله
لعبه أنا منك وليس كناية
كأنما فى لأن الطلاق يصل
للتكساح وهو مشترك بين
الزوجين والعق يصل للرق
وهو مختص بالعبدة فان لم ينو
طلاقها لم يقع سواء أنوى
إم الطلاق أم طلاق نفسه
أم لم ينو طلاقا وقولى أنا طالق
هو ما صرح به الدارمى واقتضاه
كلام القاضي ومثله أنا بان
مقول الأصل أنا منك طالق
أوبان ولكنه موهوم خلاف
ذلك (لا استبرى رضى
منك) أو ما عتد منك فليس
كناية فلا يقع الطلاق وإن
نواه لا استأنسه فى حقه
(والأشاق) أى صريحه
وصكنايته (كناية طلاق
وعكسه) لا شرا كناية إزالة

فإنما عمن الطباء وقر الوحش حل ومثله زى وقال فى العرب اسم للظبية أى
القطا (قوله من المال) أى غير الطباء وقر الوحش وإيقال من الحيوان سكن أو وضع
(قوله وأند زجر) من الندم وهو الزجر فكون معنى قوله وأند زجر أنك مثلا
وهو تفسيره روى ويلزم أنه لا يتم بشأها الكونه طلقها مثلا فيكون قوله أى لا يتم
تفسيره بالأنهم هو تفسيره براد تأمل (قوله لذلك) أى لاني طلقك ومن الكناية
الزى الطريق لك الطلاق على لك الطلاق ومنها كلى وأشربى على العتمة دلالة
يحتمل كلى وأشربى مرارة الفراق وليس منها ما يضمن الفراق بتعسف نحو أغناك
أفقه وأقصدى وقوى زودنى وأحسن أفقه هراك هر وكذا على السهام لا أصل كذا
فليس كناية لأن لفظ السهام لا يمتد إلى الطلاق كإلى عرش على م (قوله وكأنا
طالق) وكذا بقية الكتابات المتقدمة بدليل الاستثناء الأى قوله لا استبرى
رضى منك وكذا بقية الصرائح (أى حل (قوله ونوى طلاقا) أى نوى إيقاع الطلاق
إضافة إليها وما أى أنه طلاق البها قد زائد على نية الكتابات حل (قوله
السبب العتقى) وهو العتمة (قوله ومثله أنا بان) المتعدية لا بدى بان من
ملك بخلاف طالق كاهو صريح عبارة شوبرى وعبارة حل قوله مثال خلافا لما نقل
عن شيخنا أنه لا يضمن منك فى بان (أى بحر وقه (قوله كناية طلاق) وعكسه
أخضا من قاعدة ما كان مريحا فى بابه ولم يبد نقذا فى موضوعه كان كناية
فى غيره لا نلفظ الطلاق مريحا فى حل عصمة الكاح ولا نقذا فى حل الملك إذا
استعمل فى الامتساك كناية فيه وكذا لفظ العتقى مريحا فى بابه ولا نقذا إذا
استعمل فى الزوجة فكان كناية فيها أى فى طلاقها والمراد بموضوعه ما استعمل
فيه الآن قل على الجمال حتى لا يبد نقذا الخ أنه يمكن جعله على معناه
الحقيقى فى موضوعه أى فيما استعمل فيه الآن وذلك كالاتفاق إذا استعمل
فى الزوجة للمعبر جعله على معناه الحقيقى وهو إزالة الملك حل على معناه الكتابى
وهو الطلاق فيكون جهازا مرسلا علاقته بالطلاق وانتقيد حيث أطلقنا الإزالة
عن قيدها الذى هو الملك ثم استعملت فى مطلق الإزالة ثم قيدت بالعتمة ومثل هذا
يقال فى استعمال الطلاق فى الأمة فقوله التارح بعد لأن قيد كل منها
فى موضوعه يمكن أى استعماله فى معنا ملحقه فى بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو
الزوجة يمكن وقوله ووجد نقذا فى موضوعه أى مع جعله على معناه الخفى
فى موضوعه أى ما استعمل فيه الآن وهو الزوجة مثلا الطلاق إذا أطلق على
الزوجة وأرغمته الظاهر لما يمكن جعله على معناه الحقيقى لم يكن كناية فى التارح

الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أو لا طلقك على نوى الطلاق طلقه متا وقال لعبه طلقك أو ابتلت
وقضى العتق حتى يستثنى من العكس قول عبده أعندأرا استبرى رضى منك وقوله أو لا منه أنا منك حر

تدبر مأملا (قوله أو أعتقت نفسي) فانه لو لا صريح ولا كتابة في كل من كتابات
الطلاق والعتق وفي كونهما مستثنى من اعمس نظرا لمصرح ل وكذلك قوله
أنا منكم حر ليس كتابة في الطلاق ولا في العتق ففي استثنائه نظرا له شيئا (قوله
وليس الطلاق) أي صريحه وما استثنى من كتابات الطلاق فهو في كتابته في الظاهر ولا
انظره ل وفي غرض قوله من ان ما كان الخ قضية الاقتصار فيها على وجه على
الصريح ان كتابه الطلاق يكون كتابته في الظاهر وعكسه ولا مانع منه لان
الافتاء الكتابية حيث احتملت الطلاق احتملت الظاهر لما فيه من الاشعار بالبعد
عن المرأة والبعد كما يكون بالطلاق يكون بالظاهر ويصح قوله ولو قال انت على
الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجملة قبله أي ليس الخ لعل مغزائها
والضمير المضاف اليه راجع للضمير الجملة قبل دخول النفي والنفي وعكس كون
الطلاق كتابة ظاهرا وهو ان الظاهر كتابة طلاق معنى كذلك اه زى (قوله على
القاعدة الخ) أي لان الطلاق صريح في تحرير الزوجة واذا استعمل فيها بمعنى
الظاهر وقد استعمل فيها لفيه غاوة فلا يكون كتابة فلا يلزم عدم طلاقها اذ لم يتوهم
وهو باطل قبل على المبال (قوله في موضوعه) أي فيما استعمل فيه لان وهو
الزوجة حل (قوله لا يكون كتابة) أي ولا صريحا بالاولى قال مدرسياتي
في انت طالق كلهما أي انه لو نوى بظهور أي طلاقا آخر وقع ما يصح فصح ما هنا
في لفظ ظاهرا وقع مستقلا اه ولو وكل سيد الامه زوجها في عتقها وعكسه فطلقها
أو أعتقها وقال اردت به الطلاق والعتق معا وتعاو يصير كإرادة الحقيقة والمجاز فلفظ
واحد وبهذا يعلم تقصيص ما في السارح فليعلم شوري (قوله انت على حرام) او
على الحرام (قوله فيما زان بكلي) أي صريحه فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب
شوري ولو قال زوجته انت طالق فكما حالت حرمت وقعت عليه طهارة فلو راجعها
في العدة وقعت عليه الثانية فلو راجعها وقعت عليه الثالثة وبانت منه البيونة
الكبرى ع ش على مدرسيات من ذلك الصريح ان قضاء العدة ثم بعد عليها
(قوله وثبت ما خذناه) باللفظ أو بالاشارة دون الية واذا اختار شيئا ليس له الرجوع
عنه الى غيره والمعتد انه ان كان الظاهر نوبا أو لا تبنا جعلا وان كان الطلاق
هو المسمى أولا فان كان ما شئت ان الظاهر أي ولا يصير ما د أو ان كان رجيا وفت
الظاهر فان راجع صار عاذا وزمه الكفارة والا فلا اه حل ومثله زى (قوله
كرطها) ما يقر بها ما من من نحو حبس وصوم والا فلا كفارة في عتقه بالوفاة نظرا
لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي تضمن بالتحرير اه حل وكذا قوله

أراعت نفسي (ليس
الطلاق كتابة ظاهرا
وعكسه) وان اشتركا في
افتاء التحريم لان قيد كل
منهما في موضوعه ممكن فلا
يصل عنه الى غيره على
القاعدة من ان ما كان
صريحا في موضوعه لا يكون كتابة
في موضوعه (ولو قال انت على
حرام أو حرمت ونوى طلاقا)
وان قصد (أو ظاهرا وقع
النوى لان كلامهما يقتضي
التحرير فيما زان بكلي عنه
بالتحرير (أو نواها) ما
أمر بها (تقدير) وثبت
ما خذناه منها ولا غشيان
جميعا لان الطلاق يزيل
النكاح والظواهر يستدعي
بقاء (والا) بان نوى تحرير
عنها أو نحوها كوطئها
أو غيرها أو دساها أو لم ندر
شيئا (فلا تحريم) عليها لان
الاعيان وما الختق بها
لا توصف بذلك

وعليه كفارة يمين كقولنا لعلنا نمنه فانها الاقروم عليه وعليه كما لو يمين اخذ من قصة ما رتبنا لخال صلى الله عليه وسلم على حرام نزل قوله تعالى يا ايها النبي لم تقرم ما احل (٢١٢) الله لك اني قوله قد نرض الله لكم

وما الحق به الاله كناية عن الوطء (قوله وعليه كفارة يمين) اي مثل كفارة اليمين لان هذا اللفظ ليس بيمين من حيث توقف الكفارة على الوطء ولو قال لا ربع انتن حرام على ولم يوطأ ولا طهارا فكفارة واحدة حل ومثله شرح هو (قوله اخذ من قصة ما رتب) اي نهائلا على لزوم الكفارة (قوله لم تقرم ما احل الله لك) اي من امسك ما رتب القبطية لما واقعها في بيت حصة وكان غائبة وباعت وشق عليها ككون ذلك في بيتها وفي بيوتها على نزلها حيث قلت هي حرام على اله جلالتن تطبيقا لتمام طرفة وقوله حيث قلت هو حل اي لتزوم ووردان حصة قالت له يا رسول الله في نوبتي وعلى فراشي فقال في اسراك سرا فاكتمه هي على حرام (قوله فلا يمين لكم) اي تعليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة اه يعني اي (قوله واخذت) اي احتبنا كانت محركة حل (قوله او هو حلالا) ضعف في الحرمة لان الاصح فيها وجوب الكفارة (قوله كما علم عمار) اي من ان كتابات الطلاق ككتابتها في العتق حل (قوله على قصر يمينه) اي بالطلاق والاعتاق فلا مرد البسح ونحوه والمراد بقوله غير قادر على قصر يمينه غير قادر عليه استقلاله بخلاف البيع والمبة مثلا فانهم مع آخر وفيما هم رد الوقف فانه يصح مع امه مستقل تأمل حل بزيادة وميباب باهنا احتاج الى موقوف عليه كان كانه غير مستقل وفيما ان الطلاق والعتق يحسمان الى حل وهو وحده والامة مثلا فانها صواب الجواب الاول وهو قوله اي بالطلاق والاعتاق قوله كاشارة ناطق بطلاق) خرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارة كعبارة كفي في الامان وكذا الاتاء ونحوه فلو قيل له ابيوز كذا فاشاور براسه ملائني فبارك الله به وقوله نه اه شرح هو وقوله ونحوه هو الاذن فاشارة الحق لا يستدعيها الا في هذه الامة المظنومة في قوله

اشارة ناطق تعتبر في الاذن والامانة ذكرها والمراد بالامان امان الكفار والاذن اي في المدخل مثلا (قوله باشارة اخرس) اي اوطأ ومنه من اعتقل لسانه ولم يرح برؤيه وامن وجي برؤي ثلاثة ايام ما اكثر فلا يلحق به وان ائتموه في العنان لانه قد يضطر الى الامان بخلاف غيره اه حل (قوله لا ذم لبرء) لانه ليس كل احديهم الكتابة ولا فقد قال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للاشارة حل (قوله ولا في شهادة) اي ادائها وامتنعها فيصح منه فاذا قدر بعد ذلك على اطلاق ادائها حل وتقام ذلك بعضهم فقال

اشارة الاخرس مثل نطقه في ابعاد ثلاثة اصدقه في المنع والامانة والشهادة في تلك ثلاثة بلا زيادة

تصحا عما كنتم اي اوجب عليكم كفارة ككفارة ايمانكم لكن لا كفارة في حرمة كرجية واخذت بخلاف الحاضر والتفاهة والمساغة وفي وجوبها في زوجة حرمة او معتدة عن شبهة او امة معتدة او مرتدة او عويصة او مرتدة ووجهان او وجهان الا ان نوبتي في مسألة الامة عقائدت كما علم عمار او طلاقا او طهارا لئلا اذا جبال له في الامة (ولو حرم غير عمار) كان قال هذا الثوب حرم على (لغو) لانه غير قادر على قصر يمينه بخلاف الزوجة والامة فانه قادر على قصر يمينها بالطلاق والاعتاق (كاشارة ناطق بطلاق) كان قالت له طلقني فاشاور به ان اذهبي فانها لشو لا تعدله اليها عن البشارة فيهم انه غير اصد بالطلاق وان قصد بها اي لا تصد الانهم الا نادرا ولا في موضوعه بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعه لا ذمهم كالعبارة (ويستد باشارة اخرس) وان قدر على الكتابة وطلاق

وغیره کسب و نکاح و اقرا و دعوی و خلع و حق للضرورة (لا في صلاة) فلا تبطل بها (و) لا في قوله (واحدة) لا تصح بها

(قوله ولا في حنث) كأن حلف لا يتكلم ثم خرس أو أشار بالحلف على عدم الكلام ثم أشار به لا حنث حل وقال شيخنا القزويني إذا أشار بالحلف ثم أشار بالكلام حنث لأنه حلف بالاشارة أن لا يتكلم بها وقد كلفها أه (قوله ان اطلاق الخ) لان الاستثناء معيار العموم وأيضا حلف الموعود يؤذن بالعموم (قوله أولى من تقييده الخ) لأنه يرفع عدم الاعتداد بشارته في الاقرار والردعوى وجوابها وهو ذلك مما ليس يعتد ولا حل ع ش (قوله نصريجة) كان يقال عند الخصامة طلقها فان شير ثلاث أصابع اليها أه شيخنا (قوله بأن اختص الخ) فمعه على هذه الصورة لاجل قوله فكتابه والافكلامه شامل لما إذا لم يفهمها أحدهم أنها حينئذ لتو وعلى كلام جرت كونه هذه الصورة عند درجة في المتن (قوله أعم من قوله فهم طلاقه) لكن كلام المصنف يرفع أنه أن يفهمها ككل أحد في الإطلاق مثلا كونه مصرية فيه وفي غير مع أنها لا تكون مصرية إلا في نفسها فهمت فيه أقول العموم بالنظر لكل تصرف فهمت فيه دون غيره فإذا فهمها كل أحد في الإطلاق كانت مصرية فيه دون البيع وان اختص بفهمها فطنون في البيع أو فطن واحد كانت كناية فيه دون غيره وهكذا شورى (قوله فطنون) أو فطن واحد قال حل بجلافة ما إذا يفهمها أحد فأنها لقوله لا يفهم منها معنى وفي كلام جرانها كناية (قوله فكتابه) تحتاج إلى تبيين فنته فيها إذا أتى بشارته أو كناية أخرى فكتابهم اغفر واقصره مع أنها كناية ولا اطلاع لنا بها على نية ذلك الضرورة قول المتولي ويعتبر في الأخرى ان يكتب مع لفظ الطلاق أتى قصدت الطلاق ليس جيد أه أي بل مثل الكتابة الاشارة (قوله كناية) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحرف أو نحوه أو نمر صورة الحرف في حجر أو خشب أو خطه على أرض فلورسم صورها في هوا أو ماء فليس كناية في الذهب أه ذى وإنما أخرها عن الكنابات لما سبقتها للاشارة ولا حل ما بعدها (قوله وان أقصر الامر على الماتق الخ) فالأخرى يعلم من الأصل بعريق الأولى شورى (قوله وقع) ووافق اشارة أى التامق لا اختلافها بالتامق الاحوال والاختصاص (قوله ويعتبر الخ) هذا شرط للحكم بالوقوع لا للوقوع وقوله ان يكتب أى أو شير ويعتبر أيضا في الماتق أن يتكلم أو يكتب أتى قصدت الطلاق (قوله فكتب الزوج) خرج بهما أو رعيه فكتب الزوج هو فانه لا يقع شيء حل لأنه يشترط أن تكون الكتابة والثبة من واحد كما قاله ع ش (قوله ادخلت) أو أنك أو أولئك وقوله مكتابي ليس قيدا بل مثله الكتاب

(و) لا في (حنث) فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام وقوله لا في صلاة إلى آخره من زيادتي فصل ان اطلاق ما قبله أولى من تقييده بالعقد والحلف (فان فهما ككل أحد نصريجة وال) بأن اختص بفهمها فطنون (فكتابه) تحتاج إلى تبيين فنته فيها أهم من قوله فهم طلاقه (ومنها) أى المكتوبة (مكتابه) من فائق أو أخرس وان أقصر الأصل على التامق فان نوى بها الطلاق وقع لانها ماتي في انهما المراد كالصبرة وقد اقرنت بالنية ويعتبر في الأخرى كما قال المتولي ان يكتب مع لفظ الطلاق أتى قصدت الطلاق (فان كتب الزوج) اذا بطل

لهذا الكتاب أو كتابي هذا في (قوله ما أنت طالق) وكذا لو كتب كتابه كانت
خليفة على ما اعتقده من أنه (قوله يعلوه) أي غير محمول ولا يحمي كما لم تطلق في الأصح
ولو في أثر بعد المحو ولم يكن قراءته تطلق وإن وصل بيده فان أعني أو مضع موضع
الطلاق فقط لم تطلق أو السوابق والمواحق كالسبيل والمجمل والمصلا على التي
على الله عليه وسلم وقع في الأصح وإن كتبها إذا انفصل نصف كتابي هذا ما أنت طالق
فيلحقها كله تطلق في الأصح وإن كتب أم بعد فانت طالق تطلق في الحال وإن
أذعن وصول كتابها للطلاق فأنكر مدق بيته وإن قامت بيته بأه خطه لم يسمع
الابرة الشاهد الكتاب وحفظه أي الكتاب بعد طوق الشهادة (قوله ما ذا
قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله فقرأته وإن لم يسمعه وإن كانت عند التطبيق
أمية وعلم بذلك وتعلت القراءة بعد ذلك فقد تسماع على مقضى التعليق وهو قراءتها
بنفسها ونحن لا نكتفي بالمعنى المجازي الأصيل لا قدر على المعنى الحقيقي أه حل
قال من قراءته أي قراءته صيغة الطلاق منه وبهارة زى حتى تولدت القراءة
وقراءته لم يقع الطلاق اعتبارا بصالح التطبيق وجروا وعدم ما حتى لو قال لقراءة إذا
قرأت كتابي ما أنت طالق ثم سمع قري عليه لم تطلق نظر الحال التعليق كما تقدم
هذا ما تقرر في اللبس أه ومثله من وقوله لم يقع الطلاق اعتبارا ألم قال ع ش
والتبادر أنها إذا قرأته بنفسها تطلق مع أن المقصود من التعليق قراءة غيره عالم
بأنه يسمعه ولعل وجهه أن التعليق في مثل ذلك برادته الأعلام لا خصوص قراءة
غيره أه قلص أنها إذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلت وقرأت الكتاب فيه
أقوال ثلاثة عند زى لا يقع وعند حل يعبر قراءتها حتى تقع وعند ع ش يقع
قراءتها وقراءة غيرها عليها وهذا هو المعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أميتها
إلى بلوغ السكتاب على المعتمد (قوله وحصول المقصود في الثانية) فيه جواب
عما يقال القهم لا يصح قراءة لاسم التلغظ باللسان (قوله وكذا إن قرأ عليها) قال
الاذنعي مقتضا ما شرط قراءته عليها فلو ظاهره وفهمه أو قرأها باسم أخبرها بذلك
لم تطلق وإن أفيها فصاوي محتمل أنه يكتفي بذلك إذا الغرض الإطلاع على ما فيه شرح من
(قوله وهي أمية) أي وقت التعليق وإن صارت قارئة وقت قراءته عليها كافي من
(قوله كونه زوجة) أي أن لا تكون بمالك المين مكاتبه قال أن لا تكون بملاوكة
حل والمراد كونه زوجة ولو حكا لا إدخال الرجعية العاشرة بعدا قضاء عدتها وأنه
يلحقها الطلاق كما يأتي ولما كانت الزوجة شاملة في زوجة الإخني والزوجة باعتبار
ما كان كالباين أو باعتبار ما يكون كأن تكون بعد ما احتاج إلى قوله بعد في الآية

كتابي فانت طالق تطلق
بنافذه للمراجعة للشرط (أو)
كتب (إذا قرأت كتابي) فانت
طالق (قرأته أو فهمته)
مطالعة وإن لم تلتظ بشيء
منه (تطلقت) وما يتلظ بشرط
في الأولى وحصول المقصود
في الثانية وهي من يادق
وتقل الإمام احتياقا علمنا
عليها (وكذا إن قرأ عليها
وهي أمية وعلم) أي الزوج
(الحال) لأن القراءة في حق
الأمي بمحولة على الإطلاع
على ما في الكتاب وقد وجد
بخطاف ما ذا كانت غير
أمية لا يتناه التلظ القصور
عليه ويختلف ما إذا لم يعلم
حاله على الأقرب في الرخصة
وأصلها وقوله وعلم حاله من
زاد في (و) شرط في الحمل
كونه زوجة ولو رجعية كما
سيأتي (تطلق بانأته)
أي الطلاق (لها) لا ما عهده
حقيقة

الخ فلا تكرر في كلامه ولو قل فيها يا في كون الحمل ملكا لمطلق حين يطلق
 لاستثنى عن هذا الشرط الذي في الحمل (قوله لتصل) الظاهر أو لما لم يأت
 أو لأنه حل ومثل الجزء الروح وكذا الحياة إن أراد بها الروح والافلا زى (قوله
 وشعر) حتى لو أشاد شعرة منها بالملاق طاعت شرح مدر (قوله بطريق العراية
 الخ) عبارة م وشم الطلاق في ذلك يقع على المذكور أو لا يتم بسرى الباقي وقيل هو
 من باب التعبير بالبعض عن الكل ففي ان دخلت فحينئذ طالق قد تمت ثم دخلت
 يقع على الثاني فقط (قوله كافي العلق) يجامع ان كلامهما اذا لم يملك يحصل
 بالتصريح والكتابة اه برماوى (قوله قولم البدن) بكسر القاف وفيها لفتان
 مشهورتان والكسر انفع أى فانه كذا في شرح المذهب شوبرى (قوله كرفها)
 ومثل ذلك السمع والبصر والكل هو العقل لانه عرض لا جوهر مدر (قوله والمحركة
 والسكون) والحسن والقبح والنفس فغض الفاء والاسم الا ان أراد به السمع وكذا
 السمن لا يقع الطلاق بامتناع اليه على التمسك بخلاف التمسك اذا أسرى الطلاق
 اليه فانها تطلق هذا ما في الروضة والذي جزمه ابن المقرئ انه يقع بامتناع الطلاق
 اليه أى السمن فعلى هذا الفرق بينه وبين التمسك اه زى وهذا هو التمسك لان السمن
 ليس معنى بل هو زيادة لم فيكون كالتمسك (قوله ومنها وليها) لانها وان كان
 أصلها ما بعد تذهبها المخرج بالاستساقه كالبول شرح مدر (قوله لمقطوعة بين)
 صورا الرواى للساقه بما اذا فقدت بينهن لاكتف فيقتضى وقوعه في المقطوعة
 من الكعب أو المرفق ويضيق ان يكون على الخلاف في ان البدل تطلق الى المنكح
 أولا شرح مدر قال عى والراجح انها تطلق الى المنكح حتى يجرى من معنى البدل
 وقع لطلاق بامتناعه لو ان قل (قوله لفقدان الجزء) ظاهر وان حلتها لم يملككن
 وجبا ينافيه انحليل لان الذى حلتها الحياة يسرى منه الطلاق الا ان به لما انفصل
 صار غير منظو اليه وفي كلام جبر لان الزايل العائد كالذى لم يد اه حل قال مدر
 أو لم يقطع بينهما والتصقت بمرارة الدم فان خشي من فصلها عذور قيم وقع وكانت
 كائنه وان لم يش من الفصل العذور المتقدم فلا اه وبعبارة قبل على الجلال
 قوله فلا يقع أى وان أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لانها حالة الخلف معدومة
 فان كانت ملصقة حالة الخلف فان خيف من ازالها عذور قيم وحلتها الحياة وقع
 والا فلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا مدر والادب والشعر كالد كافي شرح شيخنا
 المذكور بذلك علم ان تعليل شيخنا مدر في الشايع المذكور قوله لان الزايل العائد
 كذا لم يرد لاحاجته اليه بل لموقع له منافراجه اه (قوله وشرط في الولاية

(أو غيرها لتصل بها كربع
 ويدوشعر وغفردم) ومن
 بطريق العراية من الجزء
 الى الباقي ككافي العلق
 ووجه كون المبرزة أنه به
 قوام البدن ونخرج بجزئها
 إضافة الطلاق لفصلها
 كرفها ومنها وليها وهرقها
 كان قال ريفت أو عينك
 أبطيك وأعرفك طالق تلا
 يقع لانها ليست أجزاء فاتها
 غير متصلة اتصال خلقه
 بخلاف ما روى بالصل بها
 ما هو قال لمقطوعة بين مثلا
 وان التصقت بجلها بمنك
 طالق فلا يقع لفقدان الجزء
 الذى يسرى منه الطلاق الى
 الباقي كافي العلق (و) شرط
 (في الولاية) أى على الحمل

(الخ) فيه أن ما ذكره نفس الولاية فلا يحسن بجهه شرطها (قوله ملكا لمطلق)
 أي ملك انتفاع أي لأن شفع نفسه والفرض من هذا أن لا تكون المطلقه زوجة
 فيها سكان ولا فيما يكون حل ومن الشرط السابق في الحل كون المطلقه
 غير مملوكة بملك اليدين كما تقدم فلا يقال كان يكفي بالشرط المتقدم عن هذا
 لو قبضت الزوجة بكونه زوجة لمطلق حين الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل
 (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) أخرجه عن الدليل العقلي لأنه ليس نكاح الذي لا
 يحصل نفي إيقاع الطلاق أي إنشائه كما هو مذهبنا ويحتمل نفي وقوعه به وجود
 صيقته قبل النكاح فيشهد بالامام ما لا يكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم أساسه
 قبل النكاح إلا بعد وجوده شيئا (قوله ومع تطبيق عبد ثالثة) الأولى تأخير بعد
 قوله الأولى ونفي ثلثان لأنه قيد له (قوله بعد عتقه أو معه) بأن قارن الدخول لفظ
 العتق كما في شرح البجعة للشارح حل وعبرة رى قوله أو دخلت بعد عتقه
 أنهم قوله بعد عتقه لوقارن الدخول لفظ العتق لم يقع الثالثة وقد تبين شكل لأنهم
 قالوا في البيع أنه ما حر الصيغة يتبين ما حكم من أولها فقياسه أنه ما حر لفظ العتق
 يتبين وقوعه من أوله وذلك مستلزم للصفة للثالثين قوله وهو قارن الدخول
 في صورته أخر (قوله لا ملك أصل النكاح) الإضافة بيانية وهذا جواب عما يقال
 أنه لا ملك إلا لثلاثة حال التعليق فكيف صح تطبيقها ولو لمطلقين على العتق ملك
 الثالث لأن وقوعها حين الحرية (قوله نبات) أي بخلع أو نكح صك القسح (قوله
 لا انحلال اليدين بالصفة) فيه أن اليدين فعل باليدونة وإن لم توجد الصفة واجب بأن
 قوله بالصفة متعلق باليدين والماء المصاحبة أي لا انحلال اليدين المحررة بالصفة وهذا
 الانحلال باليدونة وقيد بقوله أن وجدت في اليدونة لأن انحلالها حيث يحصل وفاق
 وعبرة الأصل ولو علقه بدخول مثلا فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع أن دخلت
 في اليدونة وصكها أن لم تدخل فيها في الظاهر قال م والشافعي يقع قيام النكاح
 في حالي التطبيق والصفة وتحتل اليدونة لا يؤثر أنه ويحتمل على بدتلق قوله
 بالصفة بقوله يقع هذا الظاهر أنه متعلق بالانحلال لأن غرضه إجماع النكاح القائل
 بأهمل انحلال باليدونة فكأنه قال أن وجدت الصفة في اليدونة انحلت اليدين بافتقار
 مسلوته فلا وقوع وإن وجدت في المقد الثاني فلا وقوع أيضا لارتفاع الخ بقوله
 والأي وان لم توجد الصفة في اليدونة فلا يقع أيضا لارتفاع الخ (قوله ولحن ثلاث)
 ولو كان له زوجات فخلع بالطلاق الثلاث لا يعمل كذا في مسو واحدة ثم قال تبين
 فضل المطلق عليه عتق فلا لهذا الحلف تعبت ولرب صرح رجوعه عنها إلى تعيينه

(كون الحل ملكا لمطلق)
 فلا يقع ولو لمقتضى على أجنبية
 كيان) فلو قال لها أنت
 طالق أو ان نكحتك أو ان
 دخلت الدار فانت طالق أو
 صك امرأة أنكها فهي
 طالق لم تطلق على زوجها ولا
 بنكاحها ولا بدخولها الدار
 بحد نكاحها لا بدخولها الولاية
 من أمثال على الحل وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 إلا بعد نكاح رواه الترمذي
 وصححه (ومع) الطلاق
 (في وجبة) لبقاء الولاية
 عليها بملك الزوجة (و) مع
 (تطبيق عبد ثالثة) كان
 عتقت أو أن (دخلت)
 الدار (فانت طالق) ثلاثا
 فيعين إذا عتقت أو دخلت
 بعد عتقه (وأن لم يكن مالكها
 لثلاثة حال التعليق لأنه
 بملك أصل النكاح وهو غيد
 الطلقات الثلاث بشرط
 الحرية وقد وجدت (ولو
 علقه بصفة فبانت ثم نكحها
 ووجدت لم يقع) لانحلال اليدين
 بالصفة أن وجدت في اليدونة
 والافتقار ارتفاع النكاح الذي
 علق فيه وتفسير بصفة أم
 من تفسير بدخول (ولم)
 طلقات (ثلاث)

لأنه من الله عليه وسلم. ثم هو قوله تعالى المعلق مرتان من الثالثة فقال أوتيه ربحاً باحساناً (ولغيره) ولم يكاتبها
ومبعضاً (ثلاثاً) بقطلان ذلك روى (٣١٧) في العبد المعلق به البعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا خلاف

لها من الصعابة ورواه الشافعي
سواء كانت الزوجه في
كل منهما حرة أم لا ولا يعبر
بغيره أعم من تعيينه بالعبد
(فإن طلق منه بدون ماله)
من الطلاق هذا أولى من
قوله ولو طلق دون ثلاث
(وراجع أوجهه ولو بعد
فروج عادت له) (بقيته) أي
بقية الماله دخل بها أو روج
لم لا لأن ما وقع من الطلاق
لم يصح إلى زوج آخر فالتكاح
الثاني والدخول فيه
لا يهدمها كونه السيد
أتمه المصلحة ما لم يطل
ماله فتعود إليه ماله لأن
دخول الثاني بها فادخلها
لأول ولا يمكن بناء العقد
الثاني على الأول لاستغراقه
فكانت كما كانت
بأحكامه (ويصح) الطلاق
(في مرض مؤنه) كما يقع في
مخته (ويشترط أن) أي
الزوج وزوجه (في عدة)
طلاق (رجعي) لبقاء آثار
الزوجه بطريق الطلاق لما
يترجمه لا يلاء والظاهر
والعالم منها كما سيأتي في
الرجعة ورجوب النفقة
لما كما سيأتي في بابها بخلاف

في غيرها وليس له قبل الثنت ولا بعده توزيع المهر عليهم لأن المهر من حلقه
أداة لينتزعها كبري غرائب ومنه ما إذا لم يشرع وقوله ثم قال قبل قبل المعلق
عليه عبارة مخر ولقول قبل المعلق عليه أنه متى قيدته لا فرق في الحدين بين
مكونه قبل الفل أو بعد ماله إن سببه في مينة أو بآتي بعد التطبيق لأن العبرة وقته
لا بوقت وجود المنة على الممتنع ش (قوله سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان)
أن قلت ليس السؤال عن قوله تعالى لأن السؤال هو عن قوله أن الثالثة أجيب
بأنه لما كان ناشأ عن قوله تعالى كان كاه سؤال عنه أوفد لالتي سئل سؤالاً
ناشأ عن قوله تعالى أو أن عن معنى بعد ماله كقولنا متى لتركن طبقاً عن طبق
أو بعد طبق (قوله أولى من قوله ولو طلق الخ) لا يهاجم كلام الأصل أن العبد إذا
طلق دون ثلاث ماله بقيته (قوله لا يهدمها) أي لا يقيمه لأن هذا الملاق
لما يصح من الزوجه قصر بما يصح إلى رجل ثم عقده - ذلك فصحب عليه حكم
العقد الأول من جهة بقاء الملاق وهذا الذم ما ورد به الملكية من أصل
ولأن الزوجه ترجع بمابق من الملاق ح أنكم تقولون أنه لو أباهاهم جدد
وقد كان على الطلاق صفة ووجدت لا يقع الطلاق للمعلق فيه خاتمة فكان
القياس وقوع الطلاق - فيئذ لأنكم علمتم الدين في حكم عقد واحد
لأنهم يقولون تعدد الثلاث (قوله في مرض مؤنه) ومثل المرض كل حالة يعتبر
بها التبرع من الثالث ذى (قوله ويشترط أن) أنظر ما حكمت ذكره من المسئلة
هنا مع أن معاصي كتاب الفرائض (قوله في عدة) أي خذ لا لا لا ثمرة الثلاثة
أي إذا كان الملاق في مرض الموت لأن ابن عوف طلق امرأته أسكالية في مرض
موته طلاقاً بأشافورثها عثمان رضي الله عنه فصرط لمن روج المص على ثمانين
أما قبل ذلك تأخير قبل دواهم ذى (قوله قصد لفظ طلاق) على تقدير مضاف
أي قصد المص لفظ طلاق في معناه فلا معنى في كأشافورثها الشارح ومعناه
حل المصمة وهذا الشرط انما هو حيث وجد ما روي كما سيئنه عليه وكان الأولى
أن يقول والقصد أن يقصد لفظ الطلاق لمنه لأن الذي من الأركان قصد المد كورا
لأنه لم يقصد حل فلزم على كلام الشارح قصد الشرط والمشرط (قوله فلا
يقع بمن مالم الخ) لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد هذا اللفظ حيث دخل المصمة
فلزم استدلال اللفظ في معناه لوجوه المصارف فلا ركن جميعاً سواء ما قلناه من وقوع
وكونهم كلهم أجنبيات في نلته لا يهدم ما روي ل وانظر لوقوع ذلك من غير طلب

الباقين فلا يشترط أن في عدة ٨٠ يجب أن لا تقطع الزوجه (و) شرط (في القصد) أي لا طلاق (قصد)
لفظ طلاق لهذا بأن قصد المص عليه (فلا يقع) أي طلب من قوم - بل يسلطه تارة طلقهم وفيه زوجته

وأيضا علم بها خلافاً للإمام ولا (عن عبيد الله بن عمار) كقولهم (٣١٨) قال غلان زوجتي طالق وهذا الأولى

من تخيل به فإطلاق التام لان حكمه علم من اشتراط التكليف فيسار (ولا من جهل معاه وان نواه ولا من سبق لسانه به) لا تنفذه التصديقه وما جعل معاه لا يصح قصد ثم قصد المعنى انما يعتبر ظاهراً عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقاً كما يعلم ذلك من قول من صدق في (ولا يصدق ظاهراً) في دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق التبرية (الابرية) كقوله لمن اسمها طالق باطالي ولم يصد طلاقاً فلا تعلق جلا على التذقير فأن قصد الطلاق طلق (و) كقوله (من سمها طالق طالق) أو طالب أو طالع (باطالي) وقال أدبت نداء (الناف الحرف) فانه يصدق (لا تطلق لظهور القرينة) فان قيل ذلك طلق وتكمله ما قلتم ثم قال سبق لسانى وانما أردت ما لبثت (ولو) تاطبها (باطلاق) مثلاً (هاؤلاً) بأن قصد اللفظ دون معناه (أولاً عاباً) بأن لم يقصد شيئاً كأثر قول له في معرض الاستبراء والجلال طلق فيقول طلقك (أو لفظاً أجنبية) لسكونها في كلمة أو من وراء جواب ما

شيء شو برى والظاهر انه كذلك شيئاً (قوله ولم يسمها) ليس بقيد ومنه لم يعلم بها موحش (قوله خلافاً للإمام) فانه يقول بوقوع الطلاق مطلقاً على ما أولا حكمها هو ظاهر عبارة (و) (قوله وان نواه) لغيره قال حل حتى يورض أم قصد معناه عند من صرفه لا عبرة بهذه الأولوية هذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جهل معناه) حق العبارة والمعنى المحمول لا يصح قصد (قوله انما يعتبر ظاهراً) أى حتى لا يقع ظاهراً عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان العرف يرجع قبل الصرف أى وما عند علم ذلك ولا يعتبر حكمه بوقوع الطلاق حل (قوله انما يعتبر ظاهراً) أى انما يعتبر بوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهره وهذا الغنى لا يفهمه بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه ظاهره أو باطناً بان يستداه وتنع في الظاهر والباطن وإن كان هو فيما بينه وبين الله يترك له أى يصل بقصد (قوله ولا يصدق ظاهراً الخ) اما ما لنا فيصدق مطلقاً شرح م رأى سواء كان قرينة أم لا ع ش والمعامل ان المطلق اذا ادعى ما أراد شيئاً ثابى الطلاق فان كان هناك قرينة نساعد على دعواه سبق في الظاهر والألفاقى التال الاول القرينة كقوله اسمها طالق والامر الذى اقامه مانعاً من الطلاق عند نواها والقرينة في المثال الثانيه قرب مخرج الام من الزا والامر الذى ادعاه مانعاً من وقوع الطلاق اتفاق الحرف أى انقلابه الى الآخر (قوله لمن اسمها طالق باطالي) سواء ضم الناف أو قهها لان اللين لا يغير المعنى خلافاً لضم النون عليه بالسكون وسورة عدم طلقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالق عند التداء فلو زالت التسمية سقطت القرينة أخذاً بما قالوه في نداء عبده المسمى بحر ياحر كانيه على ذلك الأسنوى وغيره اه زى (قوله لمن لم يقل ذلك طلقك) وقضيت له لو مات ولم يعلم مراد حكم عليه بالطلاق على اظهر الصيغة فونه وزخائن مثله في هذا كل من فقط بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنهما قبل اصرف بالقرينة وان وجدت القرينة شرح (و) (قوله هاؤلاً) عبارة شرح م هاؤلاً أولاً عاباً بأن قصد اللفظ دون المعنى فيقيدناها معنى واحد اه ثم قال ولو كان العيب أمم مطلقاً من المزل حراً اذا المزل يختص بالكلام عطفه عليه وان وادفه لغة كذا قاله الشارح اه وجعل المصنف بينهم ما اقتبر لتفسير المزل بأن قصد اللفظ دون المعنى والعيب بان لا يقصد شيئاً و به فظنرا قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة لوقوعه با ماناً ومن ثم قالوا لولا لما انت طالق وقد قصد اللفظ دون معناه حكمنا في حال المزل وقع ولم يدن في قوله ما قصدت المعنى زى (قوله بان لم يقصد شيئاً) أى لكن لم يسبق لسانه والا يقع

كأنهم وحيث يقال كيف متى أقصد مع انتهاء سبق القسان سم وحيار ط ب
قال جرفه نظرا ذقه لما للفظ لا دغمه مع نقابا النسبة للوقوع بما نشأ ويحاسب بأن
المراد لم يقصد اللفظ لانه بل بحسابها دليل على أنه بعد (قوله فمعه) لو كان لابد
كل من المزل والعب ليس من المصارف للطلاق عن مضاعف يحتاج معه الى قصد
اللفظ انما كان أو لى (قوله له ما به) كيف فتمتع هذه اللفظ مع قوله فى الالعب
أخبا بأن لم يقصد شيئا بل الشئ غير عري يحاسب بأنه محله لما فيه قصد وقوله وبما عه
فى محله على ما استقى فيه ذات فلا شكل سبط ما به (قوله جذه) يكسر الجيم وهو
قصد اللفظ للمعه والمزل منه من ل (قوله ولا يدن) أى فى مسألة المزل والعب
وغلن الأجنبية من ل وهو معارف على قوله وقع الالاق أى لا يركل منه أى
لا يعمل فيما ينهون بن الله بعدم وقوع اطلاق (فصل فى تقويض الطلاق للزوجة)
ومثله تقويض العتيق لغير شرح هو (قوله لأجاء) قلعه على الحديث على
خلاف عادته لا سيما لمن الاعتراض بخلاف الحديث فانه معرض بأه ليس
فيه تقويض الطلاق بل الذى فيه تغيير من غير المقام معه وعدمه فان اخترت القدم
أى فراقهم بالعهن منه بدل من تعالير أمكن وهذا وجه التوى بقوله واحقوا
وأجيب عنه بما لا فوض اليهن سبب الفرق وهو اختيار الدنيا باذان فوض اليهن
السبب الذى هو الفرق خ ط وهذا لا يدل على الوقوع لانه لا يلزم من تقويض
السبب تقويض السبب (قوله الى آخره) انما قال الخ ولم يقل الاية ليكون الدليل
أكثر من آية (قوله بالرفع) فان دت ما وجه رضعه وهل يصح جرحه فترجحه
فما هو لانه نصت لتقويض وهو المحكوم به بأنه تعليق وليست رجة عن تقويض
طلاقا ببيعة تطبيق كقولها اذا جاء من الشهر طلقى فصلك فانه لغو ولا يصح
جرحه على ان نصت لطلاقها لانه لا يصح رضعه بالتعزير لانه تطبيقها قسمه الى شري
(قوله البها) أى المحكمة الرشيدة لا غيرها من جرد الموش أو لوسيفه حيث
لا حوض ومن الكتابة قوله لما طلقنى فقال له فت طالق فان نوى التقويض البها
وهو تطبيق نفسها طلقته والافلاثم ان نوى عدمه اوقع والا واحد وان قلت ح ل
(قوله أو يئني) ونوى التقويض ونوت الالاق ح ل (قوله ان شئت) ليس قيد
ان آخره فان قلعه لم يقع طلاق أصلا له ملحق به بل كما باقى قل على الجلال
وفيه انه تطبيق ايضا مع التأخير الا ان قال لما آخره وكان التقويض متوطعا بمشيئتها
فى الواقع كان كالعدم (قوله لانه) أى الفوضى من حيث قوله ورده متعلق برفضها
وهذا التطبيق لا يوجب ان التقويض تعليق اذ باقى على القول الآخر القائل بأنه توكيل

تقصده اليه وإيقاعه فى محله
وفى الحديث ثلاث جذه من
جذه وهزفن جذه الطلاق
والسكاح والبرمة وقيس
بالثلاثة غيرها من سائر
التصرفات وانما خست
بالذكر كقولها بالابضاع
المتصصة بمن داهته ولا بد من
لانه لم يصرف اللفظ الى غير
معناه (فصل)
فى تقويض الطلاق للزوجة
والاصل فيه الاجماع
واحقوا له ايضا ما به صلى
الله عليه وسلم خير فساد
بين المقام معه وبين مفارقه
لانه لى قولته صلى الله
الذى قل لا زواجك ان كنت
تردن الحياة الدنيا الخ (تقويض
طلاقها بالنقض) بالرفع (البها)
ولو كانت كانه كان يقول لها
طلقى أو ائني فقلت ان
شئت (تعليل الطلاق لانه
يتعلق برفضها نزل منزلة
قوله لم كنت لالاق بخلاف
العلق كقوله اذا جاء رمضان
فطلقى نفسك لا يصح لان
التعليل لا يعلق

(ميشترط) بقوله (نه ليقها ولو بكاية فوراً) لاذن عليه وانفسها متغير لقبول فلذا آخرته بقدر ما ينقطع به القبول
عن الايجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن الغرض (٣٣٠) (قبله) أي قبل قضايتها كسائر لقود (فان

ولا نظيرة ربيع قوله نزل الخ عليه تدبر (قوله فوراً) عمل اشتراط القولية في غير
مضى ونحوها طار آتى بغير متى فلا يعود على المتدبر اهـ روى بأن قال طلقى نفسها
متى شئت فانقطع ما عاىل اى الغرض من غير فلا يصح تعليقها (قوله لان قضايتها
نفسها) اى لان الطلاق هنا جواب التعليل فكان كغيره وقوله فوراً شوبرى
ولا يضر لعل بكلامه يسير على المتقدمه هو ولو قال لها طلقى نفسها فقالت له
كفى بكون قضايتى لنفسى فقال له قول طلقت نفسى وتغ لاه فعل يسير عننا
ذله افعال اهـ روى وسه منفا (قوله بقدر ما ينقطع به القبول) بأن طار الرض
أو كان الكلام اجنبياً ولو يسيراً هذا المتقدم انه لا يصير الفعل بالاجنبى الا ان طار
كفى الملح لانه ليس بملك كاحه بيقا حل وسه روى (قوله فان قضايتها) اى لمصلحة
التصرف حل (قوله لعلت) وان لم تل بالذات حل (قوله دفنه) اى دفنه بنزبه
وقوله (لدى) اى في بيتها لدى ونزبه او دفنه في القوق اى فيها الخوف حل (قوله
واقتمار الاصل على قوله الخ) عبارة ولو قال طلقى نفسها ونوى ثلاث ففعلات
طلعت ونوتى ثلاث والافواحدة في الاصح (قوله على ابغرد) انظر هذا مع انه
بعد الدرجة فكيف تنافى القولية وتدابير من سم من امه فزمننا فصل
بالكلام البسيط (قوله ولو قال طلقى نفسها الخ) وهذا بخلاف ما لو سألته: رثا
أماها بالطلاق ولا نية حيث يقع واحدة والافرق ان انساناً في ملك ما ملك
فلاطلاق فنزل الجواب على سؤاله بحلله في هذه فلم ينزل الجواب على سؤاله
نرحم مر (مصل) في تعدد الطلاق بينه العديده وما يذكره (مصل)
أى قوله وفي موطوء الخ وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق بينه مذكور بالنبع
ولو لم في تعدد الطلاق بالثنية أو بغيرها لكان أولى حل (قوله أوجر) ويحمل
على ان المفرد ذات من واحدة أى مفردة عن الزوج سم (قوله وقع النوى)
بغير خلاف ما ليزيد الاعتكاف ونوى أياماً لا تفرم لاد الأيام خارجة عن حقيقه
الاعتكاف الشرعية لان السارع لم يربطه به عدم تعيين بخلاف الطلاق فكان
النوى دخل في لفظه لاحتماله لشرطه بخلاف الاعتكاف والية وحدها لا تؤثر
في النزع لعلها ولو قال بما أنه طالق أرا أنت مائة طلاق وقع الثلاث خلاف
أنت كما أنه طلاق لا يقع به الا واحدة كما في مـ ر لان المعنى: أنت كما أنه
امرأة طالق ولو قال أنت طالق عدد التراب فواحدة كما في مـ أيضاً بخلاف عدد
الرمل ما به يقع به الثلاث لان التراب اسم جنس امرأى والرمل اسم جنس حي

قال لها (طلقى) نفسها
(تألف فطلعت فانت به)
أى بالالف وحر تليق بموضع
كأنيع واذا لم يذكر عرض
هـ كالبية (أو) قال (طلقى)
ففسلت (ونوى عدد افعال
ونوته (أو) نوت (غيره) بأن
نوت دونه أو نوته (أو) نوته
فيه) يقع لان القضا في
الاولى في عمل العدد وقدرناه
وامانوته في لدن أو نوة
في الفرق والمحقق عليه
هـ ما (والا) بأدنى أو
أحدهما فواحدة لان
صريح الطلاق كناية في
العدد وقد انفتحت بينهما
أومن أحدهما وتغيير
بالعدد أهم من تغييره
في الثلاث فأذا تعبيره بغيره
وهو من زياد في أنه لو نوى
ثلاثاً ونوت نيتين وقعدنا
واقتمار الاصل على قوله
والافواحدة بينهم خلافه
(أو) قال (طلقى) نه لعل
(ثلاثاً فحدث أو عكسه)
أى قال طلقى نفسها واحدة
فثلثت (فواحدة) لانها
الموقع في الاولى والمأذون
قصة في الثانية ولمافي
الاولى به ان وجدت وان

واجبها الرجوع ان طلق ثانية وبالله على المور ولو قال طلقى نفسها ثلاثاً فقالت طلقت ولم تذ كر عدداً أو
وا نوت وقعد الثلاث (تصل) في تعدد الطلاق بينه العديده وما ذكره (قوى عدد اضر ربيع كانت طالق
واحدة) بنصب أو رفع أو جزم أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) أى عملاً بما مع احتمال اللفظ

أو بعد شرا ليس فواحدة لانه فجزا الطلاق وربط المدعي بشي شككنا فيه فوقع
 أصل الطلاق ونفي العدد وأبعد ضرامه وقع ثلاث أو أنت طالق كلها حلت حرمت
 فواحدة أو بعد ملاح باق أو بعد ما شى الكلب ما فاق أو بعد ما حرك الكلب
 ذنبه وليس هناك كلب ولا برق طلقت ثلاثا كما أتى به أيضا هذا إذا أتى بصيغة
 الماضى أم لو أتى بصيغة المضارع نحو أنت طالق عددا ما يترك الكلب ذنبه فلا بد
 من زمن يمكن فيه أن يترك ذنبه ثلاثا أو أنت طالق الواحدا من الطلاق ولا يتيه
 فواحدة لأن الطلاق لا يكون له ففعله ولا يتيه له أى فى العدد فان نوى عدد الجمع وقع ثلاثا
 بخلاف ان نوى أو أحاساسه أو ما فاضه أو أنت طالق ملاء الدنيا أو ملاء الجبل
 أو أعظم الطلاق أو أكبرها المرادة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملاء السماء
 أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين أو أكثر من واحدة شتان كما هو الاستوى
 أولا كثير ولا قيل وقت واحدة أه زى وشرح م رولو قال أنت طالق لا قيل
 الطلاق ولا أكثره وقع ثلاث لان قوله لا قيل الطلاق يقع الأكثر ولا يرفع بقوله
 ولا أكثره ولو أراد بقوله لا قيل الطلاق طلقين وقع شتان ح ل وبر ما رى ولو قال
 هل الطلاق الثلاث ان رحت الى بيت أبى كنت طالق فراح وقع الثلاث كما
 أتى به الشهاب الرمل لان المعنى فانت طالق الطلاق المتقدم وتقل عن ولده وقع
 واحدة فقط وقال أه زى قال لان أول الصيغة حلف لا يقع به شيء وليست لو قال
 بدل أنت طالق ألقك أو طلقك لم يقع شيء لانه وعد ولو قال أنت طالق
 ان دخلت الدار ثلاثا أو قل أردت واحدة فان دخلت الدار ثلاث مرات قبل ووقت
 واحدة بدخلها ثلاثا فان أتهم حلف وكذا ان أطلق أى لم يرد طلق ثلاثا بالطلاق
 ولا بالدخول فتقع واحدة على الأوجه لثلاث في موجب الثلاث م على جرم مخصوصا
 ولان الأهل فى السبل لا تعامل (قوله وجه لا توحد الخ) فيكون قوله واحدة حالا
 مقدرة وهو جواب عما يقال كيف يقع العدد النوى مع أن لفظ واحدة تنافى
 وهذا الجمل لا يأتى فيما لو قال أنت طالق نيتين أو أنت نيتين ونوى ثلاثا مع أنه
 فى ذلك يقع النوى حل (قوله علا بظاهر اللفظ) م أن واحدة مفعلة مصدره نوى
 أى طلقه واحدة والنية مع ما لا يتوهمه المولى لا تؤثر أه شرح المصنف شوى (قوله
 جانت أو أمنت) أو أردت قبل الدخول أو بعد شمس فاه أه حل (قوله قبل تمام
 طالق) أو معه أو شئت (قوله وقد تم مع لفظ الطلاق الخ) أى فاقترض أه نوى الثلاث
 بأن طالق وقد أن يحق به لفظ ثلاثا فان لم يقصد الثلاث بأن طالق وانما قصد
 إذا تم نوا من عنه اللفظ بلطف من وقت واحدة ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثا

وجلا لا توحد قبل التفرقة
 عن الزمج بالصعد النوى
 لقرينه من الانفاسواء المدخول
 م أو غيرهما وذكره فى وقت
 طالق واحدة بالنصب هو
 ما صحه فى أصل الروضة
 والذى صحه الأصل وقوع
 واحدة علا بظاهر اللفظ
 (ولو أراد أن يقول أنت طالق
 ثلاثا أنت قبل تمام طالق
 لم يقع) مخروجا عن محل
 الطلاق قبل تمام لفظه
 (أو بعد) ولو قبل ثلاثا
 (ثلاثا) تضمن أرادته
 المذكور وتقصدا الثلاث
 وقد تم مع لفظ الطلاق فى
 حاتم (وفى موطوءة لو قال
 أنت طالق ذكر رطابا ثلاثا)

وقع واحدة على المتمد لان الثلاث انما تقع مجموع اللفظ ولم يترشح ل و ذى قوله
 ولويدون أنت وان اختلفت اللفاظ الطلاق كانت طالق أنت مفارقة أنت مسرحة
 لان التاكيد يكون المراد في ولا يفتي أن مثل الصريح في ذلك الكناية كانت بائس
 اعتدى استنرى رجل ح ل (قوله وتخلل فصل) فيه نظر اذا المراد لفظ أنت لان لفظ
 طالق وحده لا يقع به شئ وطول الفصل يقطع عما قبله ظلل التحميم أى بقوله
 ولويدون أنت محمول على غير هذه لا جال يحصل على ما اذ قصر الزمان عرفناه مع
 ذلك يصح التاكيد والقرض عدم محنة فتأمل ق ل على الجلال فنقول الشارح
 ولويدون أنت ظاهر في غير فتخلل الفصل الطويل لانه اذا سكت سكروا طويلا
 ثم قال طالق بدون أنت لا يقع به شئ لعدم تمامه بخلاف ما اذا سكت يسيرا بحيث
 يشبها ما بعد الاول له ليقع الثلاث لان أنت حيث مذ كونه بعد أنت التي ذكرها
 خبر عنها فنقول الشارح فرق سكتة التنفس الخ أى وكان يدعى بانسبة قوله بدون
 أنت أو طويلا بالنسبة لانه كلام مستقل بما في ح ل من جهر غير ظاهر
 (قوله سكتة فرق مسكتة التنفس) ظاهره وان قل ما هو فوق جدا واعتبر جهر
 أن يكون بحيث لا ينسب اليه بسبب طول الفصل ح ل (قوله أول يؤكد) أى أرباب
 يتخلل فصل لكنه لم يؤكده ح ل (قوله ان استأنف الخ) المراد بالاستئناف عدم
 التاكيد لان الاستئناف الاصطلاحي لا يكون الا في الجمل وفارق نظيره في الايمان
 حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بان الاطلاق محصور في عدد بقصد
 الاستئناف يقتضي استيفاء بخلاف موجب الكفارة ولا تماثل شبه الحدود
 المتعددة الجنس فتداعل ولا سكتة الطلاق شرح م وقال ع ش قوله لم تعدد
 الكفارة أى حيث لم يتعاقب بحق آدمى كإتيان وعبارة م وفي ما أتى ولوحظ
 لا يدخلها ذكره منوالا بان قصدنا كيدا الاولى أو أطلق فطاعة أو الاستئناف
 فتكلم وكذا في الميراث ان تغفل بحق آدمى كالظهار والميراث القهوس لا ياتى تعالى
 ولا تسكر ومطلقا بالنسبة تعالى على المسامحة له بالحرف وقوله وكذا في الميراث
 أى ما عدا غيره كالطلاق دليل عليه خلافا لما في ع ش وقوله فلا تكرر مطلقا
 أى قصد الاستئناف أو لا (قوله عملا بقصد) فيما اذا قصد الاستئناف أى وقوله وبظاهر
 اللفظ أى في الاطلاق وقوله لتخلل الفصل الخ أى بالثاني ولوحظ في الثالثة مع قوله
 بين المؤكده والمؤكدا بان دخول وتخلل الفصل كان ذلك تمهيدا لا لاولى أيضا والافقد
 يؤدى الى مسكتة عنها وقد خالها هي مطلقا بقوله ع ش بظاهر اللفظ ح ل (قوله
 في الاولى) أى ما لو خال الفصل بينهما بذكر وكذا في الاخيرة كافي سم عن مدر

ولويدون أنت فهو أهم من
 قوله ولويدون أنت طالق أنت
 بل طالق أنت طالق (وتخلل
 فصل) ينهيا بسكتة فرق سكتة
 التنفس وقصوها (أول يؤكده)
 ما ان استأنف أو أطلق (أو
 أكد الاول بالثالث الثلاث)
 عملا بقصد وبظاهر اللفظ
 وتخلل الفصل بين المؤكده
 والمؤكده في الثالثة فان قال
 في الاولى اريد التاكيد
 لم قبل ويدون

(او) اكدم (بالاخير من واحدة) لان التا كيد في الكلام مهور في جميع الحالات (او) اكدم ما تاتي مع الاستثنائي بالثلاث
 او الاطلاق (او) اكدم (الثاني) مع الاستثنائي به او الاطلاق (فختان) على قصد موه كرسكم الاخلاق في هاتين من زيادة
 (ومعنى) المكرر بصلح نحو (انت طالق (مهم) وطاق وطاق تأكيد فان جالت (قصار بها) تا كيد (اطبعه
 أي الثاني أو الثالث أو بها لا خصا من

غيره أو باللفظ الموجب للتحاير
 (ولو قال) انت طالق (طلقة قبل
 طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد طلقة
 أو قبلها طلقة فختان) تمان متعاقبة ن
 المتعاقبة أو لا ثم المتعاقبة في الصورة ن
 الأولين وبالعكس في الأخيرة ن
 وفي غيرها أي غير المطلوبة يقع بما ذكر
 من المكرر والقبلي قبلية أو اللاحقة
 (طلقة مطلقا من التأكيد في هذه امر
 لانهما يتبعان الواقع إلا أن الواقع بما عدا ما
 (ولو قال في زوجته) موطوءة كانت أو لا
 (ان دخلت) الدور (تات طالق وطاق
 فدخلت فختان) مع اللاحق بما عدا فختان
 بالداخل ولا ترتيب بينهما (كقوله لها
 أنت طالق طلقة مع طلقة أو معها
 طلقة أو في طلقة أو أرا مع طلقة فاه
 يقع ثمان معار فلفظة في تستعمل بمعنى
 مع كافي قوله تعالى ادخلوا فيهم (والا
 بأن أراد مطلقا في طلقة نظرنا أو حسا
 أو طلق (فواحدة) لانها مقتضى الطرف
 وموجب الحساب والحق في الاملان
 (ولو قال له طالت طالق طلقة في طلقين
 وقصدية فثلاث) لانهما موجبا
 أو حسا (عرفه فختان) لانها موجبه
 (والا) بان قصد في أو حسا باجمله
 وان قصد معناه عند امله أو الطلق
 (فواحدة) لانها موجبه في غير
 الاطلاق والحق في الاطلاق
 ولا يؤثر قصد مع الجهل لان ما جهل

وقوله لم يقبل أي في الظاهر وقوله ومن أي بالثلاث لانا فاه وعبارة المعاري قوله
 لم يقبل أي وان زاد على الثلاث على التأكيد لافق ما لو تكرر في محال فاه قبل
 دعوها لتا كيد لاه اباها وهذا انشاء فاذا تعدت كلمة الاطلاق تعدد الواقع (قوله
 أو اكدم) أي الاول أي قصد تا كيد قبل فواحه أخذ ما بقي في الاستثناء ومعه
 قاله بحر قال الشيخ قد يعز الخلفي كتنى مقارنة القصد لكون كدمن الثاني والثالث
 ويخبر بان في تصور الاستثناء رضاء سبق وتبين به بصوتليته فلا بد من سبق قصد
 والاقصم متعاقبا بمجرود وجوده فلا يمكن وجهه بمقتضى بخلاف ما نحن فيه فان التا كيد
 انما يؤثر فيما بعد الاول بصره من التأنيب والواقع به الى قنوة غيره فيكون مقارنة
 القصد له تامل شوبرى (قوله مع الاستثنائي بالثالث) لم يقل في تا كيد الاول
 بالثالث كما هنا مع استثنائي في الاول الاطلاق وليتأمل وجهه شوبرى (قوله
 فختان حاصل فاه ص ح و ا ب مع ما يقع فيها ثلاث وهي الاول وواحدة يقع فيها
 واحدة وهي الى قصد منها تا كيد الاول والاخيرين وادع مع فيما تسان وهي
 الدور التي تا كد بها الثاني بالثالث او الاول بالثاني مع قصد الاستثنائي
 او الاطلاق ع (قوله على قصد فيما اذا قصد الاستثنائي) أي على اظاهر اللفظ
 هذا ويمكن ان يكون تعبلا لثاني أي لم تطلق ثلاثا على قصد تامل ح (قوله ومع
 في المكرر بصلح أي بالواقع في كلام شيئا اذا اختلف حرف اللفظ لا يصح
 التوسك ولو عطف بغير الاول لا يصح اننا كيد الثاني وفاق قول الشارح واد
 العطف وخالف شيئا زى فقال بجهة التا كيد في العطف بغير الاول اه لكنه
 يدين (قوله تا كيد ثان بالثالث) يحصل الواجب من المؤكدة كذا لو اريد دخولها تا كيد
 كذا لو اريد دخولها فادفع ما يقال ان الواضع التا كيد (قوله فلا يقع بما عدا ما
 وفارق ما لو قل لها أي غير الموطوءة أنت طالق ثلاثا يجب تقع الثلاث بان الثلاث
 تعدلها اود بان طالق فليس عاها لاختلاف العطف والتكرار اه بحر زيادة
 (قوله لا ترتيب بينهما) يؤرخفنه انه لو عطف بما بعد الترتيب كلفا و تم يقع في غير
 الموطوءة الواحدة وهو كذا ح ل (قوله كقولها) أي زوجته موطوءة أولا
 شيئا (قوله مقتضى الطرف) يقع المتطرف دون الطرف (قوله والابان قصد نظرنا
 الخ) أي فالصورة (قوله طلقة نصف طلقة) وان قصد الصية على كلام
 الشارح والمتمد وقوع فحين حيث كافي م (قوله لاسر) أي لاه الحق
 في الاطلاق ح ل قوله ولان الطلاق الخ تميل كذا لى وهي قوله أو بعض طلقة
 (قوله هل ان الاسنوى الخ) معدود هو ترك في الزجر الا لاه اذا وقع ثمان فيما

لا يصح قصد كمر (او) قال انت طالق (بعض طلقة أو نصف طلقة في نصف طلقة أو نصف طلقة
 طلقة أو نصف طلقة في غير الاولى (كل جزء من طلقة طلقة) لاسر خا ولان الطلاق لا يتبع ويقع في قسم من
 ٥٠٠ الله تعالى

في نصف طلاقه به مع ثنتان أيضا عند قصد المية لان التقدر نصف طلاقه مع نصف طلاقه فهو كالقول نصف طلاقه ونصف طلاقه ووردنا بالاندم انه لو قال هذا التقدر يقع ثنتان والها (٣٢٤) وثمانى نصف طلاقه ونصف طلاقه لتكرر طلاقه مع

بجاءه لان بقاها وقع في تسع من الاحل بالاولى (قوله في نصف طلاقه) أى نصف طلاقه في نه نصف طلاقه حل (قوله كالقول نصف طلاقه الخ) أى قايه يقع ثنتان (قوله ووردنا بالاندم الخ) الردع نصف وعدم التسليم معتد (قوله هذا التقدر) وهو نصف طلاقه مع نصف طلاقه يقع فيها ثنتان وانما هو واحد ويردنا بغيره بزيادة المية والتدريج بها فقع فيه المية يقع ثنتان ومع التدريج بها يقع واحدة حل وهذا هو المعتد كما هو وانظر الفرق (قوله وهو مادة الخ) منه ف قال شيئا كحبره هذا انما يجتمع عند الاطلاق واماعند قصد المية التي تعيد الما لتدريج الطرية فلا والا لم يكن قصد ما تامة فالظاهر التبادر منه ان كل جزء من طلاقه لان تكرار السلسلة المضاق اليها كل منها طاهر في قضاها فنية المية قديمة لا يجد لفظها حل (قوله اوصفت عليك الخ) ولم قصد توزيع كل طلاقه عليهن اخذ بما ياتي بان اراد توزيع البوع او اطلق وعند توزيع كل طلاقه عليهن فكلوا الراسعة لانه ينص كل واحد من الطلاق الثلاث ثلاثة ارباع طلاقه (قوله ساطق) أى طاهر او باطناع ش فرع حلف بالطلاق الثلاث ولم قل من زوجاتي وحنت وله زوجات طلقت احدها من ثلاثا فليبينها منهن ولو كانت من غيرهن لا يملك عليها غير طلاقه وتقرية الثلاث فان قال من زوجاتي اومر نسائي طلقت كل واحدة ثلاثا ولو علق الطلاق لاهى زواجه ووجدت الصفة ثم ماتت احدها من اولائها لم يكر له ان يعين ذلك في المنة او الماتة بخلاف ما لو ماتت او امانته قبل وجود الصفة فله تيمير ذلك فيها ولو علق الطلاق الثلاث ثم عينه في واحد مع التدين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لمسا التالى حل

● (فصل في الاستثناء) ●

وهو الاخراج بالاواحدى استوائها او اخرج او اخرج لاهى أى تحقيقا او فديرا كالاستثناء المقطوع وهو ما خوسم التني وهو العرف لصرف المدة في حكم المدة في منه (قوله يصح الاستثناء الخ) فيه ان الاستثناء معيار الموم ولا عموم في نصوصه مالى ثلاثا الا ان قال اصطلاح الفقهاء اهم من ذلك (قوله كغيره) أى قياسا على صفة في غير الطلاق فانه ليس في صفة الاستثناء في الطلاق نص فقيس على ما ورد فيه الاستثناء فباعتبار لاهى لاجحة لاهى مع وجود النص في الاستثنائي الترتك وغيره غير ظاهر لان النص للزوج وفي غير الطلاق تدبر (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) أى فيكتفى باقران التنية بأى جزء من ذلك هذا ان آخره فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به او قصد حال الايتان به اخرجه مما بعده لم يربط به ويشترط ان يسمع به نفسه ان اعتدل معه

الصانع التقضى الثاني بخلافه فانها انما تقضى المصاحبة وهي سادقة بمصاحبة نصف طلاقه ثمة فان اراد فيها كالتى قبلها والثنين بعدها كل جزء من طلاقه وقع ثنتان علما بادرته وقول لم يرد كل جزء من طلاقه من زيادة فيهما وفي التي قبلها والتي بعدها (او) قال انتم طالق ثلاثة انصافى طلاقه او نصف طلاقه وقت طلاقه ثنتان نظرا في الاولى الى زيادتي النصف الثالث على النافعة فيسب من أخرى وفي الثانية الى تكرار لفظه طلاقه العطف (او) قال لارباع اوصفت عليك اويتمكن طلاقه او لظنين او ثلاثا او ارباعا وقع على كل (منهن طلاقه) لانه ذكر ادا ورع عليهن خاص كالمهن طلاقه اويصنها بتكمل (فان قصد توزيع كل طلاقه عليهن وقع) على كل منهن (و) تعتبر ثنتان وفي ثالثا وارباع ثالثا علما قصد موعد الاطلاق لاهى حل الا فظ على هذا لا قدر لعدم من التهم (ان) (تد) بما يمكن اويتمكن (بعضه) أى فلاتة وفلاتة (لا) (من) فيه فيقبل وانما لا ظاهر الاظهار اللفظ يقتضى شركته وان قصد التفارقت بينهما كان قال قصدت هذه صلاتين ويجزيع الباقي في الباقيات قبل

هنا (انتم في الاستثناء) (بمع استثناء) في الطلاق كغيره (بشرطه السابق) في كتاب ولا الاثارة وان ينيه قبل الفراغ من التنية

ولا عار في أن يعرف عنه ولو برجح حمل الشرط ستة وتزيد المثبتة بقصد التعلق
ومعلوم أن الاستفراق وما بعده لا يجرى في المثبتة (قوله حقوق نحو سكة تنقش)
عبارة أصله مع شرح م ر ولا يضر في الاتصال سكة تنقش وهي ونحوها كمرور
عطاس أو سعال خفيف عرفا والسكوت للتذكر كالألف في الإيمان وذلك لأن
ما ذكر سيرا لا ينفصل أصلا عرفا بخلاف الكلام الأجنبي وإن قل وقد أخذ من قولهم
لوقال أنت طالق ثلاثا ما زانية أن شاء الله مع الاستثناء وإن الكلام السير التعلق
بالزوجين لا يضر ويؤيده قول الشارح بعد أنت طالق ثلاثا ما طالق أن شاء الله فإن
ما طالق فاصل ولا يضر وتلقه الزوجين ولا يضر استفراقه وقال بعضهم يضر
الاستفراق هنا بخلافه في الإقرار لأنه لا يخبر بمثل الكذب وهذا إنشاء لا يجهته وهو
وجبه قل على الجلال قوله ولا يجمع المفرق في الاستفراق أي لتصل الاستفراق
أولده وقد مثل لها المصنف بقوله فلو قال إلى قوله ثلاث قال ع ش قوله
وإن لا يجمع هذا من أحكامه لأن شرطه ويحجب بأنه قديور للشرط (قوله
ولأنهما) كقوله أنت طالق طلقتين وواحدة أو واحدة وواحدة فيقع ثلاث
لاستفراقه لأن الاستثناء من الواحدة تلحق بجمع المستثنى منه وقت واحدة قل على
الجلال (قوله تكون الواحدة مستثناة من الواحدة) فلو قال قضية قاعدة وجميع
المستثنى جميع ما قدمه من المتطابقات كون الواحدة مستثناة من التثنية أيضا
وقضية ذلك أن الواقع ثقتان ثلاث لأن استثناء ما من التثنية صحيح يخرج الواحدة
فتبقى واحدة تضم إلى الواحدة التي أتى الاستثناء بالنسبة لها الاستفراق وكذا
يقال في نظائر ذلك اه سم ونقله الشيخ حمزة في الحاشية عن الأسنوي وقد يقال
منع من رجوعه إلى التثنية الفصل حيث ذهبن المستثنى والمستثنى منه بأجنبي عن
الاستثناء وهو الواحدة لأنه لما يجمع الاستثناء بالنسبة إلى ما كانت كالأجنبي
بخلاف ما لو جمع الجميع من العدة من كل تأمل شوبري (قوله وقدم الخ) تمهيدا
بعد ما أشار إلى أن كلام المصنف مفرع على هذا القاعدة مكان الاستبعاد كرها
هنا يظهر التفرع اه حل وحق (قوله أن الاستثناء أي المستثنى وقوله من اثبات
أي مثبت أرفى إثبات وقوله في أي منى أرفى اه قال المراقى سئل عن طلب
منه الميت عند شخص فحلف لا يبيت سوى الليلة القلانية المستقلة هل يحنث بترك
مبيتها أجبت بأن مقتضى قاعدة التثنية والاثبات الحنفى لكن أمتي شيخنا
البلقيني يعضدوني فحين حلف لا يشكو غريمه الأمن حاكم شرعي هل يحنث بترك
الشكوى مطلقا فأجاب بصدقه وبواقفه تصحيح النور في الروضة فحين حلف لا يبطأ

وإن لا ينفصل حقوق نحو سكة
تنقش والاستفراق وإن لا
يجمع المفرق في الاستفراق
فلو قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين
وواحدة فواحدة تقع ثلاث
بناء على أنه لا يجمع المفرق في
المستثنى منه ولا في المستثنى
ولا فيهما كما مر في الإقرار
فيلحقه وقوله وواحدة لحصول
الاستفراق بها (أو) قال
أنت طالق (تثنية وواحدة
الواحدة ثلاث) لا ثنتان
بناء على ما ذكره فيكون الواحدة
مستثناة من الواحدة فلو
الاستثناء وقدم في الإقرار
لأن الاستثناء من الإثبات في
وهكس (و) لهذا (لو قال)
أنت طالق ثلاثا لا اثنين
الواحدة أو ثلاثا لا ثلثا
الاثنين أو خمسة

في السنة الامرة انه لا ينفك بترك الوطء مطلقا وهو انظر للمعنى من باب القاعدة
 المقدمة اه برلسي سم وفي شرح م ر منه وسيأتي في الايراد قاعدة مهمة في نحو
 لا طوك سنة الامرة ولا اشكو الامن حاكم شرعي ولا بيت الالية حاصلها عدم
 الوقوع لان الاستثناء من المنع المدفوس كما قال ابنع نفسي من مثل سنة الامرة
 فلا منع نفسي فيها بل اكون على الخيار وهكذا قيل فيما بعده فيكون النفي مؤثرا
 بالاثبات فيكون جازيا على القاعدة وهو ان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه
 ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يكلمه الا في شرعها صوابا وكلمه في شرع كلفه بعد ذلك
 في خير لاحتمل لانه لا يلزم بكلامه له في شره اذ ليس في مبعثه ما يقتضي
 التكرار ولان لهذه اليمين جهة تروى كلامه في شره وجهه حنفى وكلامه في خير
 (قوله الا لا) فيه ان هذا مستغرق بقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحسب
 بان عليه ما لم يشعه بشئ لم يستغرق شيئا (قوله من الاول) اي المستثنى الاول (قوله
 لا نصف طلقة) فلو قال الا نصف ارجع فان قال اردت نصف الثلاث فثنتان او نصف
 طلقة ثلاث او اطلق حل على نصف الثلاث حل (قوله تكبيل الا نصف الباقي)
 لان التكبيل انما يكون الواقع لا المترقع (قوله ولو عقب طلاقه) التعقيب ليس
 بقيد بل مثله التقديم كقوله ان شاء الله انت طالق وعجالة الرض ومثل تأخير
 المشيئة تقديمها او وجب تأديا في ما مر في الاية انما المتقدم من انه لا بد ان ينوي
 المشيئة قبل التلفظ بها او يقصد التطبيق عند التلفظ بها شيئا قال ح ل وهذا من
 الاستثناء الشرعي الرابع لاصل الطلاق ولا بد ان ينوي الاثبات به قبل فراغ اليمين
 وان لا يفضل بغير سكة التمس ولا بد زيادة على ذلك من ان يقصد التطبيق به ح ل
 ومثبت كلمة المشيئة استثناء لصرفها الكلام عن الجزم والتبوت حاله حيث
 التطبيق بما لا يعلمه الا الله اه فرى ومثل ان غيرها كمن ومثل التطبيق بمشيئة الله
 التطبيق بمشيئة الملائكة كان قال انت طالق ان شاء جبريل او ميكائيل (قوله
 بان شاء الله) او اراد او احب او رضى اه ح ل فلا يقع انشاء المنزلة الا ان اخذ
 شخص على جهل واعتد به فقبضه الى ان يعلم ان انشاء الذم لا يقع كما قاله عس
 وقرره في (قوله اولان يشاء الله) قال الزركشي هو ما تطبيق بعدم المشيئة
 بالوقوع مع علمها مستقبل او بالمشيئة وهو رفع الوقوع سم (قوله لان المطلق عليه
 من مشيئة الله) اي في الاولى والثالثة اوعده في الثانية وقوله ولان الوقوع
 بخلاف مشيئة الله اي في الثانية محال حتى لو قال بعد التطبيق بالاولى انت طالق
 لم يقع الطلاق المطلق بالمشيئة ولا يقال هو بطلانه لما علم مشيئة الله بطلانها

الان لا ما فثنتان) والما في
 الاول مثلا لا ما تقع الاثنتين
 لاحتمال الواحد قطع فالمستثنى
 الثاني مستثنى من الاول
 فيكون المستثنى في الحقيقة
 واحدة (او) قال انت طالق
 (ثلاثا) الا نصف طلقة ثلاث
 تكبيل لانه الباقي بعد
 الاستثناء (ولو عقب طلاقه
 التعقيب او المطلق كانت طالق
 او انت طالق اذ دخلت
 الدار (ان شاء الله) أي طلاق
 (او ان لم يشاء الله) أي طلاق
 (او الا ان يشاء الله) أي طلاق
 (وقصد تعاقبه) بالمشيئة او
 بعدها (منع اعتقاده) لان
 المعلق عليه من مشيئة الله
 لو عدها غير معلوم ولان
 الوقوع بخلاف مشيئة الله محال
 ولو قال انت طالق ان شاء
 الله او يشاء الله طلقت

قوله العبادي وخارج بقصد التعليق لم يصدق ذلك في ادعاءه كعدمه او قديمه التبرك وان اكل شيء بمشيئة الله تعالى او لم يعلم هل قصد (٣٣٧) الطابق اول او اطلاق فانما سألني وان كان وضع ذلك

العلق لا يتفاء قصده كان الاستثناء موضوع للاخراج ولا يلزم قصد كبايع التعقيب بذلك انتفاء (كل عقد وحل) كعق مبيع او معلق وبين ونذر ويرع وقسح وصلاة (ولو قال باطلاق ان شاء الله وقم) نظرا لصورة التذاه الشريعة ولالطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف أنت، اني فانه كما قال الراضي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كعليقال لقريب من الرسول أنت واصل ولغيره التوقع شفاؤه قريبا أنت صحيح منتظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طلق ثلاثا باطلاق ان شاء الله وقعت طقة وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين من اسمها طلق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع

باستواء قيل او برهان وتوقف فيه الزركشي ح ل وقع ش أي الشك في أصله أو عدمه أو محله أي وماذا كرهه كالوفا لزوجته أو أجنبية أو لزوجته احدا كالمطلق وبعبارة أخرى وهو أي الشك في الملاق ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق مبيعة ثم نسبها (قوله كان شك في وجود الصفة) أي وفي كونها الصفة المعلق عليها كان دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخولها الدار او لا وشك هل وقع منه تعليق الطلاق او لم يقع منه ذلك أو هل علق ونحوها حل (قوله وبعبارة الشكاح) مفضلانم (قوله ولا يفتي) الورع وهو هنا الاخذ بالاسوء وهو في الاصل التكف عن المحرم ثم استبرأ من التكف عن الحلال برماوى (قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك)

لا نأقول لم يقصد المعلق التعليق عليه كالأخلاق يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا نأقول لوقع لشك بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنق عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه حل وقوله والثالثة لان المعنى الآن شاء الله عدم طلاقك فلا تطلقين لان الاستثناء من الاثبات نفي ويلزم منه ان الطلاق معلق بمشيئة الله بقوله لمن مشيئة الله أي نفا في الأول ولو ما في الثالث وأما قول بعضهم ان التقدير الآن شاء الله طلاقك فمضاف لقاعدة أن الاستثناء من الابدائي (قوله قوله العبادي) مستند (قوله أو اطلق) فالصور الخارجة خمسة والحق الاطلاق هنا بالتبرك وفي الوضوء بالتعلق لان التبرك حرم قطعا بسبغة التعليق بخلاف ما هنا وأيضا فتدق بمرجع الطلاق ولم يأت بما ينافيه بل بما يلاجه اعم (وله وبين) كقوله والله لا فصل كذا ان شاء الله ثم رافى البارزى أنه لو فصل شيأى الماضي ثم حلف بأن قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يمتثل لان ذلك تعليق لا يمين لا فصل كما قال الحافظ ان شاء الله اعم حل وقوله ويذكره على كذا ان شاء الله ح ف (قوله فينتظم الاستثناء في مثله) لانه يكون في الاختيار لافي الانشاء الا ترى انه لا يتظلم ان يقال بالسود ان شاء الله تعالى شو يرى باختصار ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق الآن ككذبه الزوجة بان قالت لم تفهني أو لم تأت بالمشيئة فانها صدقة فان قالت اسمع لم يفتت الى قولها اعم حل (قوله ان شاء الله) متعلق بعوله فلا (قوله وقعت طقة) لان المشيئة ترجع لغیر التذاه كافي م وقال حل قبل في الاعتداد بالامتثناء أي المشيئة مع وجود الفاعل نظرا لان يقال هو غير اجنبي وقدم انه لا يضر (قوله بأنه لا يقع) مستد أي ما لم يقصد

بأن لا يفتي (ولا يفتي الورع) فيما ذكره بأن يعتا طيقه بغير دع ما يريبك الى ما لا يريبك رواه ابتره في وجهه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي

راجع ليقين الحمل أو الباطن
بدون ثلاث جدد النكاح أو
ثلاث أمسك عنها مطلقا
فصل نصيره يقينا وإن كان
الشك في العدد أخذ بالاكثر
فإن شك في وقوع طلقين
أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح
زوجة غيره (ولو خلق انسان
بتقنين) كان قال أحدهما
إن كان فالطائر غربا فزوجه
طالق وقال الآخر إن لم يكن
فزوجه طالق (وجوهل)
الحال (فلا) يصح بطلاق
على أحدهما لأنه لو انفرد بما قاله
لم يصح بوقوع طلاقه فتطبيق
الاستحالة بغير حكمه (أو خلق
(واحد من الزوجين طلق
أحدهما) لو جرد أحده
الصفتين (وزوجه) مع اعتزاله
عنها إلى تبين الحال لا شقيا
المباحة بغيرها (بحث) عن
الطائر (ويان) لزوجه إن
استمكن أن يتبع له حال الطائر
بعلامته بغيره العلم المطلقة
من غيرها فإن لم يمكن لزوجه
بحث ولا بيان (أو خلق بها
(زوجته وعبد) كان قال
إن كان ذا الطائر غربا فزوجه
طالق ولا تصدى حرجول
الحال (منع منها) لزوال ملكه

بفتح الياء فيه. وهو واقع وشهر من ضهما. وقوله إلى مالاريلك متعلق بمجدوف أي
وانتقل إلى مالاريلك (قوله راجع) فافتين وقوع الطلاق تعقبه الرجعة حل
قوله أو الباطن بدون الثلاث كأن كان قبل ادخول أو كان مطلقا فاذلجده النكاح
وتبين أنه طلق كان ذلك فقام مقام الرجعة حل وفي قول على الجلال ويستند بهذا
التبديد وان تبين له الطلاق أيضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله أو ثلاث) أي
هل طلق ثلاثا أو لم يطلق شيئا حل والحاصل أنه فزع ثلاث فزوجات على الأولى
وعلى الثانية فزوجة واحدة وهو قوله وإن كان الشك الخ (قوله لم ينكحها) أي ند بالان
هذا من النوع (قوله إن لم يكن) الأقصع أن لم يكن إياه حل ولو حلف كل من شخصين
أنه يلحن لحينه مثلا قبل الاستحالة لم ينكح في عدم حنثها إن يخطوا ويخطان معا
فلا يصح كل منهما لعدم العلم بسبق لحين أحدهما أه بابل عش (قوله وجوهل)
الجلال فإن علم حل بمقتضاه لم تكن محصورة ولا فهو حلف يتبع فيه غلبة الظن
فلا يقع كافي وفي قول على الجلال لأن قصده حينئذ تحقيق الخبر بحسب ظنه
فلا يضر تبين خلافه وليس قصده التطبيق ومن هذه أي قوله حل بمقتضاه ما وقع
في بلاد الشام إن امرأة غيرت هيئتها وحيها زوجها قبل إلفه وزوجته فقال
إن كانت زوجتي فهي طالق وتبين أنها زوجته وقد أنقضى شيئا من وقوع الطلاق
أخذ من هنا أما إذا جرى بينهما محاربة كان حلفا لا تطبيقا فاذ غلب على نفسه صفة
واحدة عليها في حلفه وتبين خلافها لم يقع أه وفي (قوله واحد هما) أي البقيضين
هذا شك في عمله حل قوله لزوجه كأنه خاطب بكل تعليق معصية منها كافي عش
كان قال إن كان هذا الطائر غربا فزوجه طالق وإن لم يكن فزوجه طالق
طالق (قوله لجرد أحده الصفتين) إن قلت كذلك في الصورة التي قبلها وجود
أحد الصفتين قلت هو كذلك إلا أن المطلق هنا واحد بخلافه ثم أه شيئا فقله
لوجود أحد الصفتين أي مع اتحاد المطلق (قوله ويان لزوجه) أي بين زوجتي
المطلقة منها ويوجب عليه اعتزالها كافي عش (قوله لم يلزمه بحث) ويستخرج اجتنابها
حل (قوله فلا يتبع بالزوجة) ولا ينظر إليها حتى بغير شهوة حل (قوله إلى بيان)
والظاهر وجوبه وصفيه يقتضي عدم رجوعه فإذا بين أن قال حنث في الطلاق فإن
صدقه الصدق ذاك والبيان كذبه وأدعى العتق حلف السيد فإن نكل حلف المبد
وعتق فإن قال حنث في المبد عتق فإن صدقه فذاك والاحلف فإن نكل حلف
وطاقت والظاهر أن له أن صدقه على من وقع عليها الطلاق بآثنا حل (قوله لزوجه)
فيه اشادة إلى إمكانه فإن لم يمكن فقياس ما تقدم عدم الزوم كذا في الحاشية وبه

عن أحدهما فلا يتبع بالزوجة ولا يصدق المبد ولا يخرق فيه (إلى بيان) لزوجه وعليه مؤتم ما إليه نظر

ويأتي مثله في مسئة الزوجتين (فان مات) قبل يساه (لم يقبل يساه وارثه) ثم زده بقولي (ان اتهم) بأن بين الخنث في الروجة فانه متهم باسقاط ارثها وارثه قبل العبد (بل يقرع) بينهم فاعل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العنق دون المطلق (فان قرع) أي العبد أي (٢٣٩) خرجت القرعة عليه (عق) بالوكان المعلق في العصة أو في مرض الموت وخرج من الثالث

أولاً إذا دعت طلاقاً ماثياً (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (في الاشكال) إذا لم تقرر القرعة في المطلق كما مر والورع ان تترك الميراث أما إذا لم يتم بأن بين الخنث في العبد فيقبل يساه لانه انما صار بنفسه (ولو طلق احدي زوجته ميتاً) كان غاطها بالملاق وحدها أو نواها بقوله احداً كما طلق (وجعلها) كان نسبياً وكانت حال الملاق في ظلة فهو أولى من قوله ثم جعلها (وقف) وجوباً الامر من قربان وغيره (حتى يعلها) ولا يطالب بدين (لها) ان صدقناه في جعلها لان الحق لهما فان كذبناه وبادرت واحدة وقلت أنا المطلقة لم يكن في الجواب نسب أولادى لانه الذي ورط نفسه بل يجعلنا لم يطلقها فان نكل حلقت وقضى بطلانها (ولو قال لزوجته وأجنبية احداً كما طلق وقصد الاجنبية) بأن قد

نظر اما ولا الفارق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو ان التكليف بالانزال انما يكون عند الامكان فيفصل بين الامكان وعدمه بمخلاف المانع فلا يتوقف على امكان البيان بل فيساه سواء امكن حصوله اولاً واما ناسخاى لروم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه فني قول الشارح لتوقفه نظر تأمل شورى واجب بان المامعنى عند (قوله ويأتي مثله) أي يكون عليه مؤتمها اه شيئاً قوله بل يقرع بينهما) ويكتب في وقائع القرعة حشاً لا حش (قوله على العبد) أي له وقوله القرعة طه أي له (قوله في الاشكال) ولا تمازانياً حل وشرح الرمز وقول البرموى تمازانياً والشارح تخرج على العبد (قوله والورع) ان ترك الميراث ولو في الصورة رى فيها اذا قرع العبد وهو واضح وفيما ذكره في الروجة وهي صورة الاشكال وكلام الشارح يوم ان لها الان سبيلاً الى الميراث مع أنه لا ارتع مع الاشكال واجب بان مصاه ترك الميراث ولو لم يجره وانه وتب حدة البقية الورثة فيتمكون من اخذ الجميع ولا يوقف لما شى حل مع تغيير ذلك زى يمكن حل كلام الشارح أي قوله الورع المح على صورة خروج القرعة على العبد (قوله لانه) انما صار بنفسه فلو اضر غيره بان كان هناك دين وان لم يكن مستخرجاً فافزع نظر الحق الدائن وله اذ ذمة الميت حل (قوله أو فواها بقوله احداً كما طلق) وبها ما يوجب له نزع السكرارين هذا وبين قوله بعد قول ان زوجته احداً كما طلق فاه شامل لما اذا نواها لانه لم يجعلها اه حل (قوله فهو أولى الخ) أي لان الواو الملقى المجمع قصد في الجمل الممار للطلاق وقد صور الشارح بقوله أو كانت حاله الملاق في ظله زى (قوله وقف) وجوباً لحمة احداً ما يقينا ولا دخل للاجتماع فيه مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر في غيرهم وحل (قوله ان صدقناه) وسكتنا حل (قوله بل يحلف امة لم يطلقها) واذا حلف هل تعلق الثانية في أن لا تطلق حل ووقف البرماوى فقال واذا حلف هل تضمن الثانية للطلاق أولاً ولم يجر على كلام حل عدم وقوع الطلاق أصلاً مع ان الفرض انه طلق احداً بالان يقال لما كان حلفه على علة طه لم يحكم بوقوعه على اخرى في نفس الامر تأمل (قوله وقضى بطلانها) أي ظاهر الا بانها وليس لها بطلان الثانية لان رد الميراث ليس مستحقاً او قرأ المصريح فلا يقال قياساً ما سبق اذ قال في يساه أدبت هذه حيث يجوز له ان يعلها اخرى حواروطه اخرى هنا لان ذلك اقراء مصريح وقد فرقوا بين الاقراء لمصريح وما في معناه فان قالت اخرى ذات غم لمع لها فان نكل لحقت وطلعت أي ظاهر الا بانها (قوله لا احتمال المفظ لذلك) لانها محل للملاق في الجهة ومن ثم لو قال لها ولرجل أو دابة ذلك وقال

مصدقها (قبل) قوله (جيبه) ٨٣ يحتمل الاحتمال المفضل لذلك وقولي بينه من زباني (لا ان قال رتب طالق) واسم زوجته فرتب (وقصد اجنبية) اسمها رتب فلا قبل قوله ظاهر الامه بخلاف الظاهر (أو) قال (لزوجته احداً كما طلق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو يساه

ولما امتنع عن ذلك (وروي عن جندب بن عبد الله بن جندب) في خلاف (بأن تصيبنا إن أهم) ما في طلاقه (وبما نأمن من) رافة لا نعرف الخلفه منهما فإن آخر ذلك بلا عذر صريح (٣٢٠) فإن امتنع عزروا (و) وجب (اعتزالهما)

قصفت الرجل أو الله أعلم قبل ولو قال لا زوجته ابتنت طالق وأراد عبر زوجته
صدق ذلك فان لم ير غيره زوجته طلقت ما يقع طلاق على غير زوجته والامتناع
زوجته حل قوله لا قبل قوله ظاهر اما المصرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على
ذلك الاحتية والاقبل قوله ظاهرا وبهذا يجمع بين الكلامين فاما المجهول
على ما ذكره المصرف وقوع طلاق عليها شيئا (قوله ولما منع منها) أي ولو قال
راحت المعلقة منها بكشف لانهما كما يأتي في كتاب الرحمة فطرقة
راجع كل واحدة على انفرادها ع على م (قوله فلا تنوب وقوعه) على
تعيين وقتها بعد من الاغتاض ايضا قصدمعينة والاقتين والتعيين ولا بدع في تأخير
حسينا من وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تقب في النكاح العاسدا لوطه
ولا تقب الامن التفرق شرح م و (قوله تعيينان اجم) أي فالقرف بين
التعيين والبيان ار عمل المطلق وهو الزوجه تعيين بانها في البيان وغير معين
في التعيين (قوله ذلك) أي لحجبها عنه (قوله اما الطلاق الرجعي الخ) عبارة
شرح م و اما الرجعي فلا يصح فيه تعيين ولا بيان ما قبلت المدة فاذا انقضت زمه
في الحال لان الرحمة زوجة (قوله لزمه المهر) ولا يزمه الحد وان كان الطلاق
بأنساره وكذلك الاختلاف في انها طلقت باغتاض أو لا ينسب طلاقا لشبهة عن
وعبارة ذى وذلك لان في مسئلة التعيين وجهان بان الطلاق لا يقع الا عند التعيين
نصارت شبهة دانفة المدة بخلاف مسئلة البيان (قوله وان بين الخ) أي لانها
كانت معينة في ذنبه حال الطلاق (قوله أو مدع هذه) أي وقد اشار الى
معنيين في الصورتين الثلاث وقوله أو مدع أي مشرا الى واحدة هذه مشرا الى الأخرى
كما في أمه شرح م و (قوله طلقنا ظاهرا) والافلاطعلقة في نفس الامر واحدة لان
العبارة الواقعة منه احدا كما طالق (قوله فان زواها) هل المراد والحال تعدد أي قال
ذلك بعد قوله ارجعت هذه وهذه الخ وان هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو زواها
بقوله احدا كما طالق فان كان الاول فيبقى وقوع طلاقهما عليه ظاهرا مؤاخذة له
بقوله ارجعت هذه وهذه حل وسبق في كلامه يدل على الاول (قوله لا تطلقان) أي
في الباطن اما في الظاهر فمقتان ذى كافر في المتن قال ع وش ظاهرا شرح م
عدم الوقوع مطلقا لابطالها ظاهرا اه و في حل الجلال قوله فان زواها جمعا أي
بقوله احدا كما طالق فالوجه انها لا يطلقان أي معابله تطلق واحدة فقط فبما سوى
ما قبله خود دفع لانهما معا يخرج في هذه من البيان الى التعيين كافر وبكم
مطلق الاول منها كما يأتي وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام (قوله ادا وجه

لاتتأخر البسطة بغيرها
(مؤتمها) مواعيد من فزله
وتقها البسطة اعند جس
الزواج (الى قدين اوسان)
واذاعين اويون لا يسترده
انصرف الى المعلقة فلانك
اما الطلاق الرجعي فلا يمس
فيه ذلك فور الان الرجعية
زوجته (والوط) لاحداها
(ليس قينا ولا بيان)
لطلاق في غير الاحتمال
ان يما المعلقة ولان ملك
التكاح لا يمس بالفعل اثناء
فلا تشارك به وذلك لتصل
الرجعة بالوط . فبقى
المطالبة بالدين والبيان
فالوعين اطلاق في موطنه
لزمه المهر وان يغير اوهي
ياين لزمه الحد والمهر (ولو
قال في بسطة اودن) لطلاق
(هذه فسيان اود) اودت (هذه
وهذه اوهذه بل هذه)
اوهذه مع اوهذه اوهذه هذه
(طلقا ظاهرا) لا تراه
بطلاقها بما قاله ورجوعه
بذلك من الاعراض لطلاق
الاولى لا قبل وخرج بزادني
ظاهرا الباطن المعلقة فيه
من ناه انقط كما قاله الامام
لاننا اجماعا على اجماع

انهم لا يطلقون اطلاقاً بل احد اقسامها جميعا والاقوال اوردت هذه ثم هذه وهذه هذه حكم بطلان الخ
الاولى فقط لفصل الثانية بالترتيب اوقال اوردت هذه وهذه واستمر الاجماع ونخرج بيباهه ما اوقال في تعيينه شيئاً
من ذلك فانه يحكم بطلان الاولى فقط

لان التعيين انشاء اختيارا ولا اخبارا عن سابق وليس له الاختيار واحدة فلنفرد كاختياره برها (ولو ماتا او احدهما قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق (٢٣١) أو سببه (بقيت معالته) به (البيان) حكم (الارث) وان كانت

الحج لعدم احتمال اقله لما نوه تطلق احدهما ويخرج عن مسته البيان ومؤثر بالتعيين ذي وجبة در فتيق على ايهامه حتى يبين ومفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذا بان ذلك من حيث الظاهر فناسب التغطية وهذا من حيث الدائن معلنا بقية التبعة المروقة لفظ دون المعلقة له (قوله ان شاء اختيار) أي المعلقة (قوله بقيت معالته) مصدر مضاف لقوله ويأمره ذلك فوراً م (قوله اخبار) أي بالمعلقة المعينة في ذهنه (قوله فلو كانت احدهما الحج) مفرع على قوله لا تعينه سم (قوله فلا ارث) لاحتمال ان المعلقة هي السلة ولا قبل تغيير الارث فلا تعين المسئلة لزوجية فان كانت الزوجة مستلقة اصلها على شيء لان فهمما زوجة واردة البتة

وهو البديهي على كلام الاصل والبدعي والذي لا ولا على كلام المصنف فان الترجمة شاملة لغيرتين فالعش وما يتبع ذلك كبح المطلقات وما لو قال أنت طالق وقال أردت ان ادخلت الحج (قوله وفيه) أي المطلق من حيث هو (قوله ومصرقانه) السني بالجماء فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاقل وهو الذي لاسني ولا بدعي داخل في السني على الاصطلاح الثاني شيئا وقال بعضهم مراده بالجماء ما ليس حراما فيشمل الاقسام الاربعه التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عن وجده الصابط الا في وان كانت تعتبر الاحكام الاربعه حكما انها تعتبر الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب للسنة أي الطرية لان الذي لا ولا منسوب لها أيضا فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الآخر فالسني منسوب اليها بمعنى المنسوب شيئا (قوله وقسم جماعة الحج) الفاضل ان هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيمين الاولين لان المطلق اما في زمن سنة أو دعة شيئا (قوله في واجب) أي غير لان الواجب اما المطلق أو الشفيع ويحوزان يحصل على الوجوب المعنى بان امتنع من الوفاء أو قام به هذا كاحرام أي امتنع أن يقول اذا طلق قلت كما في شرح الروض (قوله كسبته الحنفى) أي اساءة لا يستعمل والافضل امرأة فيها اساءة اه شجاع زى (قوله

كسبته الحمال) أي هو هو وما ح ل (قوله وانشاء الامام) غير المصنف بشار لان الامام قال في هذه طلاقا غير مكروه وليس نافي الا بانه لا يستعمل خلاف الاولى (قوله بطلاق من لا هوها) أي وهي مستقيمة الحال ح ل (قوله أي الاقراء) يصح رفعه ونفسه تقدير افعال أو المفعول والمعنى على الثاني شرعت فيها (قوله بان كانت حائلا او حاملا من زنا هاتان صورتان نضر بان في الاربعه المذكورة الحبل وحرام كطلاق البذعة وانشاء الامام الى المباح بطلاق من لا هوها ولا تمنع نفسه بمؤتمتها من غير تمنعها وعلى الاول (بالاق موطوءة) ولو في دير (تقدير اقراء سني ان ابتدأتها) أي الاقراء (عقبه) أي المطلق بان كانت حائلا او حاملا من زنا وهي تقيض ولحقه لمع آخر نحو حيض أو في طهر

الحبل وحرام كطلاق البذعة وانشاء الامام الى المباح بطلاق من لا هوها ولا تمنع نفسه بمؤتمتها من غير تمنعها وعلى الاول (بالاق موطوءة) ولو في دير (تقدير اقراء سني ان ابتدأتها) أي الاقراء (عقبه) أي المطلق بان كانت حائلا او حاملا من زنا وهي تقيض ولحقه لمع آخر نحو حيض أو في طهر

قبل آخره أو طلق طلاقها

بعضه أياً أخرجه أو طلقها مع آخره نحو حبس الخ وأخذ هذا من قول المتن ولم يطلق الخ أو صوره الأولى في الشارح هي عين الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشارح هما عين الأولى والثانية في المتن والآخر في الشارح هي الخامسة في المتن بقطع الشارح عن الثاني في الجمع ولم يذكر الثالثة التي في المتن وهي قوله ولا في نحو حبس قبله مع الصور الأربعة المذكورة في الشارح لأن الطلاق فيها يدعي فصولاً سنين ثمانية ويستفاد من كلامه أن ما مضى السن هو أن يقع في أثناء طهرتها أو قبلها بشرط أن لا ينفك فيه ولا في حبس قبله أو يقع مع آخر حبس كذلك فكان لا يظهر عكر تلك الصور في المتن ويجعل في الوطء قيداً فيه من غير ذكر ما بعد الثاني (قوله قبل آخره) وأما إذا كان طلقها في آخره فدعي كما يأتي والحاصل أنه اعتبر في كونه سنين أو أربعة أو لمسا قوله موطوءة ثانية أقوله بتدبيره وأما قوله إن ابتدأها عقبه ورأسها قوله ولم ينفك في ما هو المحرم وقيد واحد أو شمل على في الوطء في أمور خمسة ثم إن القيد الأول قسم لكل من السن والبسعي والتميز بينهما نساءه بحسب القيد الأخير فإن واحداً كان زنا وان انفكاكاً كان أحدهما كان دعياً وان انتفى الأولان واحداً كان لا ولا (قوله أياً أخرجه حبس) بأن قال أنت طالق مع أو في أو عند أخر حبسك مثلاً (قوله وأطلق طلاقها) عطف على طلقها (قوله ولا في نحو حبس الخ) قضيه وإن وطئ في طهر قبله وهو كذلك لأن الحبس يدل على أنها لم تعلق حل (قوله وذلك) أي وجه كونه سنين وقوله لاستحقاقه التبرع مصدر مضاف للفعول والتبرع فاعله (قوله وعدم الندم) فالسنين ما استعقب فيه المطلقة التبرع في العدة مع عدم احتمال الندم لها حل (قوله أي في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذ من لغة من دليل آخر حل (قوله بتأخير الطلاق) أي المصاحبة بتأخير الطلاق (قوله ثلاثين الرجعة لنقض الطلاق) في الدليل حذف أي وقد تنبأ عن النكاح لنقض الطلاق في صورة الحمل فالرجعة منه هي منتهى عنها حيث حل (قوله وقبل عقوبة) أي لابن عمر حل (قوله بأن كانت حاملين زنا وهي لا تحبس) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقاً تحبس أولاً وإن الصور أو محترزة قوله فإن كانت حاملًا أو لم تكن زنا وهي تحبس وقوله وأطلق طلاقها بمعنى بعض نحو حبس الخ أي أو كانت حاملًا أو لم تكن زنا وهي تحبس لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترزة قوله وطلقها مع آخر نحو حبس وقوله أياً أخرجه محترزة قوله أو في طهر قبل آخره وقوله وأطلقها مع آخره من زنا وقوله وأطلق طلاقها بمعنى بعضه وقوله أو في نحو حبس قبل آخره محترزة قوله أو بأخر نحو حبس

بعضه أياً أخرجه أو طلقها مع آخره نحو حبس الخ وأخذ هذا من قول المتن ولم يطلق الخ أو صوره الأولى في الشارح هي عين الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشارح هما عين الأولى والثانية في المتن والآخر في الشارح هي الخامسة في المتن بقطع الشارح عن الثاني في الجمع ولم يذكر الثالثة التي في المتن وهي قوله ولا في نحو حبس قبله مع الصور الأربعة المذكورة في الشارح لأن الطلاق فيها يدعي فصولاً سنين ثمانية ويستفاد من كلامه أن ما مضى السن هو أن يقع في أثناء طهرتها أو قبلها بشرط أن لا ينفك فيه ولا في حبس قبله أو يقع مع آخر حبس كذلك فكان لا يظهر عكر تلك الصور في المتن ويجعل في الوطء قيداً فيه من غير ذكر ما بعد الثاني (قوله قبل آخره) وأما إذا كان طلقها في آخره فدعي كما يأتي والحاصل أنه اعتبر في كونه سنين أو أربعة أو لمسا قوله موطوءة ثانية أقوله بتدبيره وأما قوله إن ابتدأها عقبه ورأسها قوله ولم ينفك في ما هو المحرم وقيد واحد أو شمل على في الوطء في أمور خمسة ثم إن القيد الأول قسم لكل من السن والبسعي والتميز بينهما نساءه بحسب القيد الأخير فإن واحداً كان زنا وان انفكاكاً كان أحدهما كان دعياً وان انتفى الأولان واحداً كان لا ولا (قوله أياً أخرجه حبس) بأن قال أنت طالق مع أو في أو عند أخر حبسك مثلاً (قوله وأطلق طلاقها) عطف على طلقها (قوله ولا في نحو حبس الخ) قضيه وإن وطئ في طهر قبله وهو كذلك لأن الحبس يدل على أنها لم تعلق حل (قوله وذلك) أي وجه كونه سنين وقوله لاستحقاقه التبرع مصدر مضاف للفعول والتبرع فاعله (قوله وعدم الندم) فالسنين ما استعقب فيه المطلقة التبرع في العدة مع عدم احتمال الندم لها حل (قوله أي في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذ من لغة من دليل آخر حل (قوله بتأخير الطلاق) أي المصاحبة بتأخير الطلاق (قوله ثلاثين الرجعة لنقض الطلاق) في الدليل حذف أي وقد تنبأ عن النكاح لنقض الطلاق في صورة الحمل فالرجعة منه هي منتهى عنها حيث حل (قوله وقبل عقوبة) أي لابن عمر حل (قوله بأن كانت حاملين زنا وهي لا تحبس) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقاً تحبس أولاً وإن الصور أو محترزة قوله فإن كانت حاملًا أو لم تكن زنا وهي تحبس وقوله وأطلق طلاقها بمعنى بعض نحو حبس الخ أي أو كانت حاملًا أو لم تكن زنا وهي تحبس لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترزة قوله وطلقها مع آخر نحو حبس وقوله أياً أخرجه محترزة قوله أو في طهر قبل آخره وقوله وأطلقها مع آخره من زنا وقوله وأطلق طلاقها بمعنى بعضه وقوله أو في نحو حبس قبل آخره محترزة قوله أو بأخر نحو حبس

وتعليق (والا) بأن كانت حاملين زنا

ح لو قد اشتمل هذا الخبر على عشر صور لان قوله بان صحت كانت حامل من زنا وهي
 لا تحيض او من شبهة صورتان وقوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ فيه
 ثمان صور لانهما حامل او حامل من زنا وهي تفيض فهاتان صورتان فصورتان
 في الاربعة المتأخوذة من قوله او علق طلاقها الخ مع الصورة من السابقتين وقوله
 او وطئها في طهر الخ عترة التقيد الاخير وهو قوله او علق في طهر الخ وقد اشتمل هذا
 الخبر على خمس صور اشارة لتبين بقوله او وطئها في طهر الخ ولتبين بقوله او وطئها
 في نحو حيض قبله وواحدة به او علق به فتضرب الخمسة في ثلث وهما الستادتان
 من قوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ وهما الحامل والحامل من زنا
 وهي تفيض وكما انما قد هاهنا مفهوم التقيد الاخير فتصل ان صور البدعي عشرون ترجع
 الى ميتين قسم لتستحب فيه التروع في العدة وهو عشر صور عترة زقوله
 ان ابداً بها عقبه وقسم تستحب فيه التروع في العدة وهو عشر زقوله او علق
 في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة يميل الضمير في قوله او في نحو
 حيض قبله للطهر بحسبه فيكون فيه صورتان وبه صورتان فتكون الصور
 اثني عشر يضرب اثنين وهما الحامل والحامل من زنا في ستة وهذه الستا عشر
 منها ستة عقلية لا خارجية اى موجودة في الخارج وهي الحاملة من ضرب الحامل
 من زنا في الستة التي ضرب فيها الحامل والحامل من زنا لان علة كون المطلق
 به عدا اذ اولى التدم بالوطء المذكور لا احتمال جاهل منه والحامل من زنا لا يمكن
 حلقها حالة الحمل فمستدركها لا يؤدى الى التدم فينبغي قصر قول الشارع او علق
 طلاقها على الحامل ويكون معنى قوله او علق الخ اى اولى تمكن حامل من زنا ولا من
 شبهة بان كانت حامل او علق الخ فتكون الصور واحد عشر واثني عشر ستة مفهوم
 التقيد الاول وخمسة اوردته مفهوم التقيد الثاني وكون الصور اثني عشر من صورة
 عقلية لا خارجية كما علمت والكلام الاى معنى عليها (قوله وهي لا تحيض)
 عترة زقوله وهي تفيض وكان الاولى ان يقول بان لم يتقدمها اى الاقراء بان كانت الخ
 اى ساء على ان زمن الحمل لا يحسب من العدة كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي
 انه اذا سبق حل الزنا حيض او نفاس حسب قراءة حيث صحت بعده فلا وجه
 لكونه بديعاً ولا يجل على من لم يحض قبله لان القرض انما يتقدم اقراء ولا يوجد لان
 الاية اسبق لما حيض اه ح ل اى لانها اذا لم يسبق لها حيض فتقدم الا شهر
 (قوله وان ساءه طلاقاً) فرد على القائل بان الطلاق لا يكون بديعاً ولا يجرى
 حيث دل عليها بطول العدة والامع التبريم لانها قد ساءه كاذبة كما هو شأنه

وهي لا تحيض او من شبهة
 او علق طلاقها بمعنى بعض نحو
 حيض او آخر طهر او طلقها
 مع آخره او في نحو حيض
 قبل آخره او وطئها في طهر
 طلقها فيه او علق طلاقها
 بمعنى بعضه او وطئها في نحو
 حيض قبله او في نحو حيض
 طلق مع آخره او علق به
 (بدعي) وان ساءه طلاقاً
 بلا عوض

كل شيء م د (قوله أو اختلها الجني) أي ما لم تأذن له في الاختلاع فان أذنت له
في اختلاعها فانه كاختلاع نفسها ان كان بمالها الا كما اختلعه شرج م د
وقوله ان كان بمالها أي ان كان الاذن في اختلاعها بمالها وان اختلعه من مالها لان
اذا نهيها الوجه المذكور بحق لرغبته ع ش على م د (قوله وذلك لخالفته الخ)
غرضه اثبات موارد الجني الاتية والعشرين بالدليل لكنهم اعمان قدم ليس فيه
استحقاق الشروع في المدة وهو عشرة التي هي عشرة وقوله ان ابتدأها عقبه وقسم
فيه استحقاق وهو اثنا عشر التي هي عشرة وقوله ولم يطلق في طهر طلق فيه الخ فاشار
للعشرة بقوله وذلك لخالفته فيما اذا طلقها في حيض أي نصيرا أو تطلقا وهي حائل
أو حامل من زنا هذه أربع مبرورة كقوله بقوله من حمل زنا لا تحيض فيه ووزن
حمل شبهة فاشار الى أربعة بقوله وأخر طهر الخ أي وهي حائل أو حامل من زنا واشار
لثاني عشرة بقوله ولادته فيما نقي أي وهي أصورا لاثنا عشر أي اداءه قريبا أي أربع
مورد وهي ما دأولى في الطهر التي طلق في اثنا عشر نصيرا أو تطلقا وهي حائل
أو حامل من زنا وهي تبيض أو عداي ثمانية اشارة لمبا بقوله وأطلقوا الوطء
في الحيض أي الذي طلق في طهر بعده نصيرا أو تطلقا أو الذي طلق مع آخره نصيرا
أو تطلقا وفي كل من الأربعة هي اما حائل أو حامل من زنا وهي تبيض تأمل وانظر
أصحاحه الى الإلحاق مع ان التحليل شامل لما ذكر ثم ان خص قوله لادته الى
الندم بالاداء القريب احتج الى التامق المذكور (قوله ومن حمل زنا لا تحيض
فيه) أي لم تحيض قبله ولم تنفس واما الوطء أو قبض قبله فانه بعد طهره عن وقوله
ولم تحض قبله خروج عن الموضوع لانهما حيث لا تمتد بالاقراء بل بالاشهر ان تمت
قبل الولادة وان حصلت الولادة في أثناءها انتقلت الى الاقراء لان الطهر الذي
يحصل بعد الولادة تعدمه ففاس فكلامه مجهول على هذه الحالة لان زمن الحمل
حيث لا يحسب من المدة قال حل بخلاف ما فيه حيض لا قضاء عدتها بالاقراء
والكلام فيمن نكحها حامل من الزنا واملوزفت وهي في نكاحه نكاح جارية
طلاقها وان لم تحض لعدم برأ النفس على عشرتها حيث لا يثبت له حرقل شيء أو هو
مقبه غير ان كلامهم بخلافه اذ للظهور انه تضرره لا تضرره (قوله قد لا يمكنه
الندارك) لكونه استوفى عدد الطلاق (قوله وكون بغيته) عطف عليه على معلول
أي وانما احتمل الطلوق لكون بغيته الخ وهو جواب سؤال تقدم به كيف جوزتم
الطلاق مع الحيض مع أن الرحم اذا كان فيه الحيض لا يغبل التي ولو لم يلبان الحامل
تحيض فذلك بعد اشتغالها بالمني فاجاب عنه بقوله لا احتمل الخ (قوله وتبها) أي

أو اختلها أي جني وذلك
لما لفته فيما اذا طلقها
في حيض قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن ووزن الحيض
لا يحسب من المدة وقوله
الباقس ووزن حمل زنا لا يحض
فيه ووزن حمل شبهة آخر
ظاهر طلق به الطلاق وطلق
وهو المعنى في ذلك تضررها
يطول مدة التبرص ولادته
فيما نقي الى الندم عند ما هو
الحمل فان الانسان قد يطلق
الحامل دين الحامل وعند
الندم قد لا يمكنه التدارك
قد تضره وهو والولد والحفوا
الوطء في الحيض بالوطء
في الطهر لاحتمال العلق
فيه وكون بغيته مما دفعه
الطبيعة أولا وبها الصروج
والحفوا الوطء في القبر
بالوطء في القبر

لشرب النسب ووجوب العدة وما استدخال المني كالوطي ووطي أو طلقه بمعنى بعضه مع نحو الأول ومع قول ولا في
نحو حيض طلق مع آخره أو طلق به ومع آياته (٣٣٥) آخر من زياد في ومن البدعي ما لو أتى من لحدى زوجة ثم طلق

قبل أن يطلق أو طلق بعد ذلك يخرج الحيض بعد الوطء لا بد من خروجه على براءة
الرحم لأنه نهي القروج قبل الوطء وما في فم الرحم لكن هذا التعليل انما يظهر
على القول بأن الحمل لا يفتقر إلى الحيض والتعديله شينا عزيز (قوله لشرب النسب)
المعتمد م ر عدم ثبوت النسب بالوطء في الحديث شينا (قوله واستدخال المني)
وروى الدبر شوبري (قوله وطلاق المحكمين) أي أحدهما هو حكم الزوج إذا رأى فيه
مصلحة أه شينا وانما نسبته للمحكمين معان حيث أنهم يأخذوا برأيه ويتواءموا
عليه وإن كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت القبر أربعة
كأن ذكره الشاوي وقوله وخلع زوجة الخ سورة وزاد عليها الثلاثة التي ذكرها
الشاوي بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البدعة الخ وزاد عليها أيضا المغيرة فجهل
صور الذي لا لا تسعة وسياقي في العددان المغيرة فتعديله أشهر وانما إذا طلق
في أثناء شهر حسب قراءة كان الباقي ستة عشر يوما وإن سكا كان خمسة عشر فقل
لم يصب قراءة واحدة فتعديله في القياس انما كان طلق في أثناء شهر وقد بقي منه
خمسة عشر فقل الطلاق بدعي لأن هذا الباقي لا يوجب قرء انتهى لا تخرج
في العدة عقب الطلاق لنبأ بل وسياقي في الشارح ما يضافه إلا أن يصل على ذلك
أه مم (قوله وخلع زوجة) هذا خارج بقوله طلاق وليس المراد الطلاق ما يشمل
الخلع وكان من حقه أن لا يذكر الخ الاجنبي ثم يذكره فاحل (قوله بموض منها)
قتضت أنها لو طالت طلقني على ألف فطلق ما كان بدعي إلا أن يراد بالعرض
منها ذكر حاله حل (قوله لا تنفاه ما في السنن والبدعي) أي من تليها أو غيرها
الذي مر في السنن هو استنقاب الشروع في العدة وهو غير منتف حلالا ما حصل
وبما يقويه قوله بعد فقد استنقب الطلاق الخ وأجيب بأن العنى لا تنفاه ما مر
في السنن والبدعي من التليين مضافا لسياق وجود أحدهما مناه وهو استنقاب
الشروع في العدة شيئا (قوله لم ينق لها عهدة) وإن لم يصر إليه كافي التليين
شوبري وإذا رجع أوقع الاثم من أصله وحل الاستنقاب ما لم يفسد الرجعة للطلاق
ولا كانت مكروهة على ما تقدم أه حل وبعبارة م ر وإذا رجع أوقع الاثم
المطلق بمقتل الرجعة فاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل
للصبة وربما ترفع القول بأن رفع الرجعة لتعظيم كالتوبة يدل على وجوبها
إذا كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه (قوله
رجعة) أو قصد ندان كان الطلاق ما ساعد شوبري (قوله شرب ابن عمر) فيه أن ابن
عمر لم يؤمر بالرجعة وإنما أمر بوجوبها الأمر بالامر بالشيء ليس أمر بالثبات الشيء

لا اثم فيه (ومن لفاعله) إذا لم يهتد بوقف عدد الفاعل (رجعة) نابرين عمر السابق

الذي دعا فيه من يتبعه من أهلها لما عرفوا أن أبا داود يخاص بأبيه بنية صوابه والديهي ومن الرحمة بتبني
زوال عن أبيه من قبله من أهلها لما عرفوا أن أبا داود يخاص بأبيه بنية صوابه والديهي ومن الرحمة بتبني
الذي دعا فيه من يتبعه من أهلها لما عرفوا أن أبا داود يخاص بأبيه بنية صوابه والديهي ومن الرحمة بتبني

الفرع وهي الثلاث فلو قلنا
أو ما حال الروائي عزرونا هذا كلام ابن الزمعة أنه يأثم انتهى (ولو قال) لموطوعة أنت طالق (ثلاثا أو ثلاثا
مرة ومفسرها بغيرها على إقراره) بأن قال أو قعت في كل قرءة طلقة (قبل من يستغفر بمجموع) الثلاث ومعه كماله
لمرة أو قعت لا اعتقاده

(ودن غيره) أي وكل إلى دونه فيما قبل ظاهر الخالفته متمضى اللفظ من وقوع الدلاق دفعة في الحال في الأول وفي الثانية أن كان طلاق للرأفة فيه مني أو حين فظاهر أن كان بدعيًا ويول بما قبله بلنا أن كان ما ذهبان راجعًا ومطلها وما يمكنه أن نلت صدق بقربة (٣٣٧) ولن نلت صدق بقربا وإن استوى الأمران كره لما

تمكنت وفي الثانية قال الشافعي رضي الله عنه له الطلب وعليها أقرب (ودن من ذي أنت طالق وقال أدت أن دخلت) المارة لا (أو إن شاء زيد) أي طلاقك بغلاف إن شاء الله له برقع حكم الطلاق وما قبله ينصصه بحال دون حال (ودن) (من قال نساء طواني أولك امرأة طالق وقال أدت بمنع) فيجوز ما أراد به طان (ومع قربة كان) هو أولى من قوله بأن (خاصته) زوجته (فضلت) له (تزوجت) على (قال) منكرا هذا (ذاك) أي نساء طواني أو كل امرأة طالق وقال أدت غير الخاصة (يقبل) ذلك منه رواية لقربة

﴿فصل في تعليق الطلاق بالآوقات وماذ كرمه﴾ (وقال أنت طالق في شهر كذا أو) (غيره) (أو) (أوله) (أو داسه) (وقع الطلاق بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلته الأولى ووجه في شهر كذا بأن المعنى إذا جاء شهر كذا وجبته يفتق بجسمه أول جزء منه (أو) (في) (ساره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه فيغير أوله)

شعبان بن زي (قوله ودن غيره) التدبير لغة أن يوكل إلى دونه وأصلا حادهم الوكيل فيما بينه وبين الله تعالى أن كان ما دعا على الوجه الذي أراد له ما دونه (قوله وما تمكنت) أي بزه ذلك أه ويشد (قوله وفي الثانية) وهي ما نلت كذب (قوله لا به برقع حكم الطلاق) فيه أنه لو قال أنت طالق وقال أدت من وفاق ولا قربة فله بدنه مع أه برقع حكم الطلاق من أه واجب بأه تأويل وصرف اللفظ من معنى إلى معنى غير ممكن فيه رفع شيء بدشوته ومثله لو قال لا أدخل دار زيد وقال أدت ما سكته دون ما سكته فله لا يقبل ظاهر ما يدن كافي حل (قوله ومع قربة) مستأنف متعلق بقوله لا يقبل حل (قوله وقال منكرا) ولأنه أن يكون قوله هذمه لا بكلامها كانه مبهمة الفاء عبارة م وقال في إنكاره المتصل بكلامها أخذ ما يأتي (قوله يقبل ذلك) أي ظاهر لو طان والاقبل أيضا بقربة كما مر في قوله ودن من ذلك لانه يقبل بلنا نقتض قال م ومثل ذلك ما رواه ابن الخرج إمكان معن فقال إن خرجت الليلة مات طالق وقال لم أقصد إلا بها من ذلك المعنى يقبل ظاهر القربة

﴿فصل في تعليق الطلاق بالآوقات وماذ كرمه﴾ أي من قوله والتعلق أدوات إلى آخر الفصل و مراده بالتعلق ما يشمل الضمني كقوله في شهر كذا لأن المعنى إذا جاء شهر كذا كان له الشارح (قوله بأول جزء منه) الباء بمعنى مع أه عس هو ذلك بقية الشمس ولو أدى الهلال قبلها حل (قوله إن المعنى الخ) قد قال أول من ذلك أن يقال لأن القرية تزده وتفق بأول جزء منه حل ووافق السلم حيث لا يصح تأجيله يكون مع خلاف في شهر كذا لأن الأجل فيه يجوز حيث جعل الشهر ظهرا لتعلق لا بشرط العلم بالأجل فيه والطلاق يصح قطعه بالجهول (قوله يفتق بأول جزء منه) أي أن حلق قبيل الشهر فإن علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام أمثاله وثبت الشهر برؤية الهلال في بلد الحاق وإن انتقل لغيره أو بقيام العدة أو شهادة دليل به أه قبل على الهلال ونالقه لشع عبد الله في شهر كذا فقال صحيحا إذا قلده وقبه (قوله ودن الخ) ودعي القول الآخر (قوله شمس غده) أي النقص أو الليل وقوله اذهب أي بالقروب

أي أول يوم منه على قياس ما مر ٨٥ ب ح ث (أو) (في) (آخره) أو سلمه (فأخر جزء منه) يقع لانه السابق إلى الفهم ودون أول النصف الآخر (ولو قال ليل إذا مضى يوم مات طالق) فيفرو ب شمس غده) تطلق اذهب يفتق معنى اليوم (أو) ظاهرا فاقبل وقفه من عدم) تطلق لأن اليوم دفعة في جميعه متواليا أو متفرقا (أو) قال أدامنى (اليوم) فأت طالق (وقال نهرا فيفرو ب شمس) تطلق رابقي منه حال التعليق لحظة نه عرفه فيصرف إلى اليوم الذي هو فيه (أو) (أو) (لا ليل) أي لا يقع به شيء

اذلتها حتى يصل على اليهود (كشهر سنة) في حلقى (٣٣٨) التذكير والتحريف في تحت

(قوله اذلتها حتى يصل) أى اليوم على اليهود أى ولم يصل على الجاهل وهو مطلق الوقت لتعذر الحقيقة لأن شرط الحمل على الحاقى تعالى ولحق ما قصد التكلم له أو قرينة خارجية فيه ولم يوجد أحد منهما ولم يكن هو باسقاط الحقيقة حل أى لأن قاعدة المدول الى الجاهل عند تصذر الحقيقة مخصوصة بتغير الحاقى وبهذا اندفع قول سم على جرم المانع من ان القرينة هنا الاستفاضة قد عدوها من القران (قوله كاملة) أى اثنا عشر شهرا اهلا لية فان انكسر الشهر الاول بكل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر حل (قوله بعض ما هو فيه) يقتضى ان الطلاق يقع بعض ما هو فيه وقوله يقع بأول الشهر القابل يقتضى أنه لا يقع الا في أول جزء من الشهر القابل ولا تخلف فراغ ما هو فيه فيصل التالى الان قال لا تافى لان فراغ ما هو فيه لا يقتضى الادراك جزء من اليوم بعده شيئا (قوله ما لو قال أنت طالق اليوم) مقابل لقوله اذ لمضى اليوم فالناسخ كره عقبه (قوله يقع حالا) مثله لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان أو ألبلة فيقع حالا مطلقا أى سواء كان في الشهر الذى عينه أو لا سواء كان في الأخير فى القيل أو التمهأ أو خذ من تعليل الشارح رى قال حل فان قل أرشد اليوم التالى قبل ملائحة قبل الغيرة لا به لا يرفع الطلاق بل ينقصه (قوله لا به أو قسه) أى وفيما سبق حلقة (قوله مستند الى أسس) أى قصد ان أسس والآن نلطفان للوقوع على سبيل الشريعة فصار ما بعد (قوله أو مات) ظاهر العطف بأنه لا راجع اذا خلا من المواقف المذكورة وفي نسخة ومات وهي القاهرة وعليها تكون الصور وثلاثة ويحسب كون قوله ومات الخ راجعا للاطلاق كانه قال أو أطلق أو قدوت مر لبعده بأن مات الخ وعلى النسخ التي فيها رة كون الصور دسنة يقع فيها الطلاق وسأبى في آخر الشارح صورة يقع فيها أيضا وقوله ان قصد الخ فيه مو رتان لا يقع فيها إطلاقا لمعنى تسع صور (قوله أو خرس) بكسر الراء من باب علم (قوله ونفسا للاستناد الخ) يمكن رجوعه بصورة الاولى والثانية لان الاستناد فيها مرادوان لم يصرح به فيها فلو قال لغا قصد الاس لكان أولى وليس هذا من التعليق بالحال حتى يكون خيرا لغيره لم يسم تطبيق بالحال يمنع الوقوع لانه قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهذا أوقع الطلاق واستند الى محال فالتى حل (قوله في نكاح آخر) أى له بان ادعى أنه طلقها طلاقا بانسلو جرد نكاحها أو ان الطلاق وقع عليها من غير قبل أن يترجها حل (قوله وعرفى) أى الطلاق في النكاح الآخر فلا يلزم معرفة كل من الطلاق والنكاح الآخر حل (قوله والا فربث) (القرار) أى تحسب عذرهما منه ان كلفته ففائدة الجبر الوقوع والاس فقط

طالق اذ لمضى شهر أو سنة
بعض شهر كامل أو سنة
كله رى أنت طالق اذ لمضى
الشهر أو السنة بعض ما هو
فيمن ذلك الشهر أو السنة
فيقع في الشهر بأول الشهر
القابل وفي السنة بأول
الحرم من السنة القابلة ومعلوم
عدم تاقى اللفظ هنا ما لو
قال أنت طالق اليوم بالنسب
أو غيره فيقع حالا لكان أو
نهارا لا بعده روى الزمان
في الاولى بنسب اسمه خلفت
التسمية (أو) قال أنت طالق
لمس وقع حالا سواء أقصد
وقوعه حالا مستندا الى أسس
وعليه اقتصر الأصل لم قصد
إيقاعه أسس أم طلق أو مات
أوجز أو خرس قبل التفسير
ولا اشارة لمعنىه ولما قصد
الاستناد الى أسس لاستنائه
(فان قصد) بذلك (طالفاً)
نكاح آخر وعرفى (أو) قصد
(أنه) طلق أسس وهي الآن
معتدات (فيصدق في
ذلك محلا بالظاهر ويكون
هذه في الثانية من أسس
ان صدقته والا فربث وقت
الاقراءان لم يصر في الطلاق
الذكر في الاولى لم يصدق

وقته الامام ابو يعقوب عن الاصحاب ثم ذكر الامام احمد الاجري عليه في الروضة بما قلناه من الرضى السنية وهو انه ينبغي ان
يصدق لاحتماله (وللتطبيق ادوات كمن (٢٣٩) وان واذا لم يمتى متى ما) بزيادة (وكما لو ادى) فهو من دخلت للام

وهذا في حقها واماهو تقسيم العدة من وقت تعيينه من الاس مطلقا فينتج من
وجعها بهذا اقتضاء عدتها من ذلك الوقت ويصدق عليها بعد اتمامه وان زعموا
شيئا ومثل تكديسه ان سكتته مالم يوسكت انتهى ق ل على الجلال
(قوله او اهل طلق الخ) أي قصد الاخبار بأنه مطلقا في هذا الكلام بتأثير ما قبلها له
شيئا وانظر قوله في الا من عدة هل هو قيد وظاهر منه انه ليس بقيد حيث
لم يذكره فهو ما انتهى وصار به حل قوله وهي الا من عدة وانما وجعها (قوله
السنية) أي غير المحررة (قوله ان يصدق) ضيق (قوله وان مثلها) أي عند اهل
اليمين ولا عند اهل بضعها (قوله بالوضع) أي بانها تنقض بالوضع القوية
هنا انتفاء ذلك أي انتفاء قوله بالاعراض ولا تطبيق بعينها وفي التي است
وفيه نظر لان القوية ليست متخذة منها طريق الوضع فلما حل ل بل من قرينة
(قوله في مثبت) يدل بعض من المطلق عليه او حذف بيان عليه (قوله في بضعها)
وهو ان واذا وكذا لواتي حل ل وليسهم بشر

ادوات انطبق في التي لقو روى ان وفي الثبوت روى
لقرائن الادان مع لما ل روى وكما سكر روى

(قوله للمعاوضة) أي لتمام المعاوضة ذلك (قوله على ما يأتي) أي من اهل لاند
ان يكون التطبيق بعينها خطأ وبعبارة هناك أو علقه بعينها في الماشترط
أي مشترط انورا بأن تأتي بها في مجلس التواجب تضمن ذلك تعليق الطلاق
كطلق نفسك وهذا في غيره متى ما فيه فلا يشترط القوية (قوله ولا تضمن
تكرار في المطلق عليه) ل متى وجد مرة واحدة في غير سائر فعلت اليمين ولا يؤثر
وجوده مرة أخرى ولو قبله الا اذا كان خرجت ابدا الا بد من فانت طالق فهو على
معناه من عدم التكرار ذى (قوله وسياق الذي في المسمى) المناسب قد يه
قب ل فلو لا بعين تكرار (قوله فغير مطلقا) أي نفسه من غير عوض دون
وكيله اذ غير موطوءة او موطوءة فقلت بعوض والملاق الوكيل ملاقع واحد
الطلاق المطلق لينتهي في الاولين ولعدم وجود طلاق في الاخيرة فلم يقع غير
طلاق الوكيل وتصل اليمين بالنظم ما على الاصع انه طلاق لا نسخ شرح هر شري
(قوله أو كذا وقع) خرج بوقع ما لو قال كلما وقت طلاق فانه يقع عليه طان
لا تالة لان الثانية المعلقة وقت لانه او قضا ذى (قوله فطلق) ولو يركله شيئا
(قوله عشرة) من اهل هذا غير مان جده مجموع الا حاد هو الجواب في غير كذا وزاد
عليه مجموع ما تكرره فيها مثاله في الا ربع ان يقال مجموع الا حاد واحد وانسان

من زوجاني فبى طالق وأي وقت
دخلت فانت طالق وتبري بذلك
أولى من قوله وادوات التحليل من
الى آخره اذا لادوات غير مصورة
في المذكورات اذ منها ما وما واما
والمأواين (ولاية فنين) أي ادوات
التطبيق بالوضع (قوله) في المطلق
عليه (في مثبت) كالخول (بلا
عوض) اماه فيشترط الغور في
بعضها للمعاوضة نحو ان ضمن
أو اعطيت بخلاف نحو متى وأي
(و) بلا (تطبيق بعينها) على ما يأتي
بيان في الفصل الآتي (ولا بعين
تكرار) في المطلق عليه (الأكلام)
فتضمنه وسياق التعلق بالمتن
(فلا قال اذا طلقك) أو وقت
عليك طلاق (فانت طالق فغير)
مطلقا ر أو علقه بصفة فوجدت
فطلقان تضمن (في موطوءة)
واحدة بالتطبيق بالغير والتطبيق
بصفة فوجدت وأخرى بالتطبيق
(أورال كلما وقع طلاق) عليك
فانت طالق (خلق ثلاث فيها)
أي في موطوءة واحدة بالتحيز
وقتان بخلق بكلمة واحدة بوقع
الغير وأخرى بوقع هذه الواحدة
(وطلقة في غيرها) أي غير الموطوءة
في السنة من لانه من المبررة فلا
يقع الملق بعدها أو قال وقتته
أربع وله عید (ان طلق واحدة)

منهن (ضيد) من عیدی حر (وان طلق) (تین) (منهن) (عید) (ان) من عیدی (حران وان) طلق (ثلاثا) منهن (ثلاثه) من
عیدی (حران وان) طلق (اربعا) منهن (قاربة) من عیدی (حران) (طلق اربعا معا) (مربعا) (حق) من عیدی (عشرة) منهم

وثلاثة وأربعة ورجلتها عشرة وحسب كونه الواحد ثلاث مرات بعد الأولى والثاني
مرة فقط ورجلتها خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قل على الجلال (قوله
واحد بطلاق الأولى الخ) لا يظهر هذا الاحتياج فيه الطلاق وأما في العدة
فلا يظهر إلا أن قال بعد ذلك وتزوج طلاقين مرتباً فتأمل (قوله وعليه تعيينهم)
فيعين ما عتق بالواحد وما عتق بالثنتين وما عتق بالثلاثة وما عتق بالاربعة وقطع
ثمرة ذلك فيما إذا طلق مرتباً وكان لهم كسب خصوصاً إذا باعها من بين التطلق
أما إذا طلق معاً فيكون أن يقال هم هؤلاء العشرة اهـ حل (قوله لم ينعى الاثلاثة)
أي أن طلقين مرتباً كان طلقين معاً عتق عبد واحد قاله في شرح الروض شوبري
(قوله لا بصفة الواحدة) لأنها ليست معاً على ما بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لأنه
لم يطلق ثنتين بعد الواحدة فإذا طلق الثلاثة صدقت صفة الثنتين لأنه لم ينعى بعد
واحدة ولا تصور بعد ذلك وجود ثلاثة أي من الزوجات أي بعد الثنتين ولا أربعة
أي من الزوجات بعد ثلاثة اهـ حل (قوله صدقت صفة الثنتين) أي فاعتق انسان
(قوله ولو في التطبيق الأول عطف) أي في صفة الحق بأن يأتي في السابق بأن مثلاً
كان قال كذا طلق واحد فبعد ذلك طلق ثنتين فبعد أن حران ثم قال
وان طلق ثلاثة الخ واعتبرت كفاي التلقيب الأولين فقط لأنها التكرران إذ كل
من الثلاثة والأربعة لا يتكرر فإن أتى بها في الأول فقط أوقع الأخير من الثلاثة
عشر أو في الثاني وحده أو معاً فأتى عشر شوبري (قوله خمسة عشر) لأن صفة
الواحدة تكررت ثلاث مرات وصفة الثنتين مرة فالجوع خمسة فأتى بهم للعشرة
الأولى كانت خمسة عشر والثلاثة والأربعة لم تتكرر وهذا اقتضى أن كلاً يحتاج
إليها إلا في الأولين لأنها التكرران فقط كما قاله هو قال قل على الجلال والمعتبر
وجود كفاي نصف الملق عليه لاه الذي شكر وروى ما عده (قوله لاقتضائها)
المعكروا نظراً إلى عموم ما لانهما طرفية أي بها الموم وكل كذا شوبري
وقوله لانهما طرفية أي لأن ما نابت عن طرفي زمان والمعنى كل وقت مكل من كلاً
منصوب على الطرفية لانهما الماهوقاه مقامه تقول م وان ما من كلاً مصدبة
طرفية غير طاهر كما قاله ع ش بل هي طرفية فقط (قوله لانه صدق به)
أي بالطلاق وقوله وطلق ثنتين أي باضمئهما الأولى وقوله وطلق ثلاث
أي باضمئهما لمقبلها وكذا يقال في طلاق الرابطة وقال شيخنا ح في قوله
وطلاق ثلاث أي لا طلاق ثنتين لأن صفة الثنتين لا تصدق إلا في اثنتان والرابعة
وقوله وطلق أربع أي لا طلاق ثلاث لأن صفة الثلاثة لا توجد إلا مرة واحدة

واحد بطلاق الأولى والثاني
وطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة
ومجموع ذلك عشرة وعليه
تعيينهم ولو وصف الملق بتم
أو بالفاضل الوار لم ينعى إلا
ثلاثة إذ بطلاق الأولى ينعى
عبدًا إذا طلق الثانية لم ينعى
شيء إلا بصفة الواحدة ولا بصفة
الثنتين فإذا طلق الثالثة
صدقت صفة الثنتين ولا تصور
بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة
وكان سائر أدوات التعليق
غير كلاً (ولو ملق بكلاً) ولو
في التعليق الأولين فقط
(فخمسة عشر) عبد لاقتضائها
التكررو فاعتق واحد بطلاق
الأولى وثلاثة بطلاق الثانية
لأنه صدق به طلاق واحدة
وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق
الثالثة لأنه صدق به طلاق
واحدة وطلاق ثلاث وسبعة
بطلاق الرابعة لأنه صدق به
طلاق واحدة وطلاق ثنتين

لانها غير متكررة (وقوله غير الاولين) لان صفة التثنية تصدق مرتين قطا تصدق
 بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الراسية فتقول غير الاولين هي غير الذين وقصا
 بطلاق الثانية لانها وقصا به فلا تصاد بعد اه شيئا (وقوله حتى سبعة وعشرون)
 لكسرو صفة الواحدة تسعا وصفة للتثنية اربعا وذلك في الراسية والسادسة
 والثامنة والعاشرة وخمسة الثلاث ممرتين وذلك في السادسة والتاسعة وصفة الاربع
 مرة وذلك في الثامنة وصفة الخامسة كذلك وذلك في المباشرة وما بعد الخامسة
 لا يمكن تكرره في العدد لانه كدور ومن ثم لم يشترط كليا الا في الخمسة الاول ذى وجلة
 هذا المكرر وانسان وثلاثون تضم الحاصل بالاكترار وهو خمسة وخمسون وهو الذي
 اشار اليه بقوله وان الخ ل قوله خمسة وخمسون لانها مجموع الاحاد من غير
 تكرار يعني انما اذا اجبت واحدا لاثنين صارت ثلاثة واذا اجبت الثلاثة الى ثلاثة
 صارت ستة واذا اجبت الستة الى اربعة صارت عشرة واذا اجبت العشرة الى خمسة
 صارت خمسة عشر واذا اجبت الخمسة عشر الى ستة صارت واحد وعشرين
 واذا اجبت الواحد والعشرين الى سبعة صارت ثمانية وعشرين واذا اجبت الثمانية
 والعشرين الى ثمانية صارت ستة وثلاثين واذا اجبت الستة والثلاثين الى تسعة
 صارت خمسة واربعين واذا اجبت الخمسة والاربعين الى عشرة صارت خمسة وخمسين
 هذا ايضا كما ذكره ع ش وكان الاولى للشايع ان يقدم التعلق بغير كليا
 على التعلق بكليا كما فعل في سابقه لان المكرر مؤخر عن الاحاد (وقوله قبيل الموت)
 أى اذا بقى ما لا يسع الدخول ذى وشرح م رأى قبيل موتها ان ماتت قبله فان
 ماتت هو قبلها ولم تدخل حتى ماتت تعين وقوعه قبل موته صرح بمثل ذلك الشايع
 في شرح الروض وضمه إليها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لان البر لا يتص
 بحال الكاح فراجعهم وهو بعيد لانه لا الصمة بالموت ويخرج بالموت ما لو ايتها
 قبله فلا طلاق وان مات قبل الدخول على المعتد خلافا لما سوى القائل بوقوع
 الطلاق قبيل اليقونة اه ق ل وم روعاية ذى ولو ايتها بعدة محكماتها من
 الدخول واستمرت من غير دخول الى الموت لم يقع طلاق قبل اليقونة لانه لا
 اليقين بدخولها قبل موته الوحد وهذا هو المعتد وما نظر الى ثلثة في عدم
 وقوع الطلاق قبل اليقونة اذا ماتت ثم تظهر في التعلق وأما الجنون فلا يصلح به
 اليأس لان الدخول في البر من الجنون كهو من العاقل بخلاف الخنث اه ل
 (قوله كان ماتت) أصلت هو قبلها ح ل فهو مثال لما يصلح اليأس فيغضى
 أنها تطلق بنفس الموت وقول الشايع فيحكم بالوقوع قبيل الموت بغضى

غير الاولين وطلاق اربع
 ولو قال كذا صليت وكعة فبعد
 من عبيد حر وهكذا الى
 عشرة حتى سبعة وعشرون
 وان علق بغير كليا الخمسة
 وخمسون (ويقتضين) أى
 الادوات (نورا في منى
 الان) فلا تقتضيه (فان قال)
 أنت طالق (ان لم تدخل) الدار
 (يرجع) أى العلق (الايأس)
 من الدخول كان مات قبله
 فيحكم بالوقوع قبيل الموت
 بخلاف ما لو علق بغير ان كانا

وقوع قبيل الموت فيبقى كلام الشارح مع اللين الآن يقال لا تنافي اذا المعنى
 ان تنفصم وقت موتها بوقوع الطلاق عليها بزمن لا يسع دخول الدار وكنتك
 اذا كان هولاءت وينبى على ذلك انه اذا كان الطلاق بانسالا لمرثها اذا كانت
 هي الميتة وكذلك العكس واذا كان هولاءت بتعدد قبيل موته بزمن لا يسع
 الدخول وبتعدد طلاق لعدة وفاة شيئا (قوله بعضي زمن الخ) بخلاف ما اذا لم
 يمكنها الا سكرا ما ونحوه اى وقد قصد منعها فيما يظهر بخلاف ما اذا قصد مجرد
 التطبيق أو اطلق شوبرى (فرع) لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذنى فانت طالق
 واذن لها مرة في الخروج انحلت الميم فلا وقوع بما بعدها ولا يستتر في انحلالها
 عليها بالاذن حتى لو اذنها في غيبتها وخرجت لم يثبت ا هـ ع ش (قوله والفرق
 ان ان حرف شرط الخ) لا يبيح خفاء هذا الفرق فيما لا اذنها له بالزمان كن ثم عمل
 الفرق فبين يعرف معنى ان من التطبيق الجزئى المخرج عن الزمان ومعنى اذ شمل ان
 ذلك التطبيق مع الزمن والافتقار ان مثله في حقه كما اتفق به شيئا للبقي شوبرى
 وقد يقال لا خفاء لان من التعميم في الأشخاص وهو يستلزم التعميم في الاحوال
 والامثلة (قوله وقع الطلاق حال الخ) وفرق بين هذا وما قيل في انت طالق
 ان شاء الله الفتح من انها تطلق حال الخ من غير التصوي بان التطبيق بالمشيئة يرفع
 حكم الميم من اصلها فلا بد من تحقق ذلك التطبيق وعند الفتح لم يوجد ذلك
 التحق وقع مطلقا بخلاف التطبيق بغيره لا يرفع الميم بل ينقصه فاكتفى فيه
 بالقرينة ا هـ ج ل (قوله بتقدير لام التليل) أى وتليل الكلام المنجز لا يرفع
 بل يؤكد بخلاف اللام في نحو وانت طالق للسنة أو البدعة فانها لام التوقيت
 قال الزركشى ومثله وان سكتوا عنه انت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت
 البدعة فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة ا هـ ومنايط التي تكون فيه للتوقيت
 كما قاله بعضهم ان يكون الوصف محاشا ان يحى ويذهب كذا فتنه من خط شيئا
 وفي شرح الروض في فصل قال انت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشى
 اخذ من التليل وعمل كونها اى ان الفتوحة للتليل في غير التوقيت فان كان
 فيه فلا كالمو قال انت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة ان جاءت
 واللام في مثله للتوقيت كقوله انت طالق للسنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا
 عنه ومما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم فله ان يتعمد ذلك في ان جاءت فان المبدع
 ليس في قوة المفوظ مطلقا ا هـ سم (قوله ان حرف نحو) المراد بانها معرفة
 او ضاع الالتصاق بان يعرف مدلول هذه الالفاظ فالمراد بالصوماء مدلول علم الالة

بوقوعه بوقوعه
 فانه يقع الطلاق بوقوعه
 يمكن فيه الدخول من وقت
 التطبيق ولم تدخل والفرق ان
 ان حرف شرط لا اشعاره
 بالزمان واذا اختلف زمان كنى
 في تناول للاوقات فاذا قيل
 متى القاك مع ان تقول متى
 شئت أو اذ شئت ولا يصح
 ان سكت قوله ان لم تدخل
 الدار بعينه فان قلت دخولها
 بوقوعه بالياس وقوله اذا لم تدخل
 لدار فانت طالق معناه اى وقت
 فانتك الدخول يقع الطلاق
 بعضي زمن يمكن فيه الدخول
 ولم تدخل فلما لم ادرت باذا
 ما ريد بان قبل ما هنا وكذا
 ظاهر في الاعم (أو) قال انت
 طالق (ان دخلت) الدار أو
 ان لم تدخل بالفتح للممرة
 (وقع) الطلاق (حالا) لان
 لنى للدخول او لعله بتقدير
 لام التليل كافي قوله تعالى
 ان كان ذمالا وبين وسواه
 ا كان فيما اهل به مصادق ام كاذبا
 (هذا ان حرف نحو والاولا)
 بان لم يعرفه (تطبيق) لان
 الظاهر قصد له وهو لا يميز بين
 ان مراد لو قال انت طالق
 اذ قلتك أو ان قلتك بالفتح
 حكم بوقوع طلاقين واحدة
 بقراره وحرى باقاعه في الحال لان المعنى انت طالق لاني طلاقك

❖ (تصل في تعليق الطلاق

بالحمل والحيض وغيرها) ❖
 (أو علق) (الطلاق) (بحمل) (كقوله
 ان كنت عاملاً فانت طالق
 فان ظهر) أي الحمل به بان
 ادعته وصدقها الزوج أو شهد به
 رجلان بناء على ان الحمل يعلم
 (أو لم يظهر به الحمل لكن
 ولدت له دون ستة أشهر من
 التعليق أو لا أكثر منه
 و) (الأربع سنين فأقل منه
 ولم توطأ وطناً يمكن كون الحمل
 منه) (بأن لم توطأ مع التعليق ولا
 بعده أو وطئت حيثئذ ولا
 لا يمكن كون الحمل منه كان
 ولدت له دون ستة أشهر من
 الوطء (بأن وقوعه) من
 التعليق تسعين الحمل من حيثئذ
 ولهذا حكمنا بثبوت النسب
 (والا) بأن ولدت له أكثر من
 أربع سنين أو ولدته وفوق دون
 ستة أشهر ووطئت من زوج أو
 غيره وطناً يمكن كون الحمل
 منه (فلا) طلاق تسعين انتقاه
 الحمل في الأولى إذا كثر منه
 أربع سنين ولا - حال كون
 الحمل من تلك الوطء - في
 الثانية ولا اصل - قاء النكاح
 والتمتع بالولي - وضعه فيها جائز
 لان الأصل عدم الحمل وبقاء
 النكاح

والألفا معرفة أو انزال الكلام من حيث الأعراب والباء وهو غير مراد هنا
 ❖ (تصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرها) ❖
 والوطء والمنشئة والطلاق والظهار والإيلاء مثلاً (قوله أو شهد به رجلان)
 لأربع نسوة أو رجل وامراً أو ثمان وأمه لترتب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت
 بذلك فلا ساق ماسياً في الشهادات من ان الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهد
 بذلك وحكم بهما كتم ثم علق به وقع الطلاق ح ل (قوله لكن ولدت له) أي ولدا
 كاملاً تام الخلقة كما هو المفهوم من ولدت وأما الوقت مخططاً في الدون أو لا أكثر
 ولم توطأ وطناً يمكن أن يكون ذلك منه فيعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح
 في الثاني دون الأول ح ل (قوله لدون ستة أشهر) أي عديدة ح ل وقوله
 لا أكثر منه أي من الدون (قوله ولا أربع سنين فأقل منه) أي من التعليق فالأربعة
 مطلقاً عما دونها خلافاً للعلل من انها معلقة بما فوقها وجرى عليه جرح ح ل (قوله
 ولم توطأ) أي بعد التعليق أو معه أخذاً بما بعده (قوله أو وطئت حيثئذ) أي حين
 التعليق أو بعده (قوله كان ولدت له) أي أو وطئها ص (قوله بأن وقوعه) أي
 بظهور الحمل وولادة ما ذكر في صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وفيها لا كثر
 إلى انتظارها فنظر إلى ان الحمل وان علم لا يميز ورد بان الظن المؤكد حكم اليقين
 ح ل وكون الصمة ثابتة فلا تزول بالظن غير مؤثر في ذلك لانهم كثيراً ما يزولونها
 بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى انه لو علق بالحض وقع بمجرد رؤية
 الدم كما يأتي حتى لو مات قبل مضى يوم وليته أحرث عليها أحكام الطلاق
 وان احتمل كونه دم فساد شريح م (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير
 الطريق المعتاد لخروجه كالو ق بطئها فخرج الولد من الشق أو نزع الولد من فيها
 فيه ونظروا فيها شمول عند الإطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليأمل
 اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً مخرج الولد من طريقه
 المتداول بعد اه ش والحمل يشمل غير الأدمى حيث لا ينعش على م (قوله أو ولدته)
 أي الأكثر وقوله وفوق ستة أشهر لم يخل وستة أشهر فأكثر إلى
 أربع سنين مع انه أخصر فنظر المفهوم المتن (قوله ولا اصل بقاء النكاح) جواب
 عما يقال كما يحتمل كونه من الثاني فيحتمل كونه من الأول فالمرجح (قوله والتمتع
 بالوطء الخ) وإذا تبين وقوع الطلاق - مد فهو ووطء شبهة يجب فيه المهر لا الحد
 وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهراً أي فانه يجوز الوطء
 وإذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد ع ش على م وقوله فيما أي فيما قبل

لكن من لم يتصل به حتى يستبرأ من الحيض (ولو قال اي كنت طليقة كقولك) اي فانت طليقة (وان كنت حاملا باشي طلقين قوله) هما اوفر تبارك فيهما دون ستة أشهر (قوله) تقع تبين وجوده الصديق وان ولدت ذكرا كثر فطقت واواني (ان تبارك فيهما) ان تبارك فيهما (قوله) وتنفى الصديق الصور المذكورة بالولادة

الاول بعد ما شوبري وقال حل اي في المستثنى بعد الاول ولهما ما قبل الا حيث لم يظهر الحمل كما مر عند ذلك التعليل فالحاصل ان الوطع حلت حيث لم يظهر الحمل (قوله) من له احتناها (اي من قبل طاعة بخلاف الصغيرة) والاية ح ل وقوله حتى يستبرأ اي قرءى كافى م (قوله اي فانت الخ) اشارة الى ان طليقة مفصول مطلق وهو بيان لمصلحة المطلق قال حل واما قوله ما في المتن فانه يجوز ان يكون لقولك اكنانة اه والتاخر اه يكون كناية كافى قول على الجلال (قوله ثلاث) وان كان الحمل عند التعلق فطقة لا تنصف بكورة ولا ائونة لان التعليل يظهر ما كان كناية في الطقة ح ل (قوله لان قضية المطلق الخ) لانه بالنسبة للاول وهو قوله ان سكان ذلك اسم جنس مضى فهو من مبيع الصوم وبالنسبة للثانية اسم موصول فهو كذلك شوبري (قوله) وقع الطلاق (اي المطلق) (قوله) اولى من تغييره (او) لان كلام الاصل بهم انهما فليقان مع اه فطقت واحد وكتب ايضا قوله اولى من تغييره او وبياه او اول واحد الشير مع اه لوانى باحد التليقين دون الاخرى في الاولى وقعت طلقه ان اتي بالطلاق الاول وقتان في الثاني قد اوقع في الثلاث على جميع التليقي والواو تفيد دون أو وهذا ظاهر في الاولى واما في الثانية فاو كالواو حتى لوانى باحد تطبيق فهو لقولان ولا تهما لم يظهر فرق في الثانية بين الواو او (قوله مرتبا) انظر ما المختبر في الترتيب واللمية سم والظاهر ان للراد بالترتيب ان يخرج احدهما بعد الآخر ولو على الاتصال وبالمعية ان يخرج على كس واحد مشلا ع ش (قوله طلق بالاول) ولومينا وسقطت تصويره (قوله) لوجود الصفة (قوله) يخرج بعضه ومات الزوج او الزوجة لم تطلق لعدم وجود الصفة ح ل وم (قوله) بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق رجعا لان وطئها حلت ووطئ شبهة فيه تنفص هذه الاول والثاني ح ل لان عدة الطلاق ووطئ شبهة لنفس واحد في داخلان وحيث قد احتلتا اقتضا موضع الحمل ع ش على (قوله) ما بارتم انفصالها وان تقدم ابتداء من زوج احدهما في الترتيب واللمية الاتصال ح ل (قوله) فقلت ثلاثه) والظاهر ان الثلاثة حل واحد حتى تنفص عدتها بالثلاث كما سيصرح به وتولم اذ به يتم انفص ل الحمل والابان كان كل واحد جلا اقتضت عدتها بالثلاث لانه ولادة الاول وقع عليها طقة فلا يجازيها طلاق ولهذا الوفا انك ما اتى مع موافق فليخرج بكونه طلاق لانه وقت انتهاء التكاثر (قوله) ولدتهم معا) بان يبرجراى كس مشلا ع ش (قوله) لاربع حوامل) انما يقيد بالحوامل لقوله فيما ياتي وانفص عدتها بالاولا وادها والا فالحكم بهم حيث

(او) ظلال (ان كان جلا) اوفى من ذلك طليقة الى اخرى وان كان اثني طليقتين قوله) هما (طعن) اي فلا طلاق لان قضية المطلق كون جميع الحمل اوفى بطنها ذكرا او انثى فان ولدت ذكرا او اثني وقع الطلاق وتبيري في هذه والى قبلها بالاولا واولى من تغييره (او) قال (ان ولدت) فانت طليقة (قوله) اثني مرتبا طلق بالاول) اي يبرججه كله لوجود الصفة (وانفص عدتها بالثاني) سوله ا كان من حل الاول بان كان بين وضعها دون ستة أشهر ام من حل آخر بان وادها بعد ولادة الاول واشتبا لثاني لاربعة سنين فاقل ونرجع برتبها بالاولى ولدتهم معا فاما وان طلق واحدة لا تنفص المنة بها ولا واحدتها بل تشرع في الصديق ومنهما (او) قال (كلاما ولدت) فانت طليقة (قوله) فلا تشرع باوقع الاولين طلقان واقضت عدتها (بالثالث) ولا تقع طقة ثالثة اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنفص به اعدة فلا يجازيها طلاق ونرجع بالصرح بزايدي مرتبا بالاولى ولدتهم معا فطلق ثلاثا ان نوى ولما والانواحدة وقتها بالاقراء فان ولدت اربعة مرتبا وقت ثلاث ولادة ثلاث وتنفص عدتها

بالاربعة (او) قال (لاربعة حوامل) (كلاما ولدت واحدة) متكررا واحدا (طوالق فولدت معا طلقين ثلاثا) وقوع ثلاثا لان لكل مهن ثلاث مباحين يقع بولادتها على كل من الثلاث طقة ولا يقع ما على نفسها شي ويعدون جميعا به قوله

ومواحب جمع صاحبة كضاربة وضارب وقول كالامل ثلاثا الثاني دائم لاحتمال ارادة مطلق المهرع ثلاثا (او) ولدن
(مرتبا طلقث الرابعة ثلاثا) بولاده كل من مواحبها الثلاث طلقث واقتضت عدتها بولادتها (كالاولى) فانها تطلق ثلاثا
بولاده كل من مواحبها طلقث (ان بقيت عدتها) عند ولادتها الرابعة (و) طلقث (الثانية طلقث) بولادة الاولى (والثالثة طلقث) (ج)
بولادة الاولى والثانية (واقتضت (٢٤٥) عدتها) اى الثانية والثالثة (بولادتها) اى ان لم يتأخر ثاني نعيمها الى بولادة

الرابعة والاطلقت ثلاثا ثلاثا واولى
قتضا لاقراء ولاقتضا فعدة
العلقة الثانية والثالثة بل تبقى على
ما مضى من عدتها وشرطا تقتضاء
العدة بنوع الولد لوقته بالزوج كما
يعرف من محل (او) ولدن (ثنتان
معاً ثنتان معاودة الاولين باقية
طالقتا) اى الاوليان (ثلاثا ثلاثا)
اى طلق كل منهما ولادة بولادة كل
من مواحبها الثلاث طلقث
(والاخرى من طلقث طلقثين) اى
طلق كل منهما طلقثين بولادة الاولين
ولا يمنع عليهما بولادة الاخرى شيء
وتقتضى عدتها بولادتهما وخرج
زيادى وعدة الاولين باقية ما لم يولم
تتق الى ولادة الاخرين فاعلى
على من اقتضت عدتها الا طلقث
واحدة وان ولدت ثلاث معاً الرابعة
طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت
واحدة ثم ثلاث معاً طلقث الاولى
ثلاثا وكل من الباقيات طلقث وان
ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقث
الاولى ثلاثا والثانية طلقث والاخرى ان
طلقث طلقثين وان ولدت ثنتان معاً
ثم ثنتان مرتباً طلقث كل من الاولين
والرابعة ثلاثا والثالثة طلقثين وان

وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد ع ش على م (قوله جمع صاحبة) ويجمع اعضا
صاحبة على صاحبات والاول اسكتشور يرى (قوله مطلق المهرع ثلاثا) اى
بنوزع الثلاث على الاربع وبكل المنكسر (قوله مرتبا) اى بحيث لا تقتضى
عدته واحدة قبلها قبل ولادة لاخرى عن (قوله عند ولادة الرابعة) بار اعدت
اقرؤها وانما خرج ثاني نعيمها الى وضع الرابعة (قوله اى ان لم يتأخر الخ) هذا
القيد مستغنى به ما يأتى ب ش (قوله ولا يقع عليها) اى على كل منها بولادة
الاخرى شى لا تقتضاء عدتها بولادتها فلا طلقثها مطلق وقوله يرتضى عدتها
عطف على كل مطلق (قوله وان ولدت ثلاث معاً) علم ان الماحل ثمان موولان
الاربع اما ان يتعاقبن في الولادة او تلد ثلاث ساهم واحدة او تلد الاربع معاً
او ثنتان معاً ثم ثنتان معاً او واحدة ثم ثلاث معاً او واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة
او ثمة ان معاً ثم ثنتان معاً ثنتان او معكسه وان ضابطها ان كلا تطلق ثلاثا
الامن وضعت عقب واحدة فقط وتطلق واحدة وعقب اثنين فقط وتطلق طلقثين
واخصر من ذلك ان يقال طلقث كل بعد من سبقها ومن لم يسبق ثلاثا شرح م
بالخرف اى ان بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله طلقث الاولى ثلاثا) اى
بولادة ثلاثا وقوله طلقثا اقتضاء عدته بولادته (قوله ولثالثة) طلقثين
لاقتضاء عدتها بولادتها (قوله فان اقطع الدم) بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملا
بالظاهر وهو كونه دم حيض وان احتمل كونه دم فساد ل (قوله تبين ان
الطلاق لم يقع) كالموقف لا ينافر بل كذا حيث بحث بمعارفة عمران بلده
قامدا السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان ان لا طلاق ح (قوله فبما ما عقبله) فلو
ماتت قبل تمامها فانها لا تطلق لا لخال القياس ان تطلق عملا بالظاهر لان الحيضة
لم ترحب حيث دل (قوله وان خالفت عاداتها) ما لم تكن ايسة فان كانت كذلك
لم تصدق لان ما كان من خوارق العادة لا يعمل عليه الا اذا تحقق وجوده وهى
هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا قبل منها خلافا لم القائل بتصدقها حيث دل
ذكره ع ش على م (قوله لنها اعرف) ولعلقت لهما متباكراته وقوله وقسم
اقامة البينة اى فلا يسوغ لهم الشهادة بانه دم حيض الا ان قامت قرينة لهم بذلك

ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة ٨٧ ي ش طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقثا وتبين كل
منها بولادتها (او) قال (ان حضت) فانت طالق (طلقث بول حيض قبيل) فلو غفلت في حال حيضها لم تطلق حتى يظهر ثم تشرع
في اخيض فان اقطع الدم قبل يوم ولادة تبين ان الطلاق لم يقع (او) ان حضت (حيضة) ماتت طالق (فبما ما عقبله) فلو
لانه قضيه انفلو هذه والتي قبلها من زيادى (وخطفت على حصه المطلق بطلاقها) وان خالفت عاداتها بان ادعته فانكره
الزوج تصديق فيه لانها اعرفت منه به وقسم اقامة البينة عليه فان الدم وان شوهد لا يعرف الا بحيض لجراف كونه دم استغناء

بمختلف جنس غيرهما وهذا هو المطلق حدها المطلق فلا ياتي بها كما جعل ما ياتي ارضا اذ لو صدقت فيه بمنها من
 الخلق لا يخلو من غيرهما وهو ما يقع فيه صدق الروح غير المطلق الا على من يصدق الكبرية (لا على اولادها)
 المسمى بالمطلق فان كانت نابت ما قبل الزوج وقال (٢٤٩) هذا الله مستحوا لا مكان اقامة البيعة عليها

ح ل (قوله بمختلف جنس غيرهما) أي المطلق عليه ملاها بان قال ان كانت خلافة
 قامت مطلق ح ل (قوله لا لسان) وهو النمرة وقوله صدق الزوج راجع
 للمصوتين (قوله ان حنتا) وكذا القول ان حنتا حصة فرفق لفظ حصة فان
 قال حصة واحدة فلا يزوج لانه تطبيق بحال لان الواحد نص فيها ونظا ولما مثل
 افض حصة فيها ذكر اه ق ل على الحلي بالعمد امة اذا قال ان حنتا حصة
 او مة عمدا امة لم يزوج الحصة والواحدة وراشدا كما هي الحصة والواحدة قال
 حصة واحدة او ولما واحدا كان تعليقا بالاحمال فلا يقع لانه نص في الوجود بقوله
 وهو حصة وولاه ظاهر فيها كما قاله ذى وح ل (قوله مثلا) تكلف الشرط
 (قوله وقع المنبر) وقيل في سبعة التعليل لا يقع شيء لا المنبر ولا الملق للدور
 لانه لو وقع المنبر وقع الملق لترتبه عليه ولو وقع الملق لم يقع المنبر ليعتبرها فيلزم من
 وقوع المنبر عدم وقوعه وقل من التمس والاكثرين وان شئت المثلثان من مرج
 لانه الذي أظهره المثلثان الظاهر امرحع عنها نصر يحد في مكناب الزيادة
 بوقوع المنبر وقال ابن الصباغ انما من لم يوقع المطلق خطأ فاحشا وقيل يقع ثلاث
 واختاره ثمة كثير من مقدمون المنبر وطلقتان من الثلاث للطلقة اذ بوقوع
 المنبر وحده شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من الملق تمامهن
 ولو وقع وقوله قبله لحصول الاستفالة وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحاً أنت طالق
 أمس من هذا اليه حيث اشغل على محسن ومستعمل فالتأني المستعمل وأما
 بالمكن ولعونه نقل عن الآية الثلاث شرح م رعبارة ذى قوله وقع المنبر دون
 الملق قال الراعي لان الجمع بين المنبر والطلق مجتمع ووقوع أحدهما غير مجتمع
 والمنبر أولى لانه أقوى من حيث اعتقار الملق اليه ولا يجعل الجزاء ساغها على
 الشرط بقوله قبل والجزء لا يقدم فيلشولان الطلاق تصرف شرعي والزوج أهل له
 وهي محل لم يفسد انسداده أي النافذ اه (قوله لانه) أي الملق وهو المطلق فلا
 (قوله بشرطه) أي بالمنبر فوقعه أي الملق محال (قوله وشبهه) أعني من جهة
 الدور ووفق بينهما فان هذا الدور شرعي وذلك حلي وفيه انهم اعتبروا الدور والحلي
 في قوله وانما أنت الخ ح ل (قوله مباهما) لو لم يقصد بمباح فانه اذ وطأ وقع
 كما هو ظاهر ووافق مد عليه عش فكيف بقي الطريق حكم هذا من ايجاب
 المدة وقرر بالمهر وحصول التليل والتصين ويظهر ترتيب هذا الاحكام عليه لانه
 وطأ بمباح كما مر به في شرح الروض شورى ملصا (قوله ثم وطئ) ولو في الدور
 ولو في الحيز لا بمباح بحسب الوضع حكفا على شيئا كحجر وعليه لو قال

(الزوج قال لزوجتي ان حنتا)
 فانما طأ طأ فانه اذ وطأ وقع
 حلف) فلا طلاق لأن
 طأ ان كل منهما مطلق
 ولم يثبت وان صدقها طأ فانه
 (أو) كذب (واحدة) قطع
 (طلقت) فطأ ان حلفت انها
 حانت لغير حصة ما بينهما
 وحضي شرطها بصدق الزوج
 لها المصدق لا يثبت في حقا
 حضي شرطها ما بينهما لان المهر
 لا تزني في حق غير المثلث كما مر
 فلم تطلق (أو) قال (ان أو يوق)
 مثلا (طلقة لك أو طأ طأ حلفت
 أو ألبت أو ألبت أو عشت)
 التكليف بيمينك مثلا (فانت
 طالق بقوله ثلاثا ثم رجعت الملق
 من التطلق أو غيره (وقع
 المنبر) دون الملق لانه لو وقع
 لم يقع المنبر لاستفالة وقوعه
 على غير زوجة واذ لم يقع المنبر
 لم يقع الملق لانه مشروط به
 فوقعه محال بمختلف وقوع
 المنبر اذ قد يختلف الجزاء من
 الشرط بأسباب كالوطئ حتى
 سالم يفتي غانم ثم اثنى غانما
 في مرض موته ولا يفي ثلث ماله
 الا بأحدها لا يفرع بينهما
 يضمن عتق غانم وشبه هذا
 بما أقره الاغ بان لبيت نبت

التسعين الاث (أن) قال (ان طأ طأ وطأ) (بما بان أنت طالق فيه ثم وطأ لم يقع) طلاق
 لانه لو وقع خرج الولد

من كونه اياها ووجهه عن ذلك حال وسواء اذكر ثلاثا ام لا (او قلته بمشيتها خطايا اشتربت) اي مشيتها (فرد)
 بان تاتي بها فالحاصل الواحد تضمن ذلك تحريكها الطلاق كملقي نفسه ولها (في غير محسوس) بما فيه فلا يشترط
 الفور كما رواه القديس هذين في ادق هنا (٢٤٧) وان ذكر الامل حكمه في اصل السابق او المعلقة بمشيتها

غنية كان قال زوجتي طالق
 ان شاع وان كانت ماضية
 او بمشيتها غيرها كان قال له
 ان شئت فزوجي طالق فلا
 تشترط المشيئة فهو الاشارة
 التملك في الثانية وبعد
 في الاولى بانتهاء الطلب
 فيه (يقع) الطلاق ظاهرا
 وباطنا (يقول الملق
 بمشيتها من زوجها او غيرها
 شئت) حالة كونه (غير
 سي ويمنون ولو) سكران
 او (كارها) قلبه اذ لا يقصد
 التعلق بما في الباطن
 تحفاه بل بالقول اذ لا عليه
 وقد وجد اما مشيئة الصبي
 والمجنون الملق بها الطلاق
 فلا يقع بها الا اذا اعتبرا بقولها
 في انصرافات وتبصيري
 بما ذكر اولي معاها (ولا
 رجوع لمطلق) قبل المشيئة
 تنظر الى انه يتعلق في الظاهر
 وان تضمن تحكما كالارجح
 في التعلق بالاعطاء قبله
 وان كان معاوضة (ولو قال
 انت طالق ثلاثا الا ان شاء
 زيد طلقة شاءها ولو في
 اكثر منها لم يتعلق) فنظرا الى
 ان المعنى الا ان شاء محافلا
 تعلقين كما لو قال الا ان يدخل

ان رماك وطا حراما انت طالق ووطا في الحيز لا يقع لانه ليس حراما لذاته
 وهو جسد رحل ويطا شرح هو ثم روي عن لوفى حيز اذا اراد المباح لذاته
 فلا تمام الحزمة العارضة يخرج الموط في الذر فلا يقع به شيء خلافا لا ينبغي لانه
 لم يوجد فوط المباح لذاته (قوله من حكمه بما) اي ولو خرج عن كونه بما
 لم يقع الطلاق فيؤدي الى ادور كما ذكره خلفن هو (قوله او طلق) اي بان او اذا شورى
 (قوله خطايا) المراد بما كان يصيغه العناد وحضر الشخص او غلب كان كسبها
 انت طالق ان شئت ونوي ووطا هذا غشاعات وبالقضية ما كان يصيغها فكذلك
 شورى يزاد وهذا ايضا لم يوافق لم يوافق في غايه البذلح ل (قوله اي مشيتها) ونظاها
 شخص بذلك وشاعت طلقت وهو في غايه البذلح ل (قوله اي مشيتها) ونظاها
 كلامهم فيقول لفظ شئت ويوجه بان نحو اريد وان رافعه الا ان الدار في التعلق
 على اعتبار الملق عليه دون مراد في المحكم اه شورى (قوله كان قال له)
 اي لم كلف اما غيره فلا عبرة به ل (قوله يقول الملق) اي واشاره الى انصراف
 ولو طرأ اخرسه بعد التعلق حل (قوله تحفاه) قد يشكك بانه لم يعلقه برضاها
 او بصحتها قالت ذلك كما وجه قلها لا يقع باطنا حل (قوله ولا يقع بها) علمي مرد الملق
 اللفظ بذلك قل على الجلال (قوله في الاعراف) اي المالية وغيرها كما هنا
 لان قوله ذلت بمنزلة طلاقها وطلاقها لا يصح فكذلك اطلاق زوجة غيرها
 لان الطلاق تصرف في حل العصة فانه ما يقال ان هذا يتعلق على صفة توجد
 من الصبي وليس تصرفا منه (قوله نشاءها) لم يتعلق لانه اخرج مشيئة زيدا واحدة
 عن احوال وقوع الطلاق وقبل تنع طلقة اذ التقدير الا ان يشاء واحدة تقع
 فالانصراف من وقوع الثلاث دون اصل الطلاق وقبل ظاهرا لارادته هذا لانه حفظ
 على نفسه شرح هو (قوله ولو في اكثر) اي مع اكثر في معنى مع (قوله بغيره)
 اي فصل نفسه وقصدت نفسه او منها وكذا ان يطلق على الصبي وقفا
 لشينها وخلافا لمخرج بخلاف ما اذا قصد التعلق بالمرد بمجرد صورة الفعل فانه يقع
 مطلقا شورى ومعاوضة على هو (قوله او طلقه بغيره) اي وقصدت نفسه
 او منها بخلاف ما لو أطلق او قصد التعلق بمجرد صورة الفعل فانه يقع ويمر منه
 في فعل من يبالي بالمراد بقصد الاعلام منمنه او حثه عليه كما قاله الشيخ حمزة
 (قوله بغيره من يبالي بتعليقه) بان قضى العادة والمروءة بانه لا يخلص لغيره ويرسمه
 نحو حياه او صداقة او حسن خلق قال في التوشيح فلو لم يجهلهم قرية فلفظ
 ان لا يرضى حتى يضيغ فهو مبال لما ذكر شرح هو قال الشيخ جرير يظهر ان معرفة

زيد الدار فندتها ولو قال اريدت بالاستثناء وقوع طلقة اذا شاءها وقت طلقة او اريدت عدم وقوعها اذا شاءها
 فطاعة ان لانه غلغل على نفسه (كما لا يطلق فيما) (لوعقه بغيره) كذا قوله الدار او فعل من يبالي عليه ان يشق عليه
 حثه لصدافه او نحوها (وقصد) الملق (اعلامه)

كوشه من بابه يتوقف على دينه ولا يكتفي فيه بقول الزوج الا ان كان فيه ما يضره
ولا المعلق بفعله لسهولة علمه من غيره كالاكرام بخلاف دعواه التسيان او الجمل
قائه قبيل وان كلفه الزوج اهـ ويقع خلافه لاعترافه شورى والاخبار
بكرهه بآل عندنا ليق كافي لـ (قوله وان لم يعلم المألى) لانه فصله اذا لم يتكهن
من اعتلافه اما اذا تمكن ولم يعلمه ونوع شرح مـ ر (قوله ناسيا) ما لم يلقه بفعله
وان نسي او اكرما وقال لانه عامدا ولا غير عمد شورى وقال حل ناسيا
للتعلق او منزلة نزلته وذلك اذا لم يعلم المألى بالتعلق ومثل الطلاق في عدم الحنف
بما ذكر الحنف بانه (قوله او مكرها) أى من غير الحالف ومثل الاكرام حكم
الحاكم الذى لم يسمي فيه والمراد مكره بغير حق فقد اتفق والد شينقا فيما اذا
كان الطلاق مطلقا بصفة انها ان وجدت باكرام بحق حنف واحلت اليين ابو بصير
حق لم يثبت ولم تعل شورى (قوله او باهلا) ومن الجمل ان يتخير من حلف زوجها
انها لا تخرج الا بذنه بان زوجها اذن لها وان كان كذب الخبر قاله البلقيني ومنه
ايضا ما لو رحت ناسية ظنت انحلال اليين او اهما لا يتناول سوى المرة الاولى
فخرجت ثانية ولو فصل الحالف عليه معتدا على اثناء حلف بعدم حنثه وغلب
على ثلثه مدعى لم يثبت وان لم يكن اهلا فلا فاء كاتفي به او الداد المدعى عليه
الظن وعدمها على الاولية شرح مـ ر وشبهه ما يقع كثير من قول غير الحالف له بعد
حلفه الان شاء الله يتخير بان مشيئة غيره نفسه فيفعل الحالف اعتمدا على خبر
الخبر والظاهر ان مثله ما يضره احد لكه ظنه معتدا على ما اشترى بين الناس
من ان مشيئة غيره نفسه فذلك الاشهاد نزل منزلة الاخبار عـ على مـ ر (قوله
فاقتل معها) أى مع الثلاثة (قوله كالسلطان) حل ولو كان مديقا او انا او ابا
حل وفي البر ماوى عليه ما لم يكن كذلك والا فلا يقع (قوله طلق بضمه) ولو ناسيا
او باهلا او مكرها حل (قوله مؤول) لان الاصل قال ابو بصل من يآلى بتعليقه واعلم به
فيقول قوله واعلم به بقصد اعلامه به شينقا (قوله هذا كله) أى كون الجاهل والناسي
لا يقع عليهم الطلاق بخطهما حل (قوله على فعل مستقبل) كالاقتل حل (قوله
او المولف الخ) منيعه يقتضى ان حكمهما يخالف لما قبله مع اهـ ليس كذلك فان
الحكم فيه ما واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل ويصحب ما به أى به
لا حل قوله وان قصدان الامر كذلك في الواقع وعبارة شرح مـ ر ولا فرق بين الحلف
بافقوا بالطلاق ولا بين ان يفسى في المستقبل فيفعل الحالف عليه او يفسى فيصاف
على ما يفعله انه ضله او بالانكس كان حلف على نفي شيء وقع باهلا او ناسيا اهـ

وان لم يعلم المألى بالتعلق
(فعل) المعلق بفعله من
نسيه او غيره (ناسيا) للتعلق
(او) ذكره (مكرها) على
القتل (او) مختارا (باهلا)
بأنه المعلق عليه ومنه من
في ادق وذلك خبران ما به
ومعهم ابن حبان والحاكم
ان الله وضع عن أمي الخطأ
والتسيان وما استكرهوا
عليه أى لا يؤخذ منهم بها
ما لم يدل دليل على خلافه
لثبوت المتن فالقول معها
كالاقتل فان لم يآل بتعليقه
كالسلطان وأصح أو كان
بآلى به ولم يقصد المعلق
اعلامه طلق بفعله لان
الفرض حيث مجرد التعلق
بالقتل من غير ان ينضم اليه
قصد اعلامه به الذى قد يبر
عنه بقصد نية من القتل
وتأدية طلاقها فيما اذا لم يقصد
اعلامه به وعلى به المألى من
في ادق وكذا عدم طلاقها فيما
اذا قصد اعلامه به ولم يعلم به
وهو مفهوم كلام الرضا وأصلها
وكلام الاصل مؤول هذا كله
كما رأيت اذا حلف على فعل
مستقبل

أما وحلف على شيء موقوع جاهله أو نسياله كما وحلف أن زيد ليس في الدار وكان فيها وليه لم يبرأ ولا منسى
فلا طلاق وإن قصد أن لا يرتكب (٢٤٩) في الواقع خلافاً لابن الصلاح وقد رخصه في نزع الرضا

وهي صريحة في اتحاد الحر كم (قوله ساحل) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان
قصد) صنف ع ش (فصل في الإشارة لطلاق بالإصابع وفي غيرها) *
وهو قوله ولو علق عبد طلقه الخ وأعاد العاقل وهو في ثلاثين حقه على
الإصابع (قوله عند قوله طالق) منهل في شرح هو قال ع ش عليه وكذا عند قوله
أنت بناء على أنه من تمام العبقة كما تقدم ومنهل في حل ومالك الشوري فأخذ
بظاهر كلام الشارح ورق بين ما هنا وما تقدم بأن النية ثم لا يقع وهو مجموع أنت
وما بعده كما كفي بجملة النية لا يجره منه وما تلي الحد الطلاق فلا بد من ضمانتها
لأنه طالق إذا دخل لا نية فيه فليأمل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله
أنت طالق حيث لا نية وقد خلا عن لفظه من كذا فلا تلي عن الاعتبار لا عند
انتقائها فكان لا ينسب تأخير هذه الجملة عن قولها وهكذا (قوله ولا قوله أنت
هكذا) أي واسقط لفظ طالق وإن نوى الطلاق لانه لا شمار لفظ بالطلاق حل وجه
فارق أنت ثلاثاً فانه كتابة فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه متى حل مقدر أي أنت
طالق ثلاثاً وقع والأفلاخ ع ش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كتابة برأوى
(قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا حل (قوله لأن ذلك) أي المذكور
من الإشارة مع الية أو مع قوله هكذا وقوله صريح به) أي في العدد فلو جمع كفه
طلقت واحدة أه حل (قوله مفهومة لذلك) أي سادسة عن قصد بأن اقترن بها
ما يدل على ذلك كالنظر بالإصابع أو بقصر يكمه لأن الإنسان قد يعتاد الإشارة بالإصابع
في الكلام لأن قصداً قد يقع فليقل إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها
مفهومة له حل (قوله أردت أحداً) أي قبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال
أردت القبوضة ولا بعد القول أه سم على جر هذا وقد يقال قبول قوله أردت
القبوضتين مشكل مع كون القرض أن عمل اعتبار قوله هكذا إذا انفصلت إليه
قرينة فهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها إليه لا يلتفت بقوله أردت غير ما دل
عليه القرينة وقديراً بأن القرينة من حيث هي ولا لها ضيقة تقبل منه ما ذكر
مع العين ع ش على م ر (قوله صريحة في أحد) أي والواحد ليس بعدد (قوله
لم يقصر عليه) أي الحرمة العكسرى والأفلاخ الحرمة حاصل جرماً كما يرشد إليه
قوله في الحرمة حل (قوله وسعولم الخ) جواب عما يقال أن الطلاق وقع مقارناً
للتنقيت فقتضاهما تقصير عليه حرمة كبرى لأن الطلاق لم يقع حال الحرمة فأجاب بقوله
لكن طلب الخ وقوله مع لأن الصفة واحدة والشاهد أنها بعلة الصفتين ووجدنا
معاً كان كذاً وإتماماً ودوا بالصفة الواحدة لأن المصية فيها محققة حل

(فصل في الإشارة لطلاق
بالإصابع وفي غيرها)
لور قال لزوجه أنت طالق
وأشار بأصبعين أو ثلاث
لم يقع عدد الأمع نية عند
قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة
هنا ولا به فليست هكذا أو
أشار بأصبعين أو ثلاث
هكذا) برأوى لم يوضع فطلق
في أصبعين طلقين وفي ثلاث
ثلاثاً لأن ذلك صريح به ولا بد
أن تكون الإشارة مفهومة
لذلك فله في الرضا عن الإمام
وأقره (قال قال أردت)
بلاشارة بالثلاث الأصبعين
المقبوضتين حلف) فصدق
في ذلك فلا يقع أكثر من طلقين
لاحتمال ذلك لأن قال أردت
أحدهم لأن الإشارة مع اللفظ
صريحة في العدد كما ر فلا
يقبل خلافاً (ولو علق عبد
طالته بصفة) علق (سببه
حرته بها) كأن قال لزوجه
إذا ماتت سيدي فانت طالق
طلقين وقال سيدي له إذا مات
فانت حر (فتحق بها) أي
بالصفة وهي في المثال موت
سيد ما خرج من ثلث ماله
أو أجاز الوارث (لم يقصر عليه)
فله الرجعة في العدة وتعدد

الكاح بدان ضامتها قبل زيج آخر ٨٨
غلبا لعق لنسب في الشارع إليه فكأنه قد تم كالأوصى المستوفى به وأبدرو حيث نصح الوصية مع ما ذكر

فان لم يصرح المصدق الثالث ولم يصرح بالوثيق بقا ما زاد عليه وعرفت عليه لان البعض كالفن في عدد الطلاق قام
 وصرح عليه ايضا ان لم يصرح بذلك الحنفية بل بأجره متارة كما قال (٢٠٠) أنت طالق فلتعطيني آخر

(قوله مع ما ذكر) أي مثل ما ذكر من الفن واستحقاق الوصية يتعارضان (قوله
 فأجابته أخرى) أي غير المادة (قوله أو غيرها) وهي القضية كما يدل عليه ما بعده
 (قوله لم تصدقها لطلاق النكاح) فيه أنه كيف يظن أنها المادة أو لم تصدق لطلاق
 النكاح ويجاب بأنه لا يضمن نكاح المادة أن تصدق لطلاقها بل هو الخارج فقط من
 حاله حيث أدى الظاهر أنه ما صدق ذلك ونصاب الحجة قطع أثر ذلك التصديق (قوله
 طلق) أي ليسبق للكلمة معها فتقويت القرينة لا يبال ليس لها طلاق يقع
 بالتصديق من غير لفظ لا تأخر ولا يقع على هذا فتقويتها بالبداهة شيئا عري
 وقد خالفنا تصديق النكاح مع أن يكون اللفظ مستعمل فيها وهو صالح أيضا للصيغة
 فكأنه استعمل فيها أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله مع أخرى) أي الحجة
 فإذا قال لم تصدق الحجة دين ولا يقبل ظاهر الامتناع بالطلاق حل (قوله لوجود
 المصيقين) فيه أن الكثرة إذا عرفت فذكره كانت غير واجبة بأن هذا على حل
 فان حل ما حل ربع رمانة أيضا ثلاث لوجود الصفات الثلاث بما كلها فان أكلت
 نصفها فالتفتان برمانى (قوله فان حل بكلها) أي في التعطين أرفى الثاني فقط لان
 التكرار باعنا فيه سم على حرر (ثالثة) قل من ان عباس أن في كل رمانة حبة من
 رمان الجنة فقل للمدعي أنه إذا حدثت الشراقات التي على حل الرمانة فان كانت
 رمانة تصحب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا مهما مر (قوله فيه) أي
 الشجرة (قوله فإذا قال ان حلقت الخ) هذا طريق على الحلف فذكره أربع مرات ملقت
 ثلاثا لان كل رمانة غير الأولى حلف حل أي هو حلف وتطبيق على حلف فلا ساقاة
 من حل وزي القائل بأنه حلف لان فيه محال نفسه (قوله ثم قال ان لم تقرى الخ)
 هو على الترتيب (قوله لان قال الخ) أي ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا في طلوع الشمس
 فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلق مالا لان غرضه التحقيق وهو
 حلف شرح هو (قوله لا يمس بحث) بل هو تعليق بمحض صفة يقع بالبرهنة
 والاملا اه م (قوله وقع الآخر بصفته) مسطوف على قول المصنف وقع وعلى
 قول الشارح فلا يقع قاله شوبري وهو مشكل في الثالثة لان الحلف فيها من على
 نكاحه والحلف بناء على الظن لا حنث فيه وان كان خلافا لوجهه أن الوقوع في الثالثة
 من على خلاف الصحيح وهو من الجاهل اه ويمكن حل كلامه على الطريق
 بحسب ما في نفس الامر لا بحسب نكاحه في حثيثان سبعين خلاف ما قاله (قوله من
 الخروج) أي في ان خرجت (قوله أو عدهم) أي في ان لم تخرج وتوبه أو عدهم الخ أي
 في قوله ان لم تكن الخ وهو على الحلف والتشرع الحنث وقوله وعدهم وذلك باليأس حل

جز من حيث سبب في حاله
 إذ مات فلتعطيني ثمنها من حبيبه
 وتصبر على البعثة أعظم من تصبيرة
 عونت السيد (ولو أدى زوجة له)
 فأجابته أخرى فقال (لما أنت)
 طالق وظنوا النكاح أو غيرها
 المتهوم لا لا طلاق تصدقها لطلاق
 النكاح (طلقت) لأنها خرجت
 بالطلاق (لا النكاح) لأنها
 لم تصدق له ولا تصدق لطلاقها
 حل جواب لا يقتضى وقوعه عليها
 فان قصد طلاقها طلق مع
 الأخرى (ولو لم يصرح بكلاما كل
 رمانة نصف) كان قال ان أكلت
 رمانة فأنت طالق وان أكلت
 نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت
 رمانة فالتفتان) لوجود المصيقين
 بما كلها فان حل بكلها ثلاثا لأنها
 أكلت رمانة ونصف رمانة
 مرتين وتوابعه كل من زيادتي
 (والحلف) بالطلاق أو غيره فهو
 أهم من قوله والحلف بالطلاق
 (ما يتعلق ببحث) على فعل (أو نصح)
 منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر)
 ذكره المصنف أو غيره يظهر صدق
 الخبر فيه (فإذا قال ان حلقت
 بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم
 تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن
 الأمر كذلك فانت طالق وقع
 الحلق بالحلف) لان ما قاله حلف

أسماء السابعة (لان ذلك) بعد تعليق بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فأنت طالق (قوله)
 مذهب المصنف بالعلم لا بغيره ولا منع ولا تحقيق خبر (وقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدهم أو عدم كون الأمر كما قاله

وقوله وهي في العدة ومن طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استبراء الملقها) أي زوجها (قَالَ نَمَ بِمَقَرِّهِ) أي بالعلاق فان كان كافيا فهي زوجته في الباطن (فان قال أُرِدَتْ) طلاقا مانعيا وراجعت بعده (خلف) فيصدق في ذلك وان قال بطل قوله وراجعت وبانت وحدت نكاحها فكلم غير الوال أنت طالق أسس ونفس بذلك (أو قيل) له ذلك التماسا لإنشاء (قال نعم) أو نحوها بما يرادها بكبر وأجل (قصر) فيقع مالا لانتم أو نحوها فأنه مقام ملقتها المراد ذلك في السؤال ولو جمل حال السؤال قال الزركشي فالظاهر أنه استبعاد (فصل في أنواع من تطليق الطلاق) (ولو علقها بكل رمانة أو رشف) كان قال إن أكت هذه الرمانة أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا كانت طلاق (فقى) من ذلك جدا كلهاله (حجة أو لبابة) لموقع الطلاق كما سبقت في لانه يصدق لهما لم تأكل الرمانة أو الرغيف ثم قال الامام ابن قتيبة يصدق مدركه

(قوله وهي في العدة) ظاهر كلامه رجوعه لثلاثة أمور واضح في الثانية دون الاولى والثالثة أي في كلام المتن قال سم والتمه في الاولى والاخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الاصل موتها بعد العدة من غير خروج وتضييق وقوع الطلاق قيل اقتضاء العدة اذا كان الطلاق رجسيا اه وظاهر قول الشارح وهي في العدة أن أعنف في الثلاث قد خرج من خارج العدة واه لا وقوع حقت وهذا لا يظهر الا في الثانية لان اليأس في الاولى حيث حصل لا يكون الا في العدة حتى لو انتقض عدة الطلاق الاول لم يخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل اقتضاء العدة لم يحل اليأس اذ الشك في الثالثة ان تبين أن الامر غير ما قاله تبين الوقوع من التلغظ بقوله ان لم يكن الامر كما قلت وذلك لا يكون الا في العدة فظهور ان قوله وهي في العدة لبيان الواقع في الاولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل (قوله ومن طلوع الشمس) أي تمام القرص حل (قوله أو مجيء الحاج) أي مضيه دون ما عدا ذلك وان قلت مجيء الحاج من وقت صبيته عادة وهل المراد بالمجيء أن يصل الى بلد الحالف أي الى محل لا تصرف فيه الصلاة أولا ثم يأت شيئا ذكر ان المراد مجيء ما يطلق عليه اسم الجمع وفي كلام سم أنه لا بد من دخول البلد حل ويصير كل حالف ببلده فاذا كان في بلد ليس منها حاج فلا تعلق الا بمجيء الحاج اليها خلافا لمن قال تطلق بمجيء الحاج الى مصر (قوله لطلعتها) خرج ماله لعل له انك عرس أو زوجة فقال لا أو ما عازب فهو كناية عند شيئا ولو عده خط لانه كذب بعض قبل على الجمل والمهرس بكسر المعين اسم للزوجة (قوله التماسا لإنشاء) أي لإيقاع الطلاق (قوله فقال نعم) فخرج بماله أو بأشياء بصورة لا عبرة بها من فاطم فبما يظهر المراد الفصل وما لو قال طقت فهل يكون كناية أو مرصحا قبل الاول والثاني أصح اه شرح مدر (قوله كبير أو جل) والوجه ان بل هنا كذلك كما في الاقاراد ان العرق بينهما النوى لا شرعي شرح مدر (قوله لانتم أو نحوها) ثم لم يجهد على التفسير القائل بانها مكناية لاله أو بالبيت من صرائح الطلاق كما في شرح مدر (قوله فالظاهر أنه استبعاد) معتمد في جعل على الاقاراد دون الإنشاء عس فلا اختلاف في العدة بقصد البطل حل (فصل في أنواع من تطليق الطلاق) (قوله بكل رمانة) أي معينة أو مهمة أخذاس تمثيله (قوله ان بق قنات) وبض الحبة في الرمانة كانتات كما في قول شرح مدر (قوله يدق مدره) بضم الميم أي يفتي ادراكه أي الاحساس به وفي الصباح والمذكر بالضم يكون صدرا واسم زمان ويكان تحول أدركه مدر كما أي ادراكه ومدركه كما في موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدركه

أشعر مواعظ طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك
 الشريعة والفتاوى يقولون في الواحد المذكور فتح الميم وليس لتعريضه وجه اه (قوله
 بأن لا يكون له موقع) بأن لا يسمى قطع خبر كافي شرع مد قال ولو كان الفتاوى لوجع
 صار كثير لا يعتبر قوله خ ط ونافعه شيئاً كوالد شيخنا م (د قوله فلا أثر له في بر)
 ممكن قال أنا كنت هذا الرغيف فانت طالق فأكلته وبقي الفتاوى المذكور
 فبعت ولا أثر له في البر لانه كائسدم وقوله ولا حنت كان قال ان لم تأكل هذا
 الرغيف فانت طالق فأكلته وبقي الفتاوى المذكور لم يفت تدبره المراد الرغيف
 المتعارف بين الناس لا ما يحصل من الأولياء تركا لهم كمن سدى أحد البدوي
 اه برماوى ولو قال ان لم يكن وحده أحد من القرفاوى طالق لم يفتى وإن كانت
 زينة لقوله تعالى قد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم إن أذاه بالحسن الجمال
 وكانت قيمة الشكل حنت كالأله الأذى ولو قال ان لم تكن في أموه من القفر
 فانت طالق حنت اه شرح مد وشيئا ولو علق خلافا بضر وجهه إلى غير الحمام
 فقال لها ان خرجت إلى غير الحمام فانت طالق فخرجت إلى الحمام ثم عدلت لتدبره
 لم يفتى وإن خرجت لحاجة أخرى ثم دخلت الحمام طلق وتخرجت لحاجة أخرى طلق
 محسباً في الرخصة هنا وقال في المهمات لا تطلق وقد قال في الرخصة الصواب
 الميزونه والتصور يختلف بالي وهي انتهاء الفتاة وما هناك بالإلام وهي تعطيل هذا
 ما جرده السيد اليهودي بين ما هسا وما في الأيمان ذى (قوله ثم ما سكا كها)
 أقادتم تأخير بين الاساك عن مجمع اللتين قلها وأما هسا فلا ترتب بينهما شيئاً
 (قوله يأكل بعض منها أو يلمسه) وروى عنه إلى الأكل إشارة إلى ان اشتغالها
 بالضعف المتعارف معي الأكل لا يضر لو أكلها كها بمنع لم يفتى لأن الأكل غير
 البلع في المطلق بجلالته في البيت باله نظر العرف في العين اه قل أى وأما
 الطلاق فبنى على الألفه ولا كل لا يسمى بلفظها هذا وقد قال ذى بالحنث وكذا
 شرح م ولاه يلزم من لا كل البلع لأن لا كل مناضغ مع بلع المضوغ بخلاف
 ما إذا قال ان أكلتها فانت طالق بلفظها من غير مضغ فلا يحنث لأن البلع لا يسمى
 أكلا في اللغة ويحنث في الحلف باله نظر العرف لأن الأيمان مبنية عليه ولهذا
 يقال لأن يأكل الحشيش والبرش وهو تأنيباً بهما ذى ملخصاً شرح مد (قوله
 بخلاف ما لو حنت الخ) مفهوم ثم وقوله وأخرت الرخصة الخ مفهوم قوله فيأذرت
 (قوله ففرقة) بالذولى الأتيان بالاولان المفور بملت شرطاً وكذا قوله بعده
 فتالت سرقت الخ ويمكن اه أنى بالغافية بالمسألة متبليهما (قوله ان لم تصدقني)

بأن لا يكون له وقع فلا أثر له
 في بر ولا حنت نظر العرف
 (أو) علقه بلفظها ترتبها
 وبربها ثم ما سكا كها) كان قال
 ان بلسها فانت طالق وإن
 وسيتها ما نعت طالق وإن أسكتها
 فانت طالق (فيأذرت) مع
 غرض من التماثل (بأكل
 بعض) منها (أوردية) لم يقع
 اتباعاً لفظ بخلاف ما لو حنت
 بين الاساك أو توسطت
 أو أخرت الزوجة أكل البعض
 أوردية فلا يضر بذلك حصول
 الاساك وقول وبربها مع
 قول أوردية أولى من قوله ثم
 بربها مع قول مد وبعض
 اذ لا يشرط تأخير التطبيق
 ربها عن التطبيق بانلاعها
 ولا الجمع بين أكل بعضها
 ودى بعضها (أو) علقه (بعدم
 ميز نواص نواها) المتناظرين
 كان قال ان لم تيزى نواى
 عن نواك فانت طالق (ففرقة)
 بأن حنت كل نوة وحدها
 (أو) بعدم (صدقها في حمة
 سرقة) كان قال وقد أتهمها
 به ان لم تصدقني فانت طالق
 (فتالت سرقت ما سرقت
 أو) بعدم أخبا واحد وجب

كان قال ان لم يمتني بعد وجب هذه الرامة فانت طالق (فذكرت ما) اي عدد لا ينقص عدوتم واحدا او حد الى
 ما لا يزيد عليه) كان ذكر كراهة ثم تزيد (٢٥٣) واحدا واحدا فتقول فامة واحدة واثان ومكذاحتي

يلج ما يلج انما لا تزيد عليه
 (او) بعدم (اخبار كل من
 ثلاث) من ذواته (بعد
 وكما ان التراض) كان قال
 لمن من لم يقصر في منكن
 بعد وكما ان التراض اليوم
 والليلة في طالق (تقاتل
 واحدة سبع عشرة) اي في
 الفسالب (واخرى خمس
 عشرة) اي ليوم جمعة (والثالثة
 احدى عشرة) اي لمساقر
 (او بعد تصديتان) هذه
 المسائل (الاربع لرفع طلاق
 اشياء على التلق في الاول ولصدق
 الخاطبة في احد الاخبار
 في الثانية ولا خدرا بعد
 الحب في الثالثة ولصدق
 فيما ذكر من العدد في
 الرابعة بخلاف ماذا قصد
 قسنا فلا تخلص بذلك
 والتشديد بعدم صدق التبعين
 في الرابعة من زيادتي (او) حقه
 (بضم ح) كزمان كان قال
 انت طالق الى حين او زمان
 او بعد حين او زمان (وقع
 بمعنى لحظة) لصدق الحين
 والزمان بها والى في بعد
 وفارق ذلك واحدة لا قسني
 حلفت انه حين حيث
 لا يمتح بمعنى لحظة بان

اتبع النساء القوية للمنة وطمع الدال وسكر المقاي خفة اي ان لم يقصر في
 بالصدق اه شيئا (قوله هذه الرامة) اي قبل كسر ما جرحش اي لانه بعد
 كسرها يمكن الاخبار بعد وجب بدون الكيفية المذكورة (قوله فذكرت ما) اي
 فلا بد من ذكر كراهة واوله صريح الرافعي وفي كلامه بعد ان الوجه عدم اشتراط
 ذلك اي فيما لا يقتضي نورا كمال المصنف بخلاف ما يقتضيه كذا لم يقصر في ح ل
 (قوله لا تنقص عنه) اي لا تتركه كذا يطعن بزيادة ما عليها بل اما ان يستكون اقل
 او مساويا ح (قوله الى ما لا يزيد عليه) فيه ان الخبر صدق على الاصح من الصدق
 والكذب وحيث كان يقضي ان يكتفي ماى عدو تاتي به كما كفى باخبارها كافي
 بقدم زيد وقد قال لسان اخر بقى بقدم زيد فانت طالق واجيب بان اخبار
 اذا كان عامها موجود في الواقع لا يقتضي من الصدق واذا كان لا يحصل الوقوع
 بعده فيكتفي فيه بالاخبار ولو كذا كذا قيل فلما لم يمتني ح (قوله الاربع)
 اي الاخيرة وقوله في الاولى هي قوله او بعدم تميز نواه عن نواها (قوله فلا يخلص
 بذلك) بل ان امكن التبعين في الاولى بعلامة تميز نواها لرفع الالباس والواقع
 سالنا لاه من التلق بالمستحيل في جانب التلق كما اكد ع ش اد فصل كون ان
 في جانب التلق فترى اذا دخلت على من لم اذا دخلت على مسجل كما تافى
 للور بعد في التلق على المستحيل في الاتان فلا يقتضي شي ع ش على مروج لطف
 لوبق لك منافع في البيت ولما كسره على راسل فانت طالق بقى حون وقعي في المال
 لاه تعلق على مستقبل في التلق وقيل لا يقع وقيل يقع قبل الموت واعتد ع ش على
 مزالوا (قوله فارق ذلك الخ) عبارة مروج مرفوز قوام في الايمان لا قسني حلت
 الى حين ح ل يمتح بلحظة فاعلم بل قيل الموت بان الطلاق تطبق فعلق ما قول
 ما يصح حين اذا الدار في التلق على وجود ما صدق عليه لفظا ولا قسني وقد
 وهو لا يمتح زمن فظفره الى الياس قال الشوري ونصته انه لو لطف بالطلاق
 ليقضي ح فلان الى حين لا يمتح بعد فخله كما اجمده م و شوري اي فيكون
 لعل باه في كلامه ان لا يمتح قيدا (قوله فخرج فيه) اي في كل من الطلاق
 والقضاء اليه اي الانشاء والوعد على التوزيع اه ومعلوم ان الانشاء يقع حالا
 والوعد لا يقع الا بالاس اه ص ل (قوله او حقه برؤية زيد) ولو لطف لا يمكن
 مال زيد وقدمه نبي من ماله ضيافة لا يمتح لاه كل ما لم يقصر م و راي لاه
 على كماله لا زيدا (قوله تناوله) حيا وميتا ليجت برؤية من من به متصل به غير قصر
 شره لاه اكره لوفى ما صدق او من وراء زواج شفاف دون خيال في لحوارة ثم

الطلاق انشاء ولا قسني ٨٩ يمتح
 او فقه تناوله (المتاقي) (جاوبنا) اما في الرؤية والمسا فظاهر
 وعدت يرجع به اليه (او) حقه (برؤية زيد) لو لم

ولا يكنى روية النحر والظهر
والسمن ولا نسها (لا يضربه)
العلق به اغلاق ملائكة
استحق منا لان المصد
في التحلق بالضرب الايلام
وليت لا يمس بالضرب
حتى يثلمه (ولو غلبته بمكرهه
كيسمها بغيره فيس فقال)
لما ان كنت كذا اي سفيها
او خبيسا (فانت طالق فان
قصد بذلك (مكاهاتهما)
باسماع تكرر في اغلاقها
بالطلاق كما غلظت عاكرهه
(وقع) بالاول لم يكن سفيها
او خبيسا (والا) بان قصد
به تطليقا او طلق (فتطلق)
فلا يقع الا بوجود الصفة نظرا
لوضع اللفظ (والسفيه من به
مناف الطلاق التصرف)
كان يبلغ بغير ارضع المال
في غير وجهه الجائز
(والسمن من باع دينه
بدناه) بان يتركها اشتد
بها كل الشبان (وشبهه انه
من ضابطي غير لا فقه بخلا)
بما يلحق به لا وهذا لا راضا
واخص الانسا من باع
دينه بغير ارضع (والضبل
من لا يؤدى وكذا ولا يجرى
عنه) ههنا من ريادة

الويلق برؤية وجهها فراه في المرأة حنف اذا تمكثت روية الا كذا وبس
شيء من بطنه لامع اكرام عليه من غير حال سواء الرائي والرئي والامس والملموس
المائل وغيره ولو لمسا العلق عليه لم يؤثر وانما استويا في تقض الوضوء لان المدار
هنا على لمس شيء من الخافق عليه ويستطرح روية متى من بطنه صدق روية كله
عنه بخلاف ما اخرج به من مسكونة مثلا فراه اذا كانت أو طلق روية الحلال
أو القرحل على العلق به ولو برؤية غير حاله لان العرق يصل ذلك على العلم بخلاف
رؤية فقد يكون القرض زجرها من روية وعلى اعتبار الصل شرط التنبوت
عندما سمى كم أو تصديق الزوج شوح م وقال النوبى اذا مات وجهه من الكوة
فبقي وقصر الطلاق لا يصدق عليها روية م راه (قوله في الاثم) أي بل هو
اشد لان الحي يمكن الاستقلال عنه بصلاف الميت ع ش (قوله والمسلم) أي
الحمد والتعزير شيئا (قوله الايلام) أي بالفضل وهذا ضائف لكل ما هم في باب
الايمان وهو ان المراد بالضرب ما من شاة الايلام واحمد شيئا ان ما هنا والايمان
على حذوه فيكنى في الضرب ان يكون من شاة الايلام وان لم يؤلم بالفضل مع
الفرقة بين الحي والميت ويشتد لا يمس من الامل للذ كوفي كلامهم حل (قوله
والميت لا يمس بالضرب) هذا ما سالف قولهم الميت شاذي مما يتأذى به الحي
واجب بان المراد بالتأذى في هذا التأذى المتوى أي تأذى الروح لا التأذى
الجسدي وهو احسان الجسد بالضرب مثل شيا وفيه نظر لان الروح تتأذى
بواسطة البدن دليل قولهم لا ينسل بما يارب ثلاث يؤذيه من هذا من وظائف
البدن (قوله ووقع حال) لان المعنى ان كنت هكذا في رعل فانت طالق (قوله
من به مناف الطلاق التصرف) وبازع فيه الاذرى بان العرف هو بأنه بذاته اللسان
ونطقه بما يستحي منه سيما ان ذلك القرينة عليه ككسوة خالطها بذاة
فقال له ما سفيه عشيرة لما صدقته والارحة الرجوع لذلك ان ادعى ارادته وكان
هناك قرينة فان كان عاميا على يدعو او لم تكن قرينة شرح م ر (قوله ويشبهه)
أي ينبغي ان يقال في تعريفه ما ذكر فلا يتوقف على فعل حرم ولا على ترك واجب
اه ع ش (قوله من لا يؤدى وكذا هذا بخيل شرها) والظاهر انه ليس المراد بالضيف
خصوص اعداء من المفقول من بطنه عليه وقصرت العادة اكرامه رى ع ش
على م وقوله ولا يجرى متبايعا مع الياء هذا بخيل عرا شاعرا عزى وفي القصار
قرى العرف يقره قربا كسر القاف وقربا لفتح والذ أحسن اليه اه وهذا فيه دأته
مى لقوى تدبر

(كتاب الرجعة)

يقع الزاء ويجوز كمرهاح ل والقياس للفتح لاتها اسم الحرة والاحكام
اسم القبيحة وليست مراد هنا وذكر صاحب الطلاق لانه سبها والسبب يزجر
عن السبب (قوله المراجعة الرجوع) أي من طلاق وغيره فيكون المعنى
القوى أعصم من الشرع وبأهلها الإباحة وتزويجها أحكام النكاح ح ل ق ل
(قوله رد المرأة الى النكاح) أي من النكاح الناقص الى النكاح الكامل أي غير
صائر السيرة بما تقتضيه العدة فلا يشكل بكونه باقي نكاح لانه باقي حكم الزوجة
في التفتق وتزويجها كما يأتي وقال الفرز بن زكريا النكاح أي موجه وهو المخل (قوله
من طلاق) أي من أجله وبسببه فخرج القهار والابلاء ووطء الشبهة اه
برماوى (قوله ويعولن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مستحقون له فاضل
الفضل ليس على أبيه وقوله في ذلك أي في العدة الأولى أن يرجع اسم الاشارة
الى الترتيب المأخوذ من قوله يرتب من كأي خ ط وهو أي الترتيب أي مدة زمن
العدة تأمل (قوله أو كاتها ثلاثة) أي المطلق فسيبلا ركن (قوله المعلوم من كتاب
النكاح) ينظر وجه المعلوم ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يلزم
منه اعتبار فيه واما تأمل شورى (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان يتكلم
لنفسه أو لغيره فصع ما يأتي من التفرع شيئا (قوله رجعة سكران) أي إذا كان
متعلعا ع (قوله وصي) بأن حكم بصة طلاقه مخيل اه شورى فاذنع
استشكل بعضهم تصوي رجعة الصبي بأهله بصة طلاقه فكيف يتصور رجعة
على أنه لا يلزم من نفي الشيء استحالة فلا مستشكل غفلة عما ذكرناه من
ويجيب أيضا بما إذا طلق بالغ فاقبل زوجته وוכל صبي في مراحبتها فلا يصح
واذا طلق الصبي وحكم الخليل بصة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث تزوجه
كما هو قياس البنون اه سم قال ع ش على مدر أقول بل لها الرجعة قياسا على
ابتداء النكاح وان كان بائنا عند الخليل لان الحكم بلمعة لا يستلزم التمسك الى
ما يترتب عليه فان حكمه بصدقه وموجبه وكان من موجهه عنده امتناع الرجعة
وان حكمه بالرجع يتناولها محتاج ردحا الى عقد جديد (قوله يعنون) بأن طلق
حال افاقته أو طلق الطلاق بصفة وحدث حال جنونه س ل (قوله ولما الاحرام
مانع) أي فهو أهل للنكاح في الجملة لا يخال هذا باقي في المرتد فيقال اه أهل لانه كالح
في الجملة لولا الردة لما تقول بين الاحرام والردة فترك واضع لان الردة تنزل أمر النكاح
كما يصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلامان ح ل (قوله ولهذا) أي لا اعتبار

(كتاب الرجعة)

هي لعدة المرأة من الرجوع
وتعود المرأة الى النكاح
من طلاق غيرا بن في العدة
كما يرد حاشيا في والاصل
فهي قبل الاجماع قوله تعالى
ويعولن أحق بردهن في
ذلك أي في العدة ان أرادوا
اصلاحا أي رجعة وقوله
الطلاق مرتان الآية وقوله
صلى الله عليه وسلم تحريره
فليراجعها كما مر (أركانها)
ثلاثة صفة وعمل ورتب
وشروط فيه مع الاختيار
المعلوم من كتاب النكاح
(أهلية نكاح بنفسه) وان
توقف على إذن فتصح رجعة
سكران وعبد وصفيه وصريم
لأمره وصي ويعنون ويكره
ووجه ادخال المحرم أمه أهل
لنكاح وانما الاحرام مانع
ولهذا لوطي من قهرة
وأمة الأمة صحت زوجته لها
مع أنه ليس أهلًا لنكاحها

لا تامل فتكالح في الجملة (عليه من جن) وقد وقع عليه طلاق (وجه حيث تزوجه) بأن يحتاج اليه ٢ (د) ثم يترى في الصحيح
 فقط بشرط الرد (د) في حنا صاهر في النكاح ذلك اما (د) مع وجود ذلك (٣٠٦) الذي وجعت وادخلت وراجعت
 واستكمل (نكاح) في الشرع في خلاف ورودها
 في الكتاب والسنة وفي حناها
 سائر ما اشق من مصادرها كانت
 راجعة عما كان عليه من الحسن
 العربي يمين في ذلك الاشقة
 كان يقول الى اولى نكاحي الا
 بعد ذلك فتميزت فيه ذلك كالح
 (الركابة) كزوجتك ونكحتك
 لا تميز صرحان في التبدل بكونان
 مرجع في الرجعة لان ما كان
 مريضا في شيء لا يكون مريضا في
 غيره كالطلاق والظهار على ما ذكر
 ان من رجع الرجعة مفسدة يجب اذكر
 وجه مرجع في الرجعة واصلها بخلاف
 كتاباتها (وتفسير عدم توقيت) فله
 قال وجعلت في حقت حقت شئت
 لو راجعتك شررا لم تفصل الرجعة
 والثانية من فيا في (وسر الشهاد)
 عليه ان يرضى من خلاف من اوجه
 وانما يجب لانها في حكم استدلة
 النكاح السابق والامر في آفة اذا
 بقى اهلين حول على التدب كما
 في قوله تعالى وانهم والذات اياهم
 وانما وجب الاظهار على النكاح
 لا بان الفرض وهو ثابت هنا
 والتمرجع بين الشهاد من زادي
 ويما تروى وان الرجعة لا تفصل
 بطل غير الكتابة واشارة الاخرس
 المهمة كوطء وقدماته وان
 نوى به الرجعة لعدم دلاله عليها
 وكما يحصل به النكاح ولان الورء وجب البعد فكيف قطعها واستثنى منه وطء الكافر وقدماته
 اذا كان ذلك عندهم رجعة وانما الرافضوا البتة فخرهم كافرهم على النكاح الفاسدة بل اولى

مثال

وكان لا يحصل به النكاح ولان الورء وجب البعد فكيف قطعها واستثنى منه وطء الكافر وقدماته
 اذا كان ذلك عندهم رجعة وانما الرافضوا البتة فخرهم كافرهم على النكاح الفاسدة بل اولى

مثال لما اتصل به الرجعة شورى (قوله وشرط في الحل كونه زوجة) حامل
 ما ذكره مسبعة شروط وربما أغنى الأول عن الثاني والثامن والسادس
 والسابع لأن ما خرج بها يخرج به وأجب ما خرج بالزوج الأجنبية لأنها
 التي لا تزوم فيها الرجعة والخارج بهؤلاء الزوجات باعتبار ما كان يومه من جواز
 الرجعة كما يؤخذ من حل لكن تنافي خروج الأجنبية قط بالزوج قول الشارع
 بعد فلا رجعة بعد انتضاء عدتها لأنها صارت أجنبية اه قال زى وس ل ولا
 يشترط تحقق وقوع الطلاق على المستند فلو شك فيه فراجع ثم ان وقوعه صح
 كالزوج أمه أبيه طائفا بحياته فبان ميتا لأن الدبرة في العقود بما في نفس الامر
 بخلاف الصادة فان العدة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف (قوله موطوءة)
 وان لم تزل بكارتها كان كالت غوراء اذا انتص من الوطء في الدرس م ع ش
 (قوله مطلقه) ولو احتمالا ليدخل ما لو علق طلاقها على شيء وشك
 في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الامع صحة الرجعة كما اهتم حل
 وفي ع ش على م م مطلق القاضي على المولى ويكتفى في تحصيلها منه
 أصل الطلاق لا يقال ما إذا طلق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى (قوله)
 ولا رجعة بعد انتضاء عدتها) عتد زوجة وحل مثل البعدة المعبأة ولا العدة ترشد
 للشافعي حل أي فشرط الرجعة بقاء العدة كما مر به أصله وفي قول على
 الجلال قوله باقية في العدة خرج العدة فراجع بعد فراغ العدة وان لحقها
 الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء ولو في الدبر) زى (قوله معها) حال من فاعل
 طلق فهو مكره الماء به م م معة لمصدر محذوف غلط أو لاجابة اليه شيئا
 وقد يقال لا غلط لأن الملاق يكون معها باعتبار محله ويصح أن يكون بفتح الماء
 حال من إحدى م م ما ذكر (قوله وهو) أي الشكاح لا يصح معه أي الإبهام
 (قوله لأن م م مود الرجعة الخ) تحتاج هذه المقدمة إلى حكمة أخرى ينبغي عليها
 ما بعدها أي ومن لازم الاستدامة لالتهم وما دام أحدهم الخ شيئا وصحة رجعية
 المحرمة لا فادتها توسط الحل والخار والمطر شورى (قوله لأن الفسخ انما شرع
 لدفع الضرر) رد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك
 لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضران بعض
 حريته شرع لم يختلف الفسخ ع ش على م م (قوله ولا في طلاق الخ) قد يقال
 لا فساد بعده يعني عنه قوله لأن كلاليس زوجة وقد يمنع لأن الخارج بزوجة
 الأجنبية لا فساد فيها حل ثم رجعتها ولا يختلف كل من هذين يصح ذلك

(والمستحق اقتضاه العدة بغير أشهر) من قوله أو رجع إذا تكبر ما ترجى (تصدق) في ذلك أن أمكن وإن خالفنا ما عادت
 لأن التسلسل يثبت على أرباب من خرج بابتضاء العدة غيره كتسبب أو سبيل فلا يقبل قولها لا بدينة وبغير أشهر
 اقتضاها بالاشهر إلا إمكان ما إذا لم يكن لغرض أو رأس (٣٥٨) أو غيره فيصدق بيمينه (ويعكن)

فيه فاحتج إلى ذكره) حل (قوله وحلفت في ابتضاء عدة) وحلفت أيضا في عدم
 الحيض لتبنيها فحقها وسكاه وان تبادلت لسن اليأس م (قوله كتسبب) أي
 محل حكمها تصديق يمينها في وضع الحمل بالنسبة لا بقتضاء العدة وأما بالنسبة
 لكون الولد ينسب لمزوج فلا بد من اقامة البينة على ولادتها فلا يخالف ما قرر
 من إبطالها أنت لو لم يكن لها مكان لحقه ولا يفتي عنه إلا منعه لأن ذلك فيما إذا سلم أنها
 أنت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر م (قوله أو سبيلاد) مراده إفاضة حكم
 الاستيلاء بقطع النظر عما الكلام فيه لأن الكلام في الرجعية أي لو ادعت أنها
 قد ولت من سيدها ولم يصدقها فلا بد من استيلادها لأن الملك يحق فلا يزول إلا
 بيمين ويمكن أن يصور ما إذا وطئ أمته الزوجة شبهة فتصدق في ابتضاء عدتها
 منه بوضع الحمل ولا تصدق في الاستيلاء (قوله أو غيره) كالعنف في القيمة وكقرب
 زمن الطلاق (قوله فيصدق بيمينه) هو واضح في الآية وأما الصغيرة فكان ينبغي
 أن يصدق بلا يمين حل (قوله تمام) أي في الصورة الاتساقية م (وخرج ع
 (قوله بستمائة أشهر) أي عددة لا لعالية كما يحتمل في البليغ أخذ ما يأتي في المائة
 والعشرين وسكان أنه ذلك لما استعمله العلماء اتساعا على كرم الله وجهه
 من قوله تعالى وجهه ونصاه ثلاثين شهرا مع قوله ونصاه في عامين شرح م رأى فإذا
 كان نصاه في عامين ومهلهما الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل (قوله
 ولحقتين) فلما أتته تاما دون ذلك لا يفتى اليه ولا تنقض عدتها به لا فأنصكم
 بأه من غيره حل (قوله مائة وخمسين يوما) عبر بها دون أربعة أشهر لأن العبرة
 هنا بالعدد لا بالأهلة شرح م (قوله ولحقتين) ويشترط هنا شهادة القوابل أنها أم
 آدمي والألم تنقض بها شرح م (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارة هناك
 وهذه الثلاثة أقسام الحمل التي تنقض بها العدة ودليل اعتبار المدة الأولى بستمائة
 أشهر قوله تعالى وجهه ونصاه ثلاثين شهرا مع قوله ونصاه في عامين ودليل اعتبار
 المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر العيصين أن أحدهم يجمع خلقه أي كل واحد
 منكم ما بنى آدم يجمع خلقه أي مادة خلقه وهو الذي أربعين يوما وفي رواية
 أن الطهفة إذا وفت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في بطن المرأة

اقتضاها ما روي بوضع تمام بستمائة
 أشهر ولحقتين لحقة لأوله
 ولحقة كوضع (من حين
 إمكان اجتماعهما) بعد النكاح
 وهذا أولى من قول من النكاح
 (ولصورة ما عشرين يوما
 (ولحقتين) من إمكان اجتماعهما
 (ولحقة ثمانية) يوما (ولحقتين)
 من إمكان اجتماعهما وقد بينت
 أدلة ذلك في شرح الررض
 (و) يمكن اقتضاؤه ما روى
 حجة طلقت في طهر سبق
 بيمين يائنين وثلاثين يوما
 (ولحقتين) لحقة لقوله الأول
 ولحقة لأن في الحصة الثالثة
 وذلك بأن يطلقها وقد بينت من
 الطهر لحقة ثم قبض أقل
 الحيض ثم طهر أقل الطهر ثم
 قبض وظهر كذا فثم طهر
 في الحيض لحقة (وفي حين
 بسبب عواريجين) يوما ولحقة
 من حصة رابع ثمان يطلتها
 أربعين من الحيض ثم طهر
 أقل الطهر ثم قبض أقل
 الحيض ثم طهر وقبض
 كذا فثم طهر أقل الطهر

ثم تلعن في الحيض لحقة (ولتبرح من) امرأة أو بضمته فهو أهم من قوله وأمة (طالقت في طهر تحت
 سبق بيمين بستمائة عشر) يوما (ولحقتين) بأن يطلقها وقد بينت من الطهر لحقة ثم قبض أقل الحيض ثم طهر أقل الطهر
 ثم تلعن في الحيض لحقة (وفي حين واحد وثلاثين) يوما (ولحقة) أن يكاتبها آخر بيمين الحيض ثم طهر أقل الطهر
 ويحضر أقل الحيض ثم طهر أقل الطهر

ثم من في الحيز لحقة فان جهلت الحقة انه المقتضى في حيز أو طهر حال أمرها على الحيز للثبوت في انتضاء
 العدة والأصل بقاؤه الصبري وغيره ونخرج زياد في سبق بمحض ما لو طقت في طهر لم يسبقه حيز فأقل إمكان
 انتضاء الاقراء الحرة ثمانية وأربعين يوما لحقة لأن الطهر الذي طلقت فيه ليس بقره لكونه غير محتوش به من
 ولغيرها ثمانون يوما لحقة (٣٥٩) وأعلم أن الحقة الأخيرة في جميع صورها انتضاء العدة

بألقاء اثنين تمام الفرة
 الأخرى من العدة فلا رجعة
 فيها وإن الطلاق في النفاس
 كهو في الحيز (طويطي)
 الزوج رجعية واستأنفت
 هذه من الفراق من وطئ
 (بلاجل وأرجع فيما كان بقى)
 من عدة الطلاق دون مازاد
 عليها لو وطئ فلو وطئ به بعض
 قرين استأنفت لوطه
 ثلاثة أمراء ودخل بهم إمامتي
 من عدة الطلاق والقراءة
 الأولى من الثالثة وأوقع عن
 العدة في فراجع فيه والأخيان
 من بعض أمة الوطء فلا
 رجعة فقوم أو يعبرى بعده بلا
 حل أعم من سيرة بالاقراء
 لشهرهما لو كانت تعددا لأشهر
 ونخرج بقولي واستأنفت
 ما لو كانت حاء لا وقولي بلا
 حل ما لو حلها بالوطء فانه
 راجعها فيما تنصع لوقوع
 عدة الحمل من الجنين كالباقي
 من الاقراء والأشهر (وحرم)
 عليه (تنصع بها) أي بالرجعة
 ووطء وغيره لأنها مارقة كالباقي.

تحت كل طهر وشعر وعرق وعضو فافا كان يوم السابع جمعه الله اه قل على
 المصل (قوله تم قطع) يضم العين ويؤخذ منها كأى يؤخذ من عبارة الصباح
 ع ش فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كأى يؤخذ من عبارة الصباح
 أيضا (قوله لكونه) غير محتوش في الصباح واحتوش القوم بالصيد أحاطوا به
 وقد يمدى سقنه يقال احتوشه واسم الله مول محتوش والفتح ومنه محتوش
 الدم الطهر كان النماء احاطت بالطهر واكتفت من طرفيه فالطهر محتوش أى
 مكثف بين معين (قوله مكثوف في الحيز) أى فلا يحجب من العدة كالحيز
 (قوله ولو وطئ رجعية) أى قبل أن يراجعها وهو وطء شبهة لقرلى أى خيفة
 أن الرجعية تفصل به (قوله من الفراق) أى تمام التزج للشفقة ح (قوله بلاجل)
 حال من عدة أو صفة لها (قوله وغيره) كأنظر شهوة وفي كلام خط أنه يحرم النظر
 إليها بغير شهوة قل خلافا لفرقي ولعل الشارح تبع الرافعي قل فلو استعد
 تخريمه وكذا يعبر رعدة الحل أن يقع لمعدا التزج كمنى رفع لشاري فيعزده
 وإن اعتقد الحل علما بعد أن العدة في الحدود والتأخير بعتيد الحالك م
 وهو روى ونافغ فيه سم وعش واعتمد أن العدة بعتيد الفاعل والقاضي
 معا وانما هو الشافعي المصنف الشارح ليعتد به يستدل به لأن أولته خيفة وتذكر
 (قوله مهر مثل) أى مهر بكران كانت بكر أو هرتب ان كانت ثيبا قل وظاهره
 وان علمت بالتزج ولا نظير لكونها زوجة لأنها ليست زوجة من كل وجه لتزول
 العقد بالطلاق ولا يكرر بتكر ولا لتحاد النسبة ما لم يدفع مهر الا قبل الوطء
 الثاني حل وعبارة مهر لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهران يستلزم إيجاب
 عقد التكااح لمهرين وانما محال لانما نقول ليست زوجة من كل وجه لتزول
 العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا العقد (قوله وان راجع) غاية لرد على
 المخالفات قل بأن ما لمهر عليه ادا راجع (قوله بخلاف ما لو وطئ زوجته الخ) أى
 فانه لا شيء عليه (قوله لان الاسلام نزى الرردة) وهو لا ينوء بالقتل ويجبرها
 مسكان الفراش باق بجاله ويحتل فلا مهر وقوله لا تزول اثر الطلاق وهو حسان
 ما وقع من الملاقى الثلاث أى بل وهو محسوب منها والرجعة لا تزول بالفراس اختل

(وعزومة قد قرء) لا قدمه على معصية عتده فلا حد عليه بوطئ لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة فيه
 وذكر الترمذي في غير الموطن زياد في هذا (وطئ بوطئ مهر مثل) وان راجع بعده لانها في قصر الموطء كالباقي فكذا
 في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم اسلم المرتدة لان الاسلام نزى الرردة لا تزول اثر الملاقى (ومنع
 ظاهرا ولا مولدا) منها البقاء الولاء عليها بالرجعة لكن لاحكام لا وان حتى يراجع بعدها كما سيأتيان في بابها
 وتقدم في الطلاق أنه يمنع طلاقها واثباتها وتوارثان والأصل كغيره مع المسائل الخمس هنا

واينذروا نساءكم في اطلاق افعالهم ان قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زجاجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى هي آيات المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة (٣٦٠) والعدة ببقية) وانكرت

(حلف) فيصدق تصدقه
على انشاءها (أو ادعى رجعة
فيكون له) (منقضية) بقيد
زانه بقوله (ولم تسكن فان
اتقاه على وقت الانتضاء)
كبريم الجمعة وقال راجت قبله
فقال قبله بعده (حلف) لم ا
لا تله داح قبل يوم الجمعة
تصدق لان الأصل عدم
الرجعة الى ما بعده (أو على
رقب الرجعة) كبريم الجمعة
فقال تاهضت قبله وقال بل
بعده (حلف) انما انا تاهضت
قبل يوم الجمعة فيصدق لان
الأصل عدم اتقائها الى
ما بعده (والا) بان لم يتقأ
على وقت بل اقتصر على أن
الرجعة صالحة واقترنت
على أن الانتضاء سابق (حلف
من سبق بالدهري) ان مداه
سابق وسقطت دعوى
المسوق لاستقرار الحكم
بقول السابق ولأن الزوجة
ان سبقت فقد اتقاه على
الانتضاء واختلف في الرجعة
والأصل عدمها وان سبق
الزوج فقد اتقاه على الرجعة
واختلف في الانتضاء والأصل
عدمه وقيد الزاني
في الشرح الكبير عن جع

حقيقة في الخلاف وصارت دلا حجية فوجب لها المهر تدبر (قوله تملك) أي سألني
الطلاق والتوايت وقوله للاشارة انها قبله لجمع (قوله في خمس آيات) أي باعتبار
عموم الجنس آيات للزوجة والرجعة فان حكمها شامل لها والاولى من الجنس هي
قوله تعالى لا ذن يكون من نسائهم والثانية قوله ولكم نصف ما ترك أو واكم
والثالثة قوله ولا ذن يكون من نسائهم والرابعة قوله والذين يظهر من من نسائهم
والخامسة قوله وإذا طلعتم النساء فهذا الجنس آيات تشمل الزوجية والرجعية شيئا
(قوله أي آيات المسائل الخمس) أي لا يطلق خمس آيات حل (قوله ولو ادعى رجعة
الح) هذه العبارة تشمل ما لو رتبها في الذمة ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق
وحلفا لا مهر وقد قال يصدق بالنسبة تبرا المهر به عليه الشهاب مرة حل (قوله
لقد رتبته على انشاءها) وهل هو ما نشأها أو اقرارها وجوبها نزع ابن المقرئ
تسا لا سنوي الا قول والاخرى الشافعي وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا
هو الوجه شرح م ر (قوله على وقت الانتضاء) أي الوقت الذي تنقضي به ولا
الرجعة شريرة والان دعوى الزوج الرجعة بعموم الجنس مانع من اعادة حفيقة
الانتضاء سم (قوله انها لا تله) أي لا نه حلف على فعل الغير لان الرجعة أصل
الزوج والحلف على فعل الغير التي يكون على نفي العلم بالفضل حل (قوله ان مداه)
كان يحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانتضاء وهي بالعكس (قوله لا استمرار
الحكم الخ) أي وجوب تصديقه فيقول المسوق وقد قال لم يستقر الحكم بقول
السابق بمجرد سبقه من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يسوغ لمصايفه
قبل حضوره معه وجوابه ويصاب بان المراد لاستقرار الحكم بقول السابق بعد
حضور خصمه وانكاره لا اتقائها خيفة على مداه كابدل عليه قوله ولأن الزوجة الخ
فهو من حلف المهر على المهر حكم الا انه شيئا الغريزي وجارة شرح م ر لانها
ما سبقت بادعائه أي الانتضاء وجب تصديقها لقبول قولها فيه من حيث هو
موقع قوله لتوا وان سبق الزوج بادعائها أي الرجعة وجب تصديقه لانه يملكها
صحت ظاهره وقوع قوله لتوا (قوله فقد اتقاه على الانتضاء) أي على حدودها
منقضية وقوله واختلف في الرجعة أي في صحتها والأصل الرجعة موجودة وهذا
ر بما يباشر بالمثل فيقال وقد اتقاه على الرجعة أي على وجود صحتها واختلفا
في الانتضاء أي في وقته والأصل عدمه (قوله في الانتضاء) أي في زمنه (قوله
والأصل عدمه) أي حال الرجعة (قوله وقيد) أي قد قوله وان سبق الزوج الخ
أي قال على كونه اذا سبق وحلف اذا ترائى كلامها عنه والا بان بانه عقب

عند

بما اذا نزع كلامها عنه فان اتقاه على المدقة وقد اوضح في شرح الروض

عند الحكم أو الحكم وتكلمت عليه هي المصدق على كلام الراعي وهو
ضعف والمصدق له الصدق مطلقا (قوله ثم ما قرر) أي من عند قوله أو ادعى رجة
فيها لم يحصل تصديق الزوجة عند الاتفاق على الانتضاء والزواج عند الاتفاق
على الرجة والسابق مع عدم الاتفاق وقوله يمكن استشكل إلى آخره حاصله
أنه تنزل الولادة من الرجة والطلاق من الرجة وقوله ثم ما قرر مدعى قوله
ما يخالفه تأمل (قوله لمعكس عاصر) وهو أن يقال إن اتفاقا على وقت
الولادة كيوم الجمعة وقال مطلقا يوم السبت فليكن العدة وقالت المجس
فانقضت عدتي بالولادة صدق لأن الطلاق يده فيصدق في وقته وإن اتفاقا على
وقت الطلاق واختلاف في الولادة تصدق لأنها تصدق في أصل الوضع فكذا
في وقته وإن لم يتفق على وقت لا للولادة ولا للطلاق بل ادعى تعدد الولادة على
الطلاق فليكن العدة واحدة تعدد الطلاق على الولادة فلا عدة عليها الانتضاء
عدها بالولادة فهو المصدق بيمينه وإن سبقته بالدعوى لأن الأصل قيام سلطنة
الكساح اهـ زى (قوله سمع أن المدرك) أي الأصل واحد في قوله والاحزاب أي
من سبق بالدعوى ليس فيه تملك بالأصل لأنه عليه بقوله لاستقرار الحكم الخ
وأجاب بأن فيه تمسكا بالأصل بالنظر في الثانية شيئا (قوله من انشق الأول)
وهو قوله ان اتفاقا وانشق الثاني في قوله وان لم يتفقا (قوله لا يخالفه) أي مضرة
لغير باب عنها والأصل لما خلفه موجود (قوله بل عمل بالأصل) أي وإن كان الذي
اتبعه الأصل في أحدهما غير في الآخر فإذا اتفاقا على أن الولادة يوم الجمعة وقال
طلعت يوم السبت فحق التبرم الخميس صدق لأن الأصل عدم الطلاق إلى ما بعدها
أي بعد يوم الجمعة وإن اتفاقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس
فصارت يوم السبت فحق تصديق لأن الأصل عدم الولادة إلى ما بعده فالأصل
موصول به في الموضعين فحصل جواب الشارح تسليم أن المدرك واحد باعتبار
الجنس ولكنه مختلف بالتخصيص فان الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا
أنسب بكلام الشارح من كلام زى السابق (قوله هنا) أي في باب الرجة
وقوله على انحلال العدة أي ضعف باب الزوج فصدق بأنه دعى آخره وأصلها
بالطلاق السابق على الرجة والانتضاء وفيه أن الرجة في عصمة الزوج فلم تنزل
الآن يقال المراد بأصلها اختلافها بالطلاق تأمل (قوله ولم يتفقا الخ) أي
فكأنها لا يرد الزوج ولم يقرر من غير أنه قوي بأنه صدق مطلقا دبر (قوله
هذا) أي أنهم هذا أي قوله والاحزاب من سبق بالدعوى (قوله ما تقول قولها) أي

عمر ما قرر وهو في الرجة
وأصلها أيضا هنا لكن استشكل
بأنها ذكره بينا لغيره ولعدد
في الولادة وطلاقها واختلافها
في التخصيص منها أي إن اتفاقا
على وقت أحدهما فالكس
عاصر وإن لم يتفقا ساق الزوج
مع أن المدرك واحد وهو
اتبع بالأصل وبما بين
المنق الأول بأه لا يخالفه
فيه بل عمل بالأصل في الموضعين
وإن كان المدرك في أحدهما
غيره في الآخر وعن السابق
بأنهما اتفاقا على انحلال
العصمة قبل انتضاء العدة
ولم يتفقا عليه قبل الولادة
فقوى فيه باب الزوج هذا
ولم يجد الملقب السابق يقال
لوظائف الزوج واحتج في العدة
فانكرت ما تقول قولها كائن
عليه في الأول يقتصر

والنشد في النوى وماتته عن النص لا حله لانه محمول على ما اذا لم يشاخ كلامها عن كلامه ونظام كلامهم
قال المحققان سبق الذم على ما نحن عليه ما عندنا كما في غيره وهو (٣٢٤) أوجه من قول ابن عجليل المني بشرط

وان تأخرت بالنوى (قوله وهو المني) خفيف وقوله وماتته أي البقي فهو
من كلام الشارح لا رد عليه (قوله أو غيره) ولون أحاد الناس عش (قوله
وهو لوجه) معتد بقوله فان ادعى ما فيه ان انحصار لا يتسلكان بالذم على ما
ولا يتكلم ما انكم من ذلك ولا يسمع كلامها ثم رأيت في شرح مومنه
فان دعيا ما بان قالت اتخفت عني مع قوله واجتلك اه (قوله قسع دعواه)
ظاهر من رواه انتفا على وقت الاختصاص والرحمة ولا (قوله لعلنا) أي بين الاقول
وحته اذ هنا في نكاح الثاني والظاهر ان نكاحه صحيح ظاهرا ولم يفسخ بقرارها
بالرحمة لا احتمال سكذبه فان ماتت اوله وارتدت الاول فلا قد علما
وقرارها واستدركت منه ما غرت لهذا اقام الاول بينه وهو في عصمة الثاني انه
راجعا انفس نكاح الثاني تأمل (قوله ترجع اشافي) هو العتق ما سكته
مشكل بما تقدم في المخرج من تقديم هذه الاقرار بما ادرك في غير مصادره
فان كان في ضمنها فلا يترقب على قرار جديد (قوله وكيف يقبل الخ) واجب
عنه بما اقر ببقا ارضه سكان منها قبل الافراد وقت النسي هو والرحمة
قد يصد رسته على الاصل ثم يغير خلاه بخلاف الاقرار بتبث كرضاع ونحوه فانه
لا يبره الاخرين

(كتاب الايلاء)

صدر الآي الى ايلاء أي حلف و ذكر بعد الطلاق لانه كان طلاقا في الجمالية
ودفع الر - له لار المولى منها كالرحمة في مدة الالهال من جهة امتناعه من
قربانها قوله وكان ملانا في الجمالية أي لار حية فيه شوبرى (قوله حكمه)
وهو حل العصة (قوله وخصه) في التبرير بالتصميم مساهمة اذ يقتضي ان هذا
فرد مما قبله مع أنه ما رله الاولي التبرير بالنقل وبعبارة قل على الحلال فغير
الشرع حكمه الى ما سأتى (قوله بما في آية الخ) أي من تبرع اربعة أشهر والعينة
او الطلاق (قول من نسأهم) وانما عدى بهم بمى ودعا ما شلى على لانه ضمن
منى البعد كما قبل يولون بعد من تأخرهم من نسأهم وقيل من النسبة أي
بغيره بسبب نسأهم وقيل بمضى على وقيل بمضى على حلف من اثنين فيها على
ترك وطأ أو في ترك وطأ وقيل من زائدة أي ولا ينسأهم نسأهم أو ان آلى
ينسأ على ومن من ثم قال أبو البقاء بقلعه غير أنه يقال آلى من امرأة أو على
أمره شوبرى (قوله فهو شرعا) فتدبر على قوله وخصه بما في الآية واخذنا حلف من
يولون وتركوا وطأ الزوج والرحمة من قول من نسأهم لان المنى بعد من أنفسهم

سنة ما عندنا كم (فان ادعى ما) لان الاختصاص
حلفت) ثم ادعى لان الاختصاص
لا يملك غالب الا من الما اذا اتسكت
غيره ثم ادعى ما وجها على العدة
ولا يمتنع قسع دعواه لعلنا فان
اقرت غرت له مهر مثل المصاولة
بني ما على الترتيب عند السابق
فيمسك الخ لان الاصل في ما ادعى
ولا يملك الرجعة (كما لو طلق) دون
ثلاث (وقل ردت على رجعة
وتسكن) وطأ فاشكك انه
ما ولها لان الاصل عدم وطأ
(وهو) بغيره ما دعى بها (مقرها غير)
وهي لاندعى الا نفسه فان قبضته
فلا رجوع له) بشى منه فلا يقراره
(والا فلا تعاقبه اذ يصح منه)
علانية كل ما افلار اخذت النصف
ثم اعتزفت برطته فهل تأخذ النصف
الا - خرا ولا يمس اقراره من
الزوج فيه جهان ومقتضى كلامهم
في باب الاقرار ترجع الثاني وذكر
التلف في الما دعى رجعة والعدة
باقية وفي الما سبق وهو الزوج وفيها
لو ادعى طعن فله على (ومنى انكرتها)
على الرجعة (ثم اعتذر قبل)
اعتذارها ان كسر حاقم انه ترف به
لان الرجعة من الزوج وانكرت كنه
الام بان يقرها الاول يقتضى
قصرها عليه فكيف قبل منها قبضه
(كتاب الايلاء)

هو نية الحلف وكان طلاقا في الجمالية فغير اشحن حكمه وخصه في آية قل من يولون من نسأهم فهو شرعا من
حلف نذج على الاستماع من وطأ فوجته ما طأ أو انكر من اربعة - هر كان يخذ بما باقى والاصل فيه الآية ما لا اجبة

وهو عرام الاذنه (أركانه) مستقر الحلف به (و) الحلف (عليه) مدقة بينة وز: بان ونز لم يلقها (وهو روطه) من كل منها
(وحدة طلاق) من الزوج ولو كان (٣٦٣) عبداً ومريئاً وأخصياً وكافراً وسكراناً أركانه الزوجة المتممة

أوبيرة مئة أو مئتين ونصوري
وطاها فيما قدره من المفقود
بقي منه قدره الأيلة فلا
يصح من صبي وعينود ومكره
ولامن شل أو جسد كره ولم
يبقى منه قدره الشفة لغوات
فقد أذه الزوجة بالامتناع
من وطئها إلا امتناعه في نفسه
ولامن غير زوج وان نكح من
حلف على امتناعه من وطئها
بل ذلك منه محض بين ولا يصح
من رتقا وقرنا المار في المشلول
والجيب وقد تم في الرحمة
صحت الأيلة من الرحمة ظلاله
تصور الوطء وان توقف على
وحدة (و) شرط (في الحلف)
به كونه سماء أو مئة لله تعالى
تقولوا والله أو الرحمن لأطرك
(أو) كونه (الانتماء باليد) بنذر
أو تعليق طلاق أو وثق ولم
تقل البين) فبعد الأيلة أربعة
أشهر) تكذبه وان وطأ طائف فنفه
على صلاة أو صوم أو حج أو وصق
أو أذان وطأ طائف فنفه طائق
أو عبدي حر لانه يمتنع من الوطء
بما علقه به من التزام القرينة
أو وقوع الطلاق والوثق
كما يمتنع منه الحلف بالله تعالى
ونخرج زباني وثق طائف إلى آخره
ماذا انحلت قبل ذلك تكذبه

من نسائهم وقوله لم تلاقوا كذا يفهم من قوله ترخص أربعة أشهر لصدة جهاد
أطلقوا أو زادوا على أربعة أشهر وقوله زوج أي يصح طلاقه ويصحك وطئ
وقوله من وطئ زوجته أي التي يمكن وطئها أخذ من كلامه بعد الحلف حقيقة
أو حكاية يشبه قوله أنت على كذا شهر أي سنة مثلاً وقوله أو أكثر في معنى ذلك
تعلقه بمسند الحصول فلا بد كافي الشوري قاله صرف حيث يجتمع مانع نذر
(قوله وهو حرام) أي كبيرة قياساً على الظاهر شورى وحل وقوله عرش الأقرب
أنه مبيعة (قوله تصور روطه) أي كانه حاصراً (قوله فلا يصح من صبي
وعينود ومكره) وهذا مفهوم ان شرط الكافي وقوله ولا من شل في مفهوم الشرط
الأقل بالنظر للزوج قال حل والأصل ان يفيض لا ينسبط أو ينسبط لا يقضي وهذا
واضح في الأول وأما الثاني فلهذا كسى لانه يقدر على وطئها إلا أن يقال الوطء به
كلاوطء لانه مكمل للوطء لا يقضي فمكره وقوله شل فتح الشين من باب قب
كافي المصباح أي ظاهراً للوطء والضم لغة عن (قوله ولا من وقاد قرناً) مفهوم التبد
الأول أيضاً بالنظر للزوجة وقوله ولا من غير زوج مفهوم الركن وفيه أن شأن
الركن لا يخرج به لانه من أجزاء الماهية الملتحق لها تأمل واجب بأنه يؤول إلى
الشرط فكأنه قال وشرط المرء أن يكون زوجاً (قوله المار في المشلول والجيب)
قضيته أنه لا يشترط الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الإذنه وقت الحلف
لأن زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصفران زواله محقق عرش على مر
(قوله أو كونه التام ما لا يلزم) ظاهره أن هذا الحلف هو كذا لانه ما علق به حدث
أو منع أو تحقيق خبر فهو أهم من البين الذي لا يكون إلا بالله تعالى أو صفت من صفاته
كما فاده قل (قوله فيه) أي فيما ذكر من الالتزام والتطبيق (قوله كقول
ان وطأ طائف الخ) ولو كان به أو ما يمنع الوطء كمرض وسكان أو غيبه فقال
ان وطأ طائف فنفه على صلاة أو صوم أو نحو ذلك ما علقه بالامتناع لا الامتناع من
الوطء فالظاهر كمال الأذرى أنه لا يكون مولياً ولا أتماً وصدق في ذلك كسائر
نذر بالمسازاة شرحه لان المعنى ان سهل الله لي وطئك (قوله طاه أيلة) أي وظاهر
فالمسقة لها أحسن عمل هي مبيعة ثم أوفى الظاهر كما أنه في الأيلة وعلى هذا
فبشكل قولهما كان مريضاً يباح ووجدنا في موضوعه لا يكون مريضاً
ولا كسابة في غيبة وعبادة هو قول أنت على كذا شهر أي خمسة أشهر مثلاً لا يصح
أنه يكون مولياً مظاهراً أو سبباً لكه ينزل منزلاً لحلف شورى وهل تزوم
سكناً وان أيلة نظران قال والله أنت على كذا شهر أي ثوبه كفارة ان أوانت على

ان وطأ طائف صوم الشهر الفلاني وهو مضي قبل مضي أربعة أشهر من البين فلا يلزم في معنى الحلف الظاهر
كقوله أنت على كذا شهر أي ستة أشهر الأيلة كسابقة في بابه

(و) شرط (في الحلق عليه ترك وطى شرعي) فلا يلازمه على امتناعه - بها غير وطى - ولا من - طها في درعا وفي
 لها في محرمين أو حرام ولو لم يلازمها لا في القدر من وطى شرعي من زيادة (و) شرط (في التزادة) لها (على
 نية أشهر بين) و قد كان يطلق كقوله والله لا طوطأ أو يئود كقوله والله لا طوطأ أبدا أو يئود في الآية كقوله
 لا طوطأ خمسة أشهر أو يئود يستبعد المحصول فيها كقوله والله لا طوطأ (٣٦٤) حتى ينزل عيسى عليه الصلاة

والله لا طوطأ حتى الموت أو يئود
 أو موت ثلاث سنين لم يلقوا قالوا والله
 لا طوطأ خمسة أشهر فأذا مضت
 ذواته لا طوطأ خمسة كلن يلازم من فلها
 المدة في الكهر الخامس عوجب
 الإيلاء لأول من الفضة أو المثلوق
 في ذلك التبعيض ما يخرج من مربيته
 ويقاضه ثلثا من تسفل مدة الإيلاء
 ثلاثي فلها لماله بعد أربعة أشهر فما
 يوجبها كما قال في كتابي الإيلاء
 الأول حتى مضى الشهر ثلثا من
 ماله فانه لا يلازمه ولا
 أنه تعالى في خصا في حتى مضت
 سنة ويخرج ذكر ما لو قيد بالإربعة
 أو قصر عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد
 انصاف ولو زاد عليها بين كقوله
 والله لا طوطأ أربعة أشهر فأذا مضت
 ذواته لا طوطأ أربعة أشهر أخرى فلا
 إيلاء إذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن
 المطالبة بموجب الإيلاء الأول
 لا لاختلافه ولا بالتالي إذ لم يفسد المدة
 من انتقاده أو تمت المدة بما ذكر
 لأن الأمر يقتضي الرجوع أربعة أشهر
 وبعد ما جئ به أو يقل (م) شرط (في
 نسمة تعذر شرعه) أي الإيلاء في ماله
 برقي السماء وذلك ما صرح (ك) كتيب

كظهر أمة كخاتمة واحدة كذا جامع هذين الكلامين عن (قوله ترك وطى)
 أي كونه ترك وطى (قوله قول) تنصيصه بما ذكر وما يئود أم لو قال ذلك في قبلها
 في الحيز أو الأحرار لا يكون مولا وهو المقتضى فربما في الوطء في الدر بمرم لذاته
 بخلاف غيره اه عن (قوله زيادة لها على أربعة أشهر) أي بمن ينشأ في المطالبة
 والرفع إلى النكاح ثم عرش وري ومساومة وفي الشارح زيادة على أربعة أشهر
 ولو لم يفسد ثمرة لونه فكذا كونه مولا في زيادة الفضة مع عدم الطلب بها لا لخلال
 الإيلاء بعضها فانه أي ثم لمولى يلازمها ويكسها من الوطء تلك المدة اه ويمكن الجمع
 بينهما أن للزاد بالإيلاء في حيازة رى الإيلاء المترتب عليه الأحكام الآتية وفي
 عبارة هذا الإيلاء مؤتمم فقط وإن لم يترتب عليه ما يأتي من الأحكام فالكل كما جرت
 في فافهم (قوله يستبعد) المحصول فيها أو يفتحق عدمه كعود السهام باب أولى
 كما قول (قوله وحتى) أو (الخ) كون الموت يستبعد المحصول من حيث ما حدث
 عليه انعوس من حب الحياة (قوله فاعلم) أي ثم قوله وشرط في الفضة الخ (قوله
 عيسى) أو إيمان منه أو تمت أربعة بعضها من بعض سواء قصد التاكيد أو الاستيفاء
 أو امتنع شرح م روعش ثم قال عرش وما يأتي له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر
 في الإيلاء وأراد تأكيدا لم يفسد بيده الخ فانه إذا تكررت الأيمان على شيء
 واحد بخلاف ما هنا فان المألف في عليه في الثانية مفسدة فلهذا لا أولى (قوله كقوله)
 هذا يخرج بقوله بين (قوله فلا يلازم) ثم بانه ثم مطلق الإيلاء دون خصوص اسم
 الإيلاء ويخرج قوله فراهما لو حذفه بأن قال فلا طوطأ فهو لا يلازمه قطعا لا سها بين
 واحدة اشتملت على كثر من أربعة أشهر شرح م ر (قوله من انتقاده) أي الجيب
 الثانية (قوله كتيب حشفة) أي ما انتق منه وهذا غير لازم لأن المصادم مربيته
 ابتاع فمروا والله لا يكره في نصيب حشفتي في مرحلة أو لا يقضي جماع أو نيلك
 حتى قوله ولا بد من في النكاح كذا قال أردت السلب لا الصبغ أو في الإذن ونحوها ثم
 لو قال أردت بقاء النكاح في العبر دين (قوله أو لا تشاك) أي لا طوطأ قال تعالى
 فلا تشاكها جلت جلا خفيها (قوله ولو قال الخ) هذه فروع سبعة تتلحق
 بالهبة (قوله فزال ملكه عنه) أو من بضه ح ل وفي عش أي عن كاه

حشفة) مؤمن من قوله تعيب ذكر ما يروج ويوجب (و) نيل كقوله والله لا أعيب حشفتي فربما لا طوطأ (قوله
 أو لا يملع) أو لا ينكح لا لشتمها وفي معنى الوطء فان قال أردت الوطء بالقدم والجماع الاجتماع قبل في الطاء
 ومن قول الأذني والظاهر له بد في أصنافها قال أردت القهر ولا بد من في ذلك كافي التنبه والحوارى (أركانها
 كلاما مسماة) مباشرة وأتينا وغشيان كقوله والله لا أملك أو لا يملك أو لا تشاك أو لا تشاك حقيقة
 : سنة ومهملتها وأتاه (ولو لم يلازم وطأ فبدي حر فالملك منه) يجوز

(قوله أو يسع لازم) أي من جهة ع ش (قوله لأنه وان لزمه الخ) جواب عما يقال
 التزمه المعلق لا يضرمه عليه وقوله ذلك البديهي بقصوره وقوله زيادة الخ أي
 لأن الواجب عليه بالظهار السابق عديمه من (قوله لا باطنا) أي لا ظاهرا ولا باطنا
 باطنا ولا يمتنع البطلان بحمل عتقه عن انظهار ولم يوجد غير (قوله عتق البديهي
 عن الظهار) أي وافصل الابلاء (قوله قول ان ظاهرا) أي قبل الوطء لأنه حيث
 يتمتع من الوطء خوف العتق شوبرى (قوله فاذا ظاهرا الخ) ذكره وان كان قد علم
 من كلام المصنف توطئة لما بعده قال الشوبرى وهذا قيد اعتبار تقدم الظهار ثم
 الوطء (قوله اتفاقا) فيكون قوله عن ظهاري لئلا فان ظاهرا لم يكره كفارة للظهار وقوله
 بلفظ يوجد بعده كما اذا قال ان وطئت فبديهي حر عن ظهاري وكان قد ظاهرا كما
 (قوله المقتضى) أي لتطبيق وقوله بعده أي الظهار (قوله قال الرازي الخ) غرضه
 نقل كلامه قيد المقتضى وحاصله ان يقال قوله قول ان ظاهرا عليها اذا اراد المعلق أنه
 اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق بالاول وهو الوطء أي قصد ان
 المعلق معلق على وطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد أنه اذا حصل الشرط الاول
 تعلق العتق بالثاني أي قصد تطبيق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه
 الحالتين مقوليا اذا ظاهرا قبل الوطء لكن التقيد بالذكور وانما يؤخذ من قوله فان
 توسط الخ وإما ما قبله فاذا ذكره استيفاء لصيغة الرازي وتوطئة لما هو المقصود تأمل
 فقوله المقتضى ان ظاهرا يحتاج الى قيدين بأن يقال أي قبل الوطء وأراد المطلق هنا
 العتق أي القبلية ويلزم من ارادته أن تسهل مراجعته فهو قد ثالث للمتن يعني
 ان محل قوله قول ان ظاهرا ان يسير مراجعة المعلق وأن ينزى ان الظهار يحصل
 قبل الوطء وأن ع في الخراج حكك ذلك يدل على هذا التقيد كله قول الرازي
 الآخر وان توسط بينهما الخ مع قول الشارح فان تعددت مراجعته عقوله والا فلا أي
 وان لم يظاهرا قبل الوطء بل بعده ولم يظاهرا أصلا ولم يسير مراجعته أو قال ما أردت
 شيئا إلا أي فلا يكون موقفا في هذه الصور كلها (قوله غير عطف) وكذا الوصف
 بالواران كان بالغاه أو بهم فلا بد من الترتيب شيئا (قوله فان قدم الجزء عليها) كقوله
 أنت طالع ان قلت ان دخلت أو اخره عنها حكك قوله ان قلت ان دخلت فانت
 طالع قال في البهجة

فطالق ان قلت ان دخلت بعد ان اول بعد آخر فطالت

وقوله فان اراد الخ أي وعليه فيصير مقوليا اذا حصل الثاني الذي هو الظهار هنا شوبرى
 وقوله ايضا فان اراد الخ في الجواب الذي ذكره نقض وقامه أن يقال فان البديهي

غير عطف فان قدم الجزء عليها أو آخره عليها

ويعكرون موليا اذا تقدم الثاني على الاول ولا يعتق أى ولا يبلاء اذا تقدم الاول
وهو الوطء وحاصل هذه المسئلة أن انصور أربعة ثقتان فيما اذا اعتبر المعلق حصول
الشرط الثاني قبل الاول وثقتان فيما اذا اعتبر حصول الشرط الاول قبل الثاني
وانه يكون موليا ويعتق العبد في واحد منهما وهي ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل
الاول وتقدم الثاني على الاول ويعتق العبد ولا يكون موليا في واحدة وهي ما اذا
اعتبر حصول الاول قبل الثاني وتقدم الاول على الثاني وانما لا تعتق ولا يبلاء
في ثقتين وهما ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الاول وتقدم الاول على الثاني
في الخارج وما اذا اعتبر حصول الاول قبل الثاني وتقدم الثاني على الاول فأصل
ومناط هاتين الأخيرتين أن تقع الصفتان في الخارج على عكس مراد المعلق
(قوله في حصول المعلق) وهو الجزء وقوله وجود الشرط الثاني الخ لانه جعل الشرط
الثاني شرطا للاول فكأنه قال ان وجد منك كلام مشروط بدخول ومعلوم
أن الشرط يتقدم على المشروط فكأنه قال أنت مطلق ان مرحد منك كلام مسبوق
بدخول فاذا كملت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبوق بالدخول فلا تطلق تأمل
(قوله فيثبني أن راجح) معتمد وقوله كأمراي في كلام الرافعي في الطلاق (قوله
تعلق بالاول) أى تعلق الجزء الذى هو فبئس حرم الاول الذى هو الوطء فلو تقدم
الوطء لم يعتق لان تعلق اعتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا
التقرير أى انه أراد ما ذكره يصير موليا اذا حصل الظاهر لانه حينئذ كتمنع من الوطء
أخوف العتق شوبرى فحاصل هذه الارادة انه ان قصد تعليق العتق على وطء مسبق
بظهور فلا يعتق اذا تقدم الوطء على الظاهر وان عدم وجود المعلق عليه ولا يبلاء أيضا
تأمل (قوله اوله اذا حصل الاول الخ) أى قصد تعليق العتق على وطء متبوع
بظهور قال سم وعلى هذا لا يصير موليا لانه قبل حصول الاول الذى هو الوطء
لا يمنع منه لانه لا يترتب عليه العتق وبعدم حصوله لا يضاف من حصوله مرة أخرى
اذا حصله كذلك لا يترتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على
بجرد الظاهر هكذا يظهر فلي تأمل (قوله عتق) أى اذا تقدم الوطء ثم وجد الظاهر
(قوله أو قال ما أردت شيئا) أى لم أرد أن الاول شرط لثاني أو ان الثاني شرط للاول
وقوله الظاهر أى لا يبلاء ضيق والظاهر أنه يكون موليا وبكون الشرط
الاول شرطا للثاني بجزءه كما أشار إليه فهو لم يكن الاوفق الخ عن وجهه على
هذا التمسك بظاهر قول الشارح بعد أن يكون موليا ان وطئ الخ وقد أفاذ كلام غيره
وسم وحل انه لا معنى له وان مراده أن يقول أن يعتق الخ وان لا يبلاء في تلك

في حصول المعلق وجود
شرط الثاني قبل الاول وان
توسط بينهما كما صوره هنا
فيثبني أن راجح كأمراي
أراد أنه اذا حصل الثاني تعلق
بالاول فلا يعتق العبد اذا تقدم
الوطء اوله اذا حصل الاول
تعلق بالثاني عتق انتهى فان
تعدت مراعاة وقال ما أردت
شيئا

فالتأخر أنه لا يلازمه ذلك لأن الأول شرطه الثاني
وجوابه أن يكون مولداً وطى (٣٦٧) ثم ظاهره تقدم الثاني على الأول فيما قاله الرافعي بمقارنته له كآتيه

عليه السكبي (أو) قال إن
وطأته (فضرته طالق قول)
من الخاطبة (فانوطى) في
مدة الإيلاء أو بعدها (طالقت)
أي الضرر توجو للمعلن عليه
(وزال الإيلاء) إذ لا يلزمه
شيء بوطئها بعد (أو) قال
(لا يبيع والله لا يلزمن قول من
الراية أن وطى: ثلاثاً) ممن
في قبل أو بر لمصل المثنى
بوطئها بطلاق ما إذا لم يوطأ
ثلاثاً ممن لأن المعلن لا أطأ
جميعاً فلا يبيعت بما دونهن
(فلو مات بعضهن قبل وطى)
زال الإيلاء لعدم الخت
بوطى من بقي لا نظار في تصور
الوطء بعد الموت لأن اسم الوطء
أما نطأ على ما في الحياة
بمطلق موت بعضهن بعد
وطئها لا يزول (أو) قال لا يبيع
والله (لا أطأ) كذا يمكن قول
من كل ممن لم يحول الخت
بوطى كل واحدة وهذه من
باب عموم السلب والتي قبلها
من باب سلب العموم ورقنية
ما ذكره الأصولي واحدة
لا يزول الإيلاء في الباقيات
وهو ما رجحه الإمام تضمن ذلك
تخصيص كل ممن بالإيلاء
والتي في الرخصة والفرحين

الحال أنه لا يمكنه ولا قبل الوطء ما يصعب التي فلما فلا ظاهر قوله أن يكون مولداً
وطى ملح تضييق عن الكلام أشاح غير صحيح بل قوله فالتأخر أنه لا يلازمه
الصحيح وإنما التضييق بالصواب وهو قول من لا يغيره والصواب أن يقول لا معنى
لأن الكلام فيه لا في الإيلاء (قوله معاً) أي تقدم الوطء على التأخر وتأخر وقوله
أن يكون مولداً صوابه أن يعتق البعد كما تطلق الزوجة فهاهنا موافق لطلاق لأن
الزواج في العتق لا في الإيلاء ولعل نظره انتقل من العتق إلى الإيلاء سم وح ل
(قوله وتقدم الثاني) أي التأخر على الأول أي الوطء فيما قاله الرافعي أي في الحكم
الذي قاله الرافعي وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر
فهاهنا عتق العبد مفهوم وقوله فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء فان مفهومه إذا تأخر الوطء
عن التأخر عتق العبد فيقال ومثل تقدم التأخر على الوطء مقارنته له أي في ترتيب
العتق عليه وإن كان في صورة تقدم التأخر يكون مولداً وفي صورة المقارنة لا يلازمه
مشروط بتقدم التأخر والصورة التي ذكر فيها عدم عتقه مفهومة من قوله أو لمه إذا
حصل الأول فليقتل بالثاني عتق أي إذا تقدم الوطء فان مفهومه أنه لو تأخر فإن تقدم
التأخر فإن العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم التأخر على الوطء مقارنته له أي في عدم
ترتيب العتق فظلم من هذا أن الصورة الثانية ذكرها الرافعي مفهوماً (قوله
مقارنته) بأن تأخر التأخر الوطء في مسألة العتق (قوله بغير طئها) وأجمع المصنف لأن
مدلوله مؤثباتاً أولاً ككسبه التائب من الضأ إليه (قوله لا يؤثر) أي في قول
الإيلاء وصيانة شرح م ولا يزول الإيلاء (قوله ممن باب عموم السلب) هذا
يخالف المشهور من أن الثاني إذا تقدم على كل يكون لسلب العموم كعمامة كل
المداهم الآن يقال هذه القاعدة أغلبية دليل قوله لا تطلع كل خلافه من قول
الشو برى الفرق بينهما أن السلب إذا تسلط على كل فرد كان سلباً عاماً لكل
فرد وإذا تسلط على الجميع كان سلباً للعموم فقط أي للعموم فلا ينتج أن يثبت ذلك
المساخيل بعض الأفراد (قوله أنه يزول فيهن) أي في الباقيات وهو المذموم وذلك لأن
اليهن واحدة وقد حث فيها بوطى واحدة والختم لا تعدد ما دم تكسروا اليهن
فلا يثنى من وطء الباقيات شيئاً ومدار الإيلاء على تلوق من الوطء أنه يكون من
سلب العموم على القاعدة ولهذا كان محتمداً (قوله كالأوطأ لا أطأ واحدة ممكن) أي
الأي في قوله ختم وانحل الإيلاء في الباقيات (قوله وفيه بحث) قال في شرح
الروض وبحت الأصل أنه إذا أراد تخصيص كل ممن بالإيلاء فالأوجه عدم الاعتلال
والأنلي يمكن كقولهم لا أباة يمكن فلا حث إلا بوطى جميعهن ومنه البقي بأن

عن تعجب الأكثرين أنه يزول فيهن كالأوطأ لا أطأ واحدة ممكن وفيه بحث لا ينبغي ذكره مع الجواب عنه في شرح الرزوين

ولذلك وافقنا على الاحتسب في ان قصد الاستماع عن واحد متعينة بول منها قضاء واحد متعينة عنها ارض كل واحدة
 او ملحق ببول من غير ملحق واحد متعينة حشوا لصل الايلاء في ايات (او) قال والله لا أطوك سنة الامرة محلا
 (يقول ان ملحق ببول من السنة اكثر من الاثني عشر الامرة) لحصول (٣٨) الحشوا بول بعد ذلك بخلاف ما اذا بول

أربعة عشر أو أقل فلا يصح بول بل
 خلفه (صل في أحكام الايلاء) من شرب بعد تعفيره (عمل) وجوبا
 للمولى (ولا يلاش أربعة أشهر) اما
 (من الايلاء أو) من (دول الردة
 والمانع الاثني عشر ان زوجة ورثها
 أو من (وجه) لرجع لا من ايلاء
 منها لا احتمال ان يسبب في
 الايلاء الى فاض لشهوة مالا
 السابقة بخلاف السنة لانها عتد
 فيها (وشطع المدة) أي الأشهر
 الامة (بعدة بعد دخول) ولو من
 أحدهم بعد الدخول لا ارتفاع النكاح
 أو اختلافها فلا يصح بينهما
 المدة وان أسلم المرتدي بعد دخول
 الزوجة قبل الدخول (وطع
 وطى فيها) أي بالزوجة (حصى
 أو شرب شربة من حصى) كفاس
 وذلك (كحش وجشون وشوز
 وليس غرض محسوم) كاعتكاف
 وأمر غرض لا متاع الوطء
 جامع من قبلها (وتستأنف) المدة
 (يزوله) أي القاطع ولا ينبي على
 ما مضى لا ينته التوالى المتفرق
 حصول الاضرار ما غير المانع كصوم
 قل أو المانع اقامته مطلقا
 وكان نحو حبس فلا يقطع المدة لان
 الزوج ممكن من قبلها ووطئها في
 الأولى والمانع من قبله في الثانية

الحلف الواحد على متعينة بول الحشوا بول واحد وقع (قوله عينا) أي زمة
 متعينة (قوله قول من) عيلا لولد في الأولى وحله على عموم السلب في الثانية
 فان السكر في ساق النبي للمصوم شرب في (قوله الامرة قول) فان لم يطل حتى تمت
 السنة اصل الايلاء ولا صغاره عليه ولا تغلر لانتفاء اللفظ ومثله مرة لان قصد
 منع الزيادة عليها لا اياما شرع م (تصل في أحكام الايلاء) من
 (قوله بول) أي من المطالبة م ر (قوله الاثني) أي في قوله وقطع المدة
 بعد دخول وماتعوطها (قوله وقطع المدة) أي بطلانها بغيرها كالأمر طرأ بعد
 كالماء يصفها نطرا للمانع في الانتفاء لكن هذا التعفير الردة واما بالنسبة
 لبايع الاق فالمراد أنه يقطع ما مضى ان طرأ في انتائها واما طريقه بعد تمامها
 فلا يصح كأي عب ويشترط ما يمنع الشارح حيث قال في الردة ولو من أحدها
 وبعد المدة ولم يقل مثله المانع للذكور (قوله بعد دخول) أي أو استنفاذا في
 الزوج المحترم واخرجه مما قبل ذلك فان النكاح يقطع بالمخالفة لا يلاء عن وقوله
 وبعد المدة من تمام النكاح أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم
 حشوها (قوله ولا ارتفاع النكاح) أي فيما إذا انتهرت الردة حد انتفاء المدة وقوله
 أو اختلافها أي فيما إذا زالت الردة في المدة وقوله فلا يصح بينهما المدة هذا
 لا يصح اليه مع قوله عينا في وتستأنف بل وبما هو من معنى القطع عدم
 الحسان لا الاستئناف تأمل عرض (قوله وإن أسلم) الأولى جعل الوالوال
 وذلك لان المرتد اذا لم يسلم في المدة بين بالردة فلا معنى لعدم حسابان مدة الردة
 من المدة إذ هذه الصورة كالتى احرز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله وتبلى
 غرض محسوم) أي ولو نذر أو كفارة أو قضاء موريا أو كذا قضاء صومع على
 المقعد خلافا لان جبر والاعتكاف الواجب ككفار مع الاحرام ولو نذر ولا اذن
 على المقعد ولا يكتفى بنحو الصوم الوطء لئلا اه قل على الجلال (قوله غرضين)
 ليس قسما لقسمة الاحرام كما شرح مر لا له يصيب الشرع فيه (قوله
 لا انتفاء التوالى) هذا التعليل لا يوجبنا في المرات الردة بعد المدة (قوله مسئلة)
 أي سواء كان ما متعينة الوطء فعرضا كصوم واعتكاف مندوبين أم لا كرض عرض
 أي وسواء كان المانع شرعا أو حسبا (قوله من قبلها) أي اخراجها من الصوم
 باطلاله وعيادته م وولاه متعينة من وطئها مع محسوم الفل انتهى والظاهر
 أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على السبب (قوله ثم ان لو لم) القياس

ولعدم خلو المدة عن الحبس غالباً في الثالثة وأحق به النفاس لما ذكرته له في أكثر الأحكام والتصريح
 بأن المانع التبرع بقطع المدة من زادي (فان حش) أي المدة (ولم يطل ما منعها) أي بالزوجة (طالبة بقية) أي بدو
 في الوطء الذي اتمه بالايلاء (ثم ان لو لم يطله سلاق) لا بد السابعة

١ (ولو تزوج أمه) فان لم يعللها به (٣٦٩) بذلك لتعدد الضرر وليس لسبب الامنة طالبت لان التبع

حتمها وتظهر باخ المرافعة
ولا يعايب ولها ذلك
وما ذكره من الترتيب بين
مطالبها بالثقة والطلاق هو
ما ذكره الرافعي في الظاهر
النس وقضية كلام الامل
انها ردوا لطلبها وهو
الذي في الرواية كما سلف في
موضع وسبب الركني
وقية الاول (والثقة) فصل
(تخييب حشفة) او قدرها
من فاقدها (يقول) فلا يكتفى
تخييب ما دونها ولا تخييبها
بل بران ذلك مع حرمة التراضي
لا يحصل الفرض ولا ينفق
البكر من ازيل بكارها كما مضى
عليه الشافعي وبعض الاصحاب
اما اذا كان لها مانع كمن
ومرض وصغر فلا مطالبة لها
لاستناع الوطء المطالب حينئذ
(وان كان المانع به) أي بالزوج
(وهو وطئ كرضه) خطابه
(بثقة لسان) مان قول
اذا قدوت ثبت (ثم) ان لم يفت
طالبته (بطلاق) وهذا من
في ادنى (او شري كاحرام)
وصوم واجب (ه) تطالبه
(بطلاق) لانه الذي يمكنه
لحرمة الوطء (فان عصى
وطئ) (ولو في الذر) رأى ولم يبد
ابلاء به ولا باقتبل (المطالب) ٩٣ بحث لا فصل للمين (فان ياهما) أي الثقة والصفاق (طلق) عليه القاضي

وسمه بالسداد لمن فاه في فاه خرو هرة ويجوز ان يمسكه ما سكن اول اقل
فخول الجازم تحقيقا ثم حذفت الباء فصار يبقى هرة ساكنة أمليت ما لم يكن لها
بعد كمره ثم ادخل الجازم ونسب اليه المارضة مرة لئلا يذم فيحذف الجازم
عش على مروي في نسخة اثبات الباء (قوله ولو تزوج أمه) أي بسكنها
من المطالبة أو باستقاطها كما في شرح م ر (قوله فان لم يعللها به) أي عبارة
م ر فلها المطالبة ما لم يتم مدة المين لتعدد الضرر هنا كالا صواب بالثقة بخلافه
في الثقة والعيب والاعصار بالمهر لانه خطبة واحدة اه بالحرف (قوله انها ترد
المطالبة) مستند (قوله والثقة) بكسر الفاء وقع الممرة كما مضى في الركني
فاستغنى وكذا قال جبر بكسر الفاء مع اللد وقال جبر فتح الفاء وكسرهما (قوله بتخييب
حشفة) أي مع الانتفاء كالتحليل وان حرم الوطء وكان خطبا نطق وان لم يعلل به
المين لانه لم يخطأ هو وبسبب الوطء فيثمة لانه من فاه اذا رجع فقد رجع الوطء بعد
ان حرمه على نفسه شيئا وقوله بتخييب حشفة أي ولو ناسيا او عصى او مكرها
أو ناسيا أو مكرها وكذا قال في نسخة لا مطالبة لها ولا فصل المين في ذلك كله وانما
يستغنى مطالبتها لقطع فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حث وزعمه ما تقدم اه قل
على الجلال (قوله ولا تخييبا بذر) أي لا فصل به فيثمة لكن فصل به المين وتقطع
المطالبة لانه به فان اردت عدم حصول الفتيحة به مع فاه الايلاء معين نصيره بما اذا
حلف لا يوطئها في قبلها وبما اذا حلف ولم يقبل لكنه فاه ناسيا للمين أو مكرها
ولا فصل به شرح هو (قوله في البكر) ولو غوراه م ر (قوله وهو وطئ) ان كان نسبة
الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والياء وان كان الى الطبع فيسكون الباء مع فتح
الطاء شوبرى وقوله فالقياس الخ وذلك لان القياس في النسبة الى قبلة فعل كما قال
ابن مالك وفعل في قبلة الترم (قوله كاحرام) أي لم يقرب بقلبه منه كأذكر الركني
بأن كان ثلاثة أيام تأخروا ما اذا كان دون ذلك فبطل ان طلب الامه اليه وقوله وصوم
واجب أي ولا يستعمل الى الليل اما اذا استعمل الى الليل فاه يعمل كما يؤخذ من شرح
م ر وجبر (قوله طلق عليه انقاضي) فيقول أو قعت على فلان طلاقا وحكمت
على فلان في ذروته بطلقة ونحوها ولا يصح أن يقول طلقها بدون عنه ولا يقع
ويشترط في طلاقه حضوره لثبوت لعتناعه الا أن تصدق بنوعيه أو توار شوبرى
فوطئ عليه ويان أن المولى وطئ قبل ثقلته لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضي
والمولى معا فطلاق المولى حرام وكذا القاضي في الاصم بخلاف ما لو باع المالك
مالا الغائب وتبين أن الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع المالك

ابلاء به ولا باقتبل (المطالب) ٩٣ بحث لا فصل للمين (فان ياهما) أي الثقة والصفاق (طلق) عليه القاضي

في الجاهلية كالا يلا فغير الشرع حكمه الى شرعها بعد المودود ثم الكفارة كما سابق وحقيقته ان شرعية تشبيه الزوج
زوجته في الحرمة معجزة كما يتردّد (٢٧١) ما ياتي والاصل فيه قبل الاجماع آية والذين يظاهرون من تسامح وهو

حرام قوله تعالى واهم ليقلون
منكر من القول وزيد (اركانه
أرستظاهرو مظاهرها وشبهه
بوصفة وشروطي المظاهر كونه زوا
يصح طلاقه) ولو عدا أو كافرا أو
خسا أو مجوسا أو سكران فلا يصح
من غير زوج وان تكلم من ظاهرها
ولا من سبي ومجنون ومكره قهري
يصح طلاقه أولى بماعيه (و شرط
في المظاهر ما كونه زوجة) ولو
صغرة أو محتونة أو مرضية
أو رقبة أو كافرة أو ردة
(الاجنية) ولو عتقة أو أمة
كالطلاق فلا قال الاجنية اذا
تكلمت فانت على كظها رأي وقال
السيد لامته أنت على كظها رأي
ليرصح (و شرط في التشبيه كونه
كل) التي حرم (أو زوجة التي حرم)
بنسب أو رضاع أو صاهرة (لم تنك
حلالا) لزوج كبنته وأخته
نسب ورضعة أمة أو أمة وزوجة
أبيه التي تنكها قبل ولادته بخلاف
غيره الا من ذكر وخشي لاه ليس
عمل التنك بخلاف أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم لان تنكهن ليس
لحرمة بل لشرفه صلى الله عليه
وسلم وبخلاف من كانت حلاله
كزوجة ابنه وملا عنته لغيره وشرعها
عليه (و شرط في الصفة لفظ
بشرعيه) أي بالظاهر وفي معناه ماسر

بأن لا حل بعده بالرجعة ولا عقد لان المرأة لظاهرها زوجة التي هي سبب
في تزول قد سمع الله تعالى لما جئتني صلى الله عليه وسلم وأظهرت خمرها فبان
معها من زوجها ما خاران فنهت الجاهل أو ان ردتهم الى أيهم ضاعوا لاه قد كان
عجى وكبر وليس عتق من قومهم وجاهز زوجها التي صلى الله عليه وسلم وهو ضاد
فلم يرشده الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فهو كان رجعا
لا يرشده الى الرجعة أو ان تنقل له بعد لانه بعد نكاحه عايش على مذكر كرت
قوله المذ كور التي صلى الله عليه وسلم وهو يقول لها كل مرة حرمت عليه ثم قالت
اشكروا الى الله فأتني ووجدتني فقل قوله تعالى قد سمع الله الآيات وهونا مع
للتعريم المذكور كانه ح ل أي فصيح بوجوب الكفارة (قوله في الجاهلية)
بل وفي أول الاسلام أيضا مراوى (قوله فغير الشرع حكمه) وهو الفرقة بالطلاق
(قوله بمجرمه) أي التي لم تكن حلاله كما ياتي (قوله حرام) أي كبيرة (قوله ولو عدا)
وان لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لما كان تكفيره بالصوم (قوله ولو مجوسا) والفرق
بينه وبين الايلام حيث لا يصح منه لان المقصود تم اجماع لاهنا لان المراد هنا
ما يشمل التمتع ح ل (قوله كونه زوجة) فيقال هو معلوم بما قبله وهو زوج
وقد يقال انه أي لم يرب عليه قوله ولو لم يتفق ح ل وفيه اثنان كلام الشارع
(قوله أو صغرة) وان لم تعلق الوطء (قوله أو زوجة التي) أي جزء ظاهر وبخلاف الباطن
كالكبد فلا يكون ظاهرا لان شرط الظاهر ان يشبه المظاهر والظاهر بخلاف الوشيه
الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون ظاهرا في الثلاث (قوله
أو رضاع) أي كرضعة أمة وأمه كافي الشارع لانه رضعته لانها كانت حلاله قبل
الارضاع (قوله لم تكن حلاله) أي لم يسبق لها قبل سير ورتها مما قبل
أي حاله قبل نفها بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو صغرة أو صغرة بخلاف
التي تنكها بعد ولادته لانها كانت حلاله فطره بقرعها (قوله لاه) أي الصغير
(قوله لم يطره بقرعها) ولانها لم تحل له في وقت احتلاله بقرعها (قوله كانت)
أصل التركيب ان يسانك على كل كوب ظهر أي في حذف الضائق وهو ان يسان فاقبل
الضهير الجهر وضمير امر فوعاضا وأنت ثم حذف الضائق الثاني وهو ككوب برماوى
(قوله أو يدك) وان لم يكن لها يد فهو من التعبير بالبعض عن الكل سم و برماوى
فان قلنا انه من باب السراية لم يكن ظاهرا وكاليد الشعر والظفر وكل جزء من
الاجزاء المظهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذلك ظاهرا ح ل
وعبارة البرماوى فلا يكون ذكرها ظاهرا في التشبيه والمشبّه لاه لا يمكن التمتع بها

في الصمان وذلك إما (صريح كانت أو أرسل أريدك) ولويدون على (كظها رأي

أوكسها أو دها) لا اشتراك في معنى ما ذكر (أو كما به كانت كأي أوكسها أو غيرهما بذكر كراهة) كراهها
 ورويحها لاختلاف الظاهر وغيره من معنى ذلك أهم ما عبر به (٣٧٣) (وه مع توقيفه) كانت كظهور أي مويما

أو شهرها قبلها العين فانت كظهور
 أي خمسة أشهر لها وموت
 لها وإبلاء لا متناهي من
 وموتها فوق أربعة أشهر (و) مع
 (قبله) لأنه يتعلق به الضم
 كالطلاق والكفارة بالعين
 وكل منهما يغفل عن الطلاق (فلم)
 قال إن ظاهره من غرضك
 فانت كظهور أي ظاهر منها
 (فظاهر منها) على مجتمعي
 التمييز والطلاق (أو) قال إن
 ظهرت (من فلاة) فانت
 كظهور أي (وفلاة أجنبية
 أو) إن ظهرت (من فلاة
 الأجنبية) فانت كظهور أي
 (فظاهر منها) فظاهر من
 فروجه (إن تكها) أي الأجنبية
 (قبل) أي قبل لها ومنها (أو)
 أو لا لفظ أي أن تلفظ بالظهار
 بهما الوجه والمعلق عليه بخلاف
 ما أذ لم تنكها قبل ولم يرد اللفظ
 لانقضاء المعلق عليه وهو الظهار
 للتمري (أو) قال إن ظهرت
 (من فلاة وهي أجنبية) فانت
 كظهور أي فظاهر منها قبل
 الكاح أو بعده (فلا) يكون
 مظاهر من زوجته لاستفالة
 اجتماع ما علق به طهارها من
 ظهار فلامه هي أجنبية (الآن)
 أو (أو) أي العطف وظاهر قبل

حتى توصف بالحرمة بعد الوعد ونخرج بالاحضاء الفضلات فلا طهارها مطلقا
 كالعين والتي وقوله فلا يكون ذكرها طهارا أي لا يصح ولا كتابة كما تقدمه مع ش
 على م (وقوله أوكسها) لظن إعادة الكفا في جسمها وفي غيرها من فائدة
 أعادتها لاختلاف كلامه فيتمسك به لأن الصيغة مجموع المعطوفات تأمل شو برى
 وفيه إن أو خذ هذه القادة فترجم كونها عني أو أو سيدوا أيضا وكانت فائدة
 الكاف ما ذكر كان عليه أن يأتي بها في نفسها تأمل (قوله كانت كأي) ولو قال
 أنت على حرام كحرم أي فالوجه أنه كساه طهارا وطلاق شرح م (وقوله
 وروحها) وعدوا الروح من الأعضاء الظاهرة لا من الأعضاء الخفية
 وبأنه (قوله قبلها العين) أي على الطلاق لأنه يشبهه كلام العين والطلاق
 تأسيته عليه شبه العين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التبريم
 ومثل الزمان المكان كما فصل عن شين في شرحه عن الشارح كفت على كظهور
 أي في البيت غير المتبع بها في ذلك البيت من غيره اه حل (قوله لها ذهقت)
 فاد طوى في المذنبه كفارة واحدة فان حلف بالله كان قال والله أنت على كظهور
 أي خمسة أشهر ربه كفارة إن و هذا ما جبهه شيبان في قول من أطلق وجوب
 كفارة واحدة في الظهار والمزقة ومن أوجب كفارة فيه حل (قوله لذلك) أي
 قبلها العين (قوله وكل منها) أي الطلاق والعين وتبقي العير في غير الإيلاء كان
 يقال والله لا كلك إن دلت الدار فحفظ ما قد يقال العين لا يصح أن يطلق وقد
 قال المير في ذلك ليست معلقة والمعلق انما هو المعلق عليه وينبغي أن يصور
 بما إذا قال ادعاء ويدفوه لا كلك مثلا حر اه حل (قوله وفلاة أجنبية) أي
 في الواقع ولم يلفظ الظاهر بخلاف قوله بعد وهي أجنبية فامع تمة كلامه على
 جهة الشرط (قوله الأجنبية) فلهذه صفة الظاهر لغيرها من أهله وذو كراهية
 لا حريف لا لا اشتراط كما قاله الشوري لأنها لو كانت لا اشتراط بأن جعل كونها
 أجنبية شرط في ظهارها لم تكن مع قوله إلا في وهي أجنبية (قوله ونوي بالثاني) أي
 وحده لا شأني قوله ونوي بها طارعا أو طهارا (قوله ولومع الآخر) الأولى أن يقول
 ولومع غيره بأن نوي الظهار وحده أو الظهار مع الطلاق أو الظهار مع الق أو الثلاثة
 فيشمل أربع صور (قوله أو نوي بكل منها طهارا) ولومع الطلاق استعمل على أربع
 صور لأن الأول لما أن نوي به الظهار وحده أو مع الطلاق فهذا حالان والثاني
 كذلك والخامس من غيرهما إلى الأول في الثاني أربعة أحوال شوبرى (قوله ولومع
 الطلاق) صدق بما إذا نوي بالثاني ظهارا وحده أو مع الطلاق وهذا مكررم قوله

كما جاء من زوجته وما من زياتي (أو) قال أنت (طالق كظهور أي ونوي بالثاني معناه) والثاني
 ولومع معني الأولى بأن نوي بالاول طارعا أو طارعا والثاني ظهارا ولومع الآخر ونوي بكل منها طهارا ولومع الطلاق

وبالثاني الخ ويصاح به نوى هنا الثاني فلها واحد ومع الطلاق مع كونه نوى
 بالاول فلها واحد ومع الطلاق وفريقه نوى بالثاني فلها واحد - مع ومع الطلاق
 مع كونه نوى بالاول بالافعال والاقوال قالوا فليس يجوز لانه لا ينفرد به حتى يلزم
 التكرار ومع هذا يصح ان يصاح قوله لا في نوى بالثاني فلها واحد ومع الطلاق (قوله
 أو نوى بالاول غيرهما) أي غير الظاهر والعلاقة كالعتق والابلاء وحل الوثاق وفيه
 كيف يقع حيث ذلك الطلاق مع قوله لا يبقى الطلاق ان قصد لفظه لغتاً لا ان يقال
 محل اشتراط ذلك حيث وجد الصارق حل (قوله والطلاق فيها) أي المسائل المشرقة
 (قوله كما يفهم) أي في الظاهر (قوله كلمة الخطاب) أي أنت (قوله قال أنت طالق
 الخ) ليس التقدير كالقوله حتى يكون مريضاً في الظاهر (قوله والطلاق) أي
 وان لم ينو الثاني وحده معناه بان ينو اسلاً أو نواً مع الآخر وقت الاستبحة
 عشر صورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوى بالثاني معناه مبرأة
 مركبة وهي الثانية والثالثة والرابعة مع قوله بعد أو نوى بها غيرها قال العلامة
 ق ل والحاصل ان يقال ان اللفظ الأول اما ان ينو به الطلاق وحده أو الظاهر
 وحده أو ما غيرها كالعتق أو الطلاق مع العتق المذكور أو الظاهر معهما
 معه أو لم ينو شيئاً من صورها فالطلاق في هذه ثمانية أمثال في الاول وباقي مثلها
 في الثاني وهذا أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية فصفا وهو ما فيه نية الظاهر
 باللفظ الثاني فصار فيها جميعاً ونصفاً وهو ليس فيه ذلك يقع فيه الاول فقط
 ويضم لذلك ما اذا ركب الكلمتين و - لهما كلمة واحدة مع الصور الثمانية
 بان قصد جميعاً الطلاق أو الظاهر أو ما غيرها أو الطلاق مع العتق الخ يقع
 الطلاق في هذه اضافة فيكون وقوع الطلاق وحده في أربعين كما قاله الشيخ
 عبدويه الذي فتكون الصور اثنين وسبعين وإذا نظرنا لكون الطلاق
 رجباً أو بائناً كانت الصور مائة وأربعة وأربعين ضرب اثنين في اثنين
 وسبعين وقوله نية ها وهو ما فيه نية الظاهر أي بأقصد الظاهر وحده أو مع
 الطلاق أو مع العتق أو ما غيرها مع العتق فتعرب في الثانية التي في الاول وقوله ونصفاً وهو
 ما ليس فيه ذلك الخ بان نوى بالثاني في الطلاق والعقب كالعتق أو الطلاق مع العقب
 أو الطلاق بان لم ينو شيئاً من الصور الباقية من الثمانية اثني عشر في الثانية
 الاولى مع ما ذكره (قوله أو نوى بها) أي ما لا يتكرر مع قوله أو العقب (قوله
 ولعدم استقلال لفظ الظاهر) أي لكونه جزءاً من الكلام وليس كلاماً مستقلاً
 لعدم وجود أنت فيه وقوله مع عدم نية الخ رفع لما ورد على التعليل من أنه موجود

أو نوى بالاول غيرهما بالثاني
 فلها واحد ومع الطلاق
 (والطلاق فيها) (دجى رضى)
 أصح لظاهر الرخصة مع
 صلاحية كظهور أي لان يكون
 كما يفهم فانه اذا قصد حداث
 كلمة الخطاب مع وجهها
 قال أنت طالق أنت أظهر أي
 (والا) بان المطلق فيها أو نوى
 بها لفظاً أو ظاهراً أو ما غيرها
 بكل منها الا سراً والطلاق
 أو نواً أو غيرهما بالاول ونوى
 بالثاني مطلقاً أو نواً أو نوى
 نوى بالاول معناه أو معى الا
 أو معناه أو غيرهما أو المطلق
 الاول ونواً أو نوى بها
 أو بكل منها أو بالثاني غيرها
 أو كان الطلاق بئناً (فالطلاق
 يقع لا بانه يصريح لفظه) (قوله
 أي دون الظاهر لا تشافاً للرخصة
 في الأخيرة ولعدم استقلال
 لفظ الله أو مع عدم نية بلفظه
 في غيرها

فما قبل الاعم وقوله ههنا (قوله ولفظ الطلاق الخ) جواب سؤال وارده على قول
المتن والاقا الطلاق لفظ بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أو نوى بكل منها
الأخر وما مل الإراد أن يقال إذا نوى بالطلاق ظاهرا هلا وقع به الظاهر ويكون
الطلاق واقعا بالثاني لأن التمرش أنه نوى به الطلاق وقوله ل الرافعي وارد على
قول المتن أنما بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة وما مل الإراد أن يقال إذا
نوى بالثاني الطلاق فهلا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالأول أي مع أن عبارة
المتن تقتضي أنه لم يقع به طلاق آخر لأن قوله والاقا الطلاق فقط ظاهر في أن الواقع
طلاق واحد لا طلاقان (قوله كما في الطلاق) أي من أن ما كان مريضا في بابه
ووجدنا في موضوعه لا يمكن كناية في غيره (قوله فيما إذا نوى بكل منها
الأخر) أي وذلك في الصورة الخامسة مما بعد إلا لكن بحث الرافعي يتأق أيضا
في السادسة والسابعة والثامنة والثالثة عشر فلا شيء من هذه بالخامسة (قوله
ويمكن أن يقال) هو قول القول وقوله وقد نوى به أي بقوله كظهر أي أحل
(قوله وهو) أي ما له الرضي صحيح هذا كلام مردود لأن الفرض أنه نوى بالطلاق
الظاهر فلم يقع به طلاق إلا أن يقال لما كان الطلاق مريضا في بابه فلم يؤثر فيه نية
الظهار فيقع وإن كان نوى به غيره فهل اشتراط قصد المعنى عند وجود الصادق
ولم يوجد هنا وحيث كان نوى به الرضي بأنه إذا نوى بظهر أي الطلاق قدرت كلمة
الخطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أي وحيث يكون مريضا
في الظاهر وروقه واستتبع في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره كذا ينص الشهاب
م وفيه أن تعدر الخطاب هو المعنى لكونه كناية كما في الشارح تأمل شو برى
أي في هذا الجواب نظر لأن كلام الرافعي فيما إذا نوى عن المصراحة فصار كناية
وكلام الجيب فيما إذا نوى على مراحته فلم يتلاقا أي لأن الرافعي قال إذا خرج كظهر
أي عن المصراحة فإن مقتضاها كناية كما صرح به الشارح سابقا بطواب مناف
لكلام الرافعي والشارح سابقا اه زى بعض تفسير (قوله أن نوى) أي المطلق
والظاهر وقوله غير الذي أوقعه لم يرد منه قصد طلاق سابق حتى يقال أنه قصد
طلاقا آخر غير الذي أوقعه وقول العلامة زى المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع
الطلاق باللفظ الأول وإن قصد به الظاهر فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر
تأويل في غاية البعد مع أنه معنى على كونه كناية وليس كذلك برماوى لأن الظاهر
ليس كناية خلافا لـ لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله ومثله نية بكل منها الظاهر)
أي فيما قبل الأوقول والطلاق أي في بابه ههنا وقوله مع مسئلة خلافا أي فيما قبل

ولفظ الطلاق لا يصرف إلى
الظواهر وعكسه كما في الطلاق
قال الرافعي فيما إذا نوى بكل
الأخر ويمكن أن يقال إذا
خرج كظهر أي عن المصراحة
وقد نوى به الطلاق يقع به
طلاقة أخرى إن كانت الأولى
برجعية وهو صحيح إن نوى به
خلافا غير الذي أوقعه
وكلامهم فيما إذا لم يرد ذلك
خلافا ومثله نية بكل
منها الظاهر والطلاق مع مسئلة
بطلانه لاحده ومثله نية
غيره من زيادى

﴿ فصل في أحكام الظهار ﴾

من وجوب كفارة ونهيم تنح
وما يذ كرمها يجب (على مظاهر
عاد كفارة وان طارها) بعد
طلاق أو غير طلاق السابعة
(والعودي) ظهار (غير موقت
من غير رجعة) أن يسكنها
بعده أي بعد ظهاره مع حله
بوجود الصفة في الملق (زمن
أمكن فرقة) ولم يشارك لان
العودي قول عاتقه يقال
قال فلان ولا ثم عاتقه وعاد فيه
أي خلفه وتضمنه وهو قريب
من قولهم عاتق هبة ومقصود
الظهار وصف المرأة بالتصريم
وامساكها بخلفه وحل
وجبت الكفارة بالظهار والعود
أو بالظهار والعود بشرط أو بالعود
لا بما يجزئ الأخير وأوجه والأوجه
منها الأول (فلما اتصل به) أي
ظهاره (جنونه) أو أغمائه
(أو فرقة) بموت أو فسخ من
أحدهما تخفيه كسب بأحدهما
ولمعه لما وقدم سبق التنف
والمرأة للقاضي ظهاره
أو انقضاء كرده قبل دخول
وطئ كملها وعكسه أو مطلق
بأن أو جسي ولم يراجع (فلا
هود) لتعذر الفراق في الأولين
وقوات الامساك في فرقة
الموت وانتقامه في البقية

الأوفى بدها وقوله من زياد أي لا مدخل في كلامه
﴿ فصل في أحكام الظهار ﴾ (قوله وما يذ كرمها) كيان ما يحصل به
المود قوله كفارة أي على انفراد على المتمد دم (قوله غير موقت) ولعلنا
حل (قوله أي بعد ظهاره) ولو مكررا كما يبدو كأنهم أفعال منظر والامكان الطلاق
بدلنا كيد لصلته بقوة الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة اهـ (قوله
بوجود الصفة) أي وان قضي أو جن عند وجودها م (قوله زمن إمكان فرقة) أي
شرطا فلا هو في صورها من الامساك قطعاً به لان الاكراه الشرعي كالسبي وأورد
عليه ما لو كرر الطلاق الظهار فلما كيد ورد بأنه عند قصدنا كيد تصير الكلمات
كلمة واحدة حل ومثل في دم (قوله بالتصريم) أي المطلق غير المتبد بالکفارة
فلا ينافي أن التصريم موجود بعد الامساك لا به تصريح مقيد بما اذا لم يكرر (قوله
والوجه منها الأول) وهو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تصب باليمين والحلف
جما وقد جزم الرافعي بأنها على الترتيب ما لم يطاق أن يولى وجبت على الفور وهو
الأوجه شرح م رخان قلت حل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرضا
ينبغي أن لا يبرى التكفير قبل العودان قلنا ان الظهار بشرط والمود سب وعلى
القول بأنها سببان لا يجوز تقديمها على الظهار ويموز على العود وذهب ابن أبي
هريرة إلى أنها تصب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه
د يجوز تقديمها على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب
والحاصل أنه يفرق بين ماوجب بسببين وماوجب بسبب بشرط أو بثلاثة
أسباب فتنبه اهـ شوبري (قوله ولما نه) وإن طالت كلمات الامان م وهذا
يقضي أن الامان سبب له منع رفع بعده مع أنه ليس كذلك لان الراجع بعده
انقضاء لا يمنع فلو ذكره بعد الردة الواقعة مثالا لانقضاء لكان أظهر (قوله
وقد سبق التذوق الخ) والافتد صل الامساك مدتها (قوله وملكها) كملها
بأن كانت رقيقة وهو روعه عكسه بأن كان رقيا وهي حرة يقبل نحو وصية كارت
وبيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على قبوله ولا يكتفى الملك
بالجبه لا سيما لتمامه الا بالقبض ولو تدر را كان كانت يده قل على الجلال (قوله
فلا هو) محله في الجنون ان لم يسكنها بعد الاقامة وصور في الوسط الطلاق الواقع
عقب الظهار بأن يقول أنت على ككظها رمي أنت طالق اهـ ومنازعة ابن الرضا
فيه بما كان حذفت أنت فليكن عائدا به لان زمن طالق أقل من زمن أنت طالق
مردودة بتغير ما في تطيل اغتفارهم تكرير لفظ الظهار تأكيديا بل هذا أولى بالغتفاد

(و) انه وحفي عليها وغير مقتدر (من وجعية) سواء اطلها ما عتقها او لم يطلها (ان يراجع رد الوارء مستصلا) بالظاهر وما دخل
(ثم سلم) في العدة فلا يعود اسلام بل بعده (وليفرق ان الرجعة) امسك في ذلك التكاثر والاسلام

بمداراة تعديل لاد من الباطل
بأنق والحق تابع له فلا يصح له
امسك وانما يحصل بعد (و) العود
(في) ما يدار (موت) يحصل
(بغيب حشفة) او قد رما من
فادما (في اللدة) لا يامسك للحصول
الحمة لامة له به دون الامسك
لا حناز ان ينظر به الحل بعد اللدة
(ويجب) في العود وان حل (ترج)
لما فيه كالقول ان وطائف فانت
طالق طرفة الود عجل التكفير
او اتمام اللدة واستمرار الود
وطي (و) حرم قبل تكفير (و) مضى
عدة نهار (موت) تنع حرم
ببيض غير م التبع وطى وغيره
بما بين الدرة والركبة فقط لان
الظهار متى لا يجل بالملك كالحض
ولا نه تعالى اوجب التكفير في الامة
قبل اتمام حبس في الاحتاق
والصوم من قبل ان يتساو بعد
منه في الاطعام حلالا لطلق على
القدور وى اوداد وغيره انه متى
الله عليه وسلم قال لرجل ناسر
من امراته واقبها لا تقربها
حتى تكفر والتكفير مضى مدة
للموت لا تنهاها كاقرب ورجل

لمن ذلك شرح م د (وقوله سواء اطلها ما عتقها) أى طلا فان رجعا فان العود
لا يفتى بالطلاق الرجعي ولا يفتى بالرجعة بعده بخلاف الصلح البتة
فانه يفتى به العود صكه تعدي في قوله أو بطلاق البتة وتتمها قد رجعية من
باب مجاز الاول لانها لم تصر رجعية الا بعد الظهار (قوله والفرق) أى بين الاسلام
والرجعة (قوله فلا يصح له) أى بالاسلام (قوله بتعيب حشفة) أى بفعله فلو علمت
عليه لم يكن عودا كما يصح به كلام مدر (قوله يجب نزع ما لم يكفر) والا لم يجب
حل (قوله في العود) أى بالتعيب المذكور وقوله وان حل أى ابتداء (قوله
الود) ما ذا انقضت المدة أى بعد العود بالوطء ولم يكفر بالوطء وبقيت
للكفارة في دمته فان يطلأ حتى انقضت فلا شيء عليه حل لا لم يحصل منه
عود (قوله واستمرار الود) هذا ايضا الفحاشى الايمان من ان استمرار
الود ليس مكرا وقد قال الايمان بعينه على العرف وهو لا يعد استمرارا وطئا
زى وقد قال بقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى
وطئا وما له حكم الود والاستدانة من الثاني دليل عليه هم بانها لا تنهى وطئا
وقوله استدانة الود وطء أى كجذب ليل أهم لمة لوتسى وطئا لما كان
المذكور في لفظ الحائض لفظ الود محل على صماء فلا يشمل الاستدانة ولما لم
يذكر المظاهر محل على الاعم وأيضا قال هنالك المظاهر ممنوع من المباشرة بعد
العود وبغيب الحشفة حصل العود والاستدانة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن
أعظا منها فاعلم ذلك وعرض عليه بالنحو الجدل على الحلال (قوله تنع حرم ببيض)
أظهر واستمر الود مع العيز عن الكفارة وقد يفرق المجاوز حيث تقبل دفع الزنا
وقد يشعر به قوله حرم ببيض لان الود حيث أى حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم
في الحيض شوبرى قال ع ش على م اكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خوف
العتق (قوله وغيره) أى مباشرة بخلاف النظر بشهوة حل (قوله لان الله هو المعنى
لا يجل بالملك) أى ملك الاستمتاع وهذا التعليل لا يظهر كونه علة للحرمة وانما يظهر
صك كونه علة لطلب التبع بغير ما بين العدة والركبة ويمر بار هذا ليس علة بل
ببنا الجاهل بين الغهار والحيض فيكون التعليل في الحقيقة القياس على الحيض

التماسه ان يشبه الظهار بالحيض على التبع بما بين العدة والركبة كقوله وحصل الود الحق به (قوله
التبع بغيره فيما بينهما بجزء القاضى وقيل الرافى ترجمه عن الامام رحمه في الشئ الذي غير بخلافه فيما عدا ذلك فيعزى
ويعمل لادق الاصل تبع الا كبرين تعدد حرار التبع

والحق المذكور قول أومضى وقت من زياتي (ولو ظاهر من أوسع مكانة) كائن ظاهر هو فظاهر من لوجوده قطه
الصريح (فإن أمكن تأويله) (٣٧٧) كفارات (لو وسبها) (أو) ظاهر من (بأربع) من كليات طوولية

(قوله الحق المذكور) وقوله الحق المتع فيه بيانها عبارة الأصل
ويحرم قبل التكفير وط (قوله أن أمكن) هل: ميز في دفع الامساك لظواهر
بكله واحدة أو جعل بالذبح في ظواهر ولوع التزيب ولا يكون بطلاق كل
مسك لغيرها حر وشوري والظاهر الأول (قوله لوجود سبها) عبارة جبر لوجود
الظهار والله وفي حق كل: (قوله من كليات) أي عن محافظة على سنون المتن
(قوله فإن أمسكنا) (لأربعة) أي في الصورتين (قوله في متعدد بعد ذلك) تأني (وتعدد
الكفارة) (قوله قوله ما لا اله الا الله) ولأن تعددا معصوا والزوج ما لا اله الا الله
فالظاهر أصرفه إلى ما يليه ولا وجب لفظ الثاني في الطلاق غير الأول
بمختلف الظاهر لا اشتراك في الصريح شوري

(كتاب الكفارة)

ذكرها عقب الإيلاء والظهار لا توجبها (قوله أنها تفسر الذنب) أي تصوره
بناء على أنها مارة كسب ود السوء يغير لظلال الواقع في الصلاة فكانت مملو برحود هو
ما وجه ابن عبد السلام أو يفتقه بناء على أنها مارة كالحدود لأن سبها يتزجر
عن ارتكاب الواجب لما ح ل وفيه من طاهر فيها ذنب وأما كفارة الخطأ
فإن الذنب الذي تستمره الآن يقال شأنها ذلك أو القالب فيها ذلك (قوله يجب
نيتها) أي الكفارة وأضر لان حكمها مستغفر من بية الباب فلا يقال الحكم على
الشيء فرع من تصوره والعنف لم يبيها أه ع (قوله وذلك علم) أي بالاعتقاد
في تصور التوبة على قوله بأن نبوي الاعتقاد لمح ولم يقل بأن نبوي الاعتقاد فضلا
عند الأخر ج ل (قوله اقترانها) أي التوبة بنى من ذلك أي من الاعتقاد
وما حلف عليه بل إن قصدت هذا الصدد عن الكفارة ثم يتقه بعد سنة مثلا
فإنه يميز بينهما وان لم يلاحظ عند الاعتقاد أنه من الكفارة (قوله في غير الصوم)
أما في الصوم فينبى بالليل (قوله بعزل المال) بأن قصد أن يعتق هذا العبد
عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وجبت فلا يجب أن يصغر عند
الاعتقاد أو الألعاف كون النكاح أو الألعاف مشلا عن الكفارة أه ح ل فكانت
أرادوا بالتوبة هنا مطلق التصدق والاعتقاد تعيين البعدا وغيره للكفارة لا فعل حتى
تقرن التوبة مع أن حقيقة تصدق الشيء مقترنا بغيره والظاهر أن المراد بعزل المال
التصديق (قوله ولم) أي من التصديق لم يقل بأن نبوي عن كفارة الظهار مثلا
ح ل (قوله وقع عن أحدهما) أي ونبى لعدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن

فلاساك كل منهن نص لظاهر
ولا تفتاه ولما في غيرها فظاهر فإن
أمسكنا الرضا فرب كفارات ولا
مثلا (أو كرر) لفظ الظهار (في امرأة)
تكرار (تصل تصدق) الظهار (إن)
تعدد استثنافا في متعدد بعد ذلك تأني
أما إذا قصدت كيدا أو مطلق فلا تعدد
بمختلف ما لو اطلق في الطلاق لقوته
بأنه لا يفسد مستثناف الأطلاق من
زيادة فليجسد بالهض تا كيدا
وبالعض استثنافا على كل منها
حكمه يخرج بالتصل المفضل فانه
يتعدد الظاهر فيه مطلقا (وهو) أي
الظاهر (به) أي بالاستئناف (عائد)
بكل مرة استثنافا لظواهر الامساك فنه
(كتاب الكفارة من الأكثر وهو
السقاة تفسر الذنب ومنه الكفارة
لا يفسر الحق) (جب نيتها) بأن نبوي
الاعتقاد أو الصوم أو الألعاف أو الكسوة
عن الكفارة لتبين عن غيرها كذا
فلا يكتفي الاعتقاد أو الصوم أو الكسوة
أو الألعاف الواجب عليه وان لم يكن
عليه غيرها وذلك علم أنه لا يجب
اقتراحا شيء من ذلك بل يجوز
تقديمها وهو ما قلناه في المجموع في باب
قسم الصدقات عن الأصحاب وصححه
بل صوّه وقال أنه ظاهر النص لكنه صحح
سما لأرقى هنا يجب اقتراحها به

في غير الصوم وإذا قدمها واجب ٩٠ في
تعيينها بأن قيد بظواهر أو غيره فلا كان عليه كفارة قتل وظهار حتى أو صام بنية كفارة وقع عن أحدهما وأما بشرط تعيين
في الآية بخلاف الصلاة

لما في حكم خصالنا نازعة الى الفرائض ناكثي فيها بامل (٢٧٨) الدينية من قبحها واخطا كان نوى

كفارة قتل وليس عليه
الا كفارة ظاهرا يجوز والكفر
كالمسلم في الاعتقاد والاطعام
والكسوة الا ان يفتنه لتمييز
لا لتمييز يمكن ملكه رقية
مؤمنة كان بسم جده أو عبد
مؤمنة فبذلك أو يقول بسم
اعتق عبدك عن كفارة
نصيه ولما الصوم فلا يصح
منه لخصه قرعة ولا ينقل
هذه الى الاطعام بقدرته
عليه بالاسلام واذا لم يكن
وهو مظاهر موسر رقية
مؤمنة لا يجل له وطى لذلك
قتر كه أو ضاله اسلم ثم
اعتق وعلم ايضا انه لا يقب
نية الغرض لانه لا تكون
الافرشا (وهي) اى الكفارة
(خبرة في بين وسناني) في
الايمن ومنها ابلاء ولعان
وان لم يكن فيه كفارة وذر
لجراح كاهي مروة في
عصاها (ورقة في ظهار
وجراح) في نهار رمضان
(وقتل وخصاها) اى كفارة
الثلاثة ثلاث اعناق ثم صوم
ثم اطعام على ما بينتها بقول
(اعتناق رقية مؤمنة) فلا
يجزى كفارة قال تعالى في
كفارة القتل قصير رقية مؤمنة

كفارة الظهار عرش على مهر (قوله في معظم خصالها) هل لا لان معظم خصالها
نازع مع امه اخصر وراعى الظرفية (قوله نازعة) اى مائة وليست غرامة لان
اتراثة دفع الشيء ظاهرا وهذه اوجهها الشارح عليه اه (قوله فان عين فيها الخ)
عبارة شرح مهر نوى غير ما عليه غلط المجزء وانما مع في نظره في الحديث
لا نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت وقوله يجوز موقع فلا
في الاعتناق الصوم والاطعام يسترد (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا
حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة من التصور اذ لا علاقة لهذا الواحد منها
بخصومه وعمل الزام الكافر بالترامه الكفارة اذ ارفع البنا (قوله فيلعله) اى
بالارث فهو راجع الثاني (قوله لقدرة عليه بالاسلام) يؤخذ منه انه اذا كان عاجزا
عن الصوم لمرض أو هرمد ينقل للاطعام وهو كذلك كافي شرح م ر (قوله واذا لم
يملك الخ) مقابل قوله ويكن الخ (قوله موسر) مثله مال أو عسر لقدرة على الصوم
بالاسلام فغير عليه الوطء عرش على م ر (قوله لا يجل له وطء) المناسب لا يجل له
الاستقال للاطعام لانه آخر مراتب وقوله ذلك اى لقدرة على الاعتناق بالاسلام
وليس راجع لقدرة على الصوم بالاسلام كما وجهه كلامه فاسم الانارة راجع
لقدرة بدون متطعها (قوله فيلعله) اى ويمنع منه اذ ارفع البنا اه ح (قوله
وعلم ايضا) اى من التصور للذسكو وحيث قال عن الكفارة ولم يقل عن فرض
الكفارة فالحاصل انه علم من التصور لمؤدة (قوله لا تكون الا فرشا) فيه نظر
فقد تكون مندوبة وذلك في امور منها ان الكفارة على الوطء في رمضان بخلاف
الموطوءة قال في الايباب ثم ينبغي نيب التكفير خروجه من خلاف من اوجبه شورى
(قوله وان لم يكن فيه كفارة) الرابع وجوها في العان على الكاذب فيه وعمل بتعدد
بتعدد الفاظه أو قيب كفارة واحدة الرابع التعدد كافي الانوار وان جرى في شرح
الجمعة على وجوب كفارة واحدة شورى وفي حل قوله وان لم يكن فيه كفارة اى
في العان بان كان مادقا اه وهذا اولى من يخرج كلاء على المرحوح بناء على انه
شهادة لا يمين لان التصريح عليه لا يصح لان الفرض انه من اليمين تكفي بغيره على
مقابله (قوله وذر لجراح) هو في حكم اليمين (قوله وخصاها) اى خصال مجموعها
لان القتل له خصلتان فقط كما اشار لذلك بقوله على ما بينتها الخ (قوله مؤمنة)
ولو بايمان احد ابويها أو تبا للدار أو اناسي كافي شرح مهر (قوله والحق بها
غيرها) اى في التضييد بايمان الرقية (قوله يجمع حرة سبيها) اى في ذمة فلا ينافي
ان آية القتل واردة في الخطأ ولا حرة فيه على الخطى قاله الشيخ في شرح الوردات

وبسطة

والحق بها غير ما يبايع اعلم اجماع حرة سبيها من القتل والجماع في رمضان

والظاهر ما وجدنا المطلق على القيد (٣٧٩) كافي حل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا لشهداء من رجالكم

وبسطة مما ينبغي مراجعته شورى وصبارة جري بما عدا ذلك في السبب
وفي عن قولهم القتل أي من حيث هو لا في أن الآية واردة في الخطأ (قوله
والظاهر) أي مع الحدود (قوله أو جلا الخ) هو مبني على أن الجمل ليس قياس
فلا يحتاج إلى الجمع فعلى هذا يكون الإيمان في غير كفارة القتل ثابتا نص
ومعنى حمل المطلق على القيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك القيد بأن يقيد
بقيد (قوله يميزها) أي هو مقتضى وجود الاعطاء منه أو من زيد عقابا
كافي عن ع من سم (قوله ولا عيب) بعبه اعتبار السلامة عند الأداء
لا الوجوب حتى لو كان معصاة الوجوب واعتقه بعد ذلك وقد صار سلبا الجزاء ثم
أن يحمل عقبه بأن اعتقه قبل العود في الظاهر فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب
أي ضمان أن مات قبل الوجوب المتبعا للجزاء كالومات المعجل في الزكاة قبل المول
فليراجع م و شورى (قوله لأن المقصود من اعتاق الرقيق) فيه أن هذا التحليل
يقتضي أن المعب عيا يضل بالمثل لا يميز باعتاقه بها لأن التحليل منف فيه
مع أن ع من صير بان البدن من يميز باعتاقه تبرعا ويمكن أن يزداد في التحليل مع
كونه في مقابلة شيء مبدونه (قوله ليتفرغ) أي حال أو لا حال أو لا مال أو لا غير
تدبر (قوله على القيام بكتايته) فيه نظر لجزءه الصغيره برياءى وأجيب بأن
المراد القدره حال أو لا (قوله كلام) أي خلاصه نفسه أن لم يكن له فقر أو غيره
أن كان له منفق شيئا (قوله يميز صغير) بناء على ظاهر السلامة فإن كان خلاف
ذلك تبين عدم الجزاء حل وهذا تقرير على قوله بلا عيب يضل بهل وذ كره صورا
ثمانية وقوله لا رجل الخ مسطور على التفرع لكنه تفرع على مفهوم ما ذكر
وذ كره صورا سبعة (قوله لا طلاق الآية) فيه أن الآية لم تقيد بعدم العوضيه وعدم
عيب يضل بالمثل فلو انكمتم بالطلاق بالنسبة اليها وقلتم بأجزائه مع العوض
والعيب وقد يجب بان التقيد بهما على من السنة تأمل (قوله الصغير) أي غير المميز
فاستبرأ في المرأة أن يكون مجزأ و زيادة على أن يكون ذلك يساوي عشره أمه
حل (قوله لا لها حق آدمي) وهو عوض فاحط لما حل (قوله أخرج) باسقاط حرف
الطفت ليعلم أنها ما كان فيه أحد مما يميز بالاولى ذى (قوله يمكنه) تتابع
مثنى) أي من غير مشقة لا تحتل عادة حل (قوله وأمر وأخرس) فان اجتمعا
أجزاء لأن من لازم أنخرس الأصلي الصمم ومن ولد أنخرس بشرط اسلامه تبعا
أو بأشارته الفهمه وإن لم يعمل خلافاً إن اشترط صلاته حل (قوله وأخشم) وهو
فاقد الشم حل (قوله لا فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولما جتمع جميع ما ذكر فانه

على القيد في قوله وأشهدوا
قوي حمل منكم (بلا عوض)
فان كان عوض كانت عمن
كفاية أن أعطيت أو أعطاني
زيد كذا يميز عن أنه لم يميز
الا عتاق لما بل ضم اليها قصد
العوض (و) بلا عيب يضل
بحمل) اخلا لا ينال
المقصود من اعتاق الرقيق
تكميل ماله ليتفرغ لوظائف
الاحرار من العبادات
وبغيرها وذلك انما يحصل
بقدرته على القيام بكتايته
والاصار كلاله في نفسه أو
غيره (فيصير صغير) ولو بان
يوم لا طلاق الآية ولا نه
يرى كبر فهو كالمرض يرى
بروء وفارق الفرة حيث
لا يميز فيه الصغير لا لها حق
آدمي ولان غرة الشيء
خيرام وأخرج أخرج يمكنه
تباع مثنى) بأن يكون
عمره غير شديدا (وأعور)
لم يصف عورده بصر عينه
السلبية متعاضداً بالعمل
(وأمر) أو أخرس فم الإشارة
وقتهم عنه (وأخشم) وقاد
أنه وأذنيه وأصابعه رجله
لأن فقد ذلك لا يخل بالعمل
بخلاف فاقداً أصابع يديه
(أو) فاقداً اثنين (من) أصبع غيرهما

(أو) فاقداً رجل أو خصر من يداً واثنين من كل منهما) وهذه من زيادة (أو) فاقداً اثنين (من) أصبع غيرهما
(أو) فاقداً (أربعة إهلام) لاخلال كل من الصفات المذكورة بالعمل

وهم بذلك لا يميزون زمن ولا قدح ولا قداما بعها ولا قداما صبح من ايام وسبابة وسلي وانه يميز فالتدخض من يد
 منهن من الاخرى ولا قدح من غير الايام فلو قدح فانه لما (٣٨٠) من الامابع الاربعة اجزاء لا يميز الجنين وان

انفصل الجنين عنه أشهر من الاعتاق
 لانه لا يصح حكم الحي (ولا مرض
 لا يري) برؤو (بسا) كذا سئل وهرم
 بخلاف من يري برؤو من لا يري
 برؤو ما ذرى اما في الاولى فوجود
 الرضا عند الاعتاق واما في الثانية
 فلان المدح كان بناء على ظن وقد
 بان خلافه بخلاف ما لم يقتض
 في بصره لا يميز والفرق تحقق
 اليأس في المي وعود البصر مرة
 جديدة بخلاف المرض (ولا يمنون
 انه اقل من جنونه تغلبا الا كذا
 بخلاف يمنون فاقته اكثر واستوى
 في الامران في يري (ويزري معلق)
 عنقه (صفة) كذا يري بغيره
 بنية الكفارة او بدلة كذا بصفة
 اخرى وتوجد قبل الاولى وذلك لغزو
 نصرته في كذا كان فيه معلق عنقه
 بصفة ويشترط كونه عند التعليق
 بصفة الاجزاء فلو قال لعبد انكافر اذا
 اسلمت فانت حر من كفارتك فاسلم
 لم يميز (وصفاً فريقي) اعتقهما من
 كفارتهم (واقبما) او في احدهما
 كما استظهره الزركشي وغيره (حرمسا)
 كان لعتق او مورا (او) رقيق لكر
 (سرى) اليه العتق مان كان الباقي له
 او لغيره وهو مورا بخلاف ما اذا
 كان مورا والفرق ان حصل مقصود

انفق من القتل من الرق في الاول دون الثاني ومقدم زياد في (ورقناه) اذا اعتقها (عن كفارتها) من
 سواء صرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذون وف ذونهما انصر عليه الاصل ام اطلق كما صرح به الامام
 ويصح العتق مشتق في الاولى وغير مشتق في الثانية

وذلك لحصول المقصود من اعتناق الرقيقين عن الكفارة بذلك (لأجل العتق المطلق لكفارة) عند وجود الصفة
 كان يقول لرققه أن دخلت الدار فانت حر ثم يقول فإني إن دخلتها فانت حر عن كفارتى ثم يدخلها مالا يعزى عن
 كفارته لانه مستحق العتق بالعتق الاول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا يعزى أم ولد ولا جميع كتابه لان صفها
 مستحق بالانلا والكتابة فيقع عنها دون الكفارة بخلاف ما سدا الكتاب فيعزى عنه عن الكفارة ولا من يعتق عليه
 بملكه بان يكون اسلا أو فرعا فلو تخلف كعبية كفارتهم يعزى لان حقهم مستحق بمجهه القترية فلا تصرف عنها الى الكفارة
 ولا مشترى بشرط العتق لانه (٣٨١) مستحق بالشرط ولما ذكر واحكم الاعتاق عن الكفارة بموضع
 ثم استطرذاذ كركمه

من كفارة واحدة ح (ل قوله لأجل العتق المطلق الخ) هو وما بعد ما شاة الى قيد من في
 الرقية زيادة على الثلاثة المتقدمة (قوله ولا مستحق عتق) أى استحقاقا ذاتيا لا يمكن
 العتق دفعة كما فهم من لفظ الاستحقاق ذاته وادونه الذاتي فيعتد بتعارفه
 ما عرفت قوله ويعزى مطلق بصفة لان المطلق بصفة يعزى التصرف فيه (قوله حكم
 الاعتاق عن الكفارة بموضع) وهو انه لا يعزى وقوله حكمه أى الاعتاق المذكور
 في غير ما الى الكفارة (قوله اعتق أم ولدك الخ) أى عتقك أو أطلقك أخذ من قوله
 أم ولدك الخ اعتق أم ولدك الخ ومن قوله ولومع قوله عتقك (قوله أى فوراً) والاعتق
 على المالك بما ناهى (قوله بكذا) ولوغى عتقك تجوز يلزم الطالب فيه العبد
 كالخلع جزئه الرافى من ل وعجابه م ورواه للموضع المسى ان ل كنهه والا
 فقيه العبد كالخلع فان قال بما ناهى لم يزمه شيء فان سكنت عن العوض لزمه قيمته على
 الامع ان صرح بين كفارتى أو عتق وكان عليه عتق ولم يقصد العتق عن نفسه
 كالقوله له اقتض دنى والا فلا اه (قوله ثم عتق عنه) عبارة م ورواه مع انه أى
 الطالب بملكه عتق لفظ الاعتاق الواقع بعد الاستدعاء لانه انما نقل للملك ثم عتق
 ذلك يعتق عليه لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين اطيع من مملوك بلفظ
 الاعتاق سماعه على ترتيب الشرط على المشروط اه ورواه بالشرط الملك والمشروط
 العتق فالضرب ان يقول سماعه على ترتيب الشرط على المشروط (قوله تضمن ذلك)
 أى قوله اعتق عبدك عتق (قوله سنفذ عن السيد) لانه لا يهمل ان تل فلا يتضمن قوله
 المذكور البيع (قوله فاحلنا) أى الرقيق أو عتق وشبهه الاطعام والسكوت فلا بد ان
 تكون الثلاثة فاحلة عن كفاية العتق البى كفارة الذهار وغيره ما شئنا من زنى
 (قوله مذقة ذلك) أى ما ذكر من الكفارة (قوله ويعزى ان بقدر الخ) معتمد والمراد
 بالعتق انساب ما بين منه فان استوفاه بقدر سنة ح (قوله وقضية ذلك) أى قوله

في غيرها تبعهم كالاصل
 في ذلك قلنت واعتاق ماله
 كمنه) أى فهو من جانب
 المالك معاوضة يشوبها تعليق
 ومن جانب السيد عى معاوضة
 يشوبها جاعة (فلو قال) لغيره
 (اعتق أم ولدك أو عبدك)
 ولومع قوله عتقك (بكذا ما عتق)
 أى فوراً (فقد الاعتاق به)
 لالتزامه الماه وكان ذلك
 اعتداء من السيد عى كاختلاع
 الاجنبى (أو قال اعفته)
 أى عبدك (عنى بكذا افضل
 ملكه الطالب به ثم عتق
 عنه لتضمن ذلك البيع لثوب
 العتق على الملك فكانه قال
 بعينه بكذا واقتضى عتق
 أم ولدك عتق عنه بمملكه
 له أم ولدك قال اعتق أم ولدك
 عنى بكذا افضل فان الاعتاق
 سنفذ عن السيد لا عن الطالب

ولا عرض (وأنما يلزم الاعتاق) ٩٦ يثبت عن الكفارة (من ملك رقيقاً أو عتقه فاضل عن كفاية موهبه)
 من نفسه وغيره نفقة وكسرة وسكنى وضواها لا يلحقه بمصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته نوع وفائدة
 قال الرافى وسكنوا عن قدر مرمدة ذلك ويعزى ان بقدره المالك وان بقدر سنة وموجب في الروضة منها ان فى
 وقضية ذلك انه لا تقل فيما عى أن منقولاً بالجمهور الاول وحزم البغوى

في تناولها الثاني على قياس ما منع في الزكاة اما ان لا يكمل ذلك كمن ملك ورقها وعحتاج الى خدمته لمرض او كبر او غفلة ما تمنع من خدمته او منصب ياتي ان يخدم نفسه فهو في حقه (٣٨٢) كالمدوم (فلا يلزمه بيع متعة)

ويجوز الخ (قوله ما منع في الزكاة) من ان التقير يصلي منهما كفاية سنة وهو ضعيف (قوله ما تمنع من خدمته) اي بحيث فصل لمصلحة لا لتحتل عادة كطعم جسمه او لوجوه دينية له وعليه يكون عطف بمسب من عطف الخاص على العام وعلى الاقل من عطف الخاص وقوله او منصب ظاهر انه لا فرق بين الذي يخدمه في البيت والذين يخدمون في داره (قوله ياتي ان يخدم نفسه) ظاهر ما عتبا وما من شأنه ذلك ويعد بمن اعتاد من ذكر خدمته نفسه وما رذلت خلة الداء اعتبارا ان فصل عن خادم يخدمه ح ل (قوله اي عقار) كذا قال الجمهور وليس مراد ابل المراد ما يستعمله الانسان من بناء او شجر او ارض او غيرها سميت بذلك لان الانسان يتسرع بتركها برماوى (قوله تصلي) دقيق يقتضيه اي بحيث لو اعادها وحصل منها رقة تقبى ما وسكنها وهو علة لا يبيع المني وقوله لزمه بيعها اي المذكور وان لم يخدم من يشتريه ما يحصل به الزائد وفي كلام شيخنا كحمره يبيع الفاضل ان وجده من يشتريه والا فلا يكلف بيعه اجمع ح ل الان كان الفاضل من غمها يكتفه العمر الغالب برماوى (قوله لحاجته البها) علة لاني في قوله فلا يلزمه بيع ذبعت الخ شيخنا (قوله لزمه بيعها) اي اذا كان الفاضل يحصل رقة تقبى ما وسكنها لان القدرة على بعض الرقة لا اثر لها من (قوله الفها) بومعنى الفها ان يكون بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا لتحتل عادة فلو اتسع السكن المألوف بحيث يكتفيه بيضه وباقية يحصل رقة لزمه فصلها ح ل قال م وفي شرحه وشاركه هنا ما في النج من لزوم بيع المألوف بان النج لا يذله ولا اعتاق يدل وما في النفس من عدم بقية خادم وسكن له بان الكفارة بدلا كما مر وان حقوقه تصالح حنية على المساعدة بخلاف حق الادعي ومن له اجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتفصيل الحق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة الى ثلثه لانه ايام فان اجتمعت قبل الصوم وجب الحق اعتبارا بوقت الاداء اه بالحرف (قوله يفتن) وان لم يكن فحاشا ح ل (قوله واشرعا) بان وجد الزريق لكن يحتاجه خدمته وليس المراد العجز الشرعي ان يجهده بأكثر من غي التل لانه حيلة لا يحدل الى الصوم كاتقدم قريبا (قوله وقت اداء) اي اذ اداه الكفارة اي اخرجها ولو لم يدرجها عليه بمدة طويلة لان وقت الرجوع هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت هود في الظهار والمعدن والعنبر عجزه وقت الاداء او قيل وقت الوجوب وعادة ح ل قوله وقت اداه اي اذ اداه لاخراج لانه لا يجب غورا وان عصى ببيعها ح ل (قوله وانما اعتبر العجز وقت الاداء) في قوله اذ ركبتى الكفارة يتلقى بها ما بحث ثم قال الثاني اذا اتى بها المكلف اي وقت سكنته اداه

اي عقار (ورأس مال) لقيدارة (وباشية لا يخل دخلها) من غلة الغنية وبيع مال التجارة وفواقد المشاة من نتائج غيره (عن ثلث) اي كفاية بمونة تفصيل دقيق يفتنه لحاجته الجبال يدل الى الصوم فان فصل دخلها عن ثلث لزمه بيعها وذكره للشافعيين زاد في (ولا) بيع (مسكن ورقين) فتمسك الفها) ليعبر بمقدار المال ورقين وقاسمها بان يخدم من السكن مسكا يكتفيه ورقين بقية وفتن الزريق رقة لا يخدمه ورقين يقتضيه فان لم يأنفها وجب بيعها لتفصيل عبده يقتضيه (ولا) يلزمه (شراء بنين) كان وجد ورقين لا يبيعه ماله الا بالأكثر من غي مثله ولا يدل الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يبيده ضمن المال (فان عجز للكفر عس اعتاق حسا او شرعا) (وقت اداه) لكفارة (مام) نهين (ولا) عن كفاية فالزريق لا يكفر الا بالصوم لانه مسعر اذ لا يك شيئا وليس له منه من الصوم ان اضربه الا في كفارة الظهار لتضره بدوام التعريم وانما اعتبر العجز وقت الاداء او وقت الوجوب

قيا ساعلى سائر الابدان
وتكفيه نية صوم الكفارة
(وان لم يرد) أى الولاء له
هبة فى العباد والمهبة لا يجب
العرض لها فى النية (فانه
انكسر) الشهر (الاول)
بان اثناسيا الصوم فى اثنائه
(اقه من الثالث ثلاثين)
لتعود الرجوع فيه الى الحلال
(ويقطع الولاء بوقت يوم
ولو بسنة) كرض أو سفر
غيب الاستئناف ولو كان
الغائب اليوم الاخير أو اليوم
الذى نسبت السنة له لالاف
(لا) بوقته (بفوجي)
وحشون من نفاس وانما
مستغرق لثانها كل منها
الصوم ولان الحيف لثانها
عنه فالتاقرء فى الشهرين
غاليا والحق به النفاس
والتاخير الى سن اليأس فيه
خطر وتصير بالاعدا هم من
تدبير بالمرض ونحو من زيادة
وذكر اوصاف الرقة
ومقتها والصوم من زيادتي
فى كفارة الجماع (فان يجزى)
عن صوم أو ولاد (لمرض يدهم
شهرين نفاس) أى ما قلن
المستقام من العادة فى مثله
أومن قول الاطباء وهذا
ما صحه فى الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذى لا يرجو زواله

الا كفارة الظهار فانها وقت أداءه وهو اذا غلبت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاءه
وهو اذا غلبت بعد العود والجماع صرح به الهنديسى ثم قال فانه حكم كفارة رجل حرم
بغيرها القضاء والاداء وذلك فى حكم كفارة الظهار ان آخرها قبل طهره نفسي أداءه
أو بعد قضاءه قاله الرويانى اه شوري (قوله قيا ساعلى سائر الابدان) كالوضوء
والتييم والصلاة ح ل (قوله صام شهرين) أى بالحلال وان قصا اه برماوى فلو
صامهما ثم تبين بعد صومه ان له لاوله ولم يكن عالما به لم يتعد صومه على الوجه
اعتبارا بما فى نفس الامر ج ر و د (قوله ويقطع الولاء) ويقطع فلا ح ل (قوله
ثلاثة) أى لثلاثين صام على انها علة لقوله غيب الاستئناف الخ وقيل انها
علة لقوله ولاد وعليه فكان الاتي بذكر مائة تأمل (قوله بفوجي) اعترض
بان الكلام فى كفارة الظهار وهو خاص بالرجل ولا يتصور منه حيف وأوجب
بصورته فى كفارة المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار
وجماع رمضان برماوى وعمل عدم قطع الولاء بفوجي الحيف اذ لم يمتد الصوم
عن الحيف فان كانت تقام كان كتمت عاداتها ان طهر شهرين وقضى فى الثالث
وجب عليها ان تقضى شهرى الطهر وتصوم فيما كان لم تقض ذلك وطرا الحيف قبل
تمام لثانها ويقطع الولاء شيئا عجزى وعجزت شح م ولا يفرقه بفوجي أى
فى كفارة القتل اذ كلامه فيد ان غير كفارة الظهار عليها اذ كر ويتصور أيضا
فى كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مفارقتها قريبها أو اذن قريبه أو وصيته
انتهت واعترض عن هذا التصور بانها حاشد لا يجب عليها التتابع لان التتابع
انما وجب فى حق الميت لئلا هو التخليط عليه وهذا لا يرجع فى حق الناب عنه فى
الصوم كما قدمنا شرح نفسه فى باب الصوم اه د (قوله فان يجزى لمرض يدهم شهرين
الخ) وانما لا ينظر زوال المرض للمرجوزة والصوم كاية تنظر المال الغائب للعق
لانه لا يقال لمن غاب ماله لم يصدق بقوله قال للساج بالمرض لا يستطيع الصوم ولان
حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض اه شرح الروض وصباح ح ل
قوله لمرض يدهم بخلاف المال الغائب اذ يجزى عن احضاره اكثر من شهرين حيث
لم يكثر بالصوم لانه كما قدمنا يمكنه الاخذ فى اسباب احضاره بخلاف المرض اه (قوله
لثانها كل منها الخ) أى مع عدم إمكان التعرض عنها فلا بد من يوم النحر وما اذا كان
لما عادت تقضى فيها عن نحو الحيف شهرين لا مكان التعرض عنها (قوله من العادة) أى
وعادة النفس فان اخلف الظن أو زال المرض الذى لا يرجى برونه لم يمتد الاطعام
(قوله قول الابداء) ولو زاد احدا منهم ع ش (قوله وهذا) أى ضبط المرض الذى يمتد

الذي انصرف عليه الامل واقتصاد عليه يوم اخرج تلك (الوشة قديمة) فلقه بالسوم اربلا له (ولو كانت المشقة
 (مشتق) وهو شدة الغلة أي شهوة الولد (أو غريزة زيادة رضى الملك) كفاقر ظهره ورجاع سن من مسكننا أهل زكاة دا
 هذا الآية السابقة وانما لم يجرى ترك سوم رمضان بعد الشبق لانه لا بد له (٢٨٤) والمسكين شامل للتقير كعكسه

كما قرئ في قسم الزكاة واخبر
 الصبي بالمسكين تأسيا
 بالكتاب العزيز ونرجع أهل
 زكاة غيره فلا يجرى دفعها
 لكافر ولا لهاشمي ومطلي
 ولا لمزالمها ولا لمن تلوته مؤنة
 ولا لرقيق لانها حق الله
 تعالى فاعتبر فيها صفات
 الزكاة تعبيرية بذلك أولى
 من قوله لا كافرا ولا هاشميا
 ومطليا ومن اقتصر
 في كفارة الجماع على المبال
 وأما خبر فاطمة أمك
 السابق في الصوم فقول كآيته
 في شرح الروض وغيره وقصيري
 ملك أولى من قوله كقر باطعام
 لاخراج ما لو غداهم أو عشاها
 بذلك فانه لا يكتفى وتكريري
 مدان من زيادة في لخرج ما لو غداهم
 بينهم فانه لا يكتفى اما كفارة
 القتل فلا تملك فيها اقتصادا
 على الولد فيها من الاعتاق
 ثم الصوم والمطالق انما يعمل
 على التقيد في الاوصاف دون
 الاصول كاحل مطلق اليد
 في التيمم على تقيدها بالرافق

في الوضوء ولم يعمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء وقلبه كما ذكر يكون (من جنس) والاولى
 ظاهرا كبر وشعر واقطع ولبن فلا يجرى لم ودقيق وسويق وهذا مع قول مدان من زيادة في كفارة الجماع

والاولى بقوله التملك على حاله وتبطل من في قوله من جنس التطور ابتدائية
لا سببية (قوله في ذمته) وحيث لا يصرح الوط على المظاهر قال بعض مشايخنا
وان لم يشق عليه تركه في ل على الجلال (قوله ولا يتبعض التقي ولا الصوم)
فلا اثر لبقدرته على بعض حق ولا بعض صوم فلا اراد ان يتق التقي والصوم شهره
لم يصح ح ل (قوله في ذمته) يخرجها اذا اصر فلا تقدر بعد اخراج ذلك البعض على
تغير الاطعام كالزينة او الصوم لم يجب الايمان بذلك لشروعه في الاطعام ح ل

(كتاب اللسان والتلف)

قدم اللسان في الترجمة لانه المقصود بالذات ولما كان التلف رسالة اليه ومقدما
عليه فقدمه في البيان فطغى عليه عطف مسبب على مسبب شيئا (قوله وهو لغة
الري) سلك في الترميز والتلف والتشوش لعل الكلام على اللسان (قوله
الري بالزنا) أي التسمية اليه يقال وما بكذا أي نسبته اليه ويحمل انه شبه الزنا
بسهو ري وانبات الري بتبديل (قوله في معرض التعبير) أي مقام اطهار العار
فخرج الشهود على الزنا والشهود بغير مريم الشينة بان شهد رجلان بزا الشينة لان
قصدهما الباطل شهادتهما لا التعبير في ثم اكنى وشاهد بن وخرج ايضا فقول
الرجل لبقستة مثلا بازانية فاجبة قال ح ل بردي على تعريف التلف والشاهد على
الزنا دون اربع فانه لم يربوا التعبير خصوصا اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع
فاعرض مع انهم ذنبة الآن يقال هم في حكم الذنبة ودعا عن التلف بصورة
الشهادة وفيه ان هذا اقل لا ياتي فيما اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع وايضا بما
يكون هذا لما دعا له الشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها وفي المصباح العار كل
شيء يلزم منه عيب او مسة وعبر بمكذبة لبعثه عليه وعبرته عليه به في نفسه
على المختار والباء قليلا فقال عيرته وجرانها رن أي تعابيان (قوله لغة) مصدر
لا عن أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللسان لان المصدر لم يلفظ وليس معنى لغويا
(قوله جملة المن) ككذب وكما قال ابن مالك فعل وفعلة فعل الجملة (قوله كلمات
معلومة) وجعلت في جانب المدعي مع أنها ايمان على الامع وخصة لغير الشينة
بزناها او صيابة لانساب عن الاختلاء اه م وليس لما بين يمتدح لانها
وفي القسامة اه م والمراد بالكلمات الجملة بما اذا فعير بالبعث وادار الكل
(قوله جملة المضطر) بمعنى أنها سبب دانة لغير المضطر ع ش على أي شأنه
الاضطرار الى تلك الايمان والافساق في كلامه ان له ان يلاعن وان كان معينه بينه
ح ل (قوله الى ذن من) فيه انه ليس مضطرا الى التلف وانما هو مضطر الى دفع

(فارحجن من جمع خصال
الكفاية (ان سقط الى الكفاية
عنه بل هي بقية في ذمته الى
ان يقدر على شيء من الامور

على الله عليه وسأل امر الاعراب
ان يكفر بما دفعه لمع اصحابه
بغير غدر على انها باقية في الذمة
حيث (فاذا قدر على خصاله)

من خصالها (فعلها) ولا يتبعض
التق ولا الصوم بخلاف

الاطعام حتى لو وجد بعض
مداخره لانه لا بد له من بقى

الباقى في ذمته وقول فان
عجز الى آخره من زيادتي في

كفار تغير الجماع
(كتاب اللسان والتلف)

بجهة وهو لغة الري وشريفا
الري بالزنا في معرض التعبير

وذكره في الترجمة من زيادتي
واللسان لغة مصدر لا عن

وقد يستعمل جملة المن وهو
العار والاعباد وشريفا كلمات

معادة جعلت جملة المضطر
الى تلف من لطف غراشه

والحق الصادق اولى في ربه
كاسياني

الحذ عنه وأجيب بأن كلامه على حذف مضاف قد يراد به دفع موجب القذف
وهو الحذف وقوله أني قذف من أي زوجة تلحق أي تلك الزوجة وذمها باعتبار القذف
وقوله فراشه أي المضطر والفراش هو الزوجة لأنها فراش زوجها فالخنى إلى
قذف زوجة لحلت نفسها وقوله والحق أي من قوله أي بالمضطر فهو عطف مسبب
على سبب وقيل تفسير وفيه نظر (قوله على حكمة الممن) وخصه بذلك دون
لفظ الغضب والشهادت مع اشتغالها علمها القرائن في الحجج والشهادات والايان
لان الشيء يشتهر بما فيه من الغريب وعليه جاءت أسماء السوراه ح ل ولان
الغضب يقع في جانب المرأة وبان الرجل أقوى ولان لسانه متقدم على لسانها
في الآية والواقع وقد ينفلت عن لسانها شرح الروض (قوله كلامن التلاخين)
يعد من الأخرى واللان مضمّن معنى البعد (قوله ذكرته في شرح الروض) وهو أن
هلال بن أمية قذف زوجة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرط بن سبياء
فقال لها لينت أودع في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأيت أحدنا مع امرأته رجلا
ينطلق فتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكره ذلك فقال هلال والذي
بطني بأني أفي لصا وقد ولينزل الله ما يبصر ظهري من الحذف نزلت الآيات (قوله
ما اشترى الخ) فيه أنه صدق بالكتابة لأنه يلاحظ في الحروف ولم يحتل غيره
(قوله وبإزانية) الآن يكون هذا القذف علما فلا يكون قذفا لا بينة كما سبق
في ذم من اسمه الخالق ولو قال لاراة بأجنبية أو لرجل يا غثى فعلق فصرح بالعرف
أه زى مفسا والذي في شرح م ر أن علق كتابة أه لان العلق مضاف لكمة الشيء
النفيس والقطف عند الإطلاق يحمل على معناه القوي ع ش على م ولكن
يصران لم ير القذف كما أتى به والدم وباعا هر صريجة لان الدهر الزنا
كما في الحديث ولما هر الجهر سم قاله م وبما خال بين الجبهة وبلاع الزب
ينبغي أن لا يكون صريفا للزنا لاحتمال بله بالدم س ل ورن قال
القبلي ولا كتابة شورى وهو سيدبل هو كتابة وبلاط صريح بخلاف بالوطى
فكتابة لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا الانقاط الشبهة المشهورة
بين الناس كمرس وسوس وطيرة وبأمن وككن وأنت لا تريد لاس م ر
(قوله مخرج صرم) أي إذا نه فلا يصدق بالإبلاج في فرج حائض لان مخرجه
لارض قال حل وذكر الزركشي ان الصواب كما قاله في الطلب أن يضيف الى وصفه
بالصريم ما يقتضى الزنا بأن يقول من غير شبهة الملك أو الخمل لاخر وطه المحرم
المذكور (قوله بان عطف الإبلاج) يقتضى ان محرم ما في المتن صفة للإبلاج وقوله بعد

وتبين لها الاشتغال على قذف
اللعن ولان كلامن التلاخين
سعدن الآخرها الضمير
الضام منها أبو الاصل
فيه قوله تعالى والذين يرمون
أزواجهن الآية وسبب
ترويض كونه في شرح الروض
ونعيم صريجه أي مخرج
القذف وهو ما يشتهر فيه
(كزيت) ولوم قوله في الجبل
(وإزاني وبإزانية) زنى
ذكر ك أو فرجك أو يذكرك
وان كسر النساء والكتابة
في خطاب الرجل أو صريجه
في خطاب المرأة وقال الرجل
بإزانية والمرأة بإزاني لان
اللعن في ذلك لا يجمع الفهم
ولا يرفع العار وكري بالإبلاج
خشعة أو خسران ما فاقدها
(مخرج صرم) بان وصف
الإبلاج فيه بالصريم

(أو) بالابلاج ذلك (دبر) فان لم يصف الاول بقدره لم يصرح بصدقه بالمال بل بالحق الثاني سواء اخو طيب بذلك رجل أم امرأة كان حاله أو بطلت في فرج محرم أو دبر أو لم يفرج في دبرك ولما أوجع في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ماله في زنى كان قال أردت ابلاجه في فرج حليته الحاضر أو المحرمه صدق بيئته (و) كقولهم (لخني زنى فراك) فان ذكر احدنا منكنا يتوهذان زيادتي (و) كقولهم (٣٨٧) (لو خير غلبت ابن فلان) هو صريح في تلف

أم القاطب (الانثى لمعان) يقيدونه بقول (ولم يستلق) أي لم يستلقه الثاني فليس صريحا بل كناية فيسأل فان قال أردت تصديق الثاني في نسبه أمه إلى الزنا فتاذي لما أردت ان الثاني نفاها وادعتي نسبه منه شرها أو لم يشبهه خلقا أو خلقا صدق بيئته ويصير بلا نداء أما لو قلنا لخي بعد استحقاقه فعصرم الآن يدعي احتمالا محكما كقولهم (يكن ابنه محين) فتاه فيصدق بيئته (و) كنياته كزنا وتزنا في الجبل) بالهمز فيها لا ان زنا وهو المصود بخلاف زنا في البيت لهمز فعصرم لاه لا يستعمل بمعنى المصود في البيت وتعود زاني الرخصة ان هذا كلام الغوي وان غيره قال ان لم يكن البيت درج مصداقه فيه فاصرمم قطعا وان كان فوجها انتهى

أوفي فرج محرم يمتص أمه لغة لفرج طعمه أشار بذلك إلى صحة كل منهما (قوله أو دبر) انظر منامع صدقه بالابلاج في دبر زوجته وان كان حراما إلا أنه لا يجب الحد إلا على التقاذي ولا على الفاعل وهل يجوزنا أولا أم سم الظاهر كما ينزخ من قوله وعن دبر حليته بعد قوله عن زنا فم قولم ولا يقمن تحيد الابلاج في الدبر يكونه على وجه الروايات إذا كان المتدوف زوجا أو زوجة والأبام كان خليقا يكون قد فاسطقا فإذا خال لها أو لم يفرج في دبرك وكانت خلية كان صريحا من غير قيد ولا فلا يصحكون صريحا إلا بالتقيد المذكور (قوله صدق بيئته) فهو صريح قبل الصرف وأما قوله أردت باليد دبر الحلية فهل قبل الظاهر ثم فهو صريح قبل الصرف ولو قال له زنت بيئته لزمه التعرّج ل وكتب أيضا قوله صدق بيئته أنه أن السكنا به أيضا قد صدق فيها بيئته فما الفرق وأجب بأن الاحتمال الذي يصدق فيه بيئته في الصريح مروج والاحتمال الذي يصدق فيه بيئته في السكنا به قوي مساو للاحتمال الآخر (قوله كزنا) أي لاحتمال أنه قلب الياء مرة فيكون قد فاد وان تكون المحرمه أصلية فلا يكون (قوله أو وجهها كناية) العتداته صريح مطلقا لان قصد المصود في البيت بعيدا كما قاله زى (قوله أو يا جبر) قال في المباح فبر العبد فجوهران باب قد فسق وزنا (قوله ويشبه الخ) معتمد من (قوله قوم) أي من المجمع فقد فسق العربي لعرب العرب وقوله ينزلون المطاح جمع أطلع وهو المكان المنخفض فيه فطاق المحاسبية فيه الماء (قوله بن العراقين) أي عراقي العرب وعراقي العجم (قوله لا يشبههم) أي لا يشبه من ينسب إليهم وقوله والخلق تقسّر (قوله ليست ابني) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثيرا ما سته مل عند حقوق الولد لوالده وعند شحه عليه ويرى فلا جانب حل (قوله كامر) أي في قوله لست ابن فلان وكان وجه معلوم أنه صريحا في قدس أمه من احتمال لفظه لم يكونه من وطء شبهة نادرة وطء الشبه فلم يحصل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وهذا يقرب ما ادعوه اطلاقهم أنه لو سركلا مع بذلك لا يقبل شرح م ر (قوله ويسأل)

وأوجهها كناية (و) كقولهم لغيره (زنى ذلك) أو دبرك (أو يا جبر) أو يا فاسق أو يا فاجر أو يا فاسقة (و) أنت تصبين الخلق أو لم أجعلك بكرا) سواء ظاهرا أو خفيا أو لم يبرها وان أو هم كلام الأصل كثيرا في قصصه بالزوجة في الأخيرة قال الزركشي ويشبه أنهم مصورة بمر لم لما تقدم اقتضاه مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (وعرضي بانطى) نسبة لانطاط قوم ينزلون المطاح من بني العراقين سموه انك لاستيقا لهم الماء من الأرض أي أخرجه منها والقنف فيه أن أراد لأم المخاطب حيث نسبته إلى غير من ينسب إليهم ويحتمل أنه يريد أنه لا يشبههم في السر والخلق وتصبري بالعري أعمر من تغييره بالانزوي (ولولده لست ابني) بخلافه في ولغيره كما يران الاب لاحتياجه إلى تدابير ولده يميل

فصدق منه (وهو من كذا) لان الحلال والاحتمال ليس قلنا) وان نواله ان النية ما تؤثر في الاحتمال للفظ الجري ولا احتمال له ما يؤثر فيهم فيقبل منه فهو اثر قرآن (٣٨٨) الاحوال للفظ الذي يقصده القذف ان لم يستعمل

غيره صريح والا فان فهم منه القذف برضا محكية والاقتريض (وقوله) لتغيره (زنت بك اقرايرنيا) على نفسه (وقذف) للجناب (ولما قال لزوجته يا زانية قتلت) جوابا (زنت بك) او انت اذني في قذافي لما لا يتناه لفظ القذف للصريح (وكافية) في قذفه لاحتمال ان تريد اثبات الزنا فتكون في الاولى محرقه وقاذفة لزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويميز وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعي ان زان وزناك كثره انسبني اليه وان تريد في الزنا لم يطاق غيرك ووطوك بسكاح فان كنت زانية فانت زاني ايضا وان في مني فلا تكون قاذفة وتصدق في ادراتها ذلك بمينها (او) قالت جوابا او انت اذني زنت وانت اذني مني محرقه بالزنا (وقاذفة) له ويسقط اقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لاية والذين يرمون المحصنات (او غيره عزز) لانه في محبة لا حد فيها

الظاهر ان المراد بذهب سواه لانه لا يجب لا ما يقوله على عدم القذف الا ان قال اريد زنا حره ا ح ل (قوله فصدق بيته) فان نكل حلفت واثقه الولد وزمه الحمد وله الامان لاسقاط الحمد (قوله وتقرضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعريض لفظ استعمل في معناه يلوح فيه فهو حقيقة ابدا ا ح (قوله اثر قرآن الاحوال) أي وهي ملغاة لاحتمالها وقساره ما ومن ثم لم يطعوا التعريض بالخطبة بصريحها وان توفرت القرأتين على ذلك شرج م د (قوله فاللفظ) أي يعلم ان اللفظ الذي يقصده القذف أي ذوقي به القذف يستعمل فيه وبه ينفع ما قاله الجرمي ان جعل قصدا القذف مقبوا بهم اشتراط التصديق الصريح وان الكفاية ففهم من وضعها القذف وانها وان تعريض يقصد هذا ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان ما لم يستعمل غيرها وضع لمس القذف وحده صريح والاحتمال وضعها القذف وغيره مكانة وما استعمل في غير موضع لعلم القذف بالكلية واتميا فهم المقصود منه بالقرأتين تعريض ا ح ل (قوله اقرايرنيا) قال في شرح الروض ان هذا صرح على انه لا يشترط الفصل في الاقرار بالزنا ما لو بشرطه وهو الاصح فلا شوري (قوله لاحتمال ان تريد) ليس هذا بمعنى ان يستعمل ايضا ان تريد انها هي الزانية دون عكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بتعين بل الاحتمالات كما جازية في المستثنين حتى الاول يكون جازيا في الثانية ايضا خلافا للصنيع الشارح رحمه الله تعالى ا ح شوري (قوله اثبات الزنا) أي لما قبله قبل نكاحها (قوله ويميز الواقع) لانه لا وقع مع قول المتر ومن قذف محصنا حد او غيره عزراه (قوله وميز) انظر وجه تميزه مع انها اقترت بالزنا (قوله قاذفة فقط) أي لا محقرة كما يفهم من قوله ان الزنا اقرارها بالزنا ضمنى وهو لا يكتفى على ان قولها ا ز اعنى يمكن ان يكون مجازاة فقط كما يؤخذ من قوله ما نسبني اليه (قوله) او ا ز اعنى (أي لا يطؤها في حال الجنون والدموهي) حيث غير زانية وايضا حرمة الفصل أشد دليل أن الموطوءة في الدرادا كان محصنا لا يرجع بخلاف الفاعل (قوله ومن قذف محصنا حد) قال م د ولو قذفه او قذف مورثه كان له قبله في الاولى على ان علم زنا وفي الثانية على ان لم يعلم زنا مورثه لانه بما جازي فسقط الحد قال الاكثرون ولا تصح الدعوى بالزنا والتخفيف الا في هذه امور (قوله صرح) وانما جعل للكافر محصنا في حد الزنا لانه ما له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقت زنا اضافته الى حال اسلامه او افاقته او غيرته بان اسلم الحرب بعد أسره ثم اخذت الامام رقه لان سبب حده افاقته الزنا الى حالة الكمال شرح م د وهذا التعريف

نظام

ولا كفارة سواء كان المذنب في حال كفره او بعد اسلامه في بيان الحد وشروطه في باب

الحدود والآثار المستفادة من هذه المسألة مكلف او مثله السكاح او الحذف ع د ا

ووطء محرمة لم تكن (قوله: ويرحلها) (٣٨٩) لبيان لم يوطء ووطئا غير ما ذكر بخلاف من زنا أو وطئ

حليته في دبرها أو محرمة لم تكن له
كثنته وعنته من نسيب أو زنا
قدس بمحرم أما الأول
فظاهر وأما الباقي فظاهر
منه وذلك علم إر القفة
لا تبطل وطئه زوجته في
هذه شبهة أو في حيض
أو نفاس أو أنه لمزوجة
أو المستنقة أو أمة أو له
أو مستكوبة بل أولى أو شهيد
وإن كان حراما لأنه ما ذكر
ولقيام الملك في الأولى والثانية
بأقسامها قولنا ويرحلها
من زنا في (فان يحل) شيئا
من ذلك بأن وطئ مؤنثا
يسقط النكاح بعد عصا
وإن تاب وحسن حاله (ويجوز
فأذنه) لأن العرض إذا انقصر
بذلك لم تقس عليه سواء
أفذه بذلك الزنا مثلاً من زنا
أكرام الملق (أو أرتد) مثلاً
فأذنه والفرق أن الزنا مثلاً
يكن ما أمكن فظهوره يدل
على سبق مثله غالباً لردة
عقبة واعتداله لا تنقضي غالباً
فلهذا ما ألدل على سبق
الاغتداء غالباً أو أنه يرى بفعل
أهم من تصدريه زنا (يرث
موجب قذف) من غير التحريم من
حد وقذف (كل الورثة)

ظاهر في المحرم المذكور ضرورة ما تبين من القصة غير شامل
لها وجبارة مل وأخصر مكلف حر لم يوطئ عتفه وهو شامل
الزنا (قوله يوطئ) محرم (الخ) عطفه على الزنا يعني أنه ليس زنا وهو كذلك لشبهة
الملك (قوله أو زنا) أي أو معاهرة كافي م ر (قوله أما الأول) ظاهر أي لأن
فأذنه ما ذكر (قوله وأما الباقي فظاهر) من (قوله) زوجته في دبرها أو لم يوطئ
أه تستعقبه النفوس أكثر من الزنا لأن أه أسكر ح ل أو لم يوطئ أه الفحش
طها وحر وإن كان الزنا الفحش شرعاً (قوله وبذلك) أي بتعريف المحرم بما ذكر
عش والانسب رجوع اسم الإشارة لقوله ضعيف الخ بليل ما بعده (قوله وإن كان
حرماً) راجع إلى مع وقوله لا تتفاء ما ذكر أي الزنا ووطء حليته في دبرها ووطء
محرمة المحرم كنه (قوله ولقيام الملك) أي ملك السكاح في الأولى ملك المهيمن
في الثانية ح ل (قوله مل قبل شياً) أي ولو لم يوطئ وقبل إقامة الحلق كما يعلم
من الق ح ل أي ولو لم يوطئ الشرع في الحلق م ر (قوله لم يوطئ) فادنه (ومنه يعلم
أن النفس إذا صدق منه شيء من ذلك كوطء أو لم يوطئ به الحر ووطء حليته
في دبرها حر عليه أي بغير استمن ذمه عند جميع العلماء إلا ما كان لا يتقنه ابن
حزم في كتاب البصائر اه شوري وعجالة شرح م ر ويحد فأذنه ولو نكح ذلك
الزنا لأن الزنا يدل على سبق مثله بحرمان العادة الإلهية بالصد لا ينكح في أولى مرة
كما ظاهراً عروبه منها حالاً لا يوطئ بها ولو لم يوطئ بها لم يوطئ بها في أولى مرة
الحكم وإن قل أن زنا يدل على سبق مثله قبل الحكم فلهذا والفرق بأن الحلق
يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (قوله لا العرض) هو محل المدح والذم من الإنسان
ويطلق على النفس وعلى الحساب أيضاً كما في التصاراه شيئاً (قوله لم يوطئ) كنه
أي خطه اعترض بحيث انتاب من الذنب كنه لا ذنب له واجب بأن ذلك بالقصة
للعقوبات الآخرة وبالإمكان في الخلل الديني حر وعش ملصق (قوله أو أرتد) أي
بعد القذف وقوله والفرق أي بين ما إذا أفذه ثم زنا مثلاً بعد ذفه وبين ما إذا
قذفه ثم أرتد المذنب فبعد فأذنه وقوله مثلاً أي أو وطئ الحر المحرم كنه أو دبر حليته
(قوله فأنها ما لا يدل الخ) أي ولو دل على ذلك لم يوطئ فأذنه لا سيما إن يكون مرتداً
حال التقف فلا يكون حصناً (قوله كل الورثة) أي على سبيل البدل وليس
المراد أن كل واحد برته والآن ذمه والحد بتعدد الورثة ذى قال م ر ومن الورثة
بيت المال فيس لا وأرتد لمناس (قوله حتى الزوجان) الصابة لا تدخل الشوري
فلا عن م ر ثم قذف الميت لا بره الزوج أو الزوجة على الأوجه لا تنقطع الوصلة

حتى الزوجان لأن ذلك حق أي ٩٨ يجب لتوقف استيفائه على مطالبته أو أي به وحق الأذى شأنه ذلك

بينهما ولا ينافية تصريحهم ببقاء آثاره كالحج بعد الموت لضعفها عن شمول سائر
 ما كان قبله شرح شيخنا جرح كالتشاح وانظر ما معني ارب غم الزوج والزوجة
 لحد قنف الميت هل قد رتبته الميت ثم انتقله للورث الا ان اوصاف الحال
 شورى والاقرب انه قد رتبته للميت ولا ثم انتقله للورثة وعليه يعني انه لو بقى
 الميت غرابية بعد الموت ونرض اهلومات الا ان ورتبه لا يثبت لهم شيء في الحد لانه
 حيث قد انتقله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجودا وقت الموت اه ع ش
 (قوله ولو كان المقدوف رقيقا) هو ظاهر فيما لو كان رقيقا كله فلو كان بعضا فلا حد
 لقاذفه لا انتفاء الحرية الكاملة ولكن يضر وهل تضر بره للورثة مع السيد والهاكم
 فيه نظر والذي ينبغي الثاني فيكون الهاكم ناسيا في الامتناع عن الورثة والسيد
 ع ش على م د (قوله شاهد ذلك) أي رتبته كل الورثة (قوله استوفاه سيده)
 ولو قنف السيد عبده فله بعد ان يطالب بالحرز فان مات المبدى سقط عن السيد
 لارثه لانه هو لا يستحق على نفسه اه برماوى وقوله لارثه الاول ان يقول لا نتقاله
 لان العبد لا يرث (قوله وسقط) أي بالنسبة لحقهم لا الحق اذ تعالي فلا يسقط
 فلا مانع ان يستوفيه ح ل وبجاءه شرح م د وسقط بغضوى عن كله بلوعنى عن
 بعض المذهب يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط استعزير بالغضوى ما به ا ل لا مانع
 أن يستوفيه لان الساقط حق الادعى والذي يستوفيه الامام حق الله لا مصلحة
 (قوله اوعى بضه) ظاهر ان المعقوع البعض يسقط حق العاقب وليس كذلك كما
 تقدم وبجاءه ع ش قوله للعاقب كله أي كان للعاقب اذ اعنى عن البعض العود
 واستيفاء حقه بكامله لانه اذ اعنى عن البعض لا يسقط شيء منه وبجاءه البرماوى
 قوله فلا ساقى أي ولو واحد او اقلهم نصيا (قوله لان موجه) أي القنف وقوله
 بلاى عن الآخر يعنى ان لكل أن يستوفيه وقوله مبعضا أي مجزئا كثلث وربيع
 مثلا وقوله بان لبعضهم أي فى القنف
 (فصل فى ذنف الزوج زوجته) *
 أي فى حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيئا والوجوب علم من كلام المصنف
 صريحان جعل قوله مع قنف وامان راجعا للزوم النسي أيضا وضمانا جعل راجعا
 لحرمة النسي فقط حكما هو ظاهر كلام الشارح حيث قال فيمران ولم يقل في زمان
 ويمران الا ان يقال استغنى عن ذكر الزوم بذكره سابقا بقوله في زمانه أيضا
 ويكون اخذ من هذا كما هو عادته (قوله قنف زوجة) لم يقل زوجته لانها حيث
 معرفة المعارف لا تؤم بالجلد كما نبه عليه ع ن قال ابن مالك ونعتوا بالجملة
 منكر الخ (قوله بان زناه) أي رأى ما يحمله وهو الذكر في الفرج لان الزنا معنى لا يرى

ولو كان القنف في رقيقا
 ومات قبل استيفاء الحرز
 استوفاه سيده (ويستقط
 معق) عنه منهم اومن المقدوف
 بان قنف حياتهم عن قبل
 موته واثارت القاذف له
 (ولوعنى بعضهم) عنه اوعى
 بضه (فلا ساقى كله) أي
 استفاء كله لا محتى ثبت
 لكل منهم كولاية التزوج
 بحق المشقة وفارق العود
 حيث يسقط كله بغض بعضهم
 بان اقوديد لا يعدل اليه
 وهو الذي يفسل موجب
 القنف ولان موجه ثبت
 لكل منهم بدلا والقوديت
 لكل منهم مبعضا ولذلك
 صرح الماوردي بان لبعضهم
 أن يفرد بطلبه الكل
 واستيفائه سواء أحضر
 الباقون وكلوا أم لا وفيصيرى
 بالموجب أهمهم تغيير بالحد
 (فصل فى قنف الزوج زوجته)
 له قنف زوجة له (علم زناها)
 بان رأه بعينه (أو نذته) طلبا
 مؤكدا

ولست الباء المصدر بل بمعنى الكافي لأن مثل الرؤية أخبار عدد استوار فيه به
 العلم أيضا شيئا (قوله كشاد زناها) أي كلفني المستغاد من الشياع فليبدأ
 مثال لما يستغاده القنن لا القنن شيئا (قوله وانما جازيخ) هذا وارد على قوله
 قنن زوجة الخ يعني أنه كيف حازله الأمر الجاهل والقنف مع أن الزنا انما يجب
 باقرار أو بيعة لا بعلمه وظنه فكان مقتضاه أنه لا يجوز له القنف إلا أن ثبت زناها
 بأحدى الطريقين المذكورتين وقال بعضهم أنه وارد على القنن لأعلى العلم وهو
 ظاهر وأجاب عنه بقوله لا احتياجه وأما قوله المرتب عليه الخ فبيان للواقع لا دخل له
 في إلا راد فله حيث شاء أي حين إذ نتهه فناما وكذا (قوله على ذلك) أي جواز
 القنف (قوله والاولى الخ) فيه تصريح بأن له ما حكم به عليه ما هنا في
 بالفاحشة ح (قوله هذا) أي جواز القنف والاولى حذف قوله كله لأن
 المتقدم حكم واحد (قوله فان أنت) أي الزوجة لا بقيد أنه علم أو نكح زناها ليحصل
 ما لو أتى ولو لم يعلم بغير زناها إلا في قوله وانما يلزمه فذهبنا لا تكرار ح ل
 أي لا نالوقنا الضمير في أنت للزوجة التي علم أو نكح زناها ليكون قوله الآتي وانما
 يلزمه تذهبها إذ اظم الخ مكرام مع هذا لأن الفرض حيثما أنه علم أو نكح زناها فيكون
 عبر صراح اليه يلزم عليه أيضا أنه لا يلزمه البتة إلا أن علم أو نكح زناها مع أنه يلزمه
 مطلقا كان يكره من شبهة وأما القنف فلا يلزمه إلا أن علم أو نكح زناها كما في (قوله
 ولا أكثر منها الخ) أي حتى يمكن كونه منه ظاهرا والافلو له تملكه ووسنة أشهر من
 الوطء والعقد كان منفعاته قطعا فلا حاجة لنفسه وهو راجع للمستلزمين قال بعضهم
 والاولى أن يقول ولا حكم بمنه أي من الذين يصدق بالسنة وأجيب بأن المراد
 ولا أكثر منها ولو لمصلحة فيصدق بها ولكن بنا فيه قول زى و قل أن السنة ملحقة
 بما فوقها والاربع سنين ملحقة بما دونها فالجواب أنهم لم يمتدوا هنا لحظا للوضع
 والوطء احتياطا لتسببه إلا أن يحصل كلامهما على السنة من الوطء كأدله
 عليه قول المصنف أو ولدته وكون سنة أشهر من الوطء فان مفهومه أنه إذا ولدته
 لسنة أشهر من الوطء لمفهوما أو السنة من العقد فهي ملحقة بما دونها حكم ما دله
 عليه قول الشارح هنا ولا أكثر منها من العقد وقوله بعد وانما سبق به يمكنه
 والا كان ولدته لسنة أشهر من العقد فلا يلاعن نفسه لا تنقضاء كونه منه فهو منفي
 عنه باللعان وقولهم العقد للناسب لما مر أن قول من لمكان الاجتماع بعد
 العقد لا معترض على الأصل في تعيينه بذلك في الرجعة (قوله أو لا يثبتها) مثال
 بغير زناها وما قبله أي الثلاث ضرورية مثال لعله ح (قوله منه) حال من ما ذم عنه

كشيع زناها بغيره من القرينة
 كان زانما بغيره أو زانما
 يخرج من عنده فلا يثبت
 مجرد الشياع لأنه قد يشبهه
 عدوها أوله أو من جامع
 فيها فلم يفر بشيء ولا مجرد
 القرينة كالقرينة المذكورة
 لأنه راد دخل بغيره الخ
 أو مرة أو جامع وانما جازله
 القنف حيثما المرتب عليه
 اللسان الذي يقتضيه من
 الحد لا احتياجه إلى الانتقام
 من الخاطئة فإنها رافضة ولا يكاد
 يساعده على إثباته أو قراره
 والاولى أن يستمر عليها
 ويقتضيه أن كرهها إذا كله
 حيث لا ولد (فان أنت ولد
 فان علم أو نكح زناها كذا
 (فليس منه) مع إمكان
 كونه منه نكحها (بأن
 لم يوطأها أو ولدته لا وكون سنة
 أشهر) من هذه التي هي أقل
 مدة الحمل ولا أكثر منه من
 العقد أو ولدته أربع سنين
 من وطء (التي هي أكثر
 مدة الحمل وفي معنى الوطء
 استدخال المني (أو لا يثبتها)
 أي بين دون سنة أشهر
 وفوق أربع سنين (منه)
 ومن زناها بعد استبراء بغيره
 لزمه نفيه لأن تركه ينقض استلحاقه واستلحاقه من أي من منه حر لم يصرم حتى من هو منه

وهو في الأخيرة ما صحبه في أصل الروضة - وإنني صحبه الأصل كالشرح الصغير في ساحل التي لكن الأولى له أن لا ينفعه
 لأن الحمل قد تضمن وطريق تقيه العمان المسبوق بالتقدي فلازمه أيضا وانما يلزم قد نفها اذا علم زناها فلو أنه كاس
 في جوازها فلا فلا تخلفها لجواز أن يكون أو لم يكن وله شبهة (٣٩٢) أو قد خيل (والا) أي زنا لم علم ولم يظن

أول من وقع بينهما حال حكوته محسوبة أنه من وطئه ومن زنا أي علمه أو ظننه
 فلا حظ هذا أجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أي واقع
 بعد استبراء فوصفة زنا يعني أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فأبعد الوطء
 بعد الاستبراء منه كأن وطئها ثم حاضت ثم زنت ثم أتت بولد لثمانية أشهر من الوطء
 ولستة من الزنا (قوله وهو) أي لزوم التي وقوله في الأخيرة هي قوله وأوليا بينهما الخ
 (قوله وطريق تقيه الخ) مراده هنا تكميل اللغاية إذا كان مقتضاها أن يقول لزمه
 التقدي لان قوله فان أتت الخ مقابل لقوله قد تقى زوجة الخ وترك المصنف المقابلة
 ليشمل كلامه لزوم في الولد من وطء الشبهة رعلم من قوله وطريق تقيه الخ أنه
 لا عبرة بما اشهر بين العوام من تقى ولده عنه عند عقوبته ولو كتب بذلك جهة
 من غير لسان غيره عند موته قطعا لعدم انتفاء نسبه عنه حيث قد (قوله وانما يلزمه
 الخ) هذا غير محتاج اليه لان القسم أنه علم أو ظن زناها واجب بان الصغير راجع
 فزوجته لا بالقبه المذكور كآخذه (قوله بان ولده الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح
 هنا أربع صور هي مفهوم قوله أرلما بينهما الخ لانه مضمّن قيدين لان معناه بان
 لا يسكر دون ستة أشهر ولا فوق أربع سنين وأشار للقوله وبها الصورة الأولى
 والرابعة وقوله بعد استبراء قيد آخر في قوله ومن زنا قيد ملحوظ قد مر علمه
 أو ظننه فتكون القيود أربعا (قوله وكذا من الوطء) فصله بذكر الآية عتر زائد
 الملحوظ وقوله مع أي الاستبراء (قوله أو ولده لفريق أربع سنين الخ) لا يتصور
 هذا إلا بسبق الزنا على وطء الزوج مع أن الغرض أن الزنا بدو طئه فأقول (قوله فيما
 ذكر) أي في قوله وأوليا بينهما ومن زنا الخ ولحق ومن استبراء مع أن مجرد
 شروعه في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب عنه بقوله لا به أي
 الزنا مستند العمان أي وإذا كان مستنده حسب المقتضاه (قوله لامن الاستبراء)
 أي من أوله لان ما على هذا القول بالشروع في الحيض من عدم الحمل كما قاله الخليل
 (قوله لالتقاء عامر) وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله ومن اعتبا ولادة الخ أي
 في الصورة الثمانية (قوله فيجرمان) أي بالنسبة لظني الزوج وأما بالنسبة لتلطي
 فمراس فيجوز أن كآخذه (قوله جوازها) منيف (قوله كما إذا لم يكن ولد) بيان
 لتقيس عليه (قوله في لزوم التي) أي مع التقدي والعمان أي فيما إذا علم أو ظن أنه ليس
 منه وقوله وعرسته الخ أي فيما إذا لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه كآخذه فلو لمع التقدي

أول من منه بان ولده لم دون
 ستة أشهر من الزنا أو لوقته
 ودون فوق أربع سنين منه
 ومن الوطء بلا استبراء وكذا
 من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن
 زناها أو ولده لفريق أربع
 سنين من الزنا ودون فوق
 دون ستة أشهر من الوطء
 (حرم) فقيه رجاء للفرش
 ولا عبرة برؤية بيدها في نفسه
 وانما اعتبرت المدة فيما ذكر
 من الزنا لامن الاستبراء لانه
 مستند العمان فأولده لم دون
 ستة أشهر منه ولا أكثر من
 دونها من الاستبراء فثبتا أنه
 ليس من ذلك الزنا فيصير
 وجوده كعدمه فلا يجوز
 التي رجاء للفرش وما ذكرته
 من حرمة التي مع الاستبراء
 المنبذ عامر ومن اعتبار
 المدة من الاستبراء والذي
 صحبه الأصل حل التي
 واعتبار ولده من الاستبراء
 (مع تقدي ولعان) فيجرمان
 وان علم زناها وقال الامم
 القاسم جوازها انتقاما منها
 كما إذا لم يكن ولد وعارضوه
 بذن الوطء غير بنسبة لانه

أي الزنا وإنما عليها بالامان لا بهير يدك وتطلق فيه إلا لئلا فلا يحمل هنا الضرر لمرض
 في سقام وتفرق يمكن بالطلاق

فانه يصرح به ما ذكره رعاية

لغرض ولان الماء قد يستحق

الى الرجم من غير ان يحبس به

وفي كلامه زيادات يعرفها

الناظر فيه مع كلام الامل

(فصل في كيفية اللعان)

وشروطه وغرفته والاصل فيه

الايات المساحة وأركانه

ثلاثة لفظ وقذف سابق

حايه وزوج يصح طلاقه

كما يعلم بما يأتي (لعانه)

أي الزوج (قوله أو يسا)

من المرات (أشهد بالله اني

لن الصادق) فيما رويت به

هذه من الزنا أي زوجته

(وناسية) من كلمات لعانه

(ان لعنة الله على ان كنت

من الكاذبين فيه) أي فيما

رويت به هذه من الزنا هذا

ان حضرت (فان غابت ميزها

عن غيرها باسمه أو رفع نسبه

وكررت كلمات الشهادة

لما كيد الامر ولانها اقيمت

من الزوج مقام أربعة

شهود من غير اتيان عليها

الحد وهي في الحقيقة أيمان

وأما الكلمة الخامسة فؤك

لما عاد الأربع (وان نفي وله

قال في كل) من الكلمات

النجس (وان وله ما أوهه

واللعان راجع للزعم التني وحرمة فيه ما على التوزيع كما رأت شيخنا وقال ع ش

واحسان لقوله وحرمة وفيه قصور والتبصير بالقذف في جانب وطء الشبهة فيه مقبوز

فالمراد بالقذف مطلق الرجم بالاساية شيخنا عززي (قوله مع التقذف واللعان) أي

مع ذكر الوطء أي ان الغنوط على فرائشه سواء قال بشبهة أو سكته من ذلك

وفي اطلاق التقذف على ذلك مقبوز ل (قوله كما ووطئ) وعزل) مثل ذلك ما اذا

وطئ ولم يزل كما يشعر به التعليق بان الماء قد سبق الخ من ل قال هو في اتهامات

الاولاد والعزل سذر امن الولد كبره وان اذنت فيه للعزل عن حاشرة كانت أو أمة

لا به طريق الى قطع النسب اه (قوله ما ذكر) أي التني والتقذف واللعان

● (فصل في كيفية اللعان وشروطه وغرفته) وهي قوله بعد ويطعن بطنه

انفساخ حرمة مؤبد قومًا بينهما قوله و ن قتلًا بزمان الخ (قوله والاصل فيه)

الاولى أنه في ول والاصل فيها أي في كيفية اللعان ليسكون في اعادة الاستدلال

بالآيات فائدة لانه ذكرها سابقا ليل على أصل اللعان ومنها على كيفية تأكل

(قوله لفظ) أي مخصوص وما في معناه من اشارة الى الخس أو كونه كاسيأتي ح ل

(قوله وقذف) في هذه من الاركان نظرا لانه سبب وأيضا قد يجد اللعان بدونه

كما اذا كان نفي وله من وطء شبهة (قوله و زوج) يشمل الذكر والأنثى ح ل فقوله

يصح من لاقته مضاف لفاعله أي مفعوله لكن يراد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له بالنظر

لأروحة لان طلاق الزوج لما يصح مطلقا فالاولى جعل الطلاق مضافا للفاعل ويراد

طلاقة ما تفصلا اذا تزوجه اليها (قوله لاني) بكسر الهمزة وجود الام المعلقة (قوله

من الزنا) أي ان قد نهى بالزنا والاقال من اصابته غيري كما يأتي ح ل (قوله لعنة

الله) بكسر الهمزة مفعول القول (قوله فان غابت) أي من المداد وعن المجلس ائذ

أولغير مشرح م (قوله من غيره) أو منه (قوله وهي في الحقيقة أيمان) ومن ثم

صحت من الآخرس ولو كانت شهادة قلم صحت منه لان شهادته بالاشارة لا يتبدل

ها كما تقدم (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره أنه يأتي في الخامسة هذا

اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه فعمل المراد أنه يأتي فيها بما

يناسب كان يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما وبتبها من الزنا

وفي أن الولد من الزنا وليس مني اه وشيخي على م (قوله فؤكدة) أي فلا كفارة

فيها (قوله وهذا الولد) أو جملها ان كانت ملاملا (قوله لا بد منه) أي من قوله ليس مني

معتمد (قوله لا احتمال الخ) فان قلت اليمين على نية السكف وعله فنية ذلك

لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية السكف بالنظر لزوم الكفارة ع ش

الولد ان حضر (من زنا) وان لم ٩٩ يفت يعل ليس مني حلا لفظ الزنا على حقيقة وهذا ما صح

في أصل الروضة كالشرح المخير عن الاكثيرين لا بد منه لاحتمال أن يعتد

أن الوطء شبهة وتلاو حرقية كلام الأصل وأما الاقتصا عليه فلا يمكن لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقا
ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات أحتاج في نفيه إلى إعادة المعان ولا تحتاج المرأة إلى إعادة معانها (ولما ناقشنا
بعد) (أيما) أشهد بالله أمتنى الكاذبين فيما راني به من الزنا (خامسة) من كلمات معانها (أن غضب الله على أن كان
من الصادقين فيه) أي فيما راني به من الزنا لا يات السابقة وتشير إليه في الحضور وتعرف في الغيبة كما في جانبها
في الكلمات الخمس ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأن معانها لا يؤثر فيه وحسن المعنى بجانبه والغضب بجانبها لأن جرمة
الزنا تقع من جرمة العتق ولذلك تفاوت الحدان ولا يبينان (٣٩٤) غضبها أغلظ من لغته فنصت

المرأة بالانتماء أغلظ العقوبتين
على م د (قوله أن الوطء شبهة زنا) أي وطئه لها شبهة بأن نلتها الجنية فهي
شبهة صورية وهو واضح أن سكان يمكن أن يشبهه عليه ذلك ح ل (قوله وأما
الاقتصا عليه) بأن يقول هذا الولد ليس مني ح ل (قوله ولا تحتاج المرأة الخ)
لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط هدم لسانها على معانها لا نقول قد تقدم
بالنسبة لسقوط الحد عنه وإنما عيدين في الولد الخاصة شورى وبما ذكره شرح حجر
وإن كان قد شبهه ذكره في كل من الكلمات الخمس ليتقى عنه لا يصح لمعانه
وإن لم يغفل في واحدة صح لمعانه بالنسبة لعدة معانها وإن وجبت إعادة
بالنسبة لتقوى الولد انتهت (قوله إلى إعادة معانها) أي أن لا عنت (قوله أغلظ) لأنه
الاتهام بالزنا وبسبب الأمانة الطرد عن الرحمة ح ل (قوله هذا كاه) أي قوله لمعانه الخ
(قوله والا) أي ران لم يكن قذف أو كان قذف وأثبتته عليه شبهة ففتت الأصوات
فقوله بأن سكان المعان الخ تصوير الأول وقوله أو أثبتته الخ تصوير الثانية (قوله
فلا حاجة بها الخ) أي لو حكمها كم بصحة تقديمه تنقض حكمه ح ل (قوله كما يأتي)
وهو قوله أنباء على نظم الآيات السابقة (قوله وشرط ولاء الكلمات) والأوجه
اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح المعان
شرح م د وقوله بما مر في الفاتحة أي فيض السكوت السجد الطويل والبصر الذي
قصده قطع المعان والذكر الذي لم ينطق بعملية المعان وكتب أيضا قوله بما مر
في الفاتحة يؤخذ منه أنه لو لم ير الالكلمات لجعله بذلك أو نسيبته لم يضر ع ش
عليه (قوله الفصل الطويل) أو الكلمة الأجنبية ح ل ولعل الفرق بين هذا
وأيام القسامة حيث أكتفى بها ولو متفرقة أنهم لما اعتبروا هنا لفظ المعن بعد
جمله الأربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا يفرق بأجزائه
كما في الصلاة المركبة من ركعات ع ش على م د (قوله وتلقين فاضل) أو وعكم

هذا كله أن كان قذف ولم يجنبه
عليه بينة والأمان كان
اللعان لتقوى ولد كان احتمال
كونه من وطء شبهة أو أثبت
قذفه بينة قال في الأول
فيما راني به من ما به غيري
لها على فرائض وأن هذا الولد
من تلك الأسابة لي آخر
كلمات المعان وفي الثاني
فيما أثبتت على من رمي أياها
بأنها إلى آخره ولا تلاحظ
المرأة في الأول إذا لاحدها
هذا المعان حتى يسقط
بمعانها وإذا دلفظ بعده
اشتراط تأخر معانها عن
معانها لأن معانها لا يسقط
العقوبة وإنما عقب العقوبة
عليها لمعانه أولا فلا حاجة
بها إلى أن تلاحظ قبله وإنما
لفظ خاصة اشتراط تأخر
لفظي المعن والغضب عن

الكلمات الأربع لما يأتي ولأن المعنى أن كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب أن سكان
تقدمها وإذا نادى بقسم المعان بما ذكر ما صرح به الأصل من أنه لا بد لفظ شهادة أو غضب أو لعن بشيء كان يقال أحلف
أو أقسم بالله أنباء على نظم الآيات السابقة وكذا لو نادى كراجل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر
الفصل الطويل أما الولاء بين معاني الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين فاضل) أي المعان

أي لسانه فيقول له قل كذا ولم أقول كذا فلا يصح اللسان غير متحقق كسائر الأيمان وظاهر أن السيد في ذلك كاتعاض لان له أن يتولى لسان رقيقه (٢٩٥) (ومع) اللسان (بغير عربة) وان مرهفها لان اللسان بين

أوشدها وتوصفا في التماس
سواء أنه لم يمسس القضاي
غيرها وجب مترجما (و) صح
(من) شخص (أخرس) بأشانة
مفهمة أو كتابة) كسائر
تصرفاته وليس ذلك كالشهادة
منه لغير روقه اليه دونها
لان الناطقين يقرمون بها
ولان الغلب في ايمان معنى
اليمين دون الشهادة (كغفل)
من ينادي فيصبح بغير عربة
ومن أخرس بأشانة مفهمة
أو كتابة لماذا كره فان لم يكن
له واحدة منهم الإصح فذنه
واللسانه كسائر تصرفاته
لنحذر الوقوف على ما يرد
(ومن غفل) للسان كغفل
اليمين بتعدد أسماء الله تعالى
لكن لا تخطئ على من لا يقتل
دينا كالزديق والدهري
ويخطئ (بزمان وهو عدد)
صلاته (عصر) لان اليمين الفاجرة
حيثما انقلبت عقوبة الجرماء
فيه في الصبحين (و) بد صلاة
(عصر) يوم (جمعة أولى)
ان اتفق ذلك أو لم يهل لان
ساعة الاجابة فيه عند بعضهم
وهي ادعوان في الخامسة

ان كان اللسان لدفع الحلفان كان لثني اليمين من التحكيم لان للولد مقام في النسب
فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان باله والافلا يجوز التحكيم ل (قوله
لكلماته) أي لكل منها ح ل وفي سم والظاهر أنه يمكن أمره بها اجازة بان
يقوله قل كليات اللسان اه وعجالة الشورى قال شيئا والمراد بطقينه كلماته
أن يأمر بها لان نطاقها القاضى بخلافه لما يرميه كلام الشارع في بعض كتيبه اه
وقد يدل على أن المراد بالثقة أمره بذلك قول الشارع كسائر الأيمان لان الأيمان
لا يشترط فيها ثلثين شكل كلماتها ولا أن نطاقها القاضى بل الذي يشترط أمر
القاضى بها إلا أن قول الشارع أي لكلماته قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي
لا يثبت به يرتفعين حتى يسقط عنه الحد وان كان يجب عليه الكفارات الأربع
مكذبه فيه شيئا (قوله كسائر الأيمان) أي من حيث أنه لا يثبت بها قبل أمر القاضى
لأنه يشترط أن ياتى كلماتها كذا ينقض شيئا اه شورى (قوله ومع بغير عربة)
وانما صح بغيرها مع اشتماله على لفظ القرآن لان القرآن ليس مقصودا وانما هو
حكاية له وقد وافق لفظه لفظه (قوله أو كتابة) ولابد أن ينوى في الكتابة أنه نوى
اللعان ح ل وقال زى قوله أو كتابة بخلافه مرة قبل ألف واذا لعن الآخر
بالأشارة أشار بكلمة الشهادة بأربعين بكلمة اللعن فاداعن بالكتابة كتب
كلمة شهادة أربعين بكلمة اللعن مرة ولو كتب الشهادة وأشار إليها بأصابع اه
تصحح ولو أنطلق لسانه في إنشاء اللعن فعل يبنى أو يستأنف تردد والقياس البناء
اه زى (قوله لماذا كره) واجمع لقوله ومن أخرس الخ والذي ذكره قوله كسائر
تصرفاته (قوله والدهري) يضم الدال والفتح وهو المعطل للسان أي الساقط له قال
الامام القزالي الدهريون طائفة من الاقدمين جردوا الصانع المدبر للعالم وزعموا
أن العالم بزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطقة والنطقة من حيوان كذلك
كان وكذلك يكون وهو لا هم الزائدة اه ح ل والفتح والظاهر ح ف وعجالة
الصاح والدهري بالضم المسن والفتح المحدث قال نطلب كلاهما منسوب الى الدهر
وهم برما غير وافي النسب اه ع ش (قوله بعد صلاة عصر) ليست بتدبير جرى
على المالبس من فعل الصلاة أو ل الوقت والا فلا خرب فعل الايمان قبل فعلها ع ش
(قوله يوم جمعة) لأنه أشرف أيام الاسبوع (قوله بين الركن الاسود) أي الذي فيه
الحجر الاسود زى قال الزركشي أشرف منه الحجر لان بعضه من البيت وكان اقتيام
أنه يكون في البيت لكن صين عن ذلك ح ل قال جر والمراد بالبيت هنا البيت

باللحن والغضب والطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من فبادي (ويكمن وهو أشرف بلد) أي اللعان (فبكرة
بين الركن) الاسود (والقسام) أي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام

وهو المسمى بالحليم (وبالبيان) أي بيت القدس (عند المصطفى) من المدينة وغيرها (على النهر) بالجامع وتصير
بني هو المواقف لما حصر في أصل الروضة من أنها يسعدان المير بخلق قصير الأصل بعنده (وبسبب مسعد لسميه
حدث أكبر) محرمة ممكنة فيه ومخرج القاضى أوثابه إليه بخلاف الكافر فيحفظ عليه بما يأتى فان أريد له
في المسجد فقير المسجد المحرم مكن منه وان كان به حدث أكبر (٢٩٦) وأمن في نحو الخبيث تأليف السيد

وتصير بذلك مرق بالقرض
بخلق قوله ناض باب
مسعد (وببيعة وكيسة وبنت
نار لاهلها) ودم الماوى
في الأول واليود في الثاني
والجوس في الثالث لانهم
يعظمونها كسطينا المساجد
ومحضرها القاضى أوثابه
كتبرها بمسح لان التصود
تنظيم الواقعة وزجر الكاذب
عن الكذب واليمين في الوضع
الذى يعظمه الحائض اغلظ
ويصورها اعتقادهم لشبهة
الكتاب كادوى في قبول
الجزية (لا) بيت (صم لوني)
لانه لا أصل له في الحرة ولان
دخوله مصصة بخلاف دخول
البيع والكنائس وبنت
النار واعتقادهم فيه غير محرم
فيلعن بينهم في مجلس حكمه
وصورة أن يدخلوا دارنا
بأمان أو هذنة ويقترعوا
البايات والتقاط في حق الكفار

بالرمان معتبر بأشرف الاوقات عندهم كاذكره الماوى (ومدح) أي ومحضرة جمع من أعيان البلاد في
(أله أربعة) لثبوت الزنا بهم وبه تركونهم من يعرف له المتلاعنين وكونهم من أهل الشهادة (وسن) أن مظلوما
خاص ولو نأبته كان يقول ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويقرأ عليها ان الذين يشتركون بعو الله
الآية (و) أن (بالع) في الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له أتى الله فان الخامسة موعجة للعن ويقول لها مثل ذلك
بأقل الغضب لها ما يترجران ويتركان فان اياكتهما الخامسة (وأن يتلاعنا في قيام ليراهما الناس ويستهر
أمرهما ويجلس هي وقت لعنه وهو وقت لعناتها (وشرطه) أي الملاعن (زوج يصح طلاقه) على ما يأتى (ولو)
سكران أو ذنبا ورقيقا ومعدود في ذن

في القذف الأول فلا يلاعن شيئا قوله ولو يرتد) أعاد لوليه أنه قوله بعد واه قد
 في المرتدة قط شيئا (قوله بعد واه) فيبطل لاجل التفاصيل الآتية والاختلاف
 قبل الوطء أيضا حتى ولو (قوله أو استخال في) ولو في الذبح (قوله وأمر) أي وإن
 أمر عليها في المدة أي لم يرجع بها إلى الإسلام (قوله فيما إذا لم يصبر) أخذ من قوله
 بعد لأن أمر وقته صورة أربعة أي سواء قذف قبل الردة أو بعدها كان هناك ولد
 أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة أخذ من قول المتن وقذف في ردة وقته صورة ثان
 أي سواء كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة الخ أخذ من قول المصنف
 ولا ولد وهو ردة واحدة فيرخض حكم كلام الشارع مع فهم القيود الثلاثة التي في
 كلام المصنف (قوله ولو لم يولد) الخ تقدم القيس عليه على القيس وكذلك قوله وكألو
 أماتها الخ (قوله لا أن أمر وقذف في ردة الخ) حاصل الصورة الثانية لأنه لما أن قذف
 قبل الردة تأم بعد هـ على كل أمان يصبر على الردة ولا وعلى كل أمان يكون ثم ولد
 أم لا فإن قذف قبل الردة لا عن مطلقا أمر على الردة أم لا كان هناك ولد أم لا فهذه
 أربع صور وأن قذف بعد الردة أو أسلف في المدة لأن سواء أمكن هناك ولد أم لا
 وإن لم يسلم فإن كان هناك ولد لا وإن لم يكن هناك ولد لم يلاعن لعدم الفائدة
 فظهر من ذلك أن يلاعن في سبعة وإن اعتبرنا الدخول أي الوطء في القبل أو الذبح
 أو استخال التي تكون المسائل أربعة عشر من وكألو يلاعن فيها إلا في صورة وهي
 المستتاة شيئا عن نزي وقال شيئا ما لم أنه أمان قذف قبل الردة أو بعدها وعلى
 كل أمان يصبر على الردة إلى انقضاء المدة ولم يصرف هذه أربعة وعلى كل أمان يكون
 هناك ولدا أم لا فهذه ثمانية سبعة يلاعن فيها أو واحدة لا يلاعن فيها وهذه الثمانية
 تؤخذ من قول الشارع وإن قذف في الردة وأمر عليها في المدة لأن المصنف سواه قذف
 في الردة أم لا أمر عليها في المدة أم لا سواء كان ولد أم لا بدليل التعليل الذي ذكره
 لأنه لتقليل الصور المأخوذة من كلامه فقوله فيما إذا لم يصبر شمل أربع صور لأنه شامل
 لما إذا كان القذف قبل الردة أو لا ذلك ولدا أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة وأمر
 يشمل صورتين أي كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة صورة واحدة
 والثالثة استثناءها بقوله لا أن أمر الخ وهي مقدمة قيود ثلاثة (قوله فلا تة مؤرلة)
 أي غيبتي فأولها التام مع الإجماع (قوله بأن يقال الخ) أظهر وجه هذا التأويل
 إذ ليس في الآية ما يشير إليه لأنها ليس فيها تعرض للينة أصلا وقوله فإن لم يرغب
 في البينة أي لمدها أو لوجودها من غير رغبة فيها وترقب سم في هذا التأويل مع
 التأكيد في الآية بعدم البينة وكأنه فهم أن قول الشارع بأن يقال الخ زيادة على

ولو (مرتدا بعد واه)
 أو استخال في بيع له أنه
 وإن قذف في الردة وأمر
 علم أي المدة تبين وقوله
 في النكاح فيما إذا لم يصبر
 وكألو قذفها زوجها ثم أماتها
 فيما إذا قذفها قبل الردة
 وأمر وكألو أماتها ثم قذفها
 بزنا مضى إلى حال النكاح
 فيما إذا قذفها في الردة وأمر
 وتم ولد (لأنه مؤرلة في
 ردة ولا ولد) ثم فلا يصح له أنه
 لتبني الفرقة من حين الردة
 مع وقوع القذف فيها ولا ولد
 (ويلاعن ولو مع إمكان بينة
 نياها) لأنه جهة كالبينة
 ومدا من الأخذ بظاهرها
 قوله تعالى ولو كان لم شهادة
 الانفسهم من اشتراط تعدد
 البينة الإجماع فلا تة
 مؤرلة بأن يقال فإن لم يرغب
 في البينة فلا يلاعن

كقوله تعالى فان لم يكرها
رجلين فرجل وامرأتان على
ان هذا القيسر على سبب
وسبب الآية كان الزوج
فيه ما قد البينة وشروط
العمل بالمفهوم لان يخرج
القيد على سبب فيلا عن
مطلقا (لكن ولد وان عفت
عن عقوبة) فتدفع (وبانت)
منه بطلاق أو غيره ملحقه
الى ذلك (ولقد فيها) أي
العقوبة يطلب لها من الزوجة
أو الرافق كما يعلم مما يأتي
(وان بانسئولا ولد) لحاجته
الى انهاء العلق والانتقام
منها (الانحررتا ديب)
لكذب معلوم كقوله طفلة
لا توطن أو لصدق ظاهر
يكلف كبيرة ثبت زناها
بينه أو اقاربا ولعمان منه
مع امتناعها منه فلا بد ان
نفي الدفعه ما في الأولى ملحق
بكذب فلا يمكن من الخلف
على انه صادق فينزل القذف
لانه كاذب فيه فمما ملحق
بها عار بل معناه من الاذاه
والطعن في الباطل وأما
في الثانية فلان الانسان
لاظهار الصدق وهو ظاهر
فزم من له ولان التحزير فيه
السبب والاذاه انه التحزير في حرمته أو توطن والتحزير في غير ذلك وهو من جهل المستثنى منه
يقال فيه تحزير ترك الكذب

ما في الآية وليس كذلك بل مراده ان المعنى ولو لم يكن لهم شهاد برغبون في اقامتهم
فكان على الشارح ان يقول بان قال ولو لم يكن لهم شهاد برغبون في اقامتهم فلا يأتي
بالقاء ولا يصرف الشرط ولا يفرغ الصغير وسكان هذا التأويل سوى لمن تأويل
الاية الثانية لان المعنى فيها ان لم يرغب في اقامة الرجلين اما لقلدهما أو لوجودهما
مع عدم الرغبة في اقامتهما فالمعنى هنا ولو لم يكن لهم شهاد برغبون فيهم بان لم يمكن
لهم شهاد أصلا أو كان لهم شهاد لا يرغبون فيهم (قوله كقوله فان لم يكونا الخ) والا
ففيه وجه انه لا يجوز الرجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين (قوله على ان هذا القيد)
أي وان لم يجرى على ان هذا القيد أي قوله ولو لم يكن لهم شهاد الا انفسهم خرج على
سبب هذا احسن الاجوبة فالمرأة كشى ذى (قوله فيلا عن مطلقا) قدر على
البينة أو لا عيش وهو واقع في جواب شرط مقدرة براداعلت انه يلاع ولبيع
امكان البينة فيلا عن مطلقا الخ (قوله ولد فيها) أي العقوبة ولو تعزير البتاني قوله
الانحررتا ديب قد خل في المستثنى منه تعزير برغبير التاديب وهو تعزير التاكذيب
فيلا عن فيه كما ينبغي عليه حل (قوله أي العقوبة من هذا وتعزير) بان كانت
الزوجة أمة عرس وقوله كما به (مما يأتي أي من قوله أو لم يطلب أي العقوبة مشهورة
أي من مفهومه وفيه أنه لا يفهم منه طلب الزاني الا ان قرى تطلب بالبناء المفعول
وهو ظاهر من قوله أي العقوبة (قوله وان بانت) أي بعد قذفها فلا ساقية قوله
الا في جوابات منه ثم قذفها فانه لا يلاع لدفع العقوبة لان القذف فيما يأتي
بعد اذينة ومنه وان قبلها (قوله الانحررتا ديب) أي تعزير راسيه التاديب أي اذنته
منه مستثنى من قوله ولد فيها أي من خبره (قوله ككذب معلوم) الا لام فيه التحليل
وفي لصدق ظاهر معنى عند التحليل لانه لا يصلح ان يكون الصدق على التحزير
بل نفي الحد فان جعل قوله ككذب على نفي الحد الا في مع كون التحليل فيها
كامل عليه كلامه بعد (قوله كقذف طفلة) وكذا رتاء وقرئانه لم يقيد بالدير
ويستعمل لو اطلق برماوى (قوله فيها) أي في الكذب المعلوم والصدق الظاهر
(قوله في غير ذلك) أي غير تعزير التاديب (قوله تعزير ترك كذب) أي يكون لاظهار
سكذبه فوجه التسمية ما في التحزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي
لا يمكن وطئها ومن ثبت زناها س ل وسم وجارة تخرج م ر تعزير ترك كذب لم يافيه
من اظهار كذبه قيام العقوبة عليه وهو من اضافة السبب الى سبب على خط ما قبله
ي تعزير راسيه الكذب مناهة ويصح ان يكون بالعكس لكن على تقدير مضائق
أي تعزير برغبير شأه اظهار الكذب فالتكذيب سبب واظهاره سبب وضابط

تعزير ترك الكذب

بأن كان لكذب ظاهر كفذف ذمية (٢٩٩) وأمة وصنيرة توطأ ولا يستوفى هذا التعزير إلا بطلب القذف

حتى لو كانت صنيرة أو مجنونة
اعتبر عليها بعد كمالها وتعزير
التأديب في الظاهر المذكورة
يستوفيه القاضي منعاً
للقاذف عمار وفي غيرها
لا يتوفى إلا بطلب الغير
وتعزير بما ذكر أوله من
قوله لا تعزير لأدب لكذب
(فلو ثبت زناها) بينة
أو اقرار (أو عتق عن
العقوبة ألب بطلب) أي العقوبة
(أو جنت به دقذغه ولا ولد)
في الصور الأربع (ملا له ان)
لعدم الحاجة إليه لا نفعه
طلب العقوبة في الأخيرين
وسقوطها في البقية فإن كان
عموله قبله العمان لشبهه كما
عرف وتعيير حساؤله
يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير
أهم من تعزير بالحد (ويستحق
بلعانه انتفاخ) ظاهره
وباطنا كالزناح وتعيير
بذلك أولى من تعزيره بفرقة
(وحرمه مؤبدة) وإن كذب
نفسه شبر الميقي الثلاثان
لا يجتمعان أبداً (وانشأه
تسبته) بامانه حيث
كان ولعلها في العهد بن انه
صلى الله عليه وسلم فرق
بينهما والمحق الولد بالمرأة

تعزير التكذيب أن يكون المذوف غير محصن ولو ثبت زناه (قوله لكذب ظاهر)
أي أنه ليس معه بينة على ما قد فيه وفيه أنه يمكن أن يكون صادقا تأمل لكن هذا
لا ساق كونه كذا في الظاهر كما يدل عليه قوله هنا لكذب ظاهر وفيما قبله
للكذب - علوم (قوله كقذف ذمية) أي زوجة له لأن كلا غير محصن وقذف غير
المحصن الواجب فيه التعزير ل (قوله هذا التعزير) أي تعزير التكذيب (قوله
يستوفيه القاضي) ظاهره ولوم وجوده على لم يطلب سمع ش على م و
ولا طلب لها إذا ثبت برماوى (قوله عمار) أي من الأذى (قوله أوله من قوله
الاعزير برأدب لكذب) وجه الأول أنه عبارة الأصل توهم أنه يلاعن لم دفع تعزير
التأديب إذا كان له دفع ع ش وأيضا في هذا لكذب بالعلوم فيشمل لكذب
الظاهر (قوله فلو ثبت الخ) تنيد لقوله ولدها بما إذا لم يثبت زناها لم تصف وطأت
(قوله أوله بطلب) بأن سكنت وقوله ولا ولد أي ولا حل أيضا (قوله فلا لعان) أي
مادام السكوت أو الجحون في الأخيرين شرح م و (قوله في الأخيرين) أنظر
لوطبها بعد الألفاظ والذي يفهم من م و أنه يلاعن (قوله ثم ولد) أو حل (قوله
ويستحق بلعانه) شروع في قرأ العمان (قوله انتفاخ) وإن لم تلاعن هي ح ل قوله
فيما يأتي التلاعن لا يجتمعان الفاعلة فيه ليست على يائها (قوله كالزناح) بجمع
أن كلاً ينشأ عن غير لفظ فمع م ح ل (قوله أولى من تعزيره بفرقة) أي لأن الفرقة
تصدق بفرقة الطلاق فيوم أن ما هنا نهايتها تنقص هذا الطلاق وليس كذلك
شيئا وبأنه لا معنى لهذا الإجماع كونها حرم أبدا (قوله وحرمه مؤبدة) بلا يصل
وطؤها ولو عاك اليين بأن كانت أمة ح ل ولا يصل هنا النظر إليها قال سم حتى
في لعان المبانة والأجنبية الموطوءة بشبهة حيث جازها متهما بأن كان هناك
ولد ينفيه دل ع ش على م ويبقى جواز النظر فللملأنة إذا لم يكن لها كالحرم
(قوله وإن كذب نفسه) ويتكذب به نفسه يعود الحد عليه ويلحقه الولد ويسقط
الحد عنها حل ويدل لهذا كراهية عقب الأقارب فقط فيدل على أن حكم البقية
غير باقي أن كذب نفسه وجبارة ذى قوله وإن كذب نفسه فلا يشهدا كذابه
عود النكاح ولا دفع تأدب الحرمة لانهما حق له وقد بطل بالامان بملاق الحد وطرق
النسب فانها يعودان لانهما حق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لا في الدنيا ولا في
الآخرة اه م و ذى (قوله وانتفاء نسب) ولا تنفع فيه رد القاتل وحكمه
على خلاف مقتضى العمان برماوى (قوله من حد) أي إن كانت محصنة أو تعزير
إن كانت غير محصنة (قوله لا آيات السابقة) وجهه دلالتها على ذلك أن الظاهر

(وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (منه لها والرائي) بقيد ذمة بقوله (إن سمعاه فيه) أي في إسماعه لا في آيات
السابقة في الأولى وفي إسماعها في الثانية

(و) سقوط حصانها في حقه لان الانسان في حقه كالبينة وان تلاحن) فان لا هنت لا تسقط حصانها في حقه
ان قد هنا بتير ذلك الزنا لان قد هنا به او اطلق ونخرج بقوله (٤٠٠) في حقه حصانها في حق غيره فلا تسقط

وفوق وحصانها الى آخره
من زياد في (و) ينطبق لبعانه
أيضا (و) حوب عقوبة
فناها عليها ولو زنة لمارس
واقوله تعالى ويدأ عنها
المذاب (ولما لعان له فعها)
أي العقوبة الثانية لبعانه
فان اتبعها سنة فليس لها
ان تلاحن لبعها لان الانسان
بهيصة فلاة ادم البينة
(و) غما في (ه) أي بلسانه
ولما (بمكتا) كونه (منه)
ولو ميتا لان نفسه لا تقطع
بالوفا بل يقال هذا الميت
ولا فلان (ولا) أي وان
لم يمكن كونه منه (كان ولده
لستة أشهر) فاقول (من
العقد) لانتفاء زمن الوطء
والوضع (أو) لا كثر منها
بزياد (واطلاق بمجلسه)
أي بمجلس النفذ أو كان
الزوج محسوما لا نفاه
امكان الوطء أو نكح وهو
بالمشرق وهي بالمغرب
لا انتفاء إمكان اجتماعهما
(فلا بلا عن ثنية) لا انتفاء
امكان كونه منه فهو مني
عنه بلا لسان هذا ان كان
الولد تاما والا فالمعتبر مني

الذلة كدورة في الرحمة (والنفي فوري) كالذي يصيب جميع الضرب الامساك (الا لعدم) كان طهه آخر
الخبر لا يلا عن حق يصعب وأحضره اليه لا قد يمداه أو كان يائنا فكل أو مريضا أو مجوسا لم يمكنه اعلام القاضي بذلك

أولهم بعد ما ذكره فلا يعطل حقه أن (تصر) عليه (فيه اشهاد) بأنه باق على النفي والابطال حقه كما لو أنكر بلا عذر فخلقه
 الولد وهذا القديم زائد (وله نفي حل وانتظار روضه) بقيد زعمه بقولي (تثبته) أي لتحقق كونه ولو إذا ما تروهم
 حلا فديا يكون ويحذف فيه بعد روضه بخلاف انتظار روضه لربما سمعوا فقال هلته ولو إذا وأخبرت روضه منه ميتا كفي
 العمان بطل حقه من النفي لتفريغه (فان) آخر (قال جهل الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لأن الظاهر موافقه
 بخلاف ما إذا لم يكن كان غيب واستفيض الوضع (٤٠١) وانتقدوا لادعي جهل النفي أو القوي وقرب اسلامه

أولها بعد ما ذكره
 أوفضا جيدا عن العلماء
 أو كان غايها صدق بينه
 (لا) نفي (أحمد) توسمين بأن
 لم ينقل بينهما ستة أشهر
 بأن ولد لها أو قتل بين
 ونحوها دون ستة أشهر لأن
 الله تعالى لم يصر العاصم بأن
 يجمع في الرحم ولعن ماء
 رجل ولعن ماء آخر لأن
 الرسم إذا اشتغل على النفي
 استند فلا يثنى قبوله مني
 آخره لا تؤمان من ماء رجل
 واحد في رجل واحد فلا
 يتبعضان لمحوا ولا انتفاء
 فلعنني أحدهما باللسان ثم
 ولدت الثاني فسكت عن
 فيه لحقه الأول مع الثاني
 ولم يمسك لقوة الحقوقي على
 التي لا به معمول بعد النفي
 ولا كذلك التي بعد الاستحاق
 ولأن الولد يلحقه بغير استحاق
 عند إمكان كونه منه ولا يثنى
 إذا ما كان كونه من غيره
 إلا بالنفي أما إذا كان بين

آخرها بعد (قوله فآخر) أي آخر الذهاب إلى القامضي ح ل (قوله فلا يعطل حقه)
 المناسب أن يقول فلا يكون غويا لأنه المستثنى منه وأجيب بأنه يلزم من كونه غويا
 أنه يعطل حقه بل تأخر وأشار بقوله فلا يعطل حقه إلى أن قوله أن يصر قيد لم ينفذ
 (قوله وله نفي حل الخ) هذا مستثنى من قوله وله نفي غوي وإذا لا عن نفي الحمل فبان
 عدمه فسدلناه وحذف سلطان (قوله بة دردته الخ) انما جعل العلة قيدا لأنها
 في مناصف كما قاله الانتظار إذا كان تثبته وقوله إذا ما تروهم الخ علة للحل مع
 هلته شيئا قوله فلا علة ولذا أي وقد جعل أن الميت يثنى باللسان حتى يصح
 قولها كفي العمان فان سكتا كانا باقيا نفي لم يصح هذا القول لما علت أن الميت
 يلاعن نفيه وعلى كل حال يعطل حقه من النفي (قوله واشترط) عطف تفسير
 (قوله استندفه) أي سوانا لمن تصور له شرح ولأن المواءم فسد (قوله مني
 آخر) الأولى حلف قوله آخر ويقول فلا يثنى قبوله من ماء رجل في رجل واحد
 وعادة م وفلا يقبل من ماء آخر (قوله في رجل واحد) أي وجبي والذين انتفاء ومن
 كثرة التي شرح الروض (قوله فسكت) أو مات الزوج قبل انفصاله كذا سكره
 الزكشي ح ل (قوله ولم يمسك) بأن قال يثنى عنه الثاني تبعا للأول ع ش
 (قوله لقوة الحقوقي) عليه بتعليق (قوله فها حالان) أي فالثاني من ماء رجل آخر
 بعد وضع الأول لما تقدم من أن الله لم يصر العادة الخ وبهذا يعلم ما في كلامهم أنه حل
 (قوله جرى على الغالب) قد يقال إذا كان ربا على الغالب فسكان يثنى أن يقول
 عليه تأمل (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوطء وهذا الغالب
 فيما إذا كان العلق بسبب الجماع فيتأخر نزول المني عن ادخال الذكر فإذا أنتبه
 لستة فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظة الوطء مع أن أهلها ستة ولطمان وغير
 الغالب أن يكون العلق باستدخال المني فيكون الخلاف لفظيا اه (قوله يصلاح
 ما إذا أجاب الخ) أي فله النفي قال ح ل أي وهو معد ولا يتأخر فلا يثنى أن النفي على
 الفور (قوله كقولهم برك الله خيرا) ولا يقال قد زالت غورية النفي بهذا لما تقول

وضي الولدين ستة أشهر رأ كثرهما ١٠١ يجهل جلال يصعقني أحدهما وما وقع في الوسيط
 من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتؤمان جرى على الغالب من أن العلق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما تقدمته
 في الوصة (ولو في برك) كان قبل لعمت فذلك أوجه الله قال ولذا سألنا (فأجاب بما ينضم إقرارا كما بين أوفهم
 لم ينف) بخلاف ما إذا أجاب بما لا ينضم إقرارا كقوله برك الله خيرا أو برك هليك

لان الظاهر ان مقصد كماله الدعاء بالعدم (ولو بات) منه (٤٠٢) (تم قذفها) فان قذفها (بما لا يملك او مضاف

يمكن ان يحصل على ما اذا قال في زوجها قذفها او في حالة ينسدر فيها ما لا خير
 لتحويل من ل (قوله بهذا النكاح) أي ما بعد الخذف ما يقرب من ما بعد فهو منصوب
 على الظرفية وحرف الجر ما لا يملك والخذف وكذا قال فيما بعد شيئا وعبارة شرح مدر
 او مضاف الى ما بعد النكاح أي زمن بعد النكاح اه (قوله لنفي ولد) أي أو حل
 (قوله الى بعد النكاح) أي بعد حصوله وقبل البيضة ح ل وفي الشورى قوله الى
 بعد النكاح لعله سقط منه لفظ ما يقرب من ما بعد وايضا فيه أي في تقدير ما السلامة
 من جرح بعد ما لي وهي انما تجزى قبل من اه (قوله الى ما قبل نكاحه) مثل هذا
 ما لو صدر منه القذف حال الزوجية ثم أضافه الى قبل النكاح برأوى سم (قوله أي
 القذف المطلق) هذا يصح من سابقه لان كلامه في القذف الذي قبل النكاح أو بعد
 البيضة فلفظ الضمير راجع للقذف من حيث هو ثم قيد بالطلاق أو الذي بعد النكاح
 (كتاب العدد)

انزلت الى هنا لربها على الطلاق واللعان والحق الايلاء والنكاح والطلاق
 لانها مكاتبا لاطلاق في الجاهلية والطلاق طلق بهما لانه اذا مضت المدة في الايلاء
 ولم يأت بطلب بالوطء أو الطلاق وإذا خاف ثم طلق فوراً لم يكن عادلاً ولا مكفراً
 وكررت الاقراء الحق بها الا شريع حصول البراءة عواحد استظهاراً أي طلباً للظهور
 ما شرحت لاحده وهو براءة الرحم واكتفى بهما عن انهما لا يفتدي بفسخ البراءة لان الحمل
 قد يفسخ لكونه نادراً م روع ش عليه (قوله لاشتمالها عليه) أي على المدمن
 الا شهر أو الاقراء ح ل لا يحال العدة نفس العدد ككلامه اقراء أو شهر فيلزم عليه
 انتقال النسي على نفسه لا ناقول ان العدة هي المدة التي تترتب فيها المرأة
 ومشتتة على العدد فلكل عدد (قوله تريس) أي تنظر بغيره (قوله
 لمعرفة براءة زوجها) المراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا عدا وضع الحمل يدل عليها
 فلنا (قوله أو لتبديد) أو حقيقة بالنظر لما قبلها وما نسيه خلقها بالثبوت ما بعد ما (قوله
 أو لتبديد) أي تفرتها ووجوها أو ما نسيه خلقها بغيرها بجمع لانه قد يجمع التبعيض
 والتبديد كما في الصغيرة والاياسة التوفى عنها واقد يجمع التبعيض ايضاً مع معرفة براءة
 الرحم كالحائل التوفى عنها (قوله وتبديد الخ) لا يشمل فهو الصغيرة وغيرها المدخول
 بها في عدة الوفاة ح ل واجيب بانها حكمة لا يلزم المرادها والمراد هنا ما شرعت
 في الاصل لما ذكره وحلف ملزم على لازم والاختلاف الاشتباه (قوله براءة شبهة)
 قدم مع ان الثاني أكثر طول الكلام عليه وتعتبر المشبهة الواحلي بان لا يوجب
 عليه هذا الوطء الحد وان أوجب على الموطوءة كالأزواج المراهق بالغة أو الجنون

بعد النكاح لانه لنفي
 ولد) يمكن كونه منه كافي
 صلب النكاح وتسقط
 دفعية القذف عنه بلعانه
 ويوجب على البائن عقوبة
 الزنا المضاف الى بعد النكاح
 بخلاف المطلق وتسقط
 بلعانه فان لم يكن ولا يمكن
 كونه منه فلا لعان كالاجنبى
 ولانه لا ضرورة الى القذف
 حد تنذر (والا) بان قذفها بزا
 مضاف الى ما قبل نكاحه
 وهو ما اقتصر عليه الاصل
 أو الى ما بعد البيضة (فلا لعان)
 سواء كان ثم ولد لتبديده
 اذا كان حقه ان يطلق القذف
 او يضيفه الى بعد النكاح ام
 لا اذ لا ضرورة الى القذف
 (و) لكن (لما نشأه) أي
 القذف المطلق أو المضاف
 الى بعد النكاح (ويلاعن
 فيه) أي الولد بل يلزمه ذلك
 ان علم أو نازن فليس منه
 وقد سقط عقوبة القذف عنه
 بلعانه فان لم ينش عوب
 (كتاب العدد)

جمع عدة مأخوذة من
 العدد لاشتغالها عليه غالباً
 وهي عدة تترتب فيها المرأة

ساقية

لمعرفة براءة زوجها أو لتبديد الخلق على زوج كساقية والاصل فيها قبل الاجماع الايات
 الاية وشرعت حياة الانساب وتبديدها من الاختلاف (تبع عدة براءة شبهة)

بصافته ولو بنزاهتها فإنها العدة لاحترام الماء المسكره لان الاكراه وان لم
يوجب الحد هوناً فلا يوجب العدة ولا يثبت التسبب وهل يشترط أن يكون الحل
الذي يطلق فيه مما يجب الغسل بالايلاج فيه الظاهر من حرر حرر (قوله) وشورى (قوله)
(ج) مثل فرقة النجاة ممضه حيواناً ومثل فرقة الموت ممضه جماً (قوله) أو غيره
كرد (قوله) دخل منه (قوله) ولو خصياً دون المسح لانه لا يلقه الولد حل (قوله) المحترم
أى حال خروجه قطعاً على ما اعتمد م روان كان غير محترم حال الدخول كما اذا
احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في فرجها طائفة من اجنبى فان
هذا المحترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة اذا طلقت الزوجة
قبل الوطء على العمد خلافاً لما اعتد بأن يكون محترماً في الحائض شيئاً وبعبارة
م ودخل منه المحترم وقت الانزال ولا اثر لوقت استدخاله كأنقبه بالوطء وان
قتل المأوردى عن الاصحاب اعتباراً لالة الانزال والاستدخال فقد محرراً لانه
لو استسمى بمجرى ما تم استدخاله اجنبية عاللة بالمال أو انزل في زوجته فاحت
بنته فانت بولده وبنو خلفه وذلك اتموا كره على الزنا ما برأ فبطلت منه لم يلقه
الولد لانه لا يفرض كونه منه والشرع منع نفسه منه له بالفرق وقول م ورفض
أى بغير استثناء بيده وقوله فانت أى كل من الاجنبية والبنات وهما خارجان عن
موضع المسئلة لان غير منيه واجمع للزوج الا أن قال كلامه شامل لدخول منيه
في غير زوجته أو قاس على منى الزوج المحترم من غيره المحترم (قوله) ولو فى دبر
راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطء في فرج الخ حل (قوله) أو وطء
ولو وطئ زوجته طائفة اجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت
هذا الماء زوجة أخرى وجبت العدة فيها بظهوره سم وصورة ذلك أن يفرق
المرأة ثم يطأها بظنها اجنبية وان وطئها ابناً ثم طأها لم تنقض لموطئها سوى
ذلك فجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر لكون الوطء مقصداً الزنا يقال لعدة عليها
لكونها طالقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتباراً بكون الموطوءة
فى نفس الامر زوجة وما يقتضيه بعض مسحة الطلبة من ان المراد ان من وطئ بذلك
الظن رجب عليها أن تستد منه مع فناء الزوجة وحرم على زوجها وطئها قبل
انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى صكون الوطء باسم الزنا فالزنا
لا حرمة له وان نظر الى كونها زوجة فى نفس الامر لم يكن وطئ زوجها لعدة فتنبه له
فانه دقيق ع ش على م (قوله) قال تعالى ثم طعنتمون الخ استدلال بطريق الآية
على المفهوم وبمعنوهما على المتطرق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما

أو فرقة زوج (ج) بطلاق
أو فمخ أو انفساخ لمعان
أو رضاع أو غيره كردة (دخول
منه المحترم أو وطء) فى مئة
(ولو فى دبر بخلاف ما إذا لم
يكن دخول منى أو وطء
ولو بعد خلو قال تعالى ثم
طعنتمون من قبل أن تنسوهن
فالكلم طعين من عدة

اول يستدل على وطه الشبهة (قوله وانما رجعت الخ) جواب عما يقال مقتضى الآية
انه لا عذة عند اتقاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله كما في صغير وطء وصغيرة
وطئت) او استندخت الماء ونهيا كل منهما بالوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وحكدا
صغيرة لا تقتل الوطء حل وزى (قوله واكتفى بسية) أى الانزال وكون الوطء
سببا للانزال صحيح واما كون ادخال المتى سببا للانزال فتفسير صحيح لانه سبب العلوق
لا للانزال واجب بان قوله او ادخال بالمجر طء على سببه شيئا وهذا كله
مبنى على ان الضمير في عنه راجع للانزال ويمكن انه راجع للعلوق ويكون الضمير
في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلام الوطء وادخال المتى سبب للعلوق فيستد
يصح رفع المعطوف بل هو الاظهر معنى لكن فيه ان الحديث عنه الانزال وان لم يكن
خفاً فخفاء العلوق (قوله فعدة حرة) ولو بطن الوطء لما احتسب طأ زوجته الفنة اذا
ظنها حرة ل قة وله عدة حرة أى في الواقع كما اذا ظن الحرة امة أو في ظنه كما اذا ظن
الامة حرة كفى في حل الجلال ويؤخذ من شرح م واعتبر جرح طن الوطء
لا الواقع حيث قال فاذا ظن الحرة زوجه امة فانها تعد حرة من والمعتد ما قاله
م ومن انما تعد بثلاثة اقراء لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التضييق زى
(قوله يترصن) أى ليستظرن بانفسهن عن السكاح اه جلالين واشاره الى ان
يترصن خبرية لفظا انشاء بمعنى والباء في بانفسهن زائدة للتوكيد لانه توكيد لظنون
كما في جاء زيد بنفسه والاصل يترصن انفسهن أى لان خبرهن يترصن بهن فهو
تجميع ونعت لمن على التبرص فان تبرص النساء تجل الى الرجال فامر ان يقيمها
ويأتم على التبرص كما في اليساوى (قوله من عادة) يتعلق بمحذوف أى التى عرفتها
من عادة الخ وايسر بيان الاقراء لان المراد بالمادة وما بعدها الحيض والمراد بالاقراء
الاطهار فكيف يكون الحيض بياناً لاطهار شيئا وقال بعضهم من تطهيلة متعلقة
بمردودة (قوله المراد هنا) بخلافه فى الاستبراء فان المراد به الحيض وبخلافه فى الحديث
الائتنافى شيئا (قوله او تقاسين) بان كانت حامل من زنا او من شبهة ثم طلقها وهي
حامل ثم وضعت ثم جلت من زنا ايضا ثم وضعت فان الطهر بينهما يدقرا فاعتد بعد
ذلك بقرة من فاته تكون اثنتى من زنا فقطح ل وقوله بقرة من كيف هذا مع انه
طلقها وهي طاهر فمضاه انما نأى بقرة فقطح ل وقوله بقرة من كيف هذا مع انه
الطهر الذى طلقها فيه حيض فلا يد حثف قرأ (قوله اخذاهن قوله تعالى) دليل
على كون المراد بالاقراء الاطهار وقوله وهو زين الطاهر عن الدهوى فذلك عليه
بقوله لان الطلاق الخ وهما مك مقدمة محذوفة يتوقف عليها تمام الدليل أى ولو كان

وانما رجعت بدخول منه لانه
كالوطء بل أولى لانه اقرب الى
العلوق من مجرد الوطء ونخرج
زيادة في المحترم غيره بان ينزل
الزوج منه زنا فتدخله
الرجعة فرجها (او يتيقن براءة
رجم) كما في صغير او صغيرة
فان الفنة تجيب لمعوم الاذلة
ولان الانزال لذى به العلوق
حتى يصير تنبهه فأعرض
التبرص عنه واكتفى بسية
وهو الوطء وادخال المتى كما
اكتفى في التبرص بالسفر
وأعرض عن المشقة (عدة
حرة فتعويض ثلاثة اقراء)
ولو جلبت الحيض فيما يدواه
قال تعالى والمطلقات يترصن
بأنفسهن ثلاثة قروء (ولو
مستحاضة) غير صغيرة فتعد
باقراءها الردوي على البهائم
عذوة وتعيير وقل حيض تكلم
في باب (والقروء) المراد هنا
(ماهرين دمين) أى دمي
حيضين أو حيض وتقاس
أو تقاسين اخذاهن قوله تعالى

فصلوه لمعدن أو في زنها ووزن الطهر لان الطلاق في الحيض حرم كما مر وزن العدة عقبه **وزن الطلاق**
والقروا بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن احلها على الحيض في خبر النساء وغيره ترك **الطلاق**
اقرارها وقيل حقيقة في الطهر بخلاف (٤٠٥) في الحيض وقيل عكسه ويرجع على اقراره وقروا قوله وان طلقت

طاهرا) وقد بقي من وزن
الطهر شيء (انقضت عدتها
بطلن في حيضة ثالثة)
فصل اول الاقراء الثلاثة
بان تقسب ما بقي من الطهر
الذي طلقت فيه قروا طه
فيه أم لا ولا بد في تسمية قروه
ومعنى الثالث ثلاثة قروه
كما مر قوله تعالى الحج أشهر
معلومات بشؤال وري القعدة
ومعنى ذي الحجة (أو) طلقت
(حائضا) وان لم يسق من وزن
الحيض شيء (ففي رابعة) أي
تقضى عدتها بالطن في
حيضة رابعة فتوقف حصول
الاقراء الثلاثة على ذلك
وزن الطعن في الحيضة لدم
من العدة بل يتبين به اقتضاؤها
كما مر في الطلاق ونخرج
بالطهرين دهن من طهر من لم
تخص ولم تنفس فلا يقسب
قراه (و) عدته (مقبرة)
ولو متقطعة الدم بقيد زنه
بقولي (طلقت أول شهر) كان

القره هو الحيض لكنا ما مر من الحرام وأما قوله وزن العدة المظلم يعرف موقعه من
الدليل (قوله لعدتهن) اللام يعني في دليل كلام الشارح (قوله الحج أشهر) أي وزن
الحج لان الحج ليس نفس الأشهر (قوله وطلقت حائضا) وسكت المصنف عن
حكم الطلاق وانقاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسابها شرح
م (قوله على ذلك) أي الطعن في حيضة رابعة (قوله ليس من العدة) فلا بد مع
فيه الرجعة ويعم فيه نكاح نحو اختها م م ووقضى أنه ليس من العدة
جواز العدة فيه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يستعمل ابتداء أن هذا الدم ليس
دم حيض فيكون الطاهر باقيا شيئا من م (قوله ولم تنفس) يقال في فعله نفست
المرأة بضم النون ونفست ما بغير الفاء فيه ما والضم الفصح شوبري وهذا الماضي
وأما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب نصب اه (قوله فان بقي م م
أكثر) كذا في شرح الروض وكتب عليه م وبخطه مراده ما لا كثر يوم فأكثريكون
المراد ما ان بقي منه سنة عشر يوما كقرو وجهه واضع فانه لو اكتفى بمادون السنة
عشر يوما زان يقع الطلاق مطابقة لاول الحيض وأقرو يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة
على هذا القدر ولا يسع الطهر لان أهله خمسة عشر يوما ولا كذلك السنة عشر لانه
يصل منها يوم وليلة حضا وانجدة عشر طهراس ل (قوله على طهر) أي وحض
على حد قوله إسرائيل تتكلم الحر والى الولد (قوله فتتخذ بعده ثلاثة أشهر) انظر
لم التمكن على هذا وتكون أشهرها ليلية أو عدية في غير المكمل والجواب
ما أشار إليه الشارح بقوله لا احتمال اه أي ما بقي من الشهر حيض (قوله وعدة غير
حر) والعبرة في كونها حرة أو أمية بطن الواطي لا بما في الواقع حتى لو طي أمية غيره
بظنها وزوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة بظنها أمية اعتدت بقراء واحد
أو زوجته الأمية اعتدت بقراءين لان العدة حقة فنجلت بظنه هذا ما قاله وهو
ظاهر وان اعترض بأن للمقول خلاف اه جبروه وانما تعتد بثلاثة اقراء احتياطيا
كما جزمه م والحاصل ان خلفه الحرية يؤثر في الرقي لا يؤثر م (قوله قرآن)

علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) حلاله ١٠٢ يه ث (حالا) لا بعد اليأس لاشتغال كل شهر على طهر
وحض غالبا مع عظم مشقة الصبر الى سن اليأس أما لو طلقت في اثنتاه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب
قراء لاشتغاله على طهر لا حاجة لتكثير بعده شهرين هلا ان بقي منه خمسة عشر فأقل لم يقسب قروه الاحتمال
أنه يضمت بعده ثلاثة أشهر هلا ليلية (عدة عجيبة) قبض ولو بمضنة أو مسفحة غير مقبرة (قرآن) لانها
على المذهب من الحرمة في كثير من الاحكام وانما كلب القرو الثاني لتعذر بيعه في الطلاق اذ لا يظهر نصه
الابن ومركله فلا بد من الانتظار الى ان يعود الدم

(فان عتقت في هذه رجعة فمكررة) فتكمل ثلاثة افران الرجعية كالزوجة في اكثر الاحكام فكانت عتقت قبل
الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في هذه بنوة لانها كالاخنية فكانت عتقت بعد انقضاء العدة (وهي عدة غير حرة
(معتبرة بشهرها) السابق وهران تطلق اول شهر (شهران) (٤٠٦) فان طلقت في اناء وما بالباقي انتم

نفسه عتقت حسب قراء
تكميل بعد شهر هلال
والا لم يصبر فراه فعتت بعده
بشهرين هلالين على المعتد
خلافا لبارزى في اكفائه
بشهر ونصف وهذا من
قواعد (وهي عدة حرة) فقتض
أوتيت من المحض (ثلاثة
أشهر) هلالية بان انطبق
الطلاق على اول الشهر قال
تعالى واللا في ينس من الحيض
من فاستكم ان اتيتم فعدت
ثلاثة اشهر واللا على بعض
اي فعدت كذا فان طلقت
في اناء شهر كانه من الرابع
ثلاثة ايام (سواء كان الشهر
خامسا ناقصا وعدة غير حرة)
لم تقتض أوتيت (شهر
ونصف) لانها على النصف
من الحرة وميرى بنير حرة
لهم من تعبيرة يامة (ومن
اقتطع منها من حرة وغيرها
(ولو بلاهة) تعرف (تصبر
حتى قبض) فتعد باقرها
(أوتيت) فبان شهر وان طال
صبرها لان الشهر انما

شهرت التي لم تقض ولا يسه وهذه غيرها (فان عتقت من (من حرة أو غيرها) (أي) وهي
لحانت (آيسة) كذا (فيها) أي في الشهر (فبأقره) فتعد لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من
بلها فتقتل اليها كالتيم اذا وجد لها في اناء التيم فان حانت ودها الاولى لم يثر لان حبها حيث لا يمنع صدق
القول بانها عتقت عتقت اداها بالاشهر من اللاءى لبعض أو الثانية فبها تفصيل ذكرته بقول

(كاتبه كانت بعدها لم تستكم) (٤٠٧) زوجها آخر فانها قصدت بالاقراء تبيها انها ليست آية فان تكلمت

آخر فلا شيء عليها الا قضاء
عدتها فانها لم تطلق حق
الزوج بها ولا شرع في
المقصود كما اذا قدر التيمم
على المصلحة الشرعية في الصلاة
وذكر حكمه غير المحرم في من
لم يقض من زيادته (والله اعلم
في الياس) (ياس كل النساء)
بحسب ما به لا يخبر ولا طوف
نساء العالم ولا ياس عشرينها
قط واقضاء اثنا وستون
سنة وقل ستون وقيل
خمسون (و) عدة (حامل
رضعه) أي الحمل وإن لم يظهر
الا بعد عدة اقراء أو أشهر
لأنهما بدلان على البراءة
ولما أو أتم بدل عليها قطعا
(حتى ثاني نوبة ميم) وتقدم
بينهما في الباب قبله قال
قاضي وأولات الأجل أجلهن
أن يضعن حملهن فهو مخصص
لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
ولأن القصد من العدة براءة
الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل
(ولو) كان (ميتا) أو مضفة
تصور (لوقيت) بأن أخبر
بها قوبل لظهورها عندهن
فكأن كانت ظاهرة عند غيرهن
أضربا بظهورها وأصبح

حاضت في الأشهر وهذه بعدها (قوله فانها قصدت بالاقراء) فإذا ضي لها قراء
أو قرآن ثم قطع الحيض استأنفت ثلاثة أشهر في الحال كما اذا حصل الياس منها
استدافق أثناء الاقراء (قوله والمعتبر في الياس) أي في تقدير رزونه ثم ينفذ فيختلف
بأختلاف الاعصار (قوله ما من كل النساء) أي نسائه عصمها على العقد فلم
يأمن أو مضمون الدم بعد جوارزة الاثنين وستين ثم انقطع ما دون ذلك أقصى الياس
في حق أهل عصم من لاهم لقا شو برى ولو ادعت بأوفها من الياس لتعتد بالأشهر
صدقت في ذلك ولا تطالب بينة كما أفتى به والدولة لانها في قولهم لا يقبل قول
الانسان في بوقعه بالنسبة إلا بينة تبصرها غالباً لانها معتبرة على سبق حبس
واقعة مودع من الياس وقع تعاوكلهم في دعواها مستقلاً اه شرح م د
(قوله لا طوف) بالرفع عطف على ياس أي المعتبر ياس كل نساء عصمها لا طوف
نساء الصالحا مودع وقيل لانه بالجر عطف على ما في قوله بحسب ما به لا يخبر اه
لا بحسب طوف الخ والمعنى ظاهر لا يمكن وبما تنافيه قوله ولا ياس عشرينها فانه
يتعنى أنه عطف على ياس كذا قبل والظاهر أنه لا منافاة بل جوف غاية الوضوح
والقد بر لا بحسب طرف نساء أي حلة نساء العالم ولا بحسب ياس نساء عشرينها
(قوله واقضاء اثنا وستون سنة) أي في الغالب خلافاً في أن المعتبر ياس كل النساء
وحداد م د وحدهم باعتبار ما بلغهم بالثبوت وسبب الخ (قوله وضعه) أي وإن
مات الولد في بطنها أو ستر سنين كثيرة فلا شغل في الرحم فلا معنى لقول بالاقضاء
مع وجوده كما أفتى به م د و ذ ع ش (قوله حتى ثاني نوبة ميم) عطف على الضمير
في وضعه اعلم أن التوم بلا همز اسم لجميع الولد بن فاككثر في بطن واحد من جميع
الحيوان وهم زاسم الواحد كرجل توم وامرأة تومة مفرد وتؤمناة تؤمان كافي المتن
فاعتراضه بأنه لا تسمية له وهم لما علفت من الفرق بين التوم بلا همز والتؤم بلا همز
وان تشبه المتن انما هي للمهور لا غير اه جراه ع ش على م د (قوله أو مضفة)
وانما هي عدة جاني الفترة ولية الولد لان مدارهما على ما يسمى ولدا شرح م د
والفظة لا تسمى ولدا الا اذا تورث بالفضل تقول م د وانما هي عدة أي بالفضة
التي لم تصور بالفضل لانها ان تصورت بالفضل يحصل بها امية الولد كذا كرم د
في امهات الاولاد (قوله ما بان أخبرها قوبل) اربع نسوة أو رجلا فانها خبرت بذلك
واحدة حل لها ان يتزوج بها طائفاً والقابلة هي التي يتنق الولد عند الولادة وادعت
انها اسقطت ما تنقضي به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها بيننا ح ل وعبروا
ها ضاربا خبر لاه لا يشترط لفظ الشهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم

أو ظفر أو غيرهما وذلك لمصالح براءة لرحم بذلك بخلاف ما لو شكك في انها لم آدمي بخلاف العلة لانها لا تسمى
جلا ولا علم كونها اصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل الى (ذي عدة) ولو احتمل الكني بمان

فإنه من حاله لا ينفك الحمل انقضت عدتها يومه وان انتهى عنه ظاهر الامكان كونه منتهى بان لم يكن نسبته اليه لم تنقض
 يومه كانه مات وهو حي أو مسحور وأمره لم يحل فلا ينفك موضع الحمل (ولو زارت) أي شكت وهي (في عدته)
 وجود (الحمل) انقضت وحركته تنبذها (التمتع) آخر (حتى تزول الريبة) (٤٠٨) فان نكحت فالتكاح باطل والقود

في انقضاء العدة (أو) انبات
 (بعضها) أي بعد العدة (من)
 صبر عن التكاح (القول)
 الريبة والتصرع بالنس من
 زيادة (فان نكحت) قبل
 زوالها (أو) انبات (من نكحت)
 لا آخر (لم يطل) أي التكاح
 لانقضاء العدة (ظاهر) الآن
 تدل على سنة أشهر من
 امكان علق (بعد عدته
 وهو أول من قوله من عدته
 مبدئين بطالاه والولد الأول
 ان أمكن كونه منه بخلاف
 قالوا له لستة أشهر فان
 قالوا الثاني وان أمكن كونه
 من الأول لان الفراق الثاني
 متأخر فهو أقوى ولان التكاح
 الثاني قد صعد ظاهرا فلم
 يلحق الولد بالأول لطل
 للتكاح لوقوعه في العدة
 ولا سبيل الى إبطال ما صعد
 بالاحتفال وكذا الثاني وطء
 الشبهة بعد العدة فلو ان
 لم يزل ستة أشهر فما كثر من
 أوله حتى بالوطء لا يقطع
 التكاح والعدة عنه ظاهرا

شرح م (قوله كان مات الخ) هذا المثال يدخل هنا إذا استكلام في عدة
 الحصة وأما عدة الوفاة فتستاق (قوله وهو حي) أي لا يمكن كون الوطء بان لم
 يبلغ تسع سنين ح ل وم د (قوله حتى تزول الريبة) أي بامارة قوية على عدم
 الحمل ورجع فيها للقول اذ العدة لربها بين فلا يخرج منها الريبة (قوله فالتكاح باطل) وان تبين
 (قوله فان نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالتكاح باطل) وان تبين
 ان لا حل خلافاً لغيره في حل المنكحة وليس التكاح كالبيع يعتبر فيه نفس
 الامر بل كالعبادة يستبرأه عن المكاف ايضاح ل حال ع ش على م والا قرب
 ما قاله جمر لان العدة في العقد عا في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة
 مخصوصة بغير التكاح لانه يشبه العبادات لاحتياجه الى مزيد احتياط تأمل
 لكن سباني للشاوي في زوجة المفقود ما نصه ولو نكحت وبان ميتا صحت الخلع من
 المات في الواقع فاشبهه بالوطء ما لا يبين حياته فان ميتا اه فهذا يقتضي ان
 القاعدة لا تقتصر بغير التكاح فانظر ما انفص عما دوا وجواب ما قاله زى هناك من
 جرم ان الفرق ان هنا سيما ظاهرا فكان قوا في انقضاء العدة بخلاف زوجة
 المفقود ليس فيها سبب ظاهر حال عليه الفساد ومثله شرح م (قوله فان نكحت
 قبل زوالها الخ) واجمع لقوله أو انبات بعضهما (قوله الاحتمال) متعلق بما طال
 شوبرى (قوله وكذا الثاني) أي الكاح الثاني (قوله لم يطل) أي ان أمكن كونه
 منه وان أمكن كونه من الأول لا يقطع الخ كما مر بهذا م وقوله عنه أي الأول
 الواقع في كلام م و غلبه سقطا من كلام الشاوي الا في (قوله ولم تنكح أو نكحت
 الخ) أشار به الى ان قول المتن فان نكحت مقابل لهذا المقدر فيؤخذ منه تقييد
 المتن (قوله ولو فارقها) مثل المفارقة الموت وقوله من امكان العلق اخذ الشاوي
 من كلام المتن سابقا الخذف من الثاني لدلالة الأول (قوله بقرشة ما يأتي) أي
 قوله فان نكحت بعد انقضاء عدتها (قوله لم يمت) وبان وجوب نفقة واستكناها وان
 أقرب بانقضاء العدة يترجم م (قوله لان الحمل الخ) علة لقوله لم يمت (قوله فيما
 الملقوه تساهل) أي حيث لم يفيدوا الأربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا
 الأربع من الفراق كان عليهم ان يقدوا ويقولوا أربع سنين من غرق الانحطة

ذكر في الزينة وأصلها (ولو فارقها) فراقا تاما أو رجيا (قوله لا أربع سنين) فأقول من
 لمكان العلق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يكن كون الولد من الثاني بقرشة ما يأتي (لم يمت) الولد بخلاف
 ما لو ولد لا كثر من ان الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو كثر مدته كما استقرى واهتباري للمدة في هذه وقت
 امكان العلق قبل الفراق لان الفراق الذي عبر به أكثر الاصحاب هو ما عده الشافعيان حيث قالوا في الملقوه
 تساهل والقوم ما قالوا بمرضاها والشافعي معتبرا عليهم من وقت امكان العلق قبل الفراق

والا لثلاث، مدة الحمل على أربع سنين و مرادها بأنه قويم أنه أوضح مما قالوه والافاقالوه صحيح أعضاء بأن قال ليس مرادهم بالأربع فيها الأربع مع زمن الوطء (٤٠٩) والوضع التي هي مرادهم بأنها أكثر مدة الحمل بل مراده م

الأربع بدون زمن الوضع فلا يلزم الزيادة المذكورة بهذه الأسباب عما يورد من ذلك على تقابرها في الوصية والعلاق (فإن تكلمت بعد) انقضاء عدتها قولت لستة اشهر ما أكثر من امكان العلق بعد العقد (لحق الثاني) وان أمكن كونه من الاول للمرفضا اذا الزنا (ولو تكلمت) آخر (فيها) أي في عدتها (فأسد) وجعلها الثاني فولدت لا مكان منه دون الاول (لحقه) بان ولدت لا أكثر من أربع سنين من امكان العلق قبل الفراق ولستة اشهر ما أكثر من وراثته نعم ان كان طلاق الاول رجيا ففيه قولان في الشرحين والروضة بلا ترجيح أحدهما كذلك والثاني يعرض على القاض وقوله بالبقين من نص الام وقال هو الذي ينبغي القسوى به (أو) لا مكان (من الاول) دون الثاني (لحقه) بان ولدت لا أربع سنين فأقل مما مر ولدون ستة اشهر من وطء الثاني واقتضت عدته وضحه ثم تقدمت فأتى الثاني كما يلزم من الفصل الآتي

وهي لحظة الوطء فتكمل بها الأربع اه (قوله والا) أي وان قلنا انهم الفراق فزادت مدة الحمل على أربع سنين أي لحظة يمكن فيه الصلوق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع أنهم حصروا أكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله لا أربع مع زمن الخ) أي الأربع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائدا عليها (قوله التي هي) الظاهر أنه سنة للأربع المحرومة باله فكان الاولى تخديه (قوله بل مرادهم الأربع الخ) أي والاستثناء مرادهم وأكملهم قالوا أربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي لحظة الوطء قبل الفراق فصارت عبادتهم عبادة التثنية فغايلهم زيادة لحظة على الأربعة الناقصة وهذه الزيادة هي المكة لا أربعة لثلاثة عليها فليزعم على قول الاصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما لزم كونه أربعة وهو المراد (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لأن زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فلم يرادهم بقوله أربع سنين من الفراق أربعة منها زمن الوطء فتكون الأربعة ناقصة لحظة الوطء على كلامهم لأنه محسوب منها ودون زمن الوضع لأنه واقع بعدها ل فالحاسب المشارح ان يبدل الوضع بالوطء لان الكلام فيه وعبارة زى قوله بدون زمن الوضع وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة اه قال م ر والحاسب ان الأربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم مادونها حتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم يتطروا هنا لثبته الفساد على النساء لان الفرائض قرينة ظاهرة فلم يتحقق انقطاع مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (قوله في الوصية) كان أوصى بمثل هند وانفصل لأربع سنين ولم تكن فراشا فان حسنا الأربع من امكان العلق قبل الوصية كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام صفة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصفة هنا بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كان قال ان كنت حاملا ما أنت طالق فولدت لأربع سنين ولم يتأخر زوجها في هذه المدة فان قلنا انهم من امكان العلق قبل الطلاق كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصفة كانت ناقصة لحظة الوطء (قوله لما روي الخ) هو وقوله لان الفرائض الثاني تأخر فهو أقوى ع ش (قوله فأسد) أي في الواقع لا في ظن الواحي والافهوزان وله الخدوع عليها ان علمت أيضا قل على الحمل (قوله من امكان العلق) أي من اول وقوله من وطء أي الثاني (قوله أحدها كذلك) أي يلحق بالثاني وهو المدة قوله في حكمه ما مر وهو ان لحمة الاول لحقه واقتضت عدته بأربعة الخ (قوله ان تنظر بلوغه وانتسابه) فالذي ينسب

(أو) لا مكان (منه ما عرض على فائق) ١٠٣ يثبت وترتب عليه حكمه فان لحمة بأحد هما حكمه ما مر فيه أو أطلقه بها أو ما عتدها أو اشتبه عليه الأمر أو لم يكن ثم قاض انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه وان ولدت له زمن لا يمكن كونه في من واحد منهما كان زولده له دون ستة اشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين لم يلزم يلحق واحد منهما

وخرج بالفساد الصحيح ذلك في النكحة كما مر إذا تمكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني ولو مرض على فائت
 وبزيادة في وجهه الثاني صلوا عليها من جهل الصرم وقرب (٤١٠) عهده بالسلامة كذلك والانه وزان

﴿فصل﴾

في تدخل عدق امرأة
 (زنها عدة شخص من جنس)
 واحد (كان) هو ولي من
 قوله بأن طلق ثم وطع على عدة
 غير حل من اقراء أو أشهر
 ولم يقبل من وطئه عالما كان
 أو جاهلا بأنها المطلقة أو بالتصريم
 وقرب عهده بالسلامة أو نشأ
 بعد من العلاء (لا عالما)
 بذلك (في بائن) لأن وطئه
 لما زنا لا حرمة له (تدخل)
 أي عدة الخلاق والوطء
 (تندى عدة) (بقراءه
 أو أشهر (من فراغ وطء)
 ويدخل فيها عدة الخلاق
 والبقية واحدة عن الجهتين
 (وله رجة) (في البقية)
 في الطلاق الرجعي دون ما بعدهما
 كما مر في الرجة وعذمان
 فبأدنى (أو) من (حسبين
 كحل واقراء) كان طلقها
 حائلا ثم وطئها في اقراء
 وأحلها أو وطئها ما حلما
 وطئها قبل الوضع وهي عن
 تحيض (فذلك) أي فتدخل
 بأن تدخل الاقراء في الحمل
 في المثال لا تصادحهما
 والاقراء تأنيدها إذا كانت
 مفته الدلالة على البراءة وقد

بعد البائع لم يصح عليه محو وزانه لم يل طبعه لواحد منهما شرح م ولا توقف العدة
 إلى ذلك بل أن أكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم يقف عنهما
 اعتدت به عن أحدهما ثم تمتد لا تحرب ثلاثة اقراء بعده والافان اتنى عنهما
 اعتدت لكل ثلاثة اقراء لو قدم عدة الأول قبل على الحمل فلوا لحقه القاف بعد
 انتمياه بغير من تنسب اليه كان المول عليه الحاق القاف لأن الحاقه كما حكم
 أو كايضة ح ل (قوله بالفساد الصحيح) أي فيما إذا نكح في العدة صحها حل (قوله
 وقرب عهده) ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله كذلك) أي إذا ولته لا مكان
 من الثاني دون الأول لحقه ولا مكان من الأول دون الثاني لحقه أو لا مكان منها عرض
 على فائت ﴿فصل في تدخل عدق امرأة﴾ أي اثباتا ونفي بالاحل قوله
 أو من شخصين (قوله عدة شخص الخ) الحاصل ان العدة من امان بان يكون الشخص
 أو شخصين وعلى كل امان بان يكون من جنس أو حسبين (قوله في عدة غير حل الخ)
 بأن كانت باقراء أو أشهر وعلى كل امان بان يكون الطلاق نشأ أو رجعا وعلى كل امان
 أن يكون عالما بالتصريم أو جاهلا بالصورتانية (قوله ولم يقبل من وطئه) حتى يفتق
 كون العدة من جنس واحد حل (قوله أو بالتصريم) أي بتصريم وطء العدة وقوله
 وقرب عهده بالسلامة الخ ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله لا عالما بذلك)
 أي بالتصريم أو جاهلا به غير محدود وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطئه
 وطء شبهة ح ل وان كان عالما بالشبهة خلاف أي خفية القائل بأن الوطء
 يحصل بالرجعية (قوله تدخل) أي دخلت بقية الأولى في الثانية كما يأتي
 فالملحظة ليست على بابها (قوله من فراغ وطء) وهو أخرج المحشفة ح ل (قوله)
 والبقية الأولى التفرع ح ل وصريح كلامه ان البقية موجودة حتى يصح
 وقوعها عن الجهتين مع ان الواقع عن الجهتين انما هو أول الثانية الذي هو قدر
 البقية وجارته في الرجة فالقراء الأول واقع عن العدة (قوله كما مر في الرجة)
 فلوراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة لرجوعها للزوجة ح ل (قوله)
 وهي عن تحيض قيد ذلك لتكون من ذوات الاقراء المثل بها والافذوات الأشهر
 كذلك قبل على الحمل (قوله كذلك) قيد قال هلاجه ما قبل أو حل قوله
 تدخلنا واحدا اليهما لما فيه من الاختصاص وأجيب بما عارضنا فصلها لقوله في الأولى
 ولمرجعة الخ وفي الثانية تنقضان الخ (قوله في الحمل) معنى دخول الاقراء
 في الحمل مع انها غير معتبرة مع وجود الحمل غير حل الزنا انما لا تستأنف بعد وضع
 الحمل كما في ع ش (قوله وقد بسطت الخ) والمعتننه ما ذكره الشارح هنا

خلافا

انتفى ذلك هنا للبراءة اشتغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (تنقضان)

بوضعه) وهو واقع عن الجهتين

(ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان المجل من الوطء أم لا (أو لمعاذتا) شخصين كان كافيا في عدة زوج (أو) وطء (شبهة) ووطئت من آخر (شبهة) كتحاك باسداو كانت زوجة معدة عن شبهة انطلقت (فلا تداخل) لعدة المستعدة بل تعدل كل منهما عدة كاملة (٤١١) (وتقدم عدة جل) تقدم أو تأخر لان عدة لا تقبل

تخلوا فان قال باقتضاء عدة بالاقراء مع وجود المجل الذي جرى عليه في البهيمية واحتمره الاستوى وجرى عليه بالجلال المحلى له ح ل (قوله من الوطء) أي واقع بعد الطلاق وقوله أم لا أي أو كما واقعا قبل الطلاق أي حال الزوجية ح ل (قوله فان لم يكن حل الخ) فان لم يكن حل ولا طلاق قدم عدة الأولى فالأول إذا كان الأول نكاحا قاسدا ووطئت فيه فانها تعدل الثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما ح ل (قوله ثم تعدل للشبهة) أي بمعنى زمن النكاح أي عدة كاملة (قوله وان سبق وطء للشبهة الخ) فإذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء للشبهة ثم طلقت نهائيا تعدل لعدة الطلاق ثم تبقى على القرين السابقين اللذين لعدة وطء للشبهة وكذا يقال في ما جده شيئا (قوله لكن لا يراجع وقت وطء للشبهة) بل ولا بعد ما دامت الماشترية موجودة بحيث يمكن منها حتى يفرق بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرحه لا لكنه لا يراجع وقت وطء للشبهة سواء كانت الشبهة بعد أو غيره أي لا يراجع في حال فناء فراشها واطاعتها بأن يفرق بينهما وأما عدم العود إليها كاتفرق أو وفي هذا الاستدلال نظر لانه يقتضي ان زمن وطء للشبهة والله شرة محسوب من عدة الطلاق ولكنه لا يراجع فيه وليس كذلك لأنها بدت في القاضى ولو بعد سنين تبقى على ماضى من عدة الطلاق ثم تستأنف عدة للشبهة حيث لا محل ولا يحسب زمن المباشرة من البدة كأبد عليه قول الشارح غر وجها عن عدته أي الطلاق (قوله لانه عدته) أي الطلاق لم تنقض لعدم وجودها أي ان كان وطء للشبهة عقب الطلاق فهي سالبة تصدق بنفي الموضوع تدبر ويمكن حل كلامه على ما إذا تأخر وطء للشبهة عن الطلاق (قوله باستدامة النكاح) أي الكامل والانهى استدامة وقوله ولا يمتنع بها يؤخذ منه حرمة نظره إليها ولو بلا شهوة والمخلوة بها شرحه م وقال ع ش هذا يختلف حمله قيل الخبث من جواز النظر لعدة ايام بين السر والركبة من البعدة عن الشبهة اه ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره من مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارته ولا يلزم منه اعتدال عليه يراجع على انه قد يمنع اخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يعد تنما (قوله حتى تقضيها) أي الأخرى (قوله منه) أي من الزوج بان ووطئت بشبهة ثم أحبلها الزوج ثم طلقها رجسا وراجعها طلقها عدة (أيضا) أي من حين الرجعة وفيه ان حكم الفهم موافق لحكم النطق فلا فائدة

ذلك (ولا يمتنع حاجتي قضيتها) رعاية للعدة فان كان ثم جل منه انقطعت العدتان وانما انقضت للشبهة بعد الوضع والنكاح ولا يمتنع بها إلى متى لا تنهاى رجعة تليست في عدة ولو راجع حاملان وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع فاه في الرصة كما عليها

في التيقيد قبله ولا قبل حيث لا ان يقال ان في المفهوم لا قبل قوله بعدوا عندت
 الشبهة (فصل في حكم معاشره الفارق العتدة) (قوله لو عاش فارق)
 أي المعاشره للمعاده بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تنسل كمنه لو قبلادون التهاد
 انتهى وفي قول على بالجلال والمراد بالمعاشره ان يدوم على حاله التي كان
 معها قبل الطلاق من النوم معهن لا أو نهرا أو خلوة بها كذا في وقبر ذلك
 اه (قوله وغيره) كمنه (قوله لم تنقض عتدها) وان طال الزمن جدا كعشر
 سنين اه ع ش فاذا زالت المعاشره بان فري انه لا يعود اليها كمن على ماضى
 قبل المعاشره ومذا جيد للمعاشره لا تنقطع الابائيه والظاهر انه لو عاد للمعاشره
 كانت معاشره جديدة ح ل فان لم يمض زمن بلا معاشره وان استمرت المعاشره
 من حين الطلاق استأنفت العتدة من حين زوال المعاشره وعليه جعل كلام
 ح ل في القوله الابائيه فلا مشافه تدبر قوله كالفارق في الرجعية) أي كما مشافه
 للفارق أي فيثبت لها جميع أحكام الرجعية المعاشره (قوله احتياطا) أي
 وتلقا عليه لتفسيره وهذا هو المقرب وحيث نفى كالبائن بعد مضي عتدها
 الامليه الا في لحوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ابلاء ولا طهارة
 ولا ايمان ولا نفقة ولا اكسوة لها لانها كالبائن بالنسبة لعدم جوار رجعتها
 ع ش وكالرجعية في لحوق الطلاق وفي انها يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها
 كما رجحه البلقيني في النفقة وافق يبيها الولد رجحه الله شرح م والخاص
 انها كالرجعية في سنة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب عسكها وفي انه
 لا يحد بوطئها وليس له تزوج نحوها حتى ولا اربع سواها ولا يصح عقد عليها
 أي حال المعاشره ولها حكم البائن في تسعة أحكام في اه لا يصح رجعتها
 ولا توارث بينهما ولا يصح منها ابلاء ولا طهارة ولا ايمان ولا نفقة لها ولا اكسوة ولا يصح
 خلعهما يعني انه اذا وقع الطلاق رجعا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم
 ليس لها امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما الا هذه واذا مات عنها انتقلت
 لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح م ووق على بالجلال وع ش (قوله الى انقضاء
 عتده) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشره ولا رجعة له في هذه العدة
 لان لحوق الطلاق لخلط عليه ح ل ومباراة ع ش وصورة ما تنقض به
 عتدها ان يترك معاشرتها أو يضي بعد ذلك ثلاثة اقراء أو اشهر ان لم يسبق
 من عتدها شيء قبل المعاشره والابنت على ماضى ع ش (قوله لذلك) أي
 احتياطا (قوله ولو تنكح عتدة) أي من غيره بقربته قوله بظن صحة وأما لو تنكح عتدة

(فصل في حكم معاشره
 الفارق العتدة) (قوله لو عاش فارق)
 بوط وغيره (رجعية في عدة
 اقراء أو اشهر لم تنقض عتدها
 بخلاف البائن قيام شبهة
 الفراق في الرجعية دون
 البائن نعم ان عاشت ما بوط
 شبهة فكالرجعية اما غير
 الفارق فان كان سببا وهو
 في أمته كالفارق في الرجعية
 أو غير ذلك كالفارق في البائن
 ونسج عتدة كعدة الحمل
 تنقض بوضعه مطلقا ولا
 رجعية بعدهما) أي بعد الاقراء
 والاشهر وان لم تنقض م ما
 العدة احتياطا وفيه كلام
 ذكرته مع جوابه في شرح
 الررض وغيره (ويعلقها طلاق
 الى انقضاء عدة) لذلك (ولو
 تنكح عتدة

فبأنى (قولها أتعلمت) معنى إقطاعها الزمان للقرائن قبل التفريق بينهما
 لا بحسب من العدة (قوله بوطه) أى فلا بد من وثائق لا تقطع العدة حيث تفرق
 بينهما ما إذا فرق قبل أن كانت حاملان ولو الشبهة اعتصمت به وبعد الوضع تكمل
 العدة الأولى والافتكاح العدة الأولى وتشرع في الثانية (قوله ولو راجع ما نال الخ)
 فالوطائق من غير مراجعة بنت على ما مضى ح ل (قوله لو ردها بالرجعة الخ)
 أى فكان الطلاق منه فيما إذا لم يوطأ طلاقاً بسقوطها والعلقة قصد الوطأ تعدد
 بخلاف ما سياتى في تجديد العقد مع عدم الوطأ لأن العقد انقضاء تكليحاً جديداً وقد
 طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذئب وقتضيه) أى قبل الطلاق
 وهذا علم من قوله ولو راجع لأنه لا يراجع إلا أن كانت مدخولاً بها (قوله لا طلاق
 الآية) وحى وأولات الأجمال الخ (قوله ولو نكح معتدة) أى البائن زوجها بغير
 لأن فاشخص نكاح المعتدة منه (قوله البقية) أى على تقدير بقاءها أو الانفصال
 ووطأ لها أتعلمت العدة كالكتابة ولم يبق لها بقية أصلاً مرد بالحنى فالأولى حذف
 قول المصنف ودخل فيها البقية (قوله وأكتمها) أى عدة الطلاق الأولى
 (فصل فى عدة الوفاة وفي المفقود والاحداد) * (قوله ولو رجعية)
 بأن مات بعد طلاقها طلاقاً رجعيّاً فإنها انتقلت لعدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق
 وقد سقط مؤنتها ولو لم يوطأ بعد الإخلاق البائن الحامل فلا تنقل ولا يصح عليها
 الأحداد ولا تسقط نفقتها وإن صار الزوج مسيراً للموت لأنه دوام ما غفر نفسه
 ما لا يتغير في غيره وهو المعتد كما في شرح م د (قوله أربعة أشهر وعشرون) لأن
 بالأربعة أشهر يترك الحمل لأنه وقت نفع الروح فيه وزيدت العشرة استظهاراً
 وذلك يستدعى ظهور رجل إن كان هذه حكمة لا يلزم أطرافها ح ل لتعلقها
 فيما إذا مات الزوج قبل ولدها وكان منبهاً قال م د وأولان النسبة لا يصيرن
 عن الزوج أكثر من أربعة أشهر أه (فرع) لو قال أنت طالق قبل موقى بأربعة
 أشهر وعشرون أيام ثم مات بعد ذلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا يرت لها
 وإن كان الطلاق رجعيّاً ويؤخذ بما يأتى أنه لا تعدد عليها أيضاً ولا يمنع
 من مء شرتها لأن من وثاقها حال حياته كمرقل على الجلال (قوله من الأيام) فسر
 العشرة في اللقن بالأيام وفي الأتمة بالأيال جراح على الأصح عند حذف المعدود وهو
 أنه يترقى في العددة إذا كان المعدود مذكراً ويبرهنها إذا كان مؤنثاً كما إذا كان
 المعدود مذكراً أو أنقذع توقف ح ل (قوله والذين يتوفون) أى وفجات الذين
 يتوفون ليناسب قوله ليرخص فإن الترخيص للزوجات ل الشورى يقال توفى فلان

بأن عدة ووطى (أتعلمت)؟
 عدتها (بوطه) لمصول
 الفرائض بخلاف ما إذا لم
 يوطأ وإن عاشرها لانتفاء القرائن
 (ولو راجع ما نال أواملا
 فوضعت ثم طلقها استأنفت)
 عدة (وإن لم يوطأ) لعددها
 بالرجعة إلى النكاح الذى
 وقتضيه ووطأ لها قبل
 الوضع أتعلمت عدة نكاحه
 وإن ووطى لا طلاق الآية
 (ولو نكح معتدة ثم ووطى ثم
 طلق استأنفت) عدة لاجل
 الوطأ (ودخل فيها البقية)
 من عدة السابعة لأنها
 لو احدث ووطى قبل الوطأ
 بنت على ما سبق من العدة
 وأكتمها ولا عدة لثبوت الطلاق
 لأنه فى نكاح جديد طلقها
 فيه قبل الوطأ فلا تعلق به
 عدة بخلاف ما ترى بالرجعية
 (فصل فى عدة الوفاة وفي
 المفقود والاحداد) (تجب
 وفاة زوج عدة وحى) أى
 عدة ما فات من طهرها من أولها
 من غير ذكر رجعية ص (أو مسوخ
 ولو رجعية أولها وطأ أربعة
 أشهر وعشرون) من الأيام
 (بليانها) قال قتادى
 والذين يتوفون منكم ويبرون
 أزواجاً يبرهن ما نف من أربعة أشهر وعشراً

وتوفي الزامات فن قال توفي معناه قبض وأخذ ومن قال توفي معناه توفي أجدها
استوفى عمره واستكمل عليه قرأة على رضى الله عنه وتوفى بفتح الياء اه (قوله أى
عشر ليل) وقدر العشر بذلك ثلثا نيتها ولا تأخر والشهور والأيام وأشار بقوله بأيامها
الى دفع اتمام اخراج اليوم العاشر من المدة اه براموى (قوله من ذكر) أى من ذرمة
العبي والمسوح مع ش فن راية لا اله الا الله وقال بعضهم قوله من ذكر أى من غير
الزوج قد يكون من التعميد على هذا اه (قوله ما لا الهلة) مائة من أسماء شهر
وقد بقي منه أكثر من عشر أيام فمبني ثلاثة بالاهلية وتكمل من الرابع او اثنين
يوما ولو جعلت الالهة حسيها كغيره فشرح م ز وأما ما بقي منه عشرة فقط
فمبني بأربعة أهلية بعدها ولو نزل من ع ش (قوله نصفها) وهو شهران وخمسة أيام
بلياليها وبقيت الزركشي وغيره ان قياس ما رايه لو نزلها فزوجه الحرة لهما أربعة
اشهر وعشرة أيام ورويان عدة الوفاة لا تتوقف على براء فلم يأنزفها الظن وبه
يفرق بين هذا لو مار اه حر ومرويه عنهم كلام الزركشي فقال لو كان له
زوجه حرة وأمة فمرواه زوجته الامة على نكاحها وزوجه الحرة واستقر له
الى موته فتتعدد عدة الاحرار ومثله ما لو غر بغيرها اذ الظن باقتله امن الاقل الى
الاكثر في الحياة فكان الموت وبذلك سقط القول بأنه يزد بان عدة الوفاة
لا تتوقف على براء فلم يأنزفها الظن عنده اه م في شرحه (قوله او مسلول) أى
خصيته وقولهم الخصية ابني الماء واليمرى للشعر امله باعتبار الثالب والافتقار
وجدهم له اليمرى فقط ولماء كثير وشعر كثير شرح م د (قوله فهو مقيد
للآية) فان قلت لا حاجة الى ذلك مع قوله اول والاية محمولة على النكاحين الحرائر
الحالات قلت يمكن انه اشارة الى توجيه آخر للآية فلا يمكن برده على ان الآية
من قبل العام لا المطلق فكان الاولى ان يقول فهو مخصص للآية السابقة لا هم
الا ان يقال ان هذا مبنى على ان الموصول في مثل هذا لا يعود له ع ش والاولى
الجواب بان النكاح لا يقتضي الآية وهو زوجات لا عموم بل هو مطلق (قوله
قديم) أى مع حله بنزول الله كآفي شرح م د (قوله وقد سأل الخ) قد يقال
ان هذا سأل في المسوح بالساحقة اذ لا ذكر لائرف في الماء وانما هو موطر فيه
كالشقة وشيدى على م د (قوله ولم يطأ واحدة منها) حاصله اما ان يكون
وطئها أو وطئ واحدة أو لم يطأ واحدة منها وعلى كل امان ان يكون الطلاق
بأشهر أو بجمعها فالاصل ستة وعلى كل امان تعدد الامراء بالاشهر واحداها
بالاقراء والاخرى بالاشهر فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والذي يؤخذ

أى عشر ليل بأيامها ومرواه
السيرة وفات الاقراء وغيرهما
والآية محمولة على الثالب
من الحر والحرالات والحق
من الحاصلات من ذكر
وقد يقال اشهر بالاهلية ما يمكن
ويكمل النكاح بالعدة كمنظاره
(ولغيرها) ولو بمحضنة
(كذلك) أى مائة أو مائل
نذكر نصفها) وهو شهران
وخمسة أيام بلياليها أو بأى
في الاكسار وما روي في
بغيره وبغيرها أهم من تغييره
بما ذكره (ولما سأل منه)
أى من الزوج حرة كانت
أو غيرها (ولو بجواب) بقر
انقسام (او مسلول) بقر ذكره
(وضعه) أى الحمل لقوله تعالى
وأولات الاحمال أجلهن
ان يمتحن جلهن فهو مقيد
للآية السابقة وفارق
المحبوب والسائل الم مسوح
بان المحبوب بقر فيه اوعية
التي وقد يصل الى الفرج
بغير ابلاخ والسائل بقر ذكره
وقد سأل في الابلاخ فليد
بقره مائة في اطلاق المسوح
(ولو يطلق احدى امرأته)
عينة عندها ومبهمه (وميات
قبل بان) للامية (أو تعين
للمبهم ولو لم يطأ واحدة منها)

من الشارح تسعة لانه امان لا يعطى واحدة منها او يعطى واحدة او يعطى احدى على كل
من الاخيرين اما ان تكون احدى بالشهر او الاقراء وعلى كل امان ان يكون الطلاق
وجيبا او بائنا فالجيب غناية تضم الاولى واستثنى منها ضرورة بن بقوله لا في بائن
والمستثنى منه محذوف والتقدير راحة في الوفاة في جميع العصور لا في بائن الخ وقوله
ولم يعط مفهوم قوله بعد قد تضمن وطئت وقوله وعلى ذات أشهر طاعة قوله رحمه
ذواتا أشهر مطلقا مفهوم قوله وعلى ذات اقراء وقوله او ذات اقراء في طلاق رجعي
مع قوله او ذواتا اقراء في رجعي مفهوم قوله لا في بائن المستثنى مما تقدم وهذا المستثنى
مفيد فيود ثلاثين ووطئت وذات اقراء وفيه صورتان اشار اليهما بقوله ووطئهما
او احدهما والمستثنى منه في سبع صور لان الاطلاق في الموضع فيه صورتان
وقوله في طلاق رجعي أى لان الرجعية تنقل بعد الوفاة (قوله وعلى ذات أشهر
مطلقا) أى في طلاق رجعي أو بائن لان الاشهر دون عدة الوفاة قطعاً بعد الوفاة
أحوط سواء انتقلت بعد الوفاة كافي الرجعية أولا كافي البائن وقوله وذات
اقراء الخ أى لانها حينئذ تنقل الى عدة الوفاة (قوله بقرينة ما يأتي) أى في قوله
لا في طلاق بائن الخ (قوله ان لا يلزمها عدة) أى لعدم وطئها بقوله في الاولى وعلى
ولم يعط واحدة منها أى لان الطلقة الغير المدخول بها لا عدة عليها سم (قوله
وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لانها اذا مات زوجها
في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقه هذا الاحتمال أعني
ان يلزمها عدة الطلاق ويمكن ان يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية
سم وفيه يمكن ان يصور بما اذا انتقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله لا كثر الخ)
ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة احتلت كل واحدة عدة الوفاة لان كل واحدة
انه متوفى عنها وانها ملقة منقضية العدد اسم ع ش على م د (قوله منها)
حال من عدة الوفاة أى حال كونها ميتة منها (قوله وعدة اقراء من طلاق) هذا
ان لم يمت قبل موت الزوج بمعنى الاقراء فوضي قبل موته قرآن مثلاً احتلت
بالاكثر من الباقي وعدة الوفاة لا من عدة الوفاة ولذا ان اقرأتني جابسلول
وان كان هو القباس ح ل ومثل في م د (قوله وتندخيرها الوفاة) انظر لم اعاده
مع انه علم من كلام المتن واجيب بما ذكره لانه مقابل قوله من وطئت وقوله لما تقرر
وهو قوله للاختياط في الجميع (قوله ووجه اعتبار الخ) جواب عما اوردنا لليقيني من
ان حسبنا من الطلاق مبنى على ضعف والمتمم انما يتعصب من التعصب فاجاب
الشارح بان حسبنا من التعصب ان يتسروا لا يتعصب من الطلاق باتفاق شيننا

أوروى واحدة وعلى ذات
أشهر مطلقاً وذات اقراء في
طلاق رجعي أو وطئهما واما
ذواتا أشهر مطلقاً أو ذواتا
اقراء في رجعي بقرينة ما يأتي
(اعتدنا الوفاة) وان احتمل
أن لا يلزمها عدة في الاولى
وان يلزمها عدة الطلاق
في غيرها التي هي أقل من
عدة الوفاة في ذات الاشهر
وفي ذات الاقراء سواء على
الغالب من أن كل شهر
لا يخلو عن حيز وطئ
لاختياط في الجميع (لا في)
طلاق (بائن) ووطئهما
أو احدهما (تضمنت وطئت
وعلى ذات اقراء بالاكثر من
عدة وفاة منها) أى من وفاة
(و) عدة (اقراء من طلاق)
لذلك وتندخيرها الوفاة لما تقرر
وذ كرحكم وطء احدهما
في الجميع من زيادته ووجه
اعتبار الاكثر من الطلاق
في المهمة مع ان عدتها انما تعتبر
من التعيين لانه لا يس من
التعيين اعتبار السبب وهو
الطلاق

(قوله المفقود) وكذا المفقود لا ينجح زوجها اختياراً ولا أوصافاً وأما حتى ثبت
موتها بما مر ولو أخيراً ما عدل بموت زوجها أو فراقها جازماً بأمانان وتزوج وكذا الآخر
بموت زوجته جازماً بأنها كانت حياً اختياراً أو بيع سواهما م وم وعادة تشرح م ونم
لآخر ما عدل ولو عدل رواية بأحدها حل لها باطنان تلج فيه قوله التتفال
واقباس أنها لا تقرر عليه ظاهراً أو قاض بذلك فقد ازوجه بالنسبة لنكاح فهو
اختها أو نكاحه سواها (قوله بجمعة فيه) أي الملاق أي بجمعة مقبول فيه بحيث
ثبت ما هو وحدها وحلان كما يأتي في الشهادات (قوله فلو حكم نكاحها الخ) أي حكم
بذلك ما حكم براءه كالخفي تقض حكمه ويجعل قوله حكم النكاح كم رفع الخلاف
مالم يضاف القياس الجلي كما هو به وط في محله والقياس عليه هنا وقسمه ماله
وعتق أم ولده (قوله الجلي) وهو ما ضعه نتي تأخر الفارق كقياس إراق
مال اليتيم على أكله (قوله لا يجوز الخ) لأن النكاح أولى من المال في المراجعة
حيث يحتاج له أكثر فوله ان يكون حياً في ماله أي الذي هو أدون من النكاح
في الاحتياط وقوله أشار بقوله على الخفية ع ش حيث جعله حياً في عدم قسمة ماله
وميتا في حراً ونكاح زوجته (قوله مع النكاح) ولا يشكل بما تقدم في المراجعة حيث
لا يصح النكاح وإن تبين أن لاجل مع أن الحاصل في كل شك لأن الشك ثم لسبب
ظاهر فأقل قوته بخلافه ضار فيه مالا يتحقق حل (قوله ويجب أحداً) وتركه
كبيرة ع ش (قوله على صدقة وفاة) وإن شأركا غيرها بأن أحدهما ميتة
ثم تزوجها ثم مات عنها وقتنا قصد بالوضع عنها أي عن مدة الوفاة أو شبهة وهو
الراجع أي لأن مال واحد فلو ماتت وهي في عدة شبهة لغيره ما كانت حامله إنما يجب
عليها الحداد قبل الوضع وهذه واردة على قول بعضهم يجب أحداً على المتوفى عنها
زوجها حل وعادة م ر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حامل من شبهة
حالة الموت فلا يلزمها الحداد على الحمل الواقع عن الشبهة بل بدونه اه بالحرف
وقوله يشمل الأولى ثلاثاً (قوله أي يجب) لأن ما جاز بعد استناع وجب غالباً
م (قوله جرى على النكاح) أولاً أنه ثبت على الامتثال شرح م ر (قوله من لها
أمان) وإن كان زوجها كافراً م ر ع ش وأما متى غيرت الفضيحة المات عليها
(قوله يلزمها الحداد) بمعنى أن تزوجها بعد الوفاة يلزم غيرها من لها أمان أيضاً لكن
تزوج عقاب في الآخرة ساء على الأصح من مخالطة الكفار وقرب الشريعة رشدي
(قوله ولو رجعية) معتد (قوله ولا يجب) أي بقى مع علمه لاجل التميل التي بدنه
والمراد على التساؤل برجوعه عليها كالتوفى عنها قال م ر وقرئ الأول بأنها مجعونة

وفيه كلام ذكرته في شرح
الروض (المفقود) بسفر
أو غيره (لا ينجح زوجها حتى
ثبت موته عامر) في الفرائض
(أو للاقلة) بجمعة فيه (ثم تفند)
كما لا يحكم موته في قسمة ماله
وعتق أم ولده حتى ثبت ولان
النكاح ثابت بيمين فلا نزل
الائتين وغيره يري بما ذكر
أولى من تعينه بما ذكره
(فلو حكم نكاحها قبل موته
تقضى) لم تحك الخ لقسمه القياس
الجلي فلا يجوز أن يكون
حياً في ماله وميتاً في حق زوجته
(ولو نكحت) قبل موته (وبان
ميتاً) قبل نكاحها بمقدار
العدة (مع) النكاح مطلقه
من السابق في الواقع فاشبه
بالواقع ماله أي يفتن حياته
في أدان ميتاً (ويجب أحداً على
عدة وفاة) بابر لصحيين
لاجل لأمره تزم بالمر والبر
الآخران قد عني ميت فرق
ثلاث الأولى زوج أربعة أشهر
وعشر أي فاته عمل لها الأحداد
عليه أي يجب الإجماع على
لواضعه والتقيدياً بما أن المرأة
جرى على النكاح لأن غيره ممن
له أمان يلزمها الحداد على
على صغيرة وعينونة منه

فهى مجفوفة أو يرفع فالتعريف منها أولى من قبله لا يطبق بها فيها إيجاب الأحاد بخلاف التوفى عنها زوجها كرسنه في الرجعية من زياد وهو ما نقله (٤٧) في الروضة كالمصالح على أن ثور عن الشافعي ثم قل عن بعض الأصحاب

أن الأولى لها أن تزني بما يدعو الزوج إلى رجعتها (وهو) أى الأحاد من أحد ويقال فيه المحاد من حدقة النزع واصطلاحاً (ترك البس مصبوغ) بما يقصد (الزينة ولو) صبغ (قبل نسيجه أو كسنت) نظير المصمغ عن أم هانئ كانت تسمى أن تحمد على ميت فوق ثلاث الأهل فزوج أربعة أشهر وعشرون أن تكفل وإن تطيب وإن نكح نواصب مصبوغ بخلاف غير المصبوغ ككسنان وأبريسم لم يصب فيه زينة كقش وبخلاف المصبوغ لا زينة بل الحسية أو احتمال ونسخ كالأسود والكحل لا تنقل الزينة فيه وإن تردد المصبوغ بين الزينة وغيره كالأخضر والأزرق فإن كان زائفاً خافى اللون حرم والأفلا (و) ترك (تخل ب) يتخل به كلواؤ (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كحاس أن موه بها أو كانت المرأة من قسلى

بالتفريق المحض فرضاً شاعراً بقوله لاتساق فورق الخ إبداء تارق في القياس الذى أنه ذابله الضعيف (قوله مجفوفة) أى مجفوفة متروكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه فلا تزني عليه (قوله أن الأولى لها أن تزني) الخ حل على ما إذا كانت ترجو رجعه بالتزني ولا يتوهم أنه ترجو رجعه بإطلاقه (قوله لا للمح) لأن المحدة تمنع نفسها من الطيب والزينة ح ل (قوله بما) أى صبغ قصد الزينة إنما يقدر هذا في المتن لأنه يومئذ أنه إنما يستع عليها البس المصبوغ قصد الزينة لا ما صبغ لا يقصد الزينة وإن كان المصبوغ في نفسه زينة فأشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد الزينة وإن لم يقصد بهه خصص زينة وشيدى (قوله ولو قبل نسيه) الخ الغاية الأولى للرد والثانية للتعميم كأيضهم أصله (قوله على ميت) أى لأجله (قوله لا على زينة) أى فلا تنهى أن تصد عليه أربعة أشهر بل تؤمر بذلك ما به معه مول فعلى عذوف وقوله وإن تكفل أى تنهى أن تكفل الخ فهو ممول لفعل مقدور معطوف على فعل ما عذوف إلا أنه بناءً شاعراً نرى ولا يصح عطفه على أن قد دل به صبر المعنى وكما تنهى أن تكفل الخ منع أن تنهى إنما هو من ترك الأكسنة لأن العرض أن الأحاد انتهى عنه كان على غير الزوج ثم يصح عطفه عليه أن قد مضى أى وعن ترك الأكسنة الخ وجوب الأحاد عليها في المدة المذكورة أن تكون حلالاً له والأوجب عليها الأحاد إلى وضعه سواء تزنى وضعه عن موته بمدة كثيرة بلغت أكثر الحمل أولاً (قوله ككسنان) يقع الكاف وكسرهما قل على الجلال (قوله وأبريسم) وهو الحجر الأبيض اه حل وهذا نرج بالمصبوغ وهذا واضح عند قوم لا يقرنون بذلك (قوله ومصبوغ) الواو به معنى أو عش (قوله من قسلى به) أى النقص غير الموه حل (قوله نارا) راجع لقسلى كما يدل له كلامه في القهوم ومقتضاه أن ليس المصبوغ يمنع لئلا ينظر ما الفرق ثم رأيت في شرح مرماهه وفارق حرمة اللبس والتطيل ليلاً بأنهما يحرم كان الشهرة غالباً ولا كذلك الحلى اه وفي قل على الجلال قوله وليس مصبوغ أى ولو لم لا ومستوراً وبغيره (قوله حمار) أى فى قوله أن موه بها وكانت المرأة من قسلى به عش أى ما به من عن التوبة والتزني هما (قوله فمأز) بلا كراهة لحاجة الخوف عليه (قوله وترك تطيب) أى بما يحرم على الحرم به به اه أو ما قبلها تزني الخوف

بها (نهاراً) تكلمال وسواها ثم تأمر ١٠٥ يح ث أى داود وغيره بأسانا حسن التوفى عنها اللبس المده فربن الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تعتصب ولا تكمل والمشقة المصروفة بلسق بكسر الهم وهو الفرة فخصها ويقال طيناً أحمر ثم بها يخرج بالتلى عاذ كالتلى بشيرة كحاس ورماس عاوين علم وباتلها وهو من زياد التلى عاذ كليلاً فمأز بلا كراهة

الحاجة توهبها غير حاجة (و) ترك (تطبيق) في بدن وتوب وطعام وكمل ولو غير محرّم نجس عليه (السابق) والذي
استعمله عند الظهر من الحصى أو النحاس قليل لا من قسط أو الخمار وهما نوعان من الغرر كما ورد في الحديث في مسلم
وظاهرهما أن الاحتياط في تطبيق ما ولا كمال له صرح الامام (و) ترك (دهن شعر) لم أسأله عن حديثه لما فيه من
الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من الزيادة (و) ترك (٤١٨) (١) كمال بكل زينة) كما قد وردت سوداء وكمل

أسفر ولو كانت يضام إن لم يكن
الطيب إذا طرأت العدة ح ل بخلاف المحرم فإنه لا يحرم عليه استدائه لأمه ما ورد
بالطيب قبل الأحرار (قوله ولو غير محرّم) بأن لا يكون كل زينة كانت وتيا والنشم
فأم ما غير محرّم من قبل وضع الطيب فيه ما (قوله من قسط) يضم القاف وكسر ها
مصباح (قوله أو أطمار) ضرب من العطر على شكل أطمار الإنسان قسطا في
على البخاري (قوله من البخور) يقع الباء مصباح (قوله ياب) وعند زوال الحجاب فيجب
عليها إزالة ذلك فوراً ح ل (قوله وترك كمال) يؤول لصباء باقية الحدقة قسم على حجر
ع ش (قوله وكمل أسفر) وهو الصبر كافي شرح م ر وفي المختار الصبر الدوام الم
(قوله الأحاجه) أي مبيحة لتيج ح ل و زى قال البرماوى وفيه بعدد الوجه
الاستكفاء بما لا يمتل عادة (قوله دخل على أم سلمة) أي زوجته صلى الله عليه وسلم
وكان ذلك قبل نكاحها وتسلّم هذا الحديث ونحوه من قال بغيره انظر الوجه من
الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة واجب يجوز له صلى الله عليه وسلم لم يقصد
الزينة بل وقعنا اتفاقاً لأنه لا يقاس عليه غيره لمصنعه فيكون ذلك من
خصائه ع ش على م ر (قوله والصبر) وهو الشكل الأصغر كافي شرح م ر (قوله
مطلقاً) أي لا لوانه والحاجة أولاً (قوله إذا زينة فيه) هذه شبه مصداقاً لأنه غير
الغنى يصور لكل غير الزينة إذا زينة فيه (قوله حرة الخ) أو أشهر عند العامة بمصن
يوسف (قوله ما ظهر) أي عند المنة (قوله بنحو حناء) بكسر الهمزة وقرأ بالهمز وبالمد
جمع واحد حناء بالمد أيضاً قل على غ ط وقال البرماوى واحد حناء كسبه
سميت بذلك لأنها حنت لا دهن حين أصاب الخطيئة فكان كل أخذ من أوداق
الشعر ورقاً يستربه طارعه الأورق الحنا (قوله كورس) هونبت أصفر صبغ به
في البين (قوله وتصفيف طرتها) أي تسوية قصتها (قوله وتصغيره) التصغير بمصاد
مهلهة وفاجعل التي أسفر ويحتمل أن يكون بالغين المجتهدة أي يجعل صغيراً
بأن يقلل شعره ولعل الثاني أقرب ع ش (قوله وحل تحمیل فراش) أي تحمیل

فهما طيب نجس أم عينية
السابق (الأحاجه) كره
(قوله كمل به) (اليل) ونصحه
نهاراً ويصور الضرورة نهاراً
وذلك نجس أي داوود عليه صلى
الله عليه وسلم دخل على أم
سلمة وهي حادة على أبي سلمة
وقد علمت على عنصرا
فقال ما هذا يا أم سلمة قالت
هو صبر لا طيب فيه فقال اجعله
بالليل وأصبغ به بالمد الصبر
يقع لماد وكسر ها مع ساكن
الباء ويقع المصاد وكسر الباء
ونرجس بكل الزينة غيره
كانت ياباً ناز مطلقاً إذا
زينة فيه وتعبير بذلك أعم
من تصغيره بالغد وقول قليل
من زيادتي (و) ترك (استدراج)
بذل المجبة وهو ما يتقدم
ومما ينطلي به الوجه (ودمام)
يضم المهملة وكسر ها وهي حرة
يرد بها الخ (وخضاب ما ظهر)

من البدن كالوجه واليد والرجل لا ما تحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران خمر في دارة البيت
السابق وقول ما ظهر من زيادتي وهو ما في الزينة كالصباغ الرطابي لكن صرح ابن يوسف بأن ذلك في جميع البدن
وفي معنى ما ذكرنا ريت أصابعاً وتصفيف شعر طرتها وتصغيره ما وتوسيد الحجاب وتصغيره (وحل تحمیل
فراش) مما ترقد وتند عليه من مرتبة ونظم ومصادة ونحوها (و) تحمیل (اثان) بمثلتي وهو متاع البيت وذلك بأن
تزين بيتها بالفراش والستور وغيره إلا أن الأحاديث في البدن لا في الفراش والمكان

(و) حل (تظف) يغسل رأس (٤١٩) وقلم ظفر وإزالة الفمخ وامتشاط وحمام واستعداد لان جميع ذلك

ليس من الزينة أى الداعية الى الوطء فلا شاقى المطلق
 اسمها على ذلك في صلاة الجمعة
 (ولو تركت احدا أو وسكني)
 في كل المقدام بعضها وان لم
 يلبسها وفاة زوجها الا بعد اللذة
 (انقضت) بعضها (عدتها)
 وان عصت هي اولها بتركه
 الواجب عند العلم بحرمته
 اذ الصبي في انقضائها قضاء
 المدة (ولما) أى المرأة لا الرجل
 (احداد على غير زوج) من
 قريب وسيد (ثلاثة أيام)
 ناقلة لا ما زاد عليها وذلك
 ما خوذ من الحديث السابق
 أول المصنف (فصل في سكي
 المعتدة) (تجب سكي المعتدة
 فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة
 تقوله تعالى في الطلاق
 اسكنوهن من حيث سكنتم
 وقيس به الفسخ بانواعه بجماع
 فرقة السكاح في الحياة وتغير
 فريضة بضم الفاء بنت مائة
 في الوفاة اذ زوجها هل فسانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان ترجع الى أهلها وقالت
 ان زوي لم يتركني في منزل
 يملكه فاذن لها في الرجوع
 قالت فاصرفت حتى اذا
 كنت في الحجرة أتوني المسعد

البيت بالفراش وكذا إحصال في تجهيل الاثبات بدليل قولها بان تزين الخ لان اسم
 الاشارة يعود لتجول الفراش والاثبات وعطف على الفراش من عطف انعام على
 الناحس لان الاثبات يشعل الفراش والاواني شيئا قال شورى وأما النطاء فالوجه
 انه كالتباط مطلقا كما في شرح الروض (قوله وحمام) أى ان لم يكن فيه خروج
 حرم ولا حرم شرح هو والمخرج المحرم ان يكون لغير ضرورة كما في عش عليه
 (قوله لا الرجل) أخذه من تحريم تحريمه لا نه ضد المحصر أى يحرم عليه ذلك
 واجتناب كل ما يشعربا لغيره الى التضرر والتضرير والفرف بينه وبين المرأة
 ان المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أى وعملك وصهر
 وصديق وعالم وصالح بخلاف غيرهم ذكره يحرم الاحداد عليه شورى
 (فصل في سكي المعتدة) (قوله يجب سكي المعتدة فرقة)
 ولو اسقطت حق السكنى عن الزوج لم يسقط كالتبى به للمصنف لوجوبها بما يوم
 واسقاط ما لم يصب لاخ شرح هو ويؤخذ منه انها تسقط في اليوم الذي وقع فيه
 الاسقاط منها لوجوب سكتها طالع غيره اه عش عليه ثم قال في موضع
 آخر ولو مضت العدة وبعضها لم تطالبه بالسكنى لم تصدق في العدة بخلاف الفقة
 لانها لصارضة اه جهر (قوله أو فسخ) أو اخصاخ برقة أو لعان أو رضاع حل
 أو مراده بالفسخ ما يشعل الانفاخ ومصرح بوجوب السكنى للاعنة عش أيضا
 (قوله أو وفاة) أى حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسلة في العدة شرح
 هو قال عش وتقدم سكتها على مؤن الفهر لانه حتى تغلق بصين للتركة وحله
 بالنسبة اليوم الذي وجبت فيه لا بالنسبة لما بعد ملطهم وجوبه لانهما يجب يوما
 بيوم كما ظاهره (قوله من حيث سكنتم) صفة المحذوف كما اشار الى ذلك المصنف
 بقوله أى مكانا من مكان سكتنا حكم عش (قوله في الرجوع) أى الى أهلها
 والظاهر ان هذا كان باجتماعه فلانزل عليه الوى بطلاقه أمرها بالسكنى في بيتها
 التي كانت فيه (قوله في الحجرة) أى حجرة التي مل الله عليه وسلم (قوله في بيتك)
 أى المحل الذي كنت فيه والاضافة لادنى ملاسمة عش (قوله يبلغ الكتاب)
 أى المكتوب وهو العدة (قوله ولو في العدة) كان خرجت لخبر حاجة بلاذن
 الزوج واذا عادت الى الطاعة عادت السكى حل (قوله ومضرة) أى متوفى
 عنها واستندت خلفه المهرم كفى زى وهذا قد يشكك على ما تقدم من انه
 يشترط لوجوب العدة على الصبية اذ لو طئت تهيئها الوطء فان لم تهيئها فلا عدة
 لما وقباسة ان استندال الماء لا يوجبها بالطريق الاولى الا ان يقال المراد

دعاني فقال امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر اصحبه البرمذى وغيره

هذا حيث (تجب نفقتها) على الزوج (المقارن) فلا تجب سكني لأن لا نفقة لها عليه من ناشز ولو في العدة وصغيرة
لا تحتمل الوطء وأما لا تجب نفقتها كالأجانب لعدة من وطء شبهة ولو في نكاح فاسدة يرى بذلك أهم من قوله
أنه ناشز فهو من زنا في عدة فصح أو وفاق حيث لا تجب (٤٢٠) سكني لعدة فالزوج أو وازنه اسكانها

بالمعنى هنا انتهى بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشك على هذا الجواب
مأسيات الشارح فيما أوضحت أجنبية زوجيته من قوله ولو بعد الطلاق الرجعي
الصلح بعدم تبنيهما للوطء لكنهما دون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير
المعنى من عدم اشتراط تبني الصغيرة للوطء ومن ثم لم يعتبر محرما كغيره هذا القيد
الافى الصبي اه ع ش (قوله لا تجب نفقتها) بأن لم يكن مسئلة ليسلانها راحل
(قوله من وطء شبهة) أى ويجب عليها ملازمة المسكن الى اتضاء العدة
وان لم تستق السكني على الواطئ اه زى (قوله أهم) أى مغفوره أهم وقوله
في عدة لم يقتض أن الأصل ذكره في عدة الطلاق مع أنه لم يذكر أصلا وأوجب
بأنه لا يملك كبر ما يدل عليه في الجملة وهو قوله لا ناشز فكأنه ذكره تدبر (قوله
لم يستبرأ الوارث) مقتضاه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمتها الأجابة ومنه السلطان
وكذا أجنبي حيث لا يرد ولا نظرا لمنة لأنها ليست عليها بل على الميت حل (قوله
وأنما وجبت السكني الخ) غرضه بهذا أنه فارق في القياس الذي تضمنه
الضعيف القائل بأن التوفى عنها لا تجب لها السكني كالأجانب لعدة كافي شرح
م (قوله لم يات ماء الزوج) هذا أصل مشروعه فلا يقتض بوجوب السكني
لأن وفى عنها قبل الدخول أو كان التوفى غيرا لا يولد له أو صغيرة ونحو ذلك شورى
(قوله مع حفظه على حفظ ماء الزوج) لا يشمل فهو الله شوري (قوله لو ارتحل
أماها) أى البدوية بخلاف الحضرية فإنه يجب عليها الإقامة وان لم تساعده العلة
حل (قوله وفي الباقين الخ) أى من غير الأهل فلو عاد والزيماء العود حل (قوله
وعدد) أى كثرة فهو عطف سبب على سبب ويحتمل أن يكون بضم العين جمع
عدة (قوله ولو رجسية) لارد على من قال نازوج انراجها واسكانها حيث شاء
لأنها في حكم الزوجة وقوله وعلى الحاكم المنع منه أى الذي كره ومن انخرج
والإخراج لاذن في المتن وقوله لأن في العدة الخ راجع لقوله وعلى الحاكم ولقوله
لم يصر حل ولتؤخذ منه أنها لو استقضت حقها من السكني أو من شيء منها
لا يسقط (قوله وقد وجبت في ذلك المسكن) فكأن لا يجوز إبطال أصل العدة
باتفاقها لا يجوز إبطال نواحيه شرح الروض (قوله هو ما قاله الامام) مستند

حفظ المأمة وعليها الأجابة
وحيث لا تركه ولم يستبرأ الوارث
بالسكني من السلطان اسكانها
من بيت المال وأنما وجبت
السكني لعدة وفاة ومعدة
فهو طلاق باتن وهي حائل دون
النفقة لأنها صالحة للزوج
وهي تحتاج إليها بعد العرق
كأن تحتاج إليها قبلها والنفقة
لسلطنته عليها وقد اعتلت
واذا وجبت السكني فأنما
تجب (في مسكن) لا في ما
(كأن تبني بعد العرق) ولو كان
(من نحو شمس) كعرف محافظة
على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل
أهلها وفي الباقين قوة وعدد
تغيرت بين الأهل والأحوال
كما يعلم مما يأتي في المنزلان
مفارقة الأهل من زوجة
وتحريم زيادة (ولا يخرج)
منه ولو رجسية (ولا يخرج)
هي منه ولو وافقها الزوج على
نزوجها منه بغير حاجة
لم يصر على الحاكم التمس منه
لأن في العدة حقا لله تعالى
وقد وجبت في ذلك المسكن

قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وماذا كره في الرحمة هو ما قاله الامام قال
في الطلب نص عليه في الام وفي المساوى والمذهب وغيره من كتب العراقيين أن الزوج أن يسكنها حيث شاء
لأنه في حكم الزوجة به جرم النوى في نكحه

(قوله نهارا) اما الليل ولولا له خلا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا ذلك لانه مفتة
 القصاد الا اذا لم يكن نهارا اي وامنت كما يحسنه ابرز دعة اه حر (قوله او غزلها
 ونحو الخ) ظاهروا ان كان عندها من يحدتها وتانس به لكن قال بحر بشرط
 ان لا يكون عندها من يحدتها ويؤانسها على الوجة ع ش على هر وسياق كلام
 المصنف يقتضي ان الضمير راجع لتي لانققة لما اقتضاه ان من لها لانققة لا تخرج
 لجاراتها الغزل ونحوه ويؤيده هذا من حيث انه من هذا ايضا
 لكن قوله الا في فيه بقوله اذ عليه القيام بكفايتها بعد تقيد الخروج للباردة
 من لانققة لما اذا علاقة للغروج الغزل والتانس ونحوها بالانققة وعدمها واذ كر
 حر عبرة قوله غير من لها انققة قبل مسئلة الخروج الغزل عند الجارية فقضاها
 غير مقيدة بمن لانققة لها الضمير في غزلها الامتدة من حيث هي لا بقيد كونها
 لانققة لها لكن منيعه في شرح الروض كمنعه ما ومثلها م د (قوله عند جاراتها)
 اي الملازمة لها وملازمة الملازمة لا ما ذكره في الوصة حل (قوله ليل) اي
 حصة من لم تكن مظلمة والا فبصر عليها ان تثبت عند جاراتها ما سلم الليل وقتل
 عن ابن شبة انه رجح في ذلك لقاعدة وجرى عليه هر كسيفنا حل (قوله ويات
 بيتها) اي وان كان لها ساعة تقتضي خروجها بالليل كالساعة عند العامة بالعادة
 وينبغي ان عمله اذ لم يتحقق الخروج في تفصيل تقضاها والا ما زلة الخروج اه ع ش على
 م د (قوله وما حل بالن) اي بشيرة وانما بخلاف التوفي عنها ولولا ملازمة لانققة لها
 شورى وحل (قوله الاباخذ الزوج) هو ظاهر بناء في الرحلة على ما تقدم
 من الحساري انه يمكن ما حيث شاء اما على الهند من انه لا يسكنها في غير المسكن
 الذي فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله تعالى فلا تسقط باذنه
 الا ان قال تعالى ما حواء فيه لعدم المخارقة للمسكن بالكلية فتعطل ملازمة له عرفا ع ش
 على م د (قوله من الثانية) وكذا الاولى كما نقل عن شيخنا الضعف سلطنة الزوج عليها
 ونظامه وان كان لها من شغى حاجتها وفي كلام شيخنا انها لا تخرج لان حل
 وفي ع ش على م د قوله ان الرحلة مكفة قضية العمل انها اي الرحلة الواحاجت
 للغروج لثلاثة قاتن او تانس بيجاراتها السلاجاز (قوله او على نفسها) او مال
 او اختصا م د (قوله او مال) اي ولو نفيها وان قل اه بئر (قوله بيجران)
 ويظهر ان المراد بالجارها الملازم او ملازمة ونحوه كالتقابل لا مرفق في الوصة
 شرح م د (قوله لو اعتبر بالعرف كما يأتي في وضع الذي بناءه على بناء جاره المسلم
 لكان قريبا شورى) (قوله اي شدة تأذيه م د) وبتين حل كلام المصنف على

قال السبكي والاول اولى
 لا خلاف في الآية والاذرى
 انه المنصب المشهور والركن
 انه الصواب (الا فخر كشمى
 غير من لها انققة) على المفاوق
 (فصو طام) كقطن وكتان
 (نهارا او غزلها ونحوه) كخديها
 وتانسها (عند جاراتها ليل
 ان) وحل (يا ت بيتها)
 الحاجة الى ذلك اما من لها انققة
 كرحلة وحامل بالن فلا يجرى ان
 ذلك الا باذن الزوج كالزوجة
 اذ عليه القيام بكفايتها
 لثلاثة الخروج لتفصيل
 انققة كشماء قطن وبيع غزل
 كما ذكره السبكي وغيره
 (وتكوى) على نفس او مال
 من نحو عدم وغرق وقصة
 بما ورن لها وهذا العلم من قوله
 لغوف من هدم او غرق او
 على نفسها (ورشة تأذيه
 بيجران او عكسه) اي شدة
 تأذيه بها الحاجة الى ذلك

بخلاف الذي يسير في الطريق منه احد من الجيران الا وهو ما قرب الى جرحهم ان اشتد اذها بهم او مكسبه وكانت
 الدار في قديم قديم الزوج عنها خرج الجيران ما لو طقت بيت أبيها وتاقت بهم أو هم ما فلا تفل لان الرخصة لا تطول
 بينهما (ولو انتم لم تلبوا أو مسكن باذن من الزوج (فوجب عده ولو قبل وصولها اليه) اعتدت نفسه) لانها ما مودة
 بالتمام في سواء أحولت الامعة من الاول أم لا (أو) انتقلت لها (ملاذ في الاول) تعدد وان وجبت العدة بعد
 وصولها الثاني لصيانتها بذلك نعم ان كان لها بعد انتقالها ان تقيم (٤٢٣) في الثاني فكما لو انتقلت بالاذن

(كالواذن) في الانتقال
 (فوجب) الى العدة (قبل
 خروجها) فاعتدت في الاول لانه
 الذي وجبت فيه العدة
 (اوسافرت باذن) لحاجتها
 أو حاجته كحج وعمره وبشارة
 واستئجار من مظلة ورد ابن
 أو لألحاجتها كترهه وزيارة
 (فوجب) في طريق ضرورها
 (أولى) من مضيا وانما يلزمها
 العود لان في قطع السير
 مشقة ظاهرت وهي معتدة في
 سيرها منتهى أو مادت (ويجب)
 أي عودها (بعد انقضاء حاجتها)
 ان سافرت لها (أو) بعد انقضاء
 مدة الاذن ان قد ولما مدة
 (أو) مدة (اقامة المسافر)
 ان لم يقدرها لمدة في سفر غير
 حاجتها لتعد البقية في
 الطريق أو يوضو ان فيه وضوها
 في الاول على حسب الحاجة
 (كوجوبها بعد وصولها) المقصد

ما اذا كان تأذ بهم من أمر لم تعد به والا جبرت على تركه ولم يحل لها الانتقال حينئذ
 كما هو ظاهر شرح مدرشوري (قوله اليسير) وهو ما يحتمل عادة مشوري (قوله
 ومن الجيران) أي وبخلاف تأذ بها من الجيران الا جاء فهو ومنهم قيد ملاحظ
 في كلامه أي جيران غير اجماع (قوله وتأذت بهم) الاظهر ان بقولهما لكن مراده
 التعميم في أهلها إشارة الى ان الذين غير قيد (قوله ولو قبل وصولها) أي
 وبصد ما يشترط بمجاورة في الترخس للمسافر من البلد والاوجب عليها العود
 ح ل (قوله في الاول تعدد) أي يجب عليها ذلك وان لم يجب عليها سكناتها
 لها حينئذ نأثر ح ل وفيه ان الشار اذا عادت الطاعة في انشاء العدة عاد لها
 وجوب الاسكان من حين عودها كما هو عليه (قوله اوسافرت باذن الخ)
 لا تنبئ هذه بما قبلها لان هذه مسافرت وتعد بخلاف ذلك فانها انتقلت لتسكن
 (قوله أو لحاجته) أو مائة خمر (قوله من مظلة) بمسكن الام اسم للظلم اما
 بالفتح فاسم للظلم معتبرا بالمشي عيش على مدر (قوله أو لألحاجتها) مراد قربة بما
 اذا كان لحاجة اجني وقوله وزيارة أي زيارة الصالحين اما زيارة افادها فهي من
 صلة الرحم فهي من حاجتها ح ل (قوله في طريق) أي بعد مجاورة ما يشترط بمجاورة
 في الترخس للمسافر كما يرشد اليه الاحليل ح ل (قوله ضرورها أولى) هذا شامل
 كاترى لما اذا كان السفر لاستئجار مظلة أو الحج ولو مضى في جواز الرجوع حينئذ
 فضلا عن انفسه مع عدم المانع من المشي نظرا لا يفتي رشيدى (قوله أو مدة اقامة
 للمسافر) وهي ثلاثة أيام غير يوم الدخول والخروج عيش (قوله على حسب
 الحاجة) نليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها أي مع طه وهي قوله تعدد فلو ذكره
 بجنبه كما منع م وكان أوضح قوله لكن ان سافرت استدرك على قول المتن ضرورها
 أولى (قوله لانها خرجت الخ) أي فبإزالة أهبة الزوج عنها لا تزول أهبة السفر عنها

فان يجب عودها بعد ما ذكر والملا في السفر أولى من تسديد ما للحج والتجارة لكن ان سافرت
 معه حاجته لزومها العود ولا تقيم على التفرقة أكثر من مدة اقامة المسافر ان أمست الطريق ووجدت الرفقة لان سفرها
 كان يسفره في قطع نزول سلطانها واعتقرها مدة اقامة المرافق لانها خرجت بأهبة الزوج فلا بطل عليها أهبة السفر
 في كراوية العود مع قول أو مدة الى آخره من زيادتي

(ولونبريت) منطلقه أو قال ما انت في خروج أو قال وقد قلت اذنت لي في نقلتي (اذنت لانقلته حلف) فيصدق لان الأصل عدم الاذن في الأولى وعدم الاذن في الثانية فيسبب رجوعهما في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف ما لو كان القائل في الثانية واذا تزوج فانها المصدقة بما نالها اعرف بما جرى من الروايت والتصریح بالانقلاف في الثانية من زيادتي (واذا كان المسكن) (٤٣٣) ملكا (له ويلحق بها اثنين) لان تعدد فيه لمسكن (ومع يسه في

عدة أشهر) كالملك في لافي
عدة جمل أو اقره لان آخر المدة
مجهول (أو) كان مستمارا
أو ملكي وانقضت مدة (أو) أي
الملك (انقضت) منه (أو) ان
استمتع المالك (أو) من عدة شهرا
الزوج بان وجه التعديل يرض
بما جاز به المثل واستمتع
الزوجه من تعدد الاجارة
ذلك كما يشاهد من روجه عن
أهمية التبرع في المسكن
يعودون وسبقه (أو) كان
ملكاً (لما قدرت) بين الاستمرار
فيه باعادة أو اجارة والانتقال
منه وهذا صحيح في الروضة
كاملها اذ لا يلزمها بذله
باجارة ولا باجارة فنقول الأصل
استمرت أي جواز التناقل
ذلك وان اشعر كلامه
بالجواب (كلو كان) المسكن
(خسباً فتقريباً الاستمرار
فيه وطلب النقل الى لائق بها
(ويجوز) هو (ان كان نفساً)
بين اقامتها فيه ونقلها الى
مسكن لائق بها ويقرى
المسكن الاقرب الى المنقول

يسقط السلطة فاعضوا المدة السفر ح وفي المختار تأهب استعداداً للحرب
عدتها وجعلها تأهباً له الخلفي لانها خرجت ملتبسة بما اعدم من المالك وحواج
السفر فلا يفرق عليها ذلك وقال لما يجرد فراقها ما فرى من غير أهبة بل تمكث
مدة إقامة المسافر لفصل ذلك قوله أهبة السفر أي المدة التي تنأهب فيها
للسفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف) ويجب عليه اسكانها
في الثانية دون الأولى فلا تصدق ح (قوله من الوارث) متعلق بأعرف
قال سم والحاصل ان العتيد ان الزوج يصدق اذا انكسر راسل الاذن أو صفته
والوارث يصدق اذا انكسر الأصل دون الصفه (قوله للمسكن) أي في الاثمة من قوله
لا يقرحون من يرون أو في الحديث من قوله اسكن في بيتك حتى يبلغ الكتاب
أجله أو في قوله لان في المذخاة تعالى تدبر (قوله ومع يسه) أي ويكون مسلوب
المنفعة بقية مدة المدة (قوله في عدة أشهر) فلو كانت في اثنتي عشرة سنة فالتالى
الاقراء لم يتنفع من غير المشتري وانظر لوراجعها وسقطت المدة هل بطل خياره أو لا
شورى (قوله أو اقراراً) سواء كان له اعادة أم لا لانها قد تختلف واقول لم ينظر في
عدة الا شهر الى انهاء قد تنقل الى الاقرار اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أي الانتال
شورى (قوله لان آخر المدة مجهول) جهه في الاقرار ظاهر وأما في وضع الحمل
فانه لا يدري هل ينفعه بعد مضى قبله أو قاله أو اسكت به لكن يروى عليه ان آخره
معلوم وهو بائع أربع سنن اذ ان قال يحتمل ان يموت ولا ينزل من بطنها فلا تقضى
عدتها ما دام في بطنها فلا يخرج حتى يذبحه وحسب الحمل وغيه ان هذا لا يرد
بعد ان يجيبه المتقدم (قوله فتقريباً الاستمرار) ولا يتبع من ذلك رعاها به
قبل الفراق لانها قد تقطع ذلك في ايام الحصة وقد انقطعت سم (قوله يقرى)
أي وجوباً لقوله رجوعاً ما عتد (قوله ولا مداخلتها) أي دخول عملها فيه
وان لم يكن على جهة الساكنة شرح م د (قوله فيها) أي الساكنة
والداخلية (قوله بانجنية) أي اصابة فلا يردانها ما ردت بانجنية (قوله وأحليته)
أي التي يحمل له وطؤها وقيل التي تحمل له في فراش واحد شورى (قوله نحو
جيرة) أي جنسها بديل قوله وانفرد كل واحدة وهي كل بناء محوط م د

عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم رجوعه واستعداده الفرائد في الاستقباب (وليس له) ولا يهي مسكنها
ولا مداخلتها في مسكن سابق فيها من انطباعه أو هي حرام كالحقة بانجنية (أو) في دارواستق مع يسه يصرح بها
مطلقاً أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع يسه يصرح به (له أنثى أو حلية) من زوجة أو أمة (أو) في (دارها نحو جيرة)
كطبعة (واقرب كل) منها ما واحدة يراقها كطبع وسترع ومرفقا

(قوله وأخلق) أي وجوباً قال القاضي أبو الطيب هو المأثور في وسر شرحه (قوله باب بينهما) أي على الدوام إحداهما قوله أو سئل ولا يظهر هذا إلا في علو وسفل كما قاله شيخنا عن زكي (قوله كونها حقة) بحيث يمنع وجودها وقوعها حقة بضررها والأوجه أن الأعيان ملحق بالغير وسكت عن غيرها وبجرمها إلا أني وظاهره وإن لم يكن حقة ومقتضى كلام شيخنا أن جرمها لا يشترط كونه حقة بخلاف جرمه لـ

(باب الاستبراء)

بالمدة وذكر عقب العدة لا شتر لهما في أصل البراءة م وسمى بذلك لأنه طليعية أقل ما يدل على البراءة له (قوله التبريس بالمرأة) أي صبر المرأة فقل البتة زائدة ولما استقلها م وزادها من دون العدة إشارة إلى أن التبريس قد يكون من السبد وقال المرأة دون الأمة إشارة إلى أنه قد يكون في الحرة كما يأتي في قوله لئن وزوال فراش له من أمة بمتتها (قوله حدونا كالشراء) أو زوالا كالتق وحماة يزان حولان عن المضائق وقوله لبراءة الرحم على التبريس مع سببه (قوله أو قبدا) كالصنعة والائتساع ش وهو مطلق على قوله لبراءة رحم أي أو لا يجد وليس معلوماً على حدونا (قوله وهذا) أي قوله بسبب ملك اليمين (قوله طائنا أنها أمة) خرج به ما لو طائنا زوجته الحرة فأنها تمتد بثلاثة أقرار أو زوجته الأمة فتعده من كتمانها ع ش على م د (قوله ملحق أن حدوث) هذا الترتيب لا يفيد شيئاً إلا في حق قوله وهذا جرى على الأصل ح ل وقال ع ن أتى به نوطته لما بعده (قوله بل الشرط) مراده بالشرط السبب وقوله أي بالملك بعد زواله بما يقع ككتابة رودة ووطء غير (قوله أو روم التزويج) أي إرادته (قوله ونحوها) كالمستخلة ماء المحرم في فرجها ع ش (قوله لحل تنع أو تزويج) بيان للمقتضى الاستبراء ولهما أسباب فمن أسباب الأقل الملك وطلاق اسمه المحرم كما قبل وطء زوجها ما يزال كتابة رودة وزوال فراش له من أمة بمتتها ومن أسباب الثاني ووطء الأمة التي يريد تزويجها ح ل وجعل زوال الفراش المذكور سبباً للأول فيه نظير ما هو سبب الثاني لأنها لا تنفج بعد عقها إلا أن استبرأت نفسها تأمل م (قوله على أمة) أي ملكاً كالزنا (قوله ولو معتدة) أي غيب الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا محله في إرادة التمتع أما في إرادة التزويج فلا يوجب الاستبراء كقيامه به في الرض فني هذا قول الشارح لحل تنع أو تزويج أحلاق في محل التقييد وفيه ما فيه ح ل وعمل وجوب

الاستبراء

(وأخلق باب بينهما) أو سئل وهو أولى فيمر ذلك في المسورة ولو لم يصبر أو نحوهم في الثانية لا تنع المدة وفيه لكتمة لا لا يؤمن معه المتزوجة لا في الأولى فيجب أن أو سئل لا يزويج فيهما بما ذكره من ما فيه من زادات الأولى من تغييره بما ذكره وظاهره أنه يستبرأ في الحلية كونها حقة وإن غير المحرم عن سباح نظره كإمرأة وعوضه فحين كالحرم فيأخذ كـ

(باب الاستبراء)

هو لغة طلب البراءة وشربا التبريس بالمرأة ممة بسبب ملك اليمين حدوثاً أو زوالاً لبراءة الرحم أو قبداً وهذا جرى على الأصل والائتساع الاستبراء بغير ذلك كانوطء أمة صغيرة طائنا أنها أمة على أن حدوث ملك اليمين أو زواله ليس بشرط بل الشرط كما ساقى حدوث حل التمتع أو روم التزويج لبرائتي ما يأتي في المكتوبة والمرتدة وتزويج موطوءة ونحوها (يجب) الاستبراء لحل تنع أو تزويج (بذلك أمة ولو معتدة) بشرارة أو غيره (كارت ووصية

الاستبراء بعد انقضاء العدة اذا كانت متقدمة غير مطلق كانت متقدمة منه أي من
المشترى وجب الاستبراء قط وتقطع به العدة (قوله وسي) بشرطه ألا في
من القصة على الرجوع أو اختيار التملك على المرحوم كما يعلم من السيرة لا اعتراض
عليه حيث أطلق هنا وقد هناك فيحصل المطلق على التقيده من الجوفى والفق ل
وغيرهما انه يحرم وطء السرارى إلا في بلين من الروم والمند والمند والترك إلا ان
ينصب الامام من قسم الثنائيم من غير ظلم أي بفرض خمس الخمس لاهله اه سم على
حشر والتمتدحو زوطا لاحتمال ان يكون الساقى من لا يلزمه التمسك كدى
وقضى لا يحرم بالشك م وروى وح ف (قوله ورد عيب) ولو في المجلس
(قوله ولو بلا قبض) أي في جماع مامر عن وعادة أهله مع شرح مد ولو مضى زنى
استبراء على امتنع الملك وقيل القبض حسب زعمه ان ملكها يارث لغيره الملك به
ولذا مع بيعه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من النكاحات في الاصح حيث لا خيار
لتمام الملك ولزومه ومن ثم لم يصح في زمن النكاح ان ينفك الملك (قوله ويكر)
في كون البكره تقن براءة زوجهها نظرا لانه يمكن شغله باستدخال النكاح من غير وطء
الا ان يقال هي كالأيسة لان الأيسة جعلها محتمل فليس المراد بالقبض حقيقة
ل (قوله ما ينسب لحل التمتع) راجع للسائل كلها من قوله وان تبين الى قوله
أم من استبراءها وهو ملحق بعيب الاستبراء أما بالنسبة لا تزويج فيصير تزويجها
من غير تحريم استبراء حل وشورى وانما توقف وطؤه على الاستبراء دون
تزوجيه ووطء الزوج فيه لو انقضى اليه من مسي أو امرأة أو رجل لم يمسأ أووطأ
واس براء دون عتقه ثم تزوجه لان ملك اليمين سبب تخفيف في الوطء اذ لا يقصده
استقلاله بتوقف على الاستبراء بخلاف النكاح فانه بسبب قوئ اذ لا يقصد الله
غير توقف على الاستبراء ولذلك يجوز وطء الحامل من الزنا بالنكاح دون ملك اليمين
اه سم وقوله اذ لا يقصد أي الوطء وقوله أي الملك وقوله استقلال أي بل تبعا
لخدمته القصودة وقوله فتوقف أي الوطء وقوله الله أي الوطء أيضا (قوله
في سبايا واطاس) بفتح الميم تسم موضع كافي المختار وفي قبل بضم الميم تسم
من نفعها وسبايا واطاس هم سباياها وازن وقيل وانيفت لا واطاس لان الغنيمة
كانت فيه وهو موضع من مكته والاطاف وحكاته السبايا من النساء والذراري
سنة آلاف ومن الابل اربعة وعشرين الف ومن النعم فوق اربعين الفا واربعة
آلاف أوتيت من الغنمة وكان المشركون عشرين الفا والمسلمون اثني عشر الفا عشرة
من المدينة واثنا من مكة وكان ذلك ثمان من الهجرة عام الفتح اه من شرح

وسي ورد عيب ولو بلا قبض
وجه قبض (وان تبين براءة
وحكم) كضمة أو آيسة ويكر
وسواء أم ملكها من مسي أم
امرأة أم من استبراءها بالنسبة
لحل التمتع وذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم في سبايا واطاس
الا لا توطأ حامل حتى تضع
ولا غير ذات حمل حتى تضع
حضة رواه أبو داود وغيره
وصححه الحاكم على شرط مسلم
وقاس الشافعي رضي الله عنه
بالسبية غير اجماع حديث
الملك

وأنت من إتيان أو إتيان من تحيض في إتيانها والميض والمهرة واليه وشمركا سيأتي وتعيير بما ذكره
عما ذكره (و) يجب الاستبراء بطلاق قبل وطء (وهذه من زيادتي (٤٢٦) (وزوال كتابه) بمعية بيان مقتضاها

الاحتمال ويرى على هذا نيل رمضان (قوله الحق) أي قياس لأن الإلحاق قياس
وإنما عبر هنا بالإلحاق وفيما قبله لقياس لا يقتضي ق ل فقط توقف الشورى
وعبارة م وبعين تحيض من لا تحيض في اعتبار الخ (قوله قبل وطء) أما بعده
فحبس العدة والاستبراء بعدهما وإنما قبله لثقله ليكون الواجب الاستبراء بعده
وهذا التفصيل في غير ما هو إلهامه فان كان قبل وطء ما تروج فلاحدة ولا استبراء
لشبهها بالملكوبة أي الحرة وإن كان بعده دخلها العدة فلا استبراء شيئا وق ل
على الجلال (قوله زوال كتابه المكتوبة) وأما الملكة المكتوبة بالنسبة لأمته أي
لحل المتع ولقد عرج أن كانت موطوءة قبل الكتابة ح ل (قوله لا يصل لها من
فصوصم) أما ما لا تشرى فهو محرمة أو صائمة أو مستكفة أو جبايا ذن سبها فلا يقعن
استبراءها وصل يحكي ما وقع في زمن العبادات أو يجب استبراءها بعد زوال
ما فيها فتنسية كلام الرافعي الأول وهو الحق ويتصور الاستبراء في الصوم
والاعتكاف في الحامل وذوات الأشهر اه شرح م و (قوله لا تقبل الملك) أي
ملك المتع من ل دليل جواز نكاح القبله ح ل (قوله ولا يملكه زوجته) قال
في ع ب الدخول ما يؤيد هذا الأجل قوله قبل من أما ما يملكه ما قبل الدخول
فلا يجب ولا يسن وفوقها (قوله أيضا ولا يملكه) أي المحرف فخرج المكتاتب
إذا اشترى زوجته في النكاح عن النكاح لسن له وطها بالملك لخصه ملكه ومن
ثم استمع قوله ولو باذن السيد ز ي (قوله لا يملكه الكاح) أي أصله الذي هو
الماء دليل قوله يتقنع د (قوله يتقنع بملكا) أي ما لا يملكه (قوله ثم يمتنع) أي
فما إذا كان الزوج حرا لأن المكتاتب لا يمتنع عليه وله الملك ولا يصير أمته أم ولد
ولو أنت بولاد يمكن صكوكه من النكاح ومن ملك البين هل يحمل على الثاني لقوله
ح ر ح ل (قوله بالملك) أي بملكه تعالى الله عما يصلح بالشرع مثلا (قوله
ويجب الاستبراء) اتهامه الشارح على العامل هنا لا يتوهم حذف المتع على
لكن في قوله (قوله زوال فراش) إنما قال فراش ولم يقل ملك ليفهم أن الاستبراء
خاص بالموطوءة لأن الفراش لا يثبت إلا بالوطء فإذا اعتقه قبله فلا استبراء لأنها
كالطقة قبل الدخول اه شيئا (قوله بمتعتها) خرج ما زال الفراش بموت
السيد بأن كانت غير مستولدة ومذرة فأنما تنقل الفوارث فوجب الاستبراء إنما
هو طهوت الملك فلا بد عليه ق ل زيادة (قوله تعلم) أي من قوله زوال فراش
(قوله يمتنع الزوج) أي من الزوجية أو العدة (قوله بخلافها في عدة وطء الشبهة)
أي يجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة ع ش والصورة أنها عتقت في عدة

المكاتب وأخرجها سردها
بغير ما عن العيون (و) زوال
(رودة) منها من أحدهما
لمود ملك المتع بعد زواله
بالكاح والكاتب أو الوردة
وتعير بما ذكره من قوله
ويجب في مكاتبه عزت وكذا
مرتدة لا يصل لها (من محصوم)
كاعتكاف وأحرام ومن
وحيض ونفاس بعد حرثها
على السيد بذلك لأن حرثها
به لا تقبل بالملك بخلاف النكاح
والكتابة والعدة وتعيير
بذلك أعين قوله لا من حلت
من صوم واعتكاف وأحرام
(ولا يملكه زوجته) لاه
لم يرد به حل (بل يسن)
ليتم زوال النكاح عن الملك
البين فانه في النكاح يتقنع
بما كان يمتنع بالملك وفي ملك
البين يتقنع بغيره وتصير أمه
أم ولد (و) يجب الاستبراء
(زوال فراش له عن أمه)
مستولدة كانت أولا (بمتعتها)
أعنى السيد أو بموتها
كانت مستولدة أو مذكورة كما
تجب العدة على المأقوفة من
نكاح فدل أن الأمة لو عتقت
من زوجة أو بعدة عن زوج
لا أمته علمه إلا أنه لا بد

فراش السيد لأن الإتيان على التبع أو التبع ويصح وهي مشغولة بمتي الزوج الشبهة

بخلانها في عدة مراء شبه لانها لم تصر بذلك فراشا لتبر السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العلق (مستولدة) فانه يجب عليه الاستبراء للمسا (لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولدة من قال عنها الغراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حال الانداسه منكحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يستبرأ الاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وعزم قبل استبراء تزويج موطوءه) هو اولي من (٤٣٧) قوله موطوءة مستولدة كانت أولا حذول من اختلاط المائتين

أما غير موطوءة فابانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ما كان الماء غير محرم أو استبرأها من انتقلت منه اليه (لا تزويجها) مستولدة كانت أو لا (ان اعتقها) فلا يحرم كالا يحرم تزويجه المستدة منه اما غير موطوءة فان كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزا أو استبرأها منه انتقلت منه اليه وكذلك والاحرم تزويجها قبل الاستبراء وان اعتقها وذكر حكم غير المستولدة في هذه من زاد في (وهو) أي الاستبراء لذات اقراء (حصة) لما عرفت الخبر فلا يكفي بقينها الموجودة فالتزويج بالاستبراء بخلاف بقية الطهر في المدة لانها تستحب الحصة الدالة على البراءة وهنا تستحب الطهر لادالة عليه وليس الاستبراء كالمدة حتى يصير الطهر لا الحصة فان الاقراء

الشبهة في عبار ح ل و ذى قوله بخلافها في عدو له لشبهة وحيدة تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة والواطي بالشبهة ان يقدم عليها في زمن عدته دون زمن الاستبراء وانما قدم الاستبراء لان السيد كان زوج والعتق كالطلاق وتقدم اربعة الطلاق تقدم على عدة الشبهة وكذا الاستبراء (قوله لم تصر بذلك فراشا) أي في غير زمن الوطء والاقتداء تقدم انها به تكون فراشا لواطى حيث قد وكذا مادامت الشبهة فاقية كالتسكح الفاسد ح ل (قوله للمسا) أي في قوله كالتسليم المدة الخ (قوله تزويج موطوءه) أي تزويجها لكل شخص ومثل موطوءة موطوءة غيره ان كان الماء محترما أو أراد تزويجها الغير صاحبها ولم يكن البائع استبرأها قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله هو اولي الخ) لانه يوم اتمه اذا اشترى موطوءة فغيره لم يطلها هو ما يستبرأ اذا اراد زواجها (قوله من اختلاط المائتين) أي اشتباها بما عني انه لا يدري ان الولد من الاول او من الثاني فلا ينافي ما تقدم ان الرحم اذا استنفذ لا يقبل مني آخر شيئا (قوله فله تزويجها) المناسب للعتق ان يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقا أي من كل أحد (قوله لا تزويجها) أي لنفسه (قوله) اما غير موطوءة) محترقا الشبهة في تزويجها فليس مكررا مع ما سبق لان الذي سبق في تزويجها لغير (قوله والايمان كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرأها من انتقلت منه اليه (قوله وان اعتقها) الزوال للمال لان فرض المسئلة اتمه اعتقها (قوله) لانها أي حبة الطهر تستعقب أي تستحب الحصة الخ فالحصة فاعل واللفظ محذوف كذا فانه بعضهم وقيل ان تستعقب بمعنى تطلب أو تستلزم فتكون الحصة مفعولا (قوله تستعقب الطهر) أي تطلبه أو تستلزمه ولا يصح ان يكون الطهر فاعلا لان التامع منه (قوله وليس الاستبراء كالمدة) راجع لقول المتن وهو حصة ولم يقل وهو طهر نظير المدة كما هو للذهب المتقدم (قوله لانه يدل عن القراء) حيا وطهرا فيه ان العذر هنا الحياض لا الطهر وليس القراء مذكور في المتن حتى يقال ان الشهر يدل عنه لا ولا يان يقول لانه لا يتناول عن حياض غالبا (قوله ولحال الخ) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تستد بالوضع لا يكون حملها الامن زنا

فهي متكررة تعرف بتقل الحياض البراءة ولا تذكر هنا فبعد الحياض فقال عليها (ولان اشهر) من لم يقض أو است (شهر) لانه يدل عن القراء حياض وطهر اعا البار وعامل غير ممتدة بالوضع

وحديثه قوله ولو من زنا غير محتاج اليه قلت يتمر ذلك بأن يشترى زوجته
 الحامل فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء منسحب وحديثه قوله ولو من زنا محتاج اليه
 شورى وقوله غير محتاج اليه الاولى غير ظاهر (قوله كسبية) أي غير مزرعة
 ح ل (قوله ومزوجة) أي قبل البيع ومردفه أن تكون زوجة من غير لا يولد له
 أو مسوح حتى يكون الولد ليس من الزوج اذ لو كان منه وطلقاتها معها أسيدها
 اعتدت بوضع الحمل واستبراء بحدود شكل نزوح الامة للصغير والمسوح ويحجب
 به روقا روقا وطرق المسح ح ل بأن كان الصغير ذميا وهي ذمية والعقت
 بدار الحرب وصيت لان زوجة المسلم الامة لا روق بالسبي على المعتد وانظر إلى
 فائدت في الاستبراء مع كونها مزرعة مع أنه لا يستبعد حينئذ كإياي واجب بانه
 يجب على زوجها اذا طلقها بعد الطلاق وقبل الدخول ويتمر بوضعها في الصبي
 بأن زوجته القاضي لقطعة وقبل لمولده ثم قرب بعد ولعها بالرق لمن
 صدقها والظاهر ان هذا التصور غير متعين بل مثله أن تكون زوجة له وهي
 حامل فيشترىها فانه يسن له استبراءها كالتقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل
 فانها غير مستعدة أصلا أو كانت معدة بغير الوضع كاذا طلقت وهي حامل من زنا
 فانها تستبرأ بوضع الحمل وقد بدد في هذا شيئا (قوله ولو من زنا) أي لا تحيض معه
 فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحضه معه لان وجوده كعدمه
 وان حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر
 فيحصل بشهر مع حل الزنا لا به كعدمه وهذا هو المتمد اه زى (قوله أو مسبية)
 أي ولو كانت الزوجة مسبية وحديثه لا تكراريه الا ان فيه بعدا من جهة أن القاية
 راجعة للحامل الشاملة للمسبية مطلقا ح ل أي فالمسبية الاولى غير مزرعة
 والثانية مزرعة ويحجب أيضا بانه ذكر المسبية الاولى للتمثيل والثانية لتعميم
 (قوله لا اختصاصها بالخ) هذا روق في القياس الذي امتد اليه الضعيف القائل
 بأن وضع حل الزنا لا يكفي في الاستبراء كالعدة (قوله كان حاضت) أي أو مضي
 شهرا ووضعت وحديثه كشف هذا مع قوله السابق ان المزرعة الحامل التي
 لا تقضي عدها بوضع الحمل يكون استبراءها بوضع الحمل فقد اعتدت بالاستبراء
 مع وجود المانع اه حل واجب بأن كلامه ساها محمول على ما اذا طلقت الزوجة
 ثم اشتراها ووضعت الحمل من زنا متلا بعد الملك وكلامه ساها فيما اذا اشتراها وهي
 مزرعة ثم طلقت بعد مضي مودة الاستبراء حكما يدل عليه قوله فزال مانعه
 وأوجب أيضا بحمل الاولى على ما اذا كانت زوجته بأن اشتراها فانه يسن له

كسبية ومزوجة حاملين
 (وضعه) أي الحمل الضاهر
 المسابق (وليس زنا) أو مسبية
 لذلك والحصول البراءة بخلاف
 العدة لا اختصاصها بالأكيد
 بدليل اشتراط التكرار فيها
 دون الاستبراء كالمسح ولان
 فيها حق الزوج فلا يكفي
 بوضع حل غيره والاستبراء
 الحق به لله تعالى فان كانت
 معتدة بالوضع بأن ملكها
 معتدة عن زوج أو وطء شبهة
 أو عقت حاملها وهي
 فرائس أسيدها لم تستبرأ
 بالوضع لتأخر الاستبراء عنه
 (ولو ملك) بشراء أو غيره
 (نحو مجوسية) كزونية ومردة
 (أو) نحو (مزرعة) من
 معتدة عن زوج أو وطء شبهة
 مع علمه بالحال أو بع جهله
 وأما البيع (فجبري مودة
 استبراء) كان حاضت

(فزال مائه) بأن اسلمت هو الجوسية او طلق الزوج قبل الدخول او بعده واغتسلت المدة واغتسلت هذه الزوج او الشبهة (لم يكف) ذلك الاستبراء لانه لا يستقبل الحمل التمتع الذي هو قصد في الاستبراء وتعبيره عاذكر في الاولى اعم من قوله ولو اشترى بجوسية فحاضت (وحرم قبل تمام) استبراء في مسدود (دون غيره) كدابة ولس وظلر شهوة الغير السابق ولما ورد في البيهقي ان ابن عمر قبل التي وقت في سهمه من سبايا او طاس قبل الاستبراء لم ينكر عليه احد من الصحابة (و) حرم (في غير ما تمت) بوطه كافي المسية وفيه قاضا عليه وتماحل في المسية لان غايتها ان تكون مستوفية حربي (٤٢٩) وذلك لا يمنع الملك اى فلا يصح التمتع وانما حرم وطؤها الغير السابق

وصايا ثلاثة من اختلاطه
بماء الحربي لحرمة ماء الحربي
ومانس عليه الشافعي من
حرمة التمتع بها بغير الوطء
جوابه قوله اذا مع الحديث
فهو مذهبي وقدم في حله
الحديث حيث دل بجهومه
عليه بل ودل عليه ايضا
الاجماع السكوتي المأخوذ
من قصة ابن عمر السابقة
(وتصدق) الماركة بتأيين
(في قولها حنت) لانه لا يعلم
الامناعا بالاسيد وطها
بمدطرها وانما تخلف لانه
لو نكحت لم يقدر الاسيد على
الحلف (ولو منعت) الوطء
(فقال) لها (اخبرني
بالاستبراء حلف) فله بعد
حلفه وطها بعد طهره لان
الاستبراء مقوض الى امانته
ولهذا لا يحال بينهما بخلاف
من وطئت زوجته بشبهة

استبراءها اه (قوله فزال مائه) اى المانع من التمتع اى حله فالغير راجع للحل
المعلوم من القام ولا استبراء اى حته والاعتداده (قوله لانه لا يستقبل الحمل
التمتع) اى لا يستقبل الحمل التمتع ولا يتسبب منه ع ش حل م و يؤخذ منه ان حل
مرفوع لا منصوب وفيه ان هذا باق في الحرمة اذا اشتراه لحرمة ثم حاضت مثلا
مع انه يعتقد ذلك اه حل (قوله وحرم وطء) والاقر بانه كبيرة ويؤتى ان حل
امتناع الوطء بالمحضف الزنا فان خاف ساقطه ع ش حل م و (قوله قبل الخ) اى لما
تطهرت عنها كبريق القنطرة فحالت الصبر عن قبيلها اه زى اوانه فصل ذلك
اغاطة لكافار (قوله من سبايا او طاس) لا تنافي قول غير من سبايا جلا لادان
جلا لادان فاما عاين لوزان في القفال لكونهم خلفاء هم اى صاحبين لهم فيمكن
ان السبايا هم واولادهم جلا لادان وقسموها في الموضع المسرى باوطاس فتكون
الحاربة الواضحة لان عمر من جلا لادان (قوله وفيه) منه النظر شهوة اه حل (قوله
الاجماع السكوتي) فيه ان واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن
شروط الاجماع ان يكون بدو واقعة صلى الله عليه وسلم كافي جمع الجوامع فكيف
استدل به الشارح مع انه لا يستفاد اذ اع في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال حل
هذا لا باق الاعلى جواز اجتهاد الصالح في زمنه صلى الله عليه وسلم حرر
(قوله حلف) انظر لم حلف مع ان القادة ان المؤمنين عليها لانه لا تنكره للاخبار
ح ل (قوله مقوض الى امانته) اى من حيث انه ان شاء صبر عن التمتع الى مضى
الاستبراء وان شاء مضى وتتم قبل مضى (قوله لا يحال بينهما) في اطلاقه نظر لانه
يشمل ما لو كان السيد مشهورا بانا وعدم المسكة وهي جيلة مع انه يحال بينهما
حيث قدح ل مع زيادة (قوله الاوطء) اى في قبلها لان الوطء في الدبر لا يلحق به
الوطء في الامه بخلاف الزوجة لحرمة حل وهذا صنف (قوله عليه) اى على الاقرار

بمال بينهما في هذه الشبهة ١٠٨ ثم عليها الامتناع من تمكينه اذا تحقق جهاد شى من زمن
الاستبراء وان اجتمعا هاهنا في الظاهر وذ كر التليف من زيادتي (ولا يصير) الامة (فراشا) اسيدها (الاوطء) ويعلم
باقراره اوالابنة عليه ومثله ادخال المتى (فاذ اولدت فلا مكان منه لحقه وان) لم يصرف به او (قال عزرا) لان
الماء قد يسبقه الى الرحم وهو لا يمس به وهذا قاذرة كونه فراشا تا ذ كر فلا تفرق فراشا بغيره كالكاء والخلو ولا يلحقه
ولهذا وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا اولدت فلا مكان من الخلوة بها لحقه وان
يعرف بالوطء

والعرق ان معتود الكناح لم ينتح والولد ما كنى فيه بالامكان فمن الخلق ومالك الممنوع من قديمته بما تجارة والاستخدام
ولا يمكن فيه الا بالامكان من الوطء (لان نكاحه وأدعى استبراء) بعد الوطء بمحضة مثل لا يقيد من زده بما يقوى (وحلف)
روضته لسنة أشهر) فما كثر (منه) أى من الاستبراء فلا يلحقه (٤٣٠) لان الوطء الذى هو المناط عارضه

أقول له (أى بالولد بان لم يستطع اه ح ل) قوله وأدعى استبراء ليس يقيد بل متى
علم انه ليس منه وحلف على نفسه لم يلحقه (قوله وحلف) أى على ان الولد ليس منه
ح ل (قوله الذى هو المناط) أى المولود عليه فى الحقوق (قوله حيث يلحقه)
ولا يصرفه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا س ل (قوله سلف) هذا على عكس
القاعدة من كون اليقين على المنكر احتياطاً لا تدب فيه ما ن هذا داخل فيما قبله
لان دعوى الاستبراء تصدق بانكارها وإقرارها بحيث تدل على انكارها
واجب بانه أتى به فوطئة لقوله ويكفى فيه نكاح تأمل (قوله كافى ولدا الحرة)
فيه تصريح بأنه يمكن ان يقول فى حق الولد من الحرة ليس منى وقد قدم فى الامكان
انه لا يمكن لاحتمال ان يكون من شبهة الا ان يقال المراد انه لا يجب مع ذلك التعرض
للاستبراء ايضا ح ل

﴿كتاب الرضاع﴾

ويؤثر جواز النكاح والملاحة وحكم قض الطهارة بالامس روض (قوله انه امم
لص الثدي) هو اخس من المنى الشرعى لان المغزى لا يشمل ما اذا حلب اللبن
فى اناء وسقى الولد ولا يشمل تناول ما حصل منه كالخبز والزبد وأهم من جهة أنه
شامل للرضاع من جهة وفوق ولين وقوله وشرب لبنه عطف مسبب على سبب
وقيل بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله لبن امرأة) التامسب للكلامه الآتى
أن يقول لبن آدمية الا ان يقال ذلك بشرط فى المشرعة والشروط لا تذكر
فى التعاريف ح ل (قوله والاصل فى تحريمه الخ) لا يخفى ان الانسب ذكر
الحليل الذى يفيد ما يحل ما التحريم الذى الكلام فيه ولله انما ذكر دليل التحريم
مع كونه غير مقصود هنا فوطئة لقوله والكلام هنا الخ (قوله وخبر العجيين)
أتى به قصورا لا على بعض المراتم وهو الامهات والاخوان من الرضاعة
ومن الاولى فى التحذير كتحليل (قوله وقد تمت الحرمة به) وجب تحريمه ان
المن جزء الموضة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه بمنها فى النسب ولتصور
منه لم يشك من احكامه سوى الحرمة دون نكاحه وحقوقه وسقوط قودورده
شهادة فاذا ملك أباه أو أباه من الرضاع لا يصح عليه واذا قل ان من الرضاع

دعوى الاستبراء فبقي محض
الامكان ولا توصيل عليه
فى ملك اليدين وفائق
ملاحة الزوجية ومعت
تلاخها فترادفم أنت مولد يمكن
كونه منه حيث يلحقه بأن
فراض النكاح أقوى من
فراض التسمية بديل ثبوت
النسب فيه بمجرد الامكان
بخلاته فى التسمية اذ لا ينفقه
من الاقرار بوطء أو البذرة
عليه وقد عارض الوطء هنا
الاستبراء فلم يرتب عليه
الحقوق كالحرة وانما حلف
لاجل حق الولد اما اذا وضعت
لاقل من ستة أشهر من
الاستبراء فليحقه العلم بانها
كانت حاملا حيث تدل (فان
أنكرته) أى الاستبراء
(حلف) ويكفى فيه ان الولد
ليس منه ولا يجب التعرض
للاستبراء كافى ولدا الحرة
(ولادعت ابلافا فأنكر
الوطء لم يحلف) وان كان
ثم ولدا لان الاصل عدم الوطء
﴿كتاب الرضاع﴾

هو رضع الرأه وكسر حالته اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرب اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل
منه فى مدة طفل أو مداهنه والاصل فى تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى وأما حكم الاثني أرضعتكم وأخواتكم
من الرضاعة فخير الصبي من يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقد ثبت الحرمة به فى باب ما يحرم من النكاح

يقبله واذا شهد لانه او ايسه من الرضاع قبل شهادته وفي وجه ذكره هنا
مع انه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من التكاح غرض وقد يقال فيه
ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم التكاح فيحصل عقبه لا عقب تلك لان ذلك
لم يذكر فيه الا الاوقات المحرمة الانسب بمحله من ذكر شروط التحريم شرح م
وقول م و سبب تحريمه ان الابن جزء لمرضعة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد
المنعقد من بينها ومنى الفحل سري الى الفحل واموله وحواشيه كما ياتي ونزل منزلة
فيه في النسب ايضا اه ع ش عليه (قوله والكلام هنا الخ) اي فلا يقال هذا
مكرر مع ما تقدم (قوله في بيان ما يحصل) اي التحريم به وهو الشرط الاتية (قوله
مع ما ذكره) وهو قوله وتصبر المرضعة الخ (قوله تحريمية) اي بالمعنى السابق
في الخبز وهو انه لا يضر تعصها بما لا يضره حيا وطهرا ع ش (قوله اثر الولادة)
اي ناشئ عنها اي اثره تعالى الولادة ليشمل البكر كادل عليه كلامه الا في
(قوله يكرهها) وكذا اصولها وفروعها وحواشيه ما ح ل (قوله بان ماتت ذكر كونه)
قيد بذلك ليعم نكاحه ع ش (قوله ولا يلبس جنبه) هذا مني على عدم
حل مناسكتهم والتمتع بالحمل فيثبت التحريم بلبس الجنبه ح ل وانظر اى فائدة
لهذا مع تحريم نكاح الجنبه عند الشارع اذ لو قلنا ان لبس الجنبه يؤثر لم يقدشاً لان
تحريم نكاحها اصل قبل الرضاع عنده وقد ظهر الفائدة فيما لو ارتضع عليها ذكر
وانتفى عند غيره يحرم وعند لا (قوله تلوا النسب) اي تابع له وقوله والله قطع النسب
بين الحلق والانفس اي بقوله والله جعل لكم من انفسكم ازواجا اه ع ن وفيه
ان هذا يدل على قطع النسب بينهما لان الله تعالى امتن علينا بما اعظم الامرين لان
الاتية مسوقة في كمال الاستناد من الله حيث جعل لنا ازواجا وكونهم من جنسنا
(قوله وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للجنبه امرأة وفي كلام ابن القيمه ايضا
انه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المتأخر عن قول الفرواني الى امرأة ليعرج
الحسية واما انشاء فاسم فلا فاشمن نبات آدم وكذا الرجال وانما اطلق عليهم
في قوله تعالى وانه كان رجال من الانس الخ المقابلة ح ل (قوله من انتهت الخ)
اي بجنابة لمرض ح ل بخلاف لبس غيره ما هو من انتهت الى حركة مذبح
فانه يحرم وان وصلت الى الحركة المذكورة لانها قد تشبه معه بخلاف تلك اه
سم وهو قياس ما في الجمادات من أن من وصل الى هذه الحالة بجنابة التعق بالاموات
ومن وصل اليها بمرض فهو كالصحيح لكن قضية قول م وفي شرحه لا تنافي التقضى
ان المدر كنهنا غيره فهو لانه لا فرق بين المحالين ع ش (قوله ولا يلبس ميتة) خلافا

والكلام هنا في بيان ما يحصل
به مع ما ذكره (الركنة)
ثلاثة (رضيع ولبن ورضع
وشرط فيه كونه اديفعية)
حياة مستقرة (بلغت) ولو
بكر (من حبش) اي تسع
سنتين قرية قريية فلا يثبت
تحريم لبن رجل ارضي
عالم تنفع انوته لانه لا يخلق
لغذاء الولد فاشبهه سائر
المسلمات ولان اللبن اثر
الولادة وهي لا تنصرف في
الرجل والخثي نعم يحكمه
لها نكاح من ارتضت بطنها
كما قلناه في الرضة كما ملها
عن النص في لبن الرجل
وشبهه لبن الخثي بان ماتت
ذكر كونه ولا يلبس بهمة حتى
لوشرب منه ذكر وانى ليدبت
بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء
الولد صلاحية لبس الا ديمات
ولا يلبس جنبه لان الرضاع
تلوا النسب والله قطع النسب
بين الجن والانفس وهذا
لا يخرج بتعبير الاصل بامارة
ولا يلبس من انتهت الى حركة
مذبح لانها كالميتة ولا يلبس
ميتة

لثلاثة ثلاثة زى (قوله لانه من جنة الخ) وبه اندفع قولهم اللبن لا يموت فلاحية
 بغيره كالبقرة اربعة في سقاء منس اه م ر أى لان اللبن عندهم ينس بالموت
 (قوله منفكة عن الحل والحرمه) لان المراد الحلال والحل والحرمه عليها لا يتعلق بها
 حل شيء ولا حرمة نظريهما من صلاحية الطلب كالجبهه من ل وعادة ح ل
 قوله منفكة عن الحل والحرمه أى ما روت غير مكففة ولا يمكن هو التكليف اليها
 عادة فلا ترد المحضونه ولا ترد الصغرة لانهما تمنع من فعل الحرم كما تمنع الباقية ويؤذن
 لما في فعل غيرهن من شبيهة بالمكففة بل تؤمر ويحوي بالعبادات كما هو معلوم من باب
 اه ع ش على م ر والمراد بالصغرة من بلغت سن الحيض اه (قوله فرعها) أى
 أى اثرها أى اثر احتمال الولادة ح ل (قوله فاكفى فيه بالاحتمال) أى فكا
 ان ولد النسب ثبت بالاحتمال فكذلك السابعة له (قوله فلا اثر الخ) ولو قلنا انه يؤثر
 لارتب عليه اه اذا كان وله زوجة بنتا يهرم على صاحب اللبن التروح به لانها
 زوجة لانه من الرضاع وعلى عدم التأثير بل له ان يترجها وكذلك اذا كان زوجة
 المرضعة وقلنا يؤثر فان السكاح ينفع ولا ترجمه على عدم التأثير لا ينفع وترجمه
 فاندفع ما يقال لافادة لهذا الشرط لانما اذا قلنا راضاعه يؤثر لا يرتب عليه شيء
 لان التحريم لا ينتشر الى فروعه ولا فروعه له (قوله جئنا) متعلق بالثاني أى
 يعتبر في عدم البلوغ ببقته فيخرج ما اذا تيقن البلوغ وما اذا شك فيه كما قاله الشافعي
 (قوله لا ما تيقن الامعاء) أى وصل اليها فخرج ما اذا اخذناه قبل الوصول اليها فلا يهرم
 وقوله ونظير لا رضاع الخ ينفي عنه ما قبله ولهذه كراهة كراهة ضربه كما يفهم من قوله
 وغيره وايضا فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ لالتقيده به بحسب كونه متق
 الامعاء اه ع ش (قوله والواحد من رضعت الخ) أى قد جعل سمائه مدة
 الرضاع حولين لكن قد يقال لادلة لعدم الالة على ان اللبن لا يهرم الا اذا كان
 الرضيع دون الحولين مع انه هو المقصود الا لا يقال لما كان الارضاع بعد الحولين
 لا يقال له ارضاع شرعا كان غير مؤثر في التحريم تدبر (فرج) قال في ع ب فلو حكم
 فاض بيقوت الرضاع بين الحولين فخص حكمه بخلاف ما لو حكم التحريم به بأقل من
 النجس فلا تفسد اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنسب بخلاف
 ما دون النجس اه ع ش على م ر (قوله بما صالقه) أى حيث أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم زوجة سيدنا سيدنا من حذية توهى سهلة فتسهل كافي متن
 مسلم وشري الرض وبالحية ان ترضعه وهو رجل ليسر انها قيل له فلعله لا كان
 يدخل عليها كغيره اذ امكن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بذلك واستشكل

لانه من جنة منفكة عن
 الحلال والحرمه كالجبهه
 وللبين من لم يبلغ سن حيض
 لانها لا تشمل الولادة واللبن
 الحرم فرعها بخلاف ما اذا
 بلغت لانه لو لم يحكم بلوغها
 فأحتمل البلوغ قائم والرضاع
 نحو النسب فاحتكى فيه
 بالاحتمال (و) شرط (في
 الرضيع كونه حيا) حبة
 مستقرة فلا أثر لوصول اللبن
 الى جوف غيره نظريه عن
 التخذى (و) كونه (يبلغ
 حولين) في ابتداء الخامسة
 وان بلغها في اثنتى (بقينا)
 فلا أثر لذلك بعدها ولا مع
 الشك في ذلك نظير لارضاع
 الاما تيقن الامعاء وكان قبل
 الحولين رواه الترمذي
 وحسنه ونظير لارضاع
 الاما كان في الحولين رواه
 البيهقي وغيره ولا ية والوالدان
 رضعت اولادهن حولين
 كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة
 ولا شك في سبب التحريم
 في صورة الشك وما ورد بها
 بينا قلنا في قصة سام فمختص

أو قال منسوخ ويستبرئ
بالاجتهاد أنكره الأهل
كل بالعدد من الخماس
والعشرين وأبداه ههنا
وقت اتصال الولد بأمه
(د) شرط في اللبن (وصوله أو)
وصول (لمحصل منه) من
بن أو غيره (حوا) من مدة
أودماغ (والصريح به من
زيداني (ولو اختلف غيره)
غلبا كان أو ضلوا وان تناول
بعض الخلوط (أو) كان
(بإيجار) بأن يصب اللبن
في الخلق فيصل إلى معدته
(أو ساط) بأن يصب اللبن
في الفتحة يصل إلى الدماغ
فإنه يحرم لحصول التغذي
بذلك (أو معدوم المرات)
لأن اتصاله منها وهو محترم (لا)
وصوله بحقه أو تطهير في نحو
أذن) كقول لا تتقاء التغذي
بنات والثانية من زبادي
(وشرطه) أي الرضاع ليعرم
(كونه حساسا) من المرات
اتصالا ووصولا (حين)
فلا أثر لغيرها ولا مع التسلط
فيها كان تناول من الخلوط
ما لا ينفق كون خالصه حس
مرات التسلط في سبب التبريم

بأن الحرمة الموزة لا تفرق في تحمل تمام الخماسة فهي قبلها الحنية يحرم قطرها
بمسها فكيف إذا زلزال الارتضاع منها المستلزم عادة تلمس والنظر قبل تمام
الخماسة إلا أن يكون أرفع منها مع الاحتراز عن اللبس والنظر بحضرة من نزول
الخلوة بحضوره وتكون حلت خمس مرات في أيامه وشهره لمنعه أو يجوز له ولها النظر
والس إلى تمام الرضاع خصوصية لها كخاصية تأثير هذا الرضاع سم على جرح عرش
على م وهذا استدفع ما قاله الشوبري أن المرضعة عائشة لا تنهاى الزاوية الحديث
لا المرضعة (قوله أو قال منسوخ) أي أنه كان عامالسا لغيره ثم نسخ فثبت أنه نسخ
في حق سالم وغيره ويحتمل أنه نسخ في حق غيره فقط (قوله أو استداه من وقت
اتصال الولد) فلما ارتفع قبل تمام اتصاله لم يؤثر كافي شرح م (قوله أو غيره) شامل
للزبد وكذا اللبن لكن تطيلهم لعدم تحريم الحلب بعدم قضاء أثر اللبن فيه يقتضى عدم
التبريم به اه ح ل وقال سم التبعة أنه شامل للبن وفرق بينه وبين الحلب بأن
السم فيه دسومة اللبن بخلاف الحلب تأمل (قوله أو دماغ) ولوين جراحته ل (قوله
ولو اختلف) أي وأرشدته به أو يستمع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة
من الحس إلى الجوف بأن يتحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط اه سم وقد اختلفت
هذه العامة وما بعد ما على أربع تعميمات الأولى أنها تعم في اللبن والثلاثة بعدها
في الوصول والتعميم الأول لرد لكن بالنظر لما إذا كان اللبن مغلوبا فقط وكذا الثالث
والرابع لرد كالتعميم من عبارة أصهوا ما التعميم الثاني فلا ر فيه خلاف تأمل (قوله
غالبا) بأن ظهر فيه أو طعمه أو ريحه م (قوله أو ضلوا) بأن زال طعمه ولونه
وربما حسا وقد رابا لشد والحال أنه يمكن أن يأتي منه خمس دفعات كاتقلاء
وأقراء قال بعضهم أن الفطرة وحدها مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ما وقعت
فيه وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا فلا يعتبر في اتصاله عدد وليس
كأقال اه شرح م وفارق عدم تأثير العجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا تتقاء
استقرارها وعدم الحذب غير استعمال في غير مغفوات الشدة المطر يتوعدم القدية
على التبريم بأكل ما استهلك فيه الطبيب زوايه اه ح ل (قوله لحصول التغذي) فيه
نظرا لأن التغذي لا يحصل إلا بالوصول (معدة اه ح ل) (قوله وهو محترم) أي يجوز
الاستقبال على إرضاعه وليس المراد به الطاهر لانه طاهر بعد الملوأ أيضا اه م سم
(قوله في فواذن) كالسمن والنظر ما الفرق بين وصوله للدماغ من جرلة فيبرم
وبين وصوله إليه من الأذن فلا يحرم ح ل وفي شوبري ورق ل على الجلال قيد
عدم التبريم بالتطهير في الأذن بما إذا وصل للدماغ (قوله ولا مع التسلط) المراد

وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان نبي الله صلى الله عليه وسلم في القرآن عشر رندات معلوات يعمرن فاعن بنه من معلوات تنوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فيها قرآن أي سئل حكيم أو يقرئ من لم يبلغه التمتع لفره وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم الخبر علم أيضا لا تحرم (٤٣٤) الرضعة ولا الرضعات لا تضاد بالاصل

بالشك مطلق التردد فشميل ما لو غلب على الثلث حصول ذلك لشدة الاختلاف كالنساء المجتمعة في بيت واحد وتحدثت العادة بارتضاع كل منهن أولا غيرها وعلمت كل منهن الارتضاع لكن لم تتفق كونه خسا فليسته له فانه يقع في زماننا كثيرا اه ع ش على م ر (قوله كان فيه انزل الله) وكانت في الأحزاب ع ش (قوله) فتمنع بنفس معلوات) أي تلاوة وحكاية ثم نسفت تلاوة خمس وضعت أي تأخر نسخ ذلك جدا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس وضعت له كونه لم يبلغه التمتع لتلاوتها فلما بلغه التمتع رجع عن ذلك وأجسوا على أنها لا تسلي بقوله ومن أي الخمس وقوله أي سئل حكيم أي يستدحكهم الذي هو التفرير وقوله لم يبلغه التمتع أي تلاوته أو أن كان حكمها باقيا ح ل أي الخمس نسفت تلاوة لأحكاما عندنا وعند مالك وإلى خيفة نسفت تلاوة وحكاية لأن الأمة عندها تحرم (قوله وقدم مفهوم هذا الخبر) قال شيخنا الأجل هذا احتياج بمفهوم العدد وموجبه عندنا كثيرا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه وهي ذكر نسخ الشرا والخمس والتمسك لا كرمافائدة ح ل (قوله وأحكامه الخ) في هذه الحكمة فنظر لأن كون الحواس خمسة لا يصلح حكمة لتكون التحريم بنفسه وكن توجهها بأن كل رضعة محرمة لحاسة من الحواس (قوله ثم عاد) ولو فورا كافي مر فاقضاء التعبير بشم من التراضي غير مردائه برأوا وأولى شيئا لكن هذا سافيه ما يأتي بعده من قوله أو قطعت لشغل خفيف فعاتد ملائم رأيت الرشيدى على م ر قال أو قطعت عليه الرضعة أي اعراضا بقرينته قوله أو قامت لشغل الخ ذل وعادة رى قوله أو قطعت عليه الرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله مما يجد أو قامت لشغل خفيف ومن تعبيرة بشم لأنها تقترب والتراضي اه بخلاف قطعه للاعراض فاه بتعدد مطلقا طال الزمن أو قصر اه في هاشم الحاشية (قوله الاقطرة) أي كل مرة م ر (قوله وتزوم) خفيف أما إذا ناما والتبسي طويلا فان بقي الثدي فيه لم يزد ولا اقله وقوله أو يصول إلى ثديها الآخر أو يصول أو حول إلى ثدي غيره انه يتعد شرح م ر ويضرب التعدد في كل نحو الجمين بنظر ما تقر في اثنين ل (قوله فرضة) لاه يشترط أن تكون الرضعات خمسة اتصالا ورسولا (قوله من الرضيع الخ) الاول أن يقول من الرضعة وذى اللبن إلى أسولها الخ وقرول تعدد ذوى اللبن ريع الرضيع وتسمى

وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بضمير إن الحواس التي هي شجب الاد والشخص (عرفا) أي ضبط الجنس بالعرف (قلو) قطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي (أو قطعت) عليه الرضعة ثم عاد إليه فيها (تعدد) الرضاع وأما يصل إلى اللبن منه الاقطرة والثانية فمن زياق (أو) قطعه (الصلو) شمس ويوم خفيف وازداد ما اجتمع فيه (معادلا) أو يصول ولو تصولها من ثدى (الى ثديها الآخر) هو أول من قوله الى ثدى (أو قامت لشغل خفيف فعاتد) فلا تعدد للعرف في ذلك والاخر مع مفهوم زياق (ولو جيبسها) لبن دقة (أو يصول خسا) أي في خمس مرات (أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات أو يجره دقة (فرضة) نظرا إلى انفصاله في المسئلة الأولى وإيماء في الثانية بخلاف ما لو حلب من خمس نسوة

في ظرف أو يجره ولو دقة فاه بحسب من كل واحدة رضعة (وتسمى الرضعة أمه وذو اللبن أب أو تسمى من الحرمه من الرضيع (الى امرئها وفرغوا منها وحواشيهما) نسبوا وضاغ (والفرغ فرغ الرضيع) كذلك تسمى أولاده أحفادهما وأبا وأما الجيد أو يجرها بها أو لادها الأخوة وأخواته وأخوات الرضعة وأخواتها أو أخواتها

واخوة ذى اللبن ولانها اعمامه وعماته (٤٣٥) وخرج بفروع الرضيع اصوله وحاشيه فلا تسمى الحرمة منه

اليهما ورضاعان اصول
الرضعة وحوشيا ما بين
الرضعة كالجزء من اصولها
فسرى التفرع به اليهم والى
الحواشي بخلافه فى اصول
الرضيع (ولو ارضع من خمس

لبنين لرجل من كل رضعة)
تسمى مستولدات له (صار

اثنه) لان لبن بلبيع منه
(فيعر من عليه) لانهن

موطأت ابيه ولا امومة لمن
من جهة ارضاع (لا) ان

ارضع من خمس سنات
او اخوات له) أى لرجل

فلا حرمة بينهما وبين الرضيع
لانهما ثبتت لكان الرجل

جدلام أو خالا والجدوة
للام والخولة انما ثبتت

بتوسط الامومة ولا امومة
(واللبن لمرلقته وليدزل)

اللبن (به) سواء كان سكاك
أم ملك وهي من زيادتي أم

وطء شبهة بخلاف ما اذا كان
بوطء زنا اذ لا حرمة لئنه

فلا يحرم على الزاني أن يتكبح
الرضعته من ذلك اللبن لكن

يكره (ولو فاه) أى تقى من لثقه
الولد المرلق (استنى اللبن) النازل

به حتى لو ارضعته صغيرة
حلت لها فى فلا تستحق الولد

من الرضيع الى دروعه كما يصح مردو يمكن أن تكون من لتطيل بالنظر لقوله الى أن أصولها
بمعنى أن الحرمة تسمى منها الى أن أصولها بسبب الرضيع واستدائية بالنظر لقوله
والى فروع الرضيع بمعنى أن الحرمة تسمى منه الى دروعه تأكل (قوله رضاعان الخ)
وعبارة قل ل على الجملال وفارق أصولها وحاشيه ما بأن اللبن جزء منها وهما
وحاشيه ما جزء من أصولها فصرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعها
صرفت ليهم فقط اه وليصنعهم نظم

ويقتصر التفرع من مرضع الى * اصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له دوالى هذه ومن * رضيع اليها كان من فرعه فقط

(قوله من كل رضعة) فلانها ان الجوارح الجوارح بدل من الجوارح الجوارح وقوله وكفى زوجات طلق
(قوله تكفى مستولدات) أى وكذا ربع زوجات ومستولدة وكفى زوجات طلق

بمعنى ولم تقطع نسبة اللبن عنه (قوله انما ثبت) أى كل منها (قوله لنزله)
أى نفسه فخرج به ما لو نزل قبل جهله ولو بعد وطء فلا ينسب اليه ولا يثبت به

أبوة كما قاله الجميع متفقون وهو المختار فى قاله ع ش دى مد وقوله ما نزل قبل جهله
منفهوم أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتى فى كلام المصنف من

انها لو نكحت بعد زوج وبعد ولادته انما ينسب اليها فى الا اذا ولدت منه
أولاه قبل الولادة لا لأول وقد عيى بانها فى ما يأتى لمانسب اليها لا لأول قوى جانبها

فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهما المثل يتقدم نسبة اللبن الى أحد
أكتفى بمجرد الامكان فنسب اليها بامثل اه وقال س ل ولو نزل للبكرين وتزوجت

وجلبت من الزوج فاللبن لها لا للزوج مالم تلد ولا لب الرضيع فان ولدت منه فاللبن
بعد الولادة اه فصل من هذا ومن قول الملق ولو ارضع من خمس الخ أن كلام من

أموه الرضاع وامومته قد نفرد عن الآخر (قوله هلست لى) منعه البر ماوى
وتقبل ح ف منعه عن الترضاع لى وب ش قال ذى لا يقال كيف حلت

لانى مع انها بنت موطوءة لانا قول هذا يصور عا اذا يدخل بها ماها وانما لثقه
الولد بمجرد الامكان ثم ما بالامان اه (قوله بان أمكن كونهما) أى وقد اختلف

بأحدهما وقوله أو بغيره التفسيران انحصار الامكان فى واحد منهما واتساعه بنفسه
ما شاركا لا قول بوله بان انحصار الامكان فى واحد منهما والى الثاني بقوله أو لم يكن

قائب الخ أى أو لم ينصر الامكان فى واحد منهما بل كان يمكن كونهما فاقوله
واتسبب لاحدهما راجع لاساثن الادب التى أو لها قوله أو لم يكن قائب فالسائل

الادب محل لا اتسباب وعبارة جهر قائب وغيره كاحصار الامكان فيه وكاتسباب
لثقه الرضيع ايضا (ولو وطئ) واحدهم كوجه أو اثنتان امرأة شبهة (فيم ما) (قوله) ولدا (فاللبن) النازل (لر لثقه

الولد) اما قائب بان أمكن كونهما أو بغيره

بأن ينصر الأمكان في واحد منهما أوليك فائق أو الخلق هما أو نهادهما أو أشكل عليه الأمر واتسب
 لأحدهما بعد بلوغه أو بعد إقامته من غير خولن فالرضع من ذلك (٤٣٩) اللبن والرضع من لبن الحقة الولدان اللبن

الولد أو زوجه بعد موته إليه بعد كاله لقد القاتب أو غيره انتهت (قوله فان مات)
 أي الولد الذي نزل اللبن بسببه عن (قوله فيما ذكر) أي فيما إذا اتسب بعضهم لهذا
 وبه منهم ذلك (قوله لا يكره لهم عليه) أي فيما إذا لم ينسب فاذا اتسبب لأحدهما
 مكان قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط وحلت له بنت الآخر
 (قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل اللبن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده فانهم
 يجرون على الاتسباب والفرق أن النسب متعلق به حقوق له وعليه كالميراث
 والنفقة والعق بالملك وسقوط القودور ذلك فإدائه فلا بد من رفع الاشكال والتعلق
 بالرضاع حرمة للنكاح وجواز الفلح والخلوة وعلم قض الطهارة والامام كنهه
 سهل فلم يجز عليه الرضع من ل (قوله ودخل الخ) للرد على الضعف وقوله وقال
 الخ أي من طرف الضعيف المردود عليه وقوله أو يعرض يوما أي بعده فبما
 من العلوق يحدث اللبن للجل يعني فلا يلتفت إليه ولا ينسب اللبن لصاحبه بل
 للأول وكلام الماوردي يخفى أن الأربص قبل الولادة كما قل لوان برأى
 وهو الظاهر (نفس ل في طرور الرضاع على السكاح) هـ
 أي في حكمه الذي يترتب عليه وهو انقاسح السكاح نافة والقرم المذاتان
 أخرى اه (قوله مع القرم بسبب قنعه النكاح) والقرم شامل لقرم الزوج والمرتعة
 والمرتعة (قوله لبنه) أي الاب فلا وكان لبن غيره فلا انقاسح وقوله من نسب
 الخ راجع للبيع ماعدا الروجة (قوله لبنه) فان ارتفعت بلبن غيره كانت
 ربيبة فلا تهرم الا اذا كانت الروجة موطوءة له ح ل فقوله لبنه أي أولبن غيره
 وكانت موطوءة وفي من ل فان لم يكن لبنه وليست موطوءة له حرم
 المرتعة فقط كما يعلم مما يأتي اه وفي ع ش قوله لبنه أي الزوج وانظر ما وجه
 هذا التقييد فان كلامه في انقاسح السكاح وهو ينفسخ مطلقا بخلاف التهريم
 فسيأتي وقد يقال قيدنا بقوله من يهرم عليه بنتها لان نكاحها لا يهرم الا بـ
 ارتضت بلبنه المستلزم طهته لمساو له الامكان وأما اذا ارتضت بلبن غيره فتكون
 ربيبة ولا تهرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة اه وفي قوله وقد يقال الخ فظهر ظاهر
 لانه ينفسخ نكاح الصغيرة وإن ارتضت بلبن غيره والحال أنه أولى الكبيرة وكون
 الصغيرة ربيبة لا يمنع فسخ النكاح فالظاهر أن قوله بلبنه ليس بقيد لان نكاح
 الصغيرة ينفسخ وإن لم يطل الكبيرة لاجتماعها مع الامم ومواءم الكبيرة قيد لتبريم
 بنتها عليه وهو الذي مثل له ويدل على هذا قول الشافعي أوبت موطوءة وكان الأولى
 أن يجمعها مع الأمة فيقول وزوجه أخرى وأمه الموطوءة (قوله كما سارت) أي

تابع الولد فان مات قبل
 الاتسباب وله ولد قام مقامه
 أو أولاد أو اتسب بعضهم لهذا
 وبعضهم لذلك دام الاشكال
 فان ما تو قبل الاتسباب
 أو بعده فيما ذكر أو لم يكن له
 ولذا اتسب الرضيع وحيت
 أمر بالاتسباب لا يهرم عليه
 لكن يهرم عليه نكاح بنت
 أحدهما ونحوها بخلاف
 الولد من يقوم مقامه فانهم
 يجرون على الاتسباب
 (ولا تنفع نسبة اللبن عن
 صاحبه) وإن طالت المدة
 أو انقطع اللبن بعد اعموم
 الأدلة ولا يلزم يحدث ما يحال
 عليه (الولادة من آخر ولبن
 بعده) أي لا أثر فعل
 انه قبله الأول وان دخل
 وقت ظهور لبن حمل الآخر
 لان اللبن غذاء للولد لا للجل
 فينبع التفضل سواء أزداد
 اللبن على ما كان أم لا ويقال
 ان أقل مدة يحدث فيها اللبن
 للجل اربعون يوما وتسمى
 عماد كرام مما ذكره
 (فصل) في طرور الرضاع
 على النكاح مع القرم بسبب
 قطعه النكاح لو كان (قنعه
 صغيرة تأرضعتها من يهرم

عليه بنتها) خاتمه وزوجه أخرى بسبب أو رضاع وزوجه أخرى له لبنه أو أمة
 موطوءة له ولو بلبن غيره (انفسخ نكاحه) منها نصير وزوجه ماله كما سارت في هذه الأمة
 لأنها

بنت أخته أو أخته أو بنته طوءة ومن زوجته الأخرى لانها صارت أم زوجته وقبيري ياذكر أنهم من قوله
فأرضعت أمه أو أخته أو زوجته (٤٣٧) أخرى (ولما) أي الصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى ان كان مهرها

الانصف مهر مثل الأم
فراق قبل الطوء (وله على
الرضعة) بقيد زنة قبلي
(ان لم ياذن) في أرضاعها
(نصف مهر مثل) وان اتلفت
عليه كل البضع اعتبارا لما
يحببه بما يجب عليه (فان
أرضعت من ثالثة أو)
مستقطعة (سأكة فلا غرم)
للملان الاضناخ حصل
بسيها وذلك سقط المهر قبل
الختول ولأنه على من
أرضعت هي منها الاتهام تصع
شأنه وتقرم لها الرضعة مهر مثل
لزوجته الأخرى أو نصفه وقولي
أورسا كنه من ينادي وصي
به التزوي ولا يتأفه قوله
ان التمسكين من الرضاع
كالارضاع لان المراد انه كهو في
التريم (أو) أرضعتها
(أم) صغيرة فتنه أيضا
(انقصنا) أي نكاحهما
لانها صارتا اختين ولا سبيل
الى اجمع بينهما ولا أولوية
لاحداهما على الأخرى (وله
نكاح انهما) شاء لان الحرم
عليه جههما (أو) أرضعتها
(بنتها) أي الكبيرة (حرم
الكبيرة ابدا) لانها صارت
أم زوجته والله فيه وشية)

لانها صارت فالكاف الحليل وما مصدرية أو لصيرورتها الخ فهو علة لانه (قوله)
بنت أخته) أي في الأولى وقوله أو أخته أي في الثانية والثالثة وقوله أو بنت
موطوءة تدل على الرابعة والخامسة لان من لازم كون الزوجة ترضع لبنه ان تكون
موطوءة وله ولا إمكان حل (قوله ومن زوجته الأخرى) عطف على قوله منها (قوله)
لأنه فراق) أي لا يسببها (قوله وله) أي ان كان حرا ولا غلبه وان كان القوات انما
هو على الزوج وقوله على الرضعة نظا هروان لزوم الارضاع لتعينها عند خوف تلف
الصغيرة زى وظاهره أيضا يشمل زوجته الكبيرة فيلزمها نصف مهر مثل الصغيرة
ولا يخال لزومها للزوج أيضا مهر مثلها لانها توقفت ضمها عليه وبعبارة شرح م ر أما
لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المسددة لنكاحها ارضاعها الصغيرة فلم يرجع عليها
بغيرها الثلاث بل كان جامع الوطء عن مهر ومن خصائصه على الله عليه وسلم وقوله
على الرضعة أي في غير الخامسة لان السبيل لا يجب له على أمته شئ انتهى ع ش
(قوله ان لم ياذن) فلما اختلفا فيه صدق لان الأصل عدم الاذن ع ش (قوله بما يجب
عليه) أي في الجدة لان الواجب عليه نصف المسمى فلا بد ان نصف مهر المثل قد زيد
على نصف المسمى وضارب ماسبا في قوله هاديات أن شهدت العلق قبل الطوء
اذا رجعوا بعد حكم الحاكم بالفراق عرموا كل للمهر بان النكاح باق بزعمهم وقد احوالوا
بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغائب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بد
وهي قبل الطوء لان الرضعة لا تنصف كالطلاق حل وزى وس (قوله فان أرضعت)
مفهوم قوله فأرضعتها الخ تنبيه العبرة في الترم بالرضعة الخامسة طوءت الصغيرة
في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت الرضعات فلا تنبيه على غير الأخيرة
اذا حصلت الحرمة بمجرعهن اه ق ل على الجلال (قوله وتقرم لها الرضعة الخ)
أي ان كانت مدخولا بها أو نصفه ان لم تكن مدخولا بها لان ضمان الاتلاف لا توقف
على التمييز لأنه من باب خطاب الوضع م (قوله ولا شأنه) أي لا ينافي عدم
وجوب شئ على من أرضعت هي منها اه (قوله في التريم) أي لا الترم وانما عاهد
سكوت الحرم على الحلق كضله لان الشعر في بده أمانة يلزمه دفع متلفاتها ولا كذلك
هنا زى وس ل (قوله أو أم كبيرة) يعطوف على من في قوله فأرضعتها من ترم الخ
بان كان تحتها زوجة صغيرة وكبيرة ولما أم فأرضعت الصغيرة (قوله أم زوجته) أي
بواسطة لانها جذتها ع ش (قوله صارت بنت زوجته) أي بواسطة لانها بنت
بنتها (قوله والفرم) أي قبل الدخول بدليل قوله لان وطء الكبيرة وقوله الصغيرة
اللام فيه للعديفة بالنظر لكونها داخل المصدر هو الزوج والتحليل ان كان فعله

تقرم ابدا ان وطء الكبيرة ١١٠ بحيث لانها صارت بنت زوجته الموطوءة والام لا تفرم (و الترم) الصغيرة
والكبيرة في المستلثين (ما مر) عليه اكل منها ما ينفى المسمى أو نصف مهر مثل وله على الرضعة ان لم ياذن نصف مهر مثلها

(الانوط والكبيرة فله لاجلها) على الرضعة (مهمل) كما وجب عليه بقتها اولها المهر وكما وتوا القرم الى آخر من زيادتي في المسئلة الثانية (او) ارضعتها (الكبيرة حرمت ابدا) لما مر (وكذا الصغيرة ان ارضعت بلبنة) لانها صارت بته (والا) اي وان ارضعت بلبن غيره (فرضية) له (٤٣٨) فان وطء الكبيرة حرمت عليه ثلاث

الرضعة فلا يضمن هذا لئلا يناسب قهرمه بقوله عليه وله فهي مستعانة في الدين ثم كرهه يحرّم الكبيرة وقهرم الرضعة لمن اجهل المبتدع فكيف جرح هذا على قوله ما مر اذ الذي مر انما هو قهرمه للصغيرة والقهرم لاجلها لكن لما كانت مثلها في الحكم جعها معها وقوله لان وطء الخ استثناء منقطع اذ لم يتقدم وجوب المهر بكالها وقول الشارح كما وجب الخ كل به المتن لانه تكلم على ماله ولم يذكر ما عليه لكنه معلوم من خارج قوله لكل منها اي الصغيرة والكبيرة (قوله ليلتها) اي في المسئلة الاولى وهي قوله او ارضعتها ام صغيرته بته وقوله او اتمها اي في المسئلة الثانية وهي قوله او ارضعتها تتباع ش (قوله او ارضعتها الكبيرة) ان قلت هذا امر مع قوله في شرح قولهم يحرّم عليه بنتها وزوجه اخرى له بلبنة وقد يقال ذلك باعتبار انقضاء النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة ان ارضعت بلبنة لانه لا يلزم من الانقضاء الحرمة المؤبدة في هذا فائدة جديدة ما دفع التكرار شتتا (قوله وينسخ) فيه ان هذا كرم مع ما سبق الا ان يقال ذلك هذا وثيقة لقوله كالوارضعت الخ ع ن (قوله ولن يحرّم) اي على التابيد ع ش (قوله كالوارضعت الخ) تنظر في الاحكام الاربعة كما اشار اليه الشارح اه (قوله ولن يحرّم) بان لم يدخل بالام ع ش (قوله لاجتماع كل منهما الخ) والقرص اه لم يطا الكبيرة (قوله بوجه علم) اي بان دليل السابق من كونهن اخوات واجتماعهن مع الام واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينسخ نكاح الثالثة) اي لصدوم اجتماعاتهما او اختلا لا ندفع نكاحهن قبل رضاعها وبوجه عدم حرمة الثانية بضاعها قبل الثالثة (قوله ان يحرّم) بان كانت الام موطوءة او كان بلبنة ح ولها تصوير للثني وهو الحرمة والاولى ان يقول بان لم توطأ الرضعة ولم يكن بلبنة وعادة ع ن والابان حرمت بان وطئ الكبيرة او كان بلبنة انفسخ (قوله لم يقيد بالخ) اي ان كان الارتضاع من غير بلبنة ولم يطا الكبيرة (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي) ومعتزلة لما يستأنال التي رى وري بان شرط استئصال التي كون المستدخلة متباعدة موطوءة فالبهله وهذا ليست كذلك فانه على م وعن زى في باب العدد وذكرنا ان مقتضى كلام الشارح يعني م وعدم الاشتراط وهو المعتد (قوله انفسخت) اي لانها احثان وقوله عمار اي من قوله لانها صارت ام زوجته (قوله وزوجه آية) وهو المطلق (فصل في الاقرار بالرضاع الخ)

ايدوا الاغلا (ونسخ) وان لم يحرّم لاجتماع مع الام (كالوارضعت) اي الكبيرة (ثلاث مغايرتته) يحرّم الكبيرة اذ لو كان الصغار ان ارضعت بلبنة والا فريجات وينسخ وان لم يصر من سواء ارضعتن معا بما يجرهن الرضعة الحامصة او بالقام نديها تدين وبما والثالثة من لبن الصيرورتين اخوات ولا اجتماعهن مع الام ام مرتبا تنسخ الاولى بضاعها لاجتماع مع الام في النكاح والثانية والثالثة بضاع مع اختها في النكاح وبه علم انه لو ارضعت ثنتان مدام الثالثة لم ينسخ نكاح الثالثة ابل يحرّم ويحب انفسخ نكاحهن فله تجديد نكاحهن شاء من من غير جمع (ولو ارضعتا جنبية زوجيه) معا او رتبا ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) وعلم بما انهما يحرّم عليهما ابدا دونهما (ولو كانت مطلقته صبرا او ارضعت بلبنة حرمت

(قوله)

عليهما ابدا لانها صارت زوجتين المطلق وام الصغيرة زوجة آية (فصل في الاقرار بالرضاع والاختلاف فيه)

وما بد كرمهما (أو رجل أو امرأة) بأن منهما رضاء عارضا كقوله هل ينقض أراختي رضاعا أو عكسه فيقبل ذنبه بهيمة (ولم يكن) ذلك بأن لم يكتبه حسن (حرم تناكهما) (٤٣٩) مؤاخذه كل منهما بأقراره بخلاف ما إذا لم يكن ذلك

كان قال فلا تنقض وهي أسن
سه (أو) أقرضا (أو) روحان
فرقا) أي فرق بينهما عسلا
بقولهما (ولهما مثل أن وطئها
معدومة) كأن كانت باهلة
بالحال أو مكروهة وإلا فلا يصب
نفي، وتولى معدومة من زيادته
(أو أدعاء) أي الرضاع المهرم
(ما تكررت) انشعخ النكاح
مواخذة بقوله (ولما) عليه
(المهر) المحسنى أن كان صحيحا
والأفهر مثل (أن) وطئ
والانقصه) ولا يقبل قوله
عليها وله خطفها قبل الوطء
وكذا بعده أن كان المحسنى
أكثر مهر المثل فإن نكحت
حلف هو وزنه مهر المثل بعد
الوطء ولا شيء قبله وتعتبر
بالمهر أع من تغييره بالمسنى
(أو عكسه) بأن أذنت
الرضاع فإنكره خلف فيصنف
(أن فوجت) منه (رضاهما)
بأن عيته في أذنها (أو مكنته)
من نفسها لتضمن ذلك الأقرار
بجهلها (والا) بأن زوجها
غيره وأذنت ولم تغير أحدا
أولئك من نفسها فيهما
(حلفت) فتصدق لاحتمال
ماتدعيه ولم يسبق ما سافه
فأشبه ماؤذ كرمه قبل النكاح

(قوله وما بد كرمهما) أي من قوله وجبت هو لا اقراه الخ (قوله بأن لم يكتبه
حسن) أي ولا تنزع وصورة المحسنى بأن منع من الاجتماع بها أو بين قصر عليه
بسبب رضاء عارضا مانع محسنى وصورة المانع الشرعي بأن لم يكن الاجتماع لكن كان
المقر في سن لا يمكن به الاضطلاع المهرم مع ش وتصور الشرعي بما ذكره نظر
بل الظاهر أنه من المحسنى أيضا لا قال ح ل انظر ما صورة الشرعي ولعل الحكمة
في اقتصار الشارح على المحسنى عدم تصور الشرعي فقط (قوله حرم تناكهما)
ظاهره ما لم يأت من صدق المقر والانظار لم يقط ولو رجع المقر قبل رجوعه وش
كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد بالاقراه لأن المقر يمتط لنفسه فلا يقر
الأعي تحقيق سواء التقيع وغيره في أوجه الرجوع وفيه عدم ثبوت الحرمة على
غير المقر من نحو أمه وله وفروعه ما لم يصدق أخذها بأول حرمان النكاح فمن
استطرق زوجة أنه شرح م ر (قوله وهي أسن منه) هذا لا يمكن حسارا لا شرعا
ولا يتصور انفراد الشرعي عن المحسنى هنا كآله قبل على المحلى (قوله زوجان) أي
صورة لأنه بعد الأقرار لا زوجية (قوله أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لك من غير
جنس مهر المثل فأنظر اه سم وينبغي أن يكون مثله أيضا وأن مثل الجنس الصفة
(قوله حلف) وتستر الزوجية ظاهره أحد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع
بفسها منه ما لم يمكن أن كانت صادقة وتنقض عليه النكحة مع إقرارها بفساد
النكاح كآله بس أي الفم لا تنها عبوسة فتدعه وهو مستمع بها والنفقة تقيع
في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما قاله في الوالد في من طلب زوجته لمحل طاعته
فامتعت من النكحة معه ثم أذنته استمر يستمع بها في المحل الذي امتعت فيه من
استحقاق نفقتها كآسائي شرح م ر ع ش (قوله أن زوجت برضاها) (أو مكنته)
من المعلوم أن القيد إذا كان مرددين شيئين أو أشياء يحكون مفهومه في كل من
الشيئين أو الأشياء ففهمها هنا أن تزوج بغير الرضاع ولا يمكنه من الوطء وهو
ما ذكره الشارح بقوله بأن زوجها لم يجبر ولا يملكه مرددين بالنظر لتفسير الرضاع
في المطابق بقوله بأن عيته في أذنها ومفهوم هذا صادق بما إذا لم تاذن أو أذنت
ولم تقيع بمفهومه اه (قوله أو مكنته من نفسها) أي بعد بلوغها ولو سفية
والأقرب أن تكفيها في نحو طلبة مانعة من الصلح كالاتمكين شرح م ر (قوله)
ماؤذ كرمه أي الرضاع (قوله في الصور) أي صور العكس وهي أربعة أثنان
قبل الاثنان بعدها وأنه أن النكاح باق في صورة حلقه فكيف يغير لم مهر المثل
وأجيب بأنه يصور بما إذا أذنت العين عليها لحلفت فانه ينشع النكاح ولما مهر المثل

وقوله به أو مكنته مع تحليفها من زيادته (ولما) في الصور (أو) نكحت برضاها (أو) نكحت

شيئاً وقد قال لا مانع من أن يقال يجب على الزوج لزوجه الباقية على الزوجية
 مهر مثلها وفيه شبهة التصير بمهر المثل لأن الباقية على النكاح لها المسمى
 لا مهر للمثل فتدبر (قوله من أنه يوطؤها حذوة) أي لم تكن طامة حذوة حينئذ
 بأن كانت طامة بأن ينهار رضاها مكرهاً ومكرهاً وجهها بما ذكرنا في الصورتين
 اللتين قبل الآن رضاها به وتكفيها الباه يمكن مع الجهل بأن ينهار رضاها بأن يعلم
 الرضا بعد ذلك خلافاً لما قال للشرط المذكور لا ساقى فيها وكان لها مهر المثل
 لا المسمى لا قرارها في استحقاقها كما في شرح م د (قوله من أن أخذت المسمى الخ)
 استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله لا فلا شيء لها وقوله والورع الخ كلام
 مستأنف فليس معطوفاً على الاستدراك وهو راجع لما قبله لا وباعدها لكن
 تعليل الشارح بقوله لعل لغيره لا يظهر إلا فيما بعد لا انقضاء النكاح فيه يقتضي
 دعواها مع حلفها فقد حلت لغيره لكن لا يقينا لا احتمال كذا قال النكاح باق فيمنع
 الاحتياط أن يطلقها اتصل لغيره وأما فيما قبل الانفصال لتعليل آخر بأن يقال الورع
 أن يطلقها لا احتمال مدقها في نفس الأمر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا
 الاحتمال إمساك المهرمة عليه فالاحتياط لأن يطلقها اه (قوله وحار
 مدعيه) أي أن مكان حلفه لأجل انقضاء النكاح فأنقضاؤه لا ينوقف على
 ذلك بل ينفع بمجرده اعترافه بذلك ح ل (قوله سواء فيها) أي في التني
 والاثبات فالرجل يحلف تارة على تقي العلم وتارة على البت والمرأة كذلك فالصور
 أربعة وصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فإن تكلمت حلف وصورة حلفه
 على التني ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ وصورة حلفها على البت ذكرها
 المتن بقوله والاحلف وعلى التني ذكرها الشارح بقوله ولعلها قبل وطء وكذا
 بعده فلا وجه لتوقف ح ل في تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر ما صورة
 حلف الرجل فإنه إذا ادعى الرضا، نفع النكاح مؤخذة لم يقرراره ولا يحلف
 فإن كان يدعي حصة على غائب أو منه وبين زوجته فلا نية رضاها لم يشاهد
 حصة لا يمين عليه الأولى أن يقول فالمدعي حصة الخ اه ودعي صور ذلك بما أقر
 الرجل بالرضا وأنكرت وكان قد دخل بها فيعتلما في قدر مهر المثل فيحلف على
 البت اه وعجابه م د وحلف مدعيه على ب وقول الشارح رجلاً كان أو امرأة
 حضور في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاها لم يبين وبين زوجته فلا نية وأقام
 بينة وحلف معها يمين الاستظهار وتكون على البت فتعده ولو نكل المكر المزدعي
 الخ معصور بما لو ادعت مزوجة بالأخبار لم يبق منها نكاح رضاها لم يبين مدعيه

من أنه يوطؤها موطوءة ولا فلا
 شيء لها علاقة ولما فيها يستحقه
 نعم أن أخذت المسمى فليس
 له مطلب بدم تزوجه لها والورع
 له فيما إذا ادعت الرضا أن
 لم فيما إذا ادعت لغيره أن
 يطلقها ملقة لعل لغيره
 كانت كاذبة وقول بشرطه
 السابق أولى من قوله أن وطء
 وحلف منكر رضا على تني
 عليه لا به تني فعل غيره
 ولا نظر إلى فعله في الارتضاع
 لأنه كان منبهاً (و) حلف
 مدعيه على ب لا به يشبهه
 سواء فيها الرجل والمرأة
 ولو نكل أحدهما عن البين
 ووردت على الآخر حلف
 على البت

(وثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع ثبت برجلين ورجل وامرأتين وبأربع نسوة لاخصاص النساء بالاطلاع عليه غالباً كالوداد وان الاقرار به لا يثبت الا برجلين لانه لا يطلع عليه الرجال غالباً (وتقبل شهادة مرمضة لم تطلب أجرة) للرضاع (وان ذكر غلبها) كانت ألتا رضعتهم بالانها غير متممة في ذلك بخلاف نظيره في الولادة إذ تنطبق بها النفقة (٤٤٤) والبراءات وسقط القولون والشهادة مناهي الحقيقة شهادة على

ضلع التبر وهو الرضيع اما اذا طلبت الاجرة فلا تقبل لانها مما ذلك ولا يكتفي في الشهادة أن يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف الذاهبي في شروط التبر كاعلم ذلك من قول (وشروط الشهادة كزوف) للرضاع احترازاً عما بعد المولود في الرضيع وعما قبل تسع سنين في للرضعة وحما بعد الموت فيها (وعند) لمرضات احترازاً عما دون خمس (وتفرقة) لما احتراز عن الملاحقة باعضاء مصاته أو قوله من أحد قديما إلى الآخر وهذا من زانق وهو جزء في أصل الزوجة تبعاً للجمهور وان بحث فيه الرافعي (ويروى) ابن جوفه احترازاً عما ليس به (ويصرف) وهو قوله نظير حطب (بفتح اللام) (وايحاد وازداد) أقرآن كاتمساح في حركة حقه بعد عمله أنها ذات لبن) أما قبل علمه بذلك فلا يصلح لمان به دلان الأصل عدمه ولا يكتفي في أدائه

ويقبل قولها لو نكحت وقت الحين على الزوج حلف على التبر لم يصح منه قولهم يختلف نكح على نفي العلم انكحله في الحين الاصلية اه وقول م ورواحف صحابيين للاستظهار به نظراً لأن المذمى حسبة لا يبين عليه وقوله انما مضمون في الرجل الخ انما مضمونه بلذ كراحمي ادعى الزوج الرضاع انه يخ لسكاح حبث ولا يحتاج ليمين (قولهم أن الرضاع ثبت برجلين) أي وان تعد التفرقة ردها لغير الشهادة وان تكرره منها لا مضمونه: يضراء ما ناهي حيث غلب طاعته على مصابه اه شرح م ولا يشترط لقبول شهادته ما فقد النساء كالا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما قبلن فيه قدر الثاني من الرجلين ع ش عليه (قوله وتقبل شهادة مرمضة) أي مع ثلاثة غيرها أو رجل وامرأة (قوله لم تطلب أجرة) أي لم تصرح بطلب أجرة حال الشهادة حال فلا يضر المطلب بعدها ولا قبلها قل على الجلال وانما يروى وقد يقال اذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانكارهم ارضاعها فهي متممة باتسائها بشهادة ثمانية ثم قال ع ش على م (قوله لم تطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذها ولو تبرعاً عن المعطى اه فيلزمه أنها ان لم تأخذها لا قبل شهادتها اه (قوله بخلاف نظيره في الولادة) أي قبل الولادة أنها ولده وشهدت بذلك مع ثلاثة غيرها ع ش أي قبلها قبل شهادتها (قوله إذ تنطبق بها النفقة) أي وجوب نفقتها على المولود والبراءات منه وسقوط التوبة عنها بتمهته هي متممة ع ش (قوله وإيجار) أي وقد علم أنه حلب من ثديها حل (قوله وازداد) أي وروى له لعمدة (قوله أو قرين) معطوف على نظر (قوله بعد عمله) انظر بماذا تنطبق هذا الظرف وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حاله: مناص والظاهر الا كفاً بطله بانها ذات لبن وقت الانحصار ولو بعد الانحصار وقبل الشهادة حر ح ل والظاهر أنه راجع لقوله كاتمساح وما بعد دليل آخر عبارة حل وعبادة م ر والا فتر كلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون ظرراً للحدوف أي وبشدها بعد عمله الخ وهو الظاهر شيئاً (قوله الا عن تحقيق) أي وان سكان عامياً حل (كتاب النفقات) *

وما يذكره ما من من سقطات الموزون فصل الاعمار والأصل فيها الكتاب الشهادة ذكر القرائن بله متممة ١١١ ويجزى بها الشهادة والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لان القريضا لا يقر الا عن تحقيق (كتاب النفقات) وما يذكره ما من من سقطات النفقة من الأذواق وهو الانحراج وجهات لاختلاف نوعها من نفقة زوجة وقرية وعملك

والسنة والاجتماع وبدأ المصنف سعة الزوجة لأنها أقوى لكونها معاوضة
في مقابلة التكين من التبع ولا تسقط بحضي الزمان ذى وانما انترت الى هنا لانها
تجب في التكاح وبمده له جبر (قوله يصيب) أى وجوباً موسماً فلا يجبر
ولا يلزم لكن لو طالت به وجب عليه الفرج فان تركه مع القدرة عليه ثم حـ ل
(قوله فيجبر كل يوم) أى مع ليلته المتأخرة مـ وحتى لو تشرنت أثناء تلك الليلة
سقطت نفقة ذلك اليوم وانما يقبضه لاجل وجوب النفقة الكاملة والافساق
انها لو مكنته اثناء يوم وجبت من حيثها القسط شيئاً عن زوى وقسط على الليل
أضافاً وحصل التكين عند القرب وجب لها قسط ما بقي الى العبر كاقاله مـ ل
(قوله على مسرفيه) أى ان كانت هكته حينئذ اما الهكته بعده فيعتبر حاله عقب
التكين ذى وشرح مـ (قوله أى في غيره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال
ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من ربة عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل
دون مذكوف فمسر أو مذكوف ولم يبلغ مدين قد وسط أو بلغها فأكفر فمسر
وبعده الفاضل من كسبه كل يوم من مؤنة يومه فيه كذلك برماوى وقوله فان لم يفضل
عنه شيء الخ فيمنظر بل للمسر هنا من المال له أو له مال ولا يكميه لو وزع على ربة
عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يخرج من المسكنة لان مراده المسكنة التى
في الزكاة وبدل عليه قول الاصل ومسكن الزكاة بمصر خصوصاً على كون عاونه
مقابلة لانه اذا فضل دون مذكوف زيادة على ما يكميه العمر الغالب لا يقال لمسكين
الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح مـ وجروص كلامه في المكسب فيرى ظاهراً أيضاً
وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة حـ ل ولوادعت يسار زوجها
فان ذكر صدق بينه ان لم يمو له مال والا فلا فان ادعى تلفه فقيه تفصيل الوديعة مـ
(قوله ولو مكسباً) غاية في التقي وما مل ما ذكره من الواجبات لما عترة انواع
الاول المذكور غيره بحسب الاعمال او غيره الثاني الا دم الثالث القسم الرابع
الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنطى به السابع آلة
الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخذام وقد
ذكرها على هذا الترتيب (قوله اوديفة) أى ربيعة النسب عـ شـ (قوله
وتقضى للمسر الخ) فيه ان هذا واضح لوجوبه الاصل بقوله والمسر مسكن
الزكاة لئلا يذلل لشمار والمسر في مسكن الزكاة وعسارة الاصل ومسكن الزكاة
مسر وليس فيها تخصيص المسر بالمسكين الزكائيل الاخبار عن مسكن الزكاة
بأنه مفر من افراد المسر ولا شبهة في صحة ذلك وبهذا اعلم ما في اعتراض الزركشى

(ب) بـ بمجر كل يوم على مسر
فيه (قوله في غيره) وهو من
لا يكمل ما يخرج من المسكنة
ولو مكسباً (م) على (من به
وق) ولو مكسباً ومبعضاً ولو
موسرين (لزوجته) ولزوجة
او امه او مريضه او ربيعة
(مد طعام) وتقضى للمسر
بما ذكرنا من تفسيره له
مسكين الزكاة لان راجحه
المكسب كسباً يكميه

على الأصل بالمراد عبارة العكس أي والمصر مسكين الزكاة كما يرشد إليه مقام
التعريف أي فالأولية مثبتة على أن عبارة الأصل مقبولة تدبر ح ل (قوله والمراد
ادخله) أي في المصراة عند الفجر ليس عنده ما يخرج من المسكن وظاهره
وإن كان يكسب مالا واسعا على صرف الناس فإن أصحاب الأكتاب الواسعة
يعدون مسرين لعدم مال بأيديهم ح ل ومنه شرح الروض فإني البرماوى غير
ظاهر (قوله وتقرر حال الثاني) وإنما جعل موصرا في الكفارة بالنسبة لوجوب
الإطعام عليه لأن مناهما على التخليط ولأن النظر لا عسار فيها يستقلها من أصلها
ولا هكذا هنا وفي فتحة القريب احتياط الشدة لصرفه وسنة لرحم أه زى
واعتزض قلبه يستقلها من أصلها ثم تستقر في فتحة قال المصنف ساقا إذا ائتمد على
خصته فخلها وأجيب بأن كلامه موقوف في كفارة اليمين لأنه إذا انجزتها عن الاعتاق
والإطعام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل الصوم (قوله من يرجع
بشكليفه) أي كل يوم بأن كان بحيث لو وزعنا ماله على العمر الطالب أن لم
يستوفه والافسنة كفارة ولا يقدر بذلك على مدح ح ل (قوله من لا يرجع
الخ) بأن يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع على العمر الطالب وسنة مدح ح ل
(قوله واحتجوا) أي الأصحاب ووجه التبرير أن هذا ليس مبرحا في التفاوت في
نفقة الزوجة ح ل (قوله واعتبروا النفقة بالكفارة) أي من حيث أن الواجب على
الموسر مدان وعلى المسرم والمدقوله اعتبروا أي فاسوا وتبرأته لأن القياس
لا يفيد الاصورتين وأما التوسط فلا يفيد القياس (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على
كل منهما (قوله وإنما لم يترك كفارة المرأة الخ) ثم ظاهر خبره عند خذ ما يكفيل
ووليك بالمعروف أنها مقترنا بالكفارة واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول
فيه وقد يجب عن الخبر بأنه لم يقدم ما فيه بالكفارة فقط بل بما يحسب المعروف
وحيث أن ذلك كرهه وهو المعروف للسفر في القول كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفارة
لأنه من غير قدر بل وقع النزاع إلى الغاية فحين ذلك التقدير باللائق والمعروف
والشاهد تصرف الشارع كما هو قدر فاضع ما قالوه وأدفع قول الأئمة لا يعرف
لأما ما نرى الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولولا الأدب لقلت الصواب أنها
بالمعروف أي الكفارة تأسيا واتباعا أه جر زى وقوله وقع النزاع قد يقال
لنظر لحد النظر إليه في جانب القريب والنظر إليه ثم لأننا لا نظهر له معنى معتبر
الآن يقال نفقة الزوجة معارضة والمعارضة معتز بها عن النزاع قد لا مكان
مختلف غيرها أه سم (قوله كنفقة القريب) راجع لائتي وقوله لأنها لها نفقة لائتي

والمراد إذا خاله وقولي ومن به
وقصير ما في وإنما الخ
بالمصر المكاتب والبعض
الموسر أن نصف ذلك الأول
وتقرر حال الثاني (و) على
(متوسط) فيه (وهو من
يرجع بشكليفه مدين مسرا
مدقوصه) على (موسر) فيه
(وهو من لا يرجع) بذلك
مسرا (مدان) واحتجوا بالأصل
التفاوت بأنه لينفق ذو نفقة
من سته واعتبروا النفقة
بالكفارة لجميع أن كلامها
مال يجب بالشرع ويستوفى
لذته وأكثر ما يجب في
الكفارة لكل مسكين مدان
وذلك في كفارة الأذى
في الحج وأقل ما وجب فيه الكل
مسكين متوذلك في كفارة
اليمين والظهار ورواق ومضان
فأوجبوا على الموسر الأكثر
وعلى المسر الأقل وعلى
المتوسط ما بينهما كما تقرر
وأنتم تعتبر كفارة المرأة بنفقة
القريب لأنهم أنفقوا أيام
مرضها وشعبها

انما وجب ذلك بجبر اليوم حاجة الى عجنه وطنه ومنه (٤٤) (من غلبت النحل للزوجة من رطل وشعر

أوتراً وأقطار غيرها ما لا
من العائرة بالمردف والمرد
بها وقياساً على النقرة
والكفاية وتصير هنا وفيها
بأن النحل أعظم من غيره بالبد
(ان اختلف غلبت النحل
أرقوته ولا غلب (فلاق به)
أي بالزوج يجب ولا عبرة
ما قبله أن منه تزهدا
أو بخلا والمائة واحد
وسبعون دو مائة لاقتباساً
درهم) كما قاله النووي خلافاً
"رافى في قوله مائة وثلاثة
رسعون درهما وثلاث درهم
واختلافهما في ذلك في على
اختلافهما في مقدار رطل
بفداد وتقدم بانه في باب
زكاة النابت (وعليه دفع
حب) سليم ان كان واجبه
لانه أكل نفعاً كافياً في الكفاية
فلا يكتفي بغيره كدقيق وخبز
وهو من لعدم صلاحته
لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت
غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره
لم يلزمه بقوله (و) عليه (لحمته
وعجنه وخبره) وان اعتادتها
بنفسها للحاجة اليها وفارق
ذلك نظره في الكفاية بأن
الوجه في حبسه وذكر
الحج من زيادتي (ولما

قوله من غلبت النحل) أي في كل يوم ع ش وجبارة ح ل أي ما يستعمله
أهل ذلك النحل غالب الا وانهم من لازم ذلك غالباً بقية ما تزوج ومن ثم يقيده
بمكروه لا تشابه كما فعل غلباً بعده فلا بد ان يكون ذلك لا تشابه تماثل وقوله
من غلبت النحل أي وان لم يلحق بها ولا التيقه انما البالد اله شرح م ر
(قوله فلاق به) أي بحسب يسار ووضه ذى (قوله تزهدا) أي متكلف الزهد
وظاهره ان الزاهد حقيقة يصبر حاله لا ما يلحق به مقل شوري (قوله كما في الكفاية)
دليل المعلن مع عته (قوله عليه لحمته الخ) حتى لو ائتمه أو كلفه حسب استغنى
مؤن ذلك أي لغيره العين وما بعده ان يطلع الفبر ياربه تلك فلم يفسط بما قبله شرح
م ر و ذى (قوله وان استاذنهم الخ) (رفع) وقع السؤال في الدرس هل يجب على
الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ
والكنس ونحوهما بما جرت به عاداتهم أم لا واجبا عنه بان الظاهر الاول لا تشابه
اذ لم يعل بهم وجوب ذلك فلهذا وجب عليها وانما الاستغنى ثقة ولا كسوة
ان لم تملك فصار كآتماء كرهته على الفعل ومع ذلك لو طعته ولو لم يلزمها
لا يجب لها أجرة على الفعل لتصيرها بدم الحب والسؤال عن ذلك اله ع ش على
م ر (قوله وفارق الخ) غرضه الرد على الجعيف القائل بأن هذه لا يجب على الزوج
قياساً على الكفاية (قوله ولم الاعتياض) أي بصيغة والكلام فيما لا يمتنع
واستقر فيها كالثقة المأخوذة وقصته ان ثقة اليوم قبل اعتيادها لا يجوز
بالاعتياض عنها لعدم استقرارها لا احتمال سقوطها بالنشور وتوقفه في شرح
الروض والراجح عند شفا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره
وقد لا يفتي فيه ذلك كلام المصنف بأن يحمل كلام المصنف على الثقة المأخوذة وان
كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في الثقة الحاضرة تفصيل وماتية تفصيل
لا بد تقاضا ل قال العلامة السبكي والحاصل ان الاعتياض بالنظر لثقة
المأخوذة يجوز من الزوج ومن غيره والنظر المستعمل لا يجوز من الزوج ولا من غيره
واما بالنظر للمأخوذة فيمنه بالنظر للزوج لا لغيره اله (قوله عن ذلك) أي المد والمدين
والمد والتصف قال ذى ويشمل المأخوذة الاعتياض عن المؤن وهي طمعه وعجنه
وخبره فان قلنا ما سبقها عند بيع الطعام فلا إشكال في صحة الاعتياض والاثار
خلاف في الصحة هنا بناء على تفرق الصفقة كذا في المطب (قوله مستقر
في الثمة) أي ولو لم لا تدخلت ثقة اليوم المأخوذة ل وخرج بالاستقرار
المسلم فيه شرح الروض (قوله لمدين) وهو الزوجة خرجت الكفاية فلا يجوز فيها

الاعتياض

ا تبيض عن ذلك بحدودهم وبأنه وثاب لاه اعتياض عن طعام مستقر في الثمة لادين
كلا اعتياض عن طعام منصوب تلف

الاعتياض لانها الغير من شيئا (قوله أم من غيره) العتداء لا يجوز للاعتياض
 من غير الزوج عن نفقة الزوج بخلاف النفقة الخامسة سم (قوله عن النفقة المستقلة)
 أي لا من الزوج ولا من غيره ع (قوله بأكلها عنده) أو ينفقه غيره لها أو مالها
 فقط بخلاف ما لو قصد اضرارها فقط وأما لو قصد إضرارها معا أي إضرارها
 لأجلها ولا لاجلها فالظاهر التصحيح لوعش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها
 أي أكلا كالعادة بأن تناول كفايتها عادة فإن كانت معه دون الكفاية طالته
 بالتفاوت بين ما أصكلته وكفايتها أي أكلها المعتاد وبقوله ان هذه مستثناة من
 وجوب إعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها أو بدان الكفاية المعتادة
 انما تقتضي إذا أكلتها وحبت ثأما أكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه
 فستوفي الباقي ح ل (قوله أو غير رشيدة) أي لصفر أو حنون أو سفه وقد جرح عليها
 بأن استمرسها القادر للادخ أو طر أو جرح عليها واللام يتبع لأن الولي ذى (قوله)
 وقد أذن وليها أي وكان لها في أكلها عنده مصلحة واللام يستلزمه فترجح عليه
 بالمقدور لما شرح م وهو ممكن ذلك كما لم يأذن وقياس ذلك أنه لا يرجع عليها
 وإن كان غير محجوب وعليه وكذا لا يرجع على الولي أيضا إذا غاب ما يتقبل منه وجود
 التفجير وهذا لا يوجب شيئا سم على جرح قوله لا يرجع له عليها يقال القياس
 الرجوع لا يملك بدفع مجانا وإقامة ليقسط عنه ما وجب عليه فخرج ما روي
 فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في ذمه الأهم إلا أن يفرض كلامه فيها
 إذا كان الزوج عالما فساده أن الولي أو يقال لما لم يكن منها ما قدوة والشرط انما هو
 بينه وبين الولي التي يعد منه تبرعا لتقصيراه ع (قوله) والى كفى ياذنه مع أن
 قبض غير المكافئة لقولان الزوج ياذنه يصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف
 الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصدت حكونه عن النفقة صدق بينهما
 كما لو دفع لها شيئا أدى كونه عن المهر وادعت هي المدة شرح م (قوله) وجريان
 الناس فيه أنهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتداه ح ل وأوجب
 بأن المراد الناس الذين من جلتهم المجتهدون لأن الأجلع لا يكون إلا منهم بخلاف
 غيرهم فقط لا يصحرون شيئا (قوله والزوج متطوع) أي أن كان أهلا للتبرع
 فإن كان غير أهله لم يرجع عليه وعلى وليها أن كانت محجوبا عليها رى (قوله)
 على الأول) وهو قوله وتسقط نفقته لأنه أول بالنظر لتبرع الرشيدة ويدل عليه ما سنده
 وهذا هو الظاهر وقيل الأول عدم سقوط نفقة غير الرشيدة غير أن ذن وليها لاه أول
 بالنسبة لكلام البلقيني (قوله) ويجب لها آدم غالب الحمل أي اللانق بالزوج ولو غلب

سواء أكان الاعتياض
 من الزوج أم من غيره بناء
 على مرمن جواز بيع الدين
 لغيره من طيه هذا (إن لم يكن)
 الاعتياض (وبا) كبر عن
 شعير فان كان وبا تحفيز
 أو دقيقه عن بر لم يميز وهذا أولى
 من قوله لا يجزأ أو دقيقا المحتاج
 إلى تقيد بمكونه من الجنس
 وظاهره لا يجوز للاعتياض
 عن النفقة المستقلة (وتسقط
 نفقتها بأكلها عنده) برضاها
 (كالعادة) وهي رشيدة أو أم
 غير رشيدة وقد (أذن وليها)
 في أكلها عنده لا كفاية
 الزوجات به في الاعتصار
 وجريان الناس عليها
 فان كانت غير رشيدة أو كانت
 غير آذن وليها لم تسقط نفقتها
 بذلك وإن جرح متطوع بخالف
 البلقيني فأقضى بسقوطها به
 وعلى الأول قال الأذرى
 والظاهر أن ذلك في الحرمة
 أم لا أم إذا أوجبا نفقتها
 فيسببه أن يكون المعتبر رضى
 السيد المطلق التصرف
 بذلك دون رضاها كالحرة
 المحجورة وقوة تبصره بعنده أم
 من تعبير الأصل بعمه (ويجب
 لها) عليه (آدم غالب الحمل)

(ويختلف الواجب) (بافعال) (فيعب في كل فصل (٤٤٦) ما يناسبه (و) يجب لها عليه (الحق بغيره) جنسا

ويساوا وغيره) (كمادة الحبل)
قدرا وقتا (وقدرها) أي
الآدم والجم (فاخر باجتهاد)
عند التنازع أولا قد يرغبها
من جهة الشرع وبخاوت)
في قدرها (بين الثلاثة)
الموسر والمعمرو والموسط فينظر
ما يحتاجه الله من الآدم
فيفرضه على المعسر وضفه
على الموسر وما بينهما على
الموسط ويطرفي اللحم إلى
عده الحبل من أسبوع أو غيره
وما ذكره الشافعي من مكيلة
زيت أو من أي أوقية
قريب مما ذكره من رطل لحم
في الأسبوع الذي حل على
المعسر وجعل باعتبار ذلك
على الموسر وطلان وعلى
الموسط رطل ونصف وإن يكون
ذلك يوم الجمعة لانه أولى
بالتوسيع فيه مما هو عند
الأكثرين على ما كان في أيامه
بعدم من قلة اللحم فيها ويزاد
صدها بحسب عادة الحبل قال
الشافعي ونسبه إن يقال
لا يجب الآدم في يوم اللحم
ولم يفرضوا له ويحتمل
أن يقال إذا أوجبنا على
الموسر اللحم كل يوم يلزمه
الآدم أيضا ليكون أحدهما

الآدم بالقرآن في بعض الأوقات وجبت وأما الآدم بمنها فلا يجب ما لم يمتد
الآدم به والواجب ومن ثم قيل عن شيخنا ما جرت به العادة من القسوة إذا
سكنت تزيد على الآدم يجب مع الآدم وكذا ما اعتد من الكمل والنقل والمكمل
في العيد الصغير والحلوى لانه نصف شعبان وما قبل يوم عاشوراء من الحبر والحلوى
على ما يلحق به ويجب القهوه والدخان واللذان يظهران في هذا الزمان أن اعتادتهما
حل وح ف ويجب أيضا ما يطلبه المرأة عند ما يسي بالرحم من نحو ما يسي
بالمرحة إذا اعتد ويكون على وجه التملك فلزونه استقر لها رطل المطالبة به أه
عش على م ر (قوله ولحم) يحلفه على الآدم فيدانه ليس منه وقد يطلق اسم
الآدم عليه فيكون من حلف الخالص على العام لفظة ويدل على كونه أدم ما حديث
سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس عام في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج
إليه من نحو ما به وحلب وما يطبخ به من نحو قريح برماوى (قوله وقد رهما فاض) هذا
مستدرك في اللحم مع قوله بغيره كمادة الحبل واجب بأن هذا عند التنازع
كما قال الشافعي (قوله من مكيلة زيت) يفتح الميم وكسر الكاف واسكان الياء (قوله
أي أوقية) حكى الجلي عن بعض الأصحاب أن الأوقية هي الجوزة تروى أربعون
درهما وهو ظاهر أن العراقية لا تفتى شيئا أه زى (قوله حل على المعسر) أي حله
لأصحاب (قوله وإن يكون ذلك) الظاهر أنه محلول على قوله من رطل لحم نكحون
من جهة ما ذكره الشافعي وقوله يزداد صدها أي يزداد أمام الشافعي ولو عبرا فلهذا
لأن أوضع (قوله ونسبه) أي يفتى (قوله لا يجب الآدم) في يوم اللحم والأقرب
حله على ما إذا سكان كافيا لغداه والعشاء والثاني على خلافه عش وشبه م ر
وقال أبو شيكل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب للعامة اللحم نصف الآدم
المتداني كل يوم إن كان اللحم لا يكفيها المرة واحدة وهذا التفصيل كالمتن
أذ لا يتبعه غير فيقال إن أعطاه من اللحم ما يكفيها الأوقت من فليس لها في ذلك اليوم
أدم غيره وإن لم يعطها إلا ما يكفيها الوقت واحد وجب أي نصفه قاله في النسبه أه
شورى (قوله ويحتمل الخ) وهو من كلام المشيخ كما يؤخذ من عبارة شيخ م ر وضعا
ويبحث الشافعي عدم وجوب آدم يوم اللحم ولها احتمال بوجوده على الموسر إذا أوجبنا
عليه اللحم ليكون أحدهما غداه والآخرة غداه (قوله كل يوم) الظاهر أن التقيد بكل
يوم غير مراد أخذه من قوله ليكون أحدهما غداه الخ فالمراد أن الآدم لا يسقط في يوم
اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وهو حديث أروندها ساره ومنده ويزيد من ضبط
الكسوة بما ذكره أنه لا يجب عليه منديل القماش ولا يجب عليها أيضا فإن أراد

غداه ولا خرواها ذكره في القاموس اللحم من زيادتي وجه مريح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) هيا
بكر الكاف وصحها قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكتفيا)

ويختلف كفايتها وطولها وقصرها وزاهاؤها ومنها باختلاف الحال في الحر والبرد (من قيس وزها وقيس وراويل)
 مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب عماديس) هذه (وزيد) على ذلك (في شتاء نحوجة) كقولهم (ان تكذب واحدا تزد
 عليها كما يحسنه الرازي) ومن جهة الخوارزمي (بحسب عادته) أنه الزوج من قنن وكان وحيداً وصفاً ونحوها
 نعم لو اعتدوا على الاستمرار لم يجب صغر قطره وضايف في كيفية ذلك بين الموسر والمعدم والمتوسط واعتبرت
 الكفاية في الكسوة دون النقعة لانها في الكسوة (٤٤٧) حقيقة بالروية بحالها في النقعة وظاهر انه يجب

لها تزيين ما ذكر من تلكه
 سراويل وكوفية للرأس وزر
 لقميص والحية ونحوها
 ونحو في الموضعين من زيادتي
 (و) يجب (للقميص) على
 مسربل في شتاء وحصر
 في صيف (و) على متوسط (ذاتية)
 فيها ربي كسر الزاوي وتشديد
 الياء شيء مضرب صغير وقيل
 بساط صغير وعلى (موسر)
 طقشة (يكسر الطاء والقاه)
 ويضمها ويضمها ويكسر
 الطاء وفتح القاه بساط صغير
 نخين لهو برة كبيرة وقيل
 كساء (في شتاء وفتح) دفتح
 النون وكسرها مع اسكان
 الطاء وقصها (في صيف)
 تحت زلية (أو حصر) لانها
 لا يسقطان وحدهما وهذا
 مع التفصيل فيما على الموسر
 وغيره في الشتاء والصيف من
 زيادتي (و) يجب (لنومه)

هياه لماعش على م ر (قوله) باختلاف الحال في الحر والبرد (عبارة) جروية مختلفة
 عددها باختلاف محل الزينة برد او حر او بين ثم لو اعتادوا بالثوب وجب كآجرهم به
 بعضهم (قوله من قيس) فيه اشعار بوجوب خياطته وما يضافه عليه قال جروية يظهر
 أنه لا عبرة باعتبار أهل بلد ثيابها كتاب الرجل وانما الوطأت تطويل ذيلها ذراعاً
 أحبت اليه وان لم يستد أهل بلد ما فيه من زيادة السطح ل و ابتداء الذراع
 من نصف ساقها م ر (قوله) مما يقوم مقامه (كالأزار) (قوله) ونحو مكعب) كقباب
 وخف وزه ورة فلا كانت عن اعتاد عدم ليس شيء في الرجلين ككساء القري
 لم يجب لها شيء من ذلك ح ل (قوله) مكعب) بضم أوله وفتح ثابته وفتح ثالثه
 متقللاً ويكسر فسكون مخففاً هو الناس اه قل على الخلال وفي الصباح والمكعب
 وزان مقود المدايس لا يبلغ الكمين غير هرقى اه (قوله) وكوفية) هي شيء يلبس
 في الرأس من عرقية بسيطة ويرفص (قوله) وفتح) أي جلد كقروة (قوله) حميل) بضم
 الميم وفتح الخاء وتشديد الميم أي لخل قال خله اذا جعله حملاً برماوى أي له ورة
 كبيرة ورجله على م ر بسكون الخاء وفتح ثابته الميم (قوله) وفتح) سميت بذلك
 للاعتناء القندول لا يجب كقر من واحدة وان جرت العادة ما كقرتها ويجري منه
 في العاق برماوى (قوله) في شتاء) يعني وقت البرد وفي غير الشتاء جرو (قوله) ومع
 رداه المراد به ما يرتديه في أعلى البدن (قوله) آلفاً كل) أي الآتي به ولا يصبر لها
 والمثروب تمليل لا امتاع ح ل (قوله) وشرب) بتثنية الشين وقيل بالفتح مصدر
 وبالفصح والرفع اسم مصدر ح ل وقوله بالخفض والرفع والمواب ان يقول بالكسر
 والضم لان الخفض والرفع من أعقاب الأعراب وقوله اسم مصدر ليس بظاهراً والحق
 انها مصدران سماعيان (قوله) قصعة) بفتح اللام وفي اللال لفتح الخزامة
 ولا تكسر القصعة برماوى (قوله) ومفرقة) بكسر الميم ما يضرب به اه معتاد

على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كضربة وثيرة أي لينة أو قطيفة وهي دار مجل
 (و) خندة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء) مع (رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال
 الروائي وغيره لو كانوا لا يتعدون في الصيف لثوبهم غطاء صغير لا يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وانما يعتد
 وقت خندة عاده قرد كالكساء مع قولهم ورداء في صيف من زيادتي كالشتاء فيجد كالحال الباردة وكالصيف
 فيه الحال الحارة (و) يجب لها (آلفاً كل وشرب وطبخ قصعة) بفتح القاف (و) كوز ورجة وقرد

ويفرق من خرف أوجراوشيب (و) بحسبها (أ) لتنظيف كشط (وهن) من زيت أو نحوه (وسدر) ونحوه (ونحو صرنا) شق الميم وكسرهما (تدين لسان) أي لفضه وخرج زواقي تعين ما إذا لم تعين كان كان يندفع بماء وصاب غلابيب (وأجرة حلم اعتيد) دخولا وقدرا كبري في شهو أو أكثر بقدر العادة فإن كانت المرأة من لا تقاد دخولا غلابيب (وعن ماء غسل بسية) أي الزوج كونه ولا دتهامته بخلاف الميضي والاحتلام لأن الحاجة إليه الأول من قبل الزوج بخلافه الثاني (٤٤٨) وقاس بذلك ماء الوضوء في فرق بين أن يكون بمسه

(قوله من خرف) ويجب التماس ان اعتاده كافي ذي (قوله كسب) يضم آوله
وسكون ثائه أو بضه ويكسر آوله مع سكون ثائه برواى (قوله عوفه) كصاوين
واشنان ح ل (قوله ون من ماء) أى ونه ان الواجب بالامساكة الماء لامنه م ر
ثا لاولى حذف عن (قوله ولاد ومرض) ومنه ما يحتاج اليه المرأة بعد الولاد قلنا ينزل
ما يصيد من الرجوع الحاصل في بطنها ويخرجه فانه لا يجب عليه لاه من الحيض وكذا
ما خرج به العادة من الصيدية والبالية ونحوها ما خرج به عا تهن من ينجم عندها
من التساقط فلا يجب لاه ليس من القفط بل ولا يحتاج اليه المرأة اصلا ولا نظير
لتاذيها بركه كان ارادته فعلته من عند نفسها ع ش على م د (قوله يلق بها)
أى بحيث تأمن فيه ولو نرج زوجها على نفسها والمساوان قل شرح م ر ويؤخذ
منه انه لا يجب عليه ان يأتى لها بموضة حيث آمنت على نفسها فلو لم تأمن أبدا لها
المسكن مما تم فيه على نفسها فانه لا يقع فيه القفط كثيرا ع ش على م ر
ولمنعهما من زيارة أحد ابويهما وان احتضرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولهما
لما كورلها من غيره م وقال ابن الصلاح ولما تنقل زوجته من الحضرة الى
البادية وان كان عيشها خشنا لا لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما
خشونة العيش فببكتها الخروج عنه بالابدال شرح جر وفيه ان البدل
قد لا يكتفي الكثرة أقل فاذا أوردت الكفاية كملت من عندها (قوله أى بان كان
مثلا يخدم) أى احتما ذلك وان لم يخدم فيه بالفعل ومقتضاه انه لو كان مثلا لا يخدم
في بيت ابويها لكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها ح ل (قوله مثلا)
أو عها الموت أى بانى حال مفرها (قوله أى الواحد) ظاهره وان احتاجت الى أكثر
من واحد وهو كذلك الا ان مرض واحتاجت لما يزيد على الواحد أخذ من كلامه
الآ فى ح ل (قوله وان كانت جيلة) أى وان كانت تخدم في بيت سيدها ومثلها
يخدم عادة في بيت سيده ح ل (قوله من دون) بيان لما (قوله نوعا) أى وقد را بدليل
قوله مدوكت وهو عيّن الدين وقوله من غير مسكوة حال من الدون أى حال

وان يكره فيه (المازني)
اوله شق ككل وضاب
فلا يبيعان اراد ان يسه به
هذه لما قترين به وجوبا
ولاد امرض واجرة وضو طيب
كما جهر فاصدا لن ذلك لحظ
البدن وتصري نحو طيب
اعم مما عبره (و) يبيع لها
(مسكن يبيع لها) عادة من
دار او جرة او غيرها كالعتدة
بل او لي وان يملكه كان
يكون مكرها او ماعا وا اعتبر
بما جاءه لافي الثقة والكسوة
حيث اعتبر بما جال لان المتبرة
فيهما التملك وفيه الاختاع
كاساسي ولا نهما اذا لم يلبقها
يكتفيا الدائم بالائق فاعتبار
بما جال للمسكن فانها ملزمة
بما لزمه فاعتبر بالماء (و) يبيع
تله ولو بمسرا او مرق (اخذام
خرتقدم) ان كان ثمنها
يخدم (عادة) شذوذه بقولي
(في بيت ابيها) مثلا لان
صارت كذلك وبتدو حما

لا من المماثلة المعروف المأمور به (بحر) أي واحد (يحمل نظره) ولو لم يكن في أو في صحبتها (لما) كسوة
 كسوة قامة وهي بمنزلة من راحن وغسور حمر لها ولا يتعدىها غسبه إلا ما تستحي منه غالباً وتعتبر بذلك كسب الماء
 عليه وأجله إلى الاستسار أو القرب أو طول وتضيء به إذ كراهم وأولى بمآذ كراماً ما غير الحرة فلا يجب أخذها
 وإن كانت جارية لغيرها (في بيتها إن صحراً) لخدمة (ما يليق به من دون ما للزوجة لو لم تكن غير كسوة) من نفقة وأدم

وتوايهما (و) من (دونه جنسا ويزعاهما) أحد من الكسوة ولا يصريح بالتحية بدونه ما ذكر من زيادتي (قله وثلاث على موصوفه على غيره) من متوسط ومصر كالمخدمة في الأخير لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا واعتبارا على نفقة المخدمة في الأولين وقد زاد المصنف (٤٤٩) الطعام وقد قرر الكسوة فيص ونحو مكسب وإن كان موقوف

والأني مقنعة وخف وورداه
لحاجتها إلى الخروج ولكل
جبة في الشتاء لاسراويل
ولها يفرشه وما ينطبق به
كقطعة لبد وكساء في الشتاء
وبإية في الصيف ويخذه وتخرج
من حجبها المكثري ومما لو
الزوج فليس له إلا آخرته
أو الاتحاق عليه الملك (لا آلة
تتلف) لأن الذئبة به إن
يكون أنثى ثلاثه إليه
الآهين (فإن كثر وضع وتأذى
بقبل وجب أن يرفه) بما يزيله
من نحو مشط ودهن (و) يجب
(أخذ) من احتاجت لخدمة
لصومر (كهرم وإن كانت
عن لخدمه عادة وتقدم من
ذكروا تعدد في الحاجة
(والسكن والخدمه) وهو من
زيادتي يجب غيرها (استاع)
لأتملك لما مر أنه لا يشترط
كونها ملكه (وغيره ما)
من نفقة وأدم ركسوة وآلة
تتلف وغيره (تملك) ولو
بلاصة كالقارة فلا رجة
لمرة التصرف فيه بأنواع

كونه كالتام غير كونه (قوله وتوايهما) فتوابع النفقة أجرة الطين والعجين
والخبز وتوابع الأدم كالصنم ما يطبخ به كالقرع وسكترا عن اللحم وقضية
كلامهم عدم لزومه ح ل قال م ر وأوجه الوجوه وجوب اللحم أي للضام
حبسرت عادة البلدي (قوله جنسا ويزعاهما) تميزان من الدين والظاهر أن الواو
بمعنى أولاه يلزم من كونه أدون في الجنس أن يكون أدون في النوع (قوله فم) بالميم
الساحنة مع ضم القاف وقيل بالياء الطرطوري ليس في الرأس له وبرة
وقوله مقنعة بكسر الميم وهي شيء من القماش مثلاً تضعه المرأة فوق رأسها كالقوطة
(قوله لاسراويل) هذا مبني على عرف قديم وقد اطرط الفراء أن يوجبه للخدمة
وهذا والمتمم ذى (قوله ما يفرشه) بضم الراء من باب نصر كأي المتشار (قوله
وابية في الصيف) هي شيء مرقق كاللادة لكن في المصباح البارية للصير بن خشن
كالنخ وهو المعروف في الاستعمال وهو الموافق لما ذكر في أحياء الموات من أنها
منسوجة قصب وهو غير ما سبب هنالكا الكلام في النظامان جعل مثال الفرس
كان مناسبا (قوله أن يرفه) أي يتم في المتشار والأرقام المتدخلة والترجيل كل
يوم وهو في راحة من البش ورافية أي سعة (قوله استاع) أي انتفاع لانه ينتفع
ويستفيعهما (قوله ركسوة) ومنها الفرش شرح م ر (قوله تملك) أي لخدمة
وليس بالآلة وهل يحتاج إلى قصد التملك أولا الذي في كلام جبران الشرط عدم
الصارف عند قصد تملكها وفي شرح الروض لابد أن يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل
عن شيخنا م ر اعتماد وهو في شرحه وقد أقيمت بما قاله جبران هذا الباب
توسع فيه نفقة الخادم تملك بخلاف نفس الخادم ح ل (قوله وغيره) كظروف
الطعام كأي متن التهاج ومنه الماء الذي تشربه م ر (قوله بما يفرشها) أي الزوجين
ع ش (قوله أول كل ستة أشهر) وإن تفرقت أثناء فصل سقطت حكسوته
فإن عادت لطاعة اتجه عودهما من أول الفصل المستقبل ولا يصحب سابق من ذلك
الفصل لانه بمنزلة يوم النشور شرح م ر وقضية سقوطها بالنشور أثناء الفصل
أما لو كان دفعها لما قبل النشور استرددها سقوطها عنه وهو ظاهر ولو أذى النشور
ليسقط ذلك عنه لم يقبل إلا سنة ع ش (قوله من وقت رجوعها) وهو وقت

الصراف بخلاف غيرها ويملكها ١١٣ يثبت أيضا نفقة مصحوبها المملوك لها أو الحر وطأن تصرف في ذلك
وتكفيه من المال (فلو تفرقت) أي منقت على نفسها في طعام أو غير (بما يفرش) هما أو أحدهما والخادم فهذا أعم من
قوله بما يفرشها (منها) من ذلك (وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة فابتداء إعطائها من وقت رجوعها

التمكن (قوله أولى من غيره بشأ وصف) وجه الأولوية أنه قد يقع العدد
 في نصف الشتاء متلاحش وعجاجة في ل على الجلال قوله شتاء وهو ستة أشهر
 وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالشئ باعتبارهما فصلان وكل فصل منهما
 فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف
 فالشتاء منها هو فصلان الأولان والصيف منها هو فصلان الباقيان ولو وقع التمكن
 في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه
 وينتدب بعد تلك البقية فصولا حكوا مل دأه أو عاذ كزعم أن ما عر به المصنف
 أولى من عبارة غيره بقوله وعلى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التمكن
 الذي وبعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود التمكن في أثناء فصل إذ كل
 ستة أشهر من وقت التمكن تحسب فصلا وهكذا أول بدو هذا الزمان على كلامه
 هذا من النساء إذا قال عليه إذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلاً لم أنه
 لاقم السنة أشهر الأفي نصف فصل الصيف وعكسه فان قال أنه يلزم أحد
 النصفين على الآخر فهو محكم وترجيح بلا مرجح وإضا قد علم أن ما يلزم من الكسوة
 في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على قلب نصف الشتاء أنه يلزم
 في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه وسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى قلب
 نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً
 فيه وكل باطل وإن لم يكن التغليب والحج كل نصف باقى فصله بطل ما قاله ورجع
 إلى قائل الأول وهو القائل بالشتاء والصيف فإذا وقع تمكن في أثناء الشتاء
 حسب فصلان نصف الصيف فوجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم
 إليه من نصف فصل الصيف بأن يدفع لها كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء
 ونصف كسوة الصيف قال ع ش ونسبني أن يشر فيه ما يدفع لها من جميع
 الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن فيجب قسط ما بقي من القبة
 فشتى لها من جف من الكسوة ما يساويه والخريف لها في تعيينه (قوله يحدد
 وقت تجهيده) يؤخذ من وجوب تجهيده وجوب إصلاحه كالسعي بالتجهيد سم
 على جر ومثل ذلك إصلاح ما أعد لها من الألة كتنبيض الصلص ع ش على
 م و (قوله أو مات) أي أو أياها خ ط (قوله ترد) أنهم قوله لم ترد أن حصل ذلك
 بعد قبضها فان وقع موت أو غرق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل
 زمن العصية كما بحثه ابن الرضف لكن المتمدن وجوبها كلها وإن مات أول الفصل
 واعتمد جمع متأخرون كالأدري والبغيني ولا يقال كيف يجب كلها بعض لحظة

يرى سنة أشهر تبالا وروضة
 كآمله أولى من غيره بشأ
 وصف لما لا يتفق وما يتفق
 سنة فأكثر كالنرش والمشط
 يحد في وقت تجهيده عادة
 كامر (فان تلفت فيها) أي
 في السنة إلا شهر ولو لا تجهيد
 (لم تبدل) أو مات فيها لم ترد
 أعلم كس مدة تدين عليه
 شاة في الثلاث على أن الكسوة
 تخلط لا ابتاع

من الفصل لانا نقول ذلك جعل وقتا لا يجاب فيه تفرق الحال بين قليل الزمن
وكثيره شرح م و ملخصا
(فصل في موجب المأثون) *
أى المقدمة بأنواعها العشرة وموجب الأكل شئ واحد وهو التمكن فلذلك
أمر دوماً بالمسقطات فتعقد من نشوز واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسع وخروج
بلاذن من ذلك جعلها (قوله ومسقطاتها) أى وما يبيع ذلك كاستيراد مادته
لفن النحل فأخلف (قوله على مامر) أى وجوبها أى وجوب اشتغالها بالتفصيل
الذى مر في الأنواع العشرة من وجوبها يوم ما في وقت ثلاثة منها وهى الطعام والادب
والألم أى بالنظر للموسر الذى جرت عادة أمثاله بالصوم كل يوم أو كل ستة أشهر
فى الكسوة أو كل وقتا عتيده فيه التعبد وذلك فى أربعة منها فى ما تقدم عليه
وفى ما تنسأ عليه وتتعلل به وفى آفة الأكل والشرب والطبخ وفى آفة التنظيف
أوداشا وذلك فى اثنين الإسكان والأخدام اه م ينصرف (قوله وعلى صغير الرد)
أى ولو كانت الزوجة صغيرة كفى الأنوار وهل وجوبها على الصغير إذا تسلمها
وليه وفى المصنوع لا بد أن يتسلمها وله ولا عبرة باستناعها إذا رتب لها ربه
اه ح ل لكن قول المتن لا صغيرة الخ يقتضى أنه لا مؤنة لها وإن كان الزوج صغيرا
لان صغر الزوجة مانع ونكاح الزوج أى من حيث هو مقتضى المساعدة أنه يطلب
المانع على مقتضى خلاف قول الأنوار المتقدم فليمر فعلى قول الأنوار يخص قول
المتن لا صغيرة بما إذا كان الزوج كبيرا لان المانع القائم به ليس مانعا للصغير
قيام المانع به أيضا فكان المانع القائم بها كلاما مانعا (قوله بالتمكن) أى التام ونرج
به ما لو مكنته لسلط فقط أو فى دار مخصصة فلا نفقة لها م و للدار على التسليم
ولو لا الإكراه لو لم ينفقه ح ل فان حصل التمكن فى الانتهاء وجب القسط باعتبار
اليوم والليال كان غير مسبوق بنشوز فان كان مسبوقا به فنقل عن شيخنا أنه
لا يجب القسط إلا لمسقط الجميع ح ل ملخصا ومثلهم من م و (قوله وجب
المهر) أى يكون سببا لوجوبه بحيث تستقل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب إلا
إن اطاعت الوط ح ل ويدل عليه كلامه بعد عبارة ع ش على م و مع
وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى نطقه ومعنى وجوبه بالمقد حيث شأنه لو كان
أحدهما قبل التمكن استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد)
انظر لم أظهر فى محل الأضمار شوبرى أى بل كان يكفيه أن يقول فلا يجب هو خير
مختلفين ويمكن أن يجاب بأنه أظهر إشارة إلى أن المراد العقد من حيث هو لا عقد
كونه عقد نكاح والظاهر أن قوله مختلفين لا مذهبهم (قوله ومعه) والمهر بمثابة

(فصل فى موجب المأثون)
ومسقطاتها (تجب المأثون على
مامر ولو على غيره) فلا يمكنه
وط (لا صغيرة) لأنوطا
(بالتمكن) لا بالقدلانه
يجب المهر والعقد لا يجب
عوضين مختلفين وأعمال يجب
للصغيرة كعقد الوط ح ل
فهي كالناشئة بخلاف الصغير
إذا المانع من جهته (والعبرة
فى تمكن) بخلافه ومعه
تتمكن وليس لها
أقسطا بذلك

المراهن في الذكرا له قال جبري مراهن وصية مصر ولا يقال هي مراهنه ح ل
 شرح م (قوله لم يسلط) التسليم ليس يقيد بل للدار على التسليم ولو لا كراه
 (قوله لم يسلطها الى مسكنه) ليس قيداً أصلاً (قوله ان تقول المكلفه) ولو سفيته وقوله
 أو السكري يقتضي ان السكران غير مكلف وهو كذلك كما في التهاجر وغيره أي يدل
 في حكم المكلف (قوله غيرهما) وهو الصغير والمجنون وقس هذا ان غير المجنونة
 لا يستدبر عرض ولها ان زوجت بالاجار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها وانما ظاهر
 انه غير مراد اكفاء بما عليه عرف الناس من أن المرأة سبيل البكر انما يتكلم
 في شأن زواجها أو لياؤها وقوله متى دفعت المهر أي الحال وخرج به ما اعتد به
 من الزوج لاصلاح شأن المرأة تكلمه وتصدق وتفسد فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك
 عدوا للمراة بل امتناعها لاجل ما منع من التمكن وما اعتد به ايضا لاهل الزوجه
 فلا يكون الامتناع لاجل عذرها في التمكن ع ش على م (قوله متى دفعت
 المهر) أي الحالة كتبت ففهمه ان لها حبس نفسها لبقضه فتستحق النفقة
 حينئذ (قوله عند الاختلاف في التمكن) خرج التمكن الاختلاف في الاتفاق
 أو التسوز فانها الصدقة ح ل بأن ادعى انه أعطاهما النفقة فانكرت أو ادعى
 نسوزها فانكرت (قوله من حين بلوغ الخبر) أي ان كان الخبر قس
 أو صدقة الزوج ويصدق في عدم تصدقه الخبر برماوى قال س ل قوله من حين
 الخ ظاهره وان لم يرض زمن يحسب كونه الوصول اليها وسياق في الغائب اختيار
 الوصول اليها اه ع ش على م د (قوله استدا) أي قبل التسليم (قوله
 وأظهرت له) ظاهر المتن رجوع الصغير للزوج وجهه الشارح واجمال القاضي
 (قوله مكتوب) أي وجوباً برماوى (قوله فيجب) بالنصب والرفع ع ش
 على م د (قوله من حين التسليم) أي بالفعل لا من حين الظاهر كما يدل عليه قوله
 فان أي ومضى زمن وصوله تأكل وحرد وجارة ع ش قوله من حين التسليم
 لكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم والليل بعد نسوزها لا يجب قسط ذلك لوقوع
 النسوز في بعضها وهو مستقط للبيع م رسم (قوله فان أبي) أي مع القدرة
 عليه فلو نومه من السير والتوكيل عذر فلا يرض عليه شيء لا نساءه تصيره شرح م
 (قوله فرضها القاضي) أي قاضي بلدة المستعرباً له علمه بدفع قوله فان جهل موطنه
 محتر ذلك قالهم أي فرض نفقة مصران لم يعلم خلافه اه قال في ع ب
 وله أن فرض لما دراهم قدر الواجب (قوله في ماله) أي وأخذها من ماله ان كان له
 مال فان لم يكن له مال صار في ذمته ع ش وعسارة البرماوى فان لم يجد له

ثم لو سلطت المصروف نفسه
 فتسلها الزوج يقرها الى مسكنه
 وجب المؤن ويكفي في التمكن
 أن تقول المكلفه أو السكري
 أو ولي غيرهما متى دفعت
 المهر مكنت (وحلف الزوج)
 عند الاختلاف في التمكن
 (على علمه) فيصدق فيه لاه
 الاصل والتلفيق من زيادة
 (ان عرفت عليه) بأن
 عرفت المكلفه أو السكري
 نفسها عليه كأن يثبت اليه
 ان في مسلة قضى اليك أو عرض
 المحضونه أو المصروف ولها عليه
 ولو بالثبت اليه (وجبت)
 مؤنهما (من) حين (بلوغ
 الخبر) له (فان غاب) الزوج
 عن بلده استدل أو بعد تمكينها
 ثم فسوزها وقد دفعت الامر
 الى القاضي (وأظهرت له
 التسليم كتب القاضي لقاضي
 بلده ليحمله بالحال (فيجب)
 لها حالا (ولو بتأنيبه) ليتسلها
 وتجب المؤن من حين التسليم
 اذ ذلك يحصل التمكن (فان
 في ذلك) (ومضى) زمن امكان
 وصوله اليها (فرضها القاضي)
 في ماله وجعل كالتسليم لها لان
 المانع منه

ما لا اقتصر عليه أو اذن لما ان تنفق وترجع عليه كما هو ظاهر من نظائره اه (قوله
 من بلده) أي الغائب (قوله وأخذتها قليلا) أي طلبه والباء في جملة السببية
 وأخذ الكفيل واجب والظاهر أنه يأخذ قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان
 ما لم يبين فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم قلت ليس كذلك لان ضمان الدرك
 انما يكون بعد قبض للقابل وهذا ليس كذلك اللهم الا أن قال هذا مستثنى ع ش
 على م و والظاهر ان هذا الايراد لا يرد من أصله لان هذا من قبيل ضمان الاحتراز
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول ح ل أي ليكمل بذنها البعضها اذا تبين عدم
 استحقاقها (قوله وتسقط مؤنتها) وكذا كسوة الفضل فانها تسقط ولو عادت
 للطاعة م ولان التسبب في بعض اليوم يسقط كسوة جميع الفضل ومرة جميع
 اليوم وان عادت فيه للطاعة ولو جهل سقوطها بالتسبب فانفق رجوع عليها ان كان
 ممن يعني عليه ذلك كما هو قياس نظائره م و ومنه ما لو جهل تسببها فانفق عليها
 ثم تبين له الحال بعد اه ع ش على م و وانظر حكم التسبب بالنسبة لما يدوم
 ولا يجب كل فصل كالفرش والالوان وجبة البرء فهل يسقط ذلك ويسترد بالتسبب
 ولو لحظ في مدة قيامها وكيف الحال ولا ينبغي فيه تردد واحتمالات تراجع وبقي
 سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالتسبب هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل
 أو ذن التسبب فقط حتى لو اطاعت فيه لحظا استغنى عنها غير مقدرة بزمان معين فيه
 فظروا لا يسقط سكنى اليوم واليلة الواقع فيها التسبب رسم على جبر الظاهر ان
 مثل السكنى غيرها من الفرش والغطاء وغيرها (قوله بتسبب) ولو لحظ ما لم يستمتع
 بها فيه ولو لحظا فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على التسبب وجبت لها النفقة
 يومها وليلتها كما صديقه م في شرحه وظاهر ما عتمدوه وتفصيل حسن فليست له
 قرره شيخنا العشاءى والعزنى وخالف ح ل وقال لا يجب لها الا قدر زمن
 الاستمتاع فقط وبعبارة شرح م و لو امتنع من النفقة معه لم يقب مؤنتها الا ان كان
 يتنعم بها في زمن الامتناع فقب و يصير تنعمها عاقبوا عن النفقة حيث
 تكافى الجواهر وغيره من الماوردى وأقره وأفتى به الولد وما في مسألتها منه
 بغير اذنه من وجوب نفقتها بتسكينها وان أمت بصيانتها صرح فيه وقضت جريان
 ذلك في سائر صور التسبب وظاهر كلام الماوردى انها لا يجب الا من التمتع دون
 غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تنعم لحظا منه وكذا الليل اه بالحرف وقوله نعم
 الخ كما به وكلام الماوردى لان ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده
 وهو بعيد لكن كتب المشي على قوله وظاهر كلام الماوردى الخ معتمد وكذا

فان جهل مرضه كتب
 القاضى لقضاء البلاد الذين
 ترد عليهم القوافل من ياديه
 عادة ليطالب وينادي باسمه
 فان لم يظهر مرضها القاضى
 في ماله المحاضر وأخذ منها
 كقبلا بما يصرفه اليها الاحتمال
 مؤنتها (وتسقط)
 مؤنتها (بتسبب) أي خروج
 عن طاعة الزوج وفي بعض
 اليوم وان لم تأتم كصغيرة
 وبعبارة

على قوله ثم الخ فتأمل ذلك وحده وانظروا ان كتابه على الاول مجتهد سهو منه
 أو سبق فلم من الكتاب وقول م وعرفان البتة أي كما هي عن البتة وقضى
 بقائها في عليها (قوله كعب تنج) ولو حبسها طلبا أو حبس وان كان الحبس هو
 الزوج كما عتده والدوي وخفتمنه بالاولى سقرطها بحبسها ولو حبس للحيالة بينه
 وبينها كما أفنى به الولد أو باعتداده أو طء شهة ومن التشوشتاها من السفر
 معه ولو لم يرعاه لكن بشرط أمن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الخ
 عالم تغلب به السلامة ولم ينش من ركوبه عذوره تيم أو مشقة لا تقتل عادة شرح
 م د (قوله ولو بلس) أي ونظر كان غطت وجهها أو وثقت عنه وان مكنت من
 الجماع شرح م د وفي حل أن الاولى اسقاط قوله ولو بلس لانه يقتضي أن العادة
 عذره حتى في امتناعها من الممس أو انتقبل وان علمت أنه اذا لمس لا يبطأ وفيه
 نظر ظاهر ويحاسب بأن الاستثناء واجب لما قبله الغاية وقال سم قوله ولو بلس
 الآن يكون امتناع دلال (قوله كعبا) ويتبع بأربع نسوة فان لم تقربنه فلها
 بخلية أنه لا يعلم تأذيها بالوطء حل ولأن النظر لا كمال حال انتشاره ولقبحها
 حل طبقه أولا لاجل أداء الشهادة كما قاله ذي وغيره (قوله بفتح العين) والرجل
 يقال له عمل بفتح العين وسكون الباء م د (قوله بحسب الاحتشاد الزوجة) وليس
 من المذكر كثر جماعه وتكرره ويطوء الزنا حيث لم يصل له ما منه مشقة لا تقتل
 عادة ع ش حل م د (قوله دائم كالعالة) وقوله أو طرا الخ كالخمس والغاس
 (قوله وكفر وجع بلاذن) أخفا ليعني وغيره من كلام الامام أن له الاعتماد المعروف
 المال على رضائهما ببل الخروج الذي يريد ثم لم يعلم بمخالفته لاشكاله في ذلك
 فلا شرح م د (قوله الا لذكر) وقبل قوله ما في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على
 ذلك عادة حل م (قوله وكاستفتاء) أي استفتاء لا يحتاج اليه اما اذا ارادت
 الحضور وليس علم لتنفيد احكامها تنفع بها من غير احتياج اليها حالها والحضور
 لسماع الرضا فلا يكون عذوا ع ش حل م د (قوله لم يقربها الزوج) أي الثقة
 (قوله ولو لصويارة) عطف على قوله لذكر وقوله لا مالها أي الحارم وعبارة ذي ولو
 رواية خرج من الخروج لموت أيها أو شهدها أو فقهه اه وفي ق ل على الجلال قوله
 كعبا تنج قال م د وكذا فسمع جنازتهم من خلفه ذي ولو في خرواها فالكافي
 عندما استقامتة وخرج بمأذ كخروجها لزيادة تبورهم فلا يجوز كثيرهم (قوله
 في غيبته) أي عن البلد ذي يعني ولم ينهها عن ذلك بان علمت رضاه وكانت عادة
 أمثالها ذلك لم ينهها عن ذي (قوله لم الخ) استدراك على قوله لان كانت معه

والتشوشت (كعب تنج)
 ولو بلس (الا لذكر كعبا)
 فيه بفتح العين وهي كبرالذكر
 بحيث لا تقتضيه الزوجة
 (ورض) بها (بضمه الوطء
 وحيض وقاس فلا تسقط
 المؤن لانه أما عذر دائم
 أو طرا أو يزول وهي عذورة
 فيه وقد حصل التسليم الممكن
 ويمكن التمتع بها من بعض
 الزوجه (وكفر وجع) من
 مسك (بلاذن) منه لان
 عليها حق الحدس في عقابه
 وجوب المؤن (الاخر رجاء
 لذكر كفوف) من انهم
 المسكن أو ضربه وكاستفتاء
 لم يقربها الزوج عن خروجها
 لموت ولو لذكر اعلم بما ذكره
 (ولو لصويارة) لا مالها كعبا تنج
 (في غيبته) تسقط (سفر
 ولو باذنه) لخروجها عن
 قبضه أو اقامتها على شأن غيره
 (لا) ان كانت (معه) ولو في
 حاجتها وبلاذن (أو) لم تكن
 معه وسافرت (بأذنه) فحاجته
 ولو مع حاجة غيره فلا تسقط
 مؤثنتها فيها لانه الذي اسقط
 حقه لفرقه في الثانية ولحسبها
 نه في الاولى لكنها متى اذا
 خرجت معه بلاذن ثم ان منعها
 من ان يخرج فخرجت ولم يقدر على رد ما سقطت مؤثنتها

وكلام الأصل رهم أن سفرهما معه بغيراذنه يسقط للثمن مطلقا وليس مرادوا وكلام أول شامل لسفرها الحاجة ثالث بخلاف كلامه (كأحرارها) صحيح أو عمره أو مطلقا (ولو لا إذن حاله تخرج) فلا تسقط به معها إلا في قبضته وله قطيعة إلا أن ياد أن لها فان خرجت مسافرة لحاجتها تسقط مؤنتها ما لم يكن معها أو يصير به ذكر أولى من قبضه صحيح أو عمره (وله منها فلا مطلقا) من صوم (٤٥٥) وغيره وقطعه أن شرعت فيه لأنه ليس بواجب رقه وواجب

قال الأذوي وقضية كلام الجهم هو ومنهما من ذلك مطلقا وقال الماوردي له منها أنه إذا أراد التمتع قال وهو حسن شعبن انتهى وقاس به ما يأتي (وله منها قضاء موسى) من صوم وغيره بأن لم تمتد بقوته ولم يسق الوقت لأن حقه على الفور وقطاع التراضي (فإن أبى) بأن قطعه على خلافه عنه (فناشئة) لامتاعها من التحسين بما فعلته وقول نفلا مطلقا وليس من قوله صوم نقل ودخل فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشا بغير اذنه وخرج به النقل الراتب كسنة الظهر وصوم عرفة وعشوراه والقضاء الاداء والموسم المضيق فليس لهم بها شيئا لها كذا الرتبة والاداء أول الوقت ولتبع المضيق أصالة (ولرخصة) حرة كانت أو أودة حائلا أو حاملا (من غير تنظف) من نفقة وكسوة

وقوله ولم يقد وليس بقيد كافى م (وقوله مطلقا) سواء قدر على ردها أو لا لحاجتها أو حاجتها منها أو لا (قوله وكلامى أولا) وهو قوله ويسقط سفر (قوله بخلاف كلامه) عبارته وسفرها لحاجتها يسقط في الظاهر وقد يقال رهم من كلامه أن سفرها الحاجة ثالث يسقط بالاولى (قوله وله قطيعة) أى أمرها بالصل أى ببيع فخلق مع النية فيها كالصبر لأن هذا أحسن وأصح (قوله مطلقا) أى سواء أراد التمتع بها أم لا وهو المتمد (قوله بأن لم تمتد بقوته) فالكلام في الفرض فإن شرعت فيه فقه قضى مدته أنه ليس له قطعه وفى كلام شيخنا أن القضاء الموسم كالنفل له قطعه بعد الشروع فيه أى حيث كان يذراذنه ح ل (قوله بأن فعلته) أى النقل والقضاء الموسم (قوله لامتاعها من التحسين بما فعلته) ولا تظن أنى يمكنه من وطنها ولو لمع الموم لأنه قد مضى باب إفساد العبادة ومن ثم حرّم صومها فلا يؤثرها موسما وهو ما مر بغير اذنه أو علم رضا بشرح م وخرج لو كان النذوة بل الكسح حينا مكافى لفرض المؤقت فلا يمتاعها منه ولا تسقط عقوبته ولا غيابه لو جهله اه ق ل على الجلال (قوله ودخل فيه) أى فى النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظر لأنه راتب ح ل لكن الحكم مسلم وهو أن له منها من ذلك لشكره كل أسبوع بخلاف صوم عرفة (قوله مؤن غير تنظف) تقدم أن المؤن عشرة أنواع ومؤن التنظف واحد منها فإفادها تامة تسقط للرجعية والحامل أن الرجعية والحامل البائن غير المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى الله التنظف والحائل البائن والحامل المتوفى عنها يجب لها السكنى فقط (قوله وسلطته) عطف بسبب على سبب ع ش (قوله ولو أنفق) أى على الرجعية وفيه أن الرجعية يجب تنظفها وإن لم تكن حلالا فكيف يقول لئان حل واجب بأن صورة المنة أنه أنفق عليها زيادة على عذتها بدليل قوله استردة الخ (قوله مثلا) أى أو أسكن أو كسى (قوله لظن حل) ولو أذعت سقوط الحمل فينبغى تصديق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب المالم تقم بينة ع ش (قوله استردة) أى حيث لم يكن منه حبس لها أو افلا رجوع ح ل (قوله وتصديق قدر اقترائها) ولو خالف عاذتها م د (قوله وتجب) أى المردن الشاملة للنفقة والكسوة غير أنه للتنظف كافى م د (قوله لا ية وإن الخ)

وغيره لبقاء حبس الزوج عليها وسلطته بخلاف مؤن تنظفها لا امتناع الزوج عنها (فلا أنفق) مثلا لظن حل فأخلف) بأن بابت مالا (استردة) ما أنفق بعد انقضاء (عذتها) لتبين خطأ الظن وتصديق قدر اقترائها بيمينها أنه كذب أو لا فلا يبين (ولا مؤنة) من نفقة وكسوة (لحائل بائن) ولو شفع أو أودة لا تنفذ سلطنة الزوج عليها (وتجب للحامل) لا ية وإن كسى أو لآت حل (لها)

أو لنفسها بسبب الحمل لا لغيره لو كانت له لثقلت بقدر (٥٦) كفايته ولا تنجب على الوسر والعسر

ولو كانت له لما وجبت على العسر (لا لحامل متنفذة عن) وله (شبهة ولو تنكح ناسد) لأن (تضيغ بخان) للقتل لا ربع العقدم أصله بخلاف ألتضيغ والافتساخ ما يرض كزوة ورضاع وهضمين زيادتي (و) لأن (وفاة) نكح ليس للحامل المتوفى عنها فزوجها تنقذ واما المارضى باسناد صحيح ولأنها يان بالوفاة والقريب تسقط مؤنة جهاتها وانما تسقط فيها لو توفي بعد نكحها لأنها وجبت قبل الوفاة فاختفر بقاؤها في الدوام لأنه أقوى من الابتداء ولما من ان الباشا لا تنتقل إلى هذه الوفاة واما أسكنها فتقدم في العنداء واجب ومؤنة هذه كزوة زوجة في تقديرها ووجوبها يوافيها وغيرهما لأنها من نواضع النكاح ولا تنافي الحقيقة مؤنة الزوجة لا لغيرها كما مر (ولا يجب دفعها) لما (الأنه ورجل) ليغير سبب الوجوب ومثله اعتراف الفارق بالحمل وتيسري بالمؤنة أهم من تغييرها تنقذ (فصل) في حكم الأعراس

في الاستدلال بالآية قصور لأن فيها الثقة وليس فيها الكسوة وغيرهما واجب بأن الثقة إذا أطلقت فالمراد بها الذين قتلهم الكسوة وغيرهما كآقاله ع ش على م د (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولو مات في بطنها يمكث فوق أربع سنين من وقت الطلاق وتسقط ثقة الحامل بالتشوك والخرج من المسكن لغير حاجة ح ل وع ش (قوله لثقلت بقدر كفايته) أي وهي لا تهدو بقدر كفايته لأنها تنقذ بل تهدو بالامداد بحسب اليسار والأعسار والتوسط كآقدهم (قوله) الحامل عن هذه شبهة) بأن وطئت بشبهة وحلت منها وهي في عصمة زوجها فلا مؤنة لها على الزوج ولا على الوطاء كآقاله قل على الجلالة يكون الاستثناء منقطعاً لعدم دخولها في الموضع وهو الحامل الباشا ولا يصح تصورهما بما إذا كانت حامل من زوجها ثم أباها ثم وطئت بشبهة لأن هذه الحمل تقدم اه (قوله لانه) أي القسح المذكور برفع العقدم أصله وهذا قيل ضعيف والصحيح انه برفع العقدم عنه ومع ذلك لا تنسحق جموعة ح ل (قوله والقريب الخ) يقتضي ان المؤنة للحمل لا لها إلا أن يقال لما وجبت لها بسبب الحمل كانت كآقاله (قوله واما أسكنها) هذا قيد لقوله ولا مؤنة لحائل يأتى أي يضر أسكن اه (قوله ومؤنة هذه) أي المؤنة الزوجية في هذه (قوله لا يظهر رجل وقل ذلك) لا يجب عليه دنسها لما وإذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول هذه ح ل (قوله لو أعرس الخ) ولا يمنع أعساره عقاراً وعرض لا يفسر بينهما شرح م د ولعل المراد لا يفسر بينهما بعد هذه قريبة فيكون كالسالم الغائب فوق مسافة القصير ع ش على م د (قوله لا تنقذه) ليس يقبل مثل اللائق فعيما إذا أراد تحمل المشقة مباشرة شرح م د وهو فكان عليه أن يذكر بدل هذا القيد حالاً لا إذا هو قيد معتبر كافي شرح م د وقال يخرج به الحرام فلا أثر لقدرته عليه فلها القسح اه (قوله أو كزوة) معطوف على تنقذ فتكون التقدير بأن قل كسوة أو راد بقل الكسوة لا ببقته بخلاف نحو الماروى والمكسب فانه لا تضيغ بذلك ح ل (قوله أو يمكن) عطف على باقن فلا تنسحق إذا أوجده مسكناً ولو غير لائق بها خلافاً لقديمهم ع ب أن لها القسح مع وجود غير اللائق ح ل وهذا المعنى مستفاد من قول المتن أعسر يمكن أي أي مسكن كان سواء كان لائقاً أو لا ففهمه أنه لو أعرس بأي مسكن فلا تضيغ وهذا المعنى تفهمه العبارة أيضاً بدون إعادة البناء لأن المعنى حيث إذا أعرس بأقل المسكن تضيغ ويلزم من الأعسار بالأقل الأعسار إلا أكثره ففهمه أنه لو أعرس بأقل المسكن ولو غير لائق بها لا تضيغ

بمؤنة الزوجة لو (أعرس) الزوج (ملا أو كسباً لا تنقذه بأقل تنقذ أو كسوة أو مسكن) لزوجه فانظر

(أوهو واجب قبل وط فان مبروت) فوجبه بها كان اتقتت على نفسها من الما (فغير المسكن دين) عليه فلا يستط
 بجنى الزمن بخلاف المسكن لمراعاة (٥٧ ع) امتاع (والا) بأن لم تصبر (فلها دفع) بالطريق الا في لوجود

مقتضية وكما تقتض الجلب
 والاضه بل هذا أولى لان
 الصبر عن التصع اسهل
 منه عن الثقة ونحوها
 (الامة بغير) لا محض
 حتى سبها أما المحضة
 نفس لها ولا السبها التمتع
 الا تزوا فتمها كما اعتده
 الا ذمها (ولا ان تزوج) بها
 (اب) وان علا (لوليها)
 أو سيد من عبده اذ زوها
 قبول التبرع ووجهه في الاولى
 ان التبرع به يدخل في ملك
 المؤدى عنه ويكون الولي
 كما هو مذهب قبله بخلاف
 غير الاب الذي كور والسيد
 اذ لا يزوجها قبل بل لانه
 من فصل الثقة لم يزوجها
 التبرع للزوج ثم سبها الزوج
 لها لم تفتح لاستفاء الثقة عليها
 صريحه الخوازي وخرج
 بالاقل اعساره بواجب
 الوبر أو المتوسط فلا يفتح
 له لان واجبه الا واجب
 المعسر والمذ كورات اعساره
 بالادم لانه تابع والنفس
 تقوم بذمها وبواجب المفوضة
 فلا يفتح بالاعسار والمهر قبل

فانظر وجهه اعادة التزواج مع امة قد خال عدم اعادتها الطهر في لقادة المراد تأمل
 (قوله أوهو) كان عليه الايمان بالامه لان قوله قبل وط قيد في مقتضى (قوله قبل
 وط) متعلق بامه (قوله بها) أي هذه الامة أي سبها فالباة للمصاحبة
 أو التي مبروت على اعساره بها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن سائر المؤمنين
 لا خصوص الثقة والكسوة كما قد شوهم من العبارة وبعبارة م وكان مبروت
 ولم تخمه تمام ما حاطت سائر المؤمنين سوى المسكن دناءه (قوله بخلاف
 المسكن) أي والتخادم ع ش (قوله بأن لم تصبر) أي ابتداء أو انتهاء بأن مبروت
 ثم عن لها التمتع شرح م د (قوله فلها دفع) ويبحث م د القمعي بالعز عن الابد منه
 من الغرض بأن يترتب على عدمه الجلوس والتوم على البلاط والزنا المضر ومن
 الاواني كالتي يتوقف عليه نحو الثرب سم على جر (قوله بالطريق الا في) وهو
 ثبوت الاعسار عند القاضي وامهاته ثلاثة أيام ليتحقق اعساره (قوله لوجود
 مقتضيه) وهو الضرر ولا الاعسار والازمان يكون المعنى فخص للاعسار لوجود
 الاعسار وحيث كان الاولى اسقاط الواقي ما بعده اه ح ل (قوله الا بتواضعها)
 بأن يرضعها أو يركل احداهما الاخر اه شرح م د (قوله كما اعتده الا ذمها)
 المقتضية حيث لكل وحده ح ل (قوله لوليها) أي مجبوره ح ل (قوله ووجهه
 في الاولى) ووجهه في الثانية ان طقة السيدتته أتم من طقة الولد لولده شرح م د
 وقوله يدخل أي يحدد دخوله في ملكه م د (قوله ثم سبها الزوج لها) ليس قيد
 بل مثله ما ذم لها سبها فلا تقتضي لاه الا من مروح ح ل (قوله والمذ كورات
 اعساره بالادم) الاولى أن يقول والمذ كورات اعساره بغيرها والغير انواع سبعة
 الادم والتم ومما اعتد عليه ومما شام عليه وسقط به وآلة الاكل والشرب والطبخ
 وآلة التنظيف والاختام فلا يفتح باعساره بشي منها كما يؤخذ من ح ل وبعبارة
 فالادم ليس من محبي الثقة ومثله بالاولى الاواني والغرض ولولا لانه منه الثرب
 والجلوس والتوم وان لم أن شام على البلاط أو الزنا وتقل عن شيئا أنه بحث
 أن لها الا التمتع بذلك فسلم أن ما عدا الثقة والكسوة والمسكن لا يفتح به على
 الاول ح ل قال ع ش وقد شتوق في اخراج الادم بما ذكر لان الادم من
 الثقة الاقل الا أن قال أرابا لاقل ما لا تقوم النفس بذمها (قوله يشر برضاها)
 فن لم يشر رضاها لها التمتع ولو بعد تلف المعوض (قوله وهو كذلك) معتمد

الغرض وقبل وفاء ما بعده تلف ١١٥ يثبت المعوض وكان كغير المشتري عن الثمن بمقتضى البيع
 وتلقه ولان تسليمها يشر برضاها بذمته وشمل كلامهم بالواحد بعض المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كما صرح به
 الادوي وغيره لكن اتق ابن الصلاح في المعوض قبضت بضمه بدم التمتع واعتده الاسنوي وقد ثبت وجهه مع زيادة
 في شرح الروض وغيره

وورث انقلب مع التغير بالواجب وبغير السكن ومع قول ولا الى آخره من زيادة (فلا يفتح بامتاع خبره) فوسرا
 او مترسطين الاتفاق حضورا غاب فهو اعم من قوله لا يفتح بمتع موسر (ان لم يتقطع خبره) لان اتفاقا لا احصاءا المشت
 لقص وهي متمسكة من تحصيل حقا بالحاكم بان اقطع خبره (٤٥٨) ولا مل له حاضر لها الفصح لان قدور

وا بها باقطع خبره كعذره
 بالاحصاء والقييد بذلك من
 زادنى (ولا يفتية ماله دون
 مسافة قصر) لانه في حكم
 احضار (وكاف احضاره)
 عاجلا اما اذا كان عا
 قصر فاحكم فاما الفصح
 لشدها بالانتظار الطويل
 قم لوقال انا احضره مدة
 الامهال فالتاها راجا منه ذكره
 الاذرى وغيره (ولا يفتية
 من جهل حاله) يسارا
 واحصاء العدم يحقق انقضى
 والتصرح بهذا من زادنى
 (ولا) فصح (ولى) لان الفصح
 بذلك انى الشهوة والطبع
 لمرأة لا يدخل لولى فيه
 وسبق عليها من المحامات
 ليكن لها مال فتقتها على
 من عليه فقتها قبل التكا
 (ولا) فصح (في غير مهر لسيد
 امة) وادلم برض الاحصاء
 فذلك وراجها وان كان ملكا له
 لكنه في الاصل لها وبتقاده
 السيد من حبسها لا تملك
 (بله) ان كانت غير مصرية
 ومصرية (اجاؤها اليه بان يترك واجها ويقول) لما (اشفى او امسرى) على الجوع او المرى
 دما لا ضرر عنه اما في المهر فله الفصح بالاحصاء به لانه محض حقه كالموتيمرى بما ذكر اعم مما جهر به (ولا) فصح
 (قيل ثروت احصاءه) باقراره اوبسمة

(قوله فلا يفتح بامتاع خبره) أى غير من أحضر بأقل النفقة أقل الكسوة وأقل
 السكن بأن قدر على الأقل ولا على ما زاد عليه وعبر بما يشمل الموسر والمتوسط
 والمسر القادر على مؤنة المسرين فلنظر ما وجه تقييد الشارح بقوله موسرا
 أو متوسطا في حق حكم من قدر على نفقة المسرين وقد اجتمع من الاتفاق ما وجب من
 كلامه وكلام الأصل والروض يقتضى أنه لا يفتح لمسا في هذه الصورة لانهما قابلا
 للمسرحا تخدم بالموسر ولم يذكر المتوسط فيقتضى أن المراد بالموسر من قدر ولو على
 الأقل فكل من قدر على الأقل أو فيه واستمع من الاتفاق لا يفتح زوجته بامتاعه
 لقدورها على تحصيل حقا بالحاكم فلا حذف الشارح لفظة المتوسط لا يمكن جعل
 الموسر في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المسرين تأمل (قوله فهو اعم
 الخ) تفسير الاصل اولى كما يدرك بالتأمل بان مراد بالموسر في كلامه القادر على
 المؤنة ولو مؤنة المسرين (قوله ان لم يتقطع خبره) ليس بقيد على التعمد بقوله
 بان اقطع الخ خفيف وقوله من زيادة الى عدم زيادته (قوله ولا يفتية ماله)
 قضية كلامهم أنه لو تعذرا احضاره لنحوق لم يفتية لدرجة ذات ويحتمل خلافه شرح
 م ر وقوله لم يفتية مستمد وظاهره وان طالع زمن الخلق لانه موسر وقد يقال هو
 مقصود به دم الاقراض ونحوه ع ش على م ر (قوله مدة الامهال) أى امهال
 المسرين وهي ثلاثة أيام (قوله فالتاها راجا منه) مستمد (قوله من جهل حاله) أى
 ولم يقطع خبره اخذها مقدمه وان كان ضيفا أى لعدم تحقق التقضى بل لو شهدت
 بينة بأنه غاب مصرا لم يفتية ماله تشهد باحصاءه الآن وان علم استنادها
 للاستصحاب م ر (قوله لولى) أى لولى امرأة حتى مصرية ومجونة م ر (قوله على
 من عليه الخ) لا يقال هذا بشكل على ما ياتي في نفقة القربى يسقط بالنكاح
 وان كان الزوج مصرا لا ما تقول ذلك متمسكة من الفصح فلم يقب لها على القرب
 نفقة بخلاف هذه فكان عدم تمكنها عذرا فتأمل شورى (قوله لذلك) أى لان
 الفصح بذلك الخ (قوله قبل ثروت احصاءه) أى في ما يترقب فيه الفصح على
 الاحصاء وذا في الحاضر ومن لم يتقطع خبره فلا يفتى ما تقدم عنه في من اقطع
 خبره ولا ماله حاضر بل قيل قوله في هذه ثلاثة أيام يتحقق احصاءه أى بالمهر والمؤنة

ويعصونه (اجاؤها اليه بان يترك واجها ويقول) لما (اشفى او امسرى) على الجوع او المرى
 دما لا ضرر عنه اما في المهر فله الفصح بالاحصاء به لانه محض حقه كالموتيمرى بما ذكر اعم مما جهر به (ولا) فصح
 (قيل ثروت احصاءه) باقراره اوبسمة

(عند غاش) فلا بد من الرغص اليه (لوجهه) ولابد من طلبه (ثلاثة أيام) ليحقق اعساره وهي مدة قريبة يتوقع فيها
القدرة بقرض أرغره (ولما خرج ضيا) (٤٥٩) فحصل نقعة مثلاً يكسب أو سؤال وليس له منها من ذلك

لاستقاء الاتفاق المقابل
لحسبها (وطاها رجوع)
التي سكتها (لبلال) لانه وقت
الذعة وليس لها منعه من
التمتع (ثم بعد الامهال) (يضع)
القاضي أو هي بأذنه ببيعة
الرابع) ثم أن لم يكن في
الحاجة قاض ولا يحكم ففي
الوسيط لا خلاف في استخلاها
بالبيع (فان سلم نقعته فلا)
فيمس لتبين زوال ما كان
القسح لأجله ولو سلم بعد
الثلاث نقعة فهو توافقا على
جعلها مما مضى ففي القسح
احتمالان في الشرحين
والروضة لا ترجح وفي المطلب

الرابع منعه (فان أفسر)
بعد ان سلم نقعة الرابع
(نقعة الحامس بنت)
عن المذوق لم تستأفها وهذه
من زيادته (كأنه أيسر في
الثالث) ثم أفسر في الرابع
فانها ثني ولا تستأف
(ولو رويت) قبل السكاح
أوبعد (يا صاعداً مطلقاً) (القسح)
لان الضرر لا يمتد ولا أثر
لقوله ما رويت به أي لانه بعد
لا يلزم الوفاء به (لا) ان رويت
بإعساره (بالمهر) فلا يصح

كما والمخاد من منعيه حيث أنه لا يمتد إلا في الرض والتصح من عدم
الامهال في المهر ح (قوله عند غاش) مثله الحكم كافي هو ظاهر أم لا يكون
في الغائب أخذ من قول المصنف في ما يأتي وبما يحكم اثنين الخ (قوله ثلاثة
أيام) ولو في المهر ولا يغير هذا القاطب كآخذه السهاب سم عن الشارع وشدي
(قوله نقعة مثلاً) أي من كل ما تصنع به ومنه يستأف لها المخرج زمن المهلة
ولو ضحية ح (قوله وقت الذعة) أي الراحة ويؤخذ منه أنه لو توقف قصيلها
على ميتة في غيره مثله كان لها ذلك ع ش (قوله وليس لها منعه الخ) فان منعه
منه فان كان في زمن قصيل النقعة فغير نافذة وان كان في غيره فنافذة فلا تصير بنا
عليه (قوله في استخلاها بالغرم) أي بشرط الامهال (قوله فان سلم نقعته) أي
قدور عليها ح ل (قوله مما مضى) أي قبل مدة الامهال ح ل (قوله الرابع
منعه) صيف (قوله بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة يعني أنه بعد المدة
الساكنة أي مدة الامهال وتخصم الآن كافي ح ل (قوله فانها ثني) أي على
البومين ولا تستأف متصير بما آخرتم فسخ في ملبه ح ل والضايف ان يقال متى
أفق ثلاثة متوالية وعجز استأف وان أفتق دون الثلاثة بنت على ما قبله براموي
(قوله فلا يصح الخ) والكلام في الرشيدة فلا أثر لرضي غيرها على لا يقال بشرط
لحصة الكساح يسار تزوج بحال الصدق لا تقول ذلك في من تزوجت بالايجاب
خاصة أما من تزوجت بانهما لا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو فسخته على أيها
قد تزوج بالايجاب ولو روقت العقد ثم تلف ما بيده قبل القبض ع ش على م ر
(فصل في مؤنة القريب) (قوله ولو يكسب) لارد قال الشوري وهذا يفيد أنه يجب
على الأصل اكتساب نقعة فرعه المأجر من الكسب وقال شيخنا عليه في المأجر لفسر
زماة كعمره لا مطلقاً (قوله وغيره) كزوجته ولو كذا نكاحاً قد مان على مؤنة القريب
وجارية م ر كزوجته ونادها مرام ولده اه وفي قول على الجلال حصر المأجر في مده
الثلاثة (قوله كساية اصل) أي قوتاً وأدماً وكساية ح ل وجارية ع ن
المراد ما يستطيع به التعرف والتردد في المهر ويستفاد منه وجاله فلا
يكني سد الميرق بل ما يقبه لارد قال الثرثالي لا يجب إشباعه في المأجر نقعة أما
أصل الشئ فواجب فان ضيف سقطت نقعته ودخل في الكفاية القوت والأدم
والكسوة ونحوه البغوي في الأدم وتبب الكسوة بما يفي به لرفع الحاجة
والمسكن وأجرة القصد والحاجة الطيب وشرب الأدوية ومؤنة الخادم ان احتاج

لا الضرر لا يمتد (صل) (في مؤنة القريب) لم يوسر ولو يكسب يطبقه ذكر أو أنثى ولو عشا (يا ميتة)
عن مؤنة عمه من نفسه وغيره وان لم يفضل عن دينه (بوجهه) كفاية أصل له وان علا ذكر أو أنثى (وفرع)
له وان نزل كذلك إذا لم يعل كما (أي الكفاية)

وكأنهم من مصومين) ويجزى
 الفرع عن كسب يتيقن به
 (وإن اختلغا دينا) والاصل
 في الثاني قوله تعالى وعلى
 المولود له زكوة فمن وكسوته
 بالمعروف كذا احتج به والاولى
 الاحتجاج بقوله تعالى فإن
 أرضعن لكم فارضعن أجورهن
 ووجهه أنه لما زمت أجرة
 أرباع الولد كانت كفاته
 الم وقس بذلك الأول
 بما عاين البقية بل هو أولى
 لأن حرمة الأصل أعظم
 والفرع بالتهدد وإن لم يمتد
 واليق واضح أنه أيضا قوله
 تعالى ووصينا الإنسان
 بوالديه حسنا فإن لم يفضل
 عنها شيء فلا شيء عليه لأنه
 ليس من أهل المواساة
 ونظائره لو كان الفضل
 لا يكتفى أصله أو فرعه لم يلزمه
 غيره وأنه لا يلزمه البعض
 منهما إلا القسط وبما ذكر
 علم أنها لو قدرا على كسب
 لا تقبهما وجبت لأصل
 لا فرع لعظم حرمة الأصل
 ولأن فرعه ما هو أصح منه
 بالمعروف وليس منها تكليفه
 الكسب مع كبر السن وأنه
 يساعدها ما يساع في الدين
 من عقار وغيره لا شهادته
 ولا أنه يشق ولكن يفرض
 عليه أن يجمع ما يسهل بيع العقار
 كل يوم جزء قدر الحاجة والثاني أي

اليه لزومة أمرض (قوله مصومين) بخلاف غير المصومين أي بشرط أن يكون له
 قدوة على أهمية نفسه فخرج بقوله مصومين المرتد والحرق ودخل الزاني المصن
 لأن توبته لا تصحبه ويستحب له السر على نفسه ح ل أدليس لمقدرة على عممة
 نفسه فليس متمكنا من التوبة بما رأى (قوله ويجزى الفرع) أي لصن أو جرح أو مرض
 أو زمانة قال زى وقدرة الأم أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح
 في الأم وأما البنت فبغير نظر إذا خطبت وامتنعت لأن هذا من باب الكسب والفرع
 إذا قدر عليه كلفه الآن يقال إن الكسب بذلك بعد عيان (قوله والاولى
 الاحتجاج بقوله تعالى) وجه الاولوية الصراحة وهذا أيضا لأن الاحتجاج بذلك
 صحيح أيضا ووجه الاحتجاج بذلك أنه لو جبت لمن لأجل الولد فهو السبب
 في الوجوب فهو أولى بالوجوب ولا يخفى أن تسليم صحة الاحتجاج بما ذكر سطل
 الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات أي عند عدم الولد فليمرع ن (قوله ألزم)
 أي لوجوب الأرباع عليها ع ن أي في الجملة وهي إذا انفردت وقد يقال لزوم
 أجرة الأرباع لكون الولد في غاية الافتقار حيث ذك ذلك تمتع فيها بعد علم أن قوله
 ألزم أهل الفضل مع أن الزوم لا يتفاوت تدبر (قوله أيضا) أي كأما احتج بها بقياس
 (قوله فإن لم يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما فضل عن مؤنة غيره وقوله عنها أي عن
 مؤنة غيره وقوله ونظائر الخ قيد ليطرق قوله كفاية أصل وفتح فلا يراد به لأن
 نظائره أنه يلزمه الكفاية وإن كان الفضل لا يكتفيه مع أن عمل لزوم أقيمتها أركان
 الفضل يكفها فإن كان دون ذلك لم يلزمه غيره وعمل لزومها أيضا أن كأنها من كلا
 فإن كانا بعض لم يلزمهما إلا القسط إذا علمت هذا عرف أنه كان الأولى للشارح
 تقديم قوله ونظائر الخ على قوله فإن لم يفضل عنها شيء الخ لعلقه بالملفوظ فأقل
 (قوله وبما ذكر) أي من قيد الفرع بالعرض والطلاق في الأصل ح ل وقوله
 وأنه يساع الخ هذا علم من قوله وإن لم يفضل عن دنه لأنه إذا كان كفاية القريب
 اقتد به على وفاة الدين فبني أهميته فيلزم من هذا أن ما يساع في الدين يساع فيها
 بالاولى (قوله وجبت) لأصل لا فرع ملوولى جل المصير على الكسب إذا قدر عليه
 وينتق عليه من كسبه ولم يصار لذلك ولو لا ذلك نفقته الواجبة له عليه ح ل قال
 ع ش على م ولو لم يكن الفرع إلا كسب ومنه منه الاشتغال بالمعنى فهل يقب
 نفقته على أصله أو لافيه تردوا المعتمد الوجوب بشرط أن يستفيد من الاشتغال
 دائمة يستد بها عاين المشتغلين (قوله والثاني لا) مستدع ش ولو لم يجد من
 يشتري إلا الكل ونفذ والاقتراض مع الكل ع ن (قوله ولكن يفرض عليه)

أي

ورج النوى في نفي من
نفقة العبد الثاني بل يرجح منا
وقال الأذري أنه تصح
أو الصواب قال ولا ينبغي قصر
ذلك على القادرين بل يراه في
بالسكينة وما لم يضرهم
مما عر به وقول بلية ويطبق
من زيادتي ولا يصير بقوتها
دنا عليه لأنها مواساة
لا يرب بها تملك (الاقتراض
قاضي بنفسه أو مأذونه
(تقية أونغ) فأنها حيث
تصير دساعليه وعدلت
عن تغييره بفرض القاضي
بالشاه أي تصيرى باقتراضه
بالقاضي لأن الجمهور على أنها
لا تصير سافرته خلافا
للقرائ في كتبه وبذلك علم
أنها لا تصير دسأ بأذنه في
الاقتراض خلافا لما وقع
في الأصل (وهي أمه) أي
الولد (أرضاعه) أي بالمرض
والقصر بأجرة وبدونها لأنه
لا يعيش غالباً إلا به وهو
البن أول الولادة ومذته
يسيرة (ثم) بعد أرضاعه إلا
(ان) انقضت هي أجنبية
وجب أرضاعه على الموجود
منها (أو وجد) لم يصير
على أرضاعه وإن كانت

أي على المتفق أو المفق عليه وتكون على حيث لا تطيل أي لاجله (قوله في نظيره
من نفقة العبد) أي فيما إذا لم يكن له الكمال وتعدت أجرة له أي القاضي
إذا امتنع السيد من الاتفاق عليه أو غاب يستدين عليه إلى اجتماع قدوس صلح
فبيع منه حيثما يفي به على الأصح كما صرح به م ر فيما يأتي وقال بعضهم قوله
في نظيره من نفقة العبد أي في بيع القاضي عقار السيد مثلاً لنفقة عبده إذا غاب
أو امتنع من الإنفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى حمل كلامه عليه (قوله
ولا تصير دساعليه) وإن تعدى بالامتناع من الاتفاق (فرع) لو قال كل
معي كفي ولا يجب تسليمها أي النفقة إليه شوري قال م ر في شرحه ثم لو غاب
وأما مقت عليه أمه مثلاً ثم استلقه وحمل عليه بها أن انقضت بأذن الحاكم
أو أشهدت لأنه مقصر بنفقه الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فقرباً بإيجاب ما فوته
به فلذا أخرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وإن جعلته لا تقطع بمضي
الزمن لأنها لما كانت هي المتفعة بها المتقنة بنفقتها (قوله خلافاً للقرائ) حله
شبهنا كوالده على ما إذا فرض القاضي قدراً أو ر. لشخص في أن نفقته ليرجع
فإذا أنفقته ليرجع وحيث يكون القرائى موافقاً للجمهور على أنه يجب والقرض بقوله
قرضت أو قدرت لقائل كل يوم كذا لا تكون دسأ ومب جهر إلى موافقة الجمهور
وردها الحمل بما فيه طول فراجعه ح ل (قوله وعلى أنه الخ) لما أوجب
الشارع على الأب دفع أجرة الرضاع للاثم وبما سألهم أنه لا يجب عليها الأرضاع
أصله مدونه بقوله وعلى أنه الخ ومع ذلك لم يطلب الأجرة عليه أن سكان لثله
أجرة مكسب الطعام المضطر باليدل ومقتضى القياس أنها لو تركته بلا أرضاع
ومات لأضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترده أولاً فيه فنظر فليراجع ح ن
الظاهر أنها ترده لأنها غير فاقدة وقوله ومقتضى القياس الخ أي لا يملك يحصل منها
فصل يحال عليه الملاك قياساً على ما لو أسكت الطعام عن المضطر واعتمده زى
واختط عليه كلام ع ش (قوله ومذته يسيرة) ويرجع فيها إلى العرف وقيل
تدبير ثلاثة أيام وقيل بسبعة جهر (قوله لم يصيرى) ظاهره وإن امتنعت
الأجنبية وإذا أخذت الأم الأجرة سقطت نفقتها وانقض الاستماع بها وهل
مثل الرضاع غيره فنكل ما تنقض الاستماع سقط نفقتها أو يفرق بين الرضاع
وغیره من بقية الأشغال اه ح ل (قوله وإن تعاسرت) أي تضاعفت
في الرضاع فامتنع الأب من الأجرة والأمن من فعله فسترضع له أي لأب أخرى ولا
تكره الأم على أرضاعه ح ل جلال وعسيرة الشهاب يعني شق بضمك على الآخر

(ة ذرعت) في ارضاعه ولو بأجرة مثل وكانت منكوبة آية (نليس لايه منها) ارضاعه لانها اشفق على الولد من الاجنية ولنهاله اصم وأرق وخرج بآيه غيره كأن كانت منكوبة غير آية فله منها (الان طلبت) لارضاعه (توقى أجرة مثل أوتيرعت) بأرضاعه (اجنية أوزيت بأقل) من أجرة مثل (دونها) أي الام فله منها من ذلك لقوله تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ومنه من زادني (ومن استوى فرطاه) في قرب أو بعد وأردت أو عدله أو كورة أو أوتيرعت (مرواه) (٤٦٣) بالسوية بينهم وان تفاوت في اليسار وأيسر أحدهما

بالمساواة في الأجرة أو طلب الزيادة أو غيره (قوله أو كانت منكوبة آية) في كثير من النسخ أو كانت وهي بمعنى الواو (قوله وخرج بآيه) أي المذكور في قوله نليس لايه منها والمناصب ان يقول بخرج بتكويته غيرها لكن لما كان حكم هذا أمواقسا لما في المتن وهو انه ليس لايه منها عدل منها قاله وان كان الخارج بالحكم ليس من عادته والمراد بالعبري كلامه الزوج الآخر والسيد وقوله كأن كانت الخ أي وكان كانت ملحوظة غير آية وقوله فله أي الغير تدبر (قوله فله منها من ذلك أي حيث كان لبن الاجنية يمرى عليه والاقدمت الام فلا ادعى الاب وجود من ذكر رضاعته الام صدق بينه ح ل (قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية شاملة لما إذا طلبت الام الارعة مثل الاجنية مع انها أو ل حيث ثبت ان رعت ليس لهن منها كما قدم الان يقال الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله ومن استوى الخ) هذا شروع في اجتماع الأقارب من جانب المتفق ومن جانب المحتاج فذكر الاول بقوله ومن استوى فرطاه الخ وكرر الثاني بقوله واحتاجون الخ (قوله اقترض عليه) أي من اجنبي أو من الخاصر ح ل (قوله أراهما كم الخاصر) أي ان كان مؤتمنا والا اقترض عليه كما في شرح الروض وقوله مثلا أي أو الاجنبي (قوله بقصد الرجوع الخ) ليس يقيد بل مجرد الأمر كافي كما صرح به م د (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع الخ متمد وقوله وقلنا مؤتمنه عليه أي على القول المرجوح المتأمل بانها توزع عليه ما بحسب الارث والتمسك بها على الاب كأي في فالحق معتمد والمبنى عليه ضعيف (قوله وبه) أي بالترجيح هنا الحكمي قبل حل (قوله والرجوع من زيادتي) أي ترجيح الاول حيث أقصر عليه لان الاصل ذكر القولين ولم يرجح واحد منهما وكون الترجيح زيادة فيه مسامحة واجيب بأنه زيادة معني فكأنه قال وهو الترجيح (قوله فبالاستصحاب) أي استصحاب ما كان في الضرر (قوله وجدان) الواو يعني أو فلو وجد جد وجد قدم الجد وإن بعد كما يفيد قوله اب وإن علاج ل ولو كانت على ما بالاعتصاف اه اذا اجتمع الجد والجد تقدمنا بالقراب فيضاف قوله السابق

بمال والا تخير بكسبان غلب أحدهما اخذ قسطه من المالان لم يحسن له مال اقترض عليه فان لم يمكن أمر الحاكم المحاضر مثلا بالتعريض قصد الرجوع على الغائب أو على مالها اذا وجد م (ان) اختلاف كان أحدهما أقرب والأخروا مؤتمن (الأقرب) وان كان اتى غير وارث لان اقرب أو لى الاعتبار من الارث (ان) استوى اقربا مؤتمن (الوارث) لقوة قرابته (ان تفاوت) أي التساويان في القرب (أرا كما بينت) مؤتمنا سواء لا شرا كهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظير ما دعه الذوري فحين له أو بان وقلنا مؤتمنه عليها وبه جزم في الأنوار كما منه الزركشي ورجح الاول وقيل نصحه عن القول في والوارثي وغيرهما ووجه ابن القري والرجوع من

زيادتي (ومن له ابوان) أي اب وان علا وام (على الاب) مؤتمنه صغيرا كان أو باغا أما الصغير فلقوله تعالى فان أرث من لكم فانهم أجورهم وأما البالغ فبالاستصحاب (أو) لهما (أجداد وجدان)

فعل (الأقرب) مؤنثه وإن لم يدل بعضهم بسنن (٤٦٣) (أ) له (أصل ونزع) فعل (النزع) وإن نزل مؤنثه لانه

وقوله أنون أي أب وإن علا وأم على الأب مؤنثه وإن علا فقدم الجد على الأم شيئا غير نرى (قوله فعل (الأقرب) يلزم على منبسط الشارح حذف الجار وإبقاء عمله وهو صاعبي لقول الخلاصة * وقد عير بسوى رب له حذف * وأما قوله وبضه يرى مملدا * فهو في مواضع ليس ههنا ما كما في الاشتقاق فالأولى حله مبتدا والخبير محذوف أي فالأقرب يفتق عليه كما صنع هو وكذا ما بعده (قوله تمة لو كان الخ) هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الأقرب أي فإن استوفى في التقرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير الخ ولود كره هذا المفهوم لأعلى وجه التهمة كما هو عادت لمكان أو لى اذ كره هذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كاعتل

(فصل في الحضانة) * أي في بيان حقيقة وأحكامها وترتيب ذواها ع ش (قوله وتسمى في الصغير بالسمين) أي وفي الجنون بالافاقة ع ش (قوله إليه) أي إلى الجنب (قوله تربية تمن لا يستقل بأموره) ولمن كتبت له طالب الاجرة عليها حتى الأم وهذه غير اجرة الارضاع فإذا كانت الأم هي المرضعة وطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة أجمعت اه شيئا وبعبارة الرض وشرحه ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الأب بأنهما من أسباب الكفاية كالنفقة القبل على من تربية فتقته انتهت (قوله بما يصله) فالمراد بالتربية الإصلاح لا معانها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبرا يجنبون لأن التربية بمعنى الإصلاح لا بوجوه سن الكمال ح ل (قوله والأناث الخ) فوطئة لما بعده والأفقه لا يدل على أنها تصيب لمن فكان ينبغي ان يقال تصيب الحضانة للنساء والرجال وقدم من النساء أم الخ ح ل وقوله البقي بها أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على غير الأم وأمهاتها ع ش (قوله وأولان) أي المستفقة ممن أم أي لوجود جهات التقديم الثلاثة التي هي الولادة والورثة والقرابة فيها ح ل (قوله ولو خورسقتها) أي تمامها ع ن (قوله وإن علت الأم) لأجاجة لهذه النامية مع قوله فأمهات لما ويمكن على بساطها أنيها المشاككة ما يدرها تأمل وبعبارة شرح م ر في المومنين وإن علون (قوله فأمهات أب) ههنا مروض في اجتماع الأناث فقط فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على أمهاته لأنه مروض في اجتماع الذكور والأناث (قوله وخرج بالوراثات الخ) أي في الشقين غير من مثال الغير في الأقل ما ذكره ومثاله في الثاني أم أبي أم الأب اه (قوله ومي من أملت) أنت الضمير مع رجوعه إلى الميراث المذكور

أب كذلك أي وراثات وإن لا الأب تدم القرى فالقرى وخرج بالوراثات غير من وهي من أدلت بكبرين أفشين كأن لم لا دلائم ابن لاحق له في إساءة مؤنة أمهات الأم إلى أمهات الأب لقوتن في الأرض فانهن لا يستغنن بالأب

لا كتابه التأنيث من الضمير للضاف اليه تأنيث (قوله بخلاف أمهاته) لا يقال إنما
استعملن لأمه واسطة بينهما وبين الميت وضمير الام بالنسبة لأمهاتهن لا نافع قول
خلفنا أمرا آخر وهو ان واسطة هؤلاء لا تسقط أرسل بخلاف أو لئلا فكانت قرابة
هؤلاء أقوى شديدا على م د (قوله فاخت) ولولام (قوله بخلاف من يأتي) الذي
يأتي ثلاثة بنت الاخت وبنت الاخ والعمة وهذا أي عدم الالاء بالأم المفهوم من
قوله بخلاف من يأتي مسلم في العمة مطلقا وفي بنت الاخت وبنت الاخ من الاب
فقط أما بنت الاخت وبنت الاخ الشقيقتين أو البنين من الأم فقط فهي أي بنتها
تدلي بالأم وإن كان بواسطة تأنيث واجب بأن المراد بأنها تدلي بالأم بواسطة
فلا يرعدا كره (قوله فبنت اخت) ولولام (قوله لان جهة الاخوة مقدمة الخ)
الاولى تقديمه على قوله فبنت لانه تطيل لتقديم ما قبلها عليها (قوله فرع لو كان الخ)
اشغل هذا الفرع على حكمه من جهة البنت على الجدات فقدم الزوج ذكرًا كان
أو أنثى على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقديره قوله سابقا لما تقدمت لها واذنات
الخ أي عمل تقديم الجدات بعد الام اذا لم يكن للمحزون بنت ولا مقدم عليها من
الثاني بتقديره قوله سابقا واولا من أم الخ أي لمحصل تقديم الأم في المحضنة اذا لم يكن
المحزون زوج ذكرًا كان أو أنثى فان كان قد قدم عليها وعلى سائر الاقارب وبعبارة شرح
م د واولا من أم ثم فالتم تقدم عليها ككل الاقارب ووجه محزون سابق وطوئها
وزوج محضونة تطبق الوطء اذ غيرها لا تسلم اليه ثم قال ثم أنما لها ثم تقدم عليها من
بنت المحزون انتم هذا واولا آخر هذا الفرع عن قوله فيما يأتي ولو اجتمع ذكر ووراثات
الخ لكان أولى ليجنبه قوله هناك أيضا فاقاب ما تناله أي عمل تقديم الاب اذا لم يكن
للمحزون بنت ولا قدمت عليه وعمله أيضا اذا لم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله
عند عدم الابوين) الاولى أن يقول عند عدم الأم لان المراد بالجدات في قوله على
الجدات أنما الأم كما هو صريح عبارة م د ويزعم من تدعيمها عليهم تقديمها على
الاب لثأر وعنف كما يأتي ولان غرض الشارح تهيئة طاعة انفراد النساء فلا مناسب
فيها لثأر وعدم الاب (قوله أو زوج يمكن تمهينه) أي للمحزون وان لم ترق له
الزوجة فيثبت حق نفسه المقدم لها بان أخذها من له حضانتها فمراده ولو كان
كل من الزوج والزوجة محضونا فالمحضنة لما من الزوج لانه يجب على الزوج القيام
بمقوق الزوجة فبلى أمرها من تصرف عنه وتولية لها من قبل الزوج عرش على م د
(قوله والمراد بتمهينه الخ) أي اذا كان المحزون أنثى فان كان ذكرًا لا بد أن يملكه الوطء
والان لا يسلم اليها فلا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج عرسه وكنه الوطء

بخلاف أمهاته ولان الولادة
فيهم محقة وفي أمهات الاب
مقنونة فاخت لانها اقرب
من الطائفة (فخلة) لانها تدلي
بالأم بخلاف من يأتي (فبنت
أخت من اب) كالأخت
مع الاخ والتربيت بينهما من
زاد في (فبنت) لان جهة
الاخوة مقدمة على جهة
العمة (وقدمت أخت ومالة
وجه لا يوين عليهن لاب)
لزيادة قرابتهن وتقديم الحالة
والعمة لا يوين عليها الاب
من زاد في (و) تقدم أخت
وخالة (وجه لا يوين لام)
لنوة الجهة وفيهم بالاولى
لأن اذا كن لا يوين تقدم
عليهن لام فرع لو كان للمحزون
بنت قدمت في المحضنة عند
عدم الابوين على الجدات
أو زوج يمكن تمهينه بها تقدم
ذكرًا كان أو أنثى على كل
الاقارب والمراد بتمهينه بها
وطئه لها فلا بد ان يطبقه
والا فلا تسلم اليه كما مر في
الصداق وصرح به ابن
الصلاح في تناويه

(وبكث) الحضانة (لاقي قربة غير محرم) (٤٦٥) لم يلد ذكر غيره وولد ذكره لم يولد له ولد غيره

(كثت ناله) وبكث عمة
وبكث هم لغيرهم وان كث
غير محرم اشتقاقا بالقرابة
وهذا ينال القرية بالاقربة
بخلاف غير القرية كالقربة
وبخلاف من أدلت بذكر
غيره وان كثت ناله وبكث
هم لأم وكذا من أدلت بوارث
أولادها وكان المصنوع ذكر
بشخصه (و) بكث (لا ذكر
قربى محرم) محرم كان
كأن أو غير محرم كان هم
لغيره وشقة وقوة قرابته
بالأرض والولادة وبزاد المحرم
بالحرية (بقرتب) ولاية
(نكاح) هو أولى من قوله
على ترتيب الارث لان المدة
مقدم على الاخ هنا كافي
النكاح بخلافه في الارث
(ولا تسم مشتبه لغير محرم)
حرام من الخلقة المحرمة (بل)
تسم (لقية بينها) هو بكث
فلوقد في الاصحك الارث
والحرية كالمخالل وابن
الصحة أو الارث دون الحرية
كالمخالل والم لا يأم وأى الام
أو القرية دون الارث كالمعتق
فلا حضانة لعدم القرابة
التي هي مقنة الشقة في
الاخير ولو انضمها في غيرها

والزوجة مطبقة له حل (قوله وبكث الحضانة) أي زيادة على ما مر من الاناث المحارم
بدليل قوله غير محرم وقوله لاقي قربة أي ان لم يكن المصنوع ذكرًا شتمى أخذنا
من قوله بسو كذا الخ (قوله لم يلد ذكر غيره) أي بان لم يلد بذكره صلاب يأتي
أو أدلت بذكره واثبت كابدل عليه بخلافه فالسالن الأول والثالث الثاني
(قوله وان كانت غير محرم) واجبه لثلاثة والاول والآخر لان القرض أن لا ياتي غير
محرم وأى بها أي بالغاية وثبته لتعطيل (قوله بكث ناله) لانها تدل على لاحقه
في الحضانة أسلا وهو ضعيف والمعتد استقفا وقا على عدم ثبوتها لبنت الم لا لم
يفرق بان بنت الم لا لم يثبت الم لا لم يثبت الم لا لان أباه الذي هو ناله أقرب للم لا لم
كذلك حل (قوله وبكث هم) معتمد (قوله وكذا من أدلت الخ) هذا مضمون
قيد مطعون في قوله وبكث لا ياتي أي ان لم يكن المصنوع ذكرًا شتمى (قوله وبكث
لذكر) أي بعد ما تقدم من الاناث لما يأتي أمه لواجتمع ذكره واثبت الخ ع ش
(قوله أو غير محرم كان هم) الظاهر ان الكافي استثنائية إذ ليس لثابت كرواثر
قريب غير محرم الابن الم (قوله لان المدة الخ) أي لانها تثبت للأصول قبل
الحراشي (قوله كافي النكاح) رده على أن الاخ لا م مقدم على الم ولا ولاية
في النكاح حل (قوله ولا تسم مشتبه) واجبه لقوله ولا كقريب الخ ونظائر
كلامهم أن المصنوع الذي كرس لم لغير المحرم أي الذي كرس لغير المحرم ولو كان شتمى
والراجع أنه لا يسم له أحد من الفقه فكان من حقه أن يقول ولا يسم شتمى له
ويبقى أن يكون ذلك اذا وجد تدبيرة والابان انتفت قدس له حل وعبارة سم
قوله ولا تسم مشتبه الخ أي بخلاف محرم شتمى اذا كان ابن الم صغيرا شتمى
فانه لا حضانة لما كاسلف لان الذكر لا يستغنى عن الاستغابة بخلاف المرأة ولهذا اذا
سكت بطل حقها بخلاف الذكراه ولا اختصاص ابن الم بالصوبة والولاية والارث
شرح الروض (قوله بينها هو) أي القرية لان الصفة حرت على غير من حل (قوله
فلوقد في الذكرا الارث والحرية) فيه أن المذكور في المنطوق القرابة لا الحرية
وفيه أيضا أنه عم في المنطوق بقوله محرم كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم
في المهور وفيه أنه في بقية المهور قال أو العراة دون الارث فكان عليه أن يقول
فلوقد في الذكرا الارث والقرابة وبتل لما لا جانب ثم يقول أو الارث دون القرابة
وبتله زيادة على ما مثل به بما مثل به بالاول فان القريب غير الوارث يصدق بالمهر
وغيره تأمل (قوله وان علت) أي الامتهات ولو رجح الضمير الم لا لم يمتنع لذلك بعد
قوله فانماها (قوله لاسلم) أما تعطيل الاول فقد ذكره مصرحاً في ما مر بقوله ولو

وذكره قريب وقربة من ريادة ١٧ في غير محرم وان اجتمع ذكره واثبت نام تحرم
(فانماها) وان علت (فانماها) وان عللها

شقتها وأما طليل الثاني فيؤخذ من قوله ساجار الأناث التي بها الخ وأما طليل الثالث فيؤخذ من كلامه ما يؤخذ منه وإنما يؤخذ من خارج وهو أن الأب أقوى من أمهاته فقدم عليهن كما أشار له ج ل إذا علمت ذلك علمت أن في عبارة نوع أجال وعبارة قوله لما أي من تقديم الأم على أمهاتها لوزن شقتها وقد تمت أمهات الأم على الأب لأنها النساء التي وقدم الأب على أمهاته لاه أقوى وقامت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن (قوله فالأقرب) من الحواشي عبارة أصله مع شرح م ر وقبل تقدم عليه أي الأب للحالة والاخت من الأب أو الأم أو والدتهما بالأم كأمهاتهما ورد ضعف هذا الأدلاء وقوله فالأقرب يراد عليه تقديم الحالة على بنت الأخ والاخت إذ قد وجد التقديم ولا قرينة شوبرى وأجاب مد بقوله فالأقرب من الحواشي ولا يخالف هذا ما من تقديم الحالة على ابنه أخ أو أخته لأن الحالة تدل بالأم المتقدمة على الكل فكانت أقرب ما من تدل بالمؤخر عن كثيرين شرح م ر (قوله فلا يقدم على الذكر) أي في محل لو كان أتى تقدم عليه شرح الروض فلو كان المحضون أخوان ذكر وخنثى جعل الخنثى كالذكر فيرفع بينهما ولا يجعل كاتن حتى يتم على الذكرين قرعة وتظهر له لاقال الشارح فلا يقدم عليه وماتكة الأظهار (قوله صدق بيته) أي يقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أثره بيته (قوله ولا حضنة لتبرير) شروع في بيان موانع الحضنة والمذكور منها ستة وعلم سابع م قوله لا تفي ولو سافر أحدهما لاقته الخ ولم شروط الحضنة من انتفاء هذه الموانع قال م ر في شرحه ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضنة رجح في أمره القاضي الأديب فيضعه عند الأصح فمن أوجب غيره من ما يحسه الأديب خلافا لما ورد في قوله لا يختاف المذهب في أن أزواجهن إذا لم يعموهن كن بقيات على حقن (قوله إذا كان مسيرا) كيوم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضنة لواله وأما الأغا فينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في أول كتاب التكاليف من أنه إذا احتدق قرب زواله أناب المحاكم عنه من يحضنه والاعتقل الحضنة من بعده حل (قوله وغير أمين) كفاسق والمراد بالأمين العدل ونكفي العدالة الظاهرة إذا أوردنا نيات الأهلية فإن كان بعد تسليم الولد صدق في وجوب الأهلية بيته والأقلا بد من إثبات العد القابلية ج ل (قوله نعم لو أسلت) استدراك على قوله لتبرير وكان الأولى تهدية عقبه ع ش (قوله لم تكبح) فإن سكنت وضعه القاضي عند واحد من صلحاء المسلمين لأن القاضي وليه كما قاله ع ش (قوله وللأناث ابن الخ) مفهومه استحقاق غير ذوات اللب في وفيه نزاع في شرح الروض وقال م ر والاعتد

(فالأقرب) فالأقرب من الحواشي ذكر كان أو أمي (فان استويا قربا قدمت الأمي) لأن الأناث أصغر وأصغر تقدمت أخت على أخ وبنات أخ على ابن أخ فان استويا ذكر أو أنثى قدم (بقراءة) من خرجت قرعته على غيره والخنثى هنا كالذكر لا يقدم على الذكر ولو ادعى الأنثى صدق بيته (والحضانة لغيره) ولو لمحضنا (وغير) (رشيد) من سي وسبقه وجنون وإن قطع جنونه إذا كان مسيرا كيوم في سنة (وغير أمين) لأنها ولادة وليسوا من أهلها نعم لو أسلت أم ولد كافر فحضانته لهما وإن كانت حقيقة ما لم تكبح لغيرهما لأن السيد يتنوع من قربانها وتسمى بغيره ورشيد أهم من تعبيرة بريق وجنون (وغير مسلم عليه) أي على مسلم لاه لا ولاية عليه (ولا لذات لبن تمريض الولد) إذ في تكليف الأب مثلا استظهار من ترعنه عندهما مع الاعتناء عنه بحسب طابعه

الاستحقاق كأدل عليه كلام المبرر فانها لا تنقص عن المذكور سمع ش (قوله
ولا فاكحة غير آية) أو بجمرة العقدة كان الزوج غائباً سمع به في الآثم وفي عب
بها القنوى القاضي حسن نعم لو استزوجت لحضاته ثم تزوجت في المقتل لم ينزع عنها
شورى لان الأمانة معتدلة (قوله الأمن لمحق في حضنة) تصدق هذه العبارة
بصورتي الأولى أن يكون من لمحق صاحب الرتبة بحيث لو تزوج من الآثم كانت
حضناته له والثانية أن لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو تزوج المحضون من الآثم كانت
حضناته لهم هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من لمحق في الجملة كاهربه
مروجر (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل أخت ثم تم نكحت
ابن أخيه لآية (وكانت الحضنة لتلك الأخت) لواله والاشكال مبني على أن
الحضنة كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أم الطفل إن كان شقيقه فانه ابن ابنتها
أولاً ثم فكذلك أولاً لآية فهي مذكورة الأب وحصل الجواب بتصور السبعة بما اذا
كانت الحضنة غير الأم وهي أخته لآية فيوزان فقرج بين أخيه لآية (قوله
فان زال المانع ثبت الحق) فلوطقت المنكوحة ولو رجعا حننتها لآية لم تنقض
عقدتها ان رضى المطلق ذو النازل بدخول الولد له زوال المانع ومن ثم لو اسقطت
الحضنة عنها انقلبت لمن عليها فاذا رجعت عادتها شريح م ر (قوله ان افترق
أبواه) وهو جرى على الغالب سم على بجرحتي لو كانت الأم في نكاح الأب ولا تأنها
الأحياناً كان كالواحدة في التصريح وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجب ما نسا
من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل التهدي وفيه مانع تأمل شوري
(قوله وصحبا) أي الحضنة (قوله عندهم اختيار منهما) وظاهر كلامه تغيير الولد
وان أسقط أحدهما حقه قبل التغيير وهو كذلك خلافاً لما ورد في الروايات فلو امتنع
المتأخرين كقائه كنه الآخرة فان رجعت المنع منها أعيد التغيير وان امتنع أو صدما
مستحقان لها كجدة وحيدة خير بينهما والأجبر عليهما من طرزه تنقعه لآية من جهة
الكفالة شرح م ر (قوله خير غلاماً) وانما يدعى بالعلام المميز شرح م ر لكن قال في
المصباح للعلام الابن الصغير ثم قال الأزهرى وسعت العرب تقول للموحد بن يولد
ذكر اغلام فلم ينصوا الغلام المميز عن ش على م ويمكن أن يقال ما ذكره
اصطلاح شريحي مصباح أمر لنوى (قوله من الحواشي) أي الذكور والعصبات
أخذ من قوله بجماع المصوبة ع ش (قوله أو أنه) أي ابن كل من الاخ والم
(قوله كآب وأخت) أو ناله هدماً عند اجتماع الذكور والآن هدم الأب
على سائر الحواشي ومن جعلهم الأخ والخالة فالأب مقدم عليها ومقتضى ما هنا

(و) لا فاكحة غير آية)
وان رضى لآية ما شغولة عنه
بحق الزوج (الأمن لمحق
في حضنة) فيقدرته بقول
(ورضى) فلها الحضنة
وتصير بذلك أعم من قوله
الأخ وابن عمه وابن أخيه
(فان زال المانع) من رضى
وعدم رشد وعد الله وغير ذلك
عاذ كمر (ثبت الحق) بان زال
عنه المانع هذا كله في ولد
غير مميز (والميزان افترق
أبواه) من النكاح وصحبا
فان اختار أحدهما فهو عند
من اختار منها لآية على الله
عليه وسلم خير غلاماً بين
آية وأخته روى الترمذي
وحسنه والعلامة كالأعلام
(وخبر) الميز (بين أم)
وان علت (وحداد غيره من
الحواشي) كآخ أو عم أو أخته
كالأب بجماع المصوبة
(كآب) أي كخبر بين
أب (وأخت)

أن المضمون كان قبل التمييز عند الاخت أو الخلق أو غيره بعده من كان عندها
 وبين الأب وهذا لما أتى على الضيف القائل بتقديرها على الأب فليأت على ويرد
 ثم رأيت في سم ماضيه قال في الإرشاد وخير ميميين مسقة وأحق قال شارحه
 وهو بقدر أنه لا يصير بين الأب والاخت ولا بينه وبين الخالة قال وهو المحدث
 الموافق لما في الروضة وأصلها ولعل وجه الإفادة أن مرادها المسقة التي تلي الأب
 في الرتبة كأمته والاخت مؤخره عن أمته الأب وما في المتأخر من ترجيح التمييز
 بين الأب والاخت وبينه وبين الخالة فترجع على المرجوح وهو تقديرها على الأب
 قبل التمييز لكن م كالشارح ويمكن أن يصور رأي قوله كآب وأخت بما إذا كان عند
 الأب أو لا فإنه بعد التمييز يغير بينه وبين الاخت عند تقدير أمته الأب وكلام المتن
 شامل لهذا (قوله نصير أب) أي شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يصير بينها وبين
 الأب لأنها تدل بالأم سم مع أن الاخت لأب بمقدمة على الاخت لأم ح ل
 أي فلا يصح إخراجها فالأولى أن يقول كآب وأخت ويصنف قوله نصير أب وما
 عاله سم لا يمنع حقها وقد يجب بيان الاخت لأب مدلية به وهو موجود فكان
 مانعها والشقيقة تدل بيمتق الأب والام فاضربت جهة الأم وكذلك
 الاخت لأم فكان لكل منهما حق لقوتها بمجة الأم بخلاف التي للأب لاحق لها
 أصلا مع وجوده وعمل تقديم الاخت لأب على الاخت لأم عند تقدير الأب متأخر
 (قوله بالذكر) أي بالميرة الذكرو هو متعلق بقيد (قوله ولأب مثلا) أي أوهم منع أمي
 أي بشد له ذلك ع ش على م ووصفه إذا لم يمنع الأم زوجهما من زيارتها
 أو كانت خذرة والأقرب على الأب تمكينها من زيارتها اه سم لكن في شرح م
 خلافه في الخذرة (قوله وعدم البروز) عطف سبب على سبب (قوله والام أولى)
 وإن كانت خذرة كما في شرح م و (قوله ليس بصورة) مقتضاؤه ولو أمر دجلا ح ل
 (قوله عيادتها) قال م و إن مرضت الأم لم يتمكّن الأب تمكين الأنثى من تمريرها
 إن أحسن ذلك بخلافه في الذكر لا يلزمه تمكينها من ذلك وإن أحسنه (قوله
 لشدة الحاجة) وبقية أن جعل تمكينها من الخروج عند انتفاؤه بقة قوية والام
 يلزمه شرح م و بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك ع ش ويمرر هذا التقيد
 في صورتها وتمكينها من الخروج لزارة بالأم أو رشدي (قوله لا في كل يوم)
 إلا أن يكون متزاهرا قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الساوردي اه شرح م و
 وقد يتوقف في الفرق بين قربة المنزل وبين مدته فإن المسقة في حق البعيدة إنما
 هي على الأم فإذا اتصلت وأنت كل يوم لم يحصل لأبنت مسقة ع ش قال الرشدي

لنصير أب (أو خالة) كلام
 (وله بعد اختياره) لاحدهما
 (تقول لا تخ) وإن تكرر
 منه ذلك لاه قد يظهر له
 الأمر على خلاف مانع
 أو يتغير حال من اختاره قبل
 نعم أن قلب على الفطن أن سبب
 تكرره فله تميزه تركه عندهم
 يكون عنده قبل التمييز
 وتقول أو يغيره من الموحاشي
 أهم من قوله وكذا تخ أوهم
 لكن قيد في الروضة كأمها
 تبعا لحق التمييز في مسقة
 ابن الدم بالذكر والمحدث
 خلافاً وبه صرح الرواقي
 وغيره وإن كانت النسبة
 لا تنسب له كأم (ولأب)
 مثلا (إن اختير منع أمي)
 لا ذكر (زيارة أم تالف)
 الصيانة وعدم البروز والام
 أولى منها لخروج زيارتها
 بخلاف الذكر لا يمنع زيارتها
 لثلاثا يالف الفرق ولأه
 ليس بصورة فهو أولى منها
 بالخروج يخرج بزيارة الأم
 عيادتها فليس له المنع منها
 لشدة الحاجة إليها ولا يمنع
 أمارا زيارتها أي الذكر
 والآن (على العادة) كيوم
 في أيامه لا في كل يوم

ولا يجنبهم من دمه ولما يئنه واذا زارت لا تطيل المكت (وهي أولى بغيرها عند) لاشق واحد الى هذا ان
(رضي) به (والا فندما) ويعودها (٤٦٩) ويحترز في الحالين عن الخلقة بها (وان اختارها ذكركم عند هاليل

وهذه ثم ارا) ليعلم الامور
الدينة والدينية الى ما يليق
به لان ذلك من مصلاته (او)
اختارها (انتي فتعدها بيا)
الى اسلا ونهارا لانه سوله
الرمزي في حقها (وزورها
الاب على العادة) ولا يطلب
احضارها عنده (وان اختارها)
بميز اقوع) ينه او يكون عند
من حرجت فرقة منها اولم
يغير واحد منها (فالام اول)
لان الشاة لها ولها بغيره
وكلاشي فياذ كراشي (ولو
سافر احدهما) الى اراسفرا
(للقلة) كجم وبشارة وزمة
فواغم من قوله سرفاحة
(طاليم) اولي بالولد عتار كان
اولي حتى يعود المسافر فطر
السفر طالت مذته اولو
اراد كل منهما سفر حاجة فالام
اولي على المصارفي الزوضة
(اولما) اي لثقة (فالصبة)
من اب او غيره ولو غير محرم
اولي به من الام حفظا لتسبب
وتغايكون اولي به فيما اذا كان
هو المسافر (ان امن خوفا)
في طريقه وعصده والافالام
اولي وقد علم عامر انه لا سلم
مشاهدة تغيره محرم كابن هم

ثم يظهر ان وجهه النظر يعرف ان العرف ان قرب المنزل كالحار يتردد كثيرا
بغلاف يعبه (قوله ولا يجنبها) اي لا يجوز فحرم عليه ذلك وتدخله قهر اطيعه
ولما ان لا تكتفي بخارج لولا اليها في الباب ل (قوله في الحالين) اي القهر يرض
عندها وعنده (قوله على ما يليق به) اي بالولد ولما ترك الام واردي اتمليس
لا شرب طعم ولله منعة تزريه لان عليه رعاية حقه من شربنا اه شورى
(قوله فالام اولي) لومات قتالت اتمه اذ فقه في تربتي وقال الاب بل في تربتي كان
الحجاب الام على ما يحته الزكشي ويحت حران الحجاب الاب حل ومثله
وعليه حيث لم يرب عليه قتل محرم كان مات عند فته والاب في غير بلد عا ش
على مدر (قوله لان الحضانة لها) اي امالة (قوله احدها) اي احد من لها حق
في الحضانة (قوله سرفاجة) الفاهران الحجابة لا تبقي بل مثلها التزعة
وبعارة مدر فان اراده كل منها واختلافه فمصد او طرعا كان عند الام وان كان
سفرها اطول ويقصدها بعد اه اي لان السفر فيه مشاق والام اشفق عليه من
الاب (قوله فالقيم اولي) مالم يكن القيم الام وكان في مقامه معاهة او شاع
مصلحة كالمكون بعله القرآن او لم يفرقه واما سبلدا يقوم غيره فله فالاب احق
بذلك عن (قوله للصبة اولي) اي مقبلا كان ام سافرا اه وحل كون الصبة
اذا سافر اولي به اذا لم يكن هناك صبة اخر فقيم كان سافرا لالافا فاهم الجدة
او سافرا نجد وافاهم الاخ وسافر الاخ وافاهم القيم اولي به من السافر لوجود
الصبة الاخر عنده اه شمع مدر (فصل في مؤنة المهر لك وماذا كرمها) *
وهي الخارجة والماسب تقديم هذا الفصل على الحضانة لكن لما كانت الحضانة
شامة بالقرب قلدها عليها والمؤنة في الاقة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت
قوله السبكي وهذا يقتضي ان النفقة دور المؤنة شورى (قوله كفاية رقيقه) وان
كان مستحق النفقة بصوربة واجابة ارمه حتى القتل برة او نحوها ووجب نفقة
المرتد عنها دون نفقة القريب المرتدان المريب هالالا وهو موجود ثم مواساة
القريب والمهلد ايس من اصل المواساة جسر ل (قوله مؤنة) يجوز ان يكون
مرفوعا بل من كفاية او منصوبا على التبر او المال وقوله وغيره يجوز ان يكون
بالاروحة الثلاثة تأمل شورى اي عطف على كفاية او مؤنة وقوت اه (قوله لوما)
طهارة) سواء تسبب فيها السيد او لاله لا يملك به فارق الزوجية حيث فصل فيها
دين كون ماء الطهارة فيها او بسبب الروح قال شيخنا ابن مدر ونسبه له فتعدا ثلاثة

حذر امس لتلوة الحرمه بل اتمه راقه ١١٨ بحج كفته وقصا والامل على بته مثال (فصل)
في مونة المهر وما معها (عليه) اي المالك (كفاية رقيقه شير مكاتبه) مؤنة من قوت وادم وكسوت وواطهارة

وغير هاولو كان اعمى زمانا وامره اواخا لغير مسلم لما كان طعامه وكسوته ولا يكافى العمل ما لا يطبق وقاس
بما فيه فصره عما ذكره لا شيء عليه الكتاب ولو كانت قاعدة فلا بد له بالكتب واستتنا ومن زادنى واطلاق
الحقانية اولى من تقبده لما انقضى والسكوت (من غالب عادة ارقا البلد) من روضه ورويت وقطن وكتان وسوف
وغيره لغير الشافعي لما لم ينقته وكسوته بالعروف قال (٤٧٠) والعرف عند العرف لمنه يبلده ويراعى

بالاحاجة وجب دفعه ثانيا غاية الامر انه يأثم بتمده اتلافه طاب وله تأديبه
على ذلك سمع عن وكذلك لو أنف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان
تكرر ذلك منه عدا عن على مر (قوله وغيرها) كاحرة الطيب والحاجم
وفن الدواب شيئا (قوله وابقاء) كأن وجدوا كيدا للسيد في العمل الذي ابقى اليه
فله مطالبة بمؤنته ولو شترها بغير الامر الى قاضي المل الذي هو فيه ويعترض
على سب ذلك العبد شيئا لكن بقي الكلام في امه هل يبيحه الى ذلك حيث علم
ابقاءه اولا ليعمله على عود مسيده في نظر الاقرب اليه بأمره بالعود الى مسيده فان
أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى مسيده قرنا ع ش على م ر
(قول من غالب عادة الخ) أى الذى هو منهم ع ش (قوله ويراعى حال السيد) أى
وجوبا حل أى مع رعايت حال العبد ع ش (قوله وتفضل ذات الجمال) أى ندبا
كافى شرح مر وصله - ث كان جماله لا ذاتها والقول بالوجوب كاتقوله حل
وع ش محمول على ما اذا كان جماله لا ذاتها بان كانت من النوع العالمى كالخرج
كأثر ختم آخر عبارة مره لا منافاة بين القولين قال ع ش على مر وأما
ذوالمال فان كانت نفاسه لذاته كره تفضله على الخسيس وان كانت نفاه له كره
(قوله مما يقيم به) نعم يقبه فى أمر جليل يخشى من تنهيه بضمه ولو سبه لم يوقر به
من سوء ظن به وقوع فى عرصة عدم استعبابه حينئذ شرح مر (قوله والاولى أن
يجلسه معه) أى حيث لا روية تعلقه مر (قوله وروغ له لمة) أى قلبها فى الاسم
حل وقال شيخنا روع أى عينه له (قوله التهمة) جمع التون وسكون الهاء
الشبهة والحاجة فاموس (قوله وقوله على الله عليه وسلم الخ) هو اورد على قوله
من غالب عادة ارقا البلد شيئا أو على قوله ولو تسم بما فوق الملائق الخ كما بعده
كلام الرشيدى (قوله اخوانكم) أى فى الاسلام أو من جهة أنهم اولاد آدم
برماوى وفى رواية اخوانكم خولكم بغير انهاء والواو أى خدمكم (قوله علم
حاله) أى علمه وأنه يقتضى الارقاء فى الحديث وما ذكره ليرجع عما

حال السيد فى يساره
وليساره فليس على ما يحاله
من وبيع الجنس الثالب
وخسيسه وتفضل ذات الجمال
على غيرها فى المؤنة (فلا يكنى
ستره حرمه) له وان لم يتأخبر
أو برولان ذلك يصد فقيرا
وقوله (بلادنا) من زيادنى
ذكره التزالي وغيره
احترق من بلاد السودان
وليسوا حكا ما فى المطلب
(وسن أن بناوله مما يقيم به)
من طعام وكسوة للأمر بذلك
فى المحبة بن المحمول على
التدب كاسياق والاولى أن
يجلسه معه لا كل فان لم
يقبل روع له لمة تسلم مسدا
لا صغيرة تنير الشهوة ولا
تضيئ التهمة ولو كان السيد
يا كل وليس دون الملائق
به المعتاد غالبا يعملا ورواية
فليس له الاقتصار فى رقيقه
على ذلك بل يلزمه رعايته

الثالب ولو تسم بما فوق اللائق به تدب ان دفع اليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب كما علم هو
وقوله على الله عليه وسلم انما هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيدى حكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه من
طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعى رحمه الشافعى على التدب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملاصهم بمقاربة
أو على انه جواب سائل علم حاله فاجاب بما اقتضاه الحال (ونسقط) كفاية الرقيق (بعضى الزين)

فلا تصير دينا لا بما في مؤنة القريب بجماع ورحوب ماذكر بالكتابة (ويصح فاض فيها ماله) أو يؤجره أو امتنع منها
 ومن أزال ملكه عن الرقيق بعد أمره بملكها أو غاب كافي مؤنة القريب وكيفية ماله أن يبيع ماله أو يبيعه
 شيئا نسباً بقدر الحاجة فذلك وإن لم يبيع كعقار استدان عليه أن أن يجمع ما يسهل البيع أو لا يبيعه ثم يبيع أو أن
 منه ما يفي به لما في يديه أو يبيعه شيئا نسباً (٤٧١) من المشتقة على هذا يصل كلام من أطلق له يبيع بعد

الاستدانة فإن لم يمكن يبيع
 بضم ولا يبيعه وتذرت
 الاستدانة بجمع أو أجره
 (فان فقد) ماله (أمره) القاضي
 (بإيجاره) أو أزال ملكه (عنه)
 فهو يبيع أو اعتاق فإن لم
 يخل بآية القاضي أو أجره
 عليه فان تعذر فكفاه
 في بيت المال ثم على المسلمين
 فان اقتصر على أمره بأحد
 قدم الإيجار أو كالأمر
 بإيجاره من زائد وتعتبر
 بأزالته ملكه أهم من قوله
 يبيعه أو اعتاقه وأما أم الولد
 فبطلها كتكتسب وتكون
 نفسها فان تعذرت مؤنتها
 بالكسب فهي في بيت المال
 (وله) ما أدامته على ارضاع
 ولها) منه أو من غيره لان
 لبنها ومنافعها لا تخل في الحرمة
 (وكذا غيره) أي غير ولها
 (ان فضل) عنه لبنها لذلك ثم
 ان لم يكن ولها منه ولا حملها

هو فيه شيئاً هنري (قوله بجماع) وهو اقراض القاضي (قوله أو يؤجره) أو
 للتوزيع لا للتبديل وكذا في جميع ما يأتي لا يبيع على القاضي أن يراعي ما فيه إلا
 حفظ المال بـش وبعبارة شرح هر وقصر به أن الحاكم يؤجر جزءاً من ماله بقدر
 الحاجة أو جمعه ان احتجج إليه أو تمردوا بجماع الجزء فان تعذر إيجارها بـع جزءاً منه
 بقدر الحاجة أو كله ان احتجج إليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجر عليه أما هو
 فيتعين فعل الا حظه لمن يبيع الفن أو بإيجاره أو يبيع مال آخر أو الاقراض انتهت
 (قوله بعد أمره) الظاهر أنه تنازعه كل من يبيع وامتنع وقوله أو غاب عطف على
 امتنع شيئاً (قوله وكيفيته) أي كيفية ماذكر من البيع والإيجار (قوله لما في
 يبيعه الخ) وتقدم أن هذا هو الذي روجه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب
 وضعفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة ح ل (قوله ولا يبيعه)
 أي بضنه (قوله فان لم يخل) ما اقتضاه كلامهم أنه يغير بين البيع والإجارة
 ينبغي جمعه على ما إذا استوت مصطنع ما في نظره والأوجب فعل الاصطلاح منهما سر ل
 (قوله فكفاه في بيت المال) ثم على المسلمين وظاهر كلامهم أنه ينفع عليه من
 بيت المال أو من المسلمين بمصارفه وظاهر أن كان السيد فقيراً محتاجاً إلى خدمته
 الضرورية لا فيبغي أن يكون ذلك قرضاً شرح هر (قوله وأما أم الولد) مقابل
 لمخوف في علم من قوله أو أزال ملكه أي عمل كونه يأمر بالأزالة ان كان الرقيق قبل
 الأزالة كما يفهم ذلك من شرح هر (قوله أو من غيره) بأن كل حمل كالمهر زوج
 أو من ذى (قوله لذلك) أي لان لبنها الخ (قوله نعم) الخ استدل على قوله وكذا
 غيره ان فضل عنه لبنها أو أخذته تسيّد الولد المضاف إليه في قوله غيره بكونه من
 السيد أو ملكه (قوله ان لم يكن ولها منه) بأن كان من شبهة أو وصية به
 (قوله على والده) أي ان كان حراً أباً أو أمها تنص بشبهة بطلها زوجته الحرمة
 وقوله أو مال له أي ان كان رقيقاً أباً أو وصية به (قوله ان لم يضر) راجع للصورتين
 (قوله وليس لها استقلال بضم) أي قبل الحلين ويصدها وقوله ولا ارضاع أي

فإنه ان رضعها من شاء ان لم يضر عن هذا الولد لبنها لان ارضاعه على والده أو مال له (وله) إيجارها (على قطعه
 قبل) مضى (حوين) وعلى (ارضاعه) بعد ما ان لم يضر أي القطع والأرضاع لأنه في الأولى قدر بد انتعجها وهي
 ملكه ولا ضرر في ذلك توفي الثانية لبنها ومنافعها ولا ضرر ان حصل ضرر ولها وللا لة أو لمسا فلا إيجار وليس لها
 استقلال بضم ولا ارضاع إلا حق لها في التربة وقول ان لم يضر أعظم من قوله في الأولى ان لم يضر وفي الثانية ان لم يضر

(والمحقق في ترتيبه قدس لاحدهما فطمه قبل) مضى (حولن ولا) ارضاعه بعدهما الا تراعى بلا ضرر) لان لكل منهما حقان الترتيب عليها النقص عن الحولين والزيادة عليها اذ لم ينضروهما الولد والام او أحدهما وقول بلا ضرر من فساد في ارضاعه على الارضاع وأعم من تقديمه بالولد فيما اذا تراعى على القطع وعلى عاذ كان لكل منهما فطمه بعدهما بغير رضاء الا تخرج من الاضرار بذلك لا يهتد الرضاع (٤٧٢) التام (ولا يكلف مجازته) من آدمي

بعد الحولين أي يحرم عليها ذلك الامانة وجود والا فبأن الحاك اذ وجد والا طما الاستقلال مع المصلحة برماوي (قوله ليس لاحدهما) أي الاوين الحزين وبقية الحرق خیرهما عن له المصانة عند تقديمها في ذلك شرح م (قوله ولا ارضاعه بعدهما) لكن بين عدم ارضاعه بعد الحولين اقتضاها على ما ورد الا لمصلحة تشرح م (قوله الا تراعى) فان ترفع أحجب الهادي لتام الحولين الا اذا كان الطعام قبلها ما أطلع الولد فيجب طمالة كلفه عند جعل الام او مرضها ولم يوجد غيرها شرح م (قوله وعلى عاذكر) أي قوله قبل حولين (قوله لا تضرب بذلك) أي فلو فرض اضرار الفطم له لضعف خلقته اول شدة حراو برذل الاب بذلك اجرة الرضاع بعدهما حتى يمتد أي يكفي بالطعام ويحمي الام على ارضاعه بالاحزان لم يوجد غيرها له زى وعش (قوله انه ان يكلفه الخ) أي حسب لم يرتب على ذلك ضرر لا يحتمل حادثا على وعش على م (قوله وله مخارجة رقيقة) أي بشرط أن يصح قصره لنفسه لو كان حرا م (قوله وأمر اهله) أي ساداته أن يخففوا عنه أي قد أقروا عليها وهو لا يقر على باطل ح ل وروى البيهقي ان الزبير كان له ألف عبد يزارهم ويصنف بجرأهم زى ومع ذلك يفت تركه خسين ألف درهم ومائتي ألف درهم (قوله مقدم معاونة) أي لا بدقها من الايجاب والقبول كمنار جئت كل يوم سلا كنذا جبر وكنايتها كبادلتك من كسبت بكذا أو غيره وشرح م (قوله) ما ترتز من جهة السيد أصنافا خلافا للكتابة لان الكتابة تؤدى الى التيق فانزمتها من جهة السيد ثلاثا تطل فأنه يتأخلفا مخارجة لا تؤذله م (قوله) مطلقا (قوله) وهي ضرب خراج (فه) استخدام لان المخارجة هي خدم بمعنى المقدور اعادة عليها الضمير بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من اضافة الصفة للموصوف أي خراج مضروب وبعبارة التهاج وهي خراج الخ (قوله وعليه كفارة دوايه) وان وصلت الى حد الزمانة الماسة من الانتفاع بوجهه والواجب عطفها ووسهيا حتى تصل لاؤل الشعب والري ووز غايتها ولا يجوز ضررها الا بقدر الحاجة كما في شرح م ومنزل الضرب النفس حيث ما يتبدل له فيعوز بقدر الحاجة ع (قوله بخلاف

او غيره (ملا يطبقه) القبر السابق وليس له أن يكلفه عملا على ان يديم بقدره عليه يوما أو يومين أو ثلاثة ثم يجوز له ان يكلفه الاعمال المشاقة بعض الاوقات وبه صرح الرافعي وتبصرى بمملوكة أعم من تبصره برقيقه (وله) مخارجة رقيقة (على ما يمتثل له) كسبه المباح الفاضل عن مؤنة ان حصلت من كسبه تدبر الصالحين اذ على الله عليه وسلم أعنى أباطية لا جبهه ما عير أو صا من غير وأمر اهله أن يخففوا عنه من خراجها (تراض) فليس لاحدهما اجبار الا شرعيا لا تساهل معاوضة فاعتبر فيها التراضي كالصكابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤذيه) من كسبه (كل يوم أو نحو) كاسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقول

ضرب مع معلوم من ز يادى وقول أو نحو أعم من قوله أو اسبوع (وعليه كفارة دوايه الخمرية) بطلها غير وسبقها أو نخلها الخمرى وورد الماء ان الفت ذلك لحرمة الروح بخلاف غير الخمرية كالنفاق وتبصرى عاذكر أعم من قوله على دوايه وسبقها والتدبير الخمرية من ز يادى (فان امتنع) من ذلك (ولم يبال) آخر (أجر على كفارة اذ انكفك) هي أعم من قوله يسع (أدفع ما كول) منها صون لها عن التلف (فان امتنع) من ذلك فصل الحاكم م (راه) منه ويقتضيه الحال وهذا مع تولى ولعمال من ز يادى فان لم يكن له مال أخرج على أحد الاخيرين أو الأحياء فان امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فان تعذر فكما يتها في بيت المال ثم على المصلحتين

(ولا يجلب) من لبنها (ما يضر) ها (أو) ولدها (٤٧٣) وإنما يجلب ما يخل عنه وقولي بضر أعني من قوله يضر

ولدها (والأرواح له كقناة
ودار لتجيب عمارته) لا تنفاه
حرمة الروح ولأن ذلك من
جدة قيمة المال وهي ليست
براحة وهذا بالنسبة لحق
أنه تعالى فلا تاني وجوب
ذلك في حق غيره كالأوقاف
وقال المحمود عليه وأما التجب
العمارة لا يكره تركها إلا إذا
أدى إلى الخراب فيكسره
ويذكره ترك سقي الزرع
والشجر عند لا مكان لما فيه
من إضاعة المال كذا علمه
الشيخان قال الاستوى
وقضته عدم جرم إضاعة
المال لكنهم اصرحوا في مواضع
بضرهما كقائه المتاع في البحر
بلا خوف فاصوب أن يقال
بضرهما أن كان سببها أعمالا
كلقائه المتاع في البحر وعدم
تضرعها أن كان سببها ترك
أعمال لأنها قد تنشق عليه
ووضه ترك سقي الأشجار
المرهونة بتوافق المأقرين
فنهانز خلافا لرواياتي
* (كتاب الجنائيات) *

الشهادة الجنائية بالبراءة وبغيره
كسهر ومثقل فهي أهم من
تصوير الجرح والاصل فيها
آيات كتابية وأهلها الذين آمنوا

غير المحترمة) أي بخلاف دوابه غير المحترمة وانظر حيث قدمنا هذه الأضافة
لا يقال مفادها الاختصاص لا تناول القواسق لا كتبت عليها بل لا حد بكت
ولا باختصاص تأمل شوبري ويمكن أن يقال الإضافة تأتي لأدنى ملاسة وما هنا
كذلك قال الأذري والظاهر أنه يجب عليه أن يلبس الخليل والبقال والحمير
ما يقبض من الحر والبرد الشديد من إذا كان ذلك يضر حاضرنا اعتبارا بكسوة
الرفيق ولم أر فيه نصا شرح م (قوله ولا يجلب ما يضر) أي يحرم عليه ذلك لأنه
غذاؤه كافي ولذا لا مبال في حال الإصحاب لو كان لبنا دون غذاؤه وجب عليه تكميل
غذاؤه عن (قوله لا تجيب عمارته) ولا تتركه العساة لحاجة وإن طالت الأخبار
الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد لكنه قد يحمل على من فصله
القبلاء والتفاخر على الناس شرح م (قوله وهذا) أي عدم الوجوب بالنسبة
لحق الله تعالى بمعنى أنه إذا نظر لحق الله في هذه المسألة علم أنه لا يوجب على المالك
عمارة ملكه (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) قال ابن السامري مسألة ترك
سقي الأشجار موزنها أن يكون لها غمرة تقي بمؤنة سقيها والأفلا كراهة قطعاً ومحل
أصحاب الم يمكن ترك السقي لغرض تنشيف الشجر لاجل قطعها بآبناء ونحوه ولا
فلا يكره حيث ذكرنا كافي شرح م (قوله وقضته) أي قضية جعل إضاعة المال تلبساً
للكراهة (قوله فالصواب أن يقال الخ) معتمد ع (قوله لأنها قد تنشق) أي
فيكون له في تركها شبهة قال ح ل وإن تخلفت المشقة كتركه تناول ديناره على
طرف شوبه اه

* (كتاب الجنائيات) *

(قوله كسرو ومثقل) أي ومنه الطعام والشراب (قوله فهي أهم الخ) نظريته بأن
الجنائية تشمل الحرق والغصب لأنها جناية على المال وقد قال المراد الجنائية على
البدن كما يشير إلى ذلك قوله هي أي الجنائية على البدن ح ل (قوله والاصل فيها)
أي في حكمها المرتب عليها وهو وجوب القصاص وجوب الله للمعلوم آية ومن
قتل مؤمناً خطأ (قوله لا يجل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا تاني وجوب القتل
بأحدى الثلاث الآتية لأن الجائر يصدق الواجب كذا في شرح الأربعين وظاهره
أن الحلال لا يصدق الواجب إلا إذا أول الجائر شوبري (قوله مسلم) قال
الطبي حقة مقيدة لأمر أو يشهد مع ما بعده صفة ثانية صفة للتوضيح والبيان
أحوال جى به مقيد للموصوف مع صفة أشعاراً بأن الشهادة هي الصمدة
في حقن الدم وقوله العا راق صفة مؤكدة للتارك والمراد بالجماعة جماعة

كعب عليكم القصاص وأخبار ١١٩ يح ث خبره هيجين لا يحمل دم امرئ لم يشهد أن لا لله إلا الله
وإني رسول الله

المسلمين قال تارك له منه هو المارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لأن التارك
 له منه قد لا يمارى الجماعة كالمروى والنصارى إذا أسلم فهو تارك له بغير
 مارق بل هو موافق لهم داخل فيهم والمحمل على التأسيس أولى من المحمل على
 التأكيدي شوبرى وهو بعيد لا يفرض الحديث في المسلم فلا يشمل غيره (قوله
 الاباحى ثلاث برودة تارك الصلاة بعد أمر الامام بقتله مع أنه ليس واحدا
 منها جواب البرماوى في شرح البارى بأن القتل بترك الصلاة إنما هو لأن تاركها
 تارك للدين الذى هو الاسلام أى الاحمال اه وهو موهوم وقوله مسلم فيه تفصيل وهو
 انه ان كان ذنبيا أو ساهرا فكذلك وان كان حيا فيلزمه أو يقال انما يقيد
 لاجل الاستثناء لأن النكتين والمعاهدتين يجوز قتلهم بغير هذه الثلاثة كقتل عهد
 والانتفاع من آداء الجزية وهذا أولى اه وهو مستثنى من عذوف أى لا يهل دم
 امرئ الخ فيقتل من الحال الاباحى ثلاث (قوله الذيب الزانى الخ) أى ذاك الذيب
 وقتل النفس بذل النفس وترك التارك له فكون القتل بدلا عن النفس المقولة
 سبب في حله وإن كان هو مبيحا من الجناية وانما قلنا ذلك لأن المراد في الحديث بيان
 الاسباب الموجبة لمل القتل وقتل القاتل سبب عن جنايته لاسبب وقوله التارك
 له منه أى كاله أو سبه فبمثل الباغي والعاصي أيضا (قوله ثلاثة) أى ثلاثة أنواع
 فمن ثم لحقه التاء أو قال إذا حلف المصدوع وذات التاء وحذفها ع (قوله
 من الآدميين) انما قيدهم لانهم على التفصيل الآتى أما غيرهم كالهيبة فمضمون
 مطلقا ولا تدخلها الاقسام الآتية اه ع وشيخ الجبل أيضا فلا ضمان فيهم
 مطلقا لا لم يثبت عن الشارع فيهم شيء ولا عدم السلم بالعكس كما أنه لو علمت خطاها
 اطلاقا لم يقتل به وقتل في الدرس عن شيخنا الشوبرى انه لا يقتل بغير اجماع اه
 ع على ما مر وقيل ان كان على صورة الآدمي يقتل به والا فلا اه ع (قوله
 فخطا) منه ما لورى انما تالنه شعيرة وما لورى الى مهدد فمقتل الامامية متبذلا
 لطروطة أو العصمة منزلة طرواحية من لم يقصد فادفع ما يقال ان تصرف
 الشارع فخطا بقوله لا لم يقصد من وقت الجناية عليه فخطا غير صادق على
 هذين فيكون غير جامع وحاصل الدفع انه نزل حلف التل في مختلف الشخص ونزل
 في الثاني تبدل الصفة منزلة تبدل الذات اه ولم يميز في الخطا حكم الاكتم
 فكونها احتمل قالوا أولى حل (قوله أولى من قوله الخ) لا يصدق بوجود قصد من
 وقتبته الجناية مع عدم قصد القتل وهو محال اذ يلزم من قصد قصد القتل فقد
 قصد من وقع الجناية به وصدق ايضا بما اذا قصد واحدا منهما من جماعة روى

الاباحى ثلاث الذيب
 الزانى والنفس بالنفس
 والتارك له منه المارق
 للجماعة (هى) أى الجناية
 على البدن سواء كانت
 مرمقة لفروح أم غير مرمقة
 من قطع ونحو ثلاثة (عد
 وشبهه ونحو لاه) أى الجاني
 (ان لم يقصد عين من وقت
 أى الجناية (هـ) بأن لم يقصد
 القتل كان نال موقع على
 غيره أو قصد به قصد عين
 شخص فاسباب غير من
 الآدميين (فخطا) وتفسيرى
 بذلك أولى من قوله ان فقد

قصد أحدهما خطأ إلى آخره (أو قصدهما) أي حين من وقت الجناية به (بما يتلف غالباً) أي ما سكر أولاً (أو قصد أو غيره)
 أي أو بما يتلف غير غالب بأن قصدها (١٧٥) بما يتلف نادراً كقوله أجرة غيره فقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالباً

ولا نادراً كضرب غيره متوال
 في غير مقتل وشدة ضرر أو برد
 بسوط أو عصي خفيفتين
 لمن يمتثل للضرب به (فتجبه)
 أي شبهه عدو يسمى أيضاً
 خصاً بعدد خطأ وخطأ شبه
 عمل ولا قود إلا في عمد بعيد
 زده بقولي (ظلم) أي من
 حيث الاتفاق بخلاف غير
 الظلم كالقود بخلاف الظلم
 لأن تلك المنفعة بأن عدل
 عن الطريق المستحق
 في الاتفاق كان استحق خز
 وقته فعدوا قصد خصين
 وذلك (كقوله أجرة غيره)
 كدماغ وجين وحلق وناصرة
 فأنه خطر الموضع وشدة
 تأثره (أو) قرعها (بغيره) أي
 بغيره يقتل كالبهائم (وتألم
 حتى مات) الظهور أثر الجناية
 ورساها إلى الملاك (فأن لم
 يظهر أثره وماتت سالفة
 عمد) لا تلازم لا يقتل غالباً
 واختصاصه على التألم كان
 كإحصائه التوروي في شرح
 الوسيط فلا حاجة إلى كرات التورود
 معه كإحصائه في الأصل (ولا
 أثره) أي لقرعها (فبما لا يؤلم
 كجلدة عقب) فلا يصح عبوته
 عنده قود ولا عين لجلدائه

الهم والمصرح به في كلام الشافعي أن ذلك شبه عمد وحديثه شكل اعتبار قصد
 العين في شبه العمد حل (قوله قصد أحدهما) أي للفعل والعين) قوله أو قصد أحدهما
 الخ) ولا يتبع القصدان يعرف أنه إنسان غلوي نضاً اعتدته وقته وكان إنساناً
 لم يكن عدواً على الصحيح بل خطأ سراً وفيه في شرح عمد (قوله أو بما يتلف) غالباً لا
 بالنظر لبعض المال كقر ذاب في القتل (قوله قصد) بونه ما هو في جوار قصد أمانة
 أي واحد منهم فأصاب واحد منهم لأن شكل شخص منهم مقصود لجلدائه بخلاف
 ما لو قصد واحد منهم فإنه شبه عمد كما تقدم حل أي لأن الحكم في الأول على كل
 مرد وفي الثاني على المأهبة مع قطع النظر عن الأفراد (قوله بأن قصد أحدهما الخ)
 الصحيح أنه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافاً للشراح (قوله أو بما يتلف
 غير غالب) علم منه أن غير منصوبة عقاباً على غالباً وهو ظاهر أجزائها وبهم دخول
 قصد بما لا يتلف أصلاً ونهشه عمداً السالبة تصديق في الموضوع لكن القسام
 يدفع هذا الإهام فيعوضها أيضاً شوري (قوله ولم يظهر أثره) أي ومات سالفاً
 أخذ من كلامه بعد (قوله كضرب غيره متوال) عبارة شرح ٣٥ ومن شبه
 العمد الضرب بسوط أو عصي خفيفتين بلاتزال ولم يكن يمتثل ولم يكن يمكن بدن
 المضروب تصحاً ولم يمتثل بضرر أو برد أو ضرراً لا قصد كالبهائم فقتل وتألم حتى
 مات لصدق حديثه عليه (قوله وذلك) أي العمد الذي يقتل غالباً (قوله كقوله أجرة
 المراد بها أجرة الخياط وأما السالبة التي يضام بها الظروف فهي مما يقتل غالباً
 أي ذى (قوله يمتثل) أي في بدن هزم أو ضعف أو ضعفاً أو كبيراً وهو مسمومة شرح
 م وروقه وهو مسمومة بقيد الكبير فقط كافي عيش والرشيد (قوله وناصرة)
 هي ما بين رأس الرودك وأخر من على الجانب ومثلها النضر والكتف فاموس (قوله
 فأنه) الضرورة ليست بشرط كافي شرح الروض (قوله أن لم يظهر أثره) أي وكان
 قد قرعها فبما لا يؤلم أخذ من كلامه بعد على أنه كان لا يتنبأ أن يدخله في التألم
 لكن لما كان ظهور الأثر لا زماً لقتل غيره به تدبر (قوله ومات سالفاً) أي أو بعد من
 يسرع فأنه يظهر شوري فإن مات بعد مدة طويلة فهدر حل (قوله لأن مثله)
 لا يقتل غالباً بؤخنته أنه لو كان في بدن لم يوفل وبما القصاص كأنه لا يفتل عن
 القصاص وأقرامه لا ما تقسمه إليه بل غالباً شوري قوله كجلدة عقب (ما لم يمتلخ
 في القرعها قال الجلال الحلبي ولم يتألم حل والاقية القود شرب (قوله كن
 ضرب يمتل) كان الأولى أن يقول ونرج بما يتلف غالباً وغير غالب ما هو فيه بقلم
 الخ حل (قوله ولو نزع طعام الخ) خرج بتمعه ما لو أخذ طعامه أو شرابه أو نوبه

أي يتبعه والموت عقبه موافقة قدره فهو كن ضرب بقلم أو ألقى عليه نرقة فأت (ولو نزع طعاماً أو شراباً أو نوباً من
 قوله وإن شرابه) (وطالباً) (حتى مات)

فإن جوعاً أو عطشاً أو برذاً فإن أمكنه تمصيل الطعام أو الشراب أو التوب
 بعمل قريب فهو لاه المالك نفسه وإن لم يمكنه تمصيل ذلك لطول الساعة أو زمانه
 ففيه القدر شرح الرض ولو حبسه ولم يمكنه شيئاً ترك الأكل خوفاً أو حياءً أو الطعام
 عنده فمات جوعاً أو عطشاً أو خفاً أو غير ذلك فلا ضمان وماد كرهو
 في عبوس حر فإن كان عبداً ومات في الحبس فمن بوضع اليد عليه ومسألة الحبس
 أي المنع من السبب فالأولى ذكرها بعد قوله ويجب قود بسبب زي (قوله)
 فإن مضت مدة الخ ضبط الأطباء الجوع المالك غالباً باثنين وسبعين ساعة متصلة
 ولا رد مواصلة ابن الري خمسة عشر يوماً لأنها كرامة شورية (قوله وإن سبق الخ)
 أي وكان إذا انضم إلى مدة الحبس يكون للجمع مؤثر في الملاك غالباً كما يفهمه المقام
 شورية (قوله فصد) فإن عفا وجب نصف دية مدح ل لأن الملاك حصل به
 وبما قبله كما قال السارح بعد حل وظاهره ولو كان الماضي أكثر أو أقل (قوله)
 لما مر) وهو ظهور قصد الملاك له (قوله وهذا مرد الأصل) أي شبه العبد لا قوله
 نصف دية كما يعلم من كلام الأصل (قوله ويجب قود بسبب) لأنه من أفراد العبد
 وحيث يكون السبب داخل تحت قوله بما سلف غالباً فكان الأولى أن يقول عفا
 على قوله كقرزاً برأوة بسبب في ثلاث كان منه الطعام أو الشراب أو كرهه على
 قتل غيره أو ضيقه بسموم والسبب إما محسوس كإرادته أو ما عرف في تقديم الطعام
 المسموم إلى الضيف وأما شرعي كشهادة الزور واعلم أن الفعل الذي لم يدخل
 في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشروط لأنه أن يترقى الزهوق وحصل بدون
 واسطة فالباشرة وإن أترقى حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وإن لم يؤثر
 في الزهوق ولا في الحصول فالشروط أول كحز الرقية والعدو والجراحات المتساوية
 والثاني كالأكرام والثالث كحفر البئر ثم اجتمع السبب والمباشرة فتدنيظ
 الثاني كالتقدم الألقام شائق وقد ينسب الأول كالشهادة وقد يدلان كالسكر
 والسكره شورية وعبادة م وبالمباشرة ما أترقى التلب وحصله والسبب ما أترقه
 فقط ولا يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل
 إتلف عنده بغيره من توقف تأثير ذلك القبر عليه كالحفر مع الترقى فإن المغوف هو
 التصلب جهته والحصل هو الترقى فيه التوقف على الحفر ومن ثم يجب به قود مطلقاً
 اه (قوله بأن قال أقتل هذا) أي أشاؤ لا دعي عليه فوجهل كونه آدمياً وعمله
 المكروه المقتضى خصص القود به كما يعلم من كلامه إلا تقي في قوله ما قود على
 العالم وقياس ما سبأ في وجوب نصف دية الخطأ على عاقبة السكر (قوله)

(فإن مضت مدة يموت مثله)
 فيها غالباً جوعاً أو عطشاً
 بعد ظهور قصد الإهلاك
 به وتختلف المدة باختلاف
 حال المنوع قوة وضعفاً
 والزمن حر أو برد افتقار الماء
 في الحر ليس كقوى البرد
 (والأ) أي وإن لم تكن المدة
 المدكورة (فإن لم يسبق)
 منعه (ذلك) أي جوعاً أو
 عطشاً (فشبهه عد) لأنه لا
 يقتل غالباً (وإن سبق وعمله)
 السارح (فعمد) لما مر (والأ)
 بأن لم يعلمه (فصنف دية
 شبهه) أي شبه المملوك
 الملاك حصل به وبما قبل
 وهذا مرد الأصل بقوله والأ
 فلا أي فليس بعد (ويجب
 قود) أي قصاص (بسبب)
 كالمباشرة وهي ذلك قوداً
 لا تهم وقد وردت الجاني بمجمل
 وغيره قاله الأزهري (فبب)
 على مكروه بكسر الراء بغير
 حق بأن قال أقتل هذا والأ
 قتلت مقتله

وان ظنه المكره الخ) ويجب على قاتله المكره نصف دية الخطأ على المعتد
 زى والحاصل ان المكره والمكره اما ان يكونا على ان المقتول آدمى او جاهلين
 بذلك او الاثر لا علم لهما الثاني جاهلا او المصنوع فيجب القود على كل منهما
 في الصورة الاولى وتجب الدية على قاتلهما في الثانية ويجب القود على المكره
 بكسر الراء وحذف الثالثة وعلى عاقلة للمكره قصها نصف الدية والراصة بعكس
 الثالثة (قوله لانه) أى المكره قتله بما يقصده الملاك وهو الاضرار لان
 الاكرام صير المكره لانه يقتل عرش فكأنه عرش يملك وكان المكره مستقلا
 بالقتل فمن وجب عليه القود ولا يقال انه شرى يملك محلى اذا كان المكره جاهلا
 بأنه آدمى حتى يمتنع عليه القود (قوله لانه المكره) أى مع الجهل وكان قياسه
 أن لا يجب نصف الدية على قاتله مع أن المعتد وجوبه على محلى القود كل وجه
 وأما مع العلم فهو شرى يملك كما ساقى ح ل (قوله لان عد الصبي عمد) الاولى اسقاطه
 لانا وان ظننا انه خطأ فهو لعمركه فوجوب القصص على المكره لا يتبدل
 بكون عمد عددا وقد نبه جرح على ذلك وحيثئذ أى حين اذا كان عمد عددا يجب نصف
 الدية في مال الصبي مختلفة وفي مال جهله يجب على قاتله نصف دية خطأ ح ل
 وعجالة شرح م ر لان عمد الصبي عمد هو وان ظهر فان كنا خطأ فلا قصاص لانه
 شرى يملك محلى أما الصبي فلا قصاص عليه لا تنفاه تكلفيه اه (قوله فلا قود) أى
 على المكره لان القتل حصل منهما قال ح ل ويجب نصف الدية أى دية العمد على
 المكره أى ان كان القاتل مجزأ فان كان غير مجزأ فعلى مكره القود لا تنفاه اختياره
 اه زى فكان ان المكره قتل نفسه وتجب الكفارة على القاتل (قوله لا تضاد
 المأمور الخ) قال بعضهم قصصه انه لو قال اقطع يدك اليمنى والاقطعت اليسرى
 كان اكرام العمد الاضداد ح ل (قوله ويشبه) أى ينفي وهو المعتد (قوله تنذبا)
 كأن قال اقطع يدك ارباعا ش (قوله فلا قود على المكره) أى ولا دية ولا كفارة
 (قوله لانه لا يقصد المكره) أى وان كان بمن يزل منه على مثلها غالبا ح ل (قوله بل هو
 شبه عمد) هنا يحالفتما تقدم في تعريف شبه العمد لانه تقدم أن شبه العمد أن
 يكون بما لا يقتل غالبا الآن قال ذلك في الآية وهو ذاق السبب ح ل (قوله ان
 كانت الخ) ليس بقيد وانما هو تيد بجرى ان القول بوجوب القصص مظهره
 شبه عمد مطلقا ش (قوله ويجب على مكره) قيد البخوى وجوب القود
 عليه بما لا ينفذ ان الاضرار من القود لا يقتل جزأ لان القصص يستقط
 بالشبهة زى (قوله لان الاكرام يولد الخ) هذا التعليل لوجوب القود على المكره

وان ظنه المكره يقتلها
 صيدا وكان رافعا لانه قتله
 بما يقصده الملاك غالبا
 فأشبهه ما لو رماه بسهم فقتله
 ولا يؤثر فيه جهل المكره
 لانه آفة مكره ولا صبا لان
 عمد الصبي عمد لان اكرامه
 على قتل نفسه) بأن قال
 اقتل نفسك ولا تقتلك
 فقتلها فلا قود لان ذلك ليس
 باكرامية قلة لاتحاد المأمور
 به والخوف به فكأنه
 اختاره قال في الشرح المغير
 ويشبه أن يقال لو هدده
 بقتل شخصين فهدى بشدهما
 أن ليرقت نفسه كأن اكرامها
 (أو) على (قتل زيد او عمرو)
 فقتلها أو أحدهما فلا قود
 على المكره وإن كان آثما
 لان ذلك ليس اكرامها
 حقيقة فالمأمور يختار القتل
 فطية القود (أو) على (معمود
 شجرة فزلق ومات) فلا قود
 لانه لا يقصده القتل غالبا
 بل هو شبه عمدان كانت بما
 يزل على مثلها غالبا والا
 فقتل (و) يجب (على مكره)
 فقتل الرء أيضا لان الاكرام
 يولد اذية القتل في المكره
 غالبا ليدفع الملاك عن نفسه

وقد أثره بالبقاء فيها مشربكان ١٢٠ يجب في القتل (لان قال) شخص لا يجر (اقتل) سواء

وعلى المكرهون كان على الأول سابقاؤه لتبطل لوجوبه على المكره بغير الرأى
 وآخره وهو قوله وقد أثرها بالبقاء لتبطل لوجوبه على المكره وبطلان كونه تبطلا
 لما قول النسخ فهاشتر مكان في القتل فاندفع قول غير هذا التبطل غفلة عن المدعى
 لأن المدعى وجوب القود على المكره وهذا التبطل مناسب لوجوبه على المكره اه
 (قوله لام) على هذا يكون قوله الآن الخ استثناء منقطعاً لانه لا اكرام حيث
 (قوله فلاقود) فلو عدل عن قتله الى قطع طرفه فبات ضمنه ومناعة ابن الروعة
 في ذلك بأن الاذن في اتلاف البصير اذن في اتلاف البصير فلا ضمان مردودة
 بأن الاذن في اتلاف الجمل اذن في اتلاف البصير فلا ضمان مردودة بأن الاذن في
 اتلاف الجمل اذن في اتلاف البصير في ضمنه الاستقلال وارضاء أى الضمان م
 كما افاده سموع ش (قوله بل هو مدر) أى لا قود فيه ولا دية ولكن فيه كفارة
 ع ش (قوله أو اكرهه على رى حيد) يثنى أن يكون معطوفاً على مجموع قوله لان
 اكرهه على قتل نفسه وعلى قوله لان قال اقلنى أى فهو مستثنى من وجوب القود
 على كل من المكره والمكره (قوله فلاقود على واحد منهما) وأما الدية فتبطل
 كل نصف دية خطاع ش (قوله فان وجبت دية) هو راجع لاصل المسئلة
 اعنى قوله غيب على مكره ومكره (قوله فلاقود على العبد) وعلى الحر نصف
 قيمته (قوله فلاقود على المكاف) وعلى الآخر نصف دية محمد ع ش فرع لو ارضينا
 يستحق له ماء فوق في الماء ومات فان كان عيماً استعمل في مثل ذلك هددوا لاضنه
 عاقلة الأتوم ر (قوله فلاقود على العالم) لأن الظان أنه مكره لاه مع العلم بؤثر
 نفسه فهو شرك ومع عدم العلم لا اثار فهو لا وعلى عاقلة الظان نصف دية خطا
 لافرق بين أن يكون العالم للمكره بالسكر والظان للمكره بالقتل أو عكسه حل (قوله
 ويجب) أى القود على من ينفى مجموع وهذا من السبب العرفي ودرس السم
 في طعام غير الميز كصيفه بالسموم س ل (قوله بقيد زته الخ) لم يبين محترمه ولعله
 عدم القود بل دية شبه العمد في الميز وغيره فلا يرجع ع ش فعلى هذا الضمير
 في قول المتن أن نصف راجع للسموم من حيث هو لا بقيد كونه قتل غالباً وهذا
 القيد لا محترمه الا في غير الميزاء (قوله بقتل غالباً) ولا يثبت العلم بكون السموم
 يقتل غالباً ز (قوله سوله قال الخ) صحت ما عبر كثير من مع فرض الكلام
 في غير الميز وهو عجب ما لا تعقل مخالفة غير الميز فهو ذلك ولا تروهم أحديهم فرفا
 بين القول وعدمه محرو وجه ما قاله الشارح انه في حالة القول فيه تنفير من
 التناول بخلافه حاله عدم القول فان فيه اغراء له على التناول زى وفيه شى عوين تم

قال معه والاقتل اولاً
 فلاقود بل هو مدر ولا اذن له
 في القتل (أو اكرهه على
 رى حيداً صاحب رجلان)
 فلاقود على واحد منهما لانها
 لم يمتد اقته (فان وجبت
 دية) فاقتل اكرها كان
 عفى عن القود عليها (ورفعت
 على) المكره والمكره
 كالشريك في القتل (فان
 اختص أحدهما بما يرجب
 قوداً اقتصر منه) دون
 الآخر فلو اكره مريداً أو
 عكسه على قتل عبد قتله
 فلاقود على العبد أو اكره
 مكلف غيره أو عكسه على
 آدمى قتله فلاقود على
 المكلف أو عله أحداه
 آدمى بولته الآخر مريداً
 فلاقود على العالم (ويجب
 على من ينفى مجموع)
 بقيد زته بقولى (قتل
 غالباً ضمير عرافات) سوله
 قال انه مسوم ام لا

لانه الجاه الى ذلك (فان شيف به (٤٧٩) ميرزا اودسه في طعامه) أي طعام الحيز (الغالب) كله منه وجهه

نفسه (عد) تنزله منه ولا
 قودلتا وله الطعام باختياره
 فان عليه فلا شيء على
 الخفيف او الداس وتبيري
 بالميز وبغيره هو المواق
 لبعض الشيتين ومنقول غير
 هما بخلاف تعبيرة (اذ كره
 وتبيري شبه البند الذي
 عبر به المحرر اولي من قوله
 فدية وخرج بالطعام
 المذكور مالدوس سبافي
 طعام نفسه كل منه من
 يتاد الخول له اوفى طعام
 من سندر كله منه فكل
 فان تاهد (و) يجب
 (على من التي فبرق ما)
 أي شيء (لا يمكنه التقلص
 منه) كذا وما مفرق
 لا يمكنه التقلص منها بعوم
 أو غير ذلك مفرق والقاه
 به لا يمكنه ذلك معها
 (وان التمه حوت) ولو قبل
 وصوله الماء لان ذلك مهلك
 لثله ولا نظرا الى الجهة التي
 هلك بها وتبيري بما ذكر
 أهم من اقتصاره على الماء
 والناظر (فان لم يكن) التقلص
 بعوم أو غيره (ومنهم) منه
 (عارض) كرج ودم فهلك
 نفسه (عد) فنه دته

قال م رسوا قال لولي غير الميز عند طلب القصاص الخ (قوله لانه الجاه الى ذلك)
 أي لان النصف بحسب العادة يأكل ما قدم له وهو لكونه غير ميرزا يفرق بين حالة
 الاكل وعدمها فكان التقديم للجاء عايداع ش على م روجا ربح ل قوله لانه
 الجاه الى ذلك أي ولا اختيار له حتى قال انه تناول ذلك باختياره فبعد الممد سادق
 على هذا اه (قوله الغالب) كله ليس قيدا (قوله نفسه عد) لا يمتنع ان هذا
 لا يصدق عليه حد شبه البند المقدم لانه تقدم ان يكون عالما بتلف غالب الا ان
 يقال ذلك مخصوص بالآلة فهو هذا في السبب تأمل ح ل (قوله الذي عبيد المهر د)
 هو مختص من الوجيز المختص من الوسيط المختص من البسيط المختص من النهاية لا مام
 الحريم ولهذا سماها بعض الفقهاء اما لاخذها من الام وكل من الوجيز والوسيط
 والبسيط لقتراني (قوله اوفى طعام من سندر) سكتوا عن حكم ما لو استوى الامران
 وله سكتوا عنه والمختص ظن ان التقيد بظله كله منه للحكم بانه شبه عد
 وليس كذلك بل هو ملحق بالخلاف لاني القول بوجوب القصاص والمختص وجوب
 الذي مطلقا أي سواء غلب أو نذر واستوى الامران وللراديه شبه الممد ح ل
 قوله فانه هدر نصف في الثاني (قوله وان التمه حوت) واد اقص من الملقى
 فقد في الحوت من استله حيا لا يجمع وقوع القصاص موقفه كما يزعمون كلاء هم
 فيما وقع من مشغور وقتلته منه ثم عادت تلك الا أن يفرق بان العائد هنا عن الملقى
 ونعم بدل القلوع وشتان ما بينهما ويستند فاذي بعه وجوب بديا ليقول أي دية
 عدى مال القتل كما اتفق به شيخنا م وكالو شهدت بينه بوجوبه قد يقتل ثم بان
 المشهود بقتله حيا فان القاتل عليه الله بجمع ان في سكتل قتلا بجمعة شرعية ثم بان
 خلافها جرزي وقوله شرعية أي بحسب الظاهر (قوله لان ذلك مهلك لثله)
 ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التقلص فانكر الوارث مدق لان الظاهر منه اه
 زى ويكتفي بيمين واحدة تلاه انما لحظ على عدم قدرته على التقلص لاعلى أن الملقى
 قتله وان لمزم من دعواه هم القدرة على التقلص قتل الملقى لانه ع ش على م د (قوله
 ومنهم عارض) أي بعد الاقضاء فان كان موجودا عند الاقضاء فالتقصام ح ل (قوله
 لانه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركه شرح م د (قوله اوفى القمه
 حوت فميدان عليه) قال جبرضا لانه ان يهلكه بجهت ملته ومعهده وأطلقوا
 فيما لا يمكنه التقلص منه والقواني من ضرب من جهل برمه ضربا يقتل المريض دون
 الصبي اه عدو كان الفرق ان المهلك في نفسه وهو الاخيران ونحوهما بعدا على
 قاتلا بما يقتل غالبا وان جمل بخلاف المهلك في حاله دون أخرى لا يبعد فكذلك الا ان

(أومكت) حقي مات (فهدر) لانه المالك نفسه (أو التمه حوت فميدان عليه) به ولا يشبهه (والفصل بين العلم
 وذهمه من زباني)

علم اه (قوله مكتوبا) أو جماع من الحركة م د (قوله وقد لا يز يد) بأن
استويا أو بدرت الزيادة م د (قوله ولو يقتل) رد على الاعمى مالك القاتل اهاذا
امسكه يقتل يكون القصاص عليه لانه شريك وهذا أى كون القود على الآخر
أى اذا كان القاتل أهلا للضمان أما غير أهلا كجنون أو مسبح صا أو حية فلا يقطع
عليه أثر الاول بل على الاول القود لان القاتل حينئذ أهله بخلاف المحرور لانه لا يصلح
أن يكون أهله غير مطلقا بخلاف أولئك فانهم مع الضراوة قد يكونون أهلا مع عدمها
اه زى وجعل المحرور ليس أهلا للضمان فيه نظر لانه ضمن ما أتفه نعم هوليس أهلا
للقصاص فعل المراد بعدم الضمان عدم القصاص عليه وقوله بل على الاول القود
اعترض بأن الامساك شرط والشرط لا قود فيه وإن افتردوا وجب بأهله الم يقطع
فهو حال القتل أشبه السبب منزل منزله وقوله بخلاف المحرور أى فلا قود على
واحد منهما (قوله) والقصاص مكان حال الخ) الحاصل فيما إذا تقدم من أهله فقتله غيره
أهنا كان كل من الملقى والقاتل أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل
من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل وحده لانه المباشروا كان كل منهما
ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر كذلك اذا كان الملقى
من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انقطع
بالقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فأتى الضمان وأساو ما في مشهدى حافر
البئر والمردى حرقا بحرق لان حكمهم واحد والحاصل فيما إذا أمسكه فقتله غيره
أهنا كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس من أهل الضمان
والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل دون المسك وانما كان كل
منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وإن حكان المسك من أهل الضمان
والقتل ليس من أهله فالضمان على المسك دون القاتل ومعارض ما تقدم في مسألة
الاقضاء بمحلم هناك من انقطاع فعل الملقى بخلاف المسك فأتى الضمان والفرق بين
المستثنين اه سم وقوله فالضمان الخ الا فى أن يقول فاقود الخ (قوله أى دون المسك
الخ) ولكن عليهم الاثم والعزير بل والضمان على المسك أيضا في القتل لكن قرار
الضمان على القاتل م د (قوله لان المباشرة الخ) جعل التزديد مباشرة انما سبب
كالاتقاء (قوله لا قود عليه) ولو تعذبا لكه يضمن الغدعة ش (قوله لان الحفر
شرط) وكذا الامساك لصديق تعريف الشرط عليه اه شورى
* (نقل في الجناية من اثنين وما يدكر منها) * أى من قوله ولو قتل مريضا
الخ (قوله من اثنين معا) أى متقاربين في الزمان بناء على أن مع لاقتران في الزمان

ولو اتقاء مكتوبا بالساحل
فزان الماء وأغرة فغان كان
بموضع يعلم زيادة المساهبة
كالمد بالبرصة معدوان كان
قد نيزد وقد لا يز بدفنيه
عند أو كان بحيث لا توقع
وبادته فاتفق سبل نادى غطا
(لو ترك) بحرق (علاج
جرحه الموهن) فهلك
(نقود) على جاحه لان
ا- روحه هلك والبرء صغير موقوف
بالوعالج ولو أمسكه شخص
ولو يقتل (أو القاء من) مكان
(عال) أرخصه بقاء ولو
عدوانا فقتله (في الاولين
(أو دمه) في الثالثة) آخر
فاقود على الآخر) أى
القاتل والمردى (نقل) أى
دون المسك أو الملقى أو الحافر
لان المباشرة مقدمة على
غيرها مع أن الحافر لا قود
عليه ولو افتردوا بضمان الحفر
شرط

* (نقل) في الجناية
من اثنين وما يدكر منها
(وجد) بواحد (من اثنين
معتلان من هتان) للروح

واله ذهب فطب وغيره واختار ابن مالك دلالتها على عدم التقارن في الزمان وبذلك
نفس الامانة على ان من قال له وجبته ان يولد تماسقا فتمسك القان لا يشترط الاقتران
في الزمان ح ل وعجاجة م ر من اثنين معا بان تصارفا في الاحاطة وان تضمن دورى
أحدهما وجعل قول ابن مالك مخالفا لتطبيع غيرهما لا يدل على الاتصاف في الوقت
كبحر عند انتفاء القمر فتشرح م والقرينة هنا قوله بعد اورثنا (قوله سواء
كانا مذنيين الخ) كان الاحسن ان يجعل هذا قيد بان يقول بشرط ان يكونا
مذنيين او غير مذنيين معا ليرجح ما اشار اليه بقوله ان كان أحدهما الخ والافهه
داخله في المتن ولا التقيد (قوله م لا) أى والغرض ان كل واحد من الضلعين لو انفرد
اقتل حل وم ولعل المراد انه اذا انفردا ممكن ان يقتل ولو بالسرابة وبذلك
التشليل يقطع المضمون فان كلا على اتفاده لا يدع قالا الا أنه قد يؤدي الى اقتل
عش على م ر (قوله وقطع مضمون) مثال لقوله لم لا ولهذا أعاد الكلف (قوله
قطع بالقرود) لانه لا يمكن اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا اسقاطه عنها زى
فان آلى الامر الى الدنيا ورويت على هذا الرئيس لا الجراحات عش على م ر (قوله
فالمذنب) هو القاتل لان الذنوب يقطع اثر ما قبله فبما معه أولى ويصعب على شريكه
ضمان جرحه حل (قوله لانه ميراث الى حالة الموت) ومن ثم اعطى حكم الاموات
مطلقا شرح م ر وقصته جواز تميزه بوفته حيث قد وفيه بعد وانه يجوز
زوجه حيث قد اذا اتصفت بعدتها كان وقت غيب ميراثه الى هذه الحالة فانه
لا يرث من مات غيب هذه الحالة ولا يملك ميراثا دخل في غيبها ولا مانع
من التزم ذلك سم على جرح وعجاجة حل لانه ميراث الى حالة الموت وان فرض انه
تكلم في هذه الحالة لانه من الغيبان فلا يصح بقوله فان تلت في وصولها الى هذه
الحالة رجوع لاهل الخيرة أى الى اثنين منهم ومن ثم لا يصح حيث قد اسلامه ولا شيء
من تصرفاته ويرث ولا يرث نصير المال للورثة وتخرج زوجه ام (قوله بصدج)
بفتح الهميم لانه مثل الفضل والاثر الحاصل به جرح بالضم عش (قوله ولو قتل
مريض الخ) اشتمل هذا الشرط الذي جعل جوله واحدا على سبع صور واجالا
والمسابقة هي قوله او حريبا اذا نوى مفهوم قوله فيما سبق غير حري في مسئلة
القتل وأخذ الشارح مفهومه في مسئلة المهد وقوله وبهذه وظنه كفره مفهوم
القتل الاول وهو قوله سكا فراه أخذ مفهوم القيد من على طريق الكلف والنشر
المشترش والحاصل انه قد اشتمل كلامه منظوما ومفهوما على أربعة وثلاثين
صورة ثمانية عشر بالخطوط فيها القود لان في المريض صورتين علم مرضه وجهه وكذا

سواء كانا مذنيين أى
مريضين يقتل أم لا (كجز)
لقرينة (وقد) للجنة (وقطع
مضمون) مات القطوع منها
(قتلان) فليهما القود
وان كان أحدهما مذنباً
دون الآخر فالذنب هو
القاتل (أو) وحدهما
(مرتباً) قاتلا (لا) ل
ان انتهاء الى حركة مذبح
بان لم يبق فيه (الصار) وظن
وحركة اختيار لا يميزه
الى حالة الموت (ومرر
الناسي) لخصه بمرمة ميت
(والا) أى وان لم يمت
الى حركة مذبح (فان ذنب)
أى الناسي (كجز بصدج)
فهو القاتل وعلى الاول ضمان
جرحه (قودا أو مالا) (والا)
أى وان لم يذنب الناسي أيضا
ومات الحق عليه بالجناتين
كان آباءه أو قطع الاول
بعض الكويع والناسي من
الرفق (قتلان) بطريق
السرابة (ولو قتل مريضاً حركته
حركة مذبح

العهد عهد كونه عبداً أو ظنه وقوله أو كما فرغ من حربيه فيه اثنا عشر موصولة لانه شامل
لما إذا كان يدانا أو جازهم أو صغهم كما أشار إليه بقوله ولو بداهم تضرب ثلاث
الثناء في حال العهد والظن تليخ ستة وعلى كل ما أن يكون مرتداً أو كافراً أصلياً
كما أشار إليه بقوله ولو مرتداً وقوله أو ظنه قاتل أيه أو حرياً بداهنا صورتنا وقوله
فان عهداً أو ظن إسلامه ولو بداهم فيه ست موصولة بمقتضى الغاية لما إذا كان
بداهنا أو بداهم أو صغهم وقوله أو شلفه وكان بداهنا مثله ما لو كان بداهم أو صغهم
وعرف مكانه كما يؤخذ من قوله والاذن كنهه بداهنا فهذه ثلاث قسم للسته
قبلها تكون تسعة فيها القود أضواء يد في ست موصولة وهي أن يكون بداهم
أو صغهم مع العهد أو الظن أو الشلف في الإسلام ولم يعرف مكانه في الأخيرة ذكر
المستغني في المتن موقن بقوله أو بداهم أو صغهم وفي سورة واحدة الدية وهي
قوله وخرج ضير الحربيه في مسئلة العهد ما لو بداهم حرياً فان قتله بداهنا فلا قود أي
بل فيه الدية كما مر به حل وسموع ش (قوله ولو بضرب) الغاية مع قول
الشاري وأن جهل المرض كل من قبله على الضيف القاتل بأه لا قود في من جهل
مرضه أو كان الضرب بقتل المرض دون الضيف (قوله لمن عهد) أي عليه وفيه أن
العلم لا قبل الخبر وهذا قبله لقوله بنان خلافه فالأولى أن يفسر العهد بالاعتقاد
(قوله أو ظنه عبداً) أو أراد به مطلق العهد كما في شرح م د (قوله ولو بداهم)
وكذا صغهم حيث عرف مكانه حل (قوله بأن كان عليه زى الحريين)
أراد به عظم آلمتهم وإثبات إسلامه مع هذين لأن الأصح أن التبري يزهم غير
ردة مطلقاً وسكنا عظم آلمتهم في دار الحرب لاحتمال إكراه زى (قوله بنان
خلافه) بأن بان الحري مطلقاً لانها (قوله ولو بداهم) وهو القتل العهد
العدوان (قوله لا يبيع لما الضرب) أي في مسئلة المريض قال زى وأخذ من
التحليل أن المزدب لا تقاس عليه إذا نحر به تأدياً فقات أي لأن ضربه مباح له
وحيث قال بولي القتل قبلاني عرفت إسلامه وحريته فقال الجاني نلتنه كافراً
أو رقيقاً أو قول قوله أه (قوله بأه) أي للربيع (قوله نهدهد) وتب فيه الكفاية
م د أي لأنه مسلم في الباطن (قوله وان لم يمهده) أو أو لقال أي والحال أنه لم يمهده
حرياً ولا يصح التعميم بأن قال سواء عهد أو لم يمهده لأن الذي عهد حرياً بقي
قريباً عما لمذاً كذا قبل وفيه نظير بل هو موافق لما ظاهراً أنها التعميم تأمل
(قوله في مسئلة العهد) وأما في مسئلة الظن فقد ذكرها المتن (قوله فلا قود) وعليه
دية عند كافي الخفة خلافاً لما في شرح الارشاد حل (قوله كما يجهلهم عمار) وهو قوله

ولو بضرب يته دون
الصحيح وأن جهل المرض (أو)
قتل (من عهداً أو ظنه عبداً
أو كما فرغ من حربيه) ولو بداهم
مرتداً أو غيره (أو ظنه قاتل
أيه أو حرياً) بأن كان عليه
زى الحريين (بداهنا
فاختلف) أي فبان خلافه
(لزمه قود) لوجود مقتضيه
وجهه وعهدته وظنه لا يبيع
له الضرب أو القتل ووافق
المرض المذكور من وصل
إلى حركة مذبوح بجنائيه بأه
قد يعيش بخلاف ذلك (أو)
قتل من نذر حرياً (بداهم
أو صغهم) فاختلف (فهدهد)
وان لم يمهده حرياً لعذر
الظاهر ثم إن قتله زى
لم نستثن به لزمه القود
وخرج بشير الحري في
مسئلة العهد ما لو عهد حرياً
فان قتله بداهنا فلا قود
أو بداهم أو صغهم فهدهد
كانهم مमारو يمهده وظنه
كفره ما لانتها

فإن عهد أولئك أسلامه

ولو بداهم أو رسل فيه وكانا

بدارنا لرمه قودا وبداهم

أو منهم فيه بدان لم يعرف

مكاهم ولا فكنته بدارنا

وانتقيد بالحري في مسئلة

الاهدار مع قولى أو منهم

من زياتى

(فصل في أركان القودف)

النفس (أركان القودف)

النفس ثلاثة (قتيل وقاتل

وقتل وشروطه مامر) من

صكونه عدا غلبا فلا قود

في الخطا وشبه العهد وغير

الظلم كإبراهيم (وفي القتل

عصمة) بإيمان أو أمان كعقد

ذمة أو عهد بقوله تعالى

قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله

الآية وقوله وإذا أحد من

المشركين استجارك الآية

وهي معتبة من القتل إلى

اللفظ وصياتي ساه في

الفصل الآتى (يندرحري)

ولوصيا وامرأة وعبد القول

تعالى أقتلوا المشركين حيث

وجدتهم (ورند) في حق

معصوم مخبر من بدل دسه

فأقتله (كران عصمة له

مسلم) معصوم لاستيفائه

جده تعالى

أولئك حرياً بداهم أو منهم فندر وذلك لأنه إذا هدم مع النفس مع العهد أولى لانه
أقوى أه شوبه (قوله ولو بداهم) أى أو منهم (قوله أن لم يعرف مكانه) أى
لم يعرف على صفهم أو دارهم فإن عرف مكانه ففيه القود لأنه مكان من حقه
أن يمنع من قتله

(فصل في أركان القودف) وكذا في النفس (الخ) وكذا في غير النفس ثلاثة أيضاً فاطع ويقطوع منه
وقطع وفي المعاني إزالة ومزال منه ومزيل (قوله قتل) في عهد وعد القتل وكذا قتل
فإن ماهية القود ليست حركية منها بل القتل بسبب القتل عليه إلا أن يراد بالركن
ما لا بد منه (قوله أو أمان) ومنه ضرب الرق على الأسير لأنه يبرأ بالعليين وهو

في أماننا ح ل (قوله كعقد ذمة أو عهد) أى أو أمان مجرد شرح مدر فراد
الشارح بالأمان ما يشمل الثلاثة والظاهر أن المراد بالعهد ما يشمل الأمان المفرد
ببديل الاستدلال عليه بالآية الثانية (قوله بقوله تعالى (الخ) استدلال على قوله
كعقد ذمة أو عهد أى على أن عقد الذمة أى الجزية يسمى أى ينشئ الأهدار وعلى

أن العهد في الأمان كذلك فاستدل على الأول بالأية الأولى وعلى الثاني بالآية الثانية
أى لأن قوله لا جرمه ليس بغير عهد فاقبل (قوله وهي أى العصمة معتبرة (الخ) عبارة
شرح مدر ويصير القود عصمة المقبول أى حقن دمه من أول أجزاء الجنامة كالزوجه
إلى الزهوق (قوله وصياتي ساه) أى بيان الاعتصام بالعمل إلى التلف أى الزهوق

في الفصل الآتى أى فى قوله فصل حرج عبده (الخ) إذ يعلم من تعاريف هذا الفصل
الآتى أن عصمة القتل يستبرأ منها من حين الشروع في القتل إلى الزهوق (قوله
فيه درحري) أى بالنسبة لكل أحد م ر (قوله في حق معصوم) راجع

إلى جرد فقط قال ح ل معصوم أى بإيمان أو أمان وإن لم يكن معصوماً من غير هذه
الحيدة كزنان عصمن ولو ذمبا أه وعبارة ع ش على مدر في حق معصوم أى
بالنسبة إليه فدخل الرافى المحسن وشارك الصلاة فاطع طريق فتم قتله لأن المسلم
ولو هدر لا يقتل بالكافر أه وشارك المحرق حيث هدر ولو على غير معصوم بأنه

أى المرتد ملتم (الحكام فخصم على مثله ولا كذا في الحرب فانه مدر ولو على غير
المعصوم شرح مدر (قوله كزنان عصمن) هلا حلقه على حري بأن يقول وزان عصمن
وله فصل ذلك لاجل العفة (قوله قتله مسلم معصوم) أى ليس زانياً معصوماً ولا فلا
يهدر لأنه معصوم بالنسبة إليه ح ل والاحسن أن يقول أى ليس زانياً معصوماً

ولا تارك الصلاة والأفلا هدر وقلت لأن الهدر معصوم على مثله وإن اختلفا في سبب
الاهدار كزاد صلاة قتل زانياً معصوماً كافى شرح م ر (قوله لاستيفائه حده أه)

سوله اجتتزاه باقراره لم يسنه (ومن عليه قود لقائه) لاستيفائه (٤٨٤) حقه (وشرط (في القتال) امران

يؤخذ منه ان عمل عدم قتله اذ قصد قتله استيفاء للرجوع عليه أو اطلق بخلاف
ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف خطه عن الرجوع ويقتضي الاخذ بالخطاقتهم ويوجه
بان دمه لما كان مهددا لم يؤثر فيه العارف اه زى وحيثما قلنا لانه استوفى
حداقه في نفس الامر اى حصل ضلعه استيفاء حداقه وان لم يقصد هو الاستيفاء بل
ولوقصد غيره وبعبارة حل لاستيفائه حداقه وان لم يقصد ذلك بل قصد التشنى
وحيثما قلنا في انه حد استوفى لان دمه مهدد اه (قوله باقراره) ولوقته بعد عمله
برجوعه عن الاقرار خلافا للفرع الشبه بسبب اختلاف العلماء في رجوعه
وسقوط الحد برجوعه حل لكن عبارة حر قوله باقراره اى ولم يرجع فان رجع
وعلم برجوعه القتال قتل به والا فلا فدية اه والذي في خط وم وان الواجب
دنه عدم مطلقا لاختلاف العلماء في وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة
ولوقته قبل امر الحد حكم قتله ثم رجع الشهود ووافقوه ما الكذب قتل به
دونه كما يحسنه البلقيني وهو مذهب لانه ثبت نزاهه ويجرد الشهادته عن جميع الاقدام
اه س ل (قوله التزام الامكان) وان يكون قتله خيرا ويل كما يحسنه بعضهم
ليخرج موقوف للبغي شخص من أهل العدل حال القتال فانه لا دية فيه ولا كفارة
كافي الرونة كما فعلها زى (قوله اوربند) اى ان لم يكن له شوكة كما قيل به
وبعضهم فلا يردت طائفة لهم شوكة وقوة وتفاوتا او بالي قتال ثم اسلوا
فلا ضمان عليهم على العسوقه قضى كلام الشارع المخبر اه زى وهذا يخالف
ما يأتى في الخارج في باب النجاسة انهم ضمنون ما يتقونه لكن زى ضعف كلام
الشارح فيما يأتى فليس كلامه سهوا كما قيل وكلام الشارع في باب النجاسة
الصريح ضمانهم ووجه (قوله فلا قود فيه) اى انه لا قود ايضا فيما قبلها
فلا تقس النجاسة فالاولى ان يقول المصنف فلا يخالف ولا قود فيها تأمل (قوله
بكافر) معنى بغير المسلم ليشمل من لم تبينه الدعوة فهو وان كان كالمسلم في الآخرة
الا انه ليس كهوى الدنيا شورى (قوله ولو زنيا) لارد على اى حنيفة القتال قتل
المسلم بالذبح (قوله وان اورد المسلم) تصم في التت وليس من الحديث قوله انه ذبح في
العقوبات اى في ثبوتها على الجاني وانتفاء عانته فاذا كان الجاني مكافا حال النجاسة
ثبتت عليه العقوبة والانتفاء عنه (قوله ومقتل ذو امان بمسلم) تقرير على منطوق
المسكافة بالنسبة للاسلام والامان وما قبله تقرير على مفهومها بالنظر للاسلام
مقتل وقوله ولا حرقر بيع على مفهومها بالنظر للعبرة وقوله ويقتل وتقرير
على المنطوق بالنظر لما ايضا لكون القتال في فضل بها (قوله ولا يقترضه الى الوارث)

(الترام) الاحكام ولين
سكون اوفى اوربند فلا
قود على مبي وجنون وحرى
ولوقال كنت وقت القتل
صيا او امكن) صباه فيه
(اوربند او عهد) جنونه قبله
(حلف) فيصدق لان
الاصل بقاء العباء والجنون
سواء انتفع ام لا بخلاف
ما اذا لم يمكن صباه بعد
جنونه (او قال) (اناسى)
الا ت و امكن (فلا قود)
ولا يخالف انه مبي لان العلف
لا ينافى صباه ولوقته لم يطل
منه في قتله ابطال
لقتله وسبأ في هذا في
الدعوى والنجاسة مع زيادة
(ومسكافة) اى مساواة
(حال جنانية) بان لم يفضل
قتله باسلام او امان او حرة
او امانة او سبادة فلا يقتل
مسلم ولو زانيا محصنا
(بكافر) ولو ذميا لم يجر
النزاري لا يقتل مسلم بكافر
وان ارد المسلم لعدم المسكافة
حال النجاسة اذ العبرة
بالعقوبات بما لها وقتل
(ذو امان بمسلم) وذى امان
وان اخلفا ذنبا كهموى
ونصراني (او اسلم القتال

ولوقبله و التجرير) فكافة حال النجاسة (ويقتض في هذه) المسئلة (امام مطلب وارث) اى
ولا يقترضه الى الوارث حذرا من تسليط الكافر على المسلم

(ويقتل مرتد بغير حربي) لما مر وتعبيرى هنا بذلك وفيما مر بكافور ذى امان اهم من تغييره هنا بى ويرتد وتم بذى
 (ولا) يقتل (حربيه) ولومبعض القدم السكافاة (ولا بعض بجله وان فاقه حربة) كان كان نصفه حرا و ربع
 القتال حرا اذا يقتل بجزء الحربة بجزء الحربة بجزء الرق جزء الرق لان الحربة شاة قطعها بل يقتل جزء - بمجده فذليله قتل
 جزء حربة بجزء رقب وهو متع (ويقتل رقيق) ولومدبر لو مكاتب او ام ولد (يرقيق وان عتق القتال) ولوقيل موت الحر يبع
 فكنا فيها بنشركها في الملوكة حال الجناية (٤٨٥) (لا مكاتب بريقه) الذى ليس اصله كالا يقتل الحربة بريقه

وهذا من زيادى فان كان
 رقيقه اصله فالاصح فى الروضة
 يتامع اصلها السقية
 انه لا يقتل به والاقرى فى
 صفه العتمة والشرح
 الصغيره يقتل به وقيل يرد
 الاول بما يأتى من ان الفضيلة
 لا تغير القيمة (ولا قود بين
 وريق مسلم وحر كافر) بان
 قتل الاول الثانى واعكسه
 لان المسلم لا يقتل بالكافر
 ولا احرا بالريق ولا يصير
 فضيلة كل منهما بقتله
 وتعبيرى بما ذكر اهم من
 تغييره بعد ذى (ويقتل
 فرع بامه) كغيره (لا) اصل
 (فرعه) نظير لا يشادلان
 من ابيه همه الحاسم
 واليهى والدت كالابن
 والام كالأب وكذا الاجداد
 والجدات وان علوا من قبل
 الاب أو الام والمعنى فيه
 ان الوالد كان سبيبا في وجود
 الولد فلا يكون الولد سبيا

أى ان لم يسلم كادل عليه الطليل فان أسلم فوض اليه ذى (قوله ويقتل حر تد
 الخ) ويقدم قتله بالتصاخص على قتله بالردة حتى لو عني منه على مال قتل بها
 وأخذ من تركه أه ذى ويقتل التورى عن الروضة أنه لا يجب للمال أصلا
 قال وهو المتمد لان ماله فى (قوله لما مر) أى مكانهما فإيمان المر تدليس مكاشا
 للمسلم وأوجب بان المراد ما لك أنه أن لا يقتل على قتله واحد من الخمسة السابقة
 وإن كان أدنى من القتل (قوله بذلك) أى بغير حربي (قوله ولومبعضا) ولولم يسل حاله
 من حربة أو غير هابل ولوطنه أو عهد حرا ح ل (قوله بل يقتل الخ) أى لو قلنا
 بقتله (قوله وهو متع) بذليل أنه لو وجب فى من نصفه رقيق ونصفه حر صر
 الذية ونصف القيمة بأن قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق لا تقول نصف الذية
 فى مال القتال ونصف القيمة فى رقبته بل الذى فى ماله وربع كل وفى رقبته ربع كل
 ح ل و ذى (قوله فان سكتان رقيقه أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فانه
 لا يعتق عليه نصف ملكه كفى ذى (قوله السقية) أى غير المحررة (قوله
 أنه لا يقتل به) وعليه بقوله الذى ليس أصله ليس بقيد وكان الانسب فى المقابلة
 ان يقدم القتل الثانى ويحجب بامه انما يقدم القتل لانه هو للعقد (قوله والاقرى
 فى نفسه) أى سمح أصل الروضة وأصلها هو العز يز شرح الوجيز الامام
 الرافى والوحيد من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرميين
 على مختصر الرافى وهو من حكام الامام الشافى رضى الله عنه (قوله انه
 يقتل به) ضعف (قوله من أن الفضيلة) وهى هنا الأصلية لا تغير النقص وهى
 هنا الرق ح ل (قوله ولا قود بين وريق الخ) فلو حكم به ما قم قرض حكمه حل
 (قوله لا صل فرعه) فلو حكم به ما قم قرض حكمه الاما واخصه وذمجه ح ل
 أى فلا يتقضى حكمه مراعاة لهذا القول الضيف (قوله فلا يكون الولد سبيبا فى عدمه)
 قد يقال لو اتقص بقتل الولد لم يكن سبيبا فى عدمه بل السبب جناسه أى الوالد
 ويحجب بامه لولا خلق الجنابة لم يقتل به على ذلك التقدير رأى تخدير قتله به فلم يخرج

فى عدمه وهى يقتل بولده المنفى بمان ١٢٢ يجت وجها فى سمع الروضة المتمدن أصلها عن التولى
 قال لا ذرى والأشبه أنه يقتل به مادام مصر على التنى قلت وهو مقتضى كلام التولى فى وائع السكاح ووقع فى
 نسخ الروضة السقية ما يقتضى وصحج أنه لا يقتل به فاغتر بها الزكشى وغيره فغزو واصبحه الى نعل التيسين لعن التولى
 (١) لا أصل له) أى لاجل مرعه كان قتل رقيقه أو زوجته أو زوجته أو زوجة نفسه ولم يهاول لانه اذا لم يقتل بمناسته
 له فى قتله حتى أوى (ولولم يسل عايبه ولا وقتله أحد هاتين الحقي به فلا قود) عليه لما مر

عن كونه سببا في الجملة سم على جرح عرش على م ر (قوله ووقع الخ) متعسدا (قوله
والا) أي وإن لم يلحق به أي وحده بأن الحق بالأخر أو بآثارها أو بغيرها أو بغيرها أو بغيرها
لأنها سبب تصديق باقي الموضوع وقد أداها كلها الشارح (قوله وإن اقتضت
عبارة الأصل عدمه) عبارة ولو تدعيها محولا وقوله أحدهما فإن الحق الثاني
بأن آخر اقتضت منه والأفلا (قوله فإن الحق بها) بأن الحق فاقف بأحدهما وتألف
آخر لا آخر (قوله حازن) قال الشهاب البرلمسي اشتراط الميزة لا وجه له فيها
يظهر لى وأما الاشتراط فكونهما شقيقتين فلهذا قوله فلكل منهما قود أي
إلى آخر التفاريع الأربعة أي ليكون لكل واحد القود على الآخر دائما وأبدا
قد يقال التقيد بها زين ليستقل كل واحد منهما بجميع القصص بحيث لا يشاركه
غيره حتى يستطع بغض ذلك ل أي كما يجب من قوله فلكل منهما ل (قوله مما)
أي ولو احتللا كما يؤخذ من قوله بعد وقدم في معية حقيقة أو معتقده وقوله مرتبا أي
يقينا (قوله ولا زوجية) أي سهارث بأن تكرر زوجة أصلا أو كان وهناك
مانع من الارتقال م ر وصورة المانع من الارتقال ما لوصق أمته في مرض موته
وتزوج بها للدور أي بأن طال مرض موته حتى أولدها ولد من فمasha لى بولغها تم
قتل أحدهما بالاء والأخرامه وقوله للدور أي لأنها لو رثت لكانت حقها روضة
لوارث فيتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وأجازتها معتدرة لتوقفها على سبق
مريتها وهي متوقفة على إجازتها فنادى إزتها إلى عدم إزتها كافي ط ب ولا يصح
تصوره بالنسبة لأنه منافيه قوله فلكل منهما قود لأن قتل الأمية لا قود عليه (قوله
لأنه قتل موته) أي لأن الآخر قتل موته كل واعتبر هذا التعليل بأنه موجود
في إدادا سكان ثم زوجية مع ان القود فلا أول فقط وأجيب بأن التعليل ناقص كما
بدل عليه قول م ر في شرحه لأنه قتل مريضهم امتناع التوارث بدنه ما أي القولين
(قوله وقدم في معية) أي قدم أحدهما لقصص عند التنازع بقرعة لاستوائهما
في وقت الاستحقاق شرح م ر (قوله بسبق) أي القاتل الأول يقتل أولا لا تقدم
سببه (قوله نعم الخ) وأما لو علم السابق ثم نسي فالظاهر التوقف إلى اليأس قول
واحد أ ل (قوله وكلامهم قد يقتضى الثاني) مستمداً أي أن يري اليأس ولا
فلا طريق لمسوى الصلح شرح ر أي ولو لم يعمل وعليه فهو مستكن في عدم صحة الصلح
على انكار كافي ع ش على م ر (قوله فلوارث لا آخر قوله) عبارة التنازع
فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم يورث قاة لا يبق قال م ر وهو لا مع فان
ورثناه ولم يكن هناك من ينجيه من ارث أخيه فلا يقتل لا انتقال القود

والأصلية القود ان الحق
بالآخر أو بالثالثون اقتضت
عبارة الأصل عدمه
في الثالث فان الحق بها
أو لم يلحق بأحد فلا قود خلا
لأن أحدهما البره وقد أشبهه
الامر (ولو قتل أحد) أخوين
(شقيقتين حازن الاب
والآخر الأصمسا وكذا)
بأن قتلا (مرتبا ولا زوجية)
بين الاب والأم والميتة
والترتيب بزهرق الروح
(فلكل) منها (قود) على
الآخر لأنه قتل موته
(وقدم في معية) حقيقة
أو محتملة (بقرعة) وفي غيرها
يسبق) فقتل وهذه من
في أدنى نعم ان علم سبق دون
هين السابق ليجعل ان يقرع
فان شوق إلى اليأس وكلامهم
قد يقتضى الثاني (فان اقتضت
أحدهما ولو بإدرا) أي بغير
قرعة أو بسبق (فلوارث
الآخر قوله) سناه على
ان القاتل بحق لا يرث (أم)
كان ثم (زوجية) بين الاب
والأم (فلا أول فقط القود

لأنها ذهبت قبل الأب
لم يرثته فانه ورثه أخوه
والأولاد قبل الأحرار
ورثها الأول فقتل إليه
حسبها من القود ويسقط
باقيها وسقط القود على أخيه
ولو سبق قتل الأم سقط
القود عن قاتلها واستحق
قتل أخيه والصيد بالثقة بن
وبالحاثرين من زناذق
(و يقتل شرك من امتنع
قود لمن فيه) لوجوده يقتضي
القتل وإن كان شركا كان
ذكر فقتل من شرك قاتل
نفسه بأن شرح شخص نفسه
وبجره غيره مات منها ومن
شريك حر في قتل مسلم
وشريك أجنبي قتل الولد
وشريك دافع سائل وقاطع
قودا لأوحدا وعبد شارك
حر في قتل عبد أو في شارك
مسلم في قتل ذي حر شارك
حر أخرج عبد افتقر بأن
جره المشارك بعد عتقه
فإن بسرهما وخرج
بقولي لمن فيه شرك
مضى أو شبهه عند فلا يقتل
وإن حصل الزوجه بغير
فيه القود وما لا يبيع والفرق
أن كلام من الخطأ وشبهه

أربعه منه (قوله ويرثه أخوه) فله سبعة أثمان والأول فمات ح ل (قوله ورثها
الأول) الذي هو قاتل الأب فقتل إليه حصتها وهي الثمن ويسقط باقيه وهو
سبعة أثمان حصته الابن الذي هو أخوه ح ل ويبيع عليه ل أخيه الذي قتل الأم
سبعة أثمان الدية أم م ر (قوله ويسقط باقيه) أي لأنه لا يبيع (قوله يسقط القود
عن قاتلها) لأن قاتلها لم يرث منها ورثها أخوه وأبو الذي هو الزوج فله الربع
والأخ ثلاثة أرباع فإذا قتل الأب ح ل لا يرث منه ورثه أخوه الذي هو قاتل
الأم فقتل إليه حصته التي ورثها من قود الأم التي هي الربع ويسقط باقيه
وهي ثلاثة أرباع ح ل (قوله واستحق قتل أخيه) الذي هو قاتل الأب ويلزم هذا
المسقط لأخيه المذكور الذي هو قاتل الأب ثلاثة أرباع الدية التي ورثها من أمه
لأنه إذا سقط القصاص بقي الدية ح ل (قوله لمن فيه) أي لمن فيه قائم بذاته
كالأبوة والحراية والحرية أي لا لمن فيه كأمه عليه قود وهو خرج بقولي
الفرق ح ل (قوله ومن شرك حر في) سواء كان مسلما أو ذميا لأن كان
مسلم فهو مكافئ له وإن كان ذميا فهو ذمه ودخل في الضابط شرك السبع والحية
فيقتل شركهما على التمسك زي (قوله وشريك دافع سائل) أي بأن كان يدفع
يخرج المصل عليه لجره آخر وهو من إضافة اسم الفاعل إلى المفعول في ثم أنصف
إليه بخلاف قوله وقاطع قودا لأوحدا انصبها على التمييز لأن شرط إضافته
أن يكون المضاف من جنسه كإتمام فضة وما عدا اليس كذلك ومن ثم قطعه
شوري وقوله لأن شرط إضافته أي التمييز أي إضافة غيره إليه قال م ر ويقتل
شريك مسي مجز ويحتون له نوع تغير والحاصل أنه متى سقط القود عن أحدهما الشبهة
في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمه بذاته وجب على شريكه أم (قوله وقاطع
قودا) بأن قطع الأخرى أو جرحه ح ل وبجاءه شرح م ر وقاطع بذات مثلا هو
شريك قاطع أخرى قصاصا لأوحدا ففسر القطعان إليه تقدم المهدر وأثر أم
(قوله وشريك مضطرب) ولو حكما كغير المكاف الذي لا يتميز له شرح م ر (قوله
فلا يقتل منه) لمحصل الزوجه فظلمين أحدهما يوجب له الآخر بغيره فطلب الثاني
لأشبهه في فعل التمسك وعليه نصف دية المدعو على عاتقه المضطرب نصف دية الخطأ
وعلى عاتقه القتال بشبه العمد نصف دية شبه العمد شرح م ر قال زي فم أن أوجب
جرح العالم قودا واجب فلو قطع البدن قطعه قودا والأابع فكذلك مع أربعة
أعشار الدية على الآخر أي الذي قطع بغيره اليد خطأ لاها بغيره نصف الدية باللائم
له وقد استوفى عندهما بقطع الأابع أم (قوله وأورث الخ) أي فسرقت الشبهة

للمهيشية في الفعل أورث في فعل الشريك

من الخطي إلى التعمد فكان كالوعد بالخطأ والعمد من شخص واحد كما في
 زى (قوله) متعلق بالشريك قال ح ل أي في كل من الخطأ وشبه العمد وقال
 ح ن أي في القول أي من جهة قوله ونظر في كلام ح ل أي لانه ليس شريكا
 في الخطأ وشبه العمد بل في القتل والاولى رجوع الضمير لقول أي القتل كما قاله
 شيخنا العزيز قوله ولا شبهة في العمد أي المتقدم في قوله وقتل شريك من امتنع
 قوله الخ (قوله يجر حين عمد وغيره) لعل الواجب حيث نصف دية عمد ونصف دية
 غيره وقوله أو مضمر وغيره لعل الواجب حيث نصف الدية كما رسم (قوله فلا قود
 عليه) بل عليه في الثانية نصف دية لأن جرحه حال الحرية والردة هل (قوله
 تخلي المسقط القود) وهو العمد وغير الحرية والردة فان قلت هل لأغلب المسقط
 فيما إذا شارك سلم جري في قتل مسلم وسقط القود عن المسلم أجب بأن المقام
 هناك صدور من شخص ومنه من شخص واحد وقوله تخلي الخ أي مع سكون
 الفعلين صدور من واحد كما ذكره جبر فلا يرد ما ذكر (قوله قاتل نفسه) سواء
 علم ذلك أم لا ح ل (قوله أو بما يقتل غاليا) أي وهو غير مذنب كما في شرح الروض
 ليعارق الاول (قوله وجعل حاله) أي من غلبة القتل وعدمها ح ل (قوله تشبه
 ع) أي فالحال شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه في النفس وإنما
 عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الروض (قوله فلا قود على جرحه)
 وفي شرح شيخنا كابن حجران عليه في الثانية والثالثة مع ضمان الجرح نصف دية
 وهذا ينظر ما وجه ذلك ح ل ولعل وجهه انه شريك في اهلاك النفس اه ح ق
 (قوله والتصرع بالثانية) أي من سرور في شبه العمد وهي قوله أو بما يقتل
 غالبا ح ل (قوله شريك جرح نفسه) أي مثله (قوله وقتل جمع) وعلى كل
 واحد كفارة (قوله وان تفاوت الخ) هو شامل لما إذا كان جرح أحدهم يقتل
 غالبا وجرى الآخر لا يقتل غالبا فظاهر انها يقتلان حينئذ وشباهه ما مر من
 ان شريك شبه العمد لا يقتل الا ان يصور سكناه بما اذا سارت الجراحات
 في ان كلا يقتل غالبا أو لا يقتل غالبا وان تفاوتت فمسا فظهر وبعبارة ح ل وم
 قولون تفاوتت الخ أي لان فصل كل لواقر دقتل فلا يشكل بما سأل في انها
 لو قضا ما يد كل واحد من جانب لا قود عليه لان كلا غير قاطع اليد وكذب أيضا
 وظاهر وان جرح كل لواقر دقتل غالبا لان كلاه دخل في قتل النفس فهو
 قاتل لها وعبارة الجلال المحلى في شرح الاسمل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر
 في الزهوق كالخدشة الخفية فلا اعتبار بها اه وهو بعيد انه لا يشترط في الجراحات

فيه شبهة في القود ولا شبهة
 في العمد لا قاتل غير مجروحين
 عمد وغيره من خطأ أو شبه
 عمد (أو) يجر حين (مضمر
 وغيره) كمن جرح حريا
 أو برذاهم أسلم وجرحه ثانيا
 فبات حسا فلا قود عليه
 تخليا المسقط القود وتعيير
 بما ذكر أهم مما ذكره
 (ولو أدى جرحه مذنب)
 أي قاتل سريعا (فقاتل
 نفسه أو بما لا يقتل غالبا أو)
 بما يقتل غالبا (جرح حاله
 نفسه عمد) فلا قود على
 جرحه في اثنان وإنما عليه
 ضمان جرحه والتصرع
 بالثانية من زيادتي (فان علمه)
 أي علم حاله (ف) جرحه
 (شريك جرح نفسه) فعليه
 القود (وقتل جمع بواحد)
 كأن القود من حال أو في جرح
 أو جرحه جراحات مجمعة
 أو متفرقة وان تفاوتت عددا
 أو نفسا لما روى الشافعي
 وغيره ان جرح قتل قرا خمسة
 أو سبعة بجرل قاتل غيلة

وقال لوقا عليه أهل متعاه وقتلتهم جعاه ولم ينكر عليه نصا وارجاعا والغلبة ان يندفع ويقتل بوضع لا يرافيه احد
(ولوى حقونهم بصنهم بمصمتهم في الدنيا باعتبار عدد دم) في جراح ونحوه بقية متباين وعن جميعهم بالدية تنوزع على
عدد دم فلي الواحد من عشرة (٤٨٩) عشرها وان تفاوتت جراحاتهم عدد الرؤسنا (ولو ضربوه

بسياط او عصي خفيفة يقتلوه
(وضرب كل) منهم (لا يقتل)
قتلوا ان توافوا أي توافوا
على ضربه (والا) بان وقع
انتفاخا (له) فب عليه
(باعتبار) عدد (الضربات)
وانما لم يصير التواطي في
الجراحات ونحوها لان ذلك
يقتضيه الاهلاك بخلاف
الضرب بنحو السوط اما اذا
كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون
مطلقا واذ لا الامر الى الدية
وزعت على الضربات بخلاف
الجراحات ونحوها وقولي
والا الى آخره من زيادتي
(ومن) قتل جعاهم يتاقتل
باولهم ارضا بان ماتوا وقت
واحد او جهل امر المية
والترتيب فالمراد المية المحقة
او الضمة (بقرة) بينهم
فمن خرجت قرعة قتل به
(وليسا قتل الديان) لانها
جسما بان لو كانت خلا
لم تتدخل عند التعمد اولى
(فالقرعة) منهم (غير من ذكر)
بان قتل غير الاولي في الاعلى

ان تكون كل واحدة قتل غالبا لو انقضت بل الشرط ان يكون لها دخل في الزورق
(قوله أهل متعاه) انما خصهم لان التقاطين كانوا منهم (قوله باعتبار عدد دم) عبارة
مد باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورته بالدم انضباطا بكتابتها اه (قوله
ونحوه) أي من كل ما قصد به الاهلاك أي ملحن شأن ذلك كالضرب بالضربات
العظام وكان القود من مكان عال أو في بحر (قوله قريته متباين) سند لا قيد بقوله
في جراح ونحوه أي ولما قيدنا بهذا القيد قريته متباين في الضربات ان التوزيع
عليها على الرؤس لانها ليس شأنها ان قصد بها الاهلاك اه (قوله على الواحد)
الخ تفرع على قول القريته من ته من الدية وعلى قول السارح وعن جميعهم بالدية
فهو راجع للمستثنين تأمل (قوله انتفاخا) أي ولم يصل الشافي بضرب الأول والأخيه
القرود قيا ساعلى ما اذا نضمه من الطعام مدة لا يموت منه فيها مع علمه سبق جوعه
(قوله بالدية) أي دية عدد اه ب (قوله باعتبار عدد الضربات) وتفاوت
الضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهرا بالبدن فلا يظلم التفاوت فيها بخلاف
هذه شرح م وان جهل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤس كالجراحات
شينا وعبادة ش على م (قوله باعتبار عدد الضربات) أي حيث اتفقوا
على ذلك أي فان اتفقوا على أصله واختلوا في عدده أخذ من كل التيقن ووقف
الامر فيما بقي الى الصلح (قوله ونحوه) كالضربات المهلك كل منها لا تفردها كاصحبه
م (قوله لان ذلك) أي كلام الجراحات يقصد به الاهلاك أي من شأنه ذلك
ل (قوله بخلاف الضرب بنحو السوط) فانه ليس من شأنه ان يقصد به الاهلاك
ل وعبارة شترخ م والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا
بالوالات من واحد أو التواطي من جمع (قوله مطلقا) أي توافوا أم لا ل (قوله
مخلاف الجراحات) فانه على الرؤس لان كل واحد كانه قاتل ل (قوله
بان ماتوا وقت واحد) أي فالمر في الترتيب والمية بالزورق الروح لا بالفضل
ل (قوله غير الاول) أي غير وارث الاول لان الاول قتل (قوله عصي وحرز)
لنفسه متق غير ل (قوله بصير اختيارهم ليسان الواقع) فلا تهمهم لانهم
الديان وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وليسا قتل الديان) أي ولو زنة

وغير من خرجت قرعته ١٢٣ ب في الثانية تعبيري بذلك أهم من قوله خلقتك غير الاول
(عصى ووقع قودا) لان حقه متعلق به (وليسا قتل الديان) لتعدا القود بغير اختيارهم وتعييني بذلك أو لم من قوله
ولا اول دية وعلى المرادية القتل أو القاتل

حكى المنزلي فيه وجوبه في ظهور نائبة ماني اختلاف قدوالد بين فعل الثاني من مالو كان القتل رجلا والقاتل امرأة وجب خسون به راو في عكسه ما يتو القرب الوجه الاول (٢٩٠) كادل عليه كلاهم في باب العيون القود

المباين المبات (قوله فيه) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله والا قرب الوجه الاول) هو المتمد والى الثاني ضعف (فصل في تغيير مال الجروح) * والاولى ان يقول في تغيير مال الجني عليه * فان الجروح لا يشتمل مالو روى الى حربى فاعلم قبل وصول السهم حيث يشتمل كاسيا في مع ان اول الفعل غير مضمون ع ش على م و فيه ان الجني عليه لا يشتمل ايضا الا بجزا الاول وهو مبات ايضا في الجروح قال البارز ان على حد سواء فاعلم (قوله بحرية أو عصمة) ذكره من في قوله جرح عبده الى قوله ولو اراد جرحه وقوله أو اهدار ذكره في قوله ولو اراد جرحه أي قوله كالجرح مسلم ذمالخ وقوله أو يقتدر المضمون به ذكره في قوله كالو جرح مسلم ذمالخ الفعل والباء بمعنى مع واو بمعنى الواو أي في تغيير مال الجروح مع تغيير القدر المضمون به فاعلم (قوله أو جرح مسلم ذمالخ) ولو جرح حرى مضمون مضمون القتال لم يشتمل فان عصم بعد الرمي وقبل الاصابة ضمنه المال لا بالقود اه شرح م و (قوله أي العبد) أي عبده وانظر ما اذا روى عبده غير (قوله يجب) أي لو رتته على عاقلة السيد ولا يرثها السيد حيث لم يكن له وارث سواء لان القتال لا يرث كما لا يفتنى (قوله والرعي) كالقدمة والا ذهور من اجزائها فلا شافى قوله الا في عدم الكفاية اول اجزاء الجناية وتزل عروض الحق والعصمة منزلة مرور شخص بين السهم وهذه الذي روى به الله وحديثه يندفع ما عاده ان قال كيف يسمى هذا خطأ مع ان فيه قصدا لفعل والشخص بما يقتل غلار ما سلم الجواب تنزيل تغيير الصفة منزلة تغيير الشخص ل (قوله لولا الردة) جواب عما يقال المرتد لا يورث (قوله ولو ارثه) ولو كان الوارث ميلا او عتقا استلزم كاله ل (قوله ولو مستقرا) اخذناه من لان تغيير الاصل بحرية المسلم الا في لا يشتمل (قوله لا لامام) وهذا المار على القتال بأنه لا لامام اذا وارث لم يورثه كافي م و (قوله للتشني) أي تحصيل الشفاء مما أصابه من القتل كما به من الفتا وحيف قال وشي من غظه (قوله ووهوله) لا لا لامام فلو عني الوارث عن القود على مال مع وكان يشاح ل ومعلوم ان الامام يستوفيه عند نقد الوارث م و (قوله وان لم يوجب الجرح القود) بأن كان خطأ أو شبه عمد ولم ترجع المكاتاة (قوله لانه التيقن) أي لان الاقل اتقن الشيان على ايها ما اذا موجب للاصحة من جرح الاقل في شبهه بخلاف ما زاد فان السبب الموجب له عارضة السبب الآخر فغناه فلم يفتقن ايما به بالاتفاق عليه فليتمل شو برى

ولو قتله أو ابله القتل جيب وقع القتل عنهم موزع عليهم فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية (فصل) في تغيير مال الجروح بحرية أو عصمة أو اهدار أو يقتدر المضمون به لو جرح عبدا أو حرى أو برقا فافتنى (المبدوع عصم) الحربي بايمان أو امان أو المرتدة بايمان (فات) بالجرح (فهدر) أي لاشي فيه اعتبار احوال الجناية نعم عليه في قتل عبده كفارة كاسيا في (ولو اهدار) أي العبد أو الحرى أو المرتدة بهم (فتحق وضمن) قبل اصابة السهم ثم مات بها (فدية خطأ) يجب اعتبارا بحالة الاصابة لانها حالة اتصال الجناية والرعي كالقدمة التي تنصل بها الى الجناية فاعلم انه لا قود بذلك لعدم الكفاية اول اجزاء الجناية وتعتبري بذلك أهم ما عبر به (ولو اراد جرح ومات) سريته (نفسه هدر) أي لاشي

فيها لوقته جيتذ مباشر لم يلزمه شيء قال المرأة اولى (ولو ارثه) لولا الردة ولو مستقرا (قود الجرح) (قوله ان أو جرحه) أي اجرح القود كوخة وقطع يد عدا ظملا اعتبار احوال الجناية وكالو لم يدر وانما كان القود والوارث لا لامام لانه لا تشني وهو له لا لامام (واذا) أي وان لم يوجب الجرح القود (فا) لواجب (الاقل من ارثه ودية) للنفس لاهم التيقن فلم كان الجرح قطع يد وجب نصف الدية

أفديته وورجله وجبت دية و يكون الواجب (فتيًا) لا يأخذ الوارث منه شيًا وقد يرى بوارنه أولى من تغييره بقربه
المسلم وقولي فيا من زيادتي (فان أسلم) (٤٩١) المرتد (فان سرية قديمة) كاملة تجب لوقوع المخرج والموت

حال العصبية فلا قود وان
قصرت الردة لتخل حاله
الا هدار (كما لو جرح مسلم
فما أسلم أو جرحا لغيره
فتفق ومات سرية) فانه
تجب فيه دية كاملة لان
الاعتبار في قدر الدية بحال
استقرار الجاه لا قودا له
لم يقصد الخيانة من مكانته
(ودية) في الثانية (السيد)
ساوت قيمته أو قست
عن أهله استقفا بالزيادة
الواقعة في ملكه ولا يتعين
حقه فيقال للثاني العدول
لقيمته وان كانت الدية
موجودة فاذا أسلم اذراهم
أجبر السيد على قبولها
وان لم يكن له أن يطالبه
الابالة (فان زادت) أي
لدية (على قيمته فاني زادة
لورثته) لانهما وجبت بسبب
الخربة هذا كله اذ لم يكن
لجرحه أرض مقدرة الا للسيد
الاقل من أرضه والدية كما
علم ذلك من قول (ولو قطع)
الجرح (مدد فتفق ثم مات
سرية فلا سيد الاقل من
الدية والا أرض) أي أرض
السيد المقنوعة في ملكه

(قوله وجبت دية) لانها قل من أرض الجرح لا نأوش الجرح دستان والمهنة
قال فالواجب الاقل (قوله فتيا) ولا يجوز العفو عنه لان كل كافة المسلمين مجبرة سم
(قوله أولى من تغييره بقربه المسلم) لا يشمل غير الوارث ولا يشمل المفق والواجب
عن الاصل بأنه عبر بالقرين لكون الردة لا وارث له اه (قوله قديمة) أي دية
عقد لانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطأ لانه كان غير معصوم ل
(قوله كاملة) أي خلافا لمن قال يجب نصفها أو يرضى على العصبية والاه دار شرح
مد (قوله وان قصرت الردة) لمد على من قال بوجوب القود اذا قصر زمن الردة
بحيث لا يظهر لسرية ثمرته كما في شرح مد (قوله ساوت أو قست) أخذته الشارح
من قول المتن فان زادت فاشابه الى اه مقابل لهذا المقدر وقال ع ش قوله
ساوت أي ان ساوت فهو تمام خرج خرج القيد (قوله ولا يتعين حقه فيها)
نظر الكونهارمى فيها القيمة بديل ان الزيادة على القيمة للورثة (قوله فاني زادة
لورثته) وبتين حقه في الاصل شورى ولا يجبرون على قبول الدراهم في مقابلتها
ع ش (قوله فلا سيد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها وأرض الجرح
ملاحق للسيد في غيره والارثة للورثة شرح م (قوله من الدية) أي دية النفس
(قوله لو اندمل القطع) راجع لقوله أي أرض اليد الخ لانه لا يقال هنا لأرض اليد
مع وجود العراية شيئا (قوله لان العراية لم تحصل) انظر هذا التعليل مع المستند
السابقة وهي قوله ولو جرح عبد فتفق ومات سرية مع ان العراية لم تحصل في الرق
أيضا ل و ما خلاه مسلم ولكن تلك في جرح ليس له أرض مفدرة فليأت فيها
القول بوجوب الاقل من الدية والارض اذا أرض بخلاف هذه كما هو سابق كلامهم
فتأمل اه شيئا ع ف (قوله قاعدة الخ) المناسب ان ذكر هذه القاعدة في أول
الفصل كما صنع م و حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبنى عليها أكثر المسائل
الائتية ان كل جرح الخ ثم قال اذا انقرضت علمه به انه اذا جرح الخ (قوله أو لغير
مضمون) كما في جرح الحربي اذا أسلم بعده (قوله لا يتقلب مضمونا) هو الشاؤله
بقوله أو لا جرح عبده أو جرحا الخ ع ش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا
عكسه كما علم من قول المصنف لو ارتد سرجم ومات الخ فزاد في القاعدة وكل جرح
وقع مضمونا لا يتقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء وشيئى وعصرجه الرابى
حيث قال وكل جرح أوله مضمون ثم هذا المضمون لم يتلق به الا ضمان الجرح كان
جرح مسلما فارتد الجرح (قوله وان كان مضمونا في الحالى) كالذبح اذا أسلم

لو اندمل القطع وهو من قيمته لا الاقل من الدية وقيته لان العراية لم تحصل في الرق حتى تغير في حق السيد (قاعدة)
كل جرح أوله غير مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وان كان مضمونا في الحالى اعتبر في قدر الثمن الانتهاء

وفي القود الكفاية من الفعل ان الانتهاء * (فصل) * في ما يعتبر في قود الاطراف والمراحات والمهاني مع ما يأتي
(كالنفس فياثر ما يعتبر لوجوب القود من انه قادم جمع (٤٩٣) واحد وغير ذلك من غيرها) من طرف

المتقدم في قوله كالوجر حمل ذميا الخ (قوله وفي القود الكفاية الخ) أي فلا قود
فيما لا يرى جده أو ريسا أو مرتداً اعتق أو عصم قبل الإصابة لعنم المكافاة أول
الفصل كما تقدم وقوله إلى الانتهاء أي انتهاء العمل بقول المتن فلورواه إلى قوله مبدية
خطأ أي لا قود تخرج من حيث مفهومة على قوله هنا وفي القود الخ
* (فصل فيما يعتبر في قود الاطراف الخ) * (قوله مع ما يأتي) كعدم التقاص
في كسر العظام وحكم ما لو قطع أصباً ما كل غيرها ع ش (قوله ما يعتبر لوجوب
القود) أي من كون الجناية عمداً أو ناكراً أو كون الجاني ملزماً بالأحكام أو كون الجاني
عليه مصروعاً ما كانا الجاني (قوله وغيره) كالجرح والمهاني (قوله ودفعه) بضم
الهمزة وفي القود من هي بالفتح المرة والضم الدفعة من العود ما نصب من سقاء
أو ناء مرة وهدم على كل من الفتح والضم هنا اه شرح م و قوله وهدم على
كل من الفتح والضم يتناول وجه العمل فامليس هماً ما يصدق عليه ذلك أدكس
ثم شئ مصوب يسمى بالدفعه إلا أن يقال شبه السيف الواقع في عمل القطع بالشيء
المصوب من سقاء أو نوء اه ع ش عليه (قوله فابانوها) ولو بالفتح شرح م و
كان ما روت معلقة بالملحة ع ش بخلاف ما لو اشترى كوفي سرقة نصاب لا قطع
على واحد لان الحد فصل المسألة لا محققاً تعالى ولهذا السرق نصاباً ودفعته
ليرضخ ولو أن اليد بدفتين قطع اه شرح الروض (قوله فلا قود على واحد
الخ) وقا رق قطع بعض الأذن والمساند لأن ما هنا أي في البدن العروق والأعضاء
ما يستدومها التسامى في الحش وقوله من العروق بيان لما تقدم عليها (قوله تليق
بجنايته) أي أن عرفت والافتئات للقاضي في فرضه بحيث لا يصلح ظلم لأحدهما
ولا تقص لمجوع الحكومتين من دية البدن أن يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوى
بينهما في الحكومة ع ش على م و (قوله ويحت الشيطان الخ) مستند (قوله
حارمة) حيث حارمة من حرص القصار التوب إذا شقه بالف قال الجوهري عبرة
سم ع ش على م و (قوله وتسمى حرمة) بفتح الحاء وكسر الراء (قوله
وملاحة) قال الشيخ بغيره قال لا فرى الأوجه أن يقال إلا حة أو القاطعة
السم اه سم ويحتمل ما ذكره م ومن أنها سميت بجاء يؤول اليه من التلاحم
مخاؤلا (قوله وكذا كل جلد رقيقة) أي تسمى سمناً (قوله وموضوعة) ولو بغير
أبرة م و (قوله تسمى) أي العظم وأن لم يظهر العظم إلا من بل يكتفى أن يخرج ببرد
ح ل (قوله تجمع من قطعها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها بالتشديد كتحذف

وغيره تعتبر بذلك أهم
ما به (يقطع) بالشرط
الساجدة (جمع) أي أيديهم
(سقطوا ما عليها) دفعه
بجدة (قانا نوا) فإن لم يتأملوا
بأن يميز فعل بعضهم عن بعض
كان قطع واحداً من جانب
وآخر من جانب حتى التقت
الحدود فإن فلا قود على
واحد منهما بل على كل منهما
حكومة تليق بجنايته ويحت
الشيطان بلوغ مجموع الحكومتين
دية البدن (ولما ج) في الراس
ولوجه بكسر الشين جمع
شعة قطعها وهي جرح فيها
أما في غيرها يسمى حرماً
لا شية عشر (حارمة)
بجملات وهي ما (تسمى
الجلد) قليلاً نحو الحدش
وتسمى الحرمة والحرمة
والقائمة ودية) يقتض
الباب (تدعى) بضم الألف
التي لا تسلان دم ولا ضحى
داحة بدر مهلة وهذا
الاختار تكون الشجاع أحصى
عشرة (وبانته) من البضع
وهو والقطع (تقطع اللحم) بعد
الجلد (وملاحة تقوس فيه)
أي في اللحم (وسحقاً) بكسر

السين (فصل جلد العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به أو صاوكدا كل جلدة رقيقة وروضة فصله الحار
أي أصل العظم بعد فرق الجلدة (وإشمة تسمى) أي العظم وأن لم توضع (وتنقله) بكسر التاني المشددة (تضع من قطعها
(تنقله) من محل إلى آخره وأن لم توضع وتسمى (وإمومة) وتسمى إمة (فصل خربة الدماغ) المحيطة به وهي أم الراس

الجوار واتصل الضمير ع ش (قوله ولو في باقي البدن) وان لم يمكن في اصطاحه
 أوش مقدور كان البدن الشلاخها التصاح وان لم يكن فيها أوش مقدور اه سم
 وتماثل هذا التعميم مع ما قبله من التقيد بقوله في الوجه والرأس الآن يقال انه جرى
 في هذا التعميم على قول من يقول الشجاج ليست خاصة بالوجه والرأس وأنه
 مجرد الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها في مطلق الجراح ع ش بنوع تصريف
 ويؤيد الاول ما قاله ق ل من أن الاسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وإنما
 انحصرت اسم الشجة فقط والتعميم هنا في الموضحة وهي تطلق حقيقة على الجرح
 في أي موضع كان من البدن بالصواب المذكور وعلى هذا التقيد الشارح فيما تقدم
 بالرأس والوجه بالغلط لا إطلاق القعود ولو ترك التقيد لكان أبدي لكن هذا يقتضي
 أن واجب الشجاج في غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما
 حكومة كما يأتي في الفصل الذي عقب الذات ويقتضي أصالة المأمومة والداخلة
 يكونان في غير الوجه والرأس مع أنهم ما ناسان بالرأس كما سلم من تعرضها فمثل
 (قوله وان لم يكن) أي لم ينفصل وهذه انقائه للرد على من قال إذا لم يكن لم يصب فيه قود
 كما لا يصب فيه أوش مقدور اه م ردلألفقه فالتحق بجملة الدم هل يسقط القود
 أو الاله أولا ذكر المؤلف في شرح الجملة ثم ولكن في الاذن أي لكن ذكر سقوطها
 في الاذن فقال لو قطع بعض الاذن ولم يمتد وجب القود ولألفقه فالتحق سقط
 الواجب ورجع الامر الى الحكومة على الامع ذي وح ل (قوله لذلك) أي
 لتيسر ضبطها (قوله وقد رلقطوع الخ) عبارة تخرج م ردو قد رما سوي الموضحة
 بالجزية كتلت ورجع لان القود وجب فيها بالمثلية بالجملة فامتعت المساحة فيها
 ثلاثا بدى الى أخذ عضو بعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة فحققت
 بالمساحة اه وقوله ثلاثا بدى الخ أي لانه قد يكون مارن الجاني مثلا قد ر بعض
 مارن المجنى عليه (قوله بالجزية) فإذا قطع الجاني ثلث المارن قطع منه مثله وقوله
 لا بالمساحة بأن قياس مثله طولاً وعرضاً من مارن الجاني وقطع بصر موسى (قوله
 من مفصل) وهو موضع اتصال عضو بغيره على منقطع عظيمين برابطات واسلة بينهما
 مع تداخل كترقي وذبة أو توامل كالمثمة وكوع شرح م رد (قوله بفتح الميم الخ)
 أما بفتح ذاك فالسان كما في لصباح وكسرت الميم تشبيهاً باسم الالة اه ع ش
 على م رد (قوله وهو) أي التخذ ما فوق الورك الاول ما تحت الورك وهو أي الورك
 المتصل بفعل القعود من الالة وهو محذور وله اتصال بالجوف الاعظم شرح حجر
 وعبار التماموس التخذ ما بين الساق والورك (قوله بلا اشارة) ثم ان سلت بالقطع

(ودامعة) بضين معجمة
 (تقترها) أي خرطة الدماغ
 وقيل اليه وهي مذقة عند
 بعضهم (ولا قود) في الشجاج
 (الافى موضحة روى) كانت
 (في باقي البدن) لتيسر ضبطها
 واستيفاضتها (ويجب)
 القود (في قطع) بعض نحو
 مارن) كاذن وشقة ولسان
 وحشة (وان لم يكن) لذلك
 وقد رلقطوع بالجزية
 كالثلث والرابع لا بالمساحة
 والمارن ما لان من الاتف
 وقبصرى عما ذكر اولي مما
 عبر به (وفي قطع) من (مفصل)
 بفتح الميم وكسر الصاد لا تضابطه
 (حق في أصل فخذ) وهو
 ما فوق الورك (ويكتب) وهو
 جمع ما بين الحذ والكف
 (ان أمكن) القود فهم الايلا
 اضافة بخلاف ما اذا لم يمكن
 الا بيا فانه لان الجوارف لا تنضج

(و) يضب (في ذق "عين") أي تصورهما عين مهملة (رطع اذن وجفن) قطع الجنب (وما من وشقة ولسان وكر واثنين) أي يسيطين قطع جلدتهما (والعين) قطع المصرة العمان الساتان (٤٩٤) بين الظهور والفتخ (وشفرين)

بضم اللين حرفا الفرج لان
لها ثيابا مضمومة (لا في
كسر عظم) لعدم التوق بالثانية
فيه (الاسناء وأمكن) بان
تضم وتشاد بقول أهل التلمذة
ففي كسرهما القود على النص
وخزمه الماردى وغيره
والاستثناء من نادى (وله)
أي الجنب عليه (قطع مصل
أسفل) محل (الكسر)
ليصل به استثناء بعض حقه
(نادر كسر عضة وأباه) أي
الكسور من اليد (قطع من
المرفق أو من) (الكوع)
ويسمى الكاع بعرضه عن محل
الجبنة فيه أو ساعته بعض
حقه في الثانية (وله حكمه
الباقى) وهو التقطوع من العضة
في الأولى والتقطوع منه مع
الساعد في الثانية لا حمل بأخذ
هو ناحته (ولو أوضع وحتم
أوقل أوضع) الجنب عليه
لا مكان القود في الموضحة
(وأخذ أرض الباقى) أي
المشيمة والمنقطة وهو حصة
أبيرة لها شمة عشرة المنقطة
تحت القود في المشم والتقليل
المشتمل على المشم خالوا
أوضح وأتم أوضح وأخذ ما بين
الموضحة والمأمومة وهو غائبة

قطع الجنب وإن حصلت الأصابة شرح م ر (قوله بقطع جلدتهما) الباء بمعنى
مع لما يأتي من أن سئل الحسنيين وحدها لا قصاص فيه بل فيه الدية ولو قطع
الجلدين قطا واستمرت اليختان لم يقبل الدية وإنما يقبى حكمته ع ش على م ر
(قوله بين الظهور والفتخ) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهور والورك لكنه جرى
على كلامه في الإقصاء في الصلاة من اتحاد الألية والورك وعبارته هناك بان يحل
على وركه أي أصل فخذيه وهو الألية وليس كذلك في القاموس التقطع ما بين الساق
شينا ويلزمه اتحاد الألية والورك وليس كذلك في القاموس التقطع ما بين الساق
والورك وهو ما فوق الفتخ والألية البعيرة (قوله فلو كسر عضة) قال في المصباح
العضد ما بين المرفق والكف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع)
فلو قطع من يمين له أن يقطع من المرفق إذا وصل به إلى تمام حقه أخذ ما بين
(قوله لعجز) أي شرعا لأن الكسر غير منضبط (قوله وساعته بعض حقه
في الثانية) قد يقال هو ساعه أيضا بعض حقه في الأولى وهو بعض العضد
ويجانب ما لم يعمد من قطع العضد كونه غير منضبط لبعض حقه لا يمكن قول
المنفصلة له الخ يقتضى أنه يجوز له قطع محل الكسر لأن قال الجواز لا يجوز من
الثن بالنظر لا انتقال من الفصل القريب من الكسر إلى فصل آخر كالاتقال
هنا من المرفق إلى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الإنسان ما بين المرفق والكف
وهو مذ كرسى ساعدا لأنه يساعد الكف في بثها وأوجها مصباح ع ش على
م ر (قوله أوضع الجنب عليه) أي ثبته ثك والاهتياق أهلا سائر بل يجب
التوكيد في قود الأطراف وكذا قال في مثل هذا التركيب مما سياتى اه خلق
(قوله عشرة المنقطة) أي أن كان معها مشم أخذ من كلامه بعد (قوله المشتمل
على المشم غالبا) أشاد به إلى دفع ما ردد على قوله عشرة المنقطة من أن أرض
المنقطة خمسة أصبر فقط وحاصل الجواب أن أرض المنقطة إنما كان عشرة لاشتغالها
على المشم ع ش على م ر لكن فيه أن هذا لا يتفق في عبارة المتن مع الشرايح
انقتضى عبارة المتن أن الذي انضم للإصباح اما المشم أو التقليل وحيث لا يصح
قول الشرايح وعشرة المنقطة وذلك لأنهما لا يقبى فيها العشرة إلا إذا كانت محصورة
بالمشم اه وفي ق ل على الخ قول المشتمل على المشم أي بالقليل وقول منضم
غالبا غير مستقيم عالم بوجه ذلك ولو لم يشتمل على ما ل ل رمة خمسة أصبر فقط
أرض التقليل هذا وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتد (قوله وأخذ ما بين
الموضحة والمأمومة) أي ما بين أرض الموضحة وأرض المأمومة لأن أرض الموضحة

داخل

وعضرون بعدا ولف لان في المأمومة ثلث الدية كما سياتى (ولو قطعه من كوعه لم يقطع
شيئا من أصابعه) ولو أنقطة لقد رتبته على محل الجبنة

تعبيري بذلك أولى من قوله ليس لالتقاط أصابعه (فإن قطع عزم) لمدوله عن حقه (ولا نغم) عليه لانه يستحق
 اتلاف الجملة (وله قطع الكعب) بعد القطع لانه من مستحقه وغارق ما لقطعه من نصف مساعد فليقل أصابعه لا يمكن
 من قطع كنه لانه تم التمكن لا يصل (٤٩٥) الى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب ان يهودا ياطال) العاني

سراية من (بصر) وسمع ويطش
 وذوق وشم وكلام لان لها
 عمل مضبوطة ولاهل الخبرة
 طرق في ابطالها وذكرا الكلام
 من زيادتي (فلما وضعه) اولاهه
 لطة تذهب ضوه غالبا
 فذهب (ضوه) (فصل به كنهه
 فان ذهب) فذاك (والا ادبه
 باخف ممكن كقرب حديد
 محلة) من حدقه او وضع
 كقورفها ويحل ذلك ان يقول
 اهل الخبرة يمكن اذهاب
 الضومع غاه المحقة والا
 فالواجب الارش وعمله
 في اللطة فيما اذا ذهبها
 من الجني عليه منزه احدى
 العنين ان لا يذهبهما من
 الجاني ضوعه او احدهما
 بخلافه الجاني عليها او همه
 والا فلا يلزم حذرمان اذ هاب
 ضوعه عليه او الخلفه الجاني
 عليها بل يذهب بها بالخاصة
 فان تعذر فالارش (ولو
 قطع اصبعها كل غيرها)
 من بقية الاصابع (فلا قود
 في التأكل) وانما اذ هاب
 البصر وضوع من العاني بان
 ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف

داخل في المأمومة فاذا اوضع فكما اخذ منه اوش الموضعة فيسقط من اوش
 المأمومة وهوتك الدية فيبقى ما ذكره ولو قال اوضع واخذ الباقي من اوش
 المأمومة فكان واخذ الاصل يظهر كون الثانية وعشرين وقت بين اوش الموضعة
 وارش المأمومة لا يتقد برضائي قبل ما يجعلها واقعة على التفاوت أي واخذ
 قدر التفاوت الذي بين تلخ واوضع من هذا كله عبارة شرح الروض فلما اوضع وام
 فله ان يوضع واخذ تمام ثلث الدية (قوله لا من مستحقه) أي مع وصوله
 الى تمام حقه اخذنا من كلامه بعد (قوله لا ثم تلخ) أي لقاء فضله من الساعد
 لم يأخذ في مقابلتها شيئا لم يتم له انفسى المقصود شرح م ر وصحتك ايضا قوله لانه
 ثم تلخ هذا التليل لا يقع المدعي (قوله سراية) لكونها لا يباشر بالجناية
 لانه اخصر بمسوسة ح ف (قوله ويطش) لم يذكر اوجه الدية لان انصاف
 زواله زواله فلا يرضى زوال المصغاه البش ليجب فيه سوى حكمه ولا قود شرح
 م ر (قوله اولاهه) أي ضرب على وجهه باطن راحته زى (قوله ويحل ذلك)
 أي قوله لا ادبه باخف ممكن مع قوله فعل به كنهه (قوله ان يقول اهل الخبرة)
 أي اثنان منهم لا يشاهدان فلا يكتفى فيها بأقل من ذلك ع ش على م ر (قوله)
 فالواجب الارش) أي نصف الدية يترشدى (قوله ويحل) أي محل كونه فعل به
 كنهه في اللطة تلخ مقتضى هذا أنه في الانصاح لا يلتفت الى ذلك فيوضع وان قال
 اهل الخبرة يذهب ضوه عنيه جعلا والمحدقة ايضا وقديوجه بانضباط الانصاح
 بخلاف اللطة وتسوى بينهما جرم ومثله في شرح شيخنا حل (قوله ان لا يذهب تلخ)
 أي قوله اهل الخبرة ع ش (قوله فلا يلزم) بانه ضرب (قوله فلا قود في التأكل)
 وفيه ما ينص من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني تلخ (قوله)
 فيقتصد بعمل الصريح) انصاح هذا ان العاني لا تؤخذ مستقلة بل قاعدة لتعيرها
 فلا تصد الجناية عليها الا عملها او مجاوره كانت الجناية عليه فيقتصد الخوف
 فيقتضي العمدية فيها والارجح لا تؤخذ مستقلة فلم تصد الجناية عليها غيرها ولم يرد
 قصد التفرقة فلم ينظر السراية فيه لعدم تحقيق العمدية حينئذ جرى (قوله نفسه)
 أي نفس الجرم (قوله لم تقع السراية قصاصا) بل هي مدولها انتانت من فعل
 ما ذور فيه (قوله اربعة اجناس الدية) أي دية الدالة لانها سراية جناية عمدا
 وان جعلت خطأ في سقوط القصاص ع ش على م ر

الاصبع ونحوه من الاجسام فيقتصد بعمل الامر مثلاً لنفسه ولا يقصد بالاصبع مثلاً غيره فالقصاص في الاصبع قدرى
 لتعير المقتع البرائة قصاصا بل يجب على الجاني الا اربع الاصابع اربعة اجناس الدية

﴿باب كيفية القود الخ﴾

المراد بالكيفية ما يشمل المماثلة في الطرفين والاتحاد في المحل المأخوذ من بطريق
المفهوم من قوله لا تؤخذ بساير ميم الخ وما يشمل كيفية الاستيفاء الآية في قوله
ومن قتل بشيء قتل به أو سيف الخ فأنه مع ما قاله لم يرد ككيفية القود قوله
والاختلاف فيه ذكره في الفصل الآتي بقوله لو قد شخص الخ وفيه أن هذا
الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود الآن يقال يلزم من الاختلاف
في السبب الاختلاف في السبب وفيه نظرا لأن القود لا يثبت بخلاف الولي فيما يأتي
بل الواجب الدية الآن قبل ثبت القود إذا أقيم الولي دية أن المقدود كان حيا
قبل القود قوله مع ما يأتي وهو قوله والشلل بطلان العمل وقوله وفي قطع سن قود
وغرضه هذا أن المصنف رحمه الله عزاد عليه وهذا المعذوريه قوله لا تؤخذ
يسار أي لا يجوز ولو بالرضى كما يأتي ع ش قوله بفتح الميم وقوم الميم في الأصح
أي من تسع لغات بثلاث أوله مع ثلاث الميم في كل زيد عشرة وهي أقوله مشوري
وقد نظمه بعضهم مع لغات الأصبع في بيت فقال

وهما زنة ثمن وثلاثة وتسع في أصبع واختم بأصبع

ونظمه بعضهم أيضا في قوله

بأصبع ثلثين مع ميم أمثلة وثلاث الميم أضا وارو أصبوعا

أه منار على أبواب الاكمل لابن الصمد قوله ولا أصبع بأخرى أي كما
نعم بالاولى ذي قوله ولا حادث ولا فرق فيه بين كونه ذاتا كما مثل
أو صفة كالوجهي سليم على يد شلاء ثم شل فانها لا تقع م ر بالمعنى ع ش
قوله ولا يد الخ أظهر مدع قوله بعد ولا يخرقها من كبر وخر وطول وقصر
الآن يقال التفاوت للذكور بين عضول الجاني وعضو الجاني عليه وهذا لا ينص
وهنا يد الجاني عليه أقصر من أختها وإن كانت عمانية ليد الجاني ويد الجاني
مستوية الاصابع والسكف بالنسبة لاختها وجنثه فقوله لا تناف المساواة غير ظاهر
بالنسبة لهذه أقول قوله مستوية الاصابع والكف أي بالنظر لاختها
قوله يد أقصر من أختها بخلاف ما لو كانت مساوية لما ولو في القصير فتؤخذها قال
م ثم تقطع مستوى الدين يد أقصر من أختها لم تقطع مدلتها بالنسبة لاختها
وإن كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت غيرها دية ناقصة حكومية أه وعمل ذلك عند
تفاوت الجناية فان كان خفة أو باقة فقيس ديتها كلمة ق ل على الجلال قال
في شرح الروض وعدم إيجاب القصص هو ما نقله الأصل عن البغوي قال الأذري

﴿باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه مع ما يأتي (لا تؤخذ) هو التمهيد للعاني أعم من قوله لا تقطع (يسار) يمين ولا شقة سقى بعلها وعكسهما أي يمين يسار وشقة عليا على (ولا أمثلة) يقع الميم في الأصبع (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (وجود) فلو قطع سن ليس له مثلها فلا قود وإن ثبت له مثلها بعد (ولا زائد أنزائد أو أصل دية) كأن يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل ولزائدة الجاني عليه أو لم يمته مفصلان (أو) بزائد أو أصل (يعمل آخر) كزائد ينجب خنصر بزائد ينجب إصبعهم أو ينصر أصلي ولا يد مستوية الإصابع والكف يد أقصر من أختها وذلك لاستواء المساواة فيما ذكره القصود في الود

وهو فيما اذا كانت ناقة الخلقه مشكل وان كانت اختارتم مهبل قضيه كلام
 الشافعي والاصحاب انها ان كانت ناقة الامان والبطن يجب فيها التقصا
 فكلام البغوي محمول على غير ذلك اذ سم (قوله لم يقطع قودا) ففي المأخوذ بلا دية
 ويسقط القود في الاول لخبر الرضى المفعول عنه شرح م ر ويستحق دية عضوه
 لفساد العضو لانه لم يصف بمقابل على عوض فاسد فيصير بدل القود لفساد العضو
 كالوعى عن القود على نحو خرج ش على م ر وهو محمول على ما اذا قال اقمه
 قودا بلا ع حقت كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله ويؤخذ زائد الخ) مفهوم
 قوله لا زائد زائد او اصل الخ ما سبب ذكره عقبه (قوله ان القود اعملا) يتصور اتحاد
 المحل في الزائدة والاصلية بان قطع ضميره مثلا ونبت موضعه زائدة فيقطع صاحبها
 بنصره اصلها فيؤخذ ذلك الزائدة قصا وما افساد المحل شيئا وعبارة سم انظر موضعه
 في الاصل وهل هي ان ينبت على قطع خصمه مثلا زائد بمحله فيقطع بالخصم الاصل
 اذ ومثوره في الروضة كما عليها اذا كان له اربع اصابع ونيل مسرة زائدة فيقطع بها
 من اصابعه اصلية فيموز للجني عليه ان يقطع يده ويرضي بالزائدة عن الاصلية
 (قوله بعد ما ذكر) أي بعد وجود مفهوم ما ذكر من مساواة الضمون في الاسم والمحل
 (قوله ومصر) أشباهه وبما بعد الى ان في كلامه اكفاه (قوله بضم موسى) لا يضره
 بـ يـ ف او حمران او وضع به وراعي الاسهل على الجاني من شعبه دفعة أو زائد بها
 زى (قوله وانما لم يستبرأ بالجزية) كالثقل والربع لان الرأسين الخ أي لانه
 لو اعتبرها لزم عليه في بعض الصور اخذ القليل بالكثير كأن كان الجاني نصف
 رأسه صغيرا ونصف رأس الجني عليه كبيرا اذ لو أخذ نصف رأس الجاني في نصف
 رأس الجني عليه لزم عليه أخذ القليل بالكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كما قل من
 سم أي ويزن أيضا أخذ القليل من الكثير في عكس ذلك ففي الاول يقع الخفيف الجني
 عليه وفي الثاني يقع الخفيف الجاني (قوله فلا اعتبرناها الخ) سببا في انه لو كان
 رأس الشاج صغيرا ورأس المنجوج كبيرا بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق
 بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت وزنم عليه ايضاح جميع الرأس ببعض الرأس
 ولكنه لا يقدح لانه قد اوضح مقدار ذلك وليس هنا أخذ عضو ببعض آخر فجرة سم
 أي لان الايضاح حق لا موقوف على خوافيه استيعاب عضو ببعض آخر فحاصله الفرق
 بين الصفة والثابت كتابه على كل على المحل وقال بعضهم قوله الى أخذ عضو ببعض
 آخر لا يقال برده عليه الموضحة فان المساحة فيها تؤدي الى ايضاح رأس ببعض آخر
 لا ناقول هذا لا يريد قول الشارح الى أخذ عضو ببعض آخر اذ ليس في الموضحة

ولو تراصيا باخذ ذلك لم يقطع
 قودا ويؤخذ زائد زائد
 وبأصل ليسا دونه ان اتعدا
 محلا وقولي ولا حداث الى
 آخر ما صعدا حكم الزائد
 بالزائد بمحل آخر من زيادتي
 (ولا يضر) في القود بعد
 ما ذكر (فتاوى ص ٤٦)

ومصر (وطول) وقصر
 (وقوة) وضعف في عضو
 أصلي أو زائد كما في النفس
 لان المساحة في ذلك لا تكاد
 تنفق (والهيرة) في قود
 (موضحة بمساحة) نيقاس
 مثلا لطلول وعرض من رأس
 الشاج ومطاط عليه بقو
 سواد او حرة ويوضع بقو
 موسى وانما لم يعتبر ذلك
 بالجزية لان الرأسين مثلا
 قد يختلفان مقرا وصغرا
 فيكون خرز واحد هما قدر
 جميع الأخر فيقع الخفيف
 بخلاف الأطراف لان القود
 وجب فيها بالمساحة بالجملة
 فلا اعتبرناها

بالساحة أنى الى أخذ عضو بعض عضو آخر وجمع (ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجلد) في قوده ما لو كان برأس
 الشاح شرودون المشعوب في الروضة وأملها من نص الام لا قوده ما فيه من اتلاف شرع في ساحة الجاني وظاهر
 نص الخبر وجوبه وعزى له ما روى رجل ابن الزمعة الأول على فساد غيب المشعوب والثاني في مال الرجل
 قال الاذرى وقضية نص الامان الشعر الكسيف يجب ازالته (٤٩٨) ليسهل الاستشفاء ويسعدن القطط قال

والتوجيه يشعر بأنها لا تجب
 اذا كان الواجب استعاب الرأس
 (ولو أوضع رأسا ورواسه) أى
 المشاج (أو استعوب) ايضا
 (ويؤخذ قسطا) لباقي (من)
 أرض الموضوعة) لو رجع على جميعها
 فان كان الباقي قدر الثلث فالقيم به
 قلت أو شهد فلا يملك الاضاح
 من غير الرأس كالوجه والفتالانه
 غير محل الجنابة (أو) ورواسه
 (أو) أخذ منه (قدره)
 فقط أصول الجنابة (والخيرة في)
 محل الجنابة) لان جبع رأسه محل
 الجنابة وقيل للجنبي عليه وضوء
 الاذرى وغيره قالوا وهو الذي
 أورده الصرايقون (أو) أوضع
 (نامية) وناميته (أو) عليها
 (من) باقى (رأسه) من أى محل كان
 لأن الرأس كله عضو واحد فلا
 فرق بين مقدمه وغيره (ولو زاد)
 المقص (في موضوعة) على حقه
 (عمدا) من قوده) أى الزائد لكن
 انما يقتص منه بعد اتمام موضوعة
 (فان وجب مال) بأن جعل شبهه

أخذ عضو بعض آخر بل اضعاف عضو بعض آخر (قوله بالساحة) بكسر الميم (قوله
 أدى الى أخذ عضو الخ) هذا المخطو لا يلزم الا اذا كان عضو الجنبي عليه أكبر من عضو
 الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يربطه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلاً اذا
 كان عضو الجنبي عليه قدر شعر وعضو الجاني عليه قدر شبرين وقد قطع من عضو
 الجنبي عليه نصفه وهو نصف شبر ولو اعتبر بالساحة لأخذ ما من عضو الجاني نصف
 شبر ونسبته الى عضو بعضه لزم أخذ ربع عضوي نصف عضو والظاهر أن هذا
 محذور ايضا تأمل (قوله على فساد الخ) ملافاً من موضع من ذى شعر بأربع بخلاف
 عكسه يرى (قوله والتوجيه) أى التالى بضم راءها إلى الأزالة (قوله أوضع رأساً)
 أى تمامها أو قوله استعوب أى الجنبي عليه (قوله نظرية في محل الجنابة) محذور أى اذا
 أوضع جبع الرأس وأما الوكان في مصداق تعيين الجانب الذى أوضعه اهـ حل (قوله)
 لان جبع رأسه الخ) وأما هو حق عليه فله أدأؤه من أى محل شاء كالدين اهـ شرح
 مدر (قوله كل عليها) أى رقيبت الامة لا اضعاف كافى من الروض وشرح جبر للناج
 وعارة سم قوله كل عليها يقتضى أنه ليس لجنابى أن يدفع عن الامة بقدر هاهن
 على آخر فان قلت فما الفرق بين الامة وغير هاهن ذلك قلت حكوتها عضو
 عنصر ما يتأذى باسم خاص قلنا تأمل اهـ (قوله من أى محل كان) والخبرة في محله
 للباقي أيضاً سم (قوله ولو زاد المقص الخ) استشكل تصوير زيادة المقص على
 حقه بأن الامع كاسأفى ان المقص لا يمكن من استغناء قصاص الطرف وأوجب
 بحمل ذلك على ما اذا رضى الجاني بالاستغناء أو وكدل المستغنى شخصاً
 فاستوفى زائداً بعد اتمامه فان أخطأ في الزائد صدق منه اهـ زى وشله شرح مدر
 وكتب عليه الرشيدى قوله فزادو مسكه الخ أنظر قصاص الزيادة حيث صدق على من
 يكتون والذي فهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله تصديق
 المقص منه) لان الامل عدم الاضطراب زى فلو كان باضطرابها
 فالوجه انه عليها فبعد النصف المقابل لعل المقص منه شرح مدر
 (قوله فلو زال الامر الخ) عبارة شرح مدر فلو زال الامر لكان وجب على كل أرض
 كامل كأوجه الامام وجزءه في الأنوار وقال الاذرى أنه للذهب وأتى به الوالد

عدا وخطا بفيرا اضطراب الجاني أو على عيال (فأوش كامل) يجب تخافة حكمه حكم الأصل فان
 كان الخطا باضطراب الجاني فله وقوله قال المقص قوله باضطراب الخ فانما يكره في الصدق منهما وجهان قال البلقنى
 الأرجح عنى تصديق المقص منه وتفسيرى بما ذكره على ما يبره (ولو أوضعه جبع) بأن تمامها على التوجه وها
 ما (أوضع من كل) منهم (مثلاً) أى مثل موضوعة لا قسط منها فقط اذا ما من جزء لا وكل منهم جان عليه فاشبه ما اذا
 اشتركوا في قطع عضو فلو زال الامر لكان وجب على كل واحد قسطه كما قطع به البغوى والمأوردى لاداة موضوعة
 كاملة خلافاً لما يوجب الامام ووقع في الروضة عزو الأول للامام والثاني للغير وهو خلاف ما في الراى وغيره

(ويؤخذ) - (مضرا) (اشل) من ذكر أريد أغبرهما (ياشل مثله أودونه) - (ويعبر) هذا (أن) (أمن) في المأخوذ (تزدحم) يقول أهل الحنفية أنه من جهة أودونه بحرف تاد لم يؤمن ذلك بأن لم يفسد أمواه العروق بالجسم فلا يؤخذ به وان رضى (٤٩٩) الجاني حذر من استيفاء النفس بالطرف (ويقع به) أي الاشل اذا

أخذ بأشل دونه أو وضع
فلا أرض للشلل لاستوائها
في الجرم وإن اختلاف
الصفة لا تمنعها من الجاني
(لا عكسها) أي لا يؤخذ
اشل بأشل فوقه ولا يصح
ياشل (في غير آفة) وأذن
وسراية) ككيد ورجل
وجفن (وان رضى الجاني)
وعادة للمساكنة كالإقتل
حربصه وان رضى وترج
يزاد في قبر آفة وأذن
وسراية الاشل من ذلك وما
لوسرى تضع الاشل للنفس
فيؤخذ به ذلك لبقاء النفس
من جمع الرمي وصوت في
الأوليين وكما في الموت
بجائفة في الثالث (فلو فعل)
أي أخذ ذلك بما ذكر بقيد
زده بولي (بلادن) من
الجاني (عليه دسه) وله
حكمه الاشل فلا يقع ما فعل
قودا لا مغيره سقى (فقد
سرى) عليه (قود النفس)
تفوتها علما اما اذا أخذه
بأذن الجاني فلا تؤخذ في
النفس ولاد في الطرف
ان أطلق الأذن ويجعل

لصدق اسم الموضع على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشتروا في قتل وآل الامر
الى الله فيها توضع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ
اشل بأشل) الباء داخله على الضو الجاني عليه والرفع هو المأخوذ من الجاني
قصا وقوله مثله أودونه أي أن الضو الجاني عليه مثل ضو الجاني في الشلل
أودونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون ضو الجاني دونه
سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ النقص بالزائد لا بعكسه كما ذكر في صورة
العكس قوله أي لا يؤخذ اشل بأشل فوقه أي فوقه شلالا أن كان ضو الجاني
عليه أكثر شلالا من ضو الجاني فيكون ضو الجاني أسلم فلا يؤخذ النقص
(قوله يقول أهل الحنفية) فإن ترددوا أو فقدوا فلا يصح وان رضى الجاني حذر من
استيفاء قص بطرف وتجب دية الصبيحة شرح مودقول مودقول وبأن لم
يرجحوا بعامة القصر (قوله وقع) لوقى بالضم حقا على أمن كان أول
ويكون قيدا في الآخرين (قوله وسراية) صورته أن يقع صحيح اليد اشل
فندري القطع الى النفس فتقطع بد الجاني الصبيحة لتسرى قطعه الى موته (قوله وان
رضى الجاني) أي يجعله قودا كأن قال خذ قودا كما يأتي في قوله فان قال خذ قودا
المخ فان المتدبه أنه لا يقع قصا وانما عليه الله فلا تأتي ما يأتي من أنه لو أذنه
ادنا مطلقا كان مستوفيا حقه (قوله الاشل من ذلك) خذوا ذن صبيحة بياصة
وانف صحيح يابس فيرجع ما كان يابس بياصة كان فيه حكومة اه حل ويؤخذ
منه ان شلل الألف والأذن ييسهما الاطلاق عليهما اذا عمل لهما قول المصنف بعد
والشل يطلق العمل أي في ماله عمل (قوله يؤخذ به ذلك) أي الصحيح والأقل
شلالا (قوله وكما في الموت بجائفة) كما اذا أضافه وسر الجائفة الى موته فان وليه
يبيعه لتسرى الى النفس مع ان الجائفة وحدها لا تؤخذ فيها (قوله فان قال الخ)
مقابل لقوله ان أطلق الأذن (وهو وقيل عليه دسه الخ) المراد بها ما يشل
الحكومة ليشمل الله واولى لان المقطوع فيها اشل (قوله وان لم يزل الخ) لقوة
(قوله والاشل منقضى الخ) أي ولا حركة هناك أصلا اه سم وليس المراد بابقائه
عدم القدرة على الجماع به بل المراد بابقائه نحو يمس فيه وانكش في بحث
لا يستعمل وبانسا طه عدم مكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سبقت ذكره من أنه
يقطع الفصل بالثنين ع ش على مود وشلل الذكربأن لا يجنى ولا يبول ولا يجامع

مستوفيا حقه فان قال خذ قودا فعمل فقيل لاشي عليه وهو مستوفى بذلك حقه وقيل عليه دسه وله حكومة وقطع
به الغوى كذا في الروضة كما صلها هنا (والشل يطلق العمل) وان لم يزل النفس والحركة وهو شلل اشل الذكرب
وغیره بخلاف قول الامس والاشل مقبض لا ينشط أو عكسه فانه وإن لم يزل الاقل لكنه قادر على الذكرب ولا
أن لا تشا والذكرب وعده

فيؤخذ كزنجبيل كرحصى وعن ابن اذلاخل في العضو وتعدو لانه اضعف في القلب والابماغ (و يؤخذ صلب
بأعسم وأعرج) لذلك والعسم يملئين مقنوحه تشيع اى يس (٥٠٠) في الرقيق أو قصر في الساعد أو العنق

لان هذه الامنا والبول والجماع كما قرره شيتا العزى حتى يحسكنا لا يباعم ولا عني
ولا يبول فهو أشل وان وحدا تشيع وطيه يتضع قوله ولا أثر لا تشيع الد كراخ
وان وحدا واحد من الثلاثة بان أمى مثلا فهو ليس بأشل (قوله لعل) وهو ما عدا
الحصى والعضن والحصى من قطع لوسل خصبنا (قوله بأعسم وأعرج) اى خلقه
أو باقة شرح مدر اما الأعسم والأعرج بجناة فلا يؤخذ فيها السليم عش على
م (قوله لذلك) اى لعدم الخلل في العضو (قوله تشيع في العضو) اى يس فيه
وهذا المعاني كما مر اذ معنا مدر (قوله أو قصر في الساعد) اى والعورة انها ليست
أقصر من الأخرى والا فقدر انها اذا كانت أقصر من أختها لا يقطع بها رشيدى
(قوله وأعرج) تشيع (قوله الأعسم الأعسر) اى أو له ودة ان الجاني قطع من
العضى عليه عينة التي هي قليلة البطش اه رشيدى وقره بهذا الاحتراز عن
النصاف بالتأمين والتياسر (قوله بسليها) الباء فيه ونجما بعدد داخله على الجنى
عليه قال مدر ولجنى عليه حكمية الاظفار اه (قوله اى لا يؤخذ طرق سليم الخ)
قال في الروض وشرحه ولكن تكلم ديتها اى فائدة الاظفار وقرق بان القصاص
تعتبر فيه المماثلة بخلاف القيمة على جرح عش على مدر (قوله واذن سميع بأعسم)
ليس الأعسم من التشل فلا يخل هذا مكرور مع ما سبق في قوله في غير انفس واذن حل
وكذا قوله باختم فليس الختم من التشل ولا يكون مكررا (قوله بأخرس) وهو من
بلع أو ان اللق لم ينطق شرح مدر (قوله بسلي نضها) بخلاف ما اذا بطل نضها
بان معرفت جدا بحيث شذرت للنض عليها أو كانت شديدة الاضطراب فلو كانت
من الجاني شديدة الاضطراب أو صغيرة جدا أخذت لوجود المماثلة حل (قوله
قود) اى ما لا في المتغير وعند فساد المتبقي في غير كاياني (قوله وان نبت) اى بعد
الجبا ينضها فتقودها لا يستط القود (قوله تفصيل قدم) وهو انه ان أمكن كان
تأخر ينشأ بقول أهل الخبرة وجب القود والاملا وجب الارش عش (قوله
فيه) اى في كسرهما (قوله التي من شأنها السقوط) اى وكفت المقنوعة منها اما
لو كانت من غيرها فيقتصر في الحال ولا ينتظر لان غيرها لا يسقط شرح مدر وعش
وعادة التوار والرواضع أربع أمانات تثبت وقت الرضاع بتعبر سقوطها الا سقوط
الكل فاعلمه قله الرشيدى وأقره ومثله حل وفي ق ل على المحل مانصه
المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التي تثبت أولان أعلى وأسفل
السمامات ثانيا وتسمية غيرها بذلك مجاز الجبارة (قوله لانها تعود فانيا) لم ينظروا

قال في الروضة كما سلفها
ونال ابن الصباغ هو صل
وأعرج جاج في الرسخ وقال
الشيع أبو ساعد الأعسم
الأعسر وهو من بطشه
بساره أكثر (و) يؤخذ
طرق (أقدا لطافا سليها)
لا مدونه (لأعكسه) اى
لا يؤخذ طرق سليم الظفار
جاقه لانه فوقه (ولا أثر
لغيرها) اى الاظفار بشر
سواد أو خضرة وعليها
اقعة اصل فيؤخذ بطرفها
الطائر السليم الظفار منه
لان ذنته وورض في العضو
وذلك لا يورث في وجوب
اقتود (و) يؤخذ (الأنف
شام بأخشم) اى غير شام
كعكسه المفهوم بالاولى ولان
الشم ليس في جرم الأنف
(و) اذن سميع بأعسم كعكسه
المفهوم بالاولى ولان السمع
لا يصلح حرم الاذن (لأعرج
خصية بعباء) ولوجع قيام
مورثها واللسان طالق
بأخرس) لان كلامها كثر
من حقه والشم كامر (وفي
قلع سن) لم يصل نضها ولم
يحسكن بأعسم ينقص به

أرهار قود) وان نبت من مثله قوله تعالى والسن بالنسن وعودها فانه جديدة وفي القود في المروحة
بكسرهما تفصيل تقدم والاصل اطلاقه لا قود فيه (ولو قطع) شخص ولو غير متغور (سن غيره متغور) وفيه بالغا وهو
اى لم يستطع اسناده الرواضع التي من شأنها السقوط (انتظر) حابه فلا قود لانه في الحال لانها تعود وبعاء

في الموضع الى ذلك فأوجبوا القصاص وادخلوا القصاص على التلبيق المدين
في غالب الموضعات سم ولوعادت القلوعة أصغر مما كانت وجب قدوا نقصان
من الارض أو مسودة أو موعة أو فاجدة عن حمة الاسنان أو كان فيها شرب بعد
عودها وجبت حكومة اه زى (قوله وعودن) الا في وعدات لان جع الكثرة
لغير الصاقل يتناونه فقلت ودون فلان ح ل أي يتناونه الافراد ويصايد به
وأفرد لتوهم عود الفهر على القلوعة ندر (قوله أهل الحيرة) فهو عدلان منهم
ولا يكتفي بعود البواقي دونها ح ثم ظاهر كلامه اشتراط الامر بن ولا يكتفي قول
أهل الحيرة قط ولا يكتفي ما به وبعبارة حنظله أنهم لو كانوا ذاك أهني فسد التفت
قبل عود البواقي لم يقبلوا وهو مقبوع في القود لانه لا شدارك بخلافه في الارض
فالأوجه العمل فيه بقولهم هنا ثم انما جاء الوقت ولم تعد أمضى الحكم والاربع
عليهم بما أخفتمه لتبين فساد كلامهم اه شوبرى (قوله وجب قود) ولوعادت
بعد القود بان لم يقع الوقت فصبية القلوعة قصاصا كما هو الاقرب شرح م ر
ولم يبين نوع الدية أي عمد أم غير عمد ظاهر انها شبه عمد وانما على العاقلة لجواز
الاقدامه عش (قوله بل يدر الخ) والحاصل ان الجاني والجني عليه اما متغوران
أو غير متغورين أو الأول متغور والثاني غير متغور أو بالعكس فان كان الجني عليه
متغورا اقتصر منه حاله ولا انتظر اه قل (قوله فان مات الخ) أي والعرض
ان أهل الحيرة قالوا بنقاص منبتها اه ح فلوات قبل حصول الياس وقبل تبين
الحال فلا قصاص جزا وفي الدية وجهان في الرخصة كلها بالاترجيح اه زى
ورجح قل عدمها وأوجب الحكومة وسبأ في الشارح عند قوله ولو وقع سن
غير متغور الخ (قوله مثبت سنه) أي الجني عليه (قوله الاقلها ثانيا) فالقطع الاول
قصاص والثاني في نظير القصاص منبتها وظاهر كلامه انها لو تبنت فالتا لا قطع
واهتمد زى في حاشيته خلافا لخر (قوله ولو قطع الخ بشر) فذهب بعض مفهوم
قوله المتى ولو وقع سن غير متغور الخ (قوله بشر) اعلم اما اذا استقطت اسنانه
الرواصع فقال لضر بشر فهو متغور ومينا الجعول كضرب يضرب فهو متغور
فان ثبت بعد ذلك قبل اقرار بتسديد التاء التائة قال الجوهري وان تشتتت
بالتلثة وكلمة مشتق من التفر وهو قديم الاسنانه اه سم وقوله بتسديد التاء
التائة واسمه اخر جملته فتاء فوقية على وزن اقل فادغت الاولى في الثانية
وقوله وان شئت قلت بالتلثة أي لا ادغام التاء فوقية فيها فاعلم انما اذا
ادغت التاء في التاء قبل اقرار وان عكس قبل اقراره رشيد على م ر ينوع

(فان مان غساد منتبها) يان
سقطت البراقى وعدن
دونها وقال أهل التمره غساد
منتبها (وجب قودولا
يقص له في غصوه) بل يوحى
حقايلغ فان مان قبل بلوغه
اقتص وانه في الحال او
أخذ الارض واذا اقص
من غير صفه وركله وقد غسد
منتبسته فان لم تعد سن
الجاني فذاك ولا غلقت فانه با
ولو غلغ بالغ لم يقر سن بالغ
منعور

خير الجاني عليه بن الارض والتمود كقطعه الشبان عن ابن كج وجزم به في الاثوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اتس
وعادت سن الجاني لم قطع ثانيا ففازت سابقا بها بان الجاني عليه قدرضى بدون حقه فلا عود له وتم اقص ليسد منبت
الجاني كما قدس منبتة ولقد تبين عدم فساد فمكان له العود (ولو نقصت يده اصابعه قطع) بدلا كاملة قطع وعليه
ارش اصبع (لامه قطعها ولم يستوف قودها ولم تقطع ان يأخذ (٥٠٤) دية اليد ولا قطع (أوبالمكس) بان قطع كامل

تسرق لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو يقتضى ادغام التاء النوقية
في التاء خارج عن القاعدة اذا القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر (قوله خير الجاني
عليه الخ) من المعلوم ان كل جاني عليه يغيب بين الارض والتمود فلا فائدة للاخبار
بهذا في خصوص هذه الاصل قال ذكره وطنة لقوله فلا اقص وعادت سن الجاني
الخ (قوله بالغ منفرد) انما يقبى لاجل قوله خير اذ لو كان غير بالغ فالصبر الى كماله
كاهو ظاهر اه شوبرى (قوله من صدر كلامي) وهو قوله وفي قطع سن قود ع ش
(قوله بدون حقه) اى هنا (قوله فكان له العود) مقتضى هذا ان له العود الى ان
يصدق الميت ولو تكررت الامرار وكان شيئا زى يقرانه لا يجلها ثالثا اه حل
واحمد الرشيدى ونافى هر (قوله لامة اى الجاني قطعها) اى ضمن قطع اليد
وقوله ولم يستوف البناء للجهول وقوله او قطعها اى اصابع الجاني (قوله و ليه
ارش اصبع) اى ناقص حكومة منبتة اه حل (قوله منابتها) اى اصابع الجاني
عليه فقه نشيت الضمائر ويحمل ان الضمير يعود لمطلق الاصابع اى لا يقيد
الاضافة للجاني عليه ثم تعيد باصابع الجاني فلا نشيت حيث شذ (قوله وحكومة
منابتها) اى مع حكومة نفس الكف كاهو الفرض انتهى شوبرى (قوله اندواجه)
اى الحكومة وذكره لاكتسابها التذكير من المضاعف اليه (قوله بفتح الشير)
وتضم ايضا وزن البى للجهول وتضم في المضاعف ايضا رشيدى وبعبارة القاسموس
شلت قشل بالفتح شلا وشلا واشلت وشلت بجهولتان ع ش على مر (قوله لقطع)
اى الجاني عليه * (فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني) * (قوله
لو قد) اى قطع اذ القدر الشق طولوا والقطع الشق عرناوا والقطع سبهما وليس
خصوص واحد منهما مراد اه قل على الجلال (قوله شخصا) اى ملفوظا (قوله
وزعم مرته) اى قبل القتل (قوله وزعم سراية) اى حتى تزيمة دية واحدة (قوله حلف)
اى يمين واحدة خلافا للقبلى القائل بانها خمسة وعشرون يمينا لانه انما يحلف على الحياة
لا يقتل زى ملصا لكن البقضى نظر لازم لانه يلزم من الحياة كون القادقته
فقطه متضمن للقتل (قوله لان الاصل بقاء الحياة) افهم هذا ان عمل ما ذكره حيث
عهدت له حياة والايمان كان سقطا لم تعهده حياة فانه يصدق الجاني شرح مر (قوله

ناقصة) فطمة طوع مع
حكومة نفس الكف دية
اصابعه (الاربع) او قطعها
وحكومة منابتها) ولا حكومة
لمسا في الحال الا قول لها
من جنس الدية فلا يستعد
دخولها فيها بخلاف القود
فانه ليس من جنسها وانما
وجب حكومة نفس
الكف لامة يستوفى في
مقابلته شىء يقتيل انه
واجبه فيه (ولو قطع كفابلا
اصابع فلا قود) عليه (الا
ان يكون كفه مثله) فطية
قودها لامة مائة ولو عكس
بان قطع فاقد الاصابع كاملها
قطع كفه واخذ دية الاصابع
كامل مما رغبوا لقطع ناقص
اليده اصابعها كاملة (ولو
شلت) بفتح الشين (اصابعه
فقطع كاملة لقطع) الاصابع
(الثلث) السلبية (واخذ)
م حكومة منابتها الملوحة
مما مر (دية اصبعين) وهو
ظاهر (او قطع يده وقنع

بها) لانه لو عم الشلل جميع اليد وقنع برفاق شلل البعض اولى (فصل في اختلاف مستحق الدم وفي
والجاني لو (قد) مالا شخصا (وزعم موة) والولى حياته (او قطع يده ورجله فان وزعم سراية والولى انما مالا مكننا
اوسبا آخر الموت بقية دية بقلوب (هية او) ليه مية و (أمكن انما مال حلف الولى) لان الاصل بقاء الحياة

وفي الاولى دية لا قود لا يسهط (٥٠٣) بالنسبة وخرج بالمكن غيره لقمر زنه كيوم ويومين فيصعد

الجاني في قوله بالاعين
(كما لو قطع يده فأت وزعم
سببا للموت غير القطع
ولا يمكن الاندمال (والولى
مراية) فانه الذي يحلف
سواء أعتق الجاني السبي
أم أرمه لأن الأصل عدم
وجود سبب آخر واستشكل
فقط بالصورة السابقة مع
أن الأصل فيها أيضا عدم
وجود سبب آخر ولجيب
بأنه إنما صدق الولي ثم مع
ما ذكره لأن الجاني قد
اشتغلت ذمته بظواهره
ولم يفتق وجود السقط
لأحدا وهو المراد بامكان
الاحتمال على السبب الذي
أدعاه الولي فدعواه قد
اعتضدت بالأصل وهو
شغل ذمة الجاني (ولو أزال
طرفا ظاهرا) كبد أو لسان
(وزعم قصه خلفة) كشكل
أو قد أصبح (خلق) بخلاف
ما لو أزال طرفا باطنا كذكر
وأشهر أو ظاهرا وزعم
حدوث قصه فلا يحتاج بل
يحلف الجاني عليه والفرق
عمر إقامة البينة في الباطن
دون الظاهر والأصل عدم
حدوث قصه والمراد

وفي الاولى دية لا قود) ههنا ما لم يتم الولي بنية تشمدا لجانيه فانها وجب على
الجاني التوديع شرح مروجش عليه (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما إذا أمكن
وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لنصف السراية مع إمكان الاندمال
رى (قوله لأن الأصل عدم وجود سبب آخر) عورض بأن الأصل برائة الذمّة
فهى من تعارض الأصلين فلم يقدم الأول وأجيب بأن أصل عدم وجود السبب
أقوى من أصل برائة الذمّة لتعق الجناية كما يفهمه كلامه الآخر لكن قال الشيخ
عمره فأت أن قوله هذا أصل آخر وهو عدم السراية فلم يقدم أصل على أصلين أه
شورى وأجيب بأنه إنما قدم لأنه أقوى بعدم استحسان الاندمال لظهور ريموته
بالسراية حيثئذ (قوله واستشكل ذلك) أى التعليل وايضا لا اشكال أنكم
في هذه المسألة قد تم الولي ولم تصدقوا الجاني المدعى للسبب وقتم الأصل عدمه
وفيما سبق قد تم الولي المدعى للسبب ولم تغفلوا الأصل عدمه فلا يصدق وحاصل
الجواب أنه فيما سبق صدق الولي لا اعتناء باستناد السبب بشيء آخر وهذا لم يستند
السبب بشيء آخر واستشكل أيضا وجه آخر لا تنفع فيه جواب الشارح وهو
أن يقال هنا صدق الولي المدعى بالسراية وقد علمت فيما سبق بأن الأصل عدمه
فكان مقتضاه أن لا يصدق الولي هنا لأنه قد تسلسل ما يجازى أصل عدمه من غير
عاضد تأمل (قوله مع ما ذكر) وهو أن الأصل فيها الخ (قوله لأن الجاني الخ) لا يقال
إنما تستغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا يجوز له المطالبة بالأرض قبله لا تأقول
الاندمال شرط للاستقرار لا للوجوب ولهذا جازأه القصاص قبل الاندمال سم (قوله
ولم يفتق الخ) عبارة شرح هو لأن إيجاب قطع الأربع قد سبق تحقيقه وذلك
في مسقطه فلم يسقط أه (قوله بامكان) الباء سببية متعلقة بالثبوت (قوله طرعا) أى
أرمعى رى (قوله حلف) أى قسب الدية لا القصاص عرش (قوله بل يحلف
الجاني عليه) ويستحق دية مكاملة ولا تقصاص على المعتد كما جزم به الحلال المثل
في شرح التاج زى (قوله عمر إقامة البينة) أى من الجاني عليه فلذا صدقناه
في الباطن دون الظاهر لسهولة إقامة البينة عليه شيئا واذ أضافها فيكى قولها
كان سليما وإن لم تعرض لوقت الجناية ولا يشكك عليه قولهم لا تنكح الشهادة
بغير ملك سابق كان يقول كان ملكه أسس إلا أن قالوا لا تعلم من يملكه لأن القرض
ما أنه أنصكر السلامة من أصلها فقولها كان سليما مبطل لأن تكاثره صريحا ولا
كذلك ثم شرح م (قوله والأصل الخ) معطوف على علة ما خوذ من الفرق كما أنه
قال لأنه يصير إقامة البينة في الباطن ولأن الأصل الخ فهو تعليل لقوله أو ظاهرا

بإلّا ما يتلو ستر عروته وبإظهار غيره

وزعم الخ (أه) قوله وزعم الحارث بينهما أي واتحد الكل عدداً أو غير ذلك سابقاً
 أنها تتحد باختلاف الحكم والمحل والقاعل ذى (قوله حلف) ولا يخالف
 هذا ما مر في قطع الدين والرجلين من تصديق الولي لانهما اتفقاها على وقوع
 دفع الحارث المصالح لدفع الارشين وانما اختلفا في وقته فظهر والظاهر فيه وصدقوا
 الجاني عند قصر زمنه لقوة بانه بالاتفاق والظاهر المذكورين وأما ثم فلم يتفاهل
 وقوع شيء تازعا في وقوع السراية ووقوع الاندمال فظهر والقوة جانت الولي
 باتفاقهما على وقوع موجب للدين وعدم اتفاقهما على الراجع له وقوله والاحلف
 الجريح وانما اختلف مع امكان الاندمال وليصدق بلايين لان الرادى لا مكان
 الامكان القرمحادة بديل قوله المار بقصر الزمن وطوله ومعلوم ان الموضحة
 قد يتفق ختمها ظاهراً وبقي نكاتها باطناً لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد
 مع طوله فوجب التبيين لذلك وحفظ فلا ينافي ما مر من أنه عند عدم امكان
 الاندمال يصدق بلايين لما قرأناه من ان ذلك مفروض في اندمال حالته الصادة
 في ذلك بديل تمثيلهم بادهاء وقوعه في قطع دين أو رجلين يديم أو يرين وهذا
 بحال عادة فلم يقب بيمين وامقرض ما فيه شبهة في موضعين صدرتانه ثم بعد
 نحو عشرين سنة مثلاً وقع منه دفع الحارث فبقاؤه ابل الاندمال في ذلك الزمن بعيد
 عادة وليس بمستحيل فاحتج ليمين الجريح حيث لا يمكن عدم الاندمال وان بعد
 شرح مد ملخصاً (قوله ان قصر زمن كسنة) اه حل وفيه شيء (قوله بان طال
 الزمن كعشرين) وفي كلام جرح كعشرين سنة حل (قوله فلا يوجب
 زيادة) أي ارشاً فانا عمل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على نفيه
 بان حلف ان دفع الحارث قبل الاندمال والاحلف الجني عليه وبثبته الثالث
 أي فيما اذا رجع الجني عليه وادعى ذلك الارش لان حلفه وان لم يفد شغل ذمته
 بالأرض الثالث لا ينافي ان له أي الجني عليه أن يدعيه حل بتصرف
 (فصل في مستحق القود ومستوفيه) أي وما يذكر معها من قوله وأجرة جلاد
 الى آخر الفصل (قوله القود بثبوت الورثة) أي لجمههم لان كل واحد يثبته
 كل القود فرد الامل الكل الجرحى لا الجني المقتضى ثبوت كل القصاص لكل
 وارث شوري وقال مد وما في فاطح الطريق ان قتله يتعلق بالامام حيث
 قتم قتله فهو مستثنى عما هنا أي من ثبوت القود للورثة لانه لا يسقط بغيرهم اه
 وثبوت القود بالثبوت عن الجني عليه لا ابتداء وهو المعتمد عند مد وبذل عليه قوله
 بحسب انهم فلم يمكان على الجني عليه دين وعنى الورثة على مال فان الدين يوفي

(أوضح موضعين) وزعم
 الحارث بينهما (فدعه)
 أي الزعم (قبل اندماله) أي
 الايضاح ليقتصر على أرض
 واحد (حلف ان قصر زمن)
 دين الايضاح والرفع لان
 الظاهر معه ذكر الصلح
 فيما عدل مستلثة القدم
 زبادى (والا) بان طال
 الزمن (حلف الجريح) انه
 بعد الاندمال (وثبت) له
 (أرشان) لانه لا يثبته
 الموضحة في دفع الحارث بعد
 الاندمال اشابت بمعلقه
 وذلك لان حلفه واقع
 لا يقتصر عن ارشين فلا
 يوجب زيادة (فصل)
 في مستحق القود ومستوفيه
 (القود) يثبته للورثة الصلبة
 وذوى القربى بحسب
 انهم المال

منه وقيل ثبت الورثة استثناء فلا يورث الله من المال الذي عن عليه على هذا
وه قال زى (قوله أم سبب) أي سبب آخر غير النسب والافتان سبب
أما لا الورثة قاله م في شرحه وقيل أنه لا ورثة النسب دون السبب لأنه لا تشق
والنسب سبط المولود (قوله والمتق) أي والأمام فين لا ورثة لنفس وذي
الأوصاف أن ورثتهم شرح م (قوله ويحسب جان ولو بلا طلب) أي وجوبا
والحاسب له الحاكمة ومثله حسبه عليه أن كان موسرا ولا في بيت المال والافعل
مياسير المسلمين عيش على م وبعبارة حل قوله ويحسب جان أي وجوبا ولو بلا
طلب إلا في ذات الحمل فانه يساقى أنها لا تقبس إلا بطلب إذا كان أي كونها لا تقبس
الإبطال مخصوص بنصر المصلي والمجنون أما إذا كان السحق أحدهما فقبس م غير
طلب وهذا الثاني لأنه متعلق بالصح اه وانما توفد حبسها على طلب
للمساهمة فيها رعاية للكل ما لم يساغ م وبعبارة حل السحق في عن
زى وعرض قلا عن م (قوله لا تقبس إلا بطلب ولم) (قوله إلى كال مصمم)
ولو استوفاه المصلي حال صباه اعتد به عيش على م وبعبارة حل قوله لا تقس
المطريق فلا يتنظر له كمال باقي الورثة لأن الضول لا ينفذ اه سم (قوله وعوضونهم)
بالأقارب فان أيس منها يقول الأقارب فاقبله مقامه في أحد احتمالين ذلك في تعدد
القصاص حل (قوله لأن القود تجز) علة لمحل مع علة أي قوله ويحسب جان إلى
كال مصمم الخ أو علة لقوله ثبت الورثة (قوله من ولي أو ما كم) فلا ينفذ
أحدهما وقتل فحل يجب عليه القصاص أو أله به ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظر
والأقرب الأول أخذاه قولهم أن القود لا تشق ولا يحصل الخ عيش على م (قوله
فقير محتاجين) هل ما يقيدان مستتران أو محتاجين بيان لما قبله يحرم رشوى فان
أردنا بالفقير من لا مال له ولا كسب يكون قوله محتاجين قيدا لا ينفذه لانراج من له
منفق (قوله لا يورث الجنون الخ) أي ولو صيا وقضية التعبير بالجو اعدم وجوده
عليه وإن تعين طريقه فالنقطة لا يورث بل وجوده فبحمد كرمي بعد وقد قال هو حوا زبد
منع فيصدق بالوجوب عيش على م (قوله غير الرضى) والقيم مثله اه م (قوله
قوله لا زله) أي المصلي المذموم من المصلي (قوله بخلاف الجنون) فلا كان له اتفاقية
في زمن معين ولو بأخبار الأطباء بذلك انتقلت وفي شرحه شيئا خلافة فلا يتنظر
مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولي الخ) اعتذار عن عدم ذكره لهذا الحكم في المتن
مع أن الأصل ذكره (قوله قد يهرب) من باب طلب اه عتار (قوله براض منهم) أي
أن كان المستوفى من غير الورثة وقوله أو من باقهم أي أن كان منهم (قوله لم يقرعه)

سواء كان الأورث نصب أم
بسبب كالأورث وجب والمتق
(ويحسب جان) هو أحد من
قوله القاتل ضمنا حاق المستق
(إلى كال مصمم) بالبلوغ
(وعوضونهم) بالافقة
(و- ضرور غنهم) وأذنه
لأن القود لا تشق ولا يحصل
باستيفاء غيرهم من ولي
أوما كم أو بقبهم فان كان
المصلي والمجنون فقيرين
محتاجين فالنقطة جاز لولي
المجنون غير الرضى المقوعلى
الدية دون ولي المصلي لأنه
غاية تتنظر بخلاف الجنون
وعلم بقولي ويحسب انه
لا ينفذ بكفيل لأنه قديم وب
يفوت الحق (ولا يستوفيه)
أي القود (الأواحد) منهم
أو من غيرهم فليس لهم أن
يجمعوا على استيفائه لأن
فيه تضاد لا يقص منه
ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا
كان القود بغير عرق وبه
صرح بالقبلي وانما يستوفيه
الواحد (براض) منهم أو من
باقهم (أو بقرعه) بينهم أذ لم
ينراضوا بل قال كل أنا
استوفيه بقبيلته به بقولي

أي يجب على الحاكم فعلها بينهم فمن خرجت لها ستوفى بأذن من بقى أهله وقوله
 يجب على الحاكم فعلها بينهم أي حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراشوا على
 القرعة بأنفسهم ونزحت لواحد فرضوا به وأذنت له سقط الطلب عن القاضي
 ع ش عليه (قوله مع اذن) وفائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفى ومنع قول
 كل من الباقين أنا المستوفى شرحه وعبارته من ل قوله مع اذن فان قلت اذا
 اعتبر الاذن بعد القرعة فبأنه قد تعاقبت فائدة تعين المستوفى ومنع قول كل من
 الباقين أنا المستوفى وانما جاز القصار في انتكاح فعله من غير توقف على اذن لان
 ما هنا ميثاء على الدوام ممكن وذلك ميثاء على التجهيل ومن ثم هو مصلوفاً باب
 القاضي عنهم ومثله جروا فائدة الاذن أيضاً جراحه فعوا أحدهم (قوله من الباقين)
 ولومن أخرجه لان حقه لا يسقط بالقرعة حل بدليل انه لو أبرأه أي من القود فقد
 وأيضاً فالتقصص مبني على الدوام بما رقب قلب أحدهم فعفوا به سم (قوله كما
 في أصل الروضة) فمقد (قوله فلو بدر) أي أمرع وبادر لعق بدره ذي (قوله
 أحدهم) فمقد ولو بادر اجنبي فمقد فحق القود ولو رتبته للمستوفين من ل (قوله
 بعد عفواً) أي أروعه ح ل (قوله وان لم يعلم بالعفو) قد يشكل عليه ما يأتي ان الوكيل
 لو قتل بعد العزل أو بعد العفو جاهلاً يعلم بقتل وجب بقصر هذا بما وردته بخلاف
 الوكيل من ل ومنه يؤخذ انهم لو أذنت لهم عفواً لم يعلم بالعفو لم يقتل كالوكيل بل
 أولى لان له حقاً في القود اه سبط ب (قوله سبط دية من تركه جان) والمحصل
 ان حصة غير المبادر في تركه الجاني مطلقاً وكذا حصة المأدب بعد العفو ان قتل أم قبل
 العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلهن على المبادر ما زاد على قدر حصته
 قبل العفو ولم يكمل دية مؤثرهم على المبادر بعد العفو اذا علم به وعلى ما قلته
 ان جعل هذا ان لم يقتلوا والا فلا شيء لهم وقوع النفس في النفس فكذا
 بخط ق ل وه لفي سم وقوله وعلى عاقبته ان جعل هزمه شكلاً لانه يقتل مع الجبل
 فكيف يجب الدية على عاقبته (قوله كالاجنبي) أي والاجنبي اذا قتله يكون الحاكم
 تعلق الدية بتركه الجاني لا الاجنبي سم (قوله ولو ارتد الجاني) هذا في المسألة
 الثانية فقط وهي قوله أو قبله فكما يؤخذ من من ل فلا يبرى في الاولى اذا
 اقتص من المبادر وعبارته من ل واذا اقتص منه في الاولى استوفى ورثته قطعه من
 تركه الجاني واذا عفوا ورثة الجاني على الدية أخذوا منه سوى ما يخصه من دية
 مؤثره ووقع التماس فيما يخصه منها على القول بوقوع التقاص في غير التقديرات
 اذا عدت الابل ووجب النقد بدلها كما في شرح م (قوله ما زاد على قدر حقه من

(مع اذن) من الباقين في
 الاستيفاء بعد ما فن خرجت
 قرعته تولاها باذن الباقين
 (ولا بد خطها) أي القرعة
 (عاجز) عن الاستيفاء
 لشخص وارثه وذا ما خصه
 الاكثر من كافى أصل
 الروضة وصححه في الشرح
 الصغير ونص عليه في الام
 وصحح الاصل انه يدخلها
 المأجور بستان (قوله
 بدر أحدهم فمقد بعد عفواً)
 منه أو من شعبة (لزمه قود)
 وان لم يعلم بالعفو اذا حقه
 في القتل (أو قبله فلا قود)
 عليه لان له حقاً في قتله
 (والبقية) في المستثنين
 (سقط دية من تركه جان)
 لان المبادر في سائر احواله
 كالاجنبي ولو ارتد الجاني
 على المبادر سقط ما زاد على
 قدر حقه من الدية

(ولا يستوفى) المستحق
 قودا في نفس أو غيرها
 (الاباذن امام) ولو سابه
 نظره واحتجابه الى النظر
 لاختلاف العلماء في شروطه
 وقد لا يعتبر الاذن كافي
 السيد وانما قيل في الحراية
 والمستحق المضطر والمفرد
 بحيث لا يرى كالجيش ابن
 عبد السلام (فان استقل)
 به المستحق (عز) لانتباهه
 على الامام واعتدبه (ويأذن)
 الامام (لاهل) لاستيفائه
 من مستحقه (في نفس)
 لا غيرها من طرف ودعي اما
 غير الاهل كالشيخ وزمن
 والمرأة فلا يأذن له في الاستيفاء
 ويأذن له في الاستنباط وانما
 لم يأذن له في غير النفس لانه
 لا يؤمن من ان يزيد في الانلام
 بقرده الا لتقسيمه (فان)
 اذن له في ضرب ربة طاب
 غيرها عدا) بقوله (عز)
 لتعذبه ولم يضره لاهلته
 وان تعدى فعله او خطأ
 يمكنه كان ضرب كفته
 او رأسه ما يلي الرقة (عز)
 لاناله يشعر بعجزه (لا)
 ان كان (ماهر)

الدية) واما قدر حقه فقد استوفاه في الثانية وقاس به في الاولى ان هضاه فان اقص
 منه فلا شيء عليه لو ارث الجاني بل له قدر حصته من دية المني عليه في تركه الجاني
 (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي انه الامام يأذن في استيفاء غير النفس وانظر
 مع قوله الا في ويأذن لاهل في نفس لا غيرها ما منتهى هذا الصنيع م ويمكن
 قصر الاستثناء على النفس بدليل ما يأتي تدبر والاوّل ان يجاب بأن معنى اذنه
 في الاستيفاء في غير النفس اذنه في الاستنباط في الاستيفاء وقوله صلا غيرها أي
 لا يأذن له في الاستيفاء بنفسه فلا ينافي أنه يأذن له في التوكيل في الاستيفاء م
 (قوله وقد لا يعتبر الاذن الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجودها في معنى
 الاثبات على الامام سم اقول قد يجاب بأنهم لم يتقوا العلم بما أشاروا له من
 الضرورة في غير السيد واما فيه فلان الحق له الامام فلا اثبات عليه أصلا ع ش
 على م (قوله كافي بالسيد) بأن اسحق قصاصا على عبده بأن قتل عبده الا ح
 أو ابنه أو أخاه مثلا حل بزيادة (قوله في الحراية) لعل المراد في قطع الطريق بأن
 يمكن الجاني طالع طريق فليسحق القود عليه أن يقتله ضرا ذن الامام وقوله
 والمستحق المضطر أي الاكل أي أراد قتلها لياكله وقد قتل اباه مثلا (قوله بحيث
 لا يرى) سواء يجزى عن اثبات القود ام لا بعد عن الامام لا قل على الجلال وانظر
 وجهه مع قدرته على الاثبات وقربه من الامام ولعله خوف الحرب لكن في حاشيته
 على التمرير التقيد بالضرع عن الاثبات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي
 وقت الاستيفاء ولو تركه الى أن يستأذن الامام لم يدر عليه بذلك (قوله كما جئته
 ابن عبد السلام) أي في المنفرد حل (قوله فان استقل به المستحق) أما غيره ولو امانا
 فيقتل ع ش على م ر (قوله عذر) الان جهل بغير ذلك فلا يضره وناظر
 كلامهم بقوله وهو ذلك وان ادعاء من لا ينبغي عليه ذلك عادة حل (قوله ويأذن
 الامام لاهل) ان رضي به الباقيون كاعلم عامر اه م والحمد لله ان الحق لمسلم لكتهم
 لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام بطريقهم انهم يتفقون اولاد على متوفى منهم
 او من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه اه ع ش على م ر
 قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدوا للجاني لئلا يعضه م وان يكون
 ثابت النفس قوى الضرب عاذا بالمرء اه سم (قوله لاستيفائه) الامام لاهلية
 لا لتبلي (قوله من مستحق) حال من اهل أرضه له وهو ليس يقيد بل مثله الاجنبي
 كما يأتي (قوله من طرف) ولو لم يقدح به وسيله لاستيفاء النفس حل (قوله
 بقوله) متعلق بمبدأ (قوله لان كان ماهرا) بل هل وان تكررت ذلك منه أو تكرره

فلا يضر له وهذا من زيادتي
 (وليس يضره) بقيد زده
 بقولي (ان طنب) انه اخطأ
 لعدم تعدد ما خرج يمكن
 ما لو ادعى خطأ غيره يمكن
 كان اصاب رجله أو وسطه
 فانه كالعمد فيما مر (واجرة
 جلد) بقيد زده بقولي
 (لم يرق من المصالح على
 تان) موسر لانها مؤنة
 حتى ترمه أداؤه وبالجلاد هو
 المنسوب لا انتفاء الحد
 والقود وصف ما غلب أوصافه
 (وله) أي للستق (قود
 قودا) ان امكن لان موجب
 القود الاثلاف فيعمل كقيم
 المتلفات (وفي حرم) وان
 التبا إلى كقتل الحية
 والعقرب (و) في (حرم) و
 ومرض بخلاف حقوق قطع
 السرقة مما هو من حقوق
 الله تعالى لبناحق الادعي
 على الضائقة وحق الله على
 المساعدة (لا) في (مسجد)
 ولو في غير حرم بل يخرج منه
 ويقتض منه صلاته وكذا
 لو التبا إلى ملك شخص أو مقبرة
 وذكر حكم السبعين زيادتي
 (وتجسس ذات حل

يخرجه عن كونه ما راح ل
 (قوله فلا يضره) اشار به الى ان قوله ولم يضره معطوف
 على مقدر والناسب ان يقول ولا يضره (قوله كالعمد فيما مر) أي في ضرره ولا يضره
 حل (قوله واجرة جلد) ويصير في قدرها ما يلحق بفعل الجلاد حتى كان أو قتلا
 أو قطعا ويختلف باختلاف الفعل ع ش على م و وقوله واجرة جلد أو لقتل
 المستوفى لقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم
 بهذا الباب اه سم (قوله موسر) أي بركة القطر كافي ق ل على الجلال ومثله
 في البرماوى فلما قال انا اقتصر من نفسي ولا ادفع الاجرة لم يجب أي لان التشنج
 لا يحصل بقلعه فان اجيب الى ذلك اعتد بقصاصه من نفسه على العمد لحصول
 المقصود بذلك ولو سكنت الاجرة في مال المصالح لو قال انا اقتصر من نفسي واخذ
 الاجر وأجيب الى ذلك كانه الاجرة حل قال م و وهو فان كان مسرا فعلى
 بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أول يمكن منظره ما في اغنياء المسلمين اه فان لم
 يكن ثم غنى في عمل اغنياء بحيث ييسر الاخذ منه فيبقى ان يقال للستق اما ان
 تقدر الاجرة لتصل الى حقل أو تخر الاستغناء ان تنيسر الاجرة اما من بيت
 المال أو من غيره ع ش على م و (قوله ما غلب أوصافه) وهو الحلدوسى بذلك
 لوقوعه على ظاهر الجلد (قوله ان امكن) بخلاف ما اذا كان في الوثبة مسمى أو يمتنون
 فانه محل كاتدم وكذا تامل ذات الحمل الآتية شينا (قوله قتل الحية) يجامع ان
 قتل كل غير مصون (قوله وفي حرم الخ) أي ولو في طرف وان كان الجاني انما قطعته
 في وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف حقوق قطع السرقة) راجع لثلاثة الاخيرة (قوله
 بل يخرج منه) أي وجوبا ان خاف فلو جره والانديا حل قوله وكذا لو التبا إلى ملك
 شخص لحرمه استعماله ملاك الغير فبإذنه حل (قوله وتجسس ذات حل) أي وجوبا
 بطلب الجنى عليه ان تامل وكانت الجنابة على الطرف والابان لم يتأهل أو كانت
 الجنابة على النفس فالتعريض وارزاه أو وله قال حل والكلام في حق الادعي
 لا في حق الله تعالى اذ في حق الله تعالى تخر الى تمام الرضاة ووجوده كافله
 بعدها اه (قوله ذات حل) ولو من ذفا وان حدث بسدا استحقاق قتلها وحينئذ
 فيبقى منع حلها من وطئها الاحتمال الملوق حل وعبارة م و ويمنع الزوج من
 وطئها والا باحتمال الحمل قائم فيقوت القود على ما قاله الدميري لكن الغنة
 كافية للممانع عدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص اه وقوله
 وان كان يؤدي الى منع القصاص أي بان تكرر منه الوطء وطال الزمن ولم
 يقتض منها حتى ولدت فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاة ويجوز ان يقبل من ذلك

ولو تصديقها) فيه (في قود) من نفس او غيرها (حتى ترثه البياوسه تنفي عنها) بامارة اخرى اوبسبب جعل لها
 او غلبه بشرطه وعمل تصديقها اذا امكن ذلك والا كان كانت آيسة فلا تصدق (ومن قتل بشيء) من عدد
 وغيره كغريق وحريق (قتله) رعايته (٥٠٩) مماثلة (او سبب) لانه اسهل واسرع وترجع الاصل

عين السيف فيها وقتله بفعله
 جاعته او كسر صديق قلم
 ان يقتل به هو النقول عن الص
 والجمهور وموتوه جاعته
 لقال فعله به كقتله فان لم
 يت قلم قتله بل اعف عنه
 لم يمكن لانه من التعذيب
 (الا) ان قتل (بغير مصر)
 مما يحرم فعله كواط واجبار
 خراو بول (قد) لا يقتل به
 وان سكتا انه ثم به بل
 (سبب) فقط تم قتل
 بمجرم ان قتل به كاشجه
 المستثنى منه وتبدير بفعله
 مصر اعلم من تصدير مصر
 والجمر والوط (ولو فعل به
 كقتله من نحو امانة)
 كتبوع وكسر صند (فلم
 يت قتل بسبب) لما مر
 ولا زائد في الفعل المذكور
 حتى يرت وقيل زائد فيه ووجه
 الاصل في التبريع (ولو قطع
 فموى) القطع الى النفس
 (حزولي) رفته سهلا
 عليه (أو قطع) للماتلة ثم
 (خز) للسراية (أو انظر)
 بعد القطع (السراية) لتكمل
 الماتلة (ولو اقتصر مقطوع

الولد الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا اه (قوله ولو تصديقها)
 أي من غير ان كان هناك شبهة أي علامة على الجمل والافلايد من غير ان
 ان يظهر غائب الجمل أي مظاهره وعلاماته لا اوبع سبب كما قاله الامام حل وقوله
 الى ان يظهر رعاية المصير كما يؤخذ من عبارة شرح م ر وعبارة وعلى المستحق عند
 تصديقها المصير وقت ظهور الجمل لال انقضائه اربع سنين اه لان التأخير الى
 اربع سنين بلا سبب بعد اذ ظهر علم الجمل لا يستلزم بحجة او غيرها اقتصر
 منها زي (قوله في قود) في سبب (قوله حتى ترثه) البيا الممز والقصر فلما دار
 وقتله ما قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنع من ارضاعه البيا
 ولو اجرة فمضته بالدية ح ر والمخمد اه لا ضمان لان سبه ترك وعبارة ذي
 ذلواقيم عليها القصاص في النفس والطرف فاقت جنيته ما قلته على عاقلة
 الامام ان علم هو المباشر او جهلا وجهل المباشر وعلم الامام بخلاف ما اذا جهل
 الامام وعلم المباشر فالقوة على عاقلة لا تفردها العلم والمباشرة اه (قوله بشرطه)
 وهو ان يكون بسبب الحواجز ان اضره انقص عنها كما في مدر او قبلها ان تراها
 الزمان فلم يحصل للولد ضرر كقتله (قوله ومن قتل) هو مثال اذ غير اقل منه
 ان امكنت الماتلة فيه لا يقطع طرف بمقتل او صاحبه اوسبب لم امان
 فيه الزيادة بل بين نحو الموسى اه ذي (قوله مما يحرم فعله) أي في كل حال
 لا يقال بشكك يبرأ او لا يقتصاص بنحو التبريع والتخريق مع قصر به ذلك
 لا تاقتول بنحو التبريع والتخريق اغلحرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس واتلاف
 هنا مستحق فلا يمنع خلاف نحو الجمر والوط فانه يحرم وان اتلافه فلذا
 لم تنع هنا تأكل سم على جرح ع على مدر (قوله فتم قتل) استنداك على قوله
 لا بصومعه لانه شوم ان هذا منه (قوله بمجرم) ما لم يكن مهر يا يجب جنح القتل
 ح ل (قوله لما مر) أي لانه اسرع واسهل (قوله أو قطع) أي بالنياية والافتقار
 اه لا يمكن من قطع الطرف ح ل (قوله لتكمل الماتلة) وليس الباني طلب
 الامهال بقدر مدة حياة البني عليه به دجانه ومن ثم جاز ان يال عليه قطع
 الطرف فزها ذي (قوله فلا شيء له) هذه صورة عيب القصاص فيها واذ اعني
 على الدية لا يجب شيء ومثلهما قتل المرد مثله شورى قوله لانه استوفى ما قابل
 الدية أي والحال ان الدينين مقايستان ففي صورة المرأة الاتية يبقى له نصف

طهات سراية وتسأ ودية ١٢٨ ي ح (حزولي) رفته القاطع (أو حتى) من خزا (بصرف)
 دة والدية المستواة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع دين) وعني الولى عن الحز (فلا شيء) لانه لا استوفى
 ما يقابل الدية فخرج زيدا في وتسأ ودية ما لو تسأ وادها كان نقصت دية القاطع كسرة قطعت درج
 فاقص ثم مات سراية فله ذو ثلاثة ارباع الدية لانه استوفى دية رجل مقطعتها ما استوفى وهو دامة

الدية شرح مد (قوله بربع) متعلق بمذوق أى مقابلة بربع كأبدل عليه قوله
 قيل واليد المستوية مقابلة بالنصف قال زى وقباصه كأفأل جمع أه لاشئى لما
 فى عكس ذلك وهو ما قطع بها فقطعت يدها متصرا متافذا وأردوا ولم الضو
 لم يكن له شئى إلا سلفا مما قابل ديتها أه (قوله والأبأن تأخر) أى ولو احتملا
 بأن شلت فى المعية أو علم السابق ثم نسي أو علم السبق دون عين السابق أه حل
 (قوله فنصف دية) يجب لأن المراءة مضمونة عليه بدمه ولا يمان أن رفعه فلما
 فأت القود بموته قبل الجنى عليه وجب نصف دية فى تركه (قوله لأن القود الخ)
 علمه لمذوقى قد روي جعل موت الجنانى المتقدم قود الموت الجنى عليه المتأخر
 لأن القود الخ (قوله لأن ذلك) أى السبق وعبارة م لأن القود لا يسبق الجنابة
 والا كان فى معنى السلم فى القود أه لأن موت الجنانى المتقدم على موت الجنى عليه
 كالمسلم فيه الذى يستحقه الجنى عليه بدمه وتعمل قبل وقته والسلم فى القود
 باطل لعدم نبوته فى الذمة (قوله كالمسلم فيه) أى كشئى أسلم فيه مؤجلا ثم عمل
 قبل وقته أجله لأن موت الجنانى المتقدم لوقوع قود الموت الجنى عليه المتأخر سكان
 شيئا بالمسلم فيه الذى يعمل قبل عيى أجله (قوله وهو) أى تقديم المسلم فيه
 المؤجل يتمتع أى فى القود أنه لا يثبت فى الذمة وهو صحيح فى غيره ثبوته فى الذمة وقال
 بعضهم قوله وهو يتمتع أى تقديم المسلم فيه على رأس مال السلم وهو ما موت الجنى
 عليه وفى نسخة صك السلم فيه أى فى القود (قوله الجنانى الحر العاقل) أما القن
 فقصد الإباحة لا هدر يساره لأن الحق ليس بملك الإباحة به يسقط قودها
 إذا كان القاطع قنوا أما الجنون فلا عبرة بتركه نعم إن علم المقتص قلع والازته
 الدية زى (قوله سواء كان الخ) فيه صور أربع وهي كونه عالما بأنها اليسار
 وانها لا تجزى أو نزلن الاجزاء أو جعل الحمال أو لم يسل بالحكم بالكلية وعلى
 شكل إمان تلفظ أو لأنها تان صورتان ضربان فى الأربع ثمانية فهذه أحوال
 الفرج وأما القاطع فهذه أحوال أيضا وهو علم بأنها اليسار وانها لا تجزى أو
 جعل الحمال أو قال ظننت الاجزاء أو قال ظننت في هذه أربعة أحوال فضررب
 فى ثمانية أحوال الفرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفى كل الفرج فاصد
 إباحتها والقاطع إمان أن يصل الإباحة أولا لأنها تان صورتان فضرربان فى العدد
 المذكور يكون الحاصل أربعة وستين فهي فى هذه كلها مهدرة لا قود فيها ولا دية
 فإن قصد الفرج جعلها عطايا أو اجزاء عا عنها أو أخرجها دها وظلنا لجنى أو نزلن
 القاطع الاجزاء فدية يجب فى هذه الثلاث فإن مال القاطع وقد دهن الفرج

بربع دية وجل صبيحة فى
 الروضة وإصلا فى باب
 النحر (ولو مات مان سرابة
 بقوديد) مثالا فهدر لامة
 قطع بحق (ولن ماتا) أى
 الجنانى بالقود والجنى عليه
 بالجنابة (سرابة معا أو سبق
 الجنى عليه) الجنانى مونا
 (مقداقص) بالقطع والسرابة
 فى مقابلتها (والأمان تأخر
 موت الجنى عليه) (نصف
 دية) يجب فى تركه الجنانى
 أن قساو مائة لأن القود
 لا يسبق الجنابة لأن ذلك
 يكون كالمسلم فيه وهو يتمتع
 ولو كان ذلك فى قطع يدين
 فلا شئى له (ولو قال مستحق)
 قود (يعين) الجنانى الحر
 العاقل (أخرجهما فخرج
 يسارا) سواء كان عالما بها
 وبعدم اجزائها لا

خلفت امة اياها أو علمت انها اليسار وانها لا تجزى أو دهمت وجب القود
 في هذه الثلاثة على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما ما يتعلق عليه اليمنى
 فتودعها في هذه الصور السبعين الا في ظن القاطع الاجزاء فيسقط القود فيها
 وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من المتن والشايع فقرر شيقنا العزري (قوله وقصد
 اباحتها) ومثلها ما علم ان المطلوب اليمنى فانخرج اليسار مع علمه باليسار لا تجزى
 ولم يقصد العوضية اه شورى (قوله فهدرة لانه بلحاظاها) وقد وجد منه
 الانراج مقرروا بالنية فكان كالنطق حتى لو مات سريانه فانه يهدر ثم لو قال القاطع
 ظننت اجزائها وأخذتها عوضا وجبت ديتها اه شرح مر (قوله ظانا) اجزاءها
 سواء ظن القاطع اباحتها وظن ان اليمنى أو علم انها اليسار وانها لا تجزى أو ظنها
 عن اليمنى وظن انها تجزى عنها زى (قوله لانه لم يبدلها) بجاء ولو اختلفا
 فقال المخرج قصدت الايقاع عن اليمنى وقال القاطع بل الاية فالمصدق المخرج
 يمينه انتهى زى (قوله الاولى) أى من مسائل الدية وفي ما اذا ظن اجزاءها
 عن اليمنى وقوله في الثانية وهي ما اذا ظن كل من القاطع والمخرج انها اليمنى أو علم
 القاطع انها اليسار وظن اجزاءها ح ل (قوله الدية اقرية) هذا لانج
 نفي القود بل وجوب الدية ينبغى أن يزاد في التعليل مع ظن القاطع انها اليمنى
 أو انها تجزى فيصكون شبهة مسقطه للقود (قوله ربي قود اليمنى) وما حل
 مسئلة الدية أن يقال اليسار معفو عنه مطلقا الا اذا قصد المخرج الاباحة ولا يجب
 فيها قصاص الا اذا قال المخرج دهمت وقال القاطع علمت انها اليسار وانها
 لا تجزى أو ظننت انها اباحتها أو دهمت أيضا وبقي قصاص اليمنى في الجميع الا اذا
 أخذها عوضا ولو اباحتها المخرج اه زى (قوله في المسائل الثلاث) وهي
 مسئلة الاباحة ومسئلة ما اذا جعلها عوضا عنها ظانا اجزاءها ومسئلة الدية
 بتسليمها ح ل ويزاد عليها المسائل الثلاثة الآتية التي فيها قود اليسار
 (قوله الا في ظن القاطع الاجزاء) أى اذا علم القاطع انها اليسار وظن اجزاءها وهي
 القسم الثاني من قسمي مسئلة الدية ح ل لكن في شرح الروض ما يؤخذ منه
 ان قوله الا في ظن القاطع الاجزاء راجع لجميع الصور والتي فيها اهدار اليسار والتي
 فيها ديتها وفي ع ش على م وتلا عن سم قوله الا في ظن القاطع الاجزاء مثله
 ما لو قال علمت انها لا تجزى شرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة
 اه سم (قوله فلا قود لها) أى اليمنى وفي اليسار التعميل المتقدم وقد بقا قصاص
 تأمل (قوله فان قال القاطع الخ) هذه ثلاث صور يجب فيها اهدار اليسار وهي

(وقصد اباحتها) قطعها
 المستحق (فهدرة) أى لا قود
 فيها ولادة وان لم يلفظ
 بالاذن في القطع سواء علم
 القاطع انها اليسار أم لا ويعزى
 في العلم (أو) قصد (جعلها
 عنها) أى عن اليمنى (ظانا
 اجزائها) عنها (أو) اخرجها
 دهنًا وظن انها اليمنى (أو)
 ظن (القاطع الاجزاء فدية)
 يجب (لها) أى اليسار ولا علم
 يبدلها بجاء فلا قود لها
 تسليط غرضها يجعلها
 عوضا في الأولى والدية
 اقرية في مثل ذلك في الثانية
 بتسليمها وانها من زبادى
 (وبقي قود اليمنى) في
 المسائل الثلاثة لا يمتد بسوءه
 ولا هي عنه لكنه زجر حتى
 تتعلم ساره (الا في ظن
 القاطع) الاجزاء عنها فلا
 قود لها بل يجب لمادة وهذا
 من زبادى فان قال القاطع
 وقد دهن المخرج ظننت
 انها اباحتها وجب القود في
 اليسار وكذلك لو قال علمت انها
 اليسار وانها لا تجزى عن
 اليمنى أو دهمت

مخترا للثانية التي في المتن قسمها والاولى مفهوم قوله أو لفظ القاطع الاجزاء والثانية مفهوم قوله ولذا ماها اليمن ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما اذا قصد جعلها لها الى آخر المسائل الثلاثة وبقى قود اليمين في المسئتين الاولتين من مسائل الدينة للسادس والثالثة وهي ما اذا لفظ القاطع الاجزاء في مسئة الاهدار علم انه يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة ويجب ديتها في ثلاثة وتهدد في واحدة وبقى قصاص اليمين في ثلاث فصام ما في المتن والنشر احد عشر صورة ثلاثة يبق فيها قود اليمين وواحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها ديتها وواحدة تهدد كذا قيل وهو غير ظاهر لان صور اليمين لا تنفرد عن صور اليسار والحق ان الصور سبعة يبق قود اليمين في ستة وديتها في واحدة وحكم اليسار فيها أي السبعة وجوب الدينة في ثلاثة والقود في ثلاثة والا هدان في واحدة تأمل

﴿فصل في موجب العدد والمغو﴾ (قوله أو يغير عقو) المراد بغير موت القتال بجناية أو غير ما قبل الاقتصاس منه أو ان يلبسه ولا تنصق والفتيا ايضا بأن لم توجد مكافاة قتل الوالد ولده فان الواجب فيه الدينة ابتداء والكلام هنا في سقوط القود بعد نبوته اه عبد البر في ع ش على م وما يقتضي أن المراد بالدية ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم نبوته بالكفاية وعبارة حل قوله أو يغير عقو كان مان الجاني في يجب الدينة ابتداء كقتل الوالد ولده وقد يجب القصاص فقط كقتل المرتد المرتدة اه وقد لا يجب الا التعزير والسكارة كما في قتل السيد منه شرح م (قوله والوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوي لكن كلامه في شرح الروض يقتضي انه لفظي وعبارته وما ذكرته تبعا للاصل من أن الدينة بدل عن القصاص لا نافي قول الماوردي انها بدل عن نفس الجاني عليه بدليل ان المرأة لو قتل رجلان لمها دية رجل ولو كانت بدلا عن القصاص لمها دية امرأة وهذا لا تنافع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس الجاني عليه لان القصاص بدل عن نفس الجاني عليه وبدل البدل بدل اه وصرح م و في شرحه ايضا بان الخلاف لفظي لاتفاقهم على ان الواجبة القتل فم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة قال ح ل وفيه طرطاهر لانه تقدم في فصل اركان القود ان فيه وجهين انتهى (قوله ولو مجبور فليس أوسفه) للرد على من قال ان عقوكل منهما المطلق أو مجانا بوجوب الدينة كما قد ضمن امه وقد اوضح الشارح الرد بقوله لان المجبور بالخ (قوله لان المجبور عليه) ولو فليس م وهو ملة لقوله مجانا ل (قوله لا يكلف الاكتساب) قضيته اه لو عصى بالاستدانة لزمه الفجر على الدينة

﴿فصل﴾ في موجب انعم نواله عفو (موجب الدم) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح الواو أي قصاص (والدية) عند سقوطه بعفونها أو بغير عقو (بدل) عنه على ما قاله اندامى وجزم به الشيفان والوجه ما يقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والا لزم المرأة قتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (فقد عني) المشتق ولو مجبور فليس أوسفه (عنه) مجانا أو دة لنفسا بأن لم تعترض للدينة (ملاشئ) لأن المجبور عليه لا يكلف الاكتساب

والعقواسقاط ثابت لا اثبات معاً وم (أو) عني (عن الالهية) لئلا له عقوبات مستغاثون فيها أو كالمردوم (فإن اختارها) أي الالهية (عقب عقود مطلقاً أو عني عليها بعد عقودها وجبت) فاختيارها في الأولى وهي من زيادته كالعقود عليها ولما كان العقود عنها (٥١٣) لتوافق الثانية مع العقود عليها وإن ترائى عنه (وإن لم يرض جان)

بشيء من اختيار الالهية أو العقود عليها فاختارها لا محذور عليه ولا يتبر رضاء كالحال عليه المضمون عنه (ولو عني) عن القود (على غير جنسها) أي الالهية (أو) على (أكثر منها) ثابت (وإنما سقط القود إن قبل جان) ذلك (بالأمر) ثبت (وإنما سقط القود) لأن ذلك اعتياضاً وتوقف على الاختيار وهذا من زيادته في الثانية (ولو قطع أو قل) شخص آخر (مالك أمره ولو سكرانا أو أفسداً) (بأنه) فهدر أي لا قود فيه ولا بد له من العبد فيه وتخرج جمالك أنه العبد والهي والمجنون فتصير به أولى من تعبد بالرب (ولو قطع) بضم أوله أي عضوه وإن سري القطع (فصاعن) قوداً ورشه (بلفظ وصية أرباء أو خصوه) كاسقاط (صم) المفعول عن قود العضو والسرابة وعن أرض العضو إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث ولا يسقط منه قدر

لتكليفه حد في الإصص حساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح محرمات الإذابة الإمرات بتكبيرها وهو لا يؤثر في صحة العقود فهو شبه ماله من حاسلها شرح م (قوله المفعول) علة له أو معلقاً ل (قوله اسقاط ثابت) وهو القود لا اثبات معدوم وهو الالهية (قوله عقب عقود) بأن لا يزيد على سكتة النفس والتي بغير عذر وإن لا يأتي بكلمة أجنبية والإكاف مفرحاً ل (أو) فلتجب الالهية به لانه لو جبت لصحة العقود المعلق وتراخي الاختيار عنه وقوله مطلقاً أي عقوداً قبل جان) أي لئلا له صلح فلا بد له من صيغة اهـ ل على الجلال (قوله مالك أمره) بأن يكون حراً لما عاقلاً أخذ من كلامه بعد (قوله عقود) مالم تقم برنة على استمرائه فإن دلت قرينة على ذلك وقته قبله ع ش على م (قوله أي لا قود فيه) وقبب الكفارة في القتل ل (أو) وتخير شوبري (قوله العبد) لأن أخصه وإن اسقط القود ولا يسقط القيمة إذا قتل عبداً ح ل وم (قوله) والهي والمجنون) وإنهما لا يسقط شيئاً شوبري وم (قوله أولى من تعبد به بالرب) وذلك لشهره السفيه ع ش (قوله فني عن قود ورشه) وصورة المستثنى أن يفوت القود على مال ثم يفوت من المال هكذا فهم به عليه شيئاً الطند تأدي اهـ عز نزي فاندفع ما قال كيف يصح العقود عن الأرض مع أنه لم يجب لأن الواجب القود (قوله أو يهود) كاسقاط وذلك كان يقال بعد ذلك أي بعد قوله عفوت عن القصاص على الأرض وأوصيت له به أو أبراءته منه أو أسقطته عنه ح ل وماصل هذه الصورة أن فيها أربعة أشياء قوداً للعضو ورشه وقود السرابة فهذه الثلاثة يصح فيها العفو ومطلقاً الأولان مباشرة والثالث تباعداً والرابع وهو أرض السرابة ففيه تخيل وهو أن كان العفو عنه بلفظ الوصية سقط أيضاً والأمر (قوله عن قود العضو والسرابة) أي السرابة للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسرابة ما شمل السرابة إلى عضو آخر كما فعل ل لأن السرابة إلى عضو آخر لا قود فيها كما ذكره المتن بقوله سابقاً ولو قطع أصبعاً قاعاً كل غيرهما فلا قود في التأكل كل مكان حل اعتبر في ما قاله على قول الشارح لأن أرض السرابة إلى نفس أو عضو آخر وهو لا يصح أن يكون مستنداً إلى أنه مفروض في الأرض ولا كلام هنا في القود تأمل (قوله وإن قال) الفاية تارة وقوله من ذلك أي عن قود العضو والسرابة تلج (قوله ولو بغير تلج)

الثلث (لأن أرض السرابة) ١٢٩ يجت إلى نفس أو عضو آخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وإن قال) مع عقود عن ذلك ولو بغير لفظ الوصية (و) عفوت (عما يحدث من الجنابة لانه أماناً من جنابة) موجوداً فلا بد أول غيرهما والعفو عما يحدث باطل لانه أبراء عما يجب (أنه) عني (عنه) أي عما يحدث (بأنه) وصية) كما وصيت له بأرض هذه الجنابة وأرض ما يحدث عنها ومات من القطع بوصية لتقابل في صم

ورسقا أرض الضومع أرض ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء (٥١٤) من زيادتي (ومن له قود نفس بسرائه)

هذا أقصم ليناقي قوله الآتي الآن عنى عنه الخ وحر هذا الجمل فان فيه خفاء ح ل
وقوله ليناقي قوله الخ أى لان الاستثناء لا يكون الامن عام وكان الانسب أن يقول
الشراح ولو لفظ وصية اذ هو المارحهم بدليل العتة اذا كان العقوبة فهو تعميم
في العفو وقوله لانه انما عنى الخ دليل له لوى تحت الغاية وهو ما اذا قبل وعما
يحدث وقوله والعفو عما يحدث باطل لتعليل الغاية وأورد عليه صحة العفو عن قود
السرائه مع انها مستندت وأجيب بأنه لما فصم لوجود سببه وهو الجلباية على العفو
فكأنه موجود كما اشار له ح ل ويرد عليه ان سبب الارش قد وجد أيضا وهو
قطع العضو تأمل وعبارة سم وقوا الشراح والسرائه أى لانه السراية تولدت من
مفعول عنه فانتمضت شبهة لدرء القصاص وبذلك يدفع ما ذهب الى لم يصح العفو عن قود
السرائه دون ارشها وذلك لان الارش لا يسقط بالتمتع اه (وله بالشرط السابق)
وهو ان خرج من الثالث الخ (قوله بسرائه) خرج السراية بالمباشرة كالقود طع بده
ثم قلنا ان القصاص مستحق بدم ما اساله ما عني عز الضرر لم يسقط قصاص الطرف
وبالدكس من ل (قوله عنى عنها) أى السراية والله سر (قوله ملائحة) الا اذا
كان المستحق لنفس غير مستحق الطرف كما قطع يد رقيق ثم قتل ثم مات
بسرائه قصاص النفس لورثة اذ ترق وقصاص اليد للسيد لا شل حيث كان عفو
أحدهما لا يسقط حق الآخر من ل (قوله ان له القطع) مع ف (قوله له حز
الرقبة) وبس هذا عفو عن بعض الذود حتى يسقط ل عن طرف بنى عفو من له
شورى (قوله ولو قدمه المستحق) أى لقطع طرف مرمى الى النفس كان قطع زيد
عمرو ومرمى الى النفس ثم ان وارث عمرو فاعلم بذد دعوى عن النفس وعبارة شرح
م وفي المدخول على هذا ولما كان من له قصاص للنفس بسرائه طرف تارة به عفو
وتارة بقطع وذ كرحم الاول ثم يذكر الثاني فقال ورقة عليه الخ (قوله لان السبب)
وهو قطع الطرف وقوله قبله أى العفو وقوله مقتضاه وهو الموت (قوله لانه قطع الخ)
عبارة شرح م لانه حال قدمه كان مستحق لجلته فانعم عفو ما فعه (قوله فعليه
دية) أى مغلطة وانما كانت عليه دون عاقلة تصير به عدم تيمم م (قوله فاعلم)
أى من قوله فعليه دية وغرضه الاعتذار عن عدم ذكره من الحكيم في المتن مع
ذكر الاصل لما (قوله ولا يرجع بها) ما يرد في اعلام الوكيل بعفو ولا يرجع
عليه كما جئته الزركشى ونقل عن شيخنا عدم الرجوع ما قلنا لوه عبارة شرح
م ولا يرجع بها على عاق وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا لبقينى لانه
محسن بالعفو مع كون الوكيل خاسره التخليص تنبيه اعن الوكالة في الضرر لئلا يه

قطع (طرق ففعا عنها فلا
قطع) لانه مستحقه انتقل
والقطع ما ربحه وقد فاعن
مستحقه وقال البلقينى المعتد
ان له القطع وصرح به في
السيط (أو) عنى (عن
الظرف فيه خزال رقبة)
لاستحقته له (ولو طعمه)
المستحق (ثم قفى عن النفس)
مجانا وهو من (قصرى
انتفع) الى النفس (بان
بطلان العفو) قطع السراية
قود لان السبب وجد له
وترتيب ايد فتمتد فلم يتر
فيه العفو وانما يعلنه تظهر
قيلا لاعتنا به موصى فانه لا يلزم
فان لم يسر مع العفو لا يلزمه
عزم لقطع العضو لانه قطع
مضمون يباح له دمه فكان
كالوقص يد مريد والعفو انما
يؤثر فيما اتى فبما هو خوفى
(ولو وكل) باسبابه القود
(ثم عفا) عنه (فانقص
الوكيل جاهلا) تغرم (فعليه
دية) لورثة الجاني لانه بان
انه قبله غير حق نعم انه لا
قود له به ولا دية على
عاقبه (ولا يرجع بها) على
عاق لا محسن العفو (ولو
لزمها) أى ارادة (قود فكمها)
به مستحقه بان لا يه عوف
مقصود وسط القود واليكها قود فكمها

(فان قارها) (قبل وطهر جمع) (١٠٥) نصف اوش) تلك الجناسية لانه بدل ما وقع العقوبة

(كتاب الديات)

جمع دية وهي المال الواجب بالجماعة على الخسر في نفس أو قتل أو جرح أو إضرار من فاء السكامة وهي مأخوذة من الوادي وهو دفع الدية قال ودية القتل أدبه وذا والاصل قيس قبل الأجمع قوله تعالى ومن قتل مؤمرا

خطأ فخر برقية مؤمنة دية

وخبر الترمذي وغيره إلا في

(دية حر مسلم) معصوم مائة

بغير نعم أن قتل رقيق فالواجب

أقل الأبر من قيمة الغافل

والدية يكافئ ما ياتي (مذلة

في ع. وشبهه ثلاثون حقة

وثلاثون حقة وأربعون

خلفه) دية إنشاء المصيبة

وكسر اللام وبالهاء أي حاملها

(بقول خبرين) عدلين

وان لم تبلغ خمس سنين فخير

الترمذي في العدة وخبر أبي

دارد في شتم بذلك سواء

أوجب العدة وقواضي

على الدية أم لم يوجد كمثل

الوالد والدة) ونجسة في خطأ

من سب غاش وبنات ابون

وبن لكون وحققا وحنونات

من كل منها في دية السلم

عشرون لغير الترمذي وغيره

على الدية ما أمكن اه بحروفه (قوله وجمع نصف اوش) وفي قول يرجع نصف
هو المثل له بدل البضع شرح م

(كتاب الديات)

جمعها باعتبار الاتساق والاسراف والمناخ حل (قوله وهي المال) أي شرها
لما تع من القاموس ناهي عن المال الواجب على النفس فقطع ش على م (قوله
أوشيا دونها) أي عماله أوش مقدرا لا يشمل ما لا يحمله بما فيه حكومة (قوله وهي)
أي الدية بهذا اللفظ به بالتعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال
بعد ذلك أنه يلزم المورد وتوقف معسرة الدية على معسرة حيث جعلها حزاما
تصرف الودي المأخوذة هي منه إذا لم يكن إلا أخو فتوقف على معسرة المأخوذة
منه وقد جعل معسرة متوقفة على معسرة المأخوذة حيث جعلها حزاما تصرف منه
فأما رشدي ويحجب بأن وقت الدية على الودي من جهة الأخذ وتوقف الودي
على الدية من جهة التعذر وقول الحاشي فلا يلزم أخذ الشيء من نفسه وأجيب أيضا
بأن الدية اسم للمال الواجب بالحياة والودي اسم لدفع الدية كما قاله الشارح
(قوله لا في) أي إجمالا في قوله لغير الترمذي وغيره بذلك (قوله معصوم) أي غير
جنس ح ل وأما المهدركان محسن وقار صلاة بعد أمر الإمام به لادية تيممها
وان وجب النقصان فيها لو كان القاتل منها كما في القتل المرتد لثمة ومثلها ما طلع
الطريق والصال فلادية تيممها برأى وقل على المحلى وهو ظاهر إطلاق م
لكن قيد الرشدي عدم وجوب الدية في قتل الزاني المحسن وقار الصلاة وقاطع
الطريق بما إذا لم يكن القاتل منهم اه (قوله ان قتل رقيق) أي غير القتل
لأن السيد لا يجب له على قهشي زى فان كان به عاتق له لجهة الحرية القدر
الذي ساسها من نصف أو ثلث مثلا وجهة الرق أقل الأمر من باقي الدية والحصة
من القيمة س ل و زى (قوله خلفه) في المصباح الخلفه بكسر اللام اسم
فاعل قال خلفت خلفا من يارتب إذا حملت فهي خلفه مثل تعب ورعا
جعت على لفظها فيقال خلفات ويحذف الهاء أيضا يقال خلف والصحيح
ان خلف اسم حنجر حتى يفرق بينه وبين واحد بالهاء ككلم وكلمة اه
(قوله وان لم تبلغ) لا رد على من قال انها لا تجزى إلا ان بلغت خمس سنين نظرا
لإغالب ع ش على م (قوله لغير الترمذي) لفظه من قتل عدا رجع إلى أولاده
المقتول ان شأوا قتلوا وان شأوا أخذوا والدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون حقة
وأربعون خلفه اه سم (قوله وحققا) أي أفاض شوري وفي نسخة حقات بالهاء

بذلك (الا) أن وقع الخطأ (في جرم مكة) سواء كان القاتل والمقتول فيه

وهي ظاهرة (قوله أم أحدهما) أي أم بعضه أم كانا معاً في الحبل ومراهم في الحرم
كما هو قضية الحاق ذلك بجزء الصيد وامتد شفاً مدحج (قوله أو في أشهر الحرم)
أورد في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها وعكسه وإن مات خارجها وفي كلام
هم اعتبار الجرح فيه وإن وقع الموت خارجاً بخلاف عكسه وهو مقبوح ل (قوله
في التقديس يجوز في القافى الفتح والكسر والفتح أفصح وذى النجاسة يجوز في الحاء
الوجهان والكسر أفصح اه شيئاً ونظم ذلك بعضهم فقال

وقفع قافى فعدة قد سمعوا * وأكرماء حجة قد رجحوا

وفي الصباح وذو القعدة بقع القافى والكسر لغة اسم شهر والجمع ذوات
القعدة وذوات القعدة والثنية ذوات القعدة وذوات القعدة قنوا الاسمين
وجمعهما وهو عز لأن الكلمة بين جملة كلمة واحدة ولا تنوّل على كلمة
علا متأنية اه أي في غير هذا ونحوه وهو على قوله عز زيماء ذلك تعودهم
عن القتال في الأول ولوقوع الحج في الثاني والحرم تحرّم القتال فيه انتهى
زى وإنما خص بالحرم مع تحرّم القتال في جميعها لأنه أفضلها والمحرّم فيه
أغلظ وقيل لأن الله تعالى حرم فيه الجنة على أبيليس اه قال في شرح مسلم
الأخبار نظامت بعد ما على هذا الترتيب فهو الصواب فتكون من ستين خلافاً
لمن بدأ بالحرم فتكون من سنة واحدة وقد ثبت ذلك ما لو ذر صوم الأشهر الحرم مرتبة
فيبدأ من القعدة على الأول ومن الحرم على الثاني كافي من واختص الحرم
بأن تحرف لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائماً
قول والحكمة في جعله أول العام أن يحصل الاستعداد بهر حرام والحتم بشهر حرام
وتوسط السنة بشهر حرام وهو واجب وإنما نول شهران في الاختلاف لارادة تفضيل
الختام والأعمال بالخواتيم اه شوبرى (قوله أو محرّم رحم) أي محرميتها ناشئة عن
الرجية أي القرابة فهو من إضافة السبب للسبب حل وقد ورد أن الله تعالى قال
إنا الرحمن وهذه الرحيم شققت لها اسم من اسمي فمن صلها وصلته ومن قطعها
قطعته اه سم (قوله كأم وأخت) يذنب أن يقول كاتب وأخ إذا كان الكلام هنا
في دية الكامل وأما غيره كالمراة فسباق رشيدى (قوله لعظم حرمة الثلاثة)
أستشكل التعليل في الأشهر الحرم بأن تحرّم القتال فيها منسوخ وأجيب
بأن أثر ذلك مراعى وإن نسخ كافي دين اليهود مثلاً (قوله ولا رمضان) وإن كان سبب
الشهر ولا التبع في ذلك التوقيف شرح مدر (قوله والاؤل) أي يحرم الرضاع
والله امرأة (قوله ولوالدة) أي لأن المحرمية فيها ليست من الرحم مدر (قوله لمحضفت)

أم أحدهما (أو في) أشهر
حرم في القعدة وذى النجاسة
والحرم ورجب (أو محرّم
رحم) بالاضافة كأم وأخت
(ثلاثة) لعظم حرمة الثلاثة
لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم
الدة نقولاً بالأحرار ولا يضاف
ولا أثر لحرم رضاع ومصاهرة
ولا اقرب من محرم كقولهم
والأول بقسميه إن كان قريباً
صنعتهم هي اختصن
الرضاع أو أم أو زوجة أو أمة
على قول الأصل أو محرّم
ذو رحم (ودية عمدة على جان
مجهلة) كسائر أبدال المنافع
(ودية) (غيره) من شبه عمدة
وخطأ وإن تلتك (على
عاقبة) بلان (مؤجلة) تلعب
الصحيح عن أبي هريرة
إن امرأتين أقتلتا لمحضفت
أحداهما الأخرى بمحجر
فقتلتها وما في بطنها

تتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية حنينها غرة عبد أو أمة وقضى دية المرأة على ما قلناه الى القاتلة وقتلها شبه عدو نبوت ذلك في الخطأ الأولى (٥١٧) والمعنى فيه ان القاتل في أخا حلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم

ويجئون أولياء الدم أخذ حقه فاقبل الشئ تلك النصرة بذل المال ونخص تصليهم بطلاناً وشبه العبد لانهم ما يكثر لاسيما في متاعى الاسلحة فمست امانته لثلا تضرر بما هو معذوره ووجهة الدية عليهم وقضاهم (ولا يقبل في ابل الدية) (مصيب) بما يشترط في البيع وان كانت ابل الجاني مبيعة (الارضى) به من المستحق لان حق السالمين اعيى في الذمة (ومن لزمته) الدية من جان أو عاقلة (فن ابله) تؤخذ (ة) ان لا يكره ابل اخذت من (غالب) ابل محله من طدا وغيره (ة) ان لم يكن في محله ابل اخذت من غالب ابل (أقرب محله) الى محله الدافع فيلزمه ثقلها وبذلك علم ما صرح به الاصل انه لا يعدل الى نوع أو قيمة الا بتراض لكن قال في البيان كذا اطلقوه وليكن ما ينعى الى جواز الصلح عن ابل الدية أى والا صرح منه بطلالة صحتها وقضته ان صحت الوصلح صرح

باجتهتين وقيل باعمال الأولى حل (قوله تتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى يزن ان دية الخ لو يمكن - محله معنى حكم وقدر الدية في قولنا عش (قوله عمل عقلتنا) متعلق بقضى الاوّل والثاني (قوله وقتلها شبه عمد) هذا يدل على ان الخلف بالهمة حل (قوله والمعنى فيه) أى في وجوب دية الخطأ وشبه العبد على العاقلة (قوله بما هو) أى بتل موانع (قوله بما يشترط في البيع) وهو ما يتقرر العين او القيمة قصداً حاشا وانما الحق به لانهما تشبهه من حيث كونها موعوداً عن شئ بخلاف الانصبة مثلاً اه غير (قوله من المستحق) أى الامل للبرع اه زى (قوله في الذمة) أى ثابت في الذمة وهذا الظرف خبر ان قره السالم بالصلح وحال ان قره بالبرع عش واداروا الشار - قوله في الذمة الى الفرق بين هذا والركعة في أخذ المرض من المرض لتعلق الزكاة بالعين اه سم (قوله من لزمته الدية) أى الحكامة المتصرف اليها عند الاطلاق وبها يفرج من لزمه الاوش أو الحكامة غير بين التقدير الا بل قل على الجلال (قوله أو عاقلة) ولو اختلفت حال العاقلة أخذوا بصلح كل من غالب محله وان كان فيه تشكيك لانهما كذا اوجب شرح مر ولا يشكّل هذا عما يأتي في ما احتجنا على غنى نصف دينا ونحن لان المراد هناك المقدار الواجب من قيمة الابل الذهب عينا كما وضعه الرافعي هناك (قوله فن ابله) أى غالباً تؤخذ ان تتوعد بالانحصر حل (قوله أقرب محله) أى دون مسافة القصر حل (قوله فيلزمه ثقلها) ما لم تبلغ ذمة ثقلها مع قيمتها أكثر من ثقل بلد الصلح فاه لا يجب حينئذ ثقلها كاجرى عليه ابن القري وهو احسن من الضبط عاقلة القصر من ل (قوله وبذلك) أى بوجوب الترتيب على الدافع المستادم من المطلق بالنساء اه ح ف (قوله لكن قال في البيان الخ) اوجب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية وبين التراضي بالقيمة بدلهما بان الصلح عقد اعتراض فاعتبر فيه العلم بالعدو عليه والتراضي بقيمة الابل تنزلها منزلة المدونة التي يرجع الى قيمتها بالمدون فاعتدس ل (قوله كذا اطلقوه) أى جواز الدلول بالتراضي أى لم ينزه على جواز الصلح عن ابل الدية أخذنا ما بعده (قوله وقضته) أى قضية التليل بجهالة الصفة (قوله لو علمت) أى بان قضيت ويرد عليها ان تصيبه الا يقتضى ان القيمة مأخوذة عن اعيانها وان علمت صفاتها لان المستحق لا يملكها التحين ليكون أخذ القيمة هو شأنه وانما القيمة مأخوذة عما في الذمة وهو مجهول الصفات اه ما د زى وبإشارة حل لو علمت أى قد ما وسمنا او منتهى لا بد من الانعاف في الذمة لا عين فيما عين والمراد بتعيينه الذي عبر به بعضهم ووجهها بقات السلم اه وكتب مر بها سم

ابن الرعيه فيصح العدول حينئذ ١٣٠ يثبت وما قرر من انها انما تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم ابله هو ما في الاصل والمذهب والبيان غير ما رواه الذي في الروضة ونقله اهل العلم انهم انذروا

التصريفينهما وظاهرا متفرقا بل هو كانت معية أخذت الحديث من (٥١٨) غالب ابل عمله قال الزركشي وغيره

شرح الروض المراد عملها ما اذا اضبطت صفات السلم التي يميز بها معايير الموصوف
وعمل منع الصلح عليها ما اذا علمنا سنوا وعدها وحولها وصفها اه فصل من ذلك ان
عملها يعلم صفات ما تفرخ عنه وهو ابله وابل وابل وابل اقرب عمل اليه
فاذا علمنا ما تفرخ عنه صفاته التي هو عليها وكرها في العقد مع الصلح والا فلا لاه
في المعنى بيع موصوف في الذمة كما يؤخذ مما نقله س ل عن مد (قوله ما لا يتغير
بينهما) أي بين ابله وابل وابل غالب عمله وهو المتمد (قوله من غالب ابل عمله) أي
وان لم يكن فيه نوع ابله وهو المتمد قوله بل تعين نوع ابله سلبا وان لم يكن في ابل
عمله بل يجب تخصيصه من خارج عن عمله هذا هو الفرق بين الله ولين (قوله الذي يجب
الخ) وهو دون مسافة النقص من عمل الداه (قوله او وجدت) هو وما بعده مثلا لان
لعدم الشرعي (قوله او وجدت الخ) ضبط الامام عظم المؤمنين بزيد مجموع الامر بهن
مؤنة احضارها وما بعده في غنها على الاحضار على حيثما يحمل فقد كافي شرح
مد ووعش عليه (قوله من غالب تعدل الدم) فان غلب نقدان فخير الحاشي
زي قال سمعني ان يراد بحمل النعم بلدا الحاشي ان وجد فيها ابل قبل ذلك لكنها
عدمت واقرب بلدا لم ان لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك ووجد بالا قرب ولكنه
عدم فان لم يكن وجد شي لا سلبه ولا الاقرب فذني اعتبار بلده لانها الاصل
واذا بعدل الى غيره عند عدم الوجود فيه لكن أي ابل تعتبر حيث تقيم على عدم
اذا لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك فان انواع الابل لا تضبط ويخفى اعتبار النوع
الغالب وجوده مع الناس وانما لم ذاه (قوله دية كافي الخ) قال ابو حنيفة يجب
فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال احمدان قتل عذابه مسلم او خطا فنصفها
س ل (قوله بماسر) أي في قوله وفي القتل عصبة (قوله حل منا كته) قال
المصنف سابقا وشرطه في اسرائيلية ان لا يصلح دخول أول آبائهما في ذلك الدين
بعد عصبة تضمنه في غيرهما ان يصل ذلك قبلها (قوله حل منا كته) هذا فذلك
ان غالب أهل الذمة الآن انما يصنعون بدية الجوسي لان شرط حل المنا كته
في غير الاسرائيل لا يكاد يوجد والله اعلم سم (قوله ونوني) أي عابد الوثن وهو الصنم
من جبرا وغيره وقل من غير مقل شرح حجر (قوله بمن لعصبة) عبارة مد وعن له
امان من القود دخوله رسولا (قوله كما قاله عمر الخ) أي لان الذي بالنسبة للجوسي
خمس فضا كل حصص كتاب ودين كان حقا وحل ذبيحته ومنا كته وقربره
بالجزية وليس للجوسي الاخرها مكان فيه خمس دية اه حجر (قوله وبها
الخشي) لم يقل فيها الخشي فيها أي النفس وما دونها لان الخشي قد يختلف

وليس كذلك بل تعين نوع
ابله سلبا كما قطع به الماوردي
ونص عليه في الام (وما عدم)
منها كالا وبخاصة او شرا
بان عدمه في الحل الذي
يجب تخصيصها منه او وجدت
فيه بأكثر من ثمن الثل
او وجدت وعلمت القوة
والشقة (فتبينه) وقت
وجبر التسليم تزم (من
غالب تعدل الدم) وقولي
غالب من زيادتي (ودية
كافي) مصوم كاعلم بماسر
(ثلث) دية (مسلم) نفسا
وغيرها ويعتبر في ذلك حل
منا كته والافتيه كدية
جوسي (و) دية (جوسي
ونفو ونفي) كما بد خمس
وقرود نديني وغيرهم من له
عصمه كاعلم بماسر (ثلث
خسه) أي المسلم أي دية كما
قال به عمر وهشام وابن
مسعود رضي الله عنهم وهذه
أحسن الدماء ونحو من زيادتي
(و) دية (أنتي وخشي) حزين
(نصف) دية (حر) نفسا
ودونها روى البيهقي خبر دية
المرأة نصف دية الرجل
والحق بنفسها مادونها وبها
الخشي لان زيادته عليها
منسكوك فيها (ومن لم يبلغه اسلام) أي دعوة نبينا وائل

(أن تملك على بدل) من

دين (فدية) أهل دينه

ويشبهه فإن كان كتاباً فدية

كتابي أو موصافه فدية موصي

لأنه بذلك يشبه نوع عصية

فالخلق بالؤمن من أهل دينه

فإن جهل قدره من أهل دينه

قال ابن الرضا عيب أخ من

الديان لأنه السابق (والا)

بأن تملك على بدل من دين

أو تسلك بشي بأن لم تبلغه

دعوة بني أملا (فكمجوسي)

دينه والتوبة بن غناني

الدية يعتبر بأكثر ما دية

سواء كان ألام أو ألتخط

السابق بالتبليث يأتي في

دية الكافر في قتل كتابي

عمدا أو شبهه عشر حقاتي

وعشر جذعات وثلاث عشرة

خلفه ثلث وفي قتله خطأ

سنة وثلثان من كل من بنات

مخاض وبنات لبون وبني

لبون وحقات وجذعات وفي

قتل مجوسي عمدا أو شبهه

حقات وجذعتان وخلفتان

وثلاثان وفي قتله خطأ بصير

وثلاث من كل من مرافقا

وعن التولي وغيره استثناء

الكافر المقتول في حرم مكة

من الثلاثين (فصل)

في موجب ما دون النفس من المجرم ومحمود

فيما دونها كالخلة منها قبل الدية ومنه فيها الحكومة فقه دره اه شوري
(قوله على بدل) بأن تملك على الكتاب الذي جاء بمجوسي أو مجوسي ولم يملك
على بدل منه وقوله أو مجوسا ظاهره أن المجوس لهم كتاب تملكوا به مع أن المشهور
أن لهم شبه كتاب زعمهم أنه كان لهم كتاب أنزل على نبيهم فلما قتلوه دفعه إلا أن يقال لهم
كتاب في زعمهم تملكوا به (قوله فالخلق بالؤمن من أهل دينه) أي فلا يشترط فيه أمان
مناله رشدي على م (قوله فإن جهل الخ) لعل المراد علم عصيته وجهل دينه الذي
تمسك به تأمل سم وعبارة زى بأن علمنا تملكه بد من حق ولم نعلم عنه (قوله
دية أهل دينه) أي كتابه كما به به م وقال الرشدي لعل المراد مطلق كتاب
الشمائل لئلا يصف إبراهيم وزبور داود أي فلم نعلم هل تملك بالكتاب الذي يجعل
دينه ثلث دية المسلم ومخصوص التوبة والأصل كما علم عمار أو بكتاب غيرهما
فتكون دينه دية المجوسي والافتى علم تملكه بأحد الكتابين فهو مجوسي أو نصراني
وإن جهلنا عن الكتاب كاهو واضح (قوله بأن لم تبلغه الخ) انظر وجه هذا الحصر
وهلا كان مثله ما إذا بلغت دعوة بني الأمان لم تملك دية انتهى رشدي (قوله
بأكثر ما دية) ولا ينافيه ما مر في الخ من الحاقه بالانتى اذهو المتين لأنه
لا موجب فيه فيه أوجه بلغة بالرجل وهذا فيه موجب فيه بلغة بالاشرف ولا ينظر
لما فيه مما يلحقه بالأخص لأن الأول أقوى لكون الولد يلحق أشرف أبيه غالباً
شرح م والمتولد من من تحب فيه الدية ومن لا يجب كان تولد من آدمي وغيره
وقضيته قولهم والذي اشتد في جزاء دية أنه تحب فيه دية لا دية اه ع ش
(قوله وانخطيط السابق بالتبليث) أي بسبب كون القتل عمدا أو شبهه عمدا وكونه
خطأ في الحرم أو في الأشهر الحرم أو كون القتل محرماً وفي كلامه أكفاء أي
والتعفيف السابق بالتبليث يأتي أيضاً في دية الكافر دل على هذا قوله وفي قتله خطأ
الخ وعبارة شرح م د والتخطيط والتعفيف يأتي في الذكروا لشي والذكي والمجوسي
والجراحات بحسبها والأطراف والعاني بخلاف نفس القن (قوله في قتل كتابي
وذلك الخ) لا فاذ أن هذا الأرض الواجبة في دية الكامل ثلاثة تكون خسين
وكذلك إذا سبنا ثلاثة عشر وثلاث إلى دية الكتابي تكون خسيناً فالواجب
في كل دية منة من الجراحات خمساً (قوله وعن التولي الخ) معتد ذلك لأنه
منوع من دخوله أي حرم مكة مطلقاً (فصل في موجب ما دون النفس الخ)
(قوله وقضوه) الأولى حذفه لأن جيع ما ذكره في هذا الفصل من أحكام الجراح
وبين موجب وما ذكره ع ش تخيلاً لا هو فوله كان وسع موصفة غير فيه نظر

لان توسيع موضعة التبر موضعة مستقلة وفيها اشر مستقل فالكلام على توسيع موضعة الغريم جهة الكلام على موجب الجرح ووشل له بعضهم بالتقيل تأمل (قوله في موضعة رأس أو وجهه) التقيد بالوجه والرأس لانه منه ايضا في الماشية والمنقلة اذا لم يصب في كل منهما نصف الشعر الا اذا كان في الرأس أو الوجه كما صرح بهذا التقيد في شرح البهجة الكبير اه شيئا وقدّم ان الشباج عشرة وزاد عليها هنا الجماعة فالجماعة احدى عشرة وماصل ما ذكر فيها انه جعلها ثلاثة اقسام ثلاثة يجب في كل منها نصف عشر الدية وهي الموضعة والماشية والمقعة وثلاثة يجب في كل منها ثلث الدية وهي المأمومة والدائمة والجماعة وخمسة ليس فيها أرض مقدرة ذكرها به وله في الشباج الخ (قوله القبل) وهو ما يقع به لما به ولا في قفته ما يلي الحد وهو من الوجه منادون الوجه وليس للفرق بين ما هنا والوضوء ان المدايرنا على الحظر أو الترف اذا الرأس والوجه اشر ف ما في البدن وما جازيا واخر والشر يف مثله ثم على ما رأس وهي ما تقع به المواجهة وليس بمجاور بها وكذلك اه مدر وعيادة التبر ما في قوله الثاني مخلف الاذن انما اخذه ما جازيا لا مدر بما شروهم ان المراد بالوجه والرأس ما يجب غسله في الوضوء فين له ليس مرادا اه والفرق ما ذكره مدر (قوله أو صرنت والتمت) فارق ذلك من غير التضور وان كان الغالب على الموضعة الاتهام لثلاثين اهدار الرضعات دائما بخلاف السن فان الجنى عليه ينقل الى الحالة اخرى فيضمن فيها اه سم (قوله نصف عشر الخ) أي ان لم يوجب قودا أو عني على مال وقوله المسلم أي الذكر المصوم اه ع ش (قوله غير الجنين) اما هو اذا اجنى عليه برخصة وانفصل ميتا فالتقياس وجوب القربة فقط اذا نزل حيا فنصف عشر دية هذا ما نقل في الدرر فخر راني لم اوفنها فخلاص بمسا اه ع ن وعيادة ع ش اما الجنين فان اوضعه الجناني ثم انفصل ميتا بغير الاضاح فغيبه نصف عشر قربة غرق وان انفصل ميتا بالاضاح فغيبه غرة ولا تقدر الموضعة بأرض لانه تبين ان الجنانية على النفس أي نفس الجنين وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فغيبه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنانية فغيبه دية كاملة ولا تقدر الموضعة بأرض لانه تبين ان الجنانية على النفس وقوله نصف عشر قربة غرة أي قياسا على نصف عشر الدية الواجب في اضاح الحيوان كدية (قوله خمسة ابصرة) مثلكة اذا كانت عمدا أو شبهه جذعة ونصف وحقة ونصف ولحقان لان الثلاث جذعة أو حقة الواجبة في الدية الكاملة خمس المائة ونصف خمسها فكذلك الواحدة والاه ف خمس الخمسة ونصف خمها والاربعون لثلاثة الواجبة في الدية

يجب (في موضعة رأس أو وجهه ولو) في المظلم الذي خلف الاذن أو فيها تحت القبل من الجنين أو (مصرنت والتمت نصف عشر دية صاحبها) ففيها لكامل وهو الحظر المسلم غير الجنين خمسة اجرة تخبر في الموضعة خمس من الابل رواء التري في وجهه وانما لم تستقط بالاتهام لانها في مقابلة الجزم الذي لا يسلو الالم الحاصل اما موضعة غير الرأس والوجه ففيها الحكومة

(و) في (هاشية) قلت أو (أوصفت) ولو بصراقة أو نحو جنته) أي لا يباح شق لأتراج عظم أو قومه (عذر) من دية صاحبها فغيره الكمال (٥٣١) عشرة دية وثلثا وروى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب

في الماشية عشر من الأبل ورواه البارقي والبيهقي موقوفا على زيد (و) في هاشية (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذها بغيره وقول أو نحو جنته من زيادتي (و) في (منقحة) أي بياض وشم (٥٤) أي عشر ونصفه فيها لكامل خمسة عشر بصراقة عسر وإن حرم بذلك رداء أو دابة (و) في (ملعومة) ثلث دية من دية صاحبها (بجاشية) غير عرو بذلك أيضا وقس بالأمومة الدامعة (وهي) أي الماشية (خرج منقحة) بلحرف (يقيد بن ذهاب) أي (باطن صلب) للعداء أو للدواء (أو طريقه) أي للصيل (كبطن وسدور وتسر) فحصر (وجبت) أي كذا خلها فان خرق الأعداء فيها مع ذلك حكومة ونخرج بالباطن للذكور غيره كالتم والاتف والهيرز وعر البول وداخل الفخذ (ولو أوضع) واحدة (وشم) في عمل الأضلاع (آخره) وفيه (ثالث وأمام) فيه (رابع) فكل من

الكامل خمسان فكذلك النطقان خمسان الخمس وطرة مسلة صيران ونصف ولذي بصير وثلاثون لحيوسى ثلث بصير ولذقة خمسة أسداس بصير ولحوسية سدس بصير اه حل روح في (قوله وفي هاشية) أي في الرأس أو الوجه اه حل فان كانت في غيرهما ففيها حكومة (قوله أوجب في الماشية) أي المصومة بالأضلاع حل (قوله) أخذها بغيره) وموقوفا في هاشية قلت أو أوصفت ح ل لأنه معلوم أن الموصوفة فيها نصف العشر فيكون النصف الأخر أو ثلثها هاشية وحدها (قوله وقس بها الدابة) لم يذكرها في المتن حتى يقسمها على الأمومة على أن القياس فيه شيء لانها زائدة على الأمومة فكانت متساوية يكون واجبها كعروين ثم قال لا يروى أن فيها حكومة زيادة على ثلث الدية (قوله جرح الخ) ولو كان الجرح الواسل بارة حل (قوله أي كذا خلها) أشارة إلى أن قول المصنف كجعلن الخ أمثلة لمعروف عش (قوله غيره) يصدق بما إذا كان جرحا طاهرا أو مثل له بالتم والاتف أو ما ملأنا وليس بمجمل ولا طريق له من ذي لبحر البول وداخل الفخذ ويراد ما لا يتخذ ما يشبه البول إذا الصوب فيه قال زى والفخذ ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو كله حل بمثل القصور وهو الآية وهو مجوف ولهاته بالحقول الأعظم (قوله كالتم والاتف) لان كلامي التمس والاتف وان كان طريقا للباطن المجل إلا أنه ليس جرحا طاهرا ح ل أي والموضوع أنه جوف باطن فأنه مع اعتراض سم بأن التمس والاتف طريقان للصيل فكيف يخرجهما لركبته فهم ان قوله أو طريق معطوف على جوف باطن وليس كذلك بل معطوف على مجمل فيكون قوله باطن قيدان فيه أيضا (قوله ولو أوضع واحد) أشارة إلى أن حل ما تقدم في الأمومة وما قبلها عند اتحاد المجاني زى (قوله وأمام رابع) ولجرح خامس خريضة البعاض كان عليه حكومة خلافا لما في التذويب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم يمت فان مات وزعت عليهم اخماسا حل وبجاءت سبعة الطبلاوى ولودع خامس فان ذقت لرمه دية النفس ولزم كلامي قبله أرض جرحه وان لم يذقت وحصل الموت بالسرابة أي بظلمه وجبت ديتها انما اساعلم بالسوء في إزالة النظر لثلاث الجراحات بخلاف ما لو حصل الاندمال أو مات بسبب آخر فكل من قبل الدامع أو أرض جرحه وعليه حكومة كغيره ع (قوله في الكامل) أي للسر لاسم للذكر لانه الذي في موضع خمسة ووجه الاولوية ان قوله فعل كل من الثلاثة خمسة يوم انها واجبة في الجنى عليه ولو ناقضا بخلاف قول المصنف نصف عشره لانه لا إجماع

(نصف عشر الا الرابع فقام الثلث) ١٣١ ع ش وهو عشر ونصفه وقته عليه وتبصر في المذكورات بناء كراوى من انته أد على أرضه في الكامل وقوليه ومنه أولى من قوله فيهم (وفي الشجاع قبل موضحة)

معلومه من هذه الخطة (ان حرف غنيما) منها أي من الموضوعة كباية مقبست موضوعة فكان حاقط منها ثلثا أرضه قاضي حق القسم (الاكثر من حكومة وقسطن الموضوعة) وهذا ما تعلق في الروضة كما عليها من الاصحاب والاصل انتم على وجوب قسط أرض الموضوعة (والا) أي وان لم يصر نسبتهما منها (موضوعة) لا تبلغ أرض موضوعة كبحر سائر المدن (ولو اوضح موضعين بينهما لم) (وجلدوا واقسمت موضوعة (٥٢٣) عدوا وغيره من خطأ أو شبهه

عدوا وهم من قوله وخطاه (أوتشت) بكسر الميم أصغر من قضا (راسا ووجها) أو سبع موضوعة صغيرة وخمستان) لا اختلاف الصورة في الأولى والحكم في الثانية والمحل في الثالثة والمحل في الرابعة افضل الشخص لا يثنى على فعل غيره بخلاف مال أو وجهها الجاني نهى موضوعة واحدة كالواقي بها انتهاء كذلك ولو عاد الجاني في الأولى فرغ الجاني بينهما قبل الاندمال لزمه أرض واحد كذا تأكل الجاني بينهما لان المال بمرأية فله منسوب اليه وخرج بينهما لم وجلد مالوا في أحدهما موضوعة واحدة لان الجاني تأت على الموضع كله كاستعماله بالإيضاح (والجائفة كوضوعة) في التعبد وعنده مصورة وحكمها بخلاف علاوق غير ذلك كعدم سقوط الأرض بالانتماء وبذلك علم تعدد ما فيها ولعله بسن له رأسان

فيه لان المراد منه نصف عشرة دية الجني عليه ع ش (قوله وغيره) وهو الداية والباضة والمتلاجة والسماق اه رى (قوله والاصل اقتصر الخ) هو محمول على ما اذا كان اكثر من حكومة زى (قوله كبحر سائر المدن) التشبيه في ثبوت حكومة لا بد كونها لا تبلغ أرض موضوعة لما يأتي من ان الواجب في حكومة ما لا يقله كخمستان لا تبلغ دية نفس وان بلغت رأسا تقدر اه ع ش ملصا (قوله ولو اوضح موضعين الخ) اشار به الى ان الموضوعة تتعد بحسب الصورة والحكم والمحل والمحل والمحل وقد ذكر ما على هذا الترتيب زى (قوله وأوتشت وراسا ووجها) اما الوتشت وجها واحدة أو رأسا وقفا موضوعة واحدة تكن مع حكومة في الأخيرة شرح مر (قوله بخلاف مال أو وجهها الجاني) أي قبل الاندمال (قوله نهى موضوعة واحدة) أي ان اتحد اعدا أو غير ما اذا كانت الموضوعة عددا والتوسيع خطأ أو العكس فوضعتان كما فهم من قوله واقسمت الخ عن (قوله لزمه أرض واحد) أي حيث كانت الجناية من نوع الأولى كان كانت الموضوعة عددا والرفع عددا أو كان خطأ والاختلاف أو روض ع ش (قوله في التحدد) كان يكون بين الجانيين لم واحد (قوله وحكما) أي عددا وغيره وقوله وحدا كالبلن والجانب ومثال تعدد الجائفة عملا لمصورة كان يفرق صدره ويترك بالالة الى أن يصل بطنه فهذه جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله في غير ذلك) فم لا تشبيه جائفة على من وسع جائفة غيره الا ان كان من الظاهر والباطن والافتحومة شرح مر (قوله لو بلغت الخ) انما به على هذا لتلاصقهم ان الجائفة محصنة بما دخل فاذا نفذت الى الظاهر وجازته لاجال ان هذه جائفة بما دخل بل بما خرج من ل (قوله غنيما تان) ويجب ايضا حكومة بغيرق الاعاء اخذا من قوله السابق فان نزلت الاعاء فقها مع ذلك حكومة اه سم على جرح ع ش على مر (فصل في موجب الجائفة الاطراف) المراد بها الاجزاء فيتمثل السن وبعض العضو (قوله ولو يا ياس) بأن تفسدوا القامة لقرء (قوله لغيره وبن خرم) وكان جلاد النبي صلى الله عليه وسلم اه شنيئا (قوله لوانه) تعطل القامة وقوله منفعة دفع الموانع الاضافية يائية وقوله احساس الباسية متعلقة بدفع (قوله ايضاح)

والجاني بينهما اسلم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جاني الى آخر غنيما تان) لانه جرحه جرحين فاخذ من الى الجوف (فصل) في موجب الجائفة الاطراف والترجمة به من ز ياد في الجناية على اذن بن (ولو يا ياس) لهما (دية) لغيره وبن خرم وفي الاذن خسون رواء الدار قلبي واليه وق لا بد ابطال منها من منفعة دفع الموانع احساس فيحصل بالجاني بقا ايضاح وجب مع الدية أرض موضوعة

وسواء في ذلك السمع والام والراد بلدية هنا وفيما يأتي من نظائره ويقتضي عليه (و) في (بعض) منهما
(قسطه) منها لان ما وجب فيه (٥٢٣) الذي وجب في بعضه قسطه منها والبعض ما قد يواحد بعضها

النصف وببعضها وبغير
بالساحة (و) في امانة
(يا يستين حكومة) كناية
بشلا وجن وانف وشقة
مستشفات (و) في (كل عين
نصف) من المدة لخبر عمره
بذلك واه ما لك (ولو) كانت
العين (عين احوال) وهو
من في عينه خلل دون بصره
(واهور) وهو فاقد بصر إحدى
العينين (واعشى) وهو من
يسيل دمه غالباً بضع نصف
بصره (او يبايض) لا يتقص
ضوءه لان النصف باقية
بأعينهم ولا تنظر الى مقدارها
فصور مسئلة الاعور وقوع
الحماية على عينه السليمة
(فان قصه) أي الضوء
(قسط) منه فيها (ان انضبط
والانحكومة) فيها وفي
بينه وبين عين الاعشى
بان اليأس قص الضوء الذي
يكان في الخلقة وعين
الاعشى لم يتقص ضوءها عما
كان في الأصل قاله الرازي
ويؤخذ منه كآل الاذري
وغیر ان العشى لو تولعن
آفة أو حسنة لا تتكامل فيها

أي في غير معلوما من الرأس أو الوجه (قوله السمع) لكن يصيب في قطع اذن
السمع دنان دية فلا ذنوب للسمع لانه ليس حالا في جرم الاذن كما سيأتي
في دية الماتى (قوله وقد) أي ذلك البعض بالساحة أي وبالجزئية أيضا
بان خاص المقطوع منها والباقي ونسب مقدار المقطوع الباقي ويؤخذ بذلك
النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف ديتها بالساحة
هـ ما توصل الى معرفة الجزئية بتعللها فيسافر في قود المروحة فانها توصل الى مقدار
الجسم من كونه غير اطاشلا أو غير المطين ليوضع من الجانب بقدر هذا المقدار وهذا
ظاهر وان توقفه الشيخ اه وشدي وعبارة الشيخ معنى ع ش قوله وقد
بالساحة فيه تأمل بل الظاهر ان قدر بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الاذن
وجب عن الدية ثلث هذا هو الراد بالساحة اذ لا يظهر بين الجزئية والساحة هنا
فروق فان معنى الساحة ان يتغير قدر المقطوع ونسب الى الاذن بكامله ويؤخذ
من الارش بحل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لزمان يكون دما أو نصفاً أو غيرهما وهذا
هو عين الجزئية اه حمر (قوله في امانة يا يستين حكومة) وقد تقدم اخذ الاذن
العصية بالثلاثة لان القصاص مبني على الثلاثة فلا تنافي وجوب الحكومة
في قطع الشلاء اه زى ومراعاة الجواب عن قول الزركشي ان جريان القصاص
في اليابسة وعدم تكميل الدية فيها عملا لا بقل وحاصل الجواب انه لا يلزم بين
القصاص والدية فان المرتد اذا قتل مرتدا عليه القصاص ولا تعيب الدية كما مر لان
ما له في (قوله ولو عين احوال) هذه التاليفات تتم الاشارة فانها الرد على من
يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الاعور لان سلبته بتركه عين غيره كافي شرح
مهر (قوله او يبايض) سواء كان اليأس على يابضها أو سوادها أو طرها زى (قوله
لا يتقص) بفتح الباء موضع التقاء ارضهم الماء وحسب التقاق المشددة وأما ضم الباء
وأنساكن النون وكسر التاء في الخفة فلن شغنا وما منه بتقصيف التقاق وتشددها
(قوله خصوصاً) فربيع على الدية (قوله فان قصه) أي وكان عارضا بان قوله
من افة أو حسنة فان كان خافيا كلف فيه الدية حل (قوله منه) أي من النصف
(قوله على عينه السليمة) فمن الاعور المصرة كثيره لا يصيب فيها الا نصف الدية
تأويها بمالك وأحمد حديث قال في هدية كاملة زى (قوله منه) أي من التصرف
(قوله وفي كل جفن) أي قطعا أو يابسا اه م د (قوله وفي كل من طرفي مارن)

الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لا عي) لان الجمل واللمعة في كل منها في الاربعة الدية
ويؤخذ فيها حكومة لاهاب (و) في كل من طرفي مارن (وحاجر) بينهما (ثلاث) لذلك في المان الدية ويندوج فيها
حكومة القصة (و) في (كل شفة) وهي في عرش الوجه الى الشدين وفي طوله الى ما يستلثة (نصف)

ففي الشقين الدية تلبر عمرو بذلك رواية النساب وغيره فان كانت مشتقة ففيها نصف ناقص فغير حكومة (وفي لسان)
 ثا طبق (ولو لا لكن وأرت والبع وظل) وان لم يظهر ارتفعه (ديه) تلبر عمرو بذلك رواية ابو داود وغيره ثم ان بلغ
 أو ان التلق أو التبريل لم يظهر ارتفعه فحكومة (و) في لسان (٥٢٤) (لاخرى حكومة) خلقا كان الخرس

وما جاز) لم يخطأ وان لا لا وكذا قوله وفي كل شفق في نوعي الالف حكومة
 كمسوح الرقبه ونحو مسو دالو حه كافي م (قوله في الشقين الدية) فلو
 قطع شقيقه فاذهب اليها والم قال الاصطفي يبيع بينهما ارض الحمرة بن وقال
 ابن الركيل لا يبيع غير بينهما كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض
 ان الاوجه الاول س (قوله فان كانت مشتقة ظاهرة) ولو خلقا ع ش
 (قوله في لسان) وفي قطع منه مع بقية نطقه حكومة لا قطع من الدية مد اني
 (قوله الى الشدين) قال في المصباح الشق باب الفم وهو بالفتح والاكسر
 وجع الفتوح شقوق مثل فليس وفليس وجع للكسور اشد مثل حل وحل واحال
 ع ش على مد (قوله ولو لا لكن) وهو من في لسانه لكنه اى حجة ومنه نافع اللسان
 ثلاثة الكلام والدوق والاعتد عليه في احكل الطعام وادارت في الالهوات حتى
 يستكمل طعمه بالاعراض زى (قوله لم يطق) اى بالفضل او بالقوة كالفضل
 (قوله اتره) اى الطلق أو التبريل (قوله فبه) اى في قطعه محكومة (قوله
 والادنية) ولا حكومة ان قلنا الدوق في جرم اللسان ولا الحكومة له ايضا فبما
 يظهر جرس ل فلو لم اعم فلم يحسن الكلام لانه ليس له بل لدم سماعة ففى
 وجوب الدية قطع معوجان والمعد وجوب حكومة زى (قوله لم تسترد)
 وكذا سائر الاحرام الا لانه من غير المنفرد وسيل الجلود الانضاء ل (قوله وان
 كسر الخ) اشبهت كلامه على اربع غابات الا ولى والثالثة التحميم ولثانية لارده
 هل من قال اذا عادت لا يبيع قيم الارش لان المائدة تقام مقام المقايعة وازاحة
 لرد على من قال انها ذاتقت منفعتها يبيع فيها حكومة كما يدل من كلام اصله مع
 شرح م (قوله او قلعت حركتها) أو وان كانت قليلة الحركه قبل التلع
 لو كانت ناقصة للمفظة قبل التلع ايضا (قوله فان بطلت منفعتها) اى قبل قطعها
 ح ل (قوله وهى تتان وثلاثون) اى في اكثر الانضاض منها ثانيا اربع اثنتان
 من الفروق وثانان من التثنية في مقدم الفم اول ما ينبت في الانسان فليرضع
 ود باعيات وهى اربع خلف الثنايين ايمانين كذلك وايتاب وهى اربع
 خلف ال باعيات كذلك وضواحل وهى اربع خلف الانياب كذلك وطواحين
 وهى ثنتا عشرة خلف الضواحل ست في الفروق في كل جانب ثلاثة وست في الفم
 كذلك وتواجذ وهى اربع خلف الطواحين اربع عرشى وتسمى خرس الحلم

او ما ورضا كافي قطع دثلا
 هذا ان لم يذهب بقطعه الدوق
 والاقذية ولو اخذت دية
 للسان فبطلت مسرودا وارق
 هو الدما في كاسيا في بان
 فحسام كان مقلنا لو قطع
 اللسان عتقا فاما ندغيره
 وموصفة جديدة (و) في كل
 من) اعية تامة متغورة
 نصف عشر) ففى سن حر
 مسلم خمسة ابره تلبر عمرو
 بذلك رواية ابو داود وغيره
 (وان كسر هادون السنخ)
 بكسر الهاء وسكون النون
 ونجم الخاء وهو اصلها المستر
 بالهم (او عادت او قلت
 حركتها او قصت منفعتها)
 ففيها نصف الدية لقاء الجمال
 والنضفة فيها والعدومة
 جديدة فان قطع هو او غيره
 السنخ بيد الحسكر لزمه
 حكومة وتعتبرى نصف
 العشر اولى من اقتصار دى
 خمسة ابره لمن الكامل
 فان بطلت منفعتها فحكومة
 كرائدة وهى الخارجة عن
 سبب الانسان ففيها حكومة
 (ووقلت الاسنان) كلها

وهى ثتان وثلاثون (فبساها) وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا وان اخذ الجاني لظاهر (وفي النساب)
 خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد حكومة أول كل سن منه ارض وجهان بل ارجع لثنيين
 وصح صاحب الانوار الاول والتمولى والباقيين

الثاني وهو الوجه كانه كلام (٥٢٥) الجمهور (ولو قطع سن غير متفرد) فلم تعد وقت العود (و بانفساد

منتهى امارش) يجب كايجب
 انقوده لموات قبل بيان الحال
 فلا ريب لان الظاهر عودها
 لو عاش والاصل براءة الذمة
 نعم يصح له حكومة (وفي حين
 دية) كالاذنين في كل
 لحي نصف دية (ولا يدخل
 فيها) في دية (ارض
 انسان) لان كلامها مستقل
 وله بدل مقدور (و في كل
 يدور جل نصف) من الدية
 تنجز عمره وبذلك رواه التمسكي
 وغيره (فان قطع من فوق
 كف او كعب في حكومة تعيب
 ايضا) لا يمس شايع
 بخلاف الكعب مع الاصابع
 وفي اليد والرجل السلاطين
 حكومة (و في كل اصبع
 عشرة دية) من دية صاحبها
 ففي اصبع الكامل عشرة
 اصبره تنجز عمره وبذلك رواه
 اوداود وغيره (و في اعمته
 انهم نصفه) (و اعمته) غيرها
 ثلثة) علامتسيط واجب
 الاصبع ولو زادت الاصابع
 او الا نامل على العدد الغالب
 مع التساوي او نقصت قسط
 الواجب عليه او تعبير بها
 ذكرنا عن من اقصاره على
 دية اصابع الكامل واناملها

وفي القالب لا تثبت الابد البلوغ من الساس فن لا يخرج له شيء منه وهو المصلى
 فتكون اسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج لها اسنان منها ~~كون~~ اسنانه
 ثلاثين وهو الاجرود اه غير توفي ق ل تقديم الضواحي على الاثياب (قوله
 وهو الوجه) معتد (قوله لم تعد وقت العود) فان عادت لم يجب شيء عالم
 ينقش شين شرح م و فان بقي شين ففيه حكومة ع ش (قوله وبان الخ) اي
 بقول خير بن شرح م و (قوله لموات) قبل بيان الحال بان مات قبل الصلح
 بالفساد او قبل تمام نياتهما كما عبر بذلك في الروض اه سم وعجلوتزي فلو ثبت
 البض اي بعض السن المقطوعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بطريق الاولى
 انتهى وظاهر قوله فلا شيء له انه لا يجب له حكومة فكلامه اولى من كلام سم
 المداخل لهذه الصورة في كلام الشارح لانه فهم انها يجب فيها حكومة تدبر (قوله
 نعم تعيبه حكومة) ثلاثون اية عليها هدايع احتمال عدم العود لو عاش
 ع ش على م و (قوله وفي حين) وهذا العقلان اذ ان تثبت عليها الانسان
 السفلي اما العليا فبتمامها اعظم الرأس انتهى زكي ويتصور ايراد اللعين عن الانسان
 في منبره او كعبه مقطعت اسنانه بهرم او غيره ولو قطعها او ضر بها فبتمامها
 ديتها وان قطع ذلك منفعة الانسان لم يجب لها شيء اه لا لم يجب عليها بل على اللعين
 مصر عليه في الام س ل قال سم وقد يقال هو وان لم يكن عليها لكن حصل ذلك
 بسراية جنايته اه (قوله وله بدل مقدور) بخلاف الكعب مع الاصابع وايضا
 فالحسان يكمل خلقها قبل الانسان ولكل منافع غير منافع الاخر بخلاف الكعب
 مع الاصابع عميرة (قوله بخلاف الكعب مع الاصابع) اي ان اقتصد القاطع
 والقطع فان اخلف القطع كان قطع الاصابع اولاهم هادو قطع الكعب وجبت
 له حكومة كما في شوري (قوله واغته غيرها) شامل لمصر الزجل لانه ثلاث
 انا مل وان لم تحس ق ل على الجلال (قوله ولو زادت الاصابع) اي وكان الرائد
 أصليا او اشتبه بالاصلي ~~كان~~ كان في الذعيرة اصابع وكذا اعمية او اشتبه
 الاصلي بالرائد بخلاف الزائد فينا فيه حكومة فلا يضاف ما في شرح الروض
 تأمل وحرر (قوله قسط الواجب عليها) اي على الا نامل لان الحكم ماسوط
 والجملة بخلافه في الاستانزة منه منوط بالافراد فوجب لما زاد اوش كذل تأمل
 شوري قال ح ف والتقسيم المذكور صحيح في الا نامل بخلاف الاصابع لان ائخذ
 ان الاصبع الزائد فيها حكومة مطلقا وعبارة شرح الروض فان قيل لم يسموا دية
 الاصابع عليها اذ اذادت او نقصت كما في الا نامل بل اوجبوا في الاصبع الزائدة

(و) في (حليتها) أي المرأة (ديتها) فكل واحدته وهي رأس الثدي نصف لأن منصفه الارتجاع بها كنصف اليد
بالأصابع ولا يزال يقطع الثدي مما شئ من تدخل حكومته. (٥٣٦) في ديتها (و) في (حليتها) من

رجل وخش (حكومة) لا تماثل في جال فقط و ذكر
حكم الخش من زيادتي (و)
في كل من (اشين) يقطع
جلدتهما (والين) وهما
عمل القعود وشفرين وهما
حرفا في ج المرأة (وذ كرو) ل
لصغير وعين وسيل جلدان
لم يثبت بدل (بقي) فيه
(جاء مستقرة) تم مات بسبب
من غير السالم (كدهم) أومنه
واختلف الجنائسان هذا
وغیره (دية) تلزم عرو ذلك
في الذكر والاثني وراه أبو
دار وغيره وقيا ساعليها
في الباقي فان مات بسبب
من السالم لم يقتل الجنائسان
عبد أو غيره فالواجب دية
النفس وفي الذكر الأشل
حكومة وقول ثم مات الخ
أعم من قوله وخبر السالم
وقته (وحشفة كذ كر)
فتبادله لأنه عظم مضاعف
الذكور وولادة المباشرة تتعلق
بها فاعداها منه تابع لها
كالنكاح مع الأصابع (وفي
بعضها قسطه منها) لأن
الذكر لأن الدية تكمل قطعاها

فقط على أصابعها فان اختلف بقطعها مجرى البول فلا كثر من قسط الدية وحكومة قسما والملاكمة
المجرى ذكر في الروضة كالمها (كعوض مارن وحلقة) ففيه قسطه منها لامي الاتف والثدي * (فصل)
في موجب إزالة النافع (تجب دية في) إزالة (عقل) غير زرى وهو ما ترتب عليه أن كاي في الجراح يبقئ ذلك ثم ان ربي
صوده قبل أهل الحرية

في مقته يظن انه يعيش اليها انتظر (٥٢٧) فان مات قبل العود وجبت الدية كبحر وسمع وفي بعضه ان عرف

واللاشكة وهو كل شئ لا يتراعى لخلقاته في افراده كما في البرماوى (قوله في مدة) أى بحث لا يستغرق العمر اه حل (قوله فان مات) أى في المدة المذكورة (قوله وجبت الدية) فإذ فرق من غير التقو واذا مات قبل عودها بأن من شأنها العود (قوله كبحر وسمع) تنظير في وجوب الدية اذا مات الجاني عليه قبل عودها وانظر لم خص هذه الثلاثة أى العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية الحواس وانتظر حكمهم ما لو مات الجاني عليه قبل عود البصر أو اللمس أو الذوق أو غيره هاهنا في مدة قدرها أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر الحواس كما سيذكره في السبع وقوله ويصير منه في وقوع البصر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لردخلها تحت الكافي في قوله كبحر (قوله ان عرف قدره) قال الشيخ عمدة هذا بناء على تخرجه وقد منعه الماوردى قال ورائنا بقية قص زمانه بأن يمين يوم او يعقل يوما اه وعبارة الروض وشعره وفي ازالة بعضه بعض الدية بالنسبة ان انضبط زمان كالوكان يمين يوما يمين يوما وغيره بأن يقابل صواب قوله وفعله بالقتل منها وقصر في النسبة بينهما الخ وعبارة شرح م وان عرف قدره أى بالزمان أو بمقابلة المتظلم بشره (قوله أو غيره مقدّر) وهو الحكومة حل وقوله وجب أى الارش (قوله وان كان أحدهما) أى الارش والدية ولو كان ذلك الارش غير مقدّر وظاهره ان ارش غير المقدّر أى حكمته تكون أكثر من دية نفس فبما في ماسأني في المتن فربما من قوله ولا يبلغ حكومة ما لا مقدّر له دية نفس أى فضلا عن كونها تبلغ أكثر منها اللهم الا ان يصور بما اذا جنى على محلات لكل محل حكومة فيجب الحكومات فيبلغ واجبها أكثر من دية النفس وماسأني في خاص بحكومة واحدة شيئا (قوله كل أو غيره الخ) حيث يجب مع الدية أو ارش موضوعة حل (قوله وان ادعى على الجاني عليه) عبارة م وان ادعى شيئا لم يفعل أو اذا تصع الدعوى من الجنون وانما تصع الدعوى من وليه أو القاعل وحذف العلم به اذ من العلم ان الجنون لا يصح منه ذلك بل وليه فسقط القول بتعين الاول وخرج جز والتمتصه فيعلم مدعيه اذ لا يعلم الا انه اه وهذا أولى من قول الشارح فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في عقله) ان لم يكنه الحس فان كذب لم تسمع دعواه كان كانت تلك الجناية لا تزيله عادة فيصير على موافقة قدر كونه بقل خفيف شرح م ر (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله زواله (قوله بهذا) أى بذكر الانتقام أو عدمه منه (قوله مدقته) أى صدق وليه لانه المدعي (قوله من بقية الحاسي) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط ديتها بصودها الا من غير المتصور وسلخ بالحد اذا ثبت والاضاعاذا التهم م ر م على حجر وقباس مامر

مدقة أو كذب ولو اخذت دية العقل أو غيره من بقية الحاسي ثم عاد

استقرت (و) بمجدة (ق) اذلة (ن)ع) لغير البني بذلك وانه (٥٢٨) من المنافع المقصود في مع كل من

أذنيه نصف دية (و) في إزالة
(مع أذنيه دنان) لان
الصم ليس في الاذنين كالم
(ولادعي) الذي عليه (زواله)
وتكرر الجاني (فانزعج
لصباح) مثلاً (في غفلة)
كوم (حلف بان سمعه
ماق لاحتمال ان يكون
انزعجه اتفاقاً ذكر الصلح
من رداق (والا) أي وان لم
ينزعج (فانزع) يحلف
لاحتمال تجلده (واخذدية)
ولا بد في اعتقاده من تكرار ذلك
الى أن يطلب على الظن صدقه
أو كذبه ولو توقع عوده بعد
مدة قدرها أهل الخبرة انتظار
وشروط الامام أن لا يظن
استقرارها للعمرو أقرها أشيخان
وعلى ماله في توقع عود
البحر وغيره (ان قص)
انسمع من الاذنين أو أحدهما
(نفسه) أي انتص من الدية
(ار عرف) قدره بان عرف
في الاول أي أنه كان يسمع من
موضع كذا صار يسمع من
دونه وبأن يمتد في الثانية
العليا ويضبط منتهى سماع
الآخرى ثم يمسك فان كان
الغياوت نصف الدية وفي
الاول نصف الدية وفي

في من غير المتصور من وجوب حكومة اذاني شين بعد عودها انه اذاني شين بعد
عودها لبلد وجبت حكومة من ل (قوله استردت) علل ذلك بان ذهابها كان
مقتوياً أي فعودها بان خلف الظن وقضيتها أنه لو أخبر بها بمصوم لم تسترد
لان عودها حيث تفسد جديده فليراجع ع ش على م و (قوله وقبب دية
في اذني الصم) وعلى وجوب الدية هنا حيث يشهد بخبران بقاءه في مقره ولكن
ارتقى أي افسد ظاهر الاذن والا فحكومة لاديه ان لم يرج زوال ذلك والاملاشي
شرح م و الصم اشرف من البصر عند أكثر الفقهاء لانه يدركه من الجهات
وفي الضوء والظلمة ولا يدرك البصر الا من جهة المقابل وبواسطة من مياه أو شعاع
وقديم ذكر الصم في الآيات والحديث فخصي أصليته وده والمعتدم وروى قال أكثر
التكلمين فخصي البصر عليه لان الصم لا يدركه الا الاسوت والبصر يدركه
الاجسام والالوان والميات فلما كانت تعلقات أكثر كان أفضل من ل وده م
في شرحه بان كثرة هذه التعلقات فوائده دنيوية لا يعمل عليها الا ترى أنه من جالس
أسم فمكناً صاحب جبراً ملق وان تمتع أي الاصم في نفسه بمعلقات بصره وأما
الأي في غاية الكمال انهمى ولم لا وفي وان قصصه الله نوى اه وقوله
لا يعمل عليها هنا مع فانه يرتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى
الدينية العلية المتفاوتة وقد يكون من ادراكها طاعة كشاهدة فخر الكعبة
والصم في فوائده الابصار ما هذه ذاته تعالى في الحرية وفي الدنيا أيضاً كما
وقع له صلى الله عليه وسلم ليل المبرج ولا أجل من ذلك فليأمل اه سم على جبر
أقول ورفيقان ذلك كله انما عليه ويكونا ما بعد معرفة الرسول صلى الله عليه
وسلم ومعرفة الامر والشرعية المتلفات منه وذلك انما يعرف بالصم اه ع ش على
م رة ل الرشدي ولا يخفى ان ما ذكره سم لا يتوجه منعاً على الشارح كجبر
لانهم انما ادعوا ان أكثر تعلقات البصر دنيوية وهذه جالاً اخفاه به فلم يدعوا ان
جميعها دنيوية حتى تنويه عليهم بالقصر بل بزيادات المذكورة (قوله وفي مع كل
من أذنيه الخ) أي لا تعدد للصم فده واحد وان الحد في منقذه بخلاف ضوء
البصر ذلك الضميمة متحدة وتعملها المدة بل لان منبه قهاته بالبعد اقرب
منه بغيره اه شرح الروض اه سم (قوله فبع محلف) قال الماوردي ولا بد
في تنه من التمرض لذهاب سمعه بجنازة الجاني لجواز دمه بغير جنائته من ل وده م
(قوله قدرها أهل الخبرة) أي اثنان م و زمان قبل مرافها أخذت الدية
ع ش (قوله قرنه) يفتح القاف أي المثال في السن وأما يكسرهما فالكفر أي

الثانية ربه (والا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (م حكومة) فيه (باحتماد قاض) لا باعتبار في التصاغة
مع قرنه الملة لانا علم قدره به سم ع ش قال الماوردي صدق فيمنه لانه لا يعرف الا من جهته

قیمت زیادتی (وضوح) نهو

بتقاعد - توفيق لالأراء

في موضع مرآه ودرم

غير ان السبب ويؤلف شخص ١٣٣
تتفرق المسافة ثم تذهب الى المنطقة وطاق العالمة

والذي يجعل على التقيد المذكور انما هو ثبوتها وهو قتل الامتحان أي فيقيد بما اذالم
 يتبين لاهل الخبرة شيء هو الاقدم سؤلهم عليه أي على الامتحان وأما النقل الاول
 والثالث فلا يصح تهيدهما إذ ذكر كاهنوا هر حل ولينظر ما موقع قوله اذ فيها نقل
 السؤال الخ قالنا مر أن يتصر على الثاني فيقول أو يها نقل الامتحان من جماعة
 واحده ذكر الاول والثالث باذنا فائدة وتو لا لتنبه على ما جرى عليه الاصل وهو
 النقل الثالث تأمل (قوله مضبط الخ) فالأوجه بالصيغة من ما تسمى ذراع وبالعلية من
 مائة ذراع فوجه النصف كما في أصل الروضة زى (قوله وتجب دية في ازالة كلام)
 وفي احداث علة أو نحو تمة حكومة وهو من اللسان كالكلمة من اليد فلا يجب
 زيادة قطع اللسان وكونه مقطوعه قد يتكلم نادرا جدا لا يعمل عليه ويأتي هنا
 في الامتحان وانتظار العود ما مر شرح مرقول م وهو أي الكلام وقول من
 اللسان من فيه وفيما بعده معنى اللام (قوله وان لم يحسن الخ) كان عجز عن
 بعضها خلقه أو بأفقه سماوية كما في المنهاج ويدل عليه ما بعده (قوله ثلاثا تنعاف
 الغرم الخ) فنيته اهلا أن يلجأ إلى الحرى لأنها كالأفة السماوية والأوجه عدم
 الفرق شرح مرقول عدم الفرق بين الحرى وغيره أي في تأثير الجناية والتعليل
 المذكور يجري على تعالاب اه ويؤخذ منه بالاول ان جناية السبد على عبده
 كالحرق ويكتب أيضا قوله والأوجه الخ لم يبين على الأوجه وقياس نظائره
 من ان الجناية الغير المضمونة كالأفة اعتمادا لاول كاه ومقتضى التعليل وعمارة
 جبر وقضته أي التعليل بما ذكره الشارح اهلا أن يلجأ إلى الحرى وهو مقبوه
 وان قال الاذبحي لأحبه كذلك عرش على مرقول (قوله على ثمانية وعشرين
 حرفا) هذا ان أحسنها كلها والابان أحسن البعض دون البعض فالوزع عليه
 ما أحسنه دون غيره اه مل وأستعملوا لا ترصكها من الألف واللام واعتبار
 الماوردى لها والتمسك بالثلاث والمهمزة مردودا لاول فلا ذكر وأما الثاني فلا أن
 الألف تطلق على أهم من المهمزة والألف الساكنة كما صرح به سيديويه فاستعملوا
 بالمهمزة من الألف لا بدراجها فيها شرح مرقول (قوله عربية) احتقرت العربية عن
 غير هائلوا كانت لمتته غير ما وزع على حروف لمتهم وان كانت أكثر لو تكلم بلتين
 وزع على أكثرهما مرقول وأذهب حرفا فاعاد حروف لم يكن يحسنها وجب للذاهب
 قطعها من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ووقع نصف لسانه فذهب نصف
 كلامه فاقص من الجاني فلما ذهب الأربع كلامه ظلم على عليه وبيع الدية ليم
 حتم فاذا اقص منه ذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يرمه شيء لأن سرية القصاص

ويؤمر النصف بان يقرب
 واجبا الى ان يراء مضبط
 ما بين الساتين ويجب
 قسها من الدية (و) يجب
 دية (في) ازالة (كلام) قال
 اهل الخبرة لا يعود (وان لم
 يحسن) راجحه بعض
 حروف (لا) نه من النافع
 المقصود (لا) ان كان عدم
 احسانه تلك (بجناية) فلا
 دية فيه ثلاثا تنعاف الغرم
 في القدر الذي ازاله الجاني
 الاول (وتوزيع) الدية (على
 ثمانية وعشرين حرفا عربية
 في) ازالة (بعضها قطع)
 منها في ازالة النصفها نصف
 الدية

وفي كل حرف ربيع سبعة الان (١٣١) الكلام: تركب من جميعها هذا ان بقى في الباقي كلام . سم

والا وح كمال الامة لان
منفعة الكلام قد كانت
(ولو قطع نصف لسانه فزال
ربيع كلامه او عكس) أي
قطع ربيع لسانه فزال
نصف كلامه (نصف دية)
اعتباراً بكسر الهمزة
المضمون كل منهما بالدية ولو
قطع النصف فزال النصف
نصف دية وهو ظاهر
(و) يجب دية (في اذانة
صوت) معرقه اللسان
على اعتداله وعكسه من
التقطيع والترديد غير ريد
ابن اسلم بذلك رواه البيهقي
(فان زال معه حركة لسان)
بان عجز عن التقطيع
والترديد (فديتان) لانهما
منفتحتان مقصودتان في كل
منها دية (و) يجب دية (في)
ازالة (ذوق) (كثيره من
المواس) (وتدرك به حلالة
وجودة ومراة وملاحة
وعذوبة وتوزع) الدية
(عليها) فان زال ادراك
واحدة منه من وجب خمس
الدية (فان نقص) الادراك
عن اكمال الطعم (فكسب)
في قصه فان عرق قدره
فقطعه من الدية والا فحكومة

مهذرة سل (قوله ربيع سبعة) لانه اذا نسب الحرف للجانب والشرب حركاً كان
ربيع سبعة. و ربيع سبعة الدية ثلاثة ابر واربعة اسباع غير الكلام ويؤخذ لغيره
بالنسبة كما في حل (قوله لان الكلام الخ) حلة لتوزيع وقوله هذا أي وجوب التقسط
(قوله ولو قطع نصف لسانه الخ) قال الباقى اطلاق ذهاب ربيع الكلام ونصفه مجاز
والمراد ذهب ربيع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذي هو
اللفظ المهيبة ثمة يحسن السكون عليها لا توزيع عليه وانما التوزيع على
حروف الهجاء وتبع المصنف في غيره في هذه المارة الشافعي والاصحاب ونهت
على ذلك الثلاثهم منها غير المقصود شوبرى (قوله اعتباراً بكسر الهمزة)
لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل شرح هر (قوله المضمون كل منهما بالدية)
ظاهر هذا التعليق ان لسان الآخرس فيه دية والراجح ان فيه حكومة لان النطق
هو المتبريد بل عليه انه لو قطع بعض لسانه ولم يذهب شيء من كلامه انه لا يجب
قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح لثلاث ذهاب الجناية وهذا ولو قطع
طرف لسانه ذهب الكلام: منه لزمه دية كاملة اختياراً بالنطق وانما وجب
النصف فيما اذا قطع نصف اللسان فذهب ربيع الكلام لان الجناية على النصف
الحرفي قد تحقق وقاعدة الاحرام ذوات المسمع ان قسط على نسبتهم فربعضنا هذا
الاصل سل وشوبرى في قول على الجلال ما نصه قوله المضمون (كل منهما
بالدية أي الكلام واللسان ونصف النطق فيه فلا يضاف ما مر من أن في لسان
الآخرس حكومة ولذا ثبت لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم
قطعه آخر وجب عليه دية كاملة (قوله نصف دية) مقتضى كون اللسان وحده
فيه الدية والكلام وحده فيه الدية انه قصد دية كاملة فلينظر وجه ذلك وقد
يوجه بأن اللسان لا يجب فيه الدية الا اذا كان شاطق ولو بالقوة كامر و يلزم منه
وجود الكلام وفي لسان الآخرس حكومة والكلام هو المتبريد (قوله تلبيز
فرد) وهو تابعي مر وقد اشتهر هذا ارجاعاً سكوتاً (قوله عن التقطيع) وهو
انتراج كل حرف من غرضه والترديد تكرير الحروف وعجالة عرش على مر لعل
المراد التقطيع بغير بعض الحروف الفضة عن بعض والترديد الرجوع للحرف
الاول بان ينطق به ثانية كما نطق اولاً (قوله وفي ازالة الذوق) بان لا يخرق بين حلو
وحامض وروم ولم يعذب مر والذوق عند حلو الكلام قوة متشعة في العصب المقروص
على حرم اللسان يدرك بها الطعم بخلافه لعاب القيم بالطعم ورومها العصب
وعند أهل السنة أن الادراك المذكور بحسنة الله زي (قوله وفيما) أي الانسان

وذكر حكمه عند معرفة قدره من رباذي (و) يجب دية (في ازالة) (مضغ) لانه المغنة العظمية للسان . وفيه الدية
مكذمانتها كالصريح السنين وان قص فكسبه ما مر (و) في ازالة الفلانة (جامع) بكسر صلب ولو مع بقاء النبي وسلامة الذ

(وقوة ماضية) قوت (جبل) قوما حبال الاتهام من الماء المصفودة ولولا تلك الحبال لزال الجماع بدق الحصى عليه
 بينه لا يعرف الامنة (و) في (افاضتها) الى المرات (١٢٢) من روح او غيره بولي اوجيه (وهو روح)

الذمة على الانسان لاداة النفس فلا اعتراض وقوله كالصبر مع العنين أي ان النعمة
 العظمى العينية هو الصبر وليس المراد ان العنين فيها الذمة لاسرار من صبي الاعي
 ليس فيها مادية شوبرى فادفع اعتراض زى بقوله هذا التعديل انما يقع على المرجح
 في واجب الانسان وهو ذمة النفس بانها كاهل الاعلى الراجح وهو ان الواجب
 في كل من نصف عشرة ذمة التي عليه وانها بهذا الاعتبار تزيد بمجموعها على ذمة
 النفس (قوله وقوت جعل) أي في الاتي (قوله وقوة اجبال) صرح في المبسط بان
 قوة الاجبال هي قوة الامناء وظن الرافض تغايرها بكل من قبله فافراد من ابطال
 قوة الامناء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما صرح به صاحب التبيين
 اه سرل والمراد ابطال قوة الاجبال ان يقل به فلا يفسد منه بحيث لا يقبل
 كاهله ع وان كان يتخرج منه للتي وقيل لبطال قوة الامناء بما تقدم كونها
 متغايرين (قوله في افاضتها) واقتصار المصنف على الذمة مشعر بانها لو كانت
 بكرادخل ارض بكارها وهو كذلك في الاصح (قوله وعلى الاول الخ) دون كلام
 الماوردى فليس مكررا قال مدر ولولا تعدد كاهلها كان فلا بد من حكومة هارن
 العلم الجماعية بان للدواها كاهل الاسم ومنها على غوات المقصود بالمواد لم يمت اه
 (قوله لافاضها الى الخارجين) فصرح على كلام التولي والمتمد وجوبية وحكومة
 ع ش والمراد بالخارجين في كلامه مابين القليل والدير وما بين صرح بالبول
 ومدخل الذكرو كما لا ظلم لفضل الافاضة من وجبت دستان (قوله فان لم يكن وطه
 الابه) لصيق متقدما وكبرائه ذى فاذا وطها احتشدت فانت فاذا كان ذكره في
 مثلها عا لافاضها الى القود والافاضة عمد كافي شرح الروض (قوله ولا يلزمها تمسكه)
 بل يصح عليها شوبرى (قوله فلا شيء عليه) أي وان طلقها قبل الدخول او قسح
 القصد منها او معها فلا يصح شوبرى في الصغ ولا زاد على المصنف في الطلاق ولا ارض
 للبتارة ولو ادعى اه ان لا يفسد ذكر وادعت اه ان المأخذ كمدق بينه كافي
 البهجة على ع ش مدر (قوله وان اخطأ الخ) قد يشعر بغير ذلك شوبرى ول بعضهم
 اذا كان في ازالته التبريد كتمسكه عليها كتمسكها بالذكركرم والافلا ع ش على
 م د (قوله او غيره) بعيد كتمسكه أي وان اذن الزوج ونظره وان عجز عن
 افاضتها وأذنت وهي غير رشيقة وهو ظاهر من قبله فامع صحتها اه وقال
 بعضهم وينبغي أن تكون الرشيقة كغيرها لان اذنها في اتلاف ما يستحقه غيرها
 لغو تأمل ومنه ما يقع ان الشخص يعرض ازالته بكاره زوجته فيان لا لمرأة مثلا
 في ازالته بكارها فليزم المرأه المأذون لها الارض أي الحكومة لان اذن الزوج

ما بين قبل ودر (خاندل
 يستمسك الضابط فحكمه
 مع الذمة وقيل هو دفع ما بين
 مدخل ذكر وصريح بول
 وهو ما جزمه في الروضة
 كما صلا في بابها والكاح
 فان لم يستمسك البول
 فيحكمه مع الذمة فعلى
 الغير الاول في الثاني
 حكومة وعلى الثاني بالعكس
 وقال الماوردى وعلى الثاني
 تتبع الذمة في الاول من باب
 أولى وعلى الاول تتبع في
 الثاني حكومة وصح التولي
 ان كلامهما افاضة موجب
 لاداة لان التمتع يقتل بكل
 منهما وان كلا منهما ماسح
 امساك الخارج من أحد
 السيليلر فلما زال الخارجين
 لزومه دستان خرج بافاضتها
 افاضة لمنشئ فيه حكومة
 لاداة (فان لم يكن مولى
 الابه) أي بالافاضة (فليس
 لزوم) وطها لافاضته الى
 الافاضة المحرم ولا يلزمها
 تمسكه (ولو ازال) الزوج
 (بكارها) ولو بلا ذكر (فلا
 شيء) عليه لانه مسقط
 لارالتها وان اخطأ في طريق
 الاستفتاء تخسبه او غيرها

(او) ازالها (غيره) بغير ذكر حكومة) ثم ان ازالتها بغير وجوب القود (الابه) أي بذكر (ومع ذلك) لا يسقط
 بشبهة منها او غيرها كما بكاره وخبرون

(فهرست نیا و حکومه) فان كان بنا على ما عرفت وهي حرة فقد (و) تجب دية (في) ازالة (مطلق و) ازالة (مثنى)
 بان ضرب يديه فزال بطنه (ppp) او لم يبق فزال مشبه لان ما من المانع المصوده (وقصص شكل) منهما

(ك) نقص (سبع) في امر فيه وفي تعبيره بما ذكر زيادة على قوله وفي قصصهما حكومه كما علم عامر (ولو) كسر لم يبق فزال مشبه وجاءه (او) مشبه (ومنه قدتان) لان كلاهما مضمون بديه عند الأفراد فكذلك عند الاجتماع (نوع) في اجتماع جنائات على الأطراف واطراف في نقص واحد (نقص) ما يوجب ديات من ازالة الأطراف واطراف (فئات) منه (سراية) او خزانة الجاني تصل افعال من تحبوه (واقصد الخ) والواجب عدا او غيره (س) سخطه او شبهه (قدية) للنفس ويدخل فيها ما عداها من الموجبات لانه صار نفسا ودية النفس في صورة الخمر ورجعت قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسراية وقولي منه اولي من قوله سراية لاقادته له لومات من بعضه بعد افعال البعض الآخر لا يدخل موجبه في الدية وخرج مما بعده بالخزعة

لا يسقط عنها الضمان لا يبال هو مستحق للازالة فيزال فضل المرأة مثله لا تاقول هو مستحق لما تنفسه لا بغيره انتهى ع ش على م و (قوله و حكمه) ولم تدخل الحكومة في الأمر لانه لا يستغناء عن ازالة تلك الجلود منها جهتان مختلفتان لكن قد يشكل عليه دخول ارض البكرة في دية الانتداء اذا كان المقتضى غير الزوج وقد يجب بالاعتقاد الجملة وادارة المانع اذ كل منهما من جلته شورى (قوله وهي حرة) فان كانت امته فله ارض بكارها حل لانه لغوات جز من بدنها وهي للسيد ولا هو لها الا مهر لثي س ل (قوله و ازالة مثنى) و يتن من ادعي ذهاب مشبه بان يخفى بهلك سيف فان مثنى على كذبه والاطف واخذ لية س ل (قوله فرع) ترجم كما صرح بالفرع لا معنى على أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الاطراف وازالة الداع سم ويجمع في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما علم عامر نزع م و (قوله فئات منه) أي من جمعه أي جميع ما يوجب الفيات وهو ارض مخرجه ازال اطرافه اذن ويدن ورجلين واطراف كمثل وسبع فئات سرية من جبهتها كما علمه او ما اليه لقاء ولا اعتراض عليه مقدمة وخرج مما بها افعال يدخل واجبه في دية النفس اهو قال الرشدي قوله من جبهتها في مات قبل افعال شي منها وان كان المرب انما يسبب مضمنا ليل المفهوم الا في مخرج هذا الدية في حواشي شرح الروض اه بالحرف (قوله قبل افعال) انظر ما معنى افعال في المطائف وكذا السراية فيها رشدي اقول معنى الدية بقاءها بقاءها ومعنى افعالها الدية من الما هو مجاز بينهما (قوله قدية للنفس الخ) لو صدر مثل ذلك في حيوان غير آدمي ثم مات سراية اوقته قبل افعال وجبت قيمته يوم الموت ولا يسقط شي من ارض اعضاءه لان الغالب على جنائات الادبي السبب الذي لا يعقل معناه فله الشيع عزالة بن القواعد اه سم وقول على الخلال (قوله ويدخل فيها) أي في النفس كايه لعله يظن به قوله لانه صار نفسا أي لان الجانية على ذلك ماتت جنائات على النفس (قوله لانه) أي ما عداها (قوله وجبت قبل استقرار الخ) لانه انما يستقر بالانفعال وقوله كالدراية أي كان السراية يدخل فيها بدل ما عداها (قوله بما بعده) أي بعد قوله منه وهو قوله او خزانة الخ (قوله والموجب) أي الدية من ازالة الاطراف واطراف (قوله والحكم في الثالثة) نعم

الجاني او خزانة الجاني لكن بعد ١٣٤ يجب ث افعال او قبله واختلف حكم الخمر والموجب بان حزه عدا وكان الموجب خطأ او شبهه عدا وعكسه او خزانة وكان الواجب شبهه عدا وعكسه فلا يدخل ما عدا النفس في الاختلاف في الاول والثاني في الثانية وله تكرر بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية

تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف المضاف الذي هو اختلاف ولو اتى
 لاحتاج الى ذكره تأمل (مصل في الجناية) أي في واجب الجناية
 التي لا تقدر لارثها والجناية على الرقيق (قوله نصب حكومة) سميت حكومة
 لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم بشرطه اهـ وهو كونه مجتهدا
 أو قد فاض ولو فاض ضرورية عـش على مـر قال قل حتى لو وقع باجتهاد
 غير عالم فتعتبر كذا قاله وفيه نظر لانه معدن قال بعدم وقوعها للوقع لودفعها
 الجاني أو اخذها الجاني عليه منه بلا ما حكم على أن في دخولها فاعتبر لان المنبر
 فيها النسبة التي مرجعها لاهل الخبرة لا الى الحاكم نعم وقف ما لا نسبة فيه على
 الحاكم كاسياف في نعوامته لما طرفان أو اذا لم يوجد نقص اهـ قل عـش على
 مـر وقوله على حكم الحاكم أي وذلك لانه ما تعلق بالقرار المحرر بقا بصفاة وقدر
 قيمته ثم ينظر مقدار النقص ويؤخذ بنسبته من الدية وهذا انما يستقر بعد معرفة
 القيمة من المقتومين اهـ (قوله فيما يوجب مالا) اختاره به بما يوجب تعزيرا كإزالة
 شعر لاجاله كأبط أو عانة أو به حال ولم يحدد منتهى كلمة فان أفسده فالأش
 لاجبال إزالة الخلية المرأة لاجبال لمانية قضى ان لا حكومة فيها لانا تقول لدية المرأة
 تكون جبالا في عديته من ما تفتس القيمة فيه جبال فاعتبر في نجية المراتب لاختلاف
 شعر الاط ونحوه فلا يكون جبالا أصلا بل لاجبال في إزالة لكل أحد من ملخصا
 واعلم انه لا يجب في الشعور وقوله لم يمتصبا لها كافي مـر (قوله وهي جزء) أي من
 الدية (قوله نسبة ما تقرر) منصوب على نزع الخافض أي كنسبة ما نقص ويجوز
 رفعه على تقدير الكافي أيضا قال زي وبسنتي من اعتبار النسبة ما لو قطع أغملة
 لما طرفان فغيره دية أغملة وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم
 ما يرضى اليه اجتهدا وعبارة شرح مـر وقد لا تعتبر النسبة كان قطع أغملة لها
 طرف واحد فتعبد به أغملة وحكومة لئلا يوجب اجتهدا الحاكم وانما لم تعتبر
 النسبة لعدم إمكانها وقوله اليها أي الى قيمته سليما قبل الجرح وقوله بعد
 البرء لم يذكره في المنهاج وهو ظرف قيمته كما تدل عليه عبارة مـر ويحمل
 تعلقه بنقص كما تدل عليه قول المصنف فان لم يبق بعد الدية نقص وعبارة شرح
 مـر وانما يقوم الجني عليه لمعرفة الحكومة بعد الانمال اذ الحناية قبله قد تسرى
 الى النفس اهـ (قوله بفرئه) متعلق بقيمته وقوله بصفاة حال من الهاء بفرئه
 حال كونه معصوبا بصفاة (قوله وقد رطبة امرأة) فالأخوذ انما هو في مقابلة
 نساء الذنبت لافي مقابلة إزالة الشعر لانه لو أزال لدية رجل ولم يفسد الذنبت

(مصل في الجناية التي لا تقدر لارثها والجناية على الرقيق) (نصب حكومة) (قوله فيما يوجب مالا) (قوله نسبة ما تقرر) (قوله بفرئه امرأة) (قوله وقد رطبة امرأة)

(فان لم يبق) بعد البرء (نقص) لا فيه ولا في قيمته (اعتبر تقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (الى البرء) فان لم ينقص الاحمال سيلان الدم ارتقيا اليه واعتبرنا (٥٣٥) القيمة هو المجرى حه سايه فان لم ينقص اصلا قيل مفرضا

الحال فان لم ينقص اصلا قيل مفرضا
للضرورة وقيل بغير
القاضي شيئا باجتهاده
ورجحه للقيس (ولا تبلغ
حكومة ماله) أرض (مقدر)
كدور رجل (مقدرة) لثلا
تكون اجابة على العضو
مع قائمه مضومة بما يفهم
به العضو نفسه تنقص
حكومة الامم بغير حها
أو قطع ظفرها عن دينها
وحكومة جرح الاصابع
بطولها عن دية (ولا) تبلغ
حكومة (مالا مقدرة)
كتمنذ وعقد (دية نفس)
وان بلغت أرض عصر معد
أوزادت طلبة (و) دية
(متبوعه) كأن قطع كرا
بلا اصابع فلا يبلغ حكومتها
دية الاصابع (فان باقت)
شيئا من الثلاث المذكورات
(نقص فاض شيئا) منه
(باجتهاده) لثلا يلزم المخذود
السابق ذكره في الثانية
مع ذكر الثالثة من زيادتي
(واوالتوبيع لا لتغيير) قال
الامام ولا يكتفي نقص اقل
متمول وكلام السابودي
بقتضي اعتبار المتمول وان

لا يصح شيء الا التميز بل ان الشعور لم يقدور والمال شيئا مثل الجراحات وانما تقدم
انه لو قلح من غير شعور ولم يفسد منها الا يصح نهايتها فهذا أولى شيئا اعز زى
(قوله ان لم يسبق به الدال نقص) يقيد به لو نقص الجمال دون القيمة لا باعتبار اقرب
نقص فانظر ما اذ يعتبر ولعله كما في قوله فان لم ينقص اصلا سم (قوله اعتبر اقرب
نقص الخ) فاذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعشرا سبعة ثم صارت ثمانية ثم دية
قبل الدية ثم صارت عشرة بعد الدية فالعشرة لا تنها اقرب الى الدية من غيرها (قوله
بطوله) قيد بطوله لا يلو لم يكن كذلك كأن كان في اذنه واحدة فحكومة وشراطها ان
تنقص عن دية الاغلة ع ش على مر (قوله اودية تبوعه) أي ولا تبلغ حكومة
مالا مقدرة دية متبوعه واوالتوبيع لا لتفسير وقد علم من ذلك ان قولهم المذكر
أي قول الحق ومالا مقدرة دية نفس لمع توهم انه يشترط فيها ايضا ان لا تبلغ أرض
عضو مقدرا على الجناية عليه مع بقاها ولا لا تصور بلوغها دية نفس والمضى
عليه في له منقصة فاقم مقابلة شيء ما شرع م دشو يرى وانظر وجه علم ذلك
وعبارة سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه محض لان الحكومة جرم من الدية نسبت
مثل نسبة ما نقص من القيمة الى القيمة فن لا زرم ذلك تقصها عن الدية فأي حاسة
لقوله ولا تبلغ حكومة الخ والجواب ان غرضهم من هذا الكلام الاشارة الى ان
لا يشترط تقصها عن أرض عضو مقدر بل يجوز ان تبلغه وترد عليه واليه اشار
بقوله مكفيرة ولا تبلغ حكومة مالا مقدرة فكأنهم قالوا حكومة ما مقدرة
لا يشترط تقصها عن المقدر كما في حكومة المقدرة فانه دقيق ملج اه (قوله فان
بلغت شيئا من الثلاث) وهي قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدر الخ ومن المعلوم ان
حكومة مالا قد رفيه كتمنذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئا
من الثلاث الخ انها تبلغه فانتمى لى واجب بان الكلام بالنظر للوجوع (قوله
نقص) أي وجوبا (قوله لا يلزم الخذو والسابق) فيه انه لا يظهر بالنسبة لقوله
كان قطع مكفرا بلا اصابع ولا في قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدرة دية من فلا
يظهر الا في الاولى كما علقها به سابقا (قوله قال الامام) مستند (قوله والجرح المقدر)
مثله مالا مقدرة ولكن عرفته نسبت من مقدور كئلاحة يجنبها موصفة عرفت
نسبتها فيما يقع الارش الواجب فيها الشين حوالها لى ل (قوله ولا يرد بحكومة
الخ) أي ان اتحد الجرح والا كوصفة رأس فعلى شديها الى التقاط فلا يتبع ويورد
بحكومة على المعتدول على الجلال (قوله صحح منها البارزى) مستند (قوله جيبه)

قل (و) الجرح المقدر أرضه (كوصفة يديه الشين حواله) ولا يرد بحكومة مالا مستوعب جميع موضعه
بالاصابع لم يرد على الارش موصفة نعم ان تعدى شيئا لثقا مثلا ففي استباعه وجهان صحح منه ما البارزى عدم
استباعه فهو مة تنفى من الاستباع كما استكنى منه ما لو وضع جيبه فا زال ما يجبه فان عليه الاكثر من أرض موضعة

وحكومة الشين ووزارة الحاجب تاله المنولى وقره الشينان امامالا (٥٣٦) يتقدروا رشفه فيغرد الشين حواليه

بحكومة لضعف الحكومة
من الاستماع بخلاف الله
وتخدم في التيم تفسير للشين
(وفي) اتلاف (نفس رقيق)
ولومدبرا ومكاتب اوام ولد
(قيمه) وان زادت على دية
الحركة اسرار الاموال التلفة
(وفي) اتلاف (غيرها) أى
غير نفسه من الاطراف
والاطراف (ما نقص) من
قيمه سليبا (ان لم يتقدر)
ذلك التبر (في حر) نعم ان
كان اكثر من ارض متبوعه
او هو ثم لم يجب كل بهل يوجب
التقاضى حكومة باجراده
لثالبازم المذخور السابق
الحركة البقي من التولى
وقال هو تفصيل لا بد منه
واطلاق من اطلق يحمل
عليه (والا) أى وان تقدر
الحركة رخصة (فست) أى
قيمت مثلانسته من الدية
(من قيمته) قطع به
نصف قيمته كما يجب قيمه من
الحركة نصف دته وفي قطع
(ذكره) أى ثنيه قيامه كما
يجب فيها من الحرد بناءه
لوجي علمه ما ثان بقطع كل
منها ياداملا وحياة الثاني

وهو متصل بالذريعة الحاجب فهو شق الجبهة (قوله وحكومة الشين) أى
والحكومة الكائنة لمجوع الشين وازلة الحاجب قابل بينهما وبين ارض الوضعة
نقول الشارح فاذا لم يلح عليه أى وحصل شين فالواجب اكثر الامرين شيئا اخلافا
لن ل حيث حصل للشين حكومة ولا زلة الحاجب حكومة فيجعل الواجب اكثر
من اموه وثلاثة اه ووجوب الا كتمع اهدا غير متمسك ولا وجبت الحكومة
مع ارض الوضعة كما في شين التفاف ليعرر (قوله امامالا يتقدر الخ) وقضيه امراد
الشين بحكومة غير حكومة الحرح انه يتقدر سليبا بالكلية ثم جر يصادون الشين
ويجب ما ينهما من التفاوت فهذه حكومة الحرح ثم خذ جر بها الاش ثم جر بها
بشين ويجب ما ينهما من التفاوت فهذه حكومة الشين وفاضة ليجاب حكومتين
انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وانه يجوز بلوع مجموعهما دية النفس لان
الذي يجب قصه عن اكل منها على افرادها هجر زى (قوله لضعف الحكومة)
أى موجبها وهو الحرح غير المذخور رشفه (قوله تفسير الشين) وهو الاثر المستكره
(قوله وفي اتلاف نفس رقيق) أى معصوم اما غيره كالمتردد فلا ضمان فيه زى
وحمله اثر بحث الحكومة لاشرا كهما في القدر ولو ان قال الاثمة النفس اصل الحرح
في الحكومة والحرح اصل النفس فبما دمره هجر وشرح م د (قوله من الاطراف
والاطراف) بانه ان الاطراف والاطراف متقدرة في الحرف لا يحسن قوله ان لم يتقدر
الا ان يصور كلامه بما اذ اجنى على بعضها كان حرج بعض الاطراف حرجا غير
مقدر في الحرح او ازال بعض الممانى ولم يعلم قدما زال (قوله ان كان) أى ما نقص
وذلك كان قطع كفا بلا اسباب وكان ما نقص من قيمته بسبب قطعها اكثر من
نصف قيمته او دماها (قوله لم يجب كله) ضيف (قوله والحرف الخ) قال في النصفة
وهيه نظرها لان النظر في النفس اصلان نفس القيمة حتى في المقدور على قول فلم
ينظر وفي غيره لبعيته ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى في الحرفا مثل شوري ومثله
م د (قوله لم الخ) القرض من الاستدراك لبيان ان عمل ما سبق ان تصد الجناية
او تمت بعد اتمامه الاولى حل وزى وهذا مستثنى من اصل المسائل فهو قوله
والاقتسبة الخ لا من خصوص قطع الذكروا اثنين فكان الاولى تقديمه عليه اه
رشيدى (قوله نصفه) واجب والذي وجب على الاول خمسة امة في مثاله فيجب
على الثاني نصفها (قوله ما ثان وخسون) لانها نصف قيمة حال الجناية منه حل
أى باعتبار ان الاول كاه انتقص خمسة امة من الالف في معادلة الجناية شيئا
قوله لا الجناية الاولى لم تستقر أى فهمي فابلز زيادة النقص عن المائتين الى

قبل اتمامه الاولى ولم يمت مئتا امة نصف ما وجب على الاول فلما كانت قيمته الف فانصارت بالاولى ان
فكان ما تزم الثاني مائتان وخسون لا اربعة امة لان الجناية الاولى لم تامة روة او جبناته ف اربعة

فكان الاول انتصر فلهما

(باب موجبات الدية) غير
ما مر منها في السابق فيه
(والعاقبة وجدانة الرقيق
والفرقة والكفارة) لقتل
بصف الاربعة على موجبات
وزيادة المتوسطين منها
في الترحيل (ما ح) او سل
سلاحا فان كان على غير قوى
تميز (لصاير جنون او يوم
او وصف عقل كائن) (بارف)
مكان (هال) كسلح (فوتج)
بذلك بان ارتد به (ذت)
منه (فثبه بعد) فوضن
ما تلف بذلك (والا) بان لم
يمت منه او كان ذلك على قوى
تميز او غيره ولم يكن بطرف
مكان هال بان كان با رض
مستوية او قريبة منها وقع
بذلك فان (فقد) لان موت
غير قوى التمييز في الامم غير
منسوب لقاعل وفيما عداها
بمجرد ذلك في غاية البعد
وعدم تماسك قوى التمييز بذلك
خلاف التعالم من حاله
فيكون موتها واقعة قدر
فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز
القوى وعدمه لا بالبلوغ
او المرافقة وعدمهما كما وقع
في الاصل بل مفهوم كلامه
في المير متدافع وتعيينه بغير

ان يبلغ القس خمسائة ذكاه انتص الخمسائة استدراكا لقيته وقت جناية
الثاني خمسائة لكن فيه ان الجناية الاولى كانت نافذة لان تصل القس الى
خمسائة فنافذة لان تصل به الى اكثر منها واقل فلينظر ما وجه اعتبارهم لقسها
بخصمائه فاقابل (قوله انتص نه فيها) اي ازال نصف القيمة الذي هو خمسائة
بسبب قطع اليد فكان الرقيمة سارت حينئذ خمسائة فيلزم الثاني نعمها شيئا
(باب موجبات الدية) هـ

(قوله غير ما مر) اي مما يجب الدية ابتداء بقتل الوالد وله وقتل الخطا وشبهه
العمد زي (قوله في السابق) او باب كيفية اخذ وكتاب الدية عليه فنه قلب
الباب على الكتاب شيئا (قوله بصف الاربعة) اي عفا متعتنا في العاقبة وجازا
في غير هالاه يصع عطف كل على ما قبله وان كان ما دله هو الاحسن والمتوسطان
من الاربعة ما جناية الرقيق والفرقة شوري (قوله لو ما ح) اي نفسه او با لة
معه مر (قوله على غير قوى تميز) اي ولو كان في ملك الصائم ومثله الدية سم (قوله
كسلح) او على شفة بئر او هر مر (قوله بذلك) اي بما ذكر من الصياح او اوسل
(قوله بان لم يمته) اي ومات من غير ميليل كلام الشارح الا في التعليل
زي اي وليستقيم قوله بعد فقد مر (قوله وفيما عداها) اي وموت غير قوى التمييز فيها
عداها والمراد بما عداها خصوصا الاخرى لا ما يشمل الثانية لانه عليها بعد قوله
وعدم تماسك الخ (قوله واقعة قدر) غرضه الرد على الضعيف وبعبارة شرح مر
فالتعدي في كل منهما اي المميز وغيره الدية لانه حصل به في الصبي الموت وفي البالغ
عدم التماسك الفضي اليه ودفعه بان موت الصبي الى آخر ما قلناه الشارح (قوله
فالحكم فيما ذكر) اي الضمان وعدمه (قوله بل مفهوم كلامه في المير) اي غير
المراحم متدافع لان قوله لا يميز اخرج المير وقوله مراحم اخرج المير غير المراحم
وبعبارة صلاح على صبي لا يميز على طرف صلح فوقع فذت فذته غلظة على العاقبة
وفي قول خصاص ولو كان بارض او صاح على بالغ بطرف صلح فلا ينفق الا مع وشهر
سلاح كصياح ومراحم متيقظ كالخ اه قال مر وعلم من قوله متيقظ ان المدارع على
قوة التميز لا المرافقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح واداعلى من زعم تدافع
مفهوم عبارة المصنف في المير اه وبعبارة حل في المير اي غير المراحم وحيث مراد
بقول الاصل لا يميز اي تميز قوة لا يضاف ما هنا انتهت (قوله كالو وضع حرا) قال
المارودي وغيره ولو ربط يد شخص ورباه والقاتل في مسبعة تشبه عمد ولا ينافي
هذا قولهم سواء امكه استحال ام لانه مفروض في عدم احداث منع به زي

قوى تميز وعال اهم من تعبيره بصبي ١٣٥ في لا يميز وسطح (كالو وضع حرا) ولو غير ميز

(بسمحة) أي موضع السباع (فأ كاسع) فانه مدد (وان عجز عن تحمله) منه لان ذلك ليس بأهلا ولا بوجده
 ما يلحق السبع اليه بل الغالب (من حال السبع القرائن) (٥٣٨) الانسان بخلاف ما لو وضع في زينة

السبع وهو فيها أوالقي السبع عليه ما كلفه عليه القود وخرج بالخر الرقيق فيضمنه بوضع اليد وتغيير ي بالخر أوالقي من تغييره بالصبي (ولو صاح على صيد وقع) به (غير عجز من طرف مكان عال) بأن ارتد به ذات منه (فتملا) لانه لم يقصده وتغيير ي بذلك أولى ما عر به (ولو أقت امرأة) (جينا) باتزاعها (ببست نحو سلطان لها) أوالقي من عندها (ضمن) يتناها للمفعول بالفسرة كما سيأتي سواء ذكرت عنده بسؤنم لاختلاف ما يورمه كلامه من أن ذكرها عنده بذلك شرطا وخرج بالقت نسيما لومات فرغ منه فلا ضمان لأن مثله لا يفضي الى الموت نعم لومات باللقاء ضمن عاقلة ويتناها مع الفرة لان اللقاء قد يحصل منه موت الام ونحو من زيادق (ولو تبسع بسلاحها وبأمنه فرغ نفسه في مهلك كان وهذا أهم مما عر به (علمناه) فولاك (لم يضمنه) لانه بأشرا هلاك نفسه قصدا (أو جاهلا) به

(قوله بسمحة) غنم الميم وسكون السين الأرض الكثرة السباع وبضم الميم وكسر الباء ذات السباع قال في المحكم فهي على الأول اسم مكان على مقعته رعى الثاني اسم فاعل من أسبعت الأرض واقتصر الشارح على الأول لانه الأصل شو برى (قوله وان عجز) أي الحر الموضوع أي لغيره وأمرهم القالة الرد على من قال بال ضمان حيث ذو عبارة مد وقيل ان لم يمكنه انتقاله عن المهلك في محله ضمن لانه أهلا له عرفا اه (قوله وهو فيها) فلو كان خارجا أو معه فيها كوضع في السبعة شرح مد (قوله أوالقي السبع) بخلاف الحياة فانه لو ألقاها عليه أو بالعكس فقتله فلا ضمان عليه بخلاف ما لو أمسكها وأنتسها الماء فيضمن شو برى (قوله على صيد) ليس يقيد بل مثله لا دعي ع ش (قوله بأن ارتد) ليس الارتداد شرط بل الإدارة على ما يطلب على الظن كون السقوط بالصباح وقوله فبات القورية التي أشرعت بها القاء غير شرط ان يقي المالى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أيضا ولو زال به عقده وجبت الدية س ل (قوله نحو سلطان) أي من مشايخ البلدان والعرب بأن والمشدع ش على مد (قوله ضمن) أي ضمنها عاقلته شرح مد أي عاقلة السلطان أوعاقلة الرسول ان كان الرسول كاذبا على السلطان ع ش أركان صادقاً وكان يظلم المرسل بأرساله وعبارة سم وأعتد مد فيما لو طلبها المرسل كاذبا ان الضمان على المرسل وقال أبو طلبها رسل السلطان بأمر مع علمهم بظلمه ضمنوا الان يكرههم فكيف في الجلالاد كما هو ظاهر اه (قوله خلافا لما يورمه كلامه الخ) لا إهام في كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق الأولى ولانه اذا ضمن حينئذ مع ذكرها بسوء عنده وقع عدم ذكرها بطريق الأولى لاستحقاق طلبها أي في الأول دون الثاني اه مد وقوله وقع عدم ذكرها الخ قد يقال خوفها عند ذكرها بسوء أكثر من خوفها عند عدم ذلك فلا يلزم من الضمان في الحالة الأولى الضمان في الحالة الثانية ولو طلب برجل لا ذكره بسوء وهتد فبات فلا ضمان عليه اه زى (قوله هاربا) أي عجزا عما عجز الجير فيضمنه تابعه لان عدم خطأ س ل وع ش على مد (قوله أو انقص به سقى) أي وكان سبب الانقصاف منق السقف ولم يشعر به المطلب ما لو أتى نفسه على السقف ن علوا انقص به لثقله لم يضمنه التابع مطلقا س ل (قوله كالو لم يمد الخ) هذه صورة وقوله أوحقر شرعا دعوا نافية ثان صود كرا تين بقوله كان حفرها جاك غيره أو مشترك

لمى أو طلة أو غير ذلك (أو انقص به سقى) في طريقه فهلك (ضمنه) لاجلأه الى الحرب المفضى
 الى الهلاك وذلك شبه عدم (كالو لم يمد الخ) أو غيره

(مما العدم ففرق أو حفر بزا
عدوانا) كان حفرها على
غيره أو مشترك بلان فيها
أو يق بطريق أو مسجد يضر
حرفا فيه المارة وأن أذن
فيه الامام أولا يضرها ولم
يأذن فيه امام والحرف ليس
مصلحة عامة فلها غيرها
(أو حفرها) بدليله بكسر
اللام (وسقط فيه من دعاه
جاءها) لهؤلاء أو قطعة
لها فذلك فاه يضمن لتحديه
بإعمال الصبي وبالخطر
والأقيات على الامام
والنظر بزا أذن الامام فيها
يضر كلا أذن وذلك شبه
محمد بن أنقطع التعدي كان
رضي المالك بإشياء البئر أو
ملكها التعدي فلا ضمان أما
حفرها يضر ما ذكر كان
حفرها بموت أو جعله على
العامة أو بئرك غيره أو مشترك
بأن أو بطريق أو مسجد
لا يضر المارة وأذن الامام
واضرت لمصلحة نفسه أو لم
يأذن ولم ينه وحقرت لمصلحة
عامة المسلمين كطريق للاستقاء
أو تجمع ماء المطر أو حفر
بدليله وسقط فيها من لم يدعه
أو من دعاه وكان عالميا بها

وذكر أربعة بقوله أو بطريق الخ فذكر اثنين بقوله أولا يضرها وقوله أو بدليله
الخ ضرورة واحدة فتصور المنطوق عشرة ثم حل أولاها بقوله لتمد بها إعمال الصبي
وعلى ستة بقوله بالحرف أي في ملك الغير والمشارك والطريق والمصعد على الوجه
الذكر وعلى اثنين وهما قوله أولا يضرها ولم يأذن فيه امام الخ لانه شامل لما إذا
كانت بطريق أو مسجد بقوله والأقيات وعلى الأخيرة بقوله والتعزير (قوله
صبي بخلاف البالغ الساقل لاستقلاله عليه أن يعتاط لنفسه ولا يضر بقول
السباح اللهم الآن يأخذه على يده ويدخل به لعل يفرق ثم رفع يده من تحت فانه
يضمنه زى ليكن أن قصد رفع يده اغرقه وجب القصاص فان قصد اختيار
بهرقه أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية ح ل (قوله ففرق) من باب طرب
بجنا (قوله أو مشترك) أي فيه (قوله يضر حرفا فيه المارة) وليس بما يضر جارت
به العادة من حفر الشوارع (الاصلاح لان مثل هذا لا معنى فيه لكونه من المصالح
العامة ع ش على م د (قوله وحفرها بدليله) أو كان فيه بئر لم يتعد ما حفره
وخرج بالبئر نحو كلب عقور بدليله فلا يضمن من دعاه تلفه لان اقتراضه عن
اختياره ولا مكان اجتنابه بظهوره م شرح م والمتداه اداء دعاه ولم يطمع بقاءه يضمن
ما تلفه كما صرح به م د فيما تلفه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله
لتمديه بإعمال الصبي) أي مع كون الما من شأنه الاهلاك أو بقاءه فارق الوضع
في مسجده لانها ليست من شأنها الاهلاك م شرح م د (قوله وأذن الامام) هو
راجع لقضائه (قوله وذلك شبه محمد) أي تطمئني الصبي وما بعده ع ش (قوله
أما لو حفرها) شروع في مسائل للفهوم وهي تسعة عشرة وقوله بغير ما ذكر أي بغير
تعدوه بغير دليله على الوجه المذكور فذكر أربعة بقوله لكان حفرها بموت الخ
وأربعة بقوله أو بطريق الخ وتبين قوله أولا يضرها ولم ينه الخ وتبين قوله أو حفر
بدليله الخ وقوله لجواره أي في الكل وقوله مع عدم التعزير راجع للأخيرة بين
واختره عن سورة المنطوق السابقة وقوله والمصالح العامة راجع لقوله أولا يضرها
ولم ينه (قوله بموت) أي للملك أو ارتفاق (قوله على العادة) فان تعدي لكونه وسعه
يقرب حد جاره ضمن ما وقع بحمل التعدي فرع لا يضمن التولم من نار أو قدحها
في ملكه أو على سطحه الا اذا أوقدها ر كثر على خلاف العادة أو في ربح شديد
لان اشتد الربح بعد الاقادة فلا يضمن ولو أمكنه اطفاء ما فم يضل كماله حتى جداره
مستويا ثم مال وأمكنه اصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء ما تلفه فلا ضمان
وكالمالك مستحق المنفعة س ل (قوله وأذن الامام) أو قره بعد القتل س ل

(قوله لجواز) أي الحظر وهو راجع لجميع المسائل ولما ورد على تقليل المسئلة
 الأخيرة من موالاتها فان الحظر فيها بائع وجوده الضمان أي بقوله لمع
 عدم التعزير أي في الأخيرة وأما تلك فيها التعزير فلذا ضمن (قوله والمصالح
 العامة الخ) جواب عن سؤال مقدّمه فكيف يتحقق الضمان مع حصول
 الضرر (قوله بحث الزركشي) معتمد (قوله بمسجد) أي بخلاف الطريق
 فلا ضمان وهو راجع لما أتى ذكره سابقا وقوله وإن حرق لمصلحة نفسه بالنسبة
 للمسجد تأمل (قوله ويضمن) ما كلف بقرهات فلو مات بها إنسان فهل فيه
 دية خطأ أو شبهة عند القضاة الأول (قوله طرح بطريق) قال الرافعي
 وإن أن قول قديمي جديدين المسائل مواضع عند ذلك تسمى الساباطات
 والمزابل وتضمن المراتق للشرعة في نفسه أن يقع فيها بني الضمان إذا كان
 الالتقاء فيها فانه استيفاء منعة مستعقة ويضمن الخلاف فيه ما قاله الملقيني
 تلك المزابل إن كانت في منقطع خارج غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة
 لذكرها لأن الكلام في الشارع والأقليل لم ينعزل ذلك منها حتى يقال
 استعقوا منعة مستعقة قال الشرحي المشاوي في ردّه بل لم ينعزل حيث لا ضرر في ذلك
 وكلام الرافعي مفروض في هذه الحالة ولا ضمان خلافا للشارع في غير هذا الشرع
 حيث قال بالضمان مع جواز واحد زطرح من وقوعها بنفسها بمرحوم وهو
 وبطريق من طرحها في ملكه أو موات فلا ضمان فيها اهـ زى (قوله أو تلف
 بمحتاج) وكذا يضمن ما كلفه بتكبير حطب في شارع ضيق وكذلك ما كلف
 من مشي أمي بلا قائد أو من عجن طين فيه وقعبا أو إعادة آرم وضع مناعه لا على
 باب حائومه على العادة شرح مر (قوله وإن جاز أخرجه) بأن لم يضر المارة قال مـ ر
 في شرحه ولو نام على طرف سلطمة فاقبل إلى الطريق على ما قاله المشاوي رى أن
 كان سقط عليه ما نهى أو الحائط من تحته لم يضمن فإن كان ثقيله في نومه ضمن لا سقط
 بطله (قوله بخارج) كان سقط على شيء (قوله من غير نظر إلى وزن أو مساحة)
 أي بين الله الخلل والخارج أي لا ينظر هل الخارج نصف بالنسبة للداخل أو أقل
 أو أكثر فما ضمنه الله على كل حال ولا يقل إذا كان الخارج قدوة الثلث بالنسبة
 للداخل يكون المضمون الثلث مثلاً ولا يلزم ذلك فيقال

الماتعاه الفقه قد جئت سائلاً * مرداه الله السبيل توصلاً
 فإنا له أن أتف الشيء بعضها * حكمكم بكل القرم حقا معللاً
 وإن أتف الشيء الجميع فسطره * قضيت به فالحكم قد ما و مشكلاً

فلا ضمان لجوازه مع عدم
 التعزير من المصالح العامة ينفرد
 لأجلها الضرر الخاصة ثم
 بحث الزركشي الضمان فيها
 لو حرقها بمسجد لمصلحة نفسه
 ولو باذن الإمام وقول جاهلا
 به من زاد في (و يضمن)
 ما كلف بقرهات (بضم اتفاق)
 أي كاسات (وقد ورد نحو)
 بطرح طرح بطريق) (الأن
 يلزم الإنسان ويضمن عليها)
 قصد فلا ضمان كما هو معلوم
 (أو تلف بمحتاج ويراب)
 خارج (الشارع) لأن
 الاتفاقية بطريق والشارع
 شروط سلامة العاقبة
 (وإن جاز أخرجه) أي الجناح
 أو المزاب للراحة (فإن تلف
 بالخارج) فيها (الضمان)
 به (أو) به (وإن داخل)
 نفسه (لأن التلف بالداخل
 غير مضمون فوزع عليه وعلى
 الخارج من غير نظر إلى وزن
 أو مساحة) (بكذا رتباه)
 مثلاً إلى شارع) أو ملك غيره
 بنير لأنه فإن ما كلف به
 مضمون كالجناح

ولا يراد ناصب الجناح أو الميزاب (٥٤١) وبأن الجدار من الضمان يسع الدار تيره في صورة الشارع ولغير

المالك في مودع ذلك غيره
حتى لو تاف بها انسان منته
عاقلة البائع كما تقيده الشيطان
عن البعير وأقرضهم أن كانت
عاقلة يوم التف غير ما يوم
التصيب أو البناء فالضمان
عليه صرح به البغوي في
قطعة أمارونا ومستوفال
على شارع أو ملك غيره أو
بناهما ثلث إلى ملكه وسقط
وقته شيء محال سقطه
أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه
اصلاحه لأن الميل في الأول
لم يحصل بطله وله في الثاني
أن يبنى في ملكه كيف شاء
(ولو تواقب سيما ملك كان
حفر) وأخذ (بئرا) حفرا
عدونا (وضع آخر حرا)
وضعا (عدونا) فغمره انسان
ووقع بها فهلك (فعل الأول
من السبب ينحصر الملاك
وهو في هذا المثال الوضع لأن
العدو دما وضع هو الذي
الجاء إلى الوقوع فيها فهلك
فوضع الحجر بسبب أوله لانه لا
وحفر البئر بسبب ثان له فان
وضعه بئرا كان وضعه
في ملكه (فالخاتمة) هو
الضامن لانه المتعدى والراعي
فيه بحث ذكره مع جوابه

جوابك ميزاب قتاف كله * حكمته بغير النصف حقا موصلا
وغارجه أن أضاف الشيء * بغير الجميع الحكم ما رتبنا
(قوله ناصب الجناح) المراد بالناصب والباقي الأمر المالك لا الصانع والماء التنازل
من الميزاب حكمه حكم ما تقيده الميزاب زى (قوله إلى ملكه) ضم لو كان ملكه
مستحق للنصف للغير بإجارة مثلا ضمن كبايعته الأذن لا أنه استعمل الهواء
المستحق للغير لكن في حواشي الروض ضعف ما قلناه الأذن س ل (قوله
فلا ضمان) وإن أمكن اصلاحه كالصريح في عدم الضمان إذا شاء مستوفيا
ثم مال إلى ملك غيره وأمكنه اصلاحه وطالبه الغير بهدمه به صرح في شرح
الروض قال لا ضمان في الميل بخلاف نحو الميزاب أنه سقط ط ولصاحب
المالك مطالبته بقتنه أو اصلاحه كالضمان ثمرة انتشرت إلى هو ملكه فله طلب
إزالتها لكن لا ضمان في ما قلناه شرح م و قوله مطالبته فله لم فعل
فلا صاحب المالك قرضه ولا يرجع له بما يشتره على النقص ثم رأيت الهيرى مرج
بذلك أنه ع ش (قوله سيما ملك) المراد بالسبب ما لم يدخل إذا انخرط شرط
ع ش (قوله بغير) هو مثلث الماء والفتح أشهر ومثله مضارحه شو برى فهو من باب
نصر أو علم أو كرم (قوله فعل الأول) ويشترط أن يكون أهلا للضمان شو برى
فخرج الحر في فلا ضمان على أحد س ل (قوله يصل) أي يسند (قوله سبب)
أول المراد به الملا في الثاني أولا لا في الأول أو لأن العشر هو الذي وقع فكان
واضعه أخذه ورداه فيها شرح م و يضمن الراش برش الماء في الطريق لمصلحة
نفسه وإن لم يماز العادة كافي زى إلا أن علم به المار وتعد الشيء عليه فلا يضمن
الراش كما ذكره الشارح في القهات أم المصلحة المسلمين كدفع التيار فلا ضمان به
إن لم يماز والمادة أذن الامام أو لأن جاوز العادة ضمن الراش وإن كان بأمر غيره
بأن قال له أكثر الرش لانه المباشر بهماوى وخرق بين الراش وناصب الجناح
والميزاب حيث لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرش منوط بالراش كقوله بخلاف
الجناح والميزاب فإن ما دعهما على الأمر قال الشيطان لوى غمامة بطريق ضمن من
زلق هان ألقاهما على الحر ومثله كما قال الراعي ولو ألقاهما في الحمام وهو المعتد
خلاف قول الغزالي أن ضمانه في اليوم الثاني على الحمامي لأن التنظيف عليه
بحسب العادة شو برى ومثل العامة ما لو ألقى به صابونا أو سدا فزلق به انسان
(قوله ولا راعي فيه) أي في ضمان الحافر وقوله بحث الخ فقال ينبغي أن لا يضمن
الحافر أيضا كالأرض الواضحة للعبور سبلا أو سبعا أو حرا ما كان العاثر به مدره حل

في شرح الروض وغيره (ولو وضع) ١٣٦ يه ت واحد (جرا) في طريق (وآخران جرا) بحسبه

وصحلا م الشارح هو المعتمد قال هو وفارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع
أوربي أو سبل بأن الواضح هنا أهل للضمان في الجملة نأذا سقط عنه لانتفاء تصدي به
تعين ضمن شريكه بخلاف السبل ونحوهما غير أهل للضمان أنه لا سقط الضمان
بالكلية اه وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله فتنر بهما) أي ما بخلاف
ما لو تنر في الحجر الأول ثم تنر بالثاني كان الضمان على الثاني ح ل (قوله فالضمان له
اثلاثا) أي يكون اثلاثا وإن تفاوت قطعه نظرنا إلى رؤسهم كالأختفت
الجراحات شرح م ر وفي نسخة اثلاثا (قوله أو واقف بطريق) أو نائم بمسجد
غير متكف فيه تفصيل الطريق ومنها القاعدية لما ينزعه عنه كمنفعة بخلاف
القاعدية لما لا ينزعه عنه كاعتكاف وقيل علم بأنه مضمون مطلقا فإن كان معتكفا
ضمنه ما در عائر وظاهر كلامهم سواء كان واسعا أو ضيقا ح ل وصارفة شرح
م ر ولو تنر بحالس بمسجد لا ينزعه عنه ضمنه السائر وهذا لو جلس بمسكة فتنر به
من دخله بغير ائنه ونائم به معتكفا كالحالس وجالس لما ينزعه عنه ونائم غيره منكف
كتائم بطريق فيفضل فيه بين واسع وضيق وبعبارة زى قوله أو واقف بطريق
احتر ف بالطريق عن تعدى ملكه دخل ماش تعديا وعثر به فغيره لما شئ دون
القاعدية من قد أو نائم أو وقف في ملك غيره تعديا عثر به لما لا فهدوا (قوله
اتسع) بأن لم تنصر والمال ينصر النوم فيه شرح م ر (قوله هدر عا دنو نائم) قال
الراعي ذى أن يكون موضع اهدار القاعد والنائم فيما إذا كان في متن الطريق
ونحوه أما لو كانت بمسطف ونحوه بحيث لا غيب إلى تعد ولا تنصير ولا هذا لا بد منه
س ل (قوله وضمن واقف) يعلم منه أن قوله أن اتسع الطريق قيد في القاعد
ولأنه فقد يكون المفهوم فيه تفصيل فلا يمتزج به (قوله أن اتصرف الواقف الخ)
بخلاف ما لو اتصرف عن الماشي فأصاب في انصرافه أو انصرف إليه فأصابه بعد تعلم
انصرافه فالضمان على الماشي فقط س ل

فصل فيما يجب التركة في الضمان وما يذ كرمه) أي كحكم اشراف
السفينة على الفرق والمعتيق (قوله أورا كبان) شمل كلاما معا لول يهدر والراكب
على منطها وما لو قد وقبلته وقطعت الفدان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركوبها
ولولا خبا جلا لها أو تنصرها ما قطع وسقطا وما غفل عاقله كل منهما نصف دة
الآخر وهدر الباقي فإن قطعه غيرهما فإنا تدب بها على عاقلته أو مات أحدهما بارنا
الآخر لجل قصف دية على عاقلته وإن كان لجل لأحدهما والاخر نطام هدر
النظام على عاقلته نصف دية المال ولو ذبح ليقوم فأخذ غيره بثوبه ليقعد فتنرق

ضلهما

فتنر بهما أكثر الضمان) له
(الثلاث) بعدد الواضحين
(أو موضع حجر) في طريق
تعتبر به غيره فدر حجه فتنر به
أخر) قولك (ضمنه المدرج)
لأن الحجر إنما حصل ثم فعله
(ولو تنر) ماش (بقاعد أو
نائم أو واقف بطريق اتسع
وما نأ أو أحده ما هدر عائر)
لتسبته إلى تقصير بخلاف
المشود به لا هدر وهذا ما في
الروضة كأثر حين وقوع
في الأصل أنه يهدر ولم يفرق
بينهما (ما من ساق) الطريق
(هدر عا دنو نائم) لتقصيرهما
لأثر بهما لعدم قصيره
(وضمن واقف) لأن الوقوف
من رافق الطريق لا عائر
به له قصيره ثم إن انصرف
الواقف أي الماشي فأصابه
في انصرافه وما نأ فكما شئ
استلما و دة يأتى على
الآخر

فصل فيما يجب
لتركة في الضمان وما يذ كرمه
مع لو (اسطلم حران)
ماشيا أو أروا ح كبان ولو
صديق أو مجنونين

أول ما من معيدين كانا أومدبرين أو أحدهما قبل الآخر مدبراً فوذه أو ما تأودا ساهما (فعل عافته من قصد)
 الاصطدام بينهما أو من أحدهما (نصف دقة مغلطة) لوارث الآخر لأن كلاهما مات بعده وفعل الآخر فوذه
 هدر في حق نفسه مضمون في حق (٥٤٣) الآخر ضمان شبه عمد لأجل دلان التماس ان

بعضها الرمة نصف قيمته وكذا الوشي على فعل ماش فاقطع بعضهما اه شرح
 م وعبارة ع ش عليه قوله وكذا الوشي على فعل ماش فواختلف في أنه بعضهما
 أو بعض الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجبيع فيستعمل تصديق الماشي لأن
 الأصل برائة ذمته بما زاد على التصف (قوله أو ملطلين) عبارة ماله مع شرح
 م أو اصطدم حاملان واستقلوا مات فالبية كأم من أن على عاقلة كل نصف ذمته
 الأخرى وعلى كل أربع آثار وأخذت نفسها وأخرى جنبها والآخران
 لنفس الأخرى وجنبها لا شتر كهما في إهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف
 غرق جنبها لأن الحمل إذا جئت على نفسها فاجهضت له عاقلة الغرق سكا
 لو جئت على أخرى وإنما يهدر من المثرة شىء لأن الجنب أجني عنها انتهت
 (قوله ولو صير) أي صكياً بأنفسهما أو أركبهما شخص بلا تصديق لباقي
 (قوله أو مدبرين) بأن كانا مشيين القهقري وشدي (قوله دقة مغلطة) أي من
 جهة التثليث (قوله لأن كلاهما) أي من قاصدي الاصطدام في الأولى وقاصده
 في الثانية وليس الضمير أحداً اصطدم من مطلق دليل قوله ضمان شبه عمد لأن
 ضمان غير القاصد ضال خطاه ولو حذف قوله ضمان شبه عمد وآثر التعليل بعد الثاني
 لكان تظليلاً له (قوله أو في تركه ان مات) وعلى كل أيضاً في تركه كفارة ان
 كفارة تقتل نفسه وكفارة تقتل صاحبه (قوله لا شتر كه في الاتفاق) وقد
 يقع التقاسم من ل (قوله لم يتعلق بها حكم) أي فالضمان كله على ركب البداية
 القوية (قوله ولو وليا) الولي ضمان له ولاية تأديب على الراجح شوبري
 وح ل واعتمد ذى لك في شرح م وجران من له ولاية المال وهو الأب
 فالجدة فالولي القاصي (قوله كان أركبهما أحسب) ولو لمصلحة الصبي كان
 كان غرضه فعل العروسة بخلاف الولي إذا أركبه لذات وكان ممن يستملك على
 البداية فلا ضمان عليه من ل (قوله أو أركبها الولي) أي ولو لمصلحة (قوله شرتين)
 أو قوتى الرأس والجرح هي التي يصد سوقها وقودها وعبارة الفخار يقال رجل
 شرس أي سيء الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جرحتين فيه أيضاً جرح الفرس
 أنجز فارس وعليه وبابه ضلع وعليه فالجرح والشرسة متساويان أو متقاربان
 ع ش على م (قوله واستمسكه الشيطان) المعتد ان الضمان على عاقلة الراكب

بعضها الرمة نصف قيمته وكذا الوشي على فعل ماش فاقطع بعضهما اه شرح
 م وعبارة ع ش عليه قوله وكذا الوشي على فعل ماش فواختلف في أنه بعضهما
 أو بعض الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجبيع فيستعمل تصديق الماشي لأن
 الأصل برائة ذمته بما زاد على التصف (قوله أو ملطلين) عبارة ماله مع شرح
 م أو اصطدم حاملان واستقلوا مات فالبية كأم من أن على عاقلة كل نصف ذمته
 الأخرى وعلى كل أربع آثار وأخذت نفسها وأخرى جنبها والآخران
 لنفس الأخرى وجنبها لا شتر كهما في إهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف
 غرق جنبها لأن الحمل إذا جئت على نفسها فاجهضت له عاقلة الغرق سكا
 لو جئت على أخرى وإنما يهدر من المثرة شىء لأن الجنب أجني عنها انتهت
 (قوله ولو صير) أي صكياً بأنفسهما أو أركبهما شخص بلا تصديق لباقي
 (قوله أو مدبرين) بأن كانا مشيين القهقري وشدي (قوله دقة مغلطة) أي من
 جهة التثليث (قوله لأن كلاهما) أي من قاصدي الاصطدام في الأولى وقاصده
 في الثانية وليس الضمير أحداً اصطدم من مطلق دليل قوله ضمان شبه عمد لأن
 ضمان غير القاصد ضال خطاه ولو حذف قوله ضمان شبه عمد وآثر التعليل بعد الثاني
 لكان تظليلاً له (قوله أو في تركه ان مات) وعلى كل أيضاً في تركه كفارة ان
 كفارة تقتل نفسه وكفارة تقتل صاحبه (قوله لا شتر كه في الاتفاق) وقد
 يقع التقاسم من ل (قوله لم يتعلق بها حكم) أي فالضمان كله على ركب البداية
 القوية (قوله ولو وليا) الولي ضمان له ولاية تأديب على الراجح شوبري
 وح ل واعتمد ذى لك في شرح م وجران من له ولاية المال وهو الأب
 فالجدة فالولي القاصي (قوله كان أركبهما أحسب) ولو لمصلحة الصبي كان
 كان غرضه فعل العروسة بخلاف الولي إذا أركبه لذات وكان ممن يستملك على
 البداية فلا ضمان عليه من ل (قوله أو أركبها الولي) أي ولو لمصلحة (قوله شرتين)
 أو قوتى الرأس والجرح هي التي يصد سوقها وقودها وعبارة الفخار يقال رجل
 شرس أي سيء الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جرحتين فيه أيضاً جرح الفرس
 أنجز فارس وعليه وبابه ضلع وعليه فالجرح والشرسة متساويان أو متقاربان
 ع ش على م (قوله واستمسكه الشيطان) المعتد ان الضمان على عاقلة الراكب

صبياً ويجوزون تصدياً ولو لم يكن كان أركبها أجني بغير أن الولي أو أركبها الولي د شرتين أو جرحتين
 (شتمها وداية بها) والضمن الأول على عاقلة والثاني عليه ضمان تعدد الاصطدام في الوسط يستعمل حالة الملامح
 عليها بناءً عن أن عددها عدواً واستمسكه الشيطان وقرضه في الصبي أو شتمه الجنب وإن كان لم يتغافل ركبته كالزركب
 بأنفسهما والقيد بالتعدي معز كحكم الولي من زيادتي (أو اصطدم رقيقان) وما نا (فقدان) وإن تناوفاً فقيه
 بقوان محل تعلق الحياة

(مر) قوله فان لم شغل المركب بان اركب ما اولى له لهما وكان يضبطان المركوب
 فلا ضمان على الولى اذ لا تغيير منه أو اركب ما الا جزي باذن الولى (قوله نصف قيمته
 في رقة الحى) وان ارضى الميت فى الحى تمام اطلاق غريمه بنصف قيمة العبد للمخلق
 برقة الحى ووقع التقاص فى ذلك القدر وشو برى (قوله نعم لو امتنع بيهما الخ)
 استندوا على قولهم وان مات أحدهما الخ فحل هذا كان الاولى أن يقول ثم سيد الحية
 الاقل من قيمته والارض وقال ح ل هو استندوا على قوله فهدواى فاذا اصطدم
 مستولفان فانتا فلا يهدوان بل يلزم سيد كل الاقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل
 الاقل مع فوات هل الجباية بوجوبها فليجوب ان الاستولفتين لما امتنع بيهما لم يفت
 على الجباية بالموت لانها مارة كالمترتين في أن كلا منهما لم يفت هل الجباية عليه
 بالموت وبذلك الكلام ح ل قول الشاويح لم يمت سيد كل الخ تأمل (قوله من قيمته)
 أى قيمة كل أى نصف قيمته حل فاذا كانت قيمة احدهما مائتين والاخرى مائة
 فالأقل من نصف قيمة الاولى وارض جنايتها على الاخرى خمسون وكذلك الاقل من
 نصف قيمة الاخرى وارض جنايتها على الاولى خمسون وحيث شمل يظهر للاستدراك
 فانه لتصلو التقاص ثم ان نظر لقيمة كل بتماها كما هو ظاهر عبارة الشاويح
 وصرح شرح الروض ظهرا فائدة ان صاحب النفس على صاحب الحسية مائة
 ولصاحب الحسية على صاحب النفسية خمسون فيقع التقاص بخمسين ويرجع
 صاحب النفسية بخمسين كما صرح به فى شرح الروض ومثله هذا المثال لا يمكن
 فى قول على الجلال ان النظر للقيمة جميعها لم يرتفع شيئا فراحصه والماسب
 لا قوا عدم أن العبد الحر فى يده سيده بأقل الامر من من قيمته وارض جنايته
 هو النظر للقيمة كلها وحل وجوب الاقل ان كان هناك أقل صكان كانت قيمة
 الحسية مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كفى المثال المذكور والواجب
 أحدهما (قوله وارض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر ح ل (قوله الاقل)
 أى للتصايب الآخر وهو يدفع أقصى القيمة لسيد المتصوب ح ل (قوله والملاحان)
 وفتح السؤال فى الدرس عمالو امر رئيس السفينة آخر تفسيره تفسيره هاتم تلفت
 قول الضمان على الرئيس او على المسير وان كان جاهلا بذلك لانه المباشر فيه نظر
 والجواب من ان الظاهر السابق لقصة المذكورة ما لم يكن انجما باعتد طاعة
 أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس عرش على مر وانما سعى
 الملاح ملاحا لمطلبه الماء المالح بأجره السفينة فبطل الجوهري وبذلك قوله
 الجريان لما اه وشيدى وقيل مأخوذين الملاحه لا صلاح شأن السفينة وقيل انه

وان مات أحدهما نقص
 قيمته فى رقة الحى نعم
 لو امتنع بيهما استولفتين
 لم يمت سيد كل الاقل من قيمته
 وارض جنايته على الآخر
 وكذلك كان متصوبين لم
 التصايب الاقل اى او يصير
 بالرتيق أهم من تغيير العبد
 (أو اصطدم) سقيتان
 للاح حين أو لاجبي
 (فكذلك اشبه) فى حكمهما
 السابق فان كانت فى الثانية
 لا تفسر فكل منهما خير بين
 ان جميع قيمة سفينتهما من
 ملاحه ثم هو يرجع بنصفها
 على ملاح الآخر بين ان
 ياخذ نصفها ثم يرضعها من
 ملاح الآخر (والملاحان فيها

المجرى ان لم يركب في الدابتيهما (٥٤٥) في حكمهما السابق نعم ان تعد الامطدام بما يصدمه من الهلاك

وصف للرجح ومشي السير لما لا يستلزمه ق ل على الحلال (قوله المجرى لما)
أي من لم يدخل في الايام وان لم يكن الرئيس ح ل (قوله في حكمهما السابق)
أي في ان الدابتين على اتفاقه والقيم في تركهما (قوله اقتص منهما) أي من كل
واحد منهما فلو كان في كل سفينة عشرة ناقص وماتوا جميعا ما أرحل الحلال
واحب في كل منهما ما به ذقتل ما لو احدهم عشر برز باخرة تسع ذقت وصفت
شرح الروض وقوله باخره أي اذا لم يعلم الا سبق والا اقتص لمبالاخرة سمع عن
فرع ثلاث سفينة بنفسها ح ل فأتى فيها انسان عاشر اعدوا ان اغرقها فزيعن
الكل لان التفرق حصل بالبيع لانه قطع وانما يضمن العشر على المرحج ولا يشك
بضمها الكل فيمال الوجوه ومجموع سابق عليه لان فعل كل فيما يضمن فيه متميز
ولا كذلك التبويغ اه شورى وقرره ح ق (قوله فلا ضمان) والقول قوله
عند التنازع لان الاصل برء فذمتها س ل (قوله بتناعها) أي دون الرائب
ح ل وانما قال ذلك لاجل قوله باخره صناعها لان الطرح لاجل سلامة المال
حاضر ولا لاجل سلامة الراسب ولرب كاي علم من كلامه (قوله باخره صناعها)
أي عند تنوع الضمان اشتد الامر وقوى اليأس ولم يبق الا انهاء الاعلى ندوا وعند
غلبة ظن المصاة بادره ش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوي وقوله ووجب
لربا نصبة راسب أي خنابهم فوثقوا خوف لو لم طرح ولو كان مرهونا او لمجور
عليه بغير أولئك أو لم يصد مأذون له لعله دون يميز القايه الا باجتماع
المرءاء أو الزمان والمرهين أو الباء والمكاتب أو السيد والمأذون اه شرح م ر
والظاهر كما قال الاذوي انه لو كان هناك امرى من كفار فظهر للا مبر المصلحة
في قتلهم فيبدأ بالقتلهم قبل الامنة وقبل الحيوان المحترم ويذبح كآل ايضا ان
يراعى في القاء الاخص فالأخص قيمة من الحيوان والتنازع ان أمكن حفظ الامال
ما أمكن خ ط هذا اذا كان الملقى غير ما يباع للتنازع فان كان صاحبه جازله بتقديم
عبر ان يفسد عليه لان غرضه قد يتعلق بالجنس كما قاله م ولا يجوز انهاء الارقاء
لسلامة الاحرار بل حكمه ما واحد س ل أي ولا كفراسلم ولا جال لسلم مبصر
وار اقره ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك لملك ولو كان عادلا لا يشترط البيع
في أن كلاً آدمي محترم اه ع ش على م ر (قوله مناعها) ولومها فوا كتب علم
ع ش (قوله وقيد البلاء في) متمدع ش (قوله وقد بسطت الكلام) ومن جلته
انه لو كان مجبور عليه لم يجز القايه ح ل أي عند جواز الطرح ووجب عند الوجوب
س ل (قوله ووجب) أي على كل من تمكز بخلاف غيره كالعرض ع ش

غالب واجب نصف ذمة كل
منها في تركه الا تفرقا على
عاقلته فان لم يوتوا وكان معها
ركاب وماتوا بذلك اقتص
منها ولو احدهما تفرقة وللبايعين
الدية (فان كان فيهما مال
أجنبي لزم كلاً) منها
(نصف الضمان) لتعديهما
وظاهر ان الاجنبي يقتربين
أخذ جميع بدل ماله من أحد
للاجنبي ثم هو يرجع بنصفه
على الآخر وبين ان يأخذ
نصفه منه ونصفه من
الآخر فان كان للملاحان
ريقتين تعلق الضمان
برقبتهما هذا كله اذا كان
الاصطدام بينهما او بتصددهما
كان قصراً في الضمان مع استكانه
أوسيرا في ربح شديدة
لا تفسر في مثلها الضمان أولم
يكلاً عذمتها ما اذا لم يكن
شيء منها كأن جهلا
الاصطدام بغلبة الرياح
فلا ضمان بخلاف غلبة
الرافاتين الراشكين لان
الضمان يمكن بالقيام (ولو اشرقت
سفينة فيماتع وراكب
على غرق) وخيف غرقها
بتناهها (بناظره صناعها)
كله في البحر لربها سلامتها

أوبضه لربها سلامة الباقي وقيد ١٣٧ يثبت الباقي انما يوزان بالمال وتبديدت الكلام
عليه في شرح الروض والعجبة (روجب) طرجه كله أو بعضه وإن لم يأنذر بالركب

(أرماعها إصمكة) إياها من هلاكه ويصحب القاء ما لأرواح فيه لتطبخ في دوح ولقاء أبواب لآله
الأميين وإذا اندفع لتفرق بطرح بعض المتاع أقصر عليه (فان طرح حال غيره بلا فائدة) منه (ضمته) كالكل
المضطر طعام غيره) بغير إذنه (- وقال) لا تخفي سفينة (التي) (٥٦) متاعك في البحر (وعلى ضياته

أوعوه) كقولهم على أفي
ضياته أو على أفي أضفته
والقاءه (وباب القتال)
له (عرقا) ولم يخصص يقع
اللقاء باللق) بأ- اختص
بالتمس أو به- التي أو بأخفى
أبه وبأحد هما أل-م الثلاثة
فأبه بضمه وإن لم يكن له فيها
شيء ولم تحصل الأصابة لاه
التمس إلا في القرض صحيح
بعض قصار كقولهم اعتق
عبدك على كذا فان لم ينف
غرفا أو اختص الفع باللق
كان نال من الشط أو زورق
أو نحوه بقرب السفينة التي
متاعك في البحر وعلى ضياته
فالقاء أو أقصر على قوله التي
متاعك لم يضمنه لأنه في
الأولى شبهه عن التمس عدم
والغربة ففعل وفي الثانية
أمر المالك بفعل واجب عليه
فعله لغرض نفسه فلا يجب
فيه عوض كالمقال المضطر
مككل طعامك وعلى ضياته

أومتي أمسك شصا الطرح ولم يفعل حتى غرق السفينة انهم ولا ضمان كالمولم يطعم
مالك الطعام المضطر حتى مات خ ط س ل (قوله عظم) أي ولو كبا ع ش أي
قلبي الأموال لتطبخ الكلاب الضربة اه م د (قوله يجب) الأولى التفرع
(وقضمان طرح مال غيره) أي ولو في حالة الوجوب شرح م د (قوله كالمولم يطعم)
و بدأ بيشير إلى ما يليه أو يكون معلوما ولا فلا يضمن إلا ما يليه بمصرته
ويشترط استمراره ولو جوع عنه قبل الالتقاء لم يلزمه شيء شرح م د أي مما القاء
بما الرجوع ولو اختلف في الرجوع أو في وقته صدق المثل لأن الأصل عدم الرجوع
لتمس ع ش (قوله في البحر) فلو نظره البحر فهو لما لكه وإن نقص ضمن التمس
نقصه من ل تمسا (قوله أو به وبأحد هما) به صورتان وقوله أومع الثلاثة
والصورته (قوله ما به بضمه) وهذا وإن كان ضمن ما يجب لكنه روعي فيه أنه
اقتداء وليس من الحقيقا ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقى والضمان به بالقيمة
في المتقوم والمثل في المثل ح ل وقيل بضمن المتقوم بالمثل الصوري كأي القرض
واعتمد في في دوسه القيمة متساوية إلا أنها تأخذ خذ خذ لغير الجارية لا يجب فيها
القيمة مثلا بأل أنه لو نظره البحر يجب رد البذل والغربة فيه ما يقابل به قبل
هيمان البحر إذا لم يقابل له بعدد ولا يجعل قيمته في البحر كقيمتها في البر شرح م د (قوله
أو اختص الخ) أي أو نافي غرقا واختص الخ وانظر ما صورته ويمكن أن يصور بها إذا
خاف غرقا على غيره لأنه (قوله أو أقصر على قوله) أي والقرض أن المائل راك
السفينة (قوله في الثالثة) وأما التي بالثالثة وإن كان ضمن من الثانية عدم الضمان
فيها بالأولى قوله لقوله وقا الخ وهذه حكمة تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الأول
(قوله بضمه) أي التمس (قوله مضيق) يذ كر ويؤث وهو فارسي معرب لأن الجليم
والثاني لا يجتمعان في كلمة عربية شرح م د وماله يرى بها الحجازة زى (قوله في
الاشهر) بمقابلة كمر المخط ع ش (قوله أحذر ما به) وهو من مذ الحمال وروى الخبر
ألمن أمسك خشية المضيق أن احتج إلى ذلك أو ومع الخبر في الكفة ولم يعد

فأكله وفي الثانية لم يطعم شيئا وبارق ما لو قال لغيره أديني فإذا معيت يرجع به عليه بأن الجبال
أداه الدن بضمه قطا ما واللقاء قد لا ينتفع (ولو قتل جرم مضيق) فتح المير بالجليم في الأشهر (أحذر ما به) كأن ناد
عليه (مدرسته) وعلى عاقلة الباقي الباقي (من دينة) لا موات بفعله وفعله خطأ كان واحدا من عشرة سقط
عقودته وجوب على عاقلة كل من اللدنة عشرة (أو) قتل (غيره) بلا قصد من الرماة (فخلفا) قتله لعدم
عدمه له (أو به) أي بقصد منهم

(ممدان غلبت الاصابة) منهم مخرجهم ٢ (٥٤٧) م قصدهم مينا باقتل غالبان غلب عدوها أو أخرى

الحبال فليس منهم لانه سبب بالباش غير ماله لا ودي والتولي وغيرهما خ ط
من ل وعبارة شرح م د دون وانضمه أي البحر وما سلكه لخصه اذا دخل لهم
في الرمي أصلا ويؤخذ منه انه لو كان لهم دخل فيه ضموا اه (قوله ممدان
غلبت الاصابة) أي غيب القصاص أو الذمة المخلطة في أموالهم سم وهذا مستثنى
من قولهم ان الغلبة تعتبر في الآلة من حيث كونها العالب فيها الملاك أو لا أي
الافي المصيق فالمعسر انما هو غلبة الاصابة من الرماة فسقط اعتراض البلقيني
من ان اعتبار الطبيعة في الاصابة مختلف لاصل الشافعي من انها معتبرة في الآلة
شوري (قوله مخرجهم) بكسر لطاء المهملة واقتاف (هـ) (هـ) في العاقلة) *
أي في بيانها وترتيبها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما قصده (قوله لمعه)
أي القتل والمراحمه الكامل أو ان شأه ذلك (قوله حصته) أي وقت الجناية وطه
داوسرى الجرح الى النفس ومات وصكاته وقت يوم الجرح غير ما يوم السراية
فألذته على عاقلة يوم الجناية عس على م د (قوله خبرنا المصين السابق) وهو
ان امرأته خذت أخرى بحجر فقتلها وما في بطنها فتقضى رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم ان دية جبينه غرة عبدا وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلة واسم المرأة
الضاربة أم عطية وقيل أم عطف واسم المضروبة أم بكسة وقوله خذت
باخذ المجهة كما ضبطه شيخ الاسلام في شرح الاحلام أي دمت بحجره خير رشدي
(قوله وان العقل الخ) بدل من ما لو عطف بيان عليه بين به الرواية الأخرى أي غير
السابقة فلا حاجة لقول حل امه ذكر الحديث الأول بمضاه تدبر (قوله ما قرب)
لا حاجة اليه مع قوله فان بقي شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو ظاهر
بان يؤخذ نصف دينار من الفتي وربعه من المتوسط ثم يشتري بالجمع ثلث الدية
ان وفي فان لم يوفى وزرع الباقي على من يليه وهكذا الى أن يحصل ما يشتري به
الثلث شيئا (قوله وقدم قبل باون) أي على الجليلد والقديم التسوية لان الأثمة
لا دخل لها في التعليل ويرد مع ذلك دليل انها رجة في ولاية التمسك مع انها
لا تدخل لماديه شرح م د (قوله فتق الخ) مطوف على عصبته لانه حل العصبه
على عصبه النسب فمحمدا لا يقارل عصبه الولاد ولايت المال فلذا عاقفهم وقال
مفتي الخ (قوله نصبت من النسب) أي فان لم يكن مفتي أو لم يرض ما عليه فقصته
الخ عس على م د قال م د في شرحه فعل انه ضرب على عصبته في حياته
ولا يتصور ما قربهم بعدوه وان قتل الامام ان الأثمة قيدوا والضرب على عصبته
بونه وقال انه لا يجبه غيره اذ لا حق لهم في الولاء في حياته فهم كالاجانب اه

الامر ان تشبهه (فصل) *
في العاقلة وكيفية تأجيل
ما قصده وجواز عاقلة لخاصهم
الابل قضاء دار المستق
وقال لعلهم عن الجاني
العقل أي الدية وقال لمعه
عنه والعقل المسحوم به
العقل عقل الله من القواض
(عاقلة جان عصبته) للجمع
على ارضهم من النسب ما في
رواية في خبرنا المصين
السابق أو ان كتاب الذوات
وان العقل على عصبها
(وقدم) منهم (أمرب)
فاقرب فبو زرع على مده
الواجب من الدية آخر السنة
كاسباقي (فأبقى شو)
منه (فولييه) أي الأقرب
يوزع الباقي عليه وهكذا
والأقرب الأخوة ثم بنوهم
وان تولوا ثم الاعمام ثم بنوهم
كالأول (و) قدم (معدل)
بايون) على مدلول باب كالأول
فان عدم عصبه النسب أولم
يف ما عليهم بالواجب في
النجاة (وتق) فقصته من
النسب وصفه فقصته
كذلك وهكذا (بمع أي
الجاني نصبت) كذلك
(فتمت) فقصته) كذلك

وتصيرى بالغاء آخر أول من تصير فيه بالواو (وهكذا) أي بعد مفتي الأب وعصبته مفتي الجد إلى حيث
ينتهي ويودع الواجب على العتق بنقد ماله له ودر وسهم

قد يستماله) يعقل (عن مسلم) الكل أو الباقي لانه يرتبه بخلاف الكافر فالله في الواجب في ماله ان كان له امان واستثنى من ذلك القسط فلا يعقل عن قتله بيت المال اذ لا فائدة في اخذها منه لتمادي اليه (ف) ان عدم ذلك اول ما يفهم من كونه لكل أو الباقي (على جان) (٥٤٩) بناء على الاصح من ان الواجب ابتداء عليه ثم يتبعه العاقلة ونفسه ي بذلك اعم من قوله فكله على جان

وتؤجل ولو لم يغير ضرب فاض (عليه) أي على الجاني (كمائة دية نفس كانه) باسلام وحرية و٢ كوفرة ثلاث سنين (في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية وتاجيلها بالثلاث روية البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهم وعمره الشافعي الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والخالفوا في الثلاث في القسمة وان كل ثلث آخر كل سنة وأجلت بالثلاث لكن تمهلا لا لتجاهل نفس وتاجيلها عليه من زيادتي (و) تؤجل دية (حكاقر مصوم) ولو غرزي وإن عبر الاصل بالذي (سنة) لانه قدر ثلث دية مسلم أو أقل (و) تؤجل دية (امرأة وخشي) مسلمين (ستين في) آخر (الاولى) منها (ثلث) من دية نفس كاملة وذ كرحكم الخشني من زيادتي (وتقبل عاقلة وبقيا) أي الجناية عليه بقيمة ملاتها بدل نفس كالحرق اذا كانت

بالعرف (قوله فبيت مال) أي يؤخذ من سهم للمصالح الواجب كماله أو ما بقي مؤجلا لرسم (قوله عن مسلم) أي اذا قتل غير قبط أو خلعن كلامه بعد (قوله) قاله في المسابن يقول فلا يعقل عنه بيت المال والواجب فيها ان كان له مال والسبق في ان قوله والواجب فيها لا يظهر بعد صحتها وأوجب عن الشارح بان قوله فانه في أي بعد موته أي فلا يرتبه بيت المال واذا كان لا يرتبه فلا يعقل عنه فالقابلة حاصلة بالآدم والشارح أتى بقوله فانه في نظر الكوفة معاملة لقوله لانه يرتبه تأمل (قوله فان عدم ذلك) بان لم يرد عليه شيء أو لم ينظم أمره بمصلحة العاقلة ودوره زي أو كان ثم مصرعاهم مدر (قوله لكل أو الباقي على جان) قال جرحته هل يعود التهل لغيره يعود صلاحه لانه المانع فهو قهره فلا ينزأ أو لا لان الجاني هو الاصل فتي خطيبه استقر عليه ولم يتقبل عنه لا تقطاع النظر لثبته غيره عنه حيث كل محتمل والثاني أقرب فلو عدم ما في بيت المال فأخذ من الجاني ثم استثنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقبة الكسروا الجناية فأخذت من الجاني ثم اعتروا حيث يرجع عليهم لانهم هنا لا يتأخذ من أهل التهل بخلاف بيت المال من (قوله أي على الجاني) أي اذا انتهى الامر لوجوبها عليه فاذا مات انشاء الحلول سقط الاجل وأخذ من تركه لانه واجب عليه اصالته وانما لم يؤخذ من تركه من مات من العاقلة لانها ماسة تشرح مدر ويؤخذ من الجاني آخر كل سنة ثلث الدية كاملا لانصف دنا ونقط قد خالف العاقلة في هذا الامر من سم (قوله) لانها بدل نفس) وألا جلت دية الكافر والاشي ثلاث سنين (قوله بجمته) الباء زائدة فهو بدل ما قبله بدل اشتغال وبعبارة تشرح مدر وتقبل العاقلة العبد أي قيمته اه قالوا في حذف قول الشارح الجناية عليه لانه لا معنى لتهل الجناية عليه اذ تقبل بدلها وهو القيمة (قوله فاذا كانت قيمته الخ) فلو اختلفت العاقلة والسبق قيمته صدقوا بما عليهم لكونهم غايرين من (قوله قدر ثلث) زادت على الثلاث أو نقصت فاذا جرح جرح ثلث أخذ في سنة قضاء شرح م ر قال كان الواجب نصف دية في الاولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها في الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أو ربع دية في سنة قسطا أو ديتين في سنتين شرح جرح يتعرف ومنه مدر (قوله ولو قتل رجلين الخ)

قيمة قدر دية أو ديتين (في) آخر ١٣٨ بجم ث (كل سنة يؤخذ منها) قدر ثلث من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من الاطراف وغيرها فانه يؤجل في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الاصح من ان العاقلة تقبل بدلها كدية النفس وتعتبر بذلك اعم من تغييرها الاطراف (ولو قتل رجلين مسلمين) هو اولى من قوله رجلين (في ثلاث) لانه من السنين تؤخذ ديتها في كل سنة لكل ثلث دية

ما قبل واجب (نفس من) وقت (زهوق) لها بجزءي نوبسامة جرح لاجمال يصل بانقضاء الاجل فكلان
استدله اجماعه من وقت وجوبه كسائر الدين للزوجة واجل (٥٠٠) واجب (غيره امان) وقت (جناية)

ولو قتل ثلاثة واحد فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية ويؤجل عليهم في ثلاث سنين
نظر الاتحاد المستحق شرح مر (قوله وان كان لا يطالب بالنج) في موضع سنة ولم
تعمل مقط واجبا ولو مضت سنة أشهر قبل الادمال يتنا عليها ح ل فتقول للمنى
وهو بيهامن جناية أى ان حصل الادمال في ايام السنة فان حصل بعدها لا تقابله
بواجب تلك السنة ويتبدى سنة اخرى وتقفو السنة الاولى كما مر به سم وقال
الدرمى وق ل على المولى فقط واجبا عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال
أو الجاني ان لم يستقم وكلام سم أظهر اه (قوله من مات) أى وهو موصر (قوله
ويقتل سكانه) شروع في مفعلة العاقلة وهي جنس التكليف وعدم اغتر
والحر موالد كورة واتفاق الذين شوبرى (قوله ان زادت مدة) أى مدة الامان
بان تكون اكثر من سنة ان كان للمقول ذميا ومسلمة تؤخذ منه الثلث ح ل
وعبارة شرح الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل فنرج ما لا تقتصص وهو
ظاهر وما اذا ساوته فتدعى المانع على المتقضى اه (قوله لان المقل مراساة)
بخلاف الجزية فانها الحق انما هو لقراره في دار الاسلام فصارت عروضا فذا لزم
الغير شرح مر ملخصا (قوله وخشى) هو بان ذكر المرض خلافا لما في شرح الروض
ح ل وصحة البلقنى اقال اثناء الفصل على الموالاة الناصر الماهرة وقد كان
هذا في ستر النوب كالانثى ملاقة مريم واسنوه الطلبي القرم لان الصورة
موجودة فيها مؤنة ولا نهاية تكون بقول والراى كافي المم وهو عارضة شرح مر ثم
ان تبرز كورة اخشى غرم المستحق حسنة الى اذا ما عبره ولو قد رجوع ذلك
الغير على المستحق فيما يظهر اه بان كان الخنى ابن عم لجانى فتقص المأخوذ من
العسبة عن الواصف وبنارده فلا فخذ من المتقضى ثم بانئذ كورة الخنى
تبرجع الخنى على المستحق بما اخذ منه وبأخذه من الخنى (قوله وهو من ملك النج)
مضى العاقلة لا يكون الا بالمال فالخنى بالكسب تقير في باب العاقلة ولذا قال
التابع لا تقير ولو كسوبا (قوله فاضلا حال من عشرين) وذكرنا باعتبار كونها
محدودة (قوله من حاجته) أى العمر القالب من مسكن وغذاء وكل ما لا يكفى به
في الكفاية حل (قوله نصف دينار) والدينار روى الا بالفضة المتعامل بها
فموسعين نصف فضة أو اكثر متى زاد سعره أو قص اعتبر حال الوقت اخذ منه
وان سار يساوى ما تثنى نصف ما كثر اه عش على مر فاقلة فانه لم يضر قدره
وقال الدرماوى والمراد به متقال الركعة وهو اثنان وسبعون حة أى شمرة
معتدلة قطع من طرفها ماذق وطال (قوله مقدارها) أى النصف دينار وربعه

لان الزوجين تعلق بها وان كان لا يطالب بها الا بعد
الانفصال ثم لو صارت جناية
من اصبع الى كف مثلا فلا تجل
أوش الاصبع من قطعها
والكف من سقوطها كما
اختاره الامام والنسراى
وغيره ما يرجع به الجاهل
الضيق والا نور وجه البلقنى
(ومن مات) من العاقلة في
اثناسنة فلا تنهى عليه من
واجب بخلاف من مات بعدها
(ويقتل كما مر) امان من
منه ان زادت مدة على مدة
الاجل لا شرا كهي في الكفر
المفر عليه وتعبير بذلك
أولى من قوله ويقتل يهودى
عن بصراى وعكسه (لا تقير)
ولو كسوبا فلا يقير لان المقل
مواصلة والفقير ليس من
أهلها (ورقيق) لان غير
الملكاتب من ادق له لا ملك
لهم والملكاتب ليس من أهل
المواصلة (ومسي) ويجنون
وأمره وخشى) وهما من
زبادى وذلك لان معنى اذقل
على النصرة ولا نصرة هم
(وسلم) عن كافر وعكسه
اذ لا مالا بينهما فلا نصرة
(وعلى غنى) من العاقلة وهو

من ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا) أى قد دها (نصف دينار) على (متوسطا) وهو من (قوله
ملك) آخر السنة فاضلا عن حاجته (دونها) أى العشرين دينار (ورقيق) أى الذي يار (ومس) بمن مقداره ما

لاهم لان الابل هي
الواجبة وما يؤخذ بصرف
اليها ولستحق ان لا يأخذ
غيرها وانما شرط كون الفرون
الفاصل عن حاجته فوق
الربع لئلا يصير بدقه فقيرا
و بماذا كره ان من اصر
اثره لم يصير عليه شيء وان
كان موصرا قبل اقراره بعد
وان من اصر بعد ان كان
موصرا اثره لم يسقط عنه
شي من واجبه ومن كان
الواجب ايضا اوصيا او موصرا
او كافرا او صادقا اثره باصفة
الكامل لا يدخل في التوزيع
في هذه السنة ولا في ما بعدها
لا من اهل النصرة
في الابداء بصلال الفقير
وذكر ما يطعن التني والمتوسط
من زيادة في (فصل) في
جناية الرقيق (مال جناية
دقيق) ولو بعد الفروا فداء
من جناية أخرى (سائق
برقته) اذ لا يمكن الزامه
لسيده لانه اضار به مع
براهته ولان قال في ذمته
الى عقده لانه تقويت الضمان
او تأخيرا الى مجهول وفيه
ضرر ظاهر بخلاف معاملة
غيره له لانه بذمة فالتعلق
برقته طريق وسط في رعاية
بلانين رقنما) أي لا بذمة ولا بكسبه ولا بما ولا يكمل منه اربع ماع رقن

(قوله لئلا يصير الخ) حامله انهم اشترطوا ان يبقى معه شيء ما زاد اذ عن حاجته بعد
دع الربع حتى لا يكون بعد الدفع فقيرا وان قال ان قول كان يجوز ان لا يشترط ذلك
ويكون الفقير من لا يكمل بزيادة اذ عن حاجته والمتوسط من يكمل ذلك ولا يجوز
في عوده بعد دفع فقيرا وانما المذموم ان يؤخذ من فقير ولم يوجد هنا مع ان نقاشل
ان قول وقصروا فقرا فبراهته لان المتوسط على كلامهم صادق بين ملك فادته على
حاجته ثلث دينار مثلا كما هو قضية التفسير الذي كور ولا يخافه في ان من ملك ذلك
اذا دفع ربعا عاقب الا لا يسد دقه ما ولا يصدق عليه انه ملك ذلكا عن حاجته
فوق ربع دينار فيكون فقيرا لا لما يملك سكونه متوسطا ومعلوم انه لم ير غنيا
وجب ان يكون فقيرا اذ لا راد لقدير وغيره ما هو للمضي المعلق عليه من ناقاشل سم
(قوله وما ذكر) أي قوله آخر السنة (قوله ومن كان اولا الخ) فظن انه يعتبر
الكامل بالتمكليف والاسلام والحريفة في التملك الى عقل الى مضي اجل كسب
سنة شرح مر (قوله لا يدخل في التوزيع) يؤخذ عنه انه لو جن اوراق في الامناء
يسقط عنه كاخاه شيئا فحصر نظامه وان عاد فورا حل

(فصل في جناية الرقيق) (قوله بناية) رقيق، مصدر ضاق لضعفه (قوله
ولو بعد دعوى) ما دعي على رقيق عدواني على مال ولا يقال هو جنة ثبت برضى
مسفقه وعلق بذمة كآدم في الماعلات لان اصل الجناية بغير رضاه (قوله
سائق برقته) أي يبيعها وان كان الواجب جنة وفيه التاشرح مر وانما تعلق
برقته لانه من جنس العقلاء فجنابته مضافة اليه بذلك فارق البهية ذكره قل
على المولى وحمل تعلقه بالرقبة ان يبريه اخذ من قوله بسد كسبه (قوله
اذ لا يمكن الزامه لسيد) وانما ضمن مالك البهية او عاقبته بان موته انسا قاله
لا اختيار له انصارا كما هو المطلق من (قوله ولا ان قال في ذمته الخ) هذا من قوله
الا في لا بذمة وله افرده من التاويل الذي ذكره (قوله لانه تقويت الضمان) أي
فيه اذ اذ مات ولم يمتق وقوله او تأخيرا الى مجهول أي ان اعتق حل (قوله بلانين)
أو السيد والمبنى عليه أي لا بذمة الخ في كلامه من صدور الثلاثة الا في محترز
ولو برقته والثلاثة الاخيرة محترز قوله فقط لكن منبع الشاوع يوم ان السنة
مفهوم قوله فقط فكان الداسب ان يذكر الثلاثة الا في صدق قول التني برقته
الثلاثة الاخيرة بعد قوله فقط تأمل (قوله لا بذمة) أي فقط وقوله ولا بكسبه أي
عط (قوله ولا بكل منهما) مع رقبته ولا برده عليه ما لو اقر السيد بان الذي جنى عليه
نه قيمته ألف وثلاثون اثنان قيمته ألفان فانه وان قل ألفا بالرقبة وألف

بلانين رقنما) أي لا بذمة ولا بكسبه ولا بما ولا يكمل منه اربع ماع رقن

بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق شرح هر (قوله وان اذن له سيده)
 هذه القامة واجبة المتي (قوله ولا) لواعبنا اذن السيد لما تعلق برقبته
 بل بذمته كديون المعاملات وفيه املا بذمته ان يضم الى اذن السيد في المعاملات
 رضي المستحق حتى يتعلق بذمته حل وصيانة عن قولهم والاملا الخ الى لواعبنا اذن
 السيد اه ع ش أي لواعبنا ما عا من التعلق بالرقبة أي لم يكن متعلقا بها حين
 الاذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالي ويمكن ان يجاب بأن
 اتالي مؤول بأن قال لما تعلق أي لما عا القول بالتعلق بها أي لو لم يكن متعلقا بها لما
 مع القول المفروض منه في التت واللازم باطل فكذا للزوم وقوله كديون
 المعاملات سند لهذه الملازمة أي لان ديون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد
 ما فعل من التعلق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئا وجارية الشورى
 قوله والاملا تعلق برقبته قال الشيخ لا يخلو عن حرازة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة
 اذ يصير التقدير لا يتعلق بذمته ورقبته والاملا تعلق برقبته كديون المعاملات
 ويشترط منع من شأنه لديون المعاملة ويمكن ان يجاب بأن التقدير لوتعلق بالرقبة مع
 الذمة لزم عدم التعلق بالرقبة لان التعلق بالذمة بمنه اه وفهم بعضهم ان معنى قوله
 والاى لواعبنا اذن السيد وفيه جد لا يقتضي بل لا يظهر منه فانه شيئا معنى الا نام
 انتهت في غير غرض كلامه ان قول الشارح والاى بان تعلق بذمته أو بكسبه الخ
 (قوله ايضا والاملا تعلق الخ) رد على الضعيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا
 سواء اذن السيد أو لا وعمل الردان الشارح بقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة
 والرقبة معا قصر التعلق على الذمة وطلان قوا حكم والرقبة معنى انه متى أثبت
 التعلق بالذمة لم ان يكون التعلق بها وحدها لا مع الرقبة كما قلتم وسند هذا
 ديون المعاملات فاشبهات تعلق بالذمة ولا قائل قول تعلقها بالرقبة ايضا وجارية
 الاصل مع شرح الحلى ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والتاسي يتعلق بالذمة
 والرقبة كرهونة عا في الذمة أي فان لم يوفى الثمن به طوبى المدين بالذمة بعد الحق
 اه (قوله حتى لو بقي الخ) تفرع على قول المتن يتعلق برقبته فقط وكذا قوله ثم
 الخ استدارك عليه (قوله لا يتبع به بدعته) أي بل يتبع على المبنى عليه
 وجارية مرغباني عن الرقبة يتبع على المبنى عليه اه (قوله وأطلع سيده الخ)
 استدارك على قوله فقط وقوله وسائر أموال السيد هو عمل الاستدارك وفيه ان
 الكلام في جبايته لان قال هذا في حكم الجباية ومعنى تعلقه بسائر أموال
 السيد انه يلزم بالاعطاء منها مثلا لانه يتعلق بها كالتعلق بمال المظن ع ش

وان اذن له سيده في الجباية
 والاملا تعلق برقبته كديون
 المعاملات حتى لو بقي شيء
 لا يتبع به بدعته نعم ان
 اقر الرقيق بالجباية ولم
 يصدق عليه ولا يثبت تعلق
 واجبا بذمته كما في الاقراء
 أو اطلع سيده على قفلة في
 بده واقرها عند ما أوامره
 أو عرض عنه فانفها

أولفت عند تلقى المال (٥٣) برقبته وبسائر أموال السيد كجانبه عليه البلقيني ومعلوم علمه في الرد

أن جنابة خير الميز ولو بالما
بأمر سيده، فخير على الآخر
وتصغير بالرقب أو أم من تصغير
بالسيد (ولسده) ولو سائبه
(سبه) أي لأجلها بالذن
المستحق (و) له (فدأوه)
بلاقل من قيمته والارض
لأن الأقل أن كان القيمة ظهير
عليه خير تسليم الرقبة وهي بده
أو الارض فهو الواجب وقتئذ
ة مته (وقتها) أي وقت
الجنابة لانه وقت عقابها هذا
(ان منع) السيد (سبه) وقتها
(ثم قصت قيمته) والافوقت
فدأوه) فتبر قيمته لانه التعتن
قبله لا يلزم السيد بدليل مالو
مات الرقيق قبل اختيار
الفداء وقول وقتها إلى آخره
من زيادتي (ولو حتى) ثانيا
مثلا (قبل فداء ياديه فيها)
أي في جانبته ووزع عنه ما فيها
(أوفداه) الأقل من قيمته
والارشرين (ولو ألقه) حسا
أو رجا كان قتله أو أعتقه
أو باعه وصحمان مكان
المعتق موسرا والبائع عتارا
لأنه (فداه) لزمه ما لانه
سبه (بالأقل) من قيمته
والارض (كأمه) أي كما
لو كان الخلق أم ولد فزومه
فدأوه لذلك بالأقل من ١٣٥ قيمتهما وقت الجنابة والارض (وبما نياتهما كواحدة)

على مر (قوله أولفت عنده) هو فيما إذا أقره ينفى حله على التفصيل الذي
ذكره المشايخ في باب القتل قوله ولو ألقه حتى يدسه موشة فظله عليها العيرة
وهو أميز جافزا لم يكن أمينا فهو مأمور بالقرارة كما أنه أخذها منه ووقها له
فبني على ما هذا على ما لا يمكن أن ينافي كان أمينا فلا ضمان بالقرار في يده
وقد أتى هذا الجمل للمال إليه شيخنا العبد المولود له ابن ناسم (قوله ولو بالثا) بأن
كان أعتقها بعتد وجوب طاعة أمر موصل من الأجنبي على غير الميز قال في
والمعنى يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حرته وما فيه من الرق شلق به باقي
واجب الجنابة فيغديه السيد بأقل الأمر من من حتى وأجهاد القيمة اه (قوله
على الأمر) أي فيغديه بأورش الجنابة لما لم يخلف أمر السيد أو غيره للمعيرة
لا يمنع التطق برقبته لانه لا بأس وكذلك لو لم يأمره أحد فطلق برقبته فقط لانه من
جنس ذوى الاختيار بخلاف البهية أفاده مر (قوله باذن المستحق) أي والأمل
يصح البيع كلهم من له قول على المولى (قوله فدأوه) قال فداء إذا دفع مالا
وأخذ رجلا وأردى إذا دفع رجلا وأخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا وأخذ رجلا
شورى (قوله فوقت فده) المتعمدا اعتبار وقت الجنابة مطلقا ذى وحل
(قوله بدليل مالومات الرقيق) أي فانه لا يلزم سيده شيء (قوله ولو حتى ثانيا الخ)
هل أن القطان لو كانت الجنابة الثانية قتلا عدا ولم يصف والاولى خطا بيع
في الخطأ وحده ثم يقتل كالجاني خطأ ثم ارتد لعلق على ابن القطان فلم يحد
من يشتره بل وجود القود فعندى أن القود يسقط لا تأتول لصاحبه الخطأ قد سبق
فلقه منك لا بطل أحقه فأعدل الأول وان يشتريه كالأصيل إليه الابتك القود
والعفو اه ذى (قوله أوفداه) أي أن لم يمنع بيعه عتارا للفداء والالزيمه فداء كل
منها على من جنابته بالأقل من أوشبهه وقيمه شرح مر (قوله والبائع عتار
الفداء) أي بانه بعد اختيار فداءه فان تصدقت بعتد أو ألقه أو ألقه أو ألقه أو ألقه
أو صبر على الحبس فبيع البيع وبيع فيها مر أقول أنظر في القصاص شورى
وأنظر أيضا حكم العتق حيث شغل الرقيق والقياس أنه كالبيع (قوله كأمه) أي
على وجوب فداءها على السيد إذا منع بيعها كعلم من الأصل بل لو كانت تباع
لكونه استولدها وهي موهنة وهو مصرة فانه يفتى في حق المبنى عليه على حق المرتهن
وتباع من (قوله لذات) أي لا تمتاع بيعها فاسم الإشارة راجع لمع البيع بدون
إضافة المنع إلى الصير ولا يقال أن منع البيع سابق على حسابها تدبر (قوله
كواحدة) أي فيسترد ثلثي من الدار إذا كانت الجنابة على الثاني بعد الدفع

فدأوه لذلك بالأقل من ١٣٥ قيمتهما وقت الجنابة والارض (وبما نياتهما كواحدة)

لا قول كما صرح به م (قوله فبذبحها) فبذبحها أو لم يذبحها فبذبحها أو لم يذبحها فبذبحها
 عظيم اه شيخنا (قوله فبذبحها الأروش) أي أصحابها أو قوله فبذبحها أي أبقية فبذبحها
 يشترك في حكمها ما بعده وجه ذلك بأن الاستبدال منزل منزلة الاتفاق وليس
 في الاتفاق سوى قيمة واحدة وقوله كأن تكون أي الأروش (قوله بالحامة) أي
 وإن تربت أو سبق فذاه بعضها فلو كانت قيمتها العاويحت جناحين مرتباً وأروش كل
 منهما ألف فلكل خمسمائة كان الأول قبض الألف وجمع عليه الثاني بنصفه
 وإن كان أروش الثانية خمسمائة وجمع بثلثه وإن كان أروش الأولى خمسمائة والثانية
 ألفا وقبض الأول الخمسمائة وجمع عليه الثاني بثلثها وعلى السيد بخمسمائة تعلم
 القيمة ليكمل الثاني ثلثاً الأول ومع الأول ثلثه اه قل على المحلى ويترج م
 (قوله الموقوف والمدفوعا فقهه) أي مع الوقت فداخان كان ميتاً وله تركه فقي
 الجريانياتان الفداء على الوارثين فان لم تكن تركه فقي كسبه أو على بيت المال
 إن لم يكن كسبه ورجل وفي الزام الوقت فداخان الموقوف مع كونه بمسئولته
 بعد من ثم قل عن م ر أنه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقرع ش كانه
 البرماوي لكن يلزم عليه اهدار الجناية والظاهر أن بدل الجناية على كلامه ويكون
 في كسبه وقدم المحلى عليه على الموقوف على ما لم يكن له كسبه فقي بيت المال
 اه (قوله فرجوع عنه) أي ما دام العبد باقياً به والا كان أبى أو هرب
 أو قمت قيمته عن وقت الاختيار ولم تقب بالأروش ولم يلزم السيد فداؤه أو لزم
 ضرر المحلى عليه متأخر البيع امتنع الرجوع وكذا الواجب باذن المستحق بشرط
 انفداء اه قل على المحلى (قوله ان لم تنقص قيمته) أي عن قدر الواجب الذي اختاره
 قبل والافليس له الرجوع حل (فصل في القرة) * (قوله وتقدم دليلها)
 أي دليل وجوبها في الجنين قوله والقرة لغة اسم الغار من الشيء كاهنا وأصلها
 المياض في وجهه والقرة أو بياض الوجه كله وبينه حديث تحسراً أتى غراً
 أو مطلق البياض وعلى كل لا يشترط هناك أن يكون العبد أبيض ولا الامة أيضاً خلافاً
 لبعضهم أخذوا من معناه القوي كالمرواغسي الرقيق غرة لانه خيار ما به
 الانسان أو لا اعتباراً بسلامته هنا اه قل على الجلال بعض تصرف (قوله في كل
 جنين) ولومن زنا شو برى قال القاضي حسين الحكمة فيها أن الجنين شخص
 يرجح له كمال أحوال بالحياة فوجب على من فوف ذلك شخص كامل الحال بالحياة
 اه (قوله حانقل الخ) ذكر المصنف ست قيوداً أخذ الشارح مفهوم أربعة
 وذكر المصنف مفهوم قيتين وهو امر وميتا فذكر مفهوم الثاني بقوله وان انفصل

فقدما بالاقبل من قيمتها
 والأروش فبذبح الأروش
 الزائدة على القيمة فيها
 بالحامة كأن تكون اثنين
 والقيمة ألفاً وكلام الولد
 الموقوف (ولو هرب) الجاني
 (أو مات برى سيده) من
 مطلقته (الان طالب) منه
 (فتمه) فبذبحها والقدر
 فاستثنى منه صادق بأن لم
 يطلب منه أو طلب ولم تنه
 (ولو اختار فداؤه فله رجوع)
 عنه (وسمع) له ان لم تنقص
 قيمته وليس الولي اختياراً
 (فصل في القرة) في القرة
 وتقدم دليلها في خبر أبي
 حمزة أوائل كتاب الديات
 يجيب (في كل جنين) حر
 (أنه من أوله)

حيات الخ وذ كرمهوا الاول بقوله يدون جنين رقيق الخ (قوله يخرج رأسه) اويده
 اور جله وماتت أمه فلولت وتلق بقية وجب نصف غرة ولو انما أو بع يد
 وجب غرة فقط ولا حكمة أي لما زاد خلافا لما شراح ح ل ولو انما بد أو بد خلا
 أو رأسا أم متحدة من ذلك وان كثر ولو لم يتصل الجنين وماتت الأم بفترة واحدة
 لعدم وجود الجنين والظاهر ان نحو اليدا تفصل الجنابة وتعد ما ذكر لا يستلزم
 تعدد فقد وجد رأسان ليدن واحد أما اذا عاشت الأم ولم تلق جنينا فلا يجب في بد
 أو بدل سوى نهف غرة كما ان بد الخ لا يجب فيها سوى نصف بد منه ولا يقن باقية
 لعدم تحقق تعلقه الجنابة تشرح م ر (قوله خفية) ولو انظر ح ل والمراد خفية على
 غير القوابل كما يعلم من قوله بقول قوابل (قوله بقول قوابل) أي أربع وهو
 متعلق بخفية أي وعلم ان فيه سورة خفية بقول الخ وقوله بجنا ميتا متعلق بانفصال
 أو ظهر (قوله على أمه) ولا يدان بقى بها الا لم إلى أن تقيه ح ل (قوله الحية)
 ولو انما تفصل بعد موتها شوبري (قوله غرة) هذا مبتدأ أو قوله في كل جنين خبر
 مقدم لا يقال تقدير الشارح قوله يجب بدني أن يكون قوله غرة فاعل وفيه حيث
 تغيير لارباب المتعلق لا تقول يحتمل أن يكون قدوة ليدان انه متعلق بالمرء والمهرود وان
 كان خاصا لان ما خفيته عليه فليأمله شوبري قوله ولو من ما بين اصطدا
 إذا اصطدت هندوز زنب مثلاً وجب على عاقلة زنب نصف غرة لجنين هندوز على
 عاقلة هند نصفها ويكون ذلك لورثته وكذلك على عاقلة هند نصف غرة لجنين زنب
 وعلى عاقلة زنب نصفها لان الموت حصل بفعل الأم وفعل الأخرى فان كانتا
 مسئولة تبن ففعل كل كفعل سيدها وانما نصف حقه فلا يجب عليه ولا عليها نصف
 غرة لجنينها لانه حقه فان كان قدومه فيه حتى قد كره في قوله اذا كان للجنين جدة
 الخ ويجب على سيد الأخرى نصف الغرة أما قال سم وإيضاح ذلك ان الأول كل من
 الأخرى حصل بفعل أمه وفعل الأخرى فبا متعلق بفعل الأخرى وهو النصف معه ون
 على سيدته وما يتعلق بفعل أمه وهو النصف الآخر فمضمون على سيدته لكنه
 يسقطه فيسقط عنه لانه لا يجب له على نفسه شيء فاذا كان للجنين جدة كان لها
 سدس الغرة ونصف ذلك السدس على سيد الأخرى لحصول تعلقه بجنايته أمه ونصفه
 الآخر على سيد الأم لحصول تعلقه بجنايته الأم فليزيم سيد الأم للجدّة نصف السدس
 ويسقط عنه ما بقى بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلق بجنايته أمه وذلك
 الباقي هو الزربع والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقى الزربع
 والسدس ويظهر ذلك في مخرج نصف السدس وهو اثنا عشر نصفها ستة واذا أخرج

يخرج رأسه لا (مينا)
 في الحالبين (وزعمناه صورة
 خفية يقول قوابل بجنايته
 على أمه الحية وهو مصوم
 عند الجنابة وان لم تكن أمه
 مصومة عندها (غرة) ففى
 جنين غير مان وهما
 ولو من حاملين اصطدا
 لكنهما لا فائنا مسئولي

والجنيان من سيدهم ما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مسئولة لا يحقه الا اذا كان الجنين جذة لا مقلها
السلس فلا يسقط عنه الا الربع والسدس فانه لم ينقل ولم يظهر وان فصل او ظهر لحم لا مسورة فيه او كانت امه
ميتة او كان هو غير مصوم عند الجنابة كجنين حريش من (٥٥٦) حري وان اسلم احدهما بعد الجنابة فلا شيء

منه نصف سدها وهو واحد بنى خمسة وهي ربعها وسدسها ع ش (قوله
سقط عن كل منهما) أي من السيدين وفي التعبير بالسقوط ما لحقه لانه يوم
وجوبه عليه الا ان قال رادها بالسقوط عدم الوجوب (قوله فلها السدس)
وهو انسان من اثني عشر لتي هي نصف الاربع والعشرين وقوله الا الربع
والسدس أي بالنسبة للاربع والعشرين وقدرهما هذرة وهي الباقية
من النصف بعد سدس الجنابة منه فان سكا ما من غير السيدين وهما
رقبان فعلى كل سيد نصف قيمة الاخرى نصف عشريتهما لنصف جنينهما
او حران فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفها الجنين مسئولة ونصفها الجنين الاخرى
وهذا يعلم حكم ما لو كان احدهما من سيد ولاخر من اجني او كان احدهما حرا
والاخر رقبا قال (قوله فان لم ينقل ولم يظهر) أي وان زالت الحركة البطن
وكبرها اه حل شرح حر (قوله جنينها مصوم) بان كان ابو مسلما (قوله
يا) أي حياته منقورة او تركته منقورة من س ل وزي (قوله فدية) أي دية
شبه عذر رمادي (قوله فلا ضمان) وكذا الزوال الجنابة عن الام قبل اقامتها ميتا
س ل (قوله ولوامة) وظاهره في ذلك لقامه لا شق ولا يميز الجنين لان
انه وعيد بكافي البيع شورى (قوله عيز) وان لم يبلغ سبع سنين على العقد
س ل وري (قوله بلا عيب) مبيع ومن عيب المبيع ككون الامه حاملا
او كون العبد كافرا في محل نقل فيه الرقبة في الكافر اه ح ل (قوله
ذنه) أي الرقبة حتى آدمي وهو وارث الجنين وقوله ما فات من حقه أي لانه كان
نفع الوارث لو عاش وقوله ما ترقبها المناسب ان يقول فارقها لتكون الضمان
على وقيرة واحدة اه (قوله وبذلك) أي يكونه حتى آدمي الخ وقوله فارق الكفارة
والاضحية أي لانهما حق الله فانه يميز في الكفارة متغير لا يميز في الاضحية عيب
لا تنقص عيبه اللحم (قوله بخلاف الكفارة) هذا بخلاف ما تقدم في الكفارة من
عدم آخره الحرم الا ان يحمل على هرم لا يمتعه لهرم التكسب شورى أي فانه
يميز في الكفارة ويمتنع هنا مطلقا حل وبعبارة عرش الصواب ان يقول
كالكفارة (قوله المسلم) أي ولو حصل اسلامه حال خروجه كان اسلم أحد ابويه
حينئذ حل (قوله خمسة ابيرة) ما لو غفلت كان الواجب حقة ونصفا وجذعة

فيه لعدم تحقق وجوده في
الاولين وتلوه مونه بموتها
في الثالثة وعدم الاحترام في
الرابعة والاضحية باعتبار
وقوع الجنابة على الحقة مع
التقيد بصحة جنينها من
زياد في ذلك علم ان فدية
لها اول من قسدين قيد
امه بها لاجلها ثالثا لو
بني على حربة جنينها
مصوم ينشأ لاشي عليه
وليس كذلك وان انفصل
حما فزادت حقه أي فدية
انفصاله (او دام له ومات
فدية) لانهما جنابا وقد
مات بالجنابة (والا) بان بقي
زونا ولا ليه ثم مات (علا
ضمان فدية لا يفتق مونه
بالجنابة (القرة رقيق) ولرامة
(عيز بلا عيب مبيع) لان
القرة الحيا وغير الحيز والعيب
ليس من الحيار واعتبر عدم
عيب المسح كابل الدلالة
حق آدمي لو حظ فيه معاقلة
ما فات من حقه فقلب فيه
شاة المالة فائر فيها كل
ما يؤثر في المال وبذلك فارق

الكفارة والاضحية (و) بلا (هرم) فلا يميز رقيق هرم لعدم استغلا بخلاف الكفارة لان الواردها ووضفها
لفظ الرقبة (يلج) أي الرقيق أي قيمته (عشرون دية الام) ففي الحر المسلم رقيق يبلغ قيمته خمسة ابيرة كما يروى عن عمر
وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالفهم (وقرض) أي الام (كاتب دينا ان ضلها نية) ففي جنينين كناية ومسلم
قرض الام ٥٥٧

(ف) ان فقد الرقيق حسا او شرعا وجب (العشر) لمن دية الام (ف) ان فقد العشر فقد الابل وجب (قيمة) كفاي ابل
الدية وهذا مع ذكر القرع من زادي والقرعة (لورثة جدين) لانها دية نفس و بما حرموا على ان يصيروا بآذ كرامهم من
اقتصار على غرة السلم والكفاي (٥٥٧) (وفي جنين رقيق عشر اقصى قيمه من جنانية الى القاء)

اما وجوب العشر على
وزان اعتبار القرعة في الحر
بعشرة امه المساوي
لنصف عشريه ابيه واما
وجوب الاقصى وهو ماني
اصل الروضة فعلى وزان
النصب والاصل اقتصر على
اعتبار عشر القيمة يوم الجنابة
(لسيده) للملكه اياه وان لم
يكن ما لك الامة فتولى
لسيده اولى من قوله لسيدها
(وحرهم) الام (سليمه) سواء
كانت ناصية والجنين سليم
امها لكس امانى الاولى
فلسلامته واما في الثانية
وهي من زادي فلا نقصان
الجنين قد يكون من اثر
الجنابة والاثق الاحتياط
والخطي (والواجب) من
القرعة عشر الاقصى (على)
عاقلة الجنابي لخبر ابي هريرة
السابق ولنه لا عاقلة
الجنابة على الجنين اذ لا
يفتق وجوده ولا حياته
حتى قصد وبذلك على انه
لو امدت حاملها فالتا

ونصا وخلقين حل ومود (قوله فان فقد الرقيق الخ) لم يبر السارح الحمل المقود
منه على وصفه اقتصر او غير ما وقياس ما مر في قد ابل الدية انه تمام مسافة
القصر ع ش على مر (قوله وجب قيمته) هل تعتبر قيمته وقت القدر شوي
(قوله لورثة جدين) أي بتقدير انقصا لمساكنهم و به لانها دية نفسه فلو نسبت الام
لا حاض نفسها كان صامت او شربا ودوله لم ترث منه شي لانها قاتلة تشرح مر
والجار والمهرود متعلق بكل من الثلاثة أي القرعة وعشر الدية وقيمة العشر فتول
الشارح وانقره ثلثين فيه فتصور ويقال مثل ذلك في قوله الآتي والواجب
على عاقلة (قوله وبما قدر من) قوله والقرعة رقيق لانه عام (قوله وفي جنين رقيق)
وفي بعض الموزع في نصفه الحرصف غرة وفي نصفه الرقيق نصف عشر قيمة
الام حل (قوله المساوي الخ) أي الذي يبره الامل وغرضه من هذا ان مؤداهما
واحد لكن تعبير النصف اولى ليتمثل ولذلك ان قوله على وزان النصب ما لم ينصل
حيث لم يوت من اثر الجنابة والافيه قيمته يوم الانفصال قطعاً وان قصت من عشر
قيمة امه وقوله على اعتبار عشر القيمة موجه على ما اذا كان هو الاكثر
س (قوله لسيده) ثم ان كانت هي الجنابة على نفسها لم يجب فيه شيء اذ لا شيء
لسيده على قته زى (قوله على عاقلة) انظر هل هي حالة او مؤجلة وما كيفية تأجيلها
وقياس ما قدم انها قتل سنة لانها اقل من قتل دية الكاملة قل (قوله ولانه
لا عاقلة) غرضه بهذا الرد على من قال اذا تعدد الجنابة بان قصدها بما يبره غالبا
فالقرعة لا على ما قلته بناء على تصور المذهب والاصح عدم تصوره فتوقفه على
علم وجوده وحياته اه تشرح مر (قوله حتى قصد) وقصد الجنابة على امه لا يستلزم
قصد الجنابة عليه اذ لا يفتق وجوده ولا حياته حتى قصد زى وحل (قوله نصف
غرة في جنينها) لم يقل لزوم عاقلة كل منهما غرة كاملة مع ان مجموع النصفين غرة كاملة
لاختلاف مستحق النصفين وهو وروثة كل من الجنين وايضا فقد يختلف واجب
كل منهما اذا قصدت القرعة وتسل لعشر الابل واختلف نوع ابل كل من العاقتين
(فه ل في كفارة القتل) هي ما خوة من الكفر وهو الاسترلانها واستر الذنب
اه غيره اه سم والقصد منها تذكار ما مر من النقص وهو في الجنابة الذي لا يتم فيه

جنيتين لزوم عاقلة كل منهما نصف ٤٠ يجب ان غرق جنينها لان الحامل اذ اجنت على نفسها فالتقت
جنينها لم عاقلة القرعة كالوجنت على حامل أخرى فلا يهد ونه ما تني بخلاف الدية لان الجنين اجنبي عنهما (فصل)
في كفارة القتل والاصل قيمته له تعالى من قتل مؤمنا خطأ قصير مردقة وثمانية

وقوله وان كان من قوم ينسبكم ويدينهم بدينك فدية مما اتى الله من قوتهم وورقة من ثوبه تعجب (على غير حربى) لا امان له
(ولومىا ويحنوا ويزقوا ويا صاها داوشر بكاورندا) كفارة (٥٥٨) بقتله ولو غلما او تسب او شرب

مصر وابعليه ولومىا دا
وبجينا) ومرتدا) وعنده
ونفسه وان لم يضمنها لاتنها
اتعجب لحق الله تعالى
لا لحن الا دى وخرج بغير
الحربى الذى كور الحربى
الذى لا امان له فلا تلموه
الكفارة ومنه الجواد القاتل
بامر الامام عليا وهو باطل
بالحال لاه سيف الامام
والنسياسه وبالقنل غيره
كالحراطين فلا كفارة فيه
لو ورد الص بها فى القتل
دون غيره كقوله وليس غيره
فى معناه وبالمصوم عليه
غيره كخباغ قله عادل
وعكسه فى القتل ومائل
ومقتضى منه ورد وحربى
لا امان له ولو امرأة او صبا
او عجنوا فلا كفارة فى قتله
واغسلهم مثل هذه المرأة
والتسبا لسانه بغيره ليس
الحرم من بل لمصلحة المسلمين
ليلا يفتوهم الارتفاق بهم
وقتهم غير الجوز لوقل باصر
غيره ضمن امره فلا كفارة
عليه والكفارة على الصبي
والفتن فى مله ما فتنق
الى عنهما من مله او العبد

ترك التثبت مع خطر النفس اه شرح مر (قوله وقوله وان كان من قوم الخ) قال
الماوردى قلمي قتل المسلم الكفارة على اليد وفى الكفارة ليدان المسلم يرى تقديم
حق الله على نفسه والكافرى يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى شوبرى
وانظروا ترك الشارح ما بين هذين الملمين وهو قوله وان كان من قوم عدو لكم الاية
مع ان فيه ذكر الضرر ايضا اه (قوله تعجب كفارة) أى فورافى غير الخطأ انتهى
شوبرى والتعجب الكفارة على عائش وان كانت العن حقا لانها لا تعد مله كعادة
على ان التاتير عندها لاجا حتى بالنظر لظاهر وكذا لا يجب قود ولا يد وتثل العائش
الولى اذا قتل بماله أى فلا تى عليه كاصح فذلك مر فى شرحه وسعش عليه (قوله
على غير حربى) لا امان ليمان لا يكون حربيا مسلما او حربيا لاه امان فالصورة الثانية
تهم من دخول النى على اتقيد وهو قوله لا امان له الواقع حصة الحربى لان نفى النى
اثبات اه (قوله ولومىا ويحنونا) تعميم فى القاتل الغير الحربى أى ولو كان غير
الحربى مييا ويحنونا قال زى اعلم بلزها صكفارة وقاع رمضان لانهما ربطة
بالتكليف وليس لمن أهله وما لا زما فى الحيلة (قوله ومساها) غابة فى القيد وقوله
بندولومساها غابة فى المصوم فلا تكرر (قوله او يسب) كالا كراه وأرغير
الجز والاشهادة تزاحل (قوله او شرب) كالحرف عدوانا وان حصل التزى بعد
مرت الحار ترحل (قوله مصر وماعليه) شمل صوران وقار كذا لا تومر وقاطع
طريق بالنسبة لانه لا مضموم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغيره مثلهم لا هادارهم
اه زى ثم قاطع الطريق لا يقبض من اذن الامام والاوجب كالمدة شوبرى
(قوله وقسه) أى المصومة شوبرى أى تخرج من تركته فلو كان زانيا عصنا
لم يجب فيه شى وان اثم يقتل نفسه زى فالجهد عدم وجوب الكفارة عن نفسه
مع كونه مضموما على نفسه حل ومرد (قوله والنسياسه) عطف تفسير (قوله
فى القتال) متعلق بالشقن شوبرى (قوله ومردت) أى قتله غير مرتد حل فلا يضاف
ما سر (قوله من مله ما) فان فقد فصا وما عمن اعراما وكذا من ماله ان كان ابا
أوجدا وكما جعله كملها ثم تاب عنها فى الاعناق وكذا مرضى وقيم وقد قبل لها
القاضى التملك كافى الروضة واسلمها عن البوى اه زى (قوله وماتقرد) أى
من قوله فى المان وشرب كالا ممدق على كل فى هاتين الصورتين اه شربك فى قتل
نفسه وفى قتل غيره شيئا

باب دهوى الدم والقسملة *

يكفر بالمصوم ويقتل عزمه لو اسلمدم شخصان ما اتا من كلامهما كفارتان واحدة تقتل نفسه واحدة التعبير
قتل الاخر ولو اسلمدمت حاملان فاته اولا فالتاجدين لزم كلامهما اربح كفارتان لاشراكهما فى اهلاك
أما نفس قسم ما وبجنتيهما (باب دهوى الدم) أعنى ل

التعبر بالباب يقتضي اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه
 بعد ولذا عبر الاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا يشمله على شروط
 الدعوى وبان الايمان الممنوعة وما يتعلق بهاشيه بالدعوى والبيانات فليس من
 الجنابة اه وأما ع ش على الشارح قوله عبر بالباب دون مكناب كمال
 التماح كما لم يتعلق بالجنابة فكانه قد فهمها ولما كانت القسامة توجب الجنابة
 كانت متدرجة في كتاب الديات ولما كان الطالب من أحوال القاتل انكار القتل
 استدعى ذلك بعد بيان موجباته بان الحجة فيه وهي بعد الدعوى أما عين وأما شهادة
 اه غير قسم والدعوى بالالف والمعهمة والثناء والدعاء ولحد الادعاء اه مختار (قوله
 والاسم الدعوى والدعوة مرة واحدة والدعاء ولحد الادعاء اه مختار (قوله
 قريئة بما يأتي) أي في قوله وانما كتبت القسامة بقتل فانه يفيد ان المدعي القتل
 لا الدم (قوله عنه) أي القتل به أي بالدم وقوله لزومه أي الدم به أي القتل (قوله
 أي الايمان) منتهى في المختار وقد فسرها بالجموع عليه فالظاهر انها اسم جمع مفرد مع
 معناه لا من لفظه وهو بين والترجمة هذين لاشتمل الفصل الا في فيزاد فيها
 وما يذكر منهما ولذا اعتذر من من ضرورها فقال ولاستيعاب الدعوى الشهادة
 بالدم لم يذكرها في الترجمة (قوله شروط) وقد نقلها بعضهم بقوله
 لكل دعوى شروط مستبعدة * تفصيلها مع الزام وتعيين
 أن لا يتعهد دعوى تصارحها * تكليف كل وفق الغريب للدين
 (قوله غالباً) ومن غير الطالب أن يدعى على وارثه بان مورثه أو مولى لم يشي
 حيث تسمع دعواه وان لم يبين ذلك الشيء الموصى به أو أن يدعى على آخر بأنه أقره
 بشي وان لم يبين ذلك الشيء القريب ح ل وشبه التهمة والفققة والحكومة
 والرضع ع ش (قوله بان فصل المدعي) ما يدعيه قال الماوردى يستثنى من
 وجوب التفصيل المعرف فلو ادعى على ساحر حلة قتل أبيه بمصر لم يخل في الدعوى
 بل يسأل الساحر ويصل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المذهب اطلاق
 غيره بخلافه خطأ ح ل (قوله قتل عدا الخ) ولا بد ان يحد العمد وأخبر بمحمد
 المرعشي النخعي فلا يكفي أن يقول قتل عدا مثلاً لانه قد يطلق ما ليس بعد عدا
 الا أن يكون عارفاً بذلك فيكنى الملاقاة اه زى (قوله ان أوجب القتل الدية)
 فان أوجب القتل لم يصب كره عدد الشركاء ولا ذكر الشركة ولا انفراد لانه
 لا يختلف خبر الملقى رسم لا يقال من فوائد ذكر الشركة انه بتقديرها قد يكون
 الشركاء محضاً فيسقط به القودع العام فلا نقول صحة الدعوى لا ترفع على

قريئة ما يأتي وعبر عنه به
 لزومه له غالباً (والقسامة)
 يقع الضام أي الايمان
 الا في بيانها مأخوذة من
 القسم وهو الميم (شرط
 لكل دعوى) بدم وأخبر
 كصب وسرفة واتلاف
 ستة شروط احدها (ان
 تكون معلومة) غالباً بان
 فصل المدعي ما يدعيه
 (ك) قوله (قتله عدا
 أو شبهة أو خطاً) أفراداً
 أو شركاً لان الاحكام
 تختلف باختلاف هذه
 الاحوال وبذا كره عدد الشركاء
 ان أوجب القتل الدية نعم ان
 قال اعلم انهم لا يزيدون على
 عشرة متلاسمعت دعواه

وطالب بصفة الذي عليه فان كان واحدا طالبه بصفة الدية وثولى أو شبهه من زيادتي (فان أطلق) ما دعيه كقول
هذا قاتل أبي (من) القاضى (استفصاه) عما ذكر لتضع بتقصيده دعواه ولو قصيري بذلك أولى من قوله استقصاه
القاضى لأنه يبره وحسب الاستفصال والاصح خلافه (٥٦٠) (و) ثانيه ان تكون (ملزمة) وهذا من

ذلك ثم يمكن الذي عليه من ذلك ذلك وثابتا ليكون دائما أو دونه ع ش على
على م ر (قوله وطالب بصفة الذي عليه) بان عين واحد منهم واقعي عليه بأنه
قتل مورثه مع دمه (قوله من القاضى استفصاه) فيقول له القاضى أنته دعوا
أو خطا أو شبهه عند فان عين واحد منها استقصاه من صفته والقاهران المراد بصفته
تصرفه فان دمه قال حكايا وحده أو مع غيره فان قال مع غيره قال أعرف
عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكر وجه تبطل السببه الذي عليه بالجواب اه
زى (قولهم يلزم البائع أو المر القاتل الخ) أى لأن الواجب قد يرجع قبل
القبض والبائع قد يكون له حق الحبس والدين القرية قد يكون مؤجلا والدين قد
يكون مصرا سم تصرف (قوله لم تنعم) أى ان لم يكن هناك لوث والاصح
لثقل ح ل وزى أى لتلصيف المذمى عليهم فان نكل واحد منهم عن البير
فذلك لوث في حقه فالولى ان يقسم عليه من ل (قوله وسعى وعجنون) أى
بل يدعى له الولى أو يقف الى كالمها اه أتوارع ش على م ر (قوله ولا
دعوى عليهم) أى ان لم يكن هناك بينة والاصح زى وشرح م ر أى الصبي
والعجنون (قوله علمتم) أى لا احكام وقوله لا خارجا لهما أى لانهما ليسا ملتزمين
جميع الاحكام بدليل انهما لا يتقيدان بالسرقة حل وأجاب هذه م وبأن للزاد
مقرم الكل أو البعض فيدخل هذا بقى ان اخرج الحرفى على العبارة من مشكل
لانه يصح دعواه والدعوى عليه في بعض الاحوال كالدعوى بدين المعاملة كإباني
في قوله ولو كان طر على مثله دين معاونة فصح أحدهما لم يسقط والجواب ان
المفهوم فيه تفصيل أى فلا يترض به اه شرح م ر (قوله ولا يمكن من العود الى
الاولى) أى لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه اه وقال من ل أى واجب لقول
المتن لم تنعم الثاني وقول الشارح وتسمع للدعوى عليه وعبارة ع ش على م ر
قوله ولا يمكن من العود الى الاولى ان كان قبل الحكم بها فان كان بعدهم من
العود اليها الا ان يصرح بأنه أى اذ قل ليس قاتل اه وقوله يمكن من العود اليها
أى عمل بها فتصاه به يأخذ الدين من المذمى عليه أولا وتأخذها أيضا من الثاني
المصدق له اه ثم رأيت فى قل على الخى اه قال نعم ان صدقة الثاني وكان قبل
الحكم بالاولى سمعت الثانية لا لاقراد وطلت الاولى اه وفيه فهمه انه ان كان
تصديق الثاني بعد الحكم بالاولى لا تنعم الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان

زيادتي فلا تنعم دعوى جنة
شئ أو سبعة أو اقرار به
حتى يقول المذمى وقبضه
باذن الواهب ويلزم البائع
أو المر القاتل الى (و) ثالثها
(ان عين مدعى عليه) فلو
قال قتله أحدهم ولا يمكن
دعواه لاهام المذمى عليه
(و) رابعها وانما سها (ان
يكون كل من المذمى
والمذمى عليه (غير حربي)
لا امان له (مكلفا) ومثله
السكران كذمى ومعاهد
وعصيون سفة أو نسل لكن
لا يقول السفه في دعواه
المال واستحق تسلية بل
عولى يستحق تسليته فلا تنعم
دعوى حربى لا امان له
وصي وعجنون ولا دعوى
عليهم وتعبيري بغير حربي
لشموه المعاهد والمستمأن
أولى من تبخير علمتم لا خارجا
له ما (و) سادسها (ان
لا تناقضها) دعوى (أخرى
فلو ادعى على واحد انفراده
يقتل ثم ادعى على آخر
شركة أو أفرادا (لم تنعم)
الدعوى (الثانية) لان

الاولى تكذبها ثم ان صدقة الاولى لا امانية تكذيب (أو) ادعى (عدا) مثلا (وفسره بغيره على نفسه) فبقي
الدعوى المبدل لدعوى العلى

لانه قد بطل من الماليس به
 عدا افعيته تقصيره مستندا
 الى دعواه القتل وتبصر
 عاذ كراوى من قوله لم يطل
 أصل الدعوى لانه ما به
 بطلان التفسير وانما كتبت
 (القسامة في قتل ولورقيق)
 لاني غير قطع طرف واتلاف
 مال غير رقيق لانها خلاف
 القيس فيقتصر فيها على
 مورد القتل وهو القتل في
 غير القتل قول المدعي عليه
 بينه مع القوت وعدمه
 وبعتبر كون القتل (يعمل
 لوت) بمقتضى (وهو) أي القوت
 (قرينة تصدق للمدعي) أي
 توفيق القليل حدقه (كان)
 هو أولى من قوله بان (وجد
 قتل أو بضه) وهو من زيادة
 (في محلة) منفصلة عن المذكور
 (أو) في (قرينة صغيرة لاعدائه)
 في دين أو دنيا وليس الظاهر
 غيرهم غير اعداء القتل
 وأهل (وتفرق عنه) جمع
 (عصرون) متروجا اجتماعهم
 على قتله والافلاقسامة فم
 ان ادعى على عدهمهم
 مصورين ممن من الدعوى
 والقسامة وتقصيره
 بالمصورين أولى من تبصره
 بالجمع (أو أخيه)

التصديق أقوى من الحكم ويقتل في القيد المذكور البرماوى حرر (قوله
 لانه قد بطل الخ) فتنه ان القصة التي لا تصور خفاء ذلك عليه بطل ذلك منه
 للتناقض لكن علوه أيضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق في الأصل وعليه فلا
 فرق جبرس ل (قوله مستندا الى دعواه القتل) وظاهر عدم الاحتياج الى
 تحديد الدعوى لكن جزم بقيدها ابن داود في شرح المختصر اه زى (قوله
 وانما ثبت لما فرغ من شروط الدعوى) شرع في الترتيب عليها وهي القسامة
 من شرطها لقال وانما كتبت الخ زى (قوله بينه) لكنها محسنة بيننا في قطع
 الطرق والمخرج لانهما يبرهن مقتضى ذلك فان كثيرا من الطلبة يتوهم انها بين
 واحد اه زى (قوله يعمل لوت) اللوت بمعنى القوة لقوته بقول الميرج بجانب
 المذبح أوله من لان الإيمان به ضعيف والتعبير بالحمل هنا ليس المراد به حقيقة
 لان اللوت قد لا يرتبط بالحمل كالتشاهدة الا نسبة ما تصبره اما القالب أو عازا زاعما
 يحمله اللوت من الأحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة شرح مر والظاهر
 ان الاضافة فيه بيانية والبلاء بمعنى مع ومن اللوت الشروع على السنة العام والخاص
 بان فلا قائله ق ل على الجلال وليس من اللوت مالو وعدمه ثياب القتل
 ولو كانت ملحقة بالدم عس على مر (قوله قرينة) ويشترط ثبوت هذه القرينة
 ويكتفى فيها علم القاضي جبرس ل (قوله تصدق للمدعي) ولا يشترط في اللوت
 والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخنق وعصر اليخنة ونحوها فاذا ظهر
 أثر مقام مقام الدم فلو لم يوجد أثر املا لا قسامة على الصحيح في الروض وأما ملها س ل
 وبعبارة شرح مر ولا بد من وجود أثر قتل وان قل والافلاقسامة خلافا للاسنوى
 اه (قوله صغيرة) خرج الكبيرة فلا لوت ان وجد فيها قبل اذ المراد من أهلها غير
 مصورين وهذا انتفاء حصصهم لا تنقق العداوة بينهم فتنتي القرينة شرح مر
 (قوله لاعدائه) يقتضى اعتبار اعداءاتهم للقتل وليس بشرط بل يكتفى ان يكونوا
 اعداء لقتيلهم س ل وهو قيد في المحلة أيضا كما قاله البرماوى ولو وجد بضه في محلة
 وبضه في أخرى فاللوت ان يبين ويقسم اه زى (قوله لم يتألفهم) ليس بشرط بل
 الشرط ان لا يأسا كنهم غيرهم كما اعتمد مر اه س ل فالطالفة بغير سكن لا تنفع اللوت
 (قوله وأهل) أي الذين ليسوا اعداءه والافلاقتل موجود س ل (قوله جمع
 مصورون) ولا يشترط كونهم اعداءه س ل والمراد بالمصورين من يعمل عدهم
 والاطامة بهم اذ اوقوا في مصيد واحد مجرد الظن وبضه المصورين من يسر
 عدهم كذلك عس على مر (قوله وأخبر بقتله عدل) أي مقيدا بعمدا وغيره

هو أول من قوله شهد (قوله) ولو قيل لم يعوى (ع) لاربعه دان أو اربان أو مديدة أو فسقة أو كفار وإن كانوا جميعهم
لان كلامها في غلبة الكفر ولان اتفاق كل من الاصناف الاخيرة على الاخبار عن الشيء يكون غالباً عن حقيقة
واحتمال التواطؤ فيها كاحتمال الكذب في اخبار العدل (٥٦٤) وتفسيره ببدين وارثنين هو ما في الرواية

أخذنا من قوله الاتي ولو ظهر لو بثقله مطلقاً فلا قسامة (قوله هو أول من قوله)
شهد لان الشهادته ما قال بين يدي ما حكم أو عكم بعد ختم دعوى بلفظ أشهد بقوله
هذا أو غيره زى (قوله أو عيمان) والعبد الواحد كذلك وكذلك المرأة الواحدة
كأني الحساوي وهذا هو المعتد خلافاً لما في الرواية زى وقطعتي مر في شرحه
على ما في الرواية اهـ (قوله أو موية) تفسير ما جمع فيه وثم ما بعد يقتضى عدم
الاكتفاء باتنين منهم كافي عب وقال ابن عبد الحزب كفى باتنين اهـ عش
(قوله وان كانوا جميعين) أى اجتماعهم لا يفيدهم حتى يجب القود وأشار
الشراح بهذا الى ان أوفي المتن ما عطفه نحووا جمع أى ولو اجمع هؤلاء الاصناف
وأخير وهو غرضه بهذا الرذيل الضعيف وعارضة شرح مر وقيل بشرط تفرقه
لاحتمال التواطؤ ويدان احتماله كاحتمال الكذب في اخباره دل اهـ لكن هذا
الضعيف مفروض في التبيد والنساء كما هو في شرح مر وظاهر الشارح رجوعه
إلى الجميع فليمرر (قوله ولان اتفاق كل الخ) غرضه بهذا الرذيل الضعيف القائل بأنه
لا يصير قوله في الشرع كافي شرح مر فلا يحصل اخبارهم لو بث اهـ وأما قول
المتقول فلان قتاني فلا عبرة به عند اخلافنا لما قال لان مثل هذه الحافة لا يكتب
فيها وأجاب الاصحاب بأنه قد يكتب بسبب العداوة ونحوها قال الشافعي ويرد
عليهم مثل هذا في صورة الاقرار والورث اهـ أقول قد يفرق بغير الدماء فتضيق بها
وأما فهو هنا مدح فلا يقبل قوله اهـ سم (قوله كاحتمال الكذب الخ) أى فلا
ينظر لهذا الاحتمال (قوله بالثناء الفوقية) احتراز من الباء الموحدة (قوله ولو ظهر
لو بث الخ) ومنها انكار المذبح عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو انكر الخ شرع
في روائع اللوث فيها تكاذب الرواية وقد أشار إليه بقوله ولو ظهر الخ زى (قوله
حلف كل منهما) أى حسين وبينما م رقان قال كل منهما بعد اقسام الجهول
من عينه أى أقسم وأخذ الباقي اهـ روض قال في شرحه أى أقسم كل منهما على من
عينه الآخر وأخبر بغير الهدية اهـ وهذا للسنة دخيلة في موانع اللوث (قوله
على رأسه) متعلق برأى (قوله حلف) أى حسين وبينما زى وقال الشويري
بما واحدة واستقر به ع ش على م وقال لان عينه ليس على قل ولا جراحة

كأصلها وعليه يحصل تبير
الأصل بعيد وثناء (ولو
تقابل بالثناء الفوقية قيل
اللام (مضان) بأن التسم
قال بينهما ولو بأن وصل
سلاح أحدهما الآخر
(واتكشفاً من قيل) من
أحدهما (فلو في حق)
الصف (الآخر) لان القلب
أن صفه لا يقتله (ولو ظهر
لو بث) في قيل (فقال أحد
أبيه) مثلاً (قوله زيد
وكذبه الآخر ولو ساقاً) ولم
يجب اللوث بعدل (يدل)
أى اللوث فلا يخلف المستحق
لاخترام ظن القتل بالكذب
العدل على أنه لم يقتله لان
النفس حيوية على الانتقام
من قاتل مودها بخلاف
ما إذا لم يكن به بان صدق أو
سكت أو قال لا أعلم أنه قتله
أو كذبه وثبت اللوث بعدل
(أو) قال أحدهما قتله زيد
(ويجهول) قال (الآخر)
قتله (عمر) ويجهول حلف
كل منهما (على من عينه اذ)

لا كاذب منهما الاحتمال ان الذي أقسم كل منهما من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربيع دية) لا اعترافه بل
بأن الواجب بنفسها وحصة منه نصفه (ولو أنكره مدعى عليه اللوث) في حقه كان قال كس تعدد القتل غائبته
أولست أنا الذي روى معه السكنى المتلخ على رأسه (حلف) فيصليق لان الأصل براءة مقتنه وعلى المذبح اليقنة
(ولو ظهر لو بث مطلقاً) عن التبيد بغيره كان أخبر عدل به بدعوى مقصلة (فلا قسامة) لانه لا يقد
مطالبة العدل لالاعاقبة

(وهي) أي القسامة (حلف)
 مستحق بدل الدم ولو كانا
 يقتل رقيقه فان عجز قبل
 نكول لمطف السيد (أو
 مرثدا) لان الحامل بحلفه
 نوع اكتساب المال فلا تمنع
 منه الردة كالاخطاب
 (وتأخير تسليم الولي) لانه
 لا تورع في حال ردة عنه من
 البين الكاذبة ومن أوصى
 لامولده فلا رقبة بعد ما
 قتل ثم مات حلف الوارث
 بعده وهو او بعد او بامر
 من حلف السيد بعد عجز
 المكاتب عن الحلف قد
 يكون غير مدع (خسبن) عينا
 ولو منفردة (يحنون) أو غيره
 خبر الخصمين بذلك المحض
 ظهر البقي المنيعة على المدعي
 واليمين على المدعي عليه وجود
 خبرها شرط اني انهاجة
 كالشهادة يجوز تفرقها (ولو
 مات قبل تأمها) (اليمين وادنه)
 انما يستحق أحد شيئا بيمين
 غيره بخلاف ما اذا أقام شاهدا
 ثم مات فان لوارثه ان يقيم
 شاهدا آخر لا شهادة
 مصدقة (وتوزع) الخمسون
 (على ودمه) اثنين فأكثر
 (بحسب الارث) غالبا قياسا لها

دل على عدم الحضور مثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم وقيل قد يرد من زنى
 انها حسون قليا راجع وليرد a وقال بعضهم يحلف بينا واحدة تقي اللوث
 وخسبن يميناني القتل وهو جمع بين كلام الشوبري وزى وهو قاس قول
 سم فان نكل عن الحلف حلف المدعي عينا لا يثبت اللوث وخسبن لا يثبت القتل
 (قوله وهي) أي القسامة بالمعنى الصدري وقد بطلناها على الايمان وهو الذي
 الحاصل بالصدر (قوله حلف مستحق) أي ابتداء فخرج اليمين المردود من
 المذموم عليه على المدعي فلا تسمى قسامة كما أنه زى فمن حلف المستحق
 هو الطالب وقد يحلف غير المستحق حاله الوجوب وقد أشار الشارح إليه بقوله
 وهذا هو بمر الخ (قوله فنكول) أي نكول المكاتب عن الحلف (قوله)
 أو مرثدا وبصورة الستة ان يرتد بعد موت المبرور والافلا قسامة زى أي لعدم
 ارثه واذا حلف حال الردة قبض الحاصم الدية لتساقضه كما أماده ع ش
 (قوله لامولده) وظاهر ان ذكر المستول قد نال وامول أو مولى لان ذلك انقسم
 الوارث إضرار أخذ الرمي له الرصة شرح م ر (قوله ثم مان) أي المرمى وقتل
 الرقيق (قوله حلف الوارث) أي لانه مستحق للمراة انما تتقاه عنه ح ل وفيه
 شيء لانهما تتقاه عن الرمي (قوله بعد دعواها) أي دعواها قتل السيد أي
 أرد دعواهم ان شاذ اذهم خلقته شرح م ر (قوله خسبن عينا) ولو قتل نحو امرأة
 أو ذمي أو جنين أو بين في كل بين مناهضة القتل برماوى وبشر لا مدعى عليه
 بعد حضوره فيقول والله هذا قتل اني خلاعدا أو شبه عدوا خطا منفردا ومع غيره
 ويرفع نسبه عند خبته زى وله ل حكمه الخمسين ان الدية تقوم بانفد سار غالبا
 ولذا وجهها القديم والقصد من تعلل الايمان التخلط وهو انما يكون في عشر من
 د سار فاقضى الاحتياط لنفسه ان يقابل كل عشر من يمين منفردة بما يغضه
 التخلط شرح م ر وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على المصم ذلك
 وان دية الكافر على الثلث أراق الا ان يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا
 يلزم اطرافها تأمل (قوله ولو منفردة) ولو بلا عذر بخلاف المان لا يمتثل لها كثر
 لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهناك
 العرض جرس ل (قوله لا يستحق الخ) يرد على هذه العلة مسته أم الولد
 المتقدمة فانها استحققت الغيبة بحلف الوارث قوله غالبا والاضع فزوع لا يجب
 الارث كما ياتي في البنت والزوجة وفرض الخش بالنسبة لحلفه ذكر او في حلف
 غيره انتهى وبالنسبة للاختصاص اي ابا مادا كان من حارة خسا وعشرين

على ما ثبت بها (وعبر كسر) انتم تتقسم جمعية لان الميزان الواحد لا يتبعض فلو كانوا ثلثا لمختلف كل منهم سبعة عشر ولو نكل احدهما أى الوارثين (أوطاب خلفها) (٦٠٣) أى الخمسين (الأخروا خلفه) لان

وأخذ الثالث وحلف الابن أبو عا وثلاثين لانهما اتفقا الخمسين مع جبر المنكر وأخذ
التمن ويوقف الباقي وهو السمس الى الصلح أبو اليان حل (قوله على ما يجب بها)
وهو الدينة فاقها قسم بين الورثة بحسب الارث (قوله يجعل اليمان بينهما انما)
أبى لان المسئلة من فائنة يخرج الثمن لارزوجة الثمن واحد والبنات النصف أربعة
والباقي وهو ثلاثين للمال لكنه لا يلطف فلا يؤخذ من اليمان ما زاد
على خمسة اليمان ومن هنا قلنا ان صورة المسئلة اذا انقسمت أريدت المال
وعادة شرح م ر ولا يثبت حق في المال هنا يمين من معه بل ينصب مدع
عليه أي على من نصب اليه القل ويضلع ما يأتي قبيل الفصل اه وهو انه
ان حلف المذمي عليه سقط عنه الداعي الذي كان لبيت المال وان أقر أحد
منه فان لم ينقسم رد الباقي على البنات فقط وتقسم اليمان حينئذ على حصة
الزوجة وهي الثمن وحصة البنات وهي الباقي فينصف الزوجة عن اليمان سبعة
بجبر المنكر اذ ثمن الخمسين ستة وربع وينصف البنات أربعة وأربعون
فكذلك اذ الباقي وهو سبعة ايمان الخمسين ثلاثة وأربعون وثلاثة أرواح
يمين فيكمل أفاده شيئا ط ب شورى ولو كان ثم عول اعتبر في زوج
وأما واخين شقيقين وأختين لأم أصلها من ستة وقول لشجرة متوزع الخمسون
على الشجرة فينصف كل منهم خمسة فينصف الزوج خمسة عشر وهكذا اه كافي شرح م
(قوله ويمين مردودة) ولو نكل المذمي عن عي القسامة أو اليمين مع شاهد ثم نكل
الذي عليه ردت على المذمي وان نكل أولا لان يمين الرقة غير عي القسامة لان
سبب تلك التسكول وهذه اللوث أو الشاهد شرح م وليس لتأمين ردة ثلث الالهنا
(قوله من منع) أي ان كان هناك لوث أو مدعي عليه ان لم يكن لوث فان اليمين
حينئذ عليه (قوله ومع شاهد خسون) أنظر عما اذا ينصل هذا عن قوله السابق
ككثيره ان اخبار العدل لوث وجواب بآه ان وجد شرط الشهادة كان آفي لفظ
الشهادة بعد عدم دعوى كان من باب الشهادة وان آفي بشر لفظ الشهادة وقبل
تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على م ر (قوله حلف كل خمسين
ولا تزوج الخ) ولو زده أحد المذمي عليهم حلف المذمي حسين واسفق ما يخص
المذمي عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه ع ش على م ر (قوله والواجب
القسامة) خرج بها اليمين المردودة على المذمي فان القصاص ثبت بها انما

الحسين هي الحجة (وله)
 في الثاني (ميراثا) حتى
 يحضر فيقال معه ما ينصحه
 ولو حضر الغائب بعد حلفه
 حلف خنسا وعقير بن كالم
 كان حاضرا ولو قال الحاضر
 لا أحنف الا قدر حتى
 لم يطل حقه من القسامة
 فاذا حضر الغائب حلف معه
 حقه ولو كان الوارث غير
 حائرا حلف حسين ففي زوجة
 وبنت ثلث الزوج عشرة
 والبنات اربع ويجعل الابان
 بينهما اثنا سالان سهامها
 خمسة والزوج منها واحد
 (ويبين مدعى عليه بالاث
 و) عين (مردودة) من مدع
 او مدعى عليه (و) عين (مع)
 شاهد بخسون لانها بين
 دم حتى لو تعدد الذي عليه
 حلف كل حسن ولا تفرع
 عليهم فوارى نظيره في الذي
 فان كلامهم متى عن نفسه
 القتل كما يفهم المرد وكل
 من الذبح لا يثبت لنفسه
 ما يشبه المفرد (والواجب
 بالقسامة دية) على مدعى
 عليه في قتل عدو على ما قلته

في قتل خطأ أو شبهه كما علم عامر فلا يجب ما هو قد قوله على الله عليه وسلم في خبر البخاري أمان كالأقرباد
بدوا ما حبكم أو يؤذونكم يهرب من الله ولا ينفر من القود ولا ان القسامة حجة ضيقة فلا ترجع القود احتياطاً الأمر الدماء
كالشاهد واليمين

واجب عن قوله في الخبر تخلفون وتستحقون دم صاحبكم بان القدر يدل دم صاحبكم بجائز الدليلين (ولو ادعى)
قتلا (مدا) مثلا (بأن على ثلاثة عشر (هـ) أحدهم) وأنكر (حلف) للمحقق (خمين) واخذ منه اثنت

د في حضور خرقكذا
أي يلفف خمسين كالأق
ويأخذ ثلث دية (إن لم يكن
ذكر في الأيمان والا كفي
ها) بناء على صحة القسامة
في عية المذني عليه وهو
الاصح كقصة الدينة (واثنت
كالثاني) فيمات فيه وهذا
من زياد (ولا قسامة) بين
له وأدلت له) خاصا لان تخلف
عامة المسلمين فيمكن أن كن
نصيب القاضي من دعيه على
من نصب عليه القتل ويحده
(فصل) في قيامت به
موجب القرد وموجب المال
بسبب الجنابة من اقرار
وشهادة (انما ثبت قتل
بمصر اقرار به حقيقة أو حكما
لا يثبت لان الشاهد لا يعلم
قصد الساجر ولا شاهد تأخير
المصر ثم ان قال قتله بكذا
فتشهد عدلان بأية ل غالبا
أو نادرا فثبت ما شهد به
والاقراران بقول قتله بمصر
فان قال ومصرى يقتل غالبا
فاقرار بالبعد فيه القود أو
يقتل نادرا فاقرار بشبه
البعد أو قال أطاعت من اسم
غيره في اسمه فاقرار بالخطأ
ففيه ماله على الساجر

كالا قروا ولا يثبت وكل يجب القصاص وكان حق الشارح أن يثبت على هذا زى
(قوله) تخلفون وتستحقون (الح) وسببه ان بعض الاصناف قبل تحريم هذا الصلح وليس
بما غير اليهود بعض أولاد القتل يقال صلى الله عليه وسلم لا وليا له اتفقون
وتستحقون دم صاحبكم قال: كيف تخلف ولم تشهد ولم تزل تبراكم هو وخبر
بمخمس يمينا اه أي تبرا من دم صاحبكم بلفظكم خمسين: بانها لم تخلف فقالوا
صيف تأخذها ان قوم كفار فضعه صلى الله عليه وسلم من دمه واثنت اه
ورشيدى منه اومذ هو خير الصميم الذي تخدم في كلام الشارح حيث قال: ابن
الصميم بمنقول المصنف خمسين يمينا (قوله من الدليلين) أي هذا وخبر الجارى
(قوله) حلف المستحق) انظر دل هذا ساقى قوله سابقا ولو أنكروا مذهب حية الاوث
حلف حيث حلف هذا المستحق وهناك المذني عليه واجب بان ما تخدم في اذات
على بني الاوث وهذا في الحلف على القتل (قوله) ويخلفه) أي يخلف من ينسب
اليه القتل ولو نكل لا يقضى عليه بل بمخمس اقرار ويخلف شوبرى ون طال
الحبس ع ش (فصل) فيما ثبت به موجب القود (الح) (قوله) بسبب
الجنابة) متعلق بموجب المال شوبرى أي لا توجب القود لا يكون الا بسبب
الجنابة فهو قدي في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجنابة كالبيع
مثلا لكنه دخل الى المال الواجب الجنابة على المال كالمعرفة وهو غير مراد فكان
ينبغي زيادة على البدن أو نحوه ولفظ رشيدى (قوله) من اقرار متعلق بقوله
فيما ثبت شوبرى أي تقصامه ويا انه يبان لما (قوله) بمصر) وأما القتل بالمال
أو بالعين فلا قود فيه ولا دية حل أي ولا كفارة كافية قتل على الجلال (قوله)
أو حكما) كالمجنون المردودة (قوله) تأثير المصير) ودونته صرف الشيء عن وجهه
يقال ما صورك عن كذا أي ما صرفت عنه واسطلاحا كافى حاشيه الكشاف وغيره
مزاولة النفوس الخبيثة لافصال وأقوال يترقب عليها المونة وأربعة لقاعدة زى
ولا ينافر الا على بدافق اجاعا (قوله) فهد عدلان) أي بأن كانا ساجرين ونايا
فلا يقال ان تعلمه حرام فسق فكيف تزل شهادته ما شينا (قوله) وانما ثبت
موجب مال) رد على حمزة اقسامته في محل الاوث فان المال ثبت باليمين فقط
سئل ويرد على الحميرين ما علم القاضي فانه ثبت به بلفظ ما به كل من القود
والمال لان هاتين المستلتيين مما قضى فيه القاضي عليه وقد أشار الشارح
الى الجواب عن هذا بقوله وفي باب القضاء فهو مراد أيضا لكن لم يذكره هنا
لانه سابق وعبارته تخرج مر وانما ثبت موجب القصاص باقرار أو شهادة عدلين

لا لما قبله الان يصدقه ١٤٢ هـ (و) انما ثبت (موجب قود) بكسر الهمزة من قتل غيره هو أو
أوزاله (ب) أي بأخبره حقيقة أو حكما (أو ب) شهادة (عدلين) (و) انما ثبت موجب (مال) من قتل غيره

أوجرح لوزة في ذلك أي يقر به أو شهادة عدل به (أو يرجل وأمر أن يجر) وهذه المسائل من جهة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت صاحب الشافعي رضى (٥٦٦) الله عنه وباتى ثم الكلام في

أول علم الحاكم أو يفتكر المدي عليه مع حلف المدي كإيمان محاسن كره على أن الأخير كالقرار وما قبله كالسنة اه (قوله أوجرح) معذوف على قتل وهو جمع الجرم المصدر وأما باضم فهو الأثر الحاصل ع ش على م (قوله أو أزاله) أي أزاله التامع كالسمع والبصر (قوله يعين) أي حسين وإنما هنا يعين دم لا يعين واحدة كما قد يتوهم من ل و م والمراد جنس المي (قوله وهذه المسائل) جواب عما حال لا شيء ذكرت هذه المسائل جامع أنها تأتي (قوله ولو عفا المستحق الخ) صوره هذه المسائل أن شخصا اذني على آخره قتل أو لم يكن مع ما ثبت القود ابداء وانما مع رجل وأمر أن أوجرح ويعين فأراد أن يعفو قبل المدعى على ما يدعي بالمال الذي يعفو عليه لاجل قبول ما سمع من البيئة التي يصدق بها المال فلا يقبل منه ذلك لأنه لم يثبت الأصل الذي هو القود ع ش بأن يدعي أنه يستغن عنه ما منه من الأول مثلا ولم يذكر قود أو لا غيره تأمل وعبارة شرح الروض لجمال المذني في التسمية الموجبة للخصام عفو عنه على مال فاقول ما رجلا وأمر أن لم يقبل بأن يدعي عليه ما لا يسبب الجنابة ويقع من ذكر (قوله لم يثبت) صفة القود وقوله على مال مطلق مضافا سم (قوله لم يقبل المال الأخير) وكذا الرجلان أخذان قليله فقوله الأخير ليس بقيد فلو أجمعها على القود بعد الدعوى على مال قبل وثبت القود لكون العفو باطلا كما استظهره ع ش على م (قوله لا العفو) أي على مال (قوله لا أرض هتم) أي وكأنما من جان واحد في زمان واحد كما يدل عليه الاستدراك الاتي كان يدعي أن فلانا أو فله ويقع رجلا وأمر أن أرضون أطع مع الشاهد لم يقبلها القاضي فترك الدعوى بالموتعة ويدعي بأرض الهاشمية التي نسبت عنها ويقع البيئة المذكورة عليه فلا يقبل لأن السبب لم يثبت بهذه البيئة فكذا السبب عنه شيئا من زنى (قوله ذلك) أي الهتم بعد الإيضاح (قوله وثبت أرض الهتم بذلك) وذلك لأن كل واحدة من الجناتين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهاشمية شهادة على المال وحده ع ش على م (قوله أو فله سال دمه) فيه أنه إذا سال دمه تكون دافعة لأفاميه فمثل مراده بالدامية ما يشمل الدافعة لانهما تتشابهان (قوله وهذا مانع عليه في الأم) معتدل (قوله ثم ذكر) أي المورى وهو ضعيف (قوله من الإيضاح) وهو لعله الكشف والبيان وليس فيه تقييد بغير وأما شرعا فبغير تقييد به فهذا نظر للمعنى القوي وذلك نظره على الشرعي فيثبت

صفات الشهود والمشهود به
مستوفى وفي باب انعقاد
بيان القاضي قضى عليه
(ولو عفى) المستحق (عن
قود) لم يثبت على مال (لم
يقبل لعمال الأخير) أي
رجل وأمر أن ورجل
ويجوز لأن الضوئيا يعتبر
بما ثبت موجب القود
ولا يثبت عن ذكر (كما
لا يقبلان لأرض هتم بعد
إيضاح) لأن الإيضاح قبله
الرجل القود لا يثبت هما
ثم إن كان ذلك من جانبين
أو من واحد في مرتين ثبت
أرض الهتم بذلك وهو واضح
ولتصرح في حاتين بالرجل
والجانبين من زباني (ولو صرح)
وجوب الشاهد بالاضافة
أي بانافة التالف للفعل فلا
يصح (في ثبوت القتل
جرحه) بسيف (فإن
حتى يقول) فإن (منه أو
فتنه) لاحتمال موته أن لم
يقبل ذلك بسبب غير الجرح
(ويثبت دامية ب) قوله (غير
به نادماه أو أسال دمه)
لا يقوله فسال دمه لاحتمال

سلامه بغير الضرب (و) ثبت (موضعه ب) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه (قوله
التصريح به وهذا مانع عليه في الأم) والخمسة روجه البقيني وغيره وبجرمه في الروضة كما سلمنا ثم
ما الذي منه الأصل عن حكما بالامام والقول بالوجه بأن الموجبة من الإيضاح وليس فيه
(ويجيب بقود) أي لوجه في الموجبة (بيانها)

على مساحة وان كان براسه (٥٧٧) موضعة واحدة بطوارزها كانت حاضرة فوسمها غير الجاني ونخرج بالقود

التي لاها لا تختلف باختلاف
عمل الموضعة ومساحتها
(وقيل شهادته) أي الوارث
ظاهر عند القضاء (لورثة)
غير أصه ورفعه كما علم من
بابها (يخرج بعدل وعمال)
ولو (في مرض) لا تنماء
التهمة بخلاف قبل ادعاء
حريه لانه لو مات موصيه
كانت الارش له فكانت له شهد
لنفسه ورفق قوله بانحال
في المرض بان الجرح سبب
لموت الب قل لقي اليه
بخلاف المال وبأنه اذ شهد له
بالمال لا ينفع بمال وجوبه
بخلاف ما اذا شهد له بالجرح
(لاشهادة قلة خضق بينة
جناية) قل أو غير
(يصلونها) بأن تكون خطأ
أرشه محمديكونوا أهلا
لتملها وقت الشهادة ولو
قرءة فلا تغفل لانهم متهمون
بدفع التمل عن أنفسهم
بخلاف بينة انفراد ذلك
أوبينة عود وفارق عدم قبولها
من القراء قبولها من
الا بعد وفي الأقربين وفاة
بالواجب بأن المال غادر رافع
خالفي غير مستبعد فحصل
التهمة وموت القريب

(قوله جلا) أي من الوجه والراس أو غيرهما وهذا صنف في غير قية علم القاضى
تقته والا كفى بإطلاقة الموضعة قطعاً حل (قوله لاها لا تختلف الخ) وموضدة
المسألة أن يقولوا أوضعه في رأسه أو وجهه ولم يمتوا على ما من الرأس مثلاً هل هو
القتل أم المزنخ لثاني ما قولوا أوضعه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فانها لا تسمع
أصدها بخلاف الرأس والوجه مع أن الواجب فيه الحكومة هكذا أنهم شبه عليه شيئاً
الطد نافي له زى (قوله ظاهر عند القضاء) بتعلقان بوارث وقيد الظاهر لانه
عند الموت قبل يكون وارثاً مكان حدث به مانع من ردة مثلاً أو ولده وله فانه
يجب الاخوة والأعمام شيئاً (قوله عند القضاء) أي الحكم (قوله لورثة) والدية
بكونه موصيه أي فيما اذا شهد قبل الاندخال حال الشهادة فان كان عندها محصوراً
زال المانع فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا شرح م د (قوله
بخلافها قبل الاندخال) أي وان كان عليه دن من غرق لتهمة هو أي وان لم يكن
من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم وحل وقيد م د بكونه يمكن انقضائه لاولك
(قوله كان الاو شله) صورتها اذا ادعى الجرح بالخصم أو بإرشه ان لم يقص منه
ان قتلها أو طلب الارش قبل الاندخال اما اذا قلنا لا يجوز طلب أرشه فالشهادة
غير مقبولة من غير الوارث لعدم صلاح الدعوى في الوارث أولى س ل (قوله
فكانه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الدفن لانه لا يمنع الارث وقه يرى الدفن أو
بالحل وكذا لمن لا تتعدى بارأوه كذا كذا فاد لا يفتق اليه م (قوله اليه) أي الوارث
(قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرم) فانه يتقبح بأرشه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد
موت الجرح فيكون للوارث كما في شرح م د وقية انه يجب الارش بالاندخال أيضاً
في الخصم شىء وعبرة س ل قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح أي فان الفع حال
الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب وبعد فصبه اه فعمل الارش على الدية
(قوله ولو قرأ) لان العبرة بالنقر وعدمه عند الاداء (قوله بخلاف بينة أقراء) مفهوم
جناية وقوله أوبينة عدمه مفهوم بطلانها (قوله فلا دورافع) أي يأتي في القداء ويرجع
في الساء حل والماسطة وله طلقى غير متبذلان ضمن القاء بالناهب في أعداء
والرافع بالراجع في الساء شيئاً ويدل له قوله تعالى غدو ما شهر ورواحها شهر
(قوله فلا يصدق فيه) أي في موت القريب (قوله ولو شهدا سان الخ) وقد اعترض في
أصل الروضة تصور المسألة ببيان الشهادة انما تسمع بعد تقدم دعوى على معين واجب
بان صورتها كما ظاهراً وهو ان يدعى الولي القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيأدر
الشهود عليهم أو يشهدان على الشاهد من بانها التتالان وهذا يورث ربة

صكا المستدعي في الاعتقاد فلا يصدق فيه تهمة وتعيير بالجناية أهم من تعبيره بالقتل (ولو شهدا اثنان على !
اثنين بقتله فشهداوا)

أي قبله (على الأولين) في المجلس مباررة (كان من قولي) الذي (الأول) أي استمر على تصديقها قطعاً
بهما) وسقطت شهادة الآخرين القائمة ولأن الولي كذبها (والأول) أي أن جميع أو كذب الجميع
(بطلت) أي الشهادة ما دام هو العاقل في الثالث ورده في الأول (٥٦٨) أنه تكذيب الأول ومداوة

لله اصكم ويراجع الولي ويسأله احتياطاً وقد أساء الشارح لذلك بقره مباررة
في المجلس اه فري قال حل أي غير سبق دعوى عليه ما قبلت شهادة
حقيقية لأن شرط الشهادة هذه دعوى على محسوس ولا يوجد ذلك وانما رويت تلك
الشهادة لأنها توجب رتبة الحكم فراجع الولي ويسأله (قوله في المجلس) قال
القاضي واعى اعتبر لانها لو اعدا في مجلس آخر فشهد بالقتل على الشاهدين
فألقى على يميني إلى قولها بخلافه لو شهد في ذلك المجلس لاه في فصل خصمتهما
فيصل له رتبة (قوله فان صدق الخ) الشرط عدم تكذيبهما لا تصديقهما خلافاً
لما فهم من المتن سئل (قوله بقتلوا بوق حقه في الدعوى) وقول الجهمود يسقط
حقه أي من الشهادة حل وقال ع ش جزمه مد سلطان خصم الدعوى ويصريح به
ما قرره الشارح قول المصنف السابق وإن لا تاقضها أخرى اه وقد قال ليس
بنداد دعوى ثانية إلا إن قال المصدق للآخرين كأنه ادعى على الأولين لكن
التصديق ليس موجوداً في الثانية (قوله وعدوا الآخرين) فيه ان الشهادة ليست
عداوة شوية والعلة الصعبة التهمة حل وبمباررة س ل انما حصلت
المدار فتمسب سبب مبادرتهم بما بها الأمن حيث الشهادة بشرط ان حصر لها
لا ثبت العداوة بين الشاهد والشهود عليه (قوله سواء) أعين العاقل أم لا
لا يعمل لاحاد اليه لانه تقدم في قوله وعينه أولي عينه لانه قول ذلك بالنسبة
لأنه موزان بالنسبة لقدمه وأجيب أيضاً بأنه مذموم كمران علم نوطته لمسايد وهو
قوله نعم الخ (قوله لفت شهادتهما) ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة
العديدة في زمير يسير والقول ايضا ويرجع بان الامور الخارجة للعادة لا يعمل
عليها في التشريع ش على م ر وبما ربه على الشارح قوله لفت شهادتهما
وقد يقال لا يناف مع من واقعه منهم ما يأخذ البديل كتظهير من المعركة الا في
بيانها آخر الباب وقد يجب بان باب القسامة أمر عظيم ولما غلط فيه
تكرير الایمان اه فري

﴿كتاب البغاة﴾

أي وما يذكر معهم من الكلام على الخواص والكلام على شروط الامام وبيان

الآخرين لما روي في الحاشي
ان في تصديق كل فريق
تكذيب الآخر (ولو اقر
بعض رتبة بغويين) منهم
عن القود وعينه أولي عينه
(سقط القود) لانه لا يتبع
وبالافراد سقط حقه منه
فسقط حق الباقي والجميع
الدية سواء أقر العاقل أم لا
نعم ان أطلق الداني العفو
أو عفي عما فلاحق له فيها
(ولو اختلف الشاهدان في
زمان فعل) كقول (أو مكالمه
أو كالمه أو كالمه) كأن قال
أحدهما قتل بكره وقال الآخر
عنسية أو قتل في البيت
والآخر في السوق أو قتل
بسيف والآخر بريح أو قتل
بما زوال الآخر لقتل (لقت)
شهادتهما (ولا لو) لانه اقتضى
فيها وخرج بزيادة فعل
الافراد لو اختلفا في زمانه
أو غيره بما ذكر كان شهد
أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم
السبت والآخر بأنه أقر به
يوم الاحد لم تلغ الشهادة

لانه لا اختلاف في القتل ولا في مقتله بل في الاقرار وهو غير مؤثر نحو اذ انه أقر فيهما فتم ان عينا زمانا
في مكانين يشاهد من حيث لا يصل المسافر من أحدهما إلى الآخر في ذلك الزمان كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل
بكره يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بغير ذلك اليوم لفت شهادتهما ﴿كتاب البغاة﴾

طرق اقتصاد الامامة (قوله جمع باغ) من النبي وهو لغة مجاوزة الحدونه سميت
 الزانية نبيه سم (قوله لباوزتهم لحد) أي ما حده الله وشرعه من الاحكام
 لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والاصل فيه) أي في كتاب اللغة
 أي في الاحكام الانية فيه يعني في الجملة والافالمة لا كتبت حكمل الاحكام
 الانية قال ع ش ونيل الحكمة في حله عقب ما تقدم اه كالا استثناء من كون
 القتل مضمنا (قوله وان طاعتان) الانية وصفي فاسطوا بينهما الاول لبدء الوعظ
 والنصيحة واللعن لحكم الله تعالى كما قاله اليساوي والثاني الفصل بينهما
 بالقضاء العدل فيما كان بينهما عمدة سم (قوله ما اقتلوا) لم يقتلوا بل جمع مراعاة
 لأفراد الطائفتين (قوله او تقتضيه) أي تستلزمه ومنشأ هذا التردد اختلاف
 في عدم السكر في سياق الشرط فان قلنا نعم شملته الا بدوان قلنا لا نعم استلزمته
 بطريق القياس الاول وشمول الانية للامام بالنظر له مع جيشه وقيل ان الطائفة
 تطلق على الواحد (قوله ولو باثر) في شرح مسلم يحرم الخروج على الامام لما اثر
 اجابا عوجاب عن خروج الحسن علي زيد بن معاوية وعمر بن سعيد بن العاص
 علي عبد الملك ونحوهما بان المراد اجاب الطائفة المتأخرة عن السابقين فمن بعدهم حرم
 ري وحل (قوله وشوكة لهم) بقوة وكثرة ولو يحسن استلوا بسببه على ناحية
 وكنت قوتهم بحيث يمكن معاهدا مقاومة الامام ويحتاج الى كلفة من بذل مال
 واعداد دمال ونصب قتال ليردهم الى الطاعة ذي (قوله وهي لا تصل الخ) أي
 مذكرة ما يفتي عن ذكره الخ الذي ملكه الاصل قال الشوبري أي الشوكة التي
 لا يتفق النبي بدونها لادبها من مطاع وأما مل الشوكة فلا شوق على مطاع
 وهذا يجمع بين ما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج (قوله وان لم يكن الخ) غاية للرد
 (قوله ويجب قتالهم) نعم لو متوا الركدة وقالوا تفرقها في اهل السممان من ابييب
 قتالهم وانما يباح شرح م ر (قوله وليسوا غسقة) وان كانوا عصاة لانه
 لا يلزم من العصيان الفسق وأما الاحاديث الواردة بينهم ونسبهم فمعه قوله على
 من لا تاويل له أو قطع بفسادنا ووجه ل (قوله لو طاعتنا اياهم) عبارة شرح
 م ر لو طاعتنا اياهم على ما قيل والوجه اخذنا من سيرهم في ذلك أي في التأويل ان
 ربه لو طاعتنا المنوعة لم يرد عن عتده من الخارجين لانه يرى من ذلك اه أي
 فلا يكون مستندهم المواطاة لان هذا تاويل باطل قطا والمصنف قال تاويل
 باطل فلنا أي عندنا والافوهج عندهم وقدمنا عن علي ان نبي أمة نزعون أني
 قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا دلت ولقد نهيت فخصوني اه ل

جمع باغ سموا بذلك مجاوزة
 لحد والاصل فيه آتوا
 طاعتان من المؤمنين اقتلوا
 وليس فيها ذكر الخروج على
 الامام صريحا كما تشبه
 لعمومها وتقتضيه لانه اذا
 طلب القتال لبق طائفة على
 طائفة قلبي على الامام ل
 (هم) مسلمون (عائقا امام)
 ولو جاز بان خرجوا عن
 طاعته بعدم اقيادهم له
 اوضح حق توجه عليهم كره
 (تاويل) لم في ذلك (باطل)
 فلنا وشوكة لهم وهي لا تصل
 الاجتماع وان لم يكن اماما لهم
 (ويجب قتالهم) لاجاع
 العصاة عليه وذمهم قولي
 باطل فلنا من يادق وليسوا
 فسقة لانهم انما خالفوا
 تاويل جاز باعتقادهم
 فكهم مخطون فيه كتاويل
 الخارجين على علي رضي الله
 عنه بانه صرف قسمة عثمان
 رضي الله عنه وقدر عليهم
 ولا يقتض منهم لو طاعتنا اياهم
 وتاويل بعض ما في الزكاة
 من أبي بكر رضي الله عنه

(قوله سكن لهم) أي تسكن لما فرسهم وقطعت بها قلوبهم أه يضاري (قوله
 فن فقدت الخ) لعل الاسم قديم فقل على قول القوي يجب قتالهم (قوله
 كما ويل المرتدين) أي تأويلهم بأمر يسوع لم الرقة في اعتقادهم بأن يقولوا
 لا تؤمن بالله على الأفي حياته وأما صفة الموت فلا يجب علينا الإيمان به فهذا قطع
 به الله أه شيئاً فالسم وفيه أي التمثيل المذكور وظل لا به اعتراض في الحدود
 الإسلام وأخذ جسد أواؤه الرشد الجسد فلا يصح الاحتراز عنه فصول التعريف
 عمرة وأجاب البرماوى أنه بأن قوله سابقا مسلمون أي ولو فيما مضى فدخل من
 ارتد بعد إسلامه بشبهة (قوله فيرتفع على أنفالم مقتضاها) فلا ينفذ حكمهم
 ولا يضطرب حق استوفاه ويضمنون ما انفقوه مطلقاً أي في حال الحرب أولاً كقطاع
 الطريق ذى (قوله على تفصيل الخ) وهو أنه كان مسلماً بعد إسلامه أن كان
 لضروب حرب أو ردة ضمن مطلقاً على طريقته (قوله بما يأتي) أي في قوله
 كذى شوكة مسلم لا تأويل (قوله مطلقاً) أي وقت الحرب أو غيره ع ش
 (قوله وأما الخوارج) وهم منضمين للبدعة فالتون بأن من أتى كبيرة كفر
 وجب عليه وخلفى النار وإن دار الإسلام فظهور الكبار فيها تصديره كقروا بأية
 ذى (قوله ويتركون الجماعات) أي لا يمان جماعته نرى وقيل المراد جماعته
 المسلمين وبعبارة شرح م ر ويتركون الجماعات لأن الأئمة لما أقرروا على المعاصي
 كفروا بزعمهم فلم صار خلفهم (قوله فلا يقاتلون) فإن قلت ترك الجماعات واجب
 القتل كما قرر في صلاة الجماعة قلت يجب بان ما مناجم حول على ما إذا ظهر الشعار
 بغيرهم أولهم لا يقاتلون من حيث الشروع وإن قتلوا من حيث ترك الجماعات
 أه نرى خسر (قوله ولا يفسقون بلبيل قبول شهادتهم) ولا يلزم من ورود
 ذتهم وبعبدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكيم يفسقهم لأنهم لم يفعلوا
 صرماً في اعتقادهم وإن أخطأوا لغوا به ولا ينافي ذلك اعتناء أكثر تعارض الكثرة
 فسقمهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثرتهم أي مبالاتهم بالدين لأن ذلك النسبة
 لأحوال الآخرة لا الدنيا لأنهم لم يفعلوا صرماً عندهم أه شرح م وباختصار
 (قوله ما لم يقاتلوا) أي فإن قاتلوا فسقوا ولمل وجهه أنهم لا شبهة لهم في القتال
 وبقدرهم أنهمي بالملة قطعاً ع ش على م و (قوله وهم في قبضتنا) قال الأذوي
 سواء كانوا بيننا أو أماناً وراجع عنالكهم لم يضر جواهر طاعته ذى وهو قيد
 ثان في قوله فلا يقاتلون فالأولى تقديمه على ما قبله ففى القتال مقيد بقيد قوله
 نصرنا لم ولي بالقتل (قوله أولي يكونوا) أي أولي قاتلوا لم يكونوا في قبضتنا قال

بأنهم لا يدعون الزكاة إلا
 لمن سلطه سكن لهم وهو النبي
 صلى الله عليه وسلم فن فقدت
 فيه الشروط المذكورة بأن
 خرجوا ملائكة بل كافي حق
 التمتع كالزكاة عند أواؤه
 بتأويل يقطع بطلانه
 كما ويل المرتدين أه يمكن لهم
 شوكة بأن كانوا أفراداً
 يسهل الظفرهم أو ليس فيهم
 مطاع قلبه وسواء لا انتفاء
 حرمتهم فيجب على أنفالم
 مقتضاها على تفصيل في ذى
 الشوكة تعلم بما يأتي حتى
 لو لم يقاتلوا شوكة وألفوا
 شيئاً ضمنهم مطلقاً كقطاع
 طريق (وأما الخوارج) وهم
 قوم يكفرون مرتكب كبيرة
 ويتركون الجماعة فلا
 يقاتلون ولا يفسقون (مالم
 يقاتلوا) بقيد ذمة بقول
 (وهم في قبضتنا) فمن
 نصرنا بهم نصرنا لهم حتى
 يزول الضرر (والأ) بأن
 قاتلوا أه لو كانوا في قبضتنا

(قوتلوا ولا يجب قتل الله تبارك وتعالى منهم) وإن كانوا قطع الطريق في شهر السلاح لانهم لم يصدوا الخائف الطريق وهذا ما في الروضة واسلمها عن الجمهور وفيها من الغرور ان حكمهم حكم قطع الطريق ومجرم الامل فان قيدا اذا قصدوا انتافه الطريق فلا خلاف (وقيل شهادة غاة) لنا وعليهم حال الشاخي الا ان يكونوا يمشدون لمواقعهم تصديقهم كالتطايية ولا يمتنع هذا البيانه كما يعلم (٥٧١) مع زيادة من كتاب الشهادات (وقيل (تضاؤهم فيما قبل) فيه (تضاؤنا) لئلا (ان علمنا) انهم لا يستغنون دماءنا

وأموالنا) والا فلا قبل
شهادتهم ولا تضاؤهم لا انتفاء
العدالة المشتركة في الشاهد
والقاضي وتيسر القبول
بما زاد في قولهم وأموالنا
من زيادة في قولهم بما قبل
فيه تضاضا غير مكأن
حكموا بما يخالف النص
أو الاجماع أو القياس الجلي
فلا قبل (ولو كتبوا حكمكم
أو سماع بينة ثلثا تبينه)
أي الحكم الاله حكم أمضى
والحكم به من أهله (و) لنا
(الحكم بـ) أي بينتهم
لأنهم برعانا فانهم يتبعنا
عدم التفتيشوا الحكم استغنا
بهم (و) يتبعنا استغفوه
من عقوبة) حد أو قهر
(وخرج وركن وجره)
لما في عدم الاعتدال به من
الاضرار بالربة (و) عند
(بما فرقه من سهم المرتقة

الشورى وهذا غيدان قوله وم في قفنته اتفق قوله فلا غنا (قوله ولا يجب
قتل القاتل منهم) أي من البقاء كأبد عليه قوله ولان كانوا لم يمتدحوا بل
على رجوع الضمير للخواارج (قوله وبه جرم الامل) ضعيف (قوله فلا خلاف)
أي في وجوب قتلهم ع ش (قوله بتدقيقهم) الباء ميم والمصدر مضاعف لضعفه
والفعل محذوف أي يشهدون ان يوافقهم في القيد فيسبب تصديقهم له أي
اعتقادهم مدقه (قوله فلذلك) أي لنا وعليهم (قوله ولا فلا) أي وان لم نقل ذلك
ولو على احتمال ان لم يدر بما منهم من مستحل أولا ه تحفة شوري أو علمنا انهم
يسفرونها اه قال م ر وعلى ذلك أي عدم قبول شهادتهم اذا استعملوا بالسل
عدوانا ليسلوا به الى اراقه ما شئنا واتفق أموالنا ويؤمن العدة ان المراد
استئصال خارج الحرب والاستعسال البقاء يستعملها في الحرب وما في الروضة
في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأهوال والقاضي
كالشاهد محمول على المنزل في ذلك ما ولا يمتدحوا ولا غنا على خلافه (قوله لا انتفاء
العدالة) كلامه يقتضي أنهم لا يكتفون باستئصال جمانا وأموالنا صاحب قال
لا انتفاء العدول على قتل انتفاء الاسلام هو كذلك كما لا يخفى ل لنا وعليهم (قوله
ولنا الحكم بها) أي جواز الكفة خلاف الأولى الا اذا كان الواحد من أهل العدل
على واحد من أهل البقي فيجب الحكم عليه بحيث كانه ق ل وهذا أي قوله ولنا
الحكم بما راجع لقوله أو سماع بينة نعم يتدبيلها هم التفتيش ما يترتب على ذلك
ضررا تبرا أو ضاع حق له ذي (قوله وينتدع استغفوه) أي انا كان المستوفى
لذلك من ولاية أمورهم لامن الاماد زى (قوله وفي عقوبة) في اعادة كلمة
في اشارة الى انه مسطور على التثبت وهو قوله في دفع زكاة لاهل المنى أي قوله
لا في خراج دفع اجماع ذلك بذ كفي ناقل (قوله لا يقبل رجوعه) عنه قضية هذا
التعليل التصديق من غير يمين وموم ما سلفه معانفه سم اه ع ش (قوله
أو غيرها) وبصورة الاتفاق في غير الحرب لضرورة الحرب بما اذا تبرسوا بشيء

على جندهم لانهم من جند الاسلام ورجب الكفار فاتهم (وحلف) التخص نداء ان اتمهم كما في الزكاة لا جوابا
وان صححه النووي في تخصيصه هنا (في دعوى) (دفع زكاة) فصدق لانه أمين في أمواله من (لا) في دعوى دفع
(خراج) فلا يصدق لانه أجرة (أو) دفع (جزية) لان الذي غير مؤق في يدها دعه علينا العداوة الظاهرة (وحلف)
وجوبه فصدق (في عقوبة) انما اثبت عليه (الا ان ثبت مع جهابيينه ولا اثر لها بينه) فلا يصدق فيها لان الامل
عدم اتمامها ولا قرينة تدفعه فله ان يصدق فيما اقره بينه فله في غير ما ثبت موجب اقراره لا يقبل رجوعه
فيصل استكراهه بقائه العقوبة عليه كالمرجوع وتصير العقوبة في الموضع اعم من تصير ملحقه في كراهية الطيف فيها
من زيادتي (وما اظفوه علينا أو عكسه) أي انتفاء طيم في حرب أو غيرها

(لضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولا تأما مرون بالحيب فلا نضم: ما يتولده ما وهم انما اتلفه
بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب او فيها للضرورة بها (٥٧٢) فمضمون على الاصل في الاكلاف وتعبير

غيره واقتلناه قبل الحرب (قوله لضرورة حرب) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف
اتلدهم بأباحتهم ولا تحريم لانه خطأ مضمونه بخلاف ما يتلوه الكافر حال الحرب
فانه حرام غير مضمون زى وشورى (قوله اقتداء بالسلف) حله لقوله وما اتلفوه
وعكسه وقوله وترغيبا في الطاعة واضح الاول فقط وقوله ولا تأما مرون الخ راجع
اليها مما جعل على التوزيع فمثل (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده لما وردى
بما اذا قصد أهل العدل التقى والانتقام لا منافعهم وحرمتهم وبه يعلم جواز عقرب
دواهم اذا قاتلوا عليهم الا انه اذا جرت ائتلاف أموالهم خارج الحرب لا منافعهم فهذا
أولى شرح م د (قوله كذى شوكة مسلم) ظاهر منيعة في المقاتلة لا يضمن
ما اتلفه ولا يضمن ما اتلفناه عليه وقد قصر في الشارح على نفي ضمانه وهو الظاهر
عدم ضماننا أيضا بالاولى تأمل وليس من ذلك ما يقع في ضماننا من خروج بعض
الحرب واجتماعهم تلب ما يقدر على بل هم قطاع طريق عرش على م د (قوله
فهدر ما اتلفه لضرورة حرب) وأما في تنفيذ قضاء منافعهم واستيفائهم حقاً واحداً
فلا كافي عكسهم زى أى فالتشبيه في شئ خاص وهو ما ذكره الشارح (قوله
وبخلاف ما تانه) طائفة ارتدت أتت الشهاب م وفي مرتدين لهم شوكة ان
الاصح انهم كالباقة لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام س ل أى ونضمينهم
نفرهم عن ذلك فالتعدي لم يعد الضمان كافي م د (قوله ولا يقاتلهم الامام) أشار
الى ان قتال البغاة يخالف قتال الكفار من وجوه زى أى لا يجوز قتالهم حتى يبعث
فيصير أى يجب لانه جواز بعد امتناع كما اده ق ل (قوله حتى يبعث) أى وجوباً
وقوله أمينا الخ أى عدلاً أى ندباً الى لكن لنا طرقة والا لوجب زى وح ل (قوله
فعلنا) أى طارفاً بالعلوم والحروب كافي شرح م د وبعبارة زى قوله أمينا فعلنا
أى ندباً ان يبعث لحدود السؤال فان كان لنا طرقة وازالة الشبهة فلا بد من تأمل ذلك
(قوله ما يمتنع) بكسر القاف من باب غريب قال تعالى وما يمتنع منا (قوله بكسر
اللام وقضيا) أى ان كان مصدرهما يمان كان اسمنا يظلمه فبالكسر فقط زى
(قوله التورون) قرية قريبة من بغداد خرجت على علي كرم الله وجهه مع ش
(قوله أهلهم) أى وجوه بشورى (قوله ثم ان امروا) مان امتنعوا من المناطرة
او امتنعوا كافي شرح م د (قوله أهلهم) أى وجوه (قوله مدد) أى جماعة
يستعينون بهم على قتالنا (قوله لهم) وان بذلوا ما لا يورث كذا ذارهم اه زى ل

بما ذكره اولى مما يحده به
(كذى شوكة مسلم) بلا
تأويل) فيهدر ما اتلفه
لضرورة حرب لان سقوط
الضمان عن الباغين قطع
القتلة واجتماع الكلمة
وهذا موجود هنا بخلاف
ما يتلوه التأويل بلا شوكة
وبه صرح الاصل لانه كفايع
الطريق بخلاف ما يتلوه
طائفة ارتدت ولم شوكة
وان تأولوا اسلوب الجناهم على
الاسلام (ولا يقاتلهم الامام
حتى يبعث) اليهم (أمينا فعلنا
فأما يمانهم ما يمتنعون) أى
يكبرون فان ذكر واسطة
بكسر اللام وقعها (أو شبهة
أولها) عنهم لان علياً يبعث
ابن عباس ورضي الله عنهم
الى أهل النهر وان فرجع
بعضهم الى الطاعة (فان
امروا) بعد الازالة (وعضهم)
وأمرهم بالعود الى الطاعة
لتكون كلمة أهل الدين
واحدة (ثم) اذا لم ينظروا
(اعلمهم المناطرة) وهذا من
فراذلي (ثم) ان امروا
أعلمهم بالقتال) لانه سبحانه

يقتضى أمره بالاصلاح ثم بالقتال (فان استعملوا فيه) (فعل) باجتهادهم (ما رآه مصلحة) من الامهال وعيدهم ويصحب
فان ظهر لمان استعملهم للتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم ولا استعاضوا مدد مدد يعلمهم

(ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير معروف قتال او غير الى قبة قرية (ولا يقتل منهم) بفتح الخاء من
 انقته الجراحة انصفته (واسيرهم) لخبر الحاكم واليه في ذلك غلو قتل واحد منهم فلا قو لشبهة الى حنفية ولو
 ولو بجمعة مبرقت راية زعيمهم اتبعوا (ولا يطلق) اسيرهم (ولو) كان (صبي او امرأة) او عبدا حتى تنقضي الحرب
 ويبتغى جمعهم (ولا يتبع عودهم) (٥٧٣) (الآن يطبع) الى الاسير (ياختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا

في الرجل اخبره رافى الصبي
 والمرأة او العبد ان كانوا مقاتلين
 واد اطلعوا على امره فاقضاه
 الحرب (ويردلهم بعد امان
 غاصهم) اي شرم عودهم
 الى العاهة او تفرقهم وعدم
 توقع عودهم (ما اخذ منهم
 ولا يستعمل) اما اخذ منهم
 في حرب او غيره الا ضرورة
 كان لهم بعد ما قدم به عما
 الاسلحة او امر تركه عند
 المزي: الاخيلاهم (ولا يقاتلون
 بجانيهم كثار ومضيق) وهو
 القوي الحيازة للضرورة
 بان قاتلوا به فاحتج الى
 المتأتمن بجهنم دفعا واحاطوا
 بنا وخصوا دفعهم الى ذلك
 (ولا يستعان عليهم بكافر)
 لا يصرح بتسلطه على المسلم
 (الضرورة) بان كثر
 واحاطوا بنا تقوى الا ضرورة
 راجع الى الصور الثلاث كما
 قرر وهو في الاخيرة من
 زاد في (ولا ين يرى قتلهم

ويجب صابرة واحدا لثمن كالكتفاد شرح م د (قوله ولا يتبع مدبرهم) لان
 القصد ردهم بالطاعة (قوله فلا قود) اي بل فيه دية عند كافي ع ش على مر (قوله
 لشبهة الى حنفية) فانه يرى قتل مدبرهم واسيرهم ونعتهم (قوله وهذا في الحر) اي
 ما ذكر من المستثنى منه وبعبارة شرح م د ولا يطلق اسيرهم ان كان فيه منعة وان
 كان صبي او امرأة او قاضى قضى الحرب وينتفى عنهم تفرقا لا شوق جمعهم بعده
 وهذا في الرجل المخرج منهم قال الان يطبع الحرا الكامل الامام بفتح له يا اختياره
 فيطلق وان بقيت الحرب لان ضرره (قوله الا للضرورة) اي وبسبب امرية مثل
 تلك المسئلة كاليزم المضطربة طعام غير اذا اكله وهذا ما جزم به بن القري
 في تشيذه وهو المتعمد موزى وهل الاجرة لازمة لا مستعمل او يخرج من بيت
 المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والقرب الاول اخذ من قوله
 كاليزم المضطرب الخ انتهى ع ش على مر (قوله بان قاتلوا به) ليس يقيد ع ش
 (قوله يصر تسليمه الخ) وهذا يصر جملة جلاد يقع الحدود على المسلمين روى (قوله
 والامام الخ) جملة حالية (قوله ابقاء عليهم) اي ابقاه الحياة عليهم او معنى
 ابقاء شعبة او بقيل على معنى الامم وهو ظاهر (قوله يالد) اقص حله لانه اشهر
 قال تعالى واتمهم من خوف والاقتصر والتشديد يثرا لانه قليل ع ش لك
 حكى ابن ابي عمير القصر والتشديد بوقته عه غير لكن قولهم ثمننا مطلقا
 يدل على جوارده فراجعه (قوله لا علينا) ظلم من احكم الحريين وحينئذ قلنا
 غنم اسوا لهم واسترقاقهم وقتل اسيرهم وقيل مدبرين ومعهم حكم المؤتمن فمنعون
 من غنم اموالهم روى (قوله بلغناهم المأمون الخ) عبارة شتمنا بلغناهم المأمون وابرنا
 عليهم اي قبل التبليغ فيما صدر منهم احكام البقاء وهذا مراد من هه بقوله
 وقا تلناهم كالعباءة قليس قوله وقا تلناهم كالعباءة مر تباعلى تبليغهم المأمون لا بمقبلة
 فالعباءة مقابلة به بردها طال في الصفقة فراجعه شوري بزيادة وعبارة الصفقة
 بعد قوله بلغناهم المأمون وقا تلناهم كالعباءة ومنه يجوزوا لا في الجمع بين تبليغ المأمون

مدبرين) لعداوة او اعتقاد ١٤٤ ع ش كالحنفي والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احسبنا
 للاستعانة بهما لان كان فيه جولة وحسن اقدام وتمكننا منعه لو اتبع منبرنا (ولو اتعوا حريين) بالذات عقدا
 لهم انا (للعينهم علينا) امانهم (عليهم) لانهم آمنواهم من انفسهم لا طيننا لان الامان لم يترك قتال المسلمين فلا
 يتبدل بشرط قتالهم فلو اتعواهم وقاتلوا طيننا به يعوزنا لاجابة بعضكم على بعض او انهم الحقون ولنا اذ بان في انهم
 استعانوا بنا على كفاروا مكن صدقهم بلغناهم المأمون وقا تلناهم كالعباءة (ولو اعانهم كفارهم مصره) هو اعانهم من
 ذم اعدائهم (عالم) بضم الميم والهمزة الواو

ومقاتلتهم كغفلة تناف لان قتالهم كغفلة ان كان بعد تسليم المأمن فغير صحيح لانهم
 بعد بلوغ المأمن حريون فيقاتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون كالحريين
 قالوجه انهم لغفلة يملغون المأمن وبعد يقاتلون كالحريين انتهى وتقدم زى
 وح ل وأقره وقال سم وقتلتهم قبل ان يبلغ المأمن في حال اختلاطهم بالغاة
 كقتال البغاة فمن ظفر بآية منهم بلفه المأمن فيكون في كلام الشارح تقدم وتأخير
 وقال شيخنا العزى وقتلتهم كالبغاة التسمية في أصل القتال لا من كل وجه
 (قوله انتقض عهدهم) حتى في حق أهل البنى م ل (قوله فلا يستقض عهدهم)
 وان لم يقربوا منه بالاكراه كآية تنفيه لاطلاق الجمهور لكن شرط الزنى والندى
 اقامتها اه زى (قوله وخرج بالذمين) قضية كلام م وفي شرحه التسوية
 بين الذمين والمعاهدن في عدم الانتفاض حيث ابدوا عذرا وعبارته ولو اقامتهم
 أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون مختارين عالمين نضم قتالنا انتقض عهدهم اه
 بحر واه ثم قال أو مكرهين ولو قتلهم بالنسبة لأهل الذمة وينتقض بالنسبة لغيرهم
 فلا يستقض عهدهم بالنسبة الاكراه ع ش (قوله فينتقض عهدهم) لان الامان
 ينتقض بحقوق القتال فينتقضه أولى بخلاف الذمين م و س ل (قوله وقتالهم) أى
 المأخوذ من مقاتلين اذ يخبر عنه ان لهم قتالنا كالتاقتالهم (قوله ضمنوه) وهل يجب
 عليهم القصاص أولا العتد وجوبه حل (فصل في شروط الامام الاحتكام الخ)
 عقب البغاة هذا لان البنى خروج على الامام الاعظم للقائم بخلافه النبوة فحراسة
 الدين وسياسة الدنيا شرح م د (قوله انعقاد الامامة) هي خلافة الرسول
 في ائمة الدين (قوله اهلا لقضاء) فيه اضافة على مجهول لان دعوى ان شروط
 القاضى مشهورة وان لم يصلح للامامة الا واحد ولم يطلبوه ثمه طلبها لتبينها عليه
 واجبر عليها ان امتنع من قولها اه شيخنا (قوله مكلفا) لان غيره في ولاية غيره
 وخرجه كيف على امر الائمة تورى أحد خبر نوحى باه من أمارة الصبيان شرح بحر
 (قوله سر) وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال اسعدوا وأطيعوا وان امر عليكم
 عبد حبشي مجرد الاطراف مجهول على غير الامامة العظمى اه زى أو مجهول على
 الخفى في بذل الطاعة للامام ق ل أرهلى التعبد الا أنى (قوله ذ كر) الحديث لن يفلح
 قوم ولو أمرهم امرأة شيخنا ح ف (قوله بجتهدا) شمل قولهم بجتهدا الجتهدا المطلق
 وبجتهدا المذهب وبجتهدا الفتوى م و شورى (قوله مصر) أو مصروف البصر للانع
 من معرفة الأشخاص مانع من الامامة واستدامت أرماد كرام المصنف من الشروط
 كما اعتبارا بندها فتعبد واما الاالعصق والمجنون المقطع ان كان زمن الاقامة أكثر

(انتقض عهدهم) كما
 لو انزروا بالقتال (ان قال
 قسبون) كما مكرهين أو
 (طنا) جواز القتال اعانة
 أولئنا (انهم يحقرون) فيما فعلوه
 غيبة ودية بولى (وارلسا
 اه انه الحق) أو امكن صدقهم
 فلا يستقض عهدهم لو انتقض
 طاعة مسألة مع هذهم
 (وقالون كغفلة) لا فضاهاهم
 اليهم مع الامان فلا يتبع
 مذبرهم ولا يقتل متينهم ولا
 أسيرهم وخرج بالذمين
 المعاهدون والمؤمنون انتقض
 عهدهم ولا يقبل عذرهم الا
 فى الاكراهيين وقتالهم
 الضمان فلو اظفروا علينا نقض
 أو ما ضمنوه (فصل)
 فى شروط الامام الاعظم
 على بيان طرق انعقاد الامامة
 وهي فرض كفاية كاعضاء
 (شروط الامام كونه أهلا
 لقضاء) بان يكون مسلما
 مكلفا حرا عدلا ذكرا مجتهدا
 اذا رأى وسمع وبصر وطق
 لمسا ياتى فى باب العصا وفى
 عبارتى فعادة العدل (قرشيا
 غير الساتى الاثمة من قرشيا
 خان تفتد كمانى

والاقام احدي اليدين والرجلين فلا يؤثروا ما ولا يشترط كونه هاشميا والجهود
 على ان الامامة واجبة شعرا وخلفاء يختصار (قوله ثم رجل من بني اسماعيل)
 ثم ذلك جميع العرب بعد كتابة منهم في مرتبة واحدة ع ش علي م د (قوله
 أو جرحي) منسوب بطرهم قبيلة من العرب تفرق منها أسيدنا اسماعيل بن سيدنا
 ابراهيم فينبغي تقديمهم على الهم شيئا نزع بزي وفي ع ش ما نصه: يبين الرابع
 عزما وينبغي ان يكون الرابع الثاني لانهم من العرب في الجملة اه (قوله ثم
 رجل من بني اسحاق) فيه انهم أي بني اسحاق عجم فلما في الترتيب بينه وبين
 ما قبله (قوله ثم جاعا) بتلخيص الشين فاموس ع ش (قوله اليضة) أي جماعة
 الاسلام وصيبت بيضة فلا به جاعا لها غلة وهي جاءة الكفار شيئا نزع بزي (قوله
 كما دخل في الشعاعة) في دخوله بها وقفة ومن ثم جعلها الشيخ عزرا شاعا اه
 وشدي (قوله بيضة اهل الال ولعقد) أي بما قد تم ومواقفهم كان يقولوا
 ما بعضنا على الخلافة فيقبل والباء لاصور شيئا والالتزيم عدم اشتراط القبول
 بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجز بل لأن لا يصلح غير شرح م د وجاء في شرح
 الفروض قوله بيضة اهل المل والعة أي لان الامر ينتقم بهم ويذهب سائر الناس
 ولا يشترط اتفاق اهل المل والعقد في سائر البلاد والنواصب بل اذ لم تلحق بال
 اهل البلاد البيضة لم تتم الموافقة والتأييد اه (قوله وجوده للناس) من
 حقائق السام على الخاص فان وجوده للناس غلظ وهم بامارة أو لم أو غيرهما في
 المختار وجه الرجل صار وجها أي ذلعا وقوة ورواية طرف ع ش علي م د
 (قوله فيه) أي الماييع (قوله في نه ف) ودواشترط وجود العدد في اكتفي
 بواحد شرط فيه أن يكون عتيدوا الصحيح اه لا يمتنع العدد ولا الاجتهاد بل وقيل
 المراد بالنصف الفرع عليه اشتراط الاجتهاد وعبارة سم قوله مفرعا على ضعف
 وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا مع القول بكفاية واحد قلت المعنى ان من
 اكتفي في العدد بواحد شرط أن يكون عتيدوا الصحيح اه لا به بر العدد فلا يشترط
 الاجتهاد ولو كان الماقدوا واحدا لم يميز في فهم هذا الموضع جهة نرت (قوله
 باختلاف الامام) ولا يشترط حضور اهل المل والعتد بزي (قوله بيضة) أي بيضة
 اليه بآية تخلف بعده (قوله كما عهد) أي ارضى أبو بكر الى عمر الخالدو كنه قبل
 موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عند آخر عهده باله نبا وأول عهد بالاختار في الحالة التي يترن فيها المكافرة بيق فيها
 الفر جاني استعملت عليكم عمر بن خطاب فان بر وعدك ذلك هلى ورأى فيه ولن

ثم رجل من بني اسماعيل
 ثم يحيى علي في التهذيب
 أو جرحي - في ابنه
 ثم رجل من بني اسحاق
 (ثم جاعا) بالقر وضعه وبعالج
 الجيوش ويقوى على فتح البلاد
 ويصحي اليضة وقته بسلامته
 من قاصرع اسقيفا والحركة
 وسرعة انهوض كما دخل
 في الشعاعة (وتتعد
 الامامة) بثلاثة طرق
 أحدها (بيضة اهل المل
 والمقد من العلماء وجوه
 الناس المتسار اجتماعهم)
 فإلية بزها عبد المل لوصف
 المل والعتد بواحد طالع
 كات بيته بمضرة شاهدين
 ولا تكتفي بيعة المائعة ويستبر
 اتصاف الماييع (بيضة
 الشهود) من عدله وغيرها
 لا اجتهد ومافي الروضة
 كما صلها من انه يشترط كونه
 مجتهدا ان القصد وان يكون
 فيه عتيدان تصدد مفرع
 على ضيف (و) فانها
 (باستقلال الامام) من عينه
 في حياته وكان اهلا للامامة
 حيث لا يكون خليفة بعده موته
 وبغيره بيهده اليه كما عهد
 أبو بكر الى عمر رضي الله عن

بشرط القبول في حياته (كجعله الامر في الخلافة (شورى) (٥٧٦) أي تشاور (بن جرح) فانه

لا استقلال لكن لو احدث
 منهم من جمع فيه فثبوت بعد
 موته اقر في حياته بانه احدثهم
 كما جعل عمر رضي الله تعالى
 عنه الامر شورى بين ستة
 علي والزبير وعثمان وعبد
 الرحمن بن عوف وسعد بن
 أبي وقاص وطليحة فاتفقوا
 على عثمان رضي الله عنه
 (و) ثالثها (باسم الله) شخص
 (منقلب) على الامامة (ولو
 غير اهل) لها كصبي وامرأة
 بأن يقر الناس بشو كونه
 وحنده وذلك لينظم شمل
 المسلمين وهذا أهم من تغييره
 بالفاسق والجاهل
 * (كتاب الردة) *
 لغة الرجوع عن الشيء الى
 غيره وشرا (قطع من) مصح
 طلاقه الاسلام بكفر عزما
 ولو في قابل (أو قولا أو فعلا
 استتراه) كان ذلك (أو
 عنادا أو اعتقادا) بخلاف
 ما لو اقر به ما يخرج منه عن
 الردة كاحتجاده أو سبق اسان
 أو حكاية أو خوف و كذا
 قول الولي في حال غيبته ان الله
 لكن قال ابن عبد السلام
 انه يعز فلا يتقيد الاستتراه
 وما عطف عليه بالقول وان
 أو منه كالأصل

جادو بل فلا علمي بالقبول انما ارادت ولكل امره ما كسب وسجل الذين غلوا
 أي منقلب يتقلبون ١٥٤ ع ش على م (قوله ويشترط القبول) أي عدم الردة
 وليس له عز له بعد ذلك لانه ليس تأييده ح (قوله أي تشاورا) إشارة الى
 أن شورى مصدر بمعنى التشاور وزي (قوله بين ستة) لعله انما خصهم لعله بانها
 لا تصلح لغيرهم بكري ع ش على م د (قوله في تقرر الخ) فليس لهم العدول
 الى غيرهم وليس المراد انهم يجب عليهم الاختيار حكما بأي انهم لو استعوان
 الاختيار لم يجبروا ع ش على م د (قوله على عثمان) لانه كان حليما (قوله
 شخص) أي عبر كافر امامه ولا تتعد امامته ح (قوله شمل المسلمين) في الخلفاء
 شملهم الامر شمولاهم م و جمع الله شمله أي ماتت من امره والشملية يقتضيان
 لغة في الشمل

* (كتاب الردة) *

أي ويلد كرمها من قوله ولو قال أحد ابن مسلمين الخ وانما ذكرناه بما قبلها
 لانها جارية على الدين وما حتم جنايته على النفس وآخرها مع كونها أهم لكثرة
 وقوع ما قبلها ع ش ملصقا (قوله من مصح طلاقه) بأن يكون مكلفا اعتقدا
 ودخلت المرأة لانه يصح طلاقها بنفسها بغضه اليها وطلاق غيرها هو كالتنا (قوله
 الاسلام) أي دوامه وقوله بكفره مطلق قطع (قوله ولو في قابل) فيرد ما لا م ر
 لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالا (قوله استتراه) كان
 ذلك أي كل من الثلاثة فهي ثلاثة مفروضة في مثلها ومثل م ولا لاستتراه
 بما اذا قيل له قلم انطفأرك فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أو لو جاد في به النبي
 ما فعلته ما لم يرد البتة في تبعية نفسه أو يطلق فان الثبوت منه التبعيد كما فتي به
 الوالد انتهى (قوله أو عنادا) بأن عرف الحق باطنا وقال بخلافه (قوله أو اعتقادا)
 أي لم يكن ناشئا عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله بخلافه الخ) مقابل قوله
 استتراه الخ لانه يشعر بالقصد (قوله كاجتهاد) أي فيما لم يتم ابدل القاطع
 على خلافه بدليل كفره والقائد في قدمه الصالح انه بالاجتهاد ١٥٤ رشدي
 والاجتهاد مثل الجهوة والنجسة على القول بعدم كفرهم بما يلي (قوله حال
 غيبته) أي خروجه عن التكليف ١٥٤ ح ل (قوله يعز د) فيه نظرا لانه قاله
 وهو مكلف فهو كافر ولا محالة وهو خلاق فرض المستتر وان قاله حال للنسبة الماندة
 للتكليف كما هو القرض فأى وجه لا يخرج برزى الا ان يقال محله حيث شككنا
 في حاله كافي ح ل وقال شيخنا العزيز وس ل لا بد في تميزه برهان قاله حال

النية لانه آتى به ورقة مصببة الا ترى ان المصبي اذا آتى بصورة مصببة يعزراه وفيه
ان المصبي له نوع تميز فيعززه بالتميز برغلاف الولي في حال النية فاي فائدة
في تعزيره مع غيبته تأمل (قوله كفى الصانع) وكذا اتفق مخفون صفاته
س لى أى الجمع عليها (قوله المأخوذ الخ) أى على مذهب القرآن الذى يكفى
بوجود المأخوذ واستدل له أيضا بجبر ان الله مانع كل مانع ومنعته ولا دل فيه
لان الشرط ان لا يكون الوارد على وجه المبالغة فهو انتم تزعمونه أم نحن الزاعمون
نعم في حديث الطبراني والحاكم اتوا الله فان الله فأنهم لكم وانهم دليل واضح
للقهاء هنا اذ لا فرق بين المنكر المصنف له شرح م د (قوله أو فنى نبي) أى
نبوته والمراد نبي من الانبياء التى يجب الايمان بهم تفصيلا وهم الخمسة والعشرون
الذكور في القرآن ونظلمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * لانبياء على التفصيل قد عملوا
في ذلك حجتا منهم ثمانية * من بعد عشرين سبعة وهم
ادريس هود شيب مالح وكذا * ذو الكفل آدم بالخيار قد خففوا
(قوله أو تكذبه) خرج الكذب عليه فليس يكفرون كان حراما ع ش (قوله يجمع
عليه) أى وكذا مشهور منصوص عليه كافي ج مع الجوامع في خاتمة الاجماع واعتمده
شيئا ط ب اه سم كذب الوزير (قوله اثباتا واثباتا يترجمون عن المضائق) أى
يجمع على اثباته أو ثبته قوله كره كره مثال للاول وقوله كصلاة سادسة مثال للثاني
(قوله لا يعرفه الانحواص) قال ط ب الا ان يعلم ويحجده بدعله عثمان غير
عذر اه وصاروخ ط بخلاف جده يجمع عليه لا يعرفه الانحواص بل يعرف الصواب
ليعتقه وظاهره انه لو كان يعرفه انه يكفر اذا جده وظاهر كلامهم بخلافه أى فلا
يكفر بانكاره وان كان يعرفه كما اعتمده حواشى م د (قوله أو القضاء مصنف)
مطوف على فنى الصانع لاهل كثر اد لو مصنف عليه لا قد فنى ان اتردد في الالتقاء
كفره روثيه نظر صرح به الشباب م د في حاشيته على الروض أقول وفيه غيبه عدم
الكفر لكن قضية قوله أو تردد في كفره يكفر به لان القضاء مصنف كفر ع ش
على م د قال م د في شرحه والالتقاء ليس يقيد بل الدار على محاسنة بذر ولو طاهرا
(قوله مصنف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم مظهر من الحديث دل
الروايات أو من علم شرعى م د والحديث في كلامه شامل للضعيف دون الموضوع
كافي ع ش على م د (قوله بقاء ذرية) أو قد طاهر كنهناط وصافى فنى لان فيه
استغناء بالدين وفي هذا الاطلاق وقفة فلا ريب في اعتبار بقية الله على الاستمرار

وذلك (كفى الصانع)
المأخوذ من قوله تعالى منع
الله (أو فنى) نبي أو تكذبه
أو يجمع عليه اثباتا
أو يثبتون ذنبا بقوله
(معلوم من الدين ضرورة بلا
عذر) كراهة من الصلوات
الخمس وكصلاة سادسة
بخلاف جده يجمع عليه لا
يعرفه الانحواص ولو كان
فيه نص كاستغفار في ثبوت
الابن السلس مع البت
وبخلاف المذكور كن قرب
عنده بالاسلام (أو تردد
في سكفر أو القضاء مصنف
بناذرية

لم يشرح م ر عليه فاجرت به العادة من الصباغ على الواح لاز القمامية
 ليس بكفر بل ينبغي عدم حرمة الصباغ ش هل م ر ومنه ما جرت به العادة
 أيضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحو التبرك أو لصيانتها عن النجاسة ونحو ما وقع
 السؤال عنه وهو ان التقيية مثلا يضرب الاولاد الذين يتخلون منه باواحهم هل
 يكون ذلك كفرا أم لا وإن رماهم بالواح من مصدفة نظروا الجواب عنه بأن الظاهر
 الثاني لان الظاهر من حاله لا يريد الاستغناء بالقرآن ثم ينبغي حرمة لاشعاره
 بعدم التنظيم كما قاله في الودع بالكراسة على وجهه اه ع ش هل م ر (قوله
 أو مسجد) خرج الركونع لوقوع صورته لمخلوق عادة ولا كذلك السجود ثم يقبض
 على ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فلا
 فرق بينهما في الكفر شرح م ر قال ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أي
 لم يلزم قصد ذلك بل يمكن كفره بل لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لوقوع صورته
 للمخلوق عادة لكن عبارة جبره في الشبهة في باب تواضعه على الله عليه وسلم عند قول
 المصنف وكانوا إذا رأوه لم يقوموا للملأ يقولون من كراهته ذلك نصها ورفق به أي
 القيام لا كرام لا لراه ولا عظام حيث كان مكروها وبين حرمة الركونع اعظاما
 بأن صورته نحو الركونع لم تعد للعبادة الله تعالى بخلاف صورة القيام اه وهي
 صريحة في أن الايمان بصورة نحو الركونع للمخلوق حرام وبأنها لم تعد لمخلوق وهي
 منافية لقول الشارع لوقوع صورته لمخلوق عادة اما ما جرت به العادة من خفض
 الرأس والاعتناء الى حد لا يصل به الى أقل الركونع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن
 ينبغي كراهته اه (قوله فتصع ردة سكران) مفرع على قوله من يصع طلاقه
 وفيه ان الردة فعل مصيبة لا توصف بصع ولا بعدمها وأجيب بأن المراد بالعبادة هنا
 التصديق والذات لا منهاها الاصولي (قوله كاسلامه) قضية الاعتقاد باسلامه
 في السكران لا يحتاج الى تعديده بعد الاقامة وليس مراد اقتدحكي ابن الصباغ عن
 النص انه اذا اتفق عمره من عليه الاسلام وان وصفه كان مسلما من حين وصف
 الاسلام وان وصف الكفر كان كافرا من الآن لان اسلامه صرح فان لم يبق قل اه
 خ ط س ل والافضل تأخير استتانه لاقائه لما يأتي باسلام يجمع على معتق وتاخير
 الاستتانه الواجبة لثقل هذا القدر مع قصور ذلك السكران تأخير بعد شرح م ر (قوله
 والكفر) فان رضى بقلبه فرد س ل قال تعالى الا من آمن والكفر فيما يشبه ترجيه لا إطلاق
 بالايان وكذا ان أطلق بأن يفرق قلبه عن الايمان والكفر فيما يشبه ترجيه لا إطلاق
 قولهم المكروه لا يلزمه التورية نرحم م ر وجوب قوله وكذا ان أطلق أي كالمعتن

أو مسجد (مخلوق) ككفر
 وليس قصد تعظيم مخلوق أصم
 من قوله لضم أو خمس
 (قصد تعظيم سكران كاسلامه)
 بخلاف الصبي والمجنون
 والكفر (ولو أزيد)

ممن اهل) استماعا فلا قبل في جنونه (٥٧٩) لانه قد سقا ويورد الى الاسلام فان قتل فيه هذا ثم يرد

لكن يرد قائله ثلثونه
الاستقامة الواجبة (ويجب
تفصيل شهادة برودة) لا خذف
الناس في بابيها وكافي
الشهادة بالجرح والزنا
والسرقة وجرى عليه
في الروضة واملها في باب
نصارى اثنتين لكنهما
صححا في اصل وعديه
عدم الوحوب وقال الرافعي
عن الامام انه الظاهر لان
الردة تخطر ما لا يقدم الشاهد
بها الا على بصيرة والاوّل هو
التقول في صحة جماعة منهم
السبكي وقال الاستوى انه
المعروف عقلا وقتلا ولما
قتل عن الامام بحث له (ولو
أدعى) مدعى عليه برودة
(اكرها) وقد شهدت بينة
بألف كفر أو فله حلف
فصدق ولو بالقرينة لانه
لم يكذب الشهود والمأثم انه
يحقد كلمة الاسلام وقول
أوفيه من زنادي (أو)
شهدت (برودة فلا قبل) لى
البينة المأمور على ما في الاصل
قتل ولا يصدق مدعى
الاكرام لا قرينة تكذيبه

قلبه بالايمان في انه لا يكفر لان استعمار الايمان لا يجب دائما كالسائم وانما قبل
(قوله ثلثين) اشوا بالثبوت الى قتيب الجنون لانه لا حذر اذ عا اذا اردت
واستيب فلم يثبت ثم حن فانه يورد قتل حال جنونه س ل (قوله اهل) أي
وجوب او قبل فله شرح م ر (قوله ويجب تفصيل شهادة برودة) بأن يذكر موحها
وان لم يزل عالما بها خلافا لما يورد م كلام الرافعي اه شرح م فانه قد ما
لم يزل هنا عبارة قوله لا لم يكذب الشهود وهذا واضح بناء على انه لا يجب التفصيل
في اشداد البردة وهو المتمدن واما س ل انه لا بد من التفصيل فغيره لان من جعله
التفصيل كونه مختارا مدعى الاكرام تكذب الشهود اه قوله لا يقدم شاهد
قال في التصديق من سفره بالكسر قد وما وقدم اه ايضا وقدم كسر يضر قدما
بوزن قتل أي تقدم وقدم الشيء بالضم قعما بوزن حنية هو تقدم واقدم على الامر
(قوله لا على بصيرة) يؤخذ منه ان الكلام في عدل فيه يبرز المكفر من غيره
مع ش على م ر (قوله الف) فان قتل قبل البينة فهل يضمن لان الردة لم يثبت
اولا لان لفظ الردة وجه والاصل الاختيار وجهان أو جهما الثاني خ ط س ل
(قوله والمأثم) أي الركة السددع ش (قوله أو شهدت) مسطوف على وقد
شهدت (قوله برودة) أي ولم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول س ل
(قوله لا قبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكرام او لا
ونظما انه يصدق من غير عين حيث يخل في ما قبله حلف وتطلق هذا فلا قبل
فانه ما يقال المناسب في المقابلة أن يقول فلا يخلط ووجه الدفع انه مفهوم باللازم
ويؤيد ان الشهادة باطلة على طريقته لعدم التفصيل فبأن مدعى الاكرام أقوى
مكاه لم يشهد عليه أحد أصلا تأمل (قوله لم امر) أي لا خلاف الناس في بابيها
أولم وجوب تفصيل الشهادة في الردة حكما بل لقوله وعلى ما في الاصل وهو
مقابل لشروط تقديره وهذا أي في قبول ما قلنا مني على ما ذكرنا من اشتراط
التفصيل وعلى ما في الاصل من عدم اشتراطه قبل وقوله ولا يصدق معطوف على
قبل فهو من جهة المبني على ما في الاصل (قوله لا يصدق) وحينئذ يحكم بيقينية
زوجة غير المدخول بهن ويطلب بالنسبة بالشهادتين س ل (قوله مدعى
الاكرام لا قرينة) أي في صورة ما إذا شهدوا برودة اجالا كلفوا فرض المسئلة
فلا يخلو قوله قبل فصدق ولو بل قرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي

الشهود لان المكروه لا يكون مرد العاقبة كالكفر كفاه يصدق بيمينه وانما حلف لاحتمال كونه مختارا (ولو قال
حديثين مسلمين مات أي مرتان فان دين سب برودة) كعبه وله من (تصميم في) ليت الله (والا) بأن ما قل استغفر

فأذا كرما هو ردة كان فباء أو غيرها كقولها كأن يشرب الخمر حرف الياء وهذا لا يطهر في أصل الزوجة وما في
 الأصل من أن لا يطهر في منصف (وتجب استنابة) (٥٨٠) مرشد ذكر الأوغير لأنه كان يحترما

والظاهر أن هذه الآية منسوبة إلى محمد بن س ل (قوله فان ذكرا لم
 أصروا على شيء إلا أوجبه علم حرمانه من الزمان اعتبارنا بالتصديق في الشهادة
 مارة على القول بالظهور وأغرق في ما شرح م ر وفي شرح الزورني ما يفتنه
 وبجارية فان لم يذكر شيئا وقت الأمر كما نص عليه القاضي (قوله وتجب استنابة
 رتد) شرح في أحكام الردة بدوقوعها روى ما قبله أحد قبل الاستنابة عز وجل
 ر لا شيء عليه لا حداد ع ش على م ر (قوله حال) وقيل يعل ثلاثة أيام
 شرح م ر (قوله وترك) أي من غير قبل رأي مع علمه وطول ما بعده وقوله
 ولو كان زنديقا لارده على من قال لا يقبل إسلامه أن ارده إلى كفر حتى كما م ر
 وقوله أو تركه ذلك) ويحذف في المرة الثانية وما بعده إلا الأولى س ل (قوله
 مصومين) ظاهره وإن ما شق ربه على أن ما قبل ذلك وقايم القتل (قوله
 أن انصد) سائل المراد بالانصد ولا يبدل برأيه حصول الماء في الرحم
 ويصرف ذلك في القرائن كالأول طهارة وأنت بولب سنة أشهر من الوطء في غسل
 الردة قبل الوطء وقد انقضى بعدها الوطء وقد انقضى قبلها وبقي الكلام فيما إذا
 حصل وطئ قبل الردة وطئ بعدها واحتمل الانقضاء من كل منهما ولم يذكر في إجابته
 مسلم أنه سمع على جبر (قوله أو من لا يتقبل) أي لا ينسب إلى دين معين في
 المضار فلان ينفل مذهب كذا إذا انتسب إليه (قوله واحد أسره) وأن بعد شرح
 م ر أي حيث يدنس وباليه ع ش (قوله ويستتاب) أي بالطق
 بالشهادة ن (قوله واختلف الخ) مقابل المحذوف م ر وقال هذا كله
 في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البوارع من أولاد الكفار الأصليين
 أو المرتدين فهو في الجنة على الأصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الأصليين
 أو المرتدين ح ل والمراد بكفار هذه الأمة كقوله الشوري وشرح به المناوي (قوله
 في الجنة) أي مستحقين على المعتد (قوله وقيل على الأعراف) هو ما كان بين
 الجنة والنار ع ش والذي ارتضاه الجلال أن الأعراف سودا الجنة أي حاطها المحيط
 بها وهو ما سبيل كلام الشارح حيث قال على الأعراف ولم يقل في الأعراف
 وقال تعالى وعلى الأعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله
 وملكه موقوف) والأصح أنه لا يصير محجوزا عليه بمجرد الردة بل لا بد من ضرب
 الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كسبح النفس لأجل

بالإسلام وورع لم يصر مشبه
 مشبه وتزل هو الاستنابة
 تكون (حال) لأن قوله
 المرتب عليه ما بعده لا يفرخ
 كما أن الحدود نعم أنه كان
 سكران سن التأخير أي
 المحذور (فان أصغر قبل) غير
 الجاهلي من بدل دينه فاقبلوه
 (أو أسلم صح) إسلامه وترك
 (ولو) كان (زنديقا)
 أن تركه ذلك لا ينافي للذين
 كفروا وخبرنا ذاك قالوا ما صحوا
 متى جاءهم وأولمهم الإجماع
 والزندق من معنى الكفر
 ويظهر الإسلام كقوله
 الشيطان في هذا الباب وباني
 صفة الأئمة والفرقة من أولاد
 لا يتقبل ديننا كقوله في اللسان
 وصوبه في المهاتم (وفرعه)
 أي المرتد (أن انصد قبلها)
 أي الردة أو غيرها واحد أصوله
 مسلم فسلم) تبعوا الإسلام
 يعاود (أصوله) مرتدون
 فترد) تبعوا الإسلام ولا كافر
 أصلي فلا يسترق ولا يتقبل
 حتى يبلغ ويستتاب فان لم
 يتب قتل واختلف في اثبت
 من أولاد الكفار قبل بلوغه

الصحيح كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء تعالى الحق في أنهم في الجنة والاكترون على أنهم في النار وقيل حق
 على الأعراف ولو كان أحد أبيه مرتدا والآخر كافر أصليا ككافر أصلي قاله البزري (وملكه) أي المرتد (موقوف)
 ر ما من مرتدا بآن ذواله بالردة والآخر لا يزول (ويضحي منه دين ثمه قبلها) أي بالانفاق أو غيره (م بدل
 ما اتفق عليها)

حق أهل التي شرح م ر قوله قياسا) بجامع ان كلا غير مال ويمان منه موه
 أي مدة الاستقامة شرح م ر وقال ع ش هذا ظاهر على القول الثاني وهو انه
 يعمل ثلاثة أيام أما على الرابع من وجوب الاستقامة لا فلا يظهر لاه لا يعمل حتى
 يمان موه ويحيى با إذا احرط قام بالقاضي أو بالمردت يكون عرض عقب الردة
 اه زيادة (قوله نيينا) أي يدين لنا فوه من حينه لا من حين الاسلام ثم ان كان
 ذلك به راجح عليه لم يتقدم مطلقا كذا في شرح البهجة وقد توهم الشارح انه قيد
 للحكم وليس كذلك بل هو قيد للثلاث فلا فرق في الحكم بين حر المالك ومعه
 م ر ذى

(كتاب الزنا)

أي بيان حقه وحكمه وما يجب به وهو اكبر الكبائر بعد القتل ومن ثم أجمع
 أهل المال على تحريمه وكان حده أشد الحدود لانه جنابة على الأعراض والأنساب
 وهومن جهة الكليات الخمس وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال
 ولذا شرع هذه الحدود حفظا لهذا الأمر وشرع القصاص حفظا للنفس فاذا علم
 القاتل انه اذا قتل قتل انكف من القتل وشرع قبل الردة حفظا لليس فاذا علم
 شخص انه اذا ارتد قتل انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظا للأنساب فاذا علم
 الشخص انه اذا زنا جلد أو زوجم انكف من الزنا وشرع حد الشرب حفظا للعقل
 فاذا علم الشخص انه اذا شرب السكر جلد انكف من الشرب وشرع حد السرقة
 حفظا للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف من السرقة تأمل زى
 وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا منع عن
 القذف (قوله لته تيمية) والاولى الأصح وبها جله التميز (قوله وهو ما ذكر الخ)
 أي فقال في تعريفه شرعا هو ابلج حششة أو قد رطاني فرج محرم لعينه مشتمى
 طبعيا بلا شهية كما قيل الامل وقد اشتبه كلامه على ثمانية قيود ذكر المصنف مفهوم
 بعضها بقوله لا يبرأ بالاج الخ (قوله يجب الحد) معناه لانه لا يبرأ منه القاضية قال
 ع ش وان تكررت منه مائة مرة متلاحقة كان من الجنس فيكنى حد واحد اه (قوله
 ولو حكما) لانه على البقعي الغافل انه لاحد على القن الكافر المترك لكان لاه
 لم يتم الاحكام بالذمة فهو كالعاقد اذا يلزم من عدم التمام الجزية عدم الحقة كما
 في المرأة الذمية لانه تابع لسيده فهو ملزم بالاحكام حكما ذى وبجارية حل
 وقوله ولو حكما لانه اذا كان الكافر القن المترك لكان لو ادخل فسادا فدين ايضا اه
 (قوله حششة) ولومن ذكر اشل ولو به محال غليظ ولو غير متدبر ولو من لفل ح ل

(كتاب الزنا)

بالقصر لانه حارة وبالمائة
 نعمة وهو ما ذكر في القوي
 (بمسألة على ملتم) ولو
 حكما الاحكام عالم بصره
 باجل حششة) متبناه من
 جى (أو قد رها)

(قوله من فاقدها يخرج ما لو تقي ذكره وادخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حلاله
 كادخال بعض أصبع (قوله فخرج) ولو فخرج نفسه بأن أدخل ذكره في دبره
 والاطلاق يشمل ادخال ذكره في ذكره لانه لا يقال له فخرج ع ش على حد (قوله
 قبل أو دبر) من ذكره أو أتى ولو حشفة حيث تفتت أتوتها ولو على غير صورة
 الأدمية لأن الطبع لا يتفرعها التفرع الكلي حيث تفتت أنهما من الجن وأنهما أتى
 ع ش وقال عمر لا حد برطثا إذا كانت على غير صورة الأدمية لأن النفس تنفر
 منها حيث تدور أضافه غير مشتة طبعاً كالبهيمة وكلامه وجهه وقه ان التعريف
 لا يشمل زنا المرأة الآن برادها لا علاج الأهم من كونه مصدر أو لم ينبأ للتعامل
 أو مصدر أو لم ينبأ المقبول ح ل (قوله أو أتى) أي ولو صغيرة وإن لم يتحقق لها
 الموضوع بهدأيد ان معنى الشهوة طبعاً غير ثم اه شورى لان المرادها
 مشتهى ولو باعتبار نوعه لادخال الصغيرة التي لا تشتهى وهناك كون المولوس
 مشتهى باعتبار شخصه أي بأن يكون شخصه مشتهى أي نفسه (قوله مشتهى
 طبعاً) راجع كالذي قبله لكل من الحشفة والفرج وان أوهم منبه خلافاً لفرج
 هر والمراد أنه مشتهى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغيرة والصغيرة (قوله بلا شهوة)
 شامل لشبهة الحمل والفاعل والطريق وقد استوفى الغالب شبهة الحمل كوطء
 دبر حليلته وأتمته المزوجة وشبهة الفاعل كوطء المكروه (قوله ولو مكثرة) وعن
 أي حشفة أنه لا حد حيث تدور لان الاجارة شهوة وعروض بانها لو كانت شهوة لثبت
 النسب ولا يثبت انضافاً فان قيل لم يراع خلافه ها كما مر في نكاح بلاولى
 أوجب بضخه ذكره هنا س ل (قوله أوجبه) رة على عطاءه حيث قال با
 الزنا بالاباحة وقال الغرماوى أنه مكذب عنه فالنامة لا تميم لا الرد (قوله وان كان
 تزوجها) أي المحرم أو عقد عليها فليس بالعقد بشبهة قال س ل فيه ودخل أي
 حشفة فانه قال لا حد عليه لان صورة العقد شبهة وجهه الرد لا علة بالخذ
 الفاسد وقال الامام أحمد واسماق يقتل ويؤخذ ماله حديثه همه يحيى بن
 معين اه خط (قوله وليس ما ذكر) راجع لا كثراً والاباحة والتزويج (قوله
 في نحو حشيش) مفهوم قوله ليس (قوله في دبر الخ) مفهوم قوله بلا شهوة (قوله من
 الرضاع) قبله لانها إذا كانت من نسب تنفق عليه فلا يقال لها أمه وقد يتصور
 كون أمه من النسب أمه ولا تنفق عليه بان كان مكاتباً أو مضافاً على هذا قوله
 من الرضاع ليس يقيد فهو ماعلى الغائب شيئاً (قوله لشبهة الملك) أي ملك
 الاستعاق في الزوجة وملك الرقبة في الأمة (قوله لا يوجب الحد) هو المعتدل لان

من فاقدها (خرج) قبل أو
 دبر من ذكره أو أتى (محرم
 لعمته مشتة طبعاً بلا شهوة
 ولو مكثرة) للزنا (وجبة)
 لاوطء (ومحرماً) وينسب أو
 رضاع ومساهرة (وان)
 كان (تزوجها) وليس ما ذكر
 شبهة دارية للحد (لا يغير
 الإلاج) يفرق كفاخذة
 ونحوها من مقتضات الوطء
 (و) لا (وطء) حليلته في
 نحو حشيش وموم) كنفاش
 وأحرم لان التحريم ماعرض
 (و) وطئها (في دبره) ووطء
 (أتمته المزوجة أو المقتدة
 أو المحرم) ينسب أو رضاع
 كآخذه منها أمه من الرضاع
 أو مساهرة كوطء أبيه أو
 ابنه لشبهة الملك المأخوذة
 ن خبر أدور الحد وبالشبهات
 روه الترمذى وصح وقه
 والمحاسن وصح أسنده
 وظاهر كلامهم ان وطئ
 أمه المحرم ودبره لا يوجب
 الحد

أكثر ذل ابن الرواحي رحمه الله تعالى كان ابن الرضا عن البر الحظ وكتبه في الأول في تدبيره في غنية قلت
الظاهر ما له ابن الرضا لأن العلة (٥٨٣) في سقوط السلب له وفي قبولها في اللب في الجمل وهو في

الملازمة محل التناقض الجلية تنهض شبهة في درج الحدو بحرم مطلقا في عزوفه في
في البراءة الاولى وليس حكيمه في تلك الملازمة ١٥ برماوى وقوله مطلقا
في درج حيلته او بحرمه الملازمة (قوله العر المحيط) هو شرط الوسط لابن
يؤثر اختصاره القومى كتابه الاسمي بخواص العر المحيط ١٥ برماوى (قوله
قلت الخ) هو من كلام بن القري "بدليل قوله الاتي ١٥ اى حكام ابن
القري "شيعنا التهمى (قوله شبه الملك) هو من شبه الملل (قوله وهو) اى
الملك وقوله في الجمله هو قول لقوله اربع اى القلندرا في صورة من الصور (قوله
لو طه) اى اتهم وقوله فانتهى اى كره سائر حدها ما بالوطى (قوله
والوثنية) اى الوثنية الملوكة في نهج مد وطه اى الدرع على كلامه وهو وصف
(قوله ولا يمتنع) اى على القول بان ائمة الصريح مد وطه اى درجها في درجها وقوله
بالزوجة اى بامته الاجنبية الموزجة حيث لا يحد بالوطى في درجها فاجاب بقوله
فان قصر بها الخ والجامع بينهما ان كلامه عليه وطه ما ولا على هذا الضيف والمحمد
ان لا يحد فيها ١٥ (قوله روطه با كراه) هذه شبهة على ولا يثبت التسبب وبغنى
ان من الاستكراه للسقط للتمتع لم لا يمتنع امرأة لطعام مثلا وكان ذلك عند من
لم يسمح لمهاجرات الاحياء مكتسبة من قدها فكتة لدفع الملاك عن قدها فلا حد
عليه او ان لم يميز لها ذلك لانه لا كراه وهو لا يمتنع ذلك وانما يمتنع الحد عنها لانه شبهة
١٥ ع ش على مد وقوله او بتقيل عالم هذه شبهة طريق والدخل على الفاعل شىء
مد (قوله بلاوى) وكذا بلاوى ولا شهود وهو مذهب ايدوه هذا في التسبب خلافا
لشراح حل ويسل (قوله كذب ما مات) هو عند العقدة فتشترط انه يهود قبل
الدخول عندهما يرتفع م والمرتفع عن مذهبه اعتبارا رضى في هذه الدخول
حين لم يقع وقت العقد ١٥ (قوله فلا يحتاج الخ) وكذا لو مكنت المرأة قريبا
او غريبا لانه ما ينشأ عنه الطبع رى وسعرا الكسر والضم غنار (قوله ولا يوطى
صى او يمتنعون) لكن يزودهما اوليا بما ينزهرها عنه سل (قوله حصة
في المثل) اى ان وجب عليه الفسخ بان او لم يوطى بغيره وجب عليه الحد ولا فلا
(قوله اولى من قوله الخ) لان تعديره يشتمل غير ملتزم الا حكمه وهو الحرق لانه مكلف
مع انه لاحد عليه رى (قوله لم يمتنع) والاحصان لغة المتع وورد في الشرع لمعان
الاسلام والعقل والبروغ وفسر حاكم منها قوله تعالى فاذا م من فان آمن
فاغشاه والحريه كفى قوله تعالى فاعلمن انه فاعلى الحصان من العذاب

(رجم) حتی بموت لامرہ صلی اللہ علیہ وسلم فی اخبار مسلم وغیرہ

ثم لا يرجع على اللوط في درجته حد التكديركر وإن أحسن إذا لا يتصور إلا بواجب في درجته على وجه صريح حتى يصير به
محسنا والرحم (ج) أي لطيف مشير (وجارة معتدلة) (٥٨٤) لا بصحبات خفيفة فلا يطول تعذيبه

ولا بصحبات ثلثا نفسه
فيقول التكامل القصور
قال الماوردي والاختيار أن
يكون ما يرى به ملائكة
وأن يتوفى الوجه ولا يربط
ولا يقيد (ولو) كان الرحم
(في مرض وجرو برد مغطين)
لأن النفس مستوفاة به
(ومن حفر لامة) عند
رجوعها إلى صدرها أن لا يثبت
زناها باقرارها بأن ثبت سنة
أولها وثلاثا لتكشف بخلاف
ما ذهبت بالقرار ليوكها الحرب
أن رجعت وبخلاف الرجل
لا يغيره وإن ثبت زناه
بالبينة وأما ثبوت المغفر في
قصة القامدة مع أنها كانت
مقورة فبيان للعبارة ذكر
حم الصالح من زيادتي
(والحسن مكان) وبمثل
السكران (مردو كافر)
وطي. أو وطئت ذكر
أصل عامل (قبل في نكاح
صحيح ولو) في عدة شبهة
أو حفر أو حفره أم (نقص)
كان وطى. كامل بتكليف

والترجيح كما في قوله تعالى والحسنات من النساء والطفة من الزنا كما في قوله تعالى
والذين يرون الحسنات والاصابة في التكليف كما في قوله تعالى محسني غير
مستحقين وهو المراد هنا شرح م (قوله على اللوط في درجته) وحلا وأمرأة أه
رى (قوله وإن يتوفى الوجه) كلامه كتحقيقه في أنه مستحب والمتمدد وجوب
ذلك حل وقال ع ش على من تمتد وجوب عبارة شرح م (ولا أولى أنه
لا يبعد عنه أي المرحوم فيضله ولا بد من أن يفسره في قوله أي لا ما يؤدى إلى سرعة
التذيق وإن يتوفى الوجه أن جميع البدن عمل المرحوم وتعرض عليه التوبة لأنها
خاتمة أمره ومع ذلك إذا تاب لا يسقط عنه الحد أه (قوله ولا يقيد) ويحباب
أن طلب بشر بالأكلا ولا يجوز قتل نفسه وسيف لأن القصد به التكليف بالرحم زى
(قوله ولو في مرض) ثم تقرر لوضع الحمل أو القطام كآدمه في الجراح من فلأقيم
عليه المحرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لا يمتنع حقيقة حياته وهو إنما يمتنع بآخرة
إذا انفصل في حياته وأما قوله هذا ذات لمع من رضه فبني على أنه لا
يؤثر له أنه ألف ما هو غدا لا يأخذ بما قاله فبما رزق شاة فأت ولها ع ش على م ر
(قوله لا يغيره) ظاهر كلامه امتناع المحرم لكن جرى في شرحه لم على التفسير
شرح م (قوله القامدة) بالقرينة المحبة نسبة إلى قيلة قال الحاشي غلاد أه
برمادى قال خط اسمها سبعة وقيل أمة (قوله مكلف) أي وإن طرأ نكاحه
أثناء الوطء فاستدامه ومعنى اشتراط التكليف والاحسان بعد اشتراطه
في مطلق وجوب الحد أن حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا لتسليمه محسنا
فبين يشكره أه شرط فيها شرح م (قوله قبل) منطلق بالعاملين قبله والباء
مستعملة في التسمية بالنسبة للأولاد في الظرفية بالنسبة للثاني شيئا وهذا غير
ظاهر لأن الشارح قد والتحق لمما قبله بذكر الباء فيه قلعدة قالوا أن تكون
الباء في المتن الظرفية بالنسبة لكل من العاملين أي وطى في قبل أو طئت في قبل
ويكون محتمل الظرفية بالنسبة للعاملين بالوطى أو وطئت في درناقل (قوله
ساقص) الباء الظرفية بالظرف لوطى ولا تفتقر لظرفه وطئت (قوله
لأنه) أي بالوطى وهذا التحليل يأتي في وطى أتمه الأجنبية مع أنه لا يصير به

وجبة ناقصة أو عكسه فالتكامل محتمل نظرا إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لآدمه
ففى الوطى أو اللوطوه شهوة فحقه أن يتمتع من الحرام واعتبر وقوعه حال التكامل لأنه مختص بكل الجهات
وهو النكاح الصحيح باعتباره محصورا من حكام حتى لا يرجع من وطء وهو ناقص ثم زنا وهو كامل ويرجع من كان
تأدلى الحالين وإن ظنهم ناقصا كيون ورق ناقصة بالتكامل في الحالين

بعضنا وأجيب بأن المصنف في شهوره في نكاح صحيح (قوله وبما تقرر) هلا حال
 وخرج بما ذكره الولي في تلك الميكنة الخ (قوله والمثل المذكور الخ) وانما جعلت حقوبة
 الزنا بما ذكره في فصل قطع آفة الزنا كالسارق قطع يده لانه يؤدي الى قطع
 النسل ولا يقطع آفة السرقة يم الذكروا التي وقطع الذكروا من الرجل ولا
 الذكروا ثانياً له بخلاف اليد ل (فرع) لو زنا بكر ولم يحد ثم زنا مرة أخرى
 هل يحد ثم يرحم أو يرحم قطع الرابع انه يحد ثم يرحم ويسقط عنه الغرب
 شرح الروض (قوله مائة جلدة) والسرقة في قدر المجلد وقت الوجوب حتى لو زناه
 وهو حر ثم وقع حداً مائة جلدة وكذا لو زنا وهو عتيق ثم عتق حدّ عشرين لامة زى
 وسبق في الشارح التنبيه على هذا في حد الغنى حيث قال هناك والنظر في الحرمة
 والرق في النالة العتق الخ فلان ذكره هنا وإحال عليه ما ياتي كان أن يدعى المجلد
 جاهد الموصلة للمجلد شرح حر (قوله وتقرّب عام) عبر بالتقرّب ليفيد به اعتبار
 فعل المحاكم فيه فلو غرب نفسه لم يحد به لانتهاء التكيل وابتداء العام من أول
 السفر وصدق بينه في مضي عام عليه حيث لا يئنه ويحلف فيها ان اتهم لئنه
 حقه تعالى على المساهة وتقرّب المحنة شرح حر والاوجه ان أجبر العين ولو جاز
 لا يغير ان تعذر عمله في القرية كما لا يجلس لغريمه اذا تعذر عمله في المجلس بل أولى
 اه جبر لان ذلك أي المجلس حتى أدى وهذا أي التقرّب حتى الله س ل فاذا سقط
 حق الأدي سقط حق الله بالاولى (قوله عام) أي سنة هلاله شرح حر ويشترط
 سكن الطريق والمصدمة كما اقتضاء اخلاقهم في نظائره وان لا يكون بالبلد
 طاهون حرمة دخوله شرح حر ويشل الدخول الخروج حيث كان واقعا في نوعه
 ع ش (قوله ولاه) راجع لكل من قوله مائة جلدة وتقرّب عام قوله لمساهة قصر
 ويلزمه الاقامة فيما غرب اليه ليكون له كالمجلس وله استصحاب امة يقتصر بها
 دون أهله وعشيرته الامن خشي ضاعه منهم وقضه كلامه ما عدم تمكنه في حل
 ما زاد على ثقته وهو متعبه خلافاً لما ورد ولا يقيد الا ان خيف من رجوعه ولم تقدر
 فيه المراقبة أو من قهره لانساده النساء مثلاً أو الخلعان وأخذ منه بعض المتأخرين
 ان كل من تعرض لانساده النساء أو الخلعان أي ولم يجر الاجبسه يجبس وهي
 مسألة نفيسة اه شرح حر وقال زى له أخذ زوجته فهي مستناة من الامل
 وله اخفمال يقرّبه انتهى (قوله لخروج) واستثنى الساردي والرواي من مبلد
 لا يخلو حره أو برده فلا يفر ولا يسل لمعتله لتأخير الحد والمنفعة اه حر (قوله
 بتشكال) ولا يطاق الاهل تماريح النسل مادام وطبا فاذا يبس فهو مرجون

وبما تقرر علم انه لا احسان
 بوطى في ملك يمين ولا بوطى
 شهة أو نكاح فاسد كما في
 التليل ولاه لا احسان لصبي
 ويصون ومن يرق لانه صفه
 كمال فلا يحصل الامن كامل
 وأنه لا يمتد الرولة في حال
 صممة حتى لو طوى وهو
 حر في ثماني مائة عقدت
 لعمدة بجم وقول أبو طي
 من زنا في (و) المجلد (بكر
 حر) من مكاف ولو زنا
 ومثل السكران رجلا كان أو
 امرأة (مائة جلدة وتقرّب عام
 ولا لامة الرامة والزنا مع أخوات
 النصبين وغيرهما المزي
 فيها تخريب على الآية
 المساهة قصر) لان التصور
 ايحاشه بالمدعى الامل
 والوطر (فأكثر) ان رآه
 الامام لان عمر غرب الى
 الشام وعثمان الى مصر وطبا
 الى البصرة فلا ياتي تقرّبه
 الى مادون مسافة التصور
 لا يمتد ايحاش المذكور به
 لان الاخبار تتوأم أصل حيث
 ولا ترتب بينه وبين المبلد
 لكن تأخير عن المبلد أولى
 (ويجب تأخير المبلد لخروج
 مغرطين) الى اعتدال الوقت

(ويزن ان يبي برؤ ولا يجلد بتشكال) بكسر العين

أصعب منها وبالثلاثة أي هرجون (عليه مائة خمسون وخمسون) كطرف ثياب (مرقنان كان) عليه (خمسون) خشنا (المرتين) بجلده (مع مس الاغصان له أو انكسب) لبضها على بعض لينا له بعض الالتم فان انتفى ذلك أو شلت فيه لم يسقط الحدون في الايمان حيث لا يشترط فيه اليما تامة مينة على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضربا بالحدود مينة على الجرح وهو لا يحصل الا بالايلام (فان يرى) يقع الراس كسرها بمضربه بذلك (أجزاء) الضرب وقول وتقوم من زياتي وسياتي في الصيال ان الامام لو حلف في حروبه (٥٨٦) مغرطين ومرض رجي برؤ لا ضمان عليه

وان وجب وتأخير الجلد عنها لانه تلف واجب اقيم عابه وناقرا ما روي عن الامام اختلف فيها فئات بان الجلد ثبت أصلا ودرابا من واختلفان قدرا بالاجتهاد ومادة كره من وجوب التأخير هو المذهب في الروضة وكلام الاصل يقتضي انه سنة وبه حزم في التبريز (وتعين الجبهة للامام) فانه عين لهجه لم يسهل الى غيرها لانه الاثنى بالزبر (ويضرب غيره مائة يلد زناه لا يلد له ولا دون المسافة منه) أي من يلد (و) يضرب (مسافر لغية مقصده) ويؤخر قريبا غير المتوطن حتى يتوطن وقولي ولا دونه الى آخره من زياد في (فان عاد) الغرب (للملح) الاصل أو الذي غرب منه (أو لدون المسافة منه جدد) لا يضرب بماله له يتقضى قصده وقولي أو

كافي شرح الروض فتفسير اشرع لما العرجون فيه مسامحة أو تيسير مجازي لانه دزل الى كونه عرجونا (قوله أشهر من قعها) وقال له تشكول بضم العين (قوله وناقرا الايمان الخ) عبارة هناك متاوشرا وليس برب مائة سوط أو خنسية مضربه ضرب مائة مشدودة من السياط في الاولى اوين الخنبي في الثانية أو مائة مضربه في الثانية بمشكال عليه مائة خنبر بر وان شلت في إصابة الكل عملا للظاهر وهو أصابه الكل وخالفه في حد الزنا لانه المضرب فيه الايلام بالكل ولم يشق وهذا الاسم وقد ورد اه (قوله أجزاء الضرب به) وناقرا معصوبا مرعنه ثم شني بان الحدود مينة على الدر وقباصه ايه لور في آساء ذلك كل حد الاسماء واعتد بما مضى شرح مر (قوله واختلفان قدرا بالاجتهاد) أي فاذا دخل في شدة الحر أو البرد منه وبضمن النصف لا الجميع على الاصح حكنا وشرح العجة للشاوي أي لان أمل اختلفان واجب والمال حصل من مستحق وغيره وهو وقومه في الحر أو البرد من ل (قوله وتعين الجبهة للامام) الاولى ذكره عقب قوله وتضرب على مسافة قصرا حذرا كاستن الاصل (قوله جدد) ولا يتعين الغرب للمل الذي غرب اليه من ل (قوله امرأة) ولوامه ومثاها الامر الد الحسن الذي يحشى عليه الفتنة من ل (قوله كزوج) بان كانت أمة أو حرة وكانت قبل الدخول أو طرا أتزوج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج مصونة رشیدی (قوله ربان من) أي في الطريق والمقصود من ل وهو معطوف على مصوهرم والباء فيها بمعنى مع (قوله كآجرة الخلد) أي فيه ما مرانها من بيت المال أو لا تمن من مال الخلد المؤثر فيها سها كذلك رويته في الفتحة انها من بيت المال سواء أقرب السيد أم لا كخبرة العسرة من ل وكلام الشاوي هنا يقتضي انها عليها أولا ومركا شاوي (قوله ولعله حرج) ووزعدا محمد بعد اقباعه كل مرتب خلق ما ذا لم يقع الابه للمرة الاخرى طاه يتداخل فيكني حد واحد من زنا

لدون المسافة منه من زنا في خرج زنا فمغرب اليه غرب اي غيره مال ابن سبي والموردى وغيرهما منه دود يدخل فيه بقية العام الاقوال ولا تضرب امرأة الا بمصوهرم (كزوج ومصوهر امرأة أو ربان من (ولو باجرة) لا تساعا يتمها الواجب كآجرة الخلد ولا تمن من ثمن سفرها فان لم يكن لها مال فعلي بيت المال (فان امتنع) من الخروج معها بأجرة (ليجبر) كافي الحج ولان في اجبار تعذيب من لم ينسب وقولي بمصوهرم اعم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (الشهر) ولو لم يضا فهو اعم من تعبير بالعبد (ضف) حد (حر) فيطردح سن ويضرب نصف عام له لوله الى فطين نصف ما على المحصنات من اذئاب ولا يبالى ضررا السيد

في عقوبات الجرائم دليل أنه يقتل برذمه ويحذفه وإن تضمن السيد نعم قال البقعي لأحد على الرقيق الكافر لانه لم يتم الاحكام بالذمة إذ لا جرمية عليه فهو كالمأهول والمأهول لا يحدونه الزكشي وهو مردود لقول الاصحاب الكفار أن يحد عبده الكافر (٥٨٧) ولأن الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المأهول لانه لا يرم

من عدم إتمام الجزية لعدم الحد كافي المرأة الذمية وظاهر أن ما رتب من اعتبار مسافة القصير بأخر الجلد لما رتب ما ذكره به يأتي هنا (ويثبت الزنا باقرار) حقيق (طورية) لانه على الله عليه وسلم رجم ما عزا والقائد به باقراره أو إقراره مسلم ودوي هو والبغاري خبر وأعدا نيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها على الرجوع على مجرد الاعتراف وإنما كرهه على ما عر في خبره لانه ثبت في عقله ولهذا قال أبل جنون ويتركون الاقرار مفصلا كالشهادة (أو بينة) لانه واللاق يأتين الفاحشة من نساكم وكذا لعان الزوج في حق المرأة لم تلاعن كما عر فلا يثبت بعلم العاقل فلا يستوفيه بطله أمّا السيد فتدويه من ربه بطله الفصل تاديبه (ولو أقر) بانرا (ثم رجع) عن ذلك سقط الحد لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لما عر بالرجوع بقوله لعل قبلت لعل لم تستأب الله جنون (لأن هرب أو قال لا يحدوني) فلا يسقط لوجود مثبته مع عدم قصره بمرجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك والا حد وان لم يكف عنه فان فلائحان لانه على الله عليه وسلم الرجوع عليهم في قصبة غير ضيا أما الحد اناب بالينة فلا يسقط بالرجوع كالا يسقط وهو لا يثبت بالاقراء بالتوبة

معدوم ماوى (قوله في عقوبات الجرائم) إلا أن قال استدلل بهما الاتفاق عليهما (قوله دليل أنه يقتل الخ) فيه أن قتله بالزكشي حمله بالقتل من جهة عقوبات الجرائم فلا يحسن حمله دليلًا لما فيه من المصلحة ولم يذكر من قوله في عقوبات الجرائم إلا أن قال استدلل بهما الاتفاق عليهما (قوله مسافة القصير) أي يتمها فلا تنصف كالحمد (قوله لاسر) أي السر والبرد والمرض وقوله مع ما ذكره هو أنه يحد في حال المرض بكمال الخ (قوله يأتي هنا) أي في جلدته الخ (قوله حقيق) فلا يثبت بالمرس الردية من ل كالوطلب العاذل أن يحلف المقدري أنه ما زاد من عليه التي يحلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يحد المقذوف سم وشو برى (قوله طورية) أشار بذلك إلى خلاف أبي حنيفة وأحدثت اشتراط أن يكون الاقرار بعد الحديث ما عر لأن كل مرة فاقعة مقام شاهد واجب اعتنا به صلى الله عليه وسلم إنما كرهه على ما عر في خبره لانه ثبت في عقله ولهذا قال أبل جنون ولم يحكمه في خبر المأهول خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفا في الاقرار مرة (قوله وإنما كرهه) أي الاعتراف أي سبه وهو قوله لعل لم تستأب قبلت لان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة ربيت فقد وجدته ثلاث غير الأولى اه (قوله مفصلا) كان يقول أدخلت حشمتي فرج فلاة على سبيل الزنا ولا بد أن يذكر الاحسان أو عدمه كافي ع بل (قوله أو بينة) وبعبارة شرح مد ويثبت الزنا بينة فصلت ذكر المزني بها وكيفية الادخال وكما هو زمانه كاشه دانه أدخل حشمته أو قدرها في فرج فلاة يحمل كذا رقت كذا على سبيل الزنا والا وجه وجوب التفصيل مطلقا ولومن عالم موافق خلافا للزكشي حيث كفتنا بوجب الحد لانه قد يبرى المأهول الحاكم من افعال بعض التوريط أو بعض خيسته وقد ينسى بعضها (قوله ثم رجع) أي قبل الشروع في الحد أو بعده كأن قال كذبت فمأزيت أو رجعت أو أخذت ففقتة زنا وان شهداه بكذبه فيما يظهر شرح مد وعلى فانه بعد رجوعه إليه لا تعود لاختلاف العلماء في سقوط الحساب الرجوع ولا قبل رجوعه لاسقاط مهران قال زنت ما كرهه لانه حق آدمي ذى (قوله مثبته) وهو الاقرار (قوله يكف) أي وجوباً رى (قوله في قصبة ما عر) لانه قال ردوني الحد لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لما عر بالرجوع بقوله لعل قبلت لعل لم تستأب الله جنون (لأن هرب أو قال لا يحدوني) فلا يسقط لوجود مثبته مع عدم قصره بمرجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك والا حد وان لم يكف عنه فان فلائحان لانه على الله عليه وسلم الرجوع عليهم في قصبة غير ضيا أما الحد اناب بالينة فلا يسقط بالرجوع كالا يسقط وهو لا يثبت بالاقراء بالتوبة

(ولو شهد أربعة من الرجال) نكاحها وأربع من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عدوا) بمجمعة أي بكر
 سميت عدوا وعدوتها وصورتها (فلاخذ) عليها الشبهة لآل الظاهر من حال الذمراء أهمها وطوا ولا على نكاحها
 قيل المينة نكاحها لاحتمال أن المدة زالت ثم عادت لتترك (٥٤٨) المباحة في الاقتضا ولا على الشهود

قوله تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد وقول فلاخذ أهم
 من قوله قد دعي ولا نكاحها
 وظاهر أنها إن كانت غورا
 بحيث يمكن تقييد الحشفة
 مع بناء البكار تحددت كما
 قاله القسبي (ويستوفيه)
 أي الحق (الامام) ولو سأنبه
 (من حر) لاسر (ومكاتب)
 كطرا لاستقلاله (وبعض)
 يميز قمارا لا ولا يمسك
 عليه والسيد الموقوف كله
 أو بعضه وعبد بيت المال
 (ومن حضوره) أي الامام
 ولو سأنبه استفاء الحذف
 سواء أقيمت الزنا بالاحرار
 أم بالينة ولا يجب لانه صلى الله
 عليه وسلم أمر برجمها من
 وأقسامه ولم يحضره
 (كالشهود) فيسن حضورهم
 قالوا وحضور ربع أقطم
 أربعة والظاهر أن عدله إذا
 ثبت نكاحها لاقرارها بالينة
 ولا يحضر (وبعد الرقيق) غير
 المكاتب (الامام) لعدم
 ولايته (أو السيد) وهو
 أولى لانه أستر ولو باسقا
 أو كافرا ورقبه كافر (أو

التي لم يردده) وحرب فحذوه حتى مات وفيه ان المذني لا يجلو في ويحيا بآدم يلزم
 من الرق التي عدم الحذف كما أنه قال لا تحذف (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من
 مستطعات الأقار وشرع في مسقط المينة عبرة وقوله من الرجال الخ لم يزل كون الشهود
 في الأول الرجال وفي الثاني النسوة من أثبات الثاني الأول وحذفها في الثاني
 على القاعدة الصورية ذى وفيه نظر لانهم مرجحون بان عمل رعاية هذه القاعدة
 إذا كان المعدوم مذكورا أما إذا كان مذكورا كما هنا فيوزل الأمران ويجب بان
 الأصح منها أنه كاذب كور فيكون حاربا على الأصح (قوله عدوا) أو رقء أو رقء
 ذى (قوله وصورتها) تصوير (قوله ولا على نكاحها) أي ولا على الزنا أيضا اه شرح
 م د (قوله لاحتمال أن المدة) حذو قطعية أي وانما كان قيام المينة بنكاحها على
 الحذف من نكاحها مع مارة مينة المدة لاحتمال أن المدة الخ (قوله أهم من
 قوله الخ) لا لا يشمل الشهود (قوله لم يترك) سكت عن حذف القاف والشهود ورقي
 عدمه حل (قوله ويستوفيه الامام) لان استفاء الحذف من وطبقته قال الشيخ
 عزله بن وانما لم يفرغ من أولياء المني بها كالتصام لانهم قد يتركون ذلك خوفا
 من العار ولو جلدوا أحد من الآحاد ممن والحريه فمتر وقت الوجوب سم (قوله
 لاسر) من قوله أغنيا أنيس الخ (قوله ومكاتب) أي كتابة محببة وان عجز نفسه
 حل (قوله ومن حضوره) فديقال يلزم من استيفائه له حضوره فلا حاجة اليه
 الآن قال معنى قوله يستوفيه أنه يأمر واحدا باستيفائه ولو سأنبه وهو يمكن
 مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أي به وان علم توطئة للدليل (قوله قالوا)
 تبرأ منه لان المستر مطلوب لم يرد أن الله يستبرح بسبب عباده السبرين وإنما
 خصه الشارح بقوله والظاهر الخ (قوله وبعد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا
 والقذف والشرب وكل ما قطعه في السرقة والحرابة عجرة (قوله غير المكاتب) أي
 لان الامام يستوفيه منه كاتدم (قوله والسيد) ولو امرأة ولو باسقا ولو كان أمه
 أو فرعه بان كان السيد مكاتبا حل (قوله ومكاتب) تسمي في السيد (قوله لهم المحجور)
 أي السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أي الامام والسيد وبحث ابن عبد
 السلام أنه لو كان بين السيد وقته عداوة وتظاهره بقرع عليه ووثق يده ما ران المهر
 لا تزوج حيث منع عظم شقته فالسيد أولى اه م د (قوله بأن كان رجلا عدلا عالما
 الخ) هذا التفسير مبنى على ان كلمة الحدود من باب الولاية والتصحيح انهم باب

مكاتبا لغيره في داود وغيره أقبل الحدود على ما مكاتبنا عيانكم ثم المحجور عليه بنفسه فمروا به الإصلاح
 ولو سوا وقبلة مقامه (فان تنازعا) فحين يحكم (فالامام) أولى لاسر (وليسه فمروا به) لخلق الله تعالى وخلق غيره كما
 يؤيده لخلق نفسه (ومما عينة بقرعته) أي بوجوبها بقرعته بقول (ان كان أهلا) لسماعها بان كان رجلا عدلا عالما
 صفات الشهد دوا حكماء القوم

كتاب حدائق (تقدم ٥٨٩) بيان القذف في يابه (شرطه) أي لحد في القذف ما عرف

القذف من تحكوه المتروك للأحكام لما بالقرين وهذا أولى بما عبر به واحتياط وعدم اذن من المذنب وهذا من زائد (و) عدم (اصالة) ملاحدة على من قذف غيره وهو حر في أوصي أو يهنون أو جاهل بالقرين قريب عهد بالإسلام أو بعد عن العلم أو مكره أو بآذنه أو أسأله حكمه لا يقتل به (و) لكن (بعضهم) من صبي ويهنون لم يمتنع من لا زجر والتأديب (وامس) للإذنه والتصريح من فاضل زياق (رحمتهما) من جلد بلاية والذين يرمون المصنات فاتها في الحر لقوله فيها ولا يقبلوا لهم شهادة أبدا إذ غيره لا يقبل شهادة وان لم يقذف ولا جاع الصابة على ذلك (و) سد (غيره) من يدق ولو بعضا فهو أعم من قوله والرتيق (أو بعون) على الصف من الحر لاجتماع الصابة عليه والنظر في الحرمة والرق إلى حالة القذف لأنها وقت الوجوب فلا تنفير بالانتقال من أحدهما إلى

الإصلاح فالمراد بالاطية أن يعرف أحكام الحدود ومفاتيح الشهود فلا يكاتب والكافر والفاسق والمرأة مباحة البينة وأما الحد إذا انصغوا بما تقدم ذكره وقوله رجل ليس بقيد

كتاب حدائق (تقدم بيان القذف)

وهو أنه الذي يشرع الرمي بالزنا في معرض التعذيب (قوله واختار) هذا وإن علم مما سبق في الرائي أنه لم يذكره شرط بل ذكر ما يعلم منه وهو أن المال من الشبهة والأكراه شبهة حتمية وتيقن حيث كان الأكراه شبهة علم منه أن الاختيار شرط فلا حاجة لذكره ومن ثم حذفه الأصل (قوله فلاحدة على من قذف غيره) وهو الرمي القاذف حر في قتل فلاحدة على حر في الخ مع أنه أخصر لأجل بيان مرجع التعذيب الآتي في قوله أو بآذنه أو أسأله أنه راجع للغير ولا يبرهن في الحد من الحر في وان قذف في حال ذمته وعن الجنون وان قذف في حال اهتيمه أنه لا يمتنع عنه ما لأن العبرة بحالة القذف فإذا دخل الحر في دارنا به أو أسأله وقذف استوفينا (قوله أو مكره) لرفع القلم عنه مع عدم التعذيب به فارق قوله إذا قتل لوجود الجسامة منه حقيقة وكذا مكره لا يذهب إليه أيضا فوافق مكره القاتل بأنه آتية إذ يمكنه أخذ بدفعه فقهه هادونه أنه فقد قذفه شرعاً ويرقى دعواه الأكراه إن قلت عليه قرينة حر (قوله أو بآذنه) ظاهر كلام الشارح أنه لا يبرز للماذن في القذف حيث ذكر التحيز في مسألة التميز والأصل وسكت عن تعزير الماذن في قاضيه أنه لا يبرز والذي اعتمدته زى أنه يعز ولا يبرز لا يباح بالإباحة وأرتضاء سل (قوله أو أسأله) ولا يبعد الأصل بقذف ورثة الفرع أنه حر (قوله كما لا يقل به) ظاهره رجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حر في الخ وهو مسلم في غير المكره أما هو فتقدم أنه يمتنع منه ككلامه بكسر الراء كذا قيل والظاهر رجوعه لا لآخر فقط (قوله ولكن يعز الزم) فالو بعض رضى بلغ التميز ووافق الجنون سقط تعزيرهما حر (قوله أو قذف غيره في خلوة الخ) هو قيد بقول المتن وحده الخ أي ما لم يكن القاذف في خلوة الخ فلا يبعد كذا قيل وقد يقال القذف هو الرمي بالزنا في معرض التعذيب وهذا التعذيب في الأناقة له هذا قذف صوري (قوله فليس بكبيرة الخ) أي بل هو صغيرة لأن القذف أعما يكون كبيراً إذا كان على وجه التعذيب كأن كان بحدوثه الناس فيمتدح يكون الثني لا يبعد والمقدمة ما يدل لذلك قول الشارح ولا يمتنع في الآخرة الاعتقاد الخ شيئاً

الآخر لقذفه وهو ١٤٨ ثم استرق حد عثمانين أو هو رقيق ثم عرق حد أربعين ولو قذف غيره في خلوة لإسمه الله والمخلة فليس بكبيرة متوجبة للحد بخلافه عن مفسدة الإنبال

(قوله الاعقاب من كذب) فضيته انه لو كان صادقاً لبقا فذنه لا يماق
 في الاخرة اسلاً وهو ظاهر ع ش على مر (قوله وقد تم) أي قد تم تربيته
 في ضمن تربيته المحسن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير المحسن بما ذكر ان
 الاحسان هو الاضافه بالتكليف والخير والاسلام والعفة عما ذكر (قوله
 والمحسن مكلف الخ) ثم لا يجب على الحاكم البعث عن احسان المقذوف بل يقيم
 الحد على القاذف لظاهر الاحسان تنقيلاً عليه لمعانيه بالتقدي ولان البعث عنه
 يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البعث عن عدالة الشهود فانه
 يجب عليه ليحكم بشهادتهم لا تنفاء المعنيين فيه كذا قلعه الرافعي عن الاصحاب وهو
 المتدبر شرح مر وقول مر بل يقيم الحد على القاذف أي حتى لو تبين عدم احسان
 المقذوف بعد حد القاذف لاشي على المقذوف وان كان سبباً في الحد بل لظاهر انه
 لومات القاذف بالحد لاشي على المقذوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام
 مبنية على الظاهر ع ش على مر وقوله لا تنفاء المعنيين رحمه بالنسبة للمعنى
 الثاني ان الفاحشة بالنسبة للثأر اذ اطلبت تركيته ليس ما موراسترهاب
 ما مورب ذكرها وايضا قد لا يؤدي البعث الى اظهار الفاحشة (قوله دون أربعة)
 ظاهراً له فاعل شهد وهو على مذهب الاخش والكوفيين من ان دون طرف
 ينصرف اما على مذهب س والبصريين من انه لا ينصرف فاعل مقذور معلوم
 من المذموم ومن سمعه له تقدري ممال دون أربعة وهذا المقدور ذكره مر وهو
 مرع قال في شرح الروض أو شهد أربعة لم يصدوحدان وقدوا بقسط أو عداوة وبعد
 قاذف اه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود لنقص عدد اربعة فطلبوا
 بين المقذوف اربعة ما زنا - ان فان حلف حدوا والا لحلفوا فان نكحوا حدوا (قوله
 لم يتقاسم) أي لا يسقط حد هذا بقذف هذا بل لكل منهما حد الا تترضى (قوله
 لأن التقاسم انما يكون الخ) كذا وجهه الرافعي رحمه الله تعالى قيل واحسن منه
 قول حل انما ثبت التقاسم في الدماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يصدق
 في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له ما زنا فقد نال من عرضه شيئاً لان السامع
 قد روى انه علم منه شيئاً اذا قال لعنه المقذوف لم يقع موقعاً لخبر وجهه يخرج
 المجازة فلم يزل من عرضه مثل ما نال الاول عيرة سم (قوله في الصفة) لم يقل
 في الجنس والصفة كما قال اولان الجنس هنا واحد وما قوله اولان التقاسم انما
 يكون نكح فالمراد به من حيث هو (قوله لا اختلاف القاذف الخ) عبارة شرح مر
 لا اختلاف في الخبر الحد من باختلاف الدين قالبا اه لا اختلاف انما هو في التأثير

ولا يماق في الاخرة
 الاعقاب من كذب كذا
 لاخر فيه قاله ابن حيد
 السلام (و) شرط له (في
 المقذوف احسان وقد تم في)
 كتاب (المان) بقول
 المحسن مكلف حر مسلم
 عفيف عن زنا وطه محرم
 محلوكة ودرجالية وقد تم
 شرحه ثم ولوشهد نزادون
 أربعة من الرجال (أو) شهد
 به (نساء أو عبيد أو أهل
 ذمة) هو أولى من تعبيره
 بكثرة (حدوا) لانهم في غير
 الأولى ليسوا من أهل الشهادة
 وحدوا في الأولى من الوقوع
 في امراض الناس بصورة
 الشهادة وخرج بالزنا الشهادة
 بالاعتذار به فلا حد لانها
 لا تسمى قذفاً (ولو قذفنا
 لم يتقاسم) لان التقاسم انما
 يكون عند اتفاق الجنس
 والصفة وانما كان لا اتفاقاً
 في الصفة لا اختلاف القاذف
 والمقذوف في الخلقة وفي
 القوة والضعف غالباً (ولو استدل
 به) وفي باستيفاء الحد

بالأم الناشئ عن الحد وان كان ضرب العفيف ~~م~~ ضرب القوي (قوله لم يكنف)
 فان مات به قتل المقتول بالركن باذن القاذف وان لم يتصل به حتى يبرأ من اء قول
 شرح مدر وقوله قتل القذوف الخ ظاهر وان أخذنا الامام بعبارة التصحيح فان كان
 بالاذن فلا قصاص وكذا لا دية في الاظهار هـ حجة سم (قوله ولو باذن) أي من
 الامام أو القاذف مدر وسئل (قوله لان غاية الحد الخ) هذا فارق القود في النفس
 وبهذا النفس في القود مستوفاة بمثل ما قبل أو بسيف فليس فيه زيادة ايلام
 بخلاف الحد فربما زاد المقتول اذا استوفاه (قوله) أي السيد ومثله غيره كما
 تقدم عن عميرة (قوله عن السلطان) أي أو من يقوم مقامه من يتدبعه ومنه
 الحاكم السياسي في قرى الريف وان لم يكن له ولاية القضاء ع ش على مدر
 (قوله ويغفو) أي ولو على مال غيره لا يثبت المال على القاذف شرح مدر (قوله)
 بقدر ما سبه لعل المراد قدر عدد الاثام ما يأتي به السب لقوله وانما سبه الخ
 حل (قوله بما ليس كذباً ولا قذفاً) وإن كان ماثلاً في الأول كذباً وقذفاً وقد
 يقال في هذا السب به بقدر ما سبه حل ويدفع بان المراد قدر عدد الاثام كما
 ذكره (قوله باحق) قال مدر والاجم من فعل الشيء في غير موضعه مع حله
 بقبه اه وفي المصباح الحق فساد في العقل وحق يحق فهو حق من باب تعب
 وحق بالضم فهو احق والاثني حقا (قوله واذا انتصر الخ) أي فاثم السب سقط بما
 حصل من سب الآخر في مقابلته فليس عليه الاثام واحد وهو اثم الاستداء (قوله)
 وبرى الاول من حقه) أي الثاني ظاهر وان كان لذي اثنى به الاول قذفاً وفيه
 نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاض الا ان يقال سوي في هذا الكثرة وقوعه
 وقال بعضهم لا يبرأ من الحد لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظيره تذفه به كما تقدم
 في الاول عدم السقوط بمجرد السب المذكور اه أي فيكون المراد بالحق على هذا
 اثم السب لا الحد (قوله والاثم) أي للذ كروا في حال قذفه الذي كرى

(كتاب المعرفة)

أي بان حكمها وهو القاطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ديناً
 ارمق وتما به وأخرها عن القذف لانها دونه اذا اعتساء بحضرة المرض أشد من
 الاعتداء بحضرة المال (قوله والسارق والساذرة) تقدم السارق على الساذرة
 عكس آية الزنا حيث تقدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى
 من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله النجبة الخ) اشار به الى دفع
 اتهام لان المعنى اركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاول

السرقة (مصحف) ولو باذن لان
 اومة أخذ من منصب الام
 نعم السيد الذي اتقاده له
 الاستيغناء منه وكذا المقتول
 البعد عن السلطان وقد قرر
 على الامة ما نفسه من
 غير مجاورة حد فله المودى
 واعلم ان حد له قد يسقط
 باقامة ابنة بزا المقتول
 وبقراره ويعفو عنه بالاعان
 في حق الزوجة (خاتمة) اذا
 سب شخص آخر فلا سحران
 يسبه بقدر ما سبه ولا يجوز
 سب أبيه ولا أمه وانما سبه
 بما ليس كذباً ولا قذفاً فهو
 باحق باثام اذ لا يكاد احد
 يتفك عن ذلك واذا انتصر
 بسبه فقد استوفى ظلامته
 وبرى الاول من حقه وفي
 عليه اثم الاستداء اه ثم لحق
 انه تعالى (كتاب السرقة)
 بفتح السين وكسر الراء ويجوز
 اسكانها مع فتح السين وكسر الراء
 والاصل في القطع ما نبيل
 الاجماع قوله تعالى والسارق
 والسرقة فاقطعوا ايدهما
 وغيرهما ياتي (أو كنهها) أي
 السرقة الموجبة لقطع الاثام
 بثمانية ثلاثة (سرقة وسارق)
 وسرقة بالسرقة أخذ مال

خفية من حرز مثله / هذا من زياد في

الشريعة أي الموجبة لقطع والثانية الغريبة وهي أخذ الشيء مخفية سرية كان مالا
أولا وسواء كان من حرزته أولا كما في شرح مدر فله يلزم عليه كون الشيء وكنا
لنفسه لا يمكن تفريع قوله بالسرقة الخ لانسائه لانه تعريف للمعنى الشرعي كما
أفاد معش ولو عرف السرقة أو لا ثم أتى بأركانها كان أولى ويرد عليه أيضا مال
الركان يتكلم على الكل اللهم إلا أن يقال ليس مراده تعريف المعنى الشرعي
بل مراده بيان شروط المعنى القوي الذي هو الركن فكأنه قال بشرط في السرقة
الغريبة المخوفة وكلها شرعية كون المأخوذ مالا وكون الأخذ من حرزته تأمل
(قوله مختلس) أي محتطف وهو المختب نارمان بقوله مخفية وقوله ويأخذ خارج
بقوله من حرزته لا يملكها كما أنه أخذها من غير حرزتها بالنسبة له (قوله
والثاني القزوة والنبية) وما قيل من أن تفسير المختب يشمل قاطع الطريق فلا يضمن
لفظ يخرجه برديان لقاطع شروطا يتميز بها كما سيأتي فلم يشمله الإطلاق شرح مدر
وقوله بشرط وهي كونه بحسب الطريق ما يؤمن من بيرو له إلى آخر ما يأتي (قوله
بخلاف السارق) أي لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية فهو تعليل لما
قصمه قوله بخلاف الخ (قوله عالميا بالقرصم) فلهذا بالقرصم وجعل القطع قطع
كما في نظيره من شرب الخمر سيم (قوله وإصالة) كان الأولى أن يقول وبضعية ليشمل
القرصم فإنه لا يقطع بمال أصله كما يعلم ما يأتي ولك أن تقول هذا تفسير لقوله ما مر
ولم يجرأ القرصم لأبعد فكان ينبغي زيادته أو باقي بصارته عامة وبضمها بما يشمل
الربع سل (قوله ولوه ما هذا) لا يملك بقرصم أصلا كما نأى كلها فهو كالمر في شرح
م وقوله كالخمر أي غير المعاهد قال سل وإن شرط قطعه بذلك (قوله ومكره)
لا يقطع أيضا مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع التسبب ومن ثم لو كان المكره
بالفتح غير مكره وانجميا بضم الطاء كان آله مكره فيقطع قطعا كما أمره بلا أكرام
شرح مدر (قوله ربع دينار) أي حال الانحراج كون السارق واحدا أخذها
بأني وشذ من قطع بأقل منه وخبر لعل الله السابق يسرق البيضة والحبل فيقطع
بندما ما أن يراد البيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوي رصا كحبل السفينة
أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من العال للكبيرة أحسن سل
(قوله وأقيمته) قل عش على م ربع الدينار يساوي الآن ثمانية
وعشرين فضة (قوله أي قوماه) أي قبايا يقطع المقتومون بأقل قيمته ذلك
والأدق قطع ويصرف ما واته للربع عند الإخراج من الحرز فلا قطع بما قص عند

(فلا يقطع مختلس ومختب
ويأخذ) لغير ودية تلبر
ليس على المختلس والمختب
والثامن قطع صحبه الزمدي
والأولان يأخذان المال
عيانا ويعتد الاقول المرب
والثاني القوة والقلب ويدعان
بالسلطان وغيره بخلاف
السارق لأخذه خفية
فشرع قطعه زجرا (وشروط
في السارق ما) ر (و القاذف)
من كونه ملتزما بالأحكام مالا
بالقرصم عذارا بغير إذن
وامة له وهذا أولى مما عربه
(فلا يقطع حربي ولو ما هذا
و) له (سبي ويحبون وذكره)
وبأدونه وأصل (و جاهد)
بالقرصم قرب عهده بالاسلام
أو بعد عن العلل ويقطع
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي
(و) شرط (في المروق كونه
و ربع دينار لصا أو قومه)
أي مقوبا به

مع وزنه ان كان ذهابا و مسلم خبر لا تعلم به السارق الا في ربع دينار واحد او الناري خبر قطع اليد في ربع
 دينار واحد او غير قطع التي مولى له عليه وسلم في عشرين مثله ثلاثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار واحد و دينار
 النقال ويعتبر قيمة ما يساويها (٥٩٣) السرقة سواء كان دراهم ام لا يخرج بالخالص وبانصد

مفتشوش لم تبلغ قيمته ربع
 دينار خالصا فلا قطع به
 والتقويم يعتبر بالمضروب
 ولا يضاعف بربع منه كقصة
 اوليا لا يساوي وبسا
 مضروبا وان سوا غير
 مضروب فنظر الى القيمة فيها
 هو كالمضروب ولا يضاعف وزنه
 دون ربع وقيمه باصنعة
 ربع غرا الى الوزن الذي
 لا يقيم في لذهب وقولى
 اوليا من زيادة في (ولا يضاعف
 تقمى قبل انخرجه من
 الخرز (من نصاب) ما كل
 وغيره كالحرق ان شاء كون
 المخرج نصابا (ولا يضاعف
 نصابا اشتراكا) اى انسان
 (انخرجه) لان كلامهما
 لم يرق نصابا ولا بغيرهما
 ككلمة وشذروا خبر
 اذا لم يبق له (بلى) يقطع
 (ثوب روث) بمثابة (في جيبه)
 نصابا وان (جيبه)
 السارق لانه يخرج نصابا
 من حرز بقصد السرقة والجلب
 بجسده لا يورث كالجلب بصفته
 (ويحصر) بغير اناؤه نصابا

الاخراج وان زاد بعد بخلاف حكمه اه ذى (قوله مع وزنه) الحاصل انه يعتبر
 في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ القيمة ما ذكر
 ولا يكتفى بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه ذى ويعتبر في النقصة القيمة
 مطلقا حل لان انصاب ربع دينار وهو لا يكون الا ذهبا فتقوم النقصه
 ولو كانت مضروبة (قوله والناري خبر الخ) ذكره بعد الاول مع كونه انص
 في المقصود وتوفية لرواية الشيخين ع ش لان العارى اعلى سند او اقل بخبر الثالث
 دليلا لقوله او قيمته (قوله في عشرين) اى تيسر او الدقة ع ش (قوله مفتشوش
 لم تبلغ الخ) هل المراد قيمة المفتشوش مع غشه اربعة الخالص منه فقط حل وعامة
 الرض او مفتشوش خالصة نصاب اه روى شرح مروى وظهر امرها ان
 المنظور اليه الخالص وحده وعلى هذا يشكك عدم اعتبار الغش مع انه من جهة
 مال السرقة قيمته لكن قال قول في الجلال فان كل الغش متوقفا على الخالص
 في النصاب والا فلا اه وعليه لا اشكال تأمل (قوله لا يساوي وبسا) ذى
 لا يساوي قيمته حل (قوله با كل او غيره) خرج بالاكل للقطع قال الشيخ خبر
 نقل عن ذى لو اشترى في الخرز جومرة او دينار او درهم فلم يخرج منه فلا قطع
 عليه حال التزبد ذلك منزلة الاتفاق بخلاف ما اذا خرجت منه بعد ذلك فباعه
 كالواخرجه في وعاء او غيره (قوله لقطع) اضرب انقالى بشربه الى ان قوله
 كوضرب دينارى وان جعله او وزن خلافه او اقترن به مستحق الازالة او لم يأخذ
 فقوله ربع دينار ذى اخذوا خراجا او نصابا فقط (قوله روث) في الخبز والروث بالتمتع
 البالى وجمعه راث بالكسر وقد رث رثا فباعه (قوله والجلب بجسده) الاولى
 ان يقول والجلب له ان الغرض ان كلاما الجلس والصفة مجهول فلا يظهر التعبد
 بالجنس وقياسه على الصفة تبين (قوله وبسا لقلو) ومثل آفة الهواية بتدوهم
 ان اخرجه لا كسر وقوله لكسر اى ان اخرجه من الخرز ليكسره او يخرجه اه
 لا غير يحصر فخرعا ذلك من قصد كسره ان دخل بجلبه لكسره والوجه انه
 لو وزنه قدما لكسر الدخول او الاخراج فقط لم يقطع وهذا والمعمد اه ذى
 (قوله انه با من وعاء) وان لم يأخذ به مثل القبط قطع الجيب اه روى وبذلك
 يلتزم يقال لما شمس بفتح و لا يضاعف لانه لا يخل حرزا (قوله واه دة الخرز)

وبسا لقلو) ككتبتور (باع مكسرا) ١٤٩ بحيث ذاك لانه سرق نصابا من حرز ولا تقضى ان ما في الاكاه
 وما يصد مستحق الازالة نعم ان قصد اخراج ذاك امصاده فلا قطع (ونصاب ثلثة فلوسه) لانه لا يترافقه
 (او) نصاب (نفسه من وعاء) مثله وان انبش اشياء ذاك او نصاب (خرجه دفتين) بان تم في الثانية
 لدا (ذات ل) منهم ما (علم انما) وعادة ورواية بركة اخرى فلا تخرجها ان كان الجيب فيه دون نصاب

أي يوصو خلق باب راحم للاح قب من المالك أو نائبه دون غيره ما شرح مر قال
عش عليه وهذا ظاهر أن حصل من السارق هتك الحرز أو المالك حصل منه ذلك
كان تسو والحرز وتبلى إلى الدار فسرق من غير كسار باب ولا تقب جدار فحصل
الاكتفاء بعلم المالك إذا هتك الحرز حتى يصله (قوله بخلاف ما إذا لم يمتثل الخ)
الأولى - جعل هذا قيد القول المتى أو أخرجه من ضمنين ويكون قوله فإن يمتثل علم
المالك الخ تفرع عليه لانه يتعين قيدا المتى به لأن الإخراج دفعتهن لا يكون
سرقة واحدة الاحتشاد (قوله أو يمتثل أحدهما) صادق بإعادة الحرز مع عدم علم
المالك بمرقة وصور عما إذا أعاده المالك ظانا أنه جدار غير مأواه جداره ولم
يعلم بأنه سرقة - بأن ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئا ويصور أيضا بما إذا وجد
الباب غير مطلق فظن أنه قصه وبعض أهل فاعلقه فقد أعاد الحرز بإغلاقه وصوره
عش أيضا عما إذا أعاد نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك واستشكك بما إذا
أعاد الحرز بأنه صار حرزا للسارق ولغيره فتتضمن أن لا يضم الأول الثاني المصروف
في أكمال النصاب بل تكون الثانية سرقة مستقلة أن يفتن بما قطع والإفلا
وأجاب سم بأنه لما أعاد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم إعادته
فبينما الثانية على الأولى (قوله وكونه ملكا لغيره) أي يقينا فظهر تفرع قوله بعد
ولا بما إذا ادعى ملكه على هذا الشرط ويصح تفرع به أيضا على قوله لا في
وكونه لا شبهة فيه وصار البراءة قوله وكونه ملكا لغيره أي كله لإخراج المشترك
(قوله أيضا وكونه ملكا لغيره) أي مع اتحاد المالك أو قعة دمع الشركة به أي
النصاب بخلاف ما لو تم هذا المالك من غير اشتراك في السرقة فلا يذ في القطع من
أن يسرق تمام النصاب لبعض الملاك أو لكل منهم - ولا فلا قطع وعادة جهر
في الدرس الاتي نصها والوجه أن من سرق من حرز واحد عين كل المالك
ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القطع أن
شرط النصاب لم يجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (قوله ولا أعاد ادعى ملكهم)
أواه ملك سيده أو بعضه أو أنه أحد من الحرز بأذنه أو الحرز مفتوح أو مأواه دون
نصاب وإن ثبت كذبه ولو بحجة قطعية كما في شرح مر كالوئيت زمانا ما رآه ادعى
أنه أحبطته زى (قوله لاحتمال ما إذا طاه) وهذا قد الشيع أو ما من الحبل
الحرمة وعدة دعوى الزوجية من الحبل المبسحة سم أقول ولعل الفرق بينهما أن
دعوى المالك ضياعا ترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبت الملك
فيه لا يتوقف أصله على بينة بخلاف الزوجية فإن صحة النكاح تتوقف على حضور

بخلاف ما إذا لم يمتثل علم
المالك ولا إعادة الحرز
أو يمتثل أحدهما فقط سواء
اشتهر هتك الحرز أو لا يقطع
انقضاء الحرز بالنسبة للأخذ
لأن فعل الشخص ينفى على
فعله لكن اعتماد الباقين
فيما إذا اقتتل أحدهما انقطع
عدم القطع (وكونه) أي
المصروف ملكا (لغيره) أي
السارق (فلا قطع بسرقة
ماله) من بغيره (ولو) مرهونا
أو ملكا أو (ملكه) قبل
انقضاء من الحرز زيارت
أو غيره بل أو قبل الرجوع إلى
القاضي (ولا بما إذا ادعى
ملكه) لاحتمال ما إذا عاين يكون
شبهة (ولا بما فيه شركة)
وإن قل نصيبه منه لأنه
في كل جزء حقا ذلك شبهة
ولا يقطع بما أتته

الشهود وعدالتهم وعدالة الولي فكان ثبوته أبين من ثبوت المانع شدة العار
 اللاحق لقاعه بل ولا يختص المانع بل يتعدى منه إلى الزنا بها وإلى أهلها بجرز
 دعوى الزوجية فيه توصلنا إلى ما مضى والحد والى دفع الضرر اللاحق لتبطل الرافى اه
 ع ش على م ر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر أن الواو لا يزال كامل عليه منيع
 م ر حيث لم يأت بانقائه لانه لا يتصور بقبضه فيه سرقة ويرشد إليه قوله شبهة
 الخ وعدم قطعه مع كون الموهوب على ملك الواهب بشكل لأن شرط القطع
 وجوده وهو كونه ملكا لغيره إلا أن يقال الشرط كونه ملكا لغيره اتفاقا وهذا فيه
 قول بأن الموهوب يملك ما قبل وان لم يقبض كما أشار إلى ذلك الشارح قوله شبهة
 اختلاف الخ ولو فرضه على قوله ولا شبهة فيه لكان أظهر كاشفاً إليه قليل
 الشارح قال ذى وحل وهذا اختلاف الموصى به لما سرق به المات وقيل
 القبول فانه قطع لانه مقصر بعدم القبول بخلاف مسألة الهبة إذ لا تقصير منه فيها
 (قوله شبهة اختلاف الملك) لا مقل أن الموهوب يملك وان لم يقبض (قوله فيقطع
 بأم ولد الخ) هو ترجيح على منطوق الشرط وكذا المستثنى بعده دفع بقصده
 على ذلك ما عساه ترومه أنه لا قطع فيها لاستحقاق أم الولد المقتضى فاشبهت الحرة
 والأولى أن يقال فيها في الأم من بعد ما خسر الثلاثة بالذ كر لثلاث فينها وجبارة
 أصله مع شرح م ر والأصح قطعه بأم ولد وسرقها فائمة أو بجنونة حكسائر الأموال
 والثاني قول لأضعف الملك فيها أو الأصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر
 لعدم الأدلة والثاني المنع للشبهة فان استحق المقتضى عليه وهو يملك أنجر عليها
 والأظهر قطعه بسبب مسجد اه وقوله لا يصح إلى آخر مسائل التي ترجيح على
 مفهومه تأمل (قوله أيضا يقطع بأم ولد) الأولى ترجيح هذا على قوله وكونه ملكا
 لغيره لانه ترومه من تقاطع الحرية ههنا أنها تغير بمو كة ويحل على هذا قول الشارح
 لأنها بمو كة ولم يخرج منها في الرق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في دست آخر غير
 ما إذا أخذها بخساراة فمقتضى لا قطع لغيرها على الاستماع فيكون غير سارق
 والتفصيل الذي فيها يجري في الرق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في دست آخر غير
 الذي ههنا فيه أمالو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مفقود مثلا
 س ل وفي ع ش على م راته لو كان في صندوق مفقود يكون محرزا وان كان
 الموضع واحدا اه (قوله و نحو باب مسجد) وعلق به ستر الكعبة فمقتضى سرقه
 على المذهب أن خطا عليه بالاحتمال تنحيزا في أن يكون ستر المبر كذلك أن
 خطا عليه ولا قطع بسرقة معصية موثوقا لغيره في المسجد ولو غدرت

ولو قبل قبضه لشبهة
 اختلاف الملك (ولو سرقا)
 أي اتسار وادعى أحدهما
 أنه أو المسروق له أو لمها
 فكذلك الآخر) وقربانه
 سرقة (فقط لا خرزونه)
 علاما قرارهما فان صدقه
 أو سكت فله لا أدى
 ليقطع كالتدعى لقيام
 الشبهة (وكونه لا شبهة له
 فيه) لخبر أم ولد والحدود
 بالشبهات (فيقطع بأم ولد
 سرقا مذكورة) بأن كنت
 مكرمة أو غير محرزة كناية
 أو بجنونة أو بجنمية تمتد
 وحب طاعة إلا تر لا نها
 مذكورة فأم من قوله فائمة
 أو بجنونة وبمال زوجها)
 المحرز عنه ذكرنا كان أو اتقى
 لصوم الأدلة (و نحو باب
 مسجد)

تجذعه وسارته لا يدان منه وعما رواه لا انتفاع به وتغير ذلك أم من تبعه بسبب مذهبهم
(البحر) وقد قيل تسرج فيه وهو مسلم لا يتغير بها حكمها (٥٩٦) بيت المال بخلاف الذي

وبخلاف القناديل التي
لا تسرج فهي كباب المسجد
(و) لا (مال بيت المال وهو
مسلم) وإن كان غنيا لأنه
فيه حلال ذلك قد يصرف
في عمارة المساجد والطرقات
والقنابر فتتغير بها المعنى
والفقير من المسكين لأن ذلك
مخصص بهم بخلاف الذي
يجمع بذلك ولا تفرق إلى
أضاق الإمام عليه عهد
المطاحة لأنه انما سرق عليه
للضرر وقد ثبت ما سرق عليه
كافي الانفاق على المضطر
وانتفاعه بالقنابر والطرقات
للتبعية من حيث أنه فاقن
ببلاد الاسلام لا اختصاصه
بحق فيه أو قولي وهو مسلم
مزداد في وهو قيدو السائلين
كمما تروى (و) لا مال
صدقة (لا) موقوف وهو
مستحق فيها كما يكونه
في الأولى فقيا أو ما رواه
لداث الدين أو غازي يادق
الثانية أحد الموقوف عليهم
لشبهة بخلاف ما إذا لم يكن
مستقيا موارده جعل
مضاد المال واثنائية
وتصديري يستحق أهم من
تصديري بقبر (و) لا مال
بعضه) أصل أوفر ع (أو سيده) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة واستحقاقه عليه

(قوله)

بعضه) أصل أوفر ع (أو سيده) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة واستحقاقه عليه

(قوله وكونه) أي المبروق وقوله بل لا يصدر لاحظه أي نظره زى والمراد به
 الملاحظ من الملاحظ المصدرة على اسم الفاعل أي ملاحظه ملاحظه ويراعيه لأن
 الملاحظ والملاحظه كلاهما مصدر للاحظ قال ابن مالك تسامى الفعلان والملاحظ
 وجعلوه مدر واما صيق الاحراز بملاحظة المبروق من قوى منقطع الخ (قوله
 بذكر الام) لما فيها ومؤخر الذين من جانب لا لأن بخلاف الذي من جانب
 الاثنى فسمى الموقر زى (قوله واثم) أي عرفا وقوله أو حاشاة أي قوتها من عرفا
 بقول المتن عرفا رابع لثلاث (قوله أو حاشاة) ولا يرد على ذلك الترتيب لأنام عليه
 فهو رزق انتقامه حال الترتيب عليه المانع من اخذه غالب المنزل منزلة ملاحظة
 شرح م ووجهه ع ش من قبيل الحاشاة لانه كاللباب المانع (قوله في بعض من
 أفرادها) أي الاعيان المبروقة نعم انها قد تكون الحاشاة وحدها وقد تكون
 الملاحظة وحدها كافي قوله وادرسه عن الصادق رزق للاحظ قوى بقتان
 بها سم على خبر وقد يمتحان ع ش على م وقد جعل لا أفراد الحاشاة لا اقدر
 على المانع كقوله ع ش وبالقاب الترتيب المبروقة فانها رزق لكن كافي (قوله
 كالتبضع) أي قبض البيع (قوله ولا يرد) الأول الترتيب لانه فهم من قوله
 عرفا (قوله القتران) أي الغلات فلوقع اختلاف في ذلك هل كان تمام ملاحظة
 من السابق أولا ينبغي تصديق السابق لأن الأصل عدم وجوب القطع ع ش على
 مدر (قوله مبروقة دار الخ) المبروقة المصنوعة والصفة السطية والقترض من هذا بيان
 تضاروت اجزاء الدارق المبروقة بالنسبة لانواع المبروق قطع النظر عن اعتبار
 الملاحظة مع الحاشاة وتوعد اعتبارها (قوله مبروق خسيس) آنية وترباب هذا
 بالنسبة لغير السكان شرح مدر (قوله ومخرن) يقع الزاي كقوله المخرن ويرى وهو
 انقباض لانه ليس مكان رجوز غير المبروق والمراد به المكان الذي يخرن فيه داخل
 محل آخر (قوله مبروق وحده) مقتضى ان يربط الدور والحاشات لا يكون
 عرفا القدر والى وفيه تفسر ح وقوله ونحوهما كالأزق (قوله وفيه مبروقه) راء
 وكذا قطع باخذ عمامة الناس من على رأسه ومده من رجليه بكيس دراهم
 وكان بحيث لو اخذت منه آنية حل وقدر الكيس يكونه مشدودا في وسطه
 أي تحت ثيابه وصعدا قطع ثيابه الذي في أسفله وبسوار المرآت وخط المان عسر
 اخر اجمعه بحيث يوقظ الناس بالخذ المأذ كروفي الخاتم في الأصبع شرح مدر
 منقطع قوله كسجد وشرايع أي مكان غير مضموب شرح مدر ومفهوما انه لو نام
 في مكان مضموب لا يكون ماضيا مبروقا ويرجعه بأن المبروق منه متدب دخول

(وكونه مبروق بل لا يصدر
 الام (دائم أو حاشاة)
 لوضعه (مع لحاظ) له في
 بعض من أفرادها كما يعلم
 بما في (عرفا) لأن الحاشاة
 يختلف باختلاف الاموال
 والاحوال والافات ولم
 يصدر الشرع ولا آنية
 فراجع له إلى العرف
 كالتبضع والاحياء ولا يرد
 في دوام الملاحظة
 المبروقة عادة (قوله مدر
 ومفتن مخرن خسيس آنية
 وثياب) لما يقيسهما بمبروق
 بيوت الدور والحاشات
 والاسواق البسة (ومخرن
 مبروق وحده) ونحوهما
 واتص به من هذا من زيادتي
 (وقوله مبروقه) كسجد
 وشرايع (على مناع أو غيره
 مبروقه) ويحلف في تودعه فيما
 بعد التودع رزاقه

والا كان توجد كسافه تعاد جوهرا فلا يكون حرز له كاد ذكره الماوردى (٥٩٨) والروايتي فتعبري بنحو صرناه

المكان الذي كور فلا يكون المكان حرز له وسباني التصريح به في كلام المصنف في الفصل الاتي ع ش (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم يكن له وقع حل (قوله لان) ومنه بقرينة (جبارة شرح) مو فان وصيه بحيث لا ياتي به السارق ويصله عن الفتور فلا حرز له (قوله ولو قلب السارق) ملاجل قلب السارق كفتح الباب الخلق فيقطع واباب مرق في شرحه بقوله لوال الحرز قبل اخذ ما ماقول الجوهري وابن الفطنان لو وجد ملاصحة فام عليه فالحقاه عنه وهو تام قطع مردود نقد صرح البغوي بعينه لانه قد رخص الحرز ولم يتركه ومنه له عدم الداراه وقد علم من كلامهم الفرق بين هذا الحرز ووصيه من أصله اه ويؤخذ عنه انه لو أسكره فحارب فأخذ ما منه لم يقطع لانه لا حرز حيث اه شرح مرق يفسد ذلك انه لو كان قبل اخذ ما منه لا يقطع بالشرط الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه اه ع ش عليه (قوله ودون غصلة الخ) ولو فتح دارة أو حاتونه لبيع متاع لم يدخل شخص وسرق منه فادخل بشيء اذ به ليسرق قطع أوله نسي فلا ولو ادن في دخول فهو دارة بشره قطع من دخل سارقا لا مرقه بل وان لم يادن قطع كل داخل شرح مرق قال ع ش عليه ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا أو حكما كمن فتح دارة وجلس لبيع فيها ولم يبع من دخل فشرعته ومنه الحما من دخله نسل وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظا ويطلب الاكفافية بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزجوة وقتها ومنه ايضا ما جرت به العادة من الاسطى التي في الامراج ونحوها اذا دخلها من اذنه فان كان قصد السرقة قطع والاغلا اما غير الاذن له فيه قطع مطلقا وكرهه الدخول بقصد السرقة لا يبرق الا منه فلو ادعى دخوله فغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله حرز) أي مع ملاحظة ما تقدم من كون حرزها أو صفتها حرز لتيسيس القباب والآية وكون الحرز حرز حلي أو نقد لا مطلقا كما شوهم من العبارة شيخنا عزيزي (قوله بقتان) يمكن الثاني كسكران عندنا (قوله منه في الدارة) أي بدور سكنة وان لم يقطع العمارة بموانعها كاتقضاء اطلاعهم ويزرق بينه وبين ما ياتي في المشاية بان الغالب في دور الياذان مسكرة طروقها ولا حظنا ولا كذلك ابنية المشاية شرح مرق (قوله نهاد) أي ما لم يوضع مقاحا سابق منها حيث لا مضيق لها بها ويطبق بالنهار ما به الدخول الى الخطا ع غالب الطارقين زى (قوله ونومه ليلا) ومن الليل بعد الفجر الى الاسفار مرق (قوله ولا مع غيبته زمن خوف الخ) أي لو كان ياتيها في منطفة لا يمر بها الجيران وما هي في غيبها أو يراهم التفتة وحلقها المثبتة ونحوها وما وسبقها فمحرزة مطلقا

أعني من تفسيره بمحرراه أو مسجد (لان موضعه بقرينة بسلامة ملاحظا قوي) بحيث يع السارق بقوة واستغانة (أو انقلب عنه) ولو قلب السارق فليس حرز له بخلاف ما اذا كان في الأولى من الحظا قوي ولا زجوة أو أكثر الملاحظون وذكره بمحكم الوضع بقرينة في غير المحررات من زبادي (وداره فصلة عن الدارة حرز بملاحظا قوي بقتان) ساء ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه على الأقوي في الزجوة والاقرب في الشرح المنبر وممن زبادي وان اقتضى كلام الأصل خلافه فان لم يكن بها احد أو كان بها ضيف وفي بدنة عن الفتور ولو مع اغلاق الباب أو بها نائم مع غيبه غلبت حرزها ولو لم يغلظ له ولو سكن مردود أو نائم خلفه بحيث لو فتح لانه لا يبعثر رقومها فقام فيه وهو متزوج (و) دار (متصلة) بالعمارة (حرز باغلاقه) أي الباب (مع ملاحظا ولو نائم) أو نائما

(ومع غيبته زمن أمن نهاد) لاي مع غيبه ونومه ليلا أو نهاد أو خطه لكن فضله السابق ولا مع غيبته زمن خوف ولنهاد أو زمن أمن ليلا

هو الباب بشرح ليس بمحرر لوجهه في القفلان الذي تنظمه السابق تصغيره في الترجمة مع فتح الباب المأخوذ من قولنا يا غلامه وفتحها بل لا تدنو (٥٩٩) (وحيثما بقيت مصراتهم شتت المناسبات لم نزع اذيلها كتاب)

موضوع (مقره) فيشترط في سكون ذلك محررا ملاحظة قوي (والا يأنه شئت المناسبات وأرغبت لفيها فمحرر اذ لا، مع) حافظ قوي ولو انما خبرها) وقول مقرها اولي ن قوله فيها فلو شئت المناسبات لم نزع اذيلها فهي محرفة دون ما فيها (وماشية) غير مأثورة من ابل وبخل وبه ال وجير وغيرها (مصرها) محرفة بمحافظ (براه) قلتم بر بعضها فهو غير محرفة ولو تداخل عنها نون او غيره ولم تكن مقيمة أو مسقولة فغير محرفة (وماشية) (بابية) منقولة (أوها) منقولة (مصرها) محرفة بها ولو لا حافظ (أها) حركات يائية منقولة (بيرة) محرفة بحافظ ولو ناهيا فان كانت يائية مفتوحة لم يشرط فتحه وشملت الالة الاصطل فمحرر انما مشية بخلاف التثود والشياب والفرق ان اتراج العواب مما ظهر وبعد الاجرة لعلها بخلاف التثود وهو ما فاتها مما ينبغي

شرح مذكر وكذا في حيزا كرا الساجد فمحررها وحدثها لمحرر في نفسها بل لا يشرط القطع بمرقة شيء منها على ملاحظة ع ش على (قوله أو والباب) أي أو أنها بل والباب محروق وكان الاصل قد كرهذا في حيز قوله لاص فقه الخ لا تمان محرران الاخلاق لا من محرر الثانية اه (قوله لا في وقتها السابق) أي وكان التنقل اذا على العادة فلا نافي ما قد فهم من املايخ للثقات العارضة معاودة (قوله وحيثما) دون ذلك يوتن العرب المعروفة ببلاد المثلثة من الشعر ع ش على (قوله) ولو انما خبرها) واكتفى هاننا لم يقرب غلبة كافي الروضة بخلاف لما اوله لان الخيمة اعيب والغفوس منها اربع فراجعه قل على الجلال (قوله) هي هرة دون ما فيها) أي بشرط حافظ براه دون ما فيها والابا زاما الحافظ وما فيها نفس وما فيها لمحرران سكتا فمحرر ط ب م وم ويعل عليه بل بصرح به قوله وخمة وما فيها انما قلناه وقول القبول بالنسبة لما يكفي حافظا ثم على بعض المناسبات بل او يقربها ما يتأمل سم (قوله من ابل الخ) وابلها وضوضوضوا وعا وعا عليها حكمها في الاحراز وعلمه كافي الروضة فالشرع وعده ليس حرزا لغير (قوله) (مصرها) والمحق بها الحاصل القسمة العيران وهو الا بل بالريح محرفة حيث كانت مقولة ثم اتم هذا ادخل علما بقطعه فان لم تقبل اشترط فيه سكونه متقطعا او وجوب ما يوقطه عند اخذها من جرس أو كتاب أو نحوها بشرح (قوله) (مصاره) أي وكانت المصاره محيطها طواصلت بها أو احدثوا بها على الرمة فيبقى ان يلتحق ذلك بالجبس بالمرقة شرح (قوله) محرفة بها ولو لا حافظ (أي) أنها زامن امن لا مطلقا كما هو ظاهر كلامه اه م م (قوله ولو ناهيا) أي اذا سكتان هناك من يوقطه او سرت كتاب يبيع بجرس يترك حل (قوله) اشترط قطعه) ثم يكفي نوبه بالباب اخذها مما يشرح (قوله) بخلاف التثود والشياب) ثم ما اعتدونه فيمن شعر محط والاثواب كسر ج و الحامير وعقود بل وروية ونياب يكون محررا كما قاله البلق وغيره وعلمه ان المراد السج والجم الخيصة بخلاف النضضة من ذلك خلاصه كوهرة كاهله الادري لار الله وفي جاد بارها بما يكافئ مفر لما شرح (قوله) والشياب) أي الخيصة الى الاعتاد وضع مثلها في الاصطبل ع ش على (قوله) وان لم تكن مقطورة) المنع لشرطا القطر في كل من السوق والثود كافي شرح (قوله) مع قطر ابل) فيبقى العاد فقط فلا ينافي قوله أو لا وان لم تكن مقطورة ولا في السابق قطعا على طريقته قوله

ويصل انما ج (و) ماشية (ما) محرفة بسابق (براه) وان لم تكن مقطورة وفي معنا الراسك لا يشرط (أرادنا) لما في معنى رابك لا قولنا (أنا) لا تلتزم لما بحيث يراها (مع قطر ابل) يقال ولي نزع قطار منها (في عمران على سبعة) بالامادة الخالبة وفتح في الامل وغيره نسخة

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَهُوَ مُصَدِّقٌ لِمَا فِي بَعْضِ أَهْلِ الْفِطْرَةِ مِنْ كَثِيرِ الْخَطَرِ مَا تَلَامَعَ الْقَائِمُ فِيهِمْ وَذَلَامَ الْأَمِيرُ بِهِ غَيْرَ
مَقْشُورَةٍ خَالِ الْأَوَّلِ زَادَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَخْرِجُوفِ الصَّغِيرَةِ (٦٠٠) لَا الصَّغِيرَانَ عَلَيَّ الْيَا لَعْنَةُ عَذَابِ قُودَالِ

البقي في التقيد بالتسبع
أول التسبع ليس يعتمد
في ذكر الأذرى والروايتي
نحوه فلا والله الرجوع
في كل مكان الى عرفه وجه
صرح صاحب الوافي بقوم
قام الالتفات مروا بالناس
في الأسواق وغير ما حكما
صرح به الامام الحنفى الابل
والنحال فلا شترط في احوالها
سما روى قطرها ذكركم
غير الابل في الصمراء وفي
السائرة مع قطي بياني
براهما وفي عمران من زادني
(وصكفن مشكور في قبر
بيت حسين ابو عبيدة بصريان)
ولو باقره (عمره) بالقبر
لما نزل وهو الامر يطع
الاساق وفي خبر البيهقي
من ينش قطناه سواء كان
الكفن من مال الميت أم من
غيره ولو من بيت المال بخلاف
ما اذا كان القبر مضمومة
فالكفن غير مراد لا خطر
ولا انتهاق قربة في اخذه
وبخلاف الكفن غير
لشروع كالزائد على خمسة
فالزائد اوجوه غير عرر
في الثانية عرر في الاولى

لو وضع ميت على وجه الارض ونصب عليه جوار كان كالتبر فقطع سارق ان
 مكفته قلها الرافعي عن البصري قال السويضي ان لا يقطع الا اذا تضر الحفر لا ليس بدفعه وبما يشهده صرح
 الساوودي ولو سرق السكفن

حافظ البيت الذي فيه اتهم

تقتضي كلام الروضة وتسلها

ترجح عدم قطعها

(فصل) وفيها لا يمنع القطع

وما يمنع وما يصح حرز

النقص دون آخر (قطع

مؤجر حرز ومجيره) بسرهتها

منه من المكثر والمستعبر

المستحق وضعه فيه لانها

مستحقا للمنع ومنها

الاراز بجاف من اكثرى

او استعارة راحة للزراعة

فانها راحة مثلا فلا

قطع بذلك (لا من سرق

منه وبان مال الكمال رضى

باجزائه مجزئ لتعاسب (او)

سرق (من حرز موصوب)

ولو غير مال الكماله ليس

حرزا لتعاسب (او) سرق

(مال من غصب منه شيئا

ووضعه معه) أى مع ماله (في

حرز) لان السارق دخوله

لا خذل ماله (ولو قتب) واحد

(في ليله وسرق في أخرى قطع

(كألو قتب في أول ليله وسرق

في آخره) (الان ظهر التنبه)

اطارقين او مالك فلا قطع

لانها كالحرز فله ان كالمو سرق

غيره وانما قطع في نظيره بما

لوان خرج التعاصب وانتهين

ان يلحق بذلك ما لو كانت الارض خوارق سرقة الاتهاب او يحصل هياما لقرها
من السرور ولو لم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن حرز العاد قويم ومصدق لان
في وصول الماء اليه شك كطرفة البيت وقد يكون الماء سببا لهدم القبر ع ش على
م (و) قوله حافظ البيت (بوتله حافظ الحماق فاسرق الاثمة لانهما غير رزقه
ع ش على م (و) قوله عدم قطعه) مستند (فصل في لا يمنع القطع الخ) (و)
والذي لا يمنع القطع كالاجارة والا عار والذى ينفع كتعصب المال والحرز وقوله
وما يكون الخ كالغصب عنه شيئا ووضعه مع ماله في حرز فان حرز مال الغاصب
يكون حرزا لغير الغاصب منه وغير رزقه (قوله قطع مؤجر حرز) أى اجارة هبة
اما المساعدة فلا قطع فيها س ل وع ش لا يخال الاجارة المساعدة تضمن الاذن
في الانتفاع فالتعاصب ان المؤجر كالغير لا ما قول الماقتصد الا ما اقتصد الاذن
الذي تقتضيه ومن ثم يحرم على المسافر اجارة قاسد فاستعمال العين المؤجر حيث
علم بالفساد ع ش على م (و) قوله ومجيره) أى وان دخل بنية الرجوع لان بنية
الرجوع ليست رجوعا وكذا بعد الرجوع وقيل علم المستعبر حل (قوله المستحق)
بفتح الحاء مفعلة لقوله مال (قوله لانها مستحقان) لما قلناه يؤخذ منه ان الكلام
قبل مضي مدة الاجارة وقبل الرجوع في العارية اما بعدها فلا قطع س ل لكن
عبارة شرح م د يقطع مؤجره وسرق في مدة الاجارة او بعد انقضائها كما يصح
به تشبيه ابن الرضا به قطع المبر وتظهر الاذرى فيه يحصل على ماله علم المسافر
بانقضائها واستعمله فعلم اه (قوله ومنها الاراز) فهم من التليل ان عمل ذلك
فلا يستحق احراره والا كان استعماله فانهى عنه أو في اثر مما استأجر له لم يقطع
شرح م د وقد أشار المسافر لذلك بقوله بخلافه أى اكثرى الخ (قوله فلا قطع
بذلك) أى بسرقه المؤجر والمعتبر المشايكة لانه لا يستحق وضعها فيها (قوله شيئا)
وان قل أو كان اختصاصا م د (قوله لان السارق دخوله الخ) قضية التليل انه
لو سرق مال غير الغاصب لا يقع لانه ليس حرزا بالنسبة له لو نال من التليل يضافه
تأمل س ل والمعتدما اقتضاه التليل بقول المصنف مال الغاصب ليس بقيد
(قوله وانما قطع الخ) عبارة شرح م د وفاقا لخراج تعاصب من حرز وقنتين بأنه ثم
منهم لاخذ الاول الذي له شبه الحرز وقوع الاختلاف الثاني تا جاف لم قطعه من متبوعه
الا فاعطى قوى وهو العلم والا عادة السايقان دون احدهما ودون مجرء القاه وولاه
قديم كذا لفظ الواقع فلا يصلح قطعها (قوله فلا قطع على واحد منهما) ويسمى كل
منهما بالسارق الظريف قال س ل ويوجب على الاول ضمان المأخوذ اه لانه سبب

كامله ثم يتم السرقة وهما: إذا ما ١٥١ م (ولو قتب) واحد (وان خرج غيره فلا قطع) على واحد منهما

أخذني فخرج من أمر الأول
غيره من الخارج قطع (كالو
وضعه في الثقب) أو ناوله
لا تحربه (فاخذه الآخر)
فلا قطع على واحد منهما وإن
قضاوا في الثقب أو بلغ المال
تصابين لأن الداخل لم يخرج
من تمام الحرز الخارج لم يأخذه
منه بخلاف ما ذهبوا ووضعه
أو ناوله الخارج خارج الثقب
فاخذه الآخر فيقطع الداخل
ولو قضاوا في أحدهما أو
وضعه قرب الثقب فأخرجه
الآخر قطع الفرج فقط لأنه
المخرج لمن الحرز ولو رماه
إلى خارج الحرز ولو إلى حرز
آخر (أو أخرجه بماء مادي)
أورا كسوقه ككفهم
بالأول (أو رجمه بأداة
سائرة) أو واقفه وسيرها
كافهم بالاولى حتى خرجت
به (قطع) لأنه أخرجه من
الحرز فأنه بخلاف ما إذا
عرضه لرياح الماء وهو بوب
الريح ولم يترك الماء لراكه
ولم يصبه الماء الواقعة (ولا
يضمن حرز ولا يقطع سارقه
ولو) كان (مضربا) مال يلق
به) كقتله أو أولى من
قبيعه بلادة

أخذه والقرار على الأخذ تلف عنده (قوله لأن الأول ليسرق الخ) نعم إن
تساوى ما أخرجه بالثقب من آلات الجدار أيضا يقطع الثقب كما نص عليه
وإن لم يقطع سرقته لأنه لأن الجدار حرز لأنه البناء ومعنى قوله ليسرق أى شيئا
من داخل الحرز أو سكان بانه الثقب ملاحظا بخلافه فتغلقه المخرج قطع
أيضا له س ل وعادة زى قوله والثاني أخذ الخ هذا حيث لم يكن في الجدار
أحد كما يترفع من التسليل فإن كان بهامن ولا حظ المال قريب من الثقب وجب
إقطع على الآخر دون الثقب له (قوله قطع) لأنه آتته ولذا الأمر من يعتقد
وجوب طاعته بخلاف غير قد رده له لأن العادة ما به أن الإنسان يستعين بغيره
وإقراره بخلاف غير نفعه وعسارة زى لأن الجدران اختيارا وإن قيل لو لم
قروا القتل وأمره بقتل قتل ذلك الأمر قلنا الله لم يوجب بالسبب كالمباينة
بمخلافه لا قطع لا يجب إلا بالمباينة أو ما في حكمها كذا فرق بعضهم ح ل ولو عزم
على خسرته فأنخرج ضابطا لا قطع كالأكره بالغ بميزا على الإخراج فأنه لا قطع
على واحد منهما س ل (قوله ما وثقب) ليس يقيد بل لو ثقب أحدهما ووضعه
وناوله كل الحكم كذلك س ل (قوله خارج الثقب) واجمع للأمرين (قوله
بقرب الثقب) أى من داخل (قوله ولو إلى حرز آخر) أى غير المال س ل فإن كان
الحرز المال لم يقطع أن لم يكن بينهما مضاعفة ولا قطع ق ل (قوله وحركة) فلو
حركه غير حتى خرج فاقطع على الحركة س ل (قوله أو أداة سائرة) أى يخرج
من الحرز أو مالو كانت سائرة من جانب من الجدار إلى جانب آخر منها ثم عرض لها
أن تخرج بعد ذلك فخرجت فلهى يظهر كماله إذا ذهبى أه لا قطع س ل (قوله
قطع) وإن أخذ غير (قوله بخلاف ما إذا عرض الخ) لغير وجهه بسبب حادث س ل
(قوله ولا يضمن حرز) مثله المكتاب والمبعض كما يأتي (قوله يبد) أى موضع يد
عليه كالأجر إلى الصبي لا حد فهو من عنده فلا ضئفه ومثله الزوجة الصغيرة
إذا هرب من عند زوجها فلا يلبس بها الزوج شيئا (قوله ولو كان مضربا
الخ) وما ورد من قطعه على الله عليه وسلم سارق الصبيار ضعيف أو مجهول على
الارتقاء مد وصورة مسألة أنه غيران يخرج من الحرز وما له معه ثم نزع منه خارج
الحرز فلو نزع منه قبل أن يخرجه من الحرز قطع كما عتده ط ب سم ومقتضاها أنه
لا يقطع بغيره منه خارج الحرز ومقتضى قوله والمال والبغرى في داخل الحرز حرزه أنه
يقطع لأنه أخذ من حرزه وهو الحرز على هذا مخرج زى وعادة ق ل على
الجلال فسلم من كلامه أى الجلال إن حرز الفلانة نفس الصبي تقول بعضهم أنه

لوزنهما على انخرجه من الحر وقطع والا فلا غير مستقيم وعبارته فتح م و والاوجه
 ما باله الشيخ انه لوزنهما منه خفية او بجاهر قوله يمكن منه من التزاع قطع
 والا فلا اه (قوله او كان ناعما على صير) سوله كان غير تام بالتمام غير ما شرح م
 (قوله عروبه) لم يقل عروزان به ولعله حذف من أحدهما او على تأويل كل
 شوبري قال ذى قوله عروذين ثم لوزنه منه قطع كاقضاء كلام الشافعي وان
 نوزنهما به لانخرجه من حرزه اه (قوله من حر زال) أى من ممكن يكون حرزا
 له مال (قوله قطع عروبه عن القافة) أى انخرجه عن القافة المضممة
 اما انخرجه الى قافة او يولد فلا قطع كذا أطلقوه وهو محمول على قافة او يولد مضممة
 بالاولى بخلاف ما لو كان بينهما مضممة فانه ما انخرجه اليها انخرجه من تمام حرزه
 فلا يبعد ما حرزه بعد شين م و (قوله سارق الرقيق) وحرزه تمام الدار وقصوره
 حيث لم يكن القضاء مطروقا سواء له السارق اهداه ما جابه م و (قوله في غير
 ذلك) أى في غير نومه على الجير (قوله ان كان غير مجزئ) انظر وجه هذا
 التقييد مع ان كان مجزئا اخذه من دار سيده يقال انه اخذه من حرزه كالهبة
 وعبارته فتح م و فان حل عبد مجزئ او باعلى الاشباع فاعلم ان كان في القطع
 تردد للاصح منه ثم لا كالكفر ولا قطع بمصلحة متقطعة أى لا حرزه قوته مرمي منه
 شرح الرض (قوله او مكرها) عبارة م و لو لم يكره لم يخرج من الحرز
 قطع كالوس في الهبة بالضرب والاقوة التي هي الحرز قد اتسبلا كما قوله ثم
 (الح) استدرك على قوله فان كان رقيقا مع قول الشارح وكذا يصنع الخ (قوله كالمو
 قتل الخ) حاصلة مع مورد لان باب البيت اما متعلق او مقبوض فلهما او فصل فيه
 وباب الدار مثلا كذا قال شيئا الحاصل ان باب البيت مقبوض وان لم يقبض
 او مقبوضان او الاول متعلق والثاني مقبوض لا ينعكس فلهذا راع مورد قطع
 في موردتهما وهي التي ظاهرا للشافعي وهي الثالثة (قوله الى مصر دار) خلاها
 في نحو الخان ثم رأيت في جردان الدار مائة بغير ما تقدم ذكره بخلاف الخان فان
 ساكنه متدد ومثل شرح م و (قوله غلا بغيره) بخلاف ما لو كان هو القاطن لاه
 كالخلف في حقه لم يخرج من تمام الحرز جبر (قوله مثلا) أى او نحو الخان (قوله
 او كانا متعلقين) فقههما مفهوم وقوله باجماع مقبوح لا ينعكس فيه ان الضمير في باجماع
 مقبوح وراجع للدار ونحو الخان والضمير في قوله او كانا متعلقين للباب والبيت وباب
 الدار والفهوم غير مطابق للفتن ويلزم عليه السكون عن الخان الا ان قال انه
 داخل في قوله مثلا تأمل (قوله او مقبوضين) أى ولا ملاحظ جبر والاقبب بتقديمه

(او) كان (تأمل على جبر)
 فانه جبره (أى الجبر) عن
 قافة) لانه ليس بمال والمال
 والبصر في الجبر عروبه فان
 كان لا يليق به قطع ان اخذ
 الصخر من حرز المال والا فلا
 ذكره في الكفاية (فان كان)
 النائم على البصر (رققا قطع)
 عروبه عن القافة لانه مال
 وقد انخرجه من الحرز وكذا
 قطع سارق الرقيق في غير
 ذلك ان كان غير مجزئ وكما
 ثم المكاتب كتابه مضممة
 كالحر لاستقلاله وكذا البعض
 (كالمو قتل مال من بيت متعلق
 الى مصر دار او مصر) فهو
 خان) كرماد او بهما مفتوح
 بغيره من قبولى (لا يعلقه)
 ففتح لانه انخرجه من حرزه
 الى عمله الضام خلاها مالو
 كان باب البيت مفتوحا وباب
 الدار مثلا قطع او كذا
 متعلقين فقههما او مقبوضين

فلا قطع لانه في الاولين لم يخرج من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز ثم ان كان السارق في صورة غلق البابين
 أحد السكان المنفرد كل منهم سيفت قاع لاد مافي الصن (٦٠٤) ليس محرز عنه وما ذكر في نحو اتمان هو

على الثانية لانه من مفهوم قوله مطلق لان مفهومه يصدق يست صور لانه اذا كان
 مقتوحا لم يجعله او فعل غيره وعلى كل امان ان يكون باب الخان مغلقا او مفتوحا بغيره
 او بفعل غيره وله انما آخره لا شريك الا في رة واحدة واختصاصه هو جهة
 ولو كان بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا او مفتوحا او كانا
 مغلقين او كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا بغيره كان انسب بالمفهوم
 واخر تأمل (قوله فلا قطع) ثل محل هذا اذا كان صحن الدار حرز للكل
 المخرج تأمل ابن شوبري (قوله لانه في الاوئين) ما ذكر في الاولين قد بخالف قوله
 السابق ولولاي حرز آخر فينبغي ان يكون هذا خصصا لذلك وان يفرض ذلك فيما اذا
 لم يكن الحرز المخرج منه داخل في الحرز لا آخر لتأمل ويوجه ذلك بان دخول
 أحد الحرزين في الآخر يجعلهما كالحرز الواحد سم (قوله من تمام الحرز) لان
 مافي الصن محرز بالنسبة لغير السكان ويقولهم من تمام الحرز يعلم ان ما هنا
 لا يخالف ما مر من ان الصن ليس حرزا للصوت وقد وحلى اه جبر اى لان الكلام
 في غير ما شئتوا وعادة قل على الخطي قوله من تمام الحرز به يعلم ان الكلام
 في مال يكون من الدار حرزاه والاصح لالا خلاف اه (قوله ان كان السارق)
 اى التأمل (قوله ليس محرز عنه) فيصدق عليه انه اخرج من تمام حرز بالنسبة
 له تأمل (قوله وما ذكر الخ) اى من التفصيل وهو المقتد (قوله لمطلقا) اى في جميع
 الصور سواء كان الباب مفتوحا او مغلقا فقه هو اولا (قوله لصاحب البيت) اى
 لاله (قوله ونظا هرا ان الدار الخ) يمكن دخولها في نحو اتمان فلا حاجة الى
 الصريح بها (فصل في ما يثبت به السرقة الخ) *
 (قوله وما قطع) اى والمضو الذي قطع بها (قوله وما ذكره صرحا) اى مع كل
 منها ما الذي يذكر مع الاول قوله وقبل رجوع مقرئ قوله وعلى السابق رد
 ما سرق الذي ذكره اى في قوله ومن غرس على قطع الخ (قوله يمين رد) نص
 عليها مع انه يمكن دخولها في الاقرار بان راد به حقيقة او حكما للاختلاف فيها
 فقره الرد على الثالث صرحا (قوله كالينة) اى تقبل دعوا مستطال من
 وقوله او اقرار اى فلا قبل الدعوى بالسقط (قوله وكل منها يثبت السرقة) اى
 مالا وقطعا بدليل قوله فيما ياتي ويثبت رجل ولم يأت المال فقط فيكون جارا
 على ضيق في عين الرقة (قوله وقال الاذرى وغيره انه الذهب) اعتمد م وقال

فارجع الامل والشرح الصبر
 وحكام في أصل الروضة عن
 قطع البنى والتمزالي وغيرهما
 والقطع مطلقا عن صاحب
 المذهب وغيره لان الصن
 ليس حرزا لصاحب البيت
 بل هو مشترك كسكنه منسفة
 وحكامه باليقين عن نص
 الام والقطر وعن الشيخ
 اى حامد واتباعه وحكام
 الاذرى والزر كشي عن
 اهرقين وبعض الخراسانيين
 قالوا هو المتأخر نظا هرا ان الدار
 المشتركة كصو اتمان في
 الخلاف المذكور وله من
 زيادق * (فصل)
 فيما يثبت به السرقة وما قطع
 بها وما يثبت به السرقة
 السرقة يمين رد من المذمى
 عليه على المذمى لانها كالينة
 او اقرار المذمى عليه وكل
 منها يثبت به السرقة وقضيه
 انه يقطع بها وهو ما رجه
 الشماخ هذا الحكم لغير ما في
 الدعاوى من الروضة وأصلها
 ما لا يقطع بها لانه حق
 الله تعالى وهو لا يثبت بها
 واعتمد البلقيني واحتج له

بشر اشافى وقال الاذرى وغيره انه المذهب الذي اوردته اعيان قيون وبعض الخراسانيين طرب

ط ب لان اليمين المردودة وان كانت كالاقترار والان استمراره على الاتكار
 بتمتاز بجموعه عن الاقترار ورجوعه بقوله بالنسبة لقطع وهو محسن وهذا
 الاحتجاج في شرح الروض سم وعطيه لا تكون اليه من المردودة مناصك اليه
 ولا كالاقترار اه شرح م ر (قوله وبرجلين) فلو شهد احسبه ثبت لقطع بعد
 طلب المالك المال وان كان لا يثبت المال الا بعد دعوى واحدة الشهود ثانيا لانه
 حق آدمي لا يكتفى فيه بشهادة احسبه كافي ذى (قوله غير اننا) أى وما الحق به
 من الاطراف وبيان الباتم من ل (قوله وباقرار) ولا يقطع الا ان كان لقراره بعد
 الدعوى عليه أو بعد طلب المالك ماله كما يتهم من كلامه الا فى وصرح به م ر
 وزى وعبارتهما قوله وباقرار أى بعد الدعوى عليه أما الاقرار قبل الدعوى عليه
 فلا يقطع به حتى يدعى المالك ويثبت المال اه وقوله أو يثبت المال يحلف على
 قوله فلا يقطع وصرح بان ذلك لا يترتب من تقى القطع عدم ثبوت المال وليس
 معطوفا على دعوى ويكون يثبت بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت بالاقرار فلا معنى
 لاثباته (قوله بتفصيل) وليس فتيه موافق من ل لان كثيرا من مسائل التهمة
 والحرف وقع فيه بخلاف بين آئمة المذهب ومحل وجوب التفصيل بالنسبة لقطع
 لا بالنسبة للمالك كما يؤخذ من تعليقه (قوله بين السرقة) أى الاخذ خفية (قوله
 والمسروق منه) أى هل هو زبد أو غيره وليس المراد به الحرز لانه ذكره بعد ذى
 (قوله وقد السرقة) أى وان لم يذكره نصاب ذى لان الظرف فيه وفى فتيه
 لهما كم شرح م ر (قوله وقبل رجوع) أى ولو فى انتهاء القطع من ل (قوله
 لقطع) أى بالنسبة لقطع كما ذكره جعفر بن يعقوب المحنوق (قوله تعالى) اما
 حق الاذى فلا يمل التحريض بالرجوع منه وان لم يفضد الرجوع به شيئا ووجهه
 أن فيه جلا على حرم نفسه كما على العقد القاسد م ر ووجه ان ق ل ومن أقر
 بمقرقة الخ خرج بالاقرار واليمين والعقوبة للمالك وقوله الاذى فلا يمل
 التحريض فى شئ منها انتهت (قوله فلقاضى تعرض) أى يقول ذلك ولا يندب
 على العمد ذى وقضية تقصيمهم الجوارى للقاضى حرمة على غيره والاوجه جواز
 شرح م ر وللقاضى أن يعرض للشهود بان توقف فى حداثته ان رأى المصلحة فى السر
 والا فلا من ل (قوله تعرض برجوع) أى وان كان عالما بأنه وزله الرجوع
 ذى فيقول له لعلك قلت طلك فاخذت اخذت من غير حرز غصبتا فتبطلت تسلم
 ان ما شربته مسكرا شرح م ر (قوله ما انالك) يحكم الممر على الاقبح
 وبقضاه على القياس ح ل أى ما نلتك قال الزركشى وصرح الحديث ان

(وبرجلين) صكاً
 العقوبات غير اننا (واقترار
 من سابق) مؤاخذه بقره
 (تفصيل) ميمها أى
 الشهادة والاقراران بين
 السرقة والمسروق منه وقد
 المسروق والحرز تسينه أو
 وصفه بخلاف ما ذى الميسين
 ذلك لانه قد يفسد غير السرقة
 الموجبة لقطع معرفة موجبة
 لهذا كالتفصيل فى الاقرار
 من زبادى (وقبل رجوع
 مقر) قبضه بقره
 (قطع) كانا بخلاف المال
 لا يقبل رجوعه فيه لانه حق
 آدمي (ومن اتهم) بموجب
 (عقوبة) تعالى (فلقاضى
 تعرض برجوع) عن
 الاقرار فلا يصرح به كان
 يقول له ارجع عنه لقوله
 صلى الله عليه وسلم لما عزر المقر
 بالزنا لعلك قلت أو غزت أو
 نظرت رواء البغارى ولأن أقر
 عندهما السرقة ما انالك سرقت
 رواء أو جواد أو غيره

التمريض لانك والمال وليس هو المراد بل المراد في نفس السرقة وثبوت الاخذ
بغيرها كمنصب او اخذها من المالك او من غير حرز او نحو ذلك قل بتصرف
(قوله بالانكار) أي قبل الاقرار أو بعده من وقوله أو بعده أي من بظاهر
والمراد بالتمريض الانكار والتمريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف
بالمال بأن يقول لعل أخذه عارية أو ودعة أو غصبا أو من غير حرز مثله (قوله
بينة) أي بالبرقة (قوله لا يطلب) أي للمال وظاهر كلامه ان ذلك بعد ثبوته
وثبوت سرقة وهو مشكل مع قوله يقطع ولو رآه المالك من المال المروق
أو وجهه له والله وهن ككلام غيره ان طلبه لعل ثبت سرقة أي مع البينة
أو الاقرار أو اذا ثبت سرقة لا يسقط القطع وان فرض أنه أبرأ من المال وعلى هذا
لا إشكال ح ل وم ف قوله وهو مشكل ليس بظاهر الامكان أبرأ منه بعد ثبوته
أه أي فالدار على ثبوت السرقة والمال وان أبرأ منه فليس المراد بالطلب خصوص
الاخذ كما قاله سم أي بل المراد به دعوى المالك للمال مع البينة أو الاقرار كما تقدم
(قوله من مال أو وكيله) وعلاوة اشتراط الطلب أنه وما قبله بالمال أو بالإباحة
فيسقط القطع سم (قوله أو سفيه) أهذا العامل معه ولا يقل أو سفيه لأنه محل
بجته بقوله فيما يظهر ولو أسقط العامل رجعه قبله أيضا غوي (قوله لا يقطع
حالا) لكن يجس الى حضور الغائب وكما في خبره كافي برماوى وانظر حكم المال
هل يبقى عنده أو يأخذ على الصبي والمجنون والسفيه ووكيل الغائب الظاهر
الاول كما يؤخذ من تعاليل المشاويح (قوله أي الغائب) ومثله الصبي والسفيه
والمجنون كسما في الذي قل (قوله سواء قال) أي المقر (قوله ورثت برجل
وارأى ابن) محل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا
حسبة لم ثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم متصلة الى المال وشهادة
الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة من ل (قوله الماني عليه الخ) كان قال
ان غضب زيد ابني فزوجني طالق أو فسدى حرمت ثبت النصب برجل وارأى ابن
أو برجل ويمن (قوله ونهما) أي الطلاق والعتق (قوله ودعا سارق) أي وأجرة
مذقة وضع بد م و (قوله أو بدله) ان لم يبق وقال أبو حنيفة ان قطع لم يفرم فان غريم
لم يقطع وقال ماثان كان غنيا ضمن والا فلائى والقطع ثابت على مشكل حال أه
ولو أعاد المال للمروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة
يستقلان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا لو قيل بالعكس لكان
أمنه بالدر الحذر بالثبوت من ل (قوله بعد الطلب) فلو قضىها الامام قبل

ولما تمريض بالانكار أيضا
اذا لم تكن بينة (ولا قطع الا
يطلب) من مال وهذا من
زيادة (ولو أقبر سرقة
لقاب) أو صبي أو مجنون أو
لغيره فيما يظهر (القطع حالا)
لا احتمال أن يقر أنه كان له
(أو) أقبر (زنا بامته) أي
النائب سواء أقال أنه
أقره ما عليه أم لا (حد
حالا) لان حد الزنا لا يشترط
على الطلب بصبري ذلك
أهم من قوله وأنه أكره
غائب على زنا (ورثت برجل
وارأى ابن) أو بد م مع (المال
نقط) أي دون القطع كما ثبت
ذلك النصب المطلق عليه
حلاق أو عتق دونهما (وعلى
السارق ودعا سارق) ان يبق
(أو بدله) ان لم يبق لغيره على
للمدعى أخف حتى تقويه
(ويقطع) بعد الطلب

(عنه السمين) قال تعالى فاقصروا اليه ما وقروا شاذ فاقصروا اليه ما وقروا القراءه الشاذة بخبر الواحد في الاحتجاج بها
كأمر ويكتفي بالقطع (ولو) كانت (ميتة) (٦٠٧) كدافعة للاصابع اوزادتها لعموم الاصول والقرض

الطلب على ضمان عليه وان سرى الى النفس على الاصح م دشوري (قوله عنه
البيهقي) محل قطعها ان لم تكن شلاء والا وجميع أهل لشبهة فان قالوا يستنع الدم
وتنسد افواه العروق فقامت واكتفى بها والام قطع لانه يؤدي الى فوات الروح
ويكون السارق مكفقا فاجعل في ما يسدحس ل وهذا بخلاف ما ساقى
آثار الساب انهم اثلثت بعد السرقة ويؤمن زنى الدم فان القطع يستحل لانه
بالسرقة تعلق بهن ما اذا نذر قطعها سقط بخلافه ما ان الشئ موجودا في داء
فاذا نذر قطعها لم يعلق القطع بما يل بما بعدها سم على جرح ش على م ر
ولو كان له على معمم مكفلا وتزير الاملية من الزائدة قطع كما مكاه الامام
عن الاصحاب وعن البخري قطع احداهما واستسنه اراضى وقال النووي انه
الصحيح المنصرم وجزمه في التعقيب وصحبه في الجميع وعلى هذا يسرق ثانيا فقامت
الثانية وحديث ترد هذه الصورة على قوله فان عاد فرجعه اليسرى وفيه قال لا ترد لان
كلامه مبنى على خلقه العتادة سم رى فلم يمكن خلق احداهما دون الاخرى
لم قطعها ويسدل لم بعد ذلك وصحاه فاعلها سم ل وجاوة سلطان قوله
عنه البيهقي اى ان وجدت والانتقل لم احداهما ومكناح ل (قوله كاسر) اى
في الفراش (قوله كفاضة الاصابع اوزادتها) اى على العقدة كما وقيل يسدل
الى الرجل غير ما شرح هر (قوله لاصاد السبب) بخلاف كفارة الاحرام فيها وليس
مرارا او تطيب في مجالس مع اتحاد السبب لان فيه خلا لاى لانها تصرف اليه
فلم تبدخل بخلاف الحدس ل وهو في شرح الرضى ايضا (قوله بعد واحد) اى
حيث تأخر عن الجميع ع ش (قوله فاد عاد) ولو لم يسرق أولا رى (قوله فرجعه
اليسرى) اى افرئت به اليه وبين والا نذر فله سم ل فلو االى بيته فمات
المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش على م و (قوله جنس المنفعة) اى من جهة
واحدة شئنا (قوله لمن كوع) والمعنى فيه ان العطش في الكعب وما اراد من الفذراع
تابع له ولهذا يبيح قطع الكعب دونه فيما زاد حكومة (قوله او نحو كونا) وهو
يضمن م و (قوله كرا السن من زيادى) فيه نظر لان قول الامسل ويضمن
قطع زيت بمثل الوجوب والسبب مكان المناسبة ان يقول والتصرع بالسن
من زيادى كما هو عادة في هذا الشأن من امان كان يعلم من كلام الامسل يقول
والتصرع بالمعنى يمكن معلوما يقول فيه وقد كره من زيادى رى (قوله ونه
المادردى) منعه ع ش على م و (قوله وبالبار) البار معنى اوالى لتتويع

التمثيل بخلافه انه
مبنى على المسألة كاسر (أو)
سوق مرارا) قبل قطعها لاصاد
السبب كالوزن او شرب
مرارا يكتفى بعد واحد وكاليد
الى متى فذلك غيرهما كما
هو ظاهر (فان عاد) بعد
قطع ينادى الى السرقة ثانيا
(فرجعه اليسرى) قطع
(فان عاد ثالثا) فقامت رده
اليسرى (ان عاد رابعا) فقامت
(رجله اليسرى) يرمى الشاقي
خبر السابق ان سرقي فاقطعوا
يده ثمان سرقي فاقطعوا رجليه
ثمان سرقي فاقطعوا يده ثم
ان سرقي فاقطعوا رجليه واعا
قطع من خلاف ثلث لا عوت
جنس المنفعة عليه منصف
حركته كما يقطع الطريق
(من كوع) في اليد لا ربه
في خبر سارق دواء سفوان
(ركب) في الرجل لفعل
عمر رضى الله عنه كما رواه
ابن التيمويه (تم) ان عاد
ثامسا (عز) كالو سقطت
اطرافه او لا يقتل وما روى
من أنه صلى عليه وسلم قتله
منذوخ او مؤؤل يقطعه
لاستئلال او نحوه بل خضعه

الدارقطني وغيره (ومن غرس محل قطعها بغير مثل) يضم الميم لتسدد أمواه العروق وقد عكر سن فذلك من زيادى
وخضعه المازردى بالحضري قال وما باليدى فيسم بالبار لانه عادتهم وقال في قطع الطريق وانما قطع حسم بالزيت
الحلى وبالبار بحسب العرف فيما (وذلك لعله) لانه حية

على كلام الماردي (قوله تمة لعمري) أي كافي له قيلزم الامام فله على هذا وان
كانت المؤنة على المظنوع على كل حال كافي شرح م د (قوله اهماله)
أي ما يدعو الى اهلاكه فلو اهمله ضمن وعبارة ذي نعم أن أي تركه
اهلاكا كانه اغنى عليه وليس لمن يقوم بهاله وجب على كل من علمه كما هو ظاهر
اه (قوله فندقت يناء) أنهم تسالوققت قبل السرقة تطلق الحق باليسرى
تقطع ع ش على م د (قوله مثلا) أي أو شئت وخشي من قطعها ترف الدم شرح م
خاتمة يصر على النقص سرقة مال غيره على وجه المزاح لان فيه ترويعا لقلبه ح ل
وفي الجامع الصغير كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يرتوى مسلما وراه الطبراني
عن سليمان بن مرد قال النابوي فان ترويه حرام واسناد الحديث حسن اه

(باب قاطع الطريق)

سمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفا منه ذي أي باب مانع سلوك
الطريق للناس خوفا منه قال ع ش ولعل الحكمة في تعذيبه لما قبله من ارتكابه
في أخذ مال الغير وجوب القطع في بعض أمواله اه ولعل هذه الحكمة هي
الحكمة في التعبير بالباب أيضا والا فلا تلهي التعبير بالكتاب لدم اندراجها تحت
كتاب السرقة (قوله يماريون الله ورسوله) أي أولياءه ومساوهم المؤمنين وإنما
خصوصا بالذكر لان جميع الاحكام الآتية انما تكون فيهم فلا ينافي ان الذين
مناهم وإن كان بعض الاحكام الآتية لا يعمرو فيهم كما اذا قتل القاطع المسلم
فما فلا يقتل به وإنما كانت هذه الآية في العاطفين لافي الحريين لاجل التنويع
الذي ولقوله ان الذين يؤمنون قبل ان تهدروا عليهم لان توبة الحربي اسلامه وهو
ينفعه وإن كان بعد القدرة م د (قوله مكابرة) أي مجاهرة ونصبه على الحيل
(قوله مع البهمن القوت ولو حكما) كالمودخلوا دارا ومنصوا أهلها من الاستانة
ع ش على م د (قوله كما يعلم بما عاق) وهو تعريف القاطع لانه يعلم من
تعريفه تعريف القطع (قوله وبيت) أي قطع الطريق (قوله ملتمز للاحكام)
لعمل هذا ولو حكما كما تقدم في باب الزيادة ذلك لاحكام عبد الذي ونسائه
ولها كتنى على سبق وجهه ما ذكر من القيود خمسة (قوله أو دمي) أي حيث
قتلنا لا يقتض عهده بمجاورته في داره وانما قتلته السبيل وهو الراجح حيث لم يمتزط
عاهم تركهم انه لا يقتض عهدهم بذلك بخلاف الماحضه فانه يقتض عهدهم بذلك
كاسيد كمال الشارح اه ح ل (قوله وان خالته كلام الاسل والرومة) أي
في الذي يقتضيهما بالاسلم وأجيب عما بان الفهم فيه تعجيل وهو ان غير المسلم

لا تمة لعمري لان القرض منه
دفع الملاك عنه بترف القدم
علم اد الامام اهله (قوته
عليه) كاجرة الجلاله الان
نصب الامام من يقيم
الحدود ويرزقه من مال
المصالح كما ترى فعل القود
للوثة (ولو سرق فسقطت
يناه مثلا) آفة أجنبية
وان أوجع كلام الاسل
التقيد بالآفة (سقط القطع)
لا تعلق بينهما وقد زالت
بخلاف ما لو سقطت يد يراه
لا يسقط قطع يدهما لبقائها
(باب قاطع الطريق)
الاسل فيه آفة انما جزاء
الذين يماريون الله ورسوله
وقطع الطريق هو البروز
لا خذل مال أو قتل أو اوعاب
مكابرة اعتمادا على القوة مع
البدع عن القوت كما يعلم مما
يأتي وثبت برجلين لا برجل
وأمر ابن (هو) أي قاطع
الطريق (ملتزم) للاحكام
ولو سكنوا أو قتلوا وان خالته
كلام الاسل والرومة واسلها
(عصار) من زيادتي

ان كان ذميا فكل ذلك والا فلا يكون قاطع طريق (قوله الطريق) أي المار به (قوله
 (قوله هو) أي قاطع الطريق (قوله به) متعلق بيزن) أي يمكن وقوله معه أي مع
 ذلك المكان أي عدة الغنم وأجمع غنم باعتبار المكان (قوله ويخلص) يخرج
 بقوله يقاوم مع قوله ضعيف (قوله ويستحب) أي مع قرب الثوث والالة قاطع طريق
 عن فهو خارج بقوله بحيث بعد الخ (قوله وتنعموا أهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين
 يأتيون للسرقة المجهون بالنسرة زمان فانهم قضاة طريق خالي الصباح والتسرية
 لقنان مثل مسجد وقود جمع من المائة إلى المائتين اه ع ش على م ر (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) ليس بقدر كذا قوله بالليل ليس بقدر حيازة شرح م ر و
 كان السلطان موجودا قويا (قوله قطع الخ) قوله لم يثبت بعد منه غوث
 لان البعد الماحس أو سوى شيا التزبل منهم من الثوث منزلة بعد عنه وقال
 حل قوله فقطاع لانه بناء ضعف أهلها اه وبارت شرح م ر وقد القوت يكون
 لبعدهن العمران أو السلطان أو ضعف أهل العمران أو السلطان وبشرها كان
 دخل جمع دار الخ (قوله فن امان القاطع) ولو بدفع سلاح أو ركوب قتل واقتل
 وجه تقر به على ما قبله الان قال انه ضعف حكما (قوله ولا قتل) أي ولا قطع
 طرف مصوم اه ح ل أي لانه يقطع به (قوله عزرة) والامر في جنس هذا التعزير
 لادم س ل (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذا قوله تركه ان رآه
 معصية ولا يقدر الحبس عد قبل يستدام حتى تظهر توبته من ل وأشار بقوله
 يستدام إلى ان قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدور وقال سم القوا
 يعني أو (قوله وحبس في غير بلده أولى) لقوله تعالى أو ينقل من الأرض لانه كتابة
 عن التعزير بالمرتبة الأولى في كلام المصنف في الأخيرة في الآية (قوله وتعيير
 بصلب الخ) أي لانه صادف بما إذا لم يأخذ مالا أصلا أو أخذ أقل من نصاب بخلاف
 تعزير الأصل بالمال (قوله بلا شبهة) وتعتبر قيمة المأخوذ في موضع الأخذ ان كان
 موضع بيع وشراء حال السلامة لانه استسلام الناس لأخذ أموالهم بالثمن
 والقيمة وان لم يكن موضع بيع وشراء فأقرب موضع إليه يوجد فيه بيع ذلك وشراء
 قاله الماوردي مراه شوبرى وقوله حال السلامة أي حال الامن وهو معمول
 لقوله وتعتبر أي تعتبر قيمته حال الامن لا حال الخوف (قوله من حرز) كأن يكون
 معه أو بقره ملاحظ بشرطه المار من قوته أو قدره على الاستغاثة قاله الماوردي
 لا يقال القوة والقدر تنقطع الطريق لمماراته حيث لحقه غوث واستغنى
 لم يكن وقتا لا نافع ذلك اذ القوة أو القدر بالنسبة للسر وغيرها بالنسبة لقطع

(ضعيف) الطريق (يقاوم
 من يبرز) هو (له بان
 يساويه أو ينزله (بحيث
 بعد) مع (غوث) لبعدهن
 الحيازة أو ضعف في أهلها
 وان كان البارز ولحدا
 أو أتى أو بلا سلاح وخارج
 بالقبول المذموم
 اشتدادها فليس التصف
 جهار بشئ منها من حربي
 ولو بساهاذا وصي ويحرق
 ويكره ويخلص ويستحب
 قاطع طريق ولو دخل جمع
 بالليل دارا ونعموا أهلها من
 الاستغاثة مع قوة السلطان
 وحضوره فقطاع وقيل
 يخلصون (فن امان القاطع
 أو أخاف الطريق بلا أخذ
 نصاب ولا قتل عزز) بحبس
 وغيره لا تركاه مصيبة
 لأخذها ولا كفارة وحسبه
 في غير بلده أولى حتى تظهر
 توبته ولينه والبال أو بيله
 في صورة أشده وتعيير
 بصلب أولى من تعزير بال
 (أو يأخذ نصاب) أي
 نصاب سرقة بقيد زنتها
 بقولي (بلا شبهة من حرز)
 غير بياض في السرقة (علمت)

الطريق لانه لا يدقه من خصوص الشوكة ونحوه حكما عن مباحر بخلاف الحرز
يكنى فيه بالالة الدارق به عرقا وان لم يقاوم السارق من غير ذبحة مع بقية شره وطها
المادة شرح مدر (قوله طلب) أى المال (قوله يده اليمنى) الخ ولوقدت احداها
ولو قبل أخذ المال ولولها واحد من طرف القدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك
بان قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى وزم القود في رجليه ان تعدد
والا فدينها ولا يسقط قطع رجليه اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد اساء
ولا يضمن راجعاً أو الفارق ان قطعها من خلاف نفس توجب ضمانتها الضمان وتقديم
اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفة الضمان شرح مدر (قوله لا آية الساقية)
فيه ان الآية مجعلة لادخل على خصوص ما ذكره الا لان يقال السنة بفتح ايماء ذكره
(قوله لاسرى) وهو ان لا يوثق عليه حبس الفقة حل (قوله للمال) ولهذا اعتبر في
القطع الثواب (قوله وقيل للماربة) الحق انها المال مع ملاحظة المحاورة لانه لو تاب
قبل لقتل عليه سقط قطعها ولو كان المال فقط لم يسقط حل (قوله وهو رأسه) وانما
كان أشبه لان المال قطع في مقامه اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال ايضا لزم
ان قطع الضمير للمال بخلاف ما قيل ان قطع الرجل للماربة اه عش (قوله
فلا يسقط) أى يفترسقط القود ويستوفيه الامام لاحق الله شرح مدر
(قوله اذا قتل لأخذ المال) أى وعرف ذلك بقرينة تدل عليه وكتب أيضا قوله
اذا قتل لأخذ المال لى ولم يأخذه لما فى من أنه اذا قتل وأخذ المال لم يلزم
القتل عش على مدر وفي الشورى ما نصه ومضى ان يكون قصد الاختلاف
ككافى في قتلته وان لم يأخذه اه (قوله ثم ملب) أى مقررنا على نحو حجة
ولا يقدم الملب على القتل لكونه زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب المجرم
مدر وس (قوله حنف اه) أى بلا سبب والعرب تضيف الموت الى الاقرب لانهم
يعولون ان الروح تخرج من غير المقصد انها تخرج من حيث دخلت وهو الاقرب
اه عن وفي المصباح ان الحنف هو الموت يقال حنف يحنف حنفا من باب ضرب
اذا مات أى بلا سبب يكون حنفاً أنه مفصولا طلقا (قوله فسقط ثامه) مثله
ما لو مات بغير هذه الجهة كقود في غير الماربة شرح مدر (قوله وبما تهرد) أى من
المراتب الاربعة (قوله لعل كلمة أو على التوبيخ) وهذا من ابن عباس اما توقيف
وهو الاقرب أوله وكل منه ما من مثله لانه ترجح القرآن ولان الله تعالى بدأ
فيه بالاغلاق فكان ترتيباً ككفاية الظاهر ولو أريد التمييز لبدأ بالاختلاف ككفاية
أما يبرح شرح مدر ويأمل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا

بطلب من المالك يده اليمنى
ورجله اليسرى فان عاد
بعد قطعهما ثانياً (عكسه)
أى قطع يده اليسرى ورجله
اليمنى لآية السابقة وانما قطع
من خلاف لما عرف المارقة
وقطعت اليد اليمنى للمال
عكس المارقة وقيل للماربة
والرجل قيل للبال والماربة
تتر بلا ذلك من المارقة
ثامه توقيف للماربة قال
المهرجنى وهو أشبه (أو جمل)
لخصوص مكانته محدا كما يلزم
عما فى (قوله حنفا) لآية
ولانه من الى جنازة لنافقة
السييل المتضمن زيادة
العقوبة ولا زيادة مسا
الاقتضا للقتل فلا يسقط
البندى وحل نفسه اذا
قتل لأخذ المال والا فلا تتم
(أو بقتله محدا) (وأخذ
نصاب بلا شبهة من حرز
قتل ثم ملب) بعد غسله
وكفنه والصلاة عليه
(ثلاثة من أيام) (حنفا) زيادة
فى التكميل لزيادة الجرمية
فان مات حنفاً أنه من
الذناوى انه لا يلزم
اذا الموت سقط القتل فسقط

ثامه وبما تهرض ابن عباس الا انه قال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو صلبوا مع ذلك ان قتلوا
وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أقصر وأعلى أخذ المال أو سبغوا من الأرض ان أربعوا ولم
يأخذوا وأبطل كلمة أو على التوبيخ

كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أو يهود كونه هودا وقالت الصاري كونوا نصارى ونصاري
يا صاحب مع قول حنبل بن زياد في (٦١١) (ثم بعد الثلاثة) (ينزل) من عمل الصلوة (فإن خيف تغيره قبلها

أنزل) حديثه وهذا من زيادتي ويقام عليه الحد بعمل محاربه إذا شاهد من يتحرره فإن كان بمفارقة أقرب عمل اليها بهذا الشرط (والغلب في قتله معنى القود) لالحد لان الأصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغلب حق الله تعالى لبناءه على التضييق ولا هو لولن بلا محاربة ثبت له القود فكيف يحيط حقه بقتله فيها (فلا يقتل بغيره) كقولهم (ولومات) خير يقتل (فدية) يجب في تركته في الحرمان في الرقيق فجب قيمته مطلقا (ويقتل الواحد من قتلهم ولا ياقين ديات) فانه لهم مربي يقتل بالآل (ولو عني) (ولي) أي يقتل (بمال) (وجب) (الآل) (وقتل) القاتل (حدا) لقتله (وترجي) المائنة) فيما يقتل به كأمير يهاج في نصل القود لاورة ولا يثبت غيره (لـ) (ولب) كان قطع يده فاندمل لان التمس تليط خلق الله تعالى فاختص بالنفس كآلة غارة ويبري بذلك أهم من تغييرها بالمرح (ووقف) عنه (توبة قبل القدرة عليه) لا يبعدها (عقوبة قصه) قطع يد رجل ويقتل وطلب لاية إلا الذي بن تابوا من قبل أن يقدروا عليهم فلا يلبس قطعه ولا عن غيره به القود ولا مال

ولا باقى الحدود من حد زنا ورقة وشرب وتلف لان العمومات الواردة فيها لم تحصل بين ما قبل التوبة وما بعدها
 مجرد فاطم الطريق وحمل عدم سقوطه بوقى الحدود بالتوبة في اظهر مراتبته وبين الله تعالى تسقطه (فصل)
 في اجتماع عقوبات على واحد (من ثلثه) (٦١٢) قتل وصلى (قودا) (وحدة تلف) (ثلاثة) (وطالبوه بها جلد)

لقتل وان تأخر (ثم حمل)
 وجواب حتى يبرأ وان قل
 مستحق القتل بمجمل القطع
 وانا ابادر به بالقتل لثلاث
 بهلك بالموالة فيغوث القتل
 قودا (ثم قطع ثم قتل بلا)
 وجوب (مهلة) بينهما لان
 النفس مستوفاة (فان آخر
 مستحق الجلد) حقه (صبر
 الاخر ان حتى يستوفى)
 حقه وان تقدم استحقاقهما
 ثلاثين فاحقه (او) آخر
 مستحق (القطع) حقه (صبر
 مستحق القتل) حتى يستوفى
 حقه ذلك (فان ابادر بقتل
 عزز) لانه وكان مستوفيا
 لحقه (ولستحق اقطع)
 حيثئذ (دية) فوات استيفائه
 وقد كرتب من زياد في
 (او) لزمه (عقوباته)
 كان شرب وزنا بكر او سرق
 واراد (قدم الاخف) منها
 فالاخف وجوبها حفظا لمحل
 الحق واخفها حد التبريد
 فيقام ثم يحل وجوبها حتى يبرأ
 ثم يجلد لثلاث ثم يحل وجوبها

ولوعا ووليها بمال وجب الخ مفروض فيما قبل التوبة شيئا عن نزي (قوله ولا باقى
 الحدود) خالف في شرح الروض ولا باقى الحدود الا قبل تارك السلاطه بسببه
 بالتوبة لو يطرده الى الحاكم لان موجه الامر على الترك لا الترك للمخفى
 سم (قوله لان العمومات الواردة) كآفة الزانية والزاني فاجلدوا وآتوا الدارو
 والسارقة فاطلوا زى (قوله بخلاف قطع الطريق) أى فوقع في آتته التصل
 فيما قبل القدرة وما بعدها (قوله يسقط) ومن حد في الدنيا يصاقب على ذلك
 الذنب في الآخرة لى على الامر عليه او الاقدام على موجه ان لم يشرح مر
 وفهمه انه اذا لم يصد في الدنيا يصاقب في الآخرة فيقيد هذا القهوم بما لا يثبت
 والا فلا يصاقب لان التوبة العصمة تسقط اثر العصية اه شرح الروض
 (فصل في اجتماع عقوبات على واحد) وهى امار تكون كالها
 لا دى اوقه اولها وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله لثلاثة) فلو كانت لواحد
 لم يصيب الترتيب شرعا بل يارادته (قوله وان تأخر) أى التقيد قوله ثم امهل نم
 ان كان به عرض غشوف يمتنى منه الزهرق ان لم يسادر بالقطع بوجه على الاوجه
 جر زى (قوله بمجمل القطع) أى عصب الجلبلا امهال (قوله فان آخر) مفروم
 قوله وطالبوه وعبارة تخرج مر ونرجع اليه لو لم يطلبه منهم فله احوال فيستد
 اذا اخر مستحق النفس وطالب الاخران جلدنا فاذرى قطع ولا يولى بينهما
 خوفا من قوات حتى مستحق النفس او اخر مستحق طرف الخ اه (قوله صبر مستحق
 القتل) وفيه اه يلزم عليه التأخير لالى غاية قول رزعه الى الحب كم يطالب عنه
 الاستيفاء او البراء او لا ذن لغيره فان لم يكن ذنبه حل (قوله دية) أى في تركه
 المقتول سم (قوله قدم الاخف) وهم ان عقوبات الا دى لاية لزم فيها الاخف
 انه يقدم ثم ايضا كما يفيد كلامه فيها فاحل الاخف ان يقول ومن لزمه عقوبات
 لجمع وطالبوه بها اوقه تسال قدم الاخف منها (قوله ومنه بين القطع والقتل)
 الراجح انه قبل القطع اخذ من قوله قدم الاخف شو برى ومرد قوله لو فوات
 الخ مفهوم قوله قدم الاخف فكأنه قال هذا ان وجد فيها اخف (قوله وعليه)
 أى على ما يراه الامام مصلحة وعبارة تخرج مر ويمكن التجمع بينهما يحصل كل على

ثم يضع ثم يقتل ولا امران التبريد لا يسقط واه بين القطع والقتل واه لو فوات محل الحق بعقوبة ما يراه
 من عقوباته كان اجتماع عليه قتل وقدره وحمل الامام يراه مصلحة وعليه يتزل قول القاضي في هذا المثال قتل
 بالردة

ما رآه الامام مصلحة فان كثرا المردون في زمنه فكانت المصلحة تقتله ليرتدون
 اكثر الزنادقة المذنبون في زمنه كانت المصلحة قتله لارتدا (قوله برجم) أي ويضجل
 فيه قتل الرذلة لان الرجم أكثر تكلا وصح هذا الشهاب الزيل شوبري (قوله
 أو كانا قتلا) أي أو كان يفتون حق الله تعالى لكن كانا قتلا فقدم حق الاوى
 وإن فوت حق الله (قوله وقتل على حد زنا الحسن) مثال لقوله أو كانا قتلا (قوله
 بخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله ان لم يفتون حق الله
 (كتاب الاشرية والتاوير)

أي بيان حكمهما من حرمتها والحديث وان شربها نارا أول الاسلام برى هذا إلى
 حد زيل النخل على الأصح ثم حرم وهذا من جهة الكليات الخمس والله وديم حفظ
 القتل وشرب الخمر من الكبائر وجميع الاشرية لا اختلاف أنواعها وإن كان حكمها
 مقيدا ولم يبرج هذا الاثرية كما قال أي المناجى قطع السرقة لان القرض الاعظم منها
 بيان القطع ومنطقه وأما التبريم فاعلمها بخرقة والقرض ما يبار الله ربح خلفه
 ولنسبة لكثير من المسائل شرح مدرج مع التعازير ما سأذكره أولا اختلافها
 باختلاف الأشخاص والمعامى (قوله حد كل شراب) أي ولم يحجب الامل فلا ترد
 الخمر المعقودة كما سنبه عليه حل وقوله أسكر ولو بالقوة (قوله أسكر كثيره) قد
 بالكثير لنبه على أن الحدار على أسكار والكثير وان لم يكن القليل مسكرا ولو حذفه
 لا وهم كلامه بفتح النظر عن كلام الشارح أنه لا يجرم إلا أسكر بالقتل ليجز
 القليل الذي لا يسكر مع أنه يجرم ويصدق كالأبني (قوله كل مسكر خمر الخ) هو
 قياس من الشكل الاول وأقرب بعد الاول لنبه على أن كل مسكر يسمى خرا
 وقضيته أن التمييز حاله غير أنه بأن يقاس عليه في التسمية فيقتس المقنن ما
 الزبيد على المقنن ما العنب في التسمية بالخمر فيكون حيث دللنا على صحه
 التمييز فكيف مع أن يقاس الشارح شرب البعذ على شرب الخمر في الحرمة والحد
 الآن يقال ما حده النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أورد بالجلد على
 شربه لأنه هو المتعارف عندهم فصح القياس عليه حيثما النسبة لله دقاتل
 والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايات
 الاولى ان الرذلة والثالثة لعدم كماله من أصله (قوله ولم يحد غير) أي سواء وحد غيره
 أم لا فإنه يجرم تناوله بخلاف الحد ذاته لا يحد وان وجد غيره شيئا وجبارة حل قوله
 ولم يحد غيره ما لم ينته الامر به إلى الملاك والاوجب وإن كان لا يسكن العلى
 بل يشير قال سم وأذا سكر ما شرب قلند أو عسل أو اساعة فقهى ما قلنا من

وقول الماوردي والرواني
 برجم (أو) لزمه عقوبات الله
 تعالى (ولادى) كأن شرب
 وزنا وقذف وقطع وقتل
 (قدم حقه) ان لم يفتون حق
 الله تعالى (أو كانا قتلا)
 فقدم حد قذف وقطع على
 حد شرب وزنا وقتل على
 حد زنا الحسن فتدعى لخلق
 الاوى بخلاف حد زنا البكر
 وهذا الشرط فيقتضيان على
 القتل ثلاثا فوات وتبيري بما
 ذكره اول معاصره
 (كتاب الاشرية)
 والتاوير والاشرية جمع
 شراب بمعنى مشروب (كل
 شراب أسكر كثيره) من خمر
 أو غيره (حرم تناوله) وإن
 قل ولم يسكر لا يثأب الخمر
 ولحم الخبيثين كل شراب
 أسكر فهو حرام وخبر مسلم
 كل مسكر خمر وكل خمر
 حرام (ولو) فكان تناوله
 (لند أو عسل) ولم يحد
 غيره لعدم انتهى عنه
 (أو) كان (دروما)

البيانات كما صرح به في الارشاد لانه تعدد الشرب لمصلحة نفسه اه (قوله اسفل انه
 الخ) ما لم يستعبر ان استعبر لم يسكر لم يحرم له من حيث الاسكار وان حرم من
 جهة العجاسة (قوله بشر به) قد يقال بضمي عنه ملتزم بشر به الا ان يقال التزام
 بشر به يكون في ضمن التزام جميع الضمان اذا ساهمه التزام يحرم جميعها ولا يلزم
 منه حله بحرمه من هذا الخبر شينا (قوله ملتزم بشر به) لم يقل مسلم مكلف مع انه
 اخبروا بطهر لا ذناب السكران فانه خبر مكلف هذه (قوله وحده) معطوف على
 حرم تناول اي تناول ذلك اي وهو وغيره مستهلك وكان تناول على وجه متتابع
 من قوله بعد لا يتناول الخ (قوله في التعريف) اي الضابط (قوله السكران)
 اي اذا شرب حال سكره بمحضه او لا فانه يمتد تاثيرا حال صوره اخذ بما ياتي
 له لا يمتد حال سكره عيش (قوله فلا حد) لم يقل ولا حرمة لانه لو قاله لم عليه
 ان يكون بعض افراد من خرج لا يحرم عليه مع ان فهم من يحرم عليه وهو الكافر
 حرل (قوله ومكره) لكن عليه ان يتقاه وجوبا من عبادة مكره ومكره ويلزم
 كسكل اكل او شارب حرام بغيره ان اطاقه كافي البحر وغيره ولا نظر في غيره
 وان لم يمتد تناول لان استدلاله في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل استدلاله
 لروال سببه قد دفع استبعاد الا ذرعي له (قوله وموخر) عطف عام على عام لانه
 من اراد المكره في عيش المؤخر من شخص لمعة فانزلها جوفه بغيره ونظره ان
 حله المؤخر على ذلك الصورة يمنع منه قول الشارح بدم من شرق بلقمة اذ يكون
 حيثما تنكر اوا (قوله ان قرب اسلامه) اي ولو يكن مخالفا للسلب اه حل (قوله
 ومن شرق) مفهوما قوله ولا ضرر وقال عيش على مر واذا مات بشر به في هذه
 الحالة مات شهيدا الجواز تناول له بل وجوبه بخلاف ما لو شرب تعديدا وغص به ومات
 فانه يكون عاصيا متعددا بشره انتهى وقرره شينا في وعبار شرح مر ومن
 شرق بلقمة اي وعشى هلاكه شينا ان لم يتزل جوفه لم يتممكن من اخراجها اه
 قال عيش عليه ومفهوم قوله وعشى هلاكه ان خشية المرض مثلا لا تجوز له ذلك
 (قوله ولا يجد غيره) ولو لم يتركه فكلب فيقدمه عليه قل على الجلال وعدم الوجدان
 المذكور وليس يجد في في الحد فلا فرق للشبهة كافي التداوي الا في قوله
 فلا يجد به وار وجد غيره ذي وسل وخرج حتى المحدثي الحرمة التي لم تعرض له
 هنا فانه يقدف به كما انه انما يقيد لانه في بيان ضرر قول المتن ولا ضرر والغرض
 لا تتفق الا اذا لم يجد غيره كما أشأله حل وفيه شبه اذا كان ليس قيدا في الحد
 لا يظهر قول المتن ولا ضرر وهو مكان الانسب حيثما ان يقول ولا حاجة وقد يقال

وهو ما ينبغي اسفل انه
 ما يسكر نيتنا (على ملتزم
 بشر به متناه له وبشر به
 ولا ضرر وتوجب) اي
 تناول ذلك انه صلى الله
 عليه وسلم كان يحد في الخمر
 ورواه الشيخان وصحح الحاكم
 خبر من شرب الخمر فجلده
 وقيس به شرب التبنين وانما
 حرم القليل وحده وان لم
 يسكر حمله المادة الفساد
 كما يحرم قبيل الاجنبية
 والخلفوها لانها تنها الى
 الوطء ويحل في التعريف
 السكران وخرج بالقيود
 المذكورة فيه انما اذا فلا
 يحد على من اقصد بشيء
 منها من صبي ومجنون وكافر
 ومسكره ومؤخر وجاهل به
 او بشر به ان قرب اسلامه
 او وجد عن العلماء ومن شرق
 بلقمة فاساغها به ولم يجد
 غيره

موقيد في نفي الحرمة فقط وبعدم المساحة كما يؤخذ من قوله لا يندوا تأمل
 (قوله وانما حد الحنفي) أي اذا رفع قماش شافى لأن العبرة بتقيد القماش كما قاله
 س ل وهو وارد على مفهوم قماش حريمه (قوله وان اعتقد حله) أي في القدر الذي
 لا يسكر أما القدر السكر فيحرم واجامح صريح جرق ل على الحلال (قوله لقوله أداة
 حريمه) هذا يدل على ان حريمه أداة أخرى غير القماش (قوله ولأن الطبع الخ)
 يدين التعليق فارق ذلك عدمه وجوب الحد بالوطء في سكاج بلاولى ومع هذه
 بذلك قبل شهادة له لانه لم يرتكب مقصفا في اعتقاده للمذوفا في الحد
 بقية الامام وفي رد الشهادة بتقيد الشاهد ولهذا الرضبة ووطئها اعتقاد
 انه زنى ما تم تبين تمام ملكه فسقط وردت شهادة س ل (قوله يسكر) أي
 كل منهما (قوله لا يحد به) لكن يعز س ل (قوله ولا ترد الخمرة العقودة) أي على
 مفهوم قوله ككل شراب وقوله ولا الحشيش الذاب أي على منطوقه ومعه في
 الحشيش الذاب اذا لم يعرفه شدة مطربة والامارت كالمخرف العباسة وفي المد
 كائنا اذا اذيب وصار كذلك ل اولى واخرى بار الحشيش حافة اسكوا وتحرير
 بخلاف تبيينه فلا لا اثره ولا دليل عليه بل سياق ذلك يترك كدما قلنا وفاق ذلك
 لعاب وخلاف المزمع وافق سم على المنهج ع ش على مد (قوله لشبهة قصد
 التدوى) الاضافة يمانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك أن لا يبقى له طعم ولا لون
 ولا ريح لانه لا يظفر ادم باحتياضه حل لانه لا يلزم من الحرمة الحرام كسكرنا
 المذكور فانه وان حرم لا يحد به (قوله كخبر الخ) هل يتقيد بالجمد كما مثل اريد حله
 المانع في شرح الروض ما يفيد الثاني (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذا لصادة
 وبعبارة مد لا يمتلأ ولا يذهب عنه (قوله يحتمل) أي في الدبر وان حرم وسعوط
 أي في الانف أي وان سكر كنهما اذا لا تدعو النفس له وبخار في انظار الماشم لان
 المدلول على وصول عين البصوف شرح مد (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالعقود
 فان المراد به المصدر (قوله اربعين) خلافا لآلة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون
 زى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب الخ) فان قلت اذا قلنا بالربيع
 في الصداية من عدل التعيينهم أشكل شرهم الخمرة فربما يوجب الغشق قلت يمكن ان
 من شره عرضته لشبهة تصورها في نفسه فتضي حوزة ثوبه ولا عليها
 وليست هي سكر ذلك عند من رفع له فمذه على مقتضى اعتقاده هو ذلك شراب على
 مقتضى اعتقاده والعبرة بمقدرة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما ما حفظه فانه
 دقيق ع ش على مد (قوله اربعين) أي في غالب احواله والا فقد جلد غايتين

الذي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر الجريد والتمال اربعين وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم
 اربعين وحده اربعين وعمره ثمانين

وعلى سنة وهذا أحب إلى (و) حذ (غيره) ولو مبني (عشرون) على النصف من الحر كقوله: وتعبير بغيره أهم من تعبيرا للرفيق (ولاء) كل من الأربعين (٦١٦) والعشرين بحيث يحصل بهما جرو وتكيل فلا تفرق على

كأن جامع عبد الرزاق حل (قوله سنة) أي طريقة (قوله وهذا أحب إلى) ومن كلام على الراوي رضي الله عنه أي الأربعون ككأن في عش وحل وقال الشريفي أي التمانون وهو الظاهر وعادة حل وهذا أحب إلى أي الأربعون بدليل سياق الحديث وفيه ما لا يشترط من الصلابة فصار اجابا فواجهه الخافعة وأجيب بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه وفي ذي مانع قال الزركشي الأحب الأول لأنه السنة وقد صلى الله عليه وسلم شارب الخمر في المرة الرابعة منسوخ (قوله بها) أي الضربات (قوله ما نزوله) أي زمن نزوله قاله بمعنى في قوله ولا فلا وهو الذي لا يدرى حرمته مطابقة لغير رضي المحدود أنه من زيادة الضربة سبع ضافته المأمور وهو محتمل ومحمتمل خلافة لاه إذا جاز له الزيادة على الأربعين فهو منزه وهذا أولى اه جرزي (قوله ويحد الرجل قائما) أي يذبح عشا (قوله وظف) أي وجوبه ويضعف الامم من باب رد حل واستحسن المارودي ما حدثه دولة العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زيادة في سترها وإن ذا الميتة يضرب في الخلاء اه شرح م د (قوله امرأة) أي امرأة أخرى غير المحدودة وقوله وأخوها كالقلم وقوله عليها أي على المرة المحدودة إذا انكشف (قوله وكأمر أمانتي) أي في كونه محمدا السار قوله ويحمل تعيين الحرم وهو المتمدن لانه مع النساء كرجل ومع الرجال كأمرة جرزي وهو المتمدن وقوله ونصره كالسوط (قوله بغوسوط) أي في حق السليم اتقوا ما أخيره فيلزم بغوسو كالسوط ولا يحد بسوط شرح م د فلو خالف وجده بالسوط فلهي يظهر عدم الضمان كالولد في حر أو بره ومات به أو جلد على القتال اه سم (قوله ان رآه) أي القدر المزداد (قوله ورآه) على هذا يدل على ان اسم الاشياء في قوله وهذا أحب إلى راجع للثياب حل لكنه وجع عنه فكان يميل في خلافة أربعين شرح م د (قوله هذي) أي تكلم بما لا ينبغي (قوله ما ترمى) أي تقف س ل (قوله وحد الافتراءه قمانون) يلزم عليه ترك حد الشرب لأنها حد القذف فلا يمنع الدليل الذي وأجيب بأن القذف غير محقق (قوله تهازير) أي فيها شبهة بالتهزير لموازرتكها وبالحد بطوارز بارشها أربعين ذي (قوله وليس) أي هذا الجواب شافيا فان الجنايا لم تتفق أي لا يلزم قصتها وجودها إلا أن لا ذلك مظنة لها حل قال خط في الاتماع والمتمدنا تهازيرت وانما تجوز الزيادة اقتصادا على ما ورد (قوله القفا مشعرة

الأيام؟ والساحات لعدم الأيلام فان حصل بها جئت الأيلام قال الامام فان لم يتصل ما نزوله الامم الأول كفي والأفلا ويحد الرجل قائما والمرأة جالسة وظف امرأة أرضها عليها ثيابا أو كالمرة الخشني فيها يظهر لكن يمتثل ان لا يمتنع بلف ثياب المرأة ونحوها ويحد الرجل الخمر بغوسوط وأبد كسما له وهي معتدلة والحراف ثياب بعد قتلها حتى تشتد (ولامام زيادة قدره) أي الحد عليه ان رآه فيبلغ الحسرتين وغيره أربعين ككأنه عمر رضي الله عنه في الحروراه على رضي الله عنه قال لاه اذا شرب سكر واداسكر هذي واذا هذي اتقوا حد الافتراءه قمانون (وهي) أي زيادة قدر الحد عليه (قماز بر) لا حد والامام اذا تركه واعترض بأن وضع التهزير النص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بما أثرت إليه تهازير من ان ذلك الجنايات تولدت من

الشائب قال الراعي وليس شافيا فان الجنايا لم تتفق حتى يعزى والجنايات التي تولدت من الخمر لا تصير تغزير الزيادة على التمانين وقد نهى وقال وقصة تبليغ الصلاة والضرب ثمانية الفاطه مشربان الكل حذ وعليه فحد الشارب بخصم من بين سائر الحدود

بأن يقتصر بعصه وسننق بعصه بإجناد الامام وتغيير بصوسوط الى آخره ولي عما مر به الاصل (وحده باقراره
وبشهادة وطنه انه شرب مسكرا) (٦١٧) وان لم يقل وهو لم يعتد لان الاصل عدم الجهل والاسكراه

وقولى انه تنازعه المصدران
قوله فلا يحد برح مسكرا ولا
يسكر ولا يقي لاحتمال الخطأ
أو الاحكام والحديث والاشبه
(وسوط الصقوبة) من حد
وتنص برهوا نعم من قوله
وسوط اما دود (بين قضيب)
أي ضمن (وعصى) غير
مستقلة (ورطب وياوس)
بأن يكون مستعمل الجرم
والرطوبة فلا تباع فلا يكون
عصى غير مستقلة ولا رطبا
فيستحق الجلد بغيره ولا قضيبا
ولا يابساف لا يولم لعنفه ولى
خبر مرسل رواء مالك الامر
يسوط بين الخلق والجدد
وتيس بالسوط غيره (وشرقه)
أي السوط اى أو غيره من
حيث العدد (على الاعضاء)
فلا يجمع على عضو واحد
(ويستق القاتل) كنهه وتغير
وفرج لان القصد هو له لاقته
(والوجه) خبر مسلم اذا
ضرب أحدكم بطنك الوجه
ولا يجمع الناصن فيعلم
الوجهه وانما يستق الرأس
لامه مستور بالشعر قالبا
(ولا تشديد) ولا يحد هو على

(الح) كقولهم وحده عرمانيز وقوله رطله الخ هو احسن الاحوية من يرى (قوله
بأن يقتصر بعصه الخ) قضيته ان الامام لا يصح لو لم يزل ذلك أحد من ائمة
الذهب حل واحمد عيش على مد عدم الضمان ثم قال هذا يعتقد ما يأتى
في كلام المنصف في مكتب الصيال من قوله لا يحد في حديثه بفسطه
الا ان يقال ان الضمان مبنى على كون الزنا مقصدا لا تعزيرا وانما هو مبنى على انه
تعزير (قوله باقراره) أي المحقق ذى واخره من العين المرودة ولعل موطنها
ان يرى غيره بغير الخنزير فبعض عليه ما هو ماضى ويرد تعزير في طلب الساب
اليمين عن نسب اليه شربها فيفتح ويرد ما عليه فيسقط عنه التعزير ولا يباح الخ
على الزاد ليمين عيش على مد (قوله وان لم يقل) أي كل منه ومن المأخذ من
(قوله لان الاصل الخ) يحتاج الى الفرق بينه وبين المرفقة والزنا حيث اشترط
التفصيل لهما في الاقرار والتمهدة حل وقرئ من ل بأن مقدمات الزنا قد
تعمى زنا كافى خبر العنان زيانا فاحتيط فيه (قوله وسوط الصقوبة) السوط
كأقوله ابن الصلاح المتقدم جلود تقرأ وتلف سمي بذلك لاجب سوط الفهم بالدم
أي يخطئه به سم (قوله بغير قضيب الخ) أي وجوبا مد (قوله أي ضمن) أي رقيق
جدا كافى مد وقوله غير مستقلة بأن تكون كبيرة كأصل عليه قوله بأن يكون
مستعمل الجرم اى لا صغيرا ولا كبيرا (قوله من لطلق) بفتح اللام أي البالى عيش
(قوله وقيس بالسوط) ارادته نأى بالسوط المتقدم جلد كأقوله ابن الصلاح وهذا
بمخلاف قوله سابقا وسوط الصقوبة فانه اراد به ما هو أهم من هذا فادركه ابن
الصلاح تصديره الى أصل القصة سم (قوله ويفرقه) أي وجوبا حل (قوله ويستق
المقاتل) أي وجوبا لعمومات الضمان لانه تولد من ما هو يرمى في الجملة وليس مشروطا
بسلامة العاقبة بخلاف التعزير حل (قوله لانه مستور بالشعر قالبا) أي فلا
يضاق قشوه به مضربه بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لصرع
أو حلق رأسه احتنبه قطعا وما نقل عن ابن بكر من امره بالجلد بغيره وقطعه بان
فيه شيئا لا ينعيف ويحل الخلف حيث لم يترتب عليه عذر بغيره يقول طبيب خفة
والاحرم جزء المدم توقف الحد عليه شرح مد (قوله ولا تشديد) ظاهر كلامهم
حرمة ذلك أي ان تأذيه والا كره حل (قوله عدل منه الضارب) ظاهر كلامهم
وجوب ذلك حل (قوله ولا يحد زنا به) الذي يظهر ان ذلك مكرره شرح مد

للارض ليشكن من الاتهام به ١٥٥ ث فلورضهما أو احدهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخر
لانه يدل على شدة اله بالضر به (ولا يحد زنا به) (قيد زنا به) (التيقة) اما التقية كية بحسوة ودروة
تغيره فظهر المقصود الحد

(ولا يحد في حال سكره بل بعد الاقامة لمجرد تنع) (ولا في مسجد) كثير في داوه وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا احتمال ان يتوثق من جراسة فحدث (فان فصل) أي حصة (٦١٨) في سكره أو في المسجد (أجزا) أما

في الاقل فللظاهر خبر البخاري
أي النبي صلى الله عليه وسلم
يسكران فأمر بضربه فمنا
من ضربه بيده ومنا من ضربه
بسطله ومنا من ضربه بشوكة
ولفظ الشاخي فضر به بالأيدي
وتعمال والمطراف الثياب
وأما في الثاني فكالصلاة
في داوه مبررة وقصته مقصود
ذات وبه جزم البند نيسي
لكن الذي في الروضة كما صلبها
في باب أدب القضاء أنه لا يصرم
بل يكره ويض عليه في الامم
وقوله ولا في آخر من زيادتي
(فصل) في التزبير
الفرز أي التبع وهو لغة التاديب
وشرع تاديب على ذنب لا حد
فيه ولا كفارة غالباً كما يروى
مما يأتي في الاصل فيه قبل
الاجماع أي والآتي يتفاوتون
نشره عن روضة صلوات الله
عليه وسلم رواد الحكم في محبة
(منزلة محبة لا حد لها ولا
كفارة) سواء كانت حقا
تصالي أم لا وهي كباشرة
أجبية غير الفرج حسب
ليس يخفى وترويه روضة
فرويه ضرب بغير حق بخلاف
الذي لا يباهي الحد وبخلاف

ويضرب حرمة ان كان على وجه من ركعتين أو في الاقسام من ثيابه على ما روي
تقصير لا يلقى به أو أذا رقت على حجر عرش على ممر (قوله ولا يحد) أي يصرم
حد في حال سكره من ل وزي (قوله أجزا) مهلة في السكران ان كان فيه نوع
الحسب نسي (قوله فأمر بضربه) قضية الاستدلال به عدم جوب التأخير
والراجع الوجوب ويحجب بانه يحتمل أنه أتى به عقب شره قبل أن يثيب أو أنه
شرب قدرا لا يسكر من ل ولم يخال الشارب فظاهر خبر البخاري
(فصل في التزبير) وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلافه
باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والمغفرة بل يستبان الثالث التاخي به
مضمون خلافا في حجية ومالك ذى (قوله وهو لغة التاديب) عبارة شرح م
وهو لغة من أسماء الاحتماد لا يعلق على التعميم والتخفيف قال تعالى ويعزروه
ويؤفروه وعلى التاديب وعلى أشد الضرب طوبى وبلزهما التقدير وهو ضد
التعظيم (قوله وترويه) أي مشاهير خط الصبيان يكتب بخطا مشاهير الخط
غيره لا يخطن أم خط القبر كما يقع في النجيم الزرقة (قوله غالباً) راجع لقوله من
وقوله لمحبة وقوله لا حد فيها ولا كفارة بليل كلام الشارح الذي في دين هترو
التقيد بالقلبة في الثاني قوله الام قد شرع التزبير ولا محبة الخ في الاقل
بقوله وقد يتقن مع انتفاء الحد والكفارة وفي الثالث قوله وله قد يجمع مع الحد
الخ وفي الرابع قوله وقد يجمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله كمن يكتب
بالاهو كالطبل) والتزبير الذي لا محبة معه أي وكافي تاديب العنقل والمعتون أم
مجرة م أنه من يكتب بالحرام التزبير عليه داخل في الحرام لأنه من المحبة
التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت به العادة في مصر من اقتضاض من يذكر
حكاية مضحكة أو كذا كاذب فيمز على ذلك الفعل ولا يستقي ما يأخذ عليه
ويجب رده إلى دأمنه وان وقعت حيرة الاستعانة على ذلك الوجه فاسد (قوله
الذي لا محبة معه) كالمص بالطار والقضاء في القهاوى مثلاً وليس من ذلك المسمى
بالزجاج عرش (قوله من ولي الله) المراد به هنا من لا يعرف بالشر والولي الحقيقي
العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه المواطن على الطاعات العرش عن الانتماء
في الذات والشهوات المأمم بمحقق الله وحقوق العباد ل ملصاوة جارة ذى
لوقال كصغيرة مدوت من لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أقبلوا
ذرى الهيات عتراتهم وعرفهم الشاخي عن ذكره وظاهر كلامهم حرمة تزبيرهم

المتبع بطلب ونحوه في الاحرام لا يباهي الكفارة أو شرع زيادتي (غالباً) أي أنه قد شرع التزبير وهو
ولا محبة كمن يكتب بالاهو الذي لا محبة معه وقد يتقن مع انتفاء الحد والكفارة كافي صغيرة مدوت من ولي الله
تعالى وكافي قطع شخص الحرام نفسه وله قد يجمع مع الحنف

كأنى تكرر الزدة وقد يتبع مع الكفاية كأنى الظاهر والمبين القوس وانقاد للظاهر وما من نقصان بعد اعطائه
ويحصل (بعض جسد وضرب) (٦١٩) شرب مخرج كصفوف وكشف رأس وتوسيد وجهه وحبب خلقة أيام

وهو متبعه بحر (قوله كأنى تكرر الزدة) أى واستمر عليها حل وبه أنه ان عزم
قتل كان كتبه لا مراءى الرقة وهو صفة جديدة وان اسلم عزولا حذف لم يتقنا
شرح م د (قوله والمبين القوس) بأن اعترف بأنه حبيب بالاعتماد على هذا
واما ما أقيمت عليه بينة فلا يهزل ولا احتمال كذا حل (قوله يحصل بعض جسد
وضرباً بجناد) الآية الاولى للجدد والثانية للسبية (قوله وحلب) عبارة م
وجوز الماوردى عليه حيان غير عبارة ثلاثة أيام (قوله مخرج بكلامى) ولا يمنع
طعاما ولا شربا او يتوارى على الامور بما فيه شرح م رأى بل مطلق حتى يحصل
تبر صلب (قوله لا يهزل) أى لا يغير بقلته ان فعل به م حصل التعزير م
وظاهر صلفه على نحو عدم حصول التعزير كفى في الشورى وعبارة م صريح هذا
الكلام ان خلق السبية لا يجرى في التعزير ولو فصله الامام وليس كذلك ما يظهر
والذى رأيت في كلام غير ما ان التعزير لا يجوز بخلق السبية وذلك لا يقتضى عدم
الاجزاء وله مراد الشارح (قوله وليتقصه الخ) هذه اذا كان التعزير فى حق قاتله
او فى حقوق ائمة من غير المال اما التعزير لوفاء الحق للمالى فانه يجب ان ان
يجب اصابه راد المتع من الوفاء مع التقدير بضره الى ان يؤذيه أو يورث لانه
كالماتل وكذا الوضوب على الاستماع من ردة فانه يضرب الى ان يؤذيه وهو مستحق
من اخصان بالتعزير لوجود وجه آخر م شورى (قوله المحفوظ ارساله) أى
والمرسل بمتبعه اذ اتقوى بغيره ولم ين السارح كرميا - و غ الاستدلال به ومن
المسوغات عدم وجوبه فى الباب اه ع ش (قوله لا يطق) ظاهره هو وغير
معصية حل (قوله لطفه) لاحقه تعالى ان لم يطل أو ينقص شيئا من حقوقه كالا ينفى
شرح م د قوله ان لم يطل أى حق الله وقوله من حقوقه أى الزوج كأن شرب
الزوجة غير ان لم يطل فانه بسبب ذلك أو ينقص منه ما بسبب وفاته انخرطه
ضربها حل ذلك ان آتاه والا فلا وهو قوله ضربها حل تركها لانه لا على المعتد م د سم
(قوله واحل الخ) حل المراد لطفه كالتى قبله وظاهره وان لم ياذن الولي وفى شرح
شينا أنه لا بد من اذنه حل ومثل زى ومن ذلك الشيخ مع السبية فله تاديب من
حل منه ما يقتضى تاديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن
التعلم اذا توجه عليه حق لتعذيبه أى صاحب الحق للشيخ زى طالب منه ان يمتصه
من التعلم منه فاذا طالبه الشيخ منه ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تاديبه على الامتناع

مستغفلة لحد فلا يصح الامام ولا يهزل ان التعزير يتعلق بأمه بشرط الامام لجاز ان لا يؤذيه اسقاطا غيره بخلاف
الحذر (فروع) الاب وان غلبت برؤيته باذنه كالماتل فى حال الرضا وبشبهه أن يكون الامام مع سبى تكلمه
كذلك والسبب تعزير برؤية له وحق الله والزواج تعزير برؤية لطفه كالتى تولى العلم تعزير

من قربة الحق ع ش على م د (قوله المتعلم منه) شامل للبالغ وقبه أنه لا يزيد
على الأب والأب لا يزيد البالغ غير السفيه سم على ج ر وقد يقال هو من حيث
تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه ع ش على م د

كتاب الصيال

اتخاذ كره عقب ما قبله لانه سابعه في مطلق التبعي لان التحرر بسببه التعدي
على حق الله وحق عباده (قوله هو) أي لعله وقوله الوثوب أي الهجوم مطف
تفسيره ع ش وقال عبد البر مدادنا مطعنة وعرفنا اه وقيل ان هذا من ائمة
وأما اصطلاحاً فهو الوثوب على م د وم يشرح برادوى (قوله وضمان الولاية) جمع
ولى كولى المسمى والجنون اذا فعل فيهما ما يرجب الضمان و يمكن شمول ذلك
لصاحب لداية لا تملأ كان حافظاً لها كان كالأولى طليبا (قوله وضمان غيرههم)
كالجلاء والخائنة اذا كان غير ولى (قوله دفع مائل) شمل الحامل فله دفعها
ولا يضمن حملها لو أدى الدفع الى قتله سم و يفرق بينه وبين الاحتياجه حيث يؤخر قتلها
بأن المصيبة هناك قد اقتضت وهنا موجودة مشاهد شمول دفعها وهي الصيال
س ر ل وم د (قوله أيضاً دفع مائل) أي عند غلبة ظن صباه اه شرح م د
أي فلا يشترط لجواز دفع تلبس المائل بصباه حقيقة ولا يكتفى لجواز دفعه بقرينة
بل ولا انتم عليه أولئك نكاحاً فيها على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لان مناهها
الظن القوي وميل يشترط لجواز ما يشترط للجواب الآتي بقوله بشرط
الجواب المخ و ينفى عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للمائل سم على
ج ر ع ش على م د أي بأن كان المائل مسلماً محقون الدم (قوله ومنفعة)
قد يقال المائل على الطرف شامل لاتلاف نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة
الى قوله ومنفعة اه سم (قوله وبضغ) أي ولو لا جنسية اذ لا سبيل للاختصاص
وتجبه وجوبه أيضاً على مقدمات الوطء آتية اذ لا تباح بالاباحة وتقدم الرضا
لا يباح بالسكران فيحرم على المرأة أن تستسلم لمن سأل عليها ليزني بها مثلاً وان
خاضع على نفسها الملاك اه شرح م د المراد بالبحار المستفاد من اللام في قوله
ما يشمل الجرب وقال زنى ثم عيب الدفع على من يده مال محجوراً ووقف أو ودعة
على م د في الاحياء وعن مال نفسه المتطوع به فهو من أو اجارة على ما بحثه
الأدعي اه (قوله وبال) م ر ن قل واستشكل باعتبار رسم في القطع في السرقة
النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل و فرق بأنه هنا مصر على ظلمه حيث لم يترك
الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه شورى وأجيب أيضاً بأن السرقة لما قدر حذوها

العلم منه
كتاب الصيال
الاستحالة والوثوب
وهو الولاية و
(ويشمل الولاية و)
(غيرهم) حكم (الملك)
(غيرهم) في الترجمة من
ود كرمها في الترجمة من
زاد في (ه) أي فتنفس
(دفع مائل) مسلم وكافر
وهو و يفرق ويكشف وغيره
(على م د م) من نفس
ولسوف ومنفعة وبعث
ومقدما كقيل ومطابقة
وبال وان قل

قد رقباه وهما المقدردمه فلم قد رقباه وصكان حكمة عدم القدر هتاته
 لاشياط لصال من (قوله واختصاص) فبدحواء دفع الصائل على جلود الميتة
 والمسلمين ولو يقتله اه سم وكذا لو كان يدين لغة بوجه صحيح فله دفع من يدي
 في اخذها منه بخير وجه صحيح وان اذنى الى قتله كاهو قياس الباب ثم بلغني ان
 الشهاب جرائقي بذلك فراجع سم على جرحه على مد (قوله لم يضره)
 في شرحه فنبينا انه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه بل وضعه سم
 على جرحه واقره ع ش (قوله لا يضره من اعدى الخ) فيه ان الآفة في العتدى
 بالفعل والله ائله لم يستد بالفعول الآن قال الا يشامته لاعتدى حكاه وهو يريد
 الاعدا لكن ربما ناقبه قوله بجل ما اعتدى عليكم رقباه فانه ادوا عليه الخ
 الاعتداء في قوله فانه ادوا عليه المشاكلة والافلا يقال له اعداء والثنية في قوله
 بجل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس الا افراد لما ياتي اياهى الصائل يدفع
 بالاختفالا اخر اى ولو كان ماثلا بالقتل مد زيادة (قوله من قتل وجهه اللالة)
 انه لما سجل شهيد ادى على انه لقتل والقتال كآمن من قتله اهل الحرب لما كان
 شهيدا كان له القتل والقتال في (قوله دون دينه) اى اذا حل اى الصائل على
 الرذة او الزنا فانه اء لادل في ذلك على الدفع عن حق الغير حل ومعنى الحديث
 من قتل لاجل الذنب عن دينه اى لاجل الذنب عن دمه اى نفسه وكذا يقال
 في الباقي قل القراطي دون في اسما الطرف مكان بمعنى اسفل وقتت وهو يقضي
 فوق وقد استعمت في هذا الحديث بمعنى لاجل وهو مجاز وتوسع وقال الطبي دون
 هنا بمعنى قيام كقول الشاعر تزل القدي من دونها وهي دونه اه شورى نعم
 لوصال استدراك على قوله دفع صائل (قوله اى بوجه جماله) ظاهره ولو كان
 ذا روح غير آدمى لانه دون الا على وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان
 وقراره على المكروه مالكه وروى النفس عليه ما ولو بالاكسرتين لان قتل النفس
 لا يباح بالاكراه بخلاف اتلاف المال غير ذى الروح حل وم (قوله اولى واعم)
 وجه الاولوية ان النفس تشمل غير المصومة ووجه العموم شموله لقدمات الوفاء
 والاختصاص اه شيناق (قوله في بضع) ولو لهية او لهرة وسواء قصد مسلم يحقون
 الدم ام لا كما يؤمن م (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام انه يجب دفع الدم
 عن الذى لا المسلم عن الذى فليس هو لكن يوافق م على انه يجب دفع كل من المسلم
 والذى عن الذى وناقى المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما يقتضاه من
 حصول الشهادة له دون الذى سم (قوله بل يجوز الاسلام) بل يسن لغير

واختصاص كبلية ميتة سواء
 كانت الذائع اهل لولاية
 في اعتدى على حكم وغبر
 البضارى انصر انك ظالما
 وظلوا واد الصائل ظالم فيمنع
 من ظله لان ذلك امر موعبر
 الترمذى ومحمد من قتل دون
 دينه فهو شهيد ومن قتل دون
 دمه فهو شهيد ومن قتل دون
 اهل دينه فهو شهيد من قتل دون
 ماله فهو شهيد نعم لوصال بمكرها
 على اتلاف ماله غيره لم يضر
 دفعه بل يلزم لما لك ان يقي
 روحه بجماله كما تناول الضمير
 طامعه وان كل منهما دفع
 المكروه وقولى على حصوله
 اولى واعم من قوله على نفس
 او طرف او بضع ايمال (بل
 يجب اى الدفع في بضع
 وفي نفس ولو لم يجر كقصدها
 غير مسلم) في بدو دمه بقولى
 (حقون الدم) بان يكون كافرا
 او ممة او مسلما غير محقون
 الدم كزان يحسن فان قصدها
 مسلم حقون الدم فلا يجب
 دفعه بل يجوز الاسلام

وشرط الرجوع في البضع وفي نفس غيره أو لاختلاف (٦٢٤) الدافع على نفسه (فيهدر) أي الصائل

ولو بهيمة فيها حصل فيه
بالدفع من قتل وغيره فلا يقمن
بغزو ولا دية ولا قيم ولا كفارة
لأهله ما مورثاته وفي ذلك
مع ضئله منسافة (لاجرة
ساقطة عليه مثلاً كسرهما
أي لا تهدوان كان دفنها
واجباً ولو تسدفع عنه إلا
بكسرهما إذا قسدهما ولا
اختيار بخلاف البهية ثم إن
كافتع عرضة بمثل أحوال
يقمن به كإرضع بروض
أو على المعتدل لكتنها مائة
هدوت (وليدفع) الدائل
(بالاخف) فلاخف (اند)
أمكن كعرب فز جرافستائة
فضررب ييد فبسط فبصى
فقطع قتل لأن ذلك يجوز
للضرورة ولا ضرورة في الاختل
مع إمكان تفصيل المقصود
بالاخف ثم لو اتسم القتال
بينهما واشتد الأمر عن الضبط
سقط مراعاة الترتيب وفائدة
الترتيب المذكور أنه متى
خالف وعمل إلى رتبة مع
إمكان الاختلاف بما دونها
ضمن ويحل رعاها ذلك في غير
الفاضة فلو أتاقد أو لمج
في أجنبية فله أن يبدل بالقتل

كن خير ابن آدم أي قابيل ومايل وغيرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع
عن نفسه ولذا استسلم عشرين رضى الله عنه وقال لصيد وكفوا أو بمائة من التي
منكم سلاحه فهو حر وعمل جواز الاستسلام إذا لم يكن حرب أو استغاثة كما قاله
البرماوى وعبد البر ولا يرذ عليه استسلام عشرين مع إمكان الاستغاثة لأنه مذهب
عصاي وقوله تعالى ولا تقربوا ما بينكم إلى التهلكة يفرض في غير قتل يؤدى إلى
شهادة من غير ذل ديني كما نأشرح م برز ما دوقوله بل يمن أي إذا كان
المصول عليه ملكاً أو حرد في ملكه أو طالت أو حرد زمانه ركان في قائمه مصلحة
عامة فيجب الله دفع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام م رذى (قوله في البضع) أي
صنع الغير لقول م بر يحرم على المرأة أن تسلم لمن سأل عليها أن يزي بها مثلاً وإن
خافت على نفسها لأنه لا يساج بالأكرام (قوله فيما حصل) في سبيته متعلقه بيمهد
والباء في قوله بل دفع سببه أيضاً وقوله من قتل وغيره يباردا (قوله فلا يقمن)
يستثنى من عدم ضمان المضطر إذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه التوقفا
الربيل سل (قوله ما ورثة تاله) أي ما دون به لقول الصنف له دفع مسائل (قوله
وفي ذلك مع ضئله منسافة) أي مع أن لها اختياراً فلا ترد البجرة فأنها وإن كان دفنها
واجباً مع أنها مضمونة لكن لا اختيار لها تدبر (قوله لاجرة) مسطوف على القهبر
في يهدر بدون فاصل وهو ضعيف كما قال ابن مالك وبلا فصل برذ (قوله لا تهدر)
أي أن سكان عرضة بمثل له لا يقمن به أخذه إنما يأتي في الاستدراك وقوله
إذا قصد له ولا اختياراً مع عدم تعبير الواضع فلا يقال أن هذا التعليل يأتي
في الاستدراك لأنه قصيرا (قوله كان وضعت الخ) هو على ألف والنسر للرب
وقوله بروش المراد به غير المعتدل بليل المقابلة كذا قيل والنظر أن المراد ما هو
أعم من المعتدل وغيره ويكون المراد الروش الخارج لا محقق بعض منلفه فكذا
ما رصع عليه ويكون قوله أو يعتدل مراد منه غير الروش فحسن حينئذ المقابلة
(قوله هدوت) أي ويضمن واضعها ما تلقت بها التعصير ويضه على ذلك الوجه ولو
اختلاف في التعصير وعدمه صدق القارم لأن الأصل برادة الذقة ع ش على م (قوله
وليدفع الصائل) ومنه أب دخل داوغيره غيراً ذنه ولا خلق وضاه شرح م (قوله
فاستغاثه) قضيه أنه لا يجوز الاستغاثة مع إمكان الدفع بالزجر وليس بصحيح بل هو
غيره يتم مان لم يرتب على الاستغاثة الحاق ضرره أقوى من الزجر م رذى
(قوله فقطع) ويجوز هنا العز وظهر أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو م ر
وم (قوله وفائدة الترتيب الخ) فان اختلافاً في إمكان التخصيص بدون ما وقع به

وان تدفع بدونه فانه في كل لحظة موافق (٦٢٢) لا يستدرك بالاناء وعنه اضافي المصوم ما فيه كبري

وربما قلته لمعلم حرته اما
اذا لم يمكن الدفع بالاخف
كان لا يبدل الا سكتا فيدفع
بها (ولو مضى منه) مثلاً
(خاصة خلفه) ان يحجز
عن نفسه خلاصاً (مضربه
فيسلمها) أي اليده (فان
سقطت استأنه) والمضوض
مصوم (أورى) (عدوت)
كف نفسه وان كان الناس
مطلوباً لان الض لا يجوز
بمال قال ابن أبي عمير
الا اذا لم يمكن التخلص الا به
فان لم يمكن التخلص الا باطلاق
عضو كفي وعنه وبمع
بطنه فلهذا كل عام محارم
وبما قرء علم انه لا يجب تقديم
الا نذار بالقول وهو كذلك
كان ربي عن ناطر) مجموع
من النظر ولو امرأة أو مرأها
عدا اليه) حالة كونه (مجرداً)
مما ستر عورته (أو الى حرته)
وان كانت مستورة في داره)
ولو مكثرة أو مستحارة (من
نحو قبح) مما لا يحد فيه
الراي خصراً كقطع وضارة
(بخصيف كحماة وقابس للناظر
ثم محرم غير مجردة أو طيلة
أوقات فاعلم

صدق الدافع بينه لمصر اقامة البينة على ذلك ولكن الحكم كذلك في مسئلة الض
س ل و ع ش على مر (قوله وان تدفع بدونه) التعمد وجوب الترتيب في الفاحشة
ولو مضى زى و مر وقال جرح على وجوب الترتيب في غير المحرم انما هو قيد فيه
بالقتل لا هادراً والقائل بوجوب الترتيب فيه أي بان قتله لا ماله بالرجم (قوله
لا يستدرك بالاناء) أي لا يدرك منه من الوقاع بالثاني أي لا يحصل منه منه بذلك
فالسبب والقاء زائدان والضمير واجب للمواقع على حذف مضى وهو منع في قولنا
منه والانية وزن قامة الثاني والترخي والظاهر انه اسم مصدر الثاني (قوله
الاسكيا) أي ويقيم أولاً الضرب يظهر هاهنا لم يدفع فبعضها انتهى (قوله
مضربه) أي الفم كافي مر (قوله فبسلها منه) فقهاه منقطع لحينه فخصر خبته
فبيع بطنه شرح مر فالمراتب حيث تسبحة (قوله والمضوض مصوم) (أورى)
اما اذا كان المضوض غير من ذكر بان كان زاناً عصياً أو تارك صلاة بعد الامرها
أو قاطع طريق فيمن لانه لا ينبغي لئله ان يفعل باله امر ذلك زى (قوله
وبمع بطنه) أي شقها عتاد ورواها قطع اه (قوله وهو كذلك) أي ان علم انه
لا يجب (قوله كان ربي) أي هو وأورته المظنور اليها بخلاف الاجنبي لا يجوز
ر به فلهذا وعنه وبما قرء علم انه لا يجوز على الاجنبي مع أمن قيل دفع لأمائل وهو
لا يمتنع باله ولعليه لانه ممن النظر لا يمتنع في خصوص الرمي ولكن
الشارع اباحه لصاحب الحرم وان أمكن منه هرب المرأة ونحوه ولا بد ان يكون
الرمي حال الضرر فلهذا ما عدا ذلك في ضمنه شرح مر وع ش (قوله ممنوع عن النظر)
يأل لا يكون له شبهة في النظر فان نظر لحظة أو لكراً لمعة حيث سباح النظر لم يجر
ر به وهكذا كان التأخر أحد أصوله كما لا يحدده مر فتكون له وجه يتد
احد عشر (قوله أو مرأها) فان قيل المراقب خير مكلف ولا يستوفي منه الحد
فكيف يجوز ربه واجب بان الرمي ليس بالكليف بل لدفع مضرة النظر س ل
(قوله حرته) أي زينة وامائه ومحارمه ويلحق بذلك قوله لا مرد الجمل ولو غير
مفرد شرح مر ومثل ذلك هو نفسه لو كان أمراً حصار شيدى (قوله وان كانت)
مستورة غاية الرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستحارة وان كان
التأخر المبرر شرح مر وهو متفق باطروا الخيمة في الضرر كالبيت في البنيان
زى (قوله وليس للناظر) بألا يكون له محرم أصلاً أو له محرم مجردة كإيقده
دخول التي على اللبث لا تنفي التي أمات (قوله غير معرفة) أي غير مكتشفة
مابين السرة والركبة اذ هي عورة المحرم (قوله فاعلم) مطلق في ربي

أو أصاب قريب عينه (فجرحه (فان) (٦٢٤) في هذا (ولو لم يذره) قبل رمية تلعب الصبيح لو أطلع أحد

(قوله أو أصاب قريب عينه) أي مما خطئ منه إليه غالباً لو قصد الرمي إلى ذلك
الحل أو لأجابه مد وقضية كلام المصنف التخيير بين رمي الصبيح وقربها العكس
المتقول كما قاله الأذوني وغيره أنه لا قصد غير العين حيث أمكنه أصابها (قوله
ولو لم يذره) محله إذا كان لا يريد الأذى أو إذا كان يريد كذا كان يعلم أنه ذهب
لنحوه ولو فلا رمية ويضمن حينئذ وهو برادهم بذل ما ذكره في دفع الأمثال
من تعين الاختف لا الخف مد (قوله كافر) وأعادته وتوطئة لما بعده (قوله ونخرج
بعض الناظر) ظاهره أنهم أقيدوا بحد من تعين المدان ونخرج بالناظر غيره فلا
يجوز رمية وعبارة ع ش على مد قوله كاذن المستمع وكين الاعي وان جهل الرامي
عماد وكين الصبر في غلة الليل لأنه لا يمنع على الواجب ينظره اه (قوله اتفاقاً
أو خطأ) أي ولا يجوز رمية إن علم الرامي ذلك فهو صدق الرامي أنه تعمدون ينطق
مد (قوله وبما قبله) وهو قوله إليه وقوله بعده وهو قوله أرأى حرمة ع ش
(قوله وغير حرمة) ظاهره وإن كانت أجنبية مجردة وانظروا الفرق بينهما وبين
همم الناظر المجردة الآن ينص القدر بغيره: أجنبية المدحورة أي بأن كانت
الأجنبية مستورة ظهروا (قوله الباب المفتوح) أي لتقصير ما حبس الدار ويؤخذ
منه أنه لو كان الفاتح للباب هو الناظر لم يتمكن رب الدار من اغلاقه بانه رمية وهو
ظاهر س ل فان تمكن من اغلاقه لم يجز رمية ويضمن إن رمى وعبارة جبره بغير
الثقب الباب المفتوح ولو جعل الناظر أن يتمكن رب الدار من اغلاقه اه (قوله
والكثرة الواسعة) ولشباك الواسع أي إذا كان في جدار الرامي بخلاف ما إذا كان
في جدار الناظر ونظر منهما ما فانه يجوز رمية حينئذ لتسهيل نحو الثقب لانه المراد
بنحوه ما لا بعده في الرامي مقصراً وهو حينئذ ليس مقصراً ولا يعد مقصراً إلا إذا كان
في جداره ولا يناقيه قولهم المالك فتح طاقات وإن أشرفت على ذلك غيره لأنه لا يلزم
من جواز الفتح جواز النظر منه إلى حرمة جاره مثلاً (قوله ما لو كان الناظر ثم همم
غير مجردة) أي فلا رمية وإن نظر حرمة صاحب الدار أيضاً لا نظر إلى حرمة مد
من الرمي ونظر لحرمة المدحورة مقتضى الرمي فيطلب المانع تدبر قوله بعيداً
عنها) بحيث لا يخطئ منها إليه ثم لو يمكنه قصد ما لا يقرب منها ولم يندفع جازي
عضواً آخر في أوجه الوجهين ولو لم يندفع الخفيف استباح عليه فان فقدته فثبت
س ل أن يشد مباحة فان أبي دمه ولو بالسلاح وإن قتله شرح مد (قوله والتعزير
بمن يله) ما فرغ من الصيال شرع في ضمان الوالة فقال والتعزير الخ أي ومناف

في مثل ذلك تأذنه لم يذره
بجملة نفعات عينه ما كان
عليه من جناح وفي رواية
صحها ابن حبان واليعقبي
فلا توجد لادته والعصا فيه
النم من النظر وإن كانت
حرمة مستورة كأم أو
في متعلق الصوم الأخبار
ولأنه يريد سترها عن الأعين
وان كانت مستورة ولأنه
لا يدري متى تستور وتكشف
فيصير باب الناظر يخرج بين
الناظر غيرها كاذن المستمع
والمعد اتفاقاً أو خطأ
والمجرد مستور الصورة
وبما قبله وبمد الناظر إلى
غيره وغير حرمة بداره
المسجد والسارح ونحوهما
ونحو الثقب الباب المفتوح
والكثرة الواسعة والشباك
الواسع العيون وبالحفيف
أي إذا وجدته التثقيب كجبر
وسهم وبما بعده ما لو كان
الناظر ثم همم غير مجردة أو
عليه أو ناع وقرب عينه
ما أو أصاب موضعاً بعيداً عنها
فلا يذره الجميع لتقصيره
في الرمي حينئذ يقول إليه
مردع قول غير مجردة أو
منع من زيادتي وتعييري

بنحو ثقب أعين قوله كذا أو ثقب وبما قبله أهم من قوله زوجة وإنما قيد بغير المجردة لحرمة التعزير
نظروا ما بين سرقة وكبة محارمة فجاز رمية إذا كانت مجردة (والتعزير بمن يله) أي التعزير برسكولي لموليه

ووال لمن دفع اليه وزوج زوجته ومعلم (٦٢٠) لتعلم منه ولو باذن الولي (مضمون) على العاقلة اذا حصل به

هلاكتها مشروطا بسلامة

العاقلة اذ المقصود التاديب

للاملاك فاذا حصل للملاك

تبين انه باورز الحسد للشر وط

وظاهر انه لا ضمان على موزر

وقيقه ولا رقيق غيره باذنه

ولا على من طلب منه التعزير

باعتقاده بما يقتضيه ولا على

مكرر ضرب دابة مكتومة

الضرب المعتاد لانها لا تتاديب

الا بالضرب (لأنه) من

الامام ولو في حربه غير طرئ

ورض برح برؤه فليس

مضمونا لان الحق قبله

(والزائد في حقه) من حذ

شرب وغيره كالزائد في حقه

الشرب على الاربعين

في الحرو على العتيرين في غيره

(بضمير بضمه) بالصدوق

جلد في الشرب ثمانين غلة

لزمه نصف الدية أو في القذف

لحدى وثمانين لزم جرقة

من اسدو ثمانين جرأ من

الدية وقهرى بمائة كراولى

من اقتصاده على حذ الشرب

والقذف (ولاستقل) بأمر

نفسه بان كان حرا غير مومي

وعيشون ولو سفيها (قطع

غدة) منه ولو ناسبه ازالة

اثنين باوهى ما يخرج بين

التعزير لاجل قوله مضمون أو المعنى مضمون ما ينشأ عنه (قوله ووال لمن دفع اليه)

ولم يماند انما يند بان توجه عليه حتى وامتنع من اقامته مع القدر عقله ولا طريق

للتوصل له الا الاعتناء بما سبق حتى يؤذى أو يموت على مائة له السبكي والظالم فيه

مد مر ل (قوله مضمون) أى ضمان شبه العمد سم (قوله ولا رقيق غيره)

نظر فيه الامام بان الاذن بالضرب ليس هو كالتقتل وقال ابن الصباغ عندى أنه

ان اذن في تاديبه أو تفضنه اذنه اشترطت السلامة بخلاف ما اذا عين له نونا

أو قدرا ولو بغير اذنه فإنه لا تحصر برحه حيث مد مر ل قوله باذنه أى مع بيان القدر

والشروع والاضمن كما افاده حل و مد (قوله ولا على من طلب الخ) شامل لما اذا

كان المطلوب منه بعض الامداد وفى كلام شيخنا كيج قيد ذلك بالقاضى ح ل

(قوله ولا على مكر الخ) مذهبنا به التعزير (قوله لأم الا تاقب الا بالضرب)

وهنا فارق الصي فانه تاديب بالكلام (قوله لا تأخذ) معطوف على الضمير

في قوله مضمون (قوله لان الخ) أى المقدور لا يراد التعزير لانه غير مقدر (قوله

يضمن بقسطه) بحث البلقين ان على ذلك ان ضربه الزائد وفى الأول والا ضمن

دسته قطعا مر ل (قوله لزمه جر الخ) وهو جبر وتسابعير ووسع تسع دبر لالت

تأخذ من المائة احدى وثمانين بقى تسعة عشر غلته ثمانية عشر واجعلها

اقساما تصير مائة واثنين وستين تسعا واقسمها على الواحد والاثنتين ينص كل واحد

تسعا وانصب الواحد القاضى الى الواحد والاثنتين تسعة تسع لان تسعا

تسعة لانك اذا نصبت الواحد الزائد على الاثنين الى الاحد والاثنتين تسعة تسع

تسعا انقصه من الدية وهى المائة بعير تسع تسعا وهو بعير وتسابعير وتسع تسع

بسر لان المائة تسعا احد عشر حصية وتسع تسعا ما ذكر يسمى جرأ بما ذكر

(قوله ولستقل قطع غدة) بحث البلقين وجوه اذ قال الالباء ان عدهم يؤذى

الى الملاك قال الاذبح ويظهر الاكفاء بما حدى عدل رواية واه يكتفى علم الولي

فما يأتى أى علم صاحب السلعة ان كان فيها اهلية لذلك جر (قوله بان كان حرا)

أى أو مكاتباً أو مومى باعتاقه مضمون المومى وقبل اعتاقه كما فى مد قال سم

بخلاف البعض وان كان بينهما مائة وكان فى نوبة نفسه لان لما لك البعض حقا

فى البدن ايضا لا يستقل هو بذلك (قوله غير مومي) لم يقل مكلفا مع انه

أخصر ليشمل السكران اذ هو فى حكم المكلف لا مكلف (قوله قطع غدة) هى من

الحصاة الى البليغة روى والحصة بكسر الحاء وتشديد الميم لكسها مكسورة عند

البحر بن ومقنوعة عند الكوفيين اه ع ش على مد ومثلا فى جميع ما يأتى

بأنه يمكن خطر أو كان الترك خطراً أو الخطر في قطع أو تساوى الخطر ان خلاف ما إذا كان القطع أخطر وفهم منه بالأولى أنه لا قطع فيما إذا كان الخطر في القطع قطع (ولاب وان ٦٤٦) حلا قطعها من صغير وعجنون مع

خطره (ان زاد خطر ترك)
بإطلاق غيره له هم فراقه
لنقله إلى قبيح المحتاج إليه
انقطع مع عدم الشفقة أو
قلتها وبخلاف ما لو تساوى
الخطر ان أو زاد خطر القطع
أو كان الخطر فيه قطع (ولولهما)
ولو سلطاناً أو وصياً علاج
لا خطره (وإن لم يكن
في تركه خطر قطع غدة
لا خطري قطعها وصد وجهم
اذله ولا يذم له وصايته عن
التضييع فيها يتبدنه أولى
وليس تقصيره ذلك وتبصر
ولولهما أولى من اقتضاه
فعل الأب والجد والسلطان
(فالعميات) أي الصغير والمجنون
إيضاحاً من هذا المذكرة (ولا
ضمناً) لتلايئ مع من ذلك
يقتضون (ولو فعل) أي أولى
(هما مانع منه) فلا ياب
(قدية مطلقة في ماله) لتعديه
ولا قدود وتبصرى بما ذكر
أولى من اقتضاه على السلطان
والوصى (وما وجب بقطاً امام
ولو في حكم أو حذر كان ضرب
في حد القرب ثمانية فوات
(فعل عاقلة) لا في بيت المال
كغيره من الناس (ولو حذر)

العضو المتأكل ويمر والكي وقطع المرقق العاجية ويسن تركه س ل (قوله)
أخطر) أي أخوف (قوله بأن لم يكن خطراً) يرجع في ذلك لاهل الخبرة ولو لو وحدا
فما يظهر رسم والمراد به عدل الرواية شرح هو (قوله أو كان الترك أخطراً) أو جعل
حال الترك فيما يظهر من س ل وقال عني لا قطع حينئذ (قوله ولا ب) والحق به
السيد في قتله والام إذا كانت محبة س ل (قوله ان زاد خطر ترك) ومن باب أولى
إذا اختص الخطر به وينبغي الجواز أيضاً إذا اتسنى الخطر لهما كما يؤخذ من قوله
الآتي ولولهما علاج لا خطره وانما قيد هنا قوله ان زاد خطر الترك مع ان الأب
القطع ولو اتسنى الخطر بالكلية كما ساقى في قوله وإن لم يكن في تركه خطر ذلك لأن
كلامه هنا فيما يسوغ للأب قطع وأما ما ساقى في نفوق الأب وغيره من باقي الأولياء
سم وحينئذ فله القطع في ثلاث صور يمتنع في ثلاث أيضاً (قوله مع عدم الشفقة)
أي في الأخي أو قلتها في القريب غير الأب (قوله ما لو تساوى الخطران) وفائق
المستقل ثم يتفرغ للانسان في ما شئق نفسه ما لا يتفرقه في ما شئق غيره
س ل (قوله أولى من اقتضاه الخ) لانه هو من الوصى ليس له ذلك (قوله فلا
ضمناً) أي لا يذم ولا كفارة س ل (قوله ولو فعل بهما مانع منه) لو أذن الولي
في هذه الحالتين فعل بهما ذلك الفعل المنوع فلا يذم أن يقال ان كان ذلك المأذون
حالاً بالمال وسبب المنع فعله الضمان وان كان ما به لا ذلك فالضمان على الولي إلا
أن يكرهه على الفعل فطعم ما كافي فظهير من الجلال مع الامام غير رجم ذكر ذلك
لله لامة هو فوافق عليه سم (قوله ولا قدود لشبهة الإصلاح) والله عصبية في الأب
والجد وعلمه اذ لم يكن الخطر في القطع قطع ولم يكن في القطع أكثر وفافاً لما ورد
أولاً في ضمن بالقرء كما في شرح م. وحينئذ فيصير كلام المتن على ما إذا تساوى
الخطر ان (قوله ولو في حكم) عبارة م في حد أو تميز برأو حكم في نفس أو نحوها اه
والخطاء في الحكم كأن حكم بالقرء في شبه العدد لظنه عدداً (قوله كان ضرب
في حد القرب ثمانية) فيضمن المهر نصف الدية والرقب ثلاثة أرباع القيمة لأن
المضمون هو قسط الزائد على المتدفع من (قوله ففعل عاقلة الا الكفارة) ففي
ماله على الأصح زى وبعبارة س ل قوله ففعل عاقلة أي بالنسبة للقطع والقتل
أما بالنسبة للأموال ففي ماله على المرحم وقيل في بيت المال (قوله فان قصر
في البعث) أي بأن تركه جلة كما قاله الامام زى و س ل (قوله فالضمان بالقرء)
أي ان كان مكافئاً له وقوله أو بالمال ان لم يكن مكافئاً أو عني على مال شيئاً عزى

شخصاً (شاهد من ليس أهلاً) لشهادة ككافرين أو عدين أو رافقين أو رافقين أو فاسقين فئات (قوله)
تعتبرى بذلك أعظم من قوله ولو حذر به شاهد من فياً ناعبدون أو ذميين أو رافقين (كان قصر) في البعث عن حاله ما
(فالضمان) بالقوة أي بالمال (عليه)

لأن العجم (الخ) أي بتفسيره بترك البعث في ذلك مسار متعمدا لا اعتقا
 قوله فالضمان لما لا على عاقته قد يقال هو داخل في قوله وما وجب بطلان الإمام الخ
 إلا أن يعمل الأول على ما إذا كان الخطأ باحتجاده في حكم أو حداً ونفس تركه مبر
 وما هنا في سبب الحكم وهو التهود (قوله لا تسما بزعم الخ) قد يقال زعمهما
 الصدق مع عدم أهليتهما للشهادة لا ينتج عدم الرجوع عليهما على أنه ردة عليه
 المتباهران فالفسق فانه موجود فلهما أن يزداد في التعليل مع عدم قصد التديس
 (قوله بشهادتهما) أي بسببهما (قوله يضمن) هذا أن لم يخطئ فان أخطأ ضمن
 وقسمه العاقلة كسكان من عليه الشافعي في الخائن قال ابن المنذر وأرجو ما على أن
 الطبيب إذا لم يضمن يضمن بأن كان من أهل الحنفية في منعه قال جرو ونظره أنه
 الذي اتفق أهل فقه على إحاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادراً جداً وأما ابن
 الصلاح بأن شرط عدم ضيقه أن يعين له المريض الدواء وإذا لم يتناول أدته ما يكون
 سبب الإلتفات يحصل على غير الحاذق من (قوله وان علم خطأؤه الخ) يلحق بطل
 الخطأ ما لو أمره بغير معتقده كما مر المحقق شافعي بقتل مسلم يذبحه شوبرو ومن
 الرض لأن حقه الانتفاع حيثما انتهى (قوله قطعيهما) ما لم يعتقد وجوب طاعته
 في الحمية والأفعلى الإمام فقط من (قوله) ويجب ختن مكلف) وتغييره
 بالحنن أو من تغيير أصله بالحنان لأنه المصدر وهو الفعل وإنما اختار فوضع القطع
 من روى ومن له ذكر أن ما لأن يمتنان فان تغير الأصل فهو فقط ما ن شئ
 فكأن الخ من (قوله) من الرض وعمل يعرف أي العمل بالجماع أو البول
 وجهان قال في شرحه حرم كالروضة في باب الفسل بالثاني ووجهه في التحقيق أنه
 ويسن أطه أرختان الذكور وخفضه ختاناً أنه ناث مرد (قوله يقطع قلته) الباء
 للتصوير قال مرد ولو قطعت حتى انكشف الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما
 يجب قطعه في الختان منها دون غيره وجب بطلان ذلك انقلص لأنه قد يزول
 أفيسر الحشفة والاسقاط الوجوب كالولو يمتحنونه (قوله وهي ما ينطى حشفته)
 وينبغي أنها إذا عادت بعد ذلك لا يجب إزالتها الحصول الفرض بما فعل أولاً ع ش
 على مرد (قوله يقطع جزء من نظرها) وتقليله أفضل وقوله بأعلى الفرج أي فوق ثقبه
 البول تشبهه عرف الديك شرح مرد وع ش (قوله ثم أوجينا اليك) دوى أن نينا
 صلى الله عليه وسلم ولدتونا كسنة عشرة نينا وأن جبريل ختنه حين طهر قلبه وأن
 عبدالمطلب ختنه يوم سابعه ولم يصع في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظروا
 لقول الحاكيم أن الذي توارث به الرواية أنه ولد محتوناً ومن أحوال في ردة الذمهي

وهو جهة بأعلى الفرج قوله تعالى ثم أوجينا . . .

أن اتبع ملة إبراهيم حقيقا وكان من ملته الخلق في العاصمين وغيرهما له اختن ولا به قطع جرد لا يحمل ولا يكره إلا
ولما قطع الخلق باليد والرجل بخلاف العبي والمجنون ومن لا يطقه (٦٢٨) لأن الأولين ليسا من أهل الوجوه

ولا تصح الفداء حديث ولادته متواترا لأنه ثبت عندهم شفعه ويمكن الجمع بأنه
يحمل أنه كان هناك نوع قطص في الحشفة فنظر بعض الرواة الصورة فسموا ختانا
وبعضهم الحقيقة فسموا خريختان وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الأنشبه أنه لم
يولد له وتنازع مر ويحمد المدايني وحرف الأول لأنه لو ولد له ولدت ختانة لزم
عليه كشف عورته لختان (قوله أن اتبع ملة إبراهيم) يعني أم الذي لم يوح
البنية شيء وكان في ملة إبراهيم فاتبعه وحينئذ يكون أتباعه به يرى من عند
الله لأنه تابع له فيه بلا وسى (قوله وكان من ملته الخلق) أي وجوبه كافي المذهب
فدل على المذهب وتذهب بما قال لم يعلم أن الختن عندوا حب أو منسوب والامر
بالاتباع يشملهما من ثم أتى الشارح بقوله ولأنه قطع جزء لا يختلف الخ لأنه صريح
في الوجوب (قوله أنه اختن) وكان ابن تاتين سنة وضع مائة وعشرين والأول
أصح وقد يجعل الأول على حساب من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقدوم
وهو اسم موضع وقيل اسم آله لما شرح مر وختن ابنه اصحاق لسبعة أيام
وأنه اسم ميل لسبع عشرة سنة شرح المذهب شوبري (قوله قطع اليد) أي
في السرقة مثلا (قوله لسابع) أي في سابع كما عير به في المنهاج ويكره قبل
السابع فإن أخره في الأربعين والألفي السنة السابعة لا نها وقت أمره بالصلاة
شرح مر (قوله لما أتى) لما أتى ما يصلح لأن يصرف الحديث عن ظاهره وبين
أن المراد ما قاله لأن قل ما قاله عن النص وغيره مما أتى لا يصلح أن يكون قرينة على
أن المراد من الحديث ما قاله وحينئذ يشكل الاستدلال اسم أو مراده عما أتى قوله
لكن المتمد الأول الخ (قوله والفرق الخ) وذلك لأن المراد هنا قوة الولد على الختن
فناسب عدم حساب يوم الولادة بخلاف الحقيقة لأن المقصود منها تعجيل الخبر
فناسب حساب يوم الولادة (قوله ومن ختن بالنساء المجهول) وقوله من ولي
أي ختانا واقفان ولي وقوله مطبقا حال ولزم على بناءه للفاعل عدم العادة ولا
ينفي عنه ولي لأنه خاص ومن عام (قوله مطبقا) فإن قلنا لما قلنا يقول أهل الخبرة
فإن فلاضامر ويجب دية شبه المتمد كما يحتمل الرد كشيء ثم إن قلنا الحجاز وعذر
بجهله فلا دية سأل (قوله لم يضمنه ولي) عبارة عاب لم يضمنه أن كان وليا أو ما ذنبه
له فقول الشارح وخرج بالولي غيره وهو الاحتمال الغير المأذون له سم (قوله غيره)
ومنه ما يقع ككثيرا مما يرد ختانه لم يولد فختن معه أو ما قلنا بذلك اصلاح
شأنهم وأرادة الثواب وينبغي أن الصمان على المزين لأنه ألباسهم ورأوا الخلاص
من ذلك فليراجع انقاض قبل الختن وحيث ضمننا فنبني أن يضمن دية شبه المتمد

والتألف متصور به وخرج
بالرجل والرمات الخشبي فلا
يحب ختنه بل لا يجوز على ما في
الروضة والجبوع لأن الجرح
مع الاشكال ممنوع وقول
مطلق من زيادة ويصير
بالكف أول من يصير بالبلوغ
(وسن) تعمي له (سابع
ثاني) يوم (ولادته) لمن أراد
ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم
ختن الحسن والحسين يوم
السابع من ولادتهما رواه
البيهقي والخاكم وقال صحيح
الاستناد والمراد به ما قلنا لما
يأتي فعمل مما ذكره أن يوم
الولادة لا يصح من السبعة
وهو ما صحه في الروضة وفي
المهمات أنه المنصوص المقتى
به لكن صح الترويض في شرح
مسلم حسب ما فيها وهو وإن
وافق عبادة الأصل وظاهر
الحديث المذكور لكن المتمد
الأول لما مر أنه المنصوص وقوله
في الروضة والمجوع أن
المستظهر يقله عن الأكثرين
والفرق بينهما وبين الحقيقة
ظاهر (ومن ختن) من ولي
وغيره (مطلقا) فثبت (لم يضمنه
ولي) ولو وصيا أو قريبا والخاتما
لخلق حينئذ لا صلاح ولا له
لا بد منه والتقديم أسهل من التأخير لما فيه من المصلحة وخرج بالولي غيره

ولا قصاص للشبهة عش على حد (قوله فيضين) أي بالله يه أنه لم يقصد اهلا كما
 (قوله فيضين من خشته) يحتمل تشديد فيها إذا كان الذي خشته مأذون الولي بما
 إذا علم أنه لا يطبق وإن جهل ذلك واحتمل ملاحد أنه لا ضمان عليه بل على الولي
 كافي الجلاحد مع الامام وعلى هذا فخل القول قوله في دعواه وجهه بذلك لا بعد أن
 القول قوله هذا الاحتمال له سم (قوله بشرطه) شرط القول ككافة بشرطه
 المال أن يكون محصوما والمانى ملتمزم الاحكام (فصل في ما تعلقه الدواب) *
 (قوله من صعب) أي ولو غير مكلف هو والمراد المصاحبة العرفية ليس بمثل الموعود
 البقر في المعركة فهو في هذا الحال في بعض اصحابنا من ذلك ما إذا اكرهه من
 وليه انسان ليسوق دابة أو يقردها أو يرعها واقتضت المصلحة ايجارها للمالك
 تخفية ذلك أن الصانع على العبي كارتكابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة
 في سوقها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فيبقى أن يكون كالأركب اجنبي شرح
 هو سم (قوله دابة) أي في الطريق فيخرج ما إذا صعبا في مكانه قد دخل به
 انسان فرفضته أو عنته فلا ضمان أن دخل بغير اذنه أو اعلمه من ولدها الكتاب
 العفود وشرح هو ثم قال بخلاف الخارج منها من الدواب ولو لم يجابها بالامام
 يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أعرج وخرج به أيضا
 ربه لها بغير اذنه أو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أعرج وخرج به أيضا
 دابة فيه وتركه مقتضاها فخرجت واقتضت مالا لا يكتفى به فيضينه اه (قوله ولو
 مستأجرا) ولو قلنا أن له سيده أم لا وعلق متعلقا بركبته من ولده (قوله
 نقسا ولا) ضمان النفس على ما قلته وضمان المال عليه ذي (قوله كأن أركبها
 اجنبي) وكما كان مع الدواب باعها جند مع وأطلق لها وتفرقت الدواب
 أو وقت في زرع أو أفسده فلا ضمان على الرابي في الاظهار القلبية حكم الويد بغيره أو
 اقتلته دابة من دعوته أو قتلت شيئا من ولدها خارج بقوله من صعب لخروجها
 عن يد محبته كما قاله في خطره (قوله بغير إذن الولي) قال في عيب أن أركبها الولي
 المصلي لمصلحة وكان ممن يضيعلها ضمن المصلي والاضمن الولي سم (قوله لا يضيعلها)
 ليس بغير الضمان على الاجنبي مطلقا ع (قوله فردها) أي بغير إذن من صعبها
 فلو أخر قوله بغير إذن من صعبها في المستثنى لكان أولى ذلك فلو كان كل من
 النفس والردباذن من صعبها فالضمان عليه (قوله والخاص) أي ولو مضى بميزا
 كان أو غيره ميزا لا ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين الميز وغيره
 ع (قوله والمراد) انظر إلى حتى يستقر ضلله ولعله ما دام سيرها مقسوبا

عليه مؤثنه

فيضين لعدمه بالهات أما
 غير المطلق فيضينه من
 خشته بالقود أو المال بشرطه
 لعدمه (ودونه) أي انخرق
 هي أعم من قوله وأجره
 (في مال يعتون) لأنه لمصلحة
 فان لم يكن له مال فعلى من
 عليه مؤثنه

فصل

فيما تعلقه الدواب (من
 صعب دابة) ولو مستأجرا
 أو مستعير أو قاصدا ضمن
 ما تعلقه (نفسا ولا يلبس
 ونهرا سواء كان ساخطا
 أم أركبها أم قادها لأنها
 في يده عليه نعمتها وحفظها
 وأشرت بزيادة (غالباً) إلى
 أنه قد لا يضمن كأن
 أركبها اجنبي بغير إذن الولي
 ميلا أو جبراً ولا يضيعلها
 حثلها أو غشها انسان بغير
 إذن من صعبها أو غلته
 فله قبلها انسان غردها
 فالتلف شيئا في اضراقها
 فالضمان على الاجنبي
 والخاص والمراد

(ولن كانت وحدتها) ولو

بمعناها (فالتفت شياء) كربع
لئلا يظن أنها (تضمنه ذود) ان
(قوله) في ربطها أو أرسلها
كان ربطها بطريق ولو
واسعاً أو أرسلها ولو نهائياً
لمعنى بوسط مزارع فالتفتها
فإن لم يفرط كان أرسلها
(المعنى) لم يتوسطها بل ضمن
وتصيرى بماد كراضط مما
عبر به وقول ذويد أولى من
تصير بمصاحب الدابة لأهم
تصغير ذلك بمالكها وليس
مراد أن لا تسير والمستأجر
والمودع والمرثون وطامل
القرض وانما سبب كذا
(لأن قصر مالكه) أي التي
التي ألتفت الدابة هذه
ولم كان عرض الشيء
مالكها أو وضعه في الطريق
فيهما أوجه يرتكضها
أو كان في محوط له باب وتركه
مقنوعاً في هذه فلا ضمان
لقصر مالكه واستثنى
من الدواب الطيور وكهائم
أرضه مالكه كفسر شياء
أو التقط حيالاً للعاد حرت
بإرسالها كروفي الروضة
كأصاها من الصباغ
(واتلاف) حيوان (عاد)
كروية عهداً لها (مضمين)

إذا جرد مضره أي محلاً مضرها من الطريق تصرف إليه كعطية أو قرضه أنه إذا لم
يحمده لغيره وعدم عطية أي قرضه فلا يملك السواد أي غير مالكه ضمنه لأنه
في معنى الزمان به عليه الترتيب وهو ظاهر شرح هو قوله ولن كانت وحدتها
هذا قسم قوله من صعب الخ وقد اتفق ابن جهميل في دابة طعنت تخري المضمين أن كان
الطلع طبيعياً وعسر فمأجبه أي وقد أرسلها أو قصر في ربطها أو الكلام في غير
ما بيده والأمن مطلقاً من ومن حل قيده أية غير مضمين ما ألتفت كالواهبيل
الحزب أو أخذ للمال وكذا الوضعت دابة في وحدة فتفر من سقطتها بغير عطف كأمسجه
الاحل شرح الروض (قوله ولو واسعاً) نعم إن ربطها في أواسع بأمر الامام بضم
كما هو حرفه بقر المصلحة نفسه فانه القاضي يأنشئ من ولو تقرر ضمن دابة
مسيبة عن زرعها فوق قدر الحاجة ضمنها أي دخلت في ضماها فينبغي إذا تضرعا
أن لا يبالغ في إعادته بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أهلها التقويم منه
إلى زرعها وإن أخرجها من زرعها إلى زرع غيره فانه ضمنه وليس له أن يتي
ماله بمال غيره مكان لم يمكن إلا ذلك بأن كانت مضمونة بزارع الناس ولم يكن
أخرجها إلا بأذن المأزر بغيره تركها في زرعها وقهر صاحبها ما ألتفت له من
شرح الروض (قوله بوسط مزارع) أي ولم يقصر العادة بإرسالها من ل (قوله)
لم يتوسطها) أي لم يتوسط المسمى المزارع فالصغير المستر يعود للمسمى والبارز وود
المأجور والمزارع (قوله كان) حرم المثلج، اتفق القائل أن مثله ما لو مر انسان
بجدار خطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا ضمان على صاحبه تصغيره بمرود
عليه قال وكذا لو وضع خطب بطريق واسع فربه آخر فزق ثوبه شرح هو
قوله أو وضعه في الطريق أي ولو واسعاً وإن أدله الإمام كما اقتضاه الملاحق
شرح هو ومنه ما جرت به العادة الآن من أحداث مساطب أمام المحلات
بالشوارع ووضع أصحابها عليها ضائع البيع كالضريبة مثلاً فلا ضمان على من
ألتفت دابته شيئاً بآكل أو غيره وتصير صاحب الضاعة عرش على هو (قوله)
الطيور) شملت النمل وقد تنحى البقي في محل لا نسان قتل جلالاً آخر عدم
الضمان لأنه لا يمكن ضبطه من ل (قوله واتلاف حيوان عاد) دخل فيه الطير
والنمل فتولم لا ضمان بإرسال الطير والنمل محمول على غير ما أدى الذي عهد تلافه
سم وقال قل على الجلال أنه لا ضمان مطلقاً كما قاله شيخنا زى وخ ط
وحالهما ما شئنا هو (قوله عاد) أي تجاوز الحد أو المادة (قوله عتلتها) أي
مرتتبت وتلاصقت على التلاصق الاتي في تلم المارة في ما يظهر جرم من ومثلها

لما اذ لم يعد ذلك منها فلا يضمن في الاصح لان العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها الا حالة تعدد ما فقط حيث تعين قتلها لم يبق له فيها والا فنعها كالماتل وشمل ذلك ما لو نرحت اذيتها من عادة القتل وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملا فتدفع كولو صالحي حامل وسئل البلقيني عما حارب به العادة من ولادة مرة في محل وثائف ذلك المحل بحيث قد ذهب وتعود اليه لا يراه فهل يضمن مالك المحل متلفها فاجاب بعدمه حيث لم تكن في يد احد والا ضمن صاحب اليداه شرحه وقال البرماوي ويدفع الحيوان ما د خف فلا تخف وجوب ما وان اذى الى قلبه كالماتل قال بعضهم ولو كان يدفع بالزجر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التعاقل منه وتكرر ذلك منه جازقه ولو في غير مال ماله لانه لا يكتفي شره الا بالقتل فراجحه (قوله لذي اليد) أي من رآه بها مدام مؤذيا لانه أي قاصدا البراءة ما بخلاف ما اذا عرض عنها في ما يظهر جرس ل وقوله من رآه بها أي بحيث لو غابت فتش علمها ع ش على مر (قوله ان قصر في ربطه) هذا اذا جرت العادة بانه يربط ولا يضمن مطلقا كالمرة والسكاب غير المقصور اه حل (قوله بخلاف ما اذا لم يكن عاديا) أي انه ان كان محال يتاد بربطه كالمرة يضمن مطلقا والا ضمن نهارا لا ليلا كما فهمم بالاولى وان اقتضى ظاهر العبارة خلافة اه عمرة

(كتاب الجهاد) (قوله تفصيله) أي الجهاد وقوله من سير الي أي احواله كما وقع له صلى الله عليه وسلم في بدنه قتل وفدى ومن ضرب الرق على البعض شيئا عزيزي (قوله في غزواته) وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدروا حدوا المطلق والخذل وقربة وخير وحسن والطائف جبر في شرح المواهب قال ابن تيمية لا يضمن له قاتل في غزوة الا في احد ولم يقتل احد الا في بن خلف فيها اه فتقول محرقا لنفسه الخ فيه نظر الان براد ان اصحابه قاتلوا بمضرة فتسبب اليه القتال لمضروده فغير اختلاف غيرها فخرج فيه قتال منه ولا منهم (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه ان الكفار يقولونها واجب بان لا اله الا الله صار على الشهادتين كافله زى وغيره (قوله ولو في عهده) أي وبعد الامره مطلقا لاجل قوله كل عام قل فاذفع ما قاتل كيف هذا مع انه كان مأمورا اولا بقتال من قاتله فقط لا في كل عام وايضا كان ممنوعا من القتال في الا شهر الحرم (قوله لا فرض عين) أي به توطئة لما بعده ولرصد مصا على من يقول انه فرض عين (قوله وقد قال تعالى) عبارة مر وقوله تعالى (قوله

لذي اليد لا يربطها ان قصر في ربطه لان هذا ينبغي ان يربط ويكف شره بخلاف ما اذا لم يكن عاديا وتبين في ذلك اعلم من قوله ومرة تتفق طبر اوطعا ما ان عهد ذلك منها ضمن مالها

(كتاب الجهاد)

التي تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقتلوا المشركين كافة واخبار تكبر الصيحين امرت ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار يلاذ هم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين ولا لحتل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الا في ذكر فضل الماهدن على القاعدن ووعده كذا الحسن والعماسي لا يربطها

لبنه تقوا في الدين) عبادة الحلال فلا تلهوا عن كل فرقة أي قبيحة منهم طائفة
 ويكت الباقون لينتفعوا أي لما تكون في الدين ولينذروا قلوبهم اذ ارجسوا اليهم
 من الفرو ينظيهم ما صلحوا من الاحكام لطبيعتهم يحذرون عقاب الله بامتثال امره
 ونبيه اه فاشاؤوا ان لينتفعوا من كل محذوف وجهه الله لانهم هذه الاية تذكر
 من التبعية قال في الحاشية وسبب نزول هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لما بالغ في الكشف عن عيوب المنافقين وضعهم في قتلهم عن غزوة تبوك قال
 المسلمون والله لا نقتل من رسول الله ولا من سرية بعثنا قبل قدم المدينة وبعث
 الصرايا نمر المسلمون جميعا الى الفز فزروا كوا النبي صلى الله عليه وسلم وحده منزلت
 هذا لا كما قاله في ما ينبغي ولا يجوز المؤمنين ان ينفروا جميعا ويتركوا النبي بل
 يجب ان يقتصر المؤمن طائفة تكون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة
 تنفر الى الجهاد لان احكام الشريعة كانت تتبدل شيئا بعد شيئا وما لما تكون مع
 النبي محفوظون ما يتبدل فاذا قدم الفزاد لهم ما تجد في غيبتهم (قوله كل عام)
 يعني انه لا يبلغه عنه وان كان قد وقع في العام مرتين فكثير كما يعلم من
 السير لان غزوة احد و بدر الصغرى ثم في الضحى في الثالثة والحديبية و بنى
 المصطلق في السادسة فليس المراد انه ضل في العام مرة واحدة فقد كسب في
 شرح الروض (قوله بان يشن الامام النفور) لانه اذا شنت بما ذكر كان
 فيه اخذ لشركتهم وانهارا قلوبهم لم يجزهم عن النفور بشيئا من النفور
 محال الخوف التي على بلادهم شرح مروي في المصباح شنت البت وغيره معنا
 من باب نفع ملاته (قوله وتقليد الامراء) أي الزامهم ذلك بان يرتب في كل
 ناحية اميرا كافيا يقلد امور المسلمين من الجهاد وغيره شرح الروض (قوله او بان
 يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض باحد الامرين اما بان يشاهد النفور اما
 بدخول الامام او بان يهال مد وهو المذهب لكن شيخنا البرلسي رد ذلك ولفظه
 قضيت اقام فيه البراهين على انه لا بد من اجتماع الامرين وعرض على جمع كثير
 من اهل عصره من مشايخه وغيرهم موافقوا على ذلك سم و قد (قوله فكأن
 الجهاد ممنوعا منه) لان الذي امر به اول الامر هو التبليغ والاذار الصبر على اذى
 الكفرة تا لئلا يلزم ذى وعبرة من ل قوله ممنوعا منه أي قوله لئلا يلزم في امور الكفر
 وانفسكم الآية وقوله ثم ايج أي في قوله فاذا نسلنا الا نهر الحرم الخ وقوله ثم امره
 مطلقا أي قوله واقتلهم حيث تقتلهم اه وقال مدم امره أي في السنة الثامنة
 بعد الفتح بقوله انفروا خفا وافتحا واقتلوا المشركين كافة (قوله ثم بعدها امر الخ)

وقال فلا تنفروا من كل فرقة
 منهم طائفة لينتفعوا في الدين
 وأما انه فرض في كل عام
 مرة أي أقل غرضه ذلك
 فكاحيا الكعبة وقصد له
 صلى الله عليه وسلم له كل
 عام فحصل الكفاية بان
 يضمن الامام النفور
 بمكافئته لكان ارج احكام
 الخوض والخذل وقيل
 الامراء ذلك او بان يدخل
 الامام او بان يهال مد وهو
 بالجيوش لانه يخرج
 بزاد في بدالهمرة ما قبلها
 فكان الجهاد ممنوعا منه ثم
 بعدها امر بتال من قائمهم
 ايج الابتلاء به

أى قوله فالتواقي سبيل الله الذين خالفوا حكمكم (قوله غير الاثني عشر المحرم ثم
المعروفة الا ان قال الحكم ابدوا رجاء بشؤال كانوا ما عدا واحد على عدم القتال فيها
كما يصل من سكتلام اليضاوى حيث قال فسيروا في الارض اربعة اشهر وشوالا
وذا القعدة والقعدة المحجوزة والفرع ع ش ح حذف (قوله مطلقا) أى من غير تحديد بشرط
ولا زمان شرح الروض فعلم بذلك ان له بعد العمرة ثلاثة احوال (قوله من فيه
كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد وهو كذلك فلو قام به راهقون سقط
المرجع عن أهل الفرض قال في الروضة وسقط فرض الكفاية مع الصغر والجنون
والاوتة فان تركه المبيع اثم كل من لا عذر له من الاعذار الا ان ياتى ما خط
س ل (قوله سقط عنه) أى ان كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم ان قوله سقط
عنه يقتضى ان فاعله لا بد ان يكون من أهل الفرض وانهم قوله سقط ان المخاطب به
الكل وهو الاصح وكتب ايضا قوله اذا قطع من فيه كذا أى وان خوطب به على
جهة فرض الله ب كس توجهه عليه بجهة الاسلام او الحج في تلك السنة بنذر ونحوه فانه
يحصل فرض الكفاية اذا تعين لا ينافيه اه شوبرى مخلصا (قوله وهى البراهين)
أى الشخصية وأما البراهين الاجالية ففرض عين (قوله من العاد) أى الجثمان
بضم الجيم والثلاثة نسبة الى الجنة والجنماتى بكسر الجيم وبالسين نسبة الى الجسم
وكلاهما نسبة غير قياسية اه شوبرى (قوله ويحل مشكله) يظهر ان المشكل
الامر الذى يحق ادراكه كقوله شبه الامر الباطل الذى يشبه بالحق ولا يفتنى
ان المراد بالحجج غير حل المشكلات وقد قدر على الاول من لا يحد على الثاني
سم (قوله وما يتعلق بها) كما صول فقه ونحوه وصرف ولغة زى (قوله بحيث يصلح
للقضاء) ويجب ان يكون بين كل قاضين دون مسافة العدوى وبين كل
معتين دون مسافة القصر كما في شرح مردوخ لان الحاجة للقاضى أكثر
(قوله والافناء) فان قدر على التراجع دون الاستنباط فهو مجتهد بالقوى وان قدر
على الاستنباط من قواعد امامه فهو مجتهد للمذهب أو على الاستنباط من الكتاب
والسنة فهو المطلق اه قل على المحلى (قوله على نفسه) أى وعرضه مرد (قوله
او ماله) وان قل مرد على غيره ومجرم مع الخوف على الغير مرد (قوله ولا ينكر
الحج) عبارة مرد ولا ينكر الله اعتناقه حتى يعلم من فاعله اعتقاد قصر به لانه
ارتكابه لاحتمال أنه حيث قد لقتل بماله أو ماله ما بهل بمرنه أما من ارتكب
ما يرى اياحه بتقليد صحيح فلا يصلح الاكثار عليه اه فان قيل قد صرحوا بان الحنفى
يحد بشرب النبيذ أى يحد القاضى الشافعى اذا رفع اليه مع ان الاكثار بالفعل

في غير الاثني عشر المحرم ثم
أمره مطلقا وشمول التقيد
بكون الكفار بلا دهم هذه
على الله عليه وسلم مع قوله
كل عام من زاد ووشان
فرض الكفاية اه (اذا
نعم من فيه كفاية سقط)
عنه وعن الباين وفروضها
كثيرة (قيام صحيح الدين)
وهى البراهين على اثبات
الصانع تعالى وما يبيح له من
الصفات ويتنوع عليه منها
وعلى اثبات النبوات وما
ورده اشترع من المصاد
والحساب وغير ذلك (و يصلح
مشكله) ودفع التشبه
(وبعلوم الشرع) من تفسير
وحديث وقفه زائد على
ماله اذ من وما يتعلق بها
(بحيث يصلح للقضاء) والافناء
الحاجة اليهما (و بأمر مجزوف
ونهى عن منكر) أى الامر
برأبجبات الشرع والنهى
عن محرماته اذ لم ينف على
نفسه أو ماله أو على غيره
مفسدة أعظم من مفسدة
النكر الواقع ولا ينكر الا
ما يرى الفاعل قصره

أبلغ منه بالقول أجيب بأن أدفع حمل التذية وإهبة من لولان الهبة بعد الرفع
 بمقتد الرفع اليه فقط شرح مر (قوله واحياء الكعبة) أي من جمع يحصل هم
 الشعار ل (قوله كل عام) فائدة تجا في كل عام سعون الفا ظن قصوا كذا
 من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع قل على الجلال (قوله ودفع ضرره مصوم)
 هل المراد دفع ضرره من ذكر كما يستدل الرق أم الكفاية قولان أحدهما تأنيها فييب
 في الكسوة ما يستمر كل البدن على حسب ما يلحق بالخال من شتاء وصيف و يلحق
 بالطعام والكسوة ما في ههناهما كآخرة طيب وخن دواء وضاد منقطع كاهو
 واضع ولا تاني ما تقر قولهم لا يلزم المالك بذل طعامه لضطر لا بد له عمل ذلك على
 غير غنى فترمه المواساة شرح مر (قوله اذ لم يدفع الخ) يؤخذ منه أنه لو سئل قادر
 في دفع الضرر لم يجز له الامتناع وإن كان هناك قادر آخر فلا يؤخذ في أنسوا كل
 بخلاف المقتضى له الامتناع اذا كان ثم غيره ويفرق بأن النفس جبلت على محبة الدلم
 واقدامة فالتواكل فيه بعد هذا بخلاف المال شرح مر (قوله في حق الاغنياء)
 أي من ملك زيادة على كفايته سنة له ولو لم يملك كافي الروضة من لول وحل وشهر
 مر (قوله ورد سلام) أي عذائب وصيغته استاء السلام عليكم أو سلامي عليكم
 ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويصغره الرد وكطيك السلام عليكم سلام
 وسلام عليكم أما الوفاة وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولا يصغره ويثبت صيغة
 الجمع لأجل الملائكة في الواحد ويكتفي الاقراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة يد
 أو نحوهما من غير لفظ خلاف الأول والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل وصيغته ردا
 وعليكم السلام أو عليكم السلام أو واحد ويجوز ترك الواو فان عكس بأن قال
 السلام عليكم جاز انتهى مر ويرم أن يبدأ به ذميا فان بعد السلام عليه أنه
 ذمى قل استرجعت سلامي أو ردت على سلامي بغير الله وإيجاسا أي لأجل أن
 يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما لغة وظاهر عبارة ابن القري وحبوب ذلك خلافا
 لما قاله الرافعي من الاستعجاب وان تسمه التووي في الأذكار ويستحب موجوا ولو
 بقلبه ان كان مع مسلم ولا بد أن يصية أخرى كهذا الله أو صلوات الله على من لا يذر
 ويسن لمن دخل خلايا أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه جبر
 مع توضيح لكلامه اه روى ما لم يسل الذي على مسلم وجب عليه الرد بأن يقول له
 وعليك وعليك خير الصحين اذ سلم عليكم أهل الكتاب تقولوا وعليكم وروى
 البخاري خبرا إذا سلم عليكم اليهود قلوا بسلام أو سلم عليكم فقولوا وعليك
 وقال الخطابي كان سفيان يروي عليكم بحدف الواو وهو الصواب لأنه اذا حذفها

(واحياء الكعبة بجمع وعمره
 كل عام) فلا يكتفي احياؤها
 بأحد ما ولا بالأغنياء كافي
 والصلاة وبجوها اذ المصود
 الا فم بناء الكعبة الملح
 والعمره تحلن هما احياؤها
 وتبصر بجمع وعمره وجمع
 من تبصره بالريادة دفع
 ضرره مصوم) من مسلم وغيره
 ككسوة عار وادعاهم جافع
 اذ لم يدفع ضررها بهو
 وصيغة وفرد ووقف رد كاه
 ويبت مال من سهم المصانع
 وهذا في حق الأغنياء
 وتبصر بالمصوم ولو من
 تبصره بالمسلمين (ويصير به
 المصانع) الذي به قوام الدين
 والدين كسب وشراء وحرقة
 (ورد سلام)

صاوقوله مردودا عليه واذا ذكرها وقع الاشتراك فيه والدخول في ما قاله يقال
 الزرع حكى وفيه نظرا ذالمعنى ونحن نذعو عليكم بما دعواكم به علينا على ان اذا
 فسرها السامع بالموت فلا اشكال لاشتراك الخلق فيه اه شرح الرض (قوله من
 مسلم) ولو صيد بغيره وهو متعلق بسلام وكذا قوله على جماعة وشملت الجماعة جماعة
 القبول وان كان للمسلم رجلان لجزاوا اختلافا من فيجب الرق على احدهما من بدليل
 الاستثناء لانه لم يستثن الا الاثنى الواحدة فيكون المستثنى منه شاملا لهذا الصورة
 وصرح بها مر ايضا والحاصل ان عدم وجوب الرق عند اختلاف الجنس مشروط
 بأربعة أمور كافي شرح الرض كون الاثنى وحدها وكونها مشتبهتا بكون الرجل
 وحده وانتفاء الحرمة ونحوها كالتزوية فاذا سلم جماعة من الرجال على امرأة
 وجب عليهم الرق ان لم تقف فتنة كافي شرح مر (قوله فبكتي من احدثهم) أي ان
 سمع فان ردوا كلهم ولو مرتباً أي بترتيب التوب والغرض كالمصلين على الجنابة ولو ردت
 امرأة عن رجل أي بدلا عنه بان كان السلام عليهما جزءاً أن شرع السلام عليهما
 والا فلا ولا يكتفى الرق من الميز بخلاف صلاة الجنابة لان القصد تم الفحص وهو منه
 اقرب الى الاجابة وهنا الامن وهو ليس من أهله شرح مر (قوله حرم عليها الرق)
 أي والاستثناء منه وقوله كره له الرق أي والاستثناء منه وهذا المعنى قوله الاثنى ويؤخذ
 مما قدمه الجميع فكان الاول تقديمه هنا فالحاصل انه ان سلم كره له الاستداء وحرم
 عليها الرق وان سلمت حرم عليها الاستداء وكره له الرق فبكره له الاستداء والرق يصح زمان
 عليها قال جبر والفرق أن ردّها واستداءها يطعمه فيها أكثر بخلاف استداءه وردّه
 (قوله ويشترط أن يتصل الرق بالسلام الخ) انما الواجب لارسل سلاما مع آخر ثم لا بد
 في وجوب الرقة من مبيعة من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان يسلم عليك
 فلا يجب به ردّة كافي الشوري بل يشترط لوجوب الرد أن يقول السلام عليك
 من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يكفي سلم على فلان ولا يضر
 في الرق طول الفصل كان قدّم ثم ذكر كلامه أمانة اه ع ش ملخصا ويندب أن يقول
 في الجواب عليك وعليه السلام ويكون مستقنى من ضرر طول الفصل شيئا
 (قوله أو استدأوه) أي عند اقباله وانصرفه مر (قوله سنة) وفاق الرق بأن
 الايباش والاشافه في ترك الرد اعظم منها في ترك الاستداء لكن استدأوه افضل من
 ردّه كابر له المصنفاته افضل من انتظاره ويؤخذ من قوله استدأوه أنه لو أتى به بعد
 تكليمه بمتنبه ثم يحتمل في تكليمه هو أو جلا وعذبه أنه لا يثبت الاستداء به
 فيجب جوابه ولو سلم كل من اثنين على الآخر معازم كلا ردّه وأمر بتأكي الثاني

من مسلم عاقل (على جماعة)
 من المسلمين المكلفين فيمكن
 من أحدها بخلافه على
 واحد فانه فرض عين الا ان
 كان المسلم أو المسلم عليه أثنى
 مشتبهتا ولا يخرج لاجل ولا
 حرمة بينهما أو نحوها فلا
 يجب الرق ان سلم هو حرم
 عليها الرق أو سلمت هي كره
 الرق ونظيره ان الخلق مع
 المرأة كالرجل معها ومع
 الرجل كالمرأة معه ولا يجب
 الرق على فاسق ونحوه اذا
 كان في تركه زجر لهما أو
 لغيرهما ويشترط أن يتصل
 الرق بالسلام اتصال القبول
 بالايصاب (استدأوه) أي
 السلام على مسلم ليس
 بفاسق ولا مبتدع (سنة)
 على الكفاية ان كان من
 جماعة ولا فتنة عين تجبر
 أي داود بإسناد حسن

لن اولى للناس بالله من دأهم بالناس من لاهلى مائة منى حاجه واكل) كتابهم وجماعه ومن بهما يتفقدون
يسن السلام عليه لان الله (٦٣٧) لا يناسبه وتعبى بذات اعين من قوله لا على فانى حاجه وكل

وقى حمام واستثنى من
الاكل ما بعد لا ينزل وفيل
الوضع فبين السلام عليه
ورود خدمته في الترتيب
مع اختلاف الجنس م
الا ستدفعه (ولا ردها)
لواقي به لعدم سنه بل بكرة
لقاضى الحاجة والجماع
(وانما يجب انبهاذ) قيا
ذكر (على مسلم ذكره
مستغنى) له (غير مسمى
ويجوز ولو تكرار او
خاف سره) فوجه
على مسمى ويحرم لعدم
اهله من لاهلى كراهه
غيره من لاهلى كراهه
لاعلى مائة منى حاجه
عن اهل البيت وادعيه
به روى ان امره به سببه كافي
انما عدم اهله له لاهلى
غيره مستغنى كقطع وشي
وتأخذ معهم اصابع يده
ومن به عرج بن وان كك
اورش تغلب مشتهر وكاهدم
أهله قال من سلاح وثقة
وبكرت في سفره من ضل
دلت غير اهله من ترضه
مؤتمه كفى الح وكمنور
بما ينفع وجوب منج الاخوف

سلامه وذا ان قصد الاشداء عرفه هو الجواب او قصده الاشداء والرد
فكذلك غيب عليه ردة السلام على من سلم أو لا سلم عليه جماعة ذممة ومربا
ولا يقال الفصل بين سلام الاقوال والجواب كذا وعليكم السلام بقصد هم وكذا
أما في ما يظهر وسلم راكب على ماش وهو على واقف وقه عدوه غير على كبير
وقليل على كثير حالة التلاقي فان عكس لم يكره فلو تلاقا قليل ماش وكثير راكب
تصارفوا شرح م ر وقوله سنة أى وارطى عدم الرد بان كان من دأته أن لا ردة
لأهله فديرتك تلك العادة ولا تقبل لكونه يوقه في محذوراته غير يتفرع ل ر قوله
بأهله أى برجته أو يدخل جنته اه متاوى (قوله ويرجمهم) يتفقد عليه م
يشعر بتصور السائل ينقص في داخله لاقى مسخه فلا يكره الرد بل يجب رة
(قوله واستثنى) يبنى من الاستثناء دل الاكل دلى حقيقته أى المتلبس بالاكل
أى فلا يندب السلام حال التلبس بالاكل فقرح هذه الصور وتأمل (قوله بل يكره
لقاضى الحاجة) ويندب فلاكل ومن بالجماع كافي م ر (قوله ما ذكر) أى
بعد العبرة الكفار بسلامهم (قوله غير مطاب به) أى منها (قوله يبين) يخرج اليسير
الذى لا يمنع التدوير م ر (قوله تعظم مشقته) بأن يحصل له مشقة لا تقبل عادة
وان تيق التيم شرح م ر (قوله مؤتمه) أى لنفسه ومؤتمه ذالوا بالآراءه مشرح
م ر (قوله وكوب في سفره غير) عبارة شرح م ر وكلمة مكوب ان كان المقصد
ملو بلا اختيار ولا يطبق المتى كاه في الحج (قوله فاضل ذلك) أى ما ذكر من
السلاح والمؤتمه والكوب فهو من شكل من الاشياء المنفعة لثنى فوا وكه ادم
أهله الحج صادق بأن لم يجد شيئا من الثلاثة أو بأن يجد صغير فضل عن مؤتمه من
تأتمه مؤتمه (قوله فلا يع وجوب الجهاد) أى ان أهله كانت معاومتهم كجيشه
الاذنى جر (قوله وحرم سفر الحج) قال جر ومرو يلقى وجرده مسمى الفردوه
ميل أو لموه فلا يندب له ذلك فان التماسه ليقع فيه كثيرا وفرق بينه وبين ما تقدم
في التغلب في السفر على الدابة حيث اعتبر فيه على الرجح ان يكون معه أهلى
م ر لا يسمع في هذه الجملة بالجملة بل لا يجوز ذلك الجراحه وفى تستدعى اشتراط
السافه المذكورة هنا الغرض حق لا يروى ولا يتقيد بذلك السافه دل وأشار
الله بذلك ان من أسباب عدم الاستغاثة عدم الذوب الابن وعدم اذ
الاصل لفرعه فكل من الذين ولفرع غير مستغنى عدمه اذ من الذين
والاصل (قوله بلا ذنوب) أى من اذ ولخلق رضاء روى أو المراد اذن من

طريق من كفاد أوله وص ١٦٠ يه ش مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد منه ادعى ركوب
الناظر انقيدها للسلام مع ذكر كراهه لاشي والمعضد لاشي وقد قدمه من أسباب عدمه من اذنى وحرم سفره مسمى
بها وثمة م ر (قوله لا ذنوب دين حال) مسلما كان أو كرهه يتألف من الغرض العلى على

فان انما بنى موقعه عنه من ماله الحاضر فلا تحريم وخرج بزيادة في موعده الحاضر وبالجمال المزجل وان قصر الاجل لعدم قربه المطالبه به قبل حلوله (د) حرم (جهاد ولا ذنب) (٦٣٨) الله المسلم وان علا وكان وقية

يجوز اذنه اذ غره سكوتى الجهد وعليه فلا ياذن لمن المجبورى السفر س ل
وشمل الدين كثره وقيل كلس وشمل كلامه ا ضاموا لسانه امر كان
في مقصده لاحتمال رجوعه كافي ع ش قال س ل وحيث ما هدلا ذن لا تعرض
للتعاداة فلا يتقدم امام الصوف بل يقف في وسطه او حواشيها الصفا الدين يحفظ
نفسه (قوله فلا تحريم) اى اذا ثبتت الواكف وعلما من بالو كيل جبر سم (قوله
لا سفر قس لم فرض) اى ان كان السفر لثنا وقل خطروا لا تحقوف اسقط وجوب
الحج استح لاقته في ما ظهره لاسقوط الفرض عنه بالوقوف ولم يسلد من يصلح
لكمال ما يريد وربي يفر منه فزاد تفراغا ارا وشاد اسنادا شرح مد (قوله لم
فرض) وبنه كل واجب عني ولو كان وقت متسا لك بنه منها لمن خرج
نحية الاسلام قبل خروج فامة اهل بلده اى وقت عاده او ارا وهد لم غابته
بالجواب الى الان شرح مد (قوله لا يحرم) وسكت عن حكم السفر المباح
كالتبان وحكمه اى ان حكاما نصرا اخلانغ منه بحال فان كان طوبى لان قلب
الوقوف فكل جهاد والاباز على الصبي لا استاذن هذا ما فى الروضة والطلاق
غير ما يقتضى اى لا فرق بين الطويل والقصير في التفصيل س ل (قوله لم يعتبر
رشد في فرض الكفاية) حار شرح مد ويشره لخروجه لفرض الكفاية ان
يكون رشدا اى ا مانع فلا يبره وله السفر ويني ان عمله عالم يكن معه من
يتمه في السفر والاباز الخروج وعلى ولى انه ياذن لمن يمهده حيث لم تكن له
وامة عليه ع ش عليه (قوله ثم رجع) وكالرجوع عن الاذن ما لو سلم الاصل
الكافر بعد خروجه ولم ياذن وعلم الفرع الحلال س ل (قوله حرم انصرافه)
لكن لا يقف موقف التماذنه بل فى آخر الصفرى يحرس س ل (قوله فحما ل
من الفصول) اى يجمعين كاشهم لكفرهم يزحفون اه جلال (قوله فلا تولوهم
الاداء) اى لا تقبلوا اذراكم اى ظهوركم والية اليم (قوله فلا يبره) بل لا يجوز
(قوله وان دخلوا الخ) هذا مة وم قولها سابقا والكاد ببلادهم شيئا (قوله ولا
متعلق بدخول الادخال ما لو ارادهم ومن البلدة دون مسافة قصر فامة حكم
دخول البلد كافي مد ومعه تعلقه ايضا بلدة الادخال القريبة ويصع تعلقه بقوله لثنا
لادخال بلاد المسلمين تأمل (قوله ثم هم) اى استدادهم لقتال ذى بان ٣٠ جموا
بنته شرح مد (قوله ك الخ) هو قيدى قوله اهل يكر كما يؤخذ من شرح مد
(قوله علم) اى خلق كل من قصد الخ لا متاع الاستسلام لكافرو قوله ولم يعلم لثنا

لا م فرض كفاية و بر اصله
فرض عى بخلاف اصله
انكافرا فلا يلب استذنه
وتصبرى باسله اهم من
تصبر با برهم لا سفر قس لم
فرض) ولو كفاية كطلب
درجة الفتوى فلا يحرم
عليه وان لم ياذن اصله
ويشره رشده فى فرض
الكفاية (فان اذن) اى
الله اوب الدين فى الجهاد
(ثم رجع) بعد خروجه
وعلم بالرجوع (رجب
وجوه انه لم يضر الصف
والام بان حضره (حرم
انصرافه) قوله تعالى اذا
قتلتم فقتلتموا وقوله
اذا قتلتم الذين كفروا فقتلوا
ملا تولىهم الاداء ولان
الا انصراف يشوش أمر القتال
ويشره لوجوب الرجوع
ايضا ان لا يخرج يميل من
السلطان كانه ان الرضة
عن الماروى وعزى لنس
الام وان يامن على نفسه
وبالله ولم تنكسر قلب
المسلمين والا فلا يلب
الرجوع فان امكنه عند
الخوف ان يقسم فى قربة

فالطريق الى ان يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (وان) يذبح (لوا) اى الكفار (بلدتان) مثالا (فدين) حيث
الجهاد على اهلها سواء امكن تأهبه لقتال ام لم يمكن لكن علم كل من قصد امانه ان اخذ قتل اواه لم امان
ابتنع من الاستسلام قتل

﴿فصل في ما يذكره من القرويين بغيره أو مجموع قوله﴾ (٦٤٠) من الكفار وما يجوز أو يسر فعله

ما لم ياذن له في القداءه فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع كما علم من آداب
المضمار شرح در ﴿فصل﴾ في ما يذكره من القرويين في الخواتم وما يقع ذلك
من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخرو من قوله وجرم انصراف الى آخر الفصل (قوله
كره الخرج) أي المنعوتة وأما المرتبة فغير يذعن الامام شرح م روى
لانهم مردون بالمعاني تعرض للاسلام يصرفهم الامام فيها فهم بمنزلة الاجراء شرح
الروى وسواء في الحرمة عطل الامام القروى ام لا فينص ما يأتي من عدم كراهة
القروى بغير اذنه حيثما القراء المتطوعة له ع ش على م وهو بعيدل المرتبة
كتبريد (قوله ان عطل القروى) وينبغي الوجوب في هذه ا ط ب س (قوله
لغة العطب) وترط الخروج لقتال الكفار حل (قوله لا الغازى) أى ومضى
المقاتل مغازي لان الخ ع ش فهو له لحدوق أو قد مردوه ومضى الطلب غزو لان
الغازى الخ (قوله وسن له أن يؤمر) وينبغي وقفا ل ط ب الوجوب اذا أتى تركه
الى الغزى بالظاهر المؤدى الى الضرر الذى يصل بالمرتب س م قال م روى شرحه
من التأخير لجمع قصدوا وغزوا وقصيرا ع ش وقب طاعة الامير بما تلى باهم
فيه قال ع ش أى بان يؤمر واحد منهم عليهم (قوله طائفة من الجيش) حيث
يدل على انها سرى بالليل رى فهي فصيلة بمعنى فاعلة خال ا رى وسرى اذا ذهب
ليلا قاله النووى (وله يبلغ اقصاها) وهذا ما تبا وقال جهرى من انه لى
خمسائة فصارا منسرا لى ثمانمائة وقوله الى ثمانمائة هذا فى اصطلاح لقضاء
فلا ينافى ما تقدم من التصحيح من المائة الى المائتين لان ذلك اصطلاح لقوى
ا فصارا جيش الى أربعة آلاف فصارا دجسل وأما الخميس فهو الجيش العظيم
ومضى خميسا لان له خمسة رمسة وطلبوا له وخلفا وقوله الى خمسائة الغاية
فى كلام جهر خاتمة فلا ينافى كلام الشارح (قوله وان ياخذ البيعة) يقع البناء
أى الحلف بالبيعة فيعلمهم الامام على أنهم يشترطون على الجهاد وعدم القرار على أنهم
يطعون الامير ع ش (قوله بشرطه الاية) أى ان اناهم وقاؤنا الفريقين
ما طلق الجمع على ما فوق الواحد وقوله المتان ان اناهم الخ راجع لكل من الاكثر
أو الاستعانة ويصح أن يراد بالشرط ما يأتى فى المتن والشارح لان الشارح ذكر
شرطا آخر وهو قوله عند الحاجة فيكون الجمع على حقيقته (قوله لاه لا يقع
عنهم) هلا وقع عنهم لانهم مخاطبون بالروع وأباب س م بأن القروى المضاطفين
بها غير الجهاد (قوله لان التصود الخ) جواب بالاسم وبعبارة م روى ضرورة اذ
يحتل فى مدائة الكفار ما لا يحتل الخ (قوله ع ش تراؤه) أى غير الامام مع ان

هم (كره غزو بلا اذن امام)
بنفسه أو نائبه لانه اعرف
بما فيه المصلحة ثم ان عطل
الغزى اقبل هو جنده على
الدنيا او غلب على لطف ايه
اذا استؤذن لم ياذن أو كان
الذهاب للاستئذان يفوت
المصروف بتركه والغزى لينة
الطلب لان الغازى يطلب
اعلاء كلمة الله تعالى (وسن
له أن يؤمر على سرية) وهى
طائفة من الجيش يبلغ
اقصاها اربعمائة (بمناه)
ان (ياخذ البيعة) عليهم
بالثبات على الجهاد وعدم
انصرافهم عن مطاعة الامير
ويوميه بهم لا يتابع وله
لا يبرها كره كنفار الجهاد
من خمس الخمس بشرطه
الاية لانه لا يقع عنهم
شبهوا الدواب راغشقر
سهل العمل لان التصود
اقال على ما سبق ولان
مدائة الكفار يجهل فيها
الجهل فى ما قد المسكين
وانما يجزى بالامام كتر اؤم
لانهم تاج الى نظروا اجتهد
لكن الجهاد من الصالح
المراد ما يوافق اكثر اؤم
فى الا ان بان الاجير
مسلموها كافر لا يؤمن

الأذان من المصلح العامة (قوله السلطان) ولوميا ناول عيدا ونساء وخنا ناورضى
 وتطيلهم ذلك بأنه تبين عليهم الجهاد بحضور الصف فيه نظر لان فيه قصورا لان
 من لا يبرز الجهاد ولا يحرم عليه الا انه رافى كاستأق ح ل (قوله وله استعانة)
 أى فى القتال وغيره كسنة الدواب بأجرة أو بدونها فهذا من عطف العام على
 الخاص وهل ثلثان تمكثهم من ركوب الخطر عند الاستعانة بهم للقتال وفى شرح
 الروض تمكثهم من ركوب الضرورة كما استظهره الأذنى (قوله عند الحاجة اليها)
 أى الاستعانة قال س ل أى من حيث كثرة الدلا من حيث القانوت وعدها له
 وبشارة شرح م ر ويشترط فى جواز الاستعانة احتياجنا لهم ولخدمته أو قتال
 لقتلنا ولا ينافى هذا اشتراط مقاوشتا الفرقين قال المصنف لان الرادى اشتراط
 المعاونة للفرقتين قبلما يستعان بهن حتى لا تظهر كثرة لدروبهم ولا تقبلهم وأما
 البقيى بأن العدو إذا كان ما تبين ونحن مائة وخمسون فيساقط بالنسبة
 لاستواء العدد بين أى عدد المسلمين والكفار فإذا استعان بخمسين فقد استوى
 العددان ولو انقصا زلتهم ون اليهم أمكننا معاومتهم لم يدم زيا ونهم على القصف
 (قوله بأن يملأوا الخ) ليس بقيد وبشارة شرح م ر ولا يشترط ان يملأوا مستعد
 العدو كاليوم ومع التصارى كما قال البقيى ان كلام الشافعى يدل على عدم اعتباره
 (قوله وذرونا الفرقين) كأن كان السلطان مائة وخمسين والكفار مائتين فإذا
 استعان السلطان بخمسين من الكفار بازان الخمسين لو ضموا الى الكفار
 فادومهم المسلمون لعدم زيادتهم على المئتين وحيث يندفع ما يشال كيف يقتضيه
 الحاجة مع المقاومة ح ل أى لانهم إذا قتلوا حتى احتاجوا المائتين إحدى الفرقتين
 وهى الخمسون فكيف يقدرون على مقاومتها الواثنية وأما لرفع ان احتاجنا
 الى الخمسين لأجل استواء العدد من لأجل المعاونة وأجيب أيضا بأن الشارح
 يستر الحاجة من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتناقى الشرطان كما
 ذكره العراقي زى لمنصا (قوله ويشل) أى وجوباً ع ش (قوله لم يمتح اليه الخ)
 المتقدمة لا بد من إذ نهم زى لان رفاهم علوكة ولما لكها غرض فى إقامته
 الانتفاع بها بنحو الثواب بمقتضا وفي الاستعانة جافى هذا الأمر لخطر قرض
 لثغرها سم (قوله وفى معنى البيد الخ) فى هذا الصنيع غاية اللطف والحسن حيث
 جعل الدين والوعد للفرم والوالدى معنى الصدمع سد وجعل الزوجه مع زوجها
 فى معنى المراق مع وليه (قوله والولد) أى البالغ ثلاثين كرمع قوله ومراقين (قوله
 بأذن مالك الأمرين) وهم الأزواج كافى شرح م ر وقال ع ش وهو الزوج والولى

ويخرج بالكفار السلطان
 فلا يزوج أو أكثر أو م الجهاد
 كما مره الجارة زبيري بكعاد
 أولى من تغيير مذى (و) له
 (استعانة بهم) على قتله عند
 الحاجة اليها (ان أمناهم)
 بأن يملأوا مستعد البدو وحسن
 زبيري فينا (وقاوتنا الفرقين)
 وبغض بالمستعان بهم ما يراه
 مصلحة من أفرادهم يحتاج
 الجيش أو اختلاطهم به بأن
 يفرقهم بيننا (و) له استعانة
 (بمسيد ومراقين اقوياء
 بأذن مالك أمرهما) من السادة
 والاولياء نعم ان كان العبد
 موصى بمقتضى لبيت المال
 فهو كاتين كتابة صحيحة لم يمتح
 الى ذنبا لا تخفى فى معنى
 السيد المدين بأذن لفرم
 والوالد لجن الأول وفى معنى
 المراقين التساوى الاقوياء
 بأذن مالك الأمرين

(ولكل) من الامام وغيره (بذل اية) من سلاح وغيره ماله من بيت المال الى حق الامم لغير المعصية
 من جهزنا بقدر غرضه في الاكرام والالتفات في الاكرام في الزاهدين وغير الامام في بذل الامة من زياتي
 (وكذا) لخزانة (قتل قريب) لمن التكاثر فيه من قطع الرحم (٦٤٤) (و) قتل (قريب محرم) اشترك له من قتل غيره

لان الحرم اعظم من غيره (الا
 ان نسب الله تعالى (اؤنيه)
 صلى الله عليه وسلم بان يذكره
 بسوء فلا يكره قتله قدما
 على الله تعالى وحق نبيه
 وتبصر بذلك اهم من قوله
 الا ان يسمع سب الله او رسوله
 (وبما قتل محبي وعلمين ومن به
 رقي وانتي وخشي قاتلا)
 فان لم يقاتلوا لم يقتلهم
 في خبر المعصية عن قتل
 انما المعصية وانما القاتل المعصون
 ومن به رقي وانتي بها على
 هذا جعل المطلق الاصل حرمته
 قتلهم وقاتل السبيل سلام
 والمسلمين وكر من به رقي
 من زياتي (وبما قتل غيرهم)
 ولو زياتي او اجيرا وشيئا من
 وزياتي لم يمكن قتلهم
 ولا رأى لصوم قوله تعالى قاتلوا
 الشركين (لا الرسل) فلا يصح
 قتلهم بمران السنة بذلك
 وهذا من زياتي (و) (بما
 حصار كذا) في بلاد وقلاع
 وبها قتلهم بغير ما لا يحرم
 مركبة كارسال ما عليهم
 ردهم سائر مضيق (وتبصرهم
 في غفلة) اي الاغارة عليهم

(قوله من الامام وغيره) قال في شرح الروض ومعه في التيران كان مسلما اما الكافر
 فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى الاجتهاد لان الكافر
 قد يضمن سم على جرحه ش على م وانظر صحت خبايته مع انه غير مقاتل وقد
 يستتروا به بامر المذبذول لها القذيل او القرا ويصور ايضا بما اذا كان البذل لكافر
 (قوله بذل اية) ثم ان بذل يكون الفرض ولا بذل لم يحرم بل وقوله لم يحرم اي الشرط
 (قوله قد غزا) اي كسبه مثل قلوب غاوش م (قوله الا ان يسمع الله) اؤنيه
 او الاسلام والمسلمين اخذ اجماعا في شرح جهره للراعي اموا يسبون على قياس قتل
 المعصيان اذا قاتلوا كما قاله البرماوى وان وقف فيه سم وقوله اؤنيه وان اختلف
 في نبوته كقوله من الحكيم ويرى بنف عمران ع ش على م (قوله بان يذكره) اي
 الاحد (قوله فلا يكره قتله) بل يكون مباحا ش اي قتل قريبه له مباح وان كان قتله
 واجبا على غيره (قوله اعم من قوله الخ) اي لان السماع ليس بشرط (قوله وما قتل
 محبي) الفاضل به جواز هذه امتناع فيصدق الوجوب لان قتلهم حين قتلهم واجب
 وكذا يقال في قوله وبما قتل غيرهم (قوله قاتلوا) اي اموا قاتلوا فان تركوا
 القتال تركوا كما في س ل (قوله على هذا) اي عدم قتلهم (قوله وقاتلوا السبيل)
 اي من المرات وتلحق دون الصبي والمجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض
 حل فالمراد سبب من يعتبر سبه وقوله لا سلام اؤيه او رسوله لا لولي (قوله ولو زياتي
 فرد) والراعي هو العايد من النصارى م (قوله فلا يصح قتلهم) اي حيث اقتصر
 على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس او خيانة او سب المسلمين بما قتلهم
 ع ش على م (قوله وتبينهم) اي ولو في حرم مكة كما يقتضيه منعه (قوله وان كان
 فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكن ويكره ذلك حيث يضطر
 اليه فحرم من ايد الله لم يملكه في ذلك الذي ولا ضمان في قتله لان القرض اعم من العلم
 عينه م ولزم قوله وان كان المخ تصب في كل من المسائل الثلاثة اي قوله لو
 حصار كذا كما صرح به م وفي شرحه ولا فرق بين ان تدعو الى الحصار والقتل بجاي
 التثبيت ضرورة او لا كما صرح به م وايضا هذا التمهيد مع قوله وان كان فهم مسلم
 او زياتيهم لا يخالف قوله الا في ان دعته اليه ضرورة لان ما هنا مقروض فيما اذا لم
 يتسوا بالمسلم ولا بالذاري فلم يفتق اعابته ولا اسبابهم وما سبها في مقروض فيما
 اذا تفرسوا بهم اؤيه فاصابهم مقتدفا فاشترط ان يكون منه ك ضرر و ذل

لبلا (وان كان فيهم مسلم) او زياتيهم قال تعالى وخذوهم واحصوهم واصروهم على الله عليه وسلم اهل (قوله
 الدائب زياتي الشيعية)

ونصب عليهم المنيق رواء البيق وقيس بمافي معناه مايم الاملاكه ونخرج زيادى لايحرم مكة ما كانوا فيها فلا
يموزحوا رهم ولا قتلهم باسم (و) جاز (وى) كفار (متروكين) في قتال (ذ) اويهم) تشديد الياء وتضعفها الى نسايم
وصياتهم وعبائهم وكذا بفتحهم (٦٤٣) وعبيدهم (اويادى محترم) كسلم وضى (ان دعت اليه فيها ضرورية

بان كوايحيث لو تركوا لطلبونا
كايوز نصب المنيق على
اغلقه وان كان يصيبهم ولتلا
يقضوا ذلك ذريعة الى تعطيل
الجهاد او حجة على استيفاء
القتال لم وفي ذاتفساد
عظيم ولا منفسدة الاعراض
اكثر من مفسدة اقدام
ولا مباحاتل قتل طائفة
لادفع عن بيضة الاسلام
ومرعاة الكليات وتصد قتل
المشركين وتروى في الخبرين
بحسب الامكان فان لم تدع
اليه فيها ضرر ودم يميزهم
لا يذوق الى قتالهم بالضرورة
وقد خيما عن قتالهم ورجح
في الروضة في الاولى جواز
وهم وعليه يفرق بينا وبين
الثانية بان الاذى المحرم
حقون القوم لمرة ما بين والهدوء
لم يميزهم بلا ضرر ولا ضرر
حقتوا لحق الضائع فمجاز
رهم بلا ضرر ودية وتعيير
بعض كرامهم من تعبير بالنساء
والعيان والمسلمين (و) حرم
انصراف من لزمه جهاد عن
صف ان قواضهم) وان زادوا على
مثليا كآفة اقرباء عن مائتين

(قوله ونصب عليهم المنيق) أى ورواهم به جروبه يتم الدليل على المذمى (قوله فلا
يموزحوا رهم الخ) ما لم يضرب ذلك من ل والا جاز شرح هو (قوله وكذا بفتحهم) نام
بعد ان الخلفاى أى المنيق ليسوا للادراى أى كالعبد وياقته قوله لا فى ترف
ذواى كفار وخسا نام وعبيدهم ح ل (قوله اويادى محترم) ويضمن بالدية
والسكافة ان علم وامكن توبه شرح هو (قوله ان دعت الخ) قيد بالنسبة لا دى
قطط وليس بقيد بالنسبة للادراى على المعتمد كاستياق (قوله عن بيضة الاسلام) أى
اجاعة وهو ما لا لان عقيدتهم يضاف وقوله وراعاة الكليات حلف تفسير شيئا
عزيزى ووراده الكليات الدين وراعاته حفظه واطلق على الدين كليات لانه
يتعلق بجميع المسلمين كما قاله ع ش (قوله وقصد) أى وجوب ع ش (قوله
في الاولى) وهى قوله بذراهم والثانية قوله اويادى محترم (قوله جواز رهم) أى
مع الكرامة شرح م (قوله لمرة الدين) أى فى السلم وقوله والمهدى فى الاذى
(قوله وحرم انصراف الخ) أى بعد ملاقاته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت فيوز
لا حل بله تصددهم الكفار لتصين منهم لان الاثم منوط بعرضه لقتالهم كافي
شرح م ووالعنى فى وجوب الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدى الحسينين
اما ان يقتل فيدخل الجنة او يسلم فيقرب الى الجواراتينى والى الكافر يقتل على الفور
بالدينى ذى وم ولو ذهب الى لاحه وامكنه الى ما تجارة لم يميزها لانصراف
وكذا من مات فرسه وامكنه القتال ارجا لوجرم بعضهم بانه اذا غلب ظن الملاك
بالثبات من غير نكاحه لموجب القرار من ل (قوله من لزمه جهاد) أى دائما
فلا يرقموا ودخلوا بلدة لتناحيث شعبين على من لم يولو عبدا او اراة ح ل أى مع جواز
الاتصافى ان حصلت الكفاية بغيرهما (قوله عن مائتين) أى فبحرم انصرافهم
عن مائتين الخ فهو متعلق بمخوف وكذا يقال فى ما باقى (قوله وواحد) مثل الواحد
الانسان والثلاثة لا اكثر على المعتمد ل على الجمل قال م وانما يراعى العدد
عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يقتصر الخلفاى بزيادة الواحد وقصه ولا يراى كب
وما شرب الضابط كما قاله الزركشى كالبقيى ان يكون فى المسلمين من القوة ما يطلب
على الظن انهم قاصدون الزائد على ثلثهم ورحون الظفرهم او من الضعف
مالاتوا ومنهم اده بحروفه (قوله والاية الخ) الظاهر انه عه لما قبله وان الاية
دليل على ما قبله الثانية وهى قوله ولو زادوا على ثلثنا ودليل الثانية قوله مع النظر

وواحد ضعفا لا ينفذان تكن منكم ما دة مائة على مائتين مع الظاهر المعنى

والا فغير معنى الامر اى تصدرا فقلنا ان وعلم يحصل قوله تعالى اذ القيتهم فنته فاستوا وخرج زياد في من فرقة
 جهاد من لم يلزمه كبريت وامرأة وبالعنف ما لوقى مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهما وان طلبهما ولم يطلبوا به واحدة
 ما اذ لم يتاومهم وان لم يزدوا على مثلها فيصور الانصراف كما في ضعفه من مائتين الواحدة او باعتبار تقديرها بالمشاورة
 وعلمها اول من تعبده بزياد فهم على مثلها وعددها (الامقر فاقبال) (٦٤٤) كن ينصرف ليكن في موضع ويصح

لاني وهو المتأوبة المأخوذة من قوله صابرة (قوله بجنى الامر) والالزم الخلف في خبره
 تعالى م د (قوله وعليها) اى على هذا الاية اى على ما دللت عليه من وجوب صبر
 ما مثله اثنتين الا لزم منه وجوب صبر واحد لا اثنتين قوله فاقبوا اى ان كانوا مثليكم
 (قوله فانه يجوز انصرافه عنهما) لان فرض الثبات انما هو في الجملة وقضية ذلك انه
 لو لم يسلان اربعة جانيها انفرادا لانها غير جماعة وحصل ان اربابا لجماعة مابر
 في صلاتها فيدخل في ذلك المسلمان شرح م د وقوله جاز لها هو المأخوذة (قوله
 الامقر فاقبال) اى مستقلا عن محله لتسكن لا وقع منه أو صواب شرح م د وقوله
 ليكن اى يقتضى وبابه دخل قال في المختار قال المحرف عنه وحرف عدل ومال وفيه
 ايضا الصارعة انزل وانما القوم تركوا امرهم الى آخره (قوله ويومئذ يباه
 دخل ايضا اه مختار (قوله او ضميرا) اى ذهابا الى فتنة ولا يلزمه العود ليقابل
 مع الفتنة لان عزمه على العود لذلك نحن له الانصراف فلا حرج عليه بعد ولها ما
 لا يجب قصاؤه شرح الروض اى قبله العزم على القتال ولا يلزمه ان يعود اليه بعد
 ذلك وليس لنا ما يدعيه العزم عليها ولا يجب فعلها الا هذه اه ع ب والكلام
 فيمن تحرف او ضمير يقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما محله وبسبب ذلك فشد بد الاتم
 اذا تمكك بخداة الله في الزائم اه م د (قوله الى فتنة) اى من المسلمين شرح م د
 (قوله يستعبد) اى يستعصم م ا على العدو (قوله ولو بعدة) والاوجه ضبط البعيدة
 بان تكون في حد القرب المار في التيم اخذنا من ضبط القرية بعد الفتوى ولو حصل
 بغيره كصغر قلب الجيش اختنع ولا يشترط له ان يستعصر عجزا يصحجه الى الاستعداد
 وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمد ابن الرزمة شرح م د (قوله مالي بعدا) المراد
 بالبعد ان يكونا بحيث لا يدركهما الفتوى عند الاستخانة والقرب ان يكونا بحيث
 يدركهما الفتوى كما يؤخذ من زوى ويصدق بيمينه في قصد التحرف والضمير وان لم
 بعدا لا بعدا اقتضاء القتال شرح م د (قوله مفارقة) مصدر ومعاضف لمفعوله (قوله
 عدم المشاركة اى مشاركة المتحرف (قوله لا كروندب) اى فهو حواء مستوى
 الطرفين ويتعصب على مدين ورفعه ما ذون لها في الجملة من غير قصر على الاذن
 في المباشرة وقرن لها ذن له في خصوصها م د وفي سم الكرامة ومثله ذى

أو يصرف من مضى لآتيه
 العد والى متبع سهل
 لقتال (أو ضمير الى فتنة
 يستعبد ما ولو بعدة) قليلة
 أو كثيرة فيصور انصرافه
 لقوله تعالى الامقر فالى آخره
 (وشاركا) اى المتحرف والمضيق
 عالم يبعد الجيش فيما غنم
 بعد مفارقتها كما يشار كلامه
 فيما يشتمه قبلها بجماع بقاء
 نصرتهم او بعد تمامها
 كصيرته قريبة تشارك الجيش
 فيما يشتمه بخلافها اذا جدا
 لقوات النصره ومنهم من اطلق
 ان المتحرف يشارك وحصل
 على من لم يبعد ولم يضرب
 والجاسوس اذا بعته الامام
 لينظر عدد المشركين وينقل
 اخبارهم يشارك الجيش فيما
 غنم في غنيته لانه كان في
 محفلنا وانما يارب نفسه اكثر من
 الثبات في الصف وذكر
 مشاركة المتحرف فيما ذكر
 من زيادى واطلاق النص
 عدم المشاركة بمعنى على
 من بعدا وغاب (ويجوز ان لا كره

ويذب لقوى) بان عرف قوته من نفسه (اذن لها امام) ولو بآية (مباشرة) لكما لم يطلب الاقراره على الله (قوله
 عليه وسلم عليها وهو ظهروا اثنتين من الصلوات القتال من البروز وهو الظهور

فان طلبها كافر مستهل (أي أقوى المآذون له لا امرها في خبراني داود ولان تركها حجتنا انما كانتا ودية لهم
والا) فان طلبها او طلبها وكان البارضا ضعيفا فمما وان اذن له الامام وكان قويا فمما ولي اذن له الامام (كرمت)
أما في الاولين فلان الضعيف قد يصل لثامه (٦٤٥) ضعف وأما في الآخرين فلان الامام نظري تعيين الابطال وذكر

الكرهية من زنادقي (وجاز)
لما اتلاف في خبر جحوان من
أموالهم كبناء وشجر
ولان ظن حصوله ناهية

لم اتقوله تعالى ولا يطون موطئا
يفيض الكفار الاية وقوله
يجزون بيوتهم بأديهم
وأيد المزينين وشجرهم معين
أصل على أصله وسلم قطع
فعل في التصريح وطيم
بيوتهم فتل الله عليه
ما قطعهم من ائمة الاية (فان
نظن حصوله كونه اتلافه
هو أولى من تبديره من ذبيح
تركه خلفا في الغائبين

ولا يصح لماس (وحرر) اتلاف
(لحيوان محترم) لحرمته ولا في
عن ذبح الحيوان لغير ما كاه
(الاحاجة) تتقبل خاتون
عليها فيصور اتلافها للدمام
لغيرهم كما يجوز قتل الذراري
هذه التمس بوم بل أولى
وكتي غمناه وخفنا رجوعه
اليهم وضربنا فيصور اتلافه
دفع الضرر أما غير المتم
كالخزير فيصور بل ومن اتلافه

(قوله فان طلبها الخ) والحاصل ان الكافر اما ان يطلبه أو لا يطلبه أما قولى أو لا يطلبه
أما ان يأذن أو لا يصور ائمة خاصة من ضرب اثنين في أربعة تباح في صورة وتختب
في صورة ويكره في ستة كما يعلم من كلامه (قوله وان اذن له الامام) أي اذن له الامام
أولا وقوله أو كان الخ فيه صورتان فقت الاستسويد (قوله وان ظن الخ) أي فيصور
مع الكراهة أخذ من قوله الا في فان ظن الخ (قوله ما يظن لهم) هذا الجليل مع
الاية فيغذب الاتلاف لاجل حجة والاية دليل للمعلل مع طه (قوله ولا يطون
موطئا) أي ولا يغسلون غسلنا (قوله لمن يسنة) أي غنمة ع ش (قوله
فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم يمكننا الاقامة بها فان قتلنا
قهر أو لمصاعلي انما لنا أولم حرم ذلك اه زى (قوله أولى من تبديره الخ)
لان كلام الامام ينفى ان الاتلاف خلاف الاولى (قوله لماس) وهو قوله
ما يظن لهم (قوله لغير ما كاه) مصدومى بمعنى الاكل ع ش (قوله وخفنا
رجوعه اليهم وضرب) أراد اخفنا رجوعه فقط فلا يصور اتلافه بل يذبح للاكل
(قوله مطلقا) أي سواء حصل منه ضرر ولا ع ش اه

فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب اه أي وما يذ كرمه
من قوله ولا غنائم تبسط وقوله في حكم الاسراء أي في حكم ما سببت للاسر بعد
الاسر ع ش أو المراد بالاسراء الاسراء فلو قال في ما يغفل بالاسر لم يكن أولى بريوى
(قوله وترقى ذراري كفار) ولو كانت النساء حاملات لم يسلن ع ش (قوله وخفنا لهم)
أي الباقون وأما المصارف فدخلون في الذراري (قوله ولو مسلمين) بأن أسلموا في يديهم
ع ش وهذه غايبة في العبيد (قوله بأسر) وما ضل به ما يملكه الصيد كسب طم يابيد
أو الجاهل به سبب واغلق الباب عليهم بالغلبة وكذا فرقون بابطال المسنة أي القوة
خفنا عز نرى (قوله بالقهر) مع قصد ذلك أي لان الغار دار اراحة وكتب
أيما قوله بالقهر أي وان كان القاهر عبد للمقهور فرفع ازق عن القاهر لو سكن
القاهر بعض القهور فتمتع عليه يسه امتقه عليه كذا في الروض وغيره زاد في ع ب
وتبعه انه لا يملك كماله فانه سبب العتق له أي لفتق بخلاف الشرع اه سم (قوله
والمراد) هذا علم من قوله أو لا أي يصرون الخ فلو عبر بالغناء كان أولى وقد يقال

مطلقا (فصل) في حكم الاسر وما يؤخذ ١٦٣ ث من أهل الحرب (برقى ذراري كفار) وخفنا لهم (وعبيدهم)
ولو مسلمين (بأسر) كما يجرى في منتهى الحرب في القهري يصرون بالاسراء فالتاويكون كسائر أموال القنينة التاوي
لا هله والباقي لغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد بقرى العبيد استمراره لا ينجده

آثارها وانتيبه على أنه لا يلزم من ميرورهم أنه ثلثادوام الرق قبل من أنه يزول عنهم الرق الذي كان هم ويخلفه رق آخر لها ع ش (قوله في ما ذكر) أي في استيراد الرق (قوله المبضون) كذا أطلقوه ويحله كاهم واضح بالنسبة لبعضه الفن لما بهضه الحرفية فيه التغيير بين الرق والقداء والمير ع ش (قوله زوجة المسلم والذي الحرية) بأن تزوجها كل جوار الحرب أو يبدانها والعقت بدار الحرب (قوله والمراد بزوجته الذي الخ) أشار بذلك إلى دفع ما قال أن كلام الأصحاب هنا يخالف كلامهم في أن الحرية إذا بذل الجزية معهم نفسه وزوجته من الاستحقاق وقدم معهم بها ضا بأن أرادتم الزوجة الموجودة من التقديماتها السعد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتقدمة بعد العقد زوي ومعه لها عقد الجزية له انما يصمم زوجته إذا كانت موجودة عند فدا الجزية وكانت تحت قبضته حاجتها والا فلا يصممها رشدي (قوله لم تدخل الخ) بأن حدثت بعده أو كانت موجودة حيث ذلك حكمها خارجة عن طاعتها ج (قوله مع تصحيحه الخ) فكان الشارح يقول للاصل لا فرق بين زوجة المسلم وزوجة من أسلم وهو ضعيف والمتقدم ما في الأصل لأن بينهم ما فرقا وهو أن زوجة من أسلم نذبت لغيره بخلاف زوجة المسلم شيئا العزيزي وعبارة س ل ويرق بأن الإسلام الأصلي أقوى من الطاري (قوله ويحل الامام) أي وجوباً بقوله ووجه في ذي أي عتيقاً كما في هذه النسخة لارد على المصنف في بعض المسائل الأربع الأربعة وهو ضرب الرق ومعه له يحول لا يجوز ضربه على عتق الذي لانه يطل حقه من الولاء مخرج م فكان على الشارح تأخير هذه النسخة وفيها قوله ولولوني أو عري فيقول أو عتيق ذي لانها أيضاً لرد على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثني كالأقرباء الجزية ولا على العربي لغيره كافي شرح م وأيضاً (قوله لا) حظ للاسلام والمسلمين حظ المسلمين ما بعد اليهم من الضائم وحفظ مجتهد في الاستدقاق والقداء حظ المسلمين وفي المن حظ الاسلام وبري وعبارة ع ش يريد أنه لا بد من نظره للأمرين وأن يقول أحد ما ينفي عن الآخر وفيه نظره أي لانها مستردان كما وقع على الله عليه وسلم أن ما نفى التبرك في غزوته وهو تب لا نه كان الا حظ للاسلام قتلهم لأنه كان أول الاسلام فكان يتقوى قتلهم والا حظ المسلمين فداؤهم لانه يحصل به امة المسلمين شيئا وقد قال القتل إضافة حظ المسلمين لانهم يحصل لهم به مية (قوله بضرب الرقية) أي لا يبرئ من نحو تريق كافي شرح م ووع ش (قوله بتقية سيده) أي لا يجادل (قوله أو عري) كافي سي موازن وغيرهم من قبائل

ومثلهم فيما ذكر المعضون تنظيها لحقن الدم ويدخل في الذوازي زوجة المسلم والذي الحرية والعتيق الصغير والمعضون الذي غير كون بالاسم كافي زوجة من أسلم والمراد بزوجته الذي زوجته التي لم تدخل تحت قدرتها حين عقد الذمة له وما ذكرته في زوجة المسلم هو المتضي ما في الرقعة وأصلها واعتدما باليقيني وغيره وخالف الأصل فصع عدم جواز امرها مع تصحيحه جواز في زوجة من أسلم (ويحل الامام في) أسير (كامل) يلوغ ويحل وذ كورة وحرية (ولو عتيق ذي الاحتل) الاسلام والمسلمين (من) أربع خصال (قتل) بضرب الرقية (ومن) بتقية سيده (وقداه) بأسرى (منشأ) كذا من أهل الذمة فيما يظهر من اقتصر على قوله من جري على الغالب (أو بال أو أفاق) ولولوني أو عري

العرب كني المصطلق زى (قوله أوبى بنى شعمر) هذا أصح الوجهين فذا ضرب
 الرق على بعضه رق كله كقوله البقوى وهذا هو الصحيح فى الرق ولا يقتل له نازى
 وشوربى (قوله حبسه) أنظر فنقته مدخله من حيث المال أوبى القنينة
 ويحبب بعضهم بعد التوقف أنهما من القنينة (قوله حتى يظهر الاخطأ) أى بامارات
 تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير ع ش على م د (قوله يصم دمه)
 لم يذكر هنا ماله لانه لا يصم ماله اذا اختار الامم رقه ويعصمه اذا اختار غير الرق ولا
 صفا وأولاده المسلم باسلامهم بعماله ولو كانوا يداء الحرب أو أرقاء وأما قوله على الله
 عليه وسلم فإذا ألقوا بهم فإني دماءهم وأموالهم فجعل على ما قبل الأمر بليل
 قوله الإجماع ومن حقها أن مال القدر وعليه بعد الأمر ضحية شرح م د قال
 الرشدي قوله اذا اختار الامم رقه قضية هذا التقيد اذا اختار غير الرق يصم
 ماله وانظر مع قوله الأ ق ومن حقها أن مال القدر وعليه بعد الأمر ضحية ولم أر
 هذا التقيد غير كلامه وكلام القصة (قوله حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) أى مع
 محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله ما راجع على الشهادتين زى (قوله وأموالهم) فيه
 أن الأموال لا تصم باسلامه بعد الأمر فمحل الاستدلال قوله دماءهم وكان الأولى
 ذكر هذا الخبر بعد قول المتي يصم دمه وماله (قوله الآية فيها) أى وحققها الأحكام
 الناشئة عنها شيئا وعبارة ع ش على م د (قوله الإجماع) أى بحق العلماء والأموال
 الذى يقتضى جواز قتلهم وأخذ أموالهم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت المصلحة
 أرقا فاقبى صرح بمرجوعيته أو بعد اختياره من أو القداء تعين فاعمل (قوله انما يقتدى) ظاهره
 م د نعم إن كان اختار قبل اسلامه إلى أو القداء تعين فاعمل (قوله انما يقتدى) ظاهره
 كلامهم يقتضيه ذلك بالقدام وأن المن يجوز وإن لم يكن له عز ثم رأيت ع ش قال
 ينبغي أن مثله إلى بالأولى مع ارادة الأقامة دار الحرب (قوله من له م د) أى والكلام
 فى من غرضه الأقامة فى دار الحرب كما هو ظاهر م د (قوله يصم دمه) أى نفسه
 عن كل ما من المصالح م د أى فليس المراد امتناع القتل فقط وحيث قد فالمراد
 بالدم هنا غير المتقدم فى من أسلم بعد الاستراقتل ط ب أى فدخل فيه القتل والرق
 ويدل عليه أنه لم يقل هنا وتليها فى الباقي (قوله وماله) أى جسمه ذنا وأبداءهم
 ويرجعه مع عدم دخول ما فى دار الحرب فى الأمان كاسيافى بأن الاسلام أقوى
 من الأمان وقاطم والأنا يوجد نقل بملاقه سم ع ش على م د (قوله وفرغه الحر
 العنبر) أى وإن سفل وكان الأعرب حيا كافر اشرح م د وذكره شادون ما اذا
 أسلم بعد ثم يقتضى أنه لا يصم حنالك مع أنه يصم أيضا لاسلامه بعماليه

أوبى بن شعمر لا تباع
 ويكوز مال القدر وبقا م
 اذا رقا كسائر أموال القنينة
 ويحرم زفداء مذكرك بمسلم
 أو أركه ومشر كيز بمسلم (فان
 خفى) عليه الاخطأ الخال
 (حبسه حتى يظهر) لما الاخطأ
 فيه قوله (واسلام كافر بعد
 الأمر يصم دمه) من القتل لم يبر
 المصعب أمرت أن أقتل الناس
 حتى تشهدوا أن لا اله الا الله
 فادأوا ما هم موافق دماءهم
 وأموالهم الإجماع (وتليها)
 باق (فى الب ق) كأن من عجز
 عن الاعتاقى كدابة يمين
 حتى خياره فى الباقي فان كان
 أسلامه بعد اختياره والامام
 ضحية غيرا قتل تعينت (لكن
 انما يقتدى من له فى قومه
 عز) ولو بعيرة (سلم به) دينا
 ونفسا وهذا من زيادى (وقبله)
 أى واسلامه قبل أمره (يصم
 دمه وماله) القدر السابق
 (وفرغه الحر الصغير أو المجنون
 عن السبي) ويصم باسلامه
 تبعاً وانتقيداً بالمرجع ذكر المجنون
 من زيادى

وخرج بالحرم للذكور وندبه
فلا يصحبه اسلام ايمعن المسي
(لا زوجته) فلا يصحبه من المسي
بمخلاف عتيق لان الولاء انتم
من النكاح لا به لا يقبل الرفع
بمخلاف النكاح (ما ذرقت)
بان سببت ولو بعد الدخول
(انقطع نكاحه) حال الاضامع
له سالك الامة الكافرة للنكاح
كما يتبع استدائه نكاحها
وفي تغيير الاصل باسرتقت تسمى
فانها ترقى بنفس (المسي) كما
مر (كسي زوجة حرة أو زوج
حرة ورق) بسببه أو بارفاقه
فانه ينقطع به النكاح لحدوث
الرق وبذلك علم ان نكاحهما
ينقطع سواء في آسيا وكأخرين
وفيما كان أحدهما حرا
والآخر ذرية أو ورق الزوج
عاصر سواء في آسيا أم أحدهما
وكان المسي حرا وإن أدهم
كلام الاصل خلافه وأنه
لا ينقطع فيها لو كانا رقيقين
سواء في آسيا أم أحدهما ألام
يحدث وفيها ما اتفق الملك
من شخص إلى آخر وذا لا يقطع
النكاح كالبيع والمبة والتقييد
بالرق الحاصل بأرقاق الزوج
الكامل من زيادتي (ولا يرق)
عتيق (مسلم) كافي عتيق من أسلم

كما ظلمهم في شرحه (قوله لا زوجته) والفرق بين عهده وزوجته فيما وذل الجزية
وعدهم فيها وأسلم ان ما يستقل به الامنان كالاسلام لا يصح فيه تاييد بمخلاف
ما لا يستقل به كقصة الجزية من ل وحيث يقال لنا امرأة في دار الحرب يجوز نسيها
دون جملها سم (قوله بخلاف عتيقه ولو ضمرا) اخذنا من قوله ولو رقيق عتيق مسلم الخ
(قوله ولو بعد الدخول) انما لقائه للرد قال م في شرحه وقيل ان كان أسرها بعد
دخول منتقلت العدة فطلعتا تصق فيها فيدوم النكاح كازفة ورد بان الرق قص ذاتي
بنافي النكاح فاشبه الرضاع (قوله كسي زوجة) أي لغيره من أسلم ثلاثا شكر مع ما قبله
وسوله أسبي هو أولا وقوله أو زوج أي سواء أسبي أم لا لكن انقطاع النكاح
في سبيها وحدها طاهر لقصة المد كورة وانما يسبها سبها وهو وحده ولا ينظر له وجهه
انقطاع النكاح ويجزى حدوث الرق فيها أو به لا يتبع ذلك تأمل (قوله ورق) بسببه
(قوله ليمان كان سبيها أو مجنوناً) وقوله أو بارفاقه أي بان كان بالفساد أو لان من
عده أو ردى أسير نكاحه كما لم يزد (قوله لحدوث الرق) هذا لا يتبع انقطاع النكاح
لان الرقيق يجوز له نكاح الحرة أأاده الشيخ خضر والشوبري وعصارة في لعل
الجلال قوله لحدوث الرق أي وحدوثه كالوث كعصر حوايه وبذلك فارق جواز
نكاح رقيق رقيقة أو حرة استدائه (قوله وبذلك) أي بالتبديل أو بقوله كسي زوج الخ
أي بالظلم له حرة لان قوله كسي زوجة أي سواء سبي الزوج أو لا وقوله أو زوج أي
سواء سببت الزوجة أو لا فاما ما قصه خضر وقال بعضهم قوله وبذلك أي بالتبديل أو
التي لنسج الخلو وتقبول الجمع وهذا أول من رجوع اسم الاشارة للعديل لان مقصود
الشارح بان انه لم يزل يشي من كلام الاصل (قوله ورق الزوج) في التقييد بنظر
لان رقيق الزوجة بان كانت حرة وسببت وحدها أو معه كذلك شوبري ومم وقد
يقال آخره في عموه في ع ش (قوله بسمار) أي بسببه أو بارفاقه (قوله
سواء أسبي الخ) واجمع لقوله وفيما لو كان أحدهما الخ (قوله وانه لا ينقطع الخ)
هنا علم من مفهوم المتن ومن التبديل ايضا كما يدل عليه قول الشارح ان المحدث
رق (قوله ولا يرق) أي لما فيه من قطع الولاء عليه وخرج بالرق غيره من رقية
الحاصل فلا يمنع منه فليحرو (قوله عتيق مسلم) بان كان مسلما مال أسرا عتيق
ولو كان كافرا قبل ذلك م وجمعه شامل لما لو كان كافرا حال الاعتاق ثم أسلم
قبل الامراء أسرا عتيق به م صرح سم ومعه ان المسلم في كلام المتن شامل للمسلم
انه قد من قبله اسلامه الذي يبرعنه عن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كافي
عتيق من أسلم يقتضاه ان المسلم في المتن هو الاصل تأمل اه (قوله عتيق من أسلم)

فوقه بغيره بغيره أولى من اقتصاره على الاتفاق (واذا رقي الحربي) (عليه دين الخبير) كسقط وذي (لرسقط اذا لم
يرجعها بقضي استقله) (فيقضي من ١٤٩) ما له ان غنم بدرة) وان زال ملكه عنه بالرق قياسا لرق

أي قبل الامر (قوله أولى من اقتصاره على الاتفاق) وجهه الاول انه مشموله
لله خبر ونحوه لان الارطاق معناه ضرب الرق وهو تام بالبائع المد قتل فيقسم
من كلام الاصل ان الصنير بريق بالامر وليس كذلك تأمل (قوله واذا رقي الخ) مورد
المقام ستة لانه اذا رقي من عليه الدين امانا يكون دونه لمسلم اوزي او حربي واذا
رق من له الدين امانا يكون من عليه الدين مسلما اوزيا او حربي واذا
صوره في المنطوق واوجه بالمفهوم اشارة الشارح الى اثنين منها قوله وخرج من اذرق
الى قوله فيسقط والى اثنين بقوله وورق رب الدين الخ وفي قول على الجلال فالحاصل
انه لا يسقط الا دين حربي على مثله باطلاق أحدهما او بعروفة (قوله وان زال
ملكه) أي والحال انه زال الخ (قوله اوجه) أي لان الثاني من المكره او يعلق
حقهم بعينه فكان أقوى اه تحفه (قوله أولي قض منه) بان غنم قبل الرق اوجه
وكذا بعده وضع الامام الدوية منه على ما يشبهه ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط
ظاهره لو دين معاوضة) ل وهذا لا يناق قوله جندولو كان لحربي الخ لان ذلك
فيما اذا قسم أحدهما وهذا فيما اذا رقي (قوله وورق رب الدين الخ) لان ذلك
والا وجه ان الامام مطالب به كدوامه لانه ضمنية شرح م ر في قوله لانه غنية
فظهر لم اطلاق حد النجاسة عليه وعبارة الثقة والتي يقه في اعيانها
ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه لما قبل
القياس انها ملائكية المال كالمال الضائع وشيخي (قوله على غير حربي) أما
الحربي فتقدم حكمه في قوله بل او رب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط في هذه
ظاهر وكذا في قوله اودوه ان كان الذي قسم هو من له الدين اما اذا كان الذي قسم
من عليه الدين فعدم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر اذا مقتضاه ان دعة المسلم
اولا الذي تكون مشغولة بدين حربي ومعلوم ان الدين يجب فساؤه فيقضي انه
يجب على المسلم اولا الذي دفع الدين لحربي مع ان ما يدين من الاموال يجوز ذلك
من المسلم اولا الذي اخذه فليتأمل (قوله لم يسقط) أي يفيق بئس (قوله ولا يتقيد
أي سقوط دين الاتفاق ونحوه وقوله بصحة التلف أي يكون الذي قسم هو التلف
بل يشمل ما اذا كان الذي قسم هو التلف منه كما يشبهه قول المصنف ثم قسم أحدهما
(قوله) أي بصحة التلف وكر التبر لا كصاحب التذكير من المضاف اليه
فصل
في حكمي الماوضة والاتاق فيسقط في الثاني دون الاول (قوله وما اخذ منهم)
أي اخذهم مسلم اماما اخذ الذي فاته ملائكة يجعله لا يدخله تقييس كافي ورسوله

أوسرما غنسية) غنسة الإالسب خسا لاهو والباقى لا أخذت في الأخذ خوله وارهم وتقرضه نفسه منزلة التسلل
والرودة والقار والمحرك اذا اوارت لا تكونه فكيف جعل عليهم مرجع الجرماني والملاقى لما ذكر اوله من قبيلة
ياخذ من دار الحرب (وكذا ما وجد كقطعة) بما ينظر أنه لهم فهو (٦٥٠) غنسية لذلك (فان أمكن كونه لاسلم)

بأن كان ثم سلم (وجب)
تصريفه لمصوم الأمر بحرف
القطعة ويعرفه ستة إلا أن يكون
حقرا كسائر القطعات وبعد
تعرضه يكون غنسية
(ولاعين) ولو أغنيا أو غير
اخذ الامام (الان) فلهم
بعد أى بعد اقتضاء الحرب
(تبسط) على سبيل الإباحة
لالتبليغ (في غنسية) قبل
اختيار عملها (بدار الحرب)
وان لم يصرفها ما ياتى (و)
في (الرد) منها (الى عمران)
غيرها) تدارأه أو أهل
الغنمة عبيدى بما ذكر اوله
من تصريفه أوهم أى الكفار
وبصران الاسلام فان كان
لجهاذ فى دارنا وعرضها ما ياتى
فل القاضى فله التبسط
أيضا (بما يتأدا كله) لا دى
عموما) كدوت وأدم وفا كة
(وعلف) لدا وب التى لا يتقى
عنها فى الحرب (شعير أوهمو)
كتن وقول نذر أى داود
والشاكم وقال جميع على
شرط البارى عن عبده
ابن أبى أرقى قال أصبنا مع
رسول الله صلى الله عليه

كان معنا أو وحده دخل بلادهم بامان أو غير ع ش وفي شرح م وماضيه
قوله وما أخذهم أى ولم يكن لاسلم فان كان لاسلم نزل ملكه عنه بأخذهم له توأ عنه
فعل من وصل اليه ولو بشرأه اليه اه (قوله أو غيرها) كاختلاس اه سم قوله
تفر يال الخ) به تعلم أن محله فى غير من دخلها بامان منهم حميرة سم قوله وكيف يملك
عليهم أى عنهم والاستهزام أنكاره لان ملكه عليهم نزع ملكه لهم (قوله أولى من
قبيلة الخ) لان أخذنا منهم من دارنا ولائنا من كذلك شو برى (قوله فهو غنسية)
أى غنسة الإالسب خسا لاهو والباقى لا أخذت في الأخذ خوله وارهم وتقرضه
بنفسه منزلة القتال كآخر (قوله أى بعد اقتضاء الحرب) ولو قبل الحياة م د قوله
لا التبليغ) فلا يجوز لهم التصرف بغير الأكل وما عدل على أنه على سبيل الإباحة
إذا ضل عنه شىء بعد رسولهم للممران وجب عليهم رده كاسأى وله أن يضيئ مثله
من القاتلين حل قال ذى ويوزا التبسط الذى أيضا اذا كان مستحق الرضخ على
المعتمد وقال من ل المراد بالقاتلين من لهم سهم أو رضى فيشمل الصبي والذى إذا
استعان بالامام اه وأما الأجير فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله بدار حرب)
الى أى جنى فى دليل قوله فى عمران (قوله وان لم يكن) بان وجد فى دارهم سوق وأمكن
الشراء منه بدارهم سم (قوله ما ياتى) وهو ما يتأدا كله عموما الخ (قوله فله التبسط)
بأن تغلوسهم ما يتأدا كله وقوله عموما أى على العموم فهو منصوب بنزع الخافض
(قوله وعلف) يفتح الام وسكونها فعل الاول يكون شعرا حلا منه وعلى الثاني
يكون مولا له كافى م رواه ظاهر اه على الاول يكون بدلا لان معنى المحال من
الذكر قليل هذا ان ثبت أن شعير الجرو قرأ أو هموه بالاول أو خان ثبت أيضا للصب
تعين ما قاله م ووسطه المحل يسكون الامم وهو الانسب معنى لان التبسط
تقدم الموقوف للذواب لانه يكون بفتح الام بعد الا ان يقال التبسط بالمعروف من
جهة كل الذواب لئلا من حيث ذامه لا عرفت وطيه يكون شعرا حيث ذامه لا ع
كونه جامدا والموقوف عليه معرفة على ما يه تدبر (قوله العدل) الظاهر أن المراد
به غسل الصل لاهنى أطلق انصرف اليه والقائدا لى هو غسل السكر كما قول
ملائكة قاتوا نظروا الفرق بين ما حب جازا التبسط بالاول دون الثاني وقد قال
الفرق عوم الحاجة للاول لكن تعندهم دون الثاني (قوله ولا رضىه) أى لغنسية
(قوله والاهنى فيه) لى والحكمة فى التبسط (قوله غالبا) ملائنا فى قوله قبل وان لم

وسلم ثم برطما اتسكان كل واحد ما تأخذ منه قدر ثمانية فى البارى عن ابن عمر قال كنا
نصيب فى منازلنا السبل والغلب فسا كله ولا رضىه والعنى فيه عرته بدار الحرب غالبا لانها له حيا عليه الشاوع
ميا ولا هو قد غيبه وقد ينفر قله وقد تزيد قوة قله عليه

ولان كان صه طعام بكتبة لعموم الاخبار (٦٠١) (وذيح) لبحر ان ما كوله (لاكل) ولولده لا لاخذ جلد وجهه

مقاماً وخصاً وشره وحبس
 وحلده ان لم يؤكل معه
 وتبديري عاذ كرام من قوله
 وذيح ما كوله الله وليكن
 التيسط (بقدوحاجة) غلواخذ
 فوقها الزمعة ودمان بقي وده
 ان تنف وهلمن زيادتي وخرج
 ما يتناو كلة غيره كركوب
 وملبوس وبسة وما لا تد
 الحاجة اليه كدواء وسكر وفانيد
 فان احتاج اليها من بين مهم
 اصحاء الامام قدوحاجة
 بكتبة او يحسه عليه من
 سومه كالاحتياج احدهم
 الى ما ينفعه من برد او من
 لحتهم بعد اقتضاء الحرب
 ولوقبل حياة التسمية فلا
 حقه في التيسط كالاخلاقه
 في التسمية ولاه معهم كغير
 الضيف مع الضيف وهذا
 مقتضى ما في الرافعي ووقع
 في الاصل والروضة اعتماد
 بعد حياة التسمية ايضا
 وقد يوجه به بتسامح
 في التيسط لا بتسامح في
 التسمية (ومن عاد الى الممران)
 المذكور (لزمه مدامني)
 ما يتيسط به (الى التسمية)
 لزال الحاجة والمراد الممران
 ما ينفقه حاجته مما ذكر لاهزة
 كما هو الغالب لا لانه في منع التيسط (ولان ما كونه كاتبة خير مني ويمنون) او سكر (ان) او عجبوا عليه بقلبي

يعزونها ما بقي قوله وان سكان معه الخ) هذا الاضي عنه قوله ولو غنيا او لا يلزم
 من كونهم اغنياء ان يكون معهم طعام بكتبة خلا لظاني ح ل فم ساني قوله ان
 بقدر حاجة الآن راد وان كان معهم طعام من غير جنس ما يتيسطونه تأمل وقال
 ح ل ان قوله وان كان صه ما بكتبة مضروب عليها في نصفه للوقت وعليه فلا منافاة
 (قوله ولولده) اي ولو كان ذبحه بقصد اكل جلده ع ش (قوله لا لاخذ جلده)
 عبارة شرح م و اما ذبحه لا خجلده الذي لا يؤكل منه فلا يجوز ان احتاجه
 لغرض خف ومدايس اه وقول لم يذبحوا ذى الذبح واما اكل المذبح فمما تشرع
 وتقبل عن جرحه قال ع ش وضحي قيمة المذبح حيا اه (قوله وجعله سقاء)
 عبارة الروض وشرحه فان اقتضت منه شرا كالاقتضاء او نحوه فكأنه مضروب فيما تم ذلك
 ويلزم رده بصفته ولا جرحه فيما بل ان قص لزمه الاض وان استعمله فليده
 الاجرة او قضية كونه كالمغصوب به يلزمه الاجرة وان لم يستعمله الا ان قال سرج
 هنا استحقاقه التيسط في الجثة ومال الى هذا م و سم (قوله كركوب) ولولم يضر
 شخص منهم الى سلاح مقاتله او فرس مقاتله ما به اخذت الاجرة ثم دس ل وقول
 سم بلا آخر قوله والذي في شرح م و اذا تلفت صفته على الاقرب ليس بجلده من
 سومه اخذاه عاذ كركوب في السكر والفائدة وقد يقال بل الاقرب عدم الضمان
 ويترك بينه وبين نحو السكر بان اخذ هذه المصلحة للقتال ونحو السكر لمصلحة نفسه
 وجرحه اخذها للمرض فيدفع عليه ضمان ولا كذلك مذا ع ش على م و (قوله
 او يحسبه) بانه نصر (قوله ولو قبل حياة التسمية) معتمد ووقع في الاصل والروضة
 اعتبار بعد حياة التسمية ايضا فايهم ان من لم يمت بعد اقتضاء الحرب وقبل
 الحياة يتيسط وهو مخالف قضية استشهاد الرافعي بالقياس على القيمة ويصير
 للفرق بينهما ما في الشارح وقد يوجه الخ ذى اعما في الاصل والروضة (قوله على
 الضحية) عمل الرادى الضحية ما لم تقسم فان قسمت رادى الامام ثم ان سكر قسمة
 والاجل في سهم المصلح س ل ومنه شرح م و (قوله ولانهم المراد بالنام)
 الجنس فيمثل كل النام لان الجميع له يجوز اعراض الجميع عن الضحية ويصرفها
 الامام مصرف الجنس كما في (قوله او مكاتب) اي ان لم تقط به الدين فان احاطت
 به فلا يصح اعراضه الا ان اذن له في السيو يجرى مثل هذا التحصيل في البند
 المذكور في العبادة من شرح م و فقوله في مسامحة وخرج زيادتي التقييد
 بالمراد المكاتب الرقيق الخ في قيد غير المذكور في العبادة اما هو فبقي التفسير
 الذي علمه (قوله او عجبوا عليه بقلبي) (واتسامع اعراضه لان هذا من يلب

كما هو الغالب

أوسع (أعراض عن حقهم) منها ولو بعد إفرانه (قبل ملكه) لأن التصود لا يعظم من الجهاد أعلاه كلمة الله تعالى -
والذي من القدر الثمانمائة فيه من أعراض عنها فليحذر قصد القرض الأعظم وإنما مع أعراض المحرم عليه لأن
الأعراض بعض جهاد فلا تفرع فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصل من عدم صحة أعراض مجبور السنة وقوله
في الروضة كما صلاها عن ثقة الإمام انما فرعه الإمام على القول (٦٠٢) بأن الثمانمائة مجرد الاختتام كما صرح به

الفرز إلى بسطه والعمد
بإلغائه كما سيأتي ومن صح
صحة أعراضه الاستوى
والأدنى وغيرهما وردت عنهم
بما لا يصح ونخرج زياد في
التقيد بالحرم أو المكاتب
الفرق غير المكاتب والمخض
في ما وقع في نية سيده أن كان
مهاجرا أو فانيا بغير رقة لم تكن
وعبادهما العبي والمجنون
وهو ظاهر ما لو أعرض بعد
ملكه عن حقه فلا يصح
لاستقرار ملكه كسائر
الأملاك (وهو) أي ملكه
(باختيارك) ولو بقوله
ما أفرقه ولو عقارا أو عبدا
عازرا أو من قسمة القسمة
لأن العرق لا يملكها
في الروضة كما صلاها (اللسان)
(ولا) (لذي قرني) ولو واحد
فلا يصح أعراضها لأن
الساكنة تبين لمصلحة كالأول
وسمى ذوي القرني نعمة أئمتها
الله تعالى لهم بالقرابة لا بتب
وشرود وقصة كالأثر فليسوا كالفنيين الذين قصدون بشم ودم بعض الجهاد أعلاه
كلمة الله تعالى وأما جهة أهل الحرم فلا تصدوا أعراضها لمومنها (والمرض) عن حقه (كعدم) فيضم نصيبه إلى
النتيجة ويضم بين الباقي وأهل الحرم (ومن مات) ولم يعرض (حقه لوارثه) فله عليه والأعراض عنه (ولو كان
فيها) أفعال القسمة (كتاب أو كلاب تنفع) له يبدأ وما شية أو غير ذلك (وأراد به ضمهم) أي بعض الفانيين أي أهل الحرم
كأي لزومة وأصلها (ولم ينزع) فيه

الاعتساب وهو لا يلزمه كان يصيب الدين حرم الأعراض لأنه يكاف
الاكتساب حيث لا يرقى التوضيح العينة على الوفاء م ر ومع ذلك فيصح
أعراضه مع الحرمة كافي ع ش ولو أعرض الشخص ثم رجع فبطلت الصحة قبل
ذلك الفاني فيجعل التملك بمنزلة القبض في الهبة كالأعراض عن كسرة ثم رجع
إليها اه ب و سم واستوجه م في شربه عدم عود حقه بالرجوع مطلقا (قوله
أعراض) بأن قول أسقطت حتى من النية مرفان قال و هو نصي فيها إتمام
وقصد الاستقاط فكذلك أو عليهم فلا لا محمول م ل (قوله ولو بعد إفرانه)
غاية للرد (قوله من عدم الخ) هو العقد (قوله انما فرعه الإمام الخ) التفريع غير
مسلم وأما الحكم فسلم وبعبارة م ل قال ابن شعبة ويحتمل أن يقال لا يصح
أعراضه وإن قلنا لا يملك الاختيار التملك لأنه ثبت باختياره ذلك حق مالي ولا يجوز
للسفيه الأعراض عن الحقوق المالية كعبد المنة والمبرج من انتهت قوله بما لا
يحيى (أي ينفع) (قوله التقيد بالحرم والمكاتب) الاختصرت في التقيد بأن يقول
ونخرج بزيادة حرم أو مكاتب (قوله وبعبادهما أي الزيادة) وفي نسخة وبعبادهما
أي الحر والمكاتب (قوله العبي والمجنون) فإن بلغ العبي أو أضاف المجنون قبل اختيار
الملك مع أعراضه م ل (قوله باختيارك) بأن يقول كل منهم اخترت ملك
فصبي سم (قوله) ولو بعدون قسمة ع ش (قوله نعمة) أي عطية مبتدأة (قوله
والمرض عن حقه حكمه دوم) فيؤخذ من التشبيه أنه لا يعود حقه لو رجع عن
الأعراض مطلقا أي سواء رجع قبل القسمة أو بعدها وهو ظاهر كرمي لفقد
الوصية بمالموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما روي ما لم يصبه بعض الذراع
من عود حقه يرجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزلا لأعراضه بمنزلة الهبة والقسمة
منزلة قبضها وكألو أعرض مالك كسرة عنها له العود لا خذها فبعد وقبضه غير
مسلم إذا لأعراض عنها ليس هبة ولا منزل منزلتها لأن المرض عنه هنا حق تلك
لا عين ومن ثم جاز من فهو مفلس ولأن الأعراض عن الكسرة يصيرها مباحة

لأنه لو

لا ملوكة ولا مستققة لا يبرحان للمعرض أخذها والاعراض هنا سئل الحق للغير فلم
يعزله الرجوع فيه شرح م د (قوله بين الدافين وأهل الخمس) عمل مشاركة
أهل الخمس في نصيب من أعرض إذا كان الأعراض قبل أن يرضيهم فالأعرض
هذا أعراض فلا مشاركون فيها عزى (قوله والا) أي وإن لم تكن قسمتها عددا
إن كانت الكلاب عشرة مثلاً وأخاوتها أكثر أو العكس (قوله أفرع بينهم)
قطعا للزراع وهو زواجر خرجت قرعته بآنا (قوله فيمكن أن يقال الخ) ضعيف
قال جرير وقد يفرق بأن حق المزارعين من الزرع لولاية الموصى لهم أكلهم
حقبة الصاعين هناك ومعهم منه هنا على ما شرحه ثم زى وثنه في شرح م د
وعبارة سم يمكن أن يفرق بار تفاق الورثة بالتركة أقوى من تفاق الدافين
بالقيمة بدليل أنهم يكونون التركة طلقا بمجرد الموت وإضافتهم لا يكون بمجرد
الاختصاص بمسوحه بالمسح به هناك أه (قوله وسواد) أي أرض العراق (قوله)
من إضافة الجنس الخ) فيه نظرا لأن السواد لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا
يكون جنسا لأنه يصدر في الجنس صدقه على كل واحد من أفرادها فكان الأولى
أن يقول من إضافة الشكل إلى بعضه ع ش ويحاج بأن يراد به الجنس الكل
بغيره قوله لي بعضه ويحمل إلى عدم قوله بخمسة وثلاثين فرسخا لأن مسافة
العراق مائة وخمسة وعشر فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في
ذلك المرض ووجه سواد العراق بالسكبر عشرة آلاف فرسخ شرح م د وقوله
وجه سواد العراق مائة وخمسة فرسخة سواد لأن العشرة لا فهم جهة العراق
بالضرب أما جهة سواد العراق فهي اثنا عشر ألفا ومائة ثمانية فيه عليه جر
رشدي (قوله تظهر من لبيد سوادا) لأن بين اللونين تقارباً فيخلق أحدهما على
الأخر شرح الروض ويصح عراق الاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والأودية
إذا مل العراق الاستواء أشرح م د (قوله عمرة) لما مع عنه أمة قومه في جهة
التي تسمى ولو كان ملها قومه شرح م د (قوله وقسم بين الدافين) هذا الوجه
مناسبة ذكر سواد العراق هنا (قوله بذوه) أي لكونه استرضاهم فيه بعض
أزواجه شرح ل روض (قوله وقدر والباعث على وقعه خوف اشتغال الناس
بفلاحة عن الجهاد شرح م د (قوله ما باقى) وهو أن وقفها يؤدى إلى خرابها (قوله)
وأجره لاهلها أي يخرج ما لهم فيؤدونه كل سنة فحريب الشعير وحبان والبرابرة
وحريب الشعير وحبب السكر ستة وجرىب الخل ثمانية والغنم عشرة
والزيتون اثني عشر ووجه مساحة البرابرة ثلاثة آلاف وستمائة ذراع شرح م د

(أعطيه والا) بأن توزع فيه
قسمت تلك الكلاب
(إن أمكن) قسمتها عددا
(والأفرع) بينهم فيها أما
ملا ينفق منها فلا يجوز قتاله
وقوله عددا هو المنقول قال
الراغب وقد مر في الوصية
أه منبذة متاعه من يرى
الحاقية ونظر إلى ما قلناه يمكن
أن يقال بجسدها (وسواد
العراق) من إضافة الجنس
إلى بعضه إذ السواد أخذ
من العراق خمسة وثلاثين
فرسخا كما قاله المأثورى رحمه
بذلك الخضرية بالاشجار والزرع
لأن الخضرية تظهر من البعد
سوادا (فتح) أي قومه جر
رضي الله عنه (عمرة) جمع
العين أي قهرا (وقسم) بين
الدافين وأهل الخمس (ثم)
بعد قسمته واختيار التملك
(بذوه) بجملة أي أعطوه لهم
(دوق) دون أبنيتهم لما باقى
فيها أي وقعه جر رضي الله
تعالى عنه (علنا) وأجره لاهلها
أجارته مؤبدية للصحة الكلية

فيتم لكونه وثقايمه ورونه وعينه وظاهران البذل انما يكون (٦٥٤) من يمكن بذله كالناعم وذوى القربى

ان انصروا واختلاف بقية
 أهل النخس فلا يحتاج الامام
 في وقف حقه الى بذل لان
 له ان يسل في مثل ذات ماقية
 مصلة لاهله ونزاجه اجرة
 مخففة تؤدى كل سنة مثلا
 لمصالحنا مقدم الاحم فالاهم
 (وهو من) أول (عبادان)
 بوحدة مشددة (الى) آخر
 (عديدة الموص) يقع المحام والم
 (طولا ومن) اول (القادسية)
 (الى) آخر (حلوان) بضم الحاء
 (عمر) ماله كن ليس (بالعرة)
 يقع الباء أشهر من ضمها
 وكسرهما وتعني قبلة الاسلام
 وخزائن العرب (حكمه)
 أى حكم سواد العراق وان
 كانت داخلة في حكمه (الافتراس)
 شرق دجانبها) بكسر الدال
 وقفها (نهر الصراة) يقع
 (الصاد) غربها أى الدجلة
 وما عدا هما من البصرة
 كان موافقا لاهل المسلمين
 بعد تسميتها بآباد كرم من زيادتي
 (وابنته) أى سواد العراق
 (بيوزيهها) انظر في شكره أحد
 ولان وقفها يفضى الى خرابها
 (وقست مكة مسلما) لا ية
 ولولا تلكم الذين كفر وا
 يعني أهل مكة ولقولهم تعالى
 وهو الذى كتب ايديهم عليكم وأيديكم عنهم

والجرب هو المروى الآن بالقدان وهو غير نصبات كل قصة سنة أربع
 بالمناشئة كل ذراع ست قضبان كل بقعة أربعة اصابع فالجرب مساحة مربعة
 من الأرض بين كل جانبين مئاسون دارا بالمناشئة وشيدى (قوله فيمنع) أى هل
 أهل السواد لهم اجارة منتمية لاهلهم لا موقية كسائر الاجارات وانما خولف
 في اجارة عمر لصلفة الكلبة ولا يجوز لغيرها كنية ان حاجهم منه وقول ان اشهد
 وأعطى الخراج لانهم ملكوا الارث المنفعة بقصد بعض ابايهم مع عمر والاجارة
 لازمة لا تخضع بالموت س ل (قوله انما يكون الخ) فقوله بذلوا أى الفاعل وذوى
 القربى كما قاله م د (قوله مثل ذلك) أى الوقف (قوله عبادان) هى حصن صغير
 على شاطئ البحر عيرتسم (قوله الى احدى حديثة الموص) علم بذلك أن الغاية داخلة
 في الحد وكذا قوله الى آخره لاد قال الله يرى وحديثة الموص قيدت بذلك لخراج
 حديثة أخرى عند بغداد سميت الموص لان نوما ومن معه في السفينة لما نزلوا على
 الجردى أرادوا ان يعرفوا قدر الماء التبقى على الأرض فأخذوا حبلا لاجل ما عليه
 جراحهم لدون في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا حديثة الموص (قوله القادسية)
 سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دعا لها بالقدسي (قوله ليس
 للبصرة) ساهة حبة بن غز وان مع خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف معبد
 وعشرة آلاف نهر ككل نهر يسمى باسم قل على الجلال (قوله وتسمى قبلة
 الاسلام) أى لعدم عبادتها لاسمها أصلا (قوله وخزائن العرب) لان أهلها عرب
 (قوله حكمه حكم سواد العراق) أى من الوقفية والاجارة والخراج المضروب
 لان عمر لم يدخلها في ذلك الوقف لكونها كانت ارضا منسوبة وان شملها الفتح
 وشيدى كان موافقا لاهلهم حتى ضمن فلم يصع وقفه (قوله احياء المسلمين) وهم
 عثمان ابن ابي وقاص وعبيد بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن
 عمر قل على الجلال (قوله بعد) أى بعد الفتح (قوله وتسميتها) أى تسمية الشرق
 بأعرات والخرى بنهر الصراة (قوله وبيوزيهها) أى لا وقفها تم ان كانت ألتها
 من أجزاء الأرض للموقوفة ليميز بينهما كما قاله الأذرجي فقوله س ل وفي سم
 ولوقفتهم طين الأرض ليزن ويزنه فهو وقف (قوله ولان وقفها) علمه تحكم
 محذوف في كلامه كآه قال يمو زبيعا ولا يصع وقفها فيكون التحليلان
 على ألف والنشر المرتب وقوله يفضى الى خرابها لعل وجهه وان كان أصل الأذنية
 غير مجتمع ان ابنته لكثرة ما احدا بحيث يكاد أن تقوت الحصر بصرته بها فقول
 امرها القربى لعدم التمهدها تأمل (قوله وقفت مكة مسلما) ومن قال انما انصفت

عصوة صفاء أم صلى الله عليه وسلم رخل مستعدا للقتال لقوتن قاله لفرأى وقتال
خالد باسطها يجاب عنه ما به يميل له بابا تهادفوه واقصه حال احتملت أجرة لهم
وقال بعضهم قطع أعلاها صلوا واسفلها عنوة من خلف ابن الوليد وقوله لا تتركوا
فالتكم) أي لانهما تخطى أمه لم يقع قتال فدل على انها قتلت صلوا (قوله يطن مكة)
وقوله تعالى الذين أنجزوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف الدمار إليهم
وهي مقضية لما قاله شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف
الدار إليه والإضافة تدعى لئلا يغفل على انها قتلت صلوا شيئا من يرى
أبا سفيان والذكر لأن العباس قال لابي صلى الله عليه وسلم أبو سفيان يجب القهر
ان يكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أخطأ بابه) وهو آمن واستثنى أفرادا
أمر بقتلهم بدل على عموم الأمان فأبقى ولم يسل على الله عليه وسلم أحد ولم يقسم
عقاروا ولا يقولوا لو قتلت عصوة لكان الأمر بخلاف ذلك وانما دخلها على الله عليه
وسلم متناه للقتال خوفا من غدوهم وفتنتهم فاصل الذي وقع منه وبين أبي سفيان
قبل دخولها شرح م ر أي فلا يدل هذا على انها قتلت عصوة كما زعم بعضهم (قوله
وساكنها) الا لم يأت بأبي القتيبة لا يخرج (قوله ربا عا) أي يوتها ع ش (قوله
وقتت مصر عنوة) أي وقرها ونحوها بما أتت عليها قتلت صلوا فقلنا عن شيخ
الاسلام في تناويعه ش على م ورواه الشوري والمراد بها مصر العتيقة
والذي اعتمد به ضاحف أن مصر وقرها قتلت من قبله دليل الملاق السارح هنا
وتفسيره في الشام فعلى هذا تكون أرضها غير ملحركة لاهلها فلذا أخذ عليها الخراج
وعلى كونها قتلت صلوا لخراج عليها لكونها ملحكالا لاهلها وقوله لانهما غير ملحركة
لاهما أي لانها ملك الفاتحين الا ان يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق
من الطرق أو انهم وروثة الفاتحين وألما كان ضرب الخراج لا ساقى الملك كانا
قتلت البلد صلوا بشرط صكونه لم يتردوا خراجها كما ساقى في آخر الجزية بعد
قول الحق لا يلد قتلاء صلوا (قوله ورج) السكي ضيف

● (صل في الأمان مع الكفار) أي وما يذكره من قوله ومن أسلم بدا وكفر
الخ (قوله ان يعاقب بمصوده الأمان الخ) مقتضى هذا السنيع أن الامام اذا أمن غير
محمدين لا يجوز ولا يصح أما ناوان الجزية فمحمود في محصورين وليس مراد
حل وري قد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة وان فقد بلغظ الأمان
الآن يقال القيد خرج فخرج الغالب بالنسبة للجزية (قوله فالدنة) أي أو يقال
لواحد منهم ما عهد (قوله دمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وحرمتهم وأما الدمة

بطن مكة ولغيره مسلم من دخل
المسجد فهو آمن ومن دخل
دار أبي سفيان فهو آمن ومن
ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق
بابه فهو آمن وساكنا وأرضها
الحياض (صل) تصرفه كسائر
الاملاك كما عليه السلف
والخلف وفي الأخبار والعهدة
ما يدل ذلك وأما خبر مكة
لا تباع ربا عا ولا يؤجر دورها
فضعيف وان دوله اخاكم
وقتت مصر عنوة على الصحيح
والشام قتلت ربا عا صلوا
وأرضها عنوة كذا نقله الرازي
في كتاب الجزية عن الرويان
ودرج النسبكي ان دمشق
قتلت عنوة

● (فصل في الأمان مع
الكفار والعقود التي تصدع
الأمن ثلاثة أمان وجزية
وهدنة لانهما تعلق بمحصور
فالامان أو بغير محصور فان
كان الدنة فالدنة ولا
ما لجزية ربا عا حصان الامام
بجلا في الأمان وسلم أحكام
الثلاثة والاصل في الأمانة
وان احدهم من الشركين استيأرك
وخبر الصحيحين دمة المسلمين
واحدة

يسرى بها اذ ناهم عن اخفر مسلما يقتض عهده عليه لعنة الله (٦٥٦) والملائكة والناس اجمعين (المسلم مختار)

غير محرم ويحذرون واسير ولوا راة
وعبد او اسقا وسفها (امان
حرى محصور غير اسير وفيه
جاسوس) واحد اكان او اكثر
كامل قرية صغيرة فلا يصح
الامان من كافر لانه يهجم
ولامن مكرما او غير او يحذرون
كسائر محصورهم ولا من اسير
اى عقيد او عبوس لا معقود
ما يدبره لا يعرف وجه الصلطة
ولان الامان يقتضى ان يكون
الرمي اتما وليس بامن اما اسير
الدار وهو المطلق ببلادهم
المنزع من الخارج منها فيصير
انه قال الماورى وانما يكون
مؤنه امننا ضاردهم لا غير الامان
امان يصح بالامان في غير ما ولا
اخرى ذير محم وركا كل ناحية
وبلد ثلاثين الجهاد قال
الامام ابو امان مائة مائة
الف منهم فكل واحد يؤمن الا
واحد لكن اذا ظهر الانسداد
رد الجميع قال الراعى ورو
ظاهر ان امنهم دفعة عن وقع
مرتب ان يفي بمدة الاول فالاول
الى تلذذوا لخل واختاره التوى
وقال انه مراد الامام ولا امان
اسيرى وكفه غير الامان لانه
بالاسير يفت فيه حق لتاوقيده
الساوى بغير من اسرا ما من
اسره مؤمنه ان كان باقيا في بلد يرضيه الامام ولا امان في محم جاسوس

في قولهم ثبت المال في ذمة ويرث ذمته فترادهم بها الذات والنفس اثنان هما
محلها نسبة للعجل باسم المال زى (قوله يسرى بها اذ ناهم) اى يثملها ويقتدها
مع الكفار فلا يشوق عقد الامان على كونه العاقد من الاشراف قال ح ل
واذ ناهم هو الرقبة المعلقة لكافر (قوله فى اخفر) بالهاء المجعولة والماء كافى المختار
المحترقة لا لافظة اى من ازال خفافته اى قطع ذمته اه وشيدى فيكون تفسير
الشاعر له بالالذوق في المصباح خفر بالمعنى يخفر به من باب ضرب وفى لغة من باب
قتل اذا وفى به وخفرت الرجل حية وليرتد من طاله فانا خفره والاسم
الخفارة بضم الخاء ركزها والخفارة مثله الخاء هل الخفارة (قوله اى يقتض
عهده) بان لم ينفذه مسلم اخر (قوله غير محرم ويحذرون) ليرتل بقلب مع اه اخضر
ليشمل كلامه المكران كما سنبه عليه (قوله امان حرى) وان لم يظهر فيه مصلحة
فيم قد ذاك البليغ بغير الامام ما هو فلا بد منه من الصلطة شرح م ر (قوله ونحو
جاسوس) الجاسوس صاحب السر والشموس صاحب السر الخبر زى (قوله
او غير) اعادة تلافى بعض المعاولات دون بعض نظرا للاتفاقى والملة واختلافها
وليرتل اوصى بعبارة لامت نظرنا لدا ينى قوله ولوا راة شورى وفيه شيء لان
التصديق على منطوق المتن ولكلامه حافى معنومه تمل (قوله كمال ناحية وبلد)
اى بالنسبة للاحاد لا الامام زى وبعبارة ع ب والاحاد امان محصورين كقاعة
وقرية غير لاذير محصورين كقلم وجهة وبلد بحيث يفسد الجهاد اه قال م ر
وحيث ادى الامان الى انسداد باب الجهاد فى تلك الناحية امتنع على الامام
والاحاد والاجر لما سم (قوله ثلاثين الجهاد) اى فى تلك الناحية وذلك البلد سم
وعلم من التعليل انه لو ادى امان الاحاد لم يحضر الى انسداد باب الجهاد امتنع وهو
كذلك لولا بالباطل شواشورى وقد اشار الى اشرافه بقوله قال الامام الخ فتراده
تقيده قول المتن محصوراى عمل جواز عقد الامان للمحررى فى المحصور اذ المراد من عليه
سدياب الجهاد والامتنع بل وبما قال انه حينئذ من غير محصور لم يقرره هاهنا ان
الراد باله ورها لا يلزم عليه سدياب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده
كقلمه محرم عن شرح الارشاد ويرخذ من كلام م ر (قوله ولو آمن) بالمدخل الافصح
ويحوز قهر مع التشديد وعبارة ع ش على م ر هو بالمد والتفتف امه اامن
بسموتين بلدت الثانية القيا كفى المختار (قوله في ذين) معتمد (قوله اه) اى قوله
ار امنوه بم دفعة واحدة (قوله مراد الامام) اى بقوله لرد الجميع ح ل (قوله
ولا امان اسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل زى (قوله وقيد) اى

كطبيعة الكتمان لا ضرر ولا ضرار (٦٥٧) قال الامام وينبغي ان لا يستحق تبليغ الامان وتبويره بغير صريح وعنوان

الغير وقوله غير منه أي لانه يجوز له قتلهم ان كان القاتل غفلا (قوله كملية الكتمان) هي ما تقدم على الجيش ليطالع على احوال عدوهم ثم يصرهم قال (قوله لا ضرر ولا ضرار أي لا يضر نفسه ولا يضر غيره شيئا فالتحق لا ضرر بتدبيره على انفسكم ولا ضرر لغيركم ع ش علم و اتى واما ان نحو الجاسوس ضررنا (قوله اعم من تبويره بكلف) قديساب عن الاسل بأن راءه المكلف ولو حكما بمعنى من تبويره عليه احكام المكلف شو برى (قوله اعم من قوله الخ) لانه شامل لمن هو معهم ولغيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فانه يقتضي جوار تأمينه لغير من هو معهم وليس كذلك زى أي فالتناسب الشارح أن يصر بالولى بدل اعم (قوله اربعة اشهر) معمول لقوله امان (قوله فذكر في الهدية) أي فيجوز الى عشر سنين والاول ان يقول فهو هدية لانه حيثئذ هدية وان عقد بلفظ الامان اعتبارا باعتناء شيئا (قوله من سنة التناسب) لقوله اربعة اشهر ان يقول انما امنعوا من الزيادة على الاربعة اشهر وقد يقال انما قيد بالسنة لان الجهاد واجب كل سنة وليس اسبب قوله ثلاثا بترك الجهاد بخلاف الزيادة على الاربعة اشهر ودون السنة لا ياتي فيه ما ذكره كما يؤخذ من ع ش (قوله بما عاهد) فمعه اشتراط هذا في غير الرسول امارسولهم الذي دخل دارا بقصد تبليغ الرسالة فهو اكن من غير عقد امان له كاسيا في قول كتاب الجزية (قوله ولورسالة) بان ارسل للبري أنه في امانه أي لم يضره من ان يقول لم يقل أنت في امان ملان او كساية مع التية وقوله وان كان الرسول كافرا أي او صيما فهو قبضه في ما يظهره شرح م (قوله ولو لم يأتى) لانه يستدانة الناطق في ثلاثة في الاذن والامانة والابارة ونظما بعضهم بقوله

اشارة لناطق تبوير في الاذن والامانة ذكرنا

وهي منه ممكنة مطلقا قدرته على التعلق بخلاف الاخرس فقربا تفصيل سول (قوله لبنا الباب) تبليغ التحميم المذكور كله كما فهم من شرح م (قوله كما يفيد المقطع) لاجابة لمدامع قوله ولو رسالة ملوى قت الفاية واجب بانه اتي به للقياس عليه كانه قال فهدى قتل الامان كما يفيد المقطع (قوله اربعة اشهر) بالتصريح لانه لا بأس عليه ولا خوف عليه ولا لا تخف ذى (قوله ان علم) في يد في قوله يصح التقدم في قول الشارح وانما يصح الامان ولا يهر كونه قيدا في قول المتن امان سر في لاه بصير والتقدير لمسلم امان حر في الخ اربعة الكافر الامان فيقتضى اربعة الكافر شرطا لجواز الامان مع انه يجوز ان يرسله قبل علمه وصار شرح م ويشرط لصحة الامان علم الكافر به (قوله فلو لم يرسل)

لما بقوله (ان علم الكافر الامان) ١٦٥ هـ بان بلغه ولم يرده الا فلا فلو لم يرسل فقله جازي لو كان هو الذي ائنه ولا يشترط فيه ان يقول

لشمله السران اعم من تبويره بكلف وهو موقول غير اسيا ولا اعم من قوله ولا يصح امان اسير ان هو منهم وغير اسير الثاني من زيادتي (رصة اشهره قل) نلوا ملق الامان حمل عليها وبلغ بعدها الامان ولو عقد على ازيد منها ولا ينصف بنا بدل في الزيد فقط فخرقا لصفة واما الزائد لضعفنا الشوط بنظر الامام فكهو في الهدية وحمل ذلك في الزمان اما التساه واما ان اخواني فلا يتحدد بعد لان الرجال انما امنوا من سنة ثلاثا بترك الجهاد والمرأة وانثنى ليسا من اهلها وانما يصح الامان بما يفيد مقصوده ولو رسالة وان كان الرسول كافرا (واشارة) مقومة ولو لم يأتى وكناه وتعليقا بغير كونه ان جازي فقد امتثل لانه الباب على التوسعة لخلق القدم كما يفيد المقطع صرنا او كانهما والتمريح كما نملك او امرت اوانت في امانى والكساية كانت على ما قبل او كن كرف شئت واطلاق الاشارة لشمله الامان والقبول اولى من تبليغه

واشتراده بعت الامام جري عليه الشيفان كالفزالي (وليس لنا فيه) (٦٠٨) في الامان (بلازمة) لانه لا يتم

[illegible]

من جانبنا. بانتمه نيفقه
الامام والمؤمن تغيرى ملنا
أولى من تغير مالا مام و بدخل
فيه) أى فى الامان لغرى
بدارنا) ماله وأهلهم من ولده
الصغير والمعنون وزجته ان كان
(بدارنا) كذا ما صه من
مال غيره ولو لا شرط دخولها
(ان آمنه امام) من زيادى
قاد آمنه غيره بدخل أهل
ولا مالا يمتاحه من ماله الا
بشرط دخولها وعليه يعمل
كلام الاصل وكننا) بدخلان
فيه ان سكنا (بدارهم)
ان شرطه أى الدخول (امام)
لا غيره ولتقسيد مالا مام من
زيادى اما اذا كان الامان
لغرى بدارهم فقياس
ما ذكر ان يقال ان كان ماله
وأهلهم بدارهم ودخلوا وبلا
شرط ان كنهه الامام وان
آمنه غيره لم يدخل أهلهم
ولا مالا يمتاحه من ماله
الا بشرط وان كانا بدارنا
ودخلان شرطه الامام لا غيره
(وسن لمسلم بداركم امكه
انها ورنه) لكنونه مطاعا
فى قوله أوله غيرى تحميمه
ولم يصف فتنة فى دشه بقيد
زده بقول (ولم ربح ظهور

اسلام) ثم (تجافه حمزة) الى دارنا لا يكيدوا نعم ان قدروا على الاختراع ولا اعتزلتم ولم يرح نصره
المسلمين باحرمت لان عمله فليسا اسلام فغير ان يصير ما اعتزل عنه

ادارب (ووجب) عليه (ان يمكته) (٦٠٩) ذلك اذ ان في دينه (واما حقها) أي الهجرة لا من الذين

نواهم الملائكة ظالمى
 أنفسهم فان لم يعقبا فخذرو
 الى أن يطبقها ما دارجي
 ما نكسره فلا فضل ان يقيم
 (كهرب أسير) فانه يجب
 عليه ان اطاقه ولم يستكنه
 اظهار دينه لخبره من قهر
 الاسر وقبيحى مدم
 الامكان هو ما خزيه القوي
 وعبده وقال الزركشى انه
 قياس ما مر في الهجرة لكنه
 قال قبله سواء المكة اظهار
 دينه أم لا وقوله عن تصحيح
 الامام (ولو اطلقوه بلا شرط
 فله اغتيالهم) كذا لا وسيا
 واخذ الامال اذ لا امان وقتل
 القيلة ان يجده فيذهب به
 الى موضع فيقتله فيه تكامر
 (أو) اطلقوه (على انهم في
 امانه أو عكسه) أي اوان في
 امانهم (حرم) عليه اغتيالهم
 لان امان الشخص لغيره يجب
 ان يكون للغير امانته
 ومروءة العكس من زيادى
 واستثنى منها في الام
 ما قالوا اتمناك ولا امان
 لنا عليك (فان تبعه) احمد
 فاضل) فذقه بالاخف
 فلا تخف (أو) اطلقوه على
 (ان لا يخرج من دارهم)
 فيزيد به بقول (و) (لم يمكته ما مر) أي ظاهر دينه (حرم واه) بالشرط لان في ذلك ترك طاعة به

ماه قادر على الاعتزال والا متاع نفسه ح ل وفيه ان قليل الشارب يحرق في
 قهره يجب بانه يضم لتليل قول ابع فمخاد على الامتاع نفسه فيكون أقوى من
 الاول لان امتناعه بشيئهم (قوله ادارب) أي سورة لاحكام اذا حكم بانه دار
 اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا كما بسطه في النسخة شويرى (قوله ووجب
 ان لم يمكته الخ) مفهوم القيد في الاول ليس وقوله ذلك أي الاظهار له به والمقسم
 ان لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحيتته صدق العبارة بصورته في لاه والخالفة هذه
 اما ان يقدّر على الاعتزال أولا وعلى كل امان يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل
 امان يرجو ضرورة السلب. اولا وقول الشارح اذ ان في فتنة أي وامكته اظهار دينه
 والمقسم ان لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق صور أربعة اما ان يقدّر على
 الاعتزال أولا وعلى كل امان يرجو ضرورة السلب اولا فتقص ان صور الوجوب
 اثناعشر (قوله ظالمى أنفسهم) أي في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة
 الكفرة فانها زلت في ناس من مكة اسلوا ولم يهاجر احين كانت الهجرة واجبة
 اه يضاهى (قوله اما دارجي الخ) مفهوم القيد الثالث وقوله فلا فضل الخ فتكون
 الهجرة خلاف الاولى والخالص ان قوله اما اذا الخ يصدق بسنة عشر ضرورة لاه اما
 ان يمكته اظهار دينه أولا وعلى كل امان يخاف فتنة أولا وعلى كل امان يقدّر على
 الاعتزال أولا وعلى كل امان يرجو ضرورة السلب اولا فتكون صور خلاف الاولى
 ستة عشر وهو الوجوب اثني عشر وهو المروءة واحدة وهو التنب ثلاثة تأمل
 (قوله كهرب أسير) يمكن رجوعه لاحكام الآية وان قصده الشارح على الوجوب
 (قوله ويمكته الخ) المستعمل وجوب الحرب على الاسير مطلقا أي سواء قدر على
 اظهار دينه أولا زى بخلاف غير الاسير والفرق ان الاسير مل م رسم (قوله وقتل
 القيلة الخ) أي في الاصل وان لم يكن مرادها ما ليس المراد حقيقة القيلة كما في النسخة
 (قوله أو عكسه) بالرفع فاعل فعل محذوف أي أو حصل عكسه ع ش على م ر
 ويصع حره عطا على الجبر ويربى (قوله لان امان الشخص الخ) هذا التليل ظاهر
 في الاولى لافي الثانية وبعبارة شرح الرض لان الاما لا يختص بطرف بل يمتد المؤمنين
 والمؤمن (قوله ولا امان لساعليك) ظاهرها غير مراد لاه يناقض آخرها اؤلها
 بل المراد فلو لم ولا امان لنا عليك ولا نطلب منك امانا لاستفنا شاعنه بخلافك
 فانت في اماننا لا احتياجك اليه زى أي فهدئت اغتيالهم اه حل والاوى
 ان يقول ولا امان لنا علينا وبعبارة مروا لى ولا امان يجب لنا عليك وهي ظاهرة
 (قوله فان تبعه) راجع للمستثنين (قوله فذقه بالاخف) أي حيث لم تصدوا
 فيزيد به بقول (و) (لم يمكته ما مر) أي ظاهر دينه (حرم واه) بالشرط لان في ذلك ترك طاعة به

فوقته ولا ولا لزمه ولا يذ التدرج لانتقاض امانهم م ر ع ش (قوله بان) هذا بناء على ما روي من ان الاسير اذا امكاه الظاهر دبت له ليجيب عليه الحرب وعلى ما روي من ان الزركشي من انه يجب عطفنا ووالعند ذلك هناك ع ش (قوله من دونه) أي ان لم يرج ظهروا اسلام وقوله اوجازة أي ان زجاء (قوله وهو الكافر الخليط) صي بذلك نفسه عن نفسه بقوته ومنه العلاج نفسه الله اه نعي وقال ح ل ما نؤخذ من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقها أو على أصل أو أوفق طريقها أي وكان عليه في تلك القلعة تعب اذا تصعب الجباله الاعلى ما نسب فما أطلقوه مما جعل على ما في الجبال من التعبد بالتعب شرح م ووزي (قوله الحاجة الى ذلك) تليل لحدوق وعبارته في شرح الروض ومع ذلك سمع اباها ما و عدم ملكها او القدرة على تسليمها للحاجة اليه (قوله اوجزة) وأطلق عليها اسم الاقعة باعتبار جازة الاول (قوله لانها ترق بالاسير) جواب عما قال ان الحرية لا يصح جعلها هوضا (قوله والهمة يعنيها الامام) ويغير الكافر على القبول لان المقروط جارية وهذه جارية كأن المسلم اليه ان يعبر ما يشاء بالهفة الشرطية ويغير المستحق على القبول شرح الروض (قوله من عاقده) وهو الامام أو نائبه وخبرها اليها الكافر (قوله ولم تزل قبله) فالقيود سبعة كما لم من كلامه بعد الا (قوله أو اسلمت قبله) وبعد العدة سواء مكنت حر أو رقيقه قول قيد بعض الشراح بالخروج وقوله يعطى قيمتها رابع والثاني أي لان اسلامها قبله منع رخصها والاستيلاء عليها كافي م ر وقوله منع رخصها أي في الحرية وقوله والاستيلاء عليها أي ان كانت رقيقه فالتليل على التوزيع ع ش وكتبت ايضا قوله يعطى قيمتها أي من أصل النسبة كما هو الوجه احتيالا فان لم تكن غنيمة اتعبه وجوب القريحة في بيت المال شرح م ولانها في صورة الموت من ضمان الامام ح ل (قوله والابان لم الخ) حاصله ان تحت الامت مورد لم يذكر فيها مفهوم غنوة لانه سب ذكره بقوله اما اذا انتص صلت الخ (قوله بان لم تمت) محل عدم استحقاقه شيئا في هذه ان كان الجبل الشرط منها فان كان من غير هذا استحققه بمجرد الدلالة سواء انتصت أو لا شرح م ر (قوله وقدمات قبل الغفر بها) فيكون في مفهوم قوله حية تفصيل وهو انها ان مات بعد الظفر بها أصلى قيمتها وان مات قبل الظفر بها فلا شيء له وهو كذا في مفهوم قوله ولم تسلم قبله تفصيل وهو ان أسلمت قبله وعد القعدة على قيمتها وان أسلمت قبله وقبل القعدة فلا شيء له وقوله فلا شيء له أي ان علم بذلك وبأنها قد فاته لانه محل متبعا شرح الروض اه سم (قوله التمتع) بالجريد من المعلق عليه فيكون عليه نائب

فان امكاه الظاهر) بانها الرخصة لان العبر حيث تدبيرة اوجازة لا واجبة (ولا امام ولو بنائبه) (عاقدة كافر) هو اعم من قوله عليا وهو الكافر الخليط (يدل على قلعة كذا) باسكان الامام ونفسها (بأمة) مثلا منها) الحاجة الى ذلك لانه كانت الامة او مهمة رقيقة او حرة و نه ترق بالاسير والمهمة يعنيها الامام بخلاف ما لو لم تكن من القلعة كان قال واث من مالي امة فلا يجوز على الاصل في العاقدة على يجهول فان صحتها عنوة من عاقده (بدلته وفيها الاقعة) الة نة اربعة (حية لم تسلم قبله) لم قبل اسلامه بان لم تسلم أو اسلمت منه أو بعده (اعطيا) وان لم يكن فيها غيرهما (أو) أسلمت قبله (بعد القعدة) مات بعد الظفر بها (ة) يعطى قيمتها (أو لا) بان لم تمت أو فاتها فغير من عاقده ولو بدلاته أو فاتها من عاقده لا بد لانه أو بدلاته وليس فيها امة أو فيها الامة وقدمات قبل الظفر بها أو أسلمت قبل اسلامه (وقبل القعدة) أو أسلمت بها فلا شيء له (عليه) المعلق عليه العتق بمصية

ووجه قيمته انما ذكره ما تله (٦٦١) في الروضة كما علم من راجع روضه عليه في الامم وقيل بقيه

أمر قائم وصحة الامم انما
لأمام قل انما كان على
الخلق اذا كانت هيئة
فدركت مودة وموت كل
من فيها وأوجبنا اليك
نعموز أن يتدل مرجع
بأجرة المثل قطعا لمقدر
تقويم المجهول ويبروزان

فقال تسلم اليه قيمة من
تسلم اليه قبل الموت أما
اذا تمت ملها بدلالة
ودخلت في الامان فان لم
يرضوا بتسليم أمة ولا
الكفار لئلا يسلموا بذ
الصالح ويلتقوا للآمن وان رضوا
بتسليمها يسلمها أو ذوا
بدلان حيث يكون الرضخ
وتخرج بالكافر المسلم عنه

وان تمت معاقبته كقوله
في الروضة كما علم من
العراقين واقفة في كذا
في باب التسمية تحميمه
بعضها وان وجدت حية
وان أسلت فلرمات حد
الظفر بما دقة جملتها
القلعة مع قيد العثم عن
عاقده واسلام الأمة
بالقبليّة والبدية
المذكورتين من زيادة
(مكتاب الجزية) *

الفاعل وكان الفاعل ان دل عدم وجوده لغير المانع عليه ولم قرأه بالرفع نائب
فاعل فذكر عليه ان الأمة لم يسل على الفتح بل هي معلقة على الفتح الثاني
من الله لأنه الآن راداً لتخليق في المعنى لأن المعنى انما جعل في أمة تمت القلعة
بدل الثاني وفيه ان المرحوق في التت الدلالة لا لا تلح الان قال لا تكن القصد من الله له
الفتح حصل الفتح معلقاً بآمل (قوله في ما ذكر) أي في قوله أو سلقت قبله وبهذا العقد
الحق فكانت الداسيد كرمه عقبه (قوله يوم وزان قال الح) هو المتمد قال م د
في شرحه فيعين له واحدة وعليه قيمتها كما يسلم الكون أي أياه (قوله ما اذا تمت
الح) لم يدخل هذه العروضة تحت الاتفاقية حكمها لأنه ورأى انما اخذتها تحتها لهذا
أفرد ما أو أضافه في مفهوم قوله منة الذي هو من كلام الشارح فلا يتوهم دخوله
تحت قول المنة نف والأندبر (قوله ان لم يرضوا) أي أهل القلعة المتوجهة صلوا (قوله
ويلتقوا للآمن) بأن ردوا القلعة ويقاطعوا كافي شرح الروض (قوله بدلا) بأن يأخذوا
بدلا (قوله من حيث يكون الرضخ) أي من الأشخاص الأربعة لأن أصل التسمية كما
زعمه الولي العراقي رى (قوله وان أسلت) اذا تأملت كلامه وجدت حكم
معاقبة المسلم حكم معاقبة الكافر ولما علقه بينهما لا باعتبار التسمية المذكورة
(قوله فلو مات) هذا خبر في الكفار أي ما كآدم (قوله وتعين القلعة) أي
لأهلها على قلعة كذا أو التيسير المذكور ليس قيدا وعبارة شرع م وسواء كانت
القلعة معية أو من مقيم فلاح مع موزة في ما يشهروا الله اهل

(مكتاب الجزية) *

عقبها بالقتال لانهم فيها على الآية مردوحه فيه فيقول سيدنا عيسى لأنه لا يبقى
لم حيث شبهة بوجه فليقل منهم الا الاسلام أو السيف وهذا من شرحه لآله انما
ينزل كتابه متلبا له عدمه على الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع أو عن
احتياط مستعمل هذه الثلاثة والظاهر ان المذهب في فوزه لا يعمل بها الا بما
يرفاق ما يراه لا لاجال الاحتمال مع وجود النص أو لجهاد النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه لا يضيقه انه شرح مردو في قول الرشيدى قوله لا يفتى أي فهو وليس
أي لا يجوز الاجتهاد معه وجهه جازي كقوله وفقرى الفناء شورى وهي لغة اسم
لخراج معقول على أهل الدعوة حيث بذلك انها جرت أي كفت عن القتال وشرعا
مال يلزمه الكافر بقدمه ومن رى (قوله فلتلق) أي شرعا ع ش (قوله من
المحاربة) لانها جراء لهم منهم مشاوره حكمهم في دارنا وهي اذ لا لهم لمعلمهم
على الاسلام لاسيما انما الطوا أهد وعرفوا عما منه لافى مقابلة تقريرهم على

تعلق على العقود على المال ١٦٦ في المآثر وفي ما يورد من الجواهر لكتبت عنهم

فأقبل من الجزاء بمعنى القضاء فإنه تعالى يقولوا برأ المجزى نفس (٦٦٢) عن نفس شيأ إلى لا تقضى والأصل

فما قبل الإجماع آية فأنزلوا
الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها النبي صلى الله عليه
وسلم من جحوس جبر وقال
سنوهم سنة أهل
الكتاب كما روى البزار
ومن أهل بخران كما روى
أبو داود والمصنف في ذلك أن
في أخذها معونة لها وأما
لهم ويرجع عليهم ذلك على
الاسلام وفسر إعطاء
الجزية في الآية بالترامها
والضار بالترام أحكامها
(أو كذا) خمسة (عائد
وسقوله ويكفون وما
وصفوه بشرط فيها) أي
في الصيغة (ما) مرفي شرطها
(في البيع) من تصرفات
القبول بالأعيان وعدم
صحتها مؤقتة أو معلقة
وذكر الجزية وقد رواها
كائن من في البيع فتعيرى
يفك أفيد مما عبر به
(وهي) أي الصيغة أيما
(حكما) تركتم أو أذنت
في فأنتم بدنا) مثلا
(على أن تلتزموا كذا)
جزية (وتفادوا الحكمنا)
الذي تعتقدون بغيره كذا
وسرقه. إن غيره كثر

كفرهم لأن الله أعز الاسلام وأهلهم عن ذلك شرح م ر (قوله بمعنى القضاء) له
بمعنى الإغناء أو الحكم الثابت وقال الشوبري وح ل قوله بمعنى القضاء
يقول جزيت الذين أي قضيتهم (قوله أي لا تقضى) أي لا تقضى من قول قال ع ش
وعليه فالمصنف أن الجزية أغنتهم عن محاربة أهلهم لكن هذا في المصنف قريب مما قبله
(قوله سنوا) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طرقتهم ع ش (قوله ومن
أهل بخران) وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله صدر سورة
آل عمران ح ل (قوله في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله والضار بالترام
أحكامنا) وذلك لأن الشخص إذا كلف بما لا يتقدمه سمي ذلك ضارا عرفا سم
وعادة شرح الروض قالوا أشد المفار على المرء أن يحكم عليه بما لا يتقدمه ويضطر
إلى احتياجه أو قضية ذلك أنهم لا يعتقدون تلك الأحكام التي يلتزمونها فانظر هذا
مع قوله لا في حكمنا الذي يعتقدون بغيره ولعل هذا وجه تفسيره بقولوا سم
(قوله عائد) وهو لا مام أو نائبه (قوله ر عدم صحتها) فيه أن عدم الصفة تليس شرطاً
بل الشرط عدم التاقب والتعلق وعدم الصفة متفرع عليه واجب بقدر
مضاف أي ملزم عدم صحتها أو واجب أيضا بأن عدم الفروع مبتدأ أو آخر بخلاف أي
معلوم بغير أو نائب ناهل لحدوث أي وبسبب عدم صحتها الخ (قوله مؤقتة)
ومعلقة فتلايكني أقر كما شاء الله وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقركم ما أقركم
الله فلا به كان يعلم ما عند الله بالوحي وكذا ما شئت أو شاء فلان بخلاف ما شئت
لزمهم من جهتها وجوازها من جهة م ر وقوله ما عند الله بالوحي أي وقد
علم أن الله أراد أقرارهم لا إلى غاية ع ش (قوله وكذا الجزية) بالجزء والمراد بالجزية
هنا المال لأنها تطلق عليه كما روي على ذلك قوله وقد رواها لعل المراد ما جنس
المال أو نوعه بدليل قوله وقد رواها أو أنه محلف تفسر (قوله بذاننا مثلا) يريد أنه
لا يشترط الأمانة بذاننا بل لورضنا بالجزية وهم يقيمون بذاننا الحرب بصحتهم المراد
بذاننا غير النجار كأي في شوبري (قوله الذي يعتقدون بغيره) ظاهره أن العلماء عائدة
لحكمهم وهو مشكل ومجاب بأنها عائدة للحكم بمعنى المصنوع عليه كآله سم بدليل
قوله كذا فأنخرج قوله يعتقدون بغيره أو واجبات كالمصلاة والصوم (قوله كذا
أوسرقه) أي كثر كما قال الرشد (قوله وذلك) أي وعلة ذلك أي قوله على أن
تلتزموا الخ وعادة م ر وإنما وجب التعرض لهذا أي قوله وتتفادوا الحكمنا أنه
من مقتضيات عقد هذا لا مع الجزية عوض عن قدرهم فأشبهه الثمن في البيع
والأجرة في الإجارة (قوله التقرير) أي في ذاننا مثلا (قوله وبولا) أي من كل

مسكر - فاجحوس عائد وذلك لأن الجزية والالتزام كالعوض عن التقرير فبغير ذكرهما كائن من
في البيع (و) يقولوا نحن (قبلنا ورضينا)

وعلم من اشترط ذكر الانبياء لا يشترط ذكر كبريائهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وروى
 لاني ذكر الانبياء وغنية عنه ويستغني (٦٦٣) من منع صحة اثبات السابق ما قال اقررتكم ما شئتم لان

لهم بهذا العقد في شأنا
 فليس فيه الا التصريح بتخصي
 العقد بخلاف المذمة لا تصح
 بهذا العقد لا يخرج عقدهما
 عن موضوعه من كونه موثقا
 الى ما يحتمل تأييده للنافي
 لقتضاه (وصدق ذكره)
 وحده بدارنا (في قوله
 دخلت لسماع كلام الله)
 تعالى (اورسولا اوبامان
 مسلم) فلا يشترط له لان
 قصد ذلك يؤمنه والفتاب
 ان الحرف لا يدخل بلادنا
 الا باسمه فان ائمتهم خلف نبي
 ثم ان اذني ذلك بعد اسمه
 لم يصدق الا سنة (و شرط
 في العقد كونه اماما)
 بعد نفسه اذ يابيه فلا
 يصح عقدهما من غير لانها
 من الامور الكلية فتحتاج
 الى نظر واجتهاد لا يمكن
 لاقتبال العقود بل يبلغ
 ما منه (وعليه اجابة اذا
 طلبوا واؤمن) بان لم يخف
 غايتهم وبكدهم فان خافي
 ذلك كان يكون الطالب
 ناسوا يتخافون شرهم لم يعيهم
 والاصل في ذلك خبر مسلم
 عن بريدة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اقبل

من الخاطئين كافي م وقال في شرح الرررض ولا يمين لفظ دال على القبول أي
 من الناطق (قوله علم الخ) غرضه الجواب عما قال ان الاصل ذكر كبريائهم لا يشترط
 ذكر كبريائهم عن السب وان لم يذكر (قوله انه لا يشترط الخ) ولا ينافي ذلك
 ما باقي انهم لرسول الله تعالى اورسوله فان شرط استفاض العهد بذلك انتقض
 والاقتلال الحاصل ان كفهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصح باشتراطه وأما استفاض
 هو عدم ذلك فلا يكتفي فيه بل يزعم ذلك لم يلزم ولا بالتصرع في العقد باشرط كفه
 بل لابد من التصريح في العقد باشرط الانتفاض به سم (قوله لان في ذكر الانتفاض
 غنية عنه) فيه ائتم اغنا بقادون حكمنا فيما يتقدون بغيره فان كانا يرون تحريم
 ذلك أي سب الله ورسوله ورويه فواضح والافقه نظرحل (قوله ما شئتم) بخلاف
 ما شئت او ما شاء فلان او ما شاء الله فلا يصح جزاءه ومن ل (قوله من كونه) يبين
 للموضوع وقوله الى ما لي لفظ وقوله تأييده أي عقدهما (قوله وصدق كابر)
 السلب ذكر هذه المسئلة في الامان (قوله دخلت لسماع كلام الله) ويمكن
 في هذين الاقضية وحسنو بحال السلم قد راضى الصادق والاشبه به
 ولا يراعى اربعة أشهر شرح مر (قوله اورسولا) أي اودخلت ورسولا سواء كان
 معه كتاب أو لا س ل (قوله اوبامان مسلم) أي وان من المسلم وكفه سم أي
 لاحتمال نسائه عس (قوله لان قصد ذلك يؤمنه) راجع للاثنين وقوله
 والتسالب الخ راجع للاخير (قوله ثم ان ادعى الخ) كان جميعا بلادنا واسرنا
 منهم واحد فاذي ذلك (قوله فلا يصح عقدهما من غيره) لكن لاشي على
 العقود عليه وان اقام سنة فاما كثر لان العقد لقوا ه روض سم وشرح م ر
 (قوله لانها من الامور الكلية) أي بالنظر لموضوعها لانه يعرف في مصالحنا
 (قوله ومكدهتهم) عطف تفسير وانما من على عام لان المكيدة هي الارماق التي
 لا اطلاع لها عليه (قوله لم يعيهم) هل المراد لم يتصبا بايمانهم او لم يعز بنيتي الثاني
 عند ظن الضرر للسلبين بل لا بد سم (قوله في ذلك) أي في قوله وعليه اجابتهم
 (قوله اوباما) أي الاسلام (قوله فاقبل منهم) هو محل الدليل (قوله فلا يصح
 تقرير) بل يقرر الاجابة حيث لم يامن غايتهم ويحرم قتله اذا ادلب الخيرة ويحرم
 ارقاه وغرم ماله سم على حجر عس على مر (قوله وروى واؤمن) أي مقوم قولي
 آمن الخ وهي أولوة عموم (قوله متحسبا بكتاب) ولوحكمنا في مثل الجوسى
 (قوله وصحت ابراهيم الخ) أي لانها تسمى كتابا فاند رحت في قوله الذين اوتوا
 الكتاب وشيث ان آدم لم يلبه شرح مر (قوله سوله) كان التمسك أو بواحد

أمر على جيش اورسوله اوباما الى أن قال قال فاهم ابراهيم فاهم اجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستغني
 الاسراء اطلب عقدهما فلا يصح تحريمهم او قولي واؤمن اولى من قوله جاسوسا تخافه (و شرط في العقود
 كونه متحسبا بكتاب) كنوازة واجبل وصحت ابراهيم وشيث وزبور اورسوله كان التمسك كتابيا

ولومن أحد أوجهه بأن اختاره أم عيسى (الجلد) له (أهل ليل) (٦٦٤) فمن تمسكه به بعد نسخه بأن حلتنا

من هذه الكتب أو غيرها فيشمل كتاب الموضع الذي دفع فيه من وان تمسكوا
بكتاب ليل لا يسمى كتابا لا من تسلك التوراة أو الانجيل عامة حل (قوله
ولومن أحد أوجهه) ولوالام اختارها الكتابي أولي بغير شيئا وقارق كون شرط محل
كالحا اختارها الكتابي بأن ما هنا واسع وما أوجهه شرح التهج من اختيار
ذلك بقده هنا أيضا غير مراد ونعالم الراد أنه قيد تعينه ككتابا لا تقرره أم
شرح هو بالحرف وبعبارة ع ش قوله بأن لاختار هذا قيد تعينه كتابا لا تقرره
بالجزية والحاصل أنه ثلاث حالات أمان يختار من الكتابي أو الوثني أو يفتقر
شيئا يفتقر في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية هذا حصل ما اعتمد عليه
وم وحل ما في بعض نسخه الصفحة (قوله ليل) صفته كتاب أي كان ليل
ووجه نسبة الكتاب اليه مع أنه يتبع ليلي المنزل هو عليه أنه أشهر تمسكه
به وقوله أعل لصل المراد به هنا ما في الوصية وهو الذي يشترطه أسباب الشخص
اليه وبعده قيسة تأمل (قوله لم تسلم تمسكه به بعد نسخه) قال الولي العراقي
يرد على المناهج والتبيين والحواشي اذ هو ما دخل أو تنصر قبل الفسخ لكن انقلت
ذريته عن د ن أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقرب بالجزية كمنص عليه
أم وقيل قولهم انهم من مقدسهم الجزية لا يعرف غالب الا منهم زى واجب
عن الا براد ان عدم اقرار الذرية بالجزية لا رد افعاء وقوله وقيل قولهم أي الكفار
لا الذرية (قوله وان يعتب البطل) أي تغلبا لحن الدم وفيه فارق عدم حمل
من احكمهم وذريتهم مع أن الاول في الابضاع والنيات التبريم شرح م ر (قوله
وذلك) أي ووجه اشتراط التسلم بالكتاب وقوله لا ية وهو فالتوا الذين
لا يؤمنون بانه ولا باليوم الآخر الخ (قوله كن يهود) أي أو تنصر بعد بنية نيب
حل (قوله كن وفي النكاح) أي فتعطلهم ان تكفرهم اليهود والنصارى ولم يصح العوم
في اصل دينهم ويزرى وعبارة غير مفان كفرتهم أهل ملتهم تقطع لهم ولا اعتد لهم
وهذا هو المناسب لقوله سابقا وتقرم سامرة الخ وعبارة ع ش أي فثبت واقفوم
في الاصول اقرروا وان خالفوهم في الفروع لكن قيل انهم لو كفرتهم اليهود
ونصارى بالفروع التي خالفوهم فيها لاقتلنا كفهم وقياسه هنا انهم
لا يقررون الا أن يفرق بأن معنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا (قوله الا أن بشكل
أمرهم) أي شمل كل تكفرهم اليهود والنصارى أم لا ع ش (قوله لان الجزية
كعبارة الدار) أي والآخره فثبت على المسافر ولو بقية وأمرهم وغيرهما ما ذكر
مورعنا فنعسم وقولنا لانها الخ لة لا شراط كونها حرا الخ (قوله والاية السابقة

تمسكه قبل نسخه أو معه
أو شكتنا في وقته ولو كان
تمسكه به بعد التبديل فيه
وان لم يعتب البطل منه
وذلك لا ية وغير النصارى
السابقين وتغلبا لحن
الدم أما اذا علمنا تمسك
الجلد به بعد نسخه كن يهود
بعد بنية عيسى عليه
الصلاة والسلام فلا تقدر
الجزية لتبرعه لنفسه
بل من سقطت حرمة ولا
بأن لا كتابه ولا شعبة
كتاب كعبدة الاوثان
والنفس والملائكة وحكم
السامرة والما هنا كعبو
في النكاح الا أن بشكل
أمرهم فيقررون بالجزية
وتعبيد بعباد كأم وأولى
من تعبيد بعباد كعبورم حرا
ذكر غير صي وعجنون ولو
سكان وزمنوا وحرما واعي
و راعيا أو اجيرا وقتها لان
الجزية كعبارة الدار ولا تها
تؤخذ لحق الدم فلا جزية
على من به ذواته وختني
وصي وعجنون لان كعبلا
منهم محقون لهم والاية
السابقة في الذكور وقد
كتب عمر رضي الله تعالى

هنا الى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان واما النبي باسعاد جميع في الذكور
فلو طلب الخشي والمرأة عقيدة الامة بالجزية أعلمها الامام بانه لا جزية عليها

فان دغا في بذلها هي هبة
ولو بان الخصى العقود له
ذكرها البناء بجزية المدة
للمانية عملا بما في نفس
الامر (وتلقى افاقه خنود)
أي أوسنها (ان) (كثير)
الجنون ولكن تلقى هاتان
بفتمسة وجبت الجزية
اعتبار اللازمة التفرقة
بالقيمة ونخرج بكم ما نوقل
زمن الحنون كساعة من
شهر فلا تله (ولو كل)
يلج أو افاقة ارضت (عقد
فان اتم جزية) سلا يكتفي
بعقد متبوعه (والا) أي
وان لم يقرها (بلغ المأمن)
لانه سكان في إمان
متبوعه وتصيرى بكل أهم
من تصيره بلغ (و) شرط
في السكان قبوله (لتقرير
فمنع سكانه) ولو فميا
أقامة بالحجاز وهو مكة
والدنية واليامة وطريقها
أي الثلاثة (وقراها)
كألفاظ لكافة وغير الدنية
روى البيهقي عن أبي
عبيد بن الجراح أنهما تكلم
به رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنهما اليهود من
الحجاز وروى الشيخان خبر

في الذكور أي بالثنتين الماطنين الأحرار أخذ من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية
وإستبدل بها على ذلك كونها ليست ضما فيه (قوله هي هبة) أي لا ظن الإلتصاف
شرح الرض سم وقال شيخنا القزويني هي هبة أي بالثنتين الشامل لها هبة فلا
يحتاج لقبول (قوله العقود) أي أدله لا بد أن يكون عقود الله بان عقده على
الأوصاف فأن دفع ما خال كيف يحفظه الجزية مع هو لا تصعب عليه حال خنوده
فان لم تقدر على شيء عليه كمر في لفظه الأبدية لانه لم يقرها شيئا (قوله)
طالبنا بجزية المدة المانية) فها هو ان الأخوة فيه وبنوا لكل سنة من ل
قال ع ش على م و هو يلط لبه وان كان يدفع في كل سنة ما عقده عليه
على وجه الهبة أوصل ذلك ان لم يدفع الذي يظهر الثاني لان المدة في العقود بما
في نفس الامر قد تيسر انهم أهل الجزية وما يدفعه بجزية هكذا ل بعضهم
والذي اعتمد شيئا من الأول والأقرب ما قاله زى قال لاه انما يطى هبة
لأن الدين اه (قوله وامنك تلقىها) لربا أخذ من هو وفي ق ل على الجلال
قوله وامنك وأما إذا لم يمكن انصب عليه حكم الخنود فيها فلا جزية (قوله ما نوقل
زمن الجنون) بان تكون أوقات الجنون في السنة لتلقى ما تقابل بأجرة غالبا س ل
وشرح م و وقوله تقابل بأجرة تلحق بالجنون المدة لتلقى ما تقابل بأجرة غالبا س ل
اليوم بالنظر لجنون المدة والأطباء يوم ونحوه تقابل بأجرة في حديثه وشيئى (قوله)
عقده) أي اذا كمل قد عقد على الأشخاص فلو كان على الأوصاف دخلوا (قوله)
والاطلح المأمون وإذا مضت عليه مدقة في ديارنا بل عقد فالتجبه اه تلزمه أجر متثل
أسكاه مدارنا انما تلحق فيها معنى الاجرة يظهر انها اقل الجزية شرح م و وقد
يشكل هذا بما في حرقى دخل دارنا ولم يله الا مدقة حيث قيل بعدم وحب
شيء عليه لان الخلف فيها القول الا ان يقال ان هذا السا كان في الأصل تابعاً لالمان
أي أنه نزل بمديروهم فتمن مكتبة بقدر ما من الامام ع ش على م و (قوله)
أقامة بالحجاز) ولو بلا استيطان وسمى ذلك لاه جزير بغير جدوة هامة شرح م و
(قوله واليامة) وهي مدينة قرب اليمن على أربع مراحل من مكة وريحتين من
الطائف زى (قوله كالأطراف) أي وجدة والينبع م و هو تمثيل قري الثلاث
لكن أورده عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بان المراد قري للجنوع اه ع ش
(قوله أنهما تكلم) أي في شأن اليهود والأفد ص اه كان خول ضد موه الأهم
الرفيق الأعلى أي أورد الرفيق الأعلى قال جرير قبل هو على المنار فشاء أسألت
يا الله ان تسكني أعلى مراتب الجنة وقيل مناه أريد لثالثا الله والرفيق من أسمائه

أخرجوا المتمردين من جزيرة ١٦٧ هـ ث العرب وسلم خبر لا يخرج اليهود وانما روى من جزير قاريا

والله سبحانه وتعالى أعلم من تعبيرة الاستيطان (فلا يدخله إلا من أمامه) (ولا يأذن له) في دخوله الجواز
 حرمه كقولنا كرساة وقبارة فيها كبير حاجتها (لا يأذن له إلا بشرط أخذ
 شيء منها) أي من متاعها كالمشرا وضعت بحسب حاجتها (٦٦٦) الإمام ولا يأخذ في كل سنة إلا مرة واحدة

كالخزينة (ولا يقيم) فيه بعد
 الاذن في دخوله (الآلة) من
 الأيام غير يرى الفحول
 والخروج لأن الاستسكان
 منها مدة الإقامة وهو مخرج
 منها ثم والمراقد في موضع واحد
 قواقام في موضع ثلاثة أيام
 ثم انتقل إلى آخر أي وبينها
 مسافة القصر ومكثا فلا
 منع منها (فإن مرض فيه وشق
 نقله) منه (أو خيف منه)
 موته أو زاده مرضه وذكر
 الخوف من رما في (ترك)
 مراعاة لا عظم الضررين
 والاعتقاد رعاية لحرمه الدار
 وتبديله الترك في المريض
 بمشقة نقله ثبت فيه
 الأصل والحاول وغيرهما
 وهو قهص من وإن خلف
 ما في الروضة وأصلها فأنزل
 غير سائر الإماماته بقول
 من خلف المشقة أو لأدع

تسأل الحديث الصحيح ش على مر (قوله والتصدق) عبارة م وليس
 المراد جمعها بل الجواز نه لأن عزاء جهم منه وتقرهم باليمن مع أمهات الأذى
 أي جزرة العرب طولاً من عندنا إلى رغبة العراق ورضاه من جدة وما ولاها
 من ساحل البحر إلى الشام ودجلة والفرات وسبعت جزيرة العرب لاطاعه بحر الحبشة
 وبصرى فاص ودجلة والفرات ثم قوله للمشقة أي جزرة العرب فكان عليه أرباب
 الضمير (قوله فدخله) يتعلق بالضمير والألام للفتوة (قوله من مائة) أي أوس
 ثمة مر (قوله الأمانة) أي من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع
 أخذ من ذلك النوع أو أنواع مرة واحدة فلو أعاد دخل به ورجع بثمة فاعتبر به
 شي آخر ولو من نوع الاقول ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف ما لو لم يسع
 ما دخل به وأخضعه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه
 في هذه المرة فقرر شيخنا ط ب ومهم عليه أنه موعش (قوله لأن لا كثر منها)
 وهو أوجه أيام حل (قوله إن الخلب يفتن) أي الملهي القارة وقوله إلى البلد
 المناسب إلى الحرم لكن لما كان الملهي الحرم هو البلد به (قوله بكل حال)
 أي وإن دعت ضرورة ذلك كافي الأم فيه يرد قول ابن كجبين ضرورة كطبيب
 استأجر إليه وجل بعضهم على ماذا سميت الحاجة إليه ولم يمكن إخراج المريض له
 غير ظاهر نرجح مر (قوله فأن مرض) بأن تعذر دخوله ع ش (قوله وإن خيف
 موته) وأجبه وقوله مرض وقوله أو دفن راجع لقوله أو مات (قوله وليس حرم المدينة
 الخ) ويندب الحاقه بكل فضيلة وتبين بما لم يشارك فيه كافي شرح مر (قوله
 لا يبيع) أي لا يزل ولا يترك لا يبيع حبه (قوله عند قوتنا) أما عند صفنا فيروز
 بأقل منه أن اقتضت مصلحة ظاهرة والأفلا نتج مر (قوله كونه في) أي خاصا
 مضموناً وبالأمر القدر لا به وإن كان له أخذ قيمته وقت الأخذ كافي مر وعبان

الجبهه هو أنه لا يتل مطلقاً عليه اختصره الزرونة (فإن مات) فيه (ورق نقله) منه لتقطعه أو بعد شرح
 المسافة من غير الجواز أو لحد ذلك (دفن ثم) للضرورة ثم الحرق لا يجب دفنه وغري السكاب عليه فأن تأذى الناس
 برأسته ودى أما إذا لم يشق نقله بأن سهل قبل تنبيه فيقول فأن دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولو لمصلحة لقوله تعالى
 فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وإن خفت علة أي فترابهم من الحرم واقطع ما كان
 لكم قدومهم من المكاسب فسوف يفتنكم الله من فضله ومعارفهم إلى الجلب أنما يجب إلى البلد لا إلى المسجد نفسه
 والعنى في ذلك أنهم أخرخوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمنع من دخوله بكل حال (فإن كان رسولاً أخرج
 له لمام) بنفسه أو نائبه (يسمونه فأن مرض أو مات فيه نقل) منه وإن خيف موته أو دفن أو أذن له الإمام تعديه
 ولأن الشاغر غارت بل ذلك بالآدين فلا يؤذيه إلا أن نهر بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة يحرم مكة فمأذ

شرح الروض النسيم وزعمها غير مولفة تصدق وإن جاز الاعتياش عنه بعد المقد
 بضة أو غيرها وأما المتعقد بها فاجتبه ونبأ لا نقيمت قد تنقص عنه آخر
 الذن قوله خذ من كل حالم ديناراً زاد في شرح هو أو عدله أي مساوي قيته وهو
 بفتح العين ويحوز كسر هاء توقييم عمر الدين بن تقي عشر دونهما لأنها كانت قيته
 أذاك ولا حيلة لاستكثرها وتجب بالمقدور تصدقاً قضاء الزين بغير ما ذنبنا عنهم
 في جمعه حيث وجب فلوهايات أم تذب عنه إلا في أثناء السنة وجب بالقسم
 كإتيان المال في فلا تنال به بالقسمة أثناء السنة وكان قياس القول بأنها جرة
 مطالبة بالمال لا طالب منها من مريد الفرق بهم تأليف المسم على الإسلام شرح هو
 (قوله لكن لا تصدق الخ) فيه أن تعريف السنية في الأموال وما غرضي إليها متعرج ولعل
 هذا يستثنى المطلقة واجبة وهي حق الله شيئاً من زنى فإذا اعتدأ كثر هل يحصل
 تحريم في الصفقة أو يصل إلى حد الفاهر الأول (قوله وسن عما كفة غير فقير)
 الحامل له أم بما كس عند التقدم لتمامه عقد على الأخص والأوصاف وعند
 الاندفاع أو أن يعتد على الأوصاف ثم اعلم أن المال كسنة عند التقدم منها ما
 المشاحة في قدر الجازم أي طلب الزيادة على الدينار وعند الأخذ منها ما التنازع
 في الاتصاف بالحق كالتفر والتوسط فإن ادعى شخص منهم الفقر قاله ثبت
 غنى فادفع أربعة دنانير إذا علمت هذا علمت أن قول الشارح أي مشاحته في قدر
 الجزية قاصر بل فيه إكفاء بدل عليه كالأخر شيئاً ثم انظر أن تحقيق بين
 قوله وسن عما كفة غير فقير وزعمه بل إذا أمكنه أو يعتقد كثر الخ ثم بدأت
 في سم منصفه قوله بل إذا أمكن أن يعتد في هذا لاساق الحكم بالسنية لأنه
 يستحب له ذلك عند الجهل بحالهم في الإحاطة فإما جازوا لا فكسهم عليه العقد
 بدونه وإذا غلب على ثلثة الأجزاء وجب طلب ذلك ثم فعل في الابتداء وما بعد
 صدوره العقد فلا بما كس إذا اعتد على الأخص (قوله بل إذا أمكنه الخ) بأن لم
 أو أن اجابته ثم فلتا شرح هو (قوله لم يميز) أي يميز مربي صحة العقد بما عقده
 لأن المقصود الفرق بهم تأليفهم في الإسلام وما انطه لهم على حق الدماصا يمكن
 عس على هو (قوله في مقدمه بدينارين) أي وجوباً فلا يتعص عن الدينارين
 ولا عن أربعة في النفي عند لا مكان وهذا لا ينافي قوله وسن أن يفاوت لأن التفاوت
 تصدق بأن يحصل على التوسط فلا والله في خمسة والقول قول مذهبي التوسط
 والفقر يمينه الآن تقوم بينة بخلافه أربعة دنانير وكذا من غلبوا على علم ثم خسر
 وقول أسلمت من رقت كذا أي في مذهب بينة نفس عليه أسلمتني رضي الله تعالى

فيه لا ختمه بالتمسك
 وفيه خبر الشيخين لا يجمع
 بعد العام مشترك وأما غير
 الخياط فلا بكل كافر وخوله
 بأمان (و) ثم (في المال)
 عند قوساً كونه ديناراً
 فأكثر كل سنة) عن كل
 واحد قوله صلى الله عليه
 وسلم لعائشة إلى الجعد

خذ من كل حالم أي محتلم
 ديناراً وأما ما وجد غيره
 وتعمه ابن جازر ولما كس
 (لكن لا تصدق فيه ما كسها)
 من دينار احتياطاً له سواء
 اعتد هو أم وليه وهذا من
 زادق (وسن) إلا دام
 (في كسفة غير فقير) أي
 مشاحته في قدر الجزية
 سواء اعتد بنفسه
 أم بوكيله حتى يزيد على
 دينار بل إذا أمكنه أن يعتد
 بتمك زعمه يجوز أن يعتد
 بدونه إلا لله وسن
 أنه يفاوت بينهم (في حقه)
 لتوسط بدينارين

هذه في آدم من ل (قوله وليس بأدوية) أي فأكثراه هو والمراد الثاني هنا في
 الحاقه على المعتد عند م في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد
 كتابة العمر القالب عشرون ديناراً وكذا المتوسط وهو من يفضل عنده من كفاية
 العمر القالب دون عشرين ديناراً فوق دينارين وفي شرحه هو وسجراًه في النفقة
 تحرير شريعتنا المزي وعبارته شرح م والوجه ضبط القتي والمتوسط بأنه هنا وفي
 الضيعة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرجه يجمع أنه في مقابلته منفعة تعود إليه
 لا بالعاقبة إذا لمواساة عا ولا بالعرف لا اختلافاً باختلاف الأبواب (قوله للفروج
 الخ) يقتضي أن الاستيعاب مبني بأخذ دينارين من المتوسط وأربعة من القتي الذي
 هو ظاهر القتي فلا بد من علمه أخرى لاستيعاب الزيادة أو شدي (قوله لا كذلك)
 أي بأربعة في القتي ودينارين في المتوسط عـش على مـر (قوله ان وجد بـعـتـه
 آخرها) قال شيخنا هذا معناه إذا تعدل الأوصاف كان عقده على الأعيان واجب
 ما عقده مطلقاً شوي (قوله لان العبيات الخ) عبارة مـر والمأكسة تكون عند
 العقدان عقده على الأشخاص فثبت عقده على شيء استيعاً أخذنا عليه وقصور
 عند الأخذان عقده على الأوصاف كصفة القتي والمتوسط اهـ أي كقصدت لكم
 على أن على القتي أربعة وللوسط دينارين والقدير ديناراً ثلاثاً عند الاستيعاد إذا
 أدى أنه فقير أو متوسط فيقول بل أنت في مثلنا طلبة أربعة هكذا قلته سمع عن
 الشارح وما معناه المراد بالأكسة ما منازعته في القتي ومنه وليس المراد
 المأكسة المادة ثم أطلقه يقتضي استيعاب منازعته في فهو القتي وان علم فقره
 وفيه ما به رشيدى (قوله فناقض للعهد) فيبلغ المأمون فإذا عاد طلب العقد
 بدينارين وجبت أمانته عـب وسم (قوله تقديم على الوسايا) أي فيما إذا مات
 (قوله أثر كانه) بالرفع فاعل بدل ما بعده أي فارتبها أي فارتقت الجزية والدين
 وقوله عليهم الاعتراض بأن الكافر لا ركة عليه وأجيب بأنه يتصور ذلك في ركة
 القفط إذا وجبت عليه عن أبويه القدين إذا أسلم بعد بواغعه وعن عبيد المسلمين
 (قوله أو سفة) هذا مشكل لأنه أن أرد بالقسط فيه القسط من المعنى مع أخذ
 الباقي آخر الحول من المعنى أيضاً يمكن لاخذ القسط معنى أو أخذ القسط
 من ديناراً الباقي فيه نظراً لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيدى مع إسقاط
 إلا أكثر نظيراً لا مرة كأمراً فصار لا يخرج على اختلاف في عقدها للسبب بأكس
 من ديناراً خلاطين قال به لفرق الواضع مـر من هو عند عقدها رشيدى مـر من هو
 عند عقدها سفة فالجواب أن أخذ القسط بالمعنى الأخير إنما يتبع على التفرج

ولفتي بأربعة) للفروج
 من خلاف أي حيفه فانه
 لا يجوز إلا كذلك فيؤخذ
 من كل منهما آخر السنة
 ما عقده ان وجد بعته
 آخرها لأن العبرة بوقت
 الأخذ لا بوقت العقد كله
 في أصل الروي عن الحسن
 فلو عقد بأكثر من دينار
 واستمع الكافر من بذل
 الزائد فناقض للعهد
 كما ساق فيعلم منه أنه يلزمه
 ما التزم كمن اشترى شيئاً
 بأكثر من ثمن مثله ولو أسلم
 أوبى أو بجن أو جهر عليه
 بقتل أو سفة (بعد سنة
 فميز به مـكـدين آدمي)
 فتقدم على الوسايا والأثر
 ويسرى بينهما وبين دين
 إلا آدمي لأنها مال
 معاوضة وهذا فارتقت
 أن كاتجب خدم عليه ما
 (أو) أسلم أوبى أو بجن
 أو جهر عليه بقتل أو سفة
 (وأناسها) أي السنة

الذ كور وقد علمت ما فيه خبر روى وقد يصح به حمل كلامه على ما يستند
على الاوصاف وكان المجموع عليه قبل حبره غيبا الوجه وخطا في حذنه القسط
بذلك الوصف قبل الحبر وقسط القدر منه فليبرق ل على الابل والحق ل
في كلام شيتانه يؤخذ من الشيء جميع المسمى لا قسطه اه فالصواب حذف
قوله اوسع له انه اذا كان يصح عقد ما فيه ابتداء كانه قد تم في قوله لكن لا يستند
لشيء باكثر من دينار فاذا طرأ السنة في الاثناء لا يطلها بل يستمر عقد طرأ
المسمى في القسط اخر المثل اه وصيانة مرق في شرحه وتقول الشيخ في شرح منجبه
اوسع له ليس في محله وكذا قوله بليس ليس بظاهر لان المسمى عليه بليس يصح
عقد الجزية له ابتداء لانهم يذكرون شروط المقرولة عدم الحبر فطروا لا يطلها
وحيث لا وجه له وجوب القسط لانه يقتضى انه يسقط السابق مع انه لا يسقط
كافي في شرح مرق (قوله قسط) أي يؤخذ وهو في القسط محمول على ما انقسم عليه
والاخر الى تمام السنة أي يؤخذ تمامها ويصار الى الامام بالوجوب في صورتين
وهذا يصح بين الكلامين روى وصيانة مرق ولو جرح عليه بليس في خلافه اصاب
الامام مع القروا ما لان قسمه له والا فآخر المثل اه والابان لم يخط واران
املا او خلف واران غير مستغرق وقوله فانه أي في الاولى ابان في الثانية وهذا
ظاهر ان لم يقل بالرق الا فلا يصح الفرق بين المستغرق وغيره لان القول بالرق يشمل
الكافر كما في شرح الاسلام في شرح القبول وقوله بعد أي مع قسط الجزية من
نصيب الورث فيجب معنى مع ذكر (قوله بعد القسط) صيانة مرق وهو قد كان
الوارث غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط السابق اه وهذا قسط
ما في كلام الشارح الان يقال هو الباقي ثم يسقط السابق من الجزية بعد القسط
لما اخذ من نصيب الورث بل هو هكذا انما من شرط وخلف مستند دينار امتلا
فالمستطاع ان يكون غير دفعه فانه يار على الباقي فيصهار ربع دينار
يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع الذي ينس الباقي لانه كله في غلامني لاخذ
الجزية منه شيئا قال لم تقبارة شيئا في شرح الاوصاف ان لم يكن لم يثبت وارث
فتركه كافي اه فلامني لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق اخذ من
نصيبه ما يتعلق به من اسواق سقطت حصته بيت المال (قوله ويكني في هذا المذ كور
الح) هذا لا يلزم قوله اول الباب ونقدوا والممكننا الذي يستفاد من خبره كذا
ومرقة دون غيره كتبه مسكروا كج صرح في هذا المذ كور الان قال المراد بكونه
لا يستقله انه لا يعتقد من حيث كونه مستند الدين الاسلام غير عليه السلام

(سقط) من الجزية مثلا
مضى كالاخر وتصوره ذات
في البيت ان يتصرف واران اما
مستغرقا ولائها ابان الباقي
بعد قسط الجزية في تسقط
الجزية في الاثر والباقي بعد
القسط في الثاني وقد استكرو
قسطه الجنون والحبر من
في يادق (وقوله الجزية)
انه (برق) كسائر الذين
ويكني في هذا المذ كور
في ابتداء يصري عليه
اليحكم بما يستند كذا
فمرء الاصل بذات
وتخذت الاشارة اليه
وتصريحه بان ليس الاخذ
ويقوم الكافر بظالمه
واسه ويصني ظاهر مرق
الجزية في الميزان وشيئا
الاخذ عليه

ويضرب بغير شبهة وهذا
جميع القسمين الماشخ
والاذن من الجانبين مردود
بان هذه المشقة باطلة
ودعوى سنن المؤرخين بها
اشد بطلاناً ولا يرسل أن النبي
عليه الله وسلم ولا أحد
من الخلفاء إلى أشد من فعل
شيئاً منها ومن لا مأم (أن
يفرط) بنفسه أو نائبه
(على غير تقدير) من غي أو
مخوفاً (بإضافة من يجره
شئاً) بخلاف التقدير لأنها
تسكو ولا تيسر له (زائدة
على) أقل (جزية) لأنها
مبنية على الإضافة والجزية
على التعليل (ثلاثة أيام
فأقل) وإطلاق ما ذكر أعني
من تعيينه ببلدهم (وبذكر
لحدده ضيقاً) بوجلا وخيلا
لا يفتني للعرض أو قطع للزناح
بأنه يفرط ذلك على كل منهم
أو على الجميع كان يقول
وتضيفوا في كل سنة ألف
مسلم وهم يتوزعون فيما
بينهم أو يجهل بعضهم عن
بعض (و) بذكر (منزلهم
أكثرت) أو فاضل مسكن
وجنين طعام وأدم

والحاصل أن أمره المحكم من حيث استناد الخبرين عليه ومخاطبه لا يصدق
ديننا لأنه باعتباره لا يمتنع وأن وافق اعتقادهم لا يراه ليس باعتبار اعتقاده
له سم والمحال أن قول الشارع لا يتقدم عليه من وجهين الأول أنه يشوب
اعتقاد التبريم وعدم الاعتقاد أصلاً من الذي تقدم اعتقاد التبريم وجوابه
أن كلامه مقصور على الصورة الأولى بقرينة قوله كما مر في الإشارة إلى أنه في قوله
يعتقدون قسرياً به أراد بالاشارة إلى كراهته صريحاً والثاني أن المحسك من كانوا
يعتقدون قسرياً لا يكون اعتقادهم إليه ذلوا لوفاته اعتقادهم وجوابه أنه ذل باعتبار
استناده إلى ذنبا (قوله ويضرب) أي بكفه مقنونة لمزقه بكسر اللام والزاى
أي كلاً ضرباً واحداً تحت البحث الرافى الاكتفاء بضربة واحدة لا لاجتماع شئ به (قوله
ودعوى سنن) قال ابن القيم لما لم تعرض لما هو حرام ومكروه وقضية
كونها كسائر الدين التبريم من كل وجه شيئاً العزى بالتبريم لأنه لا بد من قتل
الشورى عن شيء انتهوا حرام أن تأذى بها والافكر وقعة (قوله أشد بطلاناً) أي
من دعوى أصل جوازها وشيدى (قوله ومن لا مأم الخ) قال في الطلب الحق
أن ذلك كالمؤثر الذي على الدنيا في أمكنه وجب واختاره طبع حيث كانت
المصلحة فيه أه عيرة سم (قوله من يجره) قال في عيب فلا يجرهم أحد لهم منهم
شيء أه وبعبارة هو ولا يطالبهم بعوض أن لهم يجرهم ضيف (قوله منها) أي ذلك كان
المارة غير مجاهد وبقية عدم دخول العاصي بغيره لا تنفك كونه من أهل
الرخس هو (قوله على أقل جزية) لا معنى لقوله أقل إذا الضيافة زائدة على الجزية
قلت أو كثرت وقال إن الشرح ضرب على قوله أقل من ل وأدى بهم من ضيع
هو وجران ذكر الأقل متعين وبعبارة مع المتن زائد أهلى أقل الجزية فلا يجوز
جعلها من الأقل لأن القصد من الجزية التمايل ومن الضيافة الإباحة وقيل يجوز
منها أي الجزية التي هي أقل لأنه ليس عليهم سواها وقد بان هذا كلاماً كسرة وعلى
هذا يكون حيد الشارح بأقل للرق على الخالف وهو لا يظهر إلا إذا اعتقد لتفتي
والتوسط بينهما لمحواره كما فهمه لأن التقدير لا ضيافة عليه حتى تكون زائدة على
الأقل (قوله ثلاثة أيام) والزيادة عليها خلاف المستحب لوعبارة شرح هو فان
شرط فوقها مع وضاهم جاز وبشرط تزويد الضيف كفاية يوم وليلة فلا يمنع قليل
منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فاعتقدون (قوله أهم من) يبدلهم
عبارة التهاج إن يشترط عليهم إذا لم يولد لهم (قوله وبذكر) أي بشرط ذلك
ج ل (قوله وجلا) فتح الراد وسكون الجيم شرح الروض (قوله كان يقول) مثال

من خبز وسمن وزيت ونحوها (٦٧١) وقد روي الكل ثمانية وعشرون منهم في القدر لافي الصفة بحسب

تفاوت الجزاء وقد ذكر قدر أيام
الضائقة في الحول كما تقدم
فيه (و) ذكر (العاف)
للغالب (لا حصة و) لا
(قدرة) أي لا يشترط
ذكرها فيكي الإطلاق
ويجوز على ابن وهب
وقب حسب العادة (الا
الشعر) إن ذكره (فيقدره)
ولو كان لواحد أو بولم
يكن عدده - أي العقبة
الأول على النص وقوله
لا حصة إلى آخره
فأدنى والأسفل وقت
ما روي البيهقي أنه على الله
عليه وسلم ما لم يعل اليه
على ثمانية دنانير وكانوا
تقاسموا جبل وعلى ضائقة
من عرسهم من المسلمين
وروي الشيخان غير الضائقة
ثلاثة أيام وليكن القدر
بما يدفع الجوع والبز (وله
أما يتن طلب) منه ولو
الجزء (أد الجزاء) لا بأس بها
بل (بأسر مسكتان أو آه)
مصلحة سقط حصة أس
الجزء (و) لم تفسد بها
أما الزكاة (عليه) كأفضل
عمره حتى الله حقه ولم
يناله أحسن الصائفة

لثاني ومثال الأول أقررتكم على أن على النقي أربعة دنانير كما روي على ضائقة
عشرة أنفس مثلاً من الرجلة كذا لوزي (قوله من خبز) عبارة
شرح هو من براته وهي الوضوح لأن الجزاء ليس جنساً موصوفاً (قوله في القدر)
كذا روي من أو رطل أو رطلين أو ثلاثاً وقوله لافي الصفة أي الصفة في ختم صفة
لا يلوثرط على النقي أطعمة فخره فخره بالثمن لشرح الرضوع وتنع على
الضمان فكيف فهم فهو ذبح دجاجهم أو ما لا يلبس شرح هو قال جبر ويدخل
في الطعام الفاسدة والمطوى عند غلبتها (قوله كاتيم) لا ينافي قوله السابق
ثلاثة أيام فأقل لأنه بشرط عليهم ما يجب مثلاً ويشترط أيضاً أنه إذا وقعت الضائفة
يملك عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين وتكون ثلاثة مثلاً بحسب وقت الحاجة
التي شرطها تأمل (قوله الأالشعر) منه القول ونحوه فلا تقصر على الشعر القليل
ط ب سم (قوله صالح أهل البه) المراد البه القرية التي تسب عليها العقبة وهي التي
ذكرها الله تعالى في قوله وإسالمهم عن القرية التي كنتما مشرة المرءات وأما
الباء فبفت المقدس اه بابل (قوله وليكن المنزل) هذا المسمى من الحديث كما يؤخذ
من شرح م (قوله أباية الخ) وقد يجب عليه فلك إذا التفتد الأهم وروى
المصلحة فيه كما يجتمع الركني وهو ظاهر سم (قوله من طلب منه الخ) أو لتكبرهم
عن إعطاء الجزاء لأن إعطاء الجزاء تأمر بالصاغر من المتقرين وهم عرب شبهة إن
فرداهم التشبيح بالمسلمين في عدم التجارة شخصاً عززى (قوله ولو لم يجسما) إنما أخذ
غاية لأمر بما توهم أن جواز إعطاءه بالنسبة لعرب فقط لأن أهل الطلب منهم (قوله
بل باسم زكاة) قال في شرح الرضوع وقد عرفنا حكمها وشرطها سم (قوله كأفضل عمر)
أي يصاير العرب فالعرب من عرب لا تقوى ما تقوى الجيم فنحن إنما يأخذ
منكم من بعض هؤلاء الزكاة قال عمرو بن لحي أنه تعالى عنه هذا فرض الله على
المسلمين فقالوا نحن إنما مشقت بهذا الاسم فراضوا أن تضعف الزكاة عليهم زى
(قوله نزيها وقت ميسها) كأن يأخذ من الجنس بل أربع شياء أو جنساً (قوله
لألبيران) معطوف على الضمير في تضمينه ليدون إعادة الخاض وجوبه إن ما لك
(قوله ولأنه) أي الجبر أن على خلاف القياس لأن الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله
ففي خمسة أسمر الخ) قال البلقيني إن أراد تضعيف الزكاة لظهوره وركاة القطر
ولم يأخذ من ذكرها أو مطلق المال الزكوي اقتضى عدم الأخض الملوقة وهو
بعد لم يأمره اه والذي شبهه تضعيفه إلا في زكاة القطر إذ لا يقب على كافر ابتداء
ولا في الملوقة لأنها ليست زكاة ولا بركة بالجنس ولا واجبة بمبدأون

أي تأمر بها وتقبضها وهو مما يجب المصلحة (لألبيران) لئلا يكثر التضعيف ولا على خلاف القياس فيقتصر
فيه على مورد النص ففي خمسة أسمره ثمانية وفي خمسة عشر ديناراً غرض وفي العشرين

عن ابنه الجوهري ما وفي الرضا كان من ولدك ستا وثلاثين ميرايا فيهم اثنا عشر ذكورا واثني عشر بنتا مع اهلها
 الجيران او مبتلين مع اخيه فيملي في القتل مع كل (١٧٢) واحدة شاتين او عشر بنين وحوصلوا باخذ

في الصغر مع كل واحدة
 مثل ذلك لكن الخيرة تعسا
 في ذلك الامام لا الملك كما
 نص عليه الشافعي (ولا
 ياخذ قسطا من نصاب)
 كشاف من عشر من شاة
 ونصف شاة من عشر تان
 الاثر اقل او في تصنيف
 ما يلزم المسلم (ثم المأخوذ)
 منه مضاعفا وغير مضاعف
 (جزية) في مصرف مرفوعا
 ولهذا قول عمر لا تقوم حتى
 ابو الاسم ورضوا اليه ولا
 في شمس ما لا تلزمه
 الجزية كالمرفوع والمي ويزاد
 على الضعف ان يرف بدنياد
 عن كل واحد ان يفي
 (فصل) في احكام
 الجزية غير مام (الزنا)
 بمقدار الكدار (الكه)
 عنهم (مطلقا) عن التقديما
 باق بان لا ترض لم نفسا
 ويلا واسا ثم ما يرون عليه
 كغيره وخر برن يظهرهما
 لاهم انما بدوا الجزية
 لسميتا وروى ابو داود
 خبر الامن ظلم معاها
 او اتقصه او كلفه فوق
 طاقتة او اخذته شيئا يبيع
 عليه نفسا فاجبه ميم
 القتيامة (والدفع) ان دفع المسلم وغيره فوا عمن قوله ومع اهل الحرب (عنهم) ان كانوا

النصاب الا في جروم و (قوله نسبا) اي ان سبقت بلا ذمة او عشره وان
 سبقت بمؤنة ذي (قوله مع كل واحدة الخ) ورس فيه تصنيف الجيران لان كل
 جيران عن كل واحدة من بقى المأخوذ وقسم تصنيف الجيران عن شي مرفوعا
 وعنه ثمانين متعدد كافي قل (قوله لنا) اي في الجزية فضلا عن الزكاة فان الجزية
 فيه لا دافع مالكا كان او ساعيا عن (قوله في ذلك) اي الجيران ان اي دفعه
 او اخذ موشدي (قوله ولا ياخذ قسطا من نصاب) ولا يلزم على ذلك القول بقاءه
 موسر منهم من غير جزية لانه لا نظير للائحة من مبالغ بصيرع الحاصل هل يفي
 برؤسهم او لا كما يدل عليه قوله ويزاد في النصف الخ ويعل مبتدأ النصاب كل المحول
 او آخره وسهانا اجمعها او لمسا الا في دل اعباد وقوم مخرج م (قوله من
 عشر بن) هذا ان لم يخالط غيرهم فان خلد عشر بن عشر بن غير ماخذته شاة
 ان مضاعفا س ل (قوله ثم المأخوذ جزية) فان قيل اذا كان فيهم من لا زكاة عليه
 فكيف يقر بالجزية فاجاب الاكثر بان اخو من اهل الاموال يؤخذ منهم
 وعن غيرهم وليس منهم ان يلزمهم خمس وعن غيره ذي ويجاب ايضا بان دفع
 الجزية كدفع الدين ويبرر ان يرض دفع دينه غير اذنه (قوله يصرف مرفوعا)
 اي مصرف الجزية لا لزكاة لان الله تعالى قال خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
 وتزكيتهم بها والكافرا لا يظهر بما يؤخذهم غير قسم (قوله ابو الاسم) اي اسم
 الجزية (قوله ويزاد الخ) كانه لو زاد جاز النفس عنه الى بلوغ ذلك قال مدر
 في شرحه ولو زاد التجوع على اقلها فاعطى والسقاط الزيادة واعادة اسم الجزية اجنباهم
 انتهى والاساية واجبة عن ش على مدر (فصل) في احكام الجزية
 (قوله غير مام) اي من الضيافة والمفاودة فيهم باو عدم اقرارهم ببلاد الجوارحة
 الاحكام التي ذكرها في هذا الفصل نحو الثلاثين واغفل هل هي خمسة صدقات الجزية
 كما هو للتبادر من السياق او ترتب على عقد الامان المذمة وبشتر الشارح ان
 عدم اختصاص بعض ما بالجزية في قوله ومن انتقص امامه الخ وتعرض الشورى لعدم
 اختصاص بعض آخر منها وقول المتن وامرهم بقراره فليقر حكمه الباقي (قوله
 بما باق) وهو قوله ان كانوا بدوا او اودا ربح ما سلم (قوله واقتصه) اي
 احتقره فصرف او شتم هو وما بعده تمثيل ويان بعض افراد الظلم فهو من عطف
 الخامس على العام ان سكان بلوا كاله ع ش (قوله فاجبه) اي خصه
 لما قلته ثم يعني بعدم علمه بالحكم الذي الزتمه من عدم الحرش لهم وهذا يخرج
 عن جرح الجزر والتعرض فلا ولا لفتنه على تنبذ في الامن او قال انما كان هيبا

تشر بها

بذرا لا يودا ربح فيما سلم

تشرع في الإسلام صونا له عن غاصمة الكفر بالله قول وشيئا والاول انسيما بالرحم
قال ع ش على مذهب سبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفا للدين بینه
سلي الله عليه وسلم واذا فعل معه ما يقتضي الاخذ من حسنات المسلم اعذ
منها ما يكافي جنيته على الذي وليس ذلك تعظيما للذي ولا عقرا عن ذنوبه بل
هو بمنزلة من له على مسلم اخذ منه يوم القيامة فيقتض عنه ذلك عذاب غير
الكفر وصحة الاول بين المسلم حسنات فيؤخذ من ميثات الكافر بما يقتضيه
عنايه ويستحق المسلم العقاب على جنيته على الكافر بما يقابلها في العقوبة
لما قلته لارسل على الله عليه وسلم في امره بدم التعرض الذي لا تعظيما اه وقال
قول على الجلال لا يقال غاصته عن الكافر ان لم تكن باذنه فهو فضولي او كانت
باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه التعريف لا تقول ان ذلك من
اشغال القضاة لان الحاكم كتاب عن القاضي في حقوقهم ولا يقال فيه انه فضولي
ولان في غاصته المذكورة اوضح دليل واقوى شاهد على انه لا راي امت في اخذ
حق عدوهم منهم ولو بشر سؤا ولا يذنه تسم الكافر على انه لا ينبغي ان يغاضي
عن طلب حقه خشية انه على الله عليه وسلم راي امت في عدم اخذهم منهم وهو
ذلك وليس في وكالته على الله عليه وسلم عن الكافر بهم قص في مقامه كما علم
بما مر تأتلف وافهم (قوله او دار حرب فيها مسلم) ان اريد انه يلزم من ادفع المسلم
عنهم او انه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بدفع عنهم قريبا او دفع الحريين عنهم
بخصوصهم فبعد جدوا والتأخر امة غير مراد ع ش وس ل ومه شرح مر (قوله
الى ان شرط الخ) الفاضل اخذت نفس ايضا من زيادة ما في الاصل منها هو قوله او
انفردوا فقط (قوله بخلاف الحرم) فمكن من غصبها يجب عليه ردّها عليهم
ومؤنه الرّد على الغاصب ببعضها لانها الا ان اظهرها س ل (قوله ونحوها
تكثر) ع ش (قوله لا تعدنهما) ولوم عليه على التمسك بما انكتسه التي
انزل المارة فقال المارودي يجوز ان كانت لعدم الناس فان تصرفا على اهل
دينهم فوجها والمعتد الجواز ايضا ذى (قوله وزنه ادهما) اي انما اتقوا
واخذوا او وجدناهم فهاذا ذكره لي محتمل انهما كانا يبره تم اتمت مما عاوتنا
ع ن (قوله بيلدا حدثنا) بيان لقاد العموم الذي قبل الاستثناء وفيه ايضا بيان
مفاهيم القيد والاربع التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا يبلدا في قوله احدثنا
او اسلم الله عليه مفهوم الاول وقوله او قضاه عن مفهوم الثاني وقوله او سلمنا
مفهوم الثالث وهو قوله وشرط لنا اولهم وقوله او شرط لمفهوم الرابع

(الا ان كانوا) بدلوا حرب
خلف عن مسلم) فلا يلزمنا
الدفع عنهم اذ لا يلزمنا
الدفع عنها بخلاف دارنا
(الا ان شرط) الدفع عنهم
(او اقر دوايها وانا) فلا يلزمنا
ذلك لاننا انا ما في الاول
والخاتمة لهم في الثانية جذا
في السمة وقولي لا بدوا الا
ان شرط مع قيد ما بعده
بقولي يجوز ان من زادوا
(و) لزمنا ضمان ما تنقذه
عليهم فساومنا لا اي ضمانه
للفاعل عنهم بخلاف
الحرم ونحوها (و) لزمنا
(منهم احدثت كنية
ونحوها) كنية وموصف
للمتدبر بها (و) لزمنا
(عدهم ما يبلدا احدثناه)

كنهة أو القاهرة أو أسلم
 أهل عليه كاليين والمدينة
 أو فقهه عنوة مصر
 واسهان أو مصلها مطلقا
 أو بشرط كونه لساو
 فشرط احدهما في مسئلة
 الجمع ولا إجماع في مسئلة
 لعدم لاهلك لسا (لا يولد
 قضاء صلوا بشرط) كونه
 لسا مع احدهما في الأولى
 أو باقياهما في الثانية
 أو بشرط كونه (لم)
 يزود من خارج فلا تنضم
 احدهما ولا لانهما لاه
 لهما فيما اشرط لهما
 كأنهم استقروا احدهما
 بإقائهما فيما اشرط لسا
 فوجدنا يولد لهما احدهما
 احدهما أو لاسلام عليه أو
 به ولا وجودهما عند عالم
 سدهما لاحتمال أنهما
 تنافي قرية أو بركة فاصلت
 بهما حادتا وشرط في غيرها
 من زبادي وكذا مسئلة
 فتح مصلها مطلقا أو بشرط
 كونه للبلد لسا مع شرط
 احداث مادكر وهو ما نقله
 الشيخان في الأخيرة من
 لروايات وغيره ما قرره
 يوقف فيه الأدرعي

وهو قوله مع احداثهما أو باقياهما فأقل وفيه أيضا بيان أن قول المتن لا يولد
 سطر على تقدير وقوعه ببلد أحد ثناء (قوله والقاهرة) اسم لهما لأن
 ع ش (قوله أو أسلم أهل عليه) أي مال كونهم مستعدين ومتفيعين عليه بأن
 مكان من غير قال ولا أسلم اه جرويه وزيل على المصاحبة أي أو أسلم أهل
 معه أي مصاحبين له وكانين فيه أو يعني في أي كانين فيه اه سم على جر (قوله
 والدين) فيه نظر لانهم انجاز وهم لا يتكفون من سكا مطلقا كما مر س ل
 وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لسا أسلم أهل عليه يقطع النظر عن كونه
 قابلا خاصة الكافر فيه فلا ياتي أن المدينة من المجاز وهم لا يتكفون من الإقامة
 فيه (قوله مصر) أي القديمة ع ش (قوله مطلقا) أو لا بشرط كونه لسا
 ولا لهما لأن الاطلاق يقتضي لك الأرض لسا ل (قوله لاه) لك لسا تعليق
 للصور الخمسة التي في قوله يولد ع ش (قوله أو باقياهما) وإذا شرط الإبقاء فلهما
 التزم ولما اتحدت قلم بينهما من داخل وخارج فلا ينعون من ذلك وإن كان
 لا يجوز صلته في بالنسبة لهما لأنهم ضابطون بالفرع وعن أجل كونه مصحبة
 حتى في حقهم انتهى السبكي بأنه لا يجوز لهما الأذن لهما فيه ولا لهما إقامتهما
 عليه ولا إيصافه لهما في س ل (قوله فم ع ش) استدراك على قوله ولزم
 هدمها (قوله احداثهما) أي الكيسة ونحوها (قوله أو فقه) أي أو بعد
 فقه غير الجبر وقوله ولا وجودهما بالانصب أي ولم يطر وجودهما وقوله عندهما أي
 عندا كذا كذا وهي الأحداث والاسلام عليه وقوله أي عندا هدمها (قوله
 نه هدمها) هذا الاستثناء خصه الجلال رحمه الله تعالى بالبلد الذي أحداثها
 وقضية هدم تاتيه في الأخيرة وهو ظاهر خصوص ما في الأخيرة فإذا احداثها
 عنوة ما راعها أو بواتها أرض اسلام وإن كان الموات لا يملك إلا بالاحياء فكيف
 يجرى على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتمال وهو أن ذلك كان
 في بركة واقعت بها عمارتنا ليس تلك البركة حكم بلاد الاسلام من حيث عموم
 الفتح والاستيلاء لا ذلك نعم لن شك كذا في عموم الفتح تلك البكة أجبته ذلك اه حجة
 وسم (قوله وكذا مسئلة الفتح) ههنا مسائل ما قبل الاستثناء وهي الرابعة
 في كلامه وعد ههنا زبادي لانها مذ كوزني كلامه ضمنا لانها مفهوم كلامه
 وقوله أو بشرط كون البلد لسا مذهي الأولى محابدة الاستثناء (قوله وهو) أي
 عدم منع احداثهما فيما اشرط كون البلد لسا مع شرط احداث مادكر (قوله
 في الأخيرة) أي من كلام الشارح خلافا لما في ع ش من أنها التي في التي

(قوله بلع) أي منع احداث ما هو وضعف وقوله وحل الزركشي الخاضع د
 في شرحه فيكون كلام التقي قيدا عاذا كرو قوله عدمه أي عدم منع احداثها
 الذي جرى عليه المصنف اه (قوله مساواة) أي احداث المساواة يخرج ما لو كان
 دعي دارا عليه من مسلم فلا يكلف عدمه بل يتجرع هو ولا يصح الاثر على
 المسلمين ومن مودع مسلمها بالتمييز كما قاله المارودي وغيره في خصايتهم
 الروية ولا يخلق في ذلك كونه زائدة فليد ان كان يصوناء لاهلها كان له على
 ينظر فيه لذلك ويبيح روضتها كافتقارها الى اقسام وان كان حق الاسلام قد زال
 لانه يقتضي في الدوام لا يقتضي في الابتداء واستثاها وانما وسكتها ولو لم يمت
 هذه الدار فيها عذتها ولا يمكن منع من الرفع والمساواة ولو بني دارا عليه
 او مساواة تم باعها المسلم لم يسقط القدم ان كان بعد حكم الحاكم والاستطاع خلاف
 ما لو سلم بعد البناء فانه يبيح ترخيصا في الاسلام اه زكي (قوله انما رسل) عمل
 المنع اذا كان بناء المسلم مع استناد في السكنى فلو كان نصيب الاصل فيها اما الاصل يتم
 بناءه ولو لا عدمه الى ان صار كذلك لم يمنع الذي من بناءه جدار على اقل ما يستند
 في السكنى الذي عطله السلم باختياره وتصل عليه باحصاره اه خط ولو لا صفت
 دار الدعي دار مسلم من احب وانتم اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة
 ولا يضر ذلك في قضية انوارها لاهلها جوارها من ل وشرح مد (قوله وضعفه)
 وانما لو لم يصرق قصد منهم مد (قوله اهل محله) وكذا الملائق من اهل
 المحلة الاخرى والمحله يقع المحال الكسرة موضع المحلل والمحل بالكسر الاجل
 والمحله بالفتح المكان الذي يتركها القوم اه مصباح (قوله وركوب الخيل)
 والاوجه كما قاله الاذري منعه من الركوب مطلقا في مواضع جنتنا من
 الامايق هو من حل السلاح والتم ولو بصفة واستخدام محله فانه أي ملج
 حسن كركبي شرح مد (قوله لان فيه عزرا) عمل التعمين ومما بعده اذا كانوا
 في دار الاسلام فان كانوا دارهم او اقرروا بقرعة في غيرها وانما قال الزركشي
 يشبه ترجيح الجواز كافي نظير من البناء كره زكي (قوله واستثنى الجاهلي)
 ضعيف (قوله ولو بنفسه) أي لانها منسوبة في ذاتها وليس في شيا ع ش يمنعون
 من ركوب البغال الفسبة لانها مادت الاخر مكره على العلم والقضية اه
 برماو وروح ف (قوله وبمخرج) رد عليه ان كلام المخرج والركب يكون
 الخيل وقد علمت انهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة لقوله وبمخرج الخ تامل ويجاب
 بان المراد منهم من المخرج والركب في ما يكون من ركوبه من الخيل وهو

بل منع المارودي بلع
 وحل الزركشي عدمه على
 ما اذا دعت اليه ضرورة
 ومصلحة للعدم بلع
 او سلم اهل عليه من ينادي (و)
 لزمنا منهم مساواة
 لبلع بارسل) ورضه عليه
 القهر بالاولى وان وحق
 الحق الاسلام ونحوه الاسلام
 يلا ولا يسل عليه وثلا
 بطلمو على عودتها وتبين
 بين البناء بخلاف ما ذالم
 يمكن لمسلم دار مسلم كان
 اقرروا بقرعة اربعة اهل
 بناء المسلم عرا اذا اراد
 بالدار اهل محله دون جميع
 البلد كاذكره الجاهلي في
 واستفاه الزركشي
 (و) منهم (و كركبي)
 لان ليس عزرا واستثنى
 الجاهلي البازن الخسيسة
 ونحوه بالخيل غيرها كالمجرب
 والبناء ولو بنفسه (و)
 ركوب (بمخرج)

(أورد صاحب نحو جديد)
 كرماس تميز للمعنى
 بخلاف رذعة وركب
 خشب أو نحو ويزرون
 بالركوب معنا وقبل لم
 الأستاذ استحسن الشبان
 الفرق بين المسافة البعيدة
 والقرية قال ابن كج وهذا
 في الأكل والساكنين أي
 المعتاد ونحو من ذائق
 (و) زمنا الجاؤم) يقيد
 زومه بقول (زمتنا إلى
 تحقيق طرق) بحيث
 لا يقوم في وحدة ولا
 يصدمهم جدار روى
 الشبان خبر لا يتعدى الحدود
 والتضاريف بالسلام وإذا
 القيم أحد عشر طريق
 فأنظر وما إلى أخيه فان
 انزلت الطرق عن الزمة فلا
 يخرج (و) زمنا (عدم
 يوقرهم) عدم قصد بهم
 مجلس) يقيد زومه بقول
 (بسم) امانتهم (و)
 زمنا (أرهم) أمضى
 الباقين المعتادهم بشار
 بكسر الميم هو تضيير
 اللباس بأن يخط فوق
 الثياب بوضع لامتداد
 الخياطة عليه كالكتف
 ما بين أن يوضع عليه

الرازي ناهي عن منها وكذا ينعون ومن وضعها على البقال في حال ركوبه تدبر
 (قوله أورد ك) بضم الراء والكاف جمع ركاب (قوله كرماس) يفتح
 الراء ع ش (قوله عرنا) أي مطلقا على المعتد شيئا والربا بدل عن أن يصل
 رجليه في جانب وتظهر في جانب ذي رفته على ع ش على م ورواها عليه
 في قصد بقرب المسافة (قوله بين المسافة البعيدة) أي فركب على الاستواء
 وقوله والقرية أي فركب عرنا ل (قوله وهذا) أي منع ركوبهم لتليل
 وشرح ويركب نحو جدي شيئا (قوله في الاكسكو والنج) خرج النساء
 والصبيان والحياتن إذا لم يشار عليهم وتارق أمرهم نحو الفيا والزاو بأه حصول
 التيزر بخلاف هذا ويحت ابن الصلاح منهم من خدمة المالك والأمراء كركوب
 التليل اه جرم وشرح م وقال ع ش عليه أي خدمة تؤدى الى تعظيمهم بتردد
 الأسس المهور ل الامتاع مالم تعد ضرورة الى استعداده أن لا يتوم فغيره من
 المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله وزمنا الجاؤم الخ) قال الماوردي ولا
 يثبون الأفرادى مغرقين شرح م و (قوله ولا يصدمهم جدار) في القطار
 منهم من يصد به يصد به ضرب (قوله وزمنا عدم توقيهم) وتقرم موادتهم
 وهي الميل المهم بالتياس وان سكان سبها ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
 مضرة عنه وينبغي قصد ذلك بما اذا لم يحصل الميل بالسعي في أسباب التبة
 الى حصوله بقلبه والاعلام والضرورة لا تدخل تحت حد التكليف
 وتقدر حصولها يسرى في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها لم يلزم أخذها ع ش
 على م (قوله وعدم قصد بهم) أي ابتداء ودواما قل كان يصدر مكان ثم جاء
 بعده مسلون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال الجلال البلقيني
 استثبت في جواز سكني نصراني في بيع فيه مسلون فوق مسلين فانتج ما منع
 والمقته بالتصديق في المجلس وقدرى عليه هو وشيدى (قوله أعنى الباقين)
 أي ولو انما كما يدل عليه حذف المذكور هنا صرح به فيما عذر (قوله الباقين) المعتاد
 أي اذا كانوا في دار الاسلام اما اذا لم يكونوا في دار الاسلام فلم ترك الفيا رى
 وجاز شرح هو أمرهم بشار أي عند اختلافهم بنا وان دخلا بالقرار أو رسالة
 وان تصرف مدة اختلاطهم كاتتضااطا لهم وتقرم موادتهم وهو الميل القلي
 لان حيث وصف الكفر والا كانت كفرا وسواء في ذلك أكانت لامل أو فرع أو
 غيرها وتكره مخالطة ظاهره ولو بهاداة في ما يظهر المبرج اسلامه ويطبقه
 ما لم يكن من مفسوخهم أو جوار (قوله منهم) أي من أهل الذمة ومن لهم

والاولى باليهودية لا مغرو باليهودية الا ذوق اولئك الكذبة وبطلان الرواية وبه يبرهن الاجماع والادوية
عن لطايفة الياسامة كالحية (٦٧٧) الفصل الثاني نال في الرزمة كالمطهرات القامه مندبل وغرو

ولستجده ابن الرقة (او)
قائد) بنم الزكي وهو خيط
غليظ فيه ان يند
في الوسط (نور التبريد)
فجميع الضاروع الزاوا كيد
و مباينة في الشهرة
والتميز وهو الثقول عن
عمروني الله فته قتيبي
بالاولى من تعير حال او
والمر اتفصل زناها قتت
الا ذومع ناهو رشي منه
ومثاله انذني فيما يور
(و) لزمانهم (تميزهم
بصو خاتم حد) كتم
و ساس و بجلل حديد
او ساس في احنا قهم
او غيرها (ان يوردوا) عن
تيلهم (بكان) كهمام
مسلم و قتيبي بالمسوق غير
الحمام من زاد في (و)
لزيما (منهم اظهار متكر
يتنبا) كاسماءهم ابا
قولهم الله ثالث ثلاثة
واعقادهم في عزرو المسبح
على الله عليهم واسلم واظهار
غيره وخرت رواقوس وهد
لحاف من اظهار شعائر
الكفر بخلاف ماذا
اظهر وما لحياتهم كان

الماعدون والذين شوبري (قوله والاولى باليهودية) مدافع المضاد في كل
بعد الا زمنة المتقدمة فلا يدركه الا مفر كان زى الانصار كاسكي والملاشكة
يوم يدروك انهم انما آثروهم بلفظة الله غرة في الواسم الناشئة عن زيادة تعبد
فلوهم ولوا رادوا التميز بغير التباد وخواشنة الالباس وتقرية متبرجت
بضائف لون خضيا ومثلا الخذي شرح مر اي بان يمسكون بالبرزين كل منهم بالبر
رشيدي وانظر وجهه اوله وما ذكره بكل شوبري قال في شرح الروض قال البتيني
وما ذكر من اوله وما ذكره كرا دلائل عليه (قوله باليهودية) ويرم على المسلم ليس
عامتهم وان جعل عليه لامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه
العلامة لا يهذي بالتمييز المسلم من غير حيث كانت الامة المذكورة من
زى الكفار خاصة وينفي ان مثل ذلك في الحرة فمجرد به العادة من ليس لمطو
يو ومثلا على بدل الضريبة في زور فاعل ذلك ع ش على مر (قوله كالحية
الدمل) الا قد قد كان في عصر الذراع الله اري لهم العباء الزرق واليه وسلم
امامهم اعر وقد ادر كسادق والآن اليهود لهم الغرابوا وشبهه في والآخر
والنصارى لهم البرنيطة السوداء حل (قوله فجميع الضاروع) اي في عبادة الاصل
او في فعل الكفار ع ش وهذا تقرير على التمييز بالاولى فاد اهل متهمان
أحدهما كافي فجميع الخ (قوله اظهار مسكر) فلواتني اظهار فلانع وني اظهار
خرت اريقت وني فاقوس اظهار ومور من ابط اظهار النصب شرح م وهو
بان نطلع عليهم من غير نحو قبس قال الامام وبان يسمع الا كتمن ليس في دارهم
اي هانتهم (قوله واعتقادهم بالنصب) في عزرو المسبح اي انها اثنان الله على تعالى
وقالت اليهود عز ربنا الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالاعتقاد
المعتقد لا هو الذي يجمع (قوله في عز ر) عن ابن عباس انه حكا ان عبدا
صالحا حكيما له خط (قوله اظهار غير) اي شرب خمر وان كان لا يصح ومثله
كل التلخر بر (قوله بمجاد كره) اي مما منعوا منه فلو قضيت انه لا تمز بر على
اظهاره قبل الشئ ولعن علم انهم ممنوعون منه شرعا شوبري واظهاره بعد اجمع
جميع ما قبله وان كان متعبدا بالظهور بان خالفوا فيه على وجه اظهار (قوله
وان شرط انتقاه) يكون فائدة اكثر من التوقيف والاولى سمع ش (قوله
لاهم يدينونهم) في مسكونهم يدينون باظهار شرب الخمر واكل اتانظر نظر
الا ان يكون المراد بدين اعتقاد على حل (قوله وا شبة نام) اما اذا كان لهم

انفردوا في غيرة والثاقوس ١٧٠ م ت ما تضمنه به التعادى لا وفات الصلوات (فان ساقوا)
بان اظهروا شيئا مما ذكر (عزروا) ولا يشترط في العقده فاما من زياد في (وليس يفره هدم) وان شرط انتقاه
به لانهم يدينون به (ولو اطلعوا) ولا شبة لهم

کلموں کے اعتبار سے (اور اور پیر نے) بان کے معنی میں بدل کا عقیدہ اور بعضوں کو زائد اعلیٰ و نہ لو اور اور احسن کہنا (علیہم السلام) انھیں یہ کہہ دیا کہ اللہ تعالیٰ نے جو شے (لو زنی) دی۔ (۶۷۸) جس سے لو بے شکاح) ای بے (اور دل

شبهة كان أعانوا طاعة من أهل البغي وأدعوا الجهل أو رسال عليهم طاعة من متلصحي السلطن وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك من ل (قوله كما مر في الصفات) عاصرت شرح الروض خلاف ما إذا قالوا بشبهة كما مر في الصفات فيكون قوله كما مر متعلقا بمخدوي (قوله أو بأوجيزه) هذا باب شبهة لا تقادروا ما العاجز إذا استعمل فلا ينتقض عهده قال الامام لا يوجد أحد من هؤلاء الموصوفين ولا ينتقض ويصلى الانتقاض بالخيل المقاتل من ل وأنهم تغييره بأمر الواعد إلى من أداه الجزية مع الترامها لا ينتقض عهده وهو كذلك كافي الروضة وأصلها عن الماوردي له سم بلطفي والذي قاله الماوردي ضيف فلا فرق بين الواحد والمجاعة مدره زى (قوله أو أجزأكمنا) قال الامام وأما يؤثر عدم الاتقياد لاحكامنا إذا كان يخلق قوة ونفس بقتال وأما المتنع هار فلا ينتقض ويجز منه في الحاروي خ ط من ل (قوله انتقض عهدهم) أي عهدهم امتنع منهم مدر (قوله ولو زنى ذى) ولو لا بعل شوبرى ومثل أنما عقدها له لما اشترى مدر (قوله ولو بكاح) بان عقد عليها حال اسلامها بخلاف ما إذا عقد عليها حال كمرها ثم استت وطئها في العدة لا ينتقض عهده فقد يسلم فيستمر نكاحه (قوله أو بسببته تعالى) أي جهره ب شوبرى (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائه في من حيث هو ع ش (قوله كقتل مسلم) مقتضى التقيد بالنسب أنه لو قتل ذيبا أو قطع عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح شوبرى (قوله انتقض عهده) أي فيقرب عليه احكام الحر بين حتى لو عفت ووفاه المسلم الذي قتله عمد قتل الحرابة وهو زافرأه الكلاب على جيقته ع ش على م (قوله ان شرط) انتقاضه ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بسلام أو بناحاة كونه ههنا بسطة سار ما فيه كما قاله ابن القري ولا حرجي معتدل لقت أيدى بالايك من فة لا قاره بالذمين ليهدم التوارث ولا الحريرين لا فاذا قد رداعلى ما لم اخذناه فبا أو غيبة وشرط القسمة هنا ليس موجبا خ ط من ل (قوله كقتولهم القرآن الخ) لانهم لو خالوا القرأ من عند الله مار والاد لهم لاه تاسخ لما هم متدينون به من التوراة والانجيل شيئا من زى (قوله مسلطا) أي شرط انتفاضه أولا (قوله كما مر في الإشارة إليه) أي في قوله نانا التوارع زولو ينتقض عهدهم وان شرط انتفاضه عن (قوله قتل) أي وجوبا كما اعتدده قل على الجلال وقال مدر في شرحه قتل أي جازقه وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم وشبهه ان حله

أهل حرب على عورة) أي
خلل (ثنا) كشف (أو دعا
مطلب السكرا وسبأه)
تعالى أو نبيه صلى الله
عليه وسلم هو أم من قوله
رسول الله (أو الإسلام أو
القرآن بما) لا (يدنون به
أو) فصل (أخوها) كقتل
مسلم عدوا وقذفه (انتقض
عهده) (إن شئنا انتقامه
به) (والانقلا وهذا ما في
الشرح المعتبر هو النقول
عن النص لكن صح
في أصل الروضة عدم
الانتقاض به مطلقا لأنه
لا يصل بمصدا القندوسواه
انتقض عهده لا بإقام عليه
موجب ما قبله من حد أو
قتر برأ ما يدنون به
كقولهم القرآن ليس من
عندنا وقولهم الله ثالث
ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا
كما رت الإشارة إليه وقولي
بما لا يدنون به مع أو نحوها
من زيادة في وكذا التصريح
بسبأه تعالى (ومن
انتقض عهده يقال قتل)
ولا يلزم التماس لقوله تعالى
فإن قاتلوهما فلا يجرم ولا يه

لاوسه لابلأء ما من مع نضبه القتال (أوبهيه) بقلزده بقول (ولايسا ل تجلده عهده) في كمل
 ظلام الخيرة به) من قل

لا وجه للإبلاء مأثمة مع نفسه
فلا عام الأخيرة (من قتل

وارفاق ومن غدا ولا يزعم أن يذبحه بآمنته لاه كافر لا إمام له كالحربي وبما قد من أمه من جسد يذبحه بآمنته
أن تلبس بآمنته بأذنك بقتله بآمنته لا ما هو هذا أصل باعتبار ما أوجب الانتقام أو ما هو أصل تحديد عهد نصيب
إبائته (بأن أسلم قبلها) أي الخيرة (٦٧٩) (تفسير) فيستعمل القتل والارفاق والقتل لا لهم يصل

في الأمام بالقتل وهذا
أول من قوله تمتع الرق
(وسن انتقض آياته)
الحاصل بين ما وغيره (لم
ينتقض (كأن ذوابه) اذ لم
يوجد منهم قتل وتغيير
بذوابه أعظم من تغيير
بالنساء والصبيان (من
نجم) أي الأمان واختار
والحرب بلفظها وهي
مأمنه ليحكون مع بئذ
الجازم لفرجه بأمان
كذلك ولا يلهو بوجبه
حنا ولا ما رحب تقتض
عنده (كتاب الفتن) *
من المدون أي السكون وهي
لفظة الصالحة وشرطه صالحة
أهل الحرب على ترك
القتال من خمسة بوضو أو
غيره وتسمى موادة
ومهادته ومهادنة ومسالمة
والأصل فيها قبل الإجماع
قوله تعالى براءة من الله
ووسوله لا تة وقوله وان
جسوا السلم فاجنح لها
ومهادته صلى الله عليه
وسلم قرى شاعلم الحديفة

في كامل في غيره بدفع لا اختلاف لا إذا الذبح به كان فيه السكين في عدم الباردة
إلى قتله صلحهم فلا تفرق عليهم (قوله وارفاق) الأول في هذا وما بعده يعني
أوشوري (قوله بآمنته) المراد به اقرب بلاد الحرب من بلاد الإسلام من
وعبارة شرح م رأى الحبل الذي يامن فيه على نفسه والمسلم اقرب بلادهم
(قوله لم يقتض أمان ذوابه) فلا يوسر بينهم ولا أمة قهس ويوزع برهم في دارنا
ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أحب النساء دون الصبيان لأنهم لا يحكم
لاختيارهم قبل البلوغ فإن طلبه مستحق الحضانة أحب فإن بقوا بذلوا الجزية
مذاك والاختلاف ودار الحرب من ل (قوله أهم من تغييرهم) خروج البنايين
(قوله لفرجه) بالرجع اسم يكون
* (كتاب الفتن) *

قوله أي السكون عبارة م ومن المدون وهو السكون لسكون القتل بها انتهى
لفظة الصالحة وقال زى لأن مال الكفار يسكن بالصلح معهم قال هذنت إلى حل
واهدنته إذا استكنته وهذنته وسكن (قوله صالحة أهل الحرب) أي بصيغة
كأبليس قوله بعد ذلك بقوله لا بد من الإيحاب والقبول على ما رقى الأمان
غير قسم (قوله براءة من الله ووسوله) عبارة الجلالين براءة من الله ووسوله
وامهاتى الذين هادتهم من الشر كمن قسيروا سيروا أمين أب الشر يحكون
في الأرض أربعة أشهر (قوله فاجنح لها) أي أسلم لآمنته يعني المسالمة ولا همد
الحرب والحرب بذكر ويؤنف قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله
ومهادته صلى الله عليه وسلم الخ) وكانت سبيل الفتح مكة لأن أهلها لما انطلقوا
المسلمين وسموا القرآن أسلم منهم خلق كثير أصغر من أسلم قبل شرح م وكان
الحامل على المهادنة نصف المسلمين ومع ذلك أراد الله تعالى قتل ذلك العهد ففتح
مكة بمساعدة يسيرة ع ش على م (قوله علم الحديفة) وهو علم من من
الجزيرة شوري (قوله لا واجبة) أي أصالة والأقلا وجه وجوبها إذا ترتب على
تركها الحق ضرر ولا يمكن تدركا كما علم عما في شرح م (قوله أو أمان)
منه مطاع باقليم ليهل حكم الإمام كما هو أقياس في نظائر شرح م قال
الريشي قوله ومنه مطاع أي في أنه يستدل أهل إقليمه (قوله ولبنايه) أي

كأرواه لشهوان وهي جائز لا واجبة (لما يسقدها البعض كفرا أعظم وبالله أو أمان) ولوبنايه (واقية) من الكفار
كلهم وكفار أقام كالهند والروم (إمام) ولوبنايه لأنها من الأء والعظام لما فيها من ترك الجهاد

مطلقاً في جهة ولاه لادعيا من رعايته مصلته فالأقرب (٦٨٠) تنفيضها للإمام مطلقاً أو من فوض

في عقد المدة لأجل أن فصل المفاخر فيمنع وبين والى الأقليم كالباشا لانه نائبه
في الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك المدة شيئاً (قوله مطلقاً) أي سواء
كانت لبعض الأقليم أو لكلي (قوله أو من فوض) وهو الرأى للأقليم قال
الشو برى وهذا التعبير يقتضى أن له فيه شيئاً من الامام (قوله فإذ كره) أي
في بعض كذا قاله وهو مطلق بتفويض مقدور والتقدير أو فوضها في ما ذكر
من فوض اليه الامام (قوله فإذ كره) أي قيم فوض اليه الامام) والذي
ذكره كره هو أن يستقدها بعض كذا قاله لا لكليهم (قوله ما له ذلك) أي
فالبعض ليس يقدوه هو المدة أي حيث كانت المصلحة فيه كما قاله م وط ب
اه سم (قوله وتدهوا الى العلم) أي بدون مصلحة لطابق الذمى (قوله
كتمنا) في التمثيل للمدة بضخا تسع شوبرى وأجيب بان المراد ما يرتب
عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جرية) عطف على الاسلام فهو معمول
لرجاء وبذلك تشرح عبارة الروض شوبرى (قوله الى أربعة أشهر) ولا بد
مع ذلك من المصلحة شوبرى (قوله لا بة فسيروا) عبارة تشرح الروض لانه
قتلى امر يقتل المشر كين مطلقاً واذن في المدة أربعة أشهر بقوله فسيروا
الخ (قوله في النفوس) أي نفوس الاكروا الارباب الذين (قوله أما العلم) أي
منها التساموا والحقنا فالأصبيان والارقاء فكان الاولى تأخير بعد قوله والا فالى
غير سنين وضمنه قوله وهذا المدة لتساموا الخ تدبر (قوله لم يؤد ما مضاه)
أما فزده عليهم وهو واضح إذا لم يرقوا حل وقال الشو برى أنظر ما مني الثاني هنا
هل استمراره وإنه ثلثنا وإذا أسرتهم فوضنا عليهم الرق هل تأخذها أو يدفعها
لوارثهم أو يكف المال بحد الظاهر أانا أخذها في الحائنين (قوله بحسب
الحاجة) فلو ادعت الحاجة بدون العتق لم يقر الزيادة عليه شوبرى (قوله فلا يجوز
أكثر منها) أي العتق بدليل قوله ثم ما أن لا يزبد الخ ومثل هذا في هذا التعبير
م د ومقتضى أن الزيادة على الأربعة في عقود لا تجوز عند قوتها فغير راء
والظاهر الجوارح ما سأل على العترة (قوله الألف عقود) ولا يستدل بالشأن الأبعد
انتضله الأول وهذا شوبرى قال في عجب فأنتم والضعف سابق عقد ثانياً
أو قال قبل تمامها وجب أتمامها سم (قوله ودخل الينا بأمان) هذه المصلحة
لا محل لها هنا ما لا فلا تناسل مسائل الأمان للمدة وأما ما استفتد قدم أن
دخله بقصد السماع بزمه بوان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بأمان فاقبل انها
تستدل بقول الضعف الى أربعة أشهر بما ذكره يحصل المقصود قبلها شوبرى ظاهر لانا

اليه الامام مصلته الأقليم
فيما ذكره كره هو
ما في الاصل وغير موقفته
ان والى الأقليم لا يحد
جميع أسلمه بصرح
الفروراني لكن صرح
الفروراني بأن له ذلك وتعبير
بالضم أول من تميز
الأصل بملته أو اتفاقه
(المصلحة) فلا يكتفى انتفاء
المصلحة قاله الى فلاتهوا
وتدعوا الى السلم واتم
الاعوان والمصلحة (كتمنا)
قوله عدد لوجه أو رجاء
(اسلام أو بذل جرية) ولو
بلا ضعف فيها (فان لم
يكن) بنا (ضعف حازت)
ولو بلا عوض (الى أربعة
أشهر) لا بة فسيروا
في الارض أربعة أشهر
ولاه صلى الله عليه وسلم
هادن حقوان ابن أمية
أربعة أشهر عام الفتح وجاء
اسلامه فأسلم قبل مضى
قال الماوردي ومصلته
في النفوس أما أمو المسم
فيوز المقد عليها مؤبداً
(والأبواب) كان بنا ضعف
(على غير سنين) يتيسر
فدنه بقوله بحسب الحاجة

ولانه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً هذه المدة وروا أبو داود وفلا يجوز أكثر منها إلا في عقود متفرقة هذا
بشرط أن لا يزيد كل عقيد على عشر ذكره القوداني وغيره ولو دخل الينا بأمان لسماح كلام الله فاستمع في مجالس
يحصل بها انبياء

هذا أمان وأيضا المصنف عبر بالى أربعة أشهر وهو يحق بدونها (قوله لم يزل
أربعة أشهر) قد يدل هذا على أن الأربعة لا يجوز مطلقا بل عند الحاجة ليسر
أه سم وقد مر روافقه جدها. وهكذا يصح قول المتن بحسب الحاجة واجبا
للمستلزم أى متى أتت الأربعة والعشر تويدل عليه قول المتن أن أربعة أشهر ولم
يقبل أربعة أشهر وقولهم قد يدل الخ هذا يدل لانه أمان والكلام هنا في المدة
(قوله فان زيد على الجائز منها) أى من المدة وهو الأربعة فمادونها عند قوتها
والدفع فمادونها عند ضعفها بقوله بحسب المصلحة منخلق الجائز أى على القدر
الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كشر أو شهرين أو أربعة عند قوتها أو يزيد منها
إلى العشر عند ضعفها (قوله بحسب المصلحة) أى في الأربعة وقوله أو الحاجة أى
في العشر منين كذا قيل والظاهر رجوعه لكل منهما لأن المصلحة شرط في صحة
المدة وقول المصنف بحسب الحاجة راجع لها ففرض الشارح التوزيع
لا التوزيع تدبر (قوله بطل في الزائد) وإن اقتضته المصلحة أو الحاجة في صورة
الأربعة متى كان يتأقوا لا يجوز الزيادة على الأربعة وإن اقتضتها المصلحة كما قاله
الرشدي وظاهره ولو في عقود متعددة ويؤيده أنهم مخ وأجواز الزيادة في عقود
بمشئة العشر وانظر الفرق بين الأربعة والعشرة وعمل الفرق القوت في الأربعة
والمصنف في العشر (قوله لنساء) انظر الصبيان والآباء وعبارة شيخنا لقول النساء
وهي شاهد للمباح لى ما دام الصبيان مضارا والأب لا وجه له شورى (قوله
والنساء) انظر إذا عقد العتق ثم أضع بعد مضي أربعة أشهر فهل يحتاج إلى عقد
جديد أو يتم عقده أو كيف الأمر شورى (قوله وحسد العقد) الخلافة أى في خبر
فموت النساء والصبيان والمسلمين والمال شرح مروع ش (قوله لا تقتضاه التأييد)
هذا صحت وجوبه في الأمان مع أنه في الإطلاق يعمل على أربعة أشهر حل ويصحب
بما ذكره الشارح وقوله لناقمة مصادره من المصلحة لأن عقد المصلحة لا يكون إلا لها
بخلاف الأمان (قوله لناقمة) أى الذى لناقمة موصول (قوله أو يد مصلحة)
معروف على ترك نرجف الكافرة والمسلم فيصور شرطه مما شورى (قوله
لا اعتبار العدة بالخ) فيه مصادره وعبارة مود لناقمة ذات حزة الاسلام أى لأن
في شرط ذلك أهلية بنسبها الاسلام وقد قال تعالى فلا تنهوا زوائد عوالى السلم
وأنتم الاعلون (قوله وخنا أصلا لهم) أى استصالحا لنا كما بهبه مود أى أخذنا
وقتنا من أصلنا (قوله حازل دفع اليهم) أى تخلص الأسرى حل (قوله بل
وجب) مستند واستشكله الاستوى بأنه ضايف لما في الأسير من نيب الك

لم يزل أربعة أشهر وهو يحق بدونها
عروضه (فان زيد) على الجائز
منها بحسب المصلحة أو
الحاجة (بطل في الزائد)
دون الجائز علا بتفريق
الصحة وعقد المدة للنساء
وانتفى إلى لا يتقيد بحسبة
(ويحسد العقد لاقته)
لاقتضاه التأييد هو منتج
لناقمة مقصود من المصلحة
(وشروطه كنع) أى
كشرط منع (فك أسرا)
منهم (أو تركنا) عند دم
من مسلم وغيره باسم أو رد
مسألة (نساء) عندنا أو
أنتنا منهم مسألة (أو عند
خبرية بدون سند) أو
أنا منهم والجائز وخبرنا
الحرر (أو دفع مال اليهم)
لا تفران العقد بشرط مقصد
فهم كان ثم ضرورة كان
كأن يصحون بالإمرأه أو
أطولنا أو خنا أصلا لهم
جاء دفع اليهم بل وجب

ولا يتركونه ولو لم يكن لهم آخرة أو لم يكن لهم قربة أو لم يكن لهم نفع فثبت أن آخرة (ولهم) الهدنة على أن يقضوا
 لهم أو مائة من عدل أو مائة من شاة) فإذا قضوا انتفعت ولهم من له أن يشاء أن يرضى أربعة أشهر عند قوتها ولا يكثر
 من عشرين سنة عند منشا (وقتي فسلمت بقتناهم ما منهم) أي ما يأمنون فيه من أهل عهدنا وأندادهم إن لم يكونوا
 بدارهم لم يسألناهم وإن كانوا بدارهم سألناهم بل أنذارهم مع (٦٨٢) مستنة للعرب من ريادة

(أو سمعت أن من الكف
 عنهم أي كف إذا نأوا ذى
 أهل العهد حتى تقضى
 مذبها (أو تقضى) قال تعالى
 فأقاموا إليهم عهدهم إلى
 مذبهم وقال فما استقاموا
 إليهم فاستقيموا إليهم
 فلا يلزمنا كف أي الحربين
 عنهم ولا ذى بعضهم عن
 بعض لأن مقصود الهدنة
 الكف عما ذكر لا الحفاظ
 وبذلك علم أنها لا تنفع
 عوت الأمام ولا يبره وقضها
 يكون (تصريح) منهم أو منا
 بطريقه (أو نحوه) أي
 التصريح (كقائلنا أو
 مكاتبه أهل الحرب بعورة
 لنا أو تقضى عنهم بلا انكار
 باقهم) قولاً وفعلًا أو قتل
 مسلم أو ذى بدارنا أو إيواء
 هيون الكفار أو سب الله

الأسير وأوجب بحمل ما هالك على عدم تعذيب الأسرى أو خوف اصطلامهم
 زى (قوله ولا يركونه) والتقدم إلى ويصل بذل المال لهات الأسير حيث
 لا تعذيب أيضا حل ووجب على عدم ملكه أنهم لو صموا بآمان أو أمان أخذناه
 منهم (قوله على أن يقضها أمام الخ) قال المحلى يقوم هذا التقدم مقام تعين
 الذمة في الصحة وعبارة المحرر يجوز أن لا تؤقت الهدنة بشرط الأمام قضها
 متى شامر شيدى (قوله زود) أي في الحرب بحيث يصرّف مصلحتنا في طلبها
 وتركها هو (قوله متى فسدت الخ) لأن سبب تقديمه على قوله وضع الخ وانظر
 حل هذا شامل لما إذا قضها من فرض إليه قضها من المسلمين (قوله أهل العهد)
 أي أهل الذمة شويرى أي لا يملك أن يرضى دفع أى ذمتهم عن بعض كتاباني (قوله
 فما استقاموا إليهم) الآية دليل على الثاني بمذهبنا (قوله لأن مقصود
 الهدنة الكف عما ذكر) أي من أى المسلمين وأهل الذمة عبارة ههنا القصد كف
 من قتله أو سبهم لا حفظهم (قوله وبذلك) أي بقوله حتى تقضى أو تقضى
 (قوله بطريقه) وهو ظهور إمامة الخليفة زى (قوله كقائلنا) أي أن كان
 عداهنا عدونا أو شبهه عدلا خصا أو رضنا للمائل أو فاطم طريق وكتب
 أيضا كقائلنا أي لأمع البناء أعانهم كاسبق في أهل الذمة شويرى (قوله قولاً
 وفعلًا) راجع للقضى والوأيى أو (قوله بدارنا) قيد في الذى تقطع عن
 (قوله هيون الكفار) أي جواسيسهم (قوله لم نكف الهدنة) ولأن عقد
 الهدنة يتم بمقدّمه ورضى الباقين ويكونه السكون وضاء بذلك فوجب أن
 يكون القضى منه شويرى (قوله وأصف اسلام) أي ناطق بالشهادتين ذكرنا
 كان أمانى ولم يخل مسلم ليكمل الصبي (قوله وعطه) أي على قوله أو طلبه

تعالى أو فيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم انكار الباقين في قرض بعضهم وقضاهم لضعف
 الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزيه وقول أو تقضى مع أو رضوه أو لم يجرى مع (وإن انتفعت) أي الهدنة
 (جازت أغارة عليهم) ولولا ليلابيدته بقول (بإلدهم) كان كانوا بلا ذمة ما هم ما منهم (وله) أي اللام أو لوي سائبه
 (بإمارة خيامة) منهم لا يجبر دهم وخوف (بهدنة) لاية وإما سائس من قوم خيامة تدبيرى بالامارة أو لى من
 قبيصة مخوف (لا) تبد (حزبة) لأن عقدها كدمن عقد الهدنة لأنه مؤبد وههنا ماضية (وبالعلم) بعد ما يتفاه
 ناعليهم (ما منهم) أي ما يأمنون فيه من (ولو شرط) من جا (أهم) أو أطلق بأن لم يشرط ودلاعه (لم) رد
 وأصف اسلام) وإن ارد (الآن) كان في الأولى ذكر آخر غير صبي ومجنون طلبته عشيرة (إلهالها) تذب عنه
 وتحميه مع قوته في نفسه (أو) طلبه فيها (غيرها) أي غير عشيرته (وقدره على قهره) ولو جرب عليه حال رد النبي
 صلى الله عليه وسلم أباه من الجاه في طلبه رجلا فقتل أحدهما في الطريق

والخاتمة لا حروا البهاوي فلا ترد أتى فلا يؤمن أن يهاز وها هو مروج كالترادف قال تعالى فلا ترجعوه
إلى الكفار ولا تخشوا احتياطا (٦٨٣) ولا تفرق بيني وبينهم ولا تمنّ عليهم غير ما ولا غير ما أو طلبه

غير ما (قوله وأنت الآخر) أي أخت أو صاهر به قال في الهامة استقلت
والأفيلات والأفيلات الضامن من الشيء فبها من غير تمكن له وفي الصحاح
أفت الشيء وقتلت وأفتت بمعنى وأفتت غيره أه شوبري (قوله لمنهم راجع
الجميع) ووجه حذف الرقيق عدم عشيرته وحذف من لم تلبه عشيرته عدم
طلبهاه الدال على عدم اعتنائهاه فكأنه لا عشيرته (قوله مطلقا) أي
وجدت فيه القبول والذكورة أولا (قوله زوجته) أي التي بدار الحرب بهاها
لا تدخل إلا بشرط الامام دخولها حل (قوله محتمل لثبته) وجزء جبريا لثبته
تطابقا لما لهم وعبارة العياشي وأتوهم ما انتقوا أي ما دفعوا اليهم من المهور
وذلك لأن صلح المدينة جرى على أن من جاء منهم رد ذنابه فلما اندخله وذهن
لورده لم يمس عنه لزمه رد مهوره من أه وهو منسوخ (قوله انصاف بعدم
الوجوب) فيه نظر لأن الدب خاص وعده لوجوب عام والآخر لا يصدق
بالأعم صلاحي المكر ومن ثم قال الحق المحل الصادق به عدم الوجوب فلما قل
شوبري وفي نسخة الصادق به عدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله للواقف) أي
الوجوب للأصل لأن الأصل في صفة أهل الوجوب حل فهو عفة لوجوب
وقبل صفة لعدم (قوله ووجهه) أي الدب (قوله لما قام عندهم) في ذلك
وهو أن الأصل براه قائمه أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما انتقاه الزوج خ ط
وقال الشوبري قوله لما قام عندهم أي أمر أو لا إسلام وأزال الكفر ط ب
قال حروا ما قوله تعالى وأتوهم ما انتقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر الثلث
ويوجه بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما انتق الزوج من المهر وغيره
لا حرج في تأويله بوجوب الكل ولا حرج على السمي لا غير ذلك الصنع الواجب بالفرقة
في حدود ذلك ولا مهر الثلث لأن المقابل لقبله فتمتع إن الأمر لثبته تنبيه لما لم
الزوجة بأي شيء كان أه زوى (قوله والرأفة) أي لم جاءها منهم (قوله دفعها
عن نفسه) جعله مد علة الثاني وعمل الأول بقوله لأنه لا يجوز إيجاب السلم على
الانتقال من طلال إلى بلد دار الإسلام فكيف يصير على دخول دار الحرب أه وعمل
من هذه العبارة أن ما يقع من المترمين في زمانه أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد
استيطان غيرها أجب وعمل المترمين ما نزوان كانت العادة جارية بزرعها أو لم

صلى الله عليه وسلم على أبي بصير استأمنه وقته طالبه (ولأنه يرض له به) أي بقتله لما يرى أحق في مستنده أن عمر
قال لا يجل جندل حين رده اليه صلى الله عليه وسلم

في ذلك التوقيع من علي م (قوله الى آية سهيل) واسلم بعد ذلك مع من (قوله)
 ويغرمون مهر المرأة لعل البلقين وهو يجب لان الرقة تقتضي انفساخ النكاح
 قبل الفحول وتزوجه على اتصاف المدة بعد انقضاء المهر مع انفساخ النكاح
 او اثره على الانفساخ لا وجه له شرح الروض سم وفي حاشية من ل فان قيل
 لم غرموا مهرها ولم تغرم نحن مهر المسلة اجيب بانهم فروا عليها الاستاقبة الواجبة
 عليها وايضا السانع جاء من جهتها والزوج غير متمكن منها بخلاف المسلة الزوج
 ممكن منها بالاسلام اه (قوله لان الرقيق لم ي) هذا بناء على صحة بيع العبد المرد
 زال وهو المرأة الباطنة (قوله لان الرقيق لم ي) هذا بناء على صحة بيع العبد المرد
 من الكافر ولعل هذا خلافه كما مر شرحه وقال من ل اقبال هذا انما يأتي على
 القول بصحة بيع المرد كما مر واه مع خلافه لا نقول هذا ليس بصحة حقيقة
 وانما نفرد ذلك لاجل المسئلة وليس مفرده على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز
 شراء اولاد المعادين منهم) عبارة قل على ان يجوز شراء اولاد المعادين
 مع اهداؤهم آية لا يملك بائنا لآية لا يملك بائنا لآية لا يملك بائنا لآية لا يملك بائنا
 في ملكه يبيع عليه فلا يبيع عليه وعلى هذا يملك قول الماوردي يجوز
 الشراء الخ

(كتاب العبد)

وحه مناسبته بعد الجهاد ان الجهاد كاذب يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين
 وطلب المال فرض عين فخاص به فرض العين الذي فرض العين ذى وقال سم
 ذكر هذا الكتاب هنا اتباعا لآثار الصحاح وكان المناسبة من حيث انه ذكر
 فيمن قبل ذبعت ومن لا قبل فكان من الملايم تباعه لاحكام الكفار السابقة
 وقال ل على المولى ذكر العبد هنا عناية بالجهاد لما فيه من الاكتساب
 بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو (قوله قصد) وهو السبب في اقراده عن
 (قوله والائمان) جمع الاثنا تكون بالبكر وبالاسهم وبالمجوارح شرح م
 (قوله جمع ذبعت اثناء الواحدة) (قوله واصطادوا) الامر بالاصطياد يقتضى حل
 العبد وقوله الاما ذكيت مستثنى من الحرمان فيحصل المد كيات شوري وقوله
 مستثنى من الحرمان أى من بضعها وهما كل السبع لا دامه لا يتأق فيه
 ذكيت وقول البيضاوى الاما ذكيت أى الاما ذكيت ذكاته وفيه حياة مستقرة
 من ذلك أى من قوله وانفقت الخ كما قاله الشهاب وقول الاستثناء مضموع على كل
 السبع أى الجوارح المرسلة (قوله بالمعنى الحاصل بالمدور) وهو الانجاب أى

الى آية سهيل بن عمرو وان
 دم الكافر عند الله كدم
 الكلب يجر ضله يقتل
 آية وخرج بالمرضى
 التصريح فيمنع (وونشرط)
 عليهم في المدة (وورث)
 جاء هم ما (لزمهم الوفاء) به
 على ان الشرط سواء كان
 وجلا أم امرأ أو رقيقا
 (فان أبو القاضون) العهد
 له لقتهم الشرط (وكان شرط
 عدم رده) أى مرتباً بهم منا
 ولو امرأة رقيقاً فلا يلزمهم
 رده لانه صلى الله عليه
 وسلم شرط ذلك في مهادة
 قريش ويغرمون مهر
 المرأة رقية الرقيق فان عاد
 التنازدد فاهم قيمة الرقيق
 دون مهر المرأة لان الرقيق
 يدفع قيمته يصير ملكاً لهم
 والمرأة لا تصير زوجة
 كذا في الروضة كما صحتها
 فرج قال الماوردي يجوز
 شراء اولاد المعادين منهم
 لاسيما (كتاب العبد)
 أصله مصدر ثم أطلق على
 العبد (والائمان) جمع
 ذبعت بمعنى مذبحه والاصل
 فيها قوله تعالى وانما حلالكم
 فاصطادوا وقوله الاما ذكيت

كود البيرة مذمومة ع شر وتدره الشاويح به ذل القمار الذبح الذي هو واحد
 الاثم كدوال لم فدا دكر وابار وشبهه (قوله اوبه) للراي كذا قاله
 انه لا يد لثقة منها لانه ينفذ في فعل وفعل وله والا ايس واحد منها
 جزء منه ش على مر (قوله بياقي) أي عقربه على كل كان وهو متناق يقتل
 (قوله قطع حلقوم) أي كاه ونخرج به مع ما لو انته ف دس صغورا ونزير بده
 او بندقة فانه منته بخدور عليه ذيره وقوا لكل الحلقوم ولو قطع البعض
 وانتهى الحر كذا ذبح ثم قطع الباقي فذيل شرح ووه قوله ثم إشارة
 الى انه قطع البعض الاول ثم تراخي قطعه لثانيه فمما وقع يد السكين
 واعاد هافورا اوسقته من يده فانه ذبحا وتسم الذبح فانه يسل كذا يجر به جبر
 وتولماوا هافورا ومن دلت فاب السكين لانه في الحلقوم والري او تركها
 وانتهى هافورا لم يجر منها فلا يضر ش على مر وقول ذى قطع الحلقوم
 والري دسمة واحدة فير ظاهر الان يراد بها دم لترخي في التمتع (قوله وري
 بفتح الميم والشدشوري) والزيادة على الحلقوم والري والودجين قبل جمر منها لانهما
 زيادة في التعذيب والراجح انما وقع السكرانة ولو لم يندفع وقع الفعل منه هل
 هو جرم او محال هل يجل ذلك اولاً فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل وقوعه
 على الصفة المجرمة ع ش على م ووسئل مر عن ذبح دسمة فاذا راسها هل
 تمل اولاً اء ببا ثم اقل لا ما لغي في الذبح والحرمة في ذلك ادم (قوله وقتل
 معطوف) على قطع والبرية في كونه مقدوراً له انما اء ببا لا لثقة لا تقار
 لما قبلها فالوري غير مة دور عابه اصابه وهو مقدور عليه ليهل او كسه حل
 من ل لمصا (قوله والكلام في الذبح استقلالاً) الا وب والكلام في الدكاة
 لم رشيدى وقوله لان فيه الاول لان ذكاته وعبارة الله تعالى ان اشروع جعل
 ذبح امة د كاه وعبارة من ل قوله لان ذكاته اء ببا وان اخرج راسه وبه حياة
 مستقرة وتم اقتضاه وهو يتلان اء ببا من الولد لان ذكاه (قوله
 فلا يراد بالجنين) أي على تعريف الذبح والراجح ان الحيوان الذي لم ينج فيه الروح
 والمضغة والعلقة لا يجل اكلها وهذا هو المتقدم خلاف طويل ب ش قال
 العلامة الشوري وضابط حل الجنين ان ينسب موته الى ذكاته اء ببا ولو احتتمالا
 بان يمو ت بند كتب او يبق عيشه بعد الذكاة فيش مذبح ثم يموت او ينك
 هل مات بالذكاة او بغيرها فيحل (قوله لا تسبب في له) والا هل اء ببا
 المانع فخرج ما لو تحقق ما مة قبل ذكاته او ما لو اخرج راسه ميتا او حيما لم يمت

هو بسة (ذبح وذاب وذبح
 والذبح) الشامل للذبح
 وقتل غير المقدور عليه بيا
 باق (قطع حلقوم) وهو
 يجرى النفس (وري)
 وهو يجرى الطعام (من
 تصبور) مقدور عليه
 (وقيل غيره) أي غير المقدور
 عليه (بأي هل) كذا منه
 واليكلام في الذبح استقلالاً
 فلا يراد بالجنين لان ذكاته
 ذبح امة

ثم ان قطع الخلق من غير موته حياة مستقرة اول القطع حل ولا فلا (٦٨٦) كما يدل على ما يأتي وسواء في الحل

ثم ذكبت ومالو فقتلنا عيشه بعد الذكبة ثم مات كالمرءة في بطنها بعد
 تذكبت ما طويلا أو قصر في بطنها ثم كاشد اسم ثم ذكبت (قوله)
 ذكابة الجنين (الخ) وهم أصحاب رواية المسبوبة والمفقوت رواية لرفع ويكون
 ذكابة الأول خبرا مقدما وذكابة الثاني مبتدأ مؤخر أي ذكابة الجنين ذكباته
 لا يحتاج مع ذكبت إلى تذكيبه إذ المذكور حياته شورى وهذا أي كونه ذكابة
 خبرا مقدما جار على مذهب الشافعي وأما الحنفية الثاقلون وجوب تذكيب الجنين
 بقدره مضافا أي مثل ذكابه ومعه ان كان فيه حياته مستقرة ولا فهو عندهم
 متحلل ذكابه حيث لا تجزئ وفي حالة الذكيب بقدره الكافي أي كذا كاه
 والشافعية بقدره البلاء أي ذكابه أي مائة ذكابه (قوله ولو ذبح الخ)
 أشار به إلى أنه لا يشترط كون الذبح في الحل المعتاد لغيره ارتباطا بما قبله وقوله ثم ان
 قطع خلقه أي شرع فيه وقوله أول القطع أي أول قطع الخلق والمرى وهذا
 مرتبط بقوله ولو ذبح فتدور عليه فكأنه قال لو شرط حله أن يصل إلى أول قطع
 الخلق ومعه حياة مستقرة ولا يشترط وجوده بعد الشرع كما في شرح الروض
 (قوله ومعه حياة مستقرة) ولا يشترط الطهر بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل
 يكفي القتل بوجوده حتى ولو عرف بشدة تألمه كونه أو انقباض الدم وصل ذلك عند
 تقدمه يصل إليه الملاك من ل (قوله في الذبح) أي بالحنى الشامل لاسم (قوله)
 قصد العين) وإن أخطأ في ظله أو أجنس وإن أخطأ في الإصا به حل والمراد بقصد
 العين أو الجنس بالفعل أي قصد إتيان العمل على العين أو على واحد من الجنس
 وإن لم يقصد الذبح بدليل قوله لأن رماه ظاهرا (الخ) (قوله لقوله) أي المرسل (قوله)
 وإن أخرى) فليقلده (قوله مع الصيد) أي قبل جرحه شورى (قوله وصحبه
 الأصل) معتمد (قوله لأن رماه الخ) معطوف على قوله فلا سقطت مذبة الخ لكن
 المعطوف عليه مفرع على المفهوم والمعطوف مفرع على المعطوف تأمل (قوله ظاهرا
 جبر الخ) اعلم ان الصورة ثلاثة لا به اما أن يضبط في النفس فقط أو في الإصا به فقط أو
 فيها مائة أخطأ في النفس فقط أو في الإصا به فقط وهو حلال وقد ذكرهما اللحن بقوله
 لأن رماه ظاهرا أو الثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما إذا أخطأ فيها كان
 طائعا للحرمان فلا يصل وإن سكت أن ظاهرا للجلال فيلزم أخطأ فيها مائة صور وان قد
 ذكرهما الشيخ من حل وبما ربه ولو قصد أخطأ في الظن والإصا به معا كمن رمى
 ميذا إلى في الواقع ظاهرا أو ختبرا فأصاب ميذا غيره ثم لأنه قصد جبرها
 فلا يستفيد الحل لأعكسه بأن رمى جبراً أو ختبراً طبعه ميذا فأصاب ميذا فاته

أقطع الجسد الذي فوق
 الخلق والمرى أم لا وتعتبر
 بآفة أهم من تعبيرة بآفة
 غلب (وشرط في الذبح قصد)
 أي قصد العين أو الجنس
 بالفعل والشرع مع هذا من
 فإما في (فلا سقطت مذبة
 على مذهب شاة أراحتك
 بها فاذبحت أو استرسلت
 جازحة بنفسها قتلت أو
 أرسل سهمها للصيد) كان
 أرسله إلى غرض أو اختيارا
 لقوته (فقتل ميذا حرم) وإن
 أخرى الجازحة صاحبها بعد
 استرسلها في ثلاثة وزاد
 عدوها عدم قصد الصيد
 (كجوازحه) أرسلها
 ولأبى عنه مع الصيد
 أو جرحته) ولو رتبته بالجرح
 إلى جرحته مذبوح (وغالب
 وجدحما) فيها فاته يحرم
 لاحتمال أن موته بسبب
 آخر وما ذكر من التصريح
 في الثانية هو ما عليه الجمهور
 وصحبه الأصل وأما عند
 البعض فيمكن اختيار
 التوى في تعبيرة الحل
 وقال في الروضة أنه أصح
 طيلا وفي الجمع أنه الصحيح
 أو الصواب (أن رماه ظاهرا)

جبراً أو حيوانا لا يذبح كل (أو) رمى (مرب) بكسر أوله أي قطع

(طباة فاساب واحدة) منه (أو قد لواحدة) منه (٦٨٧) (حاسب غيرهما) فلا يحرم لهمة قصده ولا اعتبار

بقلبه المذكور (وسن نهر
 ابل) فلبه وهي أسفل العنق
 لأنه أسفل لخروج روحها
 بطول عنقه (طائفة مقولة
 وكبة) بقصد زده بقول
 (يسرى ويقع نحو بقر) كتم
 وخيل في خلق وهو أصل
 الحق الاتباع ورواد الشيطان
 وغيرهما ويوزع عكسه بلا
 كرامة ان لم يرو فيه نهى
 (مضربا الجنب ايسر) لانه
 أسفل على الذابح في اخذه
 السكن باله من واما سكه
 الراس باليسار (مستدوا
 قوائم غير حل بى) لبل
 مضربا لاله الذابح فيزل
 الذابح بخلاف رجله اليسرى
 فتترك لانه لا يشد ليستريح
 بصرها وقصبي يصبو بصر
 اهم من قصبه بالقر والقنم
 (و) سن (أن يطعم) الذابح
 (الودجين) بفتح الواو والذال
 شبه فوج وهما عرفا صغرى
 حتى يحيطان به يسميان
 بالودين (و) ان (بعد)
 بضم الباء (مدته) لحريمه سلم
 وليد أحدكم شفته وهي
 بفتح الشين السكنين العظيم
 والمراد بالسكنين مطلقا
 (و) ان (روحه ذبعت) أى

يجعل لاه قصدها حاوية في شرح الروح (قوله فاساب غيرهما) ويرد
 سابه مقصودة ومنه ما قاله القاضي لوروى اى سبده في منه لا يخرج لوان جعل
 الثاني قبله الزد سكنتى سم وشرح مد وعبادته ح ل قوله فاساب غيرهما لو من
 حفسها لو من سرب آخر لاه القصود وقع في الجلة بخلق ما لو قصدها وروى اليه
 فاعتزمه سيدا ما به السهم فاه لا يجعل لاه لاه قصده البتة وفيه نظر ح ل وفيه
 في شرح مد ولكن من غير تنخير (قوله وسن نهر ابل) وصوعا من كل ما طال عنقه
 من العيصه كالأرواح العام رهل نذر اذ الصبر خزنة لاله في اللبنة ولو بالقطع عرضا
 حل وعبادته زى انهر الطعن بماله حدى الفرح وهو هدته فى اهل الصدر واصل
 النقي ا قال مد في شرحه ولا بد في النهر قطع حسكر من الحنق وموالمرى
 وشبهه ذبح الروح (قوله طائفة مقولة) حاسب ما ذكره من السق اتنا عشر
 ذكر في الاين ثلاثة وفي هو البقرة اربعة وذ كره خمسة ثم المتباين بقوله وان
 يقطع الودجين الخ (قوله ويصير عكسه) أى ذبح الابل ونهر غيرهما اى كرامة
 لكنه مغلط في الأولى والجيل كالبقر وكذا جاز الوعش وبقره شرح مد (قوله
 باليمن) فان كان الذابح اعصر ذب ان يستيب غير مولايضيهما على يمينها
 كأن مقطوع اليمن لا يشير في الصلاة بسائنه اليسرى شورى (قوله وان يصعد)
 فان ذبح بسكنى كاله حل بشرطين أن لا يحتاج القطع الى قوة الذابح وان يقطع
 الخلق وموالمرى قبل انتهاء الى حركة تمدح ح ل (قوله مدته) وذب
 اراد هارفى وقاملا يسرعها واما ويكره ان يدها بفتحها وان طمع واحدة
 والآخرى تنظر اليها ويكرهها فاه راسها حلا وزاد ما قطع ركسها العنق
 وطلع عضو منها بصر يكها وتقلها حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبح
 برقى وعرض الما عليها قبل ذبحها شرح مد (قوله شفته) من شفر السال
 ذملا وهما القساير باجر (قوله بفتح الشين) وقسم ايضا شورى
 (قوله السكنين) تذكروا في شرف الغالب تذكركها كفى الشارح سميت بذلك
 لانها تسكن حرارة الحياة ومدته تلبث امله لانها قطع مادة الحياة شورى
 (قوله أى مذهبا) ولا يقال بفتح ان يكره لانها القاء خارج نجاسة كالبول
 لوضوح الفرق بان هذه حال عبادة وتقرى الى الله تعالى بها ومن ثم سن فيها
 ذكركها الله تعالى بخلق تلك شورى وهذا ظاهر في ذبيحة يتقرى بها
 كالاضحية (قوله عند القتل) وكذا عند الاما بوجع يحصل أصل السنة بكل
 بل وبالتيمة بينهما شورى فترك التسمية ولو عدا حل لان الله تعالى انا ذابح

مذبحها (قوله) وتوجه هو ايضا (و) ان (يسمى الله وحده) بعد القتل من ذبح وارسال سهم أو بارحة فية ول يسم
 الله الاتباع ميمار واد الشيطان في الذبح لانه لا نصية بالشان وقدس بما فيه غيره

بأن يخرج بعد تسمية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسمه الفتيان في قول الرافعي فإن أراد أن يسم الله فافترس باسمه فينبغي أن لا يصرح ويحمل (٦٨٨) أما لا فمن نفي الجواز عنه على أنه مكرولان

أهل الكتاب يقولون طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يدرون أنها أو ما
قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني
ما ذبح للاستماع بدليل قوله وما أهل لغرض الله وسباق الآية دال عليه فانه قال
وله لنفسك والحال التي يكون فيها مساقها في الأهل لغرض الله قال تعالى أو فسقا
أهل لغرض الله به مخرج هو وقال أبو حنيفة تركها عند إصرام الذبيحة (قوله فلا يجوز)
أي يصرم ولا يقرم الذبيحة حيث شئنا فسد التشرية لم يصرم الذبيحة حل وبجاءة
سم فلا يجوز أي هذا القول والافعل أكل الذبيحة (قوله بشرطه السابق
في النكاح) عبارة هناك وبشرط في إسرائيل أن لا يعلم دخول أول بابها في ذلك
الذين بعد مئة نفسه وغيره لأن لم ذلك فبها ولو بعد مئة نفسه ارتقبوا الحرف
أه وقوله في إسرائيل أي المنسوبة لإسرائيل وهو يعقوب عليه السلام
والمراد إسرائيليين فينابا نسل في كونهما إسرائيلية أم لا بشرطها شرط
غير الإسرائيلي وهو أن يعلم دخوله فيه قبلها فعلى هذا لا يفتل ذبيحتهم إلا أن
كما في شرح م ولشك في كون الذابح إسرائيليا لامع استقاء العلم بدخول
أول بابها في ذلك لأن قبل مئة نفسه خلافا للسكر (قوله وانما حلت) ذبحه
الامة لأجابه لهذا الاعتقاد مع الشرط الذي ذكره ما يدخله صريح ما هو إنما
ترد على من عبر بمحل نكاحه ويحجب بأن غرضه التنبه على الفرق بين ما هنا
والنكاح (قوله بخلاف ما عبر به) لأنه قال حل نكاحنا له (قوله في غيره مقدور عليه)
والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الإحالة للوحي فادفاسه مقدور عليه قبلها
لم يصل إلا أن أصاب مذبحه أو مقدور عليه فصار تأدا حل وإن لم يصب لمذبحه شرح
هو قال عرش عليه مرفوع الدوال فالمراد عليه حيوانا مكحول وضربه
بسيف فقطع رأسه هل يصل أولابه نظر والمظاهر الأول لأن قصد الذبح لا بشرط
وأما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن يقطع الرأس فالمراد أصاب غير
عنه كبده فلا يفرجه ومات ولم يفتك من ذبحه لأنه غير مقدور عليه (قوله
بغيره) ولو بالفترة حتى لو كان في ظلمة وأحس بصيد وضربه حل بالاجماع وكان
وجهه أن هذا مبصر بالقوة فلا مدع فادريه عتبا بخلاف الاعي وأن أخبر
ويشمل البصر في كلامه الحائض والنفسى والألقف فعل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق
أو حستكي أنه ذك هذه الشاة قبله لأن من أهل الذكاة أه شرح هو (قوله
وكره ذبح أعي) أي ولو لم يصر على الذبح لكن مقضى التحليل خذفه ولعل
وجه الكراهة فيه أنه قد يصر على الذبح في الحلة عرش على هو (قوله وغيره)

المكرول يصح نفي الجواز عنه
(و) أن (يصل) ويصل على
الذي) صلى الله عليه وسلم
لأنه عمل بشرطه ذك كراهة
تعالى فشرع فيه ذكر فيه
كالآذان والصلوات (و) شرط
في (الذابح) الشامل لآخيه
والغافل غير المقدور عليه ما
يأتي لعل مذبحه (حل)
نكاحنا لأهل ملته) بأن
يكون مسلما أو كتابيا بشرطه
السابق في نكاح ذكرا
أو أنثى ولو أمة كفاية قال
تعالى وما هم الذين أوتوا
الكتاب حل لكم بخلاف
الموسى وغيره وانما حلت
ذبيحة الأهل الكتاب مع أنه
يصرم نكاحها لأن الرق مانع
ثم لا مانع الشرط المذكور
منه من أول الفعل إلى آخره
فلو فقلل بينهما ردة أو إسلام
لمحرم موسى لم يصل ذبيحته
ودخل فيها عبرت به ذبيحة
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم ومنه قوله فصل بخلاف
ما عبر به (وكره في غيره مقدور)
عليه من مبدع وغيره (بصير)
فلا يصل مذبح الأعمى
بإرساله آله الذابح ادليس له
في ذلك فصح واتصرح

بهذا من شموله لغرض العيصم زياد (وكره ذبح أعي وغيره)

كسبي وصنوع (وسكران) (٦٨٩) لانهم قد يخطئون المذبح فعمل به جعل ذبح الاحياء في القدر وعليه وذبح

الاخير من مطلقا لان لهم قصد او ارادة في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح السائم وقد حكى الدارمي فيه وجهين وذبح حل ذبح السامي والجنون والسكران في غير المقدور وعليه من غير الصيد مع ذكر كرامة ذبح غير المميز والسكران من زيادة (وعمر ما شاولك فيه من حل ذبحه غيره) كأن أمر مسلح ويوصى مدينة على حل شاة أو قتل ما يشاء بهم أو بواجبة تقنيا للحرم وتصيري بما ذكر أعمر مما هربه (لا ما سبق اليه) من آلتها الرساتين (المرآة) الاول فقلته أو أخته الى حركة مذبح (فلا يحرم كالدبح مسلح شاة ففحصا يحرم بخلاف ما لو انكس ذلك أو جرحا مما أو جهل ذلك أو جرحا من ثاول يذفف أحدهما فبات بها تقنيا للحرم كالحمل عمار (وشرط في الذبح كونه) حيوانا (ما كولا في حياة مستقرة) أول ذبحه والا فلا يصل لانه حية ميتة نعم المريض لو ذبح أخذه في حل ادله يوجد

حين أي التقيد التام أي وكرد ذبح غير ممي يني مذبحه والافه لا يخطأ بكرة ولا غيره ولكن التطيل قد يقتضي أن أراد سكرانة الفعل الآن يقال المراد من التحليل أنه يكرمه مذبح الذكور من لاهم يمتثل أنهم قد أعطوا المذبح كامل وشدي بعض تغيير (قوله كسبي) أي أن أطاق الذبح فأن لم يعلق لم يصل بل المميز إذا لم يعلق حكمه كذلك وقيل من نص الامس ل وقوله بل المميز الخ مثل في شرح ام وقال ع ش والمراد أنه يعلق الذبح بالسنة لما يذبحه (قوله كسبي) وجنون وسكران) أي لم يرفع عز ولا يرفع ذبحهم كما رشح اليه تطيل الشاوخ بقوله لان لم قصد او ارادة في الجملة وعجابه سم قوله أو صنون قال ط بيقى أن عمله مالم يصير مطلقا كاشبهة لا يحس ولا يدرك والاف كالتام اه وقال مثل في السكران قال لا فرق في القسم بين المتي وغيره سكرنا قال في المسمى عليه (قوله نعم المريض الخ) استدرك على قوله أو لا ولا أشار بهذا الى قيد التلق كانه قال عمل هذا الأمر في غير المرضة من سبب محال عليه الملاك (قوله حل) وان لم يصل دم ولم توجد حركة عتيقة ذى (قوله ادله يرفع) فان كان هناك سبب محال عليه الملاك فلا بد من الحياة المستقرة فان وجدت حل والا فلا من ذلك البهيمة التي تأكل نباتا مضرا ويحصل لها تنفير في الباطن وهو المسمى بالخاخ ثم ذبح فانها فصل وان وجدت عند قطع الحلقوم والري محر كة عتيقة أو انتميار الدم (قوله أو فحوه) كأثر كل نباتا يؤدي الى الملاك أو انهم عليه سقف أو جرحه سبيع أو مرة فعلم ان النبات المؤذي لجرد الرض لا يؤثر بخلاف المؤذي الى الملاك غالبا في ظاهره إذا لم يحال عليه الاحتشاد س ل وعجابه شرح م رولو انهم سقف على شاة أو جرحا سبيع فذبحت وبها حياة مستقرة حل وان يتيقن موتها بعد رم أو يور وان لم يمكن فيها حياة مستقرة لم يقل اه وقوله بعد يوم أو يومين ليس بقيد والاولى أن يقول وان يتيقن موتها بعد لحظة ع ش (قوله وسابق) أو في الاطعمة وغيره بهذا الاعتناء عن ترك المنفعة مع ذكر الاسل له هنا (قوله ولو بلا استعانة) في بعض القسم ولو بلا استعانة والسنة الاولى اولى لان الشاة فيها على بابها من حب ان ما قبلها اولى بالمحكم مما بعده اذ انتقد ر وقدر لحوقه باستعانة فيما اذ قدر عليه أو بنقده فيما ادله بها من يستعمله في قيل في الحالتين ولكن لكل في الاولى اولى وعلى القصة لثانية لا يتأق ذلك وافق عليه شيخنا الشيبيري (قوله بتصير) ولو شك بعد موته حل عصر في ذبحه أم لاحل لان الامل عدم لتصير س ل (قوله بأن لم يدرك الخ)

صل محال عليه الملاك من جرح ١٧٢ يه ث أو فحوه وسياق حل ميتة السمل والجراح ودود طعام لم ينفرد عنه (ولو أرسل آله على غير مقدور عليه) كصيد ويصيد وقدر لحوقه ولو بلا استعانة فغير حنه ولم يترك ذبحه بنصره (بأن لم يدرك فيه

حيات المستقرة حتى ان رما غداً نصفين أو ارباعاً منه فخصوا به (٦٩٠) في نفسه أو غيره ولم يترك له شيء

صور المتن ثلاث صور لان الشيء اذا دخل على مقيد وقيد يصدق شئ القيد والمقيد معا وهي الصورة الثانية أي قوله أو أورد حكمها وفيه لان شئ ترك الدخيل يفتقر بالذبح ويصدق شئ القيد فقط وهو التخصيص وقته صوران لان المعنى ولم يوجد التخصيص في ترك الدخيل فيكون الترك حصل والتخصيص قد انتهى وانما كان هذا المعنى يصدق بصورة لان الترك الذي كورسبه اما عدم قابلية الذبح في الحيوان لعدم ادراك الحياة المستقرة فيه واما وجوده فممنوع من الذبح مع وجود الحياة المستقرة فيه فذلكم الاول بقوله بان لم يدرك الخ والثانية بقوله أو ترك ذبحه بلا تخصيص الخ التي هي الثالثة في كلامه فاذا علمت هذا علمت انه كان على الشارح ان يقدم الثالثة على الثانية ويذكر ما عصب الاول لانها اختصت من حيث انها مفاد ان بتسليط الشيء على القيد فقط والثانية مفادة بغيره أخرى وهي تسليطه على المقيد والتقدير مثل الشارح لا اولي بأمثله ثلاثة تأمل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستقرة وعيش المذبح عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج لافترق بينها فالأول المستقرة فهي الباقية الى قضاء الاله اجل أماعت أو قتل والبقية المستقرة هي ان تستكون الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية دون الاطرارية كالنساء اذا أخرج الدخيل حشوتها وأبانتها واما حاجة عيش المذبح فهي التي لا يتق معها ابصار ولا تطلق ولا حركة اختيارية اهـ وشروري قال م وفي شرحه ومن امارات الحياة المستقرة انجمار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى والامع الاكتفاء بالحركة الشديدة أي وان لم يخف دم فاجمع بينهما ليس بشرط ع شر فان شئت في حصولها وترجع ظن حرم اهـ (قوله ولم يشته) أي لا يهزم (قوله بالسهم) أي المقتول بالسهم (قوله وقيد في ما به غيره) لاحاجة للقياس مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الاول تأخير هذا القياس من الخبر الثاني ويقولون قيس بما فيها غيره فقياس بما في الاول غير البعير وغير السهم ويؤاس بما في الثاني غير انقوس تأمل (قوله اما الاضواء استثناء من البعير في حمل) أي من جميع اجزائه اما الاضواء الخ أي فانه لا يصل (قوله وماذ كرت الخ) هو التعمد (قوله اما ترك ذبحه الخ) هذا مفهوم قوله ولم يترك ذبحه بتخصيص ومثله باربعة أمثلة لكن المثال الرابع وان كان من أمثله فهو المتن أي قوله ولم يترك الخ هو ايضا مفهوم القيد الذي ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الاولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يشته تأمل (قوله أو عصب منه) أي قبل الرمي مـ ويؤخذ من الاستدراك الثاني (قوله أو أتبته به ثم جرحه الخ) أي

ثم جرحه ثانية فبات حالا أو أدر كها وفيه ولو صدق ان ارباعه من خصوا به جرح غير مذق أو ترك ذبحه بلا تخصيص كان اشتغال بتوجيهه للقبلة أو سئل السكين فأت قبل الامكان (حل) اجاعا في الصيد وغلب الشيفين في البعير بالسهم وقيس بما فيه غيره وروى في خبر أبي ثعلبة ما أحببت بقوسك فاذا كراسم الله عليه وكل (الاضواء ابانه) منه (يعبر غير مذق) أو غير مسرع القتل فلا يصل لاه أمين من سوء اذ ذبحه بعد الابانة ثم جرحه ثانية لم يترك ذبحه بلا تخصيص ومات بالجرح وماذ كرت في صورة الترك هو ما صححه في الشرحين والروضة والذي عهـ الاصل ثم احل الضوا ايضا كالمكان الجرح مذهباً اما لو ترك ذبحه بتخصيص كان لم يكن معه سكين أو عصب منه أو علق في النعدي بحيث يسر اخراجه أو ارباعاً منه عضو ايجي غير مذهب وأتبته به ثم جرحه ومات فلا يصل لتخصيصه يترك جمل السكين ويدفع غايه ويعدم استصحاب غير اربعة ترك ذبحه بعد ذوقه عليه نعم رجع البلقيني الحل في الوعصب لاه

بعد الذي اركان التمدد متبادلا (٦٩١) غير شيق فخلق له ارض واما (تمذود بمذودوه في نحو بقره ليجرح

لانه اذا اتبته أي عجزه صار قادرا عليه فيمكن ان ترك ذبحه في هذه الحالة متمسك
(قوله بصد الرمي) والصدية ملحقة بالصدية مدرع ش (قوله له ارض) أي بصد
الرمي حج (قوله وما تمذود به) أي بأن لم يكد قطع حلقومه أما اذا أمكنه ذلك
بأن كان موضع الذبح ظاهرا فلا تقع ذكاته الا في حلق اولية سول (قوله
لوقوعه في نحو بشر) ولوروي بصري بقره غير ذربما في الاول حتى تقذفه الى
الثاني حلا وان لم يمد لم يثاني قاله القاضي فان مات الاسفل ينقل الالهى لم يصل
ولودخلت الطعنة اليه وشلت عمل مات بها او بالنقل لم يصل خ ط سول (قوله مع
القدرة) أي فيستباح جمع العجز بخلاف الجراحة لانه لا يستباح بها الا مع العجز
زى (قوله وشروط في الآلة) شروع في آلة الذبح والصيد زى (قوله وذبح وضعة) أي
أي وخبز وان كان حر اما من جهة تعميمه بالدم زى وح ل وقوله وخبز أي
اذا كان محمدا كما هو القرض وينبغي ان من اصددمالو ذبح بحيث يؤثر مروره على
حلق فهو للصغور وقطعه حكمه انير السكير فيه قيل الذبح به وينبغي الاكتفاء
بالمشاور المرور في انتهى ع ش على مدر (قوله اذ غلما) انتهى صلى الله عليه وسلم
من الذكوة بالعظم اما لا عدو مال اليه ابن عبد السلام واما لان العظم ينسب
بالدم وقد نسي عن تعميمه بالاستتباع لانه زاد معنى الجن سم وزى (قوله
تلقه مقتضاه) أن التفرغ من العظم مع انه قيل انه من العصب (قوله ما نهر الدم) أي
أسأله (قوله عليه) أي على مذبحه أو المنهر الماخوذ من انهر بدليل قوله فكلوه
أي المنهر يقع الهاء (قوله ليس السن) أي ليس المنهر المهوم من انهر لان الاستثناء
من فاعل انهر المستتر فيه أو لانها الاسالة فنبه سيلان الدم يجرى الماء في النهر
كافي ع ش قال مدر اما السن فظن وأما الظن فمدى الحبشة اه (قوله باقى
المعظام) وهل منها الحمار اه حل قال ع ش على مدر ظاهر كلامه ودخول الصدف
في المعظام وهو انما المدرور وينبغي الاكتفاء به لانه لا يسمى عظما (قوله
كبندة) وأنتى ابن عبد السلام بمرمة الرمي بالندق وجه مصر في النثار ولكن
أنتى التوروي يجوز وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالاور
فان مات كالعصافير فيمرر له اصابته بالندق فذبحته وقوتها او قطعت وقتته
حرم اه وهذا التقبل هو المتعمد زى قال العلامة الشيخ من ل فان احتمل
واحتمل فينبغي أن يصرم ولا يكلام في النندق المنوع من الطين ومثله
الرصام من غير نار اما ما يصنع من الحديد ويرى النادر فصرام مطلقا اه أي
ما لم يكن الرأى به ما ذوقه قد جرحه لانه واما به (قوله وأجولة) ينتج

يزوق ولو بسهم) لانه جند
في معنى البعير السباد
(لإيجارحة) أي بأوسالها
فلا يصل وان فرق ان الحديد
يستباح به الذبح مع القدرة
بخلاف فعل الجراحة وهو
من زماق (و) شرط في
الآلة لكونها معدة بفتح
العال المشددة أي ذات حدة
(يخرج كحديد) أي كحده
حديد (وقعب وجهر)
ورصاص وذهب وفضة
(الاعظم) كسمن وظفر
نحير الشمين ما نهر الدم
وه كرام الله عليه فكلوه
ليس السن والظفر والحق
هما باقى المعظام ومعلوم مما
بأق أنما قلته الجراحة
بظفرها أو ناه حلال فلا
حاجة لاستثناءه (فان قتل
بنقل غير جراحة) من منقل
(كبندة) وسوط وأجولة
ختمته وهي ما تشمل من
الحبال لا الصلياد (و) من
معدوش (مدبة كالة أو)
قتل (مقتل) بفتح التاني
للمشددة (ويعد كبندة
وسهم) وكسهم جرح صبا
فوقع بجمل أو فوه ثم سقط
منه ومات (حرم اه) هما
تقليد الجرح في الثانية

وقوله تعالى والرفقة والمركوبة إلى القوم لتعريفهم إلى الأولى بتوجيهها لما لا يتناول مثل البلور حتى لا يتناول بمرحها
كما علم مما يأتي أيضا (لأن جرحه سهم في حوله وأثر فيه) (لست ببارض ويات أوتل بأعانة ربح السهم) فلا يجرم
لأن السقوط على الأرض وهو يربح لا يمكن أن يرتفع منها ولو ربح (٦٩٢) يجرمه وأثره الواسع السهم

الهمزة تشوبرى قوله كالمعجزة الزركشي إذا ذهب بالمتاحل الخارج عن الصناد
لم يتحل لأن القطع حصل بقوة لا بها شوبرى (قوله ثم سقط) أي وفيه حياته مسفرة
فإن أنهاء السهم إلى حركة مذوق حل وإن سقط إلى الأرض ولا أثر لصدمه الجبل
مثلا واحترق وقوله ثم سقط هما إذا قول من جنب إلى جنب فانه يحصل للاختلاف
خط من حل (قوله والفتنة) دليل لقوله وأحسرت وقوله والمركوبة دليل للندقة
والسوط (قوله كما يصل عما يأتي) أي من عموم ما يأتي وهو قوله وكونها جارية
الخ وجبان المتاح ولو تعاملت عليه فقتله بقتلها حصل في الظاهر (قوله فسقط
بارض) خرج بارض سقوطه عليه وفيه قصيل فإن كان شير - يرالمه بأن وقع
في برفض أما قطعه لا يصل فإن لم يكن فيه ماء حصل وإن كان طير الماء على وجه الماء فانه
يصل سواء كان الرأى في الماء أو في البرسم إذا لماله كالأرض أي حيث لم يفسد
السهم في الماء أو بنفسه شقه أي قتل جسده كافي شرح الرض هنا ولا يحصل
ولو كان خارجه ثم وقع فيه فربما كان بلارجيم للشينين أقوا ما التزم ولم ولو كان
في هواء البحر ففي التهذيبان سخان الرأى في سفينة أو في الماء حصل أو في البر فلا
وانظر الفرق وجيع ذلك إذ لم يمتد إلى حركة المذبح ولا قد غتذ كانه ولا أثر
لما عرض بعده انتهى تصحيح ذي ونقل من سمع مد أو الرأى بطير الماء ما يكون
فيه أو في حوائطه الرأى يجعل الاضافه على معوق (قوله أي تصحيح) بأغراه
لقوله تعالى مكابن أي مؤتمرن بالامر متبين بالنسي ومن لا ذم هذا أنه يطلق
بأنطلاقه (قوله وشوته) بالضم والكسر أمعاؤه صاحب (قوله ترك الأكل
قطعا) أي وكونها تسرسل بأرسال وهذا هو المتعمد ذي ومد (قوله ثم أكلت
من صيد) أي وقد أرسلها معلما فلو استرسلت بنفسها وأكلت لم يقدح ذلك
في قطعها أمعاؤه س ل وشرح مد (قوله فلا ينقطع التزم عليه) لأن
تفترقه الصائد كأنه لا يجرم ما ساهد قبل مكذا تغير منه بلارجحة ع ش
*) (فصل في ما يملك به الصيد وما يذكره) أي من قوله ولو يقول

في الهواء بلارجح ككسر
جناح أو يجرحه أو يؤثر فيه
فيصير متعيقا يجرحه أدنى
من تعيقه بأصابعه وقوى
وأثر من زبدي (أو كونهما)
أي الأكلة (في غير مقدور)
عليه (جارية سباع أو طير
ككلب وفهد ودرسة ومعلقة)
قال تعالى أحل لكم
الطيأت وما حملت من
الجبواج أي صيده ونطها
(بأن تخرج زبرج) في ابتداء
الامر ويصده (وتستمر سل
بأرسال) أي تعيق بأغراه
(وتسلسلها) أرسلت عليه
بأن لا تقبله يذهب لما خلفه
المرسى (ولأن أكل منه)
أي من لحمه أو غيره كجلده
وحشوته قبل قتله أو قتله
وما ذكروه من اشتراط
جميع هذه الألف في جارية
الطير وجارية السباع هو
ما نص عليه الشافعي كما
تتله البلق في كثيره ثم قال ولم

يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الأصل كالروية وأصلها يعتد ألف ذك حيث خصم عليها راحة السباع حاشاه
ونحو في جارية الطير ترك الأكل فقط (مع تكرار) لأنك (تظن به تأديها) ويرجع أهمل الخبرة بالجوارجوع علم
مما ذكرناه لا يضرك لما لا يملك لها التناول وهو مقصور المرسل (ولو علمت ثم أكلت من صيد) أي من لحمه أو غيره
بيل قتله أو ذبحه فتولى من صيد أول من قتله من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشينين عن عدي
ابن حاتم عن أكل غلاتا كل وأما قوله في خبر أبي داود عن أبي ثبابة كل وإن أكل منه فاجيب عنه بأن ورد له من
تكميله وإن صح حل على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو شكله به بعد ما قتله وانصرف أمما قبله من الصيد فلا
يذم فيه أن يجرمه عليه (وأستوفى تطليها) قال في الجوع لفساد الطعام لأول أي من حينه لا من أصله (فصل)

(هناك ميد) غير محرم وليس
به أثر ملك كئيب وقص
جناح ومائدة غير محرم
(باطل بالمنة) حسا
أو حكا (قصدا كئيبا)
وان لم يقصد له حق
لواخذ له لينظر اليه ملكه
(وتذيق) أي اسراع قتل
(وازمان) يرى أوفوه
(وروقه) فيما نصبه
كشبكة نصباه (والأناه
المضيق) بأن يدخله نحويت
(بحيث لا ينظت منها)
وذكر الضابط المزدحم
حل المدحكورات بعده
أعظمه أولى من قوله ملك
الصديضة يرد إلى آخره
أؤملكه لا ينصرفها إذ هما
ملك بمال وحش الطائر
في بناءه وقصد بناه
تقشيره ومال أو مل جاذبة
على صدقاته بخلاف مالو
انقلت منها وخرج بقصدا
مالو وقع أضافا ملكه
وقدر عليه بتوكل أخيره
ولم يقصد به

جامه الخ (قوله ملك حيد) ولو كان غير ما كول ولو كان من أوزالعراق المعروف
فانه يمل احتياجه وأكله ولا عبرة بما اشتهر على الألسنة من انه ملا كما عرفت
لانه لا عبرة بذلك وتقدر رحمة فيوز ان ذلك الأوز من المباح الذي لا مالك له فان
وجبه علامة تدل على الملك كئيب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطعة كئيب
مما يوجد فيه ذلك ع ش على م ر (قوله وليس به أثر ملك) والا كان لقطعة
حل وبجاءه من ل أما ما به أثر ملك لقطعة وكذا أدلة وجدها بسبكة اصطادها
من بحر الجواهر كما قاله ابن الرضا عن الساوردي والانه لقطعة فاذ حكم فانها
لم تقبل عنه بسبب الشبكة جاهلها له وشبهه مر (قوله ومائدة غير محرم)
أي ولو كان غير مائدة نوع غير كافي ذي ثم ان لم ياره أحد فصيده ان كان حرا
وليس له ان كان قنوا ان امره غيره فن كان غير ميم فالصيد لا مروان كان ميزان ان
قصده المهور الا حرا فاصيد له أي لا حرا والاهو لما مور من نرح م ر وع ش عليه
(قوله غير محرم) أي أو غير مرد اما هو فلكم وقرى ان حاد لا سلام تبرز له
ملكه من وقت الاخذ والافه يبق على الماحة من ل (قوله منته) أي
قوته (قوله كئيبا) مثال للمكسي وشبهه الجاذبة المضيق والارمان مثال للمسي
كافي سم (قوله فيما نصبه) خرج بنصبه ما وقت منه الشبكة فتقبل بها
صيد وخرج به ما نصب له فلا يملك ما وقع فيمشرح م ر كان نصبه النوع فوقع
غيره بها فلا يملكه وينبغي عليه ان اذا اخذ غير الثايب ملكه لكنه يحتاج
الى فرق بينه وبين مالورى ميد ان اصاب غير حيث يصل ويلز من اجل ملكه
لما رأى له (قوله كشبكة) وان لم يضع يده على الصيد سواء كان حاضرا
أو غائبا ذي (قوله مالو وحش الطائر الخ) أي ولعبد البناء لتعشيش مر
سم وقضية منعه دخول من في الضابط ولعل وجهه انه يصعد مستويا عليه
والاستيلاء في حكم ابطال المنعة وأنه يسهل عادة أخذ من عنه فهو في حكم
ابطال المنعة ثم الملك بهذا المارق لشاهو البعش والقراخ كما عرفت في الجواهر
وعبارة ع ب ومن يتأمله لعش فيه الطير تعشش فيه ملك بينه وفرقه لاهو
انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منة الطائر لاحسا ولا حكا كما عرفت في التعشيش
سم وشبهه في شرح م ر وقضية الطائر ملك الطائر ايضا واخذ به القنوة وهو
ظاهر الروض وانتمده ط ب وكذا م ر بشرط ان يقصد ببناء تعشيشه وان
يبدأ البناء لتعشيش اخذ من توكل الأرض فانه انما ملك ما عرفت انما قصد
التوكل لحصول الصيد ولعبد ذلك (قوله بتوكل) أي بسبب توكل الصيد

فلا يلزمك ولا ما حصل منه كيش وخرج ^١ (٩٩٩) بقوله وبالحقيقة المذكورة

زاد في قوله وحل خلفه
فوق انما لم يلزمك
ياخذ (ولا يزول ملكه
عنه باطله) كالواقي
البدن وانما قلت قطعه
ما تبطل زال ملكه عنه
(و) لا (ياورس) له وان
قصد به التقرب الى الله
تعالى كالرسيب بجهة
ومن اخذ ثمرة رقه لوقال
مطلق النصف عند رساله
ايمته لم يأخذ حل لا اخذ
أكله ولا نفذ تصرفه فيه
(ولو يقول حمامه لبرج
غير ثمرة على الغير (تمكين)
منه وهو مراد الاصل بقوله
ثمرة رقه وان حصل بينهما
بيض أو مرغ فهو تبع
لا تبي فيكون لما ملكها
هذا ان اختلف ولم يصر
تميزه (فان مصر تميز
بمع غلبت أحدهما شيئا
منه ثالث) لا ملا يفتق
الملك فيه وخرج بالثالث
ما لو ملك ذات لصاحبه
فصح لضرورة (فان علم
لها العدد واستوت القيمة
وإما) (ثالث) (مع)
البيع ورزق للثمن على
العدد فان كان لاحدهما

وقوله ولم يقصد ماى الملك به أو بالتوصل أو غيره والتوصل هو الوقوع على الوصل
لكن المراد سيبه وهو منع الوصل وتقصيده لانه الذي هو فصل النفس فان قصد
الملك ببيع الوصل ملكه بوقوعه فيه (قوله فلا يلزمك) لكن بصراحه من
غيره قبله الغير ياخذ مع الاثم ومنه ما لو وقع سلب في سقنة استأجر ما لحمل
شيء في غير أحق به من غيره ولا يلزمك حل (قوله زال ملكه عنه) تبين ان
منعته لم تبطل قال في شرح الروض فان ذهب بالشبهة وكان باقيا حل امتناعه
بان يبدو ويمنع معها فهو حل أخذه والأبان سكان قلها يسل امتناعه بحيث
يتغير أخذه فهو لصاحبا قوله ولا يورس له بطلاق ما لو عرض عن نحو كسرة
وسنابل المصادين وبرادة أعداد بن غيلكم أختها ونفذ تصرفه فيها وحل
جوازا أخذها لم يزل قرينة على عدم رضاه الملك بذلك كان وكل من يقطع له وبه
يتم ان مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصوره امره شرح م ر ملخصا
(قوله وان قصد به التقرب) ثم ان خاف على ولده من الموت لو جسد موجب
الارسال ما ينفذ روح ولو ما د الوهلو كان ما مستكولاً لم تبين ارساله بل لم يصبه
كأن يشرح م ر (قوله أكله لا طعام غيره) على المقعد في ويقتضي ان مثل
الاخذ به للمسلم الاكل منه فان كان غيرا كقول فيقتضي ان لم يأخذ الا بتعاقبه
من الوجه الذي يرتب الماد فيه منه ع ش ومنه شرح م ر (قوله وهو مراد
الاصل الخ) عبارة م ر ومراد ما لا يعلم المال به وتمكنه من أخذه كسائر
الامانات الشرعية لارده حقيقة انتهى (قوله فهو تبع لاشي) فلو تنازع عليه
فقال صاحب البرج هو يبيع أنا في وقال من حق الممام من برجه هو يبيع
أنا في صدق ذواليد وهو صاحب البرج القول اليه وان مضت مذ بعد الاختلاف
تقضى العادة في مثلها يبيع الممام القول لاحتال أصل يبيع أو يبيع في غير هذا
المحل ع ش على م ر (قوله فان صرح الخ) فلو ثبت في سكون الخاط لم يملكه
بلو كالتبذير أو بما جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو اختلفت جماعة
على حكمه بجماعة فلا كل بالاجتهاد الا واحدة كالأختلاف مرة غيره يصر من
شرح م ر (قوله لا ملا يفتق الملك فيه) هذا التعليل يقتضي تصوير المشكلة
بما اذا وقع التبليط الثالث في مقدارين بالنفس وأوضع من هذا التبليط في
اقتضاء ما ذكر تبليط الزركشي قوله قل شك في الملك فانه كما يحتمل كون ذلك البيع
ملكاً له فيتمل أن يكون ملكاً لآخره وتصويره بما عجز كرو ما سلكه الملقني
أما لو وقع التبليط الثالث في مقدارين بالجزئية كصف ما يملكه أو في جميع

وكذا جمع لوامع بضمة العين بالجرم ثمانية جوا لا تعد ولو وقع اسنوا القصة أو علموا وقت القصة لم يصح الجمع بحصة كل منهما من الثمن نعم (٦٦٥) لو قال كل جملنا لحمام الذي فيه يكذا صم (ولو جرم صيدا معا

واطلا منه) بأن ذمفا
أو أزمانا أو ذمفا أحدهما
عاز من الآخر والآخر من
زاد في (لهما) الصيد
لا شرا كهما في سبيها للثمن
(أو) أبطلها (أحدهما)
قط (فه) الصيد لا قراده
بسبب الملك ولا شيء على
الآخر بجرحه لا يجرح
ملك غيره ومما لم ينفذ
في المستثنى من المال سواء
أكان التذفيف في الذمهم
في غيره فإن احتمل كون
الاطلال بينهما من
أحدهما فهو لها أو لم يجر
أحدهما وشك في الآخر
سلم التصف لمن أترجحه
ورقب النص الآخر
بينهما فإن تميز المال أو
اسطلحا على شيء فذاك
والاقسم بينهما نصين
ويجوز أن يستعمل كل من
الآخر ما حصل له بالقصة
(أو) جرم على مرتب أو أبطلها
أحدهما بمقتضى (فه) الصيد
فإن أطلها الثاني فلا شيء
على الأول بجرحه لا يجرح
مباح حيث بدأ وأبطلها الأول

ما جعله فلا يقال أنه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعا وقد قال الباقين
في ذلك بالتحريم (قوله العين) بالجرم ثمانية جوا لا تعد ولو وقع اسنوا القصة أو علموا وقت القصة لم يصح الجمع بحصة كل منهما من الثمن نعم (٦٦٥) لو قال كل جملنا لحمام الذي فيه يكذا صم (ولو جرم صيدا معا
واطلا منه) بأن ذمفا
أو أزمانا أو ذمفا أحدهما
عاز من الآخر والآخر من
زاد في (لهما) الصيد
لا شرا كهما في سبيها للثمن
(أو) أبطلها (أحدهما)
قط (فه) الصيد لا قراده
بسبب الملك ولا شيء على
الآخر بجرحه لا يجرح
ملك غيره ومما لم ينفذ
في المستثنى من المال سواء
أكان التذفيف في الذمهم
في غيره فإن احتمل كون
الاطلال بينهما من
أحدهما فهو لها أو لم يجر
أحدهما وشك في الآخر
سلم التصف لمن أترجحه
ورقب النص الآخر
بينهما فإن تميز المال أو
اسطلحا على شيء فذاك
والاقسم بينهما نصين
ويجوز أن يستعمل كل من
الآخر ما حصل له بالقصة
(أو) جرم على مرتب أو أبطلها
أحدهما بمقتضى (فه) الصيد
فإن أطلها الثاني فلا شيء
على الأول بجرحه لا يجرح
مباح حيث بدأ وأبطلها الأول

ببذفيف قطي الثاني أو ش ما نقص من لحمه وجلده إن كان لا يجرحني على ملك غيره (ثم بعد ما طال الأجل بآ زمان إن
ذفب الثاني في مذبج حل وعط (لاول أو ش) لما نقص بالذم عن قيمته من زمان (أو) ذف نفسه (في غيره) أي في غيره لم يجر
(أو) بذف ومات بالجرحين حرم تغليظ الحرم (ومن لاول) قيمته من زمان في التذفيف وسكنه في الجرحين إن لم
يتسكن الأول من ذمهما كما اقتضاه كلامهم لكن استدل صاحب التعريب

استدرك الخ) استدرك على قوله وضمن الاول حيث مرنا بالنسبة لقوله وكذا
 في الجرح حين قوله ومذبحا ثمانية يستعمل ان المراد بالذبح موته بالجرح الاول فالمراد
 بالذبح تذكيته شرعا لانه لو لم يجز الاول الجرح الاول ومات منه كان حلالا لا
 المفروض عدم التحكم من ذبحه وقد قرر ان جرح الصيد مع موته عند عدم التحكم
 من ذبحه تذكيته ويستعمل ان المراد بالذبح فريضا كما هو في ع ب فيخبر في أيمته
 لمذبح والا فهو ميتة ووافق ط ب على الاحتياط في سم (قوله لم يذبح ثمانية
 ونصف) وعلى الاول يلزمه تسعة (قوله لحصول الزهوق بفعلهما) أي مع هذا
 الاول وتقويت الثاني عليه حل بجرحه فضمن قيمته مذبحا وهذا فرق ما بعده
 وعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ برده عليه انه حيث سكن كذلك كان
 مقتضاه ان ضمن الثاني مثل ما تضمنته في المذبح الا تيمموا قوله وان تمكن
 الاول الخ ويجوز ان يحيا كما يؤخذ من الاسعاد لان في شرح على الارشاد
 بان لا اول لما كان غير مقرر كان ضله يرافضه فتعاق أثره وليس تصحب حكمه
 وحيدته في قوة ثانيا وانقر به جهة الحل والذي ترتب على فواتها ثمانية
 فيضمنها تمامها والذي اشتهر كافيته هو مطلق الزهوق الذي يجمع الحل والحرمه
 والمترب على هذا انما هو درهم فيقسم بينهما فنقول الشارح لحصول الزهوق أي
 من حيث هو بخلافه من حيث كونه بما ما قبل فلم يحصل بفعلهما وانما اقرره
 به الثاني لان قوت الحل من جهته مع سكون فعل الاول قد انقطع أثره لمذبحه
 فصح حيث تدبر بيع قوله فيوزع الدرهم الخ اه وعبارة مخرج م ر لان فعل
 الاول وان لم يكن افسادا لكنه مؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فأتى بفعلها
 فيقدر نصفه ويضمن نصفه (قوله بها) أي بفعلها (قوله وصحبه الشبان)
 مستند (قوله وان تمكن) مفهوم قوله ان لم يتمكن وقوله ولم يذبحه فلو ذبحه فعل
 الثاني أرض جرحه وقوله فله بقدر ما فوته الثاني أي من مجموع القيمتين (قوله
 لان قريضا الاول) أي بعدم ذبحه مع التحكم منه مير فله افسادا وهو الاوان
 الحاصل منه أولا أي واذا صار افسادا فيستحب أثره وحكمه بحيث ينسب
 الزهوق وتقويت التسعة الى القطعين مما يخلف ما تقدم في عدم التحكم فلم
 يستحب أثره لعدم قريضا فنسب الزهوق لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله
 مير فله) أي فعل نفسه افسادا أي لقيمته سليما التي هي عشرة فكأنه استقل
 بتقويتها لعدم ذبحه مع تمكنه منه كما ان الثاني كأنه استقل بتقويت التسعة
 نقوله في المثال الخ قريص يحتاج لتسمية تقديره هو قد فوت العشرة كذا فوت

قال ان كانت قيمته سليما
 عشرة ومزنا تسعة ومذبحا
 ثمانية لم يذبح نصف لحصول
 الزهوق بفعلها فيوزع
 الدرهم الفاتت بها عليها
 وصحبه الشبان وان تمكن
 الاول من ذبحه ولم يذبحه
 فله بقدر ما فوته الثاني
 لا يجمع قيمته مزنا لان
 قريضا الاول مير فله
 افسادا ففي المثال السابق
 يجمع قيمته سليما وقيمته
 مزنا تبلغ تسعة عشر
 فيقسم عليها ما فواته وهو
 عشرة فله الاول

الثاني التسعة وقوله مجتمع قيمته الخ أي لعرف ما ينقص كلا منهما من القرم وقوله
 قيمته سليما أي التي قوتها الأول وقوله وتيسر من ثا إلى التي قوتها الثاني وقوله
 فيقسم عليها ما قوتاه وهو عشرة أي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه وكان عليه
 أن يقول وتسعة أي بأن ينسب كل من القيمتين منفردا للجموع هما لعرف تلك
 النسبة ما ينقص كل واحد من القرم إلا أن قال مرادها ما قوتاه في نفس الأمر ولم
 يفت فيه إلا العشرة وإن كان في ضمها التسعة أو اعتبارها أولاهما من أجل من
 مجموعها تسعة عشر فنظروا فيه للظاهر وكعب أيضا قوله وهو عشرة فيه مسامحة
 لأن الذي قوتاه تسعة واستقل الأول بقوله واحد فتضاءل الثاني فيضم
 نصف التسعة فانظر لم ضمن الزائد على النصف وأجيب بأن الأول لما كانت
 جنابته عليه وهو يساوي عشرة كانت كلاهما من ضمائه لو اخروا الثاني لما
 كانت جنابته عليه وهو يساوي تسعة فكانت كلاهما من ضمائه لو اخروا فحين
 اجتماعهما وزعت العشرة عليهما باعتبار ما لجنابته كل منهما عليه لو انفرد
 كما ينزخم من آخر عبارة قل الآية (قوله لو كان ضامنا) والاقول ذلك (قوله
 عشرة أجزاء) أي التي أخرجهما هذه النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد
 من عشرة أي ناشئة من كل واحد فن الثانية ابتدائية والأولى تجميعية وقوله
 وحصة الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشر إذ يلزم من حكون الأول خمسة
 عشرة أن من الثاني تسعة إذ الغرض أن الضمان منصرفهما ومعنى خمسة
 العشرة على التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة إلى أجزاء مساوية فقدر
 التسعة عشر فحينئذ تكون العشرة مائة وتسعين جزءا لأن خمسة القليل على الكثير
 تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر المقسوم عليه قال قل على الجلال
 وما لم يملك تضرب العشرة في التسعة عشر يبلغ قيمته سليما وقيته من ثا يبلغ ذلك
 مائة وتسعين وتقسيم الما صل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر
 فيحصل لكل واحد منهما القيمة عشرة أجزاء فما ينقص الأول وهو مائة الحاشية
 من ضرب عشرة في عشرة فيقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما ينقص الثاني وهو
 تسعون الحاشية من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج أربعة
 كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له اه فقد زاد الأول
 على الثاني عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار جرحه ولم يقل أنه
 قوت واحد فقط لأن الزهوق حصل بقطعه ولم يجعل عليها مساواة أولاهما لقيمة

لو كان ضامنا عشرة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا

من عشرة و خمسة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي (٦٩٨) اللازمة لهم (ولو نكح أحدهما قبله) أي في غير

الذبح (وأزمن) الآخر
(وحمل السابق) منها
(حرم) الصداق احتمال تقدم
الازمان فلا يحمل بعد الا
بالذبيح في الذبح ولم يوجد
وقوله - من زاد في
(كتاب الاضحية)
بضم الميم وتسكون سرها مع
تخفيف الياء وتشديد هـ
وقال ضمة بفتح الصاد
وكسر هـ وأضواء بفتح
الميم وتسكون سرها وهي
ما يذبح من النحر إلى
الله تعالى من يوم عيد النحر
إلى آخر أيام التشريق كما
سبق وفي ما عرفت من
الضحية سميت بأول زمان
فعلها وهو الضحى ولا صل
غيره قبل الإجماع قوله تعالى
نصل ربنا وأنحر أي صل
ملاة العدد والحر والصل
وتسكون من نفس رضى
الله عنه قال ضى الي
لى الله عليه وسلم بكسبي
ألمين قرنين ذههما بيده
وسمي وكبروه مع رجله
على صفا حوا ولا يمل قبل
الايض الخالص وقيل
الذي ياضه أكثر من
سواده وقيل غير ذلك

حال جرح كل منهما (قوله من عشرة) أي من كل واحد من العشرة فيض صاغة
جزء فيكون مجموع ذلك خمسة معلوما وخسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد
نأمل (قوله خمسة الثاني الخ) فمجموع ذلك أربعة صلح وأربعة عشر جزءا
من تسعة عشر جزءا من الواحد عن (قوله في عبر المذبح) أمارة به فهو حلال قال
في المطلب ويكون بينهما سم

(كتاب الاضحية)

ذكرها عقب الصيد لا شرا كما مع في توقف الخلل على الذبح في الجملة وأول طلبها
كان في السنة الثانية من الهجرة كالبعدين وزكاة المال قل على الحلال وإنما
قال في الجملة للإيراد عليه السلم والجراد (قوله يقال ضحية بفتح الصاد الخ)
جمع الأول أصلى بتخفيف الياء وتشديد هـ والثاني ضحايا والثالث أضى
بالتون كإطلاء وأرطى والرهذا الجمع الأخير ينسب الصيد حيث قبل عيد
الأضى شوبرو وحاصل ما ذكره الشارح فإن لفظة الضحية تسكون سرها مع
تشديد الياء وتخفيفها ومع حذف الميم لتقتن فمع الضاد وكسر هـ وأضواء بفتح
الميم وتسكون سرها زى (قوله من يوم عيد النحر) يصدق بما فتح قبل مضى قدور
ركعتين وخطين بعد طلوع الشمس وليس مردا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد به
ثم إن المراد يوم العيد اليوم الذي يبعد الناس فيه ولو الحادى عشر حتى لو وقفوا
أما شرعيا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما عتدهم من خلاف الخ ط
(قوله بأول) أي على ما استقر من أول الخ (قوله التضحية) أي فعلها سنة وقوله
بعد عشر وطها أي التضحية بمعنى العين فيه استخدام (قوله سنة مؤكدة) وإنما
تسن لاسم قادر كراهة أو بعضه والمراد بالقادر من ذلك زائد عما يحتاجه يوم العيد
وابلته وأيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلافا لمن نازعه وقال فاضلا عن
يومه ووليته ولابد أن يكون رشيدا أيضا م ر ع ن وقول م ر زائد حال من
ما عرفت عليها (قوله إن تعدد أهل البيت) فإذا صلحوا واحد منهم ولو غير من
فترمه الفتحة كفى عنهم وإن سفل لكل منهم فافتر كرها كلهم كرهه ونافرا أن
التراب لأضى خاصة كالقائم بغرض الكفاية والمراد بأهل البيت من تازمه
نقته شرعا زى وبإشارة ع ش على م وقوله إن تعدد أهل البيت أي بأن كانت
نفعهم لازمة لأضى واحد ولو تعددت البيوت اه قال م ر في شرحه ومعنى كونها
سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط المطلب بفعل الغير لا حصول الثواب
لمن لم يفعل كعمالة الجنازة ثم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أترك غير في ثوابها

(التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية إن تعدد أهل البيت والافسنة هي خبر مصعب
في الوطأ وفي سنن الترمذى وإجابة في حق النبي صلى الله عليه وسلم

(وتجب ضوئاً) كملت هذه الساعة اخصية كسائر القرب (وكرر يدها) غير ضروري (الانفوس شعر) حكمة فخر
 وطلد لا تضار اذا التوا لا حاجته (٦٩٩) فيها (في عشر) ذي (الحجة) اليوم (تقريب حق ضمي) لاني

عنا في خبر مسلم والمضي فيه
 شمول العتق من النار
 جميع ذلك وذكر الكرامة
 والتعريف مسن زبادي
 وقبيل يصرح شرعاً مع
 عبره (وسن ان يذبح)
 الاخصية (رجل) بنفسه
 ان احسن الذبح (وان
 يشهدان من كل) بلامه
 صلى الله عليه وسلم ضمي
 نفسه وراه الشيطان وقال
 فطاعة قوي الى اغنيته
 فاشهد ان لا اله الا الله
 معها بفراق ما سافرت
 ذمها وراه الحاكم وصح
 اسناده وخرج زياد في
 وجعل الاتي والخطي
 فالفضل لهما التوكيل
 (وشروطها) أي الضحية
 (ثم) ابل وقر وضمن انا
 كانت أو خائناً أو ذكراً أو ولد
 خصياناً لقوله تعالى ولكل
 امة حيلام نسك كاليكروا
 اسم الله على ما رزقهم من
 بهيمة الاثم ولان التضحية
 عبادة تتعلق بالحيوان
 فاختصت بالدم كان كاة
 (و) شرطها ربو غشيان

جازاه (قوله كملت هذه اخصية) وحيث يقع في السنة العوام كثيراً
 شرائهم ما يريدون التضحية بمن أراى السنة وحكم من سألهم عنها يقولون له
 نانا اخصية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الحكم تصبر به اخصية واجبة
 يتبع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت في أطولع هل خلا فالعش المتأخر من
 شرح م وقال قل على المحل يقتضيه قولهم عند الذبح اللهم ان هذه اخصية أي
 فلا تقب به لان قصدك التبرك (قوله كسائر القرب) أي في حكمها تقبها
 بالنذر (قوله نحو شعر) ومن أراد ان يهدي شاة من الدم الى الميت من له ما سمن
 لزيد التضحية (قوله وطلد) استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كتمان
 السالف وقطع يد السارق أو وضعية كتمان المي سم (قوله في عشر ذي الحجة) ولد
 في يوم الجمعة ع ش (قوله حتى ضمي) ولو أراد التضحية بعد ذلالت الكرامة
 بأولها كما جرت به بعضهم وهو المعتد وسواء في ذلك شعر الرأس والحية والابط
 والمانع والشارب وغيرها وتستمر الكرامة فليدها الى اقتضاء زمن الاخصية ان لم
 يضع شرح م ر (قوله والمضي فيه شمول العتق الخ) انظر الى فائدة شمول العتق
 لما ع انبالا قود من العتق وأجاب الاحمدي بأنها لا قود متصلة بل تعود
 منفصلة تطالب بمقتضاها فكذلك هي من الجنابة ترميها حيث أزالها قبل ذلك
 فقياسه هنا عودها لترويضه بعدم شمول العتق لها (قوله ان احسن الذبح) أي
 على الوجه الاكمل فخرج الاعي بالنسبة في حق التوكيل كما قاله ع ش قال
 القفال الشاشي ويضي ان يستضر عظم ثم الله تعالى وما مضى من الاتعام
 ويعد الشكر على ذلك شوري (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) ضمي نفسه
 مقدض عناية بدنة ضمرها بيده فلا واستبر بدنة وأمرها وضى الله عنه فصر
 تمام المنة وفي ذلك إشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه قل على
 الجلال (قوله الاتي والخطي) مثلها من ضمن من الرجال عن الذبح والاعى
 اذ تكرر ذبيحته من ل (قوله وطرطاهم) أي كونهما تضاً (قوله واجذاعه)
 أي سقوط سنة قبل تمام السنة في سنة المضاد وهو بدنة ستة اشهر لان ذلك بمنزلة
 البلوغ بالاجلام بلوغه السنة بمنزلة البلوغ السن كافي شرح م (قوله ومن
 سقتين) وكذا التوليد من ثمان وعشراً التوليد يميزه هنا وفي البقية والتوليد
 وجره الصيد من ل ويتبرأ علما سنا (قوله هي الثنية من الابل) وهي

سنة أو اذاعه وبلوغ عقر ومن سقتين وابل خسا) غير احد وغيره فهو المبدع من الضان فانه ما تخرى مسلم
 لا تضره الامنة لان تضره على كسك فاذبحوا جذعة من الضان قال العلماء الامنة هي الثنية من الابل والبقرة
 والتم فاقوها وقضيت ان جذعة الضان لا تجزى الا اذا عجز عن السنة والجهد وعلى خلافه وجعلوا الخبر على

دسوتة وه دسراكم ان لا تذبحوا الامنة

ما بلغت خمس سنين والثنية من العر والمزهي التي بلغت ستين (قوله فان عجزتم
 (ع) يتأمل هذا المأويل فانه يقتضي ان الثانية من العر قد تم على جذبة الضأن مع
 ان امرؤنرة عنها وبعبارة عجز وفي التأويل نظر ظاهر لقولهم الا في ثم شان ثم عجز
 اه فالاولى حمل السنة في الح. بش على السن من الضأن فالتى لماسة بسن
 تقديمها على التي اجذعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من المزهي
 لماسستان مقدمة على التي اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر جمعا
 ويحل تقديم الضأن على العر عند استراهما وعلى هذا الاشكال للبرموي وتفسير
 العلماء بما ذكره تغيير لقوى كاقلة قول ولذا توافقت له كونه غير مرادها
 (قوله وشربها فقد صيب) اى حدث لم يربها ناقصة وتعتبر بسلامة الوقت الذبح
 حين لم يتقدم بها البصار والافوت خروجها عن ملكه اما الوقت فانه نامة كان
 نذرا لاضحية بحسية او منيرة او قال جطتها اضية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى
 اضية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية جرت مجراها في العرف وما قرر وعلم
 انه لو نذرا لاضحية بهذه او فوسلم ثم حدث به عيب صحت به وتبطل له احكام
 الاضحية اه شرح م ر وقوله وتبطل له احكام الاضحية قضيت اجزاها
 في الاضحية فوطيه ففرق بين نذرها اية ثم تعيب وبين نذرها لصحية بالنامة
 بانها لما التزمها سامة خرجت عن ملكه بمجر التذرع لكم بانها ضمة وهى سامة
 بخلاف العيبة فان التذرع لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تبطل لماسة الكمال بحال اه
 اعش على م ر (قوله في الاضحية) لاحاجة له لان الكلام في الاضحية (قوله
 فجزى فاقتة قرن) وكذاه قذ كرامه لا يؤكل وهو ظاهر اه عش على
 م ر (قوله وشقوة الاذن) اى ادلم يسقط شئ بالشق س ل (قوله
 ومخرونتها) اى مثقومتها (قوله واقتة بعض الانسان) الا ان اثرهضا
 في الاختلاف اه زى ولا تجزى فاقتة كل الانسان بخلاف الملوقة بلاسان
 م ر ومكان الفرق ان قد جعلها بدو وجودها يؤثر في الجمع بخلاف قذ الجميع
 خلقه الجوروم (قوله لا مخلوقة) بلاذن واقتة الملوقة بلاضرع والية اوزن
 بان الاذن عضو لازم للصوان غالبا والذكر لا ضرع له والمخرال اليه زى ويرد
 عليه الذنب فانه لازم غالبا (قوله فتزول) على وزن المبني للمفعول وان كان
 المراد به الفاعل اى يقوم بها المزال شيئا وبعبارة الرشدي فتزول بفتح التاء وكسر
 الراءى من باب فعل يعنى العين فعل بكسر هاء مبني للفاعل كما في مقدمة الادب
 لم يمتدحى وحذف لخلق ما اشتهر ان هزل لم يسع الامية المجهول فتبطله (قوله

فان عجزتم لمجدعة شأن
 وقول او اجذاعه مسن
 زيادى (و) شربها (قد
 صيب) في الاضحية (نقص
 ما كولا منها من ثم وضم
 وغيرها فتجزيه قد ترون
 ومكسورة كسر الهمزة
 الا كولا وشقوة الاذن
 ومخرونتها واقتة بعض
 الانسان ومخلوقة بلاية او
 ضرع اوزن لا مخلوقة
 بلاذن ولا مقطومتها ولو
 ببعضها ولا تولا موى التي
 تستدبر المزهي ولا تجزى
 الا قليلا فتزول ولا يجزاء

وهي ذاهبة الخ من شدة الحرارة والافات جرب ولا تقترض أو هو راجع وان حصل عند أخضاعه إلى التفتيش
باضطراره أو الأصل في ذلك خبر (٧٠١) لا تجزى في الأضاحي العوراء الذين عورها والمرضة الذين مرضها

والعرجاء الذين عرجها
والجذبة رواء أو أود
وغیره وفيه ابن حبان
وغیره وفي المجموع حسن
الأصحاب منع التفتيش
بالحامل وصح ابن الرقعة
الأجزاء ولا يضر قطع ملقة
يسر من مضو كبر كقوله
وقولي ما كولا أهم من
قوله لحما (و) شرابها (نية)
لها (عند فتح أو) قبله عند
(تعين) لما خص به كالتنية
في الزكاة سواء أكان
قطوعا أم واجبا بغير حوته
أضحية أو تبينه له من نذر
في ذمته (لا سيما حين) لما
(بذره) خلا بشرطه تنية
(وان وكل بذبح) حذفت
نتته فلا حاجه تلبية
الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضى
لم يضر (وله تضرعها المسلم
عجز) وكيل أو غيره فلا يصح
تضرعها الكافر ولا عبر
بمين يمينون أو يمينه وقولي
أوتيه بين مع قولي وله إلى

وهي ذاهبة الخ) ويقال له النقي بكسر النون وسكون القاف وتضيق بقوله والخ
ومن العظام يشمل غير الرأس اه قبل على الخلق وفيه قوله والبقاء تامة
الحديث التي لا تقي أي لا تقي لها وهو مخ العظام (قوله ولا ذات جرب) ولو خبر
بين لانه أطلق فيه وقيد ما صد بالبين فاقضى الحلاقه اه لا تفرق بين البين وغيره
تأخره اه زى (قوله أو عور) ظاهره ان لفظ بين مسلط عليه قال العلامة
خط على أي شجاع فان قيل لا حاجة للتفتيش للعور بالبين لان المدار في عدم أجزاء
العور اه على ذهاب البصر من إحدى العينين أوجب بأن اشافي قال أصل العور
يضي بنطس الناطروا إذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضر فلا بد من تحديه
بالبين كافي حديثا ومنه لا تقي اه أو قال اه في الحديث حفة مكاشفة
وأقرب المصنف لما سأله (قوله أو عرج) أي بحيث تختلف بسببه عن المشية
في المرحى شرح مدر (قوله منع التفتيش بالحامل) هو التفتيش للحمل فقص
لحمها وانما عدوها كما قلنا في الزكاة لان التفتيشها التسل دون طيب اللحم والخ
الزركشي بالحامل قرية العهد بالولاد تلتصق لحما ورده هو يفرق بأن الحمل
يفسد الجوف ويصير اللحم ودنيا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور من ل
(قوله أو قبله عند تعين) خلافا لرائي في جهة التعين يعني عن التنية لان التنية
هي قصد الذبح قربا إلى الله وذلك غير حاصل بالتعين سم لمصا (قوله أم واجبا)
وبارقت النذرة الآتية بأن صفة الجمل تجر بان الخلاف في أصل القزوم بها
أعط من الذرة فاحتاجت لتقويتها بالتنية عند الذبح نعم لو أقرت بما جعل حكمت
عنها عند الذبح مدر (قوله ويجزى بغير الخ) والمتروكين ابل وغنم أو بقرو غنم
يعزى عن واحد فقط من ل (قوله عن سبعة) سواء أؤاد بعضهم الأضحية والآخرة
الأم أم لا ولم يسم قسمة اللحم أذهي اقرا وخرج بسبعة ما لو ذبحها ثمانية ظنوا أنهم
سبعة فلا تجزى عن واحد منهم شرح مدر (قوله لخبر سلم) دليل القياس أي
المقيس عليه المذكور ويرشد بتقديم الشارح له وعليه فلا حاجة لقوله وظاهر الخ
ولما يذكره مدر ورجوعه لمن يبعد تأخير عن القياس (قوله سبع شياه) أي

آخر من زياد في وتبصر ١٧٦ يح ت بماد كرينها أولى من قصيره بماد كرم ويجزى بغير
أو بقره عن سبعة) كما يجزى عنهم في التحلل إلا حواجرهم سلم عن جابر عن نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحدية البنية عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم لم يذكروا من أهل بيت واحد (و) تجزى (شاة عن واحد)
نذر الموطأ لسابق فيه ما يدل لذلك (وأصلها) أي الضحية (بسبع شياه فواحد من ابل فيقرضان فترشك
من بغير) فن بقره احتارا لأنه إذا دافع اللحم وأعطية اللحم في الشياه وحسب كقوله اللحم غالب في البعير ثم البقر وبالطبية
لما ن على العزف ما يدها وبالانفراد بدق في العز على الشرك

واحد ليل قوله فضان فمز (قوله ثم العفراء) وهي التي يباشرها صر مساق ع ش
 (قوله ثم البقاة ثم السوداء) قال في المختار والبقى سواد ويأش وكلما البقاة بالضم
 والظاهر ان المراد هنا ما هو أهم من ذلك فيشمل ما فيه يباش وجره بل يشق تقديمه
 على ما فيه يباش وسواد قربه من البياض بالنسبة للسواد وية في عدم الاجر
 انما الص على الاسود وتقديم الازرق على الاجر وكلما كان اقرب الى اذ يش
 يقدم على غيره ع ش على هو وما جع ذكورة (قوله ثم السوداء) وما جع ذكورة
 وسماوي يباش افضل مطلقا مما جع فتن منهار يظهر عند تعارضها تقديم اليمن
 فالذكورة جروا لذ كرا افضل من الاتي والخش لان محه اطيب نعم التي لم تعد افضل
 من كثير الزوان لانها اطيب وأرطب ذى ومنناوي يباش افضل مطلقا مما جع
 اتين ويظهر عند تعارضها تقدم اليمن والذكورة تنتهي شرح البجعة ذى
 وبارة شرح هو ثم يقدم اليمن على اللون عند تعارضها وعلى الذكورة أيضا
 كما في عدم تقدمه من ان الاتي التي لم تعد افضل من الذكورة الذي كثر ترواه وأما قول
 شيخنا ذى ع ابن جرو ويظهر عند تعارضها تقدم اليمن كالأد كورة فعنا ان كلا
 من اليمن والذكورة تقدم على اللون الفاضل فقدم الذكورة الاسود على الاتي
 البيضاء انتهى ع ش (قوله قبل ذلك) أي الوقت للذكورة وقوله أو بعده أن كان
 بعد أيام التشريق ومكره الذبح لئلا يلحقه كاستخاها لئلا يبايعه من الضحية
 أو صلح كسب الفقر اطلاقا أو سهولة حضورهم اه شرح هو وع ش عليه
 فأدفع أبو سلمة بن عبد الرحمن بن يسار الى قضاء الوقت الى سلع الحجة سم (قوله
 ولو جعية) بل وان لم تبلغ سن الضحية شرعا بان تصلح حكمها لكن بشرط كون
 المنة من المم كافي ق ل على الجلال فصل الشروط المتقدمة في غير المذكورة
 المنة ابتداء وقال ع ش على هو ولا يحرى وغيره أو لوسا (قوله ثم عين ويلزمه
 تعيين سليمة) قال سول ويزول ملكه عنها بمجرد التعيين لانه الزام الضحية
 في الذمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف انتظامها هناك في التعيين غرض أي
 غرض وهذا ما رقت ما لو قال عينت هذا الداراهم عما في ذمتي من زكاة أو زهد
 فانها لا تعين أي لانه لا غرض في تعيينها اه (قوله لزمه ذبح فيه) وان تعين
 بلا قصر قبل التمكن من ذبحها أجزاء ذبحها في وقتها فان ذبحها قبله تصدق وجوبا
 بالهم وفيها دواهم ولا يلزمه أن يشتري بها الضحية أو مثل المنة لا تجزئ الضحية
 وان حصل التحبب بعد التمكن لم يجز وعليه ذبحها والتصدق بها وذبحها
 سليمة هذا في المنة ابتداء وأما المنة عما في الذمة لم يحدث بها عيب ولو حالة

وافضلها البيضاء ثم العفراء
 ثم العفراء ثم الحمراء ثم
 البقاة ثم السوداء (وروتها)
 أي الضحية (من معنى)
 قدور كعتين وخطبتين
 خفيفات من الخوع خمس)
 يوم (بحرالى آخر) أيام
 (تشرى) فلو دبح قبل ذلك
 أو بعد لم يقع أضحية نظير
 الضحية أول ما تبدأ به
 في يوم هذا فصل ثم ترجع
 فنصر من فصل ذلك فقد
 أصاب مستأثر من ذبح قبل
 فأنما هو ثم قدمه لانه
 ليس من النسك في شيء
 وخبر ابن جبان في كل أيام
 التشريق ذبحوا كرا خلفه
 في الركتين من زاد في
 (والافضل تأخيرها الى
 معنى ذلك من ارتقاها)
 أي خمس يوم النحر (كروح)
 خروجا من اختلاف (ومن
 نذر) أضحية (مينة) ولو
 معية كلف على ان أضحي
 بهذه الشاة وفي مناه
 حلتها أضحية (أو) نذر
 أضحية (في ذمته) كلف على
 أضحية (ثم عين) النذور
 (لزمه ذبح فيه)

في الوقت المذكور فانه يقتضي ما لقرنه (٧٠٣) وصلاحة لغير وقت التدوير مع فضاء وقته

الروابي عن الاصل (فان
تلفت أي المينة
في الثانية) ولو لا تقصير
في الاصل عليه لا
ما لقرنه ثبت في ذاته
والعين وان زال ملكه منه
فهو مضمون طه الى
حصول الوفاء كما لو اشترى
من مدته سلطة بدنه ثم
تلفت قبل تسليمها فانه
يقتضي البيع وهو فاد من
كذلك بطل التعيين هنا
وهو مدته في الزمة كما كان
(او) تلفت (في الاولى) بقيد
فدته بقوى (ولا تقصير
فلا شيء) عليه لان ملكه
زال عنها بانتهـ وصارت
ودعه ١٤٠ والاولى في تلف
في الموردس اولى من قايده
له قبل الوقت (او) تلفت
في ارمه) أي بقصير هو اعم
مسمن قوله تلفها (لزمه
الاكثر) من مثله يوم الضر
(وقتها) يوم التلف (لنسخة
بها كريمة او مثله)
للتلف (ما كثر) فان فضل
شيء شاركه في أخرى وهذا
ما في الروضة كما ملها ١٠٠
الاصل لزمه ان يشتري

الاج بطل تعيينها ولما التصرف فيها ويحق عليه الاصل في ذاته كما في شرح الروض
(قوله أي في الوقت المذكور) وهو اول ما يقا من وقتها بعد تدويره لانه الزمة
أخصية تعين وقتها لاجلها وخارج التدوير والكفارات حيث لم يصب الغرض
فيها اما لانه ما سرس في الزمة بخلاف ما هنا فانه في عين وهي غير ثابتة للتأخير
كما لا قبل التأجيل شرح م و (قوله وقت التدوير) لكن ان كان تأخير ما الذي
من الوقت ما يتبادر به بوضاهة ان تلفت شرح م و (قوله كذلك) تأكيد
لما افاده قوله كالواشترى الخ (قوله او تلفت في الاولى) أي او رقت او ملت او
طرا فيها يجب منع اجزاءها فلو تلفت من غير تقصير لم يحسب تقصيرها ان لم
يخرج في ذلك الى مؤخره لما وقع عرفا فاجبه الزامه بذلك شرح م و وانما آخرها أي
الاولى بطول الكلام عليها وحق ما لو اشترى على التلف قبل الوقت وتكون
من ذبحها قبل يجب ويصرف لهما مصرف الاضحية أولا فيه نظرو قد يرد خذما
من ان لو تصدى بذبح المينة قبل وقتها وحب التصديق بملها له يجب عليه
ذبحها انما ذكره والصدق بملها ولا يضمن بدلا لعدم تقصير وهو عليه فلو تمكن من
ذبحها ولم يذبحها في ذبحها لما عش على م و (قوله أي بقصير) ومنه مالو
أنزبها بعد دخول وقتها حتى تلت وان كان التأخير لا اشتقا للمصلحة العبدلان
التأخير وان جاز شرطه بسلامة العاقبة عش على م و (قوله من مثله) أي
قيمة مثله كما في ح ل وعبره في الروض لانه الملبس لغرض يوم الضر فاما المثل
لا تقتل بمالكته في يوم الضر وغيره (قوله يشتري الخ) ثم ان اشترى بين القيمة
أو في الزمة لكن بنية الاضحية ما راضية بنفس الشره والافعل به بعد الشراء
أضحية شرح البعده الكبير زى (قولهها) المناسبة أي بالاكثر الا ان
يخال انت نظرا لعملي لان اكثر القيم يصدق عليه اية قيمة (قوله او مثله) لامتلفة
أي جفا ونوعا وسنشرح م و (قوله شاركه في أخرى) فان لم يمكن شره
شخص به لعلته اشترى به لهما او تصدق بالدرهم ولا يؤثر ما يوجد في ما يظهر
شرح م و (قوله وان دفعه الاخرى الخ) انما يلزمه الاكثر كما قلنا فلا يلزم
يطرح شأنه لانه فقط عليه بل هو لا كذلك كما افاده سم وإصابه وقصير ترك
الذي بخلاف الاجنبي (قوله ان لم يجد) يرجع للمتن والشاوح أي فان لم يجد
الكريمة أو المثل فان قدرا دون شخص أضحية يذبح مع التبريك فان تصدق
الشخص فهل يشتري بها ثمارا تصدق به او تصدق بها واداهم وجهان وعلى

بقيتها مثله لم يحول على ما اذا سوت قيمته من مثله فان اتلفها اجنبي قره دفع قيمتها الا ان يشتري بها مثله فان لم
يجد ثمنها (ومن) له (كل من أضحية تطوع) فهي بها عن نفسه الغيرة الا في

الثاني تصرف مصرف الامل سم (قوله هدى التطوع) أي عليه (قوله بخلاف الواجبة) أي فانه يتبع عليه الاكمل منها كما في شرح مدر وان افهم كلام المصنف انه لا يسن له الاكل الا انه يتبع (قوله كبت بشرطه) وهو ان يوصى بها ع ش أي فلا يسن للموصى له الاكل منها كما هو ظاهر كلامه لسكن قال جر يتبع عليه الاكل منها لاتحاد القاض والمقبض وقته حل عن القفال (قوله وله اطعام اغنياء) لم يفتوا المراد بالتي هنا جواز مدر امن تهرم عليه الزكاة والنقير تامن قبل له ان لا يجوز طاب ان التي من يقدو على الانصبة وهو من يملك منها فاحلها بما يتفضل الفطرة عنه فليس رسم والمراد من اطعام الاغنياء ايصاله لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من م ر ولما كان ظاهر كلام المتن يقيد انه مستنون ايضا لطلعه على اكل مع انه ليس كذلك قوله الشارح بواوجه حله مستأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه اطلق في القانع والمعتز فشم كل التي وغيره ع ش (قوله القانع) من قيع مقنع فبما اذا سأل وامتنع بالسكر مقنع بالفتح بمعنى رضى ومن ثم قيل البسدر ان فتح بالسكر وانحر هذا فتح بالفتح أي سأل فافتح بالفتح أي ارض ولا تنزع أي لا تسأل فاشي بشين سوى الطمع حل (قوله أي السائل) أي بالفعل (قوله لا تليكم) أي لتصرفوا فيه بنسوية بل بالاكل والصدق والضيافة لتي او فقير مسلم فللرأد من جواز الاعداء اليهم منها فليكم اما لتي تصرفوا به بالاكل لا بالبيع ولوجه اه زى أي فهو لا مقد (قوله لفهوم الآية) لان الاقتصار على الاطعام فيهم نفى التملك قال سم لك ان قول حيث كان الاقتصار على الاطعام فيهم نفى التملك فكيف استدلو على التصديق مع انه يقتضى التملك بقوله تعالى واطعموا الناس الغنا اياهم الا ان قال الاستدلال على ذلك بحجوة القياس على الكفار ان ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التصديق مع قطع النظر عن كونه يكا والتملك بالقياس على نحو الكفار ان تأدل (قوله ويجب تصديق) ويتبع تقاه من باد الانصبة كالزكاة شرح م ر سوله المددوبة ولواجبة والمراد من حرمة نقل التدبيرة نقل ما يجب التصديق بها ع ش (قوله بلم) فان لم يصدق بذلك ضمنه وبشرية منه ما هو تصديق حل (قوله لظاهر) عبر بظاهر لانه يمتثل ان الامر بالتدب وان كان الظاهر منه الوجوب (قوله ويكون نذا) أي وجوبا ع ش (قوله اول من قوله بعضها) لانه يصدق بالسكر والجمال والكرش مع له لا يكرى عوا ههنا اه حل (قوله والافضل التصديق)

وقياسا على هدى التطوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها بخلاف الواجبة وبخلاف ما لوضي بها من غيره كبت بشرطه الا انه وذكرك من الاكل من زبادي (وله) اطعام اغنياء مسلمين لقوله تعالى واذموا القانع أي السائل الذي ترى المحروص للسرال (لا تليكم) لفهوم الآية بخلاف الفقرا ميعوز تليكم منها لتصرفوا فيه بالبيع وعسيرة (ويجب تصديق بلم منها) وهو ما نطلق عليه الاسم من لظاهر قوله نسأل واطعموا الناس الفقير أي الشدة الفقير ويكني تليكم ككن واحد ويصكون نياه لا مطبونا لنسجه حيثه بالنسب في الفطرة قال المقتن ولا دد على الظاهر وتولى بلم منها اول من قول للامل بعضها (والافضل) التصديق (بكلها الاقضاء يا كلها) تبركها فانها مستوفى

بكلها تروى من خلاف من أوجب (قوله كان يا كل من كبد أضغيت) استشكل
جوازاً كله من أضافها واجبة عليه والواجب يتبع الاكل منه وأوجب بأن الاكل
مما زاد على الواجب زى أي من أضغيت أخرى (قوله من كبد أضغيت) وحكمته
التفاضل بدخول الجنة فانهم أول ما يخطرون فيها زى ما ذكره كبد المحوت الذي عليه
قرار الارض إشارة الى الابقاء الابدي والباس من العود الى الدنيا وكدها باصاب
شورى (قوله ومن ان جمع الخ) واذا أحس كل البعض وتصدق البعض هل
يثاب على الجميع أو ما تصدق به وجهان كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع فحوة
هل يثاب على جميع التها أو بعضه قال الرافعي ينبغي أن يحصل له ثواب التضحية
بالجميع والتصدق بالبعض وسوجه في الروضة والمجموع شرح البعجة زى
(قوله ويصدق بجلدها) أي وجوباً عن (قوله دون بيعه) أي ودون إعطائه
للبرار أجرة تخرج الروض سم (قوله بلا نذر) بأن كان يحصل كجلدها أضغيت
أو هذه أضغيت زى (قوله أو عن نذر) في الذمة بأن جلت به بعد التمين
وروضته قبل الذم لا ليس له تعيين الحامل أذ هي معية لأن الحمل عيب كالمز
(قوله في وجوب الذم) معتد وقوله والتفرقة ضعيف والتمد جوازاً كله أدام
تتماه بخلاف ما إذا ماتت فأمسب شرهه فكان له مر (قوله وسواء كانت الخ)
ظاهر هذا التعميم مع قوله العينة ابتدأه فلا نذر أو عن نذر في الذمة أنه تعيين
الحامل مما في الذمة وليس كذلك لا ما يصح تعيين المعية عنه اهـ عن أي
فيص التعميم بهما (قوله وليس فيه) أي قول المتى وولد الواجبة كهي
قضية بحامل أي ليست العبارة مقتضية لمعة التضحية بالحامل ومنشأ هذا
الاراد الذي استشعره وأشار الى الجواب عنه توهم أن لفظ الولد يشمل الحمل
فكانه ظاهراً وحال الواجبة كهي فيفيد أن الحامل يضمن بها أيضاً ما تقدم من
أنه لا تصح التضحية بها وقد أجاب عن هذا بقوله فان الحمل قبل انقضاء لا يسي
ولد أو أحدها من المد كوفي المتى لفظ الولد والحمل لا يسي ولد الكس هذا الاراد
بتسليمه إنما مرد على الواجبة بالنذر المعينة مما في الذمة أدمي لا يصح أن تكون
حامل أو أما المعينة ابتداء فتدق دم أجزاؤها بقوله ولو معية والحمل من جهة
العيب كاتقدم (قوله ولا غيرها) بأن نوى التضحية بها كالألواح وتوهمته
قبل الذم (قوله ولا يكره الخ) والسنة التصديق كافي شرح م ر وقوله
وسقيه أي وله يكره سقيه وله سقيه أخرى فهو مطلق عن شرب القيد الكراهة
تأمل (قوله شرب فاضل لهما) أي بحيث لا يحصل لولدهما ضرر واستشكل

وروى السبق أنه صلى الله
عليه وسلم كان يا كل من
كبد أضغيت (ومن ان
جمع) بين الاكل والتصدق
والأخذ (ان لا يا كل فرق
ثلاث) وهو مراد الاصل بقوله
و يا كل ثلثا (وان لا تصدق
بدونه) أي بدون الثلث
وهو من زيادتي وان جدي
الباقى (ويصدق بجلدها
أو يتقعه) في استعماله
وأما رده دون بيعه وأجارته
(وولد الواجبة) المعينة
استدل بلا نذر أو به أو عن
نذر في الذمة (كهي)
في وجوب الذم والتمرة
سواء أمانت أم لا وسواء
أكانت سائلاً عند التمين
أم جلت بعده وليس فيه
تضحية بحامل فان الحمل قبل
انقضاء لا يسي ولداً كما
ذكره الشافعيان في كتاب
الوقف (وله أحس كل ولد
غيرها) كالابن فلا يصح
التصدق بشيء منه ولا يكره
عن التصديق بشيء منها
(و) له يكره (شرب فاضل
ليهما) عن ولدهما

جواز شرب لبن العينة ابتداء وعما في الزمة بأنه نزول ملكه عنها فكيف ساع له
 شرب ما حدث على ملك الغير سيما ان حكايا رواه ابن جمل الداع وجوابه ان
 الاضحية منسأة لله تعالى والداع من جهة الاضحية فيسأل به شرب ذلك شو برى
 (قوله ان لم يتقبل منها) أي يغيره ولازم أو ان لم يتغير عنها فيكون متعديا لكن
 في المصباح نهكه الحسى نهكا من باب تقع هزله ونهكت الشيء نهكا بالفتح
 اه وقضيه انه لا يستعمل لازما (قوله بخلاف الولد) أي فلا يصور اكل ولد
 الواجبة على كلامه لانه لا يستعمل أي عن قرب (قوله بلاجرة) أي ولا يجوز
 اما زنها اذ انها بيع لا مانع فان اجرها وسلمها للمساكين من المؤخر القبية
 وعلى المستأجر اجرة المنزل فان علم من كل منهما القبية والاجرة والقرار على
 المستأجر وتصرف الاجرة مصرف الاضحية حكا القبية فيفعل ما ماتم من س ل
 (قوله فان تلفت) أي بعد دخول الوقت والتكمن من الداع اما قبله فلا ضمان لان
 يدعيه بآمانة فكذا هو كاذ كره الراعي وغيره س ل (قوله فنهك المسير
 دفه) أي قرار الضمان على المستعير دفه فلا ينافي أن العير يطرق في الضمان
 لتعديره س ل (قوله على منيف) وهو حل الاكل من الام حل والتمتع
 مافي الأصل لان الولد كالبني ليعمل اكله ومع ذلك يجب ذبحه اه زى والفرق
 بينه وبين الام ان الام التزمت بالذوق فلا يجوز اكل شيء منها وعلى جواز اكله ان لم
 تمت امة فان ما تم وجب تحريقه كافي شرح مدر ووافق ع ش عليه (قوله موصوته
 في الميت أن يرمى بها) ويجب على مضي عن ميت باذنه التصدق بجميعها
 لانه نائبه في التفرقة لاعن نفسه وعمونه لا تعاد القاض والمقبض سواء كان
 النصى وارثا أو غيره ويجوز لورثي اطعام الوارث منها اه (قوله بعينه بالذوق) أي
 ابتداء بخلاف العينة بالحل أو بالذوق عما في الزمة ولا تجزى لموجوب التيقن وقوع
 في شرح الروض ما يضاف ذلك فنهك اه شو برى ولكن فهم من تعيل
 الشارح بقوله لان ذبحها الخ انها لو كانت بعينة بالحل أو عما في الزمة ونزى
 المالك عند التعيين معة ذبح الاجنبى لما حيث نذلانية لا يجب في هذه الحالة
 وقت الاجماع استثناء عنها بالنية الخاصة عند التعيين كاعتد في قول المتن ونية عند
 ذبح أو تعين (قوله فيصع على للشهور) ومع ذلك يلزم الداع التفاوت بين
 القيتن أي قيمتها وقيمتها منبوحة لان ارقاة الدم قريبة مقصورة وقد فترها
 اه من التصريح بمروره للشارح وهذا المقدار الذي يؤخذ من الداع يسلك به
 مسلك النضاي أو يشتري به شاة اه شرح التسع وهذا الشايعين بها وقرقة

ان لم يتقبل منها وسقيه
 غيره بلا عوض لانه يستقبل
 بخلاف الولد وله ركوب
 الواجبة واركانها بلاجرة
 فان تلفت أو قصت بذلك
 فنهك السكن ان حصل ذلك
 في بد المستعير منها المستعير
 فوهو التفصيل في الاكل بين
 ولدى الواجبة وغيره ما مع
 التصريح بحل شرب فامل
 لس غير ما من زيادتي وجزم
 الأصل بحل اكل ولد
 الواجبة مبنى على منيف
 (ولا تضحية لاحد عن آخر
 بغير اذنه ولو) كان (مبا)
 كما اثر المبادات بخلاف
 ما اذا اذن له كالركابة
 وموصوته في الميت أن يرمى
 بها واستثنى من اعتبار
 الاذن ذبح اجنبى بعينة
 بالذوق بغير اذنه النادر
 فيصع على الشهور فيفرق
 صاحبها لانه ذبحها
 لا يتقرر لنية كافر

وتنصبة الولي من فائه عن
 مجابره فيصح كآفته
 فيصدهم الذع عالمهم
 وتنصبة الامام عن المسلمين
 من بيت المال فيصح كآفته
 الشيطان عن الماوردي
 واقسراه (ولا تنصبة
 (الزريق) ولو كانت آلام واولد
 لاه لا يملك شيئا او ملكه
 شريف (فان اذن له
 (سببه) فيها رضى فان
 كان غير مكاتب (وقعت
 لسيده) لان يده كسده او
 مكاتب (و) فقتل المكاتب
 لانه باقير وقد اذن له فيه
 سيده وهو من زيادى اما
 البعض فيضى بتايلكه
 بحريته ولا يحتاج الى اذن
 سيده كآل تنصبة به
 (فوسل) وفي الحقيقة
 قال ابن ابي الدم قال اجماعنا
 يستحب تسميتها نسبكا
 اوزيعة ويكره تسميتها
 حقيقة كما يكره قصة
 العشاء عمة وهي نسبة
 الشعر الذى على رأس الولد
 حين ولادته وشرا ما يذبح
 عند خلق شعره لان مذهبه
 يلقى أى يشق ويقطع ولان
 الشعر يخلق اذ ذاك والاصل

جميعها فان لم يفتقد الذكور وشاة فيشتري به شخص منها فان لم يفسر
 فيشتري به لحم ويصدق به (قوله وتنصبة الولي) مطروق على ذبح اجنبى (قوله
 عن مجابره) وكأنه ملك كلهم وذبحه عنهم فيقع ثواب التنصبة لاصي مثلا والارب
 ثواب المذبح ع ش على مد (قوله وتنصبة الامام الخ) ولا يسقط بفضله المطلب عن
 الاغشاء وحيث قد اقتصروا من الذبح عنهم غير حصول الثواب لهم وينبى ان مثل
 التنصبة من الامام عن المسلمين التنصبة بماترط التنصبة به الواقف من غلة
 وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التنصبة عنهم ويا كآل من
 ولوا غنياء وليس هو خصة من الواقف بل هو صدقة غير ذككية غلة الواقف
 ع ش على مد (قوله وقعت لسيده) بان تولى السيد عند الذبح او فوض اليه السيد
 التبة زى (قوله اما البعض الخ) مقابل لقبه قد رتد به ولا يريق كله
 (فوسل في الحقيقة) من عدي يكره العيين وضه شورى وذكرا
 عقب الاخصية لمشاركتها لمسا في احكام كثيرة كآساقى ويدخل وقتها باقتضال
 جميع الولد (قوله ويكره تسميتها حقيقة) أى لما يها من التفاضل بالحقوق
 والتعبد عدم الكراهة سول لاه صلى الله عليه وسلم سماها حقيقة (قوله
 على رأس الولد) من الناس والهاثم كآلى المختار (قوله وشرا ما يذبح الخ) أى
 من اللحم أقول هو غير جامع لان من الحقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر او بعده
 وما يذبح ولا يكون هناك خلق شعر مطلقا فان الذبح عند خلق الشعر اعم وهو على
 سبيل الاستصحاب بان يكون يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة تأمل سم
 (قوله لان مذهبه) علة لقد رأى وانما سمى ما يذبح بذلك لان مذهبه الخ والشهر
 في مذهبه واجمع لما ع ش قال الرشيدى انظر دنا الحبل ولا تظهر له لاقعة بما
 قبله ولا يصح جامعا بين المعنى القوي الذى ذكره وبين المعنى الضعيف وانما يظهر
 على المعنى الذى ذكره ابن عبد البر ان علة من مقتطع فاعل هنا المعنى
 استقطبه الكتبة من الشارح بعد انما فيه مع المعنى الذى كونه وكذا ونها
 فى الالة نقصان القطع والشعر الذى على رأس المولود ويكون الشارح قد اشار الى
 مناسبة المعنى الضعيف لكل من المعنيين فاشارنا سببه لمعنى قطع بقوله لان مذهبه
 الخ ولما سببه لمعنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ اه بالحرف (قوله يخلق اذ ذاك)
 أى والشعر لانة يسمى حقيقة كما تقدم ع ش (قوله كثير الغلام مرتين) لعل
 التعبير به لان تعلق الولد به اذ كثرة قصد الشارح عنهم على فعل الحقيقة والا
 فالأولى كذلك ع ش على مد (قوله مرتين) أى مرهون وقوله يذبح حال من

فيها اخبار كثير الغلام مرتين بمقابلة نذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويعصى واولاه الرضى

الحقيقة وقوله ويخلق رأسه معلوف على الخبر وهو مرتين من الاخبار بالجملة
 بعد الاخبار المفردة وكذلك قوله ويسمى معلوف على الخبر ايضا وقد مر فيها
 مر السابح بلبيل ذكره فيما قبلهما (قوله والمعنى فيه) أى والحكمة
 فى ماذكر من الامور الثلاثة أعنى الذبح وتاليه اظهار البشرى والنعمة واجمع
 الاولين منها وحلف النعمة تفسير كفى ع ش على م وقوله ونشر النسب
 واجمع الثالث (قوله كالاضحية) أى قياسا عليها حل فهو جواب السؤال (قوله
 وتلبرأى داود) انظر لمقدم القياس عليه اه (قوله ان ينسك) يقال نسك ينسك
 نسكا ينسك السين وضما فى الماضي ويضمها فى المضارع واسكانها فى المصدر
 شوبرى وهو من باب قتل أو عظم (قوله ومعنى مرتين بحقيقته) الاولى تقديمه عقب
 الحديث (قوله لم يشفع فى والديه) أى لم يؤذن له فى الشفاعة وان سكان اهلنا
 لكرمه غير الوكيل او هو من اهل الصلاح ع ش وقيل لم يشفع فى والديه مع
 السابحين وانظر اذ عى عن نفسه هل يشفع فى أبويه والا شوبرى (قوله سن لمن
 تترجمه نفقة) شمل الام والدة الزنا فتدب لها الحقيقة ولا يلزم من ذلك اظهاره
 المنفى لظهور العار كما فى شرح م (قوله بتقريرقره) انما احتاج لهذا انها
 تطلب من الاصل وان كان الفرع موسرا ما رث أخ غيره مع أنه فى هذه الحالة
 لا تترجم الاصل فنقتضه احتاج لقره ليقدر رقره لادخال هذه المرددة (قوله من ماله)
 أى الفرع (قوله يورساره الخ) أى يسار القفارة م ر فان أبسر بعدها
 فلا تدب له قاله فى ع ب قال فى الاصاب وهو كعبير هم بلا يؤثر بما مر عى أن
 الاصل المورس بعد السين أى كثر مدة النفاس لونه لما قبل البلوغ لم تنع عقبة
 بل شاطم وقوله لا آخر لوقتها عى على ما اذا كان الاصل موسرا فى مدة النفاس
 وهل فعل المولود طاب بعد البلوغ كذلك لان اصلها لم يحاطب بها كان هو كذلك
 أو تحصل بقوله مطلقا لا مستقلا لا يتنى الثواب فى حقه باتسائه فى حق أصله
 كل عمل وظاهر اطلاقهم الا فى أن من بلغ ولم يعق أحد عنه بسن له أن يعق
 عى نفسه يشهد ثانيا شوبرى (قوله مدة النفاس) أى أكثرها (قوله
 وحصول السنة بشاة) أى فلا تحصل بغير ذلك من غير النعم والظواهر انه بغيره كل
 من البقرة والثاقفة من سبعة كفى اذ ضحية شرح م (قوله بما يأتى فى الضحية)
 خرج بدوقت الاضحية فانه لا يأتى هنا لان أول وقتها من اتصال جميع الولد
 ولا آخره وفى نسخة بما يأتى فى الحقيقة وهى غير ظاهرة لان مراده التشبيه
 بالاضحية فى احكامها المتقدمة وايضا فلا حاجة الى قوله فى الحقيقة لان الكلام

وقال حسن صحيح والمعنى
 فيه اظهار البشرى والنعمة
 ونشر النسب وفى سنة
 مؤكدة وانما لم يصب
 كالاضحية بجماع ان كلا
 منهما واقعة دم بغير ضحية
 وتلبرأى داود من أحب
 أن يفسك عن ولده ليفعل
 ومضى مرتين بحقيقته قيل
 لا ينزغومنه حتى يعق عنه
 قال الخطاى وأجود ما قيل
 فيه ما ذهب اليه أحد من
 حبل له اذ لم يعق عنه لم
 يشفع فى والديه يوم القيامة
 (سن لمن تترجمه نفقة فرعه)
 بتدريقره (ان يعق عنه)
 ولا يعق عنه ماله ويتر
 يسار بقبل مضى مدة
 النفاس وذكر من يعق
 من فداق (وهى) أى
 الضحية (كضحية) فى جميع
 احكامها من جنسها وسنها
 وسلاتها ونبتها والافضل
 منها والكل والتصدق
 وحصول السنة بشاة ولو
 عر ذكرها بما يأتى
 فى الحقيقة

لكن لا يجب التصديق بغيرها بل كما يلي مما يأتي في معنى ذلك أهم من قوله وسنها وسلامتها والا كل والتصديق
كالأضحية (وسنله كرشا كان وغيره) (٧٠٩) من أنتي وختي (شاة) ان أرد العن بالشاة الأمر ذلك

في غير الخشي ورواه الترمذي
وقال حسن صحيح وقيل
بالاتي انشئ وانما كانا
على النصف من الذر كان
القرض من العقبة
استبقاء النفس فأشبهت
الذيلان كلامه فأنشأه
لنفس وذ كراختي من
زيادتي (و) سن (لطفها)
كسائر الالام الا رجلا
قد ملني نية لقلبها لغير
الحاكم الاتي (و) سن
لطفها (بما) من زيادتي
تعا ولا بجلاوة اخلاق الولد
ولاه على الله عليه وسلم
كان يجب الحلي والعسل
واذا اهدى لفتي شي منها
ملكه فخلانه في الاضحية
كاملان الاضحية ضيافة
عامة من الله تعالى للأومنين
بجلاي الحقيقة (وان
لا يكسر مظهرها) فله ولا
بسلامة أعضاء الولدان
كسر فخلان الاولاد وان
تدبح سابع ولادته أي
الولد هو يادخل وقت الذبح
ولا تقرب بالتأخير عن
السابع وادخل بلا عني
سقط سن العن عن غيره
(و) ان (بسمي فيه) ولو

فيها (قوله لكن لا يجب التصديق الخ) أي ولو كانت مذورة م رأى بل هو غير
بين التصديق بالني والطبوح (قوله وسنله ذكر) أي ذلك وهو أدنى الكمال
والالتقي واحدة في سقوط الطلب ع ش والأفضل سبع شياه بمذبة بقرة
كامله والشاة من سجان من هو ذبة ويقرض مشاركة تسعة فأقل في ذبة أو بقرة
سواء أكان كلهم من عقيقة أو بعضهم من ضحية أو لا كما قاله قل (قوله
وختي) التمدن ان الخشي ملحق بالذ كرفي هذه احتياطا هو (قوله شاة) ولو نرى
بها الحقيقة والضحية حصلنا شينا خلافا بحج حيث قال لا يحصلان لان كلا
منهما سنة مقصودة وهو وجه ومقتضى قوله في جميع أحكامها لو قال هذه
عقيقة وجب بذبحها وبه صرح جراحه حل وشورى أي فيجب التصديق بجميعها
على التقرض وشورى ويقرى بين أن تصديق بجميعها وبين أن تصديق بالبخش
والبعض مطبوخا ولا يصح أن تصديق بالجميع مطبوخا وأما الاضحية المذورة
فيجب التصديق بجميعها كما تقدم كافي شرعي هو وجهر (قوله ان أرد العن
بالشاة) لم يوجد هذا التقيد في شرح هو ولا في شرح جرح ولا روح الروض
فليس بمرغوبه وهو ما ذاق في غير الشاة كالذبة فهل يندب تخصيص الذكركر
بشئين والاتى بواحدة أولا هو (قوله استبقاء النفس) لعل المراد استبقاؤها
استبقاء تاما وهو نحوها غائلا كما ذكره في الحكمة (قوله الأرجلها) أي إلى
أصل الفخذ والأفضل أن تكون البين شرح هو (قوله قسطنطى) نية تفاؤلا بأن
الولد يعيش ويعشى ذى (قوله تفاؤلا بجلاوة اخلاق الولد) ولا يقال بجلاوة وليمة
العرس تفاؤلا باخلاق العروس لانها طمعت فاستقر طبعها وهو لا يغير شورى
(قوله كان يجب الحلي) هي مادخلته النار وكان مركبا من حلو وغيره كما قاله
الناوى فلي هذا يكون عطف السمل عطف متاخر (قوله عن غيره) وهو غير
في العن عن نفسه ذى وعبادة غيره وبقي السن في حقه (قوله ولو سقطا) أي
إذا بلغ زمن تنفخ الروح فيه كافي ذى وظاهره وان لم تنفخ فيه لكن عبادة هو
بل يندب تسمية سقط تحت فيه الروح اه وفيه أي هو اما اذا قصم له
ذ كورة ولا أتونه بسمي بما يصلح لها نحو ملحمة وهند (قوله وان يسمي فيه) وأفضل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وتسمكه الاسماء القيمة كعرب ورثوما شطير
بنيته كما وقع وبركة ودرجة وتسمت الناس وسيد الناس أو العلماء أشد كرامة
لأنهم أجمع الكفب وتكرم على الاملاك وشاهين شاه ومناه ملك الملوك وما كم
الحكام وأفضا القضاء والمتمتع الكرامة في فاض القضاء ذى وكذا عبد النبي

سقط المار أول الفصل ١٧٨ يح ث ولا بأس بتسميته قبل بل قال النووي في إذكراهه وسن
تسميته يوم السابع أو يوم الولاد أو استدلل لكل منهما بأخبار صحيحة

وجعل الضاري لخيار يوم الولادة على من لم ير والقي وخيار يوم السابع على من أراد (و) ان (يخلق) فيه (رأسه)
 لما في (مذهبهم) كافي الحاشية (و) ان (شاهد بزيته) في شهر (٧١٠) رأسه (فعل) فان لم ير (ففضله)

ولا يحل على الله عليه وسلم أمر
 فاطمة فقال في شعر
 الحسين وقد في بوزية فضة
 وأعلى القابلة رجس
 الحقيقة واما لما كرمهم
 وقيس بالفضة الذهب
 وبالد كغيره من كراتيب
 بين الذهب والفضة من
 زيادتي وهو ما في الجوع
 وفيه عبارة الاصل ذهبا
 أو فضة (و) ان يؤذن
 في اذنه اليمنى ويقام في اليسرى
 ويصلي ثمر فله يوم ولد
 فليس ما اما الاولى فلان من
 فصل به ذلك لم يضره أم
 الحسين أي التابعة من
 الجن وولد ابن النبي وولاه
 صلى الله عليه وسلم أذن
 في اذن الحسن حين ولده
 فاطمة ورواه الترمذي وقال
 حسن صحيح وليكون اعلامه
 بالوحيد قوله ما جرح سمعه
 عند قدومه الى الدنيا
 كما يقدره من روجه منها
 واما الثانية وهي تحنيكه
 فبما بان منع ويدان به
 حنكه داخل احم حتى ينزل الى جوفه شيء منه فلا يصلي الله عليه وسلم أي يابن أبي طهفة حين
 ولد وتراة ملاكهم ثم يفرغاه ثم به فيه فعمل يتلوا فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار والنهرو وما عهد الله ورواه
 مسلم وقيسر بالثر الخلو في معنى الثرا والطب وقول النبي ويقام في اليسرى مع ذكر الخلو وقيد التحنيك بمين
 الولادة في زيادتي (و) كتاب الطهارة (و) أي بيان ما يصل منها وما يجرم

(كتاب الطهارة)

استعمل جمع الته في جمع الكثرة والطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز الاول
 لان المذكور في الكتاب غالبه حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعم أي
 وما تبع ذلك كطعام الضطر عرش وانما ذكر بعد الصلادان فيه بيان ما يصل
 وسلا يهل كائنه كرقب الاضحية لبيان ما يميزه منها وما لا يميزه اه قال
 على الحلال (قوله أي بيان ما يصل منها وما يجرم) ومعرفة ما من آكله محرمات

حكه داخل احم حتى ينزل الى جوفه شيء منه فلا يصلي الله عليه وسلم أي يابن أبي طهفة حين
 ولد وتراة ملاكهم ثم يفرغاه ثم به فيه فعمل يتلوا فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار والنهرو وما عهد الله ورواه
 مسلم وقيسر بالثر الخلو في معنى الثرا والطب وقول النبي ويقام في اليسرى مع ذكر الخلو وقيد التحنيك بمين
 الولادة في زيادتي (و) كتاب الطهارة (و) أي بيان ما يصل منها وما يجرم

الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على اكل
الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لم ينبت من حرماننا اولى به امة من شر حر
(قوله والاصل فيه) أي الاطعمة أي في بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله ويحل)
أي النبي الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم وقوله لم أي لامة اه جلال (قوله حل)
دود طعام) ولوقته من موضع لا يخرج من في الامع كاخذه بالقبض مدرة وكذا
لوحى بنفسه ثم عاد بعد امكن صوته عنه في ما يظهر (قوله دود طعام) فبدان
غير التولد لا يحل وهو كذلك ومنه التعلل في السئل في الاحياء الا اذا وقعت غلة
أرد ما به وتهرت اجزاؤه نه يجوز اكلها معه لانها انصبه اه ولا فرق في الجواز
بين الذي يصير غيرة اوبه لولاين الكثير والقليل فتقول الشارح لمصرة بزه أي
من شابه ان يصير بزه ذي قال مر ولا فرق اصناف الحلي والميت ومشي ط ب
على الحل فيما لا تقل الدود ثم عاد بنفسه ولوميتا وكذا الوعد بفصل حيوان عرس
تيميزه ونوقى فيما اذا سئل وما للوعد بفصل ميتا فانه ان قل لا ينصب والانه يص
(قوله كحل) ولوحل في اللحم دودا فانه احر الحاقه بالفاكهة فربما سب به التمر
المستوس والقول اذا لطخه فنه فيها ولا فرق بين التمر والقول لان التمر يشق
عادتو يزال ما به بخلاف القول لمكان متبها قال في الاصاب وهو مقبض شوري
وسم (قوله لم يفرق) أي لم يفرق عنه عرش (قوله جرادوسمك) كالم في التهاج
ولو سادها مجموعي قال الحل ولا اعتبار بغضه (قوله ويطعمها) أي ويضع عا
في باطنها لقلته سول وبارة سم قوله ويطعمها شامل لكبير السمك وصغيره ونالف
الرد كشي فقال ولو لمع سمكة كبري فبينة حرم لتجاسة جودها قال وفي الصغرة
كذلك أي ميتة وجهه وميلهم الى الجواز وقال انما يحرم بلع الكبيرة فاضرت
وقوله الكبيرة أي الحية فلا يخالف ما قبله (قوله فالحل) وهو عبر التمييز وانظر
وجه اعادته (قوله ويطعمها) أي ما يقفنه من السمك ميتا اه جلال (قوله حين)
أي اذا كانا صغيرين عرش (قوله اكرمن قتلها) أي ليس فيه تعذيب يزيد على
قتلها بل هما سواء في ذمق الروح (قوله بل يحمل قتلها حين) لان عيشهما
عشر مذبح ذي وقبل يحرم لتعذيب وهو صنف خلافا في عاب من حرمة
قلى الجراد حيا وهو واضح لان عيشه ليس عيش مذبح حل والمستحل قلى
السمك حيا دون الجراد لتليل الذكور قاله عرش فائدة قال في الجواهر كل
سمك يملح ولم يترع ما في جوفه فهو نجس اه ويهبط حرمة كل النسخ المعروف
خلافا لما اشتهر على الالسنه (قوله فيسن ذبحها) أي من ذيلها ما لم تكن على

كسرها اه وقته في الاقل وكسرها في الثاني وقته في الثالث

(ومرطان) ومسمى عقرب الماء (وحية) ونسنان وتسلح (٧١٣) وسلفاة بضم السين وفتح اللام نطبت

صورة حيوان يتبع والاقتنع من رقبته كافى عرش على مرفأ حجر فالمراد
بالزج القتل كما يرشده عليه تعليلها الراحة (قوله ونسنان) بفتح النون
كافى الصباح ويكسرهما كافى شرح الرض ويوجد كاقيل يجر أثر العين يقف
على رجل واحدة عين واحدة قتل الانسان ان ظفريه يقفر كقفر الطير ذكره
س ل (قوله ولقيته) عن قتل الضفدع وسأله ان يلقى عن قتل الحيوان
يفيد قصره كما ان الامر بقتله ككذلك (قوله وحل من حيوان برحين) عبارة
شرح م ولا يذ في الحمل أى حل الجنين من ان تكون الذكامة مؤثرة فيه فان كان
مؤثرا من غير ما صور لم يحل (قوله ظفريه) صورة حيوان كذا قيل به في شرحي
الجمجمة والروض وظاهره سواء نقتضت فيه الروح أم لا وان كان به هذا التميم
قوله مات بذكامة الأنا قال يقول بأن المراد مات حقيقة أو حكمه أفيدخل فيه
ما قصور ولم تنفخ فيه الروح فوجه حكمى أى كصحتها نقتضت فيه الروح وبما لا يخفى فيه
شيئا العزيزى قوله مات بذكامة شامل لما نقتضت فيه الروح ولما لا يخفى فيه
بناء على ان المراد بالمرث عقارة الروح الجسد وأعدم الحياة وإذا كان كذلك
فكيف يقول بذكامة مع أنه ليس بالأول ويوجب بأن قوله بذكامة أى شام
ذلك اه أى وسوء كانت ذكامة يذهبها أو يصل سهم أو مارحة قال العلامة
زى فلا تصل حلقه ومضغة وان كانتا ظاهريتين ولو حلت ما كونه بغير ما كسول
امتنع ذمها بعد ظهور الحمل حتى تضع وتخرج قوله مات بذكامة ما لو كان ميتا
قبل ذكامة أو بقي بعد ذكامة أنما يشركو منطرب ثم مات فانه لا يحل على الصبي
اه (قوله فلقية) أى أنلقية عرش (قوله ان شتم) أى وان شتم ما طعموه
لحيوان آخر وليس المراد وان شتم فاقوه لان فيه اضعاف مال شيئا عزيزى (قوله
وبقر وحش) لا فرق في الحمار والحشى بين أن يستأنس أو يبق على توحشه
كما لا فرق في قصره الا على بين الحالى ومنه بقرا الوحش فيأخذ كرس ل (قوله
وجاره) قال في شرح الروض وفارقت الحمار الوحشية الحمار الاهلية بأنها لا يفتنع
بها في الركوب والحمل فانصرف الانتفاع بها الى كلها اضعاف اه (قوله موضع)
هو من أحق الحيوان لانه يتناول حتى يصادوم عجب أمره مستند كروسته
آتى ويبيض س ل وانما حل مع كونه ذانا لاب ناه ضيف وكذا أنه لا ناب له
(قوله ونب) قال ابن خالويه انه يعيش سبعة سنة فصاعدا ولا يشرب الماء
وقيل انه يبول في كل أربعة يوما طرولا يسقطه من ويقال ان استانه قطعة
واحدة (قوله كل على مائة) ولم يأكل منه صلى الله عليه وسلم لانه يمانه

عليها باللقمى عن قتل
الضفدع رواء أبو داود
والحاكم ومجيه (وحل
من حيوان برحين) ظهر
فيه صورة الحيوان (مات
بذكامة أمه ونم) أى ابل
وبقر وضم لقوله تعالى
أحلت لكم بهيمة الانعام
وروى أبو داود وغيره خبر
أبي سعيد انه قد روى قلنا
بأرسول اننا نرا ابل ونذبح
البقر والنساء فبعد في بطنها
الجنين أى الميت فلقية أم
فأكله فقال كلوه ان شتم
فان ذكاه ذكامة أمه أى
ذكاتها التى أحلتها لحته
تبعها (وخيل) لانه صلى
الله عليه وسلم نهى يوم
خير من لحوم البقر الاهلية
وإذن في لحوم الخيل رواء
الشيخان (وبقر وحش
وجاره) لانه صلى الله عليه
وسلم قال في الثاني كلوا
من لحمه وأكل منه رواء
الشيخان وقيس به الأزل
(ونظي) بالاجاع (وضع)
بضم الباء كقوله اسكنها
لانه صلى الله عليه وسلم قال
يحل أكله ورواه الترمذى
وقال حسن صحيح (ونب)

وهو حيوان لانه ذكر ان ولاننى قرآن لانه أكل على مائة صلى الله عليه وسلم رواء
الشيخان (وأوب) لانه يث بوركه اليه فقبله رواء الشيخان زاد الباري وأكل منه وهو حيوان يشبه الخنازير
البدن طويل الرجلين

عكس الزرافة على الأرض على مؤخر قدميه (رطب) بثلاثة أذلة وبسمى أبا الحصن (وربرج) وهو حيوان قصير البدن جد له طول الرجلين وله كلون للفرس (وفلج) يفتح السماء والنور وهو دابة يؤخذ من جلدها القرو ليشارخفتها (وسور) يفتح السين (٧١٣) ونحو الميم المشددة وهو حيوان يشبه السور ولان العرب

تستطيل الاربعه والميراد

في كل عام وما ياتي الذئب والاشي (وسور اب زرع)

وهو نوعان احدهما يسمى

الزاع وهو اسود صغير قد

يكون عمر النصار والرجلين

والاخر يسمى اخذاف

الصغير وهو اسود اورمادي

اللون والمسل فيه هو

مقتضى كلام الزاقي

ومرجه جمع منهم الروابي

وعلاه بأنه يأكل الزرع

لكن صح في أصل الرونة

تصغيره وتخرج بقراب الزرع

غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو

الذي فيه سواد وبياض

والحق وهو ذولونين أبيض

واسود طويل الذنب قصير

الجناح وهو العصفور

والنداف الكبير وبسمى

النصار انجلى لاه

ليكونه ليس بأرض قومه أي ليس مشهورا بالكل عندهم شيئا من زى (قوله)
عكس الزرافة) يفتح الزاقي وضما ع ش وفروا الدافعي في قراءة الغضاري ان
الزرافة حيوان يشبه الابل برقبته والبقير رأسه وقرنيه والنمر لون جلده وتكبر
الى ان تصير علو الخنقة واحتدم در حرمتها ولولها من مأ كول وغيره اه (قوله)
وهو حيوان قصير البدن قال في شرح الروض وهو دابة بترقية تصادى النصار
تدخل جحره وتقرجه من ل (قوله وسور) ويحل ايضا السطاب وهو حيوان
على حد البرج يفتد من جلده القراء والحومل ايضا وهو طائر صغير له حوصلة
صفية يفتد من جلده الغراء ويكثر بصره ورق بالبيع والفاقم يضم القاف
الثانية وهو دابة تشبه السطاب وجلده أبيض سم زى (قوله يشبه السور)
حيوان يشبه القط شيئا (قوله والحل فيه الخ) معتمدا على ع ش ولوشك
في شيء دل هو مما يؤول اومن غيره في ذي الحربة احتاطا اه (قوله ذولونين)
أي نوع أبيض ونوع اسود فهو متغير ليا قبله وقول للساطفة ان السواد ملازم
للعراب هو باعتبار اقسامه حل بزيادة (قوله لاط) وهو الاور الذي
لا يتغير من ل (قوله وعصفور) سمي بذلك لانه مسمى في افه سليمان عليه السلام
وقرنه وكنيته أبو عصفور والاشي عصفورة (قوله وسورة) وهي مغارة العصفير
الجمرة الراس زى والمده حرام نخب لحمه وكذلك حل (قوله وزرور) سمي
بذلك لزروره أي قصوته زى (قوله لاحاراهلى) وكنيته أبو زياو وكية
الاشي ام محمودا الزرافة في المجموع انها قصير جزيا وقال الثوري فصل وبه افنى
البنوي زى (قوله وتورد) أي وب وقيل ونس وابن مقرض شرح م در ابن مقرض
بضم الميم وكسر الراء وبكر الميم وفتح الراء هو ولد بفتح اللام رشيدى (قوله)

لا يسكن الا الجبال (وتعامة ١٧٩) يه ت وركى (اور) بكسر او أو وقع ثانية وهو شامل للباط
(ودجاي) يفتح أوله أضع من ضمر كسره وحام وهو ما عب) أي شرب الماء بلا ص وزاد لامل كيه وهو د
أي صوت ولا ماجة اليه لانه لا يملب ومن ثم اقتصروا في الرونة في جزاء الصيد على عب وقال ابيهم هدر تلامان
ولهذا اقتصروا الشاقي على عب (وما على شكل سمور) بضم أوله أضع من قصه بانواعه كعديب) يفتح العين
والك المهمتين بينهما ون وآخره موحدة به دل الخفة (وهو) بفتح الصلاد وسكون العين المهمتين (وزرور)
بضم أوله لانهما كلهما من الطييات وقال تعالى أحل لكم الطييات (لاحاراهلى) لكهنى عنه رواء الشبان
(ولاد) باب من سباع وهرايه وحلى الحيوان يتقوى ثابه (و) ذو (نخاب) بكسر الميم أي ظفر من طير هسي عن
الاول في خبر السمين روى الثاني في خبر سلم فذو الباب (كاسود قرد) وهو مبرع (و) ذو (نخاب) (كصفر)
بالصاد والسين والزاي (ونسر) بفتح النون أشهر من غيرها وكسرها

(ولان آوى) بالملان العبري تسقيه وهو حيوان كره الريح فيه طبعه من الذئب والشعب وهو ذئبة ودون
الكلاب (وهرة) وحشية أو اقلية لانها تدون بها غاطق لها (٧٢٤) أولى من قيدها بالرحنية

ولان آوى) سمي بذلك لانه يأوى الى ابناء جنسه لا يعوى الا ليلا اذا استوحش
ونقي وحده وصياحه يشبه صياح الصياد من (قوله أولى من قيده) لما
بالوحشية قد قال قيده الاصل أوله لانه يعلم منه تحريم الاحلية بطريق الأولى
بمخلاف الاطلاق الشيخ ليس نصافي تحريم النوعين لقبوله التحريم وان كان
مقتضى الاطلاق التعميم فليأمل انه شورى (قوله الطائر لا خضر) له قوة
على حكاية الاسماك وقبول الثقلين زى (قوله وطاوس) وهو طائر طبعه
الغفة وحبا زهوا بنفسه والحيلاء والاجابير يشه زى (قوله وذباب) وهو
اجهل الخلق لانه يلق نفسه في المهلكة زى (قوله القنفذ) بالذال المحجمة
وبضم القاف وقصها كالى المختار وفي المصباح بضم القاف ونفع القنفذ ع ش
على مد (قوله والوبر) قال في شرح الروض بسكون الباء دويبة اصفر من المر
كحلاء العين لا ذئب لها عمرة وهذا هو الذي تقدمه في باب ما حرم بالاحرام (قوله
بصفور الجنة) لانه زهد في الاقوات زى وقال من لانه زهد ما في ايدى
الناس من الاقوات ومن عجب امر ان عينه تلع وتعود ولا يفرخ في عيش حقيق
حتى يطينه بطن حديد اه وتعود عنه بحجر سقلمن الهندوهو حجر البرقان واذا
اراد شخص آتيانه بالبحر فانه يصبح اولاده بالزعفران واصغره فبعدا عن في عشه
لا يمحضه لا اولاده اذ لو اهتم هذا الحظ لخوا عليهم من المرض للذكور وينفع
عنه الحمصية بان يبل ويتبع ثمة ايام ويستقي شيئا ومن عجب امره انه يحفظ
الفاحة تمامها ويحفظ اخر سورة المحمراه قل (قوله ونمل) في الروضة كما صاها
انه يحرم قل النمل لهمة النسي عن قتل وحل على النمل السليمانى وهو الكبير
لانها اذا بخلاف الله غير فعل قتل لكونه مؤديا بل وحرقة ان تعين طرخا
لذنه كما قتل اى بان يشق عدم الصبر على اذات بل قتل وتعد قتلها تنهى
من شرح مد وعش عليه (قوله وما لا نص فيه الخ) ينبى ولا في نظيره
ليخرج بقرا الوحش الحق بجماره المنصوص او يراد بالنص فيه ما يشمل النص

(ورضة) وهي طائر باقع
(ومعانه) بتثنية الموحدة
وبالمجوعة والمثقلة طائر
أبيض وقال اخبر دوين
الرخية بعل الطبران ثابت
غذاهما (وبعضا) يفتح
الموحدين وتشد الثانية
وبالمجوعة وبالقصر الطائر
بضم الاخضر المعروف بالمرة
المهلمة (وطاوس وذباب)
بضم قوله (وحشرات) يفتح
أوله مفاد دواب الارض
(تكمشا) بضم قوله مع
فتح ثائه أشهر ومن عشه
وبالد وحكي ضم ثائه
مع القصر ثلث علم الجميع
واستغنى من الحشرات
القتل بالذال المحجمة والوبر
والضب واليربوع وهذا
تقدم تغيرهما آقا
وتقدم ضبط اليربوع فيه
في باب ما حرم بالاحرام (ولا
ما أمر بقتله لو نسي عه)
أى عن قتله لان الامر بقتل

شىء أو انتهى عنه يقتضى حرمة اكله فالأمر بقتله (تقرب وحية واحدة) وزن عنبه في نظيره
(وظارة وسبع ضار) بالتثنية أى عادروى الشيطان خمس قتلتان في الحمل والحرم الضراب والحداة والقارة
والعقرب والكلب المقرووفى رواية سلم الغراب الا يقع ولحيه بدل العنبر وفي رواية لابي داود والترمذى ذكر
السبع العادى مع الجنس (و) المنهى عن قتله (تخطا) بضم الخاء وقد بدل الطاء وسمى الا ن بصفور الجنة
(ونمل) وتفسيره انتهى عنه مع التثنية له جاز كراولى من قوله لا خطاف ونمل وتقل (ولا ما يؤخذ من ما كول وغيره)
كقولهم كلب وشاة أو بين فرس وجاراهلى تغليا للقرم (وما لا نص فيه) بضم وا وتقبل أو ما يدل
على أحدهما كالامر بالقتل والنهى عنه

(ان استعمله عرب ذو يسار وبيع سليمة حال رفاهه حل أو استعبدوه فلا) يحل لان العرب أولى الامم لانهم
الخاطبون أولا ولان الذين هم عرب وخرج ذو يسار والمخاضون (٧١٥) وسليمة اخلاق البرادى الذين

في نظيره اه شورى (قوله ار استعانه عرب) ويرجع في كل زمن الى
هر به ما لم يسبق فيه كلالهم قبلهم زى (قوله ذوا يسار) جهه هل غير قياس
لانهم ليس بمل ولا مفة وان سكان ذوا يسار (قوله مال رتاهية) المراد بها مال
الاختيار اخذ من مفهومه لا يحال يثنى عنه قوله ذوا يسار لانه اذا كان المخاضون
لم يعتبروا فاهل الضرورة بالاول لا ناقول حالة الضرورة قد يصحاح اليسار
كلها سائر البعد عن ماله (قوله مادب) أى عاش ودرج أى مات عش (قوله قطب
العرب) أى أصل العرب يرجع اليهم في الامور المهمة وقطب الشيء ما يدور
عليه الامر (قوله وفيهم الفتوة) أى مكارم الاخلاق (قوله صورة الخ)
ظاهرة التصدير عبارة مد واتمه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعالي
الكاسية في النفس فالعلم فالصورة (قوله او طبعا) أى من مبالاة رعدو اه
زى (قوله وما جعل اسمه) أى الموضوع له بأن لم يصل حل وضع له اسم حيوان
يؤكل او اسم حيوان لا يؤكل وليس المراد بالاسم الصفة من حل او صرمة كالا
يتكرر مع قوله قبل وما لا يعرفه (قوله أى تناول) فذره لان الاحكام انما
تتعلق بالافعال لا بالذوات كحرمت عليكم الميتة شورى (قوله ما كما كان
او جامدا) اما الاستنباح بالهن النبس فيل كما سبق آخر سورة الخوف زى
(قوله وكره جلالة) ويكره ايضا الطعام المأكول ونفسا شرح مد والتبادر من
النبس نفس الهن وقضيه انما لا يكره اطعامها المتخصص عش على مد (قوله
وهى التى تأكل الجملة) أى امالة المراد هنا ما كل الفصاات قل وفي المختار
الجملة العجاسة ومثل هجر وفي انعاموس انها مثله الجيم معقول الشاوح بفتح الجيم
لعل اقتصاره عليه لكونه اضع اه بخلاف الزرع الذى سقى اوردى بنفس
فلا يكره ان لم يصل فيه راحة العجاسة كما في شرح مد (قوله كليتها) أى وشعرها
وقلها أى اذا ذكيت ومات بذكامة وهى شرح الروض قال الزركشى
والظاهر الحاق ولها بها اذ ذكيت ووجد في بطنها ميتا او وجدت فيه الراحة
وهو يقتضى انه اذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه اذا خرج حيا ثم ذكى فصل
فيه بين ظهور الراحة وعدمه اه عش وعبارة شرح مد ووجدت بالواو
وهى ظاهرة (قوله وكذا ركوبها) فصلها لاجل قيده ملائيل قال ع ش
وظاهره وان لم تفرق ولان التبادر من كراهة الجملة كراهة تناولها لا ركوبها

وعبره كدجاج أى كره تناول شيء منها كليتها ويصنعها ونجها وكذا ركوبها باللائل تعبيرى بها أهم من
تعبيره بلهها هنا

عن (تبرئها) أي طعمه أولونه أو يرقه وتبقى الكراهة (كل أن يطيب) لهما بلفظ أو بدونه (لا يغسل) كطبخ يوم انقصر كالأصل على الطبخ جرى على الغالب (٧١٦) خبر الله صلى الله عليه وسلم من

(قوله أن تبرئها) أي ولو قد برا كان أبيضت منه باين كلمة بأن يقدح لو كان يدل الله الذي شربته في تلك المدة عذرة مثلا ناهية فيه التغير نظير ما ساقى في كلام اللغويين والأطباء لا يظهر منه تغير كالأبيض في غير الجرح رشدي (قوله) أربعين ليلة هو جرى على المالك قبله مرة شرح مـ ولقد ريلدة العلف وقد برها فيه بأربعين يوما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في أشاة وثلاثة في البجاجة للمالك ولو غذيت شاة بمهرام مدة طويلا لم يحرّم حكمها له للفرق بينه وبين غيره من المأكولات في ذاته والحكمة أعياها حتى القبر اهـ (قوله) وركوها هو بالجر عطف على أكل أي نهي عن أكل الجمللة وركوبها (قوله) تناول ما كسب وكذا التصديق كجاءته الأذى والركن مـ (قوله) بمعامرة فحصر أي مخالطة به بشارته وقوله أو يرقه كالمجرب لأن الغالب تصنع أدي الذابح والمجازين شيئا (قوله ولو لم يمسسه) أي بعينه الذي يسقى عليه مـ (قوله قالوا الخ) وجه التبرئ أنه ليس بمعامرة نجاسة لأن فضله صلى الله عليه وسلم طاهرة وأيضا لا يزيل من الإطعام تناول الجواز أن يكون النبي إعطاءه له ليطعمه رقيقه أو ناضجه فالأمانة في قوله فلو كان حراما لم يطعمه مجموعة بمجاز أن يكون الجاهل متناول لنفسه كما قاله سم الأن يقال فلو كان حراما لينة له ما لم شيئا وقال الرشدي هذا الدليل أعياها على القول بنجاسة فضله صلى الله عليه وسلم (قوله فلو كان حراما لم يطعمه) لأنه حرم الإطعام الإطعام كالحاجة إلى الضرورة كإطعامه ظالم أو ظالم أو شاعر خوفاته فيعبر الأخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الجاهل خيث فقول على حد ولا يمتوا أن يثبت منه ضعفون شرح مـ وتأويله بأن المراد بالثبوت الردى (قوله وعلى منظر الخ) لما فرغ مما يؤكل حاله الاختيار شرعي في ما يؤكل حاله الضرورة والى منظر الخ مـ (قوله بأن شاق الخ) أي أولن ذلك وكان مصرا على عاص بسفره وغير مشرف على الموت أخذ بما يأتي (قوله ويرض مخوف) أو غير مخوف أو مخوف فاش من كل حدور بيع التيمم شرح مـ والمخوف وشاق لشوبط البرء وفي لزوم الأكل خوفا فنظر ظاهره بل قد منظر في الأزوم لخوف الشئ الفاحش في عضو ظاهر أيضا اهـ سم (قوله وأقطع رقة) أن حد له ضرر ولا فهو وحشة كما هو واضح وكذا لو خاف البعير من شيء والشئ وكذا الواجد المجموع وعلى أي فقد مـ به غلبة الثاني في ذلك كإيه بل لوجوه السلامة والتلف على السواء على تناوله

عن أكل الجمللة وشرب لبنها حتى تلف أربعين ليلة روى الترمذي وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركبوها أو نأها بمهرم ذلك لأنه أعياها حتى منه لتغيره وذلك لا يوجب التعريف كليم المذموم إذا انتق وترفع إمامه بغير غسل فلا تزول به الكراهة (ركبوها لم) تناول (ما كسب) أي كسبه أو غيره بمعامرة من كسب (ركبوها) زل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة وهو ما خرج بزاد في طرعيه (وسن) له (أن) تناوله ملكه من رقيق وعينه فهو لهم من تعبيرة به عنه رقيقه وناضجه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل هل كسب الحكم فنهى عنه وقال أظلمه وتيقنا وأخلفنا ناهك روى ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه وقس عليه غيره والفرق من جهة أن مخي شرف للمهر ودانة غيره قالوا مصرف

التهى عن الحيرة خبر الشيخ عيسى بن عباس أحقهم روى الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحرم الجاهل جرمه فلو كان حراما لم يمسسه (وعلى منظر) بأن شاق على نفسه محذورا كونه مرض مخوف وزادته وطول مدته وأقطع رقة من عدم المارل

(مدورقة) أو خبة روحه (من حرم) غير سكر كما دعي ميت (ووجدت) أي دون ذلك (وأيس نيام) فلا يشح وان لم يتوقع حلالا (٧١٧) قريبا لادفع الضرورة بذلك (الآن يخاف عذورا) ان اقتصر

الحرم حكاه الامام عن مخرج كلامهم شرح مدر (قوله مدورقة) أي اسما كه وحفظه كافي المصباح (قوله أي بقية روحه) أي بقية القوة التي الروح سبب فيها وان قال الروح لا تقتصر حتى يقال لحظ بقية عيش وصوب بعضهم ضبط شدتين معجمة زي وهارة ع ش على مدر ولعل وجه التصيرية الروح انه نزل ما اسماه من الحروع منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته اه (قوله غير سكر) فن اسطر لشره لعلش لم يعل تناوله حتى فلاه لا يزل احطش بل دبره أي ما لم ينس بانه ولم يعد غير المسكرة له ان يدعيها شرح مدر (قوله الآن يخاف الخ) وعليه التردد ان لم يتوقع وصوله الى حلال والاجاز بل شرح الفاعل بعدم منعه من حل ميتة حيث لم تلوثه وان لم تدع ضرورة الى ذلك شرح مدر (قوله عليه) أي على سذ الرقيق (قوله سورة المجموع) فتح السبب ومنها أي سذته عيش (قوله فلا يجوز تناول منه) ولو لئله خلاصهم مدر عيش وانظروا كان الضطر اشرف كان كان ر ولا والبشني (قوله اشرف على الموت) بان وصل الى حالة تقتضي بان راحها لا يشي وان اكل جرع عن (قوله وكذا العاصي) بسفره قال الاذني وشبهه ان يكون العاصي باقاهته كالسافر اذا كان اكل حوائله على الاقامة وقولهم باح الميتة لم يقيم العاصي باقاهته محمول على غير هذه الصورة س ل وعن (قوله قدمت ميتة فصر وان كانت كلبا وغذيرا س ل (نوع) ميتة الحمار والشايبان ويقدمان على الكلب حل (قوله لا يجوز طبخها ولا اشياها) أي حيث أمكن تناولها بدونها مدر عيش وبصير في ميتة غيره بين الطبخ والنق وغيرهما عن وده في شرح الروض (قوله ولو بالنسبة اليه) غاية في النقي (قوله ومردو حربي) أي وفان يحسن وتارك صلاة وان لم ياذن فيه الامام لان قتلهم مستقيم وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديبا معه وحال الضرورة ليس فيها رعاية ادب عن (قوله ولو يبا و امراء) قال ابن عبد السلام لو وجد الضطر مباح بالغ حربين اكل البالغ وكف عن الصبي لما في اكله من اضاعته المال ولان الكفر الحقيقى يبلغ من الكفر الحكمي وخصيته اعيان ذلك فلتستف هذه الصورة من الملاقوم جواز قتل الصبي الحرى لالا كل وكذا يقال في شبه الصبي الحر كالتقاء والمعاين والبيد س ل (قوله لمدم عصيته) هذا اخذ ان التقي في كلام المتن متوجه لانه فقط وهو قوله مصوم (قوله ولو وجد طعام غائب) أي ولم يقد على ميتة ولا غيرها ولا قدمها عليه وقوله او حاضرمضطر قال س ل ومال الصبي

لا تلبيب السكره على قاطعها ١٨٠ يم ث اما الادعي المصوم فلا يجوز قتله ولو ذميا وصنفا
وتعيرى بما ذكر اجم من قوله وله قتل مردو حربي (ولو وجد طعام غائب)

أكل منه وجوبا (وغيره) حية ما أكله ان كانت وما وده ان كان مثليا لأنه قد روي على أكل طاهر عوض مثله
 صوابه أنه قد روي على العوض أم لا لأن اللزم قوم مقام الأعيان (أو طعام حاضر مضطر) له (لأنه يؤخذ به) بحجة له نعم
 ان كان نيا وجب بذله وان لم يذله (فإن أثر) في هذه (٢١٨) الحاشية ضار (مصلحة) معصوما (جاء)

والجئون اذا سكن ولهما ما عاينا حكمه حكم مال الغائب وإن كان حاضرا فهو
 في المأكل كالمالك اه (قوله أكل منه) وجوبا استثنى الباقيين ما اذا سكن
 الغائب مضطر يحضر عن قرب س ل (قوله نعم ان كان نيا وجب بذله)
 وتصور هذا في المضطر إذا لم يجد في عيى اذا نزل إيجاب شورى (قوله
 بل ذبح) أى ان قدر على الصبر (قوله من شيع الصالحين) أى من أكلهم (قوله
 لزمه) وإن احتاج إليه في المستقبل زى (قوله أهم وأولى الخ) أى لأن المعصوم
 يشتمل المعاهد والمؤمن والمسلم يصدق بغير المعصوم كالزاني المحسن وتارك الصلاة
 بعد أمر الإمام بها (قوله يضمن مثل) عمله ان كان المضطر اغنيا بان كان فقيرا
 لا مال له أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين إطعامه كآمر
 وحقهم من أمره يجب إطعامه على كل من قصد منهم ثلاثوا أكلوا (قوله
 والاتقى ذمته) ضعيف والتمتع بما عير به الأصل فيجب ان يبيع له نسبتة عن
 أى نسبة تمتد لزمن وصوله إلى المودعوى أنه يبيع به حال ولا يطالبه إلا عند
 بشاره مردودة لأنه قد يطلسه به قبل وصوله إليه مع عجز عن إثبات إعساره
 فيعسره شرح مر (قوله لأن الضرر الخ) الانسب تأخير به عن قوله فلا يلزمه
 بل لأن مثل (قوله أهم من تعبده) بنسبته لأن الذى في النعمة يصدق بالمال
 (قوله ولا يضمن الخ) ولو اختلف في التزام العوض صدق المالك بيمينه لأنه أعرف
 بكيفية بذله س ل (قوله وأخذ الطعام) فإن عجز عن أخذه منه ومات جوعا لم
 يضمنه المتنع ادل يحدث منه فعل. هك لكنه بأن س ل (قوله وان قتله) الظاهر
 أنه يأخذه منه بالأخف فالأخف كما مر في الصال فليمرر (قوله والمضطر كافر
 معصوم) فيبدأن المضطر الذي قهر المسلم المانع وإن قتله والمعتد خلافه شورى
 فليس للذي قهره ومقاتلته ادل يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان
 فعل ضمنه مر سم وجب بان الاستثناء راجع للجميع أى القهر والقتل كما قاله
 قل على الجلال وإن سكن بعده قول الشارح فيضمنه تقدير أقول لا يعدلانه
 يلزم من ضمانه عدم جواز قهره وقتله (قوله فيضمنه) أى بالدية عن لا بالقود
 للشبهة بيش (قوله وان قتره) أى بالبعث بعضهم هو الجلال الخفى في شرح

بل ذبح وإن كان أولى به
 كما ذكره في الروضة كما منها
 لقوله تعالى ويؤثرون على
 أنفسهم ولو كان بهم
 خصاصة وهذا من شيع
 الصالحين وخرج بالمسلم
 الكافر ولو ذميا والجمية
 فلا يجوز إظهاره كالكمال
 ترق المسلم على غيره
 والأدنى على الجمية (أو)
 طعام حاضر (غير مضطوره)
 لزمه أى بذله (لمعصوم)
 بخلاف غصير المعصوم
 وتعبيرى بمعصوم أهم وأولى
 من قوله مسلم أودى وأغنا
 يلزمه ذك (بشئ مثل
 مقبوض ان حضر والافق
 فتمه) لأن الضرر لا يزال
 بالضرر فلا يلزمه بل لأن
 مثل وقول في ذمة أهم من
 نسيبه بنسبته (ولا يضمن ان لم
 يذكر) جلا على المساعدة
 المستادة في الطعام لاسيما
 في حق المضطر (فإن مع)
 غير المضطر بذله بالنش
 للمضطر (فه) أى للمضطر

(قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا يضمنه بقتله إلا ان سكن وسلبا والمضطر كافر معصوم
 الأصل
 فيضمنه على ما يحسنه ابن أبي الهم والفتية بعضهم فيزيم به (أو وجد) مضطر (مينه وطعام غيره) فيذم ذمته بقول
 (لأنه يؤخذ به) (ومصلحهم بأحرام أو مرم تعيف)

في الميتة فيها لعدم ضمانها واحترامها وتخص الاولى بان المابة المنة المضطر منصوص عليها واجبة اكل مال غيره بلا اذنه ثابتة بالاجتهاد والاحتياطية (٧١٩) بان الحرم ينسج من ذبح الصبيح ان مذبحه منه ميتة كما مر

الاصل أي فكان ينبغي له ان ينفذ على اتبعه ولا يحرجه لاجزئه بذلك فهم انهم يقولون كلام الاصحاب عن وع ذك فلو المتحد (قوله أي الميتة) أي ميتة غير الا دعي (قوله لعدم ضمانها واحترامها) بخلاف ما دعي غير الا دعي المحرم كما قبله هو وأما هي طعام القبر أو في منها ومثله الصيد في الثانية ذكره في الروضة وأما ما هو عبد البر (قوله والثالثة) وهي قوله أو حرم (قوله) ممنوع من قتله) لكن يذبحه لا يصير ميتة حل والمتمداه يصير ميتة كما قاله قل على الخيل وغيره (قوله بجمعه) ترد في أي ميتة أو لا يجرى عن يأنه حيث ميتة وتوقف في الاصح هل هو على سبيل الوحوب أو التذبح (قوله بلفظ المصدر) احترام عن اسم المفاعل أي لا يملكه بالذبح أو كان الخوف في القطع فقط فيه ان موضوع المسئلة أنه مع طرف فوق الترك حاصل ولا بد (قوله أو على الخوف الخ) فان قيل قد تقدم في قطع السلعة الجواز عند تساوي الخطرين أوجب بان السلعة سلم زائد على البدن وفي قطعها إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام اللقاء فهو من باب الدوا وبخلاف ما هنا فان فيه افساد وقبيل للنبية وليس من باب الدوااة عن أي فكان اشبه ومن ثم لو كان ما براد قطعه فهو سلعة أو بدنا كلفها جاز هنا حيث يجوز قطعها في حال الاختيار وبان اولي شرح م د (قوله الا ان يكون المضطرين) أي قيل بل يجب حل

كتاب المسابقة

لم يسبق أحد من المصنفين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الانسب ذكره قبل المهاد لانه كالوسيلة له ليقع فيه الا ان قال آخره فلاشارة الى عدم توقف الجهاد عليه وذكره عقب الأطعمة لوجود الاكتساب فيه فهو موضع وقعه على الايمان لعدم الاحتياج اليها في قل على الجلال باختاروهي مأخوذة من السبق بالسكون وهو التقدم شوبرى وليذكر الشارح منها ولازكانها فانظر وجه ذلك وفي شرح م د أنه بدقيها من ايب وقبول (قوله على الخيل والسهام) كلمة على الذاتية على الخيل على ياءها والناخلة على السهام بمعنى الباء (قوله والرهان) أي على نحو الخيل م د (قوله) وان اقتضى كلام الاصل أي حيث قال كتاب المسابقة والمناخلة اه ويصاح من الاصل بان عطف الناخلة من عطف الخيل على العام (قوله)

غيره فلا يخلان الا ان يكون المضطرين فيما بينهما ما قطع جزء غير المعصوم لا كله فليحل اخذ من قولي فيعلم ولتقتل غير ادى معصوم (كتاب المسابقة) على الخيل والسهام وغيرهما بما يأتي فالمسابقة تم المناخلة والرهان وان اقتضى كلام الاصل تغير المسابقة والمناخلة

قال الأزهرى التصال في الرى والرهان في الخيل (٧٢٠) والسباق فيها (هى) للرجال المسلمين

قال الأزهرى (الخ) دليل قوله تم المناخة والرهان قال ناخنة مناخة أى غلبته خالبة (قوله هى) أى نوعها المناخة والرهان ويحل حوز الرى إذا استكان لغير جهة الرى أى لورى شل إلى صاحبه فمرام قطعا لأنه يوقى كثيرا وانه ما جرت به السادة في زماننا من الرى بالخيل لغير جهة الرى لم يكن عندنا حلق بحيث يظلم على ظنهما سلامتهما لم يصر حيث لا مال شرح حر (قوله للرجال) أى غير ذوى الأعداء عن (قوله قصد الجهاد) فان قصد غيره نهى مباحة لان الأعمال بالنيات وان قصد حرم قطع الطريق حرمت من (قوله سنة) ينقضى أن يكون السباق فرض مكفأة كما يحسنه الزركشى لانه وسيلة للجهاد وهو فرض كفائة ويحجب عن جهته بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله بالرى) لى شطه ولو بأجر عرش فاطلق السبى على السبب تدبر (قوله ولو غير الخ) انظر وجه دلالة على السنة سم (قوله الا فى خوف) أى فى خوف (قوله لان فيه) أى فى العوض أى فى دفعه عن (قوله ولازمة) معطوف على سنة وعبارته صلح مع شرح حر والاظهر ان مقدها الشتل على الايجاب يقول لعوض منها لو من أحدهما أو من غيرهما لازم كالأجارة لكن من جهة باذل العوض فقط (قوله كالأجارة) أى يصاحبه اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه انما قال بالمال فانظر الى أن العوض مبذول في مقابلته لا يؤخذ به فكان كذا لا يبق زى وقد تضللت الأجارة في الانشراح عوت العاقد بخلاف الأجارة وفي البداية بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الأجارة فخطر العمل هنا عبرة سم (قوله فليس له) أى المقتزى نفسه لكن ان كان العوض المعين حين قبل الشروع في العمل ثبت حق النفع عن (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع المتضول من اتمام العمل حبس على ذلك وهو زوكذا الفاضل ان توقع صاحبه الادراك عن (قوله وأولى من تعبيرا بالمال) أى لصدق المال بتغير التزول مع أنه لا يجمع جله عوضا حل وقد قال وجه الأولوية أيضا ان التعبير بالمال يومه أنه لا تجوز السابقة على غيره وينتج خلافه ولو كان عليه قصاص فمقتاده على أن من عليه القصاص ان سبق سقط عنه القصاص وان سبق فلا شئ له ولو لا حله لم يمنع ذلك عرش (قوله لغيره) يدخل فيه المتساقان اذا كان المقتزى غيرهما عن رسم (قوله أى المسابقة) نوعها المناخة والرهان فهذه الشروط مشتركة وجعلتها عشرة ورساقي للمناخة شروطا خاصة وجعلتها خمسة (قوله لا تجوز السابقة من القضاء) أى بعوض عرش أى لا مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة سبقت

بقصد الجهاد (مسنة) للاجماع ولاية واحد والمسم ما استطعن من قوة وفهر النبي صلى الله عليه وسلم القز فيهما بالرى كما رواه الحسن بن زهير لاسبق الا فى خوف أو خافرا ونفسه رواء الشافعى وغيره وصححه ابن حبان والسبق يقع الباء العوض ويرى بالسكون مصدرا (ولو يعوس) لان فيه حشا على الاستعداد للجهاد (ولا زامة فى حق ملتزمه) أى العوض ولو غير التسابقين كالأجارة فليس له فضا ولا ترك عمل قبل الشروع ولا بعده ان كان مسوقا أو سابقا ولكن ان يدركه الآخر ويسبقه والافه تركه لانه تركه لنفسه (ولا زيادة) ولا (تقص فيه) أى فى العمل (ولا فى عوض) وتعبيره العوض أولى من تعبيره بالمال وتولى فى حق ملتزمه من زيادة ونقص غيره فهو جائزة فى خمسة (وربطها) أى المسابقة بين اثنين مثلا (كون المعقود عليه حصة قال) لان المقصود منهما التاميم لهذا قال الميرى لا تجوز السابقة من القضاء

التي صلى الله عليه وسلم عن قول ع ش لا يجوز للنساء الخ أي فهي حرام فإن لم يكن
 عرض فهي مكروهة ومساقة التي صلى الله عليه وسلم لما كتبه رضى الله تعالى
 عنها أنها هي إيمان الجوارز كافي في كل الجلال (قوله لا تمن الخ) علة الجوارز مع قته
 (قوله ومسلات) هل هي التي يخاطبها الطرود أو اسم نوع من الرماح وبضمهم
 حطفت على المسالك الإبرجل والظاهر أنه يحتمل كل منهما أو أنهما توضع في القوس
 كالنشاب شغبنا (قوله بأجار) البامغة للابسة وفي بدلالة فتقوله ومضيق
 عطف على بأجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المضيق آلة للرمي
 بالأجار فتكون الباء الداخلة عليه لآلة فإن عطف على يذكأن معاً رائدر (قوله
 أو مقلع) بكسر الميم كافي المختار (قوله بخلاف أشاتها) أي تفرع عن (قوله
 وصرع) بكسر الصاد وسبق قلم ابن الرضة فنبطه بضمها وهو المسمى عند العامة
 بالمخاضة قال ع ن ولا ترم على حرمته عمال ولا تقوز على الكلاب لاهوارشة
 للبيكة ومناطية الكباش بخلاف لا يعوض ولا يغيره لأن فعل ذلك سعة ومن
 فعل قزم لوط م (قوله وكتر عجن) الكرة الكورة والشجن عصى مخبئة الرأس
 يضرب بها الصبيان الكورة أه شيتنا وإضافة الكرة للصين لأنها تضرب بها وإما
 عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أهلها كرو كافي المصباح قول على الجلال
 (قوله وسندق) أي ما كول برمي إلى حفرة وهو ما يصبه الصبيان أيام العيد
 بخلاف يندق الرصاص والطين فإن المسابقة عليه محبة حل لأن له نكابة
 في الحرب أشد من السهام م (قوله وهوم) وهو علم لا يفسى وإنما القنطس
 في الماء فإن حرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالموم فيبوز بلا عرض
 والأفلاحيوز مطلقاً تأمل ع ن (قوله وناتم) أي بان بأخذنا ما وضعه في كفه
 وينظفه ويلقاه بظهر كفه ثم يدحرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه
 حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كالموداب أهل الشطارة (قوله يعوض) شغل
 بمحذوف تقديره فلا يجوز المسابقة على هذه المذكورات أي قوله لا كبير الخ
 يعوض (قوله لا أنها لا تتفع في الحرب) أي تفعل الموضع قصد فيه شرح م
 (قوله ركاة) بكسر الراء وتصفيف الكاف (قوله بديل الخ) في الاستبدال به
 شيء بطوارزته ردها إحساناً وتأييلاً وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه
 ردها إليه قبل إسلامه قاتل ع ن والمحل كالشارح في أنه ردها إليه بعد
 إسلامه قال شغبنا حرف فليدره وهما رده صلى الله عليه وسلم كانت
 ثلاث مران كل مرة بشاة بطلب النبي صلى الله عليه وسلم لآله قال له هل قلت

لا تمن لسن أهلاً للسر
 وثلث الخاني (حسكني
 خاتن من خيل وقال وجير
 (و) ذى (خف) من ابل
 وفيه (و) ذى (فصل) أكسها
 ورمح ومسل (موردى
 بأجار) بيد أو مقلع
 بخلاف أشاتها المصاة
 بالملاج والمرأة هبان
 برميها كل منهما إلى الآخر
 (ومضيق لا كبير وصرع)
 بكسر أوله ويشال بضمه
 (وسكرة عجن وسندق
 وهوم وشطريج) شفع وكسر
 أوله بالهمز والمهل (وناتم)
 (ووقوف على رجل
 وسرفة ما يسه من شفع
 ووتر ومساقة بسفن
 وأقدام (يعوض) فيها لأنها
 لا تتفع في الحرب وأما
 مصارعة التي صلى الله
 عليه وسلم ركاة على شاة
 كارهها أبو داود في مراسله
 فاجيب عنها بأن القرض أن
 يريه شدة ليسم دليل أنه
 لما صرعه فاسلم رده عليه
 غنمه والكاف من زيادى
 وخرج زيادى في بعض ما إذا
 خلت عنه المسابقة لمبارزة

(و) كونه (جنسا) واحدا لو ان اختلف نوعه (او فلاحا) فيصور ان اختلفت جنسهما لكانا بهما والنصر مع هذا الشرط من زيادة (وعلم مسافة) بالادرج او العاينة (و) علم (٧٢٢) مبدأ يشدان منه (مطلقا) أي سواء

كانا راكبين أو رايمين (و) علم (ثانية) يتبينان اليها (راكبين وكذا رايمين ان ذكرا) أي القاية قلوا أملا الثلاثة أو بعضها وشرطا للمرض لمن سبق أو قال ان اتفق السبق دون الثانية لو اختلفا في المرض لم يصح للجبل هذا كله اذ لم يغلب عرف ولا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحصل المطلق عليه وذلك لاشتراط العلم بالمسافة في الركوب مع ذكر اشتراط العلم بالبدن أو القاية في الرمي من زيادة اما في التذكر الثانية في الرايمين فلا ياتي اشتراط العلم بها فلو تناحلا علم ان يكون السبق لاصدهما ربما ولا غايه مع العقد وذلك علم انه ياتي حيث اشتراط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط استواء القوسين في الشدة واللين والسهمين في الخفة والرواية (وتساو) منهما (فيهما) قلوا شرط تقدم مبدأ أحدهما أو غايته ليسر لان المقصود معرفة حق الركوب أو الراعي وجوده سير الركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة (وتعين الركوبين ولو بالوصف والراكبين والرايمين بالعين)

تعيينها

(وتعين الركوبين ولو بالوصف والراكبين

لان المقصود ما رتقا ولا معروف الا بالعين (ويجيبون) أي المركوبان والراكبان والراميان (بها) أي بالعين لا بالوصف على ما تقر فلا يجوز ليدال (٧٣٣) واحد منهم (وامكان سبق كل) من الراكبين أو الرامي

تصينها اذا كان العوض من غيرهما والا فلا حتى لا اشتراط تصينها تصينها بالقد (قوله ما رتقا) أي معرفة تحقق الراسك بالتح (قوله وتصينون بها) فان وقع موت انفس العقدة قوله لا بالوصف أي فلا يفسخ العقد بموت الفرس عن (قوله فلا يجوز ليدال واحد منهم) أي اذا عين المركوبان بالعين وأما اذا عين بالوصف فيموز ليدال عن (قوله وانها) أي جسد السير جوهري عرض (قوله وتصينها) أو في قوله وتصينون بها فالعين أو الراسكين (قوله مع التصريح بالتح) لان الاصل قال وتصين الفرس وتصينان فتقول وتصينان يحتمل أن يكون بالعين وأن يكون بالوصف والتصريح بالعين هو الذي زاده (قوله وعلم عوض) لانه عند ترددين الاجازة والجماعة ولا يذيقه ما من علم العوض سم (قوله لم يصح العقد) أي وتجب اجرة التل في هذه كثيرة ما من صور المسابقة القاسدة من عثره (قوله هل) لا محل للعوض منها بعد ان كان محرما (قوله كق) هو بثابت قوله هو وأبرز الضمير لطف ما بعده على الضمير المستكن (قوله بضم ولا يفرم) أي لا بد من شرط ذلك في ملاب العقد حل (قوله فان سبقهما بالتح) قال الزركشي والصور والمكثي في الملل ثمانية أن سبعة هما وبينهما معا أو ربنا أو سبعة مقدم وبينهما معا أو ربنا أو توسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو ثلثيه أو ثلثاه معا ولا يفتي الحكم بينهما القول حكم الأولين بأخذ الملل الجميع والثلثة لا شيء والرابعة الأول والخامسة كذلك والسادسة للأول وللحل والسابعة للأول والثامنة لا شيء وعبرة ذي (قوله بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني من (قوله بخلاف ما اذا كان بالتح) أعاده مع المصطوف المتع لأجل التحليل الذي بعده (قوله وهو صورة القمار المحرم) بكسر الميم وهو المسمى عندهم بالمراعاة كما قاله البرماوي وكل شيء ترتب عليه غم أو فرم يقال قامرة قار أو قامرة اه (قوله وغيرهنا) حكاه الخلفي وأتلفه (قوله

(بضم) ان سبق ولا (بضم) ان لم سبق (فان سبقهما أخذ العوضين جاءهما أحدهما قبل الآخر) أو سبقاه (واما) أو لم يسبق أحدهما لا شيء لاحد أو جاء مع أحدهما وتاخر الآخر (فتوض هذا نفسه وهو عرض المتأخر للجلل ومن معه لانها سبقا (والا) بان توسطهما أو سبقا وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء المتأخر (فتوض المتأخر السابق لسبقه لهما ما اذا كان الشرط من غيرهما اما ما كان أو غيره كقولهم سبق منك فله في بيت المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله ان سبقني فلان على كذا وان سبقك فلا شيء على كذا فيصير سبق محل محل ما اذا كان الشرط منهما لان كلا منهما متردد بين أن يفرم وأن يفرم وهو صورة القمار المحرم وانما مع شرطه من غيرهما لانه من التعريض على قتل القرويه وغيرها

وبدل عرض في طاعة واشترط كتابة الخلل لما وعده وعدم خرمه مع قول أبي إسحق أحسن من زيادتي وتعبت برى
بقول والأهم ما عير به (وليسابق جمع) ثلاثة كما كثر (٧٢٤) (وشروط الثاني مثل الأول أوردناه

وبذل عوض) مسطوف على التمر يعني (قوله وشرط لثاني) أي إذا سبق الثالث
عش ولا يمتنع سكون شرط المال من غيرهما كما قاله سم أما الثالث ففيه
تفصيل كما سبقت في قوله أولاً لا يبرأ من الأول مع والأخلاق (قوله وهو ما يحتمل
في الروضة) معتد (قوله لا يمتد) أي بالنسبة لصاحبه فلا ينافي أنه يمتد
بالنسبة لثالث وهذا وجه تخصيصها (قوله لم يمتد) أي بالنسبة لثاني كما في شرح
الروض بمعنى أن عدم صحة العقد بالنسبة لثاني قطعاً فكأنه لم يكن وكان العقد
جاري بين الأول والثالث (قوله لذلك) أي لأن كلاً من الخ (قوله أولاً لا يبرأ من الخ)
ظاهره وإن كان مثل الثاني أو أكثر سم لكن في شرح الروض والتعريف
لا بد أن يكون أقل من الثاني (قوله عند اطلاق العقد) مفهومه أنها إذا
شرطان بأن يكون السبق بقير الكسب تابع وليس كذلك بل يطل التقديم وجاوة
الشورى قوله بصك عند اطلاق شرطاً خلاف ذلك يطل التقديم ليس المراد اجمال عليه
هذا اطلاق قطعاً ما انتفاء كلام الشبزي وغيرهما أنه بمسوقه وجاوة
س ل قوله عند اطلاق القضاء ادم اطلاقاً بل شرطاً للسبق اقداماً معلومة بأن
السبق لا يحصل دونها اه ويشه شرح مرفوعاً من هذه الصاوات أن
في مفهوم قوله عند اطلاق تفصيلاً وهو ما أن شرطاً للسبق اقداماً معلومة مع
واتبع والا كعضو في ما ذكره ط (قوله وهو مجمع للكنتين) وسمى الكمال
أصاً مرف (قوله والاصل) غير مكتف أثره ثم روي طهوره والمصنف تبع النص
والمجهور وإن لم يكن من السابق بأحدهما السابق بالأخر لأن الكسب صا لا يكتف
ومن ثم لم يطل وتعبير بصكند أول الخ (قوله عند التباية) متعلق بمسبق
فلا عبرة بتسبقه قبله إلا قد سبقه الآخر وهذا الطرف راجع لكل من ذى
الذات وذى الحاضر (قوله منه) أي من ذى الحنف (قوله والأبلى الخ) قضية
الفرق الجليل لو كانت ترفعها باعتبارها الكسب دون جزمها في التصح رى وإن
الأبلى لو كانت تدعوا فهي كالحليل على المتمد اه قل على الجلال (قوله وإن
زاد الخ) تهيد لغول المصنف وذى ما نرى يقتضي بما إذا لم يزد طول أحد المرفعين على
الأخر وجاوة شرح مرف ولواختلف طول عنهما فسبق الأطول فتقدمه
بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الأقصر فيظهر فيه لا كنهه بمجاورة عمده بعض
زيادة الأطول لا كلها انتهت (قوله على ما مر) أي من الشروط المشتركة
بينها وبين الزمان فتقدم أهم عشرة والخامس بالنسبة المذكورة هنا خمسة

مع) لان كل واحد
 يجهذ ان يكون اولاً وانما
 في الاول ليفوز بالموضع
 وارلا في الثانية ليفوز
 الا كما هو ما ذكرته
 في الاول هو ما يحسمه
 في الرخصة كالتحسين
 ووقع في الاصل الجزم
 فيها بالفساد لان كلاهما
 يجهذ في الحق لو توفقه
 بالموضع سبق اوسبق فان
 شرط الثاني ان ذكر من الاول
 يصح ذلك والا خيراً اقبل
 من الاول مع والا خلا (مستوفى)
 ذوق) من ابل وفيه
 عند اطلاق العقد (يكفي)
 يقع الفوقية أشهر من
 كبرها وهو جمع الكنتين
 بين أصل النقي والظهير
 وتبديريه هو ما في الرخصة
 كاصلها تعالى مع والجمهور
 والاصل هو كيف وسبق
 ذى حار من خيل وقصوها
 (يعنى) عند انما والفرق
 بين ذى الخلف وغيره ان
 القليل منه لا حق له حق
 يعتبر الا بل منه ترفع
 اصنافها في العود فلا يمكن

اعتبارها والخليل ونحوهما قد تقدم بعض الكد والعتق سابق وان زاد طول أحد العنيين (قوله ذرا
فأسبق مقدمه ما أكثر من فقد الرائد وتفسيره بنى خف وما فرأهم من قوله إبل وخيل) وشعره المشاهدة زيادة على ما مر
(يزان ياءى) منها ما لا يرجع لاشتغال الترتيب منها

فيه حذر من اشتباه المصيبة
بالنظر لوربها معا (و) بيان
(عدد من) وهو من زيادتي
(و) عدد (أصاية) فيها
كثيرة من عشرين (و) ان قد
غرض (يقع القين المجهة
والراه أي ما يرى اليه من
نحو خشب أو جلد أو قرطاس
طولا وعرضا ومحا (و)
بيان (ارتفاعه) ن الأرض
(ان) ذكر الغرض (و) لم يطلب
عرف (فيما) فان قلب فلا
يشترط بيان شيء منها
بل يعمل المطلق عليه وقولي
وارتفاعه من زيادتي (لا)
بيان (مبادرتان) بغير
العدل أي يسبق (أحدهما
بأصاية) العدد (الشروط)
أصاته بغير زدها بقولي
(من عدد معلوم) كعشرين
من ككل منهما (مع
استوائهما) في عدد
(الري أو الياس منه) أي
من استوائهما (فيها) أي
في الأصاية فلو شرط أن من
سبق إلى خمسة من عشرين
فله كذا فري كل عشرين
أو عشرة وأصاب أحدهما
خسة والآخر دونها
فالقول ناضل

(قوله حذر من اشتباه الخ) على لامية (قوله وعدد أصاية) يقتضي أنها
لوقال ترى عشرة في أصاب أكثر من صاحبها ناضل لا يكتفي بوجوب الأذرى
خ ط (قوله فيها) أي المناضلة (قوله خمسة من عشرين) أشار به إلى أن
الأصاية لابد أن تكون ممكنة غالباً فان ذكرت كخسة من عشرة لم يصح على
الأصح أو امتنعت كخسة متوالية لم يصح جزاء (قوله من نحو خشب) هذا
بيان جنسه وقوله طولا الخ بيان لقدرة الذي ذكره المصنف داخل المصنف
بأنفسه فالأولى أن يقول وبيان جنسه وقدره (قوله ومحا) أي ثمتنا وليس
المراد به الارتفاع ثلاثاً مع كرمه (قوله وبيان ارتفاعه من الأرض)
كان يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون مطلقاً على شيء (قوله ان ذكر
الغرض) فيه ان ذكر الغرض لابد منه في المناضلة فلا يصح جعله قيداً في شرط
المناضلة لانهما متعديان (الأن) قال عمل التقييد قوله ولم يطلب عرف أي ان
ذكر الغرض في هذه الحالة أي ان لم يطلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وعجوبة
عن قوله ان ذكر الغرض خرج مما إذا لم يذكرها ناداً على غلبة العرف فلا يأتى
بيان ذلك اه وعجوبة المتعديان وقد ذكر الغرض طولا وعرضا الان يقدر موضع فيه
غرض معلوم فيعمل المطلق من بيان غرض عليه اه (قوله فيها) أي في الشرطين
الاخيرين (قوله فلا يشترط بيان شيء منها) بل يشيع العرف فلم كان هناك
عادة معروفة ولا يمكن المتنازلان بميلاتها فلا بد من البيان فله الأذرى وتبعه
أخيره ع ن (قوله بأن يدر) بأن يقول تناقضت عليك على ان يرى كل منا
عشرين ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر مع الاستواء في عدد المرى أو مع
الياس من الاستواء في الأصاية فهو الناضل (قوله مع استوائهما) متعلق
ببيد ولا يعمل المبادأة الا إذا لوجد السابق مع الاستواء واليأس (قوله في عدد
المرى) أي الذي رماه صاحبه بالعدد والشروط ربه بذليل قوله الآخر أو عشرة
سم (قوله أي من استوائهما الخ) أشار بذلك إلى ان الضمير راجع للتقيد دون
قيد ما يقوله فيما يتعلق بغير المصدر الذي هو المتعلق منه وهو الاستواء فحاصلها أنه
أطلق عن التقيد الأول الذي هو عدد المرى وقيد بقيد آخر وهو الأصاية تأمل
(قوله فلو شرط الخ) هذه مودة المبادأة (قوله وأصاب أحدهما خمسة)
وان أمكن الآخر أصابة الخمسة لوربها المتعدي الباقي من العشرين سم وهو ظاهر
لان المدلول على مسبقه بالعدد والشروط أصاته (قوله فالأول ناضل) أي غالب
ويؤخذ منه انها لو شرط المبادأة أتبع وتدل عليه قوله بعد ويعمل المطلق على

وان اساب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا الوصاب احدهما خمسة من عشرين والاخر اربعة من تسعة عشرين بل
 يتم العشرين لجواز ان يصيب في الباقي وان اساب الاخر من (٧٢٦) التسعة عشرين ثلاثة ليمت العشرين وصار

المبادرة وقياسه اشتراط المصاطة وعدد نوب الرمي الاثنين اذا شرطهما حرد
 قوله وان اساب كل منهما خمسة أي ولم يسبق أحدهما الاخر قوله وكذا
 لو اساب أحدهما خمسة لعل الخامسة من الاسابات انما حصلت عند تمام
 العشرين والاخر حصلت قبل فهو ناضل لانه صرف عليه انه يدرب باصابة العدد
 المشروط مع استوائهما في العدد الرمي وشي على م (قوله لجواز ان يصيب
 في الباقي) أي فلا يكون الاول ناضلا قال في الروضة وقولنا مع استوائهما الخ
 احتراز عن هذه لان الاول يدرك لم يستويا بعد أي الا أن سم (قوله مع
 الاستواء) متعلق بياسه أي مع الاستواء في رمي عشرين لو كل العشرين والتمنى
 لياسه من الاستواء معا وان كان الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله
 ولا بيان مصاطة) كان يقول تناصت معك على ان كلانا رمي عشرين ومن
 زادت اسابته على الاخر فيها بكذا فهو الناضل اوله كذا شيئا وصحبت
 مصاطة لان فهم اساطا التقدير المشترك بينهما أي طرحه ونظر انما هو فلزائد اه
 (قوله بان تزيد اسابته) ظاهره وان لم يكن هذا الاصابة معلوما في قوله سابقا
 وعدد اسابته يمكن ان يجاب بان المعنى بان تزيد اسابته أي المعلوم عددها ما امر
 (قوله كواحد) عبارة المحلى كس وكتب شيئا فخطه قوله كس لو اساب
 أحدهما الخمس المذكورة ولم يصح الاخر شيئا فالظاهر ان الاول ناضل لكن
 يلزم على ذلك نقص حد المصاطة انتهى برلمى (قوله ويصل للمعلق الخ) كان
 يقول تناصت معك على ان رمي كل منا عشرين ومن اساب في خمسة عشر فهو
 ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من اساب في خمسة قبل الاخر
 اوزادته على الاخر فعمل على المبادرة (قوله لفساده) أي الشرط (قوله
 لان الزاوي) علة للملحوظ مع علته (قوله من قرع) بابتقع أي باب فضله تقع
 (قوله أي يمكن فيه ذلك) أي فلا تسين هذه الصفات بالشرط بل كل صفة يفتي
 عنها ما بعده ما لا يقرع يفتي عنه الخرق وما بعده والخرق يفتي عنه الخلف
 وما بعده وهكذا زى (قوله او خرق) من باب ضرب (قوله او خشي)

منغضو لياسه من الاستواء
 في الاصابة مع الاستواء
 في رمي عشرين (و) الا بيان
 (مصاطة) بتشديد الطاء بان
 تزداد اسابته على اصابة
 الاخر بكذا كواحد منه
 أي من عدد معلوم كعشرين
 من كل منهما وقولي منه من
 زياتي (و) الا بيان عدم
 (نوب) لرمي كسهم سهم
 واثنين اثنين (و) وصل
 المطلق عن التقييد بمبادرة
 ومصاطة ويسعد نوب الرمي
 على المبادرة (و) على أقل
 نوبه وهو سهم سهم
 لظهور ما يوافق كرمه من عدم
 اشتراط بيان الثلاثة هو
 الاصح في أصل الروضة
 ولشرح المصنف في الاوليين
 ووقفى كلامهما
 في الأخيرة والاصل جزم
 باشتراط بيان الثلاث (ولا)
 بيان (قوس وسهم) لان
 التمدد على الرامي (فان عين)
 شيء منها (لغاير ارباب الله
 بتمه) من نوعه ولا يلاعب

بخلاف المركوب كأمرو بخلاف حال وعينوا قوسا كقسي فارسية او عربية فلا يدل نوع آخر
 الا بقرائن منها (وشرط منه) أي منع ابداله (مفسد) للعقد لفساده لان الزاوي قد تعرض له احوال خفية تخرج
 الى الابدال في منعه منه فتضيق فاشبه تعيين المكيال في السلم (وسن بيان صفة اصابة الغرض) هو اولي من تغييره
 بصفة الرمي (من قرع) يسكون الرام (وهو مجرد رما) أي مجرد اصابة الغرض أي يمكن فيه ذلك لأن ما بعده بضر وكذا
 في ما (او خرق) عجم وراي (بان خذبه ووسط او خشي) عجمه ثم مهملة

(بأن ثبت فيه وان سقط) بهذا (أورق) بالراء (بأن سخذ) منه أو خرم بأثره أن يصيب طرف القرض فيضرمه أو الحواف بالهمة بأن يقع السهم بين يدي القرض ثم ثبت إليه من جبال الصبي (فإن أطلقا كفي المنزع) لصديق الصيغة به كثير مولاه المتعارف (٧٢٧) (ولوعن زعيمين) أي كيران من جمع في المنازعة (خزين)

بأن عين أحدهما واحدا ثم الآخر بأثره واحدا وهكذا إلى آخرهم بقدر زعم بقولي (متساويين) في عددهما وفي عدد الرمي بأن ينقسم عليهما جميعا (جار) ألا يحذف ورني ذلك وفي البضائي ما يدل له (لا تعينهما بقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أو لا لا لا يؤمن أن يستوعب الحقائق والقرعة قد تنقسمهم في جانب ففوت مقصود المنازعة ثم انضم حاذق إلى غيره في كل جانب وأقرع فلباس قاله الامام وبعد تراضى الحزبين وتساووها عدداً وبكل كل زعيم عين خرمي العقد وبعد أن (خان عين من ثلثه وأمسأ فاختل) أي فبان خلافه (بطل) العقد (فيه) وفي مقابله من الحزب الآخر

من باب ضرب أو عمد (قوله) بأن ثبت فيه (ليرقل) بأن ثبت فيه وشب لانه لو وقع في قبة قديمة وثبت كفي وكذا لو كان هناك صلاية ولولاها ثبت كما سألني في المتن سم (قوله) أورق (بأنه تعد) قوله أو خرم (من باب ضرب والحزم بالضم موضع الثقب كما في الصباح (قوله) فيضرمه (أي يكسره وبه ضرب عش (قوله) بأن يقع السهم الخ) ولماسورة أخرى بأن يأخذ السهم القرض القريب ويذهب به إلى القرض البعيد ويرمي شيئاً ف (قوله) من جبال الصبي) يكتب بالالف المقصورة لانه وأورق قال في الصباح حبال الصبي يرمي حبالاً إذا دارج على بطنه (قوله) أي كيران من جمع) ويشترط كونهما أحذق الجماعة والدية نصب القوم لهما ورضاهم ع (قوله) ثم انضم الخ) كأن يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة أيضاً وتضم حكمل خمسة من غير الحذاق إلى خمسة من الحذاق في كل جانب ويقرع (قوله) فبان خلافه) بأن يمحس الرمي أصلاً ما إذا كان ضعيف الرمي أو قليل الإصابة فلا يفسح قاله الزركشي عن (قوله) وفي مقابله من الحزب الآخر وهو ما اختاره زعيمه في مقابله لاسرار كل زعيم يختار واحد اسم الآخر في مقابله واحداً وانظر هذا مع قوله (لا) وتنازعوا في تعيين من يعمل في مقابله لانه إذا كان يبطل العقد في مقابله لاصح للتراع تأمل ثم رأيت الاشكال في مدر وأجاب عنه ع ش بقوله يمكن تصوير عمل التراجع بمالوضم حاذق إلى غيره من كل جانب وأقرع اه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة وتضم كل خمسة من غير الحذاق إلى خمسة من الحذاق في كل جانب وبوجه ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرمي فتنازعوا في من يسقط في مقابله ويصور قوله بطل فيه وفي مقابله بما إذا كان كل زعيم يختار واحداً ولا آخر في مقابله واحداً وكذا تأمل (قوله) وتنازعوا الخ) التراجع لائتناء إلى الصورة التي ذكرها قوله ثم الخ لكن لا يشملها التنازع قول الشرح بأن عين الان قال اباء بمعنى الكافي فيشملها (قوله) فانه يورع الخ) أي

ليصل التساوي كما إذا خرج أحد العبد بن الحسين مستحقاً له سطل فيه السبع وسقطا من التنازع في مقابله (لا في الباقي) عملان ففرق الصفة (وليس) جميعاً (الفسخ) لتبعيض (فإن أجازوا وتنازعوا في) تعيين من يعمل في (مقابله) ففسخ (المقدّم) عند امضاءه ثم الحزبان كانا فخصم في جميع ما رغبوا (وإذا فضل خربة قسم العوض بالسوية) بينهم لأن الحزب كانا فخصم وكانا خرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا يهدوا ولا أصح) (الان شرط) لا ينقسم بعدد ما في قسم بعدد ما عل بالشرط وهذا ما يحسم في الروضة كالمها ويصح الأصل انه يقسم بينهم بحسب ما لا يصابه مطلقاً (الان الاستيفاء بها

(ونفسه) أي الإصابة الشرطية (نفس) بجملة لانه الغنوم منها (فأولف) ولومع خروج السهم من القوس (وزر)
بالانقطاع (أوقوس) بالانكسار (أعرض ما تصدمه (٧٣٨) السهم كناية (وأصاب) في الصور

لا تهم يسترون في الغرم لو ضلوا فاستروا في الغرم اذا ضلوا ع (قوله نضل)
أي بالجدية التي في رأس السهم فلا يمتد بعرض السهم ولا بالطرف الاخر شيئا
(قوله من القوس) وهو خشبة مضمية مقبوبة في الوسط والوتر خيط يميل
في طرفها (قوله سبق قل) هذا مبني على افتراض تصوير مسئلة التهاج والروضة
وايس كذلك بل كلام التهاج معصور بما اذا طرأت الريح بعد الرمي ونقلت الغرض
عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيما اذا سكنت الريح موجودة
في الاستداء فيحسب عليه لغرضه فهما مستثنان شرح هو بعض تصرف (قوله
قلني صلاية) أي في الغرض (قوله وليس لها) أي لا يجوز ع ش
* (باب الايمان) (قوله جمع بين) *

وأصلها في اللغة اليد التي لا تهم كانوا اذا اغفروا وضع أحد هـ يعني في عين صاحبه
شرح هو (قوله لا وقلبا لقلوب) لا فانية ونفسية اعذوق بدل عليه السياق
كالقول هل كان كذا فيقال في جوابه لا أي لم يكن ع ش (قوله الجرس) تحقيق
أمر محتمل فيه ان اليمن الشرعي هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لانه
يتسبب عنه الان يقال اما اصطلاح زاد غير باسم مخصوص ولا بد منه والا فهو
منقوض بأمور كثيرة ولو حصل قوله لا في جملة الخس شلق بتحقيق لانه هذا
أكد حقه بفعل مقدور كاسيا في غيره أقول لاحاجة لهذه الزيادة لان مقصوده
مطلق اليمن ومن زادها أو حقيقة اليمن الشرعية لا مطلقة لميلنا مل ولا يعني أنه
ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاسلا لان ذلك غير لازم اليمن فلعلم المراد بتحقيقه
الترامه وإيمانه على نفسه وانتميم على تحقيقه وإثباته لا بد منه فليأمل سم
وقوله لان مقصود مطلق اليمن بعد لان هادته تبين المعنى الشرعي وعلى كلامه
فيكون الظاهر في قوله وتصدقوا على المعنى الشرعي فيكون فيه استخدام فالحق ان
مراد المعنى الشرعي بدليل قوله بما يخص الله به تعلقه بتحقيق ويكون قول الشارح
وتصدقوا على معنى لاجل اعراب (قوله محتمل) أي يحتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر
الميم قبل وسكان الاولى ان يقول الله خير يايت ليشمل والله لاسعدن السماء وقد
قال المراد المحتمل ولو عقلا حل أي فهو شامل لما لان المقصود محتمل عقلا وقال
هو في شرحه ولا ترد هذا على التعريف فهمها منه بالاولى اذا احتمل له فيه شائبة
عذر باحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فانه عند حلقه هاتك حرمة الاسم لعلمه

الثلاث الغرض (حسبه)
لان الإصابة مع ذلك تبدل
على جوده قاري (والا) أي
وان لم يصبه (لم يصيب
عليه) بقيد دونه بقول (ان)
لم يقصر لغرضه فبعد ديه
فان قصر حسب عليه (ولو)
نقلت ربح الغرض فاصاب
عنه حسبه من الإصابة
الشرطية لانه لو كان
فيه لا مابه (والا) أي وان
لم يصبه (حسبه عليه)
وان أصاب الغرض في المحل
المنقل له وهذا في الروضة
كأصلها في أكثر نفع المرد
ما يرافقه فتقول الاصل والا
فلا يحسب عليه قال
الا ذري ايه سبق قل ولعله
تبع بعض نفع المرد (ولو)
شرط خسق قلني صلاية
فقط (ولو من غير قرب
(حسبه) لعدم تهميره
ويسن أن يكون عند الغرض
شاهد ان يشهد على ما وقع
من اصابه خطاه وليس لها
ان عمدا اليه يميل لان هذا
لتحلي لا دخل محتمل بالتشاط
* (كتاب الايمان) *

جمع بين والاصل فيها قبل الاجماع كتاب كاية لا يؤخذ كم الله بالفرق ايمانكم واخبار باستمالة
تكره اءادى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا وتقلب التقلب واليمين والحلف والايلاء والقسام (المات)
بترادفة (اليمن تحقيق) أمر (محتمل)

بإسماؤه البريه اه فكان التعريف شاملا لما قوله أى م يفهم منه بالاولى
فيه شئ لان الاول لا يقتضي في التعريف قطعا كما صرح به المفرد كثيره (قوله هذا
أى تعريف اليقين من زبانيق (قوله بأن سبق لسانه) (ويصدق دعى عدم قصدتها
حيث لا قرينة تكذيبه والآله يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعتاق
والإبلاء مطلقا لتعلق حق التعريف به جبر سم (قوله أو صلة كلام) أى زبانه
(قوله لا والله وبلا والله) فلا رجوع بينهما لم تنقد أيضا زى خلافا لما وردى القتال
بان الاولى لقوة الثانية منقذة لانها استدركته مقصوده (قوله وبالمحمل غيره
ومولوا جب الصادى والمستقبل العادى) أى في فعل فيه بأن يقال لا تتعقد
في الوجوب انما ما ونفيا وتنعقد في المستقبل في الانيات والبنى وقد مثل الاول
بقوله لا موتى اولا أمعد السماء والثاني بقوله والله لا محدث السماء وكذا الاموت
فالحاصل ان مفهوم المحمل قد صيلا سقط ما لم هنا (قوله ليس بمجن)
أى وان كان الحالف بقدر على معصية المباح لولومه وبالفعل هل يحنث
وتزبه الكفرة اولا والظاهر أنه مشهور بانه ككفارة كما قررته شيئا
العزيزى ومقتضى لزوم الكفارة ان يكون يمينيا ومن ثم ضعف بعضهم كلام
الشارح (قوله لا امتناع الحث فيه بذاته) أى فهم يحصل اخلال بتظيم اسم
الله م وقوله بذاته أى بالظرف لذاته وان كان يمكن الحث فيه بالموجودات كالمادة
(قوله فانه يمين) أى في تكون وادعاه الى التعريف ومباراة حل فانه يمين أى فى حكم
اليقين (قوله تلزمه الكفارة صلا) أى لئلا كحرمة الاسم باستحالة البريه عادة
حل فلو مده بالفعل هل تسقط الكفارة انظره حل ونظرت انها تسقط
كما فى ع ش فنخلص من كلامه ان المعلق عليه ان كان يمكن الحث عادة
أو واجب الحث عادة فهو يمين وان كان واجب البر أو مستقبل الحث فليس يمين
شيئا (قوله بما اختص الله تعالى به الخ) ويكره الحلف بمخلوق وان كان الله ليل
ظاهرا فى الضريم زى (قوله ولو مشتقا) كرب العالمين (قوله أو من غير اسمائه)
المستثنى تحاللى الخلق (قوله ورب العالمين) لوقال ورب العالمين قال أريد
بالعالم كذا من المال وببريه ما لم يكن قبل لان ما قاله محمل ع ش على م (قوله
لان كل مخلوق على الخلق قد بره وانماسمى المخلوقات بالعالمين لان الخ) وعلى هذا
فالعالم ليس مخصوصا بالبقاء وهو ما عليه البروى ككثيرين وذهب ابن مالك
الى اختصاصه بالبقاء (قوله وتعالى الخلق) انظر وجه آتيان الشارح بهذا
النال فى خلال آية الماتن وملا أمره مع الآية التى زادها وقد قال المالك

هكذا من زبانيق ونخرج
بالتعريف لقولنا يمين بان سبق
لسانه الى ما لم يقصد م
اولى لفظها كقولها فى حال
عقبة أو صلة كلام لا والله
فأقول بلى والله أخرى
وبالمحمل برة كقوله والله
لا موتى اولا أمعد السماء
فليس يمين لا امتناع الحث
فيه بذاته بخلاف والله
لا محدث السماء فانه يمين
تلزمه الكفارة كما لا نتعقد
باربعة أنواع (بما اختص
الله تعالى به) ولو مشتقا
من غير اسمائه الحسنى
(كقوله) بتثليث آخره
أو سكتة اذا لم لا يمنع
الانقضاء (ورب العالمين)
أى مالك المخلوقات لان كل
مخلوق هلامه على وجود
خالقه وخالق الخلق (والذى
الذى لا يموت ومن نفسى
بيده) أى بقدرته يصرفها
كفى يشاء والذى أعبد
أو أعبد

مناسب الرب العالمين في كونه مستقلاً ذكره عقبه ونقل عن ب ش ان قوله
 وما خلق تخسيراناً لرب العالمين وهو مبني على ان رب صفة فعل والعالمين
 اسم جمع والاول مبني على ان العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى أو تأمل
 (قوله الا ان يريد) أي بما يخص الله به وقوله غير الله كان جعله مستنداً واضم إليه
 خبراً ثم اعلم ان الصور ثلاثة اداة اليقين واردة غير و الاطلاق فتعقد بالاول
 والثالث في هذه الاثنين وبمدها أي القالب في الله والمستوى فيه وفي غيره
 ولا تنعقد في الثاني في جميع الصور اذا عرفت هذا عرفت انه كان الانسب للمصنف
 تأخير قوله الا ان يريد غير الله عن الا انواع الثلاثة لانه يبرر في الكل واجب
 بانه يفهم من جريانه في هذه جريانه في الاثنين بمدها بالاول ويحصل التخصيص بـ
 هذه وبمدها في صور ثلاثة اخرية الثلاثة السابقة وهي ارادة الله وارادة غيره
 والاطلاق فتعقد اليقين في القسم الاول في الصور الثلاثة وفي الثاني في تسعين
 وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل (قوله ولا يقبل منه ذلك
 في الطلاق) أي فيما لو قال ان حلفت بما فيه فانت طالق أو أنت حر أو لا طهر زوني
 فوق أربعة أشهر فأتى بصيغة محاذية ثم خالف لم أرده اليقين فانه لا يقبل منه ذلك
 فاردة غير اليقين بذلك فارة قبل وما فارة لا يقبل ح ل لكن في الروض ما هو مصرح
 في ان صورته ان يعلق بالطلاق ثم يقول لم أرده الطلاق بل أردت به حل الزنا مثلاً
 أو يقول لعبد أنت حر ثم يقول لم أرده العتق بل أردت به أنت كافر في الخصال
 الحميدة مثلاً أو آلي من زوجته وقال لم أرده الايلاي فانه لا يقبل منه ذلك وبسبب
 الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلاي قال لم أرده الطلاق والعق والايلاي
 لم يقبل ذلك شيئاً والظاهر انه يصح كل من التصويرين (قوله تعلق حق غيره به)
 فيه ان اليقين أيضاً قد تعلق بها حق لغيره فتعلق المستثنى منه وهو كونه يميناً
 ح ل وفي الحقيقة المستثنى منه صدوق قد مره فهو مبني على كل حال (قوله فتقول
 الاصل الخ) لما كان كلام الاصل عن هذا القول المصنف الا ان يريد غير اليقين
 أو له جاذز وقد جاز لا مخالفة لان قول الاصل لم أرده اليقين صادق بالاطلاق وهو
 لا يقبل فيه بل يقع به اليقين كما قد ضاع المثلن لانه فرق بين عدم ارادة اليقين واردة
 عبر اليقين التي عبر بها المصنف فعمل كلام الاصل على صورة الاطلاق فيجوز
 لا تنافي بين البارتين تأمل (قوله مؤول بذلك) أي ما ارادة غير الله به وقوله أو سبق
 قل أي ان ايقيناه على ظاهره ح ل (قوله وما هو فيه عند الاطلاق اغلب)
 هذا التركيب بعيد انما سبأ في ان الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق

(الا ان يريد غير الله)
 ليس بينه وبينه ذلك
 كافي الروضة كمالها ولا
 يقبل منه ذلك في الطلاق
 والطلاق ولا يلاء طاهراً
 تعلق حق غيره به فتعلق
 المستثنى منه ما هو اود بها
 فانه تعالى فلا يقبل منه
 ارادة ذلك لا طاهر ولا مطلق
 لان اليقين بذلك لا يقتضي
 غيره فتقول الاصل ولا يقبل
 قوله لم أرده اليقين مؤول
 بذلك أو سبق قل (وما هو
 فيه) تعالى عد الاطلاق

أي عدم التقيد بأخامة وقوله لا تنفي أنها تستعمل في غيره عقيد الخ يفيد أنها
لا تستعمل في غيره الا بقيد الاخامة فحصل التناهي في كلامه تأمل ثم رأت في عرض
على م ر ما نصه قوله لا نها تستعمل في غيره عقيد ليس هذا مقابلا لقوله اغلب
ولنظرا الذي احتز عنه بقوله اغلب وله ما ذكره بعدة له وفيه وفي غيره
سواء الخ ومع ذلك فيه شيء اه أي لأن المصنف ذكر أن الذين تنسبهم فلا يصح أن
يكون معتزلا واجب بانه لما قيده بقوله ان اراده وكان الاقل شاه لا الاطلاق مع
أن يكون معتزلا اه (قوله والرب) على معرفتها وشكك بانه لا يستعمل الا في الله
تعالى فهو من المتخصص لهما هو اغلب واجيب بان أصل معناه وهو غير المراد بال
استعمل في غيره تعالى فصح قصد التعريف مع أن لا أن قرينة معيقة كذلك حل
(قوله أو بما وفيه) أو بمعنى الاول ولما نسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بالاول (قوله
وبصفتها الذاتية بخلاف الغلبة) فكلفه ورزقه فاعلم ليست بينه وبين ظاهره لا مرجح
ولا كساية راجع شرح الروض حل وفيه ج السلبية لكونه تعالى ليس بمجسم
ولا جوهري ولا عرض لكن بحث الزركشي الانقاد بهذه لانه قد عرفت متطعة به
تعالى رشدي على م ر وعبارة الشورى والظاهر أن مثل الذاتية السلبية اه
(قوله كعظمته) هي معقة عظمتة تعالى بحسب الوضع قول على الحل قال من ر
واجزم به من أن عظمة الله معقة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه
من توأمع كل شيء لعظمته قال لأن الواضع للعظمة عبادة لما ولا يعبد الا الذات
ومنع القرافي ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالعبود
مجموعهما اه وفيه نظر بل هو ما اذا لو كان كذلك لم يمنع اضافته الى الله تعالى
لأن الكل لا يضاف لجزئ له لوجوب تمايز المضاف والمضاف اليه وايضا للعبود
الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه قول على الجلال لكن قال م ر
فان أريد به هذا فصيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يستلوا حكم الاطلاق والوجه اه
لا منع منه اه قول ع م وشي في المسالك ان لا يتساهل في الخلف بالشيء على
الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفاية سيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان
ذلك قد يصير الى الكفر لعدم تعظيم وسوله والاستغناء به فرع تقل عن م ر
بالدرس انعقاد الذين يقول العوام والاسم الأعظم اه (قوله وحقه) قال الماوردي
معناه حقيقة الاله لان الحق ما لا يمكن جهوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله
تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه حق البين هذا أن جالحق فان
رضيه أو نصبه فكناية نردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يصح كون معنا الا

(اغلب كالرحيم والحياتي
والرازق والرب المألوم) بها
(غيره) تعالى بان اراده
تعالى أو أطلق بخلاف ما اذا
ارادها غيره لانها تستعمل
في غيره عقيد كرحيم الغلب
وخالف الا فث ورا في
الجيش ورب الابل (و) بما
هو (فيه) تعالى وفي غيره
سواء كالموجود والعالم
والحي ان اراده تعالى بها
بخلاف ما اذا ارادها غيره
أو أطلق لانها لا أطلقت
عليها سواء اشبهت
الكليات وبصفتها الذاتية
(كعظمته وعزته وكبريائه
وكلامه ومشيئته وعلمه
وقدته وحقه الا ان يريد
بالحق العبادات

وبالذين قبله العالم واقتدروا بالبقية ظهور آثارها) لم يست (٧٢٢) مينا لاختلال النقل لما قبل

بانية من ل (قوله بالذين قبله) انظر وجه قطعهما من الاثار وما جعلها
منها شو برى (قوله بالبقية) ظهور آثارها فآثار العظمة والكبرياء كهلاك
المجارية واثار الغزء كالهزء عن اهل المكروه تعالى واثار الكلام كالحروف
والاصوات وما يوزن من قوله ظهور آثارها وذلك لانه قد يقال ما يفت عظمة الله
وإبراهيم الذي منته الله تعالى وكذلك ما يفت كبريائه وما أشبه ذلك (قوله وكتاب
الله تعالى) أو التوراة أو الانجيل أو آية منسوخة التلاوة ودون الحكم كالشيخ والشيخة
ح ل (قوله الخطبة) لقوله تعالى وادعوا القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة لقوله
وقرآن الفجر من أى حلاته والواو في قوله والصلاة بمعنى أو اه (قوله الورق
والجلد) أى وبالكلام المحرف والاصوات شرح الحجة وهذا يدل على عدم انتقاد
اليمين بالقرآن اذا أرادها الاقاط أو القرش وبه صرح م وفي السارح (قوله
الشهورة) وغير الشهورة كالألف المدونة وقها النجمة شوبرى (قوله ما به
وواه) فلو قل بالله بنسب الام وحذف الألف فكان بمنزلة ان نواها على
الراجح لا يجمع دعوى الى أنها لغوا شرح م وبقى ما قال والله بنسب الألف
بعد الام فهل يتوقف الانتقاد على تنبأ أو لا يظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا
اللفظين الاسم الكريم وغيره بخلاف بالله فانما ستركة تين الحلق بالله وقوله
الربوبية ع ش (قوله بالتاء) البناء دلالة على المقصور (قوله بالذم هو مطلقا)
بالواو البناء داخل على المقصور (قوله والرحمن) في شرح شينسان فالرحمن
كناية وقيل اسم ان ترب النعكة كذلك ح ل (قوله فهمي الاصل) حلى
ذلك بأن التاء الغوية تبعد عن الواو والواو البناء المدونة كما ذكره الزمخشري
ع ن قال الصلة أبدلوا من البناء والواو الفرب المخرج ثم من الواو فاعرب المخرج
كما في ترث فان اصله وراث وشما اختصت التاء بفتح الله لا تبادل من بدل تضاق
الصرف فيها قال ابن الخشاب هي وان حاق قصرها قد بورك لها في الاختصاص
باشرف الاسماء وأحلقها به برسمه سم وعبارا شيرة غير وهما اختصاصها
بالله تعالى (قوله ولعمرة الله) المراد منه البناء والحيه وقولنا لم يكن مرجعا
لانه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء وأما عند الصاغة
فلمعرفة مرجع في القسم (قوله عهدا لله) المراد به الله اذ توى به اليمين
استعانة لا يجب ما أوجبه علينا وتبديناه واذ توى به غيرها فالمراد به العبادات
التي أمرنا بها شرح الروض ومثله قال فيما تبدينا لها كلها بمعنى العهد (قوله
كلام) أى في قوله لا لمن لا يمنع الانتقاد (قوله بحدفه وإعاده عمله) وهو

وبالبقية الى آخره من زيادتي
وقوله وسكت الله بين
وكذا لو التران والمصحف
الآن يريد بالقرآن الخطبة
أو الصلاة وبالمصحف الورق
والجلد (وحروف القسم)
المشهورة (ب) موحدة
(وواوواته) موقية كالله
وواه وناه لا تمن كذا
(ويخص الله) أى لفظه
بالتاء التوقية والمظهر
مذقار لو او ومع شاذ
ترب النعكة وقال الرحمن
ويدخل الموحدة عليه وعلى
المضمرة هي الاصل ويليها
الواو ثم التاء (ولو قال الله)
مثلا (تثبت آخره أو
نسكته) لا تفل كذا
(فككاية) لقوله أشهد
بالله أو لعمري الله أو على عهد
الله وميثاقه ومنه وإماتته
وكفاله لا تمن كذا ان
نوى بها اليمين فيمن والا
فلا واليمين وان قيل به
في الرفع لا يمنع الانتقاد كما
مر على انه لا لمن في ذلك
فالرفع لا يتبدل أى الله
أحلف به لا تقبل والنسب
بترج الخافض والجبر بحدفه
والله هو القسم ممكن

بإجراء الوصل مجرى الوقت وقول أو نسكته من زيادتي

(و) قوله (أتدعيت أو أقسم أو حلفت أو ألق بالله لا ملن) كذا (عز لا) عرف ان شرع قال تعالى واقسموا بالله جهداً بما أنتم في (الآن نفى) برامانيا (٧٣م) في حجة الماضي أو مستقبلا في اضارح فلا يكون مينا الاحتمال

ما نواه (و) قوله لقبره أقسم عليك بالله أو أسألت بالله لتعلن (كذا) (عز لا) ان أراد عين نفسه قدس الخطاب ابراره فيها بخلاف ما ذالم ردها وحصل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (ان فعلت كذا) فانا يهودى أو نحوه) كاتبرى من الاسلام أو من الله أو من وسوله نفس بين ولا يكره ان قصد بعد نفسه عن الفعل أو أطلق كاتقضاء كلام الاله كاتلحق بالاله الاله محمد رسول الله ويستغفر الله وان قصد الرضى بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال وتولى أو نحوه أعم من قوله أو يرى من الاسلام (وقص) أى البين (على ما مضى وغيره) نحو والله ما مضى كذا أو فاته والله لا ملن كذا أو ألقه (وتكره) أى البين قال تعالى ولا تقبلوا لله عرضة لايمانكم (الاف طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فضاحة (و) (في دعوى) عندكم (و) (في حاية)

حائز القسم كادله سيرة سم (قوله لا فعلن كذا) راجع لجميع فلو تركه لا يكون صريحا أو مكتنا به ومثل بالله ما في معناه (قوله أو أقسموا بالله) أى حلفوا وصحى الحلف فيها لا يكون هذا أقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله جهداً بما أنتم أى غاية احتمادهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بأبائهم ولهم ثم فإذا كان الأمر عليا قسموا بالله تعالى واجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وانصب جهداً على المصدرية لأنه أوجب ان لا يخال لاد لا في الآية على التفسير بلطف القسم بعد قسمائه يرتفع والله لا يقول تصدق! ضابطا القسم سم (قوله إلا ان نرى) (برا) أى فهو عين عندا لخلق شورى واعلم انه قد جرى لنا وجهه أصنافا ذلك ليس بين مطلقا قال الامام حلتهم قوله بالله لا ملن بين أصروا وفيه اضمار معنى أقسم فكيف نخط رتبته اذا صرح بالخبر والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتمال الماضي والمستقبل فحكم من ضمير قدره الضرى ولطف بدونه الوقوع في النفس الاتري ان معنى التعجب في ما أحسن زه انزل اذا انقضى حسن زد بلع لمع قدره سم (قوله أقسم عليك) اما دون عليك فبين لا يبرى فيها التفصيل برباوى (قوله أو أسألت بالله) وكذا قال بالله لتعلن كذا من غير ذكر التلق معش (قوله ان أراد عين نفسه) أن أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاد الحلف شخص على أن نرى ما كل فالأكل امر محتمل فاذا أراد تحقيقه واما لا بد من الاكل كل كان مينا وان أراد تشفع عندك ما الله انك تأكل أو ارا عين الخطاب كان قصد جعله مالا بالله فلا يكره مينا لأنه يخلص هو ولا الخطاب شيئا (قوله بخلاف ما ذالم بردها) بأن أراد عين الخطاب أو الشفاعة أو أطلق ذى (قوله ويحتمل) أى عندا لا لاق معش (قوله على الشفاعة) فلهي حلت بالله شفاعة عندك ومثل كذا (قوله ولا يكره) ويصر عليه ذلك حتى في حال الاطلاق كما هو صريح شرح الروض شورى (قوله وليقل) أى بدبا كما صرح به النورى في نكته وأوجب صاحب الاستمضاء ذلك ولومات مثلا ولم يصر فقصده حكم بكرهه لا في حجة قوله على غيره على ما عهده الاسود لان اللفظ موضعه يقتضيه وفيه كلام لاد كاتر شلاره والصولب (قوله لا اله الا الله) أى أشهد أن لا اله الا الله لان المداد على الشهادة (قوله وتكره) أى المير قال الذاهق رضى الله تعالى عنه ما حلفت بالله قط لا مادقا ولا كاذبا شرح مر (قوله غشاعه) أى ليست مكروعة ثم ان توقف عليه افضل واجب أو ترك حرام وجهت أو تملى مدوب أو ترك مكروه يندب قول على المحل (قوله لا يلى الله الخ) أى

كتره كذا كلامه قوله ١٨٤ م صلى الله عليه وسلم فواته لابل الله حتى تلويا وتعلم امر كرهه والله لو تبارن ما علم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا

فلان تركه فيها وها من زيادتي (فان حلف على) ارتكابه (معية) تركه واجب عيني ولو عرض له فصل حرام
(هـ) بخلافه (ولو لم يحنث وكفارة) تلزم المصحين من حلف (٧٣٤) على بين غمراي غير ما غير انما

فليأت الذي هو خير ولو لم يحنث
عن عينه وانما يلزمه الحنث
اذا لم يحنث له طريق سواء
والا فلا كالو حلف لا يحنث
على زوجته فان لم يحنث
بان يعطيه من سد اقمها
أو يقرضها من يدرها لان
القرض حاصل مع بقاء التحريم
أو على ترك أو فعل (مباح)
كدخول دار أو كل طعام
وليس قوب (سنة ترك
حنثه) لما فيه من تخليص
اسم الله تعالى ثم ان تعلق
بتركه أو فعله غرض ديني
كال حلف أن لا يأكل
طيبا ولا يلبس ناعما فيقبل
بين مكرهه وقيل
بين طاعة اتباع السلف
في خشونة العيش وقيل
يختلف باختلاف أحوال
الباس ونصودهم وفراقهم
لإبعاد ان قال لشيئا وهو
الاصوب (أو) على (ترك
مندوب) كسنة ظهر
(أو فعل مكره) كاللغات
في الصلاة سنة حنثه وعليه
(بالحنث كفارة) للغير
السابق (أو) على
(عكسهما) أي على فعل
مندوب أو تركه مكره

لا يترك تركه لكم حتى تركوا العمل ع ش (قوله فلا تركه فيها) أي في الدعوى
عندما لكم والمحاكمة (قوله ما علم) أي من أمور لا أثر لها أو عذبا لها قوله
فان حلف الخ هذا إشارة إلى استثناءه رابع فكانه قال وتركه إلا أن حلف على
ارتكابه معصية تقصر وقوله ولو لم يحنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة
يجب كافي هذه الآية وتارة يكون خلاف الأولى كما ذكره بقوله أو على مباح الخ
وتارة يندب كما ذكره بقوله أو على ترك مندوب الخ وتارة يكره كما ذكره بقوله أو
عكسهما الخ وتارة يجرم كما سيذكره بقوله ولو كان حراما كما لم يترك واجب
فصل من كلامه ان الحنث تقصره الأحكام الخمسة ولا تقصره إلا بالاحكام لا في صورة
المباح يكون خلاف الأولى كما علمت ويضام قبل فيه يقال في البر فحنث واجب
الحنث حرم البر وحنث حرم الخنث وجب البر وحنث ذنب الخنث كره البر وحنث
كره الخنث ذنب البر كامل (قوله ولو فرضنا) كصلاة جنازة تعفت عليه من
وقال ع ش كان نذر الله دق بشي (قوله ولو لم يحنث وكفارة) انظر في يفتق
حنثه في فعل الحرام هل هو باق موت أو بوزنه على ان لا يفعل فيه نظروا والقرب
الأول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف فيضيق بذلك
من الائم وانما يجب الكفارة بعد الموت ويخفى أن يجعلها بعد الحلف مسارعة للغير
ما أمكن ع ش على م ر (قوله على يبر) أو على متعلق بين فرأى غير هاتين
غير متعلقها وهذا أولى من جعل على زائدة شيئا وقيل المراد باليمين الشيء المألوف
عليه من اطلاق السبب وإرادة السبب لاراء المألوف عليه سبب في ألف (قوله
بأن يعطيه من مدته الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في دمه سم فالأولى
أن يثقل لذلك بقتة القرب لانها تسقط بمضي الزمن (قوله ثم) ان تعلق بعبارة
ع ب ولو حلف لا يتم بلباس أو غيره بنية أو زهد وله مبرر في تركه لبقاءه وطاعة
والافتكروه سم وانظر هذا الاستدراك على أي شيء اذ كلام المتفق في حكم الحنث
والاستدراك في حكم اليمين وقد يقال هما متلازمان (قوله ان لا يأكل طيبا الخ)
أي وإراد الاندباء بالخالصين في خشونة العيش (قوله فيقبل بين مكرهه) وجبته
يسن له الخنث وهذا هو محل الاستدراك فالكراهة مجعولة على من لم يصبر
ولم يقصد الاقتداء بالخالفين (قوله وهو الا صوب) عند قوله وله تعديم كفارة
الأولى ذكره في الفصل الثاني في التقديم وضعف من أوصافها كما لا يخفى قال سم
وافهم قوله وله أن الأولى لما تأخير وهو كذلك خروج من خلاف أي حنثة اه
برسعي (قوله على أحد سببها) السببان هما الحلف والحنث قال سم أي ان كان

(كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (أو) تعديم كفارة لا صوم على أحد
صبيح لا لتأحق ما لا تعديس بين فجاز تقديمه على أحدهما كالركاة

تقدم على الخت ولو كان حراما (٢٢٥) كالخت يترك واجب وقيل حرام وعلى عموم في ظاهره كان ظاهر

من وجبة ثم حكمه ثم
واجبها وكان طلق وجبا
عقب عليها ثم حكمه ثم
واجب وعلى موت في قتل
بغير حرام الصوم فلا يقدم
للمعادة بدنية فلا تقدم
على وقت وجوبها بغير
حاجة حكموم رمضان
وخرج بغير حاجة الجمع بين
الصلاين تقديم والتقيد
بغير الصوم فيما بعد الخت
من زيادة (كذا ومالي)
فامعوز تقديمه على وقته
المترم للمعز سواء أقدمه
على الحق عليه كالشفاء
أم لا كقولهم ان شئ الله
مرضى فقه على ان اعتق
هذا وان شئ الله مرضى
فقه على ان اعتق عبدا
يوم الجمعة الذي يذهب
الشفاء فامعوز اعتاقه
قبل الشفاء وقبل يوم
الجمعة الذي عقب الشفاء
(فصل) في معة كفارة
اليمن وهي خيرة استداء
مرتبة انتهاء ما يملك ما ياتي
(حبر) المكفر الحر الرشد
ولو تأخر (في كفارة) بين
بين اعتاق كظهار أي
كاعتاق عن كفاية وهو

لما سب ان كان له سب واحد كفارة الجمع ليس بتقديم عليه (أمر) قوله تقدم
على الخت ولو قدمها ولم يحن استرجعها كالكافة أي أن شرطه أو علم القاض
انها معة ولا فلا ولا متى ثم مات مثلا قبل حننه وقع نطقها كالكافة الغوى لعذر
الاسترجاع فيه موعن (قوله ولو كان حراما) الثانية لارد (قوله) كالخت يترك
واجب) بأن حلف على فعله (قوله) كان ظاهر من رجعية) اشابهه أي تصوير
المسئلة اذ لو اعتق في غير ما ذكر عقب الظاهر منه فهو كغير مع المود ولا قبله لأن
اشتغاله بالعتق عود ع ن (قوله بغير حرج) فالمرح سببه قل فلذا قد يكونها
بعد الموت سبب فان (قوله فيما بعد الخت) وهو المود والموت (قوله) كذا ومالي
فالمرح سبب أول والشفاء سبب ثان (قوله على وقته المترم) هذا فامر على
ما اذا كان موقفا وعارة م م ولم يقدم من ذموري على ثاني سببه (قوله لاسر) أي
لان حق مالي الخ (فصل في معة كفارة اليمن) أي كفاية بيان خصاها
وتستمد الكفارة بشدة ايمان القسامة وتعد ايمان الاعان الاربعة وفي اليمن
التموس وهو ما اذا حلف ان لم يعل فلان كذا وكذا لا ايمان كذا وفيما اذا لم يعل
كلما روت عليك لاسلمن عليك ع ش لان كلامها مقصود في نفسه بخلاف
تكثيرها في نحو لا ادخل العادوان فحلفت ما لم يتظاهرا تكثير في وعارة قل
على الجلال لو كرر اليمين على شئ واحد فان قصد الاستثناف أو اطلق وتعد المل
تعدت الكفارة والأغلا وهذا في ما قاله ع ش ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام
قل على غير المسائل التي اطلق فيها ع ش واما فيها فتعد مطلقا مطلقا على
المخالف لغيره (قوله وهي خيرة) أي عينها ما اذا أتى امره بجميعه خصاها ثيب
على اعلاها ثواب الواجب لانه لو اقتصر عليه لا ثيب عليه وضم غيره لانه لا يتقصه عن
ذلك وان تركها كلها عوقب على ادائها وان أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها اجرا
واحد منها على المعتد كالكافة الشنواني على الازهرية وان كان يحرم عليه اعتقاده
خلافا للشيخ تالفي شرح الازهرية التالف بعد اجزاء واحد منها (قوله الحر) أي كله
لان المبعص خيرة بين الخصلتين الاخريتين فقط ككاسياتي واخذ الحر الرشد
من قوله تملك لان الرقيق لا يملك والسفیه وان ملك لا يملك أي لا يصح تملكه
ويشترط ايضا ان يكون غير مجبور عليه بقرس (قوله بين اعتاق) لم يخل عتق لانه
لو ورث من يمتق عليه فتداعى الكفارة لغيره بغير شوري وهو افضلها ولو في
ومن الغلام يمتق ابن عبد السلام ان الاطعام في زمن الملا افضل في وعارة م م
(قوله وتلك عشرة مساكن) فلا يجوز لكون العشرة ولا العشرة كل واحد دون

اعتاق رقة مؤسبة لا يجب العمل بالكسبه كالمري عمله

مد كمالا يجوز ان يملك خمسة كل واحد عدلوا الخمسة الاخرى كل واحد كسوة
 ح ل (قوله كل بالجر) بدل من عشرة ومدافعلول لقوله تملك (قوله وان عبر
 الاصل بملح) لان الحب ليس بغيره ولا خال فاختص بغيري بحسن نظره اولى
 واهم على عادته وبري وقوله من غالب قوت بلده بنية عبارة الاصل والاولى
 لشارح ان لا يذكره لان ذلك بهم انه من محل المناقشة مع انه ليس كذلك (قوله
 من غالب) أي في غالب السنة زي (قوله بلده) أي الحالف أي محل الخشب وان
 كان المكافؤ فيه وهو في غير بلده قياسا على القطر لان الصبرة ببلد القوتى عنه
 ولا يتعين صغرهما لقراء تلك البلد ح ل (قوله كسوة) أي ما يلبس تحت البردعة
 أو السرج م روح ل أي بخلاف عرقه الرأس فانه لا تنكف وانظرنا الفرق
 بينا وبين المدبل مع انها تسمى كسوة رأس شيئا ناهل انه يقال الواجب كسوة
 المسكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم أي لا كسوة ودوامهم تأمل (قوله
 ومنديل) أي منديل القتيه وهو شاله الذي يوضع على كتفه أو ما يعمل في اليد
 كالشدة الكبيرة ولواظطام ثوبا واسدا واقتسموه ليرحل بخلاف أعطائهم
 عشرة أمداد وقسموها بالسوية فانها تنكفي (قوله ولو بطرسا) ولا بد ان يكون
 غير مخترق من ل (قوله كسوة) رولا كم ولا يشترط كونه غطيلا ولا سارا
 للحررة ولا طاهرا ولا غير متعس لكن يلزمه اعلاهم بثلاثة اصابه شرح م ر
 (قوله وجماعة) أي وان قلت أخذنا من اجزاء مدبل المشرح م ر (قوله فانما يمكن
 المكفر رشيدا) أي قلبي أو سفة فان لم يصم حتى قلت البحر عنهم لم يميزه الصوم مع
 اليسار من ل (قوله أو يميز من كل من الثلاثة) بأن لم يمدد ما كثر به على الصبر
 ان غالب م روح ل (قوله هو اولى من قوله) عن الثلاثة لانه يرفعهم ارادة الجميع
 والذى عليه فاسد شوبرى لانه لا يلزم من التميز عن الجميع التميز عن كل واحد
 منها عن ش (قوله برق) بدل من خير ولا يجمع تعلقه بغيره يلزم له من تعلق حرفي
 جر بمامل واحد بمعنى واحد من جعلت الاء الاولى للابسة والثانية للسمية
 انتهى المذود (قوله ولو فرقة) لارد على القائل بوجوب التسامع لقراءة ابن مسعود
 وأبو بن كعب متتابعات والقراءة المتتالية كبر الاحادي وجوب العمل بها واجب
 بانها تسفت تلاوة وحكما كافي شرح م ر (قوله والريق) لا بد ان لا يلبس لهذا الشهور
 لقوله تعالى فمن لم يجد الخ الا اذا قال الآية من صلا بالحرار (قوله بغير صوم)
 واما الله م فوضع عدم اجرائه لانه عبادة دينية قوي لا تقبل النيابة سم وانما نص
 في غيره لانه عمل لومهم (قوله لم يميز) ولو باذن البدع ش (قوله ويحرم)

(وقيل عشرة مساكين
 كل منهم اما مدان من جنس
 غطرة) كما في كتاب
 التكملة وان عدلوا اصل
 منها بملح من غالب قوت
 بلده (أو مسمى كسوة) مما
 يتناول به كسوة
 ومنديل (ولو لم يمسلم
 تذهيب قوته ولو لم يمسلم
 له كقبضه غير عامته
 وازاره وسراويله لكبير)
 وحرير لرجل (لا يوصف)
 مما لا يسمى كسوة كدروع
 من حديد أو غيره وقفازين
 ومما لا يصلح للدين
 ويحسبان بقلن كما في الحج
 ومنطقة وهي ما تشد
 في الوسط فلا تجزى وقول
 رخصت لهم عماد كره (فان)
 لم يكن المكفر رشيدا أو
 يميز من كل من الثلاثة هو
 اولى من قوله هو الثلاثة
 (بغير غيبة ماله) برقا أو
 غيره (لزمه صوم ثلاثة)
 من الأيام (ولو فرقة) لا ية
 لا يؤخذ م اقتضاها
 في أيمانكم وارقى لا يملك
 أو عاك ملكا عينا فلو كفر
 عنه سيده بغير صوم لم يميز
 ويحرم بعده وانه

بلا طعم والكمه وتلاه لارق بعد (٧٢٧) الموقله في المكاتب أن يكفر عنه بما أبذنه والمكاتب

ان يكفر بها اذن سيدها
 العاجر ببقية ماله فكثير
 العاجر لانه واحد في نظر
 حضرة الله بخلاف قاعداء
 مع شيعة العامة قيم ليدقق
 وقت الصلاة بخلاف المتبع
 المصري بمكة المومئله فانه
 صوم لان مكانهم بمكة
 فاعتبر بساير وعدهم بها
 ومكان الكفارة مطلق
 فاعتبرا مطلقا فان كان له
 هنار في ثواب قبل حياته
 فله اخافه في المال (فان
 كان) العاجر (امة تحمل
 لسيدها) (انضم الاباذن)
 منه وان لم يضرها الصوم
 في خدمة السيد حتى المتبع
 فكثيرها من امة لا تحمل
 له وعيد والصوم يضره اى
 ضررها في الخدمة وقد حثت
 بلااذن من السيد فانه لا
 يصوم الا باذن وان اذن له
 في الحلف حتى اتمه فانه
 اذن له في الحث مسلم بلا
 اذن وان لم ياذن له في الحلف
 فالمرء في الصوم بلا اذن
 فيها اذا اذن في احد هما
 بالحث ووقع في الاصل
 ترجع اعتبار الحلف لان
 الاذن فيه اذن فيما يترتب
 عليه من التزام الكفارة

دعه موته بالا طعمه بخلاف الاعتقاد لان القن غير اهل اولام و قال سمع هلا جابه
ايضا الزوال القيد المثلث اه (قوله بالا طعاموا بحسوة) اي بالاصم شورى
واظفر وجهه وملاحج السيد كقولوا واجب بان السيد اجني منه والا جني
لا يصرم الاباذن الوارث والرقوق لا وارث له (قوله لا لا رقيق بعد الموت) اي وانهم
استدعاه ودخلوه في ملكه بخلاف حال الحياة شرع م (قوله يبيعتماله) ولو نفوق
سائة الف الفم فخر قوا بين مسافة القصره يرمع على الفم فخره بمثل القيني
قيده بدون سائة الفم فخره على الاضار في الزكوة رفع الزوجة والبيع
وفرق غيره حل (قوله يبتظر حضوره) ولو نفوق سائة الفم فخره بمثل مسرا
في الزكاة تركه نفوق رفع الزوجة والبيع فخره ولا ضرورة بل ولا حاجة
هنا الى التمهيل لانها واجبة على الرقني اي اصاله وحيث بانهم الحلف ولا زمة
الحث والكفارة فوراس ل (قوله بطلق) اي لا يتوقف على فخره على الحث حل
(قوله فاعبها) اي اليسار وعدمه مطلقا اي ما على كان (قوله فان كان لم يرقق
الخ) هذا الكلام من قوله في فخره حضوره والقوله تم جابه اي حلا وما لا كان
بانت حاسه بان اقصه على فخره فان جابه فيزير باعتبار ابا في نفس الامر
وقد ساء له لو دفع في الكفارة ما يظن انه فخره فبان ملكه او دفع لطاعة
يظن اخبره بمسقة الكفارة فبان خلافه اجر اذ كان كافي م (قوله امة) وكذا
الحرف لا يصوم الاباذن زوجهما ان قص بسبب الحلف ما يفسد على م
(قوله ان تصم الاباذن منه) وان تكرر مسقة فتمس بل للندمة ع ش (قوله خلق
الشمع ويحوي رابط لمصرها ولو اني محبت لم ياذن م) (قوله كبرها) اي كبر
الامة التي قبل بان لم تكن امة اصلا كعبه او كانت املا تفضل (قوله وقد حدث
الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى ملك عمرو وكان حلف وحنت في ملك زيد
هل لمصره ونفع من اوم ولو كان زيدا من فيه ما وفي احداهما ولو كان السيد غنيا
فهل على العبد ان يتمسع من صوم لوصته ان لم يضره كان له نفع منه او لا
الظاهر وانهم ولو اجر السيد من عبده وكان الضرر من بل بالنفقة المستاجر لم يقطع
فهل له الصوم باذن المستاجر واذن الله يفيقه فخره ولا قربا حليس السيد منه
هنا ولا يفرق في الاستدعاء كون الحث واجبا او غيره ولا يبي أن تكون الكفارة
على الفور والرقني والراجح في المسئلة الاولى وفي الحث لو حلف في ملك شخص وحنت
في ملك اخر ان قل اذ كان فيه ما وفي الحث لم يكن كفايا منه من الصوم وان
ضره والا فله نفع منه ان ضره شر م (قوله في احداهما) اي الحلف والحث

ولا قول هو الاصح في الروضة كالشرح لان الحلف مانع (٧٣٨) من الحنث فلا يكون الاذن فيه اذا نجا

في التزام الكفارة فان لم يضر الصوم في الخدمة لم يمتح الى اذنيه والتعريض بمحكم الامة من زيادته وبمض كثر في غير اعتاق فان كان له ل كفر بتلك ما امر لا باعتاق لعدم اعطيته لقولاه والاقتصوم وهذا أولى مما عبر به الاصل (فصل) في الحلف على السكني والسكينة وغيرهما بما ياتي لو (حلف لا يسكن) بهذه اللفظ (أولا بغيرها) وهو فيها (فكث) فيها (بلا عذر) حنث وان بحث متاهة وأهل كالمولى يستهما لانه حلف على سكتي نفسه فلا يمتح ان خرج خالدية القول وان تركهما ولان مكث جذر كبح متاع وانما جرح أهل وليس وجوب واعتاق باب وضع من خروج وخوف على نفسه أو ماله كالمولى لا يساكنه ومما فيها في كتاب البناء حائل بينهما فيعت لو حود المساكنة الى تمام البناء بلا ضرورة وهذا ما نقله في الروضة كالمسألة من الجمهور وهو في الشرح الصغير

(قوله والا قول) هو الاصح معتد (قوله لان الحلف مانع الخ) وجهه فارق ما ران الاذن في الضمان دون الاداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه س ل (قوله كفر بتلك) ظاهر ولو في نوبة السيد قوله ولا يصح ضم ظاهره وان ضمه الصوم وهو في نوبته سببه فلا يتوقف على اذنه ل فليصروا قال بعضهم قوله والاقتصوم أي في نوبته اذا كانت مهاباة ما اذا كان في نوبة سيده أو كان لامها مابة على التفصيل السادس كون الصوم مضر وقطعت بلا اذن لا (فصل في الحلف على السكني والمساكنة) وغيرهما السكني مشتقة من السكون واريدما الحلول لا عند الحركة كافي الروضة وأصلها من القاضي انه لو اقام بالمكان مترد فيه حنث زى قال م والاصل في هذا وما بعده ان الاعتاق يقتضي على حاقته الا ان يكون المصارعا معا وقا ويريد دخوله فيدخل أيضا بقوله واقه لا أحكل من هذه الشبهة فانه يمتح باكل غيرها لانه مجاز متعارف في الشجر وخبيثة في الخشب فلا يمتح أمير خلف لا يمتح داره وطلق الا بغيره ولا من حلف لا يخلق رأسه فخلق غيره لم يارده اه وانه يدعش عليه الحنث فنظر العرف (قوله وهو فيها) فان كان خارجا حنث بدخوله مع اقامة فحلت به الا حنثا بغير عذر س ل (قوله فكث) وان قل س ل وم (قوله على سكتي نفسه) هلا قال وعلى أن لا يقيم لا يحصل ذلك كالحال السكني وفي توقف عدم اقامة على الخروج بنية القول فنظر بل كان يفتي الا كفاه بمجرد الخروج وشيئا حصل بنية القول راجعة للسكني والاظنة فليخرج بنية القول حث لانه يقال له ح ساكن ومقيم في ذلك ح ل (قوله ان خرج حالا) ولا يكلف في خروجه عدو ولا يخرج من بابها الغرب س ل (قوله بنية القول) محل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلفه فلو دخل لغو فخرج فحلف لا يسكنه لم يمتح بنية القول قطعا شرح م (د قوله لجمع متاع) أي ولم يدين شكل بذلك بغير المثل وهو قاذو عليها ح وعبارة س ل (قوله لجمع متاع) قال جرير وقد المصنف ذلك بما اذا لم يمكن الاستجابة والاحت قال سم وظهر انه لا اعتبار بإمكان الاستجابة في قتل اثمته يجب اخذها من غير موشق عليه الملاحه عليها (قوله وخوف على نفسه) أو كان مريضاً أو زنيا لا يقدر على الخروج ولم يبدل ولو بغير المثل من يضره أو ساق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاته ولو خرج منها ثم عاد اليها الصلاة لم يمتح مادام يسمى عرفاً أو راعاً أو الاحت زى و س ل (قوله فيعت) وان حلف لا يساكنه ونزى ولو في البلد مبعسا كته ولو فيها ولد لم ينقض ما حثت بالمساكنة في أي

موضع كان الا اذا كان البتآن من خان ولو صغيرا لا يحنت وان قصد فيه الرقي
وتلاصق اليشار ولا ان كان من دار كبيرة بشرط ان يكون لكل بيت غلق باب
ورقي ولو اتفرد في دار كبيرة بمسيرة منفردة المرافق كالرقي والمطبخ والسكنى وبها
في الدار يحنت زى وقوله اى زى الاداء كان البتآن من خان اى لان الخان
كالرب ويوت كالدور شرح الروض (قوله وصحح الأصل) من (قوله) وحلف
لا يدخلها وهو فيها معطوف على قوله لان خرج الخ) لمشاركته في الحكم وهو
عدم الحنت ولكن يبقى في العبارة تصاحبه من حيث ان المعطوف عليه مستثنى
من المساكنة والمعطوف ليس منها واجب بانه استثناء متقطع قوله او هو ذلك
معمول بقدر تقديره او حلف نحو ذلك كأجل حل الشارح عليه (قوله) كعادة
أو صوم) فيه انها يتقدرا بعد اذ يعبر ان ذال صليت ليعتدلا وصمت شهرا
واجب بان المراد بهما انتهيا لان ما لا يتقدم ان الا بها قوله كعه لا تو صوم
اى كنية صلاة تو صوم شيئا ومثل في س ل لكن هذا لا يمر في الطيب
وما بعده الآن براد بالتطيب موضع الطيب على البدن وهو لا يتقدم بعد والمراد
بالظهور الفعل أو التوبة وهما لا يتقدرا عند تعويضا سم ولا يتقدم بعض ذلك عن
اشكال اذ قد يقال صمت شهرا أو صليت ليعتدلا في شرح الروض ويصحب بانه
لمساكن الحق للعبادة والذى بقولها هو التوبة اذ لا اعتبار بها بدورها والتوبة
لا يتقدم بعد اطلاق على العبادة عدم التقدير براءة او تبتا اه ولهذا الحلف
لا يصح به شيا جرمه بالصلاة وان صلت بخلاف ما لو قال لا اصلى صلاة فانه
لا يحنت الابتسامها شرح الروض (قوله) وغصب) ولا يرد عليه قوله غصب شهرا
لان مضافه غصبه واقام هذه شهرا س ل ويرد عليه ان الغصب الاستيلاء وهو
موجود مادام تحت يد المولى فخر لا قول الاستيلاء (قوله في الاولى) وهي
قوله لان نخرج حالا (قوله ليس كأن شأها) لان حقيقة الدخول الانفصال
من خارج لما دخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة شرح م ر (قوله) اذ لا
يصح الخ) ولو صح ذلك لمكانت الاستدامة كالاستداه لاح تصكون استدامة
الدخول دخولا وكذا الباقي وكتب ايضا قوله ولا يصح ان يقال دخلت شهر انظر
الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتي حيث ادعى انه يصح ان يقال ركبت شهرا
مع انه اذا انظر للصغر فهو لا يتقدم بعد فيهما ولا يراه اى الكون اسكبا والكون
داخلا فهو يتقدم وكذا افعال في قبة الامثلة ناعم قبة الامثلة الا كية اه شيئا
قال م ر واقاعد في ذلك ان ما لا يتقدم بعد او صلتا ليعتدلا لا يحنت شيا استدامة وما

وصحح الأصل تبعا للشرح
انه لا يحنت لاستداه برفع
المساكنة لان خرج
احدهما خلا فنية القول
او حلف لا يدخلها وهو بها
اولا يخرج وهو خارج او هو
ذلك بما لا يتقدم بعد كصلاة
وصوم وقطره وطيب وترفع
ورطى وغصب اذا حلف
لا يضعها فاستداهم فلا
يحنت لعدم وجود الحلف
عليه وهو في الاولى ظاهر
اذلا مساكنة وأما فيما
هذا فلان استدامة
الاحوال المذكورة
ليست كأن شأها اذ لا يصح
ان يقال دخلت شهرا

وكذا البقية ومروءة حلف على أن يحلف ناسيا (٧٤٠) فواء لا أن يكون أنيس ومخلف بالاشارة

باعتداله تدمية فهو ليس بما اعتد به ذكر كواب وقيام وقود وسكنى واستقبال ومشاركه فلان اذا حلف لاضعها فيه باسندتها لصديق اسمها بذلك اذ يصح أن يقال ليست شهرا ووكبت ليست وكذا البقية واداحت باسندته شيء ثم حلف أن لاضعها فاستداه لزمه كفارة أخرى لانفصال ليمين الأولى بالاستدامة الأولى وتبيري في هذه والتي قبلها بحد كرام عماد كره (ومن حلف لا يدخل) هذه الدواحت بدخوله داخل بابها) حتى دخلها (ولورجله معتدا) أي قطع لانه بعد دخلا بخلاف ما ورد بها وقد خارها أو دخلها ولم يعتد بها فطوان الخلق الأصل أنه لا يثبت بدخوله بها وبخلاف ما ورد دخل رأسه أو يده أو دخل طاقا عقودا قد تم الباب لا وجود سطح من خارج (ولورجله طالم يستف) لانه لا يبعد دخلا بخلاف ما ادعتف كله أو بعضه ونسب إليها بان كره دليه منها كما والكتاب لانه حيث فكلية منها وقول لم يصدق من زياد (ولورمات) المصدق فيرد (كان ما رت نضا أوجلت معبدا فدخل ليست) لروال اسم الدواخل فكلية عليها بخلاف ما سبق اسمها كاذن ورسوم جد وما رت عبا تبتا (و) حلف (لا يدخل دار زيد) يستبدش دخول (ما) أي دار (يلكها أم) داي

باعتداله تدمية فهو ليس بما اعتد به ذكر كواب وقيام وقود وسكنى واستقبال ومشاركه فلان اذا حلف لاضعها فيه باسندتها لصديق اسمها بذلك اذ يصح أن يقال ليست شهرا ووكبت ليست وكذا البقية واداحت باسندته شيء ثم حلف أن لاضعها فاستداه لزمه كفارة أخرى لانفصال ليمين الأولى بالاستدامة الأولى وتبيري في هذه والتي قبلها بحد كرام عماد كره (ومن حلف لا يدخل) هذه الدواحت بدخوله داخل بابها) حتى دخلها (ولورجله معتدا) أي قطع لانه بعد دخلا بخلاف ما ورد بها وقد خارها أو دخلها ولم يعتد بها فطوان الخلق الأصل أنه لا يثبت بدخوله بها وبخلاف ما ورد دخل رأسه أو يده أو دخل طاقا عقودا قد تم الباب لا وجود سطح من خارج (ولورجله طالم يستف) لانه لا يبعد دخلا بخلاف ما ادعتف كله أو بعضه ونسب إليها بان كره دليه منها كما والكتاب لانه حيث فكلية منها وقول لم يصدق من زياد (ولورمات) المصدق فيرد (كان ما رت نضا أوجلت معبدا فدخل ليست) لروال اسم الدواخل فكلية عليها بخلاف ما سبق اسمها كاذن ورسوم جد وما رت عبا تبتا (و) حلف (لا يدخل دار زيد) يستبدش دخول (ما) أي دار (يلكها أم) داي

المصدق فيرد (كان ما رت نضا أوجلت معبدا فدخل ليست) لروال اسم الدواخل فكلية عليها بخلاف ما سبق اسمها كاذن ورسوم جد وما رت عبا تبتا (و) حلف (لا يدخل دار زيد) يستبدش دخول (ما) أي دار (يلكها أم) داي

(دوف به) كدار العدل وان لم يسكنه دون دار يكتن المأجرة اربعة ونصب ونحوها لان الاذاعة الى من يملك
تنتهي ثبوت الملك حقيقة او بما انتق به (٧٤١) فان اراد به امسكه (دوف به) اي بمسكه

وان لم يملكه ولم يصرف به
ولا يثبت بغير مسكه وان
كان ملكه او عرف به وقولي
او تعرف به من زباني (او)
حلف (لا يدخل داره) اي
زيد (ولا يكلم به هذا
زوجته فزال ملكه) عن
اشلالة او بوض الاقان
(فدخل) الدار ومكلم
العبد او الزوجة (اي يثبت)
لزوال الملك (الآن بشير)
اليهم بان يقول داره هذه
او عسده هذه او زوجته
هذه (ولم يرد ما دام ملكه)
بالرفع وانصب فيثبت
تقليبا للاشارة فان اراد
ما دام ملكه يثبت ولو مع
الاشارة كادخل في المستثنى
منه عملا بآدته وزوال
ملكه في غير الزوجة بآدم
المقدم قبله وفيها بآدته
لها لا بطلان الرجعي
تصمري بما ذكرنا من
قوله فباعهما او طلقهما
وظاهرانه لا حث ولو مع
الاشارة في زوال الاسم
مكروال اسم العبد ببقته

للتباعد لان الميزن تنزل على ما عطف قدرة على تحصيله والمراد بملكها كلها فان
كان عطف بعضها فلا يثبت ولا يكتن فيه منها كما عطف عليه اد صاحب قاله
الاذنحي س ل قال ع ش فاذا حلف على رجل لا يدخل داره كانت
مستثناة فدخلها لم يثبت وكذا لا يثبت بالوقوفه والملاوكة لتعذر ان تصرف به
(قوله تصرف به) وان لم يملكها (قوله كدار العدل) اي ينفذ وكذا
القاضي يصرف (قوله او ما الحق به) اي فيما اذا كانت تصرف به (قوله
فيثبت به) محل قبول ارادة مسكه اذا كان الحلف باقية فان كان بطلاق او لعاق
لم يقبل ذلك في الحكم لوجود خصم فيه ذكر المرأة ومنهم الماردى وابن
الصباغ والجرماني وهو المتمدن س ل وزى وقوله لم يقبل ذلك يعني اما اذا دخل
داره املكها او تصرف به ولم تكن مسكه فيع الطلاق ولا عبرة بآدته وان كان
يقع عليه ايضا يدخل المسكن الذي اراده عملا بآدته لتضمنه الاقرار به تأمل
(قوله او بعض الاقنين) يعلم منه انه لا يثبت بدخول الدار المشتركة بين زيد
وبغيره زى (قوله بالرفع) اي على اسم دام والغير يحذف تقديره بما يقا
والصعب على اخبر عام ع ن واسمها غير يرجع لما ذكر (قوله تقليبا
للاشارة) وانما بطل البيع في بطلان هذه الشاة فاذا لم يقره لان العقود راعى
فيها الاقضاء يمكن س ل (قوله فان اراد الخ) ويأتي في قول هناعي الحلف
بطلاق او عتق ما س ل (قوله بلزوم العقد من قبله) بخلاف ما اذا كان
اختيارا لبايع او ما حل (قوله لا بطلان الرجعي) اي لا الرجعية كازوجة
شرح مردة ع ش عليه ويؤخذ من انه لو حلف لا يبي زوجته على عصمته
او على ذمته بطلانها طلاقا رجعيا يبر فيثبت باقائه مع الطلاق الرجعي اه
فالظن له الخلع (قوله وظاهرنا لا حث الخ) غرضه به تنبيه آخر للمستثنى
وهو قوله الآن بشير اي فيعمل الحث بالدخول او الكلام بعد زوال الملك فيما اذا
اشارة ان يبقى الاسم فزوال يثبت بالكلام او الدخول بعد الزوال فتخلص ان
المستثنى مقيد بقيدن تأمل (قوله من الدار الباب) احترزه عما قال لا ادخلها
من بابها فانه يثبت بالباب الثاني والامع لانهما س ل (قوله لا بغيره) وان
مدا قول س ل (قوله او حلف لا يدخل بيتا) قال مرد في شرحه وعلم بما

واسم الدار يجعلها مسجدا ١٨٦ يثبت فقوله تقليبا للاشارة اي مع بقا الاسم كما علم بما يأتي
او امر لنفسه س ل الاق (او حلف لا يدخل دارا من ذال الباب حثا للنفذ) المشار اليه لا بغيره وان تقل اليه خشي
الاول لا لالباب حقيقة في النفذ جاز في التشبه فان اراد الثاني حل عليه (او) حلف لا يدخل (بيتا) يثبت
(بمعناه) اي بما يسمى بيتا ولو خشي الرجعية او شعر الزوج اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كصبيدوم عام
وظا حبل وكسبة وبيعة لا تبايع عليها اسم البيت لا يتعبد او خبوز فان اراد شيئا حل عليه

تخروان البيت غير الاروين ثم ولو لحلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون
 بيته لم يحث أولا لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث اه قال الرشدي قوله ولم
 بما تقرر ان البيت غير الدار ولا نظرا الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت
 على الدار ووجه ان عرف العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الاذري
 فاما ما ذكره من مثل الاطلاق الذي في الشرح وقال اه الاصعب عقبه بقوله وعن
 القاضي ابي الطيب الميل الى الحث أي فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دلهيز
 الدار وصحتها أو صحتها لان جميع الدار بيت بمعنى الايواء ثم قال اعني الاذري
 وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فلم من كلامه
 ان الاصعب لا ينظر الى ذلك وهذا علم ربحته سم انهل هذا في غير مصر ولا اهم
 يطلقون البيت على الدار ثم رأيت في ع ش على م في الفصل الا في ماسه
 قوله لا عبرة بالعرف انطوى منه يؤخذ عدم الحث فيما لو حلف لا يدخل بيت
 فلان فدخل دلهيز فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما اذا دل
 القرينة عليه كمن حلف لا يدخل بيت اسير الحاج مثلا فله لا يفهم عرفا من ذلك
 الا ما عرف به العادة بدخوله لا يحصل البيوتة بمصرمه فتنبه له (قوله أو وطب
 لا يدخل على زيد الخ) ومباراة أصله مع شرح م أو حلف لا يدخل على زيد
 فدخل بيتا فيه زيد وغيره حث لوجود صورة الدخول حيث كان عالما به ذا كرا
 المال مختارا وخرج بيتا دخوله عليه في فهو مسجد وحمام مما يختص به عرفا
 ومثل ذلك ما لو جعت ما ولية فلا حث لان موضع الولية لا يختص بأحد عرفا فاشبه
 نحو الحمام وصورة المسكن في المسجد ونحوه عند الاطلاق فالوقد انه لا يدخل مكانا
 فيه زيد أصلا حث لتلظظه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق
 اه لا يجمع مع فلان في محل ثم اه دخل محل وجاء المحلوف عليه بعد ودخل عليه
 واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه اه اجتمع معه في المحل أم لا والجواب ان
 الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش (قوله
 أرخية) أي اذا اتخذت مسكنا اماما يتخذها السافر والمجازة لرفع الاذى
 ولا يسمى بيتا وهذا عند الاطلاق فان توى نعامها انصرف اليه س ل (قوله
 وفي نظيره من السلام) أي وكان بحيث يسميه وان لم يسمه بالفعل أو كان به
 جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم الكلام شرح م (قوله وفي الصلاة) بأن
 سلم على المأمومين وفيهم زيد حل وحل الحث اذا قصد السلام عليهم اما اذا قصد
 الصلأ أو أطلق فلا يحث (قوله بأن الدخول لا يقتضي) بدليل ان لو تقول

(أو) حلف لا يدخل على
 زيد فدخل على قوم مو
 قيم) عالما بذلك (حث
 وان استثناء) بلفظه أو نيته
 لوجود الدخول عليه
 (وفي نظيره من السلام)
 ولو في الصلاة (يحث
 ان لم يستثنه) لظهور اللفظ
 في الجميع فان استثناء
 باللفظ أو بالنسبة لم يحث
 وفارق ما قبله بأن الدخول
 لا يقتضي بخلاف السلام

دخلت عليكم الازيد اجمية سم
 (فصل في الحلف على اكل أو شرب) أي
 أي وما يتبع ذلك كالو حلف لا ياكل ذاك الشيء ع ش (قوله برؤس نم) أي
 بثلاث لانها أقل الجمع بخلاف ما إذا حلف لأداء كل الرؤس فانها الجنس فيصنف
 بواحدة لا يبعثها نظر الجنس ونظر هذه المسئلة ما لو حلف بأنه لا يترقج النساء
 فيصنف بواحدة بخلاف نساء فلا يصنف الا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه
 لا يترقج نساء أو نساء فهو الجمع فيها فلا يصنف الا بالثلاث لان الصيغة محقة
 وقد شكت كما في زوالها بالجنس فلا تزول الا يتيقن ويأتي هذا التفصيل
 في الرؤس فان حلف بالله فترق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا تفرق
 بينهما فلا يصنف الا بالثلاث فيها ري (قوله لا اعتياد بها مفردة) أي في كل
 ناحية هكذا بدل كلامهم وفي حقه برؤس الابل بمصر نظرا لانها لا تشارف بيها
 فيها حل (قوله لان كان الحالف من بلد الخ) المعنى انه لا يتبدل بل
 لو كان من غيرها كان كذلك حتى يمت في محل حدث الحالف مطلقا كرويس النعم
 حل وقته سم عن الروضة (قوله مفردة) أي عن أيدائها ري (قوله)
 على الاقوى في الروضة) معتمد (قوله ايضا) هو اسم جنس جى ليس مدفوعا
 الماهية من حيث هي بل الانفراد وأقلها ثلاثة ح ل ولو حلف ليا كان مما
 في كرهه وكان حلف ليا كل ايضا وكان في كرهه يرض جعل في ناطف وهو حلاوة
 تصدق بها عنه وأكله بل انه يصفق عليه ليا كل ايضا وقد أكل مما في كرهه ري
 وقد يقال لا يحتاج لهذا الا لا يصنف الا بالثلاث يضافات فإذا أكل مما في كرهه
 بيضة لا يصنف قياسا على الرؤس ومنه الحاجة لا يحتاج اليها الا اذا قال ليا كل شيئا
 من البيض تأمل (قوله بخسارفة انفسه) وان لم يكن ما كول اللحم فيعمل أكله
 مطلقا انما حاشيت لكن من ذوات السموم ري وح ل اما هو فيصرم أكله وان كان
 طاهرا لان الميوس كلها طاهرة كافي قبل على الجلال قال س ل ثم لا تفرق
 في الحث بين أكله وحده أو مع غيره اذ طهره اه والبيض كله بالصاد الا يرض
 التل بالثناء المشالة ري (قوله أي ما من شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متعلب
 خرج بعد الموت كاسيا في شرح مدر ومواقفة على البيض أي يرض من شأنه
 ان يفرقه أي الباقض حيا وهو مال من الما في يفرقه الرجعة للباقض وهذا
 بالنظر لترتيب القرض مع التلق اما بالنظر لترتيب التلق في حذاته فتقوله حيا مال
 من الباقض وقوله ويؤكل يصنف منفردا في مقام الاضمار يوقع في الجنس
 وصعوبة القهر فكان عليه ان يقول ويؤكل منفردا كافي شرح مدر ويحاسبه

● (فصل في الحلف على
 اكل أو شرب مع بيان
 ما يقاوم بعض المأكولات
 لو حلف لا يأكل رؤسا
 وأطلق حلف برؤس نم)
 لانها المتعارفة لا اعتياد
 ببعض المفردة (لبرؤس طير
 وصيد) برى أو بحر (الا
 ان كان الحالف من بلد
 تابع فيه مفردة وان حلف
 خارجه فيصنفها كلها فيه
 فطاعوا في غيره على الاقوى
 في الروضة وأصلها قالاهو
 الاقرب الى ظاهر النص
 لكن صحح التوى في تصحيحه
 نقابته قال في الروضة
 كاملها وهو ما رجحه الشيخ
 أبو حامد والرويان وما ل
 انه البليغي بل صححه
 في تصحيحه وكلام الاصل
 يفهمه) أولا يا ككل
 (بيضا) يصنف بمفارقي
 بانفسه أي ما من شأنه ان
 يفرقه (حيا) ويؤكل بيضه
 منفردا (كساج) ونظام وان
 رفاقه يصفونه بخلافه

كيش سول وهو بطارخه لثما غافرة مية بشوبطه (١٤١) وكيش جراد لاه لايا كل من ردا

(أو) حلف لايا كل (نما)
 (في) فينت: (لحم ما كول)
 كشم وخيل وطير ووحش
 ما كول فينت بالا كل
 من مذكاة (ولو لم) رأس
 ولسان لا لحم (سك)
 وجراد) لاه لايف من
 الحلاق اللحم عرفاه له
 لايتناول غير اللحم ككرش
 وكبد وطحال وقب وورقة
 (ويتناول) أي اللحم (شم)
 ظهر وجب) لاه لحم سمين
 ولهذا يصمر عند المزال
 (لاشم بطن وعين) لاه
 يتألف اللحم في الاسم
 والمصة (ولشم عكسه
 فلا يتناول شحم ظهر وجب
 وقد ول شحم بطن وعين
 وذكر الجراد مع خدم تناول
 اللحم شحم العين والشحم
 شحم الجنب ومع تناول
 الشحم شحم البطن والعين
 من زبادق (والا لاهة
 والسنام) ويقع أو لم (السا)
 أي كل منهما شحم ولا غشا
 لحافته لكل منهما في الاسم
 واهمقة ولا يتناول أحدهما
 الآخر لذئ فلا يمتن
 حلف لايا كل أحدهما
 بالآخر (واللحم) وهو الودك

الطير مع قوم عود الصبر الباقض (قوله وهو بطارخه) لان بيضه صبر بطارخ
 بسدم مونة ذمكت في البرصار الأبيض سمكا صبرا (قوله فينت لحم ما كول)
 أي ولوا كله نيا عميرة وقوله لاكل من مذكاة أي لابالا كل من اللية وتولو كان
 منظر اكله مده لان اللحم انما يصرف الى الماء كقول شرطا سم وهذا كله عند
 الاخلاق فان نوى شيئا جل عليه شرح مده وقوله ولو لم رأس ولسان أي لم لسان
 والاضافة بيانية مده والفاة للرد أي وخذوا كأربع لصدق اسم اللحم على ذلك
 كله شرح مده (قوله لا لحم سمك) ولو غير الصورة المشهورة وان يبيع قطعها
 لكبره عميرة أي لا ملا يسي في العرف نماوان كان بسما طينة كما في القرآن
 في قوله وهو الذي سخر لكم البحر لاكلوا منه لحما طرا كالايحت يحلوسه
 في الشمس من لحم لا يمس في سراج وان سماها الله تعالى سرايا ومن حلف
 لا يمس على بساط يحلوسه على الارض وان سماها الله تعالى بساطا شرح م ر
 (قوله لا يتناول غير اللحم) ولا يمت بقائمة الفجاج قطعها ولا يجلد الا ان رقى
 بهت يؤكل غالبا على الاوجه زى (قوله شحم ظهر وجب) قال المحلى وهو
 الأبيض الذي يخالطه الاجر قال شيخنا امامنا طاعه فلا حشبه قطعها سم وقيل
 لا يتناول اللحم الشحم لقوله تعالى حرما عليهم نعمومهما الخ فسمها شحم ما شرح م ر
 (قوله لا شحم بطن) مما على الصاوين وغيرهما عميرة سم (قائدة) حلف لايا كل
 طيننا لا يمت الا بالما به وذك أوفيت ومن حق الروض ع ش على م ر (قوله)
 لا يمتنا اللحم (ك) قد يقال فيما قبله لاه مخالف في اذ سم والعصقة حل واجب
 بأنه يميل الى اللحم بدليل انه ممر عند المزال (قوله وهو الودك) هو اسم لجميع
 الادهان سواء كانت من ذى روح أم لا ويشمل اللحم السمين ع ش أي اذا كان
 فيه حمية (قوله وقد ول شحم ظهر) استشكل شمول اللحم له مع انه لحم
 ودولا يدخل في اللحم واجيب بأنه لما صار سمينا صار يطلق عليه اسم اللحم وان لم
 يطلق اللحم على كل لحم سول وشرح مده (قوله ودما) أي خالصا والا لاهة
 ومن المراد من الحيوان اما دهن فهو سمسم ولوز فلا يتناول على ما قاله البخوي
 واهمده زى لم تكن قال سم الاقرب خلافة وعز لم وهو كذلك في شرحه
 (قوله ويقر وحش) وهذا بخلاف ما لو حلف لا تركب جارا فرسك جارا
 وحشا لا يمت لان اليهود وكوب الجار لاهي بخلاف الاكل واستوجه جبر
 وهراد الصان لا يتناول للمز ولا عكسه وان اتحد اجنبا لان اسم أحدهما لا يطلق
 على الآخر مة ولا عرة وان شملهما اسم القنم المتقضى لتحد اجنبا م س ل

(ويتناولها) أي الالية والسنام (و) يتناول شحم ظهر كيطر وجب (ودما) ما كولا فيمتنا كل (قوله)
 أحدهما بن- ايف لايا كل د- سم وتولي فهو ظهر لحم من قوله ظهر بطن ويتناول لحم البقرة ما وسأ وقر وحش

(قوله فيثبت بأكل أحدهما الخ) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم البقر
لا يثبت بأكل لحم البقر ح ل وأما الزرق في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن
حيوان وبيض ولين سمل فيجبه جملة على ذلك ولا يتناول منه سمكا ولا جرادا
ولادم مكسدا ولا لحما لا شرح م د (قوله كل خبز) وإن لم يؤكل اختيارا ع ش
ويتناول الكفاة والسنبوسك الخبز والبقلاوة لا يتناولها ولا م و بخلاف ما إذا
قلت أولا فالضابط أن الخبز يتناول كل ما خبز وإن لم يصد وحدث له اسم حصه
دون ما قل أولا فلا يتناول المقل كالأزلية والتمائف س ل و قل على الجلال
(قوله وباقلا) قال في المختار الباقلا إذا شددت قصرت وإذا خففت مدت ع ش على
م د (قوله من وأويا) لأن أصله ذروا وذرى (قوله وجص) ويشمل البصا
والزقاق دون البسيس ودوان ملت نخود دقيق أو سويق بنوعين م د و جـ (قوله
وإن ترده) ثم لو صار في الرفقة كالحسوق يقع الحاء وتشديد الواو فتصا إلى شربهم
يثبت كالأردق الخبز اليابس لأنه استحدث اسم آخر فلم يكتف بحزنا شرح م د
والروض والمراد ما اختلطت جزاؤه بعضها ببعض بحيث صار يسمى بالعصيدة
أو نحوها عما يتناول بالاصابع أو اللقمة بخلاف ما إذا بقيت صورة القيتت تقما
متميزا بعضها عن بعض في التأول ع ش على م د (قوله أولم يكن معهودا بلده)
يحتسم عدم الحث إذا كل شيئا من ذلك على ظن أن الخبز لا يتناوله أخذا مما مر
في الطلاق رشدي (قوله لظهور اللقمة فيه) فيه أن الإيمان بنية على العرف ثم رأيت
م د في شرحه قال وكان سبب عدم نظرم الحرف هنا بخلافه في نحو الرأس
والبيض أنه لم يطرده لاختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللقمة بخلاف ذلك
(قوله سواء استلعه الخ) هذا في الحلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا
يثبت إلا بالذبح المسبوق بالمضغ لأن الطلاق محمول على اللغة أي فيمثل القطفه
على حقيقة فلو حلف بالطلاق لا يأكل الحشيش وبلعه لا يثبت والأجمل محمولة
على العرف فيمثل القطفه على مقتضى المعارف ولو لم يخالز ح ل والعرف
بعد الباع كالأول فلا يقال لأن يأكل الحشيش والعرف مع ما به يلزمهما استثناء
زى (قوله تشمل الأدم) ينبغي أن يكون المراد ما يتأدم به من القفا كقمة لا يطلق
الأدم ح ل (قوله والحلوى) هي كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حلوى ليس
في جنسه حاض كدبس وفايد لاذهب وإجاص وورمان أما السكر والعسل أي
كل منهما على انفراد فليس بحلوى لأن الحلوى نامة والمعونة من حلوى كما في شرح
م د وس ل وقوله نامة بالمعول فمن حلوى على أوجه التي تسمى بحلوى

فيثبت بأكل أحدهما من
حلف لا يأكل لحم البقر
بقر الوحش من زبادي
(و) يتناول (الخبز كل خبز
ولون أرز) يقع المعمر موص
الراء وتشديد الزاي على
الاشهر (وباقلا) يشديد
اللام مع القصير على الاشهر
(وقرة) بذال مبهمة
والمسحوش عن واو أوياه
(وجص) ينكسر الحاء وفتح
الميم وكسرها فيثبت بأكل
أحدهما من حلف لا يأكل
خبزا (وإن ترده) بمثلثة أولم
يكن معهود بلده لظهور
اللقمة فيه وبهذا فارق ما مر
من اعتبار الحرف سواء
استلعه بعد مضغ أم دونه
(و) يتناول (الطعام قوتا
وقا كقمة لوقوع اسمه عليهما
والقفا كقمة تشمل الأدم
والحلوى كما مر في الرأ
وتقدم ثم إن الطعام يتناول
الدواء بخلافه هنا

مع الفرق بين البابين (و) تناول (الفاكهة وما بعده) بلورمانا و (ترجم) يضم الممرات والراء في شذذ الجرم و (تأخر فيه)
 اترنج بالثون وترنج (ورطبا وياسا) كبروزيب (وليو تاو نيقا) (٧٤٦) بفتح الون وسكون الموحدة

و (صكسرها) (و) بطا ولب
 فسق (بضم الفوقية وقصها
 (و) لب (غيره) كلب سندق
 (لا) بما يكسر القاف أكثر
 من قصها ويثنية مع المد
 (يخاوا وبادجنا) بكسر
 الهجاء (وجزا) بفتح الجيم
 وكسرها فليست من
 اغما ككة وكذا البلج
 والحمره كاذكره التولى
 اكسر محله في البلج غير
 الذي حلا ما محلظا مر
 أنه من القاص ككة (ولا
 يقول التمر) بثنية (ياسا
 ولا البطيخ والتمر) بثنية
 (والجوز هندو الهندى من
 الطبخ الاخضر واسه شكل
 لا الرطب تمر او بصرا (ويطبا
 لا السب زيبا وحصرها
 وكسوها لاختلافها اسما
 ورفعة فلا يثبت با كل التمر
 من حلف لا يا شكل رطبا
 واليكس وكذا الباقي
 ولو حلف لا يا شكل الغناب
 او ارمان والقصب لم يثبت
 بشره حيرة ولا يدبسه
 ولا يثبتا هو روى قله لانه
 لا يسمى اكلا فائدة اول التمر
 طلع ثم خلال بفتح الحصة ثم
 بلج ثم حمره رطب ثم تمر (ولو قال) في حله مشير اليه لا كل ذا لم يثبت به على هيئة ولوه طبرما
 لا على غيرها (كلمته وسوقه ويحينه وخبره نزال اسمه) (أوقال فيه مشير الى اكسل (ذات) بفتح

الاسم
 (بجميع) عملا بالاشارة

(أو) قال، من الرطب لا أصل (ذا الرطب) كلمة (أو) هي أو بع: (ذا) كلمة (السي) أو: (الغ) زفكاه: (كامل) بالبلوغ أو المولية، (يختم) لزول (٧٤٧) الاسم وذ كرحكم المبعين: زيادتي وقبيري على الكامل في السي

[illegible]

وعنه ظاهرة تفتت) لانه منبذ في الحس وقد اكل الحلو عليه وزياده بخلاف ما ذكرنا كما علم
وماد المظهر عليه لاستهلاكه (فصه - ل) في مسائل متفرقة (حلف لا يا كل ذي النمرة فاخطلت
بمرفا كله الابيض ثمرة ليمت) لجواز ان تكون في الحلو عليها ولذا بعض من زيادتي (اوليا كلها
فاخطلت او) ليا كان (ذي الرنة بغير اليا جميع

فانصب بدنه فله فان كان بفعله أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه حنت حالا
 لشقوته البر باختباره وان انصب بغير فعله ولم يدفعه فان تمكن من شربه قبل ولم يفعل
 حنت ايضا ولا لالهذره اه ع ش على م ر (قوله لاحتمال الخ) عليه لم يذوق قد بره
 فلا يبرأ اذا تركوا حدة أو بضعها (قوله هو المحلوف عليه) أي ان كان المتروك ثمرة
 وقوله أو بضعه أي ان كان للمتروك بعض ثمرة (قوله أو لا يلبس) ذن لم يحنث بأحدهما
 أو لا يلبس هذا الثوب قبل منه خطا لم يحنث كافي م ر أي من منسوجه لامن
 خياسته قال ع ش عليه أي خطا قد راسع مثلا طولا لا عرضا ومثله لا يرتدى هذا
 الثوب أولا تيم هذه الهامة أولا الف هذا الشاش اه وقارق ماذ كرا لا سا كنك
 في هذه لدارا يدم منها وساكته في الباقي بان اللدار ما على مدق المساكنة
 ولو في جزء من الدار ونم على لبس الجميع ولم يرد ولو حلف لا يركب هذا الحمار
 أو السفينة قطع منه جزء وقع منه ألوح مثلا ثم ركب ذلك حنت شرح م ر ومثله
 لا أمام أو لا اجلس ع في هذه الطراحة فسل منها خطا أو نام أو جلس فيحنث لاه
 يصدق عليه أنه نام أو اجلس عليه بعد غسل الخيل منها وكذا الوفرش عليها
 ملأه ونام عليها الجربان المرقى بذلك كافي ع ش (قوله لاه يمينان) عبارة شرح م ر
 لانهما يمينان حتى لو حنت في أحدهما بقيت اليمين منعقدة على الآخران وجد
 وحيت كفارة أخرى لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك فاما سقطا كان قال
 لا كل هذا وهذا ألا كان هذا وهذا أو الهم والغيب تعلق الحنت في الأولى
 والبر في الثانية هما اه (قوله بعد تمكنه) واجبع للثنتين (قوله أو ألقه
 قبله) أي أو ألقه غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه م رسم (قوله) أي قبل
 تمكنه أي وهو يختار إذا كرا ليمين من ل (قوله حنت) أي من القيد مضى زمن
 تمكنه هذا القيد يحتاج اليه في المسائل الثلاث ففي الأولى لو كان التحكم في القيد
 حصل أول التهازل والتلف والموت حصل آخره فلا يقال يحكم بالحنث من وقت
 اتلف أو الموت بل يحكم به من أول التهازل بعد مضى زمن التحكم وفي الثالثة
 لو كان الاتفاق قبيل القيد فلا يحكم بالحنث وقت التلف بل يؤخر الحكم به إلى أن
 يمضي من القيد زمن يتمكن فيه من الفعل وان كان الاتفاق من القيد قبل التحكم
 فلا يحكم بالحنث وقت الاتفاق بل بعد مضى زمن يتمكن فيه من الفعل لو حصل اه
 (قوله أو ألقه غيره) أي ولم يضر في دفعه عنه شوبرى (قوله أعظم من اعتباره
 فيه) أي لصدقه بما لو اتلفه في القيد قبل التحكم وكلام الأصل لا يصدق بهذا
 (قوله عند رأس الهلال) أي ألقه فلو حذف لفظة رأس بر بدفعه له قبل مضى

لاحتمال أن يكون المتروك
 هو المحلوف عليه أو بضعه
 في الأولى يرتبط اليمين
 بالجميع في الثانية أو لا يلبس
 ذن لم يحنث بأحدهما
 لأن الحلف عليهما
 (أو لا يلبس) ذا ولذا
 حنت به أي بأحدهما لاه
 يمينان (أو لا ياكلن ذا)
 الطعام (غدا) فاتفق بنفسه
 أو أن يلاق أو (مات)
 الخالف (في غده) تمكنه
 من أكله (أو ألقه قبله)
 أي قبل تمكنه (حنت) من
 القيد بعد مضى زمن تمكنه
 لاه تمكن من السبر
 في الأولى ومن الموت السبر
 باختباره في الثالثة بخلاف
 ما لو لم أوفات هو أو ألقه
 غيره قبل التحكم فلا
 يحنث كالسكر واعتباري
 في الاتفاق قبيل التحكم اه
 من اعتباره فيه قبيل القيد
 (أو ينعين حقه عند رأس
 الهلال) أو بعه أو أول الشهر

ثلاث ليل من الشهر الجديد ع ش على م ر (قوله فليقض عند غروب) أي
 عقب الغروب المذكور ولو شئت في اللال فأخر القضاء عن الليلة الأولى وبان
 كونها من الشهر لم يثبت كالمكره وأصلها المين س ل قال ع ش على م ر ولو وجد
 آخر مسافرا آخر الشهر كلف السفر إليه حيث قدر على ذلك بلا مشقة كآلة ل
 بالدوس عن فتاوى الشارح وأولو حلف لأقرب منك حلق ساعة بين لكذا فباعه
 مع غيبة رب الدين حنث وإن أرسله إليه حال تغيبه البر باختباره له مع ذلك
 مع نجبة المسقى شرح م ر فرع رجل لم يعل أن رد من فقال إن لم أخذه منك
 اليوم فأمرني طالق وقال صاحبه إن أعطينك اليوم فأمرني طالق بالطريق إن
 تأخذه منه صاحبه الحق جبراً فلا يثبتان قاله صاحب المسكافي اه م ر اه
 شورى (قوله بأن قدم الخ) أي إن لم يكن نوى أنه لا يأتي رأس الهلال إلا قد خرج
 من حقه وقبل منه إرادته ذلك ش ل م ر وعمل قبلها منه بالنسبة أي من وأما
 بالنسبة للإطلاق والاعتناق فلا يقبل منه ظاهر أول كنهه يدن سم (قوله وأخر)
 عبارة م ر أو مضى بعد الغروب قدر ما كانه العاصي ولم يقض حنث تغيبه
 البر باختباره (قوله ينبغي) أي وجوباً أن يعد المال بضم أوله من الأعداد
 أي يحصل ويحضره وجارة سم قوله ينبغي أن يعد المال أي الأولى ذلك كآله
 ط ب ويدل له قوله لأن شرع الخ حتى لو لم يشرع في شيء من احضار المال
 ومقدّمات القضاء إلا عند الغروب لم يثبت (قوله ورجل ميزان) أي احضاره
 اه (قوله فلا يثبت) لا ما أخذ في القضاء عنده بقائه أي وقته والأوجه كما به
 الأذرى اعتبار تواصل نحو الكيل فيثبت بقليل فترات تمنع تواصله بلا عذر ثم
 لو جمل حقه إليه من الغروب ولم يصل منزله إلا بعد ليلة لم يثبت كالأيجنت
 بالنأخيرات كذا في الهلال شرح م ر (قوله بما لا يبطل الصلاة) فلا يثبت بحرف
 غير مفهوم سم قال م وفي شرحه بخلاف غيره أن أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع
 لولا العارض كما هو قياس نظائره اه ويثبت إذا وقع على المصلي بقصد القطع فقط
 أو أطلق ولا يثبت إذا قصد الثلاثة فقط أو مع القطع سم (قوله لا خطاب فيهما)
 أي لغيره ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أي ولو كان جنباً م ر (قوله ونسي)
 من التوراة والإنجيل (المعتمد أن قراءة نسي منهما تبطل الصلاة لأنها من سرخه
 الحكم والتلاوة خلافاً للشرح ع ش أي وإن كان لا يثبت بذلك فالنصف بالنسبة
 إليه مثلاً لا يبطل الصلاة وإن كان الحكم به وعدم الحنث مسلماً فالكلام
 في مقامين قاله ع ش على م ر وخرج نسي ما لو قرأهما كليهما فيثبت ليقع أنه

(يلقب عند غروب)
 شمس (آخر الشهر فإن
 خلف) بأن قدم أو آخر (مع
 تمكنه) من القضاء فيه
 (حنث) فيبقى أن يعد المال
 ويرصد ذلك الوقت
 فيقضيه فيه (لأن شرع
 في مقعته القضاء) كوزن
 وكيل وصد ورجل ميزان
 (حيث تأخر) القضاء
 لكثرة ما فلا يثبت للعذر
 وتبصرى بقدمه القضاء
 أهم من تبصره بالكيل
 (أولاً) يكمل لم يثبت
 بالابطال الصلاة) كذكر
 ودعاء غيرهم لا خطاب
 فيها وقراءة قرآن ونسي
 من التوراة أو الإنجيل لأن
 اسم الاستكلام عند
 الإطلاق ينصرف إلى كلام
 الآدميين في محاوراتهم
 وتبصرى بما ذكره أهم
 من تبصرها لتبسيط وقراءة
 القرآن أو أي كلامه فسلم
 عليه

ولون صلاته (حتث) لان السلام عليه نوع من الكلام (لان كاتبه او واسله او اشار اليه) سدا وغیرها (او انومه
بقراءة آتیه مراده ونواها) فلا یثبت بها اقتصارا بالكلام (٧٥٠) على حقیقته وقال تملی فان اكمل اليوم

فی عماره مدلی قال جریر لوقیل ان اسكترهما كسلهما لم یسعداه وقال
الزركشي لو قرأ شيئا من التوراة الا ان لا یثبت لا تافسك فی ان الذي قرأه مدلی
او غیره مدلی قل له سم وأقره (قوله ولون صلاته) ای ان قصدته قال م و فلا یثبت
بسلامه منها اذ المقصد بان قصد التملی أو أطلق فان قصد بسلامه یثبت
(قوله حث) ای ان اسمه أو كان بحيث یسمه لكن منع منه عارض ویشترط
فهمه لما سمه ولو بوجه اه شرح م لمخصا (قوله ونواها) ظاهره وحدها
أوبع الاعلام وبه صرح زی تعلل عن جریر ودرع ش (قوله على حقیقته)
ای التبرعة رهی لا تقاوم ما ذكره والا یثبت به القیوة تتناول ما ذكره (قوله لانه
كله) ای لقصد الا بهام وحده وكذا لو أطلق زی ای لان القرآن مع وجوده
الصاری لا یكون قرأنا الا بالاصد ع ش (قوله بكل مال) ولونیاب بذلة على
المقصد اه ح ل (قوله وان قل) ای اذا كان مقولا م درع ش وفي مال غائب وضال
ومغضوب وانقطع خبره وجها ان اسمها حثه بذلك تشبوه فی الذمة ولا تقدر لعدم
تمسك من اخذ به حث فی الاثوار ومثل ذلك المسروق اه م و التعلیل قاصر
على التصویب ولان الاصل قضاء الاولین (قوله ولو مؤجلا) ولو على مصر واحد
بلا یبینه قال البغیانی الا ان مات لانه ساری حکم العدم وهذا ضعیف یثبت
وان مات ولا تركه لانه لا یحتمل ان یظهر له مال ولشبهته فی الذمة زی (قوله
لا یكاتب) ای كتابة صحیفة ع ش (قوله ولا یدين الذی علیه السید) یعنی
مال السكنا بة بذلیل ما بعده والمخند ان مال الكتابة مال فیستبه كافی م
(قوله فی دفعا لونیفرا لید) كما دل علیه كلام القویین س ل ومیه قوله تعالى
مركزه موسى ففرض علیه وعمازة المختار مركزه ضربه ودمه وقيل ضربه یجمع یده
على ذمه وبابه وعد ع ش على م (قوله وخفی فی المختار) الحق یستكسر
الوزن مصدره خفه یخفه بالخضم خفقا بالكسر وقد سكن النون كافی المصباح
وقوله مصدر ای سمی والقياس سكنه لا یمن باب قتل (قوله ولا یشرط فيه
ایلام) ای بالفعل اما بالقوة فلا یثبت منه زی فلا تنافی ما فی الطلاق من اشتراط
ایلام لانه محمول على كونه بالقوة شرح م قال الرشیدی الظاهر ان المراد بالقوة
ان یكون شديدا فی نفسه لم یكن مع من ایلام ما عدا الضرب الخفيف لا یقال
اه مؤلف بالفعل ولا بالقوة (قوله الا ان یضغه الخ) ای أوبسوى ذلك شرح م (قوله
فیشرط فيه ایلام) ولوحلف لضرته علقه فهل العبرة بحال الحالف أو بالحلف
عليه أو العرف فيه ونظر الظاهر الثالث لان الايمان یبناها على العرف ع ش

انسیا فاشارت اليه فان لم
توفی الاخرة قراءة یثبت
لانه كلمة ودخل فی الاشارة
اشارة الاخرى فلا یثبت
بها وانما زات اشارة منزلة
الناطق فی العقود والفسوخ
للضرب (أو) حلف
(الامال لحنث بكل) مال
وان قل حتى یعذبه ومستولاه
ویدینه ولو مؤجلا لصدق
اسمه على ذلك (لا یكاتب)
لانه كالخارج عن ملكه
ولا یالین لانی علیه السید
لتعلیلهم بأن الذین یجب
فيه الزكاة ولا زكاة فی هذا
الذین لسطوته بالتمیز ولا
بذلك منقصة لان القهوم من
الطلاق المال الا حیوان
(أو لصبره برأسی ضریا
ولو لاطما) ای ضرب بالوجه
یا الم الراحة (ووركا)
ای دفعا ویرقا لضرایا لید
مطبعة لان كلامها ضرب
بجلاق ما لا یسمى ضریا كض
وخفق بكسر الون وقرص
ووضع سوط علیه ووقف
شعر (ولا یشرط فيه
ایلام) لانه یقال ضربه فلم
یقله ومخالف الحدو التعزیر
لان المقصود منها التعزیر
(الا ان یضغه) ای الضرب (بشوشید) كبر ح فیشرط فيه ایلام ومحرر زیادتی

(أول خبره مائة سوطاً وخشبة فخره ضربته بمائة مشدودة) من السبا في الأولى أو من التثنية في السابعة
(أو) خبره ضربته (في الثانية) بمشكال عليه مائة (٧٥١) ضمن برون شك في أصابة الكل) عملاً بالظاهر وهو

أصابة لكل ونالف فخره
في حد الزنا لأن المتبر فيه
الإيلام بالكل ولا يفتق
وهنا الاسم وفوقه وجد فيها
لوحف ليقطن كذا اليه
الآن يشاهد فلم يجره
ومات زيد ولم يعلم ضيقه
حيث بحث لأن الضرب
سبب ظاهر في الانكسار
والخشبة لأمارة عليها
والاصل عدمها والشك هنا
مستعمل في حقيقة وهو
استواء الطرفين فلو ترجح
عدم أصابة الكل يقتضي
كلام الأصحاب كافي المهمات
عدم البرهنة في الشكال
بالتأني من زيادته فخرج
به الأولى فلا يجبه فيها كما
تجبره في الروضة كما شرح
لا به ليس بسباط ولا من
جنسها وما اقتضد كلام
الاصل من أنه يبره فيها
ضعيف وارزعه الأسوي
أه العواب (أو) ليضربه
(مائة مرة) ليدر أيسدا

على مر (قوله أو خشبة) من الخشب الأقسام ونحوها من أحواد الحب
والجريد وأطلق الخشب عليها أولى من إطلاقه على التبرار مع ش على مر
(قوله بمشكال وهو الضخف في الآية) أي في قوله تعالى وخذ يدك تحتنا أي
مخرجونا (قوله وإن شك) المراد به مطلق التردد ع ش فيشمل ظن عدم أصابة
الكل فيبر على المعتقد كافي مر خلافاً للشرح فيما يأتي (قوله ونالف نظره
في حد الزنا) أي حيث لا يمكن ما ذكر مع الشك في أصابة الكل (قوله لأن
المتبر فيه الإيلام) عبارة هناك وفارق الإيمان حيث لا يشترط فيها الإيلام
بأنها مبنية على العرف والضرب غير التوقيفي ضرباً بالحدود مبنية على الزجر
وهو لا يحصل إلا بالإيلام (قوله وفيما لوحف) عبارة مر وفارق ما لو مات
المعلق بمشيئته وشك في مدوره مائة فانه كمتفق السدم بأن الضرب سبب الخ
(قوله لأن الضرب سبب ظاهر) فان قلت كيف علم ظهوره مع ان فرض المشقة
في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يمكن ظهوره على أنها اعتباراً من شأنه
فلا تنافي خلافاً لمن ثلثه جرنزي (قوله في الانكسار) أي والانكسار
أمانة على أصابة الكل ولو بواسطة فأنفع ما يقال ان الكلام في الأصابة
لا في الانكسار (قوله عدم البر) المعند له لا فرق لأن الأصل براءة ثلاثة
من العكس فارقاً والحالة على السبب الظاهر نزي (قوله ولا من جنسها) أي
والعشكال المذكور من جنس الخشب (قوله حتى يستوفي حقه منه) زاد
الشرح منه فلا يبدأ إلا بالقبض منه وبدونها يجمع من الوجكيل ومن الأجبي
إذا أدى عنه برلمسي سم (قوله ففارقة) أي بما قطع خيار المجلس س ل (قوله
ولو يوقوف) ولو تعرض عنه أرغضه ضامن ثم فارقة لثبته جهة ذلك فبعدم
حشته لأنه جاهل شرح مر (قوله أو أراه) ويصعب مجرد الأراء وان لم يفارقه
فهو معطوف على فارقة (قوله أو أحاله الخ) أو طعن ليطينه دينه يوم كذا
ثم أحاله أو عوده عنه حيث لأن الحوالة ليست استبقاء ولا إعطاء حقيقة وإن
أشبهت فم أن نوى عدم مفارقه له وذهمه مشغولة بمقابلة حيث كالتو نوى بالاحياء

المذكور من المائة المشدودة ومن الشكال لأنه لم يضر به الأمانة (أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه) منه
(ففارقة) مختاراً إذا كرر الجين (ولو يوقوف) بأن كانا ماضين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو يفتق) بأن طوقه
بسبب ظهور فلسه إلى أن يوسر (أو أراه) من الحق (أو أطاع) به على غرضه وهذه من زيادته (أو أحياله) به عليه
فريم غريمه (حش) في المسائل الأربع

في الاختيارين ثم ان تارقه
في مسئلة الفليس بأمر
الحاكم لم يثبت كل تكره
(لان تارقه غرعه) وان
أذله أو تمكن من اتباعه
لانما الحلف على فعل
نفسه فلا يثبت بطل غيره
(وان استرق) حقه وتارقه
ووجهه (غير جنس حقه)
كفشوش أو فاس (وجهه)
أر) وجهه (ردا لم يثبت)
أخرى الأولى ولان الرداء
لا يمنع الامة بقاءه في اشدية
يصدق ما اذا كان غير
جنسه وعلوه (أو) حلف
(لا رأى منكرا الارضه
الى القاضي فراء بالرفع
الى قاضي البلد) في حصل
ولا نه الى غيره لان ذلك
مستضى التعريف بالحق
لوا عزل وتولى غيره بالرفع
الى الثاني (فان مات وعكن)
من رضى اليه (فلم يرضه
حنت) لتعويته البراءة اختاروه
(أو) لا رأى منكرا الارضه
الى قاضي بربكل قاضي
في ذلك المندوبه (أولى)
الناسخي فلان براءه اليه
ولو موزولا لتعلق اليه
بعينه فان نوى ما دام قاضيا
وكان من رضى (فلم يرضه حتى عزل حنت) الحاضر

أو الايقاع براءة ذمته من حقه وقيل قوله في ذلك نذاهرا أو اياهنا شرح مر (قوله
بأنواعها) وهي المعارضة بالشي أو بالوقوف أو بالفلس والثانية مسئلة الأبراه
حل ولو حلف لا يطلق غرعه حنته باذنه له في المعارضة لا بعدم اتباعه اذا هرب
منه وقدره له لان التبادر له لا يباشر اطرافه من ل (قوله لان تارقه) بأن
كانا جالسين أو واقفين وذهب القريم من ل وهذا التفسير فارت قول المتن
ولو يوقوف الشامل لوقوف صاحب الحق لا مفروض في الماشين كما قال
الشرح لا منافاة بينهما اه ولا نافية معارضة أحد التباينين الاخرى الجلس
حيث يتقطع به خياره ما مع تمكنه من اتباعه لان التفرق متعلق بما هم لا هنا ولذا
لوتارقه نأبأذنه لم يثبت ايضاً ثم لو أراد بالمعارضة ما يشمله ما حنت شرح مر (قوله
لا رأى منكرا) أي فاعله (قوله الى قاضي البلد) أي ببلد الحلف لا ببلد الحلف
فيما يظهر نظرياً في مسئلة الرأس ولو اتفق قاضيهما قرأى المنكر بأحدهما
أو بغيره فالتجبه لا يثبت من رضى اليه لان التقدم من هذه الجين التوصل الى
طريق ازالته شرح مر وفي نسخة منه الى قاضي ببلد الحلف لا ببلد الحلف قال
الرشيدى وهي الموافقة لشرح الرضى (قوله بالرفع الى الثاني) لان التعرف
باليه هو جميع التصبيح بالوجود حاله الحلف فان تعدد في البلد فتعبر وان حنت
كل بجانب فلا يثبت قاضي شق فاعل المنكر خلا فلا ين الرضه اذ وقع المنكر للقاضي
منه ما يخاربه لا يوجب اجابة فاعله ومعلوم ان ازالته ممكنة ولو اذ بمضرة
القاضي فالتجبه لا يثبت من اخباره لا بقدية بقطعه بعد غفلته عنه ولو كان فاعل
المنكر القاضي فان كان ثم قاض آخر رضى اليه والالم يحكفه كما هو ظاهر بقوله
رضعت اليك نفسك لان هذا لا يرد عفاه لا رأيت منكرا الارضه الى القاضي
شرح مر (قوله فان مات) أي الحالف (قوله حنت) أي قيل موته وانتمعه
اعتبار كونه منكر باعتقاد الحلف دون غيره وان الرؤية من الاعي موهلة على العلم
وهي يصير على روية البصر شرح مر قال الرشيدى ظاهر قوله باعتقاد الحالف
وان لم يكن منكرا عند القاضي وفيه وقفة اذ لا فائدة في الرضه اليه وبعد قتل الجين
على مثل ذلك اه وكلام مر يشمل ما اذا كان غير منكر عند الفاعل كشرط
التباعد عن الحنفى فاعلها لا يثبت ان يكون منكرا عند الفاعل وعند القاضي حتى
يكون كلف فائدة (قوله ولو موزولا) وان سكان الرضه اليه لا يثبت على حل
(قوله الحاضر) وهو تعويته البراءة اختاروه لان العزل يتقطع الديمومة فان لم ينو
الديمومة بل نوى وهو حاضر والحال فاعل كراى تمكن من رضى فلم يرضه لم يرضه

إليه بعد هذه المقولات المعنى الذي أفادته الجملة الحالية ويرى بالرفع إليه إذا لم يعد
 من له وجود المعنى المذكور فهاهنا مسئلة الرفع والرفع إلى الرفع خلافا
 لمن ظن أنه مسئلة واحدة وحمل كلام الأصل على عزل الأصل بالون حل (قوله)
 فإن لم يتمكن أي لم يحسب أو مرض أو شجب القاضي ولم يحسبته مراسلة
 ولا مكتبة له شرح مدر أو كان لا يتوصل إليه إلا بدراهم يفرمها له ولين يفرمها وان
 قلت ع ش عليه (قوله ولا توى وهو قاض) هذا في مقابلة قول المتر فإن توى مادام
 قاضيا لم يحل أن لا يفرمها له بل توى وهو قاض أو توى هذه الجملة الحالية أي
 توى التقييد بمفهومها (قوله والرفع على التراخي) فإن كنت أحدكم في صورة التمكن
 قبل أن يتولى تير الحث برمادى * (صل في الحلف على أن لا يفعل كذا) *
 (قوله الأفيما الحلف لا ينفع الخ) هذا الاستثناء راجع للشك في سبل الكف
 والنشر المشتوش فقول فيعت قبول وكيله راجع إلى الثاني وقوله لا يقبله
 هو لغيره راجع لشيء الأول وقوله لأن الوكيل الخ تعيل لشيء الاستثناء كما يفيد
 شرح مدر وقوله لا يقبله تعيل لقوله محض (قوله فيعت قبول وكيله) وكذا الحلف
 لا راجع مطلقه فكل من راجعها فانه يحث خذ فالبقي حيث حال بعدم
 الحث وهو مبني على رايه أنه لا يصح تزويج لوكيله من حلف لا يتزوج
 والفرق بين السكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء تنكاح ليس بشيء
 شرح مدر زى (قوله لأن الوكيل الخ) يؤيد منه أن من حلف لا يزوج موليته
 من زوجه وكل زوجه قبل له أن لولى بنت ولوطفت المرأة تزوج فأذنت لولها
 فزوجه فم سواء كان مجبرا أم لا أما إذا تزوجه ولها الجبر فبغير إذنها فانها
 لا تحت شرح مدر (قوله في الأولى) مراده بها المستثنى منه لكن التقييد انما
 يظهر فأنه في شقه الثاني وهو قوله لا يفعل وكيله وقوله في الثانية مراده بها
 المستثنى لكن التقييد انما يظهر فأنه في شقه الثاني أيضا وقوله لا يقبله
 هو لغيره (قوله فيعت) أي يفعل الوكيل في الأولى وجهه هو لغيره في الثانية
 (قوله ولا يحث بمعاذ) إلا أن الحلف لا يبيح بيع فاسد فاق في صورة فانه يحث
 على المعتمد زى ومنه مدر (قوله عزل) أي في العرف على الصحيح معنى إيهان
 سعي يمان يكون الاسم للشرعية ثم الحقائق الفاسدة والصحة الأدمى
 الإيمان على العرف وذلك بحث لقوى ولذا يقال صوم يوم العيد فاسد فسمى صوما
 مع أنه فاسد شيئا عزى (قوله وان كان فاسدا) ولو ابتداء بأن أحرم بصرة
 وأنسدها ثم أدخل عليها الحج لأنه كصحة لا باطله شرح مدر أي لا يحث باطله

فإن لم يتمكن له ثبوت لذمه
 وإن توى وهو قاض والحالة
 ما ذكر لم يبر برفعه إليه بعد
 عزله ولا تحت لأنه رد على
 ثانيا والرفع على التراخي
 ويحصل الرفع إلى القاضي
 بأن يفرمه أو يكسبه إليه
 أو يرسل إليه ولا يفرمه
 (نصل في الحلف على أن
 لا يفعل كذا) لف لا يفعل
 كذا كيبس وشراء وعقد
 (وأطلق حث بفعله لا يفعل
 وكيله) لأنه انما حلف على
 فعله (الأفيما الحلف لا ينفع
 فيعت قبول وكيله) لا
 لا يقبله هو لغيره لأن
 الوكيل في قبول النكاح غير
 محض لأنه من تسمية
 الموكل وتزوجه وتولى
 ما لو أذنت الأولى أن لا يفعل
 هو ولا غير مولى الثانية أنه
 لا ينكح نفسه ولا غيره
 فيعت عملا بنيت وقوى
 وأطلق من زيادتي فيها (ولا
 يحث بمعاذ) من بيع أو
 غيره لأن ذلك غالب في الحلف
 منزل على الصحيح لأنك
 فيعت به وإن كان فاسدا
 لأنه منقذ عيب المضي به
 وهذا من زيادتي وتصيري

في المستثنى منه بما ذكر أع من تصيره

بما قاله (ولا يهب حنث بتلك) منه (تطلع في حياته) كهدية زعمى ورفعى ومردقة غير واجبة لان كلامها هبة فلا يهب من بابارة وضيافة ووقف وهبة بلاقبش وزكاة (٧٥٤) ونذر وكافة وهبة ذات ثواب

وروسية اذ تملك في الثلاثة الاول ولا تملك تام في الرابعة ولا تطوع في الازمة سدا ولا تملك في المباح في الاخرى قوته يرى بما ذكر اولي مما عبر به (اولا يصدق لم يحنث هبة) ولا هدية لانها ليست صدقة كالمروءة احتاجا فاني صلى الله عليه وسلم دون الصدقة وحنث بالصدقة لوجبة والتعوية وبما تروى علم ان مرادهم بالهبة في هذه ما يقابل الصدقة والهبة وفي التي قبلها الهبة المتعلقة (اولا يا كل طعاما او من طعام اشتراه فذبحه ما اشتراه) زيد (وحد) ولو سئل (او تولية او راحة لانها انواع من الشراء (لا ان اختلط) ما اشتراه وحده (غيره) ولم يظن (اكله منه) باقي يا كل قليلا كمشروبات

(قوله بتلك) أي تام اخذ من كلامه بعد ما قلنا في اربعة (قوله ما يقابل الصدقة) لانه لو اريد بها ما يشمله كان المعنى حلف لا يتصدق لم يحنث بالصدقة وهذا لا يصلح وصدا لا يحتاج لحلف الهدية عليها (قوله بشيئة) استشكل النورى في نكته التنبية الفرق بينه وبين مسئلة النمرة اذا طرأ لا يا كلها فاختلطت بتقربا كله الاثرة فانه لا يحنث حل (قوله لانه يمكن ان يكون من غير المشتري) المداير على ما يصلح به ظن اما كل مما ذكر وهذا راجع فيما اذا اختلط قد جرحه مدرحل (قوله بخلاف ما اذا كل كثيرا) ولا نافية ما مر من انه لو حلف لا يا كل ثمرة فاختلطت بتقربا كله الا واحدة لم يحنث لان نفي تيقنه اوفيه عادة ما يقتضيه قوله لا كذلك ما مابشر مدرحه يجب عن اشكال النورى وفيه تأمل (قوله بقسمة) أي قسمة انفراد بخلاف قسمة التعديل والرد (قوله ان كل جزء مشترك) عبارة مولى ان كل جزء منه لم يخص بشراؤه والبيع مجموعا على ما يبادر منها من اختصاص زيد بشراؤه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنث بدخول دار مشتركة بينه وبين غيره انتهت (قوله بعد حكم الحنفى) ويشترط على مذهب الشافعى بان يكون شر بكماء حصة لا خرافا خذها بالشفعة ثم باع حصة الاملية لا خرافا ذلك الاخر الحصة لانسان فاخذها بالشفعة فقد اخذ الادار جيبها بالشفعة لكن في مرتين * (كتاب النذر) *

عقبه الايمان به لانه واجب احد قسميه وهو نذر الجباح كعارة عين على مذهب الراعى او الغدير بينهما وبين ما التزمه على مذهب السورى الذى هو الراجح اه شرح مدر بزيادة والاصح ان نذر الجباح مكره وعليه يعمل خيرا عما يستخرج به من البخل ونذرا التبرع مندوب ساء ادهو وسبيلة لطاعة والوسا ثل تعطل حكم الماسدات انتهى (قوله الوعد) أي الاصح من الالتزام حل (قوله بشرط) أي المعلق على شرط حل كان جاهزا زيدا كركنته وقوله اوتزام ماليين س لازم كان قال على كركنت (قوله او الوعد بخير او شر) أي معلق او مضى فهو اعم من الاول

وعشرين حبة لانه يمكن ان يكون من غير المشتري بخلاف ما اذا كل كثيرا ككف وزجر حل بما اشتراه وحده ما لم يشتره وكيله او شر كركنته بقسمة فلا يحنث ووجهه فيما اشتراه شر كركنته ان كل جزء منه مشترك وقصيرى بالظن اول من تعبير ما يتيقن (اولا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث دار اخذها بلاشرائه كشفعة) كان اخذها بشفعة المجاور بعد حكم الحنفى له بها او اخذ بعضها بشفعة وباقيها بشاره لان ذلك لا يصح شراءه عطا وقولى بل لا ياتي آخر اعم من قوله بشفعة * (كتاب النذر) * بمهمة هولة الوعد بشرط او اوتزام ماليين بلازم او الوعد بخير او شر بشرط التزام قربة لم تعين كاي علم عما ياتي ولا صل فيه آيات كقوله تعالى ليروفا نذروهم واخبار نذر النصارى من نذر ان يطيع الله فليطعه

حل (قوله ومن نذر الخ) تحيته نذران باب اللشاة كلة لان نذر المعصية ليس
 نذر شرطية ان الحقائق الشرعية تتناول الفساد فنذر المعصية يعنى نذرا وان
 كان فاسدا (قوله ونفوذ تصرف) وشرط ايضا ان كان فعله لا نفوذ ولا يصح نذر
 الشخص موصلا لطيقه ولا نذر من هو بسيد عن مكة لا يحكمه الوصول اليها
 في هذه السنة حاشا هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة ما نذره فنذر التصديق
 باللف مع وعين الف بما يريد اه شرح حر (قوله بكسر الف والواو ضمها) أى مع
 فتح الياء ضم ما بابا به ضرب ونفوذ كافى المختار (قوله ولا يصح من كافر) أى نذر
 التبرؤ من نذر الجاهل به يصح منه وكان قياسه صحة التبرؤ منه أيضا الا انهما كان
 فيه مناجاة لله تعالى أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجاهل بخلاف
 للشرح حيث دوى بينهما فى عدم الإبطال كما تقدم حل (قوله لعدم أهليته
 للقربة) برده عليه صحة عقده ومدقته ومجاب عنه بما اشار له حل بقوله لما كان
 الخ فلا يتناقض مع قوله وعنه من كل مال لا شوق على نية (قوله فى القرب المالية)
 متعلق بما لا يصح المقدر (قوله السنة) نرجح التى فى الذمة فيصح نذر المحجور
 فيها كما عهده حر ومم وظاهره انه لا فرق بين جبر القفس والسفه ثم انظر بعد
 الهبة من أين يؤذى السفه هل هو بعد رشده أو يؤذى الولي من مال السفه
 ما التزمه ثم رأيت فى شرح الروض ان السفه يؤذى بعد رشده فلو مات ولم يؤذى
 أنرجح من تركه قياسا على تنفيذ وصيته ع ش على حر لكن قال زى نرجح
 بالمالية البدنية وبالعينية المعللة بالذمة أى قضيا تفصيل فيصح من القفس دون
 السفه لان السفه لاذمة له حل وشي بعضهم ان نذرا السبعا لا فى ذمته كتمان
 وسبق فى كتاب الضمان انه لا يصح ضمانه بنيران سيده هذا هو المعتمد اه ومثله
 شرح حر وقال ع ش عليه وصح بآذنه ويؤذى به من كسبه الحاصل بعد الذم اه (قوله
 بشر بالترامه) فهو مال صدقة ليس بنذره لعدم الالتزام وكذا نذر الله لا عطن
 كذا لكن لو نوى به الغير كان يمينا وذمته لزيد كذا كذا لكن لو نوى به الاقرار
 لزمه حل (قوله وما قبله) أى من قوله أو كانه حل (قوله فلا يصح بالنية) أى
 من غير لفظ أى حتى يلزم الوطء بالذمة كذا فى حقه الاتيان بما تواتر مثل النذر
 غيره من سائر اقرب سنا كدسيتها ع ش على حر (قوله والثاني) أى فرض
 التكفاية من زيادة أى ضمنا (قوله معينة) ليس فيديل مثله ماذا نذر قراءة
 سورة معينة ويعين ما شاء كما يؤخذ من حر ادلا يشترط تعيين النذور ويؤخذ
 ايضا من قول الشرع بعد الله على نذراته بلزومه قربة والتصين اليه أى مقتضى اليه

ومن نذران يعصى الله ولا
 يعصى (اركانه) ثلاثه (معينة)
 ومنذور وناذر وشرط فيه
 أى فى الناذر (اسلام)
 واختيار ونفوذ تصرف فيها
 نذره) بكسر الذا ل وضمها
 فيصح النذر من السكبان
 ولا يصح من كافر لعدم
 أهليته للقربة ولا من مكره
 لخبره عن أمي الخطأ ولا
 من لا ينفذ تصرفه فيما نذره
 كعبور سفه أو فليس
 فى القرب المالية العينية
 وصى ومجنون (و) شرط
 فى الصيغة لفظ بشرا بالترام
 وفى مثله ما مر فى الضمان
 وهذا ما قبله من زيادة
 (كقوله على) كذا (أو على
 كذا) كعتنى وصوم وصلاة
 فلا يصح بالنية ككسائه
 العقود (و) شرط فى النذور
 كونه قربة لم تعين) فعلا
 كانت ومرض ككسائه
 بين والثاني من زيادة
 كعتنى وعبادة وصلاة
 وتشيع جنازة (وقرأه
 سورة معينة

فدفع توقف بعضهم بقوله انظر لولا عين سورة عمل يصح التذرع وعين ماشاء
 أو يبطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط أن لا يتدب فيها ترك
 التطويل اه برلى ابن سم بأن كان منفردا أو امام محصورين راضين بالتطويل
 قال س ل والأوجه ضبط التطويل المقتضيا بما يأتي زيادة على ما يتدب امام غير
 محصورين الاقتصار عليه مر (قوله وسلاة جماعة) ويخرج من هذه ذلك
 بالاعتناء في جزء من ملاته عند احرامه وان كان الامام في آخر ملاته لا نسف
 حكم الجماعة على جميعا ع ش على مر في آخر الفصل الا في (قوله وتكلمة
 معينة) أي اذا كانت على س ل وجبارة زى والحمد انه ان عين اعلاها ص
 تذره أو اذا ما قاله اذا ما أتى به شيئا مر رحمة الله تعالى واعلاها الحق وانما عاد
 الترح المكاف ولم يصح من مدخلها في المتن لانه من فقهه شوبرى واليه يشير
 قوله فيما يظهر (قوله في فرض أم لا) لكن ينبغي في مشية الجماعة فزيد انقل
 بما شرع فيه الجماعة سم (قوله ولما نذر غير ما يصح ولم يتركه ككفارة) قال
 الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل عدم لزوم الكفارة بذلك اذا رتب اليه
 كما قصه كلام الرازي آخر فان نوى باليمين لزمه الكفارة بالحث كذا في شرح
 الروض وظاهره يأتي منه في نذر غير المعصية كالباقيات فليست سم (قاعدة)
 قد اختلف من أدركه من العلماء في نذر نذر شيئا للقرض من كل يوم كذا ما دام
 دينه أو شيئا منه بذمه فذهب بعضهم لعدم صحت لانه على هذا الوجه الحاصل غير
 قربة بل يتوصل به الى بقاء الدين وذهب بعضهم وأفتى به الوالد الى صحت لانه
 في مقابلته فسمه ربح المقرض أو يدفع نعمة الطالب ان احتاج لبقائه في دمه
 لا رتفاق ونحوه ولا يسن للمقرض زيادة عما اقترنه فاذا التزمها ابتداء بالنذر
 لزمته فهو مكافاة احسان لا وصلة لا راحة ولا يصح كون الا في عقد كبيع ومن ثم
 لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان با وذهب بعضهم الى الفرق بين مال
 الدين وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله مادام مباح الرض بذمه ثم دفع منه شيئا
 بطل حكم النذر لا تنفاه الديمومة شرح مر قال ع ش ويحل المصحة حيث نذر لن
 ينقض نذره له بخلاف ما لو نذر لاحد من هاتين والمطلب فلا ينقض حرمة المصدقة
 الواجبة كالزكاة والنذور والكفارة عليهم ورايه لو نذر شيئا لم يندع أو ذى جاز صرفة
 لمسلم أو سني وعليه فلا يقترض من ذمى ونذوله شيئا مادام دينه في ذمه انقض نذره
 لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتعطل له فانه دقيق اه وقال س ل لو دفع
 النذر مذمة ثم ادعى ان الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر

وطول قراءة صلاة وسلاة
 جماعة) وتكلمة معينة من
 خصال الواجب للغير فيما
 يظهره الفرق في صفة نذر
 الثلاثة الاخيرة في المقرضين
 كونه في فرض أم لا قاله
 بان صحتها مقيدة بكونها
 في القرض اخذنا من قيد
 الرضه وأصله بذلك وهم
 لا نهما انما قدما بذلك
 لاختلاف فيه (قوله نذر غير ما
 أي غير القرية المذكورة
 من واجب صيني ككفارة
 النذر أو غير كاحد خصال
 معارة اليه مبال أو معصية
 كشرب خمر وسلاة يحدت
 ويكرهه كصوم الدهر لن
 خاف به ضررا أو فوت حق

أوباح أتيام وقعوه منزهة أو تركه (لم يصح) نذوه أما الواجب المذكور فلا له ثم حبا بالزم الشرع قبل
النذر فلا حتى لا التزامه وأما المصيبة (٧٥٧) فله يوم لا نذو في مصيبة الله ولا يحمي إلا على كنه ابن آدم وأما

المذكور وهو من زيادته
والباح فلأنهما لا يتقرب
بهما ولا يلزم أي أو لا نذر إلا
فيما لا يفي بموجبه الله تعالى
(ولم يلزمه) بخلافه
(كقارة) حتى في الباح لعدم
انقضاء نذره وأما خبر لا نذر
في مصيبة وكقارة كقارة
بين خفيف باعفاق الحديثين
وعدم لزومها في الباح هو
ما ربه في الروضة
كالترجيح وصوبه في المجموع
وخالف الأصل فخرج لزومها
ظنوا له أنه نذر في غير
مصيبة وكلام الروضة
كأنها يقتضيه في موضع
(والنذر ضريان) أحدهما
(نذر الباح) بفتح الهمزة وهو
التي في الخصومة ويسمى
نذر الباح والنضب وعين
البحا والنضب ونذر الخلق
وعين الخلق بفتح الخاء
المجهدة واللام (بأن يبع)
نفسه أو غيرها من شيء
(أو يبع) عليه (أو يبعق)
خبراً غرضاً بالترجمة
وهذا الضابط من زيادته

في فتمه اه (قوله أوباح) الباح بالم رد فيه ترغيب ولا تهيب واستوى
فعله وتركه شرعاً زى (قوله حتى في الباح) أي أن خلا عن الحث والمنع
وتحقق الخبر أي وعن الإضافة لله تعالى والأزمنة كقارة بين كافي شرح م
وهو من انعقاد نذره في عبارة زى أي أنه في حكمه والاقتراف الذر لا يشمله
إذا قربته في التزامه (قوله لا نذر) أي متعلق بمصيبة (قوله خفيف) لأن
آخره ينافي أوله لأن مقتضى عدم انعقاد نذره أنه لا كفارة فيه (قوله وخالف الأصل
الخ) خفيف وجمع بينهما بأن كلام الأصل يحول على نذر الباح لانه بين أو على
نذر التبر إذا خفيف لله ونوى به الميعن كنه على كل كذا أو باعها على نذر التبر
إذا خلا عن الإضافة لله تعالى وعربية الميعن لا يملك بوجد مصيبة بين ولا حقيقة
سم وقد يقال في صكونه نذر باع نظراً لأنه غير تامة إلا أن يراد به في حكمه ويحل
التصير في نذر الباح حيث كان حقيقياً وهذا في حكمه لأن صورته أن يقول إن
فعلت كذا على قيام مثلاً وهذا ليس بقرينة (قوله ويسمى نذر الباح والنضب)
أي مركب من هذين الشيئين حل والألف بضمها نذر باع (قوله ونذر الخلق
وعين الخلق) أي من كل ما لا يملك من الألف بضمها مترادفة وفي المتار الخلق بفتح
البايع أي فكان التا نذر الباح وأخلق الباب وسد على خصمه أو على نفسه
قال م وما سأل الفرق بين نذر الباح والتبر وأن الأول فيه تعليق بمغروب عنه
في الجملة أي بالنسبة للبع فقط والثاني بمغروب فيه ومن ثم ضبط بأز يعلق بما يقصد
حصوله اه (قوله أو يبع) عليه من باب يبعته أي يبعث نفسه أو غيرها
وقوله أو يبعق خبراً أي قاله هو أو غيره فالأقسام ستة وإن مثل لثلاثة فقط (قوله
غرضاً) راجع للجميع أي شاملاً ذلك قيس قيدا وانما يقيد به لأنه الغالب زى
وبرمادى وحل (قوله فعلى كذا) يقع من كثيرين في حالة الغضب العتق
يلزمني أو عتق عبدي فلان يلزمي لأفضل كذا أو لأفضل كذا وهو لتوجبتم
بنوبه التعلق لأن العتق لا يلعب به الأعلى وجهه التعلق أو الالتزام كان ففعلت كذا
فعل عتق أو يبعدي حريته بقد فمعه عند قصد الحث أو المنع أو تحقيق الخبر بذر الباح
أما الحلف بعمو العتق أو الإطلاق بالجرا وغيره فظنوا لأن ذلك غير عين كاعلم عامر
شرح الإرشاد الكبير زى ومنه شرح م (قوله هو لا تسكني في نذر التبر)

(كان كنيته) أو أن لم يكلمه ١٩٠ يه ث أو أن لم يكن الأمر كقوله (فعل كذا) من نحو عتق وصوم
(وفيه) عند وجود المصيبة (ما التزمه) عملاً بالترامه (أو كفارة بين) نذر مسلم كفارة النذر كفارة بين وهي
لا تسكني في نذر التبر بالاتفاق فحين جعله على نذر الباح (ولو قال) إن كنيته (فعل كذا) من كذا تبتين أو
كفارة (نذر لزمته) أي الكفارة

حينئذ جوهرة الحق تعليبا الحكم اليين في الاول وثلثه مسلم - (٧٥٨) السابق في الثانية ولو قال نصلي بين

أي بل ينفي عليه ما التزمه كما سجد كره (قوله تعليبا الحكم اليين) أي على حكم
النذر (قوله فظنوا) لا علم بأن بصيغة نذر ولا حلف والييين لا تتم في الامة
شرح هر ومثل على بين ايمان المسلمين تلزم ان صلت كذا اذا اطلق يكون
لنوا لا يلزمه شيء فجعله كالتقريب هر الكبير وقيل انه كتابه في الطلاق والعق
(قوله وتخير) معتد (قوله بين قربة) كفسيح وسلاوة ركعتين وموم يوم ع ش
(قوله والتعبد اليه) أي موصولا اليه (قوله ومضهم) قرر كلامه الاصل
بمرض بالركشي وبعبارة الاصل ولو قال ان دخلت فعلى كفارة بين او نذر لزمته
فجعل الزركشي قوله او نذر بالرفع علقا على كفارة فيجعله اذا قال ان كلمته فعل
نذره يلزمه كفارة عيننا وهو ضعيف لما علمت ان المعتدله يجزيهنا وبين قربة
وحاصل تخرجه بالشرح له جملته بالمرصفا على بين حيث قدره المضاق بقوله
او كفارة نذر فيعني ان الصيغة التي ظاهرا بالناظره على كفارة نذر وهو اذا قال
ذلك لزمه كفارة اليين عيننا سم بصرف (قوله نذر بذر) سمي به لان الناذر
يطلب البر والتقرب الى الله تعالى زى (قوله بعد وثمنه) أي تقتضي
معبود الشكر كما يوجب اليه تعبيرهم بمحدث ومثله ذهاب النعمة هذا ما قاله
الامام عن والده لكن يرجع قول القاضي انه لا يستدعي ذلك س ل ومثله
شرح هر ومعنى تقتضي معبود الشكر بان كان لما وقع ع ش على هر
وقوله كما يوجب اليه انظر وجهه اليا مع ان الحدوث صادق بغیر العموم (قوله
كان شق الله مريض) ويظهر ان المراد بالشقاء زوال العلة من أصلها وانما لا بد
فيه من قول عدلين طلب أخذها مما ر في المرض للوقوف أو معرفة المريض
ولو بالتجربة وانما لا يضرا جاء اثره من ضعف الحركة ونحوه س ل (قوله لعل
عبارة شرح هر فيلزمه ذلك حال وجوب ما موسعا ولا يلزمه ذلك فورا الا ان كان
لمعين وطالب به اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافرا بلحقه مشقة
شديدة بالصوم فالاولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذره فيسب
تقديمها عليه ان كان على التراخي والواجب ذكره البقيني (قوله اجزأ منها
خسة) انظر الخمسة الباقية هل تبطل من العالم وتقلب بعلاما من غيره سم
وعبارة حل وموم الخمسة الاخرى ان صاحبانية النذر طامدا الما بحوب
التفريق لثقتينته والاحسان بعلاما واذ اتين له انه لم ينوفى الثالث لا يقوم

فقدوا أو نذر على نذر صريح وتخير
بين قربة وكفارة بين ويص
البرطلي يقتضي انه لا يصح
ولا يلزمه شيء على كل حال
في نذر التجربا ما قال ان شق
الله مريض فعلى نذر أو قال
استاء الله على نذر لزمه قربة
من القرب والتعبد اليه ذكره
البقيني ويضعهم قربة كلام
الاصل على خلاف ما قرينه
فأخذه (و) ثانيها (نذر)
تبريدان بطرم قربة بلا تطبيق
كلمتي كذا وكقول من شق
من مرضه لله على كذا
أنف الله على من شقني من
مرض (أو بتطبيق محدث
نعمة أو ذهاب نعمة كان
شق الله مريض فعلى كذا
فيلزمه ذلك) أي ما التزمه
(حالا) ان لم يلقه (أو عذر
وجود للمنفعة) ان علقه
فلا يات الذكرو بعضها
أقول الباب ولو نذر صوم أيام
سنة فله (حيث لا عذر
مساعدة لبراءة ذمته) فان قد
يقرب أو مولا ان وجب
ذلك عملا بالتزامه والاملا
لحصول الوفاء من التقديرين

فان نذر عشرة متفرقة فضاءها متوالية اجزأ منها خمسة (أو نذر صوم) سنة مينة لا يدخل الرابع
في نذرها (بعد وتشرق وجب ونفاس ورمضان) أي أجزأها لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل
الصوم أصلا فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لما عان نذره

لماذا كثر خلافا الراعي فيما وقع (٧٥٩) في الحيض والنفس (ولا يجب بما أفطره من غيرهما استشفاف سنة)

بل أنه يقتصر على قضاءه
لأن السامع إنما كان الوقت
كافي رمضان لا أنه مقصود
(الأن شرطاً لتابعها) فوجب
استئنافها عملاً بالشرط لأن
التابع ما به مقصود (أو)
فدروصوم سنة مطلقاً وجب
تتابعها أن شرطه) في نذر
والأفلا (ولا يقطعها مالا
يدخل في) نذر (معينة) من
صوم رمضان عنه وفطر أيام
العيد والتشريق والحيض
والنفاس لاستئنافه شرعاً
وان لم يذ كر الأصل النفاس
(وقيته غير من حيث
ونفس متتابعاً آخر السنة)
لأن نذره إما من الحيض
والنفاس فلا يلزمه قضاءه
والأشبه عند ابن الرضا
قرومه كافي رمضان بل أولى
وفرضه في الحيض قال
الركشي ومثله النفاس
(أو) نذر صوم أيام (الآخرين)
لمفضها ان وقت فميسر)
عملاً بدخل في نذر صوم سنة
معينة ووقع في الأصل ترجيح
قضاءها ان وقت في حيض
أو نفاس ولعل التوهم
يتعقب في الأصل الراعي
في ذلك حكماً تعقبه لغيره
في السنة المعينة

أربع مقامه لأن نيته من النذر غير متبديها اه (توهم خلافاً للراعي فيها) أي
في أيام الرقعة في حالة الحيض والنفاس حيث قال بوجوب قضائها لغيرها
في السنة عنه (قوله ولا يجب بما أفطره من غيرهما) أي العيد وما عطف عليه
وعبارة المنهاج وان أفطر منها يوماً لا يذو وجب قضاءه ولا يجب استشفاف سنة
قال هر وخرج بقوله مالا يذو الوافطر بعد ذكره كمنون وانما غلايب قضاءه
فمن أفطر لغيره فقلزمه القضاء وأبرز فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الرقعة
وهو المعتمد اه (قوله إنما كان الوقت) كافي رمضان ومن ثم لو أفطرها كلها
لم يجب الوفاء في قضائها والتمه وجوبه من حيث ان ما تعدى بغيره يجب قضاءه
فورا شرح هر أي لا من حيث الأجزاء مالا يذو (قوله لا لأنه مقصود) لكن
التابع أفضل من التشريق كافي شرح هر لما فيه من المساعدة للغير وبراءة
الذمة وفي عبارة ان التشريق أفضل لما فيه من زجر النفس ولحديث أفضل الأيام
صيام أي داود (قوله إلا أن شرطاً لتابعها) أي ولو في نيته كما قاله الماوردي
ليقال الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تكون الامتساعة لا كما نقول من مورد
المعينة كافي شرح هر ان يقول تعالى على أن أسوم سنة أو لما من الغذاء أو لما
من شهر كذا هو بهذا الاعتبار تصدق بالتابعة وغيرها تدبر (قوله والأفلا)
وحيث ذمهم فلأنهم صومين يوماً كيف شاء أو أتى شرهه بالجلال وان انكسر
شهر كل ثلاثين يوماً ويقضي أيام العيد والتشريق ورمضان فري وح ل (قوله
من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه ما لو صامه عن نذراً وقضاء أو طرقت فاته
لا يصح صومه ويقطعه التابع فقط شرح هر (قوله وقيته غير من حيث
ونفاس) ويخالف ما إذا كانت السنة معينة لأن المعين في العقد لا يبدل
بغيره والمطلق ادعين قديس كافي المبيع المعين اذا خرج بيعاً لا يبدل بالمسلم
فيه اذا سلم فخرج بيعاً لا يبدل ولان اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا تنفذ اما الى
أيام غيرها بخلافه في المطلقة فنقط الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الروض (قوله
والأشبه عند ابن الرضا الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان
لا يتكرر في السنة فلا مشقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر
فلو أوجبنا القضاء لآلامها لالتقى عليها ذلك ومثله النفاس لأن التادر طلق بالاسم
الأغلب ذي ومن ثم كان كلام ابن الرضا ضعيفاً (قوله بل أولى) لعل وجه
الاولوية تقليد ظاهراً على تسها بغيره للتابع (قوله لم يتعقب في الأصل الخ) أي
لم يقل هنا قلت لأظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وتبادر هناك وان

قبل الحيلة في ذلك (أو) وقت (في شهرين) لزمه صومها ثبانا (للكفاوة مثلا) (وسبقنا) أي وجوبها لئلا تأخير
فلا يلزم قضاءها لتقدم وجوبها على التذرع فماذا (٧٦٠) لم يسبقنا وتيسر بذلك أهم من تسببه

الشهرين بالكسامة (أو)
تذرع صوم (يوم بعينه من
جمعة تعين) فلا يصوم عنه
قبله والصوم عنه بعده قضاء
كلو تعين بالشرع استدله
(فان نسبته صام يومها) أي
يوم الجمعة فان كان هو وقع
أداءه والقضاء وهذا بناء
على ان أول الأسبوع
البيت اما على القول بان
أوله الاحد وزي لا كثيرين
وجرى عليه التوفيق
فصومه وغيره فيصوم يوم
الستة والمعتد الأول (ومن
تذرع انما نقل) من صوم أو
غيره فهو أهم من قوله ومن
شرع في صوم نقل فكذا انما
(لزمه) لانه عبادة لمص
انما به بالتذرع (أو) تذرع
(صوم بعض يوم يستفقد) تذرع
لانه غيره معهود شرعا وكذا
لو تذرعه مرة أو مرة

أنشئت لحض وقفاص وجب القضاء في الأظهر قلنا لا يظهر لا يجب صوم قطع
الجمهور (قوله في ذلك) أي في ترجيح قضاها (قوله للعلم من ذلك) مع انه يمكن
ان يكون الدوى ليس تابعا لقراشي هنا لافرق بين المستثنين لان زمن الحضي
يمكن ان يوافق الاثني اه حل (قوله فان كان هو الخ) وهذا مرجح
في انعقاد تذرع ويوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا يستفقد التذرع مكر ومعه كراهة
انفراد يوم الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه فلا فان تذرعه يمكن مكر وهو قد انتهى
بذلك الاول وهو وجهه ايضا بان المكره انما يصوم لاقص صومه وبه يفرق عدم
جمعة تذرعه صوم الدهر اذا كره شرح حر (قوله والمعتد الأول) المعتد انه يصوم يوم
الجمعة وان قلنا أول الأسبوع يوم الاحد وانظر ما وجه ذلك اه حل (قوله لزمه)
وهو يجب على الجميع ثواب الواجب أو لا قال شيئا ينبغي ان شاب من حيث
التذرع ثواب الواجب من حل (قوله أو تذرعه صوم بعض يوم) لم يستفد في قول على
الجلال وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك اه (قوله لانه غير معهود
شرعا) وظاهر انه لو نوى التعبير ببعض عن الشكل لزمه اه شوبرى (قوله
صحة) أي من غير سبب من اجماعه التلاوة والشكر فيصنع (قوله بان
يدلهم قدمه غدا) أي بسؤال أو دونه واطاراه لانه لا يلزمه الجنب عن ذلك وان
سهل عليه بل ان اتقى بلوغ الخبر له وجب والاغلاص على حر (قوله وانما لم
يكف الخ) وقيل يكفيه حر تذرع بناء على انه لا يجب عليه الا من وقت القدوم
والاصح انه ذو مية قيتين وجوبه من أول النهار لتذرع بعبادته وبه يفرق بين هذا
وما لو تذرعه تكاف يوم قدومه فان الصواب انه لا يلزمه الا من حين القدوم ولا يلزمه
قضاء ما مضى منه أي لا يمكن تبويضه فليجب غير بقية يوم قدومه شرح حر
(قوله التالي) المراد بالتالي هنا التالي من غير فاصل شرح حر (قوله قدما)

بعض ركعة كما علم محامرا (أو) يوم (يوم قدوم زيد اعتقد) لا يمكن لوفاء به بان يعلم قدومه غدا أي
فيستأنية (فان صامه عنه) ذلك (والا فلا قدم لبل أو يومه عامر) محال يدخل في تذرع صوم سنة معينة وهذا أهم
من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو الصوم غيره (والا) بان قدم نها أو هو
صائم فلا أو واجب أو غير رمضان أو هو مفطر يتبرأ من (لزمه القضاء) وانما لم يكف تقيم صوم النقل بعد قدومه فب
لان لزمه صومه ليس من وقت القدوم بل من أول التها (أو) تذرع يوم البود (التالي له) أي يوم قدوم زيد (و) صوم
(أو) نخيس بعد قدومه (أو) كان قال ان قدم زيد على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم حر وضلى صوم
أول نخيس بعد قدومه (قدما)

أى مما أوبرتبا (قوله فى الاربعاء) بثلاث الساء والمذبح مدر (قوله أمس
يوم قدومه) أى اليوم الذى قبل قدومه فهو بالاضافة لما بعده فيكون معنى بالان شرط
بأن أمس أن لا يضاف (قوله لا يصح نذر على المذهب) فيه أنه يمكن الوعاظ بان
يعلم يوم قدومه فيصوم اليوم الذى قبله حكما يصوم فى قدومه يوم قدومه زيد
الأن قال أمس لانه ضرورة وجوده بالنسبة للمستقبل لا بمجمله، فلفظ أجزاء الشرط
فيكون مستتبلا بخلاف يوم قدومه زيد وحيث يذكر قوله أمس مثل قوله اليوم
الذى قبل يوم قدومه زيد حرج (قوله فى نذر الاتيان الى الحرم) (قوله
أو ينسك) أى أو الاتيان ينسك فهو معطوف على قوله الى الحرم وقوله أو غيره
معطوف على الاتيان (قوله محاسباتى) من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله
كالبيت) الامثلة المذكورة كلها أمثلة لقوله أو شىء منه لان مراده بالبيت
المسجد وهو بعض من الحرم (قوله بنيت ذلك) أى بنيت الاتيان الى البيت الحرام
فالمذبح على التصريح بالحرام أو بنيت كإياى عن اضافة كرا البيت ولم يقرب ذلك
فانه يلغى نذره لان المساجد كلها بيوت الله شرح مدر ومن نذر اتيان للمسجد الحرام
وهو داخل الحرم لم يلزمه شىء كما بينه البقيني ولم احتمل بالزوم وهو التقية لان
ذكر بيت الله الحرام أوجزه من الحرم فى الندوسار موضعنا شرعا على التزام حج
أو عمرة ومن بالحرم يصح نذره لما يلزمه ما أحدهما وان نذر ذلك وهو فى الكعبة
أو المسجد حولها زى وسئل (قوله وصعب الخيف) الخيف الخلط سمي بذلك
لاجتماع اختلاط الناس فيه اذ منهم الابد والردى شيخنا ح (قوله يلزمه نسك)
قال فى الكفاية لان مطلق كلام الناذرين يعمل على ما يشبهه أصل فى الشرع كن
نذر ان يصلى يعمل على الصلاة الشرعية لا الاء والمعروف فى الشرع قصد الكعبة
يجب أو عمرة فيعمل النذر عليه سم (قوله من حج أو عمرة) وان فى ذلك فى نذره
شرح مدر بان قال بلاجى والعمرة كافى شرح الروض ويلغو الذى قال ع شىء قوله
وار فى ذلك فى نذره الخ بخلاف من نذر التضعية بشاء معينة على أن لا يخرق لحما
فان اخذ ويلغو ويقرق بينهما بأن النذر والشرط هناك تصادفا فى شىء واحد من
كل وجه لا اقتضاء الاول خروجهما عن ملكه بمجرد النذر والثانى بقاؤه على
ملكه بعد النذر بخلافهما فانما هما لم ينوارا على شىء واحد كذا ثلث الاتيان
غير ان نسك فخر تصادف فيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك شذبة ولزومه
لا تأنر بمثل هذه المضادة تلغضها اه حجر (قولا لان القرية الخ) فيه مصرح بان
حجر الاتيان الى الحرم من غير ايقاع عبادة قرية فتأمل ع (قوله والنذر الخ)

فى الاربعاء صام الخميس عن
أولها أى النذر ونقض
الآخر لتحذر الاتيان به
فى وقت مع عكسه وان
أتمه قال فى المجموع ولو قال
ار قدم زيد فله على أن
اسم اس يوم قدومه لم
يصح نذره على المذهب
وما قل منهم انه قال صح
نذره على المذهب وهو
(قوله فى نذر لا ياء
الى الحرم أو ينسك أو غيره
ما يأتى لى) نذر اتيان الحرم
أو شىء منه (كالكعبة
الحرام أو بيت الله الحرام
أو بيت الله بنسبة ذلك
والصفا وصعد الخيف
ودار أبى جهل (لزمه
نسك) من حج أو عمرة
لان القرية انما تسمى بآتياء
بنسك والنذر محمول على
واجب الشرع وذ كرك
اتيان الحرم من زيادة
وقولى أو شىء منه أهم
تصيره بآتيان بيت الله

مع انه غير كافى لصدقه بمساجد غير الحرم بل لابد من وصفه (٧٩٢) بالحرام اؤنيته كاعلم (أو) نذر

جواب عما قال النسك شامل لطلق العبادة وهي شاملة للتدبوع ومن تمة
التعطيل عن (قوله مع انه غير كافى) حيث كان كذلك فكان الاولى
أن يقول أمر وأولى لانه يوم أن بيت الله يكتفى (قوله لان ذلك) أى المشى من
مسكنه والاحرام بالنسك لكنه يكون من الميقات خلافا لما تومنه هذه العبارة
عن (قوله أو عكسه) أى عني جابا أو معترا (قوله أو انداؤه) أى النسك
وقوله أى بالمشى من مسكنه فالجاء والمحرور متعلق بالضميرة وله وجوب أى مع
الاحرام (قوله فان ركب) واجمع للاربعين بالنظر لكل كلام المتن ولثلاثة بالنظر
لكلام الشرح في زيادة سورة المفسر قال حل قوله فان ركب أى لم يش
ولو كان في سفينة لانه وان لم يزل له ركب فهو غير ماش وهو راد ما ركوب
فكانه قال فان لم يش اه فلو عبره لكان أولى (قوله لانه أفضل) قل من ل
وبع كونه أفضل لا يمرى عن المشى كعكسه لانهما احسن متعارفان كذهب
عن فنة وكسه وخرق بين هذا ونذر الصلاة فاعدا حيث اجزاء القيام بيان
القيام والقعود من اجزائه الصلاة المقرنة فأجزاه الاعلى عن لادق والمشي
والركوب خارجان عن ماهية الحج وسعيان له متعارفان مقصودان فليقر أحدهما
مقام الآخر وانما اجزأت بدنة عن شأندرها لأن الشارع جعل بعض البدنة
مجزأ عن الشاة حتى في العماء الواجبة فأجزاه كلها أولى اه وانظر قوله لا يمرى
عن المشى مع قول المتن فان ركب اجزاء الا أن قال المعنى لا يمرى اجزاء كاملا أى
من ضمير وجوب دم تأمل (قوله وزومه دم) وبسكر يستكرر الركوب قياسا
على الأيسر بأن يقتل بين الركوبين مشى ع ش على مد (وله وان ركب بضو)
بحال لروم ادم ان عرض الهز بعد النذر والا كان نذره وهو عار فاهوان مع نذره
لكن لا يلزمه المشى ولا الدم اذ ركب من ل وفائدة انفقاد نذره احتمال أن يقدر
على المشى بعد ذلك (قوله ولتزمه) أى فيما اذ ركب بلا عذر (قوله أو رفسد)
ولا يلزمه المشى في القاسد بل في قضاء لانه الواقع عن البدن س وشرح الروض
(قوله وفراغه من الحج) وفراغه من عمره فمراغ جميع الاركان من ل (قوله
بمراغه من الفلطين) أى وإن بقي عليه رمى بعدهما من ل ويحصل ذلك بمرى
جرة العتبة والخلق والطواف مع السعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم ع ش
على مد (قوله والقياس) أى على ما اذا سلك قبل النسك يابى وهذا
كلا استدراك على قوله ويعد وجوب المشى الحج (قوله ودون الحفا) محله في غير
الاماكن التي يسن بها المشى خافيا كالطواف والسعى امامه فيلزمه مع المشى

(المنى) اليه لزمه مع نسك
مضى من مسكنه) لان ذلك
مدلول لفظه وهذا فيما عدا
بيت الله من زيادى (أو)
نذران يجمع أو يستمر (ماشيا)
أو عكسه (لزمه) مع ذلك
(مشى) لانه مقصود (من)
حيث أحرم (من الميقات أو
قبله أو بعده لانه القرم المشى
في النسك) واستداؤه من
الاحرام فان مرص به من
مسكنه وجب منه وقولى
من حيث أحرم من زيادى
بالنظر للعمرة (فان ركب)
ولو بلا عذر (اجزاء) لانه
أفضل عند النوى ولانه
أقرب إلى النسك ولم يترك
الائمة فكان ترك الاحرام
من الميقات أو الميث عني
(ولزمه دم) أى شاة وان
ركب بعذر تركه الواجب
وأرفه به تركه ويعد وجوب
المنى حتى يفرغ من نسكه
أو يفسد وفراغه من حجه
بفراغه من التلطين قال
الشيخان والقياس انه اذا
كان يتردد في خلال اعمال
النسك لقرض تجارة أو
غيرها فله الركوب ولم
يذكره ومن نذرنا ع مثلا
وأما الحج ماشيا لزمه دم أو الحج حافيا لزمه الحج دون الحفا (أو) نذر (نسكا) من حج أو مرة لانه

الذمة (فان مات بعده) أى
بعد تمكنه من فعله (فعل
من ماله) وان مات قبل
التمكن فلا شئ عليه كحجة
الاسلام وعمرته (أو) نذر
(أن يفعله) أى التسلخ
حج أو عمرة فهو عام - قوله
وان نذر الحج (طعامينا)
هو أعم من قوله عامه
(وتكن) من فعله (نذر)
فيه ان لم يكن عليه نسل
اسلام قال يفعله فيه
وجب قضاءه فان لم يكن
العام لازمه أى عام شأوه
هبة ولم يتمكن من فعله فيه
فان لم يكن زمن يسعه لم يتعد
نذره أو وسعه وحذث له
قبل احرامه - نذر كرض
فلا قضاء لاه المذمور نسل
في ذلك العام ولا يدر عليه
(طعاماته) لا عذر أو عرض
أو خطأ للطريق أو الوقت
(أو نسل) لاحدهما أو
للتسلخ (بعد احرامه قضى)
وحرما كالنذر صوم سنة
مبنيه فافترق فيها لمرض فانه
يقضى ما انظره بخلاف ما
طرد ذلك قبل احرامه كامر
وقولى بلا عذر مع ذكر حكم

لا به حيث قد قربه اما غير ما قبل الركوب والشيء هذا ما انفرد من ل (قوله وعصب)
أى بسند نذره فانذر المصنوب الحج بنفسه لم يتعد نذره أو ان يبيع من ماله أو أطلق
انفقد من ل (قوله ومن تعجيله) أى الحج التذور لا يقيد كونه من المصنوب ع ش
على م د وحل من التعجيل ان لم ينشر المصنوب الاغيب كافي من ل (قوله مبادئة
الى براءة الذمة) ويخرج عن نذر الحج بالامرأه والتتم والفراغ كافي الروضة
والجمهور ويحور له كل من الثلاثة ولادم من حيث النذر هو من ل (قوله وتكن
من فعله) بان كان على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله ان لم يكن
عليه نسل اسلام) يقتضى انه لو كان عليه نسله لا يلزمه فعله فيه وليس كذلك
بل يلزمه فعله ويسقط عنه حجة الاسلام والنذر يقع أصل الفعل عن حجة الاسلام
والتعجيل عن النذر زى وعبارة الشورى قوله ان لم يكن عليه نسل اسلام
يفيد انه اذا نذر الحج عامه وعليه نسل الاسلام انعقد نذره عن نسل غير الاسلام
ووجب قضاؤه فليس كذلك في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يبيع
ان يبيع هذه السنة فيخرج من مرضه ونذره اذ ليس فيه الاتعجيل ما كان له
ناخيه فيقع أصل الفعل عن مرضه وتعجيله عن نذره وعبارة ابن الوردي
وأجزاء فريضة الاسلام * عن نذرج واعضا والعام
هذا ان ينوق حال نذره بحق عامه عن نذره والا يصح نذره وقع ما فعله عن حجة
الاسلام ويقضى آخر عن نذره كما أتت به شيئا اه ويمكن حل كلام الشرح على
ذلك فلا اشكال تأمل (قوله فان لم يكن عليه نسله) وجب قضاؤه - هذا ينفي عنه قول
المتن الا فى فارقاته الحج (قوله بعد احرامه) متعلق بقائه ومفهومة هو ما قدمه بقوله
أوحث له قبل احرامه عذر وان كان العذر هنا أعم فذلك قال كامر والحاصل
ان العذر قبل الاحرام شامل لثلاثة ولتبع العذر بعد ما من بها تأمل (قوله فانه
يقضى ما انظره) للتعداه لا قضاء اذا انظر لمرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس
والمقيس عليه حل وقوله وتاليه هما الخطا والتساوان أى حيث يقضى اذا مات
سبب ما كامر (قوله وعلم ما تقرر) أى من قوله لا عذر الحج أى من اقتضاه على
الأربعة المذكورة (قوله لا يجب قضاؤه) أى به وان علم توطئة لما بعد (قوله سنى
الان كان) يسكون الياء اتلغة فمن سنى وأصله سنين حدثت النون للاضافة
شورى (قوله لا يجب قضاؤه) كراضا ما أى فلا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة
التي مذهب الحج فيها حجة الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت

الحظاء والقبيل ووع قول بعد احرامه من فارقى فعله عانة رآه لا قضاء فمالياته يبيع نذر عذر و سلطان ورهب
دين لا يدر على وفائه فلا يجب قضاؤه كافي ذلك الاسلام ادا صدقته في أول سنى الامكان لا يجب قضاؤه

وفارق للمرض وباليه
 باختصاص يجوز الاقتطاع
 من غير شرط بخلاف
 المذكورات (أو) نذر
 (صلاة أو صوما في وقت)
 له من فعل ذلك فيه
 (نقطة) ولو بشر كرضوع
 أو عبد أو قضي وجوبا
 اثنين الفصل في الوقت
 وله من ذلك باختصاصه
 وفارق التسليم في فعله العبد
 بان الواجب بالذركا الواجب
 بالشرع وقد تجب الصلاة
 والموعوم العجز
 يلزم ان يقال انها التحقيق بالنسبة
 لا يجب الا عند الاستطاعة
 وكذا النذر قاله البغوي
 وغيره قال الزركشي
 وما ذكره في الصلاة
 خلاف القياس بل القياس
 انه يصلي كيف أمكن
 في الوقت المتيقن ثم يجب
 القضاء لان ذلك عذر نادر
 كقبي الواجب بالشرع (أو)
 نذر (أهدأ شيء) من ثم أو
 غيره ما وعينه في نذرها أو
 بعدم إلى الحرب

والا فلا عش على مر (قوله وفارق) أي منع نحو عذر المرض وباليه وقوله
 باختصاصه أي المنع وقوله يجعل في المذكورات أي المرض وباليه (قوله لم يمتدح)
 الضاهر انه واجب الصلاة والصوم كيدل عليه قول مر من لو عين لما وقتها وما
 لم يمتدح (قوله ومنع نحو عذر كسير يمتدح) ان لم يكن كل قتل وكان يكرمه على
 ان يفسر عافي الصلاة بجميع وقتها كعدم الطهارة وبقولنا كسير يمتدح الخ
 يندفع ما استفسر كله الزركشي من تصور منع من الصوم بأنه لا قدرته على المنع من
 نيته والا كل بالاكرا من غير فطر وبقولنا وكان يكرمه يعلم الخواب عن قوله انه
 يصلي كيف أمكن في الوقت للعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كما في الواجب
 بالشرع مخرج مر لكن الاشكال اقوى لان الاسير الخائف عماد كرمه حيث
 والمكره لا يغير والتسليم بالتسليم ان يصلي لضرورة الوقت ويعد (قوله قضى)
 انظر في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة معينة فاقطر للرض فان المتمدع
 وجوب القضاء سم على خبر (قوله وفارق) أي وجوب القضاء في الصلاة
 والموعوم جمع العبد والعبد وعدم وجوب قضاء التسليم الخ (قوله وقد تجب الصلاة
 والصوم العجز) انظر وجه تسميته بقوله بالنسبة للصلاة مع انها لا تقطع أصلا
 مع العجز الا ان يقال انها التحقيق بالنسبة للصلاة ولتقليل بالنسبة للصوم وعادة
 شرح مر بعد قوله قضى لوجوبهما مع العجز ومعنى وجوب الصوم قيام العجز
 الزام دمه بمعنى انه اذا زال العجز عنه قضاء (قوله انه يصلي كيف أمكن
 ولو بالامعاء) وهذا والمعتمد عش (قوله ثم يجب القضاء) هو ظاهر في منع
 نحو العذر كما يؤخذ من تعليلهم دون المرض لان المريض اذا صلى بالامعاء مثلا لا يبعد
 فعمل كلام الزركشي خاص بانع حرر (قوله كما في الواجب بالشرع) فانه اذا عجز
 عن فعله أول الوقت فانه يصلي كيف أمكن ومع ذلك يبعد عن (قوله أو غيرا)
 مما يمتدح التصديق به لا كدمن نجس قضى في كلام المصنف كتابه عن المنذور أي
 ما يأتي به الذاكر في ميقاته ح (قوله أو بعد) أي وجب إطلاقه كما قال
 انه على أن أهدى بعيرا أو شاة ثم عجز عن أن قال هذا أو هذه ففي هذه ان يعين
 ما لا يعجز في الفضة كالتى قبلها أو اذ يصح لا يدفع الا الجزء كالتى قبلها عليه
 حل قال مر في شرحه وقول الشيخ في شرحه منه أو بعد محل نظر لان العين
 بعد النذر انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق ينصرف إلى الجزء أو خصيته فلا
 يصح تقييد غيره به ومنه حج قال مر وفيما قاله فقراره الكلام هنا في اهداء
 شيء مخصوص أي من حيث الجنس كما نذر اهداء بعيرا أو شاة لا شاة انه شامل

كأن قال فعلى أن لهدى هذا الثوب (٧٦٥) أو هذا البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي

أي لا يميزه أخصيه وأما قاله فهو قيس أو ما قاله كالقوله تعالى أن أهدى شيئا
 ي ولين يمين ما يهديه يميزه ما يميز في الأضحية انتهى (قوله كأن قال الخ)
 مثال للمين في التذرع ولم يقل للمين بعد (قوله لزمه حمله إليه) أي أن كان مما يصل
 ولم يكن بمحله أن يذبحه كما يأتي في شرحه وعليه إطعامه ومقون حمله إليه فإن لم يكن له
 مال يبيع بعضه فلذلك سح من ل (قوله لزمه صرفه لما كينه) ولا يجوز له الأكل منه
 ولأن لزمه نفقتهم قياسا على الكفارة ع ش على م (قوله يذبح ما يذبح) أي
 وقت التضحية (قوله لما كينه) أي المقيمين والمستوطنين شرح م وقوله المقيمين
 أي إقامة قطع السفر وهو أربعة أيام صحاح كما يصح به مقابله بالمستوطنين فن
 نحر بالحرم لا يجوز أن يعلل الحاج الذين لم يقيموا قبل عرفة أربعة أيام بمكة لما مر
 أنه لا يقطع ترخصهم إلا بعد عودهم إلى مكة بقية الأقامة ع ش على م (قوله
 وغرم ما تقص بذيجه) ويدفعه من الدراهم لأمم الجهم ع ش (قوله أما إذا لم
 يسئل) بأن لم يكن أصلا أو عسر وانما مثل بخالين قال س ل وتظاهر أن التولي
 لجميع ذلك هو أنه إذا رواه ليس تصانفي مكة ترعاه منه ومظاهره يظهر ترجيح أنه
 ليس له أسما كنهية لا يمتنعهم في محامته لنفسه ولا اتحاد القابض والمقبض انتهى
 (قوله في لزوم حمله) أي التي بدليل قوله أيضا فكان الأنسب تقديم قوله
 ويشترط في لزوم حمله على ما ذكره في مفهوم المتن (قوله حيث وجب التحميم) بأن
 كانوا المحصورين بسهل عددهم على الأحاد بمجرد النظر فإن لم يكونوا محصورين
 جازا لا قصارا على ثلاثة منهم شرح م ووع (قوله أولى من تعبيرة بالهدى)
 لأنه في حالة الإطلاق يلزمه ما يميزه أخصيته س ل وأجيب بأن مراد الأصل
 بالهدى ما يهدي لا التبادر منه وهو أهله شيء من التهم (قوله من إيهام غير المراد)
 أشهره الأغنياء س ل (قوله أوفد تصدقا بشيء) ويستثنى من التصديق
 ما لو تولى الناظر اختصاص الكعبة بالتذرع فإن كان شهما أشبه بها أو دهنها أو قدده
 في مصابيحها أو طباطبها به زى (قوله لزمه صرفه) وفيه من ما رتبتم
 المحصورين وجواز الإقصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين شرح م (قوله
 من المسلمين) عبارة شرح الإرشاد وشرطهم الإسلام إذ لا يجوز صرف التذرع لهدى
 كما صرح به جمع منقادون وقضته أنه لو كان جميع أهل البلد كفارا لما أذن
 سم على حجر وبه صرح م ولصكى بنا فيه ما مر عن ع ش أن التذرع الذي يعقد
 ويجوز صرفه لمسلم إلا أن فرق بين الذي الواحد وبين جميع أهل البلد لأن قصد
 الأخصية في الثاني أظهر ما مر (قوله سواء الحرم وغيره) ولا نظر في زيادة توابع
 المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز ١٩٢

أي الحرم نفسه أن لم يمين
 شأمنه أو ألب ما عتبه - -
 ان عين (ان سهل) علما بما
 التزمه (و) لزمه (صرفه)
 بعد فح ما يذبح منه
 (لما كينه) الشاملين
 فقرائه والذي يذبح منه
 لم يميز في الأضحية فإن لم
 يميز فيها كلفى وصغير
 ويعيب تصدق به حيا فله
 ذبحه تصدق ببلده وغرم
 ما تقص بذيجه أما إذا لم يسئل
 حمله كفارة وري فيلزمه
 حله فيه إلى الحرم ويشترط
 في لزوم حمله أيضا ما كان
 التحميم به حيث وجب التحميم
 فإن لم يمكن التمس به كلوف
 فإن كانت قيمته في الحرم
 وحصل التذرع أو ما يقتضيه
 حله ويجه بالحرم وبين حل
 ثمة أو في أحدهما أكثر
 تين وقول ان سهل من
 زاد في وتبيري بالشئ
 بالحرم وبالمسا كن أولى من
 تعبيرة بالهدى وبكفتوبين بها
 لأن الحكم لا يمتنع من جامع
 متى قوله من إيهام إيهام
 المراد (أو) تذر (تصدقا)
 بشئ على أنه لا بد من
 لزمه صرفه لما كينه من
 تذرع الحرم لزمه التعبيرة

تفله كافي الزكاة ومن تذرع الحرم لزمه التعبيرة

وخرقة المعم على مساكينه او بغيره لم يلزمه شيء (او) نذر (سواء يمكن ان لا يتعين) الصوم فيه فله الصوم في خبره سواء الحرم وغيره كما ان الصوم الذي هو بدل واجبات (٧٦٦) الاحرام لا يتعين في الحرم (او) نذر

أى الصوم فى الحرم اه شرح م ر وقوله ولا نظر لزادة ثوابه أى الصوم يؤخذ منه
 ان الصوم يزد ثوابه فى مكة على ثوابه فى غيرها وهل يضاعف الثواب فيه قدر
 مضاعفة الصلاة أو لا بل فيه زيادة لا تصل لمضاعفة الصلاة فيه نظر
 ويرى كلام الشرح فى الاحتكاك ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع ش لكن
 التحقيق كاهنم فى كتاب الحج ان المضاعفة لوادة فى الصلاة تأتى فى سائر
 العبادات الدينية وغيرها تأمل فان قلت نذر الصوم بالحرم متضمن لاتباه ويران
 نذر اتيابه صحيح فاذا يلزمه ما ذكره لم يلزمه اتيابه بنسك قلت لازم الشيء
 لا يبطى حكمه كأه لو فى لازم المذهب الخ شوبرى (قوله أو بغيره) منه ما لو نذر
 بخرشة بلد سبى أحد الدوى فلا يلزمه لان النذر لا يلزم الا فى بلد يطلب النذر
 فيه شيئا عز نرى (قوله فلا يلزمه شىء) أى لا فى ذلك المحل ولا فى غيره ع ش
 قال حل أى ان لم ينو فرة المذبح على فقراء ذلك المكان والا لزمه الذبح والتفرقة
 فيه (قوله الا لصدا الحرام) المذهب انما خاص بالكعبة والمصدحولها
 وان وسع عما كان عليه قاله هر اه شوبرى ومع ان الصلاة فيه بمائة ألف صلاة
 بل استنبطت من الاخبار كايته فى حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة ألف
 ألف ألف صلاة فى غير مسجد المدينة والا لزمى وبه يتضح الفرق بينه وبين الصوم
 نرجح جهر (قوله أو بقيد البصوهر) كأن قال تذو على أن اصوم دهر الفصل
 قوله دهر ا على مطلق الزمن بخلاف الدهر المعروف فانه يعمل على جميع الايام
 ويلزمه صومها حيث لا يكرهه ذلك كما قاله حل وغيره (قوله أو ما افلا تاة)
 قال فى الاعساب ومثل ذلك الايام فيلزمه ثلاثة ايام فقط بما يظهر ترجحه من تردد
 طويل لا ذرى وما تى نظير ما ذكر فى صوم شهر والشهر فيأمره فى الاول شهر واحد
 وفى الثانى ثلاثة ايام غير بما يظهر من تردد فذكر شى فى ذلك ولا نظر لكونه جمع
 كقوله وأقله أحد عشر لان ذلك من دقائق العربية فلا تنزل عليها الا لفاظ العربية
 اه شوبرى (قوله ما فعلها فاعلى) وقرى بين هذا ما تة من عدم اجزاء الشى
 عن الركوب وعكسه ان القيام معد وزمادة كما صرحوا به فوجدنا المذكور هنا
 وزيادتنا كذلك فى الركوب والشى وأقول وجه ذلك ان التقود هو انتداب
 مافوق التخذين وهو حاصل بالقيام لان ما انتصاب مافوق التخذين وزياد قوبى
 انتصاب التخذين وللأسابق ع ش على م ر (قوله أو نذوعقا) الاولى الاعتناء لان
 بعضهم أنكروا قول وان قال النووي ان انكاره جهل لكنه حسن الان يحاب
 بأنى ارتكاب الحسن الرذعى المنكر مكان أهم من ارتكاب الاحسن شوبرى

(مسئله) ای عیان
(فکاحکاف) می گفتند
فلاتنم بن فیه لانها
لا تختلف باختلاف الامکة
الا السعد الحرام ومعه
البدنة والسعد الاقصی
تسعين لظم اضلها وان
تفاوتت فیه ويقوم الاول
مقام الاخيرين والهما مقام
الاسودين العکس کاعلم
وذلك من التغیر فهو مما
عبره (أو) نذر (سوما)
مطلقاً ومثله ابوجهر کمن
(فیوم) یحل علیه لاه اقل
ما یفر من الصوم (أو) اما
ای سوما (ثلاثة) لانها
اقل الجمع (أو) نذر
(مدقة مجهری) صدق
هو ان قل وکذا الوزر
الصدق یلزم تطمیع لان
المدقة الواجبة لا تنص
فی قدر لان الخطاء قد
یستزکو فی نصاب فیجب
حلی احدهم شیء قليل
ونسیر، یجوز اولى به قوله
فیما کان اذ لا ینکي ما لا یتزل
(أو) بدو (مسئله) کستان
تکة لانها اقل ولجب
مها (فیما قدر) الحاقا
لنذر واجب بشئ - (أو)

قوله (صلاة الجاهل) عليها (ثلاثة) لاسباب بالاعتقالات (الاعكس) في ذكر الصلاة فانما لا يجوز
 في الجاهل مع المدة العامة لا بد من التوبة (أو) تذكر (عنتان) في تجزيه

(قوله ولو ناقصة) واتشرف الشارع المفقوع كونه غرامة سويح فيه وخرج
عن قاعدة سلك بالندرمسلك واجب الشرع من (قوله تعين) فالقذف رقة
رقة معينة ثم تفت أو تلفها قبل الاعتاق لم يلزمه أبد للمال لأن الحق حق الرقة
وإن تلفها أجنبي لزمه قيمتها المكها ولا يلزمه أن يشتري ما يملكها بخلاف
الهدى فإن الحق فيه الفقراء وهم موجودون قاله في البيان سم
(كتاب القضاء)

ولو ناضة ككافرتلوقوع

الاسم عليها (أو) نذر عتق

كافرة أو معينة أجزاء رقة

كاملة لا ياتيه بالافضل (فان

عين) رقة (ناقصة) كفته

على عتق هذا العبد الكافر

أو العيب (تصيف لتعلق

النذر بالعين

(كتاب القضاء)

بالمذى الحكم بين الناس

والاصل فيه قبل الإجماع

آيات كقوله تعالى وإن

أحكم بينهم بما أنزل الله وقوله

فأحكم بينهم بالسطر وأخبار

كثير الصعيين إذا احتد

الحاكم فأخطأه جروان

أصابه أجران وفي رواية

مع الحاكم استأذناه في

عشرة أجور وما جاء في التقدير

من القضاء كقوله من جعل

فانباذبح بغير سكين يحول

على عظم أنظر فيه أو على

من يكرمه القضاء أو يصرم

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوباً أو مكرهاً أو حرماً
وقد استوفيناها المصنف وما يتعلق به من شروط القاضى وذلك الأحكام الخمسة ظاهرة
في القبول وتأتى في الإيجاب أيضاً ما عدا كونه فرض كفاية ولا ياتيه قول
الشرح ما قولية الامام لأحدهم ففرض عين لأن هذا على العدم في حق الصالحين له
فلما أتى أنه قد يكون مندوباً أو مكرهاً أو حرماً أو مضافاً في بعض أفراد
التولى فوجب ذلك فكما أوجب تلك الأوصاف حرمة قبوله أو كراهته مثلاً أوجب
كراهة الإيجاب أو حرمة لاه وسبيله وأسله تعالى لاه من قضيت قلبت الياء
هجرة نظرها أن الرافد زائدة على وجهه أفضية كقوله وأقية وهو لغة أحكام
النسب وما مضاه لأن القاضى يهكم النسي ويضيه وشرا والولاية الولاية
أو الحكم المترتب عليها والزام من له الأزام يحكم الشرع فخرج الاستاذ شرح م ر
(قوله فله عشرة أجور) لا ياتي ما قبله لأن الأخبار بالقليل لا يتي الكثير ويجوز
أنه أعلم أولاً بالاجرين فأخبر به ثم بالهشرة فأخبر بها وإن الاجرين يساويان
الهشرة فإن قلت الهشرة يصح أن يجعل أجراً أو اثنين فما باله جعلها عشرة قلت يصح
أن تكون أنواعاً من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فيه بذكر هذا العدد
على ذلك نقله الشوبري من شرح الوفيات لسم قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على
أن هذا في حاكم عادل عتقها ما غيرها فبأنهم جميع أحكامه وإن وافق العوالب
وأحكمه كلها مردود لأن إمامته اتفاقية وروى الأربعة والحاكم واليه حق خير
القضاء ثلاثة فخص في الجملة وقاضيان في الماروفه والاول بن عرف الحق وقضى به
والاخير ابن عرف وبارود من قضى على جهل هو وقوله وأحكامه مردودة
أي أن لم يولد وشوكة كما أشار له ابن الرضا اه وشيدى ونظم بعضهم الآية بقوله
أعنى أباداود ثم التزمى * والتساوى وابن ماجه طخندى

(قوله كقوله من جعل فاضياً) عبارة مرد وكالجزا الحسن من ولي القضاء فقد ذبح

بغير سكين (قوله أو على من يكرمه) فيه أن الكراهة لا توجب هذا الوعيد

الشديد (قوله قوله) أي قبوله ويحتاج القضاء الى المول ومثول ومولي فيه
 كالاتكة والدماء ومثل وصيغة وصلها به منهم أو كانا (قوله اما تولية الامام)
 ومن صرائح التولية وليك أو قل ذلك أو قوتض اليك القضاء ومن كتاباتها عاقلت
 واحمدت عليك فيه ولا بد من القبول لقضائيل كحق فيه الشروع بالفعل كالوكيل
 كما اتفق به والوالد نعم يرتد بالرد شرح م فرض عين عليه أي فوراً في قضاء الاقليم
 وشين نعل ذلك على فاضي الاقليم فيما يحجز عنه كأيما في ولا يجوز اخلاء مسافة
 العدوى عن فاض أو خليفة له لان الاحضار مشق ومه فارق اعتبار مسافة القصر
 بين كل اثنين اما يقع القضاء بين المتضامين فرض عين على الامام أو نائبه
 ويمتنع الدعوى دفع المصالح من غير قضاء بينهما اذا انقضى لتعطيل أو طول
 نزاع شرح م (قوله فمن عين الخ) بأن لم يرد في الناحية صالح للقضاء غيره
 شرح الروض والمراد بالناحية بلد ودون مسافة العدوى عن بناء على أهميب
 في كل مسافة عدوى نصب فاض سرل (قوله لزمه طلبه) وان لم يعمد الامامة
 (قوله ولو يبدل مال) أي زائد على ما يكفي به وليلته فيما يظهر حل ومرد
 قال ع ش على م ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع
 التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب
 عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب فيه القيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه
 (قوله فان امتنع اجبر) استشكل قوله لما امتنع بان اسامعه مع تبنيه لم يفتق
 واجاب النووي بعدم فسخه لان امتناعه غالباً يكون بأوّل فلا يصح بذلك جزاء
 وان اذ غلب في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الامام فاضياً
 وأرسله الى ما فوق مسافة العدوى لزمه الامتثال والقبول وان بسدت لان الامام
 اذا عين أحد المصلح المسلمين نعين وشين حله على عدم وجود صالح للقضاء
 في محل البحوث اليه أو بقره وحديثه يسمع الكلامان سرل (قوله كالجهاد
 الخ) أي فان لمساغة فليس فيها ترك الوطن بالكلية (قوله سنا) وقوله بسد
 كرما لا يقال باقي ذلك قوله سابقاً قوله فرض حكمانية في حق الصالحين له
 لاننا نقول كونه فرض كفاية في حقهم على الجهة لا ساقى كونه قدس وقديكره
 لمصوم من اتصف بالوقف القمى للسنة أو الكراهة تأمل (قوله اذا وثق
 بنفسه) فان خاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الذنا وروجه الزركشي
 شرح م وهو المخذ خلافاً لما في نصيبه صنيع شرح الروض من انه يجوز اذا خاف
 عليهما اذ ظاهراً في هذا الحال يجوز الاقدام عن (قوله أطوع) أي يطاوعه الناس

على ما يأتي (قوله) أي
 القضاء (فرض كفاية) في
 حق الصالحين له في الناحية
 اما تولية الامام لاحد
 فرض عين عليه (فمن عين
 له في ناحية لزمه طلبه) ولو
 بذل مال أو فاض من نفسه
 المبل (و) لزمه (قوله) اذا
 وله الحاجة اليه فيها فان
 امتنع اجبر وانما يلزمه
 الطلب والقبول (فيها) أي
 في ناحيته فلا يلزمه
 في غيرها لان ذلك تعذيب
 لاهيه من ترك الوطن بالكلية
 لان عمل القضاء لا غاية له
 بخلاف سائر فروض الكفاية
 الموجهة الى الصغر كالجهاد
 وقيل العلم (أو) لم يبين فيها
 لكنه (كان أفضل) من
 غيره (سنا) أي المطلب
 والقبول (له) فيها اذا وثق
 بنفسه وقول وقوله الى
 انخر من زياد في (أو) كان
 منضوء ولم يمتنع (الأفضل
 من القبول) (مكرهه) اه
 أي المفضل لما في خبر
 الدجيين من قوله صلى الله
 عليه وسلم لم يجد الرجل من
 سمرة لا تسأل الامارة فان
 كان الأفضل مجتمع من القبول
 مكله دوم واستثنى الداودي من الكراهة ما اذا كان الفضول أطوع

ويتمثلن لحكمه أكثر من القاضل اه (قوله وأقرب) تفسير وقوله الى القبول أي
 قبول الناس لحكمه أي فلا يكونان حجتين بل يجوز أن كأقوله مـ فصل منهما
 فتميزها الأحكام الخمسة (قوله ما إذا كان أقوى في الظلم في الحق) أي قبول حكمه
 بأن يطاع وإن رقبه بمجلس الحكم عن (قوله ليقنع بعله الخ) التظيل على القف
 والنشر المرتب (قوله أوليكين الخ) هلا يشمر بجواز أخذ الرق على القضاء وهو
 كذلك ففي انه تذهب به و زلالا م والقاضي المسمران بأخف من بيت المال ما يكتفيه
 ويحتاج اليه من نفقة وكسوة لأخيه اما أخذه لأجره على القضاء ففي الروضة عن
 الحروري أنه أخذ ما كان كائن أجرة مثل عملان لم يكن رزق من بيت المال ذي
 (قوله ويحرم طلبه الخ) فان فعل ذلك وولى نفذ للضرورة وغير الصالح يجب
 عزله ويستحب بذل المال لعزله من وجادة الرضى وشرحه وحرم على الصالح
 القضاء طلبه له وبذل مال لعزل فاض صالح له ولو كان دونه وبطل بذلك
 عدالته فلا تصح توليته والعزول به على قضائه حيث لا ضرورة ولا لعزل الرشوة
 حرام وقوله المرتضى لرائي حرام اه بمروفيه (قوله كونه أهلا للشهادات) فيه
 اشارة على مجهول الا ان يقال ان كل في ذلك على شهرته (قوله سمية ولو بانصباح)
 ذي (قوله بصرى ولو بالتهار) فقط أو في الليل فقط على الأوجه أو بصيرة ضعف
 لا يمنع من ان يشرق بين الصور القريبة منه ذي وقوله أو في الليل فقط مخالف
 لما في شرح مـ وعبارته ولو كان بصيرا لافقط قال الأذمعي يفتي منه (قوله)
 كانيا لا امر القضاء أي ناهضا للقيام بأمره بان يكون ذا عقل تام وقوة على تنفيذ
 الحق فلا يولى مغفل ومعتل نظرا لصكرا أو مرض شرح مـ (قوله ملا يلا كافر)
 وما اعتد من نصب حاكم للذين منهم هو تقليد وبأسه لاحكم فهو كالحكم
 لالحاكم ذي ومن ثم لا يلزمهم حكمه الآن وضوابة شرح مـ (قوله وهو
 العارف) ولا يشترط نهايته فيبأ ذكر بل يكفي الدوحة الوسطى في ذلك مع
 الاعتقاد الجازم وإن لم يقن قرأتين علم الكلام المدونة واجتماع ذلك كله انما
 هو شرط للمجهت المطلق الذي يقن في جميع أبواب الفقه اما مقلدا بعدواى لا يجوز
 منهج امام خاص فليس عليه غير معرفة قواها ماله ولباع فيه ما يراهه الخالق
 في قرأتين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد فصوص الشرع ومن ثم لم يجز له الصدور
 عن نص امامه شرح مـ (قوله العام والخاص) العام فقط يستغرق الخاص
 من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة
 والسلام الصائم المتطوع امر بنقصه ان شاء مام وإن شاء أفطر (قوله والمجل هو)

وأقرب الى القبول والبلقيني
 ما اذا كان أقوى في القيام
 في الحق وذ كر كراهته
 القول من زيادى (أو) كان
 مساويا لغيره (فكذلك) أي
 في كراهته (ان اشترى)
 بالانتفاع بعله (و كنى بغير
 بيت المال مما يمن الخطر
 بلا حاجة وعلى هذا جل
 امتناع السلف) (والا) بأن لم
 يشترى أو لم يكتب بما ذكر
 (سأله) ليقنع بعله أوليكين
 من بيت المال ويحرم طلبه
 بعزل صالح له ولو مضى ولا
 وتبطل عدالة الطالب
 والتصريح من القبول من
 زيادى (و شرط القاضي
 كونه أهلا للشهادات) بأ
 يكون مسلما مكفرا حاد كرا
 عدلا سمحا بصيرا ناطقا
 (كافيا) لامر القضاء فلا
 يولاه كافر ومسي ومجنون
 ومن به رق وأتى وخشى
 وفاسق ومن لم يسمع وأعمى
 وأخرس وإن فهمت أخارته
 ومغفل ومحتل النظر بكم
 أو مرض لنقصهم (مجتهدا
 وهو العارف بأحكام القرآن
 والسنة والقياس وأواعيا
 فن أنواع القرآن والسنة

العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمفيد

والصن والظاهر واختامه
 والمنسوخ من أنواع السنة
 السواتر والاحاد والاصل
 وعبره ومن أنواع القياس
 الاولى والمساوى والادون
 كقياس الضرب لاولدين
 على النافذ لهما وقياس
 احراق مال اليتيم على اكله
 في الحرص فيه وما وقياس
 التفاح على الرق في باب الربا
 يجمع الحكم (رجال الرواة)
 وقوم معاقبة قدم عند
 التعاضد الخاص على العام
 واما على المطلق والاص
 على الظاهر والحكم على
 التشابه والثاني والتصل
 والقوي على مقابلها (ولسان
 العرب) لغة ونحو وصرفا
 وبلاغة (واقوال العلماء)
 اجاءوا واختلاف لا يمتنع
 في اجتاده (فان فقد الشرط
 المذكور بان لم يوجد رجل
 متصف به (قولي سلطان
 ذو شوكة مسلم غير اهل)
 كعاصي ومقتدوسي وامرأة
 (فسد) بجملة تضاده
 للضرورة لا تعطل مصالح
 الناس وتبصر بمصالحهم
 اهل اعم من قوله فاسقا
 او قتلدا وهو الاوفق
 لتباينهم ومقتضى كلام
 الرواة في اصلها

ما لم تنفع دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخضعن اموالكم صدقة لانه لم يعلم بما
 قدر الواجب واليمين مثل قوله وفي عشرين نعتب دينار (قوله والاص) وهو
 مادل دلالة تفضيلة والظاهر مادل دلالة تفضيلة وقولنا التامع والمنسوخ كما جئنا عذرة
 الرواة (قوله والتصل) اي باصلة الرواة الى العصبي فتقطع يسمى الموقوف اولى
 التي ويسمى الموقوف شرح مر (قوله الاولى) وهو ما قطع فيه بين الفارق اي بين
 القيس والقيس عليه والمساوي وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يبعد
 فيه ذلك مر قال ع ش قوله ما يبعد فيه انتفاء الفارق للمواهب حذف انتفاء
 وانه لا يوجد اه (قوله وليند على المطلق) المطلق مادل على الساهية بلا قيد
 واليه مادل عليها بقيد كقوله ضرر مربية مؤمنة في آفة القتل والمطلق فخير
 رقيق في آفة الظهار (قوله والحكم) كقوله تعالى ليس يمكنه شيء فبهذه نص
 في انه لا يمكنه شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله والتشابه مثل قوله الرحمن على
 العرش استوى والله فوق ابيهم وبني وجهه بك (قوله والقوي) اي من
 الرواة (قوله ولسان العرب) لان الشريعة وردت بلسان العرب فتوقف
 معرفة احكامها عليه ذى (قوله فلا يصح الفهم في اجتهاده) اي وعرف اصول
 الاجتهاد اي ولو لم يكن له من الادلة الشرعية وان لم يعرفها بطريقها بطريق
 المسكين ومنعاهم لان العصبي لم يكونوا ينظرون فيها وهم اكل الامة نظرا
 واجتهادا ولا يشترط حفظه للقرآن بل ولا معرفته للفظ ذى (قوله فان فقد الشرط)
 المراد به الجنس قال ذى والعقد ليس بقيد فحيث ولاه ذو شوكة فتدحكه اه
 سواء وجد الامل ام لا (قوله سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى الحاكم
 لا يصح توليته غير اهل ولا تنفيذاه ما ولاه س ل (قوله ذو شوكة) عبارة مر
 اوذو شوكة اه فتولية السلطان مطلقا صحيحة سواء كان ذا شوكة ام لا وبعبارة اصله
 مع شري مر وجع قولي سلطان اوه من لشوكة غيره ما يكون صاحبه انقطع غوث
 السلطان عتبا ولم يرجعوا الى اله ونظامه كلامه عديمه لزوم السلطنة للشوكة
 (قوله للضرورة) اي لضرورة الناس اي اضطرارهم الى القاضى وشدة حاجتهم
 اليه لتعطل مصالحهم بدونه شوبوى وقوله ثلاثا تعطل الخ علة لثلاثة احوال
 مع علة قال البلقيني يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكة من ولاه يموت او يعمى
 اعزل لزم والضرورة قوله لو اخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء او جوامع
 في نظر الاوقاف استقر منه لان قضاء الجماعة للضرورة ولا كذلك المال (قوله
 وهو) اي تفسيرى بمسما وتوله الاوفق لتعليمهم وهو قوله ثلاثا تعطل الخ (قوله)

ومصرحه ابن عبد السلام في القلي والارادة وانما فيه منهم ثقة او معلوم انه يشترط في غير الالهل معرفة طرق من الاحكام (وسن للامام ان ياذن للقاضي في الاستقلال) اعلمته (فان اطلق التولية) بان لم ياذن له في الاستقلال ولم ينفه عنه (استقل) ولو ينفه (فيما يجزئ عنه) لحاجته اليه دون ما يقدر عليه (او) اطلق (الاذن) بان لم يعم له في الاذن في الاستقلال (٧٧١) ولم ينصص (٥) يستقل (مطلقا) وهذه من ريادةي وكاطلاق الاذن قسميه كما

فهمته بالاو وان خصصه بشي علمي ثم عدده اوزناه عن الاستقلال لم يستقل ويختص على ما يمكنه ان كانت تولى اكرمه (وشروطه) أي المستقل يفتح الكلام (كالقاضي) أي كشرطه السابق (الان يستقله في امرنا من كساح ينفه فيكي على بما يتعلق به وصكم باجتهاده) ان كان مجتهدا (أو اجتهاد مقلده يفتح الكلام ان كان مقلدا بكمه هالاه انما يصح بمقتده (ولا يشترط عليه خلافه أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده لانه لا يعقده (ويجاز

ومصرحه) أي ينبر الالهل بان قال غير الالهل كمي وامراه (قوله ولو ينفه) أي امامه او اياه حيث شئت عدلتها عند غيره حل اما اذا قوض الامام لنفسه اختيار قاضي فلا يختار والده ولا ولده كالاختيار نفسه زى (قوله مطلقا) أي فيما يجزئ عنه وغيره المخذ انه لا يستقل الا عند العجز م ر ع ش (قوله لما يقع بينهم الخ) عبارة م ر لان اجتهادها مختلف غالبا فلا تنصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين اهلها حكمهم) مصدره مضاف لقاعله واعلمه مفعوله قال القاضي في شرح المساوي يشترط السلم تلك المسألة فقط ويحوز التحكيم في تبوت هلال رمضان كما يمنه الرركشي ويغذ على من رضى يحكمه فيص عليه الصوم دون غيره م ر ع ن (قوله ولو لم وجود قاض) أي اذا كان الحكم بمجتهد الماد الممكن كذلك فلا يجوز ولو لم وجود قاضي ضرورة ع ش فيصح التحكيم الا لو وجود القضاء ولو قضاه ضرورة كانته زى عن م ر الا اذا كان القاضي يأخذ مالا له وقع فيوز التحكيم حينئذ كما قاله حل (قوله اوفى قود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ فهو معطوف على الناية (قوله والاباز) المجتهد لا يجوز تحكيم غير الالهل مع وجود القاضي ولو قاضي ضرورة م ر ل (قوله من حد) كحد شرب الخمر خلافا حذا القذف لا تصح ادعى (قوله الذي لا شائب له مدين) كالحرق كاد ع ش أي حيث كان المستقون غير مصورين (قوله ان يه حكم بطله) المجتهد لا يجوز له ولا القاضي الضرورة العلم الحكم بطلهما م ر ل (قوله الابزاهما) أي لفظا

نصب اكرين قاض يعمل) كبله وان لم ينص كلامهم يمكن اوزمان او نوع كالاموان والاهماء والفروج هذا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم (والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في عمل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز على غير المسائل المتفق عليها هو ظاهر وقولي اكرين قاض اعم من قوله قاضين وقد رد المساوي بقوله ما يمكنه واوفى المطلب يجوز ان ساطقة قدر الحاجة (و) يجاز (تحكيم اثنين) ما كثر (اهل القضاء) واحدا أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولو لم وجود قاض اوفى قودا ونكاح ونحوه بالالهل غير فلا يجوز تحكيمه اعم وجود الالهل والا جاز حتى في عقد نكاح امرأة لولي لها نكاح وبغير عقوبة الله تعالى عقوبته من حد وقدر م ر فلا يجوز التحكيم فيها اذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل ان حق الله تعالى المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتفسيره عاذ كراهه وأولى من تغييره بما ذكره وقضية كلامهم ان الحكم ان يحكم بطله وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الرجوع خلافه وقول لا ادعي لم ارفه شيأى صرحا (ولا ينفذ حكمه الابزاهما به قبله) لان رضاهما هو الميثب للولاية فلا بد من تقديمه فيبينه بقول (ان لم يمكن احدهما قاضيا) والام لا يشترط رضاهما

تأمل على ان ذلك تولية منه
فأمر حكما اثنين لم ينفذ حكم
أحدهما حتى يجتبه بخلاف
تولية قاضين ليعتصما على
الحكم لتلوه والفرق قاله
في المطلب اما الرضى بالحكم
بعده فليس بشرط حكم
الحاكم (ولا يكتفى رضا بان)
هو اعم من قوله رضى فان
يحكمه (في ضرب دينه على
عاقلة) بل لا بد من رضاهم
ايضا به ولو كانوا اقرع لانهم
لا يؤخذون باقراره فكيف
يؤخذون برضاه (ولو رجع
أحدهما قبله) أى قبل الحكم
ولو بعد اقامة المدعى شاهدين
(لستم) الحكم وليس للحكم
أن يجبس بل غاية الانبات
وانكم اذا حكم بشئ من
العقوبات كالقود ووجد القذف
لم يستوفه لان ذلك يخرج
أبيه الولاية (فصل) فيما
يفضى انزال القاضى أو
عزله وما يذكره لو زالت
أهليته أى أهلية القاضى
(بموجوبون وغناه) كغفلة
ومم ونسيان ينزل بالضبط
وفسق (انزال) لوجود المناق
ولان القضاء عقد لا يرتفع
لوعى بعد سماع البينة
وقد يراها

فلا تترك سكوت شرح مدر (قوله بناء على ان الخ) وفي الكفاية هذا البناء
بان ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التكليف تولية ولا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل
هذا اذا صدر التكليف من خليفة فشرح البهجة (قوله فلو حكما اثنين الخ) ليس
المقام للتفسير كالأينف فكان الأولى التعبير بالواو ومقتضى قوله بخلاف تولية
قاضين الخ ان يقول ولو حكما اثنين ليعتصما على الحكم مع التكليف واما قوله لم
ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا يختصه المقابلة لما بعده كالأينف (قوله
بخلاف تولية قاضين الخ) أى حيث لا يجوز كآخذم وقوله لظهور الفرق وهو ان
القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه ان الحكمين
قد يكونان مجتمعين الا أن يقال هذا ناد (قوله ولا يكتفى رضى بان) بأن ادعى
شخص على آخره يستحق عليه وما افتراعا في اثباته فحكمنا شخصا بحكم فحكم بأن
القتل خطأ فلا ينفذ حكمه الا برضى عاقلة الجاني وهذا في قوة قوله بشرط زيادته
رضى الحكمين رضى العاقلة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله ولو بعد
اقامة المدعى شاهدين) بأن قال المدعى عليه للحكم عزلتك فليس له ان يحكم رضى
(قوله يجوز) من باب ضرب (قوله ابيه الولاية) أى فخرهم وشرفهم وعظمتهم
قال في المختار ابيه العظمة والعكبروى بضم الميمزة وتشديد الباء الواحدة
(فصل) فيما يقضى انزال القاضى الخ الانسب تأخير هذا الفصل
عما بعده لان انزال بعد ثبوت التولية كما صنع في الروض (قوله انزال القاضى)
أى من غير عزل وقوله أو عزله أى بعزل الامام مثلا وقوله وما يذكره أى من قوله
وينزل بانزاله نائبه (قوله بنحو جنون وغناه) سكان الأولى الاقتصاد على
الاعفاء فيقول بنحو اعفاء وظاهر منبذ ان الغفلة وان لم يعمل بالضبط يقتضى العزل
حل (قوله وغناه) وان قل الزين مدر ولوحظت خلافا فشرح وانما استثنى
في محو الشريك مقدار ما بين الصلاتين كما رآه يخطا طنا ما لا يختلط طم وينزل
بمرض لا يرجى برؤه وقد عجز معه عن الحكم من حل (قوله كغفلة) قال في النفاة
بحث اذا ثبت لا يثبت (قوله ومم) أى وعي كابدل عليه قوله لم يجوز عبارة
حل قوله ومم أى بحيث لا يسمع برفع الصوت فلا ينافى ما تقدم من سماعه بالصباح
يكتفى (قوله وفسق) ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد فسقه بأن كان
بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل ولا انزل مدر رضى (قوله
لاشارة) أى بين المحامين بأن كانوا معروفى الاسم والتسب شيئا عاش (قوله
فلهذا ما أهليه الخ) ظاهره ولو كان الزائل عي ومما رقتل عن شيئا ان الاعي

ولا يمتنع لاشارة نفي حكمه
 في تلك الولاية ويميرى بما
 ذكره ائمه معاصره (فلو
 عادت) اهلته (لم يمتنع)
 ولا نه) كالو كالتوغيرها
 من العقود (وله عزل نفسه)
 كالو كبل وهذا من زيادتي
 (ولا امام عزله بخل) طهر
 منه ويكتفي فيه بخله الفتن
 وعمل هذا وما قبله ادواجده
 ثم صالح غيره لانتصاه
 (وافضل) منه (وبحسنة)
 كسكين فتنه سواء اعزله
 بخله او بدونه وذكر حكم
 دونه من زيادتي (والا) بان
 لم يكن شيء من ذلك (حرم)
 عزله (و) لكنه (يقتد)
 طاعة للإمام بقيد زوجه
 بقولي (ان وجد) ثم (صالح)
 غير مطلقا والا فلا يمتنع
 اما القاضي فله عزل خليفته
 بلا موجب بناء على انزاله
 بموته ولا ينزل قبل بلوغه
 عزله لعظم الضرر بتقضي
 الاحكام وفساد التصرفات
 ثم لو علم انصم انه معزول
 لم يمتنع حكمه له لعله انه غير
 حاكم باطنا ذكره الماوردي
 فان حلقه

اذا عاده برأى مات ولا نه ومن في ان يكون مثله الصم ح ل قوله لم يعد ولا نه أي
 في غير زوال الصم والعمى ومثل عن سم عن م واعتاده في العمى وعليه
 فيكون ما نفى لا سلبا كما هو ظاهر وعبارة طاب علوهي ثم يصبر فان تحقق حصول
 العمى حقيقة اخرج الى نية جديدة والا فلا وعلى هذا الثاني يعمل قول البلقيني
 انه لو ابصر بعد العمى لم يمتنع لقولية جديدة (قوله ويبره من العقود) ويستثنى
 من الغير المشروط لما انظر اذا زالت اهليته ثم عادت فانها تعود ولا يعقوبه ان
 المذكور في كلام المصنف في آداب الوقف انه لا ينزل ونظيره الامر ان العاوض
 مانع من قصره وكذا تستثنى المحاشنة والاب والجد انه محل (قوله بخل) لم
 لا يفتني انزاله ككثرة الشكاوى منه أو ظن انه ضعيف أو زالك هيته
 في العلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اما ظهور ما يقتضيه ولا يحتاج معه الى عزل
 لانزاله به زى ومرد (قوله بافضل منه) رعاية اصطفى السليبي وهذا في الامر
 الصام اما الخصاص كاماه وقد ريس وأدان وتصفوق ونظروهم والاحتزال
 أو بابها بالميزل من غير سبب كما أتت به جمع من المتأخرين وهو المحدث شرح
 وعبارة حل ونخرج القاضي الامام الخ وهي أولى لان الكلام في القاضي
 فلا يمتنع تعينه بما ذكره (قوله وذكر حكم دونه) أي الشامل لمقوله وبحسنة
 عرش (قوله والا حرم) لم يخالف القاضي فان له عزل نوايه من غير سبب شرح
 مرد فقول المصنف فله عزل خليفته أي ونايه (قوله بناء على انزاله بموته) لان كل
 من انزل بموت شخص فله عزله في حياته كالو كبل وان شريك (قوله باوقه)
 عزله) مصدر مضاف لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زى (قوله لعظم الضرر) أي من
 شأنه ذلك حتى لو لم يزل في امره من لم ينزل حتى يبلغه خبر الميزل بخلاف الوكيل
 ولو في امره فانه يعزل قبل بلوغه خبر عزله لانه من شأنه عدم عظم الضرر
 في تقضي التصرفات زى ويثبت عزله بعدلى شهادة أو استفاضة لا باخبار واحد
 ولا يكتفي كتاب مجرد وان حقه قرآن بعد تزوير مثله عن (قوله حكمه له)
 اما حكمه عليه فينصدم (قوله لعله انه الخ) الاوجه خلافة لان علم انصم
 ينزل القاضي لا يخرج عن كونه خائشا شرح مرد زى وعبارة المصنف لا ينزل
 انه غير حاكم بطلان لانه اذا لم يبلغه خبر الميزل فهو باق على ولا نه ولا عبرة بلم
 انصم ان الامام عزله له (قوله فان عطفه الخ) ولو كتب اليه عزله أو أنت
 معزول من غير تطبيق على القراءة لم ينزل ما لم يأت به الكتاب كما قاله النووي وغيره
 ولو جاء به غير الكتاب وانحى موضع الميزل لم ينزل ولا انزل كما بينه بعضهم

أي عزله (بقراءته كتابا انعزل بها وبقراءته) من غير (عليه) لان الفرض اعلامه بصوره الحال لا قراءته بنفسه
وصوب الاستوى عدم انعزاله بقراءته (٧٧٤) غير عليه كافي مسئلة الطلاق والقائل بالاول فرقة بان

المري ثم النظر الى الصفة
ومنا الى الاعلام وكما ينزل
بقراءته الكتاب ينزل
بمرئته ما فيه سألهم وادلم
يكن قراءة - حقيقة (وينزل
بانعزاله) موت أو غيره فاشه
لانه فرعه (لاقيم يتم
ووقف) فلا ينزل بذلك
ليلا تتحل أبواب المصالح
(ولان استخلفه بقول
الامام استخلف عني) لانه
خليفة الامام والا لساغير
في الدلية بخلاف ما لو قال له
استخلف عمن نفسك أو
أطلق فينزل بذلك لظهور
فرض المعاونة له فلا تشكل
القائنة بتدريس من الوكالة
ادليس الفرض بمعاونة
الوكيل بل النظر في حق
او كل فعل الاطلاق على
ارادته (ولا ينزل خاص
ووال) والصريح به من
ريادي (بانعزال الامام)
موت أو غيره لشدة الضرر
في تعميل المحررات وتبصر
بالدزال هنا وفي التيم اعم
من نصبره بالمور ولا يقبل
قول متولى غير يصل ولانه

ذي (قوله انعزل بها) ويكنى قراءة محل الزل فقط مد (قوله كافي مسئلة
الطلاق) لئلا كانت غير اية وقراءه عليها غير محال (قوله وينزل بانعزاله
ناشبه) الرابع ان ناشبه لا ينزل الا اذا بلغه الزل زى وان لم يبلغ الاصل له ينزل
حيث قد انما قبل الاصل وكذا لو بلغ الزل الاصل دون الثاني بخلافه بل يقضى سم
(قوله لا قيم يتم ووقف) المراد بقم الوقف فطره كما يفهم من عبارة انه لم يكن لو كان
لا قاضي نظرو وقف بشرط الواقف فاطم شخصا عليه اعزل لانه في الحقيقة ناشبه
سم (قوله فلا تشكل الثانية الخ) كان قال الموكل لأوكيل وكل باطلاق أى يقل
عني ولا علك فاه يعمل على أنه وكيل عن الموكل (قوله فعمل الاطلاق على ارادته)
أى الموكل ونقل عن شيخنا رجل هذا كله ادالمعين الامام المأذون في استقلاله
مانه يهنا بأن قال استخلف فلانا هو خليفة الامام مطلقا حل (قوله ولا ينزل
خاص) ولو قاضى ضرورة ادالم يوجد بمقتضى مصالح امام مع وجوده فان رضى قوله
انعزل والا فلا فائدة في انعزاله عن (قوله ووال) كالا يروى في - وبناظر الجيش
ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك شرح مد (قوله وانصر مجبه) لانه علم من كلام
الاصل لانه في معنى القاضي (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولى القضاء
نيابة عن المسلمين بخلاف قوله القاضي لثوابه فانه عن نفسه شرح مد (قوله
ولا يقبل) أى الا يثبت لانه حيث لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في خير
حل ولا يثبت) ولو على أهل محل ولا يثبت زى (قوله ولا قول معزول حكمت
بكذا) أى القرار بالحكم كما يدل عليه قوله فلا يقبل اقرارهما وخرج بالمعزول
خالفه ما قبل عزله كنت حكمت بكذا فاه يقبل وادلم تسكن بيته حتى لو قال
حكمت على أهل هذه البلدة بطلاق نسأهم وعنى عبيدهم أى ومن محصورات
رك ذلك السيد كما يحتمل الاذنى على به كافي الروضة وأصلها زى (قوله ولا شهادة
كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهدان فلا ما أقر في مجلس حكمه بكذا فيقبل
كما خرج به في الروضة وأصلها والمراد بعمل ولا يثبت نفس بل قضائه الموقوف بالسور
أو اليه المتعلق بها سم لا الساتين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضي) أى الذى
حصلت له عوى عنده (قوله كما تقبل شهادة المرئنة كذلك) بأن تقول أشهد
أن بينهما رضاعا محرما وأورنته جارضا على محرما أى حيث لم تطلب اجرة في ذلك
ويطلب القصر بين عدم قبول القاضي وقبول المرئنة حيث لم تطلب اجرة وركبه

ولا قول (معزول حكمت بكذا) لانهم لا يمكن الحكم حيث تنفلا ليقبل اقرارهما به (ولاشهادة
كل منهما) بحكمه) لانه شهد على فعل نفسه (الان شهد بحكمه كما كره ولم يعلم القاضي انه حكمه) فتقبل شهادته
كما تدل شهادة المرئنة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم يقبل شهادته كما لو صرح به وقول ولم يعلم الى آخره من

زيادة في (ولو ادعى على متول
جور في حكم ليس مع ذلك لا
يئنه) فلا يخلف لانه نائب
الشرع والدعوى على
النائب دعوى على النيب
ولا نه لفتح باب الخلف
لحل المصدا قال الزركشي
هذا ان كان موثقا به ولا
خلف (أو ادعى عليه ما)
أي شيء (لا ينطبق بحكمه
أو على معزول شيء) كأخذ
مال برشوة أو شهادة من
لا قبل شهادته (فكفر بها)
فتفصل المحصورة باقراره
خلف أو إقامة يئنه وقد
السبكي الأولى من هاتين
فقال هذا ان ادعى عليه
بما لا يفتح فيه ولا ينح
بعضه والا فاقطع بان
الدعوى لا تنبع ولا يخلف
ولا طريق للدعي حيث لا
اليئنه ثم قال بل يئني أن
يكون المحكم كذلك وان
ادعى عليه بما لا قد فيه ولم
يظهر لهما كم حصص الدعوى
صاته عن استدعاء الدعوى
والخلف انتهى وليس
لاحدان يدعي على متول
في محل ولا نه عند قاضيه
حكم بكذا فان كان في غير

أضامته انه لا يخيل قول الرضعة أو رضعتها أو رضاعا مع ما قبل قولها
فكان الأولى اسقاط قوله كذلك حل وعامة من قوله صكها قبل شهادة
الرضعة وان شهدت على فعل نفسها حيث لم يطلب أجره بخلاف القاضي اذا شهد
على فعل نفسه والفرق الاحتياط لا للمحكم اهـ وعادة شرع مد ويطارق
الرضعة بان فعلها غير مقصود بالانبات مع ان شهادتها لا تغني تركية تنهها
بخلاف المحكم بينهما اهـ (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولا نه دليل
قوله فيما يأتي وليس لاحد ان يدعي على متول في محل ولا نه حل أي لان كذا
في قوله لا في انه حكم بكذا شامل للجور وفي شموله نظر ومن ثم قال بعضهم ان
قول الشرع الا في وليس لاحد الخ غرضه بان حكم هذه المدونة التي هي
خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور لم يحوز قوله أو لا يطبق له اد
الدعوى عليه بانه حكم بكذا ليس منه ما دل على دعوى نفس حكمه فأمل
(قوله مدعى على النيب) وهو الشرع حل (قوله ما لا ينطبق بحكمه) كقصد
أوبيع أو دين من حل (قوله كأخذ مال برشوة) أي على سبيل الرشوة كما بانه
وهي ثلثة أراه وعادة المصنف بمناه لان مراده بالرشوة لا زهواي باطل
فان دفع القول بان عبارة الاصل الأولى لا هيام عبارة الكتاب ان الرشوة سبب
مفارقة لاخذ وليس كذلك شرح مد (قوله ولا يعل بمصه) تفسير (قوله والا) أي
كان ادعى عليه اهـ استأجره ولكه سببه أو تزج سرب وقوله لا سمع أي لاجل
الخلف والا فليس يسمع اليئنه كما يأتي (قوله كذلك) أي لا يسمع للدعوى الا يئنه
حل (قوله وليس لاحد الخ) عبارة ع وب وان ادعى على القاضي أو الشاهد انه
حكم أو شهد له وأنكر لم يرفع له ما في آخر ولم يملفه (قوله ان يدعي) ولو لم
وجود اليئنه من حل وح كما يدل عليه قوله بعد سمعت اليئنه (قوله انه
حكم بكذا) فطرقة ان يدعي على الخصم وقيم اليئنه بان القاضي حكمه
يكذاع ش (قوله سمعت اليئنه) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى حكمه عبر
بالا لزم (قوله ولا يخلف) أي عند عدم اليئنه (قوله فاذ كثره) أي
في المعزول وهو قوله أو على معزول بشي فكثيرهما فهو مخرج على قوله ولا يطبق
وبما دفع الثاني بين كلامه سابقا وبين كلام الرشوة وأصلها وعادة زى
قوله فاذ كثره في المعزول أي من انه كثره ففصل المحصورة باقراره وحل
أو إقامة يئنه وما ذكره فيما يتعلق بالحكم قد سمع اليئنه أي ولا يخلف اهـ
وعادة سم فاذ كثره في المعزول أي من انه كثره المبيداه يجب محله في غير

محله أو من ولا سمعت اليئنه ولا يخلف ذكره في الرشوة وأصلها فاذ كثره في المعزول محله

في غير ما ذكرناه فيه (فصل) في آداب القضاء وغيرها (٧٧٦) (ثبت التولية) للقضاء بشاهدين

ما ذكرناه فيه أي يستحق بنفسه التصف ما إذا أذن على عليه أنه حكم بكذا وكان وجهه أن فائدة التصف أنه قد عرض عرض البين عليه أو بكل فلفظ القاضي البين المردودة التي هي كالإقرار وإقرار العزل ومن في غير محل ولا يثبت له حكم بكذا غير مقبول كالحكم فلا فائدة لتصفه فلا تصح الدعوى لأجله (قوله في غير ما ذكرناه) لأن ما ذكرناه متعلق بالحكم رى (فصل في آداب القضاء وغيرها) أي كقوله ثبت التولية (قوله يميزان أهله) أي قللس المراد الشهادة المعتبرة بل مجرد الأخبار ولا حاجة للآتيان بل بلفظ الشهادة حل أي أن لم يكن في البلد قاض والأدعياء عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح مدر (قوله أو باسنة) أي في محل ولا يثبت (قوله يميزان) أي من غير استفاضة ولا شهادة حرة (قوله لا مكان تحريمه) وهذا ما أخذ الشافعية في أن المحل لا يثبت له حكم ولا شهادة وانما هي لانتزاع فقط فلا يثبت حقها ولا تمنع شيئا عن رضى (قوله ومن أن يك بمسولية) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لأن وقت التولية صريحه المأجورى سأل (قوله فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام) وجه المصوم ظاهر ووجه الأولوية أن الأمام مقتضى الوحوب (قوله بما يحتاج إليه) أي بما يتعلق بمصالح العمل الذي يتولاه لا الأحكام فالأمر مكان مجتهدا يحكم باجتهاده والآله يذهب به لما رواه ما كتبه صلى الله عليه وسلم لسدروس خرم فلان قاضي إنما كان يحكم بما أمر به الرسول أو عمله منه عرش (قوله وعليه حمامة سوداء) فيه إشارة إلى أن هذا الدين لا يغير لأن سائر الألوان يمكن فيها بخلاف السواد عرش على مدر (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا اليوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وموصوه أفضل من موصوه وكذلك رى (قوله صبيته) كان الأولى وصيته له بعد استئناسه أخرى كما أحاده حل (قوله يوم السبت) لأنه أول الأسبوع وأول كل شيء به يحكوه وقد قال عليه الصلاة والسلام بورك لآتي في بكرة رها (قوله وإن يزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته والآنزل حيث تيسر وهذا أن لم يكن له فيه موضع يضاد لقضاء التزول فيه شرح الروض (قوله لتساوى له في القرب) كأن المراد بالتساوى تساوى كل مع نظائره وأهل الأطراف يتساوون وكذا من يلهم وهكذا سم أي لأن الساكن بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها لأن السواكن في الأطراف ليسوا بالتساوي مع ساكني وسط البلد (قوله وإن يظن أن السواكن في الأطراف ليسوا بالتساوي مع ساكني وسط البلد) (قوله وإن يظن أن السواكن في الأطراف ليسوا بالتساوي مع ساكني وسط البلد) (قوله وإن يظن أن السواكن في الأطراف ليسوا بالتساوي مع ساكني وسط البلد) (قوله وإن يظن أن السواكن في الأطراف ليسوا بالتساوي مع ساكني وسط البلد)

كتفها (يعرجان مع التولية) إلى محل ولا يثبت قرب أو بعد (يعرجان) أهله بها (أو باسنة) أي بها كالحرم عليه الخلق ولا يثبت آكله من الأشهاد فلا يثبت بحسب كتاب لا مكان تحريمه قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (ومن أن يكتب موليه) أما ما كان أوقافيا فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام (له) كتابا بالتولية وبما يحتاج إليه في المحل المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لسدروس ابن خرم لما يثبت إلى البين رواه أبو داود وغيره وفيه الركاثة والديات وغيرها (و) أن يثبت القاضي عن حال علماء المحل وعذوله (قبل دخوله أن يفسر ولا يفتن يدخل هذا أن لم يكن عارفا بهم وتعيينه للمحل هنا فيها يأتي أعم من تعيينه بالبلد (و) أن يفتن (و) عليه حمامة سوداء (يوم اثنين) صبيته (أن عسرو دخل يوم الخميس) يوم السبت وقول فتمت فثبت من

في أدنى وفيه في الروضة عن الأصحاب (و) أن (ينزل وسط المحل) يقع السنين على الأشهر ليساوي أهل في القرب منه (و) أن (سظر أولي أهل الحس) لأنه عذاب (فن أقر) منهم (بحق فعل) به (مقتضاه)

فان كان الحق حذافاته عليه واطلقه او تميز لرواى المطلقه فدل او ما لا مراد انه فان لم يؤد ولم يثبت اعساره
 ادا - به والا نودى عليه لاحمال (٧٧٧) خصم آخر فان لم يضر احد اطلق وتعبيرى بما ذكر اولى

معاه به (ومن قال قلت)
 بالجس (فعلى خصمه هذه)
 فان لم يضرها صدق الجوس
 بينه (فان كان) خصمه
 (فانما كتب اليه ليضر)
 هو او وكيله عاجلا فان لم
 يفعل حلف واطلق امكن
 يحسن ان يؤخذ منه كيد
 (ثم) بعد فراغه من
 الموصيين ينظر (في الامور)
 بان يضرهم اليه فن ادعى
 وصاية تحت عنها هل ثبتت
 بينة او لا وعن حاله وصرفه
 فيها (فن وجد عدلا قويا)
 فيها (اقره او فاسقا) او شاك
 في عداته ولم يملكه الحاكم
 الاول (اخذ المال منه او)
 عدلا (نعيقا) لكثرة المال
 او لسبب آخر (عنده بعض)
 يتقوى به ثم ينظر في اماء
 القاضى المتصوين على
 الحاضر وقرقة الوسايم
 في الوقت العام والمال
 الصال والقطعة (ثم يفتد
 كاتب) لقاحه اليه ولان
 القاضى لا يفرغ للكتابة

ففيه شرح هو (قوله والا نودى عليه) اى بان ادعى او اثبت اعساره وفائدة
 الداء بعد ثبوت الاعسار احتمل ان يظهر غريم اعرف به حاله فيقيم بيده يساره
 من اى فائدة ظاهر في الثانية دون الاولى (قوله على خصمه هذه) قبل هذا
 مشكل لان وضعه في الجس حكم من القاضى الاول بحسبه فكيف يكلف
 الخصم هذه سم (قوله كتب اليه) اى او الى قاضى بلده لئلا يضره الحضور وهو
 اول من ذلك حل (قوله فان لم يضر) اى لم يضره لنفسه ولا بوكيله (قوله
 حلف) اى وجوبه على عش (قوله واطلق لتقصير القائب) حيث قدم (قوله
 لكن يحسن) اى يتدب عش (قوله او شاك في عداته) المعتمد في مسئلة
 الشك في العدالة بقاء المال بيده لان الاصل بقاء عداته هو عش (قوله العام)
 وكذا التماس زى (قوله ثم يفتد كاتب) اى يدعى كاتبا في قوله ويصل سن
 ما ذكر من اقتضا كاتب الخ عش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق
 الاربعين منهم زيد بن ثابت وعلى وعاصية رضى الله تعالى عنهم يراوى (قوله
 بكتابة معاضه ومجالات) وعن ورق المشاضه والمجالات وهو هو ما من بيت
 المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من اراد ان يكتبه فان لم يدره يبربر يراوى (قوله
 وكتب حكمية) وهي ما كتبه بعض القضاة لبعض اى حكمت بكذا افتقده
 حل وقال البرماوى هي المعروفة الان بما يخرج اه اى وان لم يكن فيها حكم
 ولا دعوى كتبت البيع والقره والقرض (قوله شرط فيها) اى في الكتابة
 اى صاحبها اى حاله كون كل واحد من العدل وما يصده شرط في كتابة المعاضه
 والهجرات هكذا يفهم منامل شورى وقيل هو معقول محدود اى شرط ذلك
 شرطا (قوله او تنقذه) هو ان يكتب بالحكم الى قاض آخر لينقذه ويتنقذ
 الحكم ليس يحكم من الله هذا لان وجد في شروط الحكم عندنا ولا كان
 اثباتنا حكم الاول فقط من (قوله سى محلا) وهو ما سبق تحت يد القاضى
 ويؤخذ من رده وقد يسمى ذلك بكتاب الحكم حل فله يكون قوله وكتب
 حكمية عطف قد ير للهجرات (قوله لا يوثق الخ) اى لا يدخل عليه الخلل
 من قبل الجهل عش على هو (قوله ما فيها) اى في هذه الامور اى هذه

غالبا (عدلا) في الشهادة مؤمن ١٩٥ يثبت خيانه (ذكر احرا) ه ما من زيادة (عارضا بكتابة
 معاضه ومجالات) وكتب حكمية (لم حصة ما كتبه من فساد شرط) فهو والمضرب مع المم ما يكتب فيه ما جرى
 لثما كين في المجلس فان زاده عليه الحكم او تنقذه سى محلا وقد يطلقان على ما يكتب (فيها) بما زاد على
 ما شرط من احكام الكتابة لئلا يوثق من قبل الجهل (عقفا) عن الطبع لئلا يستمال به وهو من زيادتي (واقر
 عقل) لا يفتدع (جيدنا) لا يلقع الناطق والاضايعا بما يبالصيا (نبا) فيها

(و) لا يفتقد (مترجم) الساحة إليها في تعريف كلام من لا يعرف التفاضل لفتته من خصم أو شاهد ما تعرفه كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد لفتته بلا شرط (٧٧٨) فيه المدلول أنه أخبار بعض (و) أن

الامور تدوية ح ل (قوله وان يقدّم ترجمته) اسف شكل التفاضل المترجم ان اللغات
 لا تنصرف وسد حفظ شخص لكانها وبعد ان يقدّم القاضي في كل لغة مترجمة للشفقة
 فالأقرب ان يقدّم يعرف اللغات التي يطلب وجودها في عم مع ان فيه صدر ايضا
 زى (قوله اوصم) ي صما يطل سمه شرح مر والالم يصح كونه هاتيا كما تقدم (قوله
 مسمين) ولا يعتبر كون المسمين غير المترجم بل ان حصل الفرضان بالتبين بان
 عرف اللغات القاضي والمحصوم كقياي الفرضين والاعلا بد لكل عرض بمن يقوم به
 سم (قوله اما السماع المحسم) الاوضع ان يقول اما سمع الحق لان السعد في الجمع
 لافي الاسماع (قوله فبشرط) تربع على المضاف والمضاف له لا به يؤخذ منه انهما
 شاهدان والفي بعده تفرع على جميع المضاف والمضاف اليه اه (قوله فحاله ما)
 أي والودان كان ولده مترجما أو مسميا والودان كان والده كذلك بالغصير وارجع
 اوله والوالد لا يقيد كونهما مترجمين أو مسمين اه قال الماوردي والقبيل
 ترجمة الوالد والولد قال وهو ظاهر ان تضمنت حقا لولده أو والده دون ادا تضمنت
 حقا عليه سم (قوله أو حقه كميّار) المجلس والشرط والغصغ والاجازة يرأوى
 (قوله رجل وامرأتان) وقبس بذلك أربع نسوة فيما ثبت من س ل تكولهم
 ما قبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها عن (قوله وفي غيره) ولو زنا أو رمضان
 س ل أي لانهما غير متبنتين لكن قد قبل اذا كان ثبوت موم رمضان لا يشترط
 فيه التحدّد فالترجم والسميع بالاولى (قوله مزكّين) ليس المراد بهما المزكّين
 بانفسهما بل المراد بهما القذان غلّان تركية الشهود من حيرانهما مثالا للقاضي
 شيخنا عزى (قوله لمار) أي الحاجة اليهما (قوله اذا لم يطلب الحق) والا لم ينسب
 لا لا يضافوا في الاخرة شرح مر وانظر اذا لم يعرف لغة القوم ماذا صنع من جهة
 الترجمان (قوله وسهنا) وأجرة الدفن على المصنوع لانها أجرة المالك الذي شغله
 وأجرة المصنوع على صاحب الحق اذ اليه يصرف ذلك مريد المال من ل
 (قوله كما تخذهما عمر رضي الله تعالى عنه) قال اشبي ودره عمر كانت أديب
 من سيف الحاج اه وقال انها كانت من فقه على الله عليه وسلم رجال لم يضرب
 بها احدا على دنب وعاد فقه زى (قوله وكان مجلس) أي سمعنا تطيلا شرح مر
 (قوله على مرتفع ورفراش) أي ليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع
 الحاجة الى قول الامة والمليه ومن ثم كرجلوه على غير هذه الهيئة شرح مر

أجرة أو رزق من بيت المال) وإن فقد (درة) بكسر الهمزة وتشديد الدال (لأديب ومحبنا لإداعق ولعقوبة) (قوله)
هو أعم من قوله ولتزيدنا فخذهم أعم رضي الله عنه (ومجلساً ورقياً) به وبغيره بأن يكون واسماً مثلاً - أدي
بضمه: المحاصرو بظواهر يعرفه كل من برأه لطلب المال كان يخلص في التجاء في كمين وفي الصين فناء
وأن يخلص عن غمغمة... أن يوسع له ساعة (وكرر معبود

(قوله أي اتقاه) لانه لا معنى لسكراته المسبب للاحكام انما يتعلق بالافعال
 (قوله موافاة الخ) ولايه قد يحتاج الى احضار المباني والمصار والمخزين والسكرات
 وائمة الحدفة أشد سكراته شرح م (قوله ولو اغت الخ) الانسب
 التفرع بانفاد لانه مفهوم قوله اتقاه (قوله أو غيرها) كطرحه فان جلس
 فيه مع الكراهة أو عدمها كان كالمعدوم مع انصوم من الخوض فيه بالمناقشة
 ونحوها ويحدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصم من خصم والحق بالمسجد
 في كراهة الاتحادية وهو محمول على ما لو كان يحب تحقش الناس وخولها ما اذا
 أعده للقضاء وأخلاه من نحو عياله وسارحيه لا يفتشهم أحد من الدخول عليه
 فلا يكره حث م (قوله وكره قضاء) عند تفرع خلفه لعمدة التمس عنه في الغضب
 وقيس به الباقي ولا اختلاف فيه وفكره بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية
 ذلك عدم الكراهة فيما لا يصلح للاجتهاد فيه وقد أشار إليه في الطلب وجزم به ان
 عبدا للسلام وقد ينظر فيه بدم من التصغير في مقدمات الحكم من كعدالة
 الشهود وتركيتهم (قوله وكره قضاء الخ) ومن خصائصه على الله عليه وسلم انه
 لا يكره له القضاء في حال الغضب لانه لا يقول في الغضب الا بكاء قوله في الرضاء
 لعمته حل (قوله بصغر غضب) ثم تنفي الكراهة اذا دعت الحاجة للحكم بحكم
 في الحال شرح م (قوله المعتمد بها) من عرف والراجح من حيث لاسي الكراهة
 لان الحدوث يشوبش الفكر وهو لا يختلف بذلك له م م (قوله هذا اعم بوجه)
 ان الاصل عبر بالسكراته وليس كذلك لان عدم البيع والتمراء بنفسه يسب
 لانه يكره والاصل عبر بما يغيب ذلك وعبارته ويندب ان يشاور الفقهاء
 وأن لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أي من مفهومه (قوله بنفسه) فلا يصل
 مع لكن ان كان هناك محابة في قدرها ما ياتي في المدية سم (قوله ثلاثا بيا) بحث
 سم ان محاباته في حكم المدية له وأخضع ذلك له لويبع له شيء بدون عن المثل
 حرم عليه قبوله قال وهو متبوع وان كان قولهم ثلاثا بيا قبال الكراهة قد يقتضي
 حل قبول المحابة س (قوله وتعارض الآراء) عطف مسبب وألزم (قوله)
 الفقهاء الاثناء (ولود) (قوله وحرم قبوله) وسائر العمال مثله في نحو المدية
 كشايح البلدان لكنه أغلظ م و ع (قوله هدية) والضيافة والمبة كالهدية
 وهكذا الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز تغير القضاى عن حضر ضيافته
 الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضاه الملك وشبهه سائر العمال ومنه
 ما جرت به العادة من احضار طعام لشاد البلد أو غيره من الملقم أو الكاتب ع ش

أي اتقاه مجلسا للحكم موافاة
 له عن ارتقاء الصوت والالط
 الواقفين بمجلس القضاء
 عادة ولو اتفقت قضية
 أو قضيا وقت حضوره فيه
 لصلاة أو غيرها فلا بأس
 بفصلها (و) كره قضاء
 عند تفرع خلفه بصغر غضب
 كبيع وعطش مفرطين
 ومرض مؤلم وخوف مزعج
 وفرح شديد ثم ان غضب
 لله في الشكرات وجهان
 قال الباقى المعتمد عدمها
 (وان يامل) هذا اعم من
 قوله وان لا يشتري ويبيع
 (بنفسه) الا ان فقد من
 يوكله (أو وكيل) له
 (معروف) ثلاثا بيا وقد كره
 كراهة المسجد والمعاملة من
 زيادتها (وس) عثم
 اختلاف وجه النظر
 وتعارض الآراء في حكم (ان)
 يشاور الفقهاء الاثناء
 لقوله تعالى لئن لم يلهي الله
 عليه وسلم وشاؤهم
 في الأمر (وحرم قبول هدية
 من لا عادة له) بما قبل
 ولا يشه (أو) له عادة بها

على مر لمحا (قوله أوزاد عليا) فان تميزت الزيادة وقما سقط وجرم عليه قبولها
من ل والأردا جميع (قوله أي ولايته) ولواهدى بعد الحكم حرم عليه
أقبل أيضا أن كان عبارة الألف في هذا المقام الشرح وتبين حله على مذهب
متناهدى اليه بعد الحكم له جرم من ل (قوله ولو في غيرهما) مذهب المعتزدي
(قوله من لمصومة) أو غلب على ظنه انه سبحانه ولو يضل فيه فبما ظهر ثلاثية
من الحكم عليه شرح مر خلافا لأذرى لانه استثنى منه في إباحته اذا أخذ
حكمه لم يتقلعه رى وأقر وما حصل مافي المسئلة ان العاضى والمهدى امان
يكونا في محل لولاية أو تارحها أو القاضى داخلها المهدى خارجا وبالعكس فهذه
أربع صور وهي كل امان يكون له عادة ولا اذا كانت عادة فاما أن يزيد عليها
أو لا وعلى كل من الثلاثة امان يكون له خصومة أو لا فهذه ستة تقرب منها
الأربعة المتقدمة يكون المجموع أربعة وعشرين وكلها حرام الا اذا كان القاضى
في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدى على عادته ولم يكن له خصومة فيها شيئا
عزى قد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تقصر وقال انه مقتضى قول
المتن أوزاد علي ساقى على ما عهده قوله والأمان كل ما في تأمل (قوله بأن كان في غير
محل ولايته) وأردا على المادة سم أي وان كان المهدى من أهل عمله من ل
(قوله من ليس له) من فاعل أرسل (قوله وجهان) المصداخرية مر وفيه ان
هذه المسئلة داخلة تحت قوله وحرم له في كلامه تدافع ويمكن ان يجاب بأن
ما سبق محمول على ما زاد دخل صاحبها معها وما زاد على ما زاد دخل واليه
أشار الشرح بقوله ولم يدخل معها هو وفيه محل الخلف لا ما زاد دخل معها في محل
ولايته كما هو العرض حرم باعاق لاه ما ومن أهل عمله كاهله مر وعبارة مر
سواء كان المهدى من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه فلو جهزها له مع رسول
ولا خصومة له فيه وجهان أوجهها الخمرية (قوله لم يملكها) يزد على المال كما
ان وجدوا الاقليت المسال رى (قوله بخلاف محل) أي ظنه المؤكد كالم
شهدت بينة برق أو نكاح أو ملك من يصل حرته أو ينسبها أو عدهم لملك لاه
قاطع بطلان الحكم حقتوا الحكم بالباطل حرم ولا يوزله القضاء في هذه
الصور بطلان المسئلة لا يثبت مع عدالتها ظاهر اشرح مر والحاصل انه اذا ثبت
البينة بخلاف عمله لا يقضى به العمل بخلافها ولا يطله لأجل قيام البينة
فيعرض عن القضية سم (قوله ولايه في محبة) نم من ظهوره في مجلس
حكمه ما يوجب تعزير عزمه وان كان قضاء بالعمل وقد يحكم به في حذقه تعالى

و (زاد عليا) قدوا الوصفة
بقيد فيه فمما يقوى
(في محلها) أي ولايته (و)
قبوله ولو في غير محلها هدية
(من له خصومة) هذه
وان اعتادها قبل ولايته
لاتها في الاشيرة تدعوا الى
البل اليه وفي غيره اسبها
لا حصل ظاهر وأخبر هدا
العمال غدا وروى
صحت وواه باللفظ الأول
اليجوز باسناد حسر (والا)
بأن مكان في غير محل
ولايته أو لم يزد المهدى على
عادته ولا خصومة فيها
(جاز) قبولها ولوا رسل بها
اليه من ليس من أهل عمله
ولم يدخل معها ولا حكومة له
ففي جواز قبولها وجهان
في الكفاية من الماوردى
وحيث حرمت له يملكها
(وسن) له فيما يورث قبولها
(ان ثبت علم أو بروها)
المالكها (أو يصحها بيت
المال) وهذا ان الخبران
من زيادى (ولا يقضى) أي
القاضى (بإطلاق عمله) وان
قامت بينته والا لكان قاطعا
بطلان حكمه والحكم
بالباطل محرم (ولا به) أي
بعله رى في محبة فقه

و(قامت) عنده (بيتة بخلافه) وهذه من زياتي وقبيري بالقوة أعظم من تغيير بالحقد ودواعي امانا ذكر
بحكم فبه بعلمه لانه اذا (٧٨١) قضى بشاهد ين اوشاهه ويوعى وذلك اغايبه والظن فبالعلم

وان شمل الفن اولى وشتر
الحكم بهان بصريح يستد
فيقول عاتانه عليك
ماداعا وحكمت عليك
علي قاله الماوردي والروافق
(ولا يخفى معطافا لنفسه
وبضنه من اسله ومرعه
(ورقيق ككل) منهم ولو
مكاتبنا (وشريكه
في المشترك) القمه - في ذلك
(وخفى لكل) منهم
(غيره) او غير القاصي
من امام وقاض ولو تابعا
عنه دفعا القمه وزكرك
رقيق البص وشريك غير
القاضي من ذكر من زادي
(ولو اقرمدي عليه) بالحن
(او طغف السدي) بين
الروافقهما (او اقام) به
(بينه وسال) المدعي
(القاضي ان يشهد بك)
اي باقراره او بينه او ما
قامت بالبينه والاخير
من زادي (او) سائل
(الحكم بما ثبت) عند
(والاشهاد به زمه) اما
لا نه قد شكر بعد ذلك
يتمكن القاضي من الحكم

كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من مكلف انه أسلم ثم أظهر الرقة فيقضى عليه
بوجوب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بوجوب حصوله يرجع عنه فيقضى
فيه بهاء وكذا اذا أظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الشهاد كان شرب خمر
في مجلس الحكم شرح هر (قوله وما كنت عند ميتة) بخلافه كان علم ان الذي ابرأ
لذمي عليه بما اذا عاها واقامه ميتة اوان الذي قتله ومات به ميتة في فلا يقضى
بالبيعة فيما ذكر في أي ولا يطلع المأمر بقوله في خبران (قوله وما علمنا ما ذكر)
منه الا انه كان يدعي عليه ببال وقد رآه اقرضه قبل اوسمه اقرضه احتمال
البراء من ل (قوله يحكم فيه بطله) أي اذا سكاك بمعدا اما فاضى الضرورة
فيمتنع عليه انقضائه حتى لو قال قضيت بحجة شرعية اوجب الحكم بذلك
وطالب منه بيان مستنده لانه ذلك فاما امتنع رد دناؤه لم يفسد به كافتى ما والوالد
رجعه الله تعالى تعالى بعض المتأخرين شرح هر (قوله وان شمل الظن) أي التقوى
فان دفع ما يقال ان الميتة تغيب الظن اية اقل تظهر الاولوية (قوله ولا يقضى مطلقا)
أي لا يعله ولا يقبره وانما جازله تميز بمن اساء او جعله في حكمه لم يحكم على
بالجور ولا يستفتى ويستثنى به فلا يسمع حكمه شرح هر (قوله لنفسه) اما
عليها فيجوز وهل هو اقرار او حكم ومان العمد انه اقرار لانا لبعض المتأخرين
رى (قوله وبسنة) بخلاف سائر الاقارب وله ان يحكم للمجبر وان كان وميد
عليه قبل انقضائه وان تضمن حكمه اساءة لاء على المال الحكموم وهو تصرف فيه
وكذا ما بان وقف شرط نظره لقاض هو بسنة وان تضمن حكمه وضع يده عليه
وبان بان مال بيت المال وان كان برزق ويمتنع لدرسة هو مدوسها ووقف نظره ل
فيل الولاية لان الخصم الا ان يكون متبرعا فكما لو مضى على ما قاله الا ذوى من ل
ونخله شرح هر (قوله وشريكه) أي شريك كل واحد من المذكورات (قوله
او غيرها) بان كانت اليين في جهة لتحولوا واقام شاهدا وحلف منه من ل
هر (قوله وسأل الذمي القاضي) خرج بقوله سأل ما لا يرسله لامتياز
الحكم لذمي قبل ان يسأل فيه كاستناعه قبل دعوى صحبة الاغباق قبل
شهادة الحسبة من ل وفي الشورى ان الحكم حيث لا يجب لاه فديكون غرض
اثبات الحق دون المطالبة (قوله لانه بما ينشئ) واجمع لقوله فلا يتم حكم
القاضي من الحكم عليه وقوله ارعزل راجع لعله أولا قبل الخ فهو لقوله

عليه أولاً قبل قوله ١٩٦ م ف حكمت بذلك الامم وبما نهي او عزل وقول اول خلف
المدعي اعم من قوله وان كل فيما للمدعي ولخلف المدعي عليه

رسال القاضي ذلك ليكون جهة فلا يطالبه مرة أخرى لزمه إجابته (أو سألته) (أن يكتبه) في قرطاس أحضره
(عضدا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (عضدا) بما جرى مع (٧٨٢) الحكم به (سن إجابته) لأن

ونشر مرتب كما قاله عن (قوله وسأل القاضي ذلك) أي الحكم والاشهاد به
(قوله وسأله في ذلك) أي في لزوم الحكم والاشهاد وسن الإجابة (قوله) أي
لكل منهما أو عليه أو لغير واحد (قوله وجب التسجيل) أي
وإن لم يسأل في ذلك حل (قوله بخلاف قوله ثبت عندى) والفرق بين
الاثبت والحكم يظهر في صورتهما وجوع الحكم أو الشهود بعده هل يفرون
أن قلنا الثبوت حكم عزموا أولا فلا زى (قوله وسن نضاب) أي وإن لم يطلب
الخصم ذلك م (قوله محسومة بأن نشيع) أي يجعل على الورقة قطعة شيع بعد
طهائهم يغم على الشبهة وليس المراد بالغم ما هو معروف لأن قراره الخلفي (قوله
أو خلاف نص) المراد بالنص هنا ما يشمل الظاهر على ما في الطلب عن النص
لا اعتناء المحقق وهو لا يستعمل غيره م (قوله ينفى تأثير الفارق) هذا
هو القياس الأول وقوله أو بعد تأثيره هو المساوى (قوله بأن لا حكم) قضيته
أنه لا يحتاج إلى نقض والمعمد أنه لا يفتنه من ل وعلى المعمد مكان الأولى تبعه
الأصل على ما هو عليه وقال م رتفعه أي أظهر بطلان قول من ل والمعمد الخ
ليس بظاهر (قوله وألغى المحكم) أي لو اضع الدلالة سم وبلا بعد هو
م لا يبدل الخ كقياس الذرة على الرافد الفارق بينهما موجود وهو كثرة الاختلافات
في البدورن الذرة ولا بعد تأثيره في الحكم أي سنى الروية عن الرافد أحكم بعه
ببع الذرة مثله متفاضلا لم يتقن حكمه لها فانه لا قياس المحي المثبت له روى
المستلزم عدم صحة بعه مثله معا مثلا (قوله المداولة) أي المناوبة (قوله
كقياس الضرب على التأنيب) فالفارق بينهما وهو أن الضرب إذا ما بعمل
والتأنيب إذا ما بالقول مثلا مقطوع بأنه : مؤثر في الحكم وهو حرية الضرب
أي لا ينفىها لوجوهكم بعدم تغير من ضرب أياه لكون الضرب ليس حراما بطل
حكمه (قوله وألغى كقياس الذرة الخ) الأولى التمثيل لغير قياس التفاح
على البرلان قياس الذرة على البرق المساوى وأجيب بأن غلبها بالنظر لما كان قبل

في ذلك قوة تجتبه وإنما
لم يجب كالاشهاد لأن الكتابة
لا تثبت حقا بخلاف
الاشهاد وسأله في ذلك
الذين الوجهة والوقوف
وغيرهما أن تعلقت
الحكومة بصبي أو صون
له أو عليه وجب التسهيل
على ما نقل عن الريسى
ونرجح الروايات وكأدعى
في سن الإجابة الملقى عليه
كافي الرونة ككاسلها
ومصلحة الحكم نحو حكمت
أو قصت بكذا أو فذت
الحكم به أو الزمت الخصم
به بخلاف قوله ثبت عندى
كذا أو صرح لا لبس بالزام
والحكم الزام (و) سن
(مضناه) بما وقع بين
ذى الحق وخصمه
(أحدهما) تعالى (له) غير
محسومة (والأخرى) تحفظ
(بدور الحكم محسومة
ممكنو با على رأسها

اسم الخصمين (وإذا حكم) فاض با جهاد أو تعبد (فان) حكمه (عن لا تقبل شهادة) من
كعد من (أو خلاف نص) من كتاب أو ستة أو تسعة مثله (أو أجماع أو قياس على) وهو ما قطع فيه بنى تأثير
الفارق بين الأصل والفرع أو بعد تأثيره (بأن لا حكم) وهو الراد بعه بقضه هو غير أي من الحكم ليس الخاطا
فيه ولما قلته القاطع أو النتن المحكم بخلاف القياس الحق وهو لا يصدق فيه تأثير الفارق فلا يتقن المحكم
المضائق له لأن الظنون للمعاد فتلو تقن بعضها بعض لما استمر حكمه ولشئ الأمر على الناس والمجلى كقياس
الضرب على التأنيب والله بن في قوة تعالى فلا قل لها أن يجمع الأذى والحق كقياس الذرة على البرق باب
الربا يجمع العلم وتصغير عباد كزاعم عاصميه المذ كور بعه في الشهادات (وقضا) يفيد زنة بقول

(ثبني على أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر به بخلاف ظاهره (بمقتضاه) لا باختلاف أصل حرامه ولا عكسه
فلوحكم بشهادته وبقدره بظاهره العدالة (٧٨٣) لم يحصل بحكمه الحمل بانفساء المال والسكر وغيرهما

أما المرتب على أصل صادق

فبمقتضى القضاء به باطنا أيضا

قطعا ان كان في حمل اتفاق

المجتهد وعلى الأصح عند

البغوي وغيره ان كان في

حمل اختلاف فهم وان كافة

الحكم لمن لا يستلزم لتفني

الكلمة ومنه الانتجاع ونحو

قضى حتى لشاقي بشعته

الجوار أو الأثر بالرحم

حل له الأخذ به وليس

لقاضي منه من الأخذ

بذلك ومن الدعوى به اذا

أرادها اعتبارا بقاعدة

الحاكم ولا نكاحا، مجتهد

فيه والاجتهاد إلى القاضي

لا إلى غيره ولهذا جاز للقاضي

أن يشهد بذلك عند من يرى

جواز ما كان خلاف

أصحاده (ولو رأى) خاص

أو شاهد (ورقة فيها حكمه

أو شهادته) على شخص

بشيء (أو تشهد شاهدان

أحكام أو شهد بذلك بمحل

به) واحدا منهما في أمضاء

حكم ولا أداه شهادة (حتى

يذكر) ما حكم أو شهد به

من نكرة كل الذرة (قوله على أصل كاذب) المراجعة ما شهادة الزور (قوله
بظاهره العدلة) بدل من شهادة أو الباطني من وعيارة مرد فالحكم بشهادة
كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطا (قوله في حمل اتفاق المجتهدين)
مثل وجوب صوم رمضان بشاهد من القاضي يحمل أخلاصهم مثل وجوب صومه
بواحد ومثل شفعه الجوار كإثباتي (قوله لتحق الكلمة) على لينخذ (قوله
بشفعة الجوار) بكسر الجيم وضمها (قوله أو بالأثر بالرحم) أي عند انتظام
نبت المال لأن الشاقي لا يؤمنهم حيثن (قوله وليس لغيره) أي الحنفى
أو الشافعي (قوله بعدة الحكم) وهو الحنفى (قوله ولا اجتهد إلى القاضي)
انظر أي فائدة تذكروها (قوله وليد جازر لساقي اربشهذات) أي
بإسحاق الأثر والشفعة عند من يرى جوازهم بظاهره وان لم يقل لقاضي عدكم
أولم يقل في الأثر بالرحم وفي الشفعة بالجوار فليأمل حل وفي شرح الروض كان
بشهادته يستحق الشفعة أو أنه يستحقها بالجوار اه (قوله لم يصل به) أي بما ذكر
من رؤية الورقة ومن شهادة الشاهد من وأشعر كلامه يجوز العمل بملعمه وهو
كذلك فلو شهدا بعدة غيره بأن فلانا ما حكم بكذ الرمة نفيدها لان ظمت بيتمان
الأول أنك رسكته وكذبها ما زى وكلام رى قاصر على ما إذا شهدا بالحكم
(قوله حتى يذكر) أي يذكر الواضع منفصلا شهورى ولا يكتفيه تذكره أن هذا
خطه فقط لاحتمال التزوير شرح مرد قال تعالى ولا تنفذ ما ليس ليه علم وقال
تعالى الأمر شهد بالحق وهم ملومون برأوى (قوله وله حلف) يشمل الغير المردود
واليمين التي معها شاهد (قوله الذي مات مكانا) انظر مفهومه ولم يذكر مرد
في شرحه هذا القيد (قوله له الح) بيان لفظ (قوله له وثق بأماته) بأن علم منه
عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اغضاضا للقرينة ونباط ذلك أنه لو وجد
عند ما كان زيدا على كذا سمعت نفسه بشفعة ولم يخلف على نفيه شرح مرد (قوله
لاغضاضه) أي الحالف وقوله بالقرينة وهي خط تصورته (قوله والحكم
والشهادة بفسره) فاحيط لغيره نرى أمسا بان خطرهما عظيم وهما بخلاف
الحلف ما يتعلق بنفس الحالف ويباح بمال الظ ولا يؤتى إلى ضرر طام شرح
الروض (قوله رواية الحديث) بخط محفوظ (عده) كأن يصدر ورقة مكتوبا

لا مسكان التبرير ومشاهاة الخط (وله) أي الشخص (حلف على ماله يتعلق) كاستحقاق حق له على غيره أو أدائه
لغيره (اعتمادا على خط غموضه) كنفسه ومكانه الذي مات مكانا ان له على فلان كذا أو أداه بماله عليه ان
وثق بأماته) لاغضاضه بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بانضمه الخط حيث لا يجوز له يذكر كما مر بان اليمين
تعلق به والحكم والشهادة بغيره وكالخط اخبار عدل فكيف فهم منه الأولى ونحو من زياد (قوله رواية الحديث بخط
محفوظ) عنده أو عند من يثق به

وان لم يذكر قراءة ولا جماع ولا اجازة على ذلك على العلماء اسما (٧٨٤) وخلفاء فارقت الشهادة بانها

فيما يحمله انه قرا البخاري مثلا على الشيخ الفلاني او انه سمعه منه او انه اجاز به
 فانه يجوز ان يروي عنه وان لم يذكر القراءة عليه والسماع منه والاجازة وليس
 المراد الحديث مكتوب عند في الورقة بخطه كما سبق الى بعض الاوهام
 شيئا وبعبارة شرح مدر ولورثي خط شيعة بالاذن في الرواية وعرفه اجازته
 (قوله وان لم يذكر قراءة) بتشديد الذان والكافي كما يدل عليه قول مدر
 وان لم يذكر قراءة الخ (فصل في التسوية بين المنتمين) *
 المنتميان ثمانية ختم يطلق على الواحد والمتعدد ومن العرب من يثنيه ومشي
 عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في ربهم فالخصم يقع المصنف وكسر
 الصاد شدد التسوية زى (قوله وما بينهما) نقوله واذا حضراه سكت الخ
 (قوله بين المنتمين) ومثلهما وكلاهما في التسوية وما جرت به العاقل من
 التبريل للخصم من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل فصح مدر قال في شرح
 الروض ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به ايضا
 يدل عليه اذ اوجب عين حكاية ابن الرضا عن الريلي واقره اه (قوله
 قيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم ان في خصومة ينتمي ان يقوم لاحد
 او يتدبر به لم يعلم انه جله في خصومة ويحتمل ان يكون هذا واجبا الى الاعتذار
 واجبا واذا كان احدهما موضعيا لم يجز العاقل ان ياتي بالقيام كله والاخر ياتي بتمام
 القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا القيام بالوجه سم ومثله في زى (قوله
 وجواب سلام) ولا يخص احدهما بشيء من ذلك وان اخذ من فضله ثلاثين
 قلب الاخر زى (قوله فلا بأس ان يقول الخ) واعر هذا التكليف بانجي
 ولا يمكن فاطمة الضرورة التسوية كما في شرح مدر (قوله او يصح الخ) قال
 بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق في الدرر ان ابتداء السلام سنة كما بين
 جمع فاذ لم يصرح وسلم احدهم كفي عن الاثنين زى (قوله حتى يسلم) فلو لم
 يسلم ترك جواب الاول مما قلناه على التوبة زى وفيه انه لم يزل عليه ترك واجب
 له بل واجب فالرجح الان قال المرجح الاحتياط للتحاط على التسوية
 (قوله يجب شريح) وهو ما يوجب كان تابعا على رضى الله تعالى عنه كما قاله مدر
 والباقي اليهودي على علي قال علي اذيت التين فقال شريح هلم بشاهد
 يا امير المؤمنين فلما سمع اليهودي ذلك اسلم وقال والله ان هذا لموا من الحق
 رآني (قوله مع يهودي) أي في دوع أي في دوع اشتراه على من اليهودي
 كما يؤخذ من كلام البالي اسكن في شرح خط على أبي شعاع ان النزاع في نفس

أوسع منها لان القرع يروي
 مع حضور الاحل ولا يشهد
 (فصل) في التسوية
 بين المنتمين وما بينهما
 (فصل تسوية) على القاضي
 (بين المنتمين) في وجوه
 (الاکرام) وان اختلفا شرا
 (القيام) لهما ونظر اليهما
 (ودخول) عليه فلا يأن
 لاحدهما دون الآخر
 (واستماع) لهما
 (وطلاقة وجه) لهما
 (وجواب سلام) منهما ان
 سلبا معا فلو لم احدهما
 فلا بأس ان يقول للاخر سلم
 او صبر حتى يسلم فيصير
 جميعا قال الشيخان وقد
 يتوقف في هذا اذا اطل
 الفصل وكانهم استعملوا
 عسافطة على التسوية
 (وعلم) بان يماسها ان كانا
 شريفيين بين يديه او احدهما
 عن يمينه والاخر من يساره
 وقول في الاكرام مع جعل
 ما بهما مشتهرا لاول من
 اقتصاره على الاشياء
 والتصريح بوجوب
 التسوية من زيادة في
 وضع سلم على كافر في
 المجلس وغيره من انواع
 الاكرام كان يميل للمع اقرب اليه كما ليس على رضى الله عنه يجب شريح في خصومة مع يهودي الدرع

وقوله لو كان خمي مسلما لم استمع من يدينك ولو كنت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لانسأوه في المجلس رواه الشيخ في ذكر رفع المسلم (٧٨٥) في غير المجلس من زيادتي وموافقته الشبان وصرح

به القولاني وزدت له بما
لصاوي القديري وغيره لا به
على جواز ذلك فيه صرح
سليم الرازي وغيره في الرفع
في المجلس لكن قال
الزركشي مع قوله ذلك عن
سليم والظاهر وجوبه فيه
صرح صاحب التبيين وهو
قياس القاعدة انما كان
مجموعا منه اذا جاز وجب
كقطع الدفي المرفقة انتهى
ويجاب بان القاعدة كثيرة
لا كية بدليل يصردى
السهر والتلاوة في الصلاة
(واذا حضراه) أي الخصمان
هذا أهم من قوله واذا
جاء إلى بين به مثلا
(سكت) عنهم حتى يسكتوا
(أروا) ليعلم المدعي
مكتمالنا فيه من ازالة شبهة
القديم قال الشيبان أو
يقول للمدعي اذا امره تكلم
وفيه كلام ذكرته في شرح
الروض (فاذا ادعى) حذما
(طالب) القضي جوارا
(خضعه بالجواب) وانتم
يسأله لمدعي لا للقصور
فصل المصنوعة وبذلك

الدفع حيث ادعاه على اه (قوله وقال لو كان الخ) لعل حكمة قوله ذلك اظهار
اشرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذي وقد كان
كذلك ع ش على مر (قوله وبه صرح سليم الخ) المقدوم وجوب رفع المسلم على
الكافر في سائر وجوه الاكرام زى فيانا للمسلم اولا في الدخول عليه (قوله
ان ما كان الخ) لان من من امارات الوجوب كون الفعل ممنوعا عنه ولو لم يجب
كالتحاشان والحدلان كلامهما عقوبة شورى (قوله بان القاعدة اشكزية)
قد يقال كونها اشكزية لا يمنع الاحتجاج بها فان اكرهتها قضى ورجان
العمل بها الا لادليل ولم يوجد حدث فليتأمل سم شورى وبشارة مر ولا ينافيه
تعبير من غير الجواز لانه بعد منع فيصدق بالواجب كافي القاعدة الا كرية اه
(قوله أي بين يديه) راجع لقوله واذا حضراه مثلا أي او كان أحدهما من بينه
والآخر من سائر (قوله سكت وجاؤا) لئلا يتوهم منه لمدعي مر (قوله وفيه
كلام الخ) وهو انه لا يقول ذلك لمانه من الميل إليه (قوله طالب القاضي
جوارا) أي قبل طلب خصمه وجوبه بان طلب قل على المحلى وهذا يدل على
ان الوار في قوله وان لم يسأله لعل تدبر (قوله وبذلك) أي بالجواب تنفعل وهذا
ظاهر ان أقران أنكر فلا يظهر الانفصال الا ان يقال لما كان انفصالا محاقريا
صارت كاتسها بنفسه (قوله أو حكا) بان ردة اليمين على المدعي وحلف حل
وفيه نظار الدين المردودة لا تكون الا بعد الانكار ويقتضى لا يجمع جعل هذا
قسما لقوله أو أنكره لتصوير الحسن ان يقول المدعي عليه للقاضي ان المدعي
قد ادعى على سابقا وطلب مني اليمين فرددتها عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت
الحق الا لازم لا لأقرار شخصنا ح في أو يقال المراد بقوله أنكر استقر على انكاره
والاولى تصوير قوله حكا بما اذا ادعى الاداء أو البراءة فانه متضمن للأقرار فيكون
أقرارا حكا بلا انكار من (قوله في ثبوت) أي ولا يحتاج الى حكم (قوله
سكت) أي القاضي (قوله أو قال لمدعي الخ) أي ان سكت المدعي
محالين فيما على المدعي والا كالثبوت أي كدعوى القتل فتدالوث قال له تخلف
خسبر مينا زى (قوله ان علم) أي القاصم (قوله فيهما) أي في حال السكرت
وقول القاضي الخ جنة حل (قوله أقامها أو أظهر كذب) عبارة شرح مر نعم لو كان
متصرفا عن غيره أو عن نفسه وهو محبور عليه بفرضه أو قلست تبيته أقامه

تفصل (فان أقر) بالحق حقيقة ١٩٧ م أو حكا (تذاك) ظاهر في ثبوت أو أنكر سكت
أروا للمدعي الخ جنة) نعم ان علم عليه أنه لم يثبت لسكرت أولى أو شاك القول أولى أو علم عليه بذلك وجب
اعلامه (فان قال) فيها (ل) جنة وأريد خلفه ممكن لانه قد لا يحلف ويقر فيستغنى للمدعي عن إقامة الحجة واد
حلفه أقامها أو أظهر كذب فله في طلب خلفه غير من (أو) قال (لا) جنة لى أو راد عليه لإحضاره ولا تأسف

البينة كما يحسنه البقيني للاحتياج الامرالى الدعوى بين يدي من لا يرى البينة
بعد الخلف فيحصل الضرر ويوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالذكي فلا يرفع غرضه
الا ان يسمع البينة بعد الخلف بتقدير ان لا ينقطع امره من الاول انتهت (قوله
او زور) مما ينبغي ع ش (قوله ثم عرف) راجع للامرين والمراد بالعرف
ما يشمل التذكر يشمل النسيان وقال حل ولو قال عندا عندا لا فامة الشهادة
لست بشاهد في كذا ثم شهد به لم تجبل شهادته وان قال ذلك قبل التصدي
ولو يوم قلت اه وشك زى (قوله هو اول من قوله خصم) لان الخصم يصدق
بالذكي عليه والبيعة انما هي بسبق الذكي حل اى فاذا سبق قدم هو الذى
عليه وان تأخر فقلل بينهما مدعون بخلاف ما اذا سبق الذى عليه واتى بعده
الذى ويقتل مدعون بينهما فان لا تقدم هما الماراه (قوله قد وجوبا) اى اذا
تعين عليه فصل الخصومة والا فيقدم من شاء شرح مر (قوله سبق) اى حيث
حضر من يذكي عليه فلا عبرة بحضور الذى مع عدم وجود مدعى عليه فالوسبق
الذى يقتل الماعى عليه ثم جاء وقد سبقه مدعى آخر ومدعى عليه قبل ان يذكى
ذلك الذى قدم الذى الا تخرى السابق لحضور خصمه قبل ان يشرف في دعواه
حل قال م وبحث البقيني اه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر
خصم الاول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى
الثاني قدم الاول لسبقه من غير معارض او بعدها فتقديم الثاني من ليس الا لان
تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول اه واستثنى
البقيني من تقديم الاسبق ما اذا كان كافرا فلا يثبت على المسلمين قال وهذا
على الاوقوف فيه ولم ادرى تعرض له زى (قوله بان جهل) او علم نفسى ع ش
(قوله بدعوى واحدة) ترد الاذوى وان الراد بالادعى فصلها لا بمجرد
سماعها مع جواب الخصم واستقرب اه اذا كان يلزم على فصلها فان كان توقف
على احضار بينة او تحريفك اه يسمع غيرها في مدة احضارها البينة اه وشك
على مر والاولى لم تقدم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي ان
كان مطالبا بالادعوى مجبور شرح مر (قوله تقديم مسافرين) ولو سفر تره ع ن
ويقدم المسافرون بجميع دعاويهم ما لم يضر غيرهم اضرارا يائى لا يتحمل عادة
والادعوى واحدة مر (قوله على مقربين وعلى مقربات) لان الضرورة
في السفر اقوى حل (قوله من المقربين) اما المسافرون فيقومون على النسوة
كأيا فى ع ش (قوله ان قلوا) غلب في جمع الذكور المسافرين على النسوة

او كل جهة اتفقها ففى
كاذبة او زور (ثم اطاعها) ولو
بعد الخلف (قلت) لانه
وعلم صرف له جهة او نفسى
ثم عرف وتبصر بالجهة اعم
من تفسيره بالبينة لشمله
الشاهد مع البين (واذا
ازدحم مدعون) هو اول
من قوله خصم (قدم) وجوبا
(سبق) من اقدم علمه
ان لم يعلم سبق بان جهل
او ما واما مقدم (بقرة)
والقديم فيها (بدعوى
واحدة) ثلاثا يطول الزمن
فيضرر بالباقيون (ولا يكن
سن تقديم مسافرين
مستوفزين) شدوا الرمال
ليضروا مع رفقتهم على
مقيمين (و تقديم نسوة)
على غيرهن من المقيمين
طلبا لثمن وان تأخر
المسافرون والنسوة
في الجئ الى القاضي (ان
قلوا) وينبى كالى الرونة
كلاهما

أن لا يفرق بين كونهم مدعين (٧٨٧) ومدعى عليهم والتصریح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا

أو كان الجميع مسافرين
أو نذوة والتقديم بالسبق
أو القرعة كما مر أو نسوة
ومسافرين قدموا عليهن
والإزدحام على الفتى
والمدوس كالإزدحام على
القاضي إن كان العلم فرما
والإختصاصية إلى الفتى
والمدوس (وحرر) عليه
(اختصاصه) (شهود) معينين
(لا يقبل غيرهم) لما فيه من
التصديق على الناس (بل
من) شهد عندهم (علم
حاله) من عدة أو وفق
(عمل) عمله فيه فيقبل
الأول ولا يحتاج إلى تعديل
وإن طلبه الخصم ويرد الثاني
ولا يحتاج إلى بحث نعم
لا يعمل بشهادة الأوباب
كان أسله أو فرعه على
الأوجع عند النقيض من
وجبه في الروضة كاسلها
بلا ترجح فقربا على تصحيح
الروضة أنه لا يقبل تركيته
لها (والأ) أي وإن لم يعلم فيه
ذلك (استركاه) أي طلب
تركته وجوابا وإن يطعن
فيه الخصم لأن الحكم
بشهادته فييب البعث من
شرطها (كان) هو أولى من

ودخل في النسوة الجائز خلافا لمن الحقن بالرجال (قوله أنه لا يفرق الخ) هو
أعم من الموضوع لأن موضوع المسئلة ازدحام مدعين (قوله فان كثروا) لم يسنوا
حد الكثرة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل القيمين أو أكثر كما يجب بمكة فعبارة
بعضهم تفهم اعتبارا للخصم بعضهم بعضا لا اعتبارا للمسافرين بأهل البلد كلهم قاله
ابن القاضي شبهة ولم يله الأولى واعتمده مر عن (قوله قدموا عليهن) لأن الضرر
فيهم أقوى مر (قوله كالإزدحام على القاضي) فيقدم بسبق بقرة ويقدم
السابق والسابع بدرس واحد وقوى واحدة وظاهره أن ما مر في المسافرين
والنسوة يأتي هنا عن (قوله فرما) أي فرض عين أو فرض كفاية مروع ش
مثل ذلك أبواب لصنع كالحداد والخطاط والشارب والخباز انتهى كذا نقل عن
شخصا زى وهو ظاهر أن لم يكن ثم غيره وتبين عليه البيع مثلا لا انقطاعا للشرى
والأيدى في الدخيلة لا البيع من أصله ليس واجبا بل إن يتنعم من بيع بعض
المشترين ويبيع بمصاويجى ماذ كمن قديم الأسبق ثم القرعة في لزوم من
على متاح ومنه ما رتب به العادة من الإزدحام على الطواحين بالرجاء التي أباح
أهلها الطعن بها لم أر هذا في غير المالكيين لها ما هم فيقدمون على غيرهم
لأن غاية أن غيرهم مستعير منهم فيقدم عليهم المالكون وإذا اجتمعوا وتزعموا
في من تقدم منهم فيبقى أن يفرع بينهم وأرجأ مترين لا شرا كهم في المغعة اه
مع ش على مر (قوله ولا) أي وإن لم ينعين كالفرع بناء على أنه ليس بفرض
كفاية عن أي بل سنة (قوله وحرر اختاد شهود) وكذا كتاب حيث لم
يشرعوا ولم يرض قوام بث المال ثلاثون في تمطيل الخقوق بالمعالات في الأجرة
كما في شرح مر (قوله عمل به) أي أن لم يكن فاضى ضرورة والوقوف الأمر
على الاستركاء زى (قوله فيقبل) (ول) أي من علم عدته ويرد الثاني أي من
علم نفسه (قوله أنه لا يقبل تركيته لها) أي نفسه فلا يقبل تركيتين غيره
وهو المتمد (قوله استركاه) والتركية لا يقبل فيها إلا أنه كورقاه الزركشي
وقضته أن الأمر كذلك لو كان الشاهد أمرا أو موطنا لكان التركية ليست بحال
ولا تؤول إليه سم (قوله وإن لم ينعن فيه الخصم) بل وإن قال الخصم أنه عدل
كما ساقى عن ش على مر وطن من باب نفع وقتل ككافي المصباح (قوله
بشهادته) هو خبر أي ثبت بشهادته وإن لم تقع بالفعل إلا بشهادة المزدكي
كما يأتي في قوله لأن الحكم انما يقع بشهادته فلا مائة (قوله هو أولى من قوله إن)
لأنه يومه إن الكتاب بشرط مع أن مثلها الأخبار بذلك من غير كفاية (قوله

قوله إن) يكتب ما يجزى الشاهد والمشهد (وله) (المشهد) (عليه) من الأسماء والكنى والحرف وغيرها

قديكون بينهما وبين
 الشاهد ما يبع الشهادة
 كـبعضه أو عداوة (و)
 المشهود (به) من دين أو
 عين أو غيرهما كـسكاح
 فقد يظن على الظن صدق
 الشاهد في شيء دون
 شيء فهو لهم من قوله رقد
 الدين (ويست) سرا (به)
 أي بما كتبه صاحب مسئلة
 وأصل أمدهما بالآخر
 (لكل مرك) لبحث عن حال
 من ذكر في قبول للشاهد
 في نفسه وهل بينه وبين
 المشهود أو عليه ما يمنع
 شهادته (ثم يشافهه
 المبعوث بما عند مقلظ
 شهادة) لأن الحكم انما يقع
 بشهادته وتبصر بما ذكر
 أولى مما عبر به ويكني (اشهد
 على شهادته (أمعدل)
 وإن لم يقل لي وعلى لأم أثبت
 العدد الثاني أقصاه قوله
 تعالى وأشهدوا ذوي عدل
 منكم فريادة لي وعلى تأكيد
 واحتراز بين الصباغ عن
 كونه شهادة على شهادة
 حضوره في البلد
 بالحاجة

قد يكون بينهما وبين
 والمشهد عليه وقوله كبعضه أي للشهود وقوله أو عداوة أي لشهوده وليه يدل
 على كونه إظهاره ذكر قول الشرح به وهو بل بين وبين المشهود أو عليه ما يمنع
 شهادته يدل (قوله وقد ولد من) بالرفع لأن بداية الأصل وكذا قد ولد من (قوله فقد)
 يطلب على الظن (الح) هذا لا يخفى من نصه بران الشاهد الآن يقال هم أدري بذلك
 من غيرهم لم يرفعتم بأحواله (قوله ويست) أي وجوباً وقوله لم أجد باح ل (قوله
 صاحب مسئلة) أي رسولين مع كل منهما نصفه تخفية عن صاحبه وبما بذلك
 لا تمحى مسائل الزكي عن حال الشاهد من كماله لا دري وبسألوا أولاً عن
 أحوال المشهود فإن رجعدهم يجرعون لم يسألوا عن غير وان عدواً أو أوعان
 شهدوا بالخلاف ذكرنا ما تضمنت الشهادة لم يسألوا عن غير وان ذكروا الجوار أو أوعان
 عن المشهود عليه فإن ذكرنا ما يمنع شهادتهم عليه لم يسألوا عما عدا ما دون ذكرنا
 الجواز ذكرنا لاحتقار القدر المشهود به عمرة سم (قوله لكل مرك) فيثبت كلام من
 صاحب مسئلة لكل مرك للشاهد يروا ظرهم أركيين مضابط من جهة العدد
 فيكتفي بالثبوت لكل شاهد ولا يضمن تركية جميع جيرانه وأصحابه كما يدل عليه
 قوله لكل مرك حررتهم ظهره فكيف يجر كين للشاهد من فاديه بعض ما يمتنعنا
 فقوله لكل مرك ليس بشرط (قوله في نفسه) أي بقطع النظر عن المشهود
 وعليه (قوله ثم شافهه) أي القاضي حل (قوله المبعوث) وهو صاحب المسئلة
 حل لأن المبعوثين يسميان صاحب مسئلة لأنهما يبعثان، يسألان كما قاله مر
 (قوله ويكني أشهد على شهادته) أي الزكي وقصينه أنه لا يضمن لفظ الشهادة
 في المبعوث والمبعوث إليه وهو كذلك وعبارته شرح مر مع الأصل والأصح اشتراط
 لفظ شهادة من الزكي كـبقيّة الشهادات اه فقول من الزكي يشمل المبعوث
 والمبعوث إليه (قوله أنه يدل) متعلق بالمصدر ولا يباله والمراد أن شهد على شهادة
 الزكي بأنه عدل وليس المراد أن الرسول يشهد بالعدل قبل شهادة الزكي بها
 (قوله وإن لم يقل لي وعلى) لا رد قال العقلاء مبنى قول الشافعي عدل على أولى أي
 ليس عدو ولا بل قبل شهادته على وليس يأنى لي بل قبل شهادته لي قال وهذا هو
 الأصح زى قال البلقيني قد يكون معه وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته
 عليه فلا ينبغي أن يلزم العدل أي الزكي بأن يقول على لوجوده أمة أو المانعة من
 قبول شهادته عليه عن (قوله من) كونه شهادة على شهادة) أي شهادة
 صاحب المسئلة على شهادة الزكي وقوله مع حضوره والأصل أي المركن حل

لان الزكي لا يكافؤ المحذور الى القاضي (وشروط الزكي كشاهد) أي كشرطه (مع مقرته يجرح وتقديرا)
أي بإسباغها (وخبره باطل من بعده) (٢٨٩) بحسبة أوجوا) بكسر الجيم (انصاع من ضمها) أو معاملة

ليكون على بصيرة عما يشهد به من التعديل أو يخرج (ويجب ذكر سبب جرح) كزنا وسرقة وإن كان ففيها لا اختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولا يبعد ذكر الزنا فإنه وإن انفرد لاه مشمول فهو في حقه فرض كسبائة أو عين بخلاف شهود الزنا إذا قصوا عن الأربعة فإنهم قدفة لأنهم مندوبون الى الشرعهم مقصرون (ويبعد فيه) أي في الجرح (ماسة) كأن رواه زكي (أو معاملة) كان سمعه يقدح وهذا من زائد (أو استغناء) أو تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي اشتراط ذكر ما يبعد من مائة وعشرون وجها أحدهما وهو الأشهر ثم وثانيه ما هو الأخص لا ذكره في الروضة وأصلها والثاني أوجه أما أصحاب المسائل فيعدون الزكيين وأعلم أن الجرح الذي ليس مقصرا وإن لم يقبل فيبد التوقع عن القبول إلى أن يثبت

(قوله لا يكافؤ المحذور الخ) خذوا عذرا في قبول شهادة أصحاب المسائل على شهادة المسؤولين عن (قوله وشروط الزكي) وهو الشاهد بالعدالة ذى قسمة صاحب المسئلة الذي بعثه القاضي كما قاله مدر أي فشرطه كشرط الزكي في غير غيره الباطن كافي قول (قوله أي كشرطه) من اسلام وتكليف وحرية وذكره في عدمه عداوة في جرح وعدم مودة أو بوق في تعديل ذى (قوله من يبدله) أنهم ما لا يشترط في الجراح خبره باطل من يجرحه لان الجرح لا يقبل الا بمضمره لا يصح جرحه (قوله أو معاملة) فقد شهد عند عمر اثنتان فقال لهما لا عرفكما ولا يصح كافي لا عرفكما أتيا غير مصر فكما أتيا برجل فقال له عمر كيف تعرفهما قال بالصالح والامانة قال هل كنت جارا لهما اتعرف صاحبهما ومساويا ومداخلهما وخرجهما قال لا قال هل عاملتهما بالدرهم والدينار التي تعرف بها المانف الرجال قال لا قال أنت لا تعرفه ما شريح مدر (قوله سبب جرح) قد أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح رسيبه ولا انه سكال لان الجرح هو الفسق أو رد الشهاده وسببه نحو الزنا سم على جرح (قوله بخلاف سبب التعديل) أقول انك تقول يلزم الاختلاف في سبب الجرح الاختلاف في سبب التعديل يدرك ذلك بالتأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم ينعقد أو يرض عن ان انفرد (قوله لمحصل العلم) أي في الأقوال والرابع وقوله وأفضل أي في الثالث والثامس (قوله والثاني أوجه) معتمد (قوله أما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن بالزمن وضوحها عس وهو متسايل لقوله ويثبت الزكي أو لم يثبت قد يروى ما تقدم من معصيته يجرح وتعديل الخ شرط في الزكي أما أصحاب المسائل الخ (قوله فيعدون الزكيين) أي فلا يشترط فيهم خبره الباطن حل واما شروط الشاهد فلا بد منها فهم كما تقدم عن مدر (قوله ليس مفسرا) أي من الجراح وهو مرفق الدين عن عس (قوله تاب فيه) أنه لا يكتفى بمجرد التوبة إذا يلزم منها قبول شهادته لا اشتراط مضي مدة الاستبراء بعدها كإثباتي فلا بد من ذكر مضي تلك المدة ان لم يسل تاريخ الجرح والا لم يجمع الى ذلك كافي مدر (قوله قد علم على قول الجراح) أي لان بينة الجرح شهدت بأمر باطل وبينه التعديل بأمر ناهية كانت أقوى لأنها علمت ما خفي على الأخرى وجر جرح بلد ثم اتحل لا تحرمه اثنتان

هن حاه كاذر وفي الرواية ١٩٨ يثبت ونظما مره لا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك (وقدم) الجرح أي بينته (على) بينة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (وان قال المصل تاب من سببه) أي الجرح (قدم) قوله على قول الجراح لان معه يستقبح زيادة علم (ولا يحسن) في التعديل (قول المديعي عليه هو عدل)

قدم التعديل ان تضلل مدق الاستبراء اه زى (قوله وقد غلط في شهادته على) ليس هذا بشرط وانما هو لبيان أن انكاره مع اعترافه بعد له مستلزم بسببه لغلطه وان لم يصرح به فانه لعدل فيما شهد به على كان اقروا به اه شرح م ر (قوله حقه تعالى) أى فلا يسقط باعتراف المدعى عليه بهذا الظاهر

(باب القضاء على الغائب)

وان كان الغائب في غير محله مر وقد خالف في هذا الباب الاثنية الثلاثة فلم يقولوا به قبل على الجلال (قوله عن البلد) أى فوق مسافة العدوى كما يأتي في أقل الفصل الثاني (قوله وتوارى) أى خروفا (قوله وتعرز) أى امتنع (قوله مع ما ذكره) من الفصل الثاني وقوله ومن كتاب (قوله لعدم الادلة) بقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله ولم يصل بينه الحاضر والغائب (قوله قال جمع) تيرامته لما يأتي ان اباية بيان القاضي عليه لم يكن متواريا ولا متعرزا ولا غائبا عن البلد مع ان شرط القضاء على الغائب ان يكون المدعى عليه واحدا من الثلاثة (قوله لمنداح) قال لمنداح لما شكت له من شعز زوجها مر وكانت بكه أى بعد فقها لما حضرت الباقية وذكر صلى الله عليه وسلم فيها قوله تعالى ولا يسرقن فشكلت عند ذلك (قوله لم يكن) قال في شرح مسلم (الح) واخرته غير ما لم يختلفها أى ومن شرط القضاء على الغائب تليف خمسة من الاستظهار كاسياني ولم يقدرا الحكم بجهلها ولم يصرد عوى على ما شرطوه والدليل الواضح انه مع عن عمر وعثمان رضي الله عنهما على الغائب ولا يخالف لما من الصحابة واتفاقهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلهما والقباس على ميت وصغير انهما أحجز عن الدفع من الغائب شرح مر (قوله لم يكن متواريا ولا متعرزا) فالحق حيث دأبنا من باب الفتوى والملازمة في قول الجمع لو كان فتوى لقال ان تاخذنى الخ ممنوعة اذ يصح ان يكون فتوى ويقول خذى كأفاده حل (قوله من حد) كحد شرب خمر وزنا العرفي بها عند القاضي الكاتب أو قامت بينة عليه ثم هرب زى (قوله ان كان للذى حجة) شاملة للشاهد والمبين فيقضي به ما على الغائب كالحاضر وهل يكفي عن أو بشرط بيان أحد مما التكيل المحجة والثاني للاستظهار الأصح الثاني دميري وشبهه الدعوى على الصبي والمجنون والميت عرش على مر وجز من ل بالاول وهو ضيف والمتمم الثاني وهل يجب عن الاستظهار في القسامة أيضا لانها دون البينة أو لا كونها من جنس عين الاستظهار فلا حاجة لغير أخرى والظاهر انه

وقد غلط في شهادته على وان كان البعث لحقه وقد اختلف به — داله لان الاستبراء حقه تعالى

(باب القضاء على الغائب)

عن البلد او عن المجلس وتوارى أو تعرزم ما ذكره (هو ما ترفي غير حقبة لله تعالى) ولو قد أوحد قذف لعدم الادلة قال جمع وقوله صلى الله عليه وسلم لمند خذى ما يكفك ولو لك بالمعروف وهو تصامنه على زوجها أى سفيان وهو غائب ولو كان فتوى لقال ان تاخذنى أو لا بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذى لكن قال في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان القصة كانت بكه أو ابو سفيان فيها ولم يكن متواريا ولا متعرزا ونخرج بما ذكره عقوبة الله تعالى من حد أو تعرزلان — تعالى مبنى على المساحة بخلاف حق الادب فيقضى فيه على الغائب (ان كان للذى حجة

على وجوب الجزية يتفق بين واحدة ولا يمسحسون حل (قوله ولم يقل هو مقر) قال الزركشي نقلا عن المروزي لو غلب أو توارى أو هرب عن المجلس عند الدعوى جعل كائنا كل فيعلم خصمه ان قال لا يمتلي سم باختصار (قوله فان قال هو مقر الخ) أي وهو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لسمه أو نحوه سمعت حل (قوله استظهارا) أي بخافة ان يسكر فربما كتبها القاضي الى قاضي بلد الغائب (قوله لتعريجه بالنافي) عبارة شرح مر وذلك لانها لا تقام على مقره وهي الظاهر لان الاقرار ليس منافيا للحجة (قوله اذا ما ندم) هذا لا يفتح الساقاة (قوله وار قال هو مقر) لاجلها اليه لان فرض السبابة مقر فكون الواو للحال (قوله وكذا قال هو مقر الخ) ضيف كداما به (قوله لكه متنع) وغرضه من سماع البينة ان يكتب القاضي ببلد الغائب ان يوفيه حقه خوفا من جرمه (قوله ولي به) أي باقراره والواو للحال (قوله والقاضي) أي يستقبله ذلك كافي مر (قوله مصر) وأجريت به في ان تكون على الغائب لانه من مصالحه حل (قوله يسكر) أي يقول ليس قائم عليه ما ندعه لان الاصل براءة الذمة وعبارة سم قوله يسكر عن الغائب وان كان كذبا لانه لمصلحة والكذب قد يجوز لمصلحة مر (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه مما يأتي شرح مر (قوله ان لم يكن الغائب الخ) التعمد اهميب تخليفه وان كان متواريا أو متعززا زى وعن وقال جرم المتوارى والمتعز فبقي على ما بلا غير لتفسيرهما (قوله ان الحق) أي بان الحق تارعه تخليفه واخامة حجة ويدل عليه تأخير قوله وبعد تعديلها عنه والافكان المناسب لتقديمه عقب قوله سم حل نقلا عن البلقيني وهذا لما في الدعوى من بل محال بها على ما يلحق بها وكذا دعوى الابراء كما سياتي اه أي كأن يقول والعي ياقية نصف بدله لمصلحة عس وخرج بقوله ان الحق ثابت عليه ما لو لم يكن كذلك كدعوى قس عتقل واراة طلاقا على غائب وشهدت البينة بحسبه على اقراره فلا يحتاج اليه ان اذا لاحظ جهة الحسبة شرح مر بتيسر مسائل المجلس مع الشاهد عشرة ذكر التخرج منها اربعة والخامسة الدعوى على العيب القديم فانه يفتح مع الشاهد من اه ففتح البيع جهة الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعسار وقد عرفت له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل الخبرة يلف ما هو يختلف مع الشاهد من اه لا مال له في الباطن في أحد الوجين السابعة اذا دعت المرأة ان زوجها ما عتب وكانت بكر او ادعى انه وطئها وشهد أربع نسوة انها لم تكن بغيره مع شهادتين انه

ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بأن قال هو جاحله وهو ظاهر أو أطلق لأنه قد لا يعلم جرمه ولا اقراره واجبة قبل على الساكن فلتقبل عينه كسكره فان قال هو مقر وأنا اقيم الحجة لاستظهاره لم تسمع عنه لتصرعه بالنافي لسماعه اذا لاند في مسمع الاقراره لو كان للغائب مال حاضر وامام الحجة عن دية لا يكتب القاضي به الى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه دية فانه يسمعها وان قال هو مقر كما في الروضة كاملها عن تناوي الغفال وكذا الروايات ومقر لكه سمع أو قال وله بينة اقراره اقر ملائ بكذا ولي بينة (والقاضي نسب منصرف) فتح الخلف الحجة المشددة (يسكر) عن الغائب تكون الحجة على انكاره محسرة (ويجب تخليفه) أي المدعي عين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) اقامة حجة (أن الحق) ثابت (عليه) لمزاه اداوه) وهو تعديلها كافي الروضة

كاملها احياها للغائب لا يلو حضوره ادعى ما يبرئ منه

ما واطئها لاحتمال ان يكون واطئها واطئها فاعادت البكارة الثامنة اذا مال
 لروبوته انت طالق ايس ثم ادعى انه طلقها في نكاح غير هذا او كانت معلقة من
 غيره فقيم شامدين على نكاح الثير او نكاحه ! قول ويحلف انه اراد الاخبار
 بذلك الثانية اذا اختلف في أصل الجنابة فلا بد من بيعة لوجودها ثم اختلف
 في سلامة العضو المجني عليه وكان من الأعضاء الباطنة فليف المجني عليه على
 سلامته العاشر اذ ادعى المودع انه سافر لمخوف ثم هلكت بالسفر فانه يقيم البيعة
 للمخوف الظاهر ويحلف انها ما مكنت بالسفر ولو كان له شامد واحد في هذه
 المسائل كما اختلف عينين عينا لتكبير الشهادة وعينا للاستظهار انتهى اس في
 شرف (قوله على نحو صي) وصورة المسئلة ان يكون للذبي بيعة بما اذناه
 بخلاف ما اذا انكر هناك بيعة فانه لا يسمع وعلى هذه الحالة يحمل قوله لا يسمع
 الدعوى على السبي ونحوه زى (قوله لمار) أى احتالما (قوله ان كان
 غائب نائب) استشكله في التوشيح بامان كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على
 غائب ولم يقبض جزءا قال ج وفيه نظر لان العبرة في المحصرات في نحو اليمين
 بالموكل لا بالوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة لليمن ثم قال فالخامل ان الدعوى
 ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون موكله الا بالنسبة لطلب اليمين
 احتياط الخلق الموكل وان لم يسمع عليه توجه الحكم الى الغائب من كل وجه
 في اليمين وغيرها من الراجح ان الدعوى على وكيل الغائب لا يسمع كما قاله
 البلخي وغيره واذا حكم على الغائب ثم تبين انه في مسافة عدوى نقض حكمه
 كما عهده مردوانى والده بعدم القضاء اهـ ملخصا (قوله نائب حاضر)
 الاولى ولي ولعله مر بالغائب لما كانه ما قبله (قوله اعتبر في وجوب التعليف
 سؤاله) أى طلبه لليمين فان لم يسأل حكمه ولا يؤثر اليمين لسؤاله لعدو وجوب
 التعليف منه عدم سؤاله زى أى ما لم يكن سكرته لجله والاعيرة المحاكم من ل
 (قوله على قيم شخص) لكون الشخص ألف دابة اليمين مثلا (قوله قد ترتب
 على الانتظار ضياع الحق) ويرد بان الحق لا يضيع بأخذه من بان يأخذ القيم
 ما يربى بالمذمى به كفى مرد (قوله وهو المخذ) ضعيف (قوله تابعة للبيعة) أى
 منه ما طعن أى وان لم يسقط التسبوع وهو البيعة لانهم توسعوا في التابع (قوله
 وبالبيعة) لعدم شمولها للشاهد لليمين لكن قاله مرد بيعة ولو شاهدوا عينا
 فيما قضى فيه هما (قوله ونحوه) كاعصار (قوله ولو ادعى وكيل) أى
 وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشرح الآتى ولا يؤثر الخلق وعبارة الرشيدى

(كالو ادعى على نحو صي)
 من يجنون وبنت ومومن
 زادنى فانه يحلف للمومن
 ان كان الغائب نائب حاضر
 أو لامي أو المجنون نائب
 حاضر أو وليت وارث خاص
 اعتبر في وجوب التعليف
 سواء له ولو ادعى قيم لوليه
 شيئا فقام به بيعة على قيم
 شخص آخر فتعفى كلام
 الفقيهين انما يجب انتظار ان
 ادعى له ليحلف ثم يكم له
 ونالهما السبي فقال
 الوجه انه يحكم له ولا ينظر
 كآله لانه قد تربع على
 الانتظار ضياع الحق وسبقه
 اليه ابن عبد السلام وهو
 لا يعتمد لان اليمين ما تامة
 لبيعة وتعبيري فيما مر
 بالمقوبة وقت وفيما يأتى
 بالبيعة أهم من تعبيرة بالحد
 وبالبيعة وقول بلزمه ادأوه
 من زيادنى ولا ينفي عنه
 ما قبله لان الحق قد يكون
 عليه ولا يلزمه ادأوه
 لتأجيل ونحوه (ولو ادعى
 وكيل على غائب لم يحلف)

لاذ الوكيل لا يخطف بين الاستفهام والرحال (ولو حضر) الغائب (وقال) الوكيل (ارأى موكلك امرأته تسلم) الوكيل
ولا يذوقها حتى إلى أن يحضر الموكل (٧٩٣) والا لا تغير الامر إلى أن تستدعيه الحقوقي بالو كانه يمكن

على مد قول المتن ولو ادعى وكيل الخ لى وكيل غائب على انه كلف في المتن الذي
شرح عليه العلامة جبر (قوله لا يخطف بين الاستفهام) وانما يدعى وكيل
الغائب اذا كان المرصدا غائبا الى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بان كان
فوق مسافة العدوى او في غير ولاية الحكم وان قرب شوبرى (قوله ولو حضر
الغائب الخ) قال العراقي وهي مسافة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي
في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بقضية الموكل القضية الغائبة
في القضاء عليه او يطلق القضية من البلد مرجح البقري الثاني كذا البطل الرضى
واقول قول المتن ولو حضر الغائب قضى ان هذا من جهة الاولى حيث جعل
الخاص هو الغائب فثامل في عبارة التمازج ولو حضر الذي عليه وهي تشمل
الحاضر انما سم (قوله ولا يذوقها حتى الى ان يحضر الموكل) أى من المحل الذي
لا يجب عليه الحضور منه اذا استدعى عليه والا فلا بد من حضوره ويقطعه بين
الاستظهار والحل وقوله تخليفه فان لم يخلف اخذ منه الحق ولا ردة هذه اليه ان حل
(قوله دعوى صحيحة) أى دعوى الغائب الاربعة (قوله او يحضره) أى كالصبي
واليت (قوله وهذا) أى يكون المال ثابتا في ذمة الغائب ويحرمه (قوله
وله مال) أى عين أو دين ثابت على حاضر في محله ولا ينافيه منعه الدعوى
بالدين على غير غير التفرغ لانه محمول على ما اذا كان القريم حاضرا أو غائبا ولكن
ذمة ثابتا على غيره ليس له الدعوى لغير شاهد او يخلف معه من ل ومهر
(قوله قضائه) أى بعد طلب المذمى لأن الحكم مقرر ومقامه شرح م
(قوله انهاء) أى وجوب ان كان المكتوب اليه قاضى مبررة مسارعة لبراءة
ذمة غيره وهو موصوله الى حقه شرح م (قوله أو به جماع حجة) أى والحاكم فوق
مسافة العدوى والا وجب احضار اليه وسماح كلامها كالمسرح به الصنف
بعد حل (قوله أو بمنار مودة) وهو من ان يدعى عليه محال حضوره فينكر
ويحضر المذمى عن اليه ويرد المذمى عليه اليه على المذمى فيما على المذمى
وغنيته أى المذمى عليه عن عبارة حل قوله أو بمنار مودة الفرض ان المسألة
في الصماء على الغائب ولا ينصرف فيه من مردودة وقد ينصور بما اذا ادعى على
حاضر فاسكر ردة اليه ثم غاب قبل انتضاء ثم قضى عليه بتخليف خصمه ام
(قوله وسن مع الاشهاد كتاب به) أى بجبرى عند من ثبوت أو في ويمنه فيه

الحق (أو بهما حجة) ليحكم بها ١٩٩ م ت ثم يستوفى الحق (وسمها) أى الحجة (اسم حلفها
والا فلا ترك تسميتها) كأنه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم ان كانت الحجة شاهدين فذاك الشاهد او يمين
أو بما روي فوجب بيانها تفيد لا يكون ذلك حجة عند القبي الى (وسن) مع الاشهاد (مكتاب به

بذكره ما يبرهنه (المأبذ والحق وذكر الثاني من زيادتي في كسفي ثم هو الحكم قامت عندي جملة على
فلان فلان بكذا وحكمت له به فاستوف حقه وقد انتهى علم (٧٩٤) نفسه (و) من (ختمه) بعد قراءته

رجد ولوى مال أو هلال رمضان شرح مر (قوله ما يبرهنه) أو من اسم
ونسب ورمعة وحلية شرح مر (قوله وقد انتهى علم نفسه) أى إذا كان قضى
عليه أن كان يمتدداً عس وجبت فيحكم به المكتوب إليه حل أى وقد لا ينسب
علم نفسه كان كالمسئ إليه لا يرى الحكم بالعلم والانهاء بالعلم بأن يقول علمت
بأن له عليه كذا وحكمت بذلك ونظاره ان انتهى إليه يحكم اكر فله بأجره ذلك
القاضى عن حله ولا يحتاج الى شاهد آخر بل ينزأ اخباره عن حله منزلة انهاء البيعة
اليه وهو نظار عبادته مر حيث قال ونخرج البيعة حله بلا كسب اليه بل لا
شاهد لافاس كاد كره في المدة انكر ذهب السرخسى الى خلافه واعنده
البيضاوى ادخله كيام البيعة اه (قوله وسن ختمه) وظاهر ان المراءى فيه
حل لم يوشع عليه ويعتم عليه فغائه لا يهتفظ بذلك ويكره المكتوب اليه
حيث ذبح الكتاب من حيث هو سنة متبعة هـ (قوله ولا يكتفى ان يقول) أى
من غير قراءته حل (قوله ويشهران) أى بعد حصول الحسم على المعتد بالى
والخطا عليه كلام مر وفي الشرح يدل عليه قول للشرح ان انكر انهم المفسر
فأما انه لا بد من احضاره وان كان الاول حكم احضاراً خلافاً لقول ابن الصلاح
لا شوق اثبات الكتاب الحكمى على حضور انهم كاقاله عن (قوله بل
يحكم عليه) أى حيث لا مشاركة له في ذلك كما يدل عليه كلامه حل والمراد
بالحكم ما يتعلق بتنفيذ ليشمل ما اذا كان للمضى الحكم (قوله وبنيها تانياً)
ولا بد من حكم ثان بما كتبه كما يحتمه الباقى انكر بلا دعوى ولا حلف شرح مر
واعنده الباقى مال هو روفيه وقعه لا هذا من نفع الحكم الاول فلا حاجة
لاستئناف حكم آخر اهل سم واعنده مر انه لا بد من استئناف الحكم مطلقاً
(قوله مع المعاصرة) اسكان المعاملة له اولورته أو انقلاعه له مال حل فلو كان عمره
خمس سنين وعمر المذعى عشرين سنة فهذا لم يتمكن معاملته تدبر (قوله ولورثاته
الحاكم قاضياً) المراد به القاضى بالمضى القادى وهو كل من يحصل منه الزام
فيشمل الشاذ ان انحصر الامر في الانهاء اليه كفى شرح مر وهو جوع ش فكان
الاولى ان يصر بالحاكم بدل العاصى ليشمل حاكم السياسة لاه بالناسب الجراء
(قوله ولو غير المكتوب اليه) الاظهر ان يقول ولو غير مكتوب اليه لان عبارته

على الشاهد من محضته
ويقول أشهد كاتفى كتبت
الى فلان بما سبنا وبضمان
خطوما فيه ولا يكتفى أن
يقول أشهد كان هذا خطي
أو ان ما في حكمي ويضع
الشاهد من نسخة أخرى بلا
ختم لطلعتها ويشد كرا عند
المحاجة (ويشهدان) عند
القاضى الآخر على القاضى
المكتوب (بما جرى) عنده
من ثبوت أو حكم (ان
انكر انهم) المفسران المال
المذكور فيه عليه (فان قال
ليس المكتوب اسمى حلف)
فيصدق بيقيد زوته بقولى
(الم يعرف به) لانه آخر
نفسه والاصل براءة الدمة
فان عرف به لم يصدق بل
يحكم عليه (أو قال) لست
انخصم و) قد ثبت باقراره
أو بحجة (انه اسمه حكم
عليه ان لم يكن ثم من يشركه
فيه) أى الاسم حال كونه
(معاصر) المذعى مان لم يكن
ثم من يشركه فيه وعليه
اقتصر الاصل أو كان ولم

به صر الدي لان الظاهر ان الحكم عليه (والا) بان كان ثم من يشركه فيه وما مر المذعى (مان) توهم
مات) هو من زيادتي (أو انكر) الحق (بم) المكتوب اليه (لا كتاب احل بس) الشهود زيادة تقييد (لانه هو
عليه (ويكتبها) وبنيها تانياً لقاضى بلد الغائب فان لم يجد زيادة تقييد وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف
المذكور بالحق طوبى به ويستبر ايضا مع المعاصرة اسكان المعاملة كما مر به البدنيى والحرجاني وغيرهما
(ولو شافه احلها كم) وهو من عله (بحكمه قاضياً) ولو غير المكتوب اليه

بأن القصد عليها وهو من زاد في أو خسر القاضى الى بلد الحاكم وشأنه بذلك أو إداؤه وكل منهما في طرف عمله
(امضاء) أى نفذ إذا كان (في عمله) (٧٩٥) لأنه أبلغ من الشهادة الكتابية (وهو) حينئذ قضاء عمله

بمخالف ما لو شافه به في غير
عمله وما لو شافه به سماع
الحجة فقط فلا يقتضى بذلك
وظاهر أن محله في الثانية
حيث يسرى شهادة الحجة
(والإنهاء) ولو بلا كتاب
فهو أعم من قوله والكتاب
(يحكم بمعنى مطلقا) عن
القيد يفوق مسافة
المدى (والإنهاء) سماع
حجة قبل قيام فوق مسافة
عدوى لأنها دون مائة
الإنهاء بالحكم بأن الحكم
قد تم ولم يبق إلا استغناء
بمخلاف سماع الحجة إذ
يسهل احضارها مع القرب
والعرة في المسافة بما بين
القاضيين لا بما بين
القاضى والتهى والغريم
(وحى) أى مسافة المدى
(ما يرجع منها مبكر إلى محله
يوه) المعتدل وهو مراد
الاصل بقوله إلى محله ليلا
وسميت بذلك لأن القاضى
يعنى أى معين من طلب
خصامتها على احضارها

تتم أن هناك كتابة للشأنه أو غيره وليس كذلك (قوله بل إن القصد عليهما) قال
الزركشى في هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما لا تخاف
حكمت بذلك أمضاء وإن كتب إليه فى تعليق القاضى إن كانت ولاية كل أحد
على جميع البلد قبل أو على نصفه معينان كتب الحكم قبله أو سماع بينه
فلازم (قوله أو خسر القاضى) أى فاضى بلد العائب (قوله لأنه أبلغ)
الاولى أن يقول لأنها أى الشافهة ويجب أن الضمير لذكر (قوله قضاء عمله)
أى فى معناه (قوله فلا يقتضى بذلك) قال فى شرح الروض فى الثانية بناء على
أن سماعه قتل لها قتل الفرع شهادة الأصل حكم لا يحكم بالفرع مع حضور
الأصل لا يجوز الحكم بذلك ومن أخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضى أى
بعد إداؤه الشهادة فلا يفيجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو
ظاهر وهذا المأخوذ منى عليه هنا بقوله وظاهر الخ سم (قوله حيث يسرى)
والإبانات أو مرضت فقتضى بها سم (قوله ما يرجع الخ) أى هى التى
تخرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع إليها به بدفعه عن المخاصمة المعتدلة من
دعوى وجوب وأقامة دية حاضرة وتعديلها والعرة بسير الاتصال لأنه منضبط
س ل (قوله مبكر) أى خارج عقب طلوع الفجر أخذنا عملنا فى الجملة أن
البيكر فيها يدخل وقتها من طلوع الفجر ويضمحل الفرق وإن المراد المبكر عرفا
وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج س ل (قوله من تعليلهم السابق) وهو
قوله إذ يسهل احضارها الخ (فدس ل) فى الدعوى بين عاتبة
أى وما إذا كرمها سم قوله ولو عصبه نير معيننا إلى آخر الفصل قال م فى الدعوى
بعد فائده أعم من أن يكون المدعى عليه حاضرا أو غائبا وهذا الاعتبار واجب
ذكره فى الفصل فى باب القضاء على انساب اه (قوله عاتبة عن البلد) أى
وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتى فى كلامه قال س ل من البلد
ولو فى غير محل ولايته اه (قوله أو محدوده) أى الاربعه ولا يجوز الاقتصار
على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثير من يكتفى ثلاثه مجله نيز سهايل قال
ابن الرقة أن تميز بمكة يكتفى ويشتترط ذكر بلده ومحلها كما تقرعون قال م

ويؤخذ من تعليلهم السابق أنه لو عسر احضار الحجة مع القرب بشروط قبل الإنهاء كما ذكر فى المطلب (فصل) (د)
فى الدعوى بين عاتبة (ادعى عاتبة عن البلد يؤمن اشتباهها) بغيرها (كحيوان وعقار عرفا) بأن عرف
الاول بشهرة والثانى بها أو محدوده

مستكه (مع) القاضى (جته وحكمها وكتب) بذلك (٧٩٦) (الى قاضى بلد المين ليسلمها الاربعى) كما

ويشترط ايضا بيان بلده وسكنه وعلمها اه (قوله وسكنه) المراد بها
الحارة من (قوله وغيرها) أى من سائر النقول وأما السفار فلا يكون
الأمون الاشتباه أما بالشهرة وأما بالتعدد كما مر رشيدى (قوله بالغ فى وصف
مثلى) أى بحيث يزعم أى وصف السلم فيه والفرق ان الزيادة هنا تزيد ايضا
وفى السلم فيه تؤدى الى عزة الوجود وقوله ما أمكنه أى ما يمكنه الاستقصاء به
واشترطت للمبالغة هنا دون السلم لانها تؤدى الى عزة الوجود والثانية لعنه (قوله
وذكر قية منقوم) ظاهرا انه لا يجب وصفه وقوله وتبين بان بالغ يقتضى اه
يجب وصف المتقوم لانه يفيد ان أصل الوصف واجب فليقرر واجب وان ذكر
القيمة يصدق عليه انه ذكر صفة من صفات المتقوم وظاهرا انه لا بد مع ذلك من ذكر
لونه (قوله وهذا) أى قوله رد كرية منقوم مع قوله وان بالغ الخ (قوله ملية
كاستا ومنقومة) أى فخالف ما هنا فى المتقومة فلذا أجاب عنه بقوله هو فى عين
حاضرة ومسايق ان الحاضرة يجب عباد كصفات وان كانت منقومة قال سم
وكأن رجه ذاتان الحاضرة بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه فى الدعوى وان
كانت البينة لا تسمع الاعينه اذ لم يكن معروفا اه أى فلا يخالف قوله الا ترى
أوجع المجلس فطع كلف احضار ما يسرل احضاره ليقوم الحجج بعبه لان الكلام
هنا فى سماع الدعوى وما يأتى من تكليف الاحضار با نسبة لاقامة الحجج بعبه
(قوله حاضرة بالبلد) أى وما هنا فى عين غائبة عن البلد زوى وحل ومثل
الحاضر ولو كانت فى مسافة عدوى أو دونها فان حكمها حكم الحاضرة كما سيذكره
الشرح (قوله فى العين) سواء كانت متومة كالحاضر أو ملية كغائب
أو لا لا كان اذ هى عليه اختصاصا بزملة اه شيئا عن زوى (قوله اعتمادا على
صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا أو ان فيما اتعاه فلا يقال لا يشمل المتقوم
لان الواجب فيه ذكر القيمة تدبر (قوله ناظر) أى خوف الاشتباه واخذ منه
لهما لم ينتبه حكم مطلقا سواء كانت فى البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى
أو غيرها اه شيئا من هذا التطيل فارتقت ما قبلها حيث حكم لعدم خوف
الاشتباه لان القرض انه يؤمن اشتباهها (قوله فيستها) أى المين وانظر
لو كانت مما يسر بعبه أو يورث قلعها ضررا كالشيء الثقيل والمثلث ويتعذر
بعنه كالمقاراة والبر العروق وسألت الطيلاوى عن ذلك فقال لا يجزى فيه
ما ذكره انتهى سم وقال مر يداعيان عند قاضى بلد المين فليقرر (قوله
بكتيل بدنه ونجبه اعتبارا كونه) أى المكحول كونه ملية يطبق السفر لا حضاره

فى نظره من الدعوى على
غائب (ويستد الدعوى فى)
دعوى (عند) بقدرته
يقول (لم يشتر حدوده)
ليزول لا يجب ذكر القيمة
لحصول التميز بدنه (أو لا
يؤمن اشتباهها) كخبر
المعروف من السيد والد واجب
وغیرها (بالغ المدعى
فى وصف مثلى) ما أمكنه
(وذكر كرية منقوم) وجوبا
فيها ويجب اذ يذكر كرية
مثلى وان بالغ فى وصف
متقوم وهذا ماقى الروضة
وأما ما هنا وعليه يعمل
كلام الأصل وما زاد كره
كالروضة وأما ما فى الدعوى
من وجوب وصف العين
بصفة السلم دون قيمتها
ملية كانت أو منقومة هو
فى عين حاضرة بالبلد يمكن
احضارها مجلس الحكم
وبذلك اندفع قول بعضهم
ان كلامهما هنا مخالف
ما فى الدعوى (ومع الحجة
فى العين اعتمادا على
صفاتها) فقط أى دون
الحكم بها ناظر الاشتباه
(وكتب الى قاضى بلد
المين بمقتاضه) الحجة

وبصدق

(فيسمى كاتيب مع المدعى ككتيل بدنه)

أي المدعي احتياطا للمدعي عليه حتى اذا تم تبينها للحجة طوبى بردها مذار ان لم تكن امة) فحرم خلوته بها (والا)
 بأن كانت كذلك (فمع امين) في الرقة (٧٩٧) لتقوم الحجة ببينانهم ان اظهر الخصم عيننا نرى

مشاركة في الاسم والصفة
 فكما في المحكوم عليه وذكر
 حكم الامنة من زياد في
 ويسن أن يثبت على الذين
 عند تسليمها بيمين لازم لئلا
 تبدل بما يقع به اليأس على
 الشهود فان كان رقبته
 جليل في عفته فلا دة رخت
 عليها (فان قامت) عده
 (بيمينها كتب) الى قاضي
 يلدها (برأه الكفيل) بعد
 تقيم المحكم وتسليم الدين
 للمدعي (او ادعى عينا غائبة
 عن المجلس سقط أي لاهن
 البلد) مكلف احضار
 ما يسؤل هو أولى من قوله
 يمكن (احضاره لتقوم الحجة
 بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد
 بعينه لعدم الحاجة بخلافه
 في القاضية عن البلد نعم ان
 كانت العين مشهورة للناس
 أو عرفها القاضي لم يمتح الى
 احضارها اما اذا لم هل
 احضاره بان لم يكن كعاد
 أو يصير حكشي وقيل أو
 يورث قلمه ضررا فلا يورث

ويصدق في طلبه مشوري وشرح مردوانع سم في اشتراط اللالة لان الكفيل
 لا يعرف الا ان برادر القدرة على امة السفر (قوله احتياطا) على قوله بيمينه
 (قوله اذا لم تكن امة فحرم خلوته بها) بان لم تكن امة أو كانت امة لا يحرم خلوته
 بها بان تكون محرما أو معه امرأة ثقة حل وقوله فحرم خلوته بها أي بقدر
 عدم ملكها (قوله مع امين) ظاهره انه لا يحتاج هنا الى شعوهم أو امرأة
 ثمة تجمع الخلوة ولو قيل به لم يعد الا أن يقال ان اعتبار ذلك شق فسوخ في مراعاة
 لفصل الخصومة شرح مردوق في سنه وبين المدعي حيث اعتبر فيه نحو المرأة
 ثمة بان للمدعي من الدين مهابا ليس لهية فالثمة فيه أقوى سم على جر (قوله)
 لتقوم الحجة ببينها) أي فائدة الاقامة الا ان قل العين المذكورة يبرئ سم
 (قوله نعم) استدراك على قوله ببينها ككاتب (قوله فكما في المحكوم
 عليه) فيرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة يبرئ العين المدعاة فان لم يقبل
 الشهود زيادة في زوق الامر حتى يقين الحال كالم (قوله بيمين لازم) أي
 لا يمكن رواه كنية فلا يكتفي بحسبه بمجرد شحنا (قوله رقبته) ليس بقيد
 وعبارة تشرح مردوقان كادحيوانا (قوله لتيسر ذلك) على لعل مع علته
 (قوله لعدم الحاجة) نعم ان شهدت بيمينه قرار المدعي عليه باستيلامه على كذا
 أو رصفه الشهود دسمت من (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح مردوما
 ما يعرفه القاضي فان عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به
 القاضي فان حكم بعله بار كان محتمد فقد أو بالينة فلا نه لا تسبح بالصفة
 (قوله أو يورث الخ) كمنسبة موضوعه في جدار وهو مخطوب على قوله نيل دليل
 فواء بعد ويصف ما يصير أو بيمينه (قوله وتشهد الخ) فان قال الشهود انما
 يورث عينه فقط تمين حضور القاضي أو ثابته لتقع الشهادة على عينه مردول
 (قوله بلك الحدود) أي في الفارق وقوله والصفات أي فيما يصير أو اذا شهدت الحجة
 بذلك حكم من غير حاجة الى ان يحضر هو أو ثابته كافي شرح الروض (قوله)
 فيما ذكر) أي في الدعوى وبه الشاهد وقوله ومنه أي مثل هذا التقيد (قوله)
 ولو انكر الميراث) راجع للقائمة عن البلد أو عن المجلس وعبر في النجاء عن

ما حاضره بل يحدد المدعي العمار ويصف ما يصير وتشهد الحجة بلك الحدود والصفات
 أو عرفه القاضي أو يثبت قائمة لسماح الحجة فان كان الغار مشهورا بالبلد لم يمتح لتعديده فيما ذكره بل ياتي
 و عرفه يصير احضاره واعلم العار عن البلد عسافة العدوى كالتي في البلد لا شرا كهما في ايحاب الاحضار
 به على ذلك في الطلب (ولو انكر المدعي عليه العين) المدعاة (لحق) فيصدق لان الاصل عدمها (تم) بعد حانته
 (لادعي دعوى بدلها) من مثل أو قيمة فهو أهم من تبينها بالقيمة

(فان نكل) من الميز (فخلف المدعي أو أقام حجة) حين أنكر (كتاب الاحضار) لعين لتشهد الحجة بعينها (ودبس عليه) حيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (٢٩٨) (فان ادعى قضاها حلف) فيصدق

هذا بقوله واذا وجب احضار فقال ليس يدي عين بهذه الصفة صدق بيمنه وقال
عن قولنا لعين المذقة سوله في ذلك الدعوى بالخسارة أو الغائبة انتهى
ولا يخافيه قوله كلف الاحضار الموهوم انه منصوص بالغائبة من المجلس لأن المدعي
لما حلف بين الرذ أو أقام الحجة خلف على المدعي عليه ليكلفه الاحضار (قوله
فان نكل) مقابل لقوله حلف (قوله أو أقام حجة) ويمكن ان تشهد بان لعين
الموصوفة كانت يده وان قالت لا تعلم انها ملك المدعي شرح مروس لوعن
(قوله لتشهد بيمينها) هو ظاهر في الثاني أي قوله أو أقام حجة (قوله عليه)
في على الاحضار لا جله فعل لا تطر ولا يطلق الا باحضار العين أو بدعاء تلقها
مع الحلف كما في شرح مروس (قوله حلف) بحث الاذرى انه لو اساق التلغ الى
جدة ظاهرة ما لبس بينة بها ثم اف على التلغ بها كالوديع عن مرس ل(قوله
وان فاض نفسه) أي لا ندعوها التلغ تناق اشكاره ولا بش (قوله أو غنه ان
باعه) قال البلقبي قد يكون باعه وتلف الثمن أو التوب في يده تلغا لا يقتضي تعينه
وقد يكون باعه ولم يسله ولم يقض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك
والقاضي انما يصح الدعوى المردود حيث اقتضت الالزام فيه قال ولم أر من تعرض
لذلك م إلا أن قال يحدها ما رابعا فيضمنها وان لم يقصر (قوله قليل يحلف
المدعي) أي يحلف بيمينه ردودة وهو المعتمد وحجته ان دفع له العين مائة أو غيرها
قوله والقول قول المدعي عليه في قدره سواء كان غنا أو بدلا له غارم من ل(قوله
ومؤنة الرذ عليه) ونفقتها الى ان تثبت في بيت المال ثم ما تراس ثم على المدعي مرسن
(قوله لاعن المجلس) لانه في السالب لا يغايل بأجرة عن قال سم وظاهر كلام
الشيخين انه لا أجرة للصخرة من البلد وان استعت البلد وانه يجب للصخرة من خارجها
وان قربت المسافة وان لف بعض التناخير واسكلام فيما للثة أجرة أو مالوا بمر
زمن للثة أجرة فلا أجرة وان أحضرت من خارج البلد اه مرس (فصل)
في بيان من يحكم عليه في غيبته الأولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من
تعلقات القضاء على الغائب (قوله وما يذ كرمه) أي م قوله ولومع حجة الى
آخر الفصل (قوله من فوق مسافة عدوى) أي أو من فيها أو دها وكان في غير
حل على كيا في قال مرس وقضية كلامه له لو حكم على غائبه فان كونه حبيثا
بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذا في دعوى ان المتبادر من كلامهم

وان فاض نفسه ادولم
يصدق بخلف عليه المجلس
يلزمه بدلا مؤذ كرا التلغ
في التلغ من زياد في (ولو
غصبه) غيبه (عينها أو
دفعها له ليبيعها فبجدها
وشلتا باقية) من فبدها
(أما) فبدا في الصورتين
أو غنه ان باعها في الثانية
(فقال ادعى عليه سكذا
يلزمه رد مان في أو يده)
من مثل أو قديمة (ان تلف
أو غنه ان باعه سمحت)
دعواه وان كانت مترددة
للمساحة فان أقر بشي فذاك
وان أنكر حلف لا يلزمه
رد العين ولا بدلا ولا غنه
وان نكل قليل يحلف المدعي
كما ادعى وقيل يشترط التعين
والاوجه الاول وقصير
بالبدل أهم من تعديرات القيمة
(واذا أحضرت العين)
الغائبة عن البلد أو المجلس
(ثبتت للدعي مؤنة
الاحضار على خصمه (والا)
أي وان لم تثبت له (ففي)
أي مؤنة الاحضار (ومؤنة
الرد) لعين الى عليها (عليه)

أي على المادي تعد به عليه أجرة تملكها أو مسالدة الحيلولة ان كانت غائبة عن البلد لاعن المجلس
فقط (فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمه (الغائب الذي نزع) الحجة عليه (ويحكم
عليه من فوق مسافة) (عدوى)

وقد قرىنا ما قبل الفصل السابق المساجدة الى ذلك (أو من) (تأري أو تعز) ويجز القاضى عن احضاره لتحذر
الوصول اليه والالاتخاذ بالناس ذلك (٧٩٩) فريسة الى ابطال الحقوق ما غير هؤلاء فلا تسمع الحجة ولا يحكم

عليه الا بحضوره من ان كان
القائب في غير محل الحاكم
فله ان يحكم ويكتب له
المأدوى وغيره (ولو سمع
هجة على نائب فقدم قبل
الحكم لم تعد) أى لم تصب
اعادتها (بل يخبره) بالخال
(ويكتمه) (مخرج) لها واما
بعد الحكم فهو باق على حقه
بالاداء والبراء والمخرج يوم
اقامة الحجة أو قبله ولم تعص
معدة الاستبراء (ولو سمعها
فانزل هو أهم من قوله ولو
هزل بعد سماعه) (نولى)
ولم يحكم بقولها كما يذهب
البقينى (أعيدت) وجوبا
لإبطال السماع الاول
بالانعزال بخلاف ما يخرج
عن عمله ثم عاد وحكم
بقول الحجة فان لها الحكم
بالسمع الاول ولو استعدى
بالباء لا نقول (على حاضر)
بالباء وطلب من القاضى
احضاره ولم يعلم القاضى
كذبه (أحضره) وجوبا لم
يكن مكترى العين وحضوره
يعمل حق المكترى بآله
السبكي (بدفع) أى
محموم من طين وط أو غيره

الحصة منوعة ويعزى ذلك في معنى أو يمنون أو سفيه بان كالمهم ولو قدم القائب
وقال ولو بلاينة كتبت أو اعتقت قبل بيع الحاكم تبين بطلان تصرف
الحاكم اه (قوله الحاجة الى ذلك) فيه ان الحاجة موجودة فيه وفيما بعده
فكان عليه ان يذكرها عند قوله لتحذر الوصول ويأتى بوار السلف وتكون الاولى
عامة والثانية خاصة (قوله أو من تأري) أى هرب عن (قوله ويجز القاضى
عن احضاره) أى نفسه وأعوان السلطان عن (قوله نعم ان كان الخ) سورة
المستفاد من المكنى القائب فوق مسافة العدوى وهذا هو العهد للحاجة الى الحكم
عليه كالثاني فوق مسافة العدوى شورى (قوله بل يخبر بالخال) أى وجوبا
فتوقف الحكم على اخباره كفى المطالب هو (قوله واما بعد الحكم الخ) المقابلة
غير ظاهرة لا مدعى جهه المذكورة مطلقا سواء قبل الحكم أو بعده وعجازه
الاصل واذا سمع هجة على نائب فقدم ولو قبل الحكم لم يستعدها ظاهرا بعد
لكنه باق على حقه من اداء قاذح أو رافع (قوله فهو على حقه) أى معتمد على
جهته بالاداء الخ أى التى تشهد بأداء الملك أو بالبراء أو بان الشهود الذين اقامهم
الذى فسغة يوم شهادتهم أو قبله ولم تعص سنة أى اذا كان معه حجة بالاداء
أو البراء أو المخرج فقبيلها الى يمكنه القاضى من اقامتها (قوله مدة الاستبراء)
وهى سنة (قوله هو أهم من قوله الخ) لان قوله انمزل يشمل انه زاله نفسه
بضره من أو فسق وعزله بمنزله لم يولد وكلام الاصل فاصر على الثانية (قوله ولم
يحكم بغيرها) معطوف على قوله سمعها فكان الاولى قديمه يحبه (قوله
أو حكم الخ) مفهوم قوله ولم يحكم بغيرها (قوله ولو استعدى) قال زى ثم
استطرد كراما يتجسس بهذا الباب فقال ولو استعدى اه وفي المختار قال
استعديت الامير على فلان فاهدانى أى استعنت به عليه أى تقي عليه والاسم منه
المدوى وهو المونة (قوله كذبه) أى الطالب (قوله أحضره وجوبا)
ويحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها الا اذا استدعاه الخياط على التبرزى (قوله
يعمل حق المكترى) بأبى حنيفة رمن يقابل باجرة وان قلت والاوجه أمره
بالتوكيل شرح هو (قوله بدفع ختم) الباء سببية (قوله أو غيره) أى مما
يصاد (قوله ويكون نقش الخ) قال م وقد كان ذلك معتادا ثم هجر
واعتمدت لكنا حتى الورق وهو أولى اه قال ع ش وجهه الاولوية ما فى الطين
من الاستقذار ثم هجر ذلك واعتاد الطلب بارسال الرسل (قوله بلا عذر) أى

المدعى بمرئيه على الخصم ويكون نقش الختم واجب القاضى فلا (ان اسمع بلا عذر

تبريد تلك) من الاعوان ليلب التفاضل بمحضه وما ذكرته من الترتيب بين الامرين دوما في الروضة وامامها وكلام الاصل يقضي التغيير بينهما اعطيه مؤنة للرب على (٨٠٠) الطالب الفلم رزق من ميت المال

وعلى الأول مؤتمنه على المتع
قبلا يظهر (ف) ان المتع
كذلك (في اعوان السلطان)
محضره (ويصره) بما رآه
والمتع عليه وان المتع لم
كرض وخوف ظالم وكل
من يتنام عنه اربعت اليه
افاضا ثابته فان وجب
تعلقه في الاولى بث
الماضي اليه من يعلقه (أم)
على (عائب في غير عمله او
فيه ولا ثم نائب اوبه مع)
بين الناس (لم يحضره) لعدم
ولائه عليه في الاولى ولما
في احضاره من الشقة مع
وجود الحاكم او محضره ثم
في الثانية وقول اوبه مع
من زباني (بلد في جهة)
عليه (ويكتب) بذلك الى
ناشي بلده في الاولى ان
كان ولي النائب او الصلح
في الثانية وظاهر ادخل
هذا اذا كان المكتوب
اليه فوق مسافة العدوى
وقول بل مع حق ويكتب
من زيادته في الاولى (والا)
بأن كان في عمله ولم يكن ثم
نائبه ولا مع (احضره)

بعد تحقير الله تعالى وصحة ما دعا (ابن) مسانعة عدوه (وهذا ما صححه) ادخل وهو الواثق **كونها**
 لأول الامم وقيل **بضم** ضره وان عدت المسافة ودومه حتى كلام الروضة واحدا عليه المراقبون لا رر رخم
 الله عنه استمدى الذم من رضى في قضية من البصرة الى الكوفة والتاخذ الدفر طريقا لابطال الحقوق
 ولا تخفى بالنساء **وال** (محددة)

أي لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل والحضور والتخفيف الالتفات بين مكان (وهي من لا يكاد نرجو لها النجاح) كشرائح من رطل (٨٠١) ويصغر غزل ونحوها وذلك بأن تخرج أصلا لا ضرورة

أو تقتصر على قليل من الحاجة
 كحضره وزيارة وحمل
 (باب القسمة) هي تعيين
 الحصص بعضها من بعض
 والاصل فيها قبل الاجماع
 ثلاث كامة واذا حضر القسمة
 وأخبار تكثير البصيرين
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقدم القناتم
 بين أربابها والحاجة داعية
 إليها فقد يجمع التوريث من
 المشارك أو بقصد
 الاستعداد بالتحرف (قد
 يقسم) للشرك (الشركاء
 أو حاكمهم ولو تصورهما
 بشرط منصوصه) أي الحاكم
 (أهله) الشهداءات فيشترط
 كونه مكافأ كرا أمسما
 هذا ضابطا سببا بصيرا
 ناطقا فلا يصح نصب غيره
 لأن نصبه لذلك ولاية وهذا
 ليس من أهلها فتصير
 بذلك أولى من قوله ذكر
 عدل (و) عليه (قسمة)
 والعلم بها يستلزم العلم
 بالساحة والحساب لأنها
 آلاها ويشر كونه عقيفا
 من الطبع ومعرفة بالقيمة
 على أحد وجهين رجع منها
 الاستوى فذهب بها لجزم

كونها في هذه المواضع لا يكون مانعا من حضورها مجلس الحكم وهو صريح
 الصيرفي في الايضاح مدرع (قوله أي لا يكلف حضور الخ) أي لا يلزمها
 الحضور بل لها التوكل ولو اختلف في كونها عذرة فإن كانت من قوم القلب
 على سائرهم التقدر برصدت منها والامدق هو له المدودي والروائي
 ولو كانت برزتم لازمت المحذور كالفاسق اذا تاب فغير مضي سعة شرح مدر
 (قوله ولا الحضور للعلف) بل يجب على القاضي ان يرسل اليهم من يملأها في عملها
 شرح مدر (فصل في القسمة) وجه ذكرها عقب القضاء
 احتياج القاضي إليها ولا انقام كالقاضي على ماسبق مدرع (قوله هي)
 أي لغة وشرا وعبرة حل يجوز ان يكون هذا مناهة واقطاعا يجوز
 ان يكون منها اصطلاحا ولما اتفق فطابق التميز كلام الصحاح فيعد منها
 التفريق (قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله سبهم) أي ضرر
 (قوله الاستعداد) أي الاستقلال (قوله قد قسم) قد التفتق بالنظر لشركا
 ولتقبل بالنظر لهما كم قال مدر فو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسطة فلما
 حلوا أقروا وصحت لكن من حق التبرير بل عرش فلو وقع منه تصرف فيما يخصه
 قبل التبرير كان باطلا (قوله الشركاء) أي الكاملون اما غير الكامل فلا قسم له وله
 الان حذانه له غبطة عن مدرع قال الرشدي هذه ان لم يطلب الشركاء
 القسمة والأوجب وان لم يكن فيها قسطة لتبر الكاملين حكما في البعية (قوله
 للشهادات) أي لكل شهادة فلا تروا المرأة فلا قسم الاصل لفرعه وعكسه (قوله
 أولى من قوله ذكر الخ) لانه يقتضي انه يصح أن يكون أمي أو أم مثلا (قوله والتم
 بها الخ) جواب عما برده عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر
 الاصل لها واصل الجواب انه يفرض لها في ضمن قدرته لعلم القسمة (قوله العلم
 بالمساحة) بأن يملأ طرق استنظام الجولات العددية العارضة للقادر كطريق
 معرفة الفلتن بمساحة العددية قط فان علمها يكون بالجبر والاهلية (قوله
 والمساحة) بكسر الميم يقال مسحت أي ذرعت به العلم مقدارها وقوله والحساب
 من عطف التام على الخاص لان المساحة من الحساب حل (قوله عقيفا من
 الطبع لم يشترط هذا في القاضي حل (قوله رجع الاستوى) ذهبها بمقدور وقوله ورده
 أي التبدل (قوله في التعديل والرذ) أي لا في الافراز لان الأجزاء فيه مستوية
 فلا تقويم حتى يعتبر مرقعة بالقيمة ومن ثم قيل او قوله في التعديل والرذ لبيان
 الواقع لا بالتدويم خاص بها (قوله منه وب الشركاء) أي وكيلهم مدر (قوله

جاعة) فان لم ير فيها سأل عدلين (٢٠١) في ورده بالقرن وقال القدر اعتبارها في التعديل
 والرد ابا منه وب الشركاء فلا يشترط علمه إلا التكليف لايه و عنهم الان يكون فيهم مجبور عليه

فتعتبره العداة فوجب عليهم كمنسوب الحياكم (وكذا) (٢٠٢) بشرط أنما (تعدد لتقويم) في القسمة

لا به شهادة القسمة فان لم يكن فيها تقويم كفى فاسم لان قسمته تظم بنفس قوله فاشبه الحياكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدد ملائم استند الى عمل محسوس (او محله) بأن يحصل الحياكم (ما كافيته) أي في التقويم فيقسم وحده ويجعل بعدلين ويطلع وإن أفهم كلام الأصل أنه لا يصل به (وأجرته من بيت المال) من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة فان تعدد بيت المال فأجرته (على الشركاء) سواء اطلب القسمة كاهم أو بعضهم لان العمل لهم (فأنا) كثرنا فاسما ومن كل منهم (قدرا لزمه ولو فوق أجرة الثلث سواء أعتدوا معا أم مرتين) (والا) بأن اطلقوا المسمى (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الحصص المأخوذة) لأنها من مؤن الملك كالكففة وخرج بزيادة المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة قلنا وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الأجزاء صحيحة والا فالمرجع أجرة الثلث على قدر الحصص مطلقا

والا الكليغ) دون ما عدا من الإكسورة وغيرها فيجوز ان يكون تنازعا فاسقا وإمرأة حل أي وفيما كافي عرش (قوله فتعتبره العداة) وكذا باقي الشروط وعبارة شرح مدر فتعتبره مامر (قوله كمنسوب الحياكم) أي في شروطه المارة ويلزمهم قبول قسمته بخلاف المنسوب حل (قوله ما تعدده) ظاهر كلامه ان هذا لشرط في منسوب الحياكم فقط ونظا ذلك الامر وشرائحان هذا لشرط حتى في منسوب الذر كاهي كان في القسمة تقويم لايه من عقد المقوم وليست مارجة ذلك في منسوب الشركاء حل (قوله لانه) أي التقويم (قوله فاشبه الحياكم) أي والحياكم لا يشترط فيه التعدد (قوله ولا يحتاج القاسم إلح) وأما الشاهد بالتقويم فلا يذ فيه من لفظ شهادة وهو واضح اذا كان عندما كم حل (قوله لانها) أي قسمه (قوله بعدلين) أي يشهدان عنده بالقسمة شرح مدر (قوله ويعلمه) أي ان كان مجتهدا (قوله وأجرته) أي منسوب الحياكم من حل (قوله فان تعددت بيت المال) بأن لم يكن فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله وأجرته على الشركاء) ولا يشكل أخذها لأجرة هنا اذا كان تابيا عن القاضي لأنه يأخذها على أفعال باسرها بخلاف الأمر والنهي الصادر من القاضي لكن قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتابته وهو مقم وسياقي ما يؤخذ منه ذلك عبرة سم (قوله سواء اطلب القسمة إلح) أي وان لم يذ كره الطالب شيئا وهو مستغنى عن عمل عملا بفراجة لكن في كلام جيج كالخطيب وشيئا أنه لا يستحق حيث شيا حل وعبارة شرح مدر وأجرته على الشركاء ان استأجروا ولا ان عمل ساكتا فلا شئ له مال أو استأجروا بعضهم فالكل عليه وانما حرم على القاضي أخذ أجرته على القضاء مطلقا لان الحكم حقه تعالى والقسمة حق الادنى ولان القاسم عملا باسرها فالأجرة في مقابلته والحياكم مقصور على الأمر والتوى (قوله معا) كاستأجرك ناك تقسم هذان ابديتا على فلان ويدتاوين على غلاب أو وكلاهما عقد لهم كذا في شرح مدر (قوله أم مرتين) بأن أخذوا الشركاء لافراز نصيبه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي وغيره روى (قوله في قسمة التعديل) كاللص كما له في الأصل المصفى فصار له التنازل فليطه فلنا الأجرة على الآخر لها روى (قوله لان العمل في الكثير) أي الذي تبين بعد التعديل فاذا كان بينهما أرض نصفين ويعدل ثلثا فليطها فالصائر له الثلث يعطى من أجرة القسام الثلث والصائر له الثلثان يعطى الثلثين حل (قوله هذا) أي التخصيل بقوله وعين كل منهم مدرام قوله والا لآخره (قوله مطلقا) أي غيرا

(ثم جاء نظم ضرر قسمته ان يمثل نفسه بالكلية كجوهرة وثوب نفيس منهم الحاكم) منها لا تصغه ولا يحسم اليها
كأنهم بالاقلى (والا) أى وان لم يمثل نفسه بالكلية بان تقص نفسه او يمثل نفسه المقصود (البر) هم

ولم يحسم) فالاول (كيفية

يكسر) فلا يصح منهم من قسمته

كجوهرة واحدة او تقسموا

نفسه ولا يصح جعلها

من الصدد (والثاني) الحكم

وطاحوة منيرين) خلا

ينعهم ولا يحسم لما رفته

لفظ منيرين فليس المذلل

هل المؤنث لان التمام مذكر

والطاحوة منيرته فان كان

كل منهما كبيرا بان أمكن

جعل كل منهما جملين

أو طاحوتين أحيوا وإن

استحق إلى أحداث شر

أو مستحقا لا ينفق على

الوقت على ذلك ما يصح من

الايضاح وغيره بخلاف

كلام الأصل (ولو كان له

عشر درهم) مثلا (لا يصلح

للسكنى والباقي لا خرا

يصلح لها ولو بضم ما يملكه

بجواره (أجبر) صاحب

الشر على القيمة (مطلب

الآخر لا عكسه) أى لا يغير

الآخر بمطلب صاحب

الشر لان صاحب الشر

منعت في طلبه والآخر

منزورا لما صلب الشر

قدرا أملا حل (قولهم بطل نفسه) أى صار لا تنفع له أصلا أولا تنفع له وقع لاه
كالعدم وقوله بان تقص نفسه أى تبقى تقع وقع ح ل (قوله كجوهرة) وثوب
نفيسين في التثنية هما لبطلان النفع بالكلية بحث الان يقال السكلام في جوهرة
وثوب منيرين أوع كثرة الشراكة بهما وفيه نظرا أيضا لاه لا خصوصية لها بذلك
ومال الطلاوى الى ان النفع للمنى لا وقع له كالعدم فليتا مل سم (قوله لانه) أى
القسم لا يحسم لاه لا مكان الاتناع بما صار له منه على حاله أو اقتداءه سكبنا مثلا
ولا يحسم الى ذلك لانه من اضعاف المال وكان مقضى ذلك منه لهم عبرته
وخس لم فعل ما ذكر بانفسهم يتصلصن سواء المشاركة نعم بحث جمع اخفاصا
من بطلان بيع جزمه من نفيس ان ما هناك سيف خسيس والاعتهم شرح م
(قوله ولو كان الخ) إشارة الى ان ضرر القصة قد يكون على أحد الشركيين
فقط طال حل فناء نظم ضرر قسمته اما على جماعة او على أحدهما اه (قوله
عشر دراهم مثلا) أى أو جام أو أرض م د (قوله لا يصلح للسكنى) أو ليكنه جاما
أو لما يقصد من تلك الأرض شرح م د (قوله ولو بضم ما يملكه) واجمع لفتى
والإثبات كما يدل عليه ما يأتي من قول (قوله بطلب الآخر) لانعاه وضور
صاحب الشر انما ضامن فانه ضام لان مجرد القصة م وجهر (قوله ولو بضم)
أى ضم ما يملكه بجواره فباخذ ما هو بجواره ملكه ويجبر شره على ذلك لان
للفرض ان الأجزاء متساوية ولا ضرر عليه ح ل وبعبارة م د لم لو لمنا وأحس
ما لو بضم لعشره صلح أجبر اه قال ع ش وإذا أجبر وسكان الموت أو المفق
في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل سين اعطاه لما يلى ملكه بلا قرعة وتكون
هذه الصورة مستثناة من كون القصة انما تكون بالقرعة أو لا بمن القرعة
حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لاقم القصة أو صورة ذلك بما اذا كان
الموت أو المفق مصطحا بجميع جوانب الدار فيه فظفر ولا يعدل الأول للصاحبة مع
عدم ضرر الشر بطلب حيث كانت الأجزاء متساوية اه وصريح م د فيما بعد
(قوله وما لا يظم ضرره الخ) فيه ان ما يظم ضرره تجرى فيه هذه الأقسام
الثلاثة اذا وقعت قسمته وكان الأولى جعل هذه أى الأقسام الثلاثة مناصبا
للقسم من حيث هو وان كان فيما يظم ضرره تفصيل آخر من جهة ان الحاكم
تارة بينهم وتارة لا ينع ولا يجيب شيئا (قوله أحدهما بالجزاء) قال م د في شرحه

ولما انضم فصر بطلب صاحبه الآخر لم الغت حيث تنذر وما لا يظم ضرره) أى ضرر قسمته (قسمته أنواع ثلاثة
وهي الأولى لان المقصود ان تساوت الانصاف منه ضرر وثوبية فهو الأول والأمان لم ينجح الى رضى الآخر والثاني
والثالث (أحدها) القصة (بالجزاء) وتسمى قصة المتساويات (كثلي) من جوب ودراهم ودرهم وغيرها

(ودار متعة الابنية واخرى مشبهة الاجزاء في غير المتع) عليها ادلاضر عليه فيها (فيصرا ما يقسم) كيلافى التكيل
 ووزن فى الوزون وحقاق المنوع وعدا فى المدور (بعده الانصاء) (٨٠٤) ان استوت) كالتات زيد

وتجوز قسمة الوقت من الملك او وقف آخر ان سكنت افرارا لا يحاسبوا كان
 الطالب الناطر والمالك والوقوف عليه ونظير ذلك ما فى المجموع فى الانصاء انه
 ان اشترك جماعة فى مئة او جزء لم يقسم القسمة ان قلنا انها بيع على المذهب وبين
 او باب الوقت تمنع مطلقا لان فيه تغيير شرطه اه وقوله لان فيه تغيير شرطه كان
 معناه ان مقتضى الوقت ان كل جزء منه لجميع الوقوف عليهم وعند القسمة
 ينضم البعض بالبعض ومنه حجر سم (قوله متعة الابنية) قال فى شرح عب
 بان كان فى جانب مناهيت وصفة وفى الجانب الاخر كذا والعرصة تنقسم
 سم (قوله كيلا) حال من ما (قوله او جزء) بالرفع كما يصير به عدا الروضة
 شرح م والقاهر انه يجوز الجبر (قوله ثم يخرج) من لم يحضرهما وذلك لبعده
 عن التهمة اذ القصد سترهما عن المخرج حتى لا يتوجه اليه بهيمة ومن ثم سبب
 كونه قليل القطعة لتبعد الحيلة عرش على م (قوله اولى من قوله يخرج
 من لم يحضرهما) اى الكتابة س ل ورجعه اى الضمير م ر ل واقعة فعليه
 لا اولى (قوله ينظر القاسم) اى لا ينظر المخرج رشيدى وقوله على اقلها اى
 يخرج (قوله فيكون) اى ما يقسم (قوله فينفرق ملكا الخ) هذا ظاهر
 فى الارض دون غيرها كالحبوب فانه لا ينفرق بيق ملك من له نصف او الثلث
 لا يمكن ضمه كاه وظاهر (قوله اعطيه) والثلث) وانظر لو خرج له الخامس
 حل والقاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياسا على ما اخرج له الثالث فانه
 يعطاه مع الذى قبله والذى بعده كما قاله الشرح وبعبارة متن الروض اخرج له
 الثاني اخذوا الذى قبله والذى بعده اخرج له الثالث اخذوا مع الذى قبله
 او الرابع اخذوا مع الذى قبله وسبعين الا قول لصاحب السدس والاحرار
 لصاحب الثلث او الخامس اخذوا مع الذى قبله وسبعين السادس لصاحب
 السدس اه قال فى نرحه قال الاسوي واعطاه ما قبله وما بعده فحكم فلم
 لا اعطى السهمان بمبعده وسبعين الا قول لصاحب السدس والباقي لصاحب
 الثلث وقد يقال لا يتبين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الراعى فى نظاره اه
 (قوله اعطيه) واتماس واخضع ذلك انه لو كان بينهما ارض مستوية الاجزاء

وعرو ويكر (ويكتب) مثلا
 مسا وفيما يأتى من بقية
 النوع (فى كل رقعة) اما
 (اسم شريك) من الشركاء
 (او جزء) من الاجزاء (مميز)
 من البقية بعد او غيره
 (وتدريج) (الترتيب) (وبنادق)
 من خطوط جحف او شمع
 (مستوية) (وزناوش) كالتادبا
 (ثم يخرج من لم يحضرهما)
 اى الكتابة والادراج بعد
 - مل الرافع فى جبر مثلا
 فعبرى بذلك اولى من قوله
 ثم يخرج - من لم يحضرهما
 (رقعة) اما (على الجزء الاول)
 ان كتبت الاسماء يعطى
 من خرج اسمه (او على اسم
 يد) مثلا (ان كتبت الاجزاء)
 يعطى ذلك الجزء ويضعل
 كذلك فى الرقعة الثانية
 فيخرجها على الجزء الثالث
 او على اسم عمر وبتعين
 الثالثة لباقي ان كانت
 اثلاثا وتعين من بعده من
 الشركاء او الاجزاء منوط
 بنظر القاسم (فان اختلفت)

اى الانصاء) (كتصف وثلث وسدس) فى ارض او نحوها (جزء) ما يقسم (على اقلها) وهو ولا حدهما
 فى المثال السدس فيكون ستة اجزاء او اقرع كالم (ويكتب) اذا كتبت الاجزاء (تفرق حصه واحد) بان لا يبدأ
 بصاحب السدس لان ما زاد اياه فيقتدر بما خرج له الجزء الثاني او الخامس فيتفرق الثلث من له النصف او الثلث
 سدا عن له انه ثم مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول او الثاني اعطيه ما والثالث وفقى بن له الثلث فان خرج
 على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس وسبعين السادس لمن له السدس

خلاص كتاب الاسماء في ثلاث رقاع أوست والاخراج على الأجزاء لانه لا يحتاج إليها الى احتساب بل هو -
 القسمة (بالعدل) بأن تعدل السهام (٨٠٥) بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها) لتصرفها بالتساوي

ما هو مختلف جلس ما فيها
 كستان بعضه تقال وبعضه
 عتب فاذا سكتا لتين
 نصفين وقمة ثلثها المشمل
 على ما ذكر قمية ثلثها
 الخالين عن ذلك حصل
 الثلث سهمان والثلثان سهمان
 وأقرع كابر (ويصير) المنع
 عليها أي على قسمة
 التعديل الحافلا لتساوي
 في القيمة بالتساوي
 في الأجزاء (فيها) أي
 في الأرض المذكورة نعم إن
 أمكن قسمة الجيد وحده
 والري وحده ليعبر عليها
 فيها كأرضين يمكن قسمة
 كل منهما بالأجزاء فلا يصير
 على التعديل كما يحده
 الشبان وبجرم به جمع منهم
 الأوردى والروافى (و) يصير
 عليها (في مقولات نوع)
 لمختلف مقسومه كعيد
 وثاب من نوع انزال
 الشركة بالقيمة كاسياقي
 ككثانة أعيد زخمية
 متساوية القيمة بين ثلاثة
 وكثانة أعيد كذلك بين

ولاحد مما أرض عليها فقلب قيمتها وان يكون نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث
 لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم في باب الصلح أجبر على قسمة عروة ولوطولا
 ليعنى بكل بما يليه شرح مدر (قوله أوست) قال في شرح الروض ويبرز
 كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث
 في اثنين وصاحب السدس في واحدة ويخرج على ما ذكر ولا فائدة زائدة على
 الطريق الأول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثرو ذلك لا يجب جيفا
 لتساوي السهام فبما ذلك بل قال الزركشى انه المختار الموصى لانه لا يلزم
 النصف والثالث مزب بكثرة الملك فكأنه ما مزب بكثرة الرقاع فان كتب الأجزاء
 فلا بد من انباتها في ست رقاع اه بحرورة وانظر ما فائدة الست رقاع ايضا اذا
 كتبت الأجزاء ع انه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلا أخذه والذين
 بعده فلم يبق فائدة لكثافة الجزء من المكملين لمصلحة وكذا يقال فيمن له الثلث
 وجها ربه منهم في كتابة الست بحث لانه ادر وضعت الرقاع معا على الأجزاء فربما
 تفرقت رقاع صاحب النصف مثلا كان يخرج على الأول والثالث والخامس وان
 وضعت ربنا فاذا خرجت ورقة من أوراق الثلاثة على الجزء الاول أخذه والذين
 بعده فلا فائدة في كتابة اسمه في الرقعتين الاخرين الاسرعة الاخراج كما صرح به
 في شرح الروض فيعمل كلامه على الشق الثاني (قوله لانه لا يحتاج الخ) قال سمك
 ان تقول اذا كتبت الاسماء تهدأ بالاخراج على الجزء الثاني مثلا فربما خرج اسم
 صاحب السدس فيلزم تفریق حصص غيره فبما احتياج الى احتساب البداية بالاخراج
 على الجزء الثاني والخامس في قوله لانه لا يحتاج الخ نظر (قوله ويصير المنع الخ)
 جاء على ما ذكره المستفاهم به من المنع عليها في ثلاث مواضع (قوله ويصير عليها)
 أي على قسمة الافراز والتعديل اخذنا من تعجيله ويدل عليه ايضا اخذنا
 وإظهاره بعد بقوله ويصير على قسمة التعديل (قوله في مقولات نوع) أراد
 بالوع انه نفد بدليل ما ذكر في المختار لان الذي ذكره في أصناف (قوله لم يتلف)
 فاعله مبرم ودعى النوع وقوله متقومة بالجرمفة لمقولات ويدل لذلك قول
 الشرع فيما يأتي بخلاف مقولات نوع اختلف وصرح به الاجهوى على خ ط
 وحاصل ما ذكره أربعة قيود ولما أخذ الشرع مفهوم الثالث وحقوله متقومة

اثنين قيمة أحدهم قيمة الآخرين ٢٠٢ في ثلثا اتلاق الأغراض فيها بخلاف مقولات نوع
 يختلف كالتين شامية وصعيرة

أومثولات أنواع كعبد تركي وهندي ونفسي وثياب أريسم وكثان وقلن أول نزل الشركة كحد من قسمة
ثاني أحدهما تعدل قيمة قلته مع الآخر فلا يجاز فيها الشدة (٨٠٦) اختلاف الأغراض فيها ولتضمن زوالا

الشركة بالكلية في الأخيرة
وتعبري بقولنا نوع أهم
من قسمة بعيد وثياب من
نوع (و) يحبر على قسمة
التعديل أيضا (في نحو
دكا كين صفاوة لاصقة)
علا بما يحتمل كل منها القسمة
(أعياننا زالت الشركة)
بها الحاجة بصلاق فهو
الذكا كين الكسار
والصغار غير الموصوفة بما
ذكر فلا يجاز فيها وإن
تلاقت التبادر واسوت
قسمة الشدة اختلاف
الأغراض باختلاف المحال
والأينية كالجنسين ومعلم
معلم أنه لو طلت قسمة
التكابر غير أعيان أجبر
المتبع وذكا كين محكم فهو
الذكا كين الصغار من
زيادتي بل كلام الأصل
يقضي أنه لا يجاز فيها
وقسمة الحكم في النقولات
يزوال الشركة كما مر
الإشارة إليه من زيادتي
(الثالث) القسمة (بارد) بأن

فخرج به المثلية وقد تهمت في قسمة الأمرار (قوله أومثولات أنواع) المراد بها
ما يشمل الأجناس بذليل المثال الثاني (قوله هل قسمة التعديل) انظر لم يخص
قسمة التعديل مع أنه يمكن قسمة الأفراز فيما ذكره لأن الذكا كين لا كانت
مستوية القيمة فافترقوا وانخلقت فيها بسبب بناء ونحوه فتم تعديل (قوله أعياننا)
معة لموصوف محدوف أي قسمة أعياننا بأن طلبوا قسمة كل دكا كين نفسين شيئا
محدا فخرج به ما لو كانت غير أعياننا بأن طلبوا قسمة كل دكا كين نفسين شيئا
عززي وعلى هذا فقوله أعياننا يعني عن قوله أن زالت الشركة فهو لازم له وقال ح
قوله أعياننا بأن أراد كل منهم الاستقلال بأعيان أي بأمرادها وهو معناه وقال حل
أعياننا أي مستوية القيمة اه وأخذ من قول مردولوا شتر كافي دكا كين مغار
من ملاءمة مستوية القيمة لا يحتمل أحدها القسمة قطب أحدهما قسمة أعيانها
أجيب أن زالت الشركة بما تامل (قوله بما ذكر) أي بقوله من ملاءمة أو أعيانها
(قوله فيها) والقاطع فتراعى مع الجميع وقسم ثم شيئا (قوله باختلاف المحال)
هنا ظاهري في الذكا كين التباعدة دون الملاءمة لعدم اختلاف المحال التي هي
فيها إلا أن يقال اختلاف القرض فيها باختلاف أبنائها كما أشار إليه بقوله والأينية
وقد يقال هذا باقي في الصغار (قوله بما مر) أي في قسمة الأجزاء من قوله ودار
متفقة الأينية للجمع ونسول (قوله غير أعيان) بأن قسم كل منها (قوله)
وتعبد الحكم في النقولات الخ) فيه أن قوله أن زالت الشركة من كلام الشرح
فكيف يكون من زيادته ويصاح بأنه أخذ من كلام المتن فيما بعد فيكون فيه
إشارة إلى أن قول المتن أن زالت الشركة وأجع إليه أيضا فهو من زيادته بهذا
الاعتبار (قوله كملت الإشارة إليه) أي في قوله سابقا أن زالت الشركة بالقسمة
كما سبأني (قوله لما قسم تراض) بأن كان الرضاء شرطاً وهو قسمة الرءام لا وهو
غيرها عن ونسول كيف أنواع قسمة التعديل أي نعم إذا أمكن قسمة الجيد
وحدو الرءى وحده كما ذكره الشرح في قوله نعم أن أمكن قسمة الجيد وكذا في غير
ذلك البعض إذا لم يحصل امتناع بأن أقتضا باختبارهما من غير أيجاد (قوله نعم)
قسمة تد وغيرهما من تعديل وأقرز ولا يلزم من كونها قسمة تراض أنه لا يدخلها

يحتاج في القسمة إلى زوالا أجنبي (كان يكون بأحد الجانبين) من الأرض (نحو بوش) كشعب وبيت أجدار
لا يمكن قسمة) وليس في الجانب الآخر ما يعادله إلا بقسم شيء إليه من خارج (فعدوا أخذه) بالقسمة التي
أخرجتها القرعة (قسمة قيمته) أي قسمة نحو البئر كان أفعالها للصنف ودخاها وتعتبري فهو شرعا ممن
تعتبري بشرط (ولا أجدار فيه) أي في هذا النوع لأن فيه تملكاً لا شركة فيه فكان كذا الشترك (وشرطاً)
أي لثمة ما (نقسم بشرط) من قسمة بدو غير ما

ولم غامر قسماً منها بقرعة (رضى) بها (بعد) خروج (قرعة) أماني قسمة الرد والتعديل فلأن كلامهم ما يبع
والبع لا يبع بالقرعة فأنقراله (٨٠٧) الرضى يستدعيها كقوله وأماني غيرهما فقياساً على ما

اجباراً سم (قوله رضي بها) أي بلفظ يدل عليه لأن الرضا أمر مخفي فوجب أن يتأد
 بأمر ظاهر يدل عليه هو (قوله وأما في غيرها) وهو قسمه الأقرار أن أقسمت
 بالتراضي حل (قوله كقولنا الخ) وظاهره أنه لا بد أن يعلم كل منهما ما أمارة إليه قبل
 رضاه عن (قوله فلا حاجة إلى تراضي) ويعتبر على كل منهما به ذلك طلب قسمه
 أخرى ويتبين له ما احتاره شيئاً عزيزي (قوله ما قسم اجباراً) وذلك في قسمه
 إذ غرض التأصيل حل كالجواب ومنقولاً نوع الخ (قوله قالوا إنها الخ) وحه
 التبري أن قسمه التبعيد ليس وقالوا يدخل الاجبار معاً عن وأيضا الانعانة
 بين البيع والاجبار بل قد يباحه كما في اجبار الحاكم فتعني من أداء الدين على
 البيع وقوية الدين عبد الله فلا نزاع في كلام الشرع متنوعة (قوله كان ملكه)
 فيه شيء لأن ما خرج له لم يكن ملكه بل ملكه شائع في الجميع وعبارته ترجع هو
 افراز الحق أي يتبين به أن ما خرج لكل هو الذي ملكه كالأدنى في الدفعة لانتين
 الأباقي (قوله وقيل هو بيع الخ) يعني أنه بيع في نصيب صاحبه التي كان
 لا يملكه قبل القسمة نصيبه الذي كان له عند صاحبه وقالوا ليس نصيبه الذي كان
 يملكه بما كان فلا أثر كان أرفع أخذاً محمداً كرمه وقيل المراد بالبيع الشراء
 (قوله وأما دخلها) أي عن الثاني (قوله بيع) أي في المعنى أخذاً من قوله ساداً به
 ما ع الخ فطابق الغليل الذي (قوله قالوا لا الخ) تبرأ منه لأن هذا التعليل يجري
 في الأول مع ليس يما أو أيضاً قوله كأنه الخ لا يتبع أنه بيع (قوله كما ع الخ)
 ولم يزل بالتبيين كاقبل به في الافراز لتوقف هذا على القويم وهو متضمن قد
 يعنى بخرج هو (قوله ما ع من قوله) بينه لتسوية الافراز الحقيقي والكمي
 وإن كان لا يكتفي هذا الرجل والمرأتان ولا الرجل والين سول وفي شرح الروض
 الاكتفاء بذلك راعه هو عن (قوله بتركه) أي الحق (قوله وإن لم يثبت ذلك)
 كان الانسب التفرع (قوله ولو اسقط الخ) أمالوا بفساد القسمة وقد انتفى

وانما دخلها الاجبار لاجل الحاجة وهذا الجزم في الروضة يستلزم جميع اقسامها في باب زكاة المثلثات والاربا (وغیره) من
الدوین الاخرین (یع) وان اخرج على الاول منهما كما مر فالاول امل ان يخرجه كل من التمر يمكن من بعض المشترك
بينه ما امكنه ما كان له بما كان لا خروا وما دخل الاول منهما الاجار لاجل حاجة كاصح الحاكم مال ادين
جبرا (ولو ثبت بحجة) وهو امر من قوله بينة (غلط) فاحش ارضعوه (او حين في قسمة اربابا وقسمة تراض)
بان نه الحما قاسما واقتدأ بان يقسمها وروى بعد القسمة (وهي بالاجزاء تنقسم) أي القسمة نوعها كما لو كانت
حجة بمجور وقاضی او كذب الشهود وال الثانية اقرارا وان ارضع الثغافوت فان لم يمكن بالاجزاء ما كان كنت
بالتعديل او الرد لم تنقض لانها يصح ولا اثر لقطع والحذف فيه كالانرا فحين فيه لربنا ما يجب الحق بقره (وان لم
ثبت) ذلك وبين المدهي قد روي الدعاء (فله تخلف شره) كظا ثرو ولا ينافي القاسم الذي قسمه الحاكم
كالاصل الحاكم له لم ينزل (ولو استحق بعض مقوم منها

أوزع أوصي أحدها أو كلاهما جرى هنا مرفعا إذا بان نفاذ البيع وقد قبل
فذلك لكن الأقرب هنا عدم لزوم كل شرط إذا عُد على ما نصحت من أرض غير
القالع شرح مد وقوله ما روي من عدم الرجوع بالنفقة والقالع عينا (قوله وليس
سواء) أي ليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية (قوله أو أصاب) أي
أوجعهما لكن في أحدهما أكثر كما عرجه م د (قوله بلاينة) أما إذا
قاموا ولو رجلا ولم يأتوا قيسهم واعتزله ابن سيرين بأن اليد انما تقام وتسمع
على خصم ولا خصم هنا وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تنضم الحكم لهم بالملك
فقد يكون لهم خصم غائب فتسمع اليد لتعكم لهم عليه قال ابن الرضا وفي الجواب
فطره قال في الرصة كالمها قال ابن كج ولا يصح في شاهدتين لأن البين إنما
تسمع حيث يكون خصم لقرض عليه لو حصل ذلك وقال ابن أبي هريرة بكن قال
الأدعي وجزبه الله الذي وهو الأشبه اه شرح البجة زى (قوله لم يصح) أي
لم يقبل لبيانهم وبرى أي لانه قد يكون في أيديهم بإجارة أو أمانة فإذا قسمه بينهم
فقد يدعون الملك معين بقسمة القاضي وقال للوردى لأن قسمة القاضي أثبات
للكهم واليد توجب اثبات التصرف لا إثبات الملك عن وصية اليد هنا مع
عدم سبق دعوى الحاجة شرح مد

(كتاب الشهادات)

قدمت على المدعى نظرا لتصلها (قوله باقظ خاص) أي على وجه خاص بأن
تكون عند قاض أو عكم بشرطه رشيدى (قوله ليس لك) أي لم يدعى وقوله
أؤيمنه أي المدعى عليه موهذا خطب للذمى أي ليس لأبائن حقل على المدعى
عليه إلا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهد من الأيمنه قل على القبر
وأورد على أنه محكم القاضي بطله وأجيب بأنه ثبت باليأس الأولي لأن العلم
أقوى من الحجة وأو القدير وار كن يحوز له أئمة الشاهدين بعد حذف الخصم
شعنا والأولى جملة التنزيع (قوله لم) أي عند أداء الشهادة فهذه الشروط
معدية تنداد الأداة لا عند الله بل الألف التكاح وقياسا لوكل شخصا يبيع شيء
بشرط الأَشهاد (قوله ذو مروة) قدمها على المدة له انما ما بشأنها ع ش
(قوله وهذا من زيادتي) الأولى أن يقول وهذا الثلاثة من زيادتي لأن عظام من
زيادته أيضا (قوله ولا من عدم مروة) لأن عدمها يشعر بعدم النسيان وترك
البالة عميرة وعبارة شرح مد ولا غير مروة لأنه لا حياة له ومن لاه له يصنع
ما شاء غير صحيح إذا لم تصنع ما شئت (قوله وأخرس) وإن فهم إشارة كل أحد

وليس مروة بأن اختص
أحدهما أو أصاب منه
أكثر (عاطف) أي القسمة
لا يتياج أحدهما إلى
الرجوع على الآخر تعود
الاشاعة (والا) بأن استحق
بعضه شاعا لربنا سوله
(طلت فيه) لافي الباقي
قرار القسمة (خاتمة)
لورافوا إلى قاض في قسمة
ملك بلاينة به لم يصح وإن
لم يكن لهم منازع وقيل
يحبهم وعليه الإمام وغيره
(كتاب للشهادات)*

إجماع شهادة وهي أخبار
عمن شيء بلفظ خاص
ولا أصل فيها آيات كآية
ولا تنكوا الشهادة وأخبار
كثير للصحيحين ليس لها إلا
أحد ذلك أو يمينه وأركانها
شاهد وشهوده وشهود
عليه وشهوده وصيغة
وكلماته مما يأتي مع
ما يتعلق بها (الشاهد حر
مكلف ذو مروة غفلاطلق
غير مجبور) عليه (بغفه)
وهذان من زيادتي (و) غير
(منهم عدل) فلا قبل
منه روى أو حوث
ولا من عام مروة وقد قبل
لا يضطر أن يرضى

اولا لم يحلوا من احتمال شرح مر (قوله ويجوز عليه بسفه) أي لتقصه
وما اعتز به من انه لا حاجة لذكره لانه اما ناقص عقل او ناقص فاعترض عنه
وقد انقص عقله لا يؤدي الى تسميته بجونا لانه مكلف شرح مر (قوله ومتم)
لقوله تعالى وادنى أن لا ترتابوا والريبة حاصلة من المتهم شرح مر (قوله من كافر)
ولو على مثله شرح مر (قوله وناقض) ولو كان الشاهد يعطى فسق نفسه والناقص
تستبعد عنه جازله ان يشهد مر وسم (قوله كبيرة) وهي ما به ويعيد شديد
بمن كتاب أو سنة ولا يقدح في ذلك عدم كبرائيس فيها ذلك كالظواهر أو كل
علم الخبير وقيل هي كل برية تؤخذ في كثرة مرتبها بالدين أي اعتنا به
بالدين ووقفة الدابة تراعى بشموله مغاير الحسة وقيل هي ما تجب الحدة
واعتراض بعدم شموله الامرار على صغيرة شرح مر واجيب عن الأخير بان
الامرار على الصغيرة في حكم الكبيرة لانها الاولى ان يقال هي ما يجب الحدة
أو الكفاية ليشمل الظواهر ونحوه شرح مر وجميع الملقى على جميع الجوامع (قوله
ولم يصري على صغيرة) الامرار بان يصري زمر تمكن فيه التربة ولم يتب شيئا من يرى
وقيل بان يرتكها ثلاث مرات من غير توبة وقال عمرة الامرار قبل هو العوام
على نوع واحد منها والاربع اتمه الاكثرون نوع أو انواع فله الرافعي لكنه في باب
العزل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح القرافي في الاحياء قال
الزركاشي والحق ان الامرار الذي تصير به الصغيرة كبيرة اما تكرار ما بالفعل وهو
الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرار ما في الحكم وهو العزم فليما قبل تكفيرها
وهو الذي تكلم فيه ابن الرصة وتفسيره بالعزم تفسيره الماوردي قوله تعالى ولم
يصروا على ما صغر او اغماي يكون العزم امرا او بعد الفعل وقبل التوبة اه
وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الامرار كاستصغار الذئب والسرور به وعدم
المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاق وتوالتها ونحو ذلك اه والاعتراض بسترافقه تعالى
وحمله وان يكون عالما يقتضيه ونحو ذلك اه (قوله الا ان تغلب طاعة المصراع)
بان اتمل مجموع طاعاته في عمره مجموع معاصيه في عمره كافي على وعيادته مر
وبقه شبط الغلبة بالمعصية جاني الطاعة والمعصية من غير نظر بمسكنة ثواب
في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك امر اخر ولا تعلق بهما من فيه اه أي
فتقابل حسنة بسبب لا بمسكنة قال سم ودخل في المستغنى منه ما اذا
استغنى أو المستغنى منه مقدر والتقدير يتقن العبد له عنه على كل حال أي سواء
كانت المعاصي أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال مر ومعلوم ان كل صغيرة

وميجوز عليه بسفه ومتم
وتفسير عدل من كافر
وناقض والمدل يتفق
(ان لم يأت كبيرة) كقول
وزنا وقذف وشهادة زور
(ويعبر على صغيرة) امر
عليها (تغلب طاعته)
فان كتاب كبيرة أو امرار
على صغيرة من نوع أو انواع
تتقن العبد الا ان تغلب
طاعات المعصية على ما امر
عليه فلا تتقن العبد الفعنة
وقول أو الى آخره مسكن
زيادته

والله قنبر (كاتب بنبر) وأورد من لعب بالنرد في كتاب الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر واو وفتحها
مجهول ومهملا (ان شرط) فكيف (مال) من (١٠٠) الحاشين أو أحدهما لا في الأول فأورد في الثاني

باب مناهرتك بها لا تدخل في العداة ذهب التوبة النصيحة أثرها راسا أه وأيه
يشير قول الشرح على ما صرح به وبمثل التوبة منها وقع كل مكفر لها (قوله
كاتب بنبر) وهو الطاوله المروفة قال الخراساني في كبره واول من علمه الفرس
في زمن الملك نصير بن البرهان الاكبر ولعب به وجعله جلالا لكاسب مع انما لا المال
بالكسب والمجتهل وانما يتال بالمناظر اراه وقاوي الشطرنج حيث يذكر ان خلاص
الحال بان مستخدم الحساب الدقيق وللمصكر الصبح ففيه تصحيح لمعكرو نوع من
التدبير ومقتضى النرد والخزروا التحمين المؤدى الى غايته من السهولة والمحق ويقاس
بما مما في مناهر ما من أنواع اللعب فالطاب كالنرد والمقعة كالشطرنج مروي
(قوله بشطرنج) أعاد الالان القيد الذي يصد مناصبه وبمثل بعضهم عن
الشطرنج فقال اذا سلم المال من انتقامه والصلاته من التسيان فذاك أنس بين
الاخوان قاله المولى بن سليمان (قوله قمار) بكسر القاف اللعب الذي فيه ترده
بين القرم والنم (قوله متعاط لعقد فاسد) امام اخذ المال فكسيرة وكلام
المصنف في الشرط من غير اخذ مال زي (قوله حرام لاعتائه على محرم) لا يمكن
الانفراد به وبذلك تارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة
قل على الخمر وأقول ما عمل في زمن الملك مهلب وأقول من أدته بلاد العرب عرو
ابن العاص خراساني في كبره (قوله بكسر القين والملة) وهو رفع الصوت بالشرح
ويحرم استماع غناء أجنبية أو أمر دان خفي منه فنية ولو غنى ونظر محرم زي (قوله
فجرمان) وبعبارة مروي اقترن بالقضاء آفة حرمة فالعياض كقوله الركني
فجرم الآفة قطع وقته القاء على الكراهة وبه تدل ما في كلام الشرح من
المصاحفة ع ش قال القزالي اقتناء ان قصد به ترويح القلب على الطاعة فهو
طاعة أو على النصية فهو نصية أو لم يقصد به شيء فهو موقوف منه انتهى حل
(قوله لما هو سيب) أي يضرب لما هو سيب (قوله داخل الدف) أي دق
العرب وقوله في خروق دائرة الدف أي دق العجم اه شرح م (قوله ودف)
وهو المسمى بالطار ع ش وأقول من سنه مضرب جلد النبي صلى الله عليه وسلم اه
حل (قوله وكاستعمال) معطوف على كعب حل (قوله ويسمى الصفاة تين)
كالصفاة تين التين تضرب احدها على الأخرى يخرج من جلد الجمل وهو ع ش
وهو الذي تستعمله الغراء المسمى بالكاسات وشمله ما قطعنا من ميني تضرب
احدها على الأخرى وخشبنا كذلك وإما التصفيق باليدين فكرو وكراهة

مباحة على غير آفة انتقال
فقال عليها متعاط لعقد فاسد
وكل منما حرام وإن أورد
كلام الأصل انه مكروه
في الثاني (والا) بان لم يشرط
فيه مال (كزه) لان فيه صرف
الدمر الهما لا يحدى ثمن
لعبه مع مقتضى الترم كخفي
جمع (كقناه) بكسر القين
والملة (بلا آفة واستناه)
فانهما مكروها من لما فيها
من القهر اما مع الآفة
فجرمان وتضرب بالاستماع
هنا وفيها يأتي أولى من
تعبه بالسماع (لاحداء)
بضم الحاء وكسر ما و الملة
وهو ما يقال خلف الابل
من دجرو وشبهه (ودق) بضم
الدال أشهر من فته الماهو
سبب لاطهار السرود
كعرس وختان وهي وقدم
غائب (ولو يجلا) جل والمراد
بها الصنوج جمع صنغ وهو
الخلق التي تفعل داخل
الدف والله قنبر الخراساني
توضيحه من مروي وتوضيح
في خسوف دائرة الدف
(واستماعها) فلا يحرر ولا
يكروه شيء من الثلاثة لما

في الاقل من تشييط الابل السبعوا يحاط التوام في الثاني من اطهار السرود وورد في حلها اخبار بل
حرج التورق بين الاول والبشرى بين الثاني وحل استماعها تابع لحلها والمصريح بذكر استماع الثاني من
زيادتي (وكاستعمال آفة مطربة مسكتينور) بضم الطاء (وهو وسج) بفتح واو ويسمى الصفاة تين

وهما من منفرقتين أحدهما الأخرى (ويزيدوا على) بكسر الميم وهو ما يشهد به مع الآية (وربع) وهو الرمادة التي يقال لها الشبابة فكلاهما متاثر لكن (٨١١) صحيح الرقعي حل الميراث وماله إلى القنق وغيره لعدم ثبوت

دليل معتبر بقرينة (ركوبة) بضم الكاف (وهي طبل) مؤيد من طريق الوسط واستماعهم أي الآلات المذكورة لأنها

من شعار التبرية وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر أن الله حرم الخمر والبسر والركوبة والغني في التشبيه بمن صدق استعماله وهم المشركون وذكر استعمال الكوبة من زيادتي (لارقم) فليس بمحرّم ولا مكروه بل ما يستعمله الصبيح أه على الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترحا حتى تنظر إلى الحبيشة وهم يلعبون ويترنون والزينة الرقص ولا يحد حرركات على استقامة أراهم باج (الاستكبر) فيحرم لأنه شبهه أفعال الخشن (ولأنشاء شعروا نشاء واستماعه) فشكل منها باج اتباعا للسلف ولأنه على الله عليه وسلم كان له شعرا يصفى إليهم منهم حسان ابن ثبات وجدته ابن رواحة رواه

تتبع حل (قوله من مفر) أي محاسن أصفح ش (قوله يقال لها الشبابة) وهي السمات لأن بالغاب أه ش على هر وق قل على الجلال والشبابة هي ما ليس له بوق ومنه المصافة ونحوها (قوله ركوبة) والقاعدة أن كل طبل حلال إلا الكوبة لأنه كورة وكل مزمار حرام ولزمن برسيم أو قرينة المزمار الغير للماج قال حل وكل ما حرم حرم الفرج عليه لأنه أعاه على محبة رجل من الحرام لسب البهوان والحب بالحيات الرابع الحمل حيث ظلت السلامة ويعوز الفرج على ذلك وكذا قيل القبح بانها تم وبالحمام حيث لا مال أه (قوله واستماعها) بالجر (قوله الشربة) بفتح الشين والراء جمع شارب قال في الخلاصة وشاع نحو كامل وكله (قوله والبسر) هو القمار وهو ما يكون فيه مترد فابن ان بضم وان يفرم وهو صغير أن يذوق خذمال والافكيرة (قوله الخشنون) بكسر الهمزة على الالف وفيها على الانهرع ذا الرأي المتعلقون بحلق النساء حركة وهشة شرح مر (قوله حتى تنظر إلى الحبيشة) وهو ما ينظرها له م أماله خرها أول كونهم مستورين شيئا (قوله ويترنون) بابه ضرب كافي للمصباح (قوله فكل منهما باج) الآفا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حله على المبالغة والأحرم وإن قد اندأها بالصفة لا يحام الصدق حل وترتبه الشهادة حيث استكرته من (قوله المحصوم) للزانية من يحرم قتلها ولو زانيا محصنا لا حيا ويرتدا من وخرج بالمحصوم غيره ومثله في جواز الجمع المبتدع والفاسق المعلن شرح الروض ومثله إذا هجا بما نفاها رأى تصاخره من بيعة ونسق كالجور وخينه حيث زى (قوله سقطت مروته) وحرم أن تأخذ الحليبة ع ش (قوله والمرونة) بفتح الميم وضها وبالسرور تركه مع أمهاتها وأواملكة قضائية وفي المصباح والمرونة أداب قضائية تقبل مراعاتها الإنسان على الوقوف على محاسن الأخلاق وجعل المأذات أه ع ش على م وهي لغة الاستقامة وشرا ما ذكره أه زى وعمرها اللوى بأن خلق الإنسان بخلق أمثاله في زمانه ومكانه (قوله غياه) هو المنع من أمه وخلفه حتى بذلك لاجتماع طريقه وأما التبايع المشهور لأن المنع من أمه تقدم ما وشعار الفقهاء وهوهم قل على الحل

مسلم ذكر استماعه من زيادتي (الابنفس) كتحصيل محصوم (أو تشبیه) بمعنى من أورد وأمراته غير حليبة) وهو ذكر صفاتها من طول وفصير وصنع وغيره ما يحرم لمانيه من الأذى بخلاف تشبيهه بهم لأن التشبيه بصفة ورتن الشاعر تخصيص الكلام لا تحقيق المذكور لما حليته من فريضة وأنت فلا يحرم التشبيه بها ثم إن ذكرها بالجملة الأخفاء سقطت مروته وذكر الأرمع التشبيه بقوله حليبة من زيادتي (والروية حتى الأذاس عروا) لأنها لا تنضب بل تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال إلا ما كن فيسة عليها أحسك وشرب وكشف وأ. وليس قد

(قوله أو قل نسوة) وهي غشاء يطر بلن على الرأس وحده كالكرمية وزرى
 أهل اليمن ورجعوا قلانس عبد البر (قوله كان يفعل الثلاثة الخ) وهل تصلى
 خاتم المروءة حرام مطلقا أو مكروه مطلقا أو فعل الأقوال والراجح أنه ان تقطع به
 شهادة ثم يأن كان متمملا لشهادة والا فلا يابل وينبني الكراهة وعبارة شرح مدر
 أعلم أنه قد اختلف في تصلي خاتم المروءة على أوجه أوجهها حرمته ان ترتب
 عليها رد شهادة تعلقاته وقد ذكنا لا يجرى رم عليه التمسب في اسقاط ما تم عليه
 وسواء أامة عند غيره والأدلة له بحرورنه (قوله وفي الأكل به) أي بحيث
 لا يعتاد الخ لأن حيث بمعنى مكان (قوله وقيله حلية) أي من شعورها الأنا بها
 ولا يوضع يد على خصوص رها شرح مدر وعد في الروضة من ذلك حكاية ما استدل له
 مع روجه في الطلوع ويزم في التكاسح بكرامة هذا وفي شرح مسلم بقرينه أه زى
 وهو محمول على ما إذا تأدت بذلك وحل القول بالكراهة على ما إذا لم تأد بذلك (قوله
 بحضرة الناس) ولو عارض لها أوله عش (قوله وأكتار ما يعضك) أي بقصد
 اضعاكم حل تخبر من تكلم بالأكلمة يعضك بها جلساءه يهوى به إلى النار
 سبعين خريفاوهذا بقيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين عليه على كلمة في الزير
 بإطل يعضك بها أعداءه لأن في ذلك من الأذى ما يعادل ما في كثير كثير منه
 بحر قال في شرح مدر وقيد الاستكثار بهذا أنهم عدم اعتبارها فيها قبله والأوجه
 كما قاله الأذري اعتبار ذلك في الكل إلا في المحوكة حليته بحضرة الناس في طريق
 فلا يشتر تكروره واعترض بتقيل ابن عمر الأمة التي خرجت له من السبي وأجيب
 عنه بأنه محتمد فلا يعترض بضمه على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل
 بسكوت الباقيين عليها بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل لهم فيه على أنه
 يمتحل لها أنما فعله ليس حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهي وأضعة حال فعله
 حتمه فلا دليل فيها أصلا أه أو لا دليل فيها لسقوط المروءة قال سم قوله
 لا دخل له فيه فيه فغزبل السلف لا يسكنون على ما لا يليق من مثل ابن عمر فامل
 وأجيب بأنه قبلها يعضك العكس أو ألعدم تماك نفسه ويكون قهريا أه (قوله
 وقاس به) أي الطريق وقوله ما في مناه كالهواى (قوله وحرقة دنياه)
 سميت بذلك لانصراف الشخص إليها للسكسب وهي أهم من الصناعة لأعتبار
 الآلة في الصناعة دونها أه قل على الجلال وقيد ذلك الارشاد بآدمتها
 وفي شرح شيئا وخرج آدامتها لو كان يحسنها ولا يفعلها أو فعلها أحيانا فيمنه
 وهي لا تزرى فلا تغرم بهار ورواه سم واعترض قولهم الحرفة الدنيئة بما تغرم

أو قل نسوة (حيث) أي يمكن
 (لا يعتاد) لفتا عليها كان
 يفعل الثلاثة الأول غير
 سوى في صوق ولم يطله
 عليه في الأولين جوع أو
 نهش وبفعل الرابع نقيه
 في بلد لا يعتاد مثله ليس
 ذلك فيه وقولي وشرب من
 زبادي وتعبيري بكشف
 الرأس أهم من تيره بالمشي
 مكشوف الرأس والتقييد
 في هذه بحيث لا يعتاد من
 زبادي وفي الأكل به أولى
 متى تقييده بالسوق
 وكذا كشف الرأس كشف
 البدن كأنهم بالأولى والمراد
 غير الصورة أما ذلك فن
 الحرمان (وقيله حلية) من
 زوجة أو معة بحضرة الناس
 الذين ينعى منهم في ذلك
 (وأكتار ما يعضك) بينهم
 (أو) أكتار (لعب شطرنج
 أو غناء أو استماعه أو
 رقص) بخلاف قليل الخمة
 الأقل ثانيا في الطريق
 وقاس به ما في معسناه
 ويسقطها أيضا (حرفة
 دنياه) بالفسخ (لتحجم
 وكثر ودبح من لا يليق)
 هي (به) لأشعارها بالخسنة

يخلافها من ثبوتها وإن لم تكن حرفة (٨١٣) أباه وقول الأصل تبعاً للرأي وكانت حرفة أبيه اعترضه

في الروضة مع قولهم أنها من فروض الكتابة وأجيب بحمل ذلك على من اختاروا
لنفسه مع حصول فرض الكتابة بغيره زى (قوله بخلافها من ثبوتها) أي
وكانت مباحة تماماً وحرقة محرمة كصورتهم فلا تقبل شهادته مطلقاً شرح مدر
(قوله والتمه) أي المقدمة في قوله وغيرهم قال مدر في شرحه وحدوثها قبل
الحكم بضراً لا بعد فلا يشهد لآخيه بجمال ثبات وورثه قبل استيفائه فان كان
بعد الحكم أخذوا والا فلا وكذا الوشهد بقتل فلان لآخيه الذي لم يثبت ثبوت وورثه
فان صار وارثه بعد الحكم لم يقض أو قبلها منع الحكم اه (قوله بشهادته)
متعلق بجر (قوله أو دفع ضررته) أي أو عن من لا تقبل شهادته كما في شرح مدر
ويمكن جعل التضمين في هذه واحدة إلا إذا كان الثمين الأيمن المذكورين (قوله)
قدرة لريقته) أي إذا شهد به المال فان شهد ان فلان نافذه قبلت إذا كانت تعود
على السيد تأمل (قوله ولو مكاتباً) أي لانه ملكه فله علقه بآله دليل منعه له
من بعض التصرفات ولا نه بعدد العود اليه بغير أو تمييز شرح مدر فهو راجع
لقوله اليه وكذا التزم الميت والتجور عليه (قوله وغيرهم لم يثبت) لانه إذا ثبت
لغيرهم شيئاً أثبت لنفسه الطائفة به شرح مدر وصورتها بأن مات من عليه الدين
وإذني وأرضه على آخره دين فلا تصح شهادة صاحب الدين مع آخر (قوله والثلاثة)
يكسر الظاهر وتشديد الهمزة التهمة قال تعالى وما هو على القريب ظنين أي يمتنع
(قوله والخنة) يكسر الحاء وفتح الهمزة مخففة (قوله بخلاف جبر السفة والمرض)
أي فان التزم بيمينه ان يشهد فيهما (قوله وبخلاف شهادة لغيره المؤمر)
الظاهر أنه معهم قوله جبر لان الجبر عليه إنما يكون عند احساره أي عدم قدرته
على أداء دينه (قوله متعلق بالخ) تحليل للأربعة قبله (قوله كان وكل الخ) بأن وكل
في بيع شيء وإذني شخص آبه ملكه فشهد الوكيل بأنه ملك موكله أو بان
وصى على يمين وإذني آخر بعض مال القيم فشهد الوصي بأنه ملك القيم فلا تقبل
لأنه عبد البر ولو باع الوكيل شيئاً ما ذكر المنة أي الثمن أو اشترى شيئاً فإذني
أحبى المبيع ولم تصرف وكأنه فله ان يشهد بملكه بأن له عليه كذا أو بان هذا
ملكه حيث لم يفسد كونه وكيلا وحمل له ذلك بالحنالان فيه أو ملاحق بطريق
مباح ووقوف الأدرعي فيه بأنه يجعل المال على حكم لو عرف حقيقة لم يفسد
مردودانه لا تر لثالث لأن الفرض وصول الحق لمسقه بل مرجع جع بأنه يجب
على وكيل طلاق أنكره موكله ان يشهد بحسبه بأن زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز
ما مر في الحواشي عليه فيس له دين بجز عن إسنائه فاقترض من آخر قدره ما حاله به

في الروضة فقال لم يفسد
الجمهور لهذا التيسير ينبغي
ان لا يقبده بل ينظر هل
تليق به هوام لا ولما أحذفه
بعض محتمر بها (والتمه)
بعض التوافق الماده في الشخص
(مرقع) اليه أوالي من
لا تقبل شهادته في شهادته
أو دفع ضرر) عنه بها
(فقد) شهادته (لريقته)
ولو مكاتباً (وغيرهم لم يثبت)
وان لم تستغرق تركه
الدين (أو جبر) عليه
(ينس) التهمة وروى
الحاكم على شرط مسلم خبر
لا تقبل شهادة ذي الفلانة
ولا ذي الخنة والفلانة التهمة
والخنة العداوة بخلاف جبر
السفة والمرض وبخلاف
شهادته لغيره المؤمر وكذا
المسرق قبل موته والجبر
عليه لطلاق الحق حيث
بذنته لا يمين أمواله (و)
تد شهادته (بما هو عمل
تصرفه) كان وكل أو وصى
فيه لانه ثبت بشهادته
ولا يثبت على المشهود به ثم ان
شهد به بعد عرقه ولم يكن
خاص قبلت ويصيرى بما ذكر
أعمر من قوله بما هو وكيل فيه

بشئ شهود دين آخر)
 لثبته دفع ضرر الزاحمة
 والتقليد الجبر من فساد
 (و) نرد شهادته (لبعثه)
 من اصل ارفع له كشاهدته
 لنفسه (لا) شهادته (عليه)
 بشيء (ولا) على أبيه
 بطلاق ضرره أمه وأقذفها
 (ولا) زوجة (ف) ذكر أو اتى
 (وأخيه وصديقه) لانسائه
 التهمة ثم لو شهد الزوج ان
 فلا تأقذف زوجته لم يقبل
 على أحد وجهين في النهاية
 وأشرك كلامها بترجيحه
 ووجهه بالتيقن فيخذه
 مستثناة من قبول شهادته
 لزوجته وحذفت من
 الاصل هنا مسائل تقدمها
 في كتاب دعوى الدم ولو
 كان بينه وبين بعض عداوة
 ففي قبول شهادته عليه
 خلاف وجب في الانوار عدم
 قبولها وعليه (ولو) شهد
 (لن) لا يقبل (شهادته) له
 من أصل ارفع أو خبرها
 فهو أهم من قوله شهد فرفع
 (وغيره) قبلت لغيره (لأله)
 لا اختصاص المانع به (أو)
 شهد اثنان لاثني بوصية من
 تركته تشهد لها بوصية منها
 قبلها) وان احتملت الموالاتان الاصل عدها مع كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) لأنه

في عداوة نسيب بن خنيس الحارثي السابق (٨٩) ولأن العداوة من أقوى الرب بخلق شهادة له إذ

لأنهم لا يتصل بالثمة للملكة خلافا لما يحتمل أن أجاز العزاري وأقرب ما شئخ
 متعجبان المشهور عليه في الحقيقة البت شرح مر (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم
 وفي سببية متعلقة بعدوا وأخذ هذا التقييد من قوله يبدو قبل على عقود من أم
 ويكتفي بمبادئ عليها كالحصانة كلفه بالنظر لما فيه من الاحتياط ثم لو بالغ
 في خصومه من يشهد عليه ولم يحبه قبل عليه فري وقرق بين العداوة والبغضاء
 بأن العداوة هي التي تفضي إلى التعدي بالانفعال والبغضاء هي العداوة المكاثرة
 في القلب شوري قال صم والعداوة قد تكون من الجاهل وقد تكون من أحدكما
 فتمتنع بردها شاهد على الآخر (قوله والفضل الخ) هو عجز من صم صم
 الكامل وصدره ومليته شهدت لها صراخ (قوله ككبرى صفات الله) أي العاني
 (قوله وجواز رؤيته) إن قلت كيف لا يكفرون بأنكار جواز الرؤية وقد دل عليها
 الكتاب والسنة بقوله تعالى وجو، وبذلك ضارة إلى ربها ناطرة وقوله عليه الصلاة
 والسلام أنكم سترون ربكم في الجنة كاترون القمر ليلة البدر أحببنا هذا
 ليس نافي بوجوبها لأن الرضا يرى قال أن إلى ص قوله تعالى إلى ربها ناطرة صم
 الآية وهي التي تكون لفظه إلى صم فعلها ناطرة والتقدير ناطرة في ربها أي
 ضمة ربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضى أي سترون ثم ربكم (قوله
 لا اعتقادهم الخ) أي وإن استدلوا بما ناولنا وسبوا الصابة شرح مر
 ولا نافي هذا ما ذكر في الفاء لا يمكن حل ذلك على أنه منع تنفيها أي الشهادة
 تخصص بعضهم احتقارهم ورد عالم عن بعضهم غير زى لأنه قدّم أن البغاة
 لا تقبل شهادتهم إن علمنا أنهم يستولون دماءنا وأموالنا والأولى الجواب بأن عمله
 إذا كان بلا تأويل وما هنا إذا كان يتأويل كما نقل عن زى (قوله لا داعية)
 لا يمنع قبول شهادة الداعية وروايتها حل (قوله وخطائي) نسبة لاني خطاب
 الكوفي كان يعتقد الوهية جفرا صادق ثم لما مات جفرا إذا ما نفسه حل
 وهذه الطائفة المنسوبة لهذا الخليفة يستندون أن أصحابهم لا يكتفون أي يستندون
 أن كل من كان على عقيدتهم لا يمكن أن يكون في قضية شهدوا به مجرد
 التصديق وإن لم يعملوا حقيقة الحال قل على المحل وسبب هذا الاعتقاد
 في بعضهم بضأن الكذب عندهم كعدم دل (قوله ولا مبادر) أي قبل
 الدعوى أو بعدها لا على الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذي شهد قبل
 أن يستشهد أن أعادها في المجلس بعد طلبها منه قبلت وما مع من قوله صلى الله
 عليه وسلم خير الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد محمول على ما قبل فيه شهادة

لأنهم لا يتصل بالثمة للملكة خلافا لما يحتمل أن أجاز العزاري وأقرب ما شئخ
 متعجبان المشهور عليه في الحقيقة البت شرح مر (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم
 وفي سببية متعلقة بعدوا وأخذ هذا التقييد من قوله يبدو قبل على عقود من أم
 ويكتفي بمبادئ عليها كالحصانة كلفه بالنظر لما فيه من الاحتياط ثم لو بالغ
 في خصومه من يشهد عليه ولم يحبه قبل عليه فري وقرق بين العداوة والبغضاء
 بأن العداوة هي التي تفضي إلى التعدي بالانفعال والبغضاء هي العداوة المكاثرة
 في القلب شوري قال صم والعداوة قد تكون من الجاهل وقد تكون من أحدكما
 فتمتنع بردها شاهد على الآخر (قوله والفضل الخ) هو عجز من صم صم
 الكامل وصدره ومليته شهدت لها صراخ (قوله ككبرى صفات الله) أي العاني
 (قوله وجواز رؤيته) إن قلت كيف لا يكفرون بأنكار جواز الرؤية وقد دل عليها
 الكتاب والسنة بقوله تعالى وجو، وبذلك ضارة إلى ربها ناطرة وقوله عليه الصلاة
 والسلام أنكم سترون ربكم في الجنة كاترون القمر ليلة البدر أحببنا هذا
 ليس نافي بوجوبها لأن الرضا يرى قال أن إلى ص قوله تعالى إلى ربها ناطرة صم
 الآية وهي التي تكون لفظه إلى صم فعلها ناطرة والتقدير ناطرة في ربها أي
 ضمة ربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضى أي سترون ثم ربكم (قوله
 لا اعتقادهم الخ) أي وإن استدلوا بما ناولنا وسبوا الصابة شرح مر
 ولا نافي هذا ما ذكر في الفاء لا يمكن حل ذلك على أنه منع تنفيها أي الشهادة
 تخصص بعضهم احتقارهم ورد عالم عن بعضهم غير زى لأنه قدّم أن البغاة
 لا تقبل شهادتهم إن علمنا أنهم يستولون دماءنا وأموالنا والأولى الجواب بأن عمله
 إذا كان بلا تأويل وما هنا إذا كان يتأويل كما نقل عن زى (قوله لا داعية)
 لا يمنع قبول شهادة الداعية وروايتها حل (قوله وخطائي) نسبة لاني خطاب
 الكوفي كان يعتقد الوهية جفرا صادق ثم لما مات جفرا إذا ما نفسه حل
 وهذه الطائفة المنسوبة لهذا الخليفة يستندون أن أصحابهم لا يكتفون أي يستندون
 أن كل من كان على عقيدتهم لا يمكن أن يكون في قضية شهدوا به مجرد
 التصديق وإن لم يعملوا حقيقة الحال قل على المحل وسبب هذا الاعتقاد
 في بعضهم بضأن الكذب عندهم كعدم دل (قوله ولا مبادر) أي قبل
 الدعوى أو بعدها لا على الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذي شهد قبل
 أن يستشهد أن أعادها في المجلس بعد طلبها منه قبلت وما مع من قوله صلى الله
 عليه وسلم خير الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد محمول على ما قبل فيه شهادة

ذكر هذا ذلك قوله رأيت أو سمعت أو شهد خلفه قبلت تروا المنافع وهذا الذي قبلها من زياتي (ولا مبادر)
 وشهادته قبل أن يسأله إلا بهتهم

(الافشاهة حسنة) تقبل شهادة بان يشهد (في حق الله) (٨١٦) تعالى كصلاته كذا وموم

الحسنة شرح من زيادة (قوله شهادة حسنة) من احتساب بكذا المراءض
الله أي آخره اعتدما سوى ما وجه الله قبل الاستشهاد شرح هو سواء كان قبل
الدعوى أو بعدها كما قاله خير رجل والبراري خلا للرشيد حيث قل عن
الأدعي أنه لا مجال لها شهادة حسنة بعد الدعوى اه ولا تقبل شهادة الحسنة
في حدود الله كما قاله حل (قوله أو فيما له) أي في حق مؤكده وهو لا يتأثر
برضى الأدي ذي (قوله كطلاق) بان شهدوا أنه طلقها ثلاثا وهو ما اشترطها
فحق الله المنع من الزنا وحق الله في العتي المنع من استرقاق الحر (قوله ونسب)
لان الله كد الانساب ومنع قطعها عن (قوله وهو عن قود) لان الشهادة
باحياء نفس وهو حق لله عن (قوله وبقاعدة) لما يترب عليه من صيانة
الفرج عن استباحته بغير حق لما في الشهادة بذلك من منع زواج الغير بها ولما
في الذي بعده من الصيانة عن (قوله وانقضائها) أي فيما اذا طلعها زوجها
طلاقا رجيا أو أراد ان راجعها شهدوا باقضاء العدة (قوله نشهد على فلان
يكذا) أي نردان تشهد عليه بكذا وقوله لنشهد عليه أي لننشي الشهادة عليه
انفصل التباير (قوله فهم ذقة) الان يصاحبه بقرهم ونشهد بذلك على الأوجه
بجروا الهند سمع الدعوى في شهادة الحسنة التي يحسن حدود الله تعالى من
ذي (قوله المستثنى منه) أي قوله ولا يبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة يبادر
في شكل شيء الا في شهادة الخ (قوله أو يبادر) أي يبادر بان طلبت منه
ولو في المجلس وهو صدور بادر كما قال ابن مالك لفاعل الفاعل والمفعول اه (قوله
أو فسق) ولو بعد الاستبراء عش (قوله فلا تقبل للتممة) لان رده أظهر
فحوسقه الذي كان يحق به مهرتهم بسميه في رد ذلك العار من ثم لو لم يصح
الحاكم الشهادة قبلت بعد زوال المانع من (قوله الكافر المبر) أي الذي
شهد حال كفره الذي يبره فرد لاجله فرد بحسبه الصار لانه كان مظهرا
بالاسلام فبادر للكفر اني ظهر كفره فيه يبره فاد احسن اسلامه فهد فانيا
فرد شهادة لانتهامه بدفع الصار الحاصل من الرد الاول شرح من (قوله لمن
الجميع) أي في الكافر للمراي اذا فصلها في حال كفره واذ احابعد
اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسبب اذا شهد لبعده بعد عتقه بشهادة متبناة
والمدور والناسق ومنه كسب خاتم المروءة اذا انقضاه بعد زوال المانع وكانت
مبتدأة لامعادة (قوله بد توبته) ظاهره ان لو تكاب خاتم المروءة يحتاج الى
توبة وان لم يكن ذنبا وان التوبته منه كالنوبة من المعصية في الترتيب لمد كورة

بان يشهد بتركها (أو)
في (عنه) حتى مؤكده
مطلقا وقتي ونسب
وعن قود وبشهادة
وانقضائها) وخلص
في الفرق لاني المال بان
يشهد بذلك يمنع من مخالفة
ما يترب عليه وموثرها
ان يقول للشهود استدلاء
للقاضي تشهد على فلان
ككذا فاحضره لتشهد عليه
ان استدوا وقالوا فلان
دناهم ذقة وانما سمع عند
الحاجة اليها قالوا شهدنا ان
ان فلانا اتفق عبده وأنه
أخبر غلامه من الرضاع لم
تكف حتى يقول انه مسترقة
او انه يريد نكاحها اما حق
الأدي كقود وحسب ذقة
وسيع فلا تقبل فيه شهادة
الحسنة كما شهد المستثنى
منه (وتقبل شهادة معادة
بعد زوال رفا أو صبي أو كفر
ظاهر أو يبادر) لا تنقض
التمه لان التصف بذلك
لا يبرر شهادة (لا) بعد
روا (سيادة أو معادة أو)
عشق) أو خرم مروءة فلا
تقبل للتمه والتعبد بظاهر
مع قول أو يبادر ولا سيادة أو

عداوة من زيادتي ونج بظاهر المراءض لا تقبل شهادة المراءض للتممة وبالعادة غير ما تقبل
من الجمع (وانما قبل غيرها) أي غير العادة (من ناسق أو نادم مروءة) وهو من زيادتي (بصد توبته)

فيكون أراد بالتوبة ما يشمل الشرعية والفرية (قوله من) الرجوع عما كان عليه
 (قوله بشرط اطلاق) الاطلاق يتعلق بالمال والندم بالمعنى والعزم بالمستقبل ذى
 (قوله وعزم) ان قراءه وما يعيد الجبر اقضى ان التوبة هي التندم بالشروط
 المذكورة وان قرا بالرفع عقا على التندم فالمر ظاهر وكذب بعضهم قوله وهو
 التندم أى معظم أركانها التندم لانه الذى يعترف فى كل توبة ولا يفتى عنه غير بخلاف
 الثلاثة الباقية وظاهره ان هذه الشروط معتبرة أيضا فى الوقتين خارج المرونة
 (قوله وتخرج عن غلامه) عبارة شرح حر فى الفصول على هذا ثم صرح بما
 فهمه الاطلاق للاعتناء به فقال ورد غلامه ثم قال وإذا بلغت القصة للكتاب
 اشترط استعماله فإذا اعتد ولو لم يؤتمر لثبته الطريقة استغفره ولا أثر لثبته
 وارث ولا مع جهل الكتاب على كل حال ما إذا لم يلفه فيكون فيها التندم والاستغفار
 له وكذا يمكن التندم بالاطلاق عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وأوله كان
 الطالب به فى الآخر هو دون الوارث على الامع اه (قوله ويرد لنصوب الخ)
 فى الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انقطع خبره سلم الى خاض أمين
 فان تعذر تصدق به على الفقراء ونحو القسم له ان وجد ما ورثه كعصده قال
 الاسنوى ولا يتعين التصديق به بل هو غير عين وجوب المصالح كالأمر المسمى بنوى
 القسم اذا قدر بل يلزمه التعسب لانها ما عليه ان يحصى به لتصح توبته فان
 مات مسرعا ولو سبق الاخرة ان يحصى بالاستدانة والاظهار له لمطالبة
 فيها والبراء فى الله قروض الخصم انتهى سم (قوله وبشرط قول) انظر هذا
 القول يكون فى أى زمن ويقال له حرره شورى وفى الزواجر انه يقولين بدى
 المستعمل منه كالقذف اه قال سم ولو اعتاب انسان انفسا فان لم يلحقه كفارة
 ان يستغفره فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار ام لا والوجه انه يمكن اه
 (قوله لتقبل شهادته) انما بهذا ان هذا ما بعده شيطان فى قبول الشهادة
 لافى جهة التوبة اذ تصعب بينهما فكأن الاول ان يقدر الضالقات لتخطيها
 يقول وبسعد قول ويحذور الخ فيمكن كونها على توبة ومنه يقتضى انه
 سطوف على اطلاق فيقتضى انه شرط للتوبة فيها فى قوله لتقبل الخ هكذا قال
 بعضهم وبعبارة سم ولشترط القول فى القولية والاستبراء فى القطعية
 وما الحق بهما ذى التوبة التى تعود بها الولايات وقبول الشهادة لما التوبة
 المستقلة لا انهم فلا يشترط هذا ذاك كما يحد ذلك كلام الروض وشرحه وهو يوافق
 ما قاله البعض وكلام الزواجر صريح فى ان القول المذكور شرط فى جهة التوبة

وهي ثم (على المحذور
 (ب) شرط (اطلاق) منه
 (وعزم ان لا يسود) اليه
 (وتخرج عن غلامه آدمي)
 من مال وغيره فيؤدى الزكاة
 استغفاره ويرد النصوب ان
 بقى بطله ان تلف لمستغف
 ويكفى مستحق القود وحده
 القسيف من الاستيفاء أو
 يعبر عنه السحق وما هو
 حدقه تعالى كزنا وشرب
 مسكران لم يظهر عليه ما حد
 فله ان يظلمه ويقر به
 ليسحق منه وله ان يستر
 على نفسه وهو الافضل وان
 ظهر فقد ذات الستر فيأتى
 الحاكم ويقر به اي شوق منه
 (و) بشرط (قول فى) محذور
 (قولى) لتقبل شهادته
 (قوله) فى القذف (قضى)
 باطل وانما نادى عليه (ولا
 أعود) اليه

(بشروط) (استبراء في) عذور (فحسب) وشهادة زور وقذف (أيه) لان اعتبارها المشتمل على الفصول الاربعة اثباتا في جميع النصوص لما تشبهه قاذف مضط على السلامة أشهر خلق بحسن المبررة ومجمل في القاسق اذا أظهر فسقه فلو كان يسره وأقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته عنب توبته فهذا من شهادة ويمد كره علم انه لا استبراء في قذف لا اذناه به كشهادة الزنا اذا وجب بها الحد لنقص العدد ثم ناب الشاهد وما أفهمه كلام الام انه لا استبراء على قاذف خير الحصن محمول على قذف لا اذناه به ولا يفتي عليك حسن ما سلكته في بيان السوية وشرطها على ما سلكه الاصل (فضل) في بيان ما يعتبر به شهادة الرجال وقصد الشهود وما لا يعتبر به ذلك مع ما ينطبق بها (لا يكتفي) لانه لا دلالة لرواه (ولا يلاموم) (شاهد) واحدا ماله عيب كفي للهموم كامر في كتابه (وتشترط) لموثرنا

قليرد (قوله وبشروط استبراء) وجه ذلك التذير من ان يشهدا لقاصق مجرد التوبة ذريعة الى ترويج أقوالهم عمرة سم (قوله سنة) والامع انها قريبة لا تعدد فيقتصر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها (قوله في محذور فعلى) أي ما يمنع من الشهادة كأن فعل ما ينحل بالمرودة ومثل الفعل العداوة حل أي فلا يذنب لظالم المروءة من استبراء سنة أيضا بعد الاقلاع عنه وكذا بعد هاب العداوة كما في شرح حر وشرح الروض وانظار لم يقيد بالفعل مع ان القول ككيفية العلماء الصالحين كذا ولا حذفه ليشمل القول ويستثنى عن قوله وشهادة زور وقذف ايذاه لدخولهما في المحذور لان المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الروض ما وافقه من المصنوع (قوله كشهادة الزنا الخ) صريح في ان هذا قذف مع انه الرمي الزنا في معرض التعيير والتعير غير مصادرها لان القصد الشهادة الا ان يقال انه في حكم التعيير (فهـ لـ) في بيان ما تعتبر به شهادة الرجال الخ أي في بيان قدر النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومسند الشهادة وعن الاول ان يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما ينطبق بها أي من قوله وبذ كرفي حلقه صدق شاهده الى آخر الفصل (قوله ولو للهموم) أي صوم غير رمضان يذرو غيره وهذه طريقة للمصنف والمعهذ انه لا فرق بين رمضان وغيره في أنه يكتفي فيها شاهد واحد عرش (قوله ماله عيب كفي الخ) ومثل رمضان النجدة بالنسبة لوقوف وشوال بالنسبة للأحرام والحج والشهر المذكور صومه اذا شهد بريقه هلاله واحد خلافا لشرح زكي وكذا يكتفي بشهادة واحد في أشياء كذبي مات وشهد عدل انه أسلم قبل موته ليعكم بها بالنسبة للأوث والحرمان وتكتفي بالنسبة لله لاداة توابعها وكالأوث ثبت باحد وكأخبار العيين الثقة بامتناع الخصم المتعز فيعز ورمز الاكراه في القسمة نواحد وفي المحرمين باحد شرح حر (قوله لموثرنا) والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحد منهم والواجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل في مكه نعم يتدب شرح حر ويشترط ان يذكروا أي شهود الزنا المرأة الزنى بها فتدينه ونولى المشرقة وأمانة زمان الرض وشرحه (قوله كاتيان هجمة أو مينة) وفي آياتهما التعزير ودخل تحت الكافي الاواط وانما الخ آياتان الهجمة بالزنا لان الكل جماع وقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا الامة (قوله أربعة) لانه أجمع النواحيث وان كان القتل أغلظ منه على الامع فخلطت الشهادة فيه سترامن الله على عباده

يشهدون أنهم رأوه أدخل
 حشفته أو قدرها من فاقدها
 في فرجها بالزنا أو نحو ذلك
 تعالى والذين يرمون
 المحصنات الآية وخرج
 بذلك على الشبهة إذا
 قصد بالدهوى به المال أو
 شهادته حسبة ومقدمات
 الزنا كقبلة ومعاينة فلا
 يحتاج إلى أربعة بل الأول
 بقيد الأول ثبت بما ثبت
 به المال وسيأتي ولا يحتاج
 فيه إلى ذكر ما يشير
 في شهادة الزنا من قول
 الشهود رأناه أدخل
 حشفته إلى آخره والباقي
 ثابت برجلين ونحوهما فيما
 يأتي من زيادتي (ولمالم)
 هنا كان أودنا أو منفعة
 (وما قصد به مال) من عقد
 مالي أو فضله أو حق مالي
 (كبيع) ومنه الحوالة لأنها
 بيع دين بدين (واقالة)
 وضمان (وخيار) وأجل
 (رجلان أو رجل وإمرأتان)
 لعموم آية واستشهدوا
 شهيد من رجالكم
 والخفي كالمرة وتصيريها
 قصد به مال أولى مما عبر به
 (ولنفردك) أي ماذا كرم
 وما يظهر لرجال غالبا كشكا-

شرح مردوقيل لأن الزنا لا ينفق الأمر اثنتين فكان لكل واحد شاهدان تأمل
 واعتبار الأربعة بالنظر للحكمة لا تشهد بجرح الشاهد اثنان ومنع الزنا بفتنة
 وليس بأفادتين زى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلو زادوا أحد زرق ثم زكوا
 آخر زرق ثم آخر ثم آخر لم يثبت كآفته شيئا من ابن المقرئ اه وهذا بالنسبة
 للحد والتحريم أما بالنسبة لحدود حصانته وحداته ووقوع طلاق علق بزنا
 فيثبت برجلين لا بغيرهما بما يأتي وقد يشكل عليه ما روي في باب حد القذف أن
 شهادة دون أربعة بالزنا تنسقم وتوجب حدهم فكيف تنصرو هذا وقد يعيب
 بأن صورة أن يقولوا تشهد بنائبه قصد سقوط أو وقوع ما ذكره فلو لم يقصد الخ سقي
 هم ما الحد أو النسق لأنهم ما صرعا بما يأتي أن يكون قصدهما الحلق العارية الذي
 هو موجب حد القذف اه شرح حجر (قوله يشهدون أنهم الخ) ولو قالوا قصدنا
 النظر لأقامة الشهادة زى لأن ذلك صغيرة لا يطلها شرح مردوقيل صغيرة
 يخالف قول الشرح ويحور قصد النظر الخ (قوله أو نحو) أي نحو هذا المقتض
 ما يؤيد معناه كأن يقول على وجه محرم أو مجموع أو غير ما تراه خضر وقال
 بعضهم السرايد بنحوه أن يقول أدخل حشفته في فرج هبة أو مينة أو دور عن
 (قوله بل الأول) أي وعلى الشبهة بقيد الأول وهو أن قصد بالدهوى به المال
 (قوله يثبت بما ثبت به المال) ويثبت النسب تبعا ويتفرق في الشيء تبعا
 ما لا يتفرقه مقصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا
 يعني أن وعلى الشبهة إذا أريد الشهادة بحسبة لا بد أن تكون الشهادة من رجلين
 هذا مراده وليس المراد أن شهادة الحسبة تثبت برجلين آخرين كما توهمه العبارة
 (قوله من عقد مالي) أي ما هذا التركة والقراض والكفالة إمامي فلا بد من
 رجلين ما يروى في الأولين اثبات حصته من الربح كبعثته ابن الرصة شرح مرد
 وجهر عن (قوله وضمان) بيان الحق المالي كالذي بعده شيئا (قوله وخيار)
 أي بانواعه (قوله لعموم الآية) الأما خسر دليل والتعير يراد من الآية اجابعا
 دون الترتيب الذي هو ظاهر ما عن قبيصة إذا شهد أحد الشاهدين بالذمي به
 وعينه فقال الآخر أشهد بذلك لا يمكن بل لا بد من قصر به بالذمي به كالأول
 وهذا مما ينفق عنه كثيرا (قوله إلى آخره) هو قوله ولمالم وما قصد به المال
 (قوله من موجب عقوبته) كشرع خمر وصرة بالنظر لقطع وقوله ولا دعي
 قتل عمد أو قذف (قوله كشكاح) ويجب على شهود الكشاح ضبط التاريخ
 بالساعات والخلفات ولا يكفي الضبط يوم فلا يكفي أن الكشاح عقديوم الجمعة مثلا
 نحو الزنا إلى آخره (من موجب عقوبة) الله تعالى أولادى (وما يظهر لرجال غالبا كشكا-

وطلاق وبجعة واقترار وضوفا وموت وكالهم وماتة) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لانه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرحمة والوصاية (٨٢٠) وتقدم خبرنا لنكاح الأولى وشاهد

بل لابد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلفظة أو لخطين أو قبل العصر والقرب
كذلك لا انكاح يتناوبه الحلق والبلل سنة أشهر وخطين من حين العقد
عليه ضبط التاريخ ككذلك لحق النسب سم على جرم وهذا مما يضل عنه
في الشهادة بالنكاح (قوله وطلاق) ولو بعصر ان ادعته الروعة فان ادعاه
الزوج عوض فبت بشاهد وعين ولفظه فيقال لما طلق فبت بشاهد وعين روى
والحاصل ان انواع الشهادة ستة شاهد واحد وأربع رجال ورجلان ورجل
وأمرأتان ورجل وعين وأربع نسوة ذكر المصنف جميعا (قوله وشركة) أي
وعقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما مع ش (قوله في المعنى المذكور)
انظر ما هو المعنى المذكور في المستثنين هل هو موجب العقوبة وما يظهر على
الرجال اذ لو لم يكن بمال ولا يفصده من المال وقرر شيئا العزيزي الاول وهو الظاهر
وهو باوة شرح م ر وقيس ههنا في معناه من كل ما ليس بمال ولا هو المصود منه
المال وهو موقوف الثاني (قوله فهو كالوصيل) أي فلا بد من رجلين (قوله
ولادة) واذ اثبت الولادة بالنسب ثبت النسب والارتبجا لان كلامهما
لا يميز بينهما ولا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوت ثبوت حياة المولود وان لم
يسر من لمسا في شهادته لولادة لتوفيق الاوث عليها فلا يمكن ثبوت قبل ثبوتها
ان لم يثبت من بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبل لان الحياة من حيث هي مما يطع
عليه الرجال فلا يجرس ل (قوله وجيض) بان ادعته لاجل المدة ما ذكر ذلك
وهو صريح في إمكان إقامة البينة عليه وبجاعة م ر وجيض لاسرطالاع الرجال
عليه لان الدم وان شوهه يمتثل به استقامته وهذا مراده م يقولهم في الطلاق
لعدوفاك اد كثير لما يطلق التعذر ويراد به انحسر (قوله وعيب امرأة) كبرس
(قوله فقتلها) هو ما لا يظهر غالبا شورى أي في الحرة وما لا يدع عنه الهنة
بالنسبة لامة كما يؤخذ م ر وبجاعة مخرج بقتل الثوب والمراد منه ما لا يظهر
منها غالبا عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد من ثبوت ان لم يقصد به مال من
رجلين وكذا فيما يدع عنه الهنة لامة اذ يقصد به فسخ النكاح مثلا اما اذ يقصد به
الزنا فيسبقت برجل وأمرأتين ورجل وعين اذ يقصد منه حيث تنال اه

عادل وروى ما عمن
الزهرى مضت السنة بانه
لا يقبضه شهادة النساء
في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالذكور ان
غيرها بما يشاركها في المعنى
للكو والوكالة والثلاثة
بصددها وان كانت في مال
القصدها للولاية والسلطة
لكن لما ذكرنا الزمة
اختلافهم في الشركة
واقتران قال وينبغي ان
يقال ان اهادهما اثبات
التصرف فهو كالوكيل أو
اثبات حصته من الربح
فثبتان برجل وأمرأتين
اذ المقصود المال وشرب
منه دعوى المرأة النكاح
لاتبات المهرأى أو شرطه
أو الارث فثبت برجل
وأمرأتين وان لم يثبت النكاح
بهما في غير هذه (ومالا
يرويه غالبا بكثرة ولادة
وجيض ورضاع وعيب
امرأة فقتلها ما عتبت
م ر أي برجلين ورجل

وأمرأتين (وباربع) من النساء روى ابن أبي شيبة عن الزهرى مضت السنة بانه يقبضه شهادة
النساء فيما لا يطع عليه غيرهن من ولادة النساء وهو م ر وقيس بذلك عيه بما يشاركه في المعنى المذكور وانما
قبلت شهادتهن في ذلك منفردات لقبول الرجلين والرجل وأمرأتين أولى وما تقرر في مسئلة الرضاع فبده النكاح
وغیره بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من أنامط فيه الاين لم يقبل شهادة النساء به لكن قبل شهادتهن
بان هذا الاين من هذه المرأة لان الرجال لا يطعمون عليه غالبا

(ولا ثبت برجل وعين الامال او شاهد به مال) روى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس عليه (٨٢١) ما قصد به مال (ولا ثبت شيء بامر اثنين وعين) ولو فيه اثبت

بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيام مقام رجل في غير ذلك لوروده (ويذكر) وجوب (الحلف) سبق شاهده) واستنصاه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدني اسأق وفي مستحق لكذا قال اذ امام ولو قدم ذكر الاستسقاء على تصديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة ههنا متعلقتا الجنس فانصبرا ارتباط احدهما بالآخر ليصيرا كائين الواحد) ونما يحلف بعد شهادة وتعديله) لانه انما يحلف من قوى جانبه وجاب المديعي فبادر كرافعا بقوى حيثئذ وفارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين بقيامهما مقام الرجل قطعا ولا ترتيب بين الرجلين (وله ترك حلفه) بعد شهادة شاهده (وتخفيف خصمه لانه قد سئرع عن

(قوله ولا ثبت برجل الخ) هلا ذكر هذا عقب قوله او رجل وامرأتين بان يقول هناك او رجل وعين ويستغنى عن ذكر هذا هنا وعسكن ان يصاب بأية آخره هنا لاجل اصرورته على قوله وبذكر في حلقه الخ (قوله الامال) فلما ثبت شاهد اقرار زوجها بالخول كفي حلفها معه وثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يكن له الحلف معه لان قد ثبت لعدو والجمع وليس بمحال شرح مر (قوله لان اليمين) أي من حيث هو كمين الزلل قولهم ههنا واليمين ههنا شعارجة تأمل (قوله كائين) المناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أي لو ثبت او اقامة شاهد او نكول (قوله وله) أي للذي ترك حلفه أي حلف نفسه (قوله لانه) أي للذي عن وعش وقيل انصهر بنصم (قوله وبين انصم) أي طلب يمينه فقط الدعوى أي من حيث اليمين فان حلف انصم فليس للذي الحلف حيثئذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب يمين خصمه يمل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلما قام شاهد آخر سمعت حل وبجاءه شرح مر فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهدة له ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيثبت الدعوى ويقم الشاهد ويحلف مع كائنه الرافعي اسكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى يفهم ان الدعوى لا تسقط منه بمجرد اقراره (قوله تسقط الدعوى) أي لا الحق فلما بينه اقراره شاهد آخر بسقط خصمه ثبت حقه سكتا في حل والحمد لله قال والدعوى للمضرو ولا يهدأى الدعوى التي فيها يمين المذمي (قوله فلما يحلف) أي يمين الردة (قوله سقط حقه من اليمين) أي والدعوى باقية فله بعد ذلك ان يقدم شهودا في ثبوت حقه عن (قوله ثبت الايلاء) يعني ما قها من المالية وامان من الامة لاد المتضي لمتقها باوت فانما ثبت اقراره كائنا اثاره الشرح بقوله وادامات حكم بمتقها باقراره وصرح به مر ايضا فقال ثبت المالية لينا سب ما مل به كان أولى وقال العززي قوله ثبت الايلاء أي بالذم لان الايلاء لا رم للذك (قوله بذلك) أي بشاهد وعين ورجل وامرأتين (قوله كالا ثبت به عتق الام) أي لان متقها

اليمين وبين الخصم تسقط ٤٠٦ يثبت الدعوى (فان تكل) خصمه من اليمين (فله) أي للذي ان يحلف بين الردة كان له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان تلك لغوة هتته بالشاهد ووجه الدعوة سكرول الخصم ولان تلك لا يرضى بها الا في المال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف سقط حقه من اليمين كما سبق في الدعوى (ولو قال) رجل (لم يده امة وولدها) يسترقها (هذه مستوفى حلفت بذاني طسكني وحلف مع شاهد) او شهده رجل ونمرأتين بذلك (ثبت الايلاء) لاد حكم المستوفى حلف فلما قسم اليه وادامات حكم يمينها باقراره وقول من من زيادتي (لانسب للودعيرته) فلا يشان بذلك فلا يثبت به عتق الام

يقى الوليد يمين هو يمين على سبيل الملك وفي موت نسبة عن اللدي بالاقراء ما رقى بام (أو) قال لمن يدين (خلام) بسترة (كادى واعتقه وحلف مع شاهد) أو شهد له وحلف (٨٢٢) وأمر أن يذاك (انترعه) منه

انما يجب باقراره كما قاله (قوله فينى الولد الخ) قال فى شرح الروض قال فى الطلب وعمله اذا استند وعاد الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو أطلق والاملاش ان الملك يجب من ذلك الزمن وان الزوائد الخاصة فيه يدين للذي والوليد منها أى الزوائد وهو يسبق الام فى تلك الحالة لتقدم ان اتطاع حتى صاحب اليد وعدم ثبوت يدهما شرعية عليه سم (قوله ما رقى بابه) في فصل بين ان يكون مغنيا فلا يشترط محافظة على حق الولد لاسيد وان يسكن وبالعا قلا ويمدقه فيثبت فى لأمع كما قاله زى والحلى بشرط ان لا يكذب الحس ولا التبرع (قوله لانه تابع لعواء الملك) الصالحة عنه لاتباعه ع ن قال زى والفرقان الذى منا يدين ملكا وجته تصل لاتباعه والنقير تب عليه باقراره ومالك قامت بحج على الام خاصة راما الولد فبدع ملكه وانما قول هو رالاسل وذلك لا يثبت بالجهة الناقصة له (قوله لمورثهم) أى الذى مات قبل نكوله (قوله وحلف بمضمهم) فاذا حلفوا كما هم ثبت الملك له وما ذكره كقضى منهم ليدنو وما يراه شرح الروض (قوله على الجميع) أى حلف ان مورثه يستحقه (قوله انقرض نسبه) قال فى شرح الروض ورضى من نسبه قطعه من الدين ولو صرية لا الجميع ركذا سكل من حلف منهم بحلف على الجميع وينقرض نسبه كما قاله البرماوى (قوله حتى كامل) أى من اليمين فلا يسل حقه من اليمة فيه اقامة شاهد ثان ومعه الاول من غير قصد بشهادته كالدعوى بحج ومرد (قوله ونكل) خرج بقوله نكل توقفه عن آيين فلا يسل حقه من اليمين فلم مات قبل النكول حلف وادنه على الاوجه جرمس لى وشله شرح مرد (قوله اذارال عذره) بأن بلغ امرأة ق أو حصر مرد (قوله حلف) هل يحلف على الجميع أو على نسبه (قوله قال الشيطان) الاولى جسدته معقود قوله ونكل لانه يلزم من نكوله الشرع فى الخصومة (قوله أول بشرى) أو بعدنى الواو (قوله منع الحلف) أى مع ذلك الشاهد له الحلف مع غيرهم قال مرد لان الحكم لم يتصل بشهادة الاقضى حق الحالب دون غيره (قوله جعل ذلك) أى جعل عدم الاعادة فيما اذا لم يتغير حال الشاهد كما صرح مرد مكان الاولى ان يقده على قوله اما اذا تغير الخ (قوله فان ادعى قدر حجه الخ) أى على وجهه لايخصه كان يدين

(ومادحرا) باقراره وان قضى استحقاق الولد لانه تابع (ولودعوا) أى ورثة كلهم أو بعضهم (مالا) هنا أو دننا أو منفعة (لمورثهم) وأقاموا شاهدا وحلف) معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته فقط (انقرض نسبه) فلا يشارك فيه اذ لو شورك فيه لكان الشخص بين غيره (وربطل حتى كامل حضر) بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لوارثه ان يحلف (وغيره) من ممي أو يجنون أو غائب (اذا زال عذره حلف واخذ نسبه بلاعادة شهادة) ان لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة ثبتت فى حق البعض فثبت فى حق الجميع وان لم تصدر الدعوى منهم بلا ماذا أو ممي لشخصين فحلف أحدهما مع شاهدهم لا تحرفا ب فلا بد من اعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملك الخالف بخلاف حقوق

الورث فانها انما ثبتت بالواحد وهو المورث قال الشيطان وينبغى ان يكون الحاضر الذى لم يشترع ان فى الخصومة أو لم يشتر بالمال كالنسي وتقومه فى مقام حقه بخلاف ما رقى بالمال كل اما اذا تغير حال الشاهد فوجهان فى الروضة كاملها قال الاذوى وغيره والاقرضى منع الحلف قال الركاشى وينبغى ان يكون عمل ذلك اذا ادعى الاول الجميع فان ادعى بقدر حجه فلا بد من الاعادة ترمزا (وشترط للشهادة غملا ككزنا) وغصب وولادة

(ابصار) لمع فاعله فلا يكون فيه (٨٣٠) السماع من الشهود والشهادة فيه بلا ابصار كان يصح أي يده

على ذكر رجل داخل فرج امرأة فبسطها حتى شهد عليها عند فاض بمعاشرته (فقبيل) في ذلك (اسم) لا يصار ويحوز تصدق النظر لفرج الزانية لئلا تشهد الشهادة لانها متكاثرة (اسمها) شرط الشهادة (يقول كقوله) ونسخ واقرار (هو) أي ابصار وسمع ولا يقبل فيه (اسم) لا يسمع شيئاً (و) لا (أي) تحصل شهادة في مبرج الجواز اشتباه الاصوات وقديحك الانسان صوت غـ يره فيشبهه (الان) يترجم أو يسمع حكماء أو يشهد به بثب التسماع كما يعلم جاني أي (آخر) شخص في ذاته يصح طلاف أو عني أو مال لرجل معروفي الاسم والتعب (ميسر) حتى يشهد عليه عند فاض (أو يكون عامه عند فاض والمشهد له (و) الشهود (عليه) معروفي الاسم والتعب (فقبل حصول العلم بأنه المشهود عليه) ومن سمع قول شـ أو رأى فعله وعرفه به

ان موثقه يستحق على هذا عشرة ويختلف على ذلك والحال ان حق موثقه مائة والورثة عشرة أولاً ولا يستحق من العشرة الا واحد الا به ويجوز لبعض الورثة ان يفرد بقض شيء من التركة اما اذا ادعى على وجه يخصه كأن يقضي له يستحق عشرة من جهة موثقه والورثة ما ذكره من التمتع للدعوى لادعائه بما يستعمل بأخذ مع اضافة الاستحقاق الى نفسه بخلاف الاول فانه لما انشأ استغنى العشرة الى موثقه سمعت دعواه واستحق ما يخصه منها سمعها مع زيادة وانظر هل تأخذ به الورثة التسعة بين من كل أولاد يلزم على الثاني أخذ الشخص شيئاً بين غيره وانظر ما عرق بين الاول وهو ما اذا ادعى قدر حصته على وجه لا يخصه وبـ اذا ما لم يجمع والخلف عليه حيث يفرد بنصيبه وقـ يقال انه انفرد بنصيبه من المذمى أيضاً وهو العشرة واحد ممن عشرة فلا تضالفة بينهما حتى يطلب الفرق تأمل (قوله ابصاره مع فاعله) لا يصلح ابصاراً الى الحق يقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعطون وفي خبره على مثله أي الشمس فاشهد مر واتساجل لا محذور وجهه اعتماداً على موثقه الضرورة ولا يجوز شهادته عليه اولو حال الوطى واعتماداً على موثقه كأنه يدور (قوله فرج امرأة) أو دبر سبي زى (قوله يشهد عليها عند فاض) أي مع ثلاثة ولا يكون علم القاضي في حدوده تعالى سـ لـ (قوله أي ابصار وسمع) أي يشترط في الشاهد سماعاً و ابصاراً كما حال تافظه بها حتى لو نطق به من وراء حجاب وهو يشقه لم يكف قاله في الانعاص وم قال وان علم موثقه لان ما كان ادراكه بمسكنه باحدى الحواس يمنع العمل به بظاہر الظن (قوله لا أن يترجم الخ) الاستثناء بالنظر للأولين منقطع (قوله كالمز) أي أول كتاب المعناه وعبارته هناك ويقدر القاضي مترجماً واسم سمع من أهل شهادة قولاً يضرها المسمى اهـ (قوله معروفي الاسم خبر يكون المقدر (قوله والتعب) أي آية وحده مـ (قوله لحصول العلم) تعليل للسائل الخامس (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورآه حال القول وقوله أو رأى فعله أي معروفي حال الفعل يدل على هذا ما تقدم فكأنه تركه اعتماداً عليه وعبارته أنه ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله أو رأى فعله) كأن رآه تلف دانه شخص مثلاً (قوله بالمعنى السابق) أي بان كان فوق مسافة الدعوى عـ شـ فان كان بها أو دونها فلا يثبت حضوره وعارة من لـ قوله بالمعنى السابق اعترضه الشيخ عميرة بأنه لا سلف له في ذلك وادعى ان الغيبة من المجلس أي وتولى أو اقتصر

ونسبه ولو صدق قوله (شهد به) ما ان في المعنى السابق في آخر القضاء على التائب

ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالاشارة وهذا من زيادتي فعل انه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفنه ان لم يعرفه مما فلا ينشئ خبره وقال التزالي ان انت الحاجة اليه ولم يتدبر فيش (ولا يصح فعل شهادة على منقبة) من ثم نأمن انتقبت كما قاله الجمهوري (اعتمادا على صوتها) فان الاصوات تشابه (فان عرفها بصيها أو باسم ونسب) أو امسكها حتى شهد عليها (جاز) التجهل عليها منقبة (وآدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بصيها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا تعرف عدل أو عدلين انها فلا تفت فلان أي لا يجوز التجهل عليها بذلك وهذا ما عليه الاكثر (والعدل بخلافه) وهو التجهل عليها بذلك (ولونبت على عينه حق) فطلب المدعي التمهيل (تمجيل) له (القاضي) يجوز (المصلحة) الاسم ونسب لم يشأ) بيينة ولا يعلم ولا يكفي فيها قول المدعي ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعي فان ثبتا

كما قدم كافية واعتمد شيئا زى ومثله عن (قوله والا Nabshara) قال شيئا الدراسي اقتضى هذا انه لا يفيق الشهادة على الحاضر من الاشارة اليه سم (قوله فلا ينشئ خبره) فان مات ولم يدفن احضر يشهد به على عينه ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شرح مدر (قوله وقال التزالي الخ) منع (قوله ولا يصح فعل شهادة على منقبة) أي الاداء عليها اما الاداء عليها كان تحملا لعدلي منتقبة بوقت كذا يجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموسوفة فلا تفت فلان جاز ونبت الحق بالبينتين فلم ان يجوز التجهل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة اذ قد يلازمها الى ان يشهد على عينا أو يتخير باسمها ونسبها من يمكنه باخبارهم في التسامع ولو شهد جماعة على امرأة باسمها ونسبها فسالهم الحاكم انصرفون عنها أم اعندتم صورتها لم يسمها اذ كانوا مشهورى الديانة والضبط شرح مدر لمخضوع (قوله اعتمادا على صورتها) اقيم قوله اعتمادا انه لو سمها منطلق بها الى قاض وشهد عليها جاز كالاعنى بشرط ان يسكشف نقابها ليعرف القاضي صورتها قال جمع ولا ينقد كساح منقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا أو صورة شرح مدر وقال جرير يجوز العقد عليها مع عدم رؤيتها ومعرفتها باسمها ونسبها بان يشهد اعلو وقوع العقد بين الزوجين (قوله بصيها) بان كافرا أو ما قبل الانتساب أو كانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كأن صورة ذلك ان يستفيض عنده وهي منقبة انها فلا تفت فلان ثم تجهل عليها وهي كذلك اه برلسي سم على جرير (قوله جاز التجهل) ولا يجوز له كشف نقابها اذ لا حاجة اليه عن (قوله بما علم من ذلك) أي الاسم والنسب والا اشارة فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا يكشفه عدل الاداء شرح مدر وله استيعاب وجهها بالنظر في الشهادة عند الجمهور ولكن الصحيح عند الماوردي يظن ان ما يعرفها هو فلوحصل ببعض وجهها لم يجاوز ولم يزد على مرة الا ان احتاج لتكرار زى (قوله أي لا يجوز التجهل عليها بذلك) بناء على المذهب ان التسامع لا يفيق من جميع يؤمن توافقهم على الكذب ثم ان قالنا شهد ان هذه فلا تفت فلان كانا شهدى اصل فتجوز الشهادة على شهادتهما بشرطه شرح مدر (قوله ولا بد من) أي عمل بعض الشهود أي الاعتباره حل بل لا يذم معرفة اسمها ونسبها بالاستقانة بين الناس انها فلا تفت فلان (قوله بخلافه) وهو انهم يشهدون بغير عدل انها فلا تفت فلان وانما عليه ليجنب شيئا (قوله بحلية) أي بالمقات من طول وقصر وببيض وسواد وغير ذلك شيئا قال العلامة

المدعي ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعي فان ثبتا بمينة أو بعله يصيلهما وتعتبرى بنبأهم من تعبير بمقام بيينة

(وله بالمعارض شهادة نسب) ولهم أم أوقية (وموته وعق وولاد ووقف ونكاح تسامع) أي استغناء (من جمع ثوبين كذبهم) أي توأمتهم (٨٢٥) عليه لكثرهم فيقع العلم أبو الطن القوي بخبرهم ولا يشترط

حد التهم وحرمتهم
وذكرهم كالأشترط
في التواتر ولا يكفي أنه
يقول سمعت الناس يقولون
كذابا بل يقول أشهد أنه
مثلا لا مقيد بعل خلاف
ما سمع من الناس وإنما
استكتفى بالنسب
في المذكورات وان تيسرت
مشاهدة أسباب بعضها لأن
مذمبا قتل قصير اقامة
البينة على استدائها فتمس
الحاجة إلى ما يثبتها بالنسب
وما ذكر في الوقف هو بالنظر
إلى أصله لما شرطه
وقام به فثبت حكمها
في شرح الروض وله بلا
معارض شهادة (بما يشبه)
أي بالتسامع عن ذكر (أو
بحد ونصرف تصريف ملاك
كسكني وهدم وبناء وبيع
مدة طويلة حرقا) ولا تكن
الشهادة بمجرد الدلالة
قد يكون عن إجازة أو إغارة
ولا بمجرد التصرف لانه
قد يكون من وسيل أو
غائب ولا سيما معايدون
التصرف المذكور وكان

سم مانعه قال ابن أبي الدم أن كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بمذنبك
فصح وإن كان الغرض التذكير بالبيعة إلى بلد أخرى إذا غاب المدعي عليه
لقابل حليته بما في الكتاب ويصل يقتضي ذلك أن تكرر في غاية الاشكال
وكذا أن كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم عليه
غائبا ولا حسب أحد أقوله قال وتقبل كلامهم على الحلفا الأولى بأبواب جعلهم
الحلية في المجهول كالاسم والنسب في المعروف اهـ وثنى في شرح مـ (قوله)
وله شهادة بنسب) أي تصدق القين أو شهادة الولاد لا تحيد الألقاب فصرح
بذلك مـ (قوله أوقية) أي يستحق من ربيع الوقف على أهلها مثلا مـ
(قوله أي استغناء) والفرق بين الخبر المستفيض والتواتر أن التواتر هو الذي
يأخذ روايته مطلقا أم الحالت العامة فتراثهم على الكذب والمستفيض الذي
لا ينتهي إلى ذلك بل أعاد الأمن من التواطىء على الكذب والأمن معناه التوثيق
وذلك بالظن المؤكد اهـ مـ (قوله ولا يشترط عدالتهم) ويشترط إسلامهم
على المقتضى مـ ويخفى أن منه التكليف فراجع به عـ ويزم بأشراطه
في خاشيته على مـ (قوله ولا يكفي أن يقول الخ) جهل السبكي على ما إذا ذكره
على وجه الارتياح أم لو ثبت شهادته فقال سندي الاستغناء فيقبل وذكرته
في الاستصحاب كأشارته إليه الشرح زى ملخصا (قوله أسباب) بعضها كالنوت
والوقف والعق والنسكاح (قوله لأن مذهبنا طول) عبارة مـ ولأنها أمور
مؤبدة فالحالت عصرية استدلها (قوله في شرح الروض) وهو أنه إن
شهد بها منفردة لم تثبت بذلك بل بالبينة وإن ذكرها في شهادة بمأصل الوقف
سمعت لانه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف قاله ابن الصلاح وقال النووي
لا تثبت الاستغناء ولا لا بما قبل أن كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة
قسم الرابع بالسوية وإن كان على مدرسة مثلا صرف في مصالحها قال الزركشي
وما قاله النووي هو المنقول واهتمده مـ سم ملخصا (قوله وبيع) قال الجلال
الحلي وفتح بعدد ولا بد منه ولا لا ببيع زيل الملك فكيف يشهد بها الملك برماوى
(قوله مدة طويلة) لأن امتداد الأبدى والتصرف مع طول الزمان من غير تنازع
ينبغي على الظن الملك شرح مـ (قوله ولا سيما) أي البلد والتصرف (قوله)
ونظري ذكره تردد) فان لم يظهر كان ذكره كقوة كلامه قبل كما عهده شيئا

تصرف مرة أو تصرف مدة ٢٠٧ مـ قصير لأن ذلك لا يصلح الظن (أو باستصحاب) لما سبق
من محاورات وشري وإن احتل رواله للباحة الداهية إلى ذلك ولا يصح في شهادته بالاستصحاب فإن مرص به
ونظري ذكره تردد لم قبل ومرة الاستصحاب ذكره في الإصل في الدعوى

والبيانات ونخرج زياد في بلا حارض ما هو عرض كان أذكر التسوية إليه السبب أو طعن بعض الناس فيه فتمنع
الشهادة فيه لا لاختلاف الظن حيث ذكره وقول عرفان من زياد في (تبيينه) (٨٢٦) سورة الشهادة بالتسامع أشهد

أن هذا وله فلان أو أنه
عنه أو مولاه أو وقفه أو
اتهازوجته أو أنه ملكه
لا أشهد أن فلانا تولى فلانا
أو أن فلانا اعتق فلانا أو
أنه وقف كذا أو أنه تزوج
هذه أو أنه اشترى هذا المار
من أنه يشترط في الشهادة
بالفصل الإيصار وبالقول
الإيصار والسمع ولو تصامح
سبب الملك كبيع وهدية
لم يجر الشهادة بالتسامع ولو
مع الملك الآن يكون السبب
أربنا فيعز لأن الأثر
يستحق بالنسب والولوت
وكل من ساجب بالتسامع
ومحايث به أيضا ولاية
القضاء والجرح والتعديل
والرشد والأثر واستحقاق
الزكاة والرضاع وتقديم
بعض ذلك (فصل) في
تصحيح الشهادة وأداؤها
وكتابتها السبب والشهادة
تطلق على فعلها كشهدت
بمعنى فعلت وعلى أداؤها
كشهادة عند القاضي بمعنى
وأديت على الشهود به وهو
المراد ما كتبت شهادة

بمعنى شهوده انتهى مصدر بمعنى المفعول (تصحيح الشهادة وكتابتها السبب) وهو الكتاب في الجملة
(فرضا كافية) في كل تصرف مالي أو غيره كبيع وتكاح وطلاق وأقرار ما فرعية التجهل في ذلك فلا حاجة إلى إتيانه
عند النزاع ولو وقع الانعقاد عليه في السكك وغيره مما يجيب فيه الأشهاد أو ما فرسه كتابه الصلوات المراد في الجملة

في الجملة) انما قال ذلك مع ان شأن فرض الكفاية ذلك لثبته على انها فرض
كفاية على غير القاضي أي على الشهود لاعلى كل من الشهود والقاضي فالقاضي
ليس محتاطا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل (قوله لما لم) انه
لا يلزم للقاضي ثالث هو الوجوب عليه أو قال الثاني هو الوجوب المعيني فلا ينافي
ما هنا من الوجوب على الكفاية رى وقال حل لا يلزم القاضي بل يمس ما لم
يكن له موجب والاوجب علينا (قوله ومورد الأولى) أي تحمل الشهادة (قوله
ان يحضر) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع والاصغاء وقد يتوقف فيه حل
(قوله الا ان يكون الداعي) أي الطالب للشهادة (قوله أو كان امرأة) غرضه
أودعي الزوج أربعة الى الشهادة بزنا زوجته هو بخلاف غير الزوج (قوله
الابارة) أي على المكتوب به (قوله ان دعي له) أي وكان عليه فيه كلفة
مضى أو غيره من ل (قوله لا ياداه) أي من مسافة العدوى شوبرى وان لم
ينص عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عروا ولا له كلام يسير لاجزائه
ووافق التعليل بان الأخذ بالأبارة من شجرة قوية مع ان فمه يسير لا يهتد فيه
مسافة متقومة بخلاف زمن التعليل فم ان دعي من مسافة عدوى فأكثره تفتة
الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب سوى كسب عطل عنه فإخذ قدره لانه يؤدى
في البلد الا ان احتاجه فله أخذه وله ان يقول لاذهب مملك الى فوق مسافة
العدوى الا بكذا وان كثر هو وقوله لانه يؤدى في البلد قال في شرح الروس أي
ليس له أخذه شيء في الاداء الا ان احتاجه فله أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه
أداءه شفه عنه الابارة منه أي الاداء لا يقدر كسبه فيها (قوله ان كانوا جاعا)
بان طاب الاداء من جميعهم فلا ينافي انه ان طلب الاداء من واحد منهم أو من اثنين
فحين كيا ياتي وقوله وكذا الاداء الخ يعنى ان التعليل فرض كفاية مطلقا وهو غير
ظاهر بل لا يكون فرض كفاية الا ان كانوا جاعا فلعلى الأولى حذف قوله وكذا
ليرجع القيد للجميع الا ان يقال شأن التعليل الكثرة فاستغنى عن التقييد بالجمع
تأمل (قوله كان زاد الشهود على اثنين) فان شهدتهم اثنان فذاك والا فاعرفوا
دعاهم مع جميعهم أم منفردين والمنع أولا أكثرهما لانه متزوج كان للجب أولا
أكثرهما لذلك من ل (قوله أو من اثنين منهم) قال الزركشة: بخلاف التعليل
اذ اطلب من اثنين مع وجود غيرهما لم يلزم قطعاً لاجتماع طلبا لاثباته بيمينها
غيره وعادة عاب ولو طلب اثنان من جمع لتعليلهما حينئذ ان ظن امتناع غيرها
انجبه الوجوب فهلا جرى هذا التفصيل في الاداء سم (قوله ولو لم يكن الاداء)

لما لم يلزم القاضي أن
يكتب الخصم ما ثبت عنده
أو حكمه فلا نهال يستغنى
عنها في حفظ الحق ولما ائتم
ظاهري الذكر وصورة
الأولى أن يحضر من يتعلل
فان دعي لتعلل فلا وجوب
الا ان يكون الداعي معذورا
بمرض أو جبن أو كان امرأة
معدرة أو فانيا يشهد على
أمرضت عنده ولا يلزم
الشاهد كتابته الصك
الابارة فله أخذها كاله
ذلك في تحمله ان دعي له
لا في أدائه بعد كتابته
حبسه عند الابارة (وكذا
الاداء) للشهادة فرض
كفاية وان وقع التعليل اتفاقا
(ان كانوا جاعا) كان زاد
الشهود على اثنين فيما ثبت
بهما (فلو طلب من واحد)
نهم وهو من زيادته (أو)
من (اثنين) منهم (أو لم يكن
الاصحاب) (أو) (واحد
والحق يشبهه ويدين)

عندئذ لما كمل المطلب اليه (فترض عين) والافاضى الى ترك الواجب وقال تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دهرها
سواء كان الحق في الثالثة يثبت بشاهد وعين أم لا فلا يردى واحد (٨٢٨) وامتنع الاخر قول للدمي

هو وما بعد مخرج عن الموضوع وهو قوله ان كنا جميعا لكون الحكم في الجميع
واحدا (قوله عند الحاكم الخ) يعلم منه تفسير المستظهر بما اذا كان الحاكم يرى
ذلك سم (قوله اذا ما دهرها) أي لا دهر عن (قوله في الثالثة) ويظهر ان
الثانية كذلك فمواجهة التقييد بالثالثة عرش (قوله عصي) وكانت كبيرة
شيئا عزيزا يري لقوله تعالى ومن يكتسبها فانه آثم قلبه أي عصى وعصاة حل
عصى وردت شهادته لا يكونه كبيرة (قوله ان دهمي) فان لم يدع لم يذمه
الا في شهادة الحسبة فيلزم منه فورا ازالة التكرار ل (قوله سواء كان الخ) قال
الاذن في تحريم الاداء مع الفسق اتخى فاعلم انه شهادة بحق واعامة عليه
في نفس الامر ولا اثم على القاضى اذ لم يصر بقرينه الواجب عليه ادا كان
في الاداء اتفاقا نفس أو عضوا أو صرح قال به صرح الماوردى فرغ قال الشاهد
استبشاه في هذا التي ثم جاء فشهد فقال انه حين تصدى لأقامة الشهادة
لم يقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافعي مري وعصاة
شرح هر ولو قال لا شهادة لي على فلان ثم قال كتب نسيت لقبه قبولها حيث
اشتهرت ديانتها (قوله بل يحرم عليه ذلك) عالم بنين طريقا خلاص الحق
ولم يكن فسقه ظاهرا عرش (قوله واذا اجتمعت الشروط) أي الثلاثة وعصاة
مروى وجب الاداء كان فور يانتم له التأخير لمرأع حرام وكل ونحوهما اه
ولا يذان ياتي الشاهد بلفظ اشهد وعنده الاداء ولو قال اعلم أو اضيق أو نحو ذلك لم
يكف على الصحيح عبد البر ولو قال اشهدوا واكتبوا له على كذا لم يشهدوا لانه
ليس اقرارا وانما هو مجرد امر اه حج (فصل) * في تحمل
الشهادة على الشهادة أو أدائها (قوله على شهادة مقبول شهادته) هو شامل
بجموعه لشهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك عمرة سم (قوله ما لا كان)
أي غير العقوبة لله تعالى (قوله لم يردى وقال تعالى واشهدوا أي ولم يردوا بين
الشهادة على أصل الحق والشهادة على الشهادة عن (قوله بخلاف عقوبة الله) أي
بالنظر الى اتباعه الا بالغلط الى دورهم اهل شهدوا ان فلا تاحذ قبلت لانه في الحقيقة حق
آدمي عرش وعصاة زى والمراد بجمع الشهادة على الشهادة في عقوبة الله منع اثباتها
لأنه شهدا على شهادة آخرين ان الحاكم حذ فلا ما قبلت (قوله والاحسان) أي
الذي يرحم به عرش أي احسان من ثبت زناه كما عجز به مريان انكر كونه محصا

الحلف معه عصي لان من
مقاصد الاشهاد التورع
عن اليقين (وانما يجب)
الاداء (الذمى) المتصل
(من مسافة هدى) بناء
على أنه يلزمه المحصول الى
للفاضى لا لاداء منها (ولم
يجمع على فسقه) بان اجمع
على عدمه أو اخذ فيه
كشارب فيلزم من شارب
الاداء ان عهد من القاضى
روا الشهادة به / نه قد يتغير
اجتهاده اما اذا اجمع على
فسقه كشارب انخر فلا
يجب الاداء عليه اذ لا فائدة
له سواء كان فسقا ظاهرا
أم خفيا بل يحرم عليه ذلك
(ولا حذر له من محرم مرض)
كقصد المرأة وغصبه مما
نسقط به الجمعة (والعقود
يشهد على شهادته أو يبعث
انفاصى) اليه (من دفعها)
واذا اجتمعت الشروط
وكان في صلاة أو حرام أو على
طعام فله التأخير الى ان
يفرغ (فهو ل) في تحمل
الشهادة على الشهادة
وأدائها يقبل شهادة على

شهادة مقبول (شهادته) في غير عقوبة لله تعالى (والاحسان) ما لا كان أو غيره كعقد وسخ فشهدت
وتورود نفق لعدم قوله تعالى واشهدوا وذمى عدل سكم ولذا الحاجة اليه لان الأصل قد ينزول ان الشهادة
حق لازم الاداء فيه شهدا عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والاحسان

لا دقة تعالى المشرط فيه الاحمان في الجملتين على السادة وحق الادعي على المضائق وذكر الاحمان
من زيادتي ونخرج بمقبول الشهادة (٨٣٩) غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاستق ورفيق وعبدو

وكذا لا يصح تحمل النساء
وان كانت الشهادة في ولادة
او وضاع كما علم من فصل
لا يكتفى لقبه لعل له ان
شاهد لان شهادة التفرع
ثبت شهادة الاصل لاما
بشهادة الاصل (وتحملها
بان يستترجه) الاصل اي
يخسر منه رعاية الشهادة
ويستطاع لان الشهادة على
الشهادة تباه فاعين فيها
الاذن او ما يقوم مقامه كما
يأتي (فيقول أنا شاهد بكذا
وأشهدك) أو أشهدك (أو
أشهد على شأني) به وكل
من سمع المسترعى لذلك كما
يؤخذ مما علمته على
يستترجه بقولي (أو) بأن
(يسمعه) يشهد عندها (كم)
ولو عجز كان لفلان على فلان
كذا انه أن يشهد على
شهادته وان لم يستترجه لانه
اتمات به عند الحاكم بعد
تحقق الوجوب (أو) بأن
يسمعه (بين سمعها أي
الشهادة) كأشهاد فلان
على فلان العاقرة) فليسمع

مشهدت بينة بأصالة لاجل ربه فلو قبل الشهادة على شهادة هذه البينة (قوله
لان حقه قسدي) انه لكل من عتوبة الله والاحسان لان الاحسان لما كان
شرطا في حق الله النبي على السادة ومنطقه كان مبينا على السادة وان لم يكن
حقا لله تعالى مكلفا قال لان كل من عتوبة الله والاحسان مبني على السادة
فلذلك احتاج لادله لهذا لو غلب على الصفة (قوله في الجملتين) أي في بعض صوره
وهو وجوب الرافق قال عرش ونخرج حذو البكر (قوله مبني على السادة) أي
فلا يصح التحمل عليه مطلقا أي شرط فيه الاحمان أم لا يشترط في (قوله فلا يصح
تحمل الخ) عبارة التلج فلا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة (قوله وكذا
لا يصح) فله بكذا انه لا يعلم صحتها فلذلك قال كالم الخ (قوله تحمل النساء)
لان الرجال ولا عن النساء (قوله لا ما يتهد به الاصل) وشهادة الاصل بما
يطلع عليه الرجال غالبا وما يطلع عليه الرجال غالبا قبل فيه النساء (قوله بان
يستترجه من الاستدعاء) وهو التفتازي والدين وتناء لفتاب كما أشاءوا به
التبرج (قوله وضبطها) تسيير (قوله كما يؤخذ الخ) ووجه الاختلاف من لان
الصورة الثانية فيه سمح الشهادة عند الحاكم من الثالثة في بيان السبب
والاولى خالية عن ذلك فهما اقوى منها فلا يزم من جواز ذلك في السماع فيهما
جواز الشهادة بالسمع في الاولى الا اهم الا ان يقال الاولى فيه اقوة ايضا في قول
فيها أو أشهدك على شهادة في مثالا لا يدل على جزمه بالشهادة كما سمعته به عند
الحاكم ومن السبب (قوله عندها كم) أو نحو ما قال البلق في أي قصور
الشهادة عنده (قوله به متعلق بوجوب) أي فأنه ذلك عن اذن لاصل له
فيه (قوله لا تنفاد احتمال الوعد) أي من الاي عليه الله عز رب الدين
(قوله مع الاستناد الى السبب) أي لان الاستناد الى سبب يمنع احتمال انفسه ان
يبلغ لاداه ايضا عن (قوله أو عندي شهادة بكذا) ولو قال شهادة تجوز
لا أتد فيها سر (قوله أو يشتر الخ) أو بمعنى الواو وهو وجوب عن سؤال
تقدر بحث أراد ان هذا لعدالتي وهذا اليهود عليه لله وده فم أتي
في شهادة بلغة على الدال على الوجوب (قوله وقد يشهد الخ) أي الشاهد الذي هو
الاصل وقوله باطلاقة أي اطلاق الشهادة بأن لم يستند الى سبب وهو المتعرض الذي

الشهادة على شهادته وان ٣٠٨ يجب ان لا يستترجه ولم يشهد عندها كم لا تنفاد احتمال الوعد
والاستناد الى السبب فلا يكتفى بالسبب يقول فلان على فلان كذا أو أشهدك له عليه كذا أو عندي
شهادة بكذا أو أعلمك أو أخبرك بكذا أو أنا أعلم به لانه مع كونه لم يأت في بعض ذلك بلغة الشاهد قد يرد عدة كان قد
وعدها أو يشتر بكلمة على ان عليه من يلب بكم الاملاق الوطد في ذلك وقد تساهل باطلاقة

فترض صحيح أو فاسد فأزال الأمر إلى الشهادة اجماع (٨٣٠) (وليسين) وجوبا (الفرع عند الاداء

أرادوه وهذا جواب عن سؤال قد تقدم رد إذا كان الشاهد أراد الودع فتركه
في شهادته (قوله صحيح) كجمله على الاعطاء أو ارم عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم
وقوله أو فاسد كان كان غرضه شهادة القصر على قوله المد كورد (قوله اجماع)
تقديم الحاء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة ع ش أي وادعى انه وعد
لا الشهادة ح (قوله بطله) أي القصر (قوله ولو حدث الخ) أي قبل
الحكم اما حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة لم يستوف أخذها
مما يأتي في الردوع طالع البلقيني س ل فلو حدثت هذه الامور بعد الشهادة وقبل
التضاء امتنع المحكم ويطر فيقال عدل أدى شهادة وقبلت شهادته ثم امتنع
الحكم لاجل فسق شخص آخر يدعى غلاباذن يكون الاصل اهل للشهادة فمن
حين التجهل إلى الاداء والحكم حل (قوله عداوة) أي بينه وبين المشهود عليه
اه (قوله لانها) أي احدى الخصمتين المذكورتين وهما العداوة والفسق
(قوله لا اجماع) في المصباح هيبت عليه هجوم من باب تعدد خلت بقتة على شفه
منه وهيبتة على القوم بقتة هجوم عليهم يهتدى ولا يهتدى ع ش يعني انها
لا تظهر غالبا الامد تكرر حالان عداوة حرقت انه اذا اظهر على شخص معصية لا بد
ان تكون سبقت منه مرتين فأكثر خفية وذلك لان الله تعالى يستر فيستر
أولا وانما يتم بعد ذلك يفتب في ظاهرها يلتقم من التفاصيل بسببها شيئا من زري
(قوله فتعطف) الانطافى هو السرمان من المستقبل للماضي والاستصحاب
عكسه فان كان التجهل في شهر الحرم ثم ان الاصل حصل بينه وبين المشهود عليه
ما يؤدى إلى العداوة في ربيع فلا تقبل شهادة الفرع حينئذ لان حصول العداوة
من الاصل في ربيع يدل على انه حصل معه عداوة سابقة ويصدق ذلك بمحال
التجهل وكذا يقال في الفسق شيئا من زري (قوله إلى فصل جديد) أي بعد مضي
مدة الاستدعاء التي هي سنة لتعق زوالها ع ش على مد (قوله كالاصل) أي
اذا فصل ناقصا وأدى بعد كالمشرح مد ومعنى كونه املا له ليس فرعا عن غيره
(قوله أي لكل منهما) بأن يقول لا تشهدان فبدا وهو شاهدان كذا او شهدا ناهما
شهادتهما (قوله بغير جهة) لم يعبره في نظيره في الفصل السابق لان العذر
ثم اعم لشموله لغيره وليس من أعذار الجمعة كالألفي شورى قال مد وهو
شامل للأعذار الخاصة بالاصل كالمرض والعامة له والفرع كالطهر لكن قال
الشيخان وكذا سائر الأعذار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع أيضا كالطهر والوجع
لم تقبل لكن الاوجه كآله الاسنوى وغيره خلافة فقد يجهل الفرع المشقة لعمو

جهة التجهل فان استمره
الاصل قال أشهدن فلانا
شهدان فلان على فلان
كذا وأشهدني على شهادته
وان لم يستمره بين انه شهد
عندما كرم (أراه استند
المشهود به إلى سببه) (الان
يقى الحاكم بطله فلا يليب
البيان كقوله أشهد على
شهادة فلان بكذا الحصول
الفرع (ولو حدث بالاصل
عداوة) (أوفى بصدارة
غيرها) (لم يشهد فرع)
لانها لا اجماع غالباً فعدا
فثورت ربة فيما مضى
وليس لمدتها الماشية ضبط
قته طفا إلى طاعة الفصل فلو
ذات هذه الموانع احتج إلى
فصل جديد (ومع أدله
كامل فصل حالة كونه
(ناقصا) كفاق وعبد
ومضي فصل ثم أدى بعد كالم
فقبل شهادته كالاصل
وتصيرى بذلك أم معا حبر
(ومكنى فرعان لاطنين)
أي لكل منهما فلا يشترط
لكل منهما فرعان كالم
شهاد على مقربين ولا يكتفى
واحد لهما وواحد لا آخر
(وشترط قبولها) أي شهادة

صدقة

الفرع (موت أهل أو عذر بغير جهة) كبريت يشق به حضوره وحجته وخوفه من غيره
تصيرى بصدرا لجمعة اعم مما عيّن

مع ادنى الامام الاغمة حضرا فينتظر تقرب زوالها وقره الشيخان بل جزمه في الترخ المغير (او عينه فوق) مسافة (عدوى بزبادى فوق فلا (٥٣١) قيل في غير ذلك لانها انما قبلت للضرورة ولا ضرورة حادثة

(وان يسميه فرع) وان كان الاصل عدلا لا تعرف عدالته فان لم يسمه لم يكن لان الحاكيم قد يعرف جرحه ولو سماء ولا يفسد باب الجرح على الخصم (وله) أى الفرع (تركته) لانه غير مهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد اثنان في واقعة وذكر أحدهما الآخران تركه الترخ للاصل من صحة شهادته ولذلك شرطنا بعضهم وفي تلك قام الشاهد الزكي بأحد شرطى الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وذلك علم أنه لا يشترط في شهادة الترخ تركته الاصل كما مر به الاصل بل له اطلاقها والحاكم يفت عن عدالته وانه لا يلزمه أن يتعرض في شهادته لصديق أمه لانه لا يعرفه بخلاف ما إذا حلف المدعى مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه

إدانة دون الأصل اه ملخصا من مل ومن الاعذار في الجملة الرجح الكريمة لم يقل أحداه عذرها فبني ان ينظر هنا زواله لان زمنه يسير (قوله حضرا) واحترمه عن القبية لان قصها عذرا لا الاغمة فيها (قوله او عينه الخ) يستغنى أصحاب المسائل اذا شهدوا على الزكينة كما سلف على ما فيه عمدة سم وعبرة شرح درورى في التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلدان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد يزيد الحاجة لذلك (قوله وان يسميه فرع) المراد تسميته بمحل المعرفة مد (قوله تسمية الجرح) أى لو لم يسمه (قوله وزكى أحدهما الآخر) أى فلا يقبل (قوله وبذلك) أى قوله وله تركته (قوله عن عدالته) أى الاصل (قوله وانه لا يلزم الخ) الظاهر ان ذلك علم من سكوت المتن عليه (فصل ل) * في رجوع الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويقعون ويمزجون ان قالوا تصدقنا وبعدهم لا نقف ان سكتنا بزمانا وادعوا التلط وسواء صرح الشاهد بالرجوع أم خال شهادة في باطنه أم لا شهادة على فلان أم هي منفوعة أم مفسوخة وفي أصلها أو مفسختها أو ردودتها وجهان أو وجهها أنه رجوع ولو قال الحاكم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قال له اقض قضى لعدم تحقق رجوعه ثم ان كان علميا وجب سؤاله عن سبب توقفه شرح مد (قوله لانه لا يدري) عبارة مد لرواى سببه وقوله في الثاني أى الرجوع (قوله لم يتنص) استشكله بعضهم بان قضاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع سم وعبرة شرح م ولم يتنص لتأكيد الأمر وجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أى صدقهم في الرجوع أولى منه والثابت لا يتنص بأمر محتمل وبذلك سقط أقول بان قضاء الحكم بغير سبب بخلاف الاجماع (قوله بخلاف المال) أى الذى شهدوا به ومنه مال السرقة وما قبل العقوبة فلا يستوفى كمبدل القود وهو الدية وهو مثال لا يتخير وحينئذ يسأل ما فائدة قضاء الحكم بالنسبة لذلك اه ح ل فالأولى ان قول المصنف الا في العقوبة فلا تستوفى بعد قوله لم يتنص (قوله لزمه قود) أى بشرطه ومن

(فصل) * في رجوع الشهود عن شهادتهم لو رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع الحكم بها وان أعادوا والاه لا يدري أحد قوافي الاول أوفى الثاني فلا يبقى ثلن الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (لم يتنص و) لكن لا يتنص في عقوبة ولو لا دعى كزنا وشرب وقود وحذف لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى ان لم يكن استوفى لانه ليس بما يسقط بالشبهة حتى يتأثرا بالرجوع (فان كانت) أى العقوبة قد استوفيت بقطع سرقة أو غيرها (أو قبل) برة أو غيرها (أو بعد) بزنا أو غيرها (ومات وقواته حذنا) شهادة الزور وأقال كل منهم تصدق ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفى منه قولنا لمهم قود

أن جهل الولي تصدقهم) والافتاد عليه فقط كما أضافه كلام (٨٣٣) الأصل في اجنبيات قال آل الأملاني

ذلك أن يكون جلد الرضا يقتل غالباً ويصير بان يشهد به في زمن محو ويذهب
القضاة حتى استغاثوا فورا وأن أحلك غالباً وعلماً بذلك وبذلك يرد شغل ابن
الرفعة والبقية في الجلد شرح حجر وهر أي بغيره بأنه شبه عمده في الدينة
لا القود وأهمهم قول المستف لهم قود وجوب رعاية المجانين فهدون على شهادة
الرضا حذفت في شرح مرسول وصرح به في الروضة وأصلها عبارة
هم قوله لهم قود قال في عب وقد شهدوا الرضا للقتل ثم يقولون قود أو تراهي
فيه المجانين ولو بالرحم إن وجه الزاني اه ولا يصر في اعتبار المجانين عدم معرفة
عمل الجبانة من المرجح ولا قدرا بغير وعد مع الالقاضي لأن ذلك تفاوتاً بغير
لا عبرة به وإنما في المهجات قتال تبين السيف تعدد المجانين كذا في شرح
الروضة وأصل مراعته كلام القاضي اه (قوله أن جهل الولي) قيد فيما إذا
كانت الشهادة أدت للقتل وأراد بالولي ولي التمثيل الذي شهد الشهود أنه قتله
فلان ثم رجعوا عن الشهادة بعد ما قتلوه ولي القليل (قوله والأبأن علم الولي)
تجدد من شهادته لروفا القود عليه لأن المباشرة مقدمة على السبب (قوله
في الحالين) أي حالي علم الولي وجهه عش (قوله فيما لهم) مالم تصدقهم العاقبة
والأفادية عليها سول (قوله أو تصدقت وأخطأ صاحب) وإنما يجب عليه
القود لأنه شريك في الخطي قال مرسول المتعدد قسط من دية غلظة وعلى الخطي
قسط من دية تخفيفه (قوله فشيء عمد) فالدية فيما لهم مؤجلة بثلاث سنين مالم
تصدقهم العاقبة سول (قوله كرك) ولورجوع الأصل والفرع اختص آخرم
بالفرع لأنه المسمى كالركي سول (قوله وقاض) ويمتنع على الحاكم الرجوع
عن حكمه كما قاله السبكي أي بعلمه أو بتعيينه كما قاله غيره لأن حكمه أن كان باطن
الامر فيه كظاهره فذقي ظاهراً وباطناً والأبأن لم يبين الحال فغذاها را لم يجره
الرجوع فيه إلا أن بين مستدعيه كما علم مما عرف باب القضاء شرح مرسول (قوله
بالشروط المذكورة أي أن قالوا تمهدنا ذلك ورجع الولي تصدقهم وقولوا علمناه
يستوفي منه بقولنا (قوله والقود عليهم) أي على القاضي والشهود عش
(قوله مناصفة) توزع على المباشرة والسبب اه تصفه وشهد مرسول وحل قديم
المباشرة على السبب في المباشرة الحقيقية والحكم هنا مباشرة حكمية لأن القاضي
الحاكم لم يباشر القتل بنفسه وإنما ترتب القتل على حكمه ترتباً قوياً وماركاه
مباشراً والافق الحقيقة حكمه سبب كالشهادة فلهذا اشترك مع الشهود (قوله

الدية في الحالين وجبت
مغلظة كما هو معلوم مما مر
وصرح به الأصل هنا
بالنسبة للشهود فإن قالوا
أخطأنا لزهم دية تخفيفه
في مالم سول وقال أحد
شاهدين تصدقت
أنا وصاحبي وقال الآخر
أخطأنا أو أخطأنا أو
تصدقت وأخطأنا صاحبي
فالقود على الأول وتبديري
بالقطع وتاليه أولى مما عبر
به ونخرج بزيادة علمنا أنه
يستوفي منه بقولنا ما قالوا
لم نعلم ذلك فإن كانوا من
لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار
بقولهم والأبأن قرب
عهدهم بالسلام أو شأوا
بصيدان العلماء فشيء عمد
ولو قال ولي القاتل أنا أعلم
بصحة ذمهم في رجوعهم وإن
مورث وقع منه ما شهدوا به
فلا شيء عليهم (كرك)
وقاض رجعا قال كلامهما
يلزمه ذلك بالشروط
المذكورة وهي في المركي
والاخير أن منافي القاضي
من زيادة في (المرجع مرسول)
أي القاضي (هم) أي

الشهود (فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو لعدم بيان آل الأملاني
اليها (مناصفة) عليه نصفين وعليهم نصف يشمول المباشرة ولا عمد من زيادتي

(أو) رجع (ولي) لادم (ولوهم) أي مع الذهور والقاضي (فعليه دونهم) القود الأولية لأنه المباشر وهم معه كالمسلم مع المقاتل وقول ولوهم (٨٣٢) أم معاوية (ولو شهدوا بينة كطلاق بائ أو رضاء عزم

ولمان وفتح سبب وهو أم من قوله ولو شهدا بذلك بائن أو رضاء أولعان (و فرق القاضي) في الجمع بين الزوجين (فرجوا) عن شهادتهم (لهم) مهر مثل ولو قبل وطئ (أو بعد ابراء الزوجة زوجها عن مهر نظرا إلى بدل البضع المفقوت بالشهادة إذا انتفى في الاتفاق إلى التلف لآلى ما قام على المستحق سواء أودع الزوج إليها للمهر أم لا بخلاف تنظره في الذين لا يضمنون قبل دفعه لأن الحيلة هنا قد تحقت وترج البائن الذي فلا غرم فيه عليهم إذ لم يزوجوا شيئا فان لم يراجع حتى اتفقت العدة غرموا كما في البائن (الان ثبت) بحجة مما ذكر (ان لا تنكح) بينهما رضاء عزم أوله وه نكح غرم إذ لم يزوجوا شيئا وتعيير بذلك أم معاوية (ولو رجع شهود مال) معا أو رب (غرموا) وادعوا أخطأنا (بدله) لاشهر

أو رجع ولي الدم) بأن قال أنا كاذب في دعواي أمه قتله (قوله فخله دوتهم) هذا ما قطع به في الرخصة وإسقاط الجنائيات وجمع البغوي اشتراك الجمع وقال ابن الرخصة أنه المذهب كما ذكره القاضي والقول وصاحب الوافي ذى (قوله و فرق القاضي الخ) وما يحسنه للبغوي من دهم الاكتفاء بالتعريف بل لا يقن القضاء التعريم ويترتب عليه التعريف لانه قد يقضى بمن ذمكم كافي السكاح الفاسد وبيان تصرف الحاكم في أمر رفع اليه وطلب منه فصله بكم منه شرح (قوله لهم مهر المثل) إذ لم يقدّم الزوج ولم يت قبل الرجوع لانتفاء الحيلة عندئذ ولو يكن بعد الالة لا يملك حيث ذولا تعاق له هذه زوجته وان كان مبعوثا فماله التسقط على التنازع (قوله لا إلى ما قدمه) أي لا إلى عرض قام المتعلق بمسكن المناسب لبراءة ولو نظر إلى ما قدمه فغرموا قبل الدخول نصف المهر ولو لم يزوجوا شيئا (قوله بخلاف تنظره في الذين) كأن شهدوا بأن لم يدع على عزموا كأنهم رجعوا فانهم لا يضمنون قبل دفع عزموا (قوله غرموا) كافي البائن وعزموا من الرجعة لا يسقط حقه من لان الامتناع من تدارك ما عزم من بينة الغير لا يسقط الفهمان كالوجه شاة ذمهم لم يزوجها مال كالحامس البتكن منه حتى مات ذى أي فان المارح ضمن جميع فبما فيه رذ على البغوي القائل بأن الامتناع لا يضمنون شيئا إذا امتنع الزوج الرجعة فغير كما باختياره أو الجنابة هنا شهادتهم بالبنوة قال جر ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السيد وبالطريق الاستدجود الصفة (قوله فلا غرم إذا لم يزوجوا شيئا) أي ملوك كانوا غرموا قبل اقامة البينة الثانية رجعوا به فرجع لو رجع شهود الرضاء أيضا في هذه المسئلة بعد ما حكم بشهادتهم فانظروا اختصاص ان غرمهم لانهم قوتوا ما ائتموا قبلين ورجعوا بهم بعد الحكم لا يخيد كذا أيضا للملح سم (قوله بحجة) أي أخرى (قوله غرموا) أي بعد دفع المال للمدعي (قوله بدله) أي من مثله في الشيء وفيه في المقوم كما عزمه من رجوعه وقال سول وزى وفيه نظيران المصروم اتساع وأجد انظر إلى ما قدمه مطلقا وحيث قبل فتنه وقت الحكم وهو المعلن وهو المعلن لانه المقوت خفية وقيل أكثر ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقبل يوم شهدوا لان ذلك اتفق فهو ينزله المتق (قوله عند انقضائهم) كالدكورة ولا نوبة فان كانوا رجلا

عليه لم يحول الحيلة بشهادتهم ٢٠٩ يث (و رضاء لهم) باله دية بينهم عند انقضاء نوعهم (أو) رجع (بعضهم) منهم (نه أبغوا) ذم على لراجع لقيام الحجة ب (أو) بقى دونه أي التعايب (قد طامه) يفرضه الرابع وادعوا بالثبوت وادعاه كذا فراجع عنهم إن كان لا

كاتبين رجح أحدهما غرض الرجح فهما التعمد لبقاء نعمة الحجّة (٨٣٤) (وعلى امرأتين) رجحة (مع رجل

نصف) على كل منهما ربع
لاهما نصف الحجّة وعلى
الرجل النصف الباقي
(وعليه) أي الرجل إذا
رجع (مع) نسائه (الربع)
في حضورها (عما ثبت
بعضهن) (ثقت) وعليهن
ثلاثان أو كل ثنتين بجزلة
رجل (فان رجح هو أو
اثنتان فلا غرم) على
الراجع لبقاء الحجّة وهو
من زيادة (و) عليه إذا
رجع مع أربع (في مال
نصف) وعليهن نصف فان
رجع (فان فلا
غرم) عليها لبقاء الحجّة
(كالرجح) شهدت أحصان
أربعة (ولو رجح شهدت
شهود تطلق أو عتق
فانهم لا يفرمون وإن تأخرت
شهادتهم عن شهادة الزنا
والعتق أظن يشهدوا
في الأحصان بما يوجب
حققة على الزاني وأما
ومغرة بصفة حكمال
وشهادتهم في الصفقة شرط
لأسبب والحكم بما يضاف
للسبب لا للشرط قال
الاسنوي والمعروف أنهم
يفرمون وعزاء الجمع وقال

زار
*) (كتاب الدعوى والبيّنات)
أفرد الدعوى وجمع البيّنات لأن الدعوى لا تختلف بخلاف البيّنات ع ش وانظر
لذكر البيّنات ما مع تقدّمها الآن قال ذكرها هنا نظر الأدباء قال بعضهم ودار
الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيّنات وقد ذكرها
المصنف كذلك قال على الجلال (قوله الدعوى) ألفها للثابت وجعلها
دعوى كفتوى وقضى وكسر الواروقه ما قيل سميت دعوى لأن المذّعي يدعو
صاحبه إلى مجلس الحكم ليعرض عن دعواه عبد البر (قوله لغة الطلب) ومنه
قوله ولهم ما يدعون (قوله أخباري) أي يولّيه الطلب وقوله الخبر المراد به

اللقيني أنه الأرجح كالزكّين (كتاب الدعوى والبيّنات) الدعوى لغة الطلب وشرعا
أخبار عن وجوب حق الخبر على غيره

ماله في الحق تعلق فيشمل الولي وقاطر الرق ح (قوله عندكم وعكم)
 أو سببا أو ذي شوكة إذا قصدى لفصل الامور بين أهل حله مدعش (قوله
 لأن لهم) اسمان ضمير الشأن (قوله لو يعل الناس الخ) لم يظهر تفرج
 الحديث على طريقة أهل الميزان لأنه إذا استثنى قبيض الثاني أتبع تقيض القدم
 فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دمار جال وأموالهم فلم يسلط الخ وهذا غير ظاهر
 لأن ادعاء الملاء والاموال واقع الآن يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المذكور ولا يئنة
 كما يرشد إليه قوله ولكن الخ فهو في معنى استثناء تقيض الثاني أو ضا في أملى
 السبب وهو قوله لا دعي ناس الخ وإذا دل السبب وهو الاخذ ثم يظهر فيه استثناء
 تقيض المتقدم لكنه غير مطرد الانتاج وان أتبع هنا لخصوص المادة فالاولى تفرج
 الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال باستناع القول على استناع الثاني
 والمعدر رامت مع ادعائهم شرعا ما دل الاستناع اعطاءهم بدعواهم بلا بدعة على حد
 قوله ولو طار دوحا فربها الطارت ولكنه لم يطر في حال هنا ولكن لا يسلطون
 بدعواهم فلم يدعوا الخ بل لابد من يئنة كما اشار إليه بقوله ولكن يئنة الخ
 فهو في معنى تقيض المتقدم وكذا قوله ولكن اليمين الخ (قوله وروي البيهقي) اقبه
 لأن فيه زيادة (قوله من خالف قوله الظاهر) وهو براءة الامة ومن ثم لم يكف
 منه باليمين الذي هو انعاف من يئنة حل وقيل المدي من لو سكنت خلى ولم
 يطالب بشئ والمدي عليه من لا يخل ولا يقيم السكوت فإذا طالب زيد عرابي
 فأنكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكنت ترك وعمر ووافق قوله
 الظاهر ولو سكنت لم يترك فهو المدي عليه ويزيد مدع على القوابن ولا يختلف
 موجبهما غالبا مد (قوله من وافق) أي وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم
 اكتفى بيئته لقوة جابيه وكان المدي يئنة لضعف جانبها اه (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلحة من ما خالف الظاهر ومنه فصل التعريف الذي ذكره وعلى
 الثاني هي مدينة لأنها لو سكنت تركت وهو مدي عليه لأنه لا يترك ولو سكنت
 لزعمها فنفاس النكاح فعلى الاول تخلف الزوجة وترفع النكاح وعلى الثاني
 يخلف الزوج ويستمر النكاح ورجعه المصنف في الزوجة وهو المعنى لا ضاده
 بقوة جابيه يكون الأصل بقاء العصمة اه ملخصا من شرح مد (قوله وهو مدي
 عليها) قضيته ان المصدق الزود والمتمد خلقه مدعش لأن الأصل دوام
 النكاح لكون العصمة حقيقة والأصل بقاؤها فلا ترتفع الا بيقين (قوله وهو مدع
 شرط المدي الخ) وهو ان يكون كل منهما مكلفا غير محري لا ماله فلا يصح

هذاكم واليئنة الشهود
 وهو ان لا يثبت الحق
 والأصل في ذلك أخبار
 كبير العيين لو يعل
 الناس بدعواهم لا دعي
 ناس دماء رجال وأموالهم
 ولكن اليمين على المدي
 عليه وروي البيهقي باسناد
 حسن ولكن يئنة على
 المدي واليمين على من أنكر
 (المدي من خالف قوله
 الظاهر والمدي عليه من
 وافقه فلو قال الزوج وقد
 أسلم هو وزوجته قبل
 وطى أو سلمها) فالنكاح
 باق (وقالت بل مرتبا) ولا
 نكاح (فهو مدع) وهو مدي
 عليها وتقدم شرط المدي
 والمدي عليه

الدعوى على المبي والمجنون بالنسبة للبواب والتخليف ولا ينافي كونها قسماً إذا كان مع المدعى بنية كآلة الرشيدى على مد (قوله في ضمن شروط الدعوى) وتقدم لها سنة وقد تقدم ما مضى في قوله

لكل دعوى شروط سنة جئت * تفهم بها مع الراجح وتعين
أن لا يناقضا دعوى قمارضا * تكاف كل وقتي الحرب بالدين
فقوله تفصيلها وقد أشار إليه المصنف بقوله وبني ادعى نقدا أو ديناً الخ وقوله مع الراجح
وقد أشار إليه أيضاً بقوله ولا تسمع دعوى يؤجل الخ (قوله في غير عين ودين) أى
في جوارها بقاءه يدل لذلك قوله فلا يستعمل الخ والمراد بغيرها ما ليس عقوبة الله
تعالى أماما هو قوة له تعالى فهو وان توقف على التقاضى أيضاً لكن لا تسمع فيه
الدعوى لا تتفادى الحق المدعى فيه بالطريق في إثباته شهادة الحسبة (قوله ورجعة)
أى فبالادعى بعد القضاء العدة له راجعاً قبل الاقتضاء وانكرتها حل (قوله
عندما حكم) مثله أمير أو هو ممن يرجع للخلاص على يده والتقصود عدم
الاستقلال عمرة (قوله فلا يستقل) أى لا يجوز عرش أى قليس لها أن تضرب
مدة الأيلاء لتفسخ به أى ليس لها الاستقلال بالتفسخ من غير فاضل وعدمضى المدة
والأفضى المدة لا يحتاج الدخا لارامهال المدة لا توقف على فاضل وليس له
بعد قذفها أن يستقل بملاعتها حل فان استقل كل منهما سابقة لم يقع الموضع
شرح م ودقوله حل فتمنع غير ظاهر لان الأيلاء ليس فيه منع بل يلزم المولى
أما بغيته أو طلاق فعمل نظره انتقل من الأيلاء الى المنة وقوله ان يستقل بملاعتها
بل لا يلزم رفع الى القاضى ليأمر بالاعار ان أراد الزوج دفع المدة منه وهذا هو
المراد بدعوى العار وبشره قول الشرح نعم لو استقل الخ ولهم في غير العقوبة
كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى روجيتها أو رجعتها
سأله الزوجة باز ذلك مما بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا سم على غير
(قوله وان حرم) الاثبات على الامام وفى علم التقرير محام نظر اه شورى
لانه تقدم من ابن عبد السلام ان مستحق التدو لواءه ورجعت لا يرى ينبغي
أن لا يتبع من القود لاسيما اذا تجر عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردى جواز
ما ذكر في البادية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كان وجه ذلك المشقة
في الرفع الى السلطان فينبغي ان يجوز تضيئه في المال بل أولى ووافق على ذلك م
بأن امكن استيفاء حقه في بادية وشق النزاع للحاكم وظاهر كلام ابن عبد السلام
فيما راجز ذلك أعني القود ولو في البلاد مع تيسر السلطان وينبغي ان يشترط

في ضمن شروط الدعوى
في باب دعوى الدم
والقصاص (ويترك في غير
عين ودين) فهو وحده
قذف ويكاح ورجعة وإيلاء
ولعان (دعوى) عندما حكم
ولو حكم فلا يستقل صاحب
ما استيفاه نعم لو استقل
المستحق أو دأستيفاه وقع
الموقع وارحم شخ علم ذلك
من البنات وخرج بذلك
الدين والدين فصيها تفصيل
باني

شروط انظر حيث كالمال بل اولى نظرا لانه وعرضت ذلك على طاب فآقره
 له سم وانه شرح هو (قوله فيما) أي العبر والدين (قوله ولا) أي بان
 كان ما بين يديه حسبة كعيق يسترقه شخص (قوله فلا تسمع) أي لا حاجة
 لسماعها لانه لا يجوز سماعها وبعبارة من ل (قوله فلا تسمع) أي تسمع
 في غير حدود الله اما فيها فلا وبعبارة ع ش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع
 الدعوى ولا يشترط تجاوز الاستيفاء سماع الدعوى اه (قوله ومن ذلك) أي
 مما يمكن فيه شهادة الحسبة ع ش (قوله أو قذفه) أي ومات أو قذف بعد موته
 (قوله ولقتل طالع طريق) مصدر ضاف لقاعل بأن قتل مكاتله فشهد به
 حسبة بعد عقوبته والدم من ل لان قوله يقتض كأمروا بقيد قوله بعد عقوبته
 الدم لانه ان لم ينف توقف قتله على طلبه تأمل (قوله لاه) أي استيفاء الحق
 منه من ل والا ولى عود لغيره لقتل لاه للمتقدم (قوله وان استحق شخص الحق)
 عبارة شرح هو وان استحق عينه عند آخر أي تلك أو إجابة أو وقف أو وصية
 بنصفه فكما بينه جع أو ولاية كان غضب عين لموليه وقد رعى أخذها اه
 (قوله ان خشي) بأن غلب على ظنه ذلك أو استوى الاركان ع ش (قوله ضررا)
 أي فسدته تقضي الى رمه كآخذها لواطع عليه شرح هو (قوله والادله
 أخذها) سواء كانت بعد عهده أم لا كان اشترى فمضوا باجابه لاجاله ثم من
 اتهمه المالك كدفع يمنع عليه أخضاقت بدمه غير حله لان فيه أربابا يظن
 ضاها شرح هو وفيه ان هذا موجود في غير من اتهمه المالك كالتميز بل اولى
 لاه من من قال وجهه كالأربع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة ثم
 ان لم يمكن معه بينة اتهمت الضرورة حيث وبعبارة ح ل قوله للضرورة أي
 المؤنة ومشتة الرغ لقااضي (قوله لم يملكه) أي ما لم يوجد شرط التقاضى هو
 (قوله أو على تمتع) وان لم يكن اتناعه عندها كم ومثل العبي والخنوح ل
 فاذا كان له عليه ما مال ولا يسمل أخذه أخذه من ماله كما في شرح هو (قوله
 مقرا كان أو متكررا) محله اذا كان الضريم مصدا أي متقدا بملكه ولو كان
 متكررا لم يجز له بيعه لأخذه وحدها واحدا شرحه الامام في الوصية لقوله لاه
 متطوع به شرح هو (قوله لم يملكه) أي لم قصد بأخذه استيفاء حقه فان
 أخذه لم يكن وضاقت بده لم يزره كافي شرح هو (قوله فكيف الجانس) أي
 في بيعه بقدر البلد ثم يشرى ما هو بصفته ان قاله ثم يملكه كآسياني (قوله
 وعليه) أي على قوله والافك بغير الجنس المقهور منه اه لم يمكن به فقه جفسه

ويحل سماع الدعوى فيها
 وفي غيرهما لا يشهد
 فيه حسبة والا فلا تسمع
 فيه الدعوى بل تنكفي فيه
 شهادة الحسبة كما مروى
 ذلك قتل من لا وارث له أو
 قذفه إذا لم يلق فيه لاسا
 وقل طالع الطريق الذي
 لم يقبل القدرة عليه لاه
 لا يتوقف على طلب
 وتبصر بما ذكر اولى عما
 عبيد (وان استحق) شخص
 (عينا) عند آخر (وكذا)
 تشترط الدعوى بهما عند
 حاكم (ان خشي) بأخذها
 ضررا ضررا عنه والا فله
 أخذها استقلال للضرورة
 (أو) استحق (دنا على غير
 تمتع) من ادائه طالع به
 فلا يأخذ شأله بغير مطالبة
 ولو أخذ لم يملكه ويلزمه
 ردوه بصفته ان تلف عنده
 (أو على) (ع) مقرا كان
 أو متكررا (أخذ) من ماله
 وان كان له حقه (جنس)
 حقه فملكه (ان كان
 بصفته والافك بغير الجنس
 وسياق وعليه) بما قبل قول
 الاصل بملكه

وعلى القول بصل قول البغوي وأما ورود وغيرهما يملكه بالاختصاص فلا حاجة إلى تملكه (ثم) إن قد نزل عليه جنس
حقه أخذ (غيره) مقدما للقد على غيره (فبيعه) مستعلا (٨٣٨) كما يستقل بالاختصاص في الرغاب إلى

(قوله وعلى الأول) أي إن كان بصفته ع ش (قوله فبيعه) مستعلا (قوله) كأم
وجهه البيع هنا بغير حضور المالك طه بائنهه والضرورة بخلاف فبيعه
من الرهن برماوى (قوله حيث لا حاجة) أوله بيعة وأنتهوا وأولها بيعة مالا
يلزمه أو كما راجع كملته جازر الأيهكم الأبرشوة وإن قلت فبيعة ماله في الصورين
الآخرتين شرح مر (قوله وما ذكر) أي من قوله أخذ جنس حقه (قوله)
فليس له الأخذ (حق لو مات من زنته الزكاة لم ير له الأخذ من تركه كته لقيام
وارثه مقامه خاصا كان أو عاما ع ش على مر (قوله لتوقفه على التية) قضيه
أه لو علمه عزل قدرها ونوء جاز لم أخذها وأوجه خلافه أدل من ماعزله
للأجراج صل وشرح مر (قوله بخلاف دين الأدي) حتى لو امتنع الزوج
من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير فاض على الأصح زى (قوله)
ان وردت على ذمة (عبارة شرح مر وفي الذمة ما يأخذ قيمة النفقة التي استنفقها
من ماله أو أوجه أخذها من شراء الجنس بالنقد أو بغيره أو بغيره لزوم اقتضاه
على ما يقين أنه قيمة تلك النفقة أو سؤال عدلين بصرافها والعمل بقواما (قوله)
بشرطه (ومو الامتناع ع ش (قوله فعل ما يصل لئال) أي إذا كان الدين
مالا له وقع فإن كان اختصاصا أو شيئا فافها لم يجز له نسب الجدار ونحوه حكمه بجمته
الأدري شرح مر (قوله ككسر باب وقب حداد) ولو ركب ذلك أجسام
يجوز أن يصل ضمن ويمتنع القب ونحوه في غير مثله نحو صفر قال الأدري
وفي غائبه حداد جازر الأخذ شرح مر قوله فلا يضمن لأن من استغرق يا
استغرق الوصول إليه مر (قوله فعل ذلك) أي فعل ما لا يصل لئال الآية (قوله)
والمأخوذ مضمون) يؤخذ منه أنه يتقيد بغير الجنس إذ لو كان من جنس حقه
ملكه لم يجز لأخذه كقوله سم (قوله كالاستام) المستام مضمون بغيره يوم
الثالث فالتنظيم في أصل الضمان فلا ينافي أنه هنا مضمون ضمان المضمون
كما صرح في ع ب زى ع ش وأقر في ما شئته على مر (قوله ولو أخرج به)
هذا مفهوم القورية التي أضافها للفاء في قوله فبيعه ولو قدمه على قوله فعل الخ
لكان أظهر وقد يقال آخره لما سببه قوله والمأخوذ مضمون أي مضمون كله
أوبعضه (قوله تنقص قيمته) ولو بالرخص كما صرح ع ب سم (قوله بغيره)

الحاكم من اللزوم والمشفقة
وتصريح الزمان حسفا
(حيث لا حاجة) أو الأفعلا
يبيع الأباذن الحاكم
والتقيد به من ر يادق
وإذا ما به عليه نقد الملد
وإن كان غير جنس حقه
ثم يشتري به الجنس إن
خالقه ثم يترك الجنس وما
ذكره على دين آدمي أما
دين الله تعالى كراه امتنع
الذات من أداها ونفسر
المستحق بغيرها من ماله
فليس له الأخذ لنوقه على
البيعة بخلاف دين الأدي
وأما النفقة فالظاهر كقائل
أنها كالدين ان وردت على
هين فله استيفاؤها منها
بنفسه إن لم يش ضررا
وكالدين ان وردت على ذمة
فإن قدر على تصديها بأخذ
شيء من ماله فله ذلك
بشرطه (قوله) أي لمن جاز
له الأخذ (فصل ما لا يصل
لئال الآية) ككسر باب
وقب جدار ووقع ثوب
ملا يضمن ما دونه قصيرى

بذلك أهم مما عر به وطأ ران عمل ذلك إذا كان ما فعل به ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم
كرهن (والمأخوذ مضمون) على الأخذ (إن تلف قبل تملكه) ولو به البيع لاه أخذه لمرض نفسه كالاستام
ولو أخرج به لتقصير فتنصت قيمته ضمن النفس (ولا يأخذ) المستغرق (فوق حقه إن أمكن) (الاقتضاء عليه) فأن لم
يكن بأن لم يظفر الاجتماع تزديته على حقه أخذ ولا يضمن الزيادة له لزوم ما ع منه بدرجة إن أمكن بزيادة
والأبغ الكل وأخذ من غده قدره ورد الباقي به ونحوها

(وله اخذ مال غريم غريمه) كل يكون لزيد على عمرو بن ولعمرو على بكرته فلا بد ان ياخذ من مال بكره ما له على عمرو وان لم يظفر بمال الغريم وكان (٨٧٩) غريم الغريم باحدا او عتسا ايضا (ومضى ادمي) شخص (تقدا

او قسمة بار تقدر قسمة مر (وله وله اخذ ل غريم ذريته) ولا بد ان يعم غريمه وغريم غريمه على الذي اخذه كافي على وعبرة سرل ويلزمه ان يعلم الغريم ياخذ حتى لا ياخذ ثانيا فان اخذ مكان هو الظالم ولا يلزمه اعطاهم غريم ان يرمي اذله فذله ومن ثم لو شئ ان الغريم ياخذ منه أى من غريم الغريم طلب لزمه فيما بعده لانه لا يظفر من مال الغريم بما ياخذ منه أى لو اخذه اه ونرجع بالمال حكمه الباب وتجب الجدا وليس له فعله لانه لا يظفر كافي سرل وم (قوله ولعمرو على بكرته) هل المراد الثلثة في أصل الدينة لافي الجنس والصفة او حقيقة الثلثة بحيث يميزون كما لو ظفر من مال غريم الغريم واد اقله بالثاني فعله له اخذ غيرا نفس من مال غريم الغريم تردد فيه الاذرى له وشيئوا غاها من المراد الثلثة في مطلق الدينة وان كان أحدهما اكثر من الآخر ومن غير نفسه (قوله ومضى ادمي الخ) شروع في شروط الدعوى المسلمة (قوله تقدا) أى خالصا ومقشورا ولود يشرح مر وقوله اودى أهم من ان يكون تقدا اولا وبعضهم خص التقدير بالدين اخذا من المقابلة (قوله او متقوما) كيد مسلم فيه او مقترض (قوله ظاهرة) نسبة لسلطان اعطاهم (قوله اودى عينا) أى غير تقدا العين من القدر تقدر حكمها قريبا عن (قوله يمكن احضارها) اماما لا يمكن احضارها فقدر قيل القصة (قوله وصفها الخ) عبارة تخرج مر وصفها صفة السلم وجوبا في التلى ويد باق التقومع وجوب ذكر القصة فيه لهدم تاق التميز الكامل بدونها (قوله ذكر قصة) أى مع الجنس (قوله لافي امور) ومنها ايضا الدية والقرعة والمهر (قوله منها لقرار) بأن اذى انه اقر له بشئ والروية بأن اذى على الورقة ان مورسهم ارضى له بشئ وطلب منهم بياحه عن (قوله وحتى على اجراء الماء الخ) عبارة قروصة الحكم للروباى لو اذى حقا لا يميز مثل سبيل الماء على سطح باره من دارة او مروره في دار غيره مختارا فلا بد من تقديمه لحلى الدارين ان كانا متصلين في ذى انه دار فى وضع كذا يد كرامة الذى ينهى الى دار خصه ثم يقول وأنا استحق اجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكور حتى قد الاقوال والثاني مثلا الى الطريق الفلانية وان كانت الداران منفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين وشيئى على مر (قوله حدثت) أى طول او عرضا (قوله كافي التسلح)

(متقومة ذكر) وجوبا (قصة) دون العقات بحلاها مثلية يكنى فيها الضبط بالصفت ولا تسع الدعوى بمجبول الا في امور منها الاقرار والوصية وحق اجراء الماء في ارض حدثت أو اذى عقد ماليا (كسبع وجبة) (وصفه) وجوبا (بعضه) ولا يحتاج الى تفصيل كافي لتسلح لانه اعف حكما منه سولوا لا يشترط فيه الاشهاد (أو اذى) (نكاحا كذا) أى وصفه بالصيغة

(مع) قوله فكذلك يولي وشاهد من عدول، وما هذا شرط، بأن كانت غير غير متلا بكني فيه الاطلاق وتعميري في الولي بالعدالة الأولى من تعيين فيه بالشرط لا يستلزمها (٨٤٠) (وزيد) هو وسواه (في) فكذلك امن

بهارق عجزا عن تصليح لفتح
و خوف دقا وسلامها ان
كان سدا لها مشطرة
في جواز نكاحها وقول
في نكاح الامة وتزوجها
مالكها الذي له انكاحها
أو نحو ذلك من كسرها اشتراط
الموصف بالعدالة في دعوى
العقد والنكاح من زيادة
وتعدي عن بهارق أولى من
نفيه بالامة ولا يبين على
من أقام ببينة (بحق لانه
كطعن في اليهود (الان
ادعى خصمه مسقطا له
كاداهه وأبرأ منه وشرائه
من مدعيه وعليه يفتى
شاهد من خلف على نفيه)
وهو اتم نادى منه الحق
ولا أبرأ منه ولا باعه ولا
يعل مسق شاهده لاحمال
مادعيه وعليه في غير
الآخيرة اذا ادعى حدوده
قبل قيام البينة والحكم
وكذا بينهما ومضى وزن
امكانه والاقتلا يقتل الى
قوله ويستثنى مع ما ذكر

واضح لاني كما يدل عليه قوله وكلامه بعد (قوله مع قوله فكذلك الخ) وانما مع
الصفة لذكر الضرر أو اعتياد انشاء المانع مع الامة مفضضة لهما احتياط لان
الاصل عدم المانع فاكفي بما تضمنه وصف الامة والاصل عدم ذكر الشرط قطعا - يط
في بيانها كدها ولو قال تزوجتها زوايا مباحا شرعا كفي عن سائر الشرط
من المار في دونه غيره كما يحسنه ط ب سم وحل ويستثنى من ذلك أشكاه الكمار
فتكفي في الدعوى بهان يقول هذه زوجتي وان ادعى استمرا نكاحها بعد
الاسلام كما يقتضي تقريره - ينشد له شرح الروض وهو (قوله الاطلاق) أي
الاقتضاء على الامة قبل لا بد من تجمع بين الامة والشرط حل (قوله لا يبرأ منها)
بديل ان من فسق بعد وشده وشده وليس بعد حل (قوله أو غيره) عطف على
مالكها كقول المالك كانا إذا كان المالك حيا قال عس وكأنا كم في الامة
المرفقة (قوله عني) أي على - قاله بجاني على (قوله وحله) أي علم مدعيه
بفسق شاهده أي الذي أقامه على حقه وهو مخرجه من فاشل الشاهدين (قوله
وحله) أي على خلف على نفيه مع ما ذكر في مع قوله الان ادعى خصمه مسقطا
(قوله والواقعة عين) بأن ادعاها شخص وأقام المدعي بينة بأنها ملكة فأدعى
عليه بأنها عالة أو وهبها له (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في فعل الاظهار
ايضا وأقوله مع من الاستظهار أي في دعوى على العائب والسبي والمعتون
والبيت (قوله بدافع) أي بنى يدفع الحق عنه أي بيته بدافع فهو على خلف
بضابط كماله عليه قول الشرح موقع البيعة الخ (قوله أمهل ثلاثة) أي
وجوب بالكن بكتيل والاربع عليه ان خيف هربه وذلك بعد تقديره الدافع فان لم
يخبره وجب استفساره حيث كان عابا لامة قد يعتد ما ليس بدافع دافع ما شرح
هو فرع لو قال لي بيته في المكان الثلاثي والاربعين على الثلاثة فهو كلامهم عدم
الامهال لفرقضى عليه ثم احضر ما بعد الثلاثة أو قبلها سمعت عميرة شومري
(قوله ان مثلها) أي الثلاثة أيام وانظر علا قال اليها (قوله غير مسمى وبسبون)
لرب قال مكلف ليشمل السكران وقوله أو دفعها حال (قوله فصدق) أي ادا لم
يسبق منه اقترار برؤ حال تمكليفه ولم يحكم برقه حاله مكال مخره الا لم يسمع

ما لو قامت بينة باعها والمدين لادان ضيقه لجوازا بكون له مال باطن وما لو قامت بعين وقال الشهود دعواه
لا تملك باع ولا واهب فلمصلحة تضامه انها ما خرجت عن ملكه ونزع بالبيعة أي وحدها الشاهد واليمين والبيعة مع
بين الاستظهار رئيس ظنهم المذني تخليفه على نفي ذلك لان الخلف مع من ذكر قد تعرض فيها للمال لا استنفاة
الحق ولا يخلف بمذلة على نفي ما ادعاها لمسلم (واذا استنهل) من قامت عليه البينة أي طلب الامهال (بأن ادفع)
هو نحو ادله ابراه (أمهل ثلاثة) من الأيام لا تأمأة تقريية لا يعظم فيها الضرر وموقع البينة قد يحتاج الى مقلها
لاقتضاه من اليهود (ولو ادعى) ذو غير مسمى ومعتون (مجهول) نسب ولو سكران (نقال) انما راع طاعة خلف (قوله) دق

لان الاصل الحرية وعلى المذبي الفينة وان استغفله قبل انكاره وجرى عليه البيع مراراً وتواتره الايدي وخرج
من يادى اصلها وقال اعطني او (٨٤١) اعطني من باعني مثلك فلا يصدق بغيره (أو ادعى رغبته)

أى رقبى مسمى وعجوت (وليس
يصدق بصدق الابحية) لان
الاصل عدم الملك نعم لو كانا
يبدعيه وصدقه الغير كفى
تصدقته أى مع تحليف المذبي
(أو يبدعه وجه لقطعهما
حطب) فيحكم له برقه ما
لانه الظاهر من حالهما وانما
حلف ظلم شتان الحرية
فان علم لقطعهما بالصدق
الابحية على ما روى في كتاب
القطب والفرق ان القسط
صكوكهم بحرية ظاهره لا
غيره وقول حلفه أول من
قوله حكم له (وانكارهما)
أى الصى والمخون ولو بعد
كالمسا (نحو) لانه قد حكم
برقهما فلا يرفع ذلك المحكم
الابحية وتبصرى بما ذكر
أولى عما عبر به ولا تسمع
دعوى بدى (مؤجل) وان
كاديه سنة اذ لا تخلقها
الزام فى الحال ولو كان بضه
حالا وبضه مؤجلا صحت
الدعوى به لا محقق
المطالبة به ضه فانه
الموردى قال وسكذالو

دعواه عن وزى ولو قامت بعه بقره وبنه بحرية قدمت بينة الرق لان معها
زادة عمل لانها ناقصة بغيرها الحرية مستحقة رى (قوله لان الاصل الحرية)
واذا ثبتت حرته الاصلية بقوله ورجع مشتربه على ياديه بالثمن وان أقبله بالملك
لانه على ظاهر المشرح ر (قوله ملك) أعان قوله بغيره قربه
مع ان فرض المستلهم ما ليسا يبدعه لاجل قوله وصدقه الغير على ان قوله وليسا يبدعه
صادق بان لا يكون يداً أحد فيكون التقيد ظاهراً (قوله والفرق) أى بين حالة
العلم باللقط والجمل (قوله اذ لا يتناقض الخ) أى وتقدم ان من شروط الدعوى
ان تكون ملازمة فى الحال (قوله) اذ يحبس (قوله وكذا لو كان المؤجل الخ)
مثله مد لكن منفعه ش فانه ظهر وجهه * (فصل) * فيها
ينطق بحواب المذبي عليه ما بين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب
أى فى بيان الجواب وما يكتفى فيه وما لا يكتفى أى وما ينبغ ذلك من قوله وما قبل
اقراره وبقية الخ (قوله لو أصر الخ) أى استمر على سكوته عن جواب خصمه
أى والحال انه عارف أو جاهل وبنيه فله نفيه كأما ذلك كله قوله أصر مزج مد
ففيه يقع كثيرا ان المذبي عليه يجب بقوله ثبت ما بدعه فيطالب القضاة
الذى بالاسات لفهمهم ان ذلك حواب صحيح وفيه نظر اذ طلب الالبات لا يستلزم
اعترافاً ولا انكاراً فحين لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالقرار أو الانكار
بحر زى فرع قطع ان المذبي عليه يبدع الدعوى عليه يقول ما ثبت انما كم عندك
أو ما ثبت ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك متسكراً كلاً فيصنف المذبي
ويستحق طاب (قوله فكذلك) أى صريحاً ولا فهذا نكول كاسيافى
فى المتن لسكته ليس بصريح وانما الصريح فى النكول لستاه من الحلف
وعبارة الجلال كتركنا كل (قوله ان حكم القاضي) أى فلا يصير كلاً لا بمجرد
السكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنكول أو قول المذبي الحلف شيئاً من زى
(قوله بعد عرض البين عليه) أى ولم يتبع بان سكت لانه ان امتنع من البين
يكون ناكلاً حقيقة كاسيافى (قوله يصنف المذبي) ولا يمكن السيات من
الحلف بعد حلف المذبي لو اراده وينسب له ان يكرر اجبه فلا تشرح مد (قوله
شرح له القاضي) أى وجوباً مد بان يقول له ان لحلف حلف المذبي واستحق

كان المؤجل فى عقد وقد ٢١١ ش دعواه لتجميع القيدان للصدوم منها استحق فى الحال
* (فصل) * فيها ينطق بحواب المذبي عليه لو أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكذلك ان حكم القاضي
ينكوله أو قال للمذبي الحلف بعد عرض البين عليه كاسيافى فى فصل النكول فيصنف المذبي فان كان سكوته
تعوده ش أو غياوة ش له القياضى الحال

عليك عبد الله وقال شيخنا قوله شرح له القاضي بأن يقول لماذا اطلت السكوت
حكمت سكوتك وتضمنت ذلك (قوله ثم حكم عليه) أي بالسكول (قوله
أو قال الذي اختلف) أي بعد عرض اليه على الذي عليه وهو معطوف على
قوله حكم (قوله وأما لمصر) مقابل لقوله أمر وهو دخول أيضا على قوله فان
أدعى اشارة الى أنه مفرج على مخوف والظاهر أنه لا حاجة اليه بل كان الاولى
حذفه لا ر قوله فان أدعى الخ لا يظهر تفرقه عليه وبين ثم لم يذكر م (قوله حتى
يقول ولا يصحها) ويحري ذلك في الاحيان أيضا كافي الروض وعبارته وان أدعى
ملك دابة مبدئية فأنه مكروه فلا بد أن يقول في حلفه ليستأن ولا شيء منها سم
(قوله فأنزلت مطابقة الانكار الخ) أي وانما يطابقه ان نفي كل جزء منها م
(قوله فلا كل) مما دونها في هذه العبارة بعض اجمال لا يكون ناكلا عما مر
حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف أن يقول لما القاضي هذا غير كاف قل
ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فما كل مما دونها شيخنا عزى (قوله يحلف الذي
على استحقاقه) هل هذا اذا عرض على الذي عليه اليه على عشرة وما دونها
واستمع من الدون والا فلا يسكون ناكلا عن الدون بل لا بد من تجديد دعوى به
وجواب عمية (قوله والا) أي وإن لم تعرض عليه اليه (قوله كفافي العقد بها)
لان الذي السكاح قد تغير بدعيه مما دونه شرح م (قوله عليه) أي على نفي
العقد بها (قوله فان تسكل الخ) لا يحسن ترتيب عدم حلفها على البض الا
على حلفه على نفي العقد بجميع لاهل السكول الذي ذكره قلل الاولى ان يقول
فان تسكل حلفت على وقوع العقد بالخمسين واستقتها وان حلف على نفي ذلك
لم تحلف على البض انتهى قال سم على خبر قوله فان تسكل لم تحلف هي على البض
بل ان حلفت عين الرقة قضى لها واستقت الخمسين لان اليه المردودة كالقرار
وان لم تحلف لم تستق شيئا لا مرد الدعوى مع نكول الذي عليه لا تثبت شيئا
هذا هو الموافق لقوا بعد قول الشرح يعني ابن جر فيجب ههنا للثل فيه نظر ظاهر
سواء بنى ذلك على حلفها عين الرقة او على عمله لا يقال وجه قوله فيجب ههنا للثل ان
الزوج سمع عرف بالسكاح لا ناقول لان سلم استعترف لان انكاره انكح بخمسين
شامل لانكار نفس السكاح ولو لم يسم بعد الاعتراف بالسكاح لا يوجب ههنا للثل
بمجرد دعوى الزوجية ثم بحث مع الشيخ م ر فوافق عليه اه (قوله لم تحلف
هي على البض) أي لا بد دعوى جديدة تشرح م ر قال الرشيدى هو مشكل
لانها لا تخرج عن الدافضة والظاهر ان المراد بالذي يحلف عليه بدعي جديدة

ثم حكم عليه أو قال الذي
أحلف وإن لم يصر (فان
أدعى) عليه (عشرة) مثلا
لم يكتف) في الجواب
(لا تلزم) العشرة (حتى
يقول ولا بعضها وكذا
يحلف أن حلف لأن مدعيها
مدعى كل جزء منها فاشترط
مطابقة الانكار والحلف
دعواه (فان لم يحلف على
نفيها) أي العشرة (فقط
فقال على ما دونها فيحلف
المدعى على استحقاقه)
ويأخذ ثم لم كان المدعى به
مستدلالا عقد كان ادعت
نكاحا بخمسين كفاه نفي
العقد أو الحلف عليه فان
تكل لم تحلف هي على البض

لام يتأخر نأدته (أو ادعى) (٨٤٣) شفعة أو ألاماً السبب كل مرتبة (حكى) في الجواب

استحقاقها للأربعين مثلاً لانه نكحها بأربعين وعارة للزاني اما اذا استنفت الى
 عقد كما اذا قالت نكحتني خمسين وطالبني بها ونكح الزوج ولا يمكنه الحلف على
 انه نكحها ببعض الخمسين لانه ياتش ما أدعته أولاً وان استأنفت وأدعت عليه
 بعض الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت جازماً الحلف عليه له قوله بعض
 الذي جرى عليه النكاح صريح بما ذكرته لم انه ليس لها ان تدعي به ذماته
 نكحها باقل له (قوله لانه ياتش ما أدعته) فيصير مهر المثل حرم من وبطريقه
 سم وبه ان هذا التحليل ياتي فيما تقدم وهو حاقه على ما دون العشرة يجب بان
 دعواه العشرة تضمن لدعواه ما دونها فلا مناقضة بخلاف دعواها النكاح بقدر
 فانه ياتي دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفي في الجواب الخ) ومن ذلك لو ادعت
 عليه زوجه شفعة أو كسوة كفاء في الجواب لانه تستعين على شيء اذا قد يكون
 ما دقافي دعواها المسقط لما كثر ولكن يجوز عن اثبات كفاءه زوى عبد الله
 (قوله لان الذي الخ) قبل الحلف فمهم قوله كفي لا تستعين على شيء اي كفاء
 الجواب المطلق ولا يشترط الا تعرض للسبب لان الذي الخ وعارة شرح هو
 ولا يشترط التعرض لشيء تلك الجهة لان الذي الخ (قوله ما يسقط) كابر او عدم
 الثبوت في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولو اعترف أي للذي عليه من ثمة
 التحليل (قوله) أي بالمدعي به (قوله وحلف كما اجاب) راجع لامل المسئلة
 (قوله بني السبب) كالأقراض بان قال لم تعرض شيء (قوله فكذلك) أي يحلف
 عليه (قوله فان تعرض الخ) أي فان اجاب بالاطلاق وتعرض لشيء السبب في الحلف
 جاز (قوله مرهونا) أي في نفس الامر ولم يصح بذلك في دعواه بان قال هذا ملكي
 ولم يخل ادعى عليه هذا المرهون أو لولا لانه لو ادعى كذلك لم يكن له طلبة فقوله
 مرهوناً مائة أو موصوف محذوف أي شيئاً مرهوناً (قوله لا تعرض لك) أي لثبته
 بان يقول ليس ملكك ولا ثبوتها كما علم بما ياتي (قوله أو يقول ان ادعيت
 ملكاً مطلقاً) قد علمت ان فرض المسئلة ان الذي ادعى ملك عينه في نفس
 الامر مرهوناً أو مؤجرة عند المدعي عليه فقوله ان ادعيت ملكاً مطلقاً أي ان كان
 دعواك تلك العين التي ادعيتها ملكاً مطلقاً عن التمسك بالمر أو الإجارة أي
 ان لم يتبدل الذي به بالمر أو الإجارة فلا يترتب تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء
 استحقاق تسليمه وقوله أو مرهوناً أو مؤجراً أي ان قيدت المدعي به بالمر أو
 الإجارة أي ان كان مرادك التمسك فادكره لاجب عنه بان يقول لم تعرض
 مقدراً الإجارة فم استوف الدين الذي هو رهنه عليه شيئاً العتري في قال عرض

(لا تستحق على شيء أولاً)
 يترتب تسليم شيء الملك لان
 المدعي قد يصحكون بهادفاً
 ويعرض ما يسقط المدعي به
 ولو اعترف به وادعى مسقطاً
 طلباً بالثبوت وقد يجر عنها
 فدعت الحاجة الى قبول
 الجواب المطلق نعم لو ادعى
 عليه وثيقة لم يستكنه
 في الجواب لا يترتب التسليم
 الا بالزعم تسليم وانما يلزمه
 التمسك فالجواب الصحيح
 لا تستحق على شيء أو انه
 ينسحب الادعاء أو يقول
 هلكت الوثيقة أو ردتها
 وحلف كما اجاب لطابق
 الحلف الجواب فان اجاب
 بني السبب حلف عليه أو
 بالاطلاق فكذلك ولا
 يكف التعرض لشيء السبب
 فان تعرض لثبته جاز (أو)
 ادعى الملك (مرهوناً أو)
 مؤجراً يدعيه كفاء أي
 خصمه ان يقول (لا يترتب)
 تسليمه فلا يجب التعرض
 لذلك (أو) يقول (ان ادعيت)
 ملكاً مطلقاً فلا يترتب
 تسليمه (أو) ادعيت مرهوناً
 أو مؤجراً فاذ كرر لاجب

ويستفهمنا لردود ان كان على خلاف الاصل المجاحة اليه اه (قوله فان أقر)
 أي المذمى عليه بالملك أي الذي بان قال هو ملكك (قوله فاذمى ربحنا الخ) أي
 أقر بأه ملكه واذمى اه ربحه له أو أقر به ولو كذبه المذمى (قوله عدم ما ادعاء) أي
 المذمى عليه من الربح والاجارة (قوله لمن لا يعرفه) فان أقر بعد ذلك لمن قبل
 وانصرف عنه الخصومة عن (قوله أو المجبورى) أي ولا يئنه له ولا يسمع
 فله عوى على المجبور حيث اه حل (قوله وهو) أي المذمى عليه ناظر عليه أي
 على الوقف على المصد أو الفقراء قال حل فان حكان الناظر غيره انصرف
 الخصومة عنه الى الناظر اه (قوله لان ظاهر اريد) تطيل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر
 الخ تطيل لقوله ولا تنصرف الخصومة (قوله وما صدر ليس بجوهر) هو ظاهر
 في ذلك لتبين الاولين أي قوله ليستلى أو هي لمن لا يعرفه وأما في مسئلة المجبور
 والوقف لم تنصرف على تطيل شاف وكان وجه اه لم يقر لاني يديمكن نصب
 الخصومة منه بخلاف ما لو أقر لمعين سم (قوله بل يخلف) أي يطلب منه الخلف
 لاجل قوله بجاه ان يقر (قوله أو بشكل) ما دخل وقوله فيصنف المذمى فربيع
 على شكل وهو لم يثبت له العين فربيع على كل من الاقرار والسكرول وقوله فيما
 لو اضافها فغير محبر أي في قوله هي لمن لا يعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو المجبورى
 أو وقف (قوله في الاولى) وهي قوله ليستلى (قوله وأبذل للعين اه) فيه يصح
 لان العين المراد وتنفيد لا تنزع العين في المسائل كلها لان الغرض ان الخصومة
 لا تنصرف عنه نعم ان فلما بانصراف الخصومة في مسئلة المجبور وادف كاذب
 اليه الفزالي وكذا في الاولين على وجه كان له التعليق لتفريم البذل فلما قاله شرح
 المنهج هنا وهم منشأه انتقال انظر من حالة الى حالة عميرة سم وعبارة شرح
 الروض مصنف المذمى وتثبت له اه وازر وهو صريح في ثبوت العين له في جميع
 الصور كما اعتمد سم على جهر وقال عرش ان عذمان الذي للحيولة لقيمة مطلقا اه أي
 سواء كانت العين متعززة أو مثلية وفي قول على المحلى وانما المرء البذل الاحتمال
 صدقه في اقراره وعدم انتزاع العين منه لاحتمال ان له ولاية عليها ومعنى عدم
 انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبوت الملك اه (قوله في غير
 ذلك) أي قوله أو المجبورى الى آخره (قوله تركت العين) وتسمير الخصومة معه الى أن
 يخلف أو يقيم المذمى بينة كما مر في كتاب الاقراء أي فين أقر لنفسه بشئ وهو
 ينكره (قوله انصرف) أي بالنسبة لرقبة العين والأفله تحليفه بجاه ان يقر
 فيفترم البذل للحيولة اه بخط شيتنا سم وسيأتي في قول الشرح واعلم الخ (قوله

فصلا

فان أقر بالملك وادعى ربحنا
 أو اجارة كلف بدية) لان
 الاصل عدم ما ادعاء (أو)
 ادعى (هنا فقال ليستلى
 أو انما فما لمن ينصرف
 عنه) كسهي لمن لا
 يعرفه أو المجبورى أو هي
 وقف على مسدد كذا أو
 على الفقراء وهو ناظر عليه
 (لم تنزع) أي العين منه
 (ولا تنصرف الخصومة) عنه
 لان ظاهر اريد الملك وما صدر
 عنه ليس بجوهر (بل يخلف)
 انه لا يلزمه تسليم العين بجا
 ان يقر أو بشكل فخصف
 المذمى وتثبت له العين
 في الاولى وفيما لو اضافها
 لتفريم معنى والبذل للحيولة
 في خبر ذلك (أو يقيم المذمى
 بينة) انها له وهذا
 ما في المحرر وغيره وهو أولى
 من تقييده التعليق بعدم
 البينة (وان أقر بها حاضر)
 بالبلد وصدقه حادت
 الخصومة معه) وان كذبه
 تركت العين بيده كما مر
 في كتاب الاقراء (أو)
 أقر بها (لأن انصرف)
 أي الخصومة عنه نظرا
 لظاهر الاقراء

(فان أقام المدعي بنية نكاح على غائب فيلحق به مهر والاوقف الامرى قدومه) أى الغائب واعلم ان انصراف
 الخيرية فيما اذا اقر حاضر وغائب (٨٤٥) هو بالنسبة لعين المدة ولا بالنسبة لتخليغه اذ لا يقي قباله

تغريم البدل لليلة كمن
 قال هذا الزيد بل لم يرو
 (وما قبل اقراره وقوله
 كعقوبة) لا دوى من قود
 وحده وتغريمه كدين
 متعلق بمال بعبارة اذن له
 فيم اسيد (فالدعوى
 والجواب عليه) لان اثر
 وذلك هو عليه اما عقوبة
 لقته تعالى فلا تمنع فيها
 الدعوى كالم (وما) لا
 يقبل اقراره (كاوش)
 لعيب وما من منف (فلى
 السيد) الدعوى والجواب
 لان الزينة انى هي متعلقة
 حق اسيد فيقول ما جنى
 رقى في نم (كاوش) وان دلى
 الرقيق في دعوى القتل
 خطأ أو شبه عمد بمثل اللوث
 مع انه لا يقبل اقراره لان
 الولي يقسم ونساق الية
 برقبة الرقيق مخرج
 الرافى في كتاب القسامة
 وقد يكونان عليه ما كما
 في نكاح العبد والمكاتبة
 فاما ما ثبت باقرارهما
 (فصل) في كيفية
 الخلف وضابط الخلف
 (من تغليظ بين) من مدع
 وذعى عليه في غير تجسس

نكاحه على غائب) أى لئلا يتبدل بمساقته المرافعة فيه بأن يحسكون فوق مسافة
 المدعى اه قبل على الجلال (قوله فيلحق بها) أى يميز الاستظهار (قوله
 اذ لا يقي قباله) أى بأنها ليست له (قوله لتغريم الدل) أى ان لا يحلف وحلف
 المدعي بين الرضاء والراعى لبدل القية لان الضرر لليلة انما هو اقلية سر
 (قوله كعقوبة) أى موجبها (قوله يهود عليه) أى شقيقه (قوله فلا تمنع فيها
 الدعوى) أى لا يحتاج الى سماعها والاشهاد بها كما ذكر (قوله كاوش يعيب الخ)
 كاوش أى عليه انه جرح دانه أو ألقها (قوله لفته) أى لا يقبل فيه قراره
 (قوله نعم يكونان) استدراك على قوله وما الخ (قوله بمثل اللوث) أى عمل تحت
 مية قرينة على مدق المدعي (قوله لان الولي) أى ولي الدم وموعلة لقوله يكونان على
 الرقيق وعدا لتأويل قوله وتأتى الية برقبة كما اقتصر عليه هو أى واذا كان
 كذلك فالدعوى والجواب عليه كذا قبل وفيه ان الترجمة الذى ذكره يجرى
 في دعوى أورش العيب وضمان التلف لانها متعلقان برقبة مع ان الدعوى فيها
 والجواب على السيد وقد يجب بان قوله لان الولي يقسم أى واقسامه كالهيئة
 والدعوى مع الهيئة تكون عليه فهو له وقد وثق الخ مستأنف ليس
 من التحليل تأمل (قوله كفى نكاح العبد) كان اذعت حرته على عبد وسيد بان هذا
 زوجى زوجته سيدلى (قوله والمكاتبة) بان يدعى رجل عليها وعلى سيد ما بها
 زوجته فزوجه السيد ما بذنها بمضرة شاهدى عدل فلا يثبت الا باقراره ما لم
 السيد قال عن فلو اقر أحدهما وانكرا لا تحلف الاثران نكاح وحلف
 المدعي حكمه بالنكاح كفى تناوى القاضي (فصل) في كيفية
 الخلف وضابط الخلف (قوله من تغليظ بين) أى من القاضى ان يظن البينين
 وهذا ليس من الترجمة حل أى بل هو قوته للترجم له وهو قوله ويحلف على البت
 الخ ويحتمل ان يكون من الترجمة بالغا لقوله وبزواته ما وصاف ويكون المراد
 السكينة الواجبة او التذوية (قوله من مدع) أى اذا رقت عليه أو أقام شاهد
 أو سلف معه ذى (قوله في غير تجسس) أشد من بعدد ما شارب الى ان قول
 الصنف لا في تجسس معطوف على هذا القدر والميز (قوله وما) أى لم يبلغ
 نصاب ركعة قدولم يرد قض كاسيد كره (قوله كدم) كقوله وقوله
 نصاب ركعة قدولم يرد قض كاسيد كره (قوله كدم) كقوله وقوله
 المراد ثم نصاب كان من قبل مثلاً براموى وخفيهم كلامه ان نصاب غير
 التقدان بلغت قيمته نصاب التقديس التخليط والا فلا (قوله لا في تجسس أو مال)

ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة ٣١٢ يجت ويلا وعتق وولاء وصيانة وكفالة وفى مال
 ادعى به ويصفه وبلغ نصاب ركعة قدولم يبلغه وذى المال كالتناظير لم يراف فى الحلف متناه على انه متوقف
 على ما سخم وهو الا مع (لا في تجسس أو مال) ادعى به أو بوجه تكييف أو أصل (لم يبلغ) أى المال

(تساب زكاة تعدول بره) أي التخليط فيه فاض واختليط يكون (بما مر في الامان من زمان وصفا) لاجمع وتكرير
الفاظ (وبزيادة اسماء وصفات كل قول وانه الذي لا اله الا (٨٤٦) هو عالم القيب والشهادة الرحمن

الرحيم الذي يعلم السر والعلانية وان كان الحالت
يهوديا خلفه القاضي باه
الذي أنزل التوراة على موسى
وتعامن العرق أو نصرانيا
خلفه باه الذي أنزل الانجيل
على عيسى أو يوسيا أو وثيا
خلفه باه الذي خلقه وصوره
فلو اقتصر على قوله والله كفي
ولا يجوز لقاضي أن يخلف
أحدًا بطلاق أو عتق أو نذر
كأياه الماوردي وغيره قال
الشافعي يمتثل ببلغ الامان
فانما يستلطف الناس
بطلاق أو عتق عزله وقد كره
سن التخليط مع عدمه
في النص ومع قولي تعدول
بره فاض ومع قولي وبزيادة
اسماء وصفات من زيادتي
وتيسدي بما مر في الامان
بالامان والمكان أو في من
الاطلاق له (ويخلف)
الخص (على البت) أي
القطع في فعله وفعل ما كره
أبناؤا أو نفي لانه يعلم حال
نفسه ومال مما كرهه
منسوب اليه فهو كماله بل
ضمان جنابه بهيمة بتسميه

هذا التقيد انما هو بالنسبة للتخليط بالزمان والمكان اما بالنسبة لزيادة الاسماء
والصفات فله التخليط بما يطلق شرحه في أي المال وغيره بلغ نصابا لا يشمل
ذلك الاختصاص ع ش على مر (قوله لاجع الخ) عبارة مر فم التخليط
بمضور جمع أظهم أربعة وتكريرا لفظ لا أثر لها اه (قوله وبزيادة اسماء
وصفات) ويسن أن يقرأ عليه أن الذين يشتركون بهذا الله وإيمانهم ثمانية
وان يوضع المصنف في جهه شرح مر ولا يخلفه عليه لان المقصود تحريفه بخلفه
بعضه المصنف ع ش عليه (قوله فلو اقتصر) محذوف قوله وبزيادة اسماء
وصفات ع ن (قوله ولا يجوز لقاضي) خرج الحكم فله تخلفه بذلك ومثل
التفاسي غيره من المحكم وغيره فليس له التخليط بذلك ع ش (قوله عزله)
أي وجوب ان كان شاميا أو اما القاضي المحفي فلا يميزه الامان اذا خلف بالطلاق
لا به يرى ذلك في اعتقاد مقلده برماوى (قوله وكس الخ) الاولى تقديره على
قوله ولا يجوز الخ (قوله اول من اطلاقه) لان الاطلاق يدخل تكرير
الايمان وحضور الجميع مع انهم ليسوا مطعون هنا (قوله ويحيط على البت الخ)
هذا من جهة كيفية البين وحاصل الصور انما عشر سورة لان المأوف عليه اما فيه
أو فعل ما كره أو فعل غيرهما وعلى كل امان يحكمون انبأنا أو نفي ما على كل امان
مطلقا أو مقيدا يخلف على البت في احدي عشر أثار اليه ما يعلق بفعله أو فعل
غيره فلهذه غمانية لانه يخلف اما على الاثبات أو النفي وعلى كل امان يكونا
مطلقين أو مقيدين وقوله وفي فعل غيرهما انما تأممه صورتان لانه اما مطلق أو مقيد
وقوله أو نفي محصورا وموقو في واحد فآثار اليه المصنف بقوله لا في نفي مطلق
تأمل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أي من شأنه ذلك وان كان الفعل مدرومه حال
جنونه مثلا كأطلقه وشرح جهه (قوله بتسميه) أي فهو من فعله ع ش (قوله
غيرها) أي مما له به تعلق كورثه لا أجنبي (قوله انبأنا) كبيع واتلاف وغصب مر
(قوله محصورا) صفة لآخا أي ثانيا مقيد بآية مثلا كقوله والله ما أبرك
مورث يوم الجمعة مثلا (قوله أبراني مورثك) أي وأنت تعلم ذلك لان في الروضة
وأصلها ان كل مصنف فيه السكر على في العلم بشرط في الدعوى عليه التعرض
للعلم فيقول مورثك غصب مني كذا وأنت تعلم انه غصب زى (قوله ويجوز البت
الخ) أشاد به الى أنه لا يشترط في الخلف على البت اليقين وقوله كان يعتد

في حفظه لا يفتل هو في فعل غيرهما انبأنا أو نفي ما يحصره والتبصر الرقوى عليه (لا في نفي مطلق لفعل الخ
لا نسب له) كقول غيره لفي جواب دعواه وبالمورث أبراني مورثك (د) يخلف (عليه) أي على البت وعلى نفي
العلم لتبصر الرقوى عليه والتبصر بطلان مع قولي عليه من زيادتي ويجوز البت في الخلف بل من كره كان يعتد
فيه الخالف خطه

أو خط مورثه كأعلم من كتاب (٨٤٧) القضاء (ويعتبر) في الحالف (نية الحاكم) المستقل الخصم بعد

الطلب له (قلا يدفع اثم
اليمن الفاجرة نحو تزوية)
كاستئنا لا يسميه الحاكم
وذلك لخبر مسلم اليمن على
نية المستلف وهو محمول
على الحاكم لا ما لا نفي له
ولا نية التلief بل وحلف
اتسان استله أو حلفه غير
الحاكم أو حلفه الحاكم
بغير طلب أو بطلاق أو بحو
اعتبر نية الحالف وتنفعه
التورية وإن كانت حراما
حيث يطل بها حق
المستحق (ومن طلب منه
يمن على ما لا يقر به زومه)
وولا دعوى كطلب
القاذف بين القذوف أو
واذنه على أنه ما زنا (حلف)
نهر البينة على المدعى
واليمن على من اتكروا به
اليمن وفي الصعيين خبر
اليمن على المدعى عليه
وهذا مراد الأصل بما
عبر به وخرج بما لا يقر به
زومه نائب المال كالأوصى
والوكيل فلا يصف لاه
لا يصح إقراره (ولا يخطف
قاضي على تركه ظنا
في حكمه ولا شاهد أنه لم
يكذب) في شهادته
لا ارتفاع منه بما عني فلان

الح اشاره الى انه لا يصر الفطن المؤكد في خطه وخط مورثه منسكول
شعبه عما يصل به الفطن المؤكد كما خبر به في الروضة وأما عبد البر قال مر
وان لم يندرك على المعند (قوله أو خطا وزنه) أي المورق به بحيث يرجع عنده
بسيبه وقوع ما فيه شرح مر (قوله في الحلف) أي ما به لاه المراد عند لا إطلاق
ويدل عليه ما بعد مواعيل ما ذكره من القيود أربعة (قوله نية الحاكم) أي قصد
أو قصد نية أو الحكم أو المنصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التلief شرح
مر فالمراد بالنية معناها اللغوي وهو القصد (قوله وتورية) والتورية قصد هجر
لغظه دون حقيقة ته كاله عدى درهم أي قبله أو ينار أي رجل أو قيس أي غشاء
الطلب أو قوب أي رجوع وهي هنا اعتقاد خلق ظاهرا لفظ مر وقوله هجر لفظه
أي هجر استعماله في معناه المرادله (قوله كاستئنا) كأن كان له عليه خمسة
فأدعى عشرة وأمام شاهد على العشرة وحلف أن عليه عشرة وقال لا خمسة سرا
والمراد بالاستئنا ما يشبه اللبنة كما يؤخفن مر حيث قال واستئنا كالي
الاستنوي بأنه لا يمكن في الماضي إذ لا يقال والله أتفت كذا إن شاء الله أحجب
هنا بأن المراد رجوعه لصدق اليمن اه (قوله لا يسميه) ما يسميه عزره وأعاد اليمن
شرح مر (قوله استئنا) مفهوم قوله المستلف (قوله يبر طلب) أي طلب التحم
(قوله اعتبار نية الحالف) أي حيث كان القاضي لا يرى التلief به كالتاضي
فان سكان له التلief بغير اذنه كالحفي لم تنفعه التورية وهو ظاهر ذى (قوله
ومن طلب الح) هذا ضابط الحالف وليس ضابطا لكل حالف فان يمين الرد
لا تدخل فيه ولا إيمان القسامة ولا العان ولا اليمن مع الشاهد كما مر أراد الحالف
في جواب دعوى أصلية وأيضا فهو غير مطرد لاستثناهم منه صورا كثيرة وأشار
في المتن لبعضها بقوله ولا يخطف قاض الح اه ذى (قوله على ما) أي على نقي ما لم
شيء أو لاقربه زومه يرد عليه فهو الزنا لاه لا معنى لازومه بالاقرار وأحجب بأن
المعنى بالنسبة اليه زومه مقتضاه وما يرتب عليه (قوله كطلب القاذف الح)
كان يذنب شخصا الزنا ثم ارتفع القاذف والقذوف أو وارثه القاضي ويطلب
المقذوف أو وارثه حذا القذف من القاضي فيعلم القاذف القذوف أم ما زنا
أو وارثه على أنه ما زنا فمورثه فإذا حلف أحدهما جفت عليه الحد والامسقط وهذا
الضابط موجود في المقذوف لا ما لا يقر بالزومه وفي ادخال وارث المقذوف
في هذا الضابط ظنرا لاه لا يصدق عليه شيئا (قوله ولا يخطف قاض) وهو ما بعده
مستثنى من الضابط لانهم أو لاقربا بما حلفوا عليه عمل بمقتضاه فيبطل الحكم

(ولا مدع مي) ولو عتلا (بل حمل - حتى يلغ) فيدعي عليه وان كان لو أقر بالبرغ في وقت احتماله قبل لان حلفه
 حيث حباه ووصاه - بطل حلفه في قطيعة بطل حلفه (الا كافر) (٨٤٨) مسيد (أثبت وقال تعمله)

أى انبات العانة فيلغ
 لسقوط القتل شاعل ان
 الالبست علامة للبرغ
 وهذا الاستنمان زيادى
 (والبين) من الخصم
 (تقطع الخصومة حالا
 لا المني) فلا تبرأ منه لانه
 صلى الله عليه وسلم امر
 رجلا بعد ما حلف بالخروج
 من حق صاحبه كانه
 عرف كذبه وواه ابو داود
 والحاكم وصح استناده
 (فتسبع بينة المدعي بعد)
 أى بعد حلف الخصم كالى
 أقر الخصم بعد حلفه وكذا
 لورقت البين على المدعي
 فشكل ثم اقام بينة ولو قال
 بعد اقامه بينة بدعواه
 بنتى كاذبة أو بسطة
 سقطت ولم يثبت دعواه
 واستثنى البلقنى ما اذا
 ألب المدعي عليه ودية
 بنى الاستمقاق وحلف
 عليه فان حلفه يفيد البراءة
 حتى لو اقام المدعي بينة بانه
 أودعه اياها ثم نثرها

(قوله ولا مدع مي) مكان ادعى عليه البرغ لتسبع فهو عقد صدقة فاذى
 الصاء لا يطاله بعد ادعاء خصمه ببرغه فانه لا يحلف على نفي بروج وان كان لو أقر به
 حين احتماله عليه (قوله ولم يثبت دعواه) لا احتمال ان يكون محققا بدعواه
 وانهم ومبطلين لشهادتهم بما لا يحيطون به برماوى فلما اقام بينة أخرى سمعت
 (قوله كانه عرف كذبه) كان لتحقيق فلو قال لا لانه لا مكان أظهر (قوله
 واستثنى البلقنى) أى من قوله لا الحق (قوله فانها لا تتألف) لانه يمكن انه
 أودعه لا مكان لا يستحق عليه شيئا لثف الودعة من غير قصير أو رذاله اه مر
 (قوله ولا يرد الخ) أى على قوله يمكن جارة مر ولا يوجب المدعي لو قال قد حلفنى
 ابنى لأحقه فليحلف على ذلك (قوله ثلاث تسلسل الأمر) فان نكل حلف
 المدعي عليه بين الرذو نذفت الخصومة عنه هذا ان قال قد حلفنى عند فاش أمر
 فان قال عندك أيها القاضي فان حفظ القاضي ذلك لم يحلفه ومنع المدعي بماطله
 وان لم يحفظه حلفه ولا تسفه اقامة البينة عليه في الامع لان القاضي متى تذكر
 حكمه اعضاءه ولا فلا يستد البينة (قوله انه) أى المدعي عليه وقوله على انه أى
 المدعي ما حلفه أى المدعي عليه (فصل) * في التمسكول أى
 الامتناع من الحلف بماطله القاضي أى وما يتعلق به من قوله وبين الرذو كقار
 النظم الى آخر الفصل والمناسب تقديم هذا الفصل على الذى قبله (قوله
 والرجن مقول قال) وفي تقييد كونه كسولا بامره على ذلك بعد حلفه
 بوجوب امثال أمر الحاكم شرح مر وبجاءة الرضى فلو قال قل والله فقال
 والرجن أو قال قل والله العظيم فقال والله وسكت أو امتنع من تقييد المكان
 والزمان فناكله في شرحه وليس له إضافة اجتهاد القاضي سم قال مر
 في شرحه ولو قال له قل بالله فقال والله أو بالله فنيه وجها أو بهما انه غيرا كل
 كد كسبه لوجود الاسم والثبات اثباته في مجرد الحرف المؤثر به (قوله
 أو بجاءة) أى قلة ضنة وقوله أو بهما كالجمل والخرس (قوله يحكم القاضي)
 راجع لقوله أو سكت فقط كما يؤخذ من قل على الجلال قال لانه لاحاحه فيها قبله
 الحكم بالتسكول وقال جبران كلام من قوله يحكم القاضي بتسكوله أو قال الخ

للتألف ما حلف عليه من نفي الاستمقاق (ولو قال الخصم) قد حلفنى على ما دعه عند القاضي وراجع
 (فيلغ اى لم يحلفنى) عليه (مكن) من ذلك لان ما قاله محمل غير مستبعد ولا يرداه لا يؤمن ان يدعى المدعي انه
 حلفه على انما حلفه وهكذا الان ذلك لا يسمع منه لا لا يتسلسل (فصل) * في التسكول والترجيه
 من زيادى لو (تسكول) الخصم عن البين الطولية منه (كان قال) هو أى من قوله ولتسكول اذ يقول بعد قول
 القاضي (له) أحلف لا أو انا (كل) أو قال بعد قوله قل والله والرجن (أو) كان (سكت) لا لانه أو بجاءة أو بهما
 (بعد ذلك) وبعد قوله له ما ذكر الحكمه والقاضى (سكت) قال لا ادعى احلف

حلف للمدعي) لتقول الحلف اليه (وقضى له) بذلك (لا تنكوه) أي انكصم لانه صلى الله عليه وسلم ود الجبن على طالب الحق ولو اصاب الحاكم وصرح اسناده (٨٤٩) وقول القاضي الذي اختلفوا ان لم يكن حكما ينكوه حقيقة لكنه

قائل بتمتة الحكم به كما في الروضة كما سألنا وبالمجة فانكصم بعد نكوه الموعد الى الحلف ما لم ينكوه بفساد حقيقته او تتر بلاز الا فليس له الموعد اليه الا برضي المدعي وبين القاضي حكم التكرار الجاهل ببيان بقول له ان تكلمت عن اليمين حلف المدعي واختلفت الحق فان لم يخل وحكم ينكوه فنفذ حكمه لتقصير بترك اليمين عن حكم التكرار (ويعين الرد) وهو بين الذي بعد نكول خصمه (كقارار انكصم) لا كالبينة لانه يتوصل باليمين بعد نكوله الى الحق فاشبه اقاراه به فيسب الحق بخراغ المدعي من بين الردن غير اقتدار الى حكمه كالاقرار (فلا تسبح بعدها بجملة بسقط) كما داه وبراء واضياى لتكذيبها باقراره وتغييره بسقط اولي من قوله باداء أو براءه فان لم يصف المارعي يمين الراد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة

واجب لكل من التكرار المبرح وهو ما ذكره قوله لا اؤا انا كل ومن التكرار المضي وهو المذكور المذكور قوله اوستك اه والذى المخطط به كلام الرشيدى على مر ان الحكم المضي بالنكول لا يحتاج اليه في النكول المبرح وان الحكم التزيلي وهو قوله الذي اختلف لا يثبت في كل من التكرار المبرح والمضي فتأمل اه (قوله حلف للمدعي) أي في صورتين حل وهو جواب لوف قوله لنكول (قوله وقضى له بذلك) أي بحلفه واشعر قوله وقضى له انه لا يثبت حق الذي بحلفه بل يتوقف على حكم القاضي لكن الاربع في أصل الروضة عدم التوقف بناء على ان اليمين الردودة كالاقرار وان الحق ثبت به من غير حكم في الامع وسياق في كلام الشرح التصريح بأنه لا يتوقف على حكم ايضا زى وبعبارة الشورى وقضى له بذلك أي ثبت من غير حكم ما حكم ومثله حل وشرح مر (قوله لا ينكوه) خلافا لاني حقيقته وأحد فقد رد قوله ما قبل مائة في موطنه الاجماع على خلاف قوله ما كفى مر (قوله رد اليمين) على طالب الحق) أي وقضى له بوجه الدلالة انه لم يكتف بالنكول عى على مر (قوله وقول القاضي) مبتدأ خبره مضاف قدومه قبل مائة السكول كابدل عليه قوله لم يكنه نازل الخ (قوله وبالمجة) أي سواء قلنا حقيقة أو اذلا فتمتة زى ولم يتقدم تصديقي في رد انكصم الحلف حتى يقول وبالمجة (قوله ما لم ينكوه الخ) أي بعد سكونه وقوله او تتر بلاي فيما اذا قال لقاضي الذي اختلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله وبين القاضي) أي وجوبا مروعش (قوله نفذ حكمه) وان اتم بعد تعليمه عى على مر (قوله لتقصير) أي للمدعي عليه (قوله لا كالبينة) أي من للمدعي (قوله لانه يتوصل الخ) أي من غير حكم ما كمل بليل ما بعد فلا يقال هذا التحليل موجود في البينة (قوله اقراره) أي الحكمي (قوله قطا حقه) أي من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بتمتة الحلف الذي عليه قال الرازي ولا يتوقف سقوط حقه من اليمين على حكم القاضي ينكوه برضى سم (قوله من اليمين) وليس له الموعد اليه في هذا المجلس ولا غيره من وليس له ردعا على المدعي عليه لان الردودة لا ترد بعد ابروزى وشرح الروض (قوله والمطالبة) أي بحقه أي فليس له مطالبة انكصم الا ان يقيم بينة من ل (قوله كالم) أي قبيل الفصل

لا يرضاه من اليمين (و) لكن ٢١٣ م ش (تصح جهته) كالم (فان ابدى هذا كاطمة حجة) ود قال فيه ويراجعة حساب هذا أولى من قوله وان تطل باقامة بينة أو راجعة حساب

(أهل ثلاثة) من الأمام فقط ثلاث طول مدة مدانته والثلاثة مدة متفرقة شرعاً وفارق جوازاً - يراد بحجة إبدائها
قد لا تصاعد ولا تنقص واليمين إليه وحل هذا الإمهال واجب (٨٥٠) أو مستحب وجهان (ولا جهل خصمه

لذلك) أي لعذر (حين
يستغف الإبرص المدي)
لا يمتنع بطلب الأضرار
أو اليمين بخلاف المدي
وهذا الاستثناء من زيادة
(وان استهل الخصم) أي
طلب الإمهال (في ابتداء
الجواب لذلك) أي لعذر
(أهل إلى آخر المجلس) بقيد
زده بقول (ان شا) أي
المدي أو القاضي وعلى
التأجير جاعة ويعتبر
في شرح البهجة (ومن
طوب يجرية قاضي)
مسقطاً كإسلامه قبل تمام
الحول (فان واقتضى دعواه
الظاهر كان كان غالباً ينقص
وإدعى ذلك) (وخلف) فذلك
(والا) بأن لم توافق الظاهر
بأن كان منهناً ظاهراً ثم
إدعى ذلك أو وافقته وبشكل
(طوب بها) وليس ذلك
قضاء بالسكول بل لأنها
وجبت ولم يأت بدائع وهذه
المستثنى من زيادتي (أوبزكاة
قادمه) أي المسقط كدفعها
لساع آخر أو غلط خالص لم
يطلب بها) وإن نكل من
اليمين لأنها مستحبة كإمر
(ولوا دعى ولي صبي أو مجنون

في قوله ترك الوقت اليمين على المدي فنكل ثم أقام يمينه (قوله أهل ثلاثة من
الأمام) أي غير يمين الأمهال والإدعاء قل على الجلال (قوله جواز تأخير
الحجة) أي اطلاع منه ابتداء وكان غالباً فلا يفي قوله قبل كإقامة حجة (قوله
وليمين إليه) أي موكلون إليه فان مضت أعماله ضمن غير يمينه سقط حقه من اليمين
كما في جمر (قوله وجهان) المنة الوجوب مر (قوله ولا جهل خصمه لذلك)
هذا قدر يعم أنه لو طلب التأخير يمينه بقيه بالاداء لا يهل ثلاثة أيام وفي الزكاة
أنه يهل بخلاف ما لو طلب التأخير لرجعة الحساب عمرة والوجوب ان مراد الشيخ
من مرجع اسم الإشارة العذوبة باليمين بدليل قوله حين يستغف لأن الذي ينط
باليمين متقرب بالحق فكيف يخلف سم (قوله حين يستغف) أي يطلب منه
الخلف ع ش (قوله الأرض المدي) شامل لطلب إقامة اليمين والذي في المتناج
الاقتصار على مرجعة الحساب وإما إذا طلب إقامة اليمين فانه يهل وإن لم يرض
الخصم حل (قوله أهل) أي بالمضطر الإمهال بالمدي كائن كان يريد سقراً
س ل (قوله إلى آخر المجلس) أي مجلس اقتاضى س ل وما زاد عليه لأدنيه
من رضا المدي حل وقال ع ش أي مجلس هذين الخمسين وعبارة شرح مر
والأوجه ان المراد بالجلس مجلس القاضي له (قوله أو القاضي) مستقوله ليست
أو لتقدير كائناً بادر من العبارة بل لتنوع الخلاف فانها قولان في المسئلة كما يدل
عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لأن مشيئة
المدي لا تنبذ بخلاف المجلس ذي (قوله ومن طوب الخ) ترجم هذه المسائل
في الررض وشرحه بقوله فصل قد يندرد اليمين على المدي ولا يقضى على المدي
عليه بالنكول وذلك في صور كما إذا غاب ذي ثم عاد وأقضى الإسلام الخ اه
ولوما من لا ورث له وله دين على شخص فطالبه القاضي ووجه عليه اليمين
فنكل قبل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ أنه أو مجلس لير أو يخلف أو يترك
أوجه أمجمها الثاني اه سم وقوله بجزية أي كاملة وقوله مسقطاً أي لمعضها لأن
إسلامه في أثناء الحول يسقط بعضها وهو ما يقابل الباقي من الحول كما تقدم من
ان إسلامه في أثناء الحول يوجب سقطها (قوله لأنها) أي الجزية (قوله
ظاهراً) أي غير خفي (قوله لأنها مستحبة) حتى لو حضر المستقون وأدعى
دفعها إليهم وأنكروا فلا شيء وعليه اه برأوى (قوله حقه) أي للمدي
أو المجنون (قوله يخلف الولي) ما لم يرد ثبوت العقد الذي يشره ويده فيصنف
ورثت الحق منها ومثله يجرى في الوصي ولو كبل سم (قوله بما شره سببه)

حقه) على شخص (فانكره نكل لم يخلف الولي) وإن ادعى ثبوته بما شره سببه بل ينتظر كالحالان
أشياء ملحق لغير الخلف بعيد وذكر المجنون من زيادتي

فصل ١٠ في تناقض اليمينتين لو (ادعى كل منهما) أي من اثنين شيئا (وأقام يمينته) (وهو يدين ثالث سقننا) لتناقض موجبهما ينقض لكل منهما عينا (٥٥١) وإن اقربهما لاحدهما على مقتضى (اقراره) لو يدينها أو لا يدين

كان قال أما اقرب منه لك بسبب التمسك الذي حصل في البلد مثلا
 فصل ١١ في تناقض اليمينتين (قوله وهو يدين ثالث) الحاصل
 انه اما ان يسكن يدين ثالث أو يدينهما أو يدين أحدهما أو لا يدين أحد (قوله
 سقننا) سواء كانتا مطلقا التاريخ أو متعقبة أو أحدهما مطلقة والأخرى
 مؤرخة شرح الرض (قوله لتناقض موجبهما) وهو الملك سول وبعبارة مدر
 لتعارضهما ولو اخرج فاشباها الجليلين إذا تعارضتا بل ترجيح (قوله عمل بخصي
 اقراره) فترجحه المقوله سول (قوله أو لا يدين أحد) صورة بعضهم بمقام
 أو مناع التي في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله مما ياتي) أي
 في قوله هذان أقامها بيمينته الخارج (قوله في الأولى) أي من الاثنين
 كافي زى (قوله يحتاج الى أعادتها) فان لم يفعل كان الجميع لصاحب اليمين
 المتأخرة (قوله بعد يمينه الخارج) أي الذي صار خارجا لامة الأولى اليمين لأنه
 ١ نتهما منه باليمين أي فإذا أقام هذا الخارج يمينه احتاج الداخل أن يقيم اليمين
 ثانيا لتسكنون بيمينته الخارج شيئا (قوله وجه يمينته) سواء شهدت
 ملك أو وقف على المذهب زى (قوله وإن تأخر تاريخها) محله إذا لم تسند الانتقال
 الملك عن شخص واحد ولا قدمت يمينه الخارج ان كانت أسبق تاريخا كما ذكره
 في القوت عن فتاوى البغوي وغيره وأحمد والشافعية م راه شويرى وبعبارة
 شرح مدر وصل ترجيح يمينه الداخل إذا لم تسند تلقى الملك عن شخص معين وتسند
 يمينه الخارج ببقية من ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ يمينه الخارج أسبق
 والوجه يمينه الخارج (قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج
 لم يقيم يمينه بالبر (قوله ولو أزيلت يمينه) أي الداخل وهو غاية لقوله وجه
 يمينه وقوله يمينه أي بسبب اليمين التي أقامها الخارج أي ولو كان الخارج أخذها
 من الداخل بيمينته التي أقامها قبل يمينه الداخل وبعبارة مدر ولو أزيلت أي حسا
 بأن سلم المال لخصمه أو حكم بأن حكم عليه به فقط اه (قوله واعتذر بيمينتها)
 ليس قيدا (قوله بما ذكر) أي بيمينه اليمين (قوله والعذر) قبل لما قبله
 أي إذا العذر الخ (قوله كسسته الرابحة) كالمال قال اشترت هذا عبادة وباعه

أولم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لانه الآن مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البغوي
 وعندي انه ليس بشرط والعذر انما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسسته الرابحة قال الولي العراقي بعد قوله ذلك
 ولذا لم يشرع في إلحاحي انتهى ويصل بانه إنما شرط هذا وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لعدم الحكم بذلك لغيره

فاحتبط بذلك السهل فحق
 اما حكمه بخلاف ما مر ثم
 (لكن لو قال انما راجع هو
 ملكي اشتريته منك) او
 غيبته او استعصمته او
 استعترته مني (فقال)
 الداخل (بل) هو (ملك)
 واقامه ينتشر بما قاله كماله
 (ودج انما راجع) زيادة
 علمه بینه بما ذكره علم بما
 تقر ومن ان يئنه الداخل
 يرجع اذا ازيلت يده بيئته
 ان دعواه تسمع ولو بشر
 ذكر انتقال بخلافه قال
 ازيلات باقراره فيحصل
 ذكره به بدولي (فلو
 ازيلت يده اقول) سقيمة
 لمحكمها (لتسمع دعواه) به
 (بغيره كراستقال) لانه
 هو انما باقراره يستحب
 الى الاستقال فاذا ذكر
 سمعت ثم لو قال وعتبه له
 وله كماله لم يكن اقرارا باروم
 الحية لموازا اعتقاده لمزوما
 بالمعقد كره في الروضة
 كاصلا (ودرج شاهد من)
 وبما دعوا من اتي لاحدهما
 (على شاهد مع بين)
 فلا تزلان ذلك بجه
 بالاجماع واحد عن تومة
 لطائف بالكذب في حينه

مراجه بمائة وعشرة ثم قال غلطت من غير متاع او آخر واقامه اشتريته بمائة وعشرة
 غش فقله غلطت الخ هذا هو العذر (قوله فا- تبط بذلك) أي بالاعتذار (قوله
 بخلاف ما مر) متعلق بقوله وعندي انه ليس بشرط أي بخلاف المراجعة فاما أي
 الاعتذار بشرط فيها كذا قيل واظهاره وبوجه لمساقيه أي بخلاف ما مر في المراجعة
 فلا بد ان يظهر ما- به ما يراه لا يملك بتقديم الحكم بالمال (قوله لكن) استدراك
 على ما قبل الغاية (قوله اشتريته) بضم الناء لتسليم وقوله او غيبته الخ فيها
 الخطاب قال مر في شرحه ولو اختلف الزوجان في ائتمعه دار ولو بعد العرقه فن
 اقام بيئته على شيء فله والا فان كان في يدهما حلف كل منهما للمصاحبه وهو بينهما
 بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر فحق للمصاحبه واختلاف وارنيهما او ورته
 أحدهما والاخر كذلك اه وسواء ما يصلح للزوج كسفر ومنطقة والاروجة
 كمل وغزل اولهما كدراهم ولا يصلح لهما كصف وهما اعيان وليس من
 المربحات كون الدوا لاحدهما فظاهر عش عليه وبعبارة مر في الشرح في فصل
 الاقرار قال ابن الصلاح لو كان للقرز وجعسا كنهه في الدار قبل قولها نصف
 الاعيان بينهما لان البدن لهما مع على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او كليهما
 وقوله في نصف الاعيان أي التي في الدار بخلاف ما في يدها لتكتمال وقصده بما
 في يدها فانها تقتصر به لا اقراهما بالبدن سواء كان لمبا وسالما وقت المنازعة أم لا
 حيث علم أنها تصرف فيه (قوله زيادة علم بيئته) أي بالانتقال (قوله من ان يئنه
 الداخل الخ) توطئة لما بعده أشار به الى ان قوله فلزيت يدهما اقرارا مقابل لهذا
 المقدور للمعلم من قوله ولو ازيلت يده بيئته وليس مقابلا لقوله ولو ازيلت الخ فقط
 لانه في ترجع اليه وما ياتي في عدم سماع الدعوى فلا تضمن المتسابقة منه لكن
 لما كان يلزم من ترجع بيئته سماع دعواه حلفت المتسابقة (قوله ولو بشره ذكر
 انتقال) أي من انما راجع اليه بشره او بيه (قوله او حكا) بأن تنكسل وردا لمعين
 على المدعي (قوله بغيره كراستقال) أي من القره الى المقر ولا انتقال كان يقول
 اشتريته منه او ورته بعد الاقرار أي وقده ضي ذمير عكن فيه ذلك من فلا بد
 من زيان اليه فلا يكتفى قول البيئته اسقل اليه بسبب صحيح حميرة من قول (قوله ثم
 لو قال) أي الداخل في اقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله
 او فلما راجع) (قوله لموازا اعتقاده الخ) فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذ كر انتقالا
 لم يظهر تقيده اخذ من التعليق- ادعيتان من يشبه عليه الحال نرحم
 (قوله على شاهد مع بين) أي في غير بيئته الداخل كما ذكره الشرح بعد (قوله

الآن كان مع الشاهد في جميع جاهل من ذكر كماله امر (لا زيادة تشهد) عدد الوصفة لاحد هما وهذا اولي
من اقتضاه على العقد (ولا برطين ٨٥٣) على رجل وامرأتين) ولا على اربع ندوة لكما في النجبة

في الطرفين (ولا بينة
مؤرخة على) بينة (مطلقة)
لان المؤرخة وان اقتضت
الملك قبل الحال فالمطلقة
لا تنفسه ثم لو شهدت
احداها بالحق والآخرى
بالإبراء ردت بينة الإبراء
لأنها انما تكون بعد
الوجوب (ورجى شارح
سابق) فلوشهدت بينة
لواحد منك من سنة الى
الآن وبينة أخرى لا آخر
منك من أكثر من سنة الى
الآن مسكتين والعين
يذهبها ويذهبهما أولا
يبدأ كما لم يمارى ردت
بينة في الأكثر لان الأخرى
لأتمارضها فيه (ولما حجة)
أي الباري السابق (أجرة
وزيادة عادية من يومئذ)
أي يوم ملكه بالتهنئة
لأنهما معاً ملكا ويستثنى
من الأجرة ما لو كانت العين
يبدأ بالبيع قبل المبيع فلا
أجرة عليه للمشتري على
الاصح عند النووي

مع الشاهد) أي اذا انقضت السبع الشاهد واليمين (قوله عمار) أي من
قوله أو كانت شاهداً وبيننا وبينه الخارج شاهدين (قوله لا زيادة تشهد) لكما
النجبة من الطرفين ولان ما قدره الشارع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدفع الحرام لم
يلغو واحد التواتر والارجح لا فادتها حيث لم الضرورى وهو لا يعارض شرح
مر (قوله مطلقة) بأن لم يقصد بزمن والمؤرخة هي المفيدة بزمن (قوله نعم
لو شهدت احداها بالحق) أي وقد أطلقت احداها وأرخت الأخرى كما هو
الفرض ومصر به شرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة
كما قاله من (قوله انما تكون بعد الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله
أو يزيد غيرها) بخلاف ما لو كانت اليد لاحد ما قطعاً فأنه ترجى برأوى (قوله
في الأكثر) أي الخارج الأكثره والاسبق (قوله لا تمارضها فيه) أي
الاكثر وهو السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخرة واذا تعارضها في سنة
بالنسبة لها فيستحب الملك السابق مر (قوله أي يوم ملكه) قال شيخنا
ع ش وهو الوقت الذي أؤخت به البينة برأوى أي لامن وقت الحكم (قوله
بالتهنئة) أي بسبب الشهادة (قوله بيد البائع) أي أو الزوج وذلك بأن يدعى
أشأن على واحد فيقول احدهما ما عني هذا من سنة ويقول الآخر ما عني
سنتين ولم يقبضه البائع لانهذا ولا لهذا وأقام كل بينة فيثبت على الأكثر
ولا أثر له على البائع لا يضمن المانع الثانية تمت بده كما مر وقوله والصدق
بأن تدعى عليه إحدى زوجتيه ام أمدها هذه العين التي عهده من سنة وتدعى
الأخرى انه أمدها بالمال من سنين وتقيم كل بينة يدعواها فيحكم بها الثانية
ولا أجرة لها على الزوج شيخنا (قوله نعم لو ادعى الحق) ليس استدراك على
المتى كما قد ترمى به بل هو استدراك على قوله كما لا تسع لي وسط الاستدراك قوله
فادعى آخره مكانه أمس حيث تسع دعواه حيث قد فاهم (قوله أو يتبين)
سببه وشمل يبار السبب ما لو شهدت أنها الرضة زرعها أو ادائه تحت في ملكه
أو أغرت هذه الشجرة في ملكه أو هذا الفل من قطعه أو العطين بيضاء أمس
شرح مر (قوله لم يستحق ولو أغرت) لأنها ليسا من أجزاء الدابة وأشهره

في البيع والصدق لكن صحح ٤١٤ يثبت الباعني خلاصه (ولو شهدت) بينة (بملكه أمس)
ولم تعرض للمال (نسمع) كما لا تسع دعواه بذلك ولأنها شهدت له بما لم يدعه ثم لو ادعى رفق شخص يده فادعى
آخره كان له أمس واه اعقده وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها إثبات الحق وذكر الملك السابق وقع
نمياً بخلافه فبادر لا تسع البينة فيه (حتى تفرز) ولم يزل ملكه أو لانه لم يزل له أو يتبين سببه) كان نقول اشتره
من خصمه أو أقره له من تعبيري يبين السبب أولى من اقره به على الأقوال (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو
بقبيرة لم يستحق ولو أغرت

ظاهرة) عند اقامتها مسبقة بالملك اذ يكفي لصديق التجه سبقه (٨٥٤) بطلنة لطيفة ونخرج بزيادة مطلقه

ولا لا يكتفي به ما في البيع المطلق شرح هو (قوله ظاهرة) يعني مؤثرة هو
(قوله عنه) أي عن الأصل (قوله أولى من قوله موجودة) لان المرحومة
تصدق بغير المؤثرة عش (قوله يرجع على بائعه) محله عند الجهل بالمال فلا يعلم
انه ليس ملكه واخذ منه بعددية فلا رجوع له على البائعه لانه المبيع للمالك
الخليل ونه عن السبيح الكبير ويؤيد قوله بحجة بغير اقراره لانه لم يعلم انه ليس
ملكك للبائع كان مقرا بأنه لغيره وقوله على بائعه بالشر أي البائع الذي لم يصدقه
المشتري ونخرج بائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق الملك منه ولم
يصدقه المشتري فالمصدق على انه ملكه فلا يرجع عليه بشئ ولا عرفانه بأن العالم
غيره لم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهره ما وكان ذلك في حال الخصومة لم يجمع
رجوعه حيث ادعى ذلك اعذر حقه ولا يرجع من اخذعاه عليه بشئ من
الروايد الحامية في يد ولا بالاجرة لانه استغنى بالملك ظاهرا واخذ الثمن من البائع
مع احتمال انها انتقلت منه للدعي بعد شرائه من البائع انما هو ليس بالحاجة
المعش قال زى وهذا كالشئ من مسئلة الشجرة حيث أصغى فيه
بشدة بالملك قبل البينة ولو ادعى ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم
اعتباره بمسئس الحاجة الى ذلك في عهدة العقود وايضا فالاصل عدم المعاملتين
المشتري والمذعي فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وقال القرألي القبط
كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع
بالبئن له واجب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه الى المشتري مع كونه ليس جزاء
من الأصل من ل وأجيب عنه أيضا بأن أخذ المشتري للذكورات لا يقتضي صحة
البيع وانما أخذها لانها ليست مدعاة أصالة فلا جاز من الأصل مع احتمال
انتقالها اليه بوسيلة اليه مثلا من أبي المذعي له رشيدى (قوله أول يدع) أي
المذعي أي الذي يزعم العين فلا يحتاج ان يقول هي ملكي قبل ان يبيعها لملك البائع
حل وهذه الغاية للردوعارة أصله مع شرح هو وقيل لا يرجع للمشتري على بائعه
بالبئن الا اذا ادعى ملكا سابقا على الشراء ليتنى احتمال الانعزال من المشتري
اليه (قوله ليس بالحاجة) على لائق (قوله فلا يرجع المشتري) لان اقراره
لغيره لا يكون حجة على البائع ولا يلزمه ان يرجع عليه ميم (قوله لم يصرم ازايدة)
لانه ليس مقصود في نفسه وانما هو كالتابع والمقصود الملك زى (قوله خردك)
والفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من نحن عبد فقال المقر له لا بل من نحن ثوب

للمؤرخة الملك بمقتضى
حدوث ذلك ما به يستقنه
وبالوجه الجهل وبالفظاهرة
غيره فليس يستقنه ما به لا سلمها
كما في البيع ونحوه وان
احتمل انفصال المما عه
بوسية وقولي ظاهرة أولى
من قوله موجودة (ولو
اشترى) شخص (شيا
فاخذ منه بحجة غير اقرار
ولو مطلقه) من تبيد
الاستحقاق بوقت الشراء
أورغيره (رجع على بائعه
بالبئن) وان احتمل انتقاله
منه الى المذعي أول يدع
ملك سابقا على الشراء
ليس بالحاجة الى ذلك
في عهدة العقود ولان
الأصل عدم انتقاله منه
اليه فيستند الملك المشهود
به الى ما قبل الشراء ونخرج
بضميرى بغير اقرار اى
من المشتري الاقرار منه
حقيقة أو كحافلا يرجع
المشتري فيه بشئ (ولو
ادعى) شخص (ملك مطلقا
فشهد له) به (مع حسيه
لم يضر) ما زادته (وان ذكر
سبا وهو) سبا آخر ضرر
ذلك لتناقض بين المذعي والشهادة وان لم تذكر السبب قبلت شهادتها لانها شهدت بالمقصود
ولان تناقض

حيث
ولان تناقض

(فصل) في اختلاف

المتداعين في (اختلاف) أي
 انسان (في قدر مكرى) كأن
 قال آخر هذا البيت من
 هذه الدار شهر كذا بعشرة
 فقال بل آخر حتى جميع الدار
 بالعشرة أو ادعى كل منهما
 على ثالث يده شيء أو
 اشتراه منه وسلمه عنه
 وأقام كل منهما في الصورة بن
 (بينة) بحا اذ عام فان
 اختلف تاريخهما حكم
 للأسبق تأويلا لعدم
 المعارض حال المسبق وهذا
 من زياد في الأولى وبحله
 فيها اذ المتفق على أنه لم
 يجر الاعتد واحدان اتفقا
 على ذلك سقطت البينة
 (والا) بان اعتد تاريخهما
 أو المقتا أو احدهما
 (سقطتا) لا سقاة لهما
 وصار كأن لا بينة فيسمع
 العقد صدقهما في الأولى
 كما في البيع ويختلف
 الثالث في الثانية لكل
 منهما عيناه ملاعه ولا
 تعارض في التبيين فيلزم انه
 قال الراعي في الأولى وث
 ان يقول ان عمل الناس
 في المظنين وفي المظانية

حيث لم يضرمه لا يتبر في الاقرار بالمطابقة بخلاف الشهادة والدعوى فلا يثبت
 مطابقتها مخرج (فصل) في اختلاف المتداعين أي
 في صيغة أو اسلام أو عرق شرح م د وهذا الفصل من علق تعارض البينتين
 (قوله في قدر مكرى) أي أو في قدر الإجرة أو قدر ما شرح م د (قوله) أي ان
 كلاهما اشتراه منه أي من الثالث (قوله وسلمه عنه) قيد ذلك لاجل قوله بعد
 فيلزم انه حل (قوله وأقام بينة) معطوف على كل من اختلاف ادعى كأشأوله
 الشرح بقوله في الصورتين وحيث فالضهير المستغفبه عائد على كل من حيث
 المظن على ادعى وعلى ضهير الثانية من حيث المظن على اختلاف فيحيث تعلم ان
 في العبارة نوع اجمال (قوله حكم السابق) لان معها زيادة علم وان الثاني
 اشترى من الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا ظر لا حتم لعود ماله لانه خلاف
 الاسل والظاهر شرح م د ويلزم المذني عليه لا تردد في ثبوت سنة من غير
 معارض فيه كما شرحه في الروض سم على مجر وعارة ع ش حكمكم للأسبق
 لان العقد السابق صحيح لاعتقاده لانه سبق العقد على الاكثر مع ولما العقد على
 الاقل أو بالعكس بطل الثاني في الاقل دون الباقي وعبارة شرح م د فتقدم
 السابقة ثم ان كانت هي الشاهدة بالكل لفت الثانية أو البعض أفادت الثانية
 صحة الأداة في الباقي وقوله أفادت الثانية صحة الأداة في الباقي ظاهر ان ما لك
 العين لا يستق على المستأجر سوى العشر فهو على هذا فاسمى العمل بسابقة
 التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل بتأخره التاريخ الآن قال ان المراد من
 العمل به اني تعارض ثم ان كانت شاهدة بالكل فالمعمل بها على ظاهره لا لغا
 الثانية والأمر الحقيقة عمل بمجموع البينتين وغاية الاراد ما شهد به الأولى
 وافقتا عليه الثانية ع ش عليه (قوله في الأولى) وهي قوله اختلفا في قدر
 مكرى ع ش ومودتها كأن تشهد بينة احدهما بأنه استأجر جميع الدار من
 أول المحرم إلى آخر رمضان بعشرة ووجه الإحتمال استأجر هذا البيت من أول
 صفر إلى آخر رمضان بعشرة (قوله اذ المتفق) أي المتداعيان (قوله فيسمع
 العقد) أي وبأخذ المستأجر العشرة فان كاد دفعها لان الصورتان الاختلاف
 كاد قبل استيفاء التبعة حتى يكون الاختلاف فائدة وترجع الدار لأثر
 ع ش على م د (قوله ولا تعارض في التبيين) لاتفاق البينتين على دفعهما له
 برماوى (قوله فيلزم انه) لان النساق يكون فبما وقع فيه التعارض وهو رقة
 الشيء لا التين رى وحل لزوم التين اذ لم تعرض بينة لكل لبعض البيع

والزوجة اذا اختلعا على ما ذكرناه من الافلاس على الجواز ان يسكن الزوج فيهما معتقاً فثبت الزنا بالنية الزائدة (او) اتقى كل منهما على ثالث بيده شيء (اعاده به) (١٥٦) أي الثالث بكذا فانكسر (واشبهها)

ولا فلا يلزمه شيء حوكمه وقت مد حيث لا يمكن ان يكون مبهمة أو شرًا من أحدهما
(قوله هل ما ذكر) أي لم يلزمه الاقتراد واحد والمعتقد التساطع مطلقا (قوله
فثبت الزائد) أي من المكتري بالدينة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي بأنه أحر
جميع الأرقام هل هو ملك ان يقول ان مجرد احتمال الاختلاف لا يفيده والام يحكم
التعارض في أكثر المسائل (قوله أو أدعى كل منها الخ) هذه عكس ما قلناه فان تلك
في مشتركين والتم وهذا في بائعين ومشتري ومقصودهما التمس وفي تلك الامن برماوى
وزى (قوله لطف الثالث عيّن) يريد على ما المشى الذي يده ولا يلزمه شيء (قوله
لذلك) أي للسقين والانتقال بينهما الخ (قوله فان عرفت) نصرانيته المراد كثره
حل كابدل عليه التحليل وبعبارة البرماوى قوله فان عرفت نصرانيته لاساحة
لذلك لانه لازم لصراية الولد انه لا يمكن ان يكون نصرانيا الان تقدم لايه نصرانية
(قوله صدق) أي بالنسبة للارث والاهو فمفسل وصل على عليه فيقول المولى المولى
عليه ان كان مسلما ودين بمقابر المسلمين حل وبعبارة مر وقول المولى عليه
في التنية والهداه ان كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول بوجوده بان
التعارض هنا مبرر مشكوك وفيه نصار كالاختلاط السابق في الجنائر (قوله
زيادة علم بانقائه الخ) أي والى ان يرى مستعصبة لنصرانية وكذا كل مستعصبة ونافذة
مر كنية الجرس مع دينه التعديل في تقدم الاولى كامر (قوله وان قيدت) بمقابل
قوله مطلقا فالمراد بالاطلاق عدم التقييد بان آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله
بان آخر كلامه نصرانية) ولا بد ان تفصرها (قوله ثالث ثلاثة) أي من الاله والاله والاله
فلا يكثر هذا برماوى لقوله تعالى ما يكون من نحوى ثلاثة الا برب (قوله لان الظاهر
معه) لان الاصل جاء لنصرانية (قوله بان آخر كلامه اسلام) ولا بد من تفسير كلمة
الاسلام على المحدث زى ولا يكتفى بالاطلاق الا ان كان الشاهد قسما موافقا
للقاضي في منعه فيما يسلّم به انكافروا وشبهه يقال في دينه نصراني (قوله
أم اطلقت) أي قالت كان مسلما فيحصل التعارض ويتسق اطلاق وفيه ان هذا
واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت انفاقه الان يقال عمل الممل بالنافذة
ما لم يرد تعارض لها اهل حل وكتب ايضا قوله أم اطلقت مرجه ذلك ان ترجع بنية
المسلم بزيادة العلم قد زال بواسطة تعرض بنية النصراني للتعديس وهو قولها ان
آخر كلامه نصرانية لانها حيث لا يس مستندها الاستصحاب تقدمنا على النافذة
لان الظاهر بها الكون نصرانيته معلومة وعمل تقديم النافذة على المستعصبة اذا
كان مستند المستعصبة الاستصحاب (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان

أى أليفة وطالب (الن
(سختنا لنم يمكن جمع)
بأن اقتداوا بينها واختلف
ومضوا الوقت عن الحادين
والانتقال بينهما — من
المتغري إلى البائع الثاني
ضعيف الثالث منسحب
(والا) أى وإن أمكن الجمع
بأن اختلف فأر بينهما
واقترح الوقت لذلك أو
الطفاً أو واحد أعمار لزمه
التمسك) وقولى أن لم يمكن
جمع أحدهم من قوله أن اقتد
تأويلهما (ولوفيات) شخص
(عن اثنين مسلم ونصراني
فقال كل منهما) مات على
حي) فأرثة (فان عرفت
نصرانيه حلف النصراني
فيصدق لأن الأصل بقاء
كفره وذكرا التحلف من
فرا دق) (فان أقام كل بيعة
مطلقة) بما قاله (قدم
للمسلم) لأن مع بيئته زيادة
علم باقتاله من النصرانية
نحو (إلى الاسلام (وان قبعت)
بيعة النصراني (بأن آخر
كلما نصرانية) فتقولم
فالثلاثة (حلف
النصراني) فيصدق لأن
للظاهر أنه معاً أعكست

بينه وبين المسلمين بان آخر كلامه اسلام أم اطلقت ومستهة الطلاق بينه من زيادتي (أو جهل دينه ولكل من مال بينة أو لا بينة لمغا) أي حليف كل منهما الآخر

وقسم المتقول بحكم البدن (٨٥٧) بينهما قول الأصل وأقام كل منهما ليس بقيد (ولو مات نصراني

عنه) أي من ابن مسلم
ونصراني (قوله المسلم
استلذت دمه) قاله
بنينا (و) قال (النصراني)
بل (قوله) فلا ميراث لك
(حلف المسلم) فيصدق لان
الأصل بقاؤه على دينه سواء
انتفاعا على وقت موت الأب
أم لا (وتقدم بينة النصراني)
على بينته إذا أضافها بما
قاله لان مع بينته زيادة علم
بالانتقال إلى الإسلام قبل
موت الأب فيرى ناقلة
والأخرى مستحبة لبينته
نعم ان شهدت بينة المسلم
بأنها كانت تسمع تضمنه
إلى ما بعد الموت فتأمرنا
فيحلف المسلم (لوقال المسلم
مات) الأب (قبل إسلامي
و) قال (النصراني) مات
(بعدمي) قد انتفاعا على
وقت الإسلام فكسبه
فيصدق نصراني بيمينه
لان الأصل بقاء الحياة
وتقدم بينة المسلم على بينته
إذا أضافها بما قاله لأنها
ناقلة من الحياة إلى الموت
والأخرى مستحبة للحياة
نعم ان شهدت بينة
النصراني بأنها ماتت حيا

هو قتل نصرانيه أي جيل دل هو مسلم أو كافر وموشكلا د كفي يجهل ذلك
وله ولد نصراني أو كافر ويوجب بطلان إسلامه ولو كان أي المسلم والكافر حل لمن
بدعيهما أو كان غائب قبل ذلك وبعد قتلها كما له عرض (قوله بحكم
أبي) أي بحكم الأرض حتى لو كان ذكر وأنثى قسم نصفي حل وعرض
(قوله نصفي) أي ان كان يديهما أو يدي أحدهما كان يدي غيره ناقلة وقوله
كما قاله هو وحج وقول الشارح بحكم اليد قد يجهل أنه لو كان يدي أحدهما لا يقيم
بينهما وليس كذلك فقد قال في شرح الروض ولا يخصصه ذوالبدل له لا يتردد
بعد اعتراف صاحبها بأنه ممكن لليت وإنه يأخذ ان انكساره يديهما (قوله
بماؤه على دينه) أي إلى موت الأب (قوله تضمنه) أي المسلم وقوله إلى الجسد
الموت أو إلى الموت (قوله تأمرنا) أي فتساقطان كما لا يثبت وتقدم
يحلف المسلم حيث دل على الأصل بماؤه على دينه إلى موت أبيه (قوله وقال المسلم الخ)
هذه الآية كافي قبلها في المعنى لكنها افتتحة بالماء في القيد والحكم لان نصب الدعوى
هنا الموت قبل الإسلام أو بعده موجب الدعوى في السابقة الإسلام بعد الموت
أو قبله وبعبارة سم هذه بين المسئلة السابقة لتأمرنا في شيء سوى الاتفاق على
وقت الإسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصل حيث قال عقب المسئلة السابقة فلو
انتفاعا على إسلام الأب في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني
في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اه وهو قبل أن يقول
الشارح الآتي فان لم يتفعا على وقت الإسلام فالصدق المسلم مستدر لثا طائل
فقتله لا يمين المسئلة الأولى المذكورة في قوله كما هو ولو مات نصراني الخ اه
خالف بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا لان بينة قتله على وقت إسلام ابن عمر يقول
فلا يرتفع على إسلام الأب إلى آخر عبارة الأصل كان أو وضع وأحضر وبعبارة أخرى
فلا يرفع المصنف في ما سبق فان لم يتفعا على وقت الإسلام حلف المسلم الخ عقب قوله
بل قبله وقال هو وان انتفاعا على وقت الإسلام فكسبه الخ لكان أخضر وكان
يستثنى عن قوله بعد فان لم يتفعا الخ (قوله قبل إسلامي) أي فكتت موافقا له في الدين
وقال النصراني مات بعده فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين فلا يرث عبد الله
(قوله وقد انتفاعا على وقت الإسلام) بأن انتفاعا على إسلام الأب في رمضان وقال
المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال عبد الله (قوله بقاء الحياة)
أي بقاء حياة الأب إلى إسلام ابنه (قوله ناقلة من الحياة) أي نقلت الأب من الحياة
قبل إسلام الولد إلى موته وقوله والأخرى مستحبة للحياة أي حياة الأب بعد إسلام

بعد الإسلام وتأمرنا قاله الشيخان

أي فلف الصرافي في كراكتيف هنامن فيا دق أيضا فان لم يتفاعل وقت الاسلام فالصدق المسلم لان الامل
بماؤه على دينه وتقدمية الصرافي على ينه سم ان شئت به بانها عا ينصيا قبل الاسلام فحارنا
فلف المسلم (قوله ما هو ابرن كافرين وابن مسلين فقال كل من القرين مات على دنيا سطفا بواه)
فهما الصدقان لان الولد حكومي كقره في الاستداه تعالهما فستصحب على علم خلافه ولوا انكس الحال فكان
الابن مسلين والابن كافرين وقال كل ما ذكر فان عرف (٨٥٨) الابن كافرين سابقا ولا اسلم

لان (قوله فلف الصرافي) لان الاصل بغاه حياة الاب الى اسلام ابنه كابر
(قوله بقاؤه) أي بقاء الولد على دينه الى موت أبيه (قوله او بلغ) هذه لفظة
نابسة في بعض النسخ وهو الماسي لموله بعد في الثالثة وفي نسخة اسطة اطوها
وهو الناسب لقصص التي فيها الثانية بدل الثالثة عبد البر لمصاواسطاطها اولو
لانها هي قوله اسلم قبل بلوغه تأمل وعبارة ح. قوله بعد اسلام أي فهو مسلم
بماؤه ان هدمي قوله اسلم قبل بلوغه الا ان يقال الاول الاختلاف ووقت
الاسلام والثانية الاختلاف ووقت البلوغ (قوله او اتقوا) أي او عرف لها
كفر واتقوا الخ (قوله علما لظاهر) وهو اسلام الابن اسلمه برماوى (وله
في الاولى) وهو الدير فلفها كفرن سابق والثانية قوله او اتقوا (قوله
بماه الصبي) أي الى وقت الاسلام كي تبجها عليه برماوى (قوله كافي سائر
انصرفت الصرفة الخ) أي فانه ادا لمسه بها الثلث بقدم الاسق فلا سبق كابر
(قوله زيادة علم) أي بتقديم تاريخ الحق (قوله فليزم الخ) ولا تظهر لروم
ذلك في النصف لانه لم يزل من الكل شرح م (قوله او شهد لبيتيان) أي
عدلان ع.ش فيه من حذف الا قوله لالة الشافي (قوله وكل منهما) أي
كانت قيمة كل منهما مائة وكان عند مائة غيرهما (قوله فليز لا علق فام)
لان الورقة اعلم بحال المورث (قوله وارثت الثمنه) وكون الشافي اهدى
لمجم المال الذي يرثه بالولاء بعيد لم يردح تسمية سم (قوله دونه) كان
كانت قيمته خمسين (قوله الذي لم يشأ له دلا) وهو النصف الا سرفي مثالا
(قوله خلاف بعض الشهادة) والمعنى انهما لا يتبع في هذه الصورة كأيس

قبل بلوغه أو أسلم أو أبلغ
بمداسلامنا وقال الاثنان
لاولم يتقوا هي وقت
الاسلام في الثالثة
فالصدق الانسان لان
الاصل البقاء على الكفر
وان لم يصر فلما كفر سابق
أو اتقوا على وقت الاسلام
في الثالثة فالصدق الابن
علما لظاهر في الاولى ولان
الاصل بقاء الصبي في الثانية
(ولو شهدت) بینه (له
أعتق ومرض موته سالما
(و شهدت) أخرى) امه
أعتق فيه (فانما وكل) منها
(ثالث ساله) ولم يفر الورقة
ما اراد عليه (فان اختلف
تاريخ البيتين) قسم الا
سبق (تاريخنا كما في سائر
انصرفت الصرفة في مرض

الوثة ولان مع بینه زيادة علم (أو اتقوا) التاريخ (أقرع بينهما لعدم المرح) (والا) أي
وان لم تذكر آثارهما ان اطلقا أو أحدهما (ع.ش من كل) من سالم وغام (منه) جوابين البيتين وانما
لم يصرح بينهما الا لوقر علم نأمن أن يصرح سهم الرق على الاسبق يلزم ارفاق حروف رقيق وقول والاهم
من قولهم أو اطلقا أو شهدا جنيان تمومي بفق سالم (شهدوا ران عدلان) (انه رجوع عن ذلك ومسمى) يعتق
(طام وكل) منها (قله) أي ثلث ساله (فمن لا علق) (غام) دون سالم وارثت الثمنه في الشهادة بالرجوع
عنه بذكر بل يساويه وخرج ثلثه ما لو كان عام دونه فلا تقبل شهادة لوارث في القدر الذي لم يشأ له دلا
وفي الباقي خلاف بعض الشهادة (طام كيا) أي الوارثان (طامين طامقين) يعين الاعتراف (سالم) الشهادة
الاجيبين لا جمال الثالث

(وثنائه تم) باقرار الوارثين
 الله فتمت شهادتهم له
 وكان سالما هلك او غصب
 من التركة ولا يثبت
 الرجوع بشهادتهم لها
 ولو كانا غير حائرين عتق
 من فاته قدر كلف حصتها
 * (فصل) * في القائف
 وهو الملقب لقبه عنده
 الاغتناء بما خصه الله به
 من علم ذلك (شرط القائف
 أهلية الشهادات) هذا
 اولى من اقتصاده - على
 الاسلام والعقدان لم يرد
 والا سكورة (وتجربة)
 في معرفة النسب بان يعرض
 عليه ولد في نسوة ليس
 فيهن امه ثلاث مرات ثم
 في نسوة فيهن امه فان
 اقبل في المرات جميعا اعنفه
 قوله وكر الام مع القسوة
 ليس لتقيد بل لا يوليه
 ادلال مع الرجال كذلك
 على الاوجه فيعرض عليه
 الولي في رجال فيكذلك بل
 سائر الهبة والا قارب
 كذلك وما ذكره ما يرجع
 به الاصل انما بشرطه
 عدد كالتقاضي ولا يكونه
 من بني مدح نظير الاضي
 خذ لافن شرطه وقواعده ماورد في الترمذي وادري الشبان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه

هو المشاهي نعمت العبد ان لا يقر بالثبوت في ما قرره الوارثين اذ كان
 حائرين والاعتق منه كدور نصيبها مع بالعتي حل واراد بالقبض عتق
 فاتم كله وبعض سالم الا في حياها لا يشرح بالجملة (قوله وثنائه تم) بان
 كان كل من سالم فانه يساوي ما ذهبت الشاهة فاذا هلك سالم كانت التركة قافضا
 والمثاق فيعتق من فاته ثمانية اثمان التركة (قوله وكن سالما هلك من
 انكره) عمل بشهادة الوارثين الحائرين بانه وضع من لوصية فادفع ما اقال
 ان الوصية به ثقت بشهادة الاثنين وهو ثقت ماله يقتضي شهادتهما بحسب
 من التركة (قوله قدر كلف حصتها) أي من التركة وهو ذب فاتم ان كان
 لمسا اخوان لا يقر التركة كما اثنان منه بهما متماثلة وتكثها يساوي ثقت قيمة فاتم
 (قوله ولا يثبت الرجوع) أي من عتق سالم (قوله قدر كلف حصتها) أي من
 التركة أي مع عتق سالم كله * (مصل في القائف) * وهو لغة مستبح
 الاثر والشبه من در قوله ففوتها اذا اتبع اثره وجع قائف كتابه وباعه عبد البر
 وزى وعارة الرشدي قال قال ابن من باب قال ادانته مثل قاتله ويبيع
 القائف على قائفه اه واسله قيفة قفيل الميراث التركة ولو اتفقا على قائفها فهو من
 باه قوله وبيع نحو كامل وكه بالظرف بقدر (قوله هذا اولى من اقتصاده) لان
 كلام الاصل لا يعمل فيه شروط الشاهد لكونه فاقا مقبلا غير مجبور عليه
 وغير مدولر بنى عنه ولا يرضى لمن يلحق به لانه طامد او حاكم والاوجه كما قال
 الملقبي عدم اعتبار وجهه خلافا له في الطلب من الاصل ما شرح در (قوله
 وتجربة) وان كانت التجربة قد ناهى عن محاقه ولا تعبد التجربة لكل المساق
 شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو عرض في اشتراط الثلاث واعنفه
 في الروضة كما ملها يكن قال الإمام الميراث بطله الفلق وقدر فصل بدون ثلاث
 وا- فشكل البارز في خلاصه اورد من الثلاثة الاول بانه قد علم ذلك فلا يبق
 ميراث فائدة وقد يصيب في الرابعة فاما الاول ان يعرض مع كل منف ولو لم يعد
 منهم او في بعض الاصناف ولا يقتصر به الرابعة فاذا اسباب في الكل علمت تجزئته
 حيثما اه وكون ذلك اولى ظاهر وهو غير متناقض لكل لا مهم شرح در (قوله
 في نسوة) ويوزنه النظر لثبوت في هذا الحالة المجاعة عتق على در (قوله
 نظر الاضي) وهو شرطه فاذا كمل في الانساب لم ينضمه اظهر علم ذلك وعجابه در
 لان التسمية نوع علم على علمه (قوله ماورد) أي على ماورد (قوله ان يجزئ)
 براهين مجتبه كافي عتق والاولى منها مشددة مكسورة رسمي بذلك لانه
 خذ لافن شرطه وقواعده ماورد في الترمذي وادري الشبان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواها قال لم ترى ان يجزئ الملح دخل على

فروى أسامة وزيد عليهما
 قطيعة قد عظميا رؤسهما
 وقد بدت أقدامهما فقال ان
 هذه الأقدام ههنا من
 بعض (فاذا قد احيا) أي
 اثنان (وان لم يتقا اسلاما
 وحرية جهولا قطعا أو
 شعيرة) أو ولم يوطئهما
 وأمكن كونه من كل منهما
 (كان وطأ امرأة بنسبة)
 حكاية لهما (أو) ولى
 (احدهما زوجة الآخر
 بنسبة وولده لما ينسب
 أشهر وأربع سنين من وطئهما
 عرض عليه أي على القاص
 فليحق من الحق به منهما
 (فادخل وطئهما) حصة
 فلثاني (الولدان مراهه
 باق وفراش الأول قد اقطع
 بالحصة) لأن يكون الأول
 زوجا في تكاح مع الثاني
 والطائفة فلا يقطع نسل
 الأول لأن أمكان الوطئ مع
 فراش التكاح الصحيح قائم
 مقام نفس الوطئ
 والامكان حاصل بعد
 الحصة فان كان الأول
 زوجا في تكاح فادخله
 فعلقه لأن المرأة لا تغير
 فراشا في التكاح القاصد إلا
 بالوطئ

كان كلما أخذ أسير آخر رأسه أي قطعه (قوله فرائ أسامة) هو ان زيد قال لزيد
 كان أسامة أسود وزيد أبيض هر (قوله فقل ان هذه الأقدام الخ) فقل من غير قوله
 لنبه من الجرافة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر إلا بالحق شرح
 هر وبه روى على المتقين حيث طعنوا في نسب أسامة وقوله ليس ابن زيد لأن
 زيدا كان أبيض وأسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشوش
 من ذلك لأنه مراضى الله تعالى منهما كاتحيه صلى الله عليه وسلم فآقرا رجلي
 الله عليه وسلم وسرويه يدل على أن القياقة حتى ووجه الرذ على الماتقين أنهم
 كانوا يسلمون للحكم بأقائهم لأنه كان أمرا سرورا عندهم شيئا قال عش على هر
 وعلى هذا فيصير العمل بقوله وثاب على ذلك وهل يجب الاحتراق على ذلك أولا فيه
 نظر والأقرب الأول (قوله عرض عليه) أي مع المتداعين ان كان صغيرا إذا الكبر
 لا بد من تصديقه كما روى الأقرار والمسلمون للصغير والحق به البقعي حتى عليه
 وإنما وسكران غير متعة وما ذكر في التامم سيد جذا فان لم يكن قاطب أو صغيرا اعتبر
 اقتساب الولد بعد كاله البقعي ولو كان الاشتباها لا يشترك في الفراش لم يقبل
 الحلق القاطب إلا ان يحكم ما كره الماوردي وحكام في الطلب من نفس
 كلام الأصحاب شرح هر (قوله فيلق من المحرمه) ولا ينقض الاستبراء
 ببلغ وانسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح هر وهو حصل ما في الزر كشى له الدخلة
 بأحد ما كان وضاد ذلك بعد الحلق ثبت فنجسوا إلا ان كان القاضي استغفنه
 وجعلهما كما بينهما ما زود فحكمه بما رواه والأغلايت النسب بقوله والحاقه
 حتى يحكم المحكم اه وقضيه أنه لا بد من قاض في الشق الأخير يشهدان
 عند القاضي سم (قوله فلا يقطع تعلق الأول) بل يعرض الولد على القاطب
 كما في الاسعاد روى انتهى

• (كتاب الاعتاق) •

ختم المصنف كتابه بالعق رباه من الله تعالى أن يعفوه وقوله من المار والعق
 المتبر من مسلم قريبه أو الملق فليس قرينة أي ليس أصل وضحه على ذلك ولكن قد
 يقترب به ما يقتضى كونه قرينة كمن علق عبيده على أسياده قرينة كان ملبت
 انصفي فانت حراما للعق من الكافر فليس قرينة بجرم رى وهو ما خوف من
 عتق الفرخ إذا طار واستقل رى معاملة لفة الاستقلال وبعبارة غيره من أعتق
 لا من عتق لأن عتق لادم فلا يقال عتقت العبد بل عتقت ولعلك عدل عن أصله
 (قوله عن الآدي) خرج الطير والبعية وفيه أنهم لا يدخلون خلا في إزالة الف حتى

يقوله تعالى قل رقية وخبر
 الصبي أن الله على الله عليه
 وسلم قال أما رجل اعتق
 امرأته سلم استغنى الله
 بكل عضو من عضواته
 من النواحي الفرج
 ما تخرج (أركانه) ثلاثة
 (عتيق وصبيغة وعتق
 بشرط فيه ما مر (في واقف)
 من كونه متاراً أهل تبرع
 (وأهلية ولاء) ينص من
 مسلم وكافر ولو حريراً بالامن
 مكروه ولا من غير ما لا يغير
 نسيابة ولا من صبي ويمنون
 ويجوز رهنه أو فليس ولا
 من بعض ومكاتب
 وشبهه بما ذكره أو لم يعم
 عده (و) بشرط في التصديق
 أن لا يتعلق به حق لازم
 فبشرط يمنع بيعه
 كسنة وقوم غير مخالف
 ما تعلق به ذلك (كرهن)
 على قتل مربيانه
 والصريح بهذا في رواية
 (و) بشرط (في الصبيغة فقط
 شعره) وفي معناه ما مر
 في الضمان لما صرح وهو
 مشتق من بيعه وأعتاقه فلو
 رقية (لوردوها في القرآن
 ولقنه) كقول الله أنت حر

بخرجهما (قوله ثالث رقية) ختم الرقية بالكرتون سائر الأعضاء لأن ملك
 السد لم يدركه كحل في الرقية فإذا لم يبقه فكأنه أطاق من الحبل (قوله أما رجل)
 ما زاده والرجل وصف طردى فلا مفهومه ع ش واعتق منه لرجل دالة
 على فعل الشرط (قوله استغنى الله) ولو اعتق جماعة عبداً مشتركة حصل
 لكل منهم هذا الثواب المخصوص بعبدة سم والسبي والتأه زاده بأن أي اعتقه
 والحديث خاص بالمسلم والكافر إذا مات مسلماً (قوله عتيق الفرج بالفرج) نص
 على ذلك لأن ذنبه أقيم وانفخ ع ش أولاه قد يتلف من العتق والعتيق وهذا
 أحسن لأن الأول منقوض بمحصل به الكفر من الأعضاء كاللسان لأن الكفر
 انجس من الزنا اه شوبري وزي (قوله أصل تبرع) ثم لو أوصى به السفيه
 أو اعتق من غير ما ذكره أو اعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الأمام فحيث المال
 على ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو رهن أو سر له رهن أو وارث موبر
 لعن التركة مع شرح مدر (قوله لا من مكروه) بشرط أن لا ينوي العتق سم وهبارة
 ع ش على مدر قوله لا من مكروه أي بغيره قلما إذا اشترى عبداً بشرط العتق
 ولستم منه فأكروه على ذلك فانه يعتق لاه اسكره بحق زاده شينا زه أيضاً
 ويضوري الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله لا شائق به حق) بأن
 لا شائق به حق أصلاً ولا شائق به حق جائز كالمدار يتعلق به حق لازم وهو عتق
 المستوله وقوله المكاتبه أو شائق به حق لازم غير عتق لا يبيع به كالأجير وقوله
 كالمستولة أخذ من رجوع العتق لا قيد الثاني لأن الثاني الذي انبأ وقوله وهو
 أخذ من رجوع العتق لا قيد الثالث وقوله يمنع بيعه (قوله على تصيل م
 بيانه) وهو أنه إن كان موبراً مع منهوان كان مبرراً لا وعيائه في كتاب الرهن
 ولا بفقد الاعتاق موبراً وإبلاده ويخرج قيته وقتضائه وأحباله رهنًا والولد حر
 (قوله وهو مشتق من تبرع) أي ولو مع هرل ولعب أتا فسهما كانت تحرير
 فكأنه كانت طلاق أتا اعتقل الله أو الله اعتقل نصر م فبما كطق الله
 أو أرك الله وبخاف نصر ما جعل الله أو أرك الله حيث كان كناية
 لاعتقها بعد ما استتلا ما بالمتصور بخلاف ذلك شرح م ر لأن الله عتق
 أن ما يستغل به الإنسان إذا استبدقه تعالى كان مبرراً ولا يستقل بما إذا استند
 لله تعالى كان كناية (قوله المأكروه) أي أو أركت مكوك الرقية أو لم تكن رقية
 (قوله ولم ينفذ العتق) بأن قد استبداه أو أطلق ويحله أن كانت مشهورة بهذا الاسم
 حالة الشداه فإن كان قد هجر وترك فانه ينفذ عند الإطلاق كقوله سم (قوله

أوصروا وحررتك وأعتيق أو ممتق ٢١٦ ع ش أو أعتقتك أو أتبعتك الرقية إلى آخره ثم
 لولا أن اسمها حرة باجرة ولم ينفذ العتق لم ينفذ

وقول مشتق من زيادى (أو كناية كلاهما أولى من قوله لى لا ملكك عليك) لا بد لى عليك (لا سلطان) لى عليك (لا سيال) لى عليك (لا عمة) لى لى عليك (انت) (٨٦٣) سائبة أنت مولى لا شراكة

وقول الخ) وعبرة الأصل وصريحه خبر رواه اتفاق (قوله لا ملك لى عليك) لى لكفى اعتقك ومثل لكفى بعتك أو وبعيتك (قوله فيما) لى شخص هو لى كل منها (قوله أول رتبة شامل) لى كروا لى (قوله أنا ملك حر الأولى طالق كافى نسخ بل المواب ذلك) لأن الكلام فى صيغة الطلاق وأنا ملك حر لا مريم لا كناية لافى الطلاق ولا هنا وما لى قال ع ش أى فلا يكون قوله أنا ملك طالق كناية فى العتق وإن كان كناية فى الطلاق والفرق أن النكاح الذى يفعل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدلى أما لا باعقتا ماسة ولا صواختا ولا كذلك هنا فان الرق لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف المبرمج هو كذلك ولكن لا بد من قصد اللفظ لمنه كتنظيم فى الطلاق فلا يرى أمة فى الطريق فقال تأمرى بأمره فاذا هى أتمته لم تفتى برلى سم (قوله ومع مطلقا وهو) لى الطلق غير ربة إن قصده حب أو مسع أو عتق خبر والا فترقه يجرى فى التعلق همامر فى الطلاق من كون المعلق بفعله مالياً أولاً ولا يشترط لصحة التعلق المطلق التصرف بلبيل عنه من نحو رهن مصر ومفسس ويرد شرح م وقال ع ش عليه ومفهوم قوله لى التعلق أن العتق المترتب عليه يكون قريباً وقضى ذلك قول جبر ومقرقة أجا عالم (قوله فى اعتاقه) لى السيد كله كما يؤخذ من شرح الروض وموع ش (قوله) لى الشائع ليس محترزه وهو المعلن وقضية كلامه عتق كله ويرجع بأن عتق الجزء المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل صواباً لمارة المكلف عن الانفاء بخلاف الشائع فإنه لما يمكن إسناده فى معناه جله عليه فلم تدع ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره ع ش (قوله فقط) لى المصنف تصرفه لم يكن غير مالك فلم يقع على المراءة وكان الفاس على البيع إن لا يفتى شىء لم يكن مخالف الموكل باعتاق البعض لكن تشوف الشارع إلى العتق أوجب تنقيهاً اعتقاً لموكل كما فى شرح م وهذا إذا كان الوكيل أجنبياً فان كان شريكاً عتق ما اعتقه وسرى والفرق أنه لما كان ملك الاعتاق عن نفسه نزل عليه منزلة فعل شريكه ولا كذلك الأجنبى فيقتصر فيه على ما اعتقه ولا فرق بين أن يركله فى الكل أو البعض اه زى (قوله ولو لم يكن لى) أى فى القويض (قوله فى اعتاقه) ليس من كلام القويض بل من كلام الشارع لبيان المراد لأن القويض لو أتى به كان مريضاً لا يحتاج معه إلى نية اه خضر وس ل ومن ثم لا يذكروا م وقالوا لى أن يقول لى فى اعتاقك (قوله نوى قنويضا) لى بقوله خيرتك عطف أما إذا قال خيرتك لى اعتاقك فصرح بقويض س ل (قوله حالاً)

بمن العتق والمعتق (وصيغة طلاق أو نطقاً) مريمه كانت أو كناية فكل منهما كناية هاهنا وهو صالح فيه بطلاق قوله لى عتد اعتد أو استرى ربه لى أول رتبة أنا ملك طالق فلا يفتى العتق وإن نواه وقول لى أو نهار من زيادى وتقدم أن الكناية فتشاج إلى نية بخلاف المبرمج (ولا يضر خطأ سذكير أو أن ذلت) فقوله لى بعداً أنت حر ولا نية أنت حر مريم (ومع معلقاً) بصفة كالنديم ومو قنوا لى الثابت (ومضافاً) لى ربه لى الرقيق شائساً كان كالربيع أو مينا كالبد (فيعتق كله) سريه كتنظيم فى الطلاق نم لو وكل فى اعتاقه فاعتق الوكيل جزءاً لى الشائع عتق ذلك الجزء فقط كما صححه فى أصل الروضة (و) مع (مقوضاً إليه) ولو بكتابة (فلو قال لى خيرتك) فى اعتاقك (ونوى قنويضا) لى قنويض الاعتاق إليه (أو) قال لى

(أما ناك اللى باعتق نفسه) حالاً كما إذا عتق (كأنى الطلاق تقول الأصل فاعتق نفسه فى المجلس

أراد به مجلس التصالح لا الحضور ليرافق ما في الروضة كما حملها (و) جمع (موش) كافي الطلاق (ولو في سبع) -
فلو قال أعنتك أو بعنت نفسك بالحق لكان الحق ولزمه (٨٦٣) م الان وكا في الثانية أعنته بالف

(والولد لسيد) لاصوم
خبر الصيغين انما الولدان
أعتق (ولو أعتق حاملا
يملك له تبعها) في العتق
وان استنته لاه كالجسده
منها فعتقه بالتبعيه لا
بالسرايه لان السرايه
في الاشخاص لا في الاشخاص
فقولي تبعها اولي من قوله
عتقا وقوة العتق لم يطل
بالاستثناء بخلافه في البيع
كأمر (لا عكسه) أي لان
أعتق حاملا يملكه فلا
تبعه أمه لان الأصل
لا يتبع الفرع وان أعتقها
عتقا بخلاف البيع
في المستثنى فيطل كأمر
وعمل صحة اعتاقه وحده
اذا نفع فيه الروح فان لم
ينفع فيه الروح كمنفعة
فقال أعتقت ممتثل فهو
لغو كما في الروضة كما حملها
عن قناري القاضي وقال
أضال وقال منفعة هذه
الامة جرة فاقرا بانتهاد

لكن يغتفر هنا كل ما اغتفر في الايجاب والقبول (قوله أراد به مجلس التصالح)
أي خورابان لا يؤثر بقدم ما يقطع به الايجاب عن القبول على ما قبل والا قرب
منطه بما عرف الخلع شرح م ر (قوله أو بعنت نفسك بالف) أي في ذمتك فلم
باعه نفسه بغير مصير لم يصح جزا لان السيد عليه كماله بوجه بعض نفسه سري على
البائع ان قلنا بالاولاه والآخر كافي فتاوى البقوي زى (قوله ولو أعتق حاملا)
شمل اطلاقه لمؤلف لها استخرة بصدوق فانها عتقت مع جملها على الاصح في
الروضة واسلمها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سري اليه العتق أي تبعها
كافي الروضة واسلمها في باب العدم وعلى هذا فيجعل كلام المتن على حل جبن كاه
أربعه زى وقوله قبل الأولى بعد خروج لان التولية تصدق بعدم خروج شيء
منه (قوله تبعها) أي ما لم يكن في مرض الموت ولم يمتثلها الثلث فان كان كذلك
فان الحمل لا يتبعها كقوله سم من البراسي (قوله في الاشخاص) أي الاجزاء
كالربع ع ش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لا يدرم السرايه بخلاف قوله
تبعها فلا يدرمها (قوله في المستثنى) وهما عتق الحمل وحده وعتقه مع أمه (قوله
وحده) مفهوم قوله وحده أنه اذا عتق الأم وحدها أو الأم والمضغة معا عتقت
المضغة وأرقت ماء ط ب سه (قوله اذا نفع فيه الروح) لانه يشترط في المبيع أن يكون
أدما يحكمه أم والظاهر أن المراد بوجه أو ان نفع الروح الذي دل عليه كلام
الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش على م ر (قوله يعني أن لا تصير اليه)
معتمد وقوله بقر بولتها بان يقول عتقت به في ملكي زى (قوله اما لو كان الخ)
مفهوم قوله بولتها (قوله أو غيرها) كالزبيعيان يشترط جارية فيزوجهما
لغيره فمقتل من زوجهما ثم زوجهما المشتري للبائع بمبيعها كماله لغيره ومبيعة
أو فمقتل من زوا وجوها الشيخ عبد البر بان يبيع أمه لغيره فمقتل عندهم زوا
أو زوج ثم يرجع فيها الأصل فانه يرجع فيها دون الحمل اه (قوله من موثر المراد
به هذا الموصي بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما تركه للغاس م رأى من قوت محونه
يومه وليته ومن سكن يومه ومن دست ثوب لم يبق به كأمر (قوله وسري بالملوك

الولد حرا وتصير الأم به أم ولد وقال النووي ينبغي ان لا تصير حتى يقر بولتها لا قال انه حر من وطنه أجنبي بشبهة
وفيها كلام ذكرته في شرح الروض أم ولد كان لا يملك جاهها بان كان لغيره يومه أو غيرها ما لا يعتق أحدهما بعتق
الآخر (أو) أعتق (مشترا) به وبين غيره (أو) أعتق (نصيبه) منه (عق نصيبه) لانه مالك النصيب فيه
(وسري بالاعتاق) م موثر لمعمر (لما سري به) من نصيب التثريب أو بعضه (ولو) كان (مدنيا فلا يمنع
الدين ولو سئرا فالسرايه كالأبوع نعتق الزكاة (كأيلاده) فانه ثبت في نصيبه وسري بالملوك من الموصر

من المزمع ما لم يصر فلا يصرى ويتعدى الورد ببعض الارواح ش على م وقال هو
الامن والذات الشريك لانه ينفذه ايلاد كلها اه (قوله ما يصرى) أى قيمته لان
الساير بالقيمة لا ينصب الشريك (قوله قيمة ما يصرى) يفيد ان الواجب قيمة
ما يصرى لاختصاصه ذلك من قيمة الجميع فاذا اصر بمحضه شريكه كلها فالواجب
قيمة النصف لانصف القيمة عمدة ومن المراد بقيمة النصف قيمته منفردة عن النصف
الاخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بان يقوم جميعه (قوله شريكه)
أى شقه ما عدا كاله وقوله يبلغ عن الصديق يقتضى انه لا بد ان يكون موصرا لجميع قيمة
العبد مع ان المدار على كونه موصرا ينصب شريكه فقط وأوجب بانه على حذف
مضاف والتقدير يبلغ عن باقى العبد وعبارة ع ش على م و يبلغ عن العبد أى عن
ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة اه (قوله قيمة عدل) أى حق
لاجور فيها وقال ع ش أى بتقويم عدل (قوله فاعطى مارة م و أعطى وهى
أولى لان الوارثة ترتبها ولا تعقلا (قوله وعتق عليه العبد وهى ان العتق متأخر
عن التقويم واعطاء الشريكاه وليس مرادوا واجب باب الوارثة حتى ترتبها
ولا تعقبا (قوله بما فيه) وهى اه اذا عتق نصيبا له من عبد الخ وقوله غيره وهو
ما اذا عتق كل العبد المشترك وكذلك ايلاد (قوله من مهر) أى هريث ح ل
(قوله مع ارض بكارة) أى مع حصته من ارض بكارة وينبى ان مهره ان تأخر
الانزال عن ازاها كما هو الغالب والافلا يجب لها ارض ولها له شبهه عليه لبعده
العلق من الانزاله - ل زوال البكارة كما ذكره ع ش (قوله هذا ان تأخر
الانزال الخ) والحاصل ان الشريك الذى أحبل الامة المشتركة ان كان موصرا غرم
قيمة نصيب شريكه منه - اعطى قولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا واما حصته من
المهر فتزعم ان تأخر الانزال عن نصيب الحشفة والا فلا (قوله والابان تهم) او قان
ولو تنازعنا فزعم الواطى - تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطى - مما يظهرا علا
بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك
لان الاصل فيمن تعدى على ملك غيره ما لضمان حتى يود - د سقط ولم تضعه وهذا
أقرب ع ش على م (قوله فلا يلزمه حصته مهر) هذا يقتضى انه يلزمه حصته ارض
البكارة مطلقا والوجه انه كالمهر من حيث التمدد المذكور فلما قال الشارح هذا
ان تأخر الانزال عن نصيب الحشفة وعن ازالة البكارة كما هو الغالب والا فلا يلزمه
ذلك لكان انصب كما يفيد كلام ع ش على م (قوله ولا يصرى تدبير) أى
نصيب الشريك وأشار بهذا الى ان شرط المبراة كون العلق مبرزا أو مطلقا على

الى ما يصرى من نصيب
الشريك أو بعينه ولو مدنا
(وعليه لشريكه قيمة
ما يصرى) هو اعم من قوله
في الثانية قيمة نصيب
شريكه وقت الاحتاق أو
العلق لانه وقت الاتلاف
والاصل في ذلك خبر
العبد من اعتق شريكه
في عده وكان له مال يبلغ عن
العبد يقوم العبد عليه قيمة
عدل فاعطى شريكاه
حصصهم وعتق عليه العبد
والاعتد عتق منه ما عتق
وقاس بما فيه غيره مما
ذكر (و) عليه لشريكه
في المسئولة (حصته من مهر
مثل مع ارض بكارة ان كانت
بكر اهذا ان تأخر الانزال
عن نصيب الحشفة كما هو
الغالب والا فلا يلزمه حصته
مهر لان المرجح له نصيب
الحشفة في ملك غيره وهو
متن (لا قيمتها) أى حصته
(من الولد) لان امه صارت
أم ولدا لا يكون العلق
في ملك المولود فلا ينصب القيمة
وتصيرى بالوقت أولى من
من نصيره باليوم (ولا يصرى
تدبير) لانه كمتطابق عتق
بصفة

(أولاً قال الشريك المهر مؤسراً فقلت نصيبك نصيبك فأنكر) الشريك (حلف وصفت نصيب الذي فقط بأقراره) مواخذة له لما نصيب التكرار لا يفتقر وإن كان الذي مؤسراً لا يفتقر من عقاقان ذلك عن المهر فحلف الذي استحق القيمة ولم يفتقر نصيب (٨٠٥) الشكر أيضاً لا بدعوى انما توجب القيمة لا العتق (أو)

قال (الشريك) ولو مؤسراً (أن) اعتقت نصيبك نصيبك (سواء أطلق وهو من زياد في أم قال بعد نصيبك) (فاعتق) الشريك (وهو مؤسراً سري) لم يفتقر (ولزمه القيمة له لأن السرية أقوى من العتق بالتعلق لأنها قهسية لا مدع لها وموجب التعلق قابل للدفع بالبيع ونحوه أم لو كان مؤسراً فلا سريته عليه يفتقر العتق نصيبه (فلما قال) أي الشريك ولو مؤسراً أي قال أن اعتقت نصيبك نصيبك (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو مرزاد في (أو قبله فاعتق) الشريك (عتق نصيب كل) (نهما) عنه (وإن كان العتق مؤسراً فلا شيء لأحدهما) على الآخر (والولاء لهما) لا شراً كهما في العتق (ولو تعدد عتق ولو مع تفاوت)

على الوجه الآتي في كلامه زى فلما قال انعتقت نصيبك حرمت عات لم يمس وإن كان مؤسراً قبل موته لأن المهر مؤسراً وطول التدبير المطلق عقبه بصفة (قوله) اعتقت نصيبك أي قسمي النصيب (قوله) ولم يفتقر نصيب الشكر كيف هذا مع أن المهر المردود كالأقرار بأنه اعتق نصيبه وأوجب أن الدعوى لما توجهت عن القيمة وكانت هي المصدرة جعل نكوله كالأقرار بها لا باعتاق نصيبه (قوله) لأن الدعوى الخ قال عليه أن القيمة انما توجب بسبب اعتاق نصيبه فكيف ثبت السبب بدون سببه وأوجب به ما انفصل عن المهر وطول الذي جعل الذي عليه كأنه مقر باعتاق نصيبه فكان السبب موجود حكماً وأوجب أيضاً بأنه انما عتق نصيبه بأقراره باعتاق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه بالسبب وعبارة ترح الرمي لأن الدعوى انما سمعت عليه لأجل القيمة فقط ولا نفى لاعتق على آخر ذلك عتقت حتى يفتق (قوله) وموجب التعلق أي أنه وهو العتق ع ش (قوله) وقبله الخ قيل لا يفتقر شيء على واحد منهما إذ لو نفذ اعتاق المحاط باعتاق نصيب المطلق فله دعوى فطل اعتاقه لعدم وجود الرمي وأبطل اعتاقه فلا يحصل عتق نصيب العتاق لعدم وجود العتق عليه فزعم من عتقه عدمه س ل و عبارة زى هذا معنى على بطلان الدعوى وهو الأصح ما ذكروا به من الدعوى ولا يفتقر شيء إلا لم يفتقر نصيب المهر لاعتق قبله نصيب العتق وسمى عليه بناء على تربت السرية على العتق ولا يفتقر نصيب المهر لما لزمن من القول بعقده عدم عتقه وهو دور أم أي قياتي حيث نقوله قبله يبطل الدعوى في مسئلة القليلة وبما يبطل الدعوى في التشفير الشارع للعق ما أمكن وتلا يلزم المهر على المالك في ملكه (قوله) لأن سبيلهما سبيل ضمان التلف أي وضمان التلف يستوى فيه القليل والكثير كالموت من جراحتهم المختلفة فالله تفرع على عدد رؤسهم وهذا هو ما مر في الأخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك وتبره فوزع بحسبه س ل (قوله) باختياره ولو بتسببه فيه) كان اتهم بعض قربه أو قبل

في قدر الحصة من العتق ٢١٧ يفتقر كان كان لو أحد نصف ولا شرافت ولا شرف من (القائمة) اللازمة بالسرية (معدده) أي العتق لا بقدر الأملك فلما عتق الأخيران وكل منهما مؤسراً يربع نصيبهما معا بقيمة النصف الذي سري إليه العتق على نصفين لأن سبيلهما سبيل ضمان التلف وإن أسيراً أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أسير كل عما يتفق عن الربع سري على كل منهما بقدر يساره (وشرط الحرية تملكه) أي المالك ولو بتأبته) باختياره أكثره جزء بعضه (فلو ورث جزء بعضه) أي أسير وان خلا أو فرقه وإن تزل

والنيت معسر) فلو أوصى أحد شريكين بأصنافه في ميراثه عتقه بعد الموت وان خرج كله من الثلث لا تنقل المال غير الموصى به بالموت الى الوراث (وكذا الميراث معسر) الا في ثلث ماله) فلو اعتق أحد شريكين نصيبه في مرض موته ولم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراة عليه (فصل) في العتق بالمضيق (أو لك حر) ولو خدع مكلف وان أنهم خلاصه وان الميراث كالميراث الاصل اذا ملك أهل تبرع (بعضه) من أصل أوفرع ذكر كان أو غيره (عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم ان يبرى ولد الله الا أن يبرى بماله كما فيشره فيعتقه أي بالشراء ورواه مسلم وقال تعالى ولو اتخذ الرجم ولد اسبابه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولد والعبدية وسواء كان المثلث اختياريا كالخاسل بالشراء أم قهريا كالميراث بالاثب وخرج بالبعض غيره كالأخ فلا يعتق بماله وبالحس للمكاتب والميراث فلا يعتق

الوصية له بشرح م وفلورث جزء بعضه كان اشترت زوجته اياه أو أنه من غيرها ثم ماتت عن زوجها وعن أخ فيعتق النصف الذي انتقل اليه فلا يبرى لباقي (قوله) ولم يرسل منه اطلاق) كالايلاد ولا قصد كالاتفاق وشراء جزء أصله (قوله) وكذا المريض الخ) قال الزرقي والحقق أنه كالصحيح فان شفى سرى وإن مات نظر الى نفسه عند الموت فان خرج بدل الميراث من الثلث نفذ ولا ان رد الزائد من ل (فصل في العتق بالمضيق) الباء سببية (قوله) لو ملك حر) أي كله كما يأتي ويرد على عبادته دون الأصل مالو ملك ابن أخيه فمات وعليه دين مستغرق وورثه أخوه فقط وقلنا أن الأصغر أن الدين لا يمنع الاثب ففعلك ابنه ولم يعتق عليه لانه ليس أهلا للتبرع فيه لتعلق حق الغير بهذه الصورة آخرها م ريقول الأصل أهل تبرع تأمل (قوله) ولو خدع مكلف) أي أصغر أو جنون كالميراث بعضه أو ورواه لم يزل ينفقه لكونه معسرا أو لكونه فرعه كسوا اه (قوله) وإن أهدم خلاصه الخ) يقول لاصل أدخل الميراث وأخرج الميراث والميراث والميراث بالعكس قال م روي عن رجل تبرع بالمرأة الميراث المكاتب والميراث اه (قوله) من أصل أوفرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد إلى عدى ذلك لكل ذي رحم محرم سم (قوله) عتق عليه) يستثنى من المطلق ما سبب في الميراث من ذلك المريض لبعضه بعض وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة فلو يفرق سابقا لالميراث اشترى من يعتق عليه ولا يعتق في ولولك زوجته الحامل معه عتق الخ فالأصل على عيب امتنع الرذاه حية (قوله) قال صلى الله عليه وسلم) دليل لعتق الأصل على الفروع والآية دليل على العكس رقدم الحديث لانه أصح في المقصود (قوله) ان يبرى) أي يكافيح لايمن يكافيه في حال من الأحوال الا أن يبرى الخ فالمستثنى منه محضوف (قوله) أي بالشراء مذار بما قد أتته من صوب والضمير راجع للمشتري ليعتق بمعنى أنه يكون عتقا بنفس الشراء وذكر كره من الرواية بالرفع وجبتك يكون الضمير راجعا للشراء أي بالمفهوم من يشتره أي فيعتقه بالشراء حل فهو من الاستناد للسبب وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء سببية أي يعتقه الشراء بسببه لا بسبب آخر وفيه أن الباء لا يحتاج اليها الا في رواية السبب وجميع كثير من رواية الرفع واقتصر عليها م روي بدهار رواية عتق عليه تأمل (قوله) ولدا) أي من الملائكة (قوله) المكاتب كان ملكه بوضوئه وهو يكسب وثنيه) من ل (قوله) وانما عتقت أم ولدا للبعض الخ) عبادة بشرح م رولا ينافي ما قرأناه في البعض ما يأتي من نفوذ ايلاده في ملكه بعضه الحر لانه حينئذ أهل للولاء الخ

المكاتب والميراث فلا يعتق ذلك علم ما تضمنه الولد ليس من أهله وانما عتقت أم ولد البعض بموته (قوله)

لا محبة أصل الولاء لا قطع الرق بالموت (ولا يشتري) الولي لولي له من مبي ومجنون وسفيه (بعضه) لا ما لنا
 يشرف له بالعبطة وتعبير بذلك أولى من قوله (٨٧٧) لطفل قرسه (ولو وب) له (أو ومى له) به

(ولم تازمه فقتله) كأن كان
 هو مسرا أو غيره كسوبا
 (فصل الولي قبله ويشتق)
 على مرله لا انتقاء الضرر
 وحصول الكمال لبعض
 ولا نظر إلى احتمال نزع
 وجوب الثقة لزما تطلبا
 لأن الثقة عميقة والضرر
 مشكوك به والاصل
 عدمه (ولا) أي وإن زوجه
 فقتله (أي يميز) الولي قبله
 لا يشترط مواليه بالاتفاق
 عليه من ماله وتعبيره
 بل زوم الثقة وعدمه له سالم
 مما أورد على تغييره بكون
 بعضه كاسبا أولى من الله
 يقتضي وجوب قبول
 الأصل القادر على الكسب
 ولم يكسب وعدم وجوب
 قبوله إذا كان غير كاسب
 وابنه الذي هو مولى
 عليه مولى وليس
 كذلك (وقوله كفى مرض
 موته بما كان وزنه أو
 وجهه) حتى عليه من
 رأس المال لأن الشرع
 أخرجه عن ملكه فكانه
 لم يدخل وهذا مما يحبه
 في الروضة كالشرحين

(قوله لا قطع الرق بالموت) فقد تقدم عن ع ش أنه يصح منه كل عتق يقع
 بعد الموت كالزومى باعناق عبده وأودبه (قوله ولا يشتري الولي) أي يهرم
 ولا يصح له وع ش (قوله أولى) أي وأهم (قوله ولو وب) أي جبهه
 ولو وب له بعضه والموت لم يوسر لم يميز لولي قبله إن كان كاسبا لأنه لو قبله
 للملكة وعتق عليه ويرى تعجب فيه فحصة الشريك في مال المجهور عليه ويفرق
 بينه وبين قبول العبد بعض قرب مبيده وإن سري على ماسبا في بان العبد لا يزمه
 رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصع قوله إذا لم يزم السيد المؤنة وإن سري لشوق
 الشارح لاعتق والولي تازمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يميز له
 التسبب في سرية يزمه فيتم شراح م وفيه أن المعتد في مسكنه السيد عدم
 السرية مسكنا يأتي لكونه دخل في ملك السيدة هرا وعليه فالنافع من أن يقال
 بوجوب القبول على الولي وعدم السرية على الصبي بولائه عليه نزل بمنزلة فعل الصبي
 فصل الولي لما كان بطريق السرية عن الصبي بولائه عليه نزل بمنزلة فعل الصبي
 فكأنه ملكه باختياره ولا كذلك البديع ش على م (قوله كان كان هو)
 أي المولى الموهوب له وفي هذه الحاله انتفتت في بيت المال أن كان مسلطا وليس له من
 يقوم به أما الذي ينبغي عليه منه لكن قرنا كافا لاه في موضع وكرا في آخره
 تبرع شرح م (قوله لم يميز لولي قبله) أي ولا يصح له (قوله له) أي
 لولي (قوله كاسبا) أي ولو بالتقديرات كان قادرا على الكسب كأبدل عليه
 ما بعده (قوله من أنه يقتضي وجوب الخ) وأرد على قوله كاسبا وقوله وعدم وجوب
 وأرد على قوله أولا لأن غير الكاسب يشمل ما إذا كان مكفيا بغيره (قوله وجوب
 قبول الأصل) أي مع أنه لا يجب قبوله حيث لو وجوب فقتله لأن الأصل القاصر
 على الكسب إذا لم يكن تسبب فقتله بخلاف التفرع في هذا الحاله استكما تقدم
 والشقات م (قوله وابنه) أي الأصل والمجته ماله وقوله الذي الخ كان كان
 الأصل ابن وابن ابن من ابن آخر كان ابن الابن ميانا لا الموهوب كان هذا الابن
 الابن الصغير فانه يجب على وليه قبول أصله لأن الثقة على ابنه الكبير (قوله الولي
 عليه بفتح الميم) وسكون الواو شورى (قوله وليس) أي الوجوب وعدمه (قوله ولو
 ملكه) أي بعضه (قوله حتى عليه ويرفع ش (قوله لأن الشرع الخ) أي فلا
 ضرر على الورثة لأنه لم يضع عليهم شيئا (قوله لا بما عا) بأن كان بين مثله شرح
 م وقال في الصباح جبرت الرجل حياة بالمد والكسر أعطته التي من غير عوض

وصحح الأصل أنه يعتق من ثلث ماله لأنه دخل في ملكه وخرج بلا مقابل فكأنه كالتبرع به (أو) ملكه بنبه
 (موضع لا بما عا) أي ثلثه) يعتق لأنه فقت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يبره)

لأنه لو ورثه لكان حقه تبرعاً على الوارث فيعطى له على ما جازته لثبوته على أنه التوقف على حقه التوقف عليها
فتوقف كل من إجازته وأثره على الآخر فينتج أنه بخلاف (٨٦٨) الذي عني من رأس المال إذا لا

يتوقف حقه على إجازته
(فإن حكان) الررض
(مدناً) بدن من متفرق
لما عذ - دعوة (يع
لدين) فلا يمتنع منه شيء
لأرضه يعتبر من الثلث
والدين يمنع منه فإن لم يكن
الدين مستغرقاً أو سقط
بإبراء أو غيره عني أن خرج
من ثلث ما بقي بعد وفاة
الدين في الأول أو ثلث المال
في الثانية أو إجازة الوارث
فيهما والأعتق منه بقدر
ثلث ذلك) أو ملكه فيه
بموضع بهاي بمائة من
البايع (تقدروا ملكه
مجاناً تكون من رأس المال
(والباقى من الثلث ولو
وجب لرتقي جزء بعض
سيده فقبل) وقتاً بالاصح
أنه يستقل بالقبول كما
في باب معاملة الرقيق
(عق وصري وعلى سيده
قيمة باقية) لأن المنة لهجة
لسيده وقوله مستقبول
بمبده وقال في الروضة
يتبين أن لا يسرى لاه
- بل في ملكه قهراً

ثم قال وجاء بما ياتسأله ما خوف من جوده إذا أعطته ع ش على م و (قوله
لأنه لو ورثه الخ) استدلال على المدعى بقياس استدعاه وأشار إلى الاستثنائية بقوله
فيعطى له هذه الاستثنائية هي قبض التالي فكأنه قال لكن التبرع على الوارث
باطل واستدل عليها بتقريراً للدورية وله لتعذر إجازته الخ ومعلوم أن استثناء قبض
التالي منتج قبض المتقدم وقد ذكر الشبهة بقوله فيتمتع أثره ومذهبه عن الدعوى
في قول المتن ولا أثره التي هي قبض مقدم التبرع مأمول (قوله لكان حقه
تبرعاً على الوارث) أي لا محذور وارث يكون حقه تبرعاً على نفسه والتبرع
في مرض الموت إذا كان لوارث في حكم الوصية له أي لا بعد الأرض الوثقة ولم يكن
لوارث من آخر في وقت التبرع حتى تصح إجازته بقوله على الوارث أي من سببه
وأثره والدين (قوله لتعذر إجازته) أي إجازة نفس الدين وقضية كلامه
كمبره أنه أن الوصية لوارث تتوقف على إجازة نفسه أي إجازة المرض له كبقية
الورثة أن عبارتهم التبرع لوارث أن أحار باقي الورثة وهي صريحة في خلاف
ذلك اللهم إلا أن تقولوا بالثبوت لوارثه غير ما ذكره في مذهبنا من قوله
الشارح لأنه فون على الورثة ما ينلهم النش وقال بعضهم أن قوله لتعذر إجازته مصدر
مضاف لقوله وأما على محذوف أي لتعذر إجازة باقي الورثة أي مع كونه وارثاً
كما هو الغرض للدور المذكور (قوله لموقفها على أنه لاه أدام يكن وارثاً لا يحتاج
إلى إجازتهم للعتق لأن الغرض أنه من الثلث والتبرع إذا كان له ليس وارثاً بقدر
قهره من الورثة (قوله فيتوقف كل الخ) لكن الإجازة متوقفة على الإرث بلا
واسطة وهو متوقف عليها واسطة العتق (قوله كان مدناً فبده لوله أو بعض
بلا محاباة في ثلثه بما إذا لم يكن مدناً بدن من متفرق (قوله وأما جاره الوارث) أي أليم
يخرج من ثلثه وإجازة الخ (قوله ولا) أي وإن لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاة
الدين في الأولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يميزه لوارث فيهما (قوله بقدر ثلث
ذلك) أي ثلث ما بقي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله أي بمائة) كان اشتراه
بخمسين وهو مساوي مائة فقد رها وهو الخمسون من رأس المال من ل أي تقابل
قد رها وهو نصفه يعق من رأس المال وأما تقابل قد رها لأجل قول المنصف
كله كما الخ (قوله كما الخ) لئلا كره ذلك فيه كما هو المارحجة برأوى (قوله
ينبغي أن لا يسرى) محتمل (قوله دخل في ملكه قهراً) وقد تم شرط السرية فلا كره

بأختياره

كتاب الكسابة تصحيحه وإياه ان تعلق السيد بوزم الغفلة لرفع

قول السيد

هذا اذ لا يمكن البعد كتابا أو بعضا فان كان مكانه المعتقد موهوبه شيء ثم ان يحرقه أو يحرقه السيد حتى ماوهبه له ولم يدر له ما اختيار السيد هو في الثانية انما قصد لتجيزه ولأن حصل ضمنا وان حكايا بعضا وكان ينه عن سببه هياة فان كان (٨٦٩) في غيرة المرقع فلا اعتق أو في غيرة الرق فكالتن وان لم يكن بينهما

مهلة ما يتعلق بالحربة
لا يمكن له السيد وما يتعلق
بالرق فيه ما مر (مصل)
في الاعتناق في مرض الموت
وبيان للقرعة ولو (اعتق
في مرض موته عبد لا يملك
غيره) عند موته (ولادين)
عليه (عتق نفسه) لأن
العتق تبرع معتبر من
الثالث كافر في الوصايا فان
كان عليه دين فان كان
مستغرقا فلا بد من شيء
منه لان العتق وصية
والله من مقدم عليها
والاعتق منه بات باق
وظاهره لو سقط الدين
بارله أو غيره حتى تكتسه
(أو) اعتق (ثلاثة) عتق
زوجه حوله (مسا كذلك)
أي لا يملك غيره عند موته
(ويجوزهم سوله) كقول
أعتقكم (أو قال) لم
أعتق فلكم ان أعتق

باختيار (قوله هذا) أي قوله عتق (قوله له ما اختيار السيد) فيه أن هذا التحليل
يعبر في الأول أي غير الكتاب مع أن للمعتق في نفسه بالسيرة ما يتخذ حواجه
من قول جرحه ما اختيار السيد مع استقلال المكاتب (قوله ولأن حصل ضمنا) أي
فليس مقصودا حتى يقال انه اختياره (قوله فكالتن) أي فاعتق على السيد
ويبرى على كلامه ان لم يلزم السيد فكتسه والاملا عتق (قوله فيه ما مر) أي من
التفصيل بين لزوم الثقة وعدمه ما من اختلاف في المماثلة (قوله فمسلق
الاعتناق في مرض الموت وبيان للقرعة) أي في العتق (قوله لو اعتق في مرض موته
أي تبرعا ما اذا قد اعتاقه حال حياته وغيره في مرضه فانه يعتق كله كالمعتق
كقوله قرعة شرح م (قوله لان العتق الخ) جرح شرح م لان المرض انما
ينفذ تبرعه في تلك الحالة وهي اسبغ (قوله فلا يعتق شي منه) أراد به عدم
العتق عدم التفرد ولكن يحكم باعتاقه في الأصل حتى لو تبرع شخص بأداء الدين
أو برأصة الدين منه فذلك محققا ولو اوصى بشيء موهبه دين مستغرق وقد اشار
المشاور إلى ذلك بقوله ظاهر الخ زى برماوى (قوله عتق أحدهم) وهو يجوز
التفريق ما بين الوالدة وقوله اذا أخرجت القرعة أحدهما لم لا يسه نظر
والاقرب الاول لان التفريق انما يتبع بالسبب وما هي معناه من علم م (قوله
كاعتناق كله) أي لان اعتناق البعض يسرى لكل (قوله يعني ان عتقه يتبرأ الخ)
أشار بذلك إلى أن القرعة لا تفصل العتق بل هو حاصل وقت اعتناق المرض وانما هي
تبرأ العتق عن غيره برماوى زى فيكون قوله بقرعة متحققا بمخوف (قوله
مثلا) أي أو حكم عليه ما كم (قوله اما ان يكتب الخ) فحين ما تورم الماصر
في قولها بان يكتب فادعها ان له شيا بلا وهو قوله أو ان يكتب اسمهم الخ
شورى (قوله ورق لان ان أى اسمر ورقها وكذا يقال فيما بعده (قوله فان

(ثالث كل منكم أو ثلثكم مر عتق ٣١٨ م ث أحدهم) وانما يعتق ثلث كل منهم في غير الاول
لان اعتناق بعض الرقيق كاعتناق كله فيكون كولو قال أعتقكم فبعتق أحدهم يعني ان عتقه يجز (بقرعة) لانها
شعرت لقطع المنازعة فعتقت بطرقها فاعتقوا لئلا على انه ان طار غراب فطار راوين وضع حبيده عليه فهو
حر لم يكفه والقرعة اما (بار) يكتب في رقعتين من ثلاث رقاع (رقع في ثلاثة عتق) وتدرج في سادق كافر
(في القرعة) وتخرج واحدة عليهم أحدهم فان خرج لواحد منهم (العتق عتق ورق الاخران) فتح تظاهروا (أو الرق
رقع أخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج لعتق عتق ورق الثالث وان خرج الرق بعتق الثالث (أو بان
(تكتب اسمهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة) منها (على الله فخرج اسمه عتق ورقا) أي الاخران وهذا
المبارق قال القاذبي انه اه وبمن الاول لعدم تعدد الانراج فيه

فان رقعة العتق تخرج به ولا يجوز اخراج رقعة الاسماء على الرق (أو) وقيمتهم (مختلفة) كاتمة (لواحد) وواثنان
 لا يجر (ولا جماعة) لاخر (أقرع) بينهم (كأمر) بأن يكسب في رقعتين رق وفي ثالثة عتق أو بأن تكتب اسمائهم
 الى آخر ما مر) فان خرج العتق (لثاني عتق ورقاً) أي (٨٧٠) الاخران (أو ثالث عتق ثلثاء) ويرق

باتية والاستمرار (أو
 الاول في قم أقرع) بين
 الآخرين (فمن خرج له
 العتق) قيمته الثالث) ان
 كان الثاني عتق نفسه أو
 الثالث عتق نفسه ورق
 باتية والآخر فقولي كأمر
 أعص من قوله بسهمي ورق
 وسهمي عتق (أو) أعق
 (فوق ثلثه) مسا لايك
 غيرهم (وأمكن توزيع)
 لهم (بعد وقيمة) مما
 حكسنة قيمتهم سواء
 جعلوا اثنين اثنين) أي
 جعل كل اثنين منهم جزء
 أو فصل مام في الثلاثة
 التساوية القيمة وكذلك
 كانت قيمة ثلاثة مائة مائة
 وقيمة ثلاثة خمسين خمسين
 يضم لكل نفس خمس
 (أو) أمكن توزيعهم (قيمة
 فقط) أي دون العدد (أو
 عكسه) وهو من فساد في أي
 أو أمكن توزيعهم بالعدد دون
 القيمة (كسنة قيمة أحدهم
 مائة) قيمة اثنين مائة

ورقة العتق (الخ) قبل هذا التعليق لا يمتنع الاصولية الا اذا كان متباعاً به غير
 متعين بدليل قوله ويجوز ان يجر بانه يشبهها لان مقابل الاصوب صواب فهو كغير
 غير ما دل (قوله ثم أقرع) أي لتتم الثلث (قوله ورق) أي البقية أي الثاني أو الثالث
 فالخير واجع للأحد (قوله أعص من قوله الخ) أي لثبوتها الاقراغ بكساية
 الاسماء لاخراج على الحرمة في كلام الاصل على حذف. مضى أي بكساية
 سهمي ورق (قوله بعد وقيمة) بان يكون العدد ثلث صحيح والقيمة لما في صحيح
 م ر (قوله أي دون العدد) مثلاً ذلك في التوزيع والروضة بحسبة قيمة أحدهم
 مائة واثنين مائة والآخرين كذلك (قوله مثال الاول الخ) حاشاه اذ ان
 وزعنا بحسب القيمة ذات التوزيع بالعدد فصدق ان كان التوزيع يع بالقيمة دون
 العدد وان وزعنا بالعدديات التوزيع بالقيمة فصدق ان كان التوزيع يع بالعدد
 دون القيمة شيئاً (قوله باعتبار عدم تأتي توزيعها بالعدد الخ) أي فلو قسمنا القيمة
 ثلاثة اقسام متساوية لم يكن ان واقعها بالعدد في اقسامه ثلاثة أجزاء متساوية
 بحيث يكون كل جزء من قيمته مقوماً لثلث قيمة الجميع سم على جهر (قوله لقيمة)
 أي في جميع الاجزاء (قوله ومثال لعكسه الخ) به نظرات العكس ان
 يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مراداً هنا بل يزعم من التوزيع بالعدد
 اختلاف القيمة مع انه لا يبين الاستواء فيها وهذا التأويل بعيد جداً على انه لا فائدة
 لذكره في المتن لانه لا يعتبر واجب بان مراده انه مثال للعكس قصوراً
 لاحكامنا لان الحكم المتبرهن انما هو التوزيع باعتبار القيمة ثم رأيت ومن
 على حاشي مائة أقول الذي يظهر في تصحيحه ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها
 اثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الاقسام في القيمة ولا نظمت اثلاثاً وحسب فتارة
 تساوي الاقسام أيضاً في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء واردة كما في قوله
 كسنة قيمة أحدهم الخ فسلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تساوي الاقسام
 في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء اذ من المحال تفاوت الاثلاث
 في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فأنقض قول المحقق
 لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله لما اضاء) يدل من نص الام وأخير بل يند

و قيمة ثلاثة مائة جزءاً كذلك أي جعل الاول جزءاً واثنين جزءاً والثلثة جزءاً وفضل مائة
 والسنة المذكورة مثال الاول باعتبار عدم تأتي توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأتي توزيعها
 بالقيمة مع العدد فلا تأتي بين تمثيل الاصل بها الاول وتبيل الروضة كما فعلها العكسه (وان لم يمكن) توزيعهم شيء
 من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثمة صحيح (كأربعة قيمتهم سواء من) وعن نص الام اضاء كلام
 الا فبين وجب ان يميزه ولا يفتهم من الاجزاء (واحد) جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء

(فانخرج) العتق (لواحد سواء) كتب العتق والرقا ام لاسمه (عتق ثم اقرع) لتتيم الثلث من الثلاثة اثلاثا
 فنخرج له العتق عتق ثلثه او يخرج العتق (للاثين) والآخر ان ثم اقرع بينهما) أي بين الاثنين (يعتق من
 نخرج له العتق وقت الآخر) وعلم (٨٧١) من من العتق ما يصير تركها كأن يكسب اسم كل عبد في رقعة

ويخرج على العتق رقعة ثم
 أخرى فيعتق من خرج وقت
 وقت الثاني والاصل
 في القرعة ما رواه مسلم عن
 عرو بن الحبيب أن رجلا
 من الانصار اعتق ستة ابد
 فلو كان له عند موته ولم
 يكن له مال غيره فقام
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبأمرهم اثلاثا ثم اقرع
 بينهم فاعتق اثنين وأرد
 أربعة وانظر نسائي
 الاثلاث في القصة اما اذا
 اعتق عبدا ربنا فلا قرعة
 بل يعتق الاول فالاول الى
 تمام الثلث (واذا اعتق
 بعضهم بالقرعة فظهر مال
 ونخرج كلهم من الثلث بان
 عتقهم من الاتاق كذا
 سياق) ولا يرجع الوارث
 بما اعتق عليهم) لانه انفق
 على أن لا يرجع فكان كمن
 نكح امرأة فكما فاسدا

معدوم أي وهو الذي الخ (قوله او يخرج العتق) أي اؤلم مرة (قوله ثم أخرى)
 أي على العتق أيضا دليل ما بعده (قوله فاعتق أي التي أو حكمكم مقتضاها
 (قوله تساو الأثلاث في القيمة) يحتل ثلاثه وولاه صادق بأن تكو رقعة كل
 من العبيد ثمة أو كل اشيرة أو قيمة واحد مائة والآخر خمس مائة وكذا الثاني
 والثالث وبما ذكره شرح مودلار: إن حكمهم باعتبار القيمة لأن عبدا يجازاه مختلف
 قيمته غالبا اه (قوله واذن في بعضهم) أي غير عتق بهم (قوله ولا يرجع الوارث
 الخ) أو وهم لا يرجعون عليه بخلافه ان خدموا بغير استعداده والاربعوا
 عليه برأوى ولما نكحوا صدق الوارث لأن الأصل برقة ذمت اه (قوله لانه انفق
 على أن لا يرجع) فدين كل عليه حيث شئت ما تروى فوافق على الرقعة بظنها
 طائفة فبانت فاشترى من الرجوع عليهم الا ان يفرق شريرا (قوله فكل كمن فسخ
 الخ) أي ولا تارة على المشتري ثم ما فساد برأوى (قوله من الثلث) يتعلق
 بخرج (قوله ومن عتق) أي كذا وبما وقوله بأن عتقه أي تخبري عليه أحكام
 الارحام فيعمل فسخا ثمة ورجعها الوارث بالمال ويزه مهرة يومئذ لو لم يوجد
 خمسين كل حقه ان كان بكر او ربع ان كان ثمة اولو كالوارث باعه أو رهنه أو أخره
 بظلمه ورهنه وإما ربه وبالم المستاجر جرة المثل فان كان أعتقه بطل اعتاقه
 وولاه الاول أو كانه بطلت مكتوبة ويرجع على الوارث بما أدى وصار حرق
 جميع الأحكام اه شرح مود (قوله في الثلاث) وفي قوله بان عتقه وقوموله
 كسبه فالثلاثة تنازعت في المار بالمعروف (قوله فلا يصيب الخ) واجمع لقول
 الحق ومن عتق الخ لما ذكره الشارح بقوله بخلاف من أوصى بعتقه لم يرأوى أي
 فهو يرجع على قوله ولا كسبه (قوله وفي معنى الكسب اليد) فلو كان في من
 أعتقهم أمة حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرج لها بالقرعة
 عتقت وتبها الولد غير محسوب من الثلث (قوله حدث في ملكهم) أي فلا تقسب

ذمتهم واتفق عليها ثم ان فساد (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من أعتق عبدا كان أو كذا وقيل من الثلث
 فهو أهم من قوله بعد آخر (أقرع) بين الباقيين من خرج له العتق بأن عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه موزوم
 وله كسبه من (وقت) الاعتاق لا من وقت الأقرع في الثلاث بخلاف من أوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لانه
 وقت الاستحقاق (ولا يصيب) كسبه (من الثلث) سواء أكسبه في حياته للعتق أم بعد موته وفي معنى الكسب
 الولد وأرض الجنانة (ومن رق قوم بأقل قيمته من) وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة التركة لانه ان كانت
 قيمته وقت الموت أقل فان زيادة تعدت في ملكهم أو وقت القبض أقل فاقسم قبل ذلك ليدخل في يدهم فلا يصيب
 عليهم كالتى يغصب أو يبيع من التركة قبل أن يقبضوه فاما في الرقبة كما عليها لقول الأصل يقوم يوم الموت
 بحول على ما إذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف

ليم زى فقول الشارح فلا يسبب عليهم واجمع للامرين (قوله كسبه) أى
من رقب قوله الباقي أى الوجود قبله (قوله ولله المنة) لانه تبين أن كسبه
له رجحت الترسكة الى ثلاثمائة برماوى (قوله ثم افرع) أى لتبين الخط (قوله
لضمية) مائة الكسب لاد ما حارق فبين انهم ان الترسكة قصارت الترسكة
اربع مائة برماوى (قوله لو نرجحت له) أعلم أنه اذا نرجحت القرعة الثانية
للكاسب دارت المسئلة لان معرفة قدر ما يحق منه متوقفة على معرفة قدر ما يبقى
من كسبه لاولى وتبقى يعرف أنه هل يبقى للورثة ثلث الترسكة فيبقى ذلك القدر
اولا فلا يحق ومعرفة قدر ما يبقى من كسبه للورثة متوقفة على معرفة قدر ما يملكه
من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقفة على معرفة ما يحق منه لانه
لا يق من كسبه للورثة الا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما يحق
منه فاذا ادرت الطل من الدور فقل حق مائة شىء وتجمع من كسبه شىء
مثله وقد عرفت أنه خرج من الاربع مائة بالقرعة الاولى مائة خرج منها هذان
الشيئين بالقرعة الثانية فيبقى للورثة من الاربع مائة ثلاثمائة الا شيئين وعرفت
ايضا أنه حق بالقرعة الاولى عيدين مائة والثانية شىء من العيدين الكاسب
فلزم ان يمسكون للورثة مثلا مائة من ذلك مائتان وشىءا لانه لا بد ان يبقى للورثة مثلا
ما يحق واما الكاسب الناعم لما يحق من الكاسب فلا يسبب من الترسكة حتى
يكون للورثة مثلا غلزام ان يكون الثلاثمائة الا شيئين تعدل مائتين وشيئين
فاجبر المسئلة بان تزيد المستثنى على المستثنى منه ويحصل ذلك بالمعادلة الاستثنائية
وزد مثل ما جبرت به على المعادل الا ان خرج على قول الباسمينة
وكل ما استثنيت في المسائل * غيره ايضا يجمع المعادل
وقوما ايضا الى اى اى شىءا وقولهم المعادل اى كل معادل فيشمل المعادلين
فقول المسئلة بعد ازالة الاستثنائية ما زاد مثل الشئين على المائتين الى ثلاثمائة
تعدل مائتين واربع مائة اى اى شىءا فقابل بان تطرح ما اشتراكه وهو اثنان على
بقولها

وبعد ما تبين ان المعادل * بطرح ما تعلق به بمائل

قوله تعلقه بمفعول ففعله وله بمائل فاذا ادرجت مائتين من كل تبقى مائة تعدل
اربعة اى اى شىءا والقاعدة انك تقيم المعلوم على المجهول فاقسم المائة على الاربع مائة
اشياء على قولها

فاقسم على الاول ان وجهتها * واقسم على الاخر ان علمتها

(وحسب) على الورثة
(كسبه لباقي قبله) أى
(الورثة) (من الثلثين)
قل الموت بعد ماله
بغلام المحدث بعد ماله
ملكهم (فلا يحق في مرض
موت ثلاثه) مما (لا يملك
غيره) فبقية (منهم) مائة
فكسب احدهم قبل موت
الآخر (مائة افرع) بينهم
الفرق (حق) للكاسب
فان خرج المائة (او) خرج
حق وله المائة (او) خرج
(البقية) (حق) ثم افرع بين
(الباقين) الكاسب وغيره
فان خرج الفرق (غيره) على
ثلاثه لضميمة مائة الكاسب
(او) خرجت (له) الفرق ربعه

وله ربع كسبه) ويكون للورثة (٨٧٣) الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر ذلك ما تان وتسون

ضع ما عتق لاثنا اذا
اسقطت ربع كسبه وهو
خسة وعشرون يتي من
كسبه خسة وسبعون
مضافة الى قيمة العبد
الثلاثة يصير المجموع ثلاثمائة
وخسة وسبعين ثلثاها
ما تان وخسون للورثة
والباقي مائة وخسة
وعشرون للعتق ويستخرج
ذلك بطريق الجبر والمقابلة
وهي ان يقال عتق من
العبد الثاني شيء وتبعه من
كسبه مثله يتي للورثة
ثلاثمائة الاثنين تعدل
مثلي ما عتق وهو مائة
وشى فثلاثمائة وثمان
وذلك تعدل الاثنين
فثمان وأربعة اشياء تعدل
ثلاثمائة تسقط منها
الاثنتي تتي مائة تعدل
أربعة اشياء فالثني خسة
وعشرون فلم الذي عتق
من العبد برصه وتبعه ربع
كسبه (فصل)
في الولاء هو بفتح الواو
والمدة القراءة مأخوذة
من الموالة وهي المعاونة
والمقابلة وشرعا مصوبة

أي الاموال والاجزاهي الاشياء كالأقال والجزر والشيء بمعنى واحد فإذا وقعت
المائة على الاربعة اشياء خرج خسة وعشرون فذلك الخارج هو الشيء فإذا
علت أن الشيء خسة وعشرون قلنا هنا من الكسب كسبه شيء وتبعه شيء
من كسبه علما أن كل شيء من الثني خسة وعشرون فإذا علمت أن الخمسة
والعشرين ربع المائة علما أن الذي عتق رصه وعلت أن الشيء الذي تبعه
من الكسب خسة وعشرون وهي ربع الكسب فبمقتضى ما عتق ظف
التركة لأن بعض من عتق بعضه من كسبه غير محسوبينها فإذا اسقطت
هذه الخمسة والعشرين التي خصت الكسب ببق ثلاثمائة وخسة وسبعون
وهي التركة فثلاثمائة وخسة وعشرون للعتق وهي قيمة ما عتق (قوله ربع
كسبه) لان الحرية تبعها كسبه أي الطريق التي والافهم أي ما عتق قبل
العمل بالطريق الا في مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان أنه عتق من
العبد الثاني رصه وتبعه ربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني شيء) أي
لاجل تقيم الثلث وقوله وتبعه من كسبه مثله أي لتعاده السابقة أما الكسب
يتبع العتق والرق وهذا العتق لبعض عبيد تبعه بعض الكسب (قوله يتي
للورثة ثلاثمائة) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أولا وقوله الاثنين وهما
بعض العبد وبعض كسبه (قوله وهو مائة وثمان) أي قيمة العبد
الأول والثني وهو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وثمان
تعدل ثلاثمائة أي قبل الجبر (قوله فغير) أي بحذف الاستثناء والفا عدة أنه
يزاد في الطرف الثاني بقدر ما جبره وهو ثمان فصم قول الشارح فثمان
وأربعة اشياء الخ وقوله ويقابل أي بان تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم وقسم
ما بقي من المعلوم على المجهول بان تقسم المائة على الاربعة اشياء فصم قوله فعل الخ
وعبارة ع ش على م فغيره ويقابل أي بجبر الكسب فتم الثلاثمائة وتريد
مثل ما جبرته على الكسب في الطرف الآخر فغيره صير أحد الطرفين ثلاثمائة
والآخر ثمانين وأربعة اشياء فحسب المعلوم من الطرفين وهو ثمانين من كسبه
منهما ما لباقي مائة من الثلاثمائة بقا بل بينهما وبين الاربعة اشياء الباقية بعد
اسقاط المائتين من الطرف الآخر وقسم المائة على بعض كل شيء خسة
وعشرون اه وقوله ثمانين فربع على الجبر وقوله يسقط بيان المقابلة (قوله
تعدل أربعة اشياء) أي تساويها لانه يجب أن تكون تلك الاشياء الاربعة مائة
(فصل في الولاء) (قوله لغة القرية) أي فكأنه أحد قارب العتق

سيما زوال الملك عن الرقيق ٢١٩ ف بالحرية ولا يصل فيه قبل الاجاع ما ياتي من الاخبار

(من عتق عليه من يهرق
ولو بكتانة أو تدير) أو
سراية أو عضية (قوله لا وله
ولعصبته) بنفسه لحسد
الشعير إنما الولد لمن أعتق
وقيس بما فيه غيره (يقدم)
منهم (فوائده) من أن يشبه
وولاه تزويج وغيرهما
(الأقرب) فالأقرب كما
في النسب ونحوه إيا جان
والما حكم وفتح استاده
الولاء لجمه كل شبه النسب
بضم الهم وضعها وقول
ولعصبته أولى من قوله ثم
للعصبته لأن المذهب أن ولاد
العصبه ثابت لمسلم في حياة
المعتق والمتأخر لم منه إنما
هو فوائده كما قرر وقد
بسط الكلام عليه
في شرح الفصول وغيره
وقدم في الغرائض حكم
أن المرأة بالولاء مع بيان
من ترث عنه به وخرج
بقول له ولعصبته معتق
أحد أصوله وعصبته فلا
والله بما عليه كاشف وولد
وقيقة رقيقة من رقيق أو حر
وأعتق أن الولد ملكه وأعتق
أبوه أو أمه مالكمهم

برما يرى ونفس بعضهم القراية عنها الطقة والاتصال
(وق) أي باعتاق غير ما وصلق منه بيع العبد لنفسه لأنه عقد عتاقة كالمير
وضر اعتاق سكان ملكه قال هو وخرج به من آخر بحرية ثم اشتراها فانه
يحكم عليه بعتقه ويوقف ولا يؤمن أعتق من غيره بغير عرض أو غيره وقد قدوات قال
ملكه كالمير قبل عتقه ولا يؤمن ذلك الغير اهـ (قوله أو بعضه) فيه أنه لا فائده
في ثبوت ولا عمل بعضه لأن عصبه النسب مقدمة على الولد إلا أن يقال فائدة
تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد ما جبر ولا أخوته إليه وفيه أنه لا فائدة لهذا
الانحرار لأنه عصبه لا أخوة من النسب وقد يقال تظهر فائدة فيما إذا ملك
بنات أباهما ولم يوجد غيرهما من العصباء (قوله ولو غيرها) مكان الصلاة عليه
ولا يملك القود وتصل إليه (قوله الولاء لجمه) أي تشابه واختلاط كاختلاط
الجمعة سداء الثوب حتى يهيرا كالجمي الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة
وفي المختار العصبه بالضم القراية لجمه الثوب فضم وفتح اهـ (قوله ثابت لمسلم في حياة
المعتق) وينبغي عليه أن يوقف مثلا للمعتق انتقلت ولا يترجى بل بعد من
عصبته وكذلك لو كان كافرا والعتيق والعاصب مسلمين فإذا مات العتيق وروثة
العاصب المسلم وكذلك لو كان المعتق مسلما والعتيق نصرانيا ويورث العتيق في حياة
المعتق وله سنون تصاري فانه من برقونه كائن عليه في الأم شرح الفصول (قوله
انما هو فوائده) فالعتيق قبل اليوم الارث به لا يؤمنه من الولد لا يعمل كأن نسب
الانسان لا يتقبل بموته وسببه أو نعمة الولد تقتصر به ومن ثم قالوا الولاء لا يورث
بل يورث به هو (قوله من ترث منه) أي مع بيان الشخص الذي ترث منه بالولاء وهو
العتيق وأنتمى إليه عصبه أو ولاد أو عبارة فيما مر ولا ترث امرأة بولاء إلا عتقها
أو من قبلها إليه بنسب أو ولاد أو عبارة أو اعتذارا به تقدم الخ الاعتذار عن عديم ذكر هذا
في المتن فتابع ذكر الأصل له هنا وحاصل الاعتذار أنه تقدم ما ذكره لوقع في التكرار
كما وقع فيه الأصل (قوله أحد أصوله) أي العتيق (قوله وعصبه بالرفع) وقوله فلا
ولاد لهذا أي لمعتق أحد الأصول ولعصبته (قوله من رقيق) انظر هل الولد في هذه
لما قال الأم أمه مالك الأب ونظام كلامهم الأول (قوله واعتاق الولد) الظاهر أن سورة
المسنة إذا اختلف المالك عبد المير وصورتها ع ش بلن تزوج بنفس أمه فتأني
ولده بعتقه سيدها ثم يبيع الأمة بعتقها مشترها بالولاء على الولد لعنه لا لمعتق
الأمة اهـ (قوله وأبوه) أي إذا كانا رقيقين وقوله أو أمه أي إذا كانت من الرقيقة
قط قال سم أي فلا ولاد على ذلك الولد لمعتق أبوه أو أمه اهـ (قوله مالكمهم) فيه

(وولاه مولا حقيقة من عبد
مولاه) لانه حقيق متعقبا
(فان عتق الاب او ابنته
المهر) الولاد من مولاها
(المولاد) يعني امه مولاه
مولاه ونبت لمولاه لان
الولاد فرع النسب وانساب
معتبر بالاب وان علا وتما
نبت لمولى الام لضرورة دق
الاب وقد زالت بقته (او)
عتق (الاب عبد عتق)
(الاب المهر) من مولى الجسد
(المولاد) لانه انما المهر مولى
الجسد لضرورة دق الاب
والاب اقوى في التسبوق قد
زالت الضرورة منه وهو
مالك هذا الولد الذي ولاه
لمولى امه (اباه مولاه
اخوته) لايه من مولى
امهم (اليه) اما ولاد نفسه
فلا يحرمه لانه لا يمكن ان
يكون له على نفسه ولا ولدا
لو اشترى الصدقة او
كاتبه سيده واخذ العجوم
كان الولاد عليه لسيده
(كتاب التدبير) هـ
لغة النظر في العواقب
وشرها (طبق عتق) من
مالك (بجوه) فهو تطليق
عتق معة لاوسية

ان العطف با مولا يظهر ضمير الجمع (قولهم عبد) مقوله اي كائن من عبد
كان زوج شخص اسمه عبد آخر ثم حلت منه ثم اعتقها فان الحمل يتبعها ويكون
ولاؤه لسيد بها لا لسيد العبد وذلك اذا اعتقها وزوجها عبد آخر فان الولد يكون
حر تابع لامة وولاه له الحق لامة وعلى هذا يكون المراهقة له اي الولد عتق
مستقلا لانه قسب في عتقه يتق ائمه فكأنه اعقده عتق وخرج قولهم عبد
الحر المزوج عتقه فلا ولاه على اولادها منه وهي مستقلة بنفسه عبد البر ومثله
شرح م (قولهم مولاه) اي مستقلا (قولهم مولاه) اي الاب او ابنته (قولهم يعني انه
بطل الخ) اشار به الى ان ليس معنى التحرار الولاد انه يتطلى على ما قبل عتق
المهر اليه حتى يسترده ميراث من المهر عنه بل مناه انطافه من وقت العتق
عن المهر عنه عبد البر وروى فني طلاله انطافه (قوله ونبت لمولاه) ويستقر
فلا ينقل بذلك الى موالى الام عند عتق جميع موالى الاب بل ينقل الاثر
لبت المال عبد البر وعبادة عمرة لواتر من موالى الاب لمصداق موالى الجسد
ولا الى موالى الام بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح م (قولهم هذا الولد)
اي الذي من العبد والصدقة شرح م (قوله مولاه اخوته اليه) اي الى نفسه وذلك
لان ابا عتق عليه فثبت له عليه الولاد على اولاد من امه او عتقه اخرى شرح
م (وخرج من قوله او عتقه اخرى) انه لا يشترط في الاخوة ككونهم اشقاء بل
متى كان على اخوته لايه ولاه انهم من موالىهم اليه ويصح بذلك قوله المهر
ولا اخوته لايه فان الاخوة الاب تصدق بالانشاء والاخوة الاب وحده
ع ش على م (قولهم لايه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولاه) واذا
تغير رجوعه فبقي موضعه شرح البيهية اي بقي لمولى الام

(كتاب التدبير)

قوله النظر في العواقب اي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير
نصف العيشة ع ن (قولهم مال يخرج به مال وكل غيره فيه) فانه لا يصح لانه
تطبيق والتطبيق لا يصح التوكيد فيه كالو وكل شخص آخر في تطبيق طلاق وزوجه
فانه لا يصح روى وشورى (قوله بجوه) اي وحدها ومع معة قبل لامة ولا بد منه
كما يؤخذ مما يأتي قل على المحلى (قوله لاوسية) اي ارقب عتقه كالمسحاة
في البويطي والاشهاد المرفى والربع ووجه جمع وقيل هو موصية ولو قل بدت
نصفك او ثلثك مع واذا مات عتق الجزء ولا سراية كما تقدم في كتاب الاصل
ولو قل بدت يدك او عينك فوجهان كتطريق في القذف وقضيته ترجع النع والمعتد

ولمذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت وتسمى تدبيراً من التدبير (١٧٩) لأن الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل

أه صريح في تدبير الكل لأن ما قبل التحليق مع اضافته البعض منه كالطلاق
بخلاق ما لو قال دبرت ثقتك أو ضقت فالتدبير ذلك الجزء فقط ولا مرادة
لأن التشخيص معهود في الشائع بخلاف البدو فهو ما زى ومثله شرح مدر (قوله)
لا يقتصر الى اعتناق أي من الوارث ولو كان وصية لا تقتصر الى ذلك ولا يصح
الرجوع فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله وصي الخ) عبارة الثقة الذي ما اخذ
من التدبير يسمى به لأن الخ ووجه التسمية عليه ظاهر ورشدي (قوله دبر غلاماً) اسمه
يعقوب واسم مديرة أرمذ كورس ل (قوله فباعه التي على الله عليه وسلم وبعه
على الله عليه وسلم كأن الولاية العامة والنظر في الصالح وإعاهه بشاغته درهم ثم
أرسل عنه الى سيده وقال اقتض ذلك اه ابن شرف على التصريح (قوله تقرر)
أي عدم انكار صحتها بل لا عبرة بهذا التدبير وكان يبعه اما غيبة السيد أو لدن
عليه قاله الزمخشري اه سم ونبيه ان الغيب من غير دين لا يقتضي بيعه
فالاولى ما قاله ابن شرف (قوله كونه رقيقاً) ظاهره وان تعلق به حق لازم غير
حق يمنع بيعه كالأهـن فيفرق بين الاعتناق في الحياة والاعتناق المحاسل بالموت
في التدبير هذه الصورة (قوله بجهة أقوى من التدبير) دليل ان غنقهـا من رأس
المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كإسباقي في الشاوح
وقال سم انظر هذا التعليق مع محبة تدبير الكاتب مع ان الكتابة أقوى الآن يقال
لاستحقاق اذ قد تطل الكتابة لتعظيم السيد أو دفع المكاتب (قوله أو دبرتك)
أو فلا تحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعدموقي بخلاف غيره كما يؤخذ
من منحه (قوله أو دستك) أي من التصرفات فيك مثله فان قلت هذا صريح
في الوصية بالوقف من الثلث بعد الموت كما رويـا كان صريحاً في بابه ووجدت نادداً
في موضوعه لا يكون حكاية في غيره قلت الوصية والتدبير مفعدان أو قريبان
من الاتحاد كما يعلم ما يأتي فصحت فيه التدبير بصراح الوصية بالوقف القريبة
لذلك جبر من ل (قوله في ذا الشر) ونبه بقوله وذا الشهر على أنه لا يـ
من امكان حياته المد العبة عادة فعودا تمت بعد ألف سنة فانت حر باطل
من ل وعما شرح الروض وعمل محنته مقيد ان أمكن وجود مادة فيه فلو قال
ان مت بعد ألف سنة فانت حر فليس بتدبير على الصحيح اه (قوله دخوله قبل
موته الخ) ولا بشرط الدخول فوراً أخذ من قوله في مسباقي واعلم أن غير
المشقة الخ سم (قوله ان مت ثم دخلت النار) ولو قال اذا مت ودخلت النار فانت
حر بشرط الدخول بعد الموت الآن يريد الدخول قبله تقه الشيطان عن البقوى

الإجماع غير المصحين ان
رجلا دبر غلاماً ليس له مال
شيرة فباعه التي على الله
عليه وسلم تقرر به يدل
على جواز (وأركاه)
ثلاثة (مصفه وما لك ويحل
وشرطه كونه رقيقاً غير
أهله) لا تناسق المتق
بجهة أقوى من التدبير
(و) شرط (في الصفة لفظ
بشرية) وفي متناها
في الضمان اما (صريح) وهو
مالاً على غير التدبير
(كانت حر) بعدموقي
(أو اعتنك) أو دبرتك
(بعدموقي أو دبرتك أو انت
مدبر) أو اذا مت فانت حر
وذكر كافي كانت من يادق
(أو ناية) وهي ما يتصل
التدبير وغيره (تخلت
سديك) أو جسدك (بعد
موتك ومع) التدبير
(مقبداً بشرط) (كان)
أوصى (في ذا الشهر أو
المرض فانت حر) فان مات
فيه عتق والا فلا (ومطلقاً
مكان) أو متى (دخلت)
النار (فانت حر بعدموقي)
فأزوجت الصفة ومات
عتق ولا فلا ولا يصح مدبراً

حتى يدل (وشرط) لمصول العتق (دخوله قبل موته سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير هنا
(فان قال أين مت ثم دخلت النار) فانت حر فبعده (بشرط ذلك دخوله ولو مت راجعاً) عن الموت فلا بشرط الموت

أفليس في الصفة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراضي وإن لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لأنه يومية) مما ينزل الملك كالحبة (٨٧٧) فتعلق حق الفتيق به (كم) قوله (أذا مات بعضي شهر) مثلاً

أي يصطوق (فأنت حر) فلارث كسبه في الشهر لأن يومية وكراب الوارث كسبه في الأولى والتصریح به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استقدها به وأجابه (وليس) أي الصورتان (تدبر) بل تطبق بصفة لأن العلق عليه ليس الموت قط ولا مع شيء قبله وهذا من زيادتي (أو قال إن أوتيت شئت) فأن تسرع بعد موته (استمرت المشتبة) أي وقومها (قبل الموت لهما) كسائر الصفات العاقبة (فورا) بأن يأتي بالمشية في جلس الخطاب (في فوان) كأذا لاقتضاه الخطاب الجواب حال دون نصوتی مما لا يقتضي القعود في مشية الخطاب كما هو أي حين لا تسامع ذلك الزمان فأن سنوي فيها جـ مع الزمان واشترط وقوع المشية قبل الموت مع ذكر نحو من زيادتي فأن مرح بوقوعها بعده أو نوا مشية وقوعها بعده لأن وروان لم يعلق حتى أو نحوها وأعلم أن

هنا وهو المقتضى قال في المهمات والضراب إنما يشترط ذلك عند ذكر في الإطلاق أن هذا هو مخرج على أن الزمان يقب ذي واحد م و الأول (قوله) إذ ليس في الصفة ما يقتضيه يؤخذ منه أنه لو قال قد دخلت الماء اشترط القعود وإن لم يكن شرطاً هنا وجهه أن خصوص التراضي لا يفرض فيه يظهر غالباً ما لا في النظر إليه بخلاف القعود في الفاء شرح م (قوله) لأن يومية ما لم يرض عليه الدخول) فم منع ولا كارهية به حل و م (قوله) ما ينزل الملك (قال) سم على جبر في المانع طلب أنه يصر عليه بطرقاً أيضاً (قال) أنه بمسئولة من الوارث في تنازلها عنها ع (قوله) قوله (أذا مات تدبر) وقوله في الأولى وفي أن مات ثم دخلت الماء وقوله في الثانية وفي النظر بها (قوله) استقدها به وليس من الاستددام الوطى ح ل غلبه وطول كان أتى (قوله) وأجابه) ظاهره وإن طال مدة تم بعد الأجرة لو وجدت مدة العلق عليها هل تنفس الأجرة من حيث أن الأولاد أقبل بعدم الانصاف من أجل أنه لا يعلق بالأجرة الوارث أو لا يعلق لا تقطع تعلق الوارث به فيه نظرو ولا قرب الانصاف من حيث لا تين أنه لا يستحق النصفة بعد موته ع (قوله) ليس الموت فحقاً) بل مع الدخول أو بعض شهر بعده ع (قوله) وأذا أن كسبه به وهو يعلق الحرة بالموت أو مع شيء قبله (قوله) فورا (في نحو من حل) القعود إذا أنشأه بعد كمال من نصوره فحقاً أن شاء زيد فأن تدبر لا يشترط القعود لأن ذلك من جبراً تطبق بالصفات فهو كعليه بدخول والفرق أن العلق بمشية زائدة متبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعبده وتطبيقه بمشية العبد قبل ما يشترط فيه قرب الزمان وعلم من اعتبار المشية عدم الرجوع عنها حتى لو شاء الفتيق ثم قال لم أشأ به حتى رجعت عن المشية لم يسمع منه وإن قال لا أشأ ثم قال أشأ فكذلك ولم يفتق والمسا قبل أمه حتى كانت المشية فورية فالاعتبار ما شاء أولاً أو ما رغبة تحت التدبر بمشية له سواء تقدمت مشيته له على رده أم تأخرت عنه اه شرح م مخلصاً قال من ل وفي نحو أن تدبر أن دخلت ان استلاب من تقديم الموت كما هو المقرر في تأخير التبرطين عن المشرط (قوله) في مجلس التواجب) وهو أن يأتي قبل طول الفصل كما قدمه في الفتيق بقوله ولا قرب من شرطه بما عرفت في وهو يقتضيه الكلام السبر ع ش على م و (قوله) لا نها) أي متى ومهما و أي حين وقوله مع ذلك أي مع المشية (قوله) في اقتضاه الفورية) يفهم أنه لما في كونه قبل الموت أو بعده على التفصيل في المشية شوري (قوله) ولولا (أي معاً) وربنا

غير المشية من نحو الدخول ٢٢٠ ت ليس مثله في اقتضاه الفورية (طوقاً) لأنه إذا ماتنا فأن تدبر لم يفتق حتى يموتاً معاً أو يربنا

ومات احد ما فليس لوانه فهو بيع فانه لا محار مستحق التيقير من التمر له وله كسبه ومعه ثم ثمة
بهم ما عاين في تعلق بصفتي لا حتى تغيير لان كلامها مده (٨٧٨) بموته بل بموته وموت غيره وفي موتها

ع ش (قوله وله) ان لورثة سببه في سببه وقوله وله فاش
اجابة (قوله لا حتى تغيير) ويتيقير على ذلك انهما اذا قال ذات في حال اربعة
بانه في ق سبب كل بموته من رأس المال مع لافي ما اذا قلنا انه مدبر فلا يفتق
الامارح من الثالث (قوله له برصيب المتأخر) فانه حينئذ معاق بالموت وحده
وكانه قال اذ مت عنه يبي مثل مدبر ذي وعبرة حمرة في لاه تعلق حينئذ
بالموت مع شى قبله وهو موت المتقدم وقضية ذلك جو ز بيع المتأخر والصدية
شاه وشان اذ يدير ولم اريه شيئا مع ما فلا يرجع ثم رأيت سم صريح بان له ذلك
ويحل التدبير واما نصيب الميت فباق على تعلقه اه (قوله دون نصيب المتقدم)
لاه معلق بالموت وغير حل (قوله لانه كالكف حكا) أى بناء على
طريقة الشارح من أنه غير كاف (قوله لا من كره) الا اذا كان بمقتضى ما ذكره
فاكره على ذلك قياسا على ما روي في الاتفاق كقوله ع ش على مد (قوله ولم يري)
بان دخل دارا بائنا ذى ومثله أم ولد الكافرة مد (قوله لدارهم) أى وان ذره
عندنا وأبى الرجوع معه شرح مد (قوله بخلافى كاتبة) أى الصديق الكاتبة
أخذنا من ابيه كافى ع ش وقوله يبيع عليه أى باعه لخاصكم (قوله وبالبيع
وبطل مد يره فيه) اشعار بان التدبير كاد مع حتى بر عليه الا بطل وعله فله
مات اسيد قبل بيع الفتن حكمه بصفه وهو ظاهر ع ش لمحا (قوله خلافا لما يرويه
كلام الاصل) وعبرة انه له ولو كان لكافره بعد مسلم فله رخص وبيع عليه
وقيل ان في عبارة الاصل قد عا وتاخير الان الواو لا تتنقى الترتيب والاصل بع
عليه وقض تدبيره بالبيع سم على حجر اهو اجاب عنه بعضهم بانه عطف
تفسير لداره بالفض (قوله نزع منه) وانما لم يبيع عليه كافى التى قبلها لانه حين
التدبير في نفسه كانت يده على المدبر حصصه غير واحدة الا ان الفظ جعل حقه من
الاولا ولا حتى المبدع من الفق بخلاف ذلك كما هو محلى شيئا (قوله لا يباع عليه)
واما مسدده له يه شورى (قوله ببيع ع) فابيع بعضه فالباقي مدبر شورى
(قوله وان لم يكره) غاثة الرد (قوله بناء على عدم عود الخلف في اليمين) أى فيما
اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم خالفها ثم عقد عليها عقدا آخر
ثم دخلت في العقد الثاني أو في مدة اليمين فان الله يدين الخلف لا يعود فلا تناق
واما ان يبنيا على عود الخلف في اليمين وه وشول مرجوحا يعمد التدبير (قوله

قلام الاصل (أو) دبر كاهم (كاهم اقام نزع منه) وحمل عند عدل دها لذل عنه (وله) أى ومما
اسيد (كسبه) وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية والولام (وبطل) أى التدبير (بشورى) فله رخص
للسابق لا يرد وان لم يكره بناء على عدم عود الخلف في اليمين

ومعلوم ان محجور الدخلة لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحوه زياد في (و) بطل (يا بلاد) المدبره لانه اقوى منه بدليل
ان لا يعتبر من الخلف ولا يتبع منه الدين بخلاف التدبير فخره الاخرى كما يرفع ملك اليمين النكاح (البروة) مع المدبر
او صيده ما يملك المدبر عن الضياع (٨٧٩) فيعتق جوت السيدون كما مر تدبير (و) لا (رجوع) عنه

(لفظا) كصفته او رخصته

كسائر التعلقات (و) لا

(اتكلم) له كان انكاد

الردة ليس اسلاما وانكاد

الطلاق ليس رجعة فيصنف

انه ما مدبر (و) لا (وطي)

لمدبرته سواء اعزل ام لا لانه

لا في الما بل يؤكده

بمختلف البيع ونحوه (وسل

له) وطها لانه ملكه ولم

يتعلق به في لازم (ومع

تدبير مكاتب) كما يصح

تدبيره بصفته كما

سبق (وعكسه) في

كتابة مدبرته على ان

التدبير يعلق بصفته

فيكون كل منهما مدبرا

مكتبا ويعتق بالاسبق

من الوصيتين موت السيد

واداء العتق وسطل الاخر

للسكن ان كان الاخر

الكتابة يتطل احكامها

فيبيع العتق في كسبه

وولده كما قاله ابن الصباغ

والمعلوم (ان) هذا لانه وارد على عموم كلامه فانه من جهة تدبير السفيه
ثم قال وبطل التدبير بنحو بيعه فيفيد ذلك صحة بيع السفيه له فنه دلي ذلك بقوله
ومعلوم ان اي فعل بطلانه بالبيع في من صح منه فلت تأمل (قوله في) في عتق
السيد (ان) من الثلث وان كان ماله في الارث لان الشرط تمام الثلثين المستقيم ما
وان لا يكونوا ودية من (قوله لانه) اي الوطى (قوله في) يتعلق اي والحال
انه لم يتعلق الخ (قوله بناء الخ) راجع لقوله ومع تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بناه على
التقول بان التدبير وصية فلا يصح دخوله على الكتابة لانه انصف منه بدليل
صحة بيعه في الوصية به ويكون رجوعا والاضعف لا يدخل على الاقوى وفي العكس
تكون الكتابة ابطاله وقرب عليه اذ لو سبق الموت اداء العتق لا يحصل
العتق وحيد فلا يتأتى قولنا يحصل العتق بالاسبق شيئا من زو وقوله بدليل
صحة بيعه في الوصية فيه ان المعلق بصفته يصح بيعه ايضا بل يدسك
مر هذا البناء فتأمل فالاولى ان يقول بدليل صحة رجوعه عن الوصية
بالقول والفعل والتعلق لا يصح الرجوع عنه الا بالفعل كالبيع لا بالقول
ارجحت عنه (قوله ويعتق بالاسبق من الوصير) اخذ من قوله بعد
في التدوير يعتق بالاسبق الخ فنه اشارة الى انه راجع لصور الثلاث (قوله فيبيع
انه في الخ) بيان لما تقدم الا تدراك (قوله كسبه) اي الحاصل قبل الموت
وبطلان الرجوع لطلان الكتابة ومثل يرجع اذا أدى بعضها أولا يرجع لانها
من كسبه حل وقتل من عب الرجوع (قوله كما قاله ابن الصباغ) معز
(قوله في الاولى) اي قوله ومع تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه ع (قوله
وعليه جرى ابن القري) في الثانية وهو ضعيف (قوله والافية في قنده)
وسبق الباقي بكتابة فاذا اتى قسطه الوارث عتق شيئا (فصل
في حكم حل المدبره الخ) (قوله مع ما يد كرمه) اي من قوله وطف فيها
رجوعه الخ (قوله حل من دبتر خاللا) اي من زنا اوس الزوج شيئا ويعرف

في الاولى وقاس بها الثانية فوجعلت خلافا عليه جرى ابن القري وجه لعموم ما في في الفصل اي ان ادا كان
الاسبق لموت فلا يعتق كله الا ان احتمل الثلث والافية قد مر (و) صح (طبق حق كل) منها (بصفة) كما يصح
تدبيره بكتابة المعلق بصفته (و) عتق بالاسبق (من الوصيتين) فان سبقت البصفة المعلق بها عتق بها ولو لموت فيه
عن التدبير او الاداء فنه عن الكتابة وذلك كحكمكم تطيق عتق المكاتب بصفته مع قول ويعتق بالاسبق في تدبير
المكاتب وعكسه من زياد في (فصل) في حكم حل المدبره وعلق بصفته مع ما يد كرمه (حل من دبتر
خاللا)

وليسكنه (مدير) تباعا وان اتصل قبل موت سيدها لان بطل قبل انضمامه تدبرها بلاموت لها كسيع في بطن
تدبرها ايضا تباعا لخروج الحمل لخالل فادبرها ثم جلت فان اتصل قبل موت السيد فيه وركاني ولد المرونة
وولد الموصي بها والا لاحتق بخالاهم بقولي لان بطل الى آخره (٨٨٠) مالم يطل بعد انضمامه تدبرها

وجوده عند التدبير موضعه له ونسبة أشهره فان ولدته بها كسخر من ابيح - نين
منه لم يدبرها وان ولدته لها بينهما فرقي بين من لها زوج فطرها فلا يتبعها وبين
غيره يدبرها (قوله وليسكنه) فان استقام له بها في التدبير لان
حققت موت السيد حاملها به فادبرها اه حل بخلاف العتيق فادبرها وان
استداه كالمرة فوثة العتيق وضعت التدبير عرش (قوله لان بطل قبل انضمامه
تدبرها) حامل المسئلة انها ان كانت حامل في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت
الولاد او غيرها ما تباعا لولده والا فلا شو برى (قوله فلا يطل تدبيره) ومذموبا
تبع فيه الحكم لتتابع مع بطل في التبوع وكذا قوله بعد فلا يطل تطبيقه
(قوله به بطل عتقه) فادبرها وان استداه الان يقال التشبيه باعتبار ما ذكره
الشارح من التقييد بقوله وليسكنه حل (قوله فلا يطل تعاقب عتقه) ويحتمل
وجود الصفة اذا كانت غير متعلقة به في أنه اما اذا تعلقت بها كسخرها لادار
في بطل فعلقه كما في شرح الروض (قوله ومعه تدبر حل) أي بعد فتح الروح
فيه كما قد خفي من تشبيهه بالانفاق عرش (قوله ولا يتبع هذا مدبر لولده) هو مفهوم
قوله حل من دبرت حامل المدبر وعجالة شرح مدبر ولا يتبع هذا مدبر لولده فيه لمنه
أن يتبع أمه وانما ظاهر المراد بالمدبر الحمل بليل قوله وانما يتبع أمه فيكون
مقابلا لكون الحمل يتبع أمه فكأنه قال ولا يتبع أمه من ثم قصره مدبر على المد
وهو ظاهر اه (قوله وانما يتبع أي الحمل) خلافا لما روي كلامه (قوله
في الرق والحرية) أي فكذلك سيحسبهم وم د (قوله كله) أي ان يخرج
كله من الثالث اربعضه ان يخرج من الثالث بضعه فادبرها (قوله محسوبا
من الثالث بعد الدين) أي كافي التبوع العجز في مرض الموت وآلوه وبادة العروا
قوله بعد الدين أي وبعد ما صرفت العجز في المرض (قوله وعتق ثلث الباقي)
وهو السدس وحيث عتق كله أي المدبر مطلقا أي سواء كان هنالك دين أو لان
يقول أنت حر قبل مرض موق يبرم وان مات فجاء قبل موق يبرم فادبرها بعد

قبله لكن بطل بموته فلا
يعد تدبيره فانه في الثانية
قد مضى والتدبير قبل
الاتصال مع بلاموت من
زيادة (كسخر عتقه)
فان حملها به بطل عتقه
بالصفة التي ملق عتقها بها
بقيد وذهبت بقولي (حامل)
وان اتصل قبل وجود
الصفة حتى لو عتقت بها
عتق هو ايضا لان بطل
قبل انضمامه احلقت فيها
بلاموت بخلاف مالم يطل
عتقها حاشا لانها كانت
لا يتبع ان انفصل قبل
وجود الصفة والا لاحتق بها
لامه ويحلل مالم يطل
عتقها حاملها وبطل بعد
انضمامه تعاقب عتقها او
قبله لكن بطل بموته فلا
يطل تطبيق عتقه (ومع
تدبر حل) كما يصح ادعاءه
(ولا يتبع أمه) لان الأصل
لا يتبع الفرع (فان باعها)

مثلا (فرجوع عنه) أي عن تدبير الحمل (ولا يتبع مدبر لولده) وانما يتبع أمه في الرق والحرية
(والدبر كمن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادة فان قتل بياضه أو بيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد
ولا يلزمه ان قتل ان يشترى بنيه عبد ادبره (ويعتق) المدبر كله أو بضعه (الموت) أي بموت سيده محسوبا (من
الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في الصفة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو بضعه أو م
نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق كله (كعتق خلق بصفة قبلت بالمرض) أي
مرض الموت (سكان دخلت) الدار (في مرض موق فانت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تدبره (ووجدت يبرم
باختياره أي السيد ما يبرم سبب من المباشرة

فان وجد بغير اختياره في رأس المال انه باو موت تطبيق لاه لم يكن منها باطل الحق الورثة وطه. يحصل المطلق الاصل منه من رأس المال (وخلق) مدير فيصدق (فيما) وجد معه وقال كسنته بعد الموت وقال الوارث فيه) لان البد لهو كما قدم ينسب في الوارثا ينتهي عما قاله كأهل مما مرق الله عوى والبنات وصرح به الاصل بانما خلاف ولد المذبة اذا قالت ولدت بعد الموت وقال الوارث فيه فان للموت الوارث لانها تزعم حربه والحرا لا يدخل تحت اليد وتبصر بما ذكر أهم من قبعة بمال (كتاب الكتابة) هي بكسر الكاف قبل ويضا لغة الضم والجمع وشراء عقد عتق بلفظها بعوض مضم يمين فان لم يصرح بالمال فيها قبل الاجماع آفة والذين يتفنون للكتاب بمملكت أيمانكم وخبر الكتاب عبد ما بقي عليه درهم رواء أو داود وغيره وصحح الحما حكم اسناده وقال

التسليمين المذكورين بأكثر من يوم عتق من رأس المال وإن لم يكن له فيه وإن كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في المصحة من ل وشرح م (قوله) فان وجدت بغير اختياره (قوله) الطر (قوله) بطلت) أي اذا مضى بعد الموت زمن يمكن فيه كسبه زى (قوله وصرح به) أي بعدم ينسبته (قوله) بخلاف ولد المذبة الخ) وكذا الحكم اذا لم يبق ولد المسرلة هل ولدت قبل موت السيد أو بعده أو ولدت قبل الاستيلاء أو بعده (قوله) لانها تزعم الخ) حاصل هذا التعليل انها لا ترجع هالدم اليها اه وصارة شرح م لانها دعت حريته نعت أن يكون لها عليه ديوان سمعت دعواها الصلحة الولد اه وانما صدق الوارث لان الاصل استمرار الرق بصورة المستثة حيث يكون لعلاف معنى انها طته بعد ما تبدى بها تقدم انها اذا حكمتها ملاقاة انتدبيرها به بنجها في العتق ولولا تفضل قبل موت السيد (قوله) والحرا لا يدخل تحت اليد وكذا الوارثا دبري حامل وقال الوارثا بل دبركنا لافوق زى (قوله) وتبصر بما أعلم) أي لشموله الاختصاص اه

(كتاب الكتابة)

ولفظها السلاحي لا يصر في الحاشية قيل أول من كتب عبد لمصر بن الخطاب يقال له ابو امية من ل بخلاف الذبيرة فاه صعدا على واقره الشرع شجنا عري والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها ليس السيد وعبد ولا تبايع ماله وهو رقبة عبده ماله وهو الكسب زى وايضا فيها ثبوت مال في ذمة قن لالكه ابتداء وثبوت ملك لقن عبد البر (قوله) لغة الضم والجمع) لما فيها من ضم قيم الى آخره تكون مرادفة للكتاب لغة وعطف الضم على الجمع من عطف العام على الخاص ع ش (قوله) عتق عقد) أي عقد يقضى الى العتق فهو من اضافة السبب للسبب ويسمى ماله امر الجاري بكتابه ذلك في كتاب يواقعهم فيها كتابة من تسمية الشيء باسم معلقة وهو الصل شجنا عري زى وقال زى يسمى كتابه لما فيها من ضم قيم الى نعم وقبل لاه منقوت بها غالبا (قوله) والذين يغفون) أي يطلبون (قوله) والحاجة داعية اليها) لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعق ممانا والعبد لا يتنصر للكسب شمره اذا عتق حقه بالتصصيل والاداء فاحل فيه مالم يحل في غيرها كما احتملت الجاهل في ربح القراض وعمل المالة للحاجة شرح م (قوله) لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله توطئة لقوله وثلاثا سئل ان المال لاه انما يصلح علمه لثني الوجوب وبمائة لقاية ايضا واراد صريحا على من قال

والحاجة داعية اليها (هي سنة) لا واجبة

ولن طلبها الرقيق كالنديم وثلاثين على المالك وتضم (١١٣) المالك على المالك يطلب أمين

مكتسب) أي قوى على
الكسب وبها نصر الشافعي
رضي الله عنه أخير
في الآية واعتبرت الأمانة
للاضياع ما عصبه فلا
يعنى والطلب والقدرة على
الكسب ليقوق يحصل
الصور (وإن) بأن فقدت
الشروط أو أحدها
(فباحة) إذا قوى رجا
العتق بها ولا تكره محال
لأنها عند فقد ما ذكر قد
نفذ إلى العتق (وإذا كانها)
أربعة (دقيق ومبينة
وعوض وسيد وشروط فيه
ما) (في معتق) من
أكونه محسنا أهل تبرع
وولاء لأنها تبرع وإيالة
لأولاد قسمة من كافر أصلي
وسكران لا من مكروه
ومكاتب وإن أذن له سيده
ولا من مبي وبجور
ومعجور سقه وأوليائهم
ولا من مجبور فلس ولا من
مريد لأن ملكه موقوف
والعهود لا توقف على الجهد
عالم باب الرد ولا من
بعض له ليس أهلا
لأولاد مكر حكمة مع
المكر من زيادتي (وكتابة

أن الأمر في الآية للجواب عن شرط ملصقا (قوله وإن طلبها) لا رد على من قال
بوجوب إذا طلب الرقيق فمكتسب وهو الذي يفتنون الكتاب بما ملكت أيمانكم
فمكتسبونهم فعمل الأمر على الوجوب (قوله وتضم المالك) عطف سبب
على مسبب (قوله قوى على الكسب) أي الذي يفتونه ونحوه كما يدل
عليه السياق (قوله وبها) أي بما تضمنته من الأمانة والكسب (قوله أخير
في الآية) ويطلق أخيرا على المال كافي قوله وإملا على الخير لشدده وعلى
العمل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره بر (قوله واعتبرت الأمانة الخ)
قدم على أمانة لا شراك للطلب والقدرة على الكسب في علة واحدة عن (قوله
للاضياع الخ) يؤخذ منه أن المراد الأمين من لا يضيع المال وإن لم يكن عدلا
لأنه في صورة ما ذكر يرى (قوله والأمان فقدت) الشروط منها الطلب فقطضي
أنها عند عدم الطلب باحة وليس كذلك بل هي سنة حتى عند عدم الطلب
وما كذب حل (قوله بأن فقدت الشروط) أي مجموعها (قوله فباحة) جزم
البلقي في تصحيحه بكرامه كتابة عبد يضيع كسبه في العتق واستيلاء سيده
عليه يجمع قال وقد ينتهي الحال إلى التبرع جيب نفضي تأنيده لمكده من
المعومات كصورة العوم والمنكمن من نفسه وما خاله القليس هو المخذ زى زيادة
(قوله وعوض) لو قال ويخبر ليشمل المال والوقت لكان أولى قل على الغير
(قوله لا من مكره) ينبغي أن يحكم ما لم يكره بحق فإن نذر ناسه ما كره على ذلك
فإنه القسح جيد لأن أفضل مع الأكرام بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر أن
كان التدفيع دأب من معين كرمضان مثلا أو أخر الكفاية إلى أن بقي منه زمان قليل
فإن لم يكن كذلك كان كمال النذر مطلقا فلا يجوز أكرامه عليه لأنه لم يترجم وقتا
بعينه حتى يأتم بالآخر عه فلما كرهه على ذلك ففعل لم يصح (قوله والعفو
لا توقف) أي التي يشترط فيها اتصال القبول بالإيجاب بخلاف ما لا يشترط فيه
ذلا كالديور والموسبة فأنها توقف كما ذكره ملصقا (قوله وأتلفه مريض)
المراد الكتابة المكتوبة من أخلاق المصدر على اسم المفعول لأجل قوله محسوبة
من الثالث لأن المحسوب إنما هو المكتاتب أي فبني لا العبد في الحكم بعد هذا
التأويل تقدير مضى أو يقد مضى فقط أي ويتعلق كتابته بغير أو يقد
في قوله محسوبة أي محسوب متعلقة وهو المكتاتب بالظن لثبته (قوله وإن كانه
يقتل بغيره) ولا ينشأ به وقت الكتابة لأن حق الوزة لم يتعلق بها إلا أن له حلال
أب السبيدي يهاى وحاشه (قوله لأن كسبه لهم) أي لسيده وقد جعله لا يبد

مريض مريض الموت محسوبة (من الثالث) وإن كاتبه بمثل قيمته أو أن لا يبدل سببه له ربا بكاتبه
خلف متا (أي مثل قيمته) محسوبة (أي الكاتب) (في كسبه)

سواء كان ما خلفه مما أداه الرقيق (٨٨٣) أم و غيره أذيع في الورقة فلا ريب أن قوله (في) هو (له) أي مثل

بكتابه أم عبد البر عبارة مر لان كسبه ملك السيد له ويصح عود الفهر
للكاتب يعني أن الكسب بعد الكتابة للكاتب وقد كان قبلها السيد فقوته على
الورقة بكتابه وحاصل التعليل أنه لما فوت على الورقة كسب العبد كاتبه تبرع
بنفس العبد من غيره قابل فذلك حسب العبد من الثالث (قوله بما) أي من
الصور حل (قوله أداه الرقيق) أي قبل الموت (قوله في ثلثه) كأن كانت
قيمة ثلاثين وماء لك السيد ولو بالصور ثلاثون فيقابل ثلثه عشرون وهي ثلث
الجميع (قوله أذا فدى أي بدمون السيد) ولا يتفق منه شيء بعد ذلك لأن كتابة
ثلثه تبطل بغير الموت سم بالحق (قوله حصته) أي الثلث (قوله وهو من
زيادتي) قد يقال لا صل غير بماضي عنه وهو إطلاق الصنف لأنه يلزم منه
الاختيار فكيف يكون من زيادته (قوله وعدم شيء وحنون) فلا قال
وذلك بكلف كما قال أم له مع أنه اختص وأجيب بأنه انما يراد بذلك ليشمل الكبران
أذ هو غير مكاف وعبارته لا صل بخرجه مع أن القرض ادخاله كما أفاه الشارح
(قوله كأن جرح الخ) ظاهره وان قصرت المدة ويوجب بأنه لما كان جرحاً أولاً
المدة تزل من ثلثه ما كاتبه على منفعة لم تصل بالمقدح عس على مر (قوله كسب) ولا بد من
انضافها إليه فلو قال كاتبت بذلك لايصح عس (قوله مع قوله أذا
أدته الخ) لا بد لها على الخارجه فاحتج له بزيادة قوله أذا أدته إلى المراد
بالقول في كذا ما يشمل النسي لأجل قوله أوب لأن أنسي لا نسي قولاً غيلاً ولا
بغيره ساد كره بل منه فاذ ابرئت منه أو فرقة مدة لمخافة حرويه بل برئت منه
حصول ذلك بأداء العوم والبرء الموقوف بها وقصر المدة شامل إلى تبعاً وإبراء
بالقسط شرح مر (قوله وأوبية) أي عند وجود جزء من الصيغة عس وهذا
في الكتابة الصعبة لما الفاسدة فلا بد من الصريح بقوله أذا أدته فأتى حركاته
الماضي حين وغيره حل لان الغلب فيها التعلق والصفات المتعلق بها لا تحصل
بالسيرة غير سم (قوله بوقولا) أي فوراً عس (قوله كونه دنياً) ادلاً لأنه لا يرد العدد
عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم ثم التبع هنا الاكفاهنا بنادر لوسود واد لم
يكلف في السلم شرح مر (قوله ولو منقعة) أي عوفي ذمة المكاتب كان يقول له كاتبت
على بناء دبرين في ذمتك في شهرين (قوله فان لم يكن الخ) أي بار كان عينا كان
كتبه على شاتين مبيتين (لبدنهما) في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشتريها
من زيدو يزدها للسيد لأن الأعيان لا تزول (قوله مسفحة عس) أي عس
المكاتب بخلاف عس غيره فله سم عن شرح الروض (قوله والوا) أي بأن

قبته (في ثلثه) تصح
ففي قولك منة مع مثل فيه
وهما ثلاثيتان (أو يصف
غيره في ثلثه) تصح فإذا
أدب حصته من الصور
عس وهذا من زيادتي
(و) شراً (في الرقيق) ق
اختصاراً وموسر زيادتي
(و) عدم شيء وحنون
وأن لا ينقل به حق لازم
تقصم أسكران وكافرو
مراد الكفرة وموسر وحنون
ومن علق به حق لازم
كسائر عقودهم في غير
الاخير وما فيه دلالة أما
معرض البيع كالمرهون
وأن كاتبة نفع منه أو
يستحق المفعة كأجير
فلا يفرغ إلا كتسبب
لنفسه (و) شرط (في الصدقة
لغة بشرها) أي بالكتابة
وفي دعاء ما مر في الضمان
أي ما (أنك) أو
أنت مكاتب (عس كذا)
كاللفظ (مخبراً مع) قوله (إذا
أدته) مثلاً فأتى حركاته
أوبية وقولاً (كسبت ذلك)
وذكر الكاف قبل كاتبت
وقلت من زيادتي (و) شرط
(في الموضع كونه ديناً)

ولو لمعة (فان كان غير من قال بركه) فدية عين لم تضع اليك الإعت

كانت منفعة متعلقة بين الكتاب حل (قوله على ما يأتي) أي بأمر يضم لما
 شيئا آخر كإتيان في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر من الآن ودينار لوفى
 إن شاء الله (قوله مؤجلا) لم يكتب بالمؤجل عن الدين مع أنه يبقى عنه قال ابن
 الملاح لأن دلالته للمؤجل على الذين لا التزام بهم لا يكفي هاهنا المخاطبات وهذان
 أي الذين والمؤجل مقصودان اه وفيه نظيران دلالة المؤجل على الدين من دلالة
 التضمن لا الالتزام لأن مفهوم المؤجل شرعا من تأخر وفاؤه فهو ركب من شيئين
 ودلالة تضمن يكفي هاهنا المخاطبات فالاحسن في الجواب أنه تصرف مع ما علم
 من المؤجل اه مجرد قال حل وفيه ما لا يخفى اه (قوله ليصحه) أي لينسكن من
 تحصيله (قوله في بعض نصوصها) وهو لعمري الأول فبغير أي فيصح أن تكون
 متصلة بالعقد وان تكون منفصلة عنه بخلاف منفعة العس فلا بد أن تكون متصلة
 بالعقد شيئا ولا بد أن يكون معاهمال كإتيان (قوله في الجملة) أي مع بعدا العزم
 الأول بخلاف منفعة العس فله يتبع فيها التأجل فبشرط اتصالها بالعقد وان يكون
 معاهمال زى (قوله لوفى مبعض) راجع لكل دليل لكلام الشارع بعد
 والفتاة لقررة (قوله وهذا) أي بقوله لوفى مبعض وبإتيان وهو مفهوم قوله
 لا بعض رقيق لأن مفهومه أن بعض البعض الرقيق نصح كتابته (قوله لأنها الخ)
 على لقوله صحيحة (قوله على بناء دارين) أي وقتها بأن يلزم دونه ذلك رى وحل
 ولو أريد بناؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي لا تؤجل والقرض ها
 تأجيلها بدليل قوله في وقتين معلولين سم (قوله في وقتين معلولين) لأن تقول
 فيه جمع بين التقدير بالعدل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المايمان وقد
 معوادة في الإحارة بمعنى موحودة فاعتمل أن يسوق بينهما أن يجعل ما هنا
 على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت لا جمع وقت العمل
 ويجعل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهذا معوض والعوض أوسع أم من المعوض
 وينسأح فيه أكثر أو ما يتعلق بالعقود المشقوف إلى الشارع يتسأح فيه
 أو بغير ذلك فليأتل سم (قوله على خدمة شهرين) أي نفسه أو على خدمة
 رجب وروضان فأولى بالفساد لا تقطعا ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى شرح
 الروض ومرر وبها يعلم أنه لا فرق بين أداء الخدمة وأنها متى تلقا بالعين
 لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما شروهم من كلام الشارع حل (قوله لا يصح)
 قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالأعيان
 لا تؤجل اه وقد يفهم تعليله أنه لو لم تكن خدمة اثنتي متينة بأن كانت

على ما يأتي (مؤجلا) ليصحه ويؤديه ولا يتصل
 المنفعة في الذمة من
 التأجيل وان كان في بعض
 فهو مبعض فالتأجيل
 فيها شرط في الجملة (مبعضا)
 مبعض فأكثر كما جرى
 عليه العناية فن بعدهم
 (لوفى مبعض) فلا بد من
 كون المعوض فيه ديني إلى
 آخره وان كان قد ملك
 ببعضه الحر ما يؤديه وهذا
 وبإتيان علم أن كساية
 المبعض فيما رى منه صحيحة
 وبه صرح الأصل سواء
 أقال كانتك مارق منك
 أم كانتك وبطل في بابه
 في الثانية لأنها تفيد
 الاستقلال بأمر آخر أهنا
 مارق منه في الأولى وعلا
 بتفريق الصفة في الثانية
 ومن التضمين نصيب
 في المنفعة أن يكتبه على
 بناء دارين موسومتين
 في وقتين معلولين بخلاف
 ما لو اقتصر على خدمة
 شهرين لا يصح وإن صرح
 بأن كل شهر نجم

فصار كلواحد عبداً من واحد (ووزع) العوض (على مائة مائة) (٨٨٦) وثمة السكينة (أي) منهم

البيع وهو الايجاب لأمه لا، ير من أهل مائة مائة سيده الا بالقبول أي قبول
السكينة (قوله على أداه الباقي) أي أن كانت السكينة صحيحة شو برى لا يشال
علق العتق على أداه جميعهم لأمه السكينة الصعبة ينقلب فيها حكم المعاوضة شرح
هو (قوله لا سكينة بضريق) فلما أتى النجوم حقق فطر التعليق وسرى مطلقاً
أن كان باقية لمكانه ومع الدار أن كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه إليه ورجع
عليه السيد بقسطا قدر الكاتب كما سألني في كلامه ح. وزى أي بقسطه من
مئته (قوله لم لو كاتب الخ) هو ضيق في الأولى والاخيرة لان التبيين فيها
استداه بخلاف ما لو أوصى بكتابة رقيق لم يخرج من الثلث الا بصنوعه البعض
في الدوام ويعتق فيه ما لا يقتدر في الاستداه وهذا هو المعتد زى لكن شرح هو
كالمشروح ولم تضعه حواشيه ويرد على كلام رى فيه اذا أوصى بكتابة رقيق
ولم يخرج من الثلث الا بنفسه وقال الوارث كاتب نصفك اذا تبعض في الاستداه
لا في الدوام الا أن يقال أنه تبعض في الدوام بالنظر لا بصنوعه المالك (قوله بعضه)
أي بعض رقيق (قوله ان اتفقت النجوم) خلاص مع اختلاف النجوم أيضاً
وتسم كل نجم على نسبة المالك وأى عذوره في المملوك السوية وكاتبه على نجمين
أحدهما دار في الشهر الأول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلاً ويكون
لكل من المالكين نصف كل من الدنار والدورهم فالعوض معلوم وحصة كل
واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد اتفاق النجوم جنساً ليس اتفاق
بالنسبة لأحدهما دائماً بل لا ترد اهرام لان تكون أدان غير دوراهم بالنسبة اليها
حيثما كان المثال الذي فرمتاه المتقدم فانهما تراه سم مع زيادة (قوله وعددا)
أي عدد النجوم لأعداد الفدر المؤدى في كل نجم فلما اختلفا في النجوم كان كاتبه
أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه ثلاثه نجوم لم يصح (قوله
وجعلت) عطف على اتفقت فيفيد أنه شرطاً لكن قال هو أنه معطوف على مع
ومتضى قوله بعد ذلك فان اتنى شرطاً كما ذكر كان حلهاء على غير نسبة المالكين
الخ أنه معطوف على اتفقت وقول الشارح مخرج به أو أطلق فتضى أنه معطوف
على مع تأمل (قوله على نسبة ملكيهما) كان يكون لأحدهما ثلثاه والاخر ثلثه
ويكاتبه على ستة دنائير يؤدى هاتين شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب الثلثين
أشنان ولصاحب الثلث واحد دفع لهما معا وليس لمقتضيهما أحدهما بقضيه أو لا
كما يأتي (قوله ومع السكينة) ظاهره أن نجمي السيد ليس فسفاً وقضية قوله
الا تى وعاد الرقابان غير نجميه الاخر أنه معطوف به صريح في الروض (قوله فيها) أي

(حصة عتق) ولا يتوقف
عتقه على أداه الباقي
(ومن غير ذلك) فإذا كانت
قيمة أحدهم مائة والثاني
ثمانين والثلث ثلاثمائة
فعلى الأول سدس العوض
وعلى الثاني ثلثه وعلى
الثالث نصفه (لا) كناية
(بعض رقيق) وان كان
باقية له — به وأذله
في السكينة لان الرقيق
لا يستحق فيها بالتردد
لاكتساب النجوم نعم لو
كانت في مرض موته فبعضه
والبعض ثلث ماله أو أوصى
بكتابة رقيق فلم يخرج
من الثلث الا بصنوعه ولم يجز
الورثة حصص السكينة
في ذلك القدر وعن النعمان
والغوى حصص الوصية
بكتابة بعض عبده (ولو
كاتباه) أي شريكاً فيه
بنفسهما أو أتاها (معا
ضم) ذلك ان اتفقت
النجوم جنساً وصيغة
وأحلا وعددا وفي هذا
الطلاق النجم على المؤدى
(وجعلت) أي النجوم (على
نسبة ملكيهما) مخرج به
أو أطلق (فانجم) الرقيق
(مخرج أحدهما) ومع السكينة

(وأبقاء الآخر) فيها المحذور
 كاشد عقدها (ولو لم يرد)
 أحدهما (من نصيبه) من
 النجوم (أو اعتقه) أي
 نصيبه من الرق (عق)
 نصيبه منه وقوم عليه
 (الباقي) وعق عليه وكان
 الولاء كما هو أن يصروا على
 الرق للكتاب بأن يحجز
 فجزم الآخر والتعبير به
 الرق من زيادة أن أحدهم
 من ذكر أول بعد الرق وأدى
 للكتاب نصيب الشرى
 من النجوم عق نصيبه من
 الرقيق عن الكتابة وكان
 الولاء لها وخرج بالبراءة
 والاعتاق ما لو قبض نصيبه
 فلا يستحق وإن وضع الآخر
 بتدعيه أدليس له تخصيص
 أحدهما بالتبني
 فصل في ما يلزم
 السيد وما يسن له وما يحرم
 عليه وبيان حكمه
 المكتبة وغفر ذلك (لزم
 السيد) كتابه (صحبة
 قبل عق حقه من
 النجوم) عن المكاتب
 (أو دفعه) له قبل زوجه
 يقول (من جنبها)

المكتبة (قولهم يحجز) لا يفتق ما يبيع من الخفاء والأجال لاهوهم وجوع
 الصبر للتعبير ويرفعه قول الرق وشرحه ولو حجز أحدهما وفسخ الكتاب فزاد
 الآخر إبقاءه فيها وانتظاره بطل عقدهما في الجميع اه ومنه علم أن الضمير في يحجز
 عائدا لإبقاء اللهوهم من إبقاء لما قبله معه وأن المراد بتي الجزم ما يشتمل في
 الصفة تأمل حل وكان ينبغي أن فسخ الكتابة لانه تبعض في الدوام (قوله أي
 نصيبه من الرقيق) ففي كلامه استخدام حيث ذكر لصيب بمعنى وأعاد عليه
 الضمير بمعنى آخر وقوله فلا يستحق أي نصيبه وقوله بتدعيه أي المصلي يمكن من
 النجوم نصيبه استخدام أيضا (قوله أدليس له الخ) لأن كل مشتركين في مال أفا
 أخذ أحدهما منه شي الاختص به الألفي ثلاثة تجزم الكتابة وربع الوقف والميراث
 في أخذ شئ من هذه الثلاثة لا يفتق به بل يقسم بين الجميع وحل عدم اختصاص
 أحدهم في ربع الوقف بالطر للوقوف عليهم أمّا أبواب الوقف المشرقة فها
 يأخذ أحدهم من الناصر أو غيره يختص به واد حرم على الناصر تقديم طالب حقه
 من غيره بمرضا غيره منهم اه مر (قوله في ما يلزم السيد الخ) *
 (قولهم ما يسن له) أشاء إليه بقوله والخط أولى الخ (قوله قبل عق) ويجوز
 بعده قضاء وفي التهذيب أن وقت وجوبه من العدالي المتق موسع فيتعين عند
 المتق سم زى وعادة مر ويتعين ذابقي من النجم الأخير قد ما يسن له فان لم
 يؤذنه أدلى بعده وكان قضاء اه (قوله خط) بمنقول صادق بأقل منقول شيء
 من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المسالك متعدداً أو موطاهرو يفرق
 بينه وبين ما في المصراة من أن الصاع متعدد متعدد العاقد بأه على الله عليه وسلم
 قد زال البين لكونه مجهولاً بالصاع فلا يحصل النزاع في ما جاز البين المصروف في بد
 المشتري فشمّل ذلك ما لم يكن البين أفا جازاً فاعتبر ما يخص كل واحداً بالصاع
 لعدم تفرقة الشارح بين القليل وغيره ولو كان المتقول هو الواجب في الضمين
 لم يسقط الخط بل بسط بعض ذلك القدر على مراد عبارته على الشارح
 وانظر لرسالة المتقول هو الواجب في الضمين هل يسقط الخط أولاً سم والاقترب
 عدم السقوط وينبغي أن يسقط بعض ذلك القدر كان ملكه بضعة شائعة مشتركة
 فولا مثلاً ويدفع له بضعة كالرومان شخص عن ذلك فقط وخلف عشرة أولاً مثلاً
 فاه يفعل فيه ذلك وبعبارة حل قوله خط بمنقول أي ولو بين كل واحد من الشركاء
 (قولهم جنبها) أو من غيره مرضى المكاتب حل ولا يلزمه قبول غير المنس
 بغير رضا فإذا مات السيد بد أخذ مال الكتابة وقبل دفع ساذ كر لم يفرق

وان كان من غير ما قال تعالى وآ قوم من مد الله الذي آناكم فسر الانباء ذكره ان المد منه الاعانة الى الحق ونخرج بزيادة صحة القاسية فلاشئ فيها من ذلك (٨٨٨) واستثنى من لزوم الايمان بالكتابة

في مرض موته وهو قلت ماله
وبالكتابة على متعنة
(زناط) أولى من الدفع
لان القصد بالطلاقة
على العتق وهي حقيقة فيه
موصوفة في الدفع اذ قد
يصرف المدفوع في جهة
أخرى (وكون كل) من
الحط والدفع (في) التيم
(الاخير) أولى منه فيما قبله
لانه اقرب الى التيق (و)
سكونه (روا) من التيم
أولى من غيره (١) لم تسمع
به نفسه فكيفه (سبا
أولى) روى حط الربع
النساء وغيره روى
السبع ماله عن ابن عمر
وروى الله عنهما (وروى)
عليه (تتم) كاتبة لا اختلاف
ملكه فيها وانما الاصل
على تحريم لوطى فيهم
حل غيرهم وليس مراد
(ويجب روايته) لها (مهر)
لما وطأ وعنه كتابة المان
(لاحد) لانها ملكه
(والولد) منه (حر) لانها
عقدت به في ملكه (ولا
يجب عليه) قيمته (لانقاده

ذلك واركان مال الكتابة باقية عند من الواجب ان يحق في عينه ولا نزاع
اصحاب الديون سم وزى (قوله وان كان من خيرها) أي غيره منها (قوله فسر الانباء
الحج) أي انما سراً لا شاهداً يشهد الحط وان كان التبادر منه المدح لان القصد
منه الحج (قوله وكونه رصافاً) قال الطائفي بقي بينهما المدح وروى البيهقي
عن أبي سبه دموى أي أسداه كاتب عبد الله على المدحهم وماتى درهم قال
فثبت بمكانتي أي بالصوم فردد على ماتي درهم زى وفيه ان بينهما الخمس أيضاً
فاظهر هل روى أولاً (قوله عن ابن عمر) عبارة القصة اقتداء ابن عمر وقال
الحلى روى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألفاً
وروى عنها خمسة وثلاثين آخر فخره والخمسة سبع المائة وثلاثين (قوله تتم)
دخل فيه الظهور وتقدم في كتاب التكاثر حله بلا شهوة لمحمد اما بين الصرة
والركبة فاطلاقه محمول على ما صنف في كتاب السكاح لا الاعتراض عليه زى
(قوله ويجب للمهر) ولا شك في تكرره الوطء الا اذا وطأ بمعدوء المهر
كما تقدم زى وعشر (قوله شبهة المان) دفع لما يقال اذا طأ وعنه كانت رانية
فكيف يجب لها المهر وما صدق ان لها شبهة وانما هو المان فلا إشاعة في قوله
شبهة المان الثانية (قوله لاحد) لا لها ملكه وان علم التحريم واعتقد ولكن
يعز من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أي لاه (قوله مكاتبة)
أي مستورة على كتابتها والا فأكراهية ثالثة لم قبل ذلك ولولا كالمرور ومضى
مستورة مكاتبة كان يظهر سم زى (قوله عتقت بموت السيد) وعنى معها
أيضاً وأولادها المحدثون بعد الاستيلاء كما هو معلوم من كتاب أفتات الاولاد زى
(قوله الحادث) أي المفضل حل أو ليتأق قوله ولو جلت الحج (قوله بعد
الكتابة) بان فعله لا أثر من ستة أشهر من الكتابة زى ولو استدامي ولها
فقال السيد ولدت قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بل بعد ها والزم من هذا صدق
السيد بينهما حيث لا ينة أو لكل ينة وفما رتسا سم (قوله وعفا بالكتابة)
خرج بالكتابة ما لورقت الكتابة ثم عتقت بجهة أخرى فلا ية لها ولها زى
(قوله مكاتبة) أو بد بلفظه وقبل عتق أمه أو بددها أو تعبيرها واذا كاتبه
عتق بالاسبق من أدائه وأداء أمه كآله سم (قوله لان الحاصل للحج) تعليل
لخوفه قد بدده وانما كان للسيد مكاتبة مع أمه مكاتب (قوله ترشدك) أي

حراً (ومارت) بالولد مستورة مكاتبة) فان عجزت عتقت بموت السيد (ولها) أي أمه
المكاتبة (الزريق) بتدريته بقول (الحادث) بعد الكتابة ولو جازت به بعد (بشعها) وعفا بالكتابة
كقوله المستورة فلاشئ عليه لاسياد لم وعفنه التزام بل للسيد مكاتبة كما جزمه الماوردي وان ذكر الاصل
لأنه مكاتب لار الحاصل له نية تيجة لا استعلاية

وفرن ثم رت ذلك (والمحق) أو خفي الملك (فيه) السيد فلو قتل فقيته لم يؤمن من ارض جنابة عليه وكسبه ومهره وما نضل وقد فان عتق فله والا (٨٨٩) فليده) كافي للام في جميع ذلك ولا يفتق شيء من مكاتب

الا بأداء الكل) أي كل
التصوم لخبر المكاتب عبد
ماني عليه درهم وفي معنى
آدابها خط الباقي منها
لواجب والارهاقها والحولقة
بها عليها (ولو أتى قال فقال
سيده) هذا (حرام ولا يمتنع) له
في ذلك (حلف المكاتب)
فيصدق في أنه ليس بمحرر
(وقال السيد) (حينئذ) خذ
أوبرم عنه) أي عن قدره
(فان أتى قضه القاضي) عنه
واعتق المكاتب ان أدى
الكل (فان تكل) المكاتب
عن الحلف (حلف سيده)
انه حرام لغرض امتناعه
منه ولو كان له يمتنع سمعت
لذلك فهو كاتبة على لم يجه
به فقال هذا حرام فالظاهر
استغفاله في قوله حرام فان
قال له مبروق أو فحوه
فكذلك أولاه ثم غير مذكي
حلف السيد لان الأصل عدم
التذكية كظنهم في السلم
(ولو خرج المؤدى) من النجوم
(معيًا ورده) السيد باسب
وهو ما نزلوه صرح الأصل
(أو) خرج (مستغفان أن لا

أتم مكاتب (قوله السيد) لا الام في قول الحق لما في كلام المكاتب كافي شرح
مر (قوله فقيته) أي ان قتل الحق في الولد فان قتل الحق في الولد لانه ليس
لما تستعين بها على كتابتها شرح مر (قوله من ارض جنابة الخ) انظر
لأنه يمكن لما ذكر من الارض وما بعده فهل يؤمن السيد من دونه أو يمان من بيت
المال وفي شرح الررض وق ل على المحل أن السيد يؤمن حيث لا يلتقي فيه لهام
(قوله كافي الام) أي هذا الولد المكاتب لا كتاب الشامي رضى الله عنه وفيه
أتم له ذكر ما تقدم في الام حتى يبين عليها فاعلمه معلوم من خارج (قوله في جميع
ذلك) أي من قوله فلو قتل الخ وهو واضح فيما عدا المؤنة وأما المؤنة فقد شروفت
في كونه يؤمن سيدها محمداً كراتها ما روت مستغفها بالكتابة وتؤمن نفسها ولا
علاقه لسيده بمؤنتها الا ان يراد بالجميع المجرع أي ما عدا المؤنة كما يؤخذ من عبارة
الاصل (قوله وفي معنى أدائها الخ) أي في أمه اذا حصل المخط حصل العتق فاذا
أدى المكاتب التصوم وبقي عليه ما يوجب حطه فحطه السيد عتق فلهذا العبارة
تقتضي أنه لا يفتق إلا بعد من السيد حط (قوله لا عليها) فانه لا يفتق في حواله
السيد في المكاتب بالتصوم لعدم صحة الحواله وان أوهم كلامه صحته له رشدي
(قوله فصدق) أي على ما يظهر الابد مر (قوله وقال السيد خذ) استشكل بأنه
حرام باعتدائه فكيف يؤثر بأخذه واجباً بما فيه فاذ اختار أخذه على ما
يشهده أي فاذا ادعى أنه ملك معين ألزم بدفعه والا قبل ينزعه المحاكم
ويحفظه في بيت المال والاعم أنه يقال له ما سكت حتى يظهر ما ليه ويمنع من
التصرف فيه فان عاد واذبح نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله حلف
السيد) الأوجه أن محل ذلك ما لم يقره كنهه والاصدق لتصرعهم بقول خبر
الكافر وأما سق عن فعل نفسه قوله ذهبت هذه شرح مر (قوله وهو جازله)
أي والمحال أنه جازز (قوله لمان أن لا عتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بدعوتها بان أم
مات رقيقاً وان مات تركه السيد لا ورثة زى (قوله وان قال الخ) صورته المسته
اذ قصد الاضرار أو أطلق فان قصد الانشاء عتق زى (قوله عند أخذه) أشهر
قوله عند أخذه بنصير المسته بما اذا قاله متصل بالقبض التصوم وفي كلام الامام
اشعار به قال في أصل الروضة وهو تفصيل قوم لا بأس بالأخذ به لكن في الوسيط
أما لا فرق بين كونه جواباً عن سؤال حريته أو ابتداءه بين كونه متصلاً بالقبض

عتق (فيهما) (وان) كان السيد (قال) (٢٢٢) يجت عند أخذه أنت حر لا يمشاء على ظاهر
الحال من جهة الاداء وقد بان عدم صحته والاولى من زيادتي وقيد برى بما ذكر في الثانية أولى من فقيده له اياً بالتميم
الاخير (وله) أي للمكاتب (شراء ما لا يتبادر) توسعاً له في طريق الاكتساب

(لا تزوج الابن بسيفه) لما فيه من الموت (ولا ولد) لانه ولو باذنه خوفا من هلاك لامة في الطلق ينقض من الوطء كبح الزمان من وطء المهرونة وتبصرى بالوطء اعظم من تبصره (٨٩٠) بالتسرى لا اعتبار الانزال فيه

دون الوطء (بان وطء) لها على خلاف منه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه لو ثبت ثبوت له (والولد) من وطئه (نسيب) لاحق به لشبهة الملك (فان ولده قبل عتق اميه) او معة (او بعده) لكن (لا دون ستة أشهر) من العتق (تبعه) وقاوعتقا وهو ملك لا يسه ينع بيعه ولا يتق عليه لضحك ملكه وتوقف عتقه على عتق اميه ان عتق حتى والارق وصار للسيد (ولا تبصر) امه (ام ولد) لانها علفت بمولود (او) ولده بعد العتق (لها) أي استة أشهر فأكثر منه وهذا ما في الرونة كالشهرين ووقع في الاصل لفوق ستة أشهر (وطئها معه) أي مع العتق مطلقا (او بعده) أي صورة الاكثر جديزة بقول (ولده) لسته أشهر) فأكثر (من الوطء) هي (ام ولد) لتطهر بالوطء بعد اربعة ولا نظر الى احتمال الطلق

التبصر اولا اه وقوله لكن في الوطء هو المتعدد في خوفا من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد وان كان تطليه فاصرا على الذبح كافي قبل على الخلق (قوله ولا وطء) يظهر انه ليس له الاستمتاع بمادون الوطء جبر وقال الشوري ويحرم غير الوطء ان اقضى اليه والانلا اه (قوله كنع الزمان من وطء المهرونة) انظر ان تشبيهه مع ان وطء الزمان باذن المهرن جاز فليس بتشبيه في مطلق التمتع مع تحقق ذلك المنوع في الموضعين عتق (قوله لا اعتبار الانزال فيه) قال من التسرى بشره امر ان حب الامعة عن اعدته الناس وانزلها فيها اه أي فلا حاجة لتسرى فلان بامة الا اذا وجد هذان الامران (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله نسيب) أي ليس من زنا فيكون قوله لاحقا به تبصره (قوله قاعوتقا) أي في الاولى رعدة فطلق الثانية والله لثقل حل (قوله تلوك لا يسه) أي مادام مكاتبها وذلك في الاولى فقط وكذلك قوله فوق رة حتى الخ (قوله لسته أشهر) أي غير لحظة الوضع ولا تقص المدة عن أقل مدة الحمل سم عتق (قوله ووقع في الاصل الخ) أجيب عنه بأهناطر لحظة الوطء والمهنة لم ينظر لها طهرا اه (قوله مطلقا) أي أتت به لسته أشهر أو لا أكثر من العتق (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو وطئها بعد احتق في صورتها اذا ولده لا أكثر من ستة أشهر منه (قوله بقيد) أي لكل من الوطء معه والوطء بعده عن وهذا غير ظاهر بل هو قيد في البعدية فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض أنه لسته بعد العتق كافي شرح هر (قوله هي ام ولد) أي في هذه الثلاثة أو الاربعة ان حمل قوله أكثر صورة رة وقوله لم تبصر ام ولد أي يتبع الوداياه كآبته في الثلاثة الاولى التي في التي فتكون تبصرته في خمس صور موجهة الصور تبصره (قوله كونه جفلة) انظر لو تبصر المكاتب المقتة هل تبصر السيد كافي نظيره من تبصر المقترض أو المسلم اليه اثره النقل سم (قوله في زمن نهب) وان أمسا الكفاية في زمن النهب لان ذلك قد ينزل عند الحمل وليا في قوله من الضرير قال الماوردى والرواني فانه كان هذا الحق معهود الا يرجح زواله لزمه القبول وجها واحدا شرح الروس (قوله وهو تبصر العتق) أي اذا اراد دفع الكل وقوله أو تبصره أي اذا اراد دفع البعض

قبلها فقلها لها والودح حثذر فان لم يبطأ ماع العتق ولا بعده أو ولده دون ستة أشهر من الوطء لم تبصر ام ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها قبل عجلها (لم تبصر السيد على قبض) لا يحمل (ان امتنع) منه (لنرض) كونه جفلة وخوف عليه كان عجل في زمن نهب (والا) بان امتنع لا نرض (أجيب) على القبض لان المكاتب غرضا طاهرا فيه وهو تبصر العتق أو تبصره ولا خير على السيد

وظاهرهما أن لا يتعين الإيجاب على القبض بل لما عليه أو على الأبرار مغارق نظيره في السلم من تعين القبول بأن
الكتابة موضوعة على تعميل النقص ما لم يمكن فضيق فهو ما يطلب الإبراء (فإن أيقض القاضى) عنه وعق
المكاتب أن أدى الكل (أو عجل ٨٩١) بعضا من النجوم (ليبرته) من الباقي (نقبض وأبرأ بطلا)

عبد البر والمراد تعينه في النجم الأخير وتحريره في غيره (قوله سائر) أى من قوله
وقال لا يسيد هذا وأبرأ به عنه زى (قوله أو عجل بعضا الخ) ويمرر ذلك في كل
دين عجل هذا الشرط شرحه (قوله ليبرته من الباقي) أى شرط ذلك من أحدهما
وواقفه الآخر عليه (مد (قوله وأبرأ) فهو مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أى
أن كان السيد باطلا الفساد كان عالما به مع وعق كافى من لانه أبرأه لافى
مقابلة شئ (قوله يشبهه بالجاهلية) أى من حيث جلب النقص حل والافاءنا
في مقابلة النقص من الواجب وما فى الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل
التجمل مقابل الأبراء من الباقي فهو كجملهم زيادة الأجل مقابل الأعمال (قوله ومع
اعتراض عن نجوم) المتعمد صحة الاعتراض مطلقا أى سواء كان من العبد
أو أجنبى خلافا لما جرح به بعضهم من حل النقص على الأجنبى والجواز على العبد
زى (قوله لانه غير مستغفرة) أى ولا نهائى مجموعين تسليما شرط من حيث أن
العبد قادر على إسقاطها سم (قوله لا يبيها) أى لنهر المكاتب والأفلا اعتراض
بينها المكاتب متى (قوله ومع) أى ضايعه من نفسه (ومضى عن جهة الكتابة
على المبدع بناء على أنه عقد عتاقه بدينه ولده وكسبه ولو طلقه على صفقة فوجدت
حال الكتابة عتق عنها أى ضايعته ما ذكره شوبرى وقوله يمتق عن جهة
الكتابة أى من حين عقد البيع لانه يبيده بالحريه خلا ولا تترقب حرته على
قبض 'العوض' ومقتضاه أنه مطالب بدفع ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض
البيع فليبر روفى قدل على الخلى ولو باع نفسه مع وكان نفسا الكتابة وعقته
ليس عن الكتابة فلا يقيمه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كسبر واعتمد عن شيخنا
مد خلافة واعتمد سم أنه يمتق عن الكتابة وكلام قدل هو الظاهر (قوله
لتطرق السقوط) أى بالانقطاع وهو على قوله لا يصح بيعه (قوله فإبراع) أى
أنى بصورة البيع (قوله المشتري) أى مشتريه أو مشتريه (قوله سلامة العوض)
أى الذى دفعه المشتري للسيد (قوله يمتق قبضه) لأن المشتري كالوكيل (قوله

أليه فالنجوم بذلك أولى (ولا يبيعه ويبيته) أى المكاتب كأم الولد لكن إن رضى المصكاب بذلك صح وكان رضاه
نفسا للكتابة وصح أيضا بيعه من نفسه كافى أم الولد (فإبراع) مثلا السيد النجوم أو المكاتب (وأذا) حاله نائب
(المشتري لم يمتق) وإن تضمن البيع الأذن في قبضه إلا أن الأذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلط على طريق الأذن
ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالنقص بينهما أن المشتري قبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل فمدرهما
وأن للمشتري في قبضها مع علمه بإفساد البيع عتق قبضه (والمطالب السيد المكاتب) بها

(والمكاتب المشتري) بما اخذ منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شيء مما يبيع مكتبة) يبيع أو احتاق
أوتزو بج أو غيره مما له حصص في الممالك كالاجني وقبيري (٨٩٢) بذلك أهم مما عبر به (ولو قال له

المشتري) أي سورة قوله احتق مكاتبك) أي ولم يقل من أخذ من قوله فلو قال
الخ (قوله أقدمه) أي من الغير والولد السيد (قوله لم يتق عنه) أي لان ذلك
يتضمن يمه وهو لا يبيع * (فصل) في لزوم الكتابة أي
من جانب وجوازا أي من الجانب الآخر (قوله أو اتفاسخ) وتصدق كونه بقوله
ولو قبل بعت لان معنى بطلانها انتفاسخها (قوله لازمة السيد) أي من جهة
كأعبره في المنهاج وقال ع ش أي لاجله وأخذ بعضهم من عبارة الأصل
ان الامم يعني من وفي الكلام حذف مضاف وشمل ذلك قال في قوله وجازة
للكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تقليصه من الرق (قوله كالراهن) لان الرهن
معلق بالمرتبة (قوله غيبة المكاتب) فيه الظاهر في حال الاختيار (قوله دون
مسافة القصر) أي وبق مسافة المدوى وبعبارة مدر ولو حمل الصم ثم غاب
بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيما دونها
كما عذر الركني وغيره قياسا على غيبة ماله وبما في الرقعة ان غيبته
في مسافة المدوى كسافة القصر وهو منيف اه (قوله فله فسخها) بقوله البلقبي
بما اذا لم يادن لها السيد في السفر ويظن له الى حضوره والا فليس له لفسخ زى (قوله
حتى شاء) أي كافي اذ لا يشرى بالشي فان قبائح الصنع ومنه يعلم أنه لا يضمن
الفسخ ولا يحصل بمجرد التخيير كما في (قوله لتعذر الموضع عليه) أي في وقت
استحقاق قبضه ع ش أي لا معلقا له يمكنه أخذ مبعده لا تعذر (قوله لا يرد ما الخ)
هذه العلة يرد عليها ما ساقى في الجنود والسفينة من قيام الحاكم مقامهما في الاداء
عنهما مع أنه اذا أفاق الحيون أو زال جهر السفينة ربحما تجزا أنفسهما وأمتعتهما من
الاداء فلا يذ أن نزاد فيه مادة تدفع الا براد المذ كوربان يقال مع قضاء الاهلية
فيه فلم يول عليه في ماله ملا رد ما ساقى (قوله ويفصل الامر بينهما) بأن يلزم السيد
بالأثناء أو يحكم بالتام ان أواه ماله وان لم يحصل انتقام بعضه لا قضاء شرطه
الاتي شرح مر أي من اتق في الدين في المجلس والحلول والاستمرار أو حل سورة
المسئلة القيمة من غير جنس الصوم والامام المانع من التقاس المهم الآن قال
ان ما يبيع حطه في الأثناء ليس ديا على السيد وان وجب دفعه وفقا للصديقين
ثم قال السيد أن يدفع من غير التبرع ع ش على مدر وانظر معنى قوله ان القيمة من
غير الخ (قوله وجازة للكاتب) وقال أبو حنيفة ولا رية من - هـ ايضا عميرة سم

غير ما احتق مكاتبك بكدا
فصل احتق وقومه ما التزم
وهو اقتضاه منه كافي أم
الولد فلو قال احتقه عني على
كفاية لم يلحقني عنه بل
عن المتق ولا يستحق المال
هر فصل * في لزوم
الكتابة وجوازا
وما عرض لها من فسخ
أو اتفاسخ وبيان حكم
تصرفات المكاتب رغيبا
(الكتابة) الصيغة (لازمة
للسيد فلا فضتها) لانها
عقدت لحظ مكاتبه لا لحظه
فكان فيها كالراهن (الان
يجز للمكاتب عن اداءه)
عند الحل التبرع أو بضمه غير
الواجب في الأثناء (أو امتنع
منه) عند ذلك مع القدرة
عليه (أو غاب) عند ذلك
(وان حضرماله) أو كانت
غيبة المكاتب حولا مسافة
قصر على الاشياء في الطلب
فله فسخها بنفسه وبما تم
حتى شاء مقرر العوض عليه
والاخلاق لا امتناع أولى
من قبده له بتعجيز
المكاتب نفسه (وليس

لها كم اداء منه) أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما
محجة . أو امتنع من الاداء لو حصر اداءه عن الواجب في الأثناء فليس للسيد فسخ ولا يحصل التماس لان
السيد يؤذيه من غير لكن رضه المكاتب لهما كم يرى فيه راءه ويفصل الامر بينهما (وبإثارة للكاتب)
كالرهن بالنسبة لمرتبة (له ترك الاداء) (و) (له) الفسخ (وان كان معه وقام

(ولو استعمل) سيده (هنا ملحق بغير من اماله) ساعدته في تحصيل الحق (اولي مع عرض وجب) اماله ليدفعه
والتمتع بالوجوب هنا وفيما في من (٨٩٣) فبذلك (وله ان لا يزيد) في العلة على ثلاثة من الايام سواء

أعرض كساد أم لا لا يمنع فيها وما أطلقه الامام من جواز الفسخ يحمل على ما زاد عليها (أولا احتسار ماله من دون مرتبتين وجب) أعضاء ماله إلى احتساره لاه كالخاضع لغيره وان عرض لمباقتضى الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث كانت الزيادة بسيرة بحيث قطع عليها كثير الأسامير في تلك المدة اه عرض (قوله بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة) يشكل على هذا إيجاب الامهال ثلاثة أيام ليس العرض مع انه يمكن احتساره من مسافة القصير في دون ثلاثة لاه يمكن الذهاب في يوم وليته والعرد في ذات وقت ويومان وليتان وهي دون الثلاثة بلباها فكيف يحمل بيع ثلاثة ولا يحمل للاحتسار أقل من ثلاثة ويمكن ان يقال لما كان الوثوق بحصول الحاضر أشد كان أحق بتوسعة الطريق في تحصيله سم ويصحب أيضا ما أشاره الشارح بقوله لطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد إمكان تحصيله في يومين لانه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله) أو من أحدهما) هذا في السكنة الصعبة أما الفاسدة فتفسخ بخون السيد وأعماله دون المكاتب عبد البر (قوله ولا يصبره) وكذا جبر الفلاس بالاولى وإنما اقتصروا على جبر السفه لاه هو الذي قارقه فيه الصعبة الفاسدة بخلاف جبر العاشر فاه لا يملكها كسائقي (قوله إلى سيده) أي الذي ليس أهلا لقبض فلا بد من الزيادة في العلة لاجل انتاج المقي (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرتب على قوله فلا ضوان (قوله ويحكم الحاكم مقام الكاتب) لانه يتوب عنه لعدم اهليته بخلاف غائبه مال حاضر شرح مدر (قوله قال الغزالي الخ) لمصلحة الشروط ستة وهي شروط قيام الحاكم مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قليل التفع مع قوله ان للسيد اذا وجد ماله ان يستقل باخذه الا ان قال الحاكم عنه من الاخذ والحالة هذه أي فلا يستقل بأخذه ويحل في الحاكم من الوسيط ما يزحف منه الجواب بان دفع القاضي يتوقف على الصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله

(قوله ولو استعمل) أي طلب اماله السيد (قوله فلا تنسخ فيها) أي لا يصح ولا ينفذ (قوله أولا احتسار ماله) لا يقال هنا ضم إلى ما قبله وحل الوجوب جوابا لما وأخر قوله وله ان لا يزيد الخ مع انه أخسر لا تأتول لو فصل ذلك لتوهم رجوع قوله وله ان لا يزيد الخ كحل مع قبله وليس كذلك بل هو ناسر بالاول (قوله لاه) كالمخاضع لغيره وان عرض لمباقتضى الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث كانت الزيادة بسيرة بحيث قطع عليها كثير الأسامير في تلك المدة اه عرض (قوله بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة) يشكل على هذا إيجاب الامهال ثلاثة أيام ليس العرض مع انه يمكن احتساره من مسافة القصير في دون ثلاثة لاه يمكن الذهاب في يوم وليته والعرد في ذات وقت ويومان وليتان وهي دون الثلاثة بلباها فكيف يحمل بيع ثلاثة ولا يحمل للاحتسار أقل من ثلاثة ويمكن ان يقال لما كان الوثوق بحصول الحاضر أشد كان أحق بتوسعة الطريق في تحصيله سم ويصحب أيضا ما أشاره الشارح بقوله بطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد إمكان تحصيله في يومين لانه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله) أو من أحدهما) هذا في السكنة الصعبة أما الفاسدة فتفسخ بخون السيد وأعماله دون المكاتب عبد البر (قوله ولا يصبره) وكذا جبر الفلاس بالاولى وإنما اقتصروا على جبر السفه لاه هو الذي قارقه فيه الصعبة الفاسدة بخلاف جبر العاشر فاه لا يملكها كسائقي (قوله إلى سيده) أي الذي ليس أهلا لقبض فلا بد من الزيادة في العلة لاجل انتاج المقي (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرتب على قوله فلا ضوان (قوله ويحكم الحاكم مقام الكاتب) لانه يتوب عنه لعدم اهليته بخلاف غائبه مال حاضر شرح مدر (قوله قال الغزالي الخ) لمصلحة الشروط ستة وهي شروط قيام الحاكم مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قليل التفع مع قوله ان للسيد اذا وجد ماله ان يستقل باخذه الا ان قال الحاكم عنه من الاخذ والحالة هذه أي فلا يستقل بأخذه ويحل في الحاكم من الوسيط ما يزحف منه الجواب بان دفع القاضي يتوقف على الصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله

أو جبر عليه (في اداءه) وحله فلا ٤٣٤ يحسب ولم يأخذ السيد) استقلالاً وثبت الكتابة وحل التبع وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي وروى له في الحرية فان روى أنه يبيع اذا قال لم يؤذ قاله الشيطان وهذا حسن فان لم يجد له المال يمكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب فله الوطء مؤتمنة فان افاق وطهر له لم كان حله قبل الفسخ دونه الى السيد وحكم بعتقه وتضييعه ورحايس بالاقافة في ذلك ارتفاع الحجر نزع بزيادة في ولم يأخذ السيد مالاً أخذه استقلالاً

فدعيه في اول القبض المستحق (وليكن على السيد) قتلا وقطعا (لزمه هذه الارش) بالتمه اياها لان واجب
حمايته عليه لاتفاق له برقبته بخلاف ما يأتي في الاجنبى ويكون (٨٩٤) الارش (عامه) ومما سلكه

لا يملكه كاجنبى كما في فان
لم يكن (مع ما ينفى بذلك
(له) اى السيد والوارث
(تعيير) دفعا لضرر عنه
(او) جنى (على اجنبى)
قتلا او قطعاً (لزمه) قود
او الاقل من قيمته والارش
لا يملك تغيير نفسه واذا
عجز فلا تعلق سوى الرقة
وى اطلاق الارش على دية
النفس تطلب (فان لم يكن
معها مال) في الواجب
(عجزه) الحاسم بطلب
المستحق وسبع بقدر الارش)
ان زادت قيمته عليه والافسكه
هذا كلام الجمهور قال ابن
الرقة كلام التنبيه يفهم
انه لا حاجة الى التعبير بل تبين
بالبيع انفساخ الكتابة كما
ان يسع المرهون في ارض
المانية لا يحتاج الى ذلك
المرن وقال القاضي للسيد
انفس تعبيره اى بطلب
المستحق ويبيعه او يداؤه
(و بقت الكتابة فيما ياتي
(في ذلك من الجمع بين
الحقوق فاذا اتى حصة
من العدم حتى (وللسيد
مداؤه) بأقل الارش من

الاستقلال كما يستلزم بالقبض وهذا الجواب هو المتمد زى (قوله يمكن للسيد
من القمع) اى بعد المثل كما يدل عليه السياق رشدي (قوله ورفض تعبيره)
اى حكمه بتماثله لعدم وجود مقتضيه بالما ولا توقف على قبض القاضى عرش
على مد (قوله ولول القبض) قد خال فيه اتحاد القاضى والقبض الا ان يقال
افتقر تشوف الشارع لا حتى (قوله لزمه) اى نفسا وطرا اى عند العمد
وقوله او ارض اى عند عدم العمد وقوله لان الخ) على لزوم الارش فقط لا لزوم
المقدول لا لا يتبعه (قوله عليه) اى على السيد متعلق بالجنابة (قوله لاتفاق له)
اى الواجب المذكور برقبته بل بذمته عن وهذا خبران ولم يتعلق برقبته لوجود
المانع وهو ملك السيد لها وهذا فرق الاجنبى فيها اذا اوجبت المانية ما لا وهذا
جواب عما يقال للموجب الاقل من قيمته والارش كالجناية على الاجنبى وما صل
الفرق بينهما ان حق السيد متعلق بذمته دون رقبته لا تملكه لزمه جميع
الارش مما ياتي به بخلاف حمايته على الاجنبى لان حقه ينطق بالرقة فقط
كما ذكره مد (قوله فهو تعبير) واذا فرق سقط الارش فلا يتبع به صدقته كمن
ملك عبد الله عليه دين شرح مد (قوله لضرر عنه) اى من الكتاب لا توجبه
عليه غرامتان فاذا عجزه فخلص منها ما عدا الرق (قوله ولا تعلق سوى الرقة)
اى فزومه الاقل من قيمتها والارش فرى (قوله عجزه الحاسم) وانما يعجز فيها
بحاجه جميعه في الارش فقط الا ان لا تاتي بسبع منه في الواجب شرح جروم و
وقولها فيما يحتاج الى دليل قوله و بقت الكتابة فيما ياتي (قوله وسبع بقدر الارش)
لوتصفى بيع البعض في هذه الحدة يبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال
الرحمكش اى القياس وفيه نظر سم (قوله وقال ابن الرقة) العمد كلام
الجمهور و يفرق بين ما نوايب المرهون ان المستحق يحتاج الى بخلاف الرمن (قوله
وقال القاضي) انشأه الى ان الحاسم ليس بقدره وانما عجزه الحاسم في المانية
على الاجنبى دون الجنابة على السيد لما حجة اليه في الاول قوله الثاني (قوله
و بقت الكتابة) قال في شرح الرمن وقضيته بقاها الكتابة في الباقي اى لا يهجر
الجميع فيما اذا احتج ببيع منه عامة وقضية مدرك كلامهم انه لان يهجر الجميع
ويرجع بانه تعبير زراعى حتى لو هجره ثم رى من الارش بقى كله مكاتباً سم (قوله
بين الحقوق) اى حق المبدوح السيد وحق الاجنبى وبجاءه شرح مد ول
فيه من الجميع بين حقوق الثلاثة فسقط ما قيل هان من المراد بالجميع اثنتان وما

(بعد لنا صفت وزعمه القهاء) لانه وث متعلق حق النبي عليه كقولهم بخلاف ما لو متعلق بأوله الصوم بعدها خلا
 يلزم السيد غلظ (ولو قتل المسكين ٨٩٥) بطلت (أي لا تكون له ثمة في رقيق الفرائض) وليس يدعونه

على قائله ان كانا مالا فالتقية
 له لبقائه على ملكه ولو قتله
 هو فليس عليه الا الكفارة
 مع الاتهام ان تعمد ولو قطع
 طرعه منه لبقاء العكس كتابة
 (ولكتاب تصرف لا يشرع
 فيه ولا خطر) كبيع وشراء
 وليارة اما ما فيه بيع
 كصدقة ومبة أو خطر
 كقرض وبيع نسيئة وان
 استوفى برهن أو كفيل
 فلا يذنب من اذن سيدهم
 ما تصدق به عليه من ماله
 وشربها النسيئة فيه اكمله
 وعدم يسهله اهدأه كغيره
 على التص في الام (و) له
 (شراء من متق على سيده)
 والملك فيه للمسكين
 (ومتق على سيده بجزء)
 له قوله في ملكه وله ايضا
 شراء بعض من متق على
 سيده متق ذلك البعض ولا
 يصرى الى الباقي وان اشتار
 سيده تميز ماله في العتق
 (و) له (شراء من يمتق عليه

حق المسكين ومتق (قوله متق) أي فان كان السيد مؤمرا أو مستثما
 لا متعلقا بخلاف كلامهم في مسئلة اعتاق المتق برفقه مال قاله جردى (قوله
 ومات رقيقا) أي في حال رقه أي يتيم بقتله لم يمتق قبل الموت فلا ينافي
 قولهم ان الرق يتقطع بالموت فليس يدعونه ما تركه بمسكوك الملك الا لا يشرعونه
 بغيره وان لم يصف وفاءه شرح جردى بكتب ايضا قوله مات رقيقا لا حاجة لمذاهب قوله
 بطلت الا ان يجب باه امتداد كره ثلاثين وهم انه من الرق يتقطع بالموت
 وثلاثينهم ان المال الذي يأخذ السيد بالاول لا يملك مع ان السيد الجار يأخذ
 بالملك زاد شيئا فانذره ايضا انه يبيع على السيد بغيره تأمل فأنذره ايضا
 شوب القود والارض لسيداه (قوله منه لبقاء العكس كتابة) برفقه فيقال لما
 تضمن ضمن طرعه ولا ضمن كله عبد البر (قوله ولا خطر) بخطر لا شرف
 على الملك قاله الجوهري زى والمراد هنا الخوف (قوله كصدقة أو بيع)
 بدور عن مثل (وقتل البقي من اثنى امتناع تكثيره بالمع املا لبيع
 فيه شرح م (قوله اهدأه لغيره) وفي نسخة اكبره أي حكا الحظر طاهره
 وان كان له فيه ظاهر وهو ظاهر حيث جرت العادة باهداء مثله لاكل ع ش
 (قوله لمار) أي من ان شرط المراهة تملكه لاختيارا (قوله من يمتق عليه)
 أي لو كان راسخ م (قوله لذن) واحتج لاذن لانه يمنع عليه فهو يمه
 فيه ضرر على السيد من اذنه من التصديق عليه في اداءه الصوم وقال شيئا
 العزيزي وانما احتج لاذن سيده مع انه لا يمتق عليه لانه ربح الامر الى حاكم
 يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه) أي لفته سواء مسكين من يمتق عليه
 أولا ولو كان قوله كتابته (قوله عن نفسه) خرج اعتاقه عن غير ما ذن السيد
 فانه يجوز ع ش (فصل) في الترق بين العكس كتابة
 الباطلة والقاسدة الخ (قوله وغير ذلك) وهو لاختلافها في الصوم وبيان
 مشاركتها القاسدة التليق ومخالفاتها وقوله فان بعضها أحدها الخ (قوله
 باختلال ركن) أي بسبب اشتراط شرطه والانتساب بالترجي حيث قال في العرق
 بين الكتابة الباطلة الخ بأن يكون قوله باختلال خبرا أولا والترح جله طرعا

(بذن) أي سيده (و) اذا اشتراه باذنه (بشراءه) وقوله ولا يصح اعتاقه) عن نفسه وكذا سيده ولو باذن لغيره لولا
 وليس من أهله كما علم ذلك بممار (فصل) في الترق بين الكتابة الباطلة والقاسدة وما تشاور فيه
 القاسدة الصحيحة وما تشاور فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت مصتها (باختلال ركن) من أن كانت
 ككون أحد الماقدن مكرها أو مبيع أو موهبة أو موهبة بغير مقصود كدم

ملفات الا في تعليق مقبر (بان يقع من وضع طبقه فلا تخفى فيه. (٨٩٦) وذكر الباطل مع حكمه المذكور

من زيلاني (والفاسدة)
وهي ما اختلفت معها
(بكتابه بعض) من رقيق (أو)
فصاد شرطاً أكثر من بيعة
كفار (أو) فساد (عوض)
تكمير (أو) فساد (أجل)
كهم واحد (كالصحة)
في استقلاله أي المكتاب
(بكبس) في (أخذ) أو
جناية عليه وهو (في) أمة
ليست حين هباني - تائه
سواء أوجب المهر بوطه
شبهه أم بعدد جميع قور له
وهو أهم من قوله وهو شبهه
(وفي أنه يستحق بالاداء)
لسيده عند المثل بحكم
التعلق لان مقصود الكتابة
المتى وهو لا يطل بالتعلق
بفساد وبنهايات البيع
وغيره من العقود قال
المدني وليس لنا عقد
فأسد على كماله البيع الاعدا
(و) في أنه (ينبغي) اذا حق
(كسبه) الحاصل بعد
التعلق فيبيع المكتابة ولها
وفي أنه تسقط فتمتعه من سيدة
(و) كالتعلق (بصفة) في أنه
لا يستحق بغير ادائه أي المكتاب
كأبراهم أو ما غيره عنه متبرعا
تجبري بذلك أهم من غيره
بالإبرار (و) في أن كتابته (تطل بوجوب سيدة) قبل الاداء لعدم حصول التعلق عليه فان كان
قال أنه أدب إلى الأولى وأبني بعدهم (و) في أنه (تصل بوجوب) (و) في أنه (تصل الوصية به) (و) في أنه (لا يصرف له سهم المكتابين)

منطقاً يجوز (قوله) لا في تعلق مقبر استثناء منقطع لان حقه بحكمه استطيع
لا يحكم الكتابة لكن قول الشارح) فلا تخفى فيه يقتضي أنه متصل الا ان يقال
كلام الشارح معنى على الظاهر (قوله) من وضع طبقه) وهو البالغ المعامل
أقول انه أعطيت وما أوصيته فانت حرع ونوشه غيره بقوله صككول مطلق
انصرف كالتعلق على رقي دم فاذا أذنت بما ظنت حر فاذا اذا ما عتق (قوله)
أو فساد (عوض) أي مقصود صككول مثل فلا تاتي ما تعذر في قول الشارح غير
مقصود دم عبد الر فعمل من كلامه أن العوض اذا كان غير مقصود وتكون باطلة
وان كلن مقصودا تكون فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالعدم فكأنه
لم يوجد عوض فتكون نافذة وان (قوله) كالصحة في استقلاله) أي لا يحتاج
إلى اذن السيد وليس المراد أنه يفوز به الثلاث بتركه قوله بعد في أنه يشبهه كسبه
لكن تعلقه مناسب هذا الثاني وحاصل ما أشار إليه ان الكتابة الفاسدة
كالصحة في خمسة أشياء وكالتعلق في ثمانية (قوله) بكبس) ظاهره حتى
في آتية البعض والظاهر أنه لا يستقل الا بعض الكسب شيئاً (قوله) أو
جناية عليه) أي حيث كانت من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً
في الفاسدة دون الصحة سم أي فلو قطع أجنبي والسيد طرة في الصحة فزم
كلا الأرض بخلاف ما لو قطع السيد طرة في الفاسدة فلا شيء عليه (قوله) وهو
لا يطل الخ كان قال ان أعطيت خرافات حر (قوله) يكسبه كماله (أي) لانه
يكسبه الكسب وأرض الماتة والمهر ل (قوله) الا هذا) قال ابن الصلاح
وسببه أن العقود عليه هنا المتق وقد حصل فتيحه لك الكسب بخلاف البيع
مغلا فانه لا يحصل فيه المقصود عليه له سم ولا يرد على المصراطلاع لانه ليس فاسداً
وانما الفاسد العوض تأمل (قوله) ينبع المكتابة في تفرسه على ما قبله شيء
لان الله ليس كسباً وبارة م وفتيحه كسبه وولده (قوله) تسقط فتمتعه من
سيدة) ما لم يمتح إلى اتفاق بان يجز عن كسب واما طرته فلا تسقط عن السيد
في الفاسدة وتسقط عنه في الصحة سم ملخصاً (قوله) كأبراهم وانما الجزاء
في الصحة لتكون الفاسد فيها المدة وضة فالاداء والابراء فيها واحد شرح م رأى
والتعليق الفاسدة معنى التعلق فاختصت باداء السبي لاسيما كي تحقق الصفه
عبره سم (قوله) متبرعا) ليس قيباً (قوله) بوجوب سيدة) وانما طلت الفاسدة بوجوب
سيدة لانها تزعم من الماتين بخلاف الصحة ح ل (قوله) تضع الوصية به) وان
لم يقدبها العجز بخلاف الصحة لا تضع الوصية به فيها الا ان قيد بالعجز سم (قوله)

وفي حجة الاثباته قد صحت

وذلك بان ملكه سيد ماضى أو ملكه سيد شىء ما له عبد البر والظاهر الاول
وعلى كل فهو صدق وصافى لقوله (قوله ومنه من السفر) أى بخلافه فى الصيغة
فانما تزلزلان من الميصل النعم شرح الرضى وقوله وجواز وطه الامه أى وطه
السيد الامه المكتوبة فى الكتابة الفاسدة قوليس المراد بطي المكاتب تامة
فاسدة انه لان ذلك متنع حتى فى الصيغة كما تقدم سم ومن ضعف كلام
الشارح جله على كون سيد الامه هو المكاتب تامة فاسدة لانه لا يميل له وطه
امنه اه كالصيغة بل ارى فلا يخالص كلامه هاهنا فى م ومن امتناع وطه
المكاتب كتابة فاسدة امته (قوله منها) أى عن اشارة الى أنه يتصور ايضا الفرق
فى كل عقد صحيح وغيره ضمن كالاجارة والمجة فانه لو صدق من سفيه اوسى وتلفت
الدير فى بدلتا بر والمذهب وجب الغماز ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما لان
فاسد كل عقد كصحة فى الضمان وعدمه كما لا رى عن الاسنوى وشه فى شرح
الرضى (قوله الحج) فانه يسلط بالردة وسيد بالجماع اذا طرأ وحكم الباطل انه
لا يجب الضم فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة طريان الفساد واما الفاسد
استداه فصورته ان يصرم بالصدقة ثم يباع ويدخل عليها الترخى زى (قوله والمارة
كأجارة الدراهم ولله تأخير لغير الزينة وتفسير الضرب على صورته ما كان قلما انها
باطلة كانت الدراهم ولله تأخير لغير غير مضمونة لانها غير قابلة للاجارة مكاتبها امانة
وان قلنا فاسدة كانت مضمونة لان فاسد كل عقد كصحة بخلاف اطله فليس
كصحة كما له له برى أى وما قولنا عندنا اذا اعارها الزينة أو بالضرب
على صورته ابيع كما له م رضى العارية وبعبارة م لوصح باعارته أى التقيد
لالتزم به أو بالضرب على صورته مع وثبة ذلك كانية عن التصريح كاجتهه الشيخ
لاقتضاه هذه النقطة مقصد وان ضعف اه (قوله والخلع والكتابة فان الباطل
فهم ما كان على عوض غير مقصود كالمم أو رجع الى الخل فى العاقد كالمضر
والسفه والفاسد منه ما خلافة وحكم الباطل انه لا ترتب عليه مال والفاقد يرتب
عليه الطلاق والعرق ويرجع السيد بالقيمة والزواج بالهرج لفسخ صكوتها
فاسد من ان عروضا فانه دوان كانا فاسدين دليل وقوع الطلاق وحصول العرق
(قوله بالفضل) كالبيع أو بالقول كصحة ولا يشكل بكون المذهب فيها لتعلق
لا به لتعلق فى ضمن معاوضة (قوله لاه) أى عقد الكتابة وان كان الخ وهو جواب
عن سؤال القدر برهان هذا من باب التطبيق فكيف ساع لسيده وضمه بالضم مع ان
التطبيق لا يرفع بذلك (قوله ولا يثنى) أى لم يفتح العبد (قوله كذلك) أى

الكنانة وتلكه وضعه من
السفر وجواز وطه الامه
وتلك من الصيغة والفسادة
ههه معاوضة لكن المكاتب
فى الاولى معنى للمعاوضة
وفى الثانية معنى التطبيق
واعلم ان الباطل والفساد
عندنا سواء الا فى مواضع
منها الحج والمارة والخلع
والكتابة وتقتضاهما أى
تقتضاهما الفاسدة الصيغة
والتطبيق (فى ان السيد
معضها) بالفضل لوبالقول
ان لم يسلط له العرض كاسيا فى
فكان له معاوضة فاعاوضه
حتى لو ادى المكاتب الى
بعدمه لم يمتنع لانه وان
كان تعلقا فهو فى ضمن
معاوضة وقد ارتفعت فارتفع
وقيد الفسخ بالسيد لانه
حينئذ هو الذى خالف فيه
الفاسدة كالامن الصيغة
والتطبيق بخلافه من السيد
فانه يطرد فى الصيغة ايضا
على اضطراب وقع لمرضى
ولا يأتى فى التطبيق وان كان
فسخ السيد كذلك (وفى
انها تبطل بفواغها
السيد ومجرسه هاه)

لأن المظن في الكتابة
لا يكتب إلا بالسيد كالم
بغلاف الصعبة والتعليق
لا سلطان بذلك وخرج
بالسيد المكتاب فلا تبطل
القاسد بنصوا عما به وجر
سفه عليه وزيادتي السفه
جبراقس فلا تبطل به فان
يسع في الدين بطلت (و) في
(ان المكتاب يرجع عليه
بما اداه) ان بقي (او بدله)
ان تلف وهذا من زيادتي
هذا (ان كان له قيمة) هو
أولى من قوله ان كان متوقفا
بغلاف غيره تكسر فلا يرجع
فيه شيء الا ان يكون
معتبرا بطله ميتة لم يدبغ
فيجمع به لا بدله ان تلف
(وهو) أي السيد يرجع
عليه (بقيمة وقت التعلق)
لذا لا يمكن رد التعلق فاشبهه
ما اذا وقع الاختلاف
في البيع بعد تلف المبيع
في رد المشتري ولو كانت
كافرا كافرا على فاسد مقصود
تكسر وقبض في الكسرة لا
تراجع (فان اتفدا) أي
واجبا السيد والمكتاب
جنسا وصفه كصحة
وتكسبه وحاول واحمل
وكأنه قد بن

لا تأتي لهما اذا كان بالقول فلا ينفع التعليل بقول السيد مسفت التعليل فلا
يرد له ان يبيعه ويكرهه هالانه فخص بالفصل (قوله لا للسيد نهدي تبصر من
السيد على المكتاب وكل من المعنى هاهنا والسفيه لا يصح تبرعه حل وزى
وفيه ان الاغناء والسفه طرأ بعد الكتابة (قوله فلا تبطل الفاسدة بنصوا عما به
قادا اتفاق وأدى السبي عنق وثبت لتراجع شرح م روقضيه أنه ليس للقاضي
ان يزدي من ماله ان وجد له مالا وقدم في الصعبة أنه يزدي بشرطه (قوله فلا
تبطل بنصوا عما به) يتب هذا مع ان العقد ما تزم الطرفين وهو سطل بذلك واجب
بان عدم البطلان هالتشوق الشارع للعق (قوله وفي ان المكتاب يرجع
عليه قال البلقيين) مقتضاه ان السيد لا يملكه وقت اخذه وعندئذ ليس الامر
كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله ان كان له قيمة) هل الصبرة
في القيمة وقت التلف أو القبض أو أقصى القيم في نظر وقياس المفوض بالشراء
القاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم ع ش على م وهو مرقدي في كل من مشتاتي
الرجوع بالدين والبدل رشدي (قوله هو أو لم يمس قوله الخ) لان كلام الامل
يوهم ان المراد بالقيمة ما قابل المثل وهو ما حصره كليل او وزن وحازا السيد فيه
والذي له قيمة قد يكون مثليا كالبر ونقوما كالتياب ع ش (قوله تكسر) أي
غير صغرة كما يعلم من قوله الا ان يكون محترقا مشوي (قوله الا ان يكون) أي
المؤذي حل (قوله بطلد) كان كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة ع ش (قوله
لم يدبغ) قيده لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كاذ كرمه الا فالدبوغ يرجع به وببدله
ان تلف شيئا (قوله اذا لا يمكن رد التعلق الخ) عبارة شرح م لان بهما معنى
المعاوضة وقد تلف العقود عليه بالتعلق له لم يمكن رده فهو انكف مبيع يسع
فاسد في رد المشتري فيرجع فيه عن البائع عما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة
والعبرها القيمة (قوله وتكسر) أو لم يمس أو فذا قبل أو أجل (قوله وأجل)
انظر قصر بردا لغرض ان السيد يقبض النجوم والقيمة لا تكون الاحالة من ل
وتوضيح ذلك ان ما يرجع به السيد على المكتاب من القيمة لا يكون حالا وما يرجع
به المكتاب ان حصره من ماله السيد فهو عين لا دين وهي لا تورس بمحاول
ولا تأجيل وان كان بدله فهو لا يكون الاحالا الا ان يصاب بان مراده مطلق التقاص
يقطع التعلق من الكتابة فهي شروط التقاص لا يتبد كونه متعلقا بالسيد وان قصد
وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة كافي ع ش ولكن الامع ان التقاص لا يكون
الا في الما بين بخلاف المؤجل الا اذا أدى الى التعلق ويحجب أيضا تصويره بما اذا كان

فهو أولى من قوله فان جازسا (فالتعاضد) (٨٩٩) والحق بينهما سائر الديون من الغرور انقذه كذلك

ذلك عند مخرجت عا دهم بان تم التعاضد في حله (قوله أولى من قوله فان جازسا) لانه يروى ان اختلاف الصفة لا أثره وليس كذلك مع ش (قوله بقدره) لانه يعنى في وفى كماله مضاعف مقدرا وفى مقابلة قدره من الآخر ومن اية دائية فيمنع ما اذا كانا متساويين أو أحدهما أقل شيئا (قوله فلا تعاضد) : تنهما ليسا معا ليعين من سائر الجبهات بخلاف المثلث قال سم فان قلت عاصروا التعاضد في المثلث في الكتابة فان السيد مرجع عليه بمقابلة قلت من صورته ان تكون اليومى را مثلا وتكون المعاملة في ذلك المكان بالبره ونه ذلك المكان فتكون القيمة منه وانظر ايضا ماصورة التعاضد في الترتيب ويكر تصويره بان تكون اليومى غما مثلا وتكون المعاملة في ذلك المكان ها فتكون القيمة منها قياسا على ما قبلها فاندفع ما يقال ان التعاضد في الترتيب لا ينافى هنا حتى ينفعه لان قيمة البديل لا تكون الا من نقد البديل والتلف ان كان قيمة كذلك وان كان مثلا فتقابلة قيمة البديل (قوله فعليا تفصيل) المعتمد على ان تعاضد في المثلث في الكتابة فقط لا في غيرها وهذا هو المراد بالتفصيل ع ش وبعبارة م ر اما اذا اخذنا جازسا او غيره معاصر فلا تعاضد كلو كما في بقدين ومما يعقومان. طلقا او مطلقا ولا ترتب على ذلك حتى فان ترتب عليه جاز تشوق الشارع اليه (قوله فان مضعها) أى الفاسدة ومنها العجوة اذا ساغ السيد مضعها بان يحجر المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب كأمروا عليه ان قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب ع ش (قوله أشهد) أى نداء م و يدل عليه ما بعده (قوله وحمل انكاره الخ) أى فيمكن السيد من الصغ الذي كان محتا عليه ولا تنفع بنفس التبجير لاسرار ان المكاتب اذا حجر نفسه خبر سيده بن الصبر والقمع ومن ثم عبرنا بقوله وحمل انكاره تبجيرا واولى قبل مضاع ش على م (قوله تبجيرا منه) وعلمه ان تعدد يمكن حذر حجر (قوله وعنت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لان قوله كاتبتك واؤقت المال يلزم منه عنته ومن ثم اسقطه حجر وم روح ل (قوله في قدر العجوم) أى في مقدار ما يؤخذ في كل قيم زى وبعبارة م (قوله ان العجوم أى الاوقات أو ما يؤخذ في كل يوم اه وقوله أى في مدة دار الخ لجمعها تفسيره لعددها الا في وقصر التقدير بقدرها كما هي مكان مناسباً وعلى كلام زى يخسر قوله وعددها بعدد وقتها بان اختلاف في جهة العدد (قوله بكنسها الخ) بعبارة م وأراد بالصفة ما يشبه الخنفس والنوع والصفة وقدره لا الجبل (قوله أو عددها كان يقول البديل كاتبتك على اننى عندئذ تاراق كل شهر أربعة نايه فقال السيد بديل كاتبتك على خمسة عشر

بأن يسقط أحد الدين بقدره من الآخر أو بعبارة م (قوله) من صاحبهما أو من أحدهما اذا لاحاجة اليه (ورجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر اما اذا كانا غير تقدين فان كان متقويين فلا تعاضد أو مقلتين فعليا تفصيل ذكرته في شرح الررض وغيره (فان مضعها) أى الفاسدة (أحدهما) هو أحدهم من قوله السيد (أشهد) بمضعها احتياطاً وصحراً من التعاضد لا شرطاً (فان) قال السيد (بصدقته) المال (كتبت) فمضت (الكتابة) فأنكر (المكاتب) حلف (المكاتب) فيصدق لان الأصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة (ولو ادعى) عبد (كتابة) فأنكر سيده أو وارثه حلف (المكاتب) فيصدق لان الأصل عدمه هار ولو عكس بأن ادعاها السيد وأنكرها السيد صار قنا وحمل انكاره تبجيرا منه نفسه فان قال كاتبتك واؤقت المال وعنت حتى باقراره ومعلوم مما مر في المحررى

والبيانات ان السيد يختلف على البت والوارث على تقي العلم (ولو اختلفا) أى السيد والمكاتب (في تقدير العجوم) أى المال (أو وقتها) بكنسها أو وعددها

أوقد راجلها لائمة أول كل بيعة (مخالفة) بالكيفية السابقة في البيع فإن اختفى في قدر النجوم معنى الأوقات
فالحكم كذلك الآن كان قول أحدهما متشبا للفساد كان قال السيد كاتبك على نعم فقال بل على نعمين
فصدق مدعى العدة وهو الكاتب في هذا المثال (ثمان ٩٠٠) يقبض السيد (مادام لم يتفق) على

شيء (فسنها الحاكم)
وقياس ما في البيع أنه
يفسها المما حكم أم
المما قال أو أحد ما و
لمال اليه الاستوى وغيره
لكن فرق الزركشي بأن
الفسخ هنا غير منه ومن
عليه بل بجهد فيه فأنه
النية بمخالفة ثم (وان
قبضه) أي مادعاء (قال
المكاتب بعضه) أي بعض
القبوض وهو الزكشي على
ما اعترف به في القدر
(ودعية) لي عندك (حق)
لا تخافوا له لي وقوع التق
بالتقديرين (ورجى) هو
(بما أداؤ) رجى (السيد
بقيته وقد سقامان)
في ظن المؤدى بأن كان هو
أو قيمته من جنس قيمة العبد
ومفتها (ولو قال) السيد
(كاتبك وأنا مجنون أو

مؤجلة ثلاثة أشهر ككل شهر خمسة (قوله أو قد راجلها) أي في قدر جميع
أجلها كان قال المكاتب «وعشرة أشهر وقال السيد ثمانية» (قوله السابقة
في البيع) فيبدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي مخالفاً ولم يدخل
هذه في المتن كله منع م ر لأجل قوله فيها لأن كان المخ خار هذا
لا يتأق في المال لأن الاختلاف في قدر ولا يؤتى إلى الفساد حتى يدعيه أحدهما
تأمل (قوله وقياس ما لم) يعذر (قوله بجهد فيه) أي في توقف على نفع
الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اه (قوله بالتدبرين) أي
تدبر يكون لبض ودعية أو لا شيئاً (قوله لقوت جانبك بذلك) لأن الألى بقاؤه
ومن ثم صدق مع آونه مدعى الفساد لي خلاف القاعدة بجر (قوله الأول) أي
ما قبل الأو الثاني ما بعد ما (قوله في النكاح) ودخل النكاح البيع وهو قول
أنت وقت البيع ميباً أو مجنوناً لم يـ ل وان أمكن الميباء وعهداً بنولاً له
مبارسة محبة والاقدام عليها تقتضى «تجاءع شرطها بخلاف الضمان والطلاق
والقتل زنى (قوله بثالث) ودو الزوج ان كان الأدة لاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الأدة لاف بين الولي والزوج والظاهر الثاني كما قاله ع ش
(قوله النعم الأول) استشكل بأنه لا يختلف الحساب بكون الموضوع الأول
أو لا خر لمصول التقى بكل منهما فلا مدة لاختلافه أو يمكن أن يصور بما را
اختلف قد ار النعمين فقال خذ هذا عن الأول وأدبر بالثالث وضت الآخر
فقال انما وضت الأول وهذا الثنى أنت به دون الآخر فلا تتفق حتى تاقى
بما يقى به عبد البر وعبارة م در وانما تاقى فأخذت اختلافهما اذا كان الضمان
مختلفين في القدر فان تساوى ما لا فائدة ترجع الى التقدم واثاخر (قوله عملا
بقولهما) أي بنسبة هما (قوله من أعقق منهما المخ) ولا يتأق عتق نصيب

مجهول لي فأذكر) المكاتب المجنون أو المجبر (الحالف السيد) قيمه مدق (ان عرق) له (ذلك) أي
مادعاء فتوجه جانبك بذلك (والألم الكاتب) لأن الأصل عدم ما ادعاء السيد ولا قرينة والحكم في الشق الأول مخالف
لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بيعة ثم قال أنت مجنون أو مجنوناً يوم زوجتكم مدق وان عهده ذلك وفرق
بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا ذكر التليف هنا وفيما يقى من زيادة في (أوقال) السيد (وضت) عنكم النعم
الأول وبعضاً من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضت النعم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فصدق
لأنه اعترف بجراده ونهله (ولو قال) العبد لاني سيده (كاتبني أو كاتصفاء وهما أمل للتصديق أو فامت بكتابتها
بيعة (فكتب) علماً بقرءه أو بالبيعة (فن أعق) منهما (نصيه) منه أو إبراء عن نصيبه من النجوم (حق)

أحدهما بالأداة لا نه ليس المقصود أحدهما بالقبض كآخذه (قوله في جميعه
الوقف) لعدم تمام ملكه هو أي يقول بوقف حتى نصيبه حتى يمتد الباقي (قوله
بالنفي السابق) أي في فوائده من أدنى ولاية تزويج وغيرهما لأن الولاء ثبت
لهم في حياة المقتضى ذى والجار والمجور وتعلق يستقل والباقي في اللابسة
وفي بالصورة السعيدة فليس فيه تعلق حرفي بمعنى واحد معاملة واحد لا اختلاف
حتى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) فديقال أنه لم يحصل العتق بها
فلم يسر على المباشر وهو من أعتق نصيبه إذا رقب نصيبه الآخر كافي نظيره فيها
لو كاتبه وكان في الصورة الآتية وهي ما زاد المصدق أحدهما بأه مكاتب وأجيب
بأنه لما كان حكم الكتابة باقيا لا يستأجبه جعل اعتناق الابن نصيب المقتضى
الذى تسبب فيه والده بالكتابة فكان الولد هو المقتضى وهذا ظهر بثبوت الولاء
للاب أولا (قوله كافر) أي في قوله والميت يسير (قوله سرى العتق عليه)
وولاه ما عتق من شكل العبد أو بعبارة المصدق خاصة عبد البر (قوله إلى نصيب
المكاتب) فإذا أسير نصف حصة التبريلك فحرم مع قيمة نصف الحصة أرض
نقص الباقي لأن الغمة كلها كانت تحت الرغبة فيها سم وشورى (قوله يختلف
مال إبراهيم) عبارة م و وخرج باعتق عتقه بأداء إبراهيم فلا يسرى (قوله
فلا سراية) لأن المكاتب يعتقد أن الأبراء لغرض الأولى والمصدق يميز عليه
في الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره

(كتاب أمهات الأولاد)

أي وأولادها يعني بيان أحكامها التي هي النسب التامة ككتبت الاستيلاء
والعتق وجواز الاستفاد والوطى في قولنا مثلاً الم ولد استيلاءً لها فاذن عتقها
ثابت بعد موت أسيد ويحوز استبدادها ووطئها أو الاضاق من إضافة الدال
لذلول وختم المصنف كتابه بأبواب العتق ونه أن يفتقه الله تعالى من النار وأخر
عن هذا الكتاب لأن العتق فيه يستحب الموت الذي هو نعمة أمر العبد
في الدنيا وترتب العتق فيه على عمل العبد في حياته والعتق فيه مقهور مشرب
بقضاء أو طارو هو قرينة في حق من قصد حصول ولد وما يترتب عليه من عتق
وغيره والاصح أن العتق بالعتق أقوى من الاستيلاء لترتب مسيبه عليه في الحال
وتأخر في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء ولازم موت
المستولاة أولاً انتهى شرح م و وقوله والاصح أن العتق بالعتق أقوى أي العتق
المعزى دليل عليه وشبهى ونوابه أكثر وقد يؤخذ منه أنه لا يترتب على عتق

المستقلة بما ترتب على الاحتاق بالجزء باللفظ من ان الله يمتنع بكل عضو من العضيق
عضوان الحق اه ع ش على مر وهو المصنف بكتاب لانه متفق بالفعل
وما قبله القول وايضا الحق فيه قهرى فلم يندرج في كتاب لانه ق (قوله
بضم الهمزة الخ) قضيت ان فيه اربع لغات لكن الذي قرأه في السبع ثلاث
لانه على ضم الميراثس الا فتح الميم وعلى كسر هاء في الميم الفتح والكسروا بالاول
منها قرأ الكسائي وبالثاني حرة (قوله واصلها) أمية قد دخلها الحذف لانه
كيد بل للثقة واختلف في هائها فقيل زائدة وهو ما رجحه الاشهر في عند قول
الخلاصة والماء وتما كلمة فوزتها فله وبدل عليه جمعها على أمات أو قولهم
أمومة ويصيب عن أميات بأنه جمع أمية والماء زائدة فيهم ما وقيل أصلية
ووزنها فاصلة وبديل لجمعها النجس المذكور وعليه فوزن أمم فعلى الاول فعل
والهمزة على كل منها أصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أى فى صحاحه
وجئت ذاق أميات جمع لفرع دون الاصل (قوله ومي نقل عنه) أى عن
الجوهري وهو المثل انه قال أميات جمع أمية أصل أمم فهو للاصل دون الفرع
خلاف ما قرره فقد قسم في هذا التمييز منه حيث نسب لاصحاح غير لفظها لكن
لما كان ما ثبت لفرع ثبت لاصله بالسباغ لانه ينقل عن الجوهري ان أميات
جمع أمية ولما سأل ان يقول المثل لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن
الجوهري فيمرزان يكون قاله في عيار الصحاح ليكون كلامه لم يحصر في الصحاح
ط ب (قوله فقد نسج) أى لان الاصل ان ما ثبت لفرع ثبت للاصل والاصل أمية
والفرع أم والنسج من حيث النقل عن الجوهري والافسكونها جمعا للاصل اول
لوجود الماء فيها وما يارة عند الصحاح والام والوادة والجمع أمات وأصل الام
أمية ولذلك يجمع على أميات له بحرقة وهي صريحة في ما قاله الشرح (قوله رد
القول) أى قول بعضهم الى هذا بان يقال فيه الاميات لباس أى أكثر استعماله
فيهم والاميات لها تم أى لا تستعمله فيها (قوله والاصل فيه) أى في الكتاب
أى في أحكامه الدال عليها وقدم الدليل على المدلول لانه رتبة الدليل العام القديم
ليفرع عليه المسائل كما قاله مر (قوله أيما أمية ولدت) قيل ان ولدت صفة لامة
وفصل الشرط محذوف دل عليه المذكور تصديرا أيما أمية ولدت ولدت وقال
البرماوى ولدت صفة لامة وهو ايضا فصل الشرط فتكون الجملة في محل جر صفة
لامة والفعل وحده في محل جزم وعلى القول بأن فعل الشرط هو خبر رأى وهو الاصح
فتكون الجملة في محل رفع وفي محل جزم ايضا باعتبار كونها صفة نعت قوله وكونت اباه

بضم الهمزة واهمرا مع فتح
الميم وكسرها جمع أم وأصلها
أمية قاله الجوهري ومن
نقل عنه انه قال جمع أمية
أصل أم فقد نسج وقال
في جمعها أمات وقيل بعضهم
الاميات للناس والاميات
لجانهم وقال آخرون يقال
فيها أميات وأمات لكن
الاول أكثر في الناس
وانما أكتفي بغيرهم
وبأن وادخل الى هذا
والاصل فيه خبرا بامية
ولدت من سبها فهي حرة

عليه يسير فان الكافي في جعل جبر باعتبار الاشافة وفي جعل رفع باعتبار اسام
 التكون وما من ايمان اذلة وامة مضائق اليه ويحتمل ان تكون ما تكره موصوفة
 بامة أى شىء امة بعدة وعلما برقبة لتكون مستتقة وانها يدل من ما
 ويحتمل ان تكون امة مرفوعة وما لم يوصل حذف صدور لها وان كان
 قليلا لان الصلة لم تطل ويحتمل ان تكون امة تدلان على لكن يرده عليه ان يدل
 المضمين معنى الشرط على شرط كما ذكره الاشعري عند قول ابن مالك ويدل المضمين
 المعزى على معز الخ نعم من يتم ان يدوان عمرو اتم معه واجيب بان عمل ذلك اذا
 كان البديل بعد فعل الشرط وهو ما قبله واجيب ايضا بان هذا اعمى يدل على قوله
 تعالى يوشفقت اخبارها فان يوشفقت من اذلى قوله تعالى اذا زلت الارض
 ولم يل شرطاً ويقتض اخبارها هو جواب الشرط واذا ويرمى منه مولا له (قوله
 عن دبر منه) الدبر هو الموت كما قد مضى في التفسير ومنه متعلق بدبر عن بمعنى
 بابه السبية او على ظاهرها والمعنى يمرتها فاشته عن موته شيئا وعبارة ع ش
 عن دبر منه أى بعد استخراج من حياته قال في المصباح الدبر مضمين او سكن البلاء
 خلافاً للقبول من كل شىء وما ملها الدبر عنه الانساد (قوله وشبراهايات
 الاولاد) لم يقصر عليه مع اشتراكه على ما في الاول وزيادة لان الاول مرفوع
 اختفاؤه اختلف في رفعه ع ش (قوله لا يمين الخ) اشار بقوله يستمع بها
 الى جواز افراد العاطفة في ضمير جمع المؤنث لكن ان كان المراد منه التكرار
 وكان لغير ما قل لا افراد اولى والا فلتا بقية وقد اشتمل على الاستعانة لى قوله تعالى
 ان هذه الشهور والآية حيث افسرد في قوله منها الرجوعه الاثنى عشر واطبق
 في قوله فلا تفلوا فحين انفسكم الرجوعه للاربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث
 امتناع التعليل بسائر انواعه لانه اما الاختيارى او القهرى والاختيارى اما بما ونة
 او بغير او يد بالبيع لانه الغالبى ازالة الملك أى لا يمين لغير انفسهم واذا قال
 في الية واخر الارث تعلقه بالموت وتعلق بقوله بالحياة وقوله مادام حيا اتي به
 لان قوله يستمع في معنى الحسرة وهي لا تم دفع توهم انه يستمع بها في بعض
 الاوقات وقوله يستمع خبر ثان او ستة انفسا شفايا تيا كانه قيل وماذا يفعل
 بها السيد ولما كان يمينه وبين قوله لا يمين كمال الاقطاع لكونه بها في المعنى
 وهذا خبر لم يعلقه عليه واخر دبره وجهه مما قبله لانه لا يمكن الاستماع
 بالوحي في وقت واحد باكثر من واحدة (قوله استناد الولد جبرا) أى والولد جزء
 منها فيسمى العنق منه اليها كالعنق بالانف ولكن العنق به فيه قوة من حيث

عن دبر منه رواه ابن ماجه
 والحاكم وصححه اسناده
 وشبراهايات الاولاد لا يمين
 ولا يمين ولا يؤثر من يستمع
 بها سيدها مادام حيا فاذا
 مات فهي جزء وراه الهاد
 قلنى واليه تى وحماد وقته
 على ع ش رضى الله عنه
 وخالف ابن القطان فصح
 رضى وحسنه وقال رواه
 كاهم ثقات وسبب فقهها
 بموته انعقاد الولد حرا
 للاجتماع وتلبيص المصمين

صراحة اللفظ فأنرق الحلال وهذا فيه ضعف فأنرى بعد الموت واعتبر بان
 المرأة إنما تكون في الاشخاص لافي الاشخاص كاتقدم الان يقال لما كان الحمل
 حراً منها ما شرتقها لا شخصاً تدبر (قوله ان تلد الامة) رتبها انما كان من اشراط
 الساعة لانه انما يكون عند كثرة الفصول وكثرة الجوارى بأيدى المسلمين
 وذلك من علامات الساعة وقيل انما كان ذلك من اشراطها لان السيد قدماً
 آمنه فقبل منه وتلد ثم يبعها وخبه في غمها اذا كبر ولدها ولو اتى اشتراها وهو
 لا يدري انها له فيصدق انها ولدت سيدها المالك لما صورته ع ش (قوله فاعلم الولد
 مقام أبيه) انظر ما وجه هذه التسمية اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد
 الامة رتبها اسماء ويا والرب المالك ولا يملك الا الحر على ان قوله وأبو هريرة ينع
 بأنه قد يكون قنواً وبالحمل فلم يقع الدليل المذموم الذي هو انعقاد الولد الحر واجب بان
 المراد انعقاده حرافي ذلك أبيه والرفيق لا يملك ثم رأيت الرشيدى على مر قال قوله
 والولد حر فكذا هو انظر ما وجه دلالة على حرته (قوله لو جلت) من باب
 طرب اه مختار (قوله من حر) أى يولد له بان بلغ فلو طرد آمنه وقد
 استكمل تسع سنين ولم يرضيا قبل الوطء وأنت ولد لا كثر من سنة أشهر من
 وطئه بلطفتين نسب الولد اليه ولا يملك ببلوغه ولا ينفذ ابلاؤه وفرق بان السبب
 يكفى فيه الامكان بخلاف الابلاؤه جبراً وما قول من لم يستكمل تسع سنين
 فقال ع ش عليه موافق استكمل تسع سنين لان الذى لم يستكملها لا ثبت
 نسبه أيضاً (قوله من حر) أى غير مرتد لان ابلاؤه موقوف مر (قوله كله)
 فاعل بمر لانه مفعلة مشبهة بمعنى حر ووقول ع ش ويؤجره وكذا فيه
 أنظر ان الكسرة لا تؤكد الاعند الكوفيين بشرط الافادة ولئن سلم انه جار على
 مذهب الكوفيين فهو وان مع فى الاول أى قوله كله لا يصح فى الثانى أى قوله
 أو بعضه لا يملأ قل أحدناه من الفاظ التوكيد فعلى هذا يكون الرفع متبناً على
 الفاعلية وجوز بعضهم التصب على التشبيه بالمفعول به (قوله أو بعضه) فيه
 ان البعض ليس أهلاً للولاء كاتقدم فكيف ينفذ ابلاؤه واجب بان الرق
 انقطع بوجوه (قوله ولو كافراً) أى أصلياً (قوله آمنه) أى من له فيها ملك
 وان قل من أى يرسى الى نصيب شريكه اذا كان موسراً ودخل فيه وطىء
 الأصل امة فصرعه لانه قد ودخلها فى ملكه قبيل الماروق فقوله آمنه أى
 ولو قد راو عبارة مر آمنه أى التى لم تخلق بها حق لا غير رجت المهرونة اذا
 أولها الزاهن المسمى غير اذن المرتين الان كان المرتين فرعه كما بهت بعضهم وان

الذين انشأوا الساعة ان
 تلد الامة رتبها وفى رواية
 رتبها أى سلبها فاعلم الولد
 مقام أبيه وأبو هريرة كذا هو
 لو (جلى من حر) كله أو
 بعضه ولو كافراً أو يميناً
 آمنه (قوله ولو يلى)

انفلت الرمن تغلفي الاصم وخرجت الجانية المتعلق برقبته مال اذا اولدها مال كة
 المعبر فلا يتخذ ابلاده الا ان كان المني عليه فرع مال كها وخرجت امة المحمود
 عليه بقلس فلا يتخذ ابلاده اه لمخصا وخرج بقوله ائمه ما لو ادخلت منه المحترم
 بعد موته فاولد ينسب اليه فيرثه كما قاله هر لكن لا تنفق لانها انتقلت بالموت للورثة
 والحاصل ان لامة شربطين الاول ان تكون مملوكة للسيد حال عاقبتها منه الثاني
 ان لا يتعلق بها حق لازم غير السكنانية حال العلق والسيد معسر ولم يزل عنها
 بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بان لا ينطق بها حق اهل او يهاني بها وهو
 غير لازم ولا نرم وهو كتابة او غير كتابة لكن زائل عند العلق او استمر السيد
 موصرا او معسرا وقد زال بعد ذلك عنها بنحو او اداه ابراه او لم يزل ويبعث فيه لكن
 مال كها للسيد بعد ذلك ففي هذه الصور كما هي ثابت الاستيلاء اما اذا انطلق بها ذلك
 فلا يثبت الاستيلاء والحق الملامر مثل الرمن بعد القبض ومثل ارض الخيانة
 واستنى بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسئلة يثبت فيها الابلااد ولا يثبت
 بملكه وهي ما لو اشترى امة بشرط الخيار البائع ووطئها المشتري باذنه فيثبت
 استيلاءه بالحصول الاجازة حيث تنقل عرش وقد يمنع استئناؤها لانه بالوطئ مع
 الاجارة دخلت في ملكه فلم يجعل الائمة (قوله او وطئ مع رم) اي بسبب
 حبس او فاس او ابرام او فرض صوم او اعتكاف او لكونه قبل استئناها
 او لكونها معسر ماله بنسب او رضاع او مصاهرة او لكونها مزوجة او معتقة
 او محبوسة او مرتدة شرح هر (قوله فوضعت) اي في جيات السيد او بعد موته عبدة
 يحكم به وقت نسبه منه وفي هذه الصورة الواجبه كما رجه بعضهم انها تنفق اي
 تبين عنقها من حين الموت فملك كسها بعده محرر قبل تنفق من حين الولادة ذى
 فرع وقع السؤال في الدرس عما لو كان لشخص ائمان فوطئ احداهما وجعلت
 منه موصنة هلقة فاخذتها الامة الثانية ووضعتها في فرجها انتقلت وولدت ولدا
 فهل نصير الامة الثانية مستتولة او لا اعتمد رضىنا عرش انها لا تصير مستتولة
 بذلك لانه لم يتقدم منيه ومنه في هذه الحالة ويلحق الولد اه برباوى (قوله
 حيا اوميتا) ولو احدث قوامين وان لم ينزل الاخر وافرقت بينه وبين العدة بان
 المدارها على الولادة وهناك على براءة الرحم او عضوان اعضاءه حل والمعتد
 انها لا تنفق بمخرج بعضه حتى يتم خروجه هر (قوله او ما فيه غمرة) كصفة
 فيها صورة آدمي ظاهرة او خفية اخبر بها القوابل ويعتبر اربع منهن او رجلان
 او رجل وامرأتان شرح هر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت

او ووطئ معسر (فوضعت)
 حيا اوميتا او ما فيه غمرة

لثقل طقت وانما اتفقت بها العدة لان العزم ثم برادة الرحم وهما يسمى ولدا
من ولد ولو ان السيد بولي أمته فاذعت انها اسقطت منه ما نصير به أم ولد
فتصدق ان أمكرك ذلك بينهما وحكي ابن القطن فيه وجهين ووجه الأول هو منما
تصدق به وان اعترف بالجل ما لم تمض مدة لاسبق الحمل فيها اجتمعنا وهذا هو المحدث
(قوله وان لم ينصل) أي جمعه والراجح انها لا تنقث الا اذا انفصل جمعه بعد
موت السيد حل ومرويه ان هذه القائمة تنافي قوله أولا فوضعت الآن يقال
المراد بقوله وضعت أي كله أو بعضه وحيث يصحسب الايمان بالخاصة عس قال
الشعنان ان أحكام الجنين المنفصل بعضه باقية كسراية حتى الأم اليه وعدم
اخراج عن الكفارة وجوب الترة عند الجناية على الام وتبها في البيع والمبة
وغيرهما وقال بعضهم الولد اذا انفصل بعضه لا يعل على حكم الانفصل الا في مستلئين
احدهما الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل ان ينصل الثانية اذا رانسيان
رقبه قبل ان ينصل رى أي فيقتل فيه (قوله عتقت بمرته) فان قيل اذا
كانت الولاد تسمى المرحومة للمقتى فلم يرفع على موت السيد قيل لان لها حق بالولادة
والسيد حق بالملك وفي تجميع عتقها بالولادة ابطال لحقه من الكسب والاستمتاع
ففي تعليق بموت السيد حفظ للعتق فكان أول شورى (قوله لماسر) أي من
الاحاديث لانها عامة ومن قواعد الشافعي ان العموم في الأشخاص مستلزم
لعموم في الاحوال وقتلها من جهة الاحوال وهذا مستثنى من قولهم من استقبل
بشيء قبل أو انه عوقب بحرمانه لتستوفى الشارع الى التقي (قوله رقيقا) أي
حالة كونه رقيقا بخلاف ما اذا كان حرا كان غر محرمه أمه (قوله بعد وضعها)
متعلق بالحاصل (قوله انها) أي المستولدة (قوله لانعقاد حرا) ويلزم
الواطيء قيمته للسيد (قوله فكله) أي فيعتق بموت السيد والحاصل ان ولد
المستولدة ينقد رقيقا في ثلاث صور ويعتق بموت السيد وينقد حرا في صورتين
وهذه الخمسة تجري أيضا في ولد غير المستولدة كما ذكره بعد بقوله أو بولي أمته غيره
الخ فلا تكرار في كلامه قال خط واه أولاد أولادها فان كانوا من أولاد الاناث
فهم كأولادها وان كانوا من أولاد الذكور فلا لان الولد يتبع أمه مرة واحدة (قوله)
بذلك) أي بالنكاح أو بالزنا الحاصلين عند المشتري (قوله بعد وضعها) أي
وبعد بيعها في الدين بدليل ما بعده (قوله فيم لو أولدها) وهو مصرع ثم يمت
في الدين أي ثم أتت بعد المشتري من نكاح أو زنا فاذا ملكها بعد ذلك ثبت لها
حق الحرية دون ولدها لئلا كور فتعتق بموت السيد دون ولدها وأما ولدها الحادث

وان لم ينصل (عتقت
بموت) ولو قبلها لماسر
(مكولها) الحاصل
(نكاح) رقيقا (أو فاجد
وضعها) فانه يفتق بموت
السيد وان مات أمه قبل
ذلك بخلاف الحاصل بشبهة
وقنطن انما زوجته الحرة
أو أمته لانعقاد حرا فان
ظن انها زوجته الأمه
فكامة وبخلاف الحاصل
نكاح أو زنا قبل الوضوع
لحدونه قبل نبوت حتى
الحرية لأم ومن لم يفتق
بموت السيد ولد المرحومة
الحاصل بذلك بعد وضعها
وقبل هود ملكها اليه فيها
لو أولدها وهو مصرع ثم يمت
في الدين ثم عاد ملكها

سكاك أو زنا عند الرهن بعد ابلاؤه فانه ثبت له حكم الاستيلاء ولا يجوز بيعه
 في دين الرهن وإن تاجر ببيع أمه لأضرورة هذا هو المراد في هذا المقام وبعبارة
 شرح مروج الذهب ما ذكره المصنف إذا لم يبيع فإن يبيع في رهن وضى أو شرى
 أو في حيازة تم ملكها المستوفى وأولادهما الحادين بعد البيع فانه يصير أم ولد
 على الصحيح وأما أولادها فارقا لا يملكون حكمها لأنهم ولدوا قبل الحكم
 باستيلاءها أما الحادون بعد ابلاؤها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وإن يبعث أمهم
 لأضرورة لأن حق الرهن والجنى عليه مثالا لا يتعلق بهم فيعتقون بموته دون
 أمهم بخلاف الحادين بعد البيع محدثين في ملك غيره اهـ وقوله الحادين بعد
 البيع أي وقد انفصلوا قبل ملكها أما الحمل الحاد بعد البيع الذي لم ينفصل عند
 ملكه فانه يتبعها في حكم أمية الولد وهو المقتضى بموت السيد كما ذكره مروج
 (قوله وتسلم حكم المرمومة) وهو انه إن سكن الرهن موصرا فنفس ابلاؤه
 والانفلا وكذا الجانية (قوله وفي المجرور عليه بطن خلأ) بخلاف مجبور
 السفه فينفذ ابلاؤه بلا خلأ مروج (قوله خلأه) أي عدم النفوذ لتعلق حق
 الثمران بها وهذا هو المذهب (قوله لا يهاجمه) اعتبارا له بحيازة أمه أحيائها أما كناية
 بأن يكون المراد منه لازم معناه وهو الحمل أو مستعمل في حقيقة ويجازء شوهر
 (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حيازة
 السيد فان خلت ذلك بعد موت السيد ثبت السبب وله تقوية لاستعماله إلى ملك
 الثمر وهو الوارث حال علقها حل وبعبارة مروج لا تنفصل ملكها حال علقها اهـ
 فتكون هذه الصورة متعارفة بقول المتن أمته لأنها في هذه الصورة وقت علقها
 ليست أمته للسيد وقول حل ثبت السبب أي والأرض لتكون منه محترما حال
 خروجه ولا يعتبر كونه محترما لبعثه حال دخوله خلأ لمعظمهم وقد صرح بعضهم
 بأنه لو أنزل في زوجته فباحثت بتهمة فبطلت منه الحق والولادة وكذا الموسع ذكره
 يجرى هذا أثره لأنها استصفت به امرأة فبطلت منه شرح مروج ولا يقال يلزم على
 أرضه من لم يكن موجودا عند الموت لا يقول بوجود أصله كوجوده وانظر
 لو وطئ زوجته أو أمته ظاناً أنها أجنبية وخرج منه هل هو محترم اعتبارا
 بالواقع أو لا نظر الله المذموم فيه نظر والظاهر الأول كما قاله سم في شرح
 الشافعية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيها
 نظر كما لو خرج بوطئ زوجته ظاناً أنها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
 أو أجنبية فبطلت الولد اعتبارا بالواقع دون اعتقاده اهـ ولو اختلف بيده من بزي

وتقدم حكمكم المبرهنة
 في كتاب الرهن ومثلها
 الجانية المملوق يرقبها
 مالو في المجرور عليه بطن
 خلأ ورجع ابن الرخصة
 نفوذ ابلاؤه وتبعه الباقين
 وهو أوجه ورجع السبكي
 خلافه وتبعه الأذري
 والركشي ثم قال لكن
 سبق عن الحارثي والقزالي
 التفوذ وخرج بزياد في حر
 المكاتب فلا تنق بموته
 أمته التي جلبت منه ولا
 ولدها وتولى جلبت أولى
 من قوله أحيائها لإيهاميه
 اعتبارا له وليس مراد
 فان استعملها ذكره أو
 منه المحترم كذلك كما ثبت
 به النسب (أو جلبت منه
 أمة غير بذلك) أي سكاك
 أو زنا (فالولد) الحاصل
 بذلك (وربقت) بتعالامه
 (أو بشبهة) منه

حرمته فالأقرب عدم احترامه شرح مر فلاحه ولا نسب يلحق به كإفاله سم ومن
 المحترم كاشتهر هذه التقدم ما خرج بسبب تردد الذكرك على حلقه دبر زوجته أو أمته
 من غير إباحة فيه بأوامر الخارج بسبب إباحة فيه فليس محترماً له حرماً لذاته
 شيئاً لا لما بهن الشئ بحيرة من أمه محترم كالوطى، أخته الرقيقة وتريد الأول
 أن الولد لا يلحق بالولي، في الدبر كما خرج به مدرك الاستبراء ولو خرج من رجل منى
 محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومن جهما حتى صار أشيا واحداً واستدخلته
 أمته أو أجنبية وجلبت منه واستولد فانه ينسب له تغليماً المحترم كما قاله ط ب وسم
 لا يخال اجتمع مانع ومقتض فيلب المانع لا نقول هو غير مقتض للمانع وانظر
 لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولد له ينسب لصاحب
 المحترم تغليماً له أولاً والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام ط ب وسم (قوله ولو زوجاً)
 كان من متروكاً بأمه ووطى، انطأنا انها أمه المحركة له أو زوجته المحركة فالمراد
 بالنسبة شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطى بها عالم
 فيكون الولد في أرقه لا انتفاء من الزوجية والمالك ولو وطى، جارية بيت المال حذله
 أولدها فلا نسب ولا إبلا سواء الغني والفقر لانه لا يجب له أنه عفاى شرح مر
 (قوله كما في الخيار) عبارته هناك ولو عبر بحرية أمة اتفق ولده قبل علمه
 وعليه فبنته أسيداً إلا أن فخره أو انفصله تابلاً جناية ورجع على غارن عزمها
 (قوله لا انتفاء للعلق بحر) وذلك في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوعة
 بشبهة لأن ولدها وإن كان حر الكن العلق به ليس في ملكه (قوله كوطى ما لم يتم
 بها مانع) ككونها محرمة أو مسلة وهو كافراً أو موطوءة بيه أو مكاتنة أو كونه
 مبعضاً وإن أذن له مالك بعضه في ما يظهر من أخلاقهم خلافاً للبغيتي بحر وزي
 وشبهه شرح مر وانظر وجه ذلك مع إذن مالك البعض أو كانت مهاباة ووطئها
 في نوبته (قوله وإجارة) أي لا من نفسها زى (قوله لبقائه ملكه عليها) تغليل لقوله
 وارش جناية عليها ولقوله وقبعتها إذا قتلت وقوله وعلى منافاته تغليل الباقي فالمراد
 وانما امتنع بيعها ونحوه لنا كالحق العتق فيها وخالف المكاتبة حيث لا يمنع
 استقدامه وإن كان ملكه عليه أبقاها فيه من إبطال مقصود عقد المكاتبة وهو
 تمككه من الاكتساب ليؤدى العزم فيه ق ولهذا لو كانت أم الولد مكاتبة بأن
 سبقت الكتابة الأستة لأدأ وعكسه لم يكن له استقدامها ولا غيره مما ذكر (قوله
 ولا يصح تغليها من غيرها) بل لو حكم بهما كم تقض على المعند زى (قوله أرغبرها)
 كهدية وقرض بأن يقرضها لغيره (قوله سراريتا) بنشد بد الباء جمع سرية (قوله

كان ظناً ولو زوجها أمته أو
 زوجته المحركة (فهر) لظنه
 وعليه فبنته أسيداً
 وكانت شبهة نكاح أمة غير
 بحر منها حكماء في الخيار
 والأعفاف ولو ظن بالشبهة
 أن الأم زوجته المحركة
 فالولد رقيق (ولا نصير) من
 جلبت من غير مالها أم
 ولد (وإن ملكها) لا انتفاء
 العلق بحر في ملكه (وله)
 أي للسيد (انتفاع بأم ولده)
 كوطى، واستفادام وإجارة
 (وارش جناية عليها
 ونزويها جبراً) وقبعتها إذا
 قتلت لبقائه ملكه عليها
 وعلى منافاتها كالدبرة (ولا
 يصح تغليها من غيرها) يصح
 أو هبة أو غير عملاتها
 لا تنفيل النفل وما رواه أبو
 إدريس جابر مكناتنج
 مرارياً أمهات الأولاد
 والتي صلى الله عليه وسلم
 حتى لا ترى بذلك بأساً

بأنه منسوخ) أي ان قرؤه لا يرى الياء التثنية وقوله وباه منسوب ان قرئ
 بالهمزة وكذلك ينع كونه منسوخا عليها ان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليه
 وأقره لكنه ثبت أنه لم يطلع عليه وإنما استداليه بطريق الاجتهاد من جابر أي نفي
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على يمينه وأقره حينما عززى وقت جازة
 الرشيدى وقوله استدلالا واجتهادا أي ما أخذنا بظاهر قول جابر والنبي صلى الله
 عليه وسلم لا يرى بذلك بأسا اه أي بار الاثمة اذا هم اجتهدوا الى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم اطلع على يمينه وأقره أو ان الاجتهاد من جابر أو ان العصابة
 فالواو في بانه منسوب يعني أو وقوله واجتهادا عطف تفسير وصح - وفيه مقارنا
 بأن براد بالاول ماقاله بعض العصاة وبالثاني ماقاله بعض المجتهدين ككداود
 انظاري من حل يمينها تدبر (قوله مانسب اليه قولاً) ويحتمل ان يكون ذلك
 قيل انتهى أو قيل ما استدلى به عمرو وغيره وهو ظاهر في ان قوله لا ترى النون
 لا بالياء وقوله ونساخته خاص على عام لان النص لا يحتمل غيره والاول
 يشمل الظاهر والآخر فان قلت كيف يكون نهما مع احتمال التثنية قلت
 يدع ذلك قوله فاذا مات الخ وبان احتمال التثنية لا ينع بعيد في مثل ذلك
 (قوله وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الخ) أو في قوله لا يبيع لا مخبر بمعنى
 النبي قال حل وجل مبيحة لاسن على الكرامة خلافا للظاهر (قوله بما
 يمكن) كما رويهم نفسا عيش وقفا بقرصا نفسها تنفق وتأتي له بأمة مثلها
 بدلها واكثره عن الرخصة بقتلها فلا تصح نهائى الموت من غير اعتاق (قوله
 ولا يبيع رهنها) لم يستفد هذا من الحديث السابق أعني أمهات الاولاد لا يبيع
 فلعلم من حديث آخر أو بالقياس على البيع لان ما ما تربيعة حاز رهنه (قوله
 أولى من قوله ولا يبيع الخ) لا بد لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء
 الجمعة فانه صحيح مع الحرمة عيش (قوله كولهها التابع لها) أي من غير السيد
 لان ولده نصفه كراكر وهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل الخمسة المذكورة
 بقوله وله أنضاعه الخ وبه صرح خطأ فنظر وجه تصور الشرح له على الآخرين
 منها (قوله وان جلبت به) أي بما سارت به أم ولد فليس الضمير للولد الذي
 يفتق من رأس المال عيش لان هذا الولد من غير السيد فينا في قوله من سيدها
 وأما الضمير في قوله أو أوصى بعتهم ما من الثلث فهو راجع لما ولدها التابع لها
 في العتق والرق ولو قال وان أجلبها في مرض الموت لكان أوضع (قوله كاتفاه
 المال) أي فله من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أي في عتقها من رأس
 ذلك

المال ذلك أي جلبها في مرض الموت أو إصابتهم بستمها من الثلث (قوله بجلاي
مالواوسى الخ) أي فانه يخرج الحق من الثلث ان وفي جها والا فيصرف في الحجبة
من اضمها من الثلث وتكمل من التركة غرض والله اعلم

قد تم طبع حاشية البصري على المنع في او ان شهر التعدة
سنة ١٢٨٠ مائتين وعشرون بعد الالاب من هجرة
من له غاية العز والشرف بمطبعة ملترها المتوكل
على ربه المعين حضرة الشيخ محمد شاهين
بحر وسنة مصر وقاها الله من كل مير
وشر مصعبا بحرفة جلة من
العلماء بالجامع الأزهر
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وجميعه
وسلم

تصلاي مالواوسى بحجة
الاسلام من الثلث وهذا
من رايه في الولد
والله اعلم

على يد رئيس تشييد المتوكل عليه العبد * مصطفى اخدي شاهين

